شرح تهذيب
٥ب ٤٢٨ / ١ انكلو
٢٦×٢٠-١٥

totfim

totfim

شرح التسهيل في علم النحو والتصريف

دخل في ...

[redacted]

لله سبحانه

جمادى الأول

والله

حلب

من متملكات

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول العبد الفقير الى المولى الغني محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي الدماميني عاملهُ الله بلطفه الخفي وبره الحفي اللهم واياك نحمد على نعم توجهت الآمالُ الى نحوها فاسعفتها بتسهيل الفوائد وشكت ما نلقاهُ من نقص الحظ فاسعدتها بتكميل المقاصد ونشكرك على تصريفك لنا في خدمة كلمة الاسلام وتوفيقك ايانا الى توحيدك الذي يكلّ عن وصف فضل المفرد جملة الكلام ونسالك ان تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهي اعظم مطلوب وتُبعدنا عن مساوي الافعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن افعال القلوب ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك تعاليت عن ان تكون لك صفة مشبهة ولم يحط بذاتك ظرف الزمان ولا ظرف المكان وانى وهي عن سمات الحدوث منزهة انت الفاعل لما تختار وكل شيء مفعول بقدرتك وارادتك ولا كائنة عند ذوي التمييز الا وجميع احوالها متعلقة بمشيئتك ونشهد ان محمدا عبدك ورسولك العلم الذي هديت بمعارفه الى الحق اليقين وانزلت عليه القران بلسان عربي مبين ذو النسب الشريف الذي لغاية التكبير ولنهاية التصغير والدين الحنيف الذي نجا مجاوروه وهلك مخالفوه فانقسموا الى جمع السلامة وجمع التكسير ونصلي عليه وعلى آله واصحابه الذين جروا بميدان العربية نحوا لا يلحق لهم غبار ورووا اجل اخبار الدين المفيدة فكان الرفع ثابتا لمحل تلك الاخبار صلوة لا تزال الالسنة تجزم بفضلها وتعترف ويدوم لقائلها احمد العيش فلا ينصرف اللهم فادم صلواتك عليه وعليهم ووال تحياتك الطيبات واصلة اليه واليهم اما بعد فلا يخفى ان الكتاب المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تاليف الامام العالم العلامة مالك ازمة الفضائل وابن مالكها السالك من طرق العربية في افسح مسالكها ملك النحاة جمال الدين ابي عبد الله محمد بن مالك رضوان الله عليه جمع الفوائد جمع كثرة وافصحت كلماته التي غلت قيمتها فكان كل كلم منه درة لا نزاع في فضل من دخل من باب الاشتغال اليه واذا علا غيره من الفضلات فلا شك في ان العمدة عليه طالما اجابنا لنفع المتعدي فكان شكره لازما وعدّ جازما من كان باسكانه في منازل التقديم جازما جمع بديع بلاغة العبارة والتنقيح واعتنى بالايجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح وحشا اصداف المسامع درر الا عهد لها بمثلها فظن بعض الطاعنين انه سار في صعب الطرق وفي الواقع لم يسر الا في سهلها وانما اتى الطاعن من قبل غموض العبارة عن نظره القاصر ومن ضعف الادراك وفقد الاستاذ فلا جرم لا قوة له ولا ناصر هذا واني لما قدمت في اواخر شعبان المكرم من سنة عشرين وثمانمائة الى كنبايت من حاضرة الهند عمرها الله بالاسلام وشاد ارجاءها بالائمة العلماء الاعلام وجدت فيها هذا الكتاب مجهولا لا يعرف ونكرة لا تتعرف فقل من يشعر باسمه او مسماه او يلم بالنظر فيكشف معناه لا عجب المرء هناك منه ولا لكه اصلا ولا شرحا ولا يبرح المتلهف الى ورود مناهله يكابد ظماء برحا واتفق ان استصحبت منه في السفر نسخة واحدة اتخذتها راس مال للنظر فكرّ بالفوائد على عائدة وراها بعض الطلبة فلمحها بعين الاستحسان وناجاه لسانها بالفاظ عذبة فذاق منها حلاوة اللسان لا سيما في كثير من الاماكن ابكار معان تحجبت بابواب مغلقة ووجوه مسائل فتنت القلوب بغمز عيونها فتركتها في حبائل المحبة معلقة فسالني ان اشرح هذا الكتاب شرحا يفتح ابوابه ويذلل صعابه ويجلو عرايسه على الافهام ويعقد الخنصر على ما يكشفه من الابهام فاعتذرت اولا باني لست من رجال هذه الصناعة وان فكري في تحصيل

فوائدها

فوائدها مزجى البضاعة وثانيًا بأن هموم الحوادث والغربة قد أجلبت على بخيلها ورجلها وحملتني جلال الأكدار تفتت حصاة القلب
من أجلها وثالثًا بفقدان الشروح في هذه البلاد وعزة ما احتاج اليه من الكتب التي انا متماحل باديها بالسواد حتى لقد وقفت
على نبذ من شروح ابن قاسم ابي الحجاج من اصاول فقلت لعلي اذود بها عن مقاصد الكتاب واصاول واستعين بما فيها وان كان يسيرا
على ما انا له من الشرح احاول وراجعت النظر فاذا الجزء الذي تحيلت مما يقصر عنه المتطاول لما في هذه النسخة من الخلل لا يرى
معه الناظر لمقدمات القصد انتاجا وسقم لا يوجد لطبيب الفهم دواء ولا يستطيع له علاجا فكيف لي مع هذه المهالك بالوصول الى
ذلك المطلب واني اظفر بتذليل الصعاب وقد تعذر ما اتطلب وبينما انا اقدم في الاجابة رجلا واؤخر اخرى واسوف لمطالبين
بالانجاز والتسويف بالفقير احرى اخشى معرة الفضيحة واوثر الستر على القريحة واعلم ان اغراض المصنفين اغراض لسهام السنة الحسا
وان حقائب تصانيفهم معرضة لايدي النظار تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد اذا الفكر يشير الي ان الاجابة ربما تبرد كبدا
حرى وان التاليف ربما ينتفع به فاجرى لصاحبه اجرا فابتهجت بتلك الاشارة وانتهجت طريقها التي اهدت لطائف البشارة
واقبلت على اسعاف الطالب بمطلوبه واعرضت عن الجارين على نهج الحسد واسلوبه وقلت هب كلا بذل في متابعة الهوى مقدوره
والتهب حسدا ليطفئ نور البدر ويابى الله الا ان يتم نوره هل الا صنعة اهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة ظن انها تطوى
جميل لذكر فاذا هي تنشر واذا اراد الله نشر فضيلة طويت اتاح لها لسان حسود على اني على العجز والتقصير مجبول وقد بدت
وجوه معذرتي والعذر عند كرام الناس مقبول وسميت هذا الشرح بتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وبالله استعين في القول و
العمل واياه اسال ان يبلغنا من خير الدارين غاية الامل بمنه وكرمه ولنقدم امام الشرح كلاما يتعلق بترجمة المصنف فنقول
هو الامام العلامة المقرئ النحوي اللغوي الحافظ المشهود له بجلالة القدر ورفعة الدرجة جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله ايضا بن مالك الطائي الاندلسي الجياني بجيم مفتوحة وياء مثناة من تحت مشددة فالف
نون فياء نسب نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس ولد في سنة ستمائة تنبا واعتنى بعلوم العربية فاتقنها وبرع فيها وحاز قصب
السبق وغرب ثناؤه وشرق وتداولت الركبان حديث فضله حجازا وعراقا فسار به من لا يسير مشمرا وغنى به من لا يغني مغردا
ثم رحل الى حماة من البلاد الشامية واقام بها مدة ونشر فيها علما جما ثم استوطن دمشق وعكف بها على الافادة وانتفع به خلائق
ولم يزل على ذلك الى ان توفي بها في شعبان سنة اثنتين وسبعين بالباء الموحدة وستمائة رحمة الله عليه ودفن بسفح جبل
قاسيون وقال صاحبه الشيخ الامام بهاء الدين ابن النحاس الحلبي رحمه الله يرثيه قل لابن مالك ان جرت بك ادمعي
حمرا يحاكيها النجيع القاني فلقد جرحت القلب حين نعيت لي فتدفقت بدمائها اجفاني لكن يهون ما اجن من الاسى
علمي بنقلته الى رضوان فسقى ضريحا ضمه صوب الحيا يهمي له بالروح والريحان قرأ القراءات على ثابت بن محمد بن يوسف بن
خيار ابي الطاهر الكلاعي اللبلي وقرأ كتاب سيبويه على ابي عبد الله المرشاني ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل لازمه
مدة ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون فاعجب به وترك مجلس ابن يعيش ويقال انه جلس عند ابي علي الشلوبين بضعة عشر يوما قلت و
قد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في اواخر شرحه الحاجبية النحوية ان ابن مالك جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب رحمه الله و
اخذ عنه واستفاد منه ولم اقف على ذلك لغيره ولا ادري من اين اخذه والله اعلم بحقيقة الحال ومن تصانيفه الاعلام بمثلث
الكلام كتاب بديع في بابه والتوضيح في اعراب من مشكلات البخاري ابان فيه عن اطلاع واسع ومادة غزيرة وقصيدته في الطاء
في الفرق بين الضاد والظاء وشرحها وقصيدته اللامية في ابنية الافعال وعمدته في النحو وشرحها وارجوزته المسماة
بالكافية الشافية وشرحها وارجوزته المختصرة من الكبرى وتعرف بالالفية وجل اشتغال الطلبة في هذا الزمان بها
قال ابو رشيد ونظمه بحر في النحو عظيم الفائدة يستعمله المشارقة ثم يفسره في كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد الحوية

ثم صنّف كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا له فانزل الاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه في بعض الابواب يقصر عن مقاصده ويترك ما لا يهن في ايراده فسبحان المتفرد بالكمال قلت وقد قرّض سعد الدين ابن العربي الصوفي رحمه الله على الكتاب المذكور المسمى بالفوائد النحوية فقال ان الامام جمال الدين فضله الله وفضله العلم اهل املى كتابا له سمى الفوائد لم يزل مفيدا للذي لب تامل وكل مسائل في النحو يجمعها ان الفوائد جمع لا نظير له فظن الصلاح الصفدي ان هذا تقريض لتسهيل الفوائد فقال في كتابه المسمى بغض الختام عن التورية والاستخدام هذا في غاية الحسن لو كان الكتاب المذكور يسمى بالفوائد وانما اسمه تسهيل الفوائد فذكر المضاف اليه وترك المضاف الذي هو العمدة فجعل التورية بسبب ذلك مفقودا خافيها وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ له هذا الوهم من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بالفوائد وهو معذور لعزة وجوده قلت وانا اروي كتاب التسهيل هذا عن شيخنا برهان الدين ابرهيم بن احمد بن عبد الواحد الشامي الضرير المقيم بجامع الاقمر من القاهرة المعزية كان رحمه الله اخبرنا به اجازة قال اخبرنا الشيخ اثير الدين ابو حيان سماعا عليه قال اخبرنا ابن ابي الفتح البعلبكي اجازة قال اخبرنا الامام جمال الدين محمد بن مالك اجازة قال بسم الله الرحمن الرحيم الجار والمجرور والمضاف في محل نصب على الحال وهو ظرف مستقر متعلق بمقدر عام اي متلبسا بسم الله والمعنى بحسب القرينة متبركا باسم الله لكن ذلك لا يوجب كونه ظرفا لغوا كما في الجار والمجرور من قولك زيد على الفرس فانه متعلق بكون عام اي كائن على الفرس وهو بحسب القرينة بمعنى راكب فيجعل ظرفا مستقرا لا لغوا وصاحب تلك الحال هو الضمير المستكن في عاملها المقدر اذ المعنى متبركا باسم الله ابتدأ الكتاب حامدا لله حال بعد حال وترك المصنف عطفها على الاولى اشعارا بالقصد الى التسوية بين التسمية والحمد في جعل كل منهما مبتدأ به ليتوصل بذلك الى الجمع بين الحديثين الواردين في ذلك كل امر لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد فهو اجذم فوقع الابتداء بالتسمية حقيقة ايثارا لمتابعة الكتاب العزيز وما عليه الاجماع ووقع بالحمد ايضا لكن بالاضافة الى ما بعده والابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ في التصنيف الى الشروع في البحث وكل من الحالتين المذكورتين وما بعدهما مقارن له ويقع في بعض النسخ بعد التسمية لفظ قال مسندا الى اسم المصنف رحمه الله تعالى وبعد ذلك قوله حامدا لله ولا يخفى ان ما في هذه النسخ مما يمنع من حمل الكلام على ما قررناه انفا وكانه والله اعلم من تصرف النساخ فان قلت بتقدير ثبوته كذلك عن المص يكون حامدا لله بحسب الظاهر حالا من فاعل قال لكن المقول وهو قوله فيما ياتي هذا كتاب في النحو الى اخره مانع من مقارنة الحال قبل الشروع في الامر ذي البال الذي هو بصدده فما ذا تصنع فيه قلت اجعله حينئذ حالا مؤكدة لعاملها المقدر احمد حامدا لله على ما هو الاصح عند المصنف في مثل عائذا بالله واقائما وقد قعد الناس ومفعولا مطلقا جاء على وزن فاعل كما هو مذهب المبرد وحينئذ فالمقول هو مجموع المقدر والمذكور من قوله احمد حامدا الى اخر الكلام رب العالمين اي مالكهم والعالمون جمع عالم وهو اسم مشتق من العلم لكنه اسم لذوي العلم او لكل جنس يعلم به الخالق سواء كان من ذوي العلم اولا كالطابع لما يطبع به والخاتم لما يختم به يقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن وكذا عالم الافلاك وعالم النبات وعالم الحيوان وليس اسما لمجموع ما سوى الله تعالى بحيث لا يكون له افراد بل اجزاء فيمتنع جمعه والمصنف يخالف في ذلك وسياتي الكلام عليه عند اقتضاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى ومصليا حال اخرى عطفها على ما قبلها اشعارا بتبعيتها للتبرك بالتسمية والحمد في المقارنة لابتداء الكتاب على محمد سيد المرسلين فيه استعمال السيد في غير الله تعالى ويشهد له من الكتاب قوله تعالى وسيدا وحصورا وقوله تعالى والفيا سيدها لدى الباب ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد ادم وقوله في الحسن بن علي رضي الله عنهما ان ابني هذا سيد وقوله قوموا الى سيدكم وفي المقتفي لحذي من قبل الامر قاضي القضاة ناصر الدين بن المنير صاحب الانتصاف

التقريض المدح والذم منه ق

من البسيط

البعلبكي ظ

من الكشاف رحمه الله حكاية ثلثة اقوال في المسئلة جواز اطلاقه على الله وعلى غيره وامتناع اطلاقه على الله حكاه عن الامام
مالك وامتناع اطلاقه الا على الله تمسكا بما روى من انه عليه الصلوة والسلم قالوا له يا سيدنا فقال انما السيد الله وقد عرفت
ان ما في الكتاب والسنة ما يدل على خلاف ذلك ونقل النووي في الاذكار عن النحاس انه جوز اطلاقه على غير الله الا ان يعرف
بال ثم قال والاظهر جوازه بالالف واللام لغير الله وعلى آله هم بنو هاشم وبنو المطلب على المختار عندنا وعند الشافعية وقيل
عترته واهل بيته وقيل جميع امته وهو قول ينقل عن الامام مالك رضي الله عنه والصحيح جواز اضافة ال الى المضمر كما استعمله
المصنف وسياتي فيه كلام ان شاء الله تعالى وبعضهم يدعي ان اصلها اهل فقلبت الهاء همزة ثم الهمزة الفا ويستدل بتصغيره
على اهيل وهو غير منجه فانهم قالوا اهل وال واهيل واويل وصحابته اجمعين الصحابة بفتح الصاد وقد تكسر تطلق على
الصحبة وهي المعاشرة وتطلق على الاصحاب جمع صاحب والصحابي من اجتمع مسلما بالنبي صلى الله عليه وسلم وان لم يرو ولم تطل
مجالسته له هذا هو الصحيح من الخلاف فيه وبين الال والصحابة عموم وخصوص فعلي رضي الله عنه من الال والصحابة وسلمان الفارسي
رضي الله عنه من الصحابة لا من الال والتابعي الذي هو من بني هاشم وبني المطلب من الال لا من الصحابة هذا اشارة الى ما قرره في
نفسه مما اشتمل عليه هذا التاليف وان لم يكن حينئذ موجودا بالفعل بقوة الاسباب المقتضية لحصوله وحضوره في الخارج
وانما قلنا ذلك لما يشعر به قوله فيما يأتي وها انا ساع فيما انتدبت اليه من انه قال ذلك قبل الشروع في التصنيف وفصل الجملة
الاسمية المركبة من هذا وخبره عما قبلها لعدم الجامع بينهما وهو مقتضي لكمال الانقطاع كما علم في موضعه كتاب في النحو
اي كائن فيه والمراد بحسب القرينة مؤلف فيه على تشبيه ما لابسه ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية فتارة يجعل المعنى
ظرفا للفظ كما فعل المصنف من جهة كونه حاصرا له اخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ عن طرف من المعنى وهو
امر شائع يقال هذه الاية في حكم كذا وهذا الكتاب في علم كذا وهذه القصيدة في مدح فلان وتارة يجعل اللفظ ظرفا للمعنى
كما يقال هذه المسئلة في كتاب كذا وهو ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية للمعاني وقوالب لها وبمنزلة الكسوة واللباس
والنحو علم باصول تعرف بها احوال الالفاظ العربية بحسب تركيب بعضها مع بعض وتاديتها لاصل المعنى فان قلت عرف
بعضهم النحو بما يشمل فني الاعراب والتصريف فقال هو علم باصول يعرف بها احوال الالفاظ العربية افرادا بحسب هياتها
وما يعد من احوال ابنيتها او تركيبها بحسب ما يعرض لها من الامور التي يؤدى بها اصل المعنى وهذا الذي ينبغي ان
يحمل كلام المصنف عليه لان كتابه مشتمل على القسمين وذلك ظاهر في انه لم يرد بالنحو ما يقابل التصريف قلت حمل كلامه على
هذا لا يجدي نفعا اما اولا فلانه جعل التصريف علما مستقلا براسه وعرفه بما هو مذكور في محله من كتابه فتعين انه لم يرد بعلم
النحو ما يشمل الفنين واما ثانيا فلانه ادخل في كتابه هذا علم الخط ايضا فاذا لا يندفع ذلك السؤال بان كتابه حاو لعلم النحو
وغيره فلم خصص النحو بالذكر وانما الذي ينبغي ان يحمل عليه انه اراد بالنحو ما هو معروف في الاصطلاح المشهور كما تقدم
ويوجه تخصيصه له بالذكر دون التصريف والخط مع اشتمال تصنيفه على الجميع بانه ذكر معظم ما هو فيه وهو النحو بناء
على انه المقصود بالذات وما عداه يسير بالنسبة اليه ومذكور بحسب التبعية له لغرض يتعلق بذلك عنده جعلته اي انشانه
بمعنى اردت انشاءه لما سبق بعون الله ظرف مستقر في محل نصب على الحال من فاعل جعلته اي حال كوني ملتبسا بعون الله
والمراد بالالتباس بحسب القرينة الاستمداد اي مستمدا بعون الله وهذا لا ينافي كونه مستقرا كما مر مستوفيا لاصوله اي اخذا
لها بكمالها من قولهم استوفى فلان حقه اذا اخذه وافيا كاملا والاصول جمع اصل وهو ما يتفرع عليه غيره وكانه اراد به
القاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقولنا كل فاعل يجب رفعه ومستوفيا حال من مفعول
جعلته فقد توالت حالان من شيئين الاولى للاول والثانية للثاني كما في قوله تعالى الذين تتوفاهم الملائكة طيبين يقولون

سلام عليكم لكن اولى الحالين هنا من المفعول والثانية من الفاعل عكس ما في كلام المصنف فالتوافق بينهما في مطلق الاولية والثانوية
والتخالف في خصوص الاول والثاني مستوليا على ابوابه وفصوله اى ظاهرا عليها بالغا منها الغاية من قولهم استولى على الامر اى الفرق بين الباب والفصل
بلغ الغاية منه والابواب لعلم مداخله التي يتوصل اليه منها استعيرت من ابواب الدار وهي منافذها التي يدخل منها اليها والفصول جمع
فصل وهو ترجمة لطائفة من مسائل الباب مشتركة في حكم يختص بها كالفصل الذي يذكر في باب الفاعل متضمنا للمواضع التي
يجب فيها تقديمه مثلا فهو اخص من مطلق الباب وربما يذكر فيه اشياء خرجت عن القواعد وشذت عن النظائر وعسر
انقيادها لازمة الضوابط وانما يفعل المصنفون ذلك تسهيلا على الافهام وضبطا للاحكام لئلا ينتشر فيعسر تحصيلها و
توجيهه بالفصل لانه فاصل اى قاطع لما فيه عن الاختلاط بغيره وفي قوله مستوفيا ومستوليا جناس مضارع لان الحرفين اللذين
وقع بهما الاختلاف وهما الفاء واللام متقاربان وفي قوله اصوله وفصوله جناس لاحق لان الاختلاف بحرفين متباعدين وهما
الهمزة والفاء فسميته اى الكتاب المذكور لذلك الامر الذي سبق من جعله مستوفيا لاصول النحو مستوليا على ابوابه وفصوله
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وهو علم قصدت مناسبته ووجه ذلك ان الاطلاع على جميع الاصول والاحاطة بها على التمام
بحيث لا يشذ منها شيء امر يسهل على الفهم استثمار الفوائد ويتيسر عليه تفريعها والبلوغ من الابواب والفصول الى الغاية بحيث
يطلع منها على الفروع المبنية على الاصول وتعرف منها المسائل التي قد تشذ عن الضوابط ولا تكاد تدخل تحت قانون حاصر مكمل للمقصود
من تحصيل الفن على الوجه الاكمل فظهر منه المناسبة وجعله نفس التسهيل والتكميل على طريق المبالغة وال في الفوائد والمقاصد ان كانت
للعهد في الفوائد النحوية والمقاصد النحوية وهو الكتاب الذي تقدم التنبيه عليه في الترجمة فصحيح ولا مبالغة فيه وان كانت للاستغراق
والمعنى ان محصل هذا الكتاب يحصل الكل الفوائد وكل المقاصد فهو صحيح على وجه المبالغة وفي قوله تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
الترصيع فان كلا من لفظي القرينة الاولى موافق لما يقابله من القرينة الثانية في الوزن والتقفية فهو بالفاء وفيها رائحة من
معنى الجزاء اى اذا كانت حال هذا الكتاب على ما ذكر فهو جدير اى حقيق بان يلبي اى يجيب لبيك ويجوز ضبط حرف المضارعة بالفوقية
او بالتحتية دعوته بفتح الدال الى الطعام والمرة الواحدة من قولك دعوت فلانا اى صحت به واستدعيته الالباء جمع اللبيب وهو الدالّه
العاقل وفيه تعريض بان المعرض عن الاقبال على هذا الكتاب غير معدود من العقلاء وتشبيه الكتاب في النفس بانسان
ينادي الناس الى ضيافته ونيل مكارمه استعارة بالكناية واثبات الدعوة له استعارة تخييلية وذكر التلبية ترشيح
ويجتنب بالنصب عطفا على يلبي من قولك اجتنبت فلانا اذا ابعدت عنه وتركته وحرف المضارعة هنا اما فوقية او تحتية
كالاول منابذته اى مطارحته ومتاركته مصدر نابذه من النبذ وهو طرحك الشيء امامك او وراءك او ما هو اعم من ذلك
والمصدر المذكور اما مضاف الى الفاعل اى يجتنب النجباء منابذته اياهم او الى المفعول اى منابذتهم اياه وعدل عن النبذ الى المنابذة
للاشعار بالمشاركة اى يجتنبون نبذهم له بالفتور عنه وترك الاقبال عليه ونبذه لهم بمنعه اياهم عما حواه من النفائس
واشتمل عليه من الفوائد وعد عدم حصولهم منه على ذلك عند اهماله منعا منه لهم ومقابلة لاعراضهم عنه بحرمانه اياهم لنكتة و
لطائفة على سبيل الادعاء والمبالغة وفي ذلك من بعث الهمم والفراغ على تحصيله والاعتناء بشانه ما لا يخفى النجباء جمع النجيب وهو الحسيب
او الكريم وقدم المفعول في كل من هاتين القرينتين اما للاهتمام بشانه او للمحافظة على السجع الحسن فان قلت السجع حاصل مع
تاخير المفعول اذ لو قال بان يلبي الالباء دعوته ويجتنب النجباء منابذته لم يفت التسجيع قلت نعم لكنه تفوته نكتة بديعية
هي من المحسنات المقصودة للبلغاء اذ في التسجيع بالالباء والنجباء لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان بالباء قبل الالف وهذا
منتف لو سجع بدعوته ومنابذته ويعترف بالنصب ايضا عطفا على ما تقدم اى يقر العارفون اى اهل المعرفة وفيه تعريض بان
غير المعترف بفضله معدود من ذوى الجهالة لا من اهل المعرفة وفي هاتين الكلمتين ما يشبه الاشتقاق فيلحق ذلك بالجناس

يُرْشِدِ المُغْرَى بتحصيله الباء الاولى متعلقة بيعترف والثانية بالمغري اي يغوي وبانتفاء الغي عنه والرشد على زنة القفل خلاف الغي وكذا الرَّشَد
على زنة الفرس والرشاد على زنة الكمال كل ذلك بمعنى والمُغْرَى بضم الميم وفتح الراء اسم مفعول من قولك اغرى بكذا اي اولع به وتحصيل
الكلام رده الى محصوله كذا في صحاح الجوهري وتأتلف بالنصب ايضا معطوف على ما سبق قلوبهم اي قلوب المعاندين اي تجتمع بينهما الملاءمة
والاتفاق على تقديره وتفضيله يحتمل عود الضمير الى المغرى والى الكتاب في هاتين الفاصلتين لزوم ما لا يلزم وهو الياء قبل اللام
اذ لو اتى في احدهما بالواو لجاز ولم يضر في السجع كما يجوز اجتماع قافيتين احدهما مردفة بالواو والاخرى بالياء في قصيدة واحدة على ما
تقرر في محله فليشق اي اذا تقرر ذلك فليشق متأمله اي الناظر اليه المتبين له بلوغ امله اي بحصوله على ما يؤمله من الفوائد ويرجوه
من جميل المقاصد والامل الرجاء وبين امله ومتأمله شبه الاشتقاق فيلحق بالجناس وليتلق اي يستقبل تقول تلقيت فلانا اذا استقبلته
بالقبول اي الاذعان وعدم الانكار ما يرد اي يحضر من قبله اي جهته وبين القبول وقبله اشتقاق او ما يشبه الاشتقاق فهو من الملحق
بالجناس وقد لزم في السجعتين ما لا يلزم وهو الفتحة قبل اللام من امله وقبله ولكن يحسن الظن الفا على زنة فاعل من قولك الفه
يالفه كنصره ينصره اذا اتخذه الفا يانس به ويركن اليه ولكن لدواعي الاستبعاد مخالفا اي غير مجيب لما تدعوه اليه من الازدراء و
استبعاد ان يصدر ما رواه من الفضل عمن صدر عنه من اهله وفي القرينتين لزوم ما لا يلزم وهو الاتيان باللام قبل الفاء في الفا
ومخالفا فقلما خلى يتحلى بالاستبعاد الا بالخيبة والابعاد بفتح الحاء المهملة وكسر اللام بمعنى ظفر من قولهم لم يحل فلان بطائل اي
لم يستفد منه فان قلت المنصوص انه لا يتكلم به الا مع الجحد فاين هو قلت هو في قلما بمعنى النفي قال ابو علي الفارسي قلما يكون بمعنى النفي
الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل ويجيء بمعنى اثبات الشيء
القليل ويجوز ان يكون حلي من قولهم حليت المرأة اي صارت ذات حلي فيكون من الاستعارة التبعية التهكمية وكذا قوله يتحلى بالاستبعاد
حيث جعل الخيبة والابعاد حليا يتزين به على سبيل الاستهزاء والسخرية والباء من قوله بالاستبعاد تتعلق بيتحلى ومن قوله
بالخيبة تتعلق بحلي والاستثناء مفرغ والخيبة الحرمان يقال خيبه الله اي حرمه والابعاد التنحية عن الخير واللعن يقال
ابعده الله اي نحاه عن الخير ولعنه واذا كانت العلوم منحا بكسر الميم وفتح النون جمع منحة وهي العطية مثل سدرة وسدر الاهية
اي عطايا منسوبة الى الاله وهو الفاعل لما يشاء لا مانع لما اعطى ولا معطي لما منع ومواهب جمع موهبة وهي العطية ايضا و
المراد بكونها اختصاصية نسبتها الى اختصاص الله الذي يختص برحمته من يشاء لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه والفاء من قوله
فغير مستبعد رابطة جواب الشرط ومدخولها خبر قدم لارادة التشويق الى ذكر المسند اليه وهو قوله ان يدخر بالبناء للمفعول
والذال المعجمة ساكنة مضارع ذخر من قولك ذخر الشيء اذا اختاره او اتخذه على جهة الاختصاص له ومنه الذخيرة وهو ما يختص من
المال بالاتخاذ لدفع النوائب لبعض العلماء المتاخرين والجار متعلق بيدخر والنائب عن فاعله ما عسر على ان شرف اي اشتد
والتوى ولم يتيسر على كثير من العلماء المتقدمين الذين تقدم العهد بزمانهم وكيف يستبعد هذا مع ان الفضل بيد الله يؤتيه
من يشاء والله ذو الفضل العظيم وما احسن قول المبرد ليس لقدم العهد يفضل الفائل ولا لحدثانه يهتضم المصيب ولكن يعطي
كلا ما يستحق هذا كلامه رحمه الله قلت وكثيرا ما اتى الناس من خزي هذه البلية الشنعاء فركبوا مطية الهوى وسقطوا في هوة
الرذيلة لا يبالون بعار ولا فضيحة فتراهم اذا قرع اسماعهم شيء من النكت الحسنة غير معزو الى معين هزوا المعاطف طربا و
استحسانا بناء على ان ما القي اليهم هو من بنات افكار المتقدمين حتى اذا علموا ان ذلك لبعض ابناء عصرهم استحالوا على الفور و
نكصوا على الاعقاب وانقلب استحسانهم استقباحا ولو عوا بعد اصرارهم على الاستحسان ان صدر مثل ذلك عن عصري مع
مستبعد فباؤا من هذه الفعلة بسوء الحد وتنزه وتلطخوا من قبح الصنيع بعار لا يغسل دنسه البحر وما الحامل لهم على ذلك الا الحسد
الذميم والبغي الوخيم ولهذا عقب المصنف هذا الكلام بالاستعاذة من الحسد الذي وصفه بما وصفه في قوله اعاذنا الله من حسد

الانسة بوزن الوحشة وقد
آنس به بتشديد النون ق

والحسد هو ظلم ذی النعمة بتمنّی زوالها عنه وصیرورتها الی الحاسد فیکون قوله یسد باب الانصاف صفة تاکیدیة لان حقیقة
الحسد مشعرة بها اذ الانصاف هو الجری علی سنن الاعتدال والاستقامة علی طریق الحق وهذا الوصف لا یتأتی وجوده مع الحسد
ضرورة انه ملازم للانحراف عن سنن الحق فلا اعتدال معه وهو ساد لباب الانصاف بلا شك والغرض من الاتیان بهذا الوصف
التاکیدی الدال علی کمال بشاعة الحسد وتقریر ذمه وزیادة التمکین لقبحه والتنفیر عنه نعم قد یطلق الحسد مجازا علی الاغتباط
وهو تمنی مثل تلك النعمة من غیر ارادة لزوالها عن صاحبها فلا یکون مذموما ولیس الکلام فیه وفی قوله یسد باب الانصاف
استعارة مکنیة وتخییلیة وترشیح ویصد ای یمنع عن جمیل الاوصاف ومحاسن الاخلاق وفی یسد ویصد الجناس المضارع
وفی السجعتین لزوم ما لا یلزم وهو الاتیان بالصاد قبل الالف فی الانصاف والاوصاف والهمنا ای القی فی روعنا بطریق
الفیض شکرا وهو مقابلة النعمة بفعل ینبئ عن تعظیم المنعم سواء کان باللسان بان یثنی علیه باللفظ او بالجنان بان یعتقد انه
ولی النعمة او بالارکان بان یدئب جوارحه فی الطاعة له وقد جمعها الشاعر فی قوله ؞ افادتکم النعماء منی ثلاثة ؞ یدی ولسانی
والضمیر المحجبا ؞ ای افادتکم انعاماتکم علی ثلاثة اشیاء المکافاة بالید ونشر المحامد باللسان ووقف الفؤاد علی المحبة والاعتقاد
ولیس المراد بانشاد هذا البیت الاستدلال به علی ان لفظ الشکر یطلق علیها کما فهمه الشیخ بهاء الدین السبکی عن الزمخشری فاعترض
بان البیت ساکت عن ذلك وانما المراد التمثیل لجمیع شعب الشکر فلا اعتراض واما الحمد فلا یکون الا باللسان سواء تعلق
بالنعمة او غیرها فظهر ان بینهما عموما وخصوصا من وجه وما قلناه من التفریق بین الحمد والشکر علی هذا الوجه هو المشهور
وفی المسألة خلاف لیس هذا محل بسطه یقتضی بیاء الغائب فاعله ضمیر یعود الی الشکر توالی الآلاء ای تتابعها والآلاء النعماء جمع
الی مقصور بکسر الهمزة یشیر المصنف الی قوله تعالی لئن شکرتم لازیدنکم ویقتضی بالاسناد الی ضمیر الشکر ایضا مضارع قضی
ای حکم بانقضاء اللأواء ای بفراغها وانتهائها واللأواء بهمز العین علی زنة الحمراء قال الجوهری هی الشدة وفی الحدیث من کان له
ثلاث بنات فصبر علی لأوائهن کن له حجابا من النار وبین یقتضی وانقضاء اشتقاق او شبهه فهو مما یلحق بالجناس وها انا ساع فیه الاخبار
عن الضمیر الواقع بعد ها التنبیه بغیر اسم اشارة وبعضهم یشترط فی خبر مثله ان یکون اسم اشارة نحو ها انتم اولاء وفیه کلام
سیاتی ان شاء الله تعالی فیما انتدبت بالبناء للفاعل ای اجبت الیه کان خاطره دعاه الی تصنیف هذا الکتاب فاجاب الی
ذلك ومنه انتدب الله لمن خرج فی سبیله ای اجاب الی غفرانه مستعینا حال من الضمیر المستکن فی ساع او البارز من انتدبت
او الاسم الموصول المجرور بفی ومعناه طالبا العون بالله علیه وکلاهما ظرف یتعلق بمستعینا واستعان کما یتعدی بنفسه نحو
ایاك نعبد وایاك نستعین یتعدی ایضا بالباء نحو اذا استعنت فاستعن بالله ختم الله لی ولقارئیه جمع قارئ بدلیل ما
یاتی بالحسنی وهی خلاف السوأی وختم بالحاء المهملة ای حکم وقضی قال الجوهری الحتم احکام الامر والقضاء وکان المصنف یرید
اوجب تفضلا واحسانا لی ولهم ای ولقارئیه الحظ ای النصیب الاوفی ای الاکمل فی المقر ای فی محل القرار الاسنی ای الارفع
من قولهم سنا اذا ارتفع یسنو سناء بالمد فهو سنی ای رفیع والمراد بالمقر الاسنی دار النعیم الابدی وهی الجنة جعلنا الله من اهلها
بمنه وکرمه وفی ختم وحتم الجناس المضارع وفی السجعتین لزوم ما لا یلزم وهو الاتیان بالسین قبل النون بل الاتیان بالنون
ایضا من هذا القبیل اذ لو قال الاعلی لحصل التسجیع لصلوح الالف فی مثله لان یکون رویا للبیت وبمثابة الروی للفاصلة والله
تعالی اعلم بالصواب باب شرح الکلمة والکلام وما یتعلق به ای شیء یتعلق به فما نکرة موصوفة وهو الظاهر ویجوز ان تکون موصولة
فان قلت ما المرجح للاول قلت سلامته من دعوی المجاز وذلك لان ما الموصولة من صیغ العموم وهو لم یذکر فی هذا الباب کل شیء
یتعلق بالکلمة والکلام وهو عام ارید به بعض ما یتناوله فیکون مجازا بخلاف الاول لانه نکرة فی سیاق الاثبات فلا عموم لها الا حیث
تقوم قرینة علی ارادة العموم کما هو مقرر عند ائمتنا فی اصول الفقه والفرض ان لا قرینة هنا والضمیر المخفوض لیس عائدا الی الکلام لان ما

حيق في هذا الباب في بيان المتعلق ليس خاصا بالكلام بل هو شامل لما يتعلق بالكلمة والكلام جميعا فان قلت فالقياس ان يقول بهما
لتقدم ذكرهما كانا في معنى قولك المذكور فعاد الضمير بهذا الاعتبار فكانه قال وما يتعلق بالشئ المذكور وهو صادق عليهما
اذهما ذكرا فان قلت لم ارتكب هذا الوجه مع افتقاره الى تاويل وايهامه لعود الضمير الى الكلام وهو غير مقصود قلت لايثار الاختصار و
القرينة ترفع الايهام ويحتمل ان يعود الضمير على المضاف اليه الذي هو شرح اي وما يتعلق بشرح الكلمة والكلام اذ ما ذكره لتعلق وارتباط ما بشرحهما
فان قلت انما ذكر في هذا الباب بيان ماهية الكلمة وماهية الكلام وامورا اخر تتعلق بالمفردات كتقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف وتقسيم
الفعل الى ماض وامر ومضارع الى غير ذلك مما ذكره فيه فما وجه تعلق ذلك بالكلام قلت الاسم والفعل لهما تعلق بالكلام قطعا ضرورة انه لابد
فيه من الاسناد وهو يستدعي طرفين مسندا اليه ولا يكون الا اسما ومسندا تارة يكون اسما وتارة يكون فعلا وكون الفعل انشائيا
يستلزم ان يكون الكلام المركب منه ومن فاعله انشائيا ايضا ووقوع الاسم صدر الكلام يكون به جملة اسمية ووقوع الفعل صدرا له
يكون به جملة فعلية فقد ثبت ان ما ذكره من الامور المتعلقة بالكلمة له تعلق بالكلام ايضا الكلمة لفظ وهو في الاصل مصدر ثم استعمل
بمعنى الملفوظ به وهو ما يخرج من الفم من حروف فصاعدا صدر به المصنف رحمه الله التعريف لانه بمثابة الجنس وهو شامل للمستعمل كزيد والمهمل هو
كديز لكنه احترز به عن الخط والعقد والاشارة والنصب فانها ربما دلت بالوضع على معنى وليست بكلمات قالوا ويجوز الاحتراز بالجنس اذا
كان اخص من الفصل من وجه وهو هنا كذلك لان ما وضع لمعنى قد يكون لفظا وقد لا يكون مستقل بالدلالة وهو فصل يسوى به اللفظ
عما يعدله وهو قوله دال اذا ستقلاله بالدلالة فرع عن كونه دالا لكنه قدمه كيلا يفصل بين الفصلين بتقسيم احدهما فيخرج على الذهن ويخرج
بهذا الفصل نحو ياء زيدي المشددة والف ضارب فان الاولى تدل على النسبة والثانية على الفاعلية لكن لا شئ منهما بمستقل ضرورة افتقاره
الى بقية اجزاء الكلمة فان قلت قد تقرر ان الحروف لا تستقل بالمفهومية فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها قلت المصنف قد
صرح في شرحه بانه اراد بالمستقل ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيدي ولا بعض فعل كالف ضارب ومع ذلك لا يرد النقض نعم يتجه
بعد ذلك الاعتراض من وجوه اما اولا فان المشهور عند اهل الفن تفسير المستقل بما ليس بمفتقر الى غيره مطلقا فتقييده بان لا يكون بعض
اسم ولا بعض فعل اختراع لامر غير متعارف لم تنصب عليه قرينة ولا ينبغي ارتكاب مثل ذلك في حد لان الحد للتبيين واما ثانيا فلانا لا نسلم
ان شيئا مما ذكره من الابعاض دال بالوضع وانما الدال هو ما فيه ذلك البعض بواسطته فزيدي بواسطة ياء النسبة يدل عليهما وضارب
بواسطة الالف يدل على المضاربة واما ثالثا فلان تفسيره المستقل بما ليس بعض اسم ولا فعل يقتضي ان معرفة الكلمة متوقفة على معرفة
الاسم والفعل ولا شك ان معرفة الاسم والفعل متوقفة على معرفة الكلمة لان الكلمة ماخوذة في حد كل منهما جنسا فيؤدي الى الدور دال
اي ذو دلالة وهي كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ اخر والاول الدال والثاني المدلول ثم الدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات بالوضع وهو تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه بهذا فسره بعضهم في هذا المقام قلت وفيه
نظر لان هذا تفسير للوضع المذكور في تعريف الحقيقة وهو حسن لخروج المجاز من حيث ان تعيين اللفظ فيه للدلالة على المعنى المجازي ليس
حاصلا بنفس اللفظ وانما حصل بما احتف به من القرينة واما هنا فاعتبار هذا القيد يخرج المجازات كلها من حيث هي مجازات فلا يكون
تعريف الكلمة منعكسا وكثير من الناس يقول في المجاز هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اولا وعلى هذا ففي المجاز وضع ولكنه ثان
وانما يكون الحد منعكسا على هذا القول فينبغي في هذا المقام ان يحذف قيد بنفسه من تفسير الوضع لتدخل كل من الكلمتين الحقيقية و
المجازية فينعكس حد الكلمة اما اذا اريد تفسير الحقيقة فيفسر الوضع الواقع في تعريفها بما تقدم لخروج المجاز تاما وقد خرج بهذا القيد
ما لا يدل بالوضع وانما يدل بالطبع كاح الدال على السعال او بالعقل كدلالة المسموع من وراء الجدار مهملا كان او مستعملا على وجود
اللافظ وانما قلنا من وراء الجدار لان وجود اللافظ المشاهد معلوم بحس البصر لا بدلالة اللفظ ومن هذا القسم دلالة المركبات فانها
غير موضوعة على الراي المختار عند المصنف فلذلك حذفها اثبته غيره من قوله على معنى مفرد والصحيح انها موضوعة بقانون كلي تعرف به

التشبيه كما يجعل ... كالنصبة ق

المركبات القياسية وذلك لما بين مناداة ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل وغير ذلك من تركيب اجزاء الكلام تحقيقا
او تقديرا مصدر وان بمعنى المفعول اي دالة بالوضع دلالة محققة او مقدرة ويحتمل ان لا يجعل بمعنى المفعول فيكون التقدير دلالة ذات
تحقيق او تقدير او دلالة تحقيق او تقدير او دلالة تحقق تحقيقا او تقدر تقديرا وقد علم بذلك وجوه نصبهما قال المصنف في شرح
هذا الكتاب ما معناه اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي وهو الذي لا بد من قصده ومجازي مستعمل في عرف النحاة والتعرض له
اجود وكلاهما تعرض له في هذا الحد فالاول كرجل فانه دال على معناه والثاني احد جزئي العلم المضاف نحو امرئ القيس من حيث المدلول
هو كلمة واحدة مدلولة تحقيقا ومن حيث التركيب هو كلمتان تقديرا واما القسم الثالث فمجازي مهمل في عرفهم وهو اطلاقها على
الكلام كقولهم كلمة الشاعر قلت وفيه نظر اما اولا فلانه استعمل قوله دال في حقيقته ومجازه دفعة واحدة ولهذا صح له ان يقول تحقيقا
او تقديرا وفي ذلك ما علم في محله من اصول الفقه واما ثانيا فلانه اما ان يكون قد قصد ايراد تعريف واحد للكلمة الحقيقية والكلمة المجازية
جميعا ففيه درج ماهيتين مختلفتين في حد واحد واما ان يكون قصد ايراد تعريفين احدهما للكلمة الحقيقية والاخر للكلمة المجازية
عطف احدهما على الاخر باو ففيه جمع بين ماهيتين مختلفتين في حدين بكلمة او المقتضية للابهام وفساده واضح وقد يجاب عن
الاول بانه اريد مطلق الدال مجازا لوجود القرينة الصارفة عن ارادة المعنى الحقيقي وحده وهي تقسيمه الى الحقيقي والتقديري
فيكون شمول الدال لهما بطريق عموم المجاز او شيء غير ملفوظ به منوي يدخل تحته المستتر كالمقدر في اقوم والمحذوف نحو سلام قوم
منكرون اي عليكم انتم ونحو اهذا الذي بعث الله رسولا ويشرب مما تشربون معه اي مع اللفظ وهو حال من ضمير منوي متعلق بكون
محذوف والمعنى او غير لفظ منوي في حال كونه ثابتا مع اللفظ كما مثلنا وخرج بذلك منوي لا مع اللفظ كان تضمر في نفسك زيدا او
قام او نحوه فانه لا يسمى كلمة في الاصطلاح كذلك حال ثانية من ضمير منوي او حال متداخلة من ضمير الحال الاولى نحو ضمير فاعلها والاشارة
راجعة الى ما تقدم من الدلالة التي تضمنها قوله دال والاستقلال الذي تضمنه قوله مستقل والمراد بالدلالة الدلالة الوضعية التي تقدم
ذكرها لخروج المقدر بعد قولك نعم في جواب من قال هل قام زيد فان ذلك المقدر يدل عليه دلالة عقلية لا وضعية نعم كل من
جزئيه دال بالوضع وهو دليل لا مجموع جزئيه وليخرج ايضا الاعراب المنوي في مثل غلامي فيصدق عليه انه منوي مع اللفظ ولكنه غير
مستقل فان الاعراب جزء الكلمة المعربة ومع التلفظ به لا يستقل فان لا يستقل مع عدم التلفظ به اولى كذا قال المصنف وقد يمنع دلالة
الاعراب المنوي لان النحاة انما قدروه لطرد قواعد الصناعة والا فلا شعور للناطق ولا للسامع بشيء من ذلك ولو كان من النحاة وانما دعا
الي ذلك اذا اراد التقريب وتمرين الطلبة وهي اي الكلمة من حيث هي اسم وفعل وحرف وقد عرفت ان الكلمة تارة تكون لفظا وتارة تكون
شيئا منويا مع اللفظ كما تقدم على راي المصنف والانواع الثلاثة متحققة في القسمين جميعا اما تحققها في الاول فظاهر واما في الثاني فكما
في المبتدا المحذوف في قوله تعالى متاع قليل اي ما هم والفعل المحذوف في قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي
خلقهن والحرف المحذوف في قوله تعالى تفتؤ اي لا تفتؤ قال المصنف ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فهي الحرف
وان قبلته بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل وهذا تقسيم بحسب الخواص بخلاف قول ابن الحاجب وغيره اما ان تدل على معنى في نفسه الى اخره وايضا
فان زمن الظرفية او المصدرية او البدل او الحالية لا تكون ركنا للاسناد فيلزم كونه حرفا وايضا من الاسماء ما لا يقبل الاسناد بطرفيه كالذي
قاما اذ هو مسند اليه دائما فيرد على كل من شقي الترديد اما على قوله فان قبلته بطرفيه فهي اسم فظاهر واما على قوله فهي فعل فلان هذه
الالفاظ المذكورة تقبل بطرف واحد فقط فيلزم كونها فعلا وهو باطل والكلام ما تضمن من الكلم قال المصنف معناه انه احتاج الى الكلم
على اللفظ والقول في الاعلام بجنس الكلام لوقوع اللفظ على المهمل ولان القول يطلق على الراي والاعتقاد مجازا اطلاقا شائعا حتى صار كانه
حقيقة والكلم سالم عن ذلك كله وصدق الحد بما اصطلاحا للواحد فما فوقه ثم اخرج الواحد بذكر الاسناد وبقي الاثنان فصاعدا فان
قلت صدقه على الاثنين متعذر وذلك لان من في قوله من الكلم لبيان الجنس فيلزم ان يكون مدخولها هو الكلم انما يطلق على ثلثة كلم

فلفظا

فاعلا فاذن لا يتحقق الكلام الا عند تحقق الكلم وهو باطل قلت لا نسلم ان من تبيينية وانما هي تبعيضية وهي ومجرورها في محل نصب
على الحال من الضمير المستكن في تضمن اي والكلام شيء تضمن كلما من الكلم اي في حال كونه بعضا للكلم فيصدق على الاثنين قطعا وقوله
اسنادا مفعول تضمن وحده المصنف بقوله تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب او نحوه واجيب بانه خبر في الوضع والنسبة
بحسب العروض وقيل هو نسبة احد الجزئين الى الاخر مفيدا مخرج لما لا يجهل معناه نحو النار حارة كذا قال المصنف رحمه الله ونوزع فيه
بان مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر مفيد فمثل هذا كلام والجزم بصدقه بحسب خصوصية المادة لا يرفع احتمال الصدق والكذب
بحسب الخبر من حيث هو وكونه معلوما لكل احد لا ينافي كونه مفيدا لان الامور الضرورية لا يلزم استشعار الذهن بها دائما فيجوز ان يكون
في ظن المخبر ان هذا الامر الضروري غير حاصل حين التكلم عند المخاطب ايضا فمثل هذه الضروريات عائدة الى المحسوس باحدى الحواس
الخمس فيفيد الاخبار بشيء منها بالنسبة الى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به ذلك النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام ان
يكون مفيدا عند كل احد فان ما يكون مفيدا للبعض دون بعض يكون كلاما قطعا مقصودا احترز به من كلام النائم والساهي ونحوهما وكثير
من النحويين لا يعتبر قيد القصد في الكلام لذاته لا لغيره ليخرج الاسناد الواقع في جملة الصلة مثلا اذ لم يقصد لذاته وانما قصد لغيره قال
المصنف وزاد بعض العلماء في حد الكلام من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح شخصان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدأ ويذكر
الاخر فاعل الفعل او خبر المبتدأ واجاب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لوجهين احدهما ان اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ
كلاما كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطا والثاني ان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا
على نطق الاخر بالاخرى قلت في الوجه الاول تسليم ان الكلام الواحد قد يصدر من اثنين وهو لا يتصور البتة ضرورة ان كل كلام مشتمل على
نسبة احد طرفيه الى الاخر والنسبة امر نفساني لا يقبل التجزي ... الفاعل واحد واظن ان ابن قاسم ذكر هذا الاعتراض في شرح
الالفية ولا اكاد اقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبد الرحيم الاسنوي الشافعي رحمه الله حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى بالكوكب الدري
منها — الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الاحكام النحوية فرتب على الاختلاف في هذه القاعدة فروعا فقهية منها ما لو وكل وكيلين بطلاق
زوجته فقال احدهما فلانة يعني الزوجة المذكورة وقال الاخر طالق فيقال ان بنينا على اشتراط اتحاد الناطق بالكلام لم يقع الطلاق
والا وقع وقد علمت سخافة الوجه الاول فكيف يبنى عليه حكم شرعي فتأمل والاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها اعلم اولا ان الاسناد
عند المصنف قسمان معنوي ولفظي فالمعنوي هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة الى لفظها نحو زيد قائم ويسمى وضعيا ايضا وهذا هو الخاص
بالاسم واللفظي اسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة اليه نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر وهذا صالح للاسم والفعل والحرف كما انه
بل يكون للجملة ايضا نحو لا اله الا الله كلمة توحيد والمحققون على خلاف ما ذهب اليه المصنف ويقولون ان ضرب من قولك ضرب فعل ماض
اسم ولهذا اخبر عنها وانما تحمل على الحكاية والاخبار عنها بانها فعل مع كونها اسما انما هو باعتبار مسماها وهو ضرب الذي يدل على الحدث
والزمان فهو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذا الكلام في من حرف جر و
نحوه قال ابن هشام في المغني وقال لي بعضهم كيف يتوهم على ابن مالك انه اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت له فكيف
توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه اذا تقرر هذا فقوله كلمة
جنس يشمل الثلاث وقوله يسند ما لمعناها الى نفسها فصل يخرج الفعل والحرف ضرورة ان كلا منهما لا يسند اليه ما هو لمعناه وانما
قيده بالمعنى لان اللفظ عنده صالح للكلم الثلث كما مر وذلك مثل زيد قائم فقائم لمعنى زيد وهو مسماه وقد سند الى لفظ زيد فان قلت الثابت
لمسمى زيد هو القيام لا قائم قلت لا نسلم اذ معنى قائم شيء متصف بالقيام والاشتقاق هذا امر ثابت لمسمى زيد اذ هو شيء متصف بالقيام او نظيرها
فيدخل بخصوصه من اسماء الافعال وفل من المختصة بالنداء وسبحان من اللازم للنصب على المصدرية فان هذه اسماء ولا يسند ما لمعناها الى
وقوله — نفسها لكنه يسند الى نظيرها ونعني بالنظير ما وافق معنى ونوعا كالسكوت وصه وفلان ويا فل وسبحان فيصح ان يسند ما لمعنى صه الى نظيرها

[Margin notes: [illegible] — تقدم وجه الامر ... الاشارة ... [illegible]]

وهو السكوت فنقول السكوت حسن فثبت اسميتها وكذلك البواقي كذا قال المصنف وتبعه الشارحون قلت لا نسلم ان السكوت
نظير لصه بحسب المعنى وتحقيق ذلك يظهر من كلام ذكره بعض حذاق المتاخرين وذلك انه قال كل لفظ وضع بازاء معنى اسما
كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف كما تقول في خرج زيد من البصرة
خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر فجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لا يصير به اللفظ مشتركا ولا
يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسماء اخر غير الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على
معانيها وسموها اسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ اسكت لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة
بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف سكت الذي هو اسم لاسكت الذي
هو فعل امر في قولنا اسكت فعل امر فمن اين يثبت ان السكوت نظير لصه بحسب المعنى مع ما قرع سمعك من التحقيق فتنبه على انه
لو سلم كونه نظيره معنى ونوعا كما ادعاه المصنف لزم الدور في التعريف المذكور وليس بخاف والفعل كلمة جنس تسند فصل اخرج
به الحروف وبعض الاسماء كياء غلامي وما لزم النداء والظرفية مثلا ابدا فصل اخرج به ما يسند من الاسماء وقتا دون وقت كالقائم
في زيد القائم فانه في هذا التركيب مسند ثم يسند اليه في تركيب اخر نحو القائم زيد كذا قيل وفيه نظر اما اولا فلان الصفات مسندة ابدا لانها
اما الى مرفوعها ظاهرا او مضمرا الحيث تقع في التركيب لا بد لها كونها مسندة الى مرفوعها وليس الوصف في قولك القائم زيد مسندا اليه وانما هو
مسند الى ضمير يعود الى ال ان جعلت اسما موصولا او الى ضمير اسم محذوف ان جعلت حرف تعريف كما يقوله المازني واما ثانيا فلان هذا
القيد وان نفع في اخراج ما يسند من الاسماء تارة دون اخرى فقد ضر في خروج بعض الافعال كالفعل المؤكد والمزيد والمكفوف فانهن
قد زايلهن الاسناد وقد نص المصنف في قوله اتاك اتاك اللاحقون على ان الفعل الثاني لا يقتضي الا التوكيد قابلة لعلامة فرعية
المسند اليه فصل اخرج به اسماء الافعال فانها تسند ابدا وليست افعالا خلافا للكوفيين لانها لا تقبل فرعية المسند اليه والمراد بها
تاء التانيث الساكنة وياء المخاطبة والف الاثنين وواو الجمع ونون الاناث فان قلت وهذا القيد يخرج ايضا الصفات على تقدير كونها
مسندة ابدا لانها لا تقبل علامة فرعية المسند اليه بهذا التفسير قلت ليس المراد بالعلامة مجموع ما ذكر من تاء التانيث الساكنة وما
ذكر معها من حيث هو مجموع وانما المراد كل واحد من تلك الاشياء حتى لو قبلت الكلمة شيئا من تلك الامور حكم بفعليتها كعسى مثلا
ولا شك ان الصفات تقبل بعض هذه الامور كالف الاثنين وواو الجمع فان قلت كل من الف الاثنين وواو الجمع اللاحقتين للفعل
اسم واما ما يلحق الصفة فحرف فلا يكون الصفات على هذا التقدير قابلة لشيء من تلك الامور قلت لا وجه لتخصيص الالف والواو
اللاحقتين للفعل بالاسمية وانما المراد ما يدل على كون المسند اليه فرعا عن الواحد سواء كان ذلك الدال اسما نحو الزيدان يقوما
والزيدون يقومون او حرفا نحو يقومان الزيدان ويتعاقبون فيكم ملائكة فدخلت الصفات على اني اقول بعد هذا كله يلزم
المصنف ان لا يكون تعريفه هذا صادقا على شيء من الافعال اصلا وذلك لانه لا شيء منها يسند دائما ضرورة ان المصنف قائل
ان الاسناد اللفظي صالح للكلم الثلاث كما مر فقام من قولنا قام زيد مسند وفي قولنا قام فعل ماض هو مسند اليه فقد رايت كونه
الفعل قد انفك عن كونه مسندا في بعض الصور وهو جار في كل فعل والحرف كلمة جنس يشمل الثلاث لا تقبل اسنادا اي لا تسند
ولا يسند اليها فخرج الاسم لانه يسند ويسند اليه والفعل لانه يسند وان لم يسند اليه وقيد الاسناد بقوله وضعيا احترازا من
اللفظي فانه مشترك كما سبق قال المصنف وقلت بنفسها ولا بنظير احترازا من الاسماء الملازمة للنداء ونحوها فانه لا تقبله
بنفسها ولكن نظيرها يقبله فهي قابلة له لاجل ذلك قال وفيه نظر ويعتبر اي يختبر الاسم بندائه وهو طلب الاقبال بحرف نائب
ادعو لفظا او تقديرا قال المصنف رحمه الله واعتبار الاسم بذلك اولى من اعتباره بحرف النداء لان يا قد كثرت مباشرتها للفعل
والحرف نحو الا يا اسجدوا ويا ليتني كنت معهم وهل هي حينئذ حرف نداء والمنادى محذوف او حرف تنبيه خلاف سيأتي ان شاء الله

علامة

تعالى واعتبار صحة النداء بغير ياء اولى لما ذكر وتنوينه في غير روي قالوا والروي هو الحرف الذي ينسب اليها القصيدة كقولك قصيدة لامية اذا كان
رويها لاما قلت تعريفه بذلك مفض الى الدور ضرورة ان معرفة الروي حينئذ متوقفة على نسبة القصيدة اليه لا انتهى وما نحو في
تعريفه ونسبة القصيدة اليه متوقفة على معرفة كونه رويا واحترز المصنف بذلك من التنوين اللاحق الروي المطلق اي المحرك
ويسمى تنوين الترنم ومن التنوين اللاحق للروي المقيد اي الساكن ويسمى التنوين الغالي وكلاهما لا يختص بالاسماء فلذلك اخرجها وما
عداها تختص بها وسيأتي البحث في ذلك في محله وبتعريفه سواء كان بال او بام او غير ذلك وبكونه حرف الجر مع هذه العلامة دون
ما تقدمها لا يظهر لي وجهه وصلاحيته بلا تاويل للاخبار عنه نحو زيد من قولك زيد قائم بخلاف ان تصوموا من قوله تعالى وان
تصوموا خير لكم فان صلاحيته للاخبار عنه انما هي بتاويل كون ان تصوموا بمعنى صومكم وفي هذه العلامة خلاف لهشام وثعلب
ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الاسناد الى الجملة مطلقا ومذهب كثير من البصريين منع ذلك مطلقا وقال الفراء وجماعة
جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها بمعلق نحو وتبين لكم كيف فعلنا بهم ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
قلت وكلام المصنف رحمه الله هنا فيه تكرير وقصور واهمال قيد وحشو اما التكرير فانه قد سبق في تعريف الاسم ما يستفاد منه
هذه الخصلة وهو اسنادها لمعنى الكلمة اليها او الى نظيرها واما القصور فلان الاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدق الاول على
النسب الواقعة في الجمل الانشائية دون الثاني فالتعبير بما يخص بعض الاسماء دون التعبير بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور واما
اهمال قيد فلان الاخبار عن الكلمة انما يكون من خواصها عنه اذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ وقد ترك القيد الدال على ذلك لا يقال اغنى
عنه بما سبق له في تعريف الاسم حيث قيد الاسناد بما يقتضي كونه معنويا لانا نقول فاذن لا حاجة الى هذه الخاصة اصلا وانما ثم
احالة من يقصد تعريفه للاسم بهذه الخاصة على امر خارج عنها مما ينافي هذا القصد واما الحشو فلانه ادعى انه احترز بقوله بلا تاويل
عن مثل وان تصوموا خير لكم كما تقدم وهذا ساقط لان الخاصة هي كون الكلمة صالحة لما ذكره وضمير صلاحيته عائد الى الاسم باعتبار كونه
لفظا هو كلمة والمعنى حينئذ ويعتبر كون اللفظ الذي هو كلمة اسما بصلاحية الاسم للاخبار عنه اي اذا صلح الاسم لان يخبر عنه فهو اسم لم
فتعين ان يكون المراد اذا صلح اللفظ الذي هو كلمة لان يخبر عنه فهو اسم حينئذ فلا يدخل ان تصوموا في ذلك فان قلت تلوح فائدة
هذا القيد في قولك تسمع بالمعيدي خير برفع الفعل اذا لم تعتبر ثم شيئا محذوفا قلت ان صح ذلك لزم اعتبار القيد المذكور في تعريف الاسم
السابق فتأمله وقد يقال على الثاني انما يتم القصور ان لو جعل المصنف العلامة كون اللفظ مخبرا عنه لكنه انما جعلها صلاحيته للاخبار
عنه وهي مساوية بصلاحيته للاسناد اليه اذ كلما تحقق احد هذين الامرين تحقق الاخر فلا قصور وجوابه انا لا نسلم المساواة وذلك
لان الاخبار عن الكلمة هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب والاسناد اليها هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل
الكلام معه ذلك او لا يحتمله ولا شك ان لنا الفاظا تصلح للاسناد اليها ولا تصلح للاخبار عنها نحو غدر وخبث مثلا فانهما اسمان
ملازمان للنداء ولا يجوز استعمال شيء منهما على غير هذا الوجه اصلا تقول يا غدر ويا خبث فكل منهما مسند اليه في المعنى لانه قد علق به
طلب الاقبال واوقع في وجه لا يحتمل صدقا ولا كذبا ضرورة انه بصيغة النداء الانشائية وعلى هذا فصلاحية الاسناد اليه اعم
لشمولها لما ذكرناه دون صلاحيته للاخبار عنه لكن هذا يقتضي ان قول المصنف في تعريف الاسم او نظيرها مستدرك بالنسبة الى مثل هذه الاسما
ولا يضر ذلك فيما نحن بصدده فتأمله او اضافة اليه نحو زيد من قولك غلام زيد او عود ضمير عليه اذ الضمير عين ما يعود عليه
والضمير اسم ولا يكون الاسم عين الفعل ولا عين الحرف ومن ثم قال الزمخشري في سورة ال عمران في قوله تعالى اني اخلق لكم من الطين
كهيئة الطير فانفخ فيه ان الضمير راجع للكاف فانها اسم او بدل اسم صريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم فكيف اسم لابدال الاسم
الصريح منها وهذا داخل تحت قوله بلا تاويل كما ان جميع ما تقدم كذلك فيخرج عنه نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم من حيث ان المضاف
بتاويل مفرد وكذا نحو وان تصوموا خير لكم من حيث ان الضمير المستتر في خير عائد على ان تصوموا لكونه مؤولا بالصوم وكذا نحو تعجبني

ان تفعل الخير قراتك القران من حيث ان قراتك بدل من ان تفعل لكونه مبتدا ويدل فعلك ويدل على ذلك انه قال به وبالاخبار به فاستانف
ذكر العامل على ان البحث المتقدم باق هنا فافهم وبالاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فكيف اسم لان الاخبار بها يرفع الحرفية
ومباشرتها الفعل ينفي الفعلية اذ الفعل لا يباشر الفعل الا عند التاكيد نحو قام قام زيد والغرض انتفاؤه في المثال المذكور
وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ اى وزن يخص الاسم نحو شكان فانه موافق لسكران في لفظه وهو من الاوزان المختصة بالاسماء
ولو كان المراد ما هو اعم لورد ما لا يكاد يحصر من الافعال الموافقة لما هو ثابت الاسمية نحو ضرب ماضيا واضرب امرا واذهب مضارعا
لموافقة الاول لنحو حجر والثاني اثمد والثالث افكل الى غير ذلك ثم اعلم ان هذه العلامة لا تعرف الا بعد معرفة الاسم والفعل والاحاطة
باوزان كل منهما فلا ذلك الاحاجة اليها او معنى نحو قدنه فلك درهم فانها موافقة لحسب في المعنى وحسب ثابتة الاسمية فقوله المذكورة آنفا
دون معارض احترز به من نحو واو مع نحو سرت والنيل اذ هي بمعناها لكن المعارض قائم وهو كونها على حرف واحد صدرا وما كان كذلك
فانما يكون حرفا لا اسما قلت قد ينتقض بالكاف في نحو زيد كالاسد فقد قال كثير منهم باسميتها مع وجود هذا المعارض واحترز به ايضا
من كلمة من التبعيضية فانها بمعنى بعض وبعض ثابتة الاسمية لكن عارض ذلك انعكاس الاسناد في نحو ان من اخوتك زيدا وان
بعض اخوتك زيد فلا يكون من المذكورة اسما والذي يظهر من كلام المصنف في شرحه ان هذا القيد وهو قوله دون معارض راجع
الى قوله معنى ولو جعل راجعا الى كل واحد من لفظ ومعنى لكان حسنا وارفع بعض الاعتراض بنحو ضرب لا نزوان وافق ثابت الاسمية لحجر فانه
عارض ذلك قبوله لعلامات الفعل بخلاف نحو شكان وهو اى الاسم لعين اى يدل على ذات بلا قيد نحو زيد ورجل او معنى وهو ما دل على غير ذات
بلا قيد نحو قراءة وفهم اسماها سبق تمثيله في العين والمعنى او وصفا للعين وهو ما دل على قيد في الذات كقائم والمعنى وهو ما يدل على قيد في غير
الذات كجلي وخفي وبقي على المصنف اولهما وذلك في الاسم نحو شيء وفي الوصف نحو حسن فيقع صفة للعين نحو رجل حسن وللمعنى نحو فهم حسن
وبليغ وفصيح فانهما يقعان للمتكلم والكلام والاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب والمعنى هنا قسيم للذات ولا يراد
به المعنى المذكور في حد الاسم وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف رحمه الله هنا ذكره الفارسي في الايضاح واعترض ابن ملكون بان العين
تطلق على المعنى نحو عين اليقين وعين الربا فكيف يجعل قسيما للمعنى وليس بشيء لان العين مشترك بين الشخص والحقيقة ويعتبر الفعل
بتاء التانيث الساكنة اللازمة للتانيث ما بعدها الخروج نحو ربت وثمت ولعلت وقبلت الساكنة يخرج المتحركة بحركات اعراب وهي
المختصة بالاسماء وبحركة بناء فانها تلحق الحرف كلات وثمت ولونت التاكيد بالعطف على المجرور وبالياء التابع المجرور لكن لا على انه وصف
لنون ولا للتوكيد وذلك لان نون التوكيد علم فلا يصح وصفه جزءه الاول وحده ولا الثاني وحده وان كان المعنى كذلك المتضايفين جميعا
مقصودا كذا قاله ابن هشام وفيه نظر واراد بالشائع المشهور نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين احترازا من لحاقها اسم الفاعل شذوذا
كقوله أقائلن أحضروا الشهود كذا انشده ابو الفتح ولا يتعين مثالا لما نحن فيه لجواز ان يكون الاصل اقائل انا ثم حذفت همزة انا
اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا فان قلت او نقلت حركة الهمزة من انا الى التنوين ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت
النون وادغمت قلت بعضهم يرد هذا بان المحذوف لعلة بمنزلة الثابت فحينئذ يمتنع الادغام لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل
هذا البحث في قوله تعالى لكنا هو الله ربي ثم اعلم ان هذه العلامة غير محتاج اليها لانها لا تعرف الا بعد معرفة ما يوكد قياسا وما يوكد شذوذا
وذلك لا يعرف الا بعد الاستغناء عن معرفة الفعل لانها تكون حاصلة ثم لا يعرف ذلك الا بعد معرفة الفعل فيجيء الدور ولزوم وصله
اى لزوم الفعل مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو اكرمني يكرمني اكرمني واورد عليه ابو حيان انها لا تلزم في فعل التعجب مع انه فعل ونقلوا انه يجوز
تقليلا ما احسني وعلى ذلك بنى بعض الادباء قوله باحسنه اذ قال ما احسني وقد بان العلامة لا يجب انعكاسها وان احسن في البيت اسم تفضيل وما
استفهامية واورد ايضا على المصنف انها لازمة في عليكني ورويدني ونحوها من اسماء الافعال فاجاب بمنع اللزوم بدليل عليك بي ورويدي
وفيه نظر لان المفهوم من كلامه ان علامة الفعل ان ياء المتكلم لا تتصل الا محجوزة عنه بنون الوقاية والياء هنا لم تتصل باسم الفعل بل اتصلت

بعامل

بعامل النحو ولو اتصلت باسم الفعل لم يكن الا مجرورة عند نون الوقاية كما انها لا تتصل بالفعل الا كذلك وايضا فلان معنى عليك في عليك
زيدا اليس معنى عليك في عليك بزيد فالاول بمعنى الزم والثاني التصق فالذي مع الباء الموحدة غير الذي يتعدى بنفسه والباء معدية لا
زائدة كما يوهمه كلامه وباتصاله اي باتصال الفعل بضمير الرفع لان المجرور لا يتصل به البتة والمنصوب يتصل بالكلمات الثلاث نحو انك
اكرمك المعطيك البارز لان المستتر يتصل بالاسم نحو زيد منطلق وبالفعل نحو زيد قام وانما اختص هذا الضمير بالفعل لان
الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم تحذف احدهما اشكل
وان حذفت التبس قلت لكن ادعى ابو علي الفارسي في احد قوليه ان ليس حرفا محتجا بانها لو كانت فعلا مخففا من فعل كصيد في صيد لعادت
حركة الياء عند اتصال الضمير كصيدت واجيب بان ذلك لمخالفة اخواته في عدم التصرف قال الفارسي واما لحاق الضمير به في لست ولستما فلشبهه
بالفعل لكونه على ثلاثة احرف بمعنى ما كان وكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير هات وهاتيا وهاتوا مع كونه اسم فعل لقوة مشابهته للافعال
لفظا كذا نقله الرضي في شرح الحاجبية فتحصل المنافي هذا الكلام ان ابا علي يخالف في كون الضمير البارز من خواص الفعل وانه يرى صحة لحاقه لما
هو مشبه بالفعل من اسم او حرف فلا تظن ان هذه العلامة متفق عليها واقسامه اي اقسام الفعل ماض وامر ومضارع على هذا النمط
رتبها سيبويه وتسمية الاولين واضحة واما الثالث فمن المضارعة بمعنى المشابهة وقول ابن عصفور من المراضعة فخطأ مردود وقد
الكوفيون المقسم ثنائية فجعلوا الامر مقتطعا من المضارع ولم يجعلوه اصلا برأسه فيميز الماضي بالنصب مفعول مقدم على الفاعل
للاهتمام التاء بالرفع فاعل يميز والمذكورة صفته والمراد بالتاء المذكورة تاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بين تاء
الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل وقد استدل كثيرون بهذه العلامة على فعلية عسى وفيه نظر
وذلك لان الليلي قال في شرح الفصيح قال الزمخشري قال ابو عبيد من العرب من يؤنث عسى وهم الذين يؤنثون رب وانشد على ذلك
عَسَيْتُ كُرْبَةً أَمْسَيْتُ فِيهَا مُقِيمَةً   يَكُونُ لَنَا مِنْهَا رَخَاءٌ وَمَخْرَجُ   فلما نسبة ذلك لبعض العرب في قوله انهم الذين يؤنثون رب فيقولون ربت
على ادخال التاء على عسى ليس لتانيث ما بعدها وان وقوع ذلك في البيت اتفاق وحينئذ فلا يستدل بالتانيث الذي هذا شانه على الفعلية
كما لا يستدل بالتانيث في ربت على ذلك والامر بالنصب عطفا على المفعول المتقدم اي ويميز الامر معناه وهو مرفوع تقديرا عطفا على الفاعل
المتقدم والضمير المضاف اليه عائد على الامر اي يميزه عن قسيميه دلالته على معنى الامر وهو الطلب ونون التوكيد معطوف على معناه اي يميزه
مجموع الامرين فان وجد احدهما فقط بان دلت الكلمة على معنى الامر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل وان قبلت النون ولم تدل على معنى الامر
فهي فعل مضارع نحو هل تقومن والمضارع بالنصب ايضا عطفا على المفعول افتتاحه بالرفع عطفا على الفاعل بهمزة متعلق بافتتاحه
المتكلم ظرف مستقر في محل جر صفة لهمزة اي بهمزة للمتكلم نحو اقوم واذا قيل لك ما تقول في اخفي من قوله تعالى فلا تعلم نفس ما اخفي
لهم من قرة اعين فقل من سكن الياء فهو عنده مضارع ومن فتحها فماض مفسرا حالا من المتكلم وذلك نحو اقوم ولا فرق بين ان يكون
مذكرا ومؤنثا او افتتاحه بنونه اي المتكلم احترازا من نون لا تكون له نحو نرجس الدواء اذا جعل فيه نرجسا عظيما اما بحسب الواقع
كقوله تعالى نحن نزلنا او نحن نقص او بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم وقال بعضهم انما يستعمله المعظم لنفسه حيث
حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا او مشاركا بفتح الراء على انه اسم مفعول من شورك ويجوز ضبطه بكسر الراء على انه اسم فاعل من شارك
والذي يظهر لي ان النون في هذا المقام للمتكلم ومن يشركه في ذلك الفعل منظورا فيه للجميع بالاصالة مفردا كان المشارك او غيره
من الذكور او من الاناث او منهما ومقتضى عبارة المصنف في كثير ان النون للمتكلم حال كونه مشاركا فالمشاركة قيد في ثبوتها للمتكلم
ولا يلزم من ذلك ان يكون للمتكلم ومن يشاركه معا على السواء في القصد وبين المعنيين فرق فتامل او افتتاحه بتاء مثناة من فوق
للمخاطب احترازا من نحو تكلم فان تاءه ليست للمخاطب مطلقا اي مفردا كان او غيره مذكرا او غيره نحو انت يا زيد تقوم وانت يا هند تقومين
وانتما يا زيدان او يا هندان تقومان وانتم تقومون وانتن تقمن وللغائبة لفظا او بتاويل فيدخل ظاهرها نحو تقوم هند ومضمرها

نحو هي تقوم والحقيقي كما مثل والمجازي نحو تنفطر السماء وهي تنفطر ودخل ما هو للغائبة بالتأويل نحو جاءت الكتاب على معنى الصحيفة ونحو تقوم
الرجال وتنكسر الاجذاع والرجال تقوم والاجذاع تنكسر كل ذلك بتأويل الجماعة والغائبتين تثنية غائبة فشمل الظاهر نحو تقوم الهندان
ومثل بعض الشارحين بالهندات تقومان وهو سهو فان الفعل ثمة اسند الى المضمر لا الظاهر وشمل المضمر لا الظاهر نحو الهندان تقومان والحقيقي
كما تقدم والمجازي نحو تدمع العينان والعينان تدمعان لكن لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير للغيبة فهل تقول هما تفعلان بتاء فوقية نظرا
الى تبين حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى ونظرا الى ان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها وهو قول ابن ابي العافية تلميذ الاعلم او تقول هما يفعلان
بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش والمرجح الاول وجاء السماع قال عمر بن ابي ربيعة اقص على
اختي بدء حديثنا وما لهما ان تعلما متأخر وما لي من لعلهما ان تبغيا لي حاجة وان ترحبا سرا بما كنت احصر احصر بفتح الصاد
المهملة مضارع حصر بكسرها اي ضاق صدره ومنه قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم او افتتاحه بياء مثناة من تحت للمذكر الغائب
احترازا من بالليت كذلك نحو يرنأ بياء تحتية مفتوحة فراء ساكنة فنون مفتوحة فهمزة على زنة دحرج اي صبغ باليرنا بضم الياء وفتحها
وتشديد النون وهمزة تليها بلا فاصل وهي الحناء ويقال ايضا اليرنا بالضم والمد مطلقا اي مفردا او غيره ظاهرا او غيره نحو يقوم زيد والزيدان
والزيدون وزيد يقوم والزيدان يقومان والزيدون يقومون والغائبات ظاهرا كان الاسم نحو يقوم الهندات او مضمرا نحو الهندات
يقمن عاقلا كان المسمى كما مر او غير عاقل نحو السموات يتفطرن جمعا سالما كان الاسم كما مر او مكسرا نحو الهنود يقمن والاعين يدمعن
ومذهب البصريين ان نحو تقوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده وسيأتي الكلام على ذلك في باب الفاعل ان شاء الله تعالى والامر
مستقبل زمنه ابدا فلا ينفك عن الاستقبال في وقت من الاوقات هذا باعتبار الحدث المأمور بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشاء
فظاهر قول المصنف الانشاء هو ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود ان كل انشاء له زمن حالي من حيث كونه انشاء وان من الانشاء ما
حدثه مسند الى المتكلم باللفظ الانشائي نحو بعت واشتريت وهذا حالي لا غير وليست فعليته بهذا الاعتبار ومنها ما حدثه مسند
الى غير المتكلم باللفظ الانشائي وهو الامر وهذا زمانه حالي من حيث هو انشاء ومستقبل من حيث الحدث المطلوب به وفعليته بهذا
الاعتبار لا بالاول فان قلت فهل هذا مخالف لقول ابن الحاجب ان نحو بعت واشتريت تجرد عن الدلالة على الزمن اصلا ورأسا وان
ذلك لا يقدح في فعليته لعروض التجرد وان كونه فعلا انما هو باعتبار دلالته في اصل وضعه على زمان معين وهي موجودة لا بما فيها
التجرد العارض قلت لا يخالفه وذلك لان اثبات الحال للافعال الانشائية كما يفهمه قول ابن مالك ليس باعتبار دلالتها عليه في اصل
الوضع وانما ثبوته لها من ضرورة الوقوع ونفي ابن الحاجب له لا لها على الزمان في حال كونها انشاء انما هو بالنظر الى الزمان الذي
كانت دالة عليه في اصل الوضع فلم يتوارد النفي والاثبات على محل واحد فلا منافاة في التحقيق والفعل المضارع صالح لذاته للاستقبال
وللحال وهو زمان التكلم وحقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل وليس المراد منه عند النحاة الآن وهو الزمن
الفاصل بين الزمانين الماضي والمستقبل ولهذا تسمعهم يقولون يصلي من قول القائل زيد يصلي حالا مع ان بعض افعال صلوته ماض وبعضها
باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وظاهر كلام المصنف ان المضارع من قبيل المشترك وكذا قول صاحب
المفصل يشترك فيه الحاضر والمستقبل قيل وهو ظاهر مذهب سيبويه وايده بان اطلاقه على كل منهما لا يحتاج الى قرينة بخلاف اطلاقه على
الماضي وفيه بحث والذي اختاره بعض المحققين انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولم
يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لغيره وفيه مذاهب
اخر لا حاجة الى التطويل بذكرها ولو نفي بلا فلا ترتفع صلاحيته لذلك خلافا لمن خصها اي خص لا بالمستقبل وهو منقول
عن سيبويه فاذا قلت زيد لا يقوم كان عند صاحب هذا القول نصا في الاستقبال وانتفت صلاحيته للحال ولم يزل الفضلاء
يستشكلون قول سيبويه هذا مع قوله ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقول غيره ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال فان قلت ما

توجيه

توجيه النصب في قوله علا فا قلت جوّز فيه في امثاله وجهان احدهما ان يكونا مصدرا الفعل محذوف اي خالفوا في ذلك خلافا ولا يمنع من ذلك وجود اللام
فانها متعلقة بمحذوف على انها في سقيا له والتقدير ارادتي له الثاني ان يكون حالا والتقدير اقول ذلك خلافا للفلان اي مخالفا له وحذف القول كثير
ودل عليه هنا ان كل حكم ذكره المصنفون ساكتين عن رده والتصريح بالمخالفة له فهم قائلون به فكان القول مقدرا قبل كل مسئلة ويترجح الحال عند
التجريد من القرائن الدالة على الاستقبال وهذا ينافي الاشتراك الذي افهمه كلام المصنف في المتن وباح به في الشرح فبين كلاميه تدافع لكنه
رحمه الله حاول في الشرح الجواب عن ذلك بان قال للمشترك هنا شان ليس لبقية المشتركات وهو ان له معنيين قريبا وبعيدا اعني بعيد الماضي
وقريبها من زمن التكلم بل بعيدها او حاضرها والحمل عند التردد على القريب اولى وفيه نظر فتامله ويتعين الحال عند الاكثر من النحاة بمصاحبة الان
باقيا على حقيقته نحو يقوم زيد الان فلا يرد نحو فمن يستمع الان ولا نحو قالوا الان جئت بالحق لانه هنا مستعمل للقريب مجازا فيصلح
مع المستقبل والماضي وما في معناه عطف على الان وعليه يعود الضمير المضاف اليه والمراد بما في معناه الحين والساعة ونحوهما ويتعين ايضا الحال
عند الاكثر بلام الابتدا واعترضه المصنف بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة وقوله تعالى انى ليحزننى ان تذهبوا به فان الذهاب كان
مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع ان اثره والجواب ان الحكم في ذلك محقق الوقوع فنزل منزلة الحاضر المشاهد
وان التقدير في الاية الثانية قصد ان تذهبوا به والقصد حال وقيد ابو حيان بقوله قصد كمان تذهبوا وحكاه ابن قاسم في شرحه عن بعضهم
قال ابن هشام في مغنيه وهو مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا على تقديره منصوب ونفيه اي نفي المضارع بليس وما وان
وهذا ايضا عند الاكثرين وكلام المصنف يقتضيه لان قوله عند الاكثر يتعلق بقوله يتعين ثم ذكر للفعل بعد تقييده بهذا الظرف متعلقات فيكون
القيد راجعا الى جميعها كقولك ضربت يوم الجمعة زيدا وعمرا وبكرا ولاشتراك هذه الكلمات الثلاث في جنس النفي ونوعه عملن عملا واحدا
لكن اعمال الاول بالاصالة لكونه فعلا واعمال اخويه بالحمل عليه لانهما حرفان غير مختصين ويختص ما بلغة اهل الحجاز وان بلغة اهل العالية وسياتي ذلك
ان شاء الله تعالى وانظر لم اعاد المصنف حرف الجر مع قوله وبلام الابتدا دون ما بعده ويتخلص الفعل المضارع للاستقبال بظرف مستقبل سواء كان
ذلك الظرف معمولا للفعل او مضافا اليه نحو ازورك اذا تزورني فالاول مستقبل لعمله في اذا والثاني كذلك لاضافة اذا اليه ويتخلص المضارع
ايضا للاستقبال باسناده الى امر متوقع غير حاصل كقوله يهولك ان تموت وانت ملغ لما فيه النجاة من العذاب فيهول مستقبل لاسناده
الى الموت الذي هو متوقع اذ لو اريد به الحال لزم المحذور السابق وهو سبق الفعل لفاعله في الوجود وجوابه ان التقدير توقع ان تموت اي توقعك
الان الموت في الزمن المستقبل فلا محذور كما سبق التنبيه عليه ويتخلص ايضا المضارع للاستقبال باقتضائه اي اقتضاء المضارع طلبا
نحو والوالدات يرضعن اولادهن ونحو يغفر الله لك او اقتضائه وعدا وهو عند الاطلاق يخص الخير كان فعله وهو وعد كذلك
والمصنف اراد ما يعم الخير والشر ولذلك صح تمثيله بقوله يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء ويتخلص المضارع ايضا للاستقبال بمصاحبة
ناصب ظاهرا كان او مقدرا نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى او مصاحبة اداة ترج نحو لعلي ابلغ الاسباب او اشفاق ومثل له المصنف
وشارحو كلامه بقول الشاعر فاما كيس فنجا ولكن عسى يغتر بي حمق لئيم وهذا ليس باشفاق وانما هو ترج لاغترار الحمق اللئيم لا اشفاقا على نفسه
به ليظفر به ويقع في حبالته ولو اشفق منه لكان ذلك اشفاقا منه على الحمق اللئيم لا اشفاقا على نفسه قلت لا حاجة بالمصنف
الى النص على اداة الترجي بخصوصها لتقدم ما يستغني به عن ذلك وهو قوله وباقتضائه طلبا فان هذا يشمل الترجي والتمني والتحضيض وكل ما يقتضي
طلبا لكن من جملة ذلك الاستفهام وانما يخصص المضارع بالاستقبال اذا كان بهل فتامله او بمصاحبة اداة مجازاة نحو ان يشا يذهبكم او بمصاحبة
لو المصدرية نحو ودوا لو تدهن وعلامتها ان يحسن في موضعها ان واحترز من الامتناعية نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم فانها تصرف
المضارع الى الماضي او بمصاحبة نون توكيد خفيفة كانت او ثقيلة نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين او بمصاحبة حرف تنفيس والمراد به تاخير
الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وهو السين او سوف ولا يعرف البصريون غيرهما وسوف عندهم
اكثر تنفيسا من السين وخالفهم المصنف رحمه الله في ذلك واستند فيه الى السماع والقياس اما السماع فتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد

كقوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله اولئك سيؤتيهم اجرا عظيما ولا حجة فيه لجواز ان يكون المقيد بسوف متراخيا كثيرا طائفة من المؤمنين
وبالسين غير متراخ كثيرا لطائفة اخرى ولا دليل في النص ما يدل على ان كليهما لطائفة واحدة بالتخصيص والتعيين وكذا ما اورده من مثل السماع التي احتج
بها كل ذلك مما يتطرق اليه القدح واما القياس فهو ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي لا يتصل به الا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان ولا بعده
فينبغي ان لا يتصل بالمستقبل الا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب ولا بعد ليجري المتقابلان على سنن واحد وفيه نظر لانه قاس المضارع المقترن
بالاداة الموجبة للتخصيص على الماضي الخالي عنها وهو غير صحيح فان الماضي اذا كان بدون اداة كقت مثلا دل على الماضي المطلق واذا اقترن بها دل على
الماضي القريب من الحال وهو في احتماله وحاليته كالمضارع فانه مع خلوه من الاداة يدل على معنى اخر على ان قياس احد المتقابلين على الاخر لا يجدي نفعا
لجواز اختصاص كل منهما بحكم يقابل حكم الاخر ويجوز مع ذلك ان يكون مشاركا له في حكم اخر الا ترى ان الامر والنهي متشاركان في الانشاء وقد ينفرد
كل واحد منهما باحكام تخصه ومهما لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم لم يصح القياس او سف حكاه الكوفيون وهو في الحروف
كمذ اسما وحرفا اذ حذف وسطها او سو حكاه الكسائي وهو مثل كي في كيف نحو كي تجنحون الى السلم وما ثيرت فنلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
او سي بقلب الواو ياء وحذف الاخر حكاها ايضا الحكم وظاهر كلام المصنف رحمه الله ان كلا من هذه الكلمات حرف مستقبل بنفسه وظاهر كلام غيره ان ما عدا
سوف من هذه الكلمات فرع من سوف بل اجراه بعضهم في السين ايضا فزعم انها منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ووجه بذلك توهم
ان التنفيس بسوف اطول منه بالسين ويصرف المضارع باعتبار زمنه الى المضي لم سواء جزمت كما هو المشهور فيها او لم تجزم وهي لغة قوم وعليها جاء قوله
فاستسقها ابل لو اقسموا على الشمس حولين لم تطلع بضم العين وقول الاخر لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ولهذا
اطلق المصنف ولما الجازمة قالوا قيدها بذلك احترازا عن التي بمعنى الا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم وعن التي هي حرف وجود
لوجود نحو لما جاء زيد اكرمته فاذا تاملت لم تجد موقعا للاحتراز فان لما لا تدخل على المضارع الا جازمة ولو الشرطية لا المصدرية فانها تصرف
الى الاستقبال كما مر غالبا لا دائما فانها قد ترد بمعنى ان كقوله لا تلفك الراجيك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما فعلم ان قيد الغلبة
راجع الى لو الشرطية فقط فان قلت فعلام انتصب غالبا قلت على انه صفة لمصدر محذوف هو معمول له اي يصرف بها الى المضي انصرافا غالبا
لعدم الانصراف اليه ولا يجوز ان يكون عامله يصرف المنطوق به في المتن للزوم رجوع القيد الى جميع ما تعلق به من لم ولما الجازمة ولو الشرطية
غالبا وهو باطل وباذ نحو اذ يلقون اقلامهم اي اذ القوا وكذا اذ يختصمون اي اختصموا ويجوز ان يكون ذلك على حكاية الحال وربما كقوله
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال الفرجة بضم الفاء الانفراج وقال بعضهم هذا الذي ذكره من انصراف المضارع الى المضي بربما
غالب لا دائم بدليل قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقيل هو مؤول بالماضي مثل ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل
عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل وقد في بعض المواضع قال المصنف ان قد اما للتقليل فتصرفه الى المضي كقوله قد اترك القرن مصفرا
اناملة كان اثوابه مجت بفرصاد مجت اي رميت من الفم بفرصاد اي توت وهي الفاكهة المعروفة والمراد منها هنا نوع يكون ماؤه احمر شبه حمرة
الدم الذي يصيب اثوابه بحمرة الفرصاد واما للتحقيق فلا تصرفه الى المضي كقوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه وقد تصرفه كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك
في السماء قلت وعلى هذا فكان الاولى ان يقول وقد التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع وسياتي الكلام على قد باطرافه في باب تتميم الكلام
على كلمات مفتقرة الى ذلك ان شاء الله تعالى ويصرف الماضي الى الحال بالانشاء اي غير الطلبي نحو بعت واشتريت والاو ورد نحو غفر الله لك ولم يصح قوله
بعد ذلك والى الاستقبال بالطلب وليست دلالته هنا على الحال من حيث الوضع وانما هي من ضرورة الواقع لان الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود
كما مر والى الاستقبال بالطلب فيشمل الدعاء والامر وغيرهما فالاول نحو غفر الله لك والثاني نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه ويدل على ذلك جزم يثب والثالث
نحو عزمت عليك الا فعلت اي الا ان تفعل في المستقبل وفي كلام المصنف ايهام ان الطلب ليس من اقسام الانشاء وبالوعد المراد به الاخبار بوقوع امر
يقع بعد ملاحظة الارادة لتحقيق الخبر نحو واشرقت الارض بنور ربها وسيق الذين اتقوا ربهم وسيق الذين كفروا وليس المراد به هنا ما هو قسيم
للوعيد وبالعطف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ولم ادر وجها

والوعد

لاعادة

لاعادة المصنف حرف الجر هنا دون ما تقدم وهو قوله والوعد وبالنفي بلا وان بعد القسم فالاول كقوله ردوا فوالله لا ذدناكم ابدا ما دام في مائنا ورد لنزّال
ونازعه ابو حيان في الاستدلال بهذا البيت اذ الاستقبال فيه انما استفيد من الظرف قلت وفيه نظر لان وقوع الظرف لمستقبل هنا ليس هو المؤثر
للاستقبال حتى انه لو لم يكن انتفى استقبال الفعل الا ترى انه اذا قيل والله لا فعلت لا يفهم منه الا المستقبل ولهذا لم يتكرر لا كما لا يلزم تكرارها مع
المستقبل والثاني كقوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده ونازعه ايضا ابو حيان في ذلك لانه لا يمتنع ان يقال والله ان قام بمعنى
ما قام فيما مضى قلت هذا متجه كما قال وقد يتوهم ان قول المصنف هنا في لا مناقض لقوله فيما مضى خلافا لمن خصها اي خص لا بالمستقبل وجوابه
ان مراده خلافا لمن خص الداخلة على المستقبل ولم يرد خلافا لمن خص لا مطلقا بالمستقبل ويحتمل الماضي المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء
علي اقمت ام قعدت والحق انه يحتمل لاربعة معان الماضي والحال والاستقبال ومطلق الزمان الذي هو اعم من ذلك كان المصدر الذي هو في تاويله كذلك
فلا وجه للتقييد باحد الزمانين فقط قال ابن قاسم وسواء كان الفعل معادلا بام او لم يكن نحو سواء علي اي حين جئتني قلت وهذه المسئلة لا مدخل لها هنا
ولا يصح ادراجها في كلام المصنف رحمه الله لان الكلام في همزة التسوية ولا همزة هنا ثم قال فان كان الفعل بعد ام مقرونا بلم تعين المضي نحو
سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فالثاني ماض معنى فوجب مضي الاول لانه معادل له قلت الظاهر ان هذا لا يقدح في الاحتمال الذي قررناه
انفا كما لم يقدح وجود لم في انتفاء الاستقبال في قولك ان لم تسئ اكرمتك ووجه ذلك ان الجملة المقترنة بهمزة التسوية في تاويل المصدر والمصدر
لا زمان له معين فكذا ما في معناه ولا فرق في هذا المعنى بين وجود لم وعدمها ويحتمل الماضي المضي والاستقبال بعد حرف التحضيض نحو هلا ضربت زيدا
فيحتمل المضي فيكون توبيخا على ترك الفعل ويحتمل الاستقبال فيكون حضا على الفعل وامرا به فان قلت فاذا لم يحتمل الواقع بعد حرف التحضيض
المضي وهو طلب الفعل لا يكون متعلقا الا بالزمان المستقبل قلت انما يوبخ المخاطب على ترك ما يجب عليه ان يفعل قبل ان يطلب منه وذلك من حيث
المعنى تحضيض على فعل مثل ما فات فاطلق حرف التحضيض على الحرف المقتضي للحض على ما يدخل عليه تحقيقا او تقديرا فاستقام وبعد كلما فيحتمل ان يراد
بالواقع بعدها المضي نحو كلما جاء امة رسولها كذبوه وان يراد به الاستقبال نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها وبعد حيث نحو
فاتوهن من حيث امركم الله ونحو من حيث خرجت فول هذا للاستقبال ويحتمل الامرين بكونه صلة او صفة لنكرة عامة فالاول كقوله تعالى
الذين قال لهم الناس فهذا مثال المضي وكقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فهذا مثال الاستقبال والثاني كقوله رب رفد
هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقتال الرفد بفتح الراء القدح الضخم وقد تكسر والاقتال بالقاف وتاء مثناة فوقية جمع قتل بكسر القاف وهو
العدو وهذا مثال لبقاء الماضي على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة عامة واعترضه ابو حيان بان رب عند سيبويه للتقليل وهو ينافي العموم وايضا
فليس مراد الشاعر انه اراق كل رفد وايضا فلا نسلم كون هرقته صفة لمجرور رب بل هو جواب يتعلق به رب اذ الصحيح انه لا يلزم وصف مجرورها
ومثال الماضي المراد منه الاستقبال قوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرا سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها لان المراد الترغيب في السماع والنقل وهما
مستقبلان بخلاف رب رفد هرقته البيت فانه تمدح ولا يكون الا بما وقع فتامله باب ... اعراب الصحيح الاخر ولا يعترض بانه اسقط
نحو ظبي ودلو اذ ليسا بصحيحي الاخر مع ان اعرابهما اعراب الصحيح الاخر لانا نقول المعتل الاخر عند النحوي عبارة عن المقصور والمنقوص والصحيح خلافه
فهو اعم منه عند الصرفي فنحو زيد صحيح الاخر عندهما ونحو القاضي معتل الاخر عندهما ونحو ظبي ودلو معتل الاخر عند الصرفي صحيحه عند النحوي
كذا قال ابن هشام وفيه نظر الاعراب في الاصطلاح ما جيء به جنس اي شيء جيء به لبيان مقتضى العامل اي لبيان الامر الذي يقتضيه العامل اي يطلبه
وهذا فصل اخرج به ما سوى الاعراب والمراد بالعامل ما اثر في اخر الكلمة اثرا له تعلق بالمعنى التركيبي فخرج مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلا نحو من ابنك
ومن الرجل فانه وان كان شيئا اثر في اخر الكلمة التي هي من كسرة في الاول وفتحة في الثاني لكن هذا الاثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجرور
وانما هو امر يرجع لمجرد اللفظ ودخل من العوامل ما كان زائدا وما كان غير زائد فاما الثاني فكالفعل من قام زيد لانه شيء اثر في اخر زيد حركة الرفع ولها
تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونها علامة على فاعلية زيد واما الاول فكمن الزائدة في قولك ما قام من رجل فانها اثرت كسرة رجل ولها
تعلق بالمعنى التركيبي من حيث انها علامة على ان مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستغراق وكذا الباء من نحو ما زيد بقائم فانها

زائدة للتاكيد وقد انوت الكسرة التي هي علامة على ان مدخولها هو متعلق ما دلت عليه من التاكيد الحادث بالتركيب من حركة هذا وما بعده بيان لجنس
الحد اذ كان مبهما لصلاحيته لكل ما لا يعقل والحركة ضمة او فتحة او كسرة او حرف وهو الواو والالف والياء والنون عند من يراه او سكون وهو كون
الحرف خاليا عن الحركة وتعبيره بسكون كما صنع اولى من تسكين لان السكون لفظ والتسكين فعل او حذف للحرف وفهم ذلك من جعله قسيما للسكون اذ لو
اريد به ما هو اعم من حذف الحركة والحرف للزم كون الشيء قسيما لنفسه ولغيره وهو باطل وتعريف المصنف للاعراب بما ذكره مبني على ان الاعراب لفظي و
هو مذهب المحققين وكثير من المتاخرين يرون انه معنوي ويفسرونه بتغيير اخر الكلمة لاختلاف العامل لفظا او تقديرا والكلام على ذلك
تصحيحا وابطالا يطول وهو اي الاعراب في الاسم اصل وفي الفعل فرع وعكسه بعضهم وقال الكوفيون اصل فيهما والاول هو المرجح عند الحذاق و
استدلوا عليه بما تقريره ان الاسم والفعل تطرا على صيغتهما معان مختلفة قد يحصل بينها لبس فيفتقر للاعراب اما المعاني المختلفة التي تطرا على
الاسم فهي الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شك في انه يحصل بينها في بعض الاحيان لبس نحو ما احسن زيد لو سكن اخر كل من الكلمتين فانه يحتمل
حينئذ ان يكون زيد مفعولا به واحسن فعلا ماضيا وما اسما والمراد التعجب ويحتمل ان يكون زيد فاعلا باحسن وما حرف نفي والمراد الاخبار
بان زيدا لم يحسن ويحتمل ان يكون ما استفهامية مبتدا واحسن اسم تفضيل مرفوعا على انه خبر المبتدا وزيد مجرورا مضافا اليها والمراد السؤال
عما هو الاحسن من زيد واما المعاني المختلفة التي تطرا على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة وانما هي معان اخر كقولهم لا تاكل
السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهي عن كل واحد من الفعلين مطلقا ويحتمل النهي عن الجمع بينهما ويحتمل النهي عن الاول دون الثاني وهذه
معان مختلفة ليست بفاعلية ولا مفعولية ولا اضافة ولا يخفى حصول اللبس بينهما لو ترك اعراب الفعلين لكن الاعراب يتعين في الاسم طريقا لرفع
اللبس كما يتعين قولك ما احسن زيدا بالنصب للتعجب وقولك ما احسن زيد بالرفع للاخبار بنفي الاحسان عنه وما احسن زيد برفع احسن وخفض زيد
للاستفهام عما هو الاحسن منه ولا يتعين الاعراب في الفعل طريقا لرفع اللبس لوجود طريق اخرى يقوم مقامه في رفع الالباس وبيانه ان الالباس
قد يندفع بالاعراب كما يتعين قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعلين للنهي عن كل واحد منهما ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الاول
ونصب الثاني للنهي عن الجمع بينهما ولا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الاول ورفع الثاني للنهي عن الاول خاصة وقد يندفع الالباس بغير الاعراب كما
اذا قلت لا يكن منك اكل سمك ولا شرب لبن فيكون نهيا عن كل منهما ولا تاكل السمك شاربا اللبن فيكون نهيا عن الجمع ولا يكن منك اكل
سمك ولك شرب اللبن فيكون نهيا عن الاول فقط فلما لم يكن عن اعراب الاسم محيص في ازالة اللبس استحق ان يكون اصلا فيه ولما كانت لغيره
مندوحة عن اعراب الفعل لجواز ازالة اللبس بغيره نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعا لا اصلا هذا احسن تقرير يظهر لي في هذا المحل مع بحث لي فيه
ارجو ان اذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وانما قيدنا حصول الالباس ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لا الباس فيه نحو شرب زيد الماء حملا على ما
فيه الالباس ليجري الباب على سنن واحد فان قلت بماذا يتعلق الجار والمجرور من قول المصنف هو في الاسم اصل قلت بمحذوف اذ المعنى ودخوله او
وجوده في الاسم اصل فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل ويحتمل ان يتعلق باصل والمعنى انه متاصل في الاسم لوجوب قبوله
بصيغة واحدة معاني مختلفة وقد عرفت معناه بالتقرير المتقدم والفعل والحرف ليسا كذلك اي ليسا مثل الاسم في قبول معان مختلفة بصيغة
واحدة ونقضه ابو حيان بنحو من فانها للابتداء وللتبعيض ولبيان الجنس مثلا قلت ولا يرد لان الكلام في المعاني الطارية بالتركيب لا المعاني
الافرادية نعم يرد ان الحرف انما نفي عنه وجوب القبول ولا يلزم منه انتفاء الجواز والمقصود نفي القبول عنه اصلا وباسا ولذا لم يعرب وقد من الاول
وخالفه المضارع فقبل جوازا لا وجوبا فاعرب لكن على جهة الفرعية كما هو مقرر فبنيا اي الفعل والحرف الا الفعل المضارع فانه شابه الاسم
بجواز شبه ما وجب اي للاسم وذكر الشبه هنا فاسد بل الجايز هنا هو عين الواجب هناك لا شبهه فان الذي اوجب اعراب الاسم على ما ذكره
هو القبول للمعاني المختلفة بصيغة واحدة وذلك بعينه ثابت للفعل لا ان الموجود شبهه وانما يصح قوله لو نص على تلك المعاني المختلفة
باسمائها فاعرب المضارع لامتيازه عن الحرف وبقية الافعال بهذه المزية ما لم يتصل به نون توكيد خفيفة او ثقيلة فانه يبنى حينئذ لا تصالها
ولو فصل بينها وبين الفعل الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة بقي على اعرابه لان موجب البناء عند اتصال النون هو التركيب وهو مفقود بحصول الحاجز

اذ لا تركب ثلاثة اشيا فتجعل شيئا واحدا هذا هو المذهب المشهور وهو اختيار المصنف رحمه الله وذهب قوم منهم الاخفش الى ان المضارع مبني
مع تاكيده بالنون مطلقا لانها من خواص الفعل فتاكيده بها مبعد لمقتضى الاعراب هو شبه الاسم فيرجع الى الاصل من البناء ورد المصنف
رحمه الله بلزوم بناء المجموع والمقرون بحرف تنفيس والمسند الى ياء المخاطبة واللازم باطل وذهب بعضهم الى ان المضارع معرب مطلقا
اتصلت به نون تاكيد او لم تتصل او نون اناث وكلامه يوهم ان الاتصال شرط وان تخلفه ممكن وقوله في الخلاصة وفعل امر ومضي بنيا
واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر ومن نون اناث كيرعن من فتن سالم من هذا الايهام وصرح المصنف في الشرح بان
المتصل بنون الاناث مبني على خلاف وعلل بناءه بالحمل على الماضي المتصل بها وايضا بتركيبه معها لان الفاعل كالجزء من فعله ولا يرد ما اتصل
به الف اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة لشبهه بالمثنى والمجموع وايضا ينفصلان شبهه بالاسم لان النون لا تلحق الاسماء قلت هذا معارض
لاعتراضه على الاخفش بما تقدم انفا فتامله وما في شرح المصنف رحمه الله من التصريح بنفي الخلاف في بناء المضارع الذي اتصلت به نون
الاناث مقدوح فيه فقد ذهب ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة وطائفة الى انه معرب تقديرا ويمنع اعراب الاسم شبه الحرف بلا معارض
فلم يعتبر المصنف مشابهة غير الحرف اصلا وادعى انه ظاهر مذهب سيبويه وابن الحاجب وجماعة اعتبروا مع ذلك مشابهة الامر والماضي و
ذهب قوم الى ان الاسم بني لشبهه الحرف وتضمن معناه ووقوعه موقع المبني ومضارعته لما وقع موقع المبني واضافته الى مبني وسياتي ان شاء الله
تعالى في ذلك كلام وقيد المشابهة بانتفاء المعارض احترازا من اي فانها معربة مع مشابهتها الحرف شرطية او استفهامية او موصولة لكن
عارض ذلك لزومها الاضافة فكان الشبه المنفي بسبب تغليب المعارض لانه داع الى ما هو مستحق بالاصالة والسالم منها اي من المشابهة
السالمة من المعارض متمكن ان كان الاسم الذي يثبت له هذا التمكن منصرفا سمي ذلك الاسم امكن وان كان غير منصرف سمي غير امكن لنقصه من جهة التمكن
الجر بالكسرة وظاهر هذا الكلام او صريحه ان الاسم لا يبنى الا لشبه الحرف وقد صرح به في غير هذا الكتاب هو مخالف لقوله فيما ياتي وبني المضمر
لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا وجمودا او للاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني وانواعه اي انواع الاعراب الذي هو جنس لها رفع
ونصب وجر وبدا بالرفع كما فعله كثيرون اذ هو اشرف لانه اعراب العمد ولا يخلو منه كلام وبدا سيبويه بالنصب لانه اوسع مجالا وان انواعه اكثر
قال ابو حيان ولو بدي بالجر لانه مختص بالاسم الذي الاعراب فيه اصل لاتجه ايضا وجزم وهو سكون او حذف وبعضهم عبر عنها عن الانواع بالالقاب
وفي شرح ابن قاسم ان من جعل اللقب يصدق على ما لقب به وهذا ليس كذلك اذ لا يقال الاعراب رفع وكذا البواقي ومن قال القاب الاعراب فمراده
القاب انواع الاعراب وخص الجر بالاسم لان عامله لا يستقل لافتقاره الى ما يتعلق به فيحمل بنصب الفعل بان مضمرة بعد فاء الواقعة بعد
النفي غيره اي غير الجر عليه اي على الجر بخلاف الرفع والنصب لقوة عاملهما بالاستقلال فجعل الفعل مشاركا للاسم فيهما بطريق الحمل والتفريع
واختص الجر بالاسم لضعفه وتقاعده عن ان يحمل غيره عليه وخص الجزم بالفعل لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر جبرا لما فاته من المشارك
فيحصل لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الاعراب تعادل وذلك ان الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلقه بغيره والجر راجح بكونه
ثبوتيا فتعادلا بذلك اذ الجزم غير ثبوتي ولذا قال بعضهم الجزم ليس باعراب انما هو عدم الاعراب قلت اذا كان عبارة عن السكون او حذف
ما قبل الاخر اخرا بالحذف كان ثبوتيا لا عدميا فتامله والاعراب بالحركة بالاسم والفعل نحو زيد يقوم والسكون في الفعل نحو زيد لم يقم
وينوب عنهما اي عن الحركة والسكون الحرف في الاسم نحو جاء الزيدان وفي الفعل نحو يقومان والحذف في الفعل نحو لم يغزو ولم يرم ولم يخش
وفيه لف ونشر مرتب فارفع بضمة نحو يقوم زيد وانصب بفتحة نحو لن اضرب زيدا وجر بكسرة نحو مررت بزيد واجزم بسكون نحو
لم اضرب الا في مواضع النيابة كما ياتي مفصلا قال ابن قاسم وكان القياس ان يقال برفعه ونصبه وجره لان الضم والفتح والكسر للبناء
ولكنهم اطلقوا ذلك على سبيل التوسع انتهى وفيه نظر اذ لا خلاف ان الحركات ثلاث ضمة وفتحة وكسرة وانما اكثر البصريين قصدوا الفرق في القاب
المعربات والمبنيات لا في القاب الحركات ولهذا يقول بعضهم مرفوع ومضموم اما الاول فللفرق الذي اراده واما الثاني فلانه لم يجد محيدا من حيث
اللفظ ان يسمي ما وجد فيه الضم مضموما وكذا الباقي ويقول في نحو حيث هو مضموم لذلك ولم يقل فيه هو مرفوع لان حقيقة قولنا مرفوع انه عمدة لان

ذلك اعراب الجملة اى اعرابا هو احد جزئى الجملة وهذا المعنى منتف فى حيث ونحوه وتنوب الفتحة عن الكسرة فى جر ما لا ينصرف نحو مررت باحمد ويرد عليه نحو عرفات من قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات لكونه غير منصرف وجره بالكسرة وقد يجاب بانا لا نسلم ان عرفات غير منصرف بل هو منصرف كما صرح به الزمخشرى اولا بوصفه لا انصراف وعدمه كما ذهب اليه بعضهم سلمناه لكن كلامه الاتى يخصصه فانه سينص على ان نحو مسلمات بنوين ينصب وجره فيهما بالكسرة وان سمى به على اللغة الفصحى فكانه قال هنا فى جر ما لا ينصرف الا ما سنذكره الا ان يضاف نحو مررت باحمدكم او يصحب الالف واللام معرفة كانت نحو صليت فى المساجد او زائدة كالداخلة على يزيد فى قوله رايت الوليد ابن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله او موصولة كقوله وما انت باليقظان ناظره اذا رضيت بما ينسيك ذكر العواقب قلت هذا مبنى على ان ال قد توصل بالصفة المشبهة وقد صرح بعض المحققين بانكاره كما سياتى ان شاء الله تعالى لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق ثم تمثيل المصنف والشارحين للمعرفة بالاعمى والاصم وللموصولة باليقظان محكم بحث او بدلها وهو ام فى لغة حمير وطى وبعضهم يقول وبعض طى كقول الشاعر أان شمت من نجد بريقا تالقا تبيت بليل ام ارمد اعتاد اولقا الاولق شبه الجنون فان قلت كان القياس ان يقول او بدلهما ليعود الضمير على الالف واللام قلنا اما ان يكون اعاده عليهما باعتبار كونهما اداة او راعى مذهب من يقول ان اللام هى المعرفة وحدها فاعاد الضمير عليها او ارى ان البدل انما هو الميم عن اللام واما الهمزة فثابتة فى كلتا الاداتين وتنوب الكسرة عن الفتحة فى نصب اولات نحو وان كن اولات حمل وفى نصب الجمع بزيادة الف وتاء وهذا ظرف مستقر فى محل النصب على الحال من الجمع والعامل هو نصب المقدر الذى ذكرناه واحترز المصنف رحمه الله بزيادة من قوله بزيادة الف وتاء عن نحو قضاة وابيات اذ كل منهما يصدق عليه انه جمع بالف وتاء لا جمع بزيادة الف وتاء فان الف قضاة منقلبة عن اصل وتاء ابيات اصل فالحق المصنف لفظ الزيادة فى قوله فى الفية وما بتا والف قد جمعا يكسر فى الجر وفى النصب معا وكانه فعل ذلك لاعتقاده ان الباء للالة وانها متعلقة بجمع مثلها فى كتبت بالقلم فلا يرد قضاة ولا ابيات اذ ليست الالف والتاء فى شىء منهما الة استعين بها على الجمع واما هنا فكانه راى ان الباء قد يتوهم كونها للمصاحبة لا للاستعانة فرفع الوهم بقيد الزيادة فاستقام فان قلت لم جعلت الظرف وهو قوله بزيادة الف وتاء مستقرا وهلا جعلته لغوا متعلقا بنفس الجمع قلت لانه لو كان كذلك لكانت الباء للالة فلم تكن فائدة فى ادخال لفظ زيادة وانما يصح الاحتراز بها اذا جعل الظرف مستقرا والباء للمصاحبة كما قررناه فتامل واما افراد اولات بالذكر فلعدم اندراجها فى الجمع اذ لا واحد لها من لفظها قال ابو عبيدة واحدها ذات وان سمى به اى بالجمع بزيادة الف وتاء فكذلك تنوب فيه الكسرة عن الفتحة فى حالة النصب ولما اعرب وجره فعلى الاصل بالضمة والكسرة واعرب حينئذ اى حين اذ اعرب هذا الاعراب بقاء تنوينه كقوله تعالى فاذا افضتم من عرفات وقد يجعل كارطاة علما هذا قسيم فكذلك ومعنى كونه كارطاة علما انه يمنع الصرف فيجر بالفتحة فتحصل لنا من ذلك فى هندات ونحوه مسمى به ثلاث لغات احداها استصحاب ما كان له قبل التسمية من الاعراب بالكسرة الثانية استصحاب ما كان له قبل التسمية من الاعراب بالكسرة نصبا وجرا ولكن بحذف تنوينه وهذه اللغة اجازها البصريون ومنعها الكوفيون الثالثة جعله كواحد سمى به مختتما بتاء تانيث فيمنع الصرف كارطاة علما وهذه اللغة منعها البصريون واجازها الكوفيون وانشدوا قول امرء القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب ادنا دارها نظر عال بفتح التاء من اذرعات ويروى ايضا بالوجهين الاخرين على ان فى التمثيل بعرفات واذرعات نظرا اذ لا واحد لكل منهما الا انه لم يوجد اذرعة ولا عرفة قال الفراء لا واحد لعرفات يصح جمعه وقول الناس نزلنا عرفة شبيه بمولد وليس بعربى محض هكذا فى الصحاح وهو عجيب فقد ثبت فى الحديث الحج عرفة وعلى تقدير تسليم انه مولد ليس بعربى محض كما قال الفراء فعرفة وعرفات مدلولهما واحد ليس ثم اماكن متعددة كل منها عرفة جمعت على عرفات وهنا انقضى الكلام على نيابة حركة عن حركة ثم شرع المصنف فى ذكر نيابة الحروف عن الحركة فقال وتنوب الواو عن الضمة نحو جاء اخوك والالف عن الفتحة نحو رايت اخاك والياء عن الكسرة نحو مررت باخيك فيما اضيف لغير ياء المتكلم كما مثلنا واما ما اضيف اليها فلا تاتى النيابة فيه نحو جاء اخى ورايت اخى ومررت باخى من اب واخ وحم ووزن كل من الثلاثة فعل بفتح العين بدليل لغة القصر وبدليل جمعهن على افعال وقال الفراء فعل باسكان العين بدليل الخو ولنا ما تقدم وذلك قليل والحم ابو زوج المراة وغيره من اقاربه هذا هو المشهور وقد يطلق على اقارب الزوجة غير ما ذكر بتصحيح

على انه حال من حم فقط فان قلت هو نكرة فيمتنع معه تاخير الحال قلت لا بل هو معرفة لانه علم سماه الفطاحم في مثل قولك جاء حم قروا مفعول بمماثل
وهو بفتح القاف وسكون الراء وواو مثل دلو يطلق على قدح من خشب وعلى ميلغ الكلب وعلى معان اخر وقرءا بفتح القاف وسكون الراء وهمزة
مقصور الخبء وهو الوقت والحيض والطهر وخطأ بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة وهمزة مقصورة وهو ضد الصواب وفم بالعطف على اب وعلى حم
فهو مقصور الجر يعني ليدخل فيما اضيف الى غير ياء المتكلم بلا ميم فاما ان كان بميم فلا تنوب فيه الحروف عن الحركات ووزنه فعل بفتح الفاء
والعين وقال الفراء فعل كقفل بدليل فوك ولنا قولهم حالة التعويض فم بفتح الفاء على الافصح وتنوب الاحرف المذكورة عن الحركات في ذي
وهو معطوف على قوله فيما اضيف الى غير ياء المتكلم وانما فعل ذلك لانه لا يضاف الى ضمير اصلا لا الى ياء المتكلم ولا غيرها وهذا هو المشهور والمبرد يجيز
اضافته الى المضمر نحو ذوه وذي فيكون كاخواته من بقية هذه الاسماء يشترط في اعراب هذه الاعراب ان يكون مضافا الى غير ياء المتكلم ووزنه
فعل بفتح الفاء والعين بدليل ذوا مال وفيه نظر ولامه ياء لقلة باب القوة وقال الخليل فعل باسكان العين واللام واو وقال ابن كيسان
الوزنان محتملان واحترز المصنف بقوله بمعنى صاحب من ذي الذي يشار بها قلت لا وجه لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم في المعربات واعلم ان اللام
محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذوات جمع ذات وعن بعضهم اصل ذات ذواة كنواة في قولهم في المثنى ذواتا فحذفت العين لكثرة
الاستعمال قال في المغرب ذو تقتضي موصوفا ومضافا اليه نحو رجل ذو مال ومؤنثه امراة ذات مال هذا اصل هذه الكلمة ثم اقتطعوا عنها مقتضيها
واجروها مجرى الاسماء المستقلة فقالوا ذات قديمة وذات محدثة ونسبوا اليها كما هي من غير تغيير علامة التانيث فقالوا الصفات الذاتية
واستعملوها بمعنى النفس والشيء والتزام نقص هن وهو الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك ومنه من تعزى
بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا اعرف من الحاقه بهن اي بالاسماء المذكورة في الاعراب بالحروف والحاقه بهن في ذلك حكاه
سيبويه فقال ومن العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك فيجريه مجرى الاب وقد تشدد نونه اي نون هن كقوله الا ليت شعري هل ابيتن
ليلة وهني جاذ بين لهزمتي هن كنى بهن المشدد عن ذكره وجاذ بجيم وذال معجمة اي ثابت على القيام يقال جذى واجذى ايضا اذا ثبت قائما
واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظمان ناتيان على اللحيين تحت الاذنين كذا في الصحاح لكن الشاعر استعملها في جانبي الفرج على جهة الاستعارة
وعد ابن الجواليقي تشديد نون الهن من لحن العوام في كتابه الموضوع لذلك وجعله كقولهم ميه وربه وتثنيتها التشديد في ميه وربه وخاخ وباب اب
حكاها الازهري وصرح بان ذلك لغة وانه يقال استاببت فلانا اي اتخذته ابا وفي الكشاف في تفسير سورة عبس والاب المرعى لانه يوب اي يوم وينتجع
والاب والام اخوان قال جذمنا قيس ونجد دارنا ولنا الاب به والمكرع انتهى فلعل من سمى الاب ابا بالتشديد راعى فيه من المعنى ما روعي في اسم المرعى
كان من سمى الوالد ابا اي الذي يركونها يوم اي يقصد وقد يقال اخو كما في قوله ما المرء اخوك ان لم تلفه وزرا على الكريهة معوانا على النوب
الوزر الملجا والنوب جمع نوبة وهي نزول الامر وقد يقصر حم وهن اي واب اخ فيقال اباك واخاك وحماك كعصاك مطلقا لكن قصر حم اشهر
ولذا قدمه واما قصر اب فحكاه الفراء وانكر قصر اخ لكن هشام اجازه واستشهد عليه بما رواه من قولهم مكره اخاك لا بطل او يلزمها النقص اي
يلزم الكلم الثلاث ابا واخا وحما والمراد بالنقص هنا حذف الاخر وجعل ما قبل اخرا كيد ودم فيعرب حينئذ بالحركات قال الراجز بابه
اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم قلت يحتمل انه حذف الياء من الاول والالف من الثاني للضرورة فان نقل احد من الائمة
انه لغة فذاك والا لم يثبت قصر اب بهذا الشاهد وحكى ابو زيد هذا اخك وحكى الفراء هذا احك وبقا قصرا اي يد ودم وهذا حكم ذكره استطرادا واستشهد
على قصر يد بقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العنس او كف اليدا والعنس بعين مهملة فنون فسين مهملة الناقة الصلبة قيل ويحتمل
اليدا في البيت ان يكون مثنى معربا بحركة مقدرة على لغة من يلزم المثنى الالف في جميع الحالات وحذف النون للضرورة والتعسف فيه ظاهر
واستشهد على قصر دم بقوله غفلت ثم اتت تطلبه فاذا هي بعظام ودما او تضعيف دم فتشدد ميمه كقوله اهان دمك فرغا بعد عزته
يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد الفرغ الهدر يقال ذهب منه فرغا اي هدرا لم يطلب به وكقول تابط شرا حيث التقت بكر وفهم كلها
والدم يجري بينهم كالجدول بتشديد الميم وقد تثلث فاء فم مع ثبوت الميم والمراد بتثليث الفاء دخول كل من الحركات الثلث فيها فتفتح

تارة وتضم تارة وتكسر تارة منقوصا حال من فم مع كونه مضافا الى الياء لان المضاف جزؤه كما في قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقد عرفت بالنقص ما هو فيما تقدم قريبا او مقصورا مثل عصا فتثلث فاؤه وفي هذه الحالة الحالة نقصه فهذه ست لغات او يضعف فم بان تشدد ميمه ويدل عليه قول بعض العرب اما مفتوح الفاء فيقال له فم بفتح الفاء وتشديد الميم وهذه لغة سابعة او مضمومها فيقال فم بضم الفاء وتشديد الميم وهذه لغة ثامنة وحكى صاحب اليواقيت فيه الكسر مع التشديد فهذه لغة تاسعة او تتبع بالبناء للمفعول لما سبقه مما تقدم فاؤه حرف اعرابه فيضم الفاء في مثل هذا فم ويفتح في مثل رايت فما وتكسر في مثل نظرت الى فم وهذه لغة عاشرة قيل وهذه اضعف اللغات فيه فان قلت لم يقل حركة اعرابه قلت ليدخل مثل هذا فهي بكسر الفاء تبعا لحرف الاعراب باعتبار حركته التي ليست اعرابية ولو قال حركة اعرابه لم يدخل مثل هذا كما فعل بفاء مرء حيث تبعت فاؤه وهي الميم حرف اعرابه وهو الهمزة فقيل هذا مرء بضم الميم ورايت مرءا بفتحها ومررت بمرء بكسرها وعيني امرء وهو مرادف للمرء وابنم وهو ابن زيدت عليه الميم تقول هذا امرء وابنم بضم الراء والنون ورايت امرءا وابنما بفتحهما ومررت بامرء وابنم بكسرهما واعلم ان في مرء لغات اخر فتح الميم على كل حال وهي اللغة الشائعة وبها جاء القران وكسرها على كل حال وبها قرا الحسن بين المرء وقلبه وقرا ابن ابي اسحاق بين المرء بضم الميم وفي امرء وابنم لغة اخرى غير الاتباع وهي فتح الراء والنون مطلقا وعلى هذا فكان الاولى على المصنف ان يقول كما فعل بفاء مرء قليلا وعيني امرء وابنم غالبا لئلا يتوهم ان ليس فيهن الا الاتباع ولا سيما وهو في هذا الفصل قد استطرد في لغات ما مثل به من يد ودم ونحوهما فوك واخواته على الاصح اعلم ان في اعراب الاسماء الستة مذاهب كثيرة ونحن نقتصر منها على ما ذكره المصنف في المتن وهو مذهبان احدهما انها معربة بالحروف وقد سبق ونص في الشرح بان الاعراب انما جيء به لبيان مقتضى العامل فلا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة الثاني انها معربة بحركات مقدرة على حرف العلة واتبع ما قبل الاخر فاذا قلت قام ابوك فالاصل قام ابوك بضم الباء اتباعا الضمة الواو ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك بفتح الباء اتباعا لحركة الواو ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قلت حركة الباء عارضة فلا تنتهض موجبة لقلب الواو المتحركة الفا قلت حركة الباء في الاصل غير عارضة لبناء الكلمة عليها اعتبر انهم قدروا حذفها والاتيان بحركة الاتباع ليجري الباب على سنن واحد فمن حيث هذه الحركة مع عروضها معاملة الاصلية في ايجابها القلب حرف العلة المتحرك بعدها فلحظت فيها جهة العروض من حيث الاتباع وجهة الاصالة من حيث نيابتها عن الحركة الاصلية واذا قلت مررت بابيك فالاصل بابوك بكسر الباء اتباعا لكسرة الواو ثم استثقلت كسرة الواو فحذفت ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار بابيك ولا خفاء بما في هذا التقرير من التكلف للاتيان بما يوجب زيادة الثقل من غير داع اليه قيل وهذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وقال المصنف انه الاصح ورجحه على ما تقرر في الاعراب من ان الاصل فيه ان يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه وقد امكن في هذه الاسماء ورجحه بغير ذلك مما يطول ايراده وتعقبه فان قلت على ماذا يعود الضمير من قوله ونحوها قلت على القسمين السابقين اعني ما اتبعت فاؤه وما اتبع عينه وذلك لان الاسماء الستة على هذا القول منها ما اتبع عينه حرف اعرابه نحو ابوك ومنها ما اتبع فاؤه حرف اعرابه نحو ذو مال وقال بعض الشارحين يعود على امرء وابنم فقط وانه ما قلناه فتامله وقد عرفت ان الفم على وجهين مستعمل بالميم ومستعمل بدونها والثاني ليس فيه الا لغة واحدة وهي استعماله بالاحرف الثلاثة والاول فيه عشر لغات فاللغات اذن احدى عشرة وقد تقدمت وفات المصنف من اللغات ما حكاه ابن سيده في المخصص قال ابن دريد فاه وفوه وفيه وفي المحكم لم يذكر ذلك الجوهري ولا غيره ولا جزم به من عند نفسه فقال الفاه والفوه والفيه سواء ثم قال ما معناه وجمع فم على افواه واضح واما افيه وافواه فمن باب ريح وارواح اذ لم يسمع افياه واما فاه وافواه فلان الاشتقاق يوذن بانه واوي لا يائي فصارت اللغات اربع عشرة وربما قيل الخبر فان اضافة صريحة نصبا بشبه ذلك الى ما انشده الكوفيون من قول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فخرجه ابو الحسن وتابعه المصنف على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته اراد خياشيمها وفاها فبقي على حاله مع المضاف ولذلك قال دون اضافة صريحة قال الشيخ جمال الدين بن هشام وقد سئل عيسى بن عمر اتقول هذا فو فقال بل اقول قبح الله ذا فا قال وذلك دليل على انه يجوز وان لم تكن اضافة البتة لا صريحة ولا منوية ولا يختص بالضرورة نحو قول الشاعر كالحوت لا يرويه شيء يلقمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه بل يجوز في السعة خلافا لابي على الفارسي وقد ورد

في الحديث لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك لكن نحو مثلا افصح من فمه والسبب فيه ان الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع عن الاضافة
هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الفرزدق بين الميم والواو في
قوله هما نفثا في فيّ من فمويهما وهو جمع بين البدل والمبدل منه قال الرضي الاسترابادي وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي
هي اللام قدمت على العين ثم قلت واعتذر بعضهم بان قال يحتمل ان الواو انما هي بدل من الهاء وليست المبدلة منها الميم والواو اخت الالف والالف اختها
وبدل على تقاربهما ايضا تعاقبهما على عضة لاما لقولهم عضاه وعضوات وتنوب النون عن الضمة في كل فعل مضارع وحذف المصنف هذا القيد
للاستغناء عنه من جهة ان كلامه في المعربات ولا يعرب من الافعال سواه اتصل به الف اثنين سواء كانت ضميرا لمثل الزيدان يقومان او علامة مثل
يقومان الزيدان او واو جمع سواء كان في ذلك الضمير والعلامة نحو الزيدون يقومون ويقومون الزيدون قلت التعبير بجماعة اولى من التعبير
بجمع لشمول الجماعة لنحو الزيدون يقومون وزيد وعمرو وبكر يقومون بخلاف الجمع فانه لا يشمل الصورة الثانية اصطلاحا كما ان التعبير باثنين
مثل ما فعل المصنف اولى من التعبير بالمثنى لاختصاص المثنى عرفا بنحو الزيدان وشمول الاثنين له ولنحو زيد وعمرو او ياء مخاطبة نحو تقومين ولا
تكون عند الجمهور الا ضميرا وهي عند الاخفش والمازني حرف خطاب في انما اعربت هذه الامثلة بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب هو اللام بالفتحة
لتناسب الالف وبالضمة لتناسب الواو وبالكسرة لتناسب الياء لم يمكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعلت النون
بدلا من الضمة لمشابهتها في الغنة الواو وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الالف والواو والياء دون يخشى ويدعو ويرمي والقاضي علامة
وان كان الاعراب في جميعها مقدرا المانع ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها
لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحملنا الياء في تفعلين على اختيها الالف
والواو في الحاق النون وانما جاز وقوعها مع رفع الفعل بعد فاعل اعني الالف والواو والياء لان الضمير المرفوع المتصل كالجزء وخاصة اذا كان
على حرف ولا سيما اذا كان ذلك الحرف من حروف المد واللين مكسورة بالنصب على انه حال من النون بعد الالف حملا على نون المثنى بالالف كسرا
غالبا لعزه اشارة بذلك الى فتحها في بعض الاحيان كقراءة من قرأ اتعدانني بفتح النون حكاها ابو طاهر احمد بن علي في كتابه الموضوع في القراءات
العشر عن عبد الوارث هذا من رواة ابي عمرو بن العلا مفتوحة بعد اختيها الواو والياء طلبا للتخفيف وحملا على نون الجمع وليست النون المذكورة
دليل الاعراب خلافا للاخفش فانه ذهب الى ان هذه الامثلة معربة بحركات مقدرة في اخر الفعل وان ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك المقدر
وزعم الفارسي ان هذه الامثلة معربة ولا حرف اعرابها لانه لا يكون النون اذ لا يحذف حرف الاعراب اذا كان صحيحا ولا الالف والواو والياء لانهن فاعلات
ولا اخر الفعل لاشتغاله بالحركات المناسبة للاحرف الثلاثة ولقائل ان يقول هذا الاخير مردود بان ذلك لا يمنع من كونه حرف اعراب بدليل
المحكي والمتبع والمضاف للياء وتحذف النون المذكورة جزما ونصبا نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فان قلت على ماذا انتصبا قلت اما جزما
فعلى الظرفية والمعنى وتحذف وقت جزم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كقولهم جئتك صلوة العصر وقدوم الحاج اي وقت صلوة العصر ووقت
قدوم الحاج واما نصبا فظاهر اذ هو معطوف على جزما ولك تقدير الوقت معه اي ووقت نصب للبيان لا تقدير وتجعل الوقت الاول منصبا عليهما
جميعا والاول احسن فان قلت لم لا تجعل من قبيل النصب على اسقاط الخافض اي تحذف في جزم ونصب قلت لان اسقاط الخافض من هذا و
نحوه ليس بقياس فلا يصار اليه لغير ضرورة وفي كلام المصنف مؤاخذة من وجهين الاول ان قوله وتحذف جزما لا يقتضي ان الحذف هو الاعراب ونصبا
كما هو مذهب الجمهور الثاني انك قد عرفت ان الاخفش يرى ان الاعراب في الامثلة المذكورة مقدر وان ثبوت النون وحذفها دليل على ذلك
فكان حق المصنف ان يقدم قوله وتحذف جزما ونصبا ثم يقول وليس ثبوتها وحذفها دليل الاعراب خلافا للاخفش فان قلت حمله على ذلك قوله
لنون التاكيد ليجمع محال الحذف في نسق قلت هذا محل حكاية تمام قول الاخفش كما رايت وليس جمع المحال التي تحذف فيها النون بالذي يوجب ارتكاب على نسق
هذا الاخلال فقد كان يمكنه الجمع بين ذكر محال الحذف وعدم الاخلال بان يصنع ما ذكرناه ثم يقول وتحذف ايضا لنون التاكيد فتتم الفائدة
وتحذف النون المذكورة ايضا لنون التوكيد كراهة لتوالي الامثال نحو لتبعثن وقد تحذف نون الرفع ايضا لنون الوقاية نحو اتحاجوني بتخفيف

النون افغير الله تامروني بتخفيفها ايضا والقول بان المحذوف نون الرفع هو قول سيبويه واختاره المصنف وقال ان اكثر المتاخرين يقول المحذوف
نون الوقاية وحجتهم ان الثقل بالثانية حصل كما قال الجمهور في ثانية تلظى وتلهى ولان نون الرفع اثر عامل فحذفها يقتضي موثرا بلا اثر
لان نون الرفع تقي الفعل من الكسر فتغني بالغرضين جميعا ولان نون الرفع للمعنى ونون الوقاية للفظ واحتج لسيبويه بانه يلزم تغيير النونين
جميعا اذا كان المتصل بالفعل واوا او ياء لان نون الرفع تكسر حينئذ على تقدير ان يكون المحذوف نون الوقاية او تدغم نون الرفع فيها اي في
نون الوقاية كقراءة من قرا بالتشديد في اتحاجوني وتامروني ولا يقال انه يحتمل ان يكون هذا مؤكدا بالنون الخفيفة ادغمت في نون الرفع او نون
الوقاية لانا نقول لو كان كذلك للزم حذفها والجمع لالتقاء ها ساكنة مع نون التوكيد الساكنة وندر بالدال المهملة اي شذ حذفها
اي حذف نون الرفع مفردة في الرفع نظما ونثرا خلافا لمن يرى ان حذفها مخصوص بالشعر والكلام في بعض خطا ونثرا كما سبق في جزما ونصبا فمثال
حذفها واقعة في النظم قوله ابيت اسرى وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي فالشاهد فيه في موضعين اذ الاصل تبيتين تدلكين
كذا قالوا قلت انما يتم ذلك ان كان مقصوده مجرد الاخبار بصورة الحال واما ان كان مقصوده الانكار لحالها والتعجب منها وذلك بان يقدر
همزة الاستفهام الانكاري او التعجبي محذوفة ويجعل تبيتي منصوبا بان مضمرة بعد الواو في جواب الاستفهام اي ابيت اسرى وتبيتي تدلكي
ينكر قضية الجمع بين الحالتين او يتعجب منها فالشاهد اذن في تدلكي فقط اذ هو مرفوع قطعا ومثال حذف النون واقعة في النثر قراءة
وردت عن ابي عمرو وقالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي انتما ساحران تتظاهران فحذف المبتدا وهو ضمير المخاطبين وادغمت
التاء في الظاء وحذفت نون الرفع وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا ولا تؤمنوا وما جيء
به لا للبيان مقتضي عامل من شبه الاعراب من لبيان الجنس التي به لو فع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما لغتان
بمعنى الشبيه اي من الامر المشابه للاعراب اي في كونه حركة ضم او فتح او كسر وكونه في اخر الكلمة لا في اولها ولا في حشوها وليس هو اي ما جيء
لا للبيان مقتضي عامل من شبه الاعراب حكاية نحو من زيدا وهذا هو الصحيح وقال الكوفيون هي حركة اعراب او اتباعا كقراءة زيد بن علي
وغيره الحمد لله بكسر الدال وقراءة الحسن للملائكة اسجدوا بضم التاء ثم الذي يظهر ان اتباع الشيء للشيء هو الاتيان به بعد الدما سبا له وحينئذ
فتارة يكون الاتباع لحركة الحرف وتارة لذات الحرف كقولهم في عسيت بفتح السين عسيت بكسرها اتباعا للياء كذا وجهه النحاة ثم كسرة
الاتباع اما الكسرة متاخرة نحو الحمد لله كما سبق او متقدمة نحو فلامه الثلث بكسرة الهمزة واما الياء متاخرة كما في وعسيت بكسر علامي
السين او لها متقدمة نحو في ام الكتاب بكسر الهمزة في قراءة الاخوين وهي لغة قريش وهذيل وهو اوزن من الكسرة التي تتبع اما لغير الاتباع
كما قدمنا واما للاتباع نحو كسرة عين عصي فانها للاتباع كسرة الصاد التي هي اتباع للياء وقولهم لتسلم الياء غير مجوز بدليل السلام من
حيص واتما يدخل في كلام المصنف اتباع الاخر لما بعده لان كلامه في الحركات المشبهة لحركات الاعراب ونص ابنه في اخر باب لضمير من شرح الخلاصة
على ان الكسرة في نحو غلامي اتباع للياء كما ذكرنا او نقلا كقراءة ورش المتعلم ان الله او تخلصا من سكونين نحو من يشاء الله يضلله لا يتخذ
المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين فان قلت الجمهور يقولون كسرة الميم من نحو غلامي لمناسبة الياء وظاهره انها ليست حركة اتباع
فنقض المصنف عدها على رأيهم قلت اذا فسر الاتباع بما ذكرناه كان كلامه شاملا لحركة اخر المضاف الى ياء المتكلم وليس ثم نص ينافي تفسير
الاتباع بما تقدم وقد عرفت ان ابنه نص على انه حركة اتباع فهو بناء اما ان تكون الفاء رابطة لجواب الشرط بان قدرت ما شرطية او داخلة على خبر
المبتدا المتضمن لمعنى الشرط ان جعلت ما موصولة ولا يدفع ذلك كون الفعل ماضيا لفظا لانا نجعله اذ ذاك بمعنى المستقبل كما تقول الذي
ياتيني فله درهم على انه لو جعلت ما موصولة وبقي الماضي على معنى المضي امكن دخول الفاء ايضا كما ستعرفه في باب المبتدا ان شاء الله تعالى
وانواعه اي انواع البناء ضم نحو من قبل ومن بعد وفتح نحو اين وكيف وكسر نحو نزال وامس وقف نحو من وقد ولم يفرق المصنف في التعبير في
جانبي الاعراب والبناء فعبر بالانواع في الموضعين وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر في جانب الاعراب الاسم بالانواع وفي جانب البناء بالالقاب
ووجهه العجد والي بانه انما لم يقل حركات البناء والوقف انواعا لفقد ما يكون جنسا شاملا لها نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون البناء

منحصر في واحد وهو السكون بالنقل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فمن كان من حق البناء ان لا ينتزل هذه الاشياء نظر الى الاصل لم يطلق عليهما
اسم الانواع رعاية لجانب الاصل باب اعراب الفعل الاخر اسما كان او فعلا كما تراه بظهور الاعراب بالحركة نحو زيد يقوم والسكون نحو لم يقم
فان قلت ظاهره ان الاعراب غير الحركة والسكون وهو خلاف ما تقدم قلت الاعراب يطلق تارة على ما مر من حركة او حرف وسكون او حذف ويطلق
تارة على فعل المتكلم بذلك تقول اعربت الكلمة بالحركة او اعربتها بالسكون اي جعلتها معربة بواسطة الحركة او بواسطة السكون على معنى جعل الحركة
او السكون اعرابا لها فاذا قيل ظهور اعراب الكلمة بالحركة او السكون فالمعنى ظهور اثر اعرابها بذلك فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق باعرابها او ثم مضاف
محذوف اي اثر اعرابها والمراد بالاثر حينئذ هو الحركة او السكون فكلام المصنف مبني على الوجه الثاني ولا محذور فيه او بتقدير اي الاعراب في
حرفه وهو اخر المعرب وفيه تفصيل وظاهر هذا الكلام ان الاعراب بالحرف لا يقدر وهو مخالف لما قاله في باب الاضافة في مسلمي رفعا وكذا
ينبغي ان يقدر في ذلك نحو لتبجنه وعو تامروني على اختيار ان المحذوف نون الرفع قلت وقد يجاب بان هذا وان كان مقدرا فليس بمقدر في
حرف الاعراب الذي هو اخر المعرب والكلام انما هو في اعراب يقدر في حرفه وهو مختص بالحركة والسكون فان كان اي حرف الاعراب واخر المعرب
الفا قدر فيه الجميع غيره وهو الرفع والنصب في الاسم والفعل نحو الفتى يخشى وان الفتى لن يخشى والجر في الاسم فقط نحو مررت بالفتى وان كان
حرف الاعراب واخر المعرب ياء او واوا يشبهانه اي يشبهان الالف وينبغي ان يضبط يشبهانه بالتذكير فيكون جوابا عن ياء مختنقة
لتذكير ضمير الالف بتقييد فكذا قياسه في الاخرين لمكان التناسب في معنى كون الواو والياء يشبهان الالف ان يكون قبلهما حركة تجانسهما
لها وهذا القيد لا يحتاج اليه بالنسبة الى الياء الا في الاسماء واما في الواو فلا يحتاج اليه ضرورة انها لا تكون اخر اسم معرب لا تكون اخر فعل
معرب الا كذلك نحو يدعو قدر فيهما اي في الياء والواو الرفع نحو يغزو والقاضي ويرمي و في الياء الجر ولا يكون ذلك الا في الاسماء نحو مررت
بالقاضي لثناياء نقدر فيها الفتحة وهي ياء المنقوص الواقع صدر المركب تركيبا اضافيا نحو معدي كرب كما ذكره المصنف في باب منع الصرف
ويثوب حذف الثلاثة الالف والواو والياء عن السكون وذلك في الفعل المضارع فقط نحو لم يخش زيد ولم يغز ولم يرم الا في الضرورة
استثناء من منطوق ما تقدم ومفهومه لا من المسئلة الاخيرة فقط بدليل ما يذكره بعد من المسائل وانما قلنا ومفهومه لان كلامه يقتضي
بطريق المفهوم ظهور الحركات الاعرابية في غير ما ذكر فذلك يستثنى مواضع من ذلك المفهوم فيقدر لاجلها اي لاجل الضرورة جوازا
الجزم الثلاثة كقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع فاثبت الواو ومقدرا فيها الجزم وكقوله الم
ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فاثبت الياء مقدرا جزمها وكقوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق
فاثبت الالف مقدرا جزمها ومنع بعضهم ذلك في الالف محتجا بان الواو والياء يتحركان نصبا في النثر ورفعا في الشعر قياسا فلذلك رفع على
الضرورة فاذا دخل الجازم اسقط تلك الضمة وسلم الحرف المعتل من الحذف ولا يتاتى ذلك في الالف لانها لا تتحرك وسبب الخلاف
اختلافهم في ملاحظة الجازم فقيل الضمة المقدرة فعلى هذا يجوز في الالف وغيرها وقيل الضمة الظاهرة فعلى هذا لا يجوز في الالف وتظهر لاجلها
اي لاجل الضرورة جر الياء في الاسم خاصة كقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب ورفعها في الاسم كقوله تراه وقد
الرماة كانه امام الكلاب مصغي الخد اصلم بدا وجرة وذال بسجمة علك مصغي الخد بميله والاصلم المقطوع الاذنين من اصولهما وفي الفعل
كقوله اذا قلت علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه الوجد ويقدر لاجلها اي لاجل الضرورة رفعهما كثيرا او تقديرا كثيرا
وفي السعة زمنا قليلا او تقديرا قليلا وكأن وابن بالتمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا واما تقديره نصبها في الفعل
فكقوله ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول الشحط بشين معجمة على زنة الفرعل البعد والحزن بفتح الحاء
المهملة وسكون الزاي والنون بلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة موضع واما تقديره النصب في الواو الضرورة فلا يكون الا في الفعل
كقوله فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب واما تقديره نصبهما في السعة كقراءة جعفر الصادق من اوسط
ما تطعمون اهاليكم باسكان الياء وقراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة النكاح باسكان الواو ورفع الحرف الصحيح في الضرورة سواء

كان في الاسم كقوله رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ باسكان نون هَنْكِ او في الفعل كقوله فاليوم أشربْ غيرَ مستحقبٍ
إثماً من الله ولا واغِلِ مستحقب بمعنى متحمّل يقال احتقب الشيء واستحقبه اذا ادّخره والواغل هو الداخل على القوم في شربهم فيشرب معهم
من غير ان يُدعى اليه ومثاله في السعة قراءة من قرأ وبعولتْهنّ باسكان التاء ورُسُلْنا باسكان اللام وقراءة ابي عمرو وما يشعرْكم
باسكان الراء وجرّه اي جرّ الحرف الصحيح في الضرورة كقوله بكلِّ مُداناةٍ وكلِّ مثقّفٍ تلقاه من معدنه في البحر جالية وفي الشعر كقراءة
ابي عمرو فتوبوا الى بارئْكم باسكان الهمزة وربما قد جزم الياء في السعة كقراءة قنبل انه من يتّقي ويصبر وهذا مبني على ان من شرطية والظاهر
ان تخرج الآية على ان من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقي حينئذ جائز بل هو الواجب في اسكان الراء ليس جزما وانما هو تخفيف كحركة
الرفع مثل وما يشعرْكم باسكان الراء وهو فصيح وان كان قليلا فالظاهر تخريج التنزيل عليه **باب** اعراب المثنى والمجموع على
حدّه اي على حدّ المثنى باعتبار سلامة الواحد فيه كسلامته في المثنى ولحوق حرف علة ونون كالمثنى وهذا هو جمع المذكر السالم وكان
حقّ المصنف ان يذكر هذا الباب قبل الكلام على اعراب الامثلة الخمسة لان الخوض في اعراب الاسم ينبغي ان يتقدم على الخوض في اعراب الفعل
لكن طول الكلام على اعراب المثنى والمجموع على حده اقتضى افراده بباب وقصر الكلام على تلك الامثلة اقتضى ذكرها في اثناء باب وكان
حقه ايضا ان يعرف كلا من المثنى والمجموع المذكور اذ هو المقصود بالذات لكنه عدل عن ذلك الى التعريف للتثنية والجمع فقال
التثنية جعل الاسم اي سواء كان واحدا كرجلين او جمعا كجمالين او اسم جمع كقومين وغنمين او اسم جنس كتمرين و[illegible] وليس المراد
بالجعل وضع الواضع فيدخل زكا ونحوه مما وضع لاثنين بل المراد به تصرّف الناطق بالاسم على ذلك الوجه القابل صفة للاسم احترز
به عن غير القابل للتثنية وهو ما يؤدي تثنيته الى اجتماع اعرابين كزيدان وزيدون او الى افراط الثقل كمساجد ومصابيح وما استغني
عن تثنيته بلفظ آخر غير مثنى وذلك الفاظ العدد كلها الا مائة والفا واشياء اخر وعلى الجملة فهذا رد الى جهالة دليل اثنين
احترازا مما لا يدل على اثنين كالجمع ونحو [illegible] متفقين في اللفظ احترازا من مختلفي اللفظ كزيد وعمرو اتفاقا غالبا اذ
فقد سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر والعمران في ابي بكر وعمر ومنه قول عائشة رضي الله عنها لقد رأيتنا وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قلت
هذا الكلام من المصنف صريح في ان مثل القمرين والعمرين مثنى وهو مخالف لقوله فيما يأتي وما اعرب اعراب المثنى مخالفا لمعناه او غير صالح للتجريد
وعطف مثله عليه فملحق به اذ مقتضى هذا الكلام ان لا يكون مثل القمرين والعمرين مثنى ضرورة انه لا يصلح للتجريد وعطف مثله عليه وانما هو ملحق
بالمثنى والتنافي بين الكلامين ظاهر ولقائل ان يقول ايضا لا نسلم ان التثنية وقعت في ذلك مع بقاء الاسمين على الاختلاف في اللفظ
وانما وقعت بعد جعلهما متفقي اللفظ بالتغليب قال بعض المحققين وذلك بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد كما في ابي بكر
وعمر فيقال العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يعتبر الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد التخفيف بالتغليب فيختار ما هو ابلغ في الخفة وان كان
احدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلّب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر وفي المعنى على راي فلا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة
وعلى هذا الراي اكثر المتأخرين قال ابن الحاجب وهل يجوز ان يؤخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك عينان في عين الشمس وعين
الماء فيه خلاف والظاهر ان جوازه شاذ والاكثر المستعمل على خلافه انتهى ومما جاء على الطريقة القليلة قول ابي العلاء القرير [illegible] وفي جفن منصلي
غراران ذا نوم وذا مشطب المنصل السيف والغرار بكسر الغين المعجمة النوم القليل وحدّ السيف والمشطب السيف الذي فيه شطب على [illegible]
اي طرائق في متنه وعليه قول الحريري في المقامة العاشرة جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين هذا وامثاله عند المحققين مما
يحمل على الشذوذ وقد اورد على هذا المذهب تثنية العلم وجمعه وتقريره ان نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته اذ العلم
لم يوضع للقدر المشترك بين مسمياته كما ان المشترك كذلك وقد صح ان يقال الزيدان والزيدون بالاتفاق فليصح القرءان والقروء باعتبار المدلولات
المختلفة واجاب ابن الحاجب بوجهين تقرير الوجه الاول ان مسمى العلم ذات تخص معين من غير نظر الى حقيقته من حيث كونه آدميا او غيره فاذا اجتمع
مسمى آخر مثله فذلك العلم يصح تثنيته لان مسمى الثاني من جنس الاول اذ المراد هنا بالجنس ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر

قال نجم الائمة رضي الله عنه في شرح الكافية عند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب
وغير ذلك فمنع منه ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب ابن جزولي والاندلسي وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان
في عين الشمس وعين الميزان فهم يجيزون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي في جوازه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم كقوله تعالى
كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ثم قال ولا يبعد ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على جواز تثنية المشترك وجمعه
باعتبار معانيه المختلفة بان يقال تثنية العلم باعتبار مسمياته كتثنية المشترك في مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان
بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام ثم قال واشار بذلك الى ما ذكره الشارح هاهنا من تقرير الوجه الاول فانه بعينه عبارة نجم الائمة رحمه الله ثم قال وانما غيره فقال الا ان لو سلم ان تثنية
تثنية العلم لا باعتبار مسمياته كتثنية المشترك باعتبار مسمياته فبينهما فرق وذلك لان المشترك له اجناس لو اخذ احدها فقط وجمع كالقرائن للطهر بغير القرء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس
وليس للعلم جنس لو اخذ احاده فقط وجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس انتهى كلامه انما اتى به مقامه وهذا هو الوجه الثالث الذي ذكره من توضيح

الواضع سواء كانت ماهيتاهما مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظر الباحث ليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها
او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض لافراس سواء كان الواضع واحدا كرجلين او اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع
كلمة زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى متميزا بهذا الاسم عن غيره اي ماهية كان حتى لو سمي بزيد انسان وحمار وفرس فالنظر بالوضعين
الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم وتقرير الوجه الثاني انه لو سلم ان العلم الذي فيه اشتراك كالمشترك بالنسبة الى
مسمياته لم يلزم من صحة الزيدين صحة القرءين للحيض والطهر لان القرء اذا كان للحيض فهو اسم جنس له بهذا المعنى افراد واذا كان للطهر وقد صح ان
يثنى باعتبار فردي احد الجنسين فلو عدل عن الاقتصار على ذلك وثني باعتبار فردي الجنسين لاورث لبسا اذ لا يعلم باعتبار فردي جنس او احاد باعتبار
فردي جنسين وهذا مفقود في العلم اذ ليس لشيء من مسمياته اجناس وقال المصنف في شرح الكافية الشافية منع اكثر النحويين التثنية والجمع في الاسماء
المتفقة لفظا المختلفة معنى والذي اراه الجواز بشرط امن اللبس كقولك عندي عينان منقودة ومودودة ووجه ذلك انه لا خلاف في عود الضمير عليهما
عند امن اللبس كقولك عندي عين منقودة وعين مودودة ابتعتهما للقنية فكما اجتمعا في الاضمار يجتمعان في الاظهار وممن اجاز ذلك ابن الانباري
يستدل بحديث الايدي ثلاث قلت الدليل ضعيف اذ لا يلزم من مجرد الاجتماع في الاضمار جواز الاجتماع في الاظهار ثم هذا مخالف الظاهر قوله على اي لا
بقول القائلين به ولاطلاقه قوله الى الف اذا لم يقيد بامن اللبس بزيادة الف في اخره دفعا كالزيدان والباء متعلقة بالجعل من قوله او اجعل الاسم
او بدليل ورفعا حال من الضمير المضاف اليه اخر العائد الى الاسم من قوله جعل الاسم على معنى مرفوعا او ذا رفع او مصدر لرفع مقدرا والجملة في محل
النصب على الحال اي حالة كونه ذو رفع رفعا او ظرف على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اي وقت رفع وزيادة ياء مفتوح ما قبلها جرا
ونصبا كالزيدين تليهما اي الالف والياء نون مكسورة على اصل التقاء الساكنين وذلك في الجر والنصب متفق عليه واما في الرفع فالساوهي
الالف التي هي ساكنة اولهما الف فالاصل تحريك الثاني بالفتح فعلة الكسر عنده هنا ارادة الفرق بينها وبين نون الجمع وفتحها لغة وهو قول الكسائي والفراء لكن
اختصاه بالياء ومنعاه مع الالف ثم اختلفا فالكسائي نقله عن بني زياد بن فقعس وكان لا يزيدك عليهم فصاحة والفراء نقله عن بعض بني اسد وانشد
لبعضهم يصف قطاة على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب والاحوذيان صفة جناحيها يصفها بالخفة والسرعة وقال ابن جني
فتحها بعضهم مع الالف حملا للواحد على الاثنين يريد بالواحد الرفع وبالاثنين الجر والنصب على هذا النقل عند المصنف قال ابن جني قرات على
ابي علي في نوادر ابي زيد اعرف منها الوجه والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا وغير ابن جني من البصريين لا يجيز الفتح اصلا لا مع الالف
ولا مع الياء وقيل في هذا البيت انه مصنوع قال ابن هشام وهذا عندي مردود لان ابا زيد هو الثقة فيما ينقل وقد كان ابو علي يضع بنواده
وهذا البيت ثابت فيها فوجب اطراح قول منكره وفيه الشاهد في موضعين لان ظبيانا تثنية ظبي وهو على حذف مضاف وقال ابن عصفور من
العرب من يفتحها مع الالف الا ان ذلك لم يجئ الا في لغة من يجعل المثنى بالالف في كل حال وانشد البيت كذا في شرح ابن قاسم وسكت عليه قلت وهو
من العجب فان في البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا وذلك ان قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على ان اصحاب هذه اللغة قد
لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة وقد يضم ظاهره مطلقا اي مع الالف والياء وكان اعتمد في ذلك على ما
ذكره وذلك ان ابا الفتح حكى ان من التشبيه وانه في كلامهم وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيباني هو لغة وحكى هما خليلان واطلق
لكن قيد ذلك بعضهم بكون النون بعد الالف خاصة وسمع من سيدتنا فاطمة رضي الله عنها يا حسنان يا حسينان وانشد ابو عمرو الزاهد غلام
ثعلب في كتاب اليواقيت يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان القذان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة البراغيث واحده قذة
بضم القاف كذا في الصحاح وحكى شيخنا كمال الدين الدميري في كتابه حياة الحيوان انه بالدال المهملة ونسب ذلك الى ابن سيده وقال بعضهم
من العرب من يلزم المثنى الالف ويعربه اعراب المفردات وعلى هذا تقول جاء الزيدان بضم النون ورايت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها
وذلك قليل جدا وتسقط النون للاضافة وهو قياس كقوله تعالى بل يداه مبسوطتان او للضرورة كقول الشاعر هما خطتا اما اسار ومنة والحيات منه القدما
انشده ابن جني وقال نحن نرويه برفع الحيات وقالوا اراد القدمان كما قال كان اذنيه اذا تشوفا قادمتا او قلما محرفا اراد قادمتان او قلمان

محو ثان والذي بروبه تخال اذنيه قادمة او قلما فالمعنى تخال الكلام من اذنيه واجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيقال في السعة قام الزيدا
فان قلت قيد بعضهم حذفها في غير الضرورة بأمن اللبس فلا يجوز الحذف في هاذان وهاتان والمصنف اخل بهذا القيد قلت الكلام انما هو في
المثنى وليس هذان وهاتان حقيقة وانما هما من الصيغ المراد بها الاثنان فلا ضرر في ترك الاحتراز عن مثلها ثم يرد مثل الخوذلان او التقصير صلة
قال ابن قاسم بشمل صلة ال كقوله خليلي ما ان انتما الصادقا هوى اذا خفتما فيه عذولا وواشيا قيل ويحتمل الاضافة وصلة غيرها كقوله ابني
كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا قلت ايراد البيت الثاني شاهدا على تقصير الصلة سهو اذ الذي فيه انما هو تقصير الموصول لا الصلة
ثم قال ابن قاسم ونقص المصنف من اسباب حذف النون شبه الاضافة وذلك في موضعين احدهما اثنا عشر واثنتا عشرة والثاني قولهم لا غلامي لك
على مذهب والواقع قبل الضمير عند الاخفش وهشام في ضاربانك فان الكاف عندهما في محل نصب قلت لا يلزم الاول ولا الاخير لانه لا يقول به ولزوم
الالف للمثنى في جميع الحالات لغة حارثية كقوله ان اباها واباها قد بلغا في المجد غايتاها قيل وهذه اللغة هي القياس اذ كانت الالف انما
اجتلبت للدلالة على الاثنين لا لذلك وللرفع اذ كان الاعراب انما يستحق بالتركيب والالف سابقة عليه وما اعرب اعراب المثنى مخالفا لمعناه نحو كرتين في قوله
تعالى فارجع البصر كرتين لان المعنى كرات كثيرة اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة او غير صالح للتجريد من علامة
التثنية وهو نوعان اسم جنس وعلم فالاول نحو كلبتي الحداد والثاني نحو البحرين اسم بلد وعطف مثله عليه مثل القمرين والعمرين فانهما صالحان
للتجريد ولا يصلحان للعطف المذكور لانه ان وقع عطف بعد التجريد فانما يعطف الاسم على مخالفه مثل القمر والشمس وعمر وابو بكر فالحق به اي بالمثنى
فيلزم ان لا يكون مثنى وقد عرفت ما فيه وكذلك كلا وكلتا ليسا من المثنى حقيقة وانما هما ملحقان به في الاعراب مضافين الى مضمر وهذا هو
المشهور واما اذا اضيفا الى الظاهر فالفهما لازمة واعرابهما بحركات مقدرة عليها والظن ابن المصنف وجه ذلك في شرح الخلاصة بان الاضافة
الى المضمر فرع عن الاضافة الى المظهر والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فاعطي كل ما يناسبه في الاصلية والفرعية ومطلقا على لغة
كنانة نحو رايت كلا اخويك قال المصنف وفي هذه اللغة دليل على ضعف قول من زعم انهما في لغة الجمهور معربان بحركات مقدرة وان انقلاب الفهما
جرا ونصبا للتشبيه بالفعل على ولدى فانه لو كان كذلك لم تقلبا ياء مع الظاهر في هذه اللغة اذ لا يجوز ذلك في على ولدى وايضا فان شبههما بالمثنى
اقوى من شبههما بعلى ولدى فتعين الحاقهما بما شبههما به اقوى وايضا فان القلب مع عامل مناسب بخلاف القلب في ذينك فانه حادث بغير عامل
ولا يغني العطف ينبغي ان يقيده بالواو ففي كتاب التصحيف الكبير للعسكري انه لا يجوز في قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد
قال فلهذا لا يجوز قام زيد فعمرو الظريفان لان النعت كالمنعوت فكما لا يجتمع المنعوتان في لفظ واحد كذلك نعتاهما ووقع في بعض النسخ
هنا ولا يغني العطف عن التثنية والجمع وفي شرح المصنفات ذلك لا يجوز في الجمع لانه اشق منه في التثنية وانه ليس حد ينتهى اليه وهذا مخالف
لما وقع في النسخ المذكورة دون شذ وقد لم يذكروا عليه شاهدا او اضطرار كقوله ليث وليث في محل ضنك وحكي انه بلغ الحجاج ان رجلا من
بني حنيفة باليمامة يقال له جحدر يقطع الطريق فاحتال حتى ظفر به فقال له ما حملك على ما فعلت فقال جفوة السلطان وكلب الزمان وجراة الجنان
ولو بلاني الامير لوجدني من صالحي الاعوان فقال اني قاذف بك مكبلا في حائر فيه اسد قد جيع ثلاثة ايام فاقبل اليه يرتجز ليث وليث في محل
ضنك كلاهما ذو انف ومحك ان يكشف الله قناع الشك فهو احق منزل بترك فزار الاسد وحمل عليه فضربه جحدر بالسيف ففلق هامته
فاعجب الحجاج ذلك وفرض له ولا اهل قوله في حائر اي مكان مطمئن او بستان او مكان هو مجتمع الماء وقوله ذو انف اي ذو استنكاف تقول انف
من الشيء يانف انفا وانفة اي استنكف والمحك اللجاج الامع فصل لتكثير كقوله تخدي بنا نجائب فيها عرائكها خمس وخمس تاويب
تخدي بخاء معجمة ودال مهملة اي تسرع يقال خدت الناقة تخدي اي سرعت والعرائك جمع عريكة وهي الطبيعة والمراد بها هنا لين الانقياد
والخمس بكسر الخاء المعجمة من اظماء الابل وهو ان ترعى ثلاثة ايام وترد اليوم الرابع والتاويب الرجوع ثم التكثير يحتمل معنيين احدهما ان يراد بذلك
ان المعنى ليس على شفع الواحد بل على اكثر من ذلك قال ابن الشجري تقول لمن صدر منه ذنب تعنيفه عليه قد صفحت لك عن ذنب فذنب وذنب وذنب
ولمن تعدد له عطاء اعطيته اياه وقد اعطيتك مائة ومائة ومائة ومائة هذا اخر في المعنى من ان تقول اربعة ذنوب واربعمائة وهذا ايضا مما وقع

في تلك النسخة من قوله والجمع الثاني ان يراد التكثير اللفظي لا المعنوي كأن تكون قد اعطيت شخصا مائتين ثم قال لك بين الناس هلا اعطيتني
مائة فقلت له قد اعطيتك مائة ومائة فهذا في هذا المقام احسن من ان تقول مائتين وظاهر كلام المصنف ان مراده المعنى الاول او فصل ظاهر
كقول النبي صلى الله عليه وسلم اذن لها بنفسين نفس في الشتا ونفس في الصيف او مقدر كقول الحجاج وقد نعي له المحمدان ابنه واخوه سبحان الله محمد
ومحمد في يوم اي محمد ابني ومحمد اخي وايا ما عنى الفرزدق بقوله ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد ووجه ذلك ان الفصل يزيل
الثقل الحاصل لتكرار مع المجاورة الاما قيل ان ارادة كل منهما بصفة اقتضت ذلك الجواز قولك مررت برجلين كريم وبخيل وانما جاز ذلك مع كون
الفاصل مقدرا لان المقدر بمنزلة الملفوظ مع ان الحكم في ذلك ينبغي ان يعد قليلا والواقع يشهد به ثم لا يفهم من ظاهر عبارة المصنف من النشا
ولقائل ان يقول لم لا يكون المبيح للفك في محمد ومحمد ارادة التكثير اللفظي كما في اعطيتك مائة ومائة اذ المقام مقام تعظيم المصائب وتفخيم شانه
فاعطف التكثير كما تقدم والجمع جعل الاسم يشمل المفرد كرجل واسم الجمع كقوم والجمع كالكلب القابل احترز به عما لا يقبل الجمع كالمثنى والاسماء المختصة
بالتثنية كجنايا واسماء العدد الا مائة والفا وقد عرفت ما يتوجه عليه من هذا حوالة على مجهول واراد بالجعل تجريد الناطق حالة الاسم لم يوضع عليها
ابتداء فخرج اسماء الجموع كذا قال المصنف وفيه ما لا يخفى دليل ما فوق اثنين فخرج المثنى وما لفظ لفظ الجمع مخالفا لمعناه نحو ثياب مفاوز
وهو جمع مفرد و قطعت دون الكبد ونحو ذلك بتغيير ولو تقديرا يشمل التغيير اللفظي الظاهر في اللفظ اليا وفي المعنى على راي بتغيير متعلق بدليل وبجعل ظاهر نحو رجال
او مقدر نحو فلك فانه يكون جمعا فتكون الضمة فيه كضمة اسد ومفردا فتكون ضمته كضمة قفل وقد خالف المصنف هذا في باب التكسير فصح ان نحو
فلك ودلاص اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والذي ذكره هنا هو المشهور قال الشلوبين في كتاب التابية ما معناه ثبت لنا ان الجمع اما بزيادة
في الاخر او بتغيير في الكلمة وثبت لنا ان الحركات يقدر تغييرها نحو يا منص على الثغين تحملنا نحو ذلك على تقدير التغيير حملا على ما ثبت في لغتهم ولو
ادعينا انه جمع لا على الوجهين السابقين كان ادعاء على العرب ما لم يثبت في لغتهم وفي عمدة المصنف وشرحها ان ضمة يا منص على الثغين واحدة و
جعل ضمة البناء على لغة من لم ينو مقدرة في الحرف المضموم كما يقدر في الميم في نحو يا حار و هو اي جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين كما سبق بتغيير
ظاهر او مقدر هو التكسير سمي بذلك لتغيير بنيته تشبيها بتكسير الاناء او بزيادة عطف على بتغيير وقوله في الاخر اما ظرف لغو متعلق بنفس زيادة
او مستقر متعلق بمحذوف صفة لها اي بزيادة كائنة في الاخر وهي الواو والنون او الياء والنون نحو مسلمون ومسلمين والالف والتاء نحو مسلمات احترز
بقوله مقدرا انفصالها من زيادة في نحو صنوان فانها كزيادة في نحو زيدين في سلامة نظم الواحد معها الا ان زيادة زيدين مقدر انفصالها لسقوطها في
النسب بخلاف زيادة صنوان وقال ابن قاسم ولوجه اخر وهو ان نون زيدين تسقط للاضافة بخلاف نون صنوان قلت لا يستقيم فان الزيادة هو مجموع
الياء والنون وهذا المجموع لا يسقط فان سقط بعضه للاضافة فليس المجموع مقدر الانفصال بهذا الدليل ثم الزيادة منها الالف والتاء في نحو مسلمات
وانما يقدر انفصالها باعتبار سقوطها في النسب وظاهر كلام المصنف يقتضي دخول نحو زيد ون وزيدين في قوله اولا بتغيير ظاهر وذلك لان الزيادة
تغيير للفظ المفرد قطعا ولولا ذلك لم يدخل صنوان تحت قوله بزيادة حتى يحتاج الى الاخراج بقوله مقدر انفصالها واما قوله لغير تعويض فقد احترز
به من سنين وبابه فان زيادته وان كانت مقدرة الانفصال لكنها للتعويض وذلك ان واحده منقوص يستحق ان يجبر في التكسير برد ما نقص منه فرد بدل
في اخره زيادة تجمع التصحيح ..... الذي ليس هذا الجمع بتصحيح وانما هو جمع تكسير جرى مجرى التصحيح في الاعراب اختار بعضهم كونه اسم جمع
واخرون جمع سلامة لم يستوف الشروط وهو التصحيح اي هذا القسم الثاني الذي هو جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين بزيادة في الاخر هو التصحيح و
يكون للمذكر والمؤنث وكلامه شامل لهما فان كان الجمع المذكور وهو جمع التصحيح لمذكر فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة اما ظاهرة نحو يا ايها المؤمنون
او مقدرة نحو وانتم الاعلون وفي الجر والنصب ياء بعد كسرة اما ظاهرة نحو ولا الضالين او مقدرة نحو وانهم عندنا لمن المصطفين وكذا الكرمت المصطفين تليهما
اي الواو والياء نون مفتوحة حركت للتساكنين وفتحت للتخفيف تكسر ضرورة اي لاجل ضرورة تحصل للشاعر بسبب النظم وذلك لان الضرورة تبيح
مراجعة الاصل كقوله عرفنا جعفرا وبني عبيد وانكرنا زعانف اخرين بكسر النون والزعانف جمع زعنفة بكسر الزاي واسكان العين المهملة
وكسر النون وبفاء تليها هاء تانيث وهو القصير قال الجوهري واصل الزعانف اطراف الاديم واكارعه وتسقط هذه النون للاضافة قياسا مطردا نحو مخرجا

من الكلام

وصف له

مقدر

لمن

الصيد والمقيمي الصلوة فاما قوله لا يزالون ضاربين القباب ففيل الاصل ضاربين للقباب فحذف الجار وابقى عمله على حد قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع
وقيل القباب بياء النسب فحذف لصحتهما وفي شرح ابن قاسم انه حذف الساكنة وسكن المفتوحة على حد قوله كفي بالنأي من اسماء كاف وفيه نظر اذ
الظاهر ان علة التسكين لغير الوقف لقوله على حد كاف في البيت والتسكين فيه ضرورة لا لاجل الوقف وهذا الاحتجاج اليه في تخريج البيت المتقدم لانه
لما حذفت الياء الساكنة للضرورة وقف عليه فحذف حركته وان كانت فتحة واجبة لانه اسم غير منون فلا ضرورة فيه من جهة تسكين المفتوح كما هي في
كاف في ذلك البيت لانه منصوب منون فتسكين المفتوح فيه لاجل الضرورة اذ لولا التسكين لابدل من التنوين الفا فيلزم بقاء الفتحة كما في رايت
قاضيا او تسقط للضرورة كقوله ولسنا اذا تأبون سلما بمذعني لكم غير انا ان نسالم نسالم او تسقط لتقصير صلة كقوله الحافظو عورة العشيرة
بالنصب ومثلوا له بقراءة الحسن والمقيمي الصلوة بالنصب وليس بقاطع لما سيتم فيه على ان اباعلي قال يجوز ان يكون واحدا واصله المقيم قلت قد يخدش
بثبوت الياء في رسم المصحف وربما سقطت النون المذكورة لا في وقت اضطرار بل اختيارا اعني في وقت اختيار قبل لام ساكنة كما قرئ في الشواذ
واعلموا انكم غير معجزي الله بالنصب حكاها ابو زيد وكما قرئ ايضا فيها انكم لذائقوا العذاب بالنصب حكاها ابن جني ومن حذفها لملاقاة اللام
الساكنة قوله يقولون اترك قتيل قريش وهم مكتنفوا البلد الحراما وكان الحاذف قدر النون ساكنة على الاصل ثم حذفها للساكنين كما في
التنوين احيانا قال فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وعلى هذا فلا دليل في قراءة من قرا والمقيمي الصلوة بالنصب على ان حذف النون لتقصير
الصلة لاحتمال كونه لملاقاة اللام الساكنة وهذا ما كنا وعدناك به قريبا غالبا لا دائما فانها قد تسقط في بعض الاحيان لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن
وما هم بضاري به من احد الا باذن الله وخرجه الزمخشري على ان طرح النون للاضافة الى احد والفصل بينهما بالظرف ثم سال كيف يضاف الى احد وهو
مجرور بمن واجاب بان الجار جعل جزءا من المجرور وفيه نظر فان قلت كيف يجتمع قيد الغلبة وقيد القلة المستفادة من ربما مع تنافيهما قلت ليسا
راجعين الى محل واحد حتى يلزم التنافي بل التقليل راجع الى سقوطها في الاختيار والغلبة راجعة الى سقوطها في قبل لام ساكنة بالنسبة الى غير ذلك
مما يقع قبله في الاختيار مع ان كليهما قليل في الكلام اي ان سقوطها في نفسه قليل وهذه القلة تنقسم الى مغلوبة ومحلها ما سقطت فيه النون قبل
لام ساكنة والى غالبة للقسم المتقدم ومحلها ما سقطت فيه قبل لام ساكنة فان قلت فعلى اي وجه تعرب قوله غالبا قلت اجعله صفة لمصدر
فعل محذوف اي يقع ذلك اي سقوطها قبل لام ساكنة وقوله غالبا بالنسبة الى غيره ولو جعل صفة لمصدر سقطت المذكور اي سقطت سقوطا غالبا
مع تقييد الفعل المذكور بقوله ربما المفيد للتقليل حصل المحذور وانت خبير بانه ينبغي ان يكون المحل الذي يقدر فيه الفعل المحذوف المصدر هو
ما يلي قوله اختيارا بحيث يكون قوله اختيارا ساكنة متعلقا بذلك الفعل المقدر فتامله وليس الاعراب نفس الانقلاب بالالف والواو والياء في الجر والنصب كما هو
مذهب الجرمي وتبعه ابن عصفور وزعم انه ظاهر كلام سيبويه نحو مررت بالرجلين ورايت الرجلين في المثنى ومررت بالزيدين ورايت الزيدين في
الجمع فالاعراب هو انقلاب الالف ياء في المثنى جرا ونصبا وانقلاب الواو ياء في الجمع جرا ونصبا فاذا دخل عامل الرفع لم يغير شيئا ووجهه ان الالف والواو
ثابتان فيهما قبل التركيب ورد بمخالفته للنظائر وبان تقدير الاعراب اذا امكن راجح على عدمه بالاجماع وقد امكن تقدير مغايرة الالف والواو عند الرفع لنحو اثنا
وعشرون مثلا للالف والواو فيهما قبل التركيب كما تقدم المغايرة في نحو الزيدان اسما يا زيدان ونحو الزيدون اسم يا زيدون وان الرجلان لا رجلين
ولا مقدرا في الثلاثة ونسب هذا القول لسيبويه ووجهه ان الاعراب لا يكون بالحركة وقد امكن بحسب التقدير ولم يقل به قال الرضي الاستراباذي
وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول وقال غيره لا وجه لتقدير الفتحة في الياء لخفتها بدليل رايت القاضي بل المثنى ابعد عن ذلك لان
ما قبل يائه مفتوح لا مكسور ولا محلا لولا بها اي بالاحرف الثلاثة المذكورة فعليه اي على الاعراب مقدر احالتين الجر ويطلع ما تلوها اي في الحروف
التي تلوه الاحرف المذكورة كالدال في الزيدان والزيدون والزيدين وهذا مذهب الاخفش والمبرد والمازني والزيادي ورده المصنف بان
الاحرف المذكورة مكملة للاسم اذ هي مزيدة لمعنى كالف التانيث فلا يكون ما قبلها محلا للاعراب وبان الاعراب لو كان مقدرا في متلوها لم يحتج الى قلبها
كالمقصور وبان الاعراب انما جيء به لبيان ما يحدث بالعامل والحروف وافية بذلك فلا معدل عنها ولا النون عوضا من حركة الواحد وهو مذهب
الزجاج قال لثباتها مع الالف واللام واعتذر عن حذفها للاضافة بانها زيادة والاضافة زيادة فكرهوا الجمع بين زيادتين ورد بقيام الاحرف

مقام الحركات فلا حاجة الى التعويض ولا من تنوينه اى تنوين الواحد وهو مذهب ابن كيسان قال لحذفهما للاضافة واعتذر عن ثبوتهما مع الالف
واللام بانها قويت بالحركة فبعدت عن موجب الحذف ورد بجبليان واجيب بان فيه تنوينا مقدرا وكذا كل ما لا ينصرف ولا منهما اى من حركة
الواحد وتنوينه معا وهو مذهب ابن ولاد وابى على وابن طاهر قالوا الوجود حكم الحركة مع الالف واللام وحكم التنوين مع الاضافة ويرده ما تقدم ولا
من تنوينين فى جانب المثنى فصاعدا فى جانب الجمع وهو قول ثعلب قول فى الاعراب يشبه ذلك ولم يذكره المصنف وذكره الزجاجى فى مسائله قال اذ
تقلب الى ان الف المثنى عوض من ضمتين وواو الجمع عوض من ثلاث ضمات ويلزم انا اذا جمعنا مائة اسم ان يكون الواو عوضا من مائة ضمة انتهى و
هذا الالزام وارد فى النون ايضا خلافا للزاعم ذلك وقد عرفت من ذهب الى كل واحد من المذاهب السابقة على المعيبين بل الاحرف الثلاثة اعراب على ما اختاره
المصنف ابن الحاجب وجماعة من المحققين وذلك لان الحركات استوفتها الاحاد على ان فى اخر هذين اعنى المثنى والمجموع على حدة ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف
المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا اعنى المثنى وجمع المذكر السالم هذا الاعراب لمعنيين لان الالف كانت تجتلب قبل الاعراب فى
المثنى علامة للتثنية وكذا الواو فى الجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع ثم ارادوا اعرابهما فان صوغ المثنى و
المجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتى الرفع فيهما
فلم يبق من حروف اللين وهى التى تجرى فى القيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلب الف المثنى وواو الجمع فى
الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتى الفضلات بخلاف الرفع والنون لرفع توهم الاضافة فى بعض الصور نحو عجبت من
بنين كرما وبنين كرام ومررت بناصرين باغيين تريد باغين الصفة لا المفعولية او لرفع توهم الافراد كالخوزلى لان تثنية الخوزلى فى لغة
والتمثيل لذلك بنحو هذان كما فعل ابن قاسم ليس بجيد لان هذا ليس بمثنى حقيقة وانما هو على صورة المثنى ومثال توهم الافراد فى الجمع مررت
بالمهتدين وبالقاضين ثم حمل ما لم يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجرى الباب على سنن واحد وان كان التصحيح لمؤنث وحمل عليه فالمزيد
الف وتاء لاولويتهما به من حيث ان كلا منهما جاء للتانيث والجماعة اما مجئ الالف للتانيث ففى نحو حبلى واما للجمع ففى نحو رجال واما مجئ التاء للتا
فظاهر واما للجمع ففى كماة فانها جمع كمء وكماة وكمء عكس تخمة وتخم والتصحيح المذكر باعتبار المسمى لا باعتبار اللفظ اذ لا خلاف انك لو سميت رجلا
بزينب واسماء او سعاد جمعته بالواو والنون وانظر لا تمنع منع طلحون وقيل طلحات فاعطى حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل فى العدد ثلاثة طلحات
بالحاق علامة حرف التاء على اعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه ولا تعنى قيل زينب فلم يرد التاء فى التصغير تنزيلا للحرف الذى هو منزلة تاء التانيث
ولم يقل زينب منقولا الى المذكر زينبات تنزيلا له منزلة طلحة مشروط بالخلو من تاء التانيث فلا يجوز نحو طلحة وحمزة وهبيرة بالواو والنون
المغايرة لما فى عدة وثبة علمين قال ابن قاسم والمراد بها كل ما كانت التاء فيه عوضا عن الفاء كعدة او عن اللام كثبة فان هذا النوع اذا كان علما
لمذكر جمع بالواو والنون نحو عدون وثبون قلت الذى ينبغى ان يوجد فى عدة وثبة ثلاثة قيود احدها كون التاء عوضا حتى اذا كانت لغير عوض لا
يجمع ما هى فيه هذا الجمع الثانى كون اللام صحيحة حتى اذا كانت حرف علة كدية امتنع جمعه هذا الجمع فان قلت وقع فى خطبة المخصص لابن سيده ان
اصل لغة لغوة قال ونظيرها كرة وقلة وثبة لان لامها كلها واو فاذا كان كذلك لم يثبت التقييد بما ذكرته من كون اللام صحيحة لان لام ثبة واو
بعد التصرفات فى [illegible] الذى يثوب اليه الماء والهاء ههنا عوض من الواو الذاهبة من وسطه انتهى فاصلها اذن
ثوبة لانه من ثاب يثوب اذا رجع فهذا معارض لما فى المخصص على ابن سيده قال هناك ولان الثبة كانها من مقلوب ثاب يثوب فاعرف بانها ذات لام صحيحة
فى الاصل القيد الثالث كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية وهو حال لغة وثبة حتى اذا كانت قد كسرت قبل العلمية نحو شفة وشفاه امتنع جمعها جمع
تصحيح بالواو والياء والنون فتامله ومشروط ايضا بالخلو من اعراب بحرفين فلا يجمع نحو زيدين وزيدين مسمى به هذا الجمع وهذا الشرط والاتيان بعده
شروط لحقه الجمع عوملا الا بجمع المذكر خصوصا وكلامه يوهمه وكلها خارجة من قوله فيما تقدم الاسم القابل الا ان ذلك اجمال وهذا تفصيله ومشروط
ايضا بالخلو من تركيب اسناد نحو تابط شرا وبرق نحره او تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه وفى الصحاح للجوهرى عمرويه ذكر المبرد فى تثنيته
وجمعه العمرويهان والعمرويهون وذكر غيره ان من اعرب سيبويه وعمرويه ثناه وجمعه ولم يشترط ذلك المبرد فمقتضى كلامه ان جمع ذلك حين

الاعراب قبل الجمع وان محل الخلاف ما ذا بنى وان المبرد لا يشترط الاعراب فان اشتراطه هو قول الاكثرين ويزيد ذلك قوله في فصل ويه ومن قال سيبويه
ورايت سيبويه واعرابه كاعراب ما لا ينصرف ثنا وجمعه ومن بناه يقول في التثنية ذوا سيبويه وكلاهما سيبويه ويقول في الجمع ذووا سيبويه
وكلهم سيبويه وعلى هذا فقول المصنف تخالف الجميع وذكر ابو حيان خلافا في المختوم بويه من المركب المزجي هل يثنى ويجمع جمع المذكر وان الذين
اجازوا ذلك جوزوا سيبون وسيبويهون ولم يقيد ذلك بمن اعرب ولابن جنى ولا ذكر خلافا في معدي كرب ونحوه ولا فيه الخلاف بما فيه الجوهري
فكلام الثلاثة مخالف ومشروط ايضا بكونه اى كون المذكر لمن يعقل كزيد وفاضل او مشبه به اى بمن يعقل كقول الشاعر يصف قوسا وسهامها
مخالفي دون الاخلاء نبعة ترنا اذا ما حركت وتزمجر لها فتية ماضون حيث رمت بهم شرابهم قان من الدم احمر قلت المراد بالنبعة القوس
وبالفتية السهام والشاهد في قوله ماضون وما احسن قول بعض الشعراء المتاخرين ملغزا في القوس والنشاب ما عجوز كبيرة بلغت عمرا طويلا وعمرها
الرجال قد علا جسمها اصفرار ولم تشتك سقاما ولا عراها هزال ولها في البنين سهم وقسم وبنوها ابا تقد رجال واراهم لم يشبهوها ففي الام
اعوجاج وفي البنين اعتدال علما قال المانع غير معدول فلا يجيز في نحو عمران يجمع هذا الجمع بل ان لا يثنى ولا يجمع مطلقا فان قلت اذا قيل
الزيدون فقد دفع الجمع في غير علم ضرورة ان تثنية العلم وجمعه يقتضي اخراجه عن حقيقة كونه علما اذ يصير نكرة لان العلم انما يكون معرفة
على تقدير افراده لموضعه لانه لم يوضع علما الا مفردا فاذا قصد الى تثنيته وجمعه فقد زال معنى العلمية منه فصار نكرة قلت معنى كلامهم ان الاسم اذا
كان علما بشرطه صح ايراد الجمع عليه وذلك بعد ان تنكره وليس المراد انه يبقى علما وجمع وهو على تلك الحالة وهذا مما يحاجى به يقال ما امر شرط وجود
لحكم فاذا وجد لم يثبت ذلك الحكم الا بعد زواله ذلك الامر الذي شرط وجوده فصار في الحقيقة وجوده شرطا للاقدام على الحكم وعدمه شرطا لثبوت ذلك
الحكم وقد وفقني الله ان انظم ذلك لغزا فقلت ايا علماء الهند لا زال فضلكم مدى الدهر يبدو في منازل سعده الديكم نحص عن غريب لحسنه بارشادكم
عند السؤال المقصد وها هو يبدى ما نعرفه عليه لتهدوه الى سبل رشده فيسال ما امر شرطتم وجوده لحكم فلم يقض النحاة بردّه فلما
وجدنا ذلك الامر حاصلا منعتم ثبوت الحكم الا بفقده وهذا لعمري في الغرابة غاية فهل من جواب تنعمون بسرده او مصغرا نحو رجيلون
فلا يشترط فيه العلمية لتعذر تكسيره او صفة تقبل تاء التانيث نحو ضارب فانه يقال في مؤنثه ضاربة فان لم يقبلها امتنع جمعه هذا الجمع نحو
احمر وسكران في لغة غير بني اسد ونحو صبور وقتيل قال ابن قاسم ويستثنى من ذلك افعل التفضيل غير المقرون بمن فانه يجمع هذا الجمع وان كان صفة
يقصد فيها معنى التانيث باطراد احترازا من نحو مسكين فانهم قالوا في مؤنثه مسكينة ومع ذلك فالقياس ان لا يقال مسكينون وان كانوا قد قالوا
لان دخول التاء في مسكينة لا ينقاس اذ قصد معناه جعلوه شرطا احترز به عن نحو راوية وعلامة فانه صفة تقبل التاء عند عدم قصد معنى التانيث
فلا يجمع هذا الجمع قال ابن قاسم وما كان مختصا بالمذكر نحو خصي يجوز جمعه بالواو والنون اذ لا يقصد به معنى التانيث قلت يعني ان انتفاء
القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له قال ابن هشام والذي ان هذا لم يخرج مخرج الشرط بل مخرج
البيان للمحل الذي تقبل فيه التاء ويدل على انه لم يرد بهذا الكلام تقييدا واحترازا من شئ انه لم ينبه على ذلك في شرحه خلافا للكوفيين في الشرط الاول
هو الخلو من تاء التانيث فاجازوا طلحون واقتصر جمهورهم على ذلك وبعضهم يقول بفتح عين الكلمة وفي الشرط الاخر بكسر الخاء وهو قبول تاء التانيث
عند قصد معناه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر منا الذي هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب نجمع عانسا وهو من الصفات
التي تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد وكون العقل لبعض مثنى كقولك في رجل وفرس هما سابقان او مجموع كقولك في رجل وفرسين سابقون
كاف وادخال المثنى في هذا الحكم سهو لان العقل غير شرط فيه قطعا وكذلك التذكير عند اجتماع مذكر ومؤنث فصاعدا مع اتحاد المادة الاصلية نحو
قائم وقائمة وقائم وقائمتين فتقول قائمان وقائمون اما عند اختلاف المادة فلا يتاتى ذلك ولا يجوز التغليب حينئذ وفيه نظر قلت واتحاد اشتراط
المادة تكرار لان الاتفاق في اللفظ ماخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع فلا حاجة الى ذكره هنا وشذ ضبعان في ضبع وضبعان من حيث تغليب
المؤنث وهو ضبع على المذكر وهو ضبعان وكانهم فعلوا ذلك لاجل الخفة فان ضبعا اخف من ضبعان وكذا فعلوا في الجمع فقالوا اضباع ولم يقولوا ضباعين
وحكى ابن الانباري ان ضبعا يقع على المذكر فلا تغليب اذن وما اعرب مثل اعراب هذا الجمع بالواو والياء غير مستوف للشروط فمسموع اى مقصور على

فلا يتعدى كنحن الوارثون مراداً به البارى سبحانه ولا يخفى ان معنى الجمعية فى اسماء الله ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم فيقتصر على محل
وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياساً على ما ورد وأولى لانه ليس مفرداً الحقت به علامة الجمع وانما هو مرتجل اعرابه جمع المذكر السالم وبين
وعليين قال المصنف وشارحوا كلامه هو اسم لاعلى الجنة كانه فى الاصل فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل وسمى به قلت فيلزم على هذا ان لا يكون
فيه شذوذ لانه يكون علماً منقولاً عن جمع ولا ينفعهم ان يقولوا انه جعل من باب السموع لا المقيس لكونه لما لا يعقل بخلاف نحو زيدون علما لان لو سمى
فرس بزيدون لاستحق هذا الاعراب الا ترى الى قنسرين ونصيبين ولا ينفعهم ايضاً ان يقولوا عليين فى الاصل غير علم ولا صفة لان المصنف قد
صرح بانه اذا سمى بالجمع على سبيل النقل اعنى من الجمع او على سبيل الارتجال اعنى بصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات ونحن انا لا نعرف
قنسراً ولا نصيباً ولا ايرا من يبرون اعلاماً ولا اصفات نعم لو قيل ان عليين غير علم بل هو جمع وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذاً لعدم التكلم
العقل وعالمين سواء قلنا انه جمع لعالم كما تقدم فى شرح الخطبة لانه اسم جنس وليس بعلم ولا صفة او قلنا بانه اسم مخصوص لمن يعقل كما يقول المصنف فانه لا
ادعى ذلك ومنع كونه جمعاً لعالم وقال لان العالم عام والعالمين خاص وليس هذا شان الجموع ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب
يعم الحاضرين والبادين والاعراب خاص بالبادين ووجه شذوذه على هذا الرأى واضح لكونه ليس جمعاً واهلين لانه جمع لاهل وليس بعلم ولا صفة وحسن
جمعه على شذوذه انه قد يستعمل بمعنى مستحق فيقال هو اهل لذلك اى مستحق له وارضين بفتح الراء وحكى اسكانها ووجه الشذوذ فيها ظاهر وعشرين الى
التسعين اذ من المعلوم انها غير جمع وانها فاقدة للشروط واغرب الرضى الاسترابادى حيث قال ولنا ان نحد المثنى بانه اسم دال على مفردين فى اخره
الف وياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان ونحوه ونحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين فى اخره واو او ياء ونون مزيدتان
فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته وشاع هذا الاستعمال وهو الجمع بالواو والنون فيما لم يكسر لانه ما كسر نحو شفة وشفاه وشاة وشياه من لفظ
المعوض من لامه لا من فائه نحو عدة ورقة ولا من عينه نحو ثبة كما تقدم فلا يجمع هذا الجمع حتى يصير علماً لمن يعقل هاء تانيث لا نحو تانيث لتخرج
نحو بنت واخت فان المعوض من لامه التاء تانيث لا هاء التانيث بسلامة فا المكسورها اى من المكسور الفاء فتبقى الكسرة ولا تبدل نحو عضة وعضين وعزة
قال الله تعالى الذين جعلوا القرآن عضين وقال تعالى عن اليمين وعن الشمال عزين ونحو رئة وقال الشاعر فغظناهم حتى اتى الغيظ منهم
قلوباً واكباداً لهم ورئينا ونحو مائة ومئين وبكسر المفتوحها اى المفتوح الفاء فلا تقر فتحته بل تكسر وتزال الفتحة نحو سنين فى سنة قال المصنف
وقد روى ضمها وبالوجهين وجاء سلامة الفاء اى اقرار ضمها على ما هو عليه وحذفه والاتيان بالكسر فى المضمومها اى المضموم الفاء نحو قلة وثبة
اذ قيل بانها من الواو لا اللام كما مر عن ابن سيده فيقول فيهما قلون وثبون بضم القاف والثاء وكسرهما ولامات هذا الباب نوعان اما هاء
او واو او ياء فانه ورئة من الياء لقولهم مائت الدراهم اى جعلتها مائة ورايت الصيد اى اصبت رئته وصرح الجوهرى بان لام عزة ياء
ولام عضة اما واو او هاء وربما نال هذا الاستعمال ما كسر فى رأى ابن قاسم نحو ظبين جمع ظبة وهى طرف السيف وقد كسروها على ظباء ولامها واو
لقولهم ظبونه اذا اصبته بالظبة وكذا برة جمعوها على برين وقد كسروها على برى انتهى والبرة حلقة من صفر تجعل فى لحم انف البعير وقال
الاصمعى تجعل فى احد جانبى انف البعير قال وربما كانت البرة من شعر وهى الخزامة وقد يقال ان ظبا وبرى من اسماء الاجناس فلا يدخلان
تحت قوله ما كسر ونحو رقة بالنسبة لقوله نال وهو ما كسر اى ونال نحو رقة وهى الفضة فانهم قالوا فى جمعها رقين كذا فى شرح
المصنف وهى على هذا مما حذفت فاؤه وعوض منها هاء التانيث وفى المحكم ما نصه والرقين النقوش والرقون بفتح الراء ورفع النون الدراهم سمى
بذلك للترقين الذى فيه يعنون به الخط عن كراع قال ومنه قولهم وجدان الرقين يغطى افن الافين واما ابن دريد فقال وجدان الرقين
يعنى جمع رقة وهى الورق انتهى بحروفه وكلام المصنف انما هو على قول ابن دريد ونحو احرة واضاة واوزة بكسرهن اما احرة
فظاهر كلامهم ان المسموع فيها حرة بدون همزة وهى ارض ذات حجارة سود لكنهم قالوا فى جمعها حرون واحرون قال الجوهرى كانه
جمع احرة تقديراً لانهم لا يقولون احرة واما الاضاة فهو الغدير الصغير وفى الصحاح الاضاة الغدير والجمع اضا مثل قناة وقنا واظاه
انه مفتوح الهمزة قال الشراف المشهور فيه القصر ولا اعلم احداً ذكر فيه المد الا سيبويه وقيل ان جمع المقصور اضا قال فهو اضا واضاة

الاضاة المستنقع ... اضوات واضيات واضا
... اليناء والزيون ...

العُذَّبل واُضي على فُعُول واضُونَ وهو شاذ لانه ليس بمجذوف اللام ولا يطلق ان فيه شذوذ اخر وهو كونه قد كسر لان اشتراط انتفاء التكسير انما
هو لمحذوف اللام فانها اذا كسرت ردت لامه فلا يستحق التعويض فاما ما لم يحذف منه شئ فتكسيره وعدم تكسيره سيان لان اللام ثابتة فيه
نفسه فلا يضره التكسير ولا ينفعه وفي التذكرة لابي علي الفارسي انما قالوا الحرة والحرون واوزة واوزون مع انه لا نقص فيه يجبر كما في ثبة
ولا هو ثلاثي مجرد من التاء فيعوض من التاء الذاهبة بل هو رباعي والرباعي يقوم رابعه مقام التاء لانه مضاعف والتضعيف اعتلال ويحذف
في القوافي والاسجاع نحو سرد من ضر ومن اتين لاحات فكانه ثلاثي فعوض كما في ارض وان شئت قلت لما الحقوا التاء في تصغير وراء وقدام
وامام وان تجاوزت الثلاثة جمعوا هذين وان تجاوزوا الثلاثة وان شئت قلت لما لم تثبت الهمزة في واحد احرون لم يعتدوا بها في
العدة لعروضها وكانهم جمعوا انما ثلاثيا وكذلك اوزون لانهم قالوا وزة فالهمزة غير لازمة وان شئت قلت لما كانت الهمزة في احرون
انما لحقت للتكسير كما كسروا سنين لذلك كانت بمنزلة الحركة فلم يعتد بها وهم مما يقيمون الحركة مقام الحرف وبالعكس وقد يجعل اعراب
المعتل اللام في النون كقوله الفرزدق الجحيم سلى معلا سنينا ما تعدلها حسابا انشده الفراء وقد يتجه على المصنف هنا مناقشة تقريرها
ان يقال المعتل اللام هو ما لامه حرف علة فيخرج عنه سنون على من جعل لام مفرده هاء فقال سنهات وعضون فيمن جعل لام مفرده هاء
فقال ان اصله عضهة وانه بلغة قريش السحر ويسمون الساحر عاضها قال اعوذ بربي من النافثات في عقد العاضه المعضه فلو قال
المصنف المحذوف اللام لسلم من ذلك منونة غالبا نحو اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف ومنهم لا ينون وهم تميم حكاه عنهم الفراء ولا
يسقطها الاضافة نونت ام لم تنون قال الشاعر دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا ومنه الحديث المتقدم
كسنين يوسف وينصب اي المعتل اللام المعوض من لامه هاء التانيث كائنا بالالف والتاء بالفتحة الجار الاول متعلق بكائنا والجار
الثاني بينصب فان قلت كائن يدل على كون عام فيكون واجب الحذف قلت قد يجتمعان قليلا كما ستعرفه في باب المبتدا ان شاء الله تعالى
على لغة كما صرح به ثعلب وحكى الكسائي سمعت لغاتهم بفتح التاء وحكى ابن سيده رايت بناتك قال المصنف ولا يعامل بحو عدة من المعتل
الفاء هذه المعاملة وقد حكى ان ذلك مسموع في بعضه قالوا احفرت حفرة يطبخ فيها ما لم يرد اليه المحذوف اي مدة انتفاء رد المحذوف فما
مصدرية ظرفية وعامل الظرف ينصب احترز المصنف بذلك من نحو سنوات جمع سنة وعضوات جمع عضة فانه ينصب بالكسرة قولا
واحدا لرد المحذوف واليه وليس الوارد من ذلك واحد امردود اللام خلافا لابي علي الفارسي فانه زعم ان ما يتخيل جمعا في قولهم سمعت لغاتهم
وخرجت النحل ثباتا وهو مفرد ردت لامه واصله لغوة وثبوة فقلبت الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها ورده المصنف بانتفاء الاشتراك وهو
خلاف الاصل والجمع بين العوض والمعوض منه وبان النحل اذا دخن عليهن خرجن جماعات لا جماعة والجواب انه معارض بان الاصل ان الجمع الذي
بالف وتاء لا ينصب بالفتحة وان حينئذ بمنزلتها في حصاة ونواة وانهن لازدحامهن وخروجهن دفعة جعلت كانهن جملة واحدة
والذي على المصنف من الاشكال انه لم يحك خلافا في اصل المسئلة مع ان البصريين يمنعونها ونقله تخريج ابي علي من البصريين وان اقتضى المخالفة
لكنه لا يستلزم مخالفة الباقين وينبغي على قول ابي علي ان يكتب سمعت لغاة بالهاء لا بالتاء لان الوقف كذلك باب كيفية
التثنية وجمعي التصحيح المذكر والمونث الاسم الذي حرف اعرابه الف لازمة مقصورة قال ابن قاسم الاسم اخرج الفعل نحو يرضى والذي حرف اعرا
اخرج المبني نحو اذا ومتى والف اخرج المنقوص ولازمة اخرج المثنى المرفوع على اللغة المشهورة والاسماء الستة حالة النصب قلت لم يدخل الفعل في
شئ حتى يخرج نعم لو قال المعرب الذي هو اسم لتاتى ذلك وقوله لازمة اخرج المثنى رفعا والاسماء الستة منظور فيه وذلك لان حرف الاعراب
يطلق بالاشتراك في العرف على الحرف الذي يكون نفسه اعرابا كالف الزيدان رفعا عند من يقول بانه معرب بالحروف وعلى الحرف الذي يكون نفسه
متعقبا لانواع الاعراب لفظا كالدال من زيد وتقديرا كالف من الفتى فان اراد الاول فخطا ضرورة انه لا يبقى مما يعرب بالحروف تكون الفه
لازمة حين هو معرب بالحروف وان اراد الثاني فلا حاجة الى الاحتراز عن نحو المثنى المرفوع ضرورة انه لم يدخل ولا حتى يخرج ثانيا واقرب ما
يقال فيه عندي ان المصنف لم يذكر قوله لازمة للاحتراز وانما نصب قرينة لكونه اراد بحرف الاعراب الوجه الثاني وهو ما يكون متعقبا لانواع

الاعراب

اعلم انهم لم يقولوا خصيان واليان على القياس ايضا قالوا منها تلقى قرونين ترجف ذوائب ليكيك وتتقطرا وقال بني ابي الجار وخصيتاه احث الى زيادة فيه فوائد
واما خصيتان واليتان فقال ابو علي الوجه في ذلك انهما كالخصيتين لا تنفرد احداهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية
كانه غير زوجين وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصي والي في التقدير ومثنياهما خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان
من ضرورات الشعر فانهم لم ياتوا الا فيه قال ترتج الياه ارتجاج الوطب وقال كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وذا غير مفرده
لا يحذف التاء منها وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منها رضي ته

الإعراب فان كان حرف اعرابه ياء لازمة تلي كسرة فالمنقوص فقد ابن قاسم بقوله فان كان حرف الاعراب في الاسم وقد الخرج بالاسم نحو يرمي وبحرف الا
المبني نحو الذي وبقوله لازمة ما حرف اعرابه ياء غير لازمة كالاسماء الستة حالة الجر وجمع المذكر السالم حالة النصب والجر عند من يجعل ياءهما
حرف اعراب وبقوله تلي كسرة نحو ظبي ودمي وقد علمت ما يتوجه على قوله انما احترز بالف لازمة عما ذكره من المؤاخذة وعلمت وجه الصواب فيه فقد فيهما
وسمي الاول مقصورا لانه قصر عن ظهور الاعراب فيه وقيل لانه ممدود وسمي الثاني منقوصا لذهاب لامه مع التنوين وقيل لذهاب ضمته وكسرته من اللفظ فان
كان حرف اعرابه همزة تلي الفا زائدة فممدود قال ابن قاسم فخرج بحرف الاعراب نحو اولاء اسم الاشارة او موصولا فانه مبني لا يسمى ممدودا وبقوله تلي
الفا زائدة نحو داء وماء فان الالف في هذا ليست زائدة وانما هي بدل من اصل قال وذكر الاسم في هذا الحد مستغنى عنه اذ لا يوجد فعل اخره همزة تلي الفا زائدة
وزعم بعضهم ان ذلك قد وجد ومثله ابو حيان بقول زهير فلم ار معشرا اسروا هديا ولم ار جار بيت يستباء اذ هو يستفعل من سبا قال ابن
هشام ومثله عندي باسئلة كثيرة لا تنحصر وذلك على قول يونس ان نون التاكيد الخفيفة تقع بعد الالف فانها تبدل في الوقف الفا فاذا التقى الفان
ابدلت الثانية همزة فتقول في اضربان يا زيدان اضرباء قلت الكلام انما هو في فعل اخره همزة تلي الفا زائدة وليس شيء مما اشار اليه من الامثلة التي لا تحصى
صالحا لان يمثل به لما نحن فيه فان الهمزة الواقعة في اضرباء ليست اخر الفعل وانما اخره الباء والالف اللاحقة له ضمير الاثنين فهي كلمة اخرى والهمزة بدل عن الالف
التي هي بدل عن نون التاكيد التي هي كلمة اخرى فاين هذا من كلمة واحدة هي فعل اخره همزة بعد الف زائدة فاذا ثني غير المقصور والممدود وذو الذي همزته
بدل عن اصل نحو كساء ورداء او زائدة نحو حمراء الحقت العلامة دون تغيير فتقول زيدان ووضاءان من غير تغيير نحو قائم وقائمة فانك تقول
فيه قائمان ويجاب بانه مفهوم مما اشار اليه قبل هذا بقوله وكذا التذكير مع اتحاد المادة فحكم بتغليب المذكر على المؤنث فحينئذ فالعلامة انما
لحقت بقائم لا بقائمة فلا حذف ما لم يبن عن تثنيته تثنية غيره مفهوم هذا انه اذا ابنت عن تثنيته تثنية غيره لا تلحقه العلامة دون تغيير
او بل يلحقه مع التغيير وليس هذا الغرض المصنف فانهم قالوا اشار بذلك الى سواء في اللغة الفصحى فانه لا يلحقه علامة التثنية اصلا اي لا يثنى فيقال هما
سواءان لاستغنائهم بتثنية سي عنه حيث قالوا هما سيان قالوا واشار بذلك الى الي وخصي فانه لا يثنى اصلا فلا يقال اليان وخصيان على
ان ابا زيد وعمرو حكيا هما سواءان وقال المبرد من قال الية قال اليتان ومن قال خصية قال خصيتان قال ابن قاسم واعلم ان همزة سواء
منقلبة عن ياء واصله سواي فلم يدخل تحت قوله غير المقصور والممدود وذا الذي همزته بدل عن اصل وزائدة لانها بدل عن اصل فلم يكن حاله
موضع استثنائها واذا ثني المقصور قلبت الفه واوا ان كانت ثالثة بدلا منها اي من الواو نحو عصا فانهم عصوته اي ضربته بالعصا فتقول في
تثنيته عصوان او كانت الالف اصلا او مجهولة ولم تمل وهو قيد راجع الى الاصل والمجهولة فمثال الاصلية غير الممالة الى واذا علمين فتقول في
تثنيتهما الوان واذوان ومثال المجهولة غير الممالة ددا وهو اللهو وفيه اربع لغات هذه ودد بالنقص في الحديث لست من الدد ولا الدد مني
وددن بالنون قال ايها اللائم في حب ددن انه هي في سماع واذن ودددو قلبت الفه ياء ان كانت بخلاف ذلك فشمل ما الفه رابعة
كملهى او خامسة كمرتضى او سادسة كمستدعى او ثالثة بدلا من ياء كرحى او اصلا اميلت كبلى او متى فجميع ذلك تقلب الفه في التثنية ياء
لا ان كانت ثالثة واوية مكسور الاول نحو رضى وربا او مضمومه نحو ضحى وعلى خلافا للكسائي فانه يقول تقلب الالف ياء في هاتين الصورتين ايضا
ولا خصوصية للكسائي بين الكوفيين بهذا الرأي بل هو المنقول عن الكوفيين قاطبة وخالفهم البصريون محتجين بحكاية ابي الخطاب في الكبا
وهي الكناسة وهو مضموم كبوان وحكاية سيبويه في الربا ربوان والياء في رأي بعض النحاة اولى من الواو بالاصل والمجهولة مطلقا اميلت او لم
قال المصنف مفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي وذهب قوم الى ان الاصل ان اميلت كبلى وقلبت ياء في حال من الاحوال نحو على والى ولدى
ثنيت بالياء والا فالواو وهو اختيار ابن عصفور وقد يعترض سيبويه على تثنية الى وعلى ولدى بالواو ولم يعتبر القلب فهذه ثلاثة مذاهب و
واوا همزة الممدود المبدلة من الف التانيث نحو حمراء فتقول في تثنيته حمراوان ولم يقلب الهمزة واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي
الذي هو اخو الحذف ولم يغيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها بين الفين فخذوا في الفرار من اجتماع الامثال الا ان ليا
انت بالالف من الواو ولكون الهمزة والواو متقاربين في الثقل وربما صححت فقيل حمراءان او قلبت ياء فقيل حمرايان حكاه المبرد عن المازني

الوضاء بالمد والضم الوضيء قال الشاعر
والمرء يلحقه بفتيان الندى خلق الكريم
وليس بالوضاء ش

وفي المخصص لابن سيده ان الكوفيين يستحسنون في الف التانيث الممدودة اذا كان قبلها واو ان يثنوها بالهمزة تارة وبالواو اخرى وذلك نحو لأواء وحلواء وان البصريين لا يعرفون ذلك وربما قلبت الهمزة الاصلية نحو قراء ووضاء واوا فقيل رجلان قراوان ووضاوان حكى ذلك ابو علي الفارسي عن بعض العرب وفعل ذلك المذكور وهو قلب الهمزة واوا بالملحقة اي بالهمزة الملحقة وفيه تسامح لان الالحاق هو جعل مثال على مثال اخر ليعامل معاملته فعلباء مثلا وهو عصب العنق عنق البعير ملحق بسرداح وهي الناقة الطويلة على وجه الارض بواسطة ما زيد فيه والملحق حقيقة هو الهمزة ولك ان تجعل الملحقة صفة للكلمة فلا تسامح اولى من تصحيحها فعلباوان بالواو اولى من علباءان بالهمزة والهمزة المبدلة من اصل نحو كساء من ذوات الواو ورداء من ذوات الياء بالعكس مما تقدم في الملحقة فتكون كساءان ورداءان بتصحيح الهمزة اولى من كساوين ورداوين بقلبها واوا وسوى ابو موسى بينهما في ان الاولى فيهما اقرار الهمزة قال الواو مرتض سيبويه الا فاوت بين القلبين فجعل قلب همزة علباء اكثر من قلب همزة كساء وقد تقلب الهمزة المبدلة من اصل ياء فيقال كسايان وردايان ولا قياس عليه خلافا للكسائي بل الكوفيين قاطبة قال ابن قاسم والحق انه يقاس عليه لانها لغة فزارة حكاها ابو زيد في كتاب الهمزة وصححوا مذروين وثنايين المذروان طرفا الالية للانسان وطرفا القوس والثنايان طرفا حبل يعقل به البعير فالاول يرد اعتراضا على قولنا في المقصور انه اذا تجاوز الثلاثة قلبت الفه ياء لا غير والثاني يرد اعتراضا على قولنا في الممدود والذي همزته بدل من اصل انه يجوز فيه تصحيح الهمزة وقلبها واوا وذلك ان مفرديهما في التقدير مذرى كملهى وثناء كرداء ولم يقولوا مذريان بالياء ولا ثناوان بالواو ولا ثناءان بالهمزة تنبيه يضبط مذروان بالذال المعجمة لا المهملة فان المدرى بالدال المهملة وهو شيء كالمسلة تكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء يطلق به هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيتها تقول مدريان بالياء واما مذروان وثنايان فبنيا على صيغة المثنى ولم ينطق بمفردها ولذلك تسمعهم يقولون مفردهما في التقدير مذرى وثناء وذكر ابن السيد ان ابا عبيدة حكى عن ابي عمرو مذرى مفردا قال واحسب ابا عمرو قال ذلك دون سماع تصحيح شقاوة وسقاية منصوب على المصدر النوعي مثل ضربت ضرب الامير اي صححوا هاتين الكلمتين اي حرفي العلة الواقعين في اخرها تصحيحا مثل تصحيح شقاوة وسقاية وهو لف ونشر مرتب الاول وهو شقاوة للاول وهو مذروان والثاني وهو سقاية للثاني وهو ثنايان الواو للواو والياء للياء للزوم على التثنية والتانيث يعني انهم صححوا كلا من كلمتي مذروين وثنايين لبنائهما على التثنية ولزوم ذلك لهما كما انهم صححوا واو شقاوة وياء سقاية لبناء الكلمة على هاء التانيث وعدم انفكاكها عنها فكان حرف العلة لم يقع اخرا حتى يقلب همزة وحكم ما الحق به علامة جمع التصحيح لمذكر كان او لمونث القياسية فاما غير القياسية فلا يلزم ان يتساوى فيهما الحكمان بل قد يتساويان نحو جاء بل اسودين واحمرين والعاذلون وقد يتخالفان نحو سنون وربعون وعلايون فان التثنية ابنان بثبات همزة الوصل وابنتان بثبات التاء وعلاتيان بثبات الياء والتاء جميعا حكم ما الحق علامة التثنية وهذا هو القياس لان التثنية يسلم فيها بناء الواحد والجمع السالم كذلك فحقهما ان يتفقا فيما يغير ويسلم وعلى ذلك فيصح اخر نحو زيد وعلي وامري مرجاو رجل مرجو ووضاء فيقال زيدون وعليون ومرجوون ومرجوون ووضاوون كما يقال زيدان وعليان ومرجان ومرجوان ووضاآن ويقال في نحو زكرياء وصحراء زكرياوون وصحراوات كما يقال زكرياوان وصحراوان وفي عطاء علما عطاوون بالواو وعطاؤون بالهمزة وفي سماء سماوات بالواو وسماآت بالهمزة الا ان اخر المقصور نحو المصطفى والمنقوص نحو القاضي يحذف في جمع التذكير نحو المصطفون والقاضون وتلي علامتا اي علامتا جمع التذكير وهما الواو والياء فتحة المقصور نحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار مطلقا اي سواء كانت منقلبة عن اصل نحو ملهى او زائدة كالف ارطى وحبلى اذا سمي بها وعلم من قوله في جمع التذكير ان اخر المقصور والمنقوص لا يحذف في جمع التانيث ووجه الفرق ان علامتي جمع التذكير ثقيلة وهي الواو والياء فلا يجامع ياء المنقوص لا الياء والواو المنقلبتين عن الف المقصور وعلامة التثنية وعلامة تصحيح المونث خفيفة فجاز ان يجامعهن اما علامة جمع تصحيح المونث فالالف مطلقا والاحرف اخف منها واما علامة التثنية فالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا بخلاف ياء الجمع فانها مكسور ما قبلها خلافا للكوفيين في الحاق ذي الالف الزائدة سواء كانت للتانيث نحو حبلى او للالحاق نحو ارطى او للتكثير

نحو قبعثرى علاوة ما ليلة الذكر ين بالمنقوص فيضمون ما قبل واو الجمع ويكسرون ما قبل يائه ويحذفون الالف فيقولون حُبلون وحُبلين كما يقول الجميع في المنقوص قاضون وقاضين ولا يفعلون ذلك في غير الزائدة بل يفتحون ما قبل الواو والياء كما سبق قال في الشرح وجوز الوجهين في الاعمى بالاحتمال نحو عيسى فانه عبر لخالق ميريانى وربما حذفت اى الالف الزائدة خامسة نحو الخوزلى بفتح الخاء والزاى مشية فيها تفكك فصاعدا نحو ضبغطرى بضاد معجمة مفتوحة فباء مفتوحة فغين معجمة ساكنة فطاء مهملة مفتوحة فراء فالف مقصورة وهو الاحمق فتقول الخوزلان في الضبغطران في التثنية والخوزلات والضبغطرات في الجمع وقالوا قراوات بفتح الهاء في جمع هراوى قال في الشرح وهذا دليل على ان ذا الالف الاصلية قد ينزل منزلة ذى الالف الزائدة وهو لم يتعرض في المتن الى حذف الاصلية واعلم ان في هراوات شذوذات ثلاثة جمع صيغة منتهى الجموع ومقدم قلب الالف ياء وحذفها مع كونها من اصل والمراد كونها بدلا من اصل اذ هي بدل من لام الكلمة وليست بنفسها اصلا في التثنية والجمع بالالف والتاء ظرف لغو متعلق بحذفت وكذا الالف من قاصعاء وهو لحد جحرة اليربوع ونحوه كعاشوراء اى كما يحذف الف المقصور الخامسة الزائدة يحذف الالف التى هى والهمزة بعدها من الممدود نحو قاصعاء ولا قياس على ذلك اى على حذف الف المقصور الزائدة خامسة فصاعدا ولا على حذف الالف والهمزة من قاصعاء ونحوه لقلة ما ورد من ذلك خلافا للكوفيين فانهم يقيسون عليه قال في الشرح والمنصفون من غيرهم يقبلونه ولا يقيسون عليه التذييل ومن قول من عزهم لبيان الجنس لا للتبعيض ويحذف تاء التانيث عند تصحيح ما هي فيه فيعامل معاملة مؤنث عار منها والصحيح قال في الشرح فيصحح نحو ملة وعزة وثلة ويقال في فتاة فتيات وفي قناة قنوات وفي سماء سماوات وفي بالة بالات قلت التمثيل هنا بسماء سهو لانه ليس مما نحن فيه قال ابن قاسم ولو كان قبل التاء همزة مبدلة نحو سقاءة وباقلاءة قلت سقاوات وباقلات وان شئت اقررت الهمزة كما تفعل في التثنية فان قلت الباقلا لمث فكيف لحقها تاء التانيث قلت قد توهم ابن هشام ذلك فحكم بعدم صحة هذا المثال قال ولا اعرف سقاءة وهو قصور واضح ففي الصحاح والباقلاء ممدود اذا شددت اللام قصرت واذا خففت مددت الواحدة باقلاءة على ذلك فهذا نص يدل على ان الالف قبل التانيث واما سقاءة ففي الصحاح ايضا وامرأة سقاءة وسقاية ويقال في المراد به من يعقل من ابن واب واخ وهن وذى بنون وشواهد كثيرة وابون كقراءة بعض السلف قالوا نعبد الهك واله ابيك بدليل تبيينه بثلاثة اسماء ابرهيم واسمعيل واسحق وفيه تسمية العم ابا مجازا واخون كرب طابت الاعراق منه واشبه فعله فعل الاخينا كريم لا تغيره الليالي ولا اللاواء عن فعل الابينا فيه شاهدان وهنون كقوله اريد هنات من هنين وتلتوى على واني من هنين هنات وذوو وشواهد كثيرة والمصنف ورد هذه الالفاظ تنبيها على انها مما يستثنى من حيث خالف جمعها حكم تثنيتها لكن ذكره لذى لا موقع له هنا لانه مما وافق فيه الجمع التثنية فتقول ذوو مال كما تقول ذوا مال اما ابن فمخالفته ظاهرة وذلك انك تقول في تثنيته ابنان وتقول في جمعه بنون لا ابنون كانهم ارادوا ان ينبهوا على ان الفاء فيهما في الاصل مفتوحة فقالوا بنون واما ابون واخون وهنون فمخالفتها في الجمع للتثنية ظاهرة اذ يقال في تثنيتها ابوان واخوان وهنوان فقياسه في الجمع ان يقال ابوون واخوون وهنوون برد لاماتها لكن التصريف اقتضى حذف الواو وكذا قالوا قلت نحو ابون يحتمل وجهين احدهما ان يكون الاصل ابوون ثم اتبعوا كما اتبعوا في المفرد المضاف ثم استثقلوا الحركة وهي ضمة لام الكلمة ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افراده وعدم اضافته وهذا اسهل وهو الذى يمشى عليه ظاهر كلام المصنف ... حكما التثنية والتصحيح على التقدير الاول لا تخالف بينهما باعتبار التقدير وان حصل اختلاف عارض وكذا القول في اخوانه ولا يمكن ان يقال على الوجه الاول انهم لم يتبعوا ثم لما ردوا اللام قلبوها الفا ثم حذفوها للساكنين لان هذا يقتضى ان يبقى العين مفتوحة كما في المصطفين واحترز المصنف بقوله من يعقل عما اذا اريد به ما لا يعقل فانه لا يقال فيه حينئذ ابوة وما ذكر معه انما يجمع حينئذ بالالف والتاء وفي بنت وابنة واخت وهنة وذات بنات في جمع كل من بنت وابنة ويقال في تثنية بنت بنتان وفي تثنية ابنة ابنتان فمخالفة الجمع للتثنية في ذلك ظاهرة واخوات برد المحذوف بخلاف التثنية فانه يقال فيها اختان وهنات بغير رد اللام كما في التثنية وانما ذكرها لانه لو اورد هنوات بالذكر لالتبس وهنوات برد المحذوف خلافا للتثنية وذوات بغير رد ذوجوبا وفي التثنية الوجهان قالوا ذاتا وذواتا وامهات بزيادة الهاء مخالفا للتثنية في ... من الناس اكثر من امات بالموافقة للتثنية وهذا هو القياس وقد جمع بينهما بعض الشعراء فقال اذا الامهات قبحن الوجوه فرجت الظلام بأماتنا

وعرها بالعكس وعز الام من الناس بالعكس فامات فى اكثر من امهات وربما قالوا فى ام امهة قال امهتى خندف والياس ابى ومن القرائن قال
ام الهمات ومن قال امهة قال امهات وعلى هذا فلا مخالفة بين جمعه وتثنيته والمؤنث بها فى محل نصب على الحال من الضمير المستتر فى المؤنث
فالتقدير والاسم الذى انث حالة كونه ملتبسا بهاء او مجردا منها ومجردا عطف على الحال المتقدمة والظاهر ان المصنف لم يحترز بقوله المؤنث عن
المذكر بل ذكره ليجرى عليه قوله بهاء او مجردا فهو بيان لصورة المسئلة مبنية بما تعلق به من التقسيم على ما ذكرنا وليس فى كلام المصنف فقيد
وان هذا الحكم خاص بالجمع بالالف والتاء ولكن ذلك يعلم مما هو منص عليه لان المؤنث انما يستحق ذلك الجمع من جمعى التصحيح ثلاثيا صحيح العين
ساكنة مضاف ومضاف اليه اى ساكن العين ولا ينبغى ان يقرأ ساكنة بالتاء نعتا لاسم العين لان بعده غير مضعف فلو قال ساكنة بالتاء نعتا لقال
غير مضعفة بالتاء نعتا ايضا وليوافق قوله صحيح العين غير مضعف لا صفة وذلك مثل جفنة وغرفة وسدرة وكل من هذه الامثلة الثلاثة
المختلفة حركة الفاء يصدق عليه انه مؤنث بالهاء ثلاثى صحيح العين ساكنة غير مضعف لا صفة ومثل دعد وهند وجمل فكل من هذه الثلاثة
ايضا مجرد ثلاثى الى اخر ما تقدم واحترز بقوله ثلاثيا من نحو جيش علم الشيخ وبقوله صحيح العين من نحو دولة وبقوله ولا صفة من نحو ضخمة وخلقة وحلوة
تتبع فاؤه عينه فى الحركة مطلقا اى سواء كانت فتحة او ضمة او كسرة فتقول جفنات بفتح الجيم والفاء وغرفات بضم الغين والراء وسدرات بكسر السين
والدال المهملتين وكذا تقول دعدات بفتحها وجملات بضمتها وهندات بكسرها وينبغى ان يضبط تتبع بضم اوله على البناء للمفعول لمناسبته
وتفتح وتسكن وهى مطاوعة وتفتح وتسكن من الاسكان لا من التسكين لتناسب الالفاظ بعد الضمة والكسرة كان ينبغى ان يقول فى تميم كما قال ابن [illegible]
وغيره فتقول غرفات وجملات وسدرات وهندات بالفتح والاسكان فلغير المفتوح الفاء اوجه واحد وهو فتح العين وفى المضموم ثلاثة اوجه و
فى المكسورها ثلاثة اوجه فان قلت لم حكموا بان الفتح فى نحو جفنات للاتباع ليس الا مع احتمالها الا ان تكون كالفتحة فى خطوات وسدرات وليس الاتباع
قطعا قلت لان الفتح فى خطوات وسدرات لثقل الاتباع وهو ضعيف فى جفنات فالفتح فيه اتباع لا غير كما ذكروا ولهذا يخفف خطوات وكسرات بالاسكان
ولا يجوز ذلك فى جفنات لانه خفيف فان قلت لم التزم فى مثله الفتح مع خفة السكون الذى فى مفرده قلت لاجل الفرق بين الصفة والاسم
وكانت بالسكون الصفة اولى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وقد علمت انه فهم من
اشتراط المصنف فيما تقدم صحة العين لجميع ما يذكره بعد انه لا يجوز فى دولة وسورة ولا فى صبرة وزينة اذا جمعا الاتباع ولا فتح وانما يبقيا
على الاسكان الذى كان فى الافراد وفى شافية ابن الحاجب انه يجوز فى ذلك السكون والفتح وان الممتنع الاتباع فقط ويمنع الضم قبل الياء مثل
زبية وكلية فلا يقال زبيات ولا كليات بالضم بل بالسكون او الفتح قيل ولم يسمع الفتح ويمتنع ايضا الكسرة قبل الواو نحو رشوة فلا رشوات
بالاتباع بل بالسكون او الفتح ولم يذكر سيبويه هنا الفتح باتفاق راجع الى المسالتين جميعا ويمتنع ايضا الكسرة قبل الياء بخلف نحو لحية لمن النحاة
من اجاز لحيات بالاتباع ومنهم من منعه لما فيه من الثقل الناشى عن توالى كسرتين وياء واجاب ابن عصفور للاول بانهم لم يحفلوا باجتماع ضمتين وواو
فى خطوات عند الاتباع فكذا لم يحفلوا باجتماع كسرتين وياء فى لحيات قلت وقد يقال ان ذلك لا يلزم فقد اجتنبوا الكسرتين الا فى ابل وبلز والفاظ
قليلة على تردد فى ثبوتها ولم يجتنبوا الضمتين بلا نزاع نحو عنق ومطلقا عند الفراء سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه او من باب زبية
وهو المختلف فيه او من باب هند وهو الجائز عند غيره فان فعلات بكسر الفاء والعين تضمن فعلا وهو مما اهمل الا ابل وكابل لكن منع الفراء
لذلك ليس متعلقا بما لم يسمع وما لم يسمع وانما هو فيما لم يسمع واما ما سمع فيقبله ولا يقيس عليه وشذ جروات بكسر الجيم والراء ووجه شذوذه ما فيه من
الكسرة قبل الواو وهو ممنوع بالاتفاق والتزم فعلات بفتح العين فى جمع لجبة بسكون الجيم وهى صفة يقال شاة لجبة اذا قل لبنها وغلب فى ربعة
بسكون الباء وهو صفة بمعنى معتدل القامة اقول بعضهم لجبة وربعة بفتح الجيم والباء وهذه العلة فى لجبة ماخوذة من كلام سيبويه فقد ذكر
الابذى ان سيبويه قال انما قالوا الجبات بالتحريك لان منهم من يقول لجبة بالتحريك فى حالة الافراد فاجمعوا فى الجمع على هذه اللغة قيل لما لزمت
التاء فى لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها كما صارت كالاسماء فى لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واما ربعة
فقد سمع فيها فتح الباء حكاه ابن سيده وقال ابن الحاجب لجبة وربعة وصفا اسمين ثم وصف بهما وروعى ذلك الاصل فبقيا على الفتح والاتفاق على انه

الجبة كقبوة بلد بالاندلس

طه قال ابن هشام في مغني اللبيب في ذم الكاف بعد ذكرت الفرزدق وكل رفيقي كل رحل وان هما تعاطى القنا قوماهما اخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل رحل كل هذه زائدة وعكسه حذفها
في علي كل قلب متكبر فيمن اضاف ورحل بالحاء المهملة وتعاطى اصله تعاطيا فحذف لامه للضرورة وعكسه اثبات الالف للضرورة فيمن قال انما مثنيان حفظا ... على ما هديه ...
خطأ تاء تفعل وفاعل او الالف من تعاطى لان الفعل وحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ثم حمل على اللفظ ...
هما اخوان كما قيل فاصلحوا بينهما وجملة هما اخوان خبر كل وقوله قوماهما انما دل على الغنا لان قومهما من سببهما ... وهما تحذف الزوائد فهو بدل اشتمال او مفعول ...
القنا لمقاومة كل منهما الاخر او مفعول مطلق من باب صنع الله لان تعاطي القنا يدل على تعاديهما ومعنى البيت ان كل رفيقين في السفر اذا استقروا رفيقين فهما كالاخوين ...
في السفر وان تعاطى كل منهما مغالبة الاخر انتهى وكل هذه التعسفات الباردة انما نشأت من غلط في لفظ قوماهما باضافة القومين لضمير التثنية الراجع الى الرفيقين فقرا قوما مفردا منصوبا منونا وجعل هما
مفعولا عنه مرفوعا بالابتداء فوقع فيما ترى من التعسفات الاعرابية ومن الغلط البارد والواهي الذي لا تقبله طبيعة وقوماهما كما هو واضح مضاف للضمير مرفوع على انه فاعل تعاطى والمعنى كل رفيقين جعل اخوان وان قاتل
قوماهما بالرماح قتالا شديدا وهو معنى واضح صحيح ولا اشكال في اعرابه البتة
ولا ضرورة فيه ولا حذف كما زعم
فتم ...

من كهلات بفتح الهاء بل يقتصر على ما سمع وذلك لما قصدوه من الفرق بين الصفة والاسم على ما تقدم انفا خلافا لقطرب فانه اجاز القياس عليه
وفي المخصص لابن سيدة كهلة والجمع كهلات وهو القياس لانه صفة وقد حكى فيه ابن حاتم تحريك الهاء ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا
الضرب انتهى بنصه ويسوغ في لجبة القياسين وهو اسكان عينها في الجمع وفاقا لابي العباس المبرد ولا يقال لعلات باسكان العين اختيارا اي في وقت
اختيار وسعة لا في وقت ضرورة فيما استحق فعلات بفتح العين الا لاعتلال اللام نحو ظبية فيجوز فيه الاخبار ظبيات بفتح الباء حكاه ابن
جني او شبه الصفة نحو اهلات بسكون الهاء والاولى ان يجعل جمعا لاهلة فقد حكاه الفراء ولا يجعل جمع اهل فاذا قلت امراة كلبة ففيه
الفتح اعتبارا بالاصل والاسكان اعتبارا بالعارض فهم من قوله اختيارا انه يقال في الضرورة فعلات باسكان فيما استحق فعلات بالفتح كقوله
وحملت زفرات الضحى فاطقتها   وما لي بزفرات العشي يدان   ونفح هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما مما عينه حرف لين لا حرف
لين كسوق وديمة فبالاسكان عند الجميع كما يقتضيه كلام المصنف وقد عرفت ما قدمنا وفي كلام ابن الحاجب ما يوهم ان الصفة فلا يجوز
فيه فتح العين الجهة وهي المراة السمينة نص عليه الجوهري ولا في نحو جونة للبيضا او السودا اذا جمعا ان يفتح عينهما عند هذيل ويجوز عندهم
الفتح في نحو جونة للخابية المطلية بالقار او اسما للعين النمر واتفق على عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير بكسر العين وسكون الياء وهي مؤنثة وهي الابل
التي تحمل عليها الاحمال وقيل القافلة الحمير ثم كثر حتى قيل لكل قافلة وفي المصباح العرب كلهم يقولون عيرات جمع عير بالفتح انتهى وانما هو عيرات جمع عير بكسر
العين من اولها وما في المصباح هو قول المبرد والزجاج الا ان الزجاج قال العير هنا هي المدينة الكتف وفي القديم فاعلمه قال المصنف شذوذا
وهو منصوب على الحال من عيرات اي اتفق عليه في حال كونه ذا شذوذ وذلك ان تحريكه على غير ذلك والشذوذ فيه من وجهين احدهما جمعه
بالالف والتاء والثاني فتح العين والقياس تسكينها لانه مكسور كلحية فلم يكن في فتح يائه كما في بيضات من الاتباع وقد سبق ان ابن الحاجب حكى في
شافيته جواز السكون والفتح في ديمات من غير شذوذ في شيء منهما بل قال بان ذلك ان الحكم غير حكم ما تقدم فعلى هذا يجوز عيرات بالفتح وعيرات
بالسكون ولا شذوذ في واحد منهما من جهة افراد العين وفتحها فصل عقده المصنف لاشياء تتعلق بالمثنى فصلا وان ذكر غيره
فيه فبطريق الاستطراد يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في الاضافة لا غير قال ابن قاسم محذوف اللام قسمان قسم يرد في الاضافة فيرد
في التثنية وهو المنقوص فتقول في التثنية قاضيان كما تقول في الاضافة قاضيك فتمثيله هذا من موضوع المسألة في شيء لان الاتمام انما هو مفروض
فيما حذفت لامه والقاضي ليس من المحذوف اللام في الافراد اصلا فذكره في هذا المحل سهو ثم قال واب اخ في اكثر اللغات وهن في لغة فتقول في التثنية
ابوان واخوان وحموان وهنوان كما تقول في الاضافة ابوك واخوك وحموك وهنوك وقسم لا يرد في الاضافة فلا يرد في التثنية نحو سنة وحر فيقال
سنتان وحران كما تقول سنتك وحرها وبقيا قبل ابان قال الفرزدق   وامرنا الكاس عن الجاهل يحيى بن حصين لا يسذ وتنا اليوم كما سا
ق يحيى الابين   واخان لم يذكروا لها شاهدا قال ابن قاسم والظاهر ان قولهم ابان واخان على لغة من التزم النقص في الافراد والاضافة قال الفراء من قال
هذا ابا قال ابان وبيدان فانه في التثنية مالم يتم في الاضافة فانك تقول فيها يدك بدون رد ولعل هذا جاء على لغة القصر فلا اشكال ودميان قال
الشاعر   فلو انا على حجر ذبحنا   جرى الدميان بالخبر اليقين   ودموان حكاه الجوهري في الصحاح عن بعض العرب لعله على لغة من يقصر الفرد
وفميان وفموان قال الفرزدق   هما نفثا في فيّ من فمويهما   على النابح العاوي اشد رجام   وقد يرد قال الوافي ذات ذواتا على اللفظ وهو الاقيس
في المذكر ذوان لا ذويا قال   يا دار سلمى بين ذاتي العوج   وذواتا على الاصل وهو الاكثر قال الله تعالى ذواتا افنان ويثنى اسم الجمع نحو قوله
تعالى قد كان لكم اية في فئتين وقوله تعالى يوم التقى الجمعان وقوله عليه الصلوة والسلام مثل المنافق مثل الشاة العائرة بين الغنمين وقول
الفرزدق   وكل رفيقي كل رحل وان هما   تعاطى القنا قوماهما اخوان   ووقع لابن هشام في مغنيه في هذا البيت غلط اوجب نكتابة للمصنف لاجا
اليه وقد بينا ذلك في الحاشية التي كتبناها عليه والجمع المكسر المصحح لئلا يلزم اجتماع اعرابين في كلمة بغير زنة منتهاه نحو قولهم جمالان ورماحان
واحترز بهذا القيد من ان يكون على صيغة منتهى الجمع فيمتنع تثنيته ومن هنا يتبين لك وهم وقع للجاربردي في شرح تصريف ابن الحاجب فانه قال
ونحو مساجد ونصارى لانها لا ترجع الفها ياء مفتوحة وذلك في التثنية فان المكسر يجوز فيه ان يثنى على معنى جماعتان كما بين رماحي مالك ونهشل

بكون ق

وحم ق

من الطويل

من الطويل

دون ط لا

فعلى ذلك يقال يمانيان وتصانديان انتهى وهذا وهم كما اشرنا اليه وانما يتجه ذلك لو سمي به واما مع بقاء الجمع فلا كما قد عرفت وظاهر كلام المصنف ان
تثنية ما ذكره من اسم الجمع ومن الجمع بغير زنة منتهاه قياسي ونص غيره على ان ذلك مقصور على السماع وجائز على الضرورة ويختار في الامرين الذين هما
جزان او كجزئين المضافين لفظا نحو قطعت رؤس الكبشين او معنى لم يمثل ابن قاسم وفي شرح الكافية الشافية للمصنف ما معناه يختار في الجزئين
المضافين الى كليهما ثم قال والجزان المميزان لكليهما ومثل ذلك بقوله ما صخان الرؤوس وجاء المنطلقان انفسنا ومراده بالتمييز التغيير اللغوي
لا التمييز الصناعي بدليل المثال الاول فهذا ما يصلح ان يمثل به للمضافين بحسب المعنى لا بحسب اللفظ الى متضمنيهما كما تقدم من نحو قطعت رؤس
الكبشين وخرج به نحو دارا زيد بك وثوبا عمرك لان الزيدين والعمرين لا يتضمنان المضاف وخرج بتثنية المتضمن نحو المرء باصغريه لفظ الافراد
على لفظ التثنية فراس الكبشين بافراد الراس مختار على راسي الكبشين بصيغة المثنى ولفظ الجمع نحو رؤس الكبشين على لفظ الافراد نحو راس الكبشين
فعلم انها على هذا النمط عند المصنف الجمع ثم الافراد ثم التثنية ووجه ترجيح الجمع ان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد فكرهوا الجمع بين تثنيتين
واختير لفظ الجمع لانه قد يعبر به عن الاثنين مع فهم المعنى قلت البصريون لا يقيسون الافراد والكوفيون يقيسونه ويفضلون عليه التثنية والمصنف
خالف الفريقين فرجح الافراد قال ابن هشام ويجب التثنية في نحو كلا انفيهما اي لان كلا لا يضاف الى الواحد ولا الى الجمع قلت المنصوص ان كلا
وكلتا يضافان ابدا الى كلمة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو احدهما او كلاهما او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا
فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى
المثنى معنى هذا نصه في مغني اللبيب واذا كان كذلك فلم لا يجوز اضافة كلا الى الجمع المراد به اثنان مجازا هذا مالا يظهر لمنعه وجه فان فرق
متضمناهما اختير الافراد نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وفي الحديث لما شرح الله له صدر ابي بكر وعمر وفي كافية المصنف ما يلزم من هذه المسئلة
الافراد وبما جمع المنفصلات وهما ما ليسا جزئين ولا كجزئين كالدرهمين مثلا لكن انما يجمعان ان امن اللبس كما ورد في الحديث ما اخرجكما
من بيوتكما واذا اويتما الى مضاجعكما وهذه فلانة وفلانة تسألانك عن انفاقهما على ازواجهما الهما فيه اجر وفي حديث علي وحمزة فضربا
باسيافهما اما اذا خيف اللبس فيمتنع نحو قبضت دراهمكما وذكر المصنف في شرح كافيته الجمع ولم يذكر الافراد فاقتضى ظاهر الكتاب بل التسهيل
والكافية امتناع الافراد وان امن اللبس وقاس عليه وقال الفراء ان امن اللبس وروده في الكلام الفصيح ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه او لفظه جائز
فالاول كقوله قلوبكما يغشاها الامن غادة اذا كانت الابطال يغشاهم الذعر فقال يغشاها رعاية للمعنى والثاني كقوله خليلي لا تهلك نفوسكما
اسى فان لها فيما به دهيت اسى فقال لها ودهيت رعاية للفظ ولو اعتبر المعنى لقال لهما ودهيتا واسى الاول مفتوح الهمزة جمع اسوة وفي الحقيقة
ليس هذا الحكم خاصا بهذه المسئلة بل كل شيء له لفظ ومعنى يتخالفان يجوز رعاية لفظه ورعاية معناه ويعاقب الافراد التثنية اي يقع الافراد
موضع التثنية فالتثنية هنا هي الاصل والافراد في موضعها في كل اثنين لا يغني اي لا يستغني وهو بفتح الياء مضارع غني اي استغنى احدهما
عن الاخر وذلك كالعينين والاذنين والحاجبين والجفنين والنعلين وسواء كانا جزئين او غير جزئين اضيفا او لم يضافا ومن الافراد
قول عدي بن الرقاع فكانها وسط النساء اعارها عينيه احور من جآذر جاسم وسنان اقصده النعاس فرنقت في عينه سنة وليس
بنائم قال الاصمعي وهذا احسن ما قيل في فتور الجفون وربما تعاقبا اي الافراد والتثنية فوقع كل منهما في الموضع الذي يقع فيه الاخر بالاصالة مطلقا
اي وان لم يكونا مما تقدم كذا يظهر من كلام المصنف فانه قال في الشرح والمراد بتعاقب الافراد والتثنية وقوع كل منهما موقع الاخر وان لم يكونا مما
تقدم الكلام عليه كاليدين والرجلين ولا من باب قلوبكما انتهى وقد يقال هذا يقتضي ان مطلق منحل للمسئلة السابقة فلم ذكرها اولا وكيف قال
هنا وربما افادة التقليل وقال اولا ويعاقب فلم يشر الى تقليل وكيف يصح دعوى التعاقب في النوع الاول وليس فيه ان التثنية تقوم مقام الواحد والجواب
انه تبين ان مراده بقوله مطلقا ما يراد بقولك وان لم يكن مما تقدم نوعان باب قلبكما وباب فيه الواحد عن التثنية وكذا بابه عينك في قرآنه عليك
وليس المراد مطلقا معنى قولك فيما تقدم وغيره فظهر وجه ما صنعه المصنف فتدبره ومثل المصنف لما ذكره هنا من التعاقب بقوله تعالى فقولا
انا رسول ربك وقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد وبقول حسان بن ثابت ان شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا فهذا من وقوع المفرد

موقع المثنى ومن عكسه قول الشاعر اذا ما الغلام الاحمق الام ساقني باطراف انفيه استمر فاسرعا ولا يخفى احتمال هذه الشواهد للتأويل والادلة لا تثبت بالمحتملات وقد يقع افعلا ونحوه اى تفعلا والمعنى انه قد يخاطب الواحد بما يخاطب به الاثنان في الامر ونحوه وهو المضارع فيقع افعلا موقع افعل ويقع تفعلان موقع يفعل وقد حمل على الاول قول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه وقول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل وحمل على الثاني قول الشاعر فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا فان تزجراني واقع موقع تزجرني و تدعاني واقع موقع تدعني وبنى المصنف ذلك على ما ذهب اليه ابن جني والمازني والبغداديون وقد تؤولت هذه الشواهد وقد تقدم تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع موقع واحده اى واحد الجمع نحو شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد ونحو قوله يمد بالشي اوصالا واصلا [illegible] وانما هو حبل واحد وقول العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم بل نطفة تركب السفين وقد الجم نسرا واهله الغرق قال ابن الشجري والسفين جمع في موضع الواحد كقولهم بعير ذو عثانين وشابت مفارقه كانه سمى كل جزء من السفينة سفينة ثم جمع قال ويجوز ان يكون اراد السفينة وحذف الهاء للضرورة كقول ابي طالب وحيث ينيخ الاشعرون ركابهم بمفضى السيول من اساف ونائل اى ونائلة فاسقط الهاء [illegible] او يقع الجمع موقع مثناه اى مثنى واحد الجمع نحو قولهم عظيم المناكب والحواجب والوجنات انما للانسان منكبان وحاجبان ووجنتان وعليه قوله والعين بعدهم كان حداقها سملت بشوك فهي عور تدمع قال الاصمعي اراد الحدقة وما حولها كقولهم عظيم المناكب والمشافر [illegible] [illegible] ابن خالويه لذلك في كتاب ليس بابا فقال يقولون رايت ترائبها وانما لها تريبة واحدة وكان ينبغي للمصنف ان يقول فيقع الجمع [illegible] موقع واحده والجمع مثناه فقد قالوا في قوله لبث مولى هزبر عند جيئته بالرقمتين له اجر واعراس بنى الواحد وكذا قالوا في قول الفرزدق عشية الربابين كلاهما صحابة موت بالسيوف الصوارم ولا قياس على شيء من ذلك فصل فيما يجمع بالالف والتاء قياسا وما يجمع بهما سماعا يجمع بالالف والتاء جمعا قياسا اى متبعا او ذا قياس ذو تاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء كحمزة والساكنة كبنت واخت و كلتا كيت وذيت لو سمي بهما القبيلة جمعها كيات وذيات مذكرا كان المسمى بهما او مؤنثا نص على ذلك سيبويه مطلقا يشمل العلم واسم الجنس والمدلول فيه بالتاء على تأنيث او مبالغة نحو فاطمات وطلحات وسبلات ونسابات قال ابن قاسم واستدرك على اطلاق المصنف اسماء فيها تاء التأنيث ولا تجمع بالالف والتاء وهي شفة وشفاه وامة وامراة ومراة وفلة في النداء قلت اما شفة وامة فلا يردان نقل ابن سيده في المخصص ان ابا علي صرح بان شفة اذا جمع جمعا مسلما يرد اليه ما ذهب في الواحد كما فعل ذلك في التكسير فيقال شفهات لا شفات وفي الصحاح ان الناقص من شفة الهاء لقولهم شفيهة وشفاه ثم قال ما نصه وزعم قوم ان الناقص من شفة واو لانه يقال في الجمع شفوات وحكى في المحكم لجمع امة امثلة منها اموات وعلم المؤنث مطلقا سواء كانت العلامة فيه ظاهرة كعزة وسلمى وحسنا او مقدرة كهند ويستثنى من ذلك ما جعل علما من شاة وامراة وفلة وباب قطام في لغة اهل الحجاز وقال ابن ابي الربيع يشترط العقل فلو سميت ناقة بعناق او بعقرب لم تجمعه بالالف والتاء وصفة المذكر لا المؤنث فخرج نحو حائض وطالق وصبور لامراة وجريح كذلك الذي لا يعقل لا الذي يعقل فخرج نحو عالم وفقيه وكاتب فانها صفة مذكر ولكنه يعقل فظهر من هذا وجه قوله تعالى فعدة من ايام اخر مع ان الايام جمع يوم وهو مذكر واخر جمع اخرى وقد اعترض ابن الحاجب في امالي القران فقال انما جمع هنا على فعل وهو في المعنى جمع اخرى لان الايام وواحدها يوم ويوم انما يقال فيه اخر باعتبار اصل اخر وهو ان كل صفة لموصوف مذكر مما لا يعقل فانت فيها بالخيار ان شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وان شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الافاضل والفضليات والفضل والفضلى فالافاضل على لفظ في التذكير والفضليات والفضل اجراه مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى اجراه مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والاخبار والاقوال ولذلك جاء اخر نعتا للايام اجراه مجرى جمع المؤنث ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال اخر لم يجز حتى تقول اواخر او اخرون لانه ممن يعقل انتهى قلت ولقد بلغني بعد دخولي الى الهند ان قوما استشكلوا قول ابن الحاجب في شافية التصريف علم باصول تعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب من حيث ان الاحوال جمع والتي للواحدة من المؤنث فلم يطابق الموصوف والصفة ومن فهم القاعدة التي نقلناها

لم يكن مثل هذا عنده مشكلا وبالله التوفيق او مصغره اي مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو فليسا ودريهمات ودنينيرات وخرج بذلك مصغر
المؤنث ارينب خنيصر بتصغير زينب وخنصر وهما مؤنثان واسم الجنس لا العلم فخرج نحو يحيى وموسى وزكريا المؤنث بالالف المقصورة او
الممدودة اسما كان كبهمى وصحراء او صفة كحبلى وحلة سيراء وقوله بالالف خرج المؤنث بالتاء فقد تقدم انه يجمع مطلقا والمؤنث بغير علامة
فانه لا يجمع مطلقا كقدر وعين وشرط ان لم يكن فعلى فعلان كسكرى مؤنث سكران فلا يقال سكريات او فعلاء افعل مؤنث احمر فلا
يقال حمراوات واقتضى كلام المصنف ان فعلاء اذا لم يكن لها افعل بحسب الوضع كامرأة عجزاء اي كبيرة العجز او من جهة الخلقة كامرأة عذراء
لم يمتنع جمعها بالالف والتاء وعلل باب المنع في حمراوات بمنع التصحيح في احمر وهو منتف هنا قال وقد سمع جمع خبفاء وهي الناقة التي انتفخ ضرعها
وكذا سمع جمع دكاء وهي الاكمة المنبسطة وكلاهما نظير عجزاء ومنع ذلك بعضهم كما امتنع التصحيح نحو اكور وادر غير منقولين الى الاسمية حقيقة
نحو سكرى وحمراء علمين لمؤنث فتقول فيهما حينئذ سكريات وحمراوات او حكما نحو بطحاء فانه في الاصل صفة مقابلة لا بطح الا انها غلب
استعمالها بدون موصوف فاشبهت الاسماء فجمعت جمعها فقيل بطحاوات قالوا ولم يسمع ذلك في فعلى فعلان وما سوى ذلك الذي تقدم من الانواع
الخمسة مقصور على السماع كسماوات وارضات وسجلات وحمامات ومن اقوى ما يحكى هنا ان شخصا ممن يدعي الفضل زعم ان حماما يجمع على حمامات
قياسا فنوزع بان حماما مذكر لم يرد فيه من جهة القياس ما يقتضي جمعه كذلك فقال سبحان الله كان كل حمام لا يكون الا للرجال وانما اريد حمام النساء
فتبجح واهل العقل باب المعرفة والنكرة ولم يتعرض المصنف لتعريفهما لما سنذكره عنه بعد هذا ان شاء الله تعالى فالمعرفة مضمر نحو
انا وانت وهو وعلم نحو زيد وجدي نحو اسامة لكن المصنف يرى ان علم الجنس معرفة لفظا لا معنى ومشار به نحو ذا وذي وذاك وتلك و
منادى وافعل الترخيم والمراد به نحو يا رجل لا نحو يا رجلا فانه نكرة ولا نحو يا زيد فانه معرفة بغير النداء على الصحيح المختار عند المصنف
وازداد بالنداء وضوحا وموصول نحو الذي والتي وتعريفه بالعهد الذي في صلته كما ستعرفه والاخفش يرى ان تعريف الذي بال ونحو من وما
بانه في معنى ما فيه ال واي بالاضافة فعلى هذا المذهب لا يعد الموصول قسيما لذي الاداة ولا للمضاف ومضاف نحو غلامك وغلام زيد وغلام
هذا وغلام الذي في الدار وغلام الرجل وذو اداة نحو الفرس وام حمار واعرفها عند المصنف ضمير المتكلم نحو انا لانه يدل على المراد بنفسه
وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته ثم ضمير المخاطب نحو انت لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله ثم العلم
لانه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص وحقه ان يقول التخصيص وفي بعض النسخ ثم العلم الخاص ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام
نحو زيد رايته بخلاف جاءني زيد وعمرو فاكرمه فانه تطرق اليه ابهام لاحتمال عوده الى الاول والثاني فنقص اختصاصه لذلك قلت وفيه
نظر لانه اما ان يكون ثم دليل يدل على عوده الى الاول او لا فان وجد الدليل على ذلك فلا ابهام والا فهو لا وجه حينئذ فلا ابهام وقد نقل بعض
النحاة ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على خاص بعينه قال ابن قاسم والصحيح انه معرفة لانه يخصص من حيث هو مذكور قلت انما يتم هذا اذا كان
المنكر المعود اليه مخصوصا قبل بحكم نحو جاءني رجل فاكرمته اما اذا لم يتخصص بشيء قبل نحو ربه رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فينبغي
ان يكون نكرة ثم المشار به والمنادى كلاهما في رتبة واحدة لان تعريف كل منهما بالقصد وفي بعض النسخ بعد قوله والمنادى بما قصد وتعريفه
بالقصد لا بحرف التعريف منويا خلافا لبعضهم ثم الموصول وذو الاداة كلاهما ايضا في رتبة واحدة منه لان تعريف كل منهما بالعهد
فحقه ان يقول وذو الاداة العهدية وفي بعض النسخ ثم الاداة فجعله بعد الموصول هذا هو التفصيل الذي ذهب اليه المصنف في ترتيب المعارف
ومذهب ائمة الاقدمين ان اعرفها الضمير وقال الصيمري العلم ونسب الى سيبويه والكوفيين وقال ابن السراج اسم الاشارة وقيل ذو الاداة
ولم يقل احد المضاف لان تعريفه انما يكون بهذه الاشياء حين يضاف اليه فاستحال ان يقال بذلك فيه اذ لا يكون المضاف اقوى من
الذي تعرف به فالمضاف بحسب المضاف اليه فعلى هذا يكون المضاف الى المضمر في مرتبة الضمير وهو شيء ذهب اليه بعض النحاة ومذهب الاندلسيين
ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى مضمر فانه في رتبة العلم وهو مذهب سيبويه وذهب المبرد الى ان المضاف دون ما اضيف
اليه مطلقا ورد بنحو قوله تعالى [illegible] والنعت لا يكون اخص وقد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا نحو سلام

من أنزلت عليه سورة البقرة سلام عليكم ممن سجدت له الملائكة فان الموصولين فيهما بمنزلة الاسم العلم وقال النحويون انما قالت العرب فامن حقه
لانه مثل وابعد المطلبات وقائمة ان اراد فائقا لما قبل فالمساوي ايضا فائق لما قبله اذا كان بينهما مرتبة اولكن فينبغي ان يبعد او نايتفقا المراتب
كلها فلا يبتذل له الا بما فاق الضمير فعلى هذا يحسن المقاسمة ويكون المساوي نوعين ما ساوى قبله بلا تخلل رتبة بينهما وما تخلل وللهذا المعنى ساوى
لما وقره والعبارة صادقة على النوعين والذي يفوت المراتب نوع واحد وذلك مثل أنا يوسف فالعلم هنا اعرف من ضمير المتكلم وكذا قول من طرق بابا
فقيل له من انت فقال فلان فهو اعرف من ان يقول أنا وتقول لجليسك أتيناك دون ذلك الذي تحته بل لك فانهما لا يعرفان من اردت حتى
يقترن بلفظ مواجهة او نحو ذلك ولو قلت الذي جاء منكم اولا او للتكبير منكم اولا او للكبير منكم العلم من اردت فالمعرفة الاداة والموصول هنا
قد فاقا ضمير المخاطب والنكرة ما سوى المعرفة سلك في تبيين المعرفة والنكرة هذه الطريقة فذكر اقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها وذلك
لان تميزها بالتعريف عسر فقال في الشرح ما حاصله لم تتعرض لحد المعرفة لعجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان منها ما هو معرفة معنى
نكرة لفظا نحو عام اول واول من امس وعكسه كاسامة وما فيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها نكرة
وينصبهما على الحال وكذا ذو الالف واللام الجنسية فيه الوجهان ولذلك ينعت نعت المعرفة تارة ونعت النكرة اخرى فاحسن بما يتبين به
ان يذكر اقسام المعرفة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة انتهى وهو كما ترى كلام ظاهره خال عن التحقيق وقد قرره بعض الفضلاء في هذا المعنى كلاما تقريبيا
يشتمل على بيان المعرفة والنكرة وتمييز اقسام المعرفة بعضها عن بعض فقال التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين كانه اشار
اليه بذلك الاعتبار واما النكرة فيقصد بها التفات النفس الى المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها انه معين وان كان معينا في نفسه لكن بين
مصاحبة التعيين وملاحظته فرق جلي ومعتمد في تصوير ذلك مقدمة هي ان فهم المعاني من الالفاظ بمعونة الوضع والعلم به فلا بد ان تكون المعاني
مقصودة ممتازا بعضها عن بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى فاما ان يكون بذلك الاسم اشارة الى كون المعنى معينا عند السامع مميزا في ذهنه
ملحوظا معه اولا فالاول يسمى معرفة والثاني نكرة ثم قال الاشارة الى تعيين المعنى وحضوره ان كانت بجوهر اللفظ يسمى علما اما جنسا ان كان
المعهود الحاضر جنسا وماهية كاسامة او شخصيا ان كان فردا منها كزيد او اكثر كابانين وان لم تكن بجوهر اللفظ فلا بد من امر خارج عنه يشار
به الى ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكقرينة التكلم والخطاب والغيبة في الضمائر وكالنسبة المعلومة من جملة وغير جملة في الموصولات
والمضاف الى المعارف وكحرفي اللام والنداء في المعرفات بهما فظهر ان معنى التعريف مطلقا هو العهد في الحقيقة لكنه جعل قسما لخصوصية خبر
ما يستفاد منه وسمي كل قسم باسم مخصوص وان الاعلام الجنسية وان كانت قليلة اعلام حقيقة كالاعلام الشخصية اذ كل منها اشارة بجوهر اللفظ
الى حضوره المسمى في الذهن قال سيبويه اذا قلت اسامة فكانك قلت الضرب الذي من شانه كيت وكيت واذا الفرق بين اسامة والاسد فلا اشارة
فيه بالاسد دون جوهر اللفظ انتهى وقال ابن الحاجب في الكافية المعرفة ما وضع لشيء بعينه ثم قال والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قال الرضي قوله بعينه
احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قد قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل فيه الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات
وذو اللام والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع كما
في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح هذا نصه يعني ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال
دون الوضع ليندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف فان لفظ انا مثلا لا يستعمل الا في شخص معين
اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا كانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا كانت مشتركة موضوعة
اوضاعا بعدد افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي الافراد ويكون الغرض من وضعها استعمالها في افراده المعينة دونه وقد لاح
كثير من الفضلاء بهذا البحث والظاهر ما افاده بعض الحذاق من انها موضوعة لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا
في كل شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذكروه لكان انا وانت وهذا مجازات لا حقائق لها اذ لم يستعمل فيما وضعت هي له
من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها وهذا مستبعد جدا وكيف لا ولو كانت كذلك لما اختلفت ائمة اللغة في عدم استلزام

اذا كان موضوعا الجنس من حيث هو بحسب الاشارة وعلمها لا سبق واما الاسد

المجاز الحقيقة ولما احتاج في نفي الاستلزام الى التمسك في ذلك بامثلة نادرة فتفهم وليس ذو الاشارة قبل العلم خلافا للكوفيين فانهم قدموا على
العلم مستدلين بان اسم الاشارة ملازم للتعريف بخلاف العلم وبانه يقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا دليل في ذلك لان المعتبر انما هو
زيادة الوضوح والعلم ازيد وضوحا لاسيما علم لم تعرض فيه شركة نحو اسرافيل وطالوت كما قال المصنف والذي نقله الرضي عن الكوفيين ان الاعرف
العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله
فان اتفقت مشاركة فبوضع ثان بخلاف سائر المعارف لهذا كلامه ولا ذو الاداة قبل الموصول ولا من وما المستفهم بهما معرفتين خلافا
لابن كيسان في المسئلتين اما المسئلة الاولى فقد استدل عليها بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى اذ الصفة اما مساوية او دون
الموصوف ولا قائل بالمساواة فثبت الثاني واجاب المصنف بان الذي بدل او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة لان المتعين بالخطاب بنو اسرائيل
وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة فالتحق بالاعلام وهذا تسليم من المصنف بان لا قائل بالمساواة بين الموصول وذي الاداة وهو خلاف ما هو
منصوص به في هذه النسخة وعليها اكثر النسخ واما المسئلة الثانية فيستدل فيها بتعريفهما بما نحو من عندك فتقول زيد وما عندك الى كذا
فتقول لفاؤك والجواب يطابق السؤال وهو ضعيف جدا لان تطابقهما غير لازم ولا نزاع في انه يصح ان يقول من عندك رجل من بني فلان
وفي ما دعاك الى كذا امر مهم وايضا فهما قائمان مقام اي انسان واي شيء وهما نكرتان فكذا ما قام مقامهما وايضا فالاصل هو التنكير كذا قال المصنف

باب المضمر وهو الاسم الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته فالاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة وانما ذكرا تكالا
على وضوح المعنى ظهوره قال المصنف وخرج بالوضع المضاف والمنادى وذو الاداة وخرج بالتعيين النكرات اذ المراد به جعل المعين معاينا
للسامع او كالمعاين وخرج بما بعده العلم والمشار به والموصول اذ لا يشعر لشيء من ذلك هذا معنى كلامه قلت وفيه نظر لا نسلم ان الوضع مخرج للمنا
والمضاف وذي الاداة ضرورة ان كل معارف فكل معرفة موضوعة لشيء بعينه وغاية الامر ان تعين المعنى تارة يكون بجوهر اللفظ وتارة يكون
بامر خارج عنه كما مر وذلك لا ينافي كون المعرفة موضوعة لشيء بعينه فالحق ان قوله الاسم جنس يشمل المعرفة والنكرة وقوله الموضوع لتعيين مسماه
يخرج النكرة وقوله مشعرا بتكلمه الى اخره يخرج ما عدا المضمر من المعارف واحسن من هذا التعريف واخصر قول ابن الحاجب ما وضع لمتكلم او
مخاطب وغائب فمنه اي من المضمر واجب الخفاء وهو ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل قال ابو حيان وهذا اصطلاح غريب لا نعرفه لغير المصنف
وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة نحو اقوم او النون نحو نقوم وبفعل الامر المخاطب المفرد المذكر نحو قم ومضارعه اي مضارع المخاطب المفرد المذكر
نحو تقوم واسم فعل الامر مطلقا سواء كان للمفرد مذكرا وغيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات فان قلت
نقضه من مواضع وجوب الخفاء اسم الفعل المضارع نحو اوه واف قلت كذا قال ابو حيان وتبعه ابن قاسم وغيره والانفصال عنه متاتيان
ما ذكروه في معنى المضارع ذي الهمزة فان اوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر فاستغني من ذلك واما اسم فعل الامر وان لا استغناء عنه بفعل
الامر ممكنا فوجه تخصيصه بالذكر انه ذكر لاجل قوله مطلقا اذ هذا الاطلاق ليس بثابت في فعل الامر ضرورة ان وجوب خفاء ضميره منوط بما اذا كان
للمفرد المذكر فقط بدليل قومي وقوما وقمن ومنه جائز الخفاء وهو ما يخلفه ظاهر او ضمير منفصل وهو المرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام
او يقوم وليقم اذ يجوز ان يخلفه الظاهر فتقول زيد قام ابوه ويقوم ابوه وليقم ابوه وكذا سائر انواع هذا القسم والغائبة نحو هند قامت
تقوم ولتقم او معناه يريد او معنى فعل الغائب الغائبة من اسم فعل نحو زيد هيهات وهند هيهات او صفة نحو زيد ضارب او مضروب
وهند ضاربة ومضروبة او ظرف نحو زيد عندك وشبهه اي شبه ظرف وهو الجار والمجرور نحو زيد في الدار وهند في الدار فالضمير مستكن
في هذه الامثلة كلها وهو جائز الخفاء لان الظاهر قد يخلفه كما تقدم وقد انتقد ذلك على المصنف بان الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء
اذ لا يصح ان يقال زيد قام هو مثلا على ان يكون هو فاعلا بقام وكون الظاهر قد يقع في موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك
زيد قام ابوه وكذا الضمير المنفصل كما في قولك زيد ما قام الا هو لا يوجب ثبات جواز الخفاء لهذا الضمير وذلك لان هذا تركيب اخر غير تركيب زيد
قام وليس الكلام فيه اما زيد قام فضميره واجب الاستكنان دائما ولا يظهر في حين من الاحيان ولو قلت زيد قام هو فهو توكيد للضمير المستكن

اي من قوله المضمر ثم الموصول وذو الاداة بالواو او المتقدم للمساواة في المرتبة دون ثم الموجود في بعض النسخ المتقدم

كما من قولهم انتقدت الدراهم اذا اخرجت منها الزيف ... ...

لا فاعل بغير ذلك بعض النحويين وهو ظاهر كلام المصنف وغيره وقد نص سيبويه على انه لا يجوز قام انا بمعنى قمت قال ابن قاسم وقال الجوهري يجوز
في الشعر قام هو وقام انا وهو صحيح لانه يجوز اقامة المنفصل مقام المتصل للضرورة وحكي عن المبرد انه اجاز ذلك في الشعر وغيره على معنى الحصر فقام
انا بمعنى ما قام الا انا لكن قد اجاز سيبويه في نحو مررت برجل مكرمك هو ان يكون توكيدا وان يكون فاعلا قلت وبتقدير تسليم ما قال المصنف
او حمل ذلك على اصطلاح اختص به نبه على قوله او معناه انه مخرج لنحو هيهات انت وكذلك في البواقي مع ان الاستناد فيهن موجود وهو
جائز لا واجب التفصيل الذي قرره يقال انا هيهات داري وانا في الدار وغلامي وانا في الدار الا انا وعلى ذلك فقس ومنه اي من المضمرات بارز متصل
والمراد به ما لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا في الاختيار والمنفصل عكسه وهو اي المتصل ان يعنى به المعنى بمنفصل اي المتكلم المعظم نفسه او المتكلم
ومعه غيره واحدا او اكثر نا خبر هو اي والمتصل المراد به المتكلم عظيما انت او كما هو لفظ نا في الاعراب كلها الرفع والنصب والجر نحو اكرمنا زيدا
واكرمنا ومر بنا وان رفع البارز المتصل بماض فتا وهذا موهم لان نا لا يرتفع بالفعل الماضي وهو اذا ارتفع لا يرتفع الا به خاصة تضم للمتكلم عرفت
لما بين الضمة لحركة بالفعل الفاعل وخص المتكلم بها لان القياس ضم المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وتفتح للمخاطب نحو عرفت فرقا بينه وبين
المتكلم وتخفيفا وتكسر للمخاطبة فرقا ولم يعكس الامر بكسرها للذي طب وفتحها للتي طب لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى ايضا هو مقدم على المؤ
فخص بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكي بعضهم ان في لغة ربيعة يجوز وصل فتحة الضمير بالف نحو عرفتا ورأيتكا او وصل كسرها بياء
وقد اجتمعا في قوله رميتيه فاصميت فما اخطات الرمية بسهمين مليحين اعارتكيهما الظبية او نوصل التاء المذكورة حال كونها مضمومة
بميم والف للمخاطبين المذكرين والمخاطبتين المؤنثين نحو قمتما يا زيدان وقمتما يا هندان وضمت التاء فيهما اجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما
في المخرج قيل والضمير هو التاء والالف والميم زائدة للتقوية وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين نحو قمتموا يا زيدون وبنون مشددة للمخاطبات
نحو قمتن يا هندات لمجيء حرفين في المؤنث وفي المذكر وفي بعض المقدمات ان اصل ضربتن ضربتمن فادغمت الميم في النون وان النون هنا
بازاء الواو التي في ضمير الجماعة وهذا مردود بان احرف ضوى مشفر لا تدغم في مقاربها ويستثنى من قول المصنف وتفتح للمخاطب تكسر للمخاطبة
الاخرة ارايت بمعنى اخبرني اعلم ان هذه الكلمة يجوز ان تتصل بها الكاف وان لا تتصل فان لم تتصل بها وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الافعال من
تذكير وتانيث وتثنية وجمع وافراد وان اتصلت بها وجب للتاء الفتح والافراد واكتفي عن الحاق علامات الفروع بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى
قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله وكذا يقال للاثنين ارايتكما وللمؤنثة ارايتك ولجمعها ارايتكن هذا كله اذا اردت معنى اخبرني والا فالمطابقة واجبة
مع الكاف كما يجب بدونها فيقال ارايتك جميلة ارايتماكما فاضلين او جميلتين ارايتموكم فاضلين ارايتكن جميلات فاستدل سيبويه على ان الكاف في الاولى
حرف خطاب لا مفعول بقولهم ارايتك زيدا ما صنع ومثل ارايتك هذا الذي كرمت علي واما عكس الفراء ذلك بجعل الكاف فاعلا والتاء حرف خطاب
فتضمن لامرين لم يثبتا اذ لم يثبت للتاء المتصلة بالفعل ان تكون حرف خطاب ولا ثبت للكاف ان تكون فاعلا ثم هو مردود بان الكاف يجوز
ان لا يؤتى بها على خلاف التاء وتسكين ميم الجمع ان لم يليها ضمير متصل نحو قمتم اعرف من وصلها بواو نحو قمتموا ومن وصلها قبل همزة القطع و
اسكانها قبل غيرها كقراءة ورش ومن الاختلاس وهو ضمها غير موصولة وهو قليل ولم يرخ كلامه بيان هذا القسم وهو الاختلاس لانه انما تقدم
ذكر الصلة [illegible] ولا ينهض هذا علة له في هذا الكتاب فهو مشحون بالشواذ بل باشد الشواذ نعم يكون هذا
علة له في مثل كتاب سيبويه وكتاب الايضاح والمفصل والقرطبي كافية ابن الحاجب ان وليها اي ولي ميم الجمع ضمير متصل نحو ضربتموه فقاعل في
ضمير مسكن عائد الى قوله قبل ضمير متصل ومفعول ما تقدم اي ميم الجمع لم يجز التسكين خلافا ليونس فانه جوز ان يقول الدرهم اعطيتكمه كما تقول
في المظهر قال المصنف لا اعرف له سماعا الا ما ذكر ابن الاثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا ولو جاء هكذا لكان
شاذا من وجه اخر وهو تقديم غير الاخص مع الانفصال هكذا في شرح ابن قاسم قلت اما قوله لم يجز التسكين فمقتضاه انه يجوز الصلة والاختلاس وان جوازهما
متفق عليه وقد يمنع تناول مفهومه للاختلاس لانه لم يتقدم له ذكر واما قوله خلافا ليونس فالخلاف في ذلك ليس خاصا بيونس بل نص سيبويه على جواز
ذلك وان الوصل بالواو اكثر واعرف وان رفع بفعل غيره اي غير ماض هو الامر والمضارع فهو نون مفتوحة للمخاطبات نحو يا هندات قمن وانتن

فقا ورأيتكا

تقمن والغائبات نحو الهندات يقمن والف التثنية غير المتكلم فتشمل ذا الخطاب وذا الغيبة وبقرينة الحال فانها ان ارتفعت بالمضارع كان كما ذكر وان ارتفعت بالامر لم يكن الا للمخاطب وذلك نحو يا زيدان افعلا وهل تفعلان وهما يفعلان وواو للمخاطبين نحو يا زيدون قوموا وانتم تقومون او الغائبين نحو الزيدون يقومون وياء للمخاطبة نحو يا هند قومي وهل تقومين وللغائب مطلقا اي سواء كان او بارزا مع الماضي والرفع مع المضارع تقول زيد ضرب هند ضربت والزيدان ضربا والهندان ضربتا والزيدون ضربوا والهندات ضربن كما تقول في المضارع يضرب وتضرب ويضربان وتضربان ويضربون وتضربن ولم يكن بالمصنف حاجة الى ذلك فان قوله فيما تقدم المرفوع بفعل الغائب والغائبة يشمل ما رافعه الماضي وما رافعه المضارع وانما ذكرهما حكم الماضي لانه قال قبل وان رفع بفعل غيره اي غير الماضي فلم يتبين هناك الا حكم المرفوع بالمضارع والامر وانما خص المضارع هنا بالحوالة عليه دون الامر لان الكلام هنا في الغائب والامر لا يكون للغائب والحاصل ان هذه الضمائر الاربعة ان رفعت بالماضي فهو للغائب لا غير او بالامر فهي للمخاطب لا غير او بالمضارع فهي لهما في وقتين لا على الاجتماع وكل ذلك يعلم من كلامه ويعلم منه ايضا ان ياء المخاطبة لا ترتفع بالماضي وربما استغنى اي مع الماضي بالضمة عن الواو كقوله فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء الاساة قال ابو حيان وموضعه ضرورة لا نادر كما يفهمه ظاهر كلام المصنف وقال بعضهم انه نادر قلت ويؤيده ما وقع في الكشاف فقد افلح دخل في الفلاح كابشر دخل في البشارة ويقال ايضا افلحه اصاره الى الفلاح وعليه قراءة طلحة بن مصرف قد افلح وعنه افلحوا على لغة اكلوني البراغيث او على الابهام والتفسير وعنه افلح بضمة بغير واو اجتزاء بها عنها كقوله فلو ان الاطبا كان حولي انتهى ومقتضى قول المصنف معه اي مع الماضي كما تقدم ان هذا الحكم خاص بالماضي وليس كذلك فانه ذكر في الشرح انه ربما فعل ذلك مع فعل الامر وانشد ان ابن الاحوص معروف فبلغه في ساعديه اذا رام العلا قصر اراد فبلغوه قال في شرح الكافية وقد انشد على حذف لام الامر اضطرارا فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وليس منه قوله من كان لا يزعم اني شاعر فيدن مني تنهه المزاجر بل يدن معطوف على يزعم وحذف الواو من يدن لدلالة الضمة عليها كما قال فلو ان الاطباء كان حولي فحذف واو الضمير اكتفاء بالضمة وليست بضمير لجواز ان يفعل بها ذلك وتنهه جواب من انتهى فاقتضى كلامه جواز حذف الواو التي هي ضمير وان حذف الواو التي هي لام اولى من ذلك وقد استبان لك بما ذكرناه ان الاستغناء بالضمة عن الواو ثابت مع الافعال الثلثة على قلة وليس الاربع وهي النون والالف والواو والياء علامات كتاء التانيث في فعلت هند و الفاعل مستكن كما مثلنا خلافا للمازني فهي اي الاربع فانه يقول انها علامات والفاعل مستكن قال الرضي ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها يعني النون وخلافا للاخفش في الياء فانه وافق المازني على انها علامة كتاء التانيث ووافق الجمهور في النون والالف والواو على انهن ضمائر قال ابن قاسم وشبهة المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت سكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد لم يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالياء اول الفعل للغيبة وللمكان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث وابطل المصنف القولين بانها لو كانت حروفا لما التزمت كما ان تاء التانيث لم تلزم في نحو قوله فاما تريني ولي لمة فان الحوادث اودى بها وبانها لو كانت حروفا لزم ان يكون نون الاناث ساكنة وان تلزم لا يسكن اخر الفعل لها كتاء التانيث ويسكن اخر المسند الى التاء والنون ونا نحو ضربت وضربن وضربنا وهذا المسند يكون ماضيا ومضارعا وامرا مع النون ويكون الفعل الذي هو غير مبنيا للفاعل تارة ومبنيا للمفعول اخرى فان قلت لم عدل المصنف رحمه الله عن التعبير بلام المسند الى التعبير باخره قلت ليدخل نحو سلقيت فان المسكن اخره لا لامه تقول سلقته اي القيته على ظهره وتقول سلقيته بزيادة الياء دعلة الاسكان عند الجمهور كراهة توالي اربع متحركات في شيئين هما كشيء واحد لان الفاعل كجزء من فعله فحمل المضارع عليه والامر حمل استصحابا وضعفه المصنف بان الحكم عام والعلة قاصرة اذ لا يوجد التوالي المذكور الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والاكثر لا يتوالى فيه لو اعا اولم التوالي المهمل بدليل جندل وعلبط ولو كان مقصود الاهمال لم يتعرضوا اليه دون ضرورة واختار المصنف في التعليل وجها اخر وهو ارادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع نا نحو اكرمنا ثم حملت التاء والنون على المساواة في الرفع والاتصال والضمير ويحذف ما قبله من معتل اي ما قبل الاخر نحو قال وباع فتقول قلت وبعت وهذا الحذف عام في كل معتل وتنقل حركته اي حركة المعتل الثابتة له في الاصل والمراد بها الضمة والكسرة

لانه يحصل الخفة بكلام الى فاء الماضي الثلاثي نحو جدت وملت فاصله جودت وطولت بضم الواو ويدل على انه واوي جوادا وطويل فسكن اخر
ونقلت ضمة ما قبله وهو الواو الى فاء الفعل وحذف حرف العلة فقيل جدت وطلت وكذا القول في خفت وهبت بكسر الخاء والهاء فان
اصلها خوفت وهيبت على فعل بكسر العين بدليل الخائف والهائب فيفعل فيهما ما تقدم من الاسكان والنقل والحذف هذا ان كان الحركة غير فتحة كما تقدم
وان كانت فتحة ابدلت بمجانسة المحذوف ونقلت نحو قلت وبعت فاصلهما قولت وبيعت بفتح العين لكن ابدلت الفتحة بمجانسة الواو في فعل القول
وهي الضمة وبمجانسة الياء في فعل البيع وهي الكسرة ثم نقلت هذا هو مذهب الجمهور قال سيبويه واما قلت فاصلها فعلت معتلة من فعلت وانما
حولت الى فعلت ليغيروا حركة الفاء عن حالها وقال ايضا واما بعت فانها معتلة من فعل يفعل ولو لم يحولوها الى فعلت لكان حال الفاء كحال فاء قلت
وذكر ابن الحاجب ان الضم للدلالة على الواو والكسر للدلالة على الياء لا للنقل وادعى انه الصحيح واحتج عليه بانه لو لم يجعل للدلالة كما قال وجعل للنقل
كما قالوه لزم نقل باب الى باب فرعي وهذا خلاف الاصل واورد عليه انه لو كانت الكسرة دالة على الياء لدلت عليها في خفت واللازم باطل فاجاب
بان الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء اذا لم يمكن ان يراعى بيان البنية فانهم لو نقلوا في قلت وبعت لها دل لفتح الفاء على فتح العين اما اذا امكن
بيان البنية كما في خفت وهبت فلا يدل لان عليهما والكلام على ذلك يطول وربما نقل اي وقع النقل المذكور قليلا وهو نقل حركة عين الفعل المعتل
الى فائه دون اسناده الى احد الثلاثة التي هي الياء والنون وتا في زال وكاد اختي كان وعسى كقول بعضهم ما زيل يفعل وقول ابي خراش الهذلي وكيد
ضباع القف يأكلن جثتي وكيد خراش بعد ذلك ييتم ووجه ذلك انهم اجروا اللازم حيث كان هذا الفعل لا مفعول له واحترز بقوله اختي كان وعسى
من زال بمعنى ماز وبمعنى ذهب ومن كاد بمعنى راد وبمعنى ذكر ويجمعهما قولك ماضي يزال ويكاد فان مضارع التي بمعنى ماز يزيل وبمعنى ذهب يزول
ومضارع كاد بمعنييه يكيد ولما كان كلام المصنف السابق يقتضي ان الاسكان خاص بتلك الضمائر وكان ما عداها محرك ما قبله
اراد ان يبين حقيقة تلك الحركة ولم يتعرض للالف للعلم بانها لا يكون قبلها الا الحركة الخاصة التي هي الفتحة فلذلك قال وحرك ما قبل الواو والياء بمجانس
فيضم ما قبل الواو نحو يضربون ويكسر ما قبل الياء نحو تضربين فان ماثلها اي فان ماثل ما قبل الحركة المجانسة تلك الحركة المجانسة بان كان واوا قبلها ضمة
نحو يدعون اذ اصله يدعوون او كان ياء قبلها كسرة نحو ترمين وهذا الكلام مبني على ان حركة الحرف بعده او كان ما قبل الواو والياء الحرف
ايما ذكر من واو وياء والف وقلى الضمير ما قبله اي ما قبل المحذوف بحاله من غير تغيير له فتبقى حركة العين في تدعون والميم في ترمين والشين في
تخشين على حالها وان كان الضمير واوا والاخر بكسر الخاء ياء نحو الزيدون يرمون اذ اصله يرميون فاخر الفعل ياء والضمير واو او بالعكس فيكون الضمير
ياء واخر الفعل واوا نحو تغزين اذ اصله تغزوين جعلت الحركة المجانسة على ما قبله فتقول يرمون وتغزين وظاهر هذا الكلام انا حذفنا الحرف
وحده ونقلنا حركته التي كانت معه الى ما قبله وقال في شرحه استثقلت ضمة على ياء مكسورة ما قبلها في ترميون وكسرة على واو مضموم ما قبلها
في تغزوين فحذفت الضمة والكسرة تخفيفا ثم الياء والواو بعد للساكنين ثم خيف على واو الضمير في ترمون وياء الضمير في تغزين الانقلاب الى
الياء والواو فجي بالحركة المجانسة ليسلم الضميران وقوله وجعلت الحركة على ما قبله يقتضي ان الحركة مع الحرف ويأتي ضمير الغائبين بفتح النون جمع غائب
كضمير الغائبة كثيرا نحو واذا الرسل اقتت كقوله قد علمت والذي ما ضمت اذا الكماة بالكماة التفت وكقول حسان بن ثابت رضي الله عنه وقال الله
قد يسرت جندا هم الانصار عرضتها اللقاء واطلاق هذا القول من المصنف مما يصح على قول الكوفيين واما البصريون فيمنعون في جمع السلامة
الزيدون فامتنعون قامت الزيدون وهو موافقهم في ذلك الباب كان ينبغي ان يوافقهم هنا فلا يطلق وفي حواشي الصحاح لابن بري ان قيسا
يعني ابن ذريح لما دخل مكة شرع اصحابه يدعون الله عز وجل ويسالونه المغفرة وقال هو يا رب ليلى فقالوا له ويحك هلا سالته المغفرة فقال
دعا المحرمون الله يستغفرونه بمكة شعثا ان تمحى ذنوبها فناديت يا رباه اول سالتي لنفسي ليلى ثم انت حسيبها فان اعط ليلى في حياتي
لا يتب الى الله عبد توبة لا اتوبها لتأويله بجماعة اي ان مجي ضمير الغائبين كضمير الغائبة مبني على التاويل بالجماعة لا على وجه الحقيقة وهذا
الكلام متعلق بما تقدم من قوله ان الواو والنون يكون للغائبين والغائبات والمخاطبين والمخاطبات وعين ان الواو للمذكر غيبة وحضورا
والنون للمؤنثات كذلك فبقي هنا ان ضمير الغائبين كما يكون بالواو يكون بالضمير المفرد مذكرا او مؤنثا وانه عينه كالمفرد المؤنث على التاويل لا على وجه

للحقيقة واما الحقيقة فتكون على ما تقدم من ان الواو للعقلاء الذكور وكضمير الغائب قليلا كقوله اني رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى
فارضخ من وغانيا لتا وليم بواحد بفهم الجمع فيؤول في البيت المذكور ان الضامرين بمعنى من ثم او من ذكر وهو واحد يفهم الجمع فعاد الضمير عليه بهذا الاعتبار
وبهذا التأويل هو الذي يدل كلام سيبويه على اعتباره او لسبيل واحد مستهم وهذا تأويل الفارسي وقد احتج للتأويل الاول بقوله عليه الصلوة والسلام
خير النساء صوالح نساء قريش احناه على ولد الحديث فانه لو اعتبر المعنى الثاني لقيل احناها فانه انما يقال خير امرأة ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير
الاناث بعد افعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا مثال الاول وهو ضمير الاثنين بعد افعل التفضيل قوله ومية احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه
قذالا وقد يتوهم ان هذا البيت مما يرد به قول الفارسي اذ لا يصح ان يقع واحد الثقلين هنا لانه لا يفرد فلا يقال احسن ثقل ولا احسن الثقل لان لا ان يقول
احسن شيء جيدا وليس شرط الواحد ان يكون من لفظ المذكور ومثال ضمير الاناث بعد افعل التفضيل خير النساء صوالح نساء قريش الحديث ومثال ضمير الاثنين
دون افعل قول الشاعر اخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن شريكيه تطمع نفسه كل مطمع كانه قال ومن يكن هذا النوع وقال ابن الشجري جعل
الذئب والغراب بمنزلة الواحد فاعاد اليهما ضمير الواحد وذلك لان الذئب والغراب كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف ولولا ذلك لقال ومن يكونا
الثاني في اسم التفضيل انه لا يطرد فيه مقام المفرد مقام الاثنين والجماعة كما اطرد ذلك في اسم التفضيل قلت وفي كلام المصنف مناقشة وذلك ان
قوله ويعامل بذلك يشمل ضمير الغائبة وليس هذا القسم كذلك فكان الصواب ان يأتي كضمير الغائب وقد يجاب بان اسم الاشارة لا يرجع الى مجموع ما تقدم من الا
كضمير الغائبة كثيرا وكضمير الغائب قليلا وانما يرجع الى الاخير فقط ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو واذا النجوم انكدرت واذا الجبال سيرت
واذا العشار عطلت واذا الوحوش حشرت واذا البحار سجرت ولا يقال قد مضى هذا في قوله وبان ضمير الغائبين كضمير الغائبة لانا نقول ذلك في العقلاء
خاصة وهذا في غير العقلاء او الغائبات نحو انا عرضنا الامانة على السموات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وكان الاولى للمصنف
لو عبر بدل الجمع بالجماعة ليدخل فيه دخولا ظاهرا نحو ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر الاية قال تعالى خلقهن ولم يتقدم جمع صناعي وانما تقدم
جمع لغوي فقط ولما بين المصنف جواز الوجهين شرع في تبيين الراجح منهما فقال وفعلت ونحوه فدخل فيه ضمير المرفوع وغير المرفوع اولى من فعلن
ونحوه بالكثر جمعه اي جمع غير العاقل واقلة اي اقل الجمع المذكور وهو بالرفع على انه مبتدأ والعاقلات معطوف والخبر قوله بالعكس والاحسن الجذوع
انكسرت ومكسرة وكسرتها والاجذاع انكسرن ومنكسرات وكسرتهن وينبغي ان يبحث عن وجه الفرق والعاقلات مطلقا سواء كان الجمع الذي
لهن جمع قلة او جمع كثرة بالعكس فيفعلن ونحوه لهن اولى من فعلت ونحوه وكلاهما كثير فصيح نحو والمطلقات يتربصن بانفسهن الاية وفي الحديث
فانهن عوار عندكم ومن الوجه الاخر ولهم فيها ازواج مطهرة وقد يوقع بالبناء للفاعل وضم ياء المضارع من اوقع فعلي منعول به عاملة بوقع مو
فعلوا بنصب موقع على الظرفية اي في محل وقوعه طلب التشاكل برفع طلب على انه فاعل يوقع وذلك كما في الحديث اللهم رب السموات وما اظللن ورب
الارضين وما اقللن ورب الشياطين وما اضللن فالقياس ان يقال ورب الشياطين ومن اضلوا لكن تقدم عليه اظللن واقللن فطلب
المشاكلة بين ذلك وبينهما فاتى به على صيغتهما فقيل ومن اضللن فطلب المشاكلة والمناسبة اللفظية هو الذي دفع اضللن موقع اضلوا
كما قد يسوغ لكلمات اخر غير ما ثبت لها من حكم ووزن والاول كما وقع في الحديث انه عليه الصلوة والسلام قال لنسائه ليت شعري ايتكن صاحبة
الجمل الادبب تنبحها كلاب الحوأب اراد فاظهر الادغام لاجل الحوأب والجمل الادبب هو الكثير الوبر وفي حديث عذاب القبر لا دريت ولا تليت بقلب واو
تلوت ياء للتشاكل دريت وقال الخطابي يقول المحدثون تليت هكذا والصواب تليت تقديره افتعلت اي لا استطعت من قولك ما الوت هذا الامر
وفيه وجه اخر وهو ان وكذا اتليت يعني بتشديد التاء الاولى فان المعنى الدعاء عليه بان لا تتلى ابله اي لا يكون لها اولاد تتلوها اي تتبعها
انتهى وهذا معنى ركيك لا يناسب هذا المقام ورواية المحدثين صحيحة على الاتباع واذا كانوا يقولون حسن بسن فيأتون بكلمة تامة للتناسب
التسجيع فلان يغيروا واجر الكلمة لها معنى لذلك احق واسهل والثاني كقولهم اخذه ما قدم وحدث بضم الدال من حدث لغرفه عن وزن فعل
بفتح العين الى فعل بضمها لطلب مشاكلته لقدم وكذلك نحو هنأه ومرأه فانه لا يقال في الانفراد الا امرأه فلما قرنوه بهنأه طلبوا مشاكلة وزنه
فحذفوا الهمزة وقالوا امرأه ومن البارز المتصل في الجر والنصب ياء للمتكلم نحو ربي اكرمني وكاف مفتوحة للمخاطب نحو ما ودعك ربك ولا يرد

علامه

عليه كان ذلك فانها للخطاب للمخاطب ومكسورة للمخاطبة نحو جعل ربك تحتك الاية ان الله اصطفاك وطهرك و ها اى مجموع هذا اللفظ وهو الهاء
والالف للغائبة نحو والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الايات وحكى السيرافى الاتفاق على ان الضمير هو مجموع الهاء والالف وقيل الالف زائدة مقوية
لفتحة الهاء الفارقة بين المذكر والمؤنث واجاز بعضهم حذفها وقفا ومنه والكرامة ذات اكرمكم الله به اى بها وهاء بضمة بعد الالف مضمومة
للغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والضمير هو الهاء وحدها والواو مقوية للتحرك وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وان وليت هاء الغائب
ياء ساكنة نحو بما عاهد عليه الله اوكسرة نحو قال لاهله امكثوا فيكسرها غير الحجازيين كما مثلنا يعنى واما الحجازيون ففيما قدمنا من قولنا
وهاء مضمومة وبلغتهم قرأ حفص وما انسانيه وبما عاهد عليه الله وقرأ حمزة لاهله امكثوا بضم الهاء فان قلت ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب
يكسرها مع صلاحيتها لان تجعل شرطا وانما يربط بالفاء ما لا يصلح لان يكون شرطا قلت هو مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فلا يقدر
الفعلية جوابا وانما تجعل خبر المحذوف اى فهو ينتقم الله منه وكذا فيكسرها التقدير فهى يكسرها غير الحجازيين فالجملة اسمية فالفاء متعينة حينئذ
لعدم صلاحية الجملة اذ ذاك لان تكون شرطا وتشبع حركتها بعد متحرك نحو له ما فى السموات ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا اى سواء
كان حرف علة نحو فيه وعليه او صحيحا نحو منه وعنه والاختلاس فى ذلك هو المختار على الاشباع وفاقا لابى العباس المبرد وخلافا للقوم فى
قولهم لا يختار بعد الساكن مطلقا بل مقيدا بكونه معتلا نحو عليه ورموه بالاشباع متفق على مرجوحيته لانه الذى يعرض فيه اجتماع مثلين
بينهما حرف خفى فلا يأتى ذلك فى الالف ولكن حمل عليهما والحق انه لا فرق لان الضعف اجتماع ساكنين بينهما حرف خفى مطلقا الا هذا بقيد التماثل
لان الخصم يوافق على مسئلة ضرباه مع التخالف والاصل عدم الحمل ومما يدل للمبرد انه لم يقرأ بالاشباع مطلقا الا ابن كثير واما باقى السبعة
فيختلسون بعد الساكن مطلقا معتلا كان او صحيحا ولم يقرأ احد من القراء السبعة بالاشباع بعد الصحيح والاختلاس بعد المعتل كما اختاره
سيبويه وكان المصنف انت يقول بعد ساكن معتل اتفاقا وصحيح وفاقا لابى العباس او بعد صحيح على التصحيح وقد تسكن او تختلس الحركة بعد
متحرك عند بنى عقيل بضم العين وبنى كلاب اختيارا فيقولون ان الانسان لربه لكنود باسكان الهاء ولربه بالاختلاس وقرئ بهما فى الشواذ
وكذا له مال وله مال وقد اجتمع الاختلاس والتسكين فى قول الرجل كانه صوت حاد ... وعند غيرهم اضطرارا كقوله واشرب الماء ما بى نحوه عطش الا
لان عيونه سال واديها وانشد الجوهرى فى الصحاح انه لا يبرى داء الهديد مثل القلايا من سنام وكبد الهديد على زنة الغليظ
العشى والخشى وضعف العين وان تسل المتحرك ولو قال المتحرك كان انسب لما تقدم فى الاصل متعلق بفصل الا بالمتحرك ساكن حذف جزما
نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم اذ اصلهما يؤديه ونصليه او وقفا نحو فالقه اليهم اذ اصله فالقيه جازت الاوجه الثلاثة هذه الجملة جواب الشرط
وقوله حذف جزما او وقفا جملة فى محل رفع على الصفة لقوله ساكن والاوجه الثلاثة هى الاشباع والاختلاس والاسكان فالاشباع نظرا
الى اللفظ اذ الضمير بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانه بعد ساكن والاسكان نظرا الى حلول الهاء محل المحذوف وحقه الاسكان لو لم
يكن معتلا واعلم ان الاختلاس والاشباع كل منهما مع الضم مطلقا ومعه او مع الكسر اذا تقدمت كسرة ابو البقاء قرأ يؤده اليك على خمسة اوجه
يؤده بالاسكان يؤده بالكسر مع الاختلاس يؤده بالكسر مع الاشباع يؤده بضم الهاء مع الاختلاس يؤده بضمها مع الاشباع ويلى الكاف والهاء فى
التثنية والجمع ما ولى التاء نحو ضربكما غلامكما وضربكم غلامكم وضربكن غلامكن وضربهما غلامهما وضربهم غلامهم وضربهن غلامهن
ومن كسر الهاء فى به وفيه كسرها فى بهم وبهما وبهن وفيهما وفيهم وفيهن ومن ضم ضم قلت ابو عمرو والضم مع التاء اكثر منه من الكسر فى
تسكين ميم الجمع ايضا هنا اعرف لانه ليس فيها ضمير متصل وان وليهما ففيه خلاف يونس كما تقدم فى التاء وربما كسرت الكاف فيهما اى فى التثنية
والجمع بعد ياء ساكنة او كسرة نحو فيكما وفيكم وبكم وبكن بكسر الكاف فى الكل وهذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل
قال وهى رديئة جدا سمعنا اهل هذه اللغة ينشدون للحطيئة وان قال مولاهم على جل حادث من الدهر ردوا بعض احلامكم ردوا ولكن
لم ينقل ذلك سيبويه الا بعد الكسر وحكاه الفراء عن بنى نمير قال ولا نعلم احدا من العرب يقول هاء هم وكسر ميم الجمع اعرف ان يكون فى ضمير رفع او
جر اذا وقع بعد الهاء المكسورة نحو عليهم واحترز بالمكسورة من المضمومة نحو تنزل فالهم الملائكة فان الميم لا تكسر حينئذ واذا كان

مكسورة كما قال المصنف فكسر الميم باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب عليهم القتال وباشباع دونه اى دون ساكن نحو فيهم احسانا وعليهم الة

اقيس من ضمها قبل الساكن لثقل الخروج من كسر الى ضم ومن اسكانها قبل المتحرك لان الصلة هى الاصل وفى قول اقيس نظر وانما حقه ان يقول اسهل

والا فالاقيس الضم لانه اصل حركة واو الجماعة وما كان احسن اللفظ والمعنى لو قال فالاول اقيس والثانى اشهر فيكون التركيب هكذا وكسر ميم

الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكنين وباشباع دونه اقيس وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك اشهر فمثال ضمها قبل ساكن قراءة

الاكثرين بهم الاسباب بضم الميم ومثال اسكانها قبل متحرك قراءة الاكثرين صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولكون ماذكر

هو الاشهر في الوجهين قرأ به الاكثر وربما كسرت الميم قبل ساكن مطلقا اى وان لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة كقوله فهم بطانتهم وهم وزراؤهم

وهم القضاة ومنهم الحكام الا ان اصحاب الكنيف وجدتهم هم الناس لما اخصبوا وموّلوا انشدها المصنف في الشرح فصل في الكلام على

نون الوقاية تلحق قبل ياء المتكلم مفتوحة او ساكنة او محذوفة والكسر دليلها نحو دعاكم ربى ان هاتين بترا وصلّ فيهما بنون مكسورة ان نصب بغير

صفة فتلحق الفعل ماضيا كان نحو اكرمنى او مضارعا نحو يكرمنى او امرا نحو اكرمنى متصرفا كما مثلنا او غير متصرف نحو عسانى وعسانى واسم الفعل نحو عليكنى

ورويدنى وان واخواتها نحو اننى وكاننى واحترز من ان ينصب بصفة نحو الضاربى عندى من يراه منصوبا فان نون الوقاية لا تلحقه او جر بمن او عن

نحو منى وعنى بادغام النون الساكنة في نون الوقاية او قد بمعنى حسب نحو قدنى او قط بمعنى حسب ايضا نحو قطنى وهذا مصرح بان الياء مجرورة

فيكون مضافا اليها وهو مذهب الخليل او سيبويه وسيأتى في باب سماه الافعال او بجل بمعنى حسب ايضا والياء مجرورة فتقول بجلنى او لدن

نحو قد بلغت من لدنى ولزمت نون الرفع فاعلا تلحق مكسورة للوقاية عن الكسر في الفعل واسمه ومشبهه ومن مطلق عموم الحركة في المبنى على السكون و

حق مع لدن واخوات ليت جائز اما لدن فكقوله تعالى قد بلغت من لدنى عذرا قرأ بالتشديد وبه قرأ الاكثرون وبالتخفيف وبه قرأ نافع وابو بكر قال

المصنف زعم سيبويه ان عدم لحاقها لما لابد من الضرورات وليس كذلك لقراءة نافع ولا يجوز ان يكون الاسم في قراءته لد والنون للوقاية لان لد يحرك

الاخر والنون انما اتى بها لتصون الاخر من الحركة وانما يقال فى لد مضافا الى الياء لدى نص عليه سيبويه واما اخوات ليت فهى ان وان وكان و

لعل فيجوز فيها حذف نون الوقاية واثباتها وكون المحذوف هو نون الوقاية من الاربعة الاول هو مذهب الاكثرين لانها طرف وتعينها فى لعلى وقيل

المحذوف نون الاولى وقيل الوسطى وهو مع بجل ولعل اعرف من التنوين فى الصحاح وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هى ساكنة ابدا يقال بجلك كما يقال

قطك الا انهم لا يقولون بجلنى كما يقولون قطنى ولكن يقولون بجلى اى حسبى قال لبيد فمتى اهلك فلن احفله بجلى الان من العيش بجل

هذا نصه واما اثبات النون مع لعل فكقوله فقلت اعيرانى القدوم لعلنى اخط بها قبرا لابيض ماجد وحذفها اعرف نحو لعلى ابلغ الاسباب الا

ومع ليت ومن وعن وقط وقد بالعكس اى الاثبات معهن اعرف قال المصنف رحمه الله تعالى ولم يرد ليتى وليتى الا فى النظم كقوله

اذ ذهب القوم الكرام ليتى وقوله كمنية جابر اذ قال ليتى اصادفه وافقد بعض مالى ونص سيبويه على ان الحذف مع ليت ضرورة وقال

الفراء ليتى وليتنى جائز وظاهره انه يجوز فى الاختيار والحذف مع من وعن نادر نص بعضهم على انه لا يجوز الا للضرورة كقوله ايها السائل

عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى وقطنى وقدنى اعرف من قطى وقدى وظاهر كلام المصنف جواز الوجهين فيهما فى الاختيار وقد نص

قوم على ان الحذف فيهما ضرورة وفى شرح الالفية لولد المصنف قدى وقطى فى كلامهم اكثر من قدنى وقطنى وهو خلاف ما تقدم وقد جمع الشاعر

بينهما فى قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى وفى الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وكسرها مع الياء ودونها ويروى قطنى قطنى و

قط قط وهذا يدل على جواز الامرين فى غير الضرورة هذا كله كلام ابن قاسم وقد تلحق اى نون الوقاية مع اسم الفاعل وافعل التفضيل حملا على الفعل

بطريق التشبيه والاولى تحفظهما من كسر لا يستحقانه ولا تحفظ عليهما سكونا يستحقانه ولحوقها مع اسم الفاعل تارة يكون مع كونه ناصبا

وتارة مع كونه خافضا فالاول كقوله وليس الموافينى ليرفد خائبا والثانى كقوله امسلمنى الى قومى شراحى فكان القياس فى الاول الموافى وبنصب وفى

الثانى امسلمى بتخفيفها وقال هشام فى امسلمنى انما هذا تنوين لا نون وقاية وكسر لالتقاء الساكنين واجاز على ذلك زيد ضاربنى والياء

عنده منصوبة لا مجرورة ورده وليس الموافينى اذ لا يجتمع التنوين مع ال واما الحاقها مع افعل التفضيل فقد استدل عليه المصنف بقوله غير الدجال

أخوفني عليكم وفيه ثلاثة أسئلة أحدها في أخوف فإنه يقتضي أن يقال الدجال خائف فإن أصل أفعل أن يكون من الثلاثي المبني للفاعل وإنما المعنى أن غير الدجال مخوف منه والثاني في الياء فإن أفعل إنما يضاف إلى بعضه والياء لا تقبل ذلك والثالث في لحاق النون فجواب هذا الأخير أن أفعل هنا شبه به في التعجب وجواب الأول أن فعله إما خاف وخيف أو أخاف والجميع ممكن أما خيف فموافق للمعنى ولكن يكون من باب أشغل من ذات ويكون الأصل أخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف وبهذا التقدير اندفع السؤال الثاني وأما خاف فعلى أن يكون من وصف المعاني بما يوصف به الذوات مثل شعر شاعر وموت مائت وعجب عاجب فالأصل خاف خوفي ثم قيل خوفي هذا الشيء أخوف من خوف غيره وأصل الحديث خوف غير الدجال أخوف خوفي ثم حذف الخوفان وخلفهما غير الدجال أخوفني وأما أخاف فعلى أن الأصل غير الدجال أخوف مخيفاتي ثم حذف المضاف وقد تضمن هذا الجواب والجواب الثاني الجواب عن السؤال الأول وتبين على الأوجه الثلاثة أنه لا بد من تقدير مضاف وأما في الوجه الثاني فيحتاج إلى تقدير مضافين وهي أي نون الوقاية الباقية في فليني من قول الشاعر تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني لا الأولى خلافا لسيبويه والمراد بالأولى نون الإناث ووفاقا لسيبويه بناء على أنه إذا دار المحذوف بين كونه أولا وكونه ثانيا فكونه ثانيا أولى ورجح المصنف هذا بأنها الباقية في نحو أتأمروني والصحيح أن المحذوف هو نون الوقاية لأن النون الأخرى فاعل والفاعل لا يجوز حذفه وفي البسيط أن كون المحذوف نون الوقاية أمر مجمع عليه والمصنف نقل الخلاف كما رأيت

فصل يذكر فيه جميع الضمائر المنفصلة من المضمر منفصل في الرفع لا في النصب أما الجر فلا يكون فيه الضمير متصلا منه أي من المنفصل في الرفع للمتكلم أنا محذوف الألف وصلا عند غير تميم فالضمير هو الهمزة والنون وأما الألف فزائدة بدليل حذفها في الوصل وإنما تثبت في الوقف لبيان الفتحة لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف وكان يلتبس بأن الحرفية لسكون النون ويكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء وقد تبين فتحتها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فزدي أنه هذا مذهب البصريين وقال الكوفيون الضمير هو مجموع الثلاثة بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم وبعضهم يقول أن الهاء في قول حاتم أنه بدل من الألف واختار المصنف المذهب الكوفي ذاهبا بقوله في وصل إلى أن تميما يثبتونها وصلا ووقفا وبها قرأ نافع وأن غير تميم يحذفونها في الوصل ويثبتونها في الوقف وقد يقال أنه أنا هنا بإبدال همزتها هاء وآن على وزن بان قال الفراء من العرب من يقول آن يطيل الألف ويحذف الأخيرة وهي لغة قضاعة وفهم بعضهم من قوله يطيل أن الألف للإشباع ونقل عنه ابن اياز أنها مقلوبة من أنا وهو صريح في أن الألف ليست للإشباع فإن قلت فكيف تصنع بقوله يطيل الألف قلت ليس هذا صريحا في كون الألف للإشباع وإنما هو ضبط للفظ ليفهمه الناظر على الوجه وذلك لأنه لو اقتصر على قوله وبعض العرب يقول آن بحذف الأخير لم يتبين أهل أراد بقوله آن همزة ونونا فقط أو همزة فألفا فنونا إذ صورة الخط فيهما واحدة فزاد ما يرفع توهم غير المقصود بقوله يطيل الألف قال المصنف فالآن فإنه قلب كما قال بعض العرب في رأى راء وليست الألف إشباعا لأنه لا يكون غالبا إلا في ضرورة قلت أما أن الألف ليست إشباعا فظاهر لما قال وأما الادعاء فلا يثبت بقوم عليه الا [illegible] وأنا شبيه بالحرف فيما فيه الغلبة من نوع من التصرف والحروف في ما يشبهها غير قابلة له وآن بهمزة فنون ساكنة وصلا ووقفا حكاها قطرب وتتلوه أي أن الساكن النون وهو أقرب مذكور تاء حرف كالاسمية لفظا وتصرفا فتقول أنت بفتح التاء للمذكر وأنت بكسرها للمؤنث وأنتما للاثنين مذكرين أو مؤنثين وأنتم لجماعة المذكرين وأنتن لجماعة الإناث كما تقول في التاء الاسمية ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن فالضمير هو أن فقط والتاء حرف خطاب هذا مذهب البصريين وعليه اقتصر المصنف في المتن وفيه خلاف لا نطيل بذكره ولنا على نفعل وهو المتكلم المعظم نفسه أو المتكلم ومعه غيره نحن وتحريكه للساكنين وضمه إما لكونه ضمير مرفوع وأما للدلالة على الجموع الذي حقه الواو وللغيبة هو للواحد المذكر وهي للواحدة المؤنثة وهما للاثنين مذكرين كانا أو مؤنثين وهم لجماعة المذكرين وهن لجماعات الإناث والواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للإشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفها فيهما والأول هو الوجه لأن حرف الإشباع لا يتحرك وهذا متحرك والإشباع لا يعتد به وأيضا حرف الإشباع لا تثبت إلا ضرورة وإنما حركت الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظن الكوفيون ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالها سكنت الواو والياء نحو إنه هو وبهي وكان قياس المثنى والجمع هوما

خالف فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه ذكر ان ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد أن في أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن وقد مضى قال الخليل بتقديره أسماء أضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف لكان ايا مشتركا
وقال الزجاج والسيرافي ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف
او لم يرد الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كما قاو وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللواحق بايا وايا دعامة
لما تتميز بنفسها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا ذا التاء

وَهِيَا وهُوَمْ وهِيَنَّ تخفيف بحذف الواو والياء والميم الجمع في الانفصال مالها في الاتصال فيجيء فيه انتم ما ثبت لميم ضربتم من تسكين واشباع واختلاس كي لا يجري هنا خلاف يونس اذ لا يتصل بها ضمير وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تعددت قراآت في السبع واستعمالات للفصحاء تشهد لذلك والتثقيل لغة الحجاز والتخفيف لغة نجد وهو بعد الواو والفاء واللام اكثر من التثقيل وقد تسكن بعد همزة الاستفهام كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت أهي سرت أم عادني حلم وبعد كاف الجر كقوله وقد علموا ما هي كهي فكيف لي سلو ولا انفك صبا متيما قال المصنف ولم يجئ الاسكان بعدها الا في الشعر ولم ينبه على ذلك في المتن وبحذف الواو كقوله فبيناه يشري رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب والياء كقوله سالت بن اجل سلمى قومها وهم عيك ولولاه كانوا في الفلا رمما اضطرارا فلا يستعمل مثل ذلك في السعة وبتسكينهما قيس واسد نحو قام هو بواو ساكنة وهي قامت بياء ساكنة وتشديدهما همدان بميم ساكنة ودال مهملة كقوله وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم وقوله والنفس ان دعيت بالعنف آبية وهي ما امرت باللطف تأتمر ومن المضمرات ايا خلافا للزجاج فانه ذهب الى انه اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك ويرد بوجوه منها انه لو كان ظاهرا لجاز تأخيره عن عامله بلا نحو كغيره من الاسماء الظاهرة ومنها ان ايا لا يقع الا في موضع نصب فهو مضمر ومتصل او ظرف وحال ومنادى وصلاحية ايا الضمير منفية لنفي كونه مضمرا وهو اي ايا كانا في النصب يريد انه منفصل مثله لكن يليه دليل ما يراد من متكلم او غيره اسما مضافا اليه وقال الخليل والاخفش والمازني تقول اياي واياك فاياي بمنزلة ضمير نصب منفصل مضاف الى اسم هو ياء المتكلم او كاف المخاطب وهاء الغائب واختار المصنف هذا المذهب مستدلا بوجوه منها ان اسم المجرور بالاضافة فيما رواه الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب وهذا محمول عند البصريين على الشذوذ فلا حجة فيه وأورد المصنف على نفسه على ان هذا المذهب يقتضي لاضافة الضمير وهي ممتنعة لان الاضافة اما للتخفيف وانما يكون في اسم عامل عمل الفعل وايا ليس كذلك واما للتخصيص وايا لكونها من الضمائر التي هي اعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولان ايا لو كان كذلك مضافا للزم اضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة واجاب باختيار ان يكون الاضافة للتخصيص وليست منافية لكون ايا ضميرا لان التخصيص يصير المضاف معرفة ان كان قبلها نكرة والا زاد وضوحا كازدياده بالصفة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم باشعر ماضي الشفرتين يمان ولا حاجة الى انتزاع تعريفه وقد يقال علم لانه اشترك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج الى زيادة الوضوح كقول ورقة ولوحان الذي كرهت قريش ولو عجت بمكتها عجيجا واما الزام اضافة الشيء الى نفسه فملتزم فيها معتذرا بما اعتذر عنها نحو جاء زيد نفسه كذا قال قلت الذي اعتذر به عن وقوع الاضافة في قولهم نفس الشيء وعينه ان المضاف في مثلهما يدل على اعم مما يدل عليه المضاف اليه فان المراد بنفس نفس حقيقة الذات فهو صالح لان يكون المضاف اليه وغيره وهذا في الحقيقة منع لان تكون الاضافة في ذلك هي اضافة الشيء الى نفسه وبعد هذا الاعتذار مع اشتماله على منع الشيء بعد تسليمه فتأمل الاهم واخذنا سيبويه ومن وافقه مستندين الى ان الضمائر لا تضاف ولا تثبت اضافتها بلفظ شاذ كما حكوه من ايا الشواب فلم يبق الا ان يقال ان ايا ضمير وما يتصل به حرف يدل على احوال المقصود به من التكلم والخطاب والغيبة لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد أن في أنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن وقد مضى ويقال اياك بفتح الهمزة مع تشديد الياء واياك بكسر الهمزة مع تخفيف الياء وهياك بابدال الهمزة المفتوحة هاء مع التشديد **فصل** يذكر فيه المواضع التي ينفصل فيها الضمير اما على جهة الوجوب والاختيار او جواز الامرين اعني الاتصال والانفصال على السواء وما يتصل بذلك يتعين انفصال الضمير اي القابل للفصل والا استثني نحو انما ربك ان حصر بانما كقول الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي الذائد اوله ذال معجمة واخره دال مهملة بمعنى الطارد اي انا الذي اطرد عنهم ما يسوءهم والذمار ما يلزمك حفظه وحمايته والاستشهاد بهذا البيت مبني على ان ما من قوله وانما كافة وقد يقال انها موصولة وانا خبر وفاعل يدافع ضمير مستتر عائد الى ما فلا يتم فان الحصر المستفاد من انما الحصول على طريق المنطلق زيد لكن فيه اطلاق ما على من يعقل بغير ضرورة ولعلنا نتكلم فيه في باب الموصول ان شاء الله تعالى وقد تنبه ابو حيان المصنف في هذا الموضع الى الغلط الفاحش والجهل بلسان العرب وادعى ان ذلك قول لم يقله احد من نحاة الآيات شريفة جعلها مستند تغليطه نحو انما اشكو بثي وحزني الى الله انما اعظكم بواحدة انما امرت ان

العبد

اعبدوا رب هذه البلدة وانما توفون اجوركم يوم القيامة قال ولو كان على ما زعم لكان التركيب انما اشكو بثي وحزني انا وكذا الجميع وهذا هجوم
بالتخطئة من غير تثبت قال الشيخ بهاء الدين السبكي ولسان حال ابن مالك يقول انما اشكو بثي وحزني الى الله وكلام المصنف هو الصواب لا
لبس بنفي جوابه وتحقيق ذلك ان ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين احداهما ان انما للحصر وهو الذي اكثر الناس والثانية ان المحصور بها هو الاخير
لفظا وهذا الذي اجمع عليه البيانيون وعليه غالب الاستعمالات واذا ثبت لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه لانك لو وصلت لما فهم والتبس اذ
قولك انما قمت موضوعه لم يقع شيء الا القيام فلو اردت به ما قام الا انا لم يفهم ولا سبيل الى فهمه الا بان يقول انما قام انا كما تقول ما
قام الا انا وهذا سقوط استدلال ابي حيان بالآيات المذكورة وما يشبهها لان كلا منها قصد فيه حصر الاخير لا الفاعل ولو قصد حصر الفاعل
لانفصل وقول سيبويه ان الفصل ضرورة لا يرد على الاثر بناء على ان انما ليست للحصر كما نقل واذا تاملت كلام المصنف وجدته في غاية
التحرير وذلك انه قال ان حصر بانما ولم يقل ان وقع بعد انما وسيبويه لا يقول ان حصر بانما لا ينفصل بل يقول الحصر بانما الا وجه له فهما كلامان
لم يتواردا على محل واحد او رفع بمصدر مضاف الى المنصوب كقوله بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا فلو
عمل مصدر مضاف الى المرفوع لم يجب فصله بل يتبرح نحو عجبت من ضربكه ومن ضربك اياه فان قلت لم يجب فصله في بعض الصور كما اذا قلت عجبت من
ضربه الامير اياه وعلى هذا ينبغي ان يجعل المضروب في كلام المصنف صفة للضمير محذوفا والتقدير او رفع بمصدر مضاف الى الضمير المنصوب بمصدر
المعنى لانه اذا انتصب بمصدر مضاف الى الضمير المرفوع لم يجب الفصل فيسلم من النقض بمثل هذه الصورة لان المصدر فيها مضاف الى الظاهر لا الى
ضمير مرفوع قلت لا نسلم وجوب انفصال الضمير في صورة النقض بل يجوز اتصاله بان يفصل بين المتضايفين فتقول عجبت من ضربه الامير بجر الامير
كما وقع في قوله فان نكاحها مطر حرام بنص رواه بجر مطر وهذا على حد قوله تعالى في قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد
وجر الشركاء او رفع بصفة جرت على غير صاحبها كقوله غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان او كربا قال المصنف في
الشرح في باب المبتدأ ان المرفوع بالفعل كذلك اذا حصل الباس نحو زيد عمرو يضربه هو فتقييد المسألة هنا بالصفة ليس بجيد ثم اطلاقه
الصفة مردود بمسئلة زيد قائم ابواه لا عنده فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم ينفصل الضمير فان قلت الصفة في هذه المسألة مسندة
الى الضمير المرفوع المنفصل قلت كلا منهما محتمل لذلك كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ولا يكون المسند اليه هو الضمير المستكن في الصفة وهذا
الضمير المنفصل البارز تاكيد له اذا رفعه الصفة صادق بالامرين قال الرضي الاسترابادي الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له تاكيد
للضمير المستكن فيها لا فاعل كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول مطردا نحو الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان
ضاربا هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت
ذا الضمير عامل كاتيل او اخير العامل واخرتا الاول نحو اياه لمن قال من اضرب ومنه قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
والثاني نحو اياك نعبد واياك نستعين وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او
المؤخر او كان العامل حرف نفي نحو ما هن امهاتهم وما انتم بمعجزين وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
وانما انفصل هنا لانه لو اتصل لوجب استتاره اذا كان مفردا غائبا مثلا بعد تقدم ذكر زيد فيقال زيد ما قائما على ان يكون في ما ضمير زيد
فيؤدي الى استتار الضمير في الحروف اللازم باطل لانه على خلاف اصلهم ولا يخفى ان هذا الموجب انما هو على لغة من اعمل الحرف وهم الحجازيون
في ما واهل العالية في ان واما التميميون فوجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل الضمير معنويا لانه عندهم مرفوع بالابتداء
او فصله متبوع اي فصل العامل عن الاتصال بالضمير متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم لقد كنتم انتم واباؤكم ونحو قام القوم وانت
وحتى انت واكرمتهم حتى اياك فان اردت بحتى الجارة لم يجز لانها لا تجر الضمير والمبرد يجيزه فيقول حتاك فيظهر الفرق بين العاطفة والجارة
بالفصل والوصل فان قلت لم عدل المصنف عن ان يقول او كان الضمير تابعا الى قوله او فصله متبوع قلت لعله ليشمل مسئلة غريبة ذكرها
ابو حيان في تفسيره في قوله تعالى واياي فاتقون فانه جعل اياي منصوبا مقدما والياء في فاتقون توكيدا او هذه صورة وقع الضمير فيها تابعا

عليهم

كما

لهذا

ولم ينفصل لاتصاله بالعامل لفظا ولا يتصور مثل ذلك اذا كان العامل مشغولا عن مباشرة الضمير بمتبوع فيتعين الفصل فكانه اختار هذه العبارة المعنى فتأمله او ولي الضمير واو المصاحبة كقوله فاليت لا انفك احذو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدي او ولي الا كقوله تعالى امر ان لا تعبدوا الا اياه وقول الشاعر قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا او ولي اما كقولك قام اما انا واما انت وقول الشاعر بك او بي استعان فليلِ اما انا او انت ما ابتغي المستعين او ولي اللام الفارقة بين ان النافية والمخففة من الثقيلة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا وقد يتخيل ان المصنف لو قال لام الابتداء لكان احسن لشموله نحو ان الكريم لانت وليس كذلك لوجهين احدهما ان اللام الفارقة ليست لام الابتداء عند ابي علي الفارسي وابي الفتح بن جني وجماعة فلا يكون التعبير بلام الابتداء شاهدا على هذا الرأي وسياتي في ذلك كلام والثاني ان الفصل في نحو ان الكريم لانت ليس من جهة اللام لحصولها قبلها بل من جهة كونه خبر الا ان او نصبه اي العامل عامل الى ضمير قبله غير مرفوع ان اتفقا رتبة بان يكونا جميعا ضميري متكلم او مخاطب وغائب نحو علمتني اياي وعلمتك اياك وعلمته اياه فلو كان الضمير الذي قبله مرفوعا نحو علمتني لم يجز الفصل وربما اتصلا غائبين ان لم يشتبها لفظا نحو ما حكاه الكسائي هم احسن وجوها وانضرهموها ومنه قول مغلس وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وقول الاخر لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انا لهما قفو اكرم والد وهو قليل جدا والوجه الانفصال فان اشتبها لفظا امتنع الاتصال نحو زيد الدرهم اعطيتهوه وفي كلام سيبويه ما يدل على جوازه فانه قال والكثير في كلامهم اعطاه اياه فاقتضى ذلك ان نحو اعطاهوه واقع في كلامهم بقلة وان اختلفا رتبة بان يكون احدهما لمتكلم والاخر لمخاطب وغائب جاز في الثاني الامران الاتصال والانفصال فتقول الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه واما الاول الذي هو وال للفعل فلا يكون الا متصلا كما رأيت ووجب في غير ذي رتبة تقديم الاسبق رتبة مع الاتصال فيقدم المتكلم على المخاطب والمخاطب على الغائب نحو يا غلام اعطانيك زيد والدرهم اعطانيه زيد والدرهم اعطيتكه هذا في الامر الغالب وقد يغير كما روي من قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال قال المصنف والقياس ارانيهم واستدل بان ضمير الجمع الغائب هو الفاعل في المعنى فالقياس اذن ان اراهم اياي وانما قال مع الاتصال احترازا من الانفصال فان لك معه تقديم ما شئت منهما فتقول الدرهم اعطيتك اياه واعطيته اياك لكن هذا مقيد بانتفاء اللبس واما مع وجود اللبس فيجب تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو زيدا اعطيتك اياه خلافا للمبرد والكثير من القدماء وفي بعض نسخ الشيخ ولكثير من القدماء تشكيك كثير وهؤلاء جوزوا تقديم غير الاسبق رتبة مع الاتصال نحو اعطيتهوك كانهم استندوا فيه الى ما تقدم من اراهمني الباطل شيطانا لكنهم مع ذلك يقولون الانفصال احسن وشذ الاك بكسر الكاف في قول الشاعر وما علينا اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار حيث اتى بالضمير متصلا بعد الا وحقه ان يكون منفصلا فهذا يعد من الضرورات فلا يقاس عليه بحيث يستعمل مثله في السعة وقد يقال الحكم بشذوذ الاك مقتض لعدم القياس عليه فيكون قوله فلا يقاس عليه امرا مستغنى عنه فان قلت النقل عن ابن الانباري جواز مثل ذلك في الكلام فهو مما يقاس عليه عنده فلعل المصنف اشار بقوله فلا يقاس عليه الى هذا القول قلت ان ثبت ان ابن الانباري يجيز القياس على ذلك كما يقتضيه كلام ابن قاسم وغيره فلا يمكنه ان يحكم بشذوذ مستندا في القياس لما فاته له ثم يمكن ان يكون مخالفا في الامرين معا شذوذ الاك وفي نفي القياس عليه وحينئذ تظهر فائدة الاتيان بالجملة الثانية وذلك لان المخالفة في الاولى لا يستلزم المخالفة في الثانية اذ من الجائز ان يخالف المخالف في شذوذ الاك لكونه عنده كثيرا ولا يخالف في عدم القياس عليه لانه لم يبلغ من الكثرة الى الحد المسوغ للقياس عليه فلذلك لم يستغن بالاولى عن الثانية وفي بعض النسخ فلا يقاس عليه ولا يجوز حتما خلافا لابن الانباري فيهما واختار اتصال نحو ها اعطيتكه وهو كل مفعول ثان ليس خبرا في الاصل نحو انلزمكموها واقتصر سيبويه فيه على ذكر الاتصال قال المصنف رحمه الله وظاهر كلامه لزوم الاتصال واجاز غير سيبويه الانفصال ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام ان الله ملككم اياهم ولو شاء لملكهم اياكم واختار انفصال الاخر من نحو فراقيها في قول الشاعر تعزيت عنها كارها فتركتها وكان فراقيها امر من الصبر والمراد بهذا ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل ومن نحو منعكها في قول الشاعر فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطاع والمراد بهذا كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله وهو

مفعول

مفعول ومن نحو خلتكه وهو كل ضميرين في مفعولين اصلهما المبتدأ والخبر فالانفصال في هذه الصور الثلاث ارجح عند المصنف من الاتصال في
الصورة الاخيرة في هذه الثلاث وقد جاء في قول الشاعر اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن ووجه اختيار الانفصال في الصورتين الاولين
ان الاتصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الاخير المنصوب لان الفعل اعمل في اتصال الضمير به من المصدر لانه يطلب الفاعل و
المفعول لذاته والمصدر يطلبهما للمشابهة له ووجه اختيار الانفصال في الصورة الاخيرة ان في مفعولي خلت بعد رائحة المبتدأ والخبر الذي حقهما
الانفصال وكلها اعطيتكه ها نحو كنته وهو ما وقع خبر الكان واخواتها فالاتصال فيه الانفصال وهو رأي المصنف وصرح ابن الحاجب
جماعة بان المختار في خبر كان الانفصال ووجه الاول كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته ووجه الثاني ان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا
حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال
الشاعر ليس كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا
وقد جاء على ما حكاه سيبويه ليسني وكانني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك
فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود الدؤلي فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها وفي الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه
ان لم يكنه فلا خير لك في قتله وخلف ثاني مفعولي نحو اعطيت زيدا درهما في باب الاخبار يعني ان هذا ايضا مثل اعطيتكه في اختيار الاتصال فيه
فاذا اخبرت عن الدرهم في هذا المثال قلت الذي اعطيته زيدا درهم وهذا اختيار المازني لان الاتصال هو الاصل واختار قوم الانفصال فيه
فتقول الذي اعطيت زيدا اياه درهم على قاعدة باب الاخبار وهو انك تضع الضمير موضع المخبر عنه ويجب ايضا الانفصال عند خوف اللبس
فتقول في اعطيت زيدا عمرا الذي اعطيت زيدا اياه عمرو وخصصت ايام الارضة قول الشاعر بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم
الارض في دهر الدهارير ويزيدهم حبا اليهم في قول الشاعر وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم من الضرورات وذلك
لانه استعمل كل منهما المنفصل في مكان المتصل مع عدم داع اليه غير الضرورة ووجه ذلك في البيت الثاني ان المصنف ادعى ان الاصل فيه يزيدون
انفسهم ثم صار يزيد ونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول قال ابن هشام في مغنيه وحامله على ذلك ان الضميرين لمسمى
واحد وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه بما يسمعه من ثنائهم عليهم و
القصيدة في حماسة ابي تمام قلت فلعله رحمه الله ما لا دليل عليه في البيت لانه قد لهم بعد ذكرهم وثنائهم على قومه لكون ذلك سببا لازدياد
اياه حبا في قومه وهو في غنية عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اي يذكرهم زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه
حبا اليه لما يشاهد من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام وقد قال في الصحاح
يقال ذكرته بلساني وبقلبي وتذكرته بمعنى **فصل** في ذكر مفسر ضمير الغائب وشيء من احكام ضمير الغيبة وسبب بناء المضمر وذكر مراتبه وما
يفعل عند اجتماعها الاصل تقديم مفسر ضمير الغائب عليه لان الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فان ذكرته ولم يتقدمه
ما يفسره بقي مبهما لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وذلك على خلاف الاصل وانما حملهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه في
بعض المواضع قصدهم التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما بل تتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون
اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون ولا يكون المفسر المذكور غير الاقرب الى الضمير مثل جاء
زيد وبكر وضربته اي ضربت بكرا وينبغي ان يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه اما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له بل لما دل
عليه قول المتنبي افاضل الناس اغراض لذا الزمن يخلو من الهم اخلاهم من الفطن فان قلت هذا اذا لم يمكن عود الضمير الا الى احدهما كما في قوله
جاء زيد وعمرو اكرمته واما اذا امكن عوده الى احدهما وعوده اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون والعمرون اكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم ار فيه
بخصوصه نصا وينبغي ان يجري على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء او الصفة مثلا اشياء متعددة فمن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك
ومن قال هناك بالعود الى الجميع يقول هنا الضمير عائد لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله واستثنى المصنف مما ذكره الحالة التي تقوم فيها قرينة تدل

قال الزمخشري [illegible] في قوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم صادقين [illegible]
من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كائنة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد فان قلت وما مثله حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل
قلت معناه فأتوا بسورة مما هو على صفته في البيان الغريب وعلو الطبقة في حسن النظم او فأتوا ممن هو على حاله من كونه بشرا عربيا او اميا لم يقرأ الكتب ولم يأخذ من العلماء ولا قصد
الى مثل ونظير هنالك ولكنه نحو قول القبعثرى للحجاج وقد قال له لأحملنك على الادهم مثل الامير حمل على الادهم والاشهب اراد من كان على صفة الامير من السلطان والقدرة و
بسطة اليد ولم يقصد احدا يجعله مثلا للحجاج ورد الضمير الى المنزل اوجه لقوله تعالى فأتوا بسورة مثله فأتوا بعشر سور مثله على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله
ولان القرآن جدير بسلامة الترتيب والوقوع على اصح الاساليب والكلام مع رد الضمير الى المنزل احسن ترتيبا وذلك ان الحديث في المنزل لا في المنزل عليه وهو مسوق اليه ومربوط به فحقه
ان لا يفك عنه برد الضمير الى غيره الا ترى ان المعنى وان ارتبتم في ان القرآن منزل من عند الله فهاتوا انتم نبذا مما يماثله ويجانسه وقضية الترتيب لو كان الضمير مردودا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقال
وان ارتبتم في ان محمدا منزل عليه فهاتوا قرآنا من مثله ولانه اذا خوطبوا جميعا وهم الجم الغفير بان يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما اتى به واحد منهم كان ابلغ في التحدي من ان يقال لهم ليأت واحد
آخر بنحو ما اتى به هذا الواحد ولان قوله وادعوا شهداءكم [illegible] انتهى

على كون الضمير عائدا على غير الاقرب فقال الا بدليل اي بدليل على ان المراد الابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته فمنه وآمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما
جعلكم مستخلفين فيه فان فاعل جعلكم ضمير غيبة يعود الى الابعد مذكورا وهو اسم الله تعالى لوجود الدليل عليه قال ابن هشام ومن خفي يتعلق
بهذا الموضع جعل الزمخشري الضمير في من مثله عائدا الى الابعد مذكورا وهو ما نزلنا او اقربه وهو عبدنا هذا ان قدر الظرف صفة لسورة وايجابه
عوده الى الاقرب وهو العبد ان علقته بفأتوا وكثير يستشكل هذا التفريق واجاب بعضهم بانه اذا عاد الضمير الى ما نزلنا وعلق بفأتوا فالمعنى فأتوا
من منزل بسورة فيكون المطلوب ثم هو مماثلة ذلك المنزل الا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا والظاهر ان المقصود خلافه بدليل بقية آي
التنزيل مثل ذلك انتهى قال التفتازاني في حاشية الكشاف وفيه نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي ان يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه اذا
جعل صفة لسورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القرآن بل من كلام وكيف يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان يأتوا من عند انفسهم بكلام مثل القرآن
ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين والجواب عن اصل الاشكال ان هذا امر تعجيز باعتبار المأتي به والذوق شاهد بان
تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء ومثل النبي عليه الصلوة والسلام في البشرية والعربية موجود بخلاف
مثل القرآن في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة للسورة فالمعجوز عنه هو الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما
يقتضي انتفاءه حيث تعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضي وجود المثل بخلاف قولنا ائت ببيت من مثل
الحماسة وهو اي المفسر بكسر السين اما مصرح بلفظه نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه وهذا هو الاصل او هو مستغنى عنه بحضور مدلوله اي مدلول المفسر
حسا او حضورا محسوسا ومثله المصنف بقوله تعالى فالهي راودتني عن نفسي وقوله تعالى قالت احداهما يا ابت استأجره فاستغنى بحضور ما يعود
عليه الضمير فالى وهي واستأجره عن ذكره لفظا ونوزع بجواز عود الضمائر المذكورة الى ما قبلها فضمير قالت يعود الى يوسف وهي الى اهلك واحد
الى موسى او مستغنى عنه بحضور مدلوله علما نحو انا انزلناه في ليلة القدر اذ يعلم من الانزال في ليلة القدر التي هي في رمضان ان المنزل القرآن
مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن او مستغنى عنه هو بذكر ما هو جزء والضمير المنفصل عائد الى المفسر بكسر السين المنفصل عائد الى ما اي
بذكر شيء له المفسر جزء كقول حاتم اماوي ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر فالضمير في حشرجت وفي بها للنفس
استغنى عن ذكرها بذكر ما هي له جزء وهو الفتى او كل كقوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالضمير عائد الى الكنوز وقد استغنى
عنها بذكر ما هي له كل وهو الذهب والفضة ونظيره نحو له علي درهم ونصفه اي ونصف درهم آخر فعاد الضمير الى نظير المذكور لا الى عينه كذا قال المصنف
وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطأ لانه ليس الذي له عليك نصف درهم آخر وانما المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على ما قبله لفظا ومعنى ومن
هذا القبيل قوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اي من عمر معمر آخر كذا قال ابن قاسم وغيره وتحرير هذا المحل ان نقول اختلف في معنى
يعمر فقيل يزاد في عمره بدليل انه قد قوبل بقوله تعالى ولا ينقص واحاد شخصان فعلى التأويل شخص واحد قالوا مثلا يكتب عمره مائة ثم يكتب تحته مضى
يوم مضى يومان وهكذا فكتابة الاصل هي التعمير والكتابة بعد ذلك هي النقص قال حياتك انفاس تعد فكلما مضى نفس منها انتقصت به جزءا
والضمير في عمره حينئذ راجع الى المذكور والمعمر هو الذي جعل له عمر طال او قصر وعلى الاول هو شخصان والمعمر الذي يزاد في عمره والضمير حينئذ راجع
الى معمر آخر اذ لا يكون المزيد في عمره منقوصا من عمره وهذا قول الفراء والنحويين ويقال عليهم حينئذ ان المعمر الثاني غير الاول الذي قد نسب النقص
من العمر الى المعمر والمعمر كما قلنا هو الذي قدر مدة في عمره ويجاب بان الاصل حينئذ وما يعمر من احد فالواو انما سمي معمرا باعتبار ما آلت اليه حاله مثل
قوله قتلت قتيلا لم ير الناس مثله فالضمير جار باعتبار الاصل المحول عنه اللفظ قال ابن هشام وقد يكون شبيها بهذا عندي قوله تعالى فاقطعوا
ايديهما فان الجمع هنا انما صح مع ارادة يد واحدة من كل منهما لما ابدل بالايدي الايمان فيل الحلقت اليد واريد بها اليمين
الجمع باعتبار ما لحظ من المعنى الاصلي لا باعتبار اللفظ او مصاحب بوجه ما نحو الا استغنائه مستلزم من مستلزم كقوله تعالى فمن عفي له من اخيه
شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان فعفي يستلزم عافيا فالضمير في قوله اليه عائد عليه كذا في شرح المصنف وهو كلام نقل الواحدي في البسيط
عن الازهري وردده ولا يتعين لان وجه الرد وليس البسيط بموجود عندي لان وقد يتقدم الضمير المكمل معمول فعل نحو ضرب غلامه زيدا وغلا

[illegible]

الضمير له

له حق

من تقويل

من تقويل

ضرب

ضرب زيدًا وضرب غلامَ أخيه زيدٌ وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ وهذه أربع صور شملها قوله المكمل معمولًا لفعل لأن المضاف إليه مكمل المضاف والأولى
والثالثة جائزتان باتفاق وحكى المصنف في الثانية والرابعة المنع من الكوفيين والصحيح الجواز ونقله بعضهم عن الكوفيين أيضا على خلاف
ما نقله المصنف عنهم أو شبهه نحو أضاربٍ غلامَه زيدٌ وأضاربٌ غلامَ أخيه عمرو على مفسر صحيح كما سمعته من الأمثلة تقدما كثيرا إن كان المعمول
متأخر الرتبة كما في تلك المثالات لأن مرتبة المعمول فيهما وهو المفعول التأخير عن الفاعل فهو بالنظر إلى الرتبة مقدم فعاد الضمير عليه وإن تأخر
لفظا وقليلا إن تقدمها وشارك صاحب الضمير في عامله نحو ضرب غلامُه زيدًا قال المصنف النحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا — كان ثم
والصحيح جوازه لوروده عن العرب كقول حسان رضي الله عنه ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى الدهرَ مجدُه مطعما وأنشد أبياتا — مجده ثم — من الطويل
أخر وهذه المسألة أجازها قبل المصنف الأخفش وابن جني من البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين والأكثرون على المنع ويعدّ
ما ورد من ذلك شاذا أو نادرا وأول بعضهم الشواهد الدالة عليه وهو بعيد إذا تؤملت والكلام في ذلك يطول واحترز المصنف بقوله وشارك
صاحب الضمير عامله نحو ضرب غلامُها جارَ هند فصاحب الضمير الذي هو هند لم يشارك الفاعل الذي هو غلامها في العامل ضرورة أن الأول
مضاف إليه والثاني فاعل ولا مشاركة بين عامليهما قطعا وإنما فرق بين الصورتين فأجيزت الأولى ومنعت الثانية لأن صاحب الضمير إذا شارك
في عامل أشعر به لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول فإذا افتتح الكلام بفعل ووليه مضاف إلى ضمير علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوبا
ومفعول إن كان المضاف مرفوعا وإذا لم يشاركه في عامله لم يكن قبله ما يشعر به فيتأكد المنع ويتقدم الضمير على مفسر أيضا مصدر راجع وهو هنا
إما مفعول مطلق حذف عامله أي أرجع إلى الإخبار بتقدم الضمير على مفسر رجوعا ولا أقتصر على ما قررت في ذلك وإما حال حذف عاملها وصاحبها أو
التقدير أخبر أيضا بتقدم الضمير على مفسر أو أذكر أيضا تقدم الضمير على المفسر فيكون حالا من ضمير المتكلم غير منوي التأخير حال من الضمير المستكن في
يتقدم إن جر برب نحو ربه رجلا أو شبهها أي شبه رب نحو نعم رجلا وساء مثلا وهل الضمير الذي هذا حاله نكرة أو معرفة اختار الرضي أنها نكرة استدلالا — نحو ربه رجلا أو رفع بنعم ثم
شرط التعريف وهو تقدم المفسر والمعروف عند النحاة أنه معرفة لكن تعريفها أنقص مما كان في الأول لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول
إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات فإن قلت فكيف حكم بكونه معرفة مع انتفاء تقدم المفسر
وهو شرط كما مر قلت قد يمنع كون هذا شرطا في تعريفه وإنما الشرط في وجود المفسر في الجملة تقدم أو لم يتقدم ولو سلم فقد يقال إنما حكموا ببقائه — تعريفه ثم
على وضعه من التعريف لأنه حصل جبران ما فإنه بذكر المفسر بعده بلا فصل من النحاة فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف إليه كما قال
الرضي من الاعتذار عن النحاة في هذا المقام قال والجبران في ربه رجلا وبئس رجلا وساء مثلا ظاهر لأن الاسم المميز المنصوب لم يؤت به إلا لغرض
التمييز والتفسير فنصبه على التمييز قائم مقام المفسر المتقدم أو رفع بأول المتنازعين كقوله جفوني ولم أجف الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل — من الطويل
وفي جواز مثل هذا خلاف سنذكره في محله إن شاء الله تعالى أو أبدل منه المفسر بكسر السين نحو ما حكاه الكسائي اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم وحكى
ابن كيسان الإجماع على جواز هذه المسألة فيما نقله المصنف عنه أو جعل المفسر بكسر السين خبره أي خبر الضمير المفسر نحو إن هي إلا حياتنا الدنيا — إن هي ثم
قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله إن الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها
قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال المصنف هذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لإمكان جعل
النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين قال ابن هشام في المغني وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو
كون هي ضمير القصة فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده قلت ظاهر عبارة
الزمخشري أن حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكفي من حاول القدح في ذلك إبداء محتمل آخر كما صنع ابن مالك وأما أنه يلزم إبداء جميع المحتملات — أما ثم
في هذا المقام فلا لأن الغرض إبطال دعوى التعيين وهو حاصل بإبداء بعض ما يحتمل اللفظ وانتقد بعضهم قول المصنف إن الآية من قبيل ما فسر
الخبر الضمير المخبر عنه بأن الخبر إذا كان مضافا لشيء أو موصوفا بشيء وجعل مفسرا كان المبتدأ الذي هو ضمير عائدا عليه باعتبار ما قيد به من إضافة
أو صفة وحينئذ يصير التقدير إن حياتنا إلا حياتنا الدنيا وليس في كلام الزمخشري دليل على ما ذهب إليه المصنف لأنه قال وضع هي موضع الحياة ولم

يقل موضع حياتنا الدنيا التي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليهما وبينها يعني ان سياق هذا الكلام دل على ان المضمر هو الحياة فيكون المفسر اذن هو السياق لا الخبر او كان الضمير المتقدم هو المسمى ضمير الشان عند البصريين وليس هذا فقط عندهم هو اسمه بل يسمونه ضمير الشان وضمير القصة قال ابن الخباز وضمير الحديث فهذه اربعة اسماء بصرية وضمير المجهول عند الكوفيين لانه لا يتبين عندهم على ماذا يعود وتسمية البصريين اولى لانهم سموه بمعناه والكوفيون انما سموه باعتبار وصفه وانما لزم كونه ضمير غيبة دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما يأتي لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشان او ما هو بمعناه كما مر فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب نحو قل هو الله احد او مونثا نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال الرضي الاسترابادي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له قال فبان بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدأ لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما فلا يقال مثلا هو الذباب يطير كلامه ولا يفسر ضمير الشان الا بجملة واما المفرد فلا يكون مفسرا له وفي الصحاح واما قول الشاعر ما هي الا شربة بالحوأب فصعدي من بعدها او صوبي وقول بنت الحمارس هل هي الا حظة او تطليق او صلف او بين ذاك تعليق قد وجب المهر اذا غاب الحوق فان اهل الكوفة قالوا هي كناية عن شيء مجهول واهل البصرة يتاولونها القصة انتهى بحروفه وقد نقل عن اهل البلدين جميعا تفسير الضمير المذكور بمفرد وهو غلط خبرية لا انشائية لا يفسر بها هذا الضمير ووجه ذلك يوهم مما سبق اذا تاملت ومرجع يجوزونها جميعا احترازا من ان يحذف احدها فيمتنع المسند حينئذ عند البصريين لان ضمير الشان مؤكد لمدلول الجملة ومعظم وذلك مناف للحذف خلافا للكوفيين وللاخفش ايضا في نحو ظننته قائما زيد فانهم يجعلون الهاء ضمير الشان وقائما مفعولا ثانيا لظننت ويرفعون زيدا بقائم ويعربون بقائم ومرفوعه ضمير الشان ولا يخفى ان هذا تفسير بمفرد فان قلنا انما تكون الصفة مع مرفوعها مفردة اذا لم تعتمد واما اذا اعتمدت نحو ما قائم الزيدان فهي مع مرفوعها جملة وهي هنا معتمدة قلت شرط المعتمد عليه ان يكون حرف نفي او استفهام على ما يجيء وهو مفقود في المثال وقد يقال ان هذا على رأي الشارطين لذلك واما على رأي الاخفش ومن قال بقوله فلا ورد المصنف مذهب الكوفيين في المسألة المذكورة بانه لم يثبت مثلها في لسان العرب لو سمع نظير هذا التركيب خرج على ان زيدا مبتدأ مؤخر وظننته قائما خبر مقدم والهاء عائدة على زيد قلت التخريج خاص بهذا التركيب وليست المسألة مقصورة عليه عند الكوفيين فمن مثلها عندهم ظننته قائما الزيدان او الزيدون ولا يتاتى هنا ذلك التخريج وخلافا للكوفيين ايضا في نحو ضرب للبناء للمفعول او قام على حذف المسند اليه من غير ارادة له ولا اضمار والبصريون يمنعون ذلك لما تقدم ولان حذف الفاعل ونائبه عندهم وافراده لازم لانه عائد الى مفرد وهو الشان او الحديث او الامر وكذا تذكيره لازم نحو انه زيد قائم ما لم يليه مونث نحو انها هند حسنة او مذكر شبه به مونث نحو انها قمر جاريتك او فعل بعلامة تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار فيرجح تانيثه في هذه الصور باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشان والمعنى بالقصة والشان واحد فاوثر في الصور المذكورة رعاية القصة لمكان مناسبة لفظية يحسن بها الكلام ولا عبرة بما ولي الضمير من مونث شبه به مذكر فلا يقال انها شمس وجهك ولا بتانيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تانيث فلا يقال انها قام جاريتك فان قلت قد وقع في تلخيص المفتاح التمثيل بقولهم هو او هي زيد قائم مكان الشان والقصة فاتت في غير الصور الثلاث فما وجهه قلت المنقول عن البصريين جواز التذكير والتانيث مطلقا لكن يستحسن التانيث مع المونث والتذكير مع المذكر قال ابو حيان وغيره وعلى ذلك يمشي كما في التلخيص بجواز الوجهين وان كان التفتازاني اعترضه والمنقول عن الكوفيين ان الضمير بحسب الخبر عنه ان مذكرا فمذكر وان مونثا فمونث فلا يجوز عندهم كانت زيد قائم ولا كان هند قائمة وقول العرب ان امة الله ذاهبة يدل فعه ويبرز الضمير المذكور مبتدأ نحو قل هو الله واسم ما كقوله وما هو من يأسو الكلوم وتتقى به نائبات الدهر كالدائم البخل فهو اسم ما والجملة بعده في محل نصب على انها خبرها وانما يتاتى الاستشهاد بذلك اذا ثبت ان قائله ممن يعمل ما اعمال ليس ومنع بعضهم وقوع ضمير الشان اسما لما كما نقله ابن قاسم في شرحه ويبرز منصوبا في باب ان نحو وانه لما قام عبد الله

يدعوه وظن كقوله علمته الحق لا يخفى على احد فكن محقا تنل ما شئت من ظفر ويستكن في بابي كان كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر
مثن بالذي كنت اصنع وكاد كقوله تعالى في قراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم بياء الغائب في يزيغ وحينئذ يتعين ان يكون في
كاد ضمير الشان وقلوب فاعل يزيغ ولا يجوز ان يكون فاعلا لكاد لانه يلزم من جواز القلوب تزيغ بياء الغائب بابه الشعر واحسن المصنف في التعبير بكاد
دون عسى لان الغالب في عسى اقتران خبرها بان وقد قيل انها حينئذ غير ناقصة فلا يضمر فيها الشان ان ذلك بل ولو قلنا بانها ناقصة لان ضمير
الشان لا يفسر بان وصلتها وبني المضمر لشبهه بالحرف فيما هو موضوع منه على حرف واحد او حرفين ثم حمل البواقي عليه ليجري الباب على سنن واحد
وافتقارا من حيث ان الحرف مفتقر الى غيره والضمير كذلك فانه مفتقر الى ما يفسره وجمودا من حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر واما هما وهم ونحن ونا
للاثنين والجماعة او للاستغناء بهذا قسيم شبه الحرف فدل على عدم انحصار علة البناء في مشابهة الحرف وقد سلفنا والمراد ان الضمير بني
للاستغناء عن اعرابه باختلاف صيغته لاختلاف المعاني ففقد موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة
على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب فاعلاها اي اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم وادناها ضمير
الغائب وهذا مفهوم مما ذكره في اول باب المعرفة والنكرة وانما ذكره هنا ليفرع عليه الحكم المفاد بقوله ويغلب الاخص عند الاجتماع فتقول انا و
انت فعلنا ولا تقول فعلتما وانت وهو فعلتما ولا تقول فعلا فصل في الكلام على ضمير الفصل من المضمرات الضمير المسمى عند البصريين
فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده خبرا او كونه نعتا الا ترى انك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع ان المنطلق صفة فينتظر
الخبر وجاز ان يفهم انه خبر فاذا قلت زيد هو المنطلق تعين الخبر فصارت هذه الصيغة هي التي فصلت بين الخبر والنعت وعينت المنطلق للخبر
وعند الكوفيين عمادا لانه اعتمد عليه في هذا المعنى فالفصل اخص اذ كل ما وضع للفصل كتاء التانيث والاعراب فقد اعتمد به على المراد منه وليس كل ما
يعتمد به لشيء يكون فصلا الا ترى ان زيدا من زيد قائم معتمد عليه في المراد منه ولم يفصل شيئا من شيء واذا كان الفصل اخص كانت تسميته فصلا
اولى لخصوصه لان الاخص يكون مشتملا على الاعم ضرورة عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فائدة فيكون اولى وقرر ابن الحاجب في شرح
المفصل وجه الاولوية على طريقة اخرى فقال تسمية اهل البصرة له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان
المفيد هذا الضمير الفصل كان تسميته فصلا احرى من تسمية الكوفيين فانهم سموه باسم ما يلازمه ويؤدي الى معناه فكانت تسمية البصريين اولى
ويقع هذا المسمى فصلا او عمادا بلفظ الضمير المرفوع المنفصل مطابقا للمعرفة في افراده وضديه وتكلم نحو وانا لنحن الصافون الاية وخطاب نحو
انك لانت يوسف ونحو انك انت السميع العليم وغيبة نحو ان هذا لهو القصص الحق وقوله قبل ظرف مقطوع عن الاضافة بني على الضم في محل
جر على انه صفة للمجرور من قوله لمعرفة كائنة قبل ضمير الفصل لكن هذا يشكل بقولهم ان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا
نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين فان قلت يرد عليهم قوله تعالى فلينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبل قلت كذا زعم
ابن هشام بناء على ان قوله من قبل ظرف مستقر وانه صلة وهو ممنوع بل الصلة هو قوله كان اكثرهم مشركين ومن قبل لغو متعلق بخبر كان والتقدير
كان عاقبة الذين كانوا مشركين من قبل فلا اشكال ثابت لابتداء صفة لمعرفة ايضا نحو زيد هو القائم او منسوخه اي منسوخ الابتداء كالامثلة المتقدمة
انا لنحن الصافون وما ذكر معه وبخبر صفة لمعرفة ايضا تعدى كائن بعد فقطعه عن الاضافة وهو صفة فعليه ما تقدم من الاشكال معرفة صفة
لخبر نحو زيد هو القائم وما تقدم من المثل او لمعرفة في امتناع دخول الالف واللام عليه نحو زيد هو افضل منك فالخبر هنا نكرة لكنه مشابه للمعرفة في
امتناع دخول ال عليه فلو كانت النكرة قابلة لال امتنعت المسألة نحو كان زيد هو منطلقا واجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كالمعرفتين في امتناع
دخول ال نحو ما ظننت احدا هو خيرا منك وربما وقع بين حال وصاحبها نحو هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن قرا اطهر بالنصب ابو عمرو ومن قرا اطهر فقد
خرجت على ان هؤلاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال قال ابن هشام وفيهما نظر اما الاول
فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين قلت قد يمنع كونه غير مؤول بمشتق اذ هو في معنى مولودات لي قال واما الثاني
فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند الاكثر وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر فاقام مقام مضمر كقول جرير وكائن بالاباطح من صديق
يراني

يرانى لو اصيب هو المصابا فكان القياس يرانى انا المصاب مثل ان ترن انا اقل وهذا كالاستدراك من قوله مطابقا لمعرفة قبل فانه قد وقع
فى هذا البيت مخالفا لما قبله فان ضمير الفصل بلفظ الغيبة وما قبله بلفظ الحضور وهو ياء المتكلم من قوله يرانى فاعتذر عنه المصنف بما تراه
من انه على تقدير مضاف اى مصابى والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك اى مصيبتك اى يرى مصابى هو المصاب العظيم ومثله
فى حذف الصفة قالوا الآن جئت بالحق اى الواضح ولولا ذلك لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا اى نافعا لان اعمالهم
باطل ومن خفت موازينه الآية واجاز واسير بزيد شيء بتقدير الصفة اى واحد والا لم يفد كذا فى مغنى اللبيب لابن هشام قال وزعم ابن
الحاجب ان الانشاد لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير المتكلم وان هو تاكيد له والضمير بعده قال اذ لا يقول عاقل يرانى مصابا اذا اصابتنى مصيبة
قال ابن هشام وعلى ما قدمنا من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض قلت الصفة التى اشار اليها انما قدرها على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول
وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو الياء ولولا ذلك لما صح تجاب
وانا اقول ان الاعتراض الذى اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفة وذلك لان مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكرة
والواقع فى البيت ليس نكرة بل هو معرف باللام والحصر مستفاد من هذا التركيب كقولك زيد الفاضل اى لا غيره وكذا المعنى فى البيت اى لو اصبت انا
يرانى المصاب بمعنى انه لا يرى المصاب بمعنى انه لا يرى المصاب الا اياى دون غيرى كانه لعظم منزلته عنده وشدة وصله فيرى له مثلا لا شيء عنده مصاب غيره
هذا فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغة فالمعنى صحيح متجه بدون تقدير صفة كما رأيت وانت خبير بان هذا المعنى يمكن اجراؤه اذا
جعل المصاب مصدرا فلا يحتاج الى تقدير صفة كما ادعاه ابن هشام ولا يتقدم ضمير الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم كان زيد وهو القائم
ظننت زيدا وشبهه لان فائدة الفصل صون الخبر من توهم كونه تابعا ولا توهم مع تقدمه ضرورة ان التابع لا يتقدم على المتبوع فيكون فائدته
اذ ذاك منتفية فيمتنع المسئلة كذا قال المصنف وفيه نظر للزوم امتناع الاتيان به حيث انتفت تلك الفائدة واللازم باطل بدليل كان زيد
هو القائم بالنصب ونحوه خلافا للكسائى فانه اجاز تقديمه مع الخبر المتقدم كذا نقل عنه الفراء ونقل هشام عنه المنع كقول البصريين وفى كلام المصنف
اشارة الى ان المسئلة مفروضة فى تقدمه مع تقدم الخبر وحده فلا يدخل فيه ذلك نحو زيد هو القائم ظننت قال ابن هشام فلو تقدم الاول
وتاخر الثانى نحو زيدا ظننت هو القائم ففى جواز ذلك نظر ولا موضع له من الاعراب على الاصح لان الغرض به الاعلام من اول الامر بكون ما يليه
خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحروف اذ لم يجاء به الا لمعنى فى غيره فلم يجعل له موضع من الاعراب لم يبق فى الشرح من المخالف وهم الكوفيون وذكر فى
شرح الكافية ان محله باعتبار ما قبله عند الفراء وباعتبار ما بعده عند الكسائى وغيره عكس هذا النقل وكل من قال له موضع فهو عنده اسم واما
القائلون بانه لا موضع له فمن قائل هو حرف ومن قائل هو اسم ينسد الحرف لانه جيء به لمعنى يشبه معنى الحرف فاعطى حكمه كما تقدم وصحح ابن الحاجب
فى شرح المفصل كونه ضميرا وكونه ذا موضع وكون الموضع باعتبار ما قبله قال على انه اذا انتصب قلنا انه عين الضمير المنصوب ويرد عليه ان ما قبله
قد يكون ظاهرا والمضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءنى زيد هو على ان الضمير يؤكد لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم وايضا فاللام يدخل
عليه فى نحو ان زيدا لهو القائم ولا تدخل فى تاكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه كريم وقال فى اماليه انه ليس بتوكيد لانه ليس عبارة عما قبله ولا لما
بعده بناء منه على انه حرف قال ابو حيان فى الارتشاف وهو قول اكثر النحاة وصححه ابن عصفور وانما يتعين فصليته اذا وليه منصوب
اى ما علم كونه منصوبا وهذه العبارة اجود من قول بعضهم فى ضابطه تتعين الفصلية فى باب ظننت واعلمت وكان واخواتهن بشرط اللام او تقدم
الظاهر لانه يخرج عنه نحو ظننت زيدا هو المعطى دينارا فلا تتعين الفصلية حينئذ وقرن باللام نحو ان كان زيد لهو الفاضل وان ظننت زيدا
لهو الفاضل اذ يمتنع جعله مبتدا لنصب ما بعده وتابعا لدخول اللام عليه او ولى ظاهرا منصوبا ووليه منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم
فهنا ايضا تتعين الفصلية لامتناع كونه مبتدا بسبب نصب ما بعده والبدلية لنصب ما قبله اذا تقرر ذلك فقول المصنف وولى ظاهرا معطوف
على قوله قرن باللام لا على قوله وليه منصوب لان تعينه للفصلية مشروط بان يليه منصوب ويضاف الى هذا الشرط احد امرين ان يقرن
باللام او يلي ظاهرا منصوبا لكن المصنف اخل بتقييد الظاهر بكونه منصوبا لم يتعين للفصلية نحو كان زيد هو القائم لجواز كونه هو بدلا

اذ لو لم يكن الظاهر منصوبا

وان كان

وان كان للام ضمير نحو كنت انت الرقيب عليهم جاز الوجهان وجاز مع ذلك ان يكون توكيدا وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب حكى الجرمي انها لغة بني تميم وحكى عن ابي زيد انه سمعهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خير واعظم بالرفع وقال قيس بن الذريح تبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر

باب الاسم العلم

ولا ادري ما السبب في اتيانه بالموصوف وهو الاسم مع ان العلم عندهم مستعمل استعمال الاسماء وهو الاسم المخصوص فالاسم جنس يشمل النكرة والمعرفة لكن حذف للقرينة الدالة عليه والمخصوص فصل اخرج به اسم الجنس نحو رجل فانه شائع غير مخصوص مطلقا لا مفيد لمعنى دون اخرى وهذا فصل اخرج به غير العلم من المعارف فان الضمير مخصوص باعتبار انه لا يتناول غير ما استعمل فيه من متكلم او مخاطب وغائب غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل منها واسم الاشارة كذلك مخصوص باعتبار المشار اليه في الحال غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار اليه مفرد مذكر بعيد وكذا بقية المعارف تعليقا او غلبة تقسيم لحال العلم الى نوعيه او حذف لعوض والمراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصدا للتسمية به كزيد وسعاد والغلبة تخصيص احد المشتركين او المشتركات بشائع على سبيل الاتفاق لا على سبيل القصد كتخصيص عبد الله بابن عمر والكعبة بالبيت وتصنيف سيبويه بالكتاب بعضهم يرى ان ذا الغلبة ليس بعلم وانما اجري مجراه وهو اختيار ابن عصفور نسبتي غير مقدر الشياع احترازا من نحو شمس وقمر فان شيوعهما مقدر لا محقق او الشائع معطوف على قوله المخصوص الجاري مجراه اي مجرى المخصوص يعني في اللفظ والمراد علم الجنس كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وبرة للبرة وفجار للفجرة فهذه اعلام بحسب اللفظ لا بحسب المعنى فانها شائعة كشياع النكرة غير انها وافقت العلم الشخصي لفظا فجرت مجراه في الاستغناء عن حرف التعريف وعن الاضافة ومنع الصرف مع التانيث في نحو اسامة ووصفت بالمعرفة نحو هذا اسامة المقبل ونصب النكرة بعدها على الحال ولم يستقبح الابتداء بها نحو اسامة اجرأ من ثعالة قال بعضهم واطلاق المعرفة على اسامة ونحوه مجاز اذ لا يخالف معناه معنى اسد انما يخالفه في احكام لفظية الا ترى انه داخل في حد النكرة هذا كله كلام ابن قاسم في الكلام على هذا التعريف بغالب لفظه واظنه تابعا للمصنف في شرحه وفي ذلك ما لا يخفى من الانتقاد على من تامل وقد عرفت فيما سبق ان العلم الجنسي مثابة العلم الشخصي في كونه موضوعا للشيء بعينه على ما مر في باب المعرفة والنكرة وقال ابن الحاجب الاعلام الجنسية وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعقلة كما اشير بالاداة في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس الخارج على وجه الشركة واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة واطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة قال الرضي الاستراباذي واذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسي فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي فاختار ما اختاره المصنف ان الاعلام الجنسية نكرة بحسب المعنى معرفة بحسب اللفظ فقط وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه اي من المستعمل لغير العلمية نحو حارث واسد ويزيد اعلاما فانها استعملت قبل العلمية لغير العلمية فهي اعلام نقلت من ذلك المستعمل غير علم وما سواه مرتجل نحو سعاد وادد فان كلا منهما لم يستعمل قبل العلمية لغيرها وارتجال الخطبة والشعر ابتداؤهما من غير تهيئة قبل ذلك كما في الصحاح فاذن معنى كون العلم مرتجلا انه ابتدئ بالتسمية به من غير ان يكون مسبوقا باستعماله غير علم وتقسيمه الى منقول ومرتجل هو راي الاكثرين وقيل الاعلام كلها منقولة ولا يعرف مرتجل اصلا وهو ظاهر مذهب سيبويه فيما حكي وقيل كلها مرتجلة وهو راي الزجاج والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل الى اخر الى هذا وموافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد قيل والتقسيم انما هو بالنسبة الى الاعم الاغلب والا فما هو علم بالغلبة لا منقول ولا مرتجل فهو اي العلم المرتجل اما مقيس بان يكون موافقا حكم نظيره من النكرات وامثلته كثيرة واما شاذ بان يكون مخالفا لحكم نظيره من النكرات اما بفك ما يدغم نحو محبب فقياسه الادغام لانه مفعل لانقسام حبب وظن ابو حيان ان التقسيم للعلم من حيث هو فاعترض بانه فاته ادغام ما انفك نحو معد فان ميمه اصلية فحقه معدد لانه ملحق بجعفر ولا يخفى اندفاعه بما عرفت من عود الضمير الى العلم المرتجل وذلك لان معدا منقول لا مرتجل نعم وقع في المفصل ما يقتضي ان محل التقسيم هو المرتجل لا مطلق العلم او فتح ما يكسر نحو موهب وموظب فان القياس كسر العين لان ذلك حكم كل

[illegible]

مُفْعَلٍ فاؤه واو وعينه صحيحة نحو مَوْعِد ومَوْعِدة ولا يصح ادعاء أن وزنه فَوْعَل اذ ليس في كلام العرب تركيب ولام ذاب اوكسرا ما بفتح نحو معلى كرب
وفي المنهج لابن جني قال احمد بن يحيى هو من عَلاه الكرى اذا جاوزه وانصرف عنه وهو شاذ لمجيئه على مَفْعِل بالكسر مع كون لامه معتلا وبابه مفعل
ومثله مأوى الابل وتوهم الفراء ان ما في العين من هذا وليس كذلك لان ميمه اصلية او تصحيح ما يعل نحو مدين وقياسه مدان ومكوزة وقياسه
مكازة ومحوزة وقياسه محازة لما سيأتي في التصريف او اعلال ما يصح نحو داران وماهان فبابهما دوران وموهان بالتصحيح نحو الجولان والطوفان
وما عري عن اضافة كعبد الله واسناد نحو برق نحره ومزج نحو بعلبك وسيبويه والمراد به ما ركب من اسمين ثانيهما منزل منزلة هاء التانيث
مفرد ويرد عليه نحو حيثما وانما علمين فليسا مفردين ولا هما شيئا مما يذكر وما لم يعر من الاضافة او الاسناد او المزج مركب وقد تقدم المثل
لذي الاسناد جملة نحو شاب قرناها وبرق نحره وذو الاضافة كنية ان صدرت بأب او أم نحو ابو بكر وام كلثوم وغير كنية ان فقد التصدر
بأب وام نحو عبد الله وعبد الرحمن وذو المزج ان ختم بغير ويه نحو بعلبك ومعدي كرب اعرب غير منصرف فلا ينون ويرفع بضمة وينصب ويجر بفتحة وهذه
هي اللغة الفصحى وقد يضاف صدره الى عجزه فيعامل العجز بما يقتضيه حاله من صرف وغيره وقد يلتزم فيه منع الصرف ويعامل الصدر ايضا بمقتضى
حاله الا في فتح الحرف العليل في حالة النصب فلا تظهر نحو رأيت معدي كرب ونقص المصنف لغة اخرى وهي بناؤه تشبيها بخمسة عشر فلو قال هنا وقد
يبنى لاستوفى اللغات ولطابق قوله في المختوم بويه كثيرا وقد يعرب ولعلك لا تغفل عما نبهناك عليه اولا من مسامحة في كلام المصنف وان ختم
بويه كسر في جميع الحالات ولم يذكر سيبويه فيه غير هذا وقد يعرب غير منصرف على ما صرح به الجرمي قيل وانما يقبل هذا اذا كان مستنده فيه
سماعا والا فالقياس البناء وقد اسلفنا في ذلك كلاما في باب اعراب المثنى والمجموع على حده وربما اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزها اي الجملة ولو قال
الى عجزه بالتذكير لكان اولى لانه تفسير للضمير بالمذكور ولان تسمية ذلك جملة مجاز باعتبار ما كان عليه ان كان العجز اسما ظاهرا فخرج المضمر
مستترا كان نحو يزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد لان اضافة يزيد الى الضمير المستتر ينقله من الاسناد والرفع الى الجر وذو الخفض فتقول
يزيدها فيتغير لفظ العلم او بارزا كما لو سميت بكنت به فلو اضفت صدره الى عجزه لقلت كأني كما تقول غلامي فيتغير ايضا واما تغير برق نحره ففي
اعرابه لا في ذاته واجاز بعضهم في نحو قمت حكاية الاعراب فتقول جاء قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت بالتنوين والحركات التي على التاء وفي
ذلك ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كنتي ومن العلم عم من ان
يكون مفردا او غير مفرد اللقب وهو ما اشعر برفعة مسماه او ضعته نحو زين العابدين وانف الناقة وصالح وبطة ويتلو غالبا اذا اجتمع هو
والاسم الاسم ما لقب به نحو مررت بعبد الله جمال الدين وانما جعل تاليا للاسم لان اللقب غالبا اوضح من الاسم فتقدم غير الاوضح ليكون الذكر للاوضح
فائدة ولان اللقب شبيه بالصفة وهي مؤخرة عن الموصوف واحترز بقوله غالبا عن نحو قول الشاعر ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها
عني حديثا وبعض القول تجريب بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب وقد اجتمع الامران في قوله انا ابن مزيقيا
عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وأخره ثانيا وقوله باتباع ظرف مستقر في محل نصب على الحال من فاعل يتلو وهو
الضمير العائد الى اللقب كاذا اجتمع الاسم واللقب فان الاسم يتقدم ويتلوه اللقب ملتبسا باتباع اما ان يجعل بدلا او عطف بيان او قطع عن التبعية
اما برفع خبرا لمبتدأ محذوف وبنصبه مفعولا بفعل محذوف وفي يفعل ما ذكر من الاتباع والقطع مطلقا اي سواء كان الاسم واللقب مركبين كعبد الله
انف الناقة او مفردين كسعيد كرز او مختلفين كعبد الله بطة وزيد زين العابدين او باضافة ان كانا مفردين فيجوز في المفردين مع الاتباع
والقطع وجه ثالث وهو اضافة الاول الى الثاني وجمهور البصريين يوجبون هذا الوجه وهو الاضافة ويرده النظر لما سياتي وقول العرب
في شخص يسمى يحيى ويلقب بعينين لضخامة عينيه هذا يحيى عينان بالالف رفعا فلم يضف بل اتبع بعينين وهذا بخلاف قولهم يحيى عينين نصبا [illegible]
وجرا فانه محتمل للاضافة والاتباع وكلام المصنف في الشرح صريح او كالصريح في ان سيبويه يجوز الاوجه الثلاثة الا انه قال ذكر الاتباع والقطع لظهور [illegible]
الامر فيهما من حيث كانا جاريين على الاصل وخص الاضافة بالذكر تنبيها على افتقارها الى التاويل وذلك لانها على خلاف الاصل من حيث ان الاسم
واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الى الآخر اضافة الشيء الى نفسه فيحتاج الى تاويل الثاني بالاسم والاول بالمسمى لان المعرض للاسناد اليه

والمسمى

والمسند اليه حقيقة هو الشيء فيكون معنى قولك جاء ابن عمر جاء في مسمى هذا الاسم فلا يكون اذن من اضافة الشيء الى نفسه ويلزم العلم
ذا الغلبة في حال كونه باقيا على حاله من الاختصاص الحاصل بسبب الغلبة ما عرف به قبل اى قبل علميته فان له تعريفا سابقا وهو التعريف بأل
والاضافة وتعريفا متجددا وهو تعريف العلمية فيحفظ عليه ما كان معرفا به قبل العلمية دائما ان كان مضافا كابن عمر فلا يزايل في حال اختصاصه
المضاف اليه اصلا والصواب ان لو قال ذا اضافة وقد نبهنا على تسامحه في مثل ذلك آنفا وغالبا معطوف على دائما اى يكون لزوم ما عرف
به قبل العلمية مستصحبا الى حالة اختصاصه على جهة الغلبة ان كان ذا اداة كالنابغة فلا تزايله الاداة غالبا وقد تزايله في بعض الاحيان
كقوله ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من تراب منضد ولنتعرض من هذه المسألة بايضاح وترتيب فنقول اعلم ان ذا الغلبة
نوعان ذو اضافة وذو أل وان لكل منهما حالتين بقاؤه على غلبته واختصاصه وزوال ذلك فاما ذو الاضافة الباقي على حاله من العلمية
والاختصاص فلا يجوز في حال من الاحوال ان يفارق ما عرف به في الاصل وهو المضاف اليه واما ذو الاضافة غير الباقي على اختصاصه فيجوز
استعماله بغير ما يعرف به في الاصل الا ترى انك تقول ما من ابن عمر كابن الفاروق وفي شرح ابن قاسم كالفاروق وهو سهو لكن الاخبار عن ابن
عمر ثبت بالمعنى المذكور انه استعمل بلا المضاف اليه وذلك قولنا ما من ابن عمر بدونه وذلك في قولنا كابن الفاروق وهذان الوجهان مفهوم
من قوله ويلزم ذا الغلبة الى آخره فان مفهومه انه اذا لم يبق على حاله لا يلزمه المضاف اليه بل يجوز ان يستعمل به وان يستعمل بدونه واما ذو أل
الباقي على اختصاصه فيلزمه ما عرف به في الاصل غالبا واحترز بغالبا من زوالها وجوبا في النداء نحو يا صعق وشذوذا في غيره نحو هذا يوم اثنين
هذا عيوق واما ذو الاداة الذي زال عنه الاختصاص الحاصل بالغلبة فنوعان ما قصد تعريفه بعد ذلك وما لم يقصد وكلاهما يجب نزع أل
ولكن الاول يضاف نحو اعشى تغلب ونابغة بني ذبيان والثاني يبقى على تجرده وتنكيره كقول بعض المشركين يوم احد ان لنا العزى ولا عزى لكم الشاهد
في الثاني ومثله اى مثل ذي الغلبة الباقي على حاله في مطلق لزوم أل ولا يريد ومثله في لزوم ما عرف به لان هذا النوع انما تعريفه بالعلمية وأل
زائدة لا للتعريف وانما دخلت مع العلمية لانها قبلها ما قارنت الاداة نقله كالنضر والنعمان او ارتجاله كالسموأل واليسع فان قلت التمثيل بالنعمان
لما قارنت الاداة نقله منظور فيه وذلك لانه يخالف قول المصنف في الخلاصة وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان وكذا في التمثيل باليسع لما قارنت الاداة ارتجاله نظر لجواز كونه منقولا من الفعل قلت اما
الاعتراض الاول نقلا ورده ابن قاسم وليس بجيد لان تمثيله في الالفية للعلم الملموح فيه اصله انما ينافي اذا كانت التسمية بنعمان دون اداة و
التمثيل به هنا لما اذا سمي به والاداة فيه فلا تنافي واما الاعتراض في اليسع بجواز كونه منقولا من الفعل فيندفع بان ذلك يأبى دخول العلمية والاصل
في الحال وفي المنقول من مجرد من الاداة صالح ملموح به الاصل المنقول منه وجهان ادخال أل وتركها واورد عليه انا اذا لمحنا الاصل فانا
ندخل أل فلا بد وليس كما ذكروا بل اللمح يقتضي ان يثبت له حكم الاصل وهو قبل العلمية كان يستعمل بالوجهين فكذلك بعد العلمية اذا لمح الاصل واما الاصل
اذا لم يلمح اصلا وراسا فتمتنع أل قال ابن يعيش الذي يدل على ان تعريف هذا النوع انما هو بالعلمية لا باللام قولهم ابو عمرو بن العلاء ومحمد بن
الحسين بطرح التنوين من عمرو ومحمد وظاهر كلام المصنف انه يجوز لنا في كل اصل وجهان قياسا ولو صح ذلك لكان اكثر الاعلام المنقولة يجوز
فيه ذلك نحو زيد وعمرو وبكر وخالد ومحمد واحمد ولا سبيل الى ذلك فينبغي ان يحمل كلامه على معنى ان ذلك يأتي في العربية بوجهين وذلك
سماع وقد ينكر العلم تحقيقا كقول نوف البكالي ليس موسى بني اسرائيل وانما هو موسى آخر او تقديرا كقول ابي سفيان لا قريش بعد اليوم وقول بعض
العرب لا بصرة لكم وقد عرفت من هذا ان محل التحقيق هو ما اذا كان العلم قد حصل فيه اشتراك عارض بان سمي به اثنان او اكثر وان محل التقدير
هو ما اذا لم يحصل بالفعل اشتراك عارض في العلم فيجري مجرى نكرة غيره او مجرى نكرة ليست العلمية بسابقة على كونها نكرة فهذه الصفة التي قدرناها
يندفع ما قد يقال اذا نكر العلم فهو نكرة فما معنى كونه يجري مجرى نكرة ويسلب العلم التعيين بالتثنية والجمع لتغير الصورة التي وقعت التسمية
بها كما سبق ولا فرق بين ان يكون الجمع مكسرا او مصححا مذكرا او مؤنثا كالخوالد والهنود والزيدين والزينبات وكان ينبغي ان يقول ويجب التنكير عند ارادة
التثنية والجمع لئلا يتغير العبارة ان هذا شيء مخالف لما تقدم بالنسبة الى التنكير فيجب بحرف التعريف ان اردت تعريفه والا فليس هذا بابعد من العلم

المفرد وانت تقول رُبَّ زيدٍ لقيتُه وقالوا لكل فرعون موسى فكذا تقول رايت زيودًا وهنودًا قال رأيتُ سعودًا من شعوب كثيرة فلم ار سعدًا مثل
سعدِ بن مالكِ وقد ضمّنتُ شطر هذا البيت في زمن الصبا مادحًا للمصنف فقلت حبا طالبي علم اللسان ابن مالكٍ مطالب فضل لم يبن
بمالكِ وكم من سعودٍ للنحاةِ رأيتها فلم ار سعدًا مثل سعد ابن مالكِ وجبرة بحرف التعريف انما يكون عند انتفاء المانع واحترز بذلك
من نحو عبد الله اذا ثُنّي او جمع ان تدخل عليه الّا كما علم من منافاتها للاضافة والعلم بذلك اغناه عن التنبيه عليه فلذلك تقول هذان
عبدا الله وهؤلاء عبيدُ الله وقد يقال لا تدخل هذه المسئلة تحت كلامه البتة لان العلم المجموع وان انما تثنى وتجمع المضاف لانهم اجروا على
جزئي العلم ذي الاضافة ما جرى على غلام زيد الا ترى انهم اعربوا الثاني اعراب غير المنصرف اذا كان معه علة اخرى غير العلمية كابي هريرة وابي اوبد
الا في نحو جماديين وهو ما كان المثنى فيه اسما لمتعدد متلازم ولكل من ذلك المتعدد اسم من ذلك اللفظ بالحقيقة وعمايتين وهما جبلان لهذيل
متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وهذا كجماديين فانهما اسمان لشهرين معروفين كل منهما جمادى لكن يميز احدهما عن الاخر بالصفة فيقال
جمادى الاولى وجمادى الاخرة وعرفات وهو ما كان الجمع فيه علما للواحد اذ ليس معنى مواضع اسم كل منها عرفة مولد ليس بعربي محض سبق رده بما
قد ثبت في الصحيح الحج عرفة واعلم ان كلام المصنف مشكل لان الاستثناء فيه اما ان يرجع الى الجملة الاولى او الثانية وكلاهما باطل اما الاول
فلان مقتضاه ان عرفات جمع ولم يسلب مفرده التعيين وقد عرفت ان عرفات ليس جمعا لعرفة وانما هو وعرفة مترادفان واما الثاني فلان
مقتضاه ان ما ذكره من المستثنيات كلها يسلب في العلم التعيين ولكنه لم يجبر بحرف التعريف ولا يخفى بطلان ذلك نعم يمكن جعل الاستثناء
منقطعا فلا يرد هذا فتامله ومسميات الاعلام اولوا العلم من الملئكة والانس والجن والقبائل نحو جبريل وزيد والوهان وربيعة وما
يحتاج الى تعيينه من المالوفات من الامكنة والكواكب والحيوان الذي لا يعقل من فرس وبغل وحمار وجمل وشاة وكلب نحو مكة وزحل ولاحق وكساب
وذلول ويعفور وشدقم وهيلة وواشق قال ابن هشام ومنه اسماء الكتب وهي عنده من الاعلام النوعية لا الشخصية الا ترى ان كل نسخة
من نسخ كتاب الفارسي العضدي يسمى بالايضاح خير من الحل المفصل لا يختص بذلك نسخة دون اخرى كما ان اسامة كذلك وكذا الباقي واذا قلت
هذا الايضاح فهو كقولك هذا اسامة يشير الى فرد حاضر واذا قلت الايضاح خير من الحل المفصل فهو كقولك اسامة اجرا من ثعالة فهو علم جنس
من المالوفات وانواع معان نحو برة للمبرة وفجار للفجرة وانواع اعيان لا تولف كابي الحارث واسامة للاسد وابن جهدة وذوالة للذئب واحترز
بقوله لا تولف من المالوفات فان الاعلام توضع لاحادها لا لجنسها غالبا انما ربه الى ما وضع قليلا من الاعلام الجنسية لما تولف من الاعيان
نحو هيان بن بيان للمجهول العين والنسب هذا المثال لا يستعمل استعمال ذي الاداة الحضورية لان حضور الشيء ينفي جهالة عينه فلم يبق الا
ان يستعمل استعمال ذي الاداة الجنسية فيقال هيان بن بيان لا تقبل روايته فهذا الحديث يرويه هيان بن بيان اي يرويه مجهول العين
والنسب ومن العلم النوعي ما لا يلزم التعريف نحو فينه وغدوة وبكرة وعشية قالت العرب فلان ما يانينا فينة بلا تنوين اي الحين دون
الحين في فينه بالتنوين اي حينا دون حين ويختلف التقدير ان وفلان ياتينا غدوة وبكرة وعشية اي الاوقات المعرفة بهذه الاسماء
منعتها من الصرف حين قصدت بها ما يقصد بالمعرف بال العهدية او الجنسية وذلك ان تصرفها اذا اردت معنى غدوة من الغدوات وكذا الباقي
وباب ذلك كله السماع فليس لك ان تستعمله في نحو اسامة ومن الاعلام الجنسية الامثلة الموزون بها في بعض الاحيان والاغلبيت ملازمة
للعلمية بدليل قولك كل فعل لا ينصرف علما فالمراد ذي وما قد يكون من الاعلام الجنسية الامثلة الا ان كل موزون به علم ثم اجرى الامثلة
مجرى الاعلام هو اصطلاح من النحاة مخترع من غير ان يقع ذلك في كلام العرب وانما يكون كذلك اذا عبر بها عن موزوناتها ولم يدخل عليها
ما يقتضي تنكيرها كال ورب ومن الاستغراقية وغيرها من علامات التنكير فما كان منها بتاء تانيث نحو فاعلة وزن فاطمة او وزن الفعل
به اولى نحو افعل وزن الفعل وانما لم يذكر الموزون الخاص بالفعل لانه يجب معه حكاية الحال التي كان عليها موزونه فتقول استفعل فعل ماض دال
على الطلب انفعل لازم مطاوع لفعل واما ان الوزن الخاص بالفعل قد يكون موجودا في الاسم كما في يقمر في الوزن باعتبار موزون ما فانما تجري
عليه حكم موزونه لا حكمه فتامل او مزيدا خر الف ونون نحو فعلان وزن سكران او الف الحاق مقصورة نحو فعلى وزن حبنطى واما الممدودة

الوهان شيطان نوى ... صبيان في الوضوء

الخاصر

فلا

فلا اثر لها فتقول فعلا ملحق بقرطاس و فعلاء ملحق بقسطاس لم ينصرف الا منكرا هذا خبر المبتدا من قوله فما كان منها ان جعلنا ما موصولة و
جواب الشرط ان جعلناها شرطية لم يجز الكلام في ذلك على اعراب اسماء الشروط او جملة الجواب او مجموعهما فيه خلاف والصحيح الاول فلا يكون
قوله لم ينصرف الا منكرا خبرا لما الشرطية وذلك نحو كل فعلى حكمها كذا وان افعل لا ينصرف وما من فعلان مونثة فعلى الا ويمنع الصرف
كل فعلى يقبل الفه في التثنية ياء قال سيبويه قلت للخليل فقولك كل افعل اذا اردت به الوصف لا ينصرف كيف قلت لا ينصرف وقد صرفت فعال
افعل هنا مثال وليس بوصف ثابت في الكلام انما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وانما انصرف لانه نكرة ولو اشرت به الى
معلوم لم يصرف للزنة والعلمية كقولك افعل لا ينصرف اذا كان صفة فانك لا تصرف افعل كانك قلت هذا البناء وان كان على زنة منتهى التكسير نحو
مفاعل ومفاعيل او ذا الف تانيث مقصورة كفعلى او ممدودة كفعلاء لم ينصرف مطلقا معرفة كان او نكرة تقول حمراء فعلاء وحبلى فعلى وكل
فعلى يعرب ظاهرا وكل فعل يعرب تقديرا فلا يصرف شيئا من ذلك فان صلحت الالف للتانيث والالحاق نحو فعلى بفتح الفاء وفعلى بكسرها فان الالف
قد تكون للتانيث نحو سكرى وذكرى وقد تكون للالحاق نحو ارطى ومعزى جاء في المثال اعتباران كقولك كل فعلى بفتح الفاء مثلا او فعلى بكسرها
تقبل الفه التانيث بان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلتها للالحاق صرفته لتنكيره بدخول كل وجميع الاوزان التي جعلها ذكرها المصنف
لا تصلح الا للاسماء تخرج عن كلامه نوعان ما كان وزنا للاسم وليس شيئا مما ذكر فليس فيه الا الصرف وذلك يوخذ من مفهوم كلامه فان ذلك لم يذكر في
واجب المنع ولا فيما يجوز فيه الوجهان فلم يبق فيه الا وجوب الصرف مطلقا كقولك فاعل اسما يجمع على فواعل وصفا الجمع فعال وفعال وما كان وزنا للفعل
غير ما ذكر كقولنا فعل وفعل وفعل فهذه ان اريد بها العموم فالاعراب الصرف كالذي قبله وان اريد بها خصوصية الفعل حكيت كقولنا ضرب فعل او ضرب
فعل ولم يتعرض لهذا كانه لم يتعرض للوزن الخاص بالفعل لان بابهما باب الحكاية وان قرنت شيئا من الامثلة الموزون بها بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه
في الصرف وعدمه تقول مررت برجل فاعل يكنى به عن فاضل مثلا فيصرف لان حكم المكنى عنه الصرف وتقول مررت برجل افعل تريد افضل مثلا
فتمنعه من الصرف وان كان نكرة لانه كناية عن صفة لا تنصرف ويدل على انه في موضعها ان موقعه هنا موقع النعت اذ لا ينافي ان يكون علما هنا
لان العلم لا يوصف به ولان المعرفة لا تكون صفة للنكرة وهذا مذهب سيبويه وخالفه المازني وانتصر له السيرافي بان افعل اقصى احواله ان يكون
كاربع اذا وصف به فانه وصف به وما هو بذلك لا يمتنع من الصرف ورده بان اربعا وضع على ان يكون اسما لا وصفا فعرضت الوصفية فلم
يعتد بها وافعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسما ولا صفة فينبغي ان يراعى حكم الحاضر له وكذا بعض الاعداد المطلقة التي لم تقيد بمعدود مذكور
كالمحذوف ثمانية على مجرد العدد يعني انها تكون اعلاما فلا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب اخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير مصروف نص
عليه ابن جني في سر الصناعة ووقع في بعض نسخ المفصل قال ابن الحاجب الظاهر ان جار الله اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة
مبتدا فلولا انه علم لكنت مبتدا بالنكرة من غير تخصيص قال ووجه ضعفه انه يودي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح
استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة اي كل رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض جنسها وكنوا بفلان وفلانة عن علم
مذكر عاقل وعلم مونث عاقل نحو زيد الذي هو علم لمذكر عاقل وهند الذي هو علم لمونث عاقل وفيه لف ونشر مرتب فزيد يرجع الى فلان وهند يرجع
الى فلانة قال الشاعر الا قاتل الله الوشاة وقولهم فلانة اضحت خلة لفلان فيجريان اعني فلانا وفلانة مجرى المكنى عنه اي يكونان كالعلم فلا
تدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمر مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا
يقال جاءني فلان وفلان اخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم فالثاني مثل الاول في تعذر تنكيره وان كان المكنى عنه قد ينكر والفرق بينه
وبين مررت بزيد وزيد اخر انك اردت واحدا ممن يسمى بزيد وليس هذا بمتات في فلان وقال ابن الحاجب فلان وفلانة علمان اعلام للاناسي
وهو من باب اسامة لانها تطلق على كل علم منها فهي موضوعة لحقيقة اعلام الاناسي من يعقل فان لها حقيقة ذهنية كما ان لجنس الاسد حقيقة
ذهنية وضع لها اسامة قال ولم يثبت استعمالها الا في الحكاية تقول قال زيد جاءني فلان ولا تقول ابتداء جاءني فلان من غير ان تحكي
ذلك عن احد قال الله تعالى ويوم يعض الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهذا

الذى ذكره ابن الحاجب من انها لا تستعمل الا فى الحكاية نص عليه ابن السراج قبله ولكنه مخالف لقول ابن السكيت اذا كنيت عن الادميين قلت لقيت
فلانا ويدل عليه ما رواه الاصمعى من قول مرار العبسى سكنوا شبيثا فالاحص فاصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكرومة
دفعوا معاوز فقره بفلان وقال معن بن اوس اخذت بعينى المال حتى نهكته وبالدين حتى ما اكاد ادان وحتى سالت القرض عند ذوى
الغنا ورد فلان حاجتى وفلان فان قلت وكون فلان وفلانة علمين لاعلام الاناسى منظور فيه لان تلك فى هذا اذا قلت قال زيد
جاء فى فلان فمعناه جاء فى مسمى فلان وانما مسماه لفظ وليس هذا كزيد فى جاء فى زيد لان مسماه ذات قلت هذا اشكال اورده ابن هشام رحمه الله
ولم يجب عنه ويمكن ان يجاب بان معنى جاء فى فلان جاء فى مسمى فلان فكما صح الاسناد الى لفظ زيد والمراد مسماه صح الاسناد الى فلان والمراد مسمى
مسماه ولا اشكال وكذا القول فى فلانة وبابى فلان اى وكنوا بابى وام فلان عن نحو ابى بكر فى كنية المذكر العاقل وام سلمة فى كنية المؤنثة العاقلة
ووقع فى بعض النسخ وام فلانة وهو تحريف من النساخ او وهم فيه ما تقدم من اقتران فلانة بفلان وما تاخر من اقتران الفلانة بالفلان وذكر
كلمة الام ايضا والتمثيل بسلمة ولفظ مؤنث وانما سلمة كطلحة وحمزة علم مذكر عاقل مختتم بتاء التانيث فتانيثه لفظى وكنوا بالفلان والفلانة
عن علم مذكر لا يعقل وعلم مؤنث لا يعقل نحو لاحق وسكاب فالاول للاول والثانى للثانى على طريق اللف والنشر المرتب ولا فرق فى اعلام البهائم
من ان يكون اسماء او كنى فى ادخال لام التعريف عليها فتقول الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلانة والمصنف لم يذكر حكم الكناية عن اعلام
البهائم اذا كانت كنى وبعض الرضى الاسترابادى على ما قلناه من عدم الفرق قال وانما ادخلوا اللام للفرق وكانت كناية اعلام البهائم اولى من كناية اعلام
الاناسى لان انس الانسان بجنسه اكثر وهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير وسلك ابن الحاجب طريقة اخرى فى التعليل فقال زادوا ال
للفرق وجعلوا الزيادة فى علم ما لا يعقل لان العلمية دخيلة على علم من لا يعقل لان اصل الباب لمن يعقل فكانت زيادة ال فى الاقل اولى منها فى الاكثر تقليلا
للزيادة وكانت فى الدخيل فى العلمية لضعف علميته اولى منها فى القوى فى باب العلمية وكنوا بهن وهنة عن اسم جنس مذكر او مؤنث فهن لاسم
الجنس المذكر نحو رجل وهنة لاسم الجنس المؤنث نحو امراة غير علم صفة للاسم جنس وانما كنوا بهن عن علم الشخص العاقل الذى يراد الايضاح باسمه
كقوله والله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يخاطب بذلك حسن بن زيد وكان عبد الله وابرهيم وحسن بنوا
حسن المذكور وعدوه شيئا ولم يجزوه له وهذا الذى ذكره المصنف هنا وفيما ياتى انما هو على سبيل الاستطراد فى الكناية والا فالاصل ان يقتصر
على كنايات الاعلام لانها المتعلقة بالباب وكنوا بهنيت عن جامعت ونحوه من مقدمات الجماع كما كنوا عن الفرج بهن وانما لم يذكر المصنف
لامست ومسست وباشرت ورفثت وباضعت وغير ذلك لانه لما ذكر ان الهن كناية ارد فه بكناية اخرى ماخوذة من لفظ تلك الكناية فكان
ذلك استطرادا لكن هذا معترض بان هنيت ياتى والهن واوى قد يدعى ان الياء بدل على واو وان ذلك من البدل الخارج عن القياس وفى قول
صاحب الصحاح وهنيت كناية عن فعلت من قولك هن اشارة الى ذلك وكنوا بكيت بسكون الياء مخففة او كيت بتشديد الياء وبذيت او ذيت
بتخفيف الياء فى الكلمة الاولى وبتثقيلها فى الثانية او كذا عن الحديث ولا يستعمل كيت وذيت الا مكررتين نص عليه فى اللباب قال ابن هشام
وهو المعروف وقد اهمل المصنف التنبيه على ذلك تقول جاء فى فلان فقال لى كيت وكيت وعلل كيت النصب ان كان مفرد الانه كناية عن جملة
وفى كلام الفارسى لما قلت كان من الامر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسم الكان لكنه الا
اسمها جملة قال ابن هشام لله در هذا الامام ما اتم نظره قال وسالنى سائل فيم يتعلق من الامر اذا كانت شانية وكيف يكون اسمها ضمير الشان ويتعلق
بها مجرور ويؤدى معنى الشان فقلت الظاهر انه تبيين يتعلق باعنى مقدرا قلت يجب ان يكون ثم صفة للامر المحذوف اى كان من الامر الذى
لا يفصح عنه والا كان الكلام عريا من الفائدة وانت خبير انه يلزم على ما ذهب اليه الفارسى واستحسنه ابن هشام تفسير ضمير الشان بغير جملة مصرح
بجزئيها وقد تكسر او تضم تاء كيت وذيت فتكون التاء مثلثة الحركة والكلمة على كل حال مبنية قال الرضى الاسترابادى وانما بنيت لان كل واحدة منها
كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة الكلام واورد انه كان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل
واجاب بانه يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفرد ولا يجوز خلو المفرد منهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب فى الاصل ولا بناء

ولم يجز ان يخلو منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلم عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن الاعراب يكفيه عريه عن سبب
الاعراب نعريه عن سبب الاعراب سبب لبناء كما قيل عدم العلة علة العدم ثم سال فقال انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو
قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم وهي في محل نصب والجواب ان الاعراب المحكي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناهما على الفتح لثقل الياء كما في اين وكيف او
لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل وبناهما على الكسر والضم تشبيها بجير وحيث ثم قال واصلهما كيت وذيت مخففان من كية وذية
بحذف لام الكلمة وابدال التاء منها كما في بنت والوقف عليهما بالياء كما وقفت على بنت ومن العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحين
لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليست في الكلام مثل حيوة وواو حيوان بدل عن الياء الا عند المازني ولم نقل ان
اصلها كونه وذويه لان التاء في كيت وذيت بدل عن اللام فلو كان العين واوا لقلت كوت وذوت والتاء فيهما لكونهما عبارة عن القصتين
وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة الى هنا كلام الرضي باب الموصول اسما كان او حرفا وهو اى
الموصول من الاسماء اى حالة كونه من الاسماء فهو في محل نصب على الحال فان قلت لا يصح وقوع الحال من المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا
في الاصل اذ التقدير وتفسير من الاسماء فذا الحال ضمير مضاف اليه لكن حذف المضاف لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم
المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير وانفصل بعد ان كان مخفوضا متصلا وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم الاعراب في اللغة البيان الكلمة في الاصطلاح
لفظ وضع لمعنى مفرد اذ ليس ثم ما يتعلق به الجار والمجرور وبهذا التقدير يصح التركيب يمكن ان يكون قوله من الاسماء حالا من ضمير متصل محذوف وهو
التقدير اعنيه من الاسماء والجملة معترضة بين المبتدا والخبر لبيان المراد بالمبتدا والتقدير الاول احسن ولا يصح ان يكون قوله من الاسماء حالا من الضمير
المستكن في افتقر لان ما من قوله ما افتقر اما موصولة او موصوفة ولا يصح تقديم معمول الصلة ولا الصفة على الموصول والموصوف ما افتقر جنس يشمل
الموصولات وغيرهما مما يفتقر ابدا لا في حال دون حال وهو فصل اخرج النكرة الموصوفة بالجملة فانها حال وصفها بها مفتقرة اليها وينفك عن الافتقار
في حالة عدم الوصف اصلا وفي حالة الوصف بمفرد وفي شرح ابن قاسم ما معناه ان الجملة الموصوف بها في تاويل المفرد فلا يصدق على النكرة
انها افتقرت الى جملة وهو متعقب بانها جملة قطعا وكونها في تاويل المفرد لا يخرجها عن تسميتها جملة الى عائد يخرج الموصول الحرفي واذ واذا وحيث
وضمير الشان وقال ابو حيان وتبعه تلميذه ابن قاسم ان الموصول الحرفي خرج بقوله من الاسماء قلت وفيه نظر لان قوله من الاسماء ليس فصلا
وقع في التعريف حتى يكون مخرجا وانما هو قيد في حيز المعرف بفتح الراء كما قررناه انفا وما ذلك الا بمثابة ان يقال الكلمة اسم لفظ وضع لمعنى مفرد
فينتقض بالفعل والحرف فيجاب بانهما خرجا بقولك اسما ومثله لا يسمع فان قلت وايضا فقوله الى عائد مخرج للموصول الحرفي فلو خرج اولا بقوله من
الاسماء لكان محض تكرار لا فائدة فيه قلت ليس قوله الى عائد مقصودا على اخراج الموصول الحرفي بل يخرجه ويخرج غيره مما ذكرناه قيل ولا باس لان
والمعتبر في الرد هو ما قلناه اولا او خلفه اى خلف العائد والمراد بالعائد الضمير نحو الذي قام ابو زيد ويخلف الظاهر كقوله ابا دب ليلي انت
في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع فالاسم الظاهر خلف عن ضمير يعود الى الذي لكن قال ابو علي في التذكرة من الناس من لا يجيز هذا
وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا فلحرى ان لا يجيزه في الصلة وجملة صريحة اما اسمية نحو الذي هو قائم او فعلية نحو الذي ضرب
غلامه او موولة نحو الذي عندك والذي في الدار والقائم وفي العبارة قلق فان الذي في هذه الامثلة الثلاثة ليس جملة او لت بل اخر والصواب ان
يقول بجملة ملفوظ بها او مقدرة او الى مفرد موول بجملة فالاول نحو الذي قام ابوه والثاني نحو الذي في الدار والثالث نحو القائم والقاعد غير طلبية
واما قوله واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها فالصلة ازورها ولعل بحذف خبرها والجملة معترضة او الصلة قول
محذوف مثل وجدت الناس اخبر تقله اى مقولا فيهم ومفعول الخبر محذوف اى اخبرهم والهاء في تقله هاء السكت او ضمير افرد نظرا الى لفظ الناس او كل احد
والخبر فعل امر من قولك خبرت الشيء اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر اى بلوته فاخبرته وتقله مضارع مجزوم على انه جواب الامر اى تبغضه تقول
قلاه يقليه وتقلاه بمعنى ابغضه وقال الميداني يجوز رفع الناس على الحكاية ومن نصبه فقد نصبه باخبر ووجدت بمعنى عرفت اى وجدت
الامر كذلك بمعنى عرفت هذه القصة وحققتها وهذا المثل من كلام ابي الدرداء رضي الله عنه ولا انشائية كبعت واشتريت فان قلت ورد

نحو فان منكم لمن ليبطئن فان القسم وجوابه صلة او صفة قلت الموصوف به في الحقيقة انما هو جملة جواب القسم وهي خبرية واما جملة القسم
ان كانت انشائية فليست مذكورة لذاتها بل لتقوية الجملة وتاكيدها وفي كلام المصنف جعل الطلب قسيما للانشاء وانما هو قسيم منه
قال ابن هشام ويرد على طرده هذا التعريف من الواضحة نكرة موصوفة قلت يبني لكونها مفتقرة ابدا الى العائد والصفة ليس بشي لانا لا نسلم
افتقار من النكرة دائما الى ذلك بجواز وقوعها تامة غير موصوفة بشي كما صرح به الفارسي ولو سلم افتقارها حالة كونها موصوفة الى العائد او
الصفة فلا نسلم انه يلزم كون الصفة جملة بجواز مررت بمن معجب لك وقد عرفت فيما تقدم ان الموصول يعرف بالعهد الذي في صلته على
معنى ان وصفها ان يطلقها المتكلم على تقرر علمه عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها
حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية طلبية كانت او غير طلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما الاعراض
المشهور وهو ان الموصول ان كان معرفا بصلته وهي جملة لتعرفت النكرة الموصوفة بها فلم يكن اذن في قولك لقيت من ضربته فرق بين
ان يكون موصولة او موصوفة فقد اجيب عنه بما سبق من ان تعريف الموصول موضعه معرفة مشارا به الى المعهود الذي بين المتكلم والمخاطب
بمضمون جملته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون
معرفة لصلتها واما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب لك
ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن مثله فان وضعهما على ان تخصصا بمضمون صلتهما
والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد
تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شي اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كما تقول رايت اليوم رجلا ... وحده قبل
كل احد وكذلك الى اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك قال المصنف والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة
وذلك غير لازم وذلك لان الموصول قد يراد به معهود فيكون صلته معهودة وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما
لا يسمع وكقول الشاعر ويسعى اذا ابني ليهدم صالحي وليس الذي يبني كمن شانه الهدم وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر
فان استطع اغلب وان يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه وهو اي تفسير الموصول من الحروف ما اول وهو جنس يتناول نحوه
من اسماء الافعال فانه يؤول بمصدره معرفة ان لم ينون وبنكرة ان نون وقد عرفت ما عليه حيث تكلمنا في حد الحرف ويتناول الفعل المشار
اليه نحو حين قمت اي قيامك ويتناول هو من قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فاحترز عن هذه الاشياء ونحوها بقوله مع ما يليه بمصدره
فان هذه الاشياء مؤولة بمصادر لا مع شي يليها وقوله ولم يحتج الى عائد احترازا من الذي الموصوف به مصدر نحو وخضتم كالذي خاضوا
اذا قيل التقدير كالخوض الذي خاضوه فان الذي واقعة على الخوض فهو معناها لكن لا بد له من عائد فسلم التعريف الحرفي المصدري كذا قيل
ويظهر من هذا ان ليس المراد بالتاويل السبك بل المراد به التفسير ولذا صح له ان يقول دخل ضمير المصدر ونحو ذلك مما ذكره ولو حملنا التاويل
على السبك لم يصح ان يدخل تحت كلامه الا الحرف المصدري قلت وعدم الاحتياج الى عائد لا ينفي صحة تعلق العائد به والمراد الثاني لا الاول
وكان الاولى التعبير بما يقتضيه من الاسماء الذي والتي للواحد عاقلا او غيره والواحدة عاقلة او غيرها على طريق اللف والنشر المرتب فالواحد
الذي والواحدة التي وقد تشدد ياؤهما مكسورتين او مضمومتين وصرح ابو موسى الجزولي بانهما مع التشديد معربان بانواع الحركات كما في
اي قال الرضي ولا وجه لاعرابهما اذ ليس التشديد موجبا للاعراب وجزم المصنف بوجوب البناء اما على الكسر واما على الضم ووجه الكسر
ظاهر وهو التقاء الساكنين واما البناء على الضم فبعيد واما اي فلما كان سبب بنائها حذف شي اشبهت الغايات ومن هنا يظهر ان
تشبيه الزمخشري لهما بقبل وبعد لقريب بِ الْجَزَّارُ قصد التشاكل في وجه البناء على الضم وقول الشاعر وليس المال فاعلمه بمال
وان اغناك الا للذي ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب قريبه والقصي يروى هكذا او يروى فان ... ابن عصفور وان
انفقته الا للذي واستدل به على البناء على الكسر لان الذي مستثنى في موضع خبر كذا قالوا وفيه نظر لاحتمال كون الا صفة بمعنى غير

إشارة إلى أن في عبارات العلماء كناية
عن وقوع المبني في حرف
تمم

من لا يلزم صحته قول ابن الحاجب كما ستراه في باب المستثنى او تحذفان اى الياءان من الذى والتى ساكنا ما قبلهما فتقول الذ والت باسكان الذال و
التاء بعد حذف الياء منهما كقوله فكنت والامر الذى قد كيدا كالذ تزبى زبية فاصطيدا وكقول الاخر ابعضا الت اوت ذوى العفو والغنى
فاصبح اذو عنى واعترا او مكسورا فتقول الذ والت بكسر الذال والتاء كقوله ادمعا الذلا ينفك مكتسبا جهلا وان كان لا يبقى ولا يذر
وكقوله شغفت بك الت شغفت مثل ما بك ما بها من نوعه وغرام وبعضهم ذهب الى ان ما ذكر من تشديد الياءين وحذفهما مع الكسر
او السكون بابه الشعر ولم يكن لك فان ائمة اللغة قد نقلوها على انها لغات فلا يحمل ما انشد ومن الابيات على انه من باب الاستدلال
انما يحمل على التمثيل وتخلفهما اى يأتي الذى والتى في التثنية علامتها اى علامة التثنية وهى الالف رفعا والياء نصبا وجرا فتقول اللذان و
اللتان وكان القياس عدم الحذف فيقال اللذيان كما يقال الشجيان لكن لما كان الذى والتى مبنيين لم يكن البناء بهما حظ في الحركة فبقيت ساكنة
ثم حذفت عند التثنية لالتقاء الساكنين ومقتضى هذا الكلام انهما معربان وبعضهم لا يرى ذلك بل يقول هى صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد
فاللذان واللتان صيغة للرفع واللذين واللتين صيغة للنصب والجر والاول اولى لان ادعاء ان كل واحد منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر
يجوز تشديد نونهما اى تشديد النون ابدالا من الياء المحذوفة وحذفهما اى حذف النون وهى لغة الحارث بن كعب وبعض بنى ربيعة لاستطالة
الموصول بالصلة كقوله ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وكقول الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم
وقضية كلام المصنف في المتن ان حذف النون لا يختص بالشعر وهو كذلك لما ذكرناه من انها لغة لبعض العرب ولكنه في الشرح صرح بان
قولهما هى اللذا ضرورة وان عنى بالذى من يعلم نحو والذين هم في صلاتهم خاشعون او شبهه نحو الذين يدعون من دون الله عباد امثالكم
فجمعوا الذين مطلقا اى ولو في الرفع قال المصنف كما كانت التثنية من خواص الاسماء المتمكنة ولحقت الذى والتى جعل لحاقها لهما معارضا لشبههما
بالحروف فاعربت ولم يعرب اكثر العرب الذين وان كان الجمع من خصائص الاسماء المتمكنة لان الذين مخصوص باولى العلم والذى عام فلم يجر على
سنن الجموع لفظا ومعنا قلت هذا معارض بمنع المصنف كون العالمين جمعا للعالم فتامل ويغنى عنه اى عن الذين الذى في غير تخصيص كثيرا
يعنى انه اذا كان المراد الجنس لا افرادا منه على الخصوص فيأتى الذى بصيغة الافراد كثيرا موصوفا به مقدر اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى
والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون اى والجمع او الفريق الذى جاء بالصدق فلم يجمعان بحسب اللفظ والمعنى تردد
اللفظ فوصف بالمفرد ورعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة وكذا قوله كمثل الذى استوقد نارا حمل على اللفظ اى الجمع قال سودهم حمل
على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين بحذف النون لم يجز افراد العائد عليه ويغنى الذى عن الذين فيه اى في التخصيص
للضرورة كقوله وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد كذا مثل به المصنف ولا مانع في هذا ان يكون مفردا
وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اى وان الجمع الذى او ان الجنس الذى وربما قيل اللذون رفعا كقوله نحن اللذون صبحوا
الصباحا قال المصنف في الشرح اعراب الذين في لغة طئ مشهور يقولون نصر الذون امنوا على الذين كفروا وهى لغة هذيل ايضا ونقلها
بعضهم عن عقيل وقد يقال الذى واللذان واللذين واللتى واللاتى بحذف الالف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات قال ابو حيان ولم يذكر ابن
مالك شاهدا على تخفيف الذى وفى بعض الروايات اعرابى حكاها ابو عمرو صراط الذين فلا ينبغى ان يقاس على الذين بقية الالفاظ
انتهى وفى كتاب الشواذ لابى محمد عبد السلام بن قبيلة المقرى السلامى صراط الذين قرا ابى بن كعب وابن السميع وابو رجا بتخفيف اللام حيث
كان جمعا او واحدا فقد ثبت ان ذلك وارد في الافراد ايضا والقاعدة في التثنية انها تكون للفظ الواحد فيجئ ذلك في التثنية ايضا وقد
يكون حتى التثنية جمعا بالنسبة اللغوية ومن البعيد عند كل احد ان يكونوا قد حققوا الواحد دون المثنى وربما احتج بقلة المثنى بالنسبة
الى المفرد والجمع لكن هذا كله في المذكر ينبغى ان تحرز الشواهد في اللتى واللاتى وبمعنى الذين الالى على وزن العلا فتكون للعقلاء كقوله
رايت بنى عمى الالى يخذلوننى على حدثان الدهر اذ يتقلب وقال ابن عصفور تقع على من يعقل ومن لا يعقل من المذكرين وقد يرد
للاناث وسياق وقد استعملت بدون الف ولام كقوله لانتم اذا جئتم مع البقل والدبا فطار وهذا تجمعكم غير طائر والالاء بالمد كقول كثير

ابا الله للشم الالاء كانهم سيوف احاد القين يوما صقالها والالا بالمد على وزن الرلاء كقوله فما اباونا بامن منهم علينا اللاء قد مهدوا
الحجورا واللاين مطلقا على وزن القاضين رفعا ونصبا وجرا وهذه لغة اكثر هذيل او جرا ونصبا واللاون رفعا وهذه لغة بعض
هذيل ومنها قول بعضهم هم اللاون فكوا الغل عنى وجمع التى اللاتى على وزن القاضى وشواهده كثيرة واللايى نحو واللائى يئسن
فى قرا بياء واللواتى على وزن الفواعل وبلا يات فى الكلمات الثلاث كقوله اللات كن مراتعا ومضائعا وقرئ ومن قرا واللاء
يئسن بغير ياء قال ابن هشام ولم اجد شاهدا على اللوات بلا همزة ولا ياء كقوله وكانت من الياء لا يفر ابها اذا ما الغلام الاحمق الام غيرا
واللوا بالقصر كقوله جمعها من اينق عكار من اللواشرين بالصرار اولئك اخدان الذين عرفتهم واخدانك اللاءات زين بالكتم
مكسورا دائما فيكون مبنيا او معربا اعراب الات بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وقد روى اللات فى البيت بالوجهين بكسر التاء وضمها
واللى على وزن العلى كما تقدم فيكون هذا اللفظ مشتركا بين جمع الذى وجمع التى وقد جمعها فى قول الشاعر ويعنى الالى يستلئمون على الالى
تراهن يوم الروع كالحدا القبل وقد يرادف التى واللاتى ذات وذوات فى لغة طى وانما ذكرها ذات بيانا للاصل والا فهو فى مقام بيان
جموع المونث وكان الاصل ان يقول ذوات لكن كان ظاهره يقتضى انها جمع للتى فذكر مفردها قبلها دفعا لهذا الوهم ولك ان تقول قد
ذكر اللى جمع التى فعلم انه يريد الجمع اللغوى لا الصناعى مضمونين مطلقا اى فى جميع الحالات ومن كلام بعض الطائيين بالفضل ذو فضلكم
الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها وقد حكى غير المصنف اعرابها اعراب ذات بمعنى صاحبه وذوات بمعنى صاحبات وانما قدم ذكرها
على ذكر ذو لان الكلام لان فى الموصولات الخاصة وبمعنى الذى وفروعه اى المونث المفرد والمثنى مذكرا او مونثا والجمع كذلك من وما فيجوز ان
يطلق كل منهما على المذكر والمونث ما كان منهما مفردا او مثنى او مجموعا وذا غير ملغى فيطلق على ما ذكرناه على اى حالة كان من افراد وتثنية و
جمع وتذكير وتانيث لكن بشرط ان يكون غير ملغى ونعنى بالالغاء تركيب ذا مع من او ما فيصير المجموع اسما واحدا ولها حينئذ معنيان احدهما
ان يكون المجموع اسم استفهام ويدل عليه قولهم عماذا يسال باثبات الف ما لتوسطها وقد يتعين كقول جرير يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم
لا يستفقن الى الديرين عنانا اذ لا يصح هنا ان يجعل ذا موصولة وقد يترجح فيما اذا وقع الذى بعد ماذا ومن ذا كقوله تعالى من ذا الذى يقرض الله
قرضا حسنا وكقول الشاعر فمن ذا الذى يبقى من الحب بعدما تشربه بطن الفواد وظاهره ويحتمل ان تكون ذا موصولة فيكون فيه جمع بين موصولين
ويخرج اما على ان الثانى موكد للاول او خبر مبتدا محذوف والثانى من المعنيين ان يكون المجموع اسما واحدا موصولا او نكرة موصوفة وعليه بيت
الكتاب دعى ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب نبئينى فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعى ثم اختلف فقال السيرافى وابن خروف موصول
بمعنى الذى وقال الفارسى نكرة بمعنى شى قال لان التركيب ثبت فى الاجناس دون الموصولات وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لدعى لان الاستفهام
له الصدر ولا لعلمت لانه لم يرد ان يستفهم عن معلومها ولا لمحذوف يفسره سانقيه لان علمت حينئذ لا محل لها بل ما استفهام مبتدا وذا موصول
خبر وعلمت صلة وعلق دعى عن العمل بالاستفهام انتهى قال ابن هشام ونقول اذا قدرت ماذا بمعنى الذى او بمعنى شى لم يمتنع كونها مفعول دعى وقوله
لم يرد ان يستفهم عن معلومها لازم له اذ جعلها ذا مبتدا وخبرا ودعواه تعليق دعى مردودة بانها ليست من افعال القلوب فان قال انما اردت انه
قدر الوقف على دعى فاستانف ما بعده رده قول الشاعر ولكن فانها لابد ان تخالف ما بعدها ما قبلها والمخالف هنا دعى كذا ولكن افعلى كذا و
على هذا فلا يصح استيناف ما بعد دعى لانه لا يقال من فى الدار فانى اكرمه ولكن اخبرنى عن كذا الى هنا كلامه قلت وفيه تسليم الامتناع ان يعمل ما سابق
على ماذا فيها للاستفهام وقد صرح بعض المتاخرين بانها من بين ادوات الاستفهام مخصوصة بجواز عمل ما قبلها فيها وان كلام العرب على ذلك
وقد ذكر المصنف هذه المسئلة فى توضيحه الموضوع للكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث
الافك اقول ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك لكن هذا على تقدير تسليمه لا يصلح فى البيت لان المعنى ليس عليه ولا شاهد
به بالجر على عطفا ملغى من قوله غير ملغى ولا للتوكيد المعنى يعنى انه يشترط فى كون ذا موصولا عدم الالغاء وان لا يكون مشارا به الى شى بعد استفهام
بما ولا خلاف فيه او من وفيه خلاف ومنع بعض النحويين كون ذا موصولة بعد من الاستفهامية قال لان الاصل فى ذا ان يكون اسم اشارة لكن

واللوا بالمد واللاءات كاللاءات كتبوا له م

لما دخلت عليها ما الاستفهامية وهي في غاية الإبهام جردتها عن معنى الإشارة وجذبتها الى الإبهام فجعلت موصولة وكذلك من لتخصيصها بمن
يقبل تلبيسها الإبهام الذي في ما وفيه نظر واجاز ذلك جماعة استدلالا بقول الشاعر وغريبة تاتي الملوك كريمة قد قلتها ليقال من ذا قالها
والكوفيون يجوزون كون ذا وجميع اسماء الإشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كما تقدم واستدلالا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون اي الذين
وبقوله تعالى وما تلك بيمينك اي وما التي وقول الشاعر عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق واعتذر البصريون
بان اسماء الإشارة في هذه المواضع باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وجعلوا تقتلون وبيمينك وتحملين على الحال وحذف
ضمير تحملين العائد على ذي الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل تحملين وطليق خبران ويرد عليه بان ليس المراد الاخبار وبانه مجهول وجوز ابن عصفور
تعليق بيمينك باعني ولا ينبغي ان يعول عليه لان اعني متعد بنفسه لا كالباء والحال اولى كما قال البصريون ويكون ما خبرا مقدما وتلك مبتدا
مؤخرا فالحال متعلق فتلك بيوتهم خاوية وبمعنى الذي وفروعه ذو الطائية لان بني طيء هم الذين يستعملونها كذلك حكى الازهري انها في لغتهم
تستعمل بمعنى الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما فتقول رايت ذو فعل وذو فعلت وذو فعلا وذو فعلتا وذو فعلوا وذو فعلن ومن مجيئها بمعنى التي
قول شاعرهم فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت وزعم ابن عصفور انه ذكر البئر على معنى القليب قال وتقول في
تثنيته ذو الطائية ذوا رفعا وذوي نصبا وجرا وفي جمعها ذوو رفعا وذوي نصبا وجرا وفي تثنية ذي الطائية ذواتا رفعا وذواتي نصبا و جرا
وفي جمعها ذوات بضم التاء مطلقا قال المصنف اطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو وذات وجمعهما والذي حمله على ذلك قولهم ذات وذوات
بمعنى التي واللاتي فاضربت عنه لذلك وفي شرح ابن قاسم قيل بل نقل ذلك الهروي وابن السراج عن العرب مبنية حال اما من ذوات جعلت علما
بالمعتقد الذي اشرنا اليه مثل في الدار زيد او من ضميرها المستكن في الظرف المستقر الذي قدرناه لكن هذا مشكل لان تقييدها بهذه الحالة يقتضي انها لا تكون
بمعنى الذي وفروعه عند اعرابها وليس كذلك واشار بقوله غالبا الى ان بعض الطائيين يعربها فيقول جاءني ذو يقوم ومررت بذي يقوم حكاه ابن
في الارشاد وابن جني في المحتسب وانشد فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وانما اعربها هؤلاء تشبيها بذي بمعنى صاحب بل حكى بعضهم ان هذه منقولة منها
لاشتراكهما في التوصل الى الوصف بهما وبمعنى الذي وفروعه ايضا اي خلافا لثعلب فانه زعم ان ايا لا يكون موصولة اصلا وقال لم يسمع ايهم هو فاضل
جاءني على معنى الذي هو فاضل جاءني فان قصد الاحتجاج بذلك على دعواه لم ينتهض لان امتناع موصوليتها هنا قد يكون لمانع وفي كلام ابن
الصائغ ما يشير اليه فقد قال في حواشيه لا يستعمل اي الموصولة الا حيث الإبهام فلا يجوز ايهم قام جاءني لوقوعها هنا على شخص معين معلوم
وعلى هذا فيمتنع ايهم قام عمرو لانها هنا المعين معلوم الا على حكاية ابي الحسن فانه حكى ان الماضي يعمل فيها قليلا فان قلت هذا احرزت ايهم قام
عمرو على معنى ايهم ثبت انه قام فهو عمرو فهو حينئذ منهم عند المتكلم قلت لو صح على ذلك لجاز جاءني ايهم قام على معنى ايهم ثبت انه قام فهو
الذي جاءني وهو قطعا مفقود انتهى كلامه مضافة بالنصب على الحال كما مر في مبنية الى معرفة لفظا او نية ومن يرى ان تعريف الذي بال وهو الاخفش
يرى ان تعريف من مثلا بانها في معنى ما فيه ال وان تعريف اي بالاضافة فالموصولات معرفة بصلاتها وان ال عنده على ثلاثة اقسام كذا نقل عنه
ولو انه قال في اي كما قال في من وما لاتجه وقول ابن عصفور ان ال لا تجامع الاضافة لا يرد لان هذا القائل لا يرى المقدرة بل يرى ان الكلمة في معنى
ما فيه ال ومن يرى ان الموصولات معرفة بصلاتها وان ال فيما هي فيه زائدة يشكل عليه انه يلزم في اي اجتماع تعريفين والجواب ان ايا محتاجة
الى ما يعرف جنس من وقعت عليه وهو المضاف اليه والى ما يعرف عينه وهي الصلة بخلاف بقية الموصولات فانها تفتقر الى الثاني فقط و
حاصله ان الموصولات ليس فيها ما معناه شيء سوى اي فهي مفتقرة الى المضاف اليه ليوضح المعنى الذي وقعت عليه بالنظر الى جنسه ومفتقرة
الى الصلة لتوضحه بالنظر الى شخصه وهذا من غرائب العربية ان اسما يحتاج الى معرفين ولكن من وجهين مختلفين ومن ثم قال بعض المتاخرين
القياس يقتضي جواز اضافتها الى نكرة اذ ليس المراد بالاضافة تعريفها فان تعريفها بالصلة بل بيان الجنس الذي هي بعض منه وذلك حاصل بالنكرة
واذ قد امتنعوا من ذلك فكانهم ارادوا بالتزام كون المضاف اليه معرفة اصلاح اللفظ كي لا يضاف ما امد به التعريف وهو اي الى ما هو نكرة فيحصل
تدافع في الظاهر ولا يلزم استقبال عامله فيجوز قام ايهم اكرمه ولا تنقذيه فيجوز ايهم قام ضربت خلافا للكوفيين في المسالتين وقد نوقع

الكسائي في حلقة يونس فلم يكن مستنده الا ان قال كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع قال السائل استحييت لك يا شيخ يعني ان هذا ايضا متنازع فيه فقد عدل له ابن الباذش بان قال اي موضوعة على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا امده بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام قال الرضي وليس بشيء لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالاخر وحاول الشيخ جمال الدين بن هشام توجيه قول الكوفيين في الامرين فقال كانهم قصدوا الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية بان لا يعمل ما قبلها فيها ولما كان المعنى فيها على الشرطية وليست بها اوجبوا في عاملها لكونه دليلا على الجواب ان يكون مستقبلا وقد يؤنث اي بالتاء موافقا للتي كقوله اذا اشتبه الرشد في الحادثات فارض بايتها قد قدر وحكى ابن كيسان ان اهل هذه اللغة يثنون ايا ويجمعونها فيقولون مثلا اياهم اخوانك وايوهم اخوك لكن في كلام المصنف مناقشة وذلك انه سيذكر بقية اقسام اي ولا يذكر انها تؤنث فاوهم خلاف الواقع فانه قد سمع تانيث المستفهم بها قال الكميت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب وقال الاخر فانك لا تدري باية بلدة تموت ولا ما يحدث الله في غد وفي تفسير البغوي ان ابيا قرا باية ارض تموت وبحسبي تانيث اي في الشرطية والاستفهام حذف ما يضاف اليه كقوله وطول اشتيا قاية سلكوا يعني اي طريق قال السخاوي انما يجوز تذكير اي وتانيثها مضافة الى المؤنث عند ذكر ما تضاف اليه فان حذفته فالتانيث لازم كقوله اية سلكوا معناه اية جهة فاذا قيل ايا سلكوا فالمقدر مذكر لا مؤنث والمعتمد ما قدمناه وبمعنى الذي وفرعه الالف واللام وفي اوائل الكشاف عند تفسير كمثل الذي استوقد نارا ان ال في الصفات بعض الذي وانه لكثرة استعماله متوصلا به الى وصف المعارف بالجمل نهكوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على ال قال الرضي والاولى ان تقول اللام الموصول غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة انتهى وظاهر كلام الزمخشري بل صريحه في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام الذي يعد من الموصولات هي تلك اللام لم انها تعد اسما لا حرفا لانها عين الذي لكونه تخفيفا له قلت دعوى لا دليل عليها وفيها ما رايت من جعل الاسم عين الحرف وهو باطل وفي الصحاح الذي اصله لذي فادخلت عليه الالف واللام ولا يجوز ان ينزعا عنه لتنكير وكثير من المحققين على ان الذي بكماله اسم موضوع مفرد وبه يشعر ظاهر قول الزمخشري الذي وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل وبعضهم على ان الموصول لذي واللام زائدة لتحسين اللفظ حتى لا يكون الموصوف به نكرة توصف بالنكرة وان جعلت لازمة لانها لو دخلت تارة نزعت اخرى لاوهم انها للتعريف وانت خبير بان المصنف حكى نزاعا فيما نقل الجمهور على ان اللام التي هي من الموصولات ليست منقوصة من الذي بل اسم موضوع براسه وهو ظاهر كلام المصنف خلافا للمازني ومن وافقه في حرفيتها لكن المازني يقول هي موصول حرفي والاخفش يقول انها حرف تعريف قال الرضي وهذا الخلاف اذا لم تكن اللام للعهد اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها واستدل لمذهب الجمهور برجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به زيد وقول المازني يرجع الى الموصوف المقدر مردود بان حذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها كما ستعرف في باب النعت ان شاء الله تعالى وبانه لو جاز مع تعريف الموصوف لجاز مع تنكيره بل اولى لان حذف المنكر اكثر ولو كانت موصولا حرفيا لاولت مع ما بعدها بمصدر عملا بالاستقراء فاللازم باطل ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل وقد دخلت نحو الترضى والبجدع كما ياتي ولما لحقها في اعمال اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لوجود المبعد له عن مشابهة الفعل واللازم منتف واستدل المازني ومن وافقه على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالجر وراء الضارب لا موضع لال ولو كانت اسما كان لها موضع من الاعراب واجيب بانه خولف مقتضى الدليل في هذا الاسم لكونه على صورة الحرف فنقل اعرابه الى صلته عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير كما تقرر في باب الاستثناء كذا في الرضي وقال المصنف مقتضى الدليل ان يظهر اعراب الموصول في اخر الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب لكن منع من ذلك كون الصلة جملة لا تتاثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف واللام مفردا جيء بالاعراب فيه على مقتضى الدليل لعدم المانع كذا قال وفيه نظر لان حق الاعراب في اي الموصولة لانه المقصود وانما جيء به لصلة لتوضحه والدليل عليه ظهور الاعراب في اي الموصولة نحو جاءني ايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال باعرابهما واللذون على لغة وتوصل الالف واللام بصفة فتشمل اسم الفاعل واسم المفعول قال المصنف والصفة المشبهة وقد زعم جماعة بان الصفة المشبهة لا تكون صلة للالف واللام قال ابن هشام لانها للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست

بموصولة باتفاق وقال الرضي انما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها الحكم لنقصان مشابهتها الفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يتقدم بالفعل
تام مع ضميمة ان وهو مع ما بعده بتقدير المفرد والصلة لا يكون جملة وقال ابن الحاجب انه التزم في صلة الالف واللام ان تكون اسم فاعل او اسم مفعول فقط لانهم لما
راوها موافقة للالف واللام الحرفية في نحو الرجل لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما معنى فلانها للتعريف مثل اللام الحرفية قلت فيه نظر لان الحرفية
معرفة لما دخلت عليه من الاسم وال الاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد كما هو الصحيح في تعريف الموصول على ما
مر فاين احداهما من الاخرى بحسب المعنى ثم قال فلما وافقتها قصدوا ان لا تدخل تلك الا على المفرد لمشابهة المذكورة وخصوصا بالجملة الفعلية
ليسبكوا من الفعل اسم فاعل او مفعول بحسب ما يقتضيه معنى الفعل فان كان الفعل مبنيا للفاعل نحو الذي ضرب ويضرب بصيغة المبني للفاعل تقول الضارب
لان معنى المبني للفاعل يقتضي اسم الفاعل وان كان الفعل مبنيا للمفعول نحو الذي ضربت او يضرب قلت المضروب لان معنى الفعل المبني للمفعول يقتضي
اسم المفعول ولم يدخلوها على الجملة الفعلية الاسمية لتعذر ان يسبك منها مفرد يصح دخول الالف واللام عليه ويمكن ان يورد هذا بطريق السؤال
والجواب كما وقع لي في شرح المفصل فيقال قولهم صلة الموصول يجب ان تكون جملة منقوض باسم الفاعل والمفعول في مثل الضارب والمضروب فانهما صلة
وليسا جملة ويجاب بان اسم الفاعل والمفعول فيما ذكر في معنى الجملة وانما وقع مفردا للارادة المشاكلة بين ال الموصولة وال المعرفة فسبكوا من الجملة اسم فاعل
او مفعول ليوفروا على الالف واللام ما تقتضيه من المفرد والمعنى فكان فيه وفاء بالغرضين واحترز المصنف بقوله محضة عما يوصف به ولو
بمشتق كاسد وعن الصفة التي غلبت عليها الاسمية كابطح واجرع وصاحب وراكب قال في ذلك كل معرفة لا موصولة وقيل توصل الالف و
اللام بمضارع اختيارا كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل فوصلها بترضى وهو فعل مضارع وكقوله يقول
الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع قال المصنف في الشرح وعندي ان هذا غير مخصوص بالشعر لتمكن قائل الاول من ان يقول ما انت بالحكم
المرضي حكومته ولتمكن قائل الثاني من ان يقول الى ربنا صوت حمار يجدع وانشد ابياتا اخر ادعى فيها كلها عدم الاضطرار فبهذه الطريقة وحاصلها
ان الضرورة عبارة عما ليس للشاعر عنه مندوحة وهذا ليس بمرضي لان الشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن اداء المقصود بها فقد لا يحضره
في وقت النظم الا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق وامكننا في كل ما ادعي انه ضرورة ان يدعى انه امر اختياري
لتمكن الشاعر من ان يقول غير تلك العبارة ويعين تركيبا اخر يتم الوزن به وهذا اسهل على من له محاولة النظم ولا يكاد يعوزه ذلك في
جميع الاشعار او غالبها فهذه طريقة كما تراها والمعول عليه عندهم في تفسير الضرورة انه ما لا يوجد الا في الشعر كان للشاعر عنه مندوحة او لم
يكن قلت وقد ظهر لي هنا شيء وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وهذا على اطلاقه غير صحيح بل ينبغي التفصيل بين
صلة ال وصلة غيرها بالصلة في الثاني لا محل لها قطعا ضرورة انه لا يصح حلول المفرد محلها واما صلة ال حيث توصل بالفعلية ذات
المضارع اما اختيارا كما يقول ابن مالك او اضطرارا كما يقول غيره وحيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالاجماع فينبغي ان يكون
لها محل من الاعراب يكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر فيحكم في محل رفع في مثل قولك اتى
لك الندى وفي محل نصب في مثل قولك لا احب اليجدع الفرس وفي محل جر في مثل قوله ما انت بالحكم الترضى حكومته وهذا من الغرائب ان يكون جملة
يثبت لها العجب على ما انواع اعراب الاسم لا بطريق التبعية في الانواع الثلاثة ولا في شيء منها ويمكن ان يحاجى به وقد يعتذر عن تركهم لذلك
بان هذا لا يستعمل الا في الضرورة او فيها وفي قليل من الكلام وفيه ما لا يخفى في مبتدا وخبر عطف على مضارع اي وقد توصل بمبتدا وخبر
او ظرف اضطرارا فالاول كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد والثاني كقوله من لا يزال شاكرا على المعه فهو
حر بعيشة ذات سعه ويجوز حذف عائد الغير الالف واللام ان كان ضميرا متصلا فلو كان منفصلا نحو جاء الذي كرمت او ما اكرمت الا
اياه امتنع حذفه منصوبا بفعل نحو اهذا الذي بعث الله رسولا او وصف كقوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
اي موليكه فلو نصب بغير فعل او وصف نحو جاء الذي كانه قمر امتنع حذفه فان قلت قد نقضوا في قوله تعالى اين شركائي الذين كنتم تزعمون انه يجوز
ان يكون التقدير تزعمونهم شركاء وهذا الاشكال يجيء ويجوز ان يكون التقدير تزعمون انهم شركاء وعلى هذا فقد حذف العائد المنصوب لغير فعل ولا

وصف قلت انما الذى يعتمد بالحذف المعول المشتمل على الضمير ولم يعتد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا مثاله حذف الفاعل
فى نحو زيدا ضربته تبعا للفعل وحذف الفاء فى نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم - وزاد بعضهم لجواز حذف العائد المنصوب شروطا آخر
احدها ان يكون غير ممتنع نحو جاء الذى ضربته نفسه او وزيد لا يجوز فيه الحذف هذا قول ابى بكر واكثر اصحابه واجازها على الحذف الاخفش و
الكسائى واتفقوا على جواز الحال من المحذوف نحو جاء الذى ضربت مكتوفا الثانى ان يكون متعينا للربط والا لم يجز الحذف نحو جاء الذى ضربته
فى داره ذكره ابن عصفور وغيره الثالث ان يكون الفعل الناصب تاما لا ناقصا نحو جاء الذى انا مكرمه الآن او غدا ومنه قوله فاقض ما انت
قاض وقال طرفة ابن العبد ستبدى لك الايام ما كنت جاهلا ويأتيك بالاخبار من لم تزود ودعوى ابن عصفور ان حذفه ضعيف جدا
مردودة بوروده فى القرآن العزيز فلو كان الضمير غير صفة نحو جاء الذى وجهه حسن او صفة غير عاملة نحو جاء الذى انا ضاربه امس لم يجز
حذفه العائد حينئذ وكان مجرورا بحرف جر بمثله معنى ومتعلقا الموصول او موصوف به اى بالموصول مثال الاول قوله تعالى ويشرب مما
تشربون اى منه فالعائد المجرور قد جر بمن وقد جر الموصول وهو ما بمثلها معنى ومتعلقا اما معنى فلان كلا منهما لابتداء الغاية واما متعلقا فلان
العامل الذى تعلقت به فى الاولى يشرب والذى تعلقت به من الثانية يشربون وتماثلهما واضح وتشمل المماثلة فى المتعلق ان يكون احد المتعلقين فعلا
والآخر صفة كقول حاتم وقد كنت تخفى حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذى انت بائح اى به ومثال الثانى وهو ان يكون العائد مجرورا بحرف
الموصول بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا قولك مررت بالرجل الذى مررت اى به فلو جر العائد بحرف والموصول ليس مجرورا نحو جاء
الذى مررت به امتنع به الحذف الا فى الندور كقوله ومن حسد يجور على قومى واى الدهر ذو لم يحسدونى اى فيه ولو جر الموصول بحرف لا
يماثل الحرف الجار للعائد امتنع الحذف ايضا الا للضرورة كقوله فاصبح من اسماء قيس كقابض على الماء لا يدرى بما هو قابض اى عليه قال ابن مالك
وان تماثلا معنى واختلفا لفظا لم يحذف نحو حللت فى الذى حللت به اذ لو حذف لتبادر انه فيه قلت فيرد هذا على المصنف اذ لم يشترط المماثلة
فى اللفظ قال وان تماثلا لفظا ومعنى واختلفا متعلقا لم يجز الحذف نحو مررت بالذى مررت به قال وترك المصنف موضعين يجوز فيهما الحذف ايضا
احدهما ان يجر العائد بحرف جر بمثله عائد على الموصول بعد الصلة كقوله لو ان ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل اى
عالجت به ذكره المصنف فى الكافية وذكر غيره ان الحذف فى هذا البيت ونحوه ضرورة الثانى ان يدخل الحرف على المضاف الى الموصول نحو مررت
بغلام الذى مررت قال واهمل ثلاثة شروط الاول ان لا يكون المجرور فى موضع ما لم يسم فاعله نحو مررت بالذى مر به قلت لا حاجة بالمصنف
الى ذكر هذا فانه قد ذكر فى باب الفاعل انه لا يحذف الفاعل وحده ونائبه مثله قال الثانى ان لا يكون ثم ضمير آخر يصلح للعود نحو مررت بالذى
مررت به فى داره قلت وهذا ايضا مستغنى عنه ضرورة انه قد علم انه لا بد للمحذوف من قرينة تدل عليه وفى هذه الصورة مما لا يقوم على الحذف
قرينة فلا يجوز حذفه عملا بهذه القاعدة العامة المعلومة قال الثالث ان لا يكون محصورا نحو مررت بالذى ما مررت الا به او انما مررت به قلت
اولها
وهذا ايضا من الطراز الاول وقد صرح المصنف فى باب تعدى الفعل ولزومه ان المفعول المحصور لا يجوز حذفه فاذن هذه كلها امور قد علمت فى
فلا حاجة الى التنبيه عليها ولا يكون تركها اعراضا وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة وان اتيح له
صفو بلا كدر اى ما الذى يستفزه الهوى والجمهور على منع الحذف فى مثل ذلك وقد يحذف ايضا العائد المجرور بحرف وان لم يكمل شرط الحذف كقوله
ومن حسد يجور على قومى واى الدهر ذو لم يحسدونى وقد تقدم انشاده فان قلت الواو فى قوله وان لم يكمل شرط الحذف هى كالواو فى مثل اعطوا السائل
وان جاء على فرس بعضهم يجعلها للعطف على مقدر هو ضد المذكور اى ان لم يجئ على فرس وان جاء على فرس واعتبار ذلك فى كلام المصنف يفسد المعنى
لانك اذا قدرت ان كمل شرط الحذف وان لم يكمل لزم ان يكون الحذف عند توفر شرائط الحذف قليلا وذلك لان قوله المجرور بحرف معطوف على
المرفوع يحذف الذى دخل عليه حرف التقليل قلت الزمخشرى يرى ان الواو فى مثله واو الحال لا واو العطف وعليه فلا اشكال وسيأتى فى ذلك
كلام فى باب الحال ان شاء الله تعالى ولا يحذف العائد المرفوع لا مبتدأ نحو جاء ضربا وضربا وكانا فاصلين وخبر المبتدأ وان ونحو ذلك ليس خبره
جملة اسمية ولا فعلية ولا ظرفا او شبه ظرف اعنى الجار والمجرور فان كان خبره شيئا من ذلك لم يحذف نحو الذين هم يراؤون ونحو الذى هو غلام

منطلق

منطلق ونحو الذي هو عندك والذي هو في الدار لانه لو حذف لم يدر احذف شيء ام لا لان الباقي صالح لان يكون صلة تامة بلا شرط اخر عند الكوفيين
فيجوز عندهم جاء الذي قائم وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلتها اي نحو وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ومثله قول بعض العرب
ما انا بالذي قائل لك سوءا غالبا اشارة الى قلته بعضهم تماما على الذي احسن وبلا شرط في صلتها اي صلة اي كقوله اذا ما لقيت بني مالك
فسلم على ايهم افضل وهي يعني ايا حينئذ اي حين اذ حذف المبتدا الذي هو صدر صلتها باقية على موصوليتها مبنية على الضم تشبيها بقبل وبعد
لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه من الصلة لا انها المبنية للموصول كما حذف وبعد المضاف اليه المبين للمضاف نحو لننزعن من كل
شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا واشار بقوله غالبا الى ان بعض العرب يعربها مع ذلك ولا يبنيها كقراءة طلحة ومعاذ ايهم اشد بالنصب
خلافا للخليل ويونس فانهما يقولان ليست حينئذ موصولة وانما هي استفهامية معربة ثم اختلفا في تخريج الاية بالنسبة الى ننزع فقال الخليل
محذوف في التقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيهم ايهم اشد ورد بانه لا يجوز ان يقال لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه الفاسق
وقال يونس الجملة وعلق ننزع عن العمل لاجل الاستفهام ورد بان التعليق مختص بافعال القلوب وننزع ليس منها ويبطل مذهبهما جميعا قوله
فسلم على ايهم افضل على رواية من رواه بضم اي لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وان حذف ما
تضاف اليه اعربت مطلقا سواء حذف صدر صلتها او لم يحذف نحو اضرب ايا هو قائم واضرب ايا قائم قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط
الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقد حكي ان سيبويه قال معتذرا عن ذلك
لما بعدت عن حال اخواتها بحذف حد جزئي الابتداء كان ذلك مخالفا لاخواتها فغيروها تغييرا ثانيا لان التغيير يانس بالتغيير قال الرضي
اذا حذف صدر صلتها بنيت كاخواتها الموصولة وذلك ان شاء اذا فارق اخواتها العارض فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجع
اليها ولا يخفى ضعف هذين الاعتذارين وان انثت اي الموصولة بالتاء حينئذ اي حين اذ حذف ما يضاف اليه فقيل انه لم تمنع الصرف
خلافا لابي عمرو وخص الحكم بالموصولة وبابي عمرو وفي حواشي الاسفرايني على كتاب اللباب لو قلت اية صاحبتك فقال ابو عثمان انه نكرة
لكن ومائل الاستفهام قال ولهذا صرفت وقال الاخفش هي معرفة وانما نونت لان التنوين في وسط الكلمة كما اذا سميت بخير منك وكان يجب
لا يصرفها لانها معرفة مؤنثة وكذا حكاه ابن السراج واقول ان كان لم يتقدم ذكر شيء فهي نكرة اذ التقدير انه صاحبة صاحبتك وان تقدم
ذكر نسوة وهي معرفة اذ التقدير ايتهن صاحبتك ولكنها مع تعريفها مصروفة لان الاضافة منونة وهي معارضة لمنع الصرف ولعروض التانيث ولما
الذي يمنع الصرف فانه اذا كان الصيغة وضعت للمؤنث وذاي انها معرفة ولم يتغطر لتقدير الاضافة انتهى ملخصا ويجوز الحضور او الغيبة في
ضمير الموصول المخبر به او بموصوفه اي موصوف الموصول المخبر به عن حاضر متكلما كان او مخاطبا مقدم مثل انا الذي فعل او فعلت وانت
الذي فعل او فعلت اعتبارا بحال الموصول وحال المخبر عنه لان المخبر عنه والمخبر به شيء واحد واعتبار حال الخبر اكثر واقيس كقول الفرزدق وانت الذي
امست نزار تعده لدفع الاعادي والامور الشدائد ومن اعتبار المخبر عنه قول الفرزدق ايضا وانت الذي تلوي الجنود رؤوسها اليك
وللايتام انت نظامها وبعضهم يخص هذا الحكم بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ولا يجوز في غيرهما الا الغيبة وظاهر كلام المصنف التعميم واحترز بقوله
مقدم من ان يكون المخبر عنه مؤخرا نحو الذي قام انا وانت فيتعين الغيبة وهو مذهب الفراء ومقتضى اصول البصريين قال ابن قاسم وهو الصحيح
لانهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التاخير ما لم يقصد تشبيه اي تشبيه المخبر عنه بالمخبر به فيتعين نحو انا في
الشجاعة الذي قتل مرحبا يريد عليا كرم الله وجهه وكذا في المخاطب نحو انت الذي قتل مرحبا وذلك لان المعنى على حذف مثل ولو صرح بها تعينت
الغيبة ودون التشبيه يجوز الامران الحضور والغيبة ان وجد ضميران نحو انا الذي قام واكرمت زيدا وانت الذي قام واكرمته وبعكس فتقول
انا الذي قمت واكرم وانت الذي قمت واكرمت والاحسن المطابقة بالحمل على اللفظ كقول بعض الانصار نحن الذين بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا
ابدا ومن العكس قوله انت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي المعلق والكوفيون يمنعون الجمع بين الامرين حيث لا فاصل قال ابن
قاسم والسماع يشهد لهم ويمنع عن الجملة الموصول بها ظرف نحو الذي عندك زيد او جار ومجرور نحو الذي في الدار عمرو ومنوي معه استقر

تقديره الفعل هنا مجمع عليه او شبهه اى شبه استقر نحو ثبت وحصل وهذا الكلام يوهم ان هذا المنوى غير الجملة التى قاله اولا ويغنى عن
الجملة وقد يقال ان مراده بالجملة الموصول بها الجملة الملفوظ بها وهى التى عناها فى صدر الباب بقوله جملة صريحة وهذه المقدرة مغنية عن
الملفوظ بها فاعل هو العائد كما مثلنا فان الفاعل فى قولنا الذى عندك او فى الدار ضمير عائد على الموصول او ملابس له نحو الذى عندك اخوه زيد
فالفاعل هنا ليس بعائد لكنه ملابس للعائد لا يكون منويا ولا يفعل ذلك وهو الاستغناء عن الجملة بالظرف والجار والمجرور بذى حدث خاص
نحو جلس ونام مالم يعلم مثله اى مثل ذلك الحدث الخاص فى الموصول نحو نزلنا البارحة اى نزلنا المنزل الذى نزلناه البارحة او فى موصوف به
اى بالموصول نحو نزلنا المنزل الذى البارحة ولعل هذا انما هو عند قيام الدليل على الحدث الخاص والا فلو قام لم يمتنع التركيب كان يقال
اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو الذى فى الجامع وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهر اى عائد الموصول الذى
يعود من الجملة فاضاف العائد اليها لهذه الملابسة وذلك كقولهم فيما حكاه الكسائى ابو سعيد الذى رويت عن الخدرى والحجاج الذى رايت
ابن يوسف فان قلت هذا تكرير لقوله اول الباب وخلفه فان المراد بخلف العائد هو الاسم الظاهر قلت ليس كذلك فان المفاد هنا قلة وجود الخلف
وهذا ليس يستفاد هناك **فصل** تذكر فيه احكام من وما موصولتين كانتا او غير موصولتين من وما فى اللفظ اى بسبب اعتبار اللفظ
فى بنيته مثل دخلت امراة النار فى هرة مفردان مذكران فان عنى بهما اى بمن وما المراد بكل واحد منهما غير ذلك المذكور الذى هو
المفرد المذكر بان يعنى مثنى او جمع مونث فمراعاة اللفظ وهو الافراد والتذكير فيما اتصل بهما اى جاء بعدهما من ضمير سابق بالعود الى
الموصول سواء كان بينهما فاصل نحو ومنهم من يؤمن به اولم يكن نحو ام من هو قانت والوارد بالمتصل الضمير الذى الحاجب الموصول
من غير فاصل لم يشمل سوى نحو ام من هو قانت او فيما اتصل ما اشبههما مما لفظه مفرد مذكر وقد يعنى به غير ذلك قال المصنف واشرت
بذلك الى نحو كم وكائن وفى شرح ابن قاسم ان المصنف خص كم وكائن ولا خصوصية بل كل لفظ لفظه ومعنى كمن وما واى وال وان
المصنف لولا تفسيره بكم وكائن لصح ان يفسره ببقية الموصولات التى لها لفظ ومعنى فاما اعتراضهما ان المصنف خص كم وكائن ولا خصوصية
فمردود بان المصنف لم يذكر كم وكائن الا لضرب من التمثيل لا للحصر ومثلها لا يخفى وليعلم ان ذلك لا يختص بالباب ثم قوله اشرت الى نحو كم و
كائن ظاهر فى ان الحكم المذكور غير مختص واما ذكره لا ل فغلط وذلك لازم للمصنف ايضا فانما طلق اولى من مراعاة المعنى لانه الاكثر فى كلام
العرب نحو ومنهم من يستمع اليك ومنهم من يؤمن به ومنهم من ينظر اليك افمن اتبع رضوان الله ومن مراعاة المعنى قوله تعالى ومنهم من يستمعون
اليك وقال الفرزدق تعش فان عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذئب يصطحبان وقول امرئ القيس فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها
لما نسجتها من جنوب وشمال مالم يعضد المعنى سابق على الضمير سواء سبق على الموصول كقوله وان من النسوان من هى روضة او لا كقوله
تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فمن انت تعمل فيحتمل دمراعاته اى مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ لما حصل من الاعتضاد
الذى قوى جانب المعنى ولكن لم ينشا عن ترك مراعاته محذور فلم ينته الى رتبة الوجوب فجازت رعاية اللفظ ايضا او يلزم بالجزم عطفا على المجزوم
من قوله مالم يعضد المعنى والمراد ولم يلزم بمراعاة اللفظ لبس او قبح فيجب مراعاة المعنى اما صورة اللبس فنحو اعط من سالك لا من سالك
بالحاق علامة التانيث للفعل الثانى اولم تلحقها مع ارادتك للمونث حصل الالباس واما القبح فمثل من هى حمراء امتك فانك لو راعيت اللفظ
لقلت من هو احمر امتك او من هو حمراء امتك لكان فى غاية القبح فيجب رعاية المعنى مطلقا سواء كانت الصفة مما يفرق بين مؤنثها و
مذكرها بتاء التانيث كحسنة او لا كحمراء خلافا لابن السراج فى نحو من هى محسنة امك فانه لا يوجب رعاية المعنى بل يجوز رعاية اللفظ
والمعنى فيقول على مذهبه من هى محسنة امك ومن هو محسن امك وشبهته ان محسنا شبيه بموضع ونحوه من الصفات الجارية
على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف احمر فان اجراءه على المؤنث لم يقع قال ابن هشام والمصنف لما مثل بحمراء يقول امتك ومحسنة
نقول امك ولننظر فى وجه ذلك قلت الامر فيه سهل وكان الحامل له على ذلك ذكر الام بالحسن صفاتها من حيث هى ام مع
رعاية الادب فى عدم مواجهة المخاطب بذكر ما يرجع الى صفة جمال يتعلق بامه واما الامة فذكرها بما تمدح به من حيث هى امة وهو

يرجع الى حسن لو بها والبيغ ذكرها بذلك لخلال بالادب والامر فى ذلك قريب فان حذف هى وقيل من محسن امك سهل التذكير قال المصنف اجاز
ابن السراج من هى محسن امك فامامن محسن فقريب واما من هى محسن ففيه من القبيح قريب مما فى من هى احمر فوجب اجتنابهما وقد تلخص من كلام
المصنف ثلاث مسائل احداها من هى حمراء امك وضابطها ان يخبر عن الموصول بمبتدا مغاير للفظه وتكون الصلة مبتدا وخبرا ذلك الخبر لا
يوافق خبر الموصول اذا روعى لفظ الموصول ولا يشبه ما يوافقه هذه يجب فيها مراعاة المعنى فى جزئى الصلة جميعا فيقال من هى حمراء امك ويمتنع
مراعاة اللفظ فيهما معا فلا يقال من هو احمر امك وفى الاول دون الثانى فلا يقال من هو حمراء امك كما ان مسئلة الالباس يتعين فيها رعى المعنى
ويمتنع رعى اللفظ والعلة فى المنع هنا القبح وذلك فى الثانية والثالثة من وجهين تخالف الخبر والمخبر عنه فى الصلة وتخالفهما فى الموصول وخبره
لان الصلة والموصول كشئ واحد فكانك حينئذ اخبرت عن موصول مؤنث بمذكر او بالعكس وعليه فى الاولى القبح من الوجه الثانى فقط المسئلة
من هو محسنة امك وضابطها كالتى قبلها الا ان الخبر هنا الواقع فى الصلة يشبه ما يجوز فيه ذلك اذا روعى اللفظ والحكم فى هذه كالحكم فى التى قبلها
تانيث جزئى الصلة مراعاة للمعنى ومنع تذكيرهما والمخالفة بينهما الا ان المسئلة الاولى بالاتفاق وهذه فيها خلاف ابن السراج فانه اجاز تانيث
المبتدا حملا على الخبر وتذكير الخبر حملا على اللفظ نظرا الى مشابهة محسن بموضع فى الصورة وعلى هذا فيمتنع عنده من هو منطلق ومن هى متخرج
ونحو ذلك مما لا يشابه ما يجرى على المؤنث وهو بلفظ التذكير وينبغى ان يجوز عنده من هى طريف ومن هى كريم امك لشبه طريف وكريم بجريح و
قتيل بل يلزمه ان يخبر من هو احمر لشبهه بمن هى افضل وهو قد منع هذه المسئلة الثالثة كالتى قبلها الا ان العائد حذف فهذه يقول فيها
ابن السراج ايضا بجواز مراعاة اللفظ فى الخبر فيذكر ووافقه المصنف فى هذه وتعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا كقوله تعالى ومن الناس من يقول
امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك نحو ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم
ويتخذها هزوا اولئك لهم عذاب مهين واذا تتلى عليه اياتنا وفى القصريات لابى على الفارسى قال النحويون فى قراءة ابى عمرو ومن يقنت
منكن لله ورسوله وتعمل لو عكس ذلك لم يجز لانه يكون الباسا بعد البيان واما اذا حمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ فانه يكون تفسيرا قال
ابن هشام انظر قوله قال النحويون فهو منتصر لبطلان مسئلة المصنف قلت مسئلة المصنف اعتبار اللفظ ثانيا ومسئلة الفارسى هى اعتبار المعنى
اولا ثم اعتبار اللفظ ثانيا ولا يلزم من امتناع الثانية امتناع الاولى فتامله فتقع من وما شرطيتين نحو من يعمل سوءا يجز به ما يفتح الله
للناس من رحمة فلا ممسك لها واستفهاميتين نحو من فعل هذا بالهتنا قال فرعون وما رب العالمين ونكرتين موصوفتين نحو مررت بمن
معجب لك ومررت بما معجب لك وبوصف بما علو راى كقولهم لامر ما جدع قصير انفه اى لامر اى امر وهذه التى يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على
الابهام الحقارة نحو اعطه شيئا ما والفخامة مثل لامر ما يسود من يسود اذا لم يجعل مصدرية والنوعية نحو اضربه ضربا ما وفى الجملة تكون
ما افادة تنكير الاسم قبلها قال المصنف والمشهور انها زائدة مبهمة على وصف لاتصال بالمحل وهو اولى لان زيادتها عوضا عن محذوف
ثابتة فى كلامهم نحو اما انت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان ونحو حيثما تكن اكن فزادوها عوضا من الاضافة وليس فى كلامهم
نكرة موصوف بها جامد كجمود ما الا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اى رجل ظمعناشاه وهذا رجل ما يبعث من رجل فما لحكم
على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه ولا تزاد من خلافا للكسائى فانه قال بزيادتها ولم يخاتر
من القول بالزيادة مع كونه من اسماء جريا على قول اهل بلده الكوفيين ان الاسماء يجوز ان تزادوا استدل على مذهبه بقول حسان رضى الله عنه
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا فيمن خفض غيرنا وبقول عنترة يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها لم تحرم فيمن
رواه بما دون ما وبقول الاخر الى الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والاثرون من عددا واجيب بان من فى الاولين نكرة موصوفة
اى على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة وعد الناصفة لمن على انه اسم وضع موضع المصدر وهو العدد
اى والاثرون قوما عددا اى قوما معدودين واما معمول ليعد محلى وفاصلة او صفة لمن ومن بيان من الاثرون فان قلت ذكر المصنف
زيادة من مع الاختلاف فيها وترك زيادة ما مع الاتفاق عليها فما وجهه قلت فعل ذلك لان كلامه فى باب الاسمية وما الزائدة متعرف

اما من فاسم دانما حق عند زياد نها اولا يقع من على ما لا يعقل في حال من الاحوال الا في حالة كونه منزلا منزلته اى منزلة من يعقل كقوله اسرب
القطا هل من يعير جناحه لعلى الى من قد هويت اطير وقول امرء القيس الا عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى فانه
خاطبه اولا ونسب اليه الاعادة ونادى فى الثانى وهذا التنزيل اعم من ان يكون من المتكلم او من غيره كما فى قوله تعالى ومن اضل ممن يدعوا من دون
الله من لا يستجيب له المراد الاصنام وحقيقة المسئلة انه متى نسب الى المسمى شئ فى ذلك الكلام شانه ان لا ينسب نفيا او اثباتا الا الى العقلاء اجرى
عليه حكم العاقل واما كون المعتقد لذلك المتكلم والمخاطب وغيرهما فلا يدخل له فيما نحن فيه البتة قلت وقد يقال فى بيت امرء القيس ان من كان
فى العصر الخالى مراد به الذى فى العصر الماضى كائنا ما كان ومن جملة ذلك الطلل فيكون من القسم الذى ياتى وهو قوله او مجامعا له اى لمن يعقل بشمول
نحو الم تر ان الله يسبح له من فى السموات والارض فمن فى السموات والارض لفظ عام يشمل العاقل وغيره ويدل على ارادة الكل قوله تعالى وان
من شئ الا يسبح بحمده ومثله ومنهم من يمشى على رجلين وهو شامل للانسان والطائر مثلا او مقترن والمراد ان لفظ من قد قرنت بها
لفظة اخرى اجتمع فيها العاقل مثل من يمشى على رجلين فانهما اقترنا بكل دابة وهو الشامل للنوعين لاكلة من خلافا لقطرب فانه جوز اطلاق
من على غير العاقل بلا شرط استدلالا بقوله تعالى ومن لستم له برازقين وكانها حملها على البهائم ولا دليل فيه لجواز ان يحمل الرقيق والبهائم لان الجميع
خلق للمنافع ولكن الاول اظهر وما فى الغالب لما لا يعقل وحده نحو اعجبنى ما صنعته قال المصنف احترزت بقولى فى الغالب من نحو قوله تعالى ما
منعك ان تسجد لما خلقت بيدى ومن قول بعض العرب سبحان ما سخركن لنا قلت انما يتم هذا لو كانت ما فى هذا المثال المذكور مستعملة للعالم
وليس كذلك لما تقرر من منع اطلاق هذا اللفظ على البارى سبحانه وسببه علم ان التعبير بما لا يعلم كان اولى من هذه العبارة وقد استدل على
الاطلاق ما ذوى العقول باطباق اهل العربية على قولهم من لما يعقل من غير تجوز فى ذلك حتى لم يقبل من لمن يعقل كان لغوا من الكلام بمنزلة ان
يقال لذى عقل عاقل فان قيل ها هنا يجب ان يفرق بما ومن لان ما يعقل معلوم انه من ذوى العلم قلنا نعم لكن بعد اعتبار الصلة اعنى يعقل
فاما الموصول نفسه فيجب ان يعتبر مبهما مرادا به شئ ما يصح فى موقع التفسير بالنسبة الى من لا يعلم مدلول من ولم يقع وصلة مقيدا غير لغوى
فليتامل كذا فى حاشية التفتازانى على الكشاف ولنا ان لما لا يعقل مع من يعقل نحو ولله يسجد ما فى السموات وما فى الارض من دابة وكان
الحيوان لو قال ويقع على من يعقل مختلطا بغيره فان الذى يحتاج الى الاعتذار عنه اطلاقها على العاقل واما اطلاقها على غير العاقل فذلك
اصلها وقد تقدم فالاختلاط انما كان سببا فى اطلاقها على العاقل لا سببا لاطلاقها على غير العاقل ولصفات من يعقل وهذه عبارة ابى على وفى
فى كلام المصنف من ذكر الخاص بعد العام فان صفات من يعقل هى مما يصدق عليه ما لا يعقل فما ذكر هنا هو بعض ما تناوله العام الذى
اولا ومثلوا ذلك بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم فى الكشاف وقيل ما طاب ذهابا الى الصفة قال التفتازانى يعنى استعملت كلمة ما فى النساء
مع اختصاصها او غلبتها فى غير ذوى العقول لان هذه التفرقة انما هى اذا اريد الذات واما اذا اريد الوصف كما تقول فى ما زيد اى فاضل ام كريم
وفى الموصولة اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اى القائم او القاعد ونحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعنى الزمخشرى
وصاحب المفتاح وغيرهما وان انكره البعض ها هنا المراد الصفة اى انكحوا الموصوفة باى صفة اردتم من البكر والثيب الشابة والشيبة
والجميلة فاضلا وذلك الى غير ذلك من الاوصاف وقيل المراد الموصوفة بانتفاء التحرج والتضييق فى تزوجها وقد خفى معنى قوله ذهابا الى
الصفة على بعض الافاضل فذهب الى جواب معناه ان المراد الوصف الماخوذ من المذكور بعدها اعنى ما طاب الطيب هو صادق على العاقل و
غيره ومعنى ما سخركن المسخر وانت خبير بان السؤال لا يسقط بمجرد ذلك الى هنا كلام التفتازانى ولو عبر المصنف بمن يعمل ليشمل افمن
يخلق ونحو والسماء وما بناها لكان اولى من تعبيره بمن يعقل اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل وللمبهم امره كان يرى شبحا يقدر انسانيته
وعدم انسانيته فيقول اخبرنى ما هناك وكذا لو علمت انسانيته فانبهم عليك حاله بالنسبة الى الذكورة والانوثة ومنه رب انى
نذرت لك ما فى بطنى محررا قاله المصنف فى الجملة اذ لو كان للمتكلم التفات الا الى الشئ من حيث هو فجعله متعلق الحكم من غير اعتبار
وصف زائد على ذلك فانه ياتى بما نحو لما خلقت بيدى فان الذم انما كان على مخالفة الامر بالسجود لا الذات مع كون المسجود له عاقلا ونحو ان

نذرت لك ما في بطني محررا المراد انها جعلت ما في بطنها او ثمرة فؤادها خادما للبيت ولم يقصد اذ ذاك انوثته وكذا المراد بقوله انظر الى ما ظهر انظر الى هذا الشيء كائنا ما كان فاوردت ما نكرة خالية عما تقدم من كونها موصولة او موصوفة او شرطية او استفهامية وهذه هي التي لم يثبتها ويقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا جزم بذلك جمع من البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز ان يكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها من الاعراب وان تكون نكرة موصوفة فالجملة بعدها في موضع رفع نعت لها وعليهما فالخبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره شيء عظيم ونحو الثاني باب نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما وقبحته دقا نعما اي نعم شيئا فما نصب على التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري وسيأتي فيه كلام ان شاء الله تعالى الثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالاكثار من فعل كالكتابة ان زيدا مما يكتب اي انه من امر كتابة اي انه مخلوق من امر ذلك الامر هو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقل عن سيبويه انها معرفة تامة بمعنى الشيء وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان قال ابن هشام ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير وقد تساوقتا فيما من عند الجر على ان يكون نكرة تامة قال ابن مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان فزعم ان الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص المدح فهو مبتدأ خبره ما قبله او خبر مبتدأ محذوف وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله شعري شعري والظرف متعلق بالمحذوف لان فيه معنى الفعل اي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلن قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح قلت لا يحتاج الى تقديره بناء على القول بان المخصوص خبر مبتدأ محذوف وقد تقع النكرة مصدرية فلا يعود عليها شيء وتأولوا عليه يونس ذلك الذي يبشر الله عباده قال الفارسي وعليه وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم ولا يعود الى الذي شيء لانها في مثل هذا حرف وهذا مذهب الفراء في قوله تماما على الذي احسن فجعلها مصدرية فعلا ماضيا مسندا الى ضمير موسى والتقدير تماما على احسانه واختار المصنف وسبقه الى اختياره ابن خروف وحكي عن الفراء انه سمع بعض العرب يقول ابوك بالجارية الذي يكفل مبتدأ بمنزلة وان نصوصا بالجارية بخبره والمعنى كفالته استقرت بالجارية ولولا هذا التأويل لزم محذور ان تعلق الباء بيكفل وانما يتعدى بنفسه وتقديم معمول الصلة على الموصول واجيب بان التقدير ابوك كفيل بالجارية وابدل منه الذي واما وخضتم كالذي خاضوا فتوجيه الاستدلال به انه لو كان موصولا اسميا لاحتاج الى عائد وليس موجودا لانه لا يتعدى بنفسه لحذف مفعوله وهو العائد فلم يبق الا ان يكون العائد هو ضمير الفاعل المصرح به فاذا قلت كذلك لم يطابق الذي وعائده المذكور لان الذي مفرد وعائده جمع واجيب بان الذي جمع في المعنى اما على انه صفة لجمع في المعنى مفرد في اللفظ كالفريق او كالجمع الذي خاضوا فافراد الموصول لفظا اقتضى صحة التعبير بالذي وجمعه معنى اقتضى عود الضمير مجموعا واما على ان الذي بمعنى الذين كما في قوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد والفرق بين هذا والذي قبله ان لفظ الذي لا يجوز فيه على الاول انه لا حذف موصوف وعلى الثاني ولنا على ان الذي واقع في حديث هو الخوض ويكون العائد محذوفا وهو ضمير المفعول المطلق واما تماما على الذي احسن فقد تؤول على ان فاعل احسن ضمير راجع الى الله تعالى وعائد الى محذوف والتقدير على الذي احسنه الله والاصل تماما على الاحسان الذي احسنه الله اليه وموصوفة بمعرفة نحو مررت بالذي الفاضل او شبهها في امتناع لحاق فيقال مررت بالذي اخيك وبالذي مثلك او بالذي خير منك وعليه خرج تماما على الذي احسن بجعل احسن افعل تفضيل مجرورا بالفتحة صفة للذي وعلى هذا فلا يقال مررت بالذي قائم وهذا الذي ذكره المصنف من وقوع الذي موصوفة بمعرفة او شبهها في امتناع لحاق ال هو مذهب الفراء وابي علي الفارسي قال المصنف وهو صحيح وبه اقول

فصل

نذكر فيه الكلام على اي موصولة كانت او غير موصولة تقع اي شرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي واستفهامية نحو ايكم زادته هذه ايمانا فباي حديث بعده يؤمنون فاي الفريقين احق بالامن وصفة لنكرة موصوفة كقوله دعوت امرأ اي امرئ فاجابني فكنت واياه ملاذا وموئلا قال الفارسي في القصريات اذا قلت برجل اي رجل فرجل لا اول او غير الثاني لان الاول واحد والثاني جنس لان ايا بعض ما تضاف اليه غالبا راجعا الى مذكورة ولعتر زيد من النكرة الموصوفة المحذوفة كقول الفرزدق اذا حارب الحجاج اي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع اراد منافقا اي منافق قال المصنف هذا في غاية الندور لان المقصود بالوصف باي التعظيم والحذف مناف لذلك وكلا

لمعرفة كقوله فاوبان اَيّما خفيا لحسن فلله عينا حبتر ايما فتى انشده المصنف بنصب اى على الحال وانشد غيره بالرفع على انه مبتدا او خبر مبتدا
والتقدير اى فتى هو واى فتى فى هذين الوجهين اعنى كونها صفة وكونها حالا دالة على معنى الكمال باعتبار ما تضاف اليه فان اضيفت
الى مشتق كما فى قولك مررت بفارس اى فارس فهى الكمال فى الفروسية والثناء على الموصوف خاص بهذه الجهة وان اضيفت الى غير مشتق
كما فى قولك برجل اى رجل فهى الكمال فى الرجولية والثناء على الموصوف عام فى كل ما يمدح به الرجل وانما لم توصف به المعرفة لانها لو اضيفت الى
معرفة كانت بعضا مما تضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة ويلزمها اى يلزم ايا فى هذين الوجهين وهما وقوعها صفة ووقوعها حالا الاضافة
لفظا ومعنى بحيث لا يجوز الانفكاك عنها اصلا الى ما يماثل الموصوف لفظا ومعنى نحو مررت برجل اى رجل وبعالم اى عالم فلا يجوز برجل اى عالم و
لا بعالم اى رجل او معنى لا لفظا نحو رايت اى انسان قيل وانما قاله بمحض القياس ولا يعلم له فيه سماع يريد وان فى حال كونها صفة قال ابن هشام
وهو قياس جيد لانها كالواقعة حالا فى المعنى وتلك لا تضاف الى مخالف ذى الحال لمررت بعبد الله اى رجل فان قلت قد قررت ان المراد بالوجهين
وقوعها صفة ووقوعها حالا فكيف يلايم هذا قوله الى ما يماثل الموصوف وهذا خاص بوقوعها صفة قلت لم يرد بالموصوف المتبوع بتابع هو صفة
بل اراد ما علق به وصف فهو اعم من ان يكون ذا حال او صفة تابعة فشمل الوجهين وحصلت الملايمة ويرد على المصنف ان يقول ووصلة لنداء ما
فيه ال فيلزمها حرف التنبيه والاعتذار عن ذلك بان ذكره فى باب المبتدا معارض بانه قد ذكر وقوع اى الشرطية فى باب الشرط فهلا استغنى
بذلك وانما هذا تمام استيفاء اقسام الشئ فلا ينبغى ان يغادر منها شئ وقد يستغنى فى الشرط والاستفهام بعلم الاضافة ان علم المضاف اليه نحو
ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى هذا فى الشرط وفى حديث ابن مسعود سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم اى الاعمال احب الى الله قال الصلوة لوقتها
قال قلت ثم اى قال بر الوالدين قال ثم اى قال الجهاد فى سبيل الله وهذا فى الاستفهام واى فيهما اى فى الشرط والاستفهام بمنزلة كل مع النكرة و
بمنزلة بعض مع المعرفة ولهذا يقول اى غلامين اتيا واى غلمان اتوا برعاية حال المضاف اليه كما اذا صرح بلفظ كل مضافا الى المنكرة ونقول
اى الغلامين اتى اى لغلبا الى كما نقول ذلك عند التصريح بلفظ بعض كذا فى الشرطية تقول اى رجل يضرب اضربه واى رجلين يضرب
اضربهما واى رجال تضرب اضربهم واى الرجلين تضرب اضربه واى الرجال تضرب اضربه ولا تقع اى نكرة موصوفة خلافا للاخفش فانه اجاز
وقوعها كذلك نحو مررت باى معجب لك وهذا هو الذى جزم به ابن الحاجب واخرج المصنف بقوله نكرة نحو يا ايها الرجل فان ايا هنا موصوفة
ولكنها معرفة وقد يحذف تاليها فى الاستفهام كقول الفرزدق سطرت نصرا والسماكين ايهما على من الغيث استهلت مواطره ويضاف فى اى
الاستفهام الى نكرة بلا شرط نحو اى رجل عندك والى المعرفة بشرط افهام تثنية نحو اى الرجلين عندك وايهما عندك او جمع نحو اى الرجال
عندك وايهم عندك او قصد اجزائه نحو اى زيد احسن الى المعنى اى اجزائه احسن ولهذا يقال فى الجواب عينه او وجهه ام عينه وفى الجواب
وجهها وعينه او نحو ذلك من اجزائه او تكريرها اى تكريراى عطفا بالواو اى حالة كونها معطوفة او ذات عطف وتكرير بعطف كقوله فلئن
لقيتك خاليين لتعلما اى واياك فارس الاحزاب وفى شرح ابن قاسم قيل ويقصد ان يقصد به الجنس نحو اى الدينار دينارك واى
البعير بعيرك وان يعطف عليه بالواو نحو اى زيد وعمرو وجعفر قام ويمكن اندراج هذين تحت قوله او جمع وقد عرفت ان الضمير فى قوله و
يضاف فيه عائد الى الاستفهام فتخرج الموصولة والموصوف بها وهو حق لان الموصولة لا تضاف الى نكرة والموصوف بها لا تضاف الى معرفة
لكن يلزم اى الشرطية وهو مشكل لانها مساوية للاستفهامية فيما ذكر فيضاف الى النكرة بلا شرط نحو اى الرجل تضرب اكرمه والى معرفة بشرط
افهام تثنية نحو اى الغلامين جاءك فاكرمه قال تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان على او جمع نحو اى الرجال جاءك او قصد اجزاء نحو
اى زيد رايت اعجبنى تقديره اى اجزائه ويأتى فيها ايضا مسئلة التكرير نحو ان يقال اى زيد واى عمرو جاءك فاكرمه وعلى هذا ففى كلامه نقص
فتامله **فصل** تكلم فيه على الموصولات الحرفية واحكامها وقد سبق تعريف الموصول الحرفى من الموصولات الحرفية ان الثنائية التى هى
الناصبة مضارعا الا المخففة من الثقيلة ولا المفسرة ولا الزائدة فلكل منها موضع تذكر فيه وتوصل بفعل متصرف لا جامد نحو عسى مطلقا اى
سواء كان مضارعا نحو اريد ان اقوم او ماضيا نحو اعجبنى ان قمت او امرا نحو كتبت اليه بان قم فانا وصلها بالمضارع فجمع عليه ولا اشكال فيه واما

وصلها بالماضي نحو انه فيه ابن طاهر معترضا ان ان الموصولة بالماضي ليست الموصولة بالمضارع لان الناصبة تخلص المضارع للاستقبال فلا
تدخل على غيره كالسين وسوف ولانها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل
قال ابن هشام والجواب عن الاول انه منتقض بنون التوكيد فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد وباد وات الشرط فانها ايضا
تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني انه انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه
فاثرت الجزم في محله كما انها يعني ان الناصبة كما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه هكذا قال وفيه نظر وتأمل
وصلها بالامر نحو انه فيه ابو حيان وزعم انها لا توصل به وان كل شيء سمع من ذلك فان فيه تفسيرية بدليلين احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر
الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك في الماضي ومع المضارع قال ابن هشام والجواب عن الاول
ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند
التقدير المذكور قلت هذا فيه تسليم لفوات معنى الامر وهو قابل المنع فقد جرت عادة الزمخشري بتجويز وصل ان بالامر والنهي ومعناه مصدر طلبي
وقد حققه في سورة نوح في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك فقال ان الناصبة للفعل اي انا ارسلناه بان انذر
قومك اي بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار انتهى فعلى هذا يقدر بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بامر او نهي نحو كتبت اليه بان قم
ولا تقعد اي بالامر بالقيام والنهي عن القعود فلا يفوت معنى الطلب في الجملة وعلى تقدير التسليم فلا نسلم ان فوات معنى الامرية كفوات معنى المضي
والاستقبال وذلك لان السبك يفوت معنى الامر اصلا ورأسا لان اللفظ حينئذ لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة وليس السبك يفوت
الدلالة على معنى الزمان الماضي والمستقبل بالكلية لان المصدر حدث ويلزم من وجوده وجود الزمان فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام
فلم يفت الدال عليه بالكلية ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الاول قال ابن هشام والجواب عن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى
لتعلق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكره ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل
ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه وكتبت اليه بان قم واجاب بانها محتملة للزيادة مثلها في قوله لا نقران بالسور وهذا
وهم فاحش لان حروف الجر زائدة كانت او غير زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تاويله انتهى كلامه قلت ويتجه ان يقال لم يقم دليل
الجماعة على ان الموصولة بالماضي والامر هي الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في ان
من بين ادوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم ايضا على ان التي تذكر بعدها فعل الامر او النهي موصولة في كل موضع يقع فيه كذلك
محتملة لان تكون تفسيرية او زائدة فالاول نحو ارسلت اليه ان قم او لا تقم ومنه انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك والثاني نحو كتبت
اليه بان قم او بان لا تقم فان فيه زائدة زيدت لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه قم او بلا تقم اي بهذا اللفظ فتأمل
دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمل ومنها ان بفتح الهمزة وتشديد النون وتوصل بمعموليها وهما اسمها وخبرها فيؤول بمصدر خبرها مضافا الى
اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم قيام زيد وكذا بلغني انك في الدار اي استقرارك فيها لان بالحقيقة المحذوف من استقر او مستقر وكذا ان كان الخبر
جامدا نحو بلغني انك زيد قال الرضي اي زيديتك فان ياء النسب اذا لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضرب
والضاربية قال ابن هشام يقدر بالكون فتقدير المثال المذكور بلغني كونك زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول
هذا زيد وان شئت كان هذا زيدا ومعناهما واحد وزعم ان الذي يقول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان
المشددة انما تؤول بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى
قد مضى وجه تقديره ومنها كي وتوصل بمضارع نحو جئت لكي تكرمني وجئت كي تكرمني فاذا قرنت باللام تعينت المصدرية وان لم تقرن
بها احتملت المصدرية والجارة لان كي لا يخلو من معنى التعليل وقد يورد عليه نحو تريدين كيما تقتليني وما كان فان اللام المقدرة قبلها
زائدة لا تعليلية مثلها في يريد الله ليبين لكم فينبغي ان يجب المصدرية هنا وان لا يقدر شيء لا تعليل ولا غيره وفيه بحث ومنها ما توصل

بفعل متصرف احترازا من نحو عسى و ليس وصلها بليس في قوله الیس امیری فی الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر وغرامة احترازا من نحو
قولك عجبت بما قام فانه لا يجوز واكثر ما توصل بالماضي نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت وكقوله يسر المرء ما ذهب الليالي واشترط التسهيل
ان يكون الفعل عاما نحو عجبني ما صنعت لا خاصا نحو عجبني ما جلست ويرده الاية والبيت ووافقه صاحب البسيط وزاد ان يكون الموضع صالحا
لما التي هو موصول اسمي كذا نقل عنه ابو حيان وتبعه ابن قاسم قال ابن هشام وهذا هو الشرط الذي ذكره التسهيلي لا غيره وفيه نظر وتختص ما دون
غيرها من الحروف المصدرية بنيابتها عن ظرف زمان نحو اكرم زيدا ما دام صديقك اي مدة دوامه صديقك موصولة حينئذ في الغالب احترازا
من نحو قوله نطوف ما نطوف ثم ناوي ذو الاموال منا والعديم فما فيه مصدرية ظرفية وصلت بمضارع وكان الحامل على جعلها كذلك انما
لم تقل بهذا المعنى لزوم ان تكون هي وما بعدها مفعولا مطلقا ولم يثبت ذلك بفعل ماضي اللفظ مثبت كقوله تعالى خالدين فيها ما دامت
السموات والارض او منفي بلم كقوله ولن يلبث الجهال ان يتهضموا اخا العلم ما لم يستعن بجهول وذهب الزمخشري الى انها تشاركها في
هذا المعنى وجعل من ذلك قوله تعالى ان اتاه الله الملك وقوله الا ان يصدقوا فقدر وقت ان اتاه وحين ان يصدقوا وهذا محتمل التعليل ومن امثلة
سيبويه والله لا افعل الا ان تفعل وفرع بقوله حتى تفعل قال الصفار وتفسيره معنى فاما ما في الصناعة فهو تقدير الا وقت ان يفعل وقال المبرد الا بان تفعل
اي الا بسبب فعلك وما قال يمكن ان يساعده المعنى والا فهذا الكلام ان يقال في معنى ان الفعل يقترن بالفعل الاخر غير متراخ عنه ومذهبه ولم يعرض
المهملة وانما اعطى ان الفعل بسبب لفعل فيمكن ان يكون بعده فان قيل انه يقال في هذا المعنى كان حسنا وليست ما المصدرية اسما وكان بحقه
ان يصرح بما ذكرناه لئلا يوهم ان الخلاف خاص بالظرفية بخصوصها لا عام فان كل مصدرية فيفتقر بالنسبة جواب النفي الى ضمير خلافا للاخفش
وابن السراج فان قلت يعجبني ما صنعت تقديره عند سيبويه والاكثرين صنعك ولا ضمير اصلا والتقدير عندهما الصنع الذي صنعته فحذف الضمير ويرد عليهما
بقوله بما لستما اهل الخيانة والغدر لانه لا يتاتى فيه تقدير رابط واما رد ابن يعيش بنحو اعجبني ما ضربت زيدا من حيث انه لا يمكن تقدير ضمير
ضرورة ان الفعل متعد الى مفعول واحد وقد استوفاه فلا يصح تقدير ضمير هو مفعول اخر فساقط من جهة ان الضمير الذي يقدر ضمير المصدر ولا
ضمير المفعول به والزم ابن هشام الزمخشري من قوله ان ما في قوله تعالى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا مصدرية القول بمصدريتها مع عود الضمير
عليها قلت ولم يقع في الكشاف تصريح بان الضمير المجرور في عائد على ما مع القول بمصدريتها فيحتمل ان يوجه كلامه بان الضمير عائد على المصدر
المفهوم من ظلموا وفي مصاحبة مثل فخرج على قومه في زينته اي واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم وتوصل ما المصدرية مطلقا سواء كانت
وقتية اي غير وقتية بجملة اسمية على ما ذهب اليه السيرافي والاعلم وابن خروف مخالفين لسيبويه والجمهور واختار المصنف لاولى اي القول
بجواز وصلها بالجملة الاسمية واستدل له بقوله احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب قال والحكم على هذه بالمصدرية اولى
من جعلها كافة لانها اذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له ثابت بخلاف الحكم بان ما كافة قال وايضا فما
المصدرية ينوب عن الظرف الزماني والظرف المكاني يوصل بالجملتين مضافا اليهما نحو يوم هم بارزون يوم ينفع فاذا وصلت مع الظرفية
بالجملتين كان في ذلك اعطاؤها حكم ما هي مناسبة لحق انها نابت عنه واذا ثبت ذلك في الوقتية فلا يبعد جوازه في غير الوقتية ايضا فهذا
قياس يقتضي صحة الجواز لو لم يرد به السماع فكيف وقد ورد منه في الوقتية قوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن سبب
ترحل وفي غيرها قوله كما دماؤكم تشفي من الكلب نحو ودوا منه ودوا لو تدهن فيدهنون ويود ومنه يود احدهم لو يعمر وعد ابن قاسم من
ذلك احب واختار وفيه نظر اذ لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله اما لعادته في
طلبه واما لانه حاصل عنده فياتي يكون احب اختار مما يفهم التمني واحترز المصنف بقوله غالبا من نحو قوله قتيلة ما كان ضرك لو مننت
ربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقوله الاعشى وربما فات قوم جل امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا والتزم لو يثبت وددلو
مصدرية والذي اثبته الفراء وابو علي الفارسي وابو البقاء والتبريزي والمصنف ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية
وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم لو يعمر لسر ذلك ولا يخفى ما فيه من التكلف قال ابن هشام ويشهد للمثبتين

وَأَمَّا بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف تدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن قلت لمن ينبغي دانما الذي ينبغي
ان يقال ان تدهنوا منصوب بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على المصدر به المسبوك من لو وصلتها فتأمله وصلتها
اي صلة لو المصدرية كصلة ما فتوصل بفعل متصرف غير امر ومقتضاه جواز وصلها بفعل منفي بلم نحو وددت لو لم يقم قال ابن هشام في
توضيح المسالك واختار المصنف انها ما توصل بجملة اسمية ولا يحفظ ذلك في لو فينبغي ان يقيد قلت قد جاء قوله تعالى يود لو انهم بادون في الاعراب ولو
هذه مصدرية وقد وقعت بعدها ان وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية نحو ولو انهم فعلوا ما يوعظون به ولو ان ما اسمية ودلت معنية و
سيبويه على ان الموضع رفع بالابتداء ولا يحتاج الخبر لاشتمال الصلة ان على المسند والمسند اليه وقيل بالابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدم مقدما اي
ولو ثابت فعلهم على حد وانه لهم اتاحلنا وقال ابن عصفور يقدر مقدرا على الاصل لان الموجب لتقديم الخبر عند ان فاصل وهو حذف
التباسها بالفعل منتف هنا فيقدر ولو فعلهم ثابت والكوفيون والمبرد والزجاج على ان الموضع رفع على الفاعلية والفعل مقدر بعدها
تقتضي قول من جعل الواقع من ذلك بعد لو الشرطية مبتدأ وخبرا جعله كذلك بعد لو المصدرية فيكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأي
ثم ينبغي ان يقيد الاسمية بهذا النوع ولا يؤخذ على الاطلاق فتأمله وتغني لو المصدرية لا لو مطلقا عن التمني اي عن فعل التمني تقول وددت
لو جئتني زيد فاكرمه ثم يحذف وددت وتنوب عنه لو فتقول لو جاءني زيد فاكرمه قال المصنف وقد اورد قول الزمخشري وقد يجيء
لو بمعنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني ان اراد الزمخشري ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى
التمني وكان لها جواب كجوابها فصحيح او انها حرف وضع للتمني كليت فغير صحيح لان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع
بينه وبين ليت انتهى قلت الظاهر ان الثاني مراد الزمخشري وما اورده عليه غير متجه فان لو عند مجامعتها لفعل التمني يكون لمجرد المصدرية
مسلوبة الدلالة على التمني فسقط ما قال فينصب بعدها الفعل المضارع مقرونا بالفاء وذلك مثل قوله سريت اليهم في جموع كانها
جبال شروري لو نعان فننهدا قال المصنف في فننهد وجهان احدهما وهو المختار انه جواب تمن انشائي كجواب ليت لان الاصل
وددنا لو نعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فجوبت جوابها والثاني انه من باب العطف
على المصدرية لان لو نعان يتقدر بالمصدر فكانه قيل وددنا الاعانة فالنهد اي النهوض الى الاعداء وقال بعضهم لو هذه التكلم فيها
هي لو الشرطية اشربت بمعنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب
فيخبر بالذنائب اي زير بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور قلت يمكن ان يقال ان يخبر ليس منصوبا في جواب التمني
وانما هو منصوب بان مضمرة وهي وصلتها مصدر فاعل بحصل مضمرا والجملة من هذا الفعل وفاعله معطوف على فاجملة الشرط اي فلو نبش المقابر
عن كليب فحصل اخباره بما تم بعد لقر عينا وعلى قولهم هذا هي التعليقية على بابها ولا تمني اصلا ويمكن ان يقال ايضا لا تمني اصلا والنصب بان
مضمرة بعد الشرط لمشابهته للنفي والمعنى على هذا التقدير فلو حصل نبش المقابر فالاخبار لقر عينا فهي عطف على مصدر منسبك من فعل الشرط
فاذا كان لو اقر تجوز وامثل هذا على قولنا في الشرط بان تكو تاتني فتكرمني انك تنصب تكرم من جهة ان الشرط مفروض فهو غير موصوف بالوجود
حقيقة فاشبه النفي فاجرى مجراه في نصبها اقترن بالفاء والواو بعده فيجوز ذلك في لو اولى لدلالتها على انتفاء الشرط وضعا وهذا
الثاني اولى من الاول لان في ذاك الاضمار ان في غير محلها المعروف فهو مثل تسمع بالمعيدي خير من تراه بخلاف الثاني فان فيه اضمارا
لان في محل عهد اضمارها فيه وان كان قليلا على ان المصنف كما حكى ان النصب بان مضمرة نادر في غير المواضع المشهورة جوازا ووجوبا
قال وفي القياس عليه خلاف فللباحث ان يرتكب مذهب القائل بالقياس هنا ويخرج البيت عليه ويمكن ان يقال ايضا ان لو من قوله فلو
نبش التمني لو مغنية عنه على الرأيين والفعل من قوله فيخبر منصوبا في جوابه وقوله لقر عينا جواب للو الشرطية محذوفة والتقدير لو وقع
ذلك لقر عينا **فصل** نتكلم فيه على الصلة والموصول باعتبار الترتيب والحذف وغيرهما من الاحكام المتعلقة بذلك الصلة
والموصول تجري كاسم فلهما اي الموصول والصلة ما لها اي لجزء الاسم من ترتيب بان يكون الموصول قبل الصلة ومنع فصل بينهما باجنبي لا بغيره

هذا م

كالجملة الاعتراضية كقوله نحو كل فتى اسيم ما النساء وذكرهن اوبد ومن المرفوع نحو ما ان حرامكانه واما انت مطلقا ان طلقت ولا يحذف موصول
حرفي الا ان وحذفها نوعان مطرد نحو ما كان الله ليذر المؤمنين على ما انتم عليه وغير مطرد وهو نوعان مع بقاء العمل وبدونه وقد روي
قوله الا ايها ذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بالوجهين وكل انسيع بالمعيدي ولا سمع الرفع وزعم السيرافي انه
يجوز في يريد الله ليبين لكم تقديرك وهو مخالف لقول المصنف الا ان وقد يلي معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا او الالف واللام
مثل جاء الذي زيدا ضرب فان كان حرفا او الالف واللام لم يجز قال المصنف في علة ذلك ان امتزاج الاسم بصلته فلو تقدم معمولها
كان تقديمه عند التوقوع كلمة بين جزئي مصدر ولذلك اشتد امتزاج الالف واللام قال ابن قاسم ولم يفصل المصنف في الحرف بين العامل
وغيره وفصل غيره واجاز ذلك في غير العامل نحو عجبت مما زيد تضرب ومنع العامل نحو ان وتعليل المصنف يقتضي اطلاق المنع
قلت ومما يدل على انه لا فرق في الموصول الحرفي بين العامل وغيره اتفاقهم على منع تقديم خبر دام عليها نفسها مع اختلافهم في
جمودها وتغرقها وما احسن قول المصنف وقد يلي ولم يقل ولم يتقدم معمول الصلة ان لم يكن الموصول حرفا او الالف واللام
لان ذلك باطل لقوله تعالى والمقيمي الصلوة ومما رزقناهم ينفقون فان المعطوف على الصلة صلة وقد تقدم معمول الثانية
مع ان الموصول ال فان صلة ال تكون جملة فعلية اذ لم يتجاوز ال بل كانت معطوفة ويجوز تعليق حرف جر قبل الالف واللام
الموصولة بمحذوف دل عليه ما صلتها نحو وكانوا فيه من الزاهدين اني لعملكم من القالين اني لكما لمن الناصحين وانا على ذلكم
من الشاهدين بحرف الجر في ذلك وامثاله متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة وعزا المصنف تقديره اعني وليس بجيد وانا اقدر على
راي المصنف مثلا زاهدين فيه من الزاهدين صفة لزاهدين مؤكدة كما تقول عالم من العلماء او صفة مبينة اي زاهدين بلغ بهم
الزاهد الى ان يعدوا في الزاهدين لان الزاهد قد لا يكون عريقا في الزهد بحيث يعد في الزاهدين اذا عدوا او يكون خبرا ثانيا كل
ذلك محتمل ولا يكون بدلا من المحذوف لوجود من معه وكلام ابن الحاجب صريح في ان التعليق في مثل ذلك تنفر الصلة
لا بشيء محذوف قال في امالي القرآن في الكلام على قوله تعالى وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين الظاهر في لكما في مثل هذا الموضع انه
متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا ترتاب في ان المعنى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جيء بها للتخصيص معنى النصح بالمخاطبين
وانما فر الاكثرون من ذلك لما فهموا من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت
صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم ففرق بينها وبين الموصولات
بذلك كما فرق بينهما بالاتفاق في جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول ليكون مع ال كالاسم الواحد ولذلك لم توصل
بجملة اسمية وذلك واضح ولا حاجة الى التعسف وبندر ذلك الى تعليق حرف جر واقع قبل الموصول بمحذوف
تدل عليه الصلة في الشعر مع غيرها اي غير الالف واللام واعاد ضمير المفرد المؤنث باعتبار الاداة او الكلمة مطلقا اي سواء كان
الموصول مجرورا بمن كقوله لا تظلموا مسورا فانه لكم من الذين وفوا في السر والعلن اي واف لكم من الذين وفوا او كان الموصول
غير مجرور بمن كقوله واهجوا من هجاني من سواهم واعرض منهم عمن هجاني التقدير عمن هجاني منهم عمن هجاني والمذكور مؤكد المحذوف
وقيل التقدير عن هاجي منهم اذ تقديرا اسم فاعل اسهل من حذف موصول وصلته ويندر ذلك معها اي مع الكلمة التي هي الالف واللام غير مجرورة
بمن التبعيضية بذلك تبدلها المصنف في الشرح وعلله بان ذلك في شعار بان المحذوف بعض المذكور فتقوى الدلالة عليه ومثال ذ
اعني ما اذا كانت الالف واللام غير مجرورة بمن قوله تقول ودقت صدرها بيمينها ابعلي هذا بالرحى المتقاعس والتقدير متقاعسا بالرحى
وتبع المصنف فانه قال المراد بعلي هذا كالرحى متقاعسا بالرحى قلت الظاهر ان يقدر متقاعس او المتقاعس المذكور بدل وهو على قراءة ابن
مسعود وهذا بعلي شيخ وعلى الاول يحتاج الى ان يقدر المتقاعس خبر المحذوف وهو امر لا داعي اليه باب اسم الاشارة
وهو ما وضع لمسمى جنس يشمل النكرة والمعرفة واشارة اليه فصل اخرج ما عدا اسم الاشارة والاعتراض بان المضمرات وجميع المظهرات كذلك

في هذا الحد فلا يكون مطرداً لان المضمرات يشار به الى العود عليه والمظهرات كان نكرة يشار به الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة
فالى واحد معين يندفع بان المراد بالاشارة الحسية وما ذكر من الاسماء المنقوض بها ليست كذلك وانما قيل في الحد واشارة اليه حسية
لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية وقضية هذا ان يكون الاصل في اسماء الاشارة ان لا يشار بها الا الى مشاهد محسوس
قريب او بعيد فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلتصييره كالمحسوس المشاهد والاعتراض بلزوم الدور من حيث اخذ لفظ
الاشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بان الاشارة في قوله اسم الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء
المحدود ايضاً اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد وهو اي اسم الاشارة في القرب مفرداً مذكراً فهو مبتدأ او خبر
ذا وما بينهما من تعلقات شيء محذوف التقدير اعنيه في القرب مفرداً مذكراً والجملة معترضة وقد ظهر بذلك وجه اعرابه قال المصنف و
المشهور ان للمشار اليه ثلاث مراتب وقيل له مرتبتان كالمنادى وهو الصحيح وقد سرد تها على المشهور لانه الاسبق الى اكثر الاذهان ثم عطفته
بالواو فهو لغة في المعطوف عليه واقع في مرتبته وما عطفته بثم فهو في مرتبة تلي مرتبة المعطوف عليه ثم ذاك بدون لام للمتوسط ثم
ذلك بلام والك بلام وهمزة مفتوحة بها مد وذه كلاهما للبعيد وينبغي ان يكون كل من الذال والهمزة اصلاً وان لا يكون احدهما بدلاً من الآخر
لتباعدهما بين طرف اللسان واول مخارج دون حروف الحلق ولم يذكر هذه الكلمة في القرب ولا في التوسط فكانها تستعمل الا في البعيد و
لفظ لا يستعمل حروف الا البعيد وهذا يسال عنه في باب لتلا فيقال في اي موضع تكون الاسماء هذا كله للمفرد المذكر قال ابن قاسم وقد
يقال في القرب ذا بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد تلك الهمزة قال الراجز هذائه الدفتر خير دفتر في كف قرم
ماجد مصرم وقد يقال في البعيد ذائك بهمزة مكسورة بعد الالف مذهب البصريين ان هذا ذا ثلاثي الوضع قالوا لتصغيره على ذيا باعادة
اللام قلت قد يعارض بما قاله ابن يعيش من انك اذا سميت به تقول ذا ء تزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لا اذا سميت بلا و
هذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعاً اذا كان ثانيها الفا وسمي بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاى رده الى اصله وعلى قولهم فهل المحذوف
العين او اللام لانها طرف وهل الالف منقلبة عن ياء والمحذوف ياء فيكون من باب حيي او عن واو والمحذوف ياء فيكون من باب طويت
وهل وزنه فعل بتحريك العين وهو الاظهر او فعل باسكانها في ذلك كله خلاف وقال الكوفيون الذال زائدة ووافقهم السهيلي احتجاجاً
بقولهم ذان وذين في التثنية فالالف والنون والياء للتثنية لم يبق ذن الا الذال ورد بان هذه صيغة مرتجلة للاثنين غير مبنية على
واحد فذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر ولا يخفى ان هذه دعوى على خلاف الظاهر وللمؤنثة المفردة في قرب تي بتاء مكسورة
فياء ساكنة وتا بتاء فالف وته بتاء مكسورة فهاء ساكنة وذي بذال معجمة مكسورة فياء ساكنة وذه بذال معجمة مكسورة وهاء
ساكنة وبكسر الهاء من ته وذه باختلاس والمراد به عدم الاشباع لا اختطاف الحركة وباشباع فتتولد ياء ساكنة بعد كسرة الهاء وذات
قال ابن هشام هي في النسخ مضبوطة بكسر التاء ولست على يقين من ذلك فان صح فيكون حركة التقاء الساكنين وهو ظاهر كغاق فهذه
عشرة الفاظ للمؤنثة المفردة في حال القرب ثم تيك بكسر التاء وتيك بفتحها وهذا يقتضي بجواز فتح التاء للقريبة اللهم الا ان يدعى ان
هذه مختصة بالمتوسط والبعيد وهو بعيد لكن يونس به قولهم الك في البعيد حاله وذيك بكسر الذال وانكرها ثعلب فعلى قوله هي عكس
الك وتيك بفتح التاء حيث لم يستعمل في القرب واستعملا في غيره فهذه ثلاثة الفاظ للمؤنثة المفردة في حال التوسط ثم تلك بتاء مكسورة
فياء ساكنة فلام مكسورة حكاها الفراء وانشد شاهداً على قول الشاعر باية تيلك الدمن الخوالي عجبت منازلا لو تنطقينا
وتالك بتاء فالف فلام مكسورة كقول القطامي تعلم ان بعد الرشد غياً وان لتالك الغمر انقشاعا فهذه اربعة الفاظ للمؤنثة
المفردة في حالة البعد واصل الاسم فيهن تي وتا ولما التقى ساكنان حذفوا المعتل تارة وكسروا الصحيح اخرى وتلي الذال من ذا والتاء من تا
في التثنية علامتها وهي الالف والنون او الياء والنون كما ولي الذال من الذي والتاء من التي علامة التثنية ويجوز تشديد نونها مع الالف
والياء كما كان ذلك في اللذان واللذين واللتان واللتين لكن هنا لا يجوز حذف النون في اللذان واللتان يجوز حذفها لان هناك

طولا بالصلة ولا يحصل التباس بالواحد وهنا لا طول ويوجد الالتباس ثم تشديد هذه النون مع الالف والياء هو مذهب الكوفيين وهو مختار
المصنف وكذا اطلق ومذهب البصريين منع التشديد الا مع الالف وقرأ بعضهم هذان واللذان بالهمزة وتشديد النون وهي لغة من حذف
الهرب من التقاء الساكنين ثم قال بعضهم التشديد عوض من الالف المحذوفة وهو حسن وقال المبرد النون الثانية بدل من اللام في ذلك و
تالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في ذلك واولالك فاجتمع المتقاربان فقلبت
اللام نونا والقياس في الادغام قلب الاول الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام في الثاني فتغييره بالقلب اولى وانما قلبت
هنا الثانية لا الاولى ليبقى النون الدالة على التثنية وقبلهما اي وتلي النون فيهما الكاف وحدها اي مجردة من اللام في غير القرب فيقال
في المرتبة الوسطى والبعدى جميعا ذانك وتانك وذينك وتينك بالتخفيف والتشديد هذا رأي المصنف وذكر المغاربة انه يقال في
المرتبة الوسطى ذانك وتانك بتخفيف النون وفي البعد ذانك وتانك بتشديدها وذانيك بياء بعد النون خفيفة وقد سبق ان
البصريين لا يجيزون التشديد مع الياء فاذا ارادوا البعد معها قالوا ذينك وتينك وقد يقال ذانيك كما روي عن ابن كثير انه قرأ فذانيك
بنون خفيفة بعدها ياء كذا قال المصنف وبعضهم يزعم ان الياء في هذه الكلمة بدل من النون وفيه نظر لان النون الاولى كانت ساكنة وهذه
النون مكسورة والنون الثانية كانت مكسورة وهذه ساكنة وقد يقال ان النون الاولى انما كانت ساكنة للادغام وقد زال فرجعت
الى اصلها من الكسر وعلى هذا فتكون المدغمة هي نون التثنية والمدغم فيها هي الزائدة ويؤيده ان نون التثنية لا ينفصل من علامتها ويجاب
عن الثاني بان التحريك كان لاجل الادغام في النون وقد زال وبان الحركة تستثقل على حرف العلة فخففت وقد يدعى ان نون التثنية اشبعت
فتولدت الياء ويؤيده ان المهدوي حكى ذانيك بالتشديد والياء وهذا اشباع لا غير وفي الجمع مطلقا اي سواء كان لمذكر او مؤنث لعاقل
او غيره الاء بالمد وضم الهمزة الاولى وكسر الهمزة الاخيرة فتقول الاء ذهبوا في المذكر والاء ذهبن في المؤنث ويقول ايضا في غير العاقل الاء
الايام انقرضت قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وهذا في القرب اعني اولا المجرد وقد ينون كما حكاه قطرب
فيما ذكره المصنف وخالفه قائلا الصواب انه نونا زاد كما زيدت النون في ضيفن الا ان ذا الاسم معرب فصارت النون حرف اعراب وهذا
الاسم مبني فسكنت نونه والا فليس هذا شيئا من اقسام التنوين وفيه نظر اما اولا فلان قطربا اذا نقل هذا تنوينا فمعناه ان قابله تثنية
وصلا وتحذف وقفا فلا يتاتى تاويله بما ذكروا اما ثانيا فلان الرضي ادعى ان التنوين فيه للتنكير فيكون من اقسام التنوين المعروفة
قال والتنوين فيه للتنكير كما في صه وان كان الاء معرفة فيكون معرفتها فائدتها البعد ثم تصير المشار اليهم كالمنكورين قلت وفيه بحث
لا يخفى ثم اولئك بالمد مع وجود الكاف في التوسط وقد يقصران اي اولا المستعمل في القرب واولاء المستعمل للمتوسط وفيه اي في قوله يقصران
مسامحة بالنسبة الى الاصطلاح اذ المقصور عندهم ما حرف اعرابه الف لازمة والالف في الاخيرة التي هي اخره ليست حرف اعراب بمعنى انها
محل للاعراب انما الذي في محل الاعراب الكلمة باسرها وقد يقال انما يتم هذا لو اطلق لفظ المقصور وهو لم يطلقه واما مثل قولك بقصر الكلمة
اي لا يمد الفها فلا نسلم ان فيه تسامحا بل استعماله عندهم شائع ولا يجوز ثم الالك في البعد بالف قبلها لام وعلى ولي الاء بالمد للقرب
ثم الاك بالقصر للمتوسط ثم اولئك بالمد والالك بالقصر واللام كلاهما للبعيد وكلامه موهم ان القصر لا يجوز على هذا المذهب في القرب
وانه المد لا يجوز في التوسط وهذا لاتجاه وهو قصد الفرق بينه وبين البعيد كما ان البعيد لا يجوز معه القصر اذ لم تات باللام بقصد الفرق
المذكور وقد يقال هلاء بقلب الهمزة هاء كما قالوا في اياك هياك بل هذا اولى لثقل الضم والاء بضم الهمزتين الاولى والاخيرة وقد تشبع
الضمة قبل اللام فيتولد واو ساكنة فيقال اولاء مثل طومار وهاتان اللغتان غريبتان حكاهما قطرب وقد يقال هولاء على مثال بوواه
حكاها ابو علي الشلوبين عن بعض العرب وانشد تجلد لا يقل هولاء هذا بكى لما بكى اسفا علينا وخرجه في الخاطريات على ان
الاصل هؤلاء فحذفت الالف ثم شبه هول بعضد فسكن ثم ابدل الهمزة واوا وان كانت ساكنة بعد فتحة تنبيها على حركتها الاصلية ومثله
في المتصل قول بعضهم في بئس بيس بياء ساكنة بدل الباء واسهل من ذلك ان يقال ابدلت الهمزة من هاولاء واوا على غير قياس ثم استثقلت

الضمة

الضمة على الواو فاسكنت فحذفت الالف لالتقاء الساكنين واذا كانت قد حذفت لغير موجب في قوله والى صواحبها فقلن هذا الذى
منح المودة غيرنا وجفانا فحذفها في هذا اجدر والقول الاخر في البيت ان الاصل ذا الذى فابدلت همزة الاستفهام هاء والالف
بهمزة مضمومة فلام مشددة حكاها بعض اهل اللغة وعليه قوله من بين الالك الى الاكا وهى للمتوسط ومن لم فهو الصحيح عند المصنف
وادعى انه ظاهر كلام المتقدمين جعل المجرد عن اللام والكاف للقريب جعل غيره اى غير المجرد وهو ما صحب اللام والكاف جميعا او احدهما
للبعد فليس ثم الامرتبتان فقط وزعم الفراء ان ترك اللام لغة تميم قال ابن هشام انما قال الفراء انه لغة اهل نجد من تميم وقيس واسد وربيعة
فذكر اربع طوايف لاطائفة واحدة قال المصنف في الشرح وروى ان بنى تميم يقولون ذاك وتيك بلا لام حيث يقول الحجازيون ذلك
وتلك باللام وان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فيلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الامرتبتان
احداهما للقرب والاخرى للبعد لادناه واقصاه انتهى وهذا ايضاح لامزيد عليه وانما اورد المصنف هذا النقل عن الفراء ليرد به قول
من زعم ان المراتب ثلاث واورد في الشرح ايضا نقلا اخر عن الفراء رد به على من قال ان اولاء بالمد والقصر للمراتب الثلاث فقال حكى
الفراء ان القصر في اولاء واولئك لغة بنى تميم وان المد لغة الحجازيين فظهر بطلان قول من زعم ان القصر يتعين في البعد لتدخل اللام
بخلاف القرب والتوسط فيجوز معهما المد والقصر اذ لا لام في التوسط ولا كاف ولا لام في القرب وعلى من قال بتعين القصر في التوسط
ليكون الخلو من اللام مع التمكن منها دليلا ويجوز في البعد الوجهان ليكون اللام مع القصر في مقابلة المد وبتعين المد في القرب
ونقض الرد على الفريقين مدعاه انه ليس الا قرب وبعد قال ولا اخذ بقول الفراء لان مستنده رواته ومستند غيره راى وابدى
للاستدلال على رايه وجوها اخراض بنا عنها لانه ليس فيها ما يقوى على المطلوب قوة هذا بل فيها ما هو ضعيف جدا ويصحب هاء التنبيه المجرد
من الكاف كثيرا نحو هذا وهذى وهاء المذكورة ليس بعد الفه همزة وانما هو علم على الكلمة المركبة من هاء فالف ثم نكروا ضيف
الى التثنية ليتضح المراد به كقوله على زيدنا يوم النقا راس زيدكم فلا يصح ولا يصح ان يضبط بهمزة بعد الالف اذ ليس لنا هاء
تكون التثنية اصلا ويصحب المقرون بالكاف دون اللام قليلا نحو هذاك واطلق هنا وقيده في الشرح بان لا يكون مثنى ولا مجموعا
فلا يجوز هذانك ولا هؤلائك ويرد عليه في الجمع قوله من هاولياكن الضال والسمر فتبين ان كلامه في الاصل والشرح معترض وزعم ابن
معرف ان ها لا تستعمل الا بها قبلها او بالكاف بعدها كقوله فقد احتملت فى فهاتيك دارها فعلى هذا لا تكون فى القريبة كما ان ثم ف
الكاف كذلك لكن تلك بدا بها وهاتيك بغيرها وان صح ما قال فيسال في اى موطن يلزم حرف التنبيه في الاشارة تكن في حديث عايشة
رضى الله عنها كيف تيكم او كيف تيكن الشك منى الان وصلها يجوز ان يكتب متصلة هكذا على انها ضمير غيبة يعود الى الكلمة السابقة وهى
ها الموضوعة للتنبيه وان تكتب منفصلة على ان ها اسم ظاهر اريد به مسماه الذى هو حرف تنبيه والمعنى ان ها التى يراد بها
التنبيه يفصل من اسم الاشارة المجرد عن كاف الخطاب بانا واخواته من الضماير كثير وحرف الجر متعلق بالمصدر من قوله وفصلها
وكثير خبر عنه نحو ها انا ذا وها انا ذى وها نحن اولاء قال تعالى ها انتم اولاء وفى حديث السائل عن اوقات الصلوة ها انا ذا
يا رسول الله ولا يقال ها انا ذاك لانه غير وارد اما ها انا ذيك فيمتنع من اصله مع اللام وينبغى بن زعم ان التنبيه انما دخل على الضمير
ان يجيزه وان يجيزها وانما امتنع عند الاكثرين مع ان التنبيه يدخل على ذاك فلما كان دخولها له قليل كقوله ولا اهل هذاك الطراف
الممدد فلما كان دخولها في الاصل ضعيفا لم يحتمل التوسع والله تعالى اعلم وبغيرها اى بغير انا واخوانه قليل كقوله ونحن اقتسمنا
المال نصفين بيننا فقلت لها هذا لها ها وذا ليا ففصل بينهما بالعاطف والاصل وهذا ليا كما قالوا وقلت وفيه تعسف بتقدير
بعض ما في حيز العاطف عليه ويظهر لى ان ها هذه اسم فعل بمعنى خذى ولا غبار عليه ويظهر ايضا فى كلام المصنف انتقاد من جهة ان
لنا صورتين يقع فيهما الفصل بين هاء التنبيه واسم الاشارة وليس شيئا من انا واخوانه ومع ذلك هو كثير لا قليل احداهما الكاف نحو
اهكذا عرشك ونحو قوله ما هكذا تورد يا سعد الابل ويستمر ذلك على الاصل كقوله ويلها في هوا الجو طالبه ولا كهذا الذى فى الارض

مطلوب الثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لاها الله ذا يقال بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف من هاء
وحذفها وقد تعاد ها التنبيه بعد الفصل توكيدا كقوله تعالى ها انتم هؤلاء وظاهر هذا يخالف كلام سيبويه فانه قال وقد تكون هاء
في ها انت ذا غير مقدمة ولكنها بمنزلة في هذا يدلك على ذلك قوله ها انتم هؤلاء فلو كانت المقدمة مصاحبة الا ما تقدم مع لا وكلام
المصنف يدل على انها قدمت ثم اعيدت توكيدا والكاف المصاحبة لاسماء الاشارة حرف خطاب بلا خلاف بين النحاة تبين احوال المخاطب
بما سبها اذ كان اسما من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث فتقول ذاك وذاكِ وذاكما وذاكم وذاكن كما تقول اكرمك واكرمكِ واكرمكما
واكرمكم واكرمكن والحامل للجماعة على ادعاء الحرفية فيها انها مجردة عن معنى الاسمية ودخلها معنى الحرفية اي افادتها في غيرها وتلك
الفائدة هي كون اسم الاشارة التي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموع مذكرا او مؤنث فصار حرفا فان بقي فيه التصرف الذي كان
له في حالة الاسمية من كونه مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا او مؤنثا واورد الرضي عليه ان لنا اسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها
كاسماء الاستفهام والشرط مع بقاءها على الاسمية من كونه فلذا كان كاف الخطاب اجاب بان بينهما فرقا وذلك ان اسماء الاستفهام
والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا تدل الا على معنى في غيرها وتقرر ان الحد الصحيح للحرف ان
يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره وقد يغني ذلك عن ذلكم اي يكتفي في خطاب جمع المذكر بكاف
الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر نحو فما جزاء من يفعل ذلك منكم ذلكم خير لكم ووجه ابن الباذش الافراد مع خطاب الجماعة بامرين
احدهما انه اقبل على خطاب واحد من الجماعة لجلالته مع ان المراد الجميع والثاني انهم خوطبوا كلهم على معنى اسم مفرد يشملهم فكانه قيل يا فريق
او يا جمع قال وقد يجوز على هذا الوجه الافراد والتانيث بتاويل الفئة والفرقة انتهى وحكى غير المصنف لغتين اخريين احداهما الاكتفاء
بكاف مفتوحة مفردة مطلقا والثانية الاكتفاء بها لكل مذكر وبكاف مكسورة مفردة لكل مؤنث واذا ثبت ذلك ففي كلام المصنف
تقييد مضر والصواب قد يغني ذلك عن غيره وفي تفسير الثعلبي في قوله تعالى ذلك يوعظ به الاية الاصل في ذلك ان يكون الكاف
بحسب المخاطب ثم كثر حتى توهموا ان الكاف من نفس الحرف فقالوا ذلك موحدة مفتوحة في الاثنين والجمع والمؤنث وربما استغنى
عن الميم باشباع ضمير الكاف كقوله وانما الهالك ثم الهالك ذو حيرة ضاقت به المسالك وهل يكون القول الا ذلك كذلك انشده بعض
الكوفيين قال المصنف فاشبع الضمة واستغنى عن الميم بالواو الناشئة عن الاشباع وفي شرح ابن قاسم قيل والابيات تروى بالاسكان
فان كان معتمد في الضم الرواية فهو من باب تغيير الحركة لاجل القافية فلا حجة فيه يعني لاحتمال ان يكون كاف الخطاب من ذلك مفتوحة
او مكسورة ولكنها ضمت لمكان القافية قلت وهذا اعتراض ساقط وتتصل بارايت الموافقة اخبرني لا التي بمعنى اعلمت فهذه
تكون الكاف معها ضمير المفعول وتجب فيها وفي التاء المطابقة فتقول ارايتك منطلقا ارايتك منطلقة ارايتماكما منطلقين ارايتموكم
منطلقين ارايتكن منطلقات ويقال في جوابه نعم او لا فاذا كانت بمعنى اخبرني فانما تتصل بها هذه الكاف معنى الحاق علامات
الفروع بها اي بالكاف نحو ارايتك زيدا ما صنع وارايتكما بكرا ما فعل وارايتكم خالدا ما ارتكب وارايتكن هندا ما عملت عن الحاقها بالتاء فانها تكون
حينئذ اسما مجردا عن الخطاب ملتزما فيها لفظ الافراد والتذكير ويستفاد من قول المصنف يتصل ما ارايت انه لا يلزم في ارايت بمعنى اخبرني
ان يتصل بها الكاف لانه اثبت لها هذا المعنى قبل ان تلحقها الكاف فدل على ان افادتها ذلك المعنى سابق على وجود الكاف لا موقوف عليه
وهو في التنزيل قل ارايتم ما تدعون من دون الله ان ارادني الله بضر هل هن كاشفات ضره الاية قال ابن هشام وارايت هذه منقولة من ارايت
بمعنى اعلمت لا التي بمعنى ابصرت الا ترى انها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء اخر يعني ان هذا الكلام كان اولا انشاء هو
الاستفهام ثم صار الانشاء هو الامر اذ هو بمعنى اخبروا في شرح الكافية للرضي الاسترابادي ما نقصه وارايت بمعنى اخبر وهو منقول من رايت
بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا تستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة
وقد يوتى بعدها بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول بل حرف

خطاب

خطاب لابد سوا انيت بذلك المنصوب ولعنات من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع
وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك والمقدر كقوله ارايتك هذا الذي كرمت علي وقوله ان اخرتني كلام مستانف
وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله ارايتكم ان اتاكم الاية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم
وقوله ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للمتضمنة معنى الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب قال لما
قلت ارايت زيدا عن اي شيء من حالة يستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايت كما ظن
بعضهم انتهى قلت وفيه امور منها انه لم يبين وجه نصب زيد في مثل رايت زيدا ما صنع فانه لا يصح ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض
اي اخبرني عن زيد وان كان في كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط الخافض ليس بقياسي في مثل هذا ولا مفعولا به لا
لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار الذي يظهر لي انه على حذف مضاف اي خبر زيد او حاله كانك قلت خبرني
خبر زيد ثم حذف المضاف والدلالة الاستفهام على ان المطلوب معرفة جزء لا ذاته ومنها قوله ان الجملة الاستفهامية قد تكون جوابا للشرط
مستشهدا على ذلك بقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الفاسقون مشكل لعدم اقترانها بالفاء والاقتران
بها في مثل ذلك واجب وكذلك في الاية الاخرى ومنها ان كلامه يخالف كلام ابن هشام من وجهين احدهما جعله ارايت منقولا من ارايت
بمعنى ابصرت او عرفت والثاني انها ليست بمتعدية الى مفعولين وان الجملة المذكورة بعدها مستانفة لا مفعول ثان وليس الاسناد بها
اي الى الكاف من الاعن البيان الى الكاف خلافا للفراء فانه يرى ان التاء حرف خطاب ان الكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند اليه كما عرفت
ورده المصنف بان الكاف يستغنى عنها والتاء لا يستغنى عنها وما لا يستغنى عنه اولى بالفاعلية وايضا فالتاء محكوم بفاعليتها مع غير
هذا الفعل باجماع والكاف بخلاف ذلك فلا يعدل عما ثبت لها دون دليل وقد رجع في كتاب التوضيح الى مذهب الفراء فخرج ما عسيتم
ان تفعلوا على ان التاء حرف خطاب والهاء والميم فاعل اي ما عسوا وان تفعلوا فسد مسد مفعولي عسى لتضمنها معنى حسب قال
وبهذا ينتصر الفراء في ارايتك وكان ينبغي للمصنف ان يحكي هذا ايضا مذهب الفراء وهو الكسائي فانه يقول التاء فاعل والكاف مفعول
وتتصل الكاف المذكورة ايضا بحيهل نحو الحكم قال ابو عبيدة سمع ابو مهدية رجلا من العجم يقول لصاحبه زوذ فسال ابو مهدية
عنها فقيل له يقول عجل فقال ابو مهدية فهلا قال حيهلك فقيل له ما كان الله ليجمع لهم الى العجمة العربية والنجا بمعنى اسرع ورويد
بمعنى امهل قال ابن قاسم واحترز بقوله اسماء الافعال من ان يكون النجا ورويد مصدرين وسياتي ذكرها في باب اسماء الافعال
قلت فميز الاحتراز بالنسبة الى حيهل ضائعا فعلى هذا لو قال سمي فعل لكان حسنا وربما اتصلت هذه الكاف ببلى وابصر فعل امر
وكلا التي هي حرف زجر ودع وليس ونعم وبئس وحسبت فتقول بلاك وابصرك وكلاك وليسك ونعمك وبئسك وحسبتك وهذا
كله شاذ وحمل عليه الفارسي قوله لسان السوء تهديها الينا وحنت وما حسبتك ان تحينا لئلا يلزم الاخبار عن اسم العين بالمصدر
وقيل يحتمل كون ان وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم بالخطاب و
قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشار نحو وما تلك بيمينك يا موسى او لعظمة المشار اليه نحو فذلكن الذي لمتنني فيه
بعد ان اشار اليه النسوة بهذا حيث قلن ما هذا بشرا والمجلس واحد وذلك لان يوسف عليه الصلاة والسلم كان عند امراة العزيز
اعظم منزلة منه عند النسوة فاشارت اليه بما يشار به الى البعيد اجلالا وتعظيما وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال نحو هذا من شيعته
وهذا من عدوه وقد يتعاقبان مشارا بهما الى ما وليا كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى عليه السلم ذلك نتلوه عليك ثم قال ان هذا لهو القصص
الحق وقد يشار بما للواحد للاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر ومنه قول الشاعر ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك
وجه وقبل اي كلا ذينك الامرين الخير والشر والجمع كقوله ولقد سئمت من الحيوة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد اي هؤلاء
الناس ولا يخفاك ان هذه الشواهد محتملة للتاويل فلا يثبت المدعى بمجردها وينبا الى المكان بهنا نحو قولك اجلس هنا لا زم الفرق

الى م

بحيث لا يخرج عنها بان يكون فاعلا و مفعولا به او مبتدا او نحو ذلك او لازم شبهها اى شبه الظرفية بان يجر ببعض حروف الجر قال
الراجز قد اقبلت من امكنه من ها هنا ومن هنه وتقول تعالى الى هنا معطى ما للذا اى ما الكلمة ذا المشار بها من مصاحبة لها التنبيه
فتقول ها هنا كما تقول هذا ولكاف الخطاب فتقول هناك كما تقول ذاك وللكاف واللام معا فتقول هنالك كما تقول ذلك وتجرد عن
مصاحبة ما ذكر فتقول هنا كما تقول ذا وكهنالك ثم وهنا بفتح الهاء او كسرها والتنبيه فى امور ثلاثة احدها الاشارة والثانى كونها للمكان
والثالث للبعيد منه وعلم من هذا انها لا يلحقها كاف ولا لام لانها تدل على البعد بوضعها له فلا اشتراك فيهما وهذا اخذ من تشبيهما كونها م
بهنالك اعنى بقيد الكاف ولو شبها به مجرد لم يكن صحيحا وعلم من ذلك ايضا انهما يلزمان الظرفية اى شبهها والظرف فى قول العلماء
ومن ثم كان كذا هل معنى هنالك او معنى هنا التى للقريب والظاهر هو الثانى وقد يقال هنت موضع هنا كقول الشاعر وذكرها هنت ولات هنت
قال المصنف اراد هنا ولات هنا وقد تصحبها الكاف اى تصحب هنا بفتح الهاء او كسرها مع تشديد النون وهى التى اول الكلام فيها ولا يرجع
الضمير الى هنت بالتاء وان كانت اقرب مذكور فيقال هناك وهنالك وقد يراد بهنا وهناك وهنالك وهنا الزمان فالاول كقوله الاوه الاوه
واذ الامور تعاظمت وتشابهت فهناك يعترفون اين المفزع والثانى كقوله تعالى هنالك ابتلى المومنون اى فى ذلك الزمان وقبله
اذ جاؤكم من فوقكم ومن اسفل منكم كذا استدل المصنف ونوزع بان تطرق الاحتمال لارادة المكان فيما ذكر ثابت وكانه قيل فى ذلك
المكان الذى قد حالكم فى زمانه كذا وكذا والثالث كقوله حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار اجنت فهنا عند المصنف اشارة
الى زمان وهو منصوب على الظرفية وحنت فى موضع رفع بالابتداء وخبره الظرف قبله والخبر عن الفعل مؤول بالمصدر والتقدير ولات حنان
فى هذا الوقت واحسن من ذلك ان يقال ان هنا مضافة الى الجملة الواقعة بعدها فهى بمعنى حين واسم لا محذوف اى حنت نوار وليس الوقت
وقت حنينها وهى اى اسم الاشارة لتضمن معناها وهى من جملة المعانى كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم
جارية فى كل معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام فى زيد قائم والنفى والتمنى والترجى والابتداء والانتهاء
والابنية والتشبيه الموضوع لها حروف لنفى وليت ولعل ومن والى نهاها وكاف الجر او يوضع لها ما يجرى مجرى الحرف فى عدم الاستقلال
كالاعراب الدال على المعانى المختلفة وكتغير الصيغة فى الجمع والمصغر والمنسوب وفى الكلمات المشتقة من شىء كضرب ويضرب وضارب
ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض فى المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وفى اسماء الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع
لهذا المعنى حرف فبنيت لتضمنها معنى الحرف الذى كان ينبغى ان يوضع قال المصنف وهذا السبب يقتضى كل اسم اشارة لكن عارضه فى ذين
وتين اشبههما بمثنيات الاسماء المتمكنة فاعربا وقد عرفت انه من يقول ان ذان وتان صيغتان مرتجلتان للرفع وذين و
تين صيغتان مرتجلتان للنصب والجر وكان الاحسن ان لو قال المصنف لتضمن معنى حرفها لان المقتضى للبناء تضمن معنى الحرف
لا مطلق تضمن المعانى لكن قد علم ان الاشارة من معانى الحروف فكانه قال ذلك او بنى اسم الاشارة لشبه الحروف وضعا لان منه ما وضع
على حرفين كذا وذى ثم حملت البواقى عليه لانها فروع وافتقارا وذلك ان اسم الاشارة يحتاج فى ابانة مسماه الى مواجهة او ما يقوم
مقامها فهو ذات كالحرف فى افتقاره الى غيره باب المعرف بالاداة وهى ال فتكون حرفا ثنائى الوضع كهل والتعبير عنها حينئذ
بذلك اولى من قولهم الالف واللام لسلامته من التطويل وجريانه على المعهود وفى نظائره نحو هل حرف استفهام وقد حرف تحقيق
ولا يخفى ان كلام المصنف يقتضى ان المفيد للتعريف هو ال بكمالها لا اللام وحدها وليس للالف مدخل فى اصل الوضع وفاقا للخليل
وسيبويه فانهما جميعا قائلان بان اداة التعريف هى مجموع ال وقد يخلفها ام فى لغة حمير ونفر من طىء فى الحديث ليس من امبر امصيام
فى امسفر كذا رواه النمر بن تولب رضى الله عنه وهذه اللغة فاشية الآن بكثير من بلاد اليمن وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه
فانه مع كونه يوافق الخليل فى ان حرف التعريف وضع اولا مجموع حرفين يدعى ان الحرف الاول منهما زائد وهو همزة وصل ومع زيادتها
فهى معتد بها فى الوضع كهمزة استمع ولذا لم يعد رباعيا فيضم اول مضارعه فقد ستبان ان المصنف نقل فى اداة التعريف ثلاثة مذاهب

المختار منها عنده ان ال بكمالها فهمزتها همزة قطع وصلت في الدرج لكثرة الاستعمال الثاني انها اللام وحدها والهمزة عند هذا القائل مجتلبة في الابتداء بعد ان لم تكن موجودة في اصل الوضع ليتمكن بها من الابتداء بالساكن فاذا قلت قام القوم فحرف التعريف على اصله ولم تكن معه همزة حتى يقال حذفت واذا قلت القوم قاموا فقد زدت همزة متحركة على آلة التعريف لا وجود لها في اصل الوضع ليتوصل بها الى النطق بالساكن الثالث ان حرف التعريف هو ال مع ان الهمزة زائدة معتد بها في الوضع كما سبق وهو قول سيبويه فيما نقله المصنف وقد خولف في ذلك فنقل غير واحد عن سيبويه ان مذهبه هو الثاني وهو ان حرف التعريف هو اللام وحدها والهمزة للوصل لكنها فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال واستدل لهذا القول بتخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك آية امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطاها العامل الضعيف والاعتراض بنحو بان يفعل وبلا مال مندفع بجعلهم لا خاصة من بين ما هو على حرفين كجزء الكلمة واما نحو فبما رحمة من الله فالفاصل لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد الفصل كلا فصل واستدل لمذهب الخليل بفتح الهمزة وقد تقدم الاعتذار عنه وبانه يوقف عليها عند التذكر نحو الي اذا تذكرت ما فيه ال كالكتاب وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الضرورة كقوله يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال وذلك كالوقف على قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد فان مدلول مصحوبها اي مسمى الاسم الذي صحبته بحضور حسي بصريا كان كما تقول لشاتم رجل تشاهده بحضرتك لا تشتم الرجل او سمعيا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او حضور علمي نحو اذ هما في الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة فهي عهدية وانواعها عنده ثلاثة كما رايت والا تعهد مدلول مصحوبها بشيء مما تقدم فجنسية وتقسيم ال المعرفة الى عهدية وجنسية هو قول الجمهور وزعم ابن معزوز انها للعهد الذهني لا غير وهو راي السكاكي على ما هو مقرر في محله ثم الجنسية على ظاهر كلام المصنف قسمان فان خلفها كل حقيقة دون تجوز فهي للشمول في الاستغراق نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة مطلقا اي حالة كونه مطلقا وهو شمول الافراد فانه هو المراد من الشمول اذا استعمل مطلقا واما اذا استعمل مصاحبا لقرينة تدل على ارادة الخصائص فليس المراد به شمول الافراد ضرورة وجود المانع من ارادته وانما هو لشمول الخصائص الذي قامت القرينة عليه وتنزيل كلام المصنف على هذا حسن لولا انه فسر بان المراد بالاطلاق ما هو باعتبار الافراد والخصائص اي فهي للشمول سواء تعلق بالافراد او بالخصائص وهو غير جيد فتامله ويستثنى من مصحوبها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الآية واذا افرد مصحوبها وهي لشمول الافراد فاعتبار لفظه فيما له من نعت نحو والجار ذي القربى والجار الجنب يصلاها الا الاشقى الذي كذب وتولى وقد يقال ان ال في ذلك ليست للشمول فانما هي لتعريف الماهية كما ستعرفه وغيره اي وغير نعت نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل انسان فاعتبر لفظه في الحال الواقعة منه فافرد اولى من اعتبار معناه اما في النعت فكقولهم فيما حكاه الاخفش اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض كذا مثل له بعضهم وفيه نظر اذ ليس المراد اهلك الناس كل دينار وكل درهم ولا دلالة في قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء على ذلك لان الطفل يستعمل باصل الوضع للجمع واما في غير النعت فكقوله يا ايها الانسان انك كادح ثم قال لتركبن بفتح الباء على خطاب الانسان وبالضم على خطاب الجنس كذا في الزمخشري فقد اعتبر المعنى في غير النعت فاتى بضمير الجمع فان خلفها اي الاداة كل تجوزا لا حقيقة نحو زيد الرجل علما فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة وهذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او صاغة مملكته فان كلا يخلف الاداة فيه بتجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم وهذا امر لا بد منه الا ان يخصص المصنف القسم السابق بذكر الاستغراق من مصحوب الاداة فيعطي ان هذا القسم بخلافه ولا مانع من ان يقال زيد الرجل الا في الشجاعة مثلا كما لا يمتنع زيد الكامل الا في ذلك الثاني انه بقي عليه قسم اسقطه وهو ما اذا لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا وهذا الذي يقال فيه انها لتعريف الحقيقة ولتعريف الماهية ولا يصح الاستثناء من هذا قطعا وذلك انك اذا قلت الرجل خير من المراة فالنظر فيه الى الحقيقة والماهية من حيث هي فلا يصح ان يقول الا فلانة لانك لم تحكم اولا على الافراد حتى يخرج منها فرد فتامله وقد تعرض بكسر الراء وضمها زيادة تعالى في علم كقوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصرها وفي حال

نحو مررت بهم الجمّا الغفير والجمّا من الجمّ وهو الكثير والغفير من الغفر وهو الستر اى مررت بهم حال كونهم جماعة كثيرة ساترين لكثرتهم وجه الارض
وحذفنا لتامن الغفير حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو صفة للجمّا اى الجماعة الكثيرة الساترة وال هنا زائدة وقد
سمع حذفها فيقال مررت بهم جاء غفيرا وفى تمييز كما سمع من كلامهم الاحد العشر الدرهم وفى مضاف اليه تمييز كقول الحدرج من السيرى
ملأه لباب لبر يليك بالنهاد كالتى فى الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة نحو الذى ومتصرفاته وكالتى فى الان على الصحيح
وابدل لية فى نحو ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا اولى من النعت على نية الالف واللام كما هو مذهب الخليل قال وانما جراهم على ذلك
اجتماع سين كون التعريف فى الموصول لفظيا لا معنى تحته ولذا لم يجز فى العلم ما يحسن بعبد الله خير منك وكون الوصف مما يمتنع جعله
مطابقا للموصوف بادخال ال عليه ولذا لم يجز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك ستقدر فيه على ادخال ال فتقول بالرجل الشبيه بك واذا
جعلناه بدلا لم يكن بنا حاجة الى مثل هذا الاعتذار فلذلك اختار المصنف اعرابه بدلا على اعرابه نعتا وقد يقوم ال فى غير الصلة مقام ضمير رابط
او غيره فالاول نحو فان الجنة هى الماوى اى ماواه والثانى نحو واشتعل الرأس شيبا اى رأسى وعلى هذا فالضمير اعم من ضمير الغائب وضمير
الحاضر وتقييد المصنف لمسئلة بغير الصلة تخرج نحو زيد الذى ضرب الظهر والبطن اى ظهره وبطنه وكثير لم يتعرض الى ذلك وقيد المصنف
ما يقوم ال مقامه بكونه ضميرا لتخرج الاسم الظاهر وفى الكشاف انها تاتى خلفا من المضاف اليه ولو كان ظاهرا نحو وعلم ادم الاسماء كلها
وان الاصل اسماء المسميات فصل نذكر فيه تعداد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وهو كالتوطئة لما بعده من
الابواب مدلول اعراب الاسم ما هو عمدة او فضلة او بينهما اى معنى الاسم به اى بذلك الشئ بعدها فما نكرة موصوفة بمعنى شئ والضمير المنفصل
عائد الى الاسم والضمير المجرور بالباء عائد الى ما قال فى الشرح والعمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الا بدليل يقوم مقام اللفظ به
والفضلة عبارة عما يسوغ حذفه مطلقا الا لعارض فالرفع للعمدة لاجل شرفها والاهتمام بها فجعل لها الرفع لانه اقوى الحركات وهى اى العمدة
مبتدا او خبر او فاعل او وصله او نائبه وفى المفصل لم يذكر النائب عند تعداد المرفوعات ولا اخرجه من حد الفاعل لا بتسميته فاعلا ولذا قال فى
باب الاضافة وتضاف الصفة الى فاعلها كقولك معمور الدار ومؤدب الخدام او شبيه به اى بالفاعل لفظا كاسم كان واخواتها واصلها اى
المرفوعات المبتدا او الفاعل او كلاهما اصل اقوال ثلثة قال ابن قاسم والخلاف فى ذلك لا يجدى فائدة قلت تظهر له فائدة فى اولوية المقدر
عند الاحتمال كما اذا وجدنا محلا دار الامر فيه بين ان يكون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وان يكون المحذوف خبرا والباقى مبتدا كما اذا قيل
من قام فتقول فى جوابه زيد فانه يحتمل كون زيد فاعلا والتقدير قام زيد ويحتمل كونه مبتدا والتقدير زيد قام فان قلنا الفاعل اصل
ترجح الاول وان قلنا المبتدا اصل ترجح الثانى فان قلت انما الترجيح هنا بمطابقة السؤال فانه جملة اسمية قلت هو اسمية فى الصورة وفعلية
فى الحقيقة بيان ذلك ان قولك من قام اصله اقام زيد ام عمرو ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى
لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة هنالك ومتضمنة لمعنى الاستفهام
وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات وفى الحقيقة هى فعلية فان اجبت
بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان اجبت بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد
المطابقة لوجودها فى كل من الصورتين فبقى الترجيح باصالة الفاعل او المبتدا سالما كما تقدم وان قلنا كلاهما اصل استويا فى التقدير لان
لفقدان المرجح فقد ظهر ان جدوى الخلاف كما رايت والنصب للفضلة فان علامته فتحة وهى اخف الحركات والفضلة اكثر ورودا فى
كلامهم فناسب ان يجعل لها النصب لخفة علامته وهى مفعول مطلق او مقيد بقولك به او فيه او له او معه او مستثنى او حال او تمييز او
مشبه بالمفعول وهو ما نصب على طريق الاتساع من ظرف او مصدر او مرفوع فى باب الصفة المشبهة والجر لما بين العمدة والفضلة فان
علامة الجر الاصلية الكسرة وهى متوسطة بين الخفة والثقل فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين وهو المضاف اليه لانه تارة يحل
العمدة نحو جاء غلام زيد وتارة يحل الفضلة نحو رايت غلام زيد ويقع فى موضع عمدة نحو يعجبنى قيام زيد وفى موضع فضلة نحو هذا ضارب

عمرو وادخل المصنف المجرور بالحرف تحت قوله المضاف اليه وكذا صنع ابن الحاجب اذ قال في الكافية والجر علم الاضافة وقال المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا وقال في شرحها المجرور بالحروف مضاف اليه الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد فقد اضعفت المرور الى زيد بواسطة حرف الجر ولذلك سمي حرف جر لانه يجر معاني الافعال الى الاسماء وسبق الى فهم بعض الناس من هذا الكلام ان المضاف اليه لا ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت بزيد وقال في الحروف حرف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه ولكن علم في اول الكافية انه اسم وقد صرح به الزمخشري وغيره فالحق ان مررت من حيث ان زيدا في بزيد مفعول ليس موقوفا بالاسم كالمبتدا كذا قال بعض الفضلاء والحق من العد بالفضلات ان المنصوب في باب كان وان ولا وذلك لا تجر كان عمدة وقد نصب وانما كان عمدة لان خبر المبتدا في الاصل واسم ان ولا هو المبتدا في الاصل وسيأتي سبب الحاقهما بالفضلات في محله وبقي عليه المنصوب في باب ظن فان مفعوليه في الاصل مبتدا وخبر ولا يقال قد دخل في قوله مفعول مقيد لان ذلك الكلام في نصب الفضلات وهذا ليس بفضلة وعلى هذا فالمفعول ضربان عمدة وفضلة فلا يدخل احدهما في الاخر باب المبتدا وهو ما عدم يشمل الاسم الصريح نحو زيد والمؤول به نحو وان تصوموا ويشمل الفعل نحو يقوم حقيقة كزيد من زيد قائم او حكما نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا خبره غير الله ولا يخفى انه غير عادم للعامل حقيقة لانه ملتبس به لان من كان العامل زيدا فقد رعلامه فدخوله عادم له حكما لا حقيقة ومن كلام العرب ناهيك بزيد واعرب بعض النحاة ناهيك خبر وزيد مبتدا زيدت فيه الباء وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن نظر غيره لما فيه من الكتابة عاملا لفظيا لا معنويا فان المبتدا لم يعدم العامل مطلقا وانما عدم العامل اللفظي واما العامل المعنوي فثابت له من مخبر عنه اما باسم يرجع الى اللفظ نحو زيد ثلاثي او باسم يرجع الى المعنى نحو زيد قائم تخرج الفعل لانه يخبر به لا عنه او وصف بقي به ليدخل احد قسمي المبتدا وذلك ان المبتدا على قسمين مسند اليه كما مر ومسند كالوصف في قولك اقائم الزيدان ونعني بالوصف اسم الفاعل كما مثلنا واسم المفعول نحو ما مضروب العمران والصفة المشبهة نحو احسن اخواك والمنسوب جار مجرى الوصف نحو اقرشي ابواك سابق نعت للوصف احترز به من نحو اخواك خارج ابوهما فخارج خبر لا مبتدا لانه غير سابق رافع ما انفصل اي رافع لاسم مستقل غير مفتقر للاتصال بغيره فخرج الضمير المتصل ودخل الاسم الظاهر كما مثلنا والضمير المنفصل نحو اقائم انتما ولو عبر بقوله ما استقل لكان اظهر لئلا يتوهم ان المراد الضمير المنفصل وذلك غير متعين اتفاقا بل قال الاشباعه جماعات والصحيح الجواز وهو مذهب البصريين بدليل قول الشاعر خليلي ما واف بعهدكما انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع قال ابن هشام هذا البيت وقوله تعالى اراغب انت عن الهتي مما يقطع على بطلان مذهب لما نعين لرفع الوصف المذكور ضميرا منفصلا على انه فاعل به وذلك لان القول بان الضمير مبتدا يؤدي في البيت الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويؤدي في الاية الى فصل العامل من معموله باجنبي قلت وقد اجيب عن الاول باحتمال ان يكون انتما مبتدا خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدكما والتقدير انتما خليلي اذا لم تكونا لي على من اقاطعه فاحد واف بعهدكما اي ان عدم قيامكما معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد يفي بعهدكما لان من سواكما ليس عندي في مرتبتكما من خلوص المودة وصدق الاخاء فاذا لم تساعداني وتكونا لي على من اقاطعه لم يوف احد بعهدكما لا متسابه بكما واحمانه انه احق بعدم الوفاء واجيب عن الثاني لانا نمنع تعلق الجار براغب المذكور ليلزم المحذور ويجعل متعلقا بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن الهتي وجعل ابن قاسم من ادلة الجواز قول الاخر فما باسط خيرا ولا دافع اذى من الناس الا انتم الدارم قلت وهذه المسئلة لا تقبل الخلاف اذ الفصل في مثل هذا في الفعل نحو ما قام الا انت والمانعون انما علّلوا بان الوصف اذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر كان جاريا مجرى الفعل والفعل لا ينفصل فيه الضمير وانت خبير بان هذه العلة لا تتاتى مع الحصر بالا فتامله واغنى فاعلا عن الخبر وهو متعلق بانه لم يكن لهذا المبتدا الخاص من خبر اصلا حتى يحذف ويغني غيره عنه او يسد مسده ولو تكلفت له تقديرا خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ومن ثم تم بفاعله كلاما ولو فسر قول المصنف اغنى بان معناه ان يكون مكتفى به اي يستقل مع الوصف المذكور كلاما ليحترز به من مثل قائم ابواه زيد فان الفاعل فيه ليس مكتفى به في صورة القياس

بالضمير المستتر الى زيد المعود اليه لكان حسنا وعليه فيعرب زيد مبتدا مؤخرا وقائم خبرا مقدما لا مبتدا وابواه فاعلا به ولا يجعل من هذا
الباب فيه نظر فليتامل قال ابن قاسم لو عطف على هذا الفصل بل انفصل الضمير فتقول اقائم الزيدان بل قاعدهما قال المازني وتقول
اقائم اخواك ام قاعدهما هذا القياس من الوجه وحكى ام قاعدان بالضمير المتصل وعلى تقدير العطف مع كون الضمير متصلا يرد على المصنف
اشكال وذلك لان المعطوف على المبتدا مبتدا ولا خبر هنا والوصف لم يرفع ما انفصل وانما رفع ضميرا متصلا بل القول فلو رفع منفصلا
فقلت اقائم الزيدان ام قاعدهما وفسرا عنى ما اكتفى به ورد عليه من حيث افتقاره من رفع الوصف الخبر فتامله ولابتدا كون ذلك
الاسم عدم حقيقة او حكما عاملا لفظيا كذلك اى مثل ما ذكرناه من كونه مخبرا عنه او وصفا رافعا لما انفصل واغنى وهو اى الابتدا
يرفع المبتدا والمبتدا يرفع الخبر وهو مذهب سيبويه قال في الكتاب فاما الذي يبنى عليه شئ هو هو فان المبنى عليه يرفع به كما ارتفع بالابتدا
وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لان المبنى على المبتدا بمنزلته ويقول سيبويه
قال الجمهور خلافا لمن رفعهما به اى رفع المبتدا والخبر جميعا بالابتداء وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتاخرين قالوا لان الابتدا
يطلب المبتدا والخبر على السوا فكان عاملا فيهما او رفعهما بتجردهما للاسناد وهو مذهب الجرمي والسيرافي وجماعة من البصريين
والفرق بين الابتدا والتجرد للاسناد ان التجرد للاسناد وصف هو التجرد مقيد بقيد واحد هو كونه للاسناد اى اسناده ان كان خبرا
او وصفا رافعا لمكتفى به او الاسناد اليه ان كان مبتدا غير وصف وان الابتدا عبارة عن اوصاف متعددة وهي المشروحة في الحد المشار اليها
بقوله ذلك كونه كذلك او رفع بالابتدا المبتدا وبهما جميعا اى بالابتدا والمبتدا الخبر وهو قول ابى اسحاق واصحابه ونسب الى المبرد ورد
بانه يلزم عليه امتناع تقدم الخبر لان المعمول لا يتقدم الا حيث يكون العامل متصرفا ولا يرد بانه يلزم اجتماع عاملين في معمول واحد
لان العمل عند صاحب هذا القول منسوب بمجموع الامرين لا لكل منهما او قال المبتدا والخبر ترافعا وكل منهما في العامل عامل في الاخر
هذا مذهب الكوفيين والنظر في هذه المذاهب توجيها واعتراضا مما يطول الكلام فيه ولا خبر للوصف المذكور وكيف يكون له خبر
والخبر انما هو للمخبر عنه وليس هذا مخبرا عنه اصلا بل هو مسند كالفعل فلا يقال ان الخبر لشدة شبهه بالفعل ولهذا المعنى الذي ذكرناه
من كونه يشتد به الشبه بالفعل لا يصغر فلا يقال اضويرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال اضارب عاقل الزيدان على ان يكون الزيدان
فاعلا بالوصف قال ابن السراج لانه قد يحل اسما معرفة والمعرفة لا تقوم مقام الافعال ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال اقائمان الزيدان ولا
اقائمون الزيدون على ان يكون الزيدان والزيدون فاعلا الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة وسياتي الكلام عليها في باب الفاعل قال
ابن قاسم ولا يدخل عليه حرف جر ولهذا رد اعراب الزمخشري هل من خالق غير الله حيث جعله من هذا الباب على ان يكون خالق مبتدا وغير الله
فاعلا به والصواب انه من باب المبتدا وخبره كما اسلفناه ولم يتعرض المصنف في هذا الكتاب لحكم الوصف المذكور في حالة مطابقته للمرفوع
في افراده نحو اقائم زيد وغيره نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك وعدم مطابقته اياه نحو اقائم اخواك فيتعين ان يكون من هذا
الباب في القسم الاخير ومن باب المبتدا والخبر في القسم الثاني وهو المطابقة في الافراد الا على اللغة المذكورة فيكون حينئذ كالقسم الاول
فيجوز فيه الامران وهما ان يكون الوصف مبتدا والمرفوع بعده فاعلا وان يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدا مؤخرا مع ان هذه
المسئلة مذكورة في المختصرات ولا يجري الوصف المذكور ذلك المجرى استحسانا من كونه مبتدا والمرفوع الواقع بعده فاعلا مكتفى به
الا بعد نفي نحو ما وان ونحوهما كقولك ما قائم الزيدان وان ذاهب العمران او استفهام بالهمزة او غيرها من ادوات الاستفهام نحو
اقائم الزيدان وهل معتق عبداك ومن ضارب العمران ومتى راجع اخواك واين قاعد صاحباك وكيف مقيم ابناك وكم ماكث صديقاك
وايان قادم رفيقاك كذا قال المصنف خلافا للاخفش والكوفيين في تجويزهم رفع الصفة الظاهر بعدها باستحسان على انه فاعلها
من غير اعتماد على النفي والاستفهام فيجوزون قائم الزيدان كما يجوزونها قائم الزيدان واقائم الزيدان واشار المصنف بقوله استحسان
الى ان الوصف قد يجري ذلك المجرى في كونه مبتدا رافعا لما بعده على انه فاعله وان لم يعتمد على نفي او استفهام لكن لا باستحسان ونسب المصنف

ذلك

ذلك الى سيبويه قال ومن زعم خلاف ذلك عليه فقد تقول سيبويه ما لم يقل وجعل من ذلك قول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت وقول الاخر فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا ووجه الاستدلال بالاول انه لو جعل بنو لهب مبتدا مخبرا عنه بقوله خبير لزم عدم المطابقة فتعين كون خبير مبتدا وبنو لهب مبتدا مخبر عنه فاعلا به واجيب بان فعيلا يستوي فيه المفرد وغيره قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال تعالى وحسن اولئك رفيقا وقال تعالى خلصوا نجيا ومنه قول الشاعر حماة اسد على اسود الكلاب فقد اضحوا بايديهم في الحرب ضلالا فوضع شريك موضع الجمع وكذا قال ضلالا ووجه الاستدلال بالثاني انه لو جعل خير اخبرا مقدما ونحن مبتدا لزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بمبتدا وهو اجنبي منهما فتعين ان يكون خير مبتدا ونحن فاعلا به واجيب بانا لا نسلم ان نحن مبتدا ولا فاعل وانما هو تاكيد للضمير المستكن في خير وخير خبر مبتدا محذوف فالتقدير فنحن خير نحن كما تقول انت قائم انت وعلى ذلك خرجه ابن خروف وملخص من هذا ان سيبويه والاخفش متفقان على جواز قائم الزيدان والخلاف بينهما انما هو في الاستحسان فسيبويه يقول انه قبيح والاخفش يقول هو حسن وكذا الكوفيون واجري في ذلك المذكور من كون المرفوع بعد الوصف فاعلا لغير قائم ونحوه مثل غير مضروب مجرى ما قائم فتقول غير قائم الزيدان وغير مضروب العمران كما تقول ما قائم الزيدان وما مضروب العمران وعلى ذلك خرج ابن الشجري قول ابي نواس غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن فجعل غيرا مبتدا لا خبر له بل لما اضيف اليه مرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتدا فكانه قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب النائب عن الفاعل الظرف وجزم المصنف بتخريجه على هذا الوجه تبعا لابن الشجري وجوز ابن الحاجب ذلك وزاد وجها ثانيا اختاره هو وجزم به ابن جني وهو ان يكون غير خبرا مقدما والاصل بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم حذف زمن دون صفة فعاد الضمير المجرور بعلي غير مذكور فاتي بالاسم الظاهر مكانه وفيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو جائز في الشعر وخرجه ابن الخباز مع ان يكون خبر محذوف وماسوف مصدرا جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه الصفة وهو ظاهر التعسف ويحذف الخبر وهو ما اسند الى المبتدا حذفا جوازا اي جائزا فهو مصدر بمعنى الفاعل كزيد عند القرينة كقولك زيد لمن قال من في الدار اي التقدير زيد فيها قال المصنف في الشرح ومنه الخبر بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع يجوز حذفه لكن قليلا ولذلك لم يرد في القران مبتدا بعد اذا الا وخبره ثابت هذا كلامه وهو مبني على ان اذا الفجائية حرف واما على مذهب المبرد القائل بانها ظرف مكان فانه لا يقدر محذوف بل يجعل هي الخبر والتقدير فبالمكان السبع قال الرضي وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل فلم خرجت فاذا السبع بالباب واما على مذهب الزجاج القائل بان اذا المفاجاة ظرف زمان فيجوز ان تكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصول لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما سيجيء ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال ابن الحاجب اي مفاجات وقت وجود السبع بالباب لكن يلزم على هذا اخراج اذا عن الظرفية ضرورة انه حينئذ مفعول به لمفاجاة ولا داعي الى ذلك فان اذا الظرفية غير منصرفة على الصحيح فان قلت فما هذه الفاء الداخلة على اذا المفاجاة قلت نقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر قال الرضي لعله اراد انها فاء السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي زائدة ويرده امتناع حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهو قريب فكان اللائق بالمصنف تقديم قوله لقرينة على قوله جوازا ليكون ذلك متناولا لصورتي الحذف الجائز والواجب وحذفا وجوبا اي واجبا بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو وهذا تفريع على ان الاسم الواقع بعد لولا غير مرفوع بها وهو مذهب الجمهور وسياتي الخلاف فيه قالوا ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره لخلوه عن العائد في الاغلب فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا الدالة على ان

خبر المبتدا الذى بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا واشار المصنف بقوله غالبا
الى صورتين مغلوبتين بالنسبة الى ما تقدم احداهما ان يراد بخبر المبتدا الواقع بعد لولا كون مقيد لا دليل عليه عند الحذف فيتعين
ذكره نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت على قواعد ابرهيم الثانية
ان يراد به كون مقيد يقوم عليه دليل عند الحذف فيجوز ذلك فيه حينئذ الاثبات نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج والحذف نحو لولا انصار
زيد لم ينج لوجود الدال على هذا الخبر الخاص قال المصنف بعد ذكره هذا التفصيل وما ذهبت اليه هو مذهب الرمانى والشلوبين والذى
عليه الجمهور ان الخبر بعد لولا لا يكون الا كونا مطلقا فيجب حذفه دائما ومن ثم لحنوا المعرى فى قوله   يذيب الرعب منه كل عضب   فلولا الغمد
يمسكه لسالا   وخرجه بعضهم على ان يمسكه حال من الضمير المستكن فى الخبر اى فلولا الخبر موجود فى حال كونه يمسكه ورد بان الاخفش نقل
نقل عن العرب لا يأتون بالحال بعد الاسم الواقع بعد لولا كما لا يأتون بالخبر نعم يحتمل تقدير يمسك بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه
ثم حذف ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة فان قلت ما فائدة اتيان المصنف بقيد الامتناعية فى قوله بعد لولا الامتناعية قلت
بيان المحل الذى يقع فيه المبتدا المذكور ولم يقصد به الاحتراز فان لولا التى يقع بعدها المبتدا لا يكون الا امتناعية وهى الداخلة على جملتين
ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى ويحذف الخبر ايضا وجوبا فى قسم صريح نحو لعمرك لافعلن فان صراحة لعمرك فى القسم
وتعينه له دال على الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر بمعنى ولا يستعمل الا مع اللام الا
المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله واحترز المصنف بقوله صريح من نحو عهد الله فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته
فتقول على عهد الله لافعلن وذلك لانه لا يشعر بالقسم حتى تذكر المقسم عليه بخلاف نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله مما هو صريح
فى القسم وبعد واو المصاحبة الصريحة نحو كل رجل وصنعته اى مقرونان والخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة
وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع قلت هذا مشكل فان الخبر ليس مع حتى اذا قامت الواو مقامه وسدت مسده يكون الحذف
واجبا وانما الخبر هو قولنا مقرونان الذى قدرته بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثم شئ سد مسده ولو قيل التقدير كل رجل مقرون
وصنعته اى هو مقرون بصنعته وصنعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لنفى البحث
فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده قال الرضى ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه فى وجوب
حذف خبره قال هذا والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب ويحذف الخبر ايضا وجوبا قبل حال ان كان المبتدا او معمول
مصدرا عاملا فى مفسر صاحبها او مؤولا بذلك فهذه ثلاث صور يجب فيها حذف الخبر قبل الحال الصورة الاولى ان يكون
المبتدا مصدرا عاملا فى مفسر صاحب الحال نحو ضربى زيدا ضربه قائما واصل التركيب على ما اختاره المصنف كما ستعرفه ضربى زيدا
ضربه قائما فضربى مبتدا وهو مصدر عامل فى زيد او زيد هنا مفسر لصاحب الحال من قولنا ضربه قائما فان قائما حال من الضمير
الذى فصل بالخبر وهو ضربه ومفسر هذا الضمير هو زيد كما قلناه الصورة الثانية ان يكون معمول المبتدا مصدرا عاملا اكثر شربى
السويق ملتوتا والمبتدا وهو اكثر معمول هو المصدر المضاف هو اليه هو الشرب والشرب عامل فى السويق الذى هو مفسر لصاحب
الحال الذى هو الضمير المضاف اليه من قولنا شربه الصورة الثالثة ان يكون معمول المبتدا ليس مصدرا صريحا وانما هو مؤول بالمصدر
نحو اخطب ما يكون الامير قائما والتقدير اخطب اكوان الامير كونه قائما فالمبتدا وهو اخطب له معمول هو ما يكون وهو ليس بمصدر صريح
لكنه مؤول بالمصدر وهو الكون وانما قدرناه بالاكوان لاجل اقامة اضافة افعل التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه فلا بد
من تقديره ثم هذا المصدر مضاف عند السبك الى معمول الفعل فتقول اكوان الامير فاذن هو مؤول بمصدر عامل فى الامير الذى هو
مفسر لصاحب الحال الذى هو الضمير المضاف اليه من قولنا كونه قائما والخبر فى الصور الثلاث محذوف وجوبا لاجتماع شرطى وجوب
الحذف وهما وجود القرينة ووجود اللفظ الساد مسد الخبر وهو الحال والخبر الذى سدت مسده مصدر مضاف الى صاحبها كما

فقدرنا في الصور الثلاث لا زمان مضافة الى فعله اي فعل صاحب الحال فالتقدير ضربي زيدا اذا كان قائما واكثر شربي السويق اذا كان ملتوتا
واخطب ما يكون الامير اذا كان قائما هذا اذا اريد الاستقبال وان اريد المضي فتقدره اذ والخبر في الحقيقة هو ما يتعلق به الظرف من
الاستقرار وهذا مذهب الجمهور لكن للمصنف خالفهم وقال بالقول الاول وفاقا للاخفش لقلة الحذف على تقدير كونه مصدرا مع صحة
المعنى لانه لم يحذف منه الا خبر مضاف الى مفرد مع ذلك المفرد ومذهب الجمهور يقتضي حذف الخبر وهو متعلق الظرف ثم ما ناب عنه وهو
اذا او اذ مع فعل وفاعل فان قلت ويلزم على مذهب الاخفش حذف المصدر وابقاء معموله وهو محذور كما نص عليه سيبويه قلت المسئلة
خلافية وسياتي الكلام عليها في موضعها ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان كان المقدرة عند الجمهور في التركيب المذكور تامة ولذا جعلوا
المنصوب بعدها خبرا لها وانما فعلوا ذلك لان مثل هذا المنصوب بعدها خبرا لها وانما فعلوا ذلك لان مثل هذا المنصوب الذي
يجي بعد المصدر المضبوط بالضابط المذكور لا يكون الا نكرة فلو كان خبرا كان الرجحان تعريفه ورفعها جرا اي رفع الصفة التي كانت
على ان يجعل خبر المبتدا بعدا فعل حالة كونه مضافا الى ما موصولة بكان او يكون جائز نحو اخطب ما كان او يكون الامير قائم هذا
عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه واختار المصنف القول بالجواز لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا جعله ايضا قائما على جهة
المجاز ولا يجوز مثل ذلك في مصدر صريح فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز وان خبرها في قول المصنف
مضافا الى ما من المشابهة ولا يتجه منها قوله موصولة بكان او يكون فتامله وفعل ذلك اي مطلق الرفع وبعد مصدر صريح دون ضرورة
ممنوع وقد اسلفنا وجهه وانما قلنا مطلق الرفع لان كلام المصنف في الشرح يقتضيه فانه قال واشرت بقولي دون ضرورة الى انه قد تضطر
الضرورة الى رفعه ولكن لا يجعل خبرا عن ضربي بل يجعل خبر المبتدا محذوف والتقدير ضربي زيدا هو قائم والجملة حال تسد مسد الخبر
بهذا وجهه فحينئذ لا يكون قوله وفعل ذلك مقصودا به الاشارة الى رفعه خبر المبتدا المنطوق في التركيب المذكور بل الاشارة الى مطلق
الرفع فقط وليس التالي لولا مرفوعا بها كما ذهب اليه الفراء محتجا بانها مختصة بالاسماء فعملت كسائر العوامل ولا بفعل مضمر وهو راي
الكسائي كما في قوله اوذات سوار لطمتني قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك الظاهر فيها انها لو التي يقصد بها امتناع الاول لامتناع الثاني
كما يجي في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع
لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف النفي نحو لولا علي لهلك عمر لولم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء هلاك
عمر لانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لولم يحى سعك لكن منع البصريين
من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر
كما في وان احد من المشركين استجارك وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في
الاغلب ولا تكرير بعد لولا فمن ثم قال البصريون بعده مبتدا خلافا للكوفيين وليسوا جميعا قائلين بان الثاني للولا مرفوع بعدها بها
وانما يقول بذلك بعضهم ولا كلهم قائلين بان تالي لولا مرفوع بفعل مضمر وانما يقول بذلك بعضهم والمصنف اجمل كما رايت فان قلت انما فعل
ذلك لانه ذكر امرين لا يقول بهما قائل واحد ثم ذكر ان الكوفيين خالفوا في ذينك الامرين لا يقول بهما قائل واحد ثم ذكر ان الكوفيين خالفوا
في ذينك الامرين ومعلوم انهم لم يخالفوا من حيث ان كلهم يقول بهذا وذا جميعا بل لم يخالفوا الا من حيث ان بعضهم يقول بهذا قلت
من الجائز ان يخالفوا من حيث ان كلهم يجوز كلا من الامرين على التخيير بمعنى ان لك ان تقول بهذا ولك ان تقول بهذا فليس في نسبة
الخلاف الى جميعهم ما يشعر بانقسامهم الى فريقين كل فرقة تقول بامر من ذينك الامرين والله اعلم ولا يغني فاعل المصدر المذكور نحو ضربي
زيدا قائما وعن تقدير الخبر اغنا المرفوع بالوصف المذكور نحو اقائم الزيدان فهذا على تقدير الاغناء مبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اي ضرب
زيد قائما كما ان الوصف المذكور مبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اي يقوم الزيدان وهذا مذهب ابن درستويه ولا الواو اي ولا يغني الواو
في قولهم كل رجل وضيعته عن تقدير خبر بحيث يكون هذا كلاما تاما والمبتدا فيه لا خبر له لاستغنائه بالواو والمذكورة عن تقدير خبر

وهذا مذهب ابن خروف واختاره ابن عصفور في شرح الايضاح ونسبه ابن الخباز الى الكوفيين والحال اي ولا يغني الحال ايضا في مسئلة ضربي
زيدا قائما عن تقدير الخبر تشبيها بالظرف اذ التركيب المذكور في معنى قولك ضربي زيدا في حال قيامه وهذا مذهب ابن كيسان وقول
المصنف المشار اليهما صفة للواو والحال وقوله خلافا فالزاعمين ذلك راجع الى المسائل الثلاث وقد عرفت المخالفين في ذلك باعيانهم وترك
المصنف قولا اخر شديد الشهرة عن الكوفيين وهو ان الخبر في قولك ضربي زيدا قائما مقدر بعد قائما وتقديره ثابت او حاصل ويجعلون قائما حالا
من زيد والعامل فيه المصدر واشتهر بين العلماء تقدير فساده بما يقوله وهو ان الكل متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب او ما
ضربت زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش بناء على ان المصدر المبتدا اضيف فيعم كاسم الجنس الذي
يقع على القليل والكثير بلفظ واحد اذا اضيف كقولنا ما البحر طهور فانه يعم فاذن قد رفع اسم الجنس وهو المصدر المذكور عند البصريين عاما غير
مقيد بالحال اذ الحال من تمام الخبر ثم اخبر عنه بحصوله في حال القيام فيبقى المصدر المذكور على عمومه فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد
حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب او ما ضربت زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد
بالحال المختص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد
بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المتفق عليه وكذا يقول ايضا في قولهم اكثر شربي السويق
ملتوتا اذ لو جعلنا ملتوتا من تتمة الشرب صار المعنى الاخبار عن اكثر شرب السويق الملتوت بانه حاصل فيجوز على هذا ان يكون شرب السويق غير ملتوت
اذ لم يخبر الا عن اكثر شرب سويق ملتوت بالحصول وذلك لا يمتنع حصول شرب سويق غير ملتوت اضعافه ويوضحه انا لو قدرنا انه شرب سويقا
ملتوتا عشر مرات وسويقا غير ملتوت الف مرة فاراد ان يخبر عن نسبة من الاول بالحصول يقال اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل وعلى المذهب
المختار يكون اكثر الشرب للسويق غير مقيد باللت قد اخبر بحصوله حالة كون السويق ملتوتا فلو قدرت الكثرة اخرى باعتبار عدم اللت لكان
متناقضا وهذا انما يستفاد من مذهب البصريين كما قررناه ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء ولسيبويه ايضا فيما حكى عنه في
اجاز ذلك الاخفش والكسائي وهشام واختاره المصنف مستدلا بقول الشاعر ورأي عيني الفتى اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا وبقولهم
عهدي بها في الحي قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضامر ولا جملة اسمية بلا واو وفاقا للكسائي ونقل الجواز ايضا عن البصريين
فيقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قولهم كلمته فوه الى في واقتضى ظاهر كلام المصنف ان كونها بالواو جائز عند الجميع ونقل في الشرح عن ابن
كيسان انه قال مسرتك اخاك وهو قائم جائز في كل قول وليس كذلك بل اجازته محكية عن الكسائي والفراء ومنعه محكي عن الاخفش وسيبويه
ومن ثم قال بعضهم في مسئلة الاسمية المجردة عن الواو مذهب سيبويه يقتضي المنع لان كون الاسمية بالواو هو الاصل وكونها بدون الواو
ثان عن كونها بالواو فاذا امتنع الاصل فالفرع اولى قلت لا نسلم ان الاسمية بالواو هو الاصل بل الاصل في ربطها بذي الحال الضمير وذلك كون م
لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ووصف له كالنعت وكل منهما يقتصر في ربطه على الضمير فكذا ينبغي ايضا ان يكون ما في معناهما ويدل
عليه ايضا الاقتصار على الضمير في الحال المفردة فيكون الاصل في رابطها الضمير لا الواو ومما يدل بوقوع الحال المذكورة جملة اسمية بالواو قوله
صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال الشاعر خير اقتراني من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو
غضبان ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقا للكسائي ايضا اجاز ضربي زيدا الشديد قائما وشرب السويق كله ملتوتا ولم يذكر
المصنف عليه شاهدا ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه لا سيما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء ويحذف المبتدا ايضا جوازا لقرينة
نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فصلاحه لنفسه واساءته عليها ومنه قال لي كيف انت قلت عليل فكان
الاحسن تقديم قوله لقرينة لما اسلفناه في حذف الخبر ولم يتعرض المصنف لما اذا دار الامر بين ان يكون المحذوف مبتدا وخبرا ما الاحسن
فيه فقيل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف واتساع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا وجامدا ومشتقا وجملة اسمية
وفعلية وظرفية وايضا فالحذف بالاعجاز اليق منه بالصدور وقيل الاحسن حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وجوبا كالمخبر عنه بنعت

مقطوع المجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس اللعين او ترحم نحو مررت بزيد المسكين قال ابو علي اذا ذكرت صفات للمدح
او الذم وخولف في بعضها فقد خولف الاعراب وسمي ذلك قطعا والتنبيه على شدة هذا الاتصال يلتزمون حذف الفعل والمبتدا في
النصب والرفع ليكون ذلك في صورة متعلق من متعلقات ما قبله وقال المصنف انما التزموا في هذه النعوت المقطوعة حذف الفعل
اشعارا بانه لانشاء المدح والذم والترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهر الفعل لاوهم الاخبار ثم التزم في الرفع حذف المبتدا ليجري الوجهان على سنن
واحد وكلام ابن قاسم يقتضي ان المصنف ذكر في المتن وجوها اخر يجب فيها حذف المبتدا منها ان يخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ
بفعله نحو سمع وطاعة وعليه بيت الكتاب فقالت حنان ما اتى بك هاهنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومنها ان يخبر بمخصوص في باب
نعم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو حيث جعل المخصوص خبر مبتدا وجب حذف ذلك المبتدا وسيأتي الكلام على ذلك في محله ومنها ان يخبر
عنه بصريح القسم نحو في ذمتي لافعلن اي في ذمتي ميثاق او يمين او عهد كما عكسوا في نحو لعمرك لافعلن ذكر المسئلة ابو علي ومن شواهد هذا
الاستعمال قوله تسور سوار الى المجد والعلا وفي ذمتي ان فعلت ليفعلا ولم يحضرني نسخة ثانية من التسهيل احرر منها هذا المحل وتم اجل
هذا الكلام في المتن الذي بين يدي الان ولعلي احرره بعد ذلك عند التمكن من مراجعة نسخ المتن ان شاء الله تعالى وان ولي معطوفا بالواو او
غيرها من حروف العطف على المبتدا فعل وكذا وصف لاحدهما واقع على الاخر وملابس للاخر نحو عبد الله والريح يباريها ونحو زيد والمنية شارب
بعقارها صحت المسئلة عند البصريين على اضمار الخبر وسد الحال مسده اي يجريان باريها وعند الكوفيين حملا على المعنى اي يتباريان فيكون
يباريها في موضع رفع خبرا فالمبتدا منع المسئلة ووجهه ان يباريها اخبر عن احدهما فيلزم بقاء الاخر بلا خبر ولا يصح ما حمله البصريون عليه
لان الجملة حينئذ حال من ضمير يجريان فاذا اولت الحال بالوصف كان التقدير مباريا لها لا يكون حالا من ضمير يجريان ولا يطرد ما حمله الكوفيون
عليه نحو قولك والمنية شارب بعقارها فالمنع متجه كما قيل قلت والذي يظهر لي صحة قول الكوفيين وما ذكر من عدم اطراده ليس بصحيح اذ
يمكن تاويله بمثل زيد والمنية شارب بعقارها زيد والمنية متلبسان وهذا لا يمتنع في مكان اصلا والله اعلم وانما قال المصنف
معطوفا لان المسئلة لو كانت بغير عاطف نحو عبد الله الريح يباريها صحت اجماعا وفي كلامه التنبيه على ثلاثة امور احدها كون العطف
بالواو اذ لو قيل زيد فالريح يباريها او ثم الريح يباريها لم يجز قولا واحدا الثاني كون الواقع بعد المعطوف على المبتدا وصفا ايضا فانه
من صور المسئلة اذ لو قلت زيد والريح مباريها جاز عند من يجيز زيد والريح يباريها الثالث كون ذلك الفعل والوصف واقعا على
الاخر ايضا اذ لو قلت زيد والريح يباري سعيدها كان ذلك من وجوه المسئلة التي يطرقها الخلاف وقد استدل ابن الانباري على صحة
مثل هذا التركيب بقول الشاعر واعلم بانك والمنية شارب بعقارها وهو مما يدل على ما قلنا وان كان المصنف قد نحا فيه باحتمال كون الواو
بمعنى مع وكان ينبغي له ان يذكر الخلاف بين المصححين لهذه المسئلة في الوجه الذي صحت عليه ما هو وقد يغني مضاف اليه المبتدا عن معطوف فيطابقهما
الخبر نحو راكب الناقة طليحان والاصل راكب الناقة وهي طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وقيل تما ذلك على حذف مضاف الى الخبر اي احد طليحين
وهذا لا يتاتى اذا قيل غلام زيد ضربتهما ويتاتى التاويل الاول فكان اولى لعمومه فلذلك عول عليه المصنف وفي المحكم الطلاحة الاعياء من السفر
ومن كلامهم راكب الناقة طليحان اي الناقة طليحان فحذف العاطف والمعطوف كما قال الله تعالى فانفجرت والاصل تعريف المبتدا الذي هو اسم محكوم عليه
لان اصل المسند اليه ان يكون معلوما واما الوصف الرافع لمكتفى به فذلك لا ينفك عن كونه نكرة وتنكير الخبر قال الرضي لانه مسند فشابه
الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير اذ هما من خواص الاسم ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة منهما وهو التعريف وتبقيناه
على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا
لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم قال واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون
معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة
المخاطب الى زيد واسنادها اليه لا نفس اخوته وقد يعرفان نحو الله ربنا وربكم وينكران نحو افضل من زيد افضل من عمرو بشرط الفائدة قيد

راجع الى التعريف والتنكير قال المصنف ونبهت بذلك على ان حصول الفائدة شرط في صحة الخبرية موفقين كانا او نكرتين او مختلفين ووقع لابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان الخبر يجب ان يكون نكرة وانك اذا قلت زيد القائم فليس القائم بخبر على الحقيقة وان الخبر مقدر بقولك محكوم عليه بالقائم وحصولها اى الفائدة في الغالب عند تنكير المبتدا لا في غير الغالب فانه لا مانع من صحة قول من خرقت له عادة فراى او سمع شيئا من الخوارق شجرة سجدت حصاة سبحت بان يكون المبتدا وهو ظرف مستقر خبر عن المبتدا المتقدم اى حصول الفائدة في الغالب عند تنكير الخبر ثابت بان يكون المبتدا وصفا نحو ضعيف عاذ بقرملة اى انسان ضعيف التجا الى مثله والقرملة شجرة ضعيفة وقد يقال الاتما للمبتدا في التحقيق المحذوف وهو موصوف فهو من القسم الذي ياتي او موصوفا بظاهر نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك او مقدر نحو السمن منوان بدرهم التقدير منوان منه فمنوان مبتدا ومنه المقدر صفته وبدرهم خبره وهذه الجملة خبر المبتدا الاول وهو السمن او عاملا قال ابن هشام اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءني اذا اطرف منصوب المحل بالمصدر او بالوصف او جرا نحو غلام امراة جاءني وخمس صلوات كتبهن الله قال وشرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا ذلك فان المضاف فيه معرفة قلت وهو منتقد من وجهين الاول ان قائم الزيدان ليس مما نحن فيه لان الكلام في احد قسمي المبتدا وهو المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي يقول النحاة فيه لا بد ان يكون معرفة او نكرة قريبة من المعرفة مما حصل لها من التخصيص ليكون المحكوم عليه معينا واما القسم الثاني من قسمي المبتدا وهو الوصف الرافع لمكتفى به فيجب كونه نكرة ولا يعرف كما سبق فلا حاجة الى الاعتذار عن الاتيان به نكرة بانه مختص فعلم انه لا مدخل له فيما نحن بصدده الثاني ان قوله وشرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة الى اخره امر لا حاجة اليه فان المسالة معروضة فيما اذا كان المبتدا نكرة فنحن في غنية البتة على الشرط او معطوفا نحو زيد ورجل عندي وتمثيل له في الشرح بقوله عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي فهل باعجب من هذا امرء سمعا واعترضه ابن هشام باحتمال كون الواو للحال وهو مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام اى وشكوى عظيمة قال على انا لا نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد سلفنا ان التقديم انما كان لرفع توهم الصفة وانما يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تاخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده قال ولا يجوز ان يكون الواو للعطف ويكون العطف هو المسوغ لان المعطوف في البيت جملة لا مفرد نكرة ولو جعلت الواو عاطفة لزم وظرف على مثليهما ليكون من عطف المفردات لزم العطف على معمولي عاملين اذ الاصطبار معمول للابتدا والظرف معمول للاستقرار ولا يندفع هذا بان يقدر لكل من الظرفين استقرار ويجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين لان الاستقرار الاول والخبر هو معمول المبتدا نفسه كما هو مختار المصنف فيرجع الامر الى العطف على معمولي عاملين او معطوفا عليه نحو طاعة وقول معروف اى مثل لهما بعضهم يقول العطف مسوغ على شرطيته ان يكون المعطوف او المعطوف عليه مما يصح الابتدا به كما مثلنا وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط كما فعل المصنف ومقصودا به العموم قال ابن قاسم وهو على ضربين عموم شمول نحو كل يموت وعموم بدل نحو تمرة خير من جرادة قلت ظاهر كلام ابن الحاجب في الامالي ان العموم في تمرة خير من جرادة استغراقي لا بدلي وذلك انه قال الظاهر انه قال غير مختص بتمرة متميزة فكان فيه معنى العموم كما في لا رجل افضل منك وذلك بمعنى كونه غير مختص من وجهين احدهما انه لما فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لمفرد منه على مفرد لانه قد يفهم منه ان الافضلية انما وقعت باعتبار كونه من ذلك القبيل والمفضولية انما وقعت لكون الاخر من القبيل الاخر واذا كان كذلك فلا خصوصية لمفرد على مفرد والثاني في معنى التمرية ما يشعر بالتفضيل على الجرادية باعتبار كونه تمرا وجرادا من غير خصوصية لمفرد دون مفرد واذا لم يكن ثم خصوصية لمفرد منه متميز حصل الشياع بخلاف ما اذا حكمت بحكم من الاحكام مختص فان المفهوم منه الحكم على واحد مختص كقولك رجل في الدار فلذلك امتنع لانه لا يستقيم فيه كل رجل وجودا فضلا عن الدلالة ولو استقام وجودا فليس فيه قرينة تشعر بقصد الدلالة عليه اذ لا مفاضلة بين جنسين وليس في معنى التحولية ما يقتضي ان يكون في الدار كما في المثال المتقدم بل القرينة بعكسه

لانه انما استقام الحكم عليه بانه فى الدار لكونه متخصصا نعم لو قلت رجل خير من زيد وهذا يجاذبه الظرفان لان الحكم عليه بالافضلية يشعر
بانه بمعنى المخاطبة كما فى الاول فى احد وجهيه وتخصيصه بالافضلية على زيد ينفى بكونه متخصصا كما فى الحكم عليه بانه فى الدار فيحتاج الى
السماع والظاهر منعه لانه انما ثبت التعميم فى الوضع الذى لا يختص فيه الخبر بوجه فلا ينبغى ان يحمل عليه ما يصح ان يكون فيه نوع تخصيص
لفقدان معنى مناسب فى الاصل المتفق عليه الى هنا كلامه رحمه الله او يكون مقصودا به الابهام نحو ما احسن زيدا بهذا مثل له المصنف وجعل غيره
مسوغ الابتداء بما معنى التعجب او بان يكون تاليا لاستفهام نحو االه مع الله ونحو هل رجل فى الدار او تاليا نفى نحو ما رجل فى الدار ولا يخفى ان
النكرة هنا واقعة فى سياق النفى المقصود بها العموم فقد دخل ذلك فى قوله او مقصودا به العموم او تاليا نفى كقول الشاعر لولا اصطبار
لاودى كل ذى مقة لما استقلت مطاياهن للظعن والشرط انما هو وقوعها فى اول او تاليا واو الحال كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك
اخفى ضوءه كل شارق والشرط انما هو وقوعها فى اول جملة حالية بدليل قوله الذئب يطرقها فى الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدى
فيمن رواه برفع مدية وليس وقوعها بعد واو الحال بلازم او تاليا فاء الجزاء كقول بعض العرب ان مضى عير فعير فى الرباط كما مثل له ولا يخفى
ان المعنى فعير آخر فالمسوغ للصفة المقدرة او تاليا ظرف مختص نحو ولدينا مزيد ويلزم المصنف اجازة عند رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم
ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص فالصواب ان يقال او ظرف يصلح مجروره للاخبار عنه او تاليا لاحقه اى الظرف المختص والمراد به
الجار والمجرور نحو فى الدار رجل وشرطه ان يكون مختصا كما مثلنا فلو قلت فى دار رجل لم يجز وجعل المصنف الجملة المشتملة على فائدة مما
لا يلحق بالظرف المذكور نحو قصدك غلامه رجل قال ابو حيان ولا اعلم هذا لاحد غير المصنف او بان يكون دعاء نحو سلام على آل ياسين
وويل للمطففين فان قلت لم جعل المصنف هذا معطوفا على قوله او لا بان يكون وصفا وهذا فعل فيه كما فعل فى غيره قلت دفعا
لتوهم غير المقصود لانه لو لم يفعل ذلك وقال او دعاء ربما توهم انه مجرور بالعطف على ما قبله يليه فيفسد المعنى اذ يكون التقدير
حينئذ او تاليا دعاء فاتى بما يفيد النص على المقصود ففصل ما فعل او بان يكون جوابا لسؤال سائل كان يقال لك من عندك فتقول رجل عندى
قال المصنف ولا يجوز ان يكون التقدير عندى رجل لان مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة والسؤال المتقدم فيه المبتدا وفيه نظر لانه قد جاء فى
التنزيل فسيقولون لله فسيقولون الله ثم الضعف مرتفع بمعارضة الاحتياج الى مسوغ الابتداء بالنكرة ثم كيف يقول لا يجوز ثم يسلم
ان التخالف جائز على ضعف وانما جاز رجل جاء فى جوابا لمن جاءك ولم يجز ذلك ابتداء لانه اذا وقع جوابا علم ان المراد الابهام اى
الحال الاسمية جاء فى ذا السائل قد استدعى التعيين ولم يعين له واما اذا قيل ابتداء فلم يعلم هل المتكلم مريد لكتمان بيان عينه او لا وعلى
الثانى لا يحصل منه فائدة كذا قيل وفيه بحث او بان يكون مقدرا التصدير نحو من عندك وكم عبد لك او بان يكون مقدرا ايجابه
بعد نفى نحو شر اهر ذا ناب اى ما اهر ذا ناب الا شر هنا للفاقة على ما قيل والاهر حمله على الهرير وهو صوت دون النباح وذو الناب هنا الكلب يقال ذلك اذا
لاحت مخائل الشر وامارته ومثله قول الشاعر قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابى مالك ذو المجاز بدار ومن امثلة الكتاب شر حاد بك
قال سيبويه وانما جاز ان يبتدا به لانه فى معنى ما جاء بك الا شر يريد لان المبتدا هنا فى معنى الفاعل والفاعل يجوز ان يكون نكرة وتحقيق الكلام
فى الطريق التى حصل بها الحصر فى هذا التركيب ليس من وظيفة هذا العلم وانما هو من وظيفة علم المعانى فليراجع من هناك وبعض النحاة يجعل
المسوغ فيما ذكر الوصف المقدر اى شر فظيع اهر ذا ناب كذا غيره يقدر له صفة يقتضيها المقام والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه فى نحو كم مالك
لان اكثر ما يقع بعد اسماء الاستفهام النكرة او الجملة او الظرف ويتعين اذ ذاك ان يكون اسم الاستفهام مبتدا نحو من قائم ومن قام ومن
عندك فحكم على كم بالابتداء حملا للاول على الاكثر وافضل رجل خير منه ابوه وهذه لغة اكثرهم ويضعف ان يقول خيرا بالنصب على
الوصف لئلا يلزم رفع اسم التفضيل للظاهر فى غير مسئلة الكحل ولعل ربما يلح به الصدر فى توجيه ما ذهب اليه سيبويه من ان المعرفة خبر
النكرة فى هذا المثال اعنى خير منه ابوه والاصل تاخير الخبر لان المبتدا محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد فى اللفظ ايضا ان
يكون ذكره قبل ذكر المحكوم عليه وانما قدم الفعل فى الجملة الفعلية للايذان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين الجملة للفعلية

من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاما باسم اخر ويجوز تقديم ان لم يوهم ابتدائية الخبر وذلك اذا استويا تعريفا وتنكيرا بلا قرينة نحو
زيد اخوك وافضل منك افضل مني فانهما تقدم حكمت بانه المبتدا فاذا قلت زيد اخوك فهو على تقدير ان المخاطب يعرف زيدا ويجهل
نسبة الاخوة اليه اخوك زيد فعلى العكس اي يكون المخاطب يعرف زيدا ويجهل كونه زيدا فلو جوز التقديم مع فقدان القرينة التبس
المعنيان ولو وجدت قرينة محصلة للتمييز جاز التقديم مثل ابو حنيفة ابو يوسف وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون
التشبيه والذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر ولا يخفى ان المقصود تشبيه ابي يوسف بابي حنيفة فمع التقديم لا يحصل اللبس اذ الاعلى لا يشبه
بالادنى عند قصد الحقيقة ومنه قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد اي بنوا بنائنا مثل بنينا
نحن فيه مثل وقدم الخبر لوضوح المعنى هذا ملخص ما ذكره المصنف في شرحه ولا يخفى باستوائهما في التعريف والتنكير استوائهما في رتبة التعريف
ورتبة المسوغ بل مراده تساويهما في مطلق التعريف ومطلق المسوغ وقد اطلق بعض القول بوجوب التقديم ولم يفصل بين وجود القرينة
المتميزة وعدمها واجاز بعض الحكم بابتدائية ما شئت من الاسمين ولم يقال لا التباس لحصول الفائدة للمخاطب قدمت الخبر او اخرته وقد
حكى ابن السيد في مسائله وقوع كلام بين اهل عصره في قول الشاعر عيبت قصيرات النساء ولم ارد قصار الخطا شر النساء البحاتر
واختار هو تجويز ان يكون شر النساء مبتدا او البحاتر خبره والعكس اولم يوهم تقديمه فاعلية المبتدا نحو زيد قام فانك لو قدمت الفعل في
هذا التركيب اوهم ان المبتدا فاعل وقد ذكر في علية امتناع تقديم الخبر في نحو المثال المذكور ثلاثة اوجه احدها ايهام الفاعلية كما مر وعلى
هذه العلة اجاز بعضهم تقديمه في نحو اخواك قاما ولم يعبا باحتمال الفاعلية على لغة اكلوني البراغيث اذ تقديم الخبر اكثر من تلك
اللغة والحمل على الاكثر ارجح فطعن في هذه العلة بامور منها انهم لا يلتزمون دفع اللبس بدليل اعدال المختار ووضع او الشك واسماء الاجناس
والمشتركات والجواب ان الاصل مراعات ما يرفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير في مسئلة جريان الوصف على
غير صاحبه ومنع الترخيم في باب مسلمة على لغة التمام وترك اعدال البيض بحوه وترك بناء صيغتي التعجب والتفضيل من فعله ومنها انه انما
يراعي الالتباس اذا رجع الى المعنى ولا فرق في المعنى بين الجملتين فان المقصود الاخبار بقيام زيد هو حاصل منهما جميعا والجواب المنع في زيد قام تكرر
الاسناد فيحصل تقوي الحكم والاعتناء بزيد ببناء الكلام عليه وافادة الثبوت ومنها انهم اجازوا الفاعلية والابتداء في في الدار زيد وقال
به قوم في كيف زيد وابن زيد واخوين في الدار زيد كذا رايت في كلام ابن هشام رحمه الله قلت وكنت في زمن الصبا في اوائل اشتغالي بفن العربية
كتبت اسئلة الى علماء الديار المصرية منها انهم اجازوا في ما قام زيد ان يعرب زيد فاعلا ومبتدا ومنعوا في مثل زيد قام تقديم الخبر لادائه الى
الالتباس في مثل الفاعل والمبتدا فيما وجه فان قيل الفرق بينهما ان الالتباس في مثل زيد على تقدير تجويز التقديم يترتب عليه محذور وهو تفويت
تقوي الحكم فمنعوه ولا كذلك في ما قام زيد فاجازوه قلت وهذا ايضا يترتب عليه محذور فانك اذا قلت ما زيد قائم كان مشبها لزيد قام
في تقوي الحكم من جهة تضمنه الضمير فاذا قلت ما قائم زيد على ان يكون زيد فاعلا بقائم فليس فيه تقوي الحكم فمنعوه ولا كذلك في ما قائم زيد
فاجازوه اوهم فاعلية المبتدا ويحتاج منعه الى تجويز الفصل فتامله العلة الثانية انه اذا قيل قام زيد امكن ان يكون زيد في محله فلا يحكم
به بغير محله ورد بانهم قد اجازوا في نحو كم جريبا ارضك خبرية كم مع امكان كونها في موضعها وقد اجاز قوم في زيد اخوك كون زيد مبتدا
وكونه خبرا ولم ينظروا الى اللبس نظرا الى حصول اصل المعنى كما مر فقضية هذا ان يجوز التقديم هنا والجواب ان سيبويه جزم في كم جريبا
ارضك بان كم مبتدا اعمالا لهذه القاعدة والاخفش جزم بخبريتها اعمالا لقاعدة المعرفة والنكرة فمن ذا الذي اجاز الوجهين والقول بذلك
معترض وكذا القول بالوجهين في المعرفتين العلة الثالثة ان العامل اللفظي لا يعارضه العامل المعنوي فعلى ذلك اجاز بعضهم كان يقوم زيد
اولم يقرن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم فيمتنع تقديمه نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب ايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق
اداته صدر الكلام فكذا ما شبه به اولم يقرن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول او معنى نحو انما انت نذير في الاختيار احترازا عن حالة الاضطرار
كقوله فيارب هل الا بك النصر يرتجى عليهم وهل الا عليك المعول الاصل وهل المعول ومتفق على علة ذلك في باب الفاعل وباب المستثنى

ان شاء الله تعالى أو لم يكن اي الخبر خبر المقرون بلام الابتداء نحو لزيد قائم واما قوله خالي لانت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا
فقيل اللام زائدة لا لام الابتداء وقيل بل هي لام الابتداء والمبتدأ محذوف وفي الحقيقة واعترض بما فاته التوكيد الحذف فلا اولى الحمل على الزيادة و
فيه نظر أو لم يكن خبر الضمير الثاني نحو هو زيد قائم قال المصنف لان تقديمه يوهم كون الضمير الخبر لا ضمير الشان ولا تطرد هذه العلة
لعدم دخول هو اخوك زيد وكذا كل ما كان الخبر فيه جامدا قلت فالعلة المطردة ان في تاخير ضمير الشان اخراجا له عما وضع له من تعظيم الامر
وتفخيمه بذكره للابهام ثم التفسير فمنع تاخيره لذلك أو لم يكن خبر المشبه اي المشبه ضمير الشان نحو كلامي زيد منطلق فلو اخر المبتدأ هنا لم يفد
شيئا لان قولك زيد منطلق يعلم منه انه كلامك لا كلام غيرك فاذا قلت بعد ذلك كلامي فكانك قلت كلامي كلامي كذا قال المصنف وفيه
نظر اذ قد يقال انه يفيد ان ذلك كلامك لا كلام غيرك فان ما يتلفظ به الانسان قد يكون كلام غيره وحكاه ولا يتجه ان يقال بالسكوت
عنه أو لم يكن خبرا لاداة استفهام نحو اي الرجال عندك أو لاداة شرط مثل من يقم اكرمه أو لشي مضاف الى احدهما اي الى احد اللفظين
اللذين هما اداة الاستفهام واداة الشرط نحو غلام من عندك وغلام من يقم اكرمه وانما وجب تاخير الخبر في هذه الصور لانه لو قدم لفات
صدارة الاستفهام والشرط وذلك مما لا يسوغ ارتكابه فهذه احدى عشرة مسئلة ذكرها المصنف وذكر غيره مواضع اخر لا نطول بذكرها
ويجوز في داره زيد اجماعا اي جوازا مجمعا عليه فاجماعا اما بمعنى اسم المفعول نحو وفي الصلة اتساعا كما في المشترك او على حذف المضاف
اي ذا اجماع وانما كان كذلك لان الخبر منوي التاخير بالاصلية وهو مؤخر رتبة وان تقدم لفظا ومفسر الضمير وهو زيد مقدم الرتبة
ولا يشترط في معاد الضميرين يجتمع له الامران التقدم لفظا والتقدم رتبة ورام الشيخ ابو حيان ان يقدح في نقل الاجماع في المسئلة الذ كودة
نقال هي ممتنعة عند الاخفش لانه يجعل زيدا فاعلا وانما يتم هذا لو قال الاخفش بوجوب الفاعلية اما اذا قال بجوازها فالمسئلة
جائزة على الابتدا فيصدق قولنا ان المسئلة جائزة باجماع ومما يؤيد هذا ان المصنف قد قال باثر هذا ان الاخفش يجيز في داره قيام
زيد وفي داره عبد هند ولا يمكن ان يكون اجازتهما الا على ما ذكرناه من الابتدا لا على الفاعلية وظهر بهذا قطعا ان الاخفش لا
يوجب الفاعلية في ذلك بل يجوزها كما تقول اكثر الناس مع الاعتماد بل ينبغي في مسئلة عدم الاعتماد وان يكون ذلك عند القائل به هو اضعف
الوجهين اما انه يكون متعينا فلا وكذا في داره قيام زيد وفي داره عبد هند يجوز عند الاخفش والمنقول عن البصريين الجواز كالاخفش
وكلام المصنف يوهم ان غيره من البصريين يخالفه وليس كذلك نعم الكوفيون مانعون لكلتا المسئلتين ووجه الجواز ان المضاف
والمضاف اليه كشي واحد فاذا كان المضاف مقدرا لتقديم بوجه ما كان المضاف اليه مقدر التقديم معه وحينئذ فلا اشكال في جواز
المسئلتين ويشهد له قول العرب في اكفانه درج الميت ويجب تقديم الخبر ان كان اداة استفهام نحو كيف زيد وابن بيتك أو كان مضافا
اليها اي الى اداة استفهام مثل صبح اي يوم السفر واحترز من ان يكون الخبر نفسه اداة استفهام او مضافا اليها نحو زيد هل ضربته فانه يجوز
تقديمه وان كان الخبر مصاحبا للاستفهام في الجملة أو كان مصحح تقديمه الابتدا بالنكرة نحو في الدار رجل وعندك امراة وكذا قصدك
غلامه رجل قال المصنف أو كان ذلك لا بالتقديم على ما لا يفهم بالتاخير قال المصنف نحو لله دره فانه لا يفهم منه التعجب الا بالتقدم ونحو سواء
علي اقمت ام قعدت اذ لو قدم لاوهم الاستفهام الحقيقي فاما تعليله الثاني فحسن ولا يضر في هذا كون الفهم يندفع بالاخرة لانهم لم يعتبروا ذلك
الا تراهم منعوا رجل في الدار وان كان توهم الصفة يندفع بالاخرة واوجبوا التقديم واما لله دره فقد يقال انه كلام جرى مجرى المثل
لا ان معنى التعجب يفهم انما بالتقديم أو كان مسندا دون اما الى ان وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فلا يجوز انك منطلق عندي
وهذا ما ذهب سيبويه والجمهور واختلف في تعليل ذلك فقيل لئلا يلتبس ان المفتوحة بان المكسورة ولو بدخول الفتحة الخفيفة اللبس
لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة وقيل لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا يتعرض لاول دخول
النواسخ ومن جملتها ان فيشتغل اجتماعا واجاز ذلك الاخفش والفراء وابو حاتم قياسا على ان نحو وان تصوموا خير لكم فلو كانت ان
تاليه اما جاز بلا خلاف كقوله: عندي اصطبار واما انني جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبريني * وذلك لانتفاء المحذور وضرورة

ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها كما ستعرفه في حروف الشرط او كان مسندا الى مقرون بالا لفظا نحو ما في الدار الا زيد او معنى نحو انما
في الدار زيد وقد نبهنا على ان علة ذلك سيأتي ان شاء الله في باب الفاعل او في باب المستثنى او كان مسندا الى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر
مثلوه بقولهم على التمرة مثلها زبدا وفي الحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وبقول الشاعر اهابك اجلالا وما بك قدرة على
ولكن ملء عين حبيبها فاما التمثيل بالبيت فصحيح فان الخبر هو ملء عين الى المضاف من قوله حبيبها وهو ملتبس بضمير عائد الى العين والعين
ملتبسة بالخبر من حيث هو مضاف اليها واما الاولان فالخبر الكون المطلق المحذوف ويصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يصح اللفظ مؤخرا
كذلك وما تذكره مؤخر لو كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ولا يصح ان يقال بني على التجوز المشهود في تسميتهم الظرف لنائب عن الكون المطلق
خبرا لان ذلك غير مناف من جهة انه قال لان الضمير راجع الى الاسم الملتبس بالخبر وذلك الاسم هو التمرة فيلزم على هذا ان الخبر هو على واما
قال ملتبس ولم يقل ما اضيف الى الخبر ليدخل ملء عين حبيبها وقال ما التبس بالخبر ولم يقل ما اضيف الى الخبر ليدخل نحو ملء عين ونحو على التمرة | المصنف
على تمرة ونحو من حسن اسلام المرء تركه المفضول وحاصل كلامه ان معنا مبتدأ وخبر كل منهما ملتبس بشيء والمبتدأ ملتبس بضمير غيره والخبر ملتبس
بصاحب الضمير اما باضافة او غيرها وتقديم المفسر وحده على المبتدأ ان امكن مصحح لتأخر الخبر اما مع الجواز نحو زيدا اجله محذور او مع
الوجوب نحو زيدا اخوه احرز لما علمت من ان الخبر في الصورة الاولى جائز التأخير اذ هو مثل زيد قائم وانه في الصورة الثانية واجب التأخر اذ هو
مثل زيد قام وانما ذكرت الصورتان فيما شبهنا هابه بان المبتدأ التبس بضمير ما التبس بالخبر وامكن تقديم صاحب الضمير وكلتا الصورتين
جائزة عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم منعوها جميعا الا هشام فانه خالفهم في جواز المسئلتين جميعا ووافق الكسائي منهم البصريين
في جواز زيدا اجله احرز وهي مسئلة الفعل وحاصله ان هشاما وافق البصريين في مسئلتي اسم الفاعل والفعل وان الكسائي وافقهم
في مسئلة اسم الفاعل لا في مسئلة الفعل وحجة المانعين انه لا يفصل العامل من معموله باجنبي ويرده في الدار زيد جالس وان اجابوا بان
الظرف يتسع فيه والعجب ان الكوفيين يقولون هذا وهم يجيزون كان طعامك زيد آكلا او يأكل والجواب عن الشبهة المذكورة ان نسبة الخبر
من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ولانهما مسند ومسند اليه ولا يمتنع تقديم المفعول وتأخير الفعل عنه فكذا لا يمتنع تقديم المعمول مع
تأخير المبتدأ **فصـــــل** نذكر فيه تقسيمات واحكام تتعلق بالخبر الخبر مفرد وهو ما العوامل الاسماء تسلط على لفظه عاريا من
اضافة وسببها او ملتبسا باحدهما نحو زيد منطلق وعمرو قائم ابوه وذكر المصنف ان قولك قائم ابوه من هذا المثال ونحوه ليس بجملة
عند المحققين قلت وقد يقال الخبر في قولك منطلق او قائم ابوه ليس هو اسم الفاعل بمفرده بل المجموع منه ومن مرفوعه هو الخبر سواء كان
المرفوع ضميرا كما في منطلق او ظاهرا ملتبسا بالضمير كما في قائم ابوه وليس لعوامل الاسماء تسلط على المجموع اصلا وانما لها تسلط على جزئه
الاول فقط فتأمله فقد نبه نجم الدين سعيد لذلك فقال في شرح الكافية المفرد ما العوامل المبتدأ تسلط على كلمة منه وذلك بان يكون
كلة واحدة نحو زيد غلام او اكثر نحو زيد قائم اخوه ولكن تسلط العامل في كلمة واحدة منه وهو قائم من مثالنا على ان في عبارته ايضا
مسامحة وقال ابن الحاجب في اماليه لم يختلفوا في ان اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع الضمير ليست بجمل لامرين احدهما
ان الجملة هي التي تستقل بالافادة وهذا ليست كذلك الثاني ان وضعها ان يقيد معنى في ذات تقدم ذكرها فاذا استعملت مبتدأ خرجت
عن وضعها ولذلك لما خرج بعضها على هذا المعنى وجعل بمعنى الفعل بشرط سبق ما يكون كالعوض مما كان يستحقه من الاعتماد وكان ذلك
اخراجه عن وضعه الاصلي جاز ان يكون مع مرفوعه جملة مثل قائم الزيدان والذين نحا الفرق في زيد ضارب غلامه ويجعلون ضارب
غلامه جملة فليسوا منحا الفرق في الذي ذكرناه بل الخلاف فيه انه هل ثبت ان ضاربا غلامه مثل الضارب الزيدان فمن جوزه اخرج الصفة
عن موضوعها الاصلي واستعملها استعمال الفعل انتهى وجملة ولا اشكال في تعريفها بما يعرف به الكلام اذا جعلت مرادفة له واما ان جعلت اعم
منه لعدم قيد الافادة في الصلة على مثلا من قولك الذي قام ابوه فيحتاج الى افرادها بتعريف فقال ابن هشام هي عبارة عن الفعل وفاعله
كقام زيد والمبتدأ وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما هذا نصه في مغني

قلت اما المثال الاول وهو صرف اللص فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع فيه نائب عن الفاعل واما على راى من يقول هو فاعل
اصطلاحا كالزمخشري فلا يكون مما نزل منزلة بل هو بنفسه واما الثاني وهو اقائم الزيدان فهو مما نزل منزلة المبتدا وخبره فان الوصف
فيه مبتدا لكن مرفوعه ليس خبرا عنه وانما هو بمنزلة الخبر كما اسلفناه عن جماعة واما الثالث وهو كان زيد قائما فيحتمل ان يكون مما هو
بمنزلة الفعل وفاعله فان مرفوع كان مشبه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما الرابع وهو ظننته قائما فايراده فيما نزل منزلة احدهما مشكل
لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل هو ظن وفاعل هو تاء المتكلم فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر
قلت لعله يشير انه مما نزل منزلة المبتدا والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتدا وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان
بمنزلة المبتدا والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونهما جملة اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ مفردان تسلط عمله في كل واحد
منهما وليسا جملة ولو قيل الجملة لفظ يستقل بالافادة في الحال او في الاصل لكان حسنا فالاول نحو قام زيد وزيد قائم فان كلا منهما مفيد في الحال
والثاني كدخول حرف الشرط في قولك ان قام زيد فانه مفيد بالنظر اليه قبل دخول العارض وهو اداة الشرط وكذا الصلة في قولنا الذي قام
ابوه زيد يستقل بالافادة باعتبار النظر اليها قبل الوصل اذ اصلها حينئذ قام ابو زيد وكذا امثاله مما طرا عليه ما يمنعه من الاستقلال
في الحال ويمكن عند ارادة زيادة التوضيح ان يقال الجملة ما انتظم من مبتدا غير وصف وخبره باقي الحكم او منسوخة بحرف او من مبتدا وصف
ومرفوعه او من فعل تام ومرفوعه او من فعل ناقص ومعموليه وهذا فيه طول لكن لا باس به طلبا لزيادة البيان فمثال الاول زيد قائم و
مثال الثاني ان زيدا فاضل وما عمرو ذاهبا وانما قيد الناسخ بكونه حرفا احترازا من نحو ظننت زيدا قائما ومثال الثالث ما قام الزيدان
وما مضروب العمران ومثال الرابع قام زيد وضرب اللص ومثال الخامس كان زيد قائما فكل من الاقسام الثلثة الاول جملة اسمية وكل من
القسمين الاخيرين جملة فعلية وقال ابن قاسم تابعا للمصنف الجملة ما تضمن جزءين بالاسناد لعوامل الاسماء تسلط على لفظهما او لفظ
احدهما فخرج بذكر الاسناد نحو صاحب زيد وقوله لعوامل الاسناد كذا هو في النسخة التي رايتها والظاهر انه سقطت منه كلمة ليس اذ
جملة الخبر في قولك زيد ابوه قائم لا يتاثر لفظهما بدخول كان او ظن على ما هي خبر عنه بل يبقى لفظها بحاله ويكون العامل في محله وقوله او لفظ
احدهما مراده به ان يخرج قائم ابواه من زيد قائم ابواه فان دخول كان مثلا يؤثر في لفظ الاول ولا يؤثر في الثاني فلو اقتصر على قوله
لفظهما لدخل هذا في حد الجملة لانه اذا لم يتسلط العامل على الثاني صدق انه لم يتسلط عليهما ولا يخفى فساد هذا التعريف لانه يلزم عليه ان
لا يكون ابوه قائم من قولنا زيد ابوه قائم جملة لان لعوامل الاسماء تسلطا على لفظ احدهما نحو زيد كان ابوه قائما او زيد ان اباه قائم باعتبار
نقله من الرفع الى النصب فتامله والمفرد مشتق وهو الدال على موصوف موضوعا من مصدر مستعمل كضارب ومضروب وحسن او من مصدر
مقدر نحو ربعة وجزور من الصفات التي اهملت مصادرها فيقدر لها مصادر كذا قال المصنف وغيره اي غير مشتق وهو غيره مما رسم به المشتق
كاسد وحجر وكلاهما اي المشتق وغيره مغاير للمبتدا لفظا متحد به معنى نحو زيد قائم وهذا زيد وذلك لان حق الخبر ان يكون صادقا على
المبتدا على معنى ان ما يقال له المبتدا يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو هو وهذا يقتضي اتحاد المبتدا والخبر بحسب الذات وتغايرهما بحسب
المفهوم فان تغاير الذات ينافي هو هو واتحاد المفهوم يمنع اسناد احدهما الى الاخر فان الاسناد نسبة والنسبة مستدعية للمنتسبين
المتغايرين للاثنينية المنافية لاتحاد المفهوم وحق المبتدا ان يكون لفظا غيره لفظ الخبر اللهم الا ان يكون اللفظ مشتركا بين معنيين
احدهما صادق على الاخر فيكون اللفظ مرتين بجعل احدهما مبتدا وفي الاخرى خبرا كما ستراه ومتحد به لفظا دال على الشهرة وعدم التغير
كقول رجل من طي في الشيق * خليلي خليلي دون ريب وربما * الان امرؤ قولا فظن خليلا * اي خليلي من لا اشك في صحبته ولا يتغير في
حضوره وغيبته وكقول ابي النجم في الحاسل انا ابو النجم وشعري شعري اي شعري على ما ثبت في النفوس من جزالة يتغير عن ذلك وينبغي
ان يزاد ويكون لكل منهما متعلق مغاير لمتعلق الاخر نحو والسابقون السابقون اي الى الخيرات او الى الجنات وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل انا ابو النجم وشعري شعري على تقدير مضاف وهو مثل وصح تشبيه الشي بنفسه باعتبار زمانين اي وشعري الان مثل شعري فيما مضى اي هو

المعروف المشهور بالصفات التامة ومغايرا لفظا دال على التساوي حقيقة نحو وازواجه امهاتهم اي مساويات لامهاتهم في التحريم والاحترام
حقيقة او مجازا كقوله وعجائز قصب جوف اجوافها لو ينفخون من الخور طاروا اي مساوون للقصب الخاوية الاجواف في طيرانها بالنفخ
وهذا التساوي ليس حقيقة وانما هو مجاز او قائم مقام مضاف نحو هم درجات عند الله اي ذوو درجات ونحو ولكن البر من آمن
اي بر من آمن وظاهر هذا ان الخبر يتعين ان يكون محل التقدير وهو حسن لانه تقدير حيث الحاجة وقد قال الزجاج في لكن البر من آمن
بخلاف ذلك فانه قدر ولكن ذا البر وقال قطرب التقدير بر من آمن كما يقتضيه قول المصنف وكلهم قدره وافي هم درجات ولا يختص
الحكم بالخبر المفرد كما يوهمه كلامه بل ياتي ذلك في الجار والجملة نقل قال الفارسي في اجعلتم سقاية الحاج الاية التقدير اهل سقاية
الحاج او كايمان من آمن لتشبيه ذات بذات او حدث بحدث وقال بعضهم في والعاقبة للتقوى التقدير لذوي التقوى وكان المعنى
ايضا على تقدير صفة للمبتدا اي والعاقبة الحسنة او المحمودة او مشعر بلزوم حال تلحق العين بالمعنى نحو زيد صوم جعلته اياه مبالغة
وليس تقديرا ولانه حينئذ يصدق على القليل والكثير وانما يقال فلان صوم اذا ادمن الصوم والمعنى بالعين نحو نهاره صائم
وليله قائم مجازا راجع الى مسئلة الحاق العين بالمعنى والمعنى بالعين ولا يتحمل غير المشتق ضميرا فاذا قلت هذا اسد مسبل الى التشبيه فما
اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بمشتق فيتحمل الضمير نحو زيد اسد اذا قال اول بشجاع ويسند حينئذ الى الظاهر فيرفعه نحو زيد
اسد ابوه على ان يكون ابوه فاعلا باسد قال المصنف فالكسائي في قوله ان الجامد يتحمل الضمير مطلقا اول بمشتق او لم يؤول به
فالخلاف راجع الى قوله ولا يتحمل غير المشتق ضميرا فقط قال المصنف هذا القول وان كان مشهور الانتساب الى الكسائي دون تقييد فعندي
استبعاده لاطلاقه اذ هو مجرد عن دليل والاشبه ان يكون حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى ملازم كالاقدام والقوة للاسد والحمرة
والحرارة للنار وهذا تقييد يرجع بالمسئلة الى الوفاق فان ما قيد به هو معنى التاويل بالمشتق ونقل ابن المصنف هذا القول في شرح
الخلاصة عن الكوفيين وسبقه الى نقل ذلك عنهم صاحب البسيط وزاد نقلا عن الرماني قال الرضي وكان الكسائي نظر الى ان معنى زيد اخوك
متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط
وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدا والخبر ويتحمله المشتق خبرا نحو زيد قائم او نعتا نحو رب رجل كريم لقيت او حالا نحو جاء زيد راكبا
ما لم يرفع ظاهرا لفظا نحو الزيدان قائم ابواهما او محلا نحو الكافر مغضوب عليه فلا يتحمل الضمير حينئذ ويستكن الضمير فيما ذكر من خبر ونعت
وحال وظاهره ايجاب الاستكنان وان قيل قائم هو كان توكيدا لا فاعلا وقد اجاز سيبويه الوجهين معا في مررت برجل مكرمك هو وان
جرى متحمله وصفا كان او فعلا على صاحب معناه نحو زيد هند ضاربته او تضربه اي هو في الصورتين وانما حملنا قوله متحمله على ما هو اعم من
الصفة والفعل لانه قد صرح في شرحه بوجوب الابراز في الفعل عند خوف اللبس نحو غلام زيد يضربه هو وهو حسن فاما قول غيره انك توقع
اللبس بتكرير الظاهر ففيه وضع الظاهر موضع المضمر في غير موضع التفخيم وهو ضعيف قاله ابن قاسم وقد يعادون في الابراز ايضا انفصال الضمير
مع تاخيره عن العامل لقوة الطالب ولا يجري متحمله على صاحب معناه بل على غيره برز وجوبا ان خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو
باتفاق اهل البلدين وقد يستكن ان امن اللبس وفاقا للكوفيين فيجوز على قولهم في زيد هند ضاربها هو كون الضمير
فاعلا وكونه تاكيدا واما زيد عمرو ضاربه هو ففاعل لا غير والبصريون يوجبون الفاعلية فيها ويمنعون التاكيد لايجابهم الابراز وقد
يظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقول البصريون الهندان الزيدان ضاربهما ويقول الكوفيون مثل ذلك ان قدروا الضمير
الضمير فاعلا وان قدروه توكيدا قالوا ضاربا هما وكذلك الحكم في الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف لا على لغة اكلوني البراغيث
وقد استدل للكوفيين بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة اليك واجيب بان التقدير محاط كل ذي عين وحمل عليه ايضا
فظلت اعناقهم لها خاضعين وتؤولت على الاعناق اي وجعلها جمع العين بمعنى جماعة ومنه قولهم بما عتق من اللباب اي جماعة
واستدل لهم ايضا بقول الشاعر قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان واجيب بان التقدير قومي بانوه ذرى

الجد بانوها لما راى المصنف ما فى هذه التاويلات من التكلف قال بالمذهب الكوفى تمسكا بالظاهر والجملة اسمية نحو زيد ابوه قائم وفعلية
نحو زيد قام ابوه وبعض المحققين على انه لا اسنادا الى الجملة من حيث هى الى زيد بل القيام مثلا فى نفسه مسند الى الاب مع تقصده
مسند الى زيد واما المجموع المركب من زيد ومن القيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يقولون قام ابوه بانه قائم
الاب اما قولهم ان الجزء هو الجملة باسرها من للاتساعات التى لا تلتبس معانيها وزاد ابن هشام فى اقسام الجملة الظرفية وهى المصدرة
بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وافى الدار اذ لو قدرت زيد فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا
مبتدا مخبرا عنه بهما ولا يمتنع كونها اى الجملة الواقعة خبرا للمبتداء طلبية نحو زيد اضربه ومنه قول الشاعر قلت من عيل صبره
كيف يسلوا صاليا نار لوعة وغرام خلافا لابن الانبارى فانه ذهب الى انه لا يصح الاخبار عن المبتدا بالجملة الطلبية لان الخبر يحتمل
الصدق والكذب وينبغى ان تمنع الانشائية التى ليست بطلبية ايضا لعين هذه العلة وهذا غلط نشاء من اشتراك لفظ الخبر بين ما
يقابل الانشاء وبين خبر المبتدا يجب ان يكون نسبته اليه بوقعه موجبة ليتجه ان هذا الوجوب يختص بالكلام الخبرى والقضية
الموجبة بل الوبدانه يجب ان يعتبر نسبته الى المبتدا سواء كانت مرفوعة او موضوعة او متكلا فيها فيدخل فى ذلك الظرف نحو قولك
ازيد عندك اذ تقديره ازيد حاصل عندك واعتبار النسبة بالثبوت بينهما مما لا ينبغى ان يتنازع فيه لان المبتدا انما ذكر ليتنسب اليه بطريق
من الطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه ويعد فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا
فى الاول مفعول وفى الثانى مبتدا مع ان فعل الفاعل واقع عليه فى الصورتين لانه ذكر فى الاول بيانا لما وقع عليه الفعل وفى الثانى ليسند
اليه حال من احواله وحكم من احكامه وذلك خرجوا بان زيدا ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب على هذا فنقول معنى الجملة الانشائية
طلبا كان او غيره ان كان حاصلا معها لكنه قائم لطالب فى المسمى فاذا قلت ازيدا اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من احوال
زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا فى حقه واستحقاقه ان يقال فيه فلابد ان يلاحظ فى وقوعه خبر هذه الحيثية فكانه قيل
زيد مطلوب ضربته او مقول فى حقه ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه ليستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه وفى
ربطه فى المبتدا معنى اخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه فى احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافى احتمالهما بحسب المعنى الثانى
هكذا قرر هذا المحل بعض المتاخرين فى غاية الحسن ولا يمتنع ايضا كون الجملة الواقعة خبر المبتدا جملة قسمية خلافا لثعلب فانه منع نحو
زيد لاكرمته وعلل ذلك بعضهم بان نحو لافعلن لا محل له فاذا بنى على المبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له موضع قال ابن هشام فى المغنى
وليس بشئ لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة من جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا ينفك احدهما عن
الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن انتهى قلت هذا فيه تسليم لصحة ما اعتل به هذا القائل
من ان صيرورته لا محل له ذا محل باطل ويرده ان كل جملة اخبر بها عن ضمير الشان لا محل لها قبل الاخبار بها عنه وبعد الاخبار تصير ذات
محل من الاعراب الا ترى ان قولك ابتداء زيد قائم لا محل لها من الاعراب يصح جعلها خبر الضمير الشان فتقول هو زيد قائم فيصير فى
محل رفع ثم قال ابن هشام وانما المانع عندى اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتى الشرط والجزا
لان الثانية ليست معمولة بشئ من الاول ولذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والخبر لابد له من احتماله للصدق
والكذب قال وكل منهما ملغى اما الاول فلان بين الجملتين ارتباطا صاربه الجملة وان لم يكن ثم عمل واما الثانية فلان احتمال الصدق و
الكذب فى الخبر القسيم للانشاء لا فى خبر المبتدا الاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى جواز
اين زيد وكيف عمرو قال وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب قال تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم فى
الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم ثم قال وعندى ان الاستدلال به تاويل لطيف وهو
ان المبتدا فى ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره نزل منزلة الجواب فاذا قدر كونه قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بجواب

الشرط محذوف للاستغناء بجواب القسم المقدر مثله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط وان لم ينتهوا عما يقولون
ليمسن والتقدير والله ليمسن ان لم ينتهوا انتهى ولا يلزم تقدير قول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج فاذا قلت زيد اضربه
فالتقدير عنده زيد اقول لك اضربه وذلك القول المقدر هو الخبر والجملة الطلبية محكية به فهو في محل نصب على هذا التقدير وفي محل
رفع او في محل رفع واذا قدرت زيد يقال لك او مقول لك اضربه وانما التجا الى ذلك فرارا من وقوع ما لا يحتمل الصدق والكذب خبرا او
تقدم فنحو جوابه ان اتحدت الجملة الواقعة خبرا بالمبتدا الذي هي خبر له معنى منصوب على التمييز عن النسبة والباء للمعية او للالصاق اي وان
اتحد معنى الجملة مع معنى المبتدا او اتحد معناها ملتصقا بالمبتدا هي اي الجملة نحو هجيرى ابي بكر لا اله الا الله قال ابن قاسم اي قوله في وقت
الهاجرة قلت انما معناه دابه وعادته قال في الصحاح والهجير مثال الفسيق الدأب والعادة وكذا الهجيرى والاهجيرى ومن مثل المسألة
قوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله او بعضها اي بعض الجملة نحو ولباس التقوى ذلك خير
فجملة ليست متحدة بالمبتدا الذي لباس التقوى معنى وانما بعضها هو المتحد به وهو ذلك فكذا قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين الخ قام بعضها مقام المضاف الى العائد نحو والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن
قال المصنف تبعا للاخفش والكسائي ومخالفا للجمهور الاصل يتربصن ازواجهم بالضمير فكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع وكذا الضم
لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير ومعارضة ما وقع له في قوله وعزة
ممطول معنى غريمها وسياتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى في باب التنازع وخرجت الاية على ان الرابط فيها اما النون على ان الاصل في
ازواج الذين واما ضمير مخفوض بالاضافة حذف هو وما اضيف اليه على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن
واما بعد اي يتربصن بعدهم استغنينا جواب قوله وان اتحدت اي ان وجدت احد الامور المذكورة استغنيت جملة الخبر عن ضمير
عائد الى المبتدا وان لم يكن شيء من ذلك اي لا يتحد الجملة بالمبتدا معنى لا هي ولا بعضها مقامه ولم يقم بعضها مقام مضاف الى العائد فلا تستغني
جملة الخبر عن عائد وهي ضمير يعود الى المبتدا ثم الاصل في الضمير ان يرجع الى نفس المخبر عنه نحو زيد اكرمته وهذا لا اشكال فيه ويأتي على
وجهين اخرين احدهما ان يعود الى شيء الجزء عنه بعضه وقد تقدم ذكره كقولك وقد ذكرت الامر باتيك ولا يقاصر عنك مامورها وثانيها
ان الضمير ومامورها عائد الى الامور التي المنهي بعضها فلما عاد الى العام الذي ذلك الخاص جزء منه كان عائدا على ذلك الخاص والثاني
ان يعود على ملابس للمبتدا كقولك وقد ذكرت الخيل ليس ردها بمعروف ولا مستنكر عندها فان الضمير في عندها للخيل لا للرد
ولكن الرد ملابس للخيل فكانه لملابسته لها داخل في جملتها فصار عود الضمير على الخيل كانه عود على الرد اذ كان بينهما التلابس
المذكور وهذا معنى كلام سيبويه وقد اعترض عليه من لم يفهم دقيق نظره وقد يحذف الضمير العائد ان علم فلا يحذف من نحو زيد
هو قائم وان اجازه بعضهم لانه حذف بلا دليل ولا من نحو زيد ضربته في داره الا من ونصب بفعل قال ابن قاسم نحو بلت كلهن قتلت عمدا
ومثله غيره بقوله افحكم الجاهلية يبغون وفيهما نظر لان كلا من المسئلتين سياتي ولم اتحقق الان مثالا سالما من النظر فجرده
او صفة بالجر عطفا على فعل يعني او نصب بصفة كقوله غني نفس العفاف المغني والخائف الاملاق لا يستغني فغني نفس خبر مقدم وما بعده
المبتدان ثانيهما مخبر عنه بهذا الخبر المقدم واولهما مخبر عنه بالمبتدا الثاني وخبره والقاعدة انما اذا وجد مبتدان متجاوران كان
الثاني وخبره خبر الاول وكذا الامر هنا لكن خبر الثاني مقدم في هذا المثال وفيه نظر من هذه الجهة اذ فيه فصل بين الخبر المقدم ومبتدئه
المؤخر باجنبي فينبغي ان يعدل الى وجه غير هذا وهو ان كلا من الالفاظ الثلاثة في موضعه الاصلي والمعنى غني نفس العفاف هو الذي
نفسه لا نفسه من غيره وعليه يعني نفس مبتدا اول والعفاف مبتدا ثان والمغني خبر هذا المبتدا الثاني والجملة خبر المبتدا الاول ولا
تقديم ولا تاخير ولا يضر كون غني نفس نكرة لانه صالح للابتدائية لانه مختص بالاضافة وانما الممتنع عند الاخفش الاخبار عن النكرة المحضة
بالمعرفة لا الاخبار عنها بجملة مصدرة بمعرفة وهذا الوجه هو الذي بنى المصنف عليه لانه الظاهر وعليه يتم الاستشهاد بهذا البيت

لان

لان المعنى عفى نفس العفاف هو الشي الذى تعنيه ففاعل المعنى ضمير العفاف وهو عائد الى الالف واللام كما تقول زيد الضارب بتحقيقه ان الخبر
ال وهى جامدة فلا ضمير يعود الى المبتدا الاول سواء الضمير المنصوب بالوصف اما على الوجه الاول فالتقدير العفاف الذى تعنيه نفى
نفس ففاعل المعنى العفاف والهاء محذوفة للرجل الذى وصف بالمعنى فلا شاهد فيه الا على حذف عائد العلى ما فيه من النظر الذى اسلفنا
او جر بحرف تبعيض كقولهم السمن منوان بدرهم اى منه وكقول الخنسا كان لم يكونوا حمى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا اى من عز منهم
وفى الامثال من عز بزاى من غلب اخذ السلب قيد بعضهم ان لا يؤدى حذف المجرور الى تهيئة العامل للعمل وقطعه منه ولا يجوز الرغيف
اكلت وانت تريد منه وقد يوجد هذا الشرط من قوله اولا ان علم لان المجرور هنا لو حذف لم يعلم لجواز تقدير اكلته واكلت منه او جر بحرف
ظرفية كقوله فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اى نساء فيه ونسر فيه وكقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى الشاهد
فى الجملة الثانية اى وشهر ترى فيه الانبات واما الاولى والثالثة فليستا مما نحن فيه او جر بمسبوق مماثل لفظا ومعنى كقوله
اصخ فالذى توصى به انت مفلح فلا تك الا فى الفلاح منافسا اى انت مفلح به فحذف العائد المجرور لكونه قد جر بحرف سابق عليه مماثل
المجار لفظا ومعنى لان الحرف الجار فيهما هو الباء والمجرور ضمير غيبة فيهما فلو جر بحرف غير ذلك امتنع حذفه نحو زيد مررت به او جر باضافة
اسم فاعل كقوله سبيل المعالى بنو الاعلين سالكه فالاريث اجدر ان يحظى به الولد اى سالكينا وخرج بذلك نحو زيد قام غلامه
قال ابن قاسم وقد صرح بعضهم بان المجرور بالاضافة لا يجوز حذفه مطلقا قلت ووقع لابى البقا فى قوله تعالى فى سورة الاعراف
والذين عملوا السيئات ثم تابوا من بعدها وامنوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم ان الذين مبتدا وما بعدها خبر والعائد محذوف
اى لغفور رحيم بهم ولم يدخل هذه الصورة تحت واحدة من الصور التى قالها المصنف فى المجرور ولا يخفى انه خرج بقول المصنف ان نصب
او جر ما اذا كان العائد مرفوعا سواء رفع بفعل نحو الزيدان قاما او بغيره نحو زيد هو القائم او زيد القائم هو وقد يحذف العائد
باجماع ان كان مفعولا به والمبتدا كل كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى وكقول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا
كله لم اصنع برفع كل وكذا قول الاخر ثلث كلهن قتلت عمدا او شبهه اى والمبتدا اما كل او شبه كل وذلك كل
مفتقر من موصول وغيره نحو ايهم سالنى اعطى ونحو رجل يدعوا الى الخير اجيب اى اعطيه واجيبه والاول شرط ان جزمت الفعلين او
موصول كالشرط ان رفعتهما والثانى مشبه بالشرط فيحتاج الى جملة تكون صفة له ليتم بها معناه كما يتم بالشرط معنى اسم الشرط وكما
يتم بالصلة الموصول وقد رايت نقل المصنف الاجماع فى مسئلتى كل وشبهها فاما نقله لذلك فى المسئلة الاولى فقدح فيه بان مذهب
البصريين فى ذلك المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الاديب فى ذلك ابن ابى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى
قليل من الكلام كقراءة ابن عامر واجاز ذلك الكسائى والفرا فيما نقله الصفار عنهما واما نقله ذلك فى شبه كل فقال ابو حيان
لا اعلم له فى ذلك سلفا ويضعف الحذف ان كان المبتدا غير ذلك كقراءة السلمى افحكم الجاهلية يبغون بالرفع اى يبغونه وكقول الشاعر
وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل برفع خالد ساداتنا اى يحمده ساداتنا وما استشهد نا به حجة عليهم
ويغنى عن الخبر باطراد ظرف مكانى نحو زيد امامك او زمانى نحو القتال غدا او حرف جر تام برفع تام على الصفة بحرف واحترز به
من الناقص وهو الذى لا يدل ذكره على متعلقه نحو بك وفيك وعنك اى واثق بك وراغب فيك ومعرض عنك اى الظرف او
حرف الجر التام فى الامر والاسم فاعل كون مطلق نحو زيد عندك وعمرو فى الدار اى كائن عندك وكائن فى الدار ونحوه حاصل ومستقر
مما لا دلالة على الكون المقيد احترازا مما يدل على المقيد نحو زيد فى الدار وتريد راضيا ونحوه قال ابن عقيل فلا يجوز اذ ذاك والصواب
ولا يغنى عن الظرف واما جوازه بيسر الدليل فلا يمنعه احد ومنه من لى اى من يتكفل لى به ويصح فى نحو النفس بالنفس تقدير
مقتولة ولكن ذلك المحذوف المقيد واجب الحذف ولا ينتقل الضمير منه الى الظرف ولا يسمى خبرا ولا محله رفع ولا يصدق عليه انه
يغنى عن الخبر بدليل صحة الجمع بينهما كما ذهب اليه الفارسى والزمخشرى قبل وسيبويه ونسبه ابن الحاجب الى الاكثر

كما ذهب اليه ابن خروف وابن العافية ونسباه الى سيبويه وهو ضعيف بينهما في غير هذا الباب اما ان يتعلقا بفعل او بشبهه فلكن
في باب المبتدا كذلك ولا للمخالفة كما ذهب اليه الكوفيون يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو نحو
وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا يقال في زيد عندك ان زيدا هو عندك
خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف الخبر بها ولا يحتاج الى تقدير شيء يتعلق به الخبر خلافا
لزاعمي وقد عرفت من ان المخالف في كل وجه من الوجوه التي حكاها والمعول عندهم انما هو على المذهبين الاولين احدهما ان العامل
اسم فاعل كون مطلق الثاني ان العامل فعل كون مطلق واختار المصنف الاول لوجوه منها ان الاصل في الخبر الافراد وبهذا احتج ابن السراج
وابو الفتح فالرضي ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا
كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام مضروب له والجواب
ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر بالمفرد المنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلام الذي
تضمنته الجملة هذا كله وانت خبير كما اسلفناه عن بعض المحققين من انه لا اسناد في الجملة من حيث هي جملة الى المبتدا فتذكره ومنها ان الفعل
اذا قدر فلا فائدة من تقديره بالوصف سيدل به في موضع رفع واسم فاعل مستغن عن ذلك وهذا ايضا يندفع بان صيرورة الجملة ذات محل من
الاعراب يدل على كونها بتقدير مفرد يؤخذ منها بان يكون في ذلك وقوعها موقع مفرد وزاد جماعة في توجيه هذا الراي ان تقليل المحذوف اولى
وتقديره انه وقع في عبارة بعضهم ان الظرف في ذلك مقدر بجملة فظن هؤلاء الجماعة ان المحذوف الذي هو الفعل وفاعله المستتر فيه وذلك جملة
قال ابن هشام وليس هذا بشيء لان الحق انما لم يحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل ووصف وكلاهما مفرد والمختار عند الاكثرين
كما نقله ابن الحاجب ان العامل المقدر فعل لان لا حاجة الى ذلك المتعلق المحذوف وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو زيد جالس عندك
وما يريد لمشابهته الفعل واذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وما يعزى اي ينسب للظرف والمراد به ما يشمل الجار والمجرور من خبرية او
نعتية او حالية او كونه صلة وكان حقه التنبيه على ذلك ومن عمل نحو زيد عندك ابوه حيث قال ابوه فاعل بالظرف فالاصح وفاقا لابن
كيسان وظاهر قول السيرافي وخلافا للفارسي وتلميذه ابن جني كونه اي كون ما يعزى له من ذلك لعامله لا له وربما اجتمعا اي الظرف
وعامله الذي هو اسم فاعل كون مطلق اجتماعا لفظا اي ملفوظا به او ذا لفظ كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة
الهون كاين به يمنع ولا دلالة كائن هنا على الكون المطلق والمراد به مجرد الحصول والوجود لجواز ان يراد به الثبوت المقتضي للسرج
وعدم التزلزل وجعل قوم من ذلك قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده لان الحال والصفة والصلة كالخبر في وجوب ترك ذكر الاستقرار وزعم
ابن البرهان ان عندك ليس معمولا للمستقر هذا وتوجيهه ان المستقر هنا ليس المراد به الحصول المطلق بل السكون وعدم التحرك والظرف
لا يعمل فيه الا الكون المطلق فيقدر هنا مستقرا اخر كذا قال ابن هشام قلت اما كون المراد به هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق
اليه ابو البقا وغيره واما ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق فغير صحيح بل يجوز ان يعمل فيه الكون الخاص قطعا ولا يحذف الا الدليل و
الحذف حينئذ جائز لا واجب اللهم الا في مثل ونحوه وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص مردود بالاجماع على جواز حذف الخبر عند وجود
الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه هو الدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو
لوجوب الحذف لا لجوازه فقد استبان لك ان ما زعمه ابن البرهان من ان عنده ليس معمولا لمستقرا المذكور غير متجه ولا يخبر بظرف
زمان احترازا عن ظرف المكان فانه يخبر به بدون ما اشترطه المصنف نحو زيد مكانك قال ابن قاسم واشار بقوله غالبا الى مجيء
فيه الاخبار بظروف الزمان عن اسم العين ونسي مما ذكره كقول امرئ القيس اليوم خمر وغدا امر ويمكن تخريجه على حذف مضاف اي شرب
خمر وحدث امر انتهى قلت لا حاجة الى تقدير المضاف في قوله وغدا امر لان الامر ليس اسم عين وقد نص المصنف في الشرح على ان هذا اي قول
امرئ القيس اليوم مما يقدر له مضاف هو اسم معنى ولم يتكلم على قوله غالبا فينبغي ان يمثل بغير الغالب فلا كسرى بعده ونحو زيد في يوم

طب

لبيبه عن خبر اسم عين احترازا من ان يكون المبتدا اسم معنى فيخبر عن خبره ظرف الزمان بدون ما يذكر نحو الصوم اليوم والسفر غدا وقد
صرح به المصنف بعد هذا في المتن ما لم يشبه اسم العين اسم المعنى بالحدوث وقتا دون وقت نحو الهلال الليلة قال ابو عبد الله
وصنفان رمت الفاسي على ظاهره وعلى حذف مضاف لان الهلال يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت به الاحوال جرى مجرى الاحداث
ولذا قال ابن السراج لو قلت الشمس الليلة والقمر الليلة لم يجز لانه غير متوقع فلا يتضمن الدلالة على الحدوث او يعم اضافه معنى اليه
هكذا في اكثر النسخ او يعم بصيغة المضارع من العموم وفي بعضها ارتفعا مضارع بونث وفي بعضها او يعم مضارع خفيف وهو صواب
والثانية في اكثر النسخ مصحفة ومثال ذلك قولهم اكل يوم ثوب تلبسه وقول الراجز اكل عام نعم تحوونه يلقحه قوم وتنتجونه اي يحدث ثوب
واحراز نعم او نعم اسم العين واسم الزمان خاص نحو نحن في شهر كذا او مسئول به عن خاص نحو نحن في الفصول نحن وكذا في
كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لي المراد بذلك الان واحمل عني وقفت فيه على كلام لابن الربيع في شرح الايضاح
ولا اذكره ولعلي اكشف عليه واحرره عند الوصول الى الديار المصرية ان شاء الله تعالى ويغني ظرف الزمان عن خبر اسم معنى مطلقا اي سواء
وقع في جميعه او في بعضه وستقف على مثاله قال الاندلسي في شرح المفصل وانما لم يجز الاخبار بظرف الزمان عن الاعيان مطلقا كما كان
في المكان لان ظروف الزمان عام فاذا طال القوم عسى على شخص فيه فيعلم ذلك بضرورة العقل فلو اخبرت بان زيدا في ذلك اليوم لكان
اخبارا انما يعلمه المخاطب بالضرورة فلا يكون في الاخبار فائدة وسواء صرحت بفي او لم تصرح الا ان تصرف الزمان وتخصصه فانه يجوز
اذا ظهرت في نحو فلان في زمن خصيب ذكر بعضهم علة اخرى لذلك وهي ان الزمن سائل البعض والاعيان مستقرة باقية وغير الثابت
لا يكون خبرا عن الثابت ولما كان الحدث غير ثابت كالزمان جاز الاخبار به عنه واما ظرف المكان فليس عاما كالزمان بل قد ينفرد بعض
الاجرام باماكن لا تكون لغيرها ومكان زيد لا يسعه عمرو فجاز الاخبار به عن العين لحصول الفائدة حتى لو كان ظرف المكان عاما للجميع لم
يجز ان يكون خبرا عن العين كقولك زيد الارض او عمرو مكانا وقيل انما جاز الاخبار بالمكان عن العين لانه يستقر فيه ويعني الجثة
لان الحدث قد يكون في مكان دون مكان فتحصل الفائدة فان قيل لم لا يجوز ان يقدر مما لا يعلمه المخاطب مثل ان يقول زيد يوم الجمعة
اي حاضرا او مستقرا او موجودا قلت الاخبار بالظرف هو الاخبار بالكون وبالاستقرار في ذلك الظرف لا غير لان هذا المعنى يلازم
الظرفية اذ من كان في الدار فلا بد ان يكون كائنا فيها اي مستقرا حاصلا واما ما زاد على ذلك من الخصوصيات فلا يجوز حذف
نسبته واقامة الظرف مقامه فلو قلت زيد فيك وابن يزيد راغب لم يجز اصلا لان الظرف لا دلالة له الا على مطلق الكون اما ما وراء ذلك
فلا يدل عليه فلا يقوم مقامه فان قيل الظرف ايضا يدل الوجوب فاجيز زيد يوم الجمعة اي موجود قلنا لا يجوز ايضا لانه كما يجوز ان يقال
موجود يجوز ان يريد معدوم في ذلك اليوم واذا احتمل لم يجز للاكتفاء بالظرف فليس المحذوف ما يدل عليه الظرف الا الكون فقط انتهى كلامه
فان قلت فيه دليل على ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق كما وقع في عبارة ابن هشام التي وجه البرهان فيما سبق قلت ليس الامر كذلك
بل فيه التصريح بان الكون الخاص يعمل فيه ولا يحذف الا لدليل وان اراد ان الظرف لا يكون قائما مقام المحذوف الا اذا كان كونا
مطلقا فاما اذا كان خاصا فلا يقوم مقامه الا انه لا يعمل فيه ولا يحذف عند قيام القرينة كما يظهر من كلامه اذا تاملت فان
رفع اسم المعنى في جميعه اي في جميع الظرف نحو وحمله وفصاله ثلثون شهرا وغدوها شهر ورواحها شهر او في اكثره نحو الحج
اشهر معلومات وكان نكرة كما مثلنا رفع كما سمعته فيما تلوناه من الايات التي هذه غالبا اي رفعا غالبا لغير الرفع ولم يمتنع
نصبه ولا جره بفي نحو الصوم يوما او في يوم خلافا للكوفيين وذلك ان في مذهبهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم
الجمعة بل يوجبون النصب صونا للفظ عما يقتضي التبعيض فيما يقصد به الاستغراق والا فلجوازه كما هو مذهب البصريين ومختار
المصنف ولا نسلم افادة في التبعيض ولهذا صح في الكيس مال مملوة في الدراهم فانما قيد بقوله وكان نكرة لانه لو كان معرفة جاز الرفع
والنصب باتفاق الفريقين نحو قيامك يوم الخميس صيامك يوم الجمعة الا ان النصب هو الاصل والغالب وربما رفع خبرا بالنصب

على الحال من نائب الفاعل الا في قوله الزمان المرفوع في بعضه الذي هو غير الاكثر بدليل ما تقدم فيصدق على النصف فما دونه
ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة نحو موعدكم يوم الزينة وميعادك يوم او يومان وقد روي بالوجهين قول الاغيمر
نعم الغداف بان رحلتنا غدو بذاك خبرنا الغداف الاسود قال المصنف الوجهان جائزان اجماعا والنصب قيل قال ابو حيان
لا اجماع فان هشاما لا يوجب رفع النكرة ويفعل ذلك اي الرفع بالمكاني المنصرف فخرج نحو عندك لانه غير منصرف فيمتنع رفعه بعد اسم
عين راجحا حال من ذلك ان كان المكاني نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحو قدامه وانت خلفه والنصب جائز عند
الفريقين ولكنه بالنسبة الى الرفع ومرجوحا بالنصب عطفا على راجحا الذي هو حال من ذلك المشار به الى الرفع ان كان الظرف
معرفة نحو زيد امامك وداري خلف دارك بالرفع وهو مرجوح والمختار فيه النصب عند البصريين ولا فرق بين ان يكون المخبر عنه
اسم مكان او ذات او غيره ولا يختص رفع المعرفة بالشعر او بكونه بعد اسم مكان خلافا للكوفيين فلا يجيزون الرفع في نحو زيد
خلفك وامامك الا في الشعر ويجيزونه في نحو داري خلف دارك او امامها مطلقا في الشعر وغيره ويكثر رفع الموقت وهو المحدود
كيوم ويومين وفرسخ وفرسخين فخرج المبهمة نحو انت مني زمان فلا يجوز رفعه الا نصبا وكذا المختص نحو زيد دارك او بستانك
او المسجد المنصرف فخرج غير المنصرف نحو سحرة معينا فانه يلزم النصب على الظرفية الظرفين الزماني والمكاني بعد اسم عين مقدر اضافة
بعد اليه نحو زيد مني يومان وفرسخان الرفع كثير بل الكثير بل واجب عند بعضهم اما انه كثير فهو ظاهر مراده وصرح به بعضهم واما انه
واجب فهو قول صاحب البسيط قال اذا قلت انت مني فرسخان ولم يرد معنى المصاحبة يعني الزوج لان المعنى بيني وبينك هذه المسافة
انتهى واذا رفعت فلا بد من بعد محذوف فقيل هو المضاف من المبتدا اي بعدك وهو ظاهر كلام المصنف ونصه وقيل مضاف من الخبر اي
ذو مسافة فرسخين وهو تقدير ابي علي الفارسي قلت نقل ابن هشام في المغني الاول عن الاخفش ووجهه بان القاعدة انه ينبغي تقليل
المحذوف ما امكن وان الاخفش يحتاج ايضا الى تقدير شيء اخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس هو البعد ولا يصح ان يحمل عليه فيحتاج
الى تقدير يصح الحمل ان مسافة بعدك مني فرسخان فان قلت لم يقع ترجيح تقدير الاخفش لاحتياج تقدير الفارسي الى تقدير متعلق
الظرف قلت هو وان كان كذلك لكن فيه وقوع الحذف حيث الحاجة اذ الحذف من الاواخر دون الاوائل وهذا يصلح ان يكون معادا
فيستوي التقديران فان قلت فيما ذا يتعلق الظرف في قول الفارسي قلت بفعل محذوف اي بعدت مني وقد قدر بعضهم مضافين في الاول اي
بعد مكانك وقد عرفت ما عليه ويتعين النصب في فرسخين بمعنى انت من اساعي ما سرنا فرسخين وانما تعين النصب في هذا المثال لان
مني فيه خبر عن انت مثلها في من بعني فانه مني اي انت من الساعي ونصب فرسخين على الظرفية بخلافه على تقدير البعد فلا يكون خبرا
لنقصانه وقدر سيبويه ما دمنا نسير فرسخين وفيه وفي تقدير المصنف تقدير ما المصدرية وفعل السير وزاد سيبويه تقدير
فعل ناقص هو دام فتقدير المصنف اولى وكلاهما مراده تقدير المعنى لا اللفظ لوجوه احدها انه يجوز تعلق الظرف بما تعلق به قوله
مني فلا حاجة لتكلف دعوى تقدير اخر والثاني ان ما وصلتها نائبة عن ظرف زمان ولا بد له من ناصب فليكن الناصب هو الناصب للزعم
من اول الامر ولا حاجة للتقدير الثالث انه يؤدي الى حذف الموصول وصلته وبقاء معمول الصلة وذلك لا يجوز الرابع انه لا دليل على الحذف في
وهذا الرد اقتصر عليه ثعلب فقال معترضا على سيبويه دليل على هذا الاضمار ولا يدعوا اليه اضطرار ولا يجوز دعوى الاضمار اذا امكن الكلام
بنفسه واجيب بانه يفسر معنى وبيانه انه اذا اخبر انه من اشاعة ما دام يسير فرسخين علم انه ليس من اشياع اكثر من ذلك قلت اذا كان المقصود
تفسير المعنى لا تفسير يقتضيه الاعراب من اللفظ لم يكن لترجيح تقدير المصنف على تقدير سيبويه لقلة المحذوف وجه ثم لا ادري ما دعاهم
في وجه الرفع حتى ارتكبوا مع انه يجوز تقدير ما اتفق به الكلام من حيث المعنى من غير احتياج الى هذا التكليف وذلك بان يكون التقدير
بعدت مني فرسخين فحذف الفعل لقيام القرينة فانفصل الضمير وهذا تقدير سهل لا غبار عليه فتامله ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة
كما في قولك اليوم الجمعة فيجوز رفع اليوم ونصبه ومع نحوها اي يوم الجمعة مما يتضمن عملا كالسبت والعيد والفطر لان فيهن معنى القطع

والعود

والعود والافطار فتقول اليوم السبت واليوم العيد والفطر برفع اليوم ونصبه جائز خبر عن المبتدا معنى قوله فيما تقدم ونصابه ذكر جميعه
الى اخره لان ذكر مع الاحد ونحوه مما لا يتضمن عملا كالاثنين والثلاثا والاربعا والخميس فتقول اليوم الاحد برفع اليوم ولا يجوز النصب
لان هذا لا يتضمن عملا ضرورة ان الاحد بمعنى الاول والاثنين بمعنى الثاني والثلاثا بمعنى الثالث والاربعا بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس
فيتعين الرفع في الجميع لئلا يجب بظرف الزمان عن العين ولذا قالوا النصب انما هو على معنى الان كائن فيها ولا شي كائن فيها بخلاف الجمعة فانه
متضمن للاجتماع وهو كائن في اليوم فيكون ظرفا الخ هذا فالفرا وهشام فانهما لم يفصلا هذا التفصيل واجازا الرفع في الجميع والنصب ايضا
فتقول على رايهما اليوم الاحد رفعا ونصبا فاذا رفع جعل نفس الاحد واذا نصب جعل اليوم بمعنى الان فكانك قلت
الاحد واقع في هذا الوقت الذي هو الان قال المصنف وقد قال سيبويه ما يقوى هذا لانه اجاز اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الان وما
لان الرجل يقول قد اما اليوم فافعل كذا ولا يريد به وما يعنيه فهذا انما يقوى قول الفرا واعترض بانه معنى اليوم يومك اليوم شانك
امرك الذي ذكرته باخر ما جرى واقع موقع فيه بخلاف اليوم الاحد وفي الخلف مخبرا به عن الظهر رفع ونصب تقول ظهرك خلفك بالرفع
والنصب فالرفع على جعل الظهر نفس الخلف والنصب على جعله محلا له وظرفا واسعا اسهل عليه وما شبههما كذلك نحو رجلاك ونعلاك اسفلك
قوى اوالركبا سفل منكم بالرفع والنصب فان لم يتصرف الظرف كالفوق والتحت لزم نصبه فتقول راسك وعمامتك فوقك ورجلاك
ونعلاك تحتك ولا يجوز فيهما الا النصب لانهما الا ظرفين وقال ابو البقا في قوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق فوق ظرف لاضربوا
وفوق العنق الراس وقيل فوق مفعول به وقيل زائدة وفي الثلاثة نظر لان الظرف محل لفعل الفاعل ولان فوق لا يتصرف ولان
الاسم لا يزاد قال ابن قاسم واختار بعضهم الرفع فيما كان من الجسد نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك بخلاف ما ليس منه نحو فوقك
راسك وتحتك رجلاك نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلاك فلا يجوز فيه الرفع وهذا التفصيل ضعيف لان السماع لا يساعده
قلت وقد رفع في بعض روايات البخاري وفوقه عرش الرحمن برفع فوق وانما يتمشى على القول بتصرف فوق ويغني عنه خبر اسم عين
باطراد مصدر مؤكد اي توكيد الخبر حال كون المصدر المؤكد مكررا نحو زيد سيرا سيرا قالوا الاصل يسير سيرا فحذف الفعل واستغنى
بمصدره وجعل تكريره بدلا من اللفظ بالفعل فلم اضماره وكان ينبغي لمن قال التقدير في زيد في الدار كائن او مستقر ان يقدر في نحو
زيد سيرا زيد سائر ولمن قدر استقر او يستقر ان يقدر سار او يسير ولكنهم لم يقدروه واهنا الا الفعل فيما اعلم فيه نظر وجهه ما
هو وكان حق المصنف ان يصرح الوجوب ان الحذف فيما ذكره واجب وليس الاطراد بمغن عن ذلك لانه ثبت مع الوجوب والجواز دلالة
على احدهما معينا اذ الاعم لا اشعار له بالاخص المعين فان قلت المتبادر من اعيان الشي عن الشي سده مسده وكونه كالعوض منه
فلا يجتمعان من هنا يفهم الوجوب قلت لا نسلم ان المتبادر منه ذلك الا ترى الى قوله بعد هذا وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر
مفعول به وقال فانه لا نزاع ولا خلاف في ان الاغنا هذا انما هو على سبيل الجواز فانه لا مانع من اجتماع العامل وما قام مقامه من
مفعول وغيره او محصور اعطف على الحال المتقدم وهو مكررا يعني ويغني عن خبر اسم عين مصدر يؤكد الخبر حال كون ذلك المصدر
محصورا مثل ما انت الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا ولا فرق في ذلك بين النكرة كما ذكروا المعرفة نحو ما انت الا السير وانما
انت السير فحذف العامل في ذلك كله واقيم الحصر مقام التكرار في كونه سببا الوجوب الاضمار قال ابن قاسم والسير في هذه الامثلة
متصل بزمان الاخبار لم ينقطع فان اردت انه سار ثم انقطع او انه يسير في المستقبل ظهرت الفعل فقلت ما انت الا سيرا سيل
نص عليه سيبويه وقد يرفع ذلك المصدر الذي غني عن الخبر خبرا عن اسم العين وظاهره سواء كان المصدر مكررا نحو سيرا
سيرا ومحصورا نحو ما انت الا سير و... وقع في حاشية لابن هشام انه ينبغي ان يعود ضمير يرفع الى المحصور بخصوصيته
لئلا يلزم توكيد المجاز وظاهر كلامهم يشهد بخلاف ما قال وقد يغني عن الخبر غير ما ذكر من مصدر لا تكرير معه ولا حصر نحو
زيد سيرا اي سيرا سيرا او ينبغي ان ينظر في قصته فله هذا وانما يغاير ما قبله بوجوب الحذف هناك وجوازه هنا فقد يقال

ان الغالب ذكر العامل معه فكان الحذف قليلا ومن مفعول به ان كان العامل غير قول نحو انما العامري عمامته اى تتعهد ونحو كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها اى يساويها على احد الاقوال ولهذه المسئلة موضع يذكر فيه ان شاء الله تعالى واما ان كان العامل قولا فان المفعول يقوم مقام الخبر اذ ذاك بكثرة نحو والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم فكان حق المصنف ان ينبه على هذا التفصيل الذي ذكرناه ومن حال نحو ما حكاه الاخفش من قول بعضهم زيد قائما والاصل ثبت قائما او وجد قائما وروى عن علي رضي الله عنه ونحن عصبة بالنصب اى نوجد وخرج بعضهم على ذلك قول النابغة ❊ وحلت سواد القلب لا انا باغيا ❊ سواها ولا من حبها متراخيا ❊ اى لا اُرى باغيا وقد يكون للمبتدا خبران فصاعدا بعطف نحو زيد عالم وفاعل وعمرو فقيه وكاتب وشاعر وهذا لا خلاف فيه وبغير عطف كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ومنه قول الناظم ❊ من يك ذا بت فهذا بتي ❊ مقيظ مصيف مشتي ❊ وهذا فيه خلاف فالجمهور على الجواز وهو الصحيح وذهب ابن عصفور وكثير من المغاربة الى المنع مقدرا في صور التعدد لكل مبتدا خبر عن الاول اى هو الودود وهو ذو العرش المجيد وانا مشتٍ او جاعلين الثاني صفة للاول وهو تكلف لا داعي اليه لان الخبر حكم والمتكلم قد يحكم باحكام متعددة كما في الصفات فانه قد يوصف الشيء بصفات متعددة وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى نحو الرمان حلو حامض لان معناه الرمان منه فهو من البعد بحسب اللفظ وزعم ابو الحسن في المسائل ان الثاني ليس بخبر بل هو صفة للاول وان المعنى هذا حلو فيه حموضة ووقع في كلام ابن جني ان ابا علي الفارسي فيما نقل لنا بعضه يرى ان في الخبر ضميرا واحدا يحمله الثاني لانه تمامه ثم المعنى المراد والاول منزلة الجزء وان الشيخ راجع ابا علي في عود الضمير بضعا وعشرين سنة حتى يتبين له انتهى وتبعه على ذلك بعض من يخص كلامه لكنه جزم بذلك على الفارسي فقال قال ابو علي والصواب خلافه وذلك في التنبيه على مشكل الحماية لابي الفتح بن جني لما تكلم على قول الاعرج لا عرج اليوم على فوت الاجل انه يجوز جعل الظرفين صفتين لحرج ويكون العائد من مجموع الصفتين كما كان الراجع الى المبتدا من الخبر في هذا حلو حامض من مجموع الخبرين وقال وقد راجعت ابا علي مرات وهذا ان كلا من الخبرين فيه معنى الفعل فهلا قلت ان الضمير عائد من كل منهما كما تقول هذا قائم اخواه قاعد ابوه فترفع بكل منهما الظاهر فيرتفع بهما الظاهر ولا يرتفع بهما المضمر فلما افضى بناء القول الى هذا الاخ من قوله ما كان يخفى منه اكثر من اربعين سنة انه انما يريد ان العائد لا يستقل به جميع الخبر انما يعود من جميع الاسمين فاما كل واحد منهما فلا محالة ان فيه ضميرا الخ يجتنب النفس بقوله وهذا مما يدل على قوة ما اخذ على طريقته وعلى كثرة التحريف عليه ونسبة ما لا ينضبط عنه اليه واقتضى قول ابي الفتح ان ابا علي يقول بذلك في نحو حلو حامض وكانه يبني على ما يقوله ابن عصفور انما يتعدد الخبر على معنى قولك جامع بين كذا وكذا واما ما تعدد لتعدده حقيقة وله صورتان احداهما ان يكون اسماء متعاطفة والثانية ان يكون مثنى ومجموعا فاذا اختلفت الاخبار فالعطف بالواو وقالوا ولا يجوز غير ذلك نحو زيد وعمرو قائم وقاعد والزيدان فقيه وكاتب والعمرون فقيه وكاتب وشاعر ومنه قول الشاعر ❊ يداك يد خيرها يرتجى ❊ واخرى لاعدائها غائظة ❊ او حكما وهو المبتدا المفرد الذي اخباره مقسمة على اجزائه نحو انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد وقال الشاعر ❊ والمرء ساع لامر ليس يدركه ❊ والعيش شح واشفاق وتأميل ❊ قال المصنف والحاصل ان تعدد الخبر على ثلاثة اضرب احدها ان يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر عنه وعلامته هذا النوع صحة الاقتصار على واحد من الخبرين او الاخبار وهذا النوع يجوز استعماله بالعطف اتفاقا وبغير عطف على الصحيح كما تقدم والثاني ان يتعدد لفظا دون معنى لقيام المتعدد منه مقام خبر واحد ولا يجوز في هذا العطف لان مجموعه بمنزلة مفرد خلافا لابي علي في اجازته هذا حلو وحامض والثالث ان يتعدد بتعدد صاحبه ولا يستعمل هذا النوع دون عطف فما كان من النوع الاول صح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر فيه بغير لفظ الوحدة الا مجازا وان توالت مبتدأات نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قائم اخبر عن اخرها وهو ابوه في المثال المذكور بجعل قائم خبرا عنه

مجعول

مجعول هو اى الاخر وخبر متلوه فهو اخوه في المثال والمتلو هو اخوه مع بعده فهو ابوه قائم خبر متلوه وهو خالد في المثال المذكور
الى ان يخبر عن الاول وهو زيد في مثالنا بثالثه وهو عمه مع ما بعده فهو خال اخوه ابوه قائم ويضاف غير المبتدا الاول الى ضمير متلوه
كما رايت وكل واحد مما بعد زيد وهو المبتدا الاول مضاف الى ضمير متلوه فيكون المعنى ابو اخي خال عم زيد قائم على ان الاضافة ليس شرطا
اذ لو قيل زيد غلام لكتابة مفيد كان صحيحا او يجاء بعد خبر الواحد بروابط المبتدات اول الاخر وبالمتلوه نحو زيد هند الغلامان
العمرون جالسون عندها في داره لاجله والمعنى العمرون جالسون عند الغلامين في دار هند لاجل زيد واعلم ان قوله وبالمتلوة
لا هي لفظ مراده بل لا بد ان يقال وكذا الفعل في الباقي الى ان تنتهي المبتدات والزوائد ولكنه ترك ذلك لوضوحه وانه لا يتعين
الترتيب المذكور الا لامن الالتباس فان قيل زيد اهند الغلامان واحسنت اليهما عنده في دارها لم يمتنع وكذا احسنت في دارها اليهما
عنده **فصـــــل** تذكر فيه الكلام على ما يجوز دخول الفاء على الخبر وما يمتنع تدخل الفاء على خبر المبتدا بحيث يكون ملفوظا بها
وجوبا بعد اما نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق الاية اما السفينة فكانت لمساكين الايات الا في ضرورة كقوله فاما
القتال لا قتال لديكم ولكن وقع النثر بالسراجحزم او في ندور من الكلام الذي ليس بشعر نحو اما رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرء
ومثل ابن قاسم بقوله عليه الصلوة والسلام اما بعد ما بال رجال قلت وهو سهو لان هذا ليس من المبتدا والخبر في شيء او في مقارنة قول محذوف
عنه المقول نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم وجعل هذا قسيما للضرورة والندور يقتضي انه جائز في سعة الكلام بكثرة وهو صحيح
وتدخل الفاء على خبر المبتدا جوازا بعد مبتدا واقع موقع من الشرطية نحو الذي ياتيني فله درهم او واقع موقع ما اختها نحو الذي تفعله فحسن
يعني ان المبتدا تارة يكون لمن يعلم متضمنا معنى الشرطية ليكون واقعا موقع من الشرطية وتارة يكون لما لا يعقل متضمنا معنى الشرط ليكون
واقعا موقع ما الشرطية وقال بعد مبتدا لانه لو كان الخبر قبل المبتداء كما اذا قلت اما درهم الذي ياتيني لم يدخل الفاء لان الجواب الصريح
لا تدخل عليه الفاء الا اذا تاخر وقد مضى للمصنف في الباب وجوب تاخر الخبر اذا اخبرت بالفاء وكان حق هذا الخبر ان تلزمه الفاء
لكونه كالجزء لكن من حيث انه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السبب نحو الذي ياتيني له درهم وعلى الجملة فاذا
دخلت الفاء تحققت فيه السببية واذا لم تدخل جاز ان تكون السببية ملحوظة فيكون تجريد الخبر عن الفاء في هذه الحالة على
سبيل الجواز وجاز ان يكون السببية غير ملحوظة ولا مقصودة فيكون تجريده من الفاء اذ ذاك واجبا وهو الى المبتداء المذكور
الواقع موقع من الشرطية او ما اختها ال الموصولة نحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما كذا مثل المصنف وهو مخالف
لكلامه في باب الاشتغال وانما قسم المصنف الموصول الى ال وغيره لاجل ان الصلة مختلفة مستقبل لا بماض ولا حال عام
لا بماض ولا حاجة الى اشتراط العموم بعد ما اشترط كون المبتدا حالا محل من وما الشرطيتين او غيرها اى غير ال من الموصولات
العامة المستقبلة صلتها موصولا بظرف كقوله ما لدى الحازم اللبيب معارا فمصون ومال من ضيع او شبهه اى شبه الظرف
وهو الجار والمجرور نحو وما بكم من نعمة فمن الله واورد ابن الحاجب اشكالا من اليه تقريره ان الشرطية وما شبهه يكون الاول
فيه سببا للثاني وفي الاية الامر بالعكس لان الاول هو استقرار النعمة بالمخاطبين والثاني كونها من الله وليس الاول سببا للثاني
لان الاول فرع للثاني واجاب في شرح المفصل بما تقديره ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون السبب في ذلك الجواب الذي
هو جملة اما مضمون الجملة نحو ان جاءني قد اكرمته فالاكرام هو مضمون الجملة وهو سبب على النحو المذكور واما الخطاب بها على
معنى ان الاعلام والاخبار انما هو المشروط نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك بالامس فليس الاكرام الواقع بالامس هو الجواب لاستحالة
تسببه عن الاكرام الواقع في اليوم لكن الاخبار بذلك سبب هي معنى ان اكرمتني اليوم فهو سبب لان اعلمك واخبرك باني قد اكرمتك
بالامس والاية من هذا القبيل وبيانه ان الاية جرت بها الاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها متوقف
او مجهولة سبب للاخبار بانها من الله فيتحقق اذن ان الشرطية المشروط فيها على بابه وقال الرضي لا يلزم مع الفاء ان يكون الاول

سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء ففى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون
النعمة من الله لازم بحصوله معنى فلا يعريك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء او سيأتى تحقيقه فى الكلام على الشرط ان شاء الله تعالى
او موصولا بفعل صالح للشرطية نحو ما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم فما فيه موصولة لا شرطية بدليل سقوط الفاء
فى قراءة نافع وابن عامر فلو كان الفعل غير صالح للشرطية كان يكون ماضيا معنى نحو الذى زارنا امس له كذا امتنع دخول الفاء فى
الخبر واجاز بعضهم تمسكا بقوله تعالى وما اصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله واول بانه على معنى السبب كانه قيل وما ثبت
من اصابته اياكم وكذا اذا كان الفعل مصدرا بحرف استقبال كالسين وسوف وبقد وبما النافية يمتنع دخول الفاء فى الخبر فيجوز
عنده الذى يأتينى فله درهم وشرط بعضهم فى الفعل ان لا يكون مسندا الى فاعل مختص لئلا يسرى التخصيص منه الى الفعل فلا يجوز عنده
الذى الفاء فله درهم وفهم من كلام المصنف ان الصلة متى كانت غير شئ من هذه الامور الثلاثة وهى الظرف وشبهه والفعل الصالح
للشرطية امتنعت الفاء كالجملة الاسمية فلا يجوز نحو الذى ابوه محسن فكرم خلافا لابن السراج او نكرة فالرفع عطفا اما على ال او على
غيرها يعنى ان المبتدأ الذى يدخل الفاء على خبره احد اشياء اما ال او غيرها او نكرة عامة موصوفة باحد الثلاثة اما الظرف نحو رجل
عنده جزم فسعيد ويمتنع على هذا ان يقدر الظرف خبرا فى هذه الصورة واما فيه الظرف نحو عند الكريم فما يضيع واما فعل صالح للشرطية نحو
نفس تسعى فى نجاتها فلن تخيب وخص ابن الحاجب ذلك بكل والصحيح التعميم لان النكرة تعم فى الاثبات لقرينة فلا مانع اذن او مضاف اليها بالرفع
عطفا على موصوفة فالمعنى او نكرة عامة مضاف اليها شئ مشعر بمجازاة فالتنكير والعموم ماخوذان فى الصورتين والضمير فى اليها عائد
الى النكرة المتقدم ذكرها وذلك نحو كل رجل عنده جزم فسعيد الى اخر الامثلة السابقة او موصوف بالرفع عطفا على نكرة او على ال وصولة
متعلق بموصوف والاداة فيه العهد اى بالموصول المذكور كقوله تعالى والقواعد من النساء اللاتى لا يرجون نكاحا فليس عليهن
جناح وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم وقال الشاعر؛ صلوا الحزم فالخطب الذى تحسبونه؛ يسيرا فقد تلقونه
متعسرا؛ وفى ذلك خلاف احتج المجيز بالايتين الشريفتين والبيت وبان الصفة والموصول كشئ واحد وبالقياس بانه لو صح للزمه مولانا
يوسف فى الجارة وا زيد الطويلاه والاحتجاج بالبيت بانه يحتمل الزيادة الفاء فيه كما قال والصغير فيكبر واما الاية الاولى فيحتمل كون
اللاتى هو الخبر وما الفاء جملة مرتبطة بالفاء التى قبلها ويحتمل كون اللاتى مبتدأ ثانيا ودخلت الفاء فى خبره لانه موصول ثم الجملة
من الموصول وخبره خبر القواعد والرابط محذوف اى اللاتى لا يرجون فيهن نكاحا وتكون القواعد على قسمين مختلفى الحكم واما
على جعلهما مبتدأ وخبرا فهما قسم واحد واما جعلهما مبتدأ ونعتا فان قدرنا النعت كاشفا فلو قدرتهما مبتدأ وخبرا وان قدرناه موضحا
ومخصصا فكما لو قدرت مبتدأين واما الاية الثانية فيحتمل ان الموصول خبر لا صفة واعترض بانه لا فائدة فيه حينئذ واجيب
بانهم كانوا يقولون ان فرارهم لغير ذلك بدليل يقولون ان بيوتنا عورة وما هى بعورة ان يريدون الا فرارا فاخبر عنهم بانهم انما يفرون
من الموت وقيل الذى بدل من الموت كانه قيل الذى يفرون منه فانه ملاقيكم او مضاف اليه برفع مضاف على انه عطف على مواضحة
موصوف وقوله او موصوف بالموصول يعنى او مضاف الى الموصوف بالموصول مثل غلام الذى ياتينى فله درهم ويقول زينب بنت الطثرية
ترف اخاها يسرك مظلوما ويرضيك ظالما وكل الذى حملته فهو حامل واما الكلام فى المضاف الى الموصوف بالموصول لا فى المضاف
الى الموصول واعلم ان بعضهم قال لا بد فى دخول الفاء فى الخبر من اشتراط ان يكون الخبر مفردا وجملة يصح دخول الفاء الجزاء عليها فلا بد
فى قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات وامنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم كما لا تدخل فى نحو ان
جئتنى اكرمتك وانظر الى عظم الفصل بهذه الجملة الاعتراضية اعنى وهو الحق من ربهم ما اعلاه وقد تدخل الفاء على خبر كل مضاف
الى غير موصوف لمضارعته الكلمات الشرط فى الابهام كما جاء فى بعض الاذكار المأثورة عن السلف كل نعمة فمن الله وانظر وجه قول المصنف
مضافا بالتنكير والخبر فانه فى النسخة التى بين يدى الان كذلك ولا يصح كونه صفة لكل لانه معرفة لما تقرر من ان الكلمات التى يراد منها

معينا لها

سميت بها الالفاظ اعلام لها نحو زيد اسم وقام فعل ومن حرف جر او مضاف الى موصوف بغير ما ذكر كقول الشاعر كل امر ساعد او مدان
فمنوط بحكمة المتعالى وقد تدخل الفاء ايضا على خبر موصول غير واقع موقع من الشرطية ولا اختها نحو وما اصابكم يوم
التقى الجمعان فباذن الله فان مدلول ما معين ومل وقول اصابكم محقق المضى فانتفت مشابهة الشرط معنى لكنه اعتبر فيه مجرد الشبه
اللفظى فان ما الموصولة شبهت بما الشرطية وكذا ما وقع فى الحديث الذى يشق راسه فكذاب فان هذا اخبار عن معين لكن شابه
لفظ الذى المراد به الخصوص اللفظ الذى المراد به العموم وللعرب مذهب معروف فى رعاية المشابهة اللفظية وقد علمت ان ثم
من يمنع ذلك واول الاية بما تقدم ولا تدخل الفاء على غير ذلك خلافا للاخفش فانه اجازه تمسكا بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم
فاكرومة الحيين خلو كما هيا وهو محمول عند سيبويه على ان خولان خبر مبتدا محذوف اى هذه خولان او هؤلاء خولان
فانكح فتاتهم وتمسكا بقول الاخر ارواح مودع او بكور انت فانظر لاى ذا الدهر تصير وهو محمول عندهم على ان انت فاعل فعل محذوف
يفسره المذكور ويزيلها نواسخ الابتداء اى يزيل جواز دخول الفاء او يزيل حكم الفاء ولا بد من تقدير احد هذين الامرين لانه ليس
المراد ان نواسخ الابتداء دخلت على تركيب فيه هذه الفاء ازالتها وانما المراد انها دخلت على تركيب كان جواز دخول الفاء ثابتا
فيه فازالت الجواز باقتضائها المنع فلك حينئذ ان تقدر محذوفا اما مضافين او مضافا واحدا كما ذكرنا فلا يصح ان يقول كان
الذى ياتينى فله درهم ولا ليت الذى يأتينى فله درهم ولا لعل الذى ياتينى فله درهم الا اذا دخلت على ذلك وقد نص على ذلك
فلا يعمل فيها ما قبلها الا ان بالكسر وان بالفتح ولكن على الاصح فانهن لا يزلن جواز دخول الفاء وذلك لانهن لما لم يغيرن معنى
الابتداء لم يعتد بهن والمانع هو الاخفش فى احد قوليه ورد عليه بانه شهادة السماع قائمة على خلاف ما قال ففى التنزيل
ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من احدهم ان الذين كفروا وصدوا
عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار فلن يغفر الله لهم واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه وللرسول وقول الافوه فوالله ما
فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وظاهر كلام المصنف انه لا خلاف فى غير الثلاثة وقد حكى فى لعل قول ضعيف وصحح
ابن الحاجب ان ليت ولعل ما نعان باتفاق قال لانه يؤدى الى تناقض معنوى وذلك ان خبر ليت ولعل غير محكوم عليه بالصدق
والكذب وما يقع بعد الفاء خبر محض وجزاء الشرط يجب ان يكون قضية خبرية معلقة بالشرط لان الانشاء ثابت والثابت لا يقبل
تعليقا وقولنا ان جاءك زيد فاكرمه مؤول ان دخلت الدار فانشاء التعليق لا تعليق الانشاء قال الرضى وليس شئ لصحة قولك ان جاء زيد فاضربه
قال تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب
اليم قلت نظر الى صورة وقوع الانشاء خبرا وابن الحاجب لا يمنع وقوعه من هذه الحيثية انما الممنوع عنده فيما يظهر
من كلامه وقوع الانشاء لفظا ومعنى جزاء من غير تاويل لعدم امكانه وذلك لانك اذا قلت اكرم زيدا فهو يدل بظاهره على
طلبه فى الحال لاكرام زيد فى الاستقبال فيمتنع تعليق الطلب الحاصل فى الحال على حصول ما يحصل فى المستقبل الا اذا اول بان
يجعل اللفظ بواسطة القرينة على الطلب فى الاستقبال كما فى الجملة الاسمية وانما الاكرام فاما ان يعلق على الشرط من حيث هو
مطلوب منك فيلزم مع ما ذكر من انتفاء الطلب فى الحال تاويل الطلبى بالخبرى واما ان تعلق عليه من حيث وجوده والطلب
حاصل فى الحال كانه قيل اذا جاءك زيد يوجد اكرامك اياه مطلوبا منك فى الحال فيلزم تاويل الطلبى بالخبرى وان لا يكون للطلب
تعلق بالشرط اصلا وبالجملة لا يمكن جعل الطلبى جزاء بلا تاويل الى خلاف ظاهره ومتفرع على التاويل وعامة احتمال الصدق و
الكذب وعدمه فى الشرطية التى جزاؤها طلبى وان كان الطلبى نفسه لا يحتملهما او قدمنا فيما سلف من الكلام على الخبر شيئا من ذلك
باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر لاسمى الخبر على الاضافة وبنصبهما على اعمال اسم الفاعل فان قلت هو
للثبوت والاستمرار لا الحدوث فالقياس عدم اعماله قلت ال الداخلة عليه موصولة فاسم الفاعل حينئذ حال محل الفعل المضارع

الذى : يراد به الاستمرار فيعمل كما يعمل فكما تقول جاء الذى يعطى الدراهم ويكسى الثياب بريد الذى شانه ذلك بقول جاء المعطى
الدراهم والكاسى الثياب بالنصب بعمل هذا الافعال قبلاً شرط اى فبعمله بلا شرط يعنى سواء كانت منفية او مثبتة صلة او غير صلة
كان وقد ظهر بما قدمناه وجه الاعراب واصل التركيب فالفاء للتفصيل مثلها فى قولك الناس رجلان فرجل اكرمته ورجل اهنته وبلا
شرط حال من فاعل يعمل المؤخر عنه وهو كان وما عطف عليه من قوله واضحى واصبح وامسى وظل وبات وصار وليس ثم حذف قوله يعمل
هذا العمل افعال لدلالة ما ذكر فى الترجمة عليه وحذف ما بعد الفاء من الفعل والمفعول كذلك ايضا وصلة بالنصب عطف على الحال المتقدمة
وهو قوله بلا شرط اى ويعمل العمل المذكور صلة الظرفية دام لما المصدرية الظرفية دام نحو ما دمت حيا واحترز من ما غير الظرفية فلا
يجوز فى يعجبنى ما دمت صحيحا كون صحيحا خبرا وانما هو حال اى يعجبنى دوامك حالة كونك صحيحا ويعمل العمل المذكور منفية بنا ثابت
النفى سواء كان النفى لفظيا نحو ما زال زيد اميرا او معنويا نحو قلما يبرح عبد الله ذاكرا لك مذكورا غالبا كما مثلنا وقد يحذف كقوله تعالى تالله
تفتؤ تذكر يوسف والحذف غالب على جواب القسم ان كان مضارعا وشاذ فيه ان كان ماضيا كقوله لعمر ابى دهماء زالت عزيزة اى لا زالت وفى
المضارع الذى ليس بجواب كقوله وابرح ما دام الله قومى بحمد الله منتطقا مجيدا اى لا ابرح مدة دوام قومى صاحب فرس جواد لانهم يكفونى
ذلك متصل لفظا كما مثلنا او تقديرا ولا يكون الفاصل اذ ذاك الا فعلا قلبيا كقوله ولا اراها تزال ظالمة تحدث لى قرحة وتنكؤها
اى فاراها لا تزال ظالمة او قسما كقوله فلا وابى دهماء زالت عزيزة او مطلوبة النفى معطوف على قوله منفية والمراد به النهى والدعاء
كقوله صاح شمر ولا تزال ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين وكقوله الا يا اسلمى يا دار مى على البلى ولا زال منهلا بجرعائك
القطر وزال معطوف على فاعل الفعل الذى قدرناه اولا ماضى يزال قال ابن قاسم احترز من التى بمعنى تحول فمضارعها يزول ومن
زال الشئ بمعنى عزله فمضارعه يزيل قلت حكى الكسائى والفراء وغيرهما يزيل مضارع زال الناقصة وانهم يقولون لا ازيل افعل
كذا وكان الاولى ان يقول وزال لا بمعنى انتقل ولا بمعنى ماز ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة كما ترك هنا الاحتراز فى بقية
الافعال منها اذا وردت تامة واخر ذلك لما بعد هذا وانفك وبرح بكسر العين وفتئ كذلك على وزن سرب وفتأ على وزن
اكل ومضارعهما يفتؤ بفتح العين ومصدرهما افتت كضرب وفتو كقعود وافتا مثل اخرج وهى لغة تميمية حكاها فى المحكم وبقى على
المصنف فتؤ ظرف وونى ورام مرادفتاها اى مرادفتا الافعال المتقدمة احترازا من ونى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول ومضارعها
يروم وبمعنى تحول ومضارعها يريم كمضارع الناقصة قال المصنف وهذان الفعلان فى الغريب ومن شواهد استعمالهما قول الشاعر
لابنى الخب شيمة الخب ما دام فلا تحسبنه ذا ارعواء الخب الاول بكسر الخاء المعجمة الخداع والخبث والثانى بالفتح صفة لمن قام به ذلك
يقال رجل خب اى ذو خبث وخداع وقول الاخر اذا رمت ممن لا يريم شيمها شكوا فقد ابعدت فى رومك الموهى وفتح ابن حيان
على الاستدلال بالبيت الاول باحتمال شيمة الخب منصوبا على اسقاط الخافض والاصل عن شيمة الخب وفى الاستدلال بالبيت الثانى
باحتمال نصب شيما على الحال واعلم ان ثلاثة من هذه الافعال يحتاج الى البحث فى وزنها وهى ليس وكان وزال واما كان ففعل بالفتح
وعن الكسائى فعل بالضم ولنا انها مشبهة بالفعل المتعدى وان وصفها على فاعل لا فعل واما ليس فلا يكون فعل بالضم لانها مشبهة بالمتعدى
ولا نعائه من المجوف اليائى الا هيؤ ولا فعل بالفتح لان الفتحة لا تخفف لزم قلب الياء الفا وانما هو فعل بالكسر ثم خفف كعلم يعلم
لانه جامد فكرهوا ان يدخله القلب فلهذا التزم فيه التخفيف وليلزم طريقة واحدة كما ان الجامد كذلك وانما لم يكرهوا الاعلال فى
عسى فتحيلوا على مسقطه لان اللام يسرع اليها التغير واما زال ففعل ثلاثة اوجه ناصرة بمعنى ذهب ليست فعل بالكسر لان مضارعها
يفعل بالضم تقول زال يزول ولا فعل بالضم لان الوصف منها زائل لا زويل ولانها مشبهة بالمتعدى فثبت انما فعل بالفتح ومتعدية
بمعنى ماز الشئ من غيره وهى ايضا فعل بالفتح لان مضارعها بالكسر وعينها ياء لانها لو كانت واوا لقيل زلت كقلت وناقصة وهذه فعل
بالكسر بفتح المضارع وعينها ياء كالمتعدية كذا قيل ولا يمتنع ان يكون واوا من باب خاف يخاف بل هو اولى لانه الغالب فى الالف المتوسطة و

قال الفرّاء هي منقولة من القاصرة وقال ابن خروف من المتعدية فاء او غير الوزن بين الناقصة والتامة وهذه دعوى بخلاف الاصل
بغير دليل وجزم في الارتشاف بان التامة قاصرة او متعدية بغيرها او وكلها اي كل هذه الافعال الناقصة تدخل على المبتدا والخبر ان
لم يخبر عنه بجملة طلبية وهذا مبني على الصحيح من ان الجملة الطلبية تقع خبرا للمبتدا وينبغي ان يقول ولا انشائية فانه لا يجوز
كان عندي بعتكه على قصد الانشاء قال الرضي وانما لم يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية لان هذه الافعال صفات لمصادر اخبا رها
في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما الزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما الزيد قيام له
حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون
خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها مصدرا خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في
احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم به بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى في مصدر الخبر في جميعها
فاعل للفعل الناقص كما ستعرفه فلو قلت كان زيد هل ضربت غلامه كان ضرب لغلامه مخبرا عنه ثابتا عند المتكلم مسئولا عنه بل
غير ثابت عنده وهو تناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب
الذي في اخبارها ان كان الطلبان متساويين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل تكون قائما اي هل تقوم وان
اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا والاخر استفهاما نحو كن هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة
وهو محال وان لم يلزم التقدير كاسماء الشرط والاستفهام وما اضيف اليها والمقرون بلام الابتدا وكم الخبرية خلافا للاخفش
في كم فانه اجاز جعلها اسما لكان لانها بمنزلة كثير فلا يلزم الصدر والتعجب المنع لعدم السماع ولانها انشائية كما ستعرفه بعد هذا
ان شاء الله تعالى اولم يلزم الحذف حذرا من المخبر عنه بنعت مقطوع ونحوه ولم يلزم عدم التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة
وذلك بان يصغر ويثنى ويجمع وهذا هو الذي اراده هنا لا التصرف المذكور في الظرف والمصادر وهو عدم ملازمة اوجه الاعراب
كما توهم ابو حيان واتباعه لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط وذلك لان الاصل في الاسماء التصرف بالمعنى الذي ذكرناه
وكذا الاصل في الافعال التصرف اي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يستعمل بالاوجه الثلاثة الدالة على خصوصيات الازمنة
والحروف كلها بخلاف ذلك فمتى كان الاسم جامدا اشبه الحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذلك لا يدخل على ما يشبهه اولم
يلزم الابتدائية حذرا من ان يلزمها فلا يدخل شيء من هذه الافعال ومثله المصنف بقولهم اول رجل يقول ذلك وبقولهم
نولك ان تفعل ورد ابو حيان الثاني وتبعه تلميذه ابن قاسم بقول النابغة فلم يك نولكم ان تشقذوني ودوني عازب
فلا دجر فادخل كان على نولكم والمضارع من قولهم تشقذ وفي بعض اوله مضارع اشتقذه بهمزة فشين معجمة فقاف فذال
معجمة اي طرده ومعنى دوني ودون ارضي او بلدي وبما انشده الزمخشري في الاساس من قول الشاعر لان جن اجالوا فاد وجيرة
عبثت فما كان نولك تفعل وقال ابن هشام بقول ما كان نولك ان تفعل بنصب نولك ورفعه فان رفعه احتمل ان يكون اسما لكان
وان تفعل فاعلا سد مسد الخبر كان كما سد مسد خبر المبتدا واحتمل ان يكون كان شانية انتهى والبيتان لا شاهد فيهما لجواز كون
الناسخ شانيا نعم لو ثبت نصب النول لكان خبرا وصح الاستشهاد به ونهض هذا الاعتراض لكن لم يحك ذلك الاعن نحو ابن هشام
وذلك راي لا رواية فلا يجب قبوله قال ابن هشام واذا جعلت كان شانية كان قولك ان تفعل مفسر الضمير الشان قولك مبتدا
وان تفعل فاعل سد مسد خبر المبتدا واعترضه ابن قاسم بان ضمير الشان لا يفسر عند البصريين الا بجملة مصرح بجزئيها وقصارى ما
في الباب ان الفاعل سد مسد خبر المبتدا ولا نفي ولا استفهام سابق على المبتدا وهو سهل لان ظهور ارادة معنى الفعل منه اغنى عن
ذلك وليس الاعتماد شرطا في كل ما كان بمعنى الفعل انما هو شرط في الصفة كما سبق لنفسه اي لم يلزم الابتدائية لنفسه ومثل ابن قاسم
ونحوه لمثل قولهم اقل رجل يقول ذلك رجل فلا يدخل عليه الناسخ كما لا يدخل على ما في معناه وفيه نظر والظاهر ان هذا الذي يقال فيه امتنع رها

لمانع معنوى كما ياتى فينبغى ان يذكر فى مثال لهذا القسم او لمصحوب عطف على لنفسه قال ابن قاسم مثل المبتدا بعد لولا الامتناعية و اذا
الفجائية وفيه نظر اذ لا يمتنع فى لولا زيد مسالو لهلك ان يقال لولا كون زيد لا كرمتك فلم يمتنع دخول الناسخ مطلقا بل الناسخ
الفعل او لمصحوب معنوى نحو ما احسن زيدا ولله درك ومن امثالهم العاشية مهيج الآتية يعنون ان الابل التى تعشى اذا
راتها الابل التى لا تتعشى لتتعشى فاكلت معها ومن كلامهم الكلاب على البقر مثل به المصنف لهذا القسم وهو ما لزم الابتدائية لمصحوب
معنوى وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير ارسل الكلاب فاين لزوم الابتدائية والمسئلة فى الفصيح وهو قد ذكرها فى
هذا الكتاب وقد تقدم قوله وكونى بالمكارم ذكرينى ودلى دل ماجد صابر وجمع بين دروهو مؤول بالخبر مثل فليمدد له الرحمن مدا
اى كونى تذكرينى فترفعه عطف على يدخل والضمير المستكن عائد على كلها والبارز عائد على المبتدا ويسمى المرفوع حينئذ اسما
وهذه الجملة الفعلية معطوفة على الاسمية المتقدمة من قولها وكلها تدخل على المبتدا ولا يصح ان يكون معطوفة على الفعلية من قوله
تدخل ولا من قوله فترفعه لعدم رابط فيها يعود على المبتدا الاسمية المذكورة ويسمى المرفوع المذكور ايضا فاعلا وينصب خبره اى
خبر المبتدا الداخلة هى عليه ويسمى خبرا ومفعولا اما عمل هذه الافعال العمل المذكور وتسمية المرفوع بها اسما والمنصوب بها خبرا
وهو الذى عليه الجمهور ولا يعرف المتاخرون غير اسم كان وخبرها وكذا بقية اخواتها والمبرد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا
واختلف الكوفيون فى رافع الاسم فقال الفراء ارتفع بالناسخ كما يقول البصريون لكنه قال ارتفع به لا لانه فاعل بل لشبهه فى الصورة
بالفاعل وقال بقية الكوفيين لم يرتفع بالفعل بل بما كان مرتفعا به قبل وجود الناسخ واحتجوا بان الفعل انما عهد رفعه لما
هو اليه كقام زيد وضرب عمرو وليس الناسخ مسندا الى هذا المرفوع وجوابه انه فان لم يكن مسندا اليه لكنه فى صورة ما اسند اليه ويدل
على انه الرافع اتصاله به اذا كان ضميرا نحو كنت قائما ثم اختلف الاولون فقيل هو مشبه بفاعل الفعل القاصر لكون هذا الفعل لا
يقتضى محلا يقع عليه وقال البصريون هو مشبه بفاعل الفعل المتعدى لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين ضرب ابني على هذا
الخلاف وخلاف فيما شبه به الخبر فقال الفراء هو مشبه بالحال وقال البصريون بالمفعول وهو الصحيح لانه كثيرا ما ياتى على صورة لا تكون عليها
الحال فكان تشبيهه بالمفعول اولى لاطراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا وقال بقية الكوفيين هو حال على حقيقته لا مشبه بالحال
ويرد بما ذكرنا من اطراد وروده معرفة وجامدا وبانه لا يكون فضله واعترضوا قول البصريين بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع
جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا واللازم منتف واجيب بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق واما الظرف وشبهه
فليسا الخبر انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد ويجوز تقدمه خلافا لابن درستويه وابن ابى الربيع قبل وهو الظاهر من كلام
سيبويه اذ قال انها مشبهة بضرب ونحوه والجمهور على الجواز لانه فى الاصل خبر المبتدا فاذا جاز تقدمه مع ضعف العامل فمع قوته
اولى وتختص دام والمنفى بما سواء كان مما شرطه النفى او لا بعدم الدخول على مبتدا ذى خبر مفرد طلبى فلا يجوز اصحبك كيف ما دام زيد
ولا اين ما زال زيد لانحصام اثنين على طلب الصدارة فى الصورة الثانية فانهما اعطيها حصل الاخلال بحق الاخر واللزوم تاخر ما له الصدر
او تقدم معمول الصلة فى الاول ونقل ابن الخباز ان الكوفيين يجيزون اين ما زال زيد وهو موافق لقول المصنف عنهم ان ما الى لها
الصدر وفهم من قوله والمنفى انه يجوز فى المثبت نحو اين كان زيد ومن قوله بما انه يجوز فى المنفى بغيرها نحو اين لم يزل زيد فان
قلت وقوله مفرد يفهم الجواز فى الجملة لكنه باطل قلت هذا المفهوم لاغ لانه يمنع من اعماله المنطوق السابق المقتضى لعموم المنع فى الجميع
وهو قوله ان لم يخبر عنه بجملة طلبية وتسمى افعال هذا الباب نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع فلا يتم بالمرفوع بها كلام ما لم يؤت بالمنصوب
مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها كلام ما بالمرفوع دون المنصوب هو مذهب الجمهور وهو المذهب لانها تدل على زمان
دون حدث بخلاف الافعال التامة فانها على حدث وزمان فلهذا سميت افعال هذا الباب ناقصة وهذا مذهب المبرد وابن السراج
والفارسى وابن جنى وابن برهان والشلوبين وهو ظاهر قول سيبويه وقد شنع ابن هشام على الشلوبين فقال ذهب الى هذا مع انه

ما لا تعاليقه من تقدير مصادرها الا ترى انه يقول فى نحو يعجبنى ان زيد اخوك تقديره يعجبنى منك كون زيد اخاك فالاصح دلالتها
اى دلالة افعال هذا الباب عليهما اى على الحدث والزمان الا ليس قال الرضى فكان فى نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو الحصول
المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجئ اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك
قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة فى ضمير الشان قبل تعيين زمان ذلك
الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث
المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية قال واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح
الدال على الكون فى الصبح ومثله اخواته ومادام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء
فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر فى غاية الظهور فكيف يكون جميعها بالمعنى الذى قالوه هذا كلامه وهو نص فى مخالفة المصنف فى
استثناء ليس وادعائه انها لا دلالة لها على الحدث واستدل المصنف على دلالة ما عدا ليس من هذه الافعال الناقصة على الحدث بعشرة اوجه
الاول انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة لطلب تحصيل الزمان الثانى انه يستعمل لها اسم فاعل نحو زيد
كائن اخاك واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث قام بها الثالث انها تقع صلة لحرف مصدرى فى نحو الا ان تكونا
ملكين وذلك لازم فى دام الرابع انه قد جاء ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير وفيه رد على من قال
المنصوب بعد الكون حال قال ابن قاسم ويحتمل ان الاصل وكونك تفعله اى تفعل المذكور من بذل وحلم ثم حذف الفعل فانفصل
كما قال المصنف فى فاذا هو اياها ان التقدير فاذا هو يشبهها الخامس ان منها ما شرطه النفى فاذا قيل ما انفك زيد غنيا فان لم يدل
انفك على الانفكاك لزم ان لا ينصب النفى عليها بل على حدث الخبر فيكون قولك ما انفك زيد غنيا وما زيد غنيا فى الزمن الماضى
بمعنى واحد والواقع بخلافه السادس انها كلها مستوية فى افادة الزمان ومعانيها متمايزة فانا نقطع بان كان زيد غنيا مخالف فى المعنى
لصار زيد غنيا وما به الافتراق غير ما به الاتفاق ولا معنى للفعل غير الزمان الا الحدث السابع ان دلالة الفعل على الحدث اقوى
من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف يجرد من المعنى الذى دلالته عليه اقوى ويترك المعنى الذى
دلالته عليه اضعف الثامن ان الفعل يستلزم الدلالة على الحدث والزمان معا اذ الدال على الحدث وحده مصدر والدال على الزمان
وحده اسم التاسع ان الاصل فى كل فعل الدلالة على المعنيين والاخراج من الاصل لا يقبل الا بدليل العاشر انها لو كانت دلالتها
مخصوصة بالزمان لجاز ان ينعقد من بعضها ومن اسم معنى جملة كما ينعقد منه ومن اسم الزمان ولا يخفاك ما فى بعض هذه الوجوه
من الضعف واعلم ان هذا الخلاف الذى ذكره المصنف ينبنى على خلاف فى انها هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور اولا ذكره
ابو حيان فى الارتشاف وذكره غيره وهو حسن وان اريد بكان ثبوته قال المصنف وثبوت كل شئ بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية
نحو كان الله ولا شئ معه وتارة بحدث اذا كان انشاء وتارة بحضر نحو وان كان ذو عسرة وتارة يقدر او وقع نحو ما شاء الله
كان انتهى والتعبير بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قد فيحتمل التسبب والمسبب او كفل نحو كنت الصبى بمعنى كفلته او غزل يقال كنت الصوف
بمعنى غزلته فهذه ثلاثة معان لكان التامة هى فى اولها قاصرة وفى الاخيرين متعدية ومصدرها الكون كمصدر الناقصة عند من
اثبته الا التى بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة والكلاءة ولم يذكر معنى كان الناقصة وهو مفهوم مما اسلفناه وان اريد بثوالثها
الثلاث وهن اضحى واصبح وامسى كرجل فى الضحى نحو اضحى زيد اذا دخل فى هذا الوقت والصباح والمساء نحو فسبحان الله حين
تمسون وحين تصبحون وفيه لف ونشر مرتب ولم يذكر معانى هذه الثلاثة التى هى ناقصة وهو اما اقتران مضمون الجملة بالزمان
المشارك لها فى الحرف واما معنى صار وسنذكره وان اريد بظل ودام نحو ولو ظل الظلم هلك الناس اى طال نحو ظل الليل وظل البيت
وزعم المهاباذى ومن وافقه انها لا تكون تامة وهم محجوجون بالسماع واما معناها ناقصة فاما اقتران مضمون الجملة بالنهار

لا زمن مشارك لها في الحروف ذا الازمن تشاركها في ذلك واما معنى صار وسياتي وَاريد ببات نزل ليلا يقولون بات فلان بالقوم
بمعنى نزل بهم ليلا ويقولون ايضا بات فلان القوم اي اتاهم ليلا ولا ينبغي ان يفسر بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل بالباء ولو قال
المصنف نزل في زمن البيتوتة لكان اولى لانه اقرب الى تفسير اللفظ واما معناها ناقصة فاقتران مضمون الجملة بالبيتوتة وَاريد بصار
رجع فيتعدى بالى نحو الا الى الله تصير الامور او ضم او قطع فيتعدى حينئذ بنفسها الى واحد يقال صاره يصيره ويصوره اي ضمه او قطعه
كذا في شرح ابن قاسم وهو في ذلك تابع للمصنف واعلم ان معنى الناقصة تحول الشيء من صفة الى اخرى نحو صار الفقير غنيا والجاهل عالما ونارة
هذه ص ي ر والتامة التي بمعنى رجع لها مادتان هذه وص و ر ولولا المادة الاولى لم يثبت له ان يذكر هلا في معاني صار وفي الصحاح
صاره يصوره ويصيره اماله وقرئ فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها قال الاخفش يعني وجههن يقول صر الي وصر وجهك الي اي
اقبل علي وصرت الشيء ايضا قطعته وفصلته فمن قال هذا جعل في الاية تقديما وتاخيرا اي خذ اليك اربعة من الطير فصرهن انتهى
فلم يحك انها تاتي بمعنى ضم بل بمعنى امال ووجه وقطع وقال ايضا لما ذكر مادة ص ي ر صار الشيء كذا يصير صيرا وصيرورة وصرت الى فلان
مصيرا كقوله تعالى والى الله المصير والقياس المصار كالمعاش انتهى فلم يذكر في هذه ص و ر ويدا بالناقصة وذكر لها مصدرين وثنى بالتامة
وذكر لها مصدرا واحدا ميميا ولم يفسر واحدة منهما والظاهر في تفسير التامة انها بمعنى انتهى لا بمعنى رجع وهذا المعنى لا بد منه وليس هو بمعنى
رجع وَاريد بدام بقي نحو ما دامت السموات والارض او سكن ومنه الحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم اي الساكن وفي الصحاح دام الشيء
سكن ولم يذكر معنى بقي ثم ذكر ان هذه التي بمعنى سكن تعدى لتضعيفه بالهمزة فقال ويقال دومت القدر وادمتها اذا سكنت غليانها بشيء من الماء
وَاريد ببرح ذهب وظهر وقد فسر قولهم برح الخفاء بهذين المعنيين وفي الصحاح برح الخفاء اي ظهر الامر كانه ذهب السر وزال الجمع بينهما وَاريد
بونى فتر والتمام في هذه الكلمة اكثر من النقصان وقد اطنب الجوهري في تفسيرها تامة فقال الونى الضعف والفتور والكلال والاعياء ثم قال
يقال ونيت عن الامر اني ونيا ونونيا اي ضعفت وانا وان انتهى ومعناها ناقصة زال وقد ذكره الجوهري فقال وفلان لا يني يفعل كذا
اي لا يزال وَاريد برام فارق كقوله اناس لا ترم عندنا فانا بخير اذا لم ترم وَاريد بانفك خلص قالوا فككت الاسير فانفك اي
خلص او انفصل قالوا ايضا فككت فص الخاتم فانفك اي انفصل وهما متقاربان وانفك فيهما مطاوع لفك بخلاف الناقصة فانها
كانطلق ومعناها زال وتختص بالجحد فهذه فرق ثلاثة وَاريد بفتا بفتح الفاء واما المكسورها فلا يكون الا ناقصا سكن او طفا
وفي الصحاح في مادة الفاء والتاء المثناة والهمزة وما فتئت اذكره اي ما زلت ثم قال اما في مادة الفاء والثاء المثلثة والهمزة فثات القدر
سكنت غليانها بالماء وفثات الرجل عني كسرته بقول او فعل وسكنت غضبه فتوهم ابو حيان من هذا ان المصنف تصحف عليه فثا بالمثناة
بفثا بالمثلثة وذكر كلام الجوهري وكلام صاحب المحكم في فثا بالمثلثة لا بالمثناة والمصنف لم ينقل ذلك عن واحد منهما وانما نقله في الشرح
الفرا فقال الفرا فتا تفتو عن الامر كسرته والنار اطفاتها انتهى وليس تمنع ان تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى وفي اللغتين ذلك كثير
ويقال ان المصنف له كتاب صغير سماه ما اختلف اعجامه واتفق افهامه وفيه ان من ذلك فتا وفثا قلت لم اقف عليه ولكني وقفت في
القاموس للفيروزابادي المتاخر المتوفى بزبيد من بلاد اليمن في سنة سبع عشرة وثمان مائة في مادة فتا بالتاء المثناة ما نصه وكمنع
كسر واطفا يعني ان فتا الذي على صيغة منع بفتح الفاء والعين يجي بمعنى كسر وبمعنى اطفا ثم قال ابن مالك في كتابه جمع اللغات المشكلة
وعزاه للفرا وهو صحيح وغلط ابو حيان وغيره في تغليطه وفي شرح ابن قاسم ما يوهم ان الازال وبرح وفتى وانفك في النقصان والتمام
بمعنى واحد وهذا لا سبيل اليه وكذلك دام وهو ايضا خطا وانما تواترت هذه الافعال في نقصانها وتمامها بحسب معانيها ومعاني
تلك الستة الناقصة ملازمة الصفة للموصوف مذ قبلها ومعناها تامة فاذكره ومعنى دام ناقصة توقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها وتامة بقي او سكن وقد ابضا ان امسى واصبح واضحى تاتي بمعنى اقام وانما ذلك معروف في اصبح خاصة سميت تامة هذا جواب الشرط
المتقدم وهو قوله وان اريد بكان يثبت الى اخره وعملت عمل ما رادفته من الافعال المذكورة على حسب ما يقتضيه من لزوم وتعدية

بالحروف وبدونه وعليه نقد من جهة انه ذكر ان بات بمعنى نزل وصرح في الشرح بانه يقال بات القوم وبات القوم والنصب لا بعامله
ما رادفته وهو نزل فكان ينبغي ان يقول اولا وبات نزل لواتى وقد تقدمت الاشارة الى ذلك وكلها اى كل افعال هذا الباب تتصرف
اى يستعمل منها مضارع وامر واسم فاعل ومصدر الا ليس باتفاق النحاة ودام وهذا لا يعرف بصرى وانما هو قول الفرا واكثر المتاخرين
ووجه بعضهم ذلك بانها لا تقع الا صلة التوقيت ولا يقع بعدها المضارع قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع دام يدوم لانه جرى
كالمثل عند بنى تميم وجوزه بعضهم محتجا عليه بقولهم دم لك ما ندوم لى ورد المصنف بان ندوم في مقابلة ادوم وادوم تامة
فكذا مقابلها وقال ابو حيان علل الفرا جمود دام على صيغة الماضي بان اصحبك ما دام زيد صديقك في قوة اصحبك ان دام صديقك
فكل شرط حذف جوابه التزم مضيه يقال انت ظالم ان فعلت ولا يجوز ان تفعل فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب قال ابو حيان
وهو مردود بان ما الظرفية قد توصل بالمضارع فدل على عدم اعتبار هذه العلة ثم انشد اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته
لكاع انتهى وهذا الرد غير متجه انه ليس في كلام الفرا ما يقتضي ان ما الظرفية لا توصل بمضارع اصلا بل الذي فيه انها ان امكن
نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضي فعلها وهذا البيت لا يمكن فيه ذلك ضرورة ان الشيء لا يكون علة لنفسه ولتصاريفها
ما لها فثبت لغير الماضي منها ما ثبت للماضي من العمل كذا سائر الافعال يثبت لتصاريفها ما ثبت لها وهو واضح ولا تدخل صار وما
بعدها وهو ليس ودام وزال وانفك وبرح وفتى وفتا وافتا وونى ورام مرادفا على ما خبره من المبتدآت فعل ماض فلا يقال صار
زيد علم وكذا البواقى قال السيرافي لان هذه تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا وقد
تدخل عليه اى على ما خبره فعل ماض ليس ان كان ذلك المبتدأ الذي خبر عنه بفعل ماض ضمير الشان ولم يشترط غيره هذا الشرط ولم
ار من تعرض لوجهه ولكن السماع لذلك جاء فوقف عند ما ورد واما غيره نعم اما ذهولا عن ضابط المسموع او لانه راى انه لا فرق
نقاس وحكى ابو حيان ان ابن عصفور نقل الاجماع على جواز ذلك في ليس من غير اشتراط شيء وقال الشلوبين جواز ليس خلق الله
مثله على وجه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون على الغاء ليس وجعلها حرفا بمنزلة ما وذلك قليل جدا ومن نص على ثبوته والثانى
على ان في ليس ضمير الشان والثالث ان يكون فيها ضمير ما تقدم ذكره ويجوز دخول البواقى من الافعال وهي كان واضحى واصبح وامسى
وظل وبات عليه اى على ما خبره فعل ماض مطلقا اى سواء اقترن بقد ولم يقترن بها نحو ان كنتم خرجتم ان كان قميصه قد من دبر
ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وقال عمرو بن معدى كرب فاصبح اهله بادوا واضحى تنقل من اناس الى اناس خلا قال ومن اشترط
في الجواز اقتران الماضى بقد اما لفظا كما في قولك كان زيد قد قام او تقديرا كما في المثل السابقة واصحاب هذا الراى هم الكوفيون واحتجوا
بان كان واخواتها انما دخلت على الجملة لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يعطيه لم يحتج اليها الا ترى ان معنى زيد قام وكان زيد قاما
واحدا فاشترط الاقتران بقد لانها تقرب الماضى من الحال فيحصل حينئذ فائدة لا يفيدها كان وستعلم ان هذه الافعال البواقى ترد
بمعنى صار وعلمت ان صار لا تدخل على ما خبره فعل ماض فيكون جواز دخول البواقى على ذلك مشروطا بان لا يكون شيء منهن بمعنى صار
ويجوز في نحو اين زيد توسيط ما نفى بغير ما من زال واخواتها نحو اين لم يزل زيد واين لا يبرح عمرو واين لم ينفك بكر واعلم
ان الجواز يقال بالاشتراك على قسم المنع وعلى قسم الوجوب المراد هنا الاول وهو اعم من الاخر وانما قلنا ذلك لان تقديم الاستفهام
واجب وتاخير مرفوع الفعل واجب فكان التوسط واجبا وانما اراد المصنف الاعلام بان هذا ليس بممتنع وانما اشترط في الباقى ان
يكون نفيه بغير ما لان ما لها صدر الكلام لكنه فيه خلاف فمقتضى قول من نفى عنها الصدرية الاجازة وقد حكاها ابن الخباز في هذا الفرع بخصوصه
عن الكوفيين قال ابن قاسم وينبغي ان يكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا انتهى
وقد اطلق المصنف انها تعلق وكذا اطلق في لا فينبغي ان يكونا بمنزلة ما عنده ومن قيد صدريته لا بجواب القسم فينبغي له ان يقيدها
هنا ايضا واما اشتراطه ان يكون الباقى داخلا على زال واخواتها فللاحتراز من غيرها فلا يجوز ذلك فيها لان النفي يتسلط

على الخبر والانشاء لا يصح نفيه لانه لا خارج له فلا ياتي هذا البحث في زال واخواتها لان نفيها ايجاب فكما يقع اين خبرا لكان
ونحوها من النواسخ الموجبة يقع خبر الهذه الافعال لا توسيط ليس خلافا للشلوبين فانه يجيز ليس اين زيد ولا اشك ان يقع
تقديم خبر ليس مطلقا منع هذه المسئلة بلا اشكال فمنهم المصنف ومن جوزه اختلفوا فاكثرهم يمنع والشلوبين يجيز والذي يظهر
ان المانع ما قدمناه من علة امتناع اين لم يكن زيد وهي تنافي النفي والانشاء فان ليس ولم يكن سواء فان قيل انما امتنع لكونه طلب
محال لان المعنى اخبرني عن المكان الذي ليس فيه زيد فيحتاج الى ان يخبره بجميع الاماكن وهو محال فالجواب ان هذا لو انتهض مانعا لامتنع
ان يقال اصعد السماء واجمع بين الضدين ونحو ذلك امتناعا لغويا ثم لا استحالة ان قال له ليس هو في شيء من الاماكن الا المكان الفلاني
او يقول له على المعنى هو في مكان كذا فيفهم انه ليس في بقية الاماكن وترد الخمسة الاوائل وهي كان واضحى واصبح وامسى وظل
بمعنى صار فمثال كان قوله تعالى فكانت هباء منبثا ومثال اضحى قول الشاعر ثم اضحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور
ومثال اصبح قوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا ومثال امسى قول الشاعر النابغة امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها
الذي اخنى على لبد والاستشهاد به انما هو باعتبار خلاء لا باعتبار امسى اهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضي خبرا كما
مر ومثال ظل قوله تعالى ظل وجهه مسودا وزعم الزمخشري ان بات بمعنى صار وحمل عليه الا بدك قوله عليه الصلوة والسلم فان
احدكم لا يدري اين باتت يده ورده المصنف لاحتمال حمله على معنى بات الاصلي وقد رجع في الشرح الى ترجيح هذا القول قال واقوى ما
يتمسك به لذلك قوله اجي كلما ذكرت كليب ابيت كانني اطوى بحبل لان كلما لعموم الاوقات وبات اذا كانت على بابها مختصة
بالليل ويلحق بها اي بصار فالضمير ليس راجعا الى الخمسة الاوائل لفساده وانما يرجع الى صار اي ويلحق بها ما رادفها من رفع
الاسم ونصب الخبر من آض كقوله وبيته حتى اذا تمعددا واض نهدا كالحسام اجردا وعاد كقوله وكان مضلي من هديت برشده
فلله مغو عاد بالرشد امرا وقوله تعد فيكم جزر الجزور رماحنا ومن النحويين من منع ذلك فيهما محتجا بانهما فعلان تامان
يتعديان بالى قال وانما المنصوب بعدهما حال واحتج ابن عصفور بالبيت الثاني على ان المنصوب خبر لا حال لكونه معرفة ثم
قال ولا يمتنع ان يكون حالا لان التقدير مثل جزر الجزور زماحنا وما كان من المعرفة على معنى مثل فقد يجعله العرب حالا في
الشعر وآل كقوله وغد وبعر فاحشة ملكتني ودها حقبا ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب عقبا اي صارت لا تكلمنا وهذا
ليس بنص في المدعى ولا ظاهر فيه لاحتمال ان يكون آلت بمعنى حلفت ولا تكلمنا جواب القسم ورجع نحو لا ترجعوا بعدي كفارا وحار
كقوله وما المرء الا كالشهاب وضوءه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع واستحال كما في الحديث فاستحالت غربا وتحول كقول امرئ القيس
وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن ابؤسا وارتد لانه مطاوع رد ورد بمعنى صير كقوله ورد شعورهن السود بيضا
ورد وجوههن البيض سودا فكان هو اعني ارتد بمعنى صار كقوله تعالى فارتد بصيرا كذا قال المصنف وندر الحاق بها
في قولهم ما جاءت حاجتك واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من علي رضي الله عنه
فجاء في هذا التركيب بمعنى وحاجتك يروى بالرفع فما استفهامية في محل رفع على انها خبر مقدم لاجل الاستفهام والتقدير
اية حاجتك صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضمير ما وانث تانيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من
كانت امك ومقتضى هذا الكلام انه يقصر استعمال جاء بمعنى صار على هذا التركيب الخاص ولا يعتقد الجمهور قال ابن الحاجب في شرح
المفصل في جاء البر قفيزين اختلف في قفيزين اخبر هو ام حال والاولى ان يكون من قبيل الاخبار لان الحال فضلة وان المعنى
على الضرورة وعلى ان القفيزين محط الفائدة تقول كلت البر قفيزا قفيزين قال تلميذه وفيه نظر اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان
لم يكن عليها بل قصدهم انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل به الى العلم محتاجا الى تعالم وقعدت كانها حربة بمعنى انه ندر
الحاق قعد بصار في قولهم شحذ شفرته ويروى على رهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي ولا يجاوز به

اخبر

اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملتها فيه العرب قال ابن الحاجب والى طرد جاء لما اسلفنى قال واما قعد فلا يطرد وان اطرد فانما يطرد
فى مثل الموضع الذى استعمل فيه فلا يقال قعد كاسا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة واستحسنه
الرضى والاصح انه لا يلحق بها ال لان ما يمسك به مسوها من قوله ثم آلت لا تكلمنا الا دليل فيه لاحتمال ان يكون آلت بمعنى حلفت كما
مر ولا قعد مطلقا اى سواء كان الخبر مصدرا بكان مثل قعدت كانها حربة ويكن كما ذهب اليه الفرا وجعل منه قوله لا ينفع الجارية
الخضاب ولا الوشاحان ولا الجلباب من دون ان تلتقى الاركاب ويقعد الاير له لعاب وجعل منه الزمخشرى فتقعد مذموما
مخذولا وقد علمت كلام ابن الحاجب فيه وان لا يجعل من هذا الباب غدا وراح كما ذهب اليه قوم منهم الزمخشرى وابو البقا واستشهد
على ذلك بقوله عليه الصلوة والسلم لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدوا خماصا وتروح بطانا وبقول ابن مسعود رضى
الله عنه اغد عالما او متعلما فلا يكن امعه ولا حجة فى ذلك لاحتمال كون المنصوب بعدها حالا لا اسميا ولا يوجه الا نكرة ولا اسحر والجرد
اظهر كما ذهب اليه الفرا ولم يذكر لذلك شاهدا وتوسيط اخبارها اى اخبار الافعال الناقصة كلها اجاز والمراد به هنا ضد الواجب وليس المراد
به الشامع الذى هو اعم من الواجب وغيره بدليل ما بعده من قوله مالم يمنع مانع من توسيط الخبر نحو كان فتاك مولاك اذ لو توسط هنا
حصل الالباس او موجب للتوسط نحو يعجبنى ان يكون فى الدار صاحبها فلا يتقدم الخبر هنا على الناسخ لاجل الحرف المصدرى ولا يتاخر
عن الاسم لاجل الضمير وتمثيلهم فى هذا المقام بنحو كان فى الدار ساكنها الذى يصحح اذ ليس ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ
لم يمتنع وكذا تقديم خبر صار وما قبلها وهو كان واضحى واصبح وامسى وظل وبات جوازا بالنصب على الحال من الضمير المستكن فى
الجار والمجرور المتقدم اى وتقديم خبر صار وما قبلها ثبت مثل المتقدم فى حالة الجواز والمصدر اما بمعنى اسم الفاعل اى جائزا او على
حذف مضاف اى ذا جواز مثل قائما كان زيد ومنعا اى ممنوعا او ذا منع نحو صار عدوى صديقى مما فيه لبس وكذا نحو مما كان زيد فى المسجد
مما فيه حصر ونحو كان معلمه حبيبها مما يلزم فيه عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة فان الخبر هنا لو وسط او قدم لزم ذلك وبعض
النحاة يجيز تاخير الخبر فى مثل هذا لان المضاف والمضاف اليه كشى واحد ووجوبا اى واجبا او ذا وجوب نحو كم كان مالك وكلام من
كان ممن لا وسطا واخر لزم منه اخراج ذى الصدر عما يستحقه من الصدرية وقد يتقدم خبر زال وما بعدها وهو انفك وفتى وبرح
وفتا فافتا وفى مراد دونها منفية بغيرها نحو قائما الا يزال زيد وفى طيب العيش لم يبرح عمرو ويدل على صحته قول الشاعر
ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فتقدم معمول الخبر وانما يتقدم حيث يجوز تقدم العامل كذا قيل ولا
يطرد فانك تقول زيدا لن اضرب ولم اضرب ولا يطلق المنع مع كل ناف سواء كان ما او غيرها من ادوات النفى خلافا للفرا
فانه منع تقديم خبر زال واخواتها مع كل ناف ولا يطلق الجواز خلافا لغيره اى لغير الفرا من الكوفيين فيجوز التقديم مع كل ناف ما
وغيرها نحو قائما ما زال زيد تمسكا بان هذه الافعال موجبة فى المعنى وان كانت منفية فى اللفظ وقال المصنف فى شرح الكافية
بعد ان ذكر انه يمتنع فاضلا ما كان زيد وجاهلا ما زال عمرو وما نقضه وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصدرها
ووافق ابن كيسان البصريين فى ما كان ونحوه وخالفهم فى ما زال واخواتها لان نفيها ايجاب والخبر بعدها كخبر كان المبنية فلا يمتنع
عنده جاهلا ما زال عمرو كما لا يمتنع جاهلا كان عمرو فلو كان النفى بلا او ان او لم جاز التقديم عند الجميع فحكى الخلاف فى ما كان وحكى
وحكى الاجماع فى النفى بلا ولم وان وقد حكى الخلاف فيهما هنا ولا يتقدم خبر دام اتفاقا فيمتنع اكرمك اميرا ما دام زيد لما تقرر ان
الحروف المصدرية لا يعمل ما بعدها فى ما قبلها وحكاية الاتفاق فى هذه الصورة ويمتنع ايضا نحو اكرمك اميرا ما دام زيد وقد نص صاحب
الايضاح وابن المصنف على امتناعه وهو ظاهر كلام المصنف قيل والقياس الجواز لان ما حرف مصدرى غير عامل ولا يمتنع
فيه ذلك الا ان يثبت ان دام لا ينصرف فيتجه المنع كذا فى شرح ابن قاسم ولا يتقدم خبر ليس عليها على الاصح من القولين وهذا هو
مذهب الكوفيين وهو مبنى على قولهم انها حرف كما فالحقوها بما كان وافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها

ومشابهتها لما والقول الاخر وهو جواز التقديم مذهب الاكثرين استدلالا بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجهه ان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يقع العامل وقد عرفت انه لا يطرد لهم ذلك قال الرضي ولا يمنع ان يقال يوم ياتيهم ظرف لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث قلت وقد سبق الخلاف فيه والاستدلال بالاية مقدوح فيه بان الظروف يتسع فيها فلا يلزم من جواز تقديمها تقديم ما لم يثبت فيه الاتساع ولا يلزم تاخير الخبر ان كان جملة سواء كانت اسمية او فعلية رافعا لضمير الاسم او لا خلافا للقوم فلا يجيزون ابوه قائم كان زيد ولا كان ابوه قائم زيد ولا يقوم كان زيد ولا كان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان ويقوم خبرها قال ابن السراج والقياس جوازه وان لم يسمع قال المص وهو الصحيح لثبوت ذلك في المبتدا كقول الفرزدق: الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره: ومما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة قوله تعالى اهولاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فان تقديم المعمول موذن بتقديم العامل قلت وقد سبق ما عليه ومنهم من منع اذا كان الفعل رافعا ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم واجازه في غيره نحو كان زيد ابوه قائم وكان زيد يقوم ابوه وصححه ابن عصفور قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتداء والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك ويمنع تقديم الخبر الجائز التقدم تاخير مرفوعه فلا يقال قائما كان زيد ابوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كالجزء منه ويفتح اي يفتح تقديم الخبر الجائز تاخير منصوبه فيقال اكلا كان زيد طعامك على قبح ولم يمنع لان المنصوب ليس كالجزء من عامله لكونه فضلة ما لم يكن ذلك المنصوب ظرفا او شبهه فيجوز بلا قبح نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك لاتساعهم في الظرف وما يشبهه ولا يمتنع هنا اي في هذا الباب تقديم خبر مشارك في التعريف وعدمه ان ظهر الاعراب نحو كان اخاك زيد ولم يكن خيرا منك احد ولم يكن خير امنك فان خفي الاعراب نحو كان اخي صديق وجب كون المقدم الاسم والموخر الخبر هذا هو المعروف وقد اجاز الزجاج في قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان تكون تلك خبرا ام دعواهم اسما والعكس وقد يخبر هنا اي في باب كان في باب ان بمعرفة عن نكرة اختيار الا ضرورة كقول حسان رضي الله عنه: كان سبية من بيت راس: يكون مزاجها عسل وماء: وكقول القطامي: قفي قبل التفرق يا ضباعا: ولا يك موقف منك الوداعا: كذا استشهد المصنف قال وليسا بضرورة لتمكن الاول من رفع مزاجها على تقدير كان شانية ويمكن الثاني من ان يقول موقفي بالياء وهو جار على طريقته في تفسير الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة واما باب ان فاحتج فيه بحكاية سيبويه ان قريبا منك زيد وتعسف ابو حيان فقال قريبا ظرف واسم ان ضمير شان محذوف ومثل ان بك زيد ماخوذ وانشد المصنف للفرزدق: وان حراما ان اسب مقاعسا: بابائي الشم الكرام الخضارم: ولا حيلة لابي حيان في هذا وقد يقال ان اراد المصنف النكرة المحضة فلم يمثل بان قريبا منك ولا يك موقف منك لانهما موصوفان وان اراد النكرة المحضة فليس ذلك بقليل ومنه ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقد يمنع انتفاء القلة عن هذا النوع بالنسبة الى غيره قلت فينبغي ان يقال مراده مطلق النكرة فلا يرد عليه ما ذكرنا تامله

فصل

يذكر فيه بعض احكام الخبر في هذا الباب فامور يختص بها بعض افعاله يقترن بالا الاستثنائية الخبر المنفي نحو ما كان زيد الا قائما فان اصلهما قبل دخول حرف الايجاب ما كان زيد قائما وليس زيد قائما فالخبر في الاول منفي بحرف والثاني بفعل فلما قصد ايجابهما دخلت عليهما الا قال ابن قاسم ودخل في الاول الخبر ثاني مفعولي ظننت نحو ما ظننت زيدا الا قائما وثالث مفاعيل علم نحو ما اعلمت زيدا فرسك الا سابقا قلت الظاهر ان مراده بالخبر ما يقع خبرا للافعال الناقصة لانها هي المبحوث فيها في هذا الباب فلا يدخل ما ذكره والمنفي في قولنا كان زيد لا يقوم جزء الخبر لا مجموعه اذ مجموع الخبر هو لا يقوم وليس بمنفي فلا يدخل تحت عبارته باب قصد ايجابه اي ايجاب الخبر هو فيه مستغنى عنه كالقيد في مثل قولك يدخل حرف الاستفهام ثم ذلك يغني عن القيد الاتي اذ لا يقصد ايجاب غير القائل وكان قائلا الا ايجاب احترازا من نحو ما كان

مثلك احدا فلو قرنته بالا امتنع لانه يقع في الايجاب ولا يفعل ذلك اي الاقتران بالا بخبر برح واخواتها وهي زال وانفك وفتي وافتا
وونى ورام مرادفتاها وكان حق المصنف ان يعطف هذا بالفاء لا بالواو فيقول فلا يفعل لانه حكم مسبب عن الاول لان نفيها
ايجاب من حيث المعنى والاستثناء المفرغ لا يكون لا يكون الا في النفي وقل مجيئه في الاثبات حتى يصح المعنى وكلاهما منتف في مثل ذلك
الا ترى انك اذا قلت ما زال زيد الا عالما لم يكن بعد نفي من جهة المعنى ولا وجه لصحة الكلام لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات
الا للعلم وما ورد منه مؤول كقول ذي الرمة ∴ حراجيج ما تنفك الا مناخة ∴ على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا ∴ وافترق
الناس في الكلام على هذا البيت فمنهم من اخذ الى العجز عن تاويله وتعلل بقول الاصمعي ذو الرمة لا يحتج بشعره فاقدم على تخطئته
غير مبال بذلك والجمهور على الاحتجاج بكلامه وعلى هذا فمنهم من خرج البيت على زيادة الا وهو راي ابي الفتح بن جني قال ابن قاسم
هو ضعيف فان الا لم يثبت زيادتها قلت قد جوز الواحدي في البسيط في قوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء
وانشد عليه للفرزدق ∴ هم القوم الا حيث حلوا سيوفهم ∴ وضحوا بلحم من محل ومحرم ∴ وخرجه ابن خروف وعصفور والمصنف
على ان ينفك تامة بمعنى ما ينفصل عن التعب او ما يخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال اي الا مناخة على الخسف او نرمي بها على غير
علف بريد انها تناخ معدة للسير فلا ترسل من اجل ذلك في المرعى قال ابن قاسم او بمعنى الى ان وسكن الباء للضرورة قلت
احسن منه ان يجعل او عاملة او عاطفة ونرمي عطفا على مناخة نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وخرجه اخرون على ان ينفك
ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف اما على تقدير ان يكون عامل الحال ينفك من وجهين احدهما ان المفرغ
فلا ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان ما قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا
في تابعه او في المستثنى منه كما يجيء في بابه واما على تقدير ان يكون عامل الحال على الخسف فمن ثلثة اوجه احدها ان المفرغ في
الاثبات قليل الهامش والثاني لان عامل الحال يكون الظرف لمتاخر عنه وفيه ضعف كما يجيء والثالث ان المستثنى اذن يكون
مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجيزه البصريون وسياتي ان شاء الله تعالى ويقال انه لما عيب على ذي الرمة قال انما قلت الا
مناخة والاول التحضر واليه ذهب الكسائي كذا قال نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة
كقوله ∴ كم قد رايت وليس شيئا باقيا ∴ من زائر طرف الهوى ومزور ∴ وتختص ايضا بجواز الاقتصار عليه اي على الاسم دون
قرينة تزيد على كونه نكرة عامة حكى سيبويه وليس احد اي هنا او اقترن خبرها بالواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله ∴ ليس شيء الا
وفيه اذاما ∴ قابلته عين البصير اعتبار ∴ ويشاركها في الاول وهو مجيء الاسم نكرة محضة كان بعد نفي كقوله ∴ اذا لم يكن
احدا باقيا ∴ فان التراسي دواء الاسى ∴ او شبهه اي شبه نفي كقوله ∴ ولو كان حي في الحياة مخلدا ∴ خلدت ولكن لا سبيل الى الخلود ∴
ويشاركها كان ايضا في الثالث وهو اقتران الخبر بالواو ان كان جملة موجبة بالا بعد نفي كقوله ∴ ما كان من بشر الا وميتته ∴
محتومة لكن الاجال تختلف ∴ وانما لم يقل هنا او شبه نفي لان الا لا تقع بعد لو في التفريغ وقد يقال اذا ثبت ان كان مشاركة
لليس فيما ذكر فاين ما ادعاه المصنف من الاختصاص لليس وجوابه ان الاختصاص ثابت لليس عن شرط فيه تقدم شيء وجواز ذلك
في كان مشروط بتقدم نفي او شبهه في الاول وتقدم نفي في الثالث او يقال تفردت ليس باجتماع الامور الثلاثة لا بكل واحد منها
وربما شبهت الجملة الخبرية في هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا اي سواء كان الفعل وغيرها تقدم نفي او شبهه او لا
جاءت بالا او لم تجئ كقوله ∴ وكانوا اناسا سيحون فاصبحوا ∴ واكثر ما يعطونك النظر الشزر ∴ وقوله ∴ فظلوا ومنهم سابق دمعه
له ∴ واخر يثني دمعة العين بالمهل ∴ فجاء الخبر مقرونا بالواو بعد اصبح في الاول وظل في الثاني مع الايجاب المحض وانما اجازه الاخفش
واما غيره من البصريين فلا يعرف ذلك ولا حجة في البيتين لاحتمال اصبح وظل فيهما للتمام وتجعل الجملة حالية او يقال هما ناقصتان
والخبر محذوف وتختص كان الاتية بصيغة الماضي هي الملفوظ بها فليست كان هنا بمنزلتها في قوله ويشاركها في الاول كان فات

تلك لا يراد بها خصوصية الماضي فتختص كان هذه وهي الماضية من حيث هو لا الناقصة بخصوصيتها الان من جملة الخصائص
الزيادة والزائدة قسيمتها لا قسم منها فعلم ان المراد وتختص هذه اللفظة بكل واحدة من الخصائص التي تذكر لا باجتماعهن فلا
ينافي كمافيرها في شيء منهن لا بشرط ولا بغير شرط بمرادفة لم تزل كثيرا فتفيد الدوام والاستمرار نحو وكان الله على كل شيء قديرا
وفيه نظر اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف فعل وانما لم يمكنه ان يفسرها بما دام لان نقصانها مشروط بتقدم ما الظرفية
فان قال يراد به ما دام فتكون ناقصة في تاويل المفرد وايضا فعلية الاشكال السابق وان قال دام فلا تكون ناقصة والذي يظهر
ان يقال تختص كان بافادة عموم خبرها لاسمها ولا يذكر المرادفة البتة قال المصنف الاصل في كان ان تدل بها على حصول ما دخلت
عليه فيما مضى دون تعرض لازلية ولا لانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى
واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم قلت وكذا اذا قصد الاستمرار فلا بد من دليل يقام عليه والحاصل ان كان
لا تدل على احد الامرين بل ذلك الى القرينة قال ابو حيان واكثر النحاة قائلون بان كان تقتضي الانقطاع كسائر الافعال الماضية ومن تعقل
حقيقة المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع وفيما قاله نظر وتختص ايضا لفظه وكان يجوز زيادتها اي لو كنت وذكر المصنف لفظ
والحاضر تبيينا للضمير المعلوم ولم يذكر ذلك شرطا اذ لا ضمير الا وهو لحاضر او لغائب وكان ينبغي تقديم الحاضر في الذكر فان حسن
مع كان الحذف وفي ذلك جاز رفع ما وليها تقديره فيه او معه او نحو بعد ان اي ولا ان نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان
خير في عملهم فجزاؤهم خير والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف اي ان كان معه او في يده او عنده سيف فالمقتول هو به سيف
وهذا الاشك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة واما انه يحكم بحسنه فلا لانه ضعيف من جهة المعنى اذ معنى ان كان في عملهم خير
وان كان معه او بيده او عنده سيف معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا الا ان لهم
اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولا صحبته ولا في يده او بحضرته وقت القتل سيفا وقد يدفع بهذا بانه على التجريد فيكون بعنوان كان
في عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى انها نفسها دار الخلد وفيه ايضا ضعف من جهة اللفظ لان
حذف كان مع خبرها الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا وتقدير التامة وان
كان مما يشعر به كثرة المحذوف تضعف لما سياتي ولا يحسن تقديرا مثل ذلك تعين نصبه اي نصب الاسم الاول الواقع بعد ان نحو
اسير كما يسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب ان كنت راجلا فانا راجل وربما جر الاسم المذكور
مقرونا بان لا او بان وحدها ان عاد اسم كان الى مجرور بحرف نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله
بسيف فقتله ايضا بسيف وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكون المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت
برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقديم ذكره لكن هل هذا مما يسهل الحذف لا انما يوجب الاطراد ويسوغ
القياس عليه فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده وسياتي في حروف الجر وجعل ما بعد الفاء
الواقعة جواب ان المذكورة خبر مبتدا اولى من جعله خبر كان او مفعولا بفعل لائق او حالا فيجعل الاسم الواقع بعد الفاء في قولهم
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير خبر المبتدا محذوف والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير ويمكن ان يجعل حالا فيقدر فهم
يلقون الجزاء ويمكن ان يجعل مفعولا لفعل يليق بالمحل فيقدر يجزون خيرا ويمكن ان يجعل حالا فيقدر فهم يلقون الجزاء خيرا لكن الاول اولى
لشياع اضمار المبتدا بعد الفاء وكثرته وقلة المحذوف اذ هو مفرد بخلاف التقديرين الاخرين وكان الاولى بالمصنف ان يقول اولى من نصبه
ونصبه مفعولا اولى من نصبه حالا وهذا اولى من نصبه خبرا ووجه ذلك ان اضمار كان الناقصة بعد غير ان ولو قليل وان وجه المفعول
اقل تقديرا من وجه الحال وانما كان ما ذكرناه اولى لافصاحه بان الرفع ارجح من النصب وبيان الارجح من اوجه النصب وفي علم ان
المصنف رحمه الله جرى على عادة كثير من النحاة في تعبيرهم عن الفاء بالواقعة في مثل ان جاء زيد فهو محسن بانها جواب الشرط وفيه تسامح

اذ الفاء ليست الجواب قطعا وانما هي رابطة الجواب فثم مضاف محذوف ترك لظهور المراد واضمار كان التامة قبل الفاء اولى من اضمار الناقصة
فتقديران كان في علمهم خيرا اولى من تقديران كان خيرا ان كان اقل لان كان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا كثير الاستعمال
للتخفيف وليكون الشهرة دالة على المحذوف وايضا فيضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها بضمير كان اجنبي عن الاول والمعنى على تعلقه
به وقد ظهر مما تقدم ان في مسئلة ان خيرا فخير اربعة اوجه رفعهما ونصبهما والمغايرة في الاعراب بينهما وهي صادقة بصورتين قال الصفار احسن
الاوجه نصب بعده رفع ثم رفعهما يعني لانك حذفت عين ما اثبت ثم نصبهما ثم عكس الاول وذكر السبب المقتضي لذلك ولا يخفى عليك اذا تأملت
ما تقدم ثم قال وكان الشلوبين يسوي رفعهما ونصبهما لان قبح رفع الاول يقابله حسن رفع الثاني وحسن نصب الاول يقابله قبح نصب
الثاني فيتكافان وهو باطل لانك اذا نظرت الى الحسنين رأيت رفع الثاني خيرا من نصب الاول لاستوائهما في الاضمار ورجحان
رفع الثاني بانك اضمرت نفس ما اظهرت واذا نظرت الى القبيحين رأيت نصب الثاني اقبح من رفع الاول لاستوائهما في الاضمار وضعف
نصب بانك اضمرت جملة وفي رفع الاول لم تضمر جملة ويوضحه ان سيبويه وصف رفعهما بانه حسن ولم يصف بذلك نصبهما وربما
اضمرت كان الناقصة بعد لدن كقوله من لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا وقدره سيبويه والجمهور من لدان كانت
قال المصنف وتقديران مستغنى عنه كما يستغنى عنه بعد مذ ومن الناس من حمل كلام سيبويه ومن تبعه على ان يفسر معنى لا تفسير
اعراب الشول هي النوق التي ارتفعت البانها واحدها شائل والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا ولدت فصارت ذات تلو وبعد
شبههما اي شبه لدن كقوله ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان يميل مميلا اراد زمان كان قومي مع الجماعة كذا قال سيبويه
والتزم حذفها اي حذف كان الناصبة معوضا منها كلمة ما بعد ان بفتح الهمزة التزاما كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي
لم تأكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخر فحذف الجار جوازا على القياس ثم حذف كان وابدل منها ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض
عنه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولم يبدل مستدلا من جهة السماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا وفي الضمير
المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به في اللفظ فجعل منفصلا فصار اما انت فان قلت بماذا يتعلق الجار المقدر قلت بمحذوف تدل
عليه القرينة والمعنى لا تفخر لاجل كونك ذا عدد فان ايضا شاركك في ذلك اذ قومي باقون لم يستأصلهم الازمان وابو خراشة
بضم الخاء المعجمة شاعر مشهور واسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين بينهما الف ابن يدبه على وزن ثمرة والنفر عدة رجال من
ثلاثة الى عشرة والضبع السنة المجدبة وتأكلهم استعارة تبعية اي تهلكهم بسبب الجدب شبه اهلاكها اياهم بالاكل ومراده ان
قومه اقوياء لم تهلكهم السنة المجدبة لما هم عليه من القوة والحدة وفهم ابن الحاجب البيت على وجه اخر فقال معناه انه يمدح
ابا خراشة اي تفخر لا تأكلك السنون ولا يضرك اعمار لاجل ان كنت ذا نفر يعني انا بنعمة ما دمت في نعمة وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى
المكسورة الشرطية وجوزوا مجيء ان المفتوحة شرطية وقالوا لقد قرئ ان تضل احداهما بفتح الهمزة وكسرها والمعنى واحد وان المكسورة
فيه شرطية فكذا المفتوحة وما عندهم عوض من الفعل المحذوف قال الرضي ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ
والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى البيت ان كنت ذا عدة فلست بفرد واما اللفظ فلمجيء الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت وما انت
مرتحلا فالله يكلؤ ما تأتي وما تذر بفتح اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا اختلاف وقد بحث
ذكرناه في حاشية المغني وبعد ان بكسر الهمزة قليلا كقول العرب افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره ولا يحذف الفعل
مع المكسورة معوضا منه ما الا في هذا فلو قلت اما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة ولا عوض اما انت منطلق انطلقت
ويجوز حذف لامها اي لام الكلمة التي هي مضارع كان الساكن احترازا من المضارع اللام المتحرك جزما اي مجزوما اي سكون جزم
احترازا من سكون الوقف فدخل نحو ولم اك بغيا ونحو قالوا لم نك من المصلين ونحو فلا تك في ضيق مما يمكرون ونحو
فلم يك ينفعهم ايمانهم وسوغ هذا الحذف كثرة استعمال هذه الكلمة وشبه النون بحروف العلة ثم الحذف مقيد بان لا يتصل

بها ضمير احترازا من ان يتصل بها ذلك فلا يجوز الحذف كقوله: فان لا يكنها او تكنه فانه: اخوها غذته امه بلبانها: فمن ثم توجه
على المصنف مناقشة في اطلاقه جواز الحذف ولا يمنع ذلك الذي ذكرناه من جواز حذف اللام الساكنة جزما ملاقاة ساكن وفاقا
ليونس وخلافا لسيبويه واختار المصنف الاول مستدلا الى استعمالات وقعت الحرب كذلك كقوله: لم يك الحق سوى ان هاجه:
رسم دار قد تعفى بالسرر: فان لم تك المراة ابدت وسامة: فقد ابدت المراة جبهة ضيغم: وقوله: اذا لم تك الحاجات من همة الفتى: وقوله
فليس بمغن عنه عقد التمائم: قال ولا ضرورة في هذه الابيات لتمكن الشاعر الاول من ان يقول لم يك حق شيء ان هاجه والثاني
من ان يقول فان تكن المراة اخفت وسامة والثالث من ان يقول اذا لم يكن من همة المرء ما نوى وانت خبير بان هذا مبني على
شفا جرف هار من دعواه في الضرورة ما تقدم مما يقتضي الحال ان لا يثبت في كلام العرب ضرورة اما دائما او غالبا وليس في كلام
ما يقتضي ان الثبوت عند ملاقاة الساكن راجح وقد صرح بارجحيته في الشرح قال ولذلك لم يقع الحذف في القران نحو لم يكن الذين
كفروا ولا يلي عند البصريين كان واخواتها بالنصب على انه مفعول مقدم غير ظرف بالرفع على انه فاعل بل نحو كان عندك
زيد جالسا وشبهه نحو كان على الفرس زيد راكبا من معمول خبرها فلا يجوز عندهم كان طعامك زيد ياكل ولا كان طعامك ياكل
زيد وانما اجازوه في الظرف وشبهه على سبيل التوسع فيهما ولهم في ذلك عادة معروفة واغتفر ذلك بعضهم كابن السراج و
الفارسي مع اتصال العامل نحو كان طعامك ياكل زيد ولا يجيز ذلك مع انفصال العامل عن معموله نحو كان طعامك ياكل
والكوفيون يجيزون كلتا المسئلتين اوهم خلاف ذلك كقوله: قنافذ هداجون حول بيوتهم: بما كان اياهم عطية عودا: وقوله
: فاصبحوا والنوى عالي معرسهم: وليس كل النوى يلقي المساكين: قدر البصريون فيه ضمير الشان مستترا في الفعل فلا يكون معمول
خبر كان قد وليها في البيت الاول ولا معمول خبر ليس قد وليها في البيت الثاني ثم يكون المقدم معمولا لخبر المبتدا وفي المسئلة
خلاف قال ابن قاسم واعلم انه يتاتى في مسئلة كان زيد اكلا طعامك اربعة وعشرون تركيبا ستة مع تقديم كان وهي كان زيد
اكلا طعامك كان طعامك زيد اكلا كان طعامك اكلا زيد كان اكلا طعامك زيد كان اكلا زيد طعامك كان زيد طعامك اكلا و
كلها جائزة الا الخامس فيمتنع عند البصريين والا وستة مع تقديم اكلا وهي اكلا كان زيد طعامك اكلا كان طعامك زيد اكلا زيد كان
طعامك اكلا زيد طعامك كان اكلا طعامك كان زيد اكلا طعامك زيد كان وكلها جائزة عند البصريين الا الثاني وفي
الاول قبح للفصل بين الخبر المقدم ومعموله المؤخر وستة مع تقديم طعامك وهي طعامك كان زيد اكلا طعامك زيد اكلا كان طعامك
زيد كان اكلا طعامك كان اكلا زيد طعامك اكلا كان زيد وكلها جائزة عند البصريين ولبعض الكوفيين خلاف في بعض المسائل
لا نطول بذكره ونقل بعض المغاربة ان تقديم معمول الخبر وحده على كان واخواتها لا يجوز ظرفا كان او غيره لكثرة الفصل والصحيح
جوازه مطلقا قال الله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون انتهى فصل في الكلام على ما الحجازية وما الحق بها وعلى
مواضع تزاد فيها ان والباء وعلى امور تتعلق بليس الحق الحجازيون وكذا التهاميون فيما حكاه الكسائي بليس في ادخالها ناسخة
على المبتدا فترفعه ويسمى اسمها والخبر فتنصبه ويسمى خبرها ما النافية فتعمل العمل المذكور وكان الاصل كما في لغة المهملين لها
تميم قال سيبويه وقال المصنف هم غير الحجازيين ورد بما نقل الكسائي عن اهل تهامة من اعمالها كما مر اذ قياس العوامل ان
يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون متمكنة بثبوتها من مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل لكن الحجازيين
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنيهما في الحقيقة سواء بشرط تاخر الخبر ظرفا كان او غيره نحو
ما قائم زيد وما كان عندك بكر وما في الدار خالد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع وبقاء نفيه
اي نفي الخبر لان عملها انما كان لاجل النفي الذي شابهت به فكيف تعمل مع زوال المشابهة بانتقاض النفي وفقدان لانها
تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت كالا الناقصة

لنفيها

لنو ما في نحو ما زيد الا منطلق ويحتمل انما منعت ان العمل لوقوع الفصل بين ما ومعمولها بغير الظرف وهذا الشرط ذكر المصنف انه
متفق عليه وليس كذلك بل نقل غيره عن الكوفيين انه لا يشترط وانشد يعقوب: بني غدانة ما ان انتم ذهبا: ولا صريفا ولكن انتم
الخزف: وعدم تقدم غير ظرف او شبهه من معمول الخبر فلو تقدم معمول الخبر وهو غير ظرف او شبهه بطل العمل كقوله: وقالوا
تعرفها المنازل من منى: وما كل من وافى منى انا عارف: فلو كان المعمول ظرفا او شبهه جاز تقديمه مع بقاء العمل تقول ما عندك زيد
جالسا وما في الدار عمرو قائما وذلك للتوسع فيهما كما مر وان المشار اليها في قولنا وفقدان زائدة كافة لما عن العمل لا نافية مؤكدة
لما خلافا للكوفيين قال المصنف وما زعموه من ذلك مردود بوجهين احدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم يغير العمل كما لم يغير
العمل تكرار ما في قول الراجز: لا ينسك الاسى تاسيا فما: ما من حمام احد معتصما: والثاني ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد ما الاسمية
الموصولة وما المصدرية التوقيتية بشبههما في اللفظ بما النافية فلو لم تكن المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين
مسوغ وقد زادوان قبل صلة ما الاسمية كقوله: يرجي المرء ما ان لا يراه: وتعرض دون ادناه الخطوب: وما الحرفية كقوله: ورج الفتى
للخير ما ان رايته: على السن خيرا لا يزال يزيد: وقد تزادان ايضا بعد الا الاستفتاحية كقوله: الا ان سرى ليلي فبت كئيبا: احاذر
ان تنأى النوى بغضوبا: وقد زاد ايضا قبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا من العرب يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا
ان يكون رايه على خلاف ذلك وسياتي فيه كلام في باب الحكاية ان شاء الله تعالى وليس النصب بعدما لسقوط باء الجر خلافا للكوفيين فانهم
زعموا ان ما لا عمل لها وانما بعدها مبتدا وخبره وانتصاب الثاني بنزع الخافض وهو باء الجر وليس بشيء لان الباء زائدة واذا لم يثبت
لم يحكم بزيادتها وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل كما في استغفرت الله ذنبا
وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل او شبهه بنصب المجرور محلا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمله المقدر مع هذا ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياسي الا كان مع ان وان ولا يغني عن اسمها اي اسم ما
بدل موجب خلافا للاخفش فانه اجاز في نحو ما احد قائما الا زيد حذف اسم ما والاستغناء عنه ببدله الموجب بالا فتقول ما قائما
الا زيد قال المصنف في مثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرا بالرد لان المراد منه مجهول لاحتمال ان يكون اصله ما كان قائما الا زيد
وحكى غير المصنف جواز هذه المسئلة عن الاخفش على وجه اخر فادعى ان الا داخلة على اسم ما والمنصوب المقدم خبرها وهو ايضا مردود
بما فيه من اعمال ما غير مستكملة لشروط الاعمال مع ان هذا التركيب لم يسمع وقد تعمل ما متوسطا خبرها وموجبا بالا وقال سيبويه في الاول
والبصريين في الثاني تجويزها فاما ما قائما الا زيد وما زيد الا قائما فاما ما نسبه المصنف الى سيبويه فهو محكي عن الجرمي وزعم انه لغة وحكى ما
مسيا من اعتب قال سيبويه فاذا قلت ما منطلق عبد الله وما مسي من اعتب رفعت ولا يجوز ان يكون مقدما مثله موخرا كما لا
يجوز ان اخوك عبد الله على حد قولك ان عبد الله اخوك لانها ليست بفعل وهذا نص صريح في المنع ثم انه شبهه بشي لا خلاف في منعه
ثم قال وزعموا ان بعضهم قال وهو الفرزدق: فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم: اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر: ثم قال وهذا لا يكاد
يعرف فهذا شي لم يحكه سيبويه عن العرب وانما قال وزعموا فحكاه عن غيره ثم نفى عرفانه على حد قوله لم والقولان
عن الفرا وزعم ابن عصفور الجواز ان كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فيكون بمنزلة باب ان وقال ابن معط في واذ ما مثلهم بشر
قيل ان مثلهم ظرف وقد جرت لذلك شاهدا في كتاب قرئ شاذا ای في منزلتهم وفي مثل حالهم وكذا التقدير
في البيت اي ما في مثل حالهم بشر انتهى فلا يقال في القراءة الشاذة انها مما وجد في كتاب الابناء ولا دليل في القراءة لجواز البناء
للاضافة الى المبني لكن المصنف نازع في ذلك واما مسئلة يونس نقلا استشهد عليها بعضهم بقول الشاعر: وما الدهر الا منجنونا
باهله: وما صاحب الحاجات الا معذبا: والمصنف بقول الاخر: وما حق الذي يعثو نهارا: ويسرق ليله الا نكالا: وحكى ابن قاسم
عن المصنف انه قال الاستشهاد بالبيت الاول فان قلت ما وجه ذلك قلت سلمنا الثاني من الاحتمال الذي يتطرق الى الاول

وذلك لامكان تقدير مضاف حذف عند قوله مجنونا وجعل معذبا مصدرا ميميا والتقدير وما الدهر الا دوران مجنون
وما صاحب الحاجات الا تعذيب تعذيبا فهو مثل قولك ما زيد الا سيرا وهذا مفقود في الثاني فان قلت بل هو موجود فيه اذ يمكن ان
يكون التقدير وما حق المذكور الا ينكل نكالا وقد قدره ابن قاسم كذلك قلت ليس الامر كما يختلقه فان المصدر في البيت الاول لا يصح
الاخبار به عن المسند اليه فمراد الدهر ليس نفس الدوران ولا صاحب الحاجات نفس التعذيب فمن ثم احتيج الى تقدير الناصب للمصدر
تصحيحا للاخبار واما في البيت الثاني فيصح الاخبار بالمصدر عن المسند اليه وهو الحق اذ لو قلت حق زيد النكال صح وتقدير نصبه
بالفعل على الوجه الذي قدر به غير متات اذ لا يجوز ان يقول حق زيد ان ينكل فان ذهبت الى تقدير ان لتصحيح الحمل لزم حذف الموصول
وبقاء معمول الصلة وهو محذور وهذا وجه ما قاله المصنف فيما ظهر والله اعلم والمعطوف على خبرها ببل ولكن موجب لانهما
للاثبات بعد النفي فتزول علة العمل وهي النفي فيتعين رفعه على انه معطوف على محل خبرها لانه لما بطل معنى النفي في المعطوف صار كانه
معطوف على اسم غير معمول للنفي اذ قدر الاول غير منفي باعتبار هذا المعطوف فمحل الاول بالنسبة الى هذا المعطوف رفع لوجوب رفعه
عند عدم النفي وقال عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد قائما بل هو قاعد وقضية هذا الكلام ان لا يكون المسالة مما نحن فيه
اي من باب عطف المفرد على المفرد قلت وهذا هو الذي جزم به ابن قاسم ولم يذكر سواه فانه قال وارتفاعه على انه خبر مبتدا محذوف
فتسميته معطوفا تسامح فاقتصر على ذلك وقال بعضهم هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما ينعزل عن العمل
فتوهموا ان الاول مرفوع قلت اذا لا انعزلت ما عن العمل لم يكن الخبر مبتدا محذوف محقق فلا يقال حينئذ هو خبر ما ولا نسلم ان خبر
ما يقع مرفوعا ابدا ثم العطف على التوهم ليس بمطرد ولا في سعة الكلام قال المصنف وقياس قول يونس انه لا يمنع نصب المعطوف ببل
ولكن بعد ما لان يونس لا يرى ان بقاء النفي شرط في عمل ما الا تراه اجاز اعمالها مع انتقاض النفي بالا كما تقدم وقياس اجازة المبرد في بل
العاطفة ان تكون ناقلة معنى النفي الى ما بعدها في مثل ما قام زيد بل عمرو اي بل ما قام عمرو وان يصح ما زيد قائما بل قاعدا ويختلف
المعنى باعتبار النصب والرفع ويلحق بها اي بما اخت ليس ان النافية فتعمل عملها قليلا وعلى ذلك اكثر الكوفيين وذهب اليه ابن السراج
وابو علي الفارسي وابن جني ومنعه اكثر البصريين واختلف النقل فيه عن سيبويه والمبرد واختار المصنف القول بالاجازة لمشاركة
ان لما في المعنى الذي عملت بسببه وهو مشابهتها ليس ولثبوت السماع باعمالها فقد ثبت انها لغة اهل العالية قالوا ان ذلك نافعك
ولا ضارك بالنصب وان احد خيرا من احد الا بالعافية وقال اعرابي ان قائما يريد ان انا قائما فحذفت همزة انا اعتباطا
وادغم النون في النون وقرا سعيد بن جبير فيما حكاه ابن جني ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم وتوهم ابو حيان
وكثير من تلامذته ان هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع عباد وامثالكم اذ مقتضاه اثبات مماثلة
المدعو من دون الله لاولئك المخاطبين ومقتضى قراءة ابن جبير نفي المماثلة وليس ما توهموه بصحيح لامكان جعل المماثلة المثبتة
في القراءة المشهورة باعتبار العبودية اي ان هؤلاء الذين تدعونهم الهة مماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية لله
والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية اي ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم به من
الانسانية اذ هم جمادات وانتم عقلاء فلكم عليهم علو في الرتبة فكيف تعبدونهم وتتخذونهم الهة دونكم ومما استشهدوا به على
اثبات هذه اللغة قول الشاعر ان هو مستوليا على احد :: الا على اضعف المجانين :: وقول الاخر ان المرء ميتا بانقضاء حياته ::
ولكن بان يبغى عليه فيخذلا :: ويلحق ايضا بما اخت ليس في العمل المذكور لا كثيرا ونوزع المصنف في دعوى الكثرة فان الامر بالعكس
بل لو ذهب ذاهب الى ان لا لا تعمل عمل ليس لكان حسنا اذ لا يحفظ ذلك في نثر اصلا ولا في نظم سوى قول الشاعر :: تعز فلا
شيء على الارض باقيا :: ولا وزر مما قضى الله واقيا :: وقول الاخر :: نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل :: فبوئت حصنا بالكماة حصينا ::
والمصنف انشد ابياتا اخر لكنها محتملة للتاويل وعلى الجملة ففي اعمال لا عمل ليس ثلاثة اقوال الجواز وهو مذهب سيبويه ومن وافقه

والمنع

والمنع واليه ذهب الاخفش والمبرد والثالث انهما عاملة في الاسم وهما جميعا في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر اصلا حكاه ابن ولاد عن
الزجاج وسماع نصب الخبر يبطله كما يبطل مذهب القائلين بالمنع مطلقا والنزاع انما هو في دعوى الكثرة كما تقدم ووقعها معرفة
نادر كما في قول النابغة الجعدي: وحلت سواد القلب لا انا باغيا: سواها ولا عن حبها متراخيا: قال المصنف والقياس عندي على
هذا شائع قلت هذا مع اعترافه بالندور مشكل قال وقد قاس عليه المتنبي في قوله: اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى: فلا الحمد
مكسوبا ولا المال باقيا: وقد اجاز ابن جني اعمال لا في المعرفة ذكر ذلك في كتاب التمام هذا كلام المصنف والمانعون تاولوا بيت النابغة
بحذف فعل وخبر اي لا ارى باغيا بالبناء للمفعول ثم حذف الفعل فانفصل الضمير النائب عن الفاعل والتقدير لا انا ارى باغيا
وعليهما فنصب باغيا على الحال لا على انه خبر لا فلا دليل فيه وقد ذكر المصنف هذين التاويلين في شرح الكافية واشار اليهما فيهما
وبكسر لا النافية اي يوقف في اخرها بالتاء اما التانيث اللفظ كما في ثمت وربت وعلى هذا فهي ساكنة في الاصل لكنها حركت لالتقاء
الساكنين واما للمبالغة في النفي كما قاله الرضي وعليه فهي محركة في الاصل لا ساكنة قلت ويشهد لهما اعني الجواز كونها بحسب الاصل ساكنة
او محركة وقفهم عليها بالتاء وبالهاء قال الرضي وبهذه الزيادة قويت مشابهتها في اللفظ لليس اذ صارت على عدة حروفها ساكنة الوسط
فيختص حين كسرها بالتاء وصيرورة اللفظ لات بالحين قال الفراء ولا تتعدى هذه اللفظة وهو ظاهر قول سيبويه وقال الفارسي
وجماعة بل تعمل ايضا فيما رادف الحين واليه ذهب المصنف فكذلك قال وعرادفه كالساعة والوقت والاوان كقوله: ندم البغاة
ولات ساعة مندم: مقتصر على منصوبها بكثرة كقوله تعالى ولات حين مناص في القراءة المشهورة بالنصب وعلى مرفوعها بقلة كقراءة
بعضهم حين مناص بالرفع ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعا وقد يضاف اليها حين لفظا كقوله: وذلك حين لات اوان حلم:
ولكن قبلها اجتنبوا اذاتي: وفي اطلاق القول بان لفظ حين اضيف الى لات مسامحة وانما هو مضاف الى الجملة المصدرة بلات
او تقديرا كقوله: تذكر حب ليلى لات حينا: اي حين لات حينا فحذف الحين الاول وسهل حذفه ذكر الحين الثاني ورد بالاستغناء
عن هذا التقدير اذ يصح المعنى بقوله تذكر حب ليلى لات حينا اي ليس الحين حين تذكر قلت وقد وهو يوجه بان جملة لات لم
تقع بحسب الاستقراء الا في موضع نصب على الحال وهو الشائع او في موضع خفض حيث يضاف اليها الحين ولا جائز ان تجعل الجملة حالا
لعدم الرابط سواء جعلتها حالا من الفاعل او المفعول في قوله تذكر حب ليلى فتعين تقدير حين ليوقف على لات حقها الثابت
لها في الاستعمال ومن ادعى انها تستعمل خارجة عن الوجهين فعليه اثباته ولو بشاهد واحد ولن يجده فيما اظن ومما استغنى
مع التقدير للحين عن لا بالباء كقوله: العاطفون تحين ما من عاطف: والمطعمون تحين ما من مطعم: اراد حين لات حين
ما من عاطف فحذف حين مع لا وهذا اولى من قول من قال اراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وابدل لها تاء كذا قال المصنف
ونظير حذف لا قوله تعالى تالله تفتؤ وهو كثير الا انه هنا ضعيف لان فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله ولان فيه اجحافا
بحذف شيئين وكان الذي سهل ذلك ان القاعدة ان المرفوع بالفعل انما يحذف تبعا للحذف عامله والفعل اصل في العمل فلما كان
المرفوع محذوفا سهل حذف الرافع ليصير ابذلك المنزلة كذا قال ابن هشام وفيه نظر وبعضهم يزعم ان التاء مزيدة مع الحين لا في
هذا البيت على الخصوص وهو وجوابه في قوله تعالى ولات حين مناص وهو منقول عن ابي عبيدة وتبعه ابن الطراوة وضعفه
الرضي بعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان ولا تهنا
وتعمل لات على الاصح ان وليها هنا بفتح الهاء كقوله: حنت نوار ولات هنا حنت: وبدا الذي كانت نوار اجنت: قال المصنف
فلا عمل للات في هذا وامثاله ولكنها مهملة وهنا في موضع نصب على الظرفية والفعل بعدها صلة ان محذوف وان وصلتها في
رفع بالابتداء والخبر هنا كانه قال ولا هنالك حنين كذا قال ابو علي انتهى فان قلت هنا ظرف زمان يعني الحين فلم لا تجعل لات
لات عاملة فيه كما نقل عن ابي علي في احد قوليه والمعنى حنت نوار وليس الوقت وقت حنينها ولا حاجة مع هذا الى تقدير ان

المصدرية اذ اسم الزمان يضاف الى الجملة من غير تقدير لات وذلك هذا يوم لا ينطقون قلت يلزم عليه اضافة اسم الاشارة وهو
محذوف فانظروا ماذا يصنع ابو علي في احد قوليه ان لا عاملة على ان الرضي صرح بان هنا ظرف زمان مضاف لحنت فان كان
مع التزام انه اسم اشارة فمشكل وان كان مع ادعاء تجرده عن الاشارة فيحتاج الى ثبت فتامله ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا
المسك لغة تميم حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاء فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك ثم ذكر ذلك له
فقال له ابو عمرو نمت فادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الاحمر اذهبا
الى ابي مهدي فلقناه الرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته فلم يفعل واخبرا
ابا عمرو وعيسى عنده فقال له عيسى بهذا نفقت الناس ولا ضمير في ليس خلافا لابي علي فانه جوز ان يكون في ليس ضمير الشان ولو كان كما قال او
لا لاصل الجملة الاسمية اذ هي الخبر وكان يقال ليس الا الطيب المسك وجوابه بان الا قد توضع في غير موضعها نحو ان نظن الا ظنا
ونحو وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا اغترار الشيب لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول
المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه مندفع بان الا نسلم انه توكيدي بل هو نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا ولا اغترارا عظيما
وخرج ايضا على ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك بدل من اسمها قال الرضي ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها
بالاسناد مسنده ولم يثبت لزوم حذف الخبر في مثله وخرج ايضا كالوجه الثاني ولكن الا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس اي ليس
طيب غير المسك موجودا ولابي نزار الملقب بملك النحاة توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدا حذف خبره والجملة خبر ليس
التقدير الا المسك افخره قال ابن هشام وما تقدم من نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرد هذه التاويلات ولا يلزم حالية النفي بليس
وما على الاصح من المذاهب الاربعة المصرح بنقلها في ليس احدها ان النفي بها لا يفيد بل هي لنفي مطلقا الثاني انها لنفي الحال وقد تنفي
المستقبل لان العرب تركوا بينهما في صيغة واحدة قاله المبرد والسيرافي والصيمري وابن درستويه الثالث انها مختصة بالحال
ولا يجوز ليس زيد قائما غدا قاله الزمخشري الرابع انها لنفي الحال في الجملة المطلقة فان قيدت كان نفيها بحسب ذلك القيد وهو
الصحيح والظاهر ان هذه المذاهب الاربعة فيهما وانت خبير بان عبارة المصنف تعطي مخالفة الزمخشري قطعا ولا يفهم منها وراء ذلك
اختيار قول معين من الاقوال الثلاثة الاخر فتامله وتزاد الباء كثيرا في الخبر المنفي بليس نحو اليس الله بكاف عبده وما اختها وهي
الحجازية نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل عما تعملون فان قلت لم جعلت ما في الايتين حجازية لا تميمية قلت لان
الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا فيحمل المشكوك على المتيقن وتخصيص المصنف
ما اخت ليس بالذكر دون لا اختها اشارة الى ان الباء لا تزاد في خبر لا المذكورة وقد نص ابن السراج على جواز زيادة الباء فيه وانشد
قول سواد بن قارب ٭ وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة ٭ بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ٭ قيل ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون
لا ملغاة ولم يكرر للضرورة وقد تزاد ايضا الباء ايضا بعد نفي فعل ناسخ للابتداء كقول الشاعر ٭ اذا مدت الايدي الى الزاد
لم اكن ٭ باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل ٭ وقول الاخر ٭ دعاني اخي والخيل بيني وبينه ٭ فلما دعاني لم يجدني بقعدد ٭ او لم يروا
ان نحو اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لان اولم في معنى اوليس الله بقادر وشبهه قال ابن
قاسم ولم يذكر المصنف له مثالا ويمكن ان يمثل له بما اجازه الزجاج قال لو قلت ما ظننت ان زيدا بقائم لجاز وبعد لا التبرئة نحو لا
بخير بعده النار اذا لم يجعل الباء ظرفية كذا قيل ومع قيام هذا الاحتمال الظاهر لا يمكن الاستدلال به على المطلوب وبعد هل
كقوله ٭ الا هل اخو عيش لذيذ بدائم ٭ وبعد ما الكفوفة بان الفارسي والزمخشري بناء منهما على ان المقتضى لزيادة الباء نصب
الخبر وليس كذلك فان المقتضى نفيه وربما زيدت في الحال المنفية كقوله ٭ فما رجعت بخائبة ركاب ٭ حكيم بن المسيب منتهاها ٭
وقول الاخر ٭ كائن دعيت الى باساء داهمة ٭ فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ٭ وخالف ابو حيان في ذلك وخرج البيتين على ان التقدير

بحاجة

عجاجة خائبة وبشخص مرد وداى مذعور وبريد بالمرد و نفسه على حد قولهم رايت منه اسدا قال ابن هشام فى المغنى وهذا التخريج ظاهر
فى البيت الاول دون الثانى لان الصفات اللازم اذا بقيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها ولهذا قيل فى وما ربك بظلام للعبيد
ان فعالا هنا ليس للمبالغة وانما هو للنسب كقوله وليس بذى سيف سال اى وما ربك بذى ظلم ولا يقال لقيت منه اسدا وبحرا
الا عند المبالغة فى الوصف بالاقدام والكرم قلت تسليمه لظهور التخريج فى البيت الاول غير جيد لما فيه من حذف الموصوف بدون
دليل عليه وقبحه وتخريج البيت الثانى كذلك لان المنفى انما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت اصله اى فابعث بشخص غير مرد و
ولا وكل يعنى بنفسه بالغ فى اتصافه فى الشجاعة والنهضة حتى انتزع شخصا لا ذعر عنده ولا وكل فكيف يتم ما قال وقد تزاد
الباء ايضا فى خبر ان كقول امرئ القيس فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب وخبر لكن كقوله ولكن اجرا لو
فعلت بهين وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر و تدبجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها كقوله مشائيم
ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم وفى كونه مقيسا خلاف
وظاهر كلام المصنف انه ينقاس والذى عليه جمهور النحاة انه غير مقيس واحترز المصنف بقوله الصالح للباء من نحو قولك
ليس زيد الا قائما فلا يجوز جر المعطوف عليه وقد يندر ذلك اى جر المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما كقوله وما كنت
ذا نيرب فيهم ولا منمش فيهم منمل اى وما كنت بذى نيرب ولا منمش فقد جر فى غير ليس ما هو نادر اما فعل ذلك بعد ما فى قول
الشاعر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن للهوى بالعقل غلابا وقد يفعل ذلك اى الجر على التوهم فى المعطوف
على منصوب اسم الفاعل المتصل بحيث لا يكون بين المنصوب اسم الفاعل المتصل به وهو متضح على توهم الاضافة كما قيل
من بين منضج ضعيف باضافة منضج الى ضعيف فعطف عليه بالجر وهذا الذى اختاره المصنف هو ممنوع عند المغاربة و
البيت عندهم مؤول على حذف المضاف اى وطابخ قدير او على التقديرين بمعنى الواو وانما شرط المصنف الاتصال بين
المنصوب واسم الفاعل لانه لو وقع الفصل بينهما امتنعت المسئلة فلا يجوز ان يقول من بين منضج بالنهار ضعيف سواء اوقدير
بالجر لان الفاصل رافع لتوهم الاضافة الذى كان سببا فى الجر وان ولى العاطف بعد خبر ليس وما وصف يتلوه سببى نحو ليس
زيد قائما ولا قاعدا اخوه وما زيد قائما ولا ذاهبا اخوه اعطى الوصف ماله مفردا فينصب ويجر على التوهم ويرفع به السببى
ولا ذاهب اخوه ويطابق الوصف حينئذ والمبتدأ فتقول ولا ذاهبان اخوه ولا ذاهبون اخوتك وذلك فى الوصف وجعل خبرا
وجوز ان يكون مبتدأ والسببى فاعلا به اغنى عن الخبر على رايهم لاعتماده على حرف النفى وان تلاه اجنبى عطف بعد ليس على
اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو فتعطف الوصف وهو ذاهبا على خبرها وهو قائما وتعطف
الاجنبى وهو عمرو على اسمها وهو زيد وان جر بالباء جاز على الاصح جر الوصف المذكور فتقول ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو
هذا مذهب الاخفش واما سيبويه فيمنع من ذلك واستعمال العرب يشهد للاخفش قال الشاعر وليس بمعروف لنا ان نردها
صحاحا ولا مستنكر ان تعقرا وقد يقال ان هذا من العطف على معمولى عاملين وليس كذلك لان جر المعطوف بباء مقدرة
مدلول عليها بالمتقدمة كذا قال المصنف ويتعين رفعه اى رفع الوصف المعطوف والاجنبى مرفوع بالفرض فيرفعان جميعا
مع ما سواء نصبت خبرها او جررته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى
عطف الجمل كقول الفرزدق لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر باب افعال المقاربة وليس كلها للمقاربة
لان منها ما هو للشروع ومنها ما هو للترجى لكن لما كان فيها ما هو للمقاربة اطلق ذلك على الكل من باب تسمية المجموع بتسمية بعض
افراده منها للشروع فى الفعل والتلبس باول اجزائه طفق بكسر الفاء يطفق طفقا كفرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفق
وطفق بفتحها يطفق كجلس يجلس وطبق بكسر الباء الموحدة وجعل واخذ بفتح عين الكلمة فيهما وعلق بكسر اللام وهى غريبة

ومن شواهد استعمالها قول الشاعر: اراك علقت تظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال المجير * وانشأ بالهمزة اوله واخره كقوله: انشأت اعرب عما كان مكنونا * وذكره ابن افلح بالهمز وبغيره وهب على صيغة شد ورد وهي غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر: هببت الوم القلب عن طاعة الهوى * فلج كاني كنت باللوم اغريه * وقام نحو قام زيد يفعل ولمقاربته اي مقاربة الفعل هلهل وكاد وهي اشهر افعال المقاربة يقال كاد يكيد كيدا ومكادة كهاب يهاب هيبا ومهابة وحكى الاصمعي كود بالواو فيكون كخاف يخاف خوفا ومخافة وكرب بفتح الراء وكسرها والفتح افصح واوشك وهو في الاصل بمعنى اسرع ويستعمل كذلك فيقال اوشك فلان في السير اسرع فيه واولى وهي اغربها قال ابن قاسم كقول الشاعر: فعادى بين هادين منهما * واولى ان يزيد على الثلاث * قلت الذي ينبغي التعويل عليه انها بمنزلة قارب وكذا فسرها الاصمعي وانشد عليه هذا البيت كما صرح به في الصحاح والكلام انما هو في الافعال التي قيل انها ناسخة والافعال قارب وقرب في بعض النسخ والم واولى فزاد كلمة الم قال ابن قاسم ولم يتعرض لهما المصنف في الشرح ويمكن ان يكون منه قوله في الحديث وان مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا او يلم فيكون ناقصا والخبر محذوف والتقدير او يلم بان يقتل قلت جعلها من هذه الافعال دعوى عارية من الدليل ولا حجة في الحديث اذ الم بمعنى قرب فيكون معنى الحديث ما يقتل حبطا او يقرب من القتل هكذا قدره في الصحاح ثم لا ادري كيف يكون الخبر المحذوف على تقدير جعلها ناقصة ما قدره من قوله بان يقتل مع انه متعلق بالفعل نفسه كما هو في مثل قولك الم فلان بالذنب اذا وقع فيه وتلبس به وهو كما ترى غير مناسب لسياق الحديث فتامله ولرجائه اي رجاء الفعل عسى وحرى بكسر الراء واخلولق قال ابن قاسم فهذه الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء واغربها حرى يقال حرى زيد ان يفعل بمعنى عسى هكذا قال المصنف والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب انت حرى اي خليق وحقيق قلت اما قوله فهذه الثلاثة للاعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء فنازع فيه لانا لا نسلم ان شيئا من هذه الافعال الثلاثة يدل على المقاربة وانما هي دالة على الرجاء ساكتة عن القرب والبعد وكلام المصنف يشير الى ما قلناه وانما غر الشارح قول ابن الحاجب افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ثم قال فالاول عسى فخرج من كلامه ان عسى لدنو الخبر على سبيل الرجاء وتعقبه الرضي بما قلناه فقال عسى للطمع في حق غيره تعالى انما يكون الطمع فيما ليس للطامع علم وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى ان يشفى مريضي اي انا ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع حصوله مطلقا سواء ترجى حصوله عن قرب او بعد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا واما قوله ثانيا ان المحفوظ ان حرى اسم منون فهو تابع لشيخه ابي حيان في الاعتراض على المصنف بذلك وهو قصور وقد نص القاضي عياض في مشارق الانوار في حرف الحاء على انه يقال حرى زيد ان يفعل كذا فيستعمل فعلا وناهيك به اماما ثقة لا ينازع في عدالته وسعة اطلاعه وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وامثاله الا سوء الظن بالمعترض عليه والا فالمصنف من الامامة وحفظ اللغة وكثرة الاطلاع بالمحل الذي لا يدفع عنه والمسئلة نقلية فلا بد فيه كلامه بهذه الاقوال الواهية نعوذ بالله من حسد يسد باب الانصاف وقد ترد عسى اتفاقا قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وقد اخذ حميد هذا المعنى فقال: قضى الله ان في بعض المكاره للفتى * وشدا وفي بعض الهوى ما يحاذر * فكلنا بعضها في مقابلة شيئا وشيئا وتلازمن اي افعال هذا الباب جميعها لفظ المضي الا كاد واوشك وجعل فلم يلزم لفظ المضي كما ستعرفه قال ابن قاسم واختلف في تعليل عدم التصرف في عسى واخواتها فقال ابو الفتح لما قصد بها المبالغة في القرب اخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك فعل ما اريد به المبالغة يلزمه ذلك قلت فيه نظر بما سبق قال

الرضي وانما لم يتصرف عسى لتضمنه معنى الحرف اى انشاء الطمع والرجا فلعل والانشا ان في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها واما الفعل نحو بعت كالاسمية نحو انت بحر فمعنى الانشاء فيه عارض وهذا وان كان لا باس به لكنه قاصر على بعض ما لم يتصرف من الافعال المذكورة وعملها في الاصل عمل كان اى تدخل ناسخة على المبتدا فترفعه والخبر فتنصبه ويدل على ذلك وروده مفردا منصوبا في بعض الاخبار كما سياتى لكن التزم كون خبرها فعلا مضارعا مجردا من ان مع هلهل وهى كلمة واحدة من افعال المقاربة وما قبلها وهى افعال الشروع التسعة فالافعال التى تجرد ان عن خبرها عشرة افعال وعلة الحاق هلهل بافعال الشروع اسناده المقاربة فيه وتركيبه يدل على المبالغة كزلزل وصرصر فلما كان للمبالغة في القرب لحق الافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بدون ان نحو هلهلت اقوم وانما لزم كون الخبر فيما هو الشروع مضارعا مجردا من ان ولم يجعل اسما ولا فعلا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بان لان المضارع المجرد عن علم الاستعمال ظاهر في الحال كما مر في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما قصد في هذه الافعال حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان ومضارعا مقرونا بان مع اولى وما بعدها اى مع اربعة افعال اولى وهى اول افعال المقاربة وافعال الترجي الثلاثة المذكورة بعدها فهى عسى وحرى واخلولق وكان ينبغى ان يسقط عسى فيقول مع اولى وما بعدها الا عسى لانه سيذكرها في قسم ذى الوجهين والعلة في افعال الترجي ان المرجو مستقبل فناسبه حرف الاستقبال واما الترك في عسى فنادر فهو بالحمل على كاد كما عكس ذلك في كاد حملا على عسى من غير ان يكون معنى الاستقبال هناك مرادا كذا قيل وهو مردود بل معنى كاد يموت قارب فيما مضى ان يتاخر عنه الموت قليلا اى قارب حالة يكون الموت بعدها بقليل وهذا هو الذى اقتضى ان لا تدخل ان لانها امارة الاستقبال فذكرها موهم للتراخي الذى هو عكس المراد وان كان لا يلزم من الاستقبال التراخي ومضارعا ملتبسا بالوجهين التجرد عن ان والاقتران بها في الافعال البواقي لكن ليس الوجهان على حد سوا فكذلك قال والتجرد مع كاد وكرب اعرف من الاقتران بان كقوله قد كان من طول البلى ان يمصحا وقوله فقد كربت اعناقها ان تقطعا وهذا عند المغاربة مخصوص بالضرورة ولم يذكر سيبويه في خبرهما الا التجريد وعسى واوشك بالعكس فاقتران خبرها بان اعرف من تجريده منها كقول هدبة عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وقول الاخر يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وجمهور البصريين على ان تجريد خبر عسى من ان ضرورة وظاهر كلام سيبويه خلافه وقد تما جاء خبرهما اى خبر كاد وعسى كذا بين مراده في الشرح وليس ذلك بمجيئه من التعقب اذ لا قرينة في المتن تدل على هذا المراد بل فيه قرينة خلافه وهو قرب عسى واوشك في الضمير فالمتبادر عوده الى الاقرب مذكورا مفردا منصوبا كقول الشاعر فابت الى فهم وما كدت ايبا وقول الاخر اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن انى عسيت صائما وهما نادران فقيل على تضمنهما معنى كان وقيل التقدير وما كدت اكون ايبا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونهما حرفا مصدريا بالقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى وربما جاء خبر جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الاكوار مرتعها قريب وعلى ذلك خرج بعضهم ما حكاه ثعلب من قولهم عسى زيد قائم فجعل عسى ناقصة واسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر او فعلية مصدرة باذا كقول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا وكقول الشاعر وقد جعلت اذا ما حاجتي نزلت بباب دارك اولوها باقوام او كلما يعنى او جملة فعلية مصدرة بكلما كما في حديث البخاري فجعل كلما جاء ليخرج رمى في فيه بحجر قال المصنف في التوضيح وهذا منبه على اصل متروك وذلك ان سائر افعال المقاربة مثل كان في الدخول على مبتدا وخبر فالاصل ان يكون خبرها كخبر كان في وقوعه مفردا او جملة اسمية

وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل بقوله وذا في مواضع وندر اسنادها اى اسناد جعل الى ضمير شأن
ولم يقف الشارحون فيه على سماع يستند اليه فليطلب لذلك مثال ودخول النفي عليها اى على جعل كقول انس رضي الله عنه فما جعل
يشير بيده الى ناحية من السماء الا انفرجت وانما الغالب دخوله اى النافي على خبر افعال الشروع كقولك جعل لا يكتب وانشا لا يسكت
واما افعال المقاربة فتدخل النافي عليها تارة وعلى خبرها اخرى نحو وما كادوا يفعلون لم يكد يراها ونحو ضحا القلب عن سلمى
وقد كاد لا يسلو وليس المقرون بان خبرا عند سيبويه وذلك لان ان وما بعدها بتاويل المصدر فيلزم في مثل قولك عسى زيد
ان يقوم الاخبار بالحدث عن الجثة وانما المقرون بان عند سيبويه مفعول به منصوب على اسقاط الخافض والفعل بمعنى قرب فالتقدير
في المثال المذكور قرب زيد من ان يقوم ثم حذف الجار توسعا او بجعل الفعل بمعنى قارب فلا حذف والمعنى قارب زيد القيام واما القائلون
بان وما بعدها خبر فيقدرون مضافا اما في الاسم اى عسى حال زيد ان يخرج وفي الخبر اى عسى زيد صاحب ان يخرج وفي هذا العذر
تكلف ان لم يظهر المضاف الذي قدره يوما من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر واعتذر بعضهم بانه من باب زيد عدل وصوم
بعضهم بان ان زائدة وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا والكوفيون يرون ان عسى في ذلك فعل قاصر بمعنى
قرب وان الفعل بدل اشتمال من فاعلها وزيادة يكون حينئذ بدلا لازما تتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل قلت ولا مانع
من ان يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالحكم وكونه تابعا لا يقدح في اللزوم فقد راينا بعض التوابع يلزم كوصف مجرور
رب اذا كان ظاهرا ولا يتقدم هنا اى في هذا الباب الذي نحن فيه الخبر فلا يقال يفعل طفق زيد ولا ان يفعل عسى زيد لئلا تكثر
مخالفة الاصل وجمود هذه الافعال وقد يعترض الاول بان خبر كان يقع جملة ويتقدم والثاني بان كاد واوشك منصرفان وقد يجاب
بان التزام كون الخبر جملة خروج ثان عن الاصل ففي التقديم ثلاث مخالفات وبان تصرف كادوا وشك ناقص اذ لا يستعمل منهما
امر وقد يتوسط اى الخبر نحو طفق يخرجان الزيدان وكان يهلكون العصاة وظاهر كلامه ان لا فرق في توسط الخبر بين المجرد
والمقترن بان نحو عسى ان يخرجا غلاماك وفي الثاني خلاف اجازه المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور ومنعه جماعة
منهم الشلوبين وقد يحذف اى الخبر ان علم كقول عمير بن ضابي البرجمي هممت ولم افعل وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله و
كان من خبره ان اباه ضابي بن الحارث استعار من قوم كلبا فاعاره ثم طلبوه فرماهم به فرفعوه لامير المؤمنين عثمان بن عفان
رضي الله عنه فلما دعي به ليؤدب شد سكينا في ساقه ليقتل بها عثمان فعثر عليه واحسن ادبه ففي ذلك يقول ابياتا هذا احدها
ولا يخلو الاسم لكونه مخبرا عنه من اختصاص اما بتعريف نحو فعسى الله ان ياتي بالفتح واما بعموم نحو سائل ذي حاجة ان يفتح الله
عليه واستظهر المصنف بقوله غالبا على مجيئه نكرة مختصة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه له كل يوم في خليقته امر وتنفرد
اوشك وعسى واخلولق لان يفعل فتقول اوشك ان يقوم زيد وعسى ان يخرج عمرو واخلولق ان يذهب بكر وابن هشام الخضراوي
منع ذلك في اخلولق فيغني بفتح ياء المضارعة اى فيستغني عن الخبر وظاهر هذا انها في هذه الحالة فعل ناقص سدت ان وصلتها مسد جزئيه و
ظاهر كلام الجماعة انها فعل تام ولا حاجة الى القول انها استغنت عن الخبر والمصنف خالفهم قائلا عندي انها ناقصة دائما اما في عسى
زيد ان يقوم فظاهر واما في عسى ان يقوم زيد فقد سدت ان وصلتها مسد الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد
ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها ولا يختلف لفظ المسند وهو عسى مثلا لاختلاف ما قبله في الافراد والتذكير وغيرهما فتقول
زيد عسى ان يقوم وهند عسى ان تقوم والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندان عسى ان تقوما والهندات
عسى ان يقمن وانما لم يختلف لفظ عسى في هذه الصور لانه مسند الى ان وصلتها لا الى ضمير ما قبله فان اسند الفعل الذي هو
احد الثلاثة اوشك وعسى واخلولق لا الى ان الى الضمير اى ضمير ما قبله طابق صاحبه اى صاحب الضمير معنى اى مع هذه الافعال الثلاثة
كما يطابق المسند صاحب الضمير مع غيرها اى غير هذه الافعال فتقول هند عست ان تقوم والزيدان عسيا ان يقوما والزيدون

عسوا ان يقوموا والهندان عسا ان تقوما والهندات عسين ان يقمن وكذا يقال في او شك واخلولق وان كان الضمير لحاضر نحو عسيت انا وعسيت انت او غائبات نحو الهندات عسين جاز كسر السين من عسى والفتح هو الاصل والاكثر وبالكسر قرا نافع وكان الكسر حينئذ كالعوض عما فات من اجازة امالته فتحتها لمناسبة ما بعدها وانما لم يجز الامالة حينئذ لانها انما تقع قبل الف وياء او هاء تانيث وقد يتصل بها اى بعسى الضمير الموضوع للنصب فيقال عساني وعساك وعساه اسما عند سيبويه حملا على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان كما في قوله؛ لعلك يوما ان تسلم مسلمة؛ عليك من اللاتي يدعنك اجدعا؛ الاجدع بالخاء المعجمة والزاء الضعيف يقال خزع الرجل خزعا كفرح فرحا اى ضعف وضبط بعضهم بالجيم والدال المهملة من الجدع وهو قطع الانف وقطع الاذن وقطع اليد والشفة وهو هنا كناية عن الاذلال اى لعلك ان تنزل بك حادثة من الحوادث اللاتى تركتك ذليلا وخبرا مقدما عند المبرد والفارسى فهى باقية على اعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل الخبر مخبرا عنه وبالعكس ورد قولهما هذا بستلزم في قول الشاعر؛ يا ابتا علك او عساها؛ الاقتصار على فعل ومنصوبه وترك مرفوعه ولهما ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله وثانيا عن المرفوع عند الاخفش فهى عنده ايضا باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ويرد امران احدهما ان انابة ضمير عن ضمير انما يثبت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما قوله؛ يا ابن الزبير طالما عصيكا؛ فالكاف بدل عن التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظنه المصنف والثانى ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها؛ تشكى فاتى نحوها فاعودها وربما اقتصر على الضمير الموضوع للنصب كقوله ولى نفس اقول اذا تنازعنى لعلى او عساى ويتعين عود ضمير عن الخبر الى الاسم فلا يكون الرابط حينئذ الا الضمير دون بقية الروابط ثم لا يكون ذلك الضمير الا نفس الفاعل وكون الفاعل غيره قليل فهما مسئلتان كما ذكر فلا يجوز كاد زيد يقوم ذلك اصلا ولا كاد زيد يموت ابوه الا في القليل كقوله؛ وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى ثوبى فانهض نهض الشارب الثمل؛ وبعضهم اول ذلك على ان المعنى اثقل ثوبى وانت خبير بانه يلزم عن الحكم الاول ان لا يكون اسم هذه الافعال ضمير الشان نحو كاد يقوم اخواك ويرد عليه قوله تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم على قراءة من قرا يزيغ بياء الغيبة اذ لا يجوز ان يكون من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المونث وانما هو على اضمار ضمير الشان في كاد ولا يخفاك ان هذا ظاهره معارض لقوله قبل في جعل وندر اسنادها الى ضمير شان ونفى كاد اعلاما برفع الفعل عسيرا نحو فذبحوها وما كادوا يفعلون لكن لا نسلم ان الدال على وقوع الفعل كذلك هو نفى كاد وانما الدال على ذلك قرينة تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هى ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين لنا ما هى وهذا التعذاب من لا يفعل ولا يقارب الفعل وانه ان فعل فبعسر وعدم سهولة فقال المصنف وقد يقول القائل لم يكد زيد يفعل ومراده انه فعل بعسر لا بسهولة وهو خلاف الظاهر الذى وضع له اللفظ فكلامه في الشرح ظاهر في مخالفة كلامه في المتن او اعلاما بعدمه اى بعدم الفعل وعدم مقاربته كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها اى لم يرها ولم يقارب رؤيتها والحق ان كاد كغيرها من الافعال فاثباتها اثبات لمعناها وهو مقاربة الفعل نحو كاد زيد يقوم اى قارب القيام لكن يلزم من ذلك نفى مضمون الخبر لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل الفعل منك لكنت اخذا فيه لا قريبا منه ونفيها نفى لمعناها وهو مقاربة الفعل ايضا نحو ما كاد زيد يقوم فهى نفى للقرب من الفعل وهو ابلغ من نفى الفعل نفسه فان قولك ما قربت من الضرب اكد في نفى الضرب من قولك ما ضربت بلى قد يجوز مع نفى كاد قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيعمل على حسب تلك القرينة وهى المفيدة حينئذ لثبوت مضمون الخبر لا نفى كاد كما قدمناه فالمصنف لم يجوز القول في ذلك وذهب الى ان اثبات كاد نفى ونفيه اثبات تمسكا بالاية الكريمة وبقول ذى الرمة؛ اذا غير النأى المحبين لم يكد؛ رسيس

المهرى بن جب مية مبرح وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعرى لغزا فقال انحوى هذا العصر ما هى لفظة جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود وقد علمت ما عليه قال ابن الحاجب فى شرح المفصل ووضع
قولهم فى ذلك لكانت تارب كذلك فى قولك قارب زيد الخروج وما قاربه والحق ان استفادة الاثبات ليس من قوله تعالى وما
كادوا يفعلون ونفى غير الماضى فلا يكون اثباتا كقياس سائر الافعال نظرا الى لم يكد يراها والصحيح ما قررناه ولا تزاد كادخلافا للاخفش
فانه اجازه تمسكا بقوله تعالى ان الساعة آتية اكاد اخفيها واول بان المعنى اكاد اخفيها فلا اقول هى آتية واستعمل مضارع كاد نحو
لم يكد يراها واوشك نحو ويوشك من فر من منيته وجعل حكى الكسائى ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شاهد بان
وهو ورود الخبر جملة فعلية مصدرة باذا وندر اسم فاعل اوشك وهذه الاضافة كما فى قولهم حب رمان زيد فان القصد الى اضافة
الحب المختص بكونه للرمان الى زيد وكذا القصد الى اضافة الاسم المختص بالفاعل الى اوشك وتحقيقه ان مطلق الحب مضاف الى
الرمان والحب المقيد بالاضافة الى الرمان مضاف الى زيد وكذا ما نحن فيه كقوله وذلك موشك ان لا ابراها وبعد ودون
غامرة العوادى وكاد كقول كثير امرت ابى يوم الرجام وانى بقيت الدهر بالذى انا كابد قال المصنف اراد بالموت الذى كذبت
اتيه فاقام اسم الفاعل مقام الفعل وقد حكى الجوهرى مضارع طفق وقد سلف قال المصنف ولم اره لغيره قلت وقد حكى ابن ظفر
فى شرح المقامات عسيت اعسى قال الليلى وعلى هذا فيقال عاس وقال العثمانى فى شرح الفصيح وزعم بعضهم انه يقال عسى يعسى وعسى يعسى
فيكون على هذا متصرفا انتهى وفى حلة العلى العبد الدائم القيروانى لا يقال من عسيت يفعل ولا فاعل الا ان ابا زيد حكى عس قال
وقد قال المعرى عساك تعذرنى فى مدحى فان مثلى بهجران القريض عسى قال الليلى انما عس هنا بمعنى خليق وقد وقع هذا الوهم
بعينه للمصنف فى شرح هذا الكتاب وذلك انه قال فى باب التعجب شذ قولهم ما اعساه واعس به بمعنى ما احقه واحقق به فبنوه
من فعل غير متصرف وهذا شذ فى الغلط لانه متصرف بالمعنى مع توهمه ان الفعل جامد وانه عسى التى للمقاربة باب

الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر قال ابن قاسم انما قال الاحرف لم يقل الحروف لانها جمع قلة وقد انتقد المبرد وابن السراج على سيبويه
قوله الحروف واعتذر عنه بانه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة كقوله تعالى ثلاثة قروء وبانها جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها
من اللغات والتغيير قلت الفرق بين جمع القلة وجمع الكثرة بان الاول للعشرة فما دونها والثانى لما فوق العشرة امر قد اشتهر
وشاع قديما وحديثا بين الطلبة والعلماء ووقع لمولانا سعد الدين التفتازانى فى التلويح زيادة كلام فى ذلك فقال واعلم انهم
لم يفرقوا فى هذا المقام بين جمع القلة وجمع الكثرة فدل بظاهره على ان التفريق بينهما انما هو فى جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة
مختص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير
من الثقات هذا كلامه ويغنى بالمقام المشار اليه مقام التعريف بما يفيد الاستغراق يريد ان العلماء لم يفرقوا فى هذا المحل
بين اقتلوا المشركين واكرم العلماء مثلا حيث جعلوا كلا منهما شاملا للثلاثة فما فوقها الى غير النهاية فدل على عدم التفريق بحسب
الظاهر فى هذه الحالة على ان التفريق بينهما فى حالة كونهما منكرين انما هو فى جانب الزيادة كما قال وحاصله ان الجمعين متفقان
باعتبار المبدا مفترقان بحسب المنتهى فمبدا كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة وبهذا التقرير لا يحتاج
ان يقول فى محل من المحال هذا مما استعير فيه جمع الكثرة لجمع القلة نحو ثلاثة قروء ويندفع الاشكال المعروف فيما اذا اقر بدراهم حيث
قالوا يقبل تفسيره بثلاثة واستشكل بانه جمع كثرة واقله احد عشر واجابوا بان جمع الكثرة يطلق على جمع القلة مجازا والاصل
براءة الذمة عما زاد فقبلنا تفسيره لذلك بثلاثة وهذا غير سديد اذ لا يقبل من اللافظ بحقائق الالفاظ فى الاقارير التفسير
بالمجاز الا ترى ان من اقر بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازا واذا نظرت الى التقرير
المتقدم خرج الجواب سديدا وانما يمنع كون جمع الكثرة للثلاثة مجازا بل هو لكل من الثلاثة وما بعدها الى ما لا نهاية له حقيقة

كالعرف

كما عرفت فبادن لو يقبل تقسيره مجازا اصلا فلا اشكال فتامله وهي ان بكسر الهمزة للتوكيد ولم يذكر ان المفتوحة اقتداء بسيبويه والمبرد
في المقتضب وابن السراج في الاصول فانهم لم يعدوها لانها فرع المكسورة واورد المصنف ان قضية هذا ان لا تعد كان فان اصل
كان زيدا الاسد فتقدمت الكاف فصار كان واجاب بان اصل كان منسوخ لاستغناء الكاف متعلق وبساطة ان وان غير مختلف
فيها ولكن بتشديد النون ومذهب البصريين انها بسيطة وقال الفرا اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن
للساكنين وقال باقي الكوفيين من لا وان والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة للتخفيف قلت الكاف التشبيهية والزائدة
كل منهما مفتوح فمن اين هذه الكسرة للاستدراك وهو ان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لابد ان يتقدمها كلام
مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك او ضد له نحو ما هو ابيض لكنه اسود او خلاف على خلاف فيه نحو ما هو قائما لكنه شارب
فان قلت اذا نسبت الى ما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها حصل المقصود من استفادة تخالف الحكمين فما معنى الاستدراك وما
ذا افادة هذا الحرف قلت افادت ان ما ياتي من الحكم مخالف لما قبله من اول الامر فاذا ذكر الحكم استفيدت المخالفة من جوهره تفصيلا
وافاد الحرف المخالفة في ابتداء الامر اجمالا وكان للتشبيه سواء كان خبرها جامدا او مشتقا وقال الزجاج هي للتشبيه ان كان
الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك ان كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وتندفع هذه
الشبهة بان المعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف
وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقول كاني امشي
كانك تمشي والاصل كاني رجل امشي كانك رجل تمشي كذا قرره الرضي وللتحقيق ايضا على راي ذهب اليه الكوفيون والزجاجي وانشدوا
عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اذ لا يكون تشبيها لانه ليس في الارض حقيقة انما المعنى ان بطن مكة
اقشعر لان الارض ليس بها هشام وجاء معنى التعليل من جهة ان الكلام معها في المعنى جواب سؤال عن العلة مقدر واجيب بامور
احدها ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغي ان لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه
لها كالغيث والثاني انه يحتمل ان هشاما خلفه من يخلفه فكانه لم يمت فان قلت هذا يودي الى ان يكون عجز البيت غير ملائم بصدره والدي
لان الصدر يتضمن ان بطن مكة اقشعر والعجز يتضمن تشبيه فقد هشام بوجوده باعتبار انه خلف من ينوب منابه ولا مناسبة بين
هذين المعنيين وانما المناسب لتقدير وجود من يخلفه كون الارض ناعمة غير مقشعرة قلت الصدر يتضمن امرين بحسب منطوقه و
مفهومه فالمنطوق هو اقشعرار بطن مكة والمفهوم هو عدم اقشعرار ظاهرها فتقدير وجود هشام باعتبار ان ثم من يسد مسده مناسب
لهذا المفهوم فارتبط العجز حينئذ بالصدر من حيث مفهومه لا من حيث منطوقه ويكون البيت قد اشتمل على حذف العلة من الصدر و
المعلل من العجز لان اقشعرار بطن مكة معلل بدفنه فيها وضمها الاسلاده فكانها اقشعرت حزنا عليه فحذفت هذه العلة وتقدير وجود
من يسد مسد هشام علة لعدم اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل محذوف فافهمه من صدر البيت والثالث ان الكاف للتعليل وان
للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره ويكانه لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاح الكافرين وادعى ابن الخباز الاجماع على ان كان حرف
مركب وليس كذلك نعم هو مذهب الاكثرين قالوا والاصل في كان زيدا اسد ان زيدا كاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة
ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها قال ابن جني وهي حرف لا تتعلق بشيء لمفارقته الوضع الذي يتعلق فيه
بالاستقرار ولا يقدر له عامل لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادة التشبيه قال ابن هشام في المغني وليس قوله بابعد من قول ابي الحسن
ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما قال استاذي الزجاج ان الجار غير الزائد حقه التعلق دائما قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزم ان يقدر له
موضعا فقدره مبتدا فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك
كائن وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها لان الكاف وان صار بالتركيب كلمة واحدة قال ابن هشام وفيه نظر لان ذلك في

التركيب الوضعي لا في التركيب الطاري قلت وهذا تركيب وضعي لا واضع اللغة في معتقد هؤلاء الذي وضعه كذلك وليس من الامور التي تطرأ
في الاستعمال من غير ان يكون المواضع فيها مدخل واما اذا قلنا بانها بسيطة كما ذهب اليه بعضهم فلا اشكال وترك المصنف حكاية
مذهب الكوفيين في ان كان تكون للتقريب مع اشتهاره عنهم وحملوا عليه كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج ات وكاني بك تخط
وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل والصحيح انها في ذلك كله للتشبيه وخرج ذلك على وجوه فقال الفارسي الكاف حرف
خطاب والباء زائدة في اسم كان وقيل الكاف اسم كان وفي المثال الاول حذف مضاف اي كان زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف في كانك
بالدنيا لم تكن الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى في وهي متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب قال ابن عصفور الكاف والباء في كانك
وكاني كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف والجملة بعده حال
بدليل كانك بالشمس وقد طلعت بالواو في رواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى
فما لهم عن التذكرة معرضين وكحتى وما بعدها في قولك ما زلت بزيد حتى فعل وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تخط وكاني
ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء وقال الرضي الاولى ان لا يحكم بزيادة شيء ونقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها
من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا ترى الى قولهم كاني بالليل
وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجمل اذا كانت اخبارا لهذه الحروف وليت للتمني وهو طلب حصول شيء مستحيل او ممكن
غير متوقع على سبيل المحبة ثم تعلقه بالمستحيل كثير نحو ليت الشباب يعود وبالممكن قليل نحو ليت زيدا يحسن الي من اساء اليه و
لكن يجب في التمني اذا كان متعلقه ممكنا كهذا ان لا يكون لكن يتوقع وطامعا في وقوعه والا صار ترجيا ولعل للترجي وهو الطمع في حصول امر
محبوب ممكن الوقوع وللاشفاق وهو توقع امر ممكن مخوف والتعليل قال الاخفش نحو قول الرجل افرغ لعلنا نتغدى والمعنى لنتغدى
وهو في ذلك عند الاكثر من الترجي وللاستفهام وهذا انما قال به بعض الكوفيين وتبعهم المصنف وجعل منه قوله تعالى وما يدريك
لعله يزكى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لبعض الانصار وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك والاية عند غيرهم محمولة على الترجي
والحديث على الاشفاق وهن اي هذه الاحرف المذكورة شبيهة بكان الناقصة في لزوم المبتدا لتخرج بالتزوم لا واما الا مستغنيا
حينئذ لانهما تدخلان على الجملة الاسمية تارة وعلى الفعلية اخرى فلا يلزمان الدخول على المبتدا والخبر معا والاستغناء بهما عند
دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج معها الى شيء اخر وخرج بهذا القيد لا الاستثنائية واذا الفجائية فانهما وان
اشبهتا كان في لزوم المبتدا والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقارهما الى الجواب اذ الكلام سابق فتقرر بذلك وجه التشبيه
بين كان الناقصة وهذه الاحرف الناسخة فعملت عملها اي عمل كان والاولى ان لو قال فعملن عملها معكوسا ليكونا اي المنصوب
المرفوع معهن اي مع هذه الاحرف كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية لان الاصل تقدم المرفوع على المنصوب والعكس فرع
ولان معانيها اي معاني هذه الاحرف الاولى لان معانيهن في الاخبار اذ لا يتحقق التاكيد والتشبيه الى اخرها الا باعتبار اخبارها
فكانت اي الاخبار هي الاولى فكن كالعمد والاسماء كالفضلات فاعطيا اي قسم الاخبار وقسم الاسماء اعرابيهما اي اعرابي العمد والفضلات
فنصبت الاسماء ورفعت الاخبار والاعتراض على هذا الكلام متوجه من حيث ان هاتين العلتين ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم
منصوبها وعين المصنف قدر العلة على وجه سالم من هذا الخدش بان قال هذه الاحرف مشابهة للفعل المتعدي ووجه الشبه انها
تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين اما في الفعل فظاهر واما في الاحرف فلانها تقتضي النسبة في الجملة الاسمية والنسبة
تقتضي امرين هما طرفا النسبة فتعمل فيهما عمل الفعل المتعدي في متعلقه واما تقديم المنصوب على المرفوع فلوجهين احدهما ان
لفظ بعضها يشبه لفظ الفعل فان ان التي هي من جملة هذه الاحرف تشبه ان في قولك ان زيد قائما من الانين والمرفوع في
الفعل مقدم على المنصوب فعكس هنا ليحصل الفرق بين ما هو فعل وما هو حرف من اول الامر والثاني ان الفعل عامل اصلي وهو

الفعل

ان تقديم

ان يقدم مرفوعها على منصوبه وفرعي وهو ان يكون على العكس وعمل هذه الاحرف فرع على عمل الفعل لانها عملت بمشابهته فانحطت عن عمل
الفعل ما هو فرعي فان قلت يرد على الثاني النقض بعين ما اسلفته قلت لعل بالتعليل المجموع الوجهين لا بكل منهما فلا يرد وقد
يقال هذه الاحرف مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما الاول فلان منها ما هو ثلاثي وهو ان وان وليت ومنها ما هو رباعي وهو لعل و
منها ما هو خماسي وهو لكن ولانها مبنية على الفتح كالفعل واما الثاني فلان معانيها كمعاني الافعال كذلك قلت اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وحينئذ فلا ينتقض بالجارة اصلا ويجوز نصبهما اي نصب الجزئين بليت عند الفراء وبالجميع عند
اصحابه ومذهب الجمهور عدم الجواز مطلقا وما استشهد به لكل من المذهبين محمول على الحال او على اضمار فعل وهو راي الكسائي
لكن حمله على الحال انما يتجه فيما هو نكرة والثاني يمكن في النكرة والمعرفة فيحمل ما استشهد به الفراء من قول الشاعر يا ليت ايام الصبا
رواجعا على ان رواجعا حال من ضمير مستكن في فعل محذوف تقديره اقبلت او على انه خبر ليكون محذوفة اي يكون رواجعا ويحمل
ما استشهد به غيره من قول عمر بن ابي ربيعة اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا على ان اسدا حال
من محذوف اي يلقاهم او خبر ليكون مضمرة اي يكونون وهذا راي الكسائي وله رحمه الله اقدام على اضمار كان فقد قال به في انتهوا
خيرا لكم وقد تبين بهذا ان قول المصنف اضمار فعل اجمالا وقد يجاب بانه لما جعل اضمار الفعل قسيما لوجه الحال وجب ان يكون الفعل
المضمر لا يكون معه الجزء الثاني المنصوب حالا والا لم يصح المقاسمة فوجب ان يقدر الكسائي كان وهذا حسن وبالجملة فكان الاولى
ان يقول وما استشهد به محمول على الاضمار ولا المضمر لما اذا قبلت لا كان خلافا للكسائي ومما لا تدخل عليه دام وهو المبتدا المخبر عنه بالطلبي
مفردا وجملة والمبتدا الذي لم يلزم التصدير او الحذف او عدم التصرف او الابتدائية كنفسه او المصحوب لا تدخل هذه الاحرف ومن هنا نعلم
ان جملتي نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسياتي في ذلك
كلام في باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى وربما دخلت ان على خبر نهي كقوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما
وقد مر في باب المبتدا والخبر ما يعرف به وجه التاويل في ذلك وسياتي ان ان المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبا وذكر
ابو حيان عن الفارسي في تفسير ان غضب الله عليها انها مخففة من الثقيلة ورده بان المشهور ان الجملة الطلبية معنى الخبرية
لفظا يجوز نحو اللهم اني اسالك رحمة من عندك اللهم اني اعوذ بك من الهموم والماثم وكثرة ذلك في الحديث معروفة ولا
يجوز اني بعتك ولا انك طالق بقصد الانشاء والفرق ان الطلبي يقبل التاكيد لتاخر متعلقه فيؤكد طلبه كما تؤكد النسبة
الخبرية بخلاف الانشاء والذي يقع متعلقه معه فلا يقبل التوكيد وللجزئين وهما الاسم والخبر بعد دخولهن اي دخول ان و
اخواتها ما لهما مجردين فيجوز حذف الخبر لدليل من الشروط كعود ضمير من الخبر الى المبتدا لكن يجب هنا تاخير الخبر لضعف هذه
العوامل بالحرفية ما لم تكن ظرفا نحو ان عندك زيدا او شبهه اي جارا ومجرورا نحو ان في الدار عمرا فيجوز توسيطه كما راى
لما سمعت غير مرة من توسعهم في الظرف والجار والمجرور والمراد بالجواز ما قابل الامتناع لا ما يقابل الوجوب ليدخل نحو ان في
الدار صاحبها ولا يختص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر بل يجوز حذفه في النثر والنظم سواء كان ضمير شان او غيره كقولهم
ان بك زيد ماخوذ وقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء اي انه بك زيد وانه من يدخل الكنيسة
فهذا مثال حذف الاسم الذي هو ضمير شان وكقولهم ان بك ماخوذ اخواك وكقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
عظيم المشافر اي انك بك ماخوذ اخواك ولا يجوز ان يقدر المحذوف ضمير شان لانه لا يفسر بمفرد وتقدير البيت ولكنك
زنجي فهذا مثال حذف الاسم الذي هو غير ضمير شان نثرا ونظما قال المصنف ووقوع ذلك في الشعر اكثر وقل ما يكون المحذوف
الا ضمير شان وهذا الذي ذكره المصنف من ان حذف الاسم يجوز في الكلام واكثر ما يكون ضمير شان هو احد الاقوال الثلاثة
والثاني انه مختص بالشعر قاله السخاوي في شرح المفصل والثالث انه يجوز في الكلام الا ان كان ضمير شان فلا يحسن حذفه الا

في الضرورة وعليه يحمل الحديث الوارد ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون فيكون التقدير انه من اشد الناس في المصورين
مبتدا خبره الظرف المتقدم لا على زيادة من داخلة على اسم ان خلافا للكسائي فانه لا يحاشي من زيادة من في الكلام الموجب لا من
دخولها زائدة على المعرفة ولكن المعنى لا يساعد على تخريجه فان المصورين ليسوا اشد عذابا من سائر الناس واذا علم الخبر جاز حذفه
مطلقا للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب وللسماع ففي التنزيل ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وفيه ان الذين كفروا و
يصدون عن سبيل الله وقال الشاعر سلوا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا وقال الاخر اذا قيل سيروا
ان ليلى لعلها جرى دون ليلى مائل القرن اعضب فالخبر في ذلك محذوف للعلم به اي لهم عذاب شديد وتفضلوا وقريبة خلافا
لمن اشترط تنكير الاسم كقوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا وبقي على المصنف قول الفرا انه يشترط مع الدليل تكرير ان
كالبيت وقد يسد مسده واو المصاحبة والحال بالرفع عطفا على فاعل يسد وهو واو المصاحبة اما الواو المذكورة فمثاله ما حكاه
سيبويه من انك ما وخيرا اي انك مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجوبا مثل كل رجل وضيعته وقد عرفت ما فيه من باب المبتدا و
الخبر وحكى الكسائي ان كل ثوب لو ثمنه وقال الشاعر فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها وان وعدتك الدهر لا تيسر واما الحال كقولك
ان ضربي زيدا قائما وقال الشاعر ان اختيارك ما ترجوه ذا ثقة بالله مستظهرا بالحزم والجلد والتزم الحذف في ليت شعري
مردفا باستفهام كقوله الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر وجليل الشعر بمعنى الفطنة مصدر من قولك شعرت
اشعر كنصرت انصر قال سيبويه اصل ليت شعري شعرتي حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم ابو عذرها قال الرضي فلعله لم يثبت عنده مصدرا
الا بالهاء كالشدة والا فهو موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل
قال ابن قاسم وانما التزم الحذف لان الاستفهام يسد مسد الخبر وجملة الاستفهام في موضع نصب لشعري قلت نسب الرضي
القول بذلك اي بسد الاستفهام مسد الخبر الى ابن يعيش واستشكله بان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعل و
مفعول فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر وسادا مسده بل هو خبر وجب حذفه بلا سد مسده لكثرة الاستعمال
انتهى وذهب المبرد والزجاج الى ان جملة الاستفهام هي الخبر وموضعها رفع ونسبه في الايضاح الى سيبويه قال وتحقيقه ان
شعري بمعنى مشعوري والجملة نفس المبتدا فلا يحتاج الى الضمير قلت الذي ينبغي على تقدير ان يكون شعري بمعنى مشعوري ان
يكون الاصل ليت مشعوري جواب هل قام زيد والجملة مراد بها لفظها اي جواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه
مقامه والمعنى ليت معلومي قيام زيد او عدم قيامه لان احد هذين الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا
الحذف لم يستقم ظاهرا فان قلت اين الاستفهام الذي اردف به ليت شعري في قول ابي طالب ليت شعري مسافر بن ابي عمرو
وليت يقولها المحزون قلت ادعى ابن الحاجب انه محذوف والتقدير ايجتمع ام لا وتبعه الرضي الاستراباذي على ذلك وهو سهو منهما
عن قوله بعد هذا اي شيء دهاك ام عال مراك وهل اقدمت عليك المنون فهذا الاستفهام الذي اردف به ليت شعري في البيت الاول
فلا حذف اصلا وغايته ان وقع الفصل بالاعتراض وقد يجر هنا في باب ان بشرط الافادة عن نكرة بنكرة كقول امرئ القيس وان شفا
عبرة مهراقة كذا رواه سيبويه بتنكير شفا او لمعرفة كما حكاه سيبويه من قولهم ان قريبا منك زيد وان بعيدا منك عمرو وكقول
الفرزدق وان حراما ان اسب مقاعسا وقد سبقت هذه المسئلة في باب كان ولم يكن بالمصنف داع الى تكريرها ولا يجوز ان قائما
خلافا للاخفش ولا نحو ظننت قائما الزيدان خلافا للكوفيين فجوزوا في الصورتين دخول الناسخ على الوصف الرافع للفاعل قال الرضي و
كلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول ما يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما
لا بد في تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظننت فليسا من ذلك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها
فعلا بعدهما **فصل** في المواضع التي تكسر فيها همزة ان او تفتح يستلزم كسر ان وهي الاصل على الصحيح لان الجملة بعد دخولها

بالفتح

باقية على جملتها بتغيير ما كانت عليه ولانها مستغنية بمعمولها عن زيادة بخلاف المفتوحة في الوجهين ما لم تؤول هي ومعمولها
بمصدر قال ابن قاسم وانما قال المصنف بمصدر ولم يقل بمفرد لانها اذا اولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت زيدا
انه قائم فهي هنا واجبة الكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني قلت اما انها حرفها في محل مفرد فصحيح واما انها
مؤولة معها بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفردات تؤول به والتاويل انما يكون في المصدرية فان لزم التاويل كان جائزا
لزم الفتح وان لم يلزم التاويل كان جائزا فوجهان وهما الكسر والفتح فلامتناع التاويل كسرت مبتدأة اي واقعة في الابتداء الكلام هي و
معمولها نحو انا اعطيناك الكوثر الا انهم هم المفسدون وسواء كانت في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كانت في وسط
كلامه اذا كان ابتدا كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستانف وقع علة لما تقدم وموصولا بها مع جزئها
نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء وليست في قولهم لا افعله ما ان في السماء نجما موصولا بها هي ومعمولها بل مؤولة معهما بمصدر
هو فاعل لفعل محذوف اي ما ثبت ان في السماء نجما والجملة الفعلية هي الصلة وفي الجزولية الكبرى ان الموصوف بها مثل الموصول
بها في وجوب الكسر واهمله المصنف وكذا فعل اكثرهم لكن في كتاب التصريفات ما ملخصه قدر سيبويه القسم في ما ان مفاتحه قال ابن
ابن جني فسالت ابا علي لم احتاج الى ذلك فقال لان تنقطع الكلام وليجري الصلة ان تنقطع عن الموصول قلت قد يوصل بالشرط وهو
منقطع عما قبله فقال ليس انقطاعه كانقطاع ان الا ترى ان الشرط يوصف به فقلت وكذا الوصف يقال مررت برجل ان زيدا خير منه فقال
من قال هذا سمعته في شعر قديم او كلام فصيح فقلت لا احتاج الى هذا فان القياس يوجبه فقال بل القياس ينفيه فان ان تقطع ما بعدها
عما قبلها قلت فكذلك يمتنع مررت برجل لزيد خير منه فان لام الابتدا تقطع فقال نعم هو ممتنع لذلك وان واللام بمنزلة واحدة وقد حكم
اصحابنا ان بعضهم قرأ ولا يحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير لانفسهم وتاولوه على انه اجرى ان مجرى اللام من حيث اجتمعا في جواب
القسم قلت لم فليس هذه الجملة قسم فقال الى يحسبن قسم الا ترى ان سيبويه اجاز حسبت لزيد خير منك وحسبت ما زيد قائم قلت له
فانك تقول مررت برجل ما زيد خير منه وجاء الذي ما زيد خير منه ولا تقدر قسما فقال ليس لما من الانقطاع ما لان اذا كانت قسيمة الاخبار
ودخلت عليه فاعطيت حكمه انتهى قلت وقضية ما ذكره ابو علي ان لا يوصل بالجملة المصدرة بان ولا يوصف بها ولم يتلخص لي ما علل به الاخ
فتامله وجواب قسم مثل والله ان زيدا قائم قال ابن قاسم وفيه خلاف سياتي قلت الخلاف ليس في جواب القسم وانما هو في الواقع بعد
قسم لا لام معه كالمثال المتقدم فما وجب الكسر جعله جواب قسم ومن جوز الفتح لم يجعله جوابا وانما هو على تقدير على اي اقسم بالله على قيام زيد
ومحكية بالقول نحو قالوا انا معكم فخرجت الواقعة بعد القول لا بقصد الحكاية نحو اخصك بالقول انك فاضل اي لانك فاضل والواقعة
بعد القول المراد به الظن وسياتي في باب ظن وواقعة موقع الحال سواء اقترنت بالواو نحو وان فريقا من المؤمنين لكارهون او لم تقترن
بها نحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام او موقع خبر اسم عين نحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين
والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم يوم القيامة او قبل لام معلقة نحو والله يعلم انك لرسوله وهذه لام الابتدا
ولا تدخل الا على المكسورة لانه موضع لام الابتدا ان تؤكد مضمون الجملة كان المكسورة فيهما سواء في المعنى قال ابن قاسم وزاد بعضهم موضعا
ثامنا وهو بعد حيث وقد ولع عوام الفقهاء بالفتح بعدها قلت وهو صحيح لان حيث تضاف الى الجملة وتضاف الى المفرد كقوله ونطعنهم
حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم بجر لي وكقول الاخر اما ترى حيث سهيل طالعا بجر سهيل فيجوز اذا في ان الواقعة
بعدها الوجهان فان قلت اضافتها الى المفرد نادر فلا يحمل عليه قلت يجوز الفتح وان قلنا انها مضافة الى الجملة بناء على ان ان
ومعمولها مصدر واقع في موضع مبتدا الجملة لا في موضع مجموعها وقد روي البيت الثاني برفع سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي حيث
سهيل موجود وحذف خبر المبتدا الذي بعد حيث غير قليل نعم زاد ابن الخباز في مواطن وجوب الكسر ان يقع بعد اذ وما اشبهها من
الظروف الماضية نحو جئتك اذ ان زيدا قائم ويوم ان عبد الله مسافر فلو قلنا اجيئك يوم ان زيدا قادم لم يجز لان هذا يعبر

باذ الاستقبالية ولا تضاف الا الى الجملة الفعلية والصواب يوم يقدم زيد واللزوم التاويل فتحت بعد لو نحو ولو انهم صبروا التقدير
ولو صبرهم وعلى ماذا ارتفع قال ابن قاسم مذهب سيبويه واكثر البصريين انه مبتدا محذوف الخبر قال ابن هشام ولا يحوز اظهاره كحذفه
بعد لولا وقال ابن عصفور الذي احفظه عن البصريين انه مبتدا لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه ومذهب الكوفيين
والمبرد والزجاج انه فاعل بفعل محذوف اي ولو ثبت صبرهم قلت وهذا الذي اختاره المحققون وبعد لولا نحو فلولا انه كان من المسبحين
وهو في موضع مبتدا حذف خبره على الصحيح من الاقوال المتقدمة في باب المبتدا وبعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها
لا تدخل الا على الفعل وذلك انها مصدرية وبندر دخولها على الاسمية لما مر فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم اي ما ثبت قيامه او في
موضع مجرور بحرف نحو ذلك بان الله هو الحق وانه مثل ما انكم تنطقون او في موضع مرفوع فعل فاعلا كان نحو او لم يكفهم
انا انزلنا او نائبه نحو قل اوحي الي انه استمع وهذا يغنيه عن مسئلة ما التوقيتية في كل قول وعن مسئلة او في قول المحققين
ولكنه لا يختاره هو لانه يخرج عن المرفوعة بالابتدا ولا بد من ادخالها للزوم فتحها نحو عندي انك قائم او في موضع منصوبة اي منصوب
فعل فدخل المفعول به والمفعول له والمستثنى نحو ولا تخافون انكم اشركتم بالله ويعجبني انك تحبني واني احبك ويعجبني امورك
الا انك تشتم الناس قال ابن الخباز وتقع ايضا مفعولا معه نحو يعجبني جلوسك عندنا وانك تحدثنا ولا تقع مفعولا فيه ولا حالا
ولا تمييزا غير خبر بالنصب على انه حال من منصوبه ونفى بذلك ان ان تفتح اذا وقعت في منصوب الفعل حالة كونه غير خبر احترازا
من نحو ظننت زيدا انه قائم فيجب الكسر هنا وبقي عليه ان يقول ولا محكية بالقول فان قلت سبق انها تكسر فمن موقع خبر اسم عين فهلا
استغنى عنه كما استغنى عن ذلك ولا مكان الحالين وهما التاويل بمصدر وعدم التاويل به اجيز الوجهان وهما الفتح والكسر بعد اول قولي
في مثل اول قولي اني احمد الله فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى القول والتقدير اول قولي اي اول اقوالي حمد الله فلم
يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر كذا قال الرضي والمعنى في عن الحمد منه اول اقواله
باي عبارة كان ويظهر لي مانع من جعل القول على هذا التقدير بمعنى المقول ولا وجه تعليله لعدم جمع المصدر بانه لا يجمع الا مع قصد
الاختلاف مع ان اضافة اول اليه تقتضي التعدد فسبب الجمع موجود فهلا جمع والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع
مع انه بمعنى المفعول ملاحاة لاصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا القول وهو اني احمد الله فيكون الحمد وقع بلفظ خاص وهي هذه
العبارة المعينة وعلى هذا فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابي علي فانه زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدا بلا خبر فقدره موجود او ثابت
وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفسد الكلام على تقديره الاخبار
بان ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت وهو خلف من المقول واجيز الوجهان بعد اذا الفجاءة كقوله وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم يروى بالكسر على عدم التاويل بالمصدر اي اذا هو عبد القفا وبالفتح على التاويل بمصدر
اي اذا عبوديته قفاه ثابتة وبعد فاء الجواب نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر على عدم
التاويل اي فهو غفور له والحاصل وينبغي ان يكون ما يشبه الجواب مساويا له في هذا الحكم فيجوز الوجهان بعد فانه نحو واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه قرئ بفتح الهمزة وكسرها فمن فتحها فان وصلتها خبر لمحذوف والجملة خبر ان ومن كسرها فالكلام تام لا اختلاف فيه وعليهما
فما موصولة وعائدها محذوف ومن شيء حال اي واعلموا انما غنمتموه قليلا او كثيرا فالحكم ان لله خمسه او فلله خمسه وتفتح بعد اما بمعنى
حقا نحو اما انك ذاهب بجعل المصنف اما كلمة واحدة بمعنى حقا وهو مصدر وقع ظرفا مخبرا عنه عن المصدر الذي يؤول به ان وجزءاها
واجاز مع ذلك ان يكون اما للاستفتاح وما بعدها مبتدا خبره محذوف كانه قال اما معلوم انك ذاهب فيه بعد لاستلزامه جواز
الفتح بعد الا الاستفتاحية وان ذكره بعضهم وقال جماعة اما كلمتان فالهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء ذلك الشيء حق والمعنى
احقا قال ابن هشام في مغنيه وهذا هو الصواب موضع ما النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله احقا ان جيرتنا

محكية بالقول فاستغني عن ذكره هنا قلت سبق انها تكسر صح

استقلوا

استقلوا» وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله: الى الحق انى مغرم بك هائم، فادخل عليها فى وان وصلتها مبتدا والظرف خبره
وبعد حتى غير الابتدائية جارة كانت او عاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فان جعلتها جارة فان وجزؤها فى محل جر وان
جعلتها عاطفة ففى محل نصب فان كانت حتى ابتدائية كسرت ان بعدها كقولهم مرض حتى انهم لا يرجونه وهذا مخالف كلام ابن الحاجب
فانه قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز فى المبتدا الرفع بعدها ان يحذف خبره وجب كسرها لانها حالة محل الجملة وان
قلنا يجوز حذفه واثباته فان قدرتها حالة محل الجملة كسرت او المفرد فتحت وذلك نحو عرفت امور زيد حتى ان اكله بالليل لك ان تفتح
فالتقدير حتى اكله بالليل معروف ولك ان تكسر فيكون الكلام تاما اى حتى اكله بالليل وهو حسن والظرف مستقر على الثانى لغو على الاول
وبعد لا جرم غالبا نحو لا جرم ان لهم النار وعند سيبويه ان جرم فعل معناه حق ولا نافية رد على الكفرة وتحقيق لخسرانهم وقيل بمعنى
كسب ولا زائدة اى كسب لهم عملهم النار ندامة وان وما خبرها على هذا القول فى موضع نصب على الاول فى موضع رفع وقيل لا جرم كلمتان
ركبتا وصار معناهما حقا وكثيرا ما يقتصر المفسرون على ذلك وقيل لا جرم معناه لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها فى موضع نصب
باسقاط حرف الجر قال الفراء لا جرم كلمة كانت فى الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثرت استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لآتينك
وقد تفتح عند الكوفيين بعد قسم ما لم توجد اللام نحو والله ان زيدا قائم بدون لام فلو دخلت اللام نحو والله ان زيدا لقائم امتنع
الفتح قال ابن كيسان يفتحون ويكسرون فى المثال الاول والفتح عندهم اكثر قلت ووجه تجويز الامرين انه يجوز جعل ان وما فى خبرها
جواب القسم فتكسر ويجوز تقدير حرف الجر قبلها كما تقدم اى اقسم بالله على ان زيدا قائم فيفتح وينبغى ان ينظر فى وجه اكثرية هذا
الثانى بالنسبة الى الاول وقد يتمسك به على ما يقتضى حسن قول المصنف هنا بعد قسم دون ان يقول فى جواب قسم فصل
فى الكلام على لام الابتداء الواقعة فى هذا الباب على لامات يزاد فى محال مخصوصة يجوز دخول لام الابتداء بعد ان المكسورة لا بعد ان
المفتوحة لان وضع اللام المذكورة لتاكيد الجملة وان المفتوحة تصير الجملة معها فى تاويل مفرد فلو جاء معها اللام لزم خلاف وضعها
ولا بعد ليت ولعل وكان باجماع ولا بعد لكن على الصحيح اما الثلاثة الاول فلانهن يغيرن معنى الكلام الذى كانت اللام تدخل
عليه واما لكن فلان ما بعدها مطلوب لما قبلها وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابه بينهما على اسمها اى اسم ان المكسورة
المفصول وكان حق اللام المذكورة ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى ان سواء اعنى التاكيد والتحقيق كلاهما
حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حقيق بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان
حرفا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع وشمل قوله المفصول ما وقع فيه الفصل
بالخبر نحو قوله تعالى وان لك لاجرا غير ممنون وقوله عليه الصلوة والسلم ان من الشعر لحكمة وان من البيان لسحرا او وقع فيه الفصل
بمعمول الخبر نحو ان فيك لزيد راغب وهو مسئلة خلاف منعها المغاربة واجازها اخرون او بمعمول الاسم نحو ان فى الدار لساكنا
قال ابن قاسم وفى جوازها نظر وحكى الكسائى على الاسم غير مفصول بشىء وذلك قول بعض العرب خرجت فاذا ان لعدانا وينبغى ان يقدر
الفاصل اى فاذا ان بالمكان لعدانا وعلى خبرها المؤخر عن الاسم نحو وان ربك لذو فضل على الناس قال المصنف ويعمل ما بعدها
فيما قبلها نحو انه على رجعه لقادر وعلى معمول ظرفا كان او غير ظرف مقدما عليه بعد الاسم كقوله: ان امرا خصنى عمدا مودته
على التناى لعندى غير مكفور، واحترز من ان يتاخر المعمول عن الخبر او يتقدم على الاسم فلا تدخل اللام عليه حينئذ وعلى الفصل
المسمى عمادا كقوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق فى احد الاحتمالين واول جزءى الجملة الاسمية المخبر بها اولى من ثانيهما فدخولها
على الثانى كقول الشاعر: وانك من حاربته لمحارب، شقى ومن سالمته لسعيد، وعلى هذا يصح تخريج ان هذان لساحران
اذا قدرت ان مؤكدة ثنائية على ان اللام دخلت على ثانى الجزئين ولا يحتاج الى تقدير مبتدا لكن صرح الشارح بان دخولها
على ثانى الجزئين شاذ وهو مخالف لظاهر قول المصنف وربما دخلت خبر كان الواقعة خبرا عن ان كقول ام حبيبة نعنى انه لما

لئن كنت عن هذا الغنية كذا هو في بعض البخاري واعتمد المصنف في اثبات هذا الحكم على عادته في الاستدلال بالاثار وسيجي هذا كلام
في باب الفاعل ان شاء الله تعالى ولا تدخل على اداة شرط فلا يجوز ان زيدا لئن يكرمني اكرمه خوف التباس لام الابتدا باللام
الموطئة للقسم ولا على فعل ماض احترازا من المضارع فانها تدخل عليه لشبهه بالاسم نحو ان ربك ليحكم بينهم متصرف احترازا
من الجامد فانها تدخل عليه عند الاخفش نحو ان زيدا لعسى ان يقوم وانه لنعم الرجل قالوا ووجهه ان الجامد يشبه الاسم قلت
وايضا فالفعل فيهما انشائي وزمنه حالي اي زمن اللفظ به فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال وهذا بناء على ان
نعم من افعال الانشاء وفيه كلام ستقف عليه ان شاء الله تعالى خال من قد احترازا من ان يكون مقترنا بقد فتدخل اللام عليه
نحو ان زيدا لقد قام لان قد تقربه من الحال فيشبه المضارع فان قلت الكسائي وهشام يجيزان دخولها على الماضي المتصرف
على اضمار قد فهل يؤخذ حكمه من كلام المصنف في المتن قلت يحتمل ان يريد خال من قد لفظا فيكون مخالفا لهما ويحتمل ان يريد
خال من قد لفظا وتقديرا فيوافقهما وشرحه ليس حاضرا عندي الان حتى اعرف منه مذهبه في المسئلة ولا على معمول اي معمول الفعل الماضي المذكور
المتقدم خلافا للاخفش فلا يجوز ان هند الطعامك اكلت لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل ولو قلت ان زيدا لطعامك
قد اكل جاز عند المصنف ايضا وينبغي للاخفش ان يقول بذلك في المنفي ايضا نحو ان زيدا لطعامك لم ياكل ولن ياكل ولا على حرف
نفي الا في ندور كقوله: واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء: انشده ابن جني وقضية هذا الكلام انها تدخل على ان
اذا كان اسما نحو ان زيدا لغير قائم ويدل عليه لعندي غير مكفور فدخلت على معمول ما عملت فيه غير وقضيته ايضا انها تدخل على الفعل
النافي نحو ان زيدا ليس قائما لكن هذا غير صحيح ولم يقل به احد لا يقال قد نص على انها لا تدخل على الماضي لانا نقول انما نص على عدم دخولها
عليه بقيد كونه متصرفا خاليا من قد فهذا جامد وهو ممن جوز دخولها على الجامد ولا على جواب الشرط خلافا لابن الانباري
فانه اجاز ان زيدا من ياته ليحسن اليه لان الجواب غير صالح للتوطئة بخلاف الشرط والصحيح المنع لان جواب الشرط ليس هو الخبر وانما
الخبر هو جملة الشرط فقط دون جملة الجواب على الصحيح فان قلت الفائدة متوقفة على الجواب قلت توقفها عليه من حيث التعليق
لا من حيث الخبرية كذا قيل واعلم ان تعليلهم المنع بايهام لام التوطئة فيه نظر لا قتضائه انه لا يجوز ان زيدا لقد قام لايهامه
لام جواب القسم وقد يفرق بان الفرق يظهر اذا تقدم على ان فعل يعلق فان تعلق مع لام الابتداء دون لام القسم وقد يقال ايضا
انما يوهم لام التوطئة حيث يكون الجواب غير مجزوم ولا مقرون بالفاء وحينئذ يكون مؤكدا ومنفيا فلا يلتبس بلام الابتداء
الا اذا حذف الجواب وذلك ضعيف جدا ان يحذف الجوابان معا ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر خلافا للكسائي فانه
اجاز ذلك وحكى عن بعض العرب انه قال ان كل يوم لو ثمه وكان هذا مبني على قولهم انه لا حذف فان قولك وصنعته في المثال
المشهور كل رجل وصنعته خبر المبتدا لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع صنعته وانت اذا صرحت بمع لم يحتج الى
تقدير فكذا مع الواو التي بمعناها فقدمه وقد يليها اي يلي لام الابتدا الداخلة على المضارع المخصصة له بالحال عندهم كما ان
حرف التنفيس مخصص له بالاستقبال فلذلك لا يجيزون ان زيدا لسوف يقوم للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام
باقية عندهم على افادة التوكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتدا واجاز ولا الكوفيون دخولها بعد لكن احتجاجا
بقول الشاعر: ولكنني من حبها لعميد: ولا حجة لهم فيما اوردوه من هذا الشطر لشذوذه ولا يعرف له تتمة ولا قائل
ولا نظير ولا رواه عدل يقول سمعته ممن يوثق بلغته وامكان الزيادة على تقدير ان قائله ممن يحتج بكلامه فيكون اللام
فيه زائدة ولا يكون لام الابتدا ثم على تقدير التسليم لكونها لام ابتداء يحتمل ان يكون اصله لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا
ونون لكن للساكنين كما زيدت مع الخبر مجردا اي ولامكان ان يكون اللام في التركيب الذي احتجوا به زائدة كما زيدت اللام
مع خبر المبتدا مجردا عن ان كقوله ام الحليس لعجوز شهربه فظاهر كلام الكسائي جوازه او معمول الامسي كقوله: مروا عجالا

وقالوا كيف سيد كم : فقال من سئلوا امسى لمجهود ا : او زال كقوله : وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها : لكالهائم المقصى بكل مراد
او رى كقول بعضهم اراك لشانى او ان بفتح الهمزة كقراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة قال الرضى وقرئ
فى الشواذ وان الله لسميع عليم بالفتح وساق بالمفصل ما يحكى عن الحجاج من جرائه على الله وذلك ان لسانه سبق فى مقطع والعاديات
الى فتحة ان فاسقط من قوله لخبير قال ابن الحاجب فى الحكم على الحجاج بان اسقط اللام تعمدا لا يثبت لانه يجوز ان يكون اثبت اللام
غلطا كما فتح ان من اول الامر غلطا وقد ثبت انه فتحها غلطا وسهوا بقولهم ان لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام
تعمدا وهو امر يؤدى الى الكفر فلا معنى لاثباته من غير تثبت فان ذلك لا يفعله مسلم او ما النافية كقوله : امسى ابان ذليلا بعد عزته
: وما ابان لمن اعلاج سودان : وقال الكوفيون اللام بمعنى الا والتقدير وما ابان الا من اعلاج سودان وقيل ما استفهامية وتم
الكلام عند ابان ثم ابتدأ لمن اعلاج سودان بتقدير لهو من اعلاج والمعنى على هذين القولين عكس المعنى على قول المصنف كذا قال
ابن قاسم فى شرحه وابن هشام فى مغنيه قلت ويمكن ان يكون تنوين سودان للتعظيم على قول المصنف وللتحقير على القولين
الاخرين فلا تنافى اذن فى المعنى بينهما وبينه فتامل واعلم ان كلام المصنف تقتضى ان ما هذه حجازية ولا ادرى ما الذى دله على ذلك
وربما زيدت اللام قبل ان تبل الخبر المؤكد بها نحو انى لحمد الله لصالح حكاه الكسائى والفراء عن العرب وحكى قطرب عن يونس انى
لبك لواثق قال الشارح والصحيح جواز ذلك لوروده نظما ونثرا وصحح ابن عصفور المنع وربما زيدت اللام ايضا قبل همزتها
اى همزة ان مبدلة هاء مع تاكيد الخبر كقوله : ثمانين حولا لا ارى منك راحة : لهنك فى الدنيا لباقية العمر : او تجريدها من التاكيد كقوله
الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم قال الشارح وانما جاز دخول لام الابتداء على ان لانها بعد لفظها بالابدال تبعها
على موضعها الاصلى قلت هذا مع انه كلام غيره ايضا مخالف لقول المصنف انها زائدة فان صحت لام واقعة بعد ان نون توكيد نحو زيد
ليقومن او ماضيا متصرفا عاريا من قد نحو ان زيدا لقام نوى قسم فيقدر والله ليقومن فى الاول والله لقام فى الثانى وامتنع الكسر
فى ان اذا تقدم عليها مقتض لفتحها نحو علمت ان زيدا ليقومن او ان زيدا لقام وانظر هل المعنى بقوله عاريا من قد الخلو منها لفظا
وتقديرا او لفظا فقط والظاهر الاول فصــــــــل فى الكلام على ما هو ثابت بالوضع لان من عدم الاعمال او على ما يعرض
لها من التخفيف والاعمال والاهمال حينئذ ودخول لام الفرق وما يتعلق بذلك والكلام على لكن وتخفيفها ودخول ما الكافة براى
ان المكسورة الثقيلة نعم فلا اعمال اصلا بل يكون حينئذ حرف جواب مهملا لا عمل له هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح
وانكره ابو عبيدة قال المصنف والشواهد العربية قاطعة بذلك كقوله : قالوا اخفت فقلت ان وخيفتى : ما ان تزال منوطة
برجائى : وكقول ابن الزبير رضى الله عنهما لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها اى نعم ولعن الله راكبها ويحتمل ان يكون
منه قوله : ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت انه : فالهاء للسكت وليس بقاطع لجواز ان تكون الهاء ضميرا منصوبا بها
والخبر محذوف اى انه كذلك وتخفف ان المؤكدة لا الجوابية بدليل فيبطل الاختصاص لان حرف الجواب لا اختصاص له
فلهذا لم يعمل ومعنى بطلان الاختصاص دخولها على الاسمية تارة وعلى الفعلية اخرى ويغلب الاهمال على الاعمال فتقول ان
زيد لقائم برفع الجزئين وهو الغالب وتقول ان زيدا قائم بنصب الاول فتعملها كما كانت قبل التخفيف وعليه قراءة الحرميين
وان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ونصب كلا وتخفيف الميم من لما وقرا ابو بكر مثلهما الا انه شدد الميم وحكى سيبويه ان عمرا
لمنطلق بتخفيف ان ونصب عمرا قال الشارح ومنع الكوفيون اعمالها وهم محجوجون قلت كذا وقع فى عبارة غيره وهو غير محرر لان
هذا الكلام يفهم ان الكوفيين يوافقون على تخفيف ان ويخالفون فى اعمالها مخففة وليس كذلك فانهم يرون ان ان المثقلة
لا تخفف اصلا لا معملة ولا مهملة ومذهبهم فان الخفيفة التى يعتقد البصريون تخفيفها من الثقيلة انها ثنائية الوضع
انها نافية لا تاكيدية كما سياتى وتلزم اللام بعدها اى بعد ان المخففة فارقة اى اللام بين النافية والمخففة ان خيف لبس

بان النافية فلا يلزم مع ظهور الاعمال نحو ان زيدا قائم لعدم اللبس ولا في موضع تقوم قرينة على ان النفي غير مراد كقول الطرماح
انا ابن اباة الضيم من ال مالك ؛ وان مالك كانت كرام المعادن ؛ فان تمدحه وافتخاره قرينة لا تصلح معها ان تكون ان نافية
لانقلاب المدح بذلك ذما فلا حاجة الى اللام حينئذ واما اذا خيف اللبس لزم الاتيان باللام كقولك ان زيد لقائم وان هذان
لذاهبان وان انعقدت في ان الاعمال لعدم ظهور الاعراب الرافع للبس ولم يكن بعدها نفي فلا تدخل اللام في مثل ان زيد لن يقوم
قال الشارح وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشددة قلت يعني في الفصل المتقدم انفا حيث قال المصنف ان لام
الابتدا لا تدخل على حرف نفي الا في ندور ولم اتحقق العلة الباعثة على اشتراط هذا الشرط وليست اللام الفارقة غير اللام
الابتدائية خلافا لابي علي فانه زعم انها لام غير لام الابتدا اجتلبت للفرق قال ابو الفتح قال الي ابو علي ظننت ان فلانا نحوي
محسن حتى سمعته يقول ان اللام التي تصحب ان الخفيفة هي لام الابتدا فقلت له اكثر نحويي بغداد على هذا انتهى وحجة ابي علي دخولها على
الماضي المتصرف نحو ان زيدا لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة
ويظهر اثر الخلاف في مثل قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى قول سيبويه والجماعة انها لام الابتدا تعلق العامل عن العمل فتكسر ان وعلى
قول ابي علي الفارسي انها لام لمجرد الفرق لا تعلق فتفتح ان ولا يليها اي المخففة غالبا احترازا من نحو ان قتلت لمسلما وسياتي
الا فعل ماض ناسخ للابتدا اما سبب كونه ناسخا فقد قرره ابن الحاجب بما معناه انهم كما اخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل اثروا
في ذلك الفعل ان يكون من افعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرناه يكون مقتضاها
موفرا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها الا ترى انك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واما سبب كونه ماضيا فلم
ار من تعرض له ويمكن ان يقال ان واخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلبنائها على الفتح ولكونها ثلاثية ورباعية
وخماسية كالفعل واما معنى فلانها في معنى الحدث وشبهت الى اخرها كما سبق ومقتضى هذا مشابهتها للفعل الماضي
فقصد وا في ان بعد تخفيفها ان يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لفظا ومعنى وهو الفعل الماضي رعاية لهذه المناسبة قال المصنف
واحترز بماض عن المضارع فان كان مضارعا حفظ ولم يقس عليه كذا نقله الشارح عنه قلت وهذا عجيب من المصنف رحمه الله
فانه جعل مثل ان قتلت لمسلما مقيسا مع عدم وروده في القران ومثل ان الظن زيدا لمسلما غير مقيس مع وقوعه في الكتاب
العزيز قال الله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وقال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وقد نقل ابن هشام
في مغنيه الاتفاق على ذلك مقيس اعني دخول ان المخففة على المضارع الناسخ ويقاس على نحو قول الشاعر شلت يمينك
ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد وفاقا للكوفيين والاخفش من البصريين وباقيهم يمنع من القياس عليه لقلته
ولا تعمل ان عندهم اي عند الكوفيين فعليهم فقط يعود الضمير لا عليهم مع الاخفش ولا تؤكد فلا تكون مخففة من الثقيلة بل تفيد
النفي فهي حرف ناف ثنائي الوضع غير مخفف من شيء واللام للايجاب وهي عندهم بمعنى الا واستدلوا على مجيئها لهذا المعنى بما
تقدم من قوله وما ابان لمن اعلاج سودان وقد عرفت ما يقدح في الاستدلال بذلك وموقع لكن بين متنافيين بوجه ما فان وقعت
بين نقيضين او ضدين جاز اتفاقا وان وقعت بين متماثلين منع اتفاقا وان وقعت بين خلافين ففيه خلاف وكلام المصنف
يدل على الجواز وقد تقدم الكلام في ذلك وتلي ما ليت فتعمل ليت وتكون ما لمجرد الزيادة وتهمل فلا تعمل شيئا وتكون ما حينئذ
كافة عن العمل وقد روي بالوجهين قول النابغة ؛ قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ؛ الى حمامتنا ونصفه فقد ؛ روي بنصب الحمام
ورفعه ونقل المصنف الاجماع على جواز الوجهين في ليت ونوزع بان المنقول عن الفرا منع الاهمال في ليت ولعل مع دخولها
عليهما وقل الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب قائم زيدا رواه الاخفش والكسائي عن العرب وعدم بالبناء للمفعول سماعا
اي سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما والقياس سائغ فيجوز في الجميع ان تجعل ما لمجرد الزيادة فتعمل هذه الاحرف كما كانت قبل

دخولها

دخولها وظاهر كلام الزجاجي في الجمل ان الاعمال في الجميع جائز وانه مسموع من العرب ذلك انه قال في باب حروف الابتداء ومن العرب من
يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغي ما وينصب بان وكذلك اخواتها هذا كلامه قال الشارح وينبغي ان يحمل كلامه على انه
اقتضى القياس عنده على ذلك نسبه الى العرب قلت هذا تاويل متعسف يفضي الى عدم الثقة بما ينقل هذا الامام عن العرب
فصـــــل في الكلام على شيء من احوال ان المفتوحة وكان ولعل وليت ولكن وان ومعمولها بمصدر يقع اسما لعوامل هذا الباب
من حيث ان المصدر الذي تؤول هي ومعمولاها به مفرد فيصح كونه اسما منفصلا بالخبر على الصحيح خلافا لهشام نحو ان عندها انك فاضل
فلو لم تفصل بالخبر امتنعت المسئلة لان الخبر قبل دخول ان واخواتها عليه كان يجب تقدمه اذا كان المخبر عنه ان وصلتها بعد دخولها
بل اذا كان يجب تقدمه ثم كان هذا احق واولى لانه من جملة النواسخ ان وان فيؤدي عدم التقدم الى ثقل اللفظ وحمل البواقي عليهما في ذلك
قال تعالى ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى في قراءة انك بالفتح فانه عطف على اسم ان وهو ان لا تجوع وقد
تتصل بليت سادة مسد معموليها نحو ليت انك قائم قال الشاعر: فيا ليت ان الظاعنين تلبثوا: ليعلم ما بي من جوى وغرام:
فسدت ان ومعمولاها مسد معمولي ليت على ما يقع ذلك في باب ظن وقال في البسيط ان فيه الخلاف الذي في ظننت ان زيدا قائم فرأي
الاخفش ان الخبر محذوف كما هو عنده هنالك محذوف وسياق الكلام فيه ان شاء الله تعالى ويمنع ذلك في لعل خلافا للاخفش
فانه اجاز لعل ان زيدا قائم قياسا على ليت وهو ضعيف لان ذلك في ليت شاذ في القياس وان كان قد سمع كثيرا قال الشارح وتخفف
ان المفتوحة المشددة فينوى معها اسم فلا تلغى كما تلغى المكسورة بل تكون عاملة وذكر ابن الحاجب رحمه الله في شرح المفصل
فائدة غريبة جدا وذلك انه قال والذي يدل على تقدير ضمير الشان مع المفتوحة وان المعرب يقصده قول الشاعر: في فتية
كسيوف الهند قد علموا: ان هالك كل من يحفى وينتعل: فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقديم الخبر ههنا فالذي سوغ
التقديم كونه جملة واقعة خبرا فان زعم ان التقديم انما جاز لبطلان عمل ان فصار مبتدا وخبرا والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل
بامتناع ان منطلق لزيد فدل ذلك على انهم يعتبرون بعد تخفيفها في امتناع تقديم الخبر ما يعتبر فيه مع التشديد بل لا يبرز
جملة في محل رفع على انها صفة لاسم من قوله فينوى معها اسم لا يبرز الا اضطرارا كما في قول الشاعر: فلو انك في يوم الرخاء سالتني
فراقك لم ابخل وانت صديق: وكما في قول الآخر: بانك ربيع وغيث مريع: وانك هناك تكون الثمالا: والخبر جملة
اسمية مجردة نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين او مصدرة بلا نحو وان لا اله الا هو او باداة شرط قال الشارح
مثل وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله الاية قلت هذه فعلية والكلام في الاسمية نحو اعلم من زيد ان من يتبا
فهو محسن اليه فتمثيله غير مطابق والظاهر في هذه الاية ان ان فيها مفسرة لان نزل عليكم متضمن لمعنى القول لا حروفه او برب
كقول الشاعر: تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا: امين وخوان يخال امينا: او بفعل يقترن غالبا ان يصرف لا ان كان
جامدا نحو وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى ولم يكن دعاء لا ان كان دعاء نحو والخامسة
ان غضب الله عليها بصيغة الفعل الماضي بقد متعلق بيقترن مثل وتعلم ان قد صدقتنا او بلو نحو وان لو استقاموا
على الطريقة او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى او حرف نفي كقوله: ولا تدفنني في الفلاة فانني: اخاف اذا ما
مت ان لا اذوقها: واستظهر المصنف بقوله غالبا على ما اذا كان الفعل غير مقترن بشيء مما ذكر كقوله: علموا ان يوملون فجادوا
قبل ان يسالوا باعظم سول: وتخفف كان فتعمل في اسم كاسم ان المفتوحة المخففة المقدر ولا يلزم كونه ضمير شان بل تارة
تكون ضمير الشان كقوله: ووجه مشرق النحر: كان ثدياه حقان: اي كان الشان وتارة تكون غير ضمير الشان كقوله
: ويوما توافينا بوجه مقسم: كان ظبية تعطو الى وارق السلم: برفع ظبية كذا قال الشارح ولا يظهر لي تعين كون الاسم
لقول ضمير شان اذ يجوز ان يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر اي كان النحر ثدياه حقان وصريح كلام الزمخشري في المفصل

جواز الغاء كان عند التخفيف واعمالها قال ابن الحاجب في الكافية وتخفف فتلغى يعني كان وكلاهما يخالف قول المصنف لكن ابن يعيش
تاول ما في المفصل على ان المراد بالالغاء ان تعمل في ضمير الشان وفيه ما لا يخفى والخبر عند تخفيف كان جملة اسمية نحو كان ثدياه
حقان او فعلية مصدرة بلم نحو كان لم تغن بالامس او مفرد كما في البيت المتقدم كان ظبية اى كان هذه المراة ظبية
ويقال اما ان جزاك الله خيرا بكسر الهمزة على ان اما للاستفتاح وان مخففة من الثقيلة مثلها في ان قتلت لمسلما وهذا وجه
شذوذه عند من يشترط في الفعل الذى يدخل عليه ان المخففة ان يكون ناسخا ولا يجوز ان يضبط ان هذه بالفتح لانه سيقدم
في الوجه الاول ضميرا هو اسمها وانما ذاك في المفتوحة فوجب كون هذه هي المكسورة وربما قيل ان جزاك الله بفتح همزة ان
والاصل انه وهذا فيه اشكال لانه لا يقال احقا انه جزاك الله خيرا لان التقدير افي حق جزاء الله اياك خيرا فيكون اذن دالا على
الاستفهام عن الجزاء اوقع ام لم يقع ولا يكون دعاء والفرض ان المراد هو الدعاء فقد يقال فاذ قد امتنع هذا فينبغي ان يكون اما
حرف استفتاح مثلها في اما والذى ابكى واضحك فقال في رده ان ذلك يقتضى كون ان مع صلتها مبتدا بلا خبر او خبرا بلا مبتدا
فيجاب باختيار الاول وهو انها مع صلتها مبتدا وانه على حذف الخبر اى اما معلوم انك جزاك الله خيرا كذا قدر المصنف في اما
انك ذاهب فيفرق بينهما بان الانشاء لا يحسن فيه هذا التقدير وانما يحسن في الجمل الخبرية والحمل على هذا التقدير يخرج الكلام
عن ان يكون دعاء والذى يظهر ان ما استفتاحية وان زائدة لا مخففة من الثقيلة ولا اشكال حينئذ وعلى قول المصنف
انما وليت الفعلية ان المخففة بلا فاصل لانها دعائية وقد يبرز اسمها اى اسم كان في الشعر كما في قوله في البيت المتقدم كان ظبية
تعطو الى وارق السلم بنصب ظبية على اعمال كان المخففة والخبر محذوف اى كان ظبية تعطو هذه المراة وقد يقال في لعل عل
بحذف اللام الاولى قال الشاعر وعل صروف الدهر او دولاتها ولعن على التغيير في طرفها الثاني بالابدال كما عن وطرفها الاول بالحذف
ولعن بالجمع بين تغييرى الطرفين المشروحين وهما الابدال في الثاني والحذف في الاول ولان بتغيير الوسط والطرف الاخير دون
الاول وان بتغيير الثلاثة ومنه وما يشعركم انها بالفتح وقد رعن بتغيير الطرفين فقط ورغن بتغيير الثلاثة بالابدال
ولعن بتغيير الوسط والاخر كما قدمنا ولكن بتغيير العين المهملة هنا بالغين المعجمة كما غيرت بالهمزة لتاخيهن جميعا في الخليقة ولعلت مثل
ثمت وربت وقد يقع خبرها اى خبر لعل ان يفعل بعد اسم عين كقوله عليه الصلوة والسلام لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام و
يضربك اخرون ومنه قول الشاعر لعلك يوما ان تلم ملمة عليك من اللائى يدعنك اخرعا وقد ضبط الاخرع بالخاء المعجمة والزاء بمعنى
الضعيف وان بعضهم ضبطه بالجيم والدال المهملة وسبق تفسيره حملا على عسى لاشتراكهما في الدلالة على الترجى على سبيل الانشاء هذا اذا كان
اسم عين كما ذكر المصنف فاما بعد اسم معنى نحو اعتقاد زيد ان اقوم فلا اشكال فيه ولا هو خاص بها وهذه المسئلة التي في المتن من اقوى
دليل مع ان يجئ خبر عسى مقرونا بان لا يلزم منه خروجها عن باب النواسخ الى باب الفعل والفاعل والمفعول الا ترى انه لا سبيل الى ذلك هنا
والجر بلعل باسمه الاول او محذوفه مفتوحة الاخر او مكسورة لغة عقيلية حكاها عنهم ابو زيد وقد وقع القران الجر بلعل لغة قال الشاعر
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابى المغوار منك قريب وهو مشكلة لان حروفها عمل مختص بالحروف وفيها المشابهة
الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف والافعال في حالة واحدة لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق له هنا لا
ظاهرا ولا مقدرا فهو مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وكل هذا خروج عن القياس وقد حاول
بعضهم تاويل ما ورد في هذا المحل من الشواهد وتعسف في التخريج ولا وجه لذلك بل نقل الائمة الثقات انه لغة لقوم من العرب

فصــــــل في التوابع التي تذكر في هذا الباب يجوز رفع المعطوف على اسم ان المكسورة ولكن بعد ذكر الخبر باجماع نحو ان
زيدا قائم وعمرو وما زيد شاعرا لكن عمرا شاعر وبكر والمجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب اما توجيهه فمختلف فيه فقيل هو
معطوف على محل اسم ان المكسورة وذلك انها لما كانت لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها

التوكيد فقط ولكن ايضا كذلك اى لا يغير معنى الابتدا فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ووقع في عبارة الجزولي ان العطف على
موضع ان مع اسمها قال الرضي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها كلا دخول فبقى على كونه مرفوعا
لكن محل لاستقلال اللفظ بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحروف فكذا ينبغي ان يكون
الاسم مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل
اللفظية عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما اعتد بها اذا اعتبرت النصب و
يشكل عليه ان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدا والمبتدا هو الاسم المجرد كما تقدم وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى
ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده انتهى وقيل المرفوع بعد العاطف مبتدا وخبره محذوف وهذا هو الصحيح على ما صرح به بعضهم
وعلى هذا هو من عطف الجمل واما على ما تقدم فهو من عطف المفردات اذا تقرر هذا فالعبارة المجودة التي يتصور معها هذه الاقوال
ان يقال يجوز رفع التالي حرف العطف المشار له الاسم ان ولكن في المعنى لكن المصنف على تقدير كونه بقوله هو من عطف الجمل
على ما هو الصحيح سماه معطوفا فانه شريك في المعنى واقع بعد عاطف وليس بعده اسم اخر يكون خبرا عنه فلا شبه المعطوف من
هذه الاوجه سماه معطوفا على سبيل التجوز لا قبله اى لا قبل ذكر الخبر مطلقا سواء كان الاعراب ظاهرا او خفيا خلافا للكسائي
فانه جوز ذلك على الاطلاق فيجوز عنده ان زيد وعمرو ذاهبان وان الفتى وزيد قائمان وان هذا وبكر شاعران لا بشرط خفاء
الاعراب خلافا للفرا فوافق الجماعة على امتناع ان زيدا وعمرو ذاهبان وخالف الكسائي في ذلك ووافقه في مثل ان موسى وزيد
ذاهبان وان هذا وعمرو منطلقان فخالف الجماعة في ذلك فان قلت انما اصطلاحهم في الخفاء ان يقيد وه بعرب تعذر ظهور
اعرابه كالفتى او استثقل كالقاضي فلا تصدق عبارته على جميع الصور التي اجازها الفرا كخروج انك وزيد ذاهبان ونحوه من
المبنيات قلت ذلك انما هو في التقدير واما الخفا فلا يعرف لهم فيه هذا الاصطلاح وان توهم ما رأياه قدر تاخير المعطوف او
حذف خبر قبله وذلك كما في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا
فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فانه يتوهم ان الاية شاهدة لما رأياه من جواز العطف قبل ذكر الخبر اذ الصابئون قد عطف ولم
يات خبر ان بعد ذلك اذ يقدر تاخير قوله والصابئون والنصارى بعد تمام الجملة التي هي الخبر وعلى هذا حمله سيبويه ولك
ان تقدر حذف خبر قبل المعطوف تقديره ان الذين امنوا فرحون فلم يقع العطف على التقديرين الا بعد ذكر الخبر تقديرا وان
المفتوحة في ذلك اى في جواز رفع المعطوف على اسمها بعد مضي الخبر كان المكسورة على القول الاصح وقيد ذلك في الشرح بان
يتقدمها علم او معناه وهو اختيار ابن الحاجب فانه قال ان المفتوحة اذا كانت مكسورة حكما جاز معاملتها في العطف معاملة
ان المكسورة لفظا قال وهذا موضع لم ينبه عليه النحويون فانهم اذا قالوا العطف على اسم ان المكسورة دون غيرها اوهموا
انه لا يجوز العطف مع المفتوحة والمفتوحة تنقسم قسمين قسم يجوز العطف على اسمها بالرفع وقسم لا يجوز فالقسم الذي يجوز هو
ان يكون في حكم المكسورة كقولك علمت ان زيدا قائم لانه موضع الجملة المستقلة في المعنى لاشتمال المفعولين في باب علمت على
المحكوم عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخلت اللام نحو علمت ان زيدا لقائم بكسر ان لانه لما لم يكن هنا في معنى الجملة
المستقلة لكونه فاعلا والفاعل يجب ان يكون مفردا لم يجز كسر ان فثبت ان المفعولين في باب علمت في معنى الجملة المستقلة
وانما انتصبا بعدها توفيرا لما يقتضيه علمت من معنى المفعولية واذا كان المفعولان في حكم الجملة المستقلة تكون هذه
المفتوحة بعدها في حكم المكسورة فيجوز العطف بالرفع فيهما وان كانت مفتوحة لفظا لانها مكسورة معنى باعتبار ما ذكرنا
وان كانت المفتوحة على غير هذه الصفة لم يجز العطف على اسمها بالرفع مثل قولك اعجبني ان زيدا قائم وعمرا فلا يجوز
الا النصب لا يستقيم الرفع بحال عطفا على اسم ان لانها ليست مكسورة ولا في حكم المكسورة لانها موضع مفرد من كل وجه

قال الرضي وفيما قال ابن الحاجب مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد تسليم ان المفتوحة وما في خبرها بتقدير اسمين تقول ان
ذينك الاسمين بتقدير علمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها بتقدير المفردات ذانك الاسما
بتقدير المفرد هذا مع ان الحق ان ان وما في خبرها البيت بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي
ذانك الاسمان مؤولان به قال وانما دعا المصنف يعني ابن الحاجب الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا على العطف على محل
المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد بقوله ؛ والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
في شقاق ؛ على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب
في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا
حكم المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا قائم و
عمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه فقالوا لا يجوز العطف على محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق
معها الابتداء بل هي مع ما في خبرها في تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب ومجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة انتهى وقال التلويحي
مذهب الاكثرين المنع وهو الصحيح وكذا البواقي عند الفرا فيجوز عنده رفع المعطوف بعد كان وليت ولعل كما جوزه بعد الثلاثة
الاخر واستدل بقوله ؛ بالمهتدي وانت بالمبين ؛ في بلد ليس بها انيس ؛ والجماعة يخرجونه على ان انت مبتدأ وخبر محذوف والواو
معي في الجملة حالية او على ان التقدير انا وانت وانا مبتدأ وانت معطوف عليه والخبر في بلد فحذف المعطوف عليه وهو انا والنعت
وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج لكن الجرمي في الجميع الحمل على المحل والفرا انما يجوز ذلك بشرط خفاء
الاعراب في قول المصنف كالمنسوق اشارة اليه قال الرضي ولم يذكر غيرهم في ذلك سماعا لاجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج
علام الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر قال الرضي ولم يذكروا
البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع انتهى وحكى ابن عصفور انه لا يجوز عند
المحققين من اهل البصرة في غير عطف النسق من التوابع الا النصب فقط قال الا ان يسمع شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وقد نقل بعض
العرب انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان قال الحضراوي وحكى الاخفش في كتابه الكبير انه سمع من بعضهم ان زيدا و
انت ذاهبان والمثالان الاولان حكاهما سيبويه وحملهما عنده على التوهم كما في قول زهير ؛ بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ؛ بجر سابق على توهم زيادة الباء في مدرك وهو في الحقيقة عكسهما لان فيه تقدير المعدوم
موجودا وهما بالعكس والجامع بين الجميع تقدير الشيء على خلاف ما هو عليه هذا وجه الجمع وخرجها المصنف على تقدير المؤكد
في الاول اي انهم هم اجمعون ذاهبون وعلى تقدير المعطوف عليه في الثاني انك انت وزيد ذاهبان ووقع في عبارة سيبويه ان ذلك
على سبيل الغلط فقال المصنف هذا غير مرضي من سيبويه فان المطبوع على العربية لو جاز غلطه على هذا لم يوثق بشيء من كلامه
قال وسيبويه يوافق على هذا ولولا ذلك لما قيل نادرا قال ابو حيان ولم يفهم احد عن سيبويه ما فهمه ابن مالك من انه اراد
حقيقة الغلط بل اراد انه لم يشترك في الناصب كانه لم يتقدم ناصب البتة بل ابتدا بالاسم مرفوعا فاتبعه مرفوعا قال في البسيط
سماه غلطا لخروجه عن القياس قلت يريد والله اعلم انه مردود لخروجه عن القياس كما يرد الغلط لان قبول ما يقوله العربي
انما كان للظن بانه على وفق ما وضعه الواضع فاذا جاء على خلاف القياس واستعمال الفصحاء غلب على الظن نقيض ذلك اي كونه
ليس على وفق وضع الواضع فزال الموجب للقبول فيكون مردودا كذا قرره بعض المحققين ولا ينبغي حمل كلام سيبويه امام الجماعة
الا على ذلك واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن ان خفي اعراب الثاني سواء كان خفاء اعرابه بكونه تقديريا
وهو من المعربات نحو ظننت زيدا صديقي وعمرو او محليا وهو من المبنيات نحو ظننت زيدا من بكر مني وبكر وانما مثل المصنف

بالاول باب لا العاملة عمل ان ويقال لها التبرئة كانه ماخوذ من قولك برئت من كذا اذا نفيته عنه فهي مبرئة للجنس اي نافية له اذا لم تتكرر لا وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل ان فاشترط لها في عملها ذلك امور احدها عدم تكرارها لانها اذا تكررت لا يجب اعمالها بل يجوز وسياتي الثاني ان يقصد خلوص العموم اي نفي الجنس على سبيل التنصيص لانه اذا لم يقصد ذلك لا تعمل عمل ان وانما تعمل حينئذ عمل ليس او يلغى ويليها المبتدا والخبر ويحتمل حينئذ نفي الجنس ونفي الواحد كذا في عبارة الشارح ويحتمل حينئذ نفي العموم وهي معكوسة اذ المحتمل حينئذ عموم النفي لا نفي العموم الثالث ان يكون اسمها نكرة لانها لا تعمل في المعرفة الا عند تاويلها بنكرة الرابع ان يليها الاسم لانه لو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل ان نحو لا فيها غول واجاز الرماني ان يعمل مع الفصل النصب نحو لا كذلك رجلا الخامس ان يكون الاسم المنصوب غير معمول لغيرها احترازا من نحو لا مرحبا بهم لان مرحبا منصوب بفعل مقدر وانت خبير بان هذا الشرط مستغنى عنه بما قبله وهو كون الاسم واليا لها ضرورة انه متى فرض عمل لغيرها في ذلك الاسم حصل الفصل بينهما وقد يقال ان قوله يحتمل لكون الاسم يليها لفظا ان كان ثم فاصل تقديرا فلا يكون قوله يليها مجرده مخرجا لنحو لا مرحبا فلما قال غير معمول لغيرها علم ان المراد كونه يليها من غير فاصل البتة لا ظاهرا ولا مقدرا فقد استفيد ثانيا ما لم يستفد اولا فلا يتجه مناقشته اصلا ثم ان الاسم اذا لم يكن مضافا نحو لا صاحب جود ممقوت ولا شبيها به سواء كان رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم او ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ركب الاسم معها اي مع لا تركيب خمسة عشر وبني لاجل التركيب قال الشارح وهذا علة البناء عند سيبويه والجمهور انتهى قال الرضي ولم يقم دليل قاطع على انه مركب مع المنفي والذي ذهب اليه بعض المحققين ان علة البناء هي تضمن معنى الحرف الذي هو من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار بالرفع كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بل رجلان ولا ما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا الاسم النكرة معنى من فبنوه على ما كان ينصب به فان كان ينصب بالفتحة بني عليها نحو لا رجل وان كان ينصب بالياء بني عليها نحو لا رجلين عندك ولا مسلمين مخذولون في الدار وهذه العبارة لشمولها للفتحة والياء اولى من قولهم يبنى على الفتح ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما اذا كان اسمها مبنيا وكلام المصنف صريح في خلافه كما علمت والفتح في نحو قول الشاعر ان الشباب الذي مجد عواقبه ٭ فيه نلذ ولا لذات للشيب ٭ اولى من الكسر وهذا كالاستثناء من القاعدة التي قدمتها وهي انه يبنى على ما كان ينصب به واذا ثبت هذا عن العرب اعني جواز الوجهين مع اولوية احدهما وهو الفتح علم ضعف قول من عين الكسر او الفتح ولهذا قال ابن خروف لو وقفوا على السماع ما اختلفوا ورفع الخبر ان لم يركب الاسم مع لا بها عند الجميع ورفع مصدر مبتدا او بها متعلق به والخبر هو الظرف او بها خبر والظرف متعلق به يعني ان رفع خبر لا بها اذا انتفى تركيبها مع الاسم نحو لا غلام رجل عندك ولا طالعا جبلا حاضر قال به جميع النحاة وكانه اعترض ذلك في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها قلت ينبغي ان يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم اهل البصرة وذلك لان الكوفيين يقولون في ان التي لا محمولة عليها انها لا عمل لها في الخبر مطلقا فما ظنك بهذه وكذا مع التركيب على الاصح تكون لا عاملة في الخبر لان ما استحقت به العمل باق والتركيب لا يبطله هذا مذهب الاخفش والمازني وجماعة وهو الصحيح عند المصنف وذهب قوم الى انها اذا ركبت اعني هذا التركيب لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا انها في موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك قال الشارح وهذا ظاهر مذهب سيبويه قلت وبعضهم نسب القول بانه مذهب سيبويه قال ابن هشام والذي عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصبة في لا رجل ظريفا كالرفع في يا زيد الفاضل لا على محل الاسم بعد لا وفرق قوم بين ظهور عمل لا وعدم ظهوره فقالوا في نحو لا رجل فاضلا بالنصب ان الخبر هنا مرفوع بلا وذلك

ان عامل الصفة عامل الموصوف فلما انتصب الوصف بلا علمنا ان لا قد نصبت الموصوف ايضا فان قلت لا غلام ظريف برفع الصفة فرفع
الخبر ايضا بالابتدا لا اتفاقا فهم الا الاخفش ان عامل الصفة هو عامل الموصوف قلت وقد عرفت ان قولهم في نحو لا رجل فاضلا ان
الوصف قد انتصب بلا دعوى قابلة للمنع ويظهر فائدة الخلاف في نحو قوله فلا لغو ولا تاثيم فيها فان قلت بان الخبر مرفوع لما كان
به قبل دخول لا كان فيها خبرا عنهما اذ الاولى ملغاة فما بعدها مرفوع بالابتدا ولا الثانية مع الاسم المركب معها في محل رفع بالابتدا فلا
محذور في جعل فيها خبرا عن هذين المبتدأين وان قلنا بان لا عاملة في الخبر ولو مع التركيب امتنع جعل فيها خبرا عنهما لئلا يتوارد
عاملان على معمول واحد فيكون فيها خبرا عن احد المبتدأين وخبر الاخر محذوفا واذا علم خبر لا بقرينة لفظية او حالية كثر حذفه
عند الحجازيين نحو قالوا لا ضير ومنه لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي قال ابن الحاجب وليس ذو وعلي خبرين لانهما مستثنيان
من مذكور والمستثنى كذلك لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لتبيين ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور عن
نحو وما محمد الا رسول ولم يلفظ به حينئذ اي حين اذ علم عند التميميين وانما قال حينئذ دفعا لوهم من يتوهم ان ولم
يلفظ به مستانف لا مرتب على شرط العلم واما اذا لم يعلم الخبر لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه عند احد لا التميميين
ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله قال الشارح ومن نسب الى التميميين التزام الحذف مطلقا كالزمخشري اراد بشرط ان يكون ظرفا كالجزولي
فليس بعجيب وربما ابقي الخبر وحذف الاسم كقولهم لا عليك اي لا باس عليك وقد خرج بعضهم بيتا على حذف الجزئين معا وذلك
ان الفرا واصحابه تمسكوا بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا على زعمهم ان اصل يالزيد يا ال زيد
فقال هذا المخرج لا دليل فيه لجواز ان يكون الاصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى وجزءا لا لان كل واحد ثبت لجواز الحذف فلا
ضير اذا اجتمع جائزان ولا عمل لا في لفظ المثنى من نحو لا رجلين فيها وكذا المجموع على حده نحو لا مسلمين عندك وكان ينبغي
ذكره لان حكمهما في ذلك واحد خلافا للمبرد فانه يقول ان لا عاملة في لفظ المثنى وكذا في لفظ المجموع على حده فهما عنده معربان
لا مبنيان قال الرضي فان قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع
وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكين ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع
في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة فلان يقول
اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما في باب النداء نحو يا ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثنى والمجموع
مثل هذا المنسوق ولكنه ينتقض بنحو يا زيدان ويا زيدون وقيل انما ذلك لانه ليس شيء من المركبات يثنى قبل الجزء الثاني او يجمع والجواب
بانه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب كما مر ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر ولو سلمنا انه نحن نقول حضرموتان وحضرموتون
في المسمى بحضرموت هذا كلامه وليست الفتحة في نحو لا احد فيها اعرابية خلافا للزجاج والسيرافي فانهما ذهبا الى ان
الفتحة في ذلك اعرابية وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين
ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فقال الزجاج مراده انه معرب لكنه
مع كونه معربا ركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا للتثاقل بتركيبه مع عامله
وقال السيرافي انما ركب مع عامله لافادة لا التبرئة الاستغراقية كما افادته من الاستغراقية في نحو هل من رجل فركبوا لا مع النكرة
كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال المبرد مراده انها نصبته
اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه
لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه
بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين ودخول الباء على لا يمنع التركيب غالبا

فنقول

نقول جئت بلا مال وغضبت من لا شيء بالتنوين ولا تركيب لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال ومن لا من شيء واشار بقوله غالبا
الى قول بعض العرب جئت بلا شيء بالفتح وهذا مما رد به على الزجاج والسيرافي في دعواهما ان الفتحة في نحو لا رجل اعرابية وان التنوين
حذف تخفيفا ووجه الرد ان حرف الجر لا يلغى ولا يعلق فثبت ان الفتحة فيه بنائية وانت خبير بان التعليل المتقدم انما يأتي عند
من جعل علة البناء تقدير من لا التركيب وربما ركبت النكرة مع لا الزائدة كقوله لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذووا
حسابها عمرا قال ابو الفتح بن جني انشد ابو الحسن في المعاني هذا البيت مستدلا به على ان الحرف الزائد قد يعمل فما لنا بالعلى فقلت
الزائد العامل لما وافق العاملات لم زائدة في كلامهم فيجب ان يكون لا هي قد عملت النصب وقد يعامل غير المضاف معاملته اي معاملة المضاف
في الاعراب ونزع التنوين نحو لا اباك فيهما و نزع النون نحو لا غلامي لك فيهما ان وليه مجرور بلام كما رأيت في المثالين واحترز بقوله
وليه من ان يقع فصل كما سيأتي وقيد الجر باللام احترازا من ان يقع الجر بغيرها فيتعين حينئذ حذف الالف واثبات النون
نحو لا ابنين بها ولا غلامين فيها فان ورد خلاف ذلك فشاذ او مؤول معلقة بمحذوف غير خبر كما لو جر بلام معلقة بمذكور او
بمحذوف هو خبر تعين حذف الالف واثبات النون نحو لا اب بارك ونحو لا اب لك اذا جعلت لك متعلقا بمحذوف هو خبر ولم يقيد
المصنف غير المضاف باسماء تعينها بل عمم في المتن ومثل في الشرح بلا غلام لك بعضهم فلك تقدير حركته فتحا ونصبا واقتضى كلام
غيره ان المسموع فيه ذلك هو لا اب ولا اخ والمثنى والمجموع على حده وخص الا انشاف المثنى في اليدين وعلى التقديرين في لا
غلام لك يظهر الاختلاف في اللفظ في نحو لا مسلمات لك فان جعلنا الحركة اعرابية تعين الكسر وان جعلناها بنائية فلك
الفتح والكسر والفتح اولى ثم اعلم ان ما ذكره المصنف من ان الاسم الواقع بعد لا في الضابط الذي ذكره غير المضاف وهو مذهب هشام
وابن كيسان واختاره المصنف وابن الحاجب ذهب الخليل وسيبويه والجمهور الى ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى
فاعترض بان اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر واجيب بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد
لتلك المقدرة كتيم الثاني في يا تيم تيم عدي على من قال ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه
كلا فصل فسئل ما الحامل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام فاجيب بانهم قصدوا نصب هذا المضاف
المعروف بلا من غير تكريرها تحقيقا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف
بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون بهذه المعاملة
المنفي المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حالة كذا ولا غلامي لشخص بعينه كذا والدليل على انه مضاف قوله ٭ وقد مات شماخ
ومات مزرد ٭ واي كريم لا اباك مخلد ٭ وقول الاخر ٭ ابا الموت الذي لا بد لي ٭ ملاق لا اباك تخوفيني ٭ فصرح بالاضافة وهو شاذ
لا يقاس عليه وتخريج المصنف لذلك على انه دعاء على المخاطب بان لا يأباه الموت فجعله فعلا ماضيا والكاف مفعولا به يضعفه
وروده حيث لم يذكر الموت كقوله امن اجل حبل لا اباك ضربته وقولهم لا اباي فيما حكاه ابن طاهر اذ لو كان فعلا لاتى بنون
الوقاية وسلك المصنف وابن الحاجب طريقا في الاعتراض على الجمهور بغير ما تقدم اما المصنف فاعترض بقولهم لا ابالي ولا اخالي اذ لو كان
الاسم مضافا كما زعموا لقالوا لا ابي لي ولا اخي لي بكسر الباء والخاء اشعارا بانهما متصلة بالياء تقديرا فان اللام لا اعتداد بها على زعمهم
والجواب انهم لم يكسروا الباء والخاء لانهما غير مباشرة للآخر واللام هي المباشرة لها لفظا واعترض ايضا بان الاضافة ان كانت محضة
لزم كون اسم لا معرفة وان كانت غير محضة لزم مخالفة النظائر لانها لا تكون الا فيما عمل عمل الفعل او في معطوف على ما لا يكون الا نكرة و
الجواب انه منقوض بغيرك وشبهك ونحوهما فان الاضافة في ذلك غير محضة وليست شيئا مما ذكر واما ابن الحاجب فاعترض بانه
لو كان المذكور مضافا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب انه ترك الرفع والتكرير لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل
باللام ان لا يرفع ولا تكرر فكيف يرفع وتكرر مع الفصل باللام واعترض ايضا بان لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا

ولا اب لك نكرة بلا خلاف فيلزم ان يكون لا ابا لك نكرة ايضا اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب ان الاتفاق في المعنى انما
هو بالنسبة الى الجملتين وهما لا ابا لك ولا اب لك ولم يتفقوا ان ابا لك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين
واحدا مع ان المسند اليه في احداهما معرفة وفي الاخرى نكرة والمسند اي خبر لا في لا ابا لك محذوف اي ابا لك موجود واما في لا
ابا لك فالخبر هو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا وجد لك اب ونحو
الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احداهما وفي الاخرى نكرة كذا قرره الرضي فان فصلها اي فان فصل النكرة الواقعة
بعد لا من المجرور باللام جار اخر لا يدى بها لك او ظرف نحو لا يدى بها لك او ظرف نحو لا يدى اليوم لك ولا غلامي عندك
لك امتنعت المسئلة في الاختيار لا في الضرورة خلافا ليونس فانه اجاز ذلك في الاختيار كما مثلنا واشار سيبويه الى جوازه في
الضرورة وقد يقال في الشعر لا ابا لك كالبيتين اللذين انشدناهما انفا قال المصنف اصله عندهم لا ابا لك فان زعموا ان الضمير مخفوض
بالاضافة فكيف يكون اسم لا معرفة فان قالوا الاضافة غير محضة لتقدير اللام لزم تقدير المحض غير محض وان قالوا الجر باللام مقدرة
لزم اتصال الضمير المجرور بغير جاره ولا نظير لذلك وانما هذا اعتداد عاء وقد تقدم رده وانت خبير بان هذا الكلام مخالف لما
قرره في الاصل وقد يحمل على المضاف مشابهه بالعمل فيمتنع تنوينه نحو لا طالع جبلا وهذا مبني على ان الاسم معرب ولكن ترك
تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين ويقولون كما حمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين
قيل فان لاي شيء كان اجراؤه مجرى المضاف في الاعراب واجبا وفي ترك التنوين جائزا قلنا الاصل في الاسم التمكن بل الاسكنية
فيكون مقصرا مستوفيا فحمل على المضاف في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي بقاؤه على اصله وجعل حمله عليه في ترك التنوين جوازا
لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله قال ابن هشام وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت واما على
قول البصريين فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين هذا كلامه في مغني اللبيب قلت وقد رددناه في الحاشية وفي
مصابيح الجامع الذي علقته على البخاري بان هذا يتخرج ايضا على قول البصريين بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا اما لتركيبه
معها تركيب خمسة عشر واما لتضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المتقدم والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما اعطيت
واللام للتقوية فلك ان تقول يتعلق ولك ان تقول لا يتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وجوز الحذف ذكره مثل ما حذف
وحسنه وقع التكرار فظهر بذلك ان التنوين على راي البصريين ممتنع لا واجب لعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص
على الاستغراق ومع التنوين يكون الاستغراق ظاهرا لا نصا فان قلت اذا نون كان الاسم مطولا ولا عاملة وقد تقدم انها عند العمل
تكون ناصة على الاستغراق قلت مر لنا ايضا ان بعضهم يخص الاستغراق المنصوص بحالة بناء الاسم من جهة تضمن من الاستغراقية
ولو سلم ان الاستغراق عند عملها ثابت على سبيل التنصيص لم يتعين عملها فيما نحن فيه النصب حتى يكون النص على الاستغراق
ثابتا لاحتمال ان يكون مانعا منصوبا بفعل محذوف اي لا يجد او لا يرى مانعا لما اعطيت فعدل الى البناء لسلامته من هذا
الاحتمال وان بنينا على ان غير المضاف يعامل معاملة المضاف في الاعراب ونزع التنوين والنون عند وجود الضابط المتقدم وان ذلك
لا يخص بالاب والاخ والمثنى والمجموع على حدة كما هو ظاهر كلام المصنف فلك ان تقدر الفتحة في لا مانع ولا معطي اعرابية وان
كان غير مضاف اجري مجرى المضاف لوجود المسوغ له كما في لا غلام لك على ما مثل به المصنف في الشرح كما مر فصل
في الكلام على بطلان عمل لا وفي فروع يتعلق بها وبتوابع اسمها اذا انفصل مصحوب لا نحو لا فيها غول او كان معرفة نحو لا زيد
ولا عمرو بطل العمل اما مسئلة الفصل فلم يخالف فيها الا الرماني كما سبق في اول الباب اما مسئلة المعرفة فبطلان العمل فيها
انما هو مجمع عليه عند البصريين واما الكوفيون فانهم جوزوا بناء العلم وانما بطل العمل في المفصول بينه وبين لا لانه قد ضعف
امر لا بالفصل وهي في نفسها عامل ضعيف لانها تعمل بمشابهة ان التي تعمل بمشابهة الفعل لا بالاصالة قالوا وجه المشابهة بين

ان ولا ان للمبالغة في الاثبات ولا للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلتا في طرفي الاثبات والنفي تشابهتا فلذا قلت ان ليست
للاثبات وانما هي لتوكيد النسبة الواقعة في الكلام الذي تدخل عليه اثباتا كان او نفيا وانما بطل عملها في المعرفة لانها
لنفي الجنس ولا يمكن حصوله مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها ويلزم حينئذ اي حين
اذ بطل العمل التكرار اي تكرار لا مع المفصول ومع المعرفة في غير ضرورة خلافا للمبرد وابن كيسان اما لزوم التكرار مع
الفصل فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في التكرار لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما مع المعارف
فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة واجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرار لا في الموضعين
فاجازا نحو لا زيد في الدار ونحو لا فيها رجل استدلالا بقول الشاعر : بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا
رجوعها ؛ وهو عند الجماعة محمول على الضرورة وكذا لا التي لها خبر مفرد نحو زيد لا كاتب ولا شاعر واحترز من الجملة الفعلية
نحو زيد لا يقوم فلا يلزم فيها التكرار او شبهه اي شبه الخبر المفرد من النعت نحو مررت لا شجاع ولا كريم والحال نحو جاء زيد
لا ضاحكا ولا ماشيا وقد جاء عدم التكرار في ذلك لاجل الضرورة قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك
فاجع ؛ وقال الاخر : قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ؛ ولكن بانواع الخدائع والمكر ؛ وافردت لا فلم تكرر في قولهم لا نولك
ان تفعل لنا وله فلا ينبغي فلا حجة حينئذ فيه للمبرد وابن كيسان لان لا في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها
والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله وقد
يؤول غير عبد الله وهو ما لا ينزع منه الالف واللام بحال اعني من الجزء الثاني لو افرد وعبد الرحمن وهو ما لا ينزع الاداة من جزئه
الثاني لو افرد الا في النداء والاضافة من الاعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه او فيما اضيف اليه من الف ولام فالاول كلا هيثم
تقول لا بصرة لكم والثاني كقولهم قضية ولا ابا حسن لها المراد ابو الحسن علي رضي الله عنه وفي كلام المصنف مسامحة حيث جعل
الحسن مضافا اليه العلم وليس كذلك وانما العلم مجموع المضاف والمضاف اليه قال المصنف قدر قوم العلم العامل بهذه المعاملة مضافا
اليه مثل وقدره اخرون بلا مسمى بهذا الاسم او بلا واحد من مسميات هذا الاسم فلا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على
الاطلاق الاول فممنوع من ثلاثة اوجه احدها انه قد ذكر مثل بعده نحو : تبكي على زيد ولا زيد مثله ؛ بريء من الحمى سليم الجوانح ؛
الثاني ان المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فاذا قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث ان العامل بهذا قد يكون انتفاء
مثله معلوما لكل احد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم واما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فان
من الاعلام المعاملة بذلك ماله مسميات كثيرة كابي حسن وقيصر فتقدير ما كان هكذا بلا مسمى او بلا واحد من مسمياته كذب
فالصحيح انه لا يقدر بتقدير واحد بل بما يليق فيقدر لا زيد بلا مسمى بهذا الاسم او بلا واحد من مسمياته ويقدر لا قريش بلا
بطن من بطون ولا ابا حسن ولا كسرى ولا قيصر بلا مثل ولا يعامل بهذه المعاملة ضمير فلا يقال لا اياه ههنا ولا اسم
اشارة فلا يقال لا هذا هنا خلافا للاخفش فانه يجوز اجراء المعرفة في ذلك مجرى النكرة بالتاويل كما في الاعلام المذكورة
وهو بعيد غير مسموع قلت وقد يؤخذ من قول الفراء هذا ان الكاف من ذاك ونحوه ضمير مضاف اليه لا حرف خطاب كما يقول
الجماعة لقيام المسوغ للاضافة على رايه فتامله ويفتح او يرفع الاول على طريق التنازع فيعمل الثاني ويضمر في الاول على المختار
من نحو لا حول ولا قوة الا بالله والمراد بذلك ان يكرر فتذكر مرتين مثلا مع ان عقيب كل واحدة منهما بلا فصل نكرة فان فتح
الاول فتح الثاني او رفع او نصب وان رفع الاول رفع الثاني او فتح فهذه خمسة اوجه جائزة في هذا التركيب الاول لا حول ولا
قوة بفتحهما ووجهه ان يجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبنى معها كما لو افردت كل منهما عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه
ان يقدر بعدها خبرا واحدا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا الا ان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر

فهما فى موضع الرفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدا بين المتعاطفين لا خبر المبتدا الاخير فقط فيكون
الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون
الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر فيجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون
مرفوعا بلا الاولى والثانية وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان
عمروا قائمان كانهما شئ واحد وانما الممنوع ان يعمل عاملان مختلفان فى حالة واحدة عملا واحدا فى معمول واحد قياسا على امتناع
حصول اثر واحد من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله الثانى لا حول ولا قوة بفتح الاول ورفع الثانى
على ان لا الثانية زائدة لتاكيد نفى الاولى كما فى قولك ما جاءنى زيد ولا عمرو وكانك قلت لا حول ولا قوة نحو فلا اب وابن كما يجئ
والعطف على المحل فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما خبرا واحدا لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا
يجتمع الابتدا ولفظ لا فى رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن تلغيها لضعفها والالغاء يجوز اذا كان اسمها نكرة
يليها وقد حصل شرط الالغا وهو تكرير لا لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية كما فى نحو لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون
الثانية كما فى نحو لا حول ولا قوة كما يجئ او الغيت الثانية دون الاولى كما فى مسئلتنا وهى لا حول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية
ملغاة مثله مع جعلها زائدة ومن يجوز اعمال لا عمل ليس يجوز هنا ان يجعل الثانية معملة عمل ليس فيلزم تقدير خبرها على حيالها ولا يجعل
الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين فى معمول واحد ولاستحالته هنا لان لا التبرئة خبرها مرفوع بها او بما يرتفع به خبر المبتدا
ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب فيكون الكلام عند هؤلاء جملتين الثالث لا حول ولا قوة بفتح الاول ونصب الثانى على ان لا
الثانية زائدة لتاكيد النفى كما مر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع عنده بالمبتدا
وخبر لا قوة مرفوع بلا الناصبة لاسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا لغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وانه لا يجوز فيجب ان
يقدر لكل منهما خبرا على حياله فيكون الكلام عنده جملتين كذا قرره الرضى وفيه بحث وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان
العامل عندهم لا وحدها فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا فيكون الكلام جملتين الرابع لا حول
ولا قوة برفعهما فيكون لا الاولى ملغاة لوجود المسوغ للالغاء ويكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زائدة لتاكيد النفى
كما مر واما ملغاة وغير زائدة كلا الاولى مذهب سيبويه وغيره فى هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل
واحد خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة وان جعلت الاولى عاملة عمل ليس والثانية ملغاة وجب تقدير خبرين
لما تقدم وكذا ان جعلت الثانية عاملة عمل ليس والاولى ملغاة وان جعلت الثانية زائدة قدرت خبرا واحدا وكذا ان جعلتهما معا
عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير واحد ولا ضير كما مر وجاز لك تقدير خبرين ووحدة الجملة وتعددها بحسب ذلك الخامس لا حول ولا
قوة برفع الاول على الغاء لا او اعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب الكلام جملتان ولا يجوز نصب الثانى مع رفع الاول ولا نصبهما معا
الا فى ضرورة وان سقطت لا الثانية فتح الاول ورفع الثانى او نصب كقوله ؎ فلا اب وابنا مثل مروان وابنه ؎ اذا هو بالمجد ارتدى
وتازرا ؎ روى وابن بالرفع عطفا على موضع لا واسمها وبالنصب عطفا على موضع اسمها باعتبار عملها وربما فتح منونا معه لا حكى
ابو الحسن لا رجل وامراة بفتح المعطوف على تقدير ولا امراة فحذفها وابقى حكمها وليس هذا ببعيد البتة لان نظيره متفق على ثبوته
لكنه على العكس من المحذوف والثابت وهو لا عليك اذ تقديره لا باس عليك وانظر هل يجوز على هذا الوجه الذى حكاه الاخفش ان
يرفع لا ولكما يجوز لو صرحت بها او تنصب صفة اسم لا او ترفع مطلقا اى سواء كان ذلك مع التركيب نحو لا رجل ظريفا وظريف ومع فقده
نحو لا غلام رجل ظريفا وظريف وسواء اتصلت الصفة كما مثلنا او لم تتصل نحو لا رجل عندك فاضلا وفاضل وسواء كانت
الصفة مفردة مثلنا وغير مفردة بان تكون مضافة نحو لا رجل ذكى الفهم عندك او مطولا نحو لا رجل طالعا جبلا وطالع جبلا

والنفي

والنصب في ذلك باعتبار عمل لا وقيل باعتبار الاتباع للحركة البنائية لان موضع لا رجل رفع بالابتدا كما مرّ وقال ابن معط صفة المبنى
المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب قال الرضي ولعله قاسها على صفة المنادى المبني مضافة ولقائل ان يفرق بان يا
لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته لا الرفع عند التكرار نحو لا غلام في الدار ولا غلام امرأة
فلم يلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته لا وقد تجعل الصفة مع الموصوف كخمسة عشر افرادا اي الصفة والموصوف واتصالا فيجوز
في نحو لا رجل ظريف ان تبني الموصوف والصفة جميعا على الفتح فتركبهما تركيب خمسة عشر ووجه التركيب ان الصفة من تمام الموصوف
فاغتفر فيها ذلك وجوّز بعضهم ان تكون فتحة الصفة اعرابية لكن حذف تنوينها طلبا للتشاكل فيكون محمولا على محله اولفظه في
الاعراب لشبه فتحته بحركة الاعراب كما مرّ وليس رفعها اي رفع الصفة مقصورا على تركيب الموصوف حتى انما ذا لم يركب لا يجوز الرفع
نحو لا غلام رجل ظريف عندك ولا دليلا على الغاء لا فيما اذا قلت لا رجل ظريف في الدار خلافا لابن برهان في المسئلتين وشبهته
في ذلك ان العامل في الموصوف والاسم المنصوب لا عمل للابتدا فيه فلا عامل في صفته والاسم المبني على الفتح ان نصبت صفته دل ذلك
عنده على الاعمال وان رفعت دل على الالغاء قال المصنف وما ذهب اليه غير صحيح لان اعمال لا عند استكمال شروطها ثابت باجماع العرب
فالحكم عليها بالالغاء دون نقصان الشروط حكم بما لا نظير له وقوله لا عمل للابتدا في الاسم غير مسلم بل له عمل في موضعه كما له عمل بالاجماع في
موضع المجرور بمن في نحو هل من رجل في الدار واختار بعض المتاخرين قول ابن برهان في المسئلة الثانية وهو ان رفع الصفة عند
تركيب الموصوف لا دليل على الغائها ووجه ما اختاره هذا المتاخر لان لا والحالة هذه لا عمل لها لكونها قد ركبت فصارت كالجزء
والحرف اذا كان كالجزء لم يعمل مثل قد والسين ولام التعريف وجزئية المركب اقوى من جزئية غيره فلهذا كان الحكم بالرفع المحلي لمجموع
لا رجل ومن ثم قال سيبويه في لا رجل ظريفا انه تابع على المحل مثل يا زيد الظريف ولم يجعله مثل ان هذا الظريف في الدار وقد مرت
الاشارة الى نحو هذا عن ابن هشام وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع نحو لا احد فيها رجلا ولا امراة فلك نصب البدل نظرا
الى عمل مفردا وغيره لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو في نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل لعملها اي لعمل لا بان كان معرفة نحو
لا احد فيها زيد ولا عمرو تعين رفعه لان مقتضي النصب منتف ومنه لا اله الا الله ثم المبدل منه ما هو فقيل هو الضمير المستتر
في الخبر المقدر وقيل بدل من اسم لا باعتبار عمل الابتدا اي باعتبار محل الاسم قبل دخول لا والاول اولى لان فيه ابدالا من الاقرب
بخلاف الثاني فان الابدال فيه من الابعد ولانه لا داعية الى الاتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ فان قيل كيف يصح
هذا والبدل هو المقصود بالنسبة وهي بالنسبة الى المبدل منه سلبية فالجواب انه انما وقعت النسبة الى البدل بعد النقض
بالا فالبدل هو المقصود بالنفي المعتبر في المبدل منه لكن بعد نقضه ونقض النفي اثبات والكلام على اعراب هذه الكلمة الشريفة
اعني لا اله الا الله طويل الذيل وقد افرد ذا التصنيف فلا نطول به ولعلنا نلم بشيء من ذلك في باب المستثنى ان شاء الله تعالى
وكذا المعطوف نسقا هو على التفصيل المذكور فيجوز الوجهان في لا رجل وامراة ويتعين الرفع في لا امراة فيها ولا زيد فان قلت كلام
شامل لما اذا كررت لا مع النسق وما اذا لم تكرر وقد كان قال فيما مضى وان سقطت لا الثانية فتح الاول ورفع الثاني او نصب
وربما فتح فزاد هناك وجها لم يذكره فما باله اعاد المسئلة ثم انه اعادها ناقصة قلت انما مراده هنا النسق الذي لم تكرر معه لا او
اما ما كررت معه لا فقد مضى حكمه فلا حاجة به الى ان يذكره ثانيا والمقصود هنا بيان ان حكم النسق حكم البدل في التفصيل المذكور
فذكره لهذا الغرض وان لزم من ذلك تكرار مسئلة فلا ضير وان كرر اسم لا المفرد دون فصل فتح الثاني او نصب نحو لا ماء ماء باردا
عندنا فلك في ماء الثاني ثلاثة اوجه حكى المصنف منها وجهين احدهما الفتح على تركيب الثاني مع الاول كالصفة والموصوف و
ثانيهما نصب الثاني والثالث لم يحكه المصنف رفع الثاني كما اهمل بيان الاعراب في هذه المسئلة وفيه وجهان احدهما انه صفة
لان هذه النكرة موطئة للنعت واذا وصف الاسم جاز ان يوصف به الثاني انه توكيد لفظي ثم الاوجه الثلاثة وهي الفتح والنصب

الرفع انما يجوز في الاسم الثاني حيث لا يجعل بدلا فان جعل بدلا امتنع الفتح لان البدل على نية تكرار العامل فيمتنع تركيبه وبارد صفة ماء
الثاني فان فتح او نصب فبارد منصوب فان رفع ماء الثاني فبارد مرفوع ولا مقرونة بهمزة الاستفهام سواء تجردت الاستفهام
عن النفي المحض كقوله: الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي: والشلوبين ينكر هذا القسم او كانت للانكار
التوبيخي كقول حسان رضي الله عنه: الا طعان الا فرسان عادية: الا تجشؤكم حول التنانير: في غير تمن في محل نصب على الحال من
همزة الاستفهام اي الا مقرونة بهمزة الاستفهام حالة كونها حالة في غير تمن وعرض ما لها مجردة من ذلك فيجري عليها الاحكام
المتقدمة وفي كلام المصنف انتقاد من وجهين احدهما ان ذكر العرض هنا لا معنى له والا يلزم ذكر الا الاستفتاحية والتحضيضية
والواقع فيهن اي الا كلمة واحدة فهل هي بسيطة او مركبة مسئلة اخرى الثاني ان الا التي للتمني كلمة واحدة بمنزلة ليت ولا يصح ان يقال
انها همزة الاستفهام ولا ان الاستفهام مثله في فهل لنا من شفعاء لانه لو قيل ليت لنا شفعاء صح ولو قيل ليت لا لم يصح ولها في
التمني من لزوم العمل في الاسم خاصة ولم ينبه عليه ومنع الالغاء ومنع اعتبار الابتداء ما لليت خلافا للمازني والمبرد في جعلها
كالمجردة فيتعين اذن في قول الشاعر الا عمر ولى مستطاع رجوعه: فيرأب ما اثأت يد الغفلات: تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع
خبره فالجملة في محل نصب على انه صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه ومن تابعه لا لفظا ولا
تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى ماء ولذلك يمتنع صفة
على المحل وتقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء الا مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها
وهذا ايضا قول سيبويه ومتابعيه وخالفه في ذلك كله المازني والمبرد ولا يفهم من كلام المصنف انها لا خبر لها عند سيبويه قال
الشارح ويبطل مذهب المازني والمبرد ما حكاه سيبويه من ان من قال الا غلام افضل منك لم يقل في الاعلام افضل الا النصب
فلو كان لها خبر لسمع ويجوز الحاق لا العاملة بليس فيما لا تمني فيه من جميع مواضعها كقوله: تعز فلا شيء على الارض باقيا: ولا وزر مما قضى الله
واقيا: ان لم يقصد الدلالة بها على نصوصية العموم واما مع القصد الى التنصيص على العموم فتعمل عمل ان كما تقدم ولا تعمل عمل ليس
باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر وتشكل على ذلك حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب
وافعال التصيير نحو صيرت الطين خزفا ونحو حسبت زيدا عمرا الداخل عليهما كان والمبنى دخولها اي دخول كان عليهما
لاشتمال المبتدا على استفهام وانما قيد المبتدا بذلك لان اشتمال الخبر على استفهام غير مانع في البابين نحو اين كنت واين ظننت عمروا
واما المبتدا المشتمل على الاستفهام فيجوز وقوعه في باب ظن دون باب كان نحو ايهم ظننت قائما الا انه منصوب فيتقدم بخلاف اسم كان
فتنصبهما مفعولين لان هذه الافعال وضعت للدلالة على التعلق بالشيء على صفة وذلك لا يتاتى الا بين شيئين فهذه الافعال
تكون متعلقة بذينك الشيئين فتنصبهما كما تنصب اعطى ونحوه المفعولين لتعلقه بهما وتكرر في كلام الرضي ان المفعول به
على الحقيقة ما يتضمنه الجزء الثاني مضافا الى الاول اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وقد يقال عليه اذا كان هذا
هو معناه الحقيقي فليجر النطق به كذلك فيقال علمت قيام زيد ولا يقدر شيء اخر وجوابه انه لما كان المضاف اليه غير معتمد
لذاته وانما يؤتى به لغيره فكانت هذه الافعال مستدعية في المعنى لشيئين ينعقد منهما ما اريد بها من المعنى شرطوا استقلال
كل منهما بنفسه وان لا يكون احدهما كالتتمة للاخر فيكون كانها انما طلبت شيئا واحدا كما ان قام في نحو قام غلام زيد انما طلب شيئا
واحدا وجاء الاخر تتمة لذلك الواحد ولا يحذفان معا واحدهما الا بدليل كانك اذا قلت علمت او ظننت مثلا وتركت
المفعولين اصلا ورأسا لم يكن في ذلك فائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون
المفعولين واما مع القرينة الدالة عليهما فحذفهما جائز نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقال الكميت: باي كتاب ام
باية سنة: ترى حبهم عارا عليك وتحسب: واما حذف احدهما الا القرينة فيمتنع لان اصلهما المبتدا والخبر ولا يحذف واحد منهما

لا القرينة فان وجدت القرينة جاز الحذف لكنه هنا قليل والسر فيه ان المفعولين كاسم واحد لان ثانيهما كالمفرق بيان عن الوضع نفس
للمفعول الحقيقي واولهما مايضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد كما مر فلو حذفت احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل عليه اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة من قرا يحسبن بالياء التحتية اي بخلهم هو خيرا
لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قول عنترة: ولقد نزلت فلا تظني غيره : مني بمنزلة المحب المكرم: اي فلا تظني غيره
واقعا كذا اورده الشارح وغيره شاهدا على حذف الثاني فلا يتعين لجواز ان يكون مني ظرفا مستقرا في محل نصب على انه المفعول
الثاني اي فلا تظني غيره كائنا مني وهم جعلوه ظرفا لغوا متعلقا بنزلت فالتجئوا الى جعل الثاني محذوفا وليس بقاطع في مطلوبهم
كما رايت واعلم انهم يسمون الحذف لدليل اختصارا ولغير دليل اقتصارا فاما حذفهما اختصارا فلا خلاف فيه واما اقتصارا ففيه
مذاهب احدها المنع مطلقا وهو ما اورده المصنف في المتن قال في الشرح وهو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه
الثاني الجواز مطلقا وهو مذهب الاكثرين وصححه ابن عصفور الثالث التفصيل فيجوز في ظننت وما في معناها ويمتنع في
علمت وما في معناها واما حذف احدهما اقتصارا فممنوع باتفاق واما اختصارا فذكر المصنف انه جائز كما علمت فظاهر كلام
ابن الحاجب في الكافية المنع لانه قال ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر وقال ابن عصفور حذف احد المفعولين لدليل
عليه قليل فلا ينبغي ان يقاس عليه وكانه استعد بكلام ابن الحاجب دون المصنف ولهما اي للمفعولين المذكورين من التقديم
والتاخير ما لهما من ذلك مجردين عن هذه الافعال فيكون الاصل تقديم المفعول الاول لانه المبتدا وتاخير الثاني لانه
الخبر وقد يعرض ما يوجب تقديم الاول نحو ما ظننت زيدا الا قائما وتقديم الثاني نحو ما ظننت قائما الا زيدا وحيث انتفى
الامران جاز لك التقديم والتاخير على ما تقدم في باب المبتدا ولثانيهما اي ثاني المفعولين من الاقسام والاحوال ما للخبر كان
فمن الاحوال انه لا يكون جملة طلبية فاما قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله فمؤول كما اول وكوني
بالمكارم ذكريني لان تاويل هذا ان لفظ طلبي ومعناه خبر اي تذكريني واما ذاك اعني قول ابي الدرداء فعلى اضمار القول
اي وجدت الناس مقولا في حق كل منهم اخبر تقله فالطلب هنا معمول للقول لا منصوب بالناسخ لا بغيره فهو هنا على معناه وهنا
على غير معناه وسياتي فيه زيادة كلام ان شاء الله تعالى وانما قال المصنف ما لخبر كان ولم يقل ما لخبر المبتدا لان ذاك لا يمنع
كونه جملة طلبية كما سبق في بابه وثاني مفعولي هذا لا يكون كذلك بل هو في باب كان فلهذا احال عليه فان وقع موقعهما اي
الموضع الذي يقعان فيه لو ذكرا ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت لك او ضمير نحو ظننته او اسم اشارة نحو ظننت
هذا امتنع الاقتصار عليه اي على ذلك الشيء الذي وقع في موضع المفعولين من ظرف وشبهه او ضمير او اسم اشارة والمراد بالاقتصار
عليه الاكتفاء به لا الحذف لغير دليل كما هو عند ابن عصفور وغيره لما ستعرفه ان كان ذلك المقتصر عليه من ظرف وما ذكر
معه احدهما اي احد المفعولين فاذا جعلت الظرف مثلا من قولك ظننت عندك ظرفا مستقرا على انه المفعول الثاني فالاول
محذوف فمتنع لما تقدم من ان حذف احدهما لا يجوز الا لدليل ولا دليل هنا على الاول فيمتنع الحذف وكذا القول في ظننت لك وكذا
ظننته وظننت هذا ان جعلت الضمير واسم الاشارة احد المفعولين والاخر محذوفا الا ان لم يكنه ان يجعل الظرف وشبهه في ظننت
عندك ولك لغوا متعلقا بنفس الفعل ويجعل الضمير من قولك ظننته ضمير المصدر وكذا اسم الاشارة من قولك ظننت هذا بجعله
راجعا الى المصدر فيجوز المسئلة حينئذ وما ذلك الا لانتفاء علة الامتناع الا ترى ان امتناع نحو ظننت مع الاقتصار انما كان
لعدم الفائدة لان الانسان لا يخلو في الاغلب من ظن كما تقدم فاذا كان الظن مقيدا بالظرف مثلا حصلت الفائدة اذ الوجود
قد يخلو من ظن يقع منك عند المخاطب فحيث يقيده بذلك تحققت فائدة لم تكن معلومة فجاز قال ابن هشام تظهر صحة

المسئلتين الاوليين يعني مسئلة الظرف ومسئلة شبه الظرف دون الاخريين يعني مسئلتي الضمير واسم الاشارة لان الظرف والمجرور
يفيدان تقييد العامل وتجدد الظن او العلم واما الضمير واسم الاشارة فانهما مفعولان مطلقان فلا يفيدان الا مجرد التوكيد
فوجودهما كالعدم فالجواز المسئلة معهما ممتنعة قلت وفيه نظر لان قضية كلامه ان مجرد التاكيد هو المستفاد من المفعول
المطلق وليس كذلك ضرورة انقسامه الى تاكيدي ونوعي وعددي فحينئذ لا نسلم انهما في ذلك للتاكيد بل للنوع فمعنى ظننته
ظننت الظن اذا المعرف فالمعهود وكذا ظننت هذا فتتحقق الفائدة على هذا التقدير اذ المعلوم الذي لا فائدة فيه هو وقوع ظن في الجملة
اما وقوع ظن مقيد فليس كذلك او لم يعلم المحذوف هذا شرط في المسئلة الاولى وهي مسئلة امتناع الاقتصار على ما ذكر من احد
تلك الاشياء الاربعة ان كان احد المفعولين فكان حقه ان يقدمه مذكورا الى جانب قوله ان كان احدهما وانما جعلنا الاقتصار من
قوله اقتصارا عليه بمجرد على الحذف لا على الحذف لغير دليل لقوله هنا ولم يعلم المحذوف فاذا كان قيدا في الاول كما قررناه يصير معناه امتنع الحذف امتنع
لغير دليل ان لم يعلم المحذوف ولو جعل قيدا في الثانية صار المعنى لا يمتنع الحذف لغير دليل ان لم يعلم المحذوف وكلاهما خلف من الكلام
وايضا والمصنف لم يقل على هذا الاصطلاح في شيء من كتبه واذا تاملت وجدت قوله فان وقع موقعهما ظرف الى اخره تقييد القوله
ولا يحذفان معا الا لدليل الا ترى انه اذا وقع التقييد بذلك لا على انه احد المفعولين جاز الاقتصار على ذلك من غير ذكر المفعولين
مع عدم العلم بالمحذوف فهو كالاستثناء مما تقدم وفائدة هذه الافعال الناصبة للمفعولين اللذين اصلهما المبتدا والخبر في الخبر
متعلق بالفائدة وان كان اسما لما يستفاد لما فيها من رائحة الفعل الذي يعتد في الخبر هذه الافعال ظن فقط او يقين فقط او كلاهما
او تحويل فهذه اربعة اقسام تشترك في نصب المفعولين المذكورين فالاول من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد الظن فقط حجى يحجوا
اي ظن يظن كقوله قد كنت احجوا ابا عمرو اخا ثقة حتى الم بنا يوما ملمات لا لغلبة في المحاجات كقولك حاجيته
فحجوته احجوه اذا غلبته في ذلك ولا قصد كقولك حجوته اي قصدته ولا رد ولا سوق كقولهم حجت الريح السفينة اي ساقتها ولا
حفظ ولا كتم فانها اذا كان بمعنى شيء مما ذكر من الغلبة وما بعدها تعدت الى مفعول واحد ولا اقامة نحو حجوت بالمكان اي اقمت
ولا بخل نحو حجوت بكذا اي بخلت به فانه اذا كان بمعنى اقام او بخل كان لازما وعد ايضا هو من افعال هذا القسم على ما ذهب
اليه الكوفيون واختاره ابن ابي الربيع والمصنف واستشهد عليه بقول الشاعر فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى
شريكك في العدم لا لحسبان بضم الحاء مصدر قولك حسبه بالفتح يحسبه بالضم اي عده فيتعدى حينئذ الى مفعول واحد وزعم
كقول الشاعر فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل لا لزعامة يقال زعمت ازعم زعامة اي كفلت ولا رياسة
يقال زعم فلان اذا صار رئيسا ولا سمن ولا هزال يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وبمعنى هزلت وجعل الاعتقادية كقوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا وافهم الا في انه لا التصيير فانها اذا كانت بهذا المعنى كانت من القسم الرابع وسياتي ان
شاء الله تعالى ولا ايجاد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ولا ايجاب كقولهم جعلت للعامل كذا ولا ترتيب كقولك جعلت بعض
متاعي فوق بعض وعبر عن هذا المعنى بالالقاء اي القيت بعض متاعي قلت ولا مانع ان يجعل في هذا المثال بمعنى صير ولا المقاربة كقوله
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وهذه تقدم الكلام عليها في باب افعال المقاربة وهب غير منصرف
اي مقصورا على صيغة امر المخاطب لا يستعمل على غيرها وكونها من افعال هذا الباب مذهب كوفي اختاره المصنف وانشد عليه الشاعر
فقلت اجرني ابا مالك والا فهبني امرا هالكا قال في الصحاح وهبني فعلت ذلك اي احسبني واعددني ولا يقال هبك والثاني من
الاقسام الاربعة وهو ما يفيد العلم فقط علم لا لعلمة احترازا من نحو علم فلان علمة فهو اعلم اذا كان مشقوق الشفة العليا فهو اذ
ذاك فعل قاصر لا متعد ولا عرفان احترازا من نحو علم بمعنى عرف فانها اذ ذاك تتعدى الى مفعول واحد وهذا على الفرق بين العلم
والعرفان كما ذهب اليه ابن الحاجب في غيره قال فعلمت الشيء بمعنى عرفته لا يقتضي الا متعلقا واحدا لان معناه عرفت الشيء في نفسه يعني واما التي تتعدى

الى اثنين فهى بمعنى عرفت الشئ لكن لا فى نفسه بل على صفة قال المرزوقى ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان
معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول
الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر ووجد كقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
قال الاخفش ومصدرها الوجدان وقال السيرافى مصدرها الوجود لا لاصابة احترازا من وجد ضالته اذا اصابها ومنه قول المتنبى
والظلم من شيم النفوس فان تجد ۞ ذا عفة فلعلة لا يظلم ۞ ومصدر هذه الوجدان والوجود ايضا ولا استغناء من نحو وجد اذا
استغنى وصار ذا جدة ولا حزن احترازا من نحو وجد زيد على محبوبه اى حزن عليه ولا حقد نحو وجد على عدوه اذا حقد
والفى مرادفتها اى مرادفة وجد التى تتعدى الى اثنين كقول الشاعر ۞ قد جربوه فالفوه المغيث اذا ۞ ما الروع عم فلا يلوى على حذر
واحترز بقوله مرادفتها من الفى التى بمعنى اصاب نحو ضاع مالى فالفيته اى اصبته فيتعدى الى واحد ودرى كقوله ۞ دريت
الوفى العهد يا عرو فاغتبط ۞ فان اغتباطا بالوفاء حميد ۞ قال المصنف واكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك دريت به فاذا
دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى ثان بالباء قل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم به قال الشارح ولم
يذكر اكثرهم درى فيما يتعدى الى اثنين قيل ولعل قوله دريت الوفى من باب التضمين ولا ينقاس واحترز بقوله لا لختل من قولهم
درى الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه فيتعدى الى واحد وتعلم بمعنى اعلم كقوله ۞ تعلم شفاء النفس قهر عدوها ۞ فبالغ
بلطف فى التحيل والمكر غير منصرف فلا يستعمل منه غير صيغة الامر وهذا الذى قاله المصنف ذهب اليه الاعلم والصحيح انها تتصرف
حكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا خارج بمعنى علمت والثالث من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد كلا الامرين اى الظن تارة
والعلم اخرى ظن وغالب ما يستعمل فى غير المتيقن نحو ظننت زيدا قائما اذا لم يكن قيامه مترجح الوقوع عندك لا متحققه
وقد يستعمل فى المتيقن قال تعالى انى ظننت انى ملاق حسابيه اى تيقنت واحترز بقوله لا لتهمة من ان يجى ظن بمعنى اتهم فتنصب
مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن الشئ تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل شيئا وكذا اتهمته
وحسب واكثر استعمالها فى غير المتيقن ووقوعها للمتيقن قليل كقوله حسبت التقى والجود خير تجارة ۞ وفى كتاب معانى القرآن
للزجاج فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله امواتا بل احياء ولو قرئ احياء بالنصب بتقدير احسبهم احياء لجاز ورد
عليه ابو على الفارسى فقال هذا لا يجوز لانه لا يؤمر بالشك ولا يجوز ان يتاول احسبهم على معنى اعلمهم لان ذلك لم يذهب اليه احد
من اهل اللغة قلت هذا مخالف لنقل المصنف ان حسب ترد بمعنى اليقين والذى ينبغى ان يرد به قول الزجاج ان الحسبان المذكور
فى الاية ظن اعنى فى قوله ولا تحسبن فلا يكون دليلا على المحذوف الذى هو بمعنى اليقين واحترز بقوله لا اللون من قولهم حسب
الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وهو فعل لازم وخال يخال واكثر استعمالها ايضا فيما ليس متيقنا واحترز بقوله لا لعجب
اى خال الرجل اذا تكبر قلت ووقع فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى اذا خولناه نعمة انه يقال خال الرجل يخول اذا اختال وافتخر فاذا
كان المضارع من هذا يخول فلا يحتاج المصنف الى الاحتراز عنه لانه لم يدخل تحت قوله خال يخال نعم ان ثبت ان مضارعه يخال
حسن التحرز منه فينبغى ان يحرر واحترز بقوله لا لظلع من قولهم خال الفرس يخال اذا ظلع ورأى وقد استعملت بمعنى الظن وبمعنى
العلم فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اى يظنونه ونعلمه واحترز بقوله لا لابصار من استعمال راى بمعنى ابصر
نحو رايت الشمس وبقوله ولا راى من استعمالها بمعنى الاعتقاد فى مثل قولك رايت راى فلان وبقوله ولا ضرب من استعمالها
فى مثل قولهم رايت الصيد بمعنى ضربته فى رئته فهى فى هذه المعانى الثلاثة متعد الى واحد لكن بعضهم صرح بان راى الاعتقادية
متعدية الى اثنين والرابع من الاقسام الاربعة وهو ما يفيد التحويل صير واصار وهما منقولان من صار التى من اخوات كان
نقل الاول بالتضعيف والثانى بالهمزة ومازاد فيهما من جعل نحو جعلناه هباء منثورا ووهب غير منصرف فلا يستعمل الا

بصيغة الماضي نحو وهبني الله فداك اي صيّرني وردّ كقوله فردّ شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا وترك
كقوله وربيته حتى اذا ما تركته اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه وتخذ كقولك تخذت زيدا خليلا واتخذ كقوله
تعالى واتخذ الله ابرهيم خليلا واكان المنقولة من كان بمعنى صار وهو قليل الاستعمال ومعنى اكان زيد عمرا قائما اصاره قائما
تحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير عن ابن فلاح قال وما حكم به جائز قياسا لكن لا اعلمه مسموعا قلت
وسياتي الخلاف ان شاء الله تعالى في كون النقل بالهمزة في المتعدي قياسا والحقوا اي العرب براى العلمية راى الحكمية كقوله
اراهم رفقتي حتى اذا ما تفرق الليل والتحق الالا فعداها الى مفعولين وكذا في قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فاعل مضارع
راى الحلمية في ضميرين متصلين وذلك مما يختص به علم ذات المفعولين وما جرى مجراها ونوع في الاستدلال بالاية فان
يكون اراني اعصر نحو فقدتني وعدمتني والحقوا ايضا بذلك سمع المعلقة بعين نحو سمعتك تقول واحترز من ان تعلق بمسموع
نحو سمعت قراءة زيد وكلامه فانها لا تتعدى الى غيره قال تعالى حتى يسمع كلام الله ولا يجيء بعدها اي بعد سمع المعلقة بعين
الا بفعل دال على صوت كما مثلنا قال الرضي وانا لا ارى منعا من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت انك تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينجعون
غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة وما ذكره المصنف من ان سمع المعلقة بعين متعد به
الى اثنين هو مذهب الاخفش والفارسي وابن بابشاد واختاره ابن الضائع وابن ابي الربيع وابن عصفور في شرح الايضاح ومذهب
الجمهور ان سمع لا تتعدى الا الى واحد واختاره ابن الحاجب قال وهو من الافعال المتعدية الى واحد في التحقيق كقولك سمعت كلاما
وشبهه وقد يتوهم انه متعد الى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال اما المعنى فلانه يتوقف على مسموع منه كما يتوهم السرقة على
مسروق منه فالوجه الذي يتعدى به السرقة الى مفعولين موجود في السماع واما من جهة الاستعمال فلقولهم سمعت زيدا يقول ذلك
وسمعته قائلا وقوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون فلولا ان الفعل يتعدى الى مفعولين لم يقل اذ تدعون لان المعنى حينئذ هل يسمعون
دعاءكم اذ تدعون وذلك لا يحسن قال في امالي القران والجواب عن الاول ان السرقة ليست كالسماع من حيث ان السرقة لا تعقل باعتبار
معناها الذي وضعت له الا بمسروق منه الا ترى انك لو قدرت شيئا موجودا في يد احد واخذته خفية لا يقال له سرقة لفقدان
المسروق منه بخلاف السماع فانك لو قدرت صوتا لفهمت معنى السمع بالنسبة اليه ولذلك قدرت غافلا عن المسروق منه لم يفهم
معنى السرقة ولو قدرت ان شخصا تعقل المسروق مع غفلته عنه لا يكون المعقول له هو معنى السرقة ولو قدرت انه يعقل المسموع
مع غفلته عن المسموع منه لم يتعذر تعقل معنى السماع يعني يكون مع المعقول له هو معنى السماع ثم قال فاما المسموع منه بالنسبة الى السمع
كالمشموم منه بالنسبة الى الشم لا يتعدى الا الى واحد فكذلك السماع والجواب عن الثاني انهم لما حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه
مقامه للعلم به وجب تقديره باعتبار قرينته وقرينته لا تكون الا صوتا فذكر بعده حال تبين خصوصه ليست مفهومة من ذكر
التعلق فقائلا ويقول ذلك منصوب على الحال وليس مثل قولك سمعت قول زيد قائلا ولا مثل ضربت زيدا ضاربا لانه هنا قد فهم
الاول وثمة قدر مثله او نوعه فافترقا لذلك يعني قد انه قائل غير المقول المضاف الى زيد واما ثمة فان قائلا ويقول مثل الاول ان
كان التقدير سمعت قول زيد قائلا ويقول فان القول نوع من الصوت ثم قال ويخرج قوله تعالى هل يسمعونكم اذ تدعون على ان التقدير
هل يسمعون اصواتكم اذ تدعون وهو ابلغ في المعنى المقصود من هل يسمعون دعاءكم لانه اذا تحقق انهم لا يدركون هذا الصوت
فهم في انتفاء ادراك الدعاء اجدر ولا يلحق بافعال هذا الباب ليس مراده ولا يلحق بافعال التصيير وان كان القائل بان ضرب
الملحقة يقول انها بمعنى صير لاجل قوله ولا عرف ابصر لانه لم يقل احد انهما بمعنى صير فتعين ان يكون المراد ولا يلحق بافعال هذا البا
ضرب مع المثل اي ضرب التي اعملت في المثل كقوله تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية اذ جاءها المرسلون على الاصح بدليل قوله
ضرب مثل فاستمعوا له فبني ضرب لما لم يسم فاعله واكتفت بمرفوعها ولو كانت من افعال هذا الباب لم تكن كذلك قاله المصنف وفيه نظر

لانه

لان غاية ما فيه ذكر المفعول الاول فقد يكون محذوفا والدليل والاصل ضربنا ما سنذكر مثلا ثم حذف الاول واقيم الثاني مقام الفاعل عند
بناء الفعل للمفعول والظاهر هو المذهب الاخر الذي لم يرتضه المصنف ويسلم لم قدم المثل على المضروب وهو المفعول الاول وجوابه
ان المضروب مثلا يوصف بصفة تبين وجه ضرب ذلك الشيء مثلا لغيره فلو اخر المثل لطال الفصل بينهما ولهذا قال ابن الحاجب
في قصيدته العروضية وضربك للنوع في صفاتهم مثلا مما كان ذكر النوع كافيا ولا يلحق بافعال هذا الباب عرف وابصر خلافا
لهشام ولا اصاب وصادف وغادر خلافا لابن درستويه لان هذه الافعال تتعدى الى واحد فان جاء بعدها منصوب
فهو منصوب على الحال والدليل على ذلك التزام تنكيره كذا قال الشارح قلت هي دعوى لم يقم عليها دليل بل قام الدليل على خلافها
في بعض هذه الافعال وهو غادر فقد حكي مجيء منصوب الثاني معرفة بمقتضى شاهد عربي ولا استحضره الان وتسمى الافعال المتقدمة
على صيرا القلبية لقيام معناها بالقلب لا تختص هذه التسمية بها بل يسمى بها كل فعل تعلق معناه بالقلب ان لم يكن ناصبا
لمفعولين نحو عرف وفكر وتختص متصرفاتها اي متصرفات الافعال القلبية وهي ما عدا هب وتعلم بقبح الالغاء وهو ترك
العمل لفظا ومعنى لغير مانع وهو امر اختياري في نحو ظننت زيد قائم حيث يكون الفعل الملغى مصدرا ونسب المصنف في الشرح القول
بقبح الالغاء فيها الى سيبويه وقال الشارح هي مسئلة خلاف فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز كذا نقل عنهم وظاهره ان
الجواز ثابت عندهم من غير قبح واما المصنف فجوزه على قبح فيه وبضعفه اي بضعف الالغاء وهو اخف من القبح في نحو ظننت
زيد قائم حيث يتقدم على الفعل الملغى السابق على المعمولين ما يتعلق بهما فان متى يتعلق بقائم وصرح بعضهم بانه جعل متى
معمولا للظن لم يجز لكون ظن لم يقع معترضا بين اجزاء الجملة وهو مبني على مذهب البصريين القائلين بمنع الالغاء عند تقدم
العامل على الجزئين في نحو قولك زيد ظن ابوه قائم حيث يقع العامل مؤخرا عن المبتدا الذي بني عليه الكلام ويتقدم على المبتدا
والخبر اللذين لم يتسلط عليهما وهما معه خبر عن المبتدا الاول ومنه قول الشاعر : كذاك ادبت حتى صار من خلقي ::: اني وجدت
ملاك الشيمة الادب : وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها بظاهر كالعلاج وايضا معمولها في
الحقيقة مضمون الجملة كما مر وسيبويه لا يحمل البيت على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت للضرورة وبعضهم يقول ضمير الشان
مقدر بعد القول وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتدا كقوله : ان من يدخل الكنيسة يوما ::: يلق فيها جاذرا وظباء
فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو زيد قائم ظننت حيث يتاخر العامل عن الجزئين الذين لم يتسلط
على نصبهما وزيد ظننت قائم حيث يتوسط بينهما والالغاء في المسئلة الاولى وهي مسئلة التاخر اولى عند الجميع من الاعمال واما التوسط
فقيل هما سواء وقيل الاعمال ارجح وظاهر كلام المصنف الاول وتقدير ضمير الشان او اللام المعلقة في نحو ظننت زيد قائم حيث يكون
العامل مصدرا من الالغاء وقد تقدم انه خرج على ذلك نحو اني وجدت ملاك الشيمة الادب وعلى كل منهما فالجملة الاسمية في محل
نصب اما على تقدير ضمير الشان فعلى ان يكون المفعول الثاني واما على تقدير لام التعليق فعلى ان يكون المفعول الثاني واما على تقدير
لام التعليق فعلى ان يكون الجملة في محل المفعولين وقد يقع الفعل الملغى بين معمولات كقوله : ان المحب علمت مصطبر ::: ولديه ذنب الحب مغتفر
وبين سوف ومصحوبها كقول زهير : وما ادري وسوف اخال ادري ::: اقوم ال حصن ام نساء : قلت يرد هذا على قولهم الالغاء ترك
العمل لا لمانع ضرورة ان العمل هنا غير ممكن فتامله وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله : فما جنة الفردوس اقبلت تبتغي ::: ولكن
دعاك الخبز احسب والتمر : والغاء ما بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد ويقوم ظننت زيد جائز لا واجب خلافا للكوفيين والشيخ
الخضراوي وابو حيان قولهم وذلك لا ننصب الا ما كان مبتدا قبل مجيء ظننت ولا مبتدا الا بالاسم اذا تقدمه الفعل وهي حجة ظاهرة واستند
البصريون الى السماع استدلالا بقول الشاعر : شجاك اظن ربع الظاعنينا : فانه يروى برفع ربع ونصبه وانما يتاتى ذلك على قولهم قد
نوزع فيه بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه فعلى تقدير رفع الربع يكون شجاك مبتدا وربع الظاعنين

خبره والعامل ملغى لتوسطه بين المفعولين وهو جائز بلا قبح وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك منصوبا بفتحة مقدرة على الالف لانه مفعول مقدم وربع والشجى الحزن والمعنى ان سبب حزنك ربع الاحبة الظاعنين اى المرتحلين باعتبار ما سره عندك حوية خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر اوقات الانس لعاينه وهذا مثل المعنى عند من يرى شجاك فعلا ومفعولا اى احزنك ربع الظاعنين والاسناد مجاز من قبيل الاسناد الى السبب اى احزنه الله عند روية الربع الخالى من الاحبة وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح نحو زيد ظننت ظنا قائم لان التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر فى ترك الاعتناء به ففيهما شبه التنافى وبمصدر مضاف الى الياء ضعيف نحو ظننت ظنى منطلق لان عدم ظهور النصب يكسر من سورة القبح وبضمير او اسم اشارة اقل ضعفا نحو زيد ظننته قائم وزيد احسب ذلك قائم وانما كان ذلك اقل ضعفا لان الضمير واسم الاشارة ليسا بصريحين فى المصدرية والحاصل ان سبب القبح فى المسئلة الاولى تقوية الفعل باعادة مصدره صريحا وظهور اثره لفظا وهو النصب صريحا فاما الثانية فسقط منها الثانى واما الثالثة فسقط منها الثانى والاول جميعا ونوكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا نحو زيد قائم ظنى او ظنا وكذا مع التوسط ويكون موكدا لغيره فيلغى اى المصدر المذكور وجوبا لانه من جملة اخرى كما ان المصدر فى زيد ابنى حقا كذلك وحينئذ فلا تسلط له على ما قبله ولانه جىء به بعد تمام تلك الجملة لتوكيدها ورفع الاحتمال عنها والعامل لا بد من تصور كونه سابقا على معموله وقد يعلل بان معمول المصدر لا يتقدم عليه ويرد بانه ليس فى تا ويل حرف مصدرى ويجاب بانه لم يحصر علة المنع فى ذلك بدليل اسماء الافعال على الاصح وقد ذكر المصنف خلافا فى ضربا زيدا بالنسبة الى تحمل الضمير وجواز تقديم المفعول على المصدر وصحح الجواز فلا يكون علة المنع عنده ذلك ويقبح تقديمه اى تقديم المصدر لخروج التوسط فلا قبح فيه ويدل على ذلك جعله المسئلة بعدها قليلة القبح مع التقديم على جميع الجملة وانما قبح تقديمه لان ناصبه فعل يدل عليه الجملة فكما يقبح تقديم حقا من قولك زيد ابنى حقا يقبح تقديم هذا قال المصنف ولذلك لم يعمل لانه لو عمل وهو موكد لاستحق التقديم بالعمل والتاخير بالتاكيد واستحقاق شىء واحد تقديما وتاخيرا فى حالة واحدة محال ويقل القبح فى نحو متى ظنك زيد ذاهب بنصب ظنك مفعولا مطلقا موكدا الاصل زيد ذاهب ظنك وقد سبق ان القبح فى نحو متى ظننت زيد ذاهب قليل فقلته هنا اولى وان جعل متى خبر الظن فاخرج المصدر المذكور عن التوكيد وتقدير كونه مقدما تاخير فجعل مبتدا والظرف خبره رفع المصدر حينئذ لانه مبتدا كما قلنا وعمل وجوبا فنصب المفعولين لانه اذ ذاك ليس بمصدر موكد ولا بدل من اللفظ بالفعل ولكنه مقدر بحذف مصدرى والفعل كما تقول متى ضربك زيد فان قيل هلا جاز الالغاء كما فى قولك متى ظننت زيد قائم اذا قدرت متى ظرفا فالقائم او ظننت فالجواب ان ظننت فى المثال المذكور قد تاخرت عن معمولها او عن معمولها فضعفت واما هنا فانما تاخرت عن معمول عامل اجنبى وهو الاستقرار فان قيل بل هو معمول للظن اذ هو خبره فالجواب ان المعتبر هنا العمل من جهة احرف الفعل ومعنى الحديث لان ذلك العمل فانه من باب اخر الا ترى انه تخبر بالمصدر فتقدم عليه نحو حسن قيامك مع قولنا ان المبتدا عامل فى الخبر ومع قولنا ان معمول المصدر لا يتقدم على المصدر واجاز الاخفش والفراء اعمال المنصوب فى الامر نحو اظنا زيدا منطلقا والجار والمجرور ظرف مستقر فى محل نصب على الحال من المنصوب وفى المصاحبة مثلها فى فخرج على قومه فى زينته ولا يكون لغوا متعلقا بالاعمال اذ لا معنى له والمعنى على الاول انهما اجازا اعمال المصدر المنصوب مصاحبا للامر اى للدلالة على الامر وللاستفهام نحو اظنا عمرو ذاهبا وهذا لا ينبغى ان يكون قول هذين فقط بل قول الجميع لان ظنا زيدا قائما بمنزلة ضربا زيدا وهو قياس وكذا اظنا نحو اقائما وقاعدا وتختص ايضا الافعال القلبية المتصرفة لا غير المتصرفة ليخرج تعلم وهب بتعليقها معنى لا لفظا الذى الاستفهام نحو علمت ازيد قائم ام عمرو واطلق المصنف الاستفهام فشمل الاستفهام بهل نحو علمت هل زيد قائم وفيه خلاف فاجازه قوم ومنعه اخرون مع اتفاقهم على جواز علمت ازيد قائم ام عمرو قال ابن الحاجب فالمجيزون نظروا الى صورة الاستفهام فى الموضعين والمانعون نظروا الى ان مضمون الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان

يكون ما

يكون ما يقال في جوابه والذي يقال في جواب الاستفهام مع ام احد الشيئين منسوبا اليه ذلك الحكم فيحصل تعلق بشيء على صفة فاذا قلت علمت ازيد عندك ام عمرو فمعناه علمت احدهما معينا على صفة وهي كونه عندك لان ذلك هو الذي يقال في جوابه واما اذا قيل هل زيد قائم فليس جوابه نسبة قيام الى زيد او غيره حتى يقال تعلق العلم بذلك والجواب ان المعنى مع نعم زيد قائم ومع لا ما زيد قائم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم ولا مقيدين بجعل المقصود من محكوم عليه ومحكوم به هو الجواب هو المصحح للتعلق فاستفهام او الى مضاف اليه اي مضاف الى ذي استفهام نحو علمت غلام من عندك وكان المصنف في غنية عن ذكر هذا لان الاستفهام يشمله وقد ذكره او الى تالي لام الابتداء كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق او الى تالي لام القسم كقول الشاعر: ولقد علمت لتاتين منيتي ❊ ان المنايا لا تطيش سهامها ❊ وفي الغرة ان لام القسم لا تعلق او الى تالي ما وان النافيتين نحو فظنوا ما لهم من محيص لقد علمت ما هؤلاء ينطقون وتظنون ان لبثتم الا قليلا واحترز بالنافيتين من غيرهما كالموصولة وان المخففة من الثقيلة او لا نحو اظن لا يقوم زيد وهو من امثلة ابن السراج ولم يذكرها المغاربة وليس ما ذكرناه من تعدي الافعال القلبية معنى لا لفظا الى ما ذكر تعليقا اخذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزويج فالفعل المعلق عن العمل ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا وفسره المصنف في الاصطلاح بانه ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب واورد ان من التعليق ما هو على سبيل الجواز كما سياتي في مسئلة علمت زيدا ابو من هو وقيل التعليق ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع وهو كالاول او هو هو وفيه نظر وانما اثبتوا العمل بحسب المحل والتقدير مع التعليق لان النصب يظهر في التابع تقول عرفت من زيد وغير ذلك من امورهم واستدل عليه ابن عصفور بقول كثير: وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ❊ ولا موجعات القلب حتى تولت ❊ بنصب موجعات وليس بقاطع لاحتمال ان يكون ما زائدة والبكا مفعولا به او ان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا التي وما كنت ادري قبل عزة والحالة لا موجعات القلب موجودة والبكا وليشاركهن اي الافعال القلبية فيه اي في التعليق مع الاستفهام نظر قلبية كانت نحو فانظري ماذا تامرين او بصرية نحو فلينظر ايها ازكى طعاما قال الاستاذ ابو جعفر بن الزبير لم يذهب احد الى تعليق انظر يعني البصرية سوى ابن خروف وتبعه ابو الحسن يعني ابن عصفور وقد ذكر سيبويه تعليق انظر ثم حمل الناس ذلك على النظر بمعنى التفكر وابصر نحو: تبصر خليلي هل ترى من ظعائن ❊ والاظهر هنا انها من الابصار بالعين ومثل له المصنف بقوله تعالى فستبصر ويبصرون بايكم المفتون ويحتمل جعل اي موصولة والباء زائدة وصدر الصلة محذوف اي ايكم هو المفتون فلا تعليق اذن وتفكر كقوله: تفكر ايا يعنون ام قردا ❊ وسال نحو ويسال ايان يوم القيامة يسالون ايان يوم الدين وما وافقهن قال المصنف شرحه الى نحو الم تر الى ربك هاهنا بمعنى الم تبصر حكاه سيبويه وما اختاره من جعل رى هذه بصرية هو راي المازني وحملها شراح الكتاب على انها علمية قال ابن عصفور وهو اولى وحينئذ فقول المصنف يعني الم تبصر من كلامه لا من كلام سيبويه قال واشرب بمعنى الى نحو ويستنبئونك احق هو بمعنى يستعلمونك فهو طلب للعلم او قاربهن نحو ليبلوكم ايكم احسن عملا قاله المصنف يريد لان المراد بالبلوى الاختبار وهو سبب للعلم فهو قريب منه وكثيرا ما يعامل السبب معاملة المسبب ما يقارب بهن خلافا ليونس فانه جعل من ذلك قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد فاي استفهامية عنده والضمة اعرابية وننزع معلق عن العمل لاجل الاستفهام وقد سبق ذلك في باب الموصول وقد تعلق بشيء كقوله: ومن انتم انا نسينا من انتم ❊ وريحكم من اي ريح الاعاصر ❊ قال المصنف لانه ضد علم والضد قد يحمل على الضد واعترض بانه ضد العلم الجهل لا النسيان الذكر ولم يذكر المغاربة تعليق نسي وتنصب مفعول نحو قد علمت زيدا ابو من هو اولى من رفعه لان عامل النصب تسلط عليه ولا مانع يمنع من عمله فينصب وهو المختار لكن يجوز رفعه على الصحيح وهو مذهب سيبويه ووجهه ان الاسم المذكور مستفهم عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت ابو من زيد فعومل معاملة ذي الاستفهام لفظا والحسن من هذا ان يقال زيد هو نفس الابـ

لا ب هنا الصدر لاضافته الى ماله الصدر فعومل معاملته وقد ورد السماع بمذهب سيبويه قال الشاعر: فوالله ما ادري علی
كوبته ايسدان قاصالاً ام يتضرع: يروى عز بمروان كان الاولى نصبه وزعم ابن عصفور ان التعليق اولى قال لان الاعتناء
بالمعاني اولى من الاعتناء بالالفاظ واجيب بالمنع اذا المخل رعاية اللفظ بجهة المعنى كما في مسئلتنا بل رعاية اللفظ اذ ذاك احق
ورفعه ممتنع بعد ارايت بمعنى اخبرني فتقول ارايت زيدا ابو من هو بالنصب فقط نص عليه سيبويه قال لانك لو قلت ارايت ابو
من زيد وارايت ازيد ثم ام فلان لم يحسن لان فيه معنى اخبرني عن زيد انتهى والدليل على ان ارايت بمعنى اخبرني انك تقول
ارايت زيدا ما صنع فيقال سافر اقام كتب فقط ولا يقال لا او لا نعم ولو كان الاستفهام على ظاهره لقيل ذلك لانها حينئذ لطلب
التصديق كما يقال اجاءك زيد فتقول نعم او لا وكلام سيبويه الى ان ارايت بمعنى اخبرني لا تعلق وقد صرح به ابو علي في التذكرة
واعترض بورودها معلقة كثيرا كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله او اتتكم الساعة اغير الله تدعون ونحوه في القران
كثير وانفصل ابن عصفور عن ذلك بان قدر المفعول محذوفا اختصارا والتقدير قل ارايتكم عذابكم فلا تعليق فان قلت هو معلق
عن الجملة الاستفهامية وهي في موضع المفعول الثاني قلت قد سبق في باب اسم الاشارة ان جملة الاستفهام لا محل لها على المختار
الرضي ولئن سلم ان لها محلا فلا نسلم ان العامل معلق عنها بناء على قول الزمخشري ان التعليق هو ان توقع بعد العامل ما يسد
مسد منصوبيه جميعا وسيأتي قريبا ومن مثل هذه المسئلة قوله تعالى قل ارايتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله اروني ماذا
خلقوا من الارض اي اخبروني فشركاءكم مفعول باخبروني ورفعه ممتنع وماذا خلقوا اما محل له كما تقدم او محله النصب على
انه مفعول ثان كما راه جماعة واروني قال الزمخشري بدل من ارايتم ورده ابو حيان بانه لم يقترن بهمزة الاستفهام كما قرن الاول
بها وبان البدل في الجمل لم يثبت وبان البدل عند النحويين على اعادة العامل ولا عامل هنا فيعاد فالاوجه الثلاثة مردودة اما
الاول فمبني على قاعدة لا وجود لها في الخارج ولو ثبت لم يجز هنا لان الاستفهام فيه غير حقيقي واما الثاني فالبدل في الجمل ثابت
قال تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية واما الثالث فالعامل موجود وهو قل وقد جاء قل اروني الذين الحقتم
به على اني اقول اذا ثبت مجيء البدل في الجملة سقط هذا السؤال اذ الجمل تارة تكون ذات محل من الاعراب وتارة لا تكون ذات محل
فيكون المبدلة بحسب المبدل منها الا ترى الى مجيء البدل في الاية في جملة الصلة ولا محل لها من الاعراب قطعا ويحمل قولهم البدل على
نية تكرار العامل على انه مخصوص بالمعربات لفظا او تقديرا او محلا فان قلت البدل من جملة التوابع فيلزم ان يكون له اعراب ذاتي
ما كان تابعا باعراب سابقه من جهة واحدة قلت والعطف ايضا من جملة التوابع ولا شك ان الجملة الثانية من قولك جاء زيد
واكرمته معطوفة على الاولى وهي مستانفة فلا محل لها فما كان جوابا عن مثل هذا فهو جوابنا عما قلت وقول ابي حيان وانما اورده
معترضا والمسئلة من باب التنازع فيه نظر بالنسبة الى التسلط الثاني اذ ليس بين العاملين ارتباط فيما زعم ولا الاسم المستفهم به
والمضاف اليه مما بعدهما ما لهما دون الافعال المذكورة وذلك لان اسم الاستفهام والمضاف اليه لا يعمل فيهما ما قبلهما فلا يؤثر
فيهما العوامل السابقة شيئا بل يبقى ما لهما على ما كان عليه قبل دخول العوامل السابقة ويعتبر ما كان لهما بالنسبة الى ما بعدهما
فيحكم بثبوته لهما مع وجود الافعال المذكورة وذلك مثل علمت ايهم صديقك فلا ينظر الى علمت وانما ينظر الى ما بعد اسم
الاستفهام مبتدا وما بعده خبر عنه كما كان قبل دخول علمت وكذا علمت ايهم ضربت فاسم الاستفهام مفعول بما بعده وهو مصدر
في قولك علمت اي قيام قمت فظرف مكان في نحو علمت اين خالد وظرف زمان في نحو علمت متى ضربت زيدا وحال في نحو كيف ضربت
زيدا وعلى ذلك فقس المضاف الى اسم الاستفهام والجملة بعد العامل المعلق عن العمل في موضع نصب باسقاط حرف الجر ان تعدى
اي بحرف الجر نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسألون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه
ونظرت فيه وسالت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك

الحرف

الحروف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معنى احدهما فيكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين واختلف في قوله
تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على تقدير الاول
مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المصرح وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة وفي موضع مفعول ان يعدى الى واحد
نحو عرفت من ابوك ومنه على راى المازني والمصنف ما ترى ان برق ههنا لان الرؤية فيه عندهما بصرية وسادة مسد مفعوليه
ان تعدى الى اثنين نحو علمت ازيد عندك ام عمرو وبدل من المتوسط بينه ان تعدى الى واحد نحو عرفت زيدا ابو من هو لكن راى
اقسام البدل هو قيل هو بدل كل والاصل عرفت شان زيد قال ابن عصفور وقيل بدل اشتمال ومثل عرفت زيدا جزم واختاره ابن
الصائغ وذهب جماعة الى انه حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم حكاه ابن جني
عن الفارسي ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وفي موضع الثاني ان تعدى الى اثنين ووجد الاول لانه ان لم يوجد
فانها تكون سادة مسد المفعولين كما سبق ومثال هذه المسئلة علمت زيدا ابو من هو وهل الفعل معلق عن الجملة الاستفهامية
في هذه الصورة او لا قال جماعة من المغاربة نعم هو معلق وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان كما هو صريح كلام
المصنف وخالفهم في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد
معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود
بان الفعل معلق وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعده ما يسد مسد منصوبيه جميعا
كعلمت ايهما عندك الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المفعولين بين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما
افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت لزيد منطلق وحاول الطيبي دفع الاضطراب والتوفيق بين كلاميه بما هو مقرر في حاشية المغني
فراجعه ان شئت فان قلت ما الراجح من هذين الرايين قلت راي من ذهب الى انه من باب التعليق بدليل قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة لانه سال التي يراد بها طلب العلم لا المال انما تتعدى الى اثنين بالجار فلو كان حصول سل الى كم لو صول
ظن الى الجملة في نحو ظننت زيدا ابوه قائم لزم تعديه الى اثنين بنفسه وذلك ممنوع واذا ثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود
الجار لم يكن كون الفعل ناصبا لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر والله اعلم بالصواب وتختص ايضا الافعال
القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو ظننتني وعلمتني
ورأيتني فكل افعال القلوب المتصرفة قال تعالى كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى واحترز بالمتصرفة من هب وتعلم فلا يقال هبك محسنا
ولا تعلمك صنعت كذا قال ابو حيان وفي منع هبك محسنا نظر وما اظنه الا مسموعا من كلامهم والحقت بها في ذلك رأى الحلمية
كقوله تعالى حكاية اني اراني اعصر خمرا ورأى البصرية كقول عائشة رضي الله عنها لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا
طعام الا الاسودان التمر والماء قال المصنف وهذا في رأى البصرية شاذ ومنه قول قطري فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني
تارة وامامي قلت فكان عليه ان ينبه على الشذوذ وكلامه في المتن يوهم المساواة على ان ما مثل به من الحديث والبيت يحتمل
لان يجعل الرؤية فيه قلبية وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا وان يكون المفعول به متأثرا
منه واصل المؤثر ان يكون يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد
نفسه فلم يقولوا اضربتني وضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى ولاتفاقهما من حيث كان كل واحد منهما
ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه فتطهرت متغايرين في اللفظ
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا
في الحقيقة فاعلا ومفعولا به كذا قال الرضي ووجه ابن الحاجب ذلك بطريقة اخرى فقال انما ابدلوا المفعول بلفظ النفس في غير افعال القلوب

نحو ضربت نفسي لما تقرر في المعتاد من ان فعل الفاعل لا يتعلق بغيره فلو قالوا ضربتني لسبق الى الفهم ما هو الغالب فابدلوا المفعول بلفظ النفس
ايذانا بالعدول عن ذلك الغالب بخلاف علمت وظننت فانه ليس الغالب فيها التغاير بل علم الانسان بصفات نفسه وظنه اياها اكثر
فكان ذلك الغالب لانه غير الاصل لاجله منتفيا فجرت هذه يعني افعال القلوب على اصلها وهو استعمال المضمرات في محالها من غير تغيير لها
وقد يعامل بذلك عدم كقول جران العود: لقد كان لي عن ضرتين عدمتني * وعما الاقي منهما متزحزح * وفقد كقول الاخر: ندمت
على ما كان مني فقدتني * كما يندم المغبون حين يبيع * وانما جاز ذلك في عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع ويمتنع
الاتحاد عموما في باب ظن وغيرها من سائر الافعال ان اضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا ضرب
بزيد ظن نفسه وضرب نفسه واحترز بقوله متصلا من ان يكون منفصلا فلا يمتنع الاتحاد نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ضرب زيدا
الا هو وبقوله مفسرا بالمفعول من نحو زيد ضرب عمرا فلا شبهة في جوازه وان كان الفاعل مضمرا متصلا لانه غير مفسر بالمفعول **فصل**
في الكلام على القول وما يتفرع منه من الافعال وغير ذلك يحكى بالقول وهو مصدر معناه النطق اللساني نحو يعجبني قولك ان زيدا
فاضل وفرع وهي الماضي نحو قالوا سمعنا والمضارع نحو يقولون ربنا امنا والامر نحو قولوا امنا واسم الفاعل نحو والقائلين لاخوانهم
هلم الينا واسم المفعول كقوله: تراضوا بحكم الجود حتى عبيدهم * مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل * واسم المصدر نحو مقالك الله
ربنا اقرار بالربوبية الجمل هو مفعول ما لم يسم فاعله وعامله يحكى المتقدم وينصب به المفرد المؤدى معناها اي معنى الجمل كالحديث والقصة
والشعر والخطبة والكلام ويعتبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم يحمل عليها ذلك المفرد تقول مثلا قلت كلاما حقا او
باطلا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم مثلا ثم تقول زيد قائم مثلا ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وينصب به ايضا
المفرد المراد به مجرد اللفظ قال المصنف كقولك قلت كلمة اي هذا اللفظ وهذا النوع مختلف فيه وقد ساقه سوق المجمع عليه وانما
استنبطت اجازة الزجاجي له من قوله في كتابه المسمى بالجمل وانما قلنا الكل والبعض واجازه الزمخشري له من قوله في يقال له ابرهيم مفعول
لم يسم فاعله قال المصنف ورجح الزمخشري هذا الاعراب على اعرابه منادى وخبرا اي هذا ابرهيم فلم يذكر وجهه ويمكن توجيهه
بامرين سلامته من دعوى الحذف اللازم على كل منهما وانه شامل لكل استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ اعني انه يشمل استعماله في جميع
التراكيب واما يا ابرهيم فخاص بالندا وهذا ابرهيم مختص بهذا التركيب وليس المراد الا ان هذا اللفظ يطلق عليه قال ابن هشام اذا
قيل قلت كلمة ان اريد بها الكلام فجائز اتفاقا كقلت شعرا او مسمى كلمة كزيد او قام او هل فممتنع اجماعا او لفظ كلمة فمسئلة
خلاف قلت وقع في شرح الحاجبية للرضي الاسترابادي اجازة الوجه الثاني الذي حكى الاجماع على امتناعه وذلك ان الرضي قال و
يقع المفرد بعد القول على احد خمسة اوجه فذكر الاول وهو ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ثم قال وثانيها ان يعبر به عن المفرد
لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة ثم قال و
ثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ ينتصب هذه الثلثة
لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى يراعى هذا كلامه ولا ادري من اين اخذ جواز الحكم في الصورة التي حكى ابن هشام فيها المنع
باجماع فحرره ثم قال الرضي ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته ومراعاة اعرابه
ثم قال قلت زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان
يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم والحاق اي الحاق القول بالظن في العمل مطلقا
سواء وجدت الشروط او بعضها او لم يوجد شيء منها لغة سليم بضم السين حكاها سيبويه عن ابي الخطاب ومنه قول الشاعر
قالت وكنت رجلا فطينا * هذا ورب البيت اسرائينا * رات هذه المرأة عند هذا الشاعر ضبا فظننت انه من ممسوخ بني اسرائيل
قال ابن عصفور ولا حجة في ذلك لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائين على تقدير مضاف اي مسيخ اسرائين فحذف المضاف وابقى

المضاف

المضاف اليه على اعرابه وهو الجر على حذف والله يريد الاخرة فيمن قراه بكسر الاخرة قلت لا يجدي هذا التاويل شيئا مع نقل ابي الخطاب
ان نصب الجزئين بالقول مطلقا لغة سليم ويخص اكثر العرب من غير سليم ولم ينقل باقي العرب فهم ان فيه لغة ثالثة لبعضهم هذا
الالحاق بمضارع المخاطب لا بقيد الافراد والتذكير بل المراد من خوطب كائنا من كان وعلى هذا فلا يكون الفرق بين ان
يكون الخطاب لواحد او له نحو ازيد القول عمرو امنطلقا او في اخره نحو اتقولين زيدا ذاهبا واحترز بالمضارع من غيره ماضيا كان او
لا فلا يجوز فيه الا الحكاية واجاز السيرافي اعمال الماضي في شروط المضارع وزعم الكوفيون ان الامر للمخاطب يجري مجرى الظن في
لغة غير بني سليم واحترز بالمتكلم والغائب فليس معهما الا الحكاية الحاضر والمراد به الحال على ما صرح به المصنف في الشرح بعد استفهام
بغير هل لانها تخصص المضارع بالاستقبال على ما ذكره البيانيون ولكن النحويون لا يقيدون الاستفهام بل يطلقونه بحيث يدخل
فيه الاستفهام بهل وبغيرها فعلم انه لا يشترط كونه للحال قال ابو حيان واشتراط كون المضارع حاليا لم يذكره غير المصنف والظاهر
انه غير شرط بدليل عمله مستقبلا في قوله: اما الرحيل فدون بعد غد: فمتى تقول الدار تجمعنا: وتبعه الشارح مقتصرا على كلامه
لقائل ان يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فان قيل المسئول عنه هو ما يلي اداة الاستفهام فالجواب ان ذلك
في الهمزة وام وهل على ما فيه كما سياتي ان شاء الله تعالى لانها احرف لا موضع لها من الاعراب فاما الاسماء فانها ترتبط بعواملها
او بمعمولاتها فذاك هو المسئول عنه ثم لا فرق بين الاستفهام عن الفعل والاستفهام عن الفاعل والاستفهام عن متعلقات الفعل
نحو اتقول زيدا قائما ومن يقول اخاه قائما وقال الشاعر: متى تقول القلص الرواسما: يدنين ام قاسم وقاسما: وقال الاخر
اجهالا تقول بني لؤي: لعمر ابيك ام متجاهلينا: ثم نبه المصنف على انه ليس المراد الاستفهام كيف كان متصلا او منفصلا بل المراد
ان يقع ذلك بعد استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف وجار ومجرور نحو افي الدار تقول زيدا قائما او احد المفعولين
كقوله اجهالا تقول بني لؤي البيت وهل الفصل بمعمول المعمول كذلك نحو اهندا تقول زيدا ضاربا قال الشارح مقتضى الاصول جواز
الاعمال وزاد السهيلي شرطا اخر لاجراء الفعل مجرى الظن ان لا يتعدى باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق لان تعديته باللام يقتضي
تعين كونه قولا مسموعا فيبعد عن معنى الظن الذي هو من افعال القلوب وهل القول العامل عمل الظن مجرى مجراه في العمل فقط او
في العمل والمعنى معا الثاني مذهب الجمهور وقال بالاول بعضهم فان عدم شرط من الشروط التي ذكرت في المتن رجع الى الحكاية
الا على لغة بني سليم ويجوز الحكاية مع ان لم يعدم شيء من الشروط فعلم ان استكمال تلك الامور المشروطة انما هو شرط في الجواز لا في الوجوب
يدل عليه قول عمرو بن معدي كرب: علام تقول الرمح يثقل عاتقي: اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت: يروى برفع الرمح على الحكاية
ونصبه على الحاقه بالظن ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه من الدعاء والنداء والاخبار ونحوها فاذا قلت دعوت زيدا تعجل
وناديته اقبل واخبرته زيد قائم فليست الجمل المذكورة وهي تعجل واقبل وزيد قائم في محل نصب على انها محكية بدعوت وناديت و
اخبرت بل يقدر معه القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف اي دعوت زيدا قلت له تعجل وناديته قلت له اقبل واخبرته قلت
له زيد قائم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون الحكاية بما في معنى القول ولا يضمرون معه قولا قال المصنف في الصحيح مذهب البصريين واستدل
على صحته بانه قد جاء القول مصرحا به في قوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين و
في قوله تعالى اذ نادى ربه نداء قال رب فدل على صحة التقدير عند عدم التصريح انتهى فان قلت كيف صح العطف بقوله في الاية الاولى فقال
رب قلت جعل الزمخشري نادى بمعنى اراد النداء لانه عطف النداء عليه حيث قال فقال رب وهذا هو النداء والاصل يا رب قال واما قوله
اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب فالنداء هنا حقيقة لانه ابدل منه حكاية النداء لا بتوسط حرف عطف قال جدي الامام ناصر
الدين ابن المنير رحمه الله وهذا الذي عنقد ثم ملجي ليس به لجواز وجهين اقربهما احدهما ان يكون الاخر تفسيرا او توسط حرف العطف
في التفسير لا يضر وقد وقع كثيرا وقد قيل في قوله الم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم اي يصلك فان له نار جهنم فجعل

بالمخاطب عنهم

المبرد الثانية تفسير للاولى تأكيد لها فالثانية هي الاولى لكن الاولى مجملة لم يذكر فيها صورة الهلاك والتدبار بجهنم والوجه
الاخر ان يكون الفاء عاطفة قصة على قصة وللتفصيل على الاجمال فكانه اولا ذكر نداءه مجملا ثم عقبه بذكره مفصلا وهي كالفاء
التي تدخل في امر الله من حيث ان المجمل بما هو مجمل غير المفصل فهو عطف مفصل على مجمل ويجوز وجه ثالث لطيف المأخذ دقيق
الحاشية وهو ان يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشيء على نفسه بل من عطف المجموع على
احد اجزائه وهما متغايران هذا كلامه رحمه الله وقد يضاف قول وقائل الى الكلام المحكي فالاول كقوله: قلت يا للرجال ينهض منا:
: مسرعين الكهول والشبان: والثاني كقوله: واجبت قائلا كيف انت بصالح: حتى مللت وملني عوادي: ويروى بخو صالح وهو واضح
وبرفع فالتقدير بقولي انا صالح فحذف القول والمبتدا قال المصنف رحمه الله وقد يغني القول في صلة كقوله: لنحن الالى قلتم فاني ملئتم:
: لرؤيتنا قبل اهتمامكم رغبا اي قلتم نغلبهم وفي غيرها اي غير صلة ولم يذكر المصنف له شاهدا بل مثل له بقولك انا قال زيد ولو
دل على الفراق قال تعليني بدلا عما بعده كادلا ما بعد القول في البيت على المقول من الحكي لظهوره كلاهما متعلق ببعض والعكس وهو الاستغناء
بالمقول عن القول كثير نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي قائلين ونحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم
اي فيقال لهم اكفرتم وان تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى جملة كما في قولك قلت كلاما ولا يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابرهيم
حكي مقدرا معه ما يكون به جملة نحو قالوا سلاما قال سلام فيقدر مع الاول فعل ناصب اي سلمنا ويقدر مع الثاني اما خبر يكون
مبتدا والتقدير عليكم سلام واما مبتدا فيكون خبرا والتقدير تحيتكم سلام والحاصل انه لا ينصب بالقول مفرد على انه مفعول به
الا اذا كان على احد الوجهين المذكورين وانما قلت على انه احترازا من نحو قلت حقا اي قولا حقا فان هذا من باب المفعول المطلق قلت
وكلام المصنف مخالف لما قدمناه من كلام الرضي فتأمله وكذا ان تعلق المفرد الذي هو في التقدير بعض جملة بالقول بغير فيحكى مقدرا
معه ما يكون به جملة فلو كان على خاتم نقش محمد وعلقت به قرات او رايت او لمحت او نحوها قلت قرات على فص خاتمه محمد بالرفع
على حسب النافر لان مراده صاحبه محمد ونحو ذلك ولو كان المنقوش محمدا بالنصب قلت قرات محمدا بالنصب يقدر له ناصبا ولو
ادخلت على المنصوب فعلا لم يغيره كقوله: واصغر من ضرب دار الملوك: يلوح على وجهه جعفرا: فانشد الشاعر يلوح الى الجملة مراعيا
لقصد الناقش وانشد الفرا بالتاء شاهدا على لحت الشيء بمعنى ابصرته هذا منتهى ما ذكره الشارح قلت ومقتضى ما قدم المصنف من
ان الحكاية لا تكون الا بالقول ان لا يصح كلامه هنا على ظاهره بل لا بد من تاويله على انه اراد ويجيء في الكلام اضمار القول ويشكل
ذلك في البيت لان الفاعل على ان المصنف قال وتبعه الشارح اسند الشاعر يلوح الى الجملة مراد الناقش وهذا تصريح منه بان لا
قول مقدر فانظر هذا الموضع فانه مشكل فصل في ذكر الكلام على ما ينصب ثلاثة من المفاعيل تدخل همزة النقل
وهي التي تنقل الفعل عما كان عليه من لزوم وتعد الى واحد واثنين الى التعدي الى واحد والتعدي الى اثنين والى ثلاثة ومن ثم
سميت همزة النقل ويسمى ايضا همزة التعدية لذلك على علم ذات المفعولين احترازا من علم اللازمة وهي التي مصدرها العلمة
اي شق الشفة العليا ومن علم ذات المفعول الواحد وهي التي بمعنى عرف وراى اختها وهي القلبية احترازا من راى البصرية
فينصبان ثلاثة مفاعيل قال الشارح والاحسن ان يضبط ثلاثة بالتنوين لان مفاعيل صفة ولا يضاف العدد الى الصفة الا
في الشعر وقليل من الكلام قلت يرد عليه فان لم ياتوا باربعة شهداء فانه جمع شهيد وهو صفة فان قلت استعمله الغالب من
غير موصوف فاجري مجرى غير موصوف كما تقول فينصب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه ولا يحتاج
في شيء من ذلك الى ان تذكر الموصوف فتقول ينصب لفظ المفعول المطلق وكذا البقية فاجريت مجرى الاسماء فحكمها حكم شهداء
من غير فرق اولها اي اول المفاعيل الثلاثة هو المفعول الذي كان قبل دخول همزة النقل فاعلا كما اذا قلت علم زيد عمروا
فاضلا فزيد في هذا التركيب فاعل واذا اتيت بهمزة النقل قلت اعلمت زيدا عمروا فاضلا فنصبت بالفعل ثلاثة اولها

الذي كان فاعلاً وهو زيد في هذا المثال ويجوز حذفه اي حذف هذا المفعول الاول نحو اعلمت فرسك مسرجا ولا يذكر من اعلمته
ويجوز ايضا في هذا المفعول الاول الاقتصار عليه فتقول اعلمت زيدا ولا تذكر ما اعلمته على الاصح فان الفائدة محققة
في الصورتين جميعا وهذا الاصح هو مذهب الاكثرين وثم قولان اخران احدهما منع الحذف والاقتصار جميعا واليه ذهب ابنا خروف
وعصفور وطاهر والشلوبين وثانيهما منع الاقتصار عليه ولكن يجوز الاقتصار على الاخرين وينسب هذا القول الى الفارسي والثاني
والثالث بعد النقل ما لهما قبله مطلقا من جواز حذفهما اختصارا ومنع حذف احدهما اقتصارا ومن التقديم والتاخير وغير
ذلك من الاحكام السابقة قال الشارح ومن جملة ما لهما قبل النقل منع حذفهما اقتصارا على ما اختاره المصنف رحمه الله وقد اجاز
الاقتصار هنا على الاول وحذف الثاني والثالث قلت كانه يشير الى الانتقاد عليه انه كان حقه تخصيص هذا العموم بما ذكره وفي
الحقيقة لا اعتراض لان قوله فيما تقدم في ثاني المفعول انه يجوز الاقتصار عليه مخصص لهذا العموم بلا شك فان قلت ما السر
انه في كونه هناك مع حذف المفعولين اقتصارا وهنا اجازة قلت لانتفاء سبب المنع هنا وذلك لان المانع هناك من الحذف اقتصارا
هو ما يفضي اليه من عدم الفائدة في مثل قولك علمت وظننت اذ لا يخلو الانسان في الاغلب من علم ما وظن ما كما سبق ولا كذا هنا
فالاقتصار على الاول وترك المفعولين الاخيرين محصل للفائدة كما سبق فثبت الجواز خلافا لمن منع الالغاء والتعليق في
الصحيح ما ذكره المصنف من الجواز بدليل قول ابن يونس بعربيته البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالفي اعلم متوسطا وقال الاخر
وكيف ابالي بالعدى ووعيدهم ❊ واخشى ملمات الزمان الصوائب ❊ وانت اراني الله امنع عاصم ❊ وارأف مستكفى واسمح واهب ❊
والحق بهما اي باعلم واري سيبويه نبا كقول النابغة ❊ نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ❊ يهدي الى غرائب الاشعار ❊ وزاد غيره
ابناء وممن ذكرها الفارسي والجرجاني وزعم ابن هشام ان سيبويه ذكرها ايضا وخبر واخبر وحدث فذكر الفراء الاول في
معانيه وشاهده قول الشاعر ❊ وخبرت سوداء الغميم مريضة ❊ فاقبلت من اهلي بمصر اعودها ❊ وقول الاخر ❊ وما عليك اذا
اخبرتني دنفا ❊ وغاب بعلك يوما ان تعوديني ❊ واما حدث فزادها الكوفيون وممن ذكرها من المتاخرين الزمخشري وشاهدها
قول الحارث اليشكري ❊ او ضعتم ما تسالون ❊ فمن حدثتموه له علينا الولاء ❊ واختار المصنف رحمه الله في الشرح عدم الحاق
نبا واخواتها باعلم وقد حمل سيبويه على حذف الحرف قول الشاعر ❊ ونبئت عبد الله بالجو اصبحت ❊ كراما مواليها لئاما صميمها ❊
مع امكان اجرائه مجرى اعلمت فدل ذلك على ان تقدير الحرف راجح عنده اذ ليس فيه اخراج شيء عن اصله ولا تضمين شيء معنى شيء
ولم يثبت اجراء مجرى اعلم الا في محتمل حذف فكان الحمل عليه اولى هذا في نبا مع كثرة استعمالها بالصور المختلف فيها واما
اخواتها فندر استعمالها بتلك الصورة انتهى واعلم ان من النحويين من الحق هذه الافعال باعلم ليس فانك بان الهمزة والتضعيف فيهما للنقل
اذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه هذه الافعال وانما هو عنده من باب التضمين اي ان كلا من تلك الافعال ضمن اعلم فعومل
معاملته وزاد الاخفش اظن واحسب واخال وازعم واوجد واختاره ابن السراج ولا سماع يعتمد عليه وانما استند
الى القياس وهو ضعيف لان المعدى بالهمزة فرع المعدى بنفسه وليس في الافعال متعد بنفسه الى ثلاثة فيحمل عليه متعد يا بالهمزة
وكان مقتضى هذا ان لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب الاقتصار عليه كما قال المصنف رحمه الله
والحق بعضهم ارى الحلمية سماعا ومنه قوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلا لانه ثبت ان رأى الحلمية تتعدى الى اثنين فجاز
نقلتها الى ثلاثة بهمزة النقل ومن خالف في تعديها الى اثنين جعل المنصوب الثاني هناك والثالث هنا حالا فان قلت قد علم
حكم ارى الحلمية من قول المصنف فيما تقدم تدخل همزة النقل على علم ذات المفعولين ورأى اختها فلم يكن للذكر عنه ذلك ثانيا فائدة
قلت الظاهر ان المراد برأى اختها انما رأى القلبية كما اسلفناه فهي التي عرفت بمواخاتها وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة كاعلم المبني
للمجهول في مثل قولك اعلمت زيدا فاضلا فحكمه حكم ظن في الالغاء وغيره لانه صار مثله الا في الاقتصار على المرفوع فانه ممنوع

في ظنّ واخواتها العلم الفائدة كامرّ وهنا جائز فعلق العلم بزيد لحصول الفائدة لما قدّمناه والله اعلم بالصواب

باب الفاعل

وهو المسند اليه سواء كان ظاهرا نحو قام زيد او ضميرا نحو الزيدان قاما وسواء كان صريحا كما تقدّم او مؤوّلا نحو يسرّ المرء ما ذهب
الليالي فانّ التأويل لابدّ ان يكون بحرف سابك كالمثال او بغيره في باب التسوية نحو انّ الذين كفروا سواء عليهم ءانذرتهم ام لم
تنذرهم اي انذارك وعدمه اذا جعلنا سواء خبرا وما بعده فاعلا به هذا مذهب البصريين وقال هشام وثعلب وجماعة يجوز ان
يقع الفاعل جملة مطلقا نحو يعجبني يقوم وظهر لي اقام زيد وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند الى الجملة قلبيا وباقترانها
بمعلق نحو ظهر لي اقام زيد قال ابن هشام وفيه نظر لانّ اداة التعليق بان يكون مانعة اشبه من ان تكون مجوّزة وكيف يعلق الفعل
عمّا هو كالجزء منه وبعد فعندي انّ المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصّة دون سائر المعلقات وعلى انّ الاسناد الى مضاف
محذوف لا الى الجملة الا ترى انّ المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك وهذا لابدّ من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور
الشيء مناف للاستفهام المقتضي للجهل به فعل كما مثّلنا او ضمّن معناه كاسم الفاعل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة والمصدر و
اسم الفعل وخرج نحو خز ثوبك وذهب خاتمك فانّ المسند فيه ليس فعلا ولا مضمنا معناه تامّ احترازا من الناقص نحو كان فليس المرفوع
بها فاعلا وتسمية سيبويه له بذلك من باب التوسع مقدّم قالوا احترازا من نحو زيد قام او زيد قائم فانّ زيدا في المثالين اسند
اليه فعل او مضمّن معناه ولكن المسند غير مقدّم عليه فلا يكون فاعلا قلت وفيه نظر امّا اوّلا فلانّا نسلّم انّ الفعل او ما ضمّن معناه
مسند الى زيد فيما مثّل به بل الفعل مسند الى ضمير مستتر فيه وهو وضميره جميعا مسندان الى زيد الا انّا نقول انّ الضمير هو زيد فتوهّم
انّه وارد وليس بوارد لانّ هذه دلالة عقلية والتعريف انّما هو باعتبار الدلالة اللغوية وكذا القول فيما ضمّن معنى الفعل فاذن لا
حاجة الى القيد والقول بانّه ذكر لرفع ايهام من يتوهّم دخول مثل ذلك كلام ظاهريّ وامّا ثانيا فقد نصّ الاعلم وابن عصفور
في قول الشاعر صددت واطولت الصدود وقلّما وصال على طول الصدود يدوم على رفع وصال بيدوم وقدّم للضرورة
وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقّق تقدّم الفاعل فلا يكون الحدّ منعكسا ولا يجري قولهم قدّم للضرورة نفعا فانّه من ضمير
قال المصنّف رحمه الله خرج بذلك المبتدا اذا قدّم خبره وفيه ضمير نحو قائم زيد واسرّوا النجوى الذين ظلموا على القول بانّ الذين
مبتدا واسرّوا خبره وانت خبير بانّ هذا القيد لاغ لانّ المقدّم لم يسند الى الظاهر وانّما اسند الى ضميره فخرج بقوله او لا المسند
اليه فعل او مضمّن معناه غير مصوغ للمفعول يخرج النائب عن الفاعل نحو ضرب اللصّ ومضروب الغمران واكثر النحاة لا يسمّيه
فاعلا ومن يسمّيه فاعلا يحذف هذا القيد كالزمخشري والخلاف في ذلك راجع الى انّه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا
وليس خلافا معنويّا وهو مرفوع بالمسند حقيقة ان خلا من والباء الزائدتين نحو قام زيد واقام بكر وحكما ان جرّ باحدهما
نحو ما قام من رجل وكفى بالله شهيدا او جرّ باضافة المسند نحو ولولا دفع الله الناس ومن قبلة الرجل امراته الوضوء وليس لفقد
الاسناد دخل في الخلف ولابن جني فانّه قال في لمعه وحقيقته رفعه باسناد الفعل اليه وقد يوجّه هذا القول بانّ العامل هو ما
به يتقوّم المعنى المقتضي للاعراب هو هنا الفاعلية وهي لا تتقوّم بالاسناد فليكن العامل في الفاعل عملا بهذه القاعدة و
يعترض بانّا لا نسلّم انّ مجرّد الاسناد يتقوّم به الفاعلية وانّما يتقوّم به مع الفعل المسند وشبهه فلا مدخل في التقديم ولا استقلا
له به فان قلت فيلزم حينئذ ان لا يكون الفعل او شبهه عاملا ضرورة انّ الفاعلية لا يتقوّم به وحده اذ لابدّ ان ينضمّ الى
ذلك اعتبار الاسناد قلت الاسناد يعتبر شرطا للفعل وشبهه في تقوّم الفاعلية به فلا يضاف العمل الى الاسناد الذي هو شرط
وانّما يضاف الى الفعل وشبهه الذي هو مشروط فان قلت يعارض بمثله فيقال الاسناد يتقوّم به الفاعلية بشرط وجود فعل او
شبهه فليضف العمل الى الاسناد الذي هو مشروط الى الفعل وشبهه الذي هو مشروط قلت الفرق ظاهر وذلك انّ الاسناد
امر معنوي اعتباري فلا يضاف اليه لضعفه لا سيّما عند تعذّر جعل اللفظ عاملا بالطريق التي ذكرناها فوجب المصير دون الاخر

ويبقى

فبقي على المصنف رحمه الله ان احداث الفعل خلاف البعض الكوفيين فقد قال ذلك جماعة منهم واجابوا عن تحركت الشجرة واهلكنا
الدهر ومرض زيد بانه لما صدر من الشجرة ما يشبه حركة المتحرك بالارادة وجعل الدهر قائما مقام المهلك وتعالى زيد
اسباب وعلى المريض جعلوا كانهم فاعلون وان قدم المسند اليه ولم يل ما يطلب الفعل نحو زيد قام فان زيدا قدم ولم يل شيئا
طالبا للفعل فهو مبتدا وما بعده خبر عنه كما رات في المثال المذكور وان وليه اي وقع المسند اليه ما يطلب الفعل على جهة اللزوم
كان الشرطية نحو وان احد من المشركين استجارك وكان هذا مراد المصنف ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر والتقدير
استجارك وقد يلي الاسم ما يطلب الفعل على جهة الاولوية كهمزة الاستفهام نحو ازيد قام فلا يتعين جعل زيد فاعلا بل يكون
اولى ويجوز جعله مبتدا خلافا فالمخالف في المسئلتين والمخالف في الاولى بعض الكوفيين فجوزوا في زيد قام ان يكون
فاعلا مقدما والمخالف في الثانية الاخفش فجوز وان زيد قام رفع زيد بالابتدا بعد ان قال والرفع بفعل مضمر اقيس الوجهين
ويلحق الفعل الماضي المسند الى مؤنث حقيقي نحو قامت هند او مجازي نحو طلعت الشمس او الى مؤول به اي بمؤنث نحو
قول بعضهم اتته كتابي فاحتقرها وحكى انه انكر على قائله فقال اوليس الكتاب بصحيفة وهذا قليل ولا عرف في مثله
التذكير او مخبر به عنه يعني او كان الفعل مسندا الى لفظ مخبر عنه بمؤنث نحو ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا قال الزمخشري
انما انث الفعل لان الخبر مؤنث فسرى التانيث منه الى المخبر عنه مثل من كانت امك وقال ابو حيان انما انث اسم كان
حملا على معنى من لا لتانيث الخبر واعترض بذلك غير متجه لانه انما كان معنى من التانيث للاخبار عنها بمؤنث وهو امك فتانيث
الخبر سبب لتصحيح تانيث الفعل في هذا القسم وهو ما اذا اسند الى مخبر عنه بمؤنث مذهب كوفي ولا يجيزه البصريون الا في الضرورة
او الى اسم مضاف اليه اي الى والیه في محل نصب في مضاف ضمير نائب عن الفاعل عائد الى الموصوف المقدر اي الى مضاف
مقدر الحذف كقوله مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليها مر الرياح النواسم فتسفهت مسند الى مر وهو مضاف الى
مؤنث وهو الرياح وهذا المضاف مقدر الحذف فكان الفعل اسند الى المضاف اليه المؤنث وهو الرياح فمن ثم انث الفعل ومعنى
تقدير الحذف ان استقامة الكلام بترك المضاف متاتية الا ترى انه صح قولك تسفهت الرياح اعاليها وكذا قوله وتشرق بالقول
الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم فلو قدرت حذف المضاف الذي هو صدر استقام الكلام وكانك قلت كما شرقت
القناة من الدم واحترز المصنف بهذا القيد من نحو قولك قام غلام هند فلا يصح ان يقال قامت لان المضاف هنا غير
مقدر الحذف تاء ساكنة برفع تاء على انه فاعل للفعل المتقدم وهو قوله وساكنة صفة وانما فعلوا هذا الالحاق للايذان
من اول الامر بتانيث الفاعل ولا تحذف غالبا ان كان الفاعل ضميرا متصلا او مطلقا اي سواء كان حقيقي التانيث نحو هند قامت
او مجازي التانيث نحو الشمس طلعت واستظهر بقوله غالبا على حذفها التاء من قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها
وقوله فاما ترينى ولي لمة فان الحوادث اودى بها وقوله ان السماحة والمروة ضمنا قبرا بمرو على الطريق اللاحب
وان كان الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل لا يفصل بينهما شيء حقيقي التانيث نحو قامت هند غير جمع مكسر نحو الجواري والهنود ولا
اسم جمع كفوج ولا اسم جنس قال المصنف كنسوة نعم المراة في لغة من لا يقول قال فلانة فيجوز في جميع ذلك الحاق التاء وتركها
وتمثيله لاسم الجنس بالنسوة غير جيد لانه اسم جمع كالفوج واما المراة فهو اسم جنس بمعنى انه يراد به الجنس ولكن ذكره مع اسم الجنس يوهم
ان المراد باب تمر ونخل لانه الذي يذكر فيه صحته في العرف ولحاقها اي لحاق التاء مع المؤنث الحقيقي المقيد بما تقدم من كونه ظاهرا
غير مكسر ولا اسم جمع ولا جنس المفصول بغير الا نحو قامت اليوم هند اجود من تركها نحو قام اليوم هند وان فصل بها اي بالا
فبالعكس اي يكون تركها نحو ما قام الا هند اجود من لحاقها كقوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم وفي كل من
المسئلتين خلاف فقال المبرد لا يجوز مع الفصل بغير الا غير التانيث وقال غير الاخفش من البصريين لا يجوز مع الفصل بالا غير

التذكير والصحيح جواز التذكير في الأول والتأنيث في الثاني قليلا فيهما وعبارة المصنف يقتضي الجودة فيهما وليس كذلك واحترز
بقوله مع الحقيقي المنفصل الى آخره مما اذا كان الظاهر غير حقيقي التأنيث نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة من احسن
الظاهر المنفصل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو فمن جاءه موعظة من ربه وسئلت بكتابته عن قوله تعالى قل ان
كانت لكم الدار الآخرة كيف جاء على غير الاحسن فقلت يجوز ان يكون في كانت ضمير القصة والجملة الواقعة بعد ذلك مبتدا وخبر
في محل نصب على انها خبر كان فلا يرد هذا على تسليم ما قالوه من ان احسنية ترك العلامة في الصورة المذكورة والذي يظهر لي
خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند عدم الاسناد الى ظاهر غير الحقيقي كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك
ما ينيف على مائتي موضع كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وقوله وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقوله اذا اصابتهم
مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون وقوله وتقطعت بهم الاسباب الى غير ذلك ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصور
المذكورة نحو خمسين موضعا والكثرة احد الاستعمالين دليل رجحيته فينبغي المصير الى القول بان الاتيان بالعلامة منه
في ذلك احسن فتامله وحكمها اي حكم التاء مع جمع التكسير كالرجال وشبهه والمراد به اسم الجمع كنسوة وجمع المذكر بالالف والتاء كطلحات
ودريهمات حكمها في الواحد المجازي التأنيث فلك الحاق العلامة وتركها مع كل واحد من هذه الثلاثة تقول قامت
الرجال وقام الرجال وجاءت النسوة وجاء النسوة وذهبت الطلحات وذهب الطلحات وكسدت الدريهمات وكسد الدريهمات
كما تقول طلعت الشمس وطلع الشمس لكن انت هنا بالخيار في الاثبات والحذف على حد سوا واما مع هذه الامور الثلاثة فالحذف احسن
تأنيثهما بالتاويل وهو كون كل منهما جماعة ولم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطارئ
ازال الحكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال واذا كان كذلك اتجهت المناقشة على المصنف فيما يقتضيه ظاهر عبارته
من التساوي وحكمها اي حكم التاء مع جمع التصحيح غير المذكور آنفا وهو ما جمع بالواو والنون نحو الزيدون وما جمع بالالف و
التاء من المؤنث نحو الهندات حكمها مع واحده فتقول قام الزيدون بترك العلامة كما تقول في واحده قام زيد بتركها وتقول قامت
الهندات باثبات العلامة كما تقول في واحده قامت هند لاثباتها وهذا الذي ذكره المصنف مذهب البصريين في المسئلة واجاز الكوفيون
تجريد الفعل مع جمع المؤنث بالالف والتاء كالتكسير فتذكر على معنى الجمع وتؤنث على معنى الجماعة واختاره الفارسي واستدلوا بالآية
اذا جاءكم المؤمنات وبقول الشاعر ٭ عشية قام النائحات وشققت ٭ جيوب بايدي ماتم وخدود ٭ والجواب عن الاية
ان حذف التاء فيها للفصل بالمفعول وعن البيت بانه على تقدير موصوف محذوف اي النسوة النائحات فروعي حال المحذوف
ويرد على المصنف نحو نزلت الوابلون فان هذا من جمع التصحيح غير المذكور آنفا مع ان حكمه ليس حكم واحده اذ حكمه جواز الحاق العلامة
وحكم واحده امتناع الحاقها فتامله وحكمها اي حكم التاء مع البنين والبنات حكمها مع الابناء والاماء فيجوز قام البنون وقامت
البنون كما يقال قام الابناء وقامت الابناء قال الشاعر ٭ قالت بنو عامر خالوا بني اسد ٭ يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام ٭ وتقول قام البنات
وقامت البنات كما تقول قام الاماء وقامت الاماء قال ٭ فبكى بناتي شجوهن وزوجتي ٭ والظاعنون الي ثم تصدعوا ٭
وذلك لان لفظ الواحد فيهما قد تغير فالحقا بجمع التكسير وانما ذكر المصنف حكمهما دفعا لوهم من يتوهم انهما جمعا تصحيح
فيحكم للبنين بحكم الزيدين والبنات بحكم الهندات والا فحكمهما قد مر ويساويها اي يساوي تاء التأنيث الساكنة في اللزوم
وعدمه تاء مضارع الغائبة فحيث قلت قامت لزوما تكون تقوم بالفوقية لزوما نحو تقوم هند وحيثما تمتنع لزوم تاء
التأنيث المذكور انتهى هنا لزوم المضارع فتقول طلع الشمس وتطلع الشمس بالفوقية والتحتية وتقوم اليوم هند ويقوم
اليوم هند بهما جميعا ونظيره ولا ابقل ابقالها في المضارع قوله ٭ وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ٭ ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع
فان احد الفعلين مسند الى الثلاث والآخر الى ضميرها والرواية فيهما بالياء التحتية وكان الاولى للمصنف ان لو قال ويساويها في الحاق

وعدمه على التفضيل المتقدم او يساويهما والا فعبارته لا يقتضي المساواة في رتبة الجواز ثم ان الاولى ايضا لو قال ياء المضارع فان
من جملة ما يشتمله ذلك نحو تقوم الهندات ولا يحسن فيه ياء مضارع الغائبة لان الفعل للغائبات وايضا فانه يقال
ما يقوم الا انثى كما يقال ما قامت الا انثى وليست الياء في يقوم للغيبة اذ ليس ثم تاء للغيبة البتة فالتاء في ذلك للتانيث
لا للخطاب بدليل الماضي والمخاطب لا يقال الغائب ونون التانيث الحرفية نحو خرجن الهندات وسياتي ذكرها وهذا
اعم من العلامتين السابقتين من جهة انها تكون للماضي والمضارع بخلاف تينك لاختصاص التاء المختوم بها في الماضي
والمبدو بها في المضارع واخص منهما من جهة انهما يكونان علامتين لتانيث الواحد والاثنين وما فوقهما وهي خاصة بما
فوق الاثنين فعلى هذا يقال قمن الهندات بالنون وجوبا وقمن الهنود بالنون جوازا وقمن اليوم الهندات كذلك وما
قام الا الهندات خير من ما قمن الا الهندات وقد يلحق الفعل المسند الى ما ليس مفردا وهو المثنى والمجموع من ظاهر نحو قاما
اخواك وقاموا اخوتك وقمن الهندات او ضمير منفصل نحو ما قاما الا هما وما قاموا الا هم وما قمن الا هن الف التثنية و
واو الجمع ونون التانيث الحرفية كما مثلنا وهذه اللغة يسميها النحاة لغة اكلوني البراغيث والمعول عليه ان الالف والواو
والنون عند اصحاب هذه اللغة حروف دالة على التثنية والجمع لنقل ائمة العربية انها لغة قوم من العرب مخصوصين فان
قلت فكيف قال المصنف وقد يلحق فاشعر بالتقليل والغرض انه عند ارباب هذه اللغة كثير شائع بل هو امر ملتزم قلت
انما قال ذلك بالنسبة الى لغة الاكثرين ولو اسقط المصنف لفظ الفعل وقال المسند لكان اولى ليدخل نحو او مخرجي هم وينبغي ان
يكون اصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم اخواك جوازا واذا قالوا ما قام الا اخواك وجوبا كما يفعلون
هم وغيرهم في علامة المؤنث الحقيقي واذا قيل قام زيد وعمرو فينبغي لحاقها عندهم كقوله: وقد اسلماه مبعد وحميم: فان عطفت
باو فقلت قام زيد او عمرو فينبغي امتناع اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية ما فيه ان ذلك الواحد غير معين فان
قلت قام اخواك او غلاماك او قام غلاماك او اخواك فينبغي ان لا تلحق لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين ولا ولى ولو بالمنع
لانك قد ثبت المفرد فاما قول بعضهم ان قوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما بتشديد نون يبلغان في قراءة حمزة و
الكسائي جاء على هذه اللغة فقول مشكل بل الظاهر ان الالف ضمير وان احدهما بدل بعض فان كلاهما بتقدير او يبلغه كلاهما
او التقدير يبلغه احدهما او كلاهما وعليهما فالالف عائدة على الوالدين في وبالوالدين احسانا الا على ما بعدها وليس لك ان تقول
احدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وانه يجوز اعجبني زيد وجهه واخوك لان بدل الكل تقدير المبدل منه وايذان بانه على
ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما تناوله اللفظ واعلام بان الاول ليس مرادا منه ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع
ظاهر واذا قال ارباب هذه اللغة قام وقعد اخواك واعلوا احدهما فانهم يضمرون في الاخر ضمير اثنين فيتصل بكل من الفعلين
الف ولكنها في احدهما ضمير وفي الاخر علامة واعلم ان المصنف رحمه الله يعبر عن هذه اللغة بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بناء على
ما رواه مالك رضي الله عنه في الموطا من قول النبي صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث
وقد اكثر المصنف من الاستدلال بالاحاديث النبوية على اثبات الاحكام النحوية وشنع ابو حيان عليه وقال ان ما استند اليه
من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى الى ما يستدل به من تلك الاحاديث فلا يوثق بان ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة و
السلام حتى يقوم به الحجة وقد اجريت ذلك لبعض شيوخنا فصوب راي ابن مالك فيما فعله من ذلك بناء على ان اليقين ليس
بمطلوب في هذا الباب وانما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ
وقوانين الاعراب فالظن في ذلك كله كاف ولا يخفى انه يغلب على الظن ان ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لان الاصل عدم التبديل
لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الاحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فانما هو عنده

بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب
على الظن من هذا كله انها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها ثم ان الخلاف
في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون ولا كتب واما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف
بينهم في ذلك قال ابن الصلاح بعد ان ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى ان هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا اجراه الناس
فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا اخر بمعناه فان
الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم من ضبط الالفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت عليه
بطون الاوراق والكتب انتهى كلام ابن الصلاح وتدوين الاحاديث والاخبار بل وكثير المرويات وقع في الصدر الاول قبل
فساد اللغة العربية وحين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح
الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما
قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتاخر والله اعلم بالصواب
ويضمر جوازا فعل الفاعل المشعر به ما قبله كقوله وكان من اجابهم عسلا وماء فيمن رواه بنصب عسلا ورفع ماء فان التقدير
حينئذ وخالطها ماء وذلك مفهوم من قوله من اجابها ومثل المصنف المسألة وتبعه الشارحون بقراءة شعبة يسبح له فيها
بالغدو والاصال رجال بفتح الباء اي يسبحه رجال وبقول الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
قلت وفيه نظر لان ذلك داخل تحت قوله فيما يأتي او استفهام فان النحاة قسموا الاستفهام الذي يجاب الى محقق ومقدر
وهذا من قبيل المقدر قال الشارح وشرط المصنف في جواز مثل ذلك ان لا يلتبس بالنائب عن الفاعل فلو قيل يوعظ في المسجد
رجال على معنى يعظ رجال لم يجز ولو قيل يوعظ في المسجد رجال زيد جاز لعدم اللبس قال وما ذهب اليه المصنف من جواز القياس
على ذلك مذهب الجرمي وابن جني فيجوز عندهما اكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو يعني بالبناء للمفعول فيهما والجمهور على عدم
اقتياسه وخرج صاحب البسيط الاية والبيت على حذف المبتدا اي المسبح رجال والباكي ضارع وقيل يزيد منادى وضارع
نائب الفاعل والفعل المجاب به نفي نحو بلى زيد في جواب لم يقم احد او استفهام نحو نعم زيد في جواب هل جاءك احد
قال الشارح والمجاب به في ذلك مرفوع بفعل مقدر لان جواب جملة قدم فيها الفعل وحق الجواب ان يشاكل السؤال قال
المصنف والحكم بالابتداء على المجاب به نفي او استفهام غير ممتنع لان مشاكلة الجواب للسؤال في اللفظ غير لازم بل قد
يكتفى فيه بالمعنى ومنه قراءة ابي عمرو سيقولون لله في جواب من رب السموات ومن بيده ملكوت السموات فان كانت جملة
الاستفهام مؤخرا فيها الفعل فحق الجواب من جهة القياس ان يؤخر فيها الفعل لتشاكل الجملتان لولا ان الاستعمال بخلافه فلا
يجيء مكملا الا والفعل فيه مقدم على الاسم نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
يسألونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات قال من يحيي العظام قل يحييها الذي انشاها اول مرة فينبغي اذا اقتصر في الجواب على الاسم
ان يقدر الفعل مقدما لان المكمل اصل والمختصر فرع فيسلك بالفرع سبيل الاصل ولان موافقة العرب بتقدير تقديم الفعل
متيقنة وموافقتهم بتقدير تاخيره مشكوك فيها فلا عدول عن تقدير التقديم انتهى قلت جعل تقدير الفعلية غير متشاكل
للسؤال وقد تقدم التنبيه على انه مشاكل من جهة ان الاسمية الواقعة في السؤال فعلية في المعنى من حيث انه في معنى ازيد قام
الذي هو جملة فعلية في الاولى وكون السؤال اسمية انما هو بحسب الظاهر ثم قوله ان الجواب لا يجيء مكملا الا وهو فعلية منقوض بقوله
تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر قل الله ينجيكم منها وبذلك يتبين سقوط قوله ان موافقة العرب بتقدير تاخير الفعل
مشكوك فيها فان قلت فما السر في العدول في هذه الاية عن الجملة الفعلية التي هي مطابقة للسؤال في المعنى قلت قصد الاختصاص

هنا قف

هنا تقضي تقديم المسند اليه وكان ينبغي للمصنف ان يقول له وجوبا فعل المفسر لما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك
ولا يحذف الفاعل الا مع رافعه المدلول عليه نحو بلى زيد في جواب لا يكرم احد من اسا اليك والكسائي يجيز حذف الفاعل الا مع الرافع
في باب التنازع وغيره وقد اشار المصنف للجواب تاويل ما استدل به بقوله ودفع توهم الفاعل الحرف لان خفي الفاعل جعله مصدرا
منونا كقوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي بدا لهم البداء والا و لحلن بيعا لضمير الفعل المسند لان الظاهر
لا يرى بل يحذف ولان المصدر ابهم من مصدر الفعل المسند وغيره واضمار مصدر الفعل اكثر واقيس فيختص والا بالذكر ثم يلي قوله
بعد هذا او نحو ذلك لا عم مصدر فعل اخر وغير ذلك مما ليس مصدرا وهو حسن بلا شك مثال ذلك قام القوم خلا زيدا
فيجعل خلا متحملا لضمير عائدا اما على مصدر غير فعل وهو مصدر الفعل المتقدم اي جانب قيامهم زيدا واما على القائم او البعض المفهوم
مما تقدم اي جانب القائم منهم او بعضهم زيدا قال المصنف ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي لا يشرب الخمر شاربها باب النائب عن الفاعل وبعضهم يترجم
هذا الباب بباب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح قد يترك الفاعل لغرض لفظي كالايجاز نحو ومن
عاقب بمثل ما عوقب به وتصحيح الوزن كقوله ٭ وما المال والاهلون الا وديعة ٭ فلا بد يوما ان ترد الودائع ٭ فانه لو قال ان ترد
المودعون انكسر الوزن وتناسب القوافي المثال المتقدم فان قوافي القصيدة كلها مرفوعة ولو بني الفعل للمعلوم في هذا البيت
لكانت قافيته منصوبة وتناسب الاسجاع نحو الحمد لله الذي توالت الاؤه وعرفت نعماؤه او لغرض معنوي كالعلم بالفاعل
نحو وخلق الانسان ضعيفا قال المصنف وغيره وكالجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من ضربه قال ابن هشام وفيه نظر لان
الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف كيف وكل فعل يجوز لك ان تسند الى اسم الفاعل المشتق من مصدره
مثل سال سائل وسام سائم وهذا لا يعوزك في وقت ما قلت حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص انه راى
بخط والده الامام تقي الدين السبكي رحمه الله ما نصه يقال جاء شيء ولا يقال جاء جاء وان كان الجائي اخص من شيء لان جاء
مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فمتى عرفت المجيء فلا يبقى في الاسناد فائدة والشيء
قد لا يعرف مجيئه قال وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد عليه نحو اتانا ات ونحوه هريرة ودعها وان لام لائم فان التنكير
في ذلك لمعنى خاص وكلامنا انما هو في باب جاء جاء من غير ارادة شيء خاص انتهى وعلى هذا يندفع النظر المذكور فتامل
قال المصنف ومن جملة الاغراض المعنوية التي يترك الفاعل لاجلها ان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم وتعظيم
الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلي بشيء من هذه القاذورات وتعظيم المفعول بصون اسمه عن
مقارنة اسم الفاعل نحو طعن عمر والستر على الفاعل خوفا منه او عليه وهذا في الحقيقة من وظيفة علم المعاني لا من وظيفة
علم النحو فينوب عنه اي عن الفاعل جاريا مجراه في كل ما له من الاحكام كالرفع ووجوب التاخير وتنزله منزلة الجزء وامتناع
الحذف وغير ذلك الا انه لا يجري مجراه في العامل لان نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المصوغ للفاعل واسم المفعول وقد رفعه
بالمصدر الاول بالفعل وحرف مصدري بخلاف الفاعل ينوب قوله مفعول به نحو ضرب زيد نائبه امر مجمع عليه او جار ومجرور
نحو مضي عن زيد وغضب على بكر وقيده في شرح الكافية بان لا يلزم الجار وجها واحدا احترازا من مذ ورب والكاف وما اختص
بقسم او استثناء وظاهر كلامه ان الجار والمجرور معا في موضع رفع والمعروف ان المحكوم له بذلك هو المجرور فقط سواء كان الجار
زائدا نحو ما ضرب من احد او غير زائد نحو سير بزيد وحكى الشارح عن الفراء ان حرف الجر في موضع رفع قال وهو مبني على قوله
ان الباء في نحو مررت بزيد في موضع نصب قلت ولا يخفى ان هذا قول مرغوب عنه لا يقتضيه القواعد فلا ينبغي الاشتغال
بذكره او مصدر لغير مجرد التوكيد نحو ضرب عشرون ضربة وكل الضرب ونحو فمن عفي له من اخيه شيء لان المراد شيء ما من العفو

كثيرا كان او يسيرا وليس هذا لمجرد التوكيد وقد ترك المصنف ان يشترط التصرف في المصدر ليخرج نحو سبحان الله واشترطه في الظرف
ولا فرق بينهما وانما اشترط ان يكون لغير مجرد التوكيد لان النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين
احتياج الفعل اليه نحو سير سير طويل او مدلولا عليه بغير العامل فيه مع كونه غير ملفوظ به نحو قمت فاستحسن فان النائب عن الفاعل
ضمير مصدر مستكن في استحسن قد دل عليه بغير العامل فيه وهو قمت من حيث هو متضمن للقيام وقمت غير عامل في هذا الباب قطعا
وانما العامل فيه استحسن او ظرف زماني او مكاني مختص بوصف او غيره تقول سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا يقال سير وقت
ولا جلس مكان لانه غير مختص متصرف من جهة كونه غير لازم للظرفية واحترز بذلك من ملازم الظرفية فيكون غير متصرف
فخرج بذلك نحو جلس ثم وقعد عندك وفي نيابته اي نيابة الظرف غير متصرف وغير ملفوظ به خلاف في والخلاف في المسئلة الاولى
هو للاخفش اجاز نيابة الظرف غير المتصرف عن الفاعل مع بقائه على النصب فيجوز عنده جلس عندك وجلس بعدك وبين
فان قلت لم يحكوا الخلاف في المصدر غير المتصرف وحقه ان يجري فيه فيقدر في سبحان الله كون عامله المحذوف مبنيا للمجهول قلت
المصدر الذي لا ينصرف لا يكون الا محذوف العامل ولا يكون الا انشائيا فلا يظهر فائدة لتقدير فعل المجهول بل لا يصح البتة لان
افعال الانشاء لا يكون الا محذوف مسندا الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم والخلاف في المسئلة الثانية لابن السراج اجاز ان يقال
جلس بزيد جلس هواء مكان وينبغي ان يقيد محل الخلاف في نيابة الظرف المنوي بمثل هذه الصورة التي ذكرناها واما اذا قيل اجلس
اليوم احد في المسجد الجامع فقلت جلس بزيد جلس في ذلك المكان المتقدم ذكره فلا يتوقف في جوازه احد ويكون محل الخلاف وان
يقول جلس من غير تقدم ذكر مكان كما في المسئلة المصدر المختلف فيها التي ترك المصنف ذكرها وهي مشهورة فان بعض النحاة اجاز
ضرب على ان يكون النائب ضمير المصدر وبعضهم يمنعه لعدم الفائدة كما مر ومحل الخلاف فيها ينبغي ان يكون مقيدا بما اذا لم يات
بعد ضمير المصدر مختصا كقوله * وقالت متى يبخل عليك ويعتلل * يسوءك وان يكشف غرامك تدرب * المراد يعتلل اي هو
اعتلال والتقدير اعتلال عليك فحذف عليك المصححة لنيابة الضمير المستتر لوجود الدال عليها ولا يمنع نيابة المنصوب
بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل فيجوز قولك اختير الرجال زيدا كما يجوز قولك اختير زيد الرجال فالرجال
منصوب على اسقاط الجار وزيد منصوب بنفس الفعل والاصل اخترت زيدا من الرجال ثم حذف الجار وقيل اخترت زيدا
الرجال فلا يمنع ان ينيب المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل وكان ينبغي للمصنف ان يقول هنا خلافا
لاكثرهم فان الجمهور على منع المسئلة فان قلت لا حاجة الى ذلك لانه سيقول بعد المسئلة الثانية الاتية وفاقا للاخفش
والكوفيين وهو راجع الى المسئلتين جميعا فيشعر ذلك بان من عداهم من النحويين قائل بالمنع قلت الظاهر انما انه يريد بالوفاق
المسئلة الثانية فقط ولولا ذلك فقال في المسئلتين كما هو دابه كثيرا على ما يشهد به استقراء طريقته في هذا الكتاب و
حينئذ فيوهم كلامه ان الاولى وهي مسئلتنا التي نتكلم فيها عارية عن الخلاف وليس كذلك بل المنقول فيها الجواز عن الفراء و
المنع عن الجمهور وهذا مما يقتضي التوقف في جعل الوفاق راجعا الى المسئلتين جميعا فانه لم يتحقق ان الكوفيين جميعا يقولون
بجواز الاولى وانما الجواز منقول عن الفراء منهم كما ذكرنا ولا يمنع ايضا نيابة غير المفعول به وهو موجود خلافا للاخفش و
الكوفيين فيجوز في مثل ضربت زيدا يوم الجمعة ان ينيب الظرف فترفعه وتترك المفعول على حاله من النصب فتقول ضرب
يوم الجمعة زيدا واختار المصنف هذا القول استدلالا بالقراءة الشاذة في ليجزى قوما بما كانوا يكسبون ببناء يجزى
للمفعول ونصب قوما وفي اولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر * ولو ولدت فقيرة جرو كلب * لسب بذلك الجرو
الكلابا * وبابيات اخر وللكل متاول عند المانعين ومن التاويلات ما هو قريب ومنها ما هو بعيد ولم يتعرض المصنف
لمسئلة ما اذا عدم المفعول به وفيها خلاف قال الجزولي تتساوى مراتب البواقي في الجواز واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابن

معط المجرور وابو حيان اقامة ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول لان دلالة الفعل عليه بالالتزام بخلاف المصدر والزمان ولا
يمنع نيابة غير الاول من المفعولات مطلقا وهذا يشمل الثانى من باب ظن والثانى والثالث من باب اعلم والثانى من باب اعطى
ان امن اللبس نحو اعطيت زيدا درهما ذلك هنا ان يقيم الثانى لامن اللبس بخلاف نحو اعطيت زيدا عمرا فهنا لايقام الثانى
لوجود اللبس فلم يكن غير الاول جملة فيما يتصور فيه وقوعه كذلك كثانى ظن وثالث اعلم او شبههما والمراد به الظرف و
الجار والمجرور وخلافا لمن اطلق المنع فى باب ظن واعلم فمنع اقامة الثانى من نحو قولك ظننت زيدا قائما والثالث نحو
اعلمت زيدا منطلقا قالوا لانه مسند الى الاول لمفعول فى باب ظن والى المفعول الثانى فى اعلم فلو اقيم مقام الفاعل والفاعل
مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز قال الرضى وفيما قالوا نظر لان يكون الشئ مسندا الى شئ
ومسندا اليه شئ اخر فى حالة واحدة لايضر كما فى قولنا اعجبنى ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد و
لو كان لفظ مسند الى شئ اسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة
الى شيئين كغلام فى قولك فرس غلام زيد على ان كلام المصنف يقتضى ان من الناس من خالف فى اقامة الثانى من باب اعلم
ولا ضمير فيما يقتضيه نقل ذلك فان ابن عصفور والابدى والجزولى زعموا انه فى باب اعلم لا يجوز اقامة غير الاول لانه المفعول
الصحيح واما الثانى والثالث فشبيهان بمفعولى اعطى واذا اجتمع المفعول به مع غيره وجب اقامة المفعول به وانت خبير بان
كلام المصنف يقتضى ايضا تجريد الثانى من باب اعطى عن الخلاف لانه قال خلافا لمن اطلق المنع فى باب ظن واعلم فاقتضى
بطريق المفهوم ان باب اعطى لا خلاف فيه انه يجوز اقامة الثانى اذا امن اللبس وقد صرح بهذا المفهوم فى شرح هذا الكتاب
وفى غير ذلك من كتبه وليس كما قال فان الخلاف فى المسئلة ما ثور صرح به الشارح وغيره ولا ينوب خبر كان المفرد
خلافا للفراء حكى السيرافى عنه فى شرح الكتاب انه اجاز فى كان زيد اخاك كاين اخوك ويرد عليه امور ثلثة احدها انه
لم يسمع والثانى انه لا فائدة فيه والثالث انه يستلزم وجود خبر من غير مخبر عنه ويوهم انتفاء المحذوف بان يقال حذف
للعلم به كما حذف الفاعل فى انزل المطر ويندفع بانه لا بد من تقدير ضرورة انه لا بد للخبر من مخبر عنه لفظا او تقديرا وصيغة
الفعل تاباه ولا تمييز خلافا للكسائى فانه اجاز فى متلات الدار رجالا ان يقال امتلى رجال واستدل عليه بان العرب قالت
خذ مظنونه به نفسه وقالت من المرجوع راسه والسفوه رايه والموقوف امره قلت ومجئ ذلك فى الصفات دون
الافعال فى المبنى دون الاجنبى دليل على ان الرفع عن نصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز ويؤيد ذلك ان كون
التمييز معرفة لم يثبت على الصحيح وللمانع ان يمنع كون المثال الاخير وهو الموقوف امره من هذا الباب ولا يجوز ان يقام
المفعول لاجله خلافا لهما للفراء وفى شرح المصنف انهما اختلفا فى توجيه ذلك والكسائى يخرجه على ان يقام ضمير المجهول
والفراء يخرجه عن الاستغناء عن المسند اليه قلت وهذا من الفراء مشكل لانه انكر على الكسائى فى باب التنازع لما قال
ذلك لان الفعل هناك مبنى للفاعل فهو مبنى للمفعول لانا نقول هو يقول بذلك ايضا فى نحو ضربا وقيل غلام مالك

فصل فى كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله وفى تذييل ذلك بمسئلتين من بابى المفعول والفاعل يضم
مطلقا اول فعل النائب اى سواء كان ماضيا نحو ضرب ومضارعا نحو يضرب ويفعل ذلك مع ضم ثانيه ان كان
ماضيا مزيدا اوله تاء نحو تعلم وتدحرج وتصور وتوطن ويضم اوله مع ثالثه ان افتتح بهمزة وصل نحو انطلق واستخرج
ويحرك ما قبل الاخر لفظا ان سلم من اعلال وادغام والالبس ومن ذلك فتقديرا اى يحرك تقديرا بكسر يتعلق بقوله او
لا يحرك ان كان للفعل ماضيا نحو ضرب فتكسر ما قبل اخره لفظا اما لو كان ذا اعلال نحو باع او ادغام نحو رد فانما
يكسر تقديرا فتقول بيع واصله بيع وتقول رد واصله ردد فالكسر مقدر لا ملفوظ به قلت وكذا يقدر كسر ما قبل الاخر

ان كان الفعل مخففا كقوله لو عصر منها البان لم ينعصر تحرك ما قبل الاخر بفتح ان كان الفعل مضارعا لكن بلفظ بالفتح
ان كان الفعل صحيحا نحو يضرب ويقدر ان كان ذا اعلال نحو يقال ويباع او كان ذا ادغام نحو يرد فما قبل الاخر ساكن
في القسمين لفظا ومفتوح تقديرا وان اعتلت عين الماضي ثلاثيا نحو قال وباع او على انفعل نحو انقاد او افتعل نحو اختار كسر
ما قبلها اي ما قبل العين باخلاص نحو قيل وبيع واختير وانقيد واصل قيل قول فنقلت كسرة الواو استثقالا الى القاف بعد
سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل بيع بيع فنقلت كسرة الياء استثقالا الى الباء بعد سلب حركتها واصل انقيد
انقود واختير اختير ففعل فيهما ما فعل في قيل وبيع او اشمام ضم والمراد بالاشمام هنا ان ساب الكسرة شيئا من صوت الضم و
قرا بهذا الوجه من السبعة نافع وابن عامر والكسائي في وغيض وربما اخلص تحريك ما قبل العين ضما فان كانت العين واوا
سلمت نحو قول وان كانت ياء انقلبت واوا لانضمام ما قبلها نحو بوع وعليه قول الشاعر ليت شبابا بوع فاشتريت وكلام
المصنف يدل على جواز اللغات الثلث في انقاد واختار وهو موافق لما نقله ابن عصفور والابذي قال الشارح وزعم بعض
المتاخرين انه لا يجوز في الزائد على ثلاثة الا اللغة الاولى ويمنع الاخلاص عند خوف اللبس اي لبس المفعول بالفاعل وانما يعرض
ذلك في بعض الافعال الماضية عند اسنادها الى تاء الضمير او نونه كقولك لعبد بعت يا عبد ولطالب شي عنه عقت
ايها الطالب لالتباس حاصل بالكسر في الاول والضم في الثاني وكسر فاء فعل المبني للمفعول حالة كونه ساكن العين للتخفيف نحو
ضرب بكسر الضاد واسكان الراء وادغام نحو رد بكسر الراء لغة لبعض العرب كقوله فما حل من جهل حبا حلمائنا ولا قائل
المعروف فينا يعنف قال الاخفش سمعنا من ينشد كذلك وبعضهم لا يكسر الحاء ولكن يشمها الكسر كما يشم في قيل الضم وقد
تشم فاء المدغم كما حكيناه عن الاخفش نقلا عن بعض العرب واليه اشار المصنف في الالفية بقوله وما لباع قد يرى
لنحو حب وسد في تفوعل يفيعل كما يقال في تقويل تقيل وهو شاذ بلا شك وما تعلق بالفعل غير فاعل بالنصب على انه
حال من الضمير في تعلق او مشبه به اي بالفاعل وهو اسم كان واخواتها او نائب عنه اي عن الفاعل منصوب لفظا كالمصدر و
ظرف الزمان وظرف المكان والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى حيث يكون منصوبا او محلا كالمجرور بحرف
زائد نحو ما رايت من احد وغير زائد نحو مررت بزيد وربما رفع مفعول به نصب فاعل لامن اللبس نحو كسر الزجاج الحجر وخرق
الثوب المسمار وهذه هي المسئلة المعروفة بالقلب وحكى النحاة فيها اقوالا احدها ان ذلك عند امن اللبس في الضرورة والسعة
الثاني انه لا يجوز الا للضرورة والثالث انه لا يجوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب الرابع انه لا يجوز في القران
ويجوز في غيره واما البيانيون ففي التلخيص ان السكاكي قبله مطلقا وان غيره رده مطلقا قال صاحب التلخيص والحق انه ان تضمن
اعتبارا لطيفا قبل والا فلا والمسئلة مشهورة فلا نطول بذكرها **فصل** فيما يعرض للفاعل ونائبه عن موجب
البقاء على الاصل والخروج عنه يجب وصل الفعل بمرفوعه سواء كان فاعلا او نائبا للفعل الرافع له بحيث لا يفصل بينهما فاصل
وهذا هو الاصل لتنزل المرفوع منزلة الجزء منه واذا سكن اخر الفعل نحو ضربت كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
ويجوز ان يفصل بينهما بالمنصوب المرتبطوا بما يوجب البقاء على الاصل والخروج عنه فيجب العمل بمقتضى هذا الاصل وهو
فصل الفعل بمرفوعه يجب وصل الفعل بمرفوعه التباس المرفوع بالمنصوب مفعولا كان او خبرا وذلك بان يكونا مقصورين
او اسمي اشارة او موصولين او مضافين الى ياء المتكلم او نحو ذلك مما لا يظهر فيه اعرابه ولا يقوم قرينة تميز احدهما من الاخر
نحو ضرب موسى عيسى فيتعين في مثل هذه الصورة كون الاول فاعلا والثاني مفعولا كذا قال ابن السراج واكثر المتاخرين و
خالفه في ذلك ابن الحاج فجوز في كل من الاسمين ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا قال ولا يضر الالباس فقد يكون المتكلم
بذلك قاصدا للابهام لغرض فيبقى الكلام محتملا ولا مانع منه وكم من موضع وقع فيه الالباس ولم يبالوا به هذا معنى كلامه

فان كان ثم ما يؤمن معه الالتباس من قرينة معنوية نحو ولدت هذه هذه مشيرا بالاولى الى صغيرة ونحو اكل الكمثرى موسى اى قرينة
لفظية نحو ضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقل عيسى جاز التقديم والتاخير او كان المرفوع ضميرا غير محصور نحو
ضربت زيدا او اعطيت درهما وكنت الصديق واحترز من ان يكون محصورا فانه يجب تاخيره نحو ما ضربت زيدا
الا انا وفى كلامه مناقشة من حيث ان الضمير فى مثل هذا محصور فيه والمحصور انما هو ما بعد الا اى الضرب الواقع على زيد
محصور فى المتكلم وكذا الحكم عند غير الكسائى وابن الانبارى فى نحو ما ضرب عمرو الا زيدا حيث يكون المفعول واقعا بعد الا
فيجب تقديم الفاعل لانك لو اخرته فاما ان تؤخره وتقدم المفعول غير مقرون بالا او مقرونا بها فان كان الاول بان تجعل
الفاعل واقعا بعد الا والمفعول واقعا قبلها فتقول ما ضرب زيدا الا عمرو انعكس المعنى لان معنى الاول حصر مضروبية عمرو فى
زيد خاصة اى لا مضروب لعمرو سوى زيد خاصة فلو قدر له مضروب اخر لم يستقم ومعنى الثانى حصر مضروبية عمرو فى زيد خاصة
اى لا ضارب لزيد سوى عمرو خاصة فلو قدر له ضارب اخر لم يستقم وان كان الثانى بان تؤخر الفاعل وتقدم المفعول مقرونا
بالا فتقول ما ضرب الا زيدا عمرو اختل ايضا لان مضروبية زيد فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب عمرو الا زيدا كانت على الاحتمال
وبالتقدير المذكور الان صار لا ضارب الا عمرو ولا مضروب الا زيد فصارت ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية
هذا مقصورة على هذا ثم فسر بعد هذا بحث واخر وذلك ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا كما ستعرف
فى باب المستثنى وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا زيدا عمرو ان عمروا متقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب عمرو الا
زيدا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة واحدة دون عطف الا انه قد تقرر فى باب الاستثناء انه لا يعمل ما قبل الا فيما
بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيدا فاضل فلو
قدمت واخرت فى مثل الاصل لزم خلاف ذلك واما الكسائى وابن الانبارى فيجوز تقديم المفعول فى هذه المسئلة مطلقا
ولكن مع الا استدلالا بقول الشاعر: تزودت من ليلى بتكليم ساعة * فما زاد الا ضعف ما بى كلامها * وسياتى فيه كلام فى باب
المستثنى ان شاء الله تعالى وان كان المرفوع ظاهرا والمنصوب ضميرا لم يشتغل الفعل ولم يحصر هو بالعكس يجب حينئذ
تقديم المفعول على الفاعل نحو اكرمك زيد والدراهم اعطيه عمرو واحترز بقوله لم يشتغل الفعل من نحو اياك يكرم زيد والدرهم اياه
اعطى زيد عمروا وبقوله ولم يحصر من نحو انما يكرم زيد اياك فلا يتصل المفعول فيهما بين الصورتين بالفعل بل يتقدم او يتاخر
وكذا الحكم عند غير الكسائى فى نحو ما ضرب عمرو الا زيد حيث يقع الفاعل مقرونا بالا فيجب تقديم المفعول حذرا من انعكاس المعنى
على ما سبق والكسائى اجاز تقديم الفاعل مع الا استدلالا بقوله: ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم * ولا جفا قط الا جبا بطلا *
الجبا بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة وفتحها او همزة وهو الجبان وقال سعبان ذلك انه يحصل فى مسئلة حصر المنصوب و
المرفوع بالنسبة الى التقديم ثلاثة اقوال الجواز مطلقا وهو قول الكسائى والمنع مطلقا وهو قول الجزولى والشلوبين واختيار
المصنف فى عليه مشى ابن الحاجب وجماعة والتفصيل بين الفاعل فيجب تاخيره والمفعول فيجوز قال الشارح وهو مذهب البصريين
والفراء وابن الانبارى واهمل المصنف ذكر الحصر بانما فى بابى اتصال المرفوع وانفصاله وقد يقال ان قوله ان خيف لبسا بالمنصوب
مخرج لذلك وليس بشئ لان الذى يخاف فى تلك المسئلة التباس غير المحصور بالمحصور لا التباس المرفوع بالمنصوب اذ الرفع و
النصب ظاهران ثم هلا ذكر مثل ذلك فى اتصال المنصوب لو انه قال يجب وصل معمول الفعل به ان خيف بفصله التبس
يشمل الجميع وكذا الحكم عند الاكثرين فى نحو ضرب غلامه زيد فيجب تقديم المفعول عليه حذرا من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة
والصحيح جوازه على قلة قال المصنف لوروده فى كلام العرب الفصحاء وتقدم الكلام على ذلك

باب اشتغال العامل

فعلا كان نحو زيد ضربته او ما يعمل عمله نحو ازيدا انت ضاربه قال ابن الضائع ولا يدخل ههنا سوى اسم الفاعل واسم المفعول دون

الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل اذ الصحيح انه لا يفسر هنا الا ما يجوز عمله فيما قبله عن الاسم السابق بضميره متعلق باشتغال
والمضمر المضاف اليه عائد على الاسم السابق او ملابس له عطف على المضاف من قوله بضميره اي اشتغال العامل بضمير الاسم السابق او
بملابس ذلك الضمير ثم الملابس اما بدون واسطة نحو زيد ضربت غلامه او بواسطة نحو زيد ضربت رجلا يحبه اذا انتصب لفظا
نحو زيد ضربته او تقديرا نحو زيد مررت به ضمير اسم سابق كما مثلنا وخرج ما اذا كان الضمير لاسم متأخر نحو ثنا ضربته فانه لا
يكون من هذا الباب بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله مفتقر لما بعده صفة ثانية لاسم اي نحو
ذلك الاسم السابق مفتقر لما بعده كما تقدم نحو زيد ضربته زيد مررت به واحترز بذلك من نحو في الدار زيد فاكرمه ولهذا
قال سيبويه في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما انه ليس من هذا الباب لان التقدير عنده وفيما عليكم حكم السارق و
السارقة فلا يحتاج السابق مفتقرا لما بعده او انتصب لفظا او تقديرا ملابس ضميره اي ضمير الاسم السابق المفتقر لما بعده
نحو زيد ضربت غلامه و زيد مررت بغلامه بجائز العمل فيما قبله يتعلق بما ينصب فخرج نحو زيد ما احسنه و زيد نحو عليكه و زيد
انه فاضل و زيد ضربكه قبيح غير صلة نحو زيدا انا الضاربه لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول والظاهر ان هذا استثناء
منقطع لان ما ذكره من هذا وما بعده لم يشمله قوله او لا بجائز العمل فيما قبله وقول الشارح الاظهر انه متصل لانه جائز العمل
فيما قبله لولا المانع ليس باظهر بل وظاهر ولا مشبهة بها اي بالصلة في تتميم ما قبلها وهو الصفة ومن ثم امتنع النصب في وكل شيء
فعلوه في الزبر ولا شرط مفصول باداته نحو زيدا ان رايته اكرمته بخلاف ان زيدا لقيته فاكرمه فهذا واجب النصب في ذلك واجب
الرفع ولا جواب مجزوم نحو زيد ان يقم اكرمه فاكرمه ~~فهذا واجب النصب~~ ولو اسقط قوله مجزوم لكان اولى ليعلم انه كما لا يجوز في
نحو زيد اذا جاء راس الشهر فاكرمه فان قيل لو اطلق لدخل تحت المنع نحو زيدا ان جاء راس الشهر اكرمه برفع اكرمه قلنا لا فان
المرفوع ليس جوابا بل دليل الجواب تسميته جوابا تجوز من قائله ولا مسند الى ضمير السابق متصل نحو زيد اظنه ناجيا بمعنى
ظن نفسه اذ لا يجوز باجماع في باب من الابواب تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو زيدا ضرب وهذا انما يمتنع اذا نصب زيدا في
قولك زيدا ظنه ناجيا قلنا اما لو رفع فالتركيب صحيح اذ ليس فيه الا تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك جائز في باب
ظن واما زيد ضربته فيمتنع دفعت زيدا او نصبته وهو ظاهر واحترز بقوله متصل من ان ينفصل الضمير فيجوز المسألة نحو
زيدا لم يظنه ناجيا الا هو وما الى استثنا نحو ما زيد الا يضربه عمرو ومن ثم قول من زعم في وان كلا لما ليوفينهم كون ان نافية
واللام من لما بمعنى الا وكلا منصوبا بمحذوف تفسيره ليوفينهم وفيه مانع اخر وهو لام القسم او تالي معلق بكسر اللام اي شيء تعلق
ما قبله عن العمل فيما بعده نحو زيد كيف وجدته ولهذا قال سيبويه في قوله: آليت حب العراق الدهر اطعمه: ان التقدير على حب
العراق بحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل اليه ولم يجعله من باب الاشتغال لان التقدير لا اطعمه ولا اذا وقعت في
جواب القسم كان لها الصدر فتعلق وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول او تالي حرف ناسخ نحو زيد كم تحبه
فاما الاستفهامية فداخلة في المعلق ولو اسقط هذا القيد لكان اولى لئلا يتوهم ان مفهوم الصفة قاض على مفهوم العام هنالك
بل لو اسقط كم الخبرية اصلا ودراسا لكان حسنا لان الظاهر انها تعلق كالاستفهامية وفي الكشاف في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة انه يجوز كون كم استفهامية وكونها خبرية وان معنى الاستفهامية هنا التقرير واذا كان كذلك
فهي داخلة في المعلق فلا حاجة الى ذكرها ثانيا او تالي حرف تخصيص نحو زيد هلا اكرمته او عرض نحو زيد الا تكرمه او تمن بالا نحو
العون على الخير واما التمني بغير الا فلا يليه الا الاسم نحو ليت زيدا اراه ولا يكون الا الاسم فيه منصوبا على الاشتغال بل على انه
اسم ليت قال المصنف واجراء التخصيص والعرض والتمني بالا مجرى الاستفهام في منع تاثيرها فيما قبلها بما بعدها هو مذهب المحققين
من العارفين بكتاب سيبويه وقد عكس قوم الامر فجعلوا توسط التخصيص واخوته قرينة يرجح بها نصب الاسم السابق وممن ذهب

الى هذا ابو موسى الجزولى وهو ضد مذهب سيبويه وجب نصب الاسم السابق على العامل الذى هو جائز العمل فيما قبله وهذا
جواب اذا فى قوله اول الباب اذا انتصب لفظا او تقديرا بضمير اسم سابق وقوله ان تلا قبله وجوب نصب السابق ما يختص بالفعل
كاذا الشرطية وان واخواتها من ادوات الشرط الجازمة ولولا الامتناعية والتى بمعنى ان وادوات التخصيص نحو قولها اذا زيد القيته
فاكرمه وان عمروا رايته فاحسن اليه وعلى ذلك فقس او تلا السابق استفهاما بغير الهمزة نحو زيدا ضربته وهذا مقيد بان
يجئ بعدها اسم وفعل كما مثلنا واما اذا كان بعدها جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيد انا ضاربه فلا يتعين نصب
الاسم الذى يليها ولا اشعار لكلام المصنف بهذا القيد على ان كلامه ايضا مقتض بحسب الظاهر انه لا قبح فى مثل هل زيدا ضربته
وكلام الرضى صريح فى خلاف ذلك فانه قال يقبح دخول هل على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت و
فعلية مقدرة فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين بعامل يتعلق بالمصدر قوله وجب
نصب السابق اى يحتم ان ينصب بعامل لا يظهر اى يجب عدم ظهوره لكون المفسر المتاخر عوضا منه ولا يجمع بين العوض والمعوض
منه هذا مذهب البصريين وعليه المعول وقال المصنف قلت لعامل لا الفعل وشبهه نحو ازيدا انت ضاربه التقدير اضارب
زيدا انت ضاربه قلت تمثيله بذلك جيد لان كلامه فيما يجب نصبه والنصب فى هذا المثال غير واجب قال الشارح ولم يبين
المصنف اعراب هذه المسئلة واجاز صاحب البسيط فيها ان يكون نصب زيد باضمار فعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل الصحيح اعرابا
وهو مبتدأ وانت مرتفع به او يكون اسم الفاعل المقدر خبرا لانت مقدما او ضاربه على هذا التقدير خبر مبتدأ اخر موافق لظاهر
لفظا ومعنى نحو ازيدا ضربته التقدير اضربت زيدا ضربته او مقارنه نحو زيدا مررت به التقدير جاوزت زيدا ونحو زيدا ضربت
اخاه اى اهنت زيدا وذلك لانه غير لازم من ضرب المذكور فان ضرب اخى زيد ملزوم لاهانة زيد فان قلت اى لزوم بينهما
مع انا نقول ضربت زيدا واكرمت اخاه وانا قد يضرب الاخ ويغفل عن اخيه فلا يريد بضربه اهانته ولا اغراها نته قلت لم يدع
اللزوم العقلى فيلزمنا ما ذكرت بل اللزوم العادى العرفى فى الصنع فانك تجد اهل العراق ينسبون فاعل ذلك الى الجهل فيقولون
انظر الى صنع فلان ما اعجبه يضرب انسانا ويكرم اخاه ويقولون لمن ضرب شخصا الاخ ما ضربه وانما ضرب اخاه وعلى
هذا فلو قدرت ازيدا فى مثال النحويين ضربت لم يكن بعيدا ويكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور مرادا به
الضرب الحقيقى وقد يضمر مطاوع الظاهر فيرفع السابق ثم المطاوع المقدر على قسمين اما لفظى كما فى قوله لا تجزعى ان منفس
اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى اى ان هلك منفس وهو مطاوع لاهلكته يقال اهلكته فهلك فهذا مطاوع لفظى
واما معنوى كما فى قوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها اى ان هلكت نفس فهذا مطاوع بحسب المعنى فقط اذ اتاها حمامها فى معنى
اهلكت ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء ان اجيب به استفهام بمفعول ما يليه نحو زيدا ضربته جوابا لايهم ضربت ولا حاجة
الى قوله ما يليه لانه لا يكون الا كذلك اى لا يكون المشتغل عنه جوابا لاستفهام بمفعول الا وذلك المفعول للفعل الذى يليه
المشتغل عنه والا فلا يكون المشتغل عنه جوابا لذلك الاستفهام وقد فرضنا انه جواب او بمضاف اليه مفعول ما يليه نحو زيدا
ضربت غلامه جوابا لغلام ايهم ضربت وخرج بذكر المفعول فى المسئلتين ما يكون جوابا للقول القائل ايهم ضربته او غلام ايهم
ضربته بالابتداء فيهما فالرفع فى زيد ضربته المجاب به اكرمه فى زيد ضربته المقول ابتداء لان فيه ما فى ذلك من عدم مرجح التقدير
وامرا زائدا وهو قصد تناسب الجواب والسؤال وههنا نكتة ينبغى التنبيه عليها وهو ان قولهم ايهم ضربته دليل على بطلان قول
الفارسى فى قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا لا يكون مشيها فيما رفع بدلا من ضمير الظرف لعدم ذكر الهمزة لانا نقول لو اجرى على
ضمير الاستفهام ما جرى على الاستفهام لامتنع ايهم ضربته رفعا بالا او نصبها لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله فكذا يكون ضميره
مثل شبهته التى عرفتها وهو ان الظاهر عن المضمر بعينه فى المعنى الذى هو به اسم وهو المعنى الوضعى لا التضمينى الذى هو به

شبيه الحروف به امتنع اعرابه لان الحرف يابى مجئ الضمير بل ليل ان الحروف لا يفسر للضمائر او وليه فعل امر اى فعل يفهم منه
معنى الامر فاضافة الفعل الى الامر بهذا الاعتبار فخرج نحو زيد اسمع به فى التعجب لانه لين يفهم معنى الامر وشمل كلامه نحو زيدا
اضربه ونحو زيدا ليضربه عمرو لان لام الامر ليست من ادوات الصدور ونحو لا اولاد بيرضعن الوالدات تماموية صورة
الخبر ومعناه الامر فالنصب راجح فى الصور الثلاثة وشمل كلامه ما ايضا الامر المراد به ما قبله الخصوص كبعض ما مر او العموم نحو الذين
ياتينك اضربهما هذا مذهب سيبويه وزعم ابن بابشاد وابن السيد ان الامر الذى يراد به قبله العموم يختار فيه الرفع استنادا
الى قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقد مر ان سيبويه لا ينص ذلك من هذا الباب وان الكلام جملتان
او وليه فعل نهى نحو زيدا لا تضربه او دعاء ويشمل ثلاث صور كالامر نحو زيد يرحمه الله او ليجزه الله خيرا واصلح اللهم شانا
وانما يرجح النصب حيث يليه فعل امر او نهى او دعاء لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدا قليل فى الاستعمال وذلك لان
يكون الجملة الطلبية فعلية اولى لان امكن الاختصاص الطلب بالفعل او وليه هو اى الاسم المشتغل عنه همزة استفهام نحو ازيدا
ضربته لان الاستفهام فى الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما يستفهم عن مضمونه اولى وقال الشارح لان
الغالب فيها ان يليها الفعل واحترز بقوله او وليه هو من ان تليه الهمزة فيجب الرفع نحو ازيد نحو زيد اضربته وبالهمزة عن غيرها
من الاستفهام لوجوب النصب بعدها كما سبق او وليه هو ايضا حرف نفى لنظير ما قدمناه فى تعليل الولوية همزة الاستفهام بالفعل
لا يختص بحرف نفى فشمل ما ولا وان نحو ما زيدا لقيته ولا زيدا ضربته ولا عمروا وان زيدا ضربته واحترز بذلك عن لم ولما ولن صفة هو
لان كلا منها حرف نفى مختص بالفعل فلا يليها الاسم الا فى الضرورة كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء القه غير واهب
او وليه ايضا حيث نحو حيث زيدا يلقاه اكرمه لان فى حيث معنى المجازاة او وليه هو ايضا عاطف على جملة فعلية تحقيقا او تشبيها
وهذا التقسيم للعاطف وكان الاولى ذكره الى جانبه لئلا يتوهم رجوعه الى قوله جملة فعلية فمثال ما وليه العاطف على الفعلية تحقيقا
قام زيد وعمرا اكلته قال تعالى فدمرناهم تدميرا وقوم نوح لما كذبوا الرسل اغرقناهم ومثال ما وليه العاطف على الفعلية تشبيها اتيت
القوم حتى زيدا مررت به وضربت القوم حتى زيدا ضربت اخاه وذلك لان حتى انما يعطف بها المفرد لا الجملة وهى هنا
حرف ابتداء ولكن لما وليها فى اللفظ بعض ما قبلها اشبهت العاطفة فاعطى ما بعدها ما اعطى تالى الواو وليس الغرض من ترجيح نصب ما
بعد العاطف الا تعادل اللفظ ظاهرا فلذلك يرجح بعد حتى هذه قال المصنف فى الشرح فان قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته والاجود
لك تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته تاكيدا انتهى فان قلت ما هو المؤكد قلت ضربت زيدا لتناوله بمقتضى العطف فهو توكيد
لبعض ما فهمه الكلام السابق على ان بعضهم اعترض على المصنف فى جعل الجملة تاكيدا بانه اذا دار الامر بين حملها على التاسيس والتاكيد
كان جعلها للتاسيس اولى وههنا امكن كونها تاسيسية بان يجعل نصب زيد من باب الاشتغال او كان الرفع يوهم وصفا
مخلا كما اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بثمن ان ثمت
بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد
من مماليكى بعشرين فلو رفعت لفظ كل احتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اى كل منهم مشترى بعشرين وهو
المعنى المقصود واحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من مماليكى فهو بعشرين
فهو فهو اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على هذا الوجه الثانى من
اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون لك منهم جماعة بالهبة والوراثة وغير ذلك وكل هذا اخلال فى مقصودك
فالنصب اذ ح اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره كذا فى شرح الحاجبية للرضى الاسترابادى ومثل الشارح تبعا
للمصنف وابن الحاجب وغيرهما للمسئلة بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر قال الرضى وهذا المثال المورد من الكتاب العزيز لا يتفاوت

فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن التمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق ونصبت
كلا او رفعته سواء جعلت خلقنا صفة مع الخبر او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم
شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شئ فكل شئ في هذه الاية ليس كل في قوله تعالى والله على كل شئ قدير
لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق
مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه
صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا هذا كلامه وان ولي العاطف جملة ذات وجهين
اي اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب مطلقا وذلك نحو زيد قام فهذه جملة ذات وجهين لانها من قبل تصدرها
بالمبتدأ اسمية ومن قبل كونها مختومة بفعل ومعموله فعلية قال في شرح الكافية قيل وانما احتاج الى تفسير ذات الوجهين بما
ذكره لانه قد يراد بها الكبرى مع الصغرى التي في ضمنها والصغرى اعم من ان تكون اسمية كابوه قائم من قولك زيد ابوه قائم
او فعلية كقام ابوه من قولك زيد قام ابوه فاذا ولي العاطف جملة ذات وجهين بالتفسير الذي ذكره المصنف ووقع بعد العاطف
اسم كما في قولك زيد قام وعمرا اكرمته استوى الرفع والنصب لان هذه الجملة بالنظر الى صدرها اسمية فيترجح النصب لتشاكل
الجملتين في الاسمية وبالنظر الى عجزها فعلية فيترجح النصب لتشاكل الجملتين في الفعلية فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذي هو
السلامة من التقدير والحذف عوض بان النصب مرجح بقرب قرينة واعترض بان هذه المعارضة غير مستقيمة فانا لا نسلم
البعد على تقدير الرفع وانما يكون كذلك ان لو عطف مفردات الجملة الثانية على مفردات الجملة الاولى فلا يتحقق بعد سلمنا
قال نجم الدين سعيد اللهم الا ان يقال بتقدير النصب يتعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز ان يكون من عطف المفردات
قلت وفيه نظر ومعنى قوله مطلقا اي سواء كان ما بعد العاطف لا يصلح جعله خبرا نحو زيد قام وعمرا اكرمته في داره فان اكرمته
لا يصلح ان يكون عن زيد لعدم الرابط او كان مما يصلح جعله خبرا نحو هند قامت وعمرا اكرمته في دارها خلافا للاخفش ومن
وافقه في ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف خبرا كما في المثال الاول قلت وهذا ظاهر قول سيبويه فانه قال في والشمس
تجري لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم والقمر قدرناه بالنصب مثله في زيد ضربته واما الفارسي فجعله محمولا على الجملة الصغرى
وانما يترجح الاخفش ومن وافقه الرفع لان العطف عندهم على الفعلية ممتنع فتعين كونه على الاسمية فلزم تخالف المتعاطفين
ان نصبت فضعف النصب ورجح الرفع لوجود المناسبة وعلى هذا فالرفع صار هنا ارجح منه في قولك ابتداء زيد ضربته فانه
مطلوب للتناسب لعدم طلب الفعل ولا اثر للعاطف ولي اما لانها من ادوات الصدر فيبطل حكم العاطف فلا ينظر الى
ما قبلها بل يكون للاسم بعدها ما له مفتتحا به فلا يترجح النصب بعد الفعلية نحو جاء زيد واما عمرو فاكرمته ولا يستوي الوجهان
بعد ذات الوجهين نحو زيد اكرمته واما عمرو فاهنته بل يترجح الرفع فيهما قال ابن هشام في المغني يجب تقديرا لعامل بعد الفاء
وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل قلت لا نسلم انها نائبة عن الشرط باسرها لا عن
فعله فقط فلم يجاور الفعل فعلا ولا انها نائبة عن فعل نعم يمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين اما باكثر من
جزء واحد وابتدأ المسبوق باستفهام اولى من نصبه ان ولي فصلا بغير ظرف او شبهه خلافا للاخفش وذلك نحو اانت
زيد تضربه فلو قال بهمزة استفهام لكان احسن ولو قال ولي فاصلا غير ظرف او شبهه لكان اقرب الى الفهم واقرب الى حقيقة
الكلام قال في الشرح فسيبويه ابطل حكم الاستفهام لبعده عن الفعل ولم يبطله الاخفش وعنده ان انت فاعل بفعل مقدر
تقديره اتضرب زيدا منصوب به والمسألة مشكلة واكثر الناس جعلوها خلافية بين سيبويه والاخفش كما هو ظاهر كلاميهما
وان سيبويه لا يجيز ما قاله الاخفش فقال ابن ولاد الاستغناء لا يكون بالنظر الى الاسمين اصلا وكلام الاخفش يقتضي انه بالنظر

اليهما وقال ابو جعفر بن مضا وجه ذلك ان العامل وهو يضرب يصير طالبا لمعمولين وهما انت وزيد اولا يقوى لمفسرهذه
القوة وهذا هو الاول او قريب منه قال ابن خروف وانما منع سيبويه بما ذهب اليه الاخفش ما دام انت مبتدا وكذا يقول
الاخفش لو سئل عنه فاما اذا جعل فاعلا بالمحذوف الذى يفسره المذكور فلم يمنعه سيبويه اصلا فاذا تحققت هذا
علمت ان لا خلاف اصلا وبيانه ان انت يحتمل ان يكون مبتدا وهو الوجه الاضعف ولا ينكر هذا سيبويه ولا الاخفش يجوز
حينئذ فيما بعده النصب مرجوحا والرفع راجحا اذ لا اثر فى رفع ذلك لتقدم المبتدا المتصل بهمزة الاستفهام ويحتمل ان انت فاعل
بفعل مقدر يفسره المذكور فيجب حينئذ نصب زيد بذلك الفعل المقدر لانه مفعوله وهذا هو الذى قاله الاخفش وكان سيبويه
اراد التنبيه على ان الاستفهام المفصول بغير ظرف وشبهه لا اثر له فى ترجيح النصب ففرض المسئلة على الوجه الاضعف و
لم يذكر الوجه الاخر اعتمادا على ما هو المقرر من ان الهمزة يختار معها الفعل وكان الاخفش انما ذكر الوجه الاخر على جهة التتميم لا
على جهة الاعتراض فلا خلاف بينهما حينئذ فان قيل الاخفش قال النصب اجود وذلك يعطى ان الرفع جائز على جعل انت فاعلا
والغرض انه ممتنع فالجواب ان معنى قوله النصب اجود ان وجه النصب وجه اى الوجه المؤدى الى نصب زيد على اللزوم اجود
من الوجه المؤدى الى رفعه على الاختيار كذا اجاب الشلوبين وهو كلام حسن ولكنه مخالف لما فى المتن واحترز بقوله بغير
ظرف وشبهه من ان يكون الفصل باحدهما نحو اكل يوم زيدا تضربه ونحو افى الدار عمرو تهينه فيكون حكم الاستفهام باقيا
فيترجح النصب لتوسعهم فى الظرف والجار والمجرور وكذا ابتدا الشلوبين بلم او لن او لا اولى من نصب خلافا لابن السيد ثم
البطليوسى فانه يقول ان النصب فى زيد لم اضربه وعمرو لن اهينه وبكر لا اكلمه راجح على الرفع وهو ضعيف لان النفى ايضا
لا اثر له وكان ينبغى لابن السيد ان يزيد ان ولما وان عدم المانع من النصب لان الكلام فيه والموجب للنصب والراجح
له والمستوى بينه وبين الرافع رجح الابتدا نحو زيد ضربته لانه لا اضمار فيه خلافا للكسائى فى ترجيح نصب
تالى ما هو فاعل فى المعنى نحو انا زيد ضربته او انت عمرو كلمته وضابط المسئلة ان يقع الاسم بين اسمين لمسمى واحد وثانيهما
فاعل الفعل المشغول فلعل وجه ترجيح النصب بقوله ان المتاخر فاعل معنى وصناعة والمتقدم فاعل معنى فقط وهما لمسمى واحد
فينبغى ان يكون فاعلا صناعة وعلى هذا فيكون المقدر فعلا رافعا وناصبا لما بعده وتكون المسئلة من الاشتغال عن
الاسمين كما قال الاخفش فى انت زيدا تضربه وعلى ذلك فالتقدير ضربت زيدا ضربته ثم حذف ضربت وحده فانفصل الضمير
لا ان التقدير انا ضربت زيدا ضربته فحذف الفعل والفاعل معا وبقى المفعول ويكون انا حينئذ مبتدا وقد علم ان مسائل
الباب خمسة اقسام واجب النصب وراجحه وراجح الرفع وما يستوى فيه الامران فهذه اربعة اقسام اشار المصنف اليها هنا اجمالا
والقسم الخامس واجب الرفع وهو ما فصل بينه وبين فعله شئ لا يعمل ما بعده فيما قبله على ما سبق اول الباب وذكر المصنف
فى غير التسهيل ان من المواضع التى يجب فيها الرفع ما يقع بعد اذا الفجائية وليتما كقولك اتيت فاذا قلت زيد يضربه عمرو
وليتما بشر زرته قال فلو نصبت زيدا وبشرا لم يجز لان اذا المفاجاة لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر وانما يليها مبتدا او خبر
مبتدا وان المفتوحة المأولة بمبتدا وان المكسورة لان الكلام معها بمنزلة مبتدا وخبر فلو نصبت الاسم بعدها لكانت
الجملة التى تليها فعلية وذلك مخالف لاستعمال العرب وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فاجاز النصب فى نحو خرجت
فاذا زيد يضربه عمرو ولا سبيل الى جوازه وكذلك ليت المقرونة بما لا يليها فعل ولا معمول فعل لان ما حين قرنت بها لم تزل
اختصاصها بالاسما فهذا ساغ فيها وحدها الاعمال وترك الاعمال فاعملها لبقاء اختصاصها وترك اعمالها الحاقا باخواتها
فلو نصب الاسم المذكور بعدها بفعل مضمر لكان ذلك تركا لاختصاصها بالاسماء وهو خلاف كلام العرب انتهى قلت النصب على
الاشتغال فى الاسم الواقع بعد اذا الفجائية فيه ثلاثة اقوال قيل يجوز مطلقا وهو الظاهر لان اذا الفجائية لا يليها الا الجمل الا

وعليه مشى المصنف وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه ابن هشام بان التزام الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا قرنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها وملابسة الضمير بنعت نحو زيدا اكرمت رجلا يحبه او عطف بيان نحو زيدا ضربت عمرا اخاه على ان تقدر اخاه عطف بيان فيجوز لك رفع زيد ونصبه وان قدرته بدلا بطلت المسئلة نصبت او رفعت وعلى هذا فكان حق المصنف ان يقول او عطف بيان او معطوف بالواو نحو زيدا ضربت عمرا واخاه غير معاد معه العامل كما مثلناه واحترز به من ان يكون العطف بغير الواو نحو زيدا اكرمت عمرا فاخاه ومن ان يعاد العامل مع الواو نحو زيدا ضربت عمرا وضربت اخاه فيمتنع النصب قال السائل قلت العطف في هذه المسئلة الاخيرة من باب عطف الجمل فلا يصدق ان الاسم حينئذ معطوف بالواو فما هذا الاحتراز كملابسة اي كملابسة الضمير به ونحوها اي بدون النعت وعطف النسق المذكورين يعني فيجوز التركيب معهما كما يجوز اذا كان الضمير ملابسا بالاضافة نحو زيدا ضربت اخاه وانما اختصت مسئلة النسق بالواو لانها لمطلق الجمع فالاسمان او الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير وانما اشترطنا ان لا يعاد العامل لانها ليست للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا منعوا الزيدان يقوم ويقعد واجازوا قائم وقاعد ووقع في المعرب ان سيبويه يمنع النصب في زيد ضربت عمرا وضربت اخاه وبعض اصحابنا يجيز ان قدرت الجملة الثانية تاكيدا للاولى ولم يقدرها سيبويه توكيدا بل معطوفة النية ولا يجوز عند سيبويه الابتداء لانه لم يعد الى المبتدا ضمير من الجملة المخبر بها عنه وكذا الملابسة بالعطف في غير ذا الباب الذي نحن فيه وهو باب الاشتغال والمراد بغيره الصفة والحال والخبر والصلة تقول مررت برجل قائم زيد واخوه وجاء زيد ضاحكا عمرو واخوه وجاء الذي قام بكر وابوه فلو كررت العامل او عطفت بغير الواو لم يجز ولا يمتنع نصب الاسم المشتغل عنه بمجرور حقق ذلك المجرور فاعلية ما علق عليه خلافا لابن كيسان نحو زيد ظفرت به على عمرو فزيد قد اشتغل عنه بالضمير المجرور وهذا المجرور محقق لفاعلية زيد الذي علق عليه وذلك لان الباء السببية والمعنى ظفرت بسببه فزيد هو الذي اظفرني اي زيد اظفرني على عمرو وهل رعاية هذا المعنى تمنع نصب زيد المنفصل عنه كما يمنع نصبه فيما هو بمعناه اولا فابن كيسان قال بالاول والجماعة قالوا بالثاني قيل وهذا فرع من اصل كبير اختلف النحاة فيه وهو انه هل يشترط انتصاب المشتغل عنه منصوبا من وجه مخالف للوجه الذي نصب المبني منه وعدم الاشتراط هو الصحيح ويعضده نقل الاخفش عن العرب انهم يقولون ازيدا جلست عنده فزيد منصوب على انه مفعول به والمبني منصوب على انه مفعول فيه فاختلف جهتا النصب لم يبالوا بالاختلاف والفرع الذي ذكره المصنف من هذا الاصل وبيانه ان الباء في المثال السببية فالمجرور بها مفعول من اجله وانتصاب زيد على انه مفعول به فاختلفت جهتا الاقتضاء وان رفع المشغول شاغله لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضبت عليه ويشمل قوله شاغله الضمير كما مثلنا والسببي نحو زيد قام ابوه وزيد غضبت على ابيه فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه وكان حق العبارة ان يقول حكم ناصب الضمير في تفسير ناصب الاسم السابق والامر مر يقتضي ان الرافع هو الناصب وحينئذ فيكون اقسام هذا النوع خمسة الاول ما يجب رفعه على الابتداء وذلك عند وجود مانع من الموانع المذكورة اول الباب نحو زيد ما قام الثاني ما يجب رفعه بفعل مقدر ما يجب رفعه بفعل مقدر وذلك في كل موضع يجب فيه النصب في النوع الاول نحو ان زيد قام فاكرمه الثالث ما يترجح رفعه بفعل مقدر على رفعه على رفعه بالابتداء وذلك في كل موضع يترجح فيه النصب في النوع الاول نحو زيد الرابع ما يستوي فيه الامران وذلك بعد ذات الوجهين نحو زيد قام وعمرو قعد الخامس ما يترجح رفعه بالابتداء على رفعه بفعل مقدر وذلك عند فقد المانع والموجب والمرجح للفاعلية والمسوي نحو زيد قام كذا مثل المصنف قال الشارح وفيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في

هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما او اختيارا وهو مفقود هنا ولا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية الا ابو القاسم بن العريف
قلت زاد غيره المبرد وينبغي ان يزاد الكوفيون الاسم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال في ذلك عندهم
اقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم ولا يجوز في نحو زيد ذهب به وهو من امثلة سيبويه ومثله ازيد غضب عليه او عمرو
انطلق به الاشتغال بمصدر منوي ونصب صاحب الضمير خلافا للسيرافي وابن السراج فانهما اجازا ذلك بجعل النائب
عن الفاعل ضمير مصدر الفعل المذكور اي زيد ذهب الذهاب به فيكون المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول
الرابط وهو ضعيف لعدم الاختصاص بالمصدر المدلول بفعله وقول المصنف الاشتغال عبارة موهمة في هذا الباب ان
الفعل اشتغل بضمير المصدر عن نصب الاسم السابق وليس كذلك فصواب العبارة ان يقول اسناد الفعل الى ضمير المصدر و
قوله ونصب صاحب الضمير اي الضمير المجرور وقوله بمصدر حق العبارة بضمير المصدر المنوي ضمير للمصدر لا المصدر وقد يفسر
عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله ان كان من سببه وكان المشغول مسندا الى غير ضميرهما وذلك نحو ازيد
اخوه تضربه بالتاء من فوق وهو من امثلة سيبويه فزيد مبتدا واخوه مبتدا ثان وتضربه خبر الثاني والجملة خبر المبتدا الاول
ويجوز نصب الاخ على الاشتغال بلا خلاف فتقول ازيد اخاه تضربه واختلف في جواز نصب زيد فاجازه سيبويه والاخفش
ومن وافقهما فتقول ازيد اخاه تضربه وهذه هي المسالة التي ذكرها في المتن فتنصب اخاه بفعل مقدر يدل عليه العامل الظاهر
بعده ويفسر هذا العامل المقدر الذي هو عامل في اخاه عاملا في زيد المذكور قبله فالتقدير ايهين زيد تضرب اخاه تضربه
فالثاني مقدر له مثل المذكور لان الضرب واقع عليه والاول مقدر له ما يلزم عن المذكور بل الاولى ان يقال ما يلزم عن المقدر
لانه المفسر له والتحقيق في تلك المسالة ان المحذوف الثاني مدلول عليه بالمذكور فكانه مذكور وكان الدال عليه هو المذكور
والحاصل ان المفسر بفتح السين قد يكون مفسرا بكسرها وان المقدر قد يكون دليلا على مقدر اخر وذلك اذا كان اللفظ
ينوب عنه بتنزل ذكره منزلة ذكره ولا يخفى عليك ان المشغول في مثالنا وهو الفعل من قولك ازيد اخاه تضربه مسندا
الى غير ضمير زيد واخيه اذ هو مسند الى الضمير المخاطب في مثل ازيدا اخاه اضربه انا او يضربه عمرو او نضربه نحن واحترز بقوله
من سببه من نحو ازيدا عمروا يضربه لان الثاني اجنبي فان اسند الى احدهما اي الى احد الضميرين نحو ازيد اخوه يضربه
بالياء اخر الحروف فصاحبه اي صاحب الضمير وهو الاسم الذي يفسر الضمير الاخر منصوب به اي بالمفسر المشار اليه فتقول
ازيد اخاه يضربه برفع زيد ان كان هو الضارب وازيدا اخوه يضربه بنصب زيد حيث الضارب الاخ لان الضمير الشاغل
وما يفسره لا يختلف اعرابهما والتقدير حيث يكون الضارب الاخ ايضرب زيدا اخوه يضربه فالاشتغال في الصورتين
وقع عن اسمين لكن في الثانية قدم المفعول وقول المصنف فصاحبه مرفوع يوهم اللزوم وليس كذلك بل يجوز
رفعهما على ما اسلفناه باجماع

باب تعدي الفعل ولزومه

والمراد بتعدي الفعل تجاوزه فاعله الى مفعول به
والمراد بلزومه عدم تجاوزه الى مفعول به ان اقتضى اي طلب فعل اسما مصوغا له منه اي يصح ان يصاغ له منه بالمراد
احترازا مما تعدى بحرف جر ثم حذف ذلك الحرف ضرورة نحو تمرون الديار فانه اذا اضطر قيل الديار ممرورة
اسم مفعول مرفوع بقوله مصوغا تاما احترازا مما يصاغ منه اسم مفعول مفتقر الى حرف جر فانه لازم لا متعد نحو مررت
بزيد فهو ممرور به نصبه اي نصب ذلك الفعل المقتضي الاسم المصوغ له من اسم مفعول تام ففاعل نصب يعود الى الفعل
المتقدم وضمير النصب من قوله نصبه يعود الى المصوغ المذكور قبل وهذا الذي ذكره من ان الفعل ينصب المفعول به
هو قول البصريين وهو الصحيح وليس الناصب الفعل خلافا للفراء ولا معنى المفعولية خلافا لخلف وحجة هشام الدوران فانه
يرده الطعام بينهما اذ لا فاعل ملفوظ ولا كالملفوظ وحجة الفراء انهما كالشيء الواحد بادلة ولا يعمل بعض الشيء ويبطله جواز

الفصل بينهما فليسا كالشئ الواحد من كل وجه وجواز جاء الضارب زيدا فقد عمل الفاعل وحده وهو كالجزء من فعل او من
موصول ويرد قولاخلف لم اضرب زيدا وضرب زيد ثم في كلام المصنف منا قشات اما اولا ففيه ثلاث تجوزات حذف
الموصوف واطلاق المصوغ والمراد تبوله وحذف في قوله منه كما عرفت ايضا واما ثانيا فالتعريف الذي انطوى عليه كلامه
دوري لانا لانعلم انه بني من الفعل اسم مفعول تام حتى نعلم انه فعل متعد وبالعكس ولايخفى انه انما اراد التعريف وان لم
يؤده على هيئة الحدود واما ثالثا فذكره الخلاف مانوى ومشهور كما اسلفناه واما رابعا فلانه يلزم ان يكون الدار
في دخلت الدار والمسجد في قولك دخلت المسجد مفعولا به لانك تقول الدار مدخول والمسجد مدخول وهو لايرى ذلك ولا
هو الواقع لان الفرق بين المفعول به والمفعول فيه ان الاول محل للفعل دون الفاعل كضربت زيدا والثاني محل لهما
كجلست امامك وليست الدار ولا المسجد من النوع الاول قطعا فبقي ان يكون من الثاني لكن ضمن هذا ان النوع الثاني اذا
كان مكانا شرطه الابهام وقد فقد وان تطرد تواردا العامل عليه فلا يختص بعامل دون اخر مما لا ينافي معناه وهذا
مفقود ايضا فتعين ان يكون ظرفا في المعنى دون الصناعة وهو المنصوب على التوسع وقولنا مما لا ينافي معناه احتراز امن نحو
مات زيد فرسخين او يومين فانه لايصح ولايقدح بحلقه في طرفيتهما في سار فرسخين ويومين ويسمى هذا الناصب متعديا
وواقعا ومجاوزا والا يصدق الفعل ما ذكر من الاسم المصوغ لربطه اسم مفعول تام فلازم فانه يسمى لازما ويسمى ايضا قاصرا
وغير متعد وقد يشعر الفعل بالاستعمالين اي التعدي واللزوم وهو نوعان ما يكون في القصور غير متعد البتة نحو وما يكون
متعديا بالحروف نحو سكر ونصح وقوله يشعر يشمل ما اذا كان الاستعمالان المشهوران في رتبة واحدة نحو فغر فوه وفغر فاه او في رتبتين
كشكرت زيدا وشكرت فان الاستعمالين مشهوران لكن رتبتهما في ذلك متفاوتة اذ تعديهما بالحرف هو الاكثر وخرج بالشهرة ما
اذا كان احد الاستعمالين شاذا كقوله يمرون الديار ولم يعوجوا ؞ كلامكم علي اذا حرام ؞ فيصلح للاسمين اي المتعدي واللازم
وهذا القسم مختلف فيه على ثلاثة مذاهب فقيل هو قسم براسه وهو الصحيح وعليه مشى المصنف وقيل الاصل التعدي بنفسه والجار
زائد وان علق الفعل اللازم مفعول به معنى عدي بحرف جر نحو امنت بالله واقبلت على الخير واعرضت عن الشر وقد يجري
بالبناء للمفعول مجرى المتعدي شذوذا كقوله نحن قسمي ما بها من صبابة واحتي الذي لولا الاسى لقضاني ؞ اي لقضى علي و
كقوله تعالى ولا تواعدوهن سرا وقوله لاقعدن لهم صراطك المستقيم كذا مثل المصنف بالبيت والايتين ويمكن ان يقال
في لقضاني انه ضمن معنى الاهلاك اي لاهلكني وفي اية المواعدة ان ما ذكره مبني على ان المراد بالسر النكاح اي لا تواعدوهن
على سر ويحتمل ان يكون على انه صفة المصدر محذوف اي وعدا سرا لان المواعدة في السر عبارة عن المواعدة بما يستهجن اذ
مسارتهن في الغالب مما يستحيى من المهاجرة به ويظهر على هذا ان يكون الاستثناء منقطعا في قوله الا ان تقولوا قولا معروفا
ويمكن ايضا في قوله لاقعدن انه ضمن معنى الزم اي لالزمن لهم صراطك اولكثرة الاستعمال نحو دخلت الدار وذهبت
الشام لانهم كانوا يتجعونها كثيرا فيحتاجون الى الاخبار عن ذهابهم اليها غالبا او لتضمن معنى يوجب ذلك نحو ارحكم
الدخول في طاعة الكرماني قاله نصر بن يسار فان سار طلع اليمن قال علي رضي الله عنه اي وسعكم وبلغ وقالوا فرقت
زيدا اي خفته قاله ابن عصفور وقالوا في سفه نفسه اهلكها او امتهنها وقد عكس هذا فضمن المتعدي معنى القاصر فوصل
بالواسطة نحو ومجد وابها ضمن معنى كفروا ونحو نقرا بالسود ضمن معنى يتبركن واطرد الاستثناء عن حرف الجر
المتعين وهو احتراز من غير المتعين نحو رغبت ان تفعل فانه لايجوز حذفه اذ لايدري هل التقدير في ان او عن ان
واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها للقرينة المعينة له وانما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في
الاية لاختلافهم في سبب نزولها والخلاف في الحقيقة في القرينة مع ان نحو وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات

ان لهم جنات وانّ نحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم وانما كثر حذف الجارّ مع انّ وان قياسا لاستطالتهما بصلتيهما فمحكوما
على موضعهما بالنصب لا بالجرّ خلافا للخليل والكسائى فانهما قالا الموضع بعد حذف الجارّ محكوم له بالجرّ لا بالنصب مستدلا بقول
الشاعر ✽ وما زرت ليلى ان تكون حبيبة ✽ الىّ ولا دين بها انا طالبه ✽ بجرّ دين عطفا على محل ان تكون اذ الاصل لان تكون
والوجه هو الاول لضعف حرف الجرّ عن ان يعمل مضمرا قالوا ولا حجة فى البيت لاحتمال ان يكون عطفا على توهّم دخول اللام
وقد يعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بانّ القواعد لا تثبت بالمحتملات و
هذا الذى حكاه المصنف عن الخليل موافق لحكاية صاحب البسيط فانه نقل عن الخليل انّ الموضع محكوم له بالجرّ قال الشارح
والذى فى كتاب سيبويه ان الخليل قال انه فى محل نصب ثم قال ولو قال انسان انه فى موضع جرّ لكان قولا قويا والاقوى للخليل
يعنى كونه فى موضع نصب ولم يصرح بانه مذهب له واختار السيرافى كون المحل جرّا وقولة بصحة تقديم ان وصلتها على الفعل فى مثل قولك
اكرمتك انك فاضل فلو لم تكن اللام هى العاملة لامتنع التقديم ضرورة ان الفعل حينئذ هو العامل فيصير بمنزلة قولك عرفت
ان زيدا قائم ولا يجيز احد ان زيدا قائم عرفت ولا يعامل بذلك لتعين الجارّ غيرها خلافا للاخفش الاصغر وهو على بن سليمان
البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد فيجوز على مذهبه ان يقول بريت القلم السكين اى بالسكين فحذف الجارّ لتعينه وفى شرح
المغرب لابن عصفور ان الاخفش هذا زعم فى الفعل المتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بالجارّ انه يجوز حذف الجارّ ان
تعين الفصل ويعين موضعه وان المسهل لذلك طول الفصل بالمفعولين وانه لا يجيز ذلك قياسا فى الفعل المتعدى لواحد بحرف
الجرّ قال والحق مثل ذلك ذهب ابو الحسين بن الطراوة فمن الجارّ عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا واخذت
المال عمروا واختار موسى قومه الاية قال ابن عصفور ويحتمل انّ قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف اى من
بنى اسرائيل ويكون المراد بقومه بعض قومه لا جميعهم قلت وفى نقل ابن عصفور عن الاخفش المذكور مخالفة لنقل المصنف
من حيث ان فى الاول تفصيلا بين ما تعدى الى مفعول واحد بحرف الجرّ فلا يحذف الجارّ وان تعين وبين ما تعدى الى اثنين
احدهما بنفسه والاخر بالجارّ فيجوز حذف الجارّ منه بالشرط الذى ذكره ونقل المصنف يقتضى الجواز فى الوجهين القسمين ولا خلاف
فى شذوذ بقاء الجارّ فى نحو قول الفرزدق ✽ اذا قيل اى الناس شرّ قبيلة ✽ اشارت كليب بالاكفّ الاصابع ✽ وقيل وليس بضرورة
ووجه ضعفه ان فيه تقديم الضعيف على القوى وضعف الضعيف بامرين الحذف والحرفية وقوة القوى بالفعلية والذكر
فصل فى الكلام على ما يتعدى من الافعال فى غير باب ظنّ وباب علم واما نحو ظنّ ونحو اعلم فقد ذكرا فى بابهما المتعدى
من غير باب ظنّ واعلم متعد الى واحد نحو اكل وشرب ومتعد الى اثنين نحو اعطى وكسى فالاول وهو المتعدى الى واحد متعد بنفسه
وجوبا نحو ضرب زيد عمروا وجائز التعدى واللزوم ومثله المصنف بنصح وشكر قال ابو حيان ولولا ان المصنف مثله
بذلك لمثلناه بغفرقوه وفغرناه وهذا مشكل لان قوله والاول معناه والمتعدى الى واحد فيصير التقدير المتعدى الى واحد جائز
التعدى وجائز اللزوم وهو اذا كان لازما لا يصدق عليه انه متعد فيكون قسم المتعدى الى متعد ولازم وتمثيل المصنف بنصح
وشكر سالم من ذلك اذ المراد بالمتعدى الى واحد ما تعلق معناه بمفعول واحد وكل من نصح وشكر كذلك سواء
تعدى بنفسه تارة وبحرف اخرى كنصح وشكر وكذا الثانى وهو ما يتعدى الى اثنين بالنسبة الى احد المفعولين ولو قال ثانى
المفعولين لكان اولى ولم يمثله المصنف الا باختار واستغفر لانك تقول اخترت زيدا الرجال واخترته من الرجال واستغفرت
الله الذنب استغفرته من الذنب والاصل تقديم ما هو فاعل فى المعنى نحو اعطيت زيدا درهما فزيد مفعول فى اللفظ وهو
فاعل فى المعنى لانه الاخذ والدرهم مفعول فى اللفظ والمعنى لانه الماخوذ فالاصل تقديم زيد ولذا جاز اعطيت درهمه زيدا
وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا كذا قال المصنف فى الشرح وفى المسئلة خلاف ذكره الشارح

وبتقديم ما لا يجر على ما يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد
يصل اليه بالفعل بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف في الشرح وكذلك يقال اخترت قومه عمروا ولا يقال اخترت
قومه احدهم القوم الاعلى فول من اجاز ضرب غلامه زيدا فان قلت قد يجتمع معا في احد المفعولين الفاعلية المعنوية وكونه
قد يجر نحو اكلت زيدا الطعام وزنت عمروا المال فان زيدا اخذ للطعام وعمروا اخذ للمال فكلاهما فاعل في المعنى وقد يجر فيقال
كلت لزيد الطعام ووزنت لعمرو المال والجمع بين موجبي هذين الامرين غير ممكن فان موجب الامر الاول استحقاق التقديم وموجب
الامر الثاني استحقاق التاخير فعلى ايهما يعول قلت قد يقال التعويل على المرجح المعنوي اولى من التعويل على المرجح اللفظي وقد
يمنع علية استحقاق التقديم من اصلها فيقال لا نسلم ان واحدا من زيد وعمرو في هذين المثال فاعل معنى لان الكيل والوزن
له لا يقتضي مفهوم فعلها وهو كلت ووزنت انهما فاعلان بدليل انك تقول وزنت له ماله ولم يعطه اياه وكال له طعامه وامتنع من
تسليمه اياه بعد ذلك وفيه بحث وترك هذا الاصل واجب حيث يوجد المقتضي لتعين تركه نحو ما اعطيت درهما الا زيدا فيجب
هنا تاخير المفعول الاول لاجل الحصر وجائز حيث لا يوجد موجب ولا مانع نحو ما اعطيت زيدا درهما زيدا وممتنع حيث يترتب
على ترك الاصل محذور نحو اعطيت زيدا عمروا فهنا يجب ان يكون المقدم هو الاول اذ لو ترك هذا الاصل لترتب عليه الالتباس اذ
لا يدرى بحسب المعنى من هو الاخذ ومن هو الماخوذ وهو محذور لفقد القرائن المذكورة فيما مضى في باب تاخر الفاعل
فصل في تاخير منصوب الفعل وتقديمه وغير ذلك يجب تاخير منصوب الفعل وما يعمل عمله فلم يذكر الفعل لان لخصوصية
بذلك وانما اقتصر عليه لانه الاصل فاذا امتنع فيه ففي غيره اولى مثال انا عارف ان زيدا قائم ان كان اي منصوب الفعل ان مشددة
وصلتها نحو عرفت انك قائم فان قلت لا بد من ان يقول بشرط ان لا يتقدم اما فانك تقول اما انك فاضل فعرفت وقد اهمله
قلت قد قيل المسئلة في باب المبتدا فيوخذ تقييد هذه من هناك وقد حكم فيما سبق بان المنصوب بجواب اما يجب تقديمه فيوخذ
التقييد ايضا من هناك او ان مخففة من الثقيلة نحو علمت ان سيقوم فان قلت لم قدرت بعد او كلمة ان ولم تجعل مخففة
معطوفة على مشددة قلت لان مشددة حال موكدة فلا يعطف عليها سببية لما علم من ان المعطوف على الموكد موكد مثله وظاهر
كلام المصنف يقتضي ان الحكم المذكور موكد وهو وجوب تاخير المنصوب ليس ثابتا بالان الثنائية الوضع وهي الناصبة للفعل نحو
كرهت ان يقوم فعلى هذا يجوز ان يقوم كرهت فجوز الكلام فيه واختلف في السبب المقتضي للتاخير في ان وصلتها نحو عرفت
انك فاضل فقيل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وقيل لئلا يلتبس بان المكسورة ولا يدفع الفتحة
الخفية هذا اللبس قلت وان لم يلتفتوا الى اللبس في مثل انك فاضل اكرمتك لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل
وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد
من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من كون الجملة المصدرة بان المكسورة تقع في مثل ذلك جوابا للسؤال عن العلة مقدرة
تقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمروا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه او اترك اكرامه فقيل انه فاضل او انه جاهل فاغتفر
هذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب لا يلزم من ذلك اعتقاده حيث يكون موقعا في خلاف
الغرض والله اعلم ويجب تقديمه ان تضمن معنى استفهام نحو فاي ايات الله تنكرون او شرط نحو ايا ما تدعوا او اضيف
الى ما تضمنهما نحو غلام ايهم ضربت وغلام من تضرب اضرب ولو قال تضمنه بافراد الضمير لكان اولى لعوده الى احد الامرين
او نصب جواب اما نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر قلت لكن بقي عليه ان يقول حيث لا فاصل والا فلا
فالتقديم في نحو اما في الدار فضربت زيدا ليس واجبا ويجوز في غير ذلك ان علم النصب نحو عمروا ضرب زيد فان جهل امتنع
نحو موسى ضرب عيسى تاخير الفعل مرفوع على انه فاعل يجوز غير يجيء حال من الفعل اي يجوز تاخير الفعل حال كونه غير يجيء

فلا يجوز زيدًا ما احسن ولا موصولا بحرف فلا يجوز في نحو يعجبني ان تكف لسانك ان تقدم المفعول على الفعل ولا على الحرف
فلا تقول يعجبني ان تكف لسانك ولا لسانك ان تكف قيل وينبغي ان يقيد بالناصب فانه اذا لم يكن ناصبا جاز ان يتقدم
على العامل نحو عجبت مما زيدًا تضرب ولا مقرونا بلام الابتداء نحو لسوف يرضى زيد عمرا وهذا مقيد بان لا يوجد
ان فان وجدت جاز التقديم نحو ان زيدا عمرا ليضرب قلت قد يستغنى عنه بان المتبادر من اشتراط عدم الاقتران بلام
الابتداء ان يكون لها الصدر المقتضي لامتناع تقدم ذلك المعمول عليها وقد علم انها في باب ان معزولة عن مركزها الاصلي
فلا يعتبر صدريتها بالنسبة الى ان وجزئيها ولذلك عملت ان في الخبر مع وجودها وكذا عمل الخبر فيما قبلها او لام قسم نحو والله
لاضربن زيدا فلا يجوز والله زيدا لاضربن مطلقا اي سواء كان ما ذكر من المسائل الخمس الاتية وغيرها وليس الاطلاق
راجعا الى القسم بخصوصه خلافا للكوفيين في منع نحو زيدا غلامه ضرب اي في منعهم نحو هذه المسألة البتة لا في منعهم
التقديم واجازتهم غيره وهذا بخلاف بقية المسائل الاتية وفي كلامه ايهام تساويهن ويمكن تعليل منعهم اياها بانه
يلزم فيها عمدية الفضلة وفصل المعمول من عامله باجنبي وغلامه او غلام اخيه ضرب زيد وقد سمع من كلامهم رايه
محمد الذي لف بحدم وهو نظير غلامه ضرب زيد وانشد المبرد في الكامل شر يوميها واغواه لها ركبت عير بحدج جملا وهو نظير
قولهم غلام اخيه ضرب زيد فان قلت شر يوميها ظرف زمان لركبت في نية التاخير عنه وغلام اخيه مفعول به فهما
مفترقان قلت المسألة مفروضة في اعم من المفعول به فلهذا صح الاستشهاد بالبيت هنا وما اراد اخذ زيد وهي كقوله ما شاء
ان شاء ربي والذي هو لم يشا فلست تراه ناسيا الا وما طعامك اكل زيد وهي كقولهم ما المرء ينفع الا ربه ولا يقع الفعل
مضمر على مفسره الظاهر فلا يجوز زيدا ضرب اي ضرب زيد نفسه ومنع هذه المسألة مجمع عليه قال المصنف لانه يستلزم
توقف مفهوميه مالا يستغنى عنه والفاعل على ما يستغنى عنه وهو المفعول وهو معنى قول المبرد لانه يضمر المفعول لا بد منه فان
قلت اي فائدة لذكر الظاهر قلت تصوير المسألة وتحقيق الواقع وليس قيدا له مفهوم ينتفي هذا الحكم بانتفائه وهذه المسألة
تقدمت في اواخر باب ظن وكانه انما اعادها توطئة لمسألة الخلاف المذكورة بعدها على انه اهمل حكاية الخلاف كما ستقف
عليه وقد يقع على مضاف اليه اي الى مفسره الظاهر نحو غلام هند ضربت فقد وقع الفعل على غلام الذي هو مضاف الى الاسم
الظاهر المفسر لفاعل على ضربت المضمر وهو هند ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين وهو مذهب هشام و
نقل النحاس منعها عن اكثر النحويين والصحيح الجواز وكان ينبغي للمصنف ان يذكر الخلاف في هذه المسألة لئلا يتوهم الاتفاق على جوازها
ولا سيما عقيب مسائل خلافية ذكر هو الخلاف فيها او يقع على موصول بفعله اي بفعل المفسر الظاهر نحو ما اراد زيد اخذ فما
ناصب للموصول وفاعله ضمير مستتر عائد على زيد وزيد فاعل اراد واراد صلة ما فقد وقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر
الظاهر ومثله قول الشاعر ما حبب النفس بما راق منظره ... رامت ولم ينهها باس ولا حذر **فصل** في حذف الفعل
الناصب والاقتصار على منصوبه يجوز الاقتصار قياسا على منصوب الفعل اعم من ان يكون مفعولا به او غيره وان كان المقصود
التنبيه على المفعول به مستغنى عنه اي عن الفعل بحضور معناه مثله المصنف بان يقول حديثك لمن قطع حديثه وزيدا لمن شرع
في اعطاء او ارسال صوتا وفي المثال الاول نظر لان المقدر نعم ونحو ذلك لم يحضر انما حضر حديث او قطعه وقد يكون التقدير عنده حدث
حديثك وذلك واضح لان التحديث كان موجودا ولا يقال يلزم ان يقول حديثك مفعولا مطلقا لانا نقول هل هو مفعول به
لان الحديث غير التحديث ثم الكلام في منصوب الفعل مطلقا لا في خصوصية المفعول به ويتجه ايضا ان يقدر هات حديثك لان
اعطاء الحديث وهو التحديث كان حاضرا فكل من حدث وهات صحيح فالصواب ان يقدر كذا لا تم ونحوه ولننظر في تقدير
المصنف كيف هو فلم يحضرني الان ما اعرف منه ذلك او نسيه اذا يعني الحمام الورق هيجني ... ولو تسليت عنها ام عمار اي ذكرت

اهمار لان التهييج سبب الذكر كذا قال الشارح وتقدير الفعل هكذا بلا عاطف ولا يرتبط معه الكلام ولا ينتظم ولو قدر بالعاطف
اما بالواو او بالفاء لا ترتبط لا يقال اذا اقدر وذكرت بالواو لزم عطف السبب على المسبب بالواو ولانا نقول اذا العرب كالاعلام بالسببية
جاز مثل فاستجبنا له ونجيناه واما اذا اقدر بالفاء فواضح لانه يكون مثل ضربته فبكى الذي يظهر ان هيجني في البيت ضمن معنى ذكرني
فتعدى لاثنين اليا والام عمار ولا يقدر هيجني ذكرني او فذكرني لان فيه دعوى حذف عاطف ومعطوف هو فعل وفاعل ومفعول
فاسهل من حذف اربعة تضمين فعل معنى فعل اخر فان قلت وقوع الحذف في العربية اكثر من وقوع التضمين فالحمل عليه اولى
قلت هذا اذا تعارض حذف شيء وتضمين شيء معنى شيء اما اذا تعارض هذا مع حذف اشيا فلا نسلم الترجيح به او مقارنة بكسر الراء
واضافة مقارن الضمير وهو راجع للمحذوف لا الى قوله سببه كما تقول مكة اي يريد لمن تاهب للسفر لان التاهب حاضر وهو مقارن
للارادة وكذا تقول للمواحشين مطلع الهلال اذكروا الهلال باضمار اذكروا لان التكبير والمواجهة مقارنان للرؤية او الوعدية كقوله
زيدا لمن قال ساعطي المحتاج اي اعط زيدا او السؤال عنه بلفظه كان يقال لك هل ضربت احدا فتقول نعم زيدا اي ضربت زيدا او معناه كما اذا
قيل اي مكان كذا بالذال المعجمة اي نقرة في الجبل تمسك الماء فتقول نعم وحاذا اي اعرف وحاذا بكسر الواو وهو جمع المفرد المذكور فالسؤال
عن المنصوب وقع بمعنى الفعل الناصب لا بلفظه السؤال وقع بالاستفهام والمراد استفهام المسؤول عن معرفة المكان المذكور ولا
شك ان الاستفهام على هذا الوجه ليس بلفظ المعرفة وانما هو بمعناها او السؤال عن متعلقه نحو ماذا انزل ربكم قالوا خيرا او بطلبه
اي التمسه صبغا وذبيا اي اجمع في الغنم ولو انه قال القرينة طلبه لكان اوضح لمراده من قوله او بطلبه او بالرد على نافيه كان يقول
بلى زيدا لمن قال لك ما ضربت احدا او الناهي عنه كان يقول لا لمن قال لك ما ضرب احدا او على مثبته كان يقول لا بل خالدا
لمن قال ضرب زيد عمروا او الامر به كان يقول لا بل زيدا لمن قال اضرب عمروا فان كان الاقتصار في مثل نحو كليهما او غيرا
اي اعطني كليهما او ردتمرا او نحو كل شيء ولا شتيمة حر اي ايت كل شيء ولا تات شتيمة حر او نحو هذا ولا زعماتك اي رضي هذا
ولا اتوهم زعماتك او شبهه في كثرة الاستعمال كقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك وانت مكانا اوسع وكذا قولهم
اسه امرا قاصدا اي ائته عن هذا وايت امرا قاصدا وجعل سيبويه من ذلك قوله تعالى انتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
وايتوا خيرا لكم وقرينة ان في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا نهي عنه بل هو مما يؤمر به فيجب
ان ينتصب بايت او اقصد او يفيد هذا المعنى فهو لازم اي فالاستغناء عن الفعل لازم وقد يجعل المنصوب مبتدا كقول
بعض العرب كلاهما وتمرا اي كلاهما لي وكل شيء ولا شتيمة حر برفع كل اي كل شيء ام او خبرا كقوله ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى
مثلها عجم ولا عرب برفع ديار على انها خبر مبتدا محذوف اي هذه ديار مية فيلزم حذف ثاني الجزئين اي الخبر حيث يكون
النائب لمبتدا او المبتدا حيث يكون النائب الخبر فان قلت ثاني الجزئين اللذين هما المبتدا والخبر هو الخبر لا احدهما غير معين
قلت المراد بثاني الجزئين ثاني الاثنين وهو شامل للاول والثاني والحاصل ان الثاني يقال بالاشتراك على معنيين هو باحدهما الاخر
من الاخر فصل في الكلام على حذف المفعول به يحذف كثيرا المفعول به غير المخبر عنه فدخل تحته ثلثة اول
مفعولي ظن وثاني مفاعيل اعلم والنائب عن الفاعل وهذا الاخير لا يحذف اصلا والاولان يحذفان للدليل ولكن لا كثيرا
وغير المخبر به فدخل تحته ثاني باب ظن وثالث باب اعلم وهذان ايضا يحذفان للدليل لا كثيرا وانما صح كلامه لان نوقع
قوله يحذف كثيرا الا ان المستثنى لا يحذف كثيرا ويجب هذا صورتان ما لا يحذف البتة وما يحذف قليلا وينفصل حكم المستثنى
يعلم من ابوابه وغير المتعجب منه احترازا من نحو ما احسن زيدا وعليه نقد ظاهر وهو انه ذكر في باب التعجب انه اذا علم المتعجب
منه جاز حذفه مطلقا قلت وقد يجاب بان هذا انما يتم ان لو حكم بان حذف المتعجب منه اذا علم كثير او كان الواقع كثرته
وكلاهما منتف اما الاول فقطعا لانه لم يحكم بذلك واما الثاني فظنا اذ الظاهر ان حذفه ليس بكثير فان ثبتت الكثرة بطريق

معتبر ورد عليه ذلك والا فلا وغير الجاب به احترازا من نحو قولك زيدا لمن قال لك من رايت وغير المحصور احترازا من نحو
قولك ماضربت الا زيدا وغير الباقي محذوفا عامله احترازا من نحو قول بعضهم اللهم الا اصبعا وذيبا ونحو خير الناوس الا علانا
واعلم ان كلامه في هذا التقسيم يحل بالاخرة الى انه قال يحذف كثيرا المفعول به الا انه كان مذكورا فلا يحذف فتامله وما
حذف من مفعول به منوى لدليل نحو فعال لما يريد اى يريده يعلم ما يسرون وما يعلنون اى يسرونه ويعلنونه او غير منوى
وذلك منقسم الى ثلثة اقسام لان عدم كونه منويا اما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كتضمين يخرج معنى يعبث في قوله
وان تعتذر بالمحل عن ذى ضرعها الى الضيف يخرج عن عراقيبها نصلى فالفعل في هذه الصورة لا مفعول له البتة لان الفعل
قد صار بالتضمين المذكور المقتضي اللزوم لازما فكيف يقال بعد ذلك ان له مفعولا محذوفا والجواب ان مراد النحويين بالحذف
ترك المفعول لا انه كان ثم مفعول منطوق به ثم حذف فكانه قال وما لم يذكر له مفعول مما وضع متعديا الى اخر كلامه ثم ان
الحوان المفعول فيما مثل به وهو قوله يخرج في عراقيبها مذكور والذى يحل دلنا انما هو ان العامل وصل الى المفعول بواسطة
الحرف لما ضمن معنى الفعل اللازم بعد ان كان يصل اليه بنفسه ولو اردت ان يجعل الفعل متعلقا غير ما وصل بالجار لم
تجده واما نحو يعطى ويمنع ويحيى ويميت فذلك قد يتخيل له متعلق ولكنه بخلاف المراد واما للمبالغة بترك التقييد نحو فلان يعطى
اى يفعل الاعطاء فان الاعطاء المعرف بلام الحقيقة يحمل في المقام الخطابي الذى يكتفى فيه بمجرد الظن ولا يطلب فيه اليقين
البرهاني على استغراق الاعطاءات وشمولها مبالغة لئلا يلزم ترجيح احد المتساويين على الاخر قال الشارح ومنه يحيى و
يميت وقد يقال هو لتعميم افراد الفعل على سبيل الحقيقة لا على وجه المبالغة واما البعض اسباب عن الفاعل اى لسبب من تلك
الاسباب لا يريد ان بعضها قد يتخلف وانت خبير بان هذه حوالة على مجهول وانما يحسن مثل هذه العبارة اذا كان قد ذكر
تلك الاسباب في باب اخر ثم قد سبق في باب النائب عن الفاعل ان العامل قد يحذف لغرض لفظى او معنوى فاللفظى هنا كالايجاز
نحو فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا واطيعوا او يوافق الفواصل نحو والى ربك المنتهى وانه هو اضحك وابكى او تصحيح الوزن
كقوله وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل والمعنوى هنا كالعلم فمن اتقى واصلح فلا خوف عليهم اى فمن اتقى الله
واصلح عمله والجهل نحو ولدت فلانه وانت لا تدرى ما ولدت او كون المفعول عظيما نحو شتم زيد اليوم ولا يذكر المشتوم او
حقيرا نحو كتب الله لاغلبن اى الكفار او خوفا منه نحو يغضب في الله او استهجانا للذكره نحو ما رايت منه ولا رأى منى اى العورة
او لكون التعيين لم يتعلق به غرض نحو ومن يظلم منكم ومنه الحديث اذا قتلتم فاحسنوا القتلة او لينا سبه نحو فاذا افضتم
من عرفات اى دولحلكم وقولهم رجع عن الغواية اى نفسه وبنى على امراته اى قبه فصل في الكلام على التعدية
بالهمزة والتضعيف تدخل في هذا الباب لا في باب علم فان الهمزة فيه نقلت الى مفعول ثالث وقد تقدم في بابه على الفعل الثلاثي
غير المتعدى الى اثنين فخرج باب كسا فانه لا يدخل فيه همزة ولا يضعف للتعدية باتفاق همزة النقل فيزداد الفعل مفعولا
ان كان متعديا نحو اكفلت زيدا عمروا ويصير متعديا ان كان لازما نحو اقمت زيدا وظاهر كلام المصنف ان دخول الهمزة
قياس في ذلك وفيه مذاهب الاول انه قياس في اللازم والمتعدى الى واحد قاله الاخفش وهو ظاهر مذهب ابى على وظاهر قول
المصنف الثاني انه سماعى فيهما قال المبرد الثالث انه قياس في اللازم سماع في المتعدى قاله ابن ابى الربيع وهو ظاهر مذهب سيبويه
الرابع انه قياس في كل فعل الا باب علمت وهو مذهب ابى عمرو وجماعة ويعاقب الهمزة كثيرا في تعدية القاصر نحو انزل الله القرآن
ونزله واثبت المسئلة وفي تعدية المتعدى الى واحد نحو اكفلته الصبى وكفلته اياه وافهمته الحديث وفهمته اياه ويغنى عنها
قليلا نحو قويته وطهرته ونظفته وحصلته ومثل المصنف لذلك وتبعه الشارح نقلا منه واخرنه ايضا وليس بجيد
لانه لا ثلاثى له تضعيف العين معمول تنازعه الفعلان المتقدمان ويعاقب ويغنى ما لم تكن العين همزة فلا يعدى بالتضعيف

لئلا يؤدي ذلك الى ان الهمزة تدغم او يدغم فيها وذلك نحو اثابت زيدا اي ابعدته واساسه وهذا منقول من قولك شاوته
اذا انت سبقته كانك بلغت الشاو وتقتبه في ذلك على ان التضعيف فيما عينه همزة قد جاء قليلا قالوا اذا ب الرجل بدء بسا
اذا عمل الرذيبة وهو فرجة ما بين دفتي الرجل وغلام مذابكه ذوابه وعل ذلك اي التضعيف في غيرها اي في غير الهمزة من حروف
الحلق نحو وهسه ودعه ومحله وضعفه وحاصل كلام المصنف ان الهمزة والتضعيف في الثلاثي ثلاث حالات التعاقب على
الكلمة الواحدة واغناء التضعيف عن الهمزة واغناؤها عنه كالاول كما في نزل والثاني كما في نظف والثالث كما في راى **باب**
تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا ويسمى هذا الباب باب الاعمال كما يسمى باب التنازع واطلق القول في العاملين ثم قيده فيما ياتي
وقوله معمولا واحدا لا يريد به ان التنازع لا يقع في اكثر من واحد بل المراد ان العاملين تواردا معمولا بعينه فكل منهما يطلبه فيدخل
على هذا التقدير ما اذا وقع التنازع في اثنين او اكثر ولا حاجة الى اعتذار ابي حيان بانه اقتصر هنا على الواحد لانه المجمع عليه وذكر
ما هو اكثر في اخر الباب فحكي فيه الخلاف اذا تعلق عاملان من الفعل نحو اتوني افرغ عليه قطرا وشبهه نحو زيد ضارب وشاتم عمروا
ونحوها ومن اثروا كتابيه فيما تركب من الفعل وشبهه وهذا هو المعروف من كلام النحاة اعني كون العاملين في باب التنازع من
قبيل الفعل او ما يشبه الفعل ونقل عنهم ابن الحاجب في شرح المفصل خلاف ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه
على اعمال الثاني لصحة عسى زيد ان يخرج وذلك يستلزم حذف مفعولي لعل القرينة وقالوا لو اعمل الاول لقيل لعل وعسى زيد خارج
وليس بواضح اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى وانظر من الذي قال هذا من النحاة وكيف وجب اذا
اعمل الاول ان يقول خارج مع ان خبر لعل يقترن بان كثيرا وانظر ايضا اي محذور يلزم في حذف منصوب عسى بعد قال الشاعر
يا ابتا علك او عساكا وقد وقع في المسائل الملقبة بالمسائل الدائرة بين ابي علي الفارسي وابي الفتح بن جني ما قد يشهد لان التنازع
قد يقع في الحروف وذلك ان ابا علي قال ان الشاهد لسيبويه على ان المرفوع بعد الظرف في نحو زيد ليس مرفوعا بالظرف قولك ان في الدار
زيدا ولابي الحسن ان يجيب بانه لما وجدت العامل الاقوى اعمله وهو قال ابن جني لسيبويه ان يقول تقول لم تجد عاملين اعمل
اولهما البتة بل يجوز ان تعمل ثانيهما ثم انهما متفقان في العمل بان يطلبها المفعول مرفوعا نحو قام وقعد زيد او منصوبا نحو ضربت
واكرمت زيدا او مجرورا نحو مررت وسلمت على زيد لغير توكيد كما مثلنا واحترز بذلك من نحو قام قام زيد فالثاني تاكيد للاول
ولجاز المصنف فيه وجهين احدهما ان يعمل الاول ويلغى الثاني لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد وثانيهما ان ينسب العمل لهما لكونهما
شيئا واحدا في اللفظ والمعنى وعلى التقديرين فليس هذا من باب التنازع وذلك مثل قوله اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ولو كان
من التنازع لقال اتوك اتاك او اتاك اتوك وقال الشارح وقل من ذكر هذا القيد واطلاقهم يدل على جواز كونه من باب الاعمال وجوز
ابن ابي الربيع في نحو قام قام زيد ان يكون فاعلا بالثاني واضمر في الاول واجاز ايضا ان يكون فاعلا بالاول ولا يحتاج الثاني الى
مسند اليه انما جيء به لتاكيد الاول كما سبق قال وهذا الوجه الثاني احسن واجاز ابو علي التنازع في قوله فهيهات هيهات العقيق
واهله قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية واضمرت في الاولى او بالاولى واضمرت في الثانية ويحتمل قوله اتاك ان يكون من
التنازع ويكون قد اضمر مفردا كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب اي ضربني من ثمه الى هنا كلام الشارح او مختلفان
في العمل بان يكون الاول طالبا للمفعول رفعا والاخر نصبا او بالعكس او يكون الاول طالبا له جرا والثاني طالبا له رفعا او نصبا او
بالعكس ثم اعلم ان قول المصنف ولا اذا تعلق معناه اذا وجب ان يتعلق وفائدة ذلك تظهر من اثناء ما تقرره فنقول اعلم انهم
قالوا في مكان يقوم زيد وانه كان يقول سفيهنا ودرنا ما كان يصنع فرعون وقومه يجوز فيهن التنازع واما قام اظن زيد
فيحتمل ذلك وعدمه لان اظن اذا قدرت ملغاة فلا توجه لها الى زيد وان قدرت معملة كانت متوجهة اليه فان اعملتها
فيه تعين اعمالها في العامل الاول مع ضميره لانه مفعول ثان وان عملت الاول تعين حينئذ اعمالها في ضميره ولا يصح حينئذ في قام زيد

ان يكون مفعوله الثانى لاعلى قول ابى الحسن فى زيد قام ابو عبد الله وممن جوز التنازع فى الامثلة الجزاوى ولم يبين ما يلزم
حينئذ والذى يظهر المنع لان التنازع شرطه وجوب توجه العاملين ولا وجوب اما فى الظن فلما ذكرنا من احتمال الالغاء
واما فى كان فلاحتمال توجهها الى ضمير الشان فاذا امكن توجهها الى غير ما توجه له العامل الاخر لم يتحقق بينهما تجاذب وتنازع
ويحتمل فى الاية الثانية توجه كان الى ضمير ما وهنا وجه اخر يمنع من التنازع وهو انه لو كان من ذلك لكان القياس فى الاضمار
ان يقال ما كانوا او ما كانوا يصنعون فان ادعى انه من باب ضربنى وضربت قومك بالنصب فهو بعيد مخالف لقاعدة الاضمار
فتامله عما تاخر متعلق بقوله تعلق المذكور فى صدر الباب وهو احتراز من ان يتقدم المعمول على كل ما يطلبه من العوامل
نحو زيدا ضربت واكرمنى او يتوسط بينهما نحو ضربت زيدا وضربنى واعتبار تاخر المعمول فى هذا الباب نص عليه كثير من النحويين
كالشلوبين وغيره واجاز الفارسى التنازع مع التوسط ونص الرضى على جوازه مع التقدم غير سببى مرفوع قال المصنف فى
شرحه سهف بذلك على ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع لانك لو قصدت فيه التنازع لاسندت احد الوصفين
الى السببى وهو الاخ واسندت الاخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل الى جواز
ذلك فان سمع مثل حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفى كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما بعدهما
خبر عن الاول ومنه قول كثير ؎ قضى كل ذى دين فوفى غريمه ٭ وعزة ممطول معنى غريمها ؎ اراد وعزة غريمها ممطول معنى وفى
تقييد السببى بمرفوع تنبيه على ان السببى المرفوع لا يمنع من التنازع فيه كقولك زيد اكرم وافضل اخاه هذا كلامه قلت هو مشكل
من وجوه الاول انا لا نسلم انه اذا اسند الاخر الى ضمير الاخ يلزم عدم ارتباطه بالمبتدا قوله لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره
قلت لا نسلم انه لم يرفع ما التبس بضميره وذلك لانه رفع الضمير العائد الى الاخ الذى هو مضاف الى ضمير زيد فيكون رافعا لما التبس بضميره
فيرتبط بالمبتدا ولو كان الضمير راجعا الى الاخ المجرد عن الاضافة لزم عدم الارتباط لكن ليس كذلك الثانى ان هذا معارض
لما قالوه فى باب المبتدا ان الجملة اذا قام بعضها مقام مضاف الى العائد استغنت عن العائد ومثله بقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون ازواجا يتربصن جاعلا الذين مبتدا ويتربصن خبرا والاصل يتربص ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج
لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا يضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى
الضمير العائد فهذا قال بذلك هنا لا سيما وقد قال العرب زيد قائم ابوه لا قاعد ان يجعلوا ضمير المتوسط مرتبطا الثالث
ان الذى يمتنع على تسليم ما قاله هو نحو زيد قائم وقاعد ابوه واما زيد يقوم فيقعد ابوه فلا اذ العطف بالفاء يربط فكيف
اطلق القول الرابع ان قوله فان سمع مثله حمل على ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين فيه نظر لانه ان اراد بالعاملين
المتقدمين العاملين فيه لم يصح قوله ان المتاخر مبتدا لان المبتدا مجرد عن العامل اللفظى فكيف يكون مبتدا مع كونه معمولا لعامل
لفظى غير زائد فان اراد العاملين فى ضميره لم يكن المتاخر مخبرا عنه بالعاملين بل بالمجموع الحاصل من العامل والضمير الذى
هو معموله الخامس ان قوله ان تقييد السببى بالمرفوع لا يمنع من التنازع فيه يشكل بان السببى المنصوب كذلك فى نحو زيدا ضرب
واكرم اخاه لانك اذا اعملت الاول تعذر الاضمار فى الثانى ولا رابط له لان مسند الى المتكلم لا الى زيد نعم يجوز اعمال الثانى فيحتاج
الاول المنصوب فضلة فيحذف ولا يضمر والمحذوف يجوز كونه كلمة وكونه كلمتين بخلاف المضمر وعلى هذا فهلا نبه على ان
التنازع هنا ممتنع ان اعملت الاول للزوم المحذور الذى ذكره وفيه نظر عملت فيه اى فى الاسم المتاخر الذى هو غير سببى مرفوع
احدهما اى احد العاملين المتقدمين على هذا معمول المتاخر عنهما وقوله عمل جواب اذا من قوله اول الباب اذا تعلق عاملان
لا كلاهما خلافا للفراء فى نحو قام وقعد زيد فانه حكم بان زيدا مرفوع بالفعلين معا وجعله ابو على اقبح من مذهب الكسائى فى
حذفه فاعل احد الفعلين لان الفراء رفعه بمجموعهما فكل واحد منهما لا فاعل له ولا يخفى ان اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد

مدلوا على فساده فى الاصول وهم يجعلون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال المصنف وهو غير مستبعد فانه نظير قولك زيد
وعمرو منطلقان على راى سيبويه فى ان الخبر مرفوع بالمبتدا واجب بالفرق فان كلا من الفعلين يستقل برفع زيد ولا يستقل
كل من الاسمين برفع هذا الخبر اذ لو قلت زيد منطلقان لم يجز فكل من الفعلين علة وكل من المبتدأين جزء علة والاحق
بالعمل الاقرب لا الاسبق خلافا للكوفيين فانهم قالوا بان الاسبق احق بالعمل والاول قال به البصريون فالخلاف انما هو فى
الترجيح واما جواز اعمال كل فمجمع عليه وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوبين فالاولى ان يستبد به
دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى صورة العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبى فلا ضرورة ولعطفت
على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جاءنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد
ورجح الكوفيون اعمال الاول لانه اسبق الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب قدم من احتياج الثانى ولا شك ان الاستقرا
شاهد بان الاعمال الثانى اكثر فى كلامهم وما احسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه مع افادته الحكم مشعرا بشبهة كل
من اهل البلدين ولشموله بما اذا كان التنازع بين اكثر من عاملين وان كان هنا بصدد ذكر العاملين على الخصوص ويجعل
الملغى فى ضمير الاسم المتنازع مطابقا له فى الافراد وضده والتذكير وضده فتقول على اعمال الثانى ضربونى وضربت قومك
وعلى اعمال الاول ضربنى وضربتهم قومك ومن ههنا يفهم ان الحال والتمييز لا يكون فيهما تنازع لانهما لا يضمران فاذا قلت
نصبت وامتلأت عرقا او قمت وخرجت مسرعا كان من الحذف لدليل لا من التنازع غالبا اى يطابق الضمير المذكور
غالبا وقد لا يطابق فى بعض الاحيان يشير بذلك الى ما اجازه سيبويه نحو من ضربنى وضربت قومك بنصب القوم اى
ضربنى من ثم فاضمر مفردا وحقه ان يأتى بضمير الجمع لتأول القوم بواحد يفهم الجمع وقد حكم سيبويه بقبحه فان ادت مطابقته
اى مطابقة الضمير المتنازع اذ يخالف خبرو مخبر عنه فالاظهار واجب وصورة هذه المسئلة يحتاج العامل الملغى الى ضمير
ويكون ذلك الضمير خبرا عن اسم وذلك الاسم مخالف فى الافراد والتذكير او غيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه فيجب العدول
الى الاظهار نحو اظن ويظنانى اخا الزيدين اخوين وذلك لان الاصل اظن ويظننى الزيدين اخوين فاظن يطلب الزيدين
اخوين مفعولين ويظننى يطلب الزيدان فاعلا فاعملنا الاول فنصبنا الاسمين واضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين وهو الالف و
بقى علينا المفعول الثانى يحتاج الى اضماره وهو خبر عن ياء المتكلم والياء للمفرد مخالفة للاخوين الذى هو مفسر الضمير الذى
ياتى به فان الياء للمفرد والاخوان مثنى فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وفى كل
منهما محذور فوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه ولم يضر مخالفته للاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج
اليهما يفسره قال ابن هشام فى توضيحه على الالفيه هذا تقدير ما قالوه والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى الاخوين
لان يظننى لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفردا هذا كلامه قلت وقد منع الرضى وجوب المطابقة بين الضمير و
المعود اليه اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتى
على المعنى المقصود فيجوز حسبنى وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا
يقول حسبت وحسبانى اياه الزيدان قائمين وحسبت وحسبتنى اياه هند قائمة وحسبتنى وحسبتهما اياها هند قائما
قال الرضى وفى كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبى بين العامل والمعمول وفى بعضها بين المبتدأ والخبر فى الاصل ويجوز
حذف الضمير غير المرفوع منصوبا كان او مجرورا وسواء كان العامل فى الضمير هو الاول او الثانى مثال حذفه من الاول
ضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد والاصل ضربته ومررت به ومثال حذفه من الثانى ضربنى وضربت زيد ومر بى و
مررت زيد والاصل ضربته ومررت به فاما حذفه من الاول فسياتى الخلاف فيه مذكورا فى المتن واما حذفه من الثانى فقال

بجوازه السيرافي وهو ظاهر كلام المصنف وخصه المغاربة بالضرورة وجعلوا منه قول الشاعر بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم
لمحوا شعاعه ٭ واحترز بقوله ما لم يمنع مانع من نحو زال عني وملت اليه زيد فلو حذف الجار والمجرور من الثاني ادى الى ايهام غير
المراد فلا يجوز قال الشارح ولا يلزم حذفه اي ان كان من غير باب ظن ولم يلبس ولا تاخيره اي ان كان من باب ظن او
البس معمولا للاول وبقي عليه ان يقول ولا اظهاره خلافا لاكثرهم فقد قالوا يجب حذف المفعول ان استغنيت عنه في مثل
ضربت واكرمني زيد فلا تقول ضربته واكرمني زيد واما ان لم يستغن عنه لكونه احد مفعولي باب علمت بناء على انه لا يحذف
احدهما عند ذكر الاخر فقال قوم يجب الاظهار واليه ذهب ابن الحاجب لان الحذف متعذر لما تقدم والاضمار ايضا متعذر
لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار وقال قوم ثبت في الشعر وان
كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة كما سبق في ذلك الباب فليقل به هنا فلو سلم امتناع الحذف فلا نسلم
امتناع الاضمار قولهم لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلت ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل
فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه ولو سلم امتناع الاضمار
قبل الذكر في مطلق المفعول فلم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فتقول ههنا حسبني
وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي وهذا هو الذي اشار اليه المصنف بقوله ولا تاخيره معمولا للاول وفاته ان يقول
ولا الاظهار كما اسلفناه بل حذفه ان لم يمنع مانع من الالباس نحو استعنت به واستعان علي زيد فلا يجوز حذف الهاء
من حذرا الالباس او كان من باب ظن فيظهر او يؤخر او الحق انه يقدم مقدما وقد جاء على الوجه المرجوح قول الشاعر
اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ٭ حفاظا فكن في الغيب حفظ للود ٭ فلا يحتاج غالبا الى تاخيره الا في باب ظن وهذا
الكلام يقتضي ان الاضمار قد يحتاج اليه في باب ظن وذلك عند خوف اللبس كما قدمناه وهو صحيح ويقتضي ايضا ان المعمول
المتنازع في باب ظن واجب التاخير وممتنع الاضمار مقدما وكيف يجتمع هذا مع تجويزه فيما تقدم ان يضمر الفضلة مقدمة
نحو اذا كنت ترضاه ويرضيك صاحب وان الغي الاول واعمل الثاني دون اشتراط تاخير الضمير خلافا للفراء فانه يشترط تاخير
الضمير في صحة المسئلة فيجيء عنده قام وقعد الزيدان هما فيأتي بفاعل الاول بعد المتنازع ضميرا منفصلا لتعذر المتصل عنده
بلزوم الاضمار قبل الذكر قال ابن النحاس ولم اقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام صاحبنا جمال الدين بن مالك وهو الثقة
فيما ينقل ولا اشتراط حذفه اي حذف الضمير خلافا للكسائي فانه يصحح المسئلة بارتكاب حذف الفاعل من الفعل الملغى
فرارا من الاضمار قبل الذكر والصحيح خلاف القولين بشهادة السماع قال الشاعر ٭ جفوني ولم اجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل ٭ فاذا قلت قد شهد السماع ايضا لقول الكسائي كقوله ٭ تعفق بالارطى لها وارادها ٭ رجال فبذت
نبلهم وكليب ٭ وقول الاخر ٭ وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ٭ ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع ٭ قلت هذا وامثاله عندهم
مأول على انه اضمر الفاعل مفردا ابهاما للاثنين والجماعة اي ما ذكروا او من ذكروا ما اشبهه كما سبق ونحو ما قام وقعد الا
زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم فانه حمله على التنازع والمصنف اشار بهذا الكلام الى ان هذا التركيب صحيح
وان تخريجه مختلف فيه اما صحة التركيب فيدل عليها سماع مثله من الفصحاء قال الشاعر ٭ ما صاب قلبي واصباه ويتمه ٭
الا كواعب من ذهل بن شيبانا ٭ واما الاختلاف في تخريجه فادعى بعض النحويين ان هذا الكلام محمول على الحذف فتقديره
ما قام الا زيد واختاره المصنف واقتضى ظاهر كلامه ان ذلك جار مع الظاهر كما مثلنا ومع المضمر نحو ما قام وقعد الا انت
وان ثم من خالف في تخريجه على الحذف وخرجه على انه من باب التنازع ومنع ابن الحاجب التنازع في ما قام وقعد الا
انت لعلة ابداها مختصة بالمضمر وذلك انه قال لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون في احدهما ضمير لانهما موجهان الى الفاعل

فيقال ماضربت وما اكرم الا انا وما ضرب واكرمت الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفي احد الفعلين عن المذكور بعدها
والمقصود حصرهما فيه وعلى ذلك فينتظم في صحة التنازع في الاسم المقرون بالا في نحو التركيب المذكور ثلاثة اقوال ثانيها
ان كان ظاهرا جاز وان كان مضمرا امتنع قال ابن هشام رحمه الله قلت وليست العلة التي ابداها ابن الحاجب مختصة بالضمير
كما توهمه بل هي جارية في التركيب المذكور سواء كان الاسم ظاهرا او مضمرا الا ترى انك اذا قلت ما قام وما قعد الا زيد واضمرت في الاول
ضميرا يعود الى زيد انتفى الفعل الاول وانحصر الفعل الثاني فقط والمقصود انحصارهما معا وكذا اذا اضمرت في الثاني وانما
حمله على ذلك ان ابن الحاجب لم يمثل المسئلة الا بالضمير فتوهم اختصاص المنع به وليس كذلك وقد اخذنا ابن الحاجب ايضا
ان الكلام المذكور محمول على الحذف كما اختاره المصنف واعترض بانه يلزم حذف الفاعل واجيب بان الممتنع حذف الفاعل
لفظا ومعنى واما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا زيد فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ
لاحدهما وضعف الجواب غير خفي واما تخريج المسئلة على انها من باب التنازع كما حكاه المصنف عن بعضهم فان اراد هذا المخرج
اجراء ذلك على مذهب البصريين فباطل لما قد علمت وان اراد على قول الفراء في رفع الفاعل بالفعلين في نحو قام وقعد زيد فممكن غير
ان القصد تخريجها على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على ان هذا التركيب مسموع من كلام العرب مقيس قال ابن
هشام والذي اختاره انه اذا قيل ما قام الا زيد قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد يعني اذا الاتيان بالمقصود من هذا
التركيب قبل هذا ثم قال طالبا فيكون التنازع وقع في الحرف والاسم فقلت لا بل وقع في الاسم الموجب بالحرف فاذا اتى بضميره
اتى به موجبا فوجب اجتلاب الحرف كما وقع التنازع في الاسم المقرون بحرف الجر نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ولو
اعمل الاول لاتى في الثاني بالحرف والضمير معا كما قال: اذا هي لم تستك بعود اراكة: تنخل فاستاكت به عود اسحل: قلت
ادعاؤه انه اذا اريد معنى هذا التركيب قيل ما قام الا هو وقعد الا زيد غير المسموع من كلام العرب في ذلك والمقصود تخريج
المسموع على وجه لا اشكال فيه من جهة القواعد ولم يلح في ذلك وجه جميل الى الان والله الموفق ويحكم في تنازع اكثر من عاملين
بما تقدم من ترجيح بالقرب قال ابن هشام الاولى ان يقال في تنازع ثلاثة فان التنازع لم يات في اكثر منها قلت انشد الشيخ
نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية شاهدا على تنازع اكثر من فعلين قول الخماسي: طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني: قعدت ولم
ابغ الندى بعد سائب: ثم قال قال الشيخ المرزوقي قوله بوجهي يتعلق الباء منه بطلبت والمعنى ببذل وجهي كانه تولى الطلب بنفسه
وليبذل وجهه وجاهه فيه فلم يدرك المطلوب ومفعول طلبت محذوف دل عليه قوله فلم ابغ الندى والتقدير طلبت بعد السائب
الندى ببذل وجهي فلم ادركه وليتني قعدت فلم ابغه ولا يمتنع ان يتعلق الباء من قوله بوجهي بادرك وهو المختار عند اصحابنا
البصريين ويكون التقدير طلبت الندى فلم ادركه ببذل وجهي وقوله بعد سائب يجوز ان يكون العامل فيه طلبت وكل واحد
من الافعال المجتمعة طلبت وادركت وقعدت ولم ابغ والمعنى بعد موت سائب هذا كلامه وهو تصريح بورود التنازع
في اكثر من ثلثة وحينئذ وجد تنازع اكثر من عاملين فعند البصريين يختار اعمال الاخير لانه اقرب وعند الكوفيين اعمال
الاول لانه اسبق قال بعضهم وسكتوا عن اعمال الاوسط وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال الاول والثاني والثالث قال
الشارح والمحفوظ من كلام العرب اعمال الثالث كقول الشاعر: حتى تراه خالف وثق بالقوم انهم: لمن اجاروا ذو عز بلا
هون: قال المصنف ومن اجاز غير الثالث فمستقل لا راي له في ذلك وقد اشار الى هذا ابن خروف في شرح سيبويه
واستقرات الكلام فوجدت الامر كما اشار اليه انتهى وقدح في استقرائه بسماع اعمال الاول في قول ابي الاسود كساك ولم تستكسه
فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل ويامر وباعمال الملغى في الضمير هذا معطوف على ما تقدم اي يحكم بما سبق من الترجيح
المذكور وباعمال العامل الملغى في الضمير المتنازع فيه فتقول على اعمال الثالث ضرباني ومرا بي وضربت الزيدين وعلى

اعمال الاول ضربني وضربت الزيدان وضربتهما الزيدان وغير ذلك اى ويحكم بغير ذلك من الاحكام السابقة كحذف الضمير وذكره فيحذف
على راى الكسائي ويذكر الضمير مؤخرا على راى الفرا ولا يمنع التنازع بعد الى اكثر من واحد فقد ورد قال الله تعالى وانهم
ظنوا كما ظننتم الاية وقال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا بالنسبة الى العامل الاول في هذه الاية الثانية وبالنسبة الى العاملين في
الاية الاولى ولا كون المتنازعين فعلي تعجب نحو ما احسن واجمل زيدا اذا اعملت الاول حكاه المبرد في كتاب المدخل له
خلافا فالمرء منع في المسئلتين فقد ذهب قوم الى انه لا تنازع في المتعدي الى اثنين او ثلثة بناء على ان العرب لم تستعمله وقد حكى
سيبويه عن العرب متى رايت او قلت زيدا منطلقا على اعمال رايت ومتى رايت او قلت زيد منطلق على اعمال قلت اى على الحكاية
بعادهم حجة في المتعدي الى اثنين لكن المانع وجماعة قاسوا عليه المتعدي الى ثلثة وذهب الجرمي وجماعة الى منعه فيما يتعدى
الى ثلثة قالوا ولم يسمع في نظم ولا نثر قال المصنف واما فعلا التعجب فظاهر مذهب سيبويه مع تنازعهما واجازه المبرد قال
الصحيح عندي جوازه بشرط اعمال الثاني لانك لو اعملت الاول لفصلت بما لا يجوز فصله قلت وقد مر في اول الباب انه يجب توجه
كل من العاملين الى المعمول المتنازع ومنع امتناع الاول ينتفي وجوب التوجه المذكور بل جوازه فلا يكون المسئلة من باب
التنازع اصلا وقد اشار اليه الشارح قال المصنف ويجوز على اصل الفرا احسن واعقل بزيد فيكون الباء متعلقة بالفعلين
معا واعترض بان مذهب الفرا ان بزيد في موضع نصب على انه مفعول به ايضا ولا يمتنع على مذهب البصريين ان يقال احسن واعقل
بزيد على ان يكون الاصل احسن به واعقل بزيد ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم انفصل الضمير واستتر كما استتر الثاني
من قوله تعالى اسمع بهم وابصر كذا في الشرح باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجري مجراه اى مجرى المصدر
من بعض صفات واسماء اعيان كما ياتي في اخر الباب هو لمن مصدر وما يجري مجراه تفسير للواقع لا لقوله مفعولا مطلقا
والمعنى حينئذ باب الواقع من المصادر وشبهها مفعولا مطلقا وهذا يقتضي ان المصدر وشبهه يكون مفعولا مطلقا و
غيره والواقع كذلك ولو جعل لقوله مفعولا مطلقا لصار معناه باب المفعول المطلق كائنا من المصدر وشبهه ويكون من غير
ذلك وليس بصحيح فان قلت قد ذهب ابن الحاجب الى ان الجملة الثانية من نحو قلت زيد منطلق مفعول مطلق وليست مصدرا
ولا شبهه فلو جعل قوله من مصدر وما يجري مجراه راجعا للمفعول المطلق ليكون فيه اشارة الى هذا لا مكن فلم نفيه قلت ما ذهب
اليه ابن الحاجب من ذلك مخالف لقول الجمهور والصواب معهم ويؤيده صحة اسم المفعول التام للجملة المذكورة فيقال
الجملة مقولة وصحة اضافة اسم الفاعل اليها في قول انا قائل زيد منطلق وكلاهما اعلام من المفعولية والمصنف الجمهور في المسئلة
فلا ينبغي حمل كلامه الا على الوجه الذي ذكرناه اولا وتسمية هذا النوع مفعولا مطلقا هو المشهور عند النحاة وخصص صاحب
البسيط المطلق بما كان فعله عاما كصنعت وفعلت وعملت وليس ما تخيله في ذلك بالذي يوجب مخالفة الجماعة وانما سمي
مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا بجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول معه المصدر اسم دال بالاصالة قال المصنف
تخرج اسم المصدر وانما يتجه كون دلالته لغير الاصالة اذا قيل انها حصلت بواسطة دلالته على المصدر الدال على الحدث وقد
صرح بذلك ابن يعيش وغيره على معنى قائم بالفاعل كحدث وفرح وحسن وفهم كذا مثل بالفهم مع انه متعد ولكن معناه
قلبي لا علاجي او صادر عنه كقيام وقعود وحط وخاطه حقيقة كما مثلنا او مجازا كموت وعدم فان نسبتهما الى الميت
والمعدوم مجاز كذا قال المصنف وظاهر كلامه ان حقيقة ومجازا راجعان الى قوله صادر وهو صريح كلام الشارح
فاذا تاملت وجدتها في التحقيق راجعين الى قوله قائم وفي قوله ان نسبة الموت والعدم الى الميت والمعدوم مجاز نظر لانه
ان اراد مجاز الافراد فكل منهما مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لا مجازا وان اراد مجاز التركيب فكل فعل اسند الى الفاعل
او المفعول اذا كان مبنيا له حقيقة فان قلت يجوز ان يكون اراد بالحقيقة ما الموضوع متحقق في الخارج وبالمجاز مقابله

نان الموصوف بالعدم غير موجود حالة الوصف به قلت هذا مع كونه مخالفا للاصطلاح يعكر تمثيله بالموت فالوضع مشكل
بعد فليتامل فان قلت هل اراد بالقائم الفعل القاصر و بالمصادر الفعل المتعدى ام ماذا اراد قلت لم يرد الاول لان من
جملة ما مثل به للقائم الفهم وهو مصدر متعد وتما مثل به المصادر القيام والقعود وهما مصدرا فعلين لازمين فكانه
والله اعلم يريد بالقيام الحدث المعنوى وبالمصادر الحدث الحسى و واقع على مفعول قال المصنف هو مصدر ما لم يسم فاعله
كزهو وجنون ومثله الشارح بالضرب ذهولا عن كلام المصنف فى الشرح وسمى مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقد يسمى
المصدر فى الاصطلاح فعلا نظرا الى اللغة لانه فعل قائم بالفاعل او صادر عنه وقد يسمى ايضا حدثا وحدثانا بفتح الحاء و
الدال فيهما سماه سيبويه بذلك وهو اصل الفعل لا فرع خلافا للكوفيين حيث ادعوا ان الفعل اصل له فاتفقت الطائفتان على
ان احدهما مشتق من الاخر وقال ابن طلحة كل منهما اصل فلا اشتقاق بينهما وعلى القول بالاشتقاق فقد علمت ان البصريين
قالوا بان المصدر مشتق منه وان الفعل مشتق والاول اصل والثانى فرع واستندوا فى ذلك الى ان كل فرع يصاغ من اصل ينبغى
ان يكون ما فى الاصل مع زيادة الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصوغ مع
زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من صوغ الفعل لانه كان يحصل فى قولك زيد ضرب مقصود المرء بالحرب الحزبد لكنهم طلبوا بيان
زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان واستدل الكوفيون على اصالة
الفعل بعمله فى المصدر كقمت قياما والعامل قبل المعمول قال الرضى وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان
يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير متقدم على وضع الفعل فان احد المتقدمين من الاخر فان قلت ما الفعل
الذى يتعين اشتقاق المصدر منه على قول الكوفيين قلت بناء بعض المتاخرين على الخلاف فى الافعال انها زمانه اسبق فقيل الماضى
وقيل المستقبل وهو الحق لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا اذ هو مسبوق بعدمه وكذا الصفة اى هو اصل لها كما هو اصل الفعل
خلافا لبعض اصحابنا حيث ذهب الى انها مشتقة من الفعل ونسبه الرضى الى السيرافى قال المصنف فى الشرح وبعض ما استدل
للنابة على فرعية الفعل الى المصدر يستدل على فرعية الصفة بالنسبة اليه لان كل صفة تضمنت حروف الفعل فيها ما فى المصدر
من الدلالة على الحدث ويريد بالدلالة عليه ما هى له كما زاد الفعل بالدلالة على الزمان المعين فيجب كون الصفة مشتقة من المصدر
لا من الفعل اذ ليس فيها ما فى الفعل من الدلالة على زمان معين وينصب المصدر بمثله اى بمصدر مماثل له نحو فان جهنم
جزاؤكم جزاء موفورا او فرعه من فعل وصف نحو وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا او بفائم قام احدهما اى مقام
مثله او مقام فرعه فالاول نحو اعجبنى ايمانك تصديقا واصله تصديقك تصديقا والثانى نحو قعدت جلوسا اى جلست
وانا مؤمن تصديقا اى مصدق واعلم ان ههنا ثلثة اقسام الاول ان يكون المصدر من لفظ الفعل جاريا عليه نحو قمت
قياما فالمعول عليه ان المصدر فى ذلك ينتصب بالفعل وبعضهم يصرح بنفى الخلاف فى ذلك اما ذهولا عن قول ابن الطراوة
ان المصدر فى ذلك مفعول به وان ناصبه فعل محذوف اى فعلت قياما وعن قول تلميذ السهيلى انه مصدر منصوب
بفعل اخر ملتزم الحذف واما عدم اكتراث بهذين القولين لما اشتملا عليه من تكلف لا داعى اليه والثانى ان يكون المصدر
من لفظ الفعل لكنه غير جار عليه نحو والله انبتكم من الارض نباتا فمذهب سيبويه انه منصوب باضمار فعل تقديره نبتم
وقال المازنى منصوب بالفعل الظاهر وجوز الاخفش الوجهين وقيل ان غاير معناه معنى الفعل فنصبه بالمضمر نحو نباتا
والا فبالظاهر نحو حفرت الترعة احتفارا وقال ابن عصفور ان تغايرا فبالمضمر والا فالوجهان جائزان والثالث ان يكون من غير
لفظ نحو قعدت جلوسا فمذهب سيبويه والجمهور انه منصوب بمضمر اى جلست وقيل بالظاهر وقيل غير ذلك واستدل
الفارسى بقول الشاعرة لقد عجبت وما فى الدهر من عجب . انى قتلت وانت الحازم البطل . السالك الثغرة اليقظان كالئها .

تبل
مثنى الحلوك عليها الجيعل الفضل * فقوله مثنى منصوب بمسى مقدرا لا بالسالك لانه موصوف باليقظان ولا يوصف الموصول قبل
تمامه قلت لا يلزم من امتناع ذلك لقيام مانع خاص بالمحل اعتبار ذلك فيما لا مانع فيه فظاهر كلام المصنف في الاصل والشرح
ان المصدر في جميع الاقسام المذكورة ينتصب بلفظا لفعل الظاهر قال والصحيح في المصدر الموافق معنى لا لفظا كونه معمولا
لموافقه معنى كحلفة من قوله والت حلفة منصوب بالت لا بحلفت مضمرة لقولهم حلفت يمينا ولقوله تعالى ولا تميلوا كل الميل
و فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تنقصوه شيئا ولا يمكن ان يقيد لها عامل من لفظها فتعين ان يكون ما قبلها و وجب اطراد
هذا الحكم فيما له فعل من لفظه ليجري الباب على سنن واحد فان ساوى معناه معنى عامله بالنسبة الى مفهوم الحدث لا بالنسبة
الى غير ذلك اذ الفعل يدل على الزمان ولا يدل عليه المصدر فهو اي المصدر لمجرد التاكيد وكثيرا ما يقولون انه لتاكيد الفعل وهو
في الحقيقة تاكيد لمصدر ذلك الفعل لكنهم اطلقوا عليه انه توكيد للفعل توسعا قولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت
بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا وظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للحدث والزمان اللذين تضمنهما
الفعل ويسمى هذا المصدر التاكيدي مبهما ولا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن
الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا
يكونان الا مع النظر الى كثرتها وقد استبان لك ان التاكيد المذكور من قبيل التاكيد اللفظي وبه صرح ابو الفتح بن جني وقال
الاندلسي ليس من التاكيد اللفظي بل مما يعني به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت بالحقيقة ولذا لا يأتي التاكيد في المجاز واجاب
عن قوله * بكى الخز من روح وانكر جلده * وعجت عجيجا من جذام المطارف * بانه نادر جاء على سبيل المبالغة وان زاد
معنى المصدر عليه اي على معنى الفعل فهو لبيان النوع نحو جلست جلسة بالكسر او العدد نحو جلست جلسة بالفتح ويسمى
مختصا موقتا ومحدودا ايضا ويثنى ويجمع لصحة حصول ما يكون مع التثنية والجمع فاذا كان المصدر للنوع المتميز
وانضم اليه نوع اخر ثبت الامر الذي تكون به التثنية وان انضم اليه نوعان اخران فصاعدا حصل ما يكون به الجمع و
اذا كان المصدر للعدد فالامر ظاهر وتثنيته وجمعه مما لا يحذف فيه واما النوعي ففيه خلاف بينهم منهم من اجاز ذلك
قياسا على ما سمع وهو راي المصنف ومنهم من منع في غير المسموع وهو اختيار الشلوبين وظاهر مذهب سيبويه على قبل
ويقوم مقام المصدر المؤكد بكسر الكاف مصدر مرادف له وهذا مفهوم مما تقدم له في قوله او يقام مقام احدهما ولكنه
يريد هنا استيعاب ذكر ما يقوم مقام المصدر ومثل المصنف لهذا القسم بقوله والت حلفة ورد على من قال التقدير وحلفت
حلفة بما مر قريبا وسمع سيبويه وهو بدعة تركا حكاه ابن سيدة في ديباجة المحكم واسم مصدر نحو اعطيت عطاء وكلمه
كلاما غير علم احترازا من نحو حماد علم للحمد فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل
فلا يجمع بينه وبين الفعل وقد يورد على ذلك نحو سبحان فانه اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا لعامله المحذوف
ويجاب بمنع علميته وهو راي المصنف ويقوم مقام المصدر المبين بكسر الياء المثناة نوع نحو رجع القهقرى وقعد
القرفصا وانت رعات غرقا او وصف نحو واذكر ربك كثيرا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت
المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك قال الشارح ومذهب سيبويه
في نحو واذكر ربك كثيرا انه حال لا صفة لانها غير خاصة بالموصوف قلت يريد انه حال من الضمير اذ كر المحذوف اي
واذكره ربك والضمير عائد الى المصدر المفهوم من فعله او هيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية او آلة نحو
ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيمت الآلة مقامه دالة
على العدد بافرادها وكذا في ضربته ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة موضع المثنى والمجموع مثناة او مجموعة

فقيل ضربت سوطين واسواطا وتثنيتهما وجمعهما بتثنية المصدر وجمعه لا تثنية الالة وجمعها لانك ربما قلت ضربته
سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر
المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد
اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد فما اجتمعا في قولك ضربته ضربتين وضربا باقاصدا
لاختلاف الانواع كذا قرره الرضى او كل او بعض مضافين الى المصدر نحو ضربته كل الضرب وضربته بعض الضرب
وليس المراد كلمتي كل وبعض بل ما دل على كلية او جزئية فيدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو لا نظلمون نقيرا
ولا تضرونه شيئا فمن عفي له من اخيه شئ وعلى هذا هلم فكان ذلك مغنيا عن كلمتي ما الشرطية ولا الاستفهامية
او ضمير نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين ومنه قول الشاعر هذا سراقة للقران يدرسه اى يدرس
الدرس فان قلت لم لا يكون الضمير للقران قلت لئلا يتعدى العامل الى الضمير وظاهره معا او اسم اشارة يشار به الى غير
عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذلك كذا في الرضى قال المصنف ولا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به
المصدر وكذلك من حمل قول المتنبي هذا برزت لنا فهجت رسيسا وعلى هذا راد هذه البرزة لان مثل ذلك لا يستعمله العرب
قال الشارح وهذا خلاف مذهب سيبويه والجمهور ومن كلام العرب ظننت ذاك يشير به الى الظن ولذلك اقتصر عليه
وعلى هذا خرجه سيبويه او وقت كقوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا اى اغتماض ليلة ارمد فحذف المصدر واقام
الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلوة العصر وطلوع الشمس وما الاستفهامية كقوله ماذا يغير ابنتى
ربع عويلهما لا ترقدان ولا بؤس لمن رقدا يغير مضارع غار بالغين المعجمة اى نفع والمعنى اى نفع ينفعهما عويلهما والعويل
رفع الصوت بالبكا او ما الشرطية كقول جرير بعث الغراب فقلت بين عاجل ما شئت اذ ظعنوا لبين فانعب ويحذف
عامل المصدر جوازا لقرينة لفظية كان يقال لك لم تسر فتقول بلى سيرا جيدا او معنوية كقولك تاهب للسفر قدوما
مباركا ولمن قدم من سفر قدوما ميمونا وخير مقدم ولمن حج مبرورا ويحذف عامل المصدر وجوبا لكونه بدلا من
اللفظ اى من اللفظ بفعل مهمل لم يوضع في لسان العرب ولا يخفى ان المصدر حينئذ يحتاج الى عامل محذوف فقيل
يقال ان المحذوف هو الفعل المرادف فيقدر في تاويل زيد هلك زيد وثلاثة مثل قعدت جلوسا وقد يقال المحذوف
الفعل الذى يقتضيه القياس ولا يلزم من كونه محذوفا صحة النطق به ثم المصدر المهمل الفعل قسمه المصنف الى ثلاثة
انواع احدها المفرد نحو افه وتعسا اى قذرا والاف وسخ الاذن والتف وسخ الاظفار وذفرا اى نتنا وبهرا له اى تعسا
اى بهرا بمعنى غلبة فلفعل يستعمل الثاني المضاف نحو بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد ويستعمل اسم فعل فتقول
بله زيدا بالنصب اى دع زيدا وسياتى في كلام في باب اسماء الافعال ان شاء الله تعالى الثالث ما يستعمل مفردا تارة ومضافا
اخرى نحو ويحا لزيد وويح زيد اى رحمة له ومنه ويل وويب او لكونه بدلا من اللفظ بفعل مستعمل في لسان العرب
ولا منافاة بين كون الفعل مستعملا وبين كون المصدر بدلا من التلفظ به لان المراد كونهما لا يجتمعان وليس المراد
كون الفعل لا يذكر وحده في طلب يتعلق بمستعمل سواء كان الطلب امرا او نهيا او دعاء فالامر نحو فضرب الرقاب
والنهي قياما لا قعودا قال في شرح الكافية اى فمن لا تقعد فجعل لا ناهية ومجزومها محذوفا وبعضهم صرح بمنع
حذف مجزومها وانشد المصنف شاهدا على النهي قول الشاعر قد زاد حزنك لما قيل لا حزنا حتى كان الذى
ينهاك يغريكا وكانه مبني على ما فهمه كلامه في شرح الكافية من صحة حذف المجزوم بلا الناهية ولا اعتداد
من ذلك بناء على ان مجزومها لا يحذف بانه قصد تفسير المعنى لا الاعراب غير ظاهر قال الشارح حاكيا عن بعضهم

واظنه اباحيان والذى يختاره لان لا النفى والاسم مبنى معها على الفتح ونون ضرورة ويحتاج مع ذلك الى ان يقال ان
هذا خبر فى معنى النهى وكلا الامرين خروج عن الظاهر لاسيما مع قول الشاعر حتى كان الذى نهاك والدعا نحو غفرانك
ربنا اللهم سقيا لزيد ورعيا له او فى خبر بحسب الصيغة انشاى بحسب المعنى نحو حمدا وشكرا صرح به الشلوبين واورد
عليه سؤالا وهو انه يجوز ان يقول حمدت الله حمدا فكيف يقال ان هذا لا يظهر فعله واجاب بانه مع التلفظ بالفعل يكون
خبرا لا انشاء كان المصدر والفعل متعاقبين يريد انهما لا يجتمعان ولكن ان اتيت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان
اتيت بالفعل لم يجز ان يذكر المصدر او فى خبر غير انشائى اى خبر بحسب الصيغة والمعنى جميعا نحو افعل ذلك وكرامة
ومسرة اى واكرمك واسرك والكرامة اسم موضوع للمصدر الذى هو الاكرام او فى توبيخ مع استفهام ودونه للنفس
كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة كغدة البعير وموتا فى بيت سلولية او للمخاطب كقوله اطربا وانت قنسرى وكقول
الاخر اعبدا حل فى شعبى غريبا الوما لا ابالك واغترابا او غائب فى حكم حاضر كقولك وقد بلغك عن شيخ يلهو الهوا و
قد علاه المشيب نزلته منزلة الحاضر حين خاطبه ومفهوم كلامه انك لو قلت الهوا وقد علاه المشيب بالغيبة لم يكن
الحذف واجبا اذ لم ينزله منزلة الحاضر هذا كله مع الاستفهام ومثاله بدونه قول الشاعر خمولا واهمالا وغيرك مولع
بتثبيت اسباب السيادة والمجد كذا مثل الشارح وغيره قلت وقد يقال ان هذا على اضمار همزة التوبيخ لا تتضمن الاستفهام
الحقيقى وهنا سؤال وهو ان يقال الكلام اما خبر او انشاء او طلب على راى من يجعل الطلب قسيم الانشاء وقد تضمن
كلام المصنف ان الاقسام الثلثة يجب فيها حذف العامل فما هى الصورة التى يكون الحذف معها جائزا وما وجه
تعداد الصور الاتية بعد مع انها داخلة تحت هذا الكلام وما وجه جعل التوبيخ قسيما لهذه الثلثة وهو لا يعدوها
لما بينا من انحصار الكلام فى الانواع الثلثة والجواب ان المراد ان الحذف واقع فى هذه الانواع يجب فيها الحذف مطلقا اما
او لكونه قد جعلته العرب بدلا من اللفظ بفعله طلب او فى طلب فعل خبرى الصيغة ومعنى انشائى المعنى او خبرى صيغة ومعنى
او فى توبيخ الى اخره ولكن السماعى فيها انما هو مسئلة الخبر انشائيا او غير انشائى والباقى قياسى فقد خلط السماعى بالقياسى
هذا وجه الاعتراض عليه ولو حمل كلامه على ان الجمع قياسى لزم الاعتراض على اطراد السابق وان الجمع سماعى لكان مخالفا
لاجماعهم فى مسائل اتفقوا فيها على اطراد الحذف وانه قياسى بقى التنبيه على شئ اخر وهو ان بعض شعر الحماسة قال
اسجنا وقتلا واشتياقا وغربة ونأى حبيب ان ذا لعظيم وان امرءا دامت مواثيق وده على مثل هذا انه لكريم
والذى يظهر ان الهمزة فى مثل ذلك للتعجب لا للتوبيخ فاما ان يكون الحذف فى هذا النوع غير واجب ويكون فى كلام المصنف
نقص ان يقال هو داخل تحت الانشاء لان التعجب انشاء او لكونه تفصيل عاقبة طلب وخبر وكان المراد بعاقبتهما الفوائد
التى يترتب عليهما وباقى على اثرهما امثاله فى الطلب قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فطلب شد الوثاق
يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر من المصادر وتقول زيد يكتب فقراءة بعد وسعاو عمرو يشترى طعاما فاما بيعا واما
اكلا ونحو ذلك ومنه قول الشاعر لاجهدن فاما درء عاقبة يخشى واما بلوغ السؤل والامل او لكونه نائبا عن خبر اسم
عين بتكرير نحو زيد سيرا سيرا فخبر هذا المبتدا هو الناصب لهذا المصدر اى يسير لكنه حذف وجوبا وصار المصدر المكرر
نائبا عنه وليس المراد انه نائب عنه فى الخبرية وانما هو نائب عنه فى الذكر اى هو كالعوض فلا يجتمع معه واحترز بذكر عين
مثل كلا اذا دكت الارض دكا دكا او باسم العين عن اسم المعنى اذ لو وقع اسم المعنى مبتدا لرفع المصدر على انه خبر عنه نحو
امرك سير سيرا وبالتكرير من عدمه فلا يجب حينئذ حذف العامل نحو زيد سيرا وظاهر هذا الاطلاق يقتضى انه
لا فرق بين ان يكون مع المصدر غير المكرر استفهام او لا وحكى فى البسيط قولا مع انه مع الاستفهام يجب اضمار العامل نحو ازيد سيرا بلا

للاستفهام منزلة التكرير او حصر بما والا او بانما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا والمصدر مع التكرير او الحصر قد
يجئ منكرا كما مر وقد يكون مع التعريف تقول زيد السير السير وما انت الا البريد وانما انت السير قال الرضي وانما وجب حذف
العامل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على
الحدوث والتجدد وان كان المضارع يستعمل في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤذي الطريد ويؤمن الخائف
والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص
على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد واسم فاعل وهو مع العمل كالفعل المضارع
فصار العامل لازم الحذف هذا كلامه قلت وقد وقع له في باب المبتدا ما ينافي هذا وذلك انه قال في الاصل في سلام عليك
سلمت سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث
فلما قصد دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلاما والذي قاله هنا هو الحق
والاول غير مرضي او لكونه مؤكدا مضمون جملة نافصة على معناه بحيث لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر نحو له علي الف درهم
اعترافا فان الجملة المذكورة وهي له على الف درهم نص في الاعتراف ولا يتطرق اليها احتمال غيره البتة والمصدر الظاهر بعدها
وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة وهي له على الف درهم نص في الاعتراف لا يتطرق اليها احتمال غيره البتة
فالمصدر الظاهر بعدها وهو اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة وهو مؤكد لنفسه كما هو المصدر مؤكد لنفسه
في نحو ضربت ضربا الا ان يكون المذكور هنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل وحده دال بطريق النص على الضرب
واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون احد جزئيها او مؤكدا مضمون جملة محتملة لغير المقصود صائرة به
اي بالمصدر نصا في المقصود نحو زيد قائم حقا في الجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون حضورها ثابتا
بحسب الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت في الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المذكور صارت به نصا
في الحقيقة وهو مؤكد لغيره في مثل هذه الصورة لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى قال الرضي المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد
لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان يكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقويه واذا كان ثابتا فكرره
انما يؤكد نفسه ثم قال ان معنى هذا المصدر يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ
جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر
يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع
ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ثم قال ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولا باطلا لان
اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا
اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا
محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فهي توكيد لنفسه وهذه عبارة
المتاخرين وانما وجب حذف الفعل الناصب في المذكور لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب قائمتين مقامه
والاصح منع تقديمهما اي المصدرين المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره عن مكانهما الذي وقعا فيه وهو تمام الكلام المؤكد بهما فيشمل هذا
هذا التفسير التقدم والتوسط وعبارته في المتن توهم تجويز التوسط ولكن كلامه في الشرح يزيل هذا الايهام فانه قال لان
مضمون الجملة يدل على العامل فيهما ولا يتاتى هذا الا بعد تمام الجملة هذا نصه فمن ثم حملنا كلامه على الوجه الذي فسرناه به قال الرضي
وقال الزجاج بكون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكر فلا يتقدم المصدران عليهما

لضعف العامل ولا يكون اذن من هذا الباب ومن المصدر الملتزم اضمار ناصبه المصدر المشبه مشعرا بحدوث اى
دالا على امر حادث متجدد لا على امر راسخ ثابت فى موضوعه فخرج نحو فاذا له ذكاء ذكا الحكما وله علم علم الفقهاء وله هدى هدى
الصلحاء لان له ذكاء وعلم وهدى فليس بمعنى هو يفعل كما كان له صوت بمنزلة هو يصوت فلم يجز ان يكون دليلا
على الفعل المحذوف بعد جملة فخرج نحو فاذا صوته صوت حمار فالرفع لا غير حاوية فعله وفاعله فخرج نحو فاذا انها
صوت حمار فالاكثر فيه الرفع ووجه النصب على ضعفه انه اذا قيل فيها صوت فقد علم ان هنالك مصوتا لاستحالة
وجود الصوت بدونه فكان الفاعل مذكورا معنى دون لفظ يعنى ان اشتمال تلك الجملة على فعل المصدر وفاعله
انما هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ فخرج نحو فاذا هو يصوت فلا تقدير ويخرج حينئذ المسئلة عن فرضها
على الوجه المذكور ولا صلاحية للعمل فيه اى والحال لا صلاحية للعمل موجودة ويلزم من نفى الصلاحية
نفى الصالح له والمعنى حينئذ فلا شئ فى الجملة صالح للعمل او يكون التقدير ولا ذا صلاحية موجود ثم حذف والمضاف
فركب مع لا الذى كان مضافا اليه وهذا اوضح معنى ومثل الشارح لذلك بنحو يصوت صوت حمار فان صوت حمار
فى هذا ينتصب بمذكور لا بمضمر قلت الوقوف مع هذا يقتضى ان لا يكون لقوله ولا صلاحية للعمل فائدة اذ هو
مستغنى عنه بمفهوم قوله دون لفظ فانه احترز به كما اسلفناه عن كون الجملة المتقدمة حاوية لفعل المصدر وفاعله
لفظا والمثال الذى اورده من هذا القبيل وبالجملة فمتى اشتملت الجملة على فعل المصدر وفاعله وجب وجود الصالح
للعمل فى المصدر قطعا فيظهر لى انه يمثل لذلك بقولك مررت بزيد فاذا له صوت بيد وصوت حمار فهذه جملة مشتملة
على فعل المصدر وفاعله دون لفظ لكن فيها ما يصلح للعمل فى هذا المصدر على جهة الحالية وهو بيد وفليكن حالا ولا
يكون اذ ذاك مصدرا منصوبا بفعل ملتزم الاضمار لعدم الداعى الى ارتكاب الحذف وحينئذ فيخرج عن فرض المسئلة
فتامل ومثال ما استجمع الروابط المذكورة قولهم مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى واكثر النحاة
على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر من الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية
عن ناصبه وجب حذفه والاصل له صوت يصوت صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء و
تكلم كلاما قال الشارح فان قيل وما الداعى الى تقدير الناصب فى قولهم له صوت صوت حمار وهلا كان صوت هو العامل
لانه مصدر فالجواب انه لم يرد بقولهم له صوت انه يعالج الصوت ويخرجه على هذه الصفة بل اريد به ما يسمع والصوت ليس
هو المقدر بان والفعل ولا الواقع بدلا من فعله وانما يراد به الناشئ عن التصويت قلت هذا مخالف لقول سيبويه فيما
نقله الرضى فانه قال وظاهر كلام سيبويه ان المنصوب منصوب بقوله صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك
مررت به فى حال تصويت ومعالجة واما دعوى الشارح ان المصدر لا يعمل الا اذا كان بمعنى ان والفعل او بدلا من
اللفظ بفعله فممنوعة وسياتى فى ذلك الكلام ان شاء الله تعالى واتباعه جائز اى رفعه على التبعية للاول فان كان نكرة
نحو فاذا له صوت صوت الحمار فالابدال وعن الخليل اجازته على الصفة على تقدير مثل وقول المصنف لا ينافى شيئا من الوجوب
لقوله واتباعه وان وقعت صفة موقعة الى موقع المصدر الواقع بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه ولا يوجد فى
المسئلة قيد التشبيه فانه غير مراد البتة وكلامه موهم فاتباعها اولى من نصبها تقول فاذا له صوت اى صوت
وانما صوت بالرفع وقد سمع النصب قاله روبة بن العجاج فيها ازدهاف دوى بالنصب اما مع انه لم يذكر صاحب
الاسم ولا الموصوف وجعله الجوهرى منصوبا على الحال فان قلت جعلوا من امثلة المسئلة فاذا له صوت صوت حسن
مع ان الواقع هنا مصدر وصفة لا مجرد الصفة فما وجهه قلت لما كان المصدر هنا موطئا لم يلتفت اليه باعتبار الو

اذ المقصود صفته فكانها وجدها هي الواقعة موقع ذلك المصدر وكذا المصدر الثاني جملة حالية مما هو له اي مما المصدر له
والمراد به صاحب المصدر نحو مررت بالدار فاذا فيها صوت صوت حمار وهذه عكس مسئلة المستوفي الشروط فان
الاتباع في ذلك مرجوح وفي هذه راجح لان عدم ذكر الفاعل اخرج الكلام عن ان يكون على معنى تفعل كذا وجه المصنف
قد اسلفناه وقد يرفع مبتدأ بالنصب على انه حال من قوله المقيد طلبا مقدما عليه والمقيد هو النائب عن الفاعل
وعامله يرفع وذلك كقوله صبر جميل فكلانا مبتلى اي صبر جميل اجمل جزم المصنف بهذا هنا وجزم في باب المبتدأ في فصبر
جميل بانه خبر اي امري صبر جميل وخبر المكرر من عطف المفردات نخبرا معطوف على الحال المتقدمة وهو حال
والمكرر معطوف على النائب عن الفاعل المتقدم فهو ايضا نائب عن الفاعل وذلك نحو سير سير والمحصور نحو ما زيد
الا سير والمؤكد نفسه نحو له علي الف درهم اعترافا اي هذا اعتراف ولم ينص سيبويه على رفع المذكور لغيره واختاره
الفراء والمبرد وليس ببعيد في القياس والمقيد خبر انشائيا كقوله: عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك
القضية اعجب. وروى سيبويه ان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال حمد الله وثناء عليه وهذا مثال المسئلة
وروى عن يونس ان رؤبة كان ينشد عجب بالرفع وقدره السيرافي امري عجب ورده ابن عصفور بانه يقتضي ان يكون
لتلك متعلقا بعجب وهو مما يتعدى بمن واجاب ابن الصائغ بجواز ان يكون بيانا مثل ذلك بعد سقيا وان يكون بيانا
صفة وقال الاعلم هو مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى المنصوب كذلك قال وهو نحو من المصادر التي وقعت بدلا النصب نحو فصبر
جميل قال لان الكلام قد تم واستقل ورد عليه ابن الصائغ فقال ان اراد ان المعنى تام فمسلم وعلة ذلك الخبر
المقدر قال ويلزم في النصب انه لا يقدر ناصبا لان المعنى تام ورد عليه ابن خروف فقال المبرد مبتدأ لا خبر له الا
وفي اللفظ ما يسد مسده قال والشاذ في حسبك هو الناس الفعل المجزوم قال ابن الصائغ واجاز وان يكون عجب لتلك
مبتدأ وخبرا قلت فقد تلخص انه مبتدأ ذو خبر لا خبر له او خبر ورد ابن خروف مشكل لانه يقال حسبك ولا يؤتى
بفعل بعده فان كان يقدر الخبر هنا فليقدره مع الفعل المجزوم ايضا وغير انشائي كقوله: اقام واقوى ذات يوم وخيبة
لاول ما يلقى كذا مثل المصنف وهو قول السيرافي زعم ان هذا خبر لا دعاء لانه يصف سيلا جاء واقوى بمعنى فني زاده
فخيبة لاول من تلقاه وعليه فالتقدير فالامر الواقع خيبة وسيبويه انما ذكره في مصادر الدعاء واجاب السيرافي بانه
انما ذكرها معها للشبه بها في انه متوقع ولم يقع بعد ورد الاعلم على سيبويه ذلك واعني من جعله من قبيل ما يراد به
الدعاء قال وحمله على الدعاء لانه ابلغ اي خيبه الله من يعرض نفسه لهذه المهالك وظاهر كلام سيبويه يدل على ان الرفع
غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا قال الشارح وقد يفهم هذا من قول المصنف وقد يرفع بعض هذه وليس
بقياس اذ اوردت معنى النصب كما كان في اخواته لان النقل جاء في بعضهم وهذا الذي حكاه الشارح عن المصنف لم اره
في النسخ التي بيدي الان وقد ينوب عن المصدر اللازم اضمار ناصبه صفات كعائذا بك وهنيئا لك وكلوه هنيئا
مريئا فعائذا اسم فاعل من عاذ يعوذ وهو ظاهر وهنيئا ومريئا صفتان اما من هنأ الشيء وامرأ فهو هاني ومري
او من هنؤ ومرؤ مثل شرف وهذا الباب ولها ومتعين لان الصفة المشبهة تاتي من القاصر وايضا ففعيل من
الثلاثي قياسي لا سيما من فعل بالضم واما من افعل فالقياس مفعل وجوز ابو البقاء وجها ثالثا وهو ان يكونا
كالتهيق وانما بابه الاصوات والسير وكلام سيبويه يقتضي انهما ليسا مفعولا مطلقا بل حال مؤكدة او مؤكدة او مبينة
نائبة قال التقدير هنا الخير هنيئا او يثبت لك الخير وجوز الزمخشري في فكلوه هنيئا مريئا كون هنيئا حالا من ضمير
فكلوه او نعتا لمصدر محذوف اي اكلا هنيئا او مفعولا مطلقا اي هنأ كذلك هنيئا ولم يذكر سيبويه في ناصبهما الا الحذف

والزمخشري جوز كونه مذكورا كما رايت وجوز ان لا يكون حالا ولا مصدرا بل نعت المصدر وتلخص فيهما من الخلاف هل هما صفتان او مصدران وقيل فعلهما قاصر او متعد وهل هما مفعول مطلق او حال وهل يكون عاملهما مذكورا او لا واذا قيل بان انتصابهما على المفعول المطلق فهل هو بالاصالة بناء على مصدريتهما كما قال ابو البقاء او على سبيل النيابة كما في عائذا على احد القولين وقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب اقائما قد علم الله من فقد قعد الناس الصفات في هذه الامثلة الثلثة قائمة مقام المصدر في التوبيخ لكن التوبيخ في الاولين بحرفه وهو الهمزة وفي الثالث مجرد عن حرف التوبيخ مثل قوله خمولا واهمالا البيت وقد عرفت ما فيه واسماء اعيان كترباً وجندلاً وفاها لفيك فهي قائمة مقام المصدر ونصبها كنصبها وان كانت جواهر ولهذا يقال بالك كما يقال سقيا لك هذا مذهب الشلوبين وعليه مشى المصنف هنا وقدره الرضي رميت رمياً سرعت سرعاً وحصل فهذا مثل ضربته سوطا وضمير فاها للداهية عند سيبويه وللخيبة عند بعضهم واعور وذا ناب قال الشاعر والمقصود به الانكار وهو قول رجل من بني اسد وبنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملا اعور مشوق الخلق ذا ناب هو ملس وقيل بل كانت له ناب طويلة ليتطير به بنوا اسد فراه بعض الاسديين فقال ذلك الكلام منكرا عليهم فلم يسمعوا فقضى ان قوم هزموا وقيل منهم والاصح كون الاسماء مفعولات فيقدر الزمك الله تربا واطعمه تربا وكذا جندلا وجعل الله فاها لفيك واستقبلون اعور وقال ابن خروف حقيقة التقدير هنا ان يستقبلونه اعور فجعله حالا والصفات احوالا مؤكدة لعاملها المقدر نحو وارسلناك للناس رسولا وقال المبرد هي مفاعيل مطلقة جاءت على وزن فاعل مثل فلج فالجا ويؤيد الاول ان التنكير ملازم لها وان بعضهم حكى عن سيبويه انها مقيسة ولا يطرد مجيء المصدر هكذا ولم يلح عندي الى الان وجه التقدير عند من يرى اسماء الاعيان منصوبة نصب المصادر فتاملته فلم اجد فيه ما يشفي النفس والله المستعان

باب المفعول له

وهو المصدر جنس يشمل المفعول له وغيره فان قلت قد سمع من كلامهم اما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد ويتاول على انه نصب لكونه مفعولا له مع انه غير مصدر فيرد قلت لا نسلم انه مفعول له ونصبه لا يتعين ذلك حتى يرد وقد خرج على ان يكون الاصل مهما تذكر العبيد فهو مفعول به وناصبه فعل الشرط المقدر ولم يلتزم هذا القائل تقدير اما بمهما يكن من شيء بل قدره في كل مكان بما يليق به والى سيبويه فقال هذه اللغة حيثية قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب لضعيف في العرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا اباك قال الرضي الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد ملك قلت اما كونه لا معنى له فغير صحيح اذ تقييد الشيء العام الذي يوجد بهذه الحال متصور وله معنى ظاهر فالتقدير مهما يكن من شيء في حالة كون ذلك الشيء عبيدا فهو ذو عبيد واما جعله مفعولا لما بعد الفاء لكونه بتاويل الفعل فغير صحيح لانه لم يثبت اعمال ما ليس فيه حروف الفعل في المفعول به المعلل به حدث اخرج ما ليس كذلك نحو يجمع القهقرى وقعد القرفصاء شارك في الوقت في محل رفع على انه صفة لحدث والرابط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى الحدث وضميره المنصوب على الحدث اخرج بذلك جئتك امس طمعا غدا في معروفك قال بعض المتاخرين وهذا لم يشترطه سيبويه ولا احد المتقدمين فعلى هذا يجوز المثال المذكور ظاهره الحال من الضمير المنصوب في شاركه العائد على المصدر المعلل وذلك مثل ضربته تاديبا له او مقدرا عطف على الحال المذكورة مثل اللهم ايمانا بك اي افعل هذا للايمان بك ويجوز ان يكون منه حفظا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا من كل شيطان مارد قال الزمخشري وحفظا حمل على المعنى لان المعنى انا خلقنا الكواكب زينة للسماء وحفظا لها من الشياطين كما قال تعالى ولقد زينا السماء

الدنيا

الدنيا بمصابيح لا بد ويجوز ان يضمر الفعل المعلل اى وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب قلت وقد اقتضى تقديره
ان المفعول له على وجهين التاويل والاضمار وانه يجوز تقدمه على عامله وهو مسئلة خلاف لم يتعرض اليها المصنف
فالجمهور على جواز ذلك ومنع ثعلب منه في اخرين ويرد عليهم قول الكميت: طربت وما شوقا الى البيض اطرب: ولا لعبا
منى وذو الشيب يلعب: وقول جرير: فما جزعا ورب الناس ابكى: وغير ذلك مما ورد به السماع وشارك الشارح وغيره
وفيه نظر لان الفاعل المحذوف حقيقى وشاركه المصدر المعلل فيه مشاركة تحقيقية لا تقديرية والصواب التمثيل
بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا بمعنى يجعلكم ترون وينصبه اى المفعول له مفهم الحدث المعلل الذى تقدم ذكره
فاللام للعهد الذكرى والمعهود هو قوله فيما تقدم حدث نصب المفعول به وعلى هذا ففى عده بابا مستقلا نظر لانه نوع
من انواع المفعول به نحو واختار موسى قومه المصاحب فى الاصل حرف جر وهو مذهب سيبويه والفارسى قال ابن عصفور
وهو الصحيح لانه جواب لم فعلت فكان القياس ان يقول فعلته لكذا ولكنك اسقطت اللام ونصبت الاسم بالمصدر المعنوى
لان قولك ضربته تاديبا قد دخله معنى ادبته بضرب تاديبا فانتصب لذلك والفعل قد تعدى بتقدير فعل بمعناه
ولذلك اذا فقدت المصدرية او اتحاد الفاعل او الزمان لم يجز النصب لفقد الشبه اذ المصدر لا يكون الا كذلك
قلت ومما يؤيد صحة كونه منصوبا على الوجه المذكور صحة التصريح بالجار معه كما سياتى لا بنصب نوع المصدر خلافا
لبعضهم فان بعض المتاخرين ذهب الى انه مفعول مطلق لبيان النوع على حذف المضاف فمعنى قعدت عن الحرب جبنا
قعدت عنها قعود جبن ومعنى ضربته تاديبا ضربته ضرب تاديب وهذا المذهب ينسب الى الزجاج قال المصنف فى
الشرح وليس ذلك بصحيح بل مذهبه مذهب سيبويه وكان فى نسخة التسهيل القديمة وشرحه القديم نسبة ذلك الى
الزجاج كما فعله ابن الحاجب وغيره ثم رجع عنه الى ما فى هذه النسخة التى شرحناها ورد هذا المذهب بانه لو كان مصدرا
نوعيا لامتنع دخول اللام عليه كما امتنع دخولها فى رجع القهقرى وقعد القرفصا لكن دخول اللام جائز باجماع
فثبت بطلان هذا المذهب ونقل ابن عصفور عن الزجاج انه انتصب بفعل من لفظه واجب الاضمار والتقدير فى
جئتك اكراما لك اكرمتك اكراما قال ولم ينص على ذلك الزجاج فى كتاب المعانى له قال الشارح ولم يترجم الكوفيون لهذا الباب
لانه عندهم من شبه انتصاب المصدر وليس على اسقاط الحرف وان تغاير الوقت او الفاعل وكان الاول علة يقول الوقتان
او الفاعلان لاجل تفاعل او عدمت المصدرية جر باللام اما تغاير الوقتين فكقول امرئ القيس: فجئت وقد نضت لنوم
ثيابها: لدى الستر الا لبسة المتفضل: اذ خلع الثياب وقع والنوم متوقع لم يوجد بعد واما تغاير الفاعلين فكقوله: وانى
لتعرونى لذكراك هزة: كما انتفض العصفور بلله القطر: اذ فاعل تعرو قوله هزة وفاعل الذكرى هو المتكلم واما
عدم المصدرية فكقول الله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا وهو ظاهر وجر المستوفى للشروط النصب مقرونا
بال اكثر من نصبه مثل قولك جئت لاكرامك لك الاكرام فجره اكثر من نصبه وما جاء فيه منصوبا مع اقترانه بال قول
الشاعر: لا اقعد الجبن عن الهيجاء: ولو توالت زمر الاعداء: والمجرد من ال بالعكس اى نصبه اكثر من جره ومنع الجزولى
الجر مع التنكير فلا يجيز قمت لاعظام لك قال الشلوبين ولا اعرف له فى ذلك سلفا قلت ويؤيد جوازه قوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا وحرمنا والباء للسببية هنا كاللام ويستوى الامران النصب والجر فى المضاف قال تعالى لايلاف
قريش وقال تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله والامران يحال ذلك على السماع ولا يعلل ومنهم من لا يشترط
اتحاد الفاعل استدلالا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فالاراءة من الله والخوف والطمع من المخلوقين واجيب
بان خوفا وطمعا مصدران فى موضع الحال من المفعول اى خائفين وطامعين او من الفاعل على ان يكونا بمعنى الاخافة

والاطلاع فهما مصدران محذوفا الزوائد وعليه فلا تغاير بالنسبة الى الفاعل واستدلوا ايضا بابيات والكل متأول فلا نطول بذكر ذلك باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه وتسميته بالظرف من اصطلاح البصريين والكوفيون من تسميته بالظروف ولا مشاحة في الاصطلاح وهو ما ضمن من اسم وقت او مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور او مقدر ناصب له قال المصنف في الشرح يتناول قولي ما ضمن معنى في الحال والظرف نحو ومطرنا السهل والجبل فاخرجت الحال بقولي من اسم وقت او مكان واخرجت الاخير بقولي باطراد فانه لا يقال اخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول وعلم بهذا ان ما بعد دخلت ليس بظرف لانه لا يقال مكثت الدار ولانه لا يقع خبرا لا يقال زيد الدار ووهم الشلوبين في نسبته لسيبويه انه ظرف مع انه مصرح بخلاف ذلك قال وثبت بقولي الواقع فيه ناصب له مذكور او مقدر ان الظرف منصوب بما دل على المعنى الواقع فيه وانه نوعان مذكور ومقدر قلت قوله ان الحال على معنى في خلاف ما وقع له في باب الحال انها مضمنة ما فيه معنى في لا انها في نفسها في معنى في وهذا هو الصواب في قوله من اسم وقت او مكان بقي عليه او ما في معناهما ليدخل فيه نحو جئت قدوم الحاج وسرت عليه طويلا وصمت ثلاثين يوما واعتكفت كل اليوم او بعض وقوله ان ما بعد دخلت ليس بظرف هو ماش على احد الاقوال التي في المسئلة وهي ثلاثة احدها ان المكان المختص منصوب بدخل على الظرف تشبيها للمكان المختص بغير المختص قيل وهو مذهب سيبويه والمحققين قال ابن الحاجب هو الصحيح الثاني انها متعدية في الاصل بحرف الجر وهو في الا ... فحذف الجر اتساعا فانتصب على المفعول به وهو مذهب الفارسي ومن وافقه واختاره المصنف الثالث انه مفعول به صريحا لا على اسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى فكثرة الامرين تقتضي انهما اصلان وهذا مذهب الاخفش ومن وافقه وقوله لواقع فيه متعلق بضمن وقوله مذكور مثل جلست يوم الجمعة امامك فالناصب لهما الفعل الواقع فيهما وهو مذكور وقوله او مقدر نحو الرحيل يوم الجمعة اى مستقر يوم الجمعة وزيد امامك اى مستقر امامك فالناصب لهما الاستقرار وهو مقدر كما رايت ومبهم الزمان وهو ما دل على قدر من الزمن غير محصور كوقت وحين وزمان وساعة ومختصه وهو خلاف الاول فيشمل المعدود وغيره كالمحرم وسائر اسماء الشهور والصيف والشتاء واسماء الايام كالسبت والاحد وما اختص من الازمنة بصفة او اضافة او دخول ال عليه لذلك اى لكونه مفعولا فيه منصوبا بمذكور او مقدر صالح وهو خبر من الزمان او مختصه وحذف الخبر من الاخر للقرينة ولذلك متعلق بصالح فان جاز ان يخبر عنه بان يكون فاعلا او مبتدا نحو جاء يوم الجمعة ويوم عرفة مبارك او يجر بغير من نحو ليجمعنكم الى يوم القيمة وعلى عينيه اسودة وعلى يساره اسودة فمتصرف اى محكم حينئذ بتصرفه فلك حينئذ ان تدخل عليه عوامل الرفع والنصب والجر ولا يريد بمجرد التسمية فعلى هذا اذا قيل متى القتال كان متى مبتدا والقتال خبرا وجعل بعضهم من ذلك مثال سيبويه وهو متى سير عليه فقال ان متى مبتدا خبره الجملة قلت وهذا لا يظهر فيه ان ضمير عليه راجع الى متى بل هو راجع الى الجمل او نحو ذلك مما تقدم ذكره وعلى هذا فاذا قدرت متى مبتدا فالعائد محذوف اى متى سرت فيه عليه ولا دليل على ذلك بل الظاهر ان متى في موضع نصب على انها ظرف وهو الاكثر في هذه الكلمة والا يجز ان يخبر عنه او يجر بغير من فغير متصرف والمنفي في الحكم بعدم تصرفه الى كونه غير مجرور بمن لان من كثرت زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي لا ينصرف كعند واخواتها وكلاهما اى المتصرف وغير المتصرف بالتاء منصرف اسم فاعل من انصرف اى يدخله التنوين او ما قام مقامه من ال او الاضافة وغير منصرف فالاقسام اربعة متصرف منصرف ومقابله غير متصرف لا منصرف ومتصرف بالتاء غير منصرف ويقابله منصرف بالنون غير متصرف فالمتصرف المنصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام ودهر وحينئذ و

يومئذ يقال سير عليه حينئذ ويومئذ بالرفع حكاه سيبويه والذى لا يتصرف ولا ينصرف ما عين من سحر مجرد قال ابو
ونعنيه ان يراد من يوم بعينه سواء ذكرت ذلك اليوم معه كجئتك يوم الجمعة سحر او لم تذكره كجئتك سحر وانت تريد
ذلك من يوم بعينه وسواء عرفت اليوم او نكرته نحو جئتك يوما سحر ثم نقل بعد ذلك بقليل عن ابن الطراوة انه قال
لا يقع سحر الا على سحر يومك لا تقول خرجت سحر الا وانت تريد به سحر يومك الذى انت فيه ولا تريد به سحر امسك حتى تقول
نتقول خرجت يوم الخميس سحر ولم يخالفه ولا ورده على انه مخالف لما قدمه ولجانه ابو حيان ذلك فى جئتك يوما سحر
ويوم الجمعة سحر يقتضى ان يكون تعريفه تعريفا بحد واد وتعريفا غير محد ود فيكون شخصيا او جنسيا فان قلت اقتصر المصنف
فى هذا القسم على لفظ سحر وثم الفاظ اخر تشاركه فى عدم التصرف وعدم الانصراف وهى عشية فى لغة وعتمة وضحوة فيما نقل ابن
الشجرى عن الخليل قلت بنى هنا على الفصيح وهو بهذا الاعتبار محصور فى سحر وحده واما الالفاظ الثلثة المؤنثة عشية وعتمة
وضحوة فشاذة كما نقف عليه قريبا ان شاء الله تعالى والذى يتصرف ولا ينصرف كغدوة وبكرة علمين قال المصنف فى شرحه
قصد بهما التعيين او لم يقصد لان علميتهما جنسية فيستعملان استعمال اسامة فكما يقال عند قصد التعميم اسامة شر السباع
وعند التعيين هذا اسامة فاحذره تقول غدوة وقت نشاط ولا سيرن الليلة الى غدوة وبكرة فى ذلك كغدوة وقد تخلوان
من العلمية فيتصرفان وينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا هذا كلامه فان قلت وقع فى امالى ابن الشجرى ان
الخليل حكى فى غدوة وبكرة الصرف فروى جئتك اليوم غدوة وجئتنى امس بكرة وهذا مع التعيين اذ المراد غدوة
يوم معين وبكرة يوم معين وهو مما يقدح فى ادعاء امتناع صرفهما عند قصد التعيين قلت ليس كذلك لانه انما جعلهما
غير متصرفين حالة العلمية وما حكاه الخليل انما يقتضى الصرف مع التعيين وهو اعم من العلمية فلا يلزم من استعمالهما
فى يوم معين ان يكونا علمين لجواز ان يشار بهما الى معين مع بقائهما على كونهما من اسماء الاجناس النكرات بحسب الوضع كما
فى قولك رايت رجلا وانت تريد شخصا معينا فيحمل على ما اردته من المعين ولا يكون علما واين يتصور العلمية فيهما مع
صرفهما واشتمالهما على سبب اخر يؤثر مع العلمية منع الصرف وهو التانيث بالتاء فان قلت قول المصنف كغدوة وبكرة
يشعر بان ثم غيرهما فما هو قلت شعبان ورمضان من هذا القبيل وقد ذهل الشارح عن ذلك فقال الاحسن اسقاط الكاف اذ
لا نظير لهما والذى ينصرف فيدخله التنوين او ما عاقبه ولا يتصرف بل يلزم النصب على الظرفية بعيدات بين وبعيدات
جمع بعد مصغرا وبين بمعنى فراق تقول لقيته بعيدات بين اى اوقاتا متفرقة قريبا بعضها من بعض فدل التصغير على
القرب والجمع على المرات قال الجوهرى بعيدات بين اى بعيدات فراق وذلك اذا كان الرجل يمسك عن اتيان صاحبه الزمان
ثم ياتيه ثم يمسك نحو ذلك ثم ياتيه فان قلت ان كان المراد بالتمثيل لفظ بين من بعيدات بين فهو منصرف لكن ليس ظرفا البتة
اما معنى فلانه بمعنى الفراق مصدر بان يبين وليس بها الشئ بين متعين من زمان او مكان واما لفظا فلانه مضاف اليه لا ظرف
وعلى هذا لم يجتمع له الوصفان وان كان المراد انما هو بعيدات فهو ظرف ولكن كيف سماه منصرفا مع انه لا تنوين فيه قلت
فيه ما يعاقب التنوين وهو الاضافة كما تقدمت الاشارة اليه وحد غير المنصرف لا يصدق عليه فهو منصرف وقد يقدح فى
هذا بانه انما يصح اذا ثبت انه لا واسطة بين المنصرف وغير المنصرف وفيه كلام سياتى ان شاء الله تعالى وما عين من
ضحا وضحوة وبكرة وسحير وصباح ومساء وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية فتقول لقيته يوم الخميس ضحى وليلة الجمعة
عتمة وعشاء وعشية بالصرف فى الجميع لانها نكرات وكونها اريد بها ازمنة معينة لا يقدح فى تنكيرها كما سبق ويدل
على تنكيرها صحة وصفها بالنكرة نحو لقيته يوم الخميس عشية مباركة ونحو ذلك وكلها تلزم الظرفية فلا يقال سير عليه
يوم الخميس ضحوة بالرفع نص عليه سيبويه وربما منعت الصرف والتصرف ظاهر كلام الشارح ان الضمير المستتر فى منعت

مائة على عشية وفي البسيط سمع في ضحوة وعشية منع الصرف وفي الصحاح ان ضحى اذا اريد من يوم بعينه لم ينون وفي امالي
ابن الشجري وحكى الخليل في ضحوة وعتمة ترك الصرف فروى جئتك يوم الجمعة ضحوة وليلة الاربعاء عتمة بغير تنوين
والاجود الصرف والحق بالممنوع التصرف بنصب التصرف على المفعولية وخفضه على الاضافة ما لم يضف من مركبا لا حينا
فخرج مركب المكان نحو سهلت الهمزة بين بين ولا ينبغي ان يخرج لان الحكم واحد فيهما ويجاب بان الكلام في الزمان في
انما جاء بالاضافة الى الاحيان لهذا الاحتراز ويعترض بان فيه ايهاما فلو اطلق لكان خيرا وقد ذكر بين بين بعد هذا في
اسماء المكان التي لا تتصرف كصباح صباح ويوم يوم بالبناء على الفتح للتركيب لتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر قال الشارح
واشار بقوله ما لم يضف الى انه اذا اضيف صدره الى عجزه تصرف فجاز ان يستعمل ظرفا وغير ظرف فيجوز سير عليه صباح مسا
كقوله ✽ ولولا يوم يوم ما اردنا ✽ جزاءك والقروض لها جزاء ✽ قلت الاضافة والتركيب لا يجتمعان فاذا ذكر التركيب لم يحتج
الى اشتراط عدم الاضافة ثم قال الشارح واشار بقوله من مركب الى انه اذا عطف احدهما على الاخر جاز استعمالهما ظرفا وغير
ظرف ومعنى ذلك حال التركيب العطف بالواو والاضافة واحد وهو انه ياتي كل صباح وكل مساء وكل يوم وزعم الحريري
في درة الغواص انهم لا يفرقون بين الاضافة والتركيب فيهون في ذلك وان الغرض هو ان المراد مع الاضافة انه ياتي في الصباح
وحده كما يختص الضرب في قولك ضربت غلام زيد بالغلام دون زيد وقال ابن بري رادا عليه هذا الفرق ليس مذهبا لاحد
من النحويين البصريين قال السيرافي يقال سير عليه صباحَ مساءٍ وصباحَ مساءَ وصباحا ومساءً ومعناهن واحد ثم قال في
ليس سير عليه صباح مساء مثل ضربت غلام زيد في ان السير لا يكون الا في الصباح كما ان الضرب لا يقع الا بالاول وهو الغلام
دون الثاني لانك اذا لم ترد ان السير وقع فيهما لم يكن للثاني فائدة وهذا نص واضح وقال سيبويه وتقول انه ليسار عليه
صباحَ مساءَ ومعناه صباحا ومساء وهذا ايضا نص واضح في انه لا فرق في المعنى بين ان يكون صباح مضافا الى مساء او مركبا
معه والحق غير خثعم بمنعه من الصرف على ارادة القبيلة وبالصرف على ارادة الحي وخثعم ابو قبيلة من اليمن يقال له خثعم بن
انمار وقيل هم من معد ذا وذات مضافين الى زمان بالممنوع التصرف فينصبونهما على الظرفية ملتزمين فيهما عدم التصرف
تقول لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة اي لقيته وقتا ذا صباح ووقتا ذا مساء ومدة ذات يوم ومدة
ذات ليلة اي وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وذات
تانيثه واختصاص ذا ببعض كلمات الظروف وذات بالبعض الاخر يحتاج الى سماع هذا الذي عليه جمهور العرب اما خثعم فان
سيبويه حكى عنهم انهم يجعلون لذا ولذات المضافين الى زمان بالتصرف فيخرجونهما عن الظرفية فيقولون سير عليه ذو يوم
وذات يوم بالرفع قال شاعرهم ✽ عزمت على اقامة ذي صباح ✽ لامر ما يسوّد من يسود ✽ وانما حكم غيرهم لهما بمنع الصرف
من جهة ان صفات الاحيان يقبح تصرفها كما سياتي وان الاضافة فيهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة في كلامهم
فلم يتصرفوا فيهما لذلك واستقبح الجميع من العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم توصف فاذا قلت سير عليه
طويلا او قديما او حديثا فكل من هذه الالفاظ المنصوبة صفة حين اذ المعنى سير عليه حينا طويلا او قديما او حديثا فحذف الموصوف
الذي هو حينا وقامت هذه الصفة مقامه على جهة العروض اذ هذه الصفة تستعمل مع موصوفها كثيرا وانما عرض في هذا التركيب
قيامها مقامه ولا يخفى ان هذه الصفة وهو طويلا او قديما او حديثا لم توصف بشيء فهذا المثال منطبق على مسئلة المتن وخرج
بقوله عرض ما لا يكون قيامها مقام الموصوف عارضا بل كانت في الاصل صفة ثم استعملت ظرفا كما استعمل الابطح والاجرع
استعمال الاسماء نحو قريب وملي فانه يحسن تصرفها نحو سير عليه قريب وملي والملي القطعة من الدهر وهو من الملوين الليل و
النهار وانما قيل لهما الملوان لانهما مملوان بالحوادث فملي من النهار كقولك قطعة من النهار مملوة كذا قال الصفار وابن خير

بان الملوين واوى والملوهرى واحترز بقوله ولم يوصف ان نحو سير عليه طويل من الدهر فحسن النصرف ايضا وذلك لان
كثرة جريان الصفة مجرى الاسماء كما فى الاول ووصفها كما فى الثانى يخرجانها الى شبه الاسماء وحكم سيبويه بان الثانى احسن
من الاول فانه قال وقد يحسن سير عليه قريب لانك تقول لقيته مذ قريب وربما جرت الصفة فى كلامهم مجرى الاسم فان قلت
سير عليه طويل من الدهر كان احسن لان الموصوف فى الاصل هو الاسماء ومظروف ما يصلح جوابا لكم واقع فى جميعه تعميما او تقسيطا
وكذا ما يصلح جوابا لمتى ان كان اسم شهر غير مضاف اليه شهر ذكر حكم ما يصلح جوابا لكم وما يصلح جوابا لمتى ولم يبين اولا ما الذى
يصلح جوابا لكل منهما او يختص باحدهما ولا بد من ذكره لامتناع هذا الحكم عليه فنقول اسم الزمان على اربعة اقسام مختص معدود
كرمضان والمحرم والصيف والشتاء فيقع جوابا لكم ولمتى ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا لواحد منهما كحين ووقت ومعدود
غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومان وثلثة ايام واسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لمتى دون كم نحو
يوم الخميس وشهر المضاف الى احد اسماء الشهور كقولك شهر رمضان وشهر ربيع الاول فاما الذى يصلح ان يكون جوابا لكم وهو ما
يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فان الحدث الذى يتضمنه ناصبه وهو المراد بالمظروف يكون واقعا فى جميعه مستغرقا
ان لم يكن ذلك الحدث مما يختص ببعض اجزاء ذلك الزمان دون بعض فاذا قيل كم سرت فقلت شهرا وجب ان يقع السير فى جميع الشهر
ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت فى جوابه المحرم فان كان حدث الناصب مما يختص ببعض الزمان دون
بعض استغرق جميع ذلك البعض كما اذا قلت شهرا فى جواب كم صمنا او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه دون لياليه والثانى يعم
جميع لياليه دون ايامه وهذا هو المراد بقوله تقسيطا واما الذى يصلح ان يكون جوابا لمتى فهو ما كان مختصا سواء كان
معدودا او لا فقال المصنف ان حكمه فى كون المظروف واقعا فى جميعه تعميما او تقسيطا حكم القسم المتقدم بشرط ان يكون اسم
غير مضاف اليه لفظ شهر كما اذا قيل لك متى سرت فقلت رمضان فيجب ان يكون السير واقعا على جهة التعميم لاجزائه كلها ليلا
ونهارا واذا قيل لك متى صمت فقلت رمضان وجب وقوع الصوم فى جميعه على جهة التقسيط فيكون واقعا فى ايامه دون لياليه
اذ الليل غير قابل للصوم ومفهوم هذا الشرط الذى ذكره المصنف يخرج نحو اليوم ويوم الخميس فى جواب متى سرت مثلا وهو
صحيح من حيث ان هذا لا يجاب به كم ويخرج ايضا نحو الشتاء والصيف وليس بصحيح فان هذا مما يصلح ان يكون جوابا لمتى وليس
اسم شهر فلا يكون الفعل واقعا فى جميعه فيتدافع المنطوق والمفهوم بالنسبة اليه فكان الصواب ان يقتصر على قوله ومظروف
ما يصلح جوابا لكم واقع فى جميعه وكذا مظروف الابد الى اخره ويسقط ما بينهما او يقول وكذا ما يصلح جوابا لهما ولمتى كما اذا كان
اسم شهر غير مضاف اليه شهر لئلا يتوهم ان اسم الشهر المذكور لا يكون جوابا لكم ولئلا يتوهم ان الحكم خاص باسم الشهر المذكور
فيخرج منه نحو الشتاء والصيف لتخلف العبارة وكذا ما يصلح جوابا لكم ولمتى جميعا كاسم شهر غير مضاف اليه شهر فهذا يسلم من
الايهامين جميعا ومقتضى كلام المصنف ان اسم الشهر اذا اضيف اليه لفظ شهر لم يتعين كون العمل واقعا فى جميعه بل يجوز ان
يقع فى بعضه كسرت شهر رمضان وهذا مذهب سيبويه والجمهور قال الصفار ذكر سيبويه ان من المعدود اسماء الشهور
كالمحرم وصفر وان كلا منهما صار اسما للثلاثين يوما فمعنى سرت المحرم سرت الثلاثين يوما فيكون جواب كم وسرت شهر المحرم
معناه وقت المحرم وخرج الشهر عن ان يكون اسما للثلاثين يوما لاضافته الى الثلاثين وانما يكون على وضعه الاصلى وهو الوقت
فشهر المحرم بمنزلة وقت المحرم وهذا مختص يصلح جوابا لمتى وهنا فرق بين المحرم وشهر المحرم يكون الواحد معدودا والاخر غير
معدود فان قيل متى سرت فقيل شهر المحرم لانه غير مختص ويصلح فى جواب كم لان عدد الشهر اذا اطلق ولم يقيد لشئ كان
اسما للثلاثين يوما ولم يخالف فى ذلك الا الزجاج فزعم ان المحرم كشهر المحرم فيكون العمل فيه وفى بعضه وتاول كلام سيبويه
تاويلا بعيدا ومن نصوص سيبويه ولو قلت شهر رمضان صار بمنزلة يوم الجمعة وصار جواب متى فهذه تفرقة بينة والقياس

الك ٢

لكم فيكون الفعل واقعا فى جميعه
ويصلح ان يكون جوابا ٢

يقتضيها لان الشهرين اضيف خرج عن كونه اسما للثلاثين يوما لان الشئ لا يضاف الى نفسه قال الشارح ومقتضى كلام المصنف
جواز اضافة شهر الى جميع اسماء الشهور وهو قول اكثر النحويين وقيل يختص ذلك بما اوله را وهو ربيع الاول وربيع
الاخر ورمضان ولم تستعمله العرب مع غير ذلك وقد تستعمله مع ذى القعدة هذا كلامه قلت صدر كلامه يقتضى جواز
اضافة شهر الى رجب واخر كلامه يدفعه وكذا مظروف الابد والليل والنهار مقرونة بالالف واللام الاستغراقية فلا يقع
الفعل الا في جميع ذلك لان وضعه لعموم الازمنة واستغراقها الا ان يتجوز بها عن الكثير فيخرجها عن موضوعها بذلك فلا
يقع الفعل في جميعها لعدم ارادة حقيقة معناها قال سيبويه ومما لا يكون العمل فيه الا متصلا قولك سير عليه الليل والنهار والدهر والابد
لا تقول لقيته الدهر والابد وانت تريد يوما منه انتهى ومما لم يذكره المصنف مثل قولنا كل الازمنة وجميع الاحيان ونحوها لان
الحكم فيها واضح فلم يحتج الى ذكرها بل اقتصر على ما قد يخفى فان قلت اليس ابدا كذلك مع تجرده من الالف واللام قلت لا لان ابدا لا استغراق
ما يستقبل لا الاستغراق جميع الازمنة تقول صام زيد الابد فيشمل كل زمن من ازمنة عمره القابلة للصوم الى حين وفاته ولا
تقول صام ابدا وتقول لا اصوم ابدا وقد يقصد التكثير مبالغة فيعامل المنقطع معاملة المتصل فتقول سرت المحرم وانت لا
تريد التعميم وانما قصدت المبالغة مجازا وكذا تقول سير عليه الابد والدهر والليل والنهار وان لم يعم الفعل جميع الازمنة
لكن على ما ذكرناه من طريق المبالغة وهذا كما تقول اتاني اهل الدنيا وانما جاءك ناس فتنزل الجائين منزلة جميع اهل الدنيا
مبالغة وما سوى ما ذكر من جواب متى والذى ذكر من جوابها هو اعلام الشهور التى لم يضف اليها لفظ شهر والابد والليل
والنهار فان يقع شئ من سوى هذه الالفاظ المذكورة مما يصلح ان يكون جوابا لمتى فجائز فيه التعميم والتبعيض كاليوم و
الليلة واسماء ايام الاسبوع ونحو ذلك ان صلح المظروف لهما فيعمل في ذلك بحسب ما يقتضيه المقام فنحو صمت
يوم الخميس للتعميم ونحو مات يوم الجمعة للتبعيض ونحو سرت يوم الاحد محتمل للامرين وجعل ابن خروف اعلام الايام كاعلام
الشهور فسرت الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم وسرت يوم الجمعة كسرت شهر المحرم وقد نبهنا على ان الصيف و
الشتاء يردان على المصنف فيما تقدم وهما واردان عليه هنا فتامله ثم لتعلم ان مذهب البصريين ان ما كان العمل في جميعه منصب
على الظرفية وذهب الكوفيون الى انه مشبه بالمفعول به لان الظرف ما انتصب على تقدير في واذا عم الفعل تعذر عندهم
تقدير في لاقتضائها التبعيض فلا يقال في صمت يوم الخميس صمت فيه ولا في سرت ثلثة ايام اذا استغرقها السير سرت فيها

فصل في الكلام على جملة من الظروف المبنية مع انتفاء التركيب عنها وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب فمنها
اذ واسميتها للاخبار بها مع مباشرتها الفعل في نحو مجيئك اذ جاء زيد وابدالها من الاسم الصريح نحو رايتك امس اذ جئت و
للاضافة اليها بلا تاويل نحو ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا او تنوينها في غير روى نحو يومئذ وبنيت للشبهين الوضعي
والمعنوي اما الوضعي فلكونها على حرفين بطريق الاصالة واما المعنوي فلافتقارها الى ما بعدها من الجمل وهي موضوعة
للوقت الماضي لازمة الظرفية فلا تخرج عنها بان تكون فاعلا ومبتدا مثلا وانما تستعمل ظرفا نحو فقد نصره الله اذ اخرجه
الذين كفروا الا ان يضاف اليها زمان صالح للاستغناء عنه نحو يومئذ وحينئذ او غير صالح للاستغناء عنه نحو
بعد اذ هديتنا فان قلت الاضافة في الاول وهو نحو يومئذ ما هي فان اليوم مضاف الى اذ وكلاهما اسم زمان واى معنى لقولك
يوم وقت كذا قلت لعل الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اى يوم هو وقت كذا وسياتى فيه كلام في باب الاضافة ان شاء الله
تعالى او تقع مفعولا بها نحو واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم وهو كثير في التنزيل واذ قلنا للملائكة اسجدوا واذ فرقنا بكم
البحر ويقدرون فيه اذكر ولا يكون مفعولا فيه لان المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه فيتعين ان يكون مفعولا به
وهذا لازم لهؤلاء المغاربة فليس هذا الحكم مما استاثر به المصنف كما توهمه بعضهم وقد تقع بدلا من المفعول به نحو

واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بدل اشتمال من مريم على حد البدل في يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه والجمهور على انه
اذ لا تقع الا ظرفا او مضافا اليها وانها في نحو المواضع التي استدل بها هولاء ظرف لمحذوف وهو اي واذكروا نعمة الله عليكم
اذ كنتم واذكر قصة ادم اذ قلنا للملائكة اسجدوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ فرقنا بكم البحر واذكر قصة مريم ويويد هذا
التصريح بالمفعول في واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ووقع للزمخشري كلام يقتضي جواز وقوع اذ مبتدأ وهو غريب
فقال في قراءة بعضهم لمن من الله على المومنين انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز كون اذ في محل رفع كاذا في قولك
اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما اي لمن من الله على المومنين وقت بعثه واعترضه ابن هشام في مغنيه وتكلمنا عليه في الحاشية
التي كتبناها عليه وتلزمها اي يلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى
او معنى لا لفظا نحو واذ قال ربك للملائكة واذ يرفع ابرهيم القواعد من البيت وقد اجتمعت الثلثة في قوله تعالى الا تنصروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فان قلت قد اضيفت
الى المفرد في قوله: هل ترجعن ليال قد مضين لنا: والعيش منقلب اذ ذاك افنانا: قلت انما هو مضاف الى جملة اسمية
حذف ثاني جزئيها والتقدير اذ ذاك كذلك فان علمت الجملة المضاف اليها حذفت وعوض عنها تنوين وكسرت الذال
لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المومنون فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم
ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اسم الزمان مضاف اليها ورد بان بناها للوضعها على حرفين
وبان الافتقار في المعنى باق كالموصول تحذف صلته للدليل قال نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الاولى عرفوا
بالنجدة والشهامة وبان العوض ينزل منزلة العوض منه فكان المضاف اليه مذكور وبقوله: نهيتك عن طلابك ام عمرو: بعافية
وانت اذ صحيح: فاجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي ثواب الاخرة
ورد بان حذف المضاف وبقاء الجر في نحو ذلك قليل جدا وهذا من الدائر في كلامهم ثم مما يقطع به على بطلان قوله انهم
يقولون يومئذ بفتح الذال منونا للتخفيف كما حكاه الشارح عن العرب لو كان معربا مجرورا بالاضافة لم يجز فتحه وتقبح ان يليها
اسم بعده فعل ماض نحو جئت اذ زيد قام اذ الخبر من مظان الاسم وما نافرها الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة
هنا فلذلك حسن اذ زيد قائم واذ زيد يقوم كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون اذ ولم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد
قام بدون اذ لان الغرض هنا بيان مضي الفعل وهو هنا مستفاد من اذ وفي شرح المفصل لابن الحاجب انما قبح اذ زيد
قام لانه ان اريد الاسمية والتنبيه على المضي قلنا المضي مستفاد من اذ وان قيل يلزم مثله في اذ زيد يقوم فيكون مستقبحا
ولا قائل به قلنا يقوم مفسر لا خبر فليس اصله الافراد وانما الجملة الاسمية فعلية لا اسمية فان قيل يلزم من جواز اضافتها الى الجملة
الاسمية ان يستقبح ذلك قلنا يقوم على هذا لم يقصد به المستقبل بل الحال المحكية فصار مجيئه لامر مقصود لا يستفاد من اذا
ولذا حسن اذ زيد يقوم لان الفعل مفيد لمعنى لا تفيده اذا قلنا استشكله الرضي بان مثل اذ يقوم زيد فقل لم كذا مقصود به
القيام الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية وتجيء اذ ايضا للتعليل وفي
بعض النسخ حرفا للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب
لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة كما وقع في النسخة التي اشرنا اليها انفا او ظرف كما هو ظاهر النسخة الاخرى
قولان لكن المحكي عن القائلين بظرفيتها ان التعليل مستفاد من قوة الكلام لا من لفظ اذ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء اقتضى
ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب كذا قال غير واحد قلت يلزم على الثاني كون اذ التعليلية في نحو قولنا ساضرب زيدا اذ اساء
لا قائل به ومثل المصنف للتعليل بالاية المتقدمة وبايتين اخريين وهما قوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا

فليقل اذ زيد قائم اذ هو الاصل في
الخبر او التعلية فليقل اذ قام زيد
فان قيل اريد الاسمية

الى الكهف وقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون قلت وجوز الرضي في هاتين الايتين ان يكونا مما اضمر فيه اما اى واما اذ اعتزلتموهم
واما اذ لم يهتدوا به واعتذر عن اعمال المستقبل الذى هو سيقولون وأووا في اذ التى هى للوقت او الماضي وان كان وقوع الفعل
المستقبل من الماضي محالا بان الغرض المعنوى هو قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية فصارت
لازمة لها القصد للمبالغة والمفاجاة عطف على التعليل ويجئ اذ ايضا للمفاجاة نص على ذلك سيبويه وهى الواقعة بعد بينا وبينما
كقوله: استقدر الله خيرا وارضين به: فبينما العسر اذ دارت مياسير: وهل هى ظرف مكان او ظرف زمان او حرف مفاجاة او
حرف زائد اقوال فاذا قلت بينا او بينما انا قائم اذ اقبل عمرو فعلى القول بزيادة اذ يكون الفعل الواقع بعدها هو العامل في بينا او بينما
كما يكون ذلك لو كانت اذ غير موجودة وهو واضح وعلى القول بانها حرف مفاجاة او ظرف لا يمكن ان يعمل ما بعدها في ما قبلها لكن
اذا قلنا بانها حرف المفاجاة فالعامل في بينا وبينما فعل محذوف يفسره ما بعد اذ وهو اقبل في المثال المذكور وهو على القول بالظرفية
فقال ابن جنى عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ
مضافة للجملة ولا يعمل فيها الفعل ولا في بينا ولا في بينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل
عليه الكلام واذ بدل منهما اى حين انا قائم حين اقبل عمرو وافقت اقبال عمرو ويقع في بعض النسخ بعد قوله المفاجاة وليست حينئذ
ظرف مكان ولا زائدة وهذا يوهم انه انما قيل بزيادتها عند كونها للمفاجاة وليس كذلك بل قال ابو عبيدة وابن قتيبة تكون
زائدة مطلقا وجعلا من ذلك مثل واذ قال ربك للملائكة واذ وعدنا موسى وليس بشئ وقد مضى الكلام في ذلك وتركها اى ترك
اذ بعد بينا وبينما اقيس من ذكرها كقوله: فبيناه يشرى رحله قال قائل: لمن جمل رخو الملاط نجيب: وكقول الاخر: بينما
نحن بالبلاكث فالقا: ع سراعا والعيس تهوى هويا: خطرت خطرة على القلب من ذكراك وهنا فما استطعت مضيا: وانما
كان تركها اذ بعدهما اقيس لاستقلال الكلام بدونها واستغنائه عنها ولعدم الاحتياج الى تكلف العامل كما قدمناه وكلاهما عربي
يعني ذكرها وتركها وقد تقدمت الامثلة واشار بذلك الى الرد على من زعم من اهل اللغة بان اذ لا تذكر بعدهما وكان الاصمعي لا يمنع
ذكر اذ ولا اذا بعدهما ولكن يستفصح تركهما لكثرة مجئ الفعل الذى يدخلان عليه وهو الذى يسميه بعضهم بجواب بينا وبينما
عاريا من اذ واذا والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل يدل على ان الاكثر افصح وقد ورد ذكرهما معا في الكلام الفصيح فلا وجه
للعدول عنه ويلزم بينما وبينا الظرفية الزمانية قال الشارح واصل بين ان تكون ظرف مكان فلما لحقتها ما او الالف صارت
للزمان بمعنى اذ قلت التحقيق ان اصل بين ان تكون مصدرا بمعنى الفراق فمعنى جلست بينكما جلست مكان فراقكما ومعنى فعلت
بين خروجك ودخولك فعلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما ترى
مستعمل في الزمان والمكان وهو اذ ذاك لازم للاضافة الى المفرد فلما قصد واضافتها الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا
اضافة زادوا عليه ما الكافة لانها التى تكف المقتضى عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليل
عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والظنونا وتعين ح ان لا تكون
الا للزمان لما تقرر من انه لا يضاف الى الجمل من المكان الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف
الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اى بين اوقات قيام زيد كذا قرره الرضي والاضافة الى الجملة اسمية كما سبق
وفعلية كقوله: فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف: وزعم بعض النحاة انه لا يضاف بينا
وبينما الا الى الجملة اسمية والبيت يرد عليه وجعل نسوس خبر مبتدا اى فبينا نحن نسوس ارتكاب للحذف من غير ضرورة فلا
يصار اليه وكلام المصنف نص في ان الجملة الواقعة بعد بينا وبينما مضاف اليها فمقتضاه ان ما غير كافة عن الاضافة
وكذا الالف هو احد الاقوال في المسئلة ومنهم من ذهب الى انهما مضافان الى زمان محذوف مضاف الى الجملة وهو مذهب الفارسي

وابن جني وهو ما كنا اسلفناه في التحقيق المتقدم وما والالف نماها كافتا لهما عن الاضافة الى المفرد المصرح به والجملة
وان وقعت مضافا اليهما بحسب الظاهر بينا وبينما فانما هما في الحقيقة مضافان الى الزمان المضاف الى الجملة ومنهم
من ذهب الى ان ما والالف كافتان والجملة بعدها لا محل لها من الاعراب ومنهم من ذهب الى ان ما كافة دون الالف و
المختار عند المصنف انهما مضافان الى الجملة كما سبق وقد تضاف بينا الى الجملة المفرد كقوله : بينا تعانقه الكماة وروغه
يوما اتيح له جريء سلفع : في رواية من روى تعانقه بالجر ويروى بالرفع على الابتداء وخص المصنف بينا بالذكر لنسبته
الى الاضافة الى المفرد لانه محل السماع فلا يلحق بها بينما في ذلك وهو الصحيح وقد اجازه بعضهم نحو بينما قيام زيد قام عمرو
ومنها اي ومن الظروف المبنية لا للتركيب اذا ويدل على اسميتها الاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس
وابدالها من اسم صريح نحو اجيئك غدا اذا طلعت الشمس وبناؤها لشبهها بالحرف معنى من جهة تضمنها الحرف الشرط
وافتقارها الى ما بعدها وهي موضوعة للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط ولذلك يقترن جوابها بالفاء في نحو
فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير اذا جاء نصر الله والفتح ورايت الناس يدخلون في دين الله افواجا فسبح
واشار بقوله غالبا الى انها قد تخرج عن معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية الاستقبالية كقوله تعالى واذا ما غضبوا
هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة
الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء وقول بعضهم انه على اضمار الفاء مردود بان الفاء لا تحذف الا في الضرورة او نادر
من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف على ما قاله ابن هشام وفيه نظر
وقول بعضهم ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك اذا التي بعد القسم نحو
والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى اذ لو كانت شرطية كان ما بعدها جوابا في المعنى كما في قولك اجيئك اذا جئتني فيكون
التقدير اذا يغشى الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا يمتنع لان القسم الانشائي لا يقبل التعليق لان الانشاء ثابت
والثابت لا يقبل تعليقا وقد تحقيقه لكنها اي لكن اذا اذا كانت متضمنة لمعنى الشرط تستعمل لما تيقن كونه
نحو اذا طلعت الشمس جئتك او رجح نحو اذا قدم الحاج اكرمتك بخلاف ان فانها للمحتمل غير الراجح بل المساوي او
المرجوح بل قد تستعمل في المستحيل عقلا نحو ان جمعت بين الضدين فانت حر او عادة نحو ان صعدت السماء فانت
حر فلذا اي فلكونها لما تيقن او رجح لم تجزم لانها خالفت بذلك ادوات الشرط فلم تجزم الا في شعر كقوله : واذا تصبك
خصاصة فتجمل : وكقول الاخر : اذا قصرت اسيافنا كان وصلها : خطانا الى اعدائنا فنضارب : وربما وقعت موقع اذ واذ موقعها
وهو قول لبعض النحاة ذهب اليه المصنف واستدل على وقوع اذا موقع اذ بقوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا
اجد وبقوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها واستدل على وقوع اذ موقع اذا بقوله تعالى اذ قال الله يا عيسى و
هو بدل من يوم يجمع الله الرسل وهو مستقبل وبقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم والتاويل متطرق الى
جميع ما استدل به قال ناظر الجيش يمكن ان يقال في الاية الاولى وهي اية براءة المراد حكاية حالهم حين ابتدوا في الفعل فالمحل حينئذ
محل اذا دون اذ واما الاية الثانية وهي اية الجمعة فالمراد منها حكاية ما كانوا عليه وما هو شانهم وديدنهم فالمعنى ان حال
هؤلاء انهم اذا راوا تجارة او لهوا كان منهم ما ذكر ولو اتى باذ في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا
يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم هذا كلامه فان قلت اي امر يدل على ان المعنى مع اذا ان ذلك شانهم
وديدنهم قلت هو ان اذا مع جملتيها قد تكون لاستمرار الزمان نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون
لان هذه عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا قال الرضي وهذا توجيه ما قاله ناظر الجيش لكن

فى كون ذلك هو المراد من اية الجمعة نظر واما الايتان الاخريان فيمكن ان يجعل من باب ونفخ فى الصور اعنى من تنزيل
المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وتضاف اذا دائما عند الجمهور الى جملة مصدرة بفعل ظاهر ماض كثيرا او مضارع
دون ذلك وقد اجتمعا فى قول ابى ذويب * والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع * او مقدر قبل اسم يليه فعل
نحو اذا السماء انشقت اذا السماء انفطرت قال المصنف فى الشرح لا يجيز سيبويه غير ذلك و قد يغنى ابتدائية
اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقا للاخفش فيجوز فى السماء من الايتين المذكورتين ان يعرب فاعلا بفعل مقدر يفسره الظاهر
وهو الوجه الذى اوجبه سيبويه وان يعرب مبتدا والجملة الفعلية بعدها خبرا وهذا مذهب الاخفش قال المصنف و
بقوله اقول لان طلب اذا للفعل ليس كطلب ان بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل اولى مما لا عمل له كهمزة الاستفهام فكما لا يلزم فاعلية الاسم
بعد الهمزة لا يلزم بعد اذا ولذلك يصح ان يقال اذا الرجل فى المسجد فظن به خيرا ومنه قول الشاعر * اذا باهلى تحته حنظلية *
* له ولد منها فذاك المذرع * وهذا لا دليل فيه على وقوع الجملة الابتدائية بعدها لجواز ان يكون التقدير اذا كان باهلى ويقال
باهلى فاعل المحذوف يفسره العامل فى حنظلية ويرد بان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا و يسهله ان الظرف يدل على
المفسر فكانه لم يحذف وقد تفارقها الظرفية مفعولا بها لقوله عليه الصلوة والسلام لعايشة رضى الله عنها انى لاعلم اذا
كنت عنى راضية واذا كنت على غضبى كذا قال المصنف ويمكن ان يكون اذا فيه ظرفا لمحذوف هو مفعول اعلم تقديره شانك
او نحوه كما تعلقت اذا بالحديث فى قوله هل اتاك حديث ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه او مجرورة بحتى نحو حتى اذا
جاؤها وهو فى القران كثير فهى عند المصنف مجرورة بحتى خارجة عن الظرفية والجمهور على خلافه وحتى عندهم فى نحو ذلك
حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل له قال ابو حيان وكان بعض الاذكيا يستشكل مجى هذه الجملة الشرطية من اذا واخواتها
بعد حتى و يذكر فى ذلك ويقول كيف تكون حتى غاية وبعدها جملة الشرط فقلت له الغاية فى الحقيقة هو ما ينسبك من
الجواب مرتبا على فعل الشرط والتقدير المعنوى الاعرابى فى اية الزمر مثلا وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا الى ان تفتح ابوابها
وقت مجيئهم فينقطع السوق وعلى ذلك فقس او مبتدا قال الرضى وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا يعنى غير منصوب
على الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو اى وقت قيام زيد وقت قيام عمرو وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب و
زعم ابو الفتح بن جنى فى اذا وقعت الواقعة فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا والثانية خبر والمنصوبين
حالان وكذا جملة ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض ولا دليل فى
الاية على ما ذكره لجواز ان تكون اذا الثانية بدلا من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وخشية طول الكلام
وتقديره بعد اذا الثانية اى نقسمتم انقساما وكنتم ازواجا ثلثة وتدل اذا على المفاجاة حرفا عند الاخفش والكوفيين
واختاره المصنف ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واطنب المصنف فى
الاستدلال على حرفيتها ومن احسن ما استدل به ان اذا الفجائية قد وردت رابطة لجواب الشرط نحو ثم اذا دعاكم دعوة
من الارض اذا انتم تخرجون فلو كانت ظرفا للزم اقتران جملة الجوابية فى مثل ذلك بالفاء لانها اسمية لا ظرف زمان
خلافا للزجاج والرياشى وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن خروف والشلوبين فى احد قوليه فاذا قلت خرجت
فاذا زيد كان التقدير ففى الزمان حضور زيد لان ظرف الزمان لا يخبر به عن الجثة كذا قال الشارح قلت ولو وقف عند
ظاهر هذا التقدير لم يكن التركيب مفيدا اذ محصله ان حضور زيد وقع فى الزمان وهذا امر لا طائل تحته اذ من المعلوم
ان حضوره لا يقع الا فى زمان كغيره من الاحداث فيحتاج فى تصحيح ذلك الى ان يقال المراد بالزمان زمان خروج المتكلم
والتقدير فحضور زيد كائن فى زمان خروجى وهذا مفيد قطعا لكن مقتضى هذا التقدير ان لا تكون اذا مضافة الى الجملة و

هو خلاف

هو خلاف المتقدم من مذهب سيبويه والجمهور كما سبق ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقدر فحضور زيد كائن في زمن خرجت
فتكون الاضافة الى الجملة مقدرة ولا ظرف مكان خلافا للمبرد والفارسي ولابي الفتح وعزي الى سيبويه قال المبرد اذا قلت خرجت
فاذا زيد فهي خبر عن زيد فكانك قلت فبحضرتي زيد او في مكاني زيد قال ابن هشام واختار الزمخشري كونها ظرف زمان
وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم الاية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم
الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره قلت لم يقل الزمخشري في هذه الاية عند الكلام عليها في سورة الروم شيئا
من ذلك وانما قال فان قلت ما الفرق بين اذا واذا قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجاة وهي تنوب مناب الفاء في جواب
الشرط هذا نصه ثم على تقدير صحة ما حكاه ابن هشام عنه لا يقتضي اعمال فعل المفاجاة في اذا الفجائية بل يقال هو عامل
في اذا الشرطية على مذهب الاكثرين في ان عاملها ما في الجواب من فعل او شبهه واما اذا الفجائية فعاملها الخبر وهو
تخرجون فيكون قوله في ذلك الوقت عبارة عن معنى اذا الفجائية وهو معمول الخروج الذي قدره حيث قال فاجاتم
الخروج في ذلك الوقت فتامله ولا يليها في المفاجاة الا جملة اسمية قصد وامالك ان لا التباسها بالشرطية فان تلك
خاصة بالافعال لافادتها التعليق فخصت هذه بالاسماء ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وقال
كثير من النحويين يجوز النصب قال الاخفش يجوز ان يليها الفعل المقرون بقد دون المجرد وقد مضى ذلك في باب الاشتغال
وقد تقع اذا الفجائية بعد بينا كقوله ؛ فبينا نسوس الناس والامر امرنا ؛ اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ؛ وقد تقدم
انشاده وبينما كقوله ؛ فبينما المرء في الاحياء مغتبط ؛ اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير ؛ وقول الاخر ؛ بينما المرء في
فنون الاماني ؛ اذا اتاه المنون يوافي ؛ ومنها اي من الظروف المبنية لا للتركيب مذ ومنذ بضم الميم فيهما وثبوت
النون ساكنة بعد الميم في الثانية وهما اي ومنذ بثبات النون الاصل لان دال مذ تضم لملاقاة ساكن وليس ذلك
الا لان اصلها منذ بالضم فان قيل لعلهم كرهوا الكسر بعد ضم قلنا عارض مثل قم الليل فلا يستكره وايضا فان بني
عبيد من غنم يضمون ذال مذ قبل متحرك مثل مذ يوم الجمعة باعتبار النون المحذوفة لفظا لانية وايضا فانهم اذا
صغروا مذ قالوا منيذ رجوعا بها الى اصلها بسبب التصغير فان قلت لعل المصغر منذ لا مذ قلت قد ثبت فرعية مذ
عن منذ بما ذكرناه اولا فيعهد فيها التصرف بالحذف والتصغير نوع من التصرف فادعاؤه فيما عهد فيه اولى من ادعائه
فيما لا يعهد فيه وقيل كل منهما مستقلة فليست منذ اصلا ومذ فرعا وبه قال ابن ملكون مستدلا بان التصريف لا يلحق
الحروف وشبهه قال الشلوبين قد وقع في رب وان اجيب باختصاصه بالمضعف ويرده انه جاء في سوف وكيف وما الاستفهامية
وما الاستفتاحية وقد يقال ان ضمة الذال في مذ لاتباع ضمة الميم فيسقط الاستدلال بالاصالة راسا قال ابن الدهان مذ
محذوفة منها ولكن من النون واما المحذوف لامها كغد حملا على الغالب في الاسماء ولان الحذف من الاواخر اولى ويليهما
اي منذ ومذ الجملة فعلية وهو الكثير او اسمية وهو قليل كقوله ؛ وما زلت محمولا على ضغينة ؛ ومضطلع الاضغان
مذ انا يافع ؛ وكان ينبغي للمصنف التنبيه على ذلك مصرحا بجزئيها ولا يشترط في فاعل الفعلية اذ ذاك ان يكون زمانا او
لا غيره او محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او كم نحو ما رايته مذ يومان
فالمرفوع بعدها اسم زمان صالح لان يجاب به متى او كم وهو فاعل بفعل محذوف قال المصنف وهذا قول المحققين من
الكوفيين وسياتي بقية المذاهب احترز باشتراط كون الفاعل وقتا يجاب به متى او كم من ان لا يكون وقتا اصلا كزيد
او وقتا ولا يصلح ان يجاب به شيء منهما كحين ووقت وزمان قلت وفي كلامه مناقشة من حيث انه يوهم ان الجملة
الفعلية اذا كان فعلها مذكورا لا يشترط في فاعلها الوقتي ان يكون صالحا لان يجاب به متى او كم وليس كذلك

وقد يجر ان الوقت فلا يشترط فيه اذ ذاك صلاحيته لجواب متى او كم كقول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان
ورسم عفت اياته منذ ازمان وقول الاخر لمن الديار بقنة الحجر اقوين منذ حجج ومنذ دهر او يجران ما يستفهم به
اي عن الوقت نحو منذ كم يوما سرت فيه حرفين حال من ضمير يجران العائد الى منذ ومنذ اي انهما يجران ما ذكر من الوقت
في حالة كونهما حرفين وهذا هو الصحيح وذهب بعضهم الى انهما اذ ذاك اسمان مضافان بثبوت الاسمية في الرفع والاصل عدم
الاشتراك بمعنى من التي لابتداء الغاية ان صلح ذلك الاسم المجرور جوابا لمتى بان يكون معرفة او كالمعرفة وبقي عليه ان يكون ماضيا
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي الذي مضى والا يكن كذلك فبمعنى في ان كان الزمان حالا معرفة نحو ما رايته منذ هذا اليوم وهذه
الليلة او بمعنى من والى معا ان كان اسم الزمان معدودا نكرة نحو ما رايته مذ ثلاثة ايام وفي كلام المصنف اجمال كما ترى
وقد يغني عن جواب متى في الحالين وهما حال كون منذ ومنذ ظرفين وحال كونهما حرفين مصدر معين الزمان نحو ما رايته
منذ قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويجوز رفع المصدر المذكور وجره واحترز من مصدر مبهم الزمان
مثل قدوم رجل او ان وصلتها الا انهما محكوم لهما بحكم مصدر معرفة نحو ما رايته مذ ان الله خلقني فيحكم على موضعهما
بما حكم به على لفظ المصدر من رفع وجر ويكون ذلك على حذف مضاف اي منذ زمان ان الله خلقني قال ابن عصفور
ويجوز ان يكون ان وصلتها بتاويل المصدر الموضع موضع الزمان مثل خفوق النجم وليسا قبل المرفوع في نحو منذ يوم الخميس
ومنذ يومان مبتداين وما بعدهما الخبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا
بل يكونان ظرفين مضافين لجملة فعلية حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل منذ كان يوم الخميس او منذ كان يومان كما هو
مختار المصنف وقد سبق خلافا للبصريين لكن ليسوا جميعا قائلين بانهما مبتدان كما تشعر به عبارة المصنف بل هم فرقتان
منهم من يقول وهم الاكثرون هما مبتدان كما مر واليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسي ومنهم من يقول بانهما ظرفان مخبر
بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان واليه ذهب الاخفش
والزجاج والزجاجي ولا يخفى ان الكلام على راي المصنف كلام واحد مشتمل على جملتين وعلى راي الجماعة كلامان وعليه
فجملة منذ ومنذ لا محل لها من الاعراب لانها خرجت مخرج الجواب لسؤال تقديره عند من قال منذ ومنذ مبتدا ما امده
وعند من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه وقال السيرافي هي في موضع نصب على الحال قال ابن هشام وليس بشيء لعدم الرابط
قلت بل هو شيء لان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقائه يومان فالرابط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا
وقد استبان لك انه كان حق المصنف ان يقول وليسا قبل المرفوع مبتداين خلافا لاكثر البصريين بل ظرفين منصوبين
لغير مستقر به لا على انهما خبران خلافا لبعض البصريين وانما اختار المصنف القول بكونهما ظرفين على الوجه المذكور
لوجوه احدها انه حمل على ما ثبت من استعمالهما ظرفين في ما رايته منذ خلقه الله والحمل على ما ثبت اولى والرجوع الى المختلف
فيه الى المتفق عليه اولى الثانية ان الظاهر كون الكلام جملة واحدة لا جملتين الثالث ان في ذلك دعوى جملة سؤال
مقدرة وترجيحه بان الابتداء اما بمعرفة او نكرة ذات مسوغ وكلاهما منتف هنا منظور فيه لان المصنف قال
نعم ان ما معرفة لكونها بمعنى قولنا الشيء فكذا يقال هنا هما معرفتان بمعنى الامد والمدة وقد يستشكل القول بانهما
مبتدان فيقال ما الموجب لتقديم هذا المبتدا وهلا قيل يومان منذ كما قيل يومان امد ذلك ويجاب بانهم اجروا رافعه
مجرى خافضة في انها لا تدخل الا على الزمان واعترض على الخبرية بان المعنى بيني وبين لقائه يومان كما قدروه وبين في
بين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه والجواب ان هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز
فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك وسكون ذال منذ قبل متحرك نحو منذ يومان اعرف من ضمها والضم لغة غنم

اولوجه

اولغة بنى عبيد من غنم وضمها قبل ساكن نحو مذ اليوم اعرف من كسرها حينئذ والكسر لغة لبعض بنى عبيد من غنم
ومنها اى ومن الظروف المبنية لا للتركيب الان لوقت حضر جميعه كوقت الاخبار حال النطق به او بعضه كقوله
تعالى الان خفف الله عنكم وقوله فمن يستمع الان وظرفيته غالبة كما قلنا لا لازمة اذ قد استعمل غير ظرف
في بعض الاحيان فى الحديث انه عليه الصلوة والسلم سمع وجبة فقال هذا حجر رمى به فى النار منذ سبعين خريفا
فهو يهوى فى النار الان حين انتهى فاعرب المصنف الان مبتدا وحين انتهى خبره وبنى الان لتضمن معنى الاشارة
اذ معناه هذا الوقت وهذا قول الزجاج اوللشبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد قال الشارح لانه لا يثنى ولا يجمع ولا
يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة وقرر الرضى شبه الحرف بانه لزم فى اصل الوضع موضعا واحدا او بقى فى
الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون فى اول الوضع نكرة ثم تعرف ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف
فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها وقال ابو على بنى لتضمنه حرف التعريف وهو اللام كامس واما
اللام الظاهرة فزائدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها وقد يعرب على راى
اسند الا بقول الشاعر ؛ كانهما ملان لم يتغيرا ؛ وقد مر للدارين من بعدنا عصر ؛ اراد من الان فحذف نون من
وكسر نون الان لدخول من عليه قال المصنف وفى الاستدلال بهذا ضعف لاحتمال ان تكون الكسرة بنائية ويكون فى بناء
الان لغتان الفتح والكسر الا ان الفتح اكثر واشهر قلت فيه نظر وليس منقولا من فعل خلافا للفراء فانه زعم ان اصله
فعل من آن يئين ادخل عليه الالف واللام الموصول فمعناه الوقت الذى حان وقرب قال وهذا كما نقل عن النبى
صلى الله عليه واله وسلم انه نهى عن قيل وقال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذى كانا عليه
والجواب ان قيل وقال محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان يعنى كثرة المقالات والان ليس يحكى كذا
قرره وقلت وهو مخالف لما فى الاصل اذ تضيته ما قرر ان يكون اسما نقل من فعل وما قرره يقتضى ان يكون فعلا
لا اسما نقل عنه فتامله ومنها اى من الظروف المبنية لا للتركيب قط ينبغى ان تضبط هذه بفتح القاف وتشديد الطاء
نقل من القط بمعنى القطع قال ابن السيد فى كتاب المسائل فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقد قطع على هذا وفصل منه
قلت الاظهر ان يقال انه استعمله فى الزمان المقطوع عن الزمان الحاضر وهو الزمان الماضى فان قط يستعمل للوقت
الماضى عموما اى لاستغراق جميع ما مضى من الازمنة الماضية ومن ثم قيل انه بنى لتضمنه معنى فى ومن الاستغراقية
على سبيل اللزوم قاله فى الشرح ويقابله عوض بضم الضاد فيكون للوقت المستقبل عموما ويختصان اى قط و
عوض بالنفى فيقال ما فعلته قط ولا افعل عوض وربما استعمل قط دونه اى دون النفى لفظا ومعنى كقول بعض الصحابة
رضوان الله عليهم قصرنا الصلوة فى السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر ما كنا قط وامنه اولفظا لا معنى كما جاء
فى الحديث ان ابيا قال كائن تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال قط اى ما كانت قط وقد يرد عوض
للمضى كقوله ؛ فلم ارعاما عوض اكثر هالكا ؛ ووجه غلام يشترى وغلامه ؛ هذا مع النفى وقد ورد للمضى مع الاثبات
لفظا كقوله ؛ فلولا دفاعى عن عفاق ومشهدى ؛ هوت بعفاق عوض عنقا مغرب ؛ لكنه منفى معنى لكونه فى جواب
لولا وقد يضاف عوض الى العائضين قالوا لا افعله عوض العائضين كما قالوا دهر الداهرين او يضاف اسم من الاسماء
اليه اى الى عوض فى ذلك كقوله ؛ فلولا تبل عوض فى خصبائى واوصالى فيعرب ولا يبنى حينئذ فان قلت عوض بنى اما
على الضم كقبل او على الكسر كامس او على الفتح كاين فمن اين لهم فى عوض العائضين انها حركة اعراب وهلا قيل انها
فتحة البناء التى فى عوض بلا اضافة قلت لانهم عند الاضافة متفقون على الفتح وعند عدمها يختلفون فمنهم من يفتح ومنهم

مع يكسر ومنهم من يضم وايضا فالاضافة الظاهرة الى المفرد تبعد شبه الحرف فلم يبق مقتضى البناء لان يؤثر اثره
عند عدم المعارض وقد يقال قط بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة لالتقاء الساكنين وقط بضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة وقط بفتح القاف وتخفيف الطاء المضمومة حذفت الطاء الاولى الساكنة فبقيت المضمومة وقط بفتح
القاف واسكان الطاء مبالغة في التخفيف فحذفت الثانية فبقيت الاولى الساكنة واعلم ان قط بفتح القاف واسكان
الطاء ترد بمعنى حسب يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم الا انها مبنية
لانها موضوعة على حرفين وحسب معربة وعلى هذا جاء قول الحريري؛ من ذا الذي ما ساء قط؛ ومن له الحسنى فقط؛
فالاولى ظرف والثانية بمعنى حسب قال ابن هشام في بعض تعاليقه ولم يسمع منهم يعني التي بمعنى حسب الا مقرونة بالفاء
وهي زائدة لازمة عندي وكذا اقول في قولهم فحسب ان الفاء زائدة وقال التفتازاني في المطول عند قول صاحب التلخيص و
يوصف بها الاخيران فقط ما معناه ان قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه
جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فانته عن وصف الاول بها وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء وقد يقال
عوض بفتح الضاد وعوض بكسرها فالاول لطلب الخفة كراهة اجتماع الضمة والواو والثاني على اصل التقاء الساكنين ومنها
اي من الظروف المبنية لا للتركيب امس مبنيا على الكسر لالتقاء الساكنين بلا استثناء عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه
للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه وكان في الاصل نكرة نقلنا اريد به يوم امس المتكلم دخله لام التعريف
العهدي كما هو عادة كل اسم قصد به واحد من الجماعة بين المتكلم والمخاطب ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع
امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس لا حدث وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد
يوم التكلم كما بني امس تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود
ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منفيا عند التكلم فان قلت فات المصنف
اشتراط تعريفه فان الحجازيين لا يعاملونه هذه المعاملة الا عند التعريف قلت استغنى عنه بقوله بعد فان نكر فان
هذا يدل على ان المتكلم فيه قبل ذلك معرف وتعريفه بان اللام تعرفه تريد به ما قرب من يومك الذي انت فيه مع انتفاء
قصد ابهامه كقوله؛ اولئك قومي قد ترى امس فيهم؛ مرابط للامهار والعكر الدثر؛ فهذا بمنزلة قولك بالامس وانت تفعل
كذا وكذا قوله تعالى كان لم تغن بالامس لان هذا دخلت ال عليه على القياس ولم يعرف بالتقدير والامهار جمع مهر
وهو ولد الفرس والعكر القطيع الضخم من الابل والدثر الكثير وباستثناء المرفوع ممنوع الصرف عند التميميين
فان لغتهم انه يبنى على الكسر في حالتي النصب والجر ويعرب حالة الرفع اعراب ما لا ينصرف فتقول ذهب امس بالضم واعجبت
امس وما رايته مذ امس بالكسر فيهما حكى هذه اللغة عن تميم سيبويه قال الرضي ووجه منع الصرف في امس اعتبار علمية
المقدرة قلت لكن العلمية وحدها لا تستقل بمنع الصرف فينبغي ان يعتبر معها التانيث باعتبار المدة او القطعة
من الزمان قال والختار وامنع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف قطام
مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين
وعلة منع الصرف كما بينا فابتدوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختيروا اسبق الاعراب اشرفه وهو
الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف فارادوا
ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يبن اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث
في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا الاصل ما بني عليه

الكلمة بعد السكون الكسر وايضا تكون هذه الكلمة حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز ومنهم اى
من التميميين من يجعل كالمرفوع غيره فيعربه اعراب ما لا ينصرف في الاحوال الثلث وممن حكى هذه اللغة ابن
عصفور وابن البادش وانكرها الشلوبين وهو محجوج بالنقل وليستثنى من ذلك الظرف فقد اجمع الحجازيون
والتميميون على انه مبنى لا غير نقله ابن هشام وهو وارد على المصنف وليس بناؤه على الفتح لغة خلافا للزجاجى ابى القاسم
صاحب الجمل فانه حكى ذلك لغة عن بعض العرب واستشهد بقول الشاعر: لقد رايت عجبا مذ امسا: قال المصنف و
مدعاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الضم ولان سيبويه استشهد بالرجز على ان الفتح في مذ امسا فتحة اعراب وابو القاسم
لم ياخذ البيت من غير كتاب سيبويه فقد غلط فيما ذهب اليه واستحق ان لا يعول عليه قلت والبيت من بحر السريع لا من بحر
الرجز فقول المصنف ولان سيبويه استشهد بالرجز محل مناقشة فان نكر نحو مضى لنا امس حسن او اضيف نحو ان
امسنا يوم طيب او قارن الالف واللام نحو ان الامس ليوم مبارك اعرب باتفاق والحاصل انه ان كان نكرة فمعرب
اتفاقا والا فان كان تعريفه بال او بالاضافة فكذلك والا فان كان ظرفا بنى على الكسر كما اشرنا اليه اتفاقا والا ففيه
ثلاث لغات وربما بنى المقارن لهما اى للالف واللام كقوله: ولقد حبست اليوم والامس قبله: ببابك حتى كادت
الشمس تغرب قال المصنف في الشرح والوجه فيه ان يكون زاد الالف واللام لغير تعريف واستصحب تضمين معنى المعرفة
فاستدام البنا واجاز ايضا ان يكون الاداة معرفة والكسرة كسرة اعراب على تقدير باء حذفت وبقى عملها **فصل**
في الكلام على ما يصلح للظرفية من اسماء الامكنة قياسا او سماعا الصالح للظرفية القياسية اى المضبوطة بضابط كلى اذا
وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى سماع فيه بخصوصه والتقييد بهذه الصفة يفيد ان بعض ما ينتصب على
الظرفية غير قياسى من اسماء الامكنة لا من اسماء الازمنة فانها قد عرفت والكلام الان في ظرف المكان فالقياسى
منه اربعة انواع ما دل على مقدر وفي نسخة على مقدار وهو قريب من الاول وذلك مثل ميل وفرسخ وبريد وغلوة
قال الجوهرى والميل من الارض منتهى مد البصر والفرسخ ثلاثة والبريد ربعة فراسخ والغلوة مائة باع وهذا هو النوع
الاول او ما دل على مسمى اضافى لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية واسماء الجهات كامام
ووراء ويمين كجلست يمين الكعبة واخرج بقوله محض اشياء ذكرها في الشرح نحو داخل وخارج وباطن و
جوف وظاهر فانها اضافية ولكن فيها اختصاص ما اذ لا تصلح لكل بقعة فكان حقه ان يقول مكان قوله محض
عام اى لا يختص ببقعة فهذا هو الذى يؤدى المعنى الذى قصده وهذا هو النوع الثانى او جار باطراد مجرى
ما هو كذلك وهذا هو النوع الثالث وهو ثلاثة انواع احدها صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك وشرقى
الدار الثانى مصادر قامت مقام مكان مضاف اليها تقديرا نحو هو قرب الدار وزنة الجبل وزنته اى مكان
مسامتته والمراد بالاطراد ان لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم بالواقع فيه كما سياتى
وحكى الشارح عن ثعلب انك ان جعلت قريبا من القرابة ثنى وجمع او من القرب او خلفا من موصوف فلا
يثنى ولا يجمع وشرقى الدار منسوب الى شرقها ومعناه المكان الذى يلى المشرق الى منقطع العالم فشرق الدار معرفة
لان الشرق جزء منها وكذلك غربها واما شرقيها وغربيها فليس كذلك بل هو غير معين فصار شرقى من الشرق
كزيدى في النسب الى زيد قال الشارح وفرق سيبويه بين وزن الجبل وزنته فزعم ان معنى وزن الجبل ناحية
توازيه اى تقابله قريبة منه كانت او بعيدة وزنة الجبل حذاءه اى متصلة به الثالث الفاظ سمعت نحو جانبى
انفها وجنبتيه وجنبيه ونحو قومك اقطار البلاد نبه المصنف على ذلك في الشرح ولا يخفى ان ذكر الالفاظ السماعية

طراد
في الباب القياسي وعد هذا منه سهو ظاهر فينبغي اسقاطها فان جئ بغير ذلك اي بغير المقدر والا في المحض الجاري مجراه با
وغير ذلك هو المختص وهو ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والسوق فاذا جئ به للظرفية لازم غالبا لفظ
في او ما في معناها من الباء الظرفية فتقول قعدت في الدار وجلست بالمسجد واحترز بقوله غالبا مما تعدى الفعل اليه من ذلك
بدون في في معناها في الاختيار نحو ذهبت الشام ولاقعدن لهم صراطك واقعدوا لهم كل مرصد وقولهم رجع ادراجه
اي في الطريق الذي جاء منه وهم درج السيول اي في مجاريها واما في الضرورة فكقول الشاعر لدن بهز الكف يعسل
متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وكقول الاخر فلئن عسفان ثم رحن سراعا يتطلعن من ثياب الشعور وكقول
الاخر فلابغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد وقول الاخر جزى الله بالاحسان ما فعلا بكم رفيقين
حلا خيمتي ام معبد فهذا كله يحفظ ولا يقاس عليه ومذهب سيبويه ان انتصابها على الظرف تشبيها للمختص بالمبهم
وذهب الفارسي الى انها انتصبت نصب المفعول به بعد اسقاط الجار تشبيها للنابلاناسي ثم اخذ المصنف يذكر النوع
الرابع بقوله ما لم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه فان المراد بالمقعد المكان الذي وقع فيه القعود او يقع فهو
مشتق من اسم الواقع فيه وكذا مرقد ومعتكف ومصلى ونحو ذلك فيلحق بالظروف المكانية المبهمة قياسا في نصبه
على الظرفية من غير افتقار الى سماع في ذلك اللفظ الخاص ان عمل فيه اصله الذي اشتق منه هو نحو قعودي مقعدك
حسن او شاركه لفي الفرعية نحو جلست مجلس زيد فالفعل واسم المكان مشتركان في الفرعية باعتبار انهما جميعا
مشتقان من المصدر وسماعا ان دل على قرب او بعد نحو هو مني منزلة الشغاف ومناط الثريا فالمثال الاول للقرب و
الثاني للبعد ففيه لف ونشر مرتب ومني في المثالين يتعلق بمضاف محذوف تقديره في الاول قربه مني وفي الثاني
بعده مني وهذا البعد ليس كالبعد في قولك هو مني مزجر الكلب لان هذا ذم وذاك مدح والشغاف غلاف القلب وهو جلدة
دونه كالحجاب يقال شغفه الحب اي بلغ شغافه ولو جعل شغف بمعنى اصاب شغافه مثل جلده اي اصاب جلده ورأسه
اي اصاب رأسه لكان حسنا وهذا النوع الرابع هل هو من قبيل المبهم او المختص الظاهر الثاني وهو ظاهر كلام المصنف
وقد صرح به غيره قال الشارح وقسم طائفة من نحاة المغرب المبهم الى اربعة اقسام قسم وضعته العرب عموما كالجهات
الست والثاني ما كان مقيسا باكثر في الدار والثالث ما كان مشتقا ما اشتق من الفعل كالمذهب والرابع المصدر
الموضوع موضع الظرف نحو هو قصدك فهذا تصريح بانه من قبيل المبهم **فصل** في بيان اقسام الظروف
المكانية بالنسبة الى التصرف وعدمه والكلام على التوسع في الظروف من الظروف المكانية كثير التصرف وهذا هو
القسم الاول والمراد بتصرف الظرف ان يستعمل غير ظرف ايضا المكان تقول اجلس مكانك فيكون ظرفا ثم تخرجه من
الظرفية بان تستعمله مبتدأ مثلا نحو مكانك لا يق بك قال وانت مكانك من وائل مكان القراد من است الجمل وفي التنزيل
فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت مكانا سوى فوقع بدلا من المفعول به لا بمعنى بدل فان كان
بمعنى بدل كان ملازما لعدم التصرف كما سيأتي ونحو خذ هذا مكان هذا ويمين وشمال تقول دارك يمينا ومنزلك
شمالا وتقول يمين الطريق سهل وشمالها اقرب وقال الشاعر فلقد ارى للرماح دريئة من عن يميني تارة و
امامي فاضاف الى لفظ يمين وذات اليمين وذات الشمال قال تعالى تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم
ذات الشمال فاستعملا ظرفين وتقول ذات اليمين ترجح على ذات الشمال في الحسن والاضافة فيهما نظيرها في سعيد
كرز وكذا ذات مرة اي في القطعة التي يقال لها مرة اي وقتا وقد سلفنا في باب اعراب الصحيح الاخر الكلام على ذات ومتوسط
التصرف بين القلة والكثرة وهذا هو القسم الثاني كخير فوق وتحت من اسماء الجهات وذلك امام وقدام ووراء واسفل

وخلف واعلا فيستعمل تارة ظرفا وهو واضح وتارة اسما تقول هم خلف وانتم قدّام وقرئ والركب اسفل منكم بالرفع ثم
استعمالها اسما تارة يكون بتجوّز كقولك زيد خلفك على ان يجعل زيد نفس الخلف مجازا ولك ان تقدر مضافا اى مكان
زيد خلفك فلا تجوّز فى الخلف وتارة تكون بغير تجوّز كقولك خلفك مجدب ووراءك واسع لك وزعم الجرمى ان
اسماء الجهات كلها عادمة التصرف وانهم تصرفوا فى الخلف والامام فى الشعر خاصة وانت خبير بان يمينا وشمالا و
ذات اليمين وذات الشمال ليست من قسم المتوسط التصرف فكان على المصنف ان يستثنيها كما استثنى فوق وتحت لكونهما
ليسا من هذا القسم لكنه ترك استثناء ذلك لتقدم ذكره وبين مجردا من التركيب فى الالف وما يقال فلان بعيد بين
المنكبين ونقى بين الحاجبين وفى التنزيل مودة بينكم لقد تقطع بينكم قال المصنف وفى التمثيل بالاخير نظر
لان المراد والله اعلم لقد تقطع وصلكم فليست بين فيها هى التى تستعمل ظرفا وزعم بعضهم ان مراد المصنف بقوله مجردا
تجريد بين عن الظرفية قال الشارح وفيه نظر لان غيره من الظروف ذا تصرف فيه تجرد عن الظرفية فلا فائدة للاحتراز
بقوله مجردا عن الظرفية ويحتمل ان يريد مجردا عن التركيب احترازا من بين بين فانه عادم التصرف وسيأتى قلت
وقد عرفت ان الالف وما يلحقها بين تقول بينا زيد قائم وبينما هو قائم فتكون حينئذ عادمة التصرف ففات الشارح
التنبيه على ذلك وقد اشار اليه على انه يمكن ان يكون قول المصنف بين يخرج المركب قوله مجردا اى من الالف وما فيه نظر
لانه يفضى الى عدم فائدة القيد اصلا من حيث ان لفظ بين اذا كان مخرجا لبين بين من جهة انه ليس لفظ بين فقط فكذا
يكون مخرجا لبينا وبينما اذ ليس واحد منهما بلفظها فقط فسقط حينئذ وجه الاعتراض فى ذكر المصنف فى الشرح ان بين
يكون ظرف زمان قال ومنه حديث ساعة يوم الجمعة وهى ما بين خروج الامام وانقضاء الصلاة قال الشارح وهو غريب
ونادر التصرف وهذا هو القسم الثالث كحيث فالغالب عليها عدم التصرف وقد تتصرف نادرا كقوله: لدى حيث ألقت رحلها
ام قشعم ؞ وزعم المصنف انها وقعت اسما لان فى قوله ان حيث استقر من انت راغبه حمى فيه عزة وامان ولا دليل فيه
لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما ولا يقال ان هذا يؤدى الى جعل المكان حالا فى المكان لانه نظير قولك ان فى مكة
دار زيد ونظيره فى الزمان ان فى يوم الجمعة ساعة الاجابة وقال الفارسى وتبعه المصنف انها تقع مفعولا به وحملا
عليه قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا فى
المكان وهذا مبنى على تصرف حيث وقد عرفت انه نادر فكيف يخرج التنزيل عليه و وسط بسكون السين قال
المصنف وقد قيل ان تجرده عن الظرفية لا يكاد يعرف ومنه قوله يصف سحابا: وسطه كاليراع او سرج المجدل
طورا يخبو وطورا ينير ؞ فوسطه مبتدأ وخبره كاليراع ويروى وسطه بالنصب على الظرف على انه خبر مقدم والكاف
مبتدأ وانشد الشارح فى هذا المحل قول الشاعر: من وسط جمع بنى قريظة بعد ما هتفت ربيعة يا بنى جواب ؞ قلت لا
ينبغى ان يستشهد به على التصرف لانه مجرور بمن وانما ضبطنا الكلمة المذكورة بسكون السين لان المحركة السين ظرف
يتصرف كثيرا تقول جلست وسط الدار فتستعمله ظرفا ثم تقول زيد وسط الدار فتستعمله اسما فى شرح الصفار العرب
تقول زيد وسط الدار فهذا ظرف بلا شك ويقولون ضربت وسطه فهذا اسم مفعول به بمنزلة ضربت ظهره واذا
اتوا بفى فانما يقولونه بالفتح فدل على ان الظرف انما هو المنصوب وان المجرور انما هو اسم فوسط عندنا بمنزلة بين والوسط
منتصف الشئ فاذا قلت حفرت فى وسط الدار بئرا فمعناه فى منتصفها وهو بمنزلة النقطة من الدائرة وتقول جلست
وسط الدار اى فى ناحية منها لا منتصفها فهذا هو الفرق بينهما والكوفيون لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين
الا ترى ان ثعلبا قال فاحتجم وسط راسه وهذا عندنا لا يجوز لان احتجم لا يتعدى وسيبويه يقول ضربت وسطه

والكوفيون يقولون هو ظرف بمنزلة وسط لا فرق بينهما الا ان وسط يقال في المفترق الاجزاء وقال ثعلب ما كان ينفصل
قلت فيه وسط نحو وسط العقد ووسط القوم وما كان مصمتا بلا اجزاء ولا تفرق فيه قلت فيه وسط نحو احتجم
وسط راسك وصل وسط الصحن وقال الفراء اذا حسنت فيه بين كان ظرفا نحو قعدت وسط القوم وان لم يحسن
فاسم قلت وعلى هذا اعتمد الجوهري حيث قال ويقال جلست وسط القوم بالتسكين لانه ظرف وجلست وسط
الدار بالتحريك لانه اسم وكل موضع صلح فيه بين فهو وسط وان لم يصلح فيه بين فهو وسط بالتحريك وربما سكن وليس
بالوجه انتهى وحكي ايضا عن الفراء ان المحرك والمسكن يكون اسما وظرفا ودون فلا تخرج عن استعمالها ظرفا الا
على سبيل الندور كقوله: المرء يا الى حميت حقيقتي * وباشرت حد الموت والموت دونها: برفع دونها وبهذا
يبطل قول الاخفش في قوله تعالى ومنا دون ذلك انه دون مبتدأ وبني وتبعه المصنف في شرح الكافية اذ لا يخرج التنزيل
على نادر فان قلت فعلى ما ذا تخرج الاية قلت على جعلها من باب منا ظعن ومنا اقام اي فريق ولا اشكال البتة لا بمعنى
ردي فانها اذا كانت كذلك لا تستعمل ظرفا البتة وفي الصحاح دون نقيض فوق وهو تقصير عن الغاية ويكون ظرفا
والدون الخسيس قال اذا ما علا المرء رام العلا * ويقنع بالدون من كان دونا * ولا يستعمل منه فعل وقال بعضهم تقول
منه دان يدون وادين ادانة وعادم التصرف وهذا هو القسم الرابع كفوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين اصلا
واجاز بعض النحويين فيهما التصرف نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك برفعهما بخلاف ما فوق الراس نحو فوقك
قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك ففرق بينهما قال الشارح وهو مردود فقد نص الاخفش انهم عن
العرب انهم يقولون فوقك راسك وتحتك رجلاك فينصبون قلت وقع لبعض رواة البخاري وفوقه عرش
الرحمن برفع فوق ويتوقد تحته نارا برفع تحت وانما يتخرجان على التصرف فتامله وعند ولدن ومع وسيأتي
الكلام عليها الا انه كان حقه ان يقول ومع مضافة لانه سيذكر انها تفرد فتساوي جميعا في المعنى ولا تستعمل
غير حال الا قليلا وقد يجاب بان الكلام في الظروف وهي اذا استعملت مفردة لم تكن ظرفا ولا يرد على المصنف ما
حكاه ابن الشجري عن البصريين والكوفيين جميعا ان معها فانتزعته من معها كما تقول عندها فانتزعته من
عندها لان دخول من لا يقدح في عدم التصرف كما مر وبين بين كقوله وبعض القوم يسقط بين بينا اي بين هؤلاء
وبين هؤلاء فنزل الاسمان منزلة خمسة عشر ومنه قولهم تسهيل الهمزة بين بين اي بين الهمزة والالف مثلا و
احترز بقوله دون اضافة من ان يضاف اليها فيتعين حينئذ زوال الظرفية عنها ولذلك خطأ ابن جني من قرأ
همزة بين بين بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة قلت فصار معنى كلام المصنف ان بين بين يكون ظرفا
عادم التصرف دون ان يستعمل غير ظرف ولا يخفى ما فيه قال الشارح ولو قصد ببين بين الى عجزها جاز
بقاء الظرفية كقولك من احكام الهمزة التسهيل بين بين وزوالها كقول الراجز: وانا امشي الدالي حوالكا:
وحولك قال تعالى فلما اضاءت ما حولها وحوالي وهو تثنية حوال كقوله عليه الصلاة والسلام اللهم حوالينا
لا علينا وحولي وهو تثنية حول واحوال جمع حول قال امرؤ القيس: الست ترى السمار والناس احوالي:
والمراد بالجميع واحد وليس المراد حقيقة التثنية والجمع لكن صورة ذلك لفظا مع اتحاد المعنى في الكل كما
قلناه وهنا واخواته وقد تقدم ذكرها في باب الاشارة وبدل نحو خذ هذا بدل هذا اي مكانه فهذا ظرف لا
تصرف لا بمعنى بديل نحو مررت ببدلك زيد اي ببديلك صفة بمنزلة مثل بفتحتين وهذا يتبع ما قبله في الاعراب
وليس بظرف وفي المحكم بدل الشيء وبدله وبديله الخلف منه والجمع ابدال وقال سيبويه ان بدلك زيدا اي

مكانك

مكانك قال وان جعلت البدل بمعنى البديل قلت ان بدلك زيدا اى ان بديلك زيد قال ويقول الرجل للرجل اذهب معك بفلان فتقول معى رجل بدله اى رجل يغنى غناه ويكون فى مكانه وما رادفه اى رادف لفظ بدل من لفظ مكان تقول هذا مكان هذا اى بدله فلا يستعمل المكان هنا الا ظرفا بخلاف جلست مكانك فانه يتصرف لان المراد به حقيقة المكان والحاصل ان كلا من لفظ مكان وبدل اذا استعمل فى اصل معناه فهو متصرف فان استعمل كل منهما فى معنى الاخر لزم طريقة واحدة هذا كلام ابن خروف ثم شرع المصنف فى تفصيل ما يحتاج الى شرح من الاسماء السابقة نصا او فى ضمن قاعدة وهى اربعة اسماء حيث ولدن وعند ومع فحيث مبنية لشبهها بالحرف فى الافتقار المتاصل كانت شرطية او لا فانها مفتقرة بحسب الاصالة الى غيرها كما ان الحرف كذلك وان كانت شرطية فلك تعليل البناء بوجه اخر وهو شبهها بالحرف من حيث كونها حينئذ متضمنة حرف لمعنى الشرط وهى مبنية على الضم تشبيها بالغايات وهى ما قطع عن الاضافة وبنى من قبل وبعد وسائر الجهات الست قال الرضى وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبى كان حقها ان لا تكون غاية وانما تكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم غيرها ايذانا بانها وقعت فى الغاية لوضعها او سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية كما فى النطق بعد ان كانت وسطا هذا كلامه ولم يظهر لى الوجه الاول على ما نطق به النص فتامله فان قلت اى تشبيه حيث الغايات وهن المقطوعات عن الاضافة وحيث مضافة قلت انما هى مضافة الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر كذا قرره غير واحد وقد تفتح طلبا للتخفيف او تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تخلف يا وها واوا بل زعم ابن سيده ان الاصل حوث وان حيث فرع عنها وانشد ابو على فى التذكرة يا رب ان كنت لزيد ربا فابعث له من حوث شئت ركبا اكلا وتلقاما وشربا قابا التلقام مصدر تلقمت اللقمة اذا ابتلعتها بالتاء المهملة والقاب بقاف مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مصدر قئب من الشراب اذا امتلا اى شربا متملئا منه واعرابها اللغة فقعسية فتكسر عند اصحاب هذه اللغة فى موضع الخفض ومذ ومنذ فانهما لنفس الابتداء الا اول الشى كذا قيل وفيه بحث وقلما يعلم من ولم يقع فى الاعلى هذا الوجه الكثير نحو فهب لى من لدنك وليا وقد وردت قليلا غير مقترنة بمن كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب وقد يقال لدن بفتح اللام والدال مثل جمل قال ابن الشجرى ووجه هذه اللغة انهم حذفوا النون بعد ان سكنوا الدال تخفيفا فردوا النون فحركوا الدال لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة تشبيها بما قبل نون التوكيد فى نحو لنسفعن واضربن قلت لانها نون خفيفة جئ بها بعد حرف ساكن قال ولا يكون هذا العمل الا مع غدوة قال ابو زيد قالوا جئت فلانا لدن غدوة ففتحوا الدال قلت ان كان هذا النقل مستندة فى هذا الحكم فليس بالقوى ولدن بكسر الدال مثل كتف ولدن بسكون الدال وكسر النون كجير وذلك لانه خفف لدن الذى هو كعضد فحرك الثانى بالكسر لالتقاء الساكنين ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بضم اللام واسكان الدال وفتح النون كقفل خففوا العين بالنقل وجعلوا حركة النون فتحة مبالغة فى التخفيف ولد مثل عد خففوا بحذف اللام لان تخفيفها باعتبار الحركة لانها ساكنة ولد مثل هل مبالغة فى التخفيف بالحذف والاسكان ولد مثل قم تخففوا ونقلوا وينبغى ان يكون الحذف بعد النقل ليكون الموجب هو التقاء الساكنين كما حذف نون ولا النيل سابق النهار لذلك قال ابن الشجرى وغيره وانما يحذفون النون اذا كان المضاف اليه ظاهرا وقد اهمل المصنف التنبيه على ذلك واعرابها الاولى وهى لدن بالصيغة المشهورة مثل عضد لغة قيسية وعليها جاءت

التنزيل م

لدنه

قرأت من قرأ من لدنه بضم الدال وكسر النون قالوا وعليها جاءت ايضا قراءة ابى بكر عن عاصم من لدنه بسكون الدال وكسر النون
غير انه اشم ضمة الدال تنبيها على ان اصلها الضم قلت نقل بعضهم عن الفارسى ان الكسرة فى قراءة ابى بكر هذه ليست
اعرابا بل هى لالتقاء الساكنين وذلك انه سكن الدال كما اسكنت البا من سبع والنون ساكنة فالتقا ساكنان وتجبر
للمنقوصة النون فى حالة كونها مضافة الى مضمر فلا يجوز من لدك ولا من لده بل يجب رد النون المنقوصة فيقال من لدنك
من لدنه ويجر ما يليها اى ما يلى هذه الكلمة لا بلغاتها ولا يريد ما يلى المنقوصة بخصوصها بالاضافة لفظا ان كان مفردا نحو
لدن عشية وتقديرا ان كان جملة اما اسمية كقوله ؎ وتذكر نعما لدن انت يافع ؎ واما فعلية كقوله ؎ لدن شب حتى شاب
سود الذوائب ؎ وكان حقه ان لا يضاف الى الجملة لانه ظرف مكان غالبا ولا يضاف اليها من الظروف المكانية الا حيث
وقال ابن الدهان لا تضاف للجملة اصلا واما نحو قوله لدن شب فتقديران وهو قول سيبويه قلت ولهذا قال فى من
لد شولا ان التقدير من لدان كانت وقال ابن الشجرى يمكن ان يكون اضافته فى البيت المذكور الى الفعل كاضافة حيث
لانهما استويا فى الابهام ويمكن ان يكون الاصل لدن ان شب ويقوى ذلك اثبات ان بعدها فى قول الاعشى اراى لدن ان
غاب رهطى كلما ثوى فيكم طالب الضيم ارهبا وان كان المفرد المضاف اليه فى الصورة المتقدمة غدوة نصب ايضا مع جواز
الجر بالاضافة على ما سنذكر كقوله ما زال مهرى مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب قال ابن هشام فى مغنيه
والنصب على التمييز وقال الرضى لما كانت دال لدن قبل نون ساكنة تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف فى لغاتها ثم قد تحذف نونه
شابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصارت لدن غدوة
فى اللفظ كراقود خلا ونصب غدوة تشبيها بالتمييز وتشبيها بالمفعول فى نحو ضارب زيدا قلت ظاهر كلام ابن هشام
ان غدوة منصوب على التمييز من لدن لا على التشبيه بالتمييز كما جوزه الرضى ووجهه ان لدن مدلوله هنا اول زمان مبهم
ففسروا ذلك بغدوة وحكى الشارح هنا فرعا وهو انك اذا عطفت على غدوة المنصوب نحو لدن غدوة وعشية فقد اجاز الاخفش
نصبه على اللفظ وجره وذلك ان غدوة وان لم تجر لفظا فهو فى موضع جر قال المصنف فى شرح الكافية والنصب بعيد من
القياس قال الشارح وهذا الفرع من زوائد الكافية على التسهيل قال ابو حيان والذى اختاره انه لا يجوز فى المعطوف الا النصب
ولا يجوز الجر لان غدوة عند من نصبه ليس فى موضع جر لاسيما على مذهب من نصب بكان مضمرة وقد يرفع غدوة ايضا
ورفعه باضمار كان التامة فقد تبينت جريان حركات الاعراب الثلث فى غدوة بعد لدن وقد عرفت توجيه ذلك
وليست لدى ذات الالف بمعناها اى بمعنى لدن ذات النون ويؤيده قوله تعالى وما كنت لديهم ولا تصلح لدن هنا اصلا و
ايضا فلدن لا تكون الا فضلة بخلاف لدى بدليل ولدينا كتاب ينطق بالحق وايضا فجر لدن بمن اكثر من نصبها حتى انها
لم تجئ فى التنزيل منصوبة وجر لدا ممتنع وايضا فلدن قد لا تضاف كما فى لدن غدوة بالنصب على التمييز او التشبيه
به او بالمفعول ولدا لا تكون الا مضافة بل لدا ذات الالف بمعنى عند على الاصح وممن ذهب الى هذا القول سيبويه
لكن عند امكن من لدى من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعانى نحو عندى مال وهذا القول عندى صواب ويمتنع
الثانى فى لدى ذكره ابن الشجرى فى اماليه ومبرمان فى حواشيه والثانى انك تقول عندى مال وان كان غائبا ولا تقول
لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريرى وابو هلال العسكرى وابن الشجرى قال ابن هشام وزعم المعرى انه لا فرق
بين لدى وعند وقول غيره اولى وتعامل الفها معاملة الف الى وعلى فتسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع الضمير قال الله
تعالى والفيا سيدها لدى الباب كما تقول على الباب والى الباب قال تعالى ولدينا مزيد كما تقول الينا وعلينا وبعضهم
لا يقلبها لفها مع المضمر بل يقرها معه كما يقرها مع المظهر فيقول لداكم والى ذلك اشار بقوله غالبا ومع الضمير الا

بالمذكور

بالمذكور فهي في نحو جاء زيد مع عمرو للصحبة الحسية وفي قوله تعالى وهو معكم اينما كنتم بخلاف ذلك فيقدر ما يليق
بالمقام وهو اسم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم
هذا ذكر من معي وكان حقه ان يبنى لشبهه بالحرف في الجمود المحض بملازمة وجه واحد من الاستعمال الا انه اعرب
في اكثر اللغات لمشابهته عندا في وقوعه خبرا وصفة وحالا وفي دلالته على حضور وعلى قرب كذا قال المصنف في الشرح و
اعلم ان الصواب ان يقال ومع لمكان الصحبة او لزمانها وقد يحتملهما وقد تاتي لزمان يقرب من اخر فهذا هو التفسير
التام المطابق لمعناها واذا كانت لمجرد الصحبة فكيف تكون ظرفا والعذر له انه حذف المضاف لدلالة عليه كلامه كما سبق
اي ومع لموضع الصحبة لكن يفوته كونها تاتي لزمان الصحبة اذ كلامه الان في الظروف المكانية لا الزمانية فالاول وهو كونها
لمكان الصحبة نحو زيد مع عمرو ولهذا وقعت عن اسم الجثة والثاني وهو كونها لزمان الصحبة نحو جئتك مع اذان العصر خبرام
والثالث وهو ما يحتملهما نحو جاء زيد مع عمرو والرابع وهو مجيئها لزمان يقرب من اخر كقوله ان مع اليوم اخاه غدا وانهذا
كقوله ان غدا للناظرين قريب وتسكينها اي تسكين عينها قبل حركة نحو جئت معك وكسرها قبل سكون نحو جئت مع الرجل
لغة ربيعة وغنم ايضا حكى ذلك في المحكم وبقي عليه او فتحها لالتقاء الساكنين كما في آل الله ومن الناس لكن في هذين
لقصد التخفيف في فيهما القصد الرجوع الى اللغة الاكثرين وجعل سيبويه تسكين العين ضرورة كقوله قريشي منكم وهو
اي معكم وان كانت زيارتكم لماما وهو محجوج بالنقل انها لغة واسميتها باقية حين تسكين عينها على الاصح وكلام
سيبويه مشعر بذلك وقول النحاس انها حينئذ حرف بالاجماع مردود وتفرد عن الاضافة فتساوي جميعا معنى تقول جاء
الزيدان معا والزيدون معا فهي فيهما بمعنى جميعا وهذا خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او
وقتين واذا قلت جاء معا فالوقت واحد هذا كلامه وقد عادل بينهما من قال كنت ويحيى كيدي واحد نرمي جميعا
ونرمي معا وتساويها هنا لفظا لا بد لا وفاقا ليونس والاخفش فالفتحة التي على العين ليست فتحة اعراب انما هي حركة
عين الكلمة الاصلية كفتحة التاء من فتى فالكلمة على هذا ثلاثية في الافراد حذفت الفها لملاقاتها للتنوين كما في فتى
وذهب الخليل وسيبويه الى ان الكلمة ثنائية اللفظ في حال الافراد وحال الاضافة فالفتحة فيها فتحة اعراب كما في رايت
زيدا قال المصنف والاول هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيجعلونها في موضع رفع كما ترفع الاسماء المقصورة
نحو هم عدا ولو كان باقيا على النقص لقيل مع كما يقال هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر
فلا يلزم ما قال وهو ظاهر وغير حاليها حينئذ اي استعمال مع حين افرادها عن الاضافة غير حال قليل كقوله حننت
الى ريا ونفسك باعدت مزارك من ريا وشعبا كما معا وكقول الاخر افيقوا بني حرب اهوانا معا فاستعملت في كل
من البيتين خبرا وقيل هي حال والخبر محذوف اي وشعبا كما كائنان معا واهوانا كائنة معا قال المصنف وهذا باطل بالاجماع
ولو قلت زيد قائما تريد كائن قائما لم يجز قلت وقد يقدح فيه بتخريجهم قراءة من قرا في الشواذ ونحن عصبة بنصب عصبة
على انه حال من ضمير مستكن في الخبر المحذوف وهنا انتهى كلامه على الظروف المكانية التي قصد ايرادها في هذا الفصل
ثم ختم ذلك بمسئلة التوسع فقال ويتوسع في الظرف الزماني والمكاني المتصرف لا غير المتصرف فانه لا يجوز التوسع
فيه لان التوسع منافٍ لعدم التصرف فيجعل مفعولا به مجازا ويسوغ حينئذ اي حين اذ يتوسع فيه اضماره غير مقرون
بفي كقوله ويوما شهدناه سليما وعامرا وكان حقه ان يقرن بفي اذا اضمر لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها ولهذا
يقول لدنه ولم يكنه من يقوله ولم يك وتقول اليوم قعدت له بعد قولك قعدت حينا كذا قال المصنف وهنا
سؤالان احدهما ان يقال هلا جاز التوسع في المفعول له فاجيز الاكرام جئته والاصل جئت له فيكون حينئذ نصبه

على المفعول به كما في قولك يوم الجمعة سرته وجوابه ان الظروف في الاستعمال تكثر فكانت بالتوسع فيها اجدر وايضا فالتوسع فيها
قد ثبت بما لم يثبت في غيرها وذلك انهم فعلوا فيها من الفصل بها وتقديمها ما لا يفعلوه في غيرها السؤال الثاني ان
يقال اذا اضمر المفعول فيه غير مقرون بفي كان مفعولا به على سبيل التوسع فهلا قيل شهدناه وسليما وعامرا
بالعطف لانه لا يتعدى عامل الى اكثر من معمول من جنس واحد الا بالتبعية وجوابه ان الاتساع في ذلك من جهة
اللفظ فقط لا من جهة اللفظ والمعنى جميعا فهذا الضمير وان نصب على انه مفعول به فانما هو من جهة اللفظ واما
من جهة المعنى فهو مفعول فيه قال الرضي وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ويسوغ في الظروف حين
التوسع فيه الاضافة والاسناد اليه كقولهم يا سارق الليلة اهل الدار وقولهم صيد عليه يومان حيث جعلت الليلة
مسروقة واليومين مصدرين على سبيل المجاز الحكمي وفي الحقيقة هي مسروق فيها وهما مصيد فيهما قال الرضي والذي
ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة فتوسع فيه بحذف
حرف الجر قياسا وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به متوسع فيه بحذف اللام فهذان البابان اي المفعول فيه والمفعول له
قسمان من اقسام المفعول به خصا بالاسمين مع الضوابط المعينة لكل منهما ثم سال كيف قيل بذلك وحذف حرف
الجر ليس بقياس في المفعول به الا يقال مررت بزيد وخرجت من الدار مررت زيدا وخرجت الدار واجاب بانه لما توفرت
شرائط المفعول فيه والمفعول له صار الحذف قياسا كما كان قياسا بالاتفاق اذا كان ان اوان وذلك لقوة الدلالة
في بابي المفعول فيه والمفعول له على الحذف قال واما قول المصنف يعني ابن الحاجب ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا
فيه اذ هو لا يكون الا لفظ مكان او زمان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم ولفظ هذا هنا ظرف اتفاقا بدليل صفته
وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل والنهار ويا سارق الليلة ليس بمفعول فيه ولا انتصب لمضاف اليه لا يكون الا فاعلا
او مفعولا به قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة
نحو ضارب زيد فكذا تقول سارق الليلة هذا كلامه قال الشارح واعلم ان الاتساع على وجهين احدهما ان يكون على حذف
مضاف فاذا قلت صيد عليه يومان واردت وحش يومين جاز بلا خلاف والاخر ان تجعل اليومين مصيدين مجازا
وذهب ابن كيسان الى ان الاتساع على الوجه الثاني يقتضي حصر الفعل في الظرف فاذا قلت يوم الجمعة صمته فالمعنى انك
لم تصم غيره واذا قلت صمت فيه احتمل ان تكون صمت في غيره وكذلك في ظرف المكان ويمنع من هذا التوسع على الاصح تعدي الفعل
الى ثلاثة خلافا لسيبويه فانه اجاز ذلك فيما نقله ابن خروف عنه مع موافقته على انه لا يصح نقل باب ظن وحسب الى
الثالث بالهمزة وفرق ابن خروف بينهما بانه في النقل يصير الفاعل مفعولا وليس ذلك في التوسع فان التوسع كله مجازي
تعدى الفعل او لم يتعد فلا معنى لمراعاة المتعدي وغير المتعدي والنقل كله حقيقة فاقتصر فيه على مورد السماع ورده
المصنف بانه يستلزم مشبها دون مشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة وكلامه في المتن يوهم ان التوسع في
غير المتعدي الى ثلاثة غير مختلف فيه وليس كذلك فان المذاهب في التوسع ثلاثة احدها انه يجوز في اللازم والمتعدي
الى ثلاثة وهذا مختار المصنف وينسب الى المبرد وزعم ابن عصفور انه قول اكثر النحاة الثاني جواز ذلك مطلقا
لان تعدي الفعل الى الظروف اتساعا غير معتد به ولولا انه غير معتد به لم يجز في قام ونحوه مما لا يقتضي مفعولا
قال الشارح وهذا ظاهر مذهب سيبويه بل صرح ابن خروف بانه مذهبه قيل هذا مذهب الجمهور الثالث جواز ذلك
في اللازم والمتعدي الى واحد ومنعه في المتعدي الى اثنين والى ثلاثة لانه لا يوجد متعد الى اربعة كما سبق ولا الى ثلاثة
بطريق الاصالة لان باب اعلم واري متعديا بالنقل فهو فرع فلا يحمل عليه وصحح ابن عصفور هذا القول وهنا تنبيه وهو

انحل

انه هل يتوسع في الظروف مع كان واخواتها قال الشارح يبنى على الخلاف في عمل كان في الظرف فان قلنا لا تعمل فيه فظاهر وان قلنا
تعمل فقال ابن عصفور يجوز معها الاتساع والذي يقتضيه النظر انه لا يجوز فلو كان العامل في الظرف حرفا او اسما لما فيهما
من معنى الفعل لم يجز الاتساع باب المفعول معه وهو الاسم التالي واوا وهذا جنس يشمل الواقع بعد واو
العطف في نحو مزجت عسلا وماء تجعله بنفسها في المعنى كمجرور مع وفي اللفظ كمنصوب معدى بالهمزة وكلام الشارح
ظاهر في ان هذا كله فصل يخرج به المعطوف بعد ما تفهم منه المصاحبة كالمثال المتقدم قلت انما الفصل قوله تجعله
بنفسها في المعنى كمجرور مع واما قوله وفي اللفظ الى اخره فلا يخرج شيئا فانما نبه بهذه الزيادة على ان الواو معدية ما
قبلها من العوامل الى المفعول معه واشار بقوله كمجرور مع الى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب المراد بها كون المفعول
معه مشاركا للمعمول الناصب في ذلك الفعل في وقت واحد ففي قولك سرت وزيدا تشارك المتكلم المدلول عليه بالتاء الذي
هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما جميعا في وقت واحد وفي قولك سار زيد
وعمرو تشارك زيد وعمرو في السير لكن لا يلزم ان يكون ذلك في وقت واحد وانتصابه بما عمل في الاسم السابق من فعل
لازم او متعد سواء كان السابق فاعلا او مفعولا او اسم عامل عمله اي عمل الفعل لكن بواسطة الواو وترك هذا القيد
لفهمه مما سبق وهذا هو مذهب الجمهور ولم يفصلوا بين اللازم والمتعدي كما اشرنا اليه وزعم بعضهم ان ذلك
لا يكون الا مع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه كذا قال الشارح قلت ان كانوا اخذوا الخلاف
من عمل المتعدي فيه من منع بعضهم ان يقال ضربتك وزيدا فليس اخذا صحيحا فانه قد يكون ذلك لان الظاهر العطف لكونه الاصل في
الواو فاذا امكن ادعاؤه لم يجز ولم يحسن ادعاء خلافه وهذا لا ينفي صحة ضربت وزيدا خالدا قال الرضي وشرط بعضهم ان يكون
معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت وزيدا عمرا معطوف اتفاقا
لا مفعول معه قال وينتقض ما قاله بنحو حسبتك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين
عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف لان النصب
نص على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في قولك جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحبهما في وقت المجيء ويحتمل حصول
مجيء احدهما قبل الاخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة
لاحتمال النصب للعطف الذي هو الاصل لا بمضمر بعد الواو خلافا للزجاج فاذا قلت جاء البرد والطيالسة فكانك قلت جاء البرد
ولابس او صاحب الطيالسة قلت وهذا يقتضي ان يكون المنصوب بالمضمر مفعولا به فكيف ينقل قوله في ناصب المفعول معه
وهو لا يقول بانه مفعول معه ويمكن ان يكون المراد من نقل قوله التنبيه على لازم هذا القول من نفي المفعول معه اصلا و
راسا وان ما نقول نحن بانه مفعول معه يقول هو بانه مفعول به ولا بها اي بالواو خلافا للجرجاني وشبهته انها
مختصة بالاسم ورد بانها لو كانت ناصبة لم يشترط تقدم فعل او عامل عمله ولاتصل بها الضمير كان واخواتها
من الحروف الناصبة وبان هذا الحكم بالا نظير له لانه ما من حرف ناصب الا وهو مشبه بالفعل او بما شبه بالفعل
ولا بالخلاف خلافا للكوفيين فيكون العامل معنويا على هذا الراي ولا ولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر
الى المعنوي ثم لو كان الخلاف ناصبا لنصب عمرو في مثل ما قام زيد لكن عمرو ويقوم زيد لا عمرو واللازم باطل ثم ما
حكاه المصنف عن الكوفيين انما هو قول بعضهم وقال معظمهم والاخفش انتصابه على الظرف وذلك ان الواو لما اقيمت
مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطي ما بعده عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى
غير اعراب نفس غير كما قيل في له عندي عشرة الا واحد ان الاصل غير واحد ثم انيبت الا عن غير ونقل الاعراب لما بعدها ولو كان الا

خفش

كما قال هؤلاء لجاز النصب في كل رجل وضيعته مطردا وليس كذلك وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصلح عطفه خلافا لابن جني وللا
ايضا وللسيرافي والفارسي والشلوبين وابن الصائغ وابن عصفور فافراد ابن جني بالذكر معترض بل نقل ابن الباذش
الاجماع عليه فلا يجوز على هذا الراي جبت زيدا والسارية اذ لا يسند المجيء الى السارية وكذا لا يجوز عندهم ضحك
زيد وطلوع الشمس مراعاة لاصل الواو في العطف قال المصنف نكر ابن خروف قول ابن جني وهو بالانكار خليق بدليل
استوى الماء والخشبة ومازلت اسير والنيل وكان واياه الهجران يصف رجلا مات معانق امراة لقيها بعد فراق
وبدليل انت اعلم ومالك اي مع مالك كيف تدبره ومالك معطوف في اللفظ ولا يجوز ان يكون مبتدا محذوف الخبر لان المال
لا يخبر عنه باعلم وقد تؤولت هذه المثل كلها فاما استوى الماء والخشبة فقيل لا يمتنع فيه العطف لان لم يجز استوى الخشبة
كما يجوز اختصم زيد وعمرو وان لم يجز اختصم عمرو قالوا وغلط الزجاجي في زعمه ان الخشبة لا يجوز فيها الا النصب واما سرت و
النيل فلا يمتنع نسبة السير الى النيل لامتداده وانه لا يفارقك منجره واحسن منه ان يقال استعير السير للجري لما اقترن بما يصلح منه
السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض وظلالهم كذا قيل والذي يظهر ان الاقتران ليس هو المصحح لاستعارة السير للجري
بل الاستعارة صحيحة بدون هذا الاقتران واما فكان واياها الهجران فالنقد ركان واياها الهجران والماء تشبه اثنين باثنين نصح
العطف واما انت اعلم ومالك فقالوا لما كان الناظر في المال يلزمه في الاكثر مجيء المال على اختياره صار مواتيا له فنسب العلم
اليه مجازا وفي شرح الرضي انه لا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد مصاحبة المخاطب في العلم لماله
والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف مفعول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك
لقيام القرينة على كل المحذوفين وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقرونان والمعنى انا لا
ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه قلت الاقرب فيما يظهر لي ان يكون
انت ومالك مثل كل رجل وضيعته كما قال واعلم جملة فعلية من فعل مضارع وفاعله معترضة بين المعطوف عليه
والفعل ملغى اي انت ومالك مقرونان فيما اعلم لا اعلم من يقترن به باعتبار اصلاحه وحسن النظر فيه سواك ولا يكون اعلم اسم
تفضيل كما فهموه فتامله ولا يتقدم المفعول معه على عامل المصاحب فلا يقال والخشبة استوى الماء قال المصنف من
جهة ان هذه الواو شبيهة بواو العطف وقيل لان اصلها العطف فروعي هذا الاصل فان قلت ما وجه عدول المصنف
عن ان يقول على عامله الى قوله عامل المصاحب مع ان الاول اخصر قلت لانه قال باتفاق وقد علمت ان منهم من يرى ان
الناصب الواو فلو قيلت هذه العبارة لم يلزم منها ظاهرا ان القائل يرى منع التقديم على الفعل بل على الواو لانها العامل
عنده ولا عليه اي ولا على المصاحب خلافا لابن جني فانه اجاز ان يقال استوى والخشبة الماء تمسكا بانه قد جاء ذلك
في العاطفة كقوله ∴ الا يا نخلة من ذات عرق ∴ عليك ورحمة الله السلام ∴ فليجز فيها لانها محمولة عليها وبانه قد سمع ذلك
من كلامهم قال ∴ جمعت وفحشا غيبة ونميمة ∴ ثلاث خصال لست عنها بمرعوي ∴ وكلتا شبهتيه واهية اما الاولى
فلان وقوع مثله في الواو العاطفة شاذ ومخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه واما الثانية فالبيت من العطف لا من المفعول
معه وعلى ذلك خرجه اكثر النحاة مع انه ضرورة ويجب العطف في نحو انت ورايك وانت اعلم ومالك اعلم ان مسائل
هذا الباب اربع واجب العطف وراجحه واجب النصب وراجحه وبدا المصنف بالواجبين مقدما واجب العطف واخر
الراجحين مقدما منهما راجح العطف ووجهه فيهما ان العطف هو الاصل في الواو وانما ذكر المسائل المعبر عنها بقوله وربما
نصب الى اخره لانها من راجح العطف قبل قوله ويترجح العطف لمشاكلتها لما ذكر ولانه واجب النصب في نحو ما لك وزيدا وانما
على اضمار فعل فاستوسل في ذكرها هو على اضمار فعل كذا قال بعض المتاخرين وليس بشيء وسنبين قريبا ان ذلك حال

موضعه الذي يستحقه وتوضيح ايضا ان الاقسام ستة لا اربعة خلافا للشارح هذا الكتاب القسم الاول ما يجب فيه العطف ومثل له بمثالين
انت ورايك وانت اعلم ومالك والعطف في الاول على المبتدا وهو عطف لفظا ومعنى وفي الثانية على المبتدا الذي هو انت الملفوظ
به ويجوز في نسبة العلم الى المال كما سبق وهو عطف لفظا ومعنى او على الخبر الذي هو اعلم والاصل اعلم بمالك فوضعت الواو موضع
الباء وعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا عطف لفظا لا معنى لانه كالخفض على الجوار وقد عرفت ما اسلفناه عن الرضي من ان الاصل
انت اعلم بمالك فانت ومالك مقرونان وما اخترناه في ذلك فالعطف على هذا معتبر لفظا ومعنى وضابط المثال الاول ان لا
يتقدم الواو في اللفظ الا مفرد ونقل المصنف الاجماع على وجوب العطف في ذلك وليس كذلك فان الصيمري اجازه عن تمام الاسم ويحتمل
ان يكون المصنف لم يعتد بخلافه فحكى الاجماع وضابط المثال الثاني ان يتقدم الواو جملة غير متضمنة لما ينصب المفعول معه
وقال المصنف ان يكون خبر الجملة السابقة افعل تفضيل ويجب النصب عند الاكثر في نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا وهذا هو القسم
الثاني وهو ما يجب فيه النصب قال المصنف وانما قلت عند الاكثر لان الكسائي يجيز الجر قلت ليس الجر في مثل ذلك اعني العطف على
الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض مخصوصا بالكسائي بل هو قول الكوفيين جميعهم وبعض البصريين كيونس والاخفش وعلى هذا فقد
يقال ان اراد اكثر النحويين فمشكل لان الكوفيين قاطبة وبعض البصريين لا يشترطون اعادة الخافض وان اراد اكثر البصريين فليس في
عبارته ما يدل عليه وجوابه انه لما انضم اهل الامصار الى اكثر اهل البصرة في المنع صار المجموع اكثر من الكوفيين وبعض البصريين فصحت
العبارة ولا يخفاك انه يجوز في ما شانك وعمرو الاوجه الثلثة الجر على الاضمار كما في قوله: اكل امرء تحسبين امراء ونار توقد
بالليل نارا: والرفع على ان الاصل ايضا ما شانك وشان عمرو ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والنصب على ما ياتي بيانه
وليس في الجر الخلاف المذكور في مالك وزيد بل هو جائز عند المصنف وغيره في الكلام وان كان غيره افصح منه وممن نص على جواز
الرفع ابنه ولا يحتاج اسناد جواز ذلك الى احد بل كل احد يجيزه واذا كان كذلك فاين وجوب النصب في هذا المثال عند الاكثر
والنصب الذي ذكرنا انه واجب في هذين المثالين ونحوهما بكان مضمرة قبل الجار فالتقدير ما كان لك وزيدا وما كان شانك
وزيدا او بمصدر لا بس منويا بعد الواو فالتقدير مالك وملابستك زيدا وكذا في المثال الاخر وهذان التوجيهان اجازهما
سيبويه لكن التقدير الاول يقتضي كون المنصوب بعد الواو مفعولا معه فهو ظاهر والتقدير الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولا
معه ويصيره مفعولا به فهو مشكل من هذه الحيثية فان قلت ويلزم عليه اعمال المصدر منويا وهو ممتنع قلت قد اعتذر عن
ذلك بان المصدر في قوة الملفوظ به لوضوح الدلالة عليه على ان المصنف صرح بجواز اعمال المصدر منويا واطنب في الاستدلال
عليه وذكر جملة من الشواهد عليه وبعضهم حمل كلام سيبويه على انه تفسير معنى لا تقدير اعراب قال ابن الصائغ اخر ما اخذت عن
الاستاد ابي علي ان هذا الاسم منصوب على انه مفعول معه وان تقدير سيبويه معنوي لا اعرابي بل تقديره الاعراب مالك تلتبس
زيدا قال ويدل على انه عند سيبويه كذلك ذكره هذه المسئلة في باب المفعول معه هذا كلامه فان قلت فاذا قدر الناصب مصدرا
منويا على الراجح الاول فعلام تعطف هذا المصدر في قولك مالك وملابستك زيدا فان عطف على ما اقتضى كون لك خبرا عنه
لانه خبر عن ما فلا معنى له وان عطف على الضمير المستكن في لك فهو عائد على ما ايضا ولا فصل بتوكيد ولا غيره ولا معنى له قلت يحتمل
ان يكون معطوفا على الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به لك فالمعنى ما ملابستك زيدا اذا كان المعطوف على الخبر خبرا والمعنى
عليه صحيح واعلم ان مالك ونحوه انما هو معروف في العربية ان يكون مردفا بالحال نحو مالك قائما وهنا قد وقع على غير ذلك وذلك
ان ما عطف عليه من قولك وملابستك زيدا حصل من الفائدة نظير ما كانت الحال تحصله لا بلا بد من خلاف فالسيرافي وابن خروف
وعلة ذلك عندهما الهرب من اعمال المصدر محذوفا فان كان المجرور ظاهرا نحو ما لزيد وعمرو وشان زيد وعمرو رجح العطف
لانه الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة قال الرضي وليس بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب قد يكون ضروريا

ولو سلمنا انه لا يضطر الى هذا النص قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل الراجح وان لم يكن ضروريا قلت والقول بترجيح العطف مع جواز النصب
غير خال من نقد وذلك انه لا ينبغي ان يوخذ هكذا على الاطلاق بل الذي ينبغي ان يقال ان قصد النص على المصاحبة فالنصب
واجب لا مرجوح وهذا هو القسم الثالث وهو مما يترجح عطفه وذكر المصنف منه مسائل الاولى هذه وهي ان يكون المجرور
ظاهرا والاربع الاتيات بعدها والتي ختم بها وهي قوله ويترجح العطف الى اخره وربما نصب بفعل مقدر اما كان التامة
او الناقصة او كلمة تصنع في المسائل الاربع الاتية مع رجحان العطف في جميعها بعد ما او كيف او زمان مضاف او قبل خبر
ظاهر وهذه هي الاربع ثم ذكر امثلتها على الترتيب الاول للاول والثاني للثاني وهكذا في نحو قول الشاعر ما انت والسير
في متلف يبرح ، بالذكر الضابط اشتد سيبويه فلك هنا ان تقول التقدير ما تصنع او ما تكون والسير الا ان كان هنا
يتعين ان تكون ناقصة لان ما لا تكون حالا فتجعل خبرا مقدما وهذا مثال المسئلة الاولى وكيف انت وقصعة من ثريد فيقدر
كيف تصنع وقصعة او كيف تكون وقصعة ولك هنا جعل كان تامة فكيف في محل نصب على الحال وجعلها ناقصة فكيف
خبرها مقدم وهذا مثال المسئلة الثانية واعلم ان سيبويه قدر الفعل مع ما ماضيا ومع كيف مضارعا فقال التقدير ما
كنت وزيدا وكيف تكون وقصعة واختلف هل هذا مقصود او لا فقال السيرافي التقديران جائزان في كل من الوجهين
والتفريق غير مقصود ولو عكس صح وقال ابن ولاد بل هو مقصود لمعنى اقتضى التفريق وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار
وانما ينكر ما ثبت فلذا تعين تقدير الماضي معها ولا انكار مع كيف بل هي لمجرد الاستفهام فتقدير المضارع معها صالح
كما ان تقدير الماضي معها ايضا كذلك وقول الشاعر ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحال ان تميل مميلا قال سيبويه
كانه قال ازمان كان قومي والجماعة فجعله مفعولا معه وتقدير كان متعين ويحتمل النقص والتمام وتعينها في هذا المحل يرجح
تقديرها في تلك الامثلة ولا تمام الافعال وهذا مثال المسئلة الثالثة وقول عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينزل عليه الوحي وانا واياه في لحاف واحد وهذا مثال المسئلة الرابعة فالتقدير وكنت واياه فحذفت كان فانفصل
الضمير وهو على هذا مرفوع بكان او التقدير وانا كائنة واياه فالضمير على هذا مبتدا او التقدير وانا وهو ثم انيب
المنصوب عن المرفوع فلا مفعول معه ولا حذف كان ولا كائنة بل حذف كائنان متعلقا به الظرف ويترجح العطف
ايضا فيما من القسم الثالث كما سبق التنبيه عليه ان كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن نحو كنت انا وزيد كالاخوين
فهذا مثال لما اجتمعت فيه تلك الشروط وهذا النوع عند ابن عصفور يستوي فيه الوجهان وليس عنده شي يترجح فيه العطف
ولا عند المصنف شي يستوي فيه الوجهان قال بعضهم وقول ابن عصفور اوجه لانك اذا قلت قمت انا وزيد فان نظرت الى
المعنى فان كان المراد التنصيص على المصاحبة فالنصب راجح بل واجب وان كان المراد مطلق الجمع فالعطف واجب وان نظرت
الى صورة التركيب مع قطع النظر عن المعنى فكل من الامرين جائز ولا مرجح لاحدهما قلت بل يترجح العطف لكونه الاصل في الواو
وهو الذي لحظه المصنف لكن يشكل عليه انه سيقول فان خيف به فوات ما يضر فواته رجح النصب فاعتبر في الترجيح
المعنى فهلا اعتبره هنا ايضا ومفهوم قول المصنف ان كان بلا تكلف ان العطف متى كان ان تكلّف به موديا الى تكلف لم
يترجح وذلك مثل قولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان عطف فصيلها على الناقة يحتاج معه الى تقدير جملة بعد
المعطوف وهو لو تركت الناقة وفصيلها ترضعه بل فذه واجملتين اي لو تركت ترضعه وترك يرتضع منها ولا يخفى ما فيه من
التكلف ومثله المصنف ايضا بقول الشاعر ، فكونوا انتم وبني ابيكم ، مكان الكليتين من الطحال ، قال فالعطف حسن من جهة
اللفظ وفيه تكلف من جهة المعنى لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون فاذا عطفت كان التقدير كونوا
لبني ابيكم وليكن بنو ابيكم لكم وذلك خلاف المقصود قلت فلا يكون النصب حينئذ راجحا بل متعينا اذ العطف يقتضي

كون العطف

كون المعنى نحو مراد وكيف يقال في هذا العطف بتكلف ومفهوم قوله ولا مانع انه ان كان ثم ما يمنع العطف لم يترجح العطف
بل يجب النصب ومثل المصنف ذلك بقوله لا تنه عن القبيح واتيانه فالعطف هنا يمتنع لما فيه من عدم الفائدة لان لا تنه
عن القبيح معناه لا تنه عن اتيان القبيح لان النهي انما يكون عن الافعال فيكون قولك بعد ذلك واتيانه مستغنى عنه وهو
من عطف الشئ على نفسه هذا تقرير ما اراده قلت وفيه نظر لان هذا لا ينتهض مانعا بدليل فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله
وما ضعفوا ومفهوم قوله ولا موهن انه متى كان هناك ما يقتضي ضعفا لعطف لم يترجح نحو ما صنعت واباك فنصبه مختار
وعطفه جائز على ضعف لعدم الفاصل فان خيف به اي بالعطف فوات ما يضر فواته رجح النصب على المعية نحو لا
يعجبك الاكل والشبع ولا تغتذ بالسمك واللبن فالمقصود النهي عن اعجاب الاكل مصاحبا للشبع وما تعامعه وكذا عن
الاغتذاء بالسمك مع اللبن والنصب متعين لهذا المقصود والعطف مفوت لهذا الغرض اذ هو محتمل له لا نص فيه وهذا هو القسم
الرابع وتحته صور احدها هذه والثانية ان يكون العطف بتكلف والثالثة ان يكون لها وهن وهاتان تقدمت الاشارة
اليهما فربما استغنى عن اعادتهما للعلم بذلك اذ قد علم ان ما لا كلفة فيه ولا وهن اولى مما هو كذلك فلهذا لم يحتج الى
التصريح بذلك قلت وفي هذا كله نظر وذلك لانه متى فرض ان العطف مفوت لغرض مقصود يضر تفويته فكيف يسوغ
ارتكابه لاسيما في مثل لا تغتذ بالسمك واللبن لان المقصود فيه التنصيص على المعية ولا يكون بدون النصب فينبغي ان يكون
واجبا لا راجحا فتامل فان لم يليق الفعل بتالي الواو نحو فاجمعوا امركم وشركاءكم فان الفعل وهو اجمع الرباعي لا يليق بتالي الواو
وهو شركاءكم فانه بمعنى عزم فانما يتسلط على الامر ونحوه جاز النصب على المعية وعلى اضمار الفعل اللائق ان حسن مع
موضع الواو وهذا هو القسم الخامس الذي وعدنا به والمسئلة مبنى على ما قدمته من ان الاصح عنده ان لا يشترط لصحة
المفعول معه صحة العطف فلك في الاية ان تجعل شركاءكم مفعولا معه وان تجعله مفعولا به منصوبا بفعل لائق به اي واجمعوا
شركاءكم من الجمع قلت في المحكم انه يقال جمع الشئ عن تفرقة يجمعه جمعا وجمعه فاذا ثبت ان اجمع يكون بمعنى جمع صح العطف وخرجت
الاية عن ان تكون مثالا لجزء المسئلة اذ تالي الواو فيها وهو شركاءكم يليق به الفعل المذكور وهو اجمع فيكون من عطف المفردات
ولا حاجة حينئذ الى تقدير اجمعوا الذي هو ثلاثي وهمزته وصل لكن هذا مبني على استعمال المشترك في معنييه جميعا اذا
جمع مشترك بين العزم وضم المفترق فباعتبار تسلطه على الامر يكون مرادا به المعنى الاول وباعتبار تسليطه على الشركاء
يكون مرادا به المعنى الثاني فان قلت مقتضى ما قرره المصنف ان يقول ترجح النصب على المعية على اضمار فعل لئلا يوهم
تساويهما وليسا بمتساويين لان الاصل عدم التقدير قلت في كل منهما مخالفة الاصل فنكا فأ وبيانه ان الاضمار خلاف الاصل
وكون الواو لغير العطف كذلك وحينئذ يكون كلامه على ظاهره لكن يلزم عليه ان يكون المصنف قائلا بتساوي الوجهين
في بعض الصور وهو خلاف ما كنا اسلفناه عنه واعلم ان في بعض المواضع لا يتعين احد الامرين المذكورين بل يجوز ان مع امر ثالث و
ذلك كما في الاية فانه يجوز اضمار مضاف اي وامر شركائكم ولا يكون حينئذ مفعولا معه ولا مفعولا باضمار عامل بل يكون
معطوفا على المفعول به باضمار مضاف فان لم يحسن مع موضع الواو تعين احد الامرين المذكورين وهو الاضمار للفعل اللائق
وهذا هو القسم السادس الذي كنا اشرنا اليه كقوله وزججن الحواجب والعيونا لان زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع
الواو غير صالح لمع فيقدر له فعل لائق اي وكحلن العيون وزعم قوم ان الفعل المذكور ضمن معنى يتسلط به على المتعاطفين
فلا اضمار وذلك بان يقول ضمن زججن معنى حسن واعترض بان هذا يستلزم صحة ان يقال علفتها ماء وتبنا كما يصح
مع التبن والا زم باطل واجيب بمنع بطلانه بدليل قول طرفة اعمرو بن هند ما ترى راي صرمة لها سبب ترعى به الماء
والشجر اي ما ترى في هذه الصرمة وهي من الابل عشر فما فوقها الى بضع عشرة وقيل الى الثلاثين وسبب محمد والنضح حبله

وزيدا درهم بحسب وسيوتا وهذا خلاف ما ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشري وذلك انهم ادعوا ان حسبا اسم فعل بمعنى يكفي فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيد مفعول معه وغيرهم على ان حسبا بمعنى كاف فالضمة اعرابية وهو مبتدا ودرهم خبره وزيدا مفعول به بتقدير ويحسب والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب مضمر عائد على درهم لتقدمه وعليه كلام المصنف في المتن وتحجر بان المفعول معه لا يعمل فيه الا الفعل او ما يجري مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل ومذهب سيبويه انه منصوب بفعل منوي وليس مفعولا معه بل هو مفعول به وبعد وويله كما في قولك ويله واخاه وويلا له كما في قولك ويلا له واخاه بناصب لمصدر اي الزمه الله ويله او ويلا له فاخاه في المثالين عطف على الهاء من الزمه والمعنى الزمه الله المصيبة والزمها اخاه وتسمية المصنف له مصدرا بمعنى انه اسم للحدث لا بمعنى انه مفعول مطلق لان تقديره يابى ذلك وبعد وبل له مثل ويل له واباه بالزم على صيغة المبني للمفعول مضمرا وسيبويه رحمه الله قدر بعد ويل له والزم الله الويل اباه فيكون الاب مفعولا به لا مفعولا معه والمصنف قدر الزم مبنيا للمفعول كما رايت فان قدره بعد ويل له فالكلام جملة اسمية وجملة فعلية كما في تقدير سيبويه وان قدره مقدما فالاصل الزمه الويل واباه فحذف الفعل والهاء وابقي نائب الفاعل وهو المفعول الثاني ويكون اباه عطفا على الهاء فيكون مفعولا به كما في التي قبلها ونظيره في باب النيابة انك تقول في اعطيته درهما اذا بنيت الفعل للثاني اعطيه درهما فان قلت لو كان كذلك لم يتجه دخول له وانما كان يمشي هذا التاويل لو كانت العبارة ويل واباه قلت يحتمل ان يقال ان له ذكرت تبيينا مثلها في سقيا له فيكون جملة معترضة قبل المعطوف وصفة لويل واباه مفعول معه والكلام على هذا جملة واحدة فعلية فان قلت كيف يتم الترديد الذي جوزتموه على المصنف بقولكم ان قدره بعد ويل له فكذا وان قدره مقدما فكذا مع تصريحه في المتن بقوله وبعد ويل له بالزم قلت التقدير راجعة الى المنصوب الثاني للواو اي يكون المنصوب المذكور بعد ويل فتقدير الزم مقدما على ويل او مؤخرا عنه لا ينافيه وفي نحو راسه والحائط وامرا ونفسه وشانك والحج على المعية والعطف وظاهره التساوي وكذا ظاهر قول سيبويه وهو راي ابن عصفور حيث امكن العطف بلا ضعف كما اسلفناه عند نحو قمت انا وزيد ومقتضى قول المصنف فيما تقدم وترجح العطف ان كان بلا تكلف الى اخره خلاف ذلك وقد يقال حذف عامل المفعول معه واخراج الواو عن العطف خلاف الاصل فيترجح ولا يد جانب العطف ولكن المراد معنى المعية فيترجح المفعول معه فتكافا وفيه نظر بعد اضمار دع في الاول والثاني فالتقدير دع راسه والحائط ودع امرا ونفسه و المنصوب بعد الواو مفعول معه او به وعليك في الثالث وهو شانك والحج فنصب شانك بعليك مضمرا هكذا قدره سيبويه عليك شانك بلفظ الاغرا وظاهره جواز اضمار عليك وهو اسم فعل واسماء الافعال لا تعمل مضمرة وكلام المصنف في باب اسماء الافعال مشعر بجوازه وقد تاولوا كلام سيبويه على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب في تجويز سيبويه النصب في هذه المثل على المعية رد على من اشترط في المفعول معه ان لا يكون الا مع الفاعل وان مثل ضربت زيدا وعمروا على المعية ممتنع وقد اسلفناه اول الباب قال اصحاب هذا الراي واذا اريدت المعية في مثل ذلك اتي بمع فيقال ضربت زيدا مع عمرو ونحو هذا لك واباك ممنوع من جهة ان الكلام لم يذكر فيه فعل ولا عامل عمل واسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان فيه وهذا من اقوى الادلة على ان ابوه في نحو زيد في الدار ابوه مرتفع بالظرف لا بالاستقرار المحذوف لصحة ولولا ذلك لصحت المسالة ويكون بمنزلة كيف انت وزيدا وما انت وزيدا ونحوهما مما العامل فيه فعل مضمر لكن الظرف لم يقتض الناصب فعلا محذوفا كما في مالك وزيدا فان تلك جائزة باتفاق وهذا نظيرها وجواز تلك على اعمال المقدر في الاختيار اي في المذهب الذي الاختيار يعني خلافا للفارسي فانه اجاز المسالة على اعمال هذا وخلافا لمن اجاز اعمال

الظرف

الظرف بما فيه من معنى الاستقرار وهذا حسن لانه لا يعرف احد اجاز هذه المسئلة في الشعر ومنعها في النثر ولكن الظاهر من ذكره
الاختيار ارادة قسيم الاضطرار فكان اللائق بالمصنف تجنبه وفي كون هذا الباب وهو كون باب المفعول معه مقيسا
خلاف فذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا قال المصنف وهو الصحيح وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه و
فصل بعضهم فيما حكاه ابن هشام الخضراوي بين ما يجوز فيه العطف مجازا فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف حقيقة
فيكون سماعيا ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله او حال ما لم متقدما وهذا هو الاكثر فتقول كنت وزيدا كالاخ وهذا
في الخبر وتقول جئت وهندا ضاحكا فهذا في الحال وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف بالواو نظرا الى ان اصل هذه الواو واو العطف
فتقول في الاول كنت وزيدا كالاخوين وفي الثاني جئت وهندا ضاحكين اذا كانت مشاركة لي في الضحك ايضا والا فقد
تكون المشاركة في الفعل دون الصفة المفيدة لذلك خلافا لابن كيسان فانه قال لا يجوز الا مطابقة الاول فقط وهو القياس
قلت وينبغي ان يتعين هذا عند الجميع في نحو كان زيد ومؤدبه كالعبد والله اعلم بالصواب **باب المستثنى** و
هو المخرج جنس يشمل المستثنى نحو قام القوم الا زيدا وغيره نحو ما جاء في القوم لكن زيد ونحو قام القوم ولم يقم زيد كذا قيل و
ستعرف ما عليه تحقيقا او تقديرا تقسيم للجنس وهو المخرج لارادة بيان دخول المتصل نحو جاء اخوتك الا زيدا فانه مخرج
تحقيقا والمنقطع نحو ما زيد علم بقيام عمرو الا ظنا يظنه فان هذا ليس تحقيقا بمخرج ضرورة ان الاخراج يعتمد الدخول اولا و
الظن لم يدخل في العلم فكيف يخرج منه وانما هو مخرج تقديرا اي قدّر اخراجه من حيث هو متناول للدخول في العلم لما كان يحضر
بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع قال ابن السراج اذا كان الاستثناء منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا دل
على الاستثناء فتامل فانه دقيق قال الشارح ولذلك يحسن استثناء الظن بعد ذكر العلم ولا يحسن استثناء الاكل ونحوه
من مذكور او متروك تقسيم اخر للمخرج يريد به بيان انقسامه الى تام والى مفرغ فالاول كقولك قام القوم الا زيدا فالمستثنى
منه زيد هو القوم وقد ذكر والثاني كقولك ما ضربت الا زيدا فالمستثنى منه هو احد الذي هو مفعول ضربت وليس بمذكور و
التقدير ما ضربت احدا الا زيدا بالا متعلق بالمخرج قال الشارح واحترز بذلك من الا التي بمعنى غير نحو لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا والتي بمعنى الواو على راي الاخفش وجعل من ذلك لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم والتي بمعنى ان لم
نحو الا تفعلوه والزائدة على مذهب ابن جني والاصمعي في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة الى هنا كلامه قلت لا ادري ما
هذا الاحتراز ولا كيف وجهه نعم قد يتوهم انه احترز بالا عن غيرها من المخرجات نحو قام القوم ولم يقم زيد ونحو اقتلوا المشركين
ولا تقتلوا اهل الذمة فان كلا من زيد في المثال الاول واهل الذمة في المثال الثاني اخرج بغير الا فيكون مثل ذلك خارجا عن
التعريف على ان التحقيق ان يقال ان قولهم في حد المستثنى بالا واحدى اخواتها انما ذكر لبيان الادوات الموضوعة للاخراج لا للاحتراز
عن شيء وما يتوهم من انه للاحتراز عن مثل ما تقدم باطل لما قال ابن الحاجب في شرح المفصل من ان هذا ليس باخراج وانما هو تبيين
لمراد المتكلم باللفظ الاول وعلى هذا فلا يكون المخرج جنسا وانما الجنس موصوف المقدر اي اللفظ والمخرج فصل يخرج ما عدا المستثنى
وهذا ما كنا وعدناك بمعرفته قبل او ما بمعناها اي بمعنى الا من الادوات التي تذكر في هذا الباب بشرط الفائدة هذا حكم وليس من
الحد فكان حقه ان يقال وشرط حصول الفائدة فلا يجوز له عندي مال الا درهما وكذا دراهم الا درهما لان ذلك لا فائدة فيه فان قلت
مال الاشياء فابعد من جهتي المستثنى والمستثنى منه جميعا وقولهم الاستثناء معيار العموم سهو والصواب معيار الشمول بدليل
الف سنة الا خمسين عاما والحاصل ان الاستثناء يعتمد معرفة ان المستثنى دخل وهو معنى قولهم اخراج ما لولا الاستثناء
لدخل وليس كذلك قولك عندي رجال الا زيدا بل لولا الاستثناء لجاز دخوله واما رجال الا رجلا فابعد عن الفائدة لان رجلا
يصدق على الثلاثة فما فوقها الى ما لا يتناهى وهذا الذي اخرجته ليس بمعروف ولا اللفظ شامل له ولا بد لو لم يستثن اذ لا كمية

للجمع معينة ولا هو عام فما وجه اخراج ما لم يتحقق دخوله ولا يستفاد باخراجه شئ وانت خبير بان قول المصنف من مذكور او
متروك يقتضي ان المخرج منه هو الاسم الشامل وهذا هو المشهور في التصانيف وهو قول الكسائي فاذن معنى قام القوم
الا زيد الاخبار بالقيام عن القوم الذين اخرج منهم زيد وزيد مسكوت عنه لم يحكم عليه بقيام ولا بنفيه فيحتمل في
الواقع انه قام وانه لم يقم وذهب الفرا الى ان زيدا ليس مخرجا من القوم وانما حكمه مخرج من حكمهم وذهب سيبويه وجمهور
البصريين الى ان الا ادات اخرجت الاسم الثاني من الاول وحكمه من حكمه هذا كله في المتصل قلت وعلى قول الفرا يتاتى
قولهم الاستثناء من الاثبات نفي وبالعكس كما يتاتى على مذهب سيبويه والجمهور ايضا غير ان ابن الحاجب رحمه الله
وهو من القائلين بان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي لما ذكر الاشكال الذي قد يسبق الى الفهم في الاستثنا المتصل
وهو ان فيه تناقضا من حيث ان في قولك لزيد علي عشرة الا ثلاثة اثباتا للثلاثة في ضمن العشرة ونفيا لها صريحا قرر
كيفية الاستثناء على وجه لا يرد عليه ذلك فقال المراد بعشرة معناها اي عشرة افراد فتناول السبعة والثلاثة معا ثم اخرج منها
ثلاثة حتى بقيت السبعة ثم اسند الحكم الى العشرة المخرج منها الثلاثة فلم يقع الاسناد الا الى سبعة وصار المعنى العشرة التي
اخرجت منها الثلاثة له علي فلا تناقض وقبله كثير من المحققين كما تراه يقتضي ان الاخراج من الاسم الشامل لا من الحكم وهو وهو
عين مذهب الكسائي فاني يتاتى له مع ذلك مع ان الاستثناء من الاثبات نفي او بالعكس فتامله فان كان المستثنى بعض
المستثنى منه حقيقة مثل له علي عشرة الا ثلاثة فمتصل والا يكن المستثنى بعض المستثنى منه حقيقة فمنقطع وقد فهم
بما ذكرناه ان حظا من البعضية مجازا وذلك لانه لا يكون الا بما يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه او ذكر ما ينسب اليه
فان لم يتناوله بوجه من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة نحو صهلت الخيل الا البعير ورغت الابل الا الفرس ولو قيل
صوتت الخيل الا البعير لجاز لان التصويت يستحضر بذكر الخيل وغيرها من المصوتات فكان ذلك في تقدير الداخل
فيما قبله وان لم يكن داخلا حقيقة مقدرا الوقوع بعد لكن عند البصريين وهو تقدير معنى وانما قدره والكن لان
الذي بعدها ليس بمستثنى حقيقة وانما ذكر على سبيل الاستدراك لا الاستثناء وبعد سوى عند الكوفيين ولم ار من
ذكر وجهه ثم اعلم ان المستثنى المنقطع قد يكون مفردا كما تقدم وقد يكون جملة نحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر
فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع قلت واهمل الا ان ون
عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الاعراب وينبغي ان تعد على هذا وله اي للمستثنى بعد الا لا بعد غيرها من ادوات الاستثناء
من الاعراب على اختلاف انواعه ان ترك المستثنى منه وهو الذي كان العامل يتسلط عليه نحو ما قام الا زيد وما ضربت
الا عمروا او فرغ العامل له اي للمستثنى بان لا يشتغل بالعمل في غيره كما مثلنا واحترز بذلك مما اذا ترك المستثنى منه ولم
يفرغ العامل لما بعد الا نحو ما قام زيد الا عمر ظانه زيد ولا غيره الا عمرو واما الا ما للمستثنى مع عدمهما اي عدم الا يعني انه يثبت
للمستثنى في حالة التفريغ ما كان ثابتا له لو لم يكن مستثنى فيعرب حينئذ على حسب ما يقتضيه ذلك العامل من رفع ونصب وجر
واستجاد بعضهم قوله في الالفية وان يفرغ سابق الا لما على قوله هنا وفرغ العامل لان المفرغ قد لا يكون عاملا نحو ما في
الدار الا زيد ثم التفريغ لا يكون في المصدر المؤكد لعدم الفائدة ونحو ان نظن الا ظنا محمول على انه مصدر نوعي اي الا ظنا
ضعيفا وقد سبق فيه كلام ويكون فيما عدا ذلك من جميع المعمولات كالخبر نحو ان هي الا اسماء ان انتم الا بشر مثلنا وما محمد
الا رسول والفاعل نحو وما يعلم جنود ربك الا هو لا يعلمهم الا الله لا يجليها لوقتها الا هو والنائب عن الفاعل نحو هل يهلك
الا القوم الظالمون والمفعول به نحو لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي ذا وسعها والحال نحو ما ننزل الملائكة الا بالحق
ولا تقولن لشئ اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله اي الا متلبسا بان يشاء الله اي بمشية الله تعالى ولا ينفقون الا وهم

كادهون وما تسقط من ورقة الا يعلمها لا تبيعوا الذهب بالذهب الا يدا بيد اى متقابضين وفى حديث لا خلاها وهاآ الا قائلين هاوها والمفعول فيه نحو لم يلبثوا الا عشية او ضحاها والمفعول له نحو وما ينفقون الا ابتغاء وجه الله وهكذا بقية المعمولات قال الشارح واعلم ان من العرب من يشغل العامل فى التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا على الاستثناء نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا فزيدا فى المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف ومنه قوله ولم يبق الا الجفن سيف ومبزرا اى ولم يبق الشئ الا الجفن سيف ومن ذلك قوله هل هو الا الذئب لاقى ذئبا روى برفع الذئب على التفريغ وبنصبه على تقدير الخبر اى هل هو شئ الا الذئب وهذا انما يكون فيما يمكن حذفه فلو قلت ما قام الا زيدا لم يجز النصب لان الفاعل لا يحذف واجاز فيه الكسائى النصب على الاستثناء وحذف الفاعل على مذهبه قلت ان كان الفعل من قوله ولم يبق الا الجفن سيف مضارع بقى ورد على الشارح وكان حجة للكسائى ولكن لا الحجة الرواية فيه الان ولا يفعل ذلك الذى ذكر من تفريغ العامل لما بعد الا دون نهى نحو ولا تقولوا على الله الا الحق او نفى نحو وما محمد الا رسول صريح راجع للنهى والنفى وقد عرفت مثالهما او مؤول راجع الى كل منهما ايضا فالذى فيه نهى بالتاويل نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال فهذا شرط فى معنى النهى اى لا تولوا الادبار الا متحرفين والذى فيه نفى بالتاويل نحو ويابى الله الا ان يتم نوره فيابى فى معنى لا يريد وانها لكبيرة الا على الخاشعين اى وانها لا تسهل الا على الخاشعين وقال ابن الحاجب ان الاستثناء المفرغ يقع فى الايجاب بشرطين احدهما ان يكون فضلة لا عمدة والثانى ان تحصل به فائدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ من المحال ان تضرب الا زيدا ويجوز قرات الا يوم كذا لانه يجوز ان يقرا فى جميع الايام الا فى ذلك اليوم قال المصنف فى الشرح اذا كان فى الايجاب معنى النفى عومل معاملته نحو عدمت الا زيدا وصمت الا يوم الجمعة فانه بمعنى لم اجد ولم افطر وقد يحذف على راى قال به الفارسى عامل المستثنى منه المتروك وذلك فى الاستثناء المفرغ كما تقول زيد لا يسير الا نهارا فالواقع بعد الا ظرف لا يتسلط عليه الفعل المذكور قبلها العدم صلاحيته للعمل فيه من حيث ان السرى لا يكون الا فى الليل فيحتاج الى تقدير عامل يصلح للعمل فيه فيقدر ولا يسير الا نهارا والاصل لا يسير شيئا الا نهارا فنزل الاول وفرغ عامله للثانى ثم حذف وفى الموطا فى باب الطاعون اذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه قال ابو النضر ولا يخرجكم الا فرارا منه قال ابن عبد البر قال لى جماعة من اهل العلم بالنحو ونصاريفه تقديره فلا تخرجوا منها اذا لم يكن خروجكم الا فرارا منه وهذه هى مسالتنا فى حذف عامل المتروك فان ابن عبد البر صرح بان فرارا حينئذ حال اى الا فارين وعلى هذا فكان المقدرة تامة ونحو احوال عامة مقدرة ولا بد ان يكون فاعل يخرجكم فى عبارة ابى النضر ضميرا مستترا عائدا الى الطاعون اى فلا يخرجكم الطاعون اذا لم يوجد خروجكم على حال من الاحوال الا هذه الحالة فان لم يترك المستثنى منه بل كان مذكورا فللمستثنى بالا النصب مطلقا اى سواء كان واجبا او جائزا راجحا او جائزا مرجوحا بها متعلق بالنصب فيكون الا هى العاملة له لقيام معنى الاستثناء بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وادعى المصنف ان هذا هو مذهب سيبويه والمبرد والجرجانى يعنى كون الا عاملة لنصب المستثنى واستدل بانها مختصة بالاسم وليست كالجزء فوجب ان تكون هى العاملة فان قيل دخلت على الفعل فى نحو نشدتك الله الا فعلت فلا اختصاص قلنا اجاب بانه فى معنى ما اسالك الا فعلك فان قيل لو كانت عاملة لعملت الجر ولا نفصل بها الضمير قلنا اجاب عن الاول بالمنع وقال انما لا تعمل ما لا يصلح للفعل وهو الجر ونسب لا رفع معه فكان النصب لى بالا لخفته واجاب عن الثانى بانه انفصل تشبيها بالمنصوب على التحذير والاغراء من حيث هو منصوب لا مرفوع معه وحملا على انفصاله فى التفريغ ليجرى الباب على سنن واحد وبان الا والمستثنى بها فى حكم جملة مختصرة فكره اختصار الضمير باتصاله لئلا يحصل الاجحاف باختصار على اختصار وبان الا تشبه ما النافية فى موافقة الفعل معنى لا لفظا والاعمال تارة والاهمال تارة ومعمول ما المضمر يكون منفصلا وبان الا تشبه لا العاطفة فى لزوم

جميع الناس صح

التوسط وجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها والضمير بعد الا منفصل فجرت في ذلك مجراها ثم ذكر ان المنصوب بها شبيها بالمفعول المباشر عامله
فكان لها حظ في الاتصال فنبهوا على ذلك في بعض الاحيان كقول الشاعر ✽ وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ✽ ان لا يجاورنا الاك ديار ✽
وقول الاخر ✽ اعوذ برب العرش من فئة بغت ✽ علي فما لي عوض الاه ناصر ✽ وادعى المصنف جريا على ما عهد من طريقته ان ذلك
ليس بضرورة لتمكن الاول من ان يقول ان لا يجاوره احد ولا جار والثاني من ان يقول فما لي غيره عوض ناصر واعترضه الشارح
بوجهين الاول انه قد نص في باب المضمر على ان الاك شاذ لا يقاس عليه الثاني انه ما من ضرورة الا ويمكن تغييرها بتبديل
النظم بنحو مما ذكر فلا تتحقق ضرورة قلت اما الثاني فوارد كما سبق الكلام فيه في غير هذا الموضع واما الاول فلا يرد اذ لا
تنافي بين الحكم بشذوذ شيء والحكم بانه غير ضرورة فلا تعارض بين كلاميه من هذه الحيثية لا بما قبلها معدى بها وهذا
راي السيرافي وقال ابن عصفور وغيره هو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين
قلت لكن غير المصنف يعبر عن هذا المذهب بان العامل ما قبل الا بواسطتها وهو اولى من قول المصنف معدى بها لان التعدي
انما هو معروف في الفعل وشبهه فلا تتناول العبارة بحسب الظاهر نحو قولك القوم اخوتك الا زيدا قال ابن الحاجب في شرح
المفصل وهذا شامل للمواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى واعترض المصنف هذا المذهب بصحة نحو ما قاموا الا
الا زيدا الا عمرا ويلزم من عمل الفعل فيهما عدم النظير اذ ليس في الكلام فعل تعدى الى شيئين بحرف واحد دون عطف ولا به
اي ولا بما قبل الا مستقلا فيعمل بطريق الاستقلال بلا واسطة وهذا قول ابن خروف ونسبه الى سيبويه فعلى هذا كل من
المذاهب الثلاثة المتقدمة قد نسب الى سيبويه رحمه الله ✽ وكل يدعي وصلا بليلى ✽ وليلى لا تقر لهم بذاكا ✽ وتمسك ابن خروف
بان غيرا اذا وقعت موقع الا نصبها ما قبلها من الفعل بلا واسطة قلت الفعل اللازم انما ينصب بلا واسطة المفعول المطلق نحو قام
زيد قياما او الحال نحو قام ضاحكا او التمييز نحو امتلا الاناء ماء والمستثنى في قولك قاموا الا زيدا ليس شيئا من ذلك ونصب
غير في نحو قاموا غير زيد قد قيل انه على الحال وفيها معنى الاستثناء ولا باستثنا مضمرا وهذا قول المبرد والزجاج فيما حكاه
السيرافي عنهما ونازع المصنف في النقل عن المبرد بان كلامه في المقتضب بخلافه وصاحب هذا القول يرى ان نصب المستثنى با ستثني
كنصب المنادى بادعو والا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فظهر سقوط الاعتراض بان ذلك جمع بين حرف المعنى والفعل
كليت واتمنى قال الرضي وقد اعترض على هذا القول بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل ما ثبت وهم
ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع
نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد ونحوه ولا بان بفتح الهمزة وتشديد النون مقدرة بعدها اي بعد الا قال الشارح هذا
مذهب الكسائي حكاه عنه السيرافي والتقدير عنده الا ان زيدا لم يقم فاضمر ان وحذف خبرها ورد بانه في تاويل المصدر
فلا بد لها من عامل فينبغي ان يجعل ذلك العامل عاملا في الاسم نفسه ولا حاجة الى التكلف وايضا فان العرب لا تضمر ان
واخواتها وتبقي عملها الضعفها قلت اما الاول فظاهر واما الثاني فقال الرضي لا يرد عليه لان الكوفيين يقدرون الاسم
الموصول واما تقدير الحرف الموصول فلا اسوغ بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائبة
عنها والا تكون عنده كالنائب عن ان مقدرة هذا كلامه واقول قد مر ان الكسائي يرى ان المخرج منه في الاستثناء هو
الاسم الشامل ولا اخراج من الحكم بل المستثنى مسكوت عن حكمه على ما نقل عنه الشارح وغيره فكيف يقول مع ذلك ان
معنى قاموا الا زيدا قاموا الا ان زيدا لم يقم ومعنى ما قاموا الا زيدا ما قاموا الا ان زيدا قام وهذا تصريح بان حكم المستثنى
نقيض حكم المستثنى منه نفيا واثباتا ولا بان مخففة مركبا منها ومن لا الا وهذا مذهب الفراء حكاه السيرافي وهو يدل
على ان الا كلمتان اذ جزء الكلمة لا يعمل وكل من ان ولا باق على حقيقته لم يمزجا ويجعلا كلمة واحدة قال الرضي فاذا انتصب

ان ثم

الاسم بعدها فبانّ واذا تبع ماقبلها في الاعراب فبلا العاطفة وكان اصل قام القوم الا زيداً قام القوم الآ زيد لا اقام اى لم يقم
فلا لنفي حكم ماقبل الا ونقيضه نفياً كان ذلك الحكم او اثباتاً فهو كقولك كان زيداً اسد الاصل انّ زيداً كاسد فقدموا الكاف
وركبوها مع انّ قلت ليس مثله فان التركيب ثمّ كان امتزجت بها الكلمتان بحيث صارتا كلمة واحدة والّا ليست كذلك كما قررناه
ثم قال وفيما قال نظر من وجوه لانّ لا على المعنى الذى ذكره ليست عاطفة ومع التسليم فانّ لا العاطفة لا تاتى الا بعد الاثبات نحو
جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ماجاءني القوم الا زيد ولانّ فيما قال عن لا لان مرة ولا الاخرى عن مقتضيهما وذلك
لانك تنصب بها مرة وتتبع مابعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معاً ولانّ المعطوف عليه قليلاً ما يحذف في
المتعدد الذى هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ماقام الا زيد هذا كلامه قلت وايضاً فالمنقول عن الكوفيين
قاطبة انهم لا يجوزون تخفيفانّ فكيف سمح الفراء وهو منهم بتخفيفها واعمالها في هذا الباب ثم كان ينبغي ان يجوز الرفع في
الايجاب بكون راجحاً كما هو ثمه وان كل لما جميع لدينا محضرون خلافاً للزاعمين ذلك وقد عرفت كل صاحب قول بعينه
وفق قال السيبويه والمبرد وفي نسخة والجرجاني وهو ثابت في شرح المصنف وقد بينا ذلك في اوائل هذا الكتاب على وجه اعراب مثل هذا
وان مما يجوز فيه ان يكون منصوباً على الحال من محذوف فالتقدير هنا اقول ما تقدم من ان لا هي الناصبة مخالفاً لمن زعم
غير ذلك وموافقاً لسيبويه والمبرد فيما ذهبت اليه واعلم انّ كلام المصنف يقتضي انّ الخلاف في ناصب المستثنى شامل المتصل
والمنقطع وابن الحاجب ذكر خلاف في ذلك فانه لما فرغ من ذكر الاقوال قال وهذا كله في المتصل فاما المنقطع فانّ العامل فيه
الا وعملها فيه عمل لكن ولها خبر مقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول انه حينئذ كلام مستانف وقال الرضى
اما المنقطع فمذهب سيبويه انه ايضاً بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب يحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله
كعمل العشرين في الدرهم ومابعد الا عنده مفرد سواء كان متصلاً او منقطعاً فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة
للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون
لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا
حماراً اى لكن حماراً لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في
الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وقول البصريين اولى لانّ المستثنى المنقطع
يلزم مخالفته لما قبله نفياً واثباتاً كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار لا سوى الدينار القلادة
وذلك اذا كان صغيراً وايضاً معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيما دفع توهم المخاطب دخول مابعدها في حكم ما قبلها
مع انه ليس بداخل وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه هذا كلامه فان كان المستثنى بالا لا بغيرها من ادوات الاستثناء
فانّ له احكاماً اخر سنذكر متصلاً لا منقطعاً فالنصب واجب او راجح مؤخراً عن المستثنى منه لا متقدماً عليه فان هذا سياتى
حكمه اشتمل عليه نفي نحو لا يدخل القوم على الا العلماء على ان لا ناهية والفعل مجزوم او معناه كقول عايشة ام المومنين
رضي الله عنها نهى عن قتل جنان البيوت الا الابتر وذو الطفيتين فانه بمعنى قال لا تقتل جنان البيوت فاضافة نهى
دفع على تاويل المصدر بفعل المفعول واتبع المستثنى على محل المستثنى منه او نفي صريح نحو ماقام احد الا زيد او مؤول نحو
هل في البلد عالم الا فلان ونحو ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون واى الناس يرفع
على الفقراء الا الجاهلون على الابدال من ضمير اى فهذا استفهام في اللفظ ونفي في المعنى فخرج الاستفهام المحض فلا يجوز
فيه ذلك وفي شرح الجزولية لابن معط في باب كم تقول كم مالك الا درهمان فكم هنا استفهامية ودرهمان بدل من خبر
كم وهو مالك والا موجبة فصارت كم في هذا المعنى مثل هل في قوله عليه الصلاة والسلام هل انت الا اصبع دميت ومن

النفي المؤول نحو قلّما رجل يقول ذلك الا زيد وقلّ رجل يقول ذلك الا عمرو واقلّ رجل يقول ذلك الا زيد ففي قلّما رجل وقلّ رجل واقلّ رجل معنى النفي قال ابو علي فلما تكون بمعنى النفي الصرف نحو قلّما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما هو مقرر في نواصب الفعل وتجيء بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله قلّما عرّس حتى هجّنته بالتباشير من الصبح الاول ولكون اقلّ رجل مؤولا بالنفي لا تدخل عليه نواسخ الابتدا كما لا تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقلّ في المشهور بفعل او ظرف الا ان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقلّ رجل ذي جمّة لم يحسن على ما قال الاخفش قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في العباس قال ومن جوّزه فلا عطائه معنى الفعل وفاعل قلّ وقلّما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقلّ لكونه كالمجرور بربّ وجوّز ابو علي في اعراب اقلّ وجهين احدهما ان يكون مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا واستشكله الرضي بانه لا معنى له كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود والثاني ان يكون مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقد يجري لفظ ابى وما تصرف منها مجرى النفي قال تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فلفظ هذا يجوز بجواب القوم ان يجيبوني الا زيدا اذ حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير ما قدمناه نادر كالقراءة الشاذة فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل على احد التخريجات فيهما اوّلا ثم قال المصنف المشتمل عليه نهي الى اخره ولم يقل الكائن معه نفي او نحوه تنبيها على انه اذا انتقض النفي او النهي فلا يثبت له حكم هذا القسم نحو ما شرب احد الا الماء الا زيدا ولا تاكلوا الا اللحم الا عمرا وكذا اذا انتقض بالحال نحو ما مررت باحد الا قائما الا زيدا لهذا او نحوه مما لا نفي فيه ولا نهي اذ المعنى شربوا الماء الا زيدا وكلوا اللحم الا عمرا ومررت بهم قائمين الا زيدا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء برفع غير على انه صفة لنفي وهذا ماخوذ من كتاب الاصول لابي بكر بن السراج فانه قال فيه ما نصه والقياس عندي اذا قال قائل قام القوم الا اباك فنفيت هذا القول ان تقول ما قام القوم الا اباك لانك انما جئت بالنفي لتنفي الكلام الموجب بحاله وهيئته فاما ان كنت لم تقصد نفي هذا الكلام الموجب بتمامه وبنيت كلامك على البدل قلت ما قام القوم الا ابوك قلت ولا نزاع في انه اذا قيل زيد قائم جاز ان يكون في تكذيبه ما زيد قائما او ليس زيد قائما فلم يلزم من وجوب الرفع قبل دخول النافي استصحابه بعد دخوله ايضا فلا نسلم اشتراط كون النفي واردا على الايجاب الا ترى انه يجوز باجماع ما جاءني احد على ان ابن عصفور قال بعد حكاية عن ابن السراج هذا الكلام وليس هذا من كلام العرب المصنف ارتضاه واورده مورد الحكم المسلم المتفق عليه وفيه ما علمت لخير فيه متراخيا النصب هذا جواب الشرط من قوله فان كان المستثنى بالا متصلا الى اخره يعني انه اذا اجتمعت فيه القيود السابقة فله حينئذ حالتان احدهما ان يتراخى ذكر المستثنى عن المستثنى منه اي يطول الفصل بينهما نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا تنزل على احد من بني تميم ان وافيتهم الا قيسا فهذا القسم يختار فيه النصب اذ اختيار البدل على النصب انما هو لطلب التشاكل بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يبين ذلك قال المصنف والاصل في هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر فقال عليه الصلوة والسلم الا الاذخر فقد يكون من هذا ما لعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم احتسب الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا الذي ذكره المصنف وذلك انه قال في الكشاف في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملا الاعلى ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب الا من خطف الخطفة ان من في موضع رفع بدل من الواو في لا يسمعون اي لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذي خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب البتة مع ان الاستثناء متراخ والحالة الثانية ان لا يقع تراخ بين المستثنى والمستثنى منه مثل ما قام القوم الا زيد وما ضربت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد فهذا القسم يختار فيه الاتباع لو قائم بالمقصود من

الاستثناء

الاستثناء مع ما فيه من المشاكلة اللفظية واشار الى هذا القسم بقوله وغير متراخ الاتباع ابدالا عند البصريين وهو عندهم بدل بعض
من كل واعترض بامرين احدهما ان بدل البعض لا بد له من رابط ولا ضمير يعود الى المبدل منه وثانيهما ان بينهما تخالفا فان المبدل
موجب والمبدل منه منفي واجيب عن الاول بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان
يتناوله الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى ضمير يربطه بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل
فيه وتخالفهما بالنفي والايجاب لا يمنع البدلية لان مذهب البدل ان يجعل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد قال ابن
الصائغ اعلم ان البدل في الاستثناء انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد فالا زيد هو البدل وهو
الذي يقع موقع احد فليس زيد وحده بدلا من احد قال والا زيد هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي
عينت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء اشبه ببدل الشيء من الشيء من بدل البعض من الكل وقال في موضع اخر لو
قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي تبينت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى قال الرضي
لا منع من التخالف بين البدل والمبدل منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم
وعطفا عند الكوفيين فجعلوا الا حرف عطف وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد
ايجاب وهذا موجب بعد نفي وهو مذهب مردود عند الجمهور ووجه الرد انه سمع من كلامهم مطردا نحو ما قام الا زيد وليس لنا
حرف عطف يلي العوامل قال ابن هشام وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد قلت لكن يلزم عليه جواز
حذف المعطوف عليه مطردا او الغرض انه قليل كما مر ولا يشترط في جواز نصبه تعريف المستثنى منه خلافا للفراء فانه اشترط ذلك
واحتج باجماعهم على الابدال في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم واختلافهم في ما فعلوه الا قليل منهم وهو معارض بانهم قد اجمعوا
على الرفع في ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون واحتج عليه باية هود ولا يلتفت منكم احد الا امراتك على قراءة من نصب
امراتك وله ان يقول الاستثناء من فاسر باهلك وقراءة الرفع على الابتداء لا على البدل فان قلت يرد عليه اشكال ابن
الحاجب هو لزوم تناقض القرائتين اذ الاستثناء من فاسر باهلك يقتضي كونها غير مسرى بها قلت اجاب عنه الرضي بان
اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد باسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك
فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا
تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه كانه قيل ولا يلتفت منكم احد في الاسراء وكذا امش ولا تتبختر في المشي فحذف الجار والمجرور للعلم
به هذا كلامه والذي لا يدفع فيه الفراء شهادة السماع فقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعا وناهيك بهما ان بعض العرب
الموثوق بعربيتهم يقول ما مررت باحد الا زيدا وما اتاني احد الا زيدا بالنصب بعد النكرة ولا في جواز الابدال عدم الصلاحية
للايجاب الا ان البعض القدماء حكاه منهم سيبويه فيجب النصب عندهم على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب
بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجوز في غير الموجب
قياسا عليه وقد تقدم ما يشير الى بطلان هذا التمسك قال الشارح وحكى يونس عن ابي عمرو ان الوجه في اللغة ما قام القوم
الا زيد قلت ولا حاجة هنا الى التمسك بهذا النقل مع انه تعالى يقول ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان
البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجوز البدل
والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا ولا جاءني رجل الا عمرا واتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاءني احد
الا زيد خير منك برفع زيد على الابدال وهو متوسط بين المستثنى منه وهو احد وصفته وهو خير منك اولى من النصب

شهداء

على الاستثناء خلافا للمازني في دعوى العكس فانه قال النصب على الاستثناء اولى من الاتباع على البدلية ووجه الاول
ان المبدل عنه وهو الموصوف مقدم فحكمه حكم ما لا وصف له من المستثنى منه نحو ما جاء القوم الا زيد فيجوز فيه الامران
ويختار البدل ووجه الثاني ان الصفة كجزء من الموصوف فكانه لم يتقدم عليه المستثنى منه وحكم مثله النصب وايضا
فان الابدال من شئ علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشئ بعد الاستغناء
عنه بعيد والتصريح بل لذلك فلا جرم انه كان اولى وما نقله المصنف عن المازني هو المشهور عنه ونقل ابن عصفور
عنه ايجاب النصب ونقله ايضا صاحب النهاية ونسبا الى الوهم واختار المصنف في الكافية وشرحها مذهبا ثالثا وهو
تساوي النصب والابدال لان لكل منهما مرجحا فتكافآ ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية الا باعتبار
المحل فهذه ثلاث مسائل لا يجوز الاتباع فيها على اللفظ وانما يجوز على المحل الاولى المجرور بمن الزائدة الاستغراقية نحو ما
جاءني من رجل الا زيد فالابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة متعذر لانها وضعت لتفيد ان النفي شامل لجميع افراد المجرور
بها سواء باشرت المجرور نحو ما جاءني من رجل او كان المجرور تابعا لما باشرها نحو ما جاءني من رجل وامراة والا ناقضة لما تقع بعد
من النفي ومع بطلان النفي كيف يتاتى ان يكون شاملا لافراد ما بعدها الثانية المجرور بالباء الزائدة نحو ليس زيد بشئ
الا شيئا لا يعبأ به فلا بدال من لفظ المجرور بها متعذر ايضا لانها وضعت لتدل على تاكيد نفي المجرور بها سواء كان المجرور
مباشرا كما مثلنا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد وقد تقرر ان الا مبطلة لما يتقدمها من نفي واذا بطل فكيف يوكد
الثالثة اسم لا التبرئة نحو لا اله الا الله فلا يبدل من لفظه ضرورة ان لا لا تقدر بعد الا لتناقضهما في المعنى واما الاعتراض
بصحة قولك ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به من حيث ان ليس لا تقدر بعد الا اذ الغرض اثبات كونه شيئا لا يعبأ به لا نفيه
فقد دفعه ابن الحاجب بان لا انما عملت للنفي فلا تقدر عاملة الا مع وجوده وهو بعد الا مفقود فبطل تقديرها بعده وليس
انما عملت للفعلية لا للنفي فهي بمنزلة ما وكان جميعا ويجوز ما كان زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به على البدل لان العمل لكان لا للنفي
ولا لكان والنفي جميعا وكان بمجردها يصح تقديرها بعد الا ولما كانت ليس فعلا معناه النفي توهم انها عاملة لا في العمل و
ليس بصحيح بل عملها للفعلية والفعلية اذا قدرت مجردة عن النفي لم يتعذر العمل ولكن لما كان انفكاكها من النفي متعذرا
لفظا توهم ان التقدير متعذر فان قلت قد مر ان المراعى في البدل في باب الاستثناء صحة حلوله محل المبدل منه وهو في كلمة
الشهادة ونحوها متعذر قلت اجاب عنه ابن هشام في مغنيه بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشئ الواحد ويصح ان
يخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود كذا قال وهو خروج عن فرض المسئلة لان الاشكال انما ورد على القائلين
بان الاسم المرفوع بدل من اسم لا باعتبار محله ولم يقولوا بدل من مجموع الاسم ولا فكيف يكون هذا رافعا للاشكال وايضا
فان الذي يحل محل المبدل منه في هذا الباب هو الا وما بعدها كما مر والذي احله هو محل المبدل منه هو الاسم الموجب منفكا عن لفظ
الا وهو خلاف المقرر في هذا الباب واجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم كلام اخر فاذا قلت لا احد
فيها الا زيد صح الابدال لانه على توهم ما فيها الا زيد اذ المعنى واحد وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقول ما فيها الا زيد وكذا يقال
في كلمة الشهادة هو في المعنى ما في الوجود اله الا الله فيصح فيه الاحلال كما تقدم واجاز بنو تميم اتباع المنقطع المتاخر ان صح
اغناؤه عن المستثنى منه نحو ما فيها احد الا حمار فانك لو حذفت المستثنى منه وهو احد واستغنيت عنه بالمستثنى فقلت
ما فيها الا حمار صح قال المصنف لغة بني تميم في المنقطع في الاتباع كلغة الجميع في المتصل فيقولون ما فيها احد الا حمار ويقرؤن
الا اتباع الظن بالرفع الا من لقن النصب وغير المصنف يقول انهم يجيزون الاتباع ويختارون ما يوجبه غيرهم من
النصب واحترز المصنف بقوله المتاخر من ان يتقدم نحو ما في الدار الا حمارا احد فالنصب سياتي وقوله ان صح اغناؤه

المستثنى منه بخروج نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فمن رحم في موضع نصب لانك لو حذفت المستثنى منه وهو عاصم
واستغنيت بالمستثنى عنه لم يصح ويخرج نحو ما زاد الا ما نقص ففاعل زاد ونقص ضمير عائد على القمر وما مصدرية و
نقص صلتها والمصدر في محل النصب قال السيرافي ومبرمان في محل رفع على الابتداء والخبر محذوف والتقدير ما زاد
القمر لكن النقصان شانه وزعم الشلوبين انه في محل نصب على انه مفعول به والاستثناء مفرغ اي ما زاد الا النقصان
ورد وه بانه لا مناسبة بين النقصان والزيادة قلت ولا يخفى ان مراتب النقص متفاوتة فليس نقصانه في ليلة العشرين
من الشهر مثلا كنقصانه فيما بعد ذلك الى انقضاء الشهر وهذا امر مشاهد فهو في كل ليلة بعد اخذه في النقص يزيد على الليلة
التي قبلها في ذلك ولا شك ان هذا معنى صحيح لا ينكره الا معاند وليت شعري ماذا يقولون في مثل قولنا مال زيد انقص
من مال عمرو وكيف يفهمون ان انقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وليس من تغليب
العاقل على غيره فيختص بالنصب في جواب لنفي باحد وشبهه كديار وكتيع خلافا للمازني وعلى هذا فهو استثناء متصل قطعا
لدخول المستثنى في المستثنى منه تحقيقا حيث اعتبرنا التغليب اعملناه في بعضهم والتحقيق ان التميميين اذا ارادوا ان
يبدلوا اخرجوه من الانقطاع بضرب من التاويل فاما ان يقدر واما فيها احد ولا يتبع الا احد فحذف المعطوف بقرينة
الابدال او ان الاصل ما فيها شيء ثم ذكر الاحد اعتناء به لكونه عاقلا وعليهما فالاستثناء من الاسم المعطوف المحذوف
من الاسم المتروك الذي هذا في موضعه وان الحجازيين لا يفعلون شيئا من ذلك بل يبقون الكلام على ظاهره فلا ياتي
لهم وجه الابدال فان عاد ضمير قبل المستثنى بالا الصالح للاتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتدا او احد نواسخه اتبع
الضمير جوازا وصاحبه اختيارا مثال الاول ما احد يكرمني الا زيد فقد عاد الضمير المستتر في يكرمني الواقع قبل زيد الموصوف
بكونه مستثنى صالح للاتباع على المستثنى منه وهو احد المعمول للابتدا فلك ان تجعل زيدا تابعا للضمير في يكرمني ولصاحب
الضمير وهو احد وانما يعني المصنف انه يجوز لك عند قصد الاتباع ان تتبع ايهما شئت ولا يريد انه يجب الابدال ويمتنع
النصب وكذا اذا كان المستثنى معمولا لاحد نواسخ الابتدا نحو ما حسبت احدا يقول ذلك الا زيدا وما كان احد يجترئ عليك
الا زيد فالمختار في هذه المسائل كلها ان تجعل المستثنى تابعا لصاحب الضمير لان مسوغ الاتباع النفي وهو اقرب الى الظاهر
وانما جاز الاتباع للضمير العائد على الظاهر لان النفي متوجه عليه من جهة المعنى فاحترز بقوله بالا من غيرها من الادوات
اذ لا ياتي فيها ذلك الحكم الاخير فالظاهر ان حكمها حكم المستثنى في ذلك واحترز بقوله الصالح للاتباع من ان يكون
منقطعا لا يمكن توجيه العامل وتفريعه له نحو ما احد ينفع الا الضر فهذا لا يجوز فيه الا النصب واحترز بقوله العامل
فيه ابتدا او احد نواسخه من ان لا يكون العامل شيئا من ذلك لكن لا يعلم من ذلك هل يجوز الابدال من ايهما شئت ولكن
يحتم الراجح والمرجوح فيستوي الامران او انه يتعين الابدال من الظاهر وهذا هو المنقول فلا يجوز ان تقول ما ضربت احدا
يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب مجملا وما احد يقول فانه بمنزلة ما يقول
احد وكذا ما ظننت احدا يقول بمنزلة ما يقول ذلك احد في ظني وفي شرح الحاجبية للرضي قال سيبويه اذا قلت ما رايت
احدا يقول ذلك الا زيدا او رايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا هذا قوله وانا لا ارى باسا مع
غير نواسخ الابتدا ايضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك المضمر نحو ما كلمت احدا ينصفني
الا زيد لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى
من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر البيت والانصاف والحكاية
منفيان معنى بل لو قلت لا او ذي احدا يوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الاذى

فقط الحصا كلامه وفي حكمهما اي حكم الظاهر والمضمر في جواز الحمل على ايهما شئت المضاف والمضاف اليه لا في كل موضع بل في الموضع الذي يكون
كل منهما صالحا للاخراج منه وذلك في نحو ما جاء اخو احد الا زيد فان احدا من صيغ العموم والاخ عام بالاضافة اليه فلك رفع زيد على
الابدال من المضاف وجره على الابدال من المضاف اليه قال ابن هشام ولو قلت ما جاءني اخو زيد الا فلانا لم يجز البتة نصبت او ابدلت
اذ لا شئ يستثنى منه فالاستثناء غير صحيح البتة لعدم اسم عام يستثنى منه قلت بل يجوز النصب في الابدال من الاخ وذلك لانه اسم جنس اضيف
فيعم على المختار كما هو مقرر في اصول الفقه وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا يريد بذلك ما حكاه يونس من ان بعض العرب يقول
مالي الا ابوك احد فيجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى ولا يقدم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه وعامله معا فلا يقال الا
زيدا قام القوم الا على جهة الشذوذ كقول الشاعر: خلا الله لا ارجو سواك وانما ۞ اعد عيالي شعبة من عيالكا ۞ بل على احدهما فتقول
ما جاء الا زيدا القوم كما قال الكميت: ومالي الا آل احمد شيعة ۞ ومالي الا مشعب الحق مشعب ۞ وتقول ايضا القوم الا زيدا ضربت وهنا
مسئلة وهي ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله لكن يتوسط بين جزئي كلام نحو القوم الا زيدا جاؤوا حيث يجعل زيدا مستثنى
من الضمير في جاؤوا قال الشارح ففي هذه المسئلة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا سواء كان العامل متصرفا او غير متصرف والجواز مطلقا
قيل وهو الصحيح والثالث التفصيل بين ان يكون متصرفا فيجوز او غير متصرف فيمتنع قيل وهو المختار لان السماع انما ورد في المتصرف
وما شذ من ذلك فلا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قال يقاس على ذلك قال الشارح وزعم ابن هشام وابن عصفور في زعمهما ان
تقديم المستثنى اول الكلام لا يجوز باتفاق على ان ابن عصفور حكى في بعض تصانيفه الخلاف في المسئلة حاكيا عن الكسائي تما حكاه
المصنف عنه فصل في تعدد المستثنى باداة واحدة واستثناء النصف والاكثر وما يتبع ذلك لا يستثنى باداة واحدة دون
عطف شيئان وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر لا بدلان خلافا لقوم اعلم ان هذا الموضع من مشكلات هذا الكتاب وذلك ان ظاهر
قوله لا يستثنى ان الاستثناء الذي هو اخراج سواء كان بالنصب او غيره لا يقع في شيئين باداة واحدة دون عطف فكيف يقول بعد ذلك لا
بدلان والبدلية لا تنافي كونهما مستثنيين بل توجب ذلك وايضا فقوله دون عطف يقتضي ان الكلام فيما يصح فيه العطف نحو
قام القوم الا زيدا عمرا هذه وان لو وردت بالعطف قائلا قام القوم الا زيدا وعمرا كانت صحيحة بلا شك لكن قوله وموهم ذلك بدل
ومعمول عامل مضمر لا بدلان يقتضي ان الكلام في نحو ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا دينارا اذ هذا التركيب موهم لاستثناء شيئين باداة
واحدة دون عطف وتخريجه على الوجهين المذكورين ممكن اذ يحتمل ان زيدا بدل من احد ودينارا معمول محذوف اي اعطيته دينارا
كما يقول المصنف في تخريجه ولم يرتضه المصنف لما ستعرف غير ان هذا لا يصح فيه العطف اصلا فكيف يصح قوله دون عطف ثم
يقول وموهم ذلك الى اخره وايضا فقوله لا بدلان يوهم ان ذلك ممكن مطلقا فيرد عليه مثل ما ضرب الا زيد عمرا وايضا فظاهر
كلامه يقتضي ان مثل قولك ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا دينارا تركيب صحيح من غير خلاف وانما الخلاف في تخريجه وليس كذلك بل منهم
من لا يجيز هذا التركيب البتة وغاية ما يقال في هذا المحل ان معنى قوله لا يستثنى لا ينصب على الاستثناء الى اخره فيكون مراده ان الا
لا تنصب الا اسما واحدا ويصح حينئذ قوله لا بدلان لان البدلية تنافي تحتم النصب على الاستثناء ولا يرد حينئذ مثل ما ضرب الا زيد عمرا
اذ لم تنصب الاداة شيئين فان قلت لكن الكلام لا يقتضي حينئذ منعه قلت هي مسئلة خلاف فلعل المصنف ممن يقول بجوازها كما قال
الزمخشري في قوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما مقصود اي لا تدخلوا في وقت
من الاوقات على حالة من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحالة وقوله وموهم ذلك اشارة الى مسئلة اخرى وهي انه لا يخرج ما
ورد من ذلك على ان الاسمين بدلان اي لا يجوز في صورة من الصور ان يخرج على ذلك ولعل المراد ان منهم من قال ان كل شئ ورد من ذلك
يخرج على هذا الامتناع في اعطيت القوم الدراهم الا زيدا اذ نقابل معناه ان خرج شئ من ذلك على البدلية فيما يصح فيه نحو ما ضرب احد
احدا الا زيد عمرا فينبغي ان يكون البدل الاول وحده ويجعل الثاني معمولا لعامل مضمر ولا يجوز على ان يكونا بدلين لامور منها ان البدل

لم يعهد تكرره الا في بدل البدا ومنها ان حذف المبدل منه قليل في غير باب الاستثناء والبدل في باب الاستثناء مبني على صحة التفريغ والتماس
التفريغ بيقين للواحد وهو فيه على خلاف القياس فلا يتجاوز ومنها ان بدل البعض حقه ان يقترن بالضمير وجعلوا في باب الاستثناء
اقترانه بالا مغنيا عن الضمير اذ لا فرق بين البدل في باب الاستثناء وغيره الا في ذلك والاسم الثاني غير مقترن بالا لفظا وقوله بدل الاولى
ان يقول او مستثنى ان امكن بان يكون منصوبا اذ لا يتعين البدلية حينئذ وقولة خلافا للقوم يقتضي ان جماعة خالفوا في تخريج ذلك وخرجوه
على البدلين ولم يحك ذلك في الشرح الا عن ابن السراج والذي يظهر ان الموضع مشكل وان الصواب ان يقال لا ينصب على الاستثناء
باداة واحدة دون عطف شيئان وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى والثاني معمول عامل مضمر وان كان في غيره فكذلك او الاول
بدل ولا يكونان بدلين خلافا لابن السراج وحكى الشارح عن المصنف انه قال في الرد على ابن السراج وفي هذا ضعف بين لان البدل
في الاستثناء لابد من اقترانه بالا فكان لذلك اشبه شيء بالمعطوف بحرف فكما لا يقع بعد حرف عطف معطوفان فكذلك لا يقع بعد حرف
الاستثناء بدلان فان ورد ما يوهم ذلك قدر ناصب للثاني كما يقدر خافض للثاني في نحو اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل
نارا قال الشارح وفي كلامه تعقب لانه قال فكما لا يقع بعد حرف معطوفان وذلك جائز بل قد يقع بعده ثلاثة نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا
وبشرا خالدا منطلقا قلت انما يجوز تعدد المعطوف بعد حرف العطف اذا كان من وجهين او وجوه كما في المثال الذي اورده الشارح واما
اذا كان من وجه واحد كما في ضربت زيدا وعمرا خالدا فيمتنع لكن حمل كلام المصنف على هذا الاخير غير ظاهر لانه شبه به البدل المتعدد
وهو لا يكون من وجه واحد كما لا يخفى واعلم بعد هذا كله ان المسائل اربع وذلك لان استثناء شيئين نوعان لان المستثنى منه
اما شيء واحد او شيئان والاول نوعان لان المستثنيين اما من جهة واحدة نحو ما جاء في احد الا زيد عمرو والظاهر ان العطف في هذه
واجب فلا يظهر حمل الثاني على عامل مضمر اي جاء في عمرو واما من جهتين نحو ما ضرب احد الا زيد عمرا وهذه فيها ثلاثة مذاهب قاله
ابن هشام وفيه نظر والنوع الثاني ان يستثنى شيئين من شيئين وذلك نوعان ما لا يصح فيه البدل كضرب الرجال النساء الا زيد
هندا فيمتنع في الثاني الابدال والعطف اتفاقا ويجب كونه معمولا لمحذوف وما يصح فيه البدل نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
وهذه اختلفوا فيها فقيل يصح على انهما بدلان وقيل على انهما كذلك او مستثنيان وقيل الاول مستثنى او بدل والثاني معمول لمحذوف
ولا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصريين والقاضي من الاصوليين فقد عنه انه لابد ان ينقص عن النصف ولا استثناء
الاكثر وفاقا للكوفيين واحسن المصنف في الاقتصار على قوله الاكثر فقد عبر كثير من ذلك بقولهم استثناء الاكثر من الاقل
وهو مدخول فان القائل له عشرة الا ستة انما استثنى الستة من العشرة والعشرة اكثر لا اقل ولم يستثنها من الاربعة و
استدل الشارح على ذلك تبعا لغيره بقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والغاوون اكثر
هذا كلامه قلت وقد قدح فيه بانا لا نسلم ان الغاوين اكثر لان قوله عبادي يشمل الملائكة لكونه اسم جنس اضيف ومعلوم ان كل الغاوين
اقل من الملائكة وحدهم فكيف اذا اضيف اليهم صالحوا بني ادم فيتحرر انه استثنى الغاوين من كل عباده وهم اقل من مخلصيهم
لدخول الملائكة في المخلصين ومعلوم انهم اكثر من غيرهم قال عليه الصلاة والسلام اطت السماء وحق لها ان تئط ما فيها موضع
شبر الا وفيه ملك يسبح الله واعترض بانه تعالى قال في سورة الحجر حكاية عن ابليس قال رب بما اغويتني لازينن لهم في الارض
ولاغوينهم اجمعين الا عبادك منهم المخلصين فاستثنى الاقل لانه استثنى المخلصين من بني ادم وهم اقل ثم قال تعالى
قال هذا صراط علي مستقيم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والمراد بعباده المعهودون الذين تقدم
ذكرهم وفيهم وقع الكلام وهم المخلصون من بني ادم وليس المراد العموم حتى تدخل الملائكة فان العهد صارف عنه وهو مقدم
على العموم والاية وقعت في الحجر مبينة والقصة واحدة ومنهم من استدل مع التمسك بقوله الا من اتبعك من الغاوين بقوله
وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين واعترض بان هذا انما يدل على الاكثر من الذين بعث اليهم النبي صلى الله عليه وسلم والا

واللام في الناس للعهد ولا يلزم من كون الغاوين اكثر من هذه الطائفة ان يكونوا اكثر بالنسبة الى كل الطوائف من لدن ادم عليه الصلوة
والسلم الى يوم القيمة والله اعلم والسابق بالاستثناء منه اولى من المتاخر عنه لتوسط المستثنى وان تاخر عنهما فالثانى
اولى مطلقا وان تقدم فالاول ولى ان لم يكن احدهما مرفوعا لفظا او معنى وان يكنه فهو اولى مطلقا ان لم يمنع مانع اعلم ان هذا
الكلام يتعلق بما اذا كان المستثنى واحدا والمستثنى منه متعددا ولم يمكن جعل المستثنى راجعا الى المجموع وانما يرجع الى واحد من
ذلك المتعدد فالاقسام حينئذ ثلاثة القسم الاول ان يتوسط المستثنى بين الاسمين اللذين يصح تعلق الاستثناء باحدهما نحو
ما فضل ابا الا زيدا ابن فلا يصلح الابن يصح تعلق الاستثناء باحدهما لا بهما معا فالمتوسط بينهما يجعل مستثنى من الاول لا من الثاني
ومثله المصنف بقوله تعالى قم الليل الا قليلا نصفه فاوجب استثناء قليلا من الليل لا من نصفه ووقع في اعراب ابى البقا انه يجوز كون
الاستثناء من النصف جعل المصنف نصفه بدلا من قليلا وجعله لابى مفعولا بمحذوف اى قم نصفه ورده ابو حيان بان
مقتضاه امر اولا بقيام الليل الا قليلا ثم امر ثانيا بقوم النصف او الثلث او الثلثين وذلك مغاير للاول فيلزم النسخ مع الاتصال وفيه ان يكون م
نظر لان حاصل المعنى على راى الاول ابى تعالى فلا تقم الجميع وقم اما الثلثين ملازما له او قم تارة النصف وتارة الثلث وتارة الثلثين وهذا
تخيير لا نسخ يلزم عليه تقديرا والقسم الثانى ان يتاخر عنهما المستثنى فيكون الاستثناء من الاخير منهما مطلقا اى سواء كان الاخير مرفوعا
نحو ما فضل ابا ابن الا زيدا او كان غير مرفوع نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا القسم الثالث ان يتقدم المستثنى عليهما فهنا يفصل بين
ان يكون احدهما مرفوعا لفظا او تقديرا وبين ان لا يكون كذلك فان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به نحو ما فضلت الا زيدا
احدا على احد وان كان احدهما مرفوعا اما لفظا نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن واما تقديرا نحو ما فضل الا زيدا ابا من ابن فالاستثناء
متعلق بالمرفوع وهو احق به مطلقا سواء تقدم على المنصوب او تاخر عنه هذا كله ان لم يمنع مانع بان يكون ثم ما يتعين معه
عود الاستثناء الى واحد بعينه من ذلك المتعدد نحو طلق نساءهم الزيدون الا ذوات البكارة فهذا انما يعود الى النساء لا الى الزيدين
وكذا قولك ما فضل امراة على رجل الا هندا فهذا يتعين عوده الى الابعد لقيام المانع من عوده الى الاقرب فيعمل على ذلك وقد فهمت
ان قوله ان لم يمنع مانع ليس راجعا الى المسئلة الاخيرة فقط بل هو عائد الى جميع المسائل المتقدمة وانما ترتب الحكم في هذه الاقسام
على الوجه الذى ذكره المصنف لان القاعدة انا نرجح بالمجاورة لان الحمل عليها يقتضى عدم الفصل فاما ان تتعدد المجاورة او لا
تتعدد فان تعددت وذلك في المتوسط استحال الترجيح بها ووجب الترجيح بالسبق لان الحمل عليه يقتضى تاخر المستثنى عن المستثنى منه
وذلك هو الاصل بخلاف الحمل على الثانى فانه يقتضى العكس وان لم تتعدد فان تاخر المستثنى عنهما وجب اعتبار المجاور وهو الثانى
لانه لم يعارضه معارض وان تقدم وجب ايضا اعتبار المجاور وهو الاول اللهم الا ان يكون الثانى مرفوعا لفظا او تقديرا فيجب الحمل
عليه والسر فيه ان المستثنى المقدم حال في غير محله فالنية به التاخير وهو فضلة لفظا او تقديرا فانما حقه في النية ان يكون
بعد المرفوع لفظا او المرفوع تقديرا ولا يتاتى ان ينوى به التقديم عليه فان كان المرفوع هو الاول فلا خفاء في استحقاقه لان
يكون الحمل عليه لانه مجاور ولا معارض وان كان الثانى فانما وجب الحمل عليه اذ لا يتاتى ان يقدر المستثنى متقدما عليه لانه لا يجوز
ان ينوى بالفضلة في وقت ما التقدم على المرفوع فاذن وجب ان نقدر المستثنى مؤخرا عنهما مع قطعك النظر ان الاستثناء
منهما او مما قبلها وصارت حينئذ كانها تاخرت عنهما اذ المقدر بمنزلة المنطوق به وهى اذا تاخرت وجاورت شيئا كانت
محمولة عليه فان قيل وكذا اذا قدرتها متاخرة عنهما في صورة تقدم المرفوع قلنا انما نقدرها مؤخرة عن المرفوع وحده ولا
يجب ان نقدرها مؤخرة عن منصوب اخر والحاصل ان القواعد ثلاث احداها حق المستثنى التاخر عن المستثنى منه والثانية
حقها ان لا ينفصلا والثالثة ان الفضلة المتقدمة على العمدة ينوى تاخرها عن العمدة والمنوى كالملفوظ به وعلى القاعدة
الاولى تبتنى مسئلة المتوسط وعلى الثانية مسئلة المتقدم والمتاخر وعلى الثالثة مسئلة المرفوع ومن هنا تبين لاى شىء امر

هذا

هذا التفصيل في المؤخر لانه حال في محله ومتأخر عن المرفوع وغيره فلا وجه يوجب حمله على المرفوع فتأمل وقد اسلفنا ما يقتضي ان الامر عند وحدة المستثنى وتعدد ما يصلح ان يكون مستثنى منه ينقسم الى قسمين احدهما ان لا يمكن جعل الاستثناء راجعا الى الجميع والثاني ان يمكن جعله راجعا الى الكل فما تقدم هو القسم الاول كما ذكرناه اولا وانتقل المصنف الى الكلام على القسم الثاني فقال واذا امكن ان يشترك في حكم الاستثناء مع ما يليه اي مع الاسم الذي يليه المستثنى ففاعل يلي ضمير المستثنى ومفعوله ضمير ما الواقع على الاسم اي يشترك مع الاسم الذي يليه المستثنى غيره لم نقتصر عليه ان كان العامل واحدا نحو اهجر بني زيد وبني عمرو الا من صلح فمن صلح لا يقتصر به على ما جاوره من افراد المتعدد الصالح للاستثناء منه وهو بنو عمرو بل يجعل مستثنى من بني زيد وبني عمرو جميعا اذ لا موجب للاختصاص وفي شرط المصنف ان يكون العامل واحدا وبقي عليه ان يقول او كالواحد نحو آت ابناءك واعط غلمانك الا من اساء في المسئلة التي بعدها بالنسبة الى المعمول فان اتحاده معنى كاتحاده لفظا ومعنى وكذا ان كان العامل غير واحد والمعمول واحدا في المعنى نحو لا تصحب زيدا ولا تزره ولا تكلمه الا تائبا من الظلم والحاصل ان الصور ثلاث احداها اتحاد العامل تحقيقا مع تعدد المعمول تحقيقا نحو اكرم الزيدين والعمرين الا من اساء الثانية اتحاد العامل تقديرا مع تعدد المعمول تحقيقا نحو اكرم الزيدين واعط العمرين الا من اساء الثالثة تعدد العامل تحقيقا مع اتحاد المعمول تقديرا نحو خالف بني تميم وجاورهم الا من اساء واما اتحاد العامل والمعمول معا تحقيقا فخارج عن مسئلتنا التي هي مسئلة التعدد فيما يمكن الاخراج منه ومثالها اعني مسئلة اتحادهما معا تحقيقا قولك قام القوم الا زيدا وممن ذكر هذه المسئلة من النحاة والاصوليين يقولون المستثنى المتعقب جملا ويظهر ان المتقدم عليها يكون كذلك لكن هذا انما يصح فرضه على ضعف لاشتماله على تقدم المستثنى على المستثنى منه وعامله معا كقوله خلا الله لا ارجو سواك والمصنف فرض المسئلة في المتعقب للمفردات فيما يظهر من كلامه ويظهر ان المتقدم عليها كذلك فينبغي ان يحمل قوله مع ما يليه على معنى ما يجاوره فان التالي استعمل بمعنى المجاور كثيرا متقدما كان او متأخرا وحينئذ فيشمل الصورتين وفرض الاصوليون المسئلة في تعاطف الجمل بالواو ولم يذكره المصنف وشرط المصنف كون المعمول واحدا في المعنى ولم يشترطه الاصوليون فتأمل وانما شرط المصنف وحدة المعمول معنى لانه اذا كان كان اشد للارتباط ولا سيما وقد قيل يشترط كون التعاطف بالواو فيقرب حينئذ عود الاستثناء الى الجميع

فصل

في تكرير الا على سبيل التوكيد او غيره تكرر الا بعد المستثنى بها اي بالا الاخرى على حد له علي درهم ونصفه توكيدا اي على جهة التاكيد لا التاسيس فيبدل ما يليها اي الاسم الذي يلي الا مما تليه بالتاء الفوقانية اي مما تليه كلمة الا ان كان الذي يليها مغنيا عنه اي عما تليه الا وذلك مثل قولك قام القوم الا محمدا الا ابا عبد الله اذا كانت هذه كنيته فما يلي الا المكررة للتوكيد هو ابو عبد الله وما تليه هي هو محمد فيبدل ابا عبد الله من محمد لانه مغن عنه من حيث هو كنية له فاتحدا بحسب المعنى ولو قلت قام القوم الا ابا عبد الله كان ذلك مغنيا عن ذكر الاسم الاول والا يكن ما يلي الا التاكيدية مغنيا عما تليه هي بان يتغايرا معنى عطف بالواو نحو قام القوم الا زيدا والا عمرا فهذا احد المواطن التي تتعين فيها الواو وسياتي ذكرها في باب النسق وقد اجتمع القسمان في قوله مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه ورمله بدلان من العمل وهما مغنيان عنه اذ لو قلت مالك من شيخك الا رسيمه والا رمله صح ورمله معطوف على رسيمه بالواو لانه غير مغن عنه اذ المراد تفصيل العمل بنوعيه ولا يتصور ذلك بواحد والرسيم والرمل ضربان من السير واعلم ان الا التاكيدية هذه لا يلزم ذكرها بل لك ان تطرحها في كل من القسمين اعني البدل والعطف فتقول قام القوم الا محمدا ابا عبد الله وقاموا الا زيدا وعمرا وقضية كلام المصنف ان التوكيد ثابت قبل ثبوت البدل والنسق والامر بالعكس فاذا ثبت البدل والنسق كانت الا مؤكدة لا مؤسسة وان كررت الا لغير توكيد وكان المقصود بها التاسيس ولم يمكن استثناء بعض المستثنيات من بعض شغل العامل ببعضها اي بواحد منها ايها كان وكان حقه ان يقول بواحد

كما صنع في الالفية وان سبقتا اولوية الاولى بذلك ان كان مفرغا ونصب سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل العامل باكثر من واحد
وامتناع الابدال فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا بكرا الا خالدا قال الرضي ونقل عن الاخفش تجويز اضمار
حرف العطف في مثله فتعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمار العاطف بالفاشي المشهور وان لم يكن الاستثناء مفرغا فلجميعها
اي لجميع المستثنيات النصب على الاستثناء وجوبا ان تقدمت نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال
شيء منها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحدها سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره ما له مفردا من
الابدال او النصب على الاستثناء وللبواقي من المستثنيات النصب وجوبا بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ هما
بالابدال منها ولا كالساقط واما قولك اعجبني زيد اخوك جماله فالبدل الثاني من المبدل الاول ومثال المسئلة ما جاءني احد الا زيد او الا
زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وحكمها في المعنى حكم المستثنى الاول هذا راجع الى جميع ما تقدم من الصور يعني ان المستثنيات في جميع
هذه الاقسام من المفرغ وغيره مخرجة من متعدد اما ظاهر في غير المفرغ او مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيد الا
الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد وعمرو وخالد فالكل مستثنى
من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد
خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا اذا كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا فالمستثنى
الاول منفي وحكم الثاني والثالث كذلك فيكون الكل منفيا وان امكن استثناء بعضها اي بعض الاسماء الواقعة بعد الا المكررة
لغير توكيد من بعض استثني كل من متلوه وجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل هذا التمثيل بفرض
المسئلة في العدد ويعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس والثامن
ونحوها فاذا قلت له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا فكل وتر
منفي خارج وكل شفع موجب داخل فالحاصل في هذه الصورة خمسة وهي المقر بها وذلك لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد
ادخلنا الثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معها ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة
ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي
خمسة وهي الحاصل وهذا الذي ذكره المصنف هو مذهب البصريين والكسائي وحكى الشارح مذهبين اخرين لم يعول المصنف
عليهما وكذا الحكم وهو جعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا في نحو له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة حيث لا يمكن استثناء تال من
متلوه فالوتر هنا اي الثلاثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة
وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون المقر به في هذه الصورة احد عشر خلافا للمخرج الاول
والثاني جميعا من المستثنى منه المذكور اولا فيكون المقر به في الصورة المذكورة ثلاثة قال المصنف في شرحه اشرت الى قول الفراء في
فان كان بعض المستثنيات اكثر من الذي قبله نحو له علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة فالفراء يستثني الثلاثة فيبقى سبعة ويزيد الاربعة على
تلك السبعة التي بقيت فيكون المقر به احد عشر وغير الفراء يجعل الاربعة كالثلاثة في الاخراج من العشرة فيكون المقر به ثلاثة وقول
الفراء عندي هو الصحيح لانه جار على القاعدة السابقة اعني جعل الاستثناء الاول اخراجا والثاني ادخالا كذا قال وفيه نظر لانه انما كان ذلك
لان الاول فيها اخراج كل من متلوه لا من الاول بعد فلزم ان يكون الاول اخراجا والثاني ادخالا لانه قصد ذلك من اول الامر لانه
فاذا تعذر اخراج الاربعة من الثلاثة عدلنا بها الى الاخراج من الاصل فان قيل لم يتعذر بان نخرجها من المفهوم قلنا هذا وان
امكن لكن الاخراج من المنطوق اولى وفيه بحث وان قدر المستثنى الاول صفة لم يعتد به وجعل الثاني اولا كقولك له علي مائة
الا عشرون الا عشرة الا خمسة فالا عشرون صفة لا يعتد بها في الاخراج لان العشرين غير مخرجة من المائة وتجعل العشرة

هي الاولى فتكون من اخراجا والخمسة هي الثاني فتكون شفعا داخلا فالمقربه اذن خمسة وتسعون ثم في كلام المصنف مناقشة
من وجوه اما اولا فلان الاسم ليس هو الصفة وانما الصفة الا مع الاسم جميعا كما سبق في كلامه واما ثانيا فلانه مع الصفة
لا استثناء البتة فكيف ساغ ان يقول الا قدر المستثنى الاول صفة وقد يجاب عن هذا بانه سماه مستثنى باعتبار صورته او باعتبار
ما يمكن فيه او باعتبار ما كان عليه قبل هذا التقدير المفروض واما ثالثا فلان تقدير الا وتاليها صفة لا يختص بالاول اذ يجوز في الثاني
ان يجعل صفة للاول وفي الثالث ان يجعل صفة للثاني والممتنع انما هو ان يجعل غير المجاور للشيء صفة لذلك الشيء ومن ثم امتنع
ان تقع الا صفة مرتين في تركيبات الثانية مفصولة من موصوفها هذا اذا كان ليس معنا ما يقبل الصفة الا واحد فاما ان كان
ثم اعداد فيمكن ان يوجد في التركيب اكثر من صفة ولم يوجد للموصوف الواحد اكثر من صفة واحدة فصل في الكلام على الا
التي بمعنى غير ووقوع المضارع والماضي بعد الا وما يعمل فيه ما قبل الا فيما بعدها وما لا يعمل توقل الا بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع
نحو لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا او شبهه كقول الشاعر: لو كان غيري سليمى الدهر غيره : وقع الحوادث الا الصارم الذكر : فالا الصارم
صفة لغيري وليس بجمع لكنه شبيه بالجمع من حيث صدقه على الثلاثة فما فوقها منكرا كما سبق تمثيله او معرفا باداة جنسية
ليكون في حكم النكرة وان كان معرفا بحسب اللفظ كقول الشاعر: انيخت فالقت بلدة فوق بلدة : قليل بها الاصوات الا بغامها :
فان تعريف الاصوات تعريف الجنس قال المصنف في شرحه وحاصل هذا الفصل انها لا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة لا تقول
جاءني رجل الا زيد ولا جاء القوم الا زيد اذا كان القوم معهودين فان اردت الجنس جاز على كلام وهو معتذر في الثاني دون الاول
فتامله وحكى الشارح عن بعضهم انه قد تجري الا وما بعدها على المضمر قبلها الا ان ذلك لا يكون نعتا لان المضمر لا ينعت بل يكون عطف
بيان قال عافني غيرها الا النوي والوتد فالا النوي عطف بيان من المضمر المستكن في تعفي قال وما ذكره المصنف من انها لا ينعت بها الا
النكرة او المعرف بالاداة الجنسية جمعا او شبهه هو مذهب الجمهور ونص عليه المبرد والاخفش وابن السراج ولا تكون كذلك دون
متبوع ملفوظ به فلا يجوز ان يقال قام الا زيد على ان يكون الاصل قام القوم الا زيد فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وانما
امتنع ذلك هنا مع جواز قيام الصفة مقام الموصوف في غير هذا الموضع لان الا دخلية في الوصف بها وليست بمتاصلة فيه نص
على ذلك سيبويه ولا حيث لا يصلح الاستثناء بها فلا يجوز عندي درهم الا جيد على الوصف لانه لا يجوز عندي درهم الا جيدا
على الاستثناء اذ لا يصلح اخراج الجيد من الدرهم لانه لا يعمه وغيره فيخرج ويجوز عندي درهم الا دانق على الوصف لانه يجوز الا
دانقا على الاستثناء من حيث ان الدرهم هنا بمثابة الجمع في المعنى باعتبار اشتماله على الدوانق فيصح اخراج الدانق منه لانه جزء منه
كما يخرج الواحد من العشرة مثلا وهذا الذي شرطه المصنف من صلاحية الاستثناء في المحل الذي تستعمل فيه الا مع تاليها صفة مخالف
لكلام سيبويه والاكثرين لانهم قالوا في لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا ان الا هنا صفة بمعنى غير مع ان الاستثناء هنا غير صالح
ولهذا منعوا ان يكون بدلا لان البدل مستثنى والاستثناء ممتنع فيه من جهتي اللفظ والمعنى اما الاول فلان الجمع المنكر في الاثبات
لا عموم له فلا يصح الاخراج منه فهو بمثابة قولك قام رجال الا زيدا وهو لا يصح فان قلت لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه فتكون
النكرة في الاية واقعة في سياق النفي فيعم قلت هذا امر قال به المبرد فاجاز كون الا في الاية للاستثناء وان ما بعدها بدل مستندا
الى هذه الشبهة ورد بان العرب لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل انهم لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولا لو جاءني من احد احسنت
اليه ولو كان بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاءني من احد واما الثاني فلان معنى الاستثناء لو كان فيهما الهة
ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما الهة فيهم الله لم تفسدا وليس ذلك صحيحا وانما المراد لو كان فيهما الهة
عوضا عن كون الله فيهما لحصل الفساد ومثل سيبويه للمسئلة بقوله لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وهذا ايضا لا يصح فيه الاستثناء
لعدم العموم ولان المراد رجل مكان زيد وليس المراد لو كان معنا جماعة ليس فيهم زيد لغلبنا لانه يقتضي بمفهومه انا انما نكون غالبين

اذا كان معنا جماعة فيهم زيد ثم ان كلمة غير يوصف بها المفرد في الايجاب نحو مررت برجل غيرك ولا محمولة عليها فلم لا يجوز مررت برجل
الا زيد كما يجوز مررت برجل غير زيد وقد يقال لم يرد وان يخرجوها عن صورتها الاصلية البتة ولما راى بعضهم هذا الشرط
مختلا في هذين المثالين قال المراد بالاستثناء ما هو اعم من المتصل والمنقطع وانما يمتنع في المثالين المتصل لا المنقطع وهذا
يقتضي الحال يكون اشتراط هذا القيد لاغيا لو يحترز به عن شيء ولا يليها اي لا يلي الا نعت ما قبلها وفاقا للاخفش وابي علي وخلافا
للزمخشري نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه على ان يجعل هذه الجملة الاسمية صفة لاحد الواقع قبل الا وما اوهم ذلك كالمثال
المذكور فقال فيحكم بان الاسمية المذكورة حال من احد لا صفة له او صفة بدل محذوف خلافا لبعضهم وذلك مثل ما مررت برجل الا
قائم فيقدر القائم موصوف محذوف اي الا رجل قائم ورجل حينئذ بدل من الاول وقائم صفة البدل لا المبدل منه ويليها في النفي
حيث يكون الاستثناء مفرغا فعل مضارع بلا شرط اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او
صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يبسم على الخلاف المتقدم وانما شرط التفريغ لتكون الا ملغاة عن العمل على قول وعن التوصل بها
الى العمل على قول فيسهل دخولها على ما هو مقتضاها من الدخول على الاسم لانكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا لمشابهته
للاسم وماض مسبوق بفعل منفي مثل قوله تعالى وما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون ونحو ما انعمت عليه الا شكر ولا اكرمته
الا اكرمني ومنه الخبر الماثور ما ايس الشيطان قط من بني ادم الا اتاهم من قبيل النساء اي ما ايس منهم من جهة غير النساء الا عاد ما علي اتيانهم
من جهة النساء جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وعلل ذلك بان القصد بمثل هذا الكلام لزوم تعقب مضمون ما بعد
الا المضمون ما قبلها وذلك معنى الشرط والجزاء غالبا فقصد واصوغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما
ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك فهو نظير صوغ ان زرتني اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني فهو نظير ان يزرني
ازره او جعل الاول مضارعا والثاني ماضيا كالاية المتقدمة فهو نظير صوغ من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له
ما تقدم من ذنبه او جعل الاول ماضيا والثاني مضارعا نحو ما زرتني الا اكرمك فهو نظير ان زرتني اكرمك او مقرون بقد
لتقربه من الحال فيكون شبيها بالمضارع ثم هذا المقرون بقد قد لا يسبقه فعل نحو ما زيد الا قد قام وقد يسبقه فعل فهنا لا بد
من اقترانه بالواو نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز ان يقال ما زرته الا قد زارني قال الرضي لانك ان نظرت الى معنى
الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع قد وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فقد علم في
هذه الحال ان مضمونها غير مقترن بمضمون عاملها كما هو الغالب في الحال فاحتيج الى ان يستظهر مطردا في ربط هذه الحال بعاملها
لفظا بحرف الربط اي الواو ومن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني زيد وندر قمت واصك عينه كما يجي ان شاء الله تعالى
قال وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونها لمضمون عاملها لانه قد يجي بخلاف ذلك كقولهم خرج لا بد معه صقر
صائدا به غدا وهذا ايضا من حيث التاويل مقارن اذ المعنى عازما قلت فقد آل الامر الى انه لا بد من مقارنة مضمون
الحال المضمون عاملها ولو بالتاويل فلا يتخلف المقارنة في صورة من صور الحال اما تحقيقا واما تقديرا فيحتاج الى تاويل
الامثلة التي ظاهرها عدم المقارنة وتاويلها بالطريق التي سلكها الرضي وهو ان يجعل ذلك من باب الحال المقدرة
غير مرضي فيما يظهر لي لعدم انطباقه على المعنى المراد وذلك لان الغرض من قولك ما انعمت عليه الا شكر انك مهما انعمت عليه
شكر لا انك لم تنعم عليه الا في حال شكره او في حال عزمه على الشكر فجعل الجملة الواقعة بعد الا في التركيب المذكور وامثاله حالية
غير واف بالمقصود ولا محصل للمراد فوجب الغاؤه والنظر في وجه اخر تخرج ذلك عليه واقرب ما يخرج عليه ذلك مما يلوح لي الان
ان يجعل الفعل الواقع بعد الا في تاويل المصدر المنصوب على انه مفعول به على حد قولهم نشدتك الله الا فعلت اي ما اسالك الا
فعلك كذلك ما نحن فيه فيكون معنى المثال المذكور ما انعمت عليه فعلا الا الشكر فيكون ثم معطوف بالفا هو عامل هذا المفعول به

الواقع بعد الا وحذف لدلالة عليه ويطرد هذا في جميع الامثلة فتقول في الاية المعنى وما يأتيهم من رسول يفعلون الا الاستهزاء به
وفي الخبر المعنى ما ابن الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء فيفعل الا اتاهم من قبل النساء وحذف فاء العطف ودخولها غير عزيز
في كلامهم وكون الفعل مؤولا بالمصدر بدون سابك من الحروف المصدرية موجود في كلامهم مطردا وغير مطرد فتأمل فقد لاح
وجه اخر احسن من هذا وهو ان لا يرتكب شيء مما في الوجه المتقدم من الحذف والتاويل بل يجعل ذلك في جميع الامثلة من باب الحال
المقدرة لكن لا على الوجه الذي ارتضاه الرضي وذلك ان نقول المعنى ما انعمت على زيد الا مقدرا شكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول
على ان المراد التقدير من قبل الله تعالى فيلزم وقوع متعلقه اذ كل ما قدره الله تعالى وقوعه وقع حتما فلما كان غرض المتكلم الاخبار
بانه كلما انعم على زيد شكره ولم يتخلف شكره اياه بعد انعامه عليه لزم ان يكون الانعام واقعا في حالة تقدير الله تعالى الشكر المنعم عليه
اذ لولا تقديره مع الحاجة كذلك لم يقع فبوقوع الشكر بعد الانعام علم المتكلم ان انعامه كان واقعا في حالة التقدير المشار اليه فاخرج
كلامه على هذه الصورة واما على الوجه الذي اختاره الرضي فلا يلزم المعنى المراد اذ وقوع الانعام في حالة ارادة العبد المنعم عليه الشكر
لا يلزم منه وقوع الشكر لجواز تخلف متعلق الارادة الحادثة عنها فلا وقوع شكر العبد بعد الانعام المذكور يقتضي انه كان عازما
على ذلك في حالة صدور الانعام والله اعلم قال الشارح تابعا للمصنف فلو قلت ما زيد الا قائم لم يجز لانه ليس مما ذكر قلت يرد قوله تعالى
ان كل الا كذب الرسل ولا يقال العلها على اضمار قد لانا نقول ظاهر كلام المصنف اشتراط ان تكون قد صريحة وايضا فاشتراط
قد للتقريب من الحال كما مر وهو غير لائق في هذه الاية ومعنى نشدتك الله الا فعلت ما سألتك الا فعلك فهو كلام صورته صورة
الموجب كان القياس ان لا يجيء بعده الا ولكنه محمول على النفي قال الرضي قولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فذكر
فنشد المتعدي الى واحد مطاوع الاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت لك بالله لتفعلن
او يكون نشدتك بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لكم الله من بين جميع ما يحلف به الناس
لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت لا فعلك والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد
ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذي دل عليه
نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه
فهو مثل وسيق الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله هذا كلامه ولا يعمل ما بعد الا فيما قبلها مطلقا وذلك لان المستثنى
في حكم جملة مستانفة لانك اذا قلت جاء القوم الا زيدا فكانك قلت وما منهم زيد فكما لا يجوز ان يعمل شيء من الجملة المستانفة في شيء
من جملة اخرى سابقة عليه لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها اصلا وقضية هذا انه كان يجب ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها مطلقا
لكنهم استثنوا من ذلك صورا لا مندوحة لهم فيها عن الاعمال وهي التي ذكرها المصنف بقوله ولا ما قبلها فيما بعدها الا ان يكون
مستثنى فرغ له العامل كذا قيد في الشرح وهو صحيح نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له اي
للمستثنى منه نحو ما قام احد الا زيدا فاضل فان قلت يلزم المصنف ان يجيز نحو ما ضرب الا زيد عمرا لان كلا من الاسمين
مستثنى فلم يخرج عمل ما قبل الا فيما بعدها عما ذكره قلت تقدم ان المسئلة خلافية فيظهر فيحتمل ان يكون المصنف قائلا بجوازها
وقد مر ذلك قريبا فان قلت يمنع من ذلك انه قدم انه لا يستثنى باداة شيئان وصحة هذا التركيب مبني على هذه القاعدة اذ
التقدير ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا فاستثنى شيئان من شيئين باداة واحدة قلت قد سبق ان مراد المصنف بذلك لا ينصب
على الاستثناء باداة واحدة شيئان لما قررناه هناك فسقط التمسك بظاهر الكلام وما ظن من غير الثلاثة معمولا لما قبلها
قدر له عامل نحو قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا يوحي اليهم فسالوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر
فقد يظن ان بالبينات متعلق بما قبل الا وهو ارسلنا فيلزم عمله في غير الصور الثلاث فيقدر عامل محذوف اي ارسلناهم

وهكذا تصنع في كل صورة يظن فيها شي ذلك لكن قد يشكل بمثل قولك ما جاء الا زيد راكبا اذا فرغ الفعل للفاعل والحال جميعا
فيكون الحصر فيهما معا حيث يقول بجواز استثناء شيئين باداة واحدة فهنا لا يقدر فعل البتة وينبغي ان يتعين ذلك لان
الاصل خلاف الاضمار فلا يحمل عليه مع عدم الحاجة اليه لا سيما وهو مفض لغير المقصود خلافا للكسائي في منصوب كقول الشاعر
فما كف الا ماجد ضير بائس ومجرور كالاية التي تلوناها انفا ولابن الانباري في مرفوع كقوله تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فما زاد الا ضعف ما بي كلامها **فصل** في الكلام على حاشا وخلا وعدا وليس ولا يكون المستثنى بهن يستثنى بحاشا و
خلا وعدا فيجر المستثنى بهن احرفا فتقول قام القوم حاشا زيد وخلا بكر وعدا خالد واذا جررن ضمير المتكلم قلت حاشاي و
خلاي وعداي بدون نون وقاية كقول الشاعر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور ثم قيل موضعها
نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل وشبهه على ما هو مقرر في حروف الجر واستصوب ابن هشام الاول قال
لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها
بمنزلة الا وهي غير متعلقة وقد نبهنا في حاشية المغني على ما في الوجهين من النظر اما الاول فانا نمنع ان يكون معنى التعدية
ما ذكره وانما معناها جعل مجرورها مفعولا بمدلول ذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه
الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لانتفائه عنه واما الثاني فلانه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف اخر مساواته له في
جميع احكامه الا ترى ان الا التي هذا الحرف بمعناها لا تعمل الجر وهذه تعمل الجر وتنصبه افعالا ولذلك اذا قصد المعنى هذا فيهن
قيل حاشاني وخلاني وعداني بنون الوقاية قال تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع وذلك مما يدل على
فعليتهن عند النصب وحرفيتهن عند الجر ويتعين الثاني وهو النصب مع الحكم بالفعلية بخلا وعدا بعد ما عند غير الجرمي وجماعة
غيره على ما حكاه ابن هشام بناء على ان ما الداخلة عليهما قد تكون زائدة فلا يزول ما ثبت لهن من الجر عنده فقد ها اذ الزائد
لا يؤثر منعا من ذلك ولم يثبت من جهة السماع ما قالوه فان ثبت صير اليه ولما راى الجمهور التزام النصب بهما عند دخول ما
حكموا بانها مصدرية فتعينت الفعلية فاذا قلت قاموا ما خلا زيدا فموضع ما خلا نصب لكن قال السيرافي على الحال كما يقع المصدر
الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف على نيابة ما وصلتها عن الوقت والحين كثيرا ما يحذف قبل ما المصدرية نحو
لا اتيك ما ذر شارق فتنوب هي ومدخولها عنه فمعنى ما خلا زيدا على الاول قاموا خالين زيدا اي متجاوزيه وعلى الثاني قاموا
وقت خلوهم زيدا وكذا القول في ما عدا والظاهر القول بالوقتية اذ يلزم على ما ذهب اليه السيرافي من الحالية تعريف الحال فيتاول
على تاويل وهو تعسف والتزم سيبويه فعلية عدا ولم يتعرض لحرفيتها لانه لم يحفظها وحرفية حاشا ولم يتعرض الى
فعليتها لعدم حفظه اياها لكن قد ثبت بالنقل الصحيح الجر بعدا فوجب المصير الى القول بحرفيتها في هذه الحالة وكذا ثبت بصحيح
النقل عن العرب النصب بحاشا حكاه ابو زيد والفراء والاخفش والشيباني وجماعة فوجب القول بفعليتها في هذه الحالة وقد سمع
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ اي جانب لغفران الشيطان وانشد ابن هشام في مغنيه تبعا للكثيرين
قول الشاعر حاشا ابا ثوبان ان به ضنا على الملحاة والشتم وقال المصنف في بعض كتبه كثير من النحاة يتشدد على هذا
الوجه وليس كذلك انما هما بيتان صورتهما حاشا ابا ثوبان ان ابا ثوبان ليس ببكمة فدم عمرو بن عبد الله ان به ضنا
عن الملحاة والشتم فاخذوا صدر البيت الاول فركبوه مع عجز الثاني والصواب ما ذكرناه وعلى الصواب انشده ابن عصفور
وان وليها مجرور باللام انتفت حرفيتها بالاجماع اذ لا يدخل حرف جر على حرف جر الا في الضرورة على سبيل التوكيد كقوله فلا والله
لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء وكلاهما منتف ذا الكلام في السعة والتوكيد اللفظي اعادة الاول بعينه او تقويته بموافقة
في المعنى وظاهر ان هذا هنا ليس بموجود فلا ضرورة ولا توكيد لكن مع انتفاء الحرفية لم تتعين الفعلية خلافا للمبرد فانه ادعى

ان القول بفعليتها متعين واستدل على ذلك بامرين الاول تصريفهم لهذه الكلمة نحو حاشيت زيدا حاشيه قال النابغة الذبياني
: ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ۞ ولا احاشي من الاقوام من احد ۞ والثاني تصرفهم فيها بالحذف حيث قالوا حاش وحشا والجواب
عن الاول انه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لوليت اى قلت لولا ولاليت اى قلت لا لا وسوفت اى قلت سوف
وسبحت وسبحلت اى قلت سبحان الله ولبيت اى قلت لبيك وهو كثير ومعنى حاشيت او احاشي قلت او اقول حاشى زيد وعن
الثاني بان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو او سف في سوف انه فعل بل نقول حينئذ اسميتها لجواز تنوينها كقراءة
ابي السمال حاشى لله بالتنوين فهذا مثل قولهم سقيا لزيد ورعيا لخالد وقرا ابن مسعود حاشى الله بالاضافة فهذا مثل سبحان الله
معاذ الله وكان المصنف انما لم يستدل باضافتها في هذه القراءة لجواز ان يدعي فيها انها حرف جر فان قلت انما تكون حرف جر في
الاستثناء وهو مفقود هنا قلت ذكر النيلي ان حرفية حاشا لا تتوقف على الاستثناء ورد على ابن الحاجب تقييد حرفيتها في باب
حروف الجر بقوله وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيد ان يقوم على الابتداء والخبر والتقديم والتاخير كما تقول
على زيد ان يقوم فان صح ما قاله كان لعدول المصنف عن الابتداء بقراءة ابن مسعود وجه ظاهر وذكر غير المصنف عن الفراء انه
زعم ان حاشا فعل لا فاعل له والجر بعده بلام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا
فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر واذا قلنا بانها اسم فهل هو مصدر او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال و
معنى حاش لله برئ الله واللام زائدة في الفاعل كما في هيهات هيهات لما توعدون قال وفسرها الزمخشري ببراءة الله فيكون مصدرا
وهو خلاف الظاهر ولعله انما قصد التنبيه على اسميتها فلو فسرها ببرئ لتوهم انها فعل قلت وكان الحامل لابن الحاجب على الهرب من
كونها مصدرا انه راها مبنية وهذا باعث غير قوي اذ من الممكن ان تكون مبنية لمشابهتها لفظا ومعنى لحاشا الحرفية وكثر
بها اي في حاشا هذه وفي التنزيهية لا في حاشا الاستثنائية حاش بحذف الالف الاخيرة وكثيرا ما تحذف الاطراف وقل حشى لانه
حذف من وسط الكلمة فلم يقدموا عليه اقدامهم على الحذف من الطرف هذا في التنزيهية كما قلنا وقد جاء الاستثناء بحشى قليلا
كقول الشاعر حشى رهط النبي فان فيهم ۞ بحورا لا تكدرها الدلاء ۞ قال الشارح ولم يستثن بحاش بحذف الحذف من الطرف واعلم ان
حاشا المستعملة في الاستثناء معناها تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى بها الا في هذا المعنى ولذلك
لا يقال صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه نص عليه ابن الحاجب وغيره وربما ارادوا تبرئة شخص من سوء فيبتدئون
بتنزيه الله سبحانه عن السوء ثم يبرئون من ارادوا تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد
وابلغ قال تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وربما قبل في الاستثناء ما حاشى بادخال ما المصدرية على حاشى كما ادخلوها
على خلا وعدا وهذا عند سيبويه ممنوع لكن بعضهم اجازه على قلة فقال به المصنف لوجود السماع الشاهد به قال ۞ رايت الناس
ما حاشا قريشا ۞ فانا نحن افضلهم فعالا ۞ واستدل المصنف على ذلك بما وقع في مسند ابي امية الطرسوسي عن ابن عمر رضي الله عنهما
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة وقبله قال الشارح قلت قد رده ابن هشام بان هذا مبني
على ما توهمه المصنف من ان ما حاشا فاطمة من كلامه عليه الصلوة والسلم وهو غلط بل هو من كلام الراوي والمعنى انه عليه
الصلوة والسلم لم يستثن ويدل عليه ان في معجم الطبراني ما حاشى فاطمة ولا غيرها قلت ومما قيل ايضا الا حاشى وهذا يثبت في بعض
النسخ والشارح ذكره فرعا ولم يسقه على انه من كلام المصنف في المتن فدل على انه ليس بثابت في اصله لكن الكسائي انما يجيز ذلك
في حاشا الجارة نحو جاء القوم الا حاشا زيد فيكون تكريرا معنويا للكلمة الاستثناء على سبيل التاكيد ولا يخلو من نظر ومنع ذلك في حاشا
اذا نصبت قال الشارح وحكاها ايضا ابو الحسن عن العرب منعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ وذو
ليس لحاشى مضارع حاشى المستثنى بها خلافا للمبرد وقد مضى الكلام عليه والنصب في المثل المشهور كل شيء مهه ما النساء و

ذكرهن يعني مضمرة ومعنى المثل ان الرجل يحتمل كل شيء حتى ياتي ذكر حرمه فلا يحتمله ويمتعض اي يشق عليه ويمض اي يبير قال الجوهري
وينتصب النساء على الاستثناء اي ما خلا النساء خلا فالمن اول ما بالا فيكون النصب بها او بما قبلها بواسطتها او باستثني مضمرا
الى غير ذلك مما مر ويستثنى بليس ولا يكون فينتصبان المستثنى خبر الانهما باقيان على عملهما المستقر لهما قبل الاستثناء بهما من رفع
الاسم ونصب الخبر لكنهما اضمنا معنى الاستثناء فاذا قلت جاء القوم ليس زيدا او ذهب الرهط لا يكون عمرا فالمنصوب بعدهما هو خبرهما
وهو مستثنى من المعلوم المتقدم فان قلت قول المصنف فينتصبان المستثنى يدل على ان النصب مسند الى ليس وهو صحيح والى المجموع لا يكون
لانه هو المستثنى به وليس ذلك بصحيح وانما الناصب الفعل وحده ولا مدخل للنافي في العمل قلت قوله خبرا ارشد الى ان الناصب هو الفعل
الناسخ فقط فيكون ضمير الاثنين من قوله فينتصبان عائدا الى ليس ويكون بقرينه قوله خبرا وهذا واضح واسمها بعض مضاف الى ضمير
المستثنى منه لازم الحذف فمعنى المثالين جاء القوم ليس بعضهم زيدا وذهب الرهط لا يكون بعضهم عمروا وهذا الذي اختاره المصنف
ذهب اليه صاحب البسيط وفي عبارة المتن تسامح من حيث جعل الاسم لفظ البعض وانما هو ضمير عائد عليه ومن حيث عبر عن
الاضمار بالحذف وتحرير العبارة واسمها ضمير لازم الاستتار عائد على بعض مضافا الى المستثنى منه ومن ثم لم يختلف اللفظ بهما في قام
جاء في القوم لا يكون زيدا وذهبوا ليس عمرا ومررت بالنساء لا تكون فلانة وليس فلانة ولو حمل كلام المصنف على ظاهره للزم حذف
اسم كان وهو شبيه بالفاعل فلا يحذف وذهب الكوفيون الى انه مضمر عائد على المصدر المفهوم من الفعل المتقدم فلذلك
كان مفردا والتقدير في مثل قاموا ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد وحذف المضاف الذي هو الخبر واقيم المضاف اليه مقامه قال
الشارح ورد بوجهين احدهما ان فيه دعوى حذف مضاف لم يلفظ به قط الثاني انه لا يطرد تقديره في كل موضع بدليل القوم اخوتك
ليس زيدا قلت ووجه ثالث وهو ان تقديرهم لا يؤدي المقصود من الاستثناء فانك اذا قلت قام القوم الا زيدا فالمقصود اخراج زيد
من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وقولهم ان التقدير ليس قيامهم قيام زيد لا يفيد ذلك وقد يجاب عن الثاني من وجهي
رد الشارح بما ستعرفه قريبا وقيل التقدير ليس القائم زيدا ورد بعدم اطراده في المثال المتقدم اي القوم اخوتك ليس زيدا كذا قال
الشارح وستعرف جوابه ايضا وكذا فاعل الافعال الثلاثة المتقدمة وهي حاشا وخلا وعدا بعض محذوفا مضافا الى ضمير المستثنى
منه وينبغي ان يحمل على ما قدمناه ولا يوقف عند ظاهره لما يلزم عليه من حذف الفاعل لكن المصنف رجع عن هذا في الشرح فقال
وهذا فيه ضعف لان قولك قاموا عدا زيدا ان جعل تقديره عدا بعضهم زيدا لم يستقم الا بان المراد بالبعض من سوى زيد فيلزم
اطلاق البعض على الكل الا واحدا وهذا وان صح فلا يحسن لقلته في الاستعمال والاجود ان يجعل الفاعل ضمير المصدر
المدلول عليه بالفعل السابق قال الشارح حاكيا عن غيره وهذا لا يطرد لانتقاضه بنحو القوم اخوتك عدا زيدا لانه لم يتقدم فعل
ولا ما يجري مجراه قلت وقد مر للشارح نظيره مرتين والجواب ان قولهم يعود الى مصدر الفعل السابق واسم فاعله لم يريدوا به العود
على ذلك والعمل عليه دائما سواء كان ثم فعل ولم يكن ثم فعل اصلا وهذا معلوم قطعا وانما ذكر ذلك على جهة المثال تنبيها
على كيفية التخريج في غيره بحيث يفقد الفعل يتصيد من الكلام بما يمكن عود الضمير عليه ففي مثل القوم اخوتك ليس زيدا يعود على انتساب
الاخوة الذي تضمنه الكلام السابق والمعنى ليس هو اي انتساب الاخوة انتساب زيد فحذف المضاف على راي الكوفيين واقيم المضاف اليه
مقامه واما على راي من يقول التقدير في ذلك التركيب ليس القائم زيدا يقول هنا التقدير ليس المنتسب اليك بالاخوة زيدا وعلى راي
المصنف يعود الضمير في مثل قولك القوم اخوتك عدا زيدا على الانتساب المفهوم من ذلك والمعنى هم اخوتك جاوز انتسابهم اليك
بالاخوة زيدا فيفهم من ذلك ان زيدا ليس باخ وهو المقصود بالاستثناء اذ لو كان اخا للمخاطب لم يجاوزه وغيره بالانتساب بالاخوة
اليه ثم الجمل المذكورة المتضمنة للاستثناء وهي ليس ولا يكون وحاشا وخلا وعدا هل لهن محل من الاعراب ولا جوز السيرافي في ذلك
الامرين فتارة اجاز كونهن في محل نصب على الحال كانك قلت مثلا قاموا خالين زيدا وعادين عمروا وحاشين خالدا وتارة اجاز

ان لايكون لهن محل من الاعراب فيكن مستانفات وان افترقن من حيث المعنى الى ما قبلهن من حيث كن متضمنات للاستثناء فان شئت
الا وصحح ابن عصفور هذا الثانى وقد يوصف على راى المستثنى منه منكرا او مصحوب ال الجنسية بليس ولا يكون والمراد بالمستثنى منه
ما يصح ان يستثنى منه للعلم بان الاستثناء والوصف لا يجتمعان معا وهذا نظير اشتراطهم فى الوصف بالا التى بمعنى غير صحة الاستثناء
لكنه نبه فى الشرح بما لا يصح فيه الاستثناء فمثل لذلك بنحو اتتنى امراة ليست هندا ولا تكون هندا واجاز ابن عصفور الوصف بهما
حيث لا يصح الاستثناء فتقول اتانى الرجال ليسوا الزيدين ونساء لسن الهندات وهو الظاهر ولا وجه لمنعه والفرق بين هذا وبين
الوصف بالا على تقدير صحة اشتراط صلاحية دخولها فى المحل الصالح للاستثناء ان اصل الا ان تكون للاستثناء والوصف بها على
خلاف القياس فاذا اخرجوها عن اصلها من الاستثناء الى الوصف شرطوا بقاء ما يصح فى الصورة كونه مستثنى منه لئلا يبعد عن
الاصل من كل وجه واما ليس ولا يكون فجملتان خبريتان مشتملتان على ضمير مرجع الى نكرة قبلهما واصل ذلك ان يكون وصفا بنفسه
لا بالحمل على غيره فلا يشترط الامر الاخر ومن هنا يظهر انه لا يتعين هذا الحكم لليس ولا يكون بل خلا وعدا وحاشا كذلك وفى النهاية لابن
الخباز ان شيخه قال بذلك فى قوله الا كل شىء ما خلا الله باطل وانه منع ان يكون ذلك استثناء لتقدم وينبغى ان يقدر ما زائدة لان المصدر
المأول لا يوصف به خلافا للفارسى فى مررت برجل ما شئت من رجل فيلحقهما ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة نحو ما
جاءنى رجل ليس زيدا وما اتتنى امراة ليست هندا وقام القوم ليسوا اخوتك وذهب النساء لسن اماءك ولا يخفى انك اذا قلت ما اتتنى
امراة ليست فلانة فمعناه ما اتتنى امراة موصوفة بانها ليست فلانة ومفهومه ان امراة موصوفة بذلك اتتنى وهو نظير الاستثناء
وذلك ان النفى انما ينصب على الصفة ويبقى ما عدا تلك الصفة ثابتا للموصوف المذكور كما فى المثل المذكور قولك ما اتانى رجل صالح ومن لا
يعتبر مفهوم الصفة ويجعل فلانة مسكوتا عنها يقول ايضا ان المستثنى مسكوت عنه غير محكوم عليه بشىء فيحتمل ان عندهم ايضا
فصـــــل فى الكلام على غير المستثنى بها وبيد وسوى ولا سيما يستثنى بغير حملا على الا فيجر المستثنى ضرورة كونه مضافا
اليه معربة بماله اى للمستثنى بعد الاداة الاستثنائية من نصب واجب نحو جاءنى القوم غير زيد ومرجوح بالنسبة الى الاتباع نحو
ما جاءنى القوم غير زيد او راجح على الاتباع نحو ما الزيد علم غير ظن او تابع لعامل مفرغ نحو ما قام غير زيد واعلم ان غيرا اسم يدل
على ذات باعتبار معنى هو المغايرة كقولك مغايرة فالاصل فيه ان يكون صفة واستعماله لذلك تارة يكون باعتبار المغايرة فى
الذات نحو مررت برجل غير زيد وتارة باعتبار المغايرة فى الصفة وان كانت الذات واحدة كقولهم دخلت بوجه غير الوجه
الذى خرجت به ولا يخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء
فى معنى المغايرة لما قبلهما حملت ام ادوات الاستثناء وهى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة كما مر وحملت غير على الا فى الاستثناء فى
بعض المواضع كما نحن فيه ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما
كان فى اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان
حمل غير على الا اكثر من حمل الا على غير لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب
وغيره والمنقطع وغيره موخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه فاذا حملت الا على غير فى الصفة والا حرف لا يقبل الاعراب دعى
حالها العارض لها بسبب الحمل فى الوصفية وهو ما يستحقه من الاعراب لولا مانع حرفيتها فجعل ذلك الاعراب على ما بعد الا عارية واذا
حملت غير على الا نظرنا فاذا هى اسم يحتمل الاعراب فى الاسم الواقع بعدها الذى صار مستثنى بسبب حملها على الا مشغول بالجر لكونه مضافا
اليه فجعل اعراب هذا الاسم الواقع بعدها الذى كان يستحقه لولا هذا المانع على نفس غير على سبيل العارية قال الرضى فعلى هذا التقدير
لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما ادى انتصابه من دون واسطة كما كان فى المستثنى بالا وهو
انما انتصب بالا وساطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا من ان حركة غير لما بعدها

على الحقيقة وهي عليها عارضة فكان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف
على محله كما سياتي نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد ولا يجوز فتحها اي فتح غير
مطلقا سواء اضيفت الى معرب او مبني لتضمن معنى الا خلافا للفراء فانه جوز ذلك معتدا بهذه العلة قال الرضي ولم يلتفت
البصريون الى ذلك لان ما تعلل به من تضمن الحرف عارض غير لازم فلا اعتبار به قلت وفيه نظر لان الفراء لم ينقل ذلك الراي حتى
يرد قوله بمثل هذا وانما حكاه لغة عن بعض اسد وقضاعة وحكى انهم يفتحون اذا كانت غير بمعنى الا تم الكلام او لم يتم بل تفتح في
الرفع والجر لا لاضافتها الى مبني كقوله: لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت: حمامة في غصون ذات اوقال: فجعل المصنف البناء
مقيدا بالاضافة الى مبني وعلة البناء عنده اضافتها الى المبني مع شدة ما فيها من الابهام ولم يجعل العلة تضمن معنى الحرف
لعروضه ولكن اذا كان الموضع صالحا لالا كان البناء اقوى لان ما لا يصلح ان يكون مستقلا بتاثير الحكم لا يمتنع ان يكون مرجحا للمقتضي
له فقول المصنف اعم من قول الفراء لانه لا يشترط للبناء صلاحية الموضع لالا واخص لانه يشترط بناء المضاف اليه واستدل
على انه لا يتوقف البناء على تضمن معنى الا بقول الشاعر: لذ بقيس حين يابى غيره: تلفه بحرا مفيضا خيره: وفيه نظر لان
التفريغ بعد يابى قد وقع كقوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره ولا فرق في ذلك بين الفاعل والمفعول واعتبار المعنى في المعطوف
على المستثنى بها وبالا جائز فمثال ذلك في المستثنى بغير ما تقدم التمثيل به من قولك ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لما كان في معنى
ما جاءني الا زيد ومنه قول الشاعر: لم يبق غير طريد غير منفلت: وموثق في حبال القد مسلوب: يروى بخفض موثق ورفعه
والشاهد في رواية الرفع ومثال ذلك في المستثنى بالا قول الشاعر: وما هاج هذا الشوق الا حمامة: تغنت على خضراء سمر قيودها:
صدوح الضحى معروفة اللحن لم تزل: تقود الهوى من مسعد ويقودها: بخفض سمر على انه صفة لحمامة وان كان مرفوعا لما
كان الا حمامة بمعنى غير حمامة قال الشارح بعد ان ساق مثال اعتبار المعنى في المستثنى بغير وظاهر كلام سيبويه ان ذلك عطف على الموضع
وذهب الشلوبين الى ان ذلك من باب التوهم لا من باب العطف على المحل لاسيما وقد قرن بذلك مسئلة اعتبار المعنى بعد المستثنى بالا وهذه
لا يتصور فيها العطف على الموضع البتة ويساويها في الاستثناء المنقطع بيد بالباء الموحدة ويقال ميد بالميم فتكون بمنزلة غير لكنها تخص
من اربعة اوجه انها لا تقع صفة وانها لا يستثنى بها في الاتصال وانها لا تضاف الا الى ان وصلتها وانها لا تنقطع عن الاضافة مضافا
الى ان وصلتها نحو قوله عليه الصلوة والسلم انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت من بني سعد وفي البديع انها
في هذا الحديث بمعنى من اجل والجمهور على انها بمعنى غير على حد قوله: ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم: بهن فلول من قراع الكتائب: ونحو
قوله عليه الصلوة والسلم نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وكذا قول الشاعر: بيد ان الله قد فضلكم:
فوق من احكا صلبا بازار: هذا هو المشهور اعني استعمالها متلوة بان وصلتها وقد استعملت على خلاف ذلك فوقع في بعض طرق
الحديث الثاني بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا وخرجه المصنف على ان الاصل بيد ان كل امة اوتوا فحذفت ان وبطل عملها واضيفت
بيد الى المبتدا والخبر اللذين كانا معمولين لان قال وهذا الحذف نادر ولكنه غير مستبعد في القياس على حذف ان فانهما اختان في
المصدرية وشبيهتان في اللفظ وقد حمل على حذف ان قول الزبير رضي الله تعالى عنه: ولولا بنوها حولها لخبطتها: كخبطة عصفور
ولم اتلعثم: ومما حذف فيه ان واكتفي بصلتها قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا والاصل ان يريكم لان الموضع موضع
مبتدا وخبره من اياته ومنه قوله عليه الصلوة والسلم لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الاخر تحد على ميت فوق ثلاث الحديث و
قوله عليه الصلوة والسلم لا يحل لامراة تؤمن بالله واليوم الاخر تسال طلاق اختها اراد ان تحد وان تسال قلت وكلام المصنف
وغيره مشعر بان بيد اسم بمعنى غير كما مر ولم يقم دليل ظاهر على الاسمية وقد كنت قديما اقول لو قيل بانه حرف استثناء كالا لم يبعد حتى
وقفت على توضيح المصنف الموضوع للكلام على اعراب مشكلات البخاري فوجدته قال فيه والمختار عندي في بيد ان تجعل حرف استثناء

ويكون

ويكون التقدير الا كل امة او تتلوا الكتاب بمن قبلنا على معنى لكن لان معنى الا مفهوم منها ولا دليل على اسميتها هذا كلامه وفيه امر اخر
ينتبه له وهو ان مقتضى ما قرره ان تكون الجملة الاسمية الواقعة بعدها وهي كل امة او تتلوا الكتاب من قبلنا في محل نصب على الاستثناء
المنقطع وقد صرح ابن خروف بهذا الذي يلوح من هنا فقال في قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله
من مبتدا ويعذبه الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وعلى هذا يزاد في الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة المستثناة
كما نبه عليه ابن هشام وقد سبق الكلام فيه وبنا ويها اي يساوي غيرا مطلقا سوى اي في الاستثناء المتصل نحو قام القوم سوى
زيد والمنقطع كقوله لم الف في الدار ذا نطق سوى طلل والوصف كقوله اصابهم بلاء كان فيهم سوى ما قد اصاب بني النضير
قال المصنف في الشرح وتساويها ايضا في قبول تاثير العوامل المفرغة رفعا ونصبا في نظم ونثر كقوله صلى الله عليه وسلم سالت الله
ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم ومن كلام بعض العرب ما اتاني سواك حكاه الفرا ووقعت مبتداة في قول الشاعر
واذا تباع كريمة او تشترى فسواك بائعها وانت المشتري وقد اكثر المصنف من الشواهد على تصرفها وتنفرد سوى بلزوم الاضافة
لفظا وانفرادها بذلك انما هو بالنسبة الى غير والا فبيد كذلك اعني ملازمة للاضافة لفظا وبوقوعها صلة دون شي قبله اي تنفرد
سوى ايضا عن غير بوقوعها صلة دون شي قبله نحو جاء الذي سواك فيجوز في فصيح الكلام ولو قلت جاء الذي غيرك لم يجز فيهما
الا عند الكوفيين كذا قرره الشارح وكلام المصنف مشكل لانه ان اراد به الصلة من غير تقدير شي اصلا اقتضى انه اسم مفرد موصول
به وهو باطل اذ المفرد لا يقع صلة لغير الالف واللام مع ان سوى لا يكون صلة للالف واللام البتة وان اراد دون شي قبله لفظا
ولكن قبله شي تقديرا كما صرح به في الشرح فليس هو صلة بل جزء الصلة ان قدر مبتدا قبله ومعمول الصلة ان قدر ثبت قبله
على التقدير الاول اعني تقدير المبتدا فلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غيرها مع اي بلا شرط نحو جاء ايهم غير جاهل ومع غير
اي بشرط طول الصلة نحو جاء الذي غير ضارب ابوه عمرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقياسا عند الكوفيين والاصح
عدم ظرفيته ولزومه النصب والقول بانها ظرف غير متصرف اي لازم النصب على الظرفية هو مذهب سيبويه وصرح بان
استعمالها على غير ذلك لا يحتمل الا في الشعر نحو وما قصدت من اهلها لسوائكا وصرح ايضا بانها بمعنى غير واعترضه المصنف
بان كونها بمعنى غير كما اعترف به يستلزم نفي الظرفية كما هي منفية عن غير فان الظرف في العرف ما ضمن في من اسماء الزمان
والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزومه الظرفية وكيف والشواهد قائمة على خلافه نظما
ونثرا وما ذهب اليه سيبويه منقول عن الفرا واكثر النحويين وذهب الرماني وتابعه ابو البقا العكبري الى ان سوى ظرف متمكن
يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا وحكى صاحب البسيط عن الكوفيين انها قد تكون اسما بمنزلة غير فتحصل فيها ثلاثة اقوال
الاول انها ظرف لا تتصرف اصلا الا لضرورة وهو قول سيبويه الثاني انها دائما اسم بمعنى غير وليست ظرفا وهو مذهب المصنف الثالث
انها ترد ظرفا وهو كثير وترد غير ظرف فتكون اسما بمعنى غير وهو مذهب الرماني ومن تابعه قال الشارح وهذا اقرب
الى الصواب ويجوز في سينه فتقصر كما تقصر عند كسرها وقد تفتح فيمد بعطف يمد على تفتح بالفاء وهو حسن لانه فهم انه حيث يقصد
الفتح من السين بان تكون مضمومة او مكسورة لا يكون ممدودا كما ذكرناه وكلامه يقتضي انه يستثنى بالجميع وقال ابن عصفور
لم يجي الاستثناء الا بالمكسورة السين فان اجيز في غيرها فبالقياس عليها واعلم ان سوى بكسر السين يكون صفة بمعنى متوسط نحو مكانا
سوى اي مكانا يكون فيما بيننا وبينك ويكون بمعنى القصد قالوا قصدت سوى فلان اي قصدت قصده وهذا اغرب ما جاءت فيه
قال الشاعر لاخير في سوى حذيفة مدحي لفتى العشي وفارس الاحزاب وتكون سوى بالضم صفة للمكان ايضا وقد قرئ الاية
بالوجهين ويكون سواء بالمد كذلك ايضا تقول هذا مكان سواء بالمد للمكان المتوسط وبمعنى الوسط نحو فاطلع فراه في سواء الجحيم
اي في وسطها ويظهر لي ان هذه كالاولى اي الفوه في متوسط الجحيم اي في المكان المتوسط من جهاتها وبمعنى مستو نحو سواء العاكف فيه

والباد ومررت برجل سواء والعدم بجر سواء فان رفعته وجب ان تاتي بعوض هو كذا في امالي ابن الشجري وتقول هذا درهم سواء فيكون بمعنى
تام وقد يقال ليس الا وليس غير بالضم وغير بالفتح اذا فهم المعنى يعني انه يحذف المستثنى بشرطين فهم المعنى وكون اداة الاستثناء الا وغير ولو
شرط ثالث وهو تقدم ليس عليهما وهل تتعين كذلك او تقوم لا يكون مقامهما الجمهور على المنع والاخفش على الاجازة وكذلك اختلفوا
هل يجب الحذف بعد غير عند وجدان الشرطين الاخرين او يجوز الذكر الاخفش على الجواز وغيره على الوجوب وقد سال بعض الطلبة فقال
اذا قيل قبضت عشرة ليس الا او ليس غير فالتقدير كما قالوا ليس الا اياها وليس غيرها فكيف يكون المستثنى عين المستثنى منه وجوابه ان المعنى ليس
المقبوض شيئا الا اياها او غيرها فاضمر اسم ليس عائدا على المقبوض المفهوم من قبضت وحذف خبرها للتفريغ وهو اسم عام يشمل كل عدد قليلا
كان او كثيرا وكذا في جاءني اخوتك ليس الا لكن اسم ليس هنا ضمير اسم الفاعل وسر ذلك ان الاسم العام فاعل في هذا المثال ومفعول في الذي قبله
وقد ينون فيقال قبضت عشرة ليس الا غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين اما للتمكين فلا
يلحق الا المعربات او للعوض فكان المضاف اليه مذكور واذا لم ينون فان ضمت فقال المبرد والمتاخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان
غيرا شبهت بالغايات كقبل وبعد فعلى هذا يحتمل ان تكون اسم ليس وان تكون خبرها وقال الاخفش هي ضمة اعراب لا بناء لانه ليس باسم
زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض لكن حذف المضاف وهو منوي الثبوت كقراءة بعضهم لله الامر من قبل
ومن بعد بالكسر من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وان فتحت فقالوا هي على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها لان المضاف
حذف لفظا لا نية كما مر وعليه فالفتحة اعرابية قلت وقد سبق ان غيرا قد تبنى على الفتح مع اضافتها الى مفرد فلم لا يجوز ان يكون الفتحة بنائية
والمحذوف حينئذ محتمل لان يكون الاسم والخبر ويقال غيره ليس بالضم فيكون الخبر محذوفا وغيره بالفتح فيكون الاسم محذوفا ولم
يكن غيره وغيره بالضم والفتح فلا تتعين ليس شرطا للتعبير عن هذا المعنى بل يشاركها في ذلك لم يكن ولا يكون حذف المستثنى وان جاز
وفاقا للاخفش وتعبير المصنف عن ذلك بقوله وقد يقال يقتضي قلته مع كونه هو الاصل لكن ذلك ليس بمستنكر فقد يهجر الاصل
البتة فلا ضير ان تقل والمدرك في ذلك السماع وقوله غير بالتذكير يعني اذا كان المتقدم مذكرا كقولك قبضت الفا ولا
يريد اختصاص المسئلة بالتذكير بل التانيث كذلك حين يتقدم المؤنث نحو قبضت مائة او عشرة او نحو ذلك والمذكور
بعد لا سيما منبه على اولويته بالحكم وذلك مضاد للاستثناء لانه اخراج والمذكور بعدها داخل بل هو اولى من المتقدم بالحكم
لا مستثنى خلافا للكوفيين والنحاس والزجاج والفارسي ووجهه انه مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم واعلم ان سيا من لا سيما
اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو الا انها قلبت ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء المتاخرة كري ولي وتشديد يائه ودخول لا عليه
ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ وسياتي في الاصل خلاف
هذا وفي الحلبيات للفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام وكر ابن هشام رحمه الله
هذا الكلام في كتبه قائلا لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو اذ هي لا تدخل على الحال المفردة ولوجب تكرار لا اذ هي واجبة مع الحال المفردة
كما في قولك رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد واجبت عن شقي اعتراضه في حاشيتي على المغني اما على الاول فبالتزام امتناع دخول
الواو عند اعتقاد ثانيه انه منصوب على الحال ودخولها في قولك قاموا ولا سيما زيد لا يرد لان سيا حينئذ لا يكون حالا بل هو
اسم لا التبرئة والخبر محذوف فلم يلزم حينئذ دخول واو الحال على اسم مفرد واما عن الثاني فبالتزام وجوب التكرار وقد وجد معنى
وان انتفى لفظا والتكرار اللفظي ليس بشرط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم
مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قاموا لا مماثلين زيدا في معنى قولك لا مساوين لزيد في حكم القيام ولا اولى منه به وانما
هو اولى منهم بذلك على ما فهم من ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم وهو عند غير الفارسي اسم لا التبرئة فان جر الاسم المذكور بعد لا سيما
فبالاضافة وما زائدة وهذا ارجح الوجوه وان رفع فخبر مبتدا محذوف وينبغي ان يكون الحذف واجبا لانه كذلك سمع وهذا ظاهر

جرّ
قوله وقول غيره وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بالجملة فالتقدير في مثل قول امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل ولا مثل يوم اذ
اليوم او لا مثل الذي هو يوم ان رفع وجعلنا ما موصولة او ولا مثل شيء هو يوم ان جعلنا ما نكرة موصوفة ويضعف القول بموصولية
ما في نحو لا سيما زيد حذف العائد المحذوف المرفوع مع عدم الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى كل من وجهي الرفع والجر ففتحة سي اعراب
لانه مضاف ولم يتعرض المصنف لنصب الواقع بعدها وهو تارة يكون نكرة وتارة يكون معرفة فاما نصبه اذا كان نكرة فعلى التمييز
كما يقع التمييز بعد مثل نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في لا رجل واما انتصاب المعرفة نحو
ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا
في الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع وقد توصل بظرف كقولك يعجبني الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة واحب
التنفل ولا سيما يوم الجمعة ومنه قول الشاعر: يسر الكريم الحمد لا سيما لدى : شهادة من في خيره يتقلب : او جملة فعلية
كقولك يعجبني كلامك ولا سيما تعظ به ومنه قوله: فق الناس في الخير لا سيما : ينيلك من ذي الجلال الرضى : واما وصلها
بالجملة الاسمية فذلك هو الغالب وفي هذه مسألة يحاجى بها فيقال متى يكون وصل الموصول بالاسمية غالبا وبالظرف والفعلية نادرا
قال الشارح وجاء بعد لا سيما الجملة الشرطية وعليه فما كافة قال وما يوجد في كلام المصنفين من قولهم لا سيما والامر كذا تركيب غير
عربي وقال الرضي ولا اعلم من اين اخذه وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق بمعنى ع
وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا
افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما
هاهنا يكون باقيا على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام
خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة
المحبة خصوصا راكبا وكذا في احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بعامل خصوصا
اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي ويختص
بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره الاخفش اعني قوله ان فلانا الكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة
الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر
وهي اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة ويجوز ان يكون عاطفة والاول
اولى واعذب هذا كلامه وقد رايناه اشتمل على الحكم بصحة ما جعله الشارح تركيبا غير عربي وقد يقال لا سيما بالتخفيف
وحذف الواو كقوله: فه بالعقود وبالايمان لا سيما : عقد وفاء به من اعظم القرب : وفه هذا فعل امر من وفى يفي وانما كتبت
بالهاء اعتبارا بحالة عند الوقف فانه كذلك يوقف عليه واما عند الوصل فلا هاء لفظا وان ثبتت خطا وتخفيف سي بحذف يائه الاولى
فيكون محذوف العين كسه ولا يجعل محذوف اللام كيد ودم لان ذلك يستدعي ان الياء بقيت بناء على ترك الاعتداد بعارض الحذف
وان تحريكها لانها قد صارت اخر الاسم وذلك تكلف لا موجب له وحكى الرضي انه يقال سيما بالتثقيل والتخفيف مع حذف لا ولم اقف
عليه من غير جهته ولم يوجد كثيرا من كلام المتاخرين من علماء العجم وهو بعيد فينبغي تحريره وفي كلام الشارح فيما ظاهره
النقل عن الشيخ اثير الدين ابي حيان ما نصه وما يوجد في كلام المولدين سيما بحذف لا فلا يوجد الا في كلام من لا يحتج بكلامه
وقد يقال ايضا لا سواء ما بمعنى لا سيما واطلاقه يدل على جواز الرفع والجر بعدها كما في لا سيما والله اعلم بالصواب

باب

الحال وهو ما دل على هيئة وصاحبها متضمنا ما فيه معنى في غير تابع ولا عمدة فقوله ما دل على هيئة جنس يشمل الحال وغيرها كبعض
الافعال نحو تربع واتكا وبعض الاسماء كرجع القهقرى وبعض الاخبار نحو زيد مثلي وبعض النعوت نحو مررت برجل راكب فخرج

بقوله وصاحبها الفعل واسماء الافعال والاصلات وخرج بقوله متضمنا ما فيه معنى في نحو بنيت صومعة وتخصيص معنى في بما تضمنه المذكور
ما معنى في بمجموعه لا بجزء مفهومه نحو دخلت الحمام فليس بعض الحمام اولى بفي من بعض بخلاف قولك جئت ماشيا وزيد متكى
ومررت برجل متكى فان معناه جئت في حال مشي وزيد في حال اتكاء ومررت برجل في حال اتكاء فمعنى في مختص بالمصدر الذى
هو جزء مفهوم المذكور فشارك الحال في هذا المعنى بعض الاخبار وبعض النعوت فخرجا بقوله غير تابع ولا عمدة كذا قرره المصنف
وتبعه الشارح حاكيا عنه انه قال ولا يعترض هذا بما لا يجوز حذفه من الاحوال نحو ضربي زيدا قائما فيظن بذلك انه صار عمدة
لان العمدة في الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه اصيل لا عارض والفضلة ما جواز الاستغناء عنه اصل لا عارض والحال في
المثل المذكورة من الثاني لا من الاول قلت المتبادر من الذهن من الهيئة هو الشكل والصورة المحسوسة المشاهدة وعلى ذلك
فيخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا فلا ينعكس التعريف وان اريد بالهيئة الصفة فلم عدل عنها لانها اوضح للمراد
لكنه لا يصح قول المصنف حينئذ انه يشمل نحو القهقرى ونحو الصومعة والحمام وايضا فالحال في نحو جاء زيد والشمس طالعة
خارج عن التعريف وحقه النصب كسائر الفضلات وقد يجر بباء زائدة ان نفي عامله وقد اشار المصنف لهذا القيد فيما مر
كقوله: فما رجعت بخائبة ركاب: حكيم بن المسيب منتهاها: وقول الاخر: كائن دعيت الى باساء داهمة: فما انبعثت بمزؤد
ولا وكل: وقد تقدم في اواخر باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر قدح ابي حيان في الاستدلال بهذين البيتين وتخريجه
اياها على وجه اخر وما زعم ابن هشام له في بعض مراجعه من هناك وانما جاز جره بالباء الزائدة من حيث هو خبر في المعنى
وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك يشترط في الخبر ايضا وانما قل الجر هنا بالباء خفض المرتبة المشبه به على انه وقع في البحر
المحيط لابي حيان في قوله تعالى والله يرزق من يشاء بغير حساب انه يجوز كون الجار والمجرور راجعا للفعل او الفاعل او
المفعول فالتقدير اما رزقا غير ذي حساب او يرزق غير محاسب للمرزوق او يرزق من يشاء غير محاسب ذلك المرزوق
كذا قال وعليهن فالباء زائدة في الحال وصاحبها مختلف اما على الاول فهو ضمير الرزق على انه مفعول مطلق والتقدير يرزقه
اي الرزق واما على الاخرين فهو ضمير الفاعل والمفعول وذلك دليل على ان هذا القائل لا يشترط النفي واضعفهن الاول
لاشتماله على ما اشتمل عليه الاخران من زيادة الباء وعلى تقدير المفعول المطلق كما قلنا وعلى تقدير مضاف اي غير ذي
حساب في اذا سلم ما ذكره المصنف من زيادة الباء في الحال المنفي عاملها لم يكن لاهل اللغة دليل في قوله: لقد كذب
الواشون ما بحت عندهم: بليلى ولا ارسلتهم برسول: على ان الرسول يستعمل بمعنى الرسالة ويبعد قولهم ان
فعولا بفتح الفاء في المصادر نادر بل رسول صفة اي حال من المفعول لان فعولا ياتي للجماعة والاثنين كما يجي للواحد قال
تعالى فقولا انا رسول رب العالمين واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان فقد ورد في فصيح الكلام غير مشتق كقوله
تعالى فانفروا ثبات او انفروا جميعا وغير منتقل كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا ومن امثلة سيبويه هذا خاتمك
حديدا وهذه جبتك خزا فاجتمع فيهما الجمود واللزوم قال المصنف وانما كان جديرا بورود مشتقا وغير مشتق ومنتقلا
وغير منتقل لانه خبر في المعنى والخبر لا يحجر فيه ويغني عن اشتقاقه وصفه وهذا هو المعروف عندهم بالحال الموطئة وهو اسم جامد
موصوف بصفة هي حال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء به لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها كقوله تعالى
فتمثل لها بشرا سويا وقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا او تقديره مضاف قبله كقول العرب وقع المصطرعان عدلي بعير اي مثل عدلي
بعير وقول بعض اصحاب امير المومنين على يوم صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف اي مثل اسد العرين
ومثل شاء النجف وعليه قول المتنبي: بدت قمرا ومالت خوط بان: وفاحت عنبرا ورنت غزالا: اي مثل قمر ويجوز ان يؤول
المنصوب في هذه الامثلة بما يصح كونه هيئة لما قبله اي وقع المصطرعان متماثلين وما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت

مضية ونحو ذلك وهذا لانهم يجعلون ما اشتهر بمعنى كالوصف المفيد لذلك المعنى كقولهم لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار
او دلالته على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين ومعناه الحقيقي غير مراد نحو كلمته فاه الى في اي متشافهين او سعر
نحو بعت الشاة بدرهم واشتريت البر قفيزين بدرهم اي مسعرا هذا التسعير ويجوز الرفع وحينئذ صفة اي منه ويكون
الحال اذ ذاك الجملة او ترتيب نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين على هذا النمط وعلمته النحو بابا بابا اي مفصلا قال ابو حيان
وانتصاب الثاني بالعامل في الاول لان المجموع الحال قلت العامل انما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي هنا
للاعراب هو الحالية وهي انما تكون بمجموع الجزئين بالغرض فعمل العامل في الجزء مشكل لانه عمل في غير ما يقتضيه المعنى المستحق
للاعراب فان قلت يرد في نحو الرمان حلو حامض قلت التزم استشكاله ايضا فينظر فيه وقال الزجاج انتصب الثاني على انه
توكيد والحال هو الاول وكانه راى ان بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تاكيدا ولا يرد ان الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لا
لان يقول انما التزم ذكره وان كان تاكيدا لان ذكره امارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض
وقال ابو الفتح الثاني منتصب على انه صفة للاول وكان التقدير عنده بابا سابق باب فحذف المضاف كما قيل عند الخليل مررت
برجل زهير على تقدير مثل وجاء زيد زهيرا على ذلك عنده وعند غيره وقال ابو علي الاسم الثاني منتصب بالاول ولم يظهر
لي وجهه فتامله او اصالة نحو اسجد لمن خلقت طينا وهذه جبتك خزا او تفريع نحو هذا حديدك خاتما او تنويع
نحو هذا تمرك شهريزا بشين مضمومة او مكسورة مع الاعجام والاهمال والاحسن لو قال او نوع او طور واقع فيه تفضيل
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وبقي عليه او وقوع مصدر نحو طلع بغتة وجاء سرعة وركضا ولا يقال تركه لانه غير قياسي
لانا نقول فاه الى في غير قياسي وقد ذكره وجعل فاه حالا من كلمته فاه الى في اولى من ان يكون اصله جاعلا فاه الى في او
من فيه الى في الاول وهو كونه حالا مذهب سيبويه لانه واقع موقع مشافها والى في عنده تبيين عنده مثل لك بعد سقيا فان
رفعت فالظرف خبر ويجب الرفع ان قدمت الظرف لان التبيين لا يتقدم وان قدمت فاه الى في على كلمته لم يكن لذلك
مانع عند سيبويه واكثر البصريين ومنعه بعض البصريين وان قدمت مع الرفع فالكوفيون على المنع ايضا قال ابو حيان
لا احفظ فيها نصا عن البصريين وقال ابن هشام القياس الجواز فالثاني وهو جعل فاه مفعولا بفعل محذوف هو الحال
في الحقيقة اي جاعلا فاه الى في هو مذهب الكوفيين ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني ولو
كان على الاضمار لم يمتنع الثالث وهو ان اصله كلمته من فيه الى في فحذف حرف الجر فانتصب ما كان مجرورا به هو مذهب
الاخفش ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل اذ الانسان لا يكلم من في غيره وقد يجاب بانه من القلب لعدم الالباس وذكر
المصنف في التوضيح قول ابن مسعود رضي الله عنه اقرانيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى في فقال يحتمل ثلاثة اوجه
وذكر المذاهب الثلاثة موردا لها على انها احتمالات واوجه لا مذاهب فدل ذلك على امرين احدهما ان قولهم هنا اولى معناه
ان الجميع عنده جائز وان بعض الاوجه خير من باقيها لا ان احدها عنده متعين وكانه اختار الاول لان مجاز
التاويل اسهل من مجاز الحذف والتقدير والثاني ان الذي تقدم من قد يكون قاله في مثل كلام ابن مسعود وذلك واضح
لا اشكال فيه بخلافه في المثال لكن تصريحه في المتن بالمثال يابى هذا الاحتمال ولا يقاس عليه
وان سمع جاذبته ركبتي الى ركبته وجاورته منزلا الى منزلي وناضلته قوسه عن قوسي وكل هذا خارج عن قياس الحال
من وجهين التعريف والجمود وايضا فهو معدول به عن ظاهره من الارتفاع بالابتداء اذ الحال في المجموع فاه الى في
فالقياس جعله مع ما بعده مبتدا وخبرا وجعل الجملة حالا فلذلك قال انه لا يقاس عليه خلافا لهشام فانه اجاز القياس
على ذلك وينبغي لبقية الكوفيين ان يوافقوا هشاما في اجازة القياس عليه لانهم لا يرونه حالا جامدة اقيمت مقام

يقال مم

الكوفيون وم

المشتق كما يراه جمهور البصريين ولا منتصبا بحذف الجار كما يراه الاخفش بل هو منه مفعول لا بحذف عامله وذلك يقال بقياسه اذا
فهم المعنى ولولا دعواهم فهم المعنى لم يصح منهم دعوى الحذف **فصل** في الكلام على الحال باعتبار التنكير والتعريف
الحال واجب التنكير وهذا هو الاصل لان المقصود بيان الهيئة والهيئة تحصل بالنكرة كما تحصل بالمعرفة الا ان النكرة اولى
لخفتها ولكونها الاصل وقد يجيء معرفا اي على صورة المعرف بالاداة كقول لبيد: فارسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق
على نغص الدخال: العراك الازدحام والضمير في ارسلها للابل والنغص مصدر قولك نغص البعير اذا لم يتم شربه وكذا نغص
الانسان اذا لم يتم مراده مأخوذ من قولهم نغص الله عيشه تنغيصا اي كدره والدخال في الورود ان يشرب البعير ثم يرد من العطن
الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما فاته من تمام شربه وفي تخريج مثل ذلك باعتبار الاعراب ثلثة اقوال احدها
ان هذا الاسم المنصوب ليس بحال في الحقيقة وانما الحال عامله وهو الفعل المقدر اي تعترك العراك قاله الفارسي الثاني مثله الا
ان المقدر اسم لا فعل اي معتركة العراك وعلى هذين القولين فال في العراك لتعريف الحقيقة الثالث ان الاسم المذكور ليس منصوبا بمقدر
لا فعل ولا اسم فاعل وانما هو واقع موقع اسم فاعل منتصب على الحال قاله جماعة وزعم ابن خروف انه مذهب سيبويه فيكون العراك
واقعا موقع معتركة والظاهر ان ال على هذا القول زائدة ومن ثم اولنا قول المصنف معرفا بان معناه على صورة معرف او بالاضافة
يعني او معرفا بالاضافة اي في صورة معرف بها نحو ضربت زيدا وحده فهذا وان كان معرفة في اللفظ الا انه في معنى قولك منفردا قاله
ابن الحاجب في شرح المفصل ولا بعد في ان الشيء يكون لفظه لفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم مررت برجل مثلك و
ضارب زيد ووحده يحتمل ان يكون مصدرا محذوف الزوائد اصله ايحاد قال صاحب الصحاح تقول رايته وحده وهو منصوب عند
اهل البصرة على المصدر في كل حال كانك قلت اوحدته برؤيتي ايحادا اي لم ار غيره ثم وضعت وحده هذا الموضع وقال ابو العباس
يحتمل وجها اخر وهو ان يكون الرجل في نفسه منفردا كانك قلت رايت رجلا منفردا انفرادا ثم وضعت وحده موضعه قلت فهو على
الاول حال من الفاعل والاصل رايت زيدا موحدا له برؤيتي اياه وعلى الثاني حال من المفعول ويظهر ان ذلك مصدر وحد يحد
وحدا وحدة فقد جاء ذلك فليس مصدرا محذوف الزوائد ومنه اي ومن المعرف بالاضافة اي الجائي على صورة المعرف بها عند
الحجازيين العدد من ثلثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم نحو جاء القوم ثلاثتهم وجاؤا عشرتهم وما بينهما من الالفاظ الستة فينصبون
ذلك كله على الحال وان كانت واردة على صورة المعرف بالاضافة لوقوعها موقع النكرة اي معدودين بهذا العدد قال الشارح ومذهب
سيبويه في هذا كمذهبه في وحده من انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانك قلت تثليثا وذهب يونس الى انه
في الاصل صفة فيكون حالا بنفسه ورد بانه لا يقع صفة الا نكرة وفيه نظر وذهب المبرد الى انه يقدر من لفظ الثلاثة فعل
فتقول مررت بالقوم فثلثتهم قلت ولم يتحرر لي تنزيل هذا المذهب على المقصود من هذا التركيب فتأمله ويجعله التميميون
توكيدا فيعربونه باعراب المتبوع رفعا ونصبا وجرا واجاز المصنف في الكافية وشرحها ان يكون بدلا والظاهر ما ذكره هنا
وهو قول النحويين لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير يرجع الى المبدل منه والتوكيد المعنوي يستوجب الضمير وقد اجمعوا هنا على
الضمير اذا اتبعوا وهل ثم فرق في المعنى بين جعل هذه الاعداد حالا كما يقول الحجازيون وجعلها تاكيدا كما يفعله التميميون ظاهر كلام
المصنف في الشرح يقتضي ان المعنى فيهما واحد فانه قال النصب عند الحجازيين على تقدير جميعا ويرفع التميميون على تقدير جميعهم فمقتضاه
ان لا فرق عنده الا من جهة الصناعة وقد يعامل بالمعاملتين الحالية والتاكيدية مركب العدد نحو رايت الرجال خمسة عشرهم
فيجوز ان يكون منصوبا على الحال او التاكيد فان قلت كيف يطلع على هذا والغالب على المضاف البناء وحينئذ فلا يعلم هل
اتبعوا او نصبوا قلت لا يخفى انه يحمل كلام من تكلم بذلك على ما ظهر من لغته في الكلمة المعربة فمن ثم يعلم ذلك وقضهم بقضيضهم
اي ينتصب على الحالية قال الرضي والاولى ان تقول المصدر بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع منقضهم اي كاسرهم

مع نكو

مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسر او مكسور والاصل فيان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم خبره ومعناه كاقرر فلما اقامت
الجملة مقام المفرد اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد ويعامل ايضا بالتاكيد فتقول جاء القوم قضهم بقضيضهم
نصبا ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم جرا وقد يجئ المؤول بنكرة علما كقولهم جاءت الخيل بداد فبداد علم جنس وقع حالا لتاويله بنكرة
كانهم قالوا جاءت الخيل متبددة وقد نص المصنف هنا على شيئين التاويل فعلم ان النوعين السابقين لا قلة فيهما وعلم ان
الانواع كلها مؤولة فان قوله قد يجئ المؤول بنكرة علما يدل على ان ما تقدم ذكره مؤول بنكرة فصـــــل في الكلام على
المصدر حيث يقع حالا ان وقع مصدر موقع الحال فهو حال عنده خلافا للمبرد والاخفش وذلك مثل قوله تعالى ثم ادعهن
يأتينك سعيا وادعوه خوفا وطمعا ودعوتهم جهارا وقالت العرب قتلته صبرا ولقيته فجاءة واتيته ركضا وجئته
مشيا وسرت اليه عدوا وهو كثير والجمهور على ان المصدر في ذلك كله واقع موقع الحال لا معمول لشيء محذوف ويدل على ذلك
وقوعه خبرا ونعتا نحو زيد صوم وهذا رجل عدل ولا يمكن في ذلك تقدير عامل فكذا ينبغي هنا وحمل بعض الناس كل ذلك
على حذف مضاف اي اتيان سعي ودعا خوف وطمع ودعا جهار وقتل صبر ولقا فجاءة واتيان ركض ومجي مشي وسير عدو
وكذا يقدره مع المصدر المعرف فيقدره في ارسلها العراك ارسال العراك وفي طلبه جهدك طلب جهدك وفي قام زيد وحده قيام
وحده وفي جاؤا الجماء الغفير مجي الجماء وفي دخلوا الاول فالاول دخول الاول فالاول وفي كلمته فاه الى فيّ كلام فيه قال ابن هشام
وهذا تقدير حسن سهل ولم يتعرض المصنف لهذا ذلك وحكى مذهب الاخفش والمبرد وهو ان المنصوب في ذلك مفعول مطلق لفعل
مقدر قبله والجملة الفعلية هي الحال والتقدير قتلته اصبر صبرا وكذا سائرها وكان ينبغي لمن يقدر ذلك ان يجري بينهم الخلاف في
هل يقدر المحذوف جملة او مفردا وكان الاحسن للمصنف ان يقول لا مفعول مطلق لحال محذوفة لينص على حقيقة نوع المعمول
واعترض في ترجيح مذهب المبرد والاخفش بانه ان كان الدليل على الفعل المضمر لفظ المصدر المنصوب فينبغي ان يجيزوا ذلك
في كل مصدر له فعل ولا يقتصروا على السماع ولا يمكن ان يفسره الفعل الاول لان القتل لا يدل على الصبر ولا اللقا على الفجاءة ولا
الاتيان على الركوب قال الشارح وذهب الكوفيون الى انها مفاعيل مطلقة منصوبة بالفعل المتقدم وليست في موضع الحال
لان معنى قتلته صبرته وكذا باقيها قلت عليه منع ظاهر اذ الصبر على القتل هو الحبس عليه فاذن القتل اعم من الصبر عليه لانه
تارة يكون معه وتارة يكون بدونه فكيف يكون معنى قتلته صبرته ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو اتيته سرعة وتمثيله
للنوع بالسرعة منا فلرده على من قال في ضربته تاديبا ان تاديبا نوع بانه لو قيل كل تاديب ضرب لم يصح وهنا ايضا لو
قلت كل سرعة اتيان لم يصح خلافا للمبرد فانه طرد ذلك وجوز القياس عليه واستشكل بان الحال نعت في المعنى ونحو
لا يطرد النعت بالمصدر لا يطرد وقوع الحال به قال ابن هشام والذي يظهر لي انه مطرد في النوعي وغيره كما يطرد وقوع
المصدر خبرا فان الحال بالخبر اشبه منه بالنعت ولكثرة ما ورد من ذلك فان قلت ما وجه ما ذكره هو وغيره من
ان الحال اشبه بالخبر من النعت مع ان شبهها بكل منهما انما هو من حيث المعنى اما شبهها بالخبر فلان قولك جاء زيد
راكبا اثبات لركوب زيد كما في زيد راكب الا انه في الحال على سبيل التبعية وفي الخبر على سبيل الاستقلال واما شبهها
بالنعت فلان التركيب المذكور نحو في المعنى كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا ان المقصود في الحال كون صاحبها على هذا الوصف
في معنى جاء زيد الراكب فهي م
حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فانه لا يقصد به ذلك بل مجرد اتصاف المنعوت به و
اذا كان كذلك فمن اين اشتد شبهه بالخبر دون النعت قلت يمكن ان يوجه بما قاله السكاكي في معاني المفتاح من ان حكم
الحال مع ذي الحال ابدا نظير حكم الخبر مع المخبر عنه الا تراك اذا لغيت هو من قولك هو الحق بينا بقي الحق بين وجاء في قولك
جاء زيد راكبا بقي زيد راكب وضربت في قولك ضربت اللص مكتوفا بقي اللص مكتوف فتجد الحال وذا الحال خبرا ومخبرا عنه

وذكر ابن الحاجب مثله في شرح المفصل فاذن قد ظهر امتياز الشبه الخبري بما ذكر اذا اعتبار مثله في الشبه النعتي غير متأت فبان ما
قال ابن هشام رحمه الله هل يقتصر فيه وفي غيره على السماع ولا يتعدى الا في ثلثة انواع فلا يقتصر فيها على السماع نحو انت الرجل
علما وهو المصدر الاتي بعد اسم مراد به الكمال فهذا وما بعده عند المصنف مما وقع فيه المصدر موقع الحال باطراد وقال ثعلب الرجل
مؤول بالعالم وعلما مفعول مطلق كما في قولك انت العالم علما والاظهر ما خرجه عليه ابو حيان من ان المصدر في مثله تمييز لانه
فاعل في المعنى اي انت الكامل علما اي علمه وهو زهير شعرا وحاتم جودا ويوسف حسنا والاحنف حلما والخليل عروضا وسيبويه
نحوا وخرجه ابو حيان على التمييز ايضا الا انه على تقدير مثل اي مثل زهير شعرا وكذا بقية الامثلة فهو مثل على التمرة مثلها زبدا
قلت وفيه نظر لانك اذا قلت على التمرة مثلها زبدا فالمثل هو نفس الزبد وفي قولك هو مثل زهير شعرا ليس المثل نفس الشعر
فالاظهر تخريجه على التمييز كما في المثال الاول على تاويل المخبر به بالكامل اي هو الكامل شعرا اي شعره وكذا الى اخرها واما علما فعالم
اي مهما يذكر انسان علما اي في حال كونه علما فعالم تقول ذلك لمن ادعى او ادعي له العلم وغيره فسلمت له العلم فالناصب لهذه الحال
هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويحتمل ان ينصبه ما بعد الفاء وصاحبه ما فيه من ضمير فالحال على هذا
مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فهو عالم في حال علم اللهم الا ان يقترن ما بعد الفاء بمانع يمنع من عمله فيما قبله فيتعين فعل الشرط
للعمل نحو اما علما فلا علم له واما علما فانه عالم وهذه المسئلة اختلف فيها راي المصنف والذي اختاره في الشرح قول من زعم ان المصدر
مفعول به لفعل الشرط المحذوف لادلة احدها ان ذلك اعراب مطرد في حالتي التعريف والتنكير بخلاف القول بالحالية فانه لا يصح
في المعرف فلهذا يقدره سيبويه مفعولا له وفي جميع احوال ما بعد الفاء بخلاف قول الاخفش انه مفعول مطلق لامتناعه في اما العلم
فذو علم او فانه عالم او فلا علم له الثاني انه ليس فيه اخراج شيء عن اصله والغالب فيه الثالث مجيء غير المصدر هنا كقولهم اما قريشا
فانا افضلها التقدير مهما تذكر قريشا فانا افضلها اي مهما تصف او تذكر وحكى يونس اما العبيد فذو عبيد بالنصب وترفع بنو تميم المصدر التالي لاما في التنكير جوازا
مرجوحا وفي التعريف وجوبا وللحجازيين في المعرف رفع ونصب حاصل هذا الكلام ان الحجازيين التزموا نصب المنكر والتميميين
رفع المعرف ولكل من الفريقين الوجهان في النوع الاخر ولم يتعرض المصنف لوجه الرفع على ماذا هو وقال ابن هشام الظاهر ان
رفعه على انه مفعول به لفعل الشرط المحذوف مبنيا للمفعول اي مهما يذكر العلم او مهما يذكر علم ولا نعلم موضعا ذكر فيه احد جري جملة
الشرط بعد اما غير هذا الموضع على ما رايت فيه ولكنهم قالوا في واما الصبر عنها فلا صبرا انه مبتدا والجملة بعده خبر ولم يقدروه
مفعولا لم يسم فاعله والذي قدمته اولى لسلامته من عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه وقولهم الرابط العموم يقضي بجواز زيد لا رجل
في الدار ولا قائل بذلك ومما يدل ايضا على انه مفعول به لا حال جواز رفعه اذ المفعول به ينوب عن الفاعل بخلاف الحال وهو
اي المعرف وسكت عن المنكر فعلم انه عنده حال كما ذكره في صدر المسئلة فالمعرف في النصب مفعول له عند سيبويه وظاهر كلامه ان
سيبويه يوجب ذلك وحكى عنه في الشرح انه قال في اما الضرب فضارب بقول الاخفش فكان ينبغي ان يذكر عنه هنا جواز الوجهين
المفعول له والمفعول المطلق وحيث قلنا بانه مفعول له فالعامل فيه فعل الشرط المحذوف اي مهما يذكر شيء لاجل الضرب فهو ضارب
وقد ضعف بقلة مثل لا اقعد الجبن عن الهيجاء وهو اي المعرف والمنكر مفعول مطلق تاكيدي والعامل فيه ما بعد الفاء
ان لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله وان اقترن بالمانع فعل الشرط هو العامل هذا كله عند الاخفش ففي مثل قولك اما علما
فزيد عالم واما الضرب فهو ضارب يكون التقدير مهما يكن من شيء فزيد عالم علما او فهو ضارب الضرب وفي نحو اما علما فذو
علم واما العلم فذو علم يقدر العمل لفعل الشرط كذا قال الشارح ولم يفصح بكيفية تقديره فتامله وضعف ايضا مذهب الاخفش
بان المصدر المؤكد لا يكون معرفا بال ودعوى الزيادة على خلاف الاصل فصل في الكلام على تنكير صاحب الحال و
تقديمه على الحال وتاخيره عنه لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة لما قدمناه من شدة شبه ذي الحال بالمخبر عنه الذي هو مبتدا فكما

لا يقع المبتدأ نكرة ما لم تختص او يقع ذو الحال نكرة ما لم يختص بنعت مثلا كما في قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من
عندنا كذا مثل المصنف وتبعه الشارح وهو مشكل من وجهين احدهما ان النكرة هنا عامة لدخول كلمة كل عليها فلا نسلم ان
المسوغ الوصف والثاني ان الحال لا يأتي من المضاف اليه الا في ثلاث مسائل ليست هذه واحدة منها او يختص باضافة كما في
قوله تعالى في اربعة ايام سواء للسائلين واشار بقوله في الغالب الى وروده نكرة في غير الصور التي ذكرها في هذا الفصل ومثل
له المصنف والشارح بما وقع في الحديث جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرس ما بقا وقد يقال لا نسلم ان ما بقا حال من
فرس بل هو من فاعل جاء او يسبقه عطف على الفعل المجزوم بلم من قوله ما لم يختص يعني او لم يسبقه نفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم فان قلت لا نسلم ان الجملة الواقعة بعد الا هنا حالية وانما هي وصف قلت يمنع منه امران احدهما انه قد تقدم
ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها الا اذا كان مستثنى او مستثنى منه او تابعا له وعلى تقدير كونها صفة لقرية لا تكون شيئا من المسائل
الثلاث والثاني اقتران الجملة بالواو ودخولها على الوصف ممتنع على رأي الجمهور نعم الزمخشري يقول بجواز توسط الواو بين
الصفة والموصوف لتأكيد لصوقها به وانتقده المصنف في الشرح بان مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين
والكوفيين معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا هو معلل بما لا يناسب وذلك لان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها
وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال العطف مؤكد وايضا فالواو فصلت الاول من الثاني و
لولاها لتلاصقا فكيف يقال انها اكدت لصوقها واجيب عن الاول بان تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق
بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالصاق لا انها الان عاطفة وعن الثاني ان المراد من الالتصاق
ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه بل المراد الالتصاق المعنوي وبالواو تأكد الثاني وان انتفى الاول او لم يسبقه شبهه اي شبه نفي والمراد
به النهي والاستفهام فالنهي كقول قطري الخارجي: لا يركنن احد الى الاحجام * يوم الوغى متخوفا لحمام: والاستفهام كقول الشاعر
: يا صاح هل حم عيش باقيا فترى * لنفسك العذر في ابعادها الاملا: او لم يتقدم الحال نحو هذا قائما رجل مثل به سيبويه
وانشد لذي الرمة: وتحت العوالي والقنا مستظلة * ظباء اعارتها العيون الجآذر: قال الشارح ويظهر من كلام سيبويه
ان صاحب الحال في نحو فيها قائما رجل هو المبتدأ وذهب قوم الى ان صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر قال المصنف وقول سيبويه
عندي هو الصحيح لان الحال خبر في المعنى فجعله لاظهر الاسمين اولى من جعله لاغمضهما قيل وهذا يستقيم لو تساويا فاذا كان احدهما
معرفة والاخر نكرة فجعله للمعرفة اولى وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا
الا اذا تأخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما فعل ذلك مع التأخر او لم تكن
الحال جملة مقرونة بالواو لان اقترانها بالواو دافع لتوهم كونها نعتا خلافا للزمخشري ومثال ذلك قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي
خاوية على عروشها وقال الشاعر: مضى زمن والناس يستشفعون بي * فهل لي الى ليلى الغداة شفيع: او لم يكن الوصف به على خلاف الاصل
نحو هذا خاتم حديدا او عندي راقود خلا قال المصنف ظاهر كلام سيبويه ان المنصوب في هذين المثالين واشباههما منصوب على الحال
وان الذي سوغ ذلك مع تنكير ما قبله التخلص من جعله نعتا مع كونه جامدا غير مؤول بالمشتق وقد تقدم ان ذلك يغتفر في الحال لانه
بالاخبار اشبه منه بالنعوت وتعقبه الشارح تبعا لابي حيان بان المشهور من كلام سيبويه وغيره نصبا بعد خاتم وراقود وشبههما
على التمييز فلو كان ما قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا لم يكن الا حالا او لم يشارك فيه معرفة نحو جاء رجل
وزيد ضاحكين وكان حقه ان يقول مختص بدل قوله معرفة ليشمل نحو هذا رجل صالح وامراة مقبلين واعلم ان اعتبار هذه الشروط
لوقوع الحال من النكرة ليس بمذهب سيبويه وانما مذهبه جواز كون ذي الحال نكرة قياسا مطردا من غير اعتبار لشيء من ذلك و
وجهه ان الحال انما دخلت للتقييد عاملها فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة او شبهه الا ان ما ذكره المصنف من انه

لابدّ في الغالب من وجود مسوّغ هو قول الخليل ويونس والجمهور ويجوز تقديم الحال على صاحبه وتأخيره عنه ان لم يعرض مانع
من التقديم كالاضافة الى صاحبه لكن بشرط ان تكون الاضافة محضة نحو عرفت قيام هند ضاحكة نبّه على ذلك في الشرح فانه
قال واما ان كانت الاضافة غير محضة فيجوز تقديم الحال على المضاف كقولك هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا لان الاضافة
في نية الانفصال فلا يعتدّ بها واعترض ابو حيان بانّه يرد على تعميمه نحو هذا مثلك متكلما قلت واقره تلميذ الشارح وهو
سهو فان الاضافة في مثلك محضة وليست كل اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهي في مثلك
مفقود او لم يعرض مانع من التاخير كاقترانه اي اقتران صاحبه بالا على راي نحو ما سار مسرعا الا زيد فان الحال لو اخر في هذا
التركيب افاد خلاف المعنى المراد وذلك ان معنى ما سار مسرعا الا زيد انه لم يسر احد على هيئة الاسراع الا زيد وذلك يقتضي ان
غير زيد سار لا على هيئة الاسراع ولو ان هذا هو المراد لقلت ما سار الا زيد ولم تقيده بقولك مسرعا فاذا قلت ما سار الا
زيد مسرعا فمعناه انه لم يسر احد الا زيد وان سيره كان على هيئة الاسراع وهذا معنى غير ذلك المعنى فاذا قصد امتنع تقديم مسرعا
على الا لئلا يفيد خلاف المعنى المراد واما قوله ما راى غني الاجناح ها بطا فتقدير راعني ها بطا واعلم ان قوله على راي يثبت في بعض
النسخ دون بعض على انها بنافيه تكرار لما ذكر في غير هذا الباب وموهمة ان المذهب الصحيح خلاف ذلك اذ انما يقال على راي في عرف
المصنفين للقول المرجوح وموهمة ايضا ان هذا الراي مذهب لاقلين والامر بخلاف ذلك كله فكان الاولى ترك هذه الزيادة كما
هو في بعض النسخ وكاضافته اي اضافة صاحب الحال الى ما لابس الحال نحو جاء منقاد العمرو صاحبه لانه لو اخر هنا للزم عود الضمير
الى متاخر لفظا ورتبة وتقديم على صاحبه المجرور بحرف غير زائد لا بالزائد فيجوز تقديم الحال عليه نحو ما جاء لي راكبا من احد وقد
جزم بجوازه في الارتشاف ولا بالاضافة فيمتنع التقديم كامر انفا ضعيف على الاصح عند المصنف لا ممتنع كما هو مذهب الاكثرين فانهم
منعوه مستندين الى عدم سماعه من العرب والى ان الحال تابع وفرع لذي الحال فكما لا يتقدم المجرور على الجار لا يتقدم تابعه ايضا
بل حكى ابن الانباري الاتفاق على منع تقديم الحال في هذه المسئلة وليس كذلك نعم هو مذهب الاكثرين وذهب ابن كيسان والفارسي
وابن برهان والمصنف الى الجواز وفصل الكوفيون بين ان يكون ذو الحال مضمرا نحو هند مررت بها ضاحكة بها او مظهرا والحال
فعلا نحو مررت تضحك بهند فيجوز التقديم فيهما وبين ان تكون الحال مفردة من ظاهر نحو مررت ضاحكة بهند قلت كذا حكوه
والتفصيل المذكور لا يفي بصور المسئلة فقد يقع الحال من ظاهر اذا كان جملة اسمية نحو مررت هند هو جالس بزيد فيحرر مذهبهم
في ذلك واستدل المصنف بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من الناس المجرور باللام وبقول الشاعر
: اذا المرء اعيته المروة ناشيا : فمطلبها كهلا عليه شديد : فكهلا حال من الضمير المجرور بعلى وبقول الاخر : لئن كان برد الماء
هيمان صاديا : الي حبيبا انها لحبيب : فهيمان حال من الضمير المجرور بالى والحال متقدمة في الكل قلت وقد قدح في جميع ذلك
اما حله قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس على ما ذهب اليه فمعترض من وجهين احدهما انه حمل للقران على ما اعترف
بضعفه ولا يخفى ما فيه والثاني انه قدم في باب الاستثناء ان المحصور واجب التاخير ونص هنا على وجوب تاخير الصاحب
المحصور فكذا الحال المحصورة والحق قول الزجاج ان كافة حال من الكاف والتاء للمبالغة اي ما ارسلناك الا كافا للناس عن
الضلال وابطاله بان ما زيد فيه التاء للمبالغة ثلاثة ابنية نسابة وخروفة ومهذارة غير متجه لان غايته شهادة على نفي
في مقابلة شهادة على اثبات من امام معتبر فحصر في الثلاثة باطل قطعا بثبوت علامة وراوية واما قوله فمطلبها كهلا عليه
شديد فقد قيل فيه لا نسلم ان كهلا حال من مجرور على بل هو حال من فاعل المطلب فالمطلب مصدر ميمي مضاف الى المفعول والفاعل
محذوف والتقدير فطلب المرء اياها اي المروة في حال كهولته شديد عليه واما البيت الاخر فقد منع كون هيمان فيه حالا
بل هو مفعول للمصدر الذي هو برد والتقدير لئن كان ان يبرد الماء هيمان صاديا يعني نفسه قال بعض المغاربة وعلى تقدير

ان يبعد التأويل في هذه الابيات فلا تقوم الحجة بها لان الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام قلت وفيه نظر ولا يمتنع تقديمها اى تقديم
الحال على المرفوع والمنصوب خلافا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقا اى سواء تقدم العامل ام لا وسواء كانت الحال فعلا او لا فيجوز
عند البصريين مكتوفا ضربت اللص وضربت مكتوفا اللص وتضحك ضربت هندا وضربت تضحك هندا وكل ذلك ممتنع عند
الكوفيين وتعليلهم المنع بخوف توهم كون الحال مبدلا منه وصاحبه بدلا انما يتأتى في نحو لقيت راكبة هندا ولذلك استثنى بعضهم
الحال الفعلية كما يجئ هذا اذا كان المنصوب ظاهرا واما اذا كان ضميرا نحو اللص مكتوفا ضربته فالفريقان يجيزونه وخلافا للكوفيين
ايضا في المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال نحو راكبا جاء زيد فاما لو كان المرفوع ضميرا جاز عند الكل نحو خشعا ابصارهم
يخرجون من الاجداث والاستدلال بهذه الاية على تقديم صاحبها اذا كان مرفوعا وعلى عاملها اذا كان متصرفا غير قاطع لجواز ما قاله
بعضهم من كون خشعا مفعولا به ليدعو اى يدعو الداعي قوما خشعا ابصارهم واما اذا كان العامل ليس مؤخرا عن الحال من المرفوع
الظاهر فانه يجوز عند الكل ايضا كقوله؛ فسقى ديارك غير مفسدها، صوب الربيع وديمة تهمي؛ ويرد على الكوفيين قول العرب
شتى تؤوب الحلبة اى متفرقين يرجع الحالبون وقول الشاعر؛ تردحنري حلق العيون. واستثنى بعضهم اى بعض النقلة عن الكوفيين
هذه القضية كلام المصنف في الشرح من حال المنصوب ما كان فعلا نحو لقيت تضحك هندا ووجهه ما قدمناه من عدم ايهام المفعولية البتة
بخلاف لقيت ضاحكة هندا والذي ينبغي لهذا القائل ان يستثني ما كان جملة ولا خصوصية للفعل من حيث هو فعل بذلك ولا
يضاف غير عامل الحال الى صاحبه الا ان يكون المضاف جزاه او كجزئه ومفهوم ذلك ان عامل الحال يضاف الى صاحبها فهذه ثلاث مسائل
الاولى هذه التى تؤخذ من مفهوم كلامه نحو عرفت قيام زيد مسرعا وهو راكب الفرس مسرجا ومنه قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا
وقول الشاعر؛ تقول ابنتي ان انطلاقك واحدا، الى الروع يوما تاركي لا ابا ليا الثانى ان يكون المضاف جزا من المضاف اليه نحو
ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا الثالث ان يكون المضاف ليس جزا حقيقة وانما هو بمنزلة الجزء كقوله تعالى ان اتبع ملة ابرهيم
حنيفا فاما تجويز الحال من المضاف اليه في المسئلة الاولى فواضح واما في المسئلتين الاخريين فانما حسن جعل المضاف اليه فيهما صاحب
حال لانه قد يستغني به عن المضاف الا ترى انه لو قيل في غير التلاوة ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا واتبع ابرهيم حنيفا لحسن بخلاف
نحو ضربت غلام هند جالسة فيمتنع فيه جعل المضاف اليه صاحب حال باجماع على ما نقل المصنف ونقل غيره عن بعض البصريين
جوازه وحكى الشارح عن شيخه اثير الدين ابو حيان انه قال والذي نختاره ان المجرور بالمضاف اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب
لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزاه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
والعامل في المضاف اليه اما المضاف واما معنى الاضافة واما اللام وايها قدرته لا يصلح عاملا في الحال قال ولا حجة فيما
استدل به المصنف لاحتمال ان يكون اخوانا منصوبا على المدح وحنيفا حالا من ملة على معنى دين او من الضمير في اتبع هذا كلامه قال
وينبغي للمصنف ان يجيز ما نقل الاجماع على منعه لانه سيجيز اختلاف عامل العامل وصاحبها **فصل** تكلم فيه المصنف
على جواز تقديم الحال على العامل وعلى امتناع التقديم ويبقى عليه وجوب التقديم وذلك اذا كان اسم استفهام نحو كيف جاء زيد وبدا بالقسم
الجائز واشترط له وجود امرين وانتفاء ستة امور فقال يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان فعلا متصرفا نحو مسرعا اقبل زيد و
خشعا ابصارهم يخرجون وهذا مذهب البصريين الا الجرمي والسماع يرده ودل الاخفش في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل
وقد سلف تفصيل الكوفيين في المسئلة فان قلت كلامه صادق على ما اذا كانت الحال جملة مصدرة بالواو نحو جاء زيد والشمس
طالعة فيلزم جواز تقديمها على العامل مع ان المنع ثابت والسر فيه شبه واو الحال بواو العطف فكما لا تتصدر العاطفة
لا تتصدر الحالية قلت المنع انما هو منقول عن المغاربة وقد حكى ابن اصبغ جواز تقديمها عن الجمهور والفرا فظاهر كلام
المصنف موافقة الاكثرين في المسئلة فلا ضير واحترز بالمتصرف عن الجامد فلا يتقدم الحال عليه او كان العامل صفة تشبهه

اي يشبه الفعل سواء كان اسم فاعل نحو زيد مسرعا مقبل او اسم مفعول نحو اللص مجردا مضروب او صفة مشبهة نحو زيد غنيا وفقير
اسمح وهذان هما الامران الوجوديان اللذان شرطهما ثم انتقل الى الامور الستة المطلوب انتفاؤها فقال ولم يكن عامل الحال
نعتا نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها ووجهه ان التقديم يؤدي الى الفصل بين المنعوت ونعته وليس هذا بشيء
لان الممتنع انما هو التقدم على المنعوت لان النعت لا يتقدمه فلا يتقدمه معموله ونصوص النحاة طافحة بذلك فما قال المصنف
هنا متعقب ولا صلة لال نحو المقبل ضاحكا زيد فلا يجوز الضاحك زيد مقبل او صلة لحرف مصدري عاملا كان نحو
يعجبني ان يجيء زيد ضاحكا فلا يجوز يعجبني ان ضاحكا يجيء زيد او غير عامل نحو ليسرني ما فعلت محسنا فيمتنع ايضا يسرني ما
محسنا فعلت والاول متفق فيه على المنع لان اتصاله بصلته اكد لانه حرف وموصول وعامل والثاني مختلف فيه كما مر في
باب الموصول وقد فهم انه ان كان صلة لموصول غيرهما نحو جاء الذي قام ضاحكا جاز تقديمه فيجوز جاء الذي ضاحكا قام
وهذا المفهوم صحيح ولا مصدرا مقدرا بحرف مصدري نحو يعجبني ركوب الفرس مسرجا فلا يجوز يعجبني مسرجا ركوب الفرس
فان قلت ليس ثم ما يعطف عليه قوله مصدرا الا قوله نعتا او قوله صلة وكل منهما ممتنع لانه يلزم من ذلك دخوله تحت قوله
ان كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه وهو باطل قلت انما يتم هذا لو كان من عطف المفردات وليس كذلك بل هو من عطف الجمل
فالتقدير ولا يجوز ان كان مصدرا فلا اشكال فان قلت اقتصر على ذكر الحرف مع ان التقدير به او بالفعل فلم صنع ذلك قلت لان
الحرف هو المقتضي للمنع ولا مقرونا بلام الابتداء نحو لاصبر محتسبا فلا يجوز محتسبا لاصبر وحقه ان يقول في غير باب ان ليسلم من
المناقشة بنحو ان زيدا مخلصا ليعبد ربه فان قلت وحقه ان يقيد التقدم بكونه على لام الابتداء التي اقترن بها العامل
ليسلم من ورود لمحتسبا اصبر قلت لا يصدق على العامل حينئذ انه مقرون بلام الابتداء نعم جواز هذا التركيب مما يتوقف فيه
او بلام القسم نحو لاعطين السائل مغنيا اله ويلزم تقديم عاملها عليها وهذا عطف على قوله يجوز تقديم الحال على عاملها ان كان فعلا
غير متصرف نحو ما احسن زيدا عالما او صلة لال او حرف مصدري او مصدرا مقدرا بحرف مصدري او مقرونا بلام الابتداء او
القسم وقد علمت امثلة ذلك كله مما سبق او جامدا ضمن معنى مشتق كحرف التشبيه والتمني والترجي والتنبيه واسم الاشارة والاستفهام
التعظيمي نحو كان قلوب الطير رطبا ويابسا ليت زيدا صائما عندكم لعل عمروا قائما في الدار وهذا بعلي شيخا يا جارتا ما انت جاره
هذا كلام المصنف في الشرح وفيه زيادة على ما ذكرناه عدا اما من امثلة هذا القسم نحو اما علما فعالم وتعقبه الشارح بان
العامل ليس اما بل الشرط المحذوف قلت ايضا فقد اختار في موضع انه مفعول به لا حال وقدم وايضا فعبارته لا تشمل شيئا مما ذكر اذ لا
يصدق في عرف النحويين على شيء من ذلك انه عامل جامد ضمن معنى مشتق نعم يصدق عليه في عرفهم انه عامل تضمن معنى الفعل
دون حروفه وانما يصدق عبارته ظاهرا على نحو زيد اسد مقداما والاشكال نشا من ذكره الجمود والاشتقاق ولو قال عاملا
ضمن معنى الفعل لم يكن به باس او افعل تفضيل نحو وجه زيد احسن سافرا من وجه عمرو او مفهم تشبيه نحو زيد زهير شاعرا
وهنا نقد وذلك ان العامل في هذه الحال ما اشتمل الكلام عليه من معنى التشبيه وليس العامل لفظيا فيوصف بالتصرف فان
قلت مثل لذلك بالكاف في زيد كزهير شاعرا وبكان في قول امرئ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب
والحشف البالي ليسلم من هذا الاعتراض اذ العامل فيما ذكرته لفظي قلت يصد عنه ان ذلك داخل عنده فيما تقدم من قوله وجامد
ضمن معنى مشتق وقد يقال انما نشا هذا الاعتراض من اصله بناء على انه جعل مفهم التشبيه قسيما للجامد فيلزم ان يكون متصرفا
ومفهم التشبيه لا يوصف بذلك وهذا غير متجه اذ لا يلزم انحصار مطلق العامل في الجامد والمتصرف حتى يلزم من جعل عامل ما
قسيما للجامد ان يكون متصرفا بل لنا واسطة وهو ان يكون العامل لا جامدا ولا متصرفا فلا يلزم من نفي الجمود اثبات التصرف
فسقط الاعتراض واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالبا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا فبسرا ورطبا حالان وافعل التفضيل

عامل فيهما وصاحب الحال الاولى الضمير المستكن في اطيب وصاحب الحال الثانية هو الضمير المجرور بمن هذا هو المختار واليه ذهب المازني
وابن كيسان والفارسي في تذكرته وابن جني وخروف قال المصنف وهو مذهب سيبويه وذهب المبرد والزجاج وابن السراج و
الفارسي في حلبياته الى انهما منصوبان على اضمار كان التامة صلة لاذ او اذا بحسب ما يقتضيه المقام فالتقدير عند الاداة الاستقبال
هذا اذا كان بسرا اطيب منه اذا كان رطبا فالعامل عندهم في الحال كان التامة وصاحب الحال فاعل كان المستتر فيها فالعامل في الظرفين
افعل التفضيل وان كان احدهما مقدما لان الظرف يتقدم على العامل وان كان معنى فعل قال المصنف في اضمار ستة اشياء من غير حاجة
قال وبعد تسليم الاضمار يلزم اعمال افعل التفضيل في اذ واذا فيكون تشبيها بما فر منه قلت قد تضمن كلامهم الاعتذار عن هذا الاخير
واجاز بعضهم ان تكون كان المقدرة ناقصة فيكون بسرا ورطبا خبرين لا حالين واستند في ذلك الى مجي المنصوب معرفة نحو زيد
المحسن افضل منه المسي قلت يحتاج الى سماع وقيل العامل في الحال الاولى في المثال المذكور اسم الاشارة وقيل التنبيه والعامل في
الثانية افعل التفضيل قال الشارح وهو ضعيف ولا يطرد في كل موضع لان نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا ليس فيه اسم اشارة
قلت وجه الضعف ان العامل في الحال مقيد بها فلو كان هذا عاملا في الحال لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام
الا في حال البسرية كان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا في حال شيخوخته والمجي في قولك جاء زيد راكبا لم يكن الا في
الركوب ونحن قاطعون بانه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا الا في حال بسريته بل في حال كونه رطبا او بلحا او تمرا كذا قرره ابن الحاجب
وهو حسن ورده ايضا على القول بان العامل اسم الاشارة بغير هذا الذي ذكرناه عنه مما للاعتراض فيه مجال وذلك مقرر في شرح كافيته
فلا نطول بذكره واعلم ان في كلام المصنف مناقشة من حيث اخلاله بقيد لا بد من ذكره وذلك ان اغتفار توسيط افعل التفضيل بين
حالين مشروط بان يكون احدى الحالين مفضلة على الاخرى فلا يجوز زيد راكبا احسنهم مقبلا وانما اغتفر نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر فقيل هذا اطيب منه بسرا رطبا حصل الالباس فان قيل يندفع اللبس بجعل احدهما تاليا
لافعل نحو هذا اطيب منه بسرا رطبا قلنا يلزم من ذلك فصل افعل التفضيل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد
فصل بالظرف والجار والمجرور والتمييز قلنا ذلك فصل جائز وهذا بتقدير التزامه وانما للالباس يكون فصلا لازما في نوع هذا
التركيب فلم يحتمل على ان بعضهم اقدم على ارتكاب هذا الفصل فاجاز نحو زيد الحسن قائما منه قاعدا لما راه من الالباس حكاه الشارح
واختاره الرضي ظانا انه لم يسبق الى هذا القول به فقال انا لا ارى باسا بمثل ذلك والى هذا اشار المصنف والله اعلم بقوله غالبا وقد
يفعل ذلك التوسط بين حالين بذي التشبيه فيهما في احدهما متقدمة وفي الاخرى متاخرة كقول الشاعر: انا فذا كهم جميعا فان
امددت ابدا هم ولات حين بقاء: وقول الاخر: تعيرنا اننا عالة: ونحن صعاليك انتم ملوكا: اذ المعنى تعيرنا اننا فقرا ونحن
في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم والمسوغ لتقديم صعاليك هنا هو المسوغ لتقديم بسرا في المثال المتقدم وهو خشية اختلاط المعنى
الا ان تمطر دثم لقوة التفضيل بنا دهنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرناه في هذا البيت اجود ما قيل فيه وفي لا رتشاف ان ذلك
على اضمار كان وحكى ابن هشام في مغنيه قولين اخرين احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عالني الشي اذا اثقلني
وملوكا مفعول اي انا نثقل الملوك بنطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر كالاخبار هنا مثله في وازواجه امهاتكم قلت وصعاليك
على هذا القول حال مقدمة على عاملها المعنوي مع فقد المقتضي لاغتفاره فهو ضعيف والثاني فالحريري وقد سئل عن البيت وهو
ان التقدير انا عالة صعاليك نحن وانتم قال ابن هشام وقد خطي في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على تعبد فيه
وهو ان يكون صعاليك مفعول عالة اي انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيد الضمير عالة وانتم توكيد الضمير مستتر في صعاليك وحصل
في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه حال من ضمير عالة والا والى على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي
نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على ان يكون الاول للثاني والثاني للاول فان فصلا اسهل

من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا للضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان صعاليك هو المخاطبون
فيحتمل كونه راعى المعنى هذا كلامه بنقصه قلت وفيه نظر اما اولا فلان كلا من الوجهين اللذين حمل الكلام عليهما يأباه قول
الحريري نحن وانتم بعطف احد الضميرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان انتم توكيد لضمير نحو لكم المحذوف وهو ضمير المفعول
يعني ونحن توكيد لضمير عالة فكيف يعطف توكيدا على توكيد الفاعل هذا مما لا سبيل اليه واما ثانيا فلان دعواه امتناع جعل انتم توكيدا　المفعول معه
لضمير صعاليك من حيث تخالفهما بالحضور والغيبة ساقطة وذلك لان الحال على تقديره هو ضمير الخطاب المحذوف من نحو لكم الذي
هو مفعول به فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما مر في قولك قمت يا زيد ضاحكا فالضمير الذي
يتحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك والذي يظهر من كلام الحريري انه قصد ان صعاليك مفعول بعالة وان نحن وانتم
تاكيد للضمير الذي يتحمله عالة وذلك لان الضمير المنصوب ان مراد به في الحقيقة المتكلم مع من يتبعه في التكلم والمخاطبون الا انه غلب المتكلم
على المخاطب فاتى بضمير المتكلم على القاعدة وعالة خبران فيكون فيه ضمير عائد على اسمها مشارك له في الاشتمال بحسب المراد من متكلمين
ومخاطبين فعند تاكيده بين المقصود بذلك الضمير نصا فقيل نحن وانتم ولو كان حالا من ضمير عالة والمعنى انكار تعيير المخاطبين للمتكلمين
مع اشتراكهم في مرتبة الشرف اي نحن شرفا كما انكم اشراف في ذلك لانا نقول في حال ملكنا الصعاليك ونرفدهم فلا وجه لتعييركم ايانا
مع تساوينا قدما منا في رفعة المنزلة وعلو الرتبة لكن حصل في البيت تقديم وتاخير وكان الاولى بالحريري ان يقول انتم ونحن ابقاء على
الواو وما تستحقه من الدخول على المعطوف فان تقديره يقتضي انها اخرجت عن محلها وادخلت على المعطوف عليه ولا نظير لذلك اصلا
مع انه لا ضرورة تدعو الى ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع كما اسلفناه في باب المفعول معه فان كان الجامد
الذي يمكن عمله في الحال ظرفا نحو زيد عندك قائما او حرف جر نحو زيد في الدار قائما مسبوقا بمخبر عنه كزيد في المثالين المذكورين جاز على
الاصح توسط الحال بين المخبر عنه المقدم وعاملها المؤخر بقوة ان كان الحال ظرفا نحو زيد عندك امامك اذا جعلت عندك حالا
وامامك خبرا عن زيد او حرف جر ومجرور نحو زيد في الدار عندك على ان تجعل في الدار حالا وعندك خبرا ومنه قولك زيد من العلم
بمكان ويضعف ان كان غير ذلك نحو زيد قائما عندك وعمرو جالسا في الدار ففي ذلك كله خلاف فالبصريون على المنع مطلقا والفراء
والاخفش في احد قوليه على الاجازة مطلقا بلا ضعف وتفصيل المصنف المذكور وفصل الكوفيون بين المضمر وغيره فاجازوا نحو انت
قائما في الدار وللتوسط صورة اخرى متفق على جوازها غير التي اشار اليها المصنف بقوله مسبوقا بمخبر عنه وهي ان تتوسط
الحال بين الخبر المتقدم والمبتدا المتاخر نحو في الدار قائما زيد واعلم ان قول المصنف مسبوقا بمخبر عنه يشكل بمثل قوله وقد كان
منكم ماؤه بمكان ولا تلزم الحالية في نحو فيها زيد قائما وهي ان يقع اسم مع ظرف وجار ومجرور يحسن السكوت عليه ومعه ما　فيهما
يصلح للخبرية والحالية والظرف مكررا والجار والمجرور فلا تلزم الحالية في الاسم الصالح لها بل يترجح الحالية على الخبرية فلك في
قائم الواقع في التركيب ان تنصبه على الحالية وهو الراجح ولك ان ترفعه على الخبرية وانما رجح الاول لنزول القران به قال الله تعالى
فاما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقال تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها ولا فرق بين ان يتاخر الظرف
عن المخبر عنه كالايتين او يتقدم كمثال المتن وقلنا بجواز الرفع لقراءة الاعمش ففي الجنة خالدون فيها وانهما في النار خالدان
فيها وتلزم هي اي الخبرية لا الحالية التي صدر الكلام فيها في نحو فيك زيد راغب وهو حيث يكون الظرف والجار والمجرور ناقصا
لا يكتفى به في الخبرية اذ لا يصح زيد فيك فيتعين ان يكون الاسم المذكور خبرا ولا يصح جعله حالا اذ حاليته فرع عن استقلال
ما قبله وهو غير مستقل بالفرض كما قلناه فتبين كونه خبرا خلافا للكوفيين في المسالتين وحجتهم في المسالة الاولى وهي نحو فيها
زيد قائما انها ان الظرف صالح للخبرية صلاحية ظاهرة متفقا عليها لكونه تاما مع انه قد اعتني به من وجهين تقدمه في اول
الجملة وتوكيده فلو الغي بان جعل الخبر غيره كان ذلك تناقضا وكالتناقض وحجة البصريين في ان الحالية راجحة لا واجبة

امران احدهما ان هذا المعنى لا ينهض الى الايجاب وانما ينهض الى الترجيح والثاني انه لا يجيبه اذا نفصا الغاء الظرف بل يكون خبرا اخر على
ان من النحويين من منع ذلك والصحيح الجواز والخلاف مبنى على جواز تعدد الخبر فمن اجازه اجاز هذا ومن زعم انه لا يجوز الا اذا
جعل الخبران في التقدير في معنى خبر واحد وكان هذا قبيل في زيد شاعر وكاتب زيد جامع بين الشعر والكتابة اي يكون المراد الاخبار باجتماع
الوصفين لا بحصول كل منهما لم يجز ذلك كذا قال ابن هشام قلت وفيه نظر وذلك لان الظرف الاول خبر عن زيد والثاني تاكيد
له وقائم خبر اخر لا يعمل في شئ من الظرفين فان قلنا يجوز تعدد الخبر فلا اشكال وان قلنا بان التعدد يجوز عند جعل المتعدد في معنى خبر
واحد كما في زيد شاعر وكاتب اي جامع بين الوصفين فيجوز هنا ايضا اذ الخبران في معنى خبر واحد لانهما في معنى قولك جامع بين
الكون في الدار والقيام نعم ان جعل الظرف متعلقا بقائم امتنع لعدم تاتي جعلهما بمعنى واحد اذ لا معنى لقولك جامع للقيام في
الدار والكون فيها ضرورة ان القيام في الدار يستلزم الكون فيها فكانك قلت جامع للكون في الدار على صفة القيام والكون فيها و
ذلك مما لا معنى له فتامله وقد يقال جعل الخبرين في معنى خبر واحد انما هو حيث يكون الخبران معطوفا احدهما على الاخر بالواو وذلك
مفقود في مسئلتنا فيمتنع اعتبار هذا المعنى واما المسئلة الثانية فانما جوز الكوفيون فيها النصب لان مذهبهم جواز الاخبار
بالناقص بشرط وجود مشتق منصوب على الحال فان قلت الناقص ان علق باستقر فليس المعنى عليه وان علق بالحال فكيف يكون الخبر
معمولا للحال قلت قد اجيب عن ذلك بامرين احدهما انهم لا يقدرون في نحو زيد عندك وزيد في الدار متعلقا بل يجعلونه منصوبا
على الخلاف والثاني انه عندهم خبر في اللفظ لا في المعنى كما ان الحال عندهم حال في اللفظ لا في المعنى وانما المؤكد الظرف في هذا المثال
لانه الذي لا ولي التاكيد كونه خبرا وتاكيد الخبرية هنا غير مناسب لانه لا يصح اولا يحسن كونه خبرا فاذا كانت الخبرية ممتنعة
او ضعيفة فكيف تؤكد ومن حجج الكوفيين جواز على الخبرية قوله فلا تلحني فيها فان بجنبها اخاك مصاب القلب جم بلابله في رواية
من نصب مصاب القلب والبصريون يجيبون عن ذلك بان المعروف الرفع ولئن سلم نصبه فالخبر محذوف للقرينة اي متيم
ونحوه فالحال حينئذ من ضمير الخبر المحذوف واعلم انه ليس في كلام المصنف ما يفهم رتبة الجواز عند الكوفيين في المسئلة الثانية اذ
مخالفتهم في لزوم الخبرية صادق بتجويزها راجحة او مرجوحة او مساوية للحالية والواقع ان الكوفيين في هذه المسئلة يجوزون
الخبرية راجحة والحالية مرجوحة وقد يقال الظاهر انهم لا يرجحون ما منعه غيرهم بل اسوا الاحوال انهم يجيزونه مرجوحا
وهذا مما يعلم بالنظر وفيه نظر **فصل** في الكلام على تعدد الحال مع اتحاد عاملها واتحاد صاحبها او تعدده واتحاد
عاملها وحذفها واختلاف العامل فيها وفي صاحبها يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها او تعدده بجمع او تفرق
فهاتان مسئلتان الاولى ان يتعدد الحال ويتحد صاحبها وذلك نحو جاء في زيد راكبا مسرعا وكقوله علي اذا ما زرت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا ولم يحك المصنف في المسئلة خلافا والخلاف فيها شهير فالفارسي منع وتبعه ابن عصفور وجماعة
قياسا على الظرف والاخفش وابن جني اجازا وتبعهما المصنف قياسا على الخبر والنعت وتمسكهم بسماع نحو جاء زيد راكبا مسرعا
لا يجديهم شيئا لاحتمال كون الثاني وصفا للاول او كونه حالا من ضميره المسئلة الثانية ان يتعدد الحال ويتعدد صاحبها
ويتحد العامل وهو ليس باسم تفضيل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فهذا جائز باتفاق وكذا اذا كان اسم تفضيل نحو هذا بسرا
اطيب منه رطبا وان كان فيه ضعف ما لانه في قوة مصدرين فجاز ذلك على ان الصاحب هنا ايضا متعدد ففيهما ما
في المسئلة الاولى وزيادة لكنه تعدد كلا تعدد فانه وان تعدد لفظا فهو شئ واحد في المعنى اذ المفضل عين المفضل عليه واعلم ان
ان المصنف لو عبر هنا بان قال يجوز تعدد الحال مع اتحاد عاملها واتحاد صاحبها او تعدده لكان اولى لان المقصود من هذا
الكلام ذكر جواز تعدد الحال فليكن المصدرية وغيره يذكر للتفصيل والتقسيم لا العكس وليس المراد من قوله بجمع قسيم التثنية
وانما المراد به قسيم التفريق فدخل فيه نحو قوله تعالى وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وكذا قول الشاعر متى ما تلقني

فوددن ترجف روايفا لسنبك وتستطارا ومثال التفريق لقيت زيدا مصعدا ومنحدرا ويظهر ان مقتضى القياس العطف
كما في الاخبار وهو في كلام ابن الحاجب في شرح المفصل بالعطف وقال الشاعر وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا
وهنا بحث وهو ان مسئلة الجمع لا تدخل تحت التعدد اذ الحال فيه واحد كالخبر في قولك الزيدون قائمون ولا يكون الحال من حيث
هو فيه تكرار وغيره لغير الاقرب فعلى هذا فاذا قلت ضربت زيدا راكبا فالحال من زيدا فان اردت كونه حالا من الفاعل وليته اياه وهو
الصحيح وجوز الزمخشري في ضربت زيدا قائما كون الحال من الاول وكونها من الثاني واذا قلت لقيت زيدا مصعدا منحدرا فالاول من الحالين
للثاني من الصاحبين والثاني للاول منهما فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا حال من الفاعل هذا راى الاكثرين وقال قوم من اهل الادب
وابن السراج وابن يعيش الحال الاول للاول والثاني للثاني قياسا على احسن وجهي اللف والنشر وحجة الاكثرين ان فصلا واحدا اسهل من
فصلين وان اللف والنشر انما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينة فلا بد للثاني الحال من مرجح وهو ما ذكرناه
نعم ان بهذا التقديرات الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد واما اذا ظهر المعنى فلك ان تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق الا المانع
فانه يعمل بمقتضاه فتكون الحال الاولى لغير الاقرب نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة لقيام المانع من جعل مصعدا لهند التي هي اقرب الصاحبين
اليه ضرورة ان مصعدا مذكر وهندا مؤنث وافرادها بعد اما ممنوع هذه جملة اسمية معطوفة على الفعلية المتقدمة وهي قوله
يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها فالاولى الكلام في جواز التعدد وهذه الكلام في وجوب التعدد ومثال هذه انا هديناه السبيل اما
شاكرا واما كفورا قال الشارح ذكر غير المصنف انه قد يستغنى عن الثانية او كقول الشاعر وقد شفني ان لا يزال يروعني خيالك اما
طارقا او مغاديا وهذا ليس موافقا لكلام المصنف ولا مخالفا لان كلامه في تكرار الحال لا في تكرار اما وقد ذكر في باب الشرط ان او
تاتي عديلة لاما وافرادها بعد الا نادرا انما يقع في الشعر كقوله تهدت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدائع والمكر وقد
نص في باب لا على ان ترك التكرار في ذلك ونحوه ضرورة وقيد هناك الخبر بالافراد ولم يقيد هنا الحال بذلك والعذر له انه لم يذكر
الحال الواقعة جملة بعد ويضمر عاملها اي عامل الحال تارة على سبيل الجواز واخرى على سبيل الوجوب لا بد من قرينة مع الحذف في كل
من القسمين فيضمر العامل جوازا لحضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره في استفهام كقولك
قائما في جواب من قال كيف تركت زيدا او غيره اي غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها
قادرين ووجوبا ان جرت مثلا مثله الشارح بما لم يتحرر لي لفظه من النسخة التي بين يدي فتركتها ولا اذكر له الان مثالا او بينت
ازديادا ثمن نحو اشتريته بدرهم فصاعدا او بينت غيره اي غير ازدياد الثمن فدخل تحته صورتان ازدياد غير الثمن نحو تصدق
بدينار فصاعدا وغير الازدياد وهو النقصان نحو تصدق بالف فسافلا وهذه لم يقف عليها ابو حيان لغير المصنف واعلم ان
الذي قاله المصنف في هذه المسئلة من اصلها قول سيبويه اعني ان نحو صاعدا حال حذف عاملها وقيل مفعول مطلق حذف عامله اي
فصعد الثمن صعودا ثم حذف الفعل وخلفه المصدر ثم انيب الوصف على المصدر وقيل لا حذف البتة بل قوله بدرهم حال متعلقة
بمحذوف لا بالمذكور وصاعدا عطف عليه ولا يخفى ان المعنى انما هو على ان الباء متعلقة باشتريته فان الدرهم ثمن وانت اذا قلت
اشتريته في حال كونه متقابلا بدرهم او مسعرا بدرهم لم يقتض ان الدرهم وقع ثمنا وقال ابن الحاجب اذا قلت اخذته بدرهم
فصاعدا لا يكون صاعدا عطفا على المفعول لاقتضائه انك اخذت المثمن والصاعد جميعا وانما الصاعد ثمن مبتدا وليس
لا مثمن ماخوذ ولا على قولك بدرهم لفساده لفظا وهو واضح ومعنى لانه يكون الشراء بالدرهم والصاعد فيكون المجموع الثمن
وليس المراد هذا وايضا فدخول الفاء يبطل كون المجموع الثمن اذ بعض الثمن لا يكون باعتبار كونه ثمنا عقيب بعض لا تقول
بدرهم فدرهم واذا بطل العطف وجب التقدير بحسب المعنى فلذلك قدره وافذهب الثمن صاعدا شيئا فشيئا مقرونة بالفاء
او ثم ذكره سيبويه وقال الشارح والعطف بالفاء اكثر قلت وقد نفى الكل منهما في موضعه لا ثم فلا اكثر ولا اقل او نابت

الحال عن خبر نحو هذا زيد قائما كما تقدم تقريره في باب المبتدا او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل في توبيخ مثله الشارح وغيره بقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى والصواب تمثيل ذلك بنحو اقائما وقد قعد الناس لان المخاطب بذلك قائم فهو متصف بالحال بخلاف في مثالهم فانه ليس بتميمي وقد قدروا العامل في هذا المثال اعني تميميا مرة وقيسيا اخرى بتحول اي اتحول تميميا تارة وقيسيا تارة قال ابن الحاجب وليس بقوي لانه لم يرد انه تحول في حالة التميمية وانما المراد انه تنقل تنقلات متعددة لا انه متنقل في حالة كونك تميميا ومثله افي الولائم اولاد الواحدة وفي العيادة اولاد العلات اي انتقلون هذه التنقلات الخاصة ومثله قول الشاعر افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب امثال النساء العوارك كل ذلك منصوب على المصدرية وهو قول سيبويه وهو الحق لما بينا من فساد المعنى على دعوى الحالية ثم التوبيخ قسمان مع استفهام وغيره وقد مثل المصنف لهما في الشرح فالاول نحو اتميميا مرة وقيسيا اخرى ونحو اقائما وقد قعد الناس والمثال قوله قائما ولما وقد قعد الناس فهو وان كان حالا في كلام مساق التوبيخ الا ان صاحب الحال ضمير قائما والعامل قائما والثاني نحو قاعدا قد علم الله وقد سار الركب والبحث في الجملتين في المثالين واحد وفي هذا جملة اعتراض او وقعت بدلا من اللفظ بالفعل في غيره اي غير توبيخ نحو هنيئا مريئا وقد تقدم الكلام عليه ويجوز حذف الحال ما لم تنب عن غيرها سواء كانت نائبة عن الخبر او بدلا من اللفظ بالفعل وقد تقدم تمثيل ذلك او يتوقف المراد على ذكرها بجزم الفعل عطفا على المجزوم من قوله ما لم تنب اي يجوز حذف الحال مع انتفاء احد الامرين اما نيابتها عن غيرها او توقف المراد على ذكرها واكثر ما يقع ذلك في النفي وشبهه كقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وما ارسلناك الا بشيرا ونذيرا لاتقربوا الصلوة وانتم سكارى الاية وتاتي في غيره كقوله تعالى وهذا بعلي شيخا ومنه قول الشاعر انما الميت من يعيش كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء فهذا ونحوه لا يجوز حذفه وتعمل فيها اي في الحال غير عامل صاحبها خلافا لمن منع والمنع هو مذهب الجمهور لان الحال كالصفة فلا يعمل فيها الا عامل الموصوف وقد يعارض بانها كالخبر وعامله غير عامل المبتدا على المختار والقول بالجواز هو مذهب سيبويه واختاره المصنف قال ابن هشام في المغني ويشهد لذلك امور احدها قوله تعجبني وجه زيد متبسما وصوته قاريا فان صاحب الحال معمول للمضاف والحال منصوبة بالفعل الثاني قوله لمية موحشا طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف الثالث وان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال ها بيّنا ذا صريح القول فاصنع له العامل حرف التنبيه ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر في الظرف لان الحال حينئذ من المعرفة واما جواب ابن خروف بان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا فمخالف لاطلاقهم ولقول ابي الفتح في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف عليه وقد اعترض بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل لوروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس واما جواب ابن مالك بان الحمل على طلل اولى لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى الظاهر المضمر في التعريف واما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح بينا ولما مثلنا المضاف اليه فصلاحية المضاف فيها للسقوط وجعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا هذا كلامه بحروفه قلت فظهر بالاخوة ان الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين بان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب سيبويه في هذه المسئلة في معرض الرد به على المعربين في امر اشتهرت بينهم والصواب خلافها وبان لك ان اخر كلامه يناقض اوله

فصل في الكلام على الحال المؤكدة ولم يحك المصنف خلافا في اثباتها والجمهور على الاثبات والفراء والمبرد والسهيلي على نفيها وكانهم الحقوها بالخبر كما هو حقه به في كثير من المسائل والخبر لا يكون مؤكدا فكذلك شبهه وهو الحال ويرده ان الخبر احد جزئي الاسناد واما الحال فانها فضلة مستغنى عنها والتفريع على مذهب الجمهور فقال يؤكد بالحال ما ضبها من فعل نحو ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا في الارض مفسدين او شبهه نحو زيد بلا ... مول

عنك مدبرا وجعل المصنف في الشرح الحال من قولك زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من قبيل المؤكدة لعاملها فيمكن ان يمثل به لهذا القسم
قال لان الاب والعطوف صالحان للعمل فلا حاجة الى تكلف اضمار عامل بعدهما ويخالفهما اى الحال المؤكدة وعاملها المؤكد لفظا كما مثلنا
واما توليتم وانتم معرضون فيحتمل ان يكون مستانفا اى وانتم قوم حالتكم الاعراض ولنا ضحك متبسما فالحال فيه مبينة لا مؤكدة لان
التبسم نوع من الضحك ولا يلزم من ثبوت الجنس ثبوت الكل من توافقهما كقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر و
النجوم مسخرات وقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وقولهم قم قائما وقد منع ابن الحاجب التوافق واجاب عن مسخرات بانه
مفعول مطلق اى تسخيرات فكانه قدرها جمع المسخر مصدرا اريد به المرة الواحدة كما يقال انطلاقة وانظر هل ذلك محفوظ في
المسخر واما رسولا فقد جاء الرسول بمعنى الرسالة واما قم قائما فقال الكبير انه مفعول مطلق ويؤكد بها في باب يقين كقولنا انا ابن
دارة مشهورا بها النسب وقولك هو زيد معلوما اى بيان فخر نحو انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا او تعظيم نحو هو زيد جليلا مهيبا او تصاغر
نحو انا عبدك فقيرا الى عفوك او تحقير نحو هذا زيد مقهورا وبيان كون الحال مؤكدة في هذا المواضع انما انك تقول هو زيد لمن
يعرف زيدا فلما قلت معلوما اكدت ذلك المعنى وكذا انا عمرو شجاعا انما تقوله مخاطبا لمن يعرف انك شجاع اما بحسب الواقع او بحسب
الادعاء وكذا في البواقي ولو اقتصر المصنف على قوله او تعظيم لاغناه عن قوله فخر لانك كما تعظم غيرك تعظم نفسك وكذا التصاغر والتحقير
الثاني منهما مغن عن الاول او وعيد نحو انا زيد متمكنا منك وهذا كان يكون المتكلم ممن شانه ان ينتقم او يقدر على الانتقام
كقول امير المدينة للجاني انا فلان متمكنا منك ونحوه ولا بد من هذا ليكون توكيدا ولا يدخل في هذه المعاني زيد ابوك عطوفا لانه
يرى انه ليس من هذا الباب بل من الباب الاول وهو المؤكد لعامله كما مر خبر جملة هذا نائب الفاعل المرفوع بالفعل المبني للمفعول من قوله
يؤكد بها جزاها معرفتان لان هذه الاحوال انما تاتي لشيء قد ثبت واستقر وعرف جامدان جمودا محضا احترازا من ان يكون احدهما
مشتقا او في حكم المشتق نحو انا الجواد مضيافا وانا الاسد مقداما اذ الخبر في الاول مشتق وفي الثاني كالمشتق فلا تكون الحال حينئذ
مؤكدة تحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل المصنف زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا من المؤكدة لعاملها كما مر والظاهر ان ذلك لا يشترط
فقد سمع من كلامهم انا عبد الله اكلا كما ياكل العبيد وهو من مثل التصاغر اذ المراد بعبد الله المعنى الاضافي لا المعنى العلمي فالحال فيه مؤكدة
لخبر الجملة باعتبار ما اريد به من معنى العبودية وعاملها احق مضارع الماضي من قولك حققت الامر اى تحققته او نحوه مثل
اثبت واعرف مضمرا بعدها اى بعد جزئي الجملة وهذا مذهب سيبويه فيقدر في مثل انا ابن دارة مشهورا احقني او اعرفني
وفي نحو هو زيد جليلا مهيبا احقه واعرفه ونحو ذلك لا الخبر مؤولا بمسمى خلافا للزجاج فانه ذهب الى ان العامل هو الخبر
لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم سخيا قال الرضي وليس بشيء لانه قبل تسميته به كان سخيا ولا يقصد القائل بهذا الكلام ما ذكره
وايضا لا يطرد ما قاله في نحو هذه ناقة الله لكم اية ولا المبتدا مضمنا تنبيها خلافا لابن خروف وهو بعيد لانه يلزم عمل
المضمر في نحو انا زيد بطلا وهو ممتنع في موضع واختار الرضي ان يكون العامل معنى الجملة لانها وان كان جزآها جامدين
جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احدهما الى الاخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى
هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل لعدم ظهور معنى الفعل فيهما فصل في وقوع
الحال جملة والاحكام المتعلقة بها من هذه الحيثية تقع الحال جملة كما ان الخبر يقع كذلك خبرية لا انشائية لانها وان
كانت خبر المبتدا في المعنى لان الغرض من الاتيان بها تقييد عاملها بحيث يكون وقوع مضمون العامل مخصصا بوقت وقوع
مضمون الحال والانشائية بالاستقراء اما طلبية او ايقاعية والطلبية لا يتيقن حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون
العامل بوقت ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت واشتريت وتزوجت فغير منظور فيها الى وقت يحصل فيه مضمونها
والمقصود بها انما هو مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف لدلالة العقل لا بدلالة اللفظ ان وقت الفراغ من

لفظ الايقاع وقت وقوع مضمونها كذا قرره الرضي واما ما ورد في الحديث لا تبيعوا الذهب بالفضة الا هاء وهاء فهو على اضمار القول
اي الا قائلين ها وهاء من جهتي البائع والمشتري فان قلت وكذا قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم
فلم لم يمثل به لما وقع في الظاهر من الجمل الحالية جملة انشائية قلت لظهور كون وجد فيه من افعال القلوب الناصبة للمفعولين
اي علمت الناس مقولا اخبر تقله وقع موقع ثاني مفعولي وجدت بتقدير القول فلا حالية على هذا والشارح مثل به للحالية ولعله بنى
على جعل وجد بمعنى اصاب وليس بظاهر غير مفتتحة بدليل استقبال كالسين وسوف ولن وقد مر لنا في اوائل الكتاب استشكال
الناس لقول سيبويه ان لا مختصة بنفي المستقبل مع قولهم ان المضارع المنفي بلا يقع حالا وقولهم ان الجملة الحالية لا تقع مفتتحة
بدليل استقبال وهذا القيد يظهر لك بطلان قول الشارح انه يدخل تحت قول المصنف خبرية الجملة الشرطية نحو افعل هذا ان جاء زيد
وانما تدخل على وجه يكون المراد به الحكم بصحة وقوعها حالا وقد صرح بما يخرجها قطعا قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها مستقبلة
فلا تقول جاء زيد ان يسال يعط وان اردت صحته ذلك جعلت الجملة خبرا لمبتدأ الحال فقلت وهو ان يسال يعط فيكون الحال جملة
اسمية فان قيل في مثل قولنا اضربني بلا غدا يركب ليس يركب فيه حالا بالنظر الى وقت التكلم حتى يناقضه علامة الاستقبال بل هو حال
بالنظر الى الضرب المتوقع فهلا جاز معه دليل الاستقبال فالجواب انهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتناقض
الحال والاستقبال بينهما ظاهرا وان لم يكن التناقض حقيقيا كذا قرره الرضي متضمنة ضمير صاحبها وهذا هو الاصل بدليل الاقتصار
عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ويغني عنه في غير مؤكدة نحو ابو بكر الخليفة قد علمه الناس وهو الخليفة لا شك فيه ولا مصدرة
بمضارع مثبت عار من قد نحو جاء زيد يضحك لانه اذ ذاك في تاويل اسم الفاعل فكان كالحال المفردة فيلزم الضمير ويمتنع الواو او منفي
بلا نحو جاء زيد لا يضحك او ما كقول الشاعر: عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة : فما لك بعد الشيب صبا متيما . وانما امتنعت
الواو مع المنفي بهذين لانه في تاويل اسم الفاعل المخفوض باضافة غير وكلاهما لا تدخل عليه الواو وقال ابو حيان والقياس كونه بمنزلة
ما كان وقعت في خبر ظل ومنه الحديث حتى يظل ان يدري كم صلى او بماضي اللفظ قال الا الا نحو ما تكلم الا قال خيرا ونحو ما ياتيهم من رسول الا
كانوا به يستهزؤن وانظر لم امتنعت الواو هنا مع جوازها مع الاسمية الواقعة بعد الا نحو الا ولها كتاب معلوم او متلو باو كقوله ان الخليل
تصير جارا وبعد لا فلا تنح تنح عليه جاد او بخلا وكقولك لاضربنه ان ذهب ومكث ولاصحبنه احسن او اساء وانما وجب ترك الواو
مع هذه الحال لانها في قوة فعل الشرط اي اضربنه ان ذهب او مكث وا و فاعل يغني من قوله ويغني عنه تسمى واو الحال وهذا هو المشهور
عندهم ووجه المناسبة ظاهر وواو الابتداء ووجهه انها كثيرا ما تدخل على المبتدا وان لم تلزمه كما سمي علم قسمة المواريث علم الفرائض
ان كان يتكلم فيه على حكم العصبات وغير ذلك ولا اول لي واصل هذه الواو واو العطف ثم استعيرت للربط اي ربط الحال لعاملها كما
ان الفاء اصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط وقال الشيخ ابو حيان ليست واو الحال عاطفة ولا اصلها العطف خلافا لمن زعم
من المتاخرين انها عاطفة مستدلا بانه اولا يصح دخولها عليها في نحو قوله تعالى او هم قائلون فلو كانت خلافا لعاطفة لم يمتنع ذلك
كذا قال فاما ما ادعاه من انها ليست عاطفة فامر ظاهر لا شك فيه واما انها ليس اصلها العطف فمنظور فيه وكانه والله اعلم يريد
بالذي زعم انها عاطفة الزمخشري فانه ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الواو حذفت من او هم قائلون استثقالا لاجتماع
حرفي عطف لان واو الحال هي واو العطف استعيرت للتوكيد ورده ابو حيان بانها لو كانت للعطف للزم ان لا تقع الا بعد ما يصلح
ان يكون حالا وليس كذلك بل تقع حيث لا يكون ما قبلها حالا نحو جاء زيد والشمس طالعة فجاء زيد لا يمكن ان يكون حالا هذا كلامه وهو
رحمه الله ظاهري فوقف عند ظاهر قول الزمخشري لان واو الحال هي واو العطف واعرض عن قوله استعيرت للتوكيد فانه ناص ان مراده
ليست عاطفة في حال كونها للحال وانما مراده ان اصلها العطف واستعيرت للربط ويدل على ان هذا مراده قوله في تفسير قوله تعالى واصابه
الكبر هذه الواو واو الحال وليست واو العطف ووقف ايضا عند ظاهر قوله استثقالا لاجتماع حرفي عطف وانما مراده في الصورة جمعا

بين كلاميه واعلم ان كون الواو مغنية في غير الصور التي ذكرها المصنف هو قول الجمهور وخالف ابو الفتح بن جني في ذلك فزعم انه
اذا قيل جاء زيد والشمس طالعة فلا غنية عن تقدير الضمير والتقدير والشمس طالعة وقت مجيئه وقد تجامع الواو والضمير في
العارية من التقدير المذكور الذي تضمنه قوله ولا مصدرة بمضارع مثبت الى اخره فيجوز في الجملة العارية من التقدير المذكور
ثلاثة اوجه انفراد الضمير لاستغناء عنه واجتماعهما على تفصيل سيذكر واجتماعهما في الاسمية والمصدرة بليس اكثر من انفراد
الضمير فاجتماعهما في الاسمية في قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد وقوله تعالى وتنسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب
وهو كثير وانفرد فيها الضمير نحو ادخلوا الجنة لا خوف عليكم والله يحكم لا معقب لحكمه وزعم الزمخشري انه نادر وصرح ابن
الحاجب بضعفه قال المصنف رادا على الزمخشري وهي من المسائل التي حرفته عن الصواب بحيث ناصره عن الجواب فقد تنبه
في الكشاف فجعل قوله بعضكم لبعض عدو في موضع نصب على الحال وكذا فعل في لا معقب لحكمه قال المصنف وانفراد الضمير عندي انه لان
الحال شبيهة بالخبر والنعت وليس شيء منهما تربطه الواو انتهى وقد حكى غير واحد عن الفراء مطلقا ما ذهب اليه الزمخشري والجرجاني تفصيل
في المسألة فقال يجب الواو ان كان المبتدا ضمير ذي الحال نحو جاء زيد وهو مسرع والاكثر تركها في نحو قول بشار: اذا انكرتني بلدة او نكرتها:
خرجت مع البازي علي سواد: ويحسن تركها لدخول حرف على المبتدا كقوله: فقلت عسى ان تبصريني كانما: بني حوالي الاسود الحوارد:
او لوقوع جملة بعقب حال مفردة كقوله: والله يبقيك لنا سالما: برداك تبجيل وتعظيم: وانفردت الواو في نحو لئن اكله الذئب ونحن
عصبة كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين وقد علمت قريبا ان ابن جني يرى انه لا بد من تقدير الضمير وان مثل جاء
زيد والشمس طالعة على تقدير طالعة وقت مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار ذاهبا سكانها ومررت برجل قائم غلمانه
وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه واثبت مجيء المفعول معه جملة
واما الجملة المصدرة بليس فمثال اجتماعهما فيها قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه الاية ومثال انفراد الضمير
فيها قوله جرى القلب لم يعرف فيه ماء ومثال انفراد الواو فيها قوله: دهم الشتاء ولست املك عدة: والصبر في الشبوات ليس مطيعي: وقد
تخلو منهما اي من الضمير والواو الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة فيقدر الضمير في نحو اشتريت البر قفيز بدرهم اي قفيز منه و
تقدر الواو في قول الشاعر: نصف النهار الماء غامره: ورفيقه بالغيب لا يدري: يصف شخصا غاص لطلب اللؤلؤ فانتصف النهار وهو
غائص وصاحبه لا يدري ما حاله وانت خبير بان خلو الاسمية منهما انما هو بحسب اللفظ والا ففي التقدير هي متلبسة باحدهما وقد تصحب
الواو الفعل المضارع المثبت خاليا من قد نحو قمت واصك عينه وقول الشاعر: فلما خشيت اظافيرهم: نجوت وارهنهم مالكا:
او المضارع المنفي بلا كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون فيجعل ذلك على الاصح خبر مبتدا مقدر والتقدير الفعل م
قمت وانا اصك ونجوت وانا ارهنهم فاستقيما وانتما لا تتبعان وانما قيد المنفي بلا لانه لو كان منفيا بلم كان حكمه حكم الاسمية فيكون
بالواو والضمير وباحدهما وزعم ابن خروف انه لا بد معها من الواو وقال ابن هشام وهو غلطة منه كغلطة الفراء والزمخشري في الاسمية
والقران يرد عليهم اجمعين يشير الى ما تقدم من الايات التي وقعت فيها الجملة الاسمية حالا مقترنة بالضمير فقط والى ما وقع في القران
من الجملة الفعلية المصدرة بلم مقترنة بالضمير خالية من الواو كقوله تعالى ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيرا وهو
كثير خلافا لابن عصفور في زعمه ان وقوع لم يفعل حالا قليل جدا قال المصنف في الشرح والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس الا اني
لم اجده مستعملا الا بالواو كقوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم انتهى قال الشارح وقد انشد المصنف في اول الكتاب بيتا يشهد
لمجيئه بلا واو وهو ظاهر قول الشاعر: فقالت له العينان سمعا وطاعة: وحدرتا كالدر لما يثقب: قلت واشار المصنف بقوله على الاصح
على الخلاف المذكور في المسألة وذلك ان ابن عصفور حكم بالشذوذ والجرجاني لم يجعل الواو للحال بل جعلها للعطف ويرد الاول
وروده في التنزيل والثاني تعذره حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون كامر وثبوت قد قبل الماضي

عز لنا

غير التالي لالا والمتلو باو واكثر من تركهما ان وجد الضمير فثبوتهما كقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا
وابنائنا وقوله تعالى افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم وهو كثير وتركهما نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم
حصرت صدورهم وقال الشاعر واني لتعروني لذكراك فترة كما انتفض العصفور بلله القطر والبصريون الا الاخفش
قائلون بان الماضي لفظا لا يقع حالا الا ومعه قد اما ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال وفيه نظر لان قد انما تفيد التقريب
الحال
من الحال الذي هو زمان التكلم لا زمان وقوع العامل وجوابه ان التحلي بقد ليشعر بالحضور حال وقوع العامل من جهة كونها في الاصل
للتقريب الى الحاضر في الجملة فان الماضي لاستقلاله بالمضي لا يفيد المقارنة وان كان العامل ايضا ماضيا بل ربما يتوهم انه ماض
بالنسبة اليه كما انهم اشترطوا التجرد عن علم الاستقبال لذلك وليكون مما يصلح للحاضر فانفراد الواو حينئذ اي حين اذ وجد الضمير
نحو كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم اقل من انفراد قد نحو جاء زيد قد ركب وكقول الشاعر اتيناكم قد عمكم حذر العدى
فنلتم بنا امنا ولم تعدموا نصرا قال ابن هشام والصواب العكس وهو قول ابنه في شرح الخلاصة وان عدم الضمير لزمتا اي
الواو وقد كقول امرئ القيس فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل والحاصل ان الواو وقد يمتنعان في المضارع
التالي لالا والمتلو باو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس ويجوز مجيئهما وتركهما وانفراد كل منهما في الباقي
واجتماعهما خير من تركهما وتركهما خير من انفراد الواو وهذا خير من انفراد قد هذا التحرير ولا يعلم من كلام المصنف حكم التالي لالا والمتلو
باو نعم يعلم مما تقدم انه لا يكون بالواو واما حكمه بالنظر الى قد فلعل الرضي ذكر ان قد والواو قد يجتمعان بعد الا نحو ما لقيته
الا وقد اكرمني قال لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال ولم يسمع نحو قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني هذا
لفظه وفيه نظر **فصل** في الكلام على ما يشبه الجملة الحالية من الجمل وقد يلتبس بها مع التغاير في التحقيق وذلك
هو الجملة المفسرة والجملة الاعتراضية والكلام فيما يكون به التمايز لا محل اعراب للجملة المفسرة وهذا الذي عليه الجمهور وقال الشلوبين
هي بحسب ما تفسره فتارة يكون لها محل وتارة لا يكون لها محل فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها اذ المحذوف في المفسرة استئنافية
فتكون جملة التفسير كذلك وهي في نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع لان المحذوف في
الاية خبر ان وفي المثال خبر المبتدا وكلاهما في محل رفع فيكون مفسرهما كذلك ولهذا يظهر الرفع اذا قلت زيد الخبز ياكله وقال الشاعر
فمن نحن نؤمنه يبت وهو امن فظهر الجزم قال ابن هشام وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة وجملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير لان المفسرة
لا بد ان تكون فضلة وهي فيما ذكر غير فضلة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان واختلف في المبدل منه قال في
البغداديات لابي علي ان الجزم في ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في قوله
لا تجزعي ان منفسا اهلكته مجزومان في التقدير وان انجزام الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرر
ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وهي اي الجملة المفسرة الكاشفة حقيقة ما تليه مما يفتقر الى ذلك كقوله تعالى هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله فالجملة الاخيرة وهي تؤمنون بالله مفسرة للتجارة المذكورة وتعريف
المصنف معترض اما اولا فلكونه غير مطرد لدخول الجملة المخبر بها عن ضمير الشان نحو هو زيد قائم فانها كاشفة لحقيقة ما
تليه وليست مفسرة في اصطلاحهم لانها ذات محل من الاعراب واما ثانيا فلان قوله مما يفتقر الى ذلك قيد مستغنى عنه فزاد
ما لا حاجة اليه ونقص ما الحاجة داعية اليه وهو القيد المخرج لخبر ضمير الشان ولا محل اعراب للاعتراضية وهي الجملة المقيدة
تقوية بين جزئي صلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من
الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قال ابن عصفور واستبعده ابن هشام لان

الظاهران توهمهم ذلك لم يوت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جئ به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم انه ليس متعين
لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان
معترضتان وان يكون الخبر كانما اغشيت فالاعتراض بثلاث جمل او اولئك اصحاب النار فالاعتراض باربع او بين جزئي اسناد
كالمبتدا والخبر نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث فجملة الاختصاص معترضة بين المبتدا والخبر وكقوله: وفيهن والايام يعثرن والفتى
نوادب لا يمللنه ونوائح: وكذا ما اصله المبتدا والخبر كقوله: لعلك والموعود حق لقاؤه: بدا لك في تلك القلوص بدا: وقول الاخر
: ان سليمى والله يكلوها: ضنت بشئ ما كان يرزؤها: وكالفعل والفاعل كقوله: وقد ادركتني والحوادث جمة: اسنة قوم لا ضعاف
ولا عزل: او جزئي مجاراة نحو: واذا بدلنا اية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
فاتقوا النار او نحو ذلك كاعتراضها بين الفعل ومفعوله كقوله: وبدلت والدهر ذو تبدل: هيفا دبورا بالصبا والشمال: وبين
القسم وجوابه كقوله: لعمري وما عمري علي بهين: لقد نطقت بطلا علي الاقارع: وبين الموصوف وصفته كقوله تعالى وانه لقسم
لو تعلمون عظيم وبين الموصول وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالكا وبين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد وبين
الجار والمجرور كقولك اشتريته بارى الله درهم وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله: كان وقد اتى حول كميل: اثافيها حمامات
مثول: ويحتمل ان تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان على حد الحال في قول امرئ القيس كان قلوب الطير رطبا
ويابسا: لدى وكرها العناب والحشف البالي: وبين الحرف وتوكيده كقوله: ليت وهل ينفع شيئا ليت: ليت شبابا بوع فاشتريت:
وبين حرف التنفيس والفعل كقوله: وما ادري وسوف اخال ادري: اقوم آل حصن ام نساء: وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض اخر فان
سوف وما بعدها اعتراض بين جملة ادري وجملة الاستفهام وبين قد والفعل كقوله: اخالد قد والله اوطات عشوة: وبين حرف النفي
ومنفيه كقوله: ولا اراها تزال ظالمة: وبين جملتين مستقلتين نحو فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله من حيث امركم الله اي ان الماتى الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على
ان الغرض الاصلي من الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة ثم اعلم انه كثيرا ما تقترن الجملة الاعتراضية بالواو وهي في التحقيق واو الاستئناف
والجملة كانت في الاصل موخرة عما هي معترضة بين اجزائه فكانت مستانفة ثم قدمت وبقيت بحالها ايذانا بما كانت عليه ومميزها
اي مميز الجملة الاعتراضية من الجملة الحالية امتناع قيام مفرد مقامها كما سبق في الجمل المعترضة الممثل بها فلو حاولت في شئ منها ان يقوم
مفرد مقامه لم يتات فان قلت انما يكون هذا مميزا لو كان المفرد يقوم مقام الجملة الحالية دائما وليس كذلك فانها ضربان ما يفيد
بيان هيئة الفاعل والمفعول فيحل المفرد محلها نحو جاء زيد يضحك ولقيته يضحك وما تبين وقت الفعل خاصة فلا يحل المفرد
محلها نحو جاء زيد والشمس طالعة قلت لا نسلم بل الحال في كل صورة لا بد ان تكون مبينة لهيئة الفاعل او المفعول تحقيقا او تقديرا فيصح
حلول المفرد محلها دائما والتقدير في المثال المذكور جاء زيد قلت مقارنا لطلوع الشمس فالسبك هنا من المعنى لا من اللفظ كما يفعل في
سبك المصدر من قولك بلغني ان هذا زيد فكما يقدر هنالك الكون الذي يصح التعبير به عن كل حدث كذلك تقدر هنا المقارنة
التي يصح التعبير بها عن الاحوال وانت لو لفظت بقولك مقارنا لكان حالا قطعا وقد قرا ابن عمرو ان اولهذه الجملة بقولك
بكرا فتكون في المعنى مبينة لهيئة الفاعل وقابلة لحلول المفرد محلها وجواز اقترانها بالفاء كقوله: واعلم فعلم المرء ينفعه: ان سوف
ياتي كل ما قدرا: ولن كما في قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار وحرف تنفيس كقول زهير: وما ادري وسوف
اخال ادري: اقوم آل حصن ام نساء: وكونها طلبية كقول حسان رضي الله عنه: قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم: او حاولوا
النفع في اشياعهم نفعوا: سجية تلك منهم غير محدثة: ان الخلائق فاعلم شرها البدع: وفيه ايضا الاقتران بالفاء ولو قال المصنف
وكونها انشائية لكان خيرا لان الانشائية ممتنعة في الحالية مطلقا طلبية كانت او غير طلبية كما اسلفناه وجائزة في الاعتراض

مطلقا

مطلقا وقد يعترض جملتان خلافا لابى على الفارسى فانه زعم انه لا يعترض باكثر من جملة قال ابن هشام وذلك لانه قال فى قول الشاعر
اراني ولا كفران لله آية ۞ لنفسي قد طالبت غير منيل ان اية وهى مصدر اويت له اذا رحمته ورفقت له لا ينتصب باويت محذوفة
لئلا يلزم الاعتراض بجملتين قال وانما ينتصب باسم لا اى ولا اكفر الله رحمة منى لنفسى قلت ان كان هذا هو المستند فى فهمهم عن ابى
على منع الاعتراض باكثر من جملة فليس بالقوى اذ لا يلزم من منعه الاعتراض بجملتين فى هذا البيت منعه من ذلك مطلقا لجواز استعمال هذا المخرج
على مانع خاص منع من المصير الى القول باعتراض جملتين وبيانه انه لو قيل بذلك فى البيت لزم تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض
على خلاف الاصل والحذف كذلك ولقائل ان يقول لا يلزم من تقدير اية مصدرا لاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال ان تكون هذه
الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لارانى وقوله قد طالبت غير منيل حالا من فاعل ارانى او مفعوله الاول او فاعل اويت المحذوف واما ما يلزم
اباعلى مما ارتكبه فى هذا التخريج من ترك تنوين الاسم المطول فجوابه يعلم مما سبق فى باب لا وكان حق المصنف ان يقول ولا يعترض باكثر من
جملة خلافا لابى على لئلا يتوهم ان ما جاوز الجملتين محل اتفاق على المنع وليس كذلك فالخلاف فى الجملتين فصاعدا واحد وكثيرا ما
يحكم الزمخشرى باعتراض جملتين واكثر فقد قال فى الكشاف فى قوله ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس ابانا
الضراء والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن
كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وهم نائمون ان قوله ولو ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع
اعتراضا بين المعطوف عليه والمعطوف وهو فاخذناهم وافامن اهل القرى قال المصنف وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل ولابن هشام
فى ذلك كلام وقع فى المغنى وعليه نقد ذكرته فى الحاشية التى كتبتها عليه واذ قد انجر القول بنا على بعض الجمل التى لها محل من الاعراب والتى
لا محل لها فلنذكر ذلك هنا تكميلا للفائدة فان المصنف لم يتعرض له فى غير هذا الموضع فنقول قد علم ان الجملة التى لها محل من الاعراب هى التى
يحل المفرد محلها واعرابها بحسب اعراب ذلك المفرد والتى لا محل لها هى التى لا يقع المفرد محلها موقعها اصلا فالجمل التى لها محل عند بعضهم
سبع احداها الواقعة خبرا وموضعها رفع فى بابى المبتدا وان ونصب فى بابى كان وكاد الثانية الواقعة حالا الثالثة الواقعة مفعولا
ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل الرابعة المضاف اليها ومحلها الجر الخامسة الواقعة بعد الفا واذا جوابا لشرط جازم
فالمقرونة بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم وبهذا قرئ ويذرهم بجزم يذر عطفا على المحل والمقرونة باذا نحو وان
تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون كذا قال ابن هشام قلت والذى يظهر ان جملة الجزاء لا محل لها من الاعراب مطلقا
سواء اقترنت بالفاء او لم تقترن وسواء كانت جوابا لشرط جازم او غير جازم لان الجملة كما ذكرنا انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح
وقوع المفرد فى محلها والجزاء لا يكون الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا اصلا ضرورة ان اداة الشرط لا تدخل الا على جملتين تعقد بينهما السببية
او اللزوم فيكون مضمون اولاها سببا فى وقوع مضمون الثانية او فى الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازما لمضمون الاولى على
ما اختاره بعضهم ولا ادرى ما السبب الداعى الى جعلهم جملة الجزاء فى بعض الصور ذات محل من الاعراب ثم الذى فى كلام الجماعة ان المحل فى
جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفا وما بعدها وقد صرح به ابن هشام بعد هذا حاكيا له حيث قال وقيل على محل الفا وما بعدها
وهو اصدق بل صرح فى اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وهذا ربما يخيل على ما فيه من المناقشة وذلك لان الفاء
وما بعدها لو وقع موقعها ما هو مصدر بمضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه فى محل جزم بهذا الاعتبار وهو معترض فان المضارع
المجزوم لم يقع وحده موقع الفا وما بعدها انما الواقع مجموع الجملة التى هى صدرها ولو كان المراد بالمفرد ما يظهر فيه الاعراب غير
ملاحظ فيه ما يصحبه للزم الحكم على كثير من الجمل التى لا محل لها من الاعراب بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقع جوابا
لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام زيد فهو مكرم مع انه يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا جاء زيد اكرمه فلو اعتبر
ما تقدم للزم كون هذه الجملة ذات محل وعلى ذلك فقس واما ما قال ابن هشام من ان الجزم محكوم به لما بعد الفا فلا وجه له فان

المجزوم لا محل في هذا الموضع اصلا وكيف والفاء مانعة من جزم ما بعدها وقال الزمخشري في قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان
تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم ان نكفر قرئ بالنون مرفوعا عطفا على محل ما بعد الفاء على انه خبر مبتدأ محذوف
اي ونحن نكفر او على انه جملة من فعل وفاعل مبتدأة ومجزوما عطفا على محل الفاء وما بعدها لانه جواب الشرط فجعل المحل في حال الجزم محكوما
به لمجموع الفاء وما دخلت عليه وفيه ما مر واما جعله ما بعد الفاء في محل رفع فمشكل ايضا اذ الجملة المرفوعة المحل انما تكون خبرا وتابعة
لمرفوع او مبتدأ او فاعلا على الخلاف في الاخيرين ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هنا فان قلت يحتمل ان تكون خبر مبتدأ محذوف اي
فالاخفاء خير لكم فلذلك حكم على محلها بالرفع قلت ظاهر كلامه ان الضمير عائد على الاخفاء المفهوم من الفعل وذلك انفعال فهو خير لكم هو م
فالاخفاء خير لكم ولم يزد على ذلك نظاهر ان ليس ثم شيء محذوف ولو سلم كون هذه الجملة خبر المبتدأ محذوف والتقدير كما تقدم
لم يصح عطف نكفر عليه لعدم الرابط وتقديره تكلف لا داعي اليه وحاول بعض العصريين الجواب عن الاشكال الوارد على ادعائهم
كون الجملة الجوابية ذات محل بان قال كان هذا نشا من ان معنى قولهم الجملة التي لها محل من الاعراب هي التي يحل محلها المفرد اي لو اتي بمفرد
موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحا كقولك الجملة زيد يضحك وضاحكا وليس هذا معنى كلامهم والا لتخلف في المحكية مع القول و
المعلق عنها وانما معناه انه يحل محلها المفرد مع تغيير التركيب تغييرا ما او من غير تغيير اعني انه لا يشترط بقاء الكلام بحاله وهو هنا
كذلك فاذا قلنا ان جاء زيد فهو مكرم كان معناه اكرام زيد مرتب على مجيئه فيما ياتي هذا كلامه قلت ظنه ان منشأ الاشكال ما ذكره
ليس بظن صادق بل منشأوه تصريحهم بان كل جملة ذات محل لا بد من صحة حلول المفرد محلها وكل من خبر المبتدأ والحال والنعت وغيرها
مما حكموا فيه على الجملة بانها ذات محل يصح وقوعه مفردا وليس النظر الى خصوصية التركيب في صحة بقائه على حاله ملاحظا واما قوله والا
لتخلف في الجملة المحكية مع القول والمعلق عنها ففيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد علمت ما عليه وهذا مبني على ما ظنه وقد فهمت
ما فيه وعلى ما قررناه من انه لا بد من صحة وقوع المفرد في موضع الجملة ذات محل لا يتخلف في المحكية ولا في المعلق عنها وذلك لان
كلا منهما مفعول به وهو يقع مفردا الا ترى انك تقول قلت كلاما وعرفت زيدا واما ما تضافر به من فهم كلامهم على الوجه قرره فيفضي الى
كون كل من جملتي الشرط ذات محل من الاعراب دائما وهو باطل قطعا فان قلت اذا كان الامر على ما اخترته من ان جملة الجزاء لا محل لها
اشكل جزم الفعل من قوله تعالى ويذرهم فيما اذا توجهه قلت يحتمل ان يوجه بانه مجزوم بحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه
والتقدير وان يفعل ذلك يذرهم فالمعطوف هو الجملة الشرطية باسرها لا فعل الجزاء حتى يقال جزم عطفا على المحل هذا ما اوردته
في حاشية المغني برمته فتامله الجملة السادسة التابعة لمفرد ويقع منعوتا بها نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله ربنا انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومعطوفة نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو عاطفة على الخبر
فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع او قدرت الواو للحال فلا تبعية والمحل نصب ومبدلة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
هل هذا الا بشر مثلكم قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير التابعة لجملة ذات
محل قال ابن هشام وتقع في بابي النسق والبدل خاصة قلت ليس كذلك بل تقع ايضا في باب التاكيد نحو زيد قام ابوه قام ابوه
ولنا جملة ثامنة لم يتعرض للتنصيص عليها قبل ابن خروف فيما اعلم وهي الجملة المستثناة فانه قال كما تقدم في قوله تعالى لست
عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع وتاسعة
وهي الجملة المسند اليها نحو سواء عليهم ءانذرتهم لا يؤمنون اذا اعرب سواء خبرا وءانذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم
تقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو ءانذرتهم في تاويل المصدر وان
لم يكن معها حرف سابك وعاشرة وهي التي استدركها في باب الموصول وهي الجملة التي تقع صلة لال اما في الشعر حيث تكون
فعلية مصدرة بمضارع كما يقول ابن مالك او في الضرورة حيث تكون غير ذلك كما يقول الكل واما الجمل التي لا محل لها من الاعراب

فهي

فهي سبع احدها الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة كقولك ابتداء زيد قائم ولا فرق بين ان تكون مفتتحة للنطق كامر اولا كالدعائية من
قولك مات فلان رحمه الله الثانية المعترضة وقد عرفت امثلتها الثالثة التفسيرية وقد عرفت الرابعة جواب القسم نحو وتالله
لاكيدن اصنامكم الخامسة الواقعة جوابا للشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن بالفاء كذا قالوا وقد علمت ان جملة جواب الشرط
ينبغي ان لا يكون لها محل مطلقا من غير تفصيل كما بيناه السادسة الواقعة جوابا صلة لاسم او حرف وقد عرفت انه ينبغي استثناء صلة
الالف واللام حيث تقع في الضرورة او السعة عند من يقول به كما مر السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت
الواو عاطفة كذا قيل وفي التعبير بالتابعة في هذا المقام مناقشة **باب** التمييز ويقال له ايضا المميز والتفسير
والتبيين والمبين وهو ما اي اسم بقرينة الفصل الاول اعني الفصل الذي قدمه امام الكلام في المعربات حيث قال مدلول اعراب الاسم ما هو
به عمدة او فضلة او بينهما وساق التمييز في اقسام الفضلة فهذه قرينة تشعر بان مراده بما هنا الاسم وهو جنس يشمل التمييز وغيره كالحال وفي
منصوب استغفر الله ذنبا والمشبه بالمفعول نحو زيد حسن وجهه بالنصب وما اضيف اليه من التمييز نحو رطل زيتا ومنوا سمن واسم لا الجنسية
نحو لا رجل طويلا عندك وكذا صفته في المثال المذكور فخرجت الحال بقوله فيه معنى من وخرج منصوب نحو استغفرت الله ذنبا بقوله الجنسية
لانه وان كان على معنى قولك استغفرت الله من ذنب لكن من فيه ليست جنسية اذ المراد بالجنسية البيانية او الاستغراقية كما سنعرفه ومن ليست
من المذكورة فيه واحدة منهما وخرج المشبه بالمفعول في نحو قولك زيد حسن وجهه بقوله من نكرة فان قيد ما في حسن وجها الا التنكير وبين فيه
اعني من جهة اعتبار قيد التنكير في التمييز احتجنا الى ان يرتكب دعوى تشبيه القاصر بالمتعدي في نحو المثال المذكور وينبغي لمن جوز تعريف
التمييز ان يسقط باب الصفة المشبهة اذ لم تدع ضرورة الى اخراجه وخرج ما اضيف اليه من التمييز بقوله منصوب ومقتضى كلام ابن الحاجب
ان المخفوض يسمى تمييزا فان حده للتمييز يتناوله وخرج اسم لا التبرئة بقوله فضلة لانه وان كان فيه معنى من الا انه عمدة لا فضلة وهذا انما يتمشى
الى المراد من الجنسية ما هو اعم من البيانية والاستغراقية لان التمييز انما يقدر فيه من البيانية واسم لا المخرج بقوله فضلة انما يتعين
من الاستغراقية وخرجت صفة اسم لا المذكورة بقوله غير تابع قال المصنف واخرجت بهذا القيد ما جعل تابعا للعدد من جنس المعدود
نحو قبضت عشرة دراهم بتنوين عشرة ونحو اثنتي عشرة اسباطا واخرجت ايضا صفة اسم لا المنصوبة نحو لا رجل ظريفا والثاني جيد دون
الاول لان المبدل منه ليس على معنى من فكذلك بدله بعين ما قلنا في الموصوف والصفة هنا اذ اثبتنا للصفة معنى من والشارح لما
تكلم على قوله غير تابع بما حكيناه عن المصنف قال باثره وفيه نظر قلت ان كان وجه النظر الذي اشار اليه هو ما ذكرناه من انتقاد التمثيل
بمثالي تابع العدد وهما قبضت عشرة دراهم واثنتي عشرة اسباطا فظاهر وان كان وجه النظر راجعا الى اخراج صفة اسم لا المنصوب بهذا
القيد من حيث ان صفة العمدة عمدة فهي خارجة بقوله فضلة او من حيث ان الذي على معنى من هو الموصوف لا الصفة فكلاهما مردود
اما الاول فلان المراد بالعمدة احد جزئي الاسناد والصفة ليست كذلك واما الثاني فلان الموصوف ذا كان عاما كانت صفته عامة
ايضا والعموم انما سرى للاول من جهة من المباشرة له في التقدير وسرى الى الثاني بها على طريقة التبعية فالثاني ايضا على معنى من وانما
قال المصنف انه خرج بقوله غير تابع صفة اسم لا المنصوبة فقيدها بما اذا نصبت لانها ان رفعت او فتحت خرجت بقوله او لا منصوبة
ويميز اما جملة نحو تصبب زيد عرقا ومن ثم ترى بعضهم يقولون في حسن زيد وجها ان وجها تمييز ولا يجيزون كونه مشبها بالمفعول
لعدم ضرورتهم اليه وسيتبين بعد هذا والاولى ان يقال ويميز اما نسبة في جملة او ما ضاهاها لما يتبين لك عند الوصول الى
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى ثم اعلم ان كل جملة انطوت على ابهام فان التمييز يقع مفسرا لما فيها من الابهام الا في مسالتين
احداهما ان يكون التفسير موقعا في استعمال العامل على خلاف ما استعمله العرب عليه فلا يقال ادهنت زيتا ولا غضبت رجلا ولا مررت
انسانا لان هذه العوامل انما وضعت على ان تصل الى هذه الاشياء بحرف الجر لا بانفسها ولان ذلك يؤدي الى ان لا يجوز تعدي هذه العوامل الى
معمولاتها الى ما وضعت متعدية اليه فانا اذا لفظنا بالتمييز لم يجز ان تعدى هذه العوامل الى معمولاتها فان قلت ينتقض بنحو امتلأ الاناء ماء

قلت

وتنفا الكبش ثمها قلت هاها خارجان عن القياس فلا يرد النقض بهما والثانية ان لا يودي التفسير الى التراجع في ذلك الكلام فاذا
ضربت امراة زيدا لم يجز ان يقال نوع ذلك ضرب زيد امراة لان الكلام بني على طي ذكر الفاعل فلا يجوز ان يذكر فيه وبعضهم لم يعتبر
هذا الشرط فقال في قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة ان كلالة تمييز وان اصل التركيب وان كانت كلالة ترث رجلا
على ان تكون الكلالة اسما للوارث نفسه لا للموروث ثم قيل وان كان رجل يورث كلالة على التمييز واما مفردا اعدادا نحو احد
عشر كوكبا او مبهم مقدار والمراد بالمقدار ما يقدر به الشي اي يعرف به قدره ويبين ويشمل ما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والصاع
تقول عندي قفيز برا وصاع تمرا والموزون كالدانق والمثقال والمنا والرطل او المذروع والممسوح كالذراع وقدر شبر وقدر
راحة ونحو ذلك او مثلية نحو ما يسرني ان لي مثل احد ذهبا وهذا يدل على ان مفهوم المثلية ليس مقدارا كما ان عطف مفهوم المقدار
على العدد اذن بان العدد ليس مقدارا وسيبويه يقول في كل منهما انه مقدار او غيرية كقولهم لنا غيرها شاء او تعجب نحو ويحه
رجلا ومثل في المفصل التمييز المفرد غير الواقع مقدارا بلله دره فارسا وحسبك به ناصرا فرده ابن الحاجب بان المعنى لله در
فروسيته وحسبك بنصرته فهو من تمييز الجمل كقولهم يعجبني حسن زيد ابا اي حسن ابوته والحق ان هذا من تمييز ما يضاهي الجملة
كما سياتي وقد يحتذر عن المصنف بما ذكره بعد عن الرضي بالنصب متعلق بيميز والباء للاستعانة كما في كتبت بالقلم او للسببية
كما في اهنت زيدا باساءته جعل النصب كالالة للتمييز او سببا فيه اي يميز بسبب النصب اي كونه ناصبا على جنس المراد وفهم من هذا انه لا يميز بمثل ولا
بغير ولا باي لانهن لا يفدن تنصيصا على جنس المراد واجاز الجمهور عندي عشرون ايما رجل ومنعه سيبويه مع اجازته عشرون
مثلك وعشرون غيرك اما الاولى فنص عليها واما الثانية فحكاها عن يونس حكاية راض عنها ويظهر ان مسلة اي اولى بالجواز لانها
مضافة الى جنس مبين او هي ابدا معطاة حكم ما تضاف اليه ولعل وجه الامتناع عنده ان اي الدالة على الكمال انما ثبت استعمالها حالا ونعتا
لا تمييزا بعد تمام اي بعد تمام الاسم المحتاج الى التمييز ومعنى تمامه ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها وذلك اما باضافة نحو ما
فيها قدر راحة سحابا وقال الشارح مثال الاضافة لله دره فارسا وفيه ما قد علمت او تنوين نحو عندي رطل زيتا وحكى غير عبد القاهر
انه قال في قولهم ما في السماء مقدار راحة سحابا ان انتصاب سحابا من وجهين اذ ما قبله تام بالتنوين والاضافة فان اراد انهما عاملان
فيه فغير صحيح اذ عند ازدحام العوامل الفعلية انما يعمل احدها فما ظنك بالاسماء الجامدة وان اراد انك بالخيار في ان تنسب العمل
الى ايهما شئت فغير صحيح ايضا لان الابهام هنا انما هو بالمقدار لا في الراحة اذ لو ذكرت الراحة مجردة عن المقدار ولم يكن
المقدار منويا لم يحتج لتمييز البتة كقولك لزيد راحة ولو قلت لفلان مقدار وجدت الابهام او نون تثنية نحو عندي منوان
سمنا او نون جمع قال المصنف كقوله بالاخسرين اعمالا وفيه نظر لان هذا ليس التمييز فيه عن مفرد وانما هو عن النسبة اذ
نحو عشرون رجلا وفهم من سكوته عن نون شبه المثنى كاثنين ان التمييز لا يقع بعده وانما قلنا ان الاسم الذي تنصب عنه
التمييز تام في هذه لما قد عرفته من ان المراد بالتمام كون الاسم على حالة لا يمكن معها اضافة وهذا المعنى متحقق في الصور المذكورة
كلها اذ تستحيل اضافة الاسم مع الاضافة ووجود التنوين ونون التثنية والجمع وما يشبهه اما استحالتها مع الاضافة فلانك لو اضفت
في مثل على التمرة مثلها زبدا لم يخل اما ان تضيف المضاف او المضاف اليه او كليهما لا يمكن اضافة المضاف لانك ان ابقيت الضمير لزم
الفصل بين الاضافة والمضاف اليه وان حذف فسد المعنى لانه يصير المعنى نسبة المثلية الى الزبد والغرض انما هو نسبة المثلية
الى التمرة ولا يمكن اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي مثل تمرة زبد فاضفت التمرة الى الزبد لم يكن له
معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت الاضافة تودي الى ما ليس بمقصود في المعنى ولا
تمكن اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما واذا امتنعت اضافة كل واحد منهما انما ذكر كان امتناع اضافتهما
جميعا اجدر واما تعذر الاضافة مع بقاء التنوين ونون التثنية والجمع فواضح واما مع بقاء نون التثنية بالجمع فلانه لا يستقيم

والخليل

معاء

حذف

ومن ع

حذف النون مع الاضافة ولا بقاؤها الا انها لو ثبتت ثبتت نون تشبه نون الجمع المحقق المعلوم ان نون الجمع المحقق لا تثبت مع الاضافة فكذلك المشبه لها فلو حذفت لحذفت نون ليست في الحقيقة نون الجمع وبنصبه او بنصب التمييز عن المفرد لان الكلام فيه واما تمييز الجملة فسياتي في الفصل بعد هذا ذكره وذكر عامله مميزه على صيغة اسم المفعول ومرفوع على انه فاعل ينصب اي ينصبه المميز لشبهه بفتح الشين والباء بالفعل قال المصنف رحمه الله نحو زيد طيب نفسا ومسرور قلبا ومنشرح صدرا واشتعال راسه شيبا وقد جرى رحمه الله في ذلك على وتيرة واحدة في ادعائه ان مثل هذا منتصب عن تمام الاسم وليس كذلك كما ياتي تحقيقه او شبهه بكسر الشين وسكون الباء الضمير عائد على الفعل يعني ان العامل اما المميز لكونه شبيها بالفعل او المميز لكونه شبيها بشبه الفعل وذلك كالمقادير نحو عشرون درهما ورطل زيتا وقفيز برا فهذه وان كانت اسماء جامدة الا انها اعملت لانها اشبهت ما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل لطلبها اسما بعد تمامها والاولى ان تسلك طريقا غير هذه فيقال ان الاسم اذا تم باحد الاشياء المذكورة شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التمييز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي يتم بها الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان الاسم يتم بها ولا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندك الراقود خلا هكذا قرره الرضي وهو حسن ثم قال وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء اخر وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلمها خطة وما احسنها مقلة ولله دره فارسا وويحه رجلا لقيته وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا اي رجل ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعدها عن المفرد وهو الضمير فيها لكونه مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد كقول علي بن ابي طالب في نهج البلاغة يا له مراما ما اقله وقول امرئ القيس: فيا لك من ليل كان نجومه * بكل مغار الفتل شدت بيذبل * وقول ذي الرمة * ويلمها روحة والريح معصفة * والغيث مرتجز والليل مقترب * وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون ذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر * ويلم ايام الشباب معيشة * مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي * ولله در زيد رجلا ودر لله در انوشروان من رجل * ما كان اعرفه بالدون والسفل * وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز عن النسبة نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجي لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا حبذا زيد رجلا هذا كلامه بحروفه قلت وفيه اشياء منها ان دعواه كون المميز في الصورتين اللتين ذكرهما وهما الضمير واسم الاشارة تاما بنفسه لا بشيء من الاشياء المذكورة مع تسليمه ان مثل خمسة عشر وكم تام بتنوين مقدر كما صرح به قبل هذا الفصل الذي حكيناه عنه مشكلة لانه لا فرق اذ تقدير التنوين مع الضمير واسم الاشارة ممكن بعين ما امكن به في خمسة عشر وكم لان الكل مبني ومنها ان كلامه في نحو ويحه رجلا موافق لكلام المصنف من وجه ومخالف من وجه اما موافقته له من حيث انه في الجملة جعل تمييز مفرد واما

مخالفته فمن حيث التفصيل بين عود الضمير على مبهم فيكون التمييز حينئذ عن مفرد وعوده على سابق معين فيكون من
تمييز النسبة ومنها انه حكم بان التمييز في باب نعم وبئس عن مفرد وان العامل هو الضمير الذي وقع التمييز عنه ولا يخفى
انه يصح ان تقول زيد نعم رجلا فيكون الضمير قد عاد على سابق معين فيلزم ان يكون التمييز عن نسبة وقد حكم بان
تمييز نعم عن مفرد وهو تناقض وكذا لو قلت نعم الرجل زيد على ان يجعل المخصوص مبتدا على احد القولين المعروفين فيه فهو
مقدم نية فيعود الضمير على سابق معين فيلزم ما سبق اللهم الا ان يلزم التفصيل في تمييز نعم بين ان يعود المضمر على سابق معين
كما في المثالين اللذين اوردناهما فيكون اذ ذاك من تمييز النسبة وبين ان لا يكون كذلك فيكون عن مفرد او نقول ضمير نعم لا
يعود الى زيد تقدم او تأخر وانما يعود على مبهم عام ويكون الرابط بين المبتدا والخبر العموم كما سيأتي ان شاء الله تعالى في باب نعم
وبئس ومنها انه بنى كلامه في التمييز عن اسم الاشارة على قول بعض وهو راى مرجوح وبيان مرجوحيته ان اسم الاشارة لا ينفك
باعتبار الوضع عن ان يشار به الى معلوم الذات عن قرينة لازمة بها يتبين لفظية نحو جاء هذا الرجل او حالية كما اذا قلت
هذا ولم يكن ثم ما يصلح للاشارة اليه الا ذلك الفرد وانما سمي مبهما من حيث ان مسماه لا يفهم منه فتوهم انه في الابهام كعشرين
وليس كذلك لان عشرين لا ينفك عن الابهام باعتبار الوضع وابهام هذا للذهول عن القرينة المبينة وما جاء من المضمر المبهم
الذات مفسر بتمييزه نحو ربه رجلا كذا قيل وفيه بحث ويجره بالاضافة ان حذف ما به التمام فاعل يجره ضمير يعود الى المميز بفتح
الياء ومفعول المضمر عائد الى التمييز بعنوان ذا التمييز يجر التمييز بالاضافة ان حذف ذلك الامر الذي كان به تمام ذي التمييز لكن
لما كان هذا الكلام مجملا لا يدرى منه هل يجوز حذف كل شئ يكون به التمام او يجوز في بعض دون بعض اردف ذلك ببيان ما يجوز
حذفه وما لا يجوز حذفه فقال ولا يحذف اي ما به التمام الا وقت ان يكون ذلك الذي به التمام تنوينا ظاهرا نحو عندي رطل زيتا
فتقول فيه رطل زيت في عين ممتلئ ماء مما فيه تنوين ظاهر فهو مقدر لا اضافة الى غير التمييز نحو الكوز ممتلئ ماء والبيت ممتلئ برا
فان تقديره ممتلئ الاقطار وممتلئ النواحي فلما كان المميز في نحو ذلك مضافا الى غير التمييز تقديرا امتنع ان يضاف الى التمييز كما لا يضاف
الى المضاف اليه المضاف صريحا هذا كلام المصنف في شرحه ونقله الشارح واقره قلت لا نسلم ان الاضافة المقدرة كالصريحة بدليل ثبوت
التنوين مع الاولى دون الثانية ولو انتهض تقدير الاضافة في جعل ما هو مضاف في التقدير الى غير التمييز مانعا من كونه مضافا الى التمييز
لانتهض مانعا من تنوين هذا الاسم المقدرة الاضافة وليس كذلك ونحوه اي نحو ممتلئ ماء وذلك مثل متفقئ شحما ولم يكن بالمصنف
حاجة الى اخراج هذين المثالين ونحوهما لان التمييز فيهما عن نسبة لا عن مفرد لكنه جرى على اسلوب واحد في جعل ذلك ونحوه من
بعض الامثلة الاتية من قبيل التمييز عن المفرد او تنوينا مقدرا في غير ملآن ماء لكونه ممنوع الصرف اذ هو صفة في باب فعلان
فعلى والتمييز في هذا عند غيره عن النسبة لا عن المفرد واحد عشر درهما لانه مبني لاجل التركيب التمييز في هذا عن المفرد باتفاق وانا اكثر
مالا وهذا ايضا عند غيره من التمييز عن النسبة لا عن المفرد ويقع هذا المثال في بعض النسخ بحذف انا وليس بجيد لان اكثر مالا
لا يتعين للنصب لانما اذ يقال مال زيد اكثر مال فيكون الجر واجبا فلا بد من تقديم اسم يدل على ان اكثر محمول على ذات غير المال لتمتنع
اضافته الى المال ونحوهن من الامثلة فنحو ملآن ماء هذه الجرة ملأى ماء ونحو احد عشر بقية اخواته ونحو انا اكثر مالا لا يحصى كثرة
فالتنوين في ذلك كله مقدر منع من ظهوره اما البناء او منع الصرف وعند الاضافة يقدر حذف ذلك التنوين المقدر لكن الاضافة
تمتنع فيما كان من قبيل شئ من الامثلة الثلاثة اما نحو ملآن ماء فللعلة التي ابداها في ممتلئ ماء وقد عرفت ما يرد على ذلك واما في نحو
احد عشر فلان العدد المركب لما طال بالتركيب منعت اضافته لتمييزه لئلا يجعل ثلاثة اشياء كشئ واحد فان قيل فانه يضاف الى مستحقه
اتفاقا فتقول هذه احد عشرك قلنا العدد يلزمه ذكر التمييز لفظا او معنى ويقل معه ان يذكر المستحق له ولا يلزم من اجتناب ثقل كثير
الوقوع اجتناب ثقل قليل الوقوع وقال الرضي انما تركوا الجر في نحو احد عشر درهما لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد

المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا للثلثة اسما كالاسم الواحد لفظا ومعنى فاما نحو ثلثة عشر فلمخالفة
المضاف اليه معنى المضاف بطلت الاضافة وقال الشيخ ابو حيان عندي ان نحو احد عشر ونحو ملآن لا تنوين فيهما لان الاول مبني والثاني
غير منصرف قلت ويظهر لي انه كلام متجه فان التنوين منحصر في انواع ولا شيء منها يصلح تقديره فيما ذكر اما تنوين التمكين فلا يمكن
اعتباره في مبني ولا ممنوع الصرف للمنافاة الظاهرة بينهما وبينه لانه الدال على امكنية الاسم لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من
الصرف فكيف يقدر في المبني وغير المنصرف مع ذلك واما تنوين التنكير فانما يدخل في بعض المبنيات فرقا بين معرفتها ونكرتها ولا تعلق
لغير المنصرف به لانه معرب فلا مدخل له في احد عشر ونحوه من المبنيات المركبة لان التنوين لم يقدر فيها لافادة هذا الغرض الذي وضع
لاجله واما بقية انواع التنوين فبطلان اعتبارها في هذين الشيئين اعني مركب العدد وغير المنصرف امر واضح فان قلت لعلهم ارادوا ان
الاسم مقدر التنوين انه في محل اسم منون كما يقال المبني في موضع رفع ونصب وجر يحكم بذلك لمحله كذا يقال في التنوين فيقدر تنوين التمكين
ولا منافاة لانه انما يقدر باعتبار الاسم الذي وقع المبني او غير المنصرف في محله قلت يمنع من اعتبار ذلك ظاهر قولهم التنوين يقدر في كذا لجعل نحو
احد عشر ظرفا للتقدير وهذا لا يكون باعتبار المحل الا ترى انك لا تقول الاعراب مقدر في الاسم المبني وكيف وانت تسلب الاعراب لفظا وتقديرا
نعم يقال هو في موضع رفع مثلا بمعنى انه في محل لو وقع فيه اسم معرب لكان معربا بالرفع وهكذا او لما نحو ملآن فقوله يقدر فيه التنوين
ينافي اعتبار المحل كما بينا في ذلك في قولنا الاسم المقصور يقدر فيه الاعراب او يكون ما به التمام نون تثنية نحو رطلان زيتا ومنوان سمنا
او نون جمع تصحيح مثل حسنون وجوها وهذا على ما درج عليه من ان مثل هذا منتصب عن تمام الاسم ولم يذكر نون شبه الجمع فعلم ان
نونه لا تحذف ولا يضاف الى مميزه فلا يقال عشرو درهم على انه قد جاء قليلا وقاس عليه بعض النحويين واجاز ذلك في بقية العقود
او مضافا اليه صالحا لقيام التمييز مقامه يعني او يكون ما به التمام اسما اضيف اليه المميز بشرط وهو صلاحيته للحذف وقيام التمييز
مقامه نحو زيد افضل الناس رجلا فانه يصح زيد افضل رجل بخلاف نحو لله دره فارسا وملء الارض ذهبا فانه لا يجوز ان يقال لله
در فارس ولا ملء ذهب لان الاول يصير تعجبا والثاني من فارس ما ولا يجوز التعجب من المجهول ولهذا يمتنع ما احسن رجلا واما الثاني
فلانه يجهل المملوء فلا يحصل المقصود من الكلام في غير ممتلئين او ممتلئين غضبا يعني ان نون التثنية والجمع المصحح تحذف في نحو
هاتين الصورتين لعين ما سبق من العلة في امتناع اضافة ممتلئ ماء وملآن ماء وهذا استثناء مما تقدم فلا وجه لتاخيره عن مسئلة
الاضافة ثم كان حقه ان يعطفه بالواو فيقول وفي غير ممتلئين وممتلئين وهذا ايضا عنده من التمييز عن المفرد لا عن النسبة كما نبهنا عليه مرات
وتجب اضافة مثل المقدار اي اللفظ الذي يكون معه المقدار ان كان الثاني بمعنى اللام كقولك رطل زيت حيث تريد بالرطل الآلة نفسها
لا شيئا مقدرا بها فان الاضافة فيه حينئذ على معنى اللام كما في ثوب رجل فيمتنع النصب على التمييز لفقد ما يقومه وهو كونه على معنى من
وكذا اضافته بعض لم تغير اي لم تتغير فتاؤه مفتوحة على انه مضارع تغيرت وحذفت احدى التائين على الخلاف في مثله كما سنذكره
تسميته بالتبعيض وذلك نحو حبة رمان وغصن ريحان وجوز قطن وخوص نخل وسعف نخل فان هذا لم يتجدد له اسم بالتبعيض
اي حين انفصاله من المجموع فان حب الرمان كان مسمى بذلك مع اتصاله بمجموع الرمانة وذلك الاسم باق له بعد الانفصال وكذا بقية
الامثلة فمثل هذا تجب فيه الاضافة وان كان على معنى من وما ذاك الا لانها من التبعيضية ومن التي في باب التمييز هي التي لبيان الجنس
فانتفى اذن كون الثاني عين الاول فلا يكون تفسيرا له وانظر لاي شيء لم يقل النحاة في خاتم فضة ونحوه اذا اضفنا ان الاضافة على
معنى من التبعيضية اي لم جوزوا كونها تبعيضية وكونها بيانية كما يجوز في رطل زيت ان يكون اضافته على معنى من او معنى اللام بحسب
ما اراد برطل فان تغيرت تسميته به اي بالتبعيض نحو خاتم فضة وسوار ذهب فانه قبل انفصاله عن المجموع الذي كان منه لم يتجدد له
تسمية ولكنه بعد الانفصال عن الحالة التي صار اليها تجدد له الاسم وهو الخاتم والسوار وقوله تغيرت يرشد الى ما حملنا عليه المضارع من قوله
ما لم تغير انه مضارع تغيرت دخلت الاضافة والجر نحو خاتم ذهب على التنوين والنصب نحو خاتم ذهبا وكون المنصوب حينئذ

تمييزا اولى من كونه حالا وفاقا لابي العباس وكان اوجز واوضح لو يقول يرجح الجر على النصب كون النصب على التمييز على كونه حالا وفاقا للمبرد
ثم هذا الاطلاق في محل التقييد فانه نص في الشرح على ان نحو هذا اذا تمكن حد بما يتعين فيه الحالية لتعرف الاسم وانما رجح التمييز من
جهتين جموده وحق الحال الاشتقاق وتنكير صاحبه وحقه على تقدير الحالية الاختصاص واعلم ان هذا الكلام فيه اشارة الى ان ثم
من يخالف فيما ذكره من الحكم ولا شك ان المخالفة متحققة غير ان المخالف وهو سيبويه ومن تبعه يقولون في حالة النصب التمييز في مثل
ذلك لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه ويعينون الحالية للنصب هذا المذهب لا يفهم على التعيين من عبارته اذ هو محتمل لان يكون
المخالف يقول النصب متعين للحالية كما ذكرنا او يقول النصب على الحالية اولى منه على التمييز ولا اعرف احدا ذهب الى ان هذا الا اني رايت
الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله ذكر هذا الراي من قبل نفسه وذلك انه قال ما نصه والذي يظهر لي ان الحالية حينئذ ارجح منها مع النكرة
لانها متعينة اذ لا وجه لذلك وانما ضعف التمييز عند من نفاه وهو سيبويه واتباعه لانه ليس بعد مقدار ولا شبهه والحال عند من خالفه
لجمودها ولزومها وتنكير صاحبها ولكنا قد بينا ان التنكير هنا مغتفر لعدم توهم الصفة والاستقبال كالاشتقاق غالبا لا لازمان
ويجوز اظهار من مع ما ذكر في هذا الفصل من تمييز المقدار وغيره نحو قفيز من بر ورطل من زيت وشبر من ارض ولنا مثلها من شاء وغيرها
من ابل ويحه من رجل وحسبك به من رجل ولله دره من فارس وخرج بقوله في هذا الفصل المذكور في الفصل الاتي فلا يجوز اظهار
من في نحو طاب زيد نفسا وغرست الارض شجرا وقيد هذا الحكم المخصوص بهذا الفصل فهو جواز اظهار من بقوله ان لم يميز عددا فخرج
نحو احد عشر درهما ولم يكن فاعل المعنى نحو زيد اكثر مالا ونحو سر زيد قلبا كذا مثل المصنف في الشرح وانتقد ابو حيان التمثيل بالاول
بان المنصوب فيه لا يكون فاعلا لان افعل التفضيل لم يوضع لفعل بمعناه وفيه نظر لان الافعلية منسوبة اليه بالحقيقة وليس المراد
تقديره بالفعل واما المثال الثاني فالمنصوب فيه مفعول في المعنى لا فاعل واطلاق الفاعل عليه ليس من راي المصنف وانما هو راي
الزمخشري وعلى هذا فكان الاولى ان لم يكن فاعلا او مفعولا عددا وانما تاتى له اخراج ذلك بناء على ما قدمه وجرى عليه من ان ذلك تمييز
مفرد والصواب خلافه ويستثنى من فاعل المعنى تمييز نعم وتمييز حبذا قال الشاعر نعم المرء من رجل تهامي وقال الاخر يا حبذا جبل الريان
من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وانما لم يذكرهما لان الكلام في تمييز المفرد

فصل في الكلام على تمييز الجملة
واحكام تتعلق به والكلام على جواز تقديم التمييز وامتناعه مميز الجملة منصوب بمنها بفعل وقضية كلامه ان تمييز الجملة مقابل التمييز
المفرد والمصطلح عليه بين القوم ان المقابل لتمييز المفرد تمييز النسبة الذي هو اعم من تمييز الجملة وكلامه ايضا يقتضي ان تمييز الجملة
شرطه ان تكون الجملة فعلية وقد صرح به في الشرح وليس كذلك لقولهم سرعان ذا اهالة قال وانما اطلق تمييز الجملة على هذا النوع
خصوصا مع ان كل مميز فضلة عن جملة لان لكل واحد من جزئي الجملة في هذا النوع قسطا من الابهام يرتفع بالتمييز بخلاف غيره فان
الابهام في احد جزئي جملة فاطلق على مميزه مميز مفرد وعلى مميز هذا النوع مميز جملة قلت لا نسلم ان لكل جزء من الجملة في النوع المذكور قسطا
من الابهام وذلك انك اذا قلت طاب زيد علما لم يكن في طاب ابهام اصلا وكذا زيد لا ابهام فيه وانما الابهام نشا من نسبة الطيب الى ما
يتعلق بزيد فتكون تلك النسبة مبهمة فاحتيج الى تفسيرها لابهامها او نقول الابهام في متعلق النسبة لا في النسبة لان قولك طاب مسند
في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر يتعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فاذا قلت علما فقد رفعت الابهام عن
الذات المقدرة وهو المتعلق كذا قرر ابن الحاجب هذين الوجهين يقدر غالبا اسناده اي اسناد الفعل اليه اي الى التمييز مضافا الى الاسم الاول
الذي هو احد جزئي الجملة الفعلية فيقدر مثل قولك طاب زيد علما بطاب علم زيد قال المصنف والاسناد اليه اما على جهة الفاعلية
او المفعولية ومثل الثاني بغرست الارض شجرا وفجرنا الارض عيونا يقولون ان اصله غرس شجر الارض وعيون الارض وانت خبير بان
هذا لا يسمى عند النحويين اسنادا فهذه مخالفة اخرى لاصطلاحهم اللهم الا ان يريد ان الفعل يصح بناؤه للمفعول فيسند حينئذ اليهما فيقال
فجرت عيون الارض وغرس شجرها وهو قول بعضهم في تاويل كلام الجزولي ومن هنا ينفتح لك باب لازالة اشكال يرد على المصنف

وذلك انه جعل مثل ما احسن زيدا خلقا غير غالب ونحو فجرنا الارض عيونا غالبا فيطلب الفرق وجوابه ان الاول لا يمكن فيه اسناد
فعل المفعول بخلاف الثاني وانما يقوله غالبا الى ما ورد من نحو كفى بالله شهيدا وامتلأ الكوز ماء وما احسن زيدا خلقا فان
صح الاخبار به اى بالتمييز عن الاسم الاول الذى هو جزء الجملة الفعلية نحو كرم زيد ابا فان الاب صالح لان يخبر به عن زيد
نفوله او للملابس به اى فهو للاسم الاول وللملابس به فيجوز في المثال المذكور ان يكون للابن نفس زيد وان يكون المراد به ابا زيد وحينئذ
فلا يريد بصحة الاخبار به عن الاول ان يكون معناه معنى الاول بحيث يصح حمله عليه اذ قوله فهو له او للملابس به يصد عن ذلك
وانما يريد ان صلح في الجملة لان يكون خبرا عنه سواء كان في الواقع كذلك او لم يكن لانك تقصد ان يحترز من نحو كرم زيد دارا
فانه لا يتصور ان يكون الثاني هو الاول بخلاف كرم زيد ابا فان الاب صالح في الجملة لكونه خبرا عن زيد واعلم انه اذا كان الاب نفس زيد
كان من النوع القليل في مميز الجملة وهو الذى لا يقدر الاسناد اليه وجاز كونه حالا ان اريد بالتمييز عين الاول والاجود استعمال من مع
عند قصد التمييز حرصا على بيان المعنى المقصود منه بالتنصيص عليه وتمييز الجملة من مطابقة ما قبله ما لم يكن خبرا فتقول
كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا في المؤنث فيجعل التمييز مطابقا لما قبله في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لاتحاده بما قبله في المعنى واما وحسن اولئك رفيقا فاما ان يكون ترك الجمع فيه لفظا لان رفيقا
مما يستعمل للمفرد وغيره بلفظ واحد كالخليط والصديق والعدو فالمراد به هنا الجمع واما ان يكون الاصل وحسن رفيق اولئك
رفيقا فهو مفرد لفظا ومعنى لذلك وكذا تجب المطابقة ان لم يتحد معنى نحو كرم الزيدون آباء فانه تجب المطابقة اذا اريد
مدح آبائهم كما تجب اذا اريد مدحهم انفسهم بابوتهم لغيرهم ولم يلزم افراد لفظ المميز لافراد معناه معطوف على جملة الشرط
المتقدمة يعنى انه انما تجب المطابقة عند اجتماع عدم الاتحاد وعدم لزوم افراد المميز بسبب كون معناه مفردا نحو اكرم الزيدون
آباء اذا كان ابوهم واحدا او كونه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه يعنى لم يلزم افراد المميز اما لافراد معناه او لكونه هو في
نفسه مصدرا لم يقصد اختلاف انواعه ولهذا يقول جنسا لان الحكم متعلق بعموم الجنس لا بخصوصه نحو كثرت او طابت نوق
ابلنا ومثال المصدر كالانقياء سعيا وخاب الاشقياء رايا وافراد المباين بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى من مطابقته
لما قبله نحو فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقر الزيدون عينا وحسن العمرون وجها فالافراد في هذا النوع اولى لانه اخف
والجمع مفهوم مما قبله فاشبه تمييز عشرين ويجوز الهندات طبن نفوسا وقر الزيدون عيونا وحسن العمرون وجوها فان اوقع
الافراد في محذور لزمت المطابقة نحو كرم الزيدون آباء بمعنى ما اكرمهم من آباء فلا بد من كون مميز هذا النوع جمعا ولو افرد لتوهم
ان المراد كون ابيهم واحدا موصوفا بالكرم ثم هنا بحث وهو انه كيف يمثل بالمباين بمثل ذلك مع ان المباين هو الذى لا يمكن
الاخبار به عن الاول والاخبار هنا ممكن وانما الذى كان ينبغي ان يمثل به للزوم المحذور في المباين نحو قولك نظف زيد اثوابا
لان الافراد يوقع في توهم ارادة ثوب واحد وستعرف المراد بالمطابقة في هذا المثال ونحوه واعلم ان هذا تتميم لقوله وكذا ان لم يتحد
فان كلامه هناك ظاهر كما حللناه وجوب المطابقة نحو حسن الزيدون وجوها وليس كذلك بل يجوز وهو الاحسن حسنوا وجها
ولكن تخصيصه المسئلة بالجمع حرض فان الحكم كذلك في نحو حسن الزيدان وجها فهو احسن من قولك وجهين فان قلت المراد
الجمع اللغوى لا النحوى قلت هو خلاف المتبادر في عرف المصنفين فالايهام حاصل ثم المسئلة واقعة في غير جمع لا لغوى ولا عرفي
وذلك انك اذا قلت حسن زيد عينا وطابت هند شفة كان اولى من ان يقول عينين وشفتين والحاصل من هذا الكلام
ان الثاني ان كان عين الاول وجبت المطابقة وان كان غيره وجبت في مسئلتين وامتنعت في مسئلتين ورجح تركها
في مسئلة فواجبتا ترك المطابقة ضابطهما ان يكون معنى التمييز في الواقع واحدا نحو كرم الزيدون ابا اذا كان ابوهم
واحدا او يكون التمييز جنسا لم يقصد اختلاف انواعه نحو الاتقياء جادوا سعيا وحسنوا رعيا وواجبتا المطابقة ضابطهما

ان يكون جنسا قصد الى اختلاف انواعه نحو حسنوا الاشقيا اعمالا او غير جنس وخيف اللبس نحو نظف زيد اثوابا ومعنى هذه
المطابقة مطابقة الواقع لا مطابقة الاسم السابق فان الاسم السابق واحد و واجبة ترك المطابقة ان لا يخاف لبس نحو حسن
الزيدان او الزيدون وجها ويعرض لمميز الجملة ولمميز المفرد ايضا واهمله المصنف تعريف لفظا اما في مميز الجملة فكقولهم
المرء زيد راسه ووجع بطنه وغبن رأيه وكقول الشاعر ؛ علام ملئت الرعب الحروب لم تقد ؛ لظاها ولم تستعمل البيض
والسمر ؛ وكقول الاخر ؛ صددت وطبت النفس يا قيس يا عمرو ؛ واستشهد ابن هشام على ذلك بقول الاخر ؛ الى ودح
من الشيزى ملاء ؛ لباب البر يلبك بالشهاد ؛ ولا يصح الاستشهاد به لا على رأى المصنف لانه من تمييز المفرد عنده ولا على رأى
غيره لانه من تمييز النسبة فيما يضاهى الجملة لا في الجملة واما في مميز المفرد فكقولهم الاحد عشر الدرهم وكم ناقة وفصيلها لك
فيقدر تنكيره اما بتقدير زيادة ال فيما هي فيه او بتقدير الاضافة منفصلة فيما هو مضاف فيكون نحو المرء زيد راسه بتقدير راسا ونحو
ذلك في نحو ملاء لباب البر اى لبابا من البر وفي نحو كم ناقة وفصيلها اى وفصيلا لها او يؤول ناصبه بمتعد بنفسه كما قال المبرد في سفه
نفسه ان سفه بمعنى ضيع وقيل بمعنى اهلك وقال الزمخشري بمعنى امتهن لكنه اذا اول بذلك خرج عن التمييز وبقى مفعولا به فلا ينتظم
هذا التاويل مع اول كلامه وكذلك التاويلان بعده واصلاحه ان يقال وقد يرد بعد الجملة ما يصح جعله تمييزا باعتبار المعنى
ويمنع من ذلك تعريفه فيقدر تنكيره او يؤول ناصبه بمتعد بنفسه او بحرف جر محذوف كما قيل ان التقدير المرء في راسه ونحو
في بطنه وغبن في رأيه او ينصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز محكوما بتعريفه كما وقع في الحديث ان امراة كانت تهراق
الدماء فاسند الفعل الى ضمير المراة مبالغة ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به قال المصنف في الشرح ويجوز ان يكون اراد تهريق
الدماء ببناء الفعل للفاعل ثم قلب كسرة الراء فتحة وقلب الياء الفا على لغة طى كقولهم في جارية وناصية جاراة وناصاة وقال
شاعرهم ؛ نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم ؛ وعليه فيكون الدما مفعولا به وهذا التخريج مردود لان
شرط ذلك عند اهل هذه اللغة تحرك الياء وهي في تهريق ساكنة ولا يكون منصوبا على التمييز والحال انه محكوم بتعريفه بل ان
قلنا بانه تمييز حكمنا بتنكيره بناء على ان الالف واللام زائدة خلافا للكوفيين فانهم جوزوا نصبه على التمييز مع الحكم بتعريفه تمسكا
بالظواهر المتقدمة وقد سلف تاويلها ولا يمنع تقديم التمييز على عامله ان كان فعلا متصرفا نحو طاب زيد نفسا وغرست الارض
شجرا فتقول نفسا طاب زيد وشجرا غرست الارض وفاقا للكسائي والمازني والمبرد ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل كما
في المثال الاول اذ اصله طابت نفس زيد او نائب عن الفاعل كما في المثال الثاني اذ هو في المعنى غرس شجر الارض والفاعل لا يتقدم على الفعل
فكذا ما هو بمعناه وهذا غير جيد اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كالمفعول ما لم يسم فاعله فانه لما كان منصوبا كان
تقديمه على الفعل جايزا فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاى مانع من ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول
حكم المفعول من جواز التقديم وسلك ابن الحاجب في تعليل منع التقديم طريقا اخرى فقال ان الاصل في التمييز ان يكون موصوفا بما انتصب
عنه او بما يتضمن ما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او نسبة وكان الاصل عنده عندي خل راقود سمن منوان وكذا كان في طاب زيد
نفسا الزيد نفس طابت وانما خولف ذلك عند غرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانها مجبولة على التشوق الى معرفة ما ابهم
عليها وايضا اذا فسر بعد الابهام فقد ذكر به اجمالا وتفصيلا وتقدمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض
من جعله تمييزا امتنع التقديم واما المجوزون ومنهم المصنف فنظروا الى قوة العامل فاجازوا تقديم التمييز عليه قياسا على ساير
الفضلات من الحال وغيرها واستند المصنف مع ذلك الى السماع كقوله ؛ رددت بمثل السيد نهد مقلص ؛ كميش اذا عطفاه ماء
تحلبا ؛ وقول الاخر ؛ اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ؛ ولم يعن بالاحسان كان مذمما ؛ وقول الاخر ؛ ضيعت حزمي في ابعادى الاملا ؛
وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا ؛ وقول الاخر ؛ انفسا تطيب بنيل المنى ؛ وداعي المنون ينادي جهارا ؛ وقول الاخر ؛ اتهجر سلمى بالفراق

جيبها، وما كان نفسا بالفراق تطيب : والجواب عن القياس بالفرق فان التقديم فيما نحن فيه مخل بالغرض من التاخير كما بينا فيمتنع
بخلافه في غيره وعن السماع بان الابيات كلها ليست بناطقة في المطلوب لا ظاهرة فيه اذ عطفاه في البيت الاول مرفوع بمحذوف
يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف والتقدير اذ تخلب عطفاه ماء تخلبا وكذا القول في البيت الثاني اذ التقدير فيه
اذا المرء قر المرء عينا قر بالعيش وكذا عندي في البيتين اللذين بعدها اذ المقدر فيهما وما ارعويت واشتعل شيبا راسي اشتعل
واتطيب نفسا بنيل المنى تطيب ولكن ابن هشام خرجهما على الضرورة مع امكان تخريجهما على ما خرج عليه البيتان الاولان واما
البيت الاخير فقيل فيه ان قائله مجهول وقال ابن السيد الرواية وما كان نفسي كذا قال الزجاج وعلى تقدير ان يروى نفسا بالنصب
يمكن ان يكون اسم كان ضميرا يعود الى الحبيب ونفسا خبرها والجملة بعده صفة له لا خبر لكان ويمتنع تقديم التمييز على عامله ان لم
يكنه اي لم يكن فعلا متصرفا باجماع فيدخل في ذلك ما يكون التمييز فيه عن المفرد نحو عشرون درهما على ما يقول المصنف وغيره
ونحو زيد طيب نفسا وزيد اكثر مالا من عمرو ولله در زيد فارسا فتقديم مثل هذا مجمع عليه وان كان الاختلاف فيه هل من تمييز
النسبة او المفرد وكذا نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو لا يتقدم باجماع اما لانه من تمييز الجملة والعامل غير متصرف كما يقول
المصنف او لانه من تمييز المفرد كما يقول غير المصنف وقد يستباح في الضرورة كقول الشاعر : ونارنا لم ير نارا مثلها ، قد علمت
ذاك معد كلها : فهذا مما اجمع على امتناعه في السعة ولكنه جوزه للضرورة

باب العدد

وذكره بأثر باب التمييز مناسب لان من جملة ما يحتاج الى التمييز العدد ولهذه الحكمة بدأ بتمييز الاحد عشر واخواتها الى المائة لانه التمييز
المنصوب ولم يبدأ بالكلام على اول الاعداد مفسرها بين عشرة ومائة وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين واحد منصوب على التمييز
اما افراده فلانه انما جاء ليبين الذات وهو يحصل بالجمع فاوثر الافراد لخفته والنقض بتمييز ثلاثة واخواته
ياتي الجواب عنه ان شاء الله تعالى واما قوله وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فليس اسباطا فيه بتمييز وانما هو بدل وقال الزمخشري هو تمييز
والمراد قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط لا سبط فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال المصنف ويقتضي ما ذهب
اليه ان يقال رايت احدى عشرة انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة كل واحدة منها انعام ولا باس برايه لو ساعده استعمال لكن
قوله كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة من ان السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب فعلى هذا معنى قطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا قطعناهم اثنتي عشرة قبائل فاسباط واقع موقع قبائل لا موقع قبيلة فلا يصح كونه تمييزا والتمييز محذوف هذا كلام
المصنف وقال الحديثي الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة قلت هذا دفع للنقل بمجرد دعوى لم يقم عليها دليل وذلك لان المصنف لم
يقل ما قال رايا من قبل نفسه وانما نقل عن اهل اللغة انهم يقولون السبط في بني اسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب وهو عدل ثقة يقبل
نقله والزمخشري لم ينقل خلاف ذلك عن اهل اللغة حتى يكون معارضا لنقل ابن مالك فيقدم نقله لكونه اوثق واعرف باللغة وانما قال
ما قال في الكشاف غير حاك له عن امام معتبر من ائمة اللغة فيحتمل ان يكون اعتمد فيه على قولهم ان السبط ولد الولد وهم كانوا اثني عشر
قبيلة كل قبيلة منها اسباط لا سبط واحد فلو قيل اثني عشر سبطا لما استقام المعنى لكن هذا لا يدفع ما نقله ابن مالك لان السبط
وان اطلق على ولد الولد اذا كان واحدا بلا نزاع فانه يطلق على القبيلة من بني اسرائيل والاية واردة فيهم فيكون المراد بالاسباط
فيها القبائل لا القبيلة وهذا مما لا يستطيع الزمخشري دفعه لثبوته نقلا من جهة ائمة اللغة قال صاحب الصحاح الاسباط من بني اسرائيل
كالقبائل للعرب وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا فانما انث لانه اراد اثنتي عشرة فرقة ثم اخبر ان الفرق اسباط وليس
الاسباط بتفسير ولكنه بدل من اثنتي عشرة لان التفسير لا يكون الا واحدا منكورا كقولك اثنا عشر درهما ولا يجوز دراهم هذا كلامه
بحروفه وهو مما يؤيد نقل ابن مالك فكيف يدفع بان الزمخشري اعرف منه باللغة واني يثبت للمدعي كون الزمخشري اعرف من
ابن مالك باللغة ولم يقم شهادة بصحة دعواه وما اخالها الا عجمية عجمية اوجب التحامل على ابناء العرب وعدم التحفظ في القول نعوذ

ل العصبية

بالله من حسد ليستن باب الانضاف ويصدعن جميل الانصاف واما كون تمييز مثل هذا العدد منصوبا فلتعذر الاضافة اليه اما من
احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعلوا ثلثة اسماء كالاسم الواحد وتقدم الاعتذار عن اضافة المركب الى غير مميزه نحو هذه
خمسة عشر زيد بان المضاف اليه اذا كان مميزا هو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجميع كالشئ الواحد
والمضاف اليه اذا كان غير مميز فهو شئ اخر مغاير للاول واما العقود فلما مر من انه ان اضيف مع حذف النون فقد حذف حرف
من كلمة ليس كنون مسلمين وان اضيفت مع اثباتها فقد اثبتت نون جئ بها للدلالة على الجمع ويضاف غيره اى غير ما بين عشرة و
مائة الى مفسره مجموعا مع ما بين اثنين واحد عشر فتقول ثلاثة اثواب وهكذا الى عشرة رجال اما اضافته فلان ما بعده
من المعدود هو المقصود بدليل ان اسم العدد مبهم يصلح لكل شئ فلما قصد الى تبيينه اضيف كما يضاف نفس وذات وكل وبعض
وغير ذلك اذا قصد الى تبيينه فلو ذهبوا ينصبونه لصار ما ليس بمقصود كانه المقصود لانه حينئذ تم الثلاثة مثلا بالتنوين
فيشعر باستغنائه عما بعده وبكونه مقصودا والنقض باحد عشر وبابه قد عرف جوابه مما تقدم واما كون مميز هذا النوع من
العدد مجموعا فلقصد التطابق في المعنى ما لم يكن المفسر مائة فيفرد غالبا فيقال ثلثمائة واربع مائة وهكذا الى تسع مائة ولكنه
يشكل بان الضمير من قوله ما لم يكن يعود الى مفسر ما بين اثنين واحد عشر فتدخل العشرة في ذلك فيقتضى كلامه حينئذ ان
يقال عشر مائة وهو باطل كما سياتى وكان القياس في مثل هذا ان يجمع فيقال ثلاث مئات او مئين ولكنهم كرهوا الجمع لما
تكرر في الجمع معنى التانيث لان الجمع في المعنى مؤنث ومائة ايضا مؤنث فعاملوه بالخفة لذلك الا ترى انك اذا قلت ثلاث
مئات امرأة فجمعت مائة صار فيما هو كالاسم الواحد تانيثان والجمع فيه تانيث معنى فيجتمع ثلاث تانيثات فيما هو
كالاسم الواحد فتركوا جمعه لذلك واشار بقوله غالبا الى ما ورد من جمع المائة اذا اضيف اليها عدد وذلك قليل
كقوله ❊ ثلاث مئين للملوك وفى بها ❊ ردائى وجلت عن وجوه الاهاتم ❊ ومفردا خرج مائة فصاعدا فتقول
مائة رجل ومائتا امرأة والف ثوب والاف درهم وانما اضيف مثل ذلك لوجود مقتضى الاضافة وانتفاء المانع منها واما كونه
مفردا مع ان القياس جمعه كما جمعوه في ثلاثة دراهم للعلة المتقدمة فلانه في معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم
الثقل اللفظي الى المعنوي فاتوا به مفردا لذلك وقد يجمع التمييز معها اى مع المائة كقراءة حمزة والكسائى ثلاث مائة سنين بالاضافة
واجاز ذلك الفرا وهو قليل في الاستعمال ومن قال خطا ولا يجوز فمحجوج بالقراءة المذكورة فان قلت لم قيدت التمثيل بالاية بقراءة
حمزة والكسائى قلت لان قراءة الباقين بدون الاضافة فلا يكون من جميع تمييز المائة في شئ وانما يجعل سنين بدلا قال ابو
اسحاق الزجاج لو انتصبت سنين على التمييز لوجب ان يكونوا قد لبثوا تسع مائة قال ابن الحاجب وجهه انه فهم من لغة العرب ان
مميز المائة واحد من مائة فاذا قلت مائة رجل فمميزها رجل وهو واحد من المائة واذا كان كذلك وقلت سنين فتكون سنين
واحدة من المائة وهى ثلاث مائة واقل السنين ثلاثة فيجب ان يكون تسع مائة هذا كلامه قلت لا وجه لتخصيص هذا الاشكال بنصب
سنين على التمييز بل هو جار مع خفضها باضافة المائة اليها في قراءة حمزة والكسائى وقد حكى الرضى طرده في ذلك عن ابن الحاجب
نفسه فانه قال وهذا الذى ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائى ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير
وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذى ذكره مخصوص
بان يكون التمييز مفردا اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع
وانما عدل الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما يلزم لو كان ما استعمل جمعا استعمل
كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا اخر ما حكاه من كلام ابن الحاجب وقد يفرد المفسر مع المائة
تمييزا كقول الربيع بن ضبع الفزاري ❊ اذا عاش الفتى مائتين عاما ❊ فقد ذهب المسرة والفتاء ❊ ويفهم من قوله تمييزا ان المجرور

مميزه
لايسمّى تمييزاً اعني بالاصطلاح ولما في اللغة فهو مميّز وكلام ابن الحاجب بخلاف ذلك وربما قيل عشرو درهم باضافة العشرين الى
ولا خصوصية للعشرين بذلك فان الكسائي حكى ان من العرب من يضيف العشرين واخواته الى المفسر منكرا ومعرفا فالمنكر كما تقدم
واشار المصنف الى المعرف بقوله وابعو ثوبه وكلا الامرين اعني اضافة هذه العقود الى تمييزها المنكر واضافتها الى تمييزها المعرف
شاذ عند الجمهور لا يبنى على مثله فاعرفه والثاني فبرشد وذان وخمسة اثوابا فنصب ما حقه الجر واجاز سيبويه مثل هذا
في الشعر واجازه الفراء قياسا ونحو ذلك فيقال ثلاثة رجل وخمس غلامه وثلاثة رجالا واربعة غلمانا ولا يفسر واحد واثنان
استغناء بلفظ التمييز عنهما وذلك لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا
ثلاثة واقتصروا لم يعلم ما هو فلما كان نحو رجل ورجلين يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر العدد معه فلم يقولوا واحد رجل
ولا اثنا رجلين لان لفظ رجل كما انه يدل على الحقيقة يدل على الواحدية ورجلين كما انه يدل على الحقيقة يدل على الاثنينية
وثنتا حنظل في قول من قال: كان خصييه من التدلدل: ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل: ضرورة فلا يقال مثله في السعة على ان
ابا زيد حكى انه سمع شربت قدحا واثنيه اي واثني قدح واشتريت اثني مد البصرة لكن ذلك شاذ واعلم ان ما قدمناه من توجيه
استغنائهم عن تمييز واحد واثنين لا يتأتى في مثل البيت والمثالين اللذين حكاهما ابو زيد ولا يجمع المفسر جمع تصحيح ولا بمثال
كثرة من غير باب مفاعل ان كثر استعمال غيرها الا قليلا اعلم ان حق المفسر لهذه الاعداد ان يجمع فيه اربعة واحد باعتبار الاعراب
وهو الخفض وثلاثة باعتبار المعنى والصيغة احدها ان يكون جمعا لا مفردا ولا اسم جمع ولا اسم جنس لان العرب عاملتهما معاملة المفردات
الا تراهم يصغرونهما ويعيدون عليهما ضمير الواحد ويخبرون عنهما ويشيرون اليهما ويصفونهما كما يفعلون بالواحد سواء قالوا ركب
والركب سائر وهذا الركب لقادم والثاني ان يكون الجمع جمع تكسير لا جمع تصحيح والثالث ان يكون بناء قلة لا بناء كثرة ويستثنى من
كل من هذين الامرين ثلاث مسائل فاما مسئلة التصحيح فاحدى المستثنيات منها نحو سبع سموات وسبع بقرات مما اهمل فيه
غير جمع التصحيح والثانية نحو سنبلات في سورة يوسف عليه السلام مما جاور ما اهمل فيه غير جمع التصحيح وهو سبع بقرات و
الثالثة سبع غرفات وسبع كسرات مما له جمع تكسير ولكنه بناء كثرة فهذا يكون تمييزه بجمع التصحيح فان كان له جمع تكسير لانه
صيغة كثرة وان كانوا قد استغنوا بالغرف والكسر عن بناء القلة فهو لذلك نظير رجال الا ان الجمع الموضوع للقلة اولى منه
وان كان جمع تصحيح وعلى هذا فثماني حجج من باب المسموع كما ان اربعة شهداء من ذلك واما مسئلة الكثرة فاحدى المستثنيات
منها مسئلة رجال وهي ما اهمل فيه جمع القلة والثانية مسئلة قروء وهي ما جمع قلته شاذ قياسا اذ الاقراء شاذ من جهة
ان افعالا لا يكون جمعا لفعل المفتوح الفاء الساكن العين الصحيحها الا شاذا والثالثة مسئلة ثلاثة شسوع وهي ما جمع قلته
شاذ استعمالا لا قياسا اذ الاشساع وان كان جاريا على القياس لانه جمع فعل بكسر الفاء وسكون العين الا انه قليل الاستعمال و
اذا تاملت هذا الفصل علمت انه اهمل في الاصل مسئلة ثلاثة قروء ومسئلة سبع سنبلات ومسئلة ثلاث صحاف واربع
كسرات وظاهر كلامه في الاصل والشرح ان باب مفاعل بمنزلة جمع القلة في صحة التمثيل به على مقتضى القياس في الاصل ولكن من جملة
ما وقع له في الشرح ان باب مفاعل يقدم على بناء التكسير الذي هو بناء كثرة فثلاث صحائف افصح واكثر من ثلاث صحف وهذا شيء
آخر ولا يسوغ ثلاثة كلاب ونحوه مما وقع التمييز فيه جمع كثرة مع ان المفرد جمع قلة كثير الاستعمال ما قوله بثلاثة من كذا
فيكون على ارادة من التبعيضية خلافا للمبرد فانه قال بان ذلك مسوغ لورود جمع الكثرة مفسرا قال المصنف ولو جاز هذا
لم يكن معنى في الجمع بجمع قلة لان كل جمع كثرة صالح لان يراد به مثل هذا بعض فيلزم اطراده وهو لا يطرد وان كان اسم المفسر
جنس او جمع فصل بمن نحو ثلاثة من التمر وخمسة من القوم قال تعالى فخذ اربعة من الطير وان ندر مضافا فنحو تسعة رهط
ليس فيما دون خمس ذود وثلاثة نفر وخمس نسوة لم يقس عليه واتفقوا على اطراد ثلاث مائة ونحوه ومائة اسم جمع قال في الارتشاف في

اتفقوا على انه لا يقال ثلاثة بشر ولا ثلاثة قوم ويغني عن تمييز العدد اضافته الى غيره لانك اذا قلت عشرك فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة اليه ولا تقول عشرو زيد الا لمن يعرف زيدا وعشيرته كما انك لا تقول غلام زيد الا لمن يعرف الغلام وزيدا

فصـــل في الحاق التاء للعدد وحذفها منه تحذف تاء الثلاثة واخواتها ان كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة نحو ثلاث فتيات او مجازا نحو ثلاث ليال وفي هذا الكلام من المصنف فوائد حسنة منها ان وضع الاعداد بالتاء اولى تحذف تاء الثلاثة فلم يحتج الى ان يقول ان التانيث مع المذكر لانه نص على حذفها مع المؤنث في تلك المسائل فبقي الامر في غيرها على ترك الحذف ويدل على ان اصل الاعداد ان تكون بالتاءات ان العرب اذا قصدت بها مجرد العدد من غير ملاحظة معدود مخصوص جعلوها بالتاء تقول ثلاثة نصف ستة ومنها ان المعتبر في التذكير والتانيث حال الواحد لا حال الجمع المعدود فلهذا تقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة سجلات دون ثلاث وكذا تقول ثلاثة بنات لبون وثلاثة بنات مخاض وثلاثة بنات عرس لان الواحد اصطبل وسجل وابن لبون وابن مخاض وابن عرس كل منهما مذكر وهذا الحكم انما هو في الجمع الصناعي بخلاف اسم الجنس واسم الجمع كما سياتي ومنها ان الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ومنها ان التانيث في هذا الباب لا فرق بين الحقيقي منه والمجازي بخلافه في اسناد الفعل الى المؤنث فانهم جعلوا الكل حكما يخصه كما مرّ او كان المعدود اسم جنس او اسم جمع مؤنثا مثال الاول ثلاث من النخل ومن البط قال ابن هشام ولا ثالث للمثالين لان الباقي مما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم واما فيه لغتان وهذا النوع هو بقية الالفاظ ومثال اسم الجمع ثلاث من النسوة او من الابل ومن الذود وغير نائب عن جمع مذكر هذا واقع في اسم الجمع واذكر منه اشياء فان هذه الكلمة على المذهب المختار اسم جمع على زنة لفعاء الآن واصلها شيئاء على زنة فعلاء بتوسط الالف بين الهمزتين وهي نائبة من افعال تكسير شيء ولو وقع مثل ذلك في اسم الجنس لكان حكمه كذلك لكن لا يحضرني الان منه شيء ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير نحو عندي ثلاثة ذكور من البط فلو كان الوصف السابق لا دلالة له على التذكير بخصوصه لم يكن لسبقه عبرة نحو ثلاث حسان من البط فان حسانا مشترك بين الذكور والاناث وكذا اذا كان دالا على التذكير وهو غير سابق لا يعتبر به نحو عندي ثلاث من البط ذكور وربما اول مذكر بمؤنث نحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر ابطن تريد قبائل ومؤنث بمذكر نحو ثلاثة انفس اي اشخاص وتسعة وقائع اي مشاهد فيجئ بالعدد على حسب التاويل فتحذف التاء في تاويل المذكر بالمؤنث وتبقيها في العكس كما رايت في المثل لكن تاويل المؤنث بالمذكر اقيس من جهة انه تاويل الفرع بالاصل ففيه تغليب حكم الاصل وتاويل المذكر بالمؤنث حسن لما اعتضد به العدد من ترجيح المعنى وان كان في المذكر ولو كان في المعدود لكان اوضح لغتان سواء كان المعدود جمعا نحو احوال وسبل فان كلا من الحال والسبيل فيه التذكير والتانيث او اسم جمع كالنفر فانه مذكر ولم يذكر الاكثرون فيه الا التذكير وحكى صاحب التمهيد فيه التانيث او اسم جنس كالنخل بالخاء المعجمة فالحذف والاثبات سيان فتقول ثلاثة احوال وسبل على التذكير وثلاث على التانيث وثلاثة من النفر وثلاث كذلك وثلاثة من النخل وثلاث كذلك ايضا ثم التسوية انما هي في اصل الجواز والا فقد يكون التانيث افصح فيكون ترك التاء ارجح كالدرع والسوق والعنكبوت لقولهم درع مفاضة وسابغة وسويقة وكسدت السوق وقال تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا وقالوا في التذكير درع سابغ وسوق كاسد وقال الشاعر كان العنكبوت هو ابتناها ولكن التانيث هو اللغة الفصحى وقد يكون الامر بالعكس اي يكون التذكير افصح فيكون اثبات التاء ارجح كالمعاء لغة قيل بوجوب تذكيره وليس كذلك فقد جاء الوجهان في الحديث المؤمن ياكل في معا واحد والكافر ياكل في سبعة امعاء بالتانيث اولا والتذكير اخرا وكالصراط لم يرد فيه في التنزيل غير التذكير نحو اهدنا الصراط المستقيم وسمع تانيثه في غير التنزيل قليلا وقد لا يترجح احد الامرين فتستوي رتبة الوجهين كالصواع قال الله تعالى ولمن جاء به ثم استخرجها فتقول ثلاث

صيغه

صيمان وثلاثة صيمات على السوا وقد يكون فى المفرد التذكير والتانيث ولا يجيء فى العدد الا احد الوجهين لكونه لا يميز الا بالجمع
وكون العرب خصوا كلا من المذكر والمؤنث بجمع يخصه وذلك نحو لسان جمعه فى التذكير على السنة وهى لغة التثنى بل يوم تشهد
عليهم السنتهم وفى لغة التانيث السن وبهذا يعلم خطا من مثل لهذه المسئلة بجمع لسان وان كان المذكور صفة نابت عن الموصوف
اعتبر غالبا حاله لا حالها كقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فالامثال صفة نائبة عن الموصوف الذى هو الحسنات اى فله
عشر حسنات امثالها فحذف الموصوف ونابت الصفة عنه فاعتبر حاله فحذفت التاء من عشر ولو اعتبر حالها لكانت تاء العدد باقية لان
الامثال جمع مثل وهو مذكر وتقول رايت ثلاثة ربعات ان اردت رجالا وثلاث ربعات بالحذف ان اردت نساء واحترز بقوله
غالبا من صنيع بعض العرب فى اعتبار الصفة لا الموصوف فصل فى الكلام على العدد اذا استعمل مع العطف او
التركيب وسائل اخر ذكرت على سبيل الاستطراد بعطف العشرون واخواته من الثلاثين والاربعين والخمسين والستين والسبعين
والثمانين والتسعين على النيف وهو الزيادة وعينه واو الا انها قلبت ياء كميت وقد يخفف مثل يقال عشرة ونيف ومائة ونيف
وكلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى كذا فى الصحاح ووقع فى كتاب الزبيدى النيف عند اكثر العرب ما بين الواحد الى الثلث
يقولون له نيف وسبعون وقد نيف الرجل على السبعين وقد سمعت ابا زيد وحده يقول النيف ما بين الواحد الى التسعة قال فى
كذلك تكلمت به العرب يقولون لعلى نيف وثلاثون يعنون ما بين الواحد والاربعين الى التسع والثلاثين ويقولون قد نيف على
الاربعين يعنون ما بين الواحد والاربعين الى التسع والاربعين فان قلت عطف العقد على النيف يشترط ان يكون بالواو نحو احد
وعشرون وهو من جملة الاحكام التى تنفرد بها الواو عن بقية احرف العطف كما ذكره ابن هشام فى المغنى قلت انما يكون هذا عند ارادة
وقوع العقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع عدم ارادة الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين
او ثلاثة ثم عشرين اذا قصد الترتيب مع الفور او التراخى فاذن لا حاجة الى التقييد بالواو ولان حكم العطف حينئذ ذلك جار على ما هو
مقرر فى باب النسق وهو اى النيف ان قصد التعيين واحد وهو اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى تفرد فالواحد بمعنى
المنفرد اى العدد المنفرد او احد بابدال الواو همزة لكنه شاذ لكون الواو مفتوحة وهذان اللفظان اعنى واحد واحد مترادفان
لكن الاول يستعمل نفيا وغير نيف ويتاتى استعماله فى التركيب وفى العطف نحو واحد عشر والثانى لا يستعمل مفردا الا فى التنييف نحو
احد وعشرون واما مع الاضافة فيستعمل فى غير التنييف مطردا تقول جاء احد القوم ورايت احدهم واثنان وثلاثة وواحدة
او احدى بقلب الواو همزة لكن البدل فى ذلك قياس عند المازنى كما شاع شاذ عند غيره والفه عند الاكثرين للتانيث وقيل
للالحاق وزال التنوين فى مثل احدى عشرة للتركيب فتقول فى العطف احد وعشرون بالتنوين كذا نقل ابن هشام واثنتان
وثلاث ثم تقول اربعة وخمسة الى تسعة فى التذكير واربع وخمس الى تسع فى التانيث وان لم يقصد التعيين فيهما اى فى التذكير
والتانيث فبضعة وبضع بكسر الباء الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها ومقتضى هذا الكلام ظاهرا انه يجوز ان يكنى
ببضعة عشر وبضع عشرة عن احد عشر واحدى عشرة وما فوقهما الى تسعة عشر وتسع عشرة فالذى يظهر انهما لا يصدقان على
ما دون ثلاثة عشر وثلاث عشرة بل على هذين وما فوقهما الى نهاية المركب لا غير ويدل على ذلك امران احدهما حكم العرب لهما
فى التذكير والتانيث بحكم الثلاث وما فوقها الى عشرة لا بحكم ما تحتها فتقول بضعة عشر رجلا وبضع عشرة درهما او بضع عشرة
امراة وبضع وعشرون اوقية فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث كما يفعل بالثلاثة واخواتها ولو صح ان يكنى به عن الواحد
والاثنين لكان قياسه ان يجرى على القياس لان المكنى يجرى مجرى المكنى عنه وثانيهما النقل ففى الصحاح وهو اى البضع ما بين
الثلاث الى التسع فهذا نص فى انه لا يقال فيما تحت الثلاث فلا يقال للواحد ولا للاثنين وفى كتاب الزبيدى ايضا كذلك الثلاث
البضع لما بين الثلاث الى التسع ثم ساق بسنده الى التنعين قال لما نزلت الم غلبت الروم الى فى بضع سنين قال المشركون لابى بكر

الا ترى الى صاحبك يزعم ان الروم تظهر على فارس قال صدق فخاطروه على قلائص وجعلوا الاجل ست سنين فجاءت الست ولم تظهر
الروم فاخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لابي بكر يا ابا بكر كم البضع قال ما بين الثلاث الى التسع قال فهل مضت
التسع قال لا قال اذهب فزائدهم في الخطر ومادّهم في الاجل فتزايدوا قلوصين الى مثلها وجعلوا الاجل تمام تسع سنين فلم تأت
التسع حتى جاءت الركبان من الشام تخبر بان الروم ظهرت على فارس انتهى لكن نقل بعضهم عن حواشي مبرمان ان البضع من
الواحد الى عشرة ومن احد عشر الى عشرين ويستعملان ايضا دون تنييف كقوله تعالى فلبث في السجن بضع سنين وقوله
في اية الروم في بضع سنين ويجعل العشرة مع النيف سواء قصد التعيين او لم يقصد اسما واحدا مبنيا على الفتح نحو احد عشر
وبضعة عشر وثلاث عشرة وبضع عشرة اما بناؤه فلتضمنه معنى حرف العطف وبني على حركة لانه معرب في الاصل وكانت فتحة
طلبا للتخفيف ما لم يظهر العاطف فيمتنع البناء لفقد مقتضيه حينئذ كقوله : كان بها البدر ابن عشر واربع :: اذا
هبوات الصيف عنه تجلت : الهبوات بالباء الموحدة جمع هبوة على زنة تمرة وهي الغبار وانظر اذا ميز كيف يكون التمييز
حينئذ مفردا منصوبا ام مجموعا مخفوضا وزعم ابو حيان انه لا يظهر العاطف الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك
فقد انشد ابن الشجري في اماليه لعمر بن ابي ربيعة وقيدنا ابن خمس وعشرة ثم قالت لي الفتاتان قوما : ولنا الثلاثة والتسعة وما
بينهما من الاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية عند عطف عشرين واخواتها من ثلاثين الى تسعين عليها ما لها قبل
النيف وهو القدر الزائد على العقد المذكور هي معه ولا حسن التنييف بصيغة المصدر اي قبل كونها نيفا فتحذف تاؤها
في التانيث وتثبت في التذكير فيقال ثلاث وعشرون امراة وثلاثة وعشرون رجلا وهذا الكلام الذي مبدؤه ولنا التانيث
ومنتهاه قبل النيف ساقط في بعض النسخ وهو الصواب لاغناء ما ذكر في اول الفصل عنه فان قلت وايضا فانه لم يذكر حكم
النيف في حالة التركيب بالنسبة الى التذكير والتانيث قلت يغني عنه قوله بعد هذا الكلام ولتاء العشرة في التركيب عكس ما
لها قبله اي تثبت التاء مع المؤنث وتحذف مع المذكر ووجه اغناء هذا عما ذكر في السؤال ان تخصيص العشرة بانعكاس
حكمها في التركيب يؤذن بان النيف المصاحب لها باق على حكمه فتقول ثلاثة عشر للمذكر وثلاث عشرة للمؤنث فالحكم انما انعكس بالنسبة
الى العشرة لا الى النيف كما رأيت ولتسكن شينها في التانيث الحجازيون كقوله تعالى فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وقطعناهم اثنتي
عشرة اسباطا والضمير من قوله شينها عائد على العشرة المختومة بالتاء ملحوظا فيها هذا القيد وليس هذا كقوله ويجعل العشرة
مع النيف اسما واحدا لان ذلك حكم على هذا العدد من حيث هو اعني لا بقيد كونه بالتاء وانما قال في التانيث لانها في
التذكير مفتوحة بلا خلاف ويكسرها التميميون قال ابن عطية قرا ابن وثاب وابن ابي ليلى وغيرهما فانفجرت منه اثنتا
عشرة بكسر الشين وروي ذلك عن ابي عمرو والمشهور عنه السكون وقد تفتح اي في التانيث وبها قرا الاعمش اثنتا عشرة عينا
وذلك هو الاصل قال الزمخشري هو لغة وربما سكن عين عشر مع التركيب استثقالا لتوالي الحركات في احد عشر وثلاثة
عشر ونحوها وبعض ذلك اشذ في القياس من بعض فقراءة هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا باسكان العين اشذ من
قراءة يزيد بن القعقاع احد عشر كوكبا لان في تلك جمعا بين ساكنين على غير حدهما كقولهم حلقتا البطان فان قيل
كيف جاز تسكين اول الاسم قلت اذا جاز تسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء فهذا اجدر ولعل التسكين لافادة المبالغة
في الامتزاج ويقال في مذكر ما دون ثلاثة عشر احد عشر بابدال واو واحد همزة شذوذا لكنه فصيح الاستعمال واثنا
عشر وفي مؤنثه احدى عشرة بابدال الواو ايضا همزة لكنه فصيح استعمالا بلا نزاع وشاذ قياسا عند الجمهور لا عند المازني
فانه يجوز ابدال الواو المكسورة همزة قياسا كاشاح في وشاح وارث في ورث وقدح واثنتا عشرة وهنا سؤال مشهور
وهو انه كيف قيل احدى عشرة واثنتا عشرة وفيه جمع بين علامتي تانيث فيما هو كالكلمة الواحدة وجوابه ان الف التانيث بمنزلة

ماهو من نفس الكلمة ولذا لم تسقط في جمع التصحيح والتكسير بخلاف التاء اذ قالوا حبلى وحبليات وجبلى وجبليات وجفنه وجفنات وجفنان
فليس بالتانيث المنافى للتاء واما اثنتا عشرة فانه بنى على التاء اذ لا واحد له من لفظه فكان كالاصل واجاب المصنف بان
العلامتين في احدى عشرة مختلفان لفظا ومعنى اما اختلاف اللفظ فظاهر واما اختلاف المعنى فلان الف احدى للتانيث و
تاء عشرة للتذكير وحاصله منع اجتماع علامتى تانيث فيخرج منه الجواب عن اثنتى عشرة وفيه بحث وربما قيل وحد عشر على الاصل في
اقرار الواو على حالها من غير ابدال فهو شاذ استعمالا فصيح قياسا وواحد عشر وواحدة عشر على اصل العدد لانهم اذا عدوا بهما
خصوا الواحد بالمذكر والواحدة بالمؤنث والجواب عن واحدة عشر باختلاف معنيهما على طريقة المصنف كما مر ولعراب اثنا و
اثنتا باق لوقوع ما بعدها موقع النون وما قبل النون محل اعراب لا محل بناء ولذلك لا يضافان ووجهه ان الاضافة مع ثبوت النون
متعذرة فكذا مع ما قام مقامها بخلاف اخواته فيقال احد عشرك وثلاثة عشر زيد لفقدان مانع الاضافة وتوضيح ذلك ان نقول
هذا المركب له صدر وعجز فاما عجزه فمبنى لتضمنه معنى الواو كما سبق فلا فرق بين اثنى عشر واحد عشر واخواته في بناء العجز لتحقق
العلة المقتضية للبناء في الكل بالنسبة الى العجز واما بناء الصدر في احد عشر وثلاثة عشر وما بعدهما من اخواتهما فلوقوع العجز فيه
موقع تاء التانيث وهذا في اثنى عشر منتف لانا قد فهمنا عن العرب تنزيل العجز فيه منزلة النون بدليل امتناعهم من اضافته دون
اخواته وقد علم ان ما قبل النون ليس محل بناء وانما هو محل اعراب بالاستقراء فاعرب اثنا عشر لذلك وخالف ابن درستويه وابن
كيسان فقالا هو مبنى كاخواته صدرا وعجزا والاختلاف في آخر الصدر باختلاف العوامل آية اعرابه فيرد عليهما وقد يجرى ما اضيف منها
اى من هذه الاعداد المركبة مجرى بعلبك نحو احد عشرك مع احد عشر زيد فيبقى الصدر مفتوحا ويغير آخر العجز بالعوامل كما يغير
بعلبك اذا دعت حاجة الى اضافته لا يقال بعلبك في لغات فلا يحسن التشبيه لعدم افادة المراد لانا نقول انما يشبه الشئ
بالشئ فيما هو الغالب فيه والمشهور وما ذكرناه من اعراب بعلبك على العجز وتركيب صدره هو المشهور فيه فلا جرم ان التشبيه
حسن فيه من هذه الجهة وقد يجرى ايضا ما اضيف من هذا العدد المركب مجرى ابن عرس فيتسلط العامل على الجزء الاول ويجرى الثانى
بالاضافة فتقول هذه احد عشرك بضم الدال وكسر الراء وكذا في البواقى وحكى الفراء انه سمع ابا فقعس الاسدى وابا الهيثم العقيلى
يقولان ذلك ولا يقاس على الاول وهو جعل المركب كبعلبك عند الاضافة خلافا للاخفش فانه اجاز القياس عليه واستحسنه
وقال ابن عصفور اذا اضيفت يعنى الاعداد المركبة فالاصل فيها ان يعرب الاسم الثانى ويبقى الاول على بنائه ووجه ذلك
ان الاضافة ترد الاسماء الى اصلها من الاعراب فجعل ما ذهب اليه الاخفش هو الاصل ولا على الثانى وهو جعل المركب عند اضافته
كابن عرس خلافا للفراء فانه اجاز ذلك وستنده السماع الذى حكاه وحكى ابن عصفور هذا الوجه في بعض كتبه عن الكوفيين
وفى بعضها عن الفراء انه سمعه من ابى الهيثم وابى فقعس ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة باضافة الصدر الى العجز الا في الشعر كقوله
كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجته وحكاية الاجماع في هذه المسئلة غير جيدة فانه لا اجماع اذ الكوفيون
كما ذكره غير واحد من النحاة لا يخصونه بالشعر والمسئلة في كتاب الانصاف لابى البركات ابن الانبارى وياء الثمانى في التركيب
مفتوحة لانها ياء قبلها كسرة وجب لها الفتح لان عجز المركب كتاء التانيث وما قبل تاء التانيث مفتوح لانها تشبه الف
التانيث فكذلك ما اشبه تاء التانيث يجب ان يكون مفتوحا والفتحة على الياء خفيفة فتحملها الياء كما في رايت قاضيا وقاضيك
ثم اعلم ان ياء الثمانى زائدة لانها صحبت اكثر من اصلين وهذا قيل انها في التقدير كالعوض من احدى ياء النسب فتكون
الياء الموجودة كياء شام ويمان وتلك زائدة بلا تردد فيه او ساكنة على سبيل التخفيف مع تثاقل الكلمة بالتركيب اذ اجاز اسكان
الياء في مثل قوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى لها بل مع ان فتحها فتحة اعراب والاعراب محافظ
عليه لدلالته على المعنى ولذلك لا ينتقل الى ساكن قبل حرفه في الوقف نحو النقر فاسكان ياء ثمانى عشرة اجود او محذوفة لزيادتها

وطول الاسم بعد كسرة باقية على النون لتدل على الياء المحذوفة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء او بعد فتحة على النون
ورتبها المصنف على ما ينبغي لها ولو نبّه على رجحان المتلو وضعف التالي فيهن لكان حسنا لكن زعم الرضي ان فتح النون بعد حذف
الياء اولى من كسرها ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وكانه راى فاده اليه اتباع ما ابداه من العلة وظاهر
كلام الجماعة انها في الترتيب على نحو ما حكاه المصنف وقد تحذف الياء اى وقد لا تراد بل تكون الكلمة قد بنيت على فعال لا على فعالي فتكون
كصباح ونجاح ولا حذف حينئذ بل تكون مبنية على هذه الصيغة فالمراد بالحذف عدم الاتيان بالياء لا اخترالها من كلمة كانت فيها
وكثيرا ما يطلقون الحذف على مثل هذا المعنى في الافراد لا في التركيب ويجعل الاعراب في متلوها وهو النون التالية للالف كقول الشاعر
لها ثنايا اربع حسان ٭ واربع فثغرها ثمان ٭ وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباع بفتح الراء وشناح
بشين معجمة مفتوحة فنون والف فحاء مهملة بمعنى طويل يقال رجل شناح وبكر شناح وبكرة شناحة فيجعل الاعراب على العين في
الحاء كما فعل في ثمان والرباعي الذي يلقي رباعيته اي سنه التي بين الثنية والناب وانثاه رباعية والرباعي الداخل من الغنم في السنة
الرابعة ومن البقر وذوات الحافر في السنة الخامسة ومن ذوات الخف في السنة السابعة والياء في هذه الكلم الثلاث زائدة وكذا الالف
وهو اعني الالف في التقدير عوض من ياء اخرى كما في اليماني والشامي لكن بينهما فرق من جهتين احدهما ان ذاك نسب محقق وهذا لفظه
لفظ النسب ولا نسب كما ان ياء كرسي كذلك والذي اوجب هذا التقدير المحافظة على ما ثبت من اختصاص وزن فعالل بالجمع فاذا ورد
ما ظاهره خلاف ذلك يؤول على انها صيغة عرضت للكلمة لم توضع عليها الكلمة ابتداء والثاني ان اصل يمان وشام جائز ان ينطق
به اذا كان حقيقيا وهو الاصل ولا كذلك هذا وقد ظهر بهذا الذي قررناه وجه لغة من حذف الياء نسيا لان الاصل في موازن فعالل
ان يكون جمعا كدراهم فلما جاء بعض في المفردات حذفت الياء احيانا غير منتظرة لتزول تلك الصورة وتلحق الكلمة باوزان
الاحاد وجوار كما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قرا وله الجوار المنشآت وقرا بعض السلف ومن فوقهم غواش بضم الشين لكن هذا
يكون شاذا لانه جمع محقق لكنه حمل على شناح ورباع وشبههما كقراءة من قرا وجنى الجنتين دان الا من هو صال الجحيم بضم النون
في الاول واللام في الثاني هذا على تقدير ان يكون صال مفردا والا فيجوز ان يكون على هذه القراءة جمعا حملا على اللفظ في المبتدا وعلى
المعنى في الخبر وقد يستعمل احد استعمال واحد في غير تنييف وهو ان يكون معه عقد اما بعطف وتركيب فاستعماله كواحد على الوجه
المذكور نحو قل هو الله احد وان احد من المشركين استجارك وقال الشاعر ٭ لقد ظهرت فلا تخفى على احد ٭ الا على اكمه لا يعرف القمرا ٭
ولكن يجب ان تعلم ان قلته هذه نسبية لا حقيقية فانه في نفسه كثير ولكنه بالنسبة الى استعماله عددا زايدا على العقد قليل
ومفهوم قوله في غير تنييف يقتضي بعمومه انه يجوز ان يستعمل عددا لغير نيف فتقول احد اثنان ثلاثة وهذا لا يجوز البتة ويغني احد
بعد نفي او استفهام عن قوم نحو فما منكم من احد عنه حاجزين او نسوة نحو يا نساء النبي لستن كاحد من النساء هكذا مثل
المصنف للقسمين وتبعه الشارح فاما التمثيل للاول بالاية الاولى فظاهر حسن لان الاستغراق حينئذ في المجموع ويلزم من انتفاء
الحجز عن الجمع مع تظاهرهم بالكثرة انتفاؤه عن الاثنين والواحد لان الجماعة اذا لم يستطيعوا ان يحجزوا فكيف يستطيع الاثنان
والواحد منهم واما تمثيله للثاني بالاية الثانية فمشكل لانه اذا نفى عن الجمع مماثلة الجمع في الفضل لم يلزم ان ينتفي عن كل فرد
مماثلة كل فرد والمراد انما هو الثاني دون الاول فينبغي ان يقدر ولستن مثل فاجلدوهم ثمانين جلدة اي لست واحدة منكن
ويكون احد من قوله كاحد من النساء بمعنى واحدة لا بمعنى نسوة كما ادعاه فتامله واعلم ان النحويين يقولون في احد هذا المستعمل
في النفي والاستفهام ان همزته اصلية وان المستعمل في العدد همزته منقلبة عن واو كما تقدم ثم لا وجه لتخصيص المصنف ذلك
بالنفي والاستفهام بل النهي كذلك ايضا كذلك نحو لا يقم احد مخالف ويجوز مخالفون وهذه هي التي نص عليها بعد بقوله ويختص احد
بعد نفي او نهي او شبههما بعموم من يعقل وندر تعريفه حينئذ اي حين اذ يغني عن قوم او نسوة بعد نفي او استفهام فان حقه ان

يكون نكرة وتعريفها اذ ذاك نادر كقوله: وليس يظلمني في وصل غانية ۞ الا كعمرو وما عمرو من احد ۞ وقالوا اما انت من
الاحداي من الناس ولا تستعمل احدى في غير تنييف دون اضافة نحو انها لاحدى الكبر وقد يقال لما يستعظم مما لا
نظير له هو احد الاحدين واحدى الاحد بكسر الهمزة من الجمع على وزن سدر وبضمها على وزن غرف كما يقولون هو داهية
من الدواهي قال ابو حيان متابعا للزمخشري في تفسير قوله تعالى ليكونن اهدى من احدى الامم اي اهدى من واحدة مهتدية
من الامم والامة التي يقال فيها هي احدى الامم تفضيلا لها على غيرها قال ابو حيان كما قالوا هو احدى الاحدين وهي احدى
الاحد ين يدون التفضيل في الدهاء والعقل بحيث لا نظير له قال ۞ حتى استثاروا بي احدى الاحد ۞ ليثا هزبرا ذا سلاح
معتد ۞ وفيما قاله هو والزمخشري نظر لان لفظ الذي ثبت استعماله للمدح احد واحدى مضافين الى الجمع الماخوذ
من لفظهما واستعملوا ايضا ذلك في المضاف الى الموصوف كقولك هو احد العلماء اما في اسماء الاجناس مثل الامم ففيه نظر
ويحتاج الى نقل وقد ظهر ان تمثيل ابي حيان في البيت ليس طبق الذي في الاية الكريمة ثم في قوله وهي احدى الاحد ما يشير
الى ان هذا اللفظ خاص بالمؤنث كما ان هو احد الاحدين خاص بالمذكر وهو مخالف لما في التسهيل فان قلت كيف يحمل
احدى الاحد مع انه للمؤنث على المذكر فيقال هو احدى الاحد قلت لان المراد بها داهية واحدة من الدواهي ومثله يحمل
على المذكر فيقول هو داهية من الدواهي واحد الاحدين المراد به احدى الدواهي ولكنهم يجمعون ما يستعظمونه جمع العاقل
وان لم يكن عاقلا فمن قال هو احد الاحدين فقد راعى مطابقة لفظ هو فلذلك ذكر اللفظين جميعا ومن قال احدى الاحد
راعى المعنى كما تقول هو واحدة الدواهي فلذلك اتى باحدى لان الفها اما للتانيث او للالحاق ولكنها تشبه في اللفظ الف
التانيث واضافها الى الجمع المؤنث وهو الاحد بالكسر والضم كما مر ويختص احد بعد نفي محض اي غير مشوب بشائبة
اثبات نحو ما في الدار من احد احترازا من نحو ما زال فانه المصنف والخلاف يحكى فيها اعني ما زال ونحوها فقيل بالمنع مطلقا
كما راه المصنف وهو قول الفرا وهو الصحيح وقيل بالجواز مطلقا وهو قول هشام وقيل بالمنع في الماضي والجواز في المضارع
وهو قول الكسائي او نهي نحو ولا يلتفت منكم احد او شبههما اي النفي والنهي نحو هل يحس منهم من احد اي لا يحس
ونحو لا اضربن احدا يقول ذلك والمعنى لا يقل ذلك احد بعموم من يعقل ولا مدخل فيه لغير عاقل ومن ثم يقال
في ملجاء في احد الا حمار ان الاستثناء منقطع لازم الافراد دائما والتنكير غالبا بدليل قوله ۞ وليس يظلمني في وصل غانية ۞
الا كعمرو وما عمرو من الاحد ۞ ولكن المصنف بنى على ان احدا قسمان وان هذا من اول القسمين كما تراه وذلك لان كلامه
اقتضى ان لاحد استعمالات ثلاثة احدها ان يكون عددا وهذا القسم هو الذي جلب الكلام في القسمين الاخيرين
استطرادا وثانيها ان يكون بمعنى قوم او نسوة وانه يختص بالنفي والاستفهام وثالثها ان يكون عاما في جميع ما
يعقل وانه يختص بالنفي المحض والنهي وشبههما وليس الامر كذلك بل الواقع انها قسمان فقط وان الثاني هو الثالث
وان اختصاصه بالرجال او بالنساء عارض للقرينة الا ترى الى قوله تعالى من النساء وان الخطاب في فما منكم من احد
للرجال وهم الذين من شانهم ان يحاموا ويحجزوا ونظيره ان تقول ما جاء في احد من الرجال واحد عام بوضعه في
الفريقين فلما خصصته بقولك من الرجال اختص بهم وبقي على عمومه فيما عدا النساء وهم افراد الرجال وقد اطلعناك
فيما قبل هذا على ان الجماعة يقولون ان احدا المستعمل في العموم غير احد المستعمل في العدد في التعدد وان كان في
اللفظ وان ذا العموم مادته همزته وحاء ودال وكلام المصنف ربما اوهم الاتحاد ولا يقع في ايجاب يراد به العموم خلافا
للمبرد فانه اجاز ذلك نحو لقيت احدا الا زيدا وقال الشارح اجاز المبرد جاء في كل احد ومنع ذلك غيره وقال
سيبويه ولا يجوز لاحد ان يضعه واجبا فان قيل لا ينكر من كلامهم جاء كل احد فالجواب ان احدا هنا بمعنى واحد

وليس هو المختص بالنفي فان قيل هذا لا يكون عامًّا وهو في كلّ احد عامّ فالجواب انّ العموم مستفاد من كلّ ومثله عريب بعين مهملة مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتيّة ساكنة فموحّدة من الاعراب هو البيان ومنه الثيّب تعرب عن نفسها فاذا قلت ما فيها عريب فالمراد ما فيها مبين وفعيل بمعنى مفعل وهو قليل كاليم بمعنى مولم وسميع بمعنى مسمع قال ابن ريحانة الداعي السميع وجوّز بعضهم ان يكون المراد ما فيها منسوب الى يعرب بن قحطان قال ابن هشام ويقال ما فيها معرب مثل ما يقال عريب قلت الكلام في الالفاظ التي لا يقع الا في النفي ومعرب ليس كذلك ودَيّار على صيغة فيعال بفتح الفاء من دار يدور اصله ديوار فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها وقيل هو منسوب الى الدّار كخطّاب اي ليس بها صاحب دار قلت لو كان كذلك لقيل دوار لا ديار اذ لا مقتضي للقلب حينئذ ودارى وهو منسوب الى دار واحد الدّور ودورى وهذه نسبة الجمع دار المذكور على غير قياس واما ابو عمرو الدّوري فمنسوب الى موضع يقال له الدّور وشفر بشين معجمة مفتوحة ففاء ساكنة فراء قال الجوهري ويقال ايضا ما بالدّار شفر اي احد عن الكسائي وكتيع على زنة شريف من التكتع وهو التجمع يقال تكتع الجلد اذا القي في النار فاجتمع ومنه اكتعون فكانه قيل ما فيها من يجتمع به وكَرّاب بفتح الكاف وتشديد الراء من كربت الارض اذا طيبتها للحراثة وفي المثل الكراب على البقر وروي الكلاب ودعوى بدال مهملة مضمومة فعين مهملة ساكنة فواو فيا انسب قال الجوهري ما بالدار دعوى بالضم اي احد قال الكسائي وهو من دعوت اي ليس فيها من يدعو ولا يتكلم به الا مع الجحد ونمّي بنون مضمومة فميم مشدّدة فيا انسب من نمّ الحديث ينمه اذا تكلم به وطوري بضم الطاء نسبة الى الجبل اي ليس بها ما جبل وطاوي بطاء مهملة مفتوحة فهمزة ساكنة فواو فيا انسب كذا هو مضبوط في بعض النسخ وقد قيل انه من الطي اي ما بها احد يطوى قال ابن هشام ولا يصح لاختلاف المادة الا ان قيل ان الهمزة مثلها في العالم قلت ولا يصح في الظاهر ولو قيل بذلك لان الطي مادته طاء فواو فياء بدليل طويت فعينه واو ولامه ياء وطاوي على تقدير ان تكون همزته كهمزة العالم ليس كذلك فان الفه اما منقلبة عن ياء او واو واياما كان فلا يوافق مادة الطي اللهم الا ان يدعى فيه ان الفه عن ياء وان فيه قلب اللام الى مكان العين ووقعت في بعض النسخ لفظة طاوي مضبوطة بفتح الهمزة فلا ينافي ان تكون من الطي اصلا لا بقلب ولا غيره وقد يقال انه من وطي على القلب اي اخرت الفاء وهي الواو وجعلت في محل اللام بياء النسبة فيكون هذا توجيها لهذه اللفظة بتقدير فتح الهمزة وكذا ايضا يمكن ان يوجه به طاوي بفتح الطاء وسكون الهمزة وكذا اللفظة التي بعد هذه وهي قوله وطووي بضم الطاء وسكون الهمزة واما التي بعدها وهي قوله وطووي بطاء مضمومة فواو فهمزة فياء نسبة فيكون فيها قلب لكن فيما بين الفاء والعين ودبّي بدال مهملة مضمومة فباء موحدة مشددة فياء نسبة من الدّبيب اي ما فيها من يدبّ ودبّيج بدال مهملة مضمومة فباء موحدة مشددة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فجيم اي متلون او من يدبج الارض اي يزينها واريم بهمزة مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتية فميم على زنة كريم وارم بالمادة الاصلية في التي قبلها تليها والياء محذوفة كحذر قال الجوهري ابو زيد ما بالدار اريم وما بها ارم محذوف الياء اي ما بها احد قال الشاعر: دار لاسماء بالغمرين ماثلة ۞ كالوحي ليس بها من اهلها ارم ۞ ووابر اي صاحب وبر وفي بعض النسخ وابر بالهمز مكان الواو وهو تحريف من النساخ فان ابر يستعمل في الايجاب كقولك جاءني ابر اي شخص يابر النخل ويستعمل في النفي كقول علي كرم الله وجهه يدعو على الخوارج اصابكم حاصب ولا بقي منكم ابر اي من يابر النخل وابن علي زنة الاول من ابنه اذا عابه اي ما بها من يعيب وذلك جنس الانسان وتامور بمثناة فوقية فهمزة ساكنة فميم مضمومة فواو فراء وتمور كالاول الا ان مثناته مضمومة وفي القاموس وما بها امر وتامور وتومور اي احد ولم يزد ابن قاسم رحمه الله بعد حكاية هذه الالفاظ الواقعة في الاصل على ان قال وهذه الالفاظ مساوية لاحد في انها لا تستعمل الا بعد نفي او نهي او شبههما وهو اثنان و

عشرون كلمة وقد ذكر في الشرح شواهد بعضها وهذا من اللغة وقد يغني عن نفي ما قبل احد نفي ما بعده ان تضمن ضميره
كقولهم ان احدا لا يقول ذلك حكاه سيبويه قال وهو ضعيف خبيث او تضمن ما يقوم مقامه اي ما يقوم مقام الضمير
كقول الفرزدق : ولو سئلت عني نوار وقومها : اذن احد لم تنطق الشفتان : قال المصنف اراد لم تنطق شفتاه فاقام الالف
واللام مقام الضمير قيل وهو منزع كوفي واما تخريجه على طريقة البصريين فان تقول التقدير لم تنطق الشفتان منه وقد لا يصحب
نفيا كقول ابي طالب بن عبد المطلب : فوالله لا ننفك احدا مساعداوة : ولا مسكم من نسلنا شفرة : وقد تضمن شينه ولم ار مادام مع
عليه شاهدا فصــــــل في الكلام على ما يجوز تثنيته وجمعه من اسماء العدد وما يمنع ذلك فيه وما يميز به
الالف والمائة في الكلام على تعريف العدد لا يثنى ولا يجمع من اسماء العدد والمفتقر الى تمييز الا مائة والف فانهما يثنيان
فيقول مائتان والفان ويجمعان فيقول مئات ومئون والاف والوف ولا يقال ثلاثتان ولا اربعتان وكذا الباقي تثنية
وجمعا استغناء بستة وثمانية وهكذا واعلم ان العدد نوعان محتاج الى التمييز وغير محتاج وكل منهما نوعان ما يثنى و
يجمع وما لا فالذي يثنى ويجمع من القسم الاول المائة والالف كما تقدم والذي لا يثنى منه ولا يجمع البواقي والذي يثنى ويجمع
من القسم الثاني اسم الفاعل كواحد وثان وثالث ورابع وخامس ومؤنثاتها والذي لا يثنى ولا يجمع اثنان ويستفاد من كلام
المصنف حكم القسم الاول فلا اشكال واما القسم الثاني فاما الواحد والاثنين مستفاد من مفهوم كلامه هنا واما الاثنان
فسيذكر في باب التكسير ان ما اعرب اعراب المثنى والمجموع استغنى عن تثنيته وجمعه وان قولهم في جمع اثنين اثانين شاذ قال
المصنف ولخرجت بقولي المفتقر الى التمييز الواحد والاثنين فانهما لا يفتقران الى تمييز ولا وجه لاخراجهما على الخصوص لانهما يساويان
غير المائة والالف في انهما لا يثنيان ولا يجمعان واخص الالف بالتمييز به مطلقا اي سواء كان العدد الذي يميزه مضافا نحو
مائة الف او مركبا نحو احد عشر الفا او عدد اخاليا من العطف نحو عشرون الفا او مصاحبا للعطف نحو احد وعشرون الفا ولا
يميز بالمائة الا ثلاث نحو ثلاث مائة واحدى عشرة فتقول احدى عشرة مائة واخواتهما اي اخوات الثلاث والاحدى عشرة
فتقول اربع مائة وخمس مائة وهكذا الى تسع مائة واثنتا عشرة مائة وثلاث عشرة مائة وهكذا الى تسع عشرة مائة ومقتضى هذا
الكلام ان العشرة لا تميز بالمائة وقد اسلفناه وحكى الفراء ان بعض العرب يقول عشر مائة قال المصنف في الشرح ومن تمييز المركب
بمائة قول جابر رضي الله عنه كنا خمس عشرة مائة وقال ابو حيان يحتاج ذلك الى صحة نقل والمعروف ان يقال الف ومائة والف ومائتان
والف وثلثمائة ونحوه وما اظن هذا الرجل اخذ هذا الحكم عن نقل وما بناه الا على ما روي في حديث جابر والبراء فان عادته ذلك
قلت وهي عادة حسنة وقد اسلفنا الكلام على وجه ذلك في باب الفاعل واذا قصد تعريف العدد ادخل حرفه اي حرف التعريف
عليه اي على العدد ان كان مفردا اي غير مركب ولا معطوف بدليل ما سياتي فاطلق المفرد فيما قابل المركب والمعطوف وليس ذلك
باصطلاح معروف وانما هو مما بينته القرائن غير مفسر كواحد واثنين وثلاثة الى عشرة اذا لم يضفن وكذلك مائة والف او
مفسرا بتمييز نحو عشرون رجلا وكذلك بقية اخواته وكان ينبغي المصنف ان يقول غير مفسر او مفسرا بتمييز ان يقول غير
مضاف فتقول جاء ني الواحد والاثنان والثلاثة وهكذا والمائة والالف وهذه الخمسة اثوابا وخذ المائة درهما ودع الالف
دينارا عند من لا يضيف وجاء ني العشرون رجلا واخذت الثلاثين درهما وكذا البقية وعلى الاخير بكسر الخاء ان كان
مضافا فالى اليه نحو خمسة الاثواب ومائة الدرهم والف الدينار قال ذو الرمة : وهل يرجع التسليم او يكشف العمى : ثلاث الاثافي و
الرسوم البلاقع : وقال الفرزدق : ما زال مذ عقدت يداه ازاره : فسما وادرك خمسة الاشبار : واللام من حلقة من
الصدر الى العجز كاللام في باب ان وانما عدل المصنف من الثاني الى الاخر ليشمل نحو قبضت خمس مائة الف الدرهم او عليهما اي على
الجزئين المضاف والمضاف اليه نحو العشرة الاثواب والخمسة الدراهم شذوذا ولا قياسا خلافا للكوفيين فانهم اجازوا

مثل ذلك قياسا على الوجه الحسن وطرده في نظائره وهو مذهب ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف
يحصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول اللام على المضاف ضائعا واما الاستعمال فالمسموع فيه هو ادخال اللام على
المضاف اليه دون المضاف كما اسلفناه قال ابن الحاجب الذي غر الكوفيين ما نقل عن قوم فصحاء انهم عرفوا المضاف
ووجهه انهم لما راوا المضاف والمضاف اليه في الثلاثة الاثواب وبابه بمثابة شيء واحد في المعنى بخلاف باب غلام زيد
توهموا انه ليس من ذلك القبيل فعرفوا الاسمين جميعا وهو وهم محض فانه لولم يقدر التعدد لم تصح الاضافة الا ترى كيف
امتنعت في جبس ومنع واسد وسبع لما لم يكن تقدير التعدد ممكنا فدل ذلك على ان باب الاضافة عندهم سواء فكما لا يجوز
الغلام زيد بالاجماع كذلك لا يجوز الخمسة الاثواب ونحوه انتهى وابن خير ان تمسكهم بالحسن الوجه ضعيف لان اضافة لفظية
لا تفيد تعريفا بخلاف الاضافة في باب العدد وفي كتاب الزبادي تقول ما فعلت ثلاثة الدراهم التي اعطيتك وانشد بيتي
ذي الرمة والفرزدق المتقدمين ثم قال وروى الكسائي الخمسة الاثواب المائة الالف الدرهم وقد حدثنا ابو زيد ان قوما
من العرب يتكلمون بذلك وليسوا فصحاء فسألنا الذين يقولون ذلك كيف تقولون هذا النصف الدرهم والثلاث الدرهم
فلم يدخلوا اللام على المضاف قلت فما فصل بينهما قال تكلموا بذلك ولم يتكلموا بهذا بقي هنا التنبيه على مسئلة اخرى وهي هل
يجوز ان يقال الالف درهم بتعريف المضاف دون المضاف اليه حكى ابن عصفور عن قوم من الكتاب انهم اجازوا ذلك وهو
رديء قبيح في الصورة لاضافة المعرفة الى النكرة ومن ثمة امتنع الحسن وجه فان قالوا ال زائدة فذلك لا ينقاس ثم ان
الغرض انما هو التعريف وهم انما اجازوه اذا ارادوا التعيين والتعريف ولا يشبه ذلك الثلثة الاثواب لان هذا في الصورة
نظير الحسن الوجه والتعريف حاصل بالاضافة ولا يضر زيادة ال في المضاف كما هو راي البصريين في المسئلة لكن ان ورد نحو
الخمسة اثواب فينبغي ان يقدر الخفض بمضاف محذوف مبدل من المذكور اي الخمسة خمسة اثواب قلت وقع في صحيح البخاري
في باب الكفالة في القرض والديون بالابدان وغيرها في الحديث المتضمن لتسلف بعض بني اسرائيل من رجل منهم الف دينار
وفي اخره ثم قدم الذي كان اسلفه فاتى بالالف دينار هكذا ثبت في الرواية بتعريف الالف وتنكير دينار وللمصنف عليه كلام
في التوضيح اوردته وما عليه في تعليقي على البخاري المسمى بمصابيح الجامع فلينظر هنالك وتدخل على الاول والثاني ان كان
العدد معطوفا ومعطوفا عليه فتقول قبضت الاحد والعشرين درهما وجواز ذلك مجمع عليه قال الشارح واجاز ذلك
قوم ان تدخل في التمييز ايضا واجاز قوم تركها من المعطوف فتقول الاحد وعشرون درهما وهو اختيار الابدي وعلى الجزء
الاول ان كان العدد مركبا نحو الخمسة عشر رجلا وقد تدخل على جزئيه اي جزئي المركب بضعف اي مع ضعف فتقول الخمسة
العشر درهما وكان ذلك والله اعلم للالتفات الى اصله قبل التركيب وهو العطف وعليهما وعلى التمييز بقبح اي مع قبح مثل الاحد
العشر الدرهم وكان دخولها على التمييز نظرا الى ان التمييز فيه عين المميز فاذا كان المميز معرفة كان التمييز جديرا بذلك
قال المصنف ولا يستعمل منه الا ما سمع وسوغ الفراء القياس على ذلك وانما كان الثاني اضعف لاشتماله على زيادة حرف التعريف مرتين
بخلاف الاول فانه انما زيد فيه الحرف المعرف مرة واحدة وقد نبهناك على ما يمكن ان يوجه به دخول الاداة في ذلك معرفة او زائدة
فصل في تعدد التمييز حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لم يذكرها مطلقا اي سواء كان المذكور سابقا او لا
وسواء وقع الفصل من العدد بينهما او لا ان وجد العقل اعم من ان يوجد في ذينك الشيئين او احدهما فتقول خمسة عشر
عبدا وامة وخمسة عشر امة وعبدا وخمسة عشر عبدا وناقة او ناقة وعبدا او بين ناقة وعبد بتغليب العاقل المذكر
فان كان العاقل مؤنثا فالقياس يقتضي تغليبه فتقول اربع عشرة جملا وامة او بين امة وجمل لان وصف الانوثة مع العقل
ارجح من وصف الذكورية مع عدم العقل وكلام المصنف ظاهر في خلاف ذلك فانه يقتضي ان الذكورة هي المعتبرة اذا وجد

العقل

العقل سواء وجد معها او مع المونث والا يوجد العقل في شيء من ذينك الشيئين فلسابقهما اي فالحكم للسابق من المذكر و
المونث فتذكر مع تذكير السابق وتونث مع تانيثه وان كان المسبوق مذكرا فتقول اشتريت خمسة عشر جملا وناقة
وخمس عشرة ناقة وجملا ولمونثهما ان فصلا بيين وعدم العقل فتقول اشتريت ست عشرة بين جمل وناقة والتقييد
هنا بعدم العقل مستغنى عنه لان قوله لمونثهما معطوف على قوله لسابقهما الواقع في جملة جواب الشرط من قوله والا وهذه الواقعة بعد
ان نافية للشرط المتقدم وهو وجدان العقل والمعنى كما قدرناه والا يوجد العقل في شيء من المعدودين فالحكم للسابق بلا شرط وللمونث
بشرط كذا فاي حاجة الى قوله وعدم العقل الحاصل ان التفاضل لا يقع بالتذكير والعقل فان وجدا اعتبر صاحبهما لا محالة والفرق ما انتفيا منه
او انتفى منه احدهما فنقول خمسة عشر عبدا وامة او امة وعبدا او بين عبد وامة او بين امة وعبد لان المذكر في ذلك كله جمع
فيه التذكير والعقل والمونث وجد فيه العقل وانتفى التذكير فقدم ذو الوصفين الشريفين على غيره ولو قلت خمسة عشر جملا
وامراة فمقتضى كلام المونث كما اسلفنا انك تراعي المذكر لانه اوجب مراعاة التذكير اذا وجد العقل ولم يقيد بان يوجد العقل
في ذلك المذكر واذا فقد العقل فالمفاضلة يقع بالاسبقية فتقول خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا واذا انتفى اعتبار
الاسبقية وذلك بان ينفصل بينهما ببين فانها تقتضي التساوي في الحكم ورجح ما مراعاته كم لغافها على ما اليس كذلك وذلك ان
المذكر لا يعقل يكون في استعمالهم كالمونث حتى انه قد يعود عليه ضميره فاذا جعلنا الحكم للمونث كنا قد اعتبرناها بخلاف ما اذا
جعل المذكر ولسابقهما في الاضافة مطلقا اي عاقلا كان المضاف اليه او غيره مذكرا كان او غيره فتقول عندي عشرة اعبد واماء وعشر
اماء واعبد وانما كان كذلك لان المتضايفين كالشيء الواحد فلا ينبغي ان يختلف حكمهما فان قيل المعطوف على المضاف اليه مضاف
اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان اولى بالاعتبار والمراد بكتبت لعشر بين يوم
وليلة عشر ليال وعشرة ايام ولا ادري ما السبب الذي عين هذا المراد ولم لا يمتنع ان يراد خمس ليال وخمسة ايام فان قلت لانه لو اريد
ذلك لقيل كتب لخمس ليال اذ متى مضت خمس ليال فقد مضت خمسة ايام قلت ليس كذلك ولو امكن فما ذا تصنع اذا قيل سرت عشرا
بين يوم وليلة فاذا سار خمس ليال يلزم ان يكون سار خمسة ايام ايضا وباشتريت عشرة بين عبد وامة خمسة اعبد و
خمس ايام ولا ادري من اين لزم التنصيف بهلا تفاوتت عدة النوعين وقد يقال دعوى التفاضل تحكم وهو خلاف الاصل فحمل على
التسوية لذلك وفيه بحث ونحن نمشي مع كلام المصنف فنقول ان احتمل العدد التنصيف حمل عليه ووزع نصفين وان لم
يحتمل التنصيف فان كان العدد مضافا لم يصح العطف على التمييز بل يعطف على نفس العدد فتقول عندي خمسة اعبد واماء برفع
الاماء عطفا على الخمسة ولا يصح جرها بالعطف على الاعبد وحينئذ فالخمسة في المثال المذكور كلها اعبد والاماء مجهولات العدد
وهن زائدات على خمسة الاعبد وان كان العدد غير مضاف صح العطف على التمييز فكان التمييز لهما وكانت كمية النوعين
مجهولة نحو خمسة عشر رجلا وامراة وهذا كله تفريع على قول الكسائي واما الفراء فكان يمنع عطف المذكر على المونث وبالعكس
في تمييز العدد مضافا كان او مركبا ويقول اذا بنيت العدد على انه مونث لم يجز الحاق النقصه بذكر تمييز مذكر وكذا العكس ويوجب
ان تعطف على نفس العدد لا على التمييز وقد اهمل المصنف ذكر العدد المعطوف في القياس يقتضي انه كالعدد المركب فتقول عندي
احد وعشرون عبدا وامة بتغليب السابق واحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المونث فصل
في احكام تتعلق بالتاريخ ولفظ العدد ذكر واقعة فيه يورخ بالهمزة مضارع ارخ وبالواو واما كذلك والهمزة مبدلة والاول الوكيعا
بعد ضمة واما مضارع ورخ بالواو وكل من المادتين اصل اعني ارخ وورخ وقد اولع الناس بان يقولوا في المصدر التاريخ
بالالف وذلك على الابدال القياسي للتخفيف كما اولعوا بالابدال في فاس وفال وشاذ في سورة الرحمن واولعوا في الفعل بالهمزة
ولا يكادون يقولون ورخ بالليالي وهي جمع ليلة على خلاف القياس وقيل جمع ليلاة فان كلا ما يوم وليلاة واستغنوا بجمع هذه
كلام

بعد ذلك م

عن جمع ليلة لسبقها بالاضافة الى الفاعل اى لسبق الليالى الايام باعتبار ان شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا واما قوله تعالى
ولا الليل سابق النهار فقد قيل المعنى ولا اية الليل وهو القمر تسبق اية النهار وهي الشمس ولا يزال الامر على هذا الى ان تقوم القيمة
فيجمع بين الشمس والقمر وتطلع الشمس من مغربها وصف الشمس بانها لا تدرك والقمر بانه لا يسبق لبطء سير الشمس لانها تقطع الفلك
في سنة ولسرعة سير القمر لانه يقطع الفلك في شهر وفي قول المصنف لسبقها اشارة الى عدم رضاه بقول من قال انما ارخ
بالليالى دون الايام للتغليب وان ذلك يجرى على خلاف الاكثر من تغليب المذكر على المونث ذكر ذلك الزجاجى وجماعة قال ابن
هشام في المغنى وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان فيجرى حكم احدهما على الاخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير
عن شيئين بلفظ احدهما وانما المسئلة الصحيحة قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر
ومونث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بجملة بين فيقال اول الشهر كتب لاول ليلة منه واللام اما بمعنى في نحو لا يجليها
لوقتها الا هو او بمعنى عند كقراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم قاله ابو الفتح وقال الرضى هذه هي
اللام المفيدة للاختصاص والاختصاص على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتب لغرة كذا او يختص
به لوقوعه بعده نحو لخمس خلون او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت ثم الاطلاق يكون للاختصاص لوقوعه فيه ومع قرينة
نحو خلت لوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت قبله او لغرته اى لغرة الشهر وهذا يقتضى ان الغرة مختصة بالليلة الاولى منه
ويؤيده قول الجوهرى غرة كل شيء اوله لكنه قال باثر هذا والغرر ثلاث ليال من اول الشهر وكذا قال غيره من اهل اللغة وهو صريح
في عدم اختصاص الغرة بالليلة الاولى كما هو ظاهر كلام المصنف فالتاريخ بها انما يكون اذا لم يرد التحديد والتعيين بل اريد
الاعلام بان ذلك الشيء وقع في بعض هذه الليالى كما تقول كان ذلك في اوائل الشهر واما ان اردت التعيين فلا سبيل الى ذلك
وقال ابن عصفور يقال كتب غرة كذا اذا مضى يوم او يومان او ثلاثة وتبعه ابو حيان والظاهر ان اشتراط المضى سهو او مهلة
او مستهلة بفتح الهاء فيهما على صيغة اسم المفعول فالاول من قولهم اهل الهلال ببنا الفعل للمفعول والثاني من قولهم
استهل الهلال ببنا الفعل ايضا لما لم يسم فاعله فالمراد حينئذ بقولك كتب لمهل شهر كذا او مستهله كتب لوقت اهلال
هلال الشهر او استهلاله قلت وقد اولع المتاخرون من المصريين بالتلفظ بالمستهل بكسر الهاء حتى حمل ذلك بعض ادبائهم
الفضلاء على التورية بذلك قال محيى الدين بن عبد الظاهر ∴ لا تسلني عن اول العشق انى ∴ انا فيه قديم هجر وهجرة ∴
∴ انا من ادمعى ووجهك ارخت ∴ غرامى بمستهل وغرة ∴ وقال ابن نباتة ∴ اخط سوالى بالرقاع ولا ارى ∴ جفاءك
يا هذا بوصلك ينسخ ∴ ويذبح جفنى بالدموع وماله ∴ سوى الشهر بعد الشهر في البعد يسلخ ∴ ترى هل لعامى من جبينك
غرة ∴ بها لا بدمعى المستهل يورخ ∴ لئن اشبهت منك الغصون معاطفا ∴ لقد اصبحت ايضا تثنيه وتشمخ ∴ فان قلت فهل له
من وجه قلت يمكن ان يجعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين ذكره في الصحاح فيكون المراد بالمستهل
بكسر الهاء الهلال المتبين ويصير حينئذ قولهم كتب لمستهل شهر كذا بمثابة قولك كتب لهلال كذا اى لوقت هلاله على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمراد بوقت الهلال وقت ظهوره فهذا غاية ما يظهر فيه ثم لليلة خلت يعنى
ان ما قدم انما هو اذا كان اول الشهر ظرفا للكتابة فاذا مضى اوله وهو الليلة الاولى الى العشر قلت في التاريخ بعد مضيها
لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون وهكذا الى العشر خلون ثم لاحدى عشرة خلت وهكذا الى النصف من كذا فتقول مع
والتعبير مع الثلاث الى العشر بخلون ومع ما فوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاولوية فلك ان تقول لثلاث
خلت ولعشر خلت ولاحدى عشرة خلون ولاربع عشرة خلون وانما كان الاول اولى لما قرر في الجمع المكسر لغير العاقل انه يعاد عليه
على سبيل الاولوية ضمير الجمع ان كان جمع قلة وضمير المفرد ان كان جمع كثرة فالاجذاع انكسرن اولى من انكسرت والجذوع

انكسرت

الكثرت اولى من الكسرين وقد تقدم في اول الكتاب علة بعضهم بانك لو صرحت بعدد القلة من ثلاثة الى عشرة كان مميزه جمعا
نحو ثلاثة اجذاع فتقيل عليه ضمير الجمع ولو صرحت بعدد الكثرة اى ما فوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا
فتقيل عليه ضمير المفرد ولا يخفاك ما فيه وهو اى النصف من كذا اجود من لخمس عشرة خلت او بقيت لان الاول اخصر منهما او
بعضهم يحتفظ بما بقى فيقول لخمس عشرة ان بقيت وكذا امثالها نحو لاربع عشرة بقيت وبعضهم يقول لست عشرة مضت فيورخ بما مضى
لتحققه وبعضهم يورخ بالاقل مما مضى ومما بقى الى عشر فيقول بقين الى الليلة بقيت وهذا يقال في ليلة التاسع والعشرين وفي يوم
تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرين والمعنى لاستقبال الليلة بقيت ثم لاخر ليلة منه وهذه ليلة الثلاثين فان مضت وكتب في قيل هم
الثلاثين لاخر يوم منه واذا كتب لاخر ليلة او لاخر يوم علمنا ان الشهر كان تاما اذ لا يطلع على التمام فيكتب قبله او سلخه او انسلاخه
ولا يخفى ان كلا منهما اعنى السلخ والانسلاخ يقال بحسب الليالي ثم بحسب الايام وذلك انا في ليلة الثلاثين قد سلخت الليالي سلخا
وانسلخت هي انسلاخا كما انا في يوم الثلاثين قد سلخت الايام سلخا وانسلخت هي انسلاخا وعلى هذا فيحصل في التاريخ بهما اشتباه
وانتصابهما في قولك كتب سلخ شهر كذا او انسلاخه كانتصاب صلوة العصر وقدوم الحاج في نحو قولك جئتك صلاة العصر وقدوم
الحاج اى على الظرف اى وقت كذا فحذف الظرف المضاف واقيم المصدر المضاف اليه مقامه واما في قولك كتب مهل كذا ومستهل كذا
فمثل مقدم الحاج فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن من غير تقدير تقول يوم الجمعة مقدم زيد وليلة
الجمعة مهل الشهر ومستهله اى زمن الاهلال والاستهلال وقد يخلف التاء النون وبالعكس فتقول في موضع خلون خلت وفي
موضع بقين بقيت وفي موضع خلت وبقيت خلون وبقين وقد اسلفنا الكلام على ذلك وفي كتاب الزيادي كانت العرب
يورخ بالحصب بالعامل يكون عليهم وبالامر المشهور قال الربيع بن ضبع الفزاري: ها انا ذا امل الخلود وقد: ادرك عقلي
ومولدي حجرا: ابا امرئ القيس هل سمعت به: هيهات هيهات مثل ذا عمرا: وقال نابغة جعدة: فمن يك سائلا عني فاني:
من الشبان ايام الخيان: وقال اخر: وما هي الا في ازار وعلقة: مغار ابن همام على حي خثعما: وارخوا بعام الفيل
وبيناء الكعبة وبالفجار وفي الحديث ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفيل وبعثه عليه السلام وبينه وبين البناء
خمس سنين وبين الفيل والفجار عشرون سنة ولم يزل شان العرب ذلك حتى جاء عمر وفتح بلاد العجم فذكر امر التاريخ حدثنا
امية بن خالد الازدي قال حدثنا قرة بن خالد السدوسي عن محمد بن سيرين قال قام رجل الى عمر بن الخطاب فقال ارخوا
فقال ما ارخوا قال شيء يفعله الاعاجم يكتبون في شهر كذا من سنة كذا فقال عمر حسن فارخوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم
من الوفاة ثم اجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا باي شهر يبدون فقيل برمضان وقيل بالمحرم لانه منصرف الناس من حجهم و
هو شهر حرام فاجمعوا عليه فالتاريخ قبل المحرم بشهرين واثنتى عشرة ليلة لان الهجرة كانت في ربيع الاول حدثنا عبد الاعلى
عن محمد بن اسحاق عن الزهري قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة خلت من ربيع الاول
فقدموا التاريخ قبل الهجرة الى غرة المحرم فلا تزال في السنة حتى ترى هلال المحرم فاذا رايته دخلت في السنة الثانية وانقضت
السنة الاولى واما الشهور فلما بين كل هلالين ويكتبون كلمة الشهر في كل من ثلاثة اشهر الربيعين ورمضان ولا يكتبون الشهر في غير
هذه الثلاثة والشهور كلها مذكرة الا الجماديين فاذا كان اول ليلة من الشهر كتبوا كتب ليلة الجمعة مثلا غرة شهر كذا واول ليلة
كذا او مستهل شهر كذا ومهله لانهم يقولون اهللنا هلال كذا واستهللناه ولا يقولون اهل الهلال ولا استهل الهلال ولكن
يقولون اهل واستهل فاذا اصبحوا كتبوا كتب يوم الجمعة لليلة خلت وكتب يوم الجمعة اول يوم من كذا ولا يكتبون مهلا ولا مستهلا
فاذا مضت ليلة اخرى كتبوا لليلتين خلتا فاذا توالت الليالي كتب لثلاث خلون فاذا صرت الى النصف فبعضهم يكتب لخمس عشرة
ليلة خلت او مضت واكثرهم يكتب النصف من كذا وهو اجود واكثر فاذا جاوزت النصف كتبوا لاربع عشرة بقيت وثلاث

الجمعة

عشرة بقيت وعشرين بقين ويجوز في القياس لعشرين مضت او خلت ولكنهم يعتمدون على الاقل ويكتب في الليلة الاخيرة لليلة
اخر ليلة من كذا او سلخ كذا او انسلاخه ولا يكتبون لليلة بقيت وهم فيها كما لم يكتبوا لليلة خلت او مضت وهم فيها انتهى و
الظاهر ان المصنف اعتمد في نقل غالب ما في هذا الفصل عليه قلت لكن قولهم انهم لا يكتبون كلمة الشهر الا مع الربيعين ورمضان
مخالف لما اسلفناه في باب المفعول فيه وقوله انهم لا يقولون استهل الهلال مخالف لما قدمناه عن الجوهري من انه يقال ذلك
بمعنى تبين الهلال فصل في صوغ ما يوازن لفظ فاعل من اسماء العدد والاحكام المتعلقة بذلك يصاغ موازن
فاعل من اثنين الى عشرة بمعنى بعض اصله اى بعض ما صيغ منه كثاني اثنين وثالث ثلاثة اى واحد من اثنين وواحد من
ثلاثة فيفرد فيقال ثان وثالث ورابع وهكذا ويضاف الى اصله الذي صيغ منه كما قدمناه وفي كلامه نظر من وجهين
احدهما ان قوله فيفرد يقتضي انه في حالة الافراد معناه معنى قولنا بعض ثلاثة وبعض خمسة وهكذا والواقع بخلافه فان
هذا ليس معنى قولك الثالث والخامس ونحوه والثاني ان كلامه يقتضي التخيير وليس كذلك بل ان اريد انحصار العدة في ذلك
الاصل وجبت الاضافة او النصب عند من اجازه وان اريد شيء له هذا المعنى لم يضف ولم ينصب وينصبه اى ينصب اصله
ان كان ذلك الاصل لفظ اثنين على الخصوص فتقول زيد ثان اثنين بتنوين ثان لا مطلقا بحيث لا يختص الحكم بلفظ الا
بل يثبت هذا الحكم للاثنين والثلاثة والاربعة الى العشرة خلافا للاخفش فانه جوز النصب مطلقا واهمل المصنف
حكاية القول المشهور وهو مذهب الجمهور المنع مطلقا قال في الشرح وما ذهب اليه يعني الاخفش غير مرضي لان
موازن الفاعل المشار اليه اذا اريد به معنى بعض اصله فلا فعل له الا ان يكون ثانيا قالوا ثنيت الرجلين اذا كنت
الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له قلت وقوله وينصبه
يوهم وجوب النصب فالصواب ان يقول ويجوز نصبه اياه ان كان الاخره ويضاف موازن فاعل المصوغ من تسعة فما دونها
الى الاثنين واما الواحد فسيذكره فيما بعد هذا الى المركب المصدر باصله كقولك هذا تاسع تسعة عشر وهذه تاسعة تسع عشرة
واسم الفاعل معرب فيهما لفقد التركيب ليس في كلام المصنف اشعار بان هذا اللفظ تركيبا ان حذف عقد اولهما وغيره يذكر
ذلك او يعطف عليه العشرون واخواته فيقال الثاني والعشرون والثانية والعشرون وكذا البقية او تركب مع العشرة
تركيبها مع النيف فتقول هذا ثالث عشر بفتح اخر الجزءين كما تقول ثلاثة عشر بفتحهما مقتصرا عليه كما مثلنا او مضافا
الى المركب المطابق له كقولك هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وقد يعرب الجزء الاول في حالة كونه مضافا الى الثاني في حالة
كون هذا الثاني مبنيا عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه فتقول هذا ثالث عشر باعراب الاول بضمة مضافا الى عشر
بفتحة في اخره للبناء وكذا رابع عشر وخامس عشر الى اخرها وهذا انما هو عند الاقتصار على هذين الجزءين لا عند عدم
الاقتصار عليهما كما اذا قلت هذا ثالث عشر ثلاثة عشر وهو واضح ويستعمل الاستعمال المذكور في الزائد على عشرة الواحد
مجعولا حاديا فيقال في المركب حادي عشر في التذكير وحادية عشرة في التانيث على ما سبق وحكى الكسائي واحد عشر
على الاصل وان قيدت بفاعل المصوغ من ثلاثة الى عشرة جعل الذي تحت اصله معدودا به اى باصله فالهاء ضمير
الاصل لا ضمير فاعل فانا انما نعد الشيء بما اشتق منه اسم الفاعل لا باسم الفاعل استعمل مع المجعول استعمال فاعل لان له فعلا
وهو فعل بفتح العين يفعل بكسرها الا الحلقي اللام فبفتحها ايضا ومصادرهن الفعل بفتح الفاء وسكون العين كالقتل
على القياس في المتعدي وعلى هذا فتقول كرهت العشرة والخمس تريد الحدث وكرهت عشرتك تريد المرة من الفعل ولا
يجوز ان يقال عشرة بسكون الشين فبالتاء الا على هذا الوجه اذا عرفت هذا فتقول اشتراط المصنف في هذا القسم ان يكون
فاعل مصوغا من ثلاثة الى عشرة يقتضي انه لا يصاغ بهذا المعنى من واحد ولا من اثنين فاما انه بهذا المعنى وهو معنى

التصيير لا يبنى من واحد فظاهر اذ ليس تحت الواحد عدد ايصير احد بانضمامه الى الواحد واما كونه لا يبنى عند قصد
هذا المعنى من اثنين فغير ظاهر اذ لا مانع من قولك زيد ثان واحدا اى مصير واحد اثنين بنفسه ثم حكم هذا المعروف
مما هو مقرر في اعمال اسم الفاعل كما ستعرفه ان شاء الله تعالى فاذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فلك ان تنصب المجعول
على انه مفعول به ولك ان تضيف اسم الفاعل اليه لكنهم قالوا الاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان
نصب ما بعدها على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان او النصب اكثر قال الرضي وانما قل النصب هنا لان
الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك ان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلا وان انضم اليها
واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين
وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني كذا قال فتامله وقد يجاوز به العشرة
فيقال رابع ثلاثة عشر بحذف عجز اسم الفاعل ورابع عشر ثلاثة عشر باثباته على الاصل ونحو ذلك من الاعداد المركبة
ووافق سيبويه بشرط الاضافة والجمهور على خلاف ذلك وانما تعينت الاضافة لان النصب متعذر ضرورة انه لا يكون
لما فوق العشرة فعل لان فوق العشرة عدد مركب ولا يكون فعل مركبا من كلمتين قاله الزيادي وحكم فاعل المذكور في
الاحوال كلها بالنسبة الى التذكير والتانيث حكم اسم الفاعل فيكون بغير تاء للمذكر وبالتاء للمؤنث في كل حال تكون عليها
من افراد وتركيب واضافة وعطف **فصل** في ظروف تركب تركيب خمسة عشر وما يعرض لها من الاحكام
وفي الكلام على الفاظ اخر ليست بظروف استعمل كخمسة عشر في بناء الجزئين ظروف زمانية ومكانية كيوم يوم وصباح
مساء وبين بين فركب الظرفان تركيب خمسة عشر وانما يفعل هذا اذا قصد العموم فان لم يقصد فالعطف واجب كقوله اتانا
بها يوما فيوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس هذا في ظروف الزمان واما ظروف المكان فلا كبين بين ومفهوم قول
المصنف ظروف ان الظرفية ان زالت زال التركيب كقولك فلان ياتينا في كل صباح ومساء والامر كذلك وسيصرح بذلك
في قوله بعد هذا ويتعين ذلك اى الاضافة عند الخلو من الظرفية وانما ذكرت كلمة كل عند الاضافة لان العموم انما يستفاد
من التركيب فاذا زال التركيب فلا بد من التصريح بما يفيد العموم واحوال اصلها العطف وانما اتى بهذه الجملة الوصفية للتوضيح
لا للتقييد والتخصيص فانه سياتى ذكر احوال اصلها الاضافة ولان الظروف المتقدمة اصلها العطف ايضا لكنها كلها
اصلها العطف بخلاف الاحوال كتفرقوا شغر بغر بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة وبكسرهما ايضا اى تفرقوا منتشرين فشغر اما من
شغرت البلاد اذا خلت كانهم فارقوا اماكنهم وسلكوا جهات شتى واما من قولهم اشغر في البلاد اذا ابعد وبغر من قولهم
بغر النجم اذا سقط فهم يسقطون في الامكنة التي تفرقوا اليها وتفرقوا شذر مذر اى متفرقين والشين والميم يجوز فيهما الفتح
والكسر والشذر القطع من الذهب وايضا اللؤلؤ الصغار والشذرة القطعة كانهم قطعوا في نواحي الارض ومذر من قولهم
مذرت البيضة اذا فسدت لانهم تفسد احوالهم لمفارقتهم اماكنهم وتفرقوا خذع مذع بكسر الخاء المعجمة والميم وفتح الذال
المعجمة منهما فخذع من قولهم لحم مخذع اى مقطع ومذع من قولهم مذع السر اذا افشاه ونشره واخول اخول بالخاء المعجمة
قال في الصحاح تطاير اخول اخول اى متفرقا وهو الشرر الذى يتطاير من الحديد الحار اذا ضرب قال ضابى : تساقط عنه
روقه ضارياتها : سقاط حديد القين اخول اخولا : وذهب القوم اخول اخول تفرقوا شتى وفي الحديث كان يتخولنا
بالموعظة مخافة السامة علينا اى يتعهدنا بها انتهى وهو راجع لمعنى التفريق لتفرق الموعظة في ايام وعدم انضمام ايامها
واوقاتها ثم قال الجوهري والاصمعي يقوله بالنون يتخوننا ويفسر ذلك بتعهدنا انتهى فان ثبت ان تخول بمعنى تعهد فذلك
والا فهو من قولهم اخول اخول وان ثبت الرواية بالنون فهو بدل من اللام ان لم يثبت استعمال تخون ايضا بمعنى تعهد

فم

وقوله فى الحديث مخافة الشامة علينا يدل على ان التحوّل بمعنى التفريق لا بمعنى التعهد وتركت البلاد حيث بيث بفتح
اوّلهما واخرهما ثاء مثلثة وحكى كسراولهما ايضا كما فى الالفاظ المتقدمة اى تركت البلاد خالية كانها بحثت واستخرج
اهلها قيل وحيث من استحاث الشئ اذا ضاع فى التراب وبيث من استبثاثه اذا استخرجه بعد ضياعه وهو جارى
بيت بيت اى بيتا لبيت اوالى بيت وعامل الحال ما فى جارى من معنى المجاورة فلا يجوز تقدمها عليه قال بعضهم وصاحب
الحال الفاعل والمفعول فان التقدير هو مجاورى متلاصقين ولا يضر كون الياء مضافا اليه لانه مفعول فى المعنى
وللك ان تجعله حالا من الفاعل وحده او من المفعول وحده اى ملاصقا او ملاصقا واعلم ان بيت بيت ليس اصله العطف
وكذلك كفة كفة بدليل انهم قالوا كفة عن كفة كما سياتى فالاحوال اذن ثلاثة اقسام ولقيته كفة كفة بفتح الكاف فيهما
اى كفة منه وكفة منى والمعنى لقيته متكافئين وهما فى الاصل مصدر اكففته ثم ركبا واستعملا بمعنى الوصف الحالى وصاحب
الحال الفاعل والمفعول معا وعامل الحال الفعل من لقيته وهو فعل متصرف فيجوز تقدمهما عليه واخبرته صحرة بحرة وهما مصدران
معناهما الانكشاف وصحرة من الصحرا وبحرة من البحر فمعنى اخبرته صحرة بحرة اخبرته منكشفا واحوال اصلها الاضافة كبادى
بدا بسكون الياء من الاول وعدم الهمزة من الثانى تقول افعل هذا بادى بدا على التركيب اى مبدا وابد وجاء غير مهموز
على لغة بدى يبدى وسكنت الياء كما سكنت ياء معدى كرب وبدا مصدر كفرح واثنو ولا تنوين فيه لاجل التركيب
وبادى بدى غير مهموز ولا مفتوح قصدا للتخفيف كمعدى كرب وبدى بلا همز ايضا ويقال بالهمز وكذا ضبط الجوهرى فى
اول الكتاب بالخط والوزن بقوله على فعيل وبالباب لانه ذكره فى باب الالف المهموزة وقال فى باب المعتل ويقولون
افعل كذا بادى بد وبادى بدى اى اولا والهمز الاصل وانما ترك لكثرة الاستعمال ويوجد فى بعض نسخ التسهيل بادى بدى
كما قدمناه ووجهه انه مبنى على الفتح ثم سهل ولا يلحقه تنوين فيحذف ياؤه لاجله واما من قال بادى بدى فعلى الاضافة
لا على التركيب وكذا من قال بد وايدى سبا وايادى سبا والايدى الجماعة والايادى الجماعات وسبا غير مهموز للتخفيف
لثقل التركيب وقد يجر بالاضافة الثانى من مركب الظروف من بيت بيت وتاليه وهما كفة كفة وصحرة بحرة ويتعين ذلك
اى جر الثانى بالاضافة للخلو من الظرفية كقوله لولا يوم يوم ما اردنا جزاك والقروض لها وفاء وفى الحديث انما
كنت خليلا من وراء وراء قال المصنف والاولى جر الاول بمن والثانى بالاضافة ويتول وهم يروونه بضمتين على بناء الاول
لقطعه عن الاضافة وجعل الثانى توكيدا له وانما لم يجز فتحهما معا على التركيب لانه قد خرج عن الظرفية بدخول من عليه
هذا كلامه فان قلت ليس التركيب مخصوصا بالظرفية حتى يجعل الخروج منها مانعا بدليل الاحوال التى ورد تركيبها قلت هى
فى معنى الظروف لانها متضمنة معنى فى على ما تقرر فى باب الحال وقد يقال بادى بدء بالاضافة والهمز فيهما او الثانى
على صيغة فعل كفلس فيخرج بعض الاحوال عن التركيب الى الاضافة كما وقع ذلك فى بعض الظروف وكانه لما خف بزوال
التركيب ثقل بالهمز وبادى بداء بهمزهما معا والثانى على زنة ذهاب او بدىء بالهمز على زنة شريف وبدء ذى بدء
فيؤتى بمصدر موازن لضرب مضاف الى ذى مضافة الى مصدر اما كضرب مذكرا كما هنا او مؤنثا بالتاء كما فى ذى بداة
او على وزن فعالة بفتح الفاء نحو ذى بداة وقد يقال سبا بالتنوين على انه اسم للحى لا للقبيلة واما من ترك التنوين
فقال ايدى سبا او ايادى سبا فيحتمل ان يكون ذلك للتركيب او لمنع الصرف وانما لم تفتح الياء نصبا لانه كمعدى كرب
اصله التركيب وحاث باث بكسر الفاء المثلثة فيهما من غير تنوين وحوثا بوثا بالواو فيهما مع التنوين تشبيها بالاصوات
المنكرة ويقال ايضا حيثا بيثا ولم يذكرها ويقال ايضا حوث بوث بالواو مع ترك التنوين وتركها ايضا فاوهم
ان الواو لا تكون الا مع التنوين وهذه المسئلة وقع تنوين التنكير فيها فى غير اسم الفعل واسم الصوت لكن شبه الشئ

ينزل منزلته وكفة عن كفة بالتنوين فيهما وجر الثاني بعن والحق بهذا الباب لا بهذا اللفظ الاخير وهو كفة عن كفة ووقعوا في حيص بيص بفتح اولهما وهو حاء مهملة وباء موحدة اي وقعوا في فتنة واختلاط لان الفتنة اذا وقعت بالقوم فمنهم من يهرب فينجو ومنهم من يقع فيفوته الغرض والحيص من حاص اي فر ومنه ما لهم من محيص اي من مفر والبيص من باص بوص مثل فات يفوت وزنا ومعنى وعينا لكن قلبتا الواو ياء اتباعا مثل الغدايا والعشايا وحيص بيص بكسر اولهما فقلب الواو في بيص قياس كما في ميقات واما اخرهما فتفتح وعلى ذلك اوردها المصنف وقد يكسر وعلى كسر الاخر فلك ان تنونهما على قصد النكرة ومنهم من يقول وقعوا في حوص بوص بالواو ولم يذكرها المصنف ايضا وفي ابدال الاول من جنس الثاني لكون اتباع الثاني للاول اقيس من العكس فلهذا ترجحت تلك وضعفت هذه ولان قلب الثقيل خفيفا اولى من العكس لقصد التخفيف والخاز باز بفتح الاخر من كل منهما كخمسة عشر وهو اسم مشترك يطلق على عشب وذباب وصوت الذباب وداء في اللهازم وفيه لغات اخر احداها كسر اخر الجزئين على انهما اسمان كل منهما مستقل وبنيا بناء غاق لالتقاء الساكنين الثانية خاز باز ببناء الاول واعراب الثاني كبعلبك في افصح اللغات فيه الثالثة خاز باز باضافة الاول الى الثاني كبعلبك في احدى لغاته الرابعة خاز باز كبعلبك ببناء الاول هنا واعراب الثاني الا انه يخالفه من حيث بناء الاول على الكسر لالتقاء الساكنين الخامسة الخزباز على زنة القرطاس السادسة خازباء بهمزة اخره على زنة قاصعاء فلا ينصرف وقد اهمل المصنف هذه اللغات مع ان عادته استقراء مثلها فان قلت لم جعل قولهم وقعوا في حيص بيص وخاز باز ملحقا بهذا الفصل قلت لان كلا من هذه الالفاظ ليس بظرف ولا حال فهو خارج عن موضع الفصل فجعله ملحقا به والله تعالى اعلم

باب كم

وكاين وكذا كم اسم لعدد مبهم جنسا ومقدارا ويبين الاول بالتمييز والثاني بالبدل التفصيلي نحو كم عبدا لك اعشرون ام ثلاثون فالتمييز دفع الابهام الحاصل لكم من حيث الجنس والبدل التفصيلي الذي هو قولك اعشرون ام ثلاثون بين الابهام الحاصل لكم من حيث المقدار وانما حسن ذكر الاسم هنا مع وضوحه كونه ذكر توطئة لقوله لعدد فيفتقر الى مميز كافتقار العدد اليه وترتب هذا الحكم على ما تقدم امر ظاهر لحسن ادخال الفاء على الجملة الثانية لا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اي كم دينارا عندك واما غيرها من الاعداد فانه دال على كمية معينة فيجوز ان لا يؤتى له بتمييز البتة لان فيه فائدة ما من جهة دلالته على تلك الكمية المعينة وان جهل الجنس وهو اي المميز ان استفهم بها اي بكم كمميز عشرين واخواته اي مفرد منصوب فان قلت لم اثر ذكر العشرين على الاحد عشر مع انها اول مراتب العدد الذي يميز بمفرد منصوب قلت لمكان خفة لفظها وثقل لفظ المركب والامر سهل قالوا وانما كان مميز كم الاستفهامية مفردا منصوبا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو من احد عشر الى المائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد فكذا مميز ما هو كناية عنه واعترض بان حمله على الوسط دون غيره ايضا تحكم فالوجه ان يقال كم الاستفهامية لما كانت مقدرة بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فقيل كم درهما كما قيل احد عشر درهما قلت وهو ايضا ضعيف والاولى الاحالة على السماع ولا ضرورة الى ارتكاب مثل هذه الاوجه الضعيفة المتكلفة لكن فصله اي فصل المميز من كم نحو كم لك غلاما جائز هنا في الاختيار وهناك اي في باب العدد جائز في الاضطرار كقوله على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا وكان القياس العكس لان طلب هذه الكلمة للتمييز اشد ولهذا لزم كونه مذكورا او في قوة المذكور وان دخل عليها اي على كم الاستفهامية حرف جر فجره اي جر المميز جائز نحو بكم درهم اشتريت عبدك وعلى كم جذع بني بيتك وهذا

داخل تحت الاستدراك فالمستدرك حينئذ مسئلتان وجره هنا بمن في حال كونها مضمرة وجوبا فلا نظير له وانما
جاز جر مميزها في هذه الحالة لانهم قصدوا التطابق بين كم ومميزها فلما جرت بحرف جر ايضا مميزها بحرف وانظر
وجه وجوب الاضمار للجار لا باضافتها اليه خلافا لابي اسحاق الزجاج وانما امتنع الجماعة من القول بان الجر باضافة
كم الى التمييز كما ذهب اليه الزجاج لانها بمنزلة عدد ينصب ما بعده قولا واحدا قال ابن خروف قلت وقد يقال
ان تمييزها بمنزلة تمييز عدد لا يخفض من قولا واحدا فلم خفض بها وقال المصنف لو نصبت ما بعدها مرة وخفضته
مرة لزم تفضيل الفرع على الاصل يعني انها بمنزلة العدد الذي مميزه منصوب دائما ونصبها التمييز بطريق الفرعية
فلو خفضت التمييز ايضا لزم مزية الفرع على الاصل قال وايضا لو كانت صالحة للجر بها اذا دخل عليها حرف الجر
لصلحت للجر بها اذا عريت من حرف الجر قلت قد يرد هذا الاخير بما اسلفناه من قصد التطابق بينها وبين مميزها
عند دخول الجار عليها وهو منتف حيث لا يدخل عليها ولا يكون مميزها جمعا لتكون الكناية على حسب الصريح و
ليس لنا في الاعداد الصريحة ما يلحق به هذا خلافا للكوفيين وقياس من جوز في ثنتي عشرة اسباطا كون اسباطا تمييزا
ومنهم الزمخشري ان يجيز ذلك هنا وما اوهم ذلك فحال والمميز محذوف فاذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا
استقر لك غلمانا فحذف المميز والجمع المنصوب حال من ضمير الظرف المستقر والعامل فيه الظرف وعامل المحذوف
فلو قلت كم غلمانا لك لم يتمش هذا التخريج الا على راي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك
وان اخبر بكم قصدا للتكثير وهذه قسيمة الاستفهامية تمييزها كمميز عشرة او مائة اي اما مجموع مجرور نحو كم
عبيد لك كما تقول عشرة عبيد او مفرد مجرور نحو كم عبد لك كما تقول مائة عبد وكان الاحسن ان يقول كمميز
مائة او عشرة لان المائة انسب للتكثير مجرور باضافتها اليه لا بمن محذوفة خلافا للفراء وانما كان الجر بالاضافة
حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد والمميز فيه انما يخفض بالاضافة فكذا مميزها وقال الفراء هو مخفوض بمن مقدرة
وعمل الجار المقدر في غير هذا الموضع وان كان نادرا لكن لما كثر دخول من على مميز الخبرية نحو وكم من قرية
وكم من اية ساغ عمله مقدرا لان الشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه وكان الاحسن ان لو
قال المصنف وليس جره بمن مضمرة خلافا للفراء فان كونه مجرورا وكون الجر بالاضافة مفهومان مما تقدم من
التشبيه وان فصل نصب حملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم ؛ اذ لا اكاد من الاقتار
احتمل ؛ وربما نصب غير مفصول وهي لغة محكية عن تميم وعليها قول الفرزدق ؛ كم عمة لك يا جرير وخالة ؛
فدعاء قد حلبت علي عشاري ؛ فقد روي بالنصب اما حملا على هذه اللغة التميمية واما على تقديرها استفهامية
استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت و
افرد الضمير حملا على لفظ كم او على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قولك النساء فعلت وروي بالجر على قياس تمييز الخبرية
وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص
الخالة بوصفها بالفدع كما خرفت لك من صفة خالة اسند لا عليها بالك الاولى والخبر قد حلبت ولا بد من تقدير قد حلبت اخرى
لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف او مصدر والتمييز
اي كم وقت او كم حلبت وهنا تنبيه وهو انه اذا نصب مفصولا او غير مفصول جاز افراده وجمعه نص على ذلك السيرافي
وفي كلام سيبويه ما يدل على ذلك وذهب الشلوبين الى التزام الافراد وقد يجر اي يبقى على جره في الشعر مفصولا بظرف او
جار ومجرور كقوله ؛ كم بجود مقرف نال العلاء ؛ وكريم بخله قد وضعه ؛ وقول الاخر ؛ كم من بني سعد بن بكر سيد ؛ ضخم

التسيعة ماجد نقاع ٭ وهذا لا يجاز في الشعر الفصل بين المضاف والمضاف اليه بظرف كقوله ٭ كما خط الكتاب بكف يوما ٭
يهودي يقارب او يزيل ٭ وقول الآخر هما اخوا في الحرب من لا اخا له ٭ لا بجملة فانه لا يجوز الفصل بها وانما ينصب كما في قوله
كم نالني منهم فضلا على عدم ٭ ولا بهما اى ولا بالظرف والجار والمجرور جميعا يعني ان الفصل مع الجر انما يحتمل اذا كان باحد
هذين الامرين نحو كم اليوم فاضل اكرمت وكم في البلد جاهل اهنت واما الفصل بهما كما لو قلت كم اليوم في المسجد رجل متعبد
فلا يجوز بل يتعين النصب كما اذا وقع الفصل بجملة وجعل شهاب الدين الضمير عائدا على الجملة والجار والمجرور لانهما اقرب السين م
مذكور فاعترض بانه لا فائدة فيه وذلك انه اذا تقرر ان الجملة وحدها تقتضي النصب لم يبق للنص على انها مع غيرها تقتضي
ذلك فائدة لاستفادة ذلك من باب الاولى فصـــــــل في الكلام على صدارة كم وسبب بنائها وموانعهما من
وجوه الاعراب لزمت كم التصدير استفهامية كانت او خبرية اما اذا كانت استفهامية فلتضمنها معنى همزة الاستفهامية
واما اذا كانت خبرية فلتضمنها معنى انشاء التكثير والانشاء انما يؤدى بالحروف غالبا فتكون متضمنة لحرف دال على
التكثير اما محقق الوضع فهو من الاستغراقية او رب ان قلنا بدلالتهما على التكثير واما مقدر الوضع ان سلم عدم دلالة
هذين الحرفين على التكثير نفي هذه الحيثية لزمت كم الصدرية فان قيل كيف يتاتى ان تكون الخبرية متضمنة معنى الانشاء
مع ما بين الخبر والانشاء من التنافي فالجواب ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم ولا وجود له في الخارج
حتى يقال باعتباره ان طابق فصدق والا فكذب في الاخبار في الكلام الذي هي فيه وهو الذي قيل لها بسببه خبرية انما هو
باعتبار الكثرة لا باعتبار التكثير والكثرة امر له وجود في الخارج فان طابق الكلام ذلك الامر الواقع في الخارج كان صدقا وان لم
يطابق كان كذبا فاذا قلت كم رجال عندي فله جهتان احداهما التكثير الذي قام بي هنالك ولا وجود له في الخارج وبهذا الاعتبار
تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون خبرية هذا معنى ما
قرره ابن الحاجب وفيه كلام سياتي في باب نعم ان شاء الله تعالى ولقد بعد ابن معط الشافر حيث قال انما معناه الخبرية
للتكثير لما شبهت رب لانها للتقليل والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والتقليل يشبه النفي لان تقليل الشيء
نفي لبعض ما قد ثبتت كثرته ولهذا يقال اقل رجل يقول ذلك الا زيد كما يقال ذلك مع النفي ولولا معنى النفي لم يصح التفريغ والنفي له صدر الكلام
لانه يقلب معنى الكلام والاستفهام له الصدر فكذلك كم يكون لها الصدر وان كانت خبرية وقد استبان لك بما قررناه
من كون كم الخبرية لازمة التصدير خطا من زعم في قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد لما يلزم عن ذلك من
اخراجها عن الصدرية وانما الفاعل ضمير اسم الله عز وجل او العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على القول بان
الفاعل يكون جملة مطلقا او بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد وكذا استبان بذلك خطا من
قال في قوله تعالى اولم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ان كم مفعول اهلكنا والجملة اما معمول يروا
على انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها مفعول لاجله واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان وصلتها
وبنيت كم في الاستفهام لتضمنها معنى حرفه وهو واضح وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى اما لفظا فواضح واما
معنى فمن جهة كون كل منهما لعدد مبهم ولا حاجة بنا الى ذلك لان ثم موجبا للبناء اقرب من هذا وهو شبهها
بالحرف وضعا وهذا سبب ينهض لبنائها في وجهي الاستفهام والخبر ولنا وجه اخر غير ذلك وهو ان تقول بنيت الخبرية
لتضمنها معنى حرف التكثير محقق الوضع او مقدره كما سبق وتقع كم في حالتيها من الاستفهام والخبر مبتداة قبل الظرف
نحو كم رجلا او رجل عندك والجار والمجرور نحو كم رجلا او رجل في الدار والنكرة نحو كم رجلا او رجل قائم والفعل القاصر
نحو كم رجل قام والمتعدي نحو كم رجل لقيته في ارجح الوجهين ومفعولا اى به بدليل قوله بعد وظرفا ومصدرا ويدخل تحت قوله

مفعولا نحو كم رجل لقيت وكم رجل لقيته في احد الوجهين وهو المرجوح واما قول ابي علي وتقع مجرورة ومفعولة وفاعلا فمراده الفاعل
في المعنى لا في الصناعة لان الفاعل لا يتاخر عن رافعه وكم لها الصدر فانما يريد انك تقول كم رجل جاءك ونحوه فهذا بمنزلة
زيد قام ونحوه لانه موجد للفعل واما رفعها على الفاعلية فلا يجوز الا على راي من يجوز تقديم الفاعل على رافعه والبصريون لا يجوزونه
ومضافا اليها اي منسوبا اليها شيء بواسطة حرف الجر لفظا نحو بكم درهم تصدقت او تقديرا نحو نعليم كم من المشتغلين توليت
وظرفا نحو كم فرسخا سرت او كم فراسخ سرت ومصدرا نحو كم طعنة طعنت وكم طعنات طعنت قال الشارح وترك المصنف
ثلاثة مواضع احدها ان تكون مجرورة بحرف الجر نحو بكم درهم تصدقت قلت حملنا قوله مضافا اليها على ما يقتضي دخول مثل
هذه الصورة فلم يتركها قال والثاني ان تكون خبر مبتدا نحو كم دراهمك قلت كم عند المصنف في مثل ذلك مبتدا لا خبر فلا
يلزمه ما ذكر قال والثالث ان تكون خبرا لكان او احدى اخواتها نحو كم كان غلمانك **فصل** في الكلام على كاين
وكذا وفروع يتعلق بهما معنى كاين وكذا معنى كم الخبرية اما هذا المعنى فمتحقق في كاين واما في كذا فليس كذلك لان كذا ليست للتكثير
بل للابهام فقط ولا سيما عند البصريين فلك ان تكني بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة وكاين اسم مركب من كاف التشبيه
واي المنونة وانما جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا
ومن وقف عليها بالياء اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف واما كذا فترد على اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين بحذفه
على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة
من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كما جاء في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا فعلت كذا وكذا الثالث ان
تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد وهذه هي المقصودة بالكلام في هذا الفصل وتقتضيان مميزا منصوبا اما في كاين فكقول
الشاعر: وكاين لنا فضلا عليكم ونعمة: قديما ولا تدرون ما من منعم: واما في كذا فكقوله: عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا:
كذا وكذا لطفا به نسي الجهد: وكان حقهما ان يضافا كما تضاف كم لكن منع من ذلك ان في اخر كاين تنوينا مستحق الثبوت لاجل
الحكاية وفي كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة قال الرضي والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي
كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم والاكثر
جره بمن بعد كاين نحو وكاين من نبي وكاين من اية وكاين من قرية وفي شرح ابن عصفور الكبير ان كاين يجب جر
تمييزها بمن وتنفرد كاين من كذا بلزوم التصدير بخلاف كذا فانها تتسلط عليها العوامل السابقة عليها تقول قبضت
كذا وكذا درهما وجاء كذا وكذا رجلا وانها اي كاين قد يستفهم بها كقول ابي بن كعب لعبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب
او كاين تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال ابي فقط اي ما كانت كذا قط ويقال كيين بياء خفيفة
ساكنة يليها همزة واصلها كيين فقدمت الياء مشددة ثم خففت كميت وكاين بهمزة بعد الالف كقاض وكئن بهمزة
فنون ولا ياء مثل عم وشج وكاين بهمزة ساكنة فياء خفيفة مثل لاي وناى وقل وورد كذا مفردا غير معطوف عليه شيء
فتقول كذا درهما او مكررا بلا واو نحو كذا كذا درهما وقال ابن خروف لم تقل العرب كذا درهما ولا كذا كذا درهما والمصنف اثبته
على انه قليل وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلاثة وبابه وهو ما فوق ذلك الى العشرة وبالمكرر دون
عطف نحو كذا كذا درهما عن احد عشر وبابه وهو ما فوق ذلك الى تسعة عشر وبالمكرر مع عطف نحو كذا وكذا درهما عن احد
وعشرين وبابه وهو ما فوق ذلك الى تسعة وتسعين وهذا كله تفريع على مذهب الكوفيين فانهم اجازوا في غير تكرار ولا
عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولذلك قال فقهاؤهم انه يلزم القائل بقوله علي كذا درهم
مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر درهما وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما

احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلة الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور قال ابن هشام ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما اجازه المبرد ومن ذكر معه هذا كلامه وقال ابن معط في شرح الجزولية فان قلت كذا كذا درهم لزم ثلثمائة لانها عدد ان اضيف ثانيهما الى المفرد ويحتمل ما فوق ذلك الى تسع مائة فان قلت كذا وكذا درهم لزم الف ومائة درهم لاجل العطف مع جر التمييز هذا مذهب النحويين ومن وافقهم من الفقهاء ذكر هذا بعد ما ذكر التفاصيل التي قالها المصنف كلها فجعل جميع ذلك مذهب النحويين وقد عرفت ما فيه ثم قال فان قال كذا درهم فكانه قال واحد هو درهم فان قال كذا دراهم فكانه قال عدد هو دراهم فان قال كذا كذا وجاء بعطف البيان لم يتصور لان التفسير في مثله منصوب على كل حال الا ان يكون عطف البيان مجموعا كقولك كذا كذا دراهم وكذا وكذا دراهم فيجوز لان القايل احد عشر لا يلزمه ان ياتي بالتمييز ويكون الجمع حينئذ بدلا او عطف بيان كما في اثنتي عشرة اسباطا وثلثمائة سنين واسباطا وسنين بدلان وزعم بعضهم ان كذا بمنزلة شيء فاذا قيل كذا درهم لزم على قوله ان يلزم نصف درهم وهذا مردود لان كذا كناية عن العدد والاجزاء ليست عددا قال ابو حيان المسموع من لسان العرب ان كذا اذا كانت كناية عن غير عدد كانت مفردة ومعطوفة خاصة ولا يحفظ تركيبها واذا كانت كناية عن عدد فلا يحفظ الا كونها معطوفة ولا تحفظ مفردة ولا مركبة ولا تخص عددا دون عدد وسائر التراكيب التي جاء بها الكوفيون ومن وافقهم ليست من لسان العرب

باب نعم وبئس

وبئس وليسا باسمين فيليان عوامل الاسماء خلافا للفراء واكثر الكوفيين كما صرح به في شرحه فانهم زعموا اسميتهما مستدلين بانهما وليا عوامل الاسماء كقول بعض العرب وقد قيل له في بنت ولدت له نعم الولد هي قال والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة وكقول بعضهم نعم السير على بئس العير وبقول الراجز: صبحك الله بخير باكر: بنعم طير وشباب فاخر: ولا حجة في شيء من ذلك اما الاولان فالعامل داخل على محذوف تقديره ما هي بمقول فيها نعم الولد ونعم السير على مقول فيه بئس العير واما الاخر فيحمل على انه جعل نعم اسما اضيف الى طير وحكى لفظها الذي كان عليه قبل عروض الاسمية وهذا الذي سلكه المصنف من حكاية الخلاف في نعم وبئس هل هما فعلان او اسمان طريقة سلكها كثيرون وسلك ابن عصفور طريقة اخرى جرى عليها في تصانيفه المتاخرة قال ولم يختلف احد من النحويين والبصريين والكوفيين في ان نعم وبئس من قولك نعم الرجل عمرو وبئس الرجل زيد واشباه ذلك فعلان وان الاسم المرفوع بعدهما فاعل بهما وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا وبرق نحره فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما جملتان في الاصل نقلا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد كما انك لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو لكان زيد مرفوعا بممدوح وعمرو مرفوعا بمذموم على ما هو مقرر عند الكوفيين من ترافع المبتدا والخبر بل هما فعلان لاتصال تاء التانيث الساكنة بهما نحو نعمت المراة هند وبئست المراة سلمى ومنه الحديث فبها ونعمت ولاتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولهم مررت بقوم نعموا قوما واخوانك نعما رجلين على ما حكى ومن يقول ذلك في نعم يقول في بئس وعلى القول بفعليتهما فهما فعلان لا يتصرفان فلا يستعمل منهما مضارع ولا امر ولا غير ذلك مما يثبت للافعال المتصرفة للزومهما انشاء المدح والذم والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيه واما النقل من نحو بعت والاسمية من نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيهما وانما قال انهما لانشاء المدح والذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو فانما تنشئ المدح او الذم وتحدثه بهذا اللفظ

وليس المدح بموجود في الخارج في احد الازمنة مقصود مطابقته هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدح الشخص
على جودته الحاصلة خارجا او ذمه على رداءته الموجودة في الخارج فقول الاعرابي لمن بشره بمولوده وقال نعم الولد هو والله ما هي بنعم
الولد ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء
متضمن للاخبار فالتكذيب والتصديق انما يتسلطان على ما تضمنه من الخبر لا عليه باعتبار كونه انشاء وكذا الانشاء التعجبي والانشاء
الذي في كم الخبرية ورب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار لانك اذا
قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما
يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال
انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل هو يدخله من حيث ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله
والله ما هي بنعم الولد بيان ان النعمية اي الموجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب الى هنا
كلامه على سبيل المبالغة وذلك لعموم المدح او الذم اذ ليس مدحا او ذما بخصلة بعينها وهذه زيادة على النحويين ان عادتهم
ان يقولوا انهما للمدح والذم مقتصرين على ذلك ولكن المصنف وفى ودفع وهم من يتوهم ان المدح والذم بهما ليس بليغا
وكان الاولى له ان يقول بل فعلان ولا يتصرفان للزوم الانشاء ويفيدان المدح والذم على سبيل المبالغة اما الاول فلان
عدم التصرف لا مدخل له في المضروب عنه واما الثاني والثالث فلان التقييد بالمدح والذم والمبالغة فيهما لا مدخل له في عدم
التصرف واصلهما فعل بكسر العين وقد يردان كذلك فيقال نعم بفتح النون وكسر العين وبئس بفتح الباء وكسر الهمزة او بسكون
العين وفتح الفاء فيقال نعم بفتح الفاء وسكون العين وبأس بفتح الباء وسكون الهمزة او كسرها مع سكون العين فيقال
نعم بكسر النون وسكون العين وبئس بكسر الباء وسكون الهمزة او بكسرهما اي الفاء والعين فيقال نعم بكسر النون والعين
وبئس بكسر الباء والهمزة وترتيب لغاتها نعم بكسر النون وسكون العين ثم نعم بكسرهما ثم نعم بفتح النون وكسر العين
وهي الاصل جاءت في المرتبة الثالثة وفرع الفرع في المرتبة الاولى ويليها اصلها الذي هو فرع في المرتبة الاولى ويليهما اصلهما الذي هو
فرع ايضا والرابعة نعم بفتح النون وسكون العين ولم يذكر واشا هدا عليها وهي وان كانت اخف اللغات لكن فضلتها الاولى
بان فيها مع الخفة تنبيها على حركة العين واما قول بعضهم نعيم بياء بعد العين فاشباع واستدلال بعضهم بها على الاسمية من
حيث ان هذا الوزن ليس من اوزان الافعال غير جيد اذ لو صح لاستدل بمثله على اسمية انظور في قول الشاعر من حيثما وقفوا
ادنوا فانظور اذ ليس في الافعال افعول كذا قيل وليس مشبها لما نحن فيه لان فعيلا من اوزان الاسماء بخلاف افعول وكذلك كل ذي
عين حلقية من فعل فعلا نحو شهد او اسما نحو فخذ فيجوز تسكين العين ولا يراد عين بدين فتقول شهد وفخذ بسكون الهاء
والخاء ويجوز كسر فاء الكلمة اتباعا لكسرة عينها فتقول شهد وفخذ بكسر الشين اتباعا لكسرة الهاء وكسر الفاء اتباعا لكسرة الخاء
ويجوز بعد الاتباع ان تسكن العين تخفيفا فتقول شهد وفخذ بكسر الشين والفاء وتسكين الهاء والخاء فان قلت كيف
يضبط قوله من فعل ابالتنوين ام بتركه قلت زعم ابن هشام ان الصحيح ضبطه بالتنوين وانه مع تركه لا يصح اذ لا يمكن كونه اسما
احد قسمي فعل لان فعل هكذا بفتح اللام انما يكون فعلا ماضيا وليس كما زعم رحمه الله بل كل من التنوين وتركه صحيح وله وجه ظاهر
وذلك ان اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو شرب فعل ماض الاكثر فيها الحكاية ولك ان تعربها فتنونها بناء على انها مصروفة
بتاويل اللفظ فتقول مثلا فعل بكسر العين يجوز تخفيفه باسكانها ويصح حينئذ ان يكون مسمى فعل هذا اسما كفخذ وفعلا
كشهد فهذا وجه التنوين في قول المصنف من فعل ولك ان تترك تنوينها بناء على انها ممنوعة من الصرف بتاويل الكلمة فتقول اذن
يجوز في فعل المكسورة العين تخفيفها بالاسكان ويشمل الاسم والفعل لكن الرسم الصرف والفتحة على هذا ليست للحكاية وانما هي علامة

الجر وترك التنوين لمنعه الصرف وانما نشأ ذلك الوهم من جهة اعتقاد ان فتحة اللام حركة حكاية ليس الا فيلزم كون المسمى فعلا
قطعا وقد بينا جواز كونها حركة اعرابية والكلمة غير منصرفة فبان بذلك صحة ضبط الكلمة المذكورة بالتنوين وتركه ولا
اشكال والله الموفق وقد تجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في فعيل نحو شهيد وشعير ورغيف وبخيل فيقال في ذلك شهيد بكسر
الفاء وهي الشين اتباعا لكسرة العين وهي الهاء فقد جعلت العين الحلقية متبوعة والفاء تابعة وكذا بقية المثل وسواء في ذلك
المذكر كما ذكر والمؤنث نحو بعيمة والاسم والصفة كما مثلنا فالاتباع في ذلك كله جائز وهي لغة تميم وتابعها بالنصب عطفا على متبوعة
الفاء او قد تجعل العين الحلقية تابعة للفاء في فعل المفتوح الفاء الساكن العين نحو بحر ونحر ودهر ونهر فتفتح العين الحلقية في ذلك كله
اتباعا لفتحة الفاء ومذهب البصريين ان الفتح فيما ثبت سكونه من ذلك مقصور على السماع وان الوارد في الوجهين ليس اصله السكون
ثم فتح ولا بالعكس وانما هو مما وضع في لغتين ومذهب الكوفيين ان بعضه ذو لغتين وبعض اصله السكون ثم فتح لان الفتح من الالف
وهو من حروف الحلق فكان في جعله على العين والعين حلقية مسبوقة بفتحة مشاكلة ظاهرة قاله المصنف وقد يتبع الثاني الاول
في مثل نحو مما كانت عينه حرف حلق ولامه حرف علة ومحموم مما هو على صيغة مفعول وفاؤه حرف حلق قال المصنف في الشرح بعد
ذكر المذهبين السابقين واختار ابن جني مذهب الكوفيين مستدلا بقول بعض العرب في نحو نحو وفي محموم محموم فقال لو لم تكن الفتحة
عارضة في نحو لزم انقلاب الواو الفاء وكذا فتحة محموم لو لم تكن عارضة لزم ثبوت مفعول بفتح الفاء اصلا ولا سبيل الى ذلك قال
واعتبار ما اعتبره حسن وقد يقال في بئس بيس بباء مفتوحة وياء ساكنة حكاه ابو علي والوجه فيه ان اصله مخفف بئس بابدال الهمزة
ياء على القياس نحو بير وريم ثم فتحت الباء التفاتا الى الاصل وترك ما نشأ عن الكسرة لانها اكثر استعمالا قاله المصنف وقد حكى هذا
التوجيه عن الاخفش ايضا وحكى بعضهم توجيها اخر فقال اصله بئس بفتح الباء وكسر الهمزة لكنها خففت بجعلها بين الهمزة والياء ثم
سكنت بعد التسهيل وخلصت ياء فصل في ذكر احكام هذا الباب باعتبار الفاعل وغيره فاعل نعم وبئس في الغالب
احترازا من الصور التي سيذكرها بعد هذا ليست من الاستعمال الغالب اسم ظاهر معرف بالالف واللام نحو نعم الرجل وبئست المرأة
وفي البسيط من قال بانهما اسمان فما بعدهما مما هو عندنا فاعل ينبغي ان يكون تابعا عندهم لنعم اما بدلا واما عطف بيان فالمعنى
الممدوح الرجل زيد قلت وهذا التخريج على غير نقل ابن عصفور عن القائلين بالاسمية كما عرفته فيما تقدم او مضاف الى المعرف بهما
مباشرا نحو ولنعم دار المتقين او بواسطة كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب ❊ زهير حسام مفرد من حمائل ❊ فان قلت
لا يصدق على الفاعل من هذه الصورة انه مضاف الى المعرف بالالف واللام ضرورة ان الابن ليس بمضاف الى القوم ولا يصح ذلك قوله
بواسطة قلت ليس قوله مباشرا او بواسطة حالا من المعرف المجرور بالى ولا من الضمير المستكن في مضاف والباء للآلة في قوله بهما حتى
يتم ما قلته وانما هو حال من الضمير المستكن في المعرف والباء المذكورة للسببية والمراد بسببيتهما ان يكون تعريف الاسم حصل بمباشرتهما
له كالرجل او ان يكون لهما مدخل في التعريف بان تكون مباشرة او ملاصقة لما اضيف اليه مباشرة فصدق اذن ان الابن من ابن
اخت القوم مضاف الى ما للالف واللام مدخل في تعريفه وهو لفظ الاخت المضاف اليه مباشرته الاداة وكان المصنف قال او
مضاف الى ما حصل له التعريف من جهة الالف واللام حالة مباشرتهما له كغلام الرجل او حالة تلبسه بواسطة المباشر لهما كابن
اخت القوم وبقي عليه او مضاف الى ضمير راجع الى المعرف بهما نحو الرجل نعم غلامه والقوم نعم صاحبهم انت قال فنعم اخو الهيجا
ونعم شبابها فان قلت هذا وان كان بعضهم اجازه قياسا فان الذي صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلت الذي اجاز في
باب الاضافة الواهب لمائة الهجان وعبدها قياسا ومنهم المصنف يلزمه ان يجيز هذا ولا يتوقف فيه ولم يتعرض المصنف رحمه الله
الى الكلام على الالف واللام الداخلة في نحو نعم الرجل زيد ما هي وابن الحاجب رحمه الله يرى انها للتعريف العهد الذهني ووجه ذلك
بان قال نعم موضوع لمدح فاعله مدحا عاما وكونه فاعله ممدوحا كذلك لاستبعاد تحققه يقتضي ان يعبر عنه بتركيب يوجب

كونه او وقع في النفس فابهم الفاعل او لانه فسر ثانيا ليكون ذلك اوقع في النفس من ذكره مفسرا من اول الامر والفاعل اذا كان معرفا باللام
يكون مبهما فان التعريف فيه ليس بتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف المعهود في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج كقولك
ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود فمعناه ادخل الشئ المطابق للسوق المتصور في ذهنك وهو
وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم باعتبار الخارج لانه لم يعلم اى فرد هو من الافراد الخارجية قال في شرح المفصل وهو نائب في الابهام و
التعريف لاسامة فانك اذا قلت قتل فلان اسامة فان اسامة هنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ومن
ثم توهم كثير من النحويين انه للعموم لصلوح المعهود في الذهن للتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث هو عام بواحد
وكذلك لا يثنى ولا يجمع العام عند ارادة العموم منه ولما فسر هذا التعريف باللام بواحد وثنى وجمع دل على انه ليس للعموم والفاعل المضاف
الى المعرف باللام كالفاعل المعرف بها تعريف المعهود الذهني والفاعل المضمر المميز بنكرة منصوبة كذلك في الابهام من حيث هو عائد على
امر في الذهن وهو مبهم قطعا وسلك الرضي طريقة اخرى واطنب القول على عادته وقد رايت ان اذكر كلامه برمته وان كان طويلا لما
فيه من الفائدة قال واعلم ان اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة
المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون
زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول رايت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل
دليل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانت لا تقصد المبالغة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل ولا يقال انت الرجل بمعنى انت
كل الرجل بل بمعنى انت الرجل اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل الا اشارة الى ما في
الذهن كما قال المصنف يعني ابن الحاجب لما بينا في باب المعرفة يشير الى ما قال هناك من ان كون اللام في مثل اشرب الماء واشتر اللحم
اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم ليس بشئ لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام قال هناك
فالحق ان تعريف اللام في مثل لفظي تعرف لفظا اعني في باب نعم ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي انما
تلحق الفعل واربعة احرف لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث ويدل على فعليتهما ما حكاه الكسائي نعما
رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوي
فعليتهما ثم نقول انهما بعد ذلك وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلاما صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة مقدمة مضافة
كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة وصار اعني نعم او بئس مع فاعليهما جزء جملة بعد ما كانا جملة
مستقلة ولهذا نظائر كقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم وقولك ظننت زيدا قائما على ما مر في باب ظننت وكان زيد قائما
ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون الاول مبتدا على ما قيل ومضمون الثانية
مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجملة اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي
محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
حتى حين اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزءان بما استحقه مضمونهما ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب
الجزء الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان وحكي الجزءان ان كان المضمون مضافا
اليه واما الجمل التي هي خبر المبتدا او ما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في
كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها
فعلية كما في سواء عليهم اانذرتهم لكن ليس كونهما بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو
الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذي هو المخصوص كما يجيء في

معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في اشتريت اللحم او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا
منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تأخير هذا المبتدا ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ له في النفوس وقع
فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موصوفا على وجه لا ينكر لان
مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فنبوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا
في تقدير الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجوز
ذلك اي كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل الجيد فطيفة ولا يبالي ان ما ذكرته قريب من دعوى علم الغيب فان
الاصول تدعو اليه وذلك لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء وما قبله جزء لاخبر مبتدا مقدر اذ لو كان كذلك لم تدخل
نواسخ المبتدا عليه مقدما على فعل المدح والذم مؤخرا عنهما نحو كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدتما فاذا ظهر كونه مبتدا ما قبله خبره
فلو كان الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه ولا اعتذار بكون ذي اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة
العائد فقد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع المبهم المضمر المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا
بعيدة من الاستغراق لكونها في حيز الايجاب لا اعتذار بكون ذي اللام فانما مقام الضمير على ما قال المصنف يعني ابن الحاجب لانه تم
اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذ قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نعم رجلا زيد
ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس اذن اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون
كالضمير الراجع بشيء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد
مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق اذن بعد ابطال الوجوه الا ان تكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور
حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس مطردا كقول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل
نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير ولبس زيد بنعم الصاحب وغير
ذلك ولم يخرج ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم في قول القائل ما ليلي بنام صاحبه على معنى مقول فيه ذلك لان ذلك في
نعم وبئس مطرد كثير بخلاف فيه نام صاحبه ثم قال فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيدا مبتدا ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد
ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتدا اذ الخبر في تقدير المفرد انتهى كلامه ولا يخفاك ما في بعضه من التعسف والاقدام على مغادرة
الجماعة وقد يقوم مقام ذي الالف واللام ما نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي في الاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام
في الابدا لا في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه فانفصل فادغم فانفصل معرفة تامة اي غير مفتقرة الى شيء تتم به من صلة
او غيرها وقال سيبويه والكسائي لا موصولة مفتقرة في تمام كونها جزءا من الكلام الى صلة وعائد خلافا لابن السراج والفارسي
فهي في الاية عندهما اسم موصول مفتقر الى صلة وعائد والتقدير فنعم التي هي مفعولة لكم اي الفعلة التي فعلتموها من ابداء الصدقات
فهي ضمير عائد الى الموصول وهو مبتدا خبره محذوف والجملة هي الصلة وليست بنكرة مميزة خلافا للزمخشري والفارسي في احد
قوليه فما عندهما في الاية بمنزلة شيء في محل نصب على التمييز عن فاعل نعم المضمر واعترض المصنف بان ما مساوية للمضمر في الابهام
فلا تميزه ولان التمييز لبيان جنس المميز عنه واجيب بمنع كون ما مساوية للمضمر لان المراد به شيء عظيم والمضمر ليس كذلك ولا يؤكد
فاعلها تاكيدا معنويا فلا يقال نعم الرجل كلهم ولا كله زيد وذلك لانك ان قلت نعم الرجل كلهم كان منافرا في ظاهر اللفظ وان
قلت كله كان منافرا للمعنى ولا يجاب عن الاول بقولهم الدينار الصفر لشذوذه ولا بقولهم يا تميم كلهم لظهور معنى الخطاب بالنداء
بخلاف معنى الجمع ولان المقام ليس مقام تحقيق الاحاطة بالجنس حتى لا يشذ منه احد واما امتناع انفسهم ونفسه فلما ذكرنا ولانه ليس المراد
دفع احتمال ارادة جنس اخر ملابس للجنس المذكور كما يراد ذلك في اسماء الاشخاص واما اعادة اللفظ خشية النسيان او عدم الاصغاء

او الاعتناء فلا محذور فيه فلذلك جاز التاكيد اللفظي وقد يوصف اي فاعل نعم وبئس كما في قول الشاعر : نعم الفتى المري انت اذا هم
حضروا لدى الحجرات نار الموقد : وقال الاخر : لعمري وما عمري علي بهين لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم : خلافا لابن السراج و
الفارسي فانهما قالا لا يمنع الوصف ولا وجه لتخصيص هذين بهذا الحكم فان منع الوصف هو قول الجمهور قال ابو علي في قوله تعالى
ان الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا ما معناه ان عدوا لما جاء خبرا عن الجمع اقتضى الظاهر ان لا يحسن وصفه كما لا يحسن وصف
فاعل نعم وبئس لانه ان افرد خولف المعنى وان خولف جمع اللفظ الذي سهل ذلك ان الوصف هنا غير مخصص وانما هو بمنزلة قولك
امس الدابر في صحة اسقاطه وظاهر هذا الكلام الذي حكيناه عنه انه يقول بكراهة وصف فاعل نعم وبئس لا بمنعه ويحتمل حمله
على المنع ثم هاهنا مناقشتان على المصنف احداهما انه سكوته عن بقية التوابع دليل على تجاوزه عنده ولا ينبغي ان يقدم ذلك
الا بسماع لان لفاعل هذا الباب خصوصية ليست لغيره الثانية انه كان ينبغي ان لا يعترض بمسئلة التابع بين اجزاء مسئلة الفاعل
وقد يكون الفاعل مفردا قال الشاعر : وسلمى اكمل الثقلين خلقا : وفي اثوابها قز وريم : نياف القرط غراء الثنايا : وريد للنساء ونعم نيم
يقال قصر نياف وناقة نياف وجمل نياف اي طويل في ارتفاع والريد براء مكسورة وهمزة ساكنة القرن قال الجوهري وربما لم يهمز
كقول كثير : وقد دعوها وهي ذات موصد مجوب ولما يلبس الدرع ريدها : قلت وهذا قياس لا نزاع فيه فلا يقال في مثله وربما والنيم
الفرو الخلق كانها شبهت بذلك لان النائم ربما تغطى بالفرو كما شبهت باللحاف في قوله فكانت لحافا وبالكساء في قوله نعمت كساء القميع و
باللباس في الاية وفي ثاني البيتين اللذين انشدناهما ورد على صاحب البسيط حيث قال المرباب فاعلها نكرة الا وهي مضافة او مضاف
كقول الشاعر : بئس قرينا يفن هالك : ام عبيد وابو مالك : اليفن الشيخ الكبير وام عبيد الفلاة وابو مالك الجوع وكقول الاخر فنعم
صاحب قوم لا سلاح لهم وما اجازه من كونه نكرة ومضافا فالنكرة هو قول الكوفيين وابي بكر وحكى الاخفش ذلك لغة ولولا ذلك
لامكن التاويل بجعل الفاعل مستترا والتمييز محذوفا شذوذا ولكن مع حكاية ابي الحسن ان ذلك لغة لم يبق لهذا التاويل حاجة
وبضمير عطف على قوله اول الفصل ظاهر لا على قوله هنا منكرا لئلا يدخل هذا في حيز التقليل وهو غير صحيح اي فاعل نعم وبئس في الغالب
يظهر على الصورة المحكية هنا ويضمر ممنوع الاتباع وهو موافق لضمير الشان في ثلاثة تقدمه على مفسره ولزوم افراده وامتناع اتباعه
ويخالفه في ثلاثة اذ مفسره مفرد لا جملة وثانيه لا يجوز مطلقا بل بشرط ثانيه التمييز ومفسره قد يحذف فان قلت قد سمع نعم
هو قوما انتم فاتبع الفاعل المضمر ضرورة ان هم توكيد له قلت هو شاذ لا يلتفت اليه مفسرا بتمييز فلو قلت زيد نعم رجلا لم يعد الضمير على
زيد بل على رجلا والرابط العموم عند كثير لان فاعل نعم لا يكون عندهم الا عاما ورجل هنا عام مع انه نكرة في سياق الاثبات ولكنه على
نية ال الجنسية اذ الاصل نعم الرجل موضع عن نعم وبئس بلا يجوز ان يتقدم عليهما واما تاخره عن المخصوص فسابق الكلام عليه مطابق
للمخصوص وكان ينبغي التصريح بذلك لانه لا يدرى هل المراد مطابق للفاعل او للمخصوص او المراد وانما المقصود الثاني وهو مطابقته للمخصوص
فتقول نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ونعمت امراة هند ونعمت امراتين الهندان ونعم نساء الهندات
كذا مثل المصنف للمؤنث في شرحه وهو نص على لحوق التاء بنعم اذا كان المضمر مؤنثا وفسر بمؤنث ونص ابن ابي الربيع على ان التاء لا تلحق
في ذلك وانما يقال نعم امراة هند استغنوا بتانيث المفسر ونص غيرهما على ان الحاق العلامة في ذلك جائز لا واجب ولا ممتنع فلك ان
تقول نعم او نعمت امراة هند قابل ال كرجل وامراة ونحوهما فخرج ما لا يقبلها كافعل التفضيل المقرون بمن قال المصنف وانما شرط ذلك
لانه خلف عن فاعل مقرون بالالف واللام فجعل مثله في الصلاحية لهما قال ونبهت على ان مميزه لا يكون الا صالحا للالف واللام مع
ان كل مميز لا يكون الا كذلك بالاستقراء لان ابا علي والزمخشري لا يجيزان التمييز في هذا الباب بما لا ازم ذكره غالبا وقد يحذف في بعض
الاحيان كقوله عليه الصلوة والسلام من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالسنة اخذ ونعمت السنة سنة فاضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف
المميز للعلم به وممن اجاز حذف التمييز لفهم المعنى ابن عصفور وحكى صاحب البسيط منع الحذف في الصورة التي حكاها المصنف وهو ما اذا كان التمييز

عن الفاعل المضمر وما حكاه المصنف من ان الفاعل في نحو قولك نعم رجلا زيد مضمر وان التمييز المنصوب هو مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكسائي والفراء الى ان الفاعل في ذلك هو زيد والنكرة المنصوبة حال عند الكسائي وتمييز منقول عند الفراء ويقبح عنده تأخره عن زيد واجاز الكسائي تأخره عنه والصحيح رأي الجمهور بدليل قولهم نعم رجلا كان زيد فادخلوا عليه الناسخ وقد يرد التمييز بعد الفاعل الظاهر مؤكدا وفاقا للمبرد والفارسي نحو نعم الرجل رجلا زيد والجمهور على انه لا يرد كذلك وما اوردوه سيتأول وذلك اذا تبع مثلا نحو نعم الرجل رجلا يفعل الخير زيد ونحو قولهم نعم القتيل قتيلا اصلح الله به بين بكر وتغلب فلا ينبغي ان يمنع مثل هذا احد ويكون جوازه عن وفاق وقد اطلق قوم حكاية الخلاف في ورود التمييز بعد الفاعل الظاهر فيشمل مثل هذا واحسن المصنف في تقييده ذلك بكون التمييز مؤكدا ووجه مذهب الجمهور ان وضع التمييز على رفع الابهام وهو مفقود في المحل المذكور فيمتنع واختار المصنف مذهب المبرد والفارسي في تجويز ذلك مستدلا له بالقياس على جواز مثل قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واختار موسى قومه سبعين رجلا فتم ميقات ربه اربعين ليلة فهي كالحجارة او اشد قسوة واجيب بالفرق بان التمييز في هذه الصور كلها مبهم بحسب الاصل فجيء التمييز بعده من هذه الحيثية لكن عرض اقترانه بما يغني عنه فصار مؤكدا بخلاف مسئلتنا واستدل ايضا على ذلك بالسماع قال الشاعر: والتغلبيون بئس الفحل فحلهم ... فحلا وامهم زلاء منطيق. وقال الآخر: تزود مثل زاد ابيك فينا ... فنعم الزاد زاد ابيك زادا. وانشد غير المصنف شاهدا على ذلك: نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت ... رد التحية نطقا او بايماء. وتأول المانعون ذلك كله على ان المنصوب فيه حال مؤكدة لا تمييز ويحتمل البيت الثاني ان يكون زادا معمولا لتزود اما على انه مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزود من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا قال الشيخ ابو حيان وعندي تأويل غير ما ذكروه وهو اقرب وذلك ان يدعى ان في نعم وبئس ضميرا وفحلا وزادا وفتاة تمييز لذلك الضمير وتأخر عن المخصوص على جهة الندور والفحل والزاد والفتاة هي المخصوصة وفحلهم وزاد ابيك وهند بدل من المرفوع قبلها ولا يمتنع عندهما اي عند المبرد والفارسي اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية فتقول نعم الذي بعث بالرسالة محمد صلى الله عليه وسلم كما يقال نعم المبعوث ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين قال المصنف ولم يرد به سماع والقياس المنع لان فاعلهما اذا كان بلفظ يجوز كونه تمييزا للفاعل المضمر اذا نزعت منه ال والذي ليس كذلك قال ومقتضى النظر الصحيح ان لا يجوز مطلقا ولا يمنع مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز واذا قصد به العهد منع قلت وهذا جنوح منه الى مخالفة القياس الذي ذكره اولا ووقع في الكامل للمبرد ما يدل على خلاف ما نقل المصنف عنه فانه قال في قوله: يقول ودقت صدرها بيمينها ... ابعلي هذا بالرحى المتقاعس. قوله بالرحى تبيين ولا يتعلق بمتقاعس لانه معمول الصلة لا يتقدم الموصوف فثبت ان بالرحى مثل لك بعد سقيا ولك بعد رحبا فيجوز لك تقديمهما على سقيا ومرحبا ثم قال ما معناه ان ذلك على مذهب المازني في ان الذي وان المختار عنده هو انها حرف تعريف بدليل انك تقول نعم القائم زيد ولا تقول نعم الذي يقوم زيد فانما هو بمنزلة نعم الرجل زيد ولم يتعرض المصنف الى من وما الموصولتين اذا اريد بهما الجنس هل حكمهما كالذي في جواز وقوع كل منهما فاعلا لنعم او بئس او لا وفي ذلك خلاف منعه قوم واجازه آخرون تمسكا بقوله تعالى نعما هي وبقول الشاعر: فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ... ونعم من هو في سر واعلان. وانت خبير بان هذا التمسك ظاهر فقد قيل بان ما في الاية نكرة تامة في محل نصب على التمييز وقد سلفنا الكلام في ذلك وقال ابو علي ان فاعل نعم في البيت ضمير مستتر ومن نكرة تامة تمييز وهو مخصوص بالمدح وقد قدمناه ايضا في باب الموصول ومثل نحو نعم زيد رجلا بتقديم المخصوص على التمييز وقال الفراء هو قبيح وقال غيره من الكوفيين هو قياس وعلى ذلك بنى الحريري قوله في الملحة نقول منه نعم زيد رجلا وبئس عبد الله منه بدلا هذا مع ان اهل بلده يمنعونه فانه بصري وفي العضديات في اصول ابي بكر اجاز قوم نعم زيد رجلا محتجين بنحو وحسن اولئك رفيقا ويمكن الفرق بان نعم جامدة وحسن متصرف قال وهذا غير فرق لانه نزل منزلة نعم من حيث جعل مدحا عاما و

فسر بمدح بالنكرة نحو ساء مثلا وانما الفرق ان اولئك شائع كالرجل وزيد ليس بشائع ثم قلت هذا يقتضى ان المجيزين لهذا التركيب
اجازوه على ان زيد فاعل نعم لا مخصوص تقدم على التمييز ومر بقوم نعموا قوما ووجه شذوذه عدم افراد الفاعل حيث اتى
به ضمير جمع وهكذا حكم التثنية وقوم من الكوفيين يجيزون ذلك وقد سبق ان الكسائى حكى نعما رجلين ونعموا رجالا
ولا يفهم من كلام المصنف ان الضمير العائد الى التمييز قد يأتى مطابقا له وان المطابقة واقعة فى التثنية ونعم بهم قوما وفيه
شذوذان مطابقة الضمير وجره بالباء والاصل نعموا ومثله كفى بالله شهيدا ونعم عبد الله خالد وهذا من كلامه صلى الله
عليه وسلم وتمامه ابن الوليد قال المصنف ويمكن ان تكون نعم مسندة الى الضمير وحذف المفسر وعبد الله مبتدأ وخالد بدل
وبئس عبد الله انا ان كان كذا هذا من كلام عبد الله بن مسعود او غيره من العبادلة والاولى فيه ان يؤول على ذلك بان يجعل الفاعل
ضميرا والتمييز محذوفا وعبد الله هو المخصوص لانه علم بل مراد به معناه الاضافى وانا بدل كذا قيل وشهدت صفين وبئست صفون
وهذا من كلام سهل بن حنيف فهذه الاثار الثلاثة انواع فالاخير مثال لمجى الفاعل علما والاول مثال لمجيئه مثالا الى العلم والثانى
محتمل لهما لان القائل بئس عبد الله اسمه عبد الله وقد علمت وجه التأويل فى الاولين وهو جار فى الثالث ايضا لكنه ليس فيه بدل ويدل
على المخصوص فهو محل نعم وبئس اى يحذف للدلالة نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب والباء من قوله فهو محل متعلقة
بالمخصوص لا ببدل او يذكر المخصوص قبلهما اى قبل نعم وبئس معمولا للابتداء نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الغلام ولا خلاف ان ما بعد
زيد فى ذلك خبر له سواء قيل بفعلية نعم وبئس او باسميتهما وجوزوا على القول بالاسمية كون زيد خبرا ونعم وبئس مبتدأ وفى الرابط
اقوال ال الجنسية او محذوف مضمر او تكرير المبتدأ بمعناه على قول ابى الحسن فى زيد جاءنى ابو عبد الله اذا قلنا ال للعهد وقال
ابن الطراوة فى نعم الرجل وبئس الرجل ضمير لان التركيب صارا اسما بمعنى الممدوح او المذموم وقد سبق ان الرضى يقول لا ضمير فى ذلك
لانه بمنزلة قولك رجل جيد او معمولا لبعض نواسخه كقوله اذا ارسلونى عند تقدير حاجة اما رس فيها كنت نعم الممارس و
كقول الاخر ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة وكقولك ظننت زيدا نعم الرجل او يذكر بعد فاعلهما نحو نعم الرجل زيد
وبئس الرجل عمرو مبتدأ وخبره الجملة المتقدمة عليه والرابط على ما مر من الخلاف او خبر مبتدأ محذوف لا يظهر وكانه لما قيل نعم الرجل
او بئس الرجل سئل عن تعيينه وتفسيره فقيل هو زيد ثم حذف المبتدأ فصار الكلام بمعنى انشاء مدح عام لزيد تجرى بعد ذلك مجرى الجملة الواحدة
لوجهه الاول الاصل فيه كلام واحد والوجه الثانى الاصل فيه كلامان ثم جرى مجرى كلام واحد ورجح المصنف الاول بسلامته من مخالفة
الاصل ورجح ابن الحاجب فى شرح المفصل الوجه الثانى بانه ليس فيه مما هو خلاف الاصل الا حذف المبتدأ وهو كثير شائع واما الوجه
الاول فان فيه تقديم الخبر الذى هو فعل على المبتدأ وخلو الخبر الذى هو جملة من عائد الى المبتدأ ووقوع الظاهر موقع المضمر وهو شاذ
وبان الابهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى وعلى الاول تقديرى وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى انه يجوز كون المخصوص مبتدأ
حذف خبره ورده المصنف بان الحذف ملتزم ولم يجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بشىء يسد مسده وقال ابن كيسان هو بدل
من الفاعل ويبطله ان البدل لا يكون لازما وانه لا يحل محل الاول فى نحو نعم الرجل زيد او اول معمولى فعل ناسخ كقول زهير المبتنا
النعم السيدان وجدتما واحترز بذكر الفعل عن ان واخواتها ولو قال اول منسوخى فعل ناسخ لكان اولى من قوله معمولى لئلا يتوهم
وروده فاعلا للظن ومن حقه ان يختص بان يكون معرفة او مقاربا لها بالتخصيص لانه مبتدأ نحو نعم الفتى رجل من بنى فلان قال
ابو حيان ويرد عليه نعم البعير جمل ونعم الانسان رجل ونعم مالا الف ولك ان تجيب بوجهين الاول انه وجد فى كل مما ذكر مسوغ
الابتداء بالنكرة وهو تقدم الخبر والثانى ان كل ما ذكره قليل والمصنف قد ذكره من حقه وهو مشعر بانه قد يجى على خلاف
ذلك ويصلح للاخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم كما تقول نعم الرجل زيد فلو وصفت الرجل بالممدوح وجعلته
مبتدأ صح الاخبار عنه بالمخصوص فتقول الرجل الممدوح زيد وبالمذموم بعد بئس كما فى بئس الرجل عمرو على نحو ما قررناه فى الاول

فان تم

فان بابه اولى كقولك بئس مثلا زيد فان المذموم هنا المثل وزيد مباين فلو جعلت المثل هنا مبتدأ موصوفا بالمذموم امتنع
في الظاهر جواز زيد عليه اذ لا تقول المثل المذموم زيد لان زيدا ليس بمثل فيؤول بحذف مضاف والتقدير مثلا مثل زيد فيصح الحمل
حينئذ وقد يحذف المخصوص ويخلفه صفته اسما نحو نعم الصديق حليم كريم وبئس الصاحب عدو خذول وفعلا نحو نعم الخليل يفضل
في النوائب قال المصنف ويكثر ذلك مع الفعل اذا كان الفاعل ما نحو بئسما يأمركم به ايمانكم ولبئس ما شروا به انفسهم ويقل بدون ما نحو نعم
الصديق تستعين به فيعينك وقد يغني متعلق بهما اي بالاسم والفعل كقولك بئس مقام الرجل فيه اذهب عنا اي مقام مقول فيه او يقال
فيه ذلك ولا يستغرب لان شاهدا عليه فان كان المخصوص مؤنثا نحو نعم الثواب الجنة وبئس المقام النار جاز ان يقال نعمت وبئست
مع تذكير الفاعل لانهما في المعنى شيء واحد وايضا فالمخصوص هو المقصود ولا بد للاسناد اليه وانما حول الاسناد الى الاسم العام لقربه من المبالغة
قال المصنف الا ان الاجود التذكير كنعم الثواب الجنة ويلحق ساء ببئس فتقول ساء رجلا ابو لهب وساءت امرأة حمالة الحطب وساء رجلا هو و
ساءت امرأة هي باجرائها مجرى بئس في كل ما ذكر ووزنها فعل بالضم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قلت فلم افردها الاذن بالذكر
وهي من افراد فعل الاتي ذكره قلت لانها اللازم العام فهي ببئس اشبه بخلاف قولك جهل وحمق ولوم فان الذم خاص ولكثرة استعمالها بخلاف
غيرها من افراد فعل فلها مزية تقتضي حسن افرادها بالذكر ولامر اخر سأذكره مما يقتضي افرادها ويلحق بهما اي بنعم وبئس فعل موضوعا نحو حسن الخلق حلم
الحكماء وقبح العمل عناد المبطلين ومنه قوله تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم او محولا من فعل بفتح العين نحو قضو الرجل بمعنى ما اقضاه او
فعل بكسر العين نحو علم الرجل بمعنى ما اعلمه بهذا مثل المصنف في الشرح للمحول من فعل بكسر العين وانتقد عليه بان العرب شذت في ثلاثة
الفاظ فلم تحولها بل ابقتها على اصلها في الوزن واستعملتها استعمال نعم من غير تحويل لكن جعلتها لازمة وهي علم وجهل وسمع مضمنا متعجبا
فقولك قضو الرجل بمثابة ما اقضاه من جهة المعنى وكذا البواقي ومعنى الحاق هذا النوع بنعم انه يثبت له من الاحكام ما ثبت لنعم على نحو
ما تقدم ويكثر انجرار فاعله بالباء كقولك حسن بزيد رجلا واستغناؤه عن الالف واللام نحو وحسن اولئك رفيقا واضماره على وفق ما قبله
نحو الزيدون كرموا رجالا قال المصنف ولما كان ذلك يعني انه كثر فيه ما لم يكثر في نعم من هذه الاحكام لان هذا فعلا قد ضمن معنى التعجب حمل على
ما هو بمعناه محض مثل قولك حسن بزيد رجلا حملا على احسن بزيد وحسن اولئك رفيقا حملا على ما احسن اولئك والزيدون كرموا رجالا
حملا على قولك الزيدون ما اكرمهم رجالا والظاهر ان هذه الاحكام لا تجري في ساء وان كان على وزن فعل لان ساء ملازمة لاحكام بئس لا تفارقها
بحال فان تحقق هذا الذي ذكرناه كان ذلك وجها اخر للحكمة في افرادها بالذكر وقال ابن عقيل في المساعد انما افردها لان صيغة فعلت
ظاهرة فيها دون بئس لا يعبأ به فانه ينتقض بما حول الى صيغة فعل ولا يظهر التحويل فيه كقال وباع ونحوهما مما لا يحصر باب
حبذا اصل حب من حبذا احترازا من حب الذي في قولك حبه فان اصله حبب بالفتح بدليل كسر عين المضارع من قولك يحبه واما حب
من حبذا فاصله حبب بضم العين اي صار حبيبا فادغم كغيره مما اجتمع فيه مثلان محركان من كلمة وشذ قولهم لححت عينه والزم منع التصرف
لانه صار كالحرف الذي جيء به لمعنى في غيره اذ اصله ان لا يدل على المدح والزم ايضا ايلاء ذا بالاجماع على ما حكاه بعض النحويين فاعلا يجب ملازمة
لهذه الصيغة في افراد وتذكير وغيرهما من تثنية وجمع وتانيث فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا
الهندان وحبذا الهندات وانما لم يطابق المخصوص لانه جرى مجرى المثل نحو الصيف ضيعت اللبن فلزم طريقة واحدة وقال ابو علي وابن جني
شائع فلا يختلف كما لا يختلف الفاعل في نعم يعني اذا كان ضميرا وقال ابن كيسان انما كان كذلك لان الاشارة فيه الى مذكر محذوف والتقدير
عنده حبذا الجنس زيد وحبذا الجنس امرأة وكذا في التثنية والجمع ورد بانه دعوى لا دليل عليها لا سيما ولم يتكلموا به في موضع وليس هذا
التركيب مزيلا فعلية حب فيكون مع ذا مبتدأ بمنزلة قولك المحبوب والمخصوص خبره فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد خلافا للمبرد
وابن السراج ومن وافقهما وانما كان المصنف محتاجا هنا الى ان يقول فيكون مع ذا اسما لكنه تبرع بذكر فائدة اخرى مستلزمة للمراد و
ينبغي لمن اجاز في زيد الفاضل كون الاول خبرا اذا قال ان حبذا اسم ان يجيز ذلك هنا وتعريف حبذا بانها في تأويل ذي الاداة فالمعرفة

ضربان صريح التعريف ومؤول به بحبذا هكذا قال المصنف ولا يصح ما ذهب اليه المبرد وابن السراج من ذلك لانهما مقران بفعلية حب وفاعلية ذا قبل التركيب وانما بعد التركيب لم يتغير امعنى ولا لفظا قلت لا ينافي ما قالاه لانا نجد وقت التغير في المعنى فلا ادري كيف وقعا فيما قاله المصنف ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلا ويصير الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا كله هو الفعل فاعله المخصوص خلافا لقوم منهم الاخفش وخطاب قال المصنف وهذا قول في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك وتدخل عليهما لا فيحصل لحب موافقة ببئس معنى واعلم ان حب توافق نعم وبئس في الفعلية على الاصح في المضي بالاصالة وفي النقل الى الانشاء بعد الخبرية وفي الجمود وفي افادة المدح والذم وتخالفهما في ان افادتها الذم ليس بنفسها بل بواسطة دخول لا وانه لا يجوز في لفظها الا هيئة واحدة وتخالف مخصوصها مخصوصهما فيما سيذكر ويذكر بعدها المخصوص بمعناها مبتدأ مخبرا عنه بها فاذا قلت حبذا زيد كان لك ان تجعل زيدا مبتدأ مخبرا عنه بالجملة الفعلية المتقدمة عليه او خبر مبتدأ لا يظهر كالوجهين اللذين مرا في مخصوص نعم وبئس وقياس قول ابن عصفور وجه ثالث وهو انه مبتدأ حذف خبره وذكر بعضهم انه بدل واجاز انه عطف بيان ويردهما لزوم ذكره ويرد البدل انه لا يحل محل الاول ويرد البيان وروده نكرة ولا تعمل فيه النواسخ ولا يتقدم لانه اجري مجرى المثل قال المصنف في الشرح وقد اغفل اكثر النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب وعلى امتناع نسخ ابتدائيته وهو من المهمات وقد يكون قبله او بعده تمييز مطابق بخلاف باب نعم على الوجه الراجح فورود ذلك قبله كقول الشاعر: الا حبذا قوما سليم فانهم ﴿ وفوا اذ تواصوا بالاعانة والنصر ﴾ وورود ذلك بعده كقول الاخر: حبذا الصبر شيمة لامرئ ﴿ رام مباراة مولع بالمعالي ﴾ او حال عامله حب كقولك حبذا مقصودا زيد فمما ورد من ذلك قبل المخصوص وكقول الشاعر: يا حبذا المال مبذولا بلا سرف ﴿ في اوجه البر اسرارا واعلانا ﴾ فيما ورد من ذلك بعد المخصوص وما ذكره المصنف من ان المنصوب بعدها يكون تمييزا وحالا هو الحق وقال الاخفش والفارسي حال دائما وقال ابو عمرو بن العلاء تمييز دائما وقال ابن عصفور حال ان كان مشتقا مقيدا كقوله في البيت مبذولا بلا سرف فان كان غير مقيد كقولك يا حبذا الجنة ثوابا فتمييز والمصنف جوز وقوع الحال ووقوع التمييز بعدهما ولم يفرق بينهما فيحتمل انه قائل بقول ابن عصفور او بالقول الاخر وربما استغني به اي بالمنصوب على التمييز او الحالية او بدليل اخر عن المخصوص فالاول نحو حبذا ربا اي ربنا والثاني نحو الا حبذا لوما الحياء اي حبذا فلان او فلانة والكلام دل على انه مبهم قصد ان لا يبينه فكان التقدير حبيب لا اسميته بدليل لوما الحياء اي لسميته فقوله لوما الحياء هو الذي دلنا على ان معناه حبيب لا اسميه وهذا هو الدليل الذي الاخر اشار اليه وقد تفرد حب عن كلمة ذا فيجوز حينئذ اي حين افرادها وعدم الاتيان بكلمة ذا نقل ضمة عينها الى فائها كقوله: حب بالزور الذي لا يرى ﴿ منه الا صفحة او لمام ﴾ بضم الحاء ويجوز افرادها على حالها من الفتح وقد روي بالوجهين قوله: فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ﴿ وحب بها مقتولة حين تقتل ﴾ فروي بضم الحاء وبفتحها ومن العجب ما يسمع قول الجوهري بطان ذا خروجا وبطان ذا خروجا اي بطؤ فنقلت فتحة بطو الى نون بطان حين ادت عنه ونقلت ضمة الطاء الى الباء وانما صح قبل النقل لان معناه التعجب اي ما ابطاه وكذا كل فعل غير حلقي العين مراد به مدح وتعجب كقولك ظرف الرجل زيد مما وضع على فعل بالفتح ثم حول الى الضم لافادة التعجب وكقولك عظم الرجل زيد مما هو موضوع في الاصل على فعل فلا تحويل فيه كقول الشاعر: حسن فعلا لقاء ذي الثروة المملق بالبشر والعطاء الجزيل ﴿ وكقول الاخر: لم يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ﴾ ولا معنى لاختصاص المصنف المدح بالذكر دون الذم مع مساواته له في الحكم ثم الصواب انه لو اكتفى بقوله تعجب عن ذكر المدح والذم لانه نص فيما مضى على ان فعل الجاري مجرى نعم وبئس مضمن معنى التعجب وانما ترك المصنف النص على جواز التسكين من غير نقل لان هذا الحكم ثابت لفعل بضم العين مطلقا تضمن تعجبا او لم يتضمنه بل فعلا كان او اسما وقد يجر فاعل حب بباء زائدة تشبيها بفاعل افعل تعجبا كقول الشاعر وحب بها مقتولة حين تقتل وهذا ليس خاصا بحب بل كل فعل ثلاثي مضمن معنى التعجب يجوز فيه ذلك حكى

الكسائي

الكسائي مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدت فعلى هذا تقول لقضو بالرجل زيد فان قلت قد نص المصنف في باب نعم وبئس على
ان فاعل فعل المضمن تعجبا يجر بالباء وهذا مندرج فيه حب وغيرها من كل فعل يصدق عليه الضابط المذكور فما الذي دعاه الى
النص على هذا الحكم وهلا اكتفى بما ذكره في ذلك الباب قلت دعاه الى ذلك انه حكم هناك بكثرة الانجرار بالباء وهو في حب قليل لا
كثير فلو اكتفى بالاول للزم الاخبار بخلاف الواقع فلذلك افردها بالذكر مخرجا لها من ذلك العموم وافاد بذلك ان العموم المذكور
ثمه مخصوص بهذه الكلمة فانتظم الكلام في الموضعين على وجه سالم من الخدش والله اعلم بالصواب **باب**
التعجب وهو انفعال يحدث في النفس عند الشعور بامر يجهل سببه ومن ثم قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولهذا ايضا لا يجوز على الله تعالى
لانه عالم الغيب والشهادة لا تخفى عليه خافية وما ورد منه في كلامه عز وجل نحو ما اصبرهم على النار مصروف الى المخاطب اى
يجب ان يتعجب العباد منه ثم التعجب الفاظ كثيرة تدل عليه نحو ناهيك به ولله دره وواها له وويله رجلا ويالماء ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لكن المبوب عليه في هذا الباب فعل وضع لانشاء التعجب وهو اما الواقع في ذلك
ما افعله او في قولك افعل به ينصب المتعجب منه في مثل قولك ما احسن زيدا مفعولا به لا مشبها بالمفعول به كما قال الفراء ومن وافقه من
الكوفيين ان نصب المتعجب منه على حد النصب في زيد كريم الاب بموازنة افعل لفظا كاحسن في المثال المذكور ولو تقديرا نحو ما خير اللبن
وما شره فعلا لا اسما خلافا للكوفيين غير الكسائي وكثير منهم يهمل استثناءه والفتحة عند الكوفيين في نحو ما احسن زيدا فتحة
اعراب هو خبر عن ما اى بما انتصب على الخلاف كما قالوا في زيد عندك وبعضهم يرى الفتحة بنائية لان افعل ضمن معنى التعجب فبني وصحح
الحكم بفعليته للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى عفو الله قال المصنف ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني فانه يقال
فيهما عليك بي ورويد بي فيستغنى عن نون الوقاية بالباء بخلاف ما افقرني فان النون فيه لازمة غير مستغنى عنها بغيرها وقيل
تقدم في ذلك الكلام في الباب الاول من الكتاب مخبرا به وبفاعله المستتر فيه عن كلمة ما متقدمة دائما لا تتاخر اصلا لانها وقعت
في كلام جرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة بمعنى شيء بالرفع على الحكاية فهي نكرة تامة مبتدأ والجملة الفعلية بعدها خبر عنها هذا
مذهب سيبويه والجمهور قال المصنف وهو الصحيح لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص
بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا ريب ان الافهام حاصل
بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصة فتعين كون الباقي مقتضيا للابهام وهو ما فلذلك اختير القول بتنكيرها فلا
يمتنع الابتداء بها وان كانت نكرة غير مختصة كما لم يمتنع الابتداء بمن وما الشرطيتين والاستفهاميتين هذا كلامه وجعل الزمخشري
المصحح للابتداء بالنكرة هنا كونها في معنى الفاعل مثل امر اقعدك عن الخروج بمعنى ما اقعدك عن الخروج الا امر كذلك هنا قيل وانما لم يستعمل
شيء وان كان غير مشترك في موضع ما وان كان مشتركا ايثارا للخفة ما وقال ابن يعيش لان ما اشد ابهاما لان شيئا يستعمل للتقليل
والمتعجب معظم للامر الذي احسن زيدا فكانه اذا قال ما احسن زيدا جعل الاشياء الحسنة متكاملة فيه واذا قيل شيء احسنه قصر حسنه
على جهة واحدة وفيه بحث ولا استفهامية وهي مبتدأ والجملة بعدها الخبر والتقدير اي شيء احسن زيدا خلافا لبعضهم وهو منقول
عن الفراء وابن درستويه وهو قوي من جهة المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى
التعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد ولا موصولة فهي مبتدأ والجملة الفعلية لا محل لها لانها صلة والخبر محذوف اى الذي احسن زيدا
شيء عظيم خلافا للاخفش في احد قوليه او اقواله وذلك انه حكي عنه قول بموافقة الجمهور وقول بالموصولية كما ذكره المصنف و
قول ثالث صرح به في الشرح وهو انها موصوفة وافعل صفتها والخبر محذوف والتقدير شيء حسن زيدا عظيم قال ابن الحاجب وهذه
التقديرات كلها باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لا على انها الان بهذا المعنى وانما معناه الان الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض
وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا والمعنى الاول وهو مذهب سيبويه اظهر من وجه وهو انه لا تقدير

فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم منه حذف الخبر وبخلاف مذهب من يجعل ما استفهامية فانه يلزم
منه النقل من انشاء الى انشاء وهو بعيد ومذهب الاخفش اوجه من حيث ان استعمال ما الموصولة ثابت واستعمال ما بمعنى شيء
مبتدأة لم يثبت وهذا بعينه جار في مذهب من يجعل ما استفهامية فان استعمال الاستفهام كثير ولكنه ضعيف من حيث انه
نقل من الاستفهام الى التعجب كما تقدم من ان النقل من الانشاء الى الانشاء بعيد قلت لا بعد فيه مع وجوده في الكلام الفصيح
فقد يتمنى بهل نحو فهل لنا من شفعاء وقد يتمنى بلعل نحو لعلي احج فازورك وقد يستعمل الامر للتمني كقول امرء القيس الا ايها الليل
الطويل الا انجل وكا فعل افعل خبرا معناه التعجب فمدلول احسن بزيد وما احسن زيدا بحيث التعجب واحد لا امرا حقيقة كما ذهب اليه
جماعة ثم اختلفوا بعد ذلك فذهب الفراء الى انه امر لكل مخاطب بمعنى احسن بزيد اجعل يا مخاطب زيدا حسنا اي صفه بالحسن كيف شئت و
استحسنه الزمخشري وابن خروف واعترض بان المتكلم لو كان امرا حقيقة لم يكن متعجبا وبانه لو كان امرا للزم ابراز الضمير بحسب حال
المخاطب لم يجز ان يليه ضمير المخاطب والجواب عن الاول انا لا نسلم ان الامر ليس متعجب في ذلك لان امره لكل مخاطب بان يصف المذكور بالحسن
مثلا مبني على ان مثل هذا الشخص قد اشتمل من الحسن على ما يمكن كل احد ان يصفه به ولا يتعذر وصفه بذلك على احد كما قال لقد وجدت
مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا معنى مناسب للتعجب وعن الثاني ان هذا الفعل لما كان متضمنا لمعنى التعجب
لم يتصرف فيه فلم يقل احسنا واحسنوا واحسني واحسن بل لزم طريقة واحدة وسهل ذلك فيه انه لو خوطب فيه من يخاطب فكانه قيل احسن
بزيد يا من يخاطب فيشمل المذكر وغيره ومفردا وغيره وعن الثالث انا لا نسلم انه لو كان امرا امتنع ان يليه ضمير المخاطب بدليل واضمم
اليك جناحك وهزي اليك بجذع النخلة فما يقال في هذا يقال في ذلك وذهب الزجاج الى ان المخاطب هو مصدر الفعل المذكور
فمعنى احسن بزيد يا حسن احسن بزيد ولذلك بقي احسن على صورة واحدة دائما ولا يخفى ما فيه من التكلف وايضا نحن نقول احسن بزيد
يا عمرو ولا يخاطب شيئان في حالة واحدة مجرور ابعد المتعجب منه بباء زائدة لازمة كما مثلنا وقد تفارقه الباء المذكورة ان
كان المتعجب منه ان وصلتها كقول حاتم الطائي لا ارقت عيني فبت اديرها حذار غد واحر بان لا ابصرها ويروى ان عليا مر بعمار
رضي الله عنهما فمسح التراب عن وجهه وقال اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا لا تحذف الباء وفصل بالظرف وبالنداء ايضا وهو
اي المجرور بالباء رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافا للفراء والزمخشري وابن خروف وكلامه هذا يوهم ان الخلاف المذكور
بعد تفريع كون افعل خبرا لا امرا وليس كذلك فكان الصواب ان يجعل محل الخلاف هذا ثم تفريع على الخلاف فيما ذكره فيقول وموضعه
رفع بالفاعلية لا نصب بالمفعولية خلافا للفراء والزمخشري وابن خروف في انه امر حقيقة وان فيه ضميرا وان الباء للتعدية و
ان مجرورها نصب ثم يقول وعلى الاول فاستفيد الخبر الى اخره ويظهر اثر الخلاف فيما ذكره المصنف في الشرح فانه قال ولو اضطر
شاعر الى حذف باء المصاحبة غيران بعد افعل لزمه ان يرفع وعلى مذهب الفراء يلزمه نصبه قال ولا حجة له في قول الشاعر
لقد طرقت رجال القوم ليلى وابعد دار مرتحل مزارا لامكان جعل ابعد على معنى ابعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه فانه يحرض
نفسه على الاقامة في منزل طرقته ليلى فانه صار بطروقها مزارا ولا حجة له في قول الاخر واجدر مثل ذلك ان يكونا لاحتمال ان
يكون اجدر فعل امر عار يا من تعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا به اي حقيقا به ويحتمل ان يكون اجدر فعل تعجب مسندا لمثل ذلك
ثم حذف الباء اضطرارا وامحقق مصحوبها الرفع بحق الفاعلية لكنه بني لاضافته الى مبني واستفيد الخبر من الامر هنا في قولك احسن
بزيد وفي جواب الشرط كقوله تعالى من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا وكقوله عليه الصلوة والسلام من كذب علي متعمدا
فليتبوأ مقعده من النار ولا تستفيد استفادة الخبر من الامر بهاتين الصورتين بدليل قوله تعالى ولنحمل خطاياكم وقوله عليه الصلوة
والسلام قوموا فلاصلي لكم كما استفيد الامر من صيغة الخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وكما استفيد النهي من منفية اي من
منفي الخبر كما في قوله تعالى فلا رفث ولا فسوق فتحا او رفعا واما قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون يمكن كونه نهيا على الاوجه في له

في موضع م

النحي

يشك ولم يهمزه فلا حاجة الى تقدير جواب معنى الطلب وربما استفيد الامر من الاستفهام نحو فهل انتم منتهون اى انتهوا فهل انتم مسلمون اى اسلموا كذا قيل وهو مشكل لانه ان اريد ان الامر استفيد من جملة الكلام المشتمل على الاستفهام فامعنى الحرف حينئذ ان قيل لا معنى لزوم اهمالها وان قيل معناه الامر اى الاستدعاء كما ان اللام ولا موضوعتان لذلك فحروف الاستدعاء لا يدخل الا على الفعل الصريح وان قيل الاستفهام فخلاف الفرض والذى يظهر من الايتين ان هل فيهما للاستفهام الذى يراد به الاستبطاء مثل الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم و نحو كم دعوتك فلم تجبنى واذا استبطا انتهاءهم واسلامهم كان كل من الانتهاء والاسلام مطلوبا ولا يتعجب الا من مختص فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا صالحا كذا جاز واذا علم جاز حذفه مطلقا اى سواء كان معمولا لافعل او افعل نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى اسمع بهم وابصر فان قلت موضعه رفع بالفاعلية على المذهب المختار فكيف جاز حذفه وهو فاعل قلت اجيب عن ذلك بان ملازمته للجر كسته صورة الفضلة فجاز حذفه ولو لم يلزمه الجر نحو كفى بالله شهيدا وما جاءنى من رجل لم يجز حذفه وربما الكدا فعل بالنون لشبهه فى اللفظ بفعل الامر كقول الشاعر ومستبدل من بعد غضبى صريمة فاحر به بطول فقر واحريا ولا يؤكد مصدر فعل التعجب خلافا للجرمى فانه اجاز ما احسن زيدا احسانا والجمهور على المنع لان فعل التعجب دال على المبالغة والمزية فاستغنى عن توكيده بالمصدر وايضا فلكونه لانشاء التعجب اشبه ما لا مصدر له كنعم وبئس ولا افعل تفضيل ولم يحك فيه خلافا وان اقتضى كلام الرضى حكايته والعلة فيه ما تقدم من انه دال بنفسه على التفضيل والمزية فاستغنى عن التاكيد وايضا فان العرب لم تبن فعلا دالا على الافضلية حتى يؤكد بالمصدر **فصل** فى الكلام على همزة هذين الفعلين المستعملين فى التعجب وعلى احكام اخر تتعلق بهما سوى ما تقدم همزة افعل فى التعجب للتعدية ما عدم التعدى فى الاصل نحو ظرف وجزع و ذهب فاذا تعجب من هذه ادخلت همزة النقل وصار الفاعل قبل النقل مفعولا به فتقول فى ظرف زيد ما اظرف زيدا او فى الحال مع انه كان فى الاصل متعديا و ذلك نحو ضرب وعرف فاذا قصد التعجب منه ضمن معنى لا يتعدى من افعال الغرائز ثم ادخلت عليه همزة النقل فصيرت فاعله مفعولا وصار المفعول المسرح الذى كان له يتعدى هو اليه بواسطة حرف الجر فتقول فى عرف زيد الحق ما اعرف زيدا بالحق و فى ضرب زيد عمرا ما اضرب زيدا لعمرو واختلف فيما هو على فعل بالفتح او فعل بالكسر اذا تعجب منه فقيل يحول الى فعل بالضم ثم تدخل عليه همزة النقل فعلى هذا لا يكون التعجب الا على ما هو فعل بالوضع او بالتحويل اليه وقيل بل يبنى منهما بلا رد واختاره المصنف لوجهين احدهما ان فعل و فعل يشاركان فعل فى اللزوم وقبولها لدخول همزة النقل فتقدير ردهما الى فعل لا حاجة اليه الثانى ان من الافعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف والياءى العين واللام فلو تعجبت فى شئ من هذه الانواع ادخلت الهمزة ولم تقدر رد الصيغة الى فعل لانها مرفوضة قلت ولصاحب المذهب الاول ان يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير رد الى فعل بالضم للزم فى مثل ما اعلم زيدا نقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين وبعد التعجب الى مفعول واحد لكنا نقول باب التعجب باب مبالغة فى المدح او الذم والمبالغة فيهما لا تكون الا بعد تكرر ذلك الفعل حتى يصير كالطبيعة والغريزة فنقل فى التقدير الى فعل بالضم وهذا البناء لا يكون متعديا فنقلوه للتعجب بالهمزة فتعدى الى مفعول واحد على القاعدة وهمزة افعل فى نحو قولك احسن بزيد للصيرورة اى لصيرورة فاعله ذا كذا نحو اثمرت الشجرة اى صارت ذا ثمرة واكلات الارض اى صارت ذات كلاء قال الشارح وهذا مذهب البصريين ومن جعل افعل امرا حقيقة فالهمزة عنده للتعدية قلت والباء على هذا زائدة و تحتمل الهمزة عند هذا القائل ان تكون للصيرورة والباء للتعدية لا زائدة وكان اكرم بزيد من قولهم اكرم زيد اذا صار ذا كرم ثم جئ بالباء ليصير متعديا فيصير كان فاعلا مفعولا به وتقريره ان يقال اكرم اى صار ذا كرم ثم عدى بالباء فصار الفاعل فيه مصيرا غيره صائرا ذا كرم كما تقول قمت فتكون انت القائم ثم تقول قمت بزيد فتاتى بالباء للتعدية فيصير القائم هو زيد لا اياك اذ المعنى جعلت زيدا قائما فصار معنى اكرم بزيد فى الاصل على هذا التاويل صير زيدا صائرا ذا كرم فافاد التصيير فيه مجئ باء التعدية لان هذا المعنى مستفاد منها واما كونه صائرا ذا كذا فمستفاد من الصيغة التى هى اكرم ويجب تصحيح عينيهما والاحسن اعينهما الجوهما وذلك

ان اعلال نحو اقام واقوم ليس في القياس كاعلال قام لتركيب مقتضيه من شيئين موجود ومقدر ولذلك كثر تصحيح نحو اطولت
واغيلت واغيمت بخلاف باب قام فلما انضم ذلك الى الجمود اجمعوا عليه هنا دائما فقالوا ما اطوله واطول به وما اسيره و
اسير به ولهذا اعل ما اعطاه واولاه واكساه لانه من باب دعى وغزا ووجه ثان وهو تحصين العين بخلاف اللام فانها
متطرفة ووجه ثالث وهو حمله على اسم التفضيل وهم قد اعلوا في زيد ادعى واغزى دون اقوم وابيع وقل افعل المضعف
كقوله واجبب الينا ان تكون المقدما ونحو اعزز على ابا اليقظان وجوز الكسائي في افعل الاعلال والادغام فيقول اظل بهند
السحابة واعز بفلان وشذ تصغير افعل كقوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا وكان القياس ان لا يصغر لانه فعل لكن جراهم
على ذلك شبهه بافعل التفضيل فصغروه وهو مقصور على السماع فلا يتعدى المحل الذي سمع فيه خلافا لابن كيسان في اطراده وقياس
افعل عليه قال ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة اذ لم يحك اقتياس ذلك الا عن ابن كيسان
وما حكاه في ذلك عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسميته فهو عندهم مقيس فيه و
اما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس قلت وفي الصحاح انه لم يسمع الا في احسن واملح ولا يتصرفان
اي لا يكون في افعل مضارع ولا امر ولا من افعل ماض ولا مضارع وانما لم يتصرفا لانهما لما تضمنا معنى الانشاء اشبها الحروف فامتنعا
من التصرف كما يمتنع الحروف منه والظاهر انهما تضمنا اللام لان اكثر التعجب يستعمل باللام نحو يا للماء ونحو لله لا يبقى على الايام ذو حيد
بمشمخر به الظيان والآس ولله دره فاذا كان اكثر التعجب باللام فالظاهر ان اللام لم توضع الا في الالفاظ التي للتعجب ولا لام فيها متضمنة لها
ولا يليهما غير المتعجب منه ان لم يتعلق بهما نحو ما احسن والله زيدا وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف وحرف جر نحو ما احسن زيدا
مقبلا واكرم به رجلا ولو قلت ما احسن مقبلا زيدا واكرم رجلا به لم يجز قال المصنف باجماع وتبعه في ذلك ولده في شرح الالفية
وليس كذلك بل الخلاف في الحال موجود فجوز الفصل بها الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين واما الفصل بالنداء فحكى المصنف
الاتفاق على منعه وقد تقدم من كلام علي رضي الله عنه وهو ما هو في فصاحة اللسان اعزز على ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا
قال المصنف في الشرح بعد حكايته لعبارة الامام علي كرم الله وجهه وهذا يصحح الفصل بالنداء وان كان الفاصل احدهما اي ظرفا او
جارا او مجرورا فقد يؤخذ من تعليق الجواز باحدهما منع الفصل بهما جميعا فقد يلي الفعل فاصلا بينه وبين المتعجب منه نحو ما اقبح
بالرجل ان يكذب وفاقا للفراء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين والاخفش والزجاج والزمخشري ايضا ولكن الاكثرون
على المنع قال المصنف والجواز هو الصحيح لثبوت ذلك نثرا ونظما ففي النثر قول عمرو بن معدي كرب ما احسن من الهيجا لقاءها واكرم في الكرا
عطاءها واثبت في المكرمات بقاءها وفي النظم في ذلك قول بعضهم: اقيم بدار الحرب ما دام حربها واحر اذا حالت بان اتحولا
وساق غير ذلك من الشواهد ثم قال واما صحته قياسا فلان الظرف والجرور يغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف
اليه مع انهما كالشيء الواحد فهنا احق واولى وايضا فان بئس اضعف من فعل التعجب وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور
في قوله تعالى بئس للظالمين بدلا فلان يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله اولى بالجواز قلت يؤخذ في هذا ان التمييز في
مثل ذلك عن النسبة لا عن المفرد ولولا ذلك لم يتحقق الفصل بين فعل الذم ومعموله اذ لو جعل التمييز عن المفرد وهو الضمير
المستكن في بئس لم يكن الفصل واقعا الا بين العامل الذي هو الضمير ومعموله الذي هو التمييز لا بين الفعل ومعموله وفي يليهما عند
ابن كيسان لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا بخله زيدا واحسن لولا جبنه بزيد فان كان عنده سماع في ذلك فهو معتمد وان
لا فهي جملة اعتراضية فاوجه تخصيص اعتراضية مفتتحة بلولا عن اعتراضية غير مفتتحة بها ويجر ما تعلق بهما اي بفعلي التعجب
من غير ما ذكر من متعجب منه وظرف وحال بالى ان كان فاعلا وانما يكون كذلك بعد مفهم حب او بغض وقد قيد بذلك في بعض
كتبه نحو ما احب زيدا الى عمرو وما ابغض بكرا الى خالد فالمجرور بالى فيهما هو فاعل الحب والبغض معنى والا فبالباء ان كانا اي فعلا

التعجب

التعجب مصوغين من منهم علما او جهلا نحو ما اعرفني به وما اجهله بي وما ابصرامرء القيس بالشعر وباللام ان كانا من متعد غيره
اي ليس من ما يفهم علما او جهلا نحو ما اضربني لزيد وما اضربني لعمرو وما ابغضني لخالد وما احبني لبكر وان كانا اي فعلا التعجب مصوغين
من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به وذلك المصوغ منه نحو ما امر زيدا على واعزز به على وما ازهد عمرا في الدنيا وازهد به في الدنيا
والحاصل ان الفعل ان تعدى قبل ذلك بحرف لم تعديه بعد النقل ذلك الحرف والا فان افهم علما او جهلا عدي بالباء والا فان افهم
حبا او بغضا عدي بالى لما كان فاعلا وباللام لما كان مفعولا والا تعدى باللام مطلقا ويقال في التعجب مما كان متعديا الى اثنين ليس
اصلهما المبتدا والخبر نحو كسا زيد الفقراء الثياب و مما كان متعديا الى مفعولين اصلهما المبتدا والخبر نحو ظن عمرو بشرا صديقا ما اكسى
زيدا للفقراء الثياب بجر الاول باللام وابقاء الثاني على نصبه وما اظن عمرا لبشر صديقا بجر الاول باللام واقرار الثاني على النصب كما
في المثال الاول فينصب المفعول الاخر بما دل عليه بافعل اي بفعل ما دل عليه بفعل التعجب فالتقدير في المثال الاول يكسوهم الثياب و
في الثاني يظنه صديقا لا به اي لا بنفس التعجب افعل من غير تقدير لشئ خلافا للكوفيين قال المصنف في الشرح ذكر ابن كيسان هذه
المسئلة في المهذب ونقل غير المصنف ان مذهب البصريين في باب ظن الاقتصار على الفاعل فينصبه في التعجب ولا يجوز ان يتعدى
ويجوز في باب كسا الاقتصار وان تعديه الى احد المفعولين باللام فتقول ما اكسى زيدا للفقراء وما اكسى زيدا **فصل**
في الكلام على ما يبنى منه صيغة فعل التعجب وما يتصل بذلك بناء هذين الفعلين من قولك ما افعله وافعل به من فعل وهذا شرط اول فلا
يبنى شئ منهما من غير فعل فلا يقال في ربعة ولا في طفل ما اطفله ولا في امرء ما امراه وظهر بهذا خطا من ما الكلب ما اكلبه ومن الحمار ما احمره   يقول من م
وسياتي ما شذ من ذلك ثلاثي وهذا شرط ثالث فلا يبنى فعل التعجب من ذي اصول اربعة مجردا كان كدحرج او من يدا نحو تدحرج مجرد
وهذا شرط ثالث فلا يبنى من ثلاثي مزيد فيه نحو اقترب وانزعج تام وهذا شرط رابع من فعل ناقص نحو كان وكاد هذا مذهب الجمهور
واجاز بعضهم بناءه من كان مثبت وهذا شرط خامس فلا يبنى من فعل مقصود النفي كالفعل من قولهم ما عاج ولا يعيج بمعنى ما
انتفع ولا ينتفع فان العرب انما استعملته منفيا لا مثبتا متصرف وهذا شرط سادس فلا يبنى من فعل غير متصرف نحو ما يدع ويذر
قابل للكثرة وهذا شرط سابع فلا يبنى من نحو مات وفنى فانه لا يقبل التفاضل مصوغ للفاعل وهذا شرط ثامن فلا يبنى من فعل مصوغ
للمفعول نحو ضرب بل بالبناء لما لم يسم فاعله فلا يجوز ان يقال ما اضرب زيدا وانت تتعجب من ضرب يقع به وعلة المنع الالتباس بالفاعل
وقيل لان المفعول للمبني فيما اوقع به من فعل الفاعل كسب فاشبه بذلك الحلى والالوان اذ ليست من كسب صاحبها حتى يتعجب منه بسببها
وفيه نظر وقيل لان الفعل انما يبنى للتعجب بعد رده الى فعل المضموم العين ولا يمكن ذلك هنا وفيه ما قد عرفت غير معبر عن فاعله
بافعل فعلاء وهذا شرط تاسع خاتم للشروط التي ذكرها المصنف فلا يبنى من فعل يكون لصاحبه المذكر وصف على صيغة افعل وللصاحبة
المونث وصف على صيغة فعلاء نحو شهل وشهلاء وادعج ودعجاء ولا فرق في ذلك بين ان يكون من العيوب كعور وبرص او من
المحاسن كشهل وكحل ودعج وذلك لان حق الفعل الذي يبنى منه فعل التعجب ان يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل من هذا النوع ان يكون
على افعل ولذلك صحت عينه اذا كان ثلاثي اللفظ كهيف وعور وهذا التعليل هو المشهور عند النحويين قال المصنف وعندي تعليل
اخر اسهل منه وهو ان يقال لما كان بناء الوصف من هذا النوع على افعل نحو اعور واهيف لم يبن منه افعل تفضيل لئلا يلتبس
احدهما بالاخر فلما امتنع صوغ افعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب لتساويهما وقد يبنيان من فعل المفعول ان امن اللبس فقد
سمع من ذلك الفاظ كقولهم ما اجنه وهو من جن الرجل فهو مجنون وما اشغله عنك من شغل فهو مشغول وما اعناه بحاجتك
من عنى بكذا بصيغة المفعول وما ازهاه وما اعجبه برايه وما اشغفه من زهي واعجب وشغف بالبناء للمفعول في الجميع وانما
قال ان امن اللبس احترازا من يكون بناء فعل التعجب من فعل المفعول موقعا في الالباس بفعل الفاعل فانه يمتنع نحو ما اضرب زيدا قد
يبنيان ايضا من فعل افعل منهم عسر نحو ما الده بالدال المهملة او جهل نحو ما احمقه وما ارعنه وانوكه واهوجه ومن مزيد فيه نحو

ماعطاه للدراهم وما اشوقني الى عفو الله فانهما من اعطى واشتاق وليس من ذلك ما افقره فانه من فقر الرجل بمعنى افتقر ولا ما
اشهاه فانه من شهي الشي بمعنى اشتهاه قاله في العباب وقولهم ما اخطأه من خطئ لا من اخطأ قاله ابو عبيد وخطأ واخطأ بمعنى و
انشد لامرئ القيس: يا لهف هند اذ خطئن كاهلا · القاتلين الملك الحلاحلا · وذلك ان الخيل اخطات بني كاهل قتلة ابيه
واوقعت ببني كنانه وهند زوج ابيه حجر مات عنها والنون للخيل فان كان افعل قيس عليه وفاقا لسيبويه في القياس على ذلك
مطلقا سوا كانت الهمزة في افعل للنقل كما اعطاه للدراهم فانه يقال عطا زيد بمعنى اخذ فاذا دخلت الهمزة المعدية فقلت اعطيت زيدا
صار معناه جعلت زيدا ياخذ اوكانت الهمزة لغير النقل نحو ما اشبهه بزيد وما افرط جهله وما اظلمه من الظلمة وما اضوءه فان الهمزة
في هذه الافعال اشبه وافرط واظلم واضاء ليست للنقل وذهب الاخفش والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي الى المنع من بناء
فعل التعجب من ذلك مطلقا وجعلوا ما ورد منه شاذا لا يقاس عليه وفصل بعضهم بين ان تكون الهمزة للنقل كاعطى فيجوز وان لا تكون
للنقل كاشبه وافرط فلا يجوز ونسب هذا التفصيل الى سيبويه وصححه ابن عصفور وربما بنيا من غير فعل كقولهم ما اذرع فلانة بمعنى
ما اخفها في الغزل وهو من قولهم امراة ذراع وهي في الحقيقة اليد في الغزل ولم يسمع منه فعل كذا قال المصنف وحكى ابن القطاع ذرعت
المراة خفت يداها في العمل فهي ذراع كقولهم اقمن بزيد اي احقق واستقوه من قولهم قمن بكذا اي حقيق به او فعل غير متصرف نحو ما اعساه
واعس به اي ما احقه واحقق به كذا قال المصنف وقد اسلفنا في اخر باب افعال المقاربة ما يرد عليه وقد يغني في التعجب فعل عن فعل
مستوف للشروط وذلك مثل قولهم ما اكثر قائلته استغنوا به عن ما قيله والدليل على الاستغناء انه كثر استعمال الفعل على هذا الوجه
ولم يسمع ما اقيله فدل ذلك على الاستغناء المذكور وبهذه الطريقة يثبت دعوى الاستغناء في نظائره نحو ما اشد سكره وما اكثر قعوده و
جلوسه فاستغنوا بذلك عن ما اسكره بالسين المهملة وما اقعده وما اجلسه وقال سيبويه استغنوا بما اجود جوابه عن ما اجوبه وهذا من
اظهر الادلة غلطا فقياس هذه في افعل وما عدا بعضهم تاما من هذا القبيل حيث لم يقولوا ما انومه استغناء بما اكثر نومه فليس بصحيح لان
سيبويه حكى ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد وهذا الباب وباب افعل التفضيل في هذا الحكم واحد ويتوصل الى التعجب بفعل مثبت
متصرف مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور ان لم يستوف الشروط باعطاء المصدر ما للمتعجب منه مضافا اليه بعد ما اشد واشد ونحوهما
مثل ما اكثر واكثر وما اعظم واعظم وحاصل هذا الكلام انه اذا وجد في كلمة خمسة امور مجتمعة كونها فعلا وكون ذلك الفعل مثبتا وكونه
متصرفا وكونه موضوعا للفاعل وكونه ذا مصدر مشهور وانتفى منها واحد من خمسة امور التمام والتجرد والثلاثية وقبول التفاضل وانتفاء
كون اسم فاعله افعل فعلاء توصل الى التعجب بان يوخذ مصدر تلك الكلمة ويضاف الى المتعجب منه وينصب ذلك المصدر بعد ما افعل ويجر
بالباء بعد افعل نحو ما اشد استخراج زيد واشدد باستخراج عمرو اذا عرفت ذلك فتعلق الباء الجارة لفعل من قوله ويتوصل الى
التعجب بفعل متعلقة بالتعجب والصواب الاتيان بمن مكان الباء فان قلت قد اثبت قوم منهم المصنف مجي الباء بمعنى من فليكن هذا
منه قلت انما اثبت عند ذلك القوم بمعنى من التبعيضية لا بمعنى من مطلقا والتبعيض غير متجه فان قلت ويرد عليه ايضا ان
مراده بالفعل الفعل المصطلح عليه وهو لا يتعجب منه قلت على حذف مضاف اي من حدث فعل ومراده بقوله ان لم يستوف الشروط ان لم
يستوف بقية الشروط فهو ايضا على حذف مضاف ودخل تحت ذلك ما لا يتفاوت معناه كما اشرنا اليه والحق ان ذلك لا يتعجب منه اصلا
كالجامد لان المانع موجود مع الوسيلة كما هو موجود في الاصل واما نحو ما افجع موت زيد فمعنى اخر يتعجب من فعل فاعل اخر
فان الفجعية قائمة بالحي لا بالميت ولو قيل ما افظع موته كان التعجب من فظاعة الموت لا من الموت وخرج بقوله ذي مصدر
مشهور نحو يدع فان الودع غير مشهور فينزل منزلة العدم واما يذر فلا مصدر له اصلا والباء من قوله باعطاء ... متعلق بقوله
او لا يتوصل والمراد من اعطاء المصدر ما للمتعجب منه ان يجعل للمصدر ما للمتعجب منه من نصب بعد ما افعل وجر بالباء بعد افعل
وقوله مضافا اليه حال من المصدر والضمير المجرور بالى راجع الى المتعجب منه وقد يقال المتعجب منه هو نفس المصدر فكيف يضاف

الشئ الى نفسه وجوابه انهم يسمون نحو زيد فى ما احسن زيدا متعجبا منه وهذا هو المراد هنا اى المتعجب منه الذى كان حقه على تقدير
استيفاء الشروط ان يكون منصوبا بافعل او مجرورا بالباء بعد افعل وكان اوضح من هذا واخصر ان يقول ويتوصل الى المزيد
والى ما فاعله افعل فعلا باعطاء المصدر الى اخره وان لم يعدم الفعل الا الصوغ للفاعل نحو ضرب زيد بالبناء للمفعول جئ به
صلة لما المصدرية فتقول ما اكثر ما ضرب زيد اخذة من النصب والجر بالباء ما للمتعجب منه بعد ما اشد واشدد ونحوهما
من نصب مع الاول وجر مع الثانى ولا يظهر وجه لتخصيص ما المصدرية اذ لا يمتنع ما اشد ان ضرب اللص واشدد بان يضرب
اللص ويتوعليه وان كان منفيا او لا مصدر له او له مصدر شاذ جئ بان وصلتها ذلك الفعل مقرونا بالنافى فى مسئلة النفى
فيقال ما اكثر ان يا تينا زيد وما اكثر ان زيدا لشر وان يدع اللجاج ويجوز فيهما الاتيان بما ولا يجوز مع مسئلة النفى الا ان لانها
التى تفصل من صلتها بلا النافية قال الشارح ولا يختص هذا الحكم بما تقدر منه شرحا بل يجوز فيما استوفى الشروط فنقول ما اكثر ما ضرب
زيد عمروا قلت يشير الى اعتراض على المصنف وهو مندفع بان المراد ثبوت هذا الحكم على جهة الوجوب فى ما استوفى الشروط لا يجب فيه
الاتيان كالمصدرية بل يجوز نعم الاعتراض متوجه بان تخصيص هذا الحكم بما دون ان ليس بجيد كامر وهنا تنبيهان الاول ان الفعل
ان عدم التمام فان قلنا ان للناقص مصدرا جئنا به فقلنا ما اشد كون زيد غيورا وان قلنا لا مصدر له جئنا بالمصدر المأول
اذ لا خلاف ان الناقص يقع صلة للحروف المصدرية نحو الا ان تكونا ملكين ومنها ما يلازم ذلك وهو دام الثانى ان بعضهم اجاز فى
المبنى ضرب زيد كون زيد مرفوع المحل على الفاعلية او النيابة وكونه منصوب المحل فينبغى لهؤلاء ان يجيزوا التعجب من فعل
المفعول لانهم لو سالوا بالالباس وينبغى لهم اذا امتنعوا من ذلك لغرض اخر بيد ونه غير الالباس كقولهم لا يمكن تحويله الى صيغة
فعل ان يجيز واما اشد ضرب زيد لانه لا تحويل هنا وانما هنا المصدر والالباس عندهم ملغى الاعتبار فلما يتعين حينئذ ما قال المصنف
من المجئ بالفعل صلة لما المصدرية وكذا لان المصدرية **باب** افعل التفضيل قال الشارح حده بعضهم بان
قال هو الاسم المشتق لموصوف قام به معنى ليدل على زيادة فيه على غيره قلت ينتقض بنحو طائل فى قولك زيد طائل غيره فانه اشتق
لموصوف قائم به معنى ليدل على زيادة فى ذلك المعنى على غيره والاولى ان يقال هو الوصف المبنى على افعل تحقيقا او تقديرا لزيادة صاحبه
على غيره فى الحدث المشتق منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما فى الاصل اخير واشير قلت وقد وقع فى عبارة كثير ان العرب لا تضع
فعلا بمعنى افعل التفضيل يعنون انه ليس لنا فعل يدل على حدث اتصف صاحبه بالزيادة فيه على غيره ممن شاركه فى اصل الحدث و
هى عبارة تلقيت بالقبول ولم اجد احدا تعرض الى تعقبها وانا اقول لنا افعال من هذا القبيل لا تحصى كثيرة وهى افعال باب المغالبة
كقولك شاعرنى زيد فشعرته اى اشعره وسابقنى فسبقته اى اسبقه الى غير ذلك الا ترى ان معنى شعرته غلبته فى الشعر ومعنى سبقته
غلبته فى السبق ولا معنى لكونه غالبا فى ذلك الا انه اتصف بزيادة فى الشعر والسبق على المغلوب ولا خفاء فى ثبوت المشاركة فى
اصل الشعر والسبق بين الغالب والمغلوب وهكذا سائر افعال المغالبة فتامله قال ابن هشام ولو سموه بعد افعل التفضيل بافعل الزيادة
لكان عندى اولى لان التفضيل وان كان فى الاصل من الفضل الذى هو الزيادة الا انه ومستعملا كثيرا بمعنى ترجيح الشئ على غيره
فى صفات المدح وان كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق بدليل والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق ولكنه فى العرف هو لم يقيد
برزق ونحوه لا يراد به الا ما قدمناه وحينئذ فلا يشمل نحو زيد اجهل من عمرو واحمق منه ثم ان حقيقة فضله جعله فاضلا لا
نسبه الى الفضل وانما اذا قلت زيد اعلم انما نسبته الى الزيادة فى العلم ولم تجعله انت زيدا فقد استعملت فضلت بمعنى نسبته الى
الفضل وهو مستعمل لكنه خلاف الوضع الاصلى لان معنى فضل بالتخفيف زاد ومعنى فضل بالتشديد جعله زائدا كفرح زيد وفرحته فيكون
فضله مثل عداه وفسقه يصاغ للتفضيل موازن افعل اسما مما صيغ منه فى التعجب فعلا على نحو ما سبق من الاطراد والشذوذ فما استوفى
الشروط المذكورة هناك كان هنا مطردا كاعلم وافضل وهو كثير واما ما حكم عليه بالشذوذ هنا كقولهم اللص من شظاظ وهو احيل الناس

وزيدابلك الناس اى ارعاهم للابل وهذا المكان انجر من ذلك اى اكثر نجرا فهذا كله مبنى مما لا فعل له فيحكم عليه بالشذوذ وهكذا
غير هذا النوع مما لم يستوف تلك الشروط وهذا الكلام منهم يقتضى اقتباس الشاذ الوارد هناك وقد صرحوا بذلك فقالوا
ماشذ وافيه هناك شذ وافيه هنا وبالعكس فان استند واقى ذلك الى نقل ان السماع جاء بذلك فبعيد وان قالوا ذلك بالقياس
والقياس على الشاذ غريب ونيابة اشد ونحوه كاكثر واعظم واذيد كما اذا اردت تفضيل زيد على عمرو فى الاستخراج
فتقول زيد اشد استخراجا من عمرو وهو اى اشد ونحوه هنا اى باب التفضيل اسم ناصب مصدر الفعل المحوج اليه اى الى
اشد ونحوه بسبب فقده تلك الشروط او بعضها تمييزا وهو عند المصنف من تمييز المفرد وعند غيره من تمييز النسبة وقد تقدم
التنبيه عليه وههنا بحث وهو ان افعل التفضيل يقتضى اشتراك المفضل والمفضل عليه فى اصل الحدث وزيادة المفضل عليه فيه
فيلزم فى كل صورة توصل فيها باشد ان تكون الشدة موجودة فى الطرفين وزائدة فى طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد
فانك قد تقصد اشتراك زيد وعمرو فى الاستخراج مثلا لا فى شدته وان استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج عمرو لا
اشد فكيف يتأتى التوصل فى مثل ذلك باشد مع دلالته على خلاف المقصود الا ترى الى تفاوت ما بين قولك قلب زيد اقسى من
الحجر وقولك قلب زيد اشد قسوة من الحجر وغلب حذف همزة احب واشر فى التفضيل لكثرة استعمالها فيه فخففوها بحذف الهمزة
وحركوا الخاء من خير بحركة الياء فقالوا زيد خير من عمرو وكذا شر منه ولم يثبتوا الهمزة فيهما الا نادرا قال الراجز بلال خير الناس و
ابن اخير فجمع بينهما وقرا ابو قلابة سيعلمون غدا من الكذاب الاشر وندر هذا الغالب وهو حذف الهمزة منهما فى التعجب فقالوا
فى الغالب ما اخيره وما اشره وقالوا نادرا ما خيره وما شره بحذف الهمزة فيهما لكن منهم من لم يحرك الخاء هنا وحذف الالف من ما لا
لالتقاء الساكنين فقال ما خيره وسمع الكسائى يخبيه واما ما شره فليس فيه التقاء ساكنين فالالف ثابتة عند الجميع وانما كان حذف
الهمزة نادرا فى باب التعجب لانها حرف معنى لانها المفيدة للتعدية بخلافها فى باب التفضيل ويلزم افعل التفضيل عاريا من الاضافة
ومن الالف واللام الافراد والتذكير لانه حينئذ يكون مقرونا بمن الجارة للمفضل عليه وهذا هو الاصل فى افعل التفضيل اعنى ان
يكون معه ما يقتضيه وضعه وهو من التفضيلية لانه يصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفضول بمن
الابتدائية فصارت كانها من تمام الكلمة ولهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك قليل ايضا كما ستراه فما دام بعده من لا
يطابق صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم فى الاحوال جميعها صيغة المفرد المذكر نحو زيد والزيدان والزيدون او هند
او الهندان او الهندات افضل من عمرو اذ لو ثنى وجمع وانث لكان كتثنيته وجمعه وتانيثه قبل كماله ويلزم ايضا افعل التفضيل
العارى من الاضافة ومن الالف واللام ان يليه نفسه او يلى معمول المفضل مجرورا بمن فالاول كقولك زيد افضل من عمرو
وهو كثير والثانى كقوله تعالى النبى اولى بالمومنين من انفسهم وازواجه امهاتهم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله من
المومنين وقد يسبقانه اى يسبق المعمول والمفضول افعل التفضيل فالاول كقولك زيد بعمرو ارأف من خالد والثانى كقول الشاعر
فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت جنى النحل او ما زودت منه اطيب ويلزم ذلك اى التقديم على اسم التفضيل ان كان المفضول اسم استفهام
نحو ممن انت خير ومن اى الناس انت اكرم او مضافا اليه اى الى اسم الاستفهام نحو من وجه من وجهك احسن قال المصنف وهى
من المسائل المغفول عنها وقد يفصل بين افعل ومن بلو وما اتصل بها كقوله ولفوك اطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر
الموهبة بفتح الهاء والباء الموحدة نقرة فى الجبل يستنقع فيها الماء كذا فى الصحاح وقد جاء الفصل بالنداء قال جرير لم القَ اخبث
يا فرزدق منكم ليلا واخبث فى النهار نهارا ولا يخلو المجرور بمن فى غير التهكم من مشاركة المفضل فى المعنى وتقدير مشاركته
اما فى التهكم فيرد بدون مشاركة نحو انت اعلم من الحمار واما حيث لا تهكم فلا بد من مشاركة المجرور بمن التفضيلية للمفضل
فى المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول على رضى الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر

ايضا

يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقدره رضي الله عنه محبوبا الى نفسه ثم فضل صوم يوم من شعبان عليه كانه قال هب انه محبوب عندي ايضا الى صوم يوم من شعبان احب الى منه وهٰهنا تنبيهان الاول قال في الكشاف من وجيز كلامهم الصيف احر من الشتاء اي الصيف ابلغ في حره من الشتاء في برده هذا نصه وعلى ذلك يؤول قولهم العسل احلى من الخل ونحوه مما جاء على ذلك وتحرير هذا الموضع ان يقال لافعل اربع حالات احدها وهي الحالة الاصلية ان يدل على ثلثة امور احدها اتصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه وبهذا المعنى كان وصفا والثاني مشاركة مصحوبه له في تلك الصفة والثالث تميز موصوفه على مصحوبه فيها وبكل هذين المعنيين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية ان يخلع عنه ما امتاز به عن الصفات ويتجرد للمعنى الوصفي الحالة الثالثة ان تبقى عليه معانيه الثلاثة ولكن يخلع منه قيد المعنى الثاني ويخلفه قيد اخر وذلك ان المعنى الثاني وهو الاشتراك كان مقيدا بتلك الصفة التي هي المعنى الاول فيصير مقيدا بالزيادة التي هي المعنى الثالث الا ترى ان المعنى في المثال ان للعسل حلاوة وان تلك الحلاوة ذات زيادة وان للخل حموضة وان تلك الحموضة ذات زيادة وان زيادة حلاوة العسل اكثر من زيادة حموضة الخل فتدبره فانه بديع الحالة الرابعة ان تخلع منه المعنى الثاني وهو المشاركة وقيد المعنى الثالث وهو كون الزيادة على مصاحبه فيكون للدلالة على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة لا مقيدة وذلك نحو قولك يوسف احسن اخوته التنبيه الثاني ان من كلامهم المشهور زيد اعقل من ان يكذب وظاهره مشكل لان قضيته تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وتخريجه محمد بن مسعود بن الزكي في كتابه المسمى بالبديع على ان فيه ان بمعنى الذي قال ابن هشام ولا اعرف قائلا بذلك وظهر لي في توجيه هذا اللفظ وامثاله توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فتؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده ولكن بوجه يقبله العلماء الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للقول والقول في تاويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة هو العود الى المراة لا العود الى القول نفسه كما يقوله اهل الظاهر وبعد فهذا الوجه عندي ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه اذا انت فضلت امراء ذا نباهة على ناقص كان المديح من النقص التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمنه من البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا الفصل التميم هذا كلامه في مغني اللبيب قلت اما الوجه الاول فقد اعترف بضعفه واما الثاني ففيه نظر من جهة ان الفعل الذي يسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند الى ضمير الفضل فينبغي عند السبك ان يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول في اعجبني ما صنعت المعنى اعجبني صنعك واذا فعل ذلك في المثال صار معنى زيد ابعد الناس من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مظان التوجيه بمعزل ثم في كلامه الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الرضي واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان يقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انا اعز علي من ان اضربك انت باين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب بهذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن رتبته فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل وقدره هنا هذا الكلام كله في حاشية المغني وان كان افعل خبرا حذف للعلم به المفضول غالبا نحو ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا ترتابوا وهو كثير في القران وشمل قوله خبرا خبر المبتدا وخبر كان وان كان وثاني مفعولي ظن

واخواته واشار بقوله للعلم به الى انه ان كان مجهولا امتنع حذفه وبقوله غالبا الى انه قد يذكر مع العلم به نحو قل ما عند الله خير من اللهو
ومن التجارة ولا وجه لتوهم ان الحذف اكثر من الاثبات مطلقا من هذا الكلام اذ مقتضاه ان الحذف في حالة الخبرية اكثر منه
في غير ذلك ويقل ذلك اى حذف المفضول ان لم يكن افعل التفضيل خبرا كقوله تعالى فانه يعلم السر واخفى وزعم الرماني
انه لا يجوز الحذف الا في الخبر نحو الله اكبر والاية واردة عليه ولا تصاحب من المذكورة وهي الجارة للمفضول غير العاري الا اذا
هو مضاف الى غير مقدرة كقوله عن نغوص الودى اعلمنا منا بركض الجياد في السدف وخرجه ابو الفتح بن جني على ان ذا ضمير
يفع مؤكد للضمير في اعلم وهو نائب عن نحن او ذو الف ولام زائدتين كقوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر
او ذا الحلم عادم متعلق به كهذا البيت ان لم تدع زيادة الاداة فيه وذلك بان لا يكون بجعل من متعلقة بالاكثر وانما يجعل
متعلقة باسم تفضيل عار من الاضافة والاداة دل عليه المقارن لها فالتقدير ولست بالاكثر اكثر منهم او شاذ يحتمل عوده الى كل من
المسئلتين بان يحمل الجمع بين الاضافة ومن وبينهما وبين اللام على الشذوذ وانما قيد المصنف بقوله المذكورة وهي التفضيلية لانها
لو كانت الجارة لغير المفضول لم يمتنع الجمع بينها وبين الالف واللام اجماعا كقول الكميت فهم الاقربون من كل خير وهم الابعدون من
كل ذام فان من فيه هي المعدية في قولك قربت منه وبعدت منه فصــــل في الكلام على افعل التفضيل
المضاف والمقرون بالالف واللام ان قرن افعل التفضيل بحرف التعريف نحو زيد الافضل او اضيف الى معرفة مطلقا اريد التفضيل
لا مقيدا نحو يوسف احسن اخوته اى الاحسن من بينهم والمقصود ثبوت الاحسنية له على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده
وانما اضيف لمجرد التوضيح او مؤولا بما لا تفضيل فيه نحو زيد اعلم المدينة اى عالمها طابق ما هو له في الافراد والتذكير وفروعهما فتقول
مع اقترانه بحرف التعريف جاء زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون
والهندات الفضليات والفضل وتقول مع اقترانه بالاضافة يوسف احسن اخوته وزيد وعمرو افضلا قومهما وهكذا والعلة
فيه ان افعل التفضيل مشابه لافعل التعجب معنى ولفظا اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل وافعل
التعجب لا يتصرف فينبغي ان يكون افعل التفضيل المشابه له كذلك لكن لما لم يكن مع ذي اللام والمضاف علامة التفضيل وهي من ولا كان
معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب مشابهة تامة ودخلتهما اللام والاضافة اللتان من علامة الاسماء
فترجح جانب الاسمية ولزمت المطابقة واما المؤول بما لا تفضيل فيه فامره ظاهر لانه ليس اسم تفضيل البتة بل هو اسم فاعل او مفعول
باعتبار معناه وان كانت صيغته صيغة اسم التفضيل وقد تقدم ان المشابهة بين افعل التعجب وافعل التفضيل اعتبرت من جهة اللفظ و
المعنى جميعا والمشابهة المعنوية منتفية عما لا تفضيل فيه فوجب المطابقة وان قيدت اضافته بتضمين معنى من جاز ان يطابق
وان يستعمل استعمال العاري فلا يطابق بل يفرد ويذكر فتقول اخواك احسن الثلاثة واحسنا الثلاثة واخوتك احسن بني فلان
واحسنوا بني فلان وهند احسن النساء وحسنى النساء واستدل المصنف على جواز الوجهين بقوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باحبكم
الي واقربكم مني مجالس احاسنكم اخلاقا الموطؤون اكنافا الذين يالفون ويولفون فافرد احب وجمع احسن ومعنى من مراد في الثلاثة
ويمكن القدح في هذا الاستدلال بانا لا نسلم ان احاسنكم مما قيدت اضافته بتضمن معنى من بل هو مما قصدت فيه الزيادة المطلقة
فالاضافة للتوضيح فهي على معنى اللام وليس معنى من مرادا ولذلك وجب الجمع لمطابقة المبتدا المقدر اى هم احاسنكم اخلاقا وما احب
واقرب فمما نوي فيه معنى من كما قال وقد صرح الزمخشري بذلك ولا يتعين الثاني وهو الافراد والتذكير خلافا لابن السراج فانه جعل
تضمن معنى من حالة الاضافة كالتصريح بها حيث لا اضافة فيلزم الافراد والتذكير فيتعين عنده ان يقول اخواك احسن القوم كما
تقول اخواك احسن من القوم والرد عليه بقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها وبقوله تعالى والذين هم اراذلنا
غير منقدح لان له ان يمنع كون الاضافة فيهما على تضمين معنى من وزعم ابو منصور الجواليقي ان المطابقة افصح الوجهين ورد

على تغلب قوله في اول الفصيح فاخترنا افصحهن وقال كان الاولان يقول فصحاهن لانه الافصح كما شرط في الكتاب ليبين كما قال بل الافراد هو
الاكثر والاشهر ولا يكون حينئذ اي حين اذ يكون التفضيل مرادا والاضافة تتضمن معنى من الا بعض ما يضاف اليه فلا يقال في قصد هذا
المعنى يوسف لم يحزلك عنده فيهم بل يجعل لو قلت احسن الاخوة واحسن بني يعقوب هذا قول ابن السراج والفارسي وجمهور البصريين
فمنعوا مثل يوسف احسن اخوته عند قصد المعنى المذكور ولم يشترط الكوفيون ذلك قالوا لان الاضافة على معنى من ويجوز من ان يكون
من غير الجنس واحتجوا بقولهم على افضل اهل بيته ونصيب اشعر اهل جلدته قال الخ لا رتشاف وتأولهما البصريون على معنى على افضل
بعض اهل بيته ونصيب اشعر بعض اهل جلدته هذا كلامه ولا ادرى ما وجه احتجاج الكوفيين بهذين المثالين فان علينا بعض
اهل بيته ونصيبا بعض اهل جلدته اى السودان فهما غنيان عن التاويل ولا يرد ان على البصريين اصلا نعم بما قال لا يحصل به
المقصود من المدح وشد اظلى واظلمه ووجهه الحمل على المذكور كما حمل قوله ؞ فلئن لقيتك خاليين لتعلما ؞ اني واياك فارس الاحزاب
على ذلك اى اينا وانما شذ وذه على قبح اللفظ و مستغرب اى استعمال افعل التفضيل عاريا من الاضافة والالف واللام دون من مجردا عن معنى
التفضيل مؤولا باسم فاعل نحو هو اعلم بكم اى عالم او صفة مشبهة نحو وهو اهون عليه اى هين وانما اول في الموضعين ما ذكر لانه لا تشترك
الله في علمه ولا في غير ذلك من صفاته ولا يتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته تبارك وتعالى لا شريك له مطرد عند ابي العباس المبرد
لكثرة الوارد منه نحو ما تقدم ونحو الله اكبر وكقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اذ لا يثبت هذا القول الخنعي عزة
ولا طولا والاصح قصره على السماع فلا يتعدى محله ولزوم الافراد والتذكير فيما ورد كذلك كما في الامثلة المتقدمة اكثر من المطابقة كما في قول
الشاعر ؞ اذا غاب عنكم اسود العين كنتم ؞ لياما وانتم لا اقام الايم ؞ اى لئام وعلى ذلك يتخرج قول ابي نواس كان صغرى وكبرى من فقاقعها
حصباء در على ارض من الذهب وقول النحويين جملة صغرى وجملة كبرى وقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد ينته العضف
بقوله دون من على انباء ذا قرن بها لم يكن مقتبسا اتفاقا ومنه قول النسوة لعمر بن الخطاب رضي الله عنه انت افظ واغلظ من رسول الله
صلى الله عليه وسلم والظاهر انه اذا كان مقترنا بمن لا يصح تجرده عن معنى التفضيل اصلا باقتباس ولا غيره وذلك لان من هذه هي
الجارة للمفضول فيحتاج قولهن الى وجه يخرج عليه فتأمل ونحو هو افضل رجل وهي افضل امرأة وهما افضل رجلين وامرأتين وهم افضل
رجال وهن افضل نسوة مما اضيف فيه افعل التفضيل الى منكر جامد معناه ثبوت المزية على المتفاضلين والاظهر التعبير بالمفضولين
واحدا واحدا او اثنين اثنين وكان الاولى ان يقول موحد ومثنى لان العرب عدلت عن تلك الصيغ الى غيرها تخفيفا او جماعة جماعة ففي
قولك زيد افضل رجل هو افضل من كل رجل قيس فضله بفضله والزيدان افضل رجلين معناه هما افضل من كل رجلين قيس فضلهما
بفضلهما والزيدون افضل رجال معناه هم افضل من كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وكذا البقية قاله ابو حيان وقال الصفار في نحو
هو افضل رجل انما استقر ان افعل بعض ما يضاف اليه لزم ان يكون جمعا ولما علم ذلك اختصروا اللفظ لا من اللبس ولم يجز تعريفه
بال لان المفرد الذي يراد به الجمع لا يكون الا نكرة فان جئت بالجمع لزمك التعريف لانك اثرت الرجوع الى الاصل فلم يكونوا ليرجعوا
الى الاصل من وجه ويتركوه من اخر ولهذا اولنا اسفل سافلين ولو كان السافلين لم يحتج لتاويل وسر ذلك انه غير مستنكر ان
يكون للشخص جماعة مجهولة يفضلها فالاخبار بهذا لا يفيد بخلاف ان تقول افضل الرجال تريد الجنس او رجالا باعيانهم كذا قال ولا
يسلم بعضه من مناقشة وان كان المضاف اليه مشتقا جاز افراده مع كون الاول غير مفرد وجازت المطابقة والافراد كما في قوله تعالى
ولا تكونوا اول كافر به وقد اجتمع الامران في قول الشاعر واذا هم طعموا فالام طاعم واذا هم جاعوا فشر جياع وقد اختلف النحاة في توجيه
الافراد فقال الفراء حمل على المعنى اى اول من كفر والام من طعم وقال بعضهم ولا تكونوا اول كافر به على معنى ولا يكن كل منكم وقال اخرون
افعل الصفة مفرد يؤدى معنى الجمع اى اول فريق وفوج كافر وذكر الزمخشري ما عدا الوجه الاول وزاد ان يكون بتقدير ولا تكونوا
اول كافر فحذف المضاف والمراد بالمشبه به اهل مكة وبالمشبهين اهل الكتاب بيطل قول من قال التقدير ولا يكن كل منكم انه يلزم

صحة لا تكون اجمل رجل وافسق رجل وانما سمع ذلك في الوصف لا في الاسم الجامد كرجل ونحوه فان قلت قد قال المصنف في مثلهم كمثل
الذي استوقد نارا انه لم يجعل الذي على ارادة معنى الجمع لزم تشبيه الجمع بالواحد فقد يقال هنا على تقديره مثل انه يلزم تشبيه
الجمع بالمفرد قلت لا استحالة في ذلك وليس الفرار من ذلك هو الحامل للمصنف على جعل الذي في الاية المذكورة بمعنى الذين وانما
الحامل عليه عود ضمير الجمع من قولهم بنورهم وما بعده عليه وقال الكوفيون اصل قولك زيد افضل عالم بالاضافة افضل عالم
بالاتباع ثم اضيف الشيء الى نفسه كما هو مقرر عندهم ومفهوم قول المصنف ان كان المضاف اليه مشتقا انه ان كان جامدا وجبت
المطابقة كما تقدم في تلك الامثلة هو افضل رجل وهما افضل رجلين الى اخرها وهو قول الجمهور واجاز المبرد الزيدون افضل
رجل ومفهومه ايضا ان المطابقة بالنسبة الى الافراد متعينة فلا تقول زيد افضل علماء او عالمين فان قلت يرد عليه قوله تعالى
ثم رددناه اسفل سافلين فجمع المضاف اليه مع ان الموصوف مفرد قلت اجيب عنه بان الانسان جنس فله لفظ ومعنى فاعتبر
اللفظ في رددناه والمعنى في سافلين وحسن ذلك كونه فاصلة والحق ما سبق مطلقا اول في حالة كونه صفة لكونه بمعناه
تقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من نحو زيد اول من عمرو ومضافا الى النكرة
نحو ان اول بيت والى معرفة نحو وانا اول المسلمين وبالجملة فالاحكام التي تجري في اسبق كلها تجري فيه وانما كان اول ملحقا باسم
التفضيل لانه ليس في الحقيقة افعل تفضيل وانما هو جار عليه في احكام يلحقه ومذهب جمهور البصريين انه افعل ثم اختلف الجمهور
على انه من تركيب وول كددن ولم يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته فقال بعضهم اصله اوأل من وأل اي نجا لان النجاة في السبق
وقيل اصله اول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا وقلبا شاذا
وقال الكوفيون وهو فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم هو فوعل من تركيب د ول وقلبت الواو الاولى همزة
وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله من مبطلان لكونه فوعلا وان نويت اضافته بني على الضم وهذا مما اختص به عن اسبق تقول
ابدا من بهذا من اول فتبنيه على الضم مثل من قبل ومن بعد ولا تقول مكانه ابدا بهذا اسبق بالضم تريد سبق الاشياء لان
اول منزل منزلة الظرف وعلى ذلك جاء قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل * على اينا تعدو المنية اول * وربما اعطي مع نيتها اي مع
نية الاضافة ما له مع وجودها كقول بعض العرب ما لقيته مذ عام اول برفع عام وفتح اول نا وبا وجود المضاف اليه لانه لو وجد
لكان اول مفتوحا جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك وهذا مثل قوله * ومن قبل نادى كل مولى قرابة * فما عطفت مولى عليه
العواطف * بكسر اللام اي من قبل ذلك ومثل قوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * اي خياشيمها وفاها ولو قال وان نوى معنى الاضافة بني على الضم
وان نوى لفظ المضاف اليه اعطي ما له مع وجوده كان خيرا له وان جرد اول عن الوصفية جرى مجرى افكل فلم يكن له مؤنث ولم
يجمع جمع المذكر السالم ولم يمتنع من الصرف الا اذا سمي به قال الرضي ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح
لا انما استعمل منه فعل كاحسن ولا انما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف
ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم من غير علم واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره وانما يظهر وصفية اول بسبب تاويل وهو
اسبق فصار مثل مررت برجل اسد اي جريء فلا جرم لم يعتبر وصفيته الا مع ذكر قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية
بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر
لخفاء وصفيته كما مر كقول علي رضي الله عنه احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا هذا كلام محقق والمعروف ان اول
نوعان اسم وصفة لان الصفة تصير اسما بالتجريد كما ذكره المصنف فان قلت يرجحه ان المجاز خير من الاشتراك قلت لكن يرده
ما تركت له اولا ولا اخرا والحمد لله اولا واخرا ولو كان صفة في الاصل لم ينصرف غلبة الاسمية وعروضها بخلاف ما اذا كان في الاصل
اسما وقال في الصحاح اذا جعلت اول صفة لم تصرفه تقول لقيته عاما اول واذا لم تجعله صفة صرفته تقول لقيته عاما اولا

قلت

قلت وانتصاب اول في الاول على انه نعت للمنصوب وفي الثاني على انه ظرف وصف به كما تقول لقيته عاما قبل ذلك فقيل واولان
ظرفان لاستقر محذوفا وهو الصفة ثم قال صاحب الصحاح وتقول ما لقيته مذ عام اول ومذ عام اول فمن رفع الاول جعله صفة
لعام كانه قال اول من عامنا ومن نصب جعله كالظرف كانه قال مذ عام قبل عامنا واذا قلت ابدا بهذا اول ضممته على الغاية كقولك
افعله قبل وان اظهرت المحذوف نصبت فقلت ابدا بهذا اول فعلك كما تقول قبل فعلك وتقول ما رايته مذ امس فان لم تره يوما
قبل امس قلت ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولم تجاوز ذلك
والحق اخر بفتح الخاء باول عين المجرور من الوصف بل الحق باول الذي هو وصف فيما لم يرد ارادة الافراد والتذكير وفرعهما التي
هي التثنية والجمع والتانيث من الاوزان بيان لما لم فتقول الاخر والاخران والاخرون والاواخر والاخرى والاخريان
والاخريات والاخر الا ان اخر يطابق في حالتي التعريف والتنكير ما هو له فتقول مررت برجل اخر وبالرجل الاخر وبامراة اخرى
وبالمراة الاخرى ووجه ذلك لم يشبه اسم التفضيل من كل وجه حتى يحمل على افعل في التعجب ولا تليه من وتاليها فلا تقول
مررت برجل اخر من زيد ولا يضاف فلا تقول اخر الرجال بخلاف اول فانه يلحقه من ويضاف كما تقدم ووجه ذلك ان اخر لا
دلالة فيه على تفضيل بنفسه ولا بنا اول اذ لا يصلح في موضعه ما يدل على تفضيل لصلاحيته اسبق في موضع اول وكذلك لم تله
من وتاليها ولم يضف وقد تنكر الدنيا وهي مونث الادنى والجلى وهو مونث الاجل اشبههما بالجوامد فاجريا مجرى الاسما المحضة
والا فقد كان من حقهما ان لا ينكرا كالكبرى والفضلى فالاول كما جاء في الحديث ومن كانت هجوته الى دنيا يصيبها وكقول الراجز
:: سعى لدنيا طالما قد مدت :: فالثاني كقول الاخر :: وان دعوت الى جلى ومكرمة :: يوما سراة كرام الناس فادعينا :: واما حسنى في
قراءة من قرا وقولوا للناس حسنا بالالف المقصورة دون تنوين وسوى في قول الشاعر :: ولا يجزون من حسن سوى :: ولا يجزون
من غلظ بلين :: فمصدران كالرجعى والبشرى وليسا بتانيث احسن واسوا **فصل** في عمل افعل التفضيل
لا يرفع افعل التفضيل في الاعرف ظاهرا اي موجودا يسمع التلفظ به فيشمل نحو مررت برجل احسن منه انت فلا يجوز ذلك في الاعرف
وانما قيد بذلك للاحتراز عن لغة ضعيفة حكاها سيبويه فتقول عليها مررت برجل اكرم منه ابوه باتباع اكرم لرجل ورفع
ابوه لانه بمعنى فايقة في الكرم ابوه الا قبل مفضول ظرف في محل نصب على الحال من قوله ظاهرا وان كان نكرة لانه في سياق النفي
والمثال المشهور لهذه المسئلة ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فافعل التفضيل فيه رافع لظاهر هو الكحل وقد
وقع قبل مفضول هو اي ذلك المفضول هو اي ذلك الظاهر مذكور ذلك المفضول كما في المثال فان الضمير المجرور هو المفضول
وهو مذكور او مقدر نحو ما رايت كزيد رجلا ابغض اليه الشر اي منه فحذف المفضول للعلم به وبعد ضمير عطف على قوله
قبل مفضول اي لا بد مع كونه قبل مفضول ان يكون بعد ضمير مذكور كالضمير المضاف اليه عين في مثال المذكور الكحل
المتقدم او مقدر حذف للعلم به كالمثال الذي ذكره ابو العباس وهو ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وتقديره في الاصل
على ما قيل ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعضهم ببعض من شبه بعض قومك ببعض فجعل اشبه في موضع ابين واستغنى عن ذكر
شبه المضاف الى بعض ثم يحمل الاختصار لوضوح المعنى فقيل ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك اي ابين فيهم شبه بعض
ببعض منه في قومك ثم حذف الضمير المجرور من العائد على شبه وادخلت من على قومك وحذف متعلق شبه وهو ببعض
لحذف ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومك وهو على حذف اسمين مفسر ذلك الضمير المذكور او المقدر بعد نفي او شبهه
بصاحب افعل اما في النفي كما في مسئلة الكحل لان الضمير الذي ذكر بعده المفضول وهو ضمير عينه مفسر برجلا الذي هو صاحب
افعل التفضيل واما شبه النفي فالمراد به النهي نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك والاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو هل
في الناس من رجل احق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال المصنف وانما سمع ذلك في النفي لكن لا باس في استعماله فيما يشبهه ووجهه

ان شبه النفي قد ثبت له حكم النفي في تسويغ مجيء الحال من النكرة على الصحيح وغير ذلك فليلحق هذا بذلك واعلم ان هذا الظاهر الذي
يكون قبل المفضول اذا حذف فله حالات احدها ان تبقى من داخلة على المحل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين
زيد وما من ايام احب الى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة الحالة الثانية ان تدخل من على ذي المحل كقولك في المثال احسن في
عينه الكحل من زيد الحالة الثالثة ان تحذف من والمفضول جميعا كقوله: ما ان رايت كعبد الله من احد: اولى به الحمد من
وجل واعدام: وكقول الآخر: مررت على وادي السباع ولا ارى: كوادي السباع حين يظلم واديا: اقل به ركب اتوه تئية: واخوف
الا ما وقى الله ساريا: التقدير اقل به ركب اتوه منهم بوادي السباع وتلخيص البيت ولا ارى واديا اقل به الركب الا اتوه مكثا وتمهلا
منهم بوادي السباع وجوز السخاوي في شرح المفصل كون اقل فعلا ماضيا وركب فاعلا وتئية مفعولا به والجملة صفة لواديا و
يكون اخوف بتقدير ولا ارا اخوف وقال الخفاف مفعول ارى وكوادي نعت نكرة تقدم فانتصب على الحال او كوادي مفعول
ارى وواديا تمييز مثل ما رايت كاليوم رجلا واخوف معطوف اي واخوف به منهم ولا ينصب افعل التفضيل مفعولا به بل يصل
اليه باللام نحو هو ادعى للعلم وابذل للمعروف فان كان الفعل يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر نحو هو اكسى للفقراء الثياب
اي يكسوهم الثياب وقد يدل افعل التفضيل على ناصبه اي ناصب المفعول به كقول الشاعر: فلم ار مثل الحي حيا مصاحبا: ولا مثلنا
يوم التقينا فوارسا: اكر واحمى للحقيقة منهم: واضرب منا بالسيوف القوانسا: اي نضرب القوانس قال المصنف ومنه قوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالته فحيث هنا ليس بظرف وانما هو مفعول به وناصبه فعل مدلول عليه باعلم اي يعلم مكان جعل رسالاته
وان اول بلا تفضيل فيرد اي ان ينصبه ويمكن ان يحمل عليه الاية فينتصب حيث مفعولا به باعلم لكونه مؤولا بعالم وهذا الراي راي
حسن فينتصب افعل التفضيل حين التاويل كما انه يضاف حينئذ الى ما ليس بعضه فيجري حكم الناصب والجر على طريقة واحدة وكما انه اذا صح
حلول الفعل محله رفع الظاهر واحتج المانعون بان الحكم للاصل ولا عبرة بالطارئ وبان الشيء قد يكون في معنى الشيء ولا يعطى حكمه
مثل فعيل كشريب فانه بمعنى شارب ولا يعمل ولنا على الاول انه ينتقض بوجوب المطابقة في افعل الذي زايلته المفاضلة ولو اعتبر
اصله الاول لم يكن ذلك واجبا وعلى الثاني ان اصل المتوافقين معنى ان يتوافقا حكما وانما يتخلف ذلك لعارض ويتعلق به
ليس هذا متعلقا باشتراط تاويل افعل التفضيل بما لا تفضيل فيه بل هو ابتداء حكم غير متعلق بذلك يعني انه يتعلق بافعل التفضيل
حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب منه فتقول هو ارغب في الخير من عمرو كما تقول ما ارغبه في الخير وتقول هو اجمع للمال
من زيد كما تقول ما اجمعه للمال وهذا الملك اراف بنا من عمرو كما تقول ما ارافه بالناس وعلى ذلك فقس باب
اسم الفاعل هو الصفة وهذا جنس يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والصفة المشبهة الدالة على فاعل فصل اخرج اسم المفعول
كالمضروب وما بمعناه كالمصدر في قولهم الدرهم ضرب الامير فان قلت لم يدخل هذا في الصفة حتى يخرج قلت هو دخيل في التقدير
لمكان التاويل فيكون مراده بالصفة وهو اعم من التحقيقية والتقديرية فيدخل مثل هذا في الشق الثاني فيخرج بهذا القيد
جارية في التذكير والتانيث اي في حالتيهما معا فخرج نحو اهيف واعمى فانه مجار في حالة التذكير فقط على المضارع من افعاله اي
باعتبار الحركات والسكنات فخرج بهذا نحو سهل وكريم من الصفة المشبهة وضراب واخواته من امثلة المبالغة فان شيئا
من ذلك لا يجاري فعلا اصلا وخرج ما يجاري الفعل ولكن ليس المضارع وانما يجاري الماضي كفرح ويقظ وحسن لمعناه اي لمعنى المضارع
من الحال والاستقبال وخرج بهذا وبقوله او معنى الماضي نحو ضامر الكشح ومنطلق اللسان من الصفة المشبهة الجارية للمضارع
في الحركات والسكنات فان ضامرا ونحوه لا تعريض فيه الى زمن ماض وغيره وانما يراد به معنى ثابت ولهذا يضاف الى الفاعل
معنى كما في كريم ونحوه فيقال ضامر الكشح كما يقال لطيف الكشح ولو قيل ان احد القيدين اعني قوله لمعناه او معنى الماضي كاف في اخراج
الصفة المشبهة الجارية لاسم الفاعل في الحركات والسكنات والجمع بين القيدين لغرض التحفظ من عدم انعكاس الحد لولا

كذا

على احدهما يخرج ماهو بمعنى الاخر من افراد حقيقة اسم الفاعل لكان حسنا ويوازن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد فاعلا اى هذه
الصيغة نحو ضارب قاعد وذكر في باب ابنية الفعل انه من فعل ومن فعل اللازم قليل وسكت عن فعل المفتوح العين فعلم
انه قياس فيه متعديا كان او لازما فليضم ما ذكره هناك الى ما ذكره هنا ومن غيره وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والرباعي
المزيد المضارع نحو مطلق ومستخرج ومدحرج ومتدحرج وقد يتخلف ذلك مثل ايفع فى يافع وسيأتي مكسور ما قبل الاخر كما
تقدم وقد يتخلف نحو انتن فهو منتن بضم التاء وسيأتي مبدوا بميم مضمومة كما مثلنا وقد يتخلف وسيأتي وربما كسرت
الميم المبدو بها في مفعل كمنتن وعلة الكسر الاتباع والساكن حاجز غير حصين او ضمت عينه كضم التاء من منتن والعلة فيه
ايضا الاتباع وربما ضمت عين مفعل في حالة كونه مرفوعا نحو زيد منحدر بضم الدال اتباعا لضمة الراء فلا يضم العين في غير الرفع
اذ لا ضم حينئذ يتبع حكى ذلك ابن جنى وغيره والميم المضموم فقد حجزت بحرفين ساكن ومتحرك فلم يأت اتباعها مع هذا الفصل
وربما استغنى عن فاعل بمفعل نحو حبت فهو محب وعن مفعل بفتح العين اسم مفعول من افعل بمفعول نحو احبه فهو محبوب جاء على
الاصل قول عنترة ؛ ولقد نزلت فلا تظنى غيره ؛ منى بمنزلة المحب المكرم ؛ وهو نادر فيما له ثلاثي هكذا المثال وفيما لا ثلاثي له نحو ارقه
فهو مرقوق فان قلت فقد قالوا رق العبد قلت انما يقولونه بمعنى صار رقيقا فليس بمعنى ارق وعن مفعل بكسر العين بفاعل نحو
ايفع الغلام فهو يافع قال ومازلت ابغى المال مذ انا يافع ونحو ينع الغلام وقالوا اودق فهو وادق قال ؛ ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطوا الى وارق السلم ؛ ونحوه بالجر على عطفا فاعل اى قد يستغنى عن مفعل بجى فاعل نحو اعقت الفرق فهو عقوق قال
ابو على القالى ولا يقال معق او مفعل بفتح العين فى نحو اشهب الرجل اكثر من الكلام فهو مشهب بفتح الهاء ولا يقال بكسرها وكذلك
الجح فهو مفلج واحصن فهو محصن وهذه نوادر واسهب الرجل على بناء ما لم يسم فاعله اذا ذهب عقله من لدغ الحية وعن فاعل بمفعل
بفتح الميم وكسر العين او مفعل بكسر الميم وفتح العين قال المصنف حكى ابن سيدة عم الرجل بمعروفه ولم متاع البيت فهو معم ومعم
وملم وملم ولم يقل بهذا المعنى عام ولا لام ولا نظير لهما وقال بعض الشارحين قالوا عم بمعروفه ولم متاع البيت فهو معم وملم بفتح
الميم فيهما وبكسرها ولم يقولوا عام ولا لام ولا نظير لهما قال ابن سيدة فان قيل قد جاء عام ولام وفى الحديث كلتا عينى لامة وقالوا الخاص
والعام قلنا بمعنى اخر انتهى قلت ان عنى المصنف وهذا الشارح ان هذا الكلام الذى حكيه عن ابن سيدة قال فى المحكم رجل معم يعم القوم
بخيره وقال كراع رجل معم يعم الناس بمعروفه اى يجمعهم وكذلك ملم يلمهم اى يجمعهم ولا يكاد يوجد فعل فهو مفعل غيرهما انتهى فلم يجزم بانه
لا ثالث لهما ولا ذكر اللغتين فى ملم ولا قيده بمتاع البيت انما قال انه يلم الناس اى يجمعهم فتامله ولا يتوهم ان قول المصنف بمفعل
تكرار لقوله فى اول المسئلة وربما استغنى عن فاعل بمفعل لان المستغنى به هناك مفعل بعينه والمستغنى به هنا احد امرين مفعل او
مفعل وربما خلف فاعل مفعولا كما فى قول الشاعر ؛ لقد عيل الايتام طعنة ناشرة ؛ انا شر لا زالت يمينك آشرة ؛ عيل الايتام
تركهم ناشرة اسم رجل واشرة بمعنى مأشورة اى مقطوعة بالمنشار وهذا هو الشاهد وفى المحكم لابن سيدة سجر الكلب الرجل وضع
الساجور فى عنقه وحكى ابن جنى كلب مسوجر فان صح ذلك فشاذ نادر وفيه سجره ملاه والساجر الموضع الذى يأتى عليه السيل فيملؤه
على النسب اى فاعل بمعنى مفعول وفى المخصص له ان الفارسى قال لم يات فاعل بمعنى مفعول الا فى ثلاثة الفاظ احدها الباد وهو ما
اصابه المركوب من باطن فخذه فى الراكب قيل ما بين الرجلين وذلك لان الشرح بددها اى فرقهما والثانى حبل خالق للعالى القليل النبات
كانه خلق والثالث ناقة راضية قول بشر ابن ابى حازم ؛ ذكرت بها سلمى فبت كانما ؛ فقدت حبيبا فاقدا تحت مرمس ؛ ثم قال ابن سيدة
هذا قوله وعندى نظاير سيأتى وفى الروض الانف للسهيلى وفى الحديث ان قريشا خرجوا ومعهم العوذ المطافيل العوذ جمع عائذ
الناقة التى معها ولدها اى انهم خرجوا بذوات الالبان ليتزودوا من البانها وانما قيل لها عائذ مع ان العائذ ولدها اذ هو يعوذ
بها لانها عاطفة عليه كما قالوا تجارة رابحة وان كانت مربوحا فيها لانها زاكية ونامية وعيشة راضية لانها بمعنى صالحة وعكسه

عالروم

والهدي معكو وقال بلغ محله لانه محبوس والا فهو عاكف فجي به على وزن ما هو في معناه وفي الحديث ان امراة كانت تهراق
الدماء والاصل تهريق ثم حول الفعل على زنة يستحاض وبقي الدماء مفعولا به كما كان وربما خلف ايضا مفعول فاعلا نحو انه كان
وعده ماتيا اي اتيا ويحتمل ان يكون من قولك اتيت الامر اي فعلته فيكون المعنى انه كان وعده مفعولا فلا يكون فيه شاهد
لما نحن فيه ومثل المصنف لكاس بمعنى مكسو وليس بجيد لان الصحيح انه اسم فاعل من كسي قال وان يعرين ان كسي الجواري واما قول
بعضهم في قوله دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي انه ذم لان المراد انت المطعم المكسو فهو لا ظهر لانه في
مقام الهجا ولو حمل على النسب اي انت ذو الطعام وذو الكسوة لم يكن فيه ذم اذ قد يكون ذا طعام يطعمه غيره وكسوة يكسوها غيره فيكون
مدحا ولو حمل كاس من كسي كما تقدم لم يكن ذما ومثل لذلك بعضهم بقولهم قحط الشعر اي غلا فهو مقحوط ولم يقولوا قاحط قلت
لا يحسن التمثيل به لكلام المصنف لانه انما يدخل تحته ظاهرا ما استعمل فيه الاصل والفرع على انه يحتمل ان يكون المعنى وربما خلف فاعل
ما حقه ان يكون على صيغة مفعول ومفعول ما حقه ان يكون على صيغة فاعل فيدخل تحته ما استعمل فيه الاصل والفرع معا وما استعمل
فيه الفرع دون الاصل **فصل** في الكلام على اعمال اسم الفاعل واحكام يتعلق به يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف
اما المصغر فلبعد شبهه بالمضارع لتغيير بنيته ودخول خاصة من خواص الاسماء هذا مذهب البصريين والفرا فتقول ضويرب
زيد بالاضافة وجوبا ولا تنصب به زيدا وذهب باقي الكوفيين وابو جعفر النحاس الى جواز اعماله مصغرا واما الموصوف فلان
وصفه يزيل شبهه بالفعل واطلق ابن عصفور القول بمنع اعمال الموصوف في المقرب ولكن قال في الشرح انه اراد بالموصوف الذي
لا يعمل الموصوف قبل العمل فاما ان وصف بعد العمل فلا مانع فلا يقول هذا ضارب عاقل زيدا ويجوز هذا ضارب زيدا عاقل واختار
المصنف عدم اعمال الموصوف مطلقا ونقل عن الكسائي الجواز قال في الشرح ووافق بعض اصحابنا الكسائي في اعمال الموصوف قبل الصفة
لان ضعفه يحصل بعد ذكرها لا قبله ونقل غيره ان مذهب البصريين والفرا هو هذا التفصيل وان مذهب الكسائي وباقي الكوفيين
اجازة ذلك مطلقا فيتحصل في ذلك ثلثة اقوال ويقع في بعض النسخ بانه الكلام الذي حكيناه عن الاصل خلافا للكسائي اي في المسئلتين
وقد علمت انه لا خصوصية للكسائي بالمخالفة في ذلك ثم ظاهر عبارته هذه تقتضي ان الكسائي لا يعمل اسم الفاعل الذي لم يصغر ولم
يوصف ولم يقله احد فكان حقه ان يقول يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف ويمتنع اعمال المصغر والموصوف خلافا للكسائي
وايضا فمحل الخلاف انما هو عمله في المفعول به وهو لم يقيده فهذه منافشة اخرى مفردا حال من اسم الفاعل اي يعمل في حالة كونه مفردا
نحو زيد ضارب عمروا وغير مفرد اي مثنى ومجموعا جمع سلامة وجمع تكسير فتقول الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون و
ضراب عمروا عمل فعله اي يعمل عملا مثل عمل فعله المجاري له مطلقا اي سواء كان لازما او متعديا الى واحد واكثر فما ثبت لفعله من العمل
ثبت له في جميع الحالات وكذا ان حول للمبالغة من فاعل الى فعال حكى سيبويه اما العسل فانا شراب وقال فيا لرزام رشحوا
بي مقدما على الحرب خواضا اليها الكرائبا او فعول حكى الكسائي انه لضروط ما علمنا اكباد الرجال وقال ضروب بنصل
السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر او مفعال كقول بعضهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها يصف بالجود خلافا
للكوفيين في هذه وبقية الخمسة الاتية نظرا الى انها لا تجاري الفعل وليس معناها كمعناه اذ هي زائدة عليه بالمبالغة وقدروا
المنصوب بعدها عاملا وربما عمل اسم الفاعل محولا الى فعيل نحو ان الله سميع دعاء من دعاه وحكى اللحياني ان الله سميع دعاء
وقال الشاعر فتى شناها كليل موهنا عملا باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني البرق وشناها سائقها
والضمير للابل او فعل كقوله اتاني انهم مزقون عرضي وقال الاخر حذر امورا لا تضير وامن ما ليس منجيه من الاقدار
هذا مذهب سيبويه ولكن اكثر البصريين على منع اعمال فعيل وفعل وقالوا ان موهنا ظرف لشناها ولو كان لكليل ايضا لم يكن
فيه شاهد لانه ظرف تكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك ففعيل

اذن مبالغة مفعل وهذا استدلال محتمل مع كونه بعيدا نعم قولهم ان الله لسميع دعآئي ودعآءك شاهد واما حذر امورا البيت
فقيل انه مصنوع يروى عن الاخفش انه قال سالني سيبويه عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت قلت ويابى الله ان
يلحق سيبويه امام الجماعة من هذه الحكاية غضاضة فعدالته مشهورة وتقدمه في علم اللسان معروف لا ينكر وحيازته لقصبات
السبق فيه امر مسلم وهيهات ان يحط من مقداره قول رجل اعترف على نفسه بالكذب فان ذلك ان سيبويه انه كان قد سأله فانما سأله
عن شاهد محفوظ عمن يستشهد بكلامه من العرب فجوابه عن ذلك بانشاد هذا البيت الذي زعم انه صنعه اخبار بانه بيت لعربي
موثوق بعربيته والغرض ان ذلك غير مطابق للواقع فيكون كذبا فاني يلتفت الى مثل قول هذا المدلس او تقبل له رواية وهنا زيادة
ذكرها الشارح قال اجاز ابن ولاد وابن خروف وبعض النحويين اعمال فعيل من ابنية المبالغة كاعمال بقية الامثلة نحو هذا شريب الماء
وطبيخ الطعام والصحيح المنع لانه لم يسمع قلت وهذا الذي حكاه عن هؤلاء المجيزين هو مقتضى مذهب سيبويه وربما بني فعال
ومفعال وفعيل وفعول من افعل اما الاول ففعال صاحب لواء لا يكون فعال من افعل لا يقال هو اكرام الناس ويقال هو ضراب وقال
فاما قراءة من قرأ وما اهديكم الا سبيل الرشاد من ارشد فهو لحن عند جميع النحويين والحق ثبوته قال الفراء سمع افعل فهو فعال
في حرفين لا ثالث لهما دراك وسآد وقال الزمخشري في شرح الفصيح حسام من احسر وكانه اخذها من قول المتكلمين جسم حساس
قد لحنوا في قولهم المحسوسات فينبغي للحنهم ان يلحنهم في هذا ايضا انه لم يثبت عنده فعال من افعل والحق ثبوته كامر وثبوت حساس بمعنى
احس وعليه يتخرج العبارتان ولا يبقى للزمخشري متمسك على ما زعم واما مفعال فمثاله معطا من اعطى ومهدا من اهدى و
مهوان من اهان ومعوان من اعان واما فعيل فمثاله نذير من انذر واليم من الم وسميع من اسمع قال امن ريحانة الداعي السميع
يورقني واصحابي هجوع واما فعول فكزهوق من ازهق قال الشاعر جهول وكان الجهل منها سجية غشمشمة للقائدين زهوق
اي كثيرة الازهاق لمن يقودها والغشمشم الذي لا يثني راسه عن ارادته من الشجاعة والمشهور في فعيل وغيره من الابنية بناؤها
من الثلاثي واما بناؤها من افعل فنادر ولا يعمل عند غير الاخفش والكوفيين اسم الفاعل غير المعتمد على صاحب اما مخبر عنه
او منعوت او ذي الحال مذكور كقولك زيد مكرم رجلا طالبا العلم محققا معناه او منوي كقوله وما كل ذي لب بموتيك نصحه
وما كل موت نصحه بلبيب ومنه قول الاخر فيا موقدا نارا لغيرك ضوءها ويا حاطبا في غير حبلك تحطب والمصنف في
غير هذا الكتاب جعل الاعتماد على حرف النداء او على نفي عطف على قوله على صاحب يعني او غير المعتمد على نفي صريح كقولك
ما ضارب الزيدان عمرا او مؤول كقوله وان امرا لم يعش الا بصالح لغير مهين نفسه بالمطامع او استفهام موجود انا
ورجالك قتل امرئ من العز في حبك اعتاض ذلا او مقدر كقوله ليت شعري مقيم العذر قومي لي ام هم في الحب لي عاذلونا
ولا الماضي غير الموصول بال او غير محكي به الحال خلافا للكسائي فانه اجاز اعماله بمعنى الماضي مع كونه عاريا من ال وغير مقصود به
الحكاية وذلك كقولك زيد معطي عمرو امس درهما وظانا بكرا امس منطلقا اما اذا كان الماضي موصولا به ال فانه يعمل بلا خلاف نحو جاء
الضارب زيدا امس وكذا اذا كان مقصودا به حكاية الحال نحو وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية
قال الاندلسي حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتحكي الان ما كنت تتلفظ به اذ ذاك كما في قولهم دعنا
من تمرتان وليس كذلك بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال الزمخشري معنى حكاية الحال ان
تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حالة التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب
كانك تحضر المخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله بل يرد اسم الفاعل الذي قام به المانع من الاعمال على
فعل ناصب لما يقع بعده من مفعول به يتوهم انه معمول له فيكون درهما في قولك زيد معطي عمرو امس درهما ليس منصوبا باسم الفاعل المذكور
بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه اسم الفاعل المذكور اي اعطاه درهما وقال الاندلسي لا يستقيم هذا في مثل هذا ظان زيدا امس قائما

للزوم حذف احد مفعولي ظانّ ولقائل ان يمنع بطلان اللازم فقد مرّ في باب افعال القلوب انّه يجوز حذف احد مفعوليها لقرينة
وليس نصب ما بعد المقرون بال مخصوصا بالمضي خلافا للرماني ومن وافقه والحامل لهم على ذلك وقوفهم عند ظاهر الكتاب
فانّ سيبويه رحمه الله حين ذكر اسم الفاعل لم يقدّره الّا بالّذي فعل فجمدوا على ذلك غافلين عن انّه انّما يعرض للذي بمعنى
المضارع لانّه ثبت له العمل مجرّدا فعمله مع ال جائز لو لم يسمع قياسا على الماضي فكيف وقد سمع قال الله تعالى والحافظين فروجهم
والحافظات الاية ومنه قول الشاعر: الشاتمي عرضي ولم اشتمهما ؛ والناذرين اذا لم القهما دمي ؛ ولا على التشبيه بالمفعول به
واللام حينئذ حرف تعريف لا موصول وامّا مع اعتقاد انّها موصولة فالنصب باسم الفاعل على انّ المنصوب مفعول به ولا
بفعل مضمر خلافا لقوم وهذا مذهب ضعيف لانّ فيه تكلّف الاضمار لا داعي اليه قال الشارح وقد تبيّن بهذا الخلاف خلل قول
المصنّف في شرح الالفية واعمال اسم الفاعل مع الالف واللام ماضيا كان او حاضرا او مستقبلا جائز مرضيّ عند جميع النحويين

فصل في الكلام على احكام اسم الفاعل المضاف والعطف على مجروره عند الاضافة ايضا فاسم الفاعل ولو
محوّلا للمبالغة المجرّد من ال الصالح للعمل وهو ما كان مرادا به الحال او الاستقبال وامّا الّذي بمعنى المضيّ فانّه يضاف وجوبا
كاضافة الجوامد والاوّل وهو المجرّد الصالح للعمل يضاف الى المفعول به جوازا ان كان اي المفعول به اسما ظاهرا نحو هديا بالغ
الكعبة والنصب نحو ولا آمّين البيت الحرام يبتغون صفة بعد العمل او حال من ضمير الفاعل او مستأنفة وقد قرئ بالوجهين
قوله تعالى انّ الله بالغ امره وظاهر كلام سيبويه يدلّ على انّ النصب اولى وقال الكسائي هما سواء قيل والّذي يظهر انّ الاضافة
اولى لانّ الاصل في الاسمين اذا تعلّق احدهما بالاخر الاضافة والعمل انّما هو على التشبيه بالفعل ووجوبا ان كان ضميرا متّصلا خلافا
للاخفش وهشام في كونه منصوب المحلّ وذلك نحو هذا مكرمك وهذان مكرماك وهؤلاء مكرموك فالكاف في هذه الامثلة
الثلاثة وما يشابهها في محلّ جرّ عند سيبويه واكثر المحقّقين وهو الصحيح لانّ الظاهر هو الاصل والمضمر نائب عنه والظاهر عند حذف التنوين
او النون من اسم الفاعل ان يكون مجرورا كقولك ضارب زيد وضاربا زيد وضاربوا عمرو فكذا ينبغي ان يكون المضمر الّذي وقع في موقعه
وذهب الاخفش وهشام انّ الضمير كلّه في محلّ نصب على المفعولية لانّ موجبها محقّق والاضافة لانّ موجبها غير محقّق اذ لا دليل عليها في ذلك م
الّا حذف التنوين والنون وحذفهما سبب اخر وهو صون الضمير المتّصل من وقوعه منفصلا قال المصنّف وهذه شبهة تحسب قويّة
وهي ضعيفة لانّ النصب الّذي يقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظيّا بل يكتفي فيه بالتقدير قال وايضا فانّ عمل الاسماء الجرّ اكثر
فينبغي عند احتمال الجرّ والنصب ان يحمل على الاكثر وامّا جعل سبب حذف التنوين والنون صون الضمير المتّصل من الانفصال فيستغنى عنه
لوجهين احدهما انّ حذفه للاضافة محصّل لذلك الثاني انّ مقتضى الدليل بقاء الاتّصال بعد التنوين والنون وقد نبّهوا على ذلك
باستعماله في الشعر قال فلم يرتفق والناس محتضرونه واجاز هشام هذا ضاربنك وضاربني وضاربانّي وضاربونّي بالاتيان بالتنوين
وان كان الضمير متّصلا واحترز المصنّف بقوله متّصلا اي مجاوزا بلا فاصل ممّا المجاوزة فيه منتفية بوجود الفاصل كالهاء من قوله
: لا ترج او تخش غير الله ان اذى : واقيكه الله لا ينفكّ مأمونا : وقد يسبق الى الوهم انّ المراد بالمتّصل قسيم المنفصل من الضمائر
وشذّ فصل المضاف بمفعول كقراءة من قرأ فلا تحسبنّ الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجرّ الرسل وكتب بعض الشارحين
كقراءة من قرأ مخلف وعده رسله فقيل ليس له ببعض القارئات قل فلا تحسبنّ الله مخلف وعده رسله او ظرف كقوله : كرّار
خلف المحجرين جواده : اذا لم يحام دون انثى حليلها : ويشمل الجارّ والمجرور نحو هل انتم تاركوا لي صاحبي ولا يضاف المقرون
بالالف واللام اذا كان مثنّى نحو الضاربا زيد ورجل او مجموعا على حدّه اي على حدّ المثنّى نحو الضاربوا زيد ورجل او كان المفعول
معرّفا بها نحو الضارب الرجل او مضافا الى معرّف بها نحو الضارب غلام الرجل او الى ضميره اي ضمير المعرّف بها كقول الشاعر
الودّ انت المستحقّة صفوه : انشده سيبويه بالجرّ والافصح في هذه المسائل الثلاث النصب لا يتعيّن النصب في الاخيرة خلافا للمبرّد

والبيت يرد عليه ولا يغني كون المفعول به معرفا بغير ذلك خلافا للفراء فانه اجرى العلم وغيره من المعارف مجرى المعرف بال والمعروف
ان الفراء يجيز اضافته الى المجرد من غير اشتراط تعريف ولا تنكير وفي شرح ابيات الكتاب لابن قريشة لما تكلم على بيت المرار
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا ما نصه والفراء يجيز اي يجيز الضارب زيد والتارك بشر ويجيز هذا الضارب
رجل وبرغوات تاويله هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل وهو ضعيف لانه يلزمه ان يجيز هذا الحسن وجه وهذا الغلام زيد
على تاويل هذا الذي هو حسن وجه وهذا الذي هو غلام زيد قلت ليست ال في الغلام بمعنى الذي اجماعا ولا في الحسن كذلك لانه صفة
مشبهة ولا تكون صلة لال والالف واللام على الصحيح ولا كونه ضميرا خلافا للرماني والمبرد في احد قوليه نحو المكرمك والضاربك مما ليس
مثنى ولا مجموعا على حده فقال الرماني والمبرد في احد قوليه الضمير في موضع جر نظرا الى ان الاصل في عمل الاسماء الجر بدليل المراد في شبه
الفعل وغيره بخلاف عمله الرفع والنصب وبدليل انه عمل لا يتوقف على مشابهة الفعل ولا الحلول محله بخلاف غيره من العمل والظاهر ترد
الاشياء الى اصولها وقال سيبويه والاخفش ومن وافقهما الضمير في ذلك في محل نصب نظرا الى ان الظاهر هو الاصل ولو حل هنا لكان
منصوبا فكذا المضمر الحال محله وانما قلنا مما ليس مثنى ولا مجموعا على حده لانه لو كان كذلك نحو الضارباك والضاربوك لكان الوجهان جاريين
فيه قال المصنف باجماع وليس كما قال بل الجرمي والمازني والمبرد يوجبون الجر اذ الاصل في حذف النون كونه في الاضافة فلا يعدل عنه
ما امكن ويجر المعطوف على مجرور ذي الالف واللام ان كان مثله مقرونا بالالف واللام مثل الضارب الغلام والجارية او مضافا الى ما هو
نحو الضارب الرجل وجارية المراة او الى ضميره نحو الضارب الرجل وجاريته لانه بمنزلة وجارية الرجل لان الضمير عائد عليه ومثل قول
الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها قال المصنف فالمسائل الثلاث جائزة بلا خلاف وليس كذلك ففي
الثانية والثالثة خلاف فحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر في الثالثة قال والسماع يرد عليه وانشد البيت وحكى عنه الشلوبين الجواز
فلعل له قولين وحكى ايضا عن المبرد منع الجر في الثانية لا ان كان غير ذلك اي غير شيء من الصور الثلاث اي لا المعرف بالاداة او لم
يضف الى المقرون بها او الى ضمير المقرون بها مثل هذا الضارب الرجل وزيد فلا لابي العباس المبرد خلافا لسيبويه فانه يجوز في
المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه نحو رب شاة وسخلتها فصـــــل في الكلام على عمل اسم المفعول وبناء صيغته يعمل
اسم المفعول عمل فعله وهو الفعل المبني لما لم يسم فاعله مشروطا فيه ما شرط في اسم الفاعل من كونه مكبرا غير موصوف قبل العمل او غير موصوف
مطلقا على الخلاف وكونه معتمدا وبمعنى الحال او الاستقبال او صلة للالف واللام وحكمه في اتباع مجروره على اللفظ والمحل وحكم الضمير
المتصل به على ما مر في اسم الفاعل وبناؤه من الفعل الثلاثي كضرب وقتل المبني كل منهما لما لم يسم فاعله على زنة مفعول فتقول فيهما مضروب
ومقتول وكذا ما اشبههما ومن غيره اي من غير الثلاثي على زنة اسم فاعله مفتوحا ما قبل اخره فتقول اكرمته فهو مكرم واستخرجته
فهو مستخرج بفتح الراء فيهما وهذا القدر فقط يميز اسم المفعول في ذلك من اسم الفاعل وكذا في غير المثالين مما زاد على الثلاثة ما لم يستغن
فيه بمفعول عن مفعل بفتح العين قال المصنف مثل محزون ومحموم ومزكوم قال ومنه محبوب في الاكثر قلت وجه المسالة انه لم
يسمع محزن ولا مزكم ولا محم مع ان افعال الثلاثة سمعت ثلاثية ورباعية يقال حزنه الله واحزنه وزكم وازكمه الله وحم الرجل
من الحمى واحمه الله وحمي الشيء واحم قدر واسم المفعول من الثلاثة محزون ومزكوم ومحموم ولم يقولوا محزن ولا مزكم ولا محم
فدل على انهم استغنوا بمفعول عن مفعل واما احببته فقد سمع فيه محب قليلا فلذلك قال ومنه محبوب في الاكثر وينوب في الدلا
لة عن مفعول بقلة فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذبح وطحن ورعي وطرح بمعنى مذبوح ومطحون ومرعي ومطروح
وفعل بفتح الفاء والعين معا كعدد وخبط وقبض ونفض بمعنى معدود ومخبوط ومقبوض ومنفوض وفعلة بضم الفاء وسكون العين
نحو غرفة واكلة ولقمة ومضغة بمعنى مغروف وماكول وملقوم وممضوغ وكجريح وقتيل وصريع وليس مع كثرته مقيسا خلافا
لبعضهم فلا يقال ضريب وقويل وبييع في مضروب ومقول ومبيع فهذا كله في الدلالة لا في العمل فلا يقال مررت برجل ذبح كبشه

هو الأكرم

لا العمل

وفي مقرب ابن عصفور والمفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه النظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى بان الخبر المفرد
المشتق متحمل للضمير وعلى هذا تخريج ابوه والمصنف موافق على رفع الضمير دون الاطلاق القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل للضمير
وعلى هذا التخريج كاسم التفضيل برفع الضمير دون الظاهر كذا يلزم على ما افهمه ابو حيان ومتابعوه ولقائل ان يقول شروط العمل
انما هي للعمل على المنصوب لا المرفوع فيجوز عند المصنف ان يعمل في الضمير والظاهر ويحتاج الى تحرير وقد ينوب فعيل عن مفعل بفتح العين
نحو اعقدت العسل فهو عقيد اى معقد واعله المرض فهو عليل اللهم انا نسألك العفو والعافية والمعافاة الدائمة في الدين
والدنيا والاخرة انك على كل شئ قدير باب الصفة المشبهة باسم الفاعل اى باب ذكر اعمال الصفة وقد كان
ينبغي ان يتكلم على اعمالها لان معرفة المفرد سابقة على معرفة عارضة في التركيب وتكلم على مجيئها موازنة وغير موازنة ليس بالذي يعلم
منه حقيقة وزنها وهي الكلمة وهذا هو الجنس الذي يشمل المعرف وغيره لكن حذف للقرينة الملاقية فعلا تخرج نحو قرشي وسات
لازما تخرج نحو عارف وجاهل فان قلت لكن يرد رب ومالك والرحمان فان كلا منها صفة مشبهة وفعلها متعد تقول ربهم وملكهم
ورحمهم قلت قد يمنع كون الرب صفة مشبهة ويدعى انه اسم فاعل واصله راب وكلامه في التعريف يشير اليه وقد يمنع كون ملك
من ملك الشئ بل يجعل من ملك عليهم اى صار ملكا وهو لازم ويمنع ايضا كون الرحمن صفة بل هو علم مرتجل عند المصنف ولا منافاة
بين الارتجال والاشتقاق وليس صفة غالبة كما قال الزمخشري وهو معرب كما قال ثعلب فاصله بالخاء او هو محول عن راحم للمبالغة فهو
دخيل في باب الصفة المشبهة وليس منها كما في بقية امثلة المبالغة ثابتا معناها اى مستمر الاحاد ثابتا متجددا تخرج نحو قائم وقاعد
فانه وان كان صفة ملاقية لفعل لازم لكنها ليست على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل الا ترى انك
تقول زيد حسن بمعنى ان هذه الصفة ثابتة له فان قصدت الحدوث قلت زيد حاسن الان او غدا ولذلك قيل في ضيق لما قصد
الحدوث ضائق قال الله تعالى وضائق به صدرك وسيأتي الكلام على ذلك في اخر الباب قال الرضى والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها
ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمان لان الحدوث والاستمرار قيدان للصفة ولا دلالة لها عليهما فليس
معنى حسن الوضعي الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في قدر المشترك
بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الان منها اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت
بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا
فقبح او سيصير حسنا او هو الان فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا هذا كلامه وانظر وجه الجمع بين قول النحاة ان
اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به على معنى الحدوث وقول علماء البيان ان الاسم دال على الثبوت ولم يفصلوا بين صفة المشبهة
وغيرها تحقيقا او تقديرا وصفان قسم اليهما ثبوت المعنى اى ان الصفة المشبهة اما ان يكون معناها ثابتا ثبوتا محققا كما
في حسن وظريف ونحوهما واما ثبوتا مقدرا نحو متقلب تقول زيد متقلب الفكر فالتقلب معنى ثابت للموصوف تقديرا لا تحقيقا
اذ لا يجتمع التقلب والثبوت بالتحقيق اذ التقلب عدم الثبوت هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لان المعنى بثبوت المعنى استقراره
وعدم تجدده وذلك ملازم للموصوف بمعنى متقلب في المثال المذكور ولا ينافيه تفسيرنا للتقلب بعدم الثبوت لان متعلق
الثبوت المنفي هو المعمول الذي هو الراى ونحوه والثبوت الذي ادعي حصوله ثبوت هذا المعنى للموصوف وتوضيحه انه لو قيل
ثبت لزيد عدم ثبوت القيام له لم يكن متناقضا فكذلك هذا لاختلاف الموضوع قابلة للملابسة والتجرد ولم يعبر المصنف
في ترجمة الملابسة والتجرد بل قال احترزت من نحو اب واخ ومراده قابلة لملابسة ضمير الموصوف والتجرد منه مع اتحاد
المعنى معهما نحو زيد حسن وجهه واما اب واخ فلا تقول زيد اب واخ ثم تقول اب غلامه واخ فتاة فيحتمل ان يريد ان ذلك
لا يقال البتة لتنزلهما منزلة غير المشتق اذ لا فعل لهما ويحتمل انه يريد انهما يقالان ولكن ذلك المعنى الذي كان مع ملابسة الضمير قد تغير

الى معنى اخر لا يرجع لذلك المعنى الاول بوجه بخلاف زيد حسن وجهه او وجه ابيه او غلامه فان بين المعنيين تناسبا او احدهما راجع الى الاخر بمجاز قريب فى زيد حسن وجهه و بمجاز بعيد فى البواقى فان اراد الاول ففيه نظر لانه يجوز مررت برجل دمشقى ابوه ونظرت الى سرج خز ميثرته مع انه لم يلاق فعلا قط فما الفرق وان اراد المعنى الثانى فهلا قال للملابسة والتجرد مع اتحاد المعنى وقال ابو حيان وتبعه الشارح اب واخ خارجان بقوله الملاقية فعلا فلا حاجة الى اخراجهما ثانيا قلت ليس كذلك فانهما ملاقيان فعلا سمع ابوة عشرة واخوة خمسة وانما خرجا بقوله لازما وقد اعترض بعض الشارحين على مسئلة اب واخ بانهما اذا كانا لا يقبلان الملابسة والتجرد فهما خارجان بقوله ثابتا معناها فان الشئ الثابت لا يمكن التجرد منه وهذا الاعتراض لو صح لم يكن خارجا بمسئلة اب واخ بل يكون واردا على اشتراط قبول الملابسة والتجرد فيقال انه مخرج لجميع الصفات لما بعده لقوله ثابتا معناها وانما مراد المصنف قابلة لضمير الموصوف والتجرد عنه والتعريف والتنكير اى وقابلة للتعريف والتنكير بلا شرط ليخرج اسم التفضيل فانه يقبلهما بشرط ان لا يكون معه من لفظا او تقديرا لانه معها واجب التنكير واما اذا خلا منها يجوز استعماله نكرة مضافة ومعرفة مضافة او بالالف واللام وعبر المصنف لما يخرج اسم التفضيل باشتراط قبول التثنية والجمع مطلقا وهو اوضح وقال ابو حيان وتبعه تلميذه الشارح اسم التفضيل خرج بالملاقية فعلا فانه لا يلاقى فعلا بمعناه وقد اسلفنا ما يمكن المنازعة فيه فى ذلك ولو سلم فالمراد بالملاقاة الاجتماع فى مادة واحدة لا التوافق فى المعنى وهو ظاهر نعم قد يقال اسم التفضيل لا يقبل الملابسة والتجرد بالمعنى الذى تقدم فهو خارج بذلك القيد فلا حاجة الى اخراجه ثانيا بقيد اخر وجوابه انا لا نسلم عدم قبوله للملابسة والتجرد فان من العرب من يرفع به الظاهر مطلقا فعلى هذا يجوز نحو مررت برجل احسن من القمر وجهه ولا ينافى ان يمثل بمسئلة الكحل فان شرط المرفوع فيها ان يكون اجنبيا وشرط مسئلتنا السببى وقد يقال انما ذلك شرط فيما يقع كونه صفة مشبهة وليس معنى كلام المصنف الا ان اسم التفضيل قابل لرفع ضمير الموصوف والتجرد منه برفع الظاهر فى الجملة وقد يقال ايضا اسم التفضيل تارة يبنى من فعل لازم نحو اقسط واقوم وادنى واحسن واجمل وتارة يبنى من متعد نحو اعلم واجهل مما معناه ثابت واضرب اقتل مما معناه غير ثابت فاسم التفضيل من متعد خرج بقوله خارجا لازما وما معناه ليس بثابت خرج بقوله ثابتا معناها وما بنى من فعل لازم مرادا به الثبوت خرج بقبول التعريف والتنكير بلا شرط فهذا التفضيل هو الذى ينبغى اعتماده لان اسم التفضيل خارج بالقيد الاخر وجوابه ان كلا من اسم التفضيل وفعلى التعجب لا يبنى الا من فعل لازم بالاصالة او صار لازما بالتحويل او بتقديره بسجية او كالسجية فاذن لم يخرج الا بقبول التعريف والتنكير بلا شرط فتامله وموازنتها اى الصفة المشبهة الفعل المضارع قليلة ان كانت من ثلاثى وزعم الزمخشرى انها لا تجرى على فعلها وهو ظاهر كلام الفارسى فى الايضاح العضدى ورد بانهم متفقون على ان شاخطا فى قوله من صديق واخى ثقة او عدو شاخط دار اصفة مشبهة وبما جاء منها مجاريا للمضارع ظاهر العرض وظاهر الناقة وحائل اللون وحامل الذكور ساهم الوجه وموازنتها للمضارع لازمة ان كانت من غيره اى من غير ثلاثى نحو معتدل القامة ومطمئن القلب قال ومن بك مثل الغرائم تابعا هواه فان الرشد منه بعيد ويميزها اى يميز الصفة المشبهة من اسم الفاعل الفعل اللازم اطراد اضافتها الى الفاعل معنى نحو حسن الوجه فان الوجه فاعل معنى وذلك بخلاف اسم الفاعل من الفعل اللازم فانه لا يصلح اضافته الى ما هو فاعل معنى كذا قال الشارح قلت المصنف جعل المميز اطراد الاضافة والموجود فى اسم الفاعل المذكور عدم الصلاحية للاضافة كما صرح به فاذن ليس لخصوصية الاطراد تاثير فى المميز اذ هو حاصل بمجرد جواز الاضافة مع قطع النظر عن الاطراد وعدمه وايضا فاسم الفاعل المذكور ان لم يكن ثابت المعنى نحو قائم وقاعد فتميزه ظاهر لتخلف الشرط المذكور وان كان ثابت المعنى صح فهو عين الصفة كما يميز عنها وهى اى الصفة المشبهة اربعة اقسام لانها اما صالحة للمذكر والمؤنث معنى ولفظا

اى تكون الصفة مشتركة المعنى بين المذكر و المؤنث ولا الفاظ التى وضعت لافادتها وضعت كذلك اى صالحة للمذكر و المؤنث وليست
من الاوزان المختصة بالمذكر كافعل او بالمؤنث كفعلاء نحو حسن وظريف وضخم داخل فى هذا القسم وكذا نحو طاهر وشاحط
ومستقيم او معنى لا لفظا فيكون المعنى مشتركا بينهما واللفظ مختصا وذلك نحو كبير الالية فانه معنى يصلح للمذكر و يصلح للمؤنث
لكن اللفظ الموضوع دالا على ذلك المذكر على وزن افعل وهو وزن مختص بالمذكر واللفظ الموضوع لافادة ذلك فى المؤنث عجزا
وهو من الاوزان المختصة بالمؤنث او لفظا لا معنى نحو انوم التى اختلط مسلكاها وخصى وحائض اما حائض فواضح واما الاخوان
فلانهما كصبور وجريح وهما مشتركا الوضع زنة بين المذكر و المؤنث او خاصة باحدهما لفظا ومعنى وتحته صورتان خاصة بالمذكر
نحو اكر وادر و خاصة بالمؤنث نحو عفلاء و رتقاء من الرتق ضد الانفتاق وهى التى لا يستطاع جماعها والعفل شئ يخرج من قبل المراة
شبيه بالادرة للرجال فالاولى وهى الصفة الصالحة للمذكر و المؤنث لفظا ومعنى لحسن يجرى على مثلها وضدها اى ما يماثلها فى التذكير
والتانيث وما يخالفها فيهما مثال الجارية على المثل مررت برجل حسن وجهه وبامراة حسنة عينها ومثال الجارية على الضد مررت برجل
حسنة عينه وبامراة حسن وجهها وانما ساغ ذلك لان اللفظ و المعنى مشترك فلم يختص اللفظ باحد القبيلين لانتفاء قبح اللفظ
والمعنى بخلاف بقية المسائل الاتية فانها ذات قبح لفظى او معنوى او ذات قبحين والبواقى يجرى على مثلها فتقول مررت برجل ادر
لابن وبامراة رتقا البنت لا ضدها فلا تقول برجل عفلاء الجارية ولا بامراة ادر الابن خلافا للكسائى والاخفش فانهما يجيزان
جريان الصفة فى هذه الاقسام الثلاثة على ضدها فتقول مررت برجل عجزا ابنته وبامراة الى ابنها وبرجل حائض بنته وبامراة
خصى ابنها وبرجل رتقاء بنته وبامراة ادر ابنها هكذا نقل المصنف الخلاف فى المسئلة ولم يقف عليه ابن عصفور فقال ما ملخصه انه لا
خلاف فى ان الصفة الخاصة المعنى لا تثنيه الا لخصوصها سواء كانت خاصة اللفظ مثل اكر ورتقاء او كان وزنها مشتركا كخصى وحائض و
انما الخلاف فى مشترك المعنى خاص اللفظ نحو الى وعجزا انتهى فاورد ابو حيان كلام ابن عصفور هذا كالاعتراض على كلام المصنف ولا يعترض
على امام عدل نقل الخلاف فى مسئلة بكلام شخص اخر نفى الخلاف فيها فالمثبت مقدم وقد قال ابو جعفر النحاس اجاز الاخفش برجل
حائض المراة وبامراة خصى الزوج ولا يجيزه بصرى غيره ولا الكسائى ولا الفراء فكلامه موافق لكلام المصنف فى النقل عن الاخفش ومخالف
له فى النقل عن الكسائى فلعل للكسائى قولين ونقل بعضهم عن الجرمى ما يشهد للمصنف ايضا فى حكاية الخلاف فى الجملة فانه حكى
انه قال بعد ان منع مررت بامراة خصى البعل وبرجل حائض البنت وصورا اخر ومن الناس من اجاز ذلك كله اعتمادا على ان المعنى
لا يلبس فصل فى الكلام على المعمول فى هذا الباب معمول الصفة المشبهة ضمير بارز متصل اى ليس بمنفصل
مستقل بنفسه وذلك اعم من ان يتصل بالصفة نحو زيد حسن الوجه جماله وكقول الشاعر حسن الوجه طلقه انت فى السلم وفى
الحروب كالح مكفهرا ويتصل عنها بضمير اخر نحو قريش خير الناس ذرية دلنا مهوها فان قلت كان معمول الصفة يكون
ضميرا بارزا يكون ضميرا مستترا نحو زيد حسن فما الوجه الداعى الى تخصيص الضمير بالبارز قلت وجهه ان المقصود ذكر ما يتعلق
فيه الصفة من حيث هى صفة مشبهة وعملها فى المستكن من حيث هى صفة لا بقيد كونها مشبهة بخلاف البارز المتصل فانها
تعمل فيه من كونها صفة مشبهة لا من حيث مجرد كونها صفة او سببى موصول كقول عمر بن ابى ربيعه اسيلات ابدان رقاق
خصورها وثيرات ما التفت عليه الملاحف وفى بعض النسخ المازرى وجهه السببية ان الاصل ملاحفها فانيب ال عن
ضمير راجع الى الموصوف وعائد الموصول الضمير المجرور بعلى ورابط المعمول بموصوف الصفة ال النائبة عن الضمير كما قدمنا
ولقائل ان يقول لا موجب فى البيت لان تكون ما موصولة بمعنى الذى لجواز كونها موصوفة بمعنى شئ او موصوف يشبهه اى يشبه
الموصول فى كونه وصف بجملة كما ان الموصول يوصل بجملة كقوله يزور امرءا جما نوال اعدّه لمن امّه مستكفيا ازمة الدهر
فالمعمول هنا هو نوال موصوف بجملة فاشبه الموصول بجملة وفى الصفة ضمير الموصوف بالجملة وهو المفعول وضمير الموصوف بالصفة

الجملة

المشبهة هو الفاعل وبهذا الضمير حصلت السببية فاذا اراد المصنف هذا فلا يظهر المنع في الموصوف بالمفرد قال ابو حيان ولم ارَ
من اصحابنا من ذكر هذا القسم غير صاحب التمهيد او مضاف الى احدهما اى الموصول والموصوف المذكورين فمثال المضاف الى الموصول
قوله والطيبى كل ما التاثت به الازر اى ازرهم كذا انشدوه شاهدا على هذا القسم وليس بمتعين اذ لك ان تجعل ما موصولة او موصوفة
ومجرور الباء هو رابط الصلة او الصفة بالموصول او الموصوف والالف واللام نائبة عن الضمير المحصل للسببية ومثال المضاف الى
الموصوف حتما رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به او مقرونة بال نحو والله سريع الحساب ونحو شديد العقاب ووجه الاستشهاد
كون المعمول مضافا اليه مع كونه فاعلا في المعنى وانما يحسن في هذا الباب او مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت برجل حسن وجهه
او مضاف الى ضميره اى الضمير المضاف الى ضمير الموصوف لفظا او تقديرا فالاول نحو مررت برجل حسن شامة خده فالمعمول وهو شامة
مضاف الى مضاف هو الخد وهذا المضاف الذي هو الخد مضاف الى ضمير الموصوف لفظا والثاني نحو مررت برجل حسن شامة الخد
فالمعمول وهو الشامة مضاف الى الخد وهو ليس بمضاف الى شيء لفظا لكنه بحسب التقدير مضاف الى ضمير الموصوف اذ المعنى شامة خده
كما في المثال الاول او مضاف الى ضمير اسم مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه فالانف مضاف
الى ضمير الوجه والوجه مضاف الى الجارية والجارية مضاف الى ضمير الموصوف وربما سبق طالبا السانه الى تنوين ضمير من قوله او الى ضمير
مضاف فيكون قوله مضاف صفة له ولا يضاف ضمير الى غيره وعملها اى عمل الصفة المشبهة في الضمير جر بالاضافة ان باشرته وخلت من
ال نحو مررت برجل حسن الوجه جميله واجاز الفرا تنوين الصفة ونصب الضمير فتقول جميل اياه ويلزمه الفصل مع التمكن من الوصل
فان قلت كيف حترز عن غير الذي باشرته وهو لم يذكر ان معمولها اذا كان ضميرا يكون منفصلا بل شرط اتصاله قلت المراد بالمتصل
كما تقدم لا يكون ضميرا منفصلا اعم من ان يكون متصلا بالصفة او متصلا بمعمولها الذي لا يصح اضافته نحو قريش نجباء الناس ذرية
وكرامهموها فها منصوب على التشبيه بالمفعول ونصب على التشبيه بالمفعول ان فصلت كما في المثال المذكور اذ لا تمكن الاضافة مع الفصل
فتعين النصب او قرنت الصفة بال كما في قولك الوجه زيد الحسنة لامتناع الاضافة المقترنة باللام الى العاري منها ويأتي هنا خلاف
الفرا في اجازة الضارب زيد وشبهه ويجوز النصب مع المباشرة والخلو من ال وفاقا للكسائي يعني ان الصفة المباشرة للضمير
الواقع بعدها الذي هو محل عملها فيه يجوز ان يقصد اضافتها اليه فيكون الضمير في محل جر بالاضافة ويجوز ان لا يقصد اضافتها اليه فيكون
في محل نصب على التشبيه بالمفعول به هذا مذهب الكسائي واما غيره فيرى ان الجر بالاضافة متعين وهذان القصدان انما يتصوران
في مثل ذلك اذا كانت الصفة غير منصرفة نحو رايت غلاما حسن الوجه احمره واختار المصنف مذهب الكسائي استنادا الى ما حكي
عن بعض العرب لا عهد لي بلام قعامنه واوضعه بفتح العين وبمثل هذا يظهر الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها وعلى هذا يقول
عند قصد الاضافة مررت برجل احمر الوجه لا اصفره بكسر الراء ولا اصفره بفتحها عند عدم قصد الاضافة وقد تبين بهذا ان قوله وعملها
في الضمير جر ليس المراد منه ثبوت ذلك على سبيل اللزوم بل على الغالب تلخص ان هنا ثلاثة اقسام فنحو حسن الوجه طلقه واجب الخفض
ونحو الحسن الوجه الجميله واجب النصب ونحو برجل اسود الثوب لا ابيضه او اصفر الوجه لا احمره يجوز فيه الوجهان وهذه المسئلة
لازمة في القياس لسيبويه لانه يوافق على ان في غير المنصرف تنوينا مقدرا ويقول بان الضمير يحكم له بحكم الظاهر فكما انك اذا قلت زيد احمر
الوجه جاز لك نصب الوجه على ان التنوين موجود تقديرا في احمر وجر الوجه بناء على ان ذلك التنوين المقدر في احمر طرح للاضافة
كما يجوز التقديران في هن حواج بيت الله كذلك يجوز ذلك في احمر الوجه لا اصفره تقدير وجود التنوين في اصفر فيكون الضمير في محل
نصب لان الظاهر لو حل محله كان منصوبا وتقديره محذوفا للاضافة فيكون الضمير في محل جر لان الظاهر لو حل محله كان مجرورا
على هذا التقدير وهو ظاهر وعملها في الموصول والموصوف رفع ونصب مطلقا اى سواء كانت الصفة مقترنة بال او مجردة عنها
فمثالها مقترنة بال ومعمولها موصول قول الشاعر * ان رمت امنا وعزة وغنى * فاقصد يزيد العزيز من قصدا * ومثالها كذلك

مجردة عن ال فقولك مررت برجل عزيز من يلوذ به فلك الحكم على محل من في الموضعين بالرفع والنصب تقول في الموصوف رايت
الرجل الطويل رمح يطعن به ورايت رجلا طويلا رمح يطعن به فلك رفع رمح ونصبه وجران خلت الصفة من ال وقصدت الابهام
نحو مررت برجل عزيز من يستنصر به او مررت برجل طويل رمح يطعن به وقيد قصد الاضافة عند الجر لا يحتاج اليه فهلا تركه كما ترك
قصد مقتضى الرفع والنصب عند وجودهما وان وليهما سببي غير ذلك اي غير الموصول والموصوف قال ابو حيان والضمير وتبعه على ذلك
الشارح وليس بشيء لان الضمير خارج بقوله سببي فما هذا الذي قاله عملت فيه مطلقا رفعا نحو زيد حسن وجهه برفع الوجه فاعلا
قيل او بدلا ويرده ان تكرر الضمير في هذا الباب ضعيف نحو زيد حسن وجهه بالنصب حسن وجهه بالخفض فان فيه خروجا عن النظام
من غير دليل والحمل على الوجه المجازي مع امكان الحمل على الوجه الحقيقي ونصبا على التمييز ان كان نكرة نحو حسن زيد وجها وعلى التشبيه
بالمفعول ان كان معرفة نحو حسن وجهه بنصب الوجه وقيل بالتمييز والتشبيه بناء على جواز تعريف التمييز والجواز لا يجوز مع التعريف الا
التشبيه وهو واضح ولا مع التنكير الا التمييز لان الاصل عدم التشبيه فحيث امكن التمييز المتفق عليه السالم من التجوز لم يعدل عنه وجرا
الا ان مجرور المقرون بال معرفتين بها ايضا نحو الحسن الوجه بجر الوجه ولا يجوز ان يكون غير ذلك فلو قلت الحسن وجه فالمسالة
ممتنعة او مضاف الى المقرون نحو زيد الحسن انف الوجه او مضافا الى ضمير المقرون نحو مررت بالرجل الحسن وجهه وهذا التركيب
مما يتوقف في صحته فان الذي منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لولا تضف وهذا المعنى موجود في قولك مررت
بالرجل الحسن وجهه اذا العود الى ما فيه ال لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت ويقل نحو حسن وجهه باضافة الصفة الى معمولها وحسن
وجهه بتنوين الصفة ونصب المعمول وحسن وجه بتنوين الصفة ورفع المعمول وجه قلته الثلاثة ان في الاولين زيادة ضمير غير
محتاج اليه وفي الثالث خلوا عن ضمير محتاج اليه ووقع لابن الحاجب رحمه الله في شرح المفصل كلام غريب هنا فانه قال لم يمنع حسن
وجهه يعني بالاضافة الا صاحب الجمل وظن ان الناس يمنعونها فقال وخالف سيبويه فيها جميع الناس وعلل المنع باضافة الشيء الى
نفسه وبان الوجه مضاف الى ضمير الموصوف فكان اضافة الصفة الى الوجه اضافة الشيء الى نفسه ويرد الاول جواز حسن وجه بالاتفاق
وان الحسن دال على معنى في الوجه لا نفسه فليس بمنزلة حبس ومنع ويرد الثاني جواز زيد ضارب غلامه بالاتفاق انتهى وفيه امور منها
ان سيبويه منع المسالة كما منع الزجاجي ولكنه جوزها في الشعر فقط صرح بذلك في كتابه والمبرد منعها مطلقا في الشعر والنثر
ووافق سيبويه جماعة من البصريين والمتاخرين ووافق المبرد جماعة على المنع مطلقا في الشعر والنثر قال ابن الصائغ وقول الزجاجي
ان جميع النحويين خالفوا سيبويه ليس بصحيح بل خالفه المبرد ومن تبعه ووافقه اكثر النحويين ومنها ان الحسن هو نفس الوجه بمعنى
انهما صادقان على شيء واحد في هذا التركيب وليس منع الاضافة مختصا بمثل حبس ومنع اعني باب الترادف والا لم تمتنع اضافة الموصوف
الى الصفة وبالعكس ومنها ان التعليل الصحيح ليس ما ذكره بل قال ابن الصائغ الاصل الرفع ثم حول الاسناد فانتصب الوجه على التشبيه
ثم اضيف قلت وانما كان كذلك قصد الدفع الاستنكار في الظاهر لان اضافة الصفة الى مرفوعها امر مستنكر فجعلوه في صورة المفعول
الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيف اليه حتى لا يستنكر ثم قال وقد تبين ان هذا ليس من اضافة الشيء الى نفسه كما توهم الزجاجي فان زعم ان
الاضافة من رفع فخطا ولهذا انما قال سيبويه وقد يجوز حسنة وجهها في الشعر ليعلم انها استندت الى ضمير الموصوف وانما وجه الضعف
انه لما حصل الربط بضمير الرفع كان حق المعمول نصبه او خفضه ان ياتي به كالاجنبي فيكون معرفا بال وهو الاكثر او مضافا النكرة وهو
قليل فلما كرر الضمير ضعف وتخصيص سيبويه لجواز ذلك بالشعر غير ظاهر فقد وقع في الحديث صفر وشاهدا مشين اما بعد وفي ايضا
في صفة الدجال اعور عينه اليمنى فالحق قول المصنف انه يجوز بقلة فصل في الكلام على الوصف اعم من كونه تابعا او
خبرا او حالا واعم من كونه صفة مشبهة او غيرها بالنسبة الى مطابقتها لصاحبها وعدم مطابقتها له وقد جرت العادة بذكر هذا الفصل
في باب النعت وهو اولى لانه لا يختص بالصفة المشبهة بل هو لعموم الصفات والذي يخطر للمصنف انه ايضا لا يختص بالصفة التابعة بل

الواقعة خبرا ونعتا كذلك فلا خصوصية واذا حملت الى في قوله الصفة على الجنسية فلا اشكال اذا كان معنى الصفة وليس المراد بها التابع للاعراب ولا الصفة المشبهة التي الكلام فيها بخصوصها وانما المراد بها ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود فاذا كان معنى الصفة بهذا الاعتبار ثابتا سابقا دفعت ضميره نحو زيد قائم ومررت برجل قائم وجاء زيد راكبا وزيد حسن وهند حسنة الى غير ذلك وقد يقال انما يكون معناها له بعد رفعها ضميره فكيف يجعل الرفع سابقا على كونها له ومراده بما ذكر ان تكون الصفة ليس بعدها اسم يصح نسبتها اليه فلو جعل المصنف هذا هو القسم اتضح الامر وترتب لرفع الضمير وغيره بعد ذلك فلو صرح به لكان حسنا وطابقته في افراد وتذكير وفروعهما وهي التثنية والجمع فرعا الافراد والتانيث فرع التذكير وذلك نحو برجل حسن وبرجلين حسنين وبرجال حسنين وبامراة حسنة وبامراتين حسنتين ونساء حسنات ما لم يمنع من المطابقة مانع لكون الصفة لا تذكر بغير او لا تونث كجريح او لا تثنى ولا تجمع كافعل من وكالمصدر قال بعض الشارحين في افصح اللغتين قلت ليست المطابقة لغة فصيحة بل هي امر نادر في كلمات مسموعة وكذلك ان كان معناها لغيره ولم يرفعه نحو مررت برجلين حسني الغلمان او حسنين غلمانا وبرجال حسني الغلمان او حسنين غلمانا وبامراة حسنة الغلام او حسنة غلاما فان رفعته جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند اليه اي الى ذلك الغير يعني ان الصفة تعطى حينئذ ما يعطى الفعل المسند الى ذلك المرفوع فتقول مررت برجلين حسنين غلاماهما وبرجلين حسنين غلمانهم كما تقول حسنا غلاماهما وحسنوا غلمانهم على راي هذه اللغة وكان حق المصنف ان يقول في المطابقة وعدمها لان عدم المطابقة لازم في لغة الجمهور بالنسبة الى التثنية والجمع وراجح عند الجميع بالنسبة الى التانيث اذا كان المرفوع مجازي التانيث وحقيقية وقد فصل وتجب المطابقة في التذكير والتانيث عند الجميع في غير ما استثنى ويترجح فيما يمكن جمعه جمع تكسير وما امكن تكسيرها كقائم وقاعد حينئذ اي حين اذ هي الواقعة لما بعدها مسندة الى جمع فهو اي تكسيرها اولى من افرادها فقولك مررت برجل قيام غلمانه وقعود اخوانه اولى من قولك قائم غلمانه وقاعد اخوانه وهذا قول المبرد والجزولي وقال الجمهور واختاره الشلوبين والابدي لا يرجح الافراد والقول الاول يشهد له كثرة مجيء السماع به نحو خشعا ابصارهم يخرجون وكقوله تعود الذئب بالضريم عواذله وقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي على مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل والقول الثاني يشهد له القياس لانها كالفعل ومنه خاشعا ابصارهم وقيل الاولى الجمع ان تبعت جمعا والافراد ان تبعت مفردا نحو مررت برجال حسان قومهم وبرجل حسن قومه وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم ان امكن ذلك على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة فتقول جاءني رجل قاعدون غلمانه ورجلان فاضلان ابواهما على لغة من يقول قاما اخواك وقاموا اخوتك فتجعل الالف والواو علامة لا ضميرا وقد مر الكلام على هذه اللغة قال الرضي لكن ضعف قاعد ون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدها علامتين للتثنية والجمع ضعيف بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامة المثنى والمجموع ولو كانا فاعلين لم ينقلبا في حالتي النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما قيدنا قوله وتجمع جمع المذكر السالم بامكان ذلك احترازا من نحو مررت بقوم سابقة خيلهم وعالية ابنيتهم اذ لو اردت هنا ان تجمع جمع سلامة المذكر لم يمكن وقد تعامل الصفة غير الرافعة ما هي له ان قرن بال معاملتها اذا رفعته وشمل قوله غير الرافعة الناصبة والخافضة والظاهر ان محل السماع انما هو الخافضة فانه حكي مررت برجل حسنة العين ووجهه تنزيل المعنى منزلة الضمير مثل فان الجنة هي الماوى وتنزيل المرفوع لفظا فكانه قيل حسنة عينه وعلى هذا فيقال مررت برجل حسان الغلمان وكريمة الام وبامراة كرام الاباء وكريم الاب كما تقول حسان غلمانه وكريمة امه وكرام اباؤها وكريم ابوها ومنه قول الشاعر بليلة خرس الدجاج سهرتها ببغداد ما كانت عن الصبح تنجلي وللفارسي فيه توجيهان احدهما ان الاصل خرسا دجاجهم ثم كسرت الصفة فقيل خرس دجاجها ثم نقل الاسناد وبقي اللفظ بحاله لان المعنى لم ينتقل وهذا التوجيه موافق

لما في الاصل والثاني انه انما قال ذلك لانها عنده ليست ليلة واحدة بل ليال متعددة من طولها قال ابن الصائغ وهذا التوجيه في هذا
الموضع حسن جيدا وقال ابن عصفور وحكى بعض اهل اللغة ليلة خرس اذا لم يسمع فيها صوت فخرس مفرد مخفف منه قال ابن الصائغ
وعلى هذا الخرس صفة لليلة بالحقيقة فكيف اضيف الى الدجاج واعلم ان قول المصنف اذا رفعته لا حاجة اليه لان معنى قوله عاملتها
معاملة الرافع ما هو الا هو واذا قصد استقبال الصفة المصوغة من فعل ثلاثي على غير صيغة فاعل ردت اليه اي الى فاعل وذلك
كعفيف وشريف فيقال عارف وشارف وهو حاسن غدا وفارح بعد غد وهو سائد قومه عما قليل وهو مائت ولو بعد حين
وقال الشاعر: فقلت لهم شآ رغيب وجامل * فكلكم من ذلك المال شابع * وقال الاخر: ان الناس مثل السفر والموت منهل * لدى كل يوم
وارد بعد وارد * الى حيث يشقى الله من كان شاقيا * ويسعد من في علمه هو ساعد * وظاهر كلام المصنف في الاصل والشرح ان رد
الصفة الى فاعل مخصوص بالاستقبال وكانه وقف عن ظاهر ما نقل عن الفراء من انه قال العرب لا تقول لمن قد مات هذا مائت انما تقال
في الاستقبال والظاهر ان ذلك ليس بشرط بل تحول الى هذه الصيغة اذا اريد العروض في الحال او العروض في الماضي وعدم الاتصال بالحال
حتى لا يكون وصفا ثابتا بل وصفا حادثا منقطعا كالفعل في الحدوث والتجدد وانما قال من ثلاثي لان الملاقية من غير الثلاثي لا يكون
الا على صيغة اسم فاعله كمنطلق اللسان ومستقيم الذهن ونحوه فلا ترد اصلا الى صيغة فاعل الذي هو اسم فاعل الثلاثي المجرد ما لم
يقدر الوقوع فلا ترد الى فاعل وذلك مثل قوله تعالى انك ميت وانهم ميتون اي انكم في عداد الموتى وان كنتم احياء لان ما هو كائن
فكان قد كان وهذه القراءة وهي قراءة السبعة ابلغ من قراءة بعضهم انك مائت وانهم مائتون وان قصد ثبوت معنى الاسم
الفاعل لاحد ونه عومل معاملة الصفة المشبهة في اضافته الى مرفوعه في المعنى بعد تحويل الاسناد وفي نصبه ايا على التشبيه
بالمفعول ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة كقول ابن رواحة رضي الله عنه: تباركت اني من عذابك خائف * واني اليك تائب
النفس باخع * وكقول الاخر: ومن يك مثل الفرام تابعا * هواه فان الرشد منه بعيد * هذا في اللازم واما في المتعدي فكقوله
* لا الراحم القلب ظلاما وان ظلما * ولا الكريم بمناع وان حرما * ولو كان اي اسم الفاعل مصوغا من فعل متعد الى واحد وهذا القيد الذي
اهمله لا بد منه اذ لا يجوز ان يقال زيد معطي الاب درهما او معلم الاخ عمرا قائما بلا خلاف اما اذا كان متعديا الى واحد والخلاف
فيه ماثور والمصنف اختار الجواز ان امن اللبس كما اذا اثني في مقام على ابناء زيد بالشفقة والرحمة وذم عبيده بالظلم فقلت فيه
زيد راحم الابناء وظالم العبيد اي ان له ابناء يرحمون الناس وعبيدا يظلمون الخلق فهذا لا يجوز لامن اللبس ولو قلته في مقام
لا قرينة فيه امتنع اذ لا يعلم هل المراد ان له ابناء يرحمهم وعبيدا يظلمهم او ان له ابناء راحمين وعبيدا ظالمين فيمتنع هذا الوجه
للالباس فيجوز الاول لعدمه وفاقا للفارسي وكثير يمنعون ذلك مطلقا كما تقدم وفصل منهم ابن عصفور وابن ابي الربيع تفصيلا
اخر فقال لا يجوز ان حذف المفعول اقتصارا ويمتنع في غيره فلا يقال ضارب الاب عمرا وخص بعضهم الخلاف بحال ذكر المفعول فاما
اذا لم يذكر فقال لا خلاف في التشبيه نحو راحم القلب والاصح ان يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد ثلاثيا كان او غيره لكنه لم يمثل	جوازم
بما ليس ثلاثيا ومثاله زيد مظفر العبيد ومؤدب الخدام ولا فرق من هذا الباب اي باب الصفة المشبهة مطلقا في رفع السببي
ونصبه وجره على ما تقرر في الصفة نحو مضروب العبد بالرفع والنصب والجر وظاهر قول المصنف لا صح ان في المسئلة خلافا فا
ابو حيان ولا اعلم احدا منعها وقد يفعل ذلك اي اثبات حكم الصفة المشبهة باعتبار رفع السببي ونصبه وجره بجامد لتاوله
بمشتق فيقال وردنا منهلا عسلا ماؤه وعسل الماء ونزلنا بقوم اسد انصارهم واسد الانصار وصاهرنا حيا اقمار النساء
واقمار النساء اي حلو وشجعان وحسان واكثر ما ورد ذلك في اسماء الاجناس كرجل هاشمي ابوه تميمية امه وهاشمي الاب تميمي
الام وفي الغرة لابن الدهان اسد في قولك مررت برجل اسد لا يرفع الظاهر فاما قوله: سل الله عبد الله اذ فر هل راى
* كتيبتنا في الحرب كيف قناعها * وكم رام لم يلق لاحبة بعدها * ولاقى اسودا هصرها ومصاعها * فقيل هصرها ومصاعها

بل لان من فراعها وقيل مرفوعان بأسوده وفي بعض نسخ التسهيل هنا ولا تعمل الصفة المشبهة في اجنبي محض وهذا مستفاد مما تقدم
ولا تنفصل من معمولها فيمتنع ان يقال زيد حسن في الحرب وجهه بالنصب كذا لو نعت فالمنع في الصورتين مذهب الجمهور و
في البسيط ان معمولها غير المجرور يجوز ان ينفصل منها بدليل منفية لهم الابواب وفي شرح الخفاف لا يجوز نحو كريم فيها حسبه الا
الا في الشعر كقوله سرى لها ما فات الا كثرون حصا والا كرمون انا ما ينسبون ابا واما اذا كان المعمول مجرورا فمنع الفصل ظاهر ولا
تؤخر عن منصوبها فلا يقال زيد وجهه حسن لضعف العمل وانما قيد بالمنصوب لان الذي قد تصور تقديمه واما المرفوع على الفاعلية و
المجرور على الاضافة فامتناع تأخرها عنه معلوم اذ رافع الفاعل لا يتأخر عنه والمضاف لا يتأخر عن المضاف اليه باب
اعمال المصدر ولم يعرف المصنف المصدر هنا لتقدم تعريفه في باب المفعول المطلق وكان ينبغي تقديمه على الاوصاف فانما ولي الفعل لانه
اصله ولان عمله في الازمنة كلها يعمل المصدر بسبب قوة مشابهته للفعل مظهرا لا مضمرا لضعفه حينئذ بالاضمار والحروف الفعل
فلا يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اعماله مضمرا مستدلين بوقوعه كقول زهير وما الحرب الا
ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي وما الحديث عنها وحكى بعضهم عن الفارسي انه جوز اعمال المضمر في المجرور وقال
به الرماني واجازه ابن جني في ذلك مع تصريحه بمنع اعماله في المفعول الصريح وقضية اجازة اعماله في المجرور جواز اعماله في الظرف
وقد اجازه جماعة ولم ار احدا حكى اجازة اعمال اسم الفاعل مضمرا كان يقال جاء الضارب زيدا واكرمتهما عمرا اي واكرمت الضاربين
عمرا مكبرا لا مصغرا فانه بالتصغير يزول عن الصيغة التي هي اصل الفعل مع نقص المعنى ولذلك عمل المجموع جمع تكسير لانه وان
زالت منه الصيغة الاصلية بالتكسير لكن المعنى معها باق بل متضاعف بالجمعية كذا قال المصنف في الشرح وهو مخالف لقوله في الكافية
واعمل المضمر والمحدود ومصدرا فارق التوحيد ورب محدود ومجموع عمل وبسماع لا قياس قد قبل وهذه المسئلة وهي مسئلة عمل
المصدر مجموعا مسئلة خلاف فذهب جماعة منهم ابن عصفور الى الجواز محتجين بقولهم تركته بملاحس البقر اولادها فملاحس جمع ملحس بمعنى
لحس وبقول الشاعر قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا الحزم والغلبا وبشواهد اخر وذهب اخرون الى المنع جاعلين
المنصب فيما استدل به اولئك بفعل مقدر غير محدود والمراد بالمحدود ان يكون على صيغة تدل على المرة فلا يجوز ان يقال عرفت
ضربتك زيدا لان صيغة الواحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل ولا متبوعا قبل تمامه بذكر جميع متعلقاته فلا يجوز عرفت
سوقك العنيف الابل ويجوز بعده كقولك ان حبك اياي المفرط اهلك ولو قال ولا متبع قبل تمامه ليدخل فيه المنعوت وغيره
لكان احسن فقد قال السيرافي ان انت في قول الشاعر ازمعت من آل ليلى ابتكارا انت فانظر لاي ذلك تصير فاعل برواح فرده
الفارسي بان رواح مصدر وصف بمودع وعطف عليه بكور فيمتنع اعماله بعد ذلك عمل فعله فيرفع الفاعل نحو عجبني دق الثوب القصار
ونائبه نحو عجبني اعطاء الدينار الفقير والمشبه به نحو عجبني كون عدونا المقهور وينصب المفعول والمشبه به ويتعدد معموله
بحسب تعدد معمول الفعل والغالب على المصدر ان لم يكن بدلا من اللفظ بالفعل نحو ضربا زيدا والظرف لغو متعلق بنفس اللفظ
تقديره به اي بالفعل فافهم ان الحالة مغلوبة لا يقدر المصدر فيها بشيء واستدل المصنف على ذلك بانواع احدها ما وقع فيه المصدر مبتدا
سدت الحال مسد خبره كقول بعضهم سمعي اذني زيدا يقول كذا وكقول الشاعر رأي عيني الفتى اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا وهذه
هي مسئلة ضربي زيدا قائما والوجه فيها واضح اذ لا يقال ان اضرب زيدا قائما الثاني ما وقع اسما للا نحو لا رغبت عما رغبت فيه ووجهه
ان الحرف المصدري لا يقع هو وصلته بعد لا غير المكررة الثالث ما وقع اسما لان كقول اعرابي اللهم ان استغفاري اياك مع كثرة
ذنوبي لؤم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعجز ووجهه ان ان لا تدخل على ان الا مفصولة بالخبر ونحوه نحو ان لك الا
تجوع فيها ولا تعرى وقد يقال اللفظ الذي يقدر بلفظ اخر لا يلزم صحة النطق به مكانه وبعد ان المخففة من الثقيلة كقوله
لو علمنا اخلافكم عدة السلم عدمتم على النجاة معينا فهذا الموضع لا يصلح فيه تقدير ما المصدرية لانها هي وصلتها لا تسد ان

مسد المفعولين ولان الخفيفة المصدرية لان ان فعل وان يفعل لا يقعان بعد العلم فتعين تقدير المخففة او ان المصدرية نحو ولولا
دفع الله الناس بعضهم وكذلك كل مصدر وقع بعد فعل ارادة او كراهة او خوف او طمع او شبه ذلك واستشكل الشارح جعل المصدرية
قسيمة للمخففة لان المخففة مصدرية ايضا وقد يقال ان ان الخفيفة وضعا انما تسمى مصدرية باعتبار اختيها التفسيرية والزائدة
لا باعتبار هذه فكانه قال او ان القسيمة للتفسيرية والزائدة فلا اشكال او ما اختها اى المصدرية احترازا من بقية اقسام ما نحو
تخافونهم كخيفتكم انفسكم اى كما تخافون انفسكم كذا قدروه بناء على ان كاف التشبيه لا تدخل في المعروف على ان المصدرية
بل على ما ولكن لا يمتنع الاخر في القياس وان ثبت انهم لم يفعلوه فقد يكون لكراهة اشتباه اللفظ بلفظ كان المخففة من كان و
اعلم ان سيبويه يقدر المصدر العامل بان المفتوحة المشددة الناصبة لضمير الشان وهذا يتجه في جميع موارده وان ابن
عصفور قال بان والفعل او بان التي خبرها فعل وان كثيرا منهم قالوا بان والفعل او بما والفعل ويجب حمل كلامهم في ان على الخفيفة و
المخففة بسبب المحال والا لم يعم جميع المواضع والمصنف سلك طريقا اخرى فذكر انه اربعة اقسام مقدر بان فعل وبان يفعل وبما يفعل
وبان سيفعل وغير مقدر وهذا الاخير قسم خامس لم يذكره غيره وفيه ما علمت على ان كلام الجماعة في هذا الموضع مشكل لانه لا يجوز تقدير
ما مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز مطلقا واما ان فهي ممتنعة مع الحال جائزة مع غيره وهنا تنبيه قال ابو حيان من النقول
الغريبة قول ابن الخباز في النهاية في اتيته ركضا انه على قول البصريين ان ركضا بمعنى راكضا جاز اعماله فتقول ركضا فرسي او
على قول الكوفيين وهو قول ابي علي في الايضاح ان التقدير اركض ركضا بمعنى ما كضا لم يجز لانه بمنزلة ضربت ضربا قلت هذا مرجاه
على القواعد فلا غرابة فيه وعلى الاول يمكن ان يستانس به للمصنف في قوله ان لنا مصدرا عاملا مع انه لا يقدر بحرف مصدري وصلته
ويقال عليه ان الكلام في المصدر الباقي على معناه المصدري بلا تاويل وليس ركضا في قولك اتيته ركضا فرسي كذلك لانه انما عمل هنا
من حيث كونه في تقدير اسم الفاعل لا من حيث كونه مصدرا ولا يلزم ذكر مرفوعه لوجهين احدهما ان المعنى الذي من اجله وجب ذكر
الفاعل في الفعل مفقود في المصدر وذلك لان الفعل مع فاعله جملة والجملة لا بد لها من مسند اليه فوجب ذكر الفاعل لتحصل جملة
مستقلة والمصدر لا يكون مع فاعله جملة ابدا بل لا بد من جزء اخر غير معموله يكون معه جملة الا ترى انك لو قلت ضرب زيد عمروا
لم يكن كلاما حتى تقول اعجبني او ما اشبهه بخلاف قولك ضرب زيد عمرو فاذا ثبت ان المعنى الذي استحق الفعل ذكر الفاعل لاجله مفقود
في المصدر فلا يلزم من وجوب ذكر الفاعل في موضع يختل الكلام بتركه لزوم ذكره في موضع لا يختل الكلام بتركه وثانيهما ان التزام ذكر
المرفوع كان يؤدي الى الاضمار فيه عند ما يكون لغائب تقدم ذكره او متكلم او مخاطب ولو اضمر لادى الى محذور وبيانه انه لو اضمر فيه
لاضمر المثنى ولو اضمر المثنى لوجب ان يكون مستترا اذ ليس في الاسماء ضمير مرفوع بارز وذلك من خواص الفعل ولو اضمر مستترا لوجب
علامة التثنية في المصدر لان كل ضمير مستتر لمثنى لا بد من دلالة عليه ولو اتصلت به علامة التثنية لوجب ان يقال ضربان فيؤدي
الى احد محذورين لانه يستحق التثنية باعتبار مدلوله فلو ثني باعتبار مدلوله ايضا لادى الى تثنيتين وهو غير مستقيم ولو لم يثن باعتبار
مدلوله ادى الى اسقاط تثنية الاسم التي استحقها الاسم لنفسه لامر عرض له من رافعه هكذا قرره ابن الحاجب رحمه الله في بعض كتبه وما
قرره في امتناع اضمار المثنى ياتي مثله في اضمار المجموع بسوا فان قيل هذا بعينه يطرد في اسم الفاعل مثلا مع انه اضمر فيه فالجواب انا نمنع
صحة الاطراد وذلك لان اسم الفاعل لم يزل مدلوله يغاير مدلول فاعله لان الغرض من اسم الفاعل الدلالة على الفاعل لا غير لان
معنى الضارب من قام به الضرب فهو هو واذا ثني لم يثن الا باعتبار فاعله فوجب فيه الاضمار لذلك وامتنع في المصدر وانما قيد
بالمرفوع لان الاستغناء عن غيره لا يختص بباب المصدر قلت ويتجه مناقشته بان لنا صورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي ما
اذا كان اسما للكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يفضي الى بقاء الخبر بلا مخبر عنه كما لو قلت يعجبني كون قائم
بحذف المرفوع ومعموله اي معمول المصدر غير المستعمل بدلا من اللفظ بالفعل سواء كان مقدرا بالفعل والحرف او لم يكن بدليل ما

سنذكره في اخر الباب بدليل انه يمنع التقديم والفصل اتفاقا في نحو ضربي زيدا قائما وهو من عز القدر عنده كصلة لما قدمنا من ان المصدر
مؤول بالموصول والصلة في منع تقدمه عليه وفصله منه ونصبه عاملا فيما اوهم خلاف ذلك كما في قول الحماسي وبعض الحلم عند الجهل للذلة
اذعان فهذا يوهم تقديم معمول المصدر عليه فيقدر له عامل متقدم اي اذعان للذلة اذعان على ابدال المتاخر المذكور من المقدم المحذوف
كما في كانوا فيه من الزاهدين على راي وكقول الله تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فهذا قد يتوهم فيه ان الظرف متعلق
بالمصدر اذ المعنى على رجعه يوم تبلى السرائر وقد منع الفصل فيقدر له عامل اي يرجعه على ان من النحويين من يتساهل في الظرف
والجار والمجرور فاجاز تقديمهما على المصدر المقدر بالموصول الحرفي وصلته ومنع تقديمهما على صريح الحرف المصدري وصلته قال الشارح
ونقل عن الاخفش انه يجيز تقديم المفعول به على المصدر نحو يعجبني عمرا ضرب زيد وهو نقل غريب واعماله مضافا نحو اعجبني ضرب
الامير اللص اكثر من استعماله منونا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا برفع زيد وتنوين ضرب واعماله منونا كما مثلنا اكثر من اعماله مقرونا
بالالف واللام نحو عجبت من الضرب زيدا والمدرك في ذلك هو الاستقراء والا فقد قال ابن جني اعمال المصدر منونا اقوى احوال
اعماله لانه نكرة فهو اشبه بالفعل ثم بعد ذلك عمله مضافا لان المضاف كثيرا ما ينوى فيه الانفصال ثم يلي ذلك عمله مع لام التعريف
وساق المصنف هذه المسئلة مساق المتفق عليه وليس كذلك فاما المضاف فقد صرح بعضهم بانه لا خلاف في صحة عمله قال الشارح
ووقع في كلام بعضهم ما يشعر بان فيه خلافا واما المنون ففي اعماله خلاف اجازه البصريون ومنعه الكوفيون وحملوا ما يقع بعده
من مرفوع او منصوب على اضمار العامل واما ذو الالف واللام ففيه مذاهب اجازة اعماله وهو مذهب سيبويه ومنعه وهو مذهب
الكوفيين وبعض البصريين كابن السراج وجوازه على قبح وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين والتفصيل بين ان يكون ال معاقبة
للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا المسيء اليه اولا فلا يجوز نحو عجبت من الضرب زيد عمرا وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة قال
ابو حيان وهذا المذهب هو الصحيح واستدل بان ال في الشواهد التي ذكروها معاقبة للضمير فهذه اربعة مذاهب فان قلت فماذا
يصنع المانعون بقول الشاعر ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل قلت يقدرون للمنصوب عاملا اي ينكي اعداءه
فقال الشارح ولم يسمع رفع الفاعل بعد المعرف بال الا في قول الشاعر عجبت من الرزق المسيء الاهه والنول بعض المحسنين فقيل
بنصب المسيء ورفع الاهه بالرزق وهو مصدر رزق يرزق وانكر ابن الطراوة وغيره ان يكون بكسر الراء مصدرا بل هو بمعنى
المرزوق كالطحن بمعنى المطحون فلا حجة في البيت على هذا بل يرتفع الاهه بفعل مقدر هذا كلامه ولم يتكلم على عجز البيت مع ان
فيه مصدرا معرفا بال وقع بعده مرفوع يظهر كونه فاعلا به ويضاف الى المرفوع نحو وما كان استغفار ابرهيم لابيه او المنصوب نحو
لا يسأم الانسان من دعاء الخير ثم يستوفي العمل كما كان يستوفيه الفعل فان اضيف الى المرفوع انتصب بعده المفعول نحو ولولا دفع
الله الناس وان اضيف الى المنصوب ارتفع بعده الفاعل وهذا ليس بكثير قال الشارح ولم يجئ منه في القران الا ما روي عن ابن
عامر انه قرا ذكر رحمة ربك عبده زكريا بضم الدال والهمزة قلت وقد اجاز ابن السيد البطليوسي ان يكون من ذلك قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فجعل من في محل رفع على انه فاعل بحج المضاف الى المفعول الذي هو البيت فان قلت
يرده ان المعنى حينئذ ولله على الناس ان يحج البيت مستطيع فيلزم تاثيم الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وهو باطل قلت بهذا
رده ابن هشام في مغنيه وهو مبني على ان الالف واللام لاستغراق الجنس وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد حينئذ
بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وذلك لان حج البيت مبتدا والخبر قوله لله على الناس والمبتدا مقدم على الخبر رتبة
وان تاخر لفظا فاذا قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هؤلاء
الناس المذكورين ويدل عليه انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب وقلت حق ثابت لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد الاسم
مصحوبها وهو علامة الاداة التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة

بين العهد وغيره كالجنس والعموم فانها تحمل على العهد نظرا الى القرينة المرشدة لذلك وجمهور المعربين على ان من استطاع في محل
جر على انه بدل بعض من الناس وحذف الرابط لفهمه اى من استطاع منهم ويلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه
بالمبتدا ولا يخفاك ما فيه ومن مجئ المصدر مضافا الى المفعول مع ذكر الفاعل بعد قوله عليه الصلوة والسلم في حديث اركان
الاسلام وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقال الشاعر افنى تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق
وذهب بعض النحويين الى ان اضافته الى المفعول ورفع الفاعل بعده لا يجوز الا في الشعر قال المصنف والصحيح جوازها مطلقا
لورود استعمالها كذلك في النثر والنظم كما تقدم وهذا معنى قوله ما لم يكن الباقى فاعلا فيستغنى عنه غالبا فاشار بقوله غالبا الى
جواز ذلك بقلة وقد يضاف الى الظرف فيعمل بعده عمل المنون كمثال سيبويه عجبت من انتظار يوم الجمعة زيد عمرا وانما عمله بعد ذلك
قد يكون لفظا كما ذكر وهو الكثير وقد يكون تقديرا كما في قولك اعجبني ضرب زيدا اليوم بنصب زيدا وخفض اليوم فهذا عمل بعد تقديم
المضاف اليه وهو الظرف تقديرا لا لفظا لكن لا يجوز ذلك في الفاعل لا تقول ضرب زيد اليوم برفع زيد وخفض اليوم وتبع مجروره لفظا
ومحلا فتقول باعتبار الاتباع اللفظى يعجبنى اكل زيد الظريف نفسه بجر زيد وما بعده ويعجبنى شرب اللبن الصرف والعسل بجر اللبن
وما بعده وتقول باعتبار الاتباع المحلى الظريف نفسه في المثال الاول بالرفع لانه تابع لزيد بالنظر الى محله وهو رفع على الفاعلية و
بنصب الصرف والعسل في المثال الثانى لانه تابع للبن بالنسبة الى محله وهو نصب على المفعولية ان جعلت فعل المصدر مبنيا للفاعل
اى عجبنى ان شرب اللبن وظاهر كلام المصنف جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وذهب سيبويه
ومحققوا اهل البصرة الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد فهذه ثلاثة مذاهب
والظاهر منها هو الاول لورود السماع كقراءة الحسن اولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقال الشاعر السالك الثغرة
اليقظان سالكها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل برفع الفضل على انه نعت للهلوك على المحل وقال الشاعر ايضا يا لعنة الله و
الاقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار فهذه من شواهد الرفع وجاء في النصب قوله مخافة الافلاس والليانا وقول الاخر
هويت ثنايا مستطابا مجددا فلم يخل من تمهيد مجد وسوددا وقول الاخر ما جعل امر القوم سيدا الا اعتياد الخلق المجددا
وتاويل هذه الشواهد كلها على ارتكاب اضمار بخلاف الظاهر من غير ضرورة فلا يصار اليه هذا الذى ذكرناه من الاتباع لفظا او
محلا جائز ما لم يمنع مانع كما في اعجبنى اكرامك وزيد فان الاتباع هنا بالجر يؤدى الى العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض
وهو ممنوع كما ستعرفه في باب النسق ان شاء الله تعالى فان كان ذا اى مجرور المصدر مفعولا ليس بعده مرفوع بالمصدر نحو عجبت من
شرب العسل الصرف جاز في تابعه ثلاثة اوجه الرفع على ان يكون المصدر مقدرا بفعل المفعول اى اعجبنى ان شرب العسل الصرف وفي الحديث
امر بقتل الابتر وذو الطفيتين اى امر بان يقتل الابتر وذو الطفيتين وهذا مبنى على جواز كونه رافعا للنائب عن الفاعل وهو مذهب
جمهور البصريين فاجازوا عجبت من جنون بالعلم زيد وقال ابن خروف يجوز ان لم يقع في لبس ومنعه قوم منهم الاخفش واختاره الى
الشلوبين ونسبه ابن الربيع الى اكثر النحويين قال في الافصاح وهو الصحيح وجاز فيه النصب بناء على ان المصدر مقدر بفعل مبنى للفاعل
اى عجبت من شربى العسل الصرف وجاز فيه الجر بالاتباع على اللفظ وهو واضح والوجهان الاخران باعتبار المحل على التقديرين
المتقدمين ولاسم مصدر عمل اى عمل المصدر اسمه اى اسم المصدر غير العلم واما العلم فلا يعمل كبرة وفجار لانه خالف المصادر الاصلية بكونه
لا يقصد به الشياع ولا يضاف ولا يقبل ال ولا يقع موقع الفعل ولا موقع ما يوصل بالفعل ولذلك لم يقع مفعولا مطلقا للتاكيد
الفعل وبيان نوعه او عدده وهو اى اسم المصدر غير العلم ما دل على معناه اى معنى المصدر فخرج بذلك نحو الدهن والكحل فانه اشتمل
على حروف الفعل ولكنه لم يدل على معنى المصدر الذى هو الحدث بل دل على جوهر وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض
ما في فعله فخرج نحو قتال فانه مدته مقدرة بدليل صحة الرجوع اليها مع بقاء صيغة الاسم فيقال قيتال فتكون الياء بازاء مدة قاتل

وخرج بقوله دون عوض نحو عدة واقامة واستقامة وكذا تكليم وتعليم والعوض التاء في اوله لا الياء التي قبل اخره فانها كالف انطلاق ثم
هذا البعض الذي يخلو منه الكلمة لا يكون في اسم المصدر الا زائدا واما المصدر فيكون اصلا كعدة وغيره كقتال والحاصل ان اسم الحدث
اما ان يكون احرف احرف الفعل او زيد منها او انقص فالاول نحو التكلم والتعلم والتوضوء والثاني نحو الاكرام والانطلاق والاغتسال وهذان
والنوعان من باب المصدر والثالث ان كان ما تولد منه لفظ موجود افتقر بالحيث يصح النطق به مع بقاء التثنية غير مغيرة نحو قاتل
قتالا فانه يقال قاتل قيتالا وهو الاصل فهو ايضا مصدر وان لم يكن كذلك فان عوض من محذوفه اما عوض في الاخرة كما في قولك
وعد عدة او في غير الاخر كما في قولك علم تعليما وسلم تسليما فمصدر ايضا والعوض في التعليم والتسليم التاء التي في اوله كما مر لا المدة التي
قبل الاخر لانها تثبت في المصادر لغير عوض كما في الانطلاق والاكرام وان لم يكن عوض فاسم مصدر كاعطى عطاء وكلم كلاما واعلم ان حق
المصنف ان يقيد البعض بكونه اكثر من حرف واحد فانه نص في الشرح على ان وضوا وغسلا من اسماء المصادر وكذلك الكلام و
غرقا وعشرة وعونا وكبر البناء على ما بينهما وبين الاغراق والمعاشرة والمعانة والتكبر والتكلم قال واما نحو العطاء والثواب في قول الشاعر
لا نواب الله اهل جزائه وقول الاخر اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا فمصدران حذف زائدهما اذ الاصل
اثواب واعطاء فحذفت الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء فلقرب ما بينهما حكمنا بمصدريتهما بخلاف ما تقدم في الامثلة والله تعالى
اعلم وصار على هذا الاسم الدال على مجرد الحدث ثلثة اقسام مصدر تام ومصدر محذوف الزوائد واسم مصدر وتبين الفرق بينهن
والاولان يعملان بلا اشكال والثالث علم فلا يعمل اتفاقا وغيره فيختلف فيه وفي حديث الموطا من قبلة الرجل امراته الوضوء فاعمل المصدر
وكذا اعمله من قال* قالوا كلامك وعدا وهي مصغية* يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا* فان وجد عمل من رفع او نصب بعدما تضمن
حروف الفعل من اسم ما يفعل به نحو دهنك لحيتك وكحل هند عينها او ما يفعل فيه نحو المرجع الارض كفاتا احياء وامواتا اذ الكفات
اسم لما يكفت فيه الاشياء اي تضم وتجمع فهو اي فالعمل لمدلوله اي باسم ما يفعل به او فيه عليه اي على ذلك العامل المحذوف فيقدر في
الاول دهنت محذوفا عليه يدل دهنك وفي الثاني كحلت يدل عليه كحل هند وفي الثالث نكفت احياء وامواتا يدل عليه كفاتا قال
ابو حيان ونقصه ان تقول او من اسم ما يفعل كالخبز والطحن والرعي قال وكل هذا يطلق عليه اسم المصدر ومعناه ان اسم اصل وضعه
ان لا يكون مصدرا بل مفعولا به او فيه من حيث الوضع ثم يطلق ويراد به المصدر مجازا وهذا هو الذي وقع الخلاف في اعماله

فصل في الكلام على شيء يتعلق بالمصدر الواقع بدلا من التلفظ بالفعل يجيء بعده المصدر الكائن بدلا من الفعل
معمول نحو ضربا زيدا وذهابا الى السوق عامله على الاصح المصدر الذي هو البدل عن الفعل لا الفعل المبدل منه وفاقا لسيبويه والاخفش
واختلف اولا في اقتياس هذا على اقوال احدها انه لا ينقاس ونسبه اكثر المتاخرين الى سيبويه الثاني انه ينقاس في الامر كقوله* فندلا
زريق المال ندل الثعالب* والدعاء نحو* يا قابل التوب غفرانا ما ثما* والاستفهام نحو* اعلاقة ام الوليد بعدما* افنان راسك كالثغام
المخلس* والتوبيخ بغير الاستفهام نحو وفاقا بني الاهواء والغي والونى والانشاء نحو حمدا لله والوعد نحو قالت نعم وبلوغا بغية ومنى
قاله المصنف الثالث انه ينقاس في الامر والاستفهام فقط قاله بعض المغاربة ثم اختلف في ناصب المصدر ففي الافصاح انه مفعول به
عند سيبويه اي الزم ضربا وان غيره يراه منصوبا باضرب وما حكاه المصنف عن سيبويه والاخفش قال به الفراء والزجاج والفارسي و
خالفه في ذلك المبرد والسيرافي وجماعة ومن ادلة الاولين اضافة المصدر الى المعمول في نحو فضرب الرقاب وفي بعض نسخ التسهيل بعد ما
سبق والاصح ايضا مساواة هذا المصدر في اسم الفاعل في تحمل الضمير وجواز تقديم المنصوب به والمجرور بحرف متعلق به فاما تحمله الضمير
فهو مما تفرد به عن القسم الاول اذ هو لا يتحمل ضميرا كما اسلفناه واما تقديم معموله فلانه ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة فيقال ضربا
زيدا وزيدا ضربا ومرورا بزيد وبزيد مرورا قال بعض الشارحين والخلاف في ذلك مبني على ان العمل للمبدل او المبدل منه فعلى الثاني لا
ضمير في المصدر بل هو في ذلك الفعل وعلى الاول يتحمل الضمير واما جواز تقديم المعمول فقد يجيء ايضا على هذا الخلاف فعلى الثاني يجوز زيدا

ضربا وعلى الاول يمتنع هذا كلامه والتحقيق انه ان قيل العمل للفعل جاز التقديم او للمصدر فان قيل بالمشهور من انه مفعول مطلق ناب منابه عليه فالعمل ايضا للفعل ويجوز التقديم فان قلنا التقدير الزم ضربا كما حكاه صاحب الافصاح عن سيبويه على ما مر فالعمل للمصدر لان ضربا بمعنى ان تضرب امتنع التقديم والله تعالى اعلم

باب حروف الجر سوى المستثنى بها وهي خلا وحاشى وعدا في احد الوجهين وانما ترك ذكرها في هذا الباب لان الكلام عليها قد سبق في باب المستثنى وانما سميت حروف الجر بذلك اما لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء فيكون المراد من الجر المصدر ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الافعال الى الاسماء اى توصل معانيها واما لانها تعمل الجر فاضيفت الى الاعراب الذي هو اثرها كما في قولهم حروف النصب وحروف الجزم واعلم ان حرف الجر لا بد له من متعلق به الحروف كقولك سرت من البصرة لانه اوصلت معنى السير الى البصرة على معنى الابتداء وهو متعلق به فاذا قال النحوي بم يتعلق هذا الحرف وما العامل فيه فانما يعني ما الذي اوصل هذا الحرف معناه فان قلت يقع في عبارة بعضهم الجار يتعلق بكذا وفي عبارة اخرين الجار والمجرور وفي عبارة اخرين المجرور يتعلق بكذا فما هو المجرور من هذه العبارات قلت التحقيق ان العامل انما يعمل في الاسم الذي يلي الجار لا في الحرف الجار واطلاق من قال العامل في الجار كذا فيه تسامح وقول من قال الجار والمجرور يتعلق بكذا ملحوظ فيه ان الجار يتنزل منزلة الجزء من المجرور به فجعل التعلق لهما معا والحق ما قدمناه اولا فاذا قلت مررت بزيد فزيد متعلق بالفعل بمعنى انه معمول له بحسب المحل اذ هو في محل نصب على معنى ان الفعل يقتضي نصبه لو كان متعديا كما يقال بدل مررت بزيد جاوزت زيدا هذا اذا لم يكن بعض الجار والمجرور عوضا عن العامل اما اذا صار عوضا منه فيحكم على محلهما جميعا باعراب هو اعراب العامل فيقال محل من الكرام في قولك مررت برجل من الكرام جر وفي زيد من الكرام رفع وفي جاء زيد بثيابه نصب كذا حرره بعض المتاخرين فان قلت يقتضي ما قررته من ان حرف الجر يوصل معنى الفعل الى الاسم ان لا يكون الاحرف العاملة للجر في المستثنى متعلقة بشيء لانهن لتنحيه الفعل عما دخلن عليه بل مقتضى ذلك ان لا يكن احرف جر اصلا قلت ليس المراد من ايصال حرف الجر معنى الفعل الى الاسم ايصاله اليه على وجه الثبوت بل المراد تعليقه به الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو في باب الاستثناء مفيد لانتفاء معنى الفعل فيتعلق به على هذا الوجه فقولهم لا بد لحرف الجر من متعلق يستثنى منه امور كالزائد ولعل في لغة عقيل ولولا على قول سيبويه في لولاي ولولاك ولولاه ان حروف جر سيمر بك في هذا الباب شيء من ذلك ان شاء الله تعالى فان سلمنا ان معنى التعدية هو اثبات معنى الفعل بواسطة الحرف وتعليقه به على جهة الحصول له قلنا الاحرف الجارة للمستثنى مستثناة من ذلك وقد قال به بعض النحاة فمنها من بكسر الميم وسكون النون وقد يقال منا على زنة الحبل منا هي الاصل عند الكسائي والفراء وخففت لكثرة الاستعمال واستشهد والمنا بقوله ❊ بذلنا مارن الخطي فيهم ❊ وكل مهند ذكر حسام ❊ منا ان ذر قرن الشمس حتى ❊ اغاب شريدهم فتر الظلام ❊ قال ابو حيان وخرجه ابو الفتح بن جني على ان منا مصدر منى اذا قدر وانه استعمل ظرفا كحفوق النجم قلت وتخريجه على ذلك غير جيد اذ حاصل الكلام حينئذ اوقعنا بهم زمن تقدير طلوع الشمس الى حين انتشار الظلام ولا طائل تحته وليس بمراد وانما المراد ان الايقاع بهم حصل من طلوع الشمس الى حين نشر الظلمة واخفائها الشريد عن العيون فمنا حينئذ كمن الابتدائية وهي لابتداء الغاية والمراد بالغاية في هذا وفي قولهم انتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى ابتداء النهاية وانتهاء النهاية مطلقا اى سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او زمانا نحو صمت من اول الليل الى اخره او غيرهما وهو انه من سليمان وقراءة القران من اول البقرة الى اخرها وتصدقت من درهم الى مائة على الاصح وهو مذهب الكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه ومنع البصريون كونها لابتداء الغاية في الزمان واختار المصنف الاول ففي الحديث من يعمل لي من نصف النهار الى صلوة العصر على قيراط قيراط فعملت النصارى من نصف النهار الى صلوة العصر على قيراط قيراط ثم قال من يعمل لي من صلوة العصر الى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين فانتم الذين يعملون من صلوة العصر الى غروب الشمس فاستعملت في الزمان اربع مرات واستدل ايضا بقوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من اول يوم وقوله تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة قال

الرضي

الرضي وانا لا ادري في الايتين معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كا
والمشي ونحوه فيكون المجرور بمعنى الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد
نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو
باقل من خطوة وليس التاسيس والتاحذين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعدهما وهذا معنى في من في
الايتين بمعنى في قلت والشواهد على مجي من للابتداء في الزمان كثيرة جدا وتاويل ما كثر وجوده ليس بجيد وهو تكلف لا داعي اليه
فلذلك اختار المصنف المذهب الكوفي في المسئلة وافاد ابن ابي الربيع في الشرح الايضاح ان محل الخلاف انما هو الموضع الذي يصلح فيه
دخول منذ فمثل قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد لا يكون في محل الخلاف في شيء لانه لا يصلح فيه دخول منذ فتامله وللتبعيض نحو
ومنهم من كلم الله وعلامتها امكان سد بعض مسدها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون واثبات هذا المعنى لمن هو مذهب
الجمهور وهو الصحيح خلافا للاخفش الصغير وابن السراج والمبرد والسهيلي زعموا في نحو اكلت من الرغيف انها لابتداء الغاية وان
ذلك معنى لا يفارقها اصلا ولبيان الجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا
ممسك لها ما ننسخ من اية ومن ومخفوضها في ذلك في موضع نصب على الحال ومنه فاجتنبوا الرجس من الاوثان وفي كتاب المصاحف
لابن الانباري ان بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات منهم مغفرة في الطعن على بعض الصحابة
رضي الله عنهم والحق ان من فيها للتبيين اي الذين هم هؤلاء واثبات هذا المعنى لمن قال به المعربون والمفسرون وجماعة متقدمون
ومتاخرون منهم النحاس وابن بابشاذ وعبد الدائم وابن مضا ونفاه اكثر المغاربة وتعرف من البيانية بان يكون قبلها او بعدها
مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرون انها
الدراهم وللضمير من قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان
ذلك المجرور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض حقيقة فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة
لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء قال الرضي وهو بعيد لان الدراهم
هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدا لنفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدا له
قلت مقتضى هذا ان يكون القول بانها للتبيين في ذلك باطلا لا بعيدا ثم قال وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في قولك انا من
خط في روضة ومن رعايته في حوم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بمن التبيينية مقدم
تقديرا كانك قلت انا في شيء من خط في روضة وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال
زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيء من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو
المعطوف عليه محذوف والذي بعده عطف بيان له وللتعليل نحو يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق وان منها لما يهبط
من خشية الله مما خطاياهم اغرقوا وقال امرؤ القيس ؛ وذلك من نباء جاءني ؛ وخبرته عن ابي الاسود ؛ وقال الفرزدق
يغضي حياء ويغضى من مهابته ؛ فما يكلم الا حين يبتسم ؛ وللبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة
في الارض يخلفون لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي بدل طاعة الله او بدل رحمة الله وتعرف بصحة قيام لفظ بدل
مقامها وللمجاوزة فتكون بمعنى عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وقيل هي في
هذه للابتداء لتفيد ان ما بعد ذلك من العذاب اشد قال ابن هشام وكان هذا القائل يعلق معناها بويل مثل فويل للذين
كفروا من النار ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل وقيل هي فيهما للابتداء او هي في الاولى للتعليل اي من اجل ذكر الله لانه
اذا ذكر قست قال المصنف في الشرح ومجيئها للمجاوزة نحو عدت منه وابنت منه وبرئت منه وشبعت منه ودويت منه

قال ولهذا المعنى صاحب افضل التفضيل فان القائل زيدا افضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمروا في الفضل وهذا اولى من ان يقال
انها لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه اولا انحطاط في نحو شر منه كما زعم سيبويه اذ لو كان الابتداء مقصود الجاز ان يقع الى
بعدها وقد يعارض بانه يقال ولو كانت للمجاوزة لكان وقوع عن في موضعها او للانتهاء وهذا قول الكوفيين واختاره المصنف واستدل
لصحة قولك تقربت منه وهو بمعنى تقربت اليه وبمرادفتهم رايت الهلال خلل السحاب في شممت الريحان من الطريق بدليل تجويز يقال البيت
الابتداء الغاية اذ الاولى للابتداء ومعنى مجرور والثانية مغاير لمعنى مجرور الاولى فاستحال ادعاء البدلية ويقين ان الثانية للانتهاء
وناوله لك غيرهم قال المصنف وقد اشار سيبويه الى ان من معاني من الانتهاء فقال وتقول رايته من ذلك الموضع بجعله غاية رؤيتك
كما جعلته غاية حين اردت الابتداء قال ابن السراج وحقيقة هذه المسئلة انك اذا قلت رايت الهلال من خلل السحاب فمن للهلال
والهلال لغاية لرؤيتك فلذلك جعله سيبويه غاية في قولك رايته من ذلك الموضع هذا كلام المصنف وقد نوزع في فهمه عن
سيبويه انها للانتهاء بان معنى قوله فجعلته غاية لرؤيتك انك جعلته محلا لابتداء الفعل وانتهائه معا فعلى هذا تكون من في اكثر
المواضع لابتداء الغاية فقط وفي بعضها لابتداء الغاية وانتهائها وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم اي على القوم كذا قال الاخفش
وقيل هو على التضمين اي منعناه منهم بالنصر وللفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث
من الطيب او ثاني المتباينين من غير قصاد نحو لا يعرف زيدا من عمرو واستشكله ابن هشام بان الفصل مستفاد من مادة الفعل في
الاية الثانية ومن معناه في الاولى لان العلم صفة توجب تمييزا لا يحتمل النقيض وكذا المثال والحاصل ان المصنف لم يمثل لذلك الا
بعامل دال بوضعه او بلازمه على الفصل فالاول نحو ليميز الله والثاني نحو والله يعلم لان العلم صفة توجب تمييزا وكذا المعرفة وجعل ابن
هشام من في ذلك لابتداء الغاية لان تمييز الشيء من الشيء انما يكون بعد الاختلاط فاذا قلت ميزت الردي من الجيد وان شئت
جعلته حاصلا من الردي فقلت ميزت الجيد من الردي فان ابتداء محل كل منهما حاصل من الحد الذي انتهى اليه الاخر ولهذا يصح ذلك
ادخال من على ايهما شئت مع اتحاد كل منهما المعنى ولموافقة الباء قاله يونس في قوله تعالى ينظرون اليك من طرف خفي اي بطرف خفي
كما تقول العرب ضربته من السيف اي بالسيف حكاه عنه الاخفش وهو قول كوفي فلم يكن للمصنف اطلاق الباء بل يجب ان يقيدها
بباء الاستعانة ولموافقة في على راي الكوفيين وتبعهم المصنف مستدلا بقول الشاعر عسى سائل ذو حاجة ان منعته
من اليوم سؤلا ان يتيسر في غد اي ان منعته في اليوم سؤلا وليس بقاطع لاحتمال كون من تبعيضية على حذف مضاف اي من
سؤلات اليوم وتزاد لتنصيص العموم وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها كانت
النكرة للاستغراق ظاهرا لكنها تحتمل احتمالا مرجوحا ان تكون للوحدة فيكون معنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فلما
زيدت من حصل التنصيص على استغراق الجنس وانتفى ارادة الوحدة فلا يصح ما جاءني من رجل بل رجلان او اكثر وانكر المبرد ان
يقال في من في مثل هذا التركيب انها زائدة لافادتها ما ذكر ولا وجه للانكار فان معنى الزيادة صلاحيتها للاسقاط فانها لم تدخل
لتوصيل العامل وان كان المعنى المراد بدونها او المجرد التوكيد وغيره بقول لتوكيد العموم نحو ما جاءني من احد وهو اخص من مطلق
التوكيد فانه قد يراد بالتوكيد تقوية الكلام كما قيل في زيادة ما نحو فيما نقضهم ميثاقهم انها للتوكيد وقال ابو الفتح بن جني انها
اعني ما بمنزلة اعادة الكلام ثانيا بعد نفي باي اداة كان او شبهه والصواب ان يقولا ونهي واستفهام بهل لما لا يحتمل كل
استفهام نحو لا يقم من احد وهل من خالق غير الله جارة نكرة مبتدا نحو ما لكم من اله غيره او فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر من
ربهم او مفعولا به نحو وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه وقد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع من قوله تعالى ما
اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله ولك تقدير كان التامة لان مرفوعها فاعل وناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل
واصله المبتدا قال ابو حيان وتزاد في ظرف ومصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير شديد وما صيد عليه من يوم قلت وما دخلا

فالو

في المفعول به اذ كل منهما عنده ملاحظ الاتساع واعتباره مفعول به ثم تقييد المصنف المفعول بقوله به يخرج بقية المفاعيل قال ابن هشام و
كان وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن ولكن لا
يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقا ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر اي تفريطا
مثل لا يضركم كيدهم شيئا اي ضيرا قال ولا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى اليه بفي وقد عديت بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا
حجة في الاية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا قال ابن هشام وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولا به لان المراد بالكتاب
اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وهذا راي الزمخشري والسياق يقتضيه قلت الظاهر انها لا تزاد في
ثاني مفعولي ظن ولا في ثالث مفاعيل اعلم لانهما خبران في الاصل وكلام المصنف يصدق عليهما اذ كل منهما مفعول به قلت لا نسلم وانما المفعول
على الحقيقة ما يتضمنه بانهما مضافا الى الاول اذ المظنون في قولك ظننت زيدا قائما هو قيام زيد كما مر في بابه فليس شيء منهما مفعولا به
بالحقيقة فخرج بقوله او مفعولا به فان قلت قضية هذا ان تخرج ايضا اول مفعولي ظن وثاني مفاعيل اعلم والغرض ان من تزاد مع كل
منهما فيحصل الخلل قلت ان خرج المذكوران فقد دخلا بقوله مبتدا اذ المراد به المبتدا في الحال او في الاصل فيكون ذلك مقيدا لهذا فكانه
يقول او مفعولا به ان لم يكن شيئا مما تقدم فان كان شيئا من المتقدم صحت الزيادة فلا خلل حينئذ واهمل اكثرهم اشتراط كون الاسم
الداخلة عليه من الزائدة مبتدا او فاعلا او مفعولا به فيلزم زيادتها في الخبر نحو ما زيد من قائم والتمييز في نحو ما طاب زيد من نفس والحال في
نحو ما جاء احد راكبا وهم لا يجيزون ذلك ولا يمتنع تعريفه ولا خلوه من نفي وفاقا للاخفش فانه اجاز الزيادة مع تعريف المجرور و
كونه غير منفي واستدل بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم واجيب عن الاول بانا لا نسلم زيادة من فيه داخلة على
الفاعل بل الفاعل ضمير مستتر في جاءك عائد الى القران ومن نبا المرسلين ظرف مستقر في محل نصب على الحال منه وعن الثاني بمنع الزيادة
لجواز كونها للتبعيض ولا ينصدع عن ذلك ما يتوهم من ان قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقض التبعيض لان ذلك انما يلزم
ان لو كانت الايتان خطابين لهذه الامة وكان قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطابا عاما لجميع هذه الامة ولا يتعين ذلك
لجواز ان يغفر بعض الذنوب لقوم من هذه الامة وجميعها لقوم اخرين من هذه الامة ولو سلمنا ان قوله تعالى يغفر الذنوب جميعا
عام لجميع هذه الامة فلا يلزم ايضا تناقض وانما يلزم ان لو كان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطابا لهذه الامة لكنه ليس خطابا
لها بل هو خطاب لامة نوح قلت انما يتم هذا ان لو ثبت ان المستدل به اية نوح ولم يثبت ذلك ولعل الاخفش انما استدل باية
الاحقاف الواردة في الجن وهو قوله تعالى يا قومنا اجيبوا داعي الله وامنوا به يغفر لكم من ذنوبكم فهذه واردة في هذه الامة لا في امة
نوح وقد ثبت ان الكسائي خرج على زيادتها ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وتقدم ما عليه واما زيادتها
داخلة على النكرة في الايجاب فقد استدل عليه بقولهم قد كان من مطر وبقول عمر بن ابي ربيعة ؞ وينمي لها حبها عندنا ؞ فما قال من كاشح
لم يضرر ؞ واجيب بان التقدير قد كان هو اي كائن من جنس المطر وفما قال هو اي قائل من جنس الكاشح قلت وينبغي ان يكون الظرف
مستقرا حالا من الضمير المستكن في الفعل فيهما العائد على الكائن والقائل وكان في المثال تامة لا ناقصة وقد قبل التقدير فيه قد كان شيء
من مطر ومن للتبعيض او للتبيين قال ابن الحاجب واعترض بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه في مثل ذلك قليل
ولا سيما اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للمعلوم اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف
الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولا هو والفعل لا يقصر عن فاعله اصلا وقيل ان هذا على سبيل الحكاية كانه سئل هل
كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان وربما دخلت على
حال قال المصنف كقراءة من قرا ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء ببناء نتخذ للمفعول قال ابن هشام ويظهر لي
فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان لك ان تتخذ زيدا في حالة كونه خاذلا فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم

انّ الملا لكن ابتنوا الانفهم الولاية فتأمّله وتنفرد من بين ظروف لا تتصرّف بل تكون لازمة للظرفية لقبل وبعد وهي اذا دخلت
عليهما زائدة عند المصنف وجماعة والجمهور على انها لابتداء الغاية واعترض بانها لا تدخل عندهم على الزمان كما مرّ واجيب بانهما غير متأصلين
في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل زمن مجيئك ولهذا سهل ذلك فيهما والتحقيق
ان القبلية والبعدية لا تختصان بالزمان بل يكونان للمكان ايضا تقول داري قبل دارك او بعدها وعند نحو من عند الله
ولدى وينظر لشاهد فلم اظفر به ولدن نحو قد بلغت من لدني عذرا والجامع لدن حكم ليس لها مع غيرها وهو غلبة دخولها عليها
حتى انها لم ترد في كتاب الله جل ثناؤه مع كثرة ما جاء فيه من لدن الا وهي مجرورة بمن ونص ابو الفتح على ان مجيئها بغير من شاذ
فانشد سيبويه * من لدشولا فالى اتلائها * قال ينتفض الرعدة من ظهيري * من لدن الظهر الى العصير * ومن الشاذ قول كثير
* وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها * لك الهائم المقصى بكل مراد * ومع حكى سيبويه ذهبت من معه وقرأ بعضهم هذا ذكر من معي
وعن وعلى اسمين فالاول كقوله * فلقد ارانى للرماح دريئة * من عن يميني مرة وشمالي * والثاني كقوله * غدت من عليه
بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيض ببيداء مجهل * وفي كلامه اشعار بان اسميتهما ثابتة قبل دخول من عليهما وهو الحق لكن
الاسمية لهما قبل ذلك غير متحتمة وبعد دخول من متحتمة وقال جماعة كوفيون منهم الفرّاء هما باقيان مع من على حرفيتهما و
القواعد البصرية لا تحتمل مثل هذا وتختص مكسورة الميم ومضمومتها في القسم مضيا فابالرب الى التاء تقول من ربّي لا فعلن
بكسر الميم وضمها والنون ساكنة فيهما ولا يفهم من كلامه ان المضمومة الميم لا تستعمل الا في القسم والواقع انها كذلك وذكر المصنف
في باب القسم من مضمومة الحرفين ومفتوحتهما ومكسورتهما وهذه غير هذه لان نونها ساكنة وفي ميمها وجهان ووجه دلالته
على ان النون ساكنة ان كلامه في من فانما تحدّد ان الميم قد تضم ولم يذكر للنون حكما غير ما ثبت لها من السكون وظاهر
كلامه في القسم ان تلك بقية ايمن فكانه يقول هي اسم ان تحركت نونها وحرف ان سكنت وهذا قول ثالث فان للنحاة في ذلك
قولين احدهما ان مضمومة الميم اذا لم يستقر في الحرفية الا كسر الميم والثاني انها حرف لان ايمن لا يدخل على الرب لبنائها على السكون
والتاء المثناة من فوق واللام بالله اي يختصان بلفظ الله نحو تالله تفتؤا تذكر يوسف ونحو تالله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر
به الظيان والآس هكذا انشده صاحب الصحاح بالتاء في مواضع منها وغيره ينشده باللام وفي باب القسم من الارتشاف قال قطرب
التاء لا تدخل الا في موضع ولحد لمعنى التعجب او القسم فالتعجب نحو تالله ما اكرم زيدا والقسم نحو تالله ما علمت هذا انتهى وهذا غريب
جدا فانه يقتضي ان التاء تختص للتعجب وتخلو من القسم ولهذا لم يجئ بعدها ما يصلح للجوابية وهي جملة التعجب فانها لا تقسم
عليها واما اللام نحو لله لا يؤخر الاجل ولله لا يبقين وهي مخصوصة بما فيه معنى التعجب فانها كما مثلنا فلا يقال لله لقد قام زيد
ولا ليقومن زيد نص عليه ابن الحاجب وغيره وعلى هذا فكان ينبغي ان يقيد بارادة التعجب وكذا التاء وكلام الزمخشري جازم بذلك
وشذ فيه من الله اي شذ في القسم دخول من على الله لكن لم اجد من نص على كيفية النون النطق حينئذ فان كان هذا مسموعا بضم الميم فقد
يقال في تعليله كانهم ضموا النون هنا للاتباع ولم يكسر والئلا يخرجوا من ضم الى كسر وان كان سمع بالكسر فلا اشكال وان سمع بهما خرج على
الاصل وعلى الاتباع فلينظر هنا لك في ذلك وتربي اي شذ في القسم دخول التاء المثناة على الرب فيقال تربي لافعلن حكاه الاخفش
وهو شاذ ومنها الى لانتهاء وذكرت بعد من لانها مقابلتها وهي باجماع لانتهاء الغاية اما في الزمان نحو ثم اتموا الصيام الى الليل
او المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وغيرهما نحو اعطيت من درهم الى الف واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو
قرأت القرآن من اوله الى اخره او على خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو فنظرة الى ميسرة عمل بمقتضى تلك القرينة دخولا او
خروجا وان فقدت القرينة فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم
الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد وللمصاحبة قال بذلك الكوفيون وجماعة من البصريين في قوله تعالى من انصاري الى الله واستحسنه

الفراء وقيل بل نضم شيئا الى شئ نحو الذود الى الذود ابل ولا يجوز ان يقال الى زيد مال تريد مع زيد مال والتحقيق ايضا في هذا الوجه بمعنى
الانتهاء اى من يضيف نصرته اياى الى نصرة الله والذود مضافا الى الذود ابل وكذا فى قوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى
مضمومة الى اموالكم وكذا فى قول الشاعر؛ وانت التى حببت شغبا الى بدا؛ الى واوطانى بلاد سواها؛ اى مضافا الى بدا والتبيين
فترد مبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب نحو ما احب زيدا الى واسم تفضيل نحو قال رب السجن احب
الى مما تدعوننى اليه واثبات هذا المعنى لالى مخصوص بالمصنف ولموافقة اللام نحو والامر اليك وانك لتهدى الى صراط مستقيم بدليل
ولله الامر من قبل ومن بعد والحمد لله الذى هدانا لهذا فتواردا على التركيب فيما اتحد الفعلان فيه معنى وقيل هى فى ذلك لانتهاء الغاية
اذ الامر منته اليها والهداية منهية الى الصراط المستقيم ولموافقة فى ذكره جماعة فى قوله؛ فلا تتركنى بالوعيد كاننى؛ الى الناس مطلى
به القار اجرب؛ وتاوله بعضهم على تعلق الى بمحذوف اى مطلى بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على
تضمين مطلى معنى مبغض قال ولو صح مجئ الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة قال ابن مالك ويمكن ان يكون من هذا القسم اى مما جاءت فيه
الى بمعنى فى قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة مضمومين الى يوم القيمة اى الى عرض ذلك اليوم وحسابه ونحو ذلك ولموافقة من
كقول الشاعر؛ تقول وقد عاليت بالكور فوقها؛ ايسقى فلا يروى الى ابن احمرا؛ فلا يروى منى وخرج على حذف مضاف اى فلا يروى
ظمؤه الى ولا تزاد الى خلافا للفراء فانه اثبت القول بزيادتها مستدلا بقراءة بعضهم واجعل افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو
وخرجت على تضمين تهوى معنى تميل والاحسن ان يقال ضمن تهوى تسقط اى تسقط بسبب حبهم لانه لم يطلب مجرد الميل الذى يدل
عليه هوى بالكسر بل الميل والاتيان ليجدوا رفقا بالحج الاتى وقد قيل الى فدة الجماعات وخرجت المصنف على ان الاصل تهوى
بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما يقال فى رضى رضى وفى ناصية ناصاة واعترض بان شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الاصل تابع
قلت اثبت بعضهم مجئ الى موافقة لعند كقوله؛ ام لا سبيل الى الشباب وذكره؛ اشهى الى من الرحيق السلسل؛ فلم اسقط المصنف
قلت لان هذا من قبيل ما جاءت الى فيه للتبيين اذ هى واقعة فى البيت بعد اشهى وهو مفهم حب فتكون الى الواقعة بعده مبينة لفاعلية
المجرور بها فليست قسما اخر ومنها اللام للملك نحو المال لزيد وشبهه نحو ادوم لك ما تدوم لى ولا يمثل هذا بنحو الجل للفرس لانه
سيقول بعد وللاستحقاق ويمثل له بذلك ونحن نجد فرقا بين اللامين فيقال الجل يستحقه الفرس ولا كذلك فى ادوم لك ما
تدوم لى وللتمليك مثل له بعض الشارحين بقوله تعالى فهب لى من لدنك وليا ولم يمثل المصنف بذلك بل مثل بوهبت لزيد
دينارا وهذا هو الصواب فانه مثل لشبه التمليك بقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ولكن على المصنف اشكال فانه مثل فى
شرح الكافية بالاية للام التعدية فما الفرق بينها وبين المثال اعنى وهبت لزيد دينارا فهلا كانت اللام للتعدية او للتمليك
فى المثال ولشبه التمليك فى الاية وهو قد قال فى جعل لكم من انفسكم ازواجا انها لشبه التمليك فيلزمه ان يقول فى فهب لى
من لدنك وليا انها لشبه التمليك او شبهه قد تقدم ان المصنف مثل بقوله تعالى والله جعل لكم من انفسكم ازواجا وللاستحقاق
نحو الجل للفرس وقد يتخيل ببادى الراى انه داخل فى شبه الملك وقد اسلفت ان بينهما فرقا وللنسب نحو لزيد اب هو لعمرو اخ
وقد يقال انما افاد النسب مجموع الكلام وانما اللام لشبه الملك نحو لزيد ابن والظاهر ان اللام فى لزيد ابن لشبه الملك كما فى
فى جعل لكم من انفسكم ازواجا لشبه التمليك وانها فى لزيد اب ولزيد اخ ليست كذلك اذ لا يصح ان يقال الابن شبيه المالك لا
وكذا الاخ وللتعليل كقوله؛ وانى لتعرونى لذكراك فترة؛ كما انتفض العصفور بلله القطر؛ وقول امرئ القيس؛ ويوم عقرت
للعذارى مطيتى؛ فيا عجبا من رحلها المتحمل؛ ومنها عند المصنف الموافقة فى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما
سبقونا اليه وقال ابن الحاجب هى فى الاية بمعنى عن ولولا ذلك لكانت العبارة لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه يعنى ان جعل اللام
للتبليغ يقتضى ذلك وفيه نظر لانا لا نسلم للتبليغ بل للتعليل كما مر سلمنا انها للتبليغ لكن يندفع ما قاله بامور احدها ان يكون

في الكلام التفات عن الخطاب الى الغيبة الثاني ان يكون اسم المقول عنهم محذوفا اي وقال الذين كفروا للذين امنوا عن طائفة اخرى
اسلمت لو كان خيرا ما سبقونا اليه الثالث انه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في المحكي بالقول فلك في حكاية من قال انا قائم ان تقول قال
زيد انا قائم رعاية للفظ المحكي وان تقول قال زيد هو قائم رعاية لحكاية الحال فان زيدا غائب وكذا اذا خاطبت شخصا بانت بخيل
واردت الحكاية فلك ان تقول قلت لعمرو انت بخيل محافظة على اللفظ الذي تحكيه وان تقول قلت لعمرو هو بخيل رعاية لحال الحكاية
فان عمرا غائب قال الرضي وللتبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له ومنه قوله تعالى
ولقد وصلنا لهم القول وللتعجب مع قسم ودونه فالاول نحو لله لا يؤخر الاجل والثاني يستعمل في النداء كقولهم يا للما ويا للعيش اذا
تعجبوا من كثرتهما وقوله فيالك من ليل كان نجومه ❊ بكل مغار الفتل شدت بيذبل ❊ وقولهم يا لك رجلا عالما وفي غيره كقولهم لله
دره فارسا ولله انت وقوله ❊ شباب وشيب وافتقار وثروة ❊ فلله هذا الدهر كيف ترددا ❊ وللتبيين قال ابن هشام ولم يوفوها
حقها في الشرح واخذ بشرح حقيقة الامر فيها فنحن نسوق كلامه برمته لما اشتمل عليه من الفوائد قال هي ثلاثة اقسام احدها ما يبين
المفعول من الفاعل وهذه متعلق بذكره وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وابغضني فان
قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه ان يذكر هذا المعنى
في معاني الى ايضا لما بينا قلت وهذا سهو عما ذكره ابن مالك في الى فقد نص عليها اشار اليه كما مر في متن التسهيل ثم قال ابن هشام الثاني والثالث
ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن
استونف بيانه تقوية للبيان وتاكيدا له واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف مثال المبينة للمفعولية سقيا له وجدعا له فهذه اللام ليست
متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرنا المصدر او بالتزام الحذف
ان قدرنا الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح
المفصل قلت لم يستند في رد كلام ابن الحاجب الى نقل يعتمد عليه ولا شاهد يعين المصير اليه ثم قال اعني ابن هشام ولا هي ومخفوضها
صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما اقيم مقامه وانما هي مبينة للمدعو له او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غيره
او مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس تقدير الفعل اعني ما زعم ابن عصفور بل التقدير ارادتي لزيد قلت ليس المراد ان المحذوف المقدر
الذي تتعلق به اللام هو ارادتي لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين فينبغي ان يكون مراده بل تقدير الكلام الذي وقعت
فيه لام التبيين ارادتي لزيد فتكون ارادتي مبتدا ولزيد ظرف مستقر هو الخبر فيتعلق بمحذوف على القاعدة في مثله
ثم قال وينبني على ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا له ان تنصب زيدا بعامل محذوف على شريطة التفسير ولو قلنا
ان المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدا اضربا لان الضمير في المثال ليس معمولا له ولا هو من جملته
وانما يجوز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت من
كتاب التسهيل اللام في سقيا لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا تناقض لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون
بها انها متعلقة بمحذوف استونف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى خسر وهلك فان رفعتهما بالابتداء
فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت تبا له وويح فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف
الدليل والمدلول عليه اذ اللام في الاول تبيين واللام المحذوفة لغيره هذا كلامه وللصيرورة وتسمى اللام المفيدة لذلك لام العاقبة
ولام المآل نحو فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وكقول الشاعر ❊ فللموت تغذو الوالدات سخالها ❊ كما لخراب الدور تبنى
المساكن ❊ وقول الاخر ❊ فان يكن الموت افناهم ❊ فللموت ما تلد الوالدة ❊ وانكر البصريون ومن تبعهم لام العاقبة قال الزمخشري
والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا

وجزنا بل المحبة والتبني غيران ذلك لما كان نتيجة التقاطهم شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد قلت لكنها استعارة تبعية كما هو مقرر في علم البيان وللموافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه يا ليتني قدمت لحيوتي اي في حياتي وقيل للتعليل اي لاجل حياتي في الاخرة وبمعنى عند كقولهم كتبته لخمس خلون وقد تقدم الكلام عليه في باب العدد وللموافقة الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وللموافقة بعد كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته اي بعد رؤيته وجعل منه بعضهم كتبته لخمس خلون ونحوه وجعل منه ابن الشجري قول متمم بن نويرة: فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا: وللموافقة على في الاستعلاء نحو ويخرون للاذقان وتله للجبين وان اساءتم فلها وقال يخرصريعا لليدين وللفم وفي حديث بريرة خذيها واشترطي لهم الولاء اي عليهم حملا على ذلك ونقل البخاري المعنى من اجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم وللموافقة من كقول جرير: لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل: اي ونحن منكم ومثل ذلك بعضهم بقولك سمعت له صراخا اي منه ومثله صاحب رصف المباني بقوله الرأس للحمار والكم للجبة ومن في هذا المثال تبعيضية بخلافها فيما تقدم وتزاد اللام مع معمول الفعل ذي الواحد اي المتعدي الى مفعول واحد يعني المفعول به قياسا على نحو للرؤيا تعبرون حيث يضعف العامل بتاخيره عن محله الاصلي ومنه هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ونحو ان ربك فعال لما يريد حيث يضعف العامل بكونه فرعا في العمل ومنه مصدقا لما معهم نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وقد اجتمع التاخر والفرعية في نحو وكنا لحكمهم شاهدين وانما قلنا يعني المفعول به لانه لا يجوز في ضربت ضربا ان تقول لضرب ضربت وكذا نحو يوم الجمعة سرت ومكان الامير جلست لا يجوز ان تقول فيهما ليوم الجمعة سرت ولا لمكان الامير جلست واما قولك لرجل قمت فانما جاز ذلك لان اللام للعلة لا للتقوية قال المصنف ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدى الى اثنين لانها ان زيدت في معموليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم ترجيح من غير مرجح قال ابن هشام وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك قلت لعل كلام ابن مالك محمول على ما اذا تاخر العامل عن مفعوليه جميعا فيمشي ما ذكره من ان زيادتها في احدهما ترجيح بلا مرجح وكلامه يشعر به عند التامل وسماعا في نحو ردف لكم حيث يكون العامل باقيا على قوته لم يعرض له ضعف بتاخر ولا فرعية ومنه قول الشاعر: اجاج لا نعطي العصاة مناهم: ولا الله يعطي كالعصاة مناها: فزاد اللام في المفعولين مع تاخرهما وهو شاذ لقوة العامل وفتح اللام مع المضمر لغة غير خزاعة رجوعا بها الى الاصل مع المضمر الذي يرد الاشياء الى اصولها وخزاعة اجروها مجرى الباء فكسروها مطلقا وفي الكامل للمبرد كسروا اللام مع الظاهر وفتحوها مع المضمر خوف اللبس يقول ان هذا الزيد فيعلم انه في ملك زيد وان هذا لزيد فيعلم قبل مجيء الوصل انه زيد نفسه لا انه ملك له فاذا جاء الضمير رجعوا الى الفتح لزوال اللبس باختلاف الضمير فقالوا ان هذا لك وان هذا لانت قال بعض الفضلاء والاصل في البناء لا سيما بناء الحروف هو السكون لخفته ولكونه عدما والعدم هو الاصل في الحادث ولما تعذر ذلك في حروف المعاني المبنية في حرف واحد لرفضهم الابتداء بالساكن كان من حقها ان يبنى على الفتحة لكونها اخت السكون في الخفة وان كانت الاخت باعتبار المخرج هي الكسرة وانما بنيت لام الجر وباؤه على الكسر اما اللام فلئلا يلتبس بلام الابتداء لا سيما في مثل لهؤلاء ولهؤلاء فابقيت لام الابتداء على الاصل اعني الفتح وكسرت لام الجر لتكون حركتها في وفق اثرها واما الباء فلانها لازمة للحرفية والجر اي ملاصقة لها غير منفكة عنهما بمعنى انها لا توجد بدونهما وكلا الامرين يناسب الكسر اما الحرفية فلانها يقتضي عدم الحركة والكسر يناسب العدم لقلته اذ لا يوجد في الفعل ولا في غير المنصرف من الاسماء ولا في الحروف الا نادرا كجير واما الجر فللموافقة اي لتكون حركتها موافقة لاثرها الذي عمله بخلاف كاف التشبيه فانها لا تلزم الحرفية وان لزمت الجر وبخلاف الواو فانها لا تلزم الجر وان لزمت الحرفية اذ قد تكون عاطفة ومن اعتذر بان واو القسم لا تلزم الجر في

نفسها لانها انما تجر لنيابتها عن التاء فقد اعتبر خصوصية القسم وليس بلازم وحينئذ لا يحتاج الى هذا الاعتذار في باء القسم لانها
بدون الخصوصية لا تلزم الجر وهو ظاهر ولا الحرفية اذ قد تكون اسما كضمير الخطاب في لا يخفى حينئذ ان الكاف ايضا لا تلزم
الجر ما لم يعتبر خصوصية التشبيه وكلام الزجاج ان الباء انما كسرت للفصل بين ما يجر وقد يكون اسما كالكاف وبين ما يجر
ولا يكون الا حرفا كالتاء انتهى وفتح اللام مع الفعل لغة عكل وبلعنبر كقراءة من قرأ وما كان الله ليعذبهم وكانهم فعلوا ذلك
كراهية لادخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر ففتحوا ما يشابه ما يدخل على الفعل ونساوى لام التعليل عملا ومعنى كي مع ان
مضمرة غالبا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت النصب بان ومظهرة عند النادر في الضرورة فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك
كيما ان تغر وتخدعا وما اختها اي المصدرية كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع وما الاستفهامية
كقولك سائلا عن العلة كيم فعلت وفي الوقف كيمه كما تقول لم فعلت ولمه وقد عرفت ان المصنف اهمل التنبيه على شذوذ دخول
كي على ان المظهرة وانه خلص بالضرورة فعليه بسببه مواخذة ثم هذا الذي ذكره هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان كي ناصبة
دائما ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه وقول حاتم واوقدت ناري كي ليبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان لام الجر
لا يفصل بين الفعل وناصبه واجابوا عن الاول بان الاصل كي نفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدر
وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ
ناضرة فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا اي كيما يسجد وهو غريب لا يحتمل القياس عليه ونقل بعضهم عن الاخفش ان كي حرف
جر دائما ففيها حينئذ ثلاثة اقوال احدها انها حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين الثاني انها حرف جر دائما وهو قول الاخفش الثالث
انها تكون حرف جر تارة وناصبة للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ومنها الباء للالصاق وهو اصل معانيها ولم يذكر لها سيبويه
غيره قال وانما هي للالصاق والاختلاط ثم قال فما اتسع في هذا الكلام فهذا اصله والالصاق ضربان حقيقي نحو امسكت الحبل بيدي
قال ابن جني الصقته به ومجازي نحو مررت بزيد قال الزمخشري اي الصقت مروري بموضع يقرب منه وللتعدية والمراد بها هنا النوع
التي تكون للهمزة في اكرمت زيدا والتضعيف في نحو فرحت عمروا وليس المراد منها مجرد توصل العامل الى المعمول بواسطة الحرف اذ التعدية
بهذا الاعتبار لا خصوصية لها بالباء بل هي متحققة في جميع مواد حروف الجر قال المصنف باء التعدية هي الداخلة بعد الفعل اللازم
قائمة مقام الهمزة في ايصاله الى المفعول ورده ابو حيان بانها وردت مع المتعدي نحو صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض
وللسببية نحو ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه ومثل هذا يقال لها
باء التجريد واسقط المصنف الاستعانة نحو كتبت بالقلم وادرجها في السببية ووجه ذلك بان مثل هذه الباء واقع في القرآن الكريم
لا يجوز التعبير بالاستعانة في الافعال المسندة الى الله تعالى وجعل ضابط باء السببية ان يصح اسناد معداها الى مصحوبها مجازا كما يقال
كتبت القلم وقطع السكين فاخرج الماء الثمرة في واخرجنا به من كل الثمرات وللتعليل قال المصنف في الشرح هي التي يصلح غالبا
في موضعها اللام كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم قال وانما قلت غالبا احترازا
من نحو غضبت به اذا كان ميتا وانظر هل تلزمه في التعليل ما فر منه حيث لم يعبر بالاستعانة ثم الضابط الذي ذكره للسببية متات
هنا الا ترى ان الاتخاذ سبب ظلمهم انفسهم والظلم سبب التحريم ويصح اسناد الفعل الى السبب مجازا فكان حقه ان يسقط التعليل لاندراج
امثلته تحت امثلة السببية وبيان صحة الاسناد انه يقال حرم عليهم الظلم طيبات احلت لهم وظلمهم اتخاذ العجل وان الظالمين
المذكورين نشا الفعل بسببهما فكانما اوقعاه في الوجود وللمصاحبة وهي التي تخلفها مع ويخلفها ومصحوبها الحال نحو قد جاءكم
الرسول بالحق اي مع الحق ومحقا ونحو اهبط بسلام اي مع سلام ومسلما بالفتح وقد دخلوا بالكفر اي مع الكفر وكافرين فان قلت لا
يظهر في قولهم رجع بخفي حنين الامتحانها بمع اذ لا شيء هنا تؤخذ الحال منه قلت بل يصح الامتحان فيه بالحال ايضا لانه في معنى قولك رجع

خائبا قال ابن هشام وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول اى سبحه حامدا له اى نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اى سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات وللظرفية وعلامتها ان يحسن في موضعها في نحو ولقد نصركم الله ببدر وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل وهي كثيرة في الكلام لكن هل تقع للظرفية المجازية قال العزيزي في قوله ولقد تماروا بالنذر اى شكوا في الانذار قال ابن هشام لا اعرف مجيء الباء للظرفية المجازية في غيره فان صح قوله في الاية لتعين المعنى الذي ذكره فيكون سماعيا اذ لا يقال بزيد خير ولا بعمرو ادب كما يقال بها التي هي اصلية في الظرفية فتقبل التجوز قلت في حديث المقر بالزنا ابك جنون والظاهر ان الباء فيه للظرفية المجازية وقد اجيز في قوله تعالى بايكم المفتون على راى الاخفش ان تكون الباء للظرفية مع انها مجازية وللبدل كقول الحماسي ❊ فليت لي بهم قوما اذا ركبوا ❊ شنوا الاغارة فرسانا وركبانا ❊ وكقول الاخر ❊ يلقى غريمكم من غير عسرتكم ❊ بالبذل بخلا وبالاحسان حرمانا ❊ اى تفعلون ذلك مع انكم غير معسرين وفي الحديث ما يسرني بها حمر النعم اى بدلها وللمقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافات احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك قال ابن هشام ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض وقد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب في قد تبين انه لا تعارض بين الحديث والاية لاختلاف محلي الباء جمعا بين الادلة هذا كلامه قلت ان اراد بالجميع اهل السنة والمعتزلة وهو ظاهر كلامه فهو مشكل اذ المعتزلة قائلون باستحقاق المطيع للجنة عقلا فيكون العمل الصالح عندهم موجبا للجنة وسببا في دخولها حتما لا يتخلف فكيف ياتي على قولهم ان يكون سببية في لن يدخل الجنة احدكم بعمله نعم ان اراد بالجميع اهل السنة والجماعة فقط امكن وللموافقة عن قال بعضهم ويختص هذا المعنى بالسؤال نحو فسال به خبيرا ونحو سال سائل بعذاب واقع وكقول علقمة ❊ فان تسالوني بالنساء فانني ❊ خبير بادواء النساء طبيب ❊ وقيل لا يختص بذلك بدليل قوله يسعى نورهم بين ايديهم وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على ان الغمام كالالة التي يشق بها قال ونظيره والسماء منفطر به وتاول البصريون فسئل به خبيرا على ان الباء سببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا قال ابن هشام وفيه بعد لانه لا يقتضي قولك سالت بسببه ان المجرور هو المسؤل عنه وللموافقة على نحو ومنهم من ان تامنه بقنطار اى على قنطار بدليل هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل وجعل المصنف من ذلك واذا مروا بهم يتغامزون اى عليهم كما قال تعالى وانكم لتمرون عليهم والا وجه ان يحمل الباء في الاية للالصاق لا للاستعلاء كما قال الجماعة فان قلت كل منهما مجاز فما وجه الترجيح قلت ارتكاب اقل الامرين وذلك لان ما ارتكبه المصنف يلزم عليه التجوز من وجهين استعمال الباء بمعنى على وهو مجاز وحمل على الاستعلاء الحقيقي وهو مجاز ومن ذلك قول الشاعر ❊ ارب يبول الثعلبان براسه ❊ لقد ذل من بالت عليه الثعالب ❊ فالباء التي في المصدر بمعنى على بدليل ما وقع في العجز وللموافقة من التبعيضية وفي هذا المعنى خلاف وممن ذكره الاصمعي والفارسي في التذكرة ونقل عن الكوفيين وقال به العتبي والمصنف واستدلوا عليه بقوله عينا يشرب بها عباد الله اى منها وبقول الشاعر ❊ شربن بماء البحر ثم ترفعت ❊ متى لجج خضر لهن نئيج ❊ وبقول الاخر ❊ فلثمت فاها اخذا بقرونها ❊ شرب النزيف ببرد ماء الحشرج ❊ قيل ومنه وامسحوا برؤسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هي في اية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء ومنه بيت الكتاب ❊ كنواح ريش حمامة نجدية ❊ ومسحت باللثتين عصف الاثمد ❊ تقول ان لثاتك تضرب الى سمرة وكانك مسحتها بمسحوق الاثمد فقلب معمولي مسح وقيل في شربن انه ضمن معنى روين ويصح ذلك في يشرب ونحوه وقال الزمخشري في يشرب بها المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل وقد صرح به ابن جني

على نفسه م

وما ذكره الشيخ من انه يلزم عليه التجوز من وجهين
استعمال الاشارة الى الاضافة الثانى م

بانكار ان تكون الباء للتبعيض واعترض بانها شهادة على نفي فلا تقبل واجيب بان الشهادة على النفي ثلاثة اقسام في امر علم بالقطع نحو
ان العرب لم تنصب المضاف اليه وفي امر مظنون نشاء عن استقراء صحيح نحو انه ليس في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها ضمة وفي امر
شائع غير محصور نحو لم يطلق زيد امراته من غير دليل فالشهادة على النفي في الاولين مقبولة وفي الثالث مردودة وكلام ابن جني من الثاني
المقبول لانه شديد الاطلاع على لسان العرب وتزاد الباء مع فاعل وزيادتها معه على ثلاثة اضرب لازمة وجائزة في الاختيار
وواردة في الاضطرار فاللازمة هي المصاحبة لفاعل افعل في التعجب عند سيبويه وجمهور البصريين نحو احسن بزيد وقد مضى الكلام
على ذلك في بابه والجائزة في الاختيار في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وكفى بالله وكيلا وهي غالبة فيه وقد تجرد عنها كقول سحيم
كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وقول الاخر ويخبرني عن غائب المرء هديه كفى الهدي عما غيب المرء مخبرا فان كفى بمعنى
اجزا او اغنى او بمعنى وفي لم تزد الباء في فاعلها هكذا قيل ولم ار من افصح عن معنى كفى التي تغلب زيادة الباء في فاعلها وفي كلام
بعضهم ما يشير الى انها قاصرة لا متعدية وفي كلام بعضهم خلاف ذلك ولعلي احرر ذلك بعد هذا ان شاء الله تعالى والواردة في الاضطرار
كقول الشاعر الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد وكقول الاخر مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه وقيل
في الاول ان الباء متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر والمسئلة من باب التنازع وقال ابن الحاجب في الثاني الباء متعدية كما تقول ذهب
بنعلي قال ابن هشام ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلى هذا يكون فاعله ضميرا في اودى قال ويصح التقدير ان يكون اودى هو اي مودي ذهب
ذاهب كما في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي ولا يشرب هو اي الشارب اذ ليس المراد
ولا يشرب الزاني وتزاد ايضا مع مفعول وزيادتها معه غير مقيسة على كثرتها نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع
النخلة فليمدد بسبب ومن يرد فيه بالحاد قال المصنف وكثرت زيادتها في مفعول عرف وشبهه وقلت زيادتها في مفعول ذي مفعولين
كقول حسان رضي الله عنه تبلت فؤادك في المنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام ومن شواهد زيادتها مع المفعول قول الشاعر
نحن بنو ضبة اصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج اي ونرجو الفرج والتاويل متطرق الى كثير من الشواهد التي اوردها
في هذا المقام فقد قيل ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم ونرجو معنى نطمع وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية الى واحد ففي
الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقال حسان رضي الله عنه فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
وقيل انما هو في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال على المحل قلت يلزم عليه الابدال من ضمير الحاضر مع ان البدل ليس محيطا وهو
قليل وتزاد ايضا في غيرهما اي في غير الفاعل والمفعول كالمبتدا وذلك في قولك بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا
كان كذا ومن الغريب انها زيدت فيما اصله المبتدا وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا
بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وكالخبر وزيادتها فيه ضربان مقيسة وغير مقيسة
فالاول في خبر ليس وما اختيها نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك بظلام للعبيد وفي زيادتها بعد ما التميمية خلاف منع الفارسي
والزمخشري والصحيح الجواز لسماعه في اشعار بني تميم والثاني في الخبر الموجب كقوله فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها
بشيء يستطاع وتخريجه على غير ذلك ظاهر وقد تقدم الكلام في باب لا التي لنفي الجنس على اشياء من محال زيادة الباء فلا حاجة الى
اعادته ومنها في للظرفية حقيقة نحو زيد في الدار او مجازا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب
والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم مشتملة على ذلك اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بتلك الاشياء من جوانبها
وللمصاحبة نحو ادخلوا في امم قد خلت اي معهم ونحو حق عليهم القول في امم اي مع امم ونحو نتجاوز عن سيئاتهم في اصحاب الجنة اي مع
اصحاب الجنة وللتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم وفي الحديث ان امراة دخلت النار في هرة حبستها
وللمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل ومنه قول مهلهل

حين قتل بجير بن الحارث بن عباد بشسع نعل كليب فقال ؛ كل قتيل في كليب غرة ؛ حتى ينال القتل آل مرة ؛ وقال ايضا ؛ كل قتيل في كليب حلام ؛
حتى ينال القتل آل همام ؛ العرة البعر والترجيب وسلح الطائر وفلان عرة اى عذر والحلام الجدى يوخذ من بطن امه فقال الاصمعى الحلام
والجلان صغار الغنم وللموافقة على نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل وقال الشاعر ؛ هم صلبوا العبدى في جذع نخلة ؛ والاولى ان يقال انها
بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف فهى من باب الاستعارة التبعية وللموافقة الباء لقول الشاعر ؛ ويركب يوم الروع
منا فوارس ؛ بصيرون في طعن الاباهر والكلى ؛ والاولى ايضا ان تكون بمعناها اى هم بصارة وحذق في هذا الشان ومنها عن للمجاوزة
ولم يذكر لها البصريون معنى سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا والمراد بالمجاوزة بعد شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد
المصدر الفعل المتعدى بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر وكذا غيره من امثلة المجاوزة ولهذا يعتنى بها مادل
على انصراف حسيا ومعنويا نحو رحل ومر واعرض وسلا ونأى وللاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذى الاصبع ؛ لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب ؛ عنى ولا انت ديانى فتخزونى ؛ اى لله در ابن عمك لا افضلت في حسب على ولا انت مالكى فتسوسنى وذلك
لان المعروف ان يقال افضلت عليه وللاستعانة نحو رميت عن القوس كذا مثله المصنف لانهم يقولون ايضا رميت بالقوس حكاهما
الفرا وفيه رد على الحريرى في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هى المرمية وحكى ايضا رميت عن القوس وقد يقال ان عن في
رميت عن القوس للمجاوزة على بابها ولا داعى الى ان تجعل بمعنى الباء وللتعليل نحو وما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة
ونحو وما نحن بتاركى الهتنا عن قولك ويجوز ان يكون عن قولك حالا من ضمير تاركى اى ما نتركها صادرين عن قولك وهو راى
الزمخشرى وقال في فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته اصدر الزلة عنها ومثله
وما فعلته عن امرى وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها وللموافقة بعد نحو عما قليل ليصبحن نادمين يحرفون الكلم عن مواضعه
بدليل ان في مكان اخر من بعد مواضعه ونحو لتركبن طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة وقال الشاعر ؛ ومنهل وردته عن منهل
وللموافقة في كقوله ؛ راس سراة الحى حيث لقيتهم ؛ ولا تك عن حمل الرباعة وانيا ؛ الرباعة بكسر اولها الحمالة بفتح اولها وايد ذلك
بقوله تعالى ولا تنيا في ذكرى هذا قول الكوفيين ومشى عليه المصنف وقال بعض النحويين تعدية ونى بفى وعن ثابتة والفرق
بينهما انك اذا قلت ونى عن ذكر الله فالمعنى المجاوزة وانه لم يذكره واذا قلت ونى في ذكر الله فقد التبس بالذكر ولحقه فيه فتور
قلت وعليه فلا يحمل احدهما على الاخر لثبوت التنافى بينهما وتزاد هى اى عن وعلى والباء عوضا عن محذوف فيما ثلهن اما زيادة
عن للتعويض فكقوله ؛ اتجزع ان نفس اتاها حمامها ؛ فهلا التى عن بين جنبيك تدفع ؛ قال ابن جنى اراد فهلا تدفع التى بين جنبيك
فحذفت عن من اول الموصول وزيدت بعده وظاهر كلام المصنف انها لا تزاد الا عوضا والا لم يقيد ووقع في تفسير الثعلبى انهم اختلفوا
في قوله تعالى يسالونك عن الانفال فقيل عن علمها وقيل من الانفال وقيل عن صلة وبذلك قرا ابن مسعود واصل الخلاف انه
هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار او سؤال الاستعطا واما زيادة على عوضا فكقوله ؛ ان الكريم وابيك يعتمل ؛ ان لم يجد يوما
على من يتكل ؛ اى من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جنى ايضا واما زيادة الباء للتعويض ايضا
فكقوله ؛ ولا يواتيك فيما ناب من حدث ؛ الا اخو ثقة فانظر بمن تثق ؛ الاصل فانظر من تثق به فحذف الباء ومجرورها وزاد
الباء عوضا قال المصنف ويحتمل ان يكون الكلام تم عند قوله فانظر اى فانظر لنفسك ثم استفهم على سبيل الانكار فقال بمن
تثق قلت واجرا هذا في البيت الاخر ممكن بان يكون مفعول يجد محذوفا والتقدير ان الكريم يعتمل لنفسه ان لم يجد من
يعمل له وتم الكلام هنا ثم استفهم على سبيل الانكار بقوله على من يتكل ومنها على للاستعلاء حسا نحو وعليها وعلى الفلك تحملون
او معنى نحو ولهم على ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض وللمصاحبة كمع نحو واتى المال على حبه وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم وللمجاوزة كعن قال الشاعر ؛ اذا رضيت على بنو قشير ؛ لعمر الله اعجبنى رضاها ؛ اى رضيت عنى ويحتمل ان

يكون قد ضمن رضيت معنى عطفت وعن الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال الاخر في ليلة لا نرى بها احدا * يحكي علينا الا كواكبها
اى عنا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينم وللتعليل كاللام في قوله * علام تقول الرمح يثقل عاتقي * اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت *
ومنه عند بعضهم قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم وجعله الزمخشري في الكشاف من التضمين وان التقدير
ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم قال ابن هشام ويبعده قول الداعي على الصفا الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فيا في بالجمل
بعد تعديته التكبير بعلى وايضا فعلى الثانية ظاهرة في التعليل فكذا نظيرتها وقد يمنع ظهور شئ منهما في التعليل وللظرفية
كفى نحو ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها ونحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اى في زمن ملكه وقيل ضمن
تتلوا معنى تقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا وللموافقة من نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون قلت ويحتمل التضمين اى اذا حكموا على
الناس في الكيل وللموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وقد قرا ابي بالباء وقال اركبوا على اسم الله وقد تزاد على دون
تعويض كقول حميد بن ثور * ابى الله الا ان سرحة مالك * على كل افنان العضاه تروق * كذا انشده المصنف شاهدا على هذا المعنى قال
ابن هشام وفيه نظر لان راقه الشئ بمعنى اعجبه ولا معنى هنا له وانما المراد تعلو وترتفع قلت ويمكن ان يقال السرحة كناية عن امراته
وافنان العضاه كناية عن نسوة غيرها فيصح اسناد الاعجاب اليهن ولكن مع ذلك لا يرتفع احتمال كون تروق بمعنى تعلو فتكون
لا على بابها زائدة ومنها حتى لانتهاء الغاية بمجرورها كقوله * القى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله القاها * بجر نعله او عند
نحو صمت الايام حتى يوم الفطر وقال الشاعر * سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت * لهم فلا زال عنها الخير مجدودا * قال المصنف فاذا قلت
ضربت حتى زيد فيحتمل كون زيد مضروبا انتهى الضرب به ويحتمل انه انتهى الضرب عنده فلا يكون مضروبا اشار الى ذلك سيبويه
الفرا وثعلب انتهى وقال المغاربة ان لم تذكر قرينة على الخروج حكم بالاول وفي الافصاح ان الدخول قول المبرد وابن السراج
والفارسي وان الفرا والزجاجي وجماعة يقولون داخل ما لم يكن غير جزء نحو انه لينام الليل حتى الصباح والذي في كلام المصنف ان
اللفظ محتمل لدخول غايتها في معناها وعدم دخوله وليس فيه بيان الراجح من الاحتمالين بل ظاهره التساوي فيتوقف عند عدم
القرينة وليس ذلك بالمعروف ولا يقال يفهم من تقديم قوله بمجرورها انه الراجح لانا نقول لا يمتنع ان يكون الوجهان على السواء في
الاحتمال مع وجود هذه العبارة والتحرير في الدخول والخروج انه ان قامت قرينة الدخول حتى نعله القاها او قرينة الخروج نحو صمت حتى يوم
العيد عمل بمقتضاها والا حكم بالدخول حملا على الغالب وعلى اختها العاطفة فانها انما تذكر غالبا للاعلام بان ما بعدها بالحكم اولى
فانه ظنك بغيره نحو قدم الحاج حتى المشاة او ان ما بعدها ثبت الحكم فكيف لا يثبت لغيره نحو مات الناس حتى الانبياء ومجرورها
اما بعض لما قبلها من مفهم جمع افهاما صريحا بان يكون ذلك المفهم لفظا موضوعا للجمع كرجال وقوم نحو زارني الرجال او
القوم حتى زيد اذا كان زيد غاية لهم قاله المصنف وينبغي ان ينظر في هذا المثال هل تصلح حتى فيه لان تكون جارة فان
الى لا يخلفها فيه او غير صريح او غير صريح نحو ليسجننه حتى حين فالمجرور غاية لاحيان مفهومة غير مصرح بها واما
كبعض نحو قوله والقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها لان النعل ليس بعضا لما تقدم لكنه في البعض لان
القى الصحيفة والزاد في معنى القى ما يثقله ولا يكون مجرورها ضميرا خلافا للكوفيين والمبرد واهمل المصنف ذكر هذا
الخلاف على شهرته اللهم الا ان يكون قوله بعد هذا خلافا للزاعم ذلك راجعا الى المسئلتين وحجة هؤلاء قول الشاعر
* انت حتاك تقصد كل فج * ترجي منك انها لا تخيب * وهو ضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي ان مجرورها لا يكون الا بعضا
لما قبلها او كبعض فلا يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ابن هشام ويرده انه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على
ما تقدم وانه قد يكون ضميرا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة
ويرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل بغير عامله وفي

الخافضة

الخافضة حتاك بالوصل كما فى البيت وحينئذ فلا يكون الالتباس ونظيره انهم يقولون فى توكيد الضمير المنصوب رايتك انت
وفى البدل منه رايتك اياك فلم يحصل لبس وعلل ابن الحاجب اختصاصها بالظاهر بما معناه انها لو دخلت على المضمر لم يخل
ان تبقى الفها او تقلب ياء وكلاهما لا يستقيم فيفقد دخولها على المضمر اما الاول وهو بقاء الفها فلا سبيل اليه لان القاعدة فى كل الف
لا اصل لها وهى اخر حرف واسم غير متمكن ان تقلب ياء اذا اتصل بها مضمر نحو اليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثانى وهو قلب
الفها ياء لان القاعدة ان المضمر لا يغير الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى فان قلت انما يتم هذا ان
لو كانت الى بمعنى حتى فى دخول ما بعدها فيما قبلها اما ان قلنا بان الى مشترك فى الدخول وعدمه او قلنا بان الى مخالفة لحتى من
حيث ظهور حتى فى الدخول وظهور الى فى عدم الدخول فلا يتم هذا التعليل قلت قد اجاب ابن الحاجب عنه بانه لما صح استعمال
الى بمعنى حتى على كل تقدير من التقادير الثلاثة وهى كون الى كحتى وكونها مشتركة وكونها مخالفة فى الظهور استغنى بالى عن حتى
ولم ينظر الى ظهور كونها بمعنى حتى وعدم الظهور فتامله ولا يلزم كونه اخر جزء نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقيا لاخر جزء
نحو سلام هى حتى مطلع الفجر خلافا لزاعم ذلك وممن صرح باشتراطه الزمخشرى فى مفصله وقاله المغاربة وغيرهم قال ابن هشام
وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشرى واعترض عليه بقوله ✽ عينت ليلة فما زلت حتى ✽ نصفها راجيا فعدت يؤوسا ✽
قال ابن هشام وليس هذا محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح بذلك
قلت اذا كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح بذلك قلت اذا كان المعنى عليه فهو مراد قطعا وهو فى حكم المنطوق فصح الاعتراض و
هذا جود على الظاهر شديد ثم قول المشترط لذلك ان هذا الشرط خاص بالمسبوق بذى اجزاء ليس فيه تصريح بان يكون سبقيته صريحا
بل هو شامل للمسبوق بذى اجزاء لفظا او تقديرا ويختص تالى الصريح المنتهى به لا المنتهى عنده اذ لا يصح معه عطف ولا استئناف بل
يجب جره نحو صمت الايام حتى يوم الفطر وانما قال تالى الصريح لان تالى غير الصريح لا يصح عطفه اذ ليس ثم ما يعطف عليه يقصد زيادة ما
والمراد بها المبالغة فلا تقول اكلت السمكة حتى راسها الا حيث تقصد مبالغة فى اكل الراس غير تابعة لبقية السمكة ويجوز عطف
فتقول اكلت السمكة حتى راسها بالنصب على المفعول المتقدم واستئنافه فتقول حتى راسها بالرفع على انه مبتدا والخبر محذوف
اى حتى راسها ماكول وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله ✽ عممتهم بالندى حتى غواتهم ✽ فكنت مالك ذى غى وذى رشد ✽ وقوله حتى
نعله القاها قال ابن هشام الا ان بينهما اى بين البيتين فرقا من وجهين احدهما ان الرفع فى البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور
نفى الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول قلت ما نسبه
ابن هشام الى البصريين نسبه ابن الحاجب الى بعضهم قال ولا وجه لذلك واعترضه ابن هشام بان المانع ليس عدم الدلالة عليه و
انما المانع ما يلزم عليه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما منعوا حذف الراجع فى نحو زيد ضربته لذلك وان كان معلوما
ومعنى تهيئة العامل جعله صالحا لذلك ومعنى قطعه عنه منعه من العمل الذى كان صالحا له فى الصورة الظاهرة والفعل من
قولنا اكلت السمكة حتى راسها جعل صالحا للعمل فى راسها لانه مفعول يصلح تسلطه عليه بالنصب ورفع الراس موجب لقطع هذا العامل
عن ذلك العامل الذى كان صالحا له ولازم الرفع على انه مبتدا محذوف الخبر امتنع عمله فيه نصبا فاذا صرح بالخبر فقيل حتى
راسها ماكول لم يكن فيه تهيئة العامل للعمل وذلك لان هذا العامل لا تسلط على الجملة المذكورة فليس فيه قطع عما كان هيئ
له من العمل ثم قال ابن هشام والثانى يعنى الوجه الثانى من وجهى الفرق بين البيتين ان النصب فى البيت الثانى من وجهين احدهما
العطف والثانى اضمار العامل على شريطة التفسير وفى البيت الاول من وجه واحد وابدل لحانها اى حاء حتى عينا لغة هذلية
قال صاحب العباب وانشد بعض اهل اليمامة ✽ لا اضع الدلو ولا اصلى ✽ عتى ارى جلتها تولى ✽ صوادرا مثل قباب التل
ولما قرا ابن مسعود عتى ارسل اليه عمر ان القران لم ينزل بلغة هذيل فاقرا الناس بلغة قريش قال ابن هشام وكانه انما خص له هذيلا

لانهم قومه فلقيهم الحاملة لعلى ان قرابذلك كذا قال وفيه نظر ومنها الكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وهى كغيرها من حروف
الجر فى تعلقها بالفعل او معناه وقال الاخفش والفارسى لا تتعلق بشئ وتبعهما ابن عصفور فى بعض تصانيفه واحتجوا بانه اذا
قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف فى من نحو زيد فى الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه
فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار ودخولها على
ضمير الغائب المجرور قليل كقوله ❊ وام اوعال كها او اقربا ❊ وهو عند المغاربة ضرورة قال ابو حيان خصه اصحابنا بالضرورة ولم
يقيدوه بالغائب قال ❊ واذا الحرب شمرت لم تكن كى ❊ حين تدعوا الكماة فيها نزال ❊ والكاف مكسورة وقال سيبويه كى وكى
خطا قال ابن هشام لم يقل كذا بل قال ولو اضطر شاعر فاضاف الى نفسه لقال كى وكى خطا يعنى بفتح الكاف لقوله بعد من قبل انه ليس فى الدنيا
حرف يفتح قبل ياء الاضافة وعلى انت كقوله قلت انى كانت ثم لما تبت الحرف خضها وكعنا واياك كقولك فاحسن واجمل فى اسيرك
انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر واخواتها من سائر الضمائر المنفصلة مرفوعة ومنصوبة اقل حكى عن العرب ما انا كانت ولا
انت كانا قال ابو حيان وليس ما ذكره من القلة والاقلية صحيحا بل دخولها على المنفصل المنصوب اقل من دخولها على الغائب
المجرور ودخولها على انت ونحوه من المرفوع ان لم يكن اكثر من دخولها على الغائب المجرور فلا اقل من ان يكون مساويا وقد
توافق على ذكره الاخفش والكوفيون وخرج عليه قول بعضهم كخير فى جواب من قال لم كيف اصبحت وقيل المعنى بخير ولم يثبت
مجئ الكاف بمعنى الباء وقيل للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب خير وقيل فى كن كما انت اى ان المعنى على ما انت عليه
قال ابن هشام وللنحويين فى هذا المثال اعاريب احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدا حذف خبره والثانى انها موصولة
وانت خبر حذف مبتدوه اى كالذى هو انت وقد قيل بذلك فى قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة اى كالذى هو لهم الهة
والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا جارة كما فى قوله ❊ وننصر مولانا ونعلم انه ❊ كما الناس مجزوم عليه وجازم ❊
وانت ضمير مرفوع اينب عن المجرور كما فى قولهم ما انا كانت والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان
ما كافة وانت مبتدا حذف خبره اى عليه او كائن وقد تزاد ان امن اللبس كما فى قول الشاعر ❊ لواحق الاقراب فيها كالمقق ❊
يريد فيها المقق اى الطول وكذا يحكم بزيادتها عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شئ او دخول مثل عليها كقوله ❊ فاصبحوا
مثل كعصف ماكول ❊ اذ الفرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداة التشبيه وزيادة ما هو على حرف
واحد اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف فى الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا كان اجتمع الكافان نحو قوله ❊ وصاليات
ككما يوثفين ❊ فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظى فهما اسمان او حرفان كقوله ❊ فلا والله لا يلفى لما بى ❊ ولا للما بهم ابدا دواء ❊
واما ان تكون احداهما زائدة فتكون الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى فتكون اما اولى فهو نحو ليس كمثله شئ واما الثانية
فهو نحو مثل كعصف ويجوز فى قوله تعالى ليس كمثله شئ ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون نفيا للمثل بطريق الكناية التى هى ابلغ
لان الله تعالى موجود فاذا نفى مثل مثله لزم نفى مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو اى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفى مثل مثله كما تقول
ليس لاخى زيد اخ نفيا للملزوم بنفى لازمه وتكون اسما مرادفا للمثل لكنها لم تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا فى الضرورة وقال
كثير منهم الاخفش والفارسى والمصنف يجوز استعمالها فى الاختيار اسما فتجر بحرف كقوله ❊ يضحكن عن كالبرد المنهم ❊ او باضافة كقوله
❊ يتم القلب كالبيدر لا يلك فاوحسا من يتم القلب حبا ❊ ويسند اليها كقوله ❊ لا تنتهون ولا ينهى ذوى شطط ❊ كالطعن
يذهب فيه الزيت والفتل ❊ وكقول الاخر ❊ لو كان فى قلبى كقدر قلامة ❊ حبا لغيرك ما اتتك رسائلى ❊ زاد ابن ابى الربيع
ويقع مفعولا به كقوله ❊ لا يبرمون اذا ما الافق جلله ❊ برد الشتا من الامحال كالادم ❊ وقول الاخر ❊ وانى لالقى من ذوى
الضغن منكم ❊ وما اصبحت تشكو من الوجد ساهره ❊ كما لقيت ذات الصفا من حليفها ❊ وما انفكت الامثال فى الناس سائرة ❊

ومن الناس من جعل جميع هذه المواضع صفات لموصوفات محذوفات اذا كان ذلك لم يقع الا في الشعر فعنده ان الكاف لا تكون الا
حرفا دائما عكس عكس من قال لا تكون الا اسما دائما والجمهور نظروا الى كثرة ما ورد من ذلك فان وقعت صلة فالحرفية راجحة كقوله
ما يرجى وما يخاف جميعا فهو الذي كالليث والغيث معا فيجوز عنده ان تكون الكاف حرف جر وان تكون اسما مضافا والاول ارجح
لسلامته من تقدير مبتدأ يكون هذا خبرا عنه والجماعة يرون ان الحرفية متعينة فيها اذا وقعت هي ومخفوضها صلة وخالفهم المصنف
كما رايت فجعل الحرفية راجحة لا متعينة قلت وينبغي ان يكون التعيين منوطا بما اذا لم تطل الصلة نحو يعجبني الذي كالقمر لان هذا التركيب
شائع فصيح وانما يكون كذلك اذا كانت الكاف حرفا اما اذا جعلت اسما فانه لا يكون كذلك ضرورة انه يحتاج اذ ذاك الى حذف
صدر الصلة اي يعجبني الذي هو مثل القمر ولا يحذف في مثل ذلك الا مع طول الصلة وهو منتف في المثال واما البيت فالصلة فيه طويلة
فلا موجب لتعين الحرفية كما يقوله الجماعة فان قلت ولا مقتضي لترجيحها كما يقوله ابن مالك قلت ليس كذلك بل المرجح هو حمل الكاف على
الامر الاغلب فيها وهو كونها حرفا وتزاد بعدها ما كافة كقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وكقول
الاخر المرء اذ البعل يتبع الفه كما عامر واللوم يا تلفات وقول الاخر وان بنالوا تعلمين لعلة اليك كما بالحائمات غليل وقول
الاخر واعلم انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم اريد هجاءه واخاف ربي واعلم انه عبد لئيم واذا قلنا بان ما المصدرية
توصل بالجملة الاسمية كما هو راي المصنف لم يبق في شي من ذلك دليل وغير كافة كما في البيت الذي تقدم انشاده وننصر مولانا و
نعلم انه كما الناس مجزوم عليه وجازم قال سيبويه وسالت الخليل عن قولهم هذا حق كما انك هاهنا فقال ان مجرورة بالكاف في
ما لغو غير انها لا تحذف لئلا تشتبه بكان وكذا تزاد ما بعد رب كافة نحو ربما يود الذين كفروا وكقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي
شمالات وقول الاخر ربما الجامل المؤبل فيهم والعناجيج بينهن المهار الجامل القطيع من الابل مع رعاتها والمؤبل المعد للقنية يقال
ابل مؤبلة اذا كانت للقنية والعناجيج جياد الخيل والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة وغير كافة كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء كذا تزاد ما بعد الباء كافة كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى
وانت خطيب وغير كافة نحو فبما رحمة من الله لنت لهم وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل كما في البيت المذكور اي ان رؤيته
خطيبا شي قليل فكانه قال ربما ترى خطيبا وقال ابو حيان ان الباء في لبما سببية وما مصدرية وان المعنى على التكثير لا
التقليل كما زعم ومعنى السببية في البيت اني اموت لانسان ناشي من حبانه وخطابته ومتعلق الباء محذوف اي لانتفاء احارتك
الجواب كانن عن هذا السبب وقد يحدث في الكاف معنى التعليل وهذا المعنى نفاه الاكثرون واثبته جماعة منهم المصنف وبعضهم قيد
جوازه بان تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق انه لا يتقيد بذلك بل يجوز في المجردة نحو ويكانه
لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وبما المصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا الاية قال
الاخفش اي لاجل ارسالي فيكم رسولا منكم اذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم واجاب بعضهم بانه من وضع الخاص
موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن الله اليك والكاف للتشبيه
ثم عدل عن ذلك الاعلام بخصوصية المطلوب وربما نصبت حينئذ اي حين اذ يراد بها التقليل مضارعا كما في قوله وطرفك
اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر الا ان الاصل كيما وحذفت الياء منه كما ذهب اليه الفارسي قال المصنف
وهذه تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى قلت يلزم عليه ان يعمل عامل الاسم في الفعل وهو
محذور عندهم فان قلت ينتقض ما ذكرته بنحو كي فانها تنصب المضارع وتجر الاسم قلت انما تنصب اذا كانت مصدرية كان ولا تعليل
فيها وانما تجر اذا كانت حرف علة والمحذور انما هو عمل حرف بمعنى واحد في الاسم والفعل فان قلت فلا يرد اذن ما ذكرته لان الجارة
حرف تشبيه والناصبة تعليلية قلت قد مر ان الكاف التعليلية تجر الاسم فلا لزام صحيح على ان هذا البيت الذي استند اليه المصنف

في نصب الكاف المكفوفة بما الفعل المضارع زعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى نزهة الاديب ان اباعلي الفارسي حرف وان الصواب فيه: اذا
جئت فامنح طرف عينيك غيرنا * لكي يحسبوا ان الهوى حيث تنظر * فان قلت قد سمع النصب في غير هذا البيت وهو قول الشاعر
* اسمع حديثا كما يوما تحدثه * عن ظهر غيب اذا ما سائل سألا * فروي بنصب الفعل من تحدثه قلت قال ابو البركات ابن الانباري في
كتابه لمع الادلة في اصول النحو الفصل التاسع والعشرون في معارضة النقل بالنقل اذا تعارض نقلان اخذ بارجحهما بقوله * اسمع حديثا
يوما تحدثه * عن ظهر غيب اذا ما سائل سألا * فيقول المعترض اتفقت الرواة على الرفع في تحدثه ولم يروه بالنصب الا المفضل الضبي ومن
رواه بالرفع اعلم واحفظ فكان الاخذ بروايتهم اولى والثاني ان يكون احد النقلين على وفق القياس كان يستدل على نصب الفعل بعد حذف
ان بقول طرفة * الا ايهذا الزاجري احضر الوغى * البيت فيقول المعترض ورويناه بالرفع وهو مقتضى القياس فكان الاخذ بها اولى وان وليها
اسم مرفوع كما في البيت الذي انشدناه قبل ربما الجامل المؤبل فيهم فهو مبتدأ بعده خبره . فالجامل مبتدأ خبره فيهم لا خبر مبتدأ محذوف وما
نكرة موصوفة اي رب شيء هو الجامل المؤبل خلافا لابي علي في المسألتين اي في المسألة المتقدمة وهي ان اصل كما الناصبة كيما وفي هذه المسألة
وهي مسألة ربما الجامل المؤبل فيهم قال المصنف في شرحه والصحيح ان ما فيه زائدة كافة هيأت رب للدخول على الجملة الاسمية كما هيأتها للدخول على
الفعلية في قوله ربما يود الذين كفروا وما اختاره المصنف هو مذهب المبرد وذهب سيبويه الى ان رب اذا كفت بما وليها الا الفعل ولا تدخل
على الجملة الاسمية وخرج ابن عصفور البيت المذكور بتخريج ابي علي ونسبه بعضهم الى الجمهور قال وهو الصحيح اذ لو كان ما ذهب اليه
المصنف صحيحا لسمع من كلامهم ربما زيد قائم بالمبتدأ والخبر ولم يسمع ذلك فيما اعلم فان قلت قد قدمت ان قوله فيهم خبر عن الجامل فيكون
التصريح بجري رب الاسمية مسموعا قلت لعل هذا القائل يجعل فيهم في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في المؤبل لا في محل رفع على انه
خبر عن المبتدا وهو محتمل فلم يثبت بيقين التصريح بجري الاسمية بعد ربما وتزاد ما غير كافة بعد من نحو مما خطيئاتهم اغرقوا وعن
نحو عما قليل ليصبحن نادمين ومنها مذ ومنذ وقد ذكرتا في باب الظروف ومر الكلام عليهما هناك مشبعا فلينظر في ذلك المحل ومنها
رب بضمهما معا ورب بضم الراء وفتح الباء مخففة ورب بضمهما مع التخفيف ورب بضم الراء واسكان الباء وربت بضم الراء و
تشديد الباء مع الفتح وتاء تانيث متحركة وربت كالتي قبلها الا ان الباء مخففة وربت بفتحهما مع التخفيف ورب بفتح الراء و بفتحهما مع تشديد الباء ورب مع
اسكان الباء فهذه عشر لغات اربع بتشديد الباء وست بتخفيفها وزيد على ذلك لغات اخر منها ربت بفتح الراء وتشديد الباء مع
الفتح وفتح تاء التانيث وربت كذلك الا ان تاء التانيث ساكنة وربت بضم الراء وتشديد الباء المفتوحة واسكان تاء التانيث
وغير ذلك وليست اسما خلافا للكوفيين والاخفش في احد قوليه قال الرضي ويقوى عندي القول باسميتها فرب مضافة الى النكرة فمعنى
رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا
في باب الاستثناء في نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكانت نواسخ الابتداء لا تدخل في نحو غير
ما سوف على زمن لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة تجري عندهم مجرى النفي ثم ان كان رب له
صدر الكلام فان قيل لو كانت اسما لاعربت لعدم الموجب لبنائها فالجواب انها بنيت لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحرف في غالب الكهمزة
الاستفهام وحرف التحضيض ونحو ذلك فان قيل يصح في قول القائل رب من انضجت غيظا صدره ان يقال له لم تنضج صدر احد وجواز
التصديق والتكذيب دليل الاخبار فالجواب ان معنى الانشاء فيها الاستقلال او الاستكثار عند من يقول بمجيئها للتكثير ولا يقصد
المتكلم الى العينين خارجا وانما كلامه هذا هو الموجد لهما بلى قد يقصد ان في الخارج قلة او كثرة لا استقلالا ولا استكثارا فلا يصح
لزيد فانك ما استقللت وما استكثرت كما لو قال ما اكرمه فانه يصح ان يقال الست بكثير ولا يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم وليس
كذلك قام زيد فانه لا تقيد انك تعد قيامه مثبتا بهذا الكلام كما افادت رب رجل لقيته انك تعد لقاءه قليلا بهذا الكلام هذا
معنى ما قرره ابن الحاجب وقد سلف كلام الرضي عليه فتذكره بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه وتقدم بعضهم بامكن الافتخار والتقليل

بها نادر كقوله * الا رب مولود وليس له اب * وذي ولد لم يلده ابوان * وذي شامة غراء في حر وجهه * مجللة لا تنقضي لاوان * ويكمل في
تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع معا وثمان * اراد عيسى وادم عليهما السلام والقمر وزعم المغاربة انها للتقليل ونسبه صاحب البسيط
الى البصريين وطائفة من الكوفيين وانه لم يخالف في ذلك الا صاحب العين وقيل تكون لهما واليه ذهب الفارسي والكوفيون فيما نقله
بعض الناس عنهم وقيل لم توضع لواحد منهما بل هي حرف اثبات وانما يستفاد التقليل او التكثير من السياق واختاره ابو حيان وقال
الزمخشري في المفصل انها للتقليل وجعلها في الكشاف للتكثير قال المصنف والصحيح ان معنى رب التكثير ولذا صلحت كم في كل موضع وقعت
فيه رب الا النادر ونسبه هو وابن خروف الى سيبويه واستدلا لذلك بقول سيبويه في باب كم ومعناها معنى رب وبقوله في الباب
واعلم ان كم في الخبر لا تعمل الا فيما تعمل فيه رب لان المعنى واحد الا ان كم اسم ورب غير اسم قال المصنف وهذا نص سيبويه ولا معارض له
في كتابه ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه وهم ابن السراج والفارسي والعبدي والشلوبين واكثر المتاخرين وفي
البسيط انه راي البصريين وذهب الاخفش والمبرد والزجاج وابن طاهر وابن خروف الى انه لا يلزم وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره
ابن عصفور ونقله ابن هشام عن المبرد فقد اختلف النقل عنه قال المصنف وهو الصحيح عدم الوصف ثابت بالنقل الصحيح والكلام
الفصيح وانشد على ذلك ابياتا منها * يا رب قائلة غدا * يا لهف ام معاويه * والخصم يتول الموصوف محذوف اي يا رب امراة قائلة
وكذا يقال في جميع الابيات التي استشهد بها اذ هي قابلة ولا مضي ما تعلق به رب بل يجوز ان يكون ماضيا وان يكون مستقبلا كقوله
* فان اهلك فرب فتى سيبكي * على مهذب رخص البنان * وحالا كقوله * الا رب من تغشه لك ناصح * ومؤتمن بالغيب غير امين * و
المخالف يؤول ذلك ثم اعلم ان هذا فرع عن كون رب يتعلق بشيء وهي مسئلة خلاف فذهب الرماني وابن طاهر الى انها لا تتعلق بشيء
فاذا قلت رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول او مفعول على حد زيدا ضربته وتقدير الناصب
بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا لتعدية عامل
وقال الجمهور هي حرف جر معد واستشكل بانهم انما قالوا اعديت العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا فقد استوفى معموله في
المثال الاول وان قالوا اعديت محذوفا تقديره حصل ونحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في
وقت قلت وايضا فلو كان كما يقولونه لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح وقد جاز العطف يقول رب رجل واخاه اكرمت
فيجعلونها في حكم الزائد في الاعراب وان لم يكن زائدا في المعنى ولا يجوز في الفصيح بزيد واخاه مررت ودليل الجواز قوله * وسن
كسنيق سناء وسنما * ذعرت بمدلاج الهجير نهوض * فسن جبل وسنما اسما البقرة عطفها على موضع سن لانه مفعول ذعرت اي
ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة وعن الاصمعي انه لم يعرف معنى هذا البيت وسنيق اسم جبل بعينه وسنا ارتفاعا وبهذا استدل
بعضهم على ذلك وهو ظاهر بل يلزم تصديرها لما قدمنا من انها لانشاء التقليل او التكثير ونقض ابو حيان ذلك بوقوعها
خبرا لان في قوله * اماوي اني رب واحد امه * اخذت فلا اسر لدي ولا قتل * وهذا عجيب منه رحمه الله فان ما في البيت
لا ينافي الصدرية بدليل ان زيدا ما قام وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الوهم ويلزم ايضا تنكير مجرورها كقولك
رب رجل صالح لقيت ومن في قوله الا رب من تغشه نكرة موصوفة واللام في ربما الجامل زائدة واختصت رب بالنكرة كما اختصت
كم بها وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني فلو لم يحتملها لم تستعمل فيهما
والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة و
الكثرة كذا علل بعضهم فتامله قال ابو حيان وشذ جر رب للمضاف الى الضمير نحو اماوي اني رب واحد امه وهذا عند النحاة
نكرة لا معرفة وحكى مررت بزيد واحد امه بالنصب على الحال وقد يعطف على مجرورها اي مجرور رب وشبهه مما هو
واجب التنكير مضاف الى ضمير بها اي ضمير مجرور رب والمجرور المشابه له فالاول كقولهم رب شاة وسخلتها والثاني نحو

كل شاة وسخلتها بدرهم قال ابن الشجري اجاز النحويون رب شاة واخيه ومنعوا رب رجل وزيد والفرق ان تقدير الاول
اخ له قلت ولولا ارادة هذا المعنى في كل شاة وسخلتها بدرهم لكان التقدير وكل جزء من اجزاء السخلة لان كلا اذا اضيفت
الى المفرد المعرف كانت لاستغراق اجزائه والمراد انما هو لاستغراق الجزئيات اي كل سخلة وقد يجر اي ان رب قليلا ما يجر
ضميرا لازما تفسيره بمتاخر منصوب على التمييز مطابق للمعنى فيقال ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه
امراتين وربه نساء واشار بقد الى قلته وصرح في غير هذا الكتاب بشذوذه قال الشارح والنحويون اوردوه على انه فصيح لا شاذ
ولا قليل ولعله اراد قلته بالنسبة الى الظاهر وشذوذه عن القياس قال ومذهب كثير من النحويين منهم الفارسي ان الضمير المجرور
برب معرفة لكنه جرى النكرة مجرى في دخول رب عليه لما اشبهها في انه غير معين وذهب بعض النحويين الى انه نكرة وهو اختيار الزمخشري
وابن عصفور واشار بقوله لازما تفسيره الى انه لا يحذف تمييزه بخلاف المميز في باب نعم وبقوله بمتاخر الى امتناع تقديمه وكونه منصوبا
هو المعروف وقد حكي جره في قوله ربه عطبا نقذت من عطبه واجيب بانه على نية من كما يقال نعم من رجل وهذا وجه جيد ولا يقال
انه بدل كذا قال ابن هشام ولزوم افراد الضمير وتذكيره عند تثنية التمييز وجمعه وتانيثه اشهر من المطابقة فالافراد كما قدمنا مثله
وحكى الكوفيون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهن نساء ومذهب البصريين وجوب الافراد قال ابن عصفور واجاز اهل
الكوفة المطابقة ولم يجيزوه قياسا بل حكوها عن العرب **فصـــــل** في الجر بلولا ولعل ندر لي عند غير المبرد
لولا الامتناعية بالنصب على انه نعت للولا مفعول بلي وفاعله قوله الضمير ونعته بقوله الموضوع للنصب في الجر قال الشلوبين اتفق ائمة
البصريين والكوفيين على انهم يقولون لولاي ولولاك ولولاه فانكار المبرد هذيان واذا وليها الضمير فانه يليها مجرور الموضع عند سيبويه
والجمهور فيكون حرف جار للضمير مختصا بجره دون الظاهر كما اختصت الكاف وحتى بجر الظاهر دون المضمر ولا تتعلق بشيء
ثم هذا الضمير المجرور بلولا موضعه رفع بالابتداء والخبر محذوف مرفوع عند الاخفش والكوفيين فالضمير مبتدا ولولا غير جارة
لكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا ورد عليه ان النيابة انما وقعت في الضماير المنفصلة
لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال واذا عطف عليه اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر وقد يجر بلعل
وعل بلغة عقيل بضم العين مصغرا كقوله ۞ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة ۞ لعل ابي المغوار منك قريب ۞ وزعم الفارسي انه
لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان الاصل لعله لابي المغوار جواب قريب بحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا
وادغمت الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف
لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجر بلعل لغة قوم باعيانهم قال ابن هشام واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل
منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدا قلت ليس اعتبار زيادتها
من هذه الجهة اولى من عدم اعتبار زيادتها من جهة افادتها المعنى تاسيسا وهو الترجي كغيرها من الحروف التي هي غير زائدة
ويجر بمتى في لغة هذيل فهي في لغتهم حرف جر بمعنى من كقولهم اخرجها متى كمه اي من كمه وكقول بعض شعرائهم وهو ابو ذويب الهذلي يصف
السحاب ۞ شربن بماء البحر ثم ترفعت ۞ متى لجج خضر لهن نئيج ۞ **فصـــــل** في الجر بحرف محذوف وما هو من
ذلك مقيس وما هو غير مقيس والكلام على الفصل بين الجار والمجرور يجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا كقول امرئ القيس ۞ فمثلك حبلى
قد طرقت ومرضع ۞ فالهيتها عن ذي تمائم محول ۞ وقول الهذلي ۞ فاما تعرضن اميم عني ۞ وينزعك الوشاة اولو النياط ۞ فحور قد
لهوت بهن عين ۞ نواعم في المروط وفي الرياط ۞ وقول الاخر ۞ فان اهلك فذي حنق لظاه ۞ يكاد علي يلتهب التهابا ۞ وبعد الواو
اكثر كقوله ۞ وقاتم الاعماق خاوي المخترق ۞ وقول امرئ القيس ۞ وليل كموج البحر ارخى سدوله ۞ علي بانواع الهموم ليبتلي ۞ واستشهد
عليه ابن هشام بقول ابي طالب في النبي صلى الله عليه وسلم ۞ وابيض يستسقى الغمام بوجهه ۞ ثمال اليتامى عصمة للارامل ۞ والظاهر انه

منصوب

منصوب بالعطف على ما قبله لا مجرور برب لان قبله ٭ وما ترك قوم لا ابالك سيدا ٭ يحوط الذمار غير رب مواكل ٭ فاسيد عطف
على سيدا من باب عطف الصفات مع كون موصوفها واحدا وبعد بل قليلا كقوله بل بلد ذى صعد واكام ومع التجرد اقل كقوله
رسم دار وقفت فى طلله وليس الجر بالفاء وبل باتفاق وحكى ابن عصفور مثل هذا لكن فى الارتشاف ان بعض النحويين زعم ان
الخفض بالفاء وبل لنيابتهما مناب رب ولا بالواو خلافا للمبرد ومن وافقه واستدل المبرد على ذلك بانها تقع فى افتتاح القصائد
حيث لا شئ يعطف عليه قال المصنف ولا يصح ذلك اى كون الواو نفسها هى الجارة لان الواو واخوته بالفاء وبل لاضمار رب بعدها و
لانها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها والعاطف ليس بعامل ولا يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الراجزين بها لامكان اسقاط
الراوى شيئا من الارجوزة متقدما ولامكان عطف الراجز ما افتتح به على شئ من نفسه قلت كلاهما غير قوى ويجر بغير رب ايضا
محذوفا فى جواب ما تضمن مثله كان يقال لك الخير اصبحت فتقول الخير فيجر بالباء محذوفة فى جواب ما تضمن مثلها او فى معطوف على
ما تضمنه بحرف متصل نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل الاية يجر اختلاف بفى مقدرة
لاتصاله بالواو وتضمن ما قبله اياها او منفصل بلا كقوله ٭ ما لمحب جلد ان يهجرا ٭ ولا حبيب رأفة فيجبرا ٭ او منفصل بلو
نحو ما حكاه ابو الحسن فى المسائل من انه يقال جئ بزيد او عمرو ولو كليهما واجاز فى كليهما الجر على تقدير ولو بكليهما والنصب باضمار
ناصب والرفع باضمار رافع قال المصنف واجود من هذا المثال ان يقال جئ بزيد وعمرو ولو احدهما لان المعتاد ان يكون ما بعد
لو ادنى مما قبلها فى كثرة وغيرها وقيد الفصل بلا ولو لانه لو فصل بغير ذلك لم يكن الجر بالمحذوف مقيسا كقوله ٭ فقال الى الملكى
اما الزوجة ٭ فسبع واما خلة فثمان ٭ اى واما الخلة وكسرة ثمان بمنزلة كسرة قاض وفى مقرون بعد ما تضمنه اى بعد اللفظ الذى
تضمن الحرف الجار بالهمزة متعلق بمقرون يعنى ان الجر بغير رب محذوفا يقع فى لفظ مقرون بالهمزة واقع بعد لفظ تضمن ذلك
الجار المعين نحو ما حكاه الاخفش فى المسائل ايضا ان يقول قائل مررت بزيد فيقول ازيد بن عمرو وحكى ابن هشام عن صاحب
البسيط انه قال اذا قيل مررت بزيد قلت فى الاستثبات ابزيد ولا يجوز غيره وهذا مخالف لما قاله المصنف او مقرون بكلمة هلا
كان يقال جئت بدرهم فتقول هلا دينار او ان او الفاء الجزائيتين نحو ما حكى يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح على ان
تقديره ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح وجاز مرر بايهم هو افضل ان زيد وان عمرو على معنى انه مررت بزيد او مررت بعمرو
قال المصنف وجعل سيبويه اضمار الباء بعد ان لتضمن ما قبلها اياها اسهل من اضمار رب بعد الواو وفعلم بذلك اطراده عنده
ويشبه ما رواه يونس ما فى البخارى من قول النبى صلى الله عليه وسلم من عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان اربع فخامس
او سادس ويقاس على جميعها خلافا للفراء فى جواب نحو بمن مررت قال المصنف والصحيح جوازه لقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما
منك بابا بالجر ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصبحت فحذفت الباء وابقى عملها لان معنى كيف باى حال فجعلوا معنى الحرف
دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة اقوى وجواز الحذف اولى فهذه المواضع الثمانية المتقدمة يجوز ان يقاس عليها عند المصنف
قال ابو حيان وينبغى ان يتثبت فى القياس عليها لان اصحابنا نصوا على انه لا يجوز حذف حرف الجر وابقاء عمله الا اذا عوض منه
وذلك من باب القسم كما سياتى وفى باب كم على خلاف وجعلوا العرب خير عافاك الله من الشاذ الذى لا يقاس عليه قلت وتحرير
ما نص عليه اصحابنا المغاربة فى هذا المقام ان الجار لا يحذف مع ابقاء عمله الا بعوض نحو بكم درهم اشتريت ونحو وليل
كموج البحر او فى القسم نحو الله لافعلن او فى شذوذ نحو خير عافاك الله او فى ضرورة نحو اشارت كليب وقد يجر بغير ما ذكر
محذوفا كقول الفرزدق ٭ اذا قيل اى الناس شر قبيلة ٭ اشارت كليب بالاكف الاصابع ٭ ولا يقاس الا على ما ذكر فى باب كم
من جر تمييز الاستفهامية بمن مضمرة اذا دخل عليها حرف جر نحو بكم درهم اشتريت عبدك وفى باب كان ومثل له المصنف بقول
زهير ٭ بدا لى انى لست مدرك ما مضى ٭ ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ٭ وهذا عند غيره لا ينقاس لانه من باب التوهم وفى باب

لا المبهمة بان مثله المصنف بنحو لا رجل جزاه الله خيرا بالجر بمن مقدرة اى لا من رجل والصواب ان ذلك مسموع لا مقيس لان
ذلك لم يكثر وما يذكر فى باب القسم من جر لفظ الجلالة دون عوض وسياتى الكلام عليه ان شاء الله تعالى وقد يفصل فى الضرورة
بين حرف جر ومجرور بظرف نحو لا خير فى اليوم عمر فهذا كقوله لله در اليوم من لامها اوجات ومجرور كقوله محلقة لا يستطاع ارتقاؤها
وليس الى منها النزول سبيل وقول الاخر رب فى الناس موسر كعديم وعديم يخال ذا يسار وندر فى النثر الفصل بالقسم بين الجار
والمجرور نحو اشتريته بوالله درهم واجاز ذلك قياسا على بن المبارك الاحمر تلميذ الكسائى ورفيق الفراء فى مناظرة جرت بينه و
بين سيبويه اجاز نحو رب والله رجل عالم لقيت وهو ابن عصفور فنسب ذلك الى الخلف الاحمر وبين المضاف والمضاف اليه نحو
هذا غلام والله اخيك وبقى عليه الفصل بالمفعول وقد ذكره فى الكافية الشافية وشرحها كقوله واقطع بالخرق الهبوع المراحم
فهذا كقوله تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها ومن اقبح الفصل قوله واسعد نه بيننا لا نشقه ولا على النار تسلط دقه اى ولا
تسلط النار على دقه ففصل بجملة معترضة اى ليس فعلها مستغنى عنه بخلاف نحو اشتريته بوالله درهم باب
القسم هو مصدر ليس بجار على فعله وقياسه الاقسام وهو فى عرف النحاة جملة انشائية يوكد بها جملة اخرى لا على جهة التبعية
وبالقيد الاخير خرجت الجملة الانشائية الثانية من نحو اكرم زيدا اكرم زيدا ثم الجملة الاخرى التى اكدت بالاولى ان كانت خبرية فهو القسم
لغير الاستعطاف نحو اقسم بالله لاقومن وان كانت طلبية فهو القسم للاستعطاف ويقال له ايضا قسم السؤال نحو بالله اخبرنى هل
كان كذا وهو صريح وغير صريح يعنى ان القسم ينقسم الى هذين القسمين فالصريح هو الموضوع للقسم وغير الصريح ما وضع لغيره ثم استعمل بمعناه
وان شئت فقل الصريح ما يعلم بمجرد النطق به انه مقسم كاحلف بالله ولعمر الله وايمن الله وغير الصريح ما ليس كذلك كعلم الله وعاهدت
الله واوثقت وعلى عهد الله وفى ذمتى ميثاق الله فليس بمجرد نطقه من هذا الكلام يعلم كونه حالفا وانما يعلم ذلك بقرينة كذكر الجواب
بعده وكلاهما جملة فعلية او اسمية فالفعلية من الصريح نحو اقسمت واقسم وحلفت واحلف والاسمية منه نحو انا حالف وانا
مقسم والفعلية من غير الصريح نحو علمت وعاهدت والاسمية منه نحو على عهد الله وفى ذمتى ميثاق والفعلية غير الصريح فى القسم
الواقعة فى الجزاء فى القسم الذى جوابه جملة خبرية كعلمت واوثقت متضمنة معناها وكان حقه ان يقول متضمنين معناه
اى معنى اقسم والشلوبين ينازع فى ذلك ويقول ليس ثم تضمين ولا ثم قسم اصلا بل اجرى فعل العلم مجرى فعل القسم فيما يجاب به
لدلالته على التحقيق ولم يقيد المصنف العلم بان يكون مسندا الى الله تعالى وهو موافق لقول ابن خروف ان دخول معنى القسم فى علم
وبعلم لا يكون الا مع اسم الله تعالى ويرده قوله ولقد علمت لتاتين منيتى ويتخرج على هذا ان نحو علمت ليقومن قائم من التعليق
وعلمت ليقومن زيد من باب القسم وعلمت ان زيدا لقائم محتمل فيحتمل ان للجملة محلا او انها لا محل لها باختلاف التقديرين وقد
تقدم مثال علم ومنه ايضا قول الشاعر انى علمت ما كان من خلق لقد اراد هوانى اليوم داود ومثال واثقت قول الاخر
الوشاة فما القت لهم قبلا ومثاله فى غير هذين اللفظين مما هو من هذا القسم ولقد اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب الاية
وقال الفرزدق تعش فان عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذئب يصطحبان لكن يحتمل ان يكون قوله لا تخوننى حالا من الفاعل
او المفعول ومنها فلها محل ويحتمل ان تكون جوابا فلا محل لها ثم الجملة بعد ما ضمن معنى القسم نحو علمت ليقومن زيد قيل مفعول
علمت وقيل لا لان القسم لا يعمل فى جوابه فان لم يضمن معناه وعلق باللام مثلا فالجملة مفعول لا محالة وفى الطلب اى فيما يكون جوابه
طلبيا وهذا الذى يسمونه القسم الاستعطافى كنشدت بتخفيف الشين وهو فعل ثلاثى وعمرتك بتشديد الميم فهذان الفعلان ليسا
بصريحين فى القسم بل الناطق بهما قصده وعدمه ويعلم القصد بايلائهما اسم الله تعالى قال المصنف معنى نشدتك الله سالتك الله
ومعنى عمرتك الله سالتك الله تعميرك ثم معنى ضمنا القسم الطلبى قال ابو حيان انما هذا تفسير معنى لا تفسير اعراب فان انتصاب الجلالة
فيهما على اسقاط الخافض اى نشدتك بالله وذكرتك بالله تذكيرا يعمر القلب فى شرح الكافية للمصنف مما استعملوه فى القسم الاستعطافى

فعلان احدهما ثلاثي مجرد وهو نشد والثاني مزيد فيه تضعيف العين وهو عمرو معناهما ذكرتك الله مستحلفا كذا قال ويفترقان من وجهين احدهما ان نشد يتعدى الى الثاني بنفسه تارة وبالباء اخرى وعمر لا يتعدى اليه الا بنفسه دائما الثاني ان نشد لا يجوز حذفه واقامة مصدره مقامه وذلك جائز في عمرتك ولكن يجب حذف الزوائد التاء والباء وسياق الكلام عليه واسم الله تعالى مع نشدت وعمرت منصوب على اسقاط الخافض والاصل نشدتك بالله من نشد زيد الضالة اذا طلبها والمعنى طلبت منك بالله وكذا الاصل عمرتك بالله اي ذكرتك بتذكيرا يعمر القلب لا يخلو منه وحقيقته عمرت قلبك بتذكيرك الله فتغير عمرتك الله بحذف القلب والتذكير والباء فحذف مضافان والخافض لا يفهم الا هكذا واعلم ان العاربة لا يبنون هذا ونحوه قسما بل استعطافا لان القسم لا يجاب الا بجملة خبرية وهذا يجاب بالطلب ووجهه ان القسم يتعلق به الحنث والبر ولا يتحقق ذلك الا فيما يدخله الصدق والكذب ولهذا لا يقولون اقسم بالله هل قام زيد وما ذكره المصنف طريقة لبعض النحويين معروفة ليست بمنكرة وقد تحامل ابو حيان في الرد على المصنف في ادعائه بها ولم يضبط قوله فتناقض وذلك انه قال لا نعلم احدا غير المصنف سمى هذا قسما ثم قال عقب هذا وفي بعض شرح الكتاب ان بعضهم سمى عمرتك وعمرك وقعدك ونعيدك قسما ثم قال فالمصنف ممن قال بذلك واما اصحابنا فلا تكون الجملة القسمية عندهم طلبا فلذا الصواب التعبير بالجملة المقسم عليها وقد رايت ما حكاه من ان المصنف سلفا في ذلك فتناقض قوله الاول انه لا يعلم هذا لغير المصنف وفي كلام ابي حيان ان هذا الشارح للكتاب نقل ذلك عن النحويين وابدلوا من اللفظ بهذا اي من التلفظ بعمرتك الله عمرك الله بفتح الهاء من الاسم الشريف وضمها ولما الراء من عمرك فمفتوحة وذلك لانه مصدر محذوف الزوائد كما عرفت فهو منصوب على انه مفعول مطلق واما الاسم الشريف فحكى المصنف فيه الوجهين الاول النصب على اسقاط الخافض كما كان منصوبا على ذلك بعد فعله في عمرتك الله والثاني الرفع حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف الى مفعوله فارتفع الفاعل بعد ذلك واظن ان الوجهين مسموعان في قول عمر بن ابي ربيعه ⁂ ايها المنكح الثريا سهيلا ⁂ عمرك الله كيف يلتقيان ⁂ هي شامية اذا ما استقلت ⁂ وسهيل اذا استقل يماني ⁂ وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا يوثق به وقعيدك الله وهما مثل عمرك الله الا ان الاسم الشريف بعدهما واجب النصب اما على المفعولية او البدلية وذلك اما لانهما مصدران مثل الحس والحسيس ومعناهما المراقبة فالتقدير حينئذ اقسم بمراقبتك الله فالاسم الشريف منصوب على المفعولية او البدلية وذلك واما لانهما وصفان كالخل والخليل ومعناهما الرقيب الحفيظ وهو الله تعالى بدل منهما فان قلت لم يثبت شرعا انهما اسماء الله تعالى فلا وجه لهذا الثاني قلت الكلام انما هو في اللغة ولا يلزم من امتناع الشيء شرعا امتناعه لغة كتسمية العنب كرما وغير ذلك فالناقلون لذلك عن العرب فهموا انهما عندهم اسمان من اسماء الله تعالى لكن هذا لم يثبت شرعا فكم من لفظ كان مستعملا في اللغة ونهي شرعا عن استعماله كما ابدل في الصريحة من فعلها المصدر كقوله ⁂ قسما لاصطبرا على ما سمتني ⁂ ما لم تسومي هجرة وبين ودا ⁂ وكقول الاخر ⁂ الية ليحيقا بالمسيء اذا ⁂ ما حرب لناس طرا سوء ما عملا ⁂ فان الية مصدر الى على غير القياس كما ان قسما مصدر اقسم على غير القياس او ما بمعناه اي ما في معنى المصدر كيمين قال الشاعر ⁂ يمينا لنعم السيدان وجدتما ⁂ فهذا ليس بمصدر ولكنه في معناه فهو بمنزلة قولك قسما لا فعلن كذا ومما مثل به الشارح في هذا المحل قوله تعالى فالحق والحق اقول لا ملأن قلت المراد من المصدر المبدل من الفعل ان يكون مؤديا معنى فعل القسم وكذا ما كان في معنى المصدر وهذا يصح في قسما وفي يمينا لانه مرادف لقسما وكلاهما في معنى قولك اقسم واما الحق فمحلوف به نصب بنزع الخافض فليس هذا مثل ما الكلام فيه ويضمر الفعل كثيرا استغناء بالمقسم به مجرورا بالباء لا بغيرها من حروف القسم نحو بالله افعل كذا تقديره نشدتك بالله ويختص الطلب بها اي بالباء فلا تستعمل الواو ولا غيرها من حروف القسم مع الطلب اصلا وان جر المقسم به في غيره اي غير الطلب بغيرها اي بغير الباء من حروف القسم حذف الفعل الذي يتعلق به الجار وجوبا نحو والله ربنا ما كنا مشركين قالوا تالله لقد اثرك الله علينا وقال الشاعر ⁂ لله يبقى على الايام ذو حيد ⁂ وفي كلام

بعضهم من ربّما انك لا تشر وخالف ابن كيسان فى الوا وخاصّة لجاز حلفت والله لا فعلنّ وحكى عن الكسائى ايضا فان سمع مثل
هذا التركيب امكن ان يؤوّل على انّ حلفت كلام تامّ وانّ حرف القسم يتعلق بمحذوف هذا فى غير الباء كما ذكر واما الباء فلا يجب حذف
الفعل معها بل قد يذكر وقد يحذف وانما كان كذلك لانها الاصل فى هذا الباب فتفضلت بثلثة امور دخولها فى القسم طلبيا وخبريا
وكون الفعل معها مذكورا ومحذوفا وكون المقسم به ظاهرا او مضمرا وان حذفا معا اى فعل القسم وحرفه نصب المقسم به سواء كان لفظ
الجلالة الشريفة او غيرها كقوله ؛ فقلت يمين الله ابرح قاعدا ؛ ولو قطعوا راسى لديك واوصالى ؛ فقد روى بالرفع اى فيمى يمين الله
وبالنصب على انّ التقدير اقسم بيمين الله ثم توسع قال الفارسى وجوز ذلك ابنا خروف وعصفور وان لم يكن الاصل الزم نفسى
يمين الله وقال ابو حيّان والاحسن عندى ان يقدر فعل يتعدى الى واحد لا الى اثنين اى الزم يمين الله قلت وقد ردّ قول ابن خروف
بانّ الزم ليس فعل قسم والتضمين غير قياس وهذا الازم للشيخ ابى حيّان ومنه قول الشاعر ان على الله ان تبايعا يوخذ كرها او يجى طايعا
وقول الاخر ؛ اذ ما الخبز تادمه بلحم ؛ فذاك امانة الله الثريد ؛ وان كان اى وان كان المقسم به هذه الكلمة الشريفة جاز
جرّه بتعويض اثابت الالف فتقول الله لافعلنّ كذا بهمزة بعدها الف وجرّ العلم الشريف او ها محذوفة الالف وثابتها مع وصل
الف الله وقطعها واضعف الاربعة حذف الف ها مع قطع الهمزة من الله على ما حكاه الجرمى قال ابن هشام قال بالثلثة وعندى انه
لا يجوز حذف الفها مع قطع همزة الوصل وكان الذى غلطه كلام ابن الحاجب فانه قال وفى ها الله ذا الغتان قطع الهمزة ووصلها
فنحى فى الف ها وجهان حذفها ومدها فتوهم المصنف الوجهين راجعين للوجهين وانما هما مفرعان على قوله وصلها كذا شرحوه و
هو الحق قلت يا لله العجب فقد نقل عن الجرمى نقلا صريحا فى حذف الف ها مع قطع الهمزة وكذا نقله غيره من شارحى التسهيل فكيف يحل على
المصنف انّ مستنده فى ذلك وهم توهمه من كلام ابن الحاجب ليس بصحيح وهذا بعيد عن الانصاف وبالله التوفيق وقد يستغنى فى التعويض
بقطعها اى بقطع همزة الاسم الشريف والاتاف لشئ اخر ويجوز جرّ الله بدون عوض لامن قطع همزة ولا اجتلاب شئ اخر مما تقدم
وفى شرح السخاوى على المفصل ان المبرد انكر جواز ذلك فى اسم الله تعالى وانه ردّ على سيبويه وانه مردود عليه لان لاسم الله تعالى خصائص
وقد قالوا لاه ابوك فحذفوا لام ال وحذفوا الجارّ والمراد بالعوض ما الهمزة الممدودة وهى التى يعبرون عنها بهمزة الاستفهام بجوزا
واما قطع همزة الوصل واما ها ولا يشاركه اسم الله تعالى فى ذلك بحيث يجوز جرّ غيره مما يقسم به بدون عوض خلافا للكوفيين
وقد تلخصت فى القسم باسم الله تعالى عبارات احداها بوصل الله الهمزة والجرّ الثانية الله بوصل الهمزة والنصب الثالثة آلله
بهمزة بعدها الف ثابتة مع وصل همزة الله وكسرهائه الرابعة كذلك مع النصب الخامسة االله بهمزة فالف ثابتة مع قطع همزة
الله وكسرهائه السادسة كذلك مع النصب السابعة ها الله باثبات الفها ووصل همزة الله وكسرهائه الثامنة كذلك
مع النصب التاسعة ها الله مع اثبات الفها وقطع همزة الله وجرّه العاشرة ها الله بحذف الف ها مع قطع همزة الله و
نصبه الحادية عشرة الله بقطع الهمزة والجرّ الثانية عشر بالقطع والنصب وليس الجرّ فى حالة التعويض بالعوض خلافا للاخفش
ومن وافقه وهم جماعة من المتأخرين منهم ابن ابى الربيع وابن عصفور قالوا لانّ ذلك شبيه بتعويض الواو من الباء والتاء من
الواو ولا خلاف فى انّ الجرّ بالواو والتاء قال المصنف والاصح انّ الجرّ بالمحذوف وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الواو
والفاء وكى ولام الجحود بان المحذوفة فان ابتدا بالجملة الاسمية بمتعيّن القسم نحو لعمر الله وايمن الله وكذا نحوهما مما يقترن
به قرينة تعيّن ان يكون مقسما به فانه يكون ذلك الاسم المتعيّن للقسم مبتدا حذف الخبر معه وجوبا نحو لعمرك لافعلنّ
كذا وان لم يكن الاسم المبتدأ به فى الجملة الاسمية غير متعيّن للقسم فجوازا اى فالخبر محذوف جوازا كقول من لم يتعيّن عليه يمين على
عهد الله لافعلنّ كذا ففى مثل هذا يجوز ان يذكر الخبر كما فى المثال وان يحذف فتقول عهد الله لافعلنّ كذا خلافا لمن انكر اظهاره
من المتأخرين وهو محجوج بحكاية سيبويه على عهد الله لافعلنّ وهذه المسألة تقدمت فى باب المبتدا وانما اعيدت هنا بساطا

لمابعدها

لما بعدها والمحذوف الخبر سواء كان من قبيل ما حذف فيه الخبر جوازا او ما حذف فيه وجوبا ان عرى من لام الابتداء جاز نصبه بفعل
مقدر بعد اسقاط الباء فتقول يمين الله لا افعلن كذا بالرفع على انه مبتدأ و بالنصب على ان الاصل احلف بيمين الله فحذف الجار و وصل
اليه الفعل فعمل فيه نصبا فان قلت اذا نصب خرج الكلام عن الجملة الاسمية البتة الى الجملة الفعلية فكيف يتصور هنا فى المحذوف الخبر
مع انه مبتدأ قطعا والجملة معه اسمية قلت ليس المراد من قوله جاز نصبه جواز نصب المبتدأ بفعل مع كونه مبتدأ وانما المراد اخراجه
عن كونه مبتدأ الى باب آخر وتحرير العبارة ان يقول يجوز فى الاسم الصالح للابتداء بيّنة فى جملة القسم ان تنصب وهذا الكلام لا ينبغى
ان يؤخذ عاما على ظاهره بل الصواب ان يقال انه نوعان ما لم يتصرفوا فيه فيجوز نصبه وهو ايمن وما تصرفوا فيه فيجوز فيه الوجهان
كعمر ويمين هكذا قال بعضهم وفى شرح الدرة لابن الدهان ما يصحح هذا التعميم الذى فى كلام المصنف و ذلك انه قال ما نصه واما
ايمن فهو عند الكوفيين جمع يمين وعند سيبويه اسم مفرد مشتق من اليمين ولا يضاف الا الى الله تعالى والى الكعبة فان قلت لا يمن الله
و رفعته بالابتداء وحذفت الخبر لما ذكرنا فى لعمرو وان سقطت اللام نصب بفعل القسم المحذوف فقلت ايمن الله لا افعلن بل هذا ابلغ فان
ظاهره وجوب النصب لا جوازه وان كان المحذوف اللام عمر اجاز ايضا نصب خبريه وكان القياس جواز ذلك مع اللام لكن العرب التزمت
معها الفتح لكثرة استعمالهم اياه فى القسم كذلك وهو موضع التخفيف المناسب للفتح دون الضم وجاز ايضا دخول الباء عليه كقوله
رقى بعمركم لا تهجرينا قال ابو حيان وهذا ليس بقسم قلت ان اراد عند اصحابه المغاربة فسلم ولا يضر وان اراد اجماعا فغير
صحيح فقد سبق باعترافه ان من النحويين من يسمى ذلك قسما فالمصنف ممن يرى ذلك فما ذا يرد عليه ويلزم عمر والاضافة مطلقا
اى مع اللام ودونها اما الى الظاهر واما الى المضمر وان كان المبتدأ فى الجملة القسمية ايمن الموصول الهمزة بضم نون ايمن وترك
التنوين على الحكاية وهو فى محل نصب على انه خبر كان ويجوز ان تفتح النون على الاعراب فيتعين التنوين لكن النسخ ايمن هكذا بدون الف
فيجب ان يكون مضموما على الحكاية ولا تنوين والموصول بالنصب صفة لايمن باعتبار محله ويظهر انه يجوز حذف نونه مع التنوين ايضا
على انه اسم كان والخبر محذوف فيكون الموصول مرفوعا قطعا ويجوز لك على هذا الوجه ان تضم على الحكاية وتترك التنوين وانما
تقيد بالموصول الهمزة احترازا من المقطوع الهمزة جمع يمين فحكمه فى القسم حكم واحده لزم الاضافة الى الله غالبا فتقول قال فلان
ايمن الله لافعلن بوصل الهمزة وقد يضاف الى الكعبة فتقول ايمن الكعبة لافعلن والكاف كقول عروة بن الزبير ايمنك لئن
ابتليت لقد عافيت والذى كقوله عليه الصلوة والسلام وايم الذى نفس محمد بيده قال الشارح وقد يضاف الى غير ذلك و
انشد الكسائى ايم ابيهم لبئس العذرة اعتذروا وقد يقال فيه مضافا الى الله تعالى هذه اللغات التى سنذكرها ان
هذه اللغات انما اجتمعت بجعلها المضاف الى اسم الله ولم يجتمع فى المضاف الى غيره وان كان بعضها سمع فيه ايمن بفتح الهمزة
وضم الواو وايمن بكسر الهمزة وضم الميم وايمن بفتح الهمزة والميم وايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وايم بفتح الهمزة وضم الميم علامة
للرفع والنون محذوفة وايم بكسر الهمزة وحذف النون وضم الميم كالتى قبلها وام بكسر الهمزة فميم تليها مضمومة ولا ياء ولا نون
فهذه سبعة الفاظ ومن بميم ونون فقط ولا همزة ولا ياء مثلث الحرفين اى مضمومهما ومفتوحهما ومكسورهما فهذه ثلثة
مضمومة الى السبعة المتقدمة فتصير عشرة وم بميم فقط ولا همزة ولا ياء ولا نون مثلثا اى بالضم والفتح والكسر فهذه ثلاث عشر لغات
وم هذا عند الاخفش مبنى لانه على حرف واحد وقد يقال انما يؤثر هذا الشبه لو كان اصليا والا فهذا الشبه عارض ولهذا اعجب
من الشارح حيث سود هذه الالفاظ غير مضبوطة ثم قال والحاصل من كلامه ثلث عشر لغة وهى مستخرجة من كلامه وبقى من
اللغات ايم الله بهمزة وميم مكسورتين بينهما ياء فقيل مبنى مثل جير وقال الاخفش مجرور بياء مقدرة واعترض بانه محذوف من
ايمن ولم يستعملوه الا مبتدأ وحكى الفارسى ام بكسر الهمزة وتثليث الميم ولا ياء ولا نون وعن بعضهم ام بفتح الهمزة وضم الميم واعرابها
هيم الله بابدال الهمزة هاء وليست الميم فى مثل قولك م الله حيث تنطق بها مفردة بدلا من واو فانها لو كانت كذلك لوجب

نحوها كما فى التاء ولان ابدال الميم من الواو لم يحفظ الا فى فم وفيه خلاف بخلاف ابدال التاء من الواو نحو تقوى وتجاه وزعم الزمخشرى
انها من المستعملة فى من ربى تحذفت نونها ويرده ان الاشهر ان يختص بالرب واما رواية الاخفش من الله فشاذة والى خلاف فى نسخة
الزمخشرى اشار المصنف بقوله ولا اصلها من اى بضم الميم خلافا لمن زعم ذلك وقد عرفت وجه الرد عليه ولا ايمن الذى كون
جمع يمين خلافا للكوفيين وحجتهم ان همزة الوصل فى الاسماء لا تكون مفتوحة وان افعل لا ياتى مفردا واحتج غيرهم بوصل همزته
وبكسرها وبجواز فتح ميمه ولو كان جمع يمين لما وقع شئ من ذلك واجاب الكوفيون عن وصلها بكثرة الاستعمال وبان الاخفش
حكى قطعها وقد يجر من اسم الله مقسما به بلك وعلى وكلا الظرفين اعنى به وقوله بلك لغو لكن الاول متعلق بمقسما والثانى
بيجبر فالاول كقوله لك الله لا الفى لعهدك ناسيا فلا تك الا مثل ما انا كائن والثانى كقول الاخر نهى الشيب قلبى عن صبا وصبابة
الا فعلى الله اوجد صابيا ووجه الكلام ان لك الله معناه لك منى عهد الله او يمين الله وقد يبتدا بالنذر قسما كقوله على الى البيت المحرم حجة
اوافى بها نذرا ولو انتقل نعلا لقد منحت ليلى المودة غيرنا وان لنا منها المودة والبذلا ووجه ذلك انهم نزلوا على حجة منزلة عين يمين
او قسم او عهد الله من جهة ان النذر يدل على التوكيد والتثبيت فيتلقى بما يتلقى به القسم لشبهه به لا انه قسم ومعنى كلام المصنف انه قد
تقدم بين يدى الكلام لا انه جملة النذر قسما فيجاب بما يجاب به القسم وليس المقصود بالابتداء صاحب الخبر لان النذر هو مجموع الجملة والمبتداء
جزؤها لا كلها فصــــل فى الكلام على الجملة التى يجاب بها القسم والكلام على الاحكام المتعلقة بها المقسم عليه جملة موكدة
بالقسم ولم يقل خبرية كما يقول غيره لانه يرى من جملة ذلك نحو بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح ام قبلت فاها تصدر فى الاثبات
ان كانت جملة اسمية وكان القسم غير طلبى بدليل ما سياتى بعد حيث يقول وتصدر فى الطلب بفعله الى اخره بلام مفتوحة نحو نحن
اعلم بالذين هم اولى بها صليا وللاخرة خير لك من الاولى او ان مثقلة نحو ان سعيكم لشتى يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين حم و
الكتاب المبين انا انزلناه الاية او مخففة نحو ان كل نفس لما عليها حافظ ولا يستغنى عنهما بضمير الاثنين اى عن اللام وعن ان مثقلة
او مخففة وفى نسخة عنها بضمير المؤنث اى عن الثلثة اى ولا يستغنى عن ذلك غالبا دون استطالة يعنى انه لا يخلو اما ان يكون فى
المقسم به استطالة فالحذف حسن كقول بعض العرب اقسم من بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين وهو سيدهم
اجمعين وكقول ابن مسعود رضى الله عنه والذى لا اله غيره هذا مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة وقال الشاعر ورب السموات العلى
وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن قال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا الاستغناء عن اللام وعن ان فى الجملة الاسمية فينبغى ان
يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه وتصدر فى حالة قصد الشرط الامتناعى ولا يجوز ان يقدر فى حين حصول الشرط الامتناعى لئلا
يلزم كون الشرط الامتناعى حاصلا قبل مجئ الحرفين وذلك محال والامتناعى يشمل ما يفيد امتناع الشرط وما يفيد امتناع الجواب بلو او
لولا فالاول كقول الشاعر فوالله لو كنا الشهود وغبتم اذن لملانا جوف جبر انهم دما الجبر القاع بنبت السدر والثانى كقول
الانصار رضى الله عنهم والله لولا الله ما اهتدينا وظاهر كلامه ان لو ولولا وما دخلنا عليه جواب القسم وكلامه فى الجوازم على ان
جواب القسم محذوف واغنى عنه جواب لو ولولا وكلام المغاربة على ان الجواب للقسم لا للو ولولا وتصدر فى حالة قصد النفى بها اى بجعل
ما يصدر الجملة المقسم عليها فالباء متعلقة بتصدر وذلك نحو والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى ومنه قول حاتم الطائى
فوالله ما يغنى الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر او مصدرا بكلمة لا نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله
من يموت وقال الشاعر ردوا فوالله لا ذدناكم ابدا ما دام فى وردنا ماء لنزال او تصدر بكلمة ان النافية نحو ولئن
زالتا ان امسكهما من احد من بعده ان كل نفس لما عليها حافظ وذكر المصنف فى شرح الكافية ان الجملة الاسمية تقع جوابا
للقسم مصدرة بلا النافية لكن يجب تكرارها اذا تقدم خبرها او كان المبتدا معرفة نحو والله لا فى الدار رجل ولا امراة ووالله لا
زيد فى الدار ولا عمرو قال ابو حيان وكون الجملة الاسمية تنفى بلا غلط ووهم يعنى ان النحويين لم يذكروا ان لا تنفى فى باب القسم

الجواب

الجواب اذا كان جملة اسمية وانما تدخل على الجملة الفعلية كالامثلة المتقدمة وقد تصدر الفعلية الجزئية بلن كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم ، حتى اوسد في التراب دفينا ، وتصدر بكلمة كم ومثله المصنف بما حكاه الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم مخبية ونوزع في الاستدلال بذلك لاحتمال ان يكون قوله لم تقم عن مثلهم مخبية مستانفة قصد بها الاخبار عن حال البنين ولا تسلط القسم عليها البتة وهو احتمال ظاهر قال ابو حيان وليس للمصنف سلف في اجازة ذلك الا ما حكي عن ابن جني انه قد يتلقى القسم بكم ولن في الضرورة وتصدر الجملة الجوابية في الطلب بفعله اي بفعل الطلب كما في قول الشاعر ، بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة ، ابى غير ما يرضيك في السر والجهر ، او باداته اي اداة الطلب كقوله ، بربك هل للصب عندك رافة ، فيرجو بعد الناس عيشا مجددا ، او بالا كقوله ، بالله ربك الا قلت صادقة ، هل في لقائك للمشغوف من طمع ، واعلم ان التقدير فيه اسالك بالله الا قلت والاستثناء مفرغ والمعنى ما اسالك الا قولك فالمثبت لفظا منفي معنى ليتأتى التفريغ والفعل مؤول بالمصدر ليتأتى المفعولية فان قلت تاويل الفعل بالمصدر بدون سابك ليس قياسا فيلزم الشذوذ مثل تسمع بالمعيدي برفع الفعل اي سماعك وادعاء الشذوذ هنا غير متات لاطراد مثل هذا التركيب وفصاحته قلت لا نسلم ان تاويل الفعل بدون حرف مصدري شاذ على الاطلاق وانما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا كالجملة التي يضاف اليها اسم الزمان مثلا نحو جئتك حين ركب الامير اي حين ركوب الامير هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مضمرة فيصير اسما في الظاهر على وصف فعل وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا الى ان نتصيد من الفعل مصدرا من غير سابك ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا مثل سواء علي اقمت ام قعدت اي قيامك وقعودك ما أول بالمصدر بدون اداة سبك ، لاطراده في باب التسوية او تصدر الجملة بكلمة لما المشدد وتاء الميم بمعناها اي بمعنى الا كقوله ، قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين ، وتاويل هذا ايضا كالاول اي ما اسالك الا غنثك وبقي على المصنف او يشترط جوابه فعل طلب كقولك بالله ربك ان دخلت فقل لي وقد تدخل اللام على ما النافية اضطرارا كقوله ، لعمرك يا سلمى لما كنت راجيا حياة ولكن العوائد تخرق ، وان كان اول الجملة الجوابية فعلا مضارعا مثبتا مستقبلا غير مقارن حرف تنفيس ولا مقدم معمولها لم تغنه اللام غالبا عن نون تاكيد يعني انه اذا اجتمع في المضارع الواقع اول جملة الجواب هذه الامور كان الغالب ان يكون مقرونا باللام مؤكدا بالنون نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا ينفك عن احدهما الا نادرا ومثال اثباته مؤكدا بالنون ولا لام معه سيأتي ومثال اقترانه باللام مع كونه غير مؤكد بالنون قول النبي صلى الله عليه وسلم ليردن على اقوام اعرفهم ويعرفوني وهذا مذهب الكوفيين وتبعهم الفارسي واما البصريون فلا بد عندهم من اللام والنون الا في الضرورة قد يستغنى باحدهما واحترز بقوله مثبتا من ان يكون منفيا فلا يؤكد اصلا الا اذا نفي بلا فقد يؤكد قليلا وسياتي واحترز بقوله مستقبلا من ان يكون حاليا فانه يؤكد باللام دون النون لانها مخصوصة بالمستقبل ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ، ليعلم ربي ان بيتي واسع ، كذا قال المصنف في الشرح قيل والصواب ان فعل الحال لا يقسم عليه لان مشاهدته اغنت عن القسم عليه وحكاه الزجاجي عن المبرد ورده ابن عصفور بانه قد يعرض عن المشاهدة عائق فيحتاج حينئذ الى القسم عليه قال والحق انه قد يجوز ان يقسم عليه الا انه اذا كان منفيا بما خاصة وان كان موجبا بنيت من الفعل اسم فاعل وصيرته خبر مبتدأ وتقسم على الجملة الاسمية لئلا يؤدي الى الالتباس فانك اذا قلت ان زيدا والله ليقوم لم يدر هل هو خبر لان او جواب للقسم فلما التبس هذه تركت في الجميع هذا كلامه قلت والالتباس حاصل مع الجملة الاسمية اذا قيل ان زيدا والله لهو قائم لاحتماله للوجهين المذكورين واحترز بقوله غير مقارن حرف تنفيس من ان يكون الفعل مقرونا به فانه تدخله اللام فقط

كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وحكم السين في ذلك حكم سوف عند البصريين نحو والله لسيقوم زيد ومنع الفراء دخولها لئلا
تتوالى اربع متحركات واحترز بقوله لا مقدم معمول من نحو قوله تعالى لالى الله تحشرون وقد كرر المصنف معظم احكام المضارع في باب
نون التاكيد الا انه قيد المعمول هناك بالجار والمجرور ولو قال غير مفصول بينه وبين الكلام لكان اولى ليدخل الفصل بقد نحو
والله لقد يقوم زيد فان حكمها حكم سوف وقد يستغنى بها اي بنون التاكيد عن اللام كقول الشاعر ؛ وقتيل مرة اثارن فانه ؛
فرغ وان اخاهم لم يثار ؛ وقد يوكد المنفي بلا كقوله ؛ تالله لا يحمدن المرء مجتنبا ؛ فعل الكرام وان فاق الورى حسبا ؛ كذا ينشد
بتاء يحمد وبياء الغيبة ويحتمل ان يكون حرف القسم الباء الموحدة وان يكون التاء المثناة وانما خص المصنف النفي بلا لانها موضع
السماع ولان للاختصاص بها سببا وهو شبهها بلا الناهية ولان التاكيد بعدها قد جاء في ~~القسم الباء الموحدة وان يكون التاء المثناة~~
غير في هذا القسم نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة ونحو لا يحطمنكم سليمان فاذا جاء القسم وجد امر اخر يسهل
التوكيد وهو يكثر حذف نافي المضارع المجرد من نون التاكيد احترازا من نحو تالله لا يحمدن المرء فان حذف النافي هنا موقع
في الالباس بالايجاب فيمتنع حذفه مع ثبوت القسم نحو تالله تفتؤا تذكر يوسف واطلق المصنف النافي ومنهم من قال لا يحذف الا لا
وبعضهم اجازه في ما حملا على لا وبعضهم منع لعدم السماع ويقل حذف النافي للمضارع مع حذف اي مع حذف القسم كقول الشاعر
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ؛ وقول الاخر ؛ وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم ؛ تلاقونه حتى يؤوب المنخل ؛ فالتقدير
والله لا تنفك والله لا تلاقونه وبعضهم يرى ان النافي حذف هنا ضرورة ولا يقدر قسما قلت اذا قدر للقسم يكون الحذف ثابتا
واذا لم يقدر لا يكون كذلك بل لم يثبت لنا بقاطع انهم حذفوه في غير الجواب ثبت بالقاطع الحذف في الجواب فالحمل على ما ثبت اولى
وان سلم ثبوته في غير الشعر فالحمل على غير الضرورة اولى وفيه نظر وقد يحذف نافي الماضي ان امن اللبس كقول امية بن ابي عايذ
الهذلي ؛ فان شئت اليت بين المقام ؛ والركن والحجر الاسود ؛ نسيتك ما دام عقلي معي ؛ امد به امد السرمد ؛ وانما سهل الحذف
في هذا لان الحذف في قوله نسيتك ماض لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل فسهل حذف النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع
ويكثر ذلك اي حذف نافي الماضي لتقدم نفي على القسم كقول المخبل ؛ فلا والله نادى الحي ضيفي ؛ هدوا بالمساءة والعلاط ؛ العلاط
بعين وطاء مهملتين الخصومة ومصدر عالطه بتراد ذكره لبوء قال الشارح اراد لا نادى فحمل النافي لا لخصوصها وكذا ذكره ابن
هشام في مغنيه قلت والفعل في هذا البيت ماض لفظا ومعنى لان الانسان انما يتمدح بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا فانها
لا تدخل على الماضي لفظا ولا معنى الا مكررة ولا تكرير في البيت فينبغي ان يقدر ما وكلام المصنف لا يابى ذلك ويعلم من هذا انه ربما
كان النافي غير لا فان قلت هلا جعلت لا المذكورة في صدر البيت هي نافي الجواب قدم اعتناء بالنفي قلت كذا زعم الكوفيون
وهو مستلزم لتقدم نافي جملة على جملة اخرى واللازم باطل ثم هو مردود بالتصريح بلا مقدمة مع ذكرها موخرة مع الجواب في قوله
تعالى فلا وربك لا يؤمنون الاية ويجي لا والجواب مثبت وهي المسئلة التي بعد هذا وقد يكون الجواب مع ذلك اي مع تقدم
نفي على القسم مثبتا نحو فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم انه لقران كريم فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا
عسعس والصبح اذا تنفس انه لقول رسول كريم لا اقسم بهذا البلد وانت حل بهذا البلد ووالد وما ولد لقد خلقنا الانسان
في كبد قلت وعلى المصنف نقد من وجهين اما اولا فلتقدم صورة النافي في مثل ما ذكر ليس بقليل فلا يحسن التعبير في هذا المقام
بقد واما ثانيا فلان الحق ان لا هذه زائدة اما وامارد لما قبلها واما انها نافية للقسم فلا لان الانشاء لا يحتمل النفي وهو قد
صرح انها للنفي وقد يقال في دفع هذا الوجه الثاني اطلق النفي على صورته صورة النفي تجوزا ولم يرد النفي حقيقة ولو سلم انه اراد
حقيقة النفي فليس في كلامه ما يقتضي ان المنفي هو القسم لصدقه على ما اذا كان النفي مسلطا على غيره ولكنه متقدم عليه فتامله
وقد يحذف لا من اللبس نافي الجملة الاسمية كقول عبد الله بن ابي رواحه رضي الله عنه ؛ فوالله ما نلتم وما نيل منكم ؛ بمعتدل وفق

ولا متقارب : والتقدير ما انلتم فحذفت النافية وبقى الموصولة فان قلت ما الذى دفع اللبس قلت وجود الباء فى الخبر والعطف بالواو المصاحبة للنافى من قوله ولا متقارب فى انما الدين بقدر لا انه لا يجب التكرار وقد تخيل ان لا قد كررت حيث قال ولا متقارب كذلك لان هذا قسيم لمعتدل لا قسيم للمبتدا الذى قدر ان لا داخلة عليه وجوز المصنف مع هذا الوجه وهو كون المحذوف ما النافية وجها اخر وهو ان يكون المحذوف ما الموصولة بناء على راى الكوفيين فى تجويز حذف الموصول قلت ويظهر لى وجه ثالث اقرب من هذين الوجهين وهو ان يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية فى الموضعين والفعلان تنازعا وحذف المفعول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما محذوفة لا نافية ولا موصولة فالجملة فعلية لا اسمية وليس فى هذا الوجه ما قد يتوقف فيه الا زيادة الباء فى المفعول به وهو كثير والحمل عليه عند التردد بينه وبين حرف النفى اذ الاسم الموصول لا شك انه خبر بل ينبغى ان يكون متعينا وقد يكون الجواب قسما نحو وليحلفن ان اردنا الا الحسنى اى والله ليحلفن فالقسم المحذوف وجوابه ليحلفن وهذا الجواب فى نفسه قسم جوابه ان اردنا الا الحسنى قال الشارح ومنع بعض المغاربة ان يكون القسم جوابا للقسم قلت وغفل فى منع المصنف فى شرحه لهذا الكتاب فى باب ان فى قوله تعالى لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون واستحضار هذا كان الاولى لانه معارض لنص المصنف فى الاصل على الاجازة فان قلت المنع متجه لان جملة القسم انشائية وجملة الجواب خبرية فانى يجتمعان فى جملة قلت الامر كذلك لكن نحن لا ندعى فى مثل ليحلفن ان اردنا الا الحسنى ان جملة ليحلفن انشاء وانما هى خبرية قصد بها حكاية الانشاء وحكاية القسم تنزل منزلته انشائه فى الاحتياج لجواب نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لا يبعث الله من يموت تقاسموا لنبيتنه فمثل لعمرك انهم لفى سكرتهم يعمهون يتجه ان يقال فيه اللام ليست المتلقى بها جواب القسم لعدم صلاحيته مدخولها لان يكون جوابا لانه انشاء قسم ومثل ليحلفن يحسن فيه ذلك لانه خبر ويمنع منع المصنف على القسم الانشائى وتجويزه على القسم المحكى فلا تنافى بين كلاميه ولا يخلو دون استطالة واقعة فى الكلام فى الجملة وليس المراد ان يكون بين القسم والجواب تراخ كما قد يتبادر الى بعض الافهام لا ينتقض بنحو والسماء ذات البروج ونحو والشمس وضحاها الاية فان الجواب جاء على الصورة التى سيذكرها المصنف بعقب اخر الاقسام من غير فاصل بينهما الماضى فاعل يخلو وقوله المثبت المجاب به صفة له من اللام متعلق بيخلو اى ان الماضى المذكور لا يخلو من اللام مقرونة بقد او ربما المراد بها التقليل او بما مراد فيها اى مراد فيه ربما اى التى يراد بها التقليل ايضا وقد مر فى باب حروف الجر ان كان ذلك الماضى المثبت المجاب به متصرفا لا جامدا ومعنى هذا الكلام ان جواب القسم اذا وقع فى كلام مستطال ماضيا مثبتا فلا بد من ان يكون مقرونا باللام وقد جميعا مثل تالله لقد اثرك الله علينا او ربما كقوله لئن برحت دار لليلى لربما غنينا بخير والديار جميع او بما كقول عمر بن ابى ربيعة فلئن بان اهله لبما كان يوهل هذا كما قلنا اذا لم يكن ثم استطالة واما مع الاستطالة فيجوز ان يخلو من اللام وقد وان يكون مع احدهما دون الاخر والا يكن الماضى متصرفا فغير مقرونة اى فهو واقع باللام غير مقرونة بقد كقول الشاعر لعمرى لنعم الحى جر عليهم بما لا يوانيهم خصين بن ضمضم وجاء المتصرف ايضا باللام فقط ومنه لظلوا من بعده يكفرون وقالت امراة من غفار والله لنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكى سيبويه والله لكذب زيد ولا يجوز حذف اللام وقد بدون الاستطالة وقيل لا بد مع ذكر اللام من قد ظاهرة او مقدرة وزعم ابن عصفور ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جئ باللام وقد نحو تالله لقد اثرك الله علينا وان كان بعيدا جئ باللام وحدها كقول امرئ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال قال ابن هشام والظاهر فى الاية والبيت عكس ما قال اذ المراد لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك محكوم به فى الازل وهو متصف به مذ عقل والمراد فى البيت انهم ناموا قبل مجيئه وقد يمنع ان المراد فى الاية ما ذكر لجواز ان يكون مرادهم لقد اثرك الله بالحكم علينا فى ارضك وذلك قريب من حال تكلمهم واما البيت فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه لان فى ذلك تنفيرا لها من قربه اذ نوم الرقباء متى كان فى ابتدائه كان غير مستقل

فيوشك ان يذهب بادنى محرك وذلك من موجبات الخوف المانع لها من الاقدام على مرامه وانما المراد ان زمن النوم بعد بحيث صار متمكنا ثقيلا فهو داعية الى الطمانينة والامن المقتضى لحصول المقصود وقد يلى لقد وليما المضارع الماضى معنى فالاول كقوله لئن است ربوعهم يبابا : لقد يدعو الوفود بها وفودا : والثانى كقوله : فلئن صرت لا تحير جوابا : بما قد ترى وانت خطيب : ويجب الاستغناء عن قد باللام الداخلة على ما تقدم من معمول الماضى كقول ام حاتم الطائى : لعمرى لقدما عضنى الجوع عضة : فآليت ان لا امنع الدهر جائعا : قال ابو حيان وليس هذا باستغناء بل هذه هى اللام الداخلة على الفعل فصلت منه بالمعمول وهذا مبنى على ظنه ان المراد بالاستغناء الاستغناء باللام الداخلة على المعمول لا عن لام الجواب وانما يريد الاستغناء باللام عن قد كما ذكرناه لا الاستغناء عن لام بلام كما استغنى عن نون التاكيد بالداخلة اى باللام الداخلة على ما تقدم من معمول المضارع نحو لالى الله تحشرون وشذ عدم الاستغناء فى قول الشاعر فلبعدك لا اخلدن وماله : بدل اذا انقطع الاخاء فودعا : وفى البيت شذوذ اخر وهو دخولها على جواب منفى قال المصنف فلو كان مثبتا كان دخولها عليها مع تقدم اللام اسهل اى تقدمها داخلة على المعمول واذا توالى قسم واداة شرط غير امتناعى استغنى بجواب الاداة مطلقا اى سواء تقدم القسم او الشرط ان سبق ذو خبر نحو زيد والله ان يقم اقم وزيد ان يقم والله اقم واعلم انه ذكر مسئلة توالى القسم والشرط فى باب عوامل الجزم ولم يذكر هنا حكم الامتناعى وقد مثل له بقول الشاعر : فوالله لو كنا الشهود وغبتم : اذن لملانا جوف خير انكم دما : وبقول الانصار رضوان الله عليهم اجمعين والله لولا الله ما اهتدينا ومثله قول الاخر : فوالله لولا الله تخشى عواقبه : لزعزع من هذا السرير جوانبه : وكلامه هنا غير مناقض لكلامه السابق لانه هنا لم يحكم على الامتناعى بحكم ولكن كلامه السابق مخالف لكلامه فى باب الجوازم لانه فى هذا الباب جعل الشرط وجوابه جوابا للقسم وفى ذلك الباب جعل جواب القسم محذوفا مدلولا عليه بجواب الشرط مع تاخره ولا يخفى ان ما ذكره فى هذا الفصل فى هذه المسئلة وهى مسئلة الشرط الامتناعى سلك فيه غير الجادة فان النحويين لم يفرقوا بين امتناعى وغيره قال ابن هشام ولا حجة ولا القياس يقتضى ما قاله لان الامتناعى اضعف طلبا من غيره لان طلبه طلب الجواب للجواب وغيره طلبه كذلك مع طلب العامل للمعمول فاذا لم يتعين لجابة الشرط فيما طلبه اشد فكيف يتعين فيما طلبه اضعف واما ما استدل به فيحتمل ان يكون الجواب فيه للقسم لا للشرط وقد بقيد الكلام على هذه المسئلة عند الوصول اليها فى باب عوامل الجزم ان شاء الله تعالى والا يسبق ذو خبر فبجواب ما سبق منهما يقع الاستغناء نحو والله ان قام زيد لاقومن ونحو ان قام زيد والله اقم فالجواب للاسبق ليكون الحذف فى الثانى لدلالة الاول لا العكس وقد يغنى حينئذ اى حين اذ لا يسبق ذو خبر جواب الاداة الشرطية مسبوقة بالقسم كقول الشاعر : لئن كانت الدنيا على كما ارى : تباريح من ليلى فللموت اروح : وقول الاخر : لئن كان ما حدثته اليوم صادقا : اصم فى نهار القيظ للشمس باديا : وقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة : لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل : وهذا قول الفراء وتاول الجمهور على زيادة اللام فليست اللام الموطئة للقسم وقد يقرن القسم المؤخر بفاء مغن جوابه عن جواب الشرط كقوله فاما اعش حتى ادب على العصا فوالله انسى ليلتى بالمسالم هذا قسم مقترن بالفاء مؤخر عنها وهو ملفوظ بها وقد تكون مقدرة على ما اجازه ابن السراج نحو قولك ان تقم يعلم الله لا ازورك اى فيعلم الله كذا حكاه المصنف فى الشرح وهذه المسئلة على زعمه عكس التى قبلها فان تلك استغنى فيها بجواب الشرط المؤخر عن جواب القسم المقدم وتلك مختلف فيها كما مر واما هذه فكلام المصنف فيها مختل قطعا اذ هذه لا حذف فيها بل الفاء رابطة جواب الشرط وما بعدها من جملتى القسم وجوابه هو جواب الشرط وكذا مسئلة ابن السراج ان صحت لا حذف فيها ايضا وانما المحذوف الفاء لا الجواب ينبغى ان يكون مختلفا فيها فمن اجاز حذف فاء الجواب فى الكلام اجاز هذه ومن منعه منعها وتقرن اداة الشرط المسبوقة بقسم ملفوظ به نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن امرتهم ليخرجن او مقدر نحو لئن لم ينته المنافقون الاية واكثر ما تكون اداة الشرط ان بلام متعلق بتقرن اى تقرن الاداة الشرطية المذكورة بلام مفتوحة كما مثلناه وتسمى الموطئة لانها وطأت الجواب للقسم اى مهدته نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا

ينصرونهم

بنصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار واكثر ما تدخل على ان كما مر وقد تدخل على غيرها كقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح
ولتجزين اذا جزيت جميلا • وعلى هذا فى قوله فالاحسن تعالى لما اتيتكم من كتاب وحكمة ان لا تكون موطئة وما شرطية بل
للابتداء وما موصولة لانها تدخل على الاكثر والغريب ما دخلت عليه اذ لشبهها بان كقوله • غضبت على لان شربت بجزة • فلا غضبت
لا شربت بخروف • ووجه الشبه ان اذ ترد للتعليل وان للشرط وهما متقاربان فى المعنى بل ادعى ابن الحاجب ان معنى قولك ان
جئتنى لاكرمتك وقولك اكرمك لمجيئك لى واحد قال ابو حيان وتسمى اللام الموذنة قال ابن هشام وتبعه على ذلك وينبغى
عندى ان لا تسمى بذلك مع ذكر القسم على انى لا احفظه جاء الا مع الخبرى لا الانشائى وذلك يحتاج الى التوطئة لانه قد لا يقصد
الى الحكاية فاذا جاءت اللام وطات واذنت كما يكون ذلك مع الحذف واما مع القسم الانشائى فلا توطئة ولا ايذان بل القسم مؤذن
بمعناه وموطئ لنفسه ولا تحذف فى الا يترك ذكرها والقسم محذوف الا قليلا نحو وان اطعتموهم انكم لمشركون وقول بعضهم
ليس هنا قسم مقدر وان الجملة الاسمية جواب الشرط على حد قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لان ذلك خاص
بالشعر ولقوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن ولقوله تعالى وان تغفر لنا وترحمنا لنكونن فحذف الا يكون الا جوابا للقسم
وقد يجاء بلئن بعد ما يغنى عن الجواب فيحكم بزيادة اللام كقول عمر بن ابى ربيعة المعزى بنت قد قال الاقل لئن كان الرحيل
غدا فاللام من قوله لئن زائدة وما قبل لئن دليل على جواب الشرط المحذوف ويلزم من قوله يغنى عن الجواب كون الجواب مرة وكذا
البتة وانما حكم بزيادة اللام لانه اسهل من حذف جملتين معا ولا يعلل ذلك بانه يلزم منه حذف الدليل والمدلول عليه معا
لان الدليل عليهما جميعا موجود **فصل فى الكلام على تقديم معمول جوابه القسم عليه والاستغناء عن القسم تارة و**
عن الجواب اخرى وما يتعلق بذلك لا يتقدم على جواب قسم معموله اى معمول الجواب الا ان كان المعمول ظرفا كقوله • رضيعى لبان
ثدى امى تحالفا • باسحم داج عوض لا نتفرق • او جارا ومجرورا نحو عما قليل ليصبحن نادمين اما اذا كان المعمول ليس بظرف
ولا جار ومجرور فلا يجوز تقديمه فلا يصح ان يقول والله زيدا لاضربن لان المتسهل لتقديم المعمول فى الاول توسعهم فى الظرف
والجار والمجرور بخلاف غيرهما واعلم ان القسم اذا تلقى بان او باللام الابتدائية او بما النافية لم يجز تقديم ما بعد هذه الحروف
عليها على الصحيح ولم يرد السماع مما يخالف ذلك اصلا نعم جاء فى ما فى غير القسم فى الضرورة كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
ولا يلزم من جوازه فى القسم ولا فى السعة والظاهر انه نحو لقد فعل المتلقى به القسم يلحق بما تقدم فى منع تقديم المعمول فلا يقال والله
فى الدار لقد قام زيد فلم يتوسعوا الا فى لافعلن ولا افعل فكان ينبغى للمصنف ان يقيد الحكم بهما ولا يخفى ان هذا الاستثناء الواقع فى
كلام المصنف مفرغ وان الجملة الواقعة بعد الا حالية مع انها مصدرة باداة استقبال فتامله هذا ان كانت الرواية بكسر الهمزة
من ان والا فيجوز ان تكون بالفتح والتفريغ حينئذ فى الظرف اى الا وقت كونه ظرفا وهو واضح ويستغنى للدليل كثيرا بالجواب عن
القسم فيترك ولا يتلفظ به كقولك لافعلن كذا والتقدير والله لافعلن كذا فحذف القسم استغناء بالجواب عنه لوجود الدليل
الدال عليه قال المصنف فى الشرح وذلك لوقوعه بعد لقد او بعد لئن او مصاحبا بلام مفتوحة ونون تاكيد ولم يتعرض للجملة
الاسمية المفتتحة باللام نحو لزيد منطلق من غير قسم ملفوظ به والمنقول عن البصريين ان اللام الواقعة فى اولها لام الابتداء
لا لام القسم فليست جوابا وليس ثم قسم مقدر وقال الكوفيون اللام لام قسم فتقدر الجملة القسمية وليس المراد بالجواب ما يصلح لكونه
جوابا فى الجملة وانما المراد به ما يتعين لكونه جوابا نحو صدق الله رسوله لقد كان لكم فى رسول الله ونحو لينبذن فى الحطمة ونحو
لسوف افعل واما نحو ان زيدا قائم ولزيد قائم وما زيد قائما ولا رجل فى الدار ولا يقوم زيد وان يقوم زيد فلا خلاف فالكوفيين
فى لام الابتداء كما مر ولبعضهم فى ان المشددة ويستغنى عن الجواب بمعوله نحو يوم ترجف الراجفة اى لتبعثن فحذف جواب القسم
استغناء بمعموله قال ابو حيان لا يثبت الحكم بمحتمل يعنى ان اعراب هذا ظرف الفعل الجواب غير متعين فقد قال ابو البقاء يوم ترجف

مفعول بتقدير اذكره او ظرف لما دل عليه واجفة او خاشعة اى تجف او تخشع فى ذلك اليوم وقال ابن هشام وخير من هذا ان يكون
ظرفا لواجفة على حد وفى التذكرة فيها خلا الدون قلت الاظهر فى واجفة انها صفة قلوب فيلزم تقديم معمول الصفة على الموصوف
وليستغنوا ايضا عن الجواب بقسم مسبوق ببعض حروف الاجابة كنعم وبلى نحو قالوا بلى وربنا اى انه لحق كما جاء قل اى وربى انه
لحق بعد ويستنبؤنك احق هو قال الشارح وفى النهاية ان زيدا ليقومن والله ليس ليقومن جوابا للقسم لانه يلزم لا يتقدم
بل جواب القسم محذوف قلت لكن ليس هذا مما نحن فيه اذ ليس فى مثال النهاية حرف جواب فان قلت انما اورده مشيرا الى
الاعتراض به على المصنف حيث قيد القسم بكونه مسبوقا ببعض حروف الاجابة فان هذا مما حذف فيه الجواب والقسم فيه مجرد عن حرف
جواب قلت موضوع مسئلة المصنف ان يكون الاستغناء بالقسم المسبوق بحرف جواب ومثال النهاية ليس كذلك فان الجواب مستغنى
عنه بالجملة السابقة الدالة عليه نعم يرد على المصنف ان الجواب فى الصورة التى قرن بها القسم بحرف الجواب ليس مستغنى عنه بنفس القسم
الموصوف وانما استغنى عنه بالكلام الذى حرف الجواب داخل عليه تقديرا نحو اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا فانه دال عليه والاصح كون
جير منها اى من حروف الاجابة وهذا من الاستطراد فانه لما ذكر حرف الجواب لامر عرض له مما اقتضى ذكرها استطرد الى ذكر بعضها ولم
يذكر الا جير لكثرة مصاحبتها للقسم وكان يحسن ذكر اى هنا لانها ملازمة للقسم لا اسما بمعنى حقا وينسب هذا الى سيبويه رحمه الله وسيهل
بعضهم الى اسميتها بتنوينها فى قول الشاعر وقائلة اسيت فقلت جير اسى اننى من ذاك انه وخرج على وجهين احدهما
ان الاصل جير ان بتأكيد جير بان التى بمعنى نعم ثم حذفت همزة ان وخففت الثانى ان يكون شبه اخر النصف باخر البيت فنونه
تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم قاله الشلوبين ويكون قد وصل بنية الوقف قال ابن هشام قلت فيه مناقشة نقف عليها ان شاء
الله تعالى فى اخر باب نونى التاكيد وقيل جير ظرف بمعنى ابدا وقيل اسم فعل فهذه اربعة اقوال ذكرها ابن ابى الربيع فى الملخص قال
المصنف فى شرح الكافية والصحيح انها حرف بمعنى نعم لان كل موضع وقعت فيه جير يصلح ان توقع فيه نعم وليس كل موضع وقعت فيه
يصلح ان توقع فيه حقا فالحاقها بنعم اولى وهذا الدليل على ما فيه يرد انما على بعض الاقوال كما تراه وقد تفتح راؤها طلبا للتخفيف
كاين وكيف وربما اغنت هى اى جير ولا جرم عن لفظ القسم مرادا فالاول كقوله قالوا قهرت فقلت جير لتعلمن عما قليل اينا
المقهور لانها للتصديق والتحقيق وللتوكيد القسم فحسن اغنائها عنه كما فى ولقد علمت لتاتين منيتى والثانى لا جرم لا تيك و
لا جرم لقد احسنت الى حكاها الفراء قال الشارح وقد صرح بعض الاعراب بالقسم بعد لا جرم فقال لا جرم والله لا فارقتك وتقع
فى كلام بعض المصنفين مرادا بها التعليل فيما يسبق الى الذهن كقول البيضاوى لا جرم ربنا على مقدمة وسبعة كتب و
يحتاج فى استعمالها كذلك الى تثبت من جهة اللغة وقد وقع لا جرم فى القران فى خمسة مواضع متلوة بان وصلتها ولم يجى بعدها
فعل والذى ذكره المفسرون والنحويون فى معناها اقوال احدها ان لا نافية وجرم فعل معناها حق وان وصلتها فى محل رفع على
الفاعلية وهذا مذهب الخليل وسيبويه والثانى ان لا زائدة وجرم فعل متعد بمعنى كسب فان وصلتها بعده فى محل نصب على
المفعولية وفاعل جرم ضمير يعود الى الفعل المفهوم من السياق الثالث ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناها حقا وكثيرا ما يقتصر
المفسرون على ذلك الرابع ان لا جرم معناها لا بد وان الواقعة بعدها مع صلتها فى محل نصب او خفض على القاعدة فى حرف الجر
الواقع قبل ان وان اذا حذف فهل المحل بعد الحذف المحكوم له بالنصب او الجر قال الفراء لا جرم كلمة قال الواحدى وضع موضع القسم
فى قولهم لا جرم لافعلن كما قالوا حقا لافعلن فان قلت ماذا اراد المصنف بقوله مرادا قلت كانه يشير الى ان القسم مقدر بعد جير
لا انها تضمنت معناه واجريت مجراه حتى يكون الجواب لها لان الحرف لا يحسن فيه مثل ذلك ويبقى النظر بعد هذا فى لا جرم
وكلام الواحدى يقتضى انها متضمنة لمعنى القسم وانه لا يحتاج الى تقدير قسم معها فتامله وقد يجاب بجير دون ارادة قسم
كما مر من قول الشاعر وقائلة اسيت فقلت جير اسى اننى من ذاك انه فهذا بمنزلة ان يقول نعم ولو كان ثم قسم مقدر يجى بجواب

فان قيل اسى يتقدير بلا انا اسى قلنا هذا تقدير بحرف معنى من غير محوج الى ذلك وانما يقدر انا اسى اى حزين ثم اخبر انه خلق من الحزن مبالغة كما قال تعالى خلق الانسان من عجل وقد مضى قوله شدما اغنت هى ولا جرم عن لفظ القسم فهذان الحكمان قليلا ان يبقى الكثيران يذكر معها القسم ويحتاج هذا الى سماع فان بعضها ويتخلص ان احرف الجواب ثلثة اقسام ما لا يستعمل الا مع صريح القسم وهو اى وما يغلب استعماله مع القسم صريحا او مقدرا وهو جير وقد لا يكون معه قسم اصلا وما هو بخلاف هذين القسمين وهو الباقى فتستعمل مع القسم وبدونه والغالب استعمالها بدونه والله تعالى اعلم

باب الاضافة

وهى فى اللغة الامالة يقال اضفت ظهرى الى الحائط اى املته اليه وتطلق فى العرب على هذا الباب وعلى النسب وعلى غيره وقد عبر سيبويه فى الكتاب عن باب النسبة بباب الاضافة المضاف هو الاسم جنس يشمل المقصود بالتعريف وغيره المجعول كجزء ما يليه مخرج لما لا يكون كذلك نحو زيد قائم لكنه يشمل الموصول والمركب تركيب مزج والموصوف بصفة لازمة كذا قال الشارحون وعبر المصنف بقوله لما يليه ولم يقل لاسم يليه لان الثانى من جزئى الاضافة قد يكون جملة نحو قمت حين قمت وقد يكون موصولا حرفيا وصلته نحو من بعد ما عقلوه من قبل ان يأتى يوم وقوله خافضا له مخرج لا وكذا الثلاثة الموصول والمزجى والموصوف بصفة لازمة وما افهمه كلامه من ان خفض المضاف اليه بالمضاف هو قول سيبويه وقال الزجاج لما فيه معنى اللام وقال قوم الجار اللام او من المقدرتان والصحيح الاول بدليل اتصال الضمائر به ولا يتصل الا بعواملها وانما حذف المصنف المضاف دون المضاف اليه لان كلامه فى عوامل الجر لا فى المجرورات بمعنى فى ان حسن تقديرها وحدها قال المصنف فى الشرح وقد اغفل اكثر النحويين التى بمعنى فى وهى ثابتة فى الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى وهو الد الخصام وتربص اربعة اشهر ويا صاحبى السجن بل مكر الليل والنهار وفى الحديث فلا تجدون اعلم من عالم المدينة وقول العرب شهيد الدار وقتيل كربلا ثم ذكر شواهد اخر وقال بعد ذلك ان معنى فى فى هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره ومعنى غيره ممتنع او متكلف وقد جعل ابن الحاجب ايضا من اقسام الاضافة على ما هو بمعنى فى وضبط ذلك بان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف والذى عليه الجمهور ان الاضافة اما بمعنى اللام او بمعنى من ولا ثالث لهما قال الرضى ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما قاله باقى النحاة ولا يقول اضافة المظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ طرفك وكوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها الاضافة لادنى ملابسة فيقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما هذا كلامه وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على معنى حرف اصلا ولا اللازم تساوى العبارتين فى المعنى وليس كذلك وسبقه اليه ابن درستويه وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا مطابقا من كل وجه اذ كان معنى المعرفة غير معنى النكرة قطعا وانما قصد والى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك والاختصاص لا من جهة اخرى وتاتى لهم فى نحو غلام رجل تفسير المعنى مع اتحاد المفسر والمفسر اذ كانا نكرتين ولم يتات فى الاولى ولا يضرهم ذلك اذ لم يتعلق غرضهم بتفسير المعنى التعريفى وحده ولا بتفسيره مع تفسير جهة الاضافة وانما تعلق غرضهم بتفسير جهة الاضافة فقط وبمعنى من ان حسن تقديرها مع صحة الاخبار عن الاول بالثانى نحو خاتم فضة وثوب خز فانه يصح ان يقدر بقولك خاتم من فضة وثوب من خز ويصح الاخبار بالثانى عن الاول فتقول هذا الخاتم فضة وهذا الثوب خز وانما زاد قوله مع صحة الاخبار عن الاول بالثانى احترازا من نحو يد زيد فان تقدير من فيه يحسن مع ان الاضافة فيه بمعنى اللام فلما اتى بهذا القيد خرج مثل ذلك اذ لا يصح الاخبار بزيد عن يد ولم يعتبر قوم منهم ابن كيسان هذا القيد فجعلوا الاضافة

بمعنى من ان حسن تقديرها وان لم يصح فيه الاجزاء المذكور والصحيح خلافه وعليه اكثر المتأخرين بدليل لا يدى لهم فا فحموا
اللام وحجة ابن كيسان قوله: فغاضت دموع العين مني صبابة: وعورض بقوله: وان حديثا منك لو تبذلينه: وقال
ابن الصائغ هي على معنى اللام فقط والجمهور على معنى من او اللام قال المصنف في الشرح ومن هذا النوع اى الذى على معنى من
اضافة الاعداد الى المعدودات والمقادير الى المقدرات وحكى غيره ان ابن السراج يقول في اضافة العدد الى المعدود انها
بمعنى من والفارسي يقول هو بمعنى اللام وانما اتفقا في اضافة عدد الى عدد انها بمعنى من وبمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق
بها من نحو غلام رجل او تقديرا حيث لا يمكن النطق وذلك لكون المضاف لا يفارق الاضافة نحو ذو مال وعند زيد وايتنى
هذا بان تاتي مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه فانه يتاتي فيه بمعنى اللام او لفظها ظاهرا فيما سوى ذينك القسمين المتقدمين
وهما الاضافة فيه بمعنى في ومن الاضافة بمعنى من واعلم ان تقسيم خفض المضاف للمضاف اليه الى كونه على معنى في او اللام لا يتاتى
من مثل قولنا زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه بتقدير حرف جر بل هو هو ويزال ما في المضاف من تنوين ملفوظ به
او مقدر نحو غلام زيد فان غلاما كان قبل الاضافة منونا بتنوين ملفوظ به والثاني نحو اساور ذهب فان اساور قبل الاضافة
منون بتنوين مقدر فعند اضافته يقدر حذف ما كان مقدرا ثبوته او نون تشبهه اى تشبه التنوين نحو انا مرسلوا الناقة
والمقيمى الصلوة ونحو ابنيك وعشريك بخلاف نحو سنين اذا اجرى مجرى حين وقد يزال منه تاء التانيث ان امن اللبس في
القصريات يقال هذه على بها وهو ابو عذرها اذا اضافوا اليها حذفوا التاء ونظيره قولهم شعرت به شعرة فاذا اضافوا قالوا
ليت شعرى ومنه واقام الصلوة وقول الشاعر واخلفوك عد الامر الذى وعدوا اى عدة الامر واشتراط امن اللبس احتراز من نحو
تمرة وخمسة وبقرة فان حذف التاء منهن موقع في الالباس فلا يجوز وقد خرج جماعة على حذف التاء عند الاضافة قراءة بعضهم
فنظرة الى ميسره بضم السين وكسر الراء قالوا والاصل الى ميسرته زاعمين ان مفعلا بغير الهاء مفقود وان مكرما ومعونا جمع مكرمة
ومعونة ويتخصص الاول وهو المضاف بالثاني وهو المضاف اليه ان كان نكرة نحو غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز
بعينه كما تميز غلام زيد ويتعرف به ان كان معرفة لان الاضافة المعنوية وهي التي فيها الكلام وضعت لتفيد ان لواحد مما دل
عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقى معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير الى غلام
من بين غلمانه له مزية خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه واشهرهم بكونه غلاما له او بكون غلاما معهودا بينك وبين
المخاطب بالجملة حيث يرجع اطلاق الغلام اليه دون سائر الغلمان وكذا نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل
وضعه ثم قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كما في قوله: ولقد امر على اللئيم يسبني: فلا نظنن من اطلاق قولهم في مثل
غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام
المعين من غلمانه ان كان له جماعة غلمان او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد هذا كله كلام الرضى وفيه الاشارة
الى بعض مما ذكرناه في معرض الرد لكلام ابي حيان في ادعائه ان الاضافة لا على معنى حرف ثم اشار المصنف الى ان تعرف المضاف بالمضاف اليه
اذا كان معرفة ليس امرا عاما بل لا بد ان يستثنى من ذلك اربع صور اشار الى الصورة الاولى منها بقوله ما لم يوجب تاوله بنكرة
وقوعه موقع ما لا يكون معه معرفة فتاوله منصوب على انه مفعول بيوجب ووقوعه مرفوع على انه فاعل هذا الفعل وما من قوله
ما لم يوجب مصدرية ظرفية يعنى ان تعرف المضاف بالمضاف اليه المعرفة ثابت مدة عدم ايجاب وقوعه موقع ما لا بد من تنكيره تاوله
بنكرة ووقع ذلك في منصوبات ومخفوضات كقوله: انا الموت الذى لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني: وفعل ذلك جهده وطاقته
ووحده وكم ناقة وفصيلها ورب رجل واخيه فالمضاف الى المعرفة في الصور كلها وقع موقع شيء لا يكون معه معرفة اما في لا اباك
فظاهر لان اسم التبرئة لا يكون الا نكرة واما في فعل ذلك جهده وطاقته ووحده فلكونه وقع موقع الحال وكم الخبرية لا تضاف الى

معرفة

معرفة وكذا رب لا تجز معرفة فلما وقع المضاف الى المعرفة فى هذه المواقع اوجب لى ذلك ان يأول بنكرة قال ابن هشام وجاز رب رجل
واخيه شبيه بقول الهذلى واذا المنية انشبت اظفارها و وجه الجميع انه امر فى نفسه تشبيه المنية بالسبع و دل على ذلك
بذكر شئ من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم بالمثال المذكور نوى بالمضاف التنكير ودل على ذلك باستعماله فى سياق
ما يستلزم التنكير واعلم ان المصنف قال فى مسئلة لا اباله بحثا مخالفا لما ذكره هنا فى موضعين وذلك لانه قال ان ادعى ان
الاضافة محضة لزم تعريف اسم لا او غير محضة لزم مخالفة النظائر لان الاضافة غير المحضة انما ثبتت فيما المضاف فيه
عامل فى محل المضاف اليه نصبا او رفعا او معطوف على ما لا يكون الا نكرة فتأمله والصواب ههنا ان قولنا رب شاة و
سخلتها الاضافة فيه محضة ولكن منع من افادتها التعريف مانع آخر غير انتفاء المحضية او عدمه بالرفع عطفا على وقوعه
وهو فاعل يوجب والمعنى او ما لم يوجب تأوله بنكرة او عدم قبوله تعريفا لشدة ابهامه كغير ومثل وحسب قال بذلك ابن
السراج والسيرافى وارتضاه الشلوبين وهذه هى الصورة الثانية من الصور المستثناة وبيان الابهام فيهما ان غير زيد
يشمل كل موجود ما عداه وكذا فى مثل زيد ورد بان كثرة المغايرين والمماثلين لا يوجب تنكير غير ومثل كما ان كثرة غلمان زيد
لا يوجب كون غلام زيد نكرة ولم يتعرض الشارحون الى تحقيق شدة الابهام فى حسبك فتأمله و ذهب سيبويه والمبرد
الى وجوب تنكير هذه الالفاظ وامثالها لان اضافتها للتخفيف لمشابهتها الاسم بالفاعل الذى بمعنى الحال الا ترى ان غيرك بمعنى
مغايرك ومثلك بمنزلة مماثلك وحسبك بمنزلة محسبك اى كافيك يقال احسبنى هذا الشئ اى كفانى قال المصنف فى الشرح
فلا تزول باضافة هذه وامثالها الى المعارف من الابهام الا ما لا يعتد بزواله وقد يعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة
خاصة فيحكم بتعريفهما واكثر ما يكون فى غير اذا وقع بين ضدين نحو فليكن المغلوب غير الغالب وليكن المسلوب غير السالب
واجاز بعض العلماء منهم السيرافى ان يحمل على هذا غير المغضوب عليهم لوقوع غير فيه بين ضدين وليس كذلك بلازم لقوله تعالى
نعمل صالحا غير الذى نعمل كما نعت بها النكرة مع عدم وقوعه بين متضادين قلت ولمانع ان يمنع غير الذى كنا نعمل نعتا لجواز
كونه بدلا او لم تكن اضافته غير محضة وهذه هى الصورة الثالثة من الصور المستثناة وهى اذا تكون الاضافة غير محضة
نحو جاء ضارب زيد الآن او غدا فان هذه الاضافة وان كانت الى معرفة لا تفيد تعريفا لانها غير محضة وغير المحضة انما تفيد
التخفيف فقط قلت ويظهر ان الصواب لو اسقط المصنف كلمة غير وذلك لان يكن مجزوم بالعطف على الفعل المجزوم بلم من
قوله فيما تقدم ما لم يجب تأوله بنكرة فاذا ثبت مع ذلك لفظة غير لزم الحكم بانتفاء التعريف عند كون الاضافة مع تعريف
المضاف اليه محضة وهو باطل و ذلك لان معنى قولنا اذا لم تكن الاضافة غير محضة فنفى كون الاضافة غير محضة فيثبت
كونها محضة بالضرورة فكانه على هذا التقدير قال ويتعرف به ان كان ما لم تكن الاضافة محضة ولا شبيهة بالمحضة وهذه
هى الصورة الرابعة من الصور المستثناة اى ان المضاف الى المعرفة لا يتعرف عند كون الاضافة ليست شبيهة بالمحضة لكون
علة عدم التمحض اى لكون المضاف صفة مجرورها مرفوع بها فى المعنى لا فى الصناعة فانه لا يجوز ان يضاف الى المرفوع حتى
يحول منصوبا بدليل تحمل المضاف ضمير الموصوف بدليل التأنيث فى مررت بامرأة حسنة الوجه وقد كان التذكير قبل ذلك
واجبا او منصوب فالاول نحو مررت برجل حسن الخلق محمود الخلق والثانى نحو مررت برجل مكرم زيد فالاضافة فيهن فى
نية الانفصال والمضاف فى المثالين مرفوع فى المعنى وفى الثالث منصوب فلم يقل او منصوب فى المعنى اشارة الى ان الاول
ليس بمرفوع على الاطلاق بل بقيد كما قدمناه بخلاف الثانى فانه منصوب لفظا ومعنى فلا يتقيد باحدهما وخرج بالصفة المصدر
والمرفوع المنصوب نحو سحق عمامة وكرام الناس فان قلت اجاز الزمخشرى فى رب العالمين كون رب مثل نجم وضخم وكونه
مثل عدل فعلى الاول هو صفة مشبهة فاضافته غير محضة فكيف وصفت به المعرفة قلت ليست الصفة مضافة الى معمولها

بخلاف نحو حسن الوجه وانما هي اضافة الشي الى ما له تعلق به ومثله قولك في اسم المفعول فلان مضروب العبد تريد ان العبد
ضاربه افانه ليس معمولا له لكونه لا يطلب فاعلا وانما يطلب مفعولا لم يسم فاعله وهو الضمير المستكن في مضروب العائد الى فلان
وانما اضيف اليه لاجل الملابسة وليس من هذا المصدر المضاف الى مرفوعه او منصوبه خلافا لابن برهان فانه ذهب الى ان
اضافة المصدر الى المرفوع او المنصوب غير محضة قال لان المجرور به مرفوع المحل او منصوبه فهو كحسن الخلق وضارب العبد و
وافقه على ذلك ابن الطراوة وسياتي رد هذا المذهب لا افعل التفضيل ولا الاسم المضاف الى الصفة خلافا للفارسي في
المسئلتين وذلك لانه ذهب الى ان اضافة افعل التفضيل غير محضة قال بذلك قبله شيخه ابو بكر ابن السراج وهو مذهب الكوفيين
وطائفة من المتاخرين كالجزولي وابن عصفور وابن ابي الربيع واستدل الفارسي بان افعل لا يضاف الا الى ما هو بعضه فلو لم يقدر
فيه الانفصال لزم اضافة الشي الى نفسه وسياتي الكلام عليه واما الاسم المضاف الى الصفة نحو مسجد الجامع وصلاة الاولى
وجانب الغربي ودار الاخرة فذهب الفارسي ايضا الى ان الاضافة فيه غير محضة وذهب جماعة الى انها محضة وسياتي مختار
المصنف بل اضافة المصدر وافعل التفضيل محضة وذلك لان عدم محضية الاضافة انما تكون لمجموع الامرين كون المضاف صفة وكون
المضاف اليه مرفوعا بها في المعنى او منصوبا واسم التفضيل فاته الشرط الثاني والمصدر فاته الاول واستدل المصنف على ان اضافة المصدر
محضة من اوجه احدها ان اضافة الصفة الى مرفوعها ومنصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فجاز ان ينوى انفصالها
باعتبار اخر بخلاف المصدر الثاني ان الصفة المذكورة واقعة موقع الفعل المفرد والمصدر واقع موقع حرف مصدري موصول
بالفعل والموصول المشار اليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك قلت يشير الى ان المصدر المسبوك من الموصول الحرفي
وصلته في مثل قولنا اعجبني ما صنعت محكوم له بالتعريف فانه بمنزلة صنعك وهذا لا ينكر انه امر مقول للنحاة لكن لا يظهر لي
الدليل عليه فان المصدر لا يجب اضافته بل يجوز ان يضاف وان لا يضاف ويذكر المعمول بعد ذلك مرفوعا كما في قولك اعجبني
ضرب زيد بجر زيد واعجبني زيد برفعه ومنصوبا كما في اعجبني ضرب اللص بنصب اللص وجره فلم لا يجوز تقديرها المصدر المسبوك
من الموصول الحرفي ولا صلته في مثل قولنا اعجبني ما صنعت محكوم له بالتعريف والفعل مصدرا منكرا وفاعل الفعل الذي كان
صلة مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر فتامله الثالث ورود السماع باتباعه بالمعرفة كقوله: ان وجدي بك الشديد
اراني عاذرا لمن تهدت فيك عذولا: وبهذا يبطل مذهب ابن برهان قال المصنف والدليل على ان اضافة افعل التفضيل محضة
من اوجه احدها ان الحامل على اعتقاد عدم المحضية في اضافة الصفة الى مرفوعها او منصوبها وقوعها موقع الفعل و
وقوع الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه وهذا مفقود في افعل التفضيل قلت وقد نبهنا في ذلك الباب على ما يمكن
المناقشة به في هذا الدعوى فتنبه الثاني ان ما اضيف من افعل التفضيل الى معرفة لا ينعت الا بمعرفة ولا ينعت به الا معرفة و
الثالث ان رب لا تدخل عليه غالبا ولو كان نكرة لجاز فيه ذلك والاشارة بقوله غالبا الى قول المراة للنبي صلى الله عليه وسلم
يا انا اكثر اهل النار فهو معرفة مؤول بنكرة كغيره من المعارف الواقعة احوالا ونص سيبويه على ان اضافة اسم التفضيل محضة
وهو قول الاكثرين واضافة الاسم الى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة وهذا التفصيل قول ثالث في المسئلة اختاره المصنف لما
في ذلك من الاتصال من وجه والانفصال من اخر اما اتصاله فمن حيث انه لا ضمير فاصل بين المضاف والمضاف اليه كما كان
في نحو ضارب زيد واما انفصاله فمن حيث ان الاصل ترك الاضافة بان يجعلا تابعا ومتبوعا كما هو حق كل صفة وموصوف
فكانت اضافته مترددة بين المحضة وغيرها ثم اخذ يذكر اشياء اضافتها غير محضة فقال وكذا اضافة المسمى الى الاسم كشهر
رمضان ويوم الاحد وذي صباح وقوله: اليكم ذوي ال النبي تطلعت: نوازع من قلبي ظما والب: والصفة الى الموصوف
كقوله: انا محيوك يا سلمى فحيينا: وان سقيت كرام الناس فاسقينا: الاصل الناس الكرام فقدم الصفة وجعلها نوعا مضافا

الى الجنس ومن هذا القبيل قولهم عمامة وجرد قطيفة وسحق عمامة وسمل سربال والاصل عمامة سحق وقطيفة جرد وسربال سمل ثم نقل بما نقل
بكرام الناس من التقديم واعلم ان اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تشار وليس في كلام المصنف اشعار بذلك
والموصوف الى القائم مقام وصفه كقوله علام زيد نا يوم النقا راس زيدكم ؛ بابيض ماضي الشفرتين يمان ؛ اى علا زيد صاحبنا
راس زيد صاحبكم لحذف الصفتين المضافتين الى ضميرى المتكلم والمخاطب وجعل الموصوف خلفا عن الصفة في الاضافة كقوله
؛ فان قريش الحق لم تتبع الهوى ؛ ولن يقبلوا في الله لومة لائم ؛ اراد فان قريشا اصحاب الحق ثم فعل به كالاول ومنه قولهم زيد اليعملات
فلت والحوزان ذلك كله من اضافة الشى الى ملابسه من غير ان يؤول بما ذكر وقد نكر العلم في ذلك اولا ثم اضيف وكذا اضافة
المؤكد بفتح الكاف الى المؤكد بكسرها قالوا واكثر ما يكون ذلك في اسماء الزمان المبهمة كحينئذ ويومئذ فاليوم مؤكد واذ مؤكد
وقد اضيف الاول الى الثانى قلت الذى يظهر ان هذا من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ مضاف الى جملة محذوفة
تقديرا فاذا قلت جاء زيد واكرمته حينئذ فالمعنى حين اذ جاء فالثانى مختص بالاضافة الى المجى والاول عار عن ذلك فهو اعم منه
فلا يكون الثانى مؤكدا له نعم يكون منزلته وبينهما كما بين الاعم والاخص فالاضافة فيه بيانية مثلها في شجر اراك اى واكرمته حينا
هو حين مجيئه وقد تقدم ذلك في باب المفعول فيه قالوا وقد تقع الاضافة اعنى اضافة المؤكد في غير اسماء الزمان كقوله عجائب صفين
لمرقاه ؛ فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه ؛ سيرضيكما منها سنام وغاربه ؛ قال الفرا اضاف النجا الى الجلد لان العرب يضيف الشى الى
نفسه اذا اختلف اللفظان كقولك حق اليقين وكذا الاخرة كذا في الصحاح ومذهب اكثر البصريين ان مثل هذا في غاية الندور فلا
يقاس عليه ولا يتعدى مورد السماع فيه وقد للمصنف في الالفية ما يخالف ما ذكره هنا فانه قال فيها ولا يضاف اسم لما به اتحد
معنى واول موهما اذا ورد وكذا اضافة الملغى الى المعتبر كقول لبيد الى الحول ثم اسم السلام عليكما اى ثم السلام قيل ومنه كمثله
في الظلمات اى كمن هو في الظلمات مثل الجنة التى وعد المتقون فيها انهار من ماء غير اسن اى الجنة التى وعد المتقون ومنه
قول العرب هذا حى زيد اى هذا زيد وسمع الاخفش يقول عن اثنا الابيات قالهن شاعر يسمى رباحا قالهن حى رباح وبعضهم يقول هذا
من اضافة الصفة الى الموصوف اى فلان الحى ويمكن جعل الاضافة في مثله للبيان كما مر وكذا اضافة المعتبر الى الملغى الذى لا يعتبر
ولا يعتد به الا كالاعتداد بالحرف الزائد للتوكيد كقول الحطيئة ؛ ولو بلغت عوا السماء قبيلة ؛ لزادت عليها نهشل وتغلب ؛
وقول بعض الطالبين شعر اقام ببغداد العراق وشوقه ؛ لاهل دمشق الشام شوق مبرح ؛ قال المصنف في الشرح ومن هذا
القبيل مررت برجل حسن وجهه واضرب ايهم لسا لان ايا الموصولة معرفة بصلتها كغيرها من الموصولات فلو كان ما تضاف
اليه معتدا به لزم اجتماع معرفين على معرف واحد وقد سبق الكلام على ذلك في باب الموصول فصل في الكلام
على تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وما يكتسبه الاسم بالاضافة من تانيث وتذكير لا يقدم على مضاف معمول مضاف اليه فلا
يقال جاء لى عمرو اخو ضارب لان المضاف اليه معرف للمضاف ومتمم له تعريف الصلة للموصول وتتميما اياه فكما لا يتقدم معمول الصلة
على الموصول لا يتقدم معمول المضاف اليه على المضاف الا غيرا مرادا به نفى كقوله ؛ في هو حقا غير ملغ تولة ؛ ولا تتخذ يوما سواه
خليلا ؛ وقول الاخر ؛ ان امرا خصنى عمدا مودته ؛ عند التنائى لعندى غير مكفور ؛ قال الشارح واحترز بقوله مرادا به نفى من
ان يراد بغير النفى فلا يجوز تقديم معمول ما اضيف اليه عليه كقولهم اكرم القوم غير شاتم عمرا قلت ولم يظهر لى كون غير في هذا المثال
ليس مرادا بها النفى فان المعنى اكرم القوم لا تشتم عمرا اى اكرمهم في حال كونك لا تشتم عمرا فما هذا الذى قاله والذى افهمه ان غيرا
حيث يصح قيام النافى مقامها يثبت جواز تقديم المعمول فان قلت لا يخفى ان المصنف قائل بصحة التقديم الواقع في مثل قولك انا
زيدا غير ضارب مع انك لو اقمت النافى هنا مقام غير لم يتات اذ لو قلت انا زيدا لا ضارب لم يكن تركيبا صحيحا لعدم تكرار لا قلت
بل يصح عند اقامة المضارع مقام اسم الفاعل المخفوض بغير فلما كان قولك انا زيدا غير ضارب في معنى قولك انا زيدا لا اضرب صح

واظن ان هذا مقصود المصنف بقرينة الاستشهاد بذينك البيتين وانما تم اقامة النافي فيهما مقام غير بهذه الطريقة اي فهو حقا
لا يلقى وان امراصفته ماذكر كمن دعى لا يكفر فيكون معنى قوله مرادا به نفي انه يقصد به نفي بصحة التركيب مع وجوده وليس الا
بهذه الطريقة وحينئذ فيشكل عدّ المثال الذي اورده الشارح لما لا تكون فيه غير مرادا بها اذ النفي مراد والتركيب صحيح على الوجه
الذي مر فان قلت فما ذا احترز المصنف بقوله مرادا بغي قلت عن مثل قولك جاء في غير ضارب زيد لان حلول النافي هنا داخلا
على الفعل المضارع غير مستقيم اذ لا تقع الجملة فاعلا هكذا افهم ولست على وثوق من حمل كلام المصنف عليه لان كلامه على ذلك في
شرحه غير حاضر عندي الان ولعلي احرره بعد ذلك ان شاء الله تعالى خلافا للكسائي في جواز انت اخا ذا اول ضارب فلم يخص
جواز المسئلة بغير الوجه المذكور واجاز بعضهم تقديم معمول ما اضيف اليه حتى تمسكا بقول الشاعر فان لا اكن كل الشجاع فانني
بضرب الطلا والهام حق عليم وهو عندهم نادر وما ذكره المصنف من جواز ذلك مع غير تبع فيه الزمخشري فلم يذكر فيه خلافا قال
الشارح والذي صححه المغاربة المنع قلت وفي التنزيل وهو في الخصام غير مبين وهو ظاهر لمن اجاز المسئلة لكن بشرط ان يكون
العامل جارا ومجرورا او شبهه وقد يقال الظرف في الاية تبيين ليس بمتعلق بالمضاف اليه فلا يتم الاستدلال به ومن الغريب ان ابا
الفتح بن جني لما انشد في التنبيه على شكل الحماسة قول الاسدي فان لا اكن كل الشجيع البيت قال اجاز وانت زيدا غير ضارب حملا
على معنى لا تضرب ولا تشبه وقال ابو بكر الموضعان على اضمار فعل يفسره الظاهر فقال الجاز ولا التميم ولم ينقل المنع الا من ابي بكر فقلت وكلامه
يدل على صحة ما قدمته لك من ان المراد بكون غير مقصودا به النفي ان يصح حلول النفي حرف والمضارع محل غير مع مخفوضها ويونث المضا
جوازا لا وجوبا بل الافصح التذكير وهو الاصل لكن يجوز التانيث لتانيث المضاف اليه وشرط الفراكونه ظاهرا فقيل ومن قال شرقت
صدر القناة ولم يقل شرقت صدرها ان صح الاستغناء به فلا يجوز قطعت راس هند قاله الاخفش لانه اذا قيل قطعت هند لم يدر ما
اردت ولم يذكر المصنف في الالفية الا هذا القيد ومن جهة اعتباره شرطا وهو صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف اليه
توجه له الرد في التوضيح لقول ابن جني في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان
المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من
ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز وكان المضاف بعضه اي بعض المضاف اليه
نحو قطعت بعض اصابعه وكقول الاعشى وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم وقول الاخر لما اتى
خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع او كبعضه كقوله طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي
وكقول الاخر وما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا وقول الاخر مشين كما اهتزت رماح تسفهت
اعاليها مر الرياح النواسم فان قلت ما الذي يستفيد من قوله وكان بعضه او كبعضه بعد اعتبار القيد الاول وهو صحة الاستغناء
بالمضاف اليه عن المضاف فان هذا ملزوم لكون المضاف بعضا او كبعض قلت لا نسلم هذه الملازمة الا ترى انه لا يصح ان تقول
اعجبتني يوم عروبة وان صح الاستغناء مع كون المضاف ليس بعضا للمضاف اليه ولا كبعضه لان اليوم نفس عروبة فقد ظهرت فائدة
الاتيان بهذا القيد الزائد على القيد الاول فان قلت لاي معنى عدلت عن التمثيل بيوم الجمعة على عروبة قلت لان الجمعة كما تطلق
على اليوم تطلق على الاسبوع فلو حذف اليوم وقع اللبس اذ لا يدرى بعد الحذف هل المراد اليوم او الاسبوع فيمتنع ان يقول اعجبتني يوم
الجمعة كما يمتنع مثل قطعت راس هند عوزاد الفارسي قسما اخر يجوز فيه التانيث وهو ان يكون المضاف الى المونث كله كقول عنترة جادت
عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم ومنه يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا ووفيت كل نفس قال الشارح و
الافصح في هذا القسم التانيث بخلاف ما سبق وقد يرد مثل ذلك في التذكير بالشرطين المذكورين فيذكر المضاف المونث لتذكير
المضاف اليه بشرط صحة الاستغناء عنه نحو جدار البيت سقط فلا يجوز ان يقال غير زيد قلع لانه لو قيل زيد قلع لم يفهم المراد

دون زيد

ويشترط ان يكون بعضه كما مثلنا وجعل المصنف منه فظلت اعناقهم لها خاضعين او كبعضه كقوله ساعد التوديع مولم لانها كبعضه وكقول الشاعر: انارة العقل مكسوف بطوع هوى * وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا * فلو لم يكن بعضا او كبعضه لم يجز التذكير فلا يقال ذات زيد زكي وان جاز زيد زكي استغناء بالمضاف اليه عن المضاف لان ذات زيد نفسه لا كبعضه ولا بعضه وقد افاد المصنف بادخال قد على الفعل في قوله وقد يرد مثل ذلك في التذكير ان هذا القسم قليل بالنسبة الى القسم المتقدم وهو صحيح وقد يضاف الشيء بادنى ملابسة فيحصل للاضافة خصوصية ما نحو كوكب الخرقاء لانها لابست فعلا هو الغزل في زمن ملابس للكوكب ونحو الا عشية او ضحاها اضيف الضحى الى العشية لما بينهما من الملابسة باعتبار كونهما طرفي النهار ونحو ولا نكتم شهادة الله اضيفت الشهادة الى الله تعالى لانه حكم بها ونحو فنفخنا فيه من روحنا سئل كعب الاحبار عنها فقال نفخ فيه روحا من ارواحه يعني ان ارواح البشر كلها تضاف اليه سبحانه وتعالى اضافة الخلق فروح عيسى من جملة تلك الارواح التي يخلقها الله تعالى للبشر فاضيفت روح عيسى عليه السلام اليه لانه خلقها

فصل في الكلام على الاسماء الملازمة الاضافة وانما احتيج الى افرادها بالذكر على وجه الحصر لخروجها عن الاصل اذ الاصل جواز افراد الاسم عن الاضافة الملازمة للاضافة لفظا ومعنى اسماء منها ما مر في الظروف كعند ولدى وحيث واذا وما اشبهها والمصادر قال المصنف كسبحان الله وبله زيدا المعرب واحترز بالمعرب من بله اسم فعل فانه لا يضاف قلت ولم يسبق لي في التسهيل ذكرهما واعترض ابو حيان بانه قد يفرد سبحان علما كقوله: اقول لما جاءني فخره * سبحان من علقمة الفاخر * فان قلت المصنف لا يرى ذلك ويقول ان ترك تنوينه لنية الاضافة قلت انما كلامه في الذي يلازم الاضافة لفظا ومعنى وسبحان ليس كذلك واما على قول من يدعي العلمية في البيت فواضح لانه قد عري من الاضافة لفظا ومعنى واما على راي المصنف فلانه قد عري منها لفظا فايراده في قسم ما لازمها لفظا ومعنى غير صحيح فاتجه الاعتراض بسبحان حيث يفرد والقسم كعمرك وقعدك وقعيدك وايمن الله زاد في الشرح وفي الاستثناء وكانه سقط من نسخ الاصل بدليل ذكره في الشرح بين المصادر والقسم ولم يوخر عنهما فيكون سبيله سبيل الزيادة ووجه تركه قلته وذلك بيد وسوى ولا سيما ومنها اي من الاسماء الملازمة للاضافة لفظا ومعنى حمادى بالحاء المهملة المضمومة ومعناه الغاية تقول حماداك هذا الامر اي هو غايتك ومبلغ جهدك وقصارى بالقاف كالاول وزنا ومعنى تقول قصاراك ان تفعل اي غايتك ان تفعل وقد يقال قصارك بفتح الكاف وحذف الالف الاخيرة وقصرك بفتح القاف وحذف الالفين قال الشاعر: قصر الجديد الى البلى * والعيش في الدنيا انقطاعه * وعلى لغة قصار بني الصاحب بن عباد حيث قال يعض عماله غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد لحنه من لم يقف على ذلك ووحده لازم النصب اما على الظرف او على الحال ولم يبين المصنف وجه النصب قال ابو حيان وفيه خلاف مذهب يونس انه ظرف ومعنى جاء زيد وحده جاء على حياله ليس معه احد فكان الاصل جاء على وحده ثم حذف الجار ونصب كما يفعل بالمفعول فيه بعد حذف الجار كذا قال واذا كان الامر على ما ذكره فانما النصب على المفعول به لانك لو قلت جاء على وحده كان الجار والمجرور حالا كما لو قلت جاء على انفراده وجاء على فرسه ويتعلق حينئذ بمحذوف فاذا حذف ذلك الجار انتصب مفعولا به فلا ظرف هناك الا في الحال ولا في الاصل واني يتصور ان يكون ظرفا والجار الذي يجر به حرف على والظاهر ان يونس انما قصد تفسير المعنى وان المعنى جاء في وقت توحده وعلى التي قدرها بمعنى في مثلها في ودخل المدينة على حين غفلة وانما لم يقدرها في لانها لا تدخل على وحد بخلاف على وظهر بما قلناه وجه الجواب عن رد ابن عصفور لقول يونس هذا بان وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا وقال سيبويه وحده اسم نائب مناب ايحاد وايحاد اسم نائب مناب موحد وموحد حال فاذا قلت مررت به وحده فالمعنى مررت به في حال كوني موحدا له بمروري به وقرب بعضهم المسافة قليلا فقال هو مصدر بحذف الزوائد قيل هو مصدر وحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة وقيل مصدر لا فعل له كالعمومة والافراد والتذكير عطفا على النصب اي ان وحده لازم النصب لازم الافراد والتذكير فتقول

مررت بها وحدها وبهما وحدهما وبهم وحدهم وبهن وحدهن وايلاء ضمير بالجر عطفا على ما تقدم اى ولازم ايلاء ضمير كما تقدم من الامثلة وقد يجر بعلى حكى ابو زيد قبضت كل درهم على وحده اى حدته وحكى ابن سيده جلسا على وحدهما وهذا يشهد ليونس وقد يجر ايضا باضافة نسيج اليه يقال هو نسيج وحده واصله ان الثوب الرفيع لا ينسج على منواله غيره وغير الرفيع ينسج على منواله سدى لعدة اثواب فالمعنى لا نظير له فى الفضل من علم وغيره وباضافة جحيش تصغير جحش وهو ولد الحمار وعيير تصغير عير وهو الحمار يقال هو جحيش وحده وعيير وحده ومعناها الذم اى ان موصوفهما المستبد برايه فلا مشارك له فى فساد الراى ويجوز التثنية والجمع فى الثلثة فيقال هما نسيجا وحدهما فى المذكرين وهم نسيجا وحدهم وهى نسيجة وحدها ونسيجتا وحدهما وهن نسائج وحدهن قاله الخليل وكذا جحيش وعيير وقيل ان نسيجا يترك مفردا مذكرا دائما وقيل لا يقال نسيج وحده الا للواحد واستدرك ابو حيان على المصنف رجيع وحده وبقى عليهما كلمة فى الصحاح لم يذكرها قال الجوهرى وربما قالوا رجيل وحده وربما اتى مضافا الى ضمير مثنى حكى ابن سيده على وحدهما كما تقدم وعلى وحديهما بالتثنية ايضا وعلى الذى اراده المصنف قال ابو حيان وحكى ابن سيده ايضا جلسوا على وحدهم وهذا الذى فى المحكم ثم ان كان وحدهم بكسر الدال جمعا فالمصنف لم ينبه على جواز الجمع وان كان بفتحها مثنى فكيف يجئ هنا ثم اعلم ان ابن سيده بعد ان قرر ان وحدا لا يثنى ولا يجمع قال ما نصه واما ابن الاعرابى فجعل وحده اسما ومكنه فقال جلس وحده وجلسا على وحدهما وعلى وحديهما وجلسوا على وحدهم وحكى ابو زيد قلنا هذا الامر وحدينا وقالتا وحديهما والحاكى ابو زيد ولم يحك الجر مع التثنية وابن سيده لم يحك شيئا وابن الاعرابى لم يصرح بحكاية ما ذكره عن احد بل قال انه جعله اسما ومكنه اى جعله اسما غير مصدر فيحتمل انه قاس ومنها اى من الاسماء اللازمة لفظا ومعنى كلتا وكلا وهما مفردان لفظا مثنيان معنى ولا يضافان الا الى معرفة واجاز الكوفيون اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان لتخصص رجلين بالوصف بالظرف نحو وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اى تاركة للغزل مثناة لفظا ومعنى نحو كلتا الجنتين قالوا ويدخل فى ذلك نحو كلاهما وكلتاهما وانا اقول الضمير فيه ليس بمثنى لكنه دال على اثنين وفرق بين المثنى والدال على اثنين او معنى دون لفظ كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة فى الواحد واشير به الى الاثنين على معنى وكلا ما على حذو ذكر على حذو فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك وقد يفرق بالعطف بالواو فقط فلا يجوز كلا زيد فعمرو مثلا وانما يفرق بين العطف المذكور اضطرارا كقوله كلا اخى وخليلى واجدى عضدا وساعدا عند الملمات ومنها اى من الاسماء اللازمة للاضافة لفظا ومعنى ذو الدال على الصحبة لا ذو الموصول وفروعه نحو واستشهدوا ذوى عدل منكم فاصلحوا ذات بينكم ذواتا افنان ذواتى اكل خمط ولا يضاف اى ذو وفروعه الا الى اسم جنس نحو ذو علم وذات حسن وكذا بقية الفروع وقد تقدم امثلة بعضها وقال ابو حيان سينقض هذا بقوله وقد يضاف الى علم وقد اشار الشارح الى الاعتراض بذلك تبعا له قلت الكلام فى الامر القياسى وذلك لم يقع فيه نقض ظاهر اى يشترط فى اسم الجنس الذى يضاف اليه ان يكون ظاهرا احترازا من ان يكون مضمرا وهذا فيه خلاف ففى البسيط منع اكثر النحويين اضافة ذى الى مضمر واجاز ابن برى اضافتها الى ما يضاف اليه صاحب لانها بمعناها واعلم ان المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة ولهذا صح قوله بعد ذلك ظاهرا فلا يقال ذو عاقل لان وضع ذى لان يوصل الى الوصف بما لا يجوز ان يكون صفة فاذا كان تاليها يجوز كونه صفة لم يكن لدخولها فائدة وهذه الحكمة هى التى منعت ان يكون ضميرا لان الضمير لا يدل بوضعه على حقيقة معينة يتصل الوصف بها وان كان المراد به معينا باعتبار مرجعه لكنه ليس معينا باعتبار لفظه هو ووضعه كذا قيل وفيه بحث وقد توهم بعض الاغبياء ان المراد باسم الجنس النكرة فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل ذا رحمك وغاب عنه ما وقع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى الطول ذى الجلال والاكرام وكذا اولو واولات نحو نحن اولو قوة واولو باس شديد واولات الاحمال وان كن اولات حمل وقد يضاف ذو الى علم وجوبا ان قرنا وضعا نحو ذو يزن وذو جدن وذو الكلاع

وذو رعين وذو سلم الموضع كذا قالوا قلت اذا كان اللفظان المتضايفان مقرونين وضعا المجموع عما هو العلم لا الثاني بمفرده حتى يقال ان ذو
مضافة اليه ولا يقرنا وضعا الجواز اي فقد تضاف جوازا نحو ذو قطرى وذو تبوك وذو عمرو وكلاهما مسموع وهل مشكل لما العلم
المصدر بذو وضعا فقياس اذ لا يجري في الاعلام وفي كلام الفرا ما يدل على ان الاخر مقيس فانه قال وقد ذكر زيد قطنة قلت ذو قطنة وذ
انت لو قلت ذو زيد لجاز وفي كلام النحويين ما يقتضي ذلك ايضا وذلك انهم قالوا في نحو شاب قرناها انك اذا ثنيت وجمعت قلت
ذوو وذوو شاب قرناها وعلى هذا يقوى اعتراض ابي حيان السابق والغالب في نحو الجواز من القسمين المذكورين وهو ما لم تكن فيه
ذو مقارنة للعلم وضعا الالغاء اي الترك وعدم الاعتداد بذو معنى وهذا من اضافة الملغى الى المعتبر على راي المصنف والذي يقوله
غيره من المحققين ان الاول اريد بها الذات والثاني اريد به اللفظ كما قيل في اليكم ذوي آل النبي تطلعت فاذا قلت جاءني ذو عمرو كان
المعنى صاحب هذا اللفظ فالمسند اليه ذو باعتبار ما يدل عليه من معنى الصحبة والمضاف مراد به اللفظ والمصنف يقول المراد بالمضاف
اليه ما يدل عليه من المسمى فالاسناد اليه في التحقيق وذو وان اسند اليه لفظا الا انه ملغى باعتبار المعنى فهذا فرق بين الرايين والظاهر
قول الجماعة فان قلت فعلى راي المصنف ما هو من الغالب من نحو الجواز قلت اراد به نحو ذو بكة فان هذا ليس ذو فيه ملغاة بل هي
مقصودة المعنى ووجه كون ذو بكة من باب الجائز لا الواجب مع ان اسقاط ذو هنا ممتنع ان استعمال بكة في الجملة لا يتوقف على ذكر ذو بخلاف
يزن وجدن والكلاع والتحقيق ان ذو اما جزء العلم او مضافة الى علم فالاولى لازمة واستعمال نظائرها غير موقوف على السماع والثانية
اما مقصودة المعنى فاستعمالها اذ ذاك واجب نحو ذو بكة او غير مقصودة المعنى فاستعمالها جائز لا واجب نحو ذو تبوك وكلاهما مسموع
فاعرفه وربما اضيف جمعه اي جمع ذو الى ضمير غائب كقول الشاعر صبحنا الخزرجية مرهفات ، ابان ذوي اروماتها ذووها وقال
اعرابي انت ما استغنيت عن صاحبك الدهر اخوه ، فاذا احتجت اليه ساعة مجك فوه ، افضل المعروف ما لم تبتذل فيه الوجوه ، انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ، او الى ضمير مخاطب كقول الاحوص وانا لنرجو عاجلا منك مثل ما ، رجوناه قدما من ذويك الافاضل
ولا زمها معنى لا لفظا اسما كقبل وبعد وسياتي في الفصل التي يلي ما نحن فيه ما يقدح في دعوى ملازمة الاضافة معنى في ذلك وكال
بمعنى اهل واحترز بكونه بمعنى اهل من الال بمعنى الشخص ومن الال الذي تراه في اول النهار واخره كانه يرفع الشخوص وليس هو السراب قال
النابغة الجعدي حتى لحقنا بهم تعدي فوارسنا ، كانما رعن قف يرفع الالا ، اراد يرفعه الال فقلب كذا في الصحاح وبقي على المصنف
بمعنى الاتباع وفي الصحاح آل الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه قال الاعشى فكذبوها بما قالت فصبحهم ، ذو آل حسان يزجي السم
والسلعا ، فاذا كان بهذا المعنى اعني بمعنى الاهل او الاتباع كان مما يلازم الاضافة معنى لا لفظا وفي اصله خلاف فقيل اصله اهل ابدلت
هاؤه همزة ثم ابدلت الهمزة الفا بدليل قولهم في تصغيره اهيل واويل على اللفظ والى هذا ذهب المصنف قلت سمع اهل وآل وسمع اهيل و
اويل فجعل هذين تصغير الال بمفرده لا دليل يقوم عليه ولا ضرورة تدعو اليه بل الظاهر ان اهيلا تصغير اهل واويلا تصغير آل وقد
قيل اصله اول فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها من آل يؤول وليس هو بمعنى الاهل على هذا القول لان الاهل القرابة والال من
يؤول اليك بقرابة او دين وهذا هو المختار ورجحوه باوجه منها قولهم في تصغيره اويل حكاه الكسائي وغيره واهيل لا يتعين ان يكون
تصغير الال لامكان ان يكون تصغير اهل ومنها تخالفهما بحسب المدلول كما تقدم ويشهد له الاستعمال قال تعالى ادخلوا آل فرعون اشد
العذاب اي اتباعه وليس المراد قرابته فقط ومنها ان استعمال الال اخص من استعمال الاهل فلا يضاف غالبا الا الى علم من يعقل كما سياتي في
ومنها ان القول الاول تاباه حكمة العرب وهو ان يبدل من الحرف السهل وهو الهاء حرف صعب وهو الهمزة ومنها انه دعوى مجردة عن الدليل
ولا حجة في سماع اهيل كما سبق هكذا في شرح ابن قاسم ولا يضاف ال غالبا الا الى علم من يعقل قال الشارح واحترز بقوله غالبا من اضافته
الى المضمر كقول عبد المطلب ، وانصر على آل الصليب ، وعابديه اليوم آلك ، وذهب الزبيدي صاحب مختصر العين ان اضافته الى
المضمر من لحن العامة وليس كذلك لثبوته بالسماع عن العرب كما تقدم قلت والصواب ان لا يقصر الاحتراز بالغالب على ما ذكره الشارح لصدق الكلام

المصنف على ما هو اعم من ذلك لانه اذا كان الغالب هو كونه لا يضاف الا الى علم من يعقل فيصدق بالاضافة الى علم ما لا الضمير وبالاضافة
الى علم ما لا يعقل كقوله: من الجود من آل الوجيه ولاحق: نقلنا او نار تاحين تصهل: الوجيه ولاحق فرسان وفي كلتا المسئلتين خلاف
فقيل ان اضافته لعلم غير العاقل تمتنع مطلقا ويرده مجيئه كما قدمناه ولكنه قليل وقال الكسائي تمتنع في اسماء البلدان لا تقول آل حمص
ولا آل دمشق وخالفه الاخفش وقال سمعناهم يقولون آل المدينة واما مسئلة الضمير فمنعها من تقدم وممن جوزها ابو علي الدينوري في اصلاح
المنطق والسهيلي في الروض وابن السيد والمصنف واعلم ان لاهل هذه احكاما احدها انها مضافة غالبا وقد تقطع وقد اجتمعا في قوله: نحن
آل الله في بلدته: لم نزل الا على عهد ارم: والثاني ان ما يضاف اليه لا يكون غالبا الا علما وقد يضاف لعلم ما لا يعقل كقولهم آل الوجيه وآل
لاحق والثالث انه لا يكون الا شريفا نحو آل الله وآل النبي فلا يقال آل الحجام ونحوه ولا يلزم في الشريف الذي يضاف اليه آل ان يكون علما
واذا تاملت تبين لك ان كلام المصنف منتقد من وجوه اما الاول فلانه لا يفهم منه انها قد تقطع واما ثانيا فلانه يفهم منه ان
الغالب لا يضاف الا الى علم ويكون قولهم آل النبي وآل السلطان وآل الخليفة من غير الغالب ليس كذلك واما ثالثا فلان اطلاقه يوهم انه لا
فرق بين المشروف والشريف وقد قدمنا انه لا يقال آل الاسكاف وآل الحجام وفي منعهم هذا لهذه العلة ما يقتضي بطلان ما اقتضاه قوله
من انه لا يضاف غالبا الا الى العلم واما رابعا فلان قوله من يعقل لا يشمل مثل آل الله ولو قال من يعلم لكان احسن وتحرير العبارة
في هذا المحل ان يقال ولا يضاف الا الى ذي شرف معرفة وكونها ضميرا او علما لغير عالم قليل وما سواه كثير وككل مثال آخر لا لازم الاضافة
معنى لا لفظا ولكنه ليس مثلا لذلك في جميع موارد استعماله وانما يكون كذلك في حال كونه غير واقع توكيدا او نعتا فان وقع تاكيدا
او نعتا لزمته الاضافة لفظا ومعنى وسنتكلم في عليه محله من التوابع ان شاء الله تعالى وهو اي كل عند التجرد منوي الاضافة فلا تدخل عليه ال
وكذا بعض لانهما معرفتان بنية الاضافة فلا تدخل ال عليهما لامتناع اجتماع معرفين على معرف واحد ويؤيده مجيء الحال منهما مؤخرة مع
تجريدهما قالوا مررت بكل قائما وببعض جالسا هذا مذهب سيبويه والجمهور قال الشارح وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم من قال
بتعريفهما ان نصفا وثلثا وسدسا معارف لانهن في المعنى مضافات وهن نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف وتريده
كقوله كجلمود صخر حطه السيل من عل ووجدناهم يجيئون بالحال من كل وبعض كثيرا فدل ذلك على ان العرب تلحظ المضاف اليه المنوي
فيهما ولم تلحظه فيما ذكر واجاب ابن هشام عن الزام الفارسي بان كلا من النصف والثلث والسدس ونحوهن له معنى صحيح في نفسه واما
كلمة كل فلا معنى لها الا بما اضيفت اليه اي لانها انما وضعت لتعميم شيء فكان معناها في غيرها هذا كلامه وفيه نظر وسند تنكيره وانتصابه
حالا حكى الاخفش مررت بهم كلا فان قلت فعلى هذه اللغة يصح دخول ال لزوال ما يعارضها لفظا ومعنى قلت قد يمنع ادخال ال على هذه
اللغة بدليل امتناع القبل والبعد وان جاز كنت قبلا فاشربوا بعدا بناء على الغالب واستكراها للفظ غير مؤلف بالاداة ويتعين
اعتبار المعنى اي اعتبار معنى ما اضيف اليه كل فيجعل معناها كمعناه فيما له من ضمير وغيره ان اضيف الى نكرة فلذلك جاء الضمير مفردا
مذكرا في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر وكل انسان الزمناه طائره في عنقه وقال لبيد رضي الله عنه: الا كل شيء ما خلا الله باطل:
وكل نعيم لا محالة زائل: ومفردا مؤنثا في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ومثنى في قول الفرزدق: وكل رفيقي كل رحل وان هما:
تعاطى القنا قوماهما اخوان: ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد: وكل اناس سوف تدخل بينهم:
دويهية تصفر منها الانامل: ومؤنثا في قول الاخر: وكل مصيبات تصيب فانها: سوى فرقة الاحباب هينة الخطب: ويروى
وكل مصيبات الزمان وجدتها فلا يكون مما نحن فيه ويشكل هنا امور احدها قوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين من كل فج عميق فالمضاف
اليه مفرد والضمير العائد اليه ليس كذلك وجوابه ان ضامرا في معنى الجمع كالحامل او بتقدير كل نوع ضامر لانه قسيم يا توك رجالا الثاني
قول عنترة: جادت عليه كل عين ثرة: فتركن كل حديقة كالدرهم: وجوابه ان مراده الاعين تركن لا ان كل واحدة تركت فالضمير
لم يعد لكل عين بل لما افهمه كل عين من المجموع اي مجموع الاعين والجود منسوب الى كل فرد من افراد الاعين وعلى هذا فيقال جاد على كل رجل

فاعتبر

فاغنوني اذا كان الغنى انما حصل من المجموع فان حصل من كل واحد منهم قلت فاغنانى ولكن هذا التفصيل لم ينقل به المصنف
وانما فصله ابن هشام وقد يجاب بجواب اخر يشمل الاثنين وهو ان يقال الظاهر ان اعتبار المعنى انما هو بالنسبة الى ما يقع فى
جملة كلية لا فى جملة اخرى غير جملتها فيجعل يا بنى استينا فالاصفة وتركن من ايس جملة كل تخرج ذلك عن ان يكون مما الكلام فيه
الثالث قول فاطمة الخزاعية تبكى اخوتها: اخوتى لا تبعدوا ابدا ٭ وبلى والله قد بعدوا ٭ كل ما حى وان امروا ٭ واردوا الحوض الذى
وردوا ٭ فالظاهر ان الحى فيه ضد الميت وليس المراد به القبيلة فالمضاف اليه مفرد والضمير من قوله امروا وورد والبس كذلك واما ضمير
وردوا فعائد الى الاخوة فليس مما يعترض به وجوابه اما لا نسلم ان المراد بالحى فيه ضد الميت لا القبيلة سلمنا ان المراد به ضد الميت
لكن لا نسلم ان اسم الفاعل من قولها واردوا الحى جمعا بل هو مفرد ولا عبرة بوجوده فى بعض الكتب مكتوبا بالواو والالف لان كتابته
كذلك مبنية على جعله جمعا وهو ممنوع واما الضمير من قولها وان امروا فهو من جملة اخرى معترضة وان اضيف كل الى معرفة فوجهان
رعاية لفظ كل وهو الافراد والتذكير ورعاية معناها بحسب المراد وقد اجتمعا فى قوله تعالى ان كل من فى السموات والارض الا اتى
الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم اتيه يوم القيمة فردا قال ابن هشام والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها
الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم اتيه الاية وقوله تعالى فيما يحكيه عن نبيه عليه الصلوة والسلم يا عبادى كلكم جائع الا من
اطعمته الحديث وقوله عليه الصلوة والسلم كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها او موبقها كلكم راع وكلكم مسؤل عن رعيته
وكلنا لك عبد ومن ذلك ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤلا وفى الاية حذف مضاف واضمار لما دل عليه
المعنى لا اللفظ اى كل افعال الجوارح كان المكلف مسؤلا عنه وانما قدرنا المضاف لان السؤال عن افعال الجوارح لا عن انفسها وانما
لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسؤلا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم ويرده ان الفاعل ونائبه لا يتقدمان
على عاملهما واما لقد احصاهم فجملة اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل ومن معناها الجمع هذا كله اذا
كان المضاف اليه مذكورا فان قطعت عن كل الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو قل كل يعمل على شاكلته فكلا اخذنا
بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين قال ابن هشام والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح ويكون جمعا
معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو قل كل يعمل
على شاكلته كل امن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثانى نحو كل له قانتون كل فى فلك يسبحون وكل
اتوه داخرين وكلا كانوا ظالمين اى كلهم قلت قوله انه يجب الافراد ان كان المقدر مفردا نكرة كما لو صرح به مناف لقوله قبل ذلك
ان الصواب فيما اضيف الى مفرد نكرة التفرقة بين ارادة الكل الافرادى والكل المجموعى فيفرد الضمير فى الاول نحو كل رجل يشبعه
رغيف ويجمع فى الثانى نحو كل رجل يحملون الصخرة العظيمة وافراد ما لكلا وكلتا اجود من تثنيته وبهذا الاجود ورد القران
قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها وقد اجتمعا فى قول الفرزدق ٭ كلاهما حين جد الجرى بينهما ٭ قد اقلعا وكلا انفيهما رابى ٭
ومثل ابو حيان لذلك بقول الاسود بن يعفر ٭ ان المنية والحتوف كلاهما ٭ يوفى المنية يرقبان سوادى ٭ قال ابن هشام وليس متعينا
لجواز كون يوفيان خبرا عن المنية والحتوف ويكون ما بينهما اما خبرا اول او اعتراضا ثم الصواب فى انشاده يوفى المخارم اذ لا
يقال ان المنية توفيهما قال وقد سئلت قديما عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا
قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل كليهما
قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين الافراد فى نحو كلانا كفيل صاحبه وقول الشاعر كلانا غنى عن اخيه حياته ٭ ونحن اذا
متنا اشد تغانيا ٭ وما بطل ان بنسب الى كل منهما حكم الاخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذ المراد كل واحد منا كفيل صاحبه
وكل واحد منا غنى عن اخيه فلو ثنى الخبر لم يود هذا المعنى بل لم يتات البتة فصل فى الكلام على النوع حكم الذى

عقد له الفصل السابق وبيان ماله اذا افرد لفظا من اعراب وبناء ما افرد من اللازم الاضافة معنى اى ما وضع على لزوم الاضافة معنى ان
نوى تنكيره اى الخروج عن فاستعمل غير مضاف لفظا ولا معنى كقوله : فساغ لى الشراب وكنت قبلا : اكاد اغص بالماء الفرات : وقول
الاخر : ونحن قتلنا الاسد اسد شنوءة : فما شربوا بعدا على لذة خمرا : فمعنى كنت قبلا كنت متقدما ومعنى ما شربوا بعدا ما شربوا
متاخرا ولا ينوى فيهما تقدم على شئ بعينه ولا تاخر عن شئ معين وانما المراد فى هذه الحالة مطلق التقدم والتاخر من حيث هو واما
فى حال الاضافة فالنية بهما التقدم والتاخر على شئ بعينه او نوى لفظ المضاف اليه كقول الشاعر : ومن قبل نادى كل مولى قرابة
فما عطفت مولى عليه العواطف : كذا رواه الثقات بكسر اللام اى ومن قبل ذلك وقرا الجحدرى والعقيلى لله الامر من قبل ومن بعد
بالكسر فيهما وحكى الفرا فى معانى القران ان من العرب من يقول من قبل بالخفض وحذف التنوين للاضافة وكذا فى النصب كقوله : اكالها حتى
اعرس بعدما : يكون سحيرا وبعيد فاهجعا : اى بعد سحير وحكى الكسائى افوق تنام ام اسفل والتقدير افوق هذا تنام ام اسفل
والشاهد فى فوق اذ لم ينون واما اسفل فغير منصرف وليس مضافا لا لفظا ولا تقديرا او عطف على المضاف اسم عامل فى مثل المحذوف كقوله
قبل وبعد كل قول يغتنم : حمد الاله البر وهاب النعم : فقبل مضاف الى محذوف تقديره قبل كل قول وقد عطف على هذا المضاف اسم عامل فى
مثل المحذوف وهو كلمة بعد فانها مضافة الى مثل المحذوف وهو كل قول المذكور وهذا قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاصل قبل كل قول و
بعده ثم حذف الضمير من الثانى ثم اقحم العاطف والمعطوف بين المتضايفين وهو اختيار ابن عصفور والاول اختيار المصنف ولهذا
لم يورد هذه المسئلة فيما فصل به بين المتضايفين ويرجح قول المبرد قول الشاعر : بنو وبناتنا كرام لمن نوى : مصاهرهم قلنا ان لم
يكن كفوا : وقول الاخر : بمثل او انفع من وبل الديم : علقت امالى فعمت النعم : اذ لا يفصل بين المتضايفين اذا كان الثانى ضميرا
ولان مطلوب انفع من ومجرورها واما مثل فمطلوبها مضاف اليه وانما قال المصنف اسم عامل فى مثل المحذوف ولم يقل مضاف الى مثل
المحذوف ليدخل مثل قوله عليه الصلوة والسلام اوحى الى انكم تفتنون فى قبوركم مثل او قريبا من فتنة الدجال ومثل ما انشدناه من
قول الشاعر بمثل او انفع من وبل الديم لم يغير الحكم هذا جواب الشرط السابق وهو وجوابه فى محل رفع على انه خبر المبتدا من قوله
ما افرد من اللازم الاضافة معنى ومعنى هذا الكلام ان ما ثبت لما هو من الاسماء لازم الاضافة معنى فى هذه الحالات المذكورة من
اعراب وبناء فانه يبقى على تلك الحالة الثانية له اعرابا كانت او بناء فما كان معربا فهو على اعرابه وما كان مبنيا فهو على بنائه كاذ فى
حينئذ وزعم الاخفش ان كسرتها اعراب لانها انما بنى للاضافة فلما زالت اعربت وهو مردود باوجه تقدمت فى الظروف هكذا قال الشارح
فتمشى كلام المصنف على ما هو عليه ولم يتعرض الى تحقيقه وهو عند التامل مشكل وذلك انه اذا كان مراده بالحكم ما هو ثابت للكلمة من
اعراب وبناء فان اراد مع ذلك انه يثبت الاعراب والتنوين جميعا انتقض باول مسئلة فان التنوين فيها يرجع ولم يكن ثابتا قبل التنكير
وايضا فيصير القسم الثالث غير صحيح لانه يصير المعنى ان ما كان ثابتا لهذا القسم من الاعراب وعدم التنوين يثبت له بعد الاضافة وتعويض
التنوين من المضاف اليه وفيه ما لا يخفى وان اراد بالحكم الاعراب فقط لم يعلم وجوب ترك التنوين فى الثانية وهى ما اذا نوى لفظ
المضاف اليه والرابعة وهى مسئلة ما اذا عطف على المضاف اسم عامل فى المحذوف والخامسة وهى التى اشار اليها بقوله وكذا لو عكس
هذا الاخير اى يعطف مضاف الى مضاف اليه محذوف على اسم عامل فى مثل المحذوف ومن شواهده قول ابى برزة الاسلمى رضى الله عنه
غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثمانى هكذا ضبطه الحفاظ فى صحيح البخارى ثمانى هكذا باثبات الياء دون
تنوين والاصل او ثمانى غزوات ومنه قول الشاعر خمس ذود او ست عوضت منها مائة غير ابكر وافال واذا لم ينو التنكير ولا لفظ
المضاف اليه ولم يثبت التنوين ولا العطف بنى المضاف على الضم كقوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد بالضم على قراءة الجماعة
وتقول ابدا بهذا من اول وخذ هذا حسب وقال الشاعر اقب من تحت عريض من عل وذكر المصنف فى علة البناء انها اشبهت الحروف لفظا
لجمودها اذ لا تصغر ولا تثنى ولا تجمع ولا افتقارها الى غيرها فى بيان معناها وكان مقتضى هذا الشبه ان تبنى دائما قطعت عن الاضافة

اولم تقطع لكنها اشبهت الاسماء التامة الدلالة بان اضيفت اضافة صريحة واضافة بحكم الصريحة وبان جردت تجريدا صريحا عند قصد التنكير فوافقتها في الاعراب فاذا قطعت عن الاضافة ونوى معنى الثاني دون لفظه اشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى الشبهين المذكورين فبنيت وفي البسيط اذا بنيت فهي معارف لانك لا تذكرها حتى تقدمها كلام او شيء واقع فتقول كان هذا من قبل اي من قبل ذلك وقال بعضهم هي نكرات وانما تريد من قبل شيء وقوله ان لم يشابه مالا تلزمه الاضافة معنى احتراز من لفظ تلزم الاضافة معنى لدلالته على امر نسبي ولكنه يشابه ما لا يلزم الاضافة من الاسماء التامة الدلالة بقبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكثرة استعماله غير مضاف كثلث وربع ونصف ومثل وشبه فلا يبنى بالقطع عن الاضافة نويت اولم تنو وخالف ابو حيان في مثل فقال لا تنقطع اصلا عن الاضافة لفظا ويرده ان في الحديث مثلا بمثل تنبيه انشد الامام ابو محمد عبد الملك بن هشام : فاوصيكم بالله والبر والتقى : واعراضكم والبر بالله اول : بجر البر الثاني ورفعه وعلى الجر فضمه اول بناء لانه ظرف لاوصي وعلى الرفع بضمه اول اعراب لانه خبر بالغايات واما تجويز الزمخشري وجماعة في ومن قبل ما فرطتم في يوسف كون ما فرطتم مبتدا ومن قبل خبر فرده عليهم وجهان والثاني كون تفريطكم عطفا على ان وصلتها اي الم تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم ويلزم من ذلك فصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وابو علي يمنعه في السعة والاحسن تقديرما زائدة فان قلت ما السبب في كون الغايات لا تقع اخبارا كما قلت وكذا لا تقع صفات ولا صلات ولا احوالا كما نص عليه سيبويه وجماعة من المحققين قلت لانها ضعيفة الجانب من حيث حذف ما يحتاج اليه حذفا لم ينقطع فيه النظر الى المحذوف بالكلية بل هو منوي ملاحظة واسنادها اليه ثابت فارادوا ان يكون عاملها لفظا ثابتا ظاهرا ليتقوى جانبها ولا يجعل عاملها محذوفا على جهة اللزوم لانه لم يظهر اصلا لئلا يجتمع عليها الاحتياج من الجهتين فلا يحتمل ذلك

فصل في الكلام على ما يضاف الى الجملة من اسم زمان او غيره تضاف اسماء الزمان ظروفا كانت او غير ظروف المبهمة بشمولها الاختصاص لها البتة كحين ووقت وما يدل على مختص بوجه ما نحو نهار وليلة وعشية قال الشاعر : عشية ما لي حيلة غير انني : بلقط الحصى والخط في الرمل مولع : وقول الاخر : ليالي اقتاد الهوى ويقودني : يجول بارباعه ونحاول : وقول الاخر : ازمان قومي والجماعة كالذي : منع الرحالة ان تميل مميلا : غير المحدودة صفة تاكيدية على ما زعمه ابو حيان وليس كذلك لان نحو شهر مبهم وهو محدود لدلالته على كمية خاصة فقد خرج بهذا القيد ما كان محدودا من اسماء الزمان وان كان مبهما غير ان ذلك يشكل بمثل قولهم مضت سنة لعام ولدت فيه ولكن قد يقال ان ترك التنوين فيه للضرورة والجملة صفة ولهذا جاءت بالضمير ولكن هذا الجواب انما يمشي على تقدير ان تكون الرواية فيه بكسر الميم واما ان ثبت انه يروى بفتحها فيشكل لان الاسم حينئذ فان لم تكن الاضافة موجودة فلا وجه للبناء الى الجمل الخبرية غير مشتملة على ضمير راجع للمضاف واهمل المصنف القيد فتبنى وجوبا ان لزمت الاضافة كحيث اذ قام زيد واجرؤ اذ ذهب عمرو وقد تقدم الكلام على ذلك في باب المبني المفعول ظرفا وجوازا رجحانا ان لم تلزم الاضافة وصدرت الجملة المضاف اليها بفعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع والمقتضي لرجحان البناء طلب التشاكل بين المتجاورين كما قيل وسيلقى ما عليه من الاشكال قريبا فان صدرت تلك الجملة المضاف اليها باسم كقوله : تذكر ما تذكر من سليمى على حين التراجم غير دان : او فعل معرب كما في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم جاز الاعراب في الظرف المضاف الى هاتين الجملتين باتفاق وجاز ايضا البناء خلافا للبصريين ووفاقا للكوفيين وتمسك البصريون بان سبب البناء مع الماضي قصد المشاكلة فلا وجه للبناء مع الاسم او الفعل المعرب ورده المصنف بانه لو كان سبب البناء قصد المشاكلة لكان بناء ما اضيف الى اسم مبني اولى لان الاضافة الى المفرد اضافة في اللفظ والمعنى بخلاف الاضافة الى الجملة فانها في التقدير الى مصدر والصحيح مذهب الكوفيين لورود السماع به قال الله تعالى هذا يوم ينفع في قراءة نافع وهذا يوم لا ينطقون بالفتح في قراءة غير ابن كثير وقال الشاعر : اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني : نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر : وقال ابن هشام وقد سالني ما الفرق بين ذهب الصبا فانشدته

الم تعلمي يا عمرك الله انني • كريم على حين الكرام قليل • واني لا اخزى اذا قيل مملق • سخي واخزى ان يقال بخيل • ولم يبين وجه استخراج الجواب
من هذين البيتين اللذين انشدهما وفيه غموض فتنبه قال المصنف واذا ثبت البناء وقبل ما هو معرب بطريق الاصالة وهو الاسم
فالبناء قبل الفعل المعرب اولى لان اصله البناء وقد ظهر مما تقدم ان سبب البناء ليس قصد المشاكلة بل هو شبه الظرف المضاف الى الجملة
بحرف الجزاء في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما
تاما قبل دخول حين وان عليه وبدخولهما عليه حدث له افتقار اليهما والى ما بعدهما فشبه حين وامثاله بان وجعل ذلك سبب
البناء وان صدرت الجملة المضاف اليها بلا التبرئة بقي اسمها على ما كان عليه وقد يجر ويرفع حكى الاخفش اتيتك يوم لا حر ولا
برد بالاوجه الثلاثة فالفتح على انه اسم لا التبرئة والجر على انه اسم الزمان مضاف الى مفرد ولا معترضة بين المتضايفين كما اعترضت
بين الجار والمجرور في جئت بلا زاد والرفع على ان لا التبرئة ملغاة لوجود شرط جواز الالغاء وهو التكرير وعلى ان لا عاملة عمل ليس
فالرفع محتمل الوجهين في المثال ونحوه مما حصل فيه التكرار فان قلت كيف يتصور جر اسم لا التبرئة حتى ساغ للمصنف ان يقول وقد
يجر وكذا قوله وقد يرفع قلت يعني كلامه ان الجملة المصدرة بلا التبرئة يجوز ان تبقى جملة كما كانت ويجوز ان تغير الجملة الى المفرد بان
يجر ما كان اسما ويزول اذ ذاك تقدير الخبر وان تكون لا للتبرئة وعلى الاول وهو بقاء الجملة على جمليتها يجوز ابقاء لا على عملها ويجوز
ان يغير ذلك العمل الى عمل اخر فيغير فيرفع ما كان اسما على انه مبتدأ ولا ملغاة او على انه اسم ولا بمعنى ليس فان قلت فان لم يكرر لا نحو
جئتك حين لا حر موجود فما الحكم قلت يجوز بقاء عمل لا التبرئة ويجوز الرفع على انها عاملة عمل ليس فينصب حينئذ الخبر ويجوز الجر فيجر
موجود على انه صفة فان ادخلت الباء عليه فقلت حين لا حر بموجود فلا اقوى ان يرفع الاسم ويضعف ان تنصبه لان دخول الباء
على خبر لا التبرئة قليل او ممتنع وليس كذلك دخولها على خبر لا العاملة عمل ليس ويمتنع الجر لان الباء الزائدة لا تدخل في الصفة ثم الاسم الذي
يجر بعد لا تارة يكون غير زمان كما في قوله • تركته حين لا مال اعيش به • وحين جن زمان الناس او كلبا • وتارة يكون اسم زمان
كما في قول جرير • ما بال جهلك بعد الحلم والدين • وقد علاك مشيب حين لا حين • وذلك ان الحين فيه مضاف الى الحين وصحح ذلك
ان التقدير حين لا حين ذي لهو فيه فهو موصوف بمفرد محذوف والمعنى وقد علاك مشيب في حين غير الحين الذي يلهى فيه
فلا يقال قد تقدم ان الجملة المضاف اليها لا بد ان تكون خالية من الضمير فكيف ساغ ان يقدر فيه لهو لانا نقول ذاك في الجملة المضاف
اليها الزمان ويكون الضمير عائدا الى المضاف والاضافة هنا الى مفرد موصوف بجملة والضمير للمضاف اليه لا للمضاف لان المضاف
اليه هو الموصوف فان كانت لا المصدر بها الجملة المضاف اليها هي لا المحمولة على ليس او ما اختها لم يختلف حكمهما كما اختلف في
لا التبرئة على ما مر وفيه نظر لان هذا يقتضي ان لا المتقدمة ليست كذلك وقد مضى لنا انك اذا رفعت الاسم كانت محتملة للالغاء
والعاملة عمل ليس وقوله لم يختلف حكمها ان اراد ما دامت محمولة على ليس فكذلك لا التبرئة المحمولة على ان سواء وان اراد لم يجز الا بقاء
هذا الاعمال فممنوع واما بيت سواد بن قارب • فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب • و
الموجب فيه ابقاء ذلك العمل دخول الباء في الخبر لكونه لا المحمولة على ليس ولولا دخول الباء لجاز يوم لا ذا شفاعة مغن ولا
ذي شفاعة مغن ومثال ما قول الشاعر • تبدت لقلبي فانصرفت بودها • على حين ما هذا بحين تصاب • ولا يضاف اسم زمان
الى جملة اسمية غير ماضية المعنى الا قليلا كقوله تعالى لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون وسيبويه يرى ان اسم الزمان المبهم ان
كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في اضافته الى الجملتين فتقول اجيك زمن يقدم
الحاج ولا تقول زمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بالاية التي تلوناها يوم هم بارزون وبيت سواد
بن قارب ولسيبويه ان يجيب بان يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذ لا على اذا على حد ونفخ في الصور واعلم
ان في كلام المصنف مؤاخذة وذلك ان الجملة الاسمية قد يكون خبرها فعلا ماضيا فيدخل مثل هذه الصورة في كلامه هنا مع انه

قد تم

قد صرح في باب الظروف بنحو ذلك والعلة لا اشعارها بالتبع فكان عليه ان يذكر ذلك هنا اذ لا فرق بين البابين وقد يقال اكتفى بما تقدم
له هنالك عن التصريح به هنا من باب حمل المطلق على المقيد وقد تضاف اية بمعنى علامة الى الفعل المتصرف وفيه مساهمة لان
الاضافة الى الجملة لا الى الفعل وحده واحترز بالجملة عن غيره كعسى وليس فلا تضاف اليه وانما تضاف الى الفعل المتصرف مجردا
باية تقدمون الخيل شعثا وهذا هو الصحيح وزعم ابن جني ان الجملة بعد اية على تقدير ما المصدرية ولا يجيز اضافة اية الى
الفعل اصلا ووجهه ان الاضافة الى الجملة انما ينبغي ان تكون في الظروف وما اشبهها بوجه واية بعيدة من الظروف وانما قدرها المصدرية
دون ان المعهودة التقدير لان الفعل لم يرد منصوبا في وقت ما ولانه لا يختص بالمستقبل والعجب من سيبويه رحمه الله قال باضافة
اية الى الجمل مع بعدها من مذهب الظرف وقال في لدن انها لا تضاف الى الجمل وان الجملة بعدها على اضمار ان كما قال ابو الفتح هنا انها
على اضمار ما مع ان لدن ظرف وهذا النقل عن سيبويه ذكره ابن الدهان واحتج له بتقديره في لدن شولا من لدن ان كانت شولا وقد حكى
الفرا اضافة اية الى الجملة الاسمية ايضا وانشد باية الحال مهما عند برقعها او مقرونا بما المصدرية كقوله الا من مبلغا عني تميما باية
ما تحبون الطعام ما لو زعم سيبويه ان ما هذه زائدة ولا حاجة الى ذلك الا انه تقدير كونها لا تضاف الى مفرد وليس كذلك قال الله تعالى
ان اية ملكه ان ياتيكم التابوت بل ذلك هو الاصل والغالب فاذا امكن لم يعدل عنه او بلا النافية كقوله الا ابلغ لدى قومي السلام
رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا وزعم ابن هشام ان البيت قاطع على بطلان انكار ابن جني اضافتها الى الجملة ودعواه انها لا تضاف
الا الى مفرد اذ لا يتاتى كون ما مصدرية في البيت قلت بل هو مبنى على ان لا النافية محذوفة قبل ضعافا والدلالة ما بعدها عليها
والمعنى باية كونهم لا ضعافا ولا عزلا وتشاركها في الاضافة الى المتصرف المثبت لدن وريث فالاول كقوله لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم
فلا يك منكم للخلاف جنوح والثاني كقول الاخر خليلي رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا قال المصنف في
الشرح وهما احق بذلك من اية اما لدن فلانها تدل على مبدا الغاية زمانا ومكانا فاذا دلت على مبدا الزمان جرى بها مجرى اسماء الزمان المبهمة
ليس ببدع واما ريث فهو مصدر راث اذا ابطا نعومل في الاضافة الى الجمل معاملة اسماء الزمان كما عوملت المصادر معاملة اسماء
الزمان في التوقيت قلت فالاصل في مثل قولك انظر في اينا نفعل انظر في مدة ريث ان افعل ثم انيب ريث عن المدة واضيف الى
الجمل كما يجوز ذلك في المدة وذهب المصنف في كافيته وشرحها ان الفعل بعد لدن وريث على اضمار ان ووجهه في ريث ظاهر لانها
ليست باسم زمان وفي لدن انها لما كانت لمبدا الغايات مطلقا لم تخلص للزمان ولعل هذا هو السبب في ان سيبويه لا يرى بجواز
اضافتها الى الجملة كما مر وقد يفصل بلدن والحين بان فالاول كقوله وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم و
الثاني كقول اوس بن حجر وحالت على وحشها ام عامر على حين ان نالوا الربيع وامرعوا وريث بما كقوله بجياه حين يلقى نيال الثواب
ولحيه ريثما يثني وربما قالوا اذهب بذي تسلم اي بذي سلامتك فالباء ظرفية وذي صفة لزمن محذوف منكر وهي مضافة الى
الجملة التي بعدها والتقدير اذهب في وقت صاحب سلامتك اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل ذو بمعنى الذي فالموصوف معرفة
والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة تختص بطي ولم ينقل اختصاص
هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد
المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون اي منه والمتعلق هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت وربما قالوا لا
بذي تسلم ما كان كذا وهذه الباء باء القسم بخلافها في المثال السابق وما كان كذا جواب القسم والمعنى لا وصاحب سلامتك اي لا
والذي يسلمك وهو الله تعالى وهذا قسم واستعطاف للمخاطب ليقبل الامر المحلوف عليه وقد يقال لم لا يجوز ان تكون الباء في المثال الاول
وهو اذهب بذي تسلم للقسم الاستعطافي كما تقول افعل كذا بالله ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب فيقال اذهبي بذي
تسلمين واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبن بذي تسلمن وعود الضمير من الجملة الى الاسم الزمان المضاف اليها

نادر كقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان وذلك لان المضاف الى الجملة انما هو مضاف في التقدير الى مصدر
من معناها فكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لا يعود الى ضمير من الجملة المذكورة فان سمع ذلك عدّ نادرا قال
المصنف في الشرح وهذا مما خفى على اكثر النحويين لان الجملة حينئذ صفة ولا يضاف موصوف الى صفته قلت وقضية هذا امتناع
عود الضمير من الجملة المذكورة الى المضاف لا ندوره ولا حجة في البيت المذكور لجواز ان يتعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير
حينئذ من جملة اخرى وتكون الجملة المضاف اليها عارية من الضمير وقال الكوفيون ان جاء الضمير قبل تمام الجملة نعتت الصفة نحو
يوما ترجعون فيه الى الله او بعد تمامها فان قدرت تلك الجملة فهي صفة والا اضيف اليها ورده ابن عصفور بالبيت الذي انشدناه
فان الضمير وقع متاخرا مع الاضافة قلت ولا وجه للرد بذلك فانهم لا يمنعون الاضافة عند مجيء الضمير بعد تمام الجملة مطلقا وانما
يمنعونه حيث يقدر الضمير من تلك الجملة واما ان قدر من كلام اخر جاز كون الجملة مضافا اليها لخلوها من الضمير والبيت من القسم الاخير
على ما مر بان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف ويجوز في راي الاكثر بناء ما اضيف الى مبني من اسم ناقص ما لم يشبه تام الدلالة قال الشارح
المراد بذلك غير وبين ودون وشبههن من الاسماء التي لا تتم دلالتها على ما يراد بها الا بما تضاف اليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها النعت
والتعريف بال والتثنية والجمع وبعدم اشتقاقها والاشتقاق منها فان ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء لكنه الغي
في الاضافة الى معرب واعتبر ذلك في الاضافة الى مبني بقصد المشاكلة وبعضها احق بالبناء من بعض لكونها زيد مناسبة كما ترى في غير
من وقوعها موقع الا وموقع لا نحو قاموا غير زيد وزيد غير بخيل ولا جبان وحكى الفراء ان بعض بني اسد وقضاعة يبنون غيرا على
الفتح اذا وقعت موقع الا تم الكلام قبلها او لم يتم نحو ما قام احد غيرك وما قام غيرك وانشد الكسائي: لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت
حمامة في غصون ذات اوقال. ومن شواهد بناء دون قوله تعالى ومنا دون ذلك بفتح نونه وهو في موضع رفع بالابتداء ومن
بناء بين قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون بفتح النون وهو في موضع رفع لقيامه مقام الفاعل ومثله قول الشاعر: ولم يترك
النبل المخالف بينها: اخا لاخ يرجى ومأثورة الهند. كذا ضبطه من يوثق بضبطه بفتح النون واجرى قوم منهم الزمخشري وابن عصفور
مثلا مجرى غير في جواز البناء عند الاضافة الى مبني واستشهد بقراءة الحرميين والصحيحين وخفض انه لحق مثل ما انكم تنطقون
بفتح اللام على انه نعت حق وبقراءة بعض السلف ان يصيبكم مثل ما اصاب قوم نوح وبقوله: فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما
مثلهم بشر على ان مثلهم مبتدا قال المصنف ولا ينبغي لمثل ان يجري مجرى غير لانه وان وافقه في ان دلالته على معناه لا تتم الا بما يضاف
اليه فقد خالفه بمشابهة التام الدلالة على قبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه وكل ما استشهد به على البناء مخرج على
الاعراب احسن تخريج اذ يحتمل ان يكون حق في الاية اسم فاعل من حق يحق فقصر نحو برجيح بار ومثل حال من الضمير المستكن فيه واما مثل
ما اصاب فمنصوب على المصدرية وفاعل يصيبكم ضمير عائد على الله من قوله وما توفيقي الا بالله واما واذ ما مثلهم بشر فتقدم الكلام
عليه في فصل ما الحجازية قال المصنف وانما يحتاج الى هذا اذا سلم بناء غير وما بعدها في المواضع المذكورة وهو وان كان اشهر من بناء
مثل ضعيف عندي لان الاضافة فيهما قياسية فلا ينبغي ان يكون سبب بناء لانها من خصائص الاسماء فالمخرج قول بني اسد وقضاعة
ما جاء غيرك بفتح الراء على ان يكون المراد ما جاء احد غيرك فنصب غيرك على الحال او الاستثناء وسوغ حذف الفاعل اي بعد نفي
العموم فيه مقصود وحذف مثل هذا بعد النفي والنهي كثير كقوله صلى الله عليه وسلم لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر
حين يشربها وهو مؤمن اي لا يشرب الشارب ومن وقوعها بعد النهي قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا اي
ولا يحسبن حاسب وعلى هذا يحمل قوله غير ان نطقت واما قوله ومنا دون ذلك فعلى حذف الموصوف اي صنف دون ذلك وعلى
هذا يحمل وحيل بينهم وقول الشاعر المخالف بينها اي خلافا فحذف الموصوف الى هنا انتهى كلام الشارح الذي نقله باختصار من شرح المصنف
قلت وفيه ان كلامه في المتن موهم ان في المسالة خلافا ولكن المصنف نفسه خالف في الذي اشبه تام الدلالة وقد اخرجه هنا ولم يذكر

ذلك جه

في اخراجه خلافا فليتأمل وفيه ان الفاعل حذف فيما ذكره من القران والحديث والنظم وليس كذلك فالفاعل لم يحذف في شيء من ذلك وانما اضمر عائدا على ما يفهم من السياق فان قيل قد يبقى عليه مما يضاف الى الجملة ما في قول الشاعر مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر ترمي بكفي كان من ارمى البشر فالجواب ان المضاف اسم محذوف اي بكفي رجل كان والمسئلة من حذف الموصوف مع كون الوصف جملة

فصل في الكلام على حذف المضاف وما يتعلق بذلك من الاحكام يجوز حذف المضاف للعلم به اما بدليل غير عقلي نحو وجاء ربك فاتى الله بنيانهم اي امره لاستحالة الحقيقي او بدليل غير عقلي نحو لو نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال اي مكانا صالحا للقتال وملتفتا اليه كقوله تعالى او كصيب من السماء اي كذوي صيب من السماء فحذف المضاف والتفت اليه بدليل قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم ومطرحا كقوله تعالى واسئل القرية بدليل التي كنا فيها فاعيد الضمير الى القرية لا الى المضاف المحذوف وهذا اثر الاطراح وقد اجتمعا في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون هكذا قيل وفيه بحث اما الاية الاولى فلا دليل فيها لانه لو صرح بالمضاف لم ينتقض الكلام الا ان يقال اما اولا فلان الكون في الحقيقة انما هو في القرية لا في الاهل واذا كان كذلك فالضمير على الرتبة الاولى بحقيقته ويبقى الاصل سحقا المحذوف فتقدمه العبرة بل هو للمذكور وايضا فانه لو قصد المجاز واعادة الضمير الى الاهل على حد قوله تعالى ادخلوا في ام لم يمنع عود الضمير المذكور لان الى الاهل على حد قوله تعالى واذا الرسل اقتت وقولهم الرجال واعضادها فمن اين علم ان الضمير راجع الى المذكور دون المحذوف واما وكم من قرية اهلكناها فلا تحدث به واضح لان الاهلاك لاهل القرية لا للقرية فالاصل ان يقال اهلكناهم فعدل عن ذلك الى اختيار المذكور واما قول الزمخشري انه لا يمنع ان تكون مهلكة بالحقيقة فلا حذف فيه ولذا الحذف في او هم قائلون فالاصل واهلها نفير ظاهر لان المراد تخويف هؤلاء فاذا وقع الاهلاك بالاصالة والحقيقة على القرية لم يلزم اهلاك اهل القرية فلا يحصل التخويف المراد على ان لقائل يقول لا نسلم ان الضمير من قوله اهلكناها وقوله فجاءها عائد الى القرية ولم لا يجوز ان يعود على المضاف المحذوف كما هو في قولهم الرجال واعضادها على ما مر قياسا ان امتنع استبداده اي استقلاله مع قطع النظر عن الحذف مثل واسئل القرية لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة واستجيب بان هذا هو الشرط المتقدم في اول الفصل من حيث المعنى فلا يمتنع استبداده بان يمكن استقلاله مع عدم اعتبار الحذف فسماعا اي فحذف المضاف اذ ذاك يكون مقصورا على ما سمع ولا يتعدى به محل السماع كقول الشاعر وما ذا يا تخبره سليم : يكاد شعاعه يغشى العيونا اي ابو سليمان فحذف المضاف وجر المضاف اليه للضرورة والماذي بالذال المعجمة واحدها الماذية من الدروع البيضاء وقال الاصمعي الماذية السهلة اللينة حكاه الجوهري في الصحاح وكقول الاخر فهل لكم فيما الي فانني : طبيب بما اعيى النطاسي جذيما : اي ابن جذيم وكقول الاخر عشية فر الحارثيون بعدما : قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر : اي ابن هوبر وهنا سؤال وهو انه كيف يجتمع قولهم في هذه المسئلة مع قولهم في باب التوكيد اذا قيل رايت زيدا احتمل ان تريد غلام زيد او ابنه ونحو ذلك مع ان المذكور هنا يمكن استبداده بالحكم وقد يخلفه في التذكير ان كان المضاف مثلا كقول حسان رضي الله عنه : يسقون من ورد البريص عليهم : بردى يصفق لما كان المعنى ماء بردى : وقد يحذف مضاف ومضاف اليه ويقام ما اضيف اليه الثاني او ما اضيف اليه صفة للثاني محذوفة مقام ما حذف فهاتان مسئلتان مشتركتان في حصول حذف المضاف والمضاف اليه فيهما ومختلفتان في ما اقيم مقام المحذوف فالاولى اقيم فيها ما اضيف اليه الثاني كقوله تعالى تدور اعينهم كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول وجعل ابن هشام في المغني من ذلك قوله تعالى فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب قلت وليس بمتعين لجواز ان تكون من تعليلية اي ان تعظيمها بسبب تقوى القلوب او ابتدائية اي ان تعظيمها ناشئ من التقوى وعليهما فلا حاجة الى تقدير مضافين والثانية اقيم فيها ما اضيف اليه صفة للثاني محذوفة كقوله ولا الحجاج عيني بنت ماء : تقلب طرفها حذر الصقور : يريد ولا الحجاج صاحب عينين مثل عيني بنت ماء فحذف المضاف والمضاف اليه وهما صاحب عينين وحذف

صفة الثاني وهو مثل واقيم ما اضيف اليه مثل وهو مثل مقام ما حذف فهنا حذفت ثلاثة اسماء متجاورة وفي التي قبلها حذف اثنان وعبارة المصنف توهم في هذه المسائل ان للمضاف اليه حظا معا وكذلك عبارته في المسائل بعدها وليس كذلك وانما يحذف فيهن مضاف فقط ثم يقام المضاف اليه مقامه ثم يحذف ذلك الثاني ومن هذا اكتفى النحويون من تعداد هذه المسائل بقولهم قد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه والذي رامه المصنف استقراء التراكيب الواقعة في كلامهم بالنسبة الى تعدد المحذوف وقد يقام مقام مضاف محذوف مضاف الى محذوف قائم مقامه رابع كقوله: اتين الا اصطياد القلوب باعين وجرة حينا فحينا: التقدير بمثل اعين ظباء وجرة فهذه اربعة اسماء مضاف وهو اولها الى ثانيها وثانيها الى ثالثها وثالثها الى رابعها وقد يستغنى بمضاف الى مضاف الى رابع عن الثاني والثالث كقوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول التقدير كما مر من اثر حافر فرس الرسول فحذف الثاني والثالث واستغنى عنهما بالاول والرابع وقد يقال المضاف الى المضاف الى الرابع هو الثاني وذلك محذوف مستغنى عنه لا ثابت مستغنى عنه وقد يكون التركيب هكذا وقد يستغنى بمضاف الى مضاف الى رابع عن الثاني والثالث ولكن الثابت فيما رايته الان هو ما كتبته ويجوز الجر بالمضاف محذوفا ان عاطف متصل او منفصل بلا مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظا ومعنى مثال المتصل مثل قولهم ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك وقول الشاعر: اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا: اي ما مثل ابيك ومثل اخيك يقولان وكل امرئ وكل نار فحذف بعد العاطف المتصل مثل السابق لفظا ومعنى ومثال المنفصل بلا قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء فحذف بعد العاطف المنفصل بلا نظير السابق المضاف لفظا ومعنى وهو كلمة كل ومثله قول الشاعر: ولم ار مثل الخير يتركه الفتى: ولا الشر ياتيه امرؤ وهو طائع: قال الشارح والجر في هذا النوع بالشروط المذكورة مقيس وظن بعضهم ان الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي او استفهام وليس ذلك شرطا بل يجوز مع عدمهما وربما جر المضاف المحذوف دون عطف كقوله: رحم الله اعظما دفنوها: بسجستان طلحة الطلحات: اي اعظم طلحة الطلحات وهو عند البصريين مسموع والكوفيون يقيسونه ومنه قولهم مررت بالتيمي تيم فلان بخفض تيم قال المصنف الخفض على تقدير اخي تيم فلان وحكاه الفارسي واجاز غيره ان يكون بدلا على حذف مضاف تقديره تيمي تيم فلان وقال البرابي(?) الخفض على اضمار من اي من تيم عدي ومع عاطف مفصول بغير لا كقراءة من قرأ والله يريد الاخرة اي ثواب الاخرة وقدره المصنف عرض الاخرة

فصل في الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف اليه يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور بقوة ان تعلقا به مثال الفصل بالظرف قول الشاعر: لما رات ساتيدما استعبرت: لله در اليوم من لامها: ففصل بالظرف المتعلق بالمضاف ومثال الفصل بالجار والمجرور قول الاخر: لان معاد في الهيجا مصابرة: تصلى بها كل من عاداك نيرانا: ففصل بهما متعلقين بالمضاف قال المصنف في الشرح فهذا من احسن الفصل لانه فصل بمعمول المضاف فصرح بجوازه في الاختيار لقوله عليه الصلوة والسلام في حق ابي بكر رضي الله عنه هل انتم تاركو لي صاحبي قلت يحتمل الاضافة فقد علم بان تكون النون محذوفة وقد لحن فيها في قراءة الحسين وما هم بضاري به من احد وقول الشاعر: ولسنا اذا تابون سلما بمذعني: لكم غير انا ان نسالم نسالم: قال وفي كلام من يوثق بعربيته ترك يوما نفسك وهواها سعي في رداها والا يتعلقا بالمضاف فبضعف اي فالفصل يقع بهما بضعف كقوله: كما خط الكتاب بكف يوما: يهودي يقارب او يزيل: فهذا في الفصل بالظرف وكقول الاخر: هما اخوا في الحرب من لا اخا له: وهذا في الفصل بالجار والمجرور قلت الذي يظهر ان التعلق في هذا بالمضاف لان اخوا بمعنى ناصر فيكون من القوي لا من الضعيف ومثله في الضعف الفصل بمفعول به متعلق بغير المضاف كقول جرير: تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها: كما تضمن ماء المزنة الرصف: اي تسقي ندى ريقتها المسواك والرصف بفتحتين وصاد مهملة حجارة مرصوف بعضها الى بعض فان ذلك اصفى للماء وقوله ولا امتياح بلا استياك وكذلك الميم مصدر ماح فاه ولو كان معمولا لغير المضاف لكان خيرا لان التعلق به عرفهم انما يقال في الظرف وشبهه كذا الفصل بفاعل مطلقا سواء كان لا عمل للمضاف فيه كقوله: انجب ايام والداه به: اذ نجلاه فنعم ما نجلا: او كان معمولا للمضاف كقوله: ترى اسهما للموت تصمي ولا تنمي: ولا ترعوي عن نقض اهواؤنا العزم: اي ولا ترعوي عن ان ينقض اهواؤنا العزم وترى في اول البيت بالنون لا بالتاء كذا روي وتصمي وتنمي بضم اولهما من اصمى وانمى تقول اصميت الصيد اذا قتلته وانت تراه

وانيت الصيد اذا رميته فمات وهو غائب عنك والمعنى ان مهام هذا الشخص يقبل على العدو بحيث يموت من نصيبه وهو يراه ولا
تمهلن ان يغيب بعد المنية عنه ⁂ وبندا كقوله كان برذون ابا عصام ⁂ زيد حمار دق باللجام ⁂ ونعت كقوله نجوت وقد بل
المرادي سيفه ⁂ من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ⁂ اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح وذكر في الكافية الفصل بما كقوله ⁂ هما خطتا اما اسار ومنة
واما دم والقتل بالحر اجدر ⁂ وفعل ملغى في المعنى لا في العمل كقول الشاعر ⁂ باي تراهم الارضين حلوا ⁂ وان كان المضاف مصدرا جاز ان
يضاف لفظا ومعنى الى فاعله مفصولا بمفعوله اما في النظم فكقوله ⁂ فزججتها بمزجة ⁂ زج القلوص ابي مزاده ⁂ وكقول الاخر ⁂ تنفي يداها
الحصى في كل هاجرة ⁂ نفي الدراهيم تنقاد الصياريف ⁂ فمن رواه بنصب الدراهيم وجر تنقاد وكقول الاخر ⁂ فان يكن النكاح احل شيء فان
نكاحها مطر حرام ⁂ فيمن رواه بجر مطر ولا ضرورة في شيء من ذلك واما في النثر فكقراءة ابن عامر رضي الله عنه وكذلك زين لكثير من
المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وهي ثابتة بالتواتر ولا عبرة بما ارتكبه الزمخشري في هذا المحل من السفاهة التي
لو لم نسكت عنها وانا غرو في ذلك لتصريح كثير من النحاة بان مثل ذلك خاص بالشعر والصحيح جواز ذلك في النثر بهذه القراءة وحسبك
بها دليلا وقد حكى في النهاية عن الكوفيين جواز ذلك في الشعر والكلام قال المصنف وتوجيه هذه القراءة في قياس النحو قوي وذلك من
وجوه احدها كون الفاصل فضلة فانه بذلك صالح لعدم الاعتداد والثاني كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التاخير
من اجل المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس استعماله لانهم
قد فصلوا بالاجنبي كثيرا فاستحق غير الاجنبي ان يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقا وربما فصل اسم الفاعل المضاف الى المفعول بمفعول اخر له
ويجرد ولما الفصل بينهما بمفعول اخر فكقراءة بعض السلف ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده على انه مفعول ثان لمخلف فصل
به بينه وبين مفعوله الاول المضاف اليه وهو رسله واما الفصل بينهما بالجار والمجرور فكقول النبي صلى الله عليه وسلم هل انتم تاركوا لي صاحبي
وقد تقدم ما على الاستدلال بذلك قال الشارح وقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالقسم في النثر حكى الكسائي هذا غلام والله
زيد قلت وكانه ذكر هذه المسئلة استدراكا عليه وليس باستدراك حقيقة لانه نص على هذه المسئلة في اخر باب حروف الجر فصل
في الكلام على اعراب الى ياء المتكلم وعلى احكام تختص ببعض الكلمات المضافة الى ياء المتكلم الاصح بقاء اعراب المعرب اذا اضيف الى ياء المتكلم
ظاهرا حال من الاعراب في المثنى مطلقا اي في الحالات الثلث رفعا كجاء غلاماي ونصبا كرايت غلامي وجرا كمررت بغلامي و في المجموع
على حده اي حد المثنى وهو جمع المذكر السالم غير مرفوع فشمل حالتي النصب والجر نحو اكرمت مكرمي واسات الى معلمي وذلك لان رفع المثنى
بالالف ونصبه وجره بالياء وهما موجودان في الاحوال الثلث ونصب المجموع على حده وجره بالياء وهي موجودة فالحكم على اعراب كل
من الصنفين بالظهور في تلك الحالات امر ظاهر وفيما سواهما اي ما سوى المثنى والمجموع على حده مجرورا حال من الموصول المجرور ويفهم من
ذلك انه يحكم على المضاف المجرور من نحو مررت بغلامي بان اعرابه ظاهر فتكون الكسرة التي على الميم في هذه الحالة علامة الجر وهذا يخالف
لراي ابن الحاجب في المسئلة فانه يقول بان الاعراب فيه تقديري في هذه الحالة كما هو تقديري عندهما جميعا في حالتي الرفع والنصب وقد دل ابن
الحاجب الدليل على ذلك بما بسط ما ذكره الرضي في شرح الحاجبية حيث قال وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر
ففي قولك جاء غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام وهو المقتضي لرفع الاسماء وكونه
مسندا اليه مسبوق بثبوته في نفسه اولا والمسند اليه الحقيقي في مثالنا ليس مطلق الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق
بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون الاسم عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان تكون
حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف حركتين
متماثلتين كانتا او متخالفتين مستحيل ضرورة هذا كلامه فان قيل هلا يجوز ان يحكم بكسرة الاعراب ويزول كسرة التناسب فالجواب
ان هذه الكسرة كما تقرر ثابتة للكلمة في حال الافراد قبل التركيب الموجب للاعراب اذا كانت سابقة وقد ثبت اعتبارهم اياها

المضاف

فلا ينبغي ان يحكم بزوال هامع بقاء ذلك المعنى من غير موجب فان الاصل بقاء ما كان على ما كان والمصنف رحمه الله في المسألة
ظاهري ومقدري فيما سوى ذلك فشمل نحو عصاي وغلامي رفعا ونصبا ونحو مسلمي رفعا فهو موافق لابن الحاجب في هذا الطرف
اعني مسألة مسلمي رفعا وانما كان كذلك لان اصله في الرفع مسلموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فوجب قلب
الواو ياء وادغامها في ياء المتكلم فعلم مما ذكرنا انه عدل بالقلب عن الواو التي كانت علامة للرفع لاستثقالها مع الياء كما عدل بالحذف
عن رفع قاض بالضمة الظاهرة لاجل الاستثقال ولما عدل بالقلب عن الواو وجب ان يحكم عليه في حال الرفع بالاعراب تقديرا اذ
القلب يخرج الحرف عن حقيقته فان قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة للجمع والجواب ان الواو
علامة للجمع من حيث انه حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيته وهي لم يبق فان قيل خصوصية الواو وان لم يبق
لكن بقي بدلها وهو خصوصية الياء فلم لا يجوز ان يكون معربا بالاعراب اللفظي في حال الرفع لوجود بدل خصوصية الواو فالجواب عن
ذلك اما اولا فلان ذلك من قبيل الجمل والجمل من باب الاعراب انما يكون بين النصب والجر لا بينهما وبين الرفع واما ثانيا فلان
الواو في حكم الموجود اما لان المقدر الاصلي يعتبر قطعا واما لان الزائل بالاعلال في حكم الثابت واذا كان في حكم الموجود يكون
الرفع بالواو والتقديري لانا لا نعني بالاعراب التقديري الا الاعراب بما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية الياء اعرابا لكان
لكلمة واحدة اعرابان تقديري ولفظي ولم يعهد مثله بخلاف الكسرة والفتحة في جمع المؤنث السالم فانهما ليستا في حكم الموجود كذا
في شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد رحمه الله واما قول الشارح ابن الحاجب زعم ان اعراب الجمع المذكور في حال الرفع تقديري
وان المصنف تبعه في ذلك وان هذا لا تحقيق فيه فهو كلام تلقفه عن شيخه ابي حيان وكان مراده بالتحقيق ما وقع في كلام ابي
حيان من ان ذات الحرف باقية وانما تغيرت الكيفية عن حالة الواوية الى حالة اليائية فيكون اعرابه لفظا لا تقديرا
فان كان الموجب لادعاء الشارح على الشيخين ان لا تحقيق في كلامهما هو هذا القدر فحسبنا الله وكفى واعلم ان في كلام المصنف
مواخذات احداها انه لا يعلم من كلامه ما يقابل القول الاصح اعني لا يعلم منه ما المختلف فيه الثانية ان كلامه يوهم دخول مسلمي
المثنى والمجموع في المختلف فيه وليس كذلك الثالثة انه كان ينبغي له اذ زعم في نحو غلامي وغلماني ومسلماني في حالة الجر ان
اعرابهما ظاهر ان يقول في مسلماتي اي ما جمع بالالف والتاء في حالة النصب كذلك ويكسر متلوها اي متلو ياء المتكلم وهو ما قبلها
ان لم يكن حرف لين احترازا من نحو داعي بالادغام ومولاي بلى حركة احترازا من نحو ظبي ودلو فانه يكسر كالصحيح وتفتح الياء
او تسكن بعد الحرف المكسور واختلفا ايهما الاصل فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون
تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه بالجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان
الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان قال الرضي واولى
لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل
وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب وان نودي المضاف اليها اي الى ياء المتكلم اضافة
تخصيص حال حذفها واحترز من ان يكون المنادى مضافا اضافة تخفيف نحو يا مكرمي مرادا به الحال او الاستقبال فان اضافته
مقدرة الانفصال فلم تمازج الياء فيه ما اتصلت به فلا تحذف ولا تقلب ولا حظ لها في غير الفتح والسكون وهذا تقييد لما
اطلقه النحويون واستند فيه المصنف الى ما وقع في المجالس لثعلب يا غلام اقبل تسقط الياء منه ويا ضاربي اقبل لا تسقط الياء
منه وذلك فرق بين الاسم والفعل وفي النهاية لا يجوز حذف الياء من اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال اما اذا كانت اضافة
للتخصيص نحو غلامي فيجوز عند ندائه حذف الياء وقلبها الفا فتقول يا غلاما ولا استغناء عنها اي عن الالف بالفتحة وانما كان
كذلك لان النداء موضع تخفيف بدليل الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود بين

الكلام

الكلام تخفيف نحو يا غلام بحذف الياء لبقاء الكسرة دليلا عليها وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وحذف
الالف وابقاء الفتحة دليلا عليه وربما وردت الثلاثة وهو حذف الياء وقلبها الفا والاستغناء بالفتحة عن الالف دون
ذلك كقوله: اطوف ما اطوف ثم اوى الى ما ويرويه النتيج : بقلب الياء الفا وكقول الاخر : ولست براجع ما فات مني : بلهف
ولا بليت ولا بوالى فاستغنى بفتحة الفاء من لهف عن الالف المبدلة من الياء وقد يقال ان الاصل فيه بيا لهف فحذف حرف
النداء وفي النهاية لجاز المازني في غير النداء ابدال ياء المتكلم الفا فاجاز قام غلاما حكاه عنه ابن السراج في الاصول وقال ابن عصفور
وهذا في الضرورة وقد يضم فيه اي في الياء ما قبل الياء المحذوفة وينوى الاضافة كقراءة بعضهم قال رب السجن احب الي بضم
باء الرب على نية الاضافة وانما قيل ان الاضافة منوية لان حرف النداء محذوف فلو جعل غير مضاف لكان من قبيل افتد مخنوق
وهو قليل بخلاف ما اذا جعل مضافا فان حذف حرف النداء حينئذ جيد وليس بالقليل فالحمل عليه اولى وقرئ ايضا رب احكم بالحق بضم
الباء قال الشلوبين وانما يكون هذا حيث ينتفي اللبس بالمنادى المقبل عليه وزعم ابن خطاب ان هذه اللغة ردية لما يترتب من
الالباس المضاف بغيره وفي النهاية انهم انما يرتكبون الضم في الاسماء التي تغلب عليها الاضافة كقولك يا رب ويا قوم فلما كانوا
يضيفونه كثيرا جعلوه معرفا بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه وقال ابن هشام اللخمي
يا غلام اقبل لا يجوز على مذهب الجماعة وانما اجاز سيبويه الضم فيما تراد به الاضافة فيما كثر حتى اذا ضممته علم ان المراد فيه الاضافة
وتخصيص المصنف الضم بان يكون في النداء يقتضي انه لا يضم في غير النداء فلا يجوز جاء غلام وانت تريد الاضافة وهذا اجازه ابو
عمرو وغيره على قلة ورده ابو زيد الانصاري وتفتح ياء المتكلم في الحالين حال النداء وحال غيره بعد حرف اللين التالي حركة نحو
يا فتاي هات عصاي وخرج بالتالي حركة نحو قوله : يا ايها المائح دلوي دونكا : ويدغم حرف اللين فيها اي في ياء المتكلم ان كان
ياء او واوا وبعد قلب الواو ياء فتقول في بنين وبنون بني وفي مصطفين ومصطفون مصطفي وفي عشرين وعشرون عشري
واذا كان ما قبل الواو مضموما ابدلت الضمة كسرة لتصح الياء وان كان حرف اللين الفا لغير تثنية جاز في لغة هذيل القلب
والادغام كقوله : تركوا هوي واعنقوا لهواهم : وكان الحامل لهذيل على ذلك انهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتنا
في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله
تغير وهو الياء لتكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغير وهو لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور
فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو بقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان
قيل فكان الواجب على هذا ان لا تقلب واو الجمع في جاءني مسلوي لئلا يلتبس الرفع بغيره فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان
اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب للقلب
عند الجمع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك
تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال الشاعر : يا ابن
الزبير طالما عصيكا : وطالما عنيتنا اليكا : لنضربن بسيفنا قفيكا : كذا في شرح الحاجبية للرضي ونسبة هذه اللغة الى
هذيل امر ذكره المصنف وصاحب التمهيد ونسب سيبويه هذه اللغة الى ناس من العرب ولم يعينهم وحكاها عيسى بن عمر عن
قريش وقرا الحسن يا بشري هذا غلام وانظر هل يجوز قلب الف المثنى على لغة من الزمه الالف في جميع الحالات كالمقصور قال
ابو حيان في الارتشاف يحتاج ذلك الى سماع ولم ينقل فيه شيئا وربما كسرت ياء المتكلم مدغما فيها او بعد الف حكي عن بعض
العرب عصاي بكسر الياء وقرا بها الحسن وابو عمرو في شاذه واما المدغم فيها فقد قرا الاعمش ويحيى بن وثاب وحمران بن اعين
وجماعة من التابعين ما انا بمصرخكم وما انتم بمصرخي وهي قراءة حمزة قال حسين الجعفي سالت ابا عمرو عن كسر الياء فاجازه

هي لغة لبني يربوع و وجهها امران احدهما ان يكونوا زادوا بعد ياء الاضافة ياء ساكنة كما في به ثم حذفوا الزائدة تخفيفا وابقيت الكسرة
دليلا عليها الثاني ان يكونوا ادغموا ياء الجمع في ياء الاضافة ساكنة ثم كسروا الياء لالتقاء الساكنين وسوغ ذلك مع ثقل الكسرة
عليها ان الياء اذا اسكن ما قبلها تنزلت منزلة الحرف الصحيح كظبي ويحيى ومن ادلة هذه اللغة قول الاغلب العجلي : اقبل في ثوب معافري
بين اختلاط الليل والعشي : ماض اذا هم بالمضي : قال لها هل لك يا تا في : قالت له ما انت بالمرضي : ويجوز في ابي واخي ابي و
اخي وفاقا لابي العباس المبرد لكنه انما اجاز ذلك في اب بالسماع قال الشاعر قد احلك ذا المجاز وقد ارى وابي مالك ذو المجاز
بدار ولا استدلال به ضعيف لاحتمال ان يكون ابي جمعا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون كما سبق وانشد الكتاب قال
فلما تبين اصواتنا : بكين وفديننا بالابينا : نعم لا باس بالاستدلال بقول الاخر : كان ابي كرما وجودا : يلقي على ذي اللبد الجديدا :
لان ابي فيه متعين للافراد بدليل يلقي واما اخ فانه اجاز ذلك فيه بالقياس على اب قال ابن هشام لا ادري لم خصه بالقياس
قلت في امالي الكافية لابن الحاجب ما معناه ان المبرد وجد السماع في ابي وقاس عليه اخي لان مثله في لغاته واصله وكثرة
استعماله وحذف ميم الفم مضافا الى الياء او غيرها اكثر من ثبوتها وعلى هذا فتقول كلمته من فيّ الى فيه وبعضهم يخص اثبات الميم في
حال الاضافة بالضرورة كقوله يصبح ظمآن وفي البحر فمه وقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح
المسك يرد هذا القول وقد مرّ في اوائل الكتاب وفيّ بالتشديد مع حذف الميم واجب فترد الواو التي هي عين الكلمة وتقلب ياء
ثم تدغم في ياء المتكلم ولا يجوز التخفيف كما في اب واخ لان هذا لو فعل به ذلك للزم بقاؤه على حرف واحد مع انه اسم متمكن
قال الفرزدق هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام

باب التابع

وهو ما اي اللفظ
هو بمثابة الجنس يشمل التابع وغيره ليس خبرا فصل مقدم والنكتة به التاخير عن قوله من مشارك ما قبله في اعرابه وعامله لفظا واصل
التركيب لفظ مشارك لما قبله في اعرابه وعامله مطلقا وليس خبرا فقولنا لفظ جنس كما مر وقولنا مشارك لما قبله في عامله واعرابه
مخرج لما ليس كذلك وقولنا مطلقا مخرج للمفعول الثاني والحال والتمييز في نحو اعطيت زيدا درهما ولقيت زيدا راكبا وفجرنا
الارض عيونا فان المشاركة وان كانت ثابتة في هذه الصور لكنها تزول عند تغير العامل نحو اعطي زيد درهما ومررت بزيد
راكبا وتفجرت الارض عيونا وقولنا وليس خبرا مخرج للثاني من نحو قولك الرمان حلو حامض وعلى هذا التعريف مؤاخذات
اما اولا فلانه يخرج عنه نحو يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز ويا تميم اجمعون فينبغي ان يقول في اعرابه او ما يشبه الاعراب واما
ثانيا فلخروج التاكيد اللفظي في مثل نعم نعم وقام قام زيد وعطف النسق بحرف في مثل قولنا جاء زيد وذهب عمرو والبدل في مثل
قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين الاية فان كلا من هذه الصور لا يصدق عليه تعريف التابع ضرورة
انه ليس بمشارك لما قبله في اعرابه اذ لا اعراب له لفظا ولا محلا مع ان هذه الصور من اقسام التوابع واما ثالثا فلان قوله في اعرابه
قيد مستغنى عنه في التعريف لو اسقط لم يحصل للتعريف باسقاطه خلل لكنه قصد به الاشارة الى اختياره في مسئلة الخلاف
المشهورة وهي ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وفي ذلك تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة
اقوال الاول ان العامل فيها هو العامل في المتبوع وهو قول سيبويه والثاني ان العامل فيها معنوي وهو كونها تابعة كما في الابتداء
بالنسبة الى المبتدا او بالنسبة اليه والى الخبر على ما مر وهذا قول الاخفش والثالث ان عامل التابع نظير العامل في المتبوع لا نفسه
وهو قول جماعة ونصر مذهب سيبويه بان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه في تابعه فان المجي في قولك جاءني
زيد الظريف ليس في قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد
نفسه فلما انسحب الى التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو العامل
في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام

تقيد

تقييد كونه منسوبا الى زيد الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعل العامل معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر
اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل كما ذهب اليه
بعضهم خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر
المتأخرين على ان العامل فيه نظير العامل في المبدل منه استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر
بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولهذا لم نشترط مطابقته
للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجواب ان لبيوتهم اعني الجار والمجرور بدل من المجرور وحده بدلا من المجرور الاول وهو لمن
يكفر والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يتم هذا لان الجار والمجرور
ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التوكيد جاز لهم ان ينزلوه منزلة
غير المذكور ويتموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور فلا تكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف
المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل في البدل هو الاول لا مقدر اخر لان
المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي و
الزمخشري وابن الحاجب ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني
واما عطف النسق ففيه ثلاثة مذاهب احدها وهو الصحيح ان العامل فيه هو العامل في المعطوف بواسطة الحرف وهو قول
سيبويه والثاني انه مقدر بعد العاطف وهو قول الفارسي وابن جني والثالث ان العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم
لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل قال الرضي بان الكلام السابق وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع
عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول وهو اي التابع توكيدا ونعت او عطف بيان
او بدل وسياتي بحث في ان بدل الكل من الكل هو عطف البيان على ما اختاره الرضي وعطف نسق ويجوز فصله اي التابع من حيث
هو من المتبوع ويقع في بعض النسخ هنا ما نصه بما لم يتمحض اجنبيته وهو الذي له تعلق لا من جهة العمل بل من جهة المعنى كالجمل
الاعتراضية وكجواب القسم وكجملة الامر بمسح الراس بين المغسولين المتعاطفين في اية الوضوء وهذه الزيادة حسنة لان الاجنبي
من كل وجه لا يجوز الفصل به الا ترام منعوا مثل مررت برجل على فرس عاقل ابلق لان عاقلا مباين للفرس وصفته ان لم يكن
توكيد توكيد قال الشارح احترز بذلك من نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون فانه لا يجوز الفصل بين كلهم واجمعون وفي
اطلاقه على ذلك توكيد تجوز بل الثاني لما الاول توكيد له قلت لا يتجه هذا الاعتراض لان معنى عبارته ان لم يكن توكيد الم انتساب
الى توكيد وذلك لا يقتضي ان جهة الانتساب هي كونه تاكيدا اكد به ذلك التوكيد بل يجوز ان تكون جهة الانتساب هي كونه ذكر في
صحبته فان قيل يدل على ان مراده المعنى الاول انه انما يكون الفصل فيه فصلا بين التابع والمتبوع اذا كان الثاني توكيدا للاول
والا فعلى المعنى الثاني فصل بين احد التابعين والتابع الاخر فالجواب اذا كان التابع الاول بعد المتبوع فالفصل بين التابع والمتبوع الثاني
اذ البينية لا تقتضي التلاصق والتضام او نعت مبهم فلا يجوز ان يقول مررت بهذا اليوم الكريم وقال الزجاج ان ابدت ان
تقف على هذا وفهم المخاطب مقصودك جاز ذلك الفصل بينه وبين نعته فتقول مررت بهذا اليوم الكريم فاما ان يريد المصنف
بالمبهم الخفي فلا يرد عليه هذا او يريد به المبهم الاصطلاحي ويخالف الزجاج معتمدا على ان الاصل في الاشارة الابهام فالتزم
في نعته الوصل وان كان واضحا في بعض الاوقات طردا للباب او شبهه في عدم الاستغناء عن المبين فلا يقال الشعرى طلعت
العبور واعترض بان الشعرى قد استغنت عن الوصف قال الله تعالى وانه هو رب الشعرى قلت في الاعتراض نظر لان شبهه
بنعت المبهم ونعت المبهم غير لازم فكيف يكون نعت ما الحق به لازما وانما المراد ان المبهم شديد الافتقار الى موضح للمراد به وقلما

يذكر الا موصوفا فاذا ذكرت صفته نزلت منزلة الجزء منه لشدة حاجته اليها فلا يجوز ان ينفصلا اما انه يجب ان يتبع فلا وعلى
هذا فيكون المراد بشبه المبهم ما كان مفتقرا الى المبين غالبا ولا يتقدم معمول تابع على متبوع خلافا للكوفيين فانهم اجازوا
ان يقال هذا طعامك رجل ياكل وزيدا قمت وضربت وجوز الزمخشري في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا ثلاثة اوجه
احدها وهو الذي بدا به ان في انفسهم يتعلق ببليغا والمعنى وقل لهم في انفسهم قولا موثرا في قلوبهم اي عدهم بالقتل والاستيصال و
نحو ذلك وهذا انما ياتي على راي الكوفيين والثاني انه يتعلق بقل اي قل لهم في معنى انفسهم الخبيثة ان الله مطلع على ما فيها
من النفاق فظهر وهما من ذلك والثالث انه يتعلق بقل ايضا لكن على معنى قل لهم في انفسهم خاليا بهم لان النصيحة في السر
انجع هذا كلامه وكانه عبر عن السر بانفسهم فجوز الاوجه الثلاثة كما تراه في هذه الاية وجزم في قوله تعالى فيه شركاء متشاكسون
بان فيه يتعلق بشركاء ولم يعلقه بمتشاكسون وان كان صحيحا في المعنى والله تعالى اعلم

باب التوكيد

ويقال التاكيد وهما لغتان يقال وكدته توكيدا واكدته تاكيدا وهو معنوي ولفظي فالمعنوي التابع وهو جنس يشمل جميع التوابع
الرافع توهم اضافة الى المتبوع نحو ضرب الامير نفسه اللص فلولا التاكيد لتوهم ان الضارب له غلام الامير بامره وان يراد به
الخصوص نحو جاء القوم كلهم فانه لولا التاكيد لتوهم ان العموم في القوم غير مراد وان المراد به الخصوص اي ان الجائي بعضهم لا كلهم
وبهذا الفصل وهو قوله الرافع الى اخره خرج ما عدا التوكيد من التوابع قال بعض الشارحين وبعضهم يرى ان التوكيد ياتي لرفع
توهم السهو والغلط قلت الذي يرفع توهم النسيان او الغلط انما هو التوكيد اللفظي لا المعنوي فلا مدخل لهذا فيما المصنف
بصدده وبيان ذلك ان المتكلم قد يظن بالسامع غفلة او يظن به انه يظن بالمتكلم غلطا فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين
فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد ولا
يفيد هنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه ربما ظن بك السامع انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء
على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك فتبين انه لا استدراك على المصنف
بترك هذه الفائدة قال ابن هشام والظاهر ان ما لا يؤكد كما لا يقال اختصم الزيدان كلاهما الا ترى الى قول الفرزدق عشية سال
المربدان كلاهما وانما هو مربد واحد لكنه جعله وما حوله مربدين مجازا فعلم ان التوكيد لا يمنع ان يكون في المؤكد مجازا قلت
سياتي ان مذهب الجمهور جواز مثل اختصم الزيدان كلاهما ومجيئه في الغرض الاول وهو رفع توهم الاضافة الى المتبوع بلفظ النفس
وهذا ظرف مستقر خبر عن المبتدا الذي هو مجيئه اي مجيئه لرفع توهم الاضافة كائن بلفظ النفس والعين مفردين مع المفرد
نحو جاء زيد نفسه وجاء عمرو عينه وجاءت هند نفسها وزينب عينها مجموعين مع غيره اي مع غير المفرد سواء كان اثنين او جماعة
جمع قلة فتقول جاء الزيدان انفسهما والزيدون انفسهم والهندان انفسهما والهندات انفسهن وكذا اعينهما واعينهم واعينهن
واحترز بقوله مجموعين من استعمالهما على غير ذلك فتقول جاء الزيدان نفساهما ولا عيناهما قال بعض الشارحين واجاز ذلك
بدر الدين بن مالك وهو مخالف لما عليه الناس قلت نقل الرضي عن ابن كيسان جوازه وان بعض العرب تنطق به كذلك
واحترز بجمع القلة عن جمع الكثرة فلا يؤكد بنفوس ولا بعيون قال الشارح وينبغي ان يقيد جمع القلة بافعل فان عينا جمع على
اعيان ولا يؤكد به قلت في شرح العمدة للمصنف وفي المفصل وكفاية ابن الخباز جواز اعيان في هذا الباب وانما ترك
الاصل في نحو قام الزيدان انفسهما كراهة اجتماع تثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى مضافين الى ضمير المؤكد
مطابقا له في افراد وغيره ليدل على من هو له ولا يؤكد بهما غالبا ضمير رفع متصل الا بعد توكيده بمنفصل مطابق للمؤكد كقولك
زيد جاء هو نفسه والزيدان جاءا هما انفسهما والزيدون جاؤا هم انفسهم وكذا ضمير المتكلم والمخاطب لان المرفوع المتصل منزل
منزلة الجزء فكرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظواهر فقصدوا ان يؤكدوا اولا بضمير بمعنى الاول مستقل ثم يجروا هذا

المستقل

المستقل الذي هو النفس او العين عليه لفظا وان كان في المعنى تاكيد للمرفوع المتصل لانه هو المقصود اما لو كان المؤكد ظاهرا او ضمير رفع منفصلا او ضمير نصب متصلا كان او منفصلا فلا يشترط فيه هذا الشرط لفقد العلة المقتضية له لان الظاهر مستقل والضمير المنفصل ليس كالمتصل لاستقلاله بنفسه والمضمر المنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال وانما اختص هذا الحكم بلفظ النفس والعين لشدة استقلالها فانهما يستعملان من غير تاكيد كثيرا تقول زيد قتل نفسه وزيد في نفسه شريف وعرفت ما في نفسك وكذا تقول عين زيد حسنة اى ذاته ورايت عين زيد اى ذاته بخلاف كل مثلا فانه لم يستعمل مثل هذا الاستعمال وكذا بقية الالفاظ المؤكد بها فلم يكن لها من القوة في الاستقلال ما للنفس والعين فلم يستكرهوا تاكيد المرفوع المتصل بها تقول القوم جاؤا كلهم وذهبوا اجمعون واحترز المصنف بقوله غالبا من حكاية الاخفش قوموا انفسكم لكنه صرح بضعفه ونصوص الجماعة ان التاكيد بالضمير واجب وقال الفارسي لا يحسن لا يبعد التاكيد ويفردان بجواز جرهما بباء زائدة نحو جاء زيد بنفسه وجاء عمرو بعينه ولا يجوز ذلك في غيرهما من الفاظ التوكيد واما جاؤا باجمعهم بضم الميم فليس من التوكيد لان الباء ملازمة له ولانه بالضمير ولو كان توكيدا لكان وروده بدون الباء غالبا وبدون الضمير واجبا وانما هو جمع لقولك جمع كافلس جمع فلس وفي شرح الملحة للحريري اجاز بعضهم زيادة الباء في النفس والعين فاشعر بخلاف ولا يؤكد مثنى بغيرهما الا بكلا وكلتا والصواب ان يقال ما دل على اثنين ليدخل في جاء زيد وعمرو كلاهما وهند وزينب كلتاهما وهذا الذي ذكره المصنف هو قول الجمهور ومنهم المبرد وذهب الفراء وهشام والفارسي الى المنع بحجة الجمهور ان التوكيد قد ياتي للتقوية لا لرفع الاحتمال بدليل جاؤا كلهم اجمعون قال المصنف ولانه قد يتوهم السامع ان الاثنين هنا غلط وان الموضع لاثنين غيرهما او الجمع وقد جرت مثل هذا التوهم لا يرفع الا باعادة اللفظ ثم ان سلم ما ذكره فهو مقتض لنقض كلامه في تفسير التوكيد فان قلت هل كلا في قول الشاعر: فما اشعر الواشين بالسر بيننا ، ونحن كلانا للمحبة كاتم: مؤكدة لنحن قلت لا لان افراد كاتم يمنعه اذ لا يجوز نحن كاتم وقد يؤكدان بما لا يصح في موضع واحد خلافا للاخفش فانه منع مثل اختصم الرجلان كلاهما لعدم الفائدة اذ لا يحتمل الموضع الافراد وكذا قولك المال بين الزيدين كليهما وضربت احد الرجلين كليهما ووافق الاخفش على المنع الفراء وهشام وابو علي وذهب الجمهور الى الجواز ونقل ابن عصفور عن الاخفش الجواز فاختلف النقل عنه ومجيئه في الغرض الثاني وهو رفع ارادة الخصوص تابعا لحال من المضاف اليه المبتدا الذي هو مجيء مثل اليه مرجعكم جميعا اى مجيء التوكيد في الغرض الثاني في حالة كونه تابعا لذي اجزاء اما بذاته نحو جاء القوم كلهم او بعامله نحو اشتريت العبد كله او بهما نحو اشتريت العبيد كلهم واحترز بذلك من نحو جاء زيد كله فانه لا يصح لعدم كونه ذا اجزاء باعتبار المجيء بخلاف العبد لانه ذو اجزاء بالنسبة الى الشراء من جهة ان الغرض دفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ان يكون تابعا لذي اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع بالتاكيد مضافا حال ثانية من الضمير المضاف اليه من قوله او مجيئه اى بمجيء التاكيد في الحالة المتقدمة وفي حالة كونه مضافا الى ضمير اى الى ضمير المرفوع المؤكد نحو جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم او كلها على حد واذا الرسل اقتت او كله على حد قولهم هو احسن الفتيان واجمله وهو ضعيف والزينبات والجواري كلهن او كلها على ما تقدم في باب الضمير بلفظ كل خبر المبتدا المتقدم وجميع او عامة فيؤكد بها ما يؤكد بكل قال المصنف وذكرت مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر المصنفين سهوا او جهلا فيقال جاء القوم جميعهم وعامتهم كما يقال جاؤا كلهم والمعنى واحد وفي الافصاح ان المبرد يفسر عامتهم باكثر لا بجميع وانه خالف سيبويه في ذلك فعلى هذا تكون بل بعض لا توكيدا وتفيد تخصيصا لا تعميما وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما كقوله: يمت بقربى الزينبين كليهما ، اليك وقربى خالد وحبيب ، وقال ابن عصفور ذلك للضرورة على معنى الشخصين وبكلها عنهما اى عن كليهما وكلتيهما فيقال جاء في الرجلان كلها والمراتان كلها قال الشارح ويحتاج الى سماع قلت وقد نقل بعضهم ان ابن مسعود قرا كل الجنتين اتت اكله فيمكن ان يستشهد بها لذلك وبالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد عن الاضافة الى ضميره كقول كثير: كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم يا اشبه

الناس كل الناس بالقرى وقال الفرزدق: انت الجواد التي ترجى نوافله: وابعد الناس كل الناس من عار: واقرب الناس كل الناس من
كرم: يعطي الرغائب لم يهمم باقتار: وزعم ابو حيان ان كلا المؤكد بها لا تضاف الا الى مضمر راجع الى المؤكد وزعم ان كلا في هذه
الابيات نعت مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا قال ابن هشام وليس قوله بشيء لان التي ينعت بها دالة على الكمال لا
على عموم الافراد قلت وجعلها في الابيات دالة على الكمال امدح لان التفضيل على اهل الكمال هو المعتد به واما ادخال ذوي النقص
في المفضل عليهم فلا ينبغي في ذلك مدح معتبر اذ انت فضلت امرا ذا نباهة على ناقص كان المديح من النقص ومن الابيات المشهورة في هذا
المعنى: الم تر ان السيف ينقص قدره: اذا قيل هذا السيف خير من العصا: ولا يستغنى بنية اضافة اي اضافة كل خلافا للفراء والزمخشري
فانهما اجازا قطع كل المؤكد بها عن الاضافة لفظا والاستغناء باضافتها نية تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها المصنف على
ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين تقديم الحال على عاملها الظرفي وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا ليصير
نكرة فيصح كونه حالا والاجود ان يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل الكل لانه مفيد للاحاطة مثل
قمتم ثلاثتكم فان قلت يلزم عليه ايلاء كل العوامل وهو شاذ قلت انما يكون كذلك على القول بان عامل البدل مقدر واما على
القول بان عامله هو عامل المبدل منه فلا يلزم ذلك ولو سلم فقد يقال انما يكون ايلاء كل العوامل شاذا اذا كانت على الهيئة التي
توكيدا وليست هنا كذلك ولا يثنى اجمع ولا جمعاء خلافا للكوفيين ومن وافقهم كابن خروف قال هو بالقياس على تثنية احمر وحمراء
قال ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه قال المصنف والصحيح المنع لاستغناء العرب بكلا وكلتا عن تثنيتهما ويتبع
كله اجمع فيقال قبضت المال كله اجمع وكلها جمعاء فيقال هدمت الدار كلها جمعاء وكلهم اجمعون نحو فسجد الملائكة كلهم
اجمعون وكلهن جمع نحو جاءت الزينبات كلهن جمع وقد يغنين اي اجمع وفروعه عن كل كقوله تعالى وان جهنم لموعدهم
اجمعين قال فبعزتك لاغوينهم اجمعين وقد يتبعن بصيغة المبني لما لم يسم فاعله من الاتباع والضمير النائب عن الفاعل عائد
الى اجمع وفروعه بما يوازنهن من كتع وبتع وبصع فيقال اجمع اكتع ابصع ابتع وجمعاء كتعاء بصعاء بتعاء وهكذا البقية واكتع مشتق من
قولهم يوم كتيع اي كامل وتكتع الجلد اجتمع وتقبض وابصع بالصاد المهملة قال الجوهري وقد يقال بالمعجمة وليس بالغالب قال
والبصع اي بالمهملة سمعته من بعض النحويين ولا ادري صحته وقالوا الى متى تكرع ولا تبصع اي ولا تروى ففيه معنى الغاية
وابتع من قولهم فرس بتع اي طويل العنق مع شدة مغرزه هكذا قيل ولا يخفى ان فيه تكلفا ظاهرا وقد حمل ذلك بعضهم على
ان ادعى ان هذه الالفاظ لا معنى لها مفردة وانما تفيد تقوية الاول كما في قولهم حسن بسن وشيطان ليطان ونظائر ذلك
بلا ترتيب اي يؤتى بكتع ثم بصع ثم بتع او دونه فتقدم ايها شئت وظاهر هذا الكلام التخيير وقال المصنف في الشرح ان الاتى
الترتيب وفي شرح الكافية انه ايضا الغالب وقد يغني ما صيغ من كتع عما صيغ من جمع كقوله: تحملني الذلفاء حولا اكتعا: وقول
الاخر: تولوا بالله وابروا نقونا: بنعمان بن زرعة اكتعينا: وقول الاخر: وسائره باد الى الشمس اكتع: وقال ابن عصفور الاولان
من باب الضرورة واولهما اقبح لان فيه ضرورتين واكتع في الثالث بدل لا توكيد ويرده ان اكتع لم يستعمل تاليا للعوامل ثم ما الفرق
بينه وبين الاولين وربما نصبا اجمع وجمعاء حالين قال الفراء يعجبني القصر اجمع والدار جمعاء بالنصب وذلك على تاويلهما بنكرتين و
قد اولت كل بالنكرة مع انها انما تستعمل مضافة في الغالب في قولهم مررت بهم كلا فانتصب على الحال فان يجوز ذلك فيما لا يضاف
احق واولى وهو اوضح على راي من زعم علمية اجمع وما تصرف منه لان الاعلام ثبت لها جواز التنكير وجمعها كما على الاصح
وذلك ان الفراء لم يجز في اجمعين وجمع الا التوكيد واجاز في مفردهما الحال واجاز ابن درستويه حالية اجمعين وهو الحق
لصحة الحديث فصلوا جلوسا اجمعين وممن صحح النصب القاضي عياض وقال انه حال وقيل هو توكيد لضمير منصوب محذوف واي
اعنيكم اجمعين وهو مبني على جواز حذف المؤكد وسياتي الخلاف فيه ولا يجيز البصريون الحالية في شيء من هذه الالفاظ لانها

معارف وكلام المصنف يوهم انه لاخلاف في اجمع وجمعاء وليس كذلك وقد يراد في جمعا مجتمعة فلا يفيد توكيدا ومنه الحديث كما تنتج
البهيمة بهيمة جمعا قال ابن الانبارى سليمة من العيوب مجتمعة الاعضاء كاملتها لاجدع بها ولاكي واجاز الكوفيين مثل ذلك
في اجمع وحمل عليه قول الشاعر ادى عليهما وهى فرع اجمع هو بناء على قول الكوفيين انه توكيد للنكرة وهو حسن لان مراده الله وصف القوس
بانها طويلة بدليل قوله وهى ثلاث اذرع واصبع فكانه يقول ومن اذا لم تطولها انها فرع بجميع الخلق لم ينقص منه شئ ولا يتحد توكيد
معطوف ومعطوف عليه الا اذا اتحد معنى عامليهما نحو ذهب زيد ومضى عمرو كلاهما قال الاخفش مات زيد وعاش عمرو كلاهما ليس
بكلام بخلاف انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما قال ابو حيان القياس منع هذه ايضا لتوارد العاملين على معمول قلت وقد مران
الاخفش يرى ان العامل في النعت والبيان والتوكيد هو التبعية لا عامل المتبوع وسيصرح في باب النعت على جواز مثل جاء زيد
واتى عمرو العاقلان وانه العامل التبعية ثم نقل المصنف في شرح الكافية عن المختار ان العامل احدهما وينبغى ان يكون الاول
ويكون الثانى تاكيدا له ومن هنا صح لمن ان يسمى الاسمين معطوفا ومعطوفا عليه لان الثانى انما ذكر معه العامل توكيدا
للعامل الاول ولولا هذا التاويل لكان متمحضا العطف الجمل ولو لم تصح العبارة التى في الكتاب وان افاد توكيد النكرة جاز
وفاقا للاخفش والكوفيين وفى شرح المصنف ان بعض الكوفيين اجاز وان لم يفد وهذا بعيد جدا وكيف يجيز عاقل
التكلم بشئ مع اعترافه انه لا يفيد ثم انه هو قد نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع اذا لم يفد واعلم ان المنكر تارة يكون معلوم
المقدار محدودا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر وتارة لا يكون كذلك كرجال ودراهم مما هو ليس بمعلوم المقدار فهذا الثانى لاخلاف
في امتناع تاكيده كما نقله المصنف في شرح العمدة والاول فيه خلاف فذهب اكثر البصريين المنع وذهب الاخفش منهم مع الكوفيين
الى الجواز واختاره المصنف وليس ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المحدود فيحصل فائدة التوكيد واستشهدوا على ذلك بقول
الشاعر: يا ليتنى كنت صبيا مرضعا: تحملنى الذلفاء حولا اجمعا: وقول الاخر: قد صرت البكرة يوما اجمعا: وقول الاخر: تلبث حولا
كاملا كله: لا تلتقى الا على منهج: فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم ولا يحذف المؤكد بفتح الكاف وهو
المتبوع ويقام المؤكد بكسر الكاف وهو التابع مقامه اى مقام المحذوف على الاصح وهو قول الاخفش والفارسى وابن جنى وثعلب في قوم
قال ابن هشام في مغنى اللبيب وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش منع في الذى رايت زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان
المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير
هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع اباعلى ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذى ضربت نفسه زيد
كما لا يجوز ادغام اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود
به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ايضا فان سيبويه سال الخليل عن
نحو مررت بزيد واتانى اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباى انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما
ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان وفيه نظر
فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش من حذف العائد في نحو الذى رايته نفسه زيد لان المقتضى
لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذى هو قائم فاذا فروا من الطول فكيف يؤكدون واما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافى
بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت والافصل بينهما بانما خلافا للفراء فانه اجاز مررت بقومك اما اجمعين او بعضهم وهو مشكل فانه
ان كان بعضهم عطفا على اجمعين فباطل لانه لا يكون مؤكدا بل مخصصا وان كان عطفا على قومك فلم يؤت لاما ثانية ولان اما غير
سابقة واذا قدر اما بهم اجمعين كما قيل على تقدير سيبويه والخليل فالمقايسة بين المحذوف وبين بعضهم لكن يبقى النظر في كون
الفراء موافقا على حذف المؤكد وبقاء المؤكد واجرى في التوكيد مجرى كل ما افاد معناه من النفس والزرع والسهل والجبل واليد والرجل

فقد سمع من كلامهم احصيناهم عنا ومطرنا وسهلنا وجبلنا وضرب زيد يده ورجله وسمع ايضا ضرب زيد ظهره وبطنه وهذا في الاصل
من بدل الاشتمال وبدل البعض ثم استفيد من المعطوف والمعطوف عليه معنى كلامه فاجرى مجراه في التوكيد فالمعنى في الاولين
احصيت اموالنا كلها ومطرت اماكننا كلها على حذف المضاف من المتبوع والمعنى في الثالث والرابع ضرب زيد كله لانه انما يذكر
ذلك في مقام ارادة الاحاطة والشمول وان استعمل مثله لان في هذا المقام فلا يجري مجرى التاكيد وانما يكون من بدل البعض لكن يبقى
النظر في شيء وهو انا اذا قلنا مطرنا سهلنا وجبلنا مثلا وجعلناه تاكيدا بمثابة كل فالتاكيد انما هو مستفاد من مجموع الثاني والاول
كما مر فيقع كل واحد منهما على انفراده بماذا هو فتامله يلي العوامل شيء من الفاظ التوكيد وهو باق على جاء في التوكيد الا جميعا وعامة
مطلقا اي في الابتداء وغيره فتقول جميعهم وعامتهم يتحدثون ومررت بجميعهم وعامتهم وذلك لقلة استعمالهما في التوكيد واحترز بقوله
وهو على حالة التوكيد من نحو قولك طابت نفس زيد وفقئت عينه فدلولهما في هذه الحالة الروح والعين الباصرة والمراد
بهما في التاكيد الذات والا كلا وكلا وكلتا في الابتدا بكثرة نحو وكلهم اتيه يوم القيامه فردا قل ان الامر كله لله وعن بعض العرب
كلاهما بالمعان وفي التنزيل كلتا الجنتين اتت اكلها وقال الراجز كلتاهما قد قرنت بزائدة ومع غيره اي بغير الابتداء بقلة بان يرد
فاعلا او مفعولا او مجرورا قال الشاعر فيصدر عنها كلنا وهو ناهل وقالوا كليهما وتمرا وقدره سيبويه اعطني وقال الشاعر ثلاث
كلهن قتلت عمدا انه كان يمكنه نصب كل بقتلت فلما لم ينصب دل على انه ليس بضرورة فقال اذا اضيف كل الى الضمير فلا تقع كل الا
توكيدا او مبتدا قلت وانما كان كذلك لان المبتدا عامله معنوي فليس بعيدا من التاكيد فانه بمنزلته في انه لم يباشره عاملا لفظيا و
هذا الذي قاله يرد ايضا على قال في كله لم اصنع انه ليس بضرورة لتمكن الشاعر من نصبه واسم كان في نحو قول الامام علي بن ابي طالب
كرم الله وجهه فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى ضمير الشان لا كلنا حملا على الكثير فانه اذا جعل اسم كان
ضمير الشان كان كلنا مبتدا مخبرا عنه بقوله على طاعة الرحمن والجملة خبر كان فلم تخرج كل عما هو الكثير فيها واذا جعل كل اسما لكان
كان استعمالها على ما ثبت لها بقلة فانها حينئذ ليست بتوكيد ولا مبتدا فالعدول عن الاول الى الثاني من غير ضرورة خروج
عن نهج الاستقامة ويلزم تابعية كل معنى كامل واضافته الى مثل متبوعه مطلقا لفظا ومعنى معرفة كان او نكرة نعتا لا توكيدا
نحو اطعمنا شاة كل شاة وقوله فان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافا
لا مضافا الى معرفة فتقول كل رجل قائم وكل امراة قائمة وكل رفيقين متعاديان وكل غلمان اشتريتهم صالحون وكل آماء اتخذ تهن
صوالح هذا في كل المضاف الى النكرة بالنسبة الى خبره واما لو كان ما فيه الضمير من جملة اخرى فانه لا يلزم اعتبار المعنى كقوله تعالى
ووفيت كل نفس ما عملت و هو اعلم بما يفعلون ومن هنا يظهر بطلان اعتراض ابي حيان على المصنف فيما تقدم بقول عنترة جادت
عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم فان كان ما اضيف الى كل معرفة لم يجب مراعاة المعنى بل لك اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
نحو وكلهم قائم وكلهم قائمون وقد مر الكلام الى هذه المسئلة في باب الاضافة وسقنا كلام ابن هشام في ذلك فتذكره ولا تعرض في
اجمعين الى اتحاد الوقت بل هو ككل في افادة العموم مطلقا خلافا للفرا فانه زعم في مثل قولك قام القوم اجمعون انه يفيد
مع التوكيد والاجتماع في وقت واحد وليس كذلك عند البصريين فانه عندهم انما يفيد التوكيد فقط ولا تعرض فيه الى اتحاد الوقت
ولا الى عدمه ويدل لهم قوله تعالى حكاية لاغوينهم اجمعين اذ من المعلوم ان اغواءهم كلهم لا يكون في وقت واحد فصل
في الكلام على التوكيد اللفظي والاحكام المتعلقة به التوكيد اللفظي اعادة اللفظ مرة او اكثر كما في قوله عليه الصلوة والسلام فنكاحها
باطل باطل باطل وقال الشاعر الا حبذا حبذا حبذا حبيب تحملت فيه الاذى قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله
اتفق الادبا ان التاكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ
للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس بتاكيد بل كل اية قيل فيها ويل يومئذ للمكذبين في هذه السورة فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره قبل

هذا القول ثم يذكر الله تعالى معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين اى بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تاكيد وكذلك فباى آلاء
ربكما تكذبان فى سورة الرحمن او تقويته موافقة معنى كما فى قول طفيل الغنوى ❊ فقلن على الفردوس اول مشرب ❊ اجل جير ان
كانت ابيحت دعاثره ❊ وفى كلام المصنف مناقشة من وجهين احدهما ان قوله بموافقة معنى ظاهر فى زيادة المرادف وفى
اصول ابن الحاجب ان نطشان من قولك زيد عطشان نطشان فليس بمرادف بل ليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يفيد افراده
ولا يخفى ان هذا توكيد لفظى وهو خارج من تعريف المصنف الثانى انه كان حقه ان يقول تقوية اللفظ باعادته او بذكر موافقه
لئلا يوهم اختصاص التقوية بمسئلة المرادف واعلم ان التوكيد اللفظى يجرى فى الالفاظ كلها ولذلك قال المصنف اعادة اللفظ فتم
الاسم نحو جاء زيد زيد معرفة كان كهذا او نكرة نحو فتنا كحها باطل باطل والفعل نحو قام قام زيد والحرف نحو نعم نعم والمركب
جملة كان كقوله ❊ ايا من لست اقلاه ❊ ولا فى البعد انساه ❊ لك الله على ذاك ❊ لك الله لك الله ❊ او غير جملة كقول الكميت فتلك
ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العنا المطول وهذه فائدة وهى انه قد علم اشتراط اتفاق معنى المؤكد والتاكيد اللفظى واورد
بعض الفضلاء على هذه القاعدة اشكالا فيما اذا قال انت طالق انت طالق وقصد بالثانية التاكيد فانه لا يقع الا واحدة والحالة هذه
فقال الجملة الثانية لا جائز ان تكون خبرية لان الجملة الخبرية غير الانشائية وشرط التاكيد ان يكون من جنس الاول ولا ان تكون انشا
والا لوقع طلقتان واجاب عنه القاضى تاج الدين السبكى باختيار انها انشائية ولا يلزم ما ذكر فانها انشاء للتوكيد ولا يقع بانشاء التوكيد
لشئ وليست بانشاء الايقاع فاشتركت مع الاولى فى اصل الانشاء وافترقتا فيما انشاتاه وفيه نظر وان كان المؤكد به ضميرا
متصلا وحرفا غير جواب لم يعد فى غير ضرورة الا مثل عامله اولا او منفصولا يحتمل قوله المؤكدة به ان يكون معناه الذى يقع التاكيد
به اى فى التاكيد اللفظى فلا ضمير فى المؤكد وبه فى موضع رفع ويجوز ان يكون فى المؤكد ضمير مستتر ويكون قوله به فى موضع نصب
والهاء راجعة الى التوكيد اللفظى اى وان كان الذى اكد بالتاكيد اللفظى وهذا اولى ليحسن قوله لم يعد اذ لا يحسن ان يقول بعد ان
ذكر التوكيد لانه يصير هكذا فان كان التوكيد ضميرا او كان التوكيد حرفا لم يعد ذلك التوكيد الذى جئت به الا معمودا وفى ذلك
ما لا يخفى وحاصل هذا الكلام ان ما يقصد تاكيده لفظيا اما ان يكون ضميرا متصلا او حرفا غير جوابى او حرفا جوابيا فان كان
الاخير اى جوابيا فانك تكرره بلا شرط فى النثر والشعر فتقول فى جواب من قال ازيد قائم نعم نعم قال الشاعر ❊ لا لا ابوح بحب
بثنة انها ❊ اخذت على مواثقا وعهودا ❊ وحكم ما كان مستقلا حكم هذا القسم كقولك جاء زيد وقول الشاعر ❊ فاين الى اين
النجا ببلغتى ❊ اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ❊ وان كان ما يقصد تاكيده ضميرا متصلا او حرفا غير جوابى فانه لا يعاد
الا متصلا بمثل ما هو متصل به اولا او منفصولا وذلك كما اذا اردت توكيد الضمير من قولك قمت بمثله فلا بد من ان توصله بمثل
ما هو متصل به اولا فتقول قمت قمت وكذا اذا اردت توكيد الحرف فى مثل قولك الدار زيد فيها فلا بد ان تصل الحرف بمثل ما هو
متصل به فتقول الدار زيد فيها فيها واشار المصنف بقوله فى غير ضرورة الى مثل قول الشاعر ❊ فلا والله لا يلفى لما بى ❊ ولا
للما بهم ابدا دواء ❊ وقول الاخر ❊ وصاليات ككما يؤثفين ❊ قلت وكلام المصنف يوهم ان الضرورة راجعة الى كلتا المسئلتين
اعنى مسئلة الضمير ومسئلة الحرف الذى ليس بجوابى ليس كذلك فى نفس الامر فانه لا يجيز احد قمت ت لا فى الضرورة ولا غيرها ثم
اقول من اين لهم فى مثل قولنا قمت قمت ان التاكيد للضمير المتصل ولم لا يجوز ان يكون التاكيد لمجموع الجملة وكذلك فى مثل زيد
فى الدار فى الدار يجوز ان يكون المؤكد مجموع الحرف ومجروره لا الحرف وحده قال الشارح واشار الزمخشرى فى المفصل الى انه
يجوز فى تاكيد الحرف غير الجوابى ان يقال ان ان زيدا قائم قال والمصنف وقوله مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعتمد عليه
ولا حجة له فى قول الشاعر ❊ ان الكريم يحلم ما لم ❊ يرين من اجاره قد ضيما ❊ فانه من الضرورات وقوله او منفصولا انما يعود
الى الحرف غير الجوابى ولفظة لا يعطيه ظاهرا كقول الشاعر ❊ حتى تراها وكان وكان ❊ اعناقها مشددات بقرن ❊ جعلوا المؤكد

هو كان فقط وفيه ما قد عرفت وكقول الكميت ؛ ليت شعري هل ثم هل اتيتهم ؛ ام يحولن من دون ذاك الردى ؛ ومن الفصل المسوغ
الفصل بالوقف كقوله ؛ لا ينسك الاسى تاسيا فما ؛ من حمام حد معتصما ؛ وان عمد اولا بمعمود ظاهر اختير عمد المؤكد بضمير فقولك
مررت بزيد به مرجح على قولك مررت بزيد بزيد ومنه قوله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون قال الشارح وبعضهم يعرب
نحو به وفيها بدلا وفصل الجملتين بثم ان امن اللبس اجود من وصلها نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وما ادريك ما يوم
الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومنه قوله عليه الصلوة والسلام ان بني هشام استاذنوني ان ينكحوا ابنتهم عليا فلا اذن
ثم لا اذن ثم لا اذن وثم الداخلة في هذا المحل للتدرج في الارتقاء واحترز بقوله ان امن اللبس من ان يحصل لبس فيترك الحرف الفاصل
حينئذ ثم ضربت زيدا ضربت زيدا لانك لو اتيت بثم هنا اوهم ان الثاني غير الاول ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقا اي
سواء كان المتصل مرفوعا نحو قمت انت او منصوبا نحو اكرمتك اياك او مجرورا نحو مررت بك انت فاما المرفوع فهو من باب تكرير
اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا لان الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل
غير متصل واما المجرور فانما اكد بالمنفصل لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد
الا بالمنصوب المنفصل اذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك اياك ورايته اياه لكنهم اجازوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو رايتك انت
ورايته هو والمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا اي متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذلك دون المنصوب المنفصل
لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر ومن ثم يقع لهم الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما تقدم في باب المضمر
ويجعل المنصوب المنفصل نحو رايتك اياك توكيدا لا بدلا وفاقا للكوفيين قال المصنف ليجري المتناسبان مجرى واحدا فان قمت انت
توكيد اجماعا وكذا مناسبه واعترض بانهم لم يجمعوا على ايجاب التوكيد بل على اجازته واجازة البدل وهذا مذهب البصريين لكن ينبغي ان
يقولوا بترجيح التاكيد في نحو قمت انا وقم انت لان البدل في قوة المباشر للعامل والمرفوع المنفصل لا يلي عامله بخلاف التوكيد بل لو قيل بتعينه
لكان حسنا ويؤيده انك لا تسمع الناس يقولون في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت غير توكيد باب
النعت وهو التابع جنس يعم جميع التوابع المقصود بالاشتقاق فصل يخرج بقية التوابع وانما قال المقصود بالاشتقاق ولم يقل
التابع المشتق ليخرج ما كان في الاصل مشتقا ثم غلب كالصديق تابعا لابي بكر فانه عطف بيان لا نعت لان اشتقاقه في حال تابعيته
غير مقصود وقوله وضعا او تاويلا تقسيم للاشتقاق فالاشتقاق وضعا نحو مررت برجل كريم وتاويلا نحو مررت برجل ذي مال اي صاحب مال
وهذا تمام الحد وجرى المصنف في ذلك على ما عليه جمهور النحاة من اشتراط الاشتقاق في النعت وابن الحاجب رحمه الله لم يشترط ذلك
فلم يرتكب التاويل في غير المشتق لا نه عدول عن الاصل من غير ضرورة تدعوا اليه وقال معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه
لكن لما كان الاكثر في هذا المقصود المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط النعت حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق واذا وجدت
دلالة التابع على معنى في متبوعه صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وان يكون غير مشتق والاسماء التي وقعت صفات وهي غير
مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا مثل المنسوب وذو المضاف الى الجنس واشباههما كقولك مررت برجل تميمي وذي مال ومررت برجل ثبات
وتامر وامراة ذات جمال ورجال اولى فضل ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في مثل قولك مررت برجل اي رجل ومعناه وصف الرجل
بكمال الرجولية قيل وفيه معنى التعجب لان المتعجب انما يتعجب من شيء خارج عن حد اشكاله فاذا خرج عن حدها فقد استبهم امره فيوتى
بكلمة الابهام ومعناه برجل قد انتهى في كماله بالرجولية الى حد يجب ان يستفهم عنه لخفاء سببه وليس المراد انها في حالة الوصف بها
استفهامية اذ الاستفهام لا يجامع الوصفية فالوجه ان يحمل على انها استفهامية في الاصل ومنها اسماء الاجناس اذا جاءت معرفة
باللام تابعة لاسماء الاشارة كقولك مررت بهذا الرجل فقولك الرجل ههنا عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات
في غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على المعنى لتقدم ما دل على

الذات وهو معنى الصفة واختص وصف اسم الاشارة باسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها
ومثل اسم الاشارة في وصفه بذي اللام قولهم يا ايها الرجل ومنها اسم الاشارة في قولهم مررت بزيد هذا فان هذا فيه يدل على معنى في
ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فتبين ان الاشتقاق ليس شرطا في النعت لما ثبت من فرع هذه الالفاظ المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة
هذه طريقة ابن الحاجب وغيره من المحققين واما الذين يشترطون الاشتقاق فيؤولون هذه الالفاظ ويقولون تميمي مؤول بمنسوب
وذو مال مؤول بصاحب مال واي رجل بكامل في الرجولية وهذا الرجل مؤول بهذا المعين وزيد هذا بزيد المشار اليه ثم شرع المصنف
في ذكر معاني النعت فقال مسوقا لتخصيص نحو والصلوة الوسطى منه ايات محكمات ولم يفرق المصنف بين التخصيص والتوضيح وفرق بينهما
في باب عطف البيان ومعنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجلا في قولك جاءني رجل
صالح مثلا كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم
رفع الاشتراك الحاصل من المعارف علاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل او تعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين
والعاصين ويحشر خلقه الاولين والاخرين او تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي وهذا من قبيل التخصيص عند الجماعة او مدح
نحو بسم الله الرحمن الرحيم او ذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او ترحم نحو انا زيد البائس الفقير او ابهام نحو تصدقت
بصدقة قليلة او كثيرة وينبغي على هذا ان يقول او شك ويمثل له بهذا المثال اذا لم يعرف المتكلم حقيقة الامر في ذلك وكان
شاكا او توكيد كقولك ضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة انها واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه نفخة وقال الشاعر
زعمت امامة انني اماامت يسددا بينواها للاصاغر خلق ؛ وقد يقال الاصاغر ابلغ من التصغير فيما يفيده من معنى الصغر فيكون
النعت حينئذ مخصصا وفي شرح الدرة لابن الخباز ويجيء النعت ايضا لاعلام المخاطب ان المتكلم عالم بحال من ذكر يقال لك ارايت
قاضيكم فتقول رايت قاضيكم الكريم الفقيه قلت ولا يكون هذا للتوضيح لان مرادهم بالتوضيح الايضاح للمخاطب وهو بالغرض في
شان العالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا يكون لمجرد المدح فان غرض المتكلم اعلام السامع بانه عالم بحال هذا الموصوف لا مجرد
الثناء عليه وقال بعضهم قد يكون النعت لافادة رفعة معناه كقوله تعالى يحكم بها النبيون الذين اسلموا فاجرى هذا الوصف على النبيين عليهم
السلام ليستفاد بذلك عظم قدر الاسلام ويوافق النعت منعوته المتبوع في التعريف والتنكير فان كان المتبوع معرفة كان هو ايضا معرفة
وان كان المتبوع نكرة كان هو ايضا نكرة وذلك لان في النكرة ابهاما وفي المعرفة ايضاحا والنعت هو المنعوت في المعنى فتدافعا وجوز
قوم نعت النكرة بالمعرفة فقال قوم من الكوفيين اذا كان النعت لمدح او ذم او ترحم وجعلوا منه ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور
على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا وقال الاخفش يجوز نعت النكرة بالمعرفة اذا تخصصت النكرة بصفة وجعل منه فآخران
يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان فقال الاوليان صفة آخران لتخصصه بالصفة التي هي يقومان مقامهما او
ما بعد ذلك ولا متمسك له فيه لامكان جعل الاوليان بدلا او خبر مبتدأ محذوف وقيل يجوز وصف المعرفة بالنكرة مطلقا وقال
ابن الطراوة يجوز ذلك اذا كانت الصفة خاصة بذلك الموصوف كقول النابغة ؛ فبت كاني ساورتني ضئيلة ؛ من الرقش
في انيابها السم ناقع ؛ وليس بقاطع لاحتمال تخريجه على غير ذلك واخره اي امر النعت في الافراد وضديه وهما التثنية والجمع والتذكير
والتانيث على ما ذكر في اعمال الصفة ولا يخفى ان نعوت الاسماء هي اوجه الاعراب الثلثة الرفع والنصب والجر والتعريف و
التنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ولا بد لكل منعوت ان يجتمع فيه اربعة من هذه العشرة واحد من اوجه الاعراب
وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتانيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع فان كان الوصف بحال الموصوف تبعه
في هذه الاشياء الاربعة فان قلت يرد مثل قولهم برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فان الوصف بحال الموصوف مع
انه مفرد والوصف جمع قلت اجيب عنه بان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها

حمل اى خلق والنطفة مركبة من اشيا ركل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزا كذلك الشي المركب منها جاز وصفه بها وجماعهم على ذلك
كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما في بطونه والضمير للانعام وينسب الى سيبويه انه قال افعال واحد لا جمع
على انه جاء قبيص اسمال وان كان الوصف ليس بحال الموصوف نحو مررت برجل قائم ابوه فانه يتبعه لزوما في اثنين من خمسة واحد
من اوجه الاعراب الثلثة وواحد من وجهي التعريف والتنكير ولا تلزم متابعته في الخمسة الباقية وقد تقدم ذلك في باب الصفة المشبهة
مستوفى وكونه اى كون النعت مفوقا في الاختصاص دون مرتبة المنعوت مثل جاءني زيد الفاضل او مساويا للمنعوت في الاختصاص
مثل جاء الرجل الصالح الثرمن كونه فائقا للمنعوت كرجل فصيح وكاف دغلام يافع ومراهق فاما كون النعت اخص من المنعوت اذا كانا
نكرتين فجائز بالاتفاق كما مثل فان كانا معرفتين فالجمهور على ان النعت انما يكون مساويا للمنعوت او دونه واما انه يكون فائقا
له فلا وقد مضى تمييز درجات المعارف في اول الكتاب قال الفرا والمصنف وبعضهم توصف كل معرفة بكل معرفة كما في النكرات وعليه
جرى ابن خروف هكذا في بعض شروح هذا الكتاب ويجب ان يستثنى من ذلك نعت اسم الاشارة فلا يكون الا اسما محلى بالالف و
اللام وربما تبع في الجر غيرها هو له دون رابط ان امن اللبس كقولهم هذا جحر ضب خرب رواه سيبويه وغيره بالرفع على انه صفة لجحر
وهو واضح بالجر على انه صفة لجحر ايضا ولكنه جعل صفة لضب المجرور لمجاورته اياه مع امن اللبس انما قال دون رابط اى يربطه بذلك
المخفوض احترازا من نحو قولك هذا جحر ضب خرب جحره فان الضمير عائد الى الجحر فخرب حينئذ صفة له في اللفظ وان لم يكن صفة
له في حقيقة والجر حينئذ واجب لا قليل فاذا لم يكن ثم رابط يربط النعت بالمخفوض فهو صورة المسئلة المتكلم فيها وهي المعروفة عندهم
بالخفض على الجوار ومن مثلها قراءة الاعمش ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين بخفض المتين وقول امرئ القيس: كان ثبيرا في
عرانين وبله: كبير اناس في بجاد مزمل: فان لهج كثير من الطلبة بالسؤال عن عامل المخفوض على الجوار ما هو فان العامل في
مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس له في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي خفضه اذ هو غير مخفوض بالفرض
مثلا مزمل في بيت امرئ القيس هو الكبير وكبير مرفوع فعامله انما يقتضي فيه الرفع وكذا في صفته وصفته غيره نوعته فلا يصح اسناد العمل
فيها الى عامل الموصوف لتخلف اثره وهو الرفع ولا الى عامل بجاد لانه انما يعمل فيه وما يتعلق به ومزمل غير متعلق به في المعنى قطعا فالامر مشكل
قلت السؤال مبني على ان حركة الخفض على الجوار اعرابية وهو ممنوع وانما هي حركة تناسب فليست اعرابية ولا بنائية فلا يحتاج الى عامل
لانها انما اجتلبت لمجرد امر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى فمزمل في مثالنا وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع تقديرا والعامل انما
له تسلط على الحركة التقديرية لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما مقتضيها طلب
المشاكلة اللفظية وهذا كما تقول في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام وهو مرفوع تقديرا مخفوض لفظا والعامل اثر الحركة
المقدرة لا الملفوظ بها والحاصل ان حركة الخفض على الجوار من جملة صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وحينئذ فلا اشكال
واعلم ان الخفض على الجوار قال به في الجملة جمهور البصريين والكوفيين وانكره السيرافي وابن جني وتاولا قولهم خرب بالجر على انه صفة
لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب الجحر منه ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب
جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند
البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان مثل هذا مثل مررت برجل قائم ابوه لا قاعد مردود لان ذلك انما يجوز في الوصف الثاني
دون الاول ثم على القول بجواز الخفض على الجوار فالذي عليه المحققون انه انما يكون في النعت والتوكيد قليلا وقد اشار الى مسئلة
التوكيد بقوله وقد يفعل ذلك بالتوكيد كقوله: يا صاح ابلغ ذوي الزوجات كلهم: ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب: قال الفرا
انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني النصب فقال هو خير من الذي قلته انا ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض
وفي شرح العمدة للمصنف تنفرد الواو العاطفة بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة كقوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم في قراءة ابن كثير وابي عمرو

وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو وقال ابن هشام وقيل به في وحور عين يفيض حرهما
فان العطف على ولدان مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل بالعطف على جنات و
كانه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب
ينعمون باكواب **فصل** في انقسام النعت الى مفرد وجملة والاحكام وذكر المتعلقة بذلك المنعوت به مفرد نحو رأيت
رجلا صالحا او جملة فعلية نحو جاءني رجل قام ابوه او اسمية نحو مررت برجل ابوه فاضل وفي البسيط ان الوصف بالفعلية اكثر منه
بالاسمية وان الفعل الماضي اكثر من الفعل المضارع كالموصول بها اي كالجملة الموصول بها في كونها خبرية ذات ضمير ولم يشبهها بالحالية
لانها لا تقترن بالواو خلافا للزمخشري ولا بالواقعة خبر المبتدا لان الوصفية لا تقع طلبية وتلك تقع طلبية على الاصح كما مضى و
لان الموصول بها موصوف بها في المعنى اذ الغرض بالموصول التوصل الى وصف المعارف بالجمل وانما وجب في الجملة التي هي صفة ان
تكون خبرية لان الغرض من الاتيان بالصفة ان يعرف المخاطب بالموصوف المبهم بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف بمضمون الصفة
فلا يجوز اذن الا ان يكون جملة الوصف متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير
الخبرية اما انشائية نحو بعت وتزوجت وانت حرة وشبهها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا له ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه فتبين بهذا كون وجوب الجملة
الموصوف بها معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف واعلم ان المصنف قد نص في الشرح على ان لا يخلف الضمير العائد من الجملة
الى الموصوف كقوله : كان حنيف النبل من فوق عجسها ٭ عوازب نحل اخطأ الغار مطنف ٭ حنيف النبل دويها والعجس مقبض القوس
وعوازب جمع عازبة من قولك عزبت الشيء انصرفت عنه والمطنف هو الذي يعلو الطنف وهو راس من رؤوس الجبل شبه دوي
السهام التي تخرج من فوق مقبض القوس بدوي نحل منصرفات اخطأ غارهن مستعل على راس الجبل قوله اخطأ الغار مطنف جملة
في محل جر صفة لنحل او في محل رفع صفة لعوازب ولم تشتمل هذه الجملة على ضمير يعود الى الموصوف بها لكن اغنى عنه الالف واللام
اي غارها وهذا اذا تاملته منقض لا انتقاد على المصنف لان قضية قوله كالموصول بها ان لا تخلف الاداة الضمير لا ترى نص
على ان لا يخلف الضمير في باب الصلة وكلامه في الشرح صريح في خلاف ذلك منعوتا بها نكرة قال ابن الحاجب لان الجملة
لا تكون الا نكرة وكل ما لا يكون الا نكرة لا يوصف به الا النكرة وبيان الكبرى قد مر عند الكلام على توافق الصفة ومنعوتها
في التعريف والتنكير واما بيان الصغرى فلان الوصف في الجملة انما هو في المعنى الحكم والحكم في المعنى نكرة فكان الاسم الذي يسبك
منها نكرة قال في شرح المفصل وتقريره انك تقول في الفعلية مررت برجل قام ابوه فتقديره بقائم ابوه فاخذ الاسم من الحكم لا من
المحكوم عليه ولو كانت اسمية كقولك مررت برجل ابوه قائم لكان تقديره مررت برجل قائم ابوه فتسبكه من الحكم الذي هو
الثاني فان قيل فقد يكون بعض الاحكام معارف كما في قولك زيد القائم فالجواب انه ليس الاخبار في زيد القائم بالقيام بل
لا بد ان يكون القيام معلوما نسبته الى صاحبه عند المخاطب ولو كان الحكم بالقيام لوجب ان يكون مجهولا وانما الخبر في
المعنى الحكم بان هذه الذات اذا كان كذلك صار زيد محكوما عليه والذي يدل على ذلك يعني كون الخبر في المعنى هو الحكم الذي
غير معلوم لا القائم الذي هو معلوم قولك مررت برجل اخوه القائم وتقريره ان الجملة الواقعة صفة مقدرة بالمفرد بالاجماع فتكون
الجملة التي هي صفة في مثل قولنا مررت برجل اخوه القائم مقدرة بالمفرد فلو لم يكن ذلك المفرد الحكم الذي غير معلوم بل يكون
ذلك المفرد القائم الذي هو معلوم في مثل قولنا مررت برجل اخوه القائم يلزم وصف النكرة بالمعرفة وهو باطل قطعا فان قيل
اسبك منها قلت برجل محكوم عليه ان اخاه القائم فانظر كيف سبكته من قولك محكوم لان الحكم في الحقيقة كما سبكته من
قام ابوه هكذا في شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد وقال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من

عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها فخص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد قلت فكانه يريد بالذات الاسم ولو عبر بذلك لكان اولى ثم قال فان قيل فاذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح قيام المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ثم قال وقال بعضهم وكانه يشير الى ابن الحاجب الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات الى اشارة ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر او الصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به الى هنا كلامه او معرف بال الجنسية نحو واية لهم الليل نسلخ منه النهار ونحو كمثل الحمار يحمل اسفارا وقال الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني قال المصنف لانه معرفة في اللفظ نكرة في المعنى وجوز بعضهم كون الجملة حالية اعتبارا لصورة التعريف وقيل الجملة في الايتين تفسيرية فلا محل لها من الاعراب وقد ترد الطلبية محكية بقول محذوف نعتا واقع او شبيهه فالاول وهو ما يقع الطلبية فيه محكية بقول محذوف هو نعت قول الشاعر ما زلت اسعى بينهم واختبط حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط يصف قوما سقوه لبنا مخلوطا بماء حتى غلب عليه الماء وصار لونه لون الذئب جاؤا بمذق يقول عنده هل رايت الذئب قط والثاني هو وقوع الطلبية محكية بقول محذوف فيما يشبه النعت قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله فهذه الجملة الطلبية محكية بقول واقع اما حالا ان كان بمعنى اصاب او مفعولا ثانيا ان كان بمعنى علم وحكم عائد الجملة المنعوت بها حكم عائد الجملة الواقعة صلة او خبرا في الاحكام المقررة في ذينك البابين والظاهر ان التشبيه عائد الى جواز الحذف لكن الحذف من الخبر قليل نحو وكلا وعد الله الحسنى في قراءة ابن عامر ونحو قول الشاعر فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر ومن الصفة كثير نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات وقراءة الاعمش فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين ومن الصلة اكثر نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وان كان الحذف منها على هذا الوجه لان اتصال جملة الصلة بالموصول شديد جدا اذ لا غنى للموصول عنها وهما بمنزلة المفرد فاعان فرط شدة الاتصال على كثرة الحذف واتصال الصفة بالموصوف دون ذلك وفوق اتصال الخبر بالمبتدا اما ان اتصالها دون اتصال الصلة فلان الصفة ليست من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول واما انه فوق اتصال الخبر بالمبتدا فلان الصفة مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فلا جرم ان الصلة كانت في اعلى مراتب الاتصال فكان الحذف منها اكثر والصفة دونها في ذلك فكان الحذف منها كثيرا والخبر دون ذلك فكان الحذف منه قليلا ويختص الجملة المنعوت بها اسم زمان بجواز حذف عائدها المجرور دون وصف نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس الاية فانه على تقدير فيه اربع مرات ونحو قراءة الاعمش فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون فانه على تقدير فيه مرتين كما مر قريبا فان قلت ماذا اراد المصنف بقوله دون وصف قلت بعض ابو حيان الكلام عليه وكانه لم يفهمه وتبعه تلميذه شهاب الدين السمين واما ابن قاسم فانه قال واحترز به من ان يكون المجرور بفي وصفا فلا يجوز الحذف نحو لا تكره يوما يسؤك فيه راحتك فلا يجوز حذف فيه لانه نعت ليوما وهو معترض بانه لا يصح قولنا ان المجرور بفي وصف

اذلا

اذ لا يوصف بمجرور بحرف ولا بضمير اصلا مجرورا بحرف ولا غيره ويمكن ان يكون مراد المصنف من الوصف الذي ذكرناه في باب
من اشتراط جر الموصول بمثل ما جر به نحو رغبت في الذي رغبت فيه ولكن كان ينبغي حذفه وصفة لا الالف واللام التي للعهد واما تنكيره فغير
لائق بالمقام على هذا هل نقول في مسئلتنا وهي نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار
وحده فانتصب الضمير فاتصل بالفعل كما قال ويوما شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه و
الثاني عن الاخفش وفي امالي ابن الشجري قال الكسائي لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء اي ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال آخر
لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندي الاول انتهى وهو مخالف لما نقل غيره
وزعم ابو حيان ان الاولى ان لا يقدر في الاية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا تجزي فابدل اليوم الثاني من الاول ثم حذف
المضاف قال ابن هشام ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ اذ انها انيبت عن المضاف
فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع ويجوز ايضا حذف المجرور بمن عائدا على ظرف نحو شهر صمت يوما مباركا اي منه او غيره
ويجوز ايضا حذف المجرور بمن عائدا على غير ظرف نحو بر الكر بدرهم اي منه ان تعين معناه احترازا من نحو قولك مال انفقت
منه مبارك اذ لا يدري بعد الحذف هل المقصود انفقته او انفقت منه وكذا رايت رجلا رغبت عنه او فيه اذ لو حذفت لحصل
الالباس والمفرد المنعوت به مشتق وهو ما تضمن معنى فعل وحروفه الاصلية لفاعل يشمل اسم الفاعل وامثلة المبالغة والصفة
المشبهة وافعل التفضيل المصوغ من فعل مبني للفاعل نحو افضل واحسن او مفعول يشمل اسم المفعول واسم التفضيل المصوغ من فعل
مبني للمفعول كاجن واشهر ونحوهما وفائدة قوله لفاعل او مفعول الاعلام بوقوع النعت من النوعين والاحتراز من اسماء الالات
والزمان والمكان المأخوذة من الفعل فان قيل يبقى عليه اولهما وهو مختار قلنا المختار للفاعل غير المختار للمفعول فهما كلمتان
لا كلمة ثم المراد ان المشتق الذي ينعت به لا يعتل والنوعين لانه لا يكون مشتركا او جار مجراه ابدا يعني او جار مجرى المشتق لفاعل
او مفعول كذا ينبغي ان يوخذ لا ندراج فائدة من ان يقال مجرى المشتق ثم ان الواقع ينصل فلا ترى ان قولك مكي مثلا بمعنى منتسب
الى مكة او منسوب اليها وذو مال بمعنى صاحب مال وهذا بمعنى المشار اليه او الحاضر قال الشارح والمراد بالجاري مجرى المشتق
ابدا الاوصاف التي تضمنت معنى الفعل لا حروفه واستديم النعت بها دون شرط او في حال دون حال وهو ما تضمن معنى الفعل
لا حروفه ووصف به وقتا دون وقت فالجاري ابدا كلوذعي بالذال المعجمة فانه جرى مجرى ذكي فطن وجرشع بجيم مضمومة
فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فعين مهملة بمعنى غليظ وصمحمح بصاد مهملة مفتوحة وميمين مفتوحتين بينهما حاء مهملة ساكنة
واخره حاء ايضا مهملة بمعنى شديد وشمردل بشين معجمة فميم كلاهما مفتوح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فلام بمعنى سريع وذي
بمعنى صاحب وفروعه ذوا وذوو وذات وذاتا وذوات واولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صواحب واسماء النسب المقصود
نحو دمشقي وبصري ونحوي ولغوي واحترز بالمقصود من نحو قمري ونحوه من الاسماء التي فيها مثل هذه الياء المشددة وغلب
استعمالها دالة على اجناس لا تعرض فيها للنسب والجاري في حال دون حال على قسمين مطرد فيكون قياسيا وغير مطرد فيكون سماعيا
لا يتعدى محل وروده فالمطرد اسماء الاشارة غير المكانية نحو مررت بزيد هذا وبالزيدين اولئك بخلاف ثم وهنا ونحوهما
فهذه لا يوصف بها وذو الموصولة وفروعها الطائية مثل مررت بالرجل ذو قام وفروعها نحو بالكرامة ذات اكرمكم الله به اي بها
واخواتها المبدوءة بهمزة وصل نحو الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي واحترز بالمبدوءة بهمزة وصل مما ليس كذلك كمن وما فانه
لا يوصف به ورجل بمعنى كامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية وليس مخصوصا بلفظ رجل بل اسم الجنس يكون بهذا المعنى نحو
رايت اسدا اسدا اي كاملا او مضافا الى الصدق نحو هذا رجل رجل صدق او الى سوء نحو هذا رجل رجل سوء والمراد بالصدق في
مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك شيء حسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب

صدق وخل صادق الحموضة اى ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصد والاغراء بشئ قالوا كذب عليك كذا قال عمرو بن معدى كرب
لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد العسل المعروف والا اضافة فى نحو رجل
صدق ورجل سوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل صدق
رجل صادق فكانك قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار مع صفته صفة للاول واى
مضافا الى نكرة مماثل المنعوت معنى سواء كانت مماثلة له لفظا اولا نحو مررت برجل اى رجل وبرجل اى انسان فتكون دالة على معنى
الكمال فمعنى قولك اى رجل كامل فى صفات الرجال وكل وجد وحق مضافات الى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت نحو انت الرجل
كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل وكذا انت رجل كل رجل وجد رجل وحق رجل يوصف بهن النكرة كما توصف المعرفة ومعنى كل
الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال ومعنى جد الرجل ان ما سواك من الرجال هزل ومعنى حق الرجل ان من
سواك من الرجال باطل وهما من باب جرد قطيفة وغير المطرد والوصف بالمصدر وهو شائع كثير والاغلب فيه ان يكون
بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضى قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم
وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه والعدد وجعل الرضى
هذا من القياس وهو الظاهر فقال ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلاثة قال عليه الصلوة والسلم الناس
كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندى بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة
على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والقائم بمسماه معنى لازم ينزل منزلة المشتق نحو مررت برجل اسد اى جرئ وبرجل
حمار اى بليد ولبست ثوبا خز اى لينا ملمسه اى ناعما وشربت ماء عسلا طعمه اى حلوا وقال الشاعر: وليل يقول الناس من ظلماته سواء
صحيحات العيون وعورها: كان لنا منه بيوتا حصينة: مسوحا اعاليها وساجا ستورها: اى سوادا اعاليها وكثيفا ستورها ويجب
اى المنعوت مجملا بعد معرف كقول الشاعر: فاومات ايماء خفيفا لحبتر: فلله عينا حبتر ايما فتى: وقد عد ذلك فى ما
الموصول وما فى نحو رجلا ما شئت من رجل شرطية محذوفة الجواب تقديره ما شئت من رجل فهو ذاك والجملة من الشرط وجوابه
صفة رجل لا مصدرية منعوت بها خلافا للفارسى فانه زعم انها مصدرية ونعت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح قال
المصنف وليس قوله بصحيح لان الحرف المصدرى لا يؤكد به فعل ولا يقع نعتا ولا حالا فلو جعل نعتا فى المثال المذكور لزم مخالفة
النظائر وقال الرضى ما فى هذا المثال اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة خبر وهى مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة
للنكرة اى هو الذى شئته او شئ شئته وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره وان كان من ذوى العلم كقوله تعالى انى
نذرت لك ما فى بطنى محررا وما نحن فيه موضع الابهام فصـــــل فى الكلام على ما يجوز فيه الاتباع والقطع من النعوت
واحكام اخر من احكام النعت يفرق نعت غير الواحد والمراد به ما دل على متعدد جمعا او اسم جمع او اسم جنس او اسمين او اسماء متعاطفة
فمن ثم صح الاستدلال بقول حسان رضى الله عنه: فوافيناهم منا بجمع: كاسد الغاب مردان وشيب: وقول ابى حيان ان
الجمع مفرد بدليل يوم التقى الجمعان مردود بنحو قوله بين رماحى مالك ونهشل وقوله عند التفرق فى الهيجاء جمالين
بالعطف متعلق بقوله يفرق ولا يكون العطف فى هذه الصورة الا بالواو اجماعا اذ لو قيل مررت برجلين صالح فطالح او ثم طالح
لم يستفد الترتيب فى المرور بل فى الوصفين وليس المراد انه مر برجلين اتصف احدهما بالصلاح قبل اتصاف الاخر بالطلاح و
اعترض كلام المصنف بقوله غير الواحد شامل لاسم الاشارة وقد نص سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم على انه لا يجوز تفريق
نعته المختلف فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير قال الزيادى وقد يجوز ذلك على البدل او عطف البيان ويجمع اذا
اتفق نحو مررت برجلين كريمين وبالرجلين الفاضلين ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا ولو قال عند الاجمال

لكان

لكان انسب لقوله بعد وعند التفصيل ثم التغليب بالتذكير يقع في التثنية نحو مررت برجل وامراة صالحين وجمع المذكر السالم نحو
مررت برجل وامرايتين صالحين وبعض امثلة التكسير نحو مررت برجل وامرايتين صوام وتمتنع صوائم ويجوز صوم ولا يغلب فيه
واما التغليب في العقل فخاص بجمع المذكر تقول برجل وافراس سابقين ويمتنع سابقات وعند التفصيل اختيارا ولك ان لا تغلب لكنه
غير المختار فتقول على التغليب مررت بعبيد وافراس سابقين وسابقين وعلى عدمه سابقين وسابقات وان تعدد العامل واتحد
عمله ومعناه ولفظه اوجنسه جاز الاتباع نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان واكرمت زيدا واكرمت عمروا العاقلين ومررت بزيد مطلقا م
ومررت بعمرو الظريفين هذا مثال لما اتحد فيه عمل العامل المتعدد ومعناه ولفظه ونحو ذهب زيد وانطلق عمرو الكريمان ورايت
زيدا وابصرت عمروا الفاضلين وسبق المال الى زيد وبلغ الى عمرو المحسنين فهذا مثال لما اتحد فيه عمل العامل المتعدد ومعناه وجنسه
فالاتباع في ذلك كله جائز ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدرت الثاني عاملا فالقطع او تاكيدا والاول
هو العامل جاز الاتباع خلافا لمن خصص ذلك بنعت فاعلي فعلين وخبري مبتداين فلا يجيز مثل رايت زيدا ورايت عمروا العاقلين ولا مثل
المت زيدا واوجعت عمروا اللئيمين على الاتباع فان عدم الاتباع في العمل نحو مررت بزيد ولقيت عمروا او في المعنى او في الجنس نحو مررت
بزيد واسعفت بعمرو وجب القطع بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل لائق فيقدر امدح واعني بحسب المقام الذي يقتضي ذلك
وقال المصنف في شرحه لعمدته ان المنعوت ان كان متعينا لم يقدر اعني بل اذكر ممنوع الاظهار راجع الى المبتدا والفعل يجب الواقع و
لكن انما يعطي ظاهر كلامه رجوعه الى الفعل فيه دخل في غير تخصيص كالمدح والذم والترحم واما اذا كان لتخصيص فلا يمتنع الاظهار ويجوز
القطع بوجهيه وهما الرفع والنصب في نعت غير مؤكد نحو مررت بزيد الخياط بالرفع او النصب ولا ملتزم ولا جار على مشار به فان
كان النعت مؤكدا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة او ملتزما نحو الشعرى العبور وقد مر الاعتراض بانه قد يفرد نحو وانه هو رب
الشعرى او جاريا على مشار به نحو مررت بهذا الرجل فلا يجوز القطع قد قيد بوجهيه فاذا نفي في هذه الصور لم يلزم امتناعه مطلقا و
ذلك انك لو قلت اذا وجد واحد من هذه الامور لم يجز القطع بوجهيه فالنفي انما يتسلط على القيد فيكون الممتنع انما هو ثبوت وجهي
القطع لا اصل القطع قلت جواز الوجهين لازم للقطع لا ينفك عنه في صورة من الصور فنفيه مقتض لنفي القطع لان نفي اللازم يستلزم
نفي الملزوم وان كان النعت المقطوع نعتا لنكرة فيشترط تاخره عن نعت اخر ليحصل للنكرة اختصاص ما بالنعت الاول فيجوز قطع
الثاني كما جاز قطع نعت المعرفة وايضا فان النعت الاول كنعت المبهم بل اشد احتياجا اليه فوجب اتباعه كما وجب لتابع المبهم بل اولى و
من امثلة المسالة ما جاء عن ابي الدرداء نزلنا على خال لنا ذو مال وذو هيئة وقال الشاعر ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع
مثل السعالى فان لم يتقدم نعت اخر فلا يجوز القطع الا في الشعر وان كثرت اي تعددت نعوت معلوم نحو الحمد لله الغني الحميد او منزل
منزلته كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر وفي
التمثيل بهذا المنزل منزلة المعلوم نظر فان قومها معروفون اتبعت فتقول الحمد لله الغني الحميد بجرهما وقد روي النازلون والطيبون
بالرفع او قطعت فتقول الحمد لله الغني الحميد بنصبهما او رفعهما او اتبع بعض دون بعض وقدم المتبع فتقول الحمد لله الغني الحميد بجر
الاول ورفع الثاني او نصبه وتقديم المتبع واجب على الصحيح فلا يجوز تقديم المقطوع وتاخير المتبع وجوز ذلك بعضهم وصححه صاحب
البسيط ويروى بيت الخرنق برفعهما او نصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه ثم تعدد النعت ليس بشرط في مطلق القطع بل الشرط ان
يكون المنعوت معلوما بدونه فيجوز القطع في قولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت فان قلت وهذا ظاهر كلام
المصنف لاشتراطه كثرة النعوت والمراد بها التعدد قلت انما في كلامه ان التعدد شرط لاتباع النعوت كلها او قطعها كلها او قطع
بعض دون بعض ولا يلزم من ترتيب هذه الامور على التعدد ترتيب مطلق القطع عليه ثم اعلم ان القطع في البعيد من المنعوت احسن منه
في القريب منه وان بعض الكوفيين قال لا قطع الا بعد تمام الكلام فيمتنع ان زيدا العالم في الدار ورد بصحة حمل الاعتراض ومعنى قول

المصنف معلوم للحاضر انه لو لم يكن معلوما او لا منزلته لم يجز القطع في شي منها بل يقطع الجميع واجب وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب كذا قال ابنه انه لم يعلم الا بالجميع وجب اتباع الجميع ويتلخص من هذا مع اجازتهم في نعت النكرة ان يتبع الاول ويقطع الثاني ان يقال ان نعوت المعرفة لا يجوز فيها او في بعضها القطع حتى يكون معلوما او منزلا منزلته وسواء كانت معرفته حاصلة بدون النعوت او بعضها الا انه في القسم الاول يكون في جميع النعوت ثلاثة اوجه وفي الثاني تكون الاوجه الثلاثة فيما عدا ذلك البعض وان نعوت النكرة يجوز فيها وفي بعضها القطع ان اتبع منها الاول وكان النكرة لما وضعت على الابهام لم يشترط في القطع الا مجرد حصول اختصاصها ببعض النعوت واما المعرفة فليست كذلك وقد يلي النعت لا وامّا فيجب تكريرهما مقرونين بالواو نحو قوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ونحو في سموم وحميم وظل من يحموم لا بارد ولا كريم ونحو قولك لا بد من حساب اما يسير واما عسير ويجوز عطف بعض النعوت على بعض كقوله تعالى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي اخرج المرعى وكذا النعوت المقطوعة وليس العطف في ذلك مخصوصا بالواو بل يكون بالفاء ايضا كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اى الذي صبح فغنم فآب وقال ابن خروف اذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو وان لم يكن مجتمعة عليه جاز العطف بجميع حروف العطف الا حتى وام قيل وجواز عطف النعوت مقيد بان تكون مختلفة وكلما تباعدت في المعنى حسن العطف فان اتفقت المعاني لم يجز العطف لانه يؤدي الى عطف الشي على نفسه وقال ابن الحاجب في امالي المسائل المتفرقة لا يجوز جاء زيد والعاقل لانك اما ان تعطف العاقل باعتبار المعنى او باعتبار الذات فان عطفته باعتبار الذات فسد لعدم التعدد وان عطفته باعتبار المعنى فسد ايضا لانك انما تعطفه على الذات المنسوب اليها المجي بخلاف قولنا جاء زيد العاقل فانك عطفت معنى على معنى والمعنى الاول منسوب الى الذات المتقدمة وكذلك المعنى الثاني ثبت فيه ما ثبت في المعطوف عليه بخلاف قولك جاء زيد والعاقل لما تقدم قلت والظاهر ان عطف بعض النعوت على بعض في مثل قولك مررت برجال شاعر وفقيه وكاتب من قبيل العطف الواجب لا الجائز كما قالوا في اخبار المبتداء نحو الزيدون شاعر وكاتب وفقيه وكذا في الجمل نحو مررت برجل يعرف القران ويعرف الفقه ويخشى الله سبحانه وقد نص الواحدي في قوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا ودّوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم ان لا يالونكم وما بعده من الجمل لا تكون صفات لعدم العاطف لكن ظاهر سكوت الجمهور عن وجوب العطف يشعر بجوازه فيها كالمفردات وان صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة من جر وقال النابغة والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان كان مكة بين الغيل والسند وقال الجوهري اذا قلت هذا اسود غربيب فمعناه شديد السواد واذا قلت غرابيب سود فالسود بدل من غرابيب لان توكيد الالوان لا تتقدم عليها وقال ابن برهان سود بدل من غرابيب فنزع منها الضمير واقيمت مقام الاسم ثم ابدل منها كان الذي موصوفا بها ومثله ومن يبتغ غير الاسلام دينا اى دينا غير الاسلام وانشد الاصمعي ولكني بليت بوصل قوم لهم لحم ومنكرة جسوم وقال ابن شهاب ان انت لم تبق لي لحما اعيش به القيني اعظما بالقرقر القاع قلت ويجوز كون دينا تمييزا وقال الزمخشري غرابيب سود هي الجبال الطوال السود فان قلت الغربيب تاكيد للاسود فانه الذي ابعد في السواد واغرب فيه ومن حق التاكيد ان يتبع المؤكد قلت وجهه ان يكون بضمير المؤكد قبله ويكون الذي بعده تفسيرا لما اضمر كقوله والمؤمن العائذات البيت يفعل ذلك لزيادة التوكيد حتى يدل على المعنى من طريق الاظهار والاضمار جميعا ولا بد من تقدير مضاف في الاية اى ذو جدد انتهى وقال صاحب العجائب والغرائب ناقلا عن بعضهم الغربيب الذي لونه لون الغراب فصار كانه غراب والغراب قد لا يكون اسود وظاهر قول المصنف مبدلا منه المنعوت ان البدل يتعين وجوّز ابن عصفور بقاءه على النعتية وفيه تقديم التابع على متبوعه ثم هو ممتنع في الى صراط العزيز الحميد الله لئلا يلزم انفصال المتضايفين بنعت المضاف اليه واوجب بعضهم الحال في نعت النكرة وجعله بعضهم اولى ويجب ان يشترط الحقيقة للحال فلا يحال لذلك وعدم من تقدم للحال ليخرج بالاول الوصف في جاءني رجل احمر ونحوه من الصفات الثابتة وبالثاني نحو قولك مررت برجل ضاحك لان الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور عند الجمهور وقد يقال لا يرد هذا لانا نقول اذا تقدمت وهي لا تتقدم ويغلب في نعت

النكرة

النكرة ان تصير حالا نحو لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل ولا يجب ذلك على الاصح بل يقل ونكرة جسوم وغرابيب سود واذا
نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد واخرت الجملة عليهما فيقع الظرف متوسطا بين المفرد والجملة نحو وقال رجل مؤمن من ال فرعون
يكتم ايمانه قال ابن هشام ولعتراض البيانى عن تقديم الظرف سهو لانه الاصل وعذره باطل لان كتم يتعدى بنفسه قلت ومعنى هذا الكلام
وقع للشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح التلخيص حيث تكلم على قول صاحبه فيه اولان فى التاخير اخلالا لابيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من
ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه منهم فقال الشيخ بهاء الدين هذا التوهم انما كان يصح ان لو
كان هذا الفعل يتعدى بمن وليس كذلك فانه يتعدى بنفسه فليس لهذا الوهم مجال وما يقع فى كلام الناس من تعديه كتم بمن والظاهر
انه ليس له اصل قلت اما ان كتم يتعدى بنفسه فحق قال الله تعالى ولا يكتمون الله حديثا لكن ليس فى كلام صاحب التلخيص ان الفعل المذكور يتعدى بمن
الى المفعول الثانى وانما فى كلامه انه على تقدير التاخير يتوهم ان من ال فرعون صلة يكتم وهو صحيح على ان تكون من تعليلية وهذا لا يمكن
دفعه وهو مخل ببيان كونه هو فى نفسه من ال فرعون قال والوصف بالجملة اصل التاخر عن الوصف بالجار والمجرور فهذا ناش على الاصل
فلا حاجة الى تعليله واحترز المصنف بقوله غالبا من نحو فسوف ياتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين وجعل
الفارسى منه وهذا كتاب انزلناه مبارك قال ابن عصفور والاحسن جعل مبارك خبرا ثانيا ومن شواهد تقديم الجملة قول كعب رضى الله
عنه ان الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول وزعم بعضهم ان تقديم الجملة مخصوص بالضرورة وليس كذلك
بل تقديمها فى السعة شائع كثير فصل فى تقسيم الاسم الى ما ينعت وينعت به وما لا ينعت ولا ينعت به وما ينعت فقط
وما ينعت به فقط من الاسماء ما ينعت به وينعت كاسم الاشارة فالنعت به كقوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا انى اريد ان انكحك
احدى ابنتى هاتين ونعته نحو جاء فى هذا الفاضل ونعته مصحوب الخاصة لان اسم الاشارة يبهم الذات وانما يتعين الذات المشار اليها
به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه ولا يليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين فى نفسه كذى اللام لا بالذى يكتسب التعريف
من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذى اللام
فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع هنا صفة ذو لام وان كانت زائدة وكلام المصنف شامل لهما وقد اختص نعت
اسم الاشارة بامور منها هذا وهو لزوم كونه محلى بالالف واللام ومنها انضيافه بالموصوف فلا يجوز مررت بهذا فى الدار الفاضل وان جاء
مررت بالرجل فى الدار الكريم قاله ابن الحاجب ومنها انه يخالف متبوعه فى افراد وغيره فلا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير او الرجل و
المراة وان كان مصحوب الجامد محضا نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الاصح قال المصنف واكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا فى
انه نعت ودعاهم الى ذلك ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وهو غير صحيح وممن ذهب الى انه عطف بيان الزجاج وابن
جنى وابن السيد والسهيلى وقال ابن عصفور من حمله على النعت لحظ فيه معنى الاشتقاق فكانه قال مررت بهذا الحاضر قلت وهو
مبنى على ان النعت لا يكون الا مشتقا او مؤولا به وقد عرفت من كلام ابن الحاجب ان التحقيق خلافه قال ومن حمله على البيان لحظ
جموده فنقل عن النحويين انهم اجازوا فى ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون
المنعوت او مساو وهو مشتق او فى تاويل المشتق فكيف يجتمع فى الشئ ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد
والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الحضور فيساوى الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته
الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه قال ابن هشام وفيما قاله نظر لانه الذى يؤول به النحويون بالحاضر والمشار
اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا واما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف
يجعل معنى ما قبله تفسيرا له ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقا اى سواء كان لمتكلم او مخاطب وغائب خلافا للكسائى فى

نعت ذى الغيبة وقيده بعضهم عنه بان يكون لمدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله صلى عليه الرؤف الرحيم وعمر وغضب عليه الظالم المجرم وغلامك و
اعطف عليه البائس المسكين وغير الكسائى يجعل هذا النوع بدلا ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم وكاسم الجنس باقيا على معناه وانما لم يوصف
بالعلم لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا المعنى فى ذات ولذلك اذا نقل عن العلمية اسم دال على معنى محى ذلك المعنى بالتسمية نحو خاتم واحمر
مسمى بها فقال الزمخشرى فى قوله تعالى ذلكم الله يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة او بيانا و ربكم الخبر فجوز فى الشئ الواحد البيان و
الصفة وجوز كون العلم نعتا وهو لا ينعت به كما عرفت وجوز نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه قاله
ابن هشام ومنه ما ينعت ولا ينعت كالى السابق ذكرها وككل فصل فى الكلام على حذف النعت وحذف المنعوت
يقام النعت مقام المنعوت كثيرا ان علم جنسه نحو وعندهم قاصرات الطرف اى حور قاصرات والنا له الحديد ان اعمل سابغات اى
دروعا سابغات وعلم جنس المنعوت اما باختصاص النعت به نحو رايت كاتبا وحاسبا ومهندسا او بتقدم ما يدل عليه نحو والنا له الاية
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وهذا اولى من قول بعضهم ان يتقدم ذكر الموصوف نحو اعطنى ماء ولو باردا وعلى المصنف مناقشتان احداهما
ان تعبيره بالجنس هنا غير مستقيم فان المعلوم هنا هو النوع لا الجنس وجوابه ان كل شئ عم اشياء يسمى فى اللغة جنسا سواء اتحدت حقائق
افراده او اختلفت الثانية ان اشتراط العلم هكذا على الاطلاق غير جنس فانه قد يراد الابهام فيكون الجهل بالجنس مقصودا نحو رايت طويلا
الا ترى انه يجوز رايت شيئا طويلا ونعت بغير ظرف وجملة كما مثلنا او باحدهما بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن او فى
فمثال المجرور بمن قوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به وقول بعض العرب منا ظعن ومنا اقام هذا فيما اذا كانت الصفة جملة و
اما اذا كانت ظرفا فكقوله تعالى ومنا دون ذلك اى قوم دون ذلك ومثال المجرور بفى والصفة جملة فى قول الشاعر لو قلت ما فى قومها
لم تيثم يفضلها فى حسب وميسم اى لو قلت ما فى قومها احد يفضلها ذلك لم تكن اثما ومثاله والصفة ظرفا قولك ما فى القوم دون ذلك
اى ما فيهم احد دون زيد وان لم يكن كذلك اى بعض ما قبله من مجرور بمن او فى لم يقم الظرف والجملة مقامه الا فى شعر كقول سحيم انا ابن
جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى اى انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكى على انه منقول من قولك زيد جلا فيكون جملة لا من
قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لاعرب منصرفا وهنا تنبيهات الاول ان تمثيلهم بقوله تعالى وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به مشكل لانه
كان التقدير وان من اهل الكتاب احد الا ليؤمنن فالجملة الانشائية لا تكون صفة ان جعلت الصفة القسم المحذوف وجوابه ان جعلت
الجواب فقط لزم ان يكون له محل وان لا يكون له محل اذ هو نعت وجواب ثم على التقديرين يلزم اعتراض الا بين الصفة والموصوف وان
كان التقدير وان احد من اهل الكتاب فليس الاحد بعض ما قبله الثانى ان بعضهم اجاز فى قولهم ان من افضلهم كان زيدا ان يكون زيدا
خبر كان على الغائها قصة والجملة خبر لان ومن افضلهم صفة لاسمها محذوفا والاصل ان رجلا من افضلهم كان زيدا على حد قولهم منا
ظعن ومنا اقام فيظهر من هذا ان الشرط كون الموصوف بعض مجرور بمن ولا يشترط تقدمه ويؤيده ان تلك الاية لا تخرج فيما يظهر
الا على الشرط معتبرا الثالث ان المصنف شرط فى شرح العمدة مع من او فى تقدم النفى كما مثل وجعل ابنه الشرط النفى ولم يشترط من ولا
فى وخص ابن عصفور من بالذكر عن فى ولم يشترط النفى ومثل منا ظعن ومنا اقام يشهد له الرابع ان ظاهر قول المصنف وفى سوى
المجرور بمن وفى وظاهر كلامه فى الشرح قلة ذلك فى كلمة فى وربما استغنى لزوما عن موصوفات بصفاتها فجرت مجرى الجوامد
فلا يقدر لها موصوفا استوحما انها من هذا الباب لذكر كلامنا فيه ولا تقدر فيها ايضا ضميرا مستترا كما يكون فى الصفات نحو ادهم والابطح
فلا تقول جلست فى رجل القيد الادهم ولا نزلنا المكان الابطح فلهذا قال لزوما ويعرض مثل ذلك لقصد العموم نحو لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة الا احصاها ونحو ولا رطب ولا يابس الا فى كتاب مبين ونحو لا ساكن ولا متحرك وقد يكتفى بنية النعت عن لفظه للعلم به
نحو ياخذ كل سفينة غصبا اى صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ لو لا ذلك
الى معاد اى بخبره تدمر كل شئ اى سلطت عليه بدليل ما تذر من شئ اتت عليه قالوا الآن جئت بالحق اى الواضح والا كان مفهومه كفرا

ومنه وما نريهم من اية الا هي اكبر من اختها اي السابقة ولولا ذلك لكان مشكلا وذلك لان افعل التفضيل اذا نسب الى شيء وجب
ان يكون زيادة على المفضل عليه ولا يستقيم ان يقال الزيدان كل واحد منهما افضل من الاخر لما يودي اليه من اثبات الزيادة ونفيها
في كل واحد منهما فقوله تعالى هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان تكون كل واحدة اكبر من الاخرى وذلك يودي الى ان تكون اكبر وغير
اكبر فاذا قدرت الصفة كما قلنا اندفع الاشكال فان التفضيل لا يكون شاملا للجميع وانما يكون للاية على الاية السابقة عليها ولا اشكال
فيه واجاب ابن الحاجب بهذا وبوجهين اخرين احدهما ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون اثنان كل واحد منهما افضل
من الاخر من وجه الثاني ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها عندهم وقت حصولها لان لمشاهدة الاية اثرا في النفس عظيما ليس للغائب عنها
وان كان الغائب اكبر فان الانسان يعظم عنده مشاهدة عصا تنقلب عقربا اكثر من عظم علمه بانها تنقلب حية وان كان انقلابها حية
اعظم في التحقيق وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشيء في النفس والله اعلم هكذا وقع في امالي القران ومن حذف النعت ايضا قول الشاعر
لئن كان يهدى برد انيابها العلى • لافقر مني انني لفقير • اي فقير لا افقر مني باب عطف البيان قال الشارح
سمي بذلك لانه تكرار لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه وقيل لان اصل العطف فاذا قلت جاء اخوك زيد فاصله وهو زيد
فحذف الحرف والضمير واقمت زيدا مقام ذلك ولذلك لا يكون في غير الاسماء الظاهرة وهو التابع جنس يشمل جميع التوابع الجاري
مجرى النعت في ظهور المتبوع فصل اخرج النعت وعطف النسق والبدل وفي التوضيح والتخصيص فصل اخر اخرج به التاكيد جامدا او
بمنزلته ذكر لتوكيد لا لاخراج النعت كذا قرره الشارح وفيه نظر فتامله والمراد بالمنزل منزلة الجامد ما كان صفة فصار علما بالغلبة
كالصعق وانت خبير بانه لم يفرق في باب النعت بين الموضح والمخصص بل ادرج الموضح تحت المخصص يرجع هنا الى قول الجامع ويوافق
المتبوع في الافراد وضديه وهما التثنية والجمع وفي التذكير والتانيث ولا خلاف في شيء من ذلك وفي التعريف والتنكير فيكونان
معرفين كما يكونان منكرين خلافا لمن التزم تعريفهما وزعم الشلوبين ان هذا مذهب البصريين قال المصنف ولم اجد هذا النقل من غير
جهته وذهب الفراء وغيره من الكوفيين والفارسي والزمخشري الى جواز تنكيرهما واختاره ابن عصفور قال وذهب اكثر النحويين الى
امتناعه وفي البسيط القياس ان يكون بالمعارف والنكرات على ما ذهب اليه الكوفيون لكن البصريين ابوا ان يكون الا بالمعارف و
خصص ذلك بعضهم بالاعلام والكنى وجعل زيتونة من قوله تعالى من شجرة مباركة زيتونة عطف بيان وجعل بعض النحويين من ذلك
رد الاجناس المنكرة على الاسماء نحو مررت بثوب خز وباب ساج كذا قال ابن قاسم وخلافا لمن اجاز تخالفهما وهو الزمخشري فانه
اعرب مقام ابرهيم تابعا لايات بينات على انه عطف بيان قال المصنف وهو في ذلك مخالف للفريقين فلا يلتفت اليه ولا يمتنع كونه
اخص من المتبوع على الاصح من القولين قال المصنف زعم اكثر المتاخرين ان تابع نوع البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه او يكون
اعم منه والصحيح الجواز الاوجه الثلاثة لانه بمنزلة النعت قال وهذا مذهب سيبويه فانه اجاز في ذا الجمة من قولك يا
زيد ذا الجمة ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا واعلم ان الصواب انه يقول ولا يجب كونه اخص من المتبوع على الاصح فان الخلاف انما
هو في انه هل يجب كون عطف البيان اخص من المتبوع او لا يجب في ما تقدم ويجوز جعله اي جعل عطف البيان بدلا ولا ينعكس لان البدل لا
تشترط موافقته لمتبوعه في تعريف ولا تنكير والمراد بهذا البدل بدل الكل والمعنى ان ما كان عطف بيان جاز ان يجعل على كل الا اذا قرن
بال اما وضعا كاليسع او استعمالا كالحسن والحسين او غلبة كالصعق فلا يجوز في شيء من ذلك ان يجعل بدل كل بعد منادى نحو
يا زيد اليسع ويا عمرو الحسن او الحسين ويا خالد الصعق وانما امتنع البدلية في هذه الصورة لان ما فيه ال لا يباشر حرف النداء و
البدل في نية تكرار العامل ويرد على المصنف نحو يا زيد المنطلق ابوه اذا كان ذلك علما له فان حرف النداء يباشره في هذه الحالة ونحو يا رجب
الله فكان عليه ان يستثني مثل ذلك او تبع مجرورا باضافة صفة مقرونة بال وهو اي التابع غير صالح للاضافة اي لاضافة تلك
الصفة المقرونة بال اليه اي الى ذلك التابع كقوله انا ابن التارك البكري بشر • عليه الطير ترقبه وقوعا • فبشر عطف بيان ومتبوعه

البكرى ولا يجوز ان يكون بدلا لان متبوعه مضاف اليه صفة محلاة بالالف واللام وهو على تقدير احلاله محلها فلا يصلح ان تضاف اليه الصفة المذكورة فلو جعل بدلا للزم المحذور وبناء على انه فى احلاله محل الاول والواو من قوله وهو واو الحال وكذا اذا فرد اى لم يكن مضافا ولا شبيهه تابعا للمنادى فانه ينصب بعد منصوب كقوله ؛ فيا اخوينا عبد شمس ونوفلا ؛ فيتعين هذا البيان ويمتنع البدل لانه لو قيل يا عبد شمس لو يقل الا او نوفل كما يقال يا نوفل وعلى هذا فاذا قلت يا اخانا يعمران نصبت يعمر فبيان وان ضممته فبيان او بدل بناء على ان ترك التنوين هل هو لمنع الصرف او للبناء وينصب ويرفع بعد مضموم نحو يا سعيد كرز وكرزا ويتعين اعرابه حينئذ عطف بيان اذ لو كان بدلا لوجب بناؤه على الضم وجعل الزائد بيانا عطفا اولى من جعله بدلا لان الاصل ان لا يكون المتبوع كالمطرح وان لا يكون التابع الا انه كانه من جملة اخرى ولان كون الغرض من ذكر التابع للتبيين اولى من كون الغرض من ذكره زيادة التقرير فالحمل عليه اولى وقد يقال بل جعله بدلا اولى لان تسمية البيان على خلاف القياس لجموده وانما حق الجامد ان يكون اولا لا ثانيا ومن ثم لم يذكره الزجاجى فى الجمل ولم يعقد له سيبويه بابا فى كتابه فان قيل مشترك الالزام فان فى جعله بدلا مثل ذلك فالجواب ان البدل فى نية تكرار العامل فهو كغير التابع ولما ذكر المصنف ان البدل جائز فيما يعرب بيانا الا فيما استثناه اراد ان يبين جواز الوجهين فيما يجوز ان فيه هل هو على السواء ومتقارب الرتبة وبقى قسم يفهم من كلامه وهو ان جعل الا نقص بيانا بدلا اولى وقسم لا يؤخذ من كلامه اصلا وهو تعين البدل فى نحو يا سعيد كرز ويا عبد الله كرز والحاصل ان الاقسام اربعة متعين البيان ومتعين الابدال وراجح البيان وراجح الابدال وليس فى التسمية سوى بهما ولنا مواضع اخر يتعين فيها البيان غير ما ذكره المصنف منها نحو هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد اضربت عمروا اخاه وذلك لان البدل فى التقدير من جملة اخرى فيلزم عدم الارتباط فى الكل على تقدير البدلية ومنها نحو يا ايها الرجل غلام زيد ونحو انا الرجلين زيد وعمرو وجاءك ونحو جاءنى كلا اخويك زيد وعمرو ونحو زيد افضل الناس النساء والرجال او الرجال والنساء لان البدل فى نية احلاله محل الاول وفى كل من الصور لا يمكن احلاله محل الاول لترتب المحذور وعليه فتامله باب البدل ويسمى عند الكوفيين تكريرا فى نقل ابن كيسان وترجمة وتبيينا فى نقل الاخفش وهو التابع جنس يشمل جميع التوابع المستقل بمقتضى العامل يخرج بقية التوابع الا النسق ببل ولكن انما قال تقديرا لان متبوع البدل هو المستقل لفظا وقوله دون متبع مخرج للمعطوف ببل ولكن يوافق المتبوع ويخالفه فى التعريف والتنكير فتبدل المعرفة من المعرفة نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم والنكرة من النكرة نحو ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا والمعرفة من النكرة نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله والنكرة من المعرفة نحو لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة خاطئة واشترط الكوفيون فى ابدال النكرة من المعرفة شرطين اتحاد اللفظ وان تكون النكرة موصوفة ووافقهم ابن ابى الربيع على الثانى وحكى بعضهم ايضا اتحاد اشتراط اللفظ فى ابدال المعرفة من النكرة والصحيح عدم الاشتراط لشهادة السماع بخلافه واما ابدال النكرة فلا يشترط فيها اتحاد اللفظ قطعا لكن ان اتحد اللفظ شرط ان يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكذا فى ابدال الفعل من الفعل كقول الحماسى ؛ رويد بنى شيبان بعض وعيدكم ؛ تلاقوا غدا خيلى على سفوان ؛ تلاقوا جيادا لا تحيد الى الوغى ؛ اذا ما غدت فى المارق المتدانى ؛ تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم ؛ على ما جنيت فيهم يد الحدثان ؛ وهذا احد ما يفرق به بين البدل وعطف البيان على ما ذهب اليه ابن الطراوة والمصنف وابنه من ان عطف البيان لا يكون بلفظ الاول وحجتهم ان الشئ لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر من اوجه احدها يقتضى ان البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه يا المسكين وبك المسكين دون به المسكين د انما يفارق البدل عطف البيان فى انه بمنزلة جملة استونفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض والثانى ان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمنا اتجه كون الثانى بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجازوا الوجهين فى نحو قولك

يا زيد زيد ليعملات ويا تيم تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما والثالث ان البيان مقصود مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا
قلته ويحضرك اثنان اسم كل واحد منهما زيد فانك لما تذكر الاول يتوهم كل منهما انه المقصود وانا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك
عليه فظهر المراد وعلى هذا يخرج قول النحويين في قول رؤبة لقائل يا نصر نصر نصرا ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل
ومخرجه هو لاعلى التوكيد فيهما او في الاول فقط والثاني اما مصدر دعائي مثل سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك على ان المراد اغراء
نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقله ابو عبيدة وقيل لو قدر احدهما توكيد الضم بغير تنوين كالمؤكد الى هنا كلامه ولا يبدل منه
مضمر من مضمر نحو رايتك اياك على ان يكون الضمير بدلا من الضمير لا الاول ولا من ظاهر نحو رايت زيدا اياه وذكر المصنف ان ابدال المضمر
من الظاهر لم يسمع وان تمثيل النحاة بنحو رايت زيدا اياه من عند انفسهم وفيه من الانداء بالقوم مالا يخفاك وقال ابن عصفور قرأ
ابن مسعود وللظالمين اعد لهم فلا تكون اللام الاولى ولا الثانية متعلقتين باعد المذكور لانه اذا تعدى العامل للضمير لم يتعد
للظاهر وبالعكس ولانه لا يتعدى عامل واحد بحرف مرتين ولا من باب الاشتغال وانما الاولى متعلق بالمذكور والثاني بدل منه قلت
فتضمن هذا الكلام ابدال الضمير من الظاهر سموه من العرب كلام وعلى ذلك يخرج بيت الصحاح : على حودين استقلت عليهما
فما هما الا لمحة وتغيب : واما عبر الجوهري بانشد عشية مكان عليهما او قد يقال ان الجار والمجرور في الموضعين تاكيد لفظي لا بدل وما ازعم
ذلك جعل توكيدا كما ذهب اليه الكوفيون ان لم يقدر اضرب ابا عمرو اياك اياي قصر بيده فان دعوى التاكيد في مثل هذا لا ياتي فان اتحدا
بحسب الصدق اي ان البدل والمبدل منه يصدقان على ذات واحدة نحو جاء زيد اخوك ولانهما متغايران بحسب المفهوم سمي
بدل كل من كل وقد عاب المصنف في بعض كتبه هذه العبارة على النحويين لان الكلية لا تتضح في مثل صراط العزيز الحميد الله فانها
انما تقال فيما ينقسم ويتجزأ تعالى الله سبحانه عن ذلك والاولى ان يقال البدل الموافق والمطابق وطابق ايضا في التذكير نحو
رايت زيدا اخاك والتانيث نحو شتلي جاريتك ذات وفي الافراد كما تقدم وضديه وهما التثنية والجمع نحو جاء الزيدان اخوانك و
ذهب العمرون اخوانك ما لم يقصد التفصيل نحو اذن لها بنفسين نفس في الشتا ونفس في الصيف وقال الشاعر : وكنت كذي رجلين
رجل صحيحة : ورجل رمى فيها الزمان فشلت : وقد يقال ان المطابقة حاصلة مع التفصيل ايضا فان البدل ليس كل واحد من
شقي التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق الا ترى ان قوله نفس في الشتا ليس على انفراده بدلا من نفسين وانما البدل هو مجموع
المعطوف والمعطوف وهما مطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك وكذا القول في البيت غزان هنا بحثا وهو انه اذا
كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل في كل واحد منهما مع انه بمفرده غير بدل وهذا في البدل كقولهم في الجزء الزمان حلو حامض قال
ابو حيان ولا تطابق ايضا مع المصدر نحو مغاز الحلاتون واغنابا وفيه نظر لان المراد بالمطابقة المطابقة في المعنى والمصدر يشتمل
على الاثنين والجماعة فلذلك ابدل الجمع منه وقد يتحدان اي البدل والمبدل منه لفظا ان كان مع الثاني زيادة بيان نحو وترى
كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها في قراءة يعقوب وقدمنا الكلام على ذلك مشبعا ولا يبدل ضمير حاضر في غير احاطة الا قليلا
كقوله : انا سيف العشيرة فاعرفوني : حميدا قد تذربت السناما : واما مع الاحاطة فلا بدل بقليل نحو قمتم صغيركم وكبيركم ومن ذلك
باعادة العامل قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا وهذا الذي حكاه المصنف مذهب الكوفيين والاخفش واما غيرهم من البصريين
فلا يجيز ذلك اصلا والبيت مخرج على ان حميدا منصوب على الاختصاص لا البدل والاية التي استدل بها الاخفش وهي قوله تعالى
ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم يمكن تخريجها على ان الذين ليس ببدل وانما هو مبتدأ يخبر عنه بما بعده وهنا
تم كلامه في بدل الكل قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل
كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت
او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى انك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك

مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيّدُ اِحدهم عبد الله وزيد وخالد قد ؛ يا من لن تنفدى قوماً وليهم او تخليهم فان الدهر خلاس ؛ عمرو وعبد مناف والذى عهدت ؛ ببطن عرعر آبى الظلم عباس ؛ قالوا ان العرف بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبيّن فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط فان كون الثانى هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول فى الابدال منسوب اليه فى الظاهر ولا بد ان يكون فى ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر كما يذكر فى كل واحد من الثلاثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه فى الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول فى بدل الكل ان الفائدة فى ذكرهما معا احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثانى متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كون الاول ليس باشهر والثانى متصفا بصفة نحو بغلام امراة رجل صالح او كون اولهما متصفا بصفة والثانى اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد يكون الثانى لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس فى الاول فائدة ليست فى الثانية وذلك لان للابهام اولا ثم التفسير ثانيا وقعا وتفسيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن المغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة فى الابهام بعد التفسير ثم نسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثانى موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشئ اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه كقوله ؛ اقسم بالله ابو حفص عمر ؛ فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابى حفص ولو فرضنا انه ليس فى الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما ان يكون اسمان يطلقان على ذات وثانيهما اجامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان للاخ خمسة لخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم الخوك فاذا قيل جاءنى زيد اخوك نزيد احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد والثانى فى الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للاخر فى الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة انتهى كلامه على ما نقل عنه فى الوجه الثانى من وجوه الفائدة التى استقراها لم فى النسخة الحاضرة عندى الان فى هذا المحل ويسمى بدل بعض ان دل على بعض الاول نحو مررت بقومك ناس منهم وشرط الكسائى وهشام فى بدل البعض نقصه عن النصف وشرط المغاربة فيه صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه فيجوز جدع زيد انفه ويمتنع قطع زيد انفه وهذا يؤخذ من كلام المصنف لانه قال فى حد بدل الاشتمال وصح الاستغناء به عنه ولم يكن بعضا فلولا ان بدل البعض يستغنى فيه بالاول عن الثانى لم يحتج الى اخراجه وبدل اشتمال ان باين الاول فخرج بدل الكل وصح الاستغناء به اى بالمبدل منه عنه اى عن البدل فخرج بدل الاضراب والغلط ولم يكن بعضه فخرج بدل البعض ومثاله عجبت من زيد حلمه او قراءته ومنه يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل اضراب وبدان باين الاول مطلقا اى لا يكون موافقا الاجزاء ولا مالبسا له فخرجت الابدال الثلاثة المتقدمة وقصدا جميعا نحو اعط السائل درهما دينارا امر اولا باعطائه الدرهم ثم بدا له فاضرب عن ذلك وامر باعطائه دينارا فخرج بدل الغلط ونازع بعضهم فى ثبوت هذا القسم وادعى ان ما استدلوا به على ثبوته من قولهم اكلت سمكا لحما محمول على اضمار بل ويمكن اجراؤه فى الحديث الذى استدل به لهذا القسم وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليصلى الصلوة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها الحديث وان كان بعض الشارحين ذكر التخريج المتقدم فى المثال وسكت عنه فى الحديث وفى التحقيق لا فرق بينهما ولا او ان لم يقصدا معا بل قصد الثانى وحده فبدل غلط كما اذا اردت ان تقول رايت رجلا فسبق لسانك من غير قصد الى ان قلت رايت حمارا فتحتاج الى استدراك ما فرط بالاتيان بالمقصود فتقول بعد حمارا رجلا فيصير التركيب هكذا رايت حمارا رجلا وهذا انما يطلع عليه من جهة المتكلم اللهم الا ان يحتف بذلك قرينة يعلم منها مراده فيعمل بها واعلم ان ما حملنا عليه كلامه من قولنا والا يقصدا معا

بالقصد الثاني وحده هو المراد ولكن قاعدة ولا ان تكون قسيمه لقول القائل قبل ذلك ان كان كذا والتقدم هنا ان باين الاول فالاولى
ان يقال والا باين الاول مطلقا وقصدا بل باينه ولم يقصدا وانما قصد الثاني فقط ولا دليل على هذا من كلامه هنا بل من قوله في الحد
ان البدل مستقل بمقتضى العامل وكلام المصنف منتقض باطلاقه ان بدل الغلط يقع في النثر وهو دون الشعر لان الشعر في الغالب انما
يقع عن تردد وفكر وهذا نوع غريب ان يجوز شئ في النثر ولا يجوز في الشعر وانما المعروف عكس هذا وهو ان يجوز في الشعر ما لا يجوز
في النثر وقال خطاب ان بدل الغلط لم يقع في شعر ولا نظم فان نطلبه فلم نجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه واستدل المثبتون
له بقول ذو الرمة * لمياء في شفتيها حوة لعس * وفي اللثات وفي انيابها شنب فان الحوة السواد واللعس سواد مشوب بحمرة وقيل بل
البيت على التقديم والتاخير اي في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس واجاب بعضهم بان ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير كثيرا
وفيه نظر ورد السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال العرب تكلم بالعام وتريد الخاص وتحذف المضاف وتنويه فاذا
قلت اكلت الرغيف ثلثه انما تريد اكلت بعض الرغيف ثم تبين ذلك البعض بقولك ثلثه واذا قلت اعجبني زيد علمه تريد انما اعجبه
صفة زيد فبينت بقولك علمه تلك الصفة المحذوفة ويختص بدل البعض والاشتمال الا ما عرفها ضمير الحاضر كثيرا فالاول كقوله
وهم ضربوك ذات الراس حتى * بدت ام الدماغ من العظام * وقول الاخر * اوعدني بالسجن والاداهم * رجلي فرجلي شثنة المناسم
هذا على احد الوجوه المقولة في البيت وقيل رجلي منادى استمر ابو عبيدة وقيل هو من العطف على معمولي عاملين اي واوعد بالاداهم
رجلي والثاني كقوله * وما القيتني حلمي مضاعا * واما ابدال الظاهر من ضمير الغائب فجائز في الابدال الثلاثة المشهورة ويختص
ايضا بدل البعض والاشتمال بتضمن ضمير اما ملفوظ نحو ضربت زيدا راسه واعجبني زيد حلمه او مقدر نحو ولله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا اي منهم وقدم الكلام فيه في باب اعمال المصدر او ما يقوم مقامه نحو قتل اصحاب الاخدود النار
كالالف واللام قائمة مقام الضمير اي نار وقيل هو محذوف والتقدير فيه وقيل هو بدل كل على تقدير مضاف اي اخدود النار
فصل في الكلام على احكام متفرقة تتعلق بالبدل المشتمل في بدل الاشتمال هو الاول خلافا لمن جعله الثاني او
العامل والاول مذهب الفارسي والرماني وخطاب والثاني قال بسط ابن ثعلة ووقع لابي على في الحجة والثالث مذهب المبرد وقال
به ابن جني قال المصنف والاول هو الصحيح لان الثاني والثالث لا يطردان لان من بدل الاشتمال اعجبني زيد فصاحته وكلامه و
كرهت زيدا ضجره وسابي خالد فقره وعرجه والثاني في هذه وامثالها غير مشتمل على الاول فلم يطرد كون الثاني مشتملا واما عدم
اطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال قال ابو
وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر ليس لاشتمال المتبوع على التابع لا اشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة فيجي ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له
وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل اشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب في قولك
اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل المعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في
انه لم يسلب نفسه بل سلب شيئا منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر غير مفيد الا ان يكون الحكم من
احكامه وغير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد لا لفظهم بدل الاخدود وما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت
زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر ولا تقول في بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبني الوزير
وكلاوه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة الى البيان للاجمال
الذي فيه وهنا الاول غير مستلزم لمجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا
الابدال اصلا الى هنا كلامه والكثير كون البدل معتمد عليه نحو ان زيدا عينه حسنة وان هندا جفنها فاتر بنصب العين والجفن فان

الخبر في الاول والتانيث في الثاني وفي التنزيل هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب يجوز في جنات البدل والبيان وعلى البدل فيجوز في مفتحة ان حالا من ضمير مستتر في للمتقين لان المعتمد بالاخبار هو البدل فيكون في للمتقين ضميرا لجنات مستترا ولا يجوز ان يكون الامر كذلك على تقدير جنات بيانا لان المعتمد بالاخبار حينئذ حسن مآب فلا يكون ضمير الجنات في الخبر وقد جزم الزمخشري بان جنات عطف بيان مع قوله ان عدنا معرفة كما قال في مقام ابرهيم انه عطف بيان وجزم بان للمتقين هو العامل في الحال عن العامل في صاحبها والا فلا يستقيم كلامه وقد يكون في حكم الملغى ويكون الاعتماد على المبدل منه وهو قليل كقوله وكانه لهق السراة كانه: ماجاء جنبيه معين بسواد: ولم يقل معينان وكقول الاخر ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب ولم يقل تركا وقد يستغنى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه نحو ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب اي لما تصفه السنتكم الكذب فما موصولة وعائدها الضمير المحذوف من تصفه والكذب بدل من ذلك الضمير الذي حذف كذا قال بعضهم في هذه الاية وقيل بمثله ايضا في قوله تعالى كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان ما موصولة والاصل كما ارسلناه ورسولا بدل من مفعول ارسلنا المحذوف وهو الضمير العائد الى الموصول ويرد هذا ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولي العلم وهو نادر فالظاهر ان ما في الاية كاف وانها مصدرية لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر واما الاية فقيل ان الكذب مفعول اما تقولوا والجملتان بعده وهما هذا حلال وهذا حرام بدل منه اي لا تقولوا الكذب لما تصفه السنتكم من البهايم بالحل والحرمة واما المحذوف اي فتقولون الكذب واما التصف على ان ما مصدرية والجملتان محكيتان القول اي لا تحللوا ولا تحرموا لمجرد قول يتعلق به السنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمع الكذوب صفة للعامل ويقرن البدل بهمزة الاستفهام ان تضمن متبوعه معناه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ومن في الدار ازيد ام عمرو ومتى تجي ايوم الجمعة ام يوم السبت قيل وينبغي ان تضيف الى ذلك مسئلة الشرط فانها شبيهة بها وذلك انه اذا ابدل من اسم شرط قرن البدل بان نحو ان ليلا او نهارا اقمت ومن تضرب ان زيدا وان عمرا اضرب وقد تبدل جملة من مفرد نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهذا هو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو على ما مر وقال الشاعر: لقد اذهلتني ام عمرو بكلمة: اتصبر يوم البين ام لست تصبر: وقال الاخر: الى الله اشكو بالمدينة حاجة: وبالشام اخرى كيف يلتقيان: اي اشكو حاجتين تعذر التقائهما وزعم ابن هشام في قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت ان الجملة التي كيف هي خلقت بدل من الابل بدل اشتمال والمعنى الى الابل كيفية خلقها قلت ويلزمه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل والذي يظهر انها بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى تقول نظرت زيدا ونظرت اليه فتعدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل بلا واسطة حرف جر فهو عامل في محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لفظا لاجل الاستفهام ولم يتعرض المصنف الى بدل الجملة وهو ثابت قال الله تعالى اتبعوا من لا يسألكم اجرا وقال تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ومنه قول الشاعر: اقول له ارحل لا تقيمن عندنا: والا فكن في السر والجهر مسلما: واستشهد الشارح على ذلك بقول الشاعر: ذكرتك والخطي يخطر بيننا: وقد نهلت منا المثقفة السمر: قال فابدل وقد نهلت منا من قوله والخطي يخطر قلت وليس بمتعين لاحتمال ان تكون الثانية حالا من فاعل يخطر فيكون الحالين متداخلين او حالا من فاعل ذكرتك على الصحيح في جواز ترادف الاحوال من صاحبها المتحد ويجوز ان يقدر الواو للعطف فتخرج بذلك كله عن البدل كذا في مغني ابن هشام ويبدل فعل من فعل موافق في المعنى مع زيادة بيان نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وقول الراجز: ان على الله ان تبايعا: تؤخذ كرها او تجيء طائعا: فقوله مع زيادة بيان قدح فيه بعضهم بانه غير شرط لجواز المسئلة بدليل قوله: متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا: وفيه نظر لان كان مراد المصنف ان هذا من بدل الجملة من الجملة ولكن يجوز في اطلاق البعض على الكل فهذا

تعرض فيه لبعض صور ابدال الجملة من الجملة وان كان مراده ان الفعل وحده بدل من الفعل وحده فلا يكون في كلامه تعرض لشئ من
صور الابدال من الجملة ويبقى النظر في كون هذا من ابدال الفعل من الفعل وكان الحامل عليه انه لما كان فاعل الفعلين واحدا في المعنى
ولا خلاف فيما هو في الفعل فقط جعل البدل متعلقا به دون ضم الفاعل اليه وهذا قد لا يخفى لما رامه من ذلك وما فصل به مذكور
فكان وانما فيه البدل والقطع رفعا او نصبا تقول مررت باخوتك زيد وبكر وعمرو فلك الجر على البدل والقطع بالرفع على اضمار مبتدأ
والنصب على اضمار فعل اي اعني قال الله تعالى قد كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل في سبيل الله واخرى كافرة اي منهم فئة تقاتل
ومنهم اخرى ولك اضمار المبتدا اي هما فئة تقاتل واخرى كافرة ومنه قول الشاعر: وكنت كذي رجلين رجل صحيحة * واخرى رمى فيها
الزمان فشلت * وروي برفع رجل وجره وان كان غير واف بما في المذكور من الاعداد تعين قطعه ان لم ينو معطوف محذوف نحو
مررت برجال رجلان فاضلان اي منهم رجلان فالقطع متعين مع عدم النية لمعطوف محذوف اما لو نوى معطوف يحصل به منهما
الى المذكور الوفاء بالتفصيل لم يتعين القطع بل ساغ الابدال معه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر
فقد روي بالرفع على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل ونية معطوف محذوف كانه قيل اجتنبوا السبع الموبقات الشرك
والسحر واخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر منها هنا على هاتين الاثنتين تنبيها على انهما احق بالاجتناب ويبدأ
عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق نحو مررت باخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل
اخر وفي التنزيل بالواد المقدس طوى بدأ بالنعت ثم ثنى بعطف البيان او بالبدل وكذا من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا
غربية فصفتان لزيتونة لا للشجرة فهو تابع التابع لا تابع المتبوع الاول وانما كانت التوابع مرتبة على هذا النمط لان النعت من جملة
فوائده رفع الاحتمال عن الذات وعطف البيان شريكه في ذلك لكن الاول اكثر ورودا واعم فائدة فقدم والتوكيد لرفع الاحتمال عن
اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع فتأخر عنهما وقدم على البدل لان مدلول البدل مغاير لمدلول المبدل منه
في الحقيقة ومدلول التاكيد هو مدلول متبوعه فقدم التاكيد عليه لذلك وقدم البدل على النسق لان البدل له نسبة معنوية
الى المبدل منه اما بالكلية او الجزئية او الاشتمال او ما عداها من الابدال قليل بالنسبة اليها بل منها ما هو غير معتد به كبدل الغلط على
ما مر عن بعضهم والنسق غالبا فتأخر عنه وفي كلام المصنف مناقشة من حيث انه اطلق في التاكيد وهو منقوض بقوله: ابوك
ابوك اربد غير شك * احلك في المخازي حيث حلا * فان ابوك الثاني تاكيد واربد عطف بيان على الاول فحقه ان يقول ثم
بالتوكيد المعنوي واما اللفظي فانه يقدم وهذا مما لا خلاف فيه على ان اربد محتمل لان يكون بدلا وابن الشجري لم يذكر البيان و
لكن قال ابوك الثاني بدل من ابوك الاول واربد مبدل من ان يكون ابوك الثاني ثم قال ويجوز وان يكون المعنى ابوك الذي
اشتهرت مخازيه وعلى ذلك فالقول في ابوك الثاني ان يكون خبرا على حد قول العجلي انا ابو النجم وشعري شعري وغير ملك بمنزلة
حقا في زيد ابني حقا فان قلت ذهب جماعة الى ان الرحمن علم فيعرب في البسملة بدلا من الاسم المعظم والرحيم نعت لله فلزم تقديم
البدل على النعت قلت اصحاب هذا القول انما يجعلون الرحيم نعتا للرحمن لا لله فلا اشكال يرد عليهم فان قلت قول المصنف ثم بالنسق
مشكل لان مدخول ثم معطوف على ما تقدم مما هو متعلق بقوله يبدأ والنسق متاخر عن الكل فلا يتصور فيه البداءة كما يتصور فيما
قبله فكيف تتعلق بيبدأ قلت لا نسلم ان العطف في هذا من قبيل عطف المفردات حتى يرد هذا بل هو من عطف الجمل اي ثم يؤتى
بالنسق فان قلت هذه المسألة لها تعلق بالتوابع كلها فكان حقها ان تذكر بعد الفراغ من جميعها فما وجه ما صنعه المصنف من
الاتيان بها في هذا المحل قبل ذكر النسق قلت وجهه ان موضوع المسألة هو البداءة ببعضها دون بعض عند الاجتماع والنسق موخر
عن الجميع لا حظ له في البداءة فلذلك ذكره بعقب التوابع التي لها البداءة. تعلق بها والله تعالى اعلم بالصواب باب
عطف النسق وهو المجعول تابعا هذا جنس يشمل جميع التوابع بأحد حروفه اي باحد حروف العطف وهذا فصل اخرج بقية التوابع

فان قلت يلزم الدور لاخذ العطف في كل من المعرف والتعريف قلت قد مر في باب الاشارة جوابه بانه لا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد وهي الواو والفاء وثم وحتى وام واو وبل ولا ولكن ثمانية احرف ومذهب الكوفيين ان حتى ليست بعاطفة وقد روى سيبويه وابو زيد وغيرهما العطف بها عن العرب وقال الاخفش في الاوسط ليس بمعروف وحكى النحاس في ام خلافا وان ابا عبيدة ذهب الى انها بمعنى الهمزة يعني انها للاستفهام المجرد وجعل من ذلك قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وسياتي الكلام على تخريجه وليس منها لكن وفاقا ليونس بل هي حرف استدراك مختص بالجملة الثابتة او المحذوف بعضها وهذا الثاني اذا دخل عليها واو وبعد نفي او نهي وهذا الذي قلناه انما هو على راي المصنف لا على راي يونس كما ستعرف وذلك ان لكن ان وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو ونحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وان وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف وليس بمسموع الشرط الثاني ان لا تقترن بالواو وقاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا يستعمل مع المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفردا على مفرد الثاني للمصنف ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول الله وخاتم النبيين ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما في ذلك نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة الرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة وقد علمت بما اوردناه ان المصنف ليس موافقا ليونس من كل وجه فان العطف عند يونس من قبيل عطف المفردات وعند المصنف من قبيل عطف الجمل لكنهما متوافقان على ان لكن غير عاطفة وهذا الذي اورده في المتن ولا اما الثانية في نحو قولك قام اما زيد واما عمرو وفاقا له ولابن كيسان والفارسي خلافا لمن زعم ذلك بالواو العاطفة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل مجموع قولنا واما حرف عطف ولا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر كما مع ايا ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرف وزعم بعضهم ان اما عطفت الاسم على الاسم والواو عطفت اما على اما قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب ولا خلاف ان ما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام اما زيد واما عمرو وبين احد معمولي العامل ومعموله الاخر نحو رايت اما زيدا واما عمرا وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى حتى اذا راوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة فان ما بعد الاولى بدل مما قبلها ولا الا خلافا للاخفش والفراء وابي عبيدة فانهم جعلوها عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى وجعلوا من ذلك لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتاولها الجمهور على الاستثناء المنقطع ولا ليس خلافا للكوفيين او البغداديين على خلاف بين النقلة فانهم اجروا الفظ معتضدين جعلوها حرفا عاطفا بمنزلة لا سواء واستدلوا على ذلك بنحو قوله اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب وخرج على ان ليس باق على كونه فعلا ناقصا ماضيا والغالب اسمه والخبر محذوف قال المصنف وهو في الاصل ضمير متصل عائد الى الاشرم اي ليسه الغالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله قال ابن هشام ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر ولا اي بفتح الهمزة بل هو حرف تفسير وما بعدها عطف بيان خلافا لصاحب المستوفي وفي كتاب الجمل لابن خالويه

كبير

زادني ابو عمرو يعني الزاهد عن ثعلب المبرد اي ومعني كلامه انهما ذكراها في احرف النسق فقد استفدنا من ذلك ان المبرد وهو امام
من ائمة البصريين قائل بانها حرف عطف وقد ردوا هذا القول بامرين احدهما ان العاطف لا يحذف وهذه يصح حذفها الا ترى انك
تقول عندي عسجد اي ذهب ثم تحذف فتقول عندي عسجد ذهب والثاني ان المتعاطفين لابد ان يتغايرا وهما مع اي ليسا كذلك
وكلاهما مردود اما الاول فلانا لا نسلم ان العاطف لا يحذف بل يحذف اذا امكن استقلال الكلام بدونه بان ينقل اعراب المعطوف
الى وجه اخر صحيح لان في الاخبار المتعاطفة وكذا في الفاظ عطف بعضها على بعض والثاني عين الاول وليس بمشتق فانه يصير توكيدا
نحو انما اشكوا بثي وحزني الى الله او اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ومن يفعل ذلك عدوانا وظلما فان مثل هذا لو وقع
في غير القران لجاز حذف العاطف وصار الثاني مؤكدا للاول ومثله قول الشاعر وهند اتى من دونها النائي والبعد وقول الاخر وقدد بالاديم لراهشيه والفي قولها كذبا ومينا واما الثاني وهو قولهم لابد ان يتغاير المتعاطفان فهذا ليس امرا مستمرا بل المعطوف تارة
كونه غير الاول كجاءني زيد او عمرو وتارة يجب ان يكون عين الاول صدقا وان اختلفا مفهوما وذلك في عطف الخبر وعطف النعت
فالاول تارة يجب كونه جزء الاول وذلك في مسئلة حتى وتارة لا يجب ذلك واي حرف تفسير يجب كون المعطوف بها عين الاول
بالستة الاوائل اي فالاحرف الستة الاوائل قد ذكر باعتبار الحروف في الموضعين فاثبت الثاني العدد وقال الاوائل اذ هو جمع الاول و
لو قال فالست الاول صح باعتبار الكلمات ولو قال فالستة الاول او الست الاوائل صح ايضا ولا يخفى الوجه والمراد بهذه الستة الواو
والفاء وثم وحتى وام واو تشرك بين التابع والمتبوع لفظا ومعنى واكثر النحويين يجعل ام واو مشتركين في اللفظ فان ما بعدهما تابع لما
قبلهما في اعرابه لا في المعنى فان كلا منهما لاحد الشيئين او الاشياء والتشريك في المعنى يقتضي ثبوت ذلك لهما جميعا وليس كذلك قال المصنف
والصحيح انهما يشتركان في اللفظ والمعنى ما لم يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو احد المذكورين
وهو غير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو
بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من شك وتخيير وغيرهما
وتشرك بل ولا لفظا لا معنى نحو قام زيد لا عمرو وما قام زيد بل عمرو ولم يذكر لكن لانه لم يرها عاطفة كما تقدم وكذا ام واو ان اقتضيا
اضرابا يشتركان لفظا لا معنى وقضية هذا الكلام انهما عاطفتان مع اقتضائهما الاضراب وسياتي الكلام في ذلك ان شاء الله تعالى
وتنفرد الواو بكون متبوعها في الحكم محتملا للمعية برجحان اي بالكثرة ولهذا كان راجحا على بقية الاحتمالات نحو فانجيناه واصحاب
السفينة وللتاخر بكثرة نحو واوحينا الى ابرهيم واسمعيل الاية وللتقدم بقلة نحو نوحي اليك والى الذين من قبلك وهذا التفصيل لا يعرف لغير
المصنف والمعروف من كلامهم ان الواو للجمع المطلق ولمطلق الجمع من غير ترتيب ولا معية فاذا قلت جاء زيد وعمرو احتمل الفعل ان
يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلاث احتمالات عقلية لا
دليل في الواو على واحد منها وهذا مذهب جميع البصريين والكوفيين فيما نقله بعضهم ومرادهم بالجمع هنا ان لا تكون لاحد الشيئين او
الاشياء كما كانت او وام وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في زمان او مكان ونقل عن قطرب والربعي والفراء وابي عمر الزاهد و
هشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو تقاتل
زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول نحو يجري وادكر ونحو نموت ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لما تناقض
قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القضية واحدة ثم الواو
مرة تجمع وتشرك الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعل فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد
اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو
قاعد وما يتخيل من انه لا فائدة في الاتيان في الجمل بالواو لانها لو لم تجئ لعلم حصول مضموني الجملتين يندفع بان فائدة الواو في مثل

النص على حصول الامرين معا وبدون الاتيان بهالم يكن النص على ذلك حاصلا بل كان حصولهما ظاهرا مع احتمال كون احد الامرين حاصلا
او الثاني وحده بان يكون الاول غلطا وان كان احتمال كل واحد من هذين الامرين مرجوحا فارتفع بالواو وصار نصا في المقصود وقد
تخرج الواو عن اصلها فترد عاطفة في اللفظ دون المعنى ومعناها معنى الباء نحو قمت شعرك وشعره على احد الاحتمالات وبعت الشاء
شاة ودرهما وفي كتاب اللباب لابن سيويه قال في هذا المثال ان الواو بمعنى الباء قال هذا القائل وخروج الواو هنا عن اصلها كخروج الهمزة
وام الى التسوية وايضا وانتهما الى الاختصاص المسئلة تستثنى من قولنا ان الواو تقتضي التشريك في اللفظ والمعنى وكذلك اذا قيل بان الواو
تاتي بمعنى او يستثنى ذلك ايضا وانظر ما العامل اذن في درهما النصب من قولنا بعت الشاء شاة ودرهما وتنفرد ايضا الواو عن غيرها
من احرف العطف بعدم الاستغناء عنها في عطف ما لا يستغنى عنه نحو اختصم زيد وعمرو وتقاتل بكر وخالد وهذان زيد وعمرو وهذا
من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب كما مر ومن ذلك جلست بين يدي زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي يقول في قول امرئ القيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ❊ بسقط اللوى بين الدخول فحومل ❊ الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير
بين اماكن الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين والعمرين ويرد على دعوى المصنف ان هذا الحكم تنفرد به الواو وام المتصلة
في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنها فتشارك الواو في ذلك فلا تثبت دعوى الانفراد وهو المطلوب ويجوز
ان يعطف بها بعض متبوعها تفصيلا وهذا هو المراد بعطف الخاص على العام نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ونحو
من شر ما خلق ومن شر غاسق اذا وقب ومثل الشارح لذلك تبعا لغيره بقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكائيل قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص وفيه نظر لان المعطوفات اذا اجتمعت فاما ان يقول كلها معطوف على
الاول فقوله وجبريل معطوف على لفظ الجلالة وان كان كل واحد معطوفا على ما قبله فيكون جبريل معطوفا على رسله والظاهر ان المراد
بهم الرسل من بني ادم لعطفهم على الملائكة فليس منه والتحقيق ان يقال فيه هو من عطف الخاص بعد العام او من ذكر الخاص بعد ذكر
العام قلت التردد في مسئلة العطف انما هو عند الاحتمال والا فلا خلاف في اية الم السجدة وهي قوله تعالى الذي احسن كل شيء خلقه وبدا
خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ان سواه معطوف على بدا لا على جعل واذا كان كذلك فلنا
ان اية سورة البقرة فيها عطف خاص اجتمع فيه الوصفان كجبريل وصدق الملك وحده على من ليس برسول من الملائكة كرضوان
وصدق الرسول وحده على من هو رسول من الادميين كمحمد صلوات الله وسلامه عليه ومحل الشاهد على ما نحن بصدده قوله وجبريل
وميكال فانهما معطوفان على ملائكته وان كان ابعد لا على رسله وان كان اقرب لئلا يقتضي ذلك تفضيلهما على الانبياء عليهم الصلوة والسلام
ونظيره في العطف على البعيد اية السجدة كما قررناه نظير الجواب عن اشكال وفي الكشاف تفسير سورة يوسف انه اخر الشمس والقمر ليعطفهما على
الكواكب بيانا لفضلهما واظهارا لشرفهما على سائر الطوالع كما اخر ذلك ذكر جبريل وميكائيل بعد ذكر الملائكة لذلك ويجوز ان يكون الواو بمعنى
مع يريد الزمخشري فيصير المعنى الى تعظيم المؤخر وجعله اصلا وتاخير المقدم وجعله تبعا كما يقول رايت زيدا مع الامير ولا تقول رايت الامير
مع زيد وهذا الفصل من كلامه منتقد اما اولا فمقتضاه ان الشمس والقمر يخلان في الكواكب وليس هو ظاهر اللغة على ما صرح به
بعضهم ومن ثم شبه الاية باية الملائكة وجبريل وميكائيل ثم لو سلم دخول الشمس والقمر في مسمى الكواكب لما دخلا في الاية لان الكواكب
فيها غير عامة وانما ذكر احد عشر كوكبا غير الشمس والقمر بعد دخولهما وكان الاحد عشر فاين العموم اذن واين الخصوص قال ابن المنير ومما
زلنا ننتقد على من يعد من هذا المعنى قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان فان الفاكهة هنا نكرة في الاثبات فلا عموم فيها البتة
فليست الاية اذن من عطف الخاص على العام حتى ان الزمخشري بهذه فظم الوادي على القرى قلت بعض الاصوليين صرح بان
النكرة في سياق الامتنان للعموم وان كانت في الاثبات وعليه يمشي القول بان اية الرحمن من عطف الخاص على العام واما ثانيا فان
دعوى الزمخشري جواز كون الواو بمعنى مع في اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر مبنية على صحة جعل عمرا في مثل قولك ضربت زيدا

وعمراً مفعولا معه وهو محل نزاع كما عرفته في بابه وتنفرد الواو ايضا بجواز ان يعطف بها عامل مضمر على عامل ظاهر يجمعهما معنى واحد كقول الشاعر ۞ اذا ما الغانيات برزن يوما ۞ وزججن الحواجب والعيونا ۞ اى وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولولا هذا القيد لورد انشرته بل رهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا وظاهر كلامه ان العطف فيما ذكر من عطف المفردات وانما هو من عطف الجمل وتنفرد الواو ايضا باشياء لم يذكرها المصنف منها اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا ومنها اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله ومنها عطف المفرد السببى على الاجنبى عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه ونحو قام زيد وعمرو وغلامه وقولك فى باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه ومنها عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون قال ابن هشام قلت انما يكون هذا عند ارادة وقوع العقد والنيف دفعة واحدة او غير دفعة مع عدم ارادة الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين او ثلاثة ثم عشرين اذا قصد التعقيب او المهلة فثبت بذلك ان الواو لا تنفرد بعطف العقد على النيف دائما كما هو ظاهر اطلاقه ومنها عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله ۞ بكيت وما بكى رجل حزين ۞ على ربعين مسلوب وبال ۞ ومنها عطف ما حقه التثنية او الجمع كقول الفرزدق ۞ ان الرزية لا رزية مثلها ۞ فقدان مثل محمد ومحمد ۞ ومنها عطف الشئ على مرادفه نحو لا ترى فيها عوجا ولا امتا وقوله عليه الصلوة والسلم ليلنى منكم اولوا الاحلام والنهى وذلك ان تقدير الاحلام هنا جمع حلم بضمتين فالمعنى ليلنى البالغون العقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قد ياتى فى او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما هكذا فى مغنى اللبيب لابن هشام رحمه الله وان عطفت الواو على منفى غير مستثنى احترازا من نحو قام القوم الا زيدا وعمرا فان الواو فيه عاطفة على منفى فى المعنى ولا تدخل لا فى هذا الموضع لعدم الداعى اليه كما يظهر لك مما ياتى ولم تقصد المعية احترازا من نحو ما قام زيد وعمرو مع ارادة المعية وانتفاء قيامهما وليتها لا موكدة للنفى السابق نحو وما اموالكم ولا اولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى ولا هذه مع كونها موكدة يستفاد بها النص على نفى الفعل عن المتعاطفين فى حالتى الاجتماع والافتراق ولو تركت لاحتمل نفى الفعل فى حالة الاجتماع لا فى حالة الافتراق فعلم انهم يطلقون الزائد على ما يكون دخوله مؤثرا المعنى يفوت بعدم دخوله وله نظائر وقد تليها لا ان امنت غير مفيدة للمعنى المتقدم ان امن اللبس نحو وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زائدة لامن اللبس وهو ظاهر ويقال فى ثم فم بابدال الثاء فاء كقولهم فى جدث جدف وثمت بالحاق تاء ساكنة باخره وثمت بالحاق التاء فى اخره محركة وتشركها الفاء فى الترتيب فعلم ان كلا منهما مفيد للترتيب وخالف قوم فى اقتضائها اياه وسياق الكلام على ذلك وتنفرد ثم عن الفاء المشاركة لها فى الترتيب بالمهلة فتكون الفاء للترتيب بلا مهلة وهو معنى قولهم الفاء للتعقيب وهو فى كل شئ بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم فى البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدا بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء نظرا الى انه لا فاصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار وتنفرد الفاء العاطفة جملة نحو فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه فوكزه موسى فقضى عليه او صفة نحو لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم بالتسبيب كما مثلنا غالبا وقد تجئ فى ذلك لمجرد الترتيب من غير سببية نحو فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه اليهم ونحو لقد كنت فى غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فاقبلت امراته فى صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشرى فى تفسير سورة الصافات للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها فى الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالايب اى الذى صبح فغنم فاب والثانى ان تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الافضل فالاكمل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها فى ذلك نحو يرحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة قاله مع بقية الشعر فى جواب

لحارث بن همام الشيباني حين قال: ايابن زيابة ان تلقني: لا تلقني في النعم العازب: اي احرم ابي من اجل هذا الرجل فيما حصل له من المراد ولا نصاف بهذه الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التهكم يعني انه لم يحصل له تلك الاوصاف في الصابح المغير صباحا وبعده والله لولا فتنة لاب سيفا نامع الغالب الا عمى فالنعت لادعاء ظهور الغلبة والبيت مع انه ومعناه على ما ذكرنا مذكور في الشرح يغلط فيه فيقال زيابة هو الشاعر يظهر اللهف والحزن لاجل الحادث وسببه او زيابة اسم ابي المهجو او الممدوح والحارث اسمه كذا في حاشية التفتازاني على الكشاف وانظر تفاوت ما بين الافضل والاكمل وكذا ما بين الاحسن والاجل وقد يكون معها اي مع الفاء مهلة كما في قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما فالفاء في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لما بين معطوفاتها وما قبلها من المهلة والتراخي وقد تقدم ان التعقيب لاينافيه كون الثاني واقعا بعد الاول بزمن طويل اذا لم يكن ثم فاصل واعتبار ذلك في الاية ممكن فتكون الفاء فيها للتعقيب على الاصل وتنفرد الفاء ايضا بعطف مفصل على مجمل متحد به معنى فيكون الترتيب ذكريا لا معنويا نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه وينبغي ان يكون ذلك على احد القولين من معاد الضمير من قوله عنها وهو القول بانه الجنة واما على القول بانه الشجرة فتكون الفاء للترتيب المعنوي ونحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو فنادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه وغسل رجليه وانما كان كذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال وقد تكون الفاء للترتيب الذكري في غير ذلك فتفيد في عطف الجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمون ما دخلت عليه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جريان ذكره وتنفرد بتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب او صفة نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو او خبر كقوله: وانسان عيني يحسر الماء تارة: فيبدو وتارات يجم فيغرق: ففي هذه المواضع اكتفى من الجملتين بضمير واحد للربط مع ان القياس يقتضي ان يكون في كل جملة ضمير يربطها لكن السببية التي افادتها الفاء نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفي منهما بضمير واحد كما يكتفى به من الجملة الواحدة وقال ابو البقاء العكبري في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الاصل فهي تصبح والضمير للقصة وتصبح خبر او تصبح بمعنى اصبحت وهو معطوف على انزل فلا محل له اذن هذا كلامه قال ابن هشام وفيه اشكالان احدهما انه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول انه قدر الكلام مستانفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدا كما قالوا في وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وانت تشرب وذلك اما لقصدهم ايضاح الاستيناف واما لانه لا يستانف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب الثاني ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي منهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل واحد منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب ان يدعى ان الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه ويكون ذكر ابي البقاء للعطف نحوزا او سهوا هذا كله كلام ابن هشام وظاهر كلام المصنف يقتضي ان الفاء فيما ذكر لم تخرج عن العطف وقد تقع الفاء موقع ثم فيكون للترتيب مع المهلة كالايتين اللتين تقدمت تلاوتهما الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة الى اخرها وقد مر تخريجهما على وجه تبقى معه الفاء على اصلها فتنبه وقد تخرج الفاء عن افادة الترتيب اصلا فتجيء بمعنى الواو كقوله بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقد سبق انه على معنى بين اماكن الدخول فاماكن حومل فالفاء بمعناها كما في جلست بين العلماء فالزهاد

وذهب بعضهم الى ان الفاء في ذلك بمعنى الى والمعنى بين اماكن الدخول فحومل قال ابن هشام وكون الفاء بمنزلة الى غريب
[illegible] يجئ عكسه في نحو قوله ؛ وانت التي حببت شغبا الى بدا ؛ الى واوطاني بلاد سواهما ؛ اذ المعنى شغبا فبدا وهما
موضعان ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده حللت بهذا حلة ثم حلة ؛ بهذا فطاب الواديان كلاهما ؛ وهذا معنى غريب لاني لم
ار من ذكره الى هنا كلامه قلت وقد تعقبته في الحاشية التي كتبتها عليه بانا لا نسلم ارادة الترتيب في البيت الاول لاحتمال ان تكون
الى فيه للمعية كما يقول الكوفيون او باقية على معناها المشهور متعلقة بمحذوف لم نقل بقولهم والمعنى وانت التي حببت شغبا
مع بدا او مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على ارادة الترتيب في الاول اذ حلولها باحد المكانين بعد حلولها بالاخر لا يقتضي ان
المكان الاول حبب اليه اولا بسبب حلولها فيه وان الثاني حبب اليه بعد ذلك بحلولها به اذ من الجائز ان يكون حبه للمكانين
حصل في ان واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب لم يدل على حمل ان الى في البيت الاول
بمعنى الفاء لان الترتيب الواقع في البيت الثاني انما هو بثم لا بالفاء وبدا بباء موحدة فدال مهملة على وزن قفا وعصا موضع بين
مكة والشام وشغب منهل بين طريق مصر والشام كذا قال ابو عبيد البكري في معجمه في مادة الباء مع الدال وقال في مادة الشين
والغين المعجمتين شغب بفتح اوله واسكان ثانيه بعده باء معجمة بواحدة موضع تقدم ذكره وتحديده في رسم بدا وهو قرب الزهري
الفقيه وحديث ان ابن ابي اويس قال خرج عبد الله بن الشايب المخزومي نحو اليمن ومعه ابنه فنزلا على عدانها فقال عبد الله بن
الشايب فلما علوا شغبا تبينت انه ؛ تقطع من اهل الحجاز علائقي ؛ فقال ابنه ؛ فلا زلن حسرى ظلعا لم رحلتنا ؛ الى بلد ناء
قليل الاصادق ؛ فقال ابوه امه طالق ان تعديا او تبيتا الاعلى هذا البيت قال الشارح وذهب الجرمي الى ان الفاء تكون للترتيب
الا في الاماكن والمطر نحو بين الدخول فحومل ومطرنا مكان كذا فمكان كذا وقد تقع ثم موقعها اي موقع الفاء كقوله ؛ كهز الرديني تحت
العجاج ؛ جرى في الانابيب ثم اضطرب ؛ اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح تعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه وقد يحكم على الفاء
والواو بالزيادة وفاقا للاخفش وكما في قول الشاعر ؛ وقائلة خولان فانكح فتاتهم ؛ واكرومة الحيين خلو كما هيا ؛ وقول الاخر ؛ ارواح
مودع ام بكور ؛ انت فانظر لاي ذاك تصير ؛ وقيد الفراء والاعلم وجماعة جواز الزيادة في خبر المبتدا بكونه امرا كما في هذين البيتين
او نهيا نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا يعني البصريين كقوله ؛ لا تجزعي ان منفسا اهلكته ؛ اذا
هلكت فعند ذلك فاجزعي ؛ والمنقول عن سيبويه انه لا يثبت زيادة الفاء اصلا واما زيادة الواو فكقوله ؛ ولقد رمقتك
في المجالس كلها ؛ فاذا وانت تعين من يبغيني ؛ وكقول الاخر ؛ فما بال من اسعى لاجبر عظمه ؛ حفاظا وينوي من سفاهته كسري حفاظا
مصدر حافظ تقول حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا رقبته قلت ويمكن ان تكون الواو في هذا عاطفة والمعطوف عليه
حذف لدلالة عليه اي فما بال من اسعى لجبره مراقبة لحال الرحم امرى وينوي كسري فيما ملني بالضد من معاملتي له فاراف بمصلحته
ويصلني واجبره ويريد كسري وحمل على الزيادة حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى وقيل هي عاطفة والزايدة الواو
في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف اي كان كيت وكيت وكذا البحث في فلما اسلما وتله للجبين وناديناه
الاولى اوالثانية زائدة على القول الاول وهما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني وقد تقع ثم في عطف المقدم
بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ كقول الشاعر ؛ ان من ساد ثم ساد ابوه ؛ ثم قد ساد قبل ذلك جده ؛ وكما في قولك اعجبني
ما صنعت اليوم امس اعجب حكاه الفراء وعند البعض الحكم الترتيب عليها في الجملة واخراجها عن اقتضاء المهلة اذ لا تراخي بين الاخبارين
على ان من النحاة خالف في اقتضاء ثم للترتيب تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا
خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم
اتينا موسى الكتاب وبيت السيادة الذي انشدناه واجيب عن الاية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطف على محذوف

اى من نفس واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها الثانى ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اى من نفس توحدت اى انفردت
ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا من قصيراه الرابع ان خلق حوا من ادم لما لم تجر
عادة بمثله جئ بثم ايذانا بترتيبه وتراخيه فى الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار
لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اى ثم اخبرك ان الذى صنعته امس اعجب
قال ابن هشام والاجوبة السابقة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخى من
الاخبارين ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الاية الاخيرة والبيت قلت يريد ان اعتبار الترتيب فى الاخبار فيهما
ممكن ووجهه فى البيت ان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص به من سيادة
ابيه وكذا سيادة الاب بالنسبة الى الجد ثم قد يقال يجيب عن الاية الاولى ايضا بان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية واجاب
ابن عصفور عن البيت بان الجد اتاه السودد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومى قالوا ابو الصقر من شيبان قلت
لهم كلا لعمرى ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذوى شرف كما علت برسول الله عدنان ولم يتعرض المصنف الى زيادة
ثم وقد قال بها الاخفش والكوفيون وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا
ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا
وخرجت الاية على حذف الجواب اى لجاؤا الى الله واستغفروه ثم تاب عليهم والبيت على زيادة الفاء فان قلت اللازم زيادة احد
الحرفين فلم تعينت الفاء للزيادة قلت لانه قد عهد زيادتها ولم يعهد زيادة ثم فصل فى الكلام على العطف
بحتى وام واو وبل ولا والكلام على اما ولكن المعطوف بحتى بعض متبوعه نحو قدم الحاج حتى المشاة فيما التابع فيه بعض من المتبوع الذى
هو جمع ونحو اكلت السمكة حتى راسها فيما التابع فيه جزء من متبوعه الذى هو كل او كبعضه نحو اعجبتنى الجارية حتى حديثها ويمتنع
ان يقول حتى ولدها وضابطه ان حتى العاطفة تدخل حيث يدخل الاستثنا وتمتنع حيث يمتنع ولا يرد عليه قول الشاعر
القى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها بنصب النعل على ان حتى عاطفة مع ان الاستثناء غير متات اذ لا يستثنى
النعل الا الصحيفة والزاد لان الصحيفة القى والزاد فى معنى القى ما يثقله ولا استثناء بهذا الاعتبار صحيح وغاية له فى زيادة نحو
مات الناس حتى الانبياء او نقص نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمع الامران فى قول الشاعر قهرناكم حتى الكماة فانكم
لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا وقوله مفيد ذكرها صفة لغاية واخرج بذلك نحو صمت الايام حتى يوما واكرمت القوم حتى
رجلا وهذا خارج بقوله غاية فلا حاجة الى زيادة هذا القيد وان عطفت حتى على مجرور لزم اعادة الجار ذكر ذلك ابن الخباز
واطلقه والمصنف قيد ذلك بقوله ما لم يتعين العطف وانما لزم اعادة الجار فرقا بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد اذا
تعين العطف لم يلزم اعادة الجار لانتفاء مقتضيه نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقول الشاعر جود يمناك فاض فى الخلق حتى
بائس دان بالاساءة دينا كذا قال المصنف وهو حسن ورده ابو حيان وقال هى فى المثال جارة اولا يشترط فى تالى الجارة ان يكون
بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا اعجبتنى الجارية حتى ابنها فلا وهى فى البيت محتملة قال ابن هشام واقول ان شرط
الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك فى باب حروف الجر واقره ابو حيان عليه ولا
يلزم من امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها قال ويظهر لى ان الذى لحظ ابن مالك
ان الموضع الذى يصح ان تحل فيه محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت
فى الشهر حتى فى اخره بخلاف المثال والبيت السابقين وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة ثم اعلم
ان العطف بحتى قليل واهل الكوفة ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على

ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل ولا تقتضي ترتيبا على الاصح من القولين وقد صرح ابن الحاجب بان حتى مثل ثم
تقتضي الترتيب والمهلة قال الجزولي والمهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
قال الرضي فالذي يدعي ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او الضعف على سائر
اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله
كل اب لي حتى ادم وقد في اثناء تعلقه بتلك الاجزاء كموت الناس حتى الانبياء والمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها بل
المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهابا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء ومن الاقوى الى الاضعف كما في قدم
الحاج حتى المشاة وام قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هي المسبوقة بهمزة صالحة موضعها لاي نحو اقام زيد ام عمرو والمعنى
اي المذكورين قام فقد لاح لك ان ايا لا تقع في موضع الهمزة فقط بل تقع في موضع الهمزة وام جميعا ففي كلامه مناقشة ويدل
على ان ام مع الهمزة تقدر باي ابدال ايما في خبر ام والهمزة من اي تقول ايهم ضربت ازيدا ام عمرا وفي كلام المصنف مناقشة
اخرى وهو ان تعريفه للمتصلة غير جامع لخروج ام الواقعة بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت فان ام فيه
متصلة قطعا وليست مسبوقة بهمزة يصلح موضعها لاي اذ ان ايا لا تخرج عن الاستفهام ولا استفهام مع ثم بل الكلام خبر محض
التسوية م
والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين احدهما ان تتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر
لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا الثاني ان تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت
في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر والاتصال بين السابق واللاحق فاطلق عليها هذا اللفظ باعتبار
متعاطفيها المتصلين فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وبعضهم يقول سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا
في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي وربما يتخيل ان اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه
الاول لان الاتصال على هذا الوجه راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة
التسوية فيترجح الوجه الاول لشموله للنوعين وليس المراد من همزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها بل كما تقع
بعد ما تقع بعدها ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن والضابط انها الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها مع همزة
الداخلة عليها نحو سواء عليهم استغفرت ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه
وما ابالي بقيامك وقعودك قال المصنف في الشرح وخرج بالشرط المذكور يعني كون ام مسبوقة بالهمزة الموصوفة بما ذكر اربعة
امور احدها ما تقدمتها همزة يصلح في موضعها النفي نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها الاية والثاني ما معنى
الكلام الذي هو فيه التقرير نحو افي قلوبهم مرض ام ارتابوا الاية والثالث ان لا يتقدمها استفهام البتة نحو ام يقولون
افتريه والرابع ان يتقدمها استفهام بغير الهمزة قال ابو حيان والحاصل ان الصور اربع صورتان معهما همزة وصورتان
ليس معهما همزة ومعنى قوله التقرير ان يكون مضمون الجملة ثابتا عكس المسالة التي قبلها فان مضمونها منفي فالتقرير هنا التثبيت اي
جعل الشيء ثابتا مستقرا لا تقرير المخاطب قلت وقد وقع للمصنف في التوضيح حيث تكلم على قوله صلى الله عليه وسلم لجابر بن
عبد الله هل تزوجت بكرا ام ثيبا ما نصه وفيه شاهد على ان هل قد تقع موقع الاستفهام الهمزة المستفهم بها عن التعيين
فتكون ام بعدها متصلة لا منقطعة لان استفهام النبي صلى الله عليه وسلم جابرا لم يكن الا بعد علمه بتزوجه اما بكرا واما
ثيبا فطلب منه الاعلام بالتعيين كما كان يطلبه باي فالموضع اذن موضع الهمزة لكن استغنى عنها بهل وثبت بذلك ان ام
المتصلة قد تقع بعد هل كما تقع بعد الهمزة انتهى فيرد عليه ذلك هنا على ان لقائل ان يقول لا نسلم انها في الحديث متصلة لجواز
ان تكون منقطعة وثيبا مفعول بفعل محذوف فاستفهم اولا ثم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل اتزوجت ثيبا وربما

حذفت الهمزة ونويت كقول الشاعر ؛ واصبحت فيهم آمنا لا كمعشر ؛ اتوني وقالوا من ربيعة ام مضر ؛ وقول الاخر ؛ لعمرك
ما ادرى وان كنت داريا ؛ بسبع رمين الجمر ام بثماني ؛ وقول الاخطل ؛ كذبتك عينك ام رايت بواسط ؛ غلس الظلام
من الرباب خيالا ؛ وقول الاخر ؛ لعمرك ما ادرى وان كنت داريا ؛ شعيث ابن سهم ام شعيث بن منقر ؛ قال ابن هشام
وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا سواء كان كذا وكذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا وكذا والصواب العطف في
الاول بام وفي الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء على قمت ام قعدت ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن
قرا من طريق الزعفراني اولم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان انتهى كلام ابن هشام وكتبت عليه في الحاشية كلاما اورده هنا
بحروفه لما فيه من الفوائد فاقول قال السيرافي في شرح الكتاب ما نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها
كقولك سواء على اقمت ام قعدت واذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان لك عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء على
قمت او قعدت انتهى قلت هذا نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقرا ابن
محيصن التي ليس فيها همزة فجميع ذلك موجه لا خطأ فيه ولا شذوذ بناء على هذا النص فان قلت فما وجه العطف باو والتسوية تاباه
لانها تقتضي شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين او الاشياء قلت وجهه السيرافي بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء
على قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدا فليس التقدير قيامك او قعودك
سواء او سواء على قيامك او قعودك بل سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي
بمثل ذلك فقال ويجوز بعد سواء ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت و
انشد قول الشاعر ؛ ولست ابالي بعد آل مطرف ؛ حتوف المنايا اكثرت او اقلت ؛ وحكى الرضي ايضا ان ابا على الفارسي قال لا يجوز
او بعد سواء فلا يقال سواء على قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احد الامرين وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدا
والوجه ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط انتهى قلت فيه مسامحة من جهة قوله ساد مسد جواب الشرط
وقع صفة للمبتدا المحذوف وليس كذلك فان الساد هو مجموع الجملة الاسمية كما مر ثم العجب من ايراد المصنف اعني ابن هشام قول
الفقهاء سواء كان او كذا في العطف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والفرض ان لا همزة في شيء من ذلك وكانه توهم ان الهمزة
لازمة بعد كلمة سواء في الاولى من الجملتين الواقعتين بعدها فقدرها اذا لم تكن مذكورة وتوصل الى تخطئة الفقهاء
وغيرهم وهذا مندفع بما تقدم واما قراءة ابن محيصن التي نسبها الى كامل الهذلي وهي سواء عليهم انذرتهم او لم تنذرهم بهمزة واحدة
وباو كما دل عليه مجموع كلامه في الالف المفردة فهنا توجيهها في العربية صحيح على ما قال السيرافي ولا يتاتى حينئذ الاستشهاد بهذه
الاية القراءة على حذف الهمزة كما سبق في اول الكتاب واما تخطئة الفقهاء في قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب ان
فيه العطف بالواو فمبني على ان المبين هو الامران جميعا وهو ممنوع بل المبين او قبلها والاقل هو احدهما فجاز العطف باو بل تعين
والحالة هذه انتهى ما في الحاشية والمنقطعة ما سواها اي ما سوى المتصلة فيكون المراد بها التي لم يسبق بهمزة صالح موضعها لاي
وذلك صادق بصور احداها ان لا تسبق باداة الاستفهام اصلا بل تكون مسبوقة بالخبر المحض نحو الم ذلك الكتاب لا ريب فيه
من رب العالمين ام يقولون افتراه الثانية ان يسبق باداة استفهام غير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات
والنور الثالث ان يسبق بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة
حرف النفي لكن هذه الصورة تشمل مثل قولك سواء على اقمت ام قعدت اذ الهمزة فيها لغير الاستفهام مع ان فيه متصلة فيرد
ذلك على تعريف المنقطعة طردا كما ورد على تعريف المتصلة عكسا الرابعة ان تسبق بهمزة الاستفهام لا يصلح موضعها لاي كما اذا

قلت

قلت ازيد عندك قاصدا للاستفهام عن كون زيد عند المخاطب ثم اضربت عن ذلك مستفهما عن كون عمرو عنده فقلت ام عندك عمرو
فلا تكون ام في هذه الصورة متصلة لانها وان سبقها استفهام بالهمزة لكن الموضع ليس بصالح لاي وصلاحيته لذلك شرط في الاتصال
وتقتضي اضرابا مع استفهام طلبي كقولهم انها لابل ام شاة التقدير بل اهي شاة او انكاري نحو ام له البنات ولكم البنون اذ لو قدرت للاضراب
المحض لزم المحال فيقدر له استفهام الانكاري لمناسبته للمقام وقد ونه فتكون للاضراب المجرد ولا استفهام هنا البتة قال الفرا
يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت قال ابن هشام ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل
والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك قلت وفي كتاب سيبويه في باب بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم
تدخل على الالف ما نصه قلت فما بال ام تدخلن عليهن وهي بمنزلة الالف فقال ان ام انما تجي هاهنا بمنزلة لا بل للتحول من الشي الى
الشي والالف لا تجي ابدا الا مستقبلة فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا الى ام اذا كانت لترك شي الى شي لانهم لو تركوها
فلم يذكروها لم يتبين المعنى انتهى بحروفه وفيه دليل واضح على ان ام اذا دخلت على اداة استفهام نحو ام ماذا كنتم تعملون تكون
لمجرد الاضراب كما يقول الكوفيون فليس الامر كما نقله ابن الشجري عن جميع البصريين ثم حكى ابن هشام عنه انه استظهر مذهب
الكوفيين اذ المعنى في ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام قلت اما الحقيقي فصحيح ولكن لا نسلم انها لمجرد الاضراب لجواز ان يقدر معها
همزة للانكار التوبيخي فيقتضي ان ما بعدها واقع وهو جعلهم لله شركاء وان الذم متوجه اليهم بسبب ذلك ففيه مع الاخبار بالزامهم
افادة توبيخهم فيكون هذا اولى من جعلها هنا لمجرد الاضراب كما يفهم من كلامه ثم قال حاكيا عنه في استظهار المذهب الكوفي ولانه
يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو ام ماذا كنتم تعملون امن هذا الذي هو جند لكم
وقوله: اني جزوا عامرا سوا بفعلهم : ام كيف يجزونني السوآى من الحسن : ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به : رئمان انف اذا
ما ضن باللبن : وعطفها اي عطف ام المنقطعة المفرد قليل سمع من كلامهم ان هناك لابلا ام شاء وغالب حوالها ان تكون
عاطفة للجمل وابن جني والمغاربة يقولون ان ام المنقطعة ليست للعطف اصلا لا في مفرد ولا في جملة وكان ينبغي للمصنف
ان ينبه هنا على ان القول بانها تاتي لعطف المفرد قليلا من اختياراته فان ذلك لا يؤثر عن نحوي غيره فيما نعلمه وقد قال ابن
هشام ان القول بذلك خرق لاجماع النحويين وانه لا دليل فيما استند اليه من قول بعض العرب ان هنا لابلا ام شاء لاحتمال
تقدير الناصب اي ام ارى شاة وتشنيعه بخرق الاجماع يسهل خطبه اذا وقفت على ما سنذكره قال الشيخ بهاء الدين السبكي في
شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي نقل بعض العلماء ان الاجماع على اعتبار الاجماع في الامور اللغوية مثل كون الواو للجمع المطلق وهذا
الاشكال فيه اذا صدر من المجتهدين اما اجماع النحاة الذين عليهم المعول في علم العربية ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد لعدم تحصيلهم بقية
ادواته فالقياس ان اجماعهم لا يعتبر وفيه نظر وقد رايت في الخصائص لابن جني اعلم ان اجماع اهل البلدين انما يكون حجة اذا
اعطاك خصمك يده ان لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص فاما اذا لم يعطك يده بذلك فلا يكون اجماعهم حجة وذلك انه
لم يرد ممن يطاع امره في قران ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم امتي لا تجتمع
على ضلالة وانما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة كان خليل نفسه الا انا لا نسمح بمخالفة
الجماعة التي طال بحثها ثم قال ومما جاز فيه مخالفة الاجماع انه منذ بدي هذا العلم والى هذا الوقت وهم يقولون في هذا جحر ضب خرب
انه من الغلط والشذ وذ بمكان واما انا فعندي ان في القران العظيم من هذا ما ينيف على الف موضع وذلك انه ليس الا على حذف
المضاف والاصل خرب جحره فوصف الضب بالخراب المسند الى جحره كقولك مررت برجل قائم ابوه ثم حذف المضاف واسند المضاف
اليه عنه فارتفع واستتر في الصفة ثم قال الشيخ بهاء الدين فان قلت عن المجتهدين على اهل اللغة فكيف لا يرجع اليهم قلت
لا شك ان طائفة المجتهدين ترجع اليهم وتبني الاحكام الشرعية على قولهم لكنا لا نسميه اجماعا يمتنع مخالفته بل هم نقلة يرجع

اليهم اذا كانوا من اهل الرواية كما يرجع الى نقلة الحديث انتهى كلامه وقد عرّفنا ان جمال الدين بن هشام اثبت لا الى معنى لم يثبته غيره
لها وهو معنى فاء العطف واعترف هو بانه معنى غريب وانه لم يرَ غيره ذكره لها فهل خرق اجماع النحويين شيء غير هذا لانه عن
خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وفصل ام مما عطفت عليه نحو اذلك خير نزلا ام شجرة الزقوم أكثر من
وصلها نحو اقريب ام بعيد ما توعدون ومن ادعى امتناع وصلها او ضعفه فخطى لان دعواه مخالفة للاستعمال المقطوع بصحته
ولقول سيبويه والمحققين من اصحابه كذا قال المصنف بقي هنا بحث اخر وهو ان ابن الحاجب وجماعة منهم ابن هشام قالوا
في ام المتصلة انه يجب ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي الهمزة المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب
تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا ازيد قائم ام عمرو وان شئت اقائم ام قاعد زيد وفي كتاب سيبويه ما نصه
هذا باب ام اذا كان الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيد لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك
اذا اردت هذا المعنى فتقديم الاسم احسن لانك لا تسال عن اللقي وانما تسال عن احد الاسمين في هذه الحال فبدات بالاسم لانك تقصد
ان يبين اي الاسمين عنده وجعلت الاسم الاخر عديلا للاول فصار الذي لا تسال عنه بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان
جائزا حسنا هذا كلامه وهو نص في ان التقديم في مثله اولوي لا واجب كما قالوه واو للشك نحو لبثنا يوما او بعض يوم او تفريق
مجرد من شك وابهام وتخيير واما هذه الثلاثة فان كلا منها تفريقا مصحوبا بغيره ومثّل المصنف لذلك بقوله تعالى ان
يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو
الكلمة اسم وفعل وحرف وكقوله : وننصر مولانا ونعلم انه : كما الناس مجروم عليه وجارم : ومن مجيئه بها قوله وقالوا
لنا ثنتان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل قال ابن هشام ومجيء الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له
بل اثباته الاكثرية للواو يقتضي الثبوت في او بقلة وقد صرح بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لا بد من احدهما
فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ قلت المصنف لم يقل استعمال الواو في التقسيم اكثر وانما قال اجود ثم قوله ان اثبات
الاكثرية يقتضي الثبوت في الشيء الاخر بقلة غير صحيح بل انما يقتضي الثبوت بكثرة هذا وانا لم اتحقق الى الان الفرق بين التقسيم و
التفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى انا اذا وجدنا مدلول التقسيم ثابتا في محل قلنا يسوغ الاتيان بما شئت من
الواو ولكن استعمال الواو اجود فتامله او ابهام على المخاطب مع كون المتكلم عالما بالواقع من الامرين او الامور والتحقيق ان
او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء والشك والابهام وغيرهما مما ذكر في هذا المحل صفات المتكلم باو وليست من معاني
او بل المتكلم نفسه تارة يكون عالما بالواقع من الامرين ويكون غرضه تشكيك السامع فيكون تكلمه باو لكونه مبهما وتارة
يكون غير عالم به فياتي باو لكونه شاكا كما ان القائل جاءني احدهما يكون تكلمه بالاحد لما ذكرنا فلا يقول احد ان احدا موضوع
للدلالة على الشك او الابهام وان كان الذي يستعملها شاكا او مبهما وكذا الكلام في غيرها مما ذكروا او اضراب كبل فعن سيبويه
اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة للعامل نحو ما قام زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده انه قال في ولا
تطع منهم اثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال
الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن برهان وهو ظاهر كلام المصنف تاتي للاضراب مطلقا ولم يلتفتوا الى ذينك الشرطين احتجاجا
بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم : لم احص عدتهم الا بعداد : كانوا ثمانين او زادوا ثمانية : لولا رجاؤك قد قتلت اولادي
وقرائتهم الى ابي السمال او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بسكون الواو واختلف في فارسلناه الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء
بل يزيدون وهكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية قال الرضي وانما جاز الاضراب ببل في كلام الله تعالى لانه اخبر عنهم بانهم الف بناء
على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعدتهم وانهم يزيدون ثم اخبر تعالى بالتحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره بناء منهم

على ظاهر الحرف الذي دعلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وكانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو
اقرب وقال بعض الكوفيين او في قوله تعالى او يزيدون بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا راهم
الرائي يخير بين ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير
بين شيئين الواقع احدهما وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي او تخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقيل ما يمتنع فيه الجمع نحو
تزوج هندا او اختها وتمثيل العلماء رضي الله عنهم باتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع صحيح من جهة ان الجمع و
ان امكن فليس متعلقه الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة ولا الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن
فدية بل ان وقع الجمع وقعت واحدة منهن كفارة او فدية وكان الباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك وتعاقب او الواو في
الاباحة كثيرا نحو ولا يبدين زينتهن الا لبعولتهن او ابائهن او اباء بعولتهن او اخوانهن الاية وهذه العبارة توهم انها
في الاباحة قد لا تعاقب الواو وليس كذلك وانما حقه ان يقول وهي معاقبة للواو في الاباحة لزوما او قريبا منها في غيرها اما في عطف
مصاحب او مؤكد قال ابن هشام في المغني وزعم ابن مالك ان او التي للاباحة حالة في محل الواو وهذا مردود لانه لو قيل جالس الحسن
وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين
وقلده صاحب الايضاح البياني ولا نعرف هذه المقالة لنحوي هذا كلامه قلت بل هي معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح
الكتاب ما نصه ومما تقع فيه الواو واو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل انكر على ولده مجالسته ذوي الزيغ والريب و
اراد ان يعدل به الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة اهل الريب وجالس القراء والفقهاء واصحاب الحديث او قال جالس الفقهاء
او القراء او اصحاب الحديث فذلك كله بمعنى هذه عبارته ثم قوله لم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما مشكل فاي
عهدة على المخاطب مع ان الامر للاباحة لا الزام فيه ولا حرج فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك وانت اذا قلت جالس الحسن وابن سيرين
بالواو فهي للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة كانك قلت ابحت لك مجالستهما ومن ابيحت له المجالسة
لم تلزمه ولم يمتنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا انه يستوي طرفاه فعلا وتركا ولا حرج فيه فاذا
ابيح شيئان جاز له فيهما اربعة اوجه وكذلك المعنى اذا ذكرت او وكلامهم ينص على ذلك مع او وقد بينا انه مع الواو كذلك
لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحة والى هذا نحا ابن هشام في بعض تعاليقه و
تعاقب الواو في عطف المصاحب والمؤكد قليلا فالاول كقول الشاعر : قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم ... من بين ملجم مهره
او سافع : والثاني نحو ومن يكسب خطيئة او اثما وبعض يحمل الخطيئة على الصغيرة او الذنب الذي بين العبد وبين الله و
الاثم على الكبيرة او على مظالم العباد وتوافق او مجموع قولك ولا بعد النهي نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا او النفي نحو ولا
على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت ابائكم الاية وليس في كلام المصنف هذا تحقيق اذ ظاهره ان او في ذلك خرجت عن
اصلها وصارت بمعنى الواو ولا النافية والصواب خلاف هذا قال ابو البقاء في الاية الاولى او هنا عند سيبويه على بابها
وتفيد في النهي المنع من الجميع لانك اذا قلت جالس الحسن او ابن سيرين كان التقدير جالس احدهما فاذا نهى فقال لا تكلم
زيدا او عمرا فالتقدير لا تكلم احدهما فايهما كلمه كان احدهما فيكون ممنوعا منه فكذلك في الاية ويؤول المعنى الى تقدير ولا
تطع اثما ولا كفورا النهي بنصه او هنا للتفريق المجرد اذا الطلب السابق ليس للتخيير ولا الاباحة بل هو للتحريم واما او في الاية الاخرى
فانها للاباحة لان ليس عليكم جناح بمنزلة ابيح لكم ان تاكلوا او بمنزلة كلوا الذي يراد به الاباحة واو في ذلك للاباحة على زعمه
فكانه قيل من بيوتكم ومن بيوت ابائكم الى اخر الاية والمعنى مع اما بكسر الهمزة شك نحو جاء في اما زيد واما عمرو اذا لم تعلم الجائي
منهما او تخيير نحو اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنا اما ان تلقي واما ان نكون اول من القى او ابهام نحو واخرون

مرجون لامر الله اما ان يعذبهم واما ان يتوب عليهم ويقع عليه او اباحة نحو جالس اما الحسن واما ابن سيرين او تفريق مجرد من المعاني التي ذكرها واستشهد على ذلك بقوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا والظاهر ان انتصابهما على الحال من الهاء في هديناه والمعنى بينا له الطريق واوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما بين له والعمل ليس مقارنا للعامل وكذا الكفر فاحتيج الى الحكم بكون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا كفورا كقوله وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجازا وفتح همزتها لغة تميمية قال الشارح وهي لغة قيس واسد وانشد قطرب ‹ سأحمل نفسي على حالة ‹ فاما عليها واما لها ‹ بالفتح وقال الشاعر ‹ يلقحها اما شمال عرية ‹ واما صبا جنح العشي هبوب ‹ انشده ابن عصفور وغيره بفتح الهمزة من اما في الموضعين والشمال الريح التي تهب من ناحية القطب ويقال فيها شمل وشمل بسكون الميم وفتحها وشمال باسكان الميم وهمزة مفتوحة وشامل بالهمز ايضا مقلوب منه والصبا تقدمت وعرية على وزن فعيلة بالياء كعصية اي باردة وقرا ابو السمال اما شاكرا واما كفورا بفتح همزة اما قال الزمخشري وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوفيقنا واما كفورا فبسوء اختياره قلت وهذا يلزم عليه حذف جواب اما ولم اقف عليه لاحد غيره وقوله فبسوء اختياره اي ليس الا وهو مبني على قاعدة الاعتزال قال محشي الشيخ ناصر الدين ابن المنير رحمه الله واختيار هذه القراءة لاجل التقسيم لا يفيد فيجوز ان يكون المراد اما شاكرا فمثاب واما كفورا فمعاقب انتهى ويمكن ان تخرج قراءة ابي السمال هذه على ان تكون اما هذه هي التي يراد معها احد الشيئين او الاشياء كما انها كذلك في القراءة المشهورة لكن فتحت الهمزة على اللغة المحكية فيها اولا وقد تبدل ميمها اي ميم المفتوحة الهمزة لا ميم اما مطلقا بذلك قيده المصنف في شرحه والمراد ميمها الاولى ياء كقوله لا تفسدوا اباكم ايما لنا ايما لكم وقول الاخر يا ليتما امنا شالت نعامتها ‹ ايما الى جنة ايما الى نار ‹ شالت نعامتها كناية عن موتها يقال شالت نعامته اي هلك فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه وقد يستغنى عن اما الاولى بالثانية كقوله ‹ تلم بدار قد تقادم عهدها ‹ واما باموات الم خيالها ‹ اي اما بدار والزايقيه فيجيز زيد يقوم واما يقعد كما يجوز او يقعد وقد يستغنى باو عن واما كقراءة ابي وانا او اياكم لاما على هدى او في ضلال مبين وقول الشاعر فقلت لهن امشين اما نلاقه كما قال او تلفى النفوس فنعذرا قال الشارح ونحو هذا في الشعر كثير وربما استغني عنها اي عن واما بالا كقول المثقب العبدي ‹ فاما ان تكون اخي بحق ‹ فاعرف منك غثي من سميني ‹ والا فاطرحني و اتخذني ‹ عدوا اتقيك وتتقيني ‹ وربما استغني عن واو واما وهذا لا يرد الا مع تخفيف كلمة اما بالبدل كما في قوله ‹ ايما لنا ايما لكم ‹ ايما الى جنة ايما الى نار ‹ والاصل في اما ان اي مركبة مع ما وانما ترك الاتيان بما لانه معلوم ولئلا ينطق باللحن وليصح قوله وقد يستعمل اي هذا الاصل ويلزم من هذا ان لا يذكر بعدها ما اذ لا يجوز الاظهار وقوله اضطرارا يشير به الى قول الشاعر وقد كذبتك نفسك فاكذبنها ‹ فان جزعا وان اجمال صبر ‹ وقول الاخر ‹ سقته الرواعد من صيف ‹ وان من خريف فلن يعدما ‹ وما ذكره المصنف من اما في الاصل مركبة من ان وما هو مذهب سيبويه واستدل عليه بايراد ان كما ذكر وقيل هي بسيطة ولا دليل في البيتين لجواز كون ان فيهما شرطية والجواب محذوف والتقدير في البيت الاول وان كنت ذا جزع فلا تجزع وان كنت ذا اجمال صبر فاجمل والتقدير في البيت الثاني وان سقته من خريف فلن يعدم الري والمعطوف ببل مقرر اي محكوم فيما يراد به من ثبوت نحو بل تؤثرون الحيوة الدنيا او نفي نحو بل لا تكرمون اليتيم او نهي نحو لا تشتم زيدا بل لا تهن عمروا فما بعد بل مقرر على كل حال كذا قال المصنف وقضية كلامه ان بل تعطف الجمل كما تعطف المفردات كما تقدم له في ام والصحيح ان الداخلة على الجملة حرف ابتداء لا عاطفة وانها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد بعد تقرير نهي نحو ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون او نفي صريح راجع الى النهي والنفي اي نهي صريح كما تقدم او نفي صريح نحو ما قام زيد بل عمرو

او مؤول

او مؤول عطف على صريح فيرجع النهي والنفي ايضا فمثال النهي المؤول اغير الله تدعون الآية ومثال النفي المؤول لو يعلم الذين كفروا الآية او بعد ايجاب لمذكور موطأ به بعنوان هم الا كالانعام بل هم اضل فانه وطئ بالاول لوصفهم بالاضلية وذلك انهم شبهوا بالانعام في عدمهم الاهتداء ولكنهم اسوا حالا من الانعام اذ لهم حواس يتمكن بها من الاهتداء فالتشبيه الاول بالنسبة الى اصل الضلال والمذكور بعد بل بالنسبة الى صفة الضلال فان قيل السابق على بل نفي والكلام في الايجاب فالجواب ان النفي قد انتقض بالا فصار الكلام ايجابا فكانه قيل هم كالانعام بل هم اضل فان قيل الاول يفيد الحصر فكيف قيل بل هم اضل فالجواب ان الحصر في التشبيه اي لا يشبهون الا كالانعام وهذا التشبيه في اصل الضلال فلا ينافيه اثبات زيادة او مردود نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون او مرجوع عنه قصدا لابطاله نحو زيد فاضل بل هو رجل جاهل او للانتقال الى غرض اخر من غير ابطال للاول نحو زيد عالم بل الجمل مزر بصاحبه قال ابن هشام وقد وهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته ان بل لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ومثاله قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحيوة الدنيا ونحوه ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة واستندني توهيمه في ذلك الى قوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون وقوله تعالى ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فان قلت الاضراب عن الحكاية لا عن المحكي فلا ابطال حينئذ قلت هذا لا يرفع احتمال ان الاضراب عن المحكي فيكون للابطال وهذا محصل الغرض من القدح في كلام ابن مالك لانه ادعى ان الاضراب لم يقع في القران الا لغير الابطال فيكفي في نقض ادعائه انه محتملة لغيرها ادعاه لان المعترض هنا في مقام المانع لا في مقام المستدل ثم اعلم ان ما ذكره المصنف من ان بل تقرر النهي والنفي على حالته وجعل ضده لما بعدها خالف فيه المبرد وعبد الوارث وعبد القاهر فلم يوجبوه بل جوزوا ذلك وان تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قول هؤلاء فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى وقد اهمل المصنف ذكر هذا الخلاف في هذا الكتاب على شهرته واطلاعه عليه وقد تكرر بل رجوعا او لا المتقدمة كاية سورة الانبياء بل قالوا اضغاث احلام بل افتراه بل هو شاعر والشاهد في الثانية والثالثة لانهما اللتان تكررتا اي اضطرب رأيهم فيه فرة قالوا اضغاث احلام اي تخاليط احلام راها في نومه فتوهمها وحيا من الله اليه ثم رجعوا لعنهم الله فقالوا ان ما اتى به كلام مفترى من عنده وحاش لله من ذلك ثم رجعوا عن هذا القول الخبيث الى ان قالوا هو شاعر وهم في كل واحد من هذه الاقوال مبطلون والباطل لجلج والمبطل رجاع يتكون الوانا ولا يثبت على حالة واحدة او تنبيها على رجحان ما ولي المتاخرة كاية سورة النمل بل ادارك علمهم في الاخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون فرجحان ما ولي المتاخرة بالنسبة الى بل هم منها في شك ظاهر واما بالنسبة الى بل ادارك علمهم في الاخرة فلم يظهر اذا فسر ادارك بتبالغ وانتهى الى غايته على سبيل الاستهزاء بهم وقيل بل الاولى اضراب عن قوله وما يشعرون ايان يبعثون فنفى عنهم الشعور ثم اثبت لهم العلم البالغ ثم اثبت لهم الشك وهو اولى بهم ثم العمى فاتضح وتزاد لا قبل بل لتاكيد التقرير وغيره فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة وافول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا الى اجل وقال الرضي اذا ضمت لا الى بل بعد الايجاب والامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعدها ففي قولك قام زيد لا بل عمرو ولا اضرب زيدا ونفيت القيام بلا عن زيد واثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضرب زيدا لا بل عمرا واي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو قلت وهذا على ان لا نافية او ناهية لا زائدة فلا يرد على كلام المصنف لانه مفروض فيها اذا كانت لا زائدة ثم قال الرضي وكذا لا الداخلة على بل بعد النفي والنهي راجعة الى معنى ذلك النفي والنهي مؤكدة لهما وما بعد لا بل ا ه على الخلاف بين المبرد والجمهور ولكن قبل المفرد بعد نفي

نحو لا يقم زيد ولكن عمرو او نفي نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله كبل في المعنى لا في العطف بدليل ما قدمته
في اول الباب وحينئذ فلم قال قبيل المفرد لان المعنى المشار اليه لا يتقيد بذلك والذي يتوقف على الافراد انما هو العطف ولا براها
عاطفة وقد سبق الكلام على ذلك في اوائل هذا الباب ويعطف بلا بعد امر نحو اضرب زيدا لا عمروا او خبر مثبت نحو جاء
زيد لا عمرو واحترز من المنفي فلا يصح ان يقال ما جاءني زيد لا عمرو ومن ثم منع السكاكي ومن تبعه نحو ما قام القوم الا زيد
لا غيره ويقع في كلام الزمخشري وغيره من العلماء مثل هذا التركيب فيظهر انه صحيح على ان يجعل الواقع بعد لا ليس معطوفا على
المستثنى منه المنفي بل يجعل معطوفا على مقدر والتقدير قام زيد لا غيره ويدل على الحذف وقف الاستثناء من النفي فتامله
وانت خبير بان الخبر المثبت اعم من نحو يقوم زيد لا عمرو وهو جائز بلا خلاف ونحو قام زيد لا عمرو وفيه خلاف منعه الزجاجي
بناء على انه لا يعطف بها على معمول الفعل الماضي والصحيح الجواز قال امرؤ القيس: كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا
عقاب القواعل: او نداء على ما صرح به سيبويه نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم و
ايد بعضهم بان الانشاء لا يقبل النفي وليس بشيء لجواز بعتك العبد لا ثوبه وهذا الذي ذكره المصنف احد الشروط الثلاثة
التي ذكرها غيره للعطف بلا الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست
عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفي
وقد اجتمعتا في ولا الضالين الثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم رجل بخلاف
رجل لا امراة وللشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله في هذه المسئلة كلام حكاه عنه ولده في شرح التلخيص وانا لا اورده هنا برمته
لما فيه من الفوائد قال وقع السؤال عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا التركيب فان الشيخ ابا حيان منعه وشرط ان يكون ما قبل لا العاطفة
غير صادق على ما بعدها وسبقه لذلك السهيلي في نتائج الفكر فقال لا شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب
نفي ما بعدها فقال السائل الان في ذلك نظر لامور احدها ان قام رجل لا زيد مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل
وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب
وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير في هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب
وان كان معنياهما متعاكسين بل قد يقال قام رجل لا زيد اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل
زيدا كان تاكيدا وان اردت غيره كان فيه الباس على السامع وايهام انه ليس غيره والتاكيد والالباس منتفيان في قام رجل لا
زيد واي فرق بين زيد كاتب لا شاعر وجاء رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص مطلق وبين كاتب وشاعر عموم و
خصوص من وجه كالحيوان والابيض واذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل ياتي ذلك في العام والخاص مثل قام الناس لا زيد
يصرح ابن مالك وغيره بصحة قام الناس وزيد وان كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته الاية
نظر لان جبريل اما معطوف على الجلالة الكريمة او على رسله على القوانين اذ لا قائل ان المعطوف الاخير معطوف على متوسط بل اما
على الاول واما على ما قبله قولان سمعتهما من الشيخ ابي حيان والمراد بالرسل الانبياء لان الملائكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم
على الملائكة تصرف عن هذا ولاي شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب لان زيدا موجب و
تعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب قد يقتضي مثل ذلك لا سيما والنفي الاول عام والثاني خاص فاسوء درجاته
ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد هذه جملة السؤال الذي سئل عنه الشيخ الامام تقي الدين المشار اليه فاجاب ما ذكره السهيلي و
ابو حيان ذكره ايضا الابذي في شرح الجزولية قال لا يعطف بلا الا بشرط ان يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول
لا يتناول الثاني نحو جاءني رجل لا امراة وعالم لا جاهل فلو قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي

الفعل عن الثاني وهو لا يدخل الا لتوكيد النفي فاذا اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير جاهل ويجوز مررت
بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني انتهى واذا ثبت انها لا تدخل الا لتاكيد النفي اتضح الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب يقتضي في
قام رجل نفي المراة فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما قام زيد لا رجل فلم يقتض المفهوم نفي رجل
فلم يوجد نفي تؤكده لا وقوله تاكيد النفي المؤكد ولعل مراده انها لا تدخل في اثناء الكلام الا للنفي المؤكد بخلاف ما اذا جاءت في اول الكلام
قد يراد بها اصل النفي مثل لا اقسم وقد خطر لي في ذلك ايراد غير ما قاله الابذي احدها ان العطف يقتضي المغايرة والمغايرة في اطلاق
اكثر الناس تقتضي المباينة وان كان المحققون بين الاعم والاخص وبين العام والخاص وبين الجزء والكل مغايرة فحينئذ يمتنع
العطف في جاءني رجل لا زيد لعدم المغايرة اعني المباينة فان اردت برجل غير زيد جاز وليس مما نحن فيه ولو قلت جاء زيد و
رجل فمعناه ورجل اخر لوجوب المغايرة وكذلك جاء في زيد لا رجل فتقديره لا رجل اخر لانا نحافظ على مدلول اللفظ فيبقى المعطوف
عليه على مدلوله من عموم وخصوص واطلاق وتقييد الثاني ان مبنى الكلام على الفائدة وقام رجل لا زيد مع ارادة مدلول رجل المحتمل
لزيد وغيره لا فائدة فيه مع ارادة حقيقة العطف بل نقول فاسد لانك ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد والاخبار بقيام رجل المحتمل
له ولغيره فمتناقض وان اردت الاخبار بقيام رجل غير زيد فطريقك ان تقول غير زيد وبهذا يتبين ان لا فرق بين قام رجل لا زيد
وقام زيد لا رجل في الامتناع الا ان يراد بالرجل غير زيد فيصح فيهما ان صح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل والفرق بين
العطف ومعنى غير ان العطف يقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا تعرض فيه للاول الا بتاكيد النفي بالمفهوم ان سلم وغير تقتضيه للاول و
لا تعرض فيها للثاني الا بالمفهوم وقد ظهر ان هذين الوجهين احسن مما ذكره السهيلي والابذي لانهما بنياه على صحة مفهوم اللقب
وقول السائل بين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كانه تبع فيه الشيخ شهاب الدين القرافي وهو غفلة منه او تسمح اطلقه
لتعليم بعض الفقهاء ممن لا احاطة له بالعلوم العقلية ولذلك مثل بالزنا والاحصان وتلك كلها الفاظ متباينة المعنى والتباين اعم
من التنافي وقد اشار اليه البيضاوي في الفصيح والناطق والزنا والاحصان متباينان وكذلك الحيوانية والبياض ويظهر ان يصح قام
كاتب لا شاعر لان كاتبا لا يصدق على شاعر اذ معنى الكتابة ليس فيه معنى الشعر والفقيه والنحوي الصرف يريد ان يتانس بهذه الحقائق
واما قام الناس لا زيد ونحوه من عطف الخاص على العام فان اريد بالناس غير زيد جاز وان اريد العموم واخراج زيد بقولك لا زيد
على جهة الاستثناء فكان يخطر لي جوازه لكني لم ار احدا من النحاة عد لا من حروف الاستثناء واما لو اريد بالناس غير زيد فجائز
بقرينة العطف ويحتمل ان يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل لا زيد فان احتمال ارادة الخصوص في الاول كاحتمال ارادة التقييد
في الثاني ولا يأتي احتمال الاستثناء في الثاني واظن في كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه جعلها بمعنى الا واما قام الناس
وزيد فجوازه واضح وانما جوزت العطف هنا مع عدم المغايرة ومنعته فيما سبق لعدم المغايرة لان العطف يستدعي مغايرة
يحصل بها فائدة وعطف الخاص على العام وان اريد عمومه يحصل فائدة التقوية فلذلك سلكته هنا ومنعته في النفي واما
استدلال الشيخ جمال الدين بن مالك بعطف جبريل فلعله يريد انه مذكور بعده لان هذا القدر هو المحتاج اليه في انه يقتضي
تخصيصه اولا واما قول السائل لاي شيء يمتنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب فلما تقدم من ان
لا يعطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب نفيه ليدل عليه صريحا تاكيدا للمفهوم والمنطوق في الاول الثبوت والمستثنى عكس ذلك
لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على المنفي وقوله استواء درجاته ان يكون مثل ما قام الناس ولا زيد ممنوع
لان العطف في ولا زيد بالواو وليس فيه اكثر من خاص بعد عام والعطف بلا حكم يخصه ليس للواو انتهى كلامه وفيه تسليم ان
المعطوف الاخير لا يعطف على متوسط بل اما على الاول في قول او على الاخير في قول وقد علمت ما قررناه في ذلك اولا **فصل**
في انه هل يشترط صلاحية المعطوف او ما هو بمعناه لمباشرة العامل والكلام على العطف على الضمير المرفوع او المنصوب متصلا كان او

منفصلا والعطف على ضمير الجر وعلى عاملين لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه بدليل قولهم قام زيد
وانا ورايت زيدا واياك ورب رجل واخيه والواهب المائة الهجان وعبدها فهذه ونحوها لا تصلح ان تقع في محل المعطوف
لعدم صلاحيتها لمباشرة العامل ولا تقدير العامل بعد العاطف بدليل اختصم زيد وعمرو ونحوه بل يشترط صلاحية المعطوف
او ما هو بمعناه لمباشرة العامل فمثال صلاحية المعطوف لمباشرة العامل نحو اختصم زيد وعمرو فان عمروا المعطوف يصح ان
يباشر العامل فتقول اختصم زيد وعمرو ومثال صلاحية ما هو بمعناه لمباشرة العامل نحو ما قام زيد ثم لكن مباشرته العامل فتقول
قمت وكذا نحو رايت زيدا واياك يصح ان تقول فيه رايتك وزيدا فيباشر العامل ما هو بمعناه وكذا نحو رب رجل واخيه يصح ان
يقول فيه رب اخي رجل ونحو الواهب المائة الهجان وعبدها يصح ان تقول فيه الواهب عبد المائة ففي الجميع يصح لما هو بمعنى
المعطوف ان يباشر العامل في الجملة فلذلك جاز العطف قال المصنف فان لم يصلح هو ولا ما هو بمعناه لمباشرة العامل اضمر له عامل
مدلول عليه بما قبله وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون او تاء المخاطب او
بفعل الامر نحو اقوم انا وزيد ونقوم نحن وزيد وتقوم انت وزيد واسكن انت وزوجك الجنة فيقدر في هذا ولتسكن زوجك
في مثل اقوم انا وزيد اقوم انا ويقوم زيد وكذا البقية ومن ذلك المضارع المفتتح بتاء التانيث نحو لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده لان هذه العوامل لا تصلح للعمل في المعطوفات قال المصنف وما استحقه المعطوف من التقدير استحق في البدل
نحو ادخلوا اولكم وآخركم اي ليدخل اولكم وآخركم لان ادخل لا يرفع الا ضمير المخاطب نص سيبويه على هذا المعنى فان جعل بدلا كان
من ابدال الجمل بعضها من بعض كما تقول في العطف هذا كلامه واعترضه ابو حيان بانه مخالف لما تظافرت عليه نصوص النحويين في
ان زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن ونص عليه سيبويه واما البدل فهو على نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فليس
كالعطف ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ما لم يفصل بتوكيد اما بالضمير المنفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم او بغير الضمير
كقول الشاعر: ذعرتم اجمعون ومن يليكم ؛ برؤيتنا وكنا الظافرينا ؛ او غيره اي غير توكيد نحو يدخلونها ومن صلح من آبائهم فنفصل
بضمير النصب او لم يفصل العاطف بلا نحو ما اشركنا ولا آباؤنا فان لم يكن ثم فاصل البتة جاز العطف على ضعف كقول بعض العرب
مررت برجل سواء والعدم وقول عمر بن ابي ربيعة قلت اذ اقبلت وزهر تهادى وقول جرير ما لم يكن واب له لينالا وهذا نقل
مختار ولا مضطر اذ كان له ان ينصب وزهرا واما قاله المصنف ومذهب الكوفيين وابن الانباري جوازه في الكلام بلا ضعف ونص
سيبويه والخليل على قبحه وصرح بعضهم بانه لا يجوز الا في الضرورة وانما اشترط التاكيد بالضمير المنفصل لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل
واما معنى فمن حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه كان كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل
لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن كون هذا المعطوف تاكيدا للمتصل وهو
محال وانما جاز العطف مع فقد التاكيد بالمنفصل عند وجود فاصل غيره لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا
للاختصار نحو قولك حضر القاضي اليوم امراة والحافظوا عورة العشيرة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب وذلك ان البصريين
يرون ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون التاكيد العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح الا انهم حظروه اصلا بحيث
لا يجوز ان يرتكب كما مر كذا قرره الرضي فان قلت كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبني
جمالك من غير هذا الشرط المشترط في العطف قلت اجاب عنه الرضي ايضا بان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما
لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما

اللفظ

اللفظ فلانه لا ينفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جرى ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل من متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جرى ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع قلت لو كان التاكيد وبدل الكل بمثابة الجزء من متبوعهما لتم له هذا والا فكيف يعترف بان التاكيد عين المؤكد ثم يقول هو كالجزء منه وكذا بدل الكل من الكل ثم اورد سؤالا على ما قرره بان قال هلا طرد والحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد فيتصل بمتبوعاتها ولم افرد والنفس والعين بتاكيد متبوعهما المرفوع المتصل والا بالمنفصل قبل التاكيد بهما واجاب عن ذلك بان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير توكيد نحو طابت نفس زيد ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاء في نفسه وهند جاءت في نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس داما كل واجمع فلا يلبسان بالفاعل نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا يقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم بل قد استعمل مبتدأ لا غير لان العوامل معنوية كما هو مذهب الجمهور اولان مرتبته التاخر اعني عن خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب قلت يشير الى اختيار مذهب القائلين بان المبتدأ والخبر ترافعا من حيث كون المبتدأ مرفوعا بالخبر هو مؤخر عنه لان مرتبة المعمول التاخر عن عامله هذا معنى كلامه ثم قال وقد علل المصنف يعني ابن الحاجب اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدها بالمنفصل بانهم كرهوا ان يؤكد الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تاكيدا قال وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر فيجوز ان يعطف عليه الظاهر والضمير بلا شرط نحو رايتك وزيدا وعمرا رايته واياك ومثله في الحالين وهما عطفه على غيره وعطف غيره عليه الضميران المنفصلان وهما ضمير الرفع وضمير النصب فيجوز رايت زيدا واياك وما ضربت الا اياك وعمروا وقام زيد وانت وما قام الا انا وزيد وانما كان كذلك لان كلا من المتصل المنصوب والمنفصل مرفوعا كان او منصوبا ليس كالجزء فاجرى مجرى الظاهر على الوجه المذكور وان عطف على ضمير جر اختير اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد ولم تلزم فيجوز ان يقال مررت بك وزيد بلا اعادة جار وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين عملا بالقياس والسماع اما القياس فكما جاز ان يبدل منه ويؤكد بغير اعادة الجار كذلك يعطف عليه بدونه وقد تقدم ما يقدح في هذا القياس واما السماع فقد قال تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام بالجر عطفا على الضمير المجرور بالباء والزمخشري جعله معطوفا على سبيل الله المجرور بعن ويلزم عليه العطف على المصدر قبل كمال صلته وهو محذور قال الشيخ سعد الدين التفتازاني وههنا حاشية عن المصنف الحقت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على وصد عن سبيل الله انما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والاول اوجه قيل الجيد ان يتعلق بمحذوف اي ويصدون عن سبيل الله وهو في غاية الرداءة انتهى قلت وكلا الوجهين المنقولين اولا مخالف لظاهر كلام النحاة في منع العطف على المصدر قبل كمال صلته قال المصنف وما قيل الاية على غير العطف على الضمير المجرور مرجوح بل يتعين اطراحه لانه عدول عن الظاهر وكذا قال في قوله تعالى واتقوا الله الذي تسألون به والارحام في قراءة الجر وهو ظاهر في المدعى قال الرضي ولا يجوز ان تكون الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تسألون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء قلت قد يمنع كونه قسم سؤال

كماذكره بعضهم بل هو قسيم اخبار واستيناف كانه قيل والارحام انه لمطلع على ما تفعلون واستدل المصنف ايضا بقول الشاعر
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا : فاذهب فمابك والايام من عجب : وانشد شواهد اخر على ذلك تدل كثرتها على ان ذلك ليس من
الضرورات قيل وينبغي ان يقيد العطف على الضمير المجرور بان يكون الحرف غير مختص بالضمير احترازا من لولا على مذهب سيبويه
فانه لا يجوز عطف ظاهر على مجرورها فلا يقال لولاك وزيد بالجر فلو رفعت على توهم انك قطعت بضمير الرفع ففي جوازه نظر كذا
قال الشارح وذهب الجرمي والزيادي الى ان الضمير المجرور ان اكد بضمير جاز العطف عليه بدون اعادة الخافض نحو مررت بك انت
وزيد والا امتنع ومذهب البصريين وعليه المحققون المنع مطلقا سواء اكدوا ولم يوكد وما ورد مما يخالف ذلك فهو شاذ او مؤول
ووجهه ان اتصال المجرور بجارة اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله من عامله و
المجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ثم لم يجز اذا عطفت
المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما هو مقرر في باب المضمر
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما فعل في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة العامل سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد او حرفا
نحو مررت بك وبزيد كذا في شرح الحاجبية للرضي قال ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يلبس انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى
له كما في قولنا المال بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان
البينية امر يقتضي طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فان التبس نحو جاءني غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما
واحدا مشتركا بينهما لم يجز بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود ثم اورد سؤالا فقال فما نقول بعد اعادة الخافض انقول
الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام نقول المجرور عطف على المجرور واجاب بان النظر المستقيم يقتضي ان القول بالثاني اولى
وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد
المعنى قلت ولا يمكن الغاؤه البتة ضرورة انه معرب منصوب واقع بعد حرف عاطف فينظر في نصبه بماذا وقع وعلى اي وجه هو
فتأمله ثم قال وفي مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثانية معنى اذ يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور ولم
يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء الثانية مجتلبة للغرض الذي اجتلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون
المجرور عطفا على المجرور هنا كما في مسئلة بين واذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرر العامل بما كان مجرورا به قبل
تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني كالعدم قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة قلت يلزم
عليه الغاء الجار واتصال الضمير بغير عامله في نحو المال بيني وبينك ومررت بك وبه وكلاهما محذور ثم قال والاولى ان يحمل
جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بالله شهيدا فانها لا تلغى مع زيادتها انتهى كلامه واجاز الاخفش
العطف على معمولي معمولين لا مطلقا بل ان كان احدهما جارا واتصال المعطوف المجرور بالعاطف نحو ان في الدار زيدا والحجرة
عمروا او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو واستدل على ذلك بقوله تعالى واختلاف الليل والنهار وما انزل الله
من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح ايات فنابت الواو من قوله واختلاف منا بان وفي كانه
قيل وان في اختلاف الليل والنهار وما انزل الله الى اخره ومنه قول الشاعر : اكل امرئ تحسبين امرأ : ونار توقد بالليل نارا :
ومثله في الشعر كثير فان فقد الشرط الاول وهو كون احد العاملين جارا فقد ذكر المصنف الاجماع على منع العطف اذ ذاك فلا يجوز
كان اكلا طعامك زيد وتمرك عمرو اي وكان اكلا تمرك عمرو وعلى ان تكون الواو نائبة مناب كان واكلا قال المصنف ونقل ابن الحاجب
جواز العطف على عاملين مطلقا مذهب لم ار احدا حكاه غيره مع اجتهادي في الكشف عنه وكذلك قال ابن عمرون شيخ المصنف
قلت وهذا الايضر ابن الحاجب فهو عدل ثقة وقد نقل فيقبل نقله فكيف يسوغ للمصنف نقل الاجماع بعد اطلاعه على وجود

الخلاف

الخلاف بهذا النقل وهل هذا الا اقوى منه لنقل الحاجب مع ثقته وعدالته بلا شك وليس ذلك بالانصاف وقد قال الشيخ اثير الدين
ابو حيان وما قاله المصنف من الاجماع غير صحيح بل الذي ذكره ابن الحاجب ذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين وان
فقد الشرط الثاني وهو اتصال المعطوف المجرور بالعاطف لم يجزه الاخفش نحو ضربت زيدا بسوط ويوما عود عمروا تريد وضربت
يوما بعود عمروا وكذا لو اتصل بالعاطف غير المجرور نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة فانه لا يجوز عنده ايضا ومن اجاز ذلك مطلقا
اجاز مثل هذه الصورة ولا يشترط على مذهب الاخفش تقدم المجرور فسواء ان في الدار زيد او الحجرة عمروا وان زيدا في الدار
والحجرة عمروا واشترط قوم منهم الاعلم الشنتمري ان يتقدم المجرور في المتعاطفين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو ولا يستوي اخر
الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قال الرضي ويلزمه تجويز مثل زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وعمرو
اخوه لاستواء اول الكلام واخره وهو لا يجيزه وابن الحاجب جوزه ايضا بالقيد الذي ذكره الاعلم وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف
عليه ويتاخر المرفوع او المنصوب ويلي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا لكن
لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على معمولي عاملين هو المضبوط بالضابط
المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس اذ العطف على معمولي عاملين مختلفين خلاف الاصل فان المورد في صورة معينة لم يقس
عليها فلم يلزم المصنف ما الزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة
بالجواز دون غيرها والحاصل ان في المسئلة اربعة اقوال احدها قول الاخفش انه يجوز ان كان احد العاملين جارا او اتصل المعطوف
بالعاطف او انفصل بلا وعزي هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج واختاره بعضهم الثاني انه يجوز مطلقا وهو الذي نسبه ابن
الحاجب الى الفراء الثالث الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب الاعلم وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل كما سبق
الرابع ما ذكره المصنف حيث قال والاصح المنع مطلقا ووجهه ان العاطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين
وما اوهم الجواز كالشواهد التي استند اليها المجيزون فجره بحرف دل عليه بما قبل العاطف فقولك في الدار زيد والحجرة
عمرو بتقدير وفي الحجرة عمرو فالحرفية ليس بطريق العطف بل بحرف جر مقدر وكذا سائر ما استدلوا به مما هو مثل ذلك فصل
في الكلام على ما يحذف من حروف العطف وتقديم المعطوف بالواو وحكم المتعاطفين فيما يرد بعدهما وتخالفهما بالاسمية والفعلية
والفصل بين العاطف والمعطوف قد تحذف الواو مع معطوفها ودونه لقرينة اما الاول وهو حذفها مع المعطوف فكما تقول
اشترك عمرو في جواب من قال لك من اشترك هو وزيد والتقدير اشترك عمرو وزيد وكما في قوله تعالى لا يستوي منكم من انفق
من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده دليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين ودليل المقدر اولئك اعظم
درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا ومنه لا نفرق بين احد من رسله والذين امنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين
احد منهم اي بين احد واحد وقيل احد فيهما ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا
مبدلة من الواو فلا تقدير ورد بانه يقتضي حينئذ ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين محمد صلى الله عليه وسلم
وبين غيره في النبوة قال ابن هشام وفي لزوم هذا نظر قلت وجه النظر ان نفي التفريق بين كل الرسل تعريض بمن لم يفعل
ذلك فيصدق بمن فرق بين البعض فلا يكون ان المعرض بهم فرقوا بين الكل قال والذي يظهر لي وجه التقديم وان المقدر
بين احد وبين الله تعالى بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ومنه قول العرب راكب الناقة طليحان اي راكب الناقة
والناقة طليحان وقال الشاعر فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل اي وبيني وعلى ذلك خرج قوله تعالى
يوم ياتي بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن امنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا وذلك ان الزمخشري وغيره
من المعتزلة تمسكوا بالاية على ان مجرد الايمان بدون ان يكون فيه كسب خير ليس بنافع لان الله تعالى سوى بين عدم الايمان

بلغ عرضا

والايمان الذي لم يقترن به العمل الصالح قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشيته على الكشاف والاعتراض بان او لاحد الامرين ففي سياق النفي تفيد العموم كالنكرة على ما ذكر في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفس يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا كسب الخير مرفوع فان هذا لا يستقيم هاهنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون ذكره لغوا من الكلام فوجب حمل او هاهنا على المعنى الذي ذكره المصنف يعني الزمخشري وهو التسوية بين النفس التي لم تؤمن من قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا والحاصل ان العموم انما يلزم اذا عطف احد الامرين على الاخر باو ثم سلط عليه النفي مثل لم تكن امنت او عملت لا اذا عطفت باو نفي على نفي اخر وهاهنا قد تعذر الاول للزوم التكرار فتعين الثاني وتلخيصه ان العموم انما هو في نفي العطف باو لا في عطف النفي باو فقوله او كسبت عطف على امنت اي ولم تكن كسبت واجيب عن التمسك بان الاية من باب اللف التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه فيتوافق الايات والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلايم مقصود الاية حيث وردت بحجر الذين اخلفوا ما وعدوا من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا عنه اي يوم ياتي بعض الايات لا ينفعهم تلهفهم على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك ما حكاه ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت من قبل او لم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به الى هنا كلامه واما الثاني وهو حذف الواو دون معطوفها فكقول الحطيئة: ان امرءا رهطه بالشام منزله: برمل يبرين جار شد ما اغتربا: اي ومنزله برمل يبرين ويحتمل كون الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وعلى بدل الاضراب وحكى ابو الحسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور كذا في مغني ابن هشام قال وقد خرج على ذلك ايات احدها وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اي وان الدين عطفا على انه لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوبين بين المنصوبين بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط او معمول للحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشري ان يكون استينافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد ما احملكم ثم وسط بين الشرط والجزاء انتهى ومن مثل هذه المسئلة الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره وقول عمر رضي الله عنه لابنته حفصة لا يغرنك هذه التي اعجبها حسنها حب النبي اياها وقول الشاعر: كيف اصبحت كيف امسيت مما: يغرس الود في فؤاد اللبيب: هذا قول الفارسي والخراب عصفور وذلك كله عند المانعين مؤول ومنع ابن جني في سر الصناعة حذف العاطف ومنعه السهيلي ايضا قال كما لا يحذف حرف النفي والترجي وانما حذف حرف الاستفهام لان للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر ويشاركها في الاول وهو حذفهما مع حذف المعطوف الفاء وام اما الفاء فنحو اذهب بكتابي الاية اي فذهب فالقاه ونحو فارسلون يوسف اي فارسلوه فاتاه فقال كذا في تحفة ابي حيان وقد تضمنت الايتان حذف المعطوف والمعطوف عليه بالفاء فهما مثالان لمسئلتنا هذه وللمسئلة الثانية اعني حذف المعطوف عليه بالفاء وظاهر كلام المصنف ان الفاء لا تشارك الواو في الامر الثاني وهو حذفها بدون المعطوف وقد قيل في علمته النحو بابا بابا انه بتقدير بابا فبابا ويشهد لذلك قولهم ادخلوا الاول فالاول واما ام فكقول الشاعر: دعاني اليها القلب اني لامره: سميع فما ادري ارشد طلابها: تقديره ام غي وهذا انما يلزم على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان الهمزة لا تكون ابدا الا معادلة بين شيئين اما مصرح بهما نحو اقام زيد ام قعد او باحدهما كالبيت فان طلابها حاصل فلا يسال عنه وانما يسال عنه هل هو رشد او غي والمتعادلان

فعدا

في هذا القسم منذان دائمًا نحو اقام زيد تقديره ام لم يقم و نعم انّ هذا الحكم وهو لزوم المعادلة مختص بالهمزة دون سائر ادوات
الاستفهام ورُدّ بانّ المعادلة بالمعنى الذي ذكر ملازمة للتعيين الذي هو مقصود بكل استفهام ضرورة انّ طلب التعيين انما يكون
عند التردد بين شيئين او اشياء الا ترى انّ المستفهم اذا قال هل قام زيد فانما قال ذلك لانه تردد ذهنه بين ثبوت القيام لزيد
وانتفائه عنه فطلب تعيين احدهما الا انّ طرفي المعادلة قد يخطران بالبال فيذكران معًا لاستوائهما في القصد كقولك ارضي
زيد ام سخط وقد لا يخطر بالبال الا احدهما فيخص بالذكر لانه المقصود بالذكر بالسؤال كقولك هل قام زيد فالقيام وعدمه
طرفان للمعادلة في هذا المثال الا انّ السائل انما يخطر عند السؤال احدهما وهو القيام فذكره واذن لا معنى لتخصيص الحكم المذكور
بالاداة دون اداة مع تساوي الكل فيه كما في الثاني وهو حذف ما بدونه المعطوف او كقول عمر رضي الله عنه صلّى رجل في
ازار ورداء وقميص في ازار وقباء ولي في ذلك بحث ذكرته في مصابيح الجامع تعليقي على البخاري ويحذف المعطوف عليه المعطوف
بالواو كثيرا اي يحذف المعطوف عليه مستغنى عنه بالمعطوف وذلك مع الواو كثير تقول بلى وزيدا لمن قال ما ضربت عمروا
التقدير بلى ضربته وزيدا ومنه قول بعض العرب وبك واهلا وسهلا لمن قال مرحبا بك فقوله وبك معطوف على مقدر دل
عليه كلام المخاطب له اولا اي مرحبا وبك فحذف المعطوف عليه وبالفاء قليلا نحو ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت قال الشيخ بهاء
الدين السبكي وطوي ذلك فضرب هنا لسرعة الامتثال حتى ان اثره وهو الانفجار لم يتاخر عن الامر ثم قيل فضرب كله محذوف و
قال ابن عصفور حذف ضرب وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاضرب ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه قال الشيخ ابو حيان
وفيه تكلف قال الشيخ بهاء الدين لكنه اقرب الى اللطيفة التي ذكرناها في الحذف وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون هذه
الفاء فاء الجواب والتقدير فان ضربت بها فقد انفجرت وفيه نظر اما الاول فلان فيه حذف اداة الشرط وفعله معا وفي جوازه نقـله م
نظر ستقف عليه في باب عوامل الجزم ان شاء الله تعالى واما ثانيا فلانه يلزم ان يكون جواب الشرط المستقبل ماضي المعنى
وهو غير متعقل وقد اورد هو اعني الزمخشري هذا السؤال بعينه في قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك و
قال من حق الجزاء ان يتعقب الشرط وهذا سابق واجاب بان التقدير وان يكذبوك فتاسّ فوضع فقد كذبت موضع فتاسّ
استغناء بالسبب عن المسبب اعني التكذيب عن التاسي وهذه العبارة منه يحتمل ان يريد بها انّ الجواب محذوف وفيه نظر
لانّ الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا ويحتمل ان يريد ان فقد كذبت ضمن معنى تاسّ وفيه نظر لانّ الفعل الماضي
لا يستعمل في الانشاء اذا كان معه قد فيما يظهر لكن على كل من التقديرين لا يصح ذلك في فانفجرت لانه ان اراد انّ الجواب محذوف
صار التقدير فان ضربت انفجرت فقد انفجرت والطبع السليم ينفر من هذا ويمجه وهو تقدير ما لا داعي اليه ولا دليل عليه وفيه حذف
جملتي الشرط والجواب تكلف ما لا يحتاج اليه وان اراد انه حذف الشرط والفاء الداخلة عليه وقد وبقي فانفجرت وهو الجواب لزم
كون الجواب ماضي المعنى مع كون الشرط مستقبلا كما مر فان ادعى انّ فقد انفجرت قام مقام انفجرت وضمن معناه فكيف يجعل انفجرت
في تقدير قد انفجرت الماضي لفظا ومعنى ثم يضمن قد انفجرت الماضي لفظا المستقبل معنى ونحن اذا وجدنا قد الصادقة للمضي فيحتاج
ان نتكلف لها فكيف نقدرها ثم نحتاج الى الاعتذار عنها فهذا كلام عجيب هذا كله معنى كلام الشيخ بهاء الدين السبكي وغالبه لفظه
في شرح التلخيص وندر ذلك اي حذف المعطوف عليه مع او كقولك هل لك او من والدك قبلنا من شيخ اولاد العشار وبفصل
اي فهل لك من ولد او من والد ولم يذكر المصنف مع او قد قيل في ام حسبتم ان تدخلوا الجنة انّ ام متصلة فالتقدير اعلمتم
انّ الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم وقال الزمخشري في قوله تعالى ام كنتم شهداء يجوز كون ام متصلة على انّ الخطاب لليهود
وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء فتوارد على جواز حذف ما عطفت عليه ام بقي التنبيه هنا
على شيء وهو انه وقع في كلامهم بعضهم ادعى جواز حذف معطوف ام بدونها فقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام ان الوقف هنا

وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدئ انا خير قال ابن هشام وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة انا
خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذ
قالوا انت خير كانوا عنده بصرا وهذا معنى كلام سيبويه ثم اورد سؤالا فقال فانتم تقولون اتفعل هذا ام لا والاصل ام لا تفعل يعنى فقد
حذف المعطوف وابقى العاطف واجاب بانه انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا و
تقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغنى عنها وقد تقدم المعطوف بالواو للضرورة لكن بثلاثة شروط
لم يحك الجماعة فيها خلافا احدها ان لا يؤدى ذلك الى وقوع العاطف صدرا فلا يجوز نحو وعمرو زيد قائمان الثانى ان لا يؤدى ذلك
الى مباشرة العاطف عاملا غير متصرف فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان ولا ما احسن عمرا وزيدا الثالث ان لا يكون المعطوف مخفوضا
فلا يجوز مررت وعمرو بزيد ويشترط رابع شرطه البصريون وهشام وخالفهم ثعلب وهو ان لا يكون العامل مما لا يكتفى بفاعل مفرد فلا يقال
اختصم وعمرو زيد ومثال ما استوفى الشروط قول الشاعر: الا يا نخلة من ذات عرق ؛ عليك ورحمة الله السلام ؛ وتخصيص المصنف
للمسئلة بالعطف بالواو وخالف فيه هشام فقالا هو فى الفاء وثم واو ولا جيد ويشهد له فى او قول الشاعر: فلست بنازل الا المت ؛ برحلى
او خيالها الكذوب اى الا الم الكذوب وخيالها كذا قيل قلت ولا دليل فيه لجواز ان يكون فاعل الم ضميرا يعود الى هذه المرأة اما لتقدم
ذكرها او للعلم بها وخيالها معطوف على ذلك الضمير والكذوب صفة الخيال قيل ويشهد له فى ثم قول كثير: اطلال دار بالنياع فحمت
سالت فيما استعجمت ثم صمت ؛ ولم يتجه لى وجه الشاهد منه وان صلح لمعطوف ومعطوف عليه مذكور بعدهما طابقهما بعد الواو فى خبر
او خبر او حال وغير ذلك نحو زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما قال ابن عصفور ولا يجوز الافراد الا بالسماع قلت هذا مشكل لانك اذا قلت
قلت زيد وعمرو قائم فغايته انه حذف خبر المبتدأ لقرينة ولا يقول احد بمنعه ويكون من الحذف من الاول لدلالة الثانى نحو والله و
رسوله احق ان ترضوه وكقول الشاعر: ان شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا ؛ هذا مذهب سيبويه لسلامته من الفصل
ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه فى نحو ان زيدا لبعلات ان الحذف هو الثانى قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى
بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا عما ذهب مما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع فى موضعه اذ لا ضرورة تدعوا
الى تاخيره اذ لو كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح فى ذلك وذهب جماعة الى ان الحذف من الثانى بناء على انه اذا
دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فلكونه ثانيا اولى على ما يشهد به اكثر مواضع مثل هذا الحذف ثم الخلاف المذكور انما هو عند
التردد واما من حيث تقوم قرينة تعين محل الحذف فيعمل بمقتضاها ايضا كقوله: نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف
وقول الآخر خليلى هل طب فانى فانتما: وان لم تبوحا بالهوى دنفان ؛ فلا نزاع فى مثل هذا ان الحذف فيه من الاول ثم قضية
كلام المصنف فى الجزم بالمطابقة حيث يكون العطف بالواو وان يقال ما جاءنى زيد لا عمرو ولا اكرمتهما ومقتضى كلام الزمخشرى
وجوب التوحيد فى مثل ذلك لان المعنى ما جاءنى واحد منهما ولا اكرمته وذلك لانه سال فى سورة الاحزاب وما كان لمؤمن
ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان تكون لهم الخيرة فقال هلا قيل ان تكون له بالتوحيد واجاب بان الجمع انما جاء لان
مؤمنا ومؤمنة وقعا فى سياق النفى فعما وذكر فى تفسير سورة النساء فى قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله و لا
الملائكة المقربون الوجه ان يعطف الملائكة على لفظ المسيح لا على ضميره الذى فى يكون ولا على الضمير فى عبدا لانحراف هذين عن المعنى
ووجه الانحراف ان الغرض ان المسيح لا يستنكف عن ان يكون عبدا ولا الملائكة فى كونهم فى زعما على طبقة منه لا يستنكفون
ان يكونوا عباد الله فالقول بان المسيح لا يستنكف ان يكون هو ولا من فوقه وهم الملائكة عبادا لا يلائم ذلك ولا يدل على نفى الاستنكاف
عن الملائكة قال التفتازانى وقد يقال وجه الانحراف ان عدم استنكاف المسيح من عبوديته مع الملائكة لا يمنع من استنكافه
من عبوديته وحده وليس بشئ لان اعادة كلمة لا مانعة وكذا ما يقال ان وجود لا فى المعطوف يمنع العطف على الضمير فى يكون او

عبدا لانه ليس بمنفي وذلك لانه واقع في حيز النفي في الجملة وهو كاف في العطف مع لا مثل ما رايت احدا يكون راكبا هو ولا غلامه
انتهى كلام التفتازاني ثم سال الزمخشري على هذا التاويل بانه لا وجه لقال قد جعلت الملائكة وهم جماعة عبد الله وهو مفرد فما وجهه
واجاب بان الوجه فيه ان يكون المراد بالملائكة كل واحد منهم وقد علمت ان ظاهر كلام ابن مالك ان هذا التاويل لا يجيء من الاتيان بضمير
الاثنين فيقال ان يكونا عبدين ولكن الزمخشري ماشى على تلك القاعدة التي قدمناها من ان المعنى مع لا الحكم على كل واحد فكانه قيل
على هذا التاويل لن يستنكف كل واحد من المسيح والملائكة ان يكون عبدا ثم اجاب بجواب اخر وهو ان يكون في الكلام حذف اي ولا
الملائكة ان يكونوا عبيدا ثم قال واما اذا عطف على ضمير عبدا فقد طاح هذا السؤال يعني لان عبدا لا يكون حينئذ خبرا الا عن المسيح وحده
فيلزم افراده وغايته انه عطف على فاعله شيء فكان مثل زيد راكب هو وغلامه ولم يفرد العامل كالفعل وانما جاز العطف على المرفوع
المستتر بدون التاكيد لوجود الفاصل قال ابن هشام والذي يظهر انه اذا قيل ان جاءك واحد من زيد وعمرو فاكرمه ان الضمير يكون
موحدا وان كان العطف بالواو لان الحكم على واحد لا على اثنين وانك اذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو الا واكرمته فالحكم كذلك اذ المعنى
ما جاءني واحد منهما الا واكرمته لا ما جاءني مجموعهما وطابق احدهما بعد لا واو وبل ولكن واما واو ونقل الاخفش عن العرب جواز الاعتبارين
وقال ابن عصفور كل العاطف غير الواو والفاء وثم وحتى فالضمير على حسب المتاخر فقط وهذا مخالف لنقل الاخفش في او ولما
يقتضيه النظر في لا وبل ولكن وقال ايضا ان كان او وجاز فيها الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد والجمع نحو الحسن وابن سيرين
جالسه او جالسهما ولا اثم او الكفور لا تطعه او لا تطعهما بدليل ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما اذ ليس المراد انه اولى باحدهما
دون الاخر وجاز الوجهان بعد الفاء وثم فتقول زيد فعمرو قام او قاما وبشر ثم خالد انطلق او انطلقا وللرضي في هذه
المسائل كلام مشبع فيه شفاء العليل فلنورده برمته لما اشتمل عليه من الفوائد قال كل ضمير راجع الى العاطف بالواو وحتى مع المعطوف
عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى
والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون المكنوز لدلالة يكنزون على المكنوز وقوله والله ورسوله احق
ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء للاخر ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني و
كذا يجوز تقديمه نحو زيد قائم وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا
وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في مقام الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه
ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام واما من
الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قال ولا تجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في
الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى
يناقض الفاء وثم وقد يقال قام الرجلان مع ترتب قياميهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في
احتمال اجتماع القيامين وترتبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما
وجاءني زيد ثم عمرو وهما مستويان واما لا وبل واو وام واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت
احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مبتدأين وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد
بل عمرو قام وازيد ام عمرو اتاك وكذا تقول زيد وهند جاءني اذ المعنى احدهما جاءني فالغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر عن
المبتدا جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمروا فاوجعته وما جاءني زيد ولكن عمرو فاكرمته وان
قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءاني مع ان دعوتهما وزيد او عمرو جاءني قد جئتهما واكرمتهما
وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر واما عرض ثم تقول

وهما محذوفان قال تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا تأبا
فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما معا
لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف او مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما
لانهما استعمل او في الاباحة كثيرا فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله ؛ وكان سيان
ان لا يسرحوا نعما : او يسرحوه بها واغبرت السوح ؛ فقال مع سيان او يسرحوه والحق ويسرحوه وتقول زيدا ضربت او عمرا وهما متفقان
وماجاءني زيد ولكن عمرو او بل عمرو قد دعوتهما انتهى كلامه بحروفه ويعطف الفعل على الاسم قال تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على قراءة عاصم اى فلق الاصباح وقال تعالى صافات ويقبضن اى يصففن ويقبضن والاسم على الفعل كقول الشاعر
؛ بات يغشيها بعضب باتر : يقصد في اسوقها وجائر ؛ اى ويجور والماضى على المضارع قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا
الصلوة اى ويقيمون والمضارع على الماضى نحو ان الذين كفروا ويصدون اى يكفرون وقال تعالى والله الذى ارسل الرياح فتثير
سحابا اى فاثارت ان اتحد جنس الاول والثانى بالتاويل كما رايته وفى المثل التى اوردناها وعلى هذا فلا يجوز مررت برجل طويل ويضرب
على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل وقد يفصل بين العاطف والمعطوف ان لم يكن فعلا بظرف نحو ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات
الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل او جار ومجرور نحو ربنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الاخرة حسنة قيل واهمل المصنف
الفصل بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو واحترز بقوله ان لم يكن فعلا من ان يكون المعطوف فعلا فانه لا يجوز الفصل بوجه نحو قام
زيد ووالله قعد قاله المصنف واطلاق المغاربة يقتضى جوازه اذا كان حرف العطف على اكثر من حرف واحد ولا يخص ذلك بالشعر
خلافا لابى على الفارسى فانه خصه بالضرورة وماذكرناه من الشواهد القرانية يرد عليه وقد فصل بعضهم فى هذه المسئلة تفصيلا اخر فقال لا
يخلو العاطف ان يكون على حرف واحد او اكثر فان كان على حرف واحد لم يجز الفصل والا جاز باحد الثلاثة المذكورة قيل ولا حجة للمصنف
فى قوله تعالى وفى الاخرة حسنة لانه من عطف المجرور والمفعول على مثلهما فلا فصل وكذا لا حجة له فى قوله تعالى واذا حكمتم لاحتمال تقدير ظرف
محذوف والتقدير ان الله يامركم اذا او تحكموا ان تؤدوا الامانات فتصير كالاية قبلها اى وقع عطف ظرف ومفعول على ظرف ومفعول فلا
فصل فتخرج الاية عن موضوع المسئلة ويجوز ان يقدر بعد الواو فعل يدل عليه الاول اى ويامركم اذا حكمتم ويجرى هذا التاويل فى
نظائرها وان كان المعطوف مجرورا اعيد الجار نحو مررت بزيد وامس بعمرو او نصب بفعل مضمر نحو وبشرناها باسحاق ومن
وراء اسحاق يعقوب بفتح الباء فى قراءة حمزة وابن عامر وحفص فتجعل الفتحة علامة للنصب لا للجر ويقدر له فعل مضمر ينصبه اى
ووهبنا له من وراء اسحاق يعقوب بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى فى معنى الهبة وقال الزمخشرى كانه قيل ووهبنا له
اسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب على طريقة قوله ؛ مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة : ولا ناعب الا ببين غرابها ؛ فجعله معطوفا على طريقة
التوهم ولا ينبغى تخريج التنزيل عليه وقيل هو مجرور عطف على اسحاق ويرده انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور كمررت
بزيد واليوم عمرو وقيل هو منصوب عطفا على محل اسحاق المجرور بالباء لفظا ويرده انه لم تتوفر فيه شرائط العطف على المحل ولنختم
بها الباب فان المصنف اهمل ذكرها فنقول اعلم ان للعطف على المحل عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهور ذلك المحل
فى الفصيح الا ترى انه يجوز فى ليس زيد بقائم وماجاءنى من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرو
الا انه لا يجوز مررت زيدا واما قوله ؛ تمرون الديار ولم تعوجوا : كلامكم على اذن حرام ؛ فضرورة ومن هنا استبان لك وجه الرد
لقول من زعم ان يعقوب منصوب على محل اسحاق من قوله وبشرناها باسحاق لان هذا المحل لا يظهر فى الفصيح اذ لا يقال بشرت زيدا
عمرا اى بعمرو ولا يختص مراعاة الموضع بان يكون العامل فى اللفظ زائدا بدليل قوله ؛ فان لم تجد من دون عدنان والدا : ودون
معد فلتزعك العواذل ؛ ولجاز الفارسى فى قوله تعالى واتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيمة ان يكون يوم القيمة عطفا على محل

هذه

هذه الشرط الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه خلافا للبغداديين لان الوصف المستوفي لشروط العمل
الاصل اعماله لا اضافته لا للتخافه واجازه البغداديون تمسكا بقوله ؛ فظل طهاة اللحم من بين منضج ؛ صفيف شواء او قدير معجل ؛
وجوابه ان الاصل او طابخ قدير قال ابن هشام حذف المضاف وابقى جر المضاف اليه كقراءة من قرا والله يريد الاخرة قلت هذا التخريج
على الوجه الشاذ مع امكان الوجه المشهور من غير كلفة وهو قصور وذلك ان ابقاء المضاف اليه على جره عند حذف المضاف شاذ كالقراءة
المشهورة والبيت يمكن ان يقال فيه حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاعرب باعراب المضاف فهو هذا الجر لانه معطوف
على منضج المجرور فجر قدير ليس هو الثابت له من حيث كونه مضافا اليه بل من حيث قام مقام المضاف المجرور فاجرى عليه اعرابه وهذا امر
ظاهر لا غبار عليه فكيف يعدل عنه والحالة هذه الى وجه شاذ لا داعي اليه الشرط الثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتنى على
ذلك امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول
ان الثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمروا معطوفا على المحل لا مبتدأ واجازه هذه بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز
وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر واجازها الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز
ولان ان لا تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء صحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب
الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على المحل وقد سبق الكلام على ذلك
في باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمروا بالنصب المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو
بالرفع او عمروا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازها قوم منهم
المصنف وقد مر الكلام على ذلك واجاز الزمخشري في قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس بالنصب كون الشمس معطوفا على محل الليل
قال ابن هشام وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين
على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي في ان اضافته محضة قلت حاصله انه تناقض حيث ادعى ان اضافة
جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما تمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال كاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه انا لا نسلم ان بين الاضافة
المحضة والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل اضافته محضة ويجوز مع ذلك اعماله في المفعول كقولك اعجبني ضرب
الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري ان يقول جعلت اضافته محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى الماضي واعمل حملا على اسم الفاعل
بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر الشامل للازمنة الثلاثة ولا منافاة بين الامرين على ان هذا انما يمشي
اذا لم يقل باشتراط وجود المحرز اما اذا قلنا به كما هو مذهب سيبويه ومن تبعه من الحذاق لم يتات الحمل على المحل لان الطالب للنصب
في المسئلة المذكورة منتف كما مر والله اعلم بالصواب باب النداء وهو بكسر النون وضمها الدعاء باي
لفظ كان كذا معناه في اللغة واما في الاصطلاح فهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا المنادى منصوب لفظا نحو يا عبد الله
او تقديرا نحو يا زيد ويا فتى ويا قاض بانادي فيكون مفعولا به ناصبه الفعل وقال المبرد هو منصوب بحرف النداء لسده مسد الفعل
فلا يكون المنادى حينئذ مما انتصب على المفعولية بعامل واجب الحذف على المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة
فعند سيبويه جزء الجملة الفعل والفاعل وهما مقدران وعند المبرد سد حرف النداء مسد احد جزئي الجملة وهو الفعل فقط
والفاعل مقدر قال الرضي ولا منع من دعوى سده مسدهما والمفعول به ههنا واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى
وقال ابو علي الفارسي ان يا واخواته اسماء افعال واعترض بان من جملتها الهمزة ولا يكون اسم فعل على حرف قال الرضي يمكن ان
يقال انها لفت اخواتها الكثرة الاستعمال فجوز فيها ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم واعترض ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب
لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب المنع بل كل اسم فعل جرى مجرى ذلك الفعل في كون فاعله

اومضمرا غائبا اومتكلما اومخاطبا لكنه لايبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر واذا كانت اداة النداء بمعنى قول المتكلم استتر فيه ضمير
كاف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع واعترض ايضا بانه لوكان اسم الفاعل فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد
يعرض للجملة مالا تستقل به كلاما كالجملة الشرطية والقسمية والنداء لابد له من منادى والصحيح عندهم مذهب الجمهور وهو ان
المنادى منصوب بانادى لازم الاضمار فلا يظهر فى وقت من الاوقات استغناء بظهور معناه فلا حاجة الى ذكره مع قصد
الانشاء اذ ليس المراد الاخبار بان المتكلم ينادى وفيه اشارة الى الرد على من زعم انه لا يجوز تقدير الفعل اصلا اذ لو قدر لكانت
الجملة خبرية وهو غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء ومن ثم قال الرضى الاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت وناديت
لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى وكثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف المناسب لالتزام الحذف وجعلهم
كعوض منه فى القرب همزة قال المصنف ولم اجعله عوضا لانه يحذف قلت لا نسلم ان العوضية تنافى الحذف بدليل اقام الصلوة
واجاب اجابا وذلك انه لا نزاع فى ان التاء فى اقامة واجابة للعوض من محذوف لكن الجمهور يقولون هو عوض من الف الافعال و
الاخفش يقول هو عوض من عين الكلمة ومع ذلك فقد حذفت فى بعض الاحيان فدل على ان الحذف غير مناف للعوضية كما قلناه و
كون الهمزة لنداء القريب هو المعروف من كلام القوم ونقل ابن الخباز عن شيخه انها للمتوسط وان الذى للقريب يا قال ابن هشام
وهذا خرق لاجماعهم قلت يعنى فى الطرفين اما كونها للمتوسط فخرق الاجماع فيه ظاهر واما الطرف الاخر وهو الذى للقريب يا
فلانهم اجمعوا على ان الهمزة للقريب فدعوى انه ليس للقريب خرق ينادى به سوى يا على ما يقتضيه الحصر المفهوم من العبارة
المذكورة خرق لهذا الاجماع من هذه الحيثية ايضا وقد اجيز فى قراءة الحرميين امن هو قانت اناء الليل بتخفيف الميم كون الهمزة
فيه للنداء وهو قول الفراء ويبعده انه لا نظير له فى التنزيل وكونها للاستفهام وهو قول الجمهور اى امن هو بهذه الصفة وفى البعد
حقيقة او حكما يا فالاول كقولك يا زيد اذا كان بعيدا منك حقيقة والثانى كقول الداعى يا الله ويا رب مع انه تعالى اقرب الى كل شخص
من حبل وريده ولكن الداعى يفعل ذلك استقصارا لنفسه واستبعادا لها من المدعو جل وعلا قاله الزمخشرى قال ابن المنير رحمه الله
وهو اقناع فان الداعى يقول يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين هذا من الانتصاب منصب
البعد ويقع فى بعض النسخ زيادة قوله وايا قال الشاعر: ايا جبلى نعمان بالله خليا: نسيم الصبا يخلص الى نسيمها: اوهيا كقول الاخر
:فاصاخ يرجوان يكون حيا: ويقول من فرح هيا ربا: او آ بالمد لم يذكره سيبويه وذكره غيره او آى بالمد او اى بالقصر ففى
الحديث اى رب قال الشاعر: المرتسمى اى عبد فى رونق الضحى: بكاء حمامات لهن هديل: وكلام المصنف يقتضى ان لنداء
البعيد وهو قول محكى وثم قولان اخران قيل هى للقريب وقيل هى للمتوسط قال المصنف وجعلها ابن عصفور فى المقرب للقريب
كالهمزة وزعم المبرد وجماعة من المتأخرين ان اى كالهمزة فى الاختصاص بالقريب ولم يعتمدوا الا على الراى والرواية لا تعارض بالراى فقد
اخبر سيبويه رواية عن العرب ان الهمزة للقريب وما سواها للبعيد قلت لكن الشان فى كون الجماعة المذكورين اعتمدوا على الراى ولم
يستند المصنف فى دعواه عليهم ذلك الى شاهد بل الظاهر ان مستندهم فى ذلك السماع المعتبر والا فمثل هذا لا يدرك بمجرد
الراى وبقل حذفه اى حذف حرف النداء وهو يا بخصوصها من بين حروف النداء لكثرة استعمالها ودورانها على الالسنة مع اسم الاشارة كقوله
بمثلك هذا لوعة وغرام وهذا مذهب كوفى وحمل عليه قول المتنبى: هذى برزت لنا فهجت رسيسا: ثم انثنيت وما شفيت نسيسا:
وخرجه بعضهم على ان هذى مفعول مطلق اى برزت هذه البرزة ورده المصنف بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار
اليه كضربته ذلك الضرب قاله ابن هشام ويرده بيت انشده هو يعنى المصنف وهو قول: يا عمرو انك قد مللت صحابتى وصحابتك
الخال ذاك قليل: قلت يحتمل ان ذاك ليس يشار به الى الملك بل الى الامر الذى تضمنته هذه الجملة ومعنى البيت انك قد مللت
صحبتك اياى وصحبتى اياك فيما الخالد واظنه وذلك الملام قليل فى الاصحاب ويقل حذف حرف النداء ايضا مع اسم الجنس المبنى للنداء اى

التخفيف لان يبنى للمنادى لم يدخل مثل يا رجلا خذ بيدى وقد سمع من كلامهم اصبح ليل اى ادخل فى الصباح قالته ام جندب زوجة امرئ القيس
بن ما به وكان مفركا ويقال انه سالها عن سبب تفريك النساء له فقالت لانك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطى الافاقة
ومن كلامهم ايضا اطرق كرا وهو ترخيم كروان يقولون ذلك فى رقية يصيد ونه بها يقولون اطرق كرا ان النعام فى القرى فاما ان ارى
هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلى انت ايضا ومثل ذلك قولهم افتد
مخنوق قاله رجل وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اى انت
من ان اغتاك فيم استعجالك فى الاخذ ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهب كلها امثالا قال ابن الحاجب بناء على
راى البصريين وانما امتنع حذف حرف النداء عن اسم الاشارة مثل يا هذا لان اصله ان ينادى بادخال الوصلة مثل يا ايهذا ولا يلزم اجتماع التعريفين
وهو ممتنع فحذفوا الوصلة اما لان التعريفين مختلفان او لانهم قدروا تعريف الاشارة منتفيا كما يقدر بعضهم انتفاء تعريف العلمية فبقى يا
هذا فلو حذفوا يا لاخلوا قال وانما امتنع حذفه عن مثل يا رجل ويا امراة لان اصلهما يا ايها المراة فاستغنوا بذلك عن الالف واللام لدلالتها
على التعريف المستفاد دون الالف واللام استغنى عن ايها لانها انما وضعت وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام فبقى يا رجل فلو حذف
حرف النداء لكثر الحذف فاخل وانما كان يا ايها الرجل هو الاصل لقولك يا رجل لان المقصود نداء لمعرفة ومعلوم كراهتهم الجمع بين حرفى تعريف
فقد علم ان تعريف الرجل بالالف واللام هو الاصل وجب ان يكون يا ايها الرجل هو الاصل لانه لا يقال الا كذلك وقال الرضى وانما لا يحذف
من المعرفة المتعرفة بحرف النداء يعنى من نحو يا رجل اذا اداة النداء اذن حرف تعريف وحروف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه
على اصل التنكير الا ترى ان حرف لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه
والخطاب وكان ينبغى ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو من جنس ما تعرف بالنداء لان المقصود بالنداء ما كان وصفه وهو معرفة قبل النداء
باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها الا من غير ان تصف هذا بذى الالف واللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان
الاعتبار فى حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو ايها الرجل وبوصف وصفه نحو ايها الرجل واعلم ان مذهب البصريين ان حرف النداء
لا يحذف من اسم الاشارة اصلا وان حذفه من اسم الجنس نادر لا يقاس عليه وهو عند الكوفيين قياس مطرد واستدل الجواز بقوله صلى الله
عليه وسلم اشتدى ازمة تنفرجى وقول موسى عليه الصلوة والسلام ثوبى حجر ثوبى حجر قال المصنف وهذا من افصح الكلام ومنه المثل التى
تقدمت وقد يحذف المنادى قبل الامر كقراءة الكسائى الا يا اسجدوا والدعاء اى قبل الدعاء كقول الشاعر يا لعنة الله والاقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جار وقول الاخر الا يا اسلمى يا دارمى على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقول الاخر الم تعلمى يا عمرك
الله اننى كريم على حين الكرام قليل فتلزم يا من بين حروف النداء ولا يكون المنادى محذوفا والحالة هذه الا معها وانما حذف المنادى
قبل هذين لان الامر والدعاء مظنة المنادى وتوجههما كثير فحسن التخفيف بالحذف فالاول نحو يا ادم اسكن يا بنى ادم خذوا يا بنى اسرائيل
اذكروا يا نوح اهبط يا بنى اركب يا يحيى خذ الكتاب بقوة نحو يا مالك ليقض يا موسى ادع يا ابانا استغفر لنا كما مثل المصنف وليس الاخير
دعاء بل هما طلب للدعاء وكلام المصنف يوهم ان المنادى لا يحذف ذا لم يكن قبل الامر والدعاء وانشد الصغانى فى العباب شاهدا على ان
الحوب الهلاك لابى دواد جارية بن الحجاج الايادى يا كل حصن وان طالت سلامته يوما ستدخله النكراء والحوب وقيل المعنى يا
قوم او يا هولاء ارى ناس كل حصن فقد حذف المنادى مع انه لا امر بعده ولا دعاء وان وليها اى الى ولى كلمة يا ليت نحو يا ليتنى كنت
معهم فافوز فوزا عظيما ونحو يا ليتنى اكون حيا او يخرجك قومك او رب كقول الراجز يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع
العنس او كف اليدا او حبذا كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا فهى للتنبيه لا للنداء قال المصنف
لان موليها احد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف كقول مريم عليها السلم يا ليتنى مت قبل هذا وفيه
نظر وقد يعمل عامل المنادى فى المصدر كقول الشاعر يا هند دعوة صب هائم دنف منى بلطف والا مات او كربا فيكون حذف

عامل المصدر واجبا ولم يتقدم ذكره والظرف كقوله: يا دار بين النقا والحزن ما صنعت : يد النوى بالاولى كانوا اهاليك : والظاهر
ان الظرف هنا حال فهو معمول لكائنا المعمول لادعوا والحال من المفعول فرجع ذلك الى المسئلة المذكورة بعد حيث قال والحال كقوله
يا ايها الربع مبكيا بساحته : كم قد بذلت لمن وافاك افراحا : ومقتضى كلام المصنف جواز مجى الحال من المنادى مطلقا وذهب الكوفيون
وبعض البصريين الى منع ذلك مطلقا وفصل قوم منهم الاخفش والمازني والفارسي بين ان تكون الحال مؤكدة فيجوز وقوعها وان تكون
مبينة فيمتنع وقد ينفصل حرف النداء عن المنادى بامر والاولى بجملة امرية كقول خدام بنت خالد النخعية تخاطب ابنها لطيفة الا
يا فابك نفتا ناالطيفا : وادر الدمع تسكابا وكيفا : ارادت الا يا لطيفة فابك فرخمت وفصلت **فصل**
في الكلام على امور من احكام المنادى المبنى يبنى المنادى لفظا نحو يا زيد ويا رجل او تقديرا نحو يا فتى ويا قاضى ويا هؤلاء على ما كان يرفع
به فيبنى على الضمة الظاهرة او المقدرة كما مثلنا ويدل على تقدير الضمة فيما ذكر ضم تابعه فتقول يا فتى الفاضل ويا هؤلاء الرجال ويبنى
على الالف في المثنى والملحق به نحو يا زيدان ويا اثنان وعلى الواو في جمع المذكر السالم وما الحق به نحو يا زيدون ويا عشرون وحكى في البسيط
عن بعض الكوفيين انهم يجعلون المثنى والمجموع على حده بالياء حملا على المضاف قال وهو فاسد لانه ليس مركبا وذهب الكسائي الى
ان الضمة نحو يا زيد ويا رجل اعراب ومن المحكي عنه انه قال المنادى المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية قال الرضي لا يعني ان
التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا اوجبناه لمشابهه المضاف
الى ياء المتكلم اذا حذفت الياء ولو فتحنا لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما وقع بعامل رافع ولا يعترض
عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المطول لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع
او منصوب بلا عامل وانما قال المصنف او لم يناد تنبيها على يا مكرمان ونحوه مما لا استعمال له في النداء ان كان ذا تعريف مستدام نحو
يا زيد فهو باق على علميته حالة النداء بدليل نداء ما لا يمكن سبب تعريفه نحو يا الله وهذا مذهب ابن السراج وذهب المبرد والفارسي
الى انه سلب تعريف العلمية وتعريفه الاقبال عليه في النداء وصحح ابن عصفور هذا مرة وذلك اخرى او ذا تعريف حادث بالقصد
اليه والاقبال عليه نحو يا رجل وهذا يدل على ان التعريف بما ذكر لا بال مقدرة وان الاصل يا ايها الرجل كما ذهب اليه ابن الحاجب
وغيره وقد مر واختار المصنف كون التعريف فيه بالقصد بدليل انه اذا قيل يا ايها الرجل كانت اي مبنية ولا يمكن ان يقدر
لها مثل ما قدر في يا رجل ونحوه اذ لا تقدر اي ولا تدخل ال على اي ثم التعريف لم يحصل بالقصد والاقبال بمجردهما بل بهما مع كون
الكلمة مناداة بدليل انتفائه في نحو انت رجل عالم وكلام المصنف يوهم خلاف ذلك ولا سبيل اليه ولو نصب المصنف مستداما
وحادثا كان احسن ليعلم من اول الامر انه اخرج ذلك مخرج التعميم لا مخرج الشرط فان قيل الحال المؤخرة عن صاحبها النكرة ضعيفة
قلنا الدليل النصب على الحالية بل هو خبر لكان مضمرة اي مستداما كان او حادثا وهذا احد الشروط الاربعة لبناء المنادى وهو كونه معرفا
والثاني ذكره بقوله غير مجرور باللام وهي على وجهين لام الاستغاثة نحو يا لزيد ولام التعجب نحو يا للماء والثالث ذكره بقوله ولا
للعامل فيما بعده وهو على وجهين مضاف وغيره وكل منهما على وجهين فالمضاف اما اضافته معنوية نحو يا ذا الجلال والاكرام او
لفظية نحو يا حسن الوجه وغير المضاف اما رافع او ناصب وكل منهما على وجهين لان الرفع لما بعده اما رافع له لفظا نحو يا قائما
ابوه او محلا نحو يا قائما من عنده وكذا الناصب نحو يا طالعا جبلا ويا خيرا من زيد والرابع ذكره بقوله ولا مكمل قبل النداء بعطف نسق
نحو يا زيدا وعمروا في المسمى بهما وهذا معدود من قبيل المطول قال ابو علي في الايضاح لو سميت رجلا بثلاثة وثلاثين لنصبته نصب
المطول ولو ناديت جماعة هذه العدة عدتهم لرفعت فقلت يا ثلاثة والثلاثون فمن قال والحارث ومن نصب الحارث نصب الثلاثين
قال بعض المغاربة والصحيح ما قاله الاخفش من التفصيل بين ان يراد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز الا النصب لان الاسمين
اذ ذاك وقعا على مسمى واحد وبين ان تكون الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة فيحكم لهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قبل وينبغي

التفصيل

التفصيل فيما كان كل على حدة بين ان يكون كل منهما مقصودا بالندا فالحكم كذلك وبين ان يقصد به ثلاثة مبهم في بيان العدة فنصبا
معا وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك
لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما احتيج الى هذه الزيادة لما تقرر من ان الاسم لا يبنى الا لشبهه
الحرف ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني اما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد النكرة لانه ليس مثلها تعريفا
ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى لجاز يا انت نظر الى الظهور لـ يا ابجر ابن ابجر يا انتا ؛ انت الذي طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا
الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك فقد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم كذا قيل قلت وليس ما استند اليه بقاطع لجواز
ان يكون المنادى محذوفا اي يا ابجر وانت مبتدا او الثاني توكيد له لفظي وكذا في اياك فقد كفيتك اي ابت واياك تحذيرا اي احذر ان
تتكلم فقد كفيتك ويجوز نصب ما وصف من معروف بقصد واقبال كقوله عليه الصلوة والسلم في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم
وقول الشاعر ؛ ادار الجزوى هجت للعين عبرة ؛ فما الهوى يرفض او يترقرق ؛ وقال الاخر ؛ اعبدا حل في شعبى غريبا ؛ الوما لا ابا لك و
اغترابا ؛ وفي الاخر ؛ الا يا نخلة من ذات عرق ؛ عليك ورحمة الله السلام ؛ والمسئلة مشكلة لانه تقرر ان الجملة لا يوصف بها
الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور والموصوف معرف بالفرض ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز في مثل يا رجلا عالما ان يعتقد
في رجل انه نعرف بالقصد والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يحتمل ان هذا المنادى كان قبل الندا نكرة فيصح وصفه
بجميع ذلك ويقدر انه وصف بها قبل الندا ثم جاء الندا داخلا على الموصوف وصفته جميعا لا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك
ومعتمد المصنف في هذه المسئلة حكاية الفرا في النكرة المقصودة المناداة الموصوفة ان العرب يؤثرون نصبها على رفعها وانهم اذا افردوا
رفعوا اكثر مما ينصبون ولم يوافقه المصنف على ايثار النصب على الرفع ولا على النصب بدون الصفة وكانه حمل قوله يؤثرون على معنى
انهم يقدمونه عليه فيأخذون به دون الرفع لا انهم يرجحونه عليه ويجيزون الرفع ايضا وهو محمل صحيح ويدل عليه التصريح بالوجهين
اذا لم يذكروا الصفة ولا يجوز ضم المضاف الصالح للالف واللام خلافا للثعلب فانه اجاز ذلك نحو يا ضارب الرجل بضم الضارب و
شبهته ان جواز دخول اللام عليه دليل على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع
الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب ويحكى الرضى عنه اجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف الصالح لها فيجوز الضم
عنده في نحو يا ضاربا رجلا ولم يذكر الشارح عنه هذا الفرع وذكر عنه مسئلة الاصل ثم قال ومذهبه في ذلك ضعيف لان بناء المنادى
ناشئ عن شبهه بالضمير والمضاف عادم الشبه للضمير وليس المبني للندا ممنوع النعت خلافا للاصمعي فانه ذهب الى منع نعته متمسكا
بان المنادى المبني شبيه بالمضمر فلا ينعت كما ان المضمر لا ينعت قال المصنف وهو مردود بالسماع والقياس اما السماع فشهير واما القياس
فلانه ظاهر في الحال فله حكم الظاهر من وجه وحكم الضمير من وجه قلت كلاهما غير سالم من القدح اما الاستناد الى السماع نحو يا زيد
العاقل ضما ونصبا فلا يتعين كونه وصفا لجواز ان يكون المرفوع خبر مبتدا محذوف اي انت العاقل والمنصوب على اضمار ناصب اي ادعو
او اعني العاقل واما الاستناد الى القياس فليس فيه ما يرد عليه لان هذا المنادى وان كان ظاهرا فانه شبيه بالمضمر بلا نزاع ولذلك
بني فالاصل ان يرتب على الشبه مقتضاه مطلقا وتخصيصه بوجه دون اخر ضرب من التحكم ويجوز مع ذي الضمة الظاهرة اتباعا ان كان
علما ووصف بابن متصل مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمرو فيجوز في زيد الضم على الاصل وعليه فيجوز في ابن ان يعرب بدلا او عطف
بيان او منادى او مفعولا بفعل مقدر جائز الاظهار اي اريد او اعني او نعتا وهو احسنها ويجوز في زيد ايضا الفتح ولم يذكر في المفصل الا
الفتح فقال ابن الحاجب ظاهر كلامه تحتيمه وهو قول بعض النحويين والصواب عدم التحتيم فيكون ترك الضم لانه غير الافصح او لانه معلوم
ووجه الفتح من جهتين كون كلمات مجتمعة كالكلمة الواحدة وكثرة استعمال يا فلان بن فلان فخفف بالفتح ووجه التخفيف من جهتين
كون الفتحة في نفسها اخف وكونها محصلة للاتباع وهي اخف من تنافر الكلمات قلت وظاهر كلام ابن الحاجب ان الفتح افصح وهو

ابن كيسان قال هو اجود وان كان الضم هو القياس وزعم المبرد ان الضم اجود واحترز المصنف بوصف الفتحة بالظاهرة من نحو يا عيسى ابن
مريم فانه لا ينوى فتحه اذ لا فائدة فى ذلك وقد اجاز الفرا تقدير الضمة والفتحة واحترز بقوله ان كان علما من ان يكون غير علم نحو يا غلام
ابن زيد فانه لا ينوى فتحه اذ لا فائدة فى ذلك ويتعين ان يكون المراد بهذا العلم غير الكنية لان الكلام فى المفرد والكنية مضافة ابدا واحترز
بقوله ووصف بابن من ان يقصد كونه بدلا او عطف بيان او منادى ومفعولا بفعل مقدر فانه لا يجوز الفتح واحترز بقوله متصل من ان يفصل بينهما
نحو يا زيد الفاضل بن عمرو فلا يفتح واحترز بقوله مضاف الى علم من ان يكون الابن مضافا الى غير علم نحو يا زيد ابن اخينا فلا يفتح ايضا و
العلم هنا ليس كالاول فانه يصلح لما هو كا اعم من الكنية وانت خبير بان الكلمات التى يراد بها الفاظها اعلام نحو يا رجل ثلثه فى وقام فعل ماض ومن
حرف تغيير وان المراد بابن لفظه اى ووصف بهذا اللفظ الذى هو ابن فهو اذن علم فكيف وصفه المصنف بالنكرة حيث قال متصل مضاف و
انما كان حقه ان يقول متصلا مضافا بالنصب على الحال لان وصف بغيره ونصب ذلك الوصف خلافا للكوفيين فانهم اجازوا الفتح حيث
يوصف بغير ابن المضاف الى علم ويكون ذلك الوصف منصوبا تمسكا بقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه : فما كعب بن مامة وابن سعدى
باجود منك يا عمر الجواد : بفتح الرا والخلاف مبنى على ان الفتح فى نحو يا زيد بن عمرو وهل هو للاتباع او ليشاكل المتبوع تابعه وعلى الثانى
فيكون من باب سلاسل واغلالا اعنى ما غير من اصله للتناسب وقد اعتذر عن هذا البيت على راى البصريين بوجهين احدهما ان
اصله يا عمرا بالالف فحذفت لالتقاء الساكنين على مذهب من يجيز الحاق الالف فى غير الندبة والاستغاثة والتعجب والثانى ان اصله يا عمرا
بالتنوين للضرورة ثم حذف للالتقاء الساكنين على حد قوله : فالفيته غير مستعتب : ولا ذاكر الله الا قليلا : وربما ضم لابن اتباعا
فتقول يا زيد بن عمرو بضم النون اتباعا لضمة الدال رواه الاخفش عن بعض العرب وكانه قائل لاعى ان التابع ينبغى ان يتاخر عن المتبوع
ولم يراع ان الاصل الحامل على الاتباع قصد التخفيف ويلحق بالعلم المذكور فى جواز الفتح مع جواز الضم نحو يا فلان بن فلان ويا ضل بن
ضل بضاد معجمة مضمومة يقال هو ضل بن ضل اى لا يعرف هو ولا ابوه ويا سيد بن سيد واشار بالامثلة الثلاثة المذكورة الى انه لا فرق
بين الاسم وصفة الذم وصفة المدح وفى قولهم يا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد اشكال من جهة ان ضل بن ضل نكرة وكذا ابن سيد فكيف
جاز وصف المعرفة به قال الشارح ولو دخلت على الثانى ال جاز الامران نحو يا سيد بن السيد فيجوز فى ذلك الضم والفتح اتباعا ونقل
المصنفان مذهب البصريين فى جميع ذلك بناء المنادى على الضم ومذهب الكوفيين وابن كيسان جواز ضمه وفتحه وعليه اعتمد المصنف
ويجوز فتح ذى الضم فى النداء وهو ما سبق من كونه علما وصف بابن متصلا مضافا الى علم موجب فى غير النداء اى غير النداء حذف تنوينه مطلقا
نحو جاءنى زيد بن عمرو فلا يجوز تنوين زيد فى هذه الصورة لكونه علما اتصل به لفظ ابن صفة له مضافا الى علم وموجب حذف الف
ابن فى الحالين حال النداء وحال غيره خطا لكن حذف الالف خطا من ابن المذكور انما يكون اذا لم يقع ابتداء سطر قال ابن الحاجب فى اماليه
وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التى ينطق بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم فى الله
باثبات اليا فى وانبات الالف فى الله وكذلك اذا كتبت فيه زيدا كتبت فاقا وهاء لانك لو وقفت لقلت قه فدل على ان قياس ابن ان
يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فا لعله
التى حذفت العرب التنوين لاجلها هى التى حذفت الكتاب الالف لاجلها وانما اشترطان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان
فى محل يبدا به غالبا لان القارى ينتهى الى اخر السطر ثم يبتدى باول السطر الذى بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به غالبا
وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجرى مجرى الوصل الغالب فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف وجه وان
نون فللضرورة لان لا ابنا بدل منه خلافا لابن جنى فانه قال فى قول الاغلب العجلى : جارية من قيس بن ثعلبة : كريمة اخوالها والعصبة
والذى ارى انه لم يرد فى هذا البيت وما جرى مجراه ان يجرى ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان
يجرى ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشى الواحد فوجب لذلك ان ينوى انفصال ابن مما قبله واذا قدر كذلك

فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدا وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كانك لو قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك
حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل منه واعترضه جماعة بانه لو كان الامر كما قال لكان مثل كلمت زيدا
ابن بكر كثيرا في كلامهم لانه وجه مطرد سائغ ولكنه قليل فلقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة كما قال المصنف و
ليس ابن الذي هو صفة مركبا مع موصوفه فيكون كمرء في اتباع ما قبل الساكن ما بعده خلافا للفارسي فانه قال اذا قلت جاء
زيد بن عمرو ركبت زيد وصفته وصارا كلمة واحدة كما فعل بالموصوف وصفته لا في رجل ظريف وان الدال فتحت للتركيب
فصار جاءني زيد بن عمرو والضمة في النون كالضمة في الباء من جاءني معديكرب وفي الكاف من هذه بعلبك وفتحة الدال
كفتحة اللام من بعل والمجموع مضاف الى عمرو ثم اتبع الاول للثاني فضم وترك التنوين عنده للتركيب لا للساكنين ولا التخفيف
لان امتزاج الموصوف بالصفة اشد قال المصنف وليس ما ادعاه ابو علي صحيحا للاجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو صلى الله
على يوسف بن يعقوب قلت وللفارسي ان يقول الضم لخلط التركيب ذريعة الى حذف التنوين للتخفيف فاذا كان
الموصوف لا تنوين فيه فلا حاجة الى ان يخلط التركيب والموصوف بابنة كالموصوف بابن في النداء وغيره فيجوز الضم والفتح في يا هند
ابنة زيد ويحذف التنوين في جاءتني هند ابنة عمرو في لغة من صرف ومنهم من منع ذلك لان موضع السماع الابن حكاه ابن
كيسان وفي الوصف ببنت في غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرفون هندا ونحوه فيقولون هذه
هند بنت عاصم بتنوين هند وتركه لكثرة الاستعمال وسكت المصنف عن النداء فعلم ان الوصف ببنت لا يؤثر فيه شيئا
لا جوازا ولا وجوبا ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل فيقول يا قاضي ويا غازي لا عند يونس
فيقول يا قاض ويا غاز فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما انما في ثبوت الياء وحذفها ووجه الاول انه لما ابى حذف
تنوينه للبناء فتثبت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثاني ان النداء دخل على اسم
منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة قلت هكذا قرره بعضهم وليس هذا في التحقيق
توجيها وانما هو تكرير لصورة الدعوى وحكاية للحال عند صاحب هذا القول فقط فتامل هذا اذا كان المنقوص معينا بالنداء
فاما غيره فيقال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين الالف في الوقف ايضا فان كان المنقوص ذا اصل واحد لوجود النقص لذلك
كالمري من اسم فاعل من ارى اذا نون فانه يبقى على اصل واحد وهو الراء تثبت الياء باجماع فتقول يا مري هكذا بالياء ساكنة كحالة
اذا وقفت عليه ويترك مضموما او ينصب ما نون اضطرارا من منادى مضموم علما كان او غيره فالاول كقوله: سلام الله يا مطر
عليها ۞ وليس عليك يا مطر السلام ۞ والثاني كقوله: ليت التحية كانت لي فاجعلها ۞ مكان يا جملا حييت يا رجل ۞ ويروى
يا جمل وهو اشهر وبقاء الضم اختيار الخليل وسيبويه وهو الاكثر والنصب اختيار ابي عمرو وعيسى والجرمي والمبرد وسلك
المصنف طريقة اخرى مفصلة فقال ان كان المنادى علما فالراجح بقاء ضمه وان كان غير علم نحو يا رجل فالراجح فيه النصب لان
شبهه بالمضاف ضعف قلت وفيه نظر واورد ابن عصفور في شرح الجمل المذهبين على ان مذهب ابقاء الضم يمنع النصب ومن مذهبه
النصب يمنع ابقاء الضم وحكى الشارح هنا فرعا وهو انه اذا نعت المنون في الضرورة وهو منصوب لم يجز في نعته الا النصب وان
كان مضموما جاز الرفع والنصب لان ضمه للبناء واذا نعت نحو يا فتى فهو مبني على الخلاف المتقدم والله اعلم فصل
فيما باشر حرف النداء مما هو محلى بالالف واللام وما لا يباشره والكلام على اي وما توصف به هي واسم الاشارة لا يباشر حرف النداء في
السعة ذا الالف واللام وكان فائدة ذكر المباشرة الاحتياط في مسئلة المستغاث الداخلة عليه لام الجر فانه يقال يا للذين و
نبه بالسعة على مباشرة حرف النداء الذي الالف واللام اضطرارا في غير ما سيذكره كقول الشاعر: من اجلك يا التي تيمت قلبي
وانت بخيلة بالوصل عني ۞ وقول الاخر: ويا الغلامان اللذان فرا ۞ اياكما ان تكسباني شرا ۞ والثاني اشذ من الاول لان اللام

في ذلك لازمة فكانّها من سنخ الكلمة بخلاف الثاني والمصنف لما ورد الثاني مثلا للضرورة قال وانما هو عندي مختار لتمكنه من ان
يقول فيا غلامان واسم الجنس لمعين يوصف بما فيه ال نحو يا فاسق الخبيث ثم قيد المصنف الالف واللام بقوله غير المصدر
بهما احترازا من مثل الرجل قائم اذا سميت به على هذه الصورة فان حرف الندا يباشر اداة التعريف في الشعر فيقول يا
لرجل قائم نص عليه سيبويه وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول مصدر بال نحو الذي قام قال المصنف وهو قياس صحيح
قال الشارح وقد نص سيبويه على منعه قلت وهو مشكل لان القياس احروى وذلك ان الالف واللام في الذي لازمة وفي
الرجل غير لازمة فاذا جاز ان يباشر غير اللازمة فلان يباشر اللازمة احرى لان لزومها ينزلها منزلة غيرها من الحروف التي بنيت الكلمة
عليها او غير المصدر بهما اسم جنس مشبه به نحو يا الاسد شدة ويا الخليفة جودا ونحوه مما فيه تشبيه هذا اختيار ابن سعدان وتحسنه
المصنف قال لان التقدير يا مثل الاسد ويا مثل الخليفة فحرف الندا انما باشر في التحقيق ما هو مضاف الى ذي الالف واللام ولا ضير فيه
خلافا للكوفيين في اجازة ذلك مطلقا من غير توقف عند هذا التفصيل واحتجوا بالبيتين السابقين ولا حجة فيهما اما الشذوذهما
او لان المنادى فيهما محذوف والاصل يا ايها الغلامان ويا ايها التي و يوصف بمصحوب ها الجنسي مرفوعا او بموصول مصدر
بهما او باسم اشارة اي مضمومة متلوة بها التنبيه اي هو النائب عن الفاعل ورافعه الفعل الذي المبني للمفعول وهو يوصف و
مضمومة متلوة بالنصب على الحال من اي وحاصله ان ايا توصف باحد ثلاثة اشياء احدها مصحوب الالف واللام الجنسي
نحو يا ايها الرجل وليس المراد بالجنسي ما يقابل الوصفي لجواز يا ايها النبي وانما المراد به ما يقابل العلم فلا يجوز يا ايها الصعق ويا
ايها الحسين لانهما علمان وال في الاول للغلبة وفي الثاني للمح الصفة وكذا الايقال يا ايها الزيدان ذكره الاعلم في الرسالة
الرشيدية لان ال هنا لتعريف العهد لا لتعريف الجنس والكلام على وجه التزامهم لرفع هذا الوصف سيجيء ان شاء الله تعالى
الثاني الموصول المصدر بالالف واللام نحو يا ايها الذين امنوا الثالث اسم الاشارة نحو يا ايهذا وقيده المصنف في الشرح بالعاري
من كاف الخطاب فلا يقال يا ايهذاك الرجل خلافا لابن كيسان ثم حكى المصنف ان ايا مضمومة وذلك لانها منادى معرفة مبني على الضم
وانه يؤتى بها التنبيه نائبة لها ليكون عوضا عن المضاف اليه كما عوض عنه ما في قوله تعالى اياما تدعوا وخصها بالندائية
لانه موضع تنبيه وما في اياما تدعوا لان ما بعده في الاصل فتوافق الشرط وانما توصلوا باي الى نداء ما في اللام لان اللام لو دخلت
المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لان اللام معاقبته للتنوين فهي كالتنوين فاستكره دخولها مفردا في المنادى المبني واما
ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم
يجمعوا بينهما كراهة لاجتماع حرفي التعريف قال الرضي وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة
لا يستنكر كما في لقد قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين متغايرين بدليل قولك يا هذا وهيا عبد الله ويا الله ويا ابت بل
الممنوع اجتماع اداتي التعريف مع حصول الاستغناء باحداها وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف الندا ولا يتم ما
قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يخبر بحرف الندا للغائب من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا
اقبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع في كون الشيء المعين مقصودا مواجها بالندا واي محذور في اجتماع هذين التعريفين
هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف الندا واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها
الى شيء اخر يقع الندا على هذا الاسم المبهم احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام وذلك لان من ضرورة المنادى ان يكون متميزا
لماهيته وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود الا ان يكني بهما من ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا
انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجد والاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة
اذ هو مخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا لان يزال ابهامهما بالتخصيص

بخلاف الذى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او الوصف واما الذى فبالجملة
بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا
كما فى ربه رجلا واما رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان زال ابهامه بما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة
احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام بما بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة
الحسية ثم قال الرضى وانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة الاصل فيه ما يشار به للمخاطب الى شئ هو فى اصل الوضع
غير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب فتحوشى فى بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل
بينهما باى لتناكرهما فى الظاهر كذا قال وليس بذلك وتؤنث لتانيث صفتها نحو يا ايتها النفس المطمئنة قال فى البديع
الاختيار اثبات التاء ولا تثنى ولا تجمع وليست اى مثل قولك يا ايها الرجل موصولة بالمرفوع الواقع عند غيره صفة لها خبرا
لمبتدا محذوف خلافا للاخفش فانه قال بانها موصولة والاسم الواقع بعدها خبر مبتدا محذوف والجملة صلة فانه بمثابة
قولك يا من هو الرجل على جعل من موصولة وعبارة المصنف لا تساعد مقصوده فان الصلة عند الاخفش هى الجملة الاسمية
الحاصلة من المبتدا المحذوف والخبر المذكور وليست الصلة هى اسم المرفوع فى حال كونه خبر مبتدا وينبغى ان يكون الاخفش قائلا
بان الضمة فى ايها كضمة زيد فى يا زيد اى ضمة المنادى كما هو راى الجماعة ولا يحمل عليه انه يقول بانها كضمة ايهم فى ايهم اشد اى ضمة
بناء حاصل لا بسبب النداء وذلك لوجهين احدهما ان ايا غير مضافة واى الموصولة اذا لم تضف كانت معربة باجماع والثانى
ان صاحب هذا القول وهو الاخفش لا يرى ان ايا الموصولة تبنى اصلا ولو اضيفت وحذف صدر صلتها ولهذا قال فى الاية ان من
زائدة وكل شيعة مفعول وان ايا استفهامية مبتداة ولا يجوز نصب صفتها خلافا للمازنى فانه اجاز ان تقول يا ايها الرجل رفعا
ونصبا قال الزجاج ولم يتقدمه الى ذلك احد ولا تابعه عليه احد وهو مخالف لكلام العرب والجماعة اوجبوا التزام الرفع فى الوصف
المذكور لامرين الاول ان الوصف هنا هو المقصود بالنداء فجعلوا اعرابه بالحركة التى كان يستحقها لو باشره حرف النداء تنبيها على
انه المنادى الثانى ان وصفه المبهم لما كانت مع المبهم كالشئ الواحد بخلاف صفة غير المبهم بدليل جواز مررت بزيد فى الدار
الكريم وامتناع مررت بهذا فى الدار الكريم صار الرجل فى قولك يا ايها الرجل كانه منتهى الاسم فجعلوا حركته الاعرابية هى الحركة
التى تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة ذكر ذلك ابن الحاجب اما الاول ففى متن الكافية واما الثانى ففى شرح المفصل فان
قيل اذا كان الرجل هو المقصود كما علم من الامر الاول لا يكون صفة لانها لا تكون مقصودة فالجواب ان معنى قولنا ان الصفة غير مقصودة
انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها لا انها غير مقصودة اصلا فالرجل وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه المنادى اذ لو كان كذلك
لوجب ان تكون يا داخلة عليه مقصودة فى الاصل والحقيقة لانه مطلوب اقباله وينبغى ان يكون منادى الا انه منع دخول حرف
النداء عليه اللام فتوسل باى وجعل تابعا وصار صفة للدلالة على معنى فيه من جهة انه مطلوب اقباله اصلا وحقيقة مقصود ومن
جهة دلالته على معنى فى متبوعه صفة وغير مقصود بالنسبة ولا يلزم من كونه غير مقصود بالنسبة جواز حذفه فان رجلا فى ربه
رجلا غير مقصود بالنسبة مع انه لا يجوز حذفه لرفع ابهام الهاء فان قيل اذا كان الرجل هو المقصود بالنداء فلم لا يجوز فى تابعه
الوجهان كما يجوز فى تابع يا زيد الظريف فالجواب ان الرجل معرب مرفوع وتابع المعرب المرفوع يجب ان يكون مرفوعا سواء كان مفردا
او مضافا فتقول يا ايها الرجل ذو المال كما تقول جاءنى الرجل ذو المال لا نزاع فى الاعراب وههنا اشكال وهو ان الرجل من قولك
يا ايها الرجل تابع معرب بالرفع وكل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وهذا لا يصح ان يكون العامل المحدث حركة هذا التابع المرفوع
هو العامل فى المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعوا او انادى وهو لا يقتضى الرفع وانما يقتضى النصب والسؤال انما يتوجه على مذهب
الاخفش وهو جار فى توابع المنادى المبنى المفردة المعربة بالرفع ولم اقف لهذا الاشكال على جواب الى الان وقولهم انما حرك الرجل

بالرفع لانه المقصود بالندا وحرك تابع المنادى بالرفع تشبيها لضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب لا يغني في دفع السؤال شيئا فتأمل ولا تستغني اي عن الصفة المذكورة فلا يقال يا ايها دون وصف باحد الامور الثلاثة المتقدمة ولا يتبعها غيرها اي لا يتبع ايا غير الصفة المذكورة بمعنى انها لا توصف بشيء اخر غير واحد من تلك الامور الثلاثة ويحتمل ان يكون المراد ولا يتبعها غيرها من التوابع اي لا تتبع بتابع غير صفة بخلاف اسم الاشارة فيجوز ان يتبع بغير الصفة اذا لم يقدر وصلة والحاصل ان ايا واسم الاشارة يتفقان في وجوب دفع الصفة ويفترقان في ان نعت اي يكون اشارة وانها لا تتبع بتابع غير الصفة وان الصفة لا تفارقها وتلك تفارقها الصفة اذا قدرت غير وصلة قال ابو حيان واطلاقهم يقتضي اتباع اي بكل تابع بعد ان تستوفي صفتها واسم الاشارة اذا جعلته وصلة لندا ما فيه الالف واللام في وصفه بما لا يستغني عنه كاي تقول يا هذا الرجل ولا تفارقه الصفة عند جعله وصلة وكغيرها اي وكغير اي في غيره اي في غير ما لا يستغني عنه من الاوصاف فتصفه بذلك وبالمضاف كما يجوز في غير اي قال ابو حيان وتبعه تلميذه ابن قاسم فلا يجوز ان يريد المصنف كغيره من التوابع اي وكون اي في غير الوصف من التوابع فيجوز ان يتبع اسم الاشارة بغير وصف يعني اذا لم يكن وصلة لندا ما فيه ال قلت والتفسير الاول باطل لان اسم الاشارة في هذا الباب وغيره لا ينعت بالمضاف وقالوا يا الله ويا الله بادخال حرف الندا على ما هو محلى بالالف واللام لان الاداة فيه لازمة فكانها من نفس الكلمة ويجوز في ندائه وجهان احدهما حذف همزة الوصل فيلتقي ساكنان على حدهما وذلك حذف الياء مع الهمزة والثاني قطع الهمزة ايذانا من اول الامر بان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع ياء واللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقطت الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل قال الرضي والله في الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه قال عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق قلت وتحرير هذا الكلام يفهم مما قرره التفتازاني في حاشية الكشاف وذلك انه قال معنى الغلبة ان يكون الاسم عموما فيعرض له بحسب الاستعمال خصوص اما الى حد التشخص فيصير علما كالنجم والصعق او لا فيصير اسما غالبا كالاله او صفة غالبة كالرحمن ثم العموم قد يكون بحسب الاستعمال كالنجم والصعق حيث استعملا في غير الثريا وذلك الشخص وقد يكون بمجرد القياس كالدبران والعيوق فان قضية القياس ان يطلقا على كل ما يوصف بالدبور والعيوق لكن لم يرد الاستعمال بذلك والله من هذا القبيل لان الاله بحذف الهمزة والتعويض بمقتضى القياس يصح اطلاقه في المعبود مطلقا كالاله الا انه لم يطلق الا على الواحد الواجب تعالى وتقدس ولم يستعمل بمعنى المفهوم الكلي اصلا فهو من الاعلام الخاصة بالنظر الى الاستعمال ومن الاعلام الغالبة بالنظر الى الاستدلال هذا كلامه وبه يفهم قول الرضي ان الله من الاعلام الغالبة ثم صار من الاعلام الخاصة لكن في قوله انه اذا كان من الغالبة يكون كالصعق نظر تعرفه من هذا الكلام الذي نقلناه والاكثر في نداء هذا الاسم الشريف ان يقال اللهم محذوف ياء وتعويض الميم المشددة في اخره منها وذهب الفراء الى ان الاصل يا الله امنا بالخير فخفف بحذف حرف الندا وبعض الجملة بعده وبقيت منها الميم المشددة ونقله الشارح عن الكوفيين وليس بالوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير وشذ في الاضطراب يا اللهم لان فيه جمعا بين المعوض والمعوض منه قال الشاعر اني اذا ما حدث المها اقول يا اللهم يا اللهما قال الشارح ومذهب الكوفيين جواز ذلك في الكلام لان الميم عندهم ليست بعوض وقد تزاد ما مع ذلك قال وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف غيره من الاسماء المختصة بالندا نحو يا هناه ويا لكع ويا فل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله واستشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على الندا المستانف فصل

في الكلام على توابع غير اي واسم الاشارة من المنادى التابع غير اي واسم الاشارة المستعمل استعمال اي في كونه وصلة لنداء ما فيه الالف واللام من منادى مرفوع نحو يا هذا او يا رجل فاما الذي ليس بمرفوع فيتبع على اللفظ نحو يا عبد الله الفاضل ويا لزيد العادل بنصب الفاضل وجر العادل ان كان التابع غير مضاف الرفع والنصب فتقول يا زيد الظريف بالرفع ويا زيد الظريف بالنصب اما وجه النصب فظاهر لانه تابع للمنادى منصوب محلا لكونه مفعولا به لكنه مبني فحق تابعه ان يتبع على المحل كما تقول رايت هؤلاء الكرام بنصب

وهو هم

الصفة ولا يجوز فيهما الجر اتباعا للمحل الا على اللفظ واما وجه الرفع فهو ان ضمة المنادى التي هي الحركة البنائية حدثت في المنادى لحدوث
حرف النداء وتزول بزواله فصارت كالرفع من حيث كونها عارضة كما ان الرفع عارض وصارت اداة النداء كالعاملة لتلك الضمة فجاز
لاجل هذا المعنى ان ترفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البنا التي هي
خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم هذا منتهى ما قالوه في هذا المقام وهو
عند التأمل لا يدفع الاشكال المتقدم فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت
تقول الظريف من قولك يا زيد الظريف مبني واللام لا تمنع البناء كما لم تمنعه في الخمسة عشر فالجواب انه انما جاز ذلك في لا لان
المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين
فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي الظرف لا لنفي الرجال فكأنه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى
هو المتبوع فافترقا هذا كله ما لم يكن التابع المفرد بدلا او منسوقا عاريا من ال فلهما تابعين ما لهما منادين فان كان كل منهما
نكرة غير مقصودة نصبت نحو يا زيد رجلا صالحا ويا زيد وغلاما وان كان غير ذلك بني على الضم نحو يا سعيد كرز ويا سعيد وزيد
نعومل معاملة المنادى المستقل لان البدل على نية تكرار الاول وحرف العطف نائب مناب حرف النداء فان كان المنسوق مقرونا
بال جاز فيه الرفع والنصب كما يجيء خلافا للمازني والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرو بالنصب قياسا على المنسوق المقرون بال نحو يا زيد
والحارث قال المصنف وما رواه غير بعيد من الفصحة اذ لم ينو اعادة حرف النداء فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على الاثنين
قال ويجوز ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو الكثير نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد
والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون بال في عدم الصلاحية لتقدير حرف نداء قبله نحو يا تميم الرجال والنساء وصحة
هذه المسألة مبنية على ان عامل البدل هو عامل المبدل منه ورفع المنسوق المقرون بال راجح عند الخليل وسيبويه والمازني
مرجوح عند ابي عمرو ويونس وعيسى والمبرد في نحو الحارث كالخليل وفي نحو الرجل كابي عمرو فهذه ثلاثة مذاهب في المنسوق المقرون
بال كالحارث والرجل نحو يا زيد والحارث ويا زيد والرجل احدها ان الراجح فيه الرفع والنصب مرجوح وهذا مذهب الخليل وسيبويه
والمازني ووجهه انه منادى ثان في التحقيق لانه ايضا مطلوب بالحرف نائب مناب ادعو لان حرف العطف قام مقامه فكانه
مذكور فينبغي ان يحرك بحركة المنادى نفسه تنبيها على انه منادى كما حرك يا ايها الرجل بالضم تنبيها على انه المنادى بالحقيقة
لان علة البناء وهي امكان وقوعه موقع المضمر مع ما يدل عليه وهو دخول ما لم توجد لان اللام تمنع دخول يا بخلاف
يا زيد وعمرو المذهب الثاني ان رفعه مرجوح ونصبه راجح عكس الاول وهو مذهب ابي عمرو ويونس وعيسى بن عمر ووجهه
ان هذا التابع لاجل اقترانه باللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعدوا ان يجعل حركته كحركة ما باشر الحرف فكان الوجه ان
ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء قال الرضي ويلزم ابا عمرو نظرا الى العلتين
المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير مضموم المذهب الثالث التفصيل بين ان تكون الاداة
التي قرنت بالمنسوق كالاداة التي في الحارث باعتبار عروضها وجواز حذفها فالمختار فيه الرفع كما يقول الخليل ومن وافقه وان
تكون كالاداة التي في الرجل باعتبار عدم جواز حذفها فالمختار فيه النصب كما يقول ابو عمرو ومن وافقه وهذا مذهب ابي العباس
المبرد فان المبرد في كلام المصنف مرفوع على انه مبتدا خبره كالخليل والجار والمجرور من قوله في نحو الحارث متعلق اما بالخبر او
بمحذوف والتقدير وقول المبرد في كذا كقول الخليل ووجه هذا المذهب انه اذا صح نزع الالف واللام منه صح تقدير دخول حرف
النداء عليه فيكون بمثابة ما باشره حرف النداء واذا لم يصح نزع الاداة منه لم يصح دخول حرف النداء عليه اصلا واذا لم يصح دخول حرف النداء
عليه كان اولى ان يجعل تبعا اذ لجعل تبعا فالموضع به اولى وقد سبق في باب العلم حكم العلم بالنسبة الى اقترانه بالالف واللام لزوما

وجوازا قلب اجع من هناك قال ابن الحاجب في امالي المسائل المتفرقة قال الشيخ عبد القاهر في شرح المقدمة التي وضعها سوال صعب وهو ان يقال في حكم المعطوف ان يمتنع فيه ما امتنع في المعطوف عليه واذا كان كذلك وجب اذا لم يصح ادخال الالف واللام على المنادى فلا يقال يا الرجل ان لا يقال ذلك المعطوف عليه وقد جاء يا جبال اوبي معه والطير والجواب ان الذي اوجب جواز ذلك في المعطوف مع امتناع ذلك في المعطوف عليه ان الذي منع ان يقول يا الرجل ما ذكر من ان الالف واللام في الاسم للعهد وان تقدير العهد في المخاطب محال من حيث كان العهد يكون في ثالث هو غائب يعني ان العهد يكون للغائب ثالث غير المتكلم والمخاطب المعطوف على المنادى لا يدخل في الخطاب ويكون في حكم الغيبة يبين ذلك انك اذا قلت اعينك في زيد لم يدخل زيد في الخطاب وان كان معطوفا على ضمير المخاطب وذلك انه لا يصح ان تقول انت فعلت كذا وانت تخاطب زيدا ثم تقول وانت لم تفعل كذا وانت تعني عمروا وتقدير خطابك زيدا بقي على حاله في حال خطابك عمروا وانما يجوز الجمع بين شيئين في الخطاب اذا لم تفرق يعني اذا كان الخطاب بلفظ واحد نحو انتما فعلتما وما شاكل ذلك واذا صح ذلك تبين السبب في جواز دخول الالف واللام على المعطوف على المنادى واذا لم يصح دخولها على نفس المنادى وما فهمته فهذا موضع لطيف لم يمعن اصحابنا النظر فيه واعترض ابن الحاجب على ذلك بان قال المعنى الذي كان للاول به مخاطبا اموجود هو ام لا فان كان موجودا وجب ان يكون مخاطبا وبقي الاعتراض قائما وان لم يكن موجودا ابطل ان يكون منادى لان هو المعنى الذي كان به الاول مخاطبا وما توهم من انه لا يكون مخاطب معطوفا على مخاطب باطل بقولك يا زيد وعمرو فان زعم ان هذا مما يقدر حرف الخطاب عدل عن المعنى الذي كان به مخاطبا الى التقدير الذي يلزم في المعنى في اصل المسئلة ثم هو باطل ومعنى كلام ابن هذا انا رددنا اولا في المعنى الذي كان به الاول مخاطبا وقلنا المعنى الذي كان به الاول مخاطبا اموجود هو في الثاني ام لا فان زعم ان يا زيد وعمرو حرف الخطاب فيه مقدر لا في مثل قولك يا زيد والرجل عدلنا عما وقع الترديد فيه اولا وردد نافي التقدير فنقول حرف الخطاب اما ان تكون مقدرا في مثل يا زيد والرجل اولا الى اخر ما قلناه اولا اراد باصل المسئلة مثل يا زيد والرجل وانما قال والذي يلزم في المعنى لانه وان لم يصرح بتقدير حرف الخطاب في الثاني في مثل يا زيد والرجل الا انه يلزم عليه باعتبار انه قائل بكونه معطوفا على المنادى الذي هو مدخول يا وقوله ثم هو باطل يعني ان القول بتقدير حرف الخطاب في يا زيد وعمرو وبعدم تقديره في مثل يا زيد والرجل باطل لعلمنا ان عمروا من حيث المعنى بالنسبة الى زيد كالرجل في قولك يا زيد والرجل بالنسبة الى زيد واذا كان كذلك وجب ان يكونا مخاطبين وما ذكره من انه لا يكون مخاطبان بلفظين في جملة واحدة فليس بمطرد الا في الضمائر قصدا للاختصار فاما فيما لا يمكن الاختصار فيه فالضرورة تلجي الى العطف وتراه وتران امتناع قولك جاء زيد وزيد ووجوبه في قولك جاء زيد وعمرو ويوضح ذلك الاجماع على جواز يا هذان زيد وعمرو ومعلوم انهما مخاطبان واذا ثبت ان المعنى الذي كان به زيد مخاطبا واجب كونه في الرجل بقي الاعتراض قائما ولذلك اجوبة احدها لا نسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يمتنع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها بدرهم سلمنا ذلك الا انه مخصوص بما كان عاملا في المعطوف عليه والدليل عليه انك تقول ضربت زيدا ضربتين وعمروا فلا يلزم تشريك عمرو مع زيد في الضربتين وان لزم تشريكهما في ضربت واذا ثبت ذلك فليس لنا عمل فلا يلزم فيما سلمنا اشتراكهما فيه الا ان الشرط في جواز دخول ما على الثاني اذا وليته مفقود فلما وقع وقد فصل بينه وبين يا في الاول حصل شرط الجواز واشبه قولك يا ايها الرجل وهذا في يا هذا الرجل فقد صح اجراؤه على باب العطف فيما يمتنع ولكن اتفق ان الثاني ههنا حصل شرط جواز دخول يا عليه ولم يصح لو وليته وهذا كله على التسليم في ان المعطوف يقدر فيه العامل واما اذا قلنا بالانسحاب كالصفة وعطف البيان والتاكيد اندفع السوال من اصله واذا اضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقا قال في الشرح اي سواء كان تابعه منصوبا او غيره قلت يرد عليه نحو يا زيد صاحب عمرو فانه مخصوص لا منصوب ما لم يكن التابع مضافا كالحسن الوجه مما اضافته غير محضة فله ما للحسن فيكون مع المنصوب واجب النصب ومع المبني جاز الوجهين ويقع ذلك في باب النعت نحو يا زيد الحسن الوجه وفي النسق نحو يا زيد والحسن الوجه

في الثاني م

وذكر

وذكر ابن الحاجب في شرح المفصل في قول الشاعر: يا صاح يا ذا الضامر العنس: ان رفع الضامر جائز ثم سأل عن وجه الرفع والقاعدة ان المضاف ينصب واجاب بجوابين احدهما ان الضامر العنس موصول وصلة فهما في قوة الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي يقبل الحركة لم تكن الا ضمة والثاني انه صفة لموصوف محذوف وهو في الحقيقة صفة لاسم الاشارة اذ لا يكون صفتها الا اسم جنس فالاصل يا ذا الرجل الضامر العنس فالضامر صفة لمرفوع معرب فلا يجوز فيه الا الرفع وقال الرضي ويتأول على هذا في قولك يا زيد الحسن الوجه بان الموصوف غير باسم اشارة ولا يكون الالف واللام موصولة الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى كذا قال ويحتاج الى الفرق وجهه بين الامرين ويمتنع رفع النعت في نحو يا زيد صاحبنا مما كان المضاف فيه عاريا من الالف واللام خلافا لابن الانباري والكسائي والفراء والطوال من الكوفيين فانهم اجازوا رفع مثل هذا النعت وهو غير جائز لان اضافته محضة وقال المصنف لاستلزامه تفضيل فرع على اصل وذلك لان هذا المضاف لو وقع منادى لم يكن بد من نصبه وتابع نعت المنادى محمول على اللفظ فاذا قيل يا زيد الظريف صاحب عمرو فان قدر الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير او نعتا لنعت المنادى فالاكثر كان يلفظ بالنعت وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال فتقول يا زيد نفسه ويا تميم كلهم بضمير الغيبة باعتبار الاصل قبل النداء فان الظاهر من قبيل الغيبة ويا زيد نفسك ويا تميم كلكم بضمير الحضور باعتبار الحال الحادثة بالنداء ولو قيل باعتبار اللفظ وباعتبار المعنى لكان احسن وعلى هذا يتجه قول بعضهم انه يجوز في الكلام يا ايها الذين امنتم ولكنه قيل امنوا لئلا يختص بالمخاطبين وقد يقال ان مجيء ضمير الخطاب في ذلك نادر وانما يأتي التنزيل على الوجه الارجح وقد توهم بعض الناس انك اذا قلت يا ايها الذي قام وقعدت انه التفات وليس كذلك لان الالتفات خلاف الظاهر وهذا ظاهر باعتبار الوضع الاول وهو لفظ الظاهر المقتضي للغيبة وظاهر باعتبار الاستعمال وهو تقصد الاسم معنى الخطاب فكل منهما موافق للظاهر ومثله انت الذي قام وقعدت ليس بالتفات وان في نحو يا زيد زيد مضموما او مرفوعا او منصوبا فالضم على اوجه احدها ان يكون منادى ثانيا ولم يجز المصنف غير ذلك والثاني ان يكون بدلا نقله المصنف عن اكثر النحويين ورده بانه لا يتحد لفظ بدل ومبدل منه الا ومع الثاني زيادة بيان ليست مع الاول كقراءة وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية لما البدل لما معها من زيادة التنبيه على سبب الجثو كما مر والثالث انه توكيد لفظي قاله بعض المتأخرين بناء على توهمه انه اعادة الاول بعينه والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل قاله المصنف في الشرح وقال في شرح الكافية الشافية توكيدان على اللفظ والمحل وليسا عطفي بيان كما قال اكثر النحويين لان الشيء لا يبين نفسه وقد مر في باب البدل الكلام على ذلك في قول الشاعر: اني واسطار سطرن سطرا: لقائل يا نصر نصر نصرا: والاول في نحو قول الشاعر: يا تيم تيم عدي لا ابا لكم: لا يلقينكم في سوأة عمر: ومثله قول الاخر: يا زيد زيد اليعملات الذبل: تطاول الليل عليك فانزل: والضابط ان يتلفظ بالمنادى على صورة اللفظ المفرد ثم يكرر ويتبع بعدها مضاف اليه واحد فالاول مضموم او منصوب والثاني منصوب لا غير اما على انه منادى مضاف او باضمار اعني او توكيد او عطف بيان او بدل هكذا قال المصنف واما الضم في الاول فظاهر لانه منادى مفرد فكان مضموما واما النصب فيه ففيه وجهان احدهما ان يراد يا تيم الاول اضافته الى عدي المذكور اخرا ثم اكد تاكيدا لفظيا بلفظ تيم الثاني والتاكيد اللفظي يأتي بلا تغيير ما قبله ولا ما بعده مما كان عليه فلذلك بقي منصوبا الثاني ان المراد يا تيم عدي يا تيم عدي فحذف المضاف اليه اولا استغناء بذكره اخرا الا ترى انهم قالوا بين ذراعي وجبهة الاسد فحذفوا النون من ذراعين لكونه عندهم مضافا ولا مضاف اليه الا ما يقدر من الاسد المستغنى بذكره اخرا والحذف في يا تيم تيم عدي اجود لاتفاق المضاف والمضاف اليه جميعا في اللفظ وما تقدم فالمضاف فيه مختلف فان اجاز ذلك فيه مع اختلاف المضاف لاتفاق المضاف اليه فهو مع اتفاق المضاف والمضاف اليه اولى وما هو المحذوف منه فيه مذهبان احدهما

ان المحذوف منه المضاف اليه هو الاول وتيم الثاني مضاف الى عدي المذكور وهذا هو الظاهر والدليل عليه انا لو قلنا ان المضاف
الى عدي هو الاول لادى الى امرين محذورين احدهما التقديم والتاخير من غير فائدة والاخر هو الفصل بين المضاف والمضاف
اليه والمذهب الاخر ان تيم الاول مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني مضاف الى عدي محذوف ووجهه انه لو لم يكن كذلك
لادى الى ان يكون المتاخر لفظا ومعنى دالا على متقدم والمعقول ان المتقدم يدل على المتاخر والجواب عما ذكره اصحاب المذهب
الاول ان الفصل والتقديم والتاخير لاستقامة الكلام فلا يمتنع بيانه انه حذف المضاف اليه من الثاني وتيم الاول مضاف
الى عدي المذكور فصار يا تيم عدي تيم فبقي تيم الثاني غير تام لان الاسم اذا لم تكن فيه اللام بالتنوين او الاضافة فاخر عدي ليكون
عوضا لفظا عن تمام تيم الثاني وتم الاول بما بعده وهما الاسمان جميعا الا ترى انك اذا قلت يا تيم عدي تيم لم يكن مستقيما لانه
لم يتم ولم يعوض عن تمامه واذا اخرت وقلت يا تيم تيم عدي عوضت عن عدي المحذوف لفظا مثله وصار تيم عدي بالنسبة الى
الاول كالتمام فلاجل ذلك كان التقديم والتاخير والفصل هذا جمع ما ذكره ابن الحاجب في اماكن متفرقة من كتبه
فصل في الكلام على احوال تعرض للمضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه منادى حال المضاف الى الياء ان اضيف اليه
منادى كحاله ان اضيف اليه غيره اي غير منادى فحكم قولك يا غلام غلامي كحكم قام غلام غلامي في اثبات الياء وحذفها وغير ذلك
وقد سبق الكلام على ذلك في موضعه فلذلك احاله عليه الا الام والعم المضاف اليهما ابن نحو يا ابن امي ويا ابن عمي فاستعمالهما اي
الام والعم غالبا واما في غير الغالب فكما سبق في محله من اللغات بفتح الميم فتقول يا ابن ام ويا ابن عم وفيه قولان احدهما ان
الاصل اما وعما بفتح ما قبل الياء فقلبت الفا ثم حذفت فاستغني عنها بالفتحة الثاني انهما جعلا اسما واحدا مركبا كبعلبك فبني على
الفتح او كسرها دون ياء والاصل يا ابن امي ويا ابن عمي باثبات الياء فحذفت استغناء عنها بالكسرة وقرئ في السبعة يا ابن ام بفعل
الوجهين قيل ولجودها الكسر وربما تثبت الياء متحركة او ساكنة كقول الشاعر يا ابن امي ولو شهدتك اذ تدعو تميما وانت غير
مجاب لتشددت من ورائك حتى تبلغ الرحب او تبتز ثيابي او قلبت الفا كقول الشاعر كن لي لا علي يا ابن عما نعش عزيزين
ونكفى الرداء قيل وقلبها الفا اجود من اثباتها وتاء يا ابت عوض من ياء المتكلم ولهذا لا يجتمعان الا في ضرورة كقوله يا ابتا لا
تزل عندنا فانا نخاف بان تخترم وكقول الاخر يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان وكقول الاخر ايا ابتا
لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عايشا جعله في المحتسب مثل قراءة ابي جعفر يا حسرتاي في الجمع بين العوض والمعوض
منه وقالت تقول ابنتي لما رات شاحبا كانك فينا يا ابات غريب فالحقها الالف على لغة القصر قلت وقد يقال ان
اصله يا ابتا فقلبت الالف الى موطن التاء كما قيل ان في انا وكسرها اكثر من فتحها وقد قرئ بالوجهين في السبعة والاكثر على الكسر
واجاز الفراء الضم وحكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا ابه بالضم وجعلها هاء في الخط جائز الا ان كتابتها تاء اولى وبها جاء
رسم المصحف قال المصنف وبها قرا ابو عمرو ونافع والكوفيون في الوقف كالوصل فصل في الفاظ يقال للمنادى
لا يصرح باسمه يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير يا هن ولامه المحذوف وفيه واو بدليل قولهم هنوات ويا هنان للاثنين
ويا هنون والجماعة وفي التانيث يا هنة بسكون النون للواحدة ويا هنتان للاثنين ويا هنات للجماعة وقد يلي اواخرهن
اي اواخر الكلمات الست المذكورة ما يلي اخر المندوب من المد وهاء السكت قال في الشرح ومن العرب من يقول يا هناه يا
هنانيه يا هنوناه يا هنتاه يا هنتانيه يا هنتاه وحكى هذا الفصل كله من كلام ابي حاتم وقد يقال لم غيرت حركة الواحد التي هي الضمة ولم تغير
حركة جمع المؤنث بل التزمت الضمة وجاء ثاني الواو بعد ذلك والمفرد جاء على القياس في زيادة والسؤال انما يرد على جمع المؤنث
هلا غير ومنه يا هناه بالضم وبالكسر اي ان الهاء تثبت في الوصل اجراء له مجرى الوقف وسمعت بالكسر لالتقاء الساكنين وبالضم
للتشبيه بهاء الضمير وليست الهاء بدلا من اللام خلافا لاكثر البصريين بل الهاء للسكت بدليل كسرها اذ لو كانت بدلا

اللام لم يحرّك الكسر اصلاً لكنها كسرت كما تكسر هاء السكت التالية الفا مع جواز ضمها بالضم والكسر حكاها الفراء وقال الكسر اكثر واما اكثر البصريين
فذهبوا الى ان الهاء بدل من التي هي لام الكلمة لان معنى يا هن ويا هناه واحد فمادته هنو وردّ بانه لم يجئ ابدال الهاء من الواو وبانه لو
كانت الهاء بدلا من الواو لوجب ضمها واللازم باطل منتف لسماع الكسر فيها من العرب كما مر وقال ابن جنى الهاء بدل من همزة والهمزة بدل
من واو فالهاء بدل بدل لام الكلمة وذهب ابو زيد الى ان الهاء اصلية وان مادته ه ن ه فهو من باب سلس ورد بان هذه المادة
مفقودة بهذا المعنى وبان باب سلس قليل وذهب بعضهم الى ان الالف والهاء زائدتان في نفس البناء نحو حمراء فوزنه
بحسب الاصل فعلاء وعين الكلمة وهي الواو محذوفة قيل ويلزم من قال انها اصلية او بدل اصل او زائدة في نفس البناء ان تثبت
في التثنية والجمع يا هنان ويا هنتاهان ويا هناهون ويا هناهات ولم يسمع شئ من ذلك واعترض بانه قد يكون مما استغنى فيه
بتثنية احد اللفظين عن تثنية الآخر نحو سيان قال الشارح والصحيح ما اختاره المصنف وابن عصفور ان الهاء للسكت والالف زائدة كالف الندبة
وهو مذهب الفراء فان قيل لو كانت هاء السكت لم تثبت وصلا فالجواب ان هاء السكت قد ثبتت في القراءات السبع في حالة الوصل
باب الاستغاثة والتعجب المشبه بها الخارج عن الحسنه ولحسن به وبته دره فارسا ونحو ذلك فان هذا
وان كان تعجبا لكنه ليس شبيها بالاستغاثة من حيث كونه غير مصاحب لاداة النداء ان استغيث المنادى كقول عمر رضي الله عنه
وارضاه اذ طعنه نبو ونر لعنه الله يا الله للمسلمين او تعجب منه نحو يا للعجب ويا للماء ويا لله واهي قال الشارح والتعجب النداء على
وجهين احدهما ان يرى امرا عظيما فينادى جنسه نحو يا للماء ويا للعجب والآخر ان يرى امرا استعظمه فينادى من له نسبة اليه
ومكنة فيه نحو يا للعلماء جر باللام مفتوحة وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت اللام من بين
الحروف لمناسبة معناها المناداة معا اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين سائر
امثاله بالاستحضار لغرابته وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك
انه قد يلي يا مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اى يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير
الذي تفتح لام الجر معه واختلف في هذه اللام فقيل زائدة فلا يتعلق بشئ وهذا رأي ابن خروف بدليل صحة اسقاطها حيث
يقال يا زيدا وليست بزائدة وهو الصحيح وعليه فيما ذا يتعلق قال ابن جنى هي متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل واعترض
بان الحروف باعتبار ما فيه من معنى الفعل لا يعمل في المجرور وهذا غير منقدح لان الظرف ليس سوا حالا من الحال وقد عمل الحرف
فيه بسبب ما فيه من معنى الفعل قال امرؤ القيس ؛ كان قلوب الطير رطبا ويابسا ؛ لدى وكرها العناب والحشف البالي ؛
وقال الاكثرون بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الصائغ وابن عصفور ونسباه الى سيبويه واعترض بانه متعد بنفسه فاجاب
ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد ومعنى التعجب في نحو يا لله واهي واجاب ابن عصفور بانه ضعيف بالتزام الحذف
مقوى تعديته باللام قال ابن هشام وانتصر ابو حيان على ايراد هذا الجواب قلت وكذا الرضى قال ابن هشام وفيه نظر لان
اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون قلت قد صرح في هذا الباب الثالث من مغنيه بان التحقيق في لام التقوية انها ليست
زائدة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين
واذا كان كذلك اندفع الاعتراض عنه وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل والاصل يا آل زيد ثم حذفت
منه همزة آل للتخفيف واحدى الالفين الساكنين وضعفه الرضى بان ذلك يقال فيما لا آل له نحو يا لله واهي ويا لله ونحو ذلك و
ليس بالقوى واستدل الكوفيون بقول الشاعر ؛ فخير نحن عند الناس منكم ؛ اذا الداعي المثوب قال يا لا ؛ فان الجار لا يقتصر عليه
واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار او لا نفر فحذف ما بعد لا النافية او الاصل يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال الا تا فيقال
الا فا يريدون الا تفعلون والا فافعلوا فاجر في غير النداء اى ما يكسر مقدرة لفظا او محلا نحو يا للقاضي ويا لهذا ويا للرقاش

او فتحة مقدرة نحو يا لموسى واما بحركة ظاهرة كسرة نحو يا لزيد او فتحة نحو يا لاحد وحمل بعضهم على الكسرة والفتحة والياء نحو يا لزيد او فتحة
نحو يا لاحد وحمل بعضهم على الكسرة والفتحة والياء نحو يا لزيد ويا لاحد ويا للزيدين وكلا الوجهين الاول والثاني تنبيه على امر علق
فكان الاولى تركه لكن الحمل على الاول اقرب من الثاني لشدة وضوح الثاني فان قلت كيف ساغ للمصنف تعليق حرفي جر متحدي
المعنى بفعل واحد من غير عطف وذلك لان كلا من اليائين الاولى والثانية بالاستغاثة الداخلة على الاثر قلت لا نسلم ان محلى
اليائين شيء واحد لجواز حمل الباء الثانية على معنى المصاحبة اي يجر باللام مع مصاحبة ما يجر به في غير النداء ولك ان تعكس فتجعل
الثانية للآلة والاولى للمصاحبة وتكسر اللام المذكورة مع المشتقات المعطوف وغير المعاد معه يا كقولك يا للكهول وللشبان للعجب
لان الفرق بينه وبين المستغاث لحاصل بعطفه على المستغاث واحترز المصنف بقوله غير المعاد معه يا من المشتقات الذي اعيدت يا
معه فان فتح اللام حينئذ واجب كقوله يا لعطافنا ويا لرياح ، وتكسر اللام ايضا مع المشتقات من اجله لعدم وقوعه موقع الضمير
كقوله ايا لقومي للنوائب والدهر ، وللمرء يردي نفسه وهو لا يدري ، وللارض كم من صالح قد تلامت عليه فوارته بلماعة قفر
وقد يجر المستغاث من اجله بمن كقول الشاعر يا للرجال ذوي الالباب من نفر ، لا يبرح السفه المردي لهم دينا ، واعلم ان قولنا
المستغاث من اجله اعم من ان يراد المستنصر له والمستنصر عليه او كل منهما وقعت الاستغاثة لاجله اي بسببه فاذا كان المستغاث
من اجله من النوع الاول لا يجوز جره بمن البتة بل يجر باللام وهل يتعلق بمحذوف هو فعل من جملة مستقلة اي ادعوك لعمرو
او بمحذوف وهو اسم يجعل حالا من المنادى اي مدعوا لعمرو قولان واذا كان من النوع الثاني جاز الوجهان فان جر بمن وجب تعليقها بفعل
التخليص او الانتصاف ونحو ذلك وان جر باللام فهي للتعليل ويتعلق بالفعل او الاسم على القولين المتقدمين فهذا تحقيق الموضع وكلام المصنف
لا يقتضي تقييد جره بمن بحال دون اخرى ويستغنى عنه اي عن المستغاث من اجله ان علم سبب الاستغاثة كقول الشاعر فهل من
خالد اما هلكنا ، وهل بالموت يا للناس عار ، اي يا للناس لمن يشمت بنا ونظير البيت في المعنى قول القائل ، فقل للشامتين بنا افيقوا ،
سيلقى الشامتون كما لقينا ، ومن مثل المسئلة قول مهلهل ، يا لبكر انشروا لي كليبا ، يا لبكر اين اين الفرار ، فالتقدير في الاول
يا لبكر لانشار كليب ودل على ذلك بدليل لفظي وهو قوله بعد النداء انشروا لي كليبا والتقدير في الثاني يا لبكر لعدم الفرار او للثبوت
في الحرب دل عليه الاستفهام الانكاري بعده وهذا الكلام وعيد وتهديد لانهم لا يقدرون على انشاره وكانه قال لا نجاة لكم من
الا بذلك وقد يحذف المستغاث من اجله كقول الشاعر يا لاناس الا مثابرة ، على التوغل في بغي وعدوان ، اي يا لقومي لان التالي
بلا يصلح لان يكون هنا مستغاثا وان صح نداء الناس في الجملة لكنهم هنا لم يقصد الاستنصار بهم لانهم مهجوون بهذا الوصف الذي
وصفهم به ولا يهجو عاقل من يستنصر به وان ولي يا اسم لا ينادى الا مجازا نحو يا للعجب ويا للماء ويا لله واهي جاز فتح اللام باعتبار استغا
وكسرها باعتبار الاستغاثة من اجله وكون المستغاث محذوفا فتقول يا للعجب بفتح اللام على انه مستغاث مجازا تشبيها له بمن
يستغاث حقيقة وتقول يا للعجب بكسر اللام بناء على انه مستغاث من اجله محذوف اي يا لقومي للعجب هذا واضح وربما كان المستغا
مستغاثا من اجله تقريعا وتهديدا اما التقريع فكقوله لخطاب ليلى يا لبثرن منكم ، اذل وامضى من سليك المقانب ، تزورونها
ولا اورد نساكم الهف لاولاد الاماء الحواطب ، وخبره انه كان ضرب امراته ليلى فطلبه بنو عمها فهرب فبلغه انهم يجدون اليها
واللام لخطاب لام الابتداء وخطاب مبتدأ واذل خبره وامضى معطوف ومن سليك تنازع اسماء التفضيل ويا لبثرن منكم جملة معترضة
تقريعا لهم واما التهديد فقد تقدم الكلام عليه في بيت مهلهل وليست لام الاستغاثة بعض الخلاف للكوفيين وقد تقدم الكلام
عليه تصويرا واستدلالا واعتراضا ويعاقبها اي يعاقب اللام المذكورة الف تلحق اخر المستغاث والمتعجب منه كالف المندوب
فتقول يا زيدا العمرو ولا يجمع بينهما ومعنى يعاقبها يناوبها ماخوذ من العقبة وهي النوبة فالالف تناوب اللام بمعنى ان هذه تجيء
نوبة فلا يجتمعان وانما كان المستغاث والمتعجب منه معربين عند دخول اللام عليهما وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في

قضاءً

المنادى ضعيفة لانها لمشابهتها الاسم المبني المشابه للحروف فغلبت اللام المقتضية للجر اداة النداء المقتضية للبناء لضعفها في
البناء مع كونها ابعد من مقتضى الجر وربما استغني عنها اي عن اللام المذكورة في التعجب فتقول يا عجب كصورة النداء المطلق وكذلك
في الاستغاثة نحو يا زيد لعمرو فليس ذلك خاصا بالتعجب كذا قال الشارح والله الموفق باب الندبة وهي
بضم النون مصدر قولك ندب الميت اذا ناح عليه وذكرت خصاله الحميدة في معرض المدح واظهار الجزع المندوب هو المذكور بعد يا
او وا تفجعا لفقده حقيقة كقول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: حملت امرا عظيما فاصطبرت به ... وقمت فيه بامر الله
يا عمراه او حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين اعلم بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه او توجعا لكونه
محل الم كقول قيس العامري: فواكبدا من حب من لا يحبني ... ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سببه اي سبب الم كقول قيس
الرقيات وتقول سلمى وارزيتيه ولا يكون المندوب اسم جنس مفردا فلا يقال وارجلاه بخلاف ما اذا كان غير مفرد نحو واغلام زيداه
لكنه يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يندب مثله على الصحيح والرماني يجيزه وندب كل نكرة ولا ضميرا فلا يقال وانتاه ولا اسم اشارة
فلا يقال واهذاه ولا موصولا بصلة لا تعينه فلا يقال وامن ذهباه لان المقصود اقامة عذر النادب في الندبة ومع الابهام
يفوت هذا المقصود ذا صلة تعينه جازت ندبته كقولهم وامن حفر بئر زمزماه لان هذه الصلة اشتهر بها عبد المطلب فكانه
في قوة قولهم واعبد المطلباه وهذا انما هو في المتفجع عليه اما المتوجع منه فكانك تقول فيه وامصيبتاه وان كانت المصيبة
غير معروفة ويساوي المنادى في غير ذلك من الاقسام فيكون علما واسم جنس مضافا او موصولا بصلة تعينه وفي الاحكام فيبنى على الضم
في نحو وازيد وينصب في نحو واعبد الله وواراضيا زيدا وواثلاثة وثلاثيناه وانه اذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقول الشاعر
وافقعسا واين مني فقعس ... وتعين ايلاؤه وا عند خوف اللبس بالمنادى فيجب عند قصد ندبة زيد الميت وبحضرتك من اسمه زيد
ان تقول وازيداه اذ لو اتيت بيا فقلت يا زيد لم يدر اهو مندوب ام غيره ولا يتعين الندبة بالالف نحو يا زيداه لان الالف مشتركة بين
المندوب والمنادى المستغاث ويلحق جوازا اخر ما تم المندوب به مفردا كان او مضافا او مطولا او مركبا تركيب مزج او اسناد
الف بفتح لها اي لاجلها متلوها وهو الحرف الملاصق للالف قبلها ان كان محركا بالضمة نحو وازيد فتقول وازيداه او بالكسرة نحو واعبد
المطلب فتقول واعبد المطلباه فان كان اخره مفتوحا استصحبت فتحه نحو وا اخا علياه ويحذف ان كان الفا نحو واموساه بحذف
الف موسى او تنوينا نحو واغلام زيداه بحذف التنوين من زيد او ياء ساكنة مضافا اليها المندوب نحو واغلاماه تريد واغلامي
في لغة من اسكن الياء وانما حذف كل من هذه الثلاثة لالتقاء الساكنين واحترز بقوله مضافا اليها المندوب نحو واغلام اخي
فليس له الا فتح الياء وقد تفتح الياء المضاف اليها المندوب نحو واغلامياه وهذا مذهب سيبويه والاول وهو حذفها مذهب المبرد
وقد تلحق الف الندبة نعت المندوب نحو وازيد الظريفاه وياعمر الفاضلاه والمجرور باضافة نعته كقوله: كم قائل يا اسعد بن
سعداه ... كل امرئ بالك عليك اواه ويقاس عليه ظاهره في المسئلتين اما في الثانية فكلامه مقتض لذلك بلا شك واما في الاولى
لان الالف اذا جاز لحاقها للمجرور باضافة النعت فلحاقها للنعت اجدر ووافق يونس في المسئلتين والجمهور على المنع فيهما
وابن الحاجب وغيره حكوا الخلاف بين يونس والخليل في جواز لحوق علامة المندوب لصفته فيونس يجيزه والخليل يمنعه واستدل
يونس على مذهبه بالسماع والقياس اما السماع فقول بعض العرب واجمجمتي الشاميتيناه واما القياس فلان الصفة مع الموصوف
كالمضاف مع المضاف اليه فكما جاز وا امير المومنيناه يجوز وازيد الطويلاه واجيب عن الاول بانه شاذ وعن الثاني بالفرق وذلك
ان المضاف والمضاف اليه تركبا وصار مدلولهما واحدا فصار كل واحد منهما كالزاي من زيد حتى انك لو فصلت احدهما عن الاخر لم
تفهم المدلول اصلا وليس كذلك الصفة مع الموصوف فان الموصوف يستقل بالدلالة عن الذهول عن الصفة اذ لم تات الا بعد
تمام الاول وكمال الغرض فقد ظهر الفرق بين الصفة والمضاف اليه كذا في امالي المسائل المتفرقة لابن الحاجب ووجه قول الخليل

ان العلامة انما تلحق المندوب والمندى في قولنا وازيد الطويلاه هو الموصوف لا الصفة قال الخليل لو جاز وازيد الطويلاه لجاز
جاءني زيد الطويلاه بيد ان الاسم الاول هو المندوب وجاءت الصفة بعد تمامه بجملته فلو لحقت علامة المندوب الطويل لحقت
ما ليس بمندوب وكان يجب لذلك ان تلحق بمندوب مطلقا وللقائلين ان يقول لا يلزم من جواز لحوق العلامة بصفة المندوب
جواز لحوقها بصفة ما ليس بمندوب وهو ظاهر وقد تلحق علامة الندبة منادى غير مندوب ولا مستغاث خلافا لسيبويه كقول
امرأة من العرب لعمر بن ابي ربيعة نظرت الى كذا فرايت ملاء العين وامنية المتمني فصحت واعمراه فقال والبكاه ولا دليل فيه لانها
قد تكون نزلته لبعده بمنزلة المقصود والثاني جاء للمناسبة وتليها اي الالف في الغالب احترازا من نحو وازيد بدون هاء فانه
جاء كذلك قليلا سالمة اي باقية على حال الفتها او منقلبة ياء او واوا على ما سيأتي هاء ساكنة محذوفة وصلا اي اذا وصل
المندوب بشيء كما اذا قلت وازيداه بالحاق الهاء ثم ان اردت ان تصفه مثلا في حالة وصلك للاول بالثاني من غير وقف تحذف
الهاء فتقول وازيدا اخا المكارم وربما ثبتت تلك الهاء في الوصل مكسورة ومضمومة اجاز الوجهين الفراء وهو عند الجمهور من اجراء
الوصل مجرى الوقف كذا قال الشارح وقد يقال ان ثبوتها في الوصل فمناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف واما كسرها او ضمها فليس
كذلك ويستغنى عنها وعن الالف فيما اخره الف وهاء فتقول في ندبة عبد الله واعبد الله هكذا بدون الحاق الف الندبة و
نقل ابو حيان عن المغاربة انهم يقولون واعبد اللاهاه بوصل الف وهاء بها اسم الله سبحانه ولا تحذف همزة ذي الالف
الممدودة خلافا للكوفيين فاذا ندبت امرأة مسماة بلمياء قلت والمياءاه بهمزة بين الفين والكوفيون يحذفون الهمزة فتحذف الالف
ايضا لالتقاء الساكنين فتقول والمياه فصل في الكلام على ابدال الف الندبة يبدل من الف الندبة مجانس
ما وليت لا ينبغي ان يكون المراد البدل التصريفي وانما ينبغي ان يكون معناه يؤتى بدلا من الالف بحرف مجانس ما وليته الالف من
كسرة اضمار فتقول في ندبة غلام المضاف الى ضمير المخاطبة واغلامكيه او بانه فتقول في ندبة قوم مسمى به واقوميه فاتى بدلا
من الف الندبة بياء لمجانستها ياء الضمير فالتقى ساكنان فحذف اولهما وهو ياء الضمير او ضمته فتقول في ندبة غلامه واغلامهوه
او واوه فتقول في ندبة قاموا مسمى به واقاموه وقد عرفت وجه العمل فيه وانما فعل ذلك في هذه الصور الاربع ايثارا لرفع
اللبس اذ لو قلت في الاول واغلامكاه لالتبس بالمذكر ولو قيل في الثاني واقوماه لالتبس بالمثنى ولو قيل في الثالث واغلامهاه
لالتبس بالغائبة ولو قيل في الرابع واقوماه لالتبس بالمثنى ايضا وربما حمل امن اللبس على الاستغناء بالفتحة والالف عن الكسرة والياء
كقول عمر بن ابي ربيعة في جواب تلك المرأة والبكاه قيل ومثل هذه اللفظة النادرة لا تبنى عليها قاعدة مع انه يمكن قصد مشاكلته
لقول المرأة فصحت واعمراه ويحتمل ان يكون ذلك جاء على لغة من جعل كاف الخطاب مفتوحة للمذكر والمؤنث وقلبها ياء وبعد نون
اسم مثنى جائز خلافا للبصريين فانهم يلتزمون فتح نون المثنى في ندبته فتقول وازيداناه والكوفيون جوزوا هذا الوجه ووجها
اخر وهو ان يقال وازيدانيه بقلب الالف ياء قال المصنف وهذا اولى لوجهين احدهما ان الاول يوهم ان اللفظ من الاعلام
المختتمة بالف ونون نحو سلمان الثاني ان ابا حاتم حكى في ندبة شخص ياهناتيه ولم يحك ياهناتاه والقياس انما يكون على ما سمع
قلت استدلاله بهذا الوجه الثاني لا يثبت دعواه فتامله ولا تقلب بعد كسرة فعال فلا يقال في رقاش وارقاشيه بل وارقاشاه
اذ ليس هذا مما يلبس ولا بعد كسرة اعراب فلا يقال في ندبة عبد الملك واعبد المليكيه بل واعبد الملكاه لانه لا يحدث بذلك
فيه الالتباس قلت وقد يحدث في بعض الصور لبس كما تقول في ندبة غلام رجل مسمى بسلم واغلام سلماه فهذا يلبس بغلام سلمى لكن مثل
هذا نادر فلم يلتفتوا اليه ولا يحرك لاجلها تنوين بكسر ولا فتح فلا يقال واغلام زيدنيه ولا واغلام زيدناه بل يحذف التنوين
فيقال واغلام زيداه كما سبق ولا يستغنى عنها بالفتحة فلا يقال وازيد بزيد وازيداه خلافا للكوفيين في المسائل الاربع قال
المصنف وما راوه حسن لو عضده سماع لكن السماع فيه لم يثبت وابن عصفور لما حكى ان اهل الكوفة يجيزون كون التنوين فيقولون وازيدناه

قال وزعموا انه مسموع من كلام العرب **باب** اسماء لازمت النداء فلم تستعمل الا مناداة وهي فل وفلة يقال للرجل يافل وللمرأة يافلة بمعنى يافلان ويافلانة وهما الاصل ولا يستعملان منقوصين في غير نداء الا في ضرورة كقوله في لجة امسك فلانا عن فل قال المصنف وظاهر كلامه ان فل وفلة كناية عن علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كناية عن علم العاقل المذكر والمؤنث وقوله في فلان وفلانة وهما الاصل يقتضي موافقة الكوفيين في المسئلة فانهم يقولون فل وفلة مرخما من فلان وفلانة وابن عصفور يقول انهما كناية عن علم من يعقل لكنه لا يقولون ان اصلهما فلان وفلانة وهذا كله مخالف لمذهب سيبويه فانهما عنده كناية عن اسم جنس من يعقل نفل كناية عن رجل مقصود في النداء كقولك يارجل وفلة كناية عن امرأة في قولك يا امرأة ولام فل محذوفة ومادته ف ل ى وتقول في تصغيره فلي اذا سمي به وليس اصله فلانا رخم لان مادة فلان ف ل ن وليس فل المستعمل في امسك فلانا عن فل هو المختص بالنداء بل هو محذوف من فلان لانك تقول في تصغيره فلين قال الشارح هذا تلخيص مذهب سيبويه ومكرمان بفتح الراء للعزيز الكريم كذا قال الشارح وفي الصحاح ان يقال للرجل يامكرمان بفتح الراء نقيض ياملامان من اللؤم قال والكرم نقيض اللؤم ويا ملأمان بفتح الهمزة وقد عرفت معناه وملأم مثله بدون زيادة الف ونون ولومان بضم اللام وسكون الهمزة مثله ايضا من اللؤم ونومان بفتح النون للكثير النوم قال المصنف والمشهور ان لا يستعمل شيء من هذه الخمسة في غير نداء وظاهر كلامه ان لا يقاس على ما سمع من بناء مفعلان وقال بعض المغاربة انه ينقاس فيقال يامكرمان ويامحسنان في المذكر ويامكرمانة ويامحسانة في المؤنث وزعم ابن السيد ان بناء مفعلان يختص بالذم وان ما وقع في النسخ من قولهم يامكرمان بالراء تصحيف يامكذبان بالذال قال الشارح وليس كما زعم لان سيبويه والاخفش ذكرا يامكرمان واما ياملأم ويالومان ويانومان فلا يقاس عليهما اجماعا والمعدول الى فعل بضم الفاء وفتح العين في سب المذكر نحو ياغدر ويا خبث ويا فسق ويالكع قال المصنف والمسموع منه هذه الالفاظ الاربعة ولا يقاس عليها وغدر معدول عن غادر وخبث معدول عن خبيث وفسق معدول عن فاسق ولكع معدول عن اللكع بكسر الكاف وهو اللئيم وفي البسيط ان مذهب سيبويه القياس على فعال وفعل من باب النداء والمعدول الى فعال مبنيا على الكسر في سب المؤنث نحو يافساق ويا خباث ويالكاع قال الرضي وسبب بنائها على الكسر مشابهتها لفعال الامري وزنا ومبالغة وقال الشارح تبعا للاكثرين لمشابهتها نزال عدلا وتانيثا وسيأتي الكلام عليه في باب اسماء الافعال والاصوات ان شاء الله تعالى وهو اي المعدول الى فعال في سب المؤنث في النداء وفعال الذي بمعنى الامر نحو نزال مقيسان في الثلاثي المجرد وفاقا لسيبويه واحترز بالمجرد من غير المجرد فانه لا يقال منه الا ما سمع نحو دراك بمعنى ادرك قال الشارح واهمل المصنف شرطين في جواز بناء فعال بمعنى الامر احدهما ان يكون الفعل تاما والثاني ان يكون متصرفا وظاهر كلامه ان الخلاف في النوعين واما المعدول الى فعال في سب المؤنث فلم يحكوا فيه خلافا فيما رأيناه واما فعال بمعنى الامر فالمبرد يخالف في قياسيته ويقول هو مسموع فلا يقال قوام ولا قعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير فقال الاندلسي منع المبرد قوي فلا وجه له بما قال قول سيبويه هو مطرد على انه ان دل الاطراد الكثير لا النبأ من عليه وقد يقال رجل مكرمان وملأمان وامرأة ملأمانة فيستعمل هذه الالفاظ في غير النداء قليلا ونحو قول ابي النجم في لجة امسك فلانا عن فل واللجة بفتح اللام كثرة الاصوات ونحو قول الشاعر اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع من الضرورات وقد عرفت ان سيبويه لا يرى ان فلا المذكور في بيت ابي النجم هو المختص بالنداء فلا يكون من الضرورة فيه من حيث كونه استعمل في غير النداء **باب** ترخيم المنادى وسيتعرض في هذا الباب الى ترخيم غير المنادى فكان حقه ان يعرف الترخيم بتعريف يشمل جميع اقسامه وقد عرفه الرضي بقوله هو حذف في اخر الكلمة اعتباطا

جواز فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف
صار اخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى انه مورد
الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا لمجرد الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام يد و
دم لانه واجب قلت يرد عليه الرد فانه منقوص من الردد وهو اللهو واللعب قال عليه الصلوة والسلم لست من الرد
ولا الرد مني واستعمال كل من الحرفين اللفظين جائز فقد ثبت لنا ان بعض الكلمات حذف اخرها اعتباطا لا لعلة على سبيل
الجواز لا للوجوب مع ان هذا الحذف ليس بترخيم فصار التعريف غير مانع قال الشارح وانما قال المصنف ترخيم المنادى احترازا
من ترخيم التصغير وسياتي في بابه يجوز ترخيم المنادى لخرج ما ليس بمنادى وسياق الكلام فيه المبني لا المعرب فانه لا
يرخم وسياتي الخلاف في المضاف وخرج بذكر المستغاث فانه معرب لكن ظاهر قوله المبني يشمل نحو رقاش وحذام مما كان
مبنيا قبل النداء ونحو يا مكرمان مما هو مختص بالنداء ونحو يا زيدا و واعمرا وكل ذلك ممنوع فما كان ينبغي هذا الاطلاق ان
كان مؤنثا بالهاء مطلقا سواء كان علما او لا زائدا على الثلاثة او لا ويرد عليه يا فله فانه لا يرخم لكونه مختصا بالنداء كما مر ومنع
ابو العباس ترخيم النكرة المقصودة ومنع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لانه كناية عن المجهول الذي لا يعرف كقوله اصلعمة
ابن قلعمة بن فقع لهنك لا ابا لك تزدريني قال الشارح وهو مخالف لاطلاق النحويين لانه علم وان كان كناية عن مجهول و
لهذا منع الصرف او علما زائدا على الثلاثة اما اشتراط العلمية في الترخيم فلكثرة نداء العلم فيناسبه التخفيف والترخيم مع انه لشهرته
فيما ابقى منه دليل على ما القي وانما اشترط فيه ان يكون زائدا على ثلاثة احرف لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل
ابنية الاسم المتمكن اي الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة فلا يرد نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي
والشذوذ لا يعبأ به ولا يرد ايضا نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف وما يتخيل من
ان المنادى مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف كمن وما مندفع بان البناء فيه عارض فهو في حكم العدم وضمته
تشبه الرفع كما مر فان قيل قد مضى ان ما كان مؤنثا بالهاء يجوز ترخيمه وان لم يبق على ثلاثة احرف بعد الترخيم نحو ثبة وشاة فما
بالهم اغتفروا ذلك فيه دون العلم فالجواب ان بقاءه على الحرفين بعد ترخيمه ليس هو لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب قال الرضي والامر فيه كما قيل في
المثل قبل البكا كنت عابسة وقبل النفاس كنت مضفرة ولو اعتبرنا سد التاء مسد لام الكلمة بكونه معتقب الاعراب قلنا لما كان
بناؤه على غير اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات بحذف
عجزه ان كان مركبا تركيب مزج نحو بعلبك وخمسة عشر وسيبويه او تركيب اسناد نحو تابط شرا فتقول يا بعل ويا خمسة
ويا سيب ويا تابط وانما رخم هذا بحذف العجز لتنزله منزلة هاء التانيث هذا مذهب البصريين وبعضهم يقول السماع مفقود
من العرب في ترخيم المركب المزجي وانما اجازه من اجازه من النحاة قياسا وقال الفراء لا يجوز ترخيم المركب من العدد اذا سمي به
ومنع اكثر الكوفيين من ترخيم ما ختم بويه وذهب الفراء الى انه لا يحذف منه الا الهاء فقط فتقلب الياء الفا فيقال في عمرويه يا
عمروا واختار ابو حيان انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج والمنصوص انك اذا رخمت نحو خمسة عشر فحذفت عجزه ثم
وقفت فانك تقف بالهاء على اللغتين وحكى صاحب البسيط ان بعضهم وقف بالتاء لما كانت وسطا تشبيها بتاء بنت واخت
وليس بصحيح واذا رخمت نحو بعلبك ثم وقفت على لغة من ينوي لك ان تقول يا بعله بهاء السكت وان شئت لم تات بالهاء
وقفت باسكان الاخير واما على لغة من لم ينو فيتحتم الوقف بالاسكان وذهب الاخفش الى ان رد المحذوف من المركب المرخم
عند الوقف ويحذف العجز مع حذف الالف كما في المركب اثنا عشر واثنتا عشرة اي هذا اللفظ عند جعله علما لان عشر و

عشرة بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنتان ومن ثمة لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها
كامر قال ابن الحاجب فيه نظر من جهة ان الثانى اسم برأسه فلا يلزم من معاقبته النون ولو كان مفردا اى غير مركب
يحذف اى فيرخم بحذف اخره مصحوبا ذلك الاخر ان لم يكن هاء تانيث اى مصحوبا بما قبله اى بحذف ما قبله يليه من حرف لين
سالن مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة او مقدرة فشمل ذلك نحو عمران وزيدان وزيدون وزيدين وهندات وغبوت اعلاما
او هذه امثلة لما قبل اخره حرف لين تجانسه ظاهرة واما ما هو مسبوق بحركة تجانسه مقدرة فنحو مصطفون ومصطفين مسبوق بحركة م
مسمى بهما فحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة وانما هى مقدرة اذ اصل مصطفون مصطفيون واصل مصطفين مصطفيين
بياء مضمومة فى الاول ومكسورة فى الثانى واحترز بقوله ان لم يكن هاء تانيث مما اذا كان اخر الاسم الذى يراد ترخيمه هاء تانيث
فانه لا يحذف منه غيرها كما سبق فان لم يكن المنادى كذلك بان يفقد منه قيد من تلك القيود نحو مصحوب اى فيرخم غير
مصحوب بشئ اخر بل يقتصر على حذف الاخر فقط خلافا للفراء فى عماد وسعيد وثمود فانه اجراهن مجرى عمران ومنصور
ادريس فى حذف الحرفين جميعا فتقول يا عمر ويا سع ويا ثمو ومذهب البصريين كما عرفت انه لا يحذف من ذلك الا الحرف الاخير
فقط لئلا يلزم بقاء الاسم على حرفين ولم ينقل غير المصنف الخلاف عن الفراء الا فى نحو ثمود قال لان حذف الاخر وحده يؤدى الى
ان يكون اخر الاسم المتمكن واوا مضموما ما قبلها وله وللجرمى فى نحو فردوس وهو اسم للبستان الذى يجمع ما فى غيره من البساتين
وغرنيق بضم الغين المعجمة وفتح النون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق مذهب الفراء والجرمى فى مثل هاتين الكلمتين
اذا سمى بهما ورخما منادين ان يحذف اخرهما مصحوبا بحرف اللين الذى قبل الاخر مع ان حرف اللين فيهما ليس مسبوقا بحركة تجانسه
ولا يرخم الثلاثى المحرك الوسط العارى من هاء التانيث كرجل اذا جعل علما خلافا للكوفيين الا الكسائى بناء على ان حركة
الحرف الاوسط كالحرف الرابع ولم ينقل الرضى هذا المذهب الا عن الفراء والاخفش ـــ ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز
ترخيم الثلاثى علما سكن وسطه او تحرك ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه فانه نص فى باب النسب على ان من العرب من يرخمه
فيقول فى تابط شرا يا تأبط ورتب على ترخيمه النسب اليه هكذا قال المصنف ونازعه ابو حيان فى صحة النقل عن سيبويه وساق
الكلام سيبويه برمته فى باب الاضافة اى النسب فحكى عنه انه قال فيه فاذا اضفت الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة
امرئ القيس وخمسة عشر حيث لزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك فى تابط شرا تابطى وذلك ان من العرب من يفرد فيقول
يا تابط اى يجعل الاول مفردا فكذلك يفرده فى باب الاضافة انتهى كلام سيبويه قال ابو حيان هذا مناقض لما قرره من ان الحكى
لا يرخم بل اراد ان من العرب من يفرد لا على جهة الترخيم بل يفعل ذلك فى الابتداء ولذلك قال ان من العرب من يفرده ولم يقل
من يرخم قلت وهذا متمسك ضعيف فى الرد على المصنف فان الظاهر ان سبب الافراد فى النداء هو الترخيم والا فليس مجرد
النداء من غير قصد الى الترخيم مقتضيا الحذف شئ من العلم المركب تركيبا اسناديا او غير اسنادى لكن المعروف من كلام النحاة
ان العلم المنادى اذا كان جملة لا يرخم لان الجملة تحكى على اعرابها الاصلى فى انفصال كل كلمة عن الاخرى من جهة اللفظ وان
اتحد جميع اجزائها باعتبار المعنى فهو كالمضاف والمضاف اليه سواء وانما وجب حكاية الجملة لان المسمى بالجملة المنقولة غرضه
بقاء صورة الجملة فيه لان الغرض الاكبر من التسمية فهم المضاف المسمى بما بنى عنه المركب والجملة انما تدل على معناها بمفرداتها
المخصوصة فيجب ان تبقى بحالها ولا تعرب اذ لو اعربت تغيرت لفظا فلم يفهم معناها الاصلى منها على ما فتبطل فائدة التسمية

فصـــــل فى الكلام على المرخم باعتبار المعنى المحذوف ومن لم ينو وما يترتب على ذلك تقدير ثبوت المحذوف الذى
الرخم
اعرف من تقدير التمام بدونه وذلك لان المحذوف للترخيم فى حكم الموجود لان مراد القائل يا حار معلوم منه انه قاصد
يا حارث واذا كان فى حكم الموجود لفظا ومعنى اما لفظا فلانه اريد بلفظ حار لفظ حارث غير ان حذف اخره تخفيفا واما معنى

بقاء

فلانه ادير مسمّى حارث فالاولى بقاء ما بقي على ما كان عليه فلذلك يقال في حارث وثمود وكروان يا حار بكسر الراء ويا ثمو با الواو والضمة ويا كرو بابقاء الواو مفتوحة فيبقى ما قبل المحذوف على حاله ووجه تقدير التمام بد ونه اى جعل الباقي اسما براسه انهم يقدرون المحذوف نسيا منسيا حتى كان الاسم بنى على هذه الاحرف الباقية فلذلك عاملوه معاملة الاسم المستقل لان الحذف فيه لا للاعلال الحقيقي ومن لغتهم ان الحذف لا للاعلال الحقيقي كالمعدوم بدليل اعرابهم يد ودم لما كان حذفه للتخفيف وان كان فيه شائبة الاعلال ولو حذف للاعلال الحقيقي لبقى الباقي على حاله بدليل عمى وقاض فانه يمنع الاعراب على الصاد والضاد فعلى هذه اللغة القليلة تقول في يا حارث يا حار بضم الراء لانه لا يكون كذلك لو كان اسما مستقلا وتقول في ثمود يا ثمي لانك لما حذفت الدال بالترخيم وقدرت الباقي اسما براسه وجب ان يعامل معاملة قياس كلامهم وقياس كلامهم انه اذا وقع اخر الاسم واو قبلها ضمة قلبوا الضمة كسرة والواو ياء فوجب ان يقال يا ثمي و تقول في كروان يا كرا بالالف لانك لما حذفت الالف والنون منسيا بقي اخر الاسم واو متحركة قبلها فتحة وحكم امثالها ان تقلب الفا فوجب ان يقال يا كرا فلا يغير على الاعرف ما بقي بل يبقى على حركته او سكونه كما مر الا بتحريك اخر تلك الفا وكان مدغما في المحذوف بفتحة متعلق بتحريك ان كان اصلي السكون نحو اسحار بتشديد اخره اسم نبت اذا جعل علما فتقول في ترخيمه يا اسحا بحذف الراء الاخيرة وفتح الراء الساكنة لان سكونها اصلي لكونها لا حركة لها قبل الادغام وهذا مذهب سيبويه وحكى السيرافي وغيره عنه ان ذلك متحتم ونقل عنه ان ذلك على سبيل الاختيار مع تجويز الكسر ونقل صاحب رؤوس المسائل عن الفراء انه يسقط كل حرف ساكن يبقى بعد حذف الاخر حتى ينتهى الى الاول فعلى هذا تقول يا اسح ولا ابقاء لحركته التي كانت له نحو حاد ومحاد مسمى بهما فتقول في ترخيمهما يا حاد ومحاد بدال مكسورة لان هذه الحركة كانت ثابتة فيها قبل الادغام وتقييد المصنف المسئلة بكون الاخر تلك الف ليس على ما ينبغي فلو قلت في تصغير خاتم خويتم ثم سميت به ثم رخمته فكالالف وكذا الواو من الفعل في نحو ثمود الثوب لو سميت به وقد تقرر ان المصنف حكم بان ما بقي بعد الترخيم على اللغة الفصحى الا في مسئلة واحدة وهي التي تقدم ذكرها ثمرة لـــ خلاف فالاكثرهم في رد ما حذف لاجل واو الجمع فاستثنوا هذه الصورة من الحكم المتقدم وهي ما اذا سمي بجمع المذكر السالم المحذوف منه اخر المفرد نحو قاضون واعلون فتقول في ترخيمه عند الاكثرين على لغة من نوى يا قاضي ويا اعلى برد المحذوف لاجل واو الجمع وتقييد المسئلة بالواو غير جيد لان الحكم كذلك فيما لو سمي بالجمع ذي الياء نحو قاضين واعلين والمصنف خالف في ذلك قال ابن الحاجب فلو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخر كالثابت لفظا وهو نظر صحيح لكن ان سمع من اهل هذه اللغة ما قاله الاكثرون فالوجه قبول ذلك اعتمادا على السماع والا فقياس لغتهم هو ما قاله المصنف وابن الحاجب ولا يمنع الترخيم على الاعرف من نحو ثمود خلافا للفراء في نحو التزام حذف واوه فيقول يا ثم بحذف الواو والدال معا فان قلت قد تقدم ذكر مذهبه في هذه المسئلة فما وجه اعادته قلت كانه التنبيه على ان الفراء زاد مسئلة ثالثة يجب فيها التغيير ولكن كان المناسب لاول الكلام ان يقول ولا يغير نحو ثمود على الاعرف بحذف واوه خلافا للفراء في التزام حذفها او يقول بعد الكلام السابق وخلافا للفراء في التزام حذفه الواو من نحو ثمود واما التعبير بقوله ولا يمنع الترخيم على الاعرف الى اخره فغير مناسب للكلام ولا ملائم له ويتعين الاعرف فيصير الراجح واجبا لامر معنوي او صناعي فالاول فيما يوهم تقديرتمامه تذكير مؤنث نحو يا عمرة ويا ضخمة فلا يرخمان الا على لغة من ينوي لانهما لو رخما على لغة الاستقلال فقيل يا عمر ويا ضخم لتبادر الى ذهن السامع ان المنادى بين رجل اسمه عمر ورجل موصوف بالضخامة وقد يقال ليس هذا موهما التذكير المؤنث كما قال المصنف بل هو موهم ارادة المذكر دون المؤنث وهذا معنى غير ذلك و

كلامه

كلامه هنا شامل للعلم والصفة وصرّح في غير التسهيل بما قاله جماعة من ان هذا اللبس انما يعتبر في الصفة لا في العلم وهو الذي دل عليه كلام سيبويه ووجهه ان اشتهار المسمى بعلميته يزيل اللبس في الغالب قال الرضي والحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ذلك على نية الضم كان اولا والا فلا يتعين الاعرف ايضا وهو تقدير ثبوت المحذوف فيما يلزم بتقديره تمامه عدم النظير وهذا هو الامر الثاني الراجع الى اللفظ وذلك نحو طيلسان بكسر اللام فان ترخيمه على لغة القلب يؤدي الى ثبوت فعلل بكسر اللام ولا نظير له وكذا لو رخم نحو حبليان وحبلوي وحمراوي على هذه اللغة لادى الى ان تكون الف فعلى منقلبة عن ياء او واو ولم تجعل الا للتانيث غير منقلبة عن شيء والى ان تكون همزة حمرا مبدلة من واو وهي لا تكون الا بدلا من الف وهذا الذي ذهب اليه المصنف هو مذهب كثير من النحويين ونقل عن الاخفش والسيرافي وغيرهما انهم اجازوا الترخيم في جميع هذه المثل على نية الاستقلال نظرا الى انها ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصور على نية الاستقلال يا منص مع ان مفعل ليس من ابنيتهم ويعطى اخر المقدر التمام ما يستحقه من حركة وتغيير حرف بحرف اخر لو كان المرخم به وضعا فيجب ظهور الضمة فيه ان كان حرفا صحيحا نحو يا حرق في الحارث نحو يا حار ابن فلان فيجوز مع ذلك الفتح اتباعا وتقديره في نحو يا سادي في ترخيم سادية وثبوت الياء دليل على تقدير الضم فيها وتقول على هذه اللغة في ثمود يا ثمي كما تقدم وفي علاوة وسقاية يا علاء ويا سقاء بقلب الواو والياء همزة لوقوعهما طرفا بعد الف زائدة وان كان اخر المقدر التمام دالين ضعف ان لم يعلم له ثالث نحو لات علما فانه يقال في ترخيمه على هذه اللغة يلاء وجيء به اي بالثالث ان علم فيقال في شاة يا شاه برد الهاء الاصلية المحذوفة ولا يعني بالثالث لام الكلمة على الخصوص بل مراده ان الثالث المحذوف سواء كان لاما كشاة او غير لام كما يقول في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد الفاء المحذوفة ورد العين الى سكونها عند الاخفش فيا وشي ويا ودي برد الفاء فقط وابقاء حركة العين على حالها عند سيبويه فتنقلب الياء الفا

فصل في الكلام على الهاء المفتحة فيما حذفت منه هاء التانيث للترخيم والكلام على ردها عند الوقف وتعويض الف منها وترخيم ما ليس منادى والمنادى الذي لم يستوف شرط الترخيم وترخيم المنادى المضاف قد يعقد بحذف هاء التانيث ترخيما فتجعل مفتوحة كقول النابغة: كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب: وتقول يا طلحة اقبل بفتح التاء وهذا الكلام من المصنف يدل على انه لم يقع حذف البتة وهو نصه في الشرح فانه قال فيه الفتحة فيه اتباع لفتحة ما قبل التاء كفتحة دال يا زيد بن عمرو فانها اتباع لفتحة النون وهذا الاتباع اولى لانه في كلمة ولانه اتباع متاخر لمتقدم وزعم سيبويه انه لما كان الاكثر يا طلح بالترخيم قدرت التاء حال ثبوتها محذوفة فحركت بالفتحة لانها حركت ما وقعت موقعه وما ذكرته اسهل قلت وهذا من قول سيبويه يقتضي انها انه لم يقع حذف وعلى القولين جميعا فلا اقحام فلا يتجه ما ذكره في الاصل على شيء من القولين ويصير في كلامه تدافع اذ نص على ان الاقحام مرتب على تقدير الحذف وهذا يدل على ان لا حذف لان ذكر التقدير دال على عدم وجود المقدر بالتحقيق وذكر الاقحام يقتضي خلاف ذلك وذهب قوم منهم الفارسي الى ان هاء التانيث حذفت للترخيم ثم اقحمت هذه الهاء زائدة بين الحاء وحركتها لان الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الحاء وحذفت حركة الحاء ثم حذفت لاجل تاء التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها وهو تكلف ظاهر والذي دعاهم الى ارتكاب هذا وغيره مما قالوه في هذا المحل ما تقرر في المنادى المعرفة انه يبنى على الضم وهذا مفتوح لا مضموم فاحتاجوا الى الاعتذار عنه فمنهم من قرب ومنهم من ابعد وذهب ابو حيان فيه الى امر اخر لم يذكروه فادعى ان المفرد المعرفة المنادى اذا كان مختتما بتاء التانيث يجوز بناؤه على الضم كما هو مقرر معروف ويجوز اعرابه بالنصب تشبيها له بالمضاف فجعل الفتحة في نحو يا طلحة حركة اعرابية وزعم ان

بخصوصه من بين المنادى ثابت يجوز بناؤه تارة واعرابه اخرى ذكر ذلك في التدريب على التقريب وانا بعيد العهد به
الآن ولا ادري هل جزم به قولا لمختاره اذ قال ولو قيل هذا لكان حسنا ولا يفعل ذلك بالفه اى الف التانيث الممدودة
خلافا للقوم فانهم اجازوا ان يفعل ذلك فيها فيقولون يا عفراء بالفتح قاسوه على طلحة وهو قياس على خارج عن القياس
وقياس لقليل الترخيم على كثيره ولا يستغنى غالبا في الوقف على المرخم بحذفها اى بحذف هاء التانيث عن اعادتها فتقول
في يا طلح اذا وقفت يا طلحه باعادة الهاء وانما اشار بقوله غالبا الى ان المرخم بحذفها قد يوقف عليه بدون اعادتها فيقال
يا حرمل باسكان اللام حكاه سيبويه وقد يقال لا يتعين كون هذه الهاء الاتية في الوقف هي تلك المحذوفة لجواز كونها
هاء السكت قيل وهو ظاهر قول سيبويه اذ قال انها جاءت في الوقف للبيان اى لبيان الحركة او تعويض الف منها كقول
الشاعر: قفي قبل التفرق يا ضباعا :: ولا يك موقف منك الوداعا . ولقائل ان يقال لا نسلم ان هذه الالف في يا ضباعا عوض عن
الهاء المحذوفة وقد يكون الالف حرف الاطلاق وهذه مسئلة لا يستدل عليها بالشعر فان ثبت في النثر مثل ذلك ثبتت الدعوى
والا فلا وذكر الشارح هنا فرعا فقال اجاز سيبويه ترخيم ما رخم بحذف الهاء اذا بقي بعد الترخيم الثاني على ثلاثة احرف
فصاعدا كقول الشاعر: احار بن بدر قد وليت ولاية . فكن جرذا فيها تخون وتسرق : فرخم حارثة ويظهر الاتفاق على ان ذلك
لا يجوز في غير المرخم بحذف التاء قال الشيخ اثير الدين ولو ذهب ذاهب الى ان ذلك مما حذف فيه التاء والحرف الذي قبلها دفعة
لا على التوالي لكان مذهبا لا تكلف فيه ثم ذكر مسئلة اخرى فقال اجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء والسيرافي و
استقبحه ابن السراج ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء احترازا مما لا يصلح للنداء كقوله قواطنا مكة من ورق
الحمى فان هذا وان حذف منه شيء في الاخر لكنه من الحذف الذي يستباح للضرورة لا على طريقة الترخيم كقوله: درس المنا
بمتالع فابان : بدليل ان المنازل لو سمي به مجردا من الالف واللام لم يرخم بحذف الزاي واللام اتفاقا وان خلا من علمية
نحو انسان وغلام وهاء تانيث كقوله: لنعم الفتى تعشوا الى ضوء ناره: طريف بن مال ليلة الجوع والخصر: على تقدير
التمام على جعل الباقي كانه اسم تام لم يحذف منه شيء فيتاثر بالعوامل كما مثلنا وهذا جائز باجماع وعلى نية المحذوف خلافا
للمبرد ويشهد للجماعة على صحة ما خالف فيه ابو العباس المبرد قول الشاعر: ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته: او امتدحه
فان الناس قد علموا: وقول ذي الرمة: ديار مية اذ مي تساعفنا: ولا يرى مثلها عجم ولا عرب: وزعم يونس ان مية ومياسمان
لها قال المصنف وهذا تكلف لا حاجة اليه قلت الظاهر ان مدرك يونس في ذلك الرواية والا فمثل هذا لا يدرك بالراى
واذا كان كذلك فلا تكلف فيه ومما يشهد للجماعة قول الاخر: الا اضحت حبالكم رماما: واضحت منك شاسعة اماما:
قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا البيت واضح فيما ادعاه سيبويه ورده المبرد بان الرواية وما عهدي كعهدك يا
اماما وهو من تسعفاته يعني لان الرواية لا تدفع برواية اخرى واما قول عمرو بن الرشيد: اقول وما الليل ما ترتيم
بجومه: الا ليت صخرا شاهدي ومعاديا: فيحتمل الوجهين ولا يرخم في غيرها اى في غير الضرورة منادى عار من الشروط
المسوغة للترخيم الا ما شذ من يا صاح فانه نكرة مقصودة خال من هاء التانيث وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي
وانه اجري مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه ترخيم اخر بعد ذلك الترخيم فحذف الباء من صاحب
قلت ما زاد على ان وسع دائرة الشذوذ وهو تعسف لا داعي اليه والطريق كرا على الاشهر من القولين وهو ان اصل كرا كروان
ثم رخم ثم رخم شذوذا لكونه نكرة مقصودة خاليا من هاء التانيث فجاء ترخيمه على لغة من لم ينو وقول الاخر للمبرد و
هو ان الكرا ذكر الكروان فلا ترخيم فيه على هذا او شاع ترخيم منادى المضاف بحذف اخر المضاف اليه كقول الشاعر
ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة: سيدعوه داعي ميتة فيجيب: ومذهب البصريين ان ذلك ضرورة قال ابو حيان

لو قيل الاختصاص به يكون المضاف اليه ذا تأنيث وقوفا مع السماع لكان مذهبا غير بعيد والكوفيون يقيسون ذلك مطلقا كالاقوال اذن ثلاثة وندر حذف المضاف اليه باسره اى بجملته كقول عدى بن زيد : يا عبد هل تذكرني ساعة : في موكب او رائد للقنيص : يخاطب عبد هند اللخمي بمنزلة عبد كرب فحذف الاسم الثاني بجملته وندر ايضا حذف آخر المضاف كقول اوس بن حجر : يا علقم الخير قد طالت اقامتنا : هل حان منا الى ذى النعم تسريح : اراد يا علقمة الخير فحذف التاء وهي آخر المضاف

باب الاختصاص اذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه نحو انا واني او يشاركه فيه نحو نحن وانا تأكيد الاختصاص بالحكم المنسوب الى الضمير اولا اي في حال كونه معطيها ما لها في النداء من ضمها والمجيء بحرف التنبيه وهو ها في مقام المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وغير ذلك من الاحكام الا حرف اى الاحرف النداء فانه لا يدخل عليها في هذا الباب وسيأتي واعترض بان الاقتصار على استثناء حرف النداء من بين احكام اى يقتضي جواز وصفها باسم الاشارة ولا يجوز هنا ثم هذا الاختصاص اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى انا اخص بالمسكنة من بين الرجال او لبيان مجرد المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اى هو ما دل على ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لاشتراكه بحرف النداء اى كاملا لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي منه بالكلية وحال ظاهر اى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء كما سبقت الاشارة اليه لكن مجموع ايها الرجل في باب الاختصاص في محل نصب لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في سواء علي أقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة وجملة معطوفا عليها الا انه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وقعودك ويقوم مقامها اى مقام اى الواقعة في النداء على حال ما هو عليه من الاتصال بها التنبيه ووقوع الوصف المقترن باللام بعدها منصوبا اسم دال على مفهوم الضمير معرف بالالف واللام مثل نحن العرب اقرب الناس للضيف او بالاضافة مثل نحن معاشر الانبياء لا نورث وقد يكون هذا الاسم المنصوب علما كقوله ان ابني ضبة لا ننفر قال ابو عمرو نصبت العرب في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني ولا شك ان هذه الاربعة اكثر استعمالا في باب الاختصاص وليس الاختصاص محصورا فيها بدليل قولها نحن بنات طارق : نمشي على النمارق قال ابن الحاجب المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بياء المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل والاولى ان ينتصب انتصاب نحن العرب قال الرضي والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء الباب الاختصاص مجرى واحد قلت هذا لا يدفع ما قاله ابن الحاجب اذ لا مندوحة عن ان يجعل مثل قولك منقولا عن النداء حملا على غيره مما وجد فيه مسوغ النقل قال الرضي ثم نقول لكنهم جوزوا النصب دخول اللام في نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يلي هذا الاختصاص ضمير مخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل فلو كان بعد ضمير غائب نحو مررت به الفاسق او بعد ظاهر نحو الحمد لله الحميد فليس من هذا الباب بل هو منصوب على الذم كما في المثال الاول او على المدح كما في المثال الثاني

باب التحذير والاغراء وما الحق بهما في وجوب حذف العامل قال الشارح لم يثبت هذا الباب في النسخة التي قرأها المصنف ولا شرحه وثبت في بعض النسخ التي عليها خطه بنصب تحذيرا مفعولا لاجله ولو انه قال يذكر تحذيرا لكان التقليل ...

اياى واياك معطوفا عليه المحذور اى الشئ الذى يحذر ويتقى نحو اياى والشر واياك ومعصية الله والتقدير اياى باعد من الشر
والشر منى لكن الظاهر من كلام المصنف ان المتعاطفين ذكر لاجل التحذير وان الكلام جملة واحدة والصواب ان الاول
ذكر لاجل التحذير والثانى للتحذير وانهما جملتان لا جملة واحدة ولا اسمان متعاطفان وغير المصنف لم يذكر التحذير
دون التحذير اما اندراجا للتحذير اذ هو قليل تحت التحذير لانه الكثير كما ادرجه الجميع فى التبويب واما لانه يقدر اياى
باعدنى لا اياى لا باعد فيكون تحذيرا للنفس وينصب تحذيرا اياك واخواته اياكما واياكم واياكن ونفسك وشبهه
من المضاف الى المخاطب نحو راسك والحائط فالتقدير احذر او اتق ولا يكون تحذيرا بخلاف ما لو قلت راسه
والحائط فالتقدير دع ولا يكون تحذيرا معطوفا عليهن المحذور نحو اياك والاسد وكذا البقية وكونه معطوفا هو مذهب
جماعة منهم السيرافى واختاره ابن عصفور وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثانى هو منصوب بفعل اخر مضمر فيكون
من عطف الجمل باضمار ما يليق من نحو او اتق او شبههما نحو جانب او باعد وحاذر واحذر فاذا قلت اياك والشر فالناصب
لاياك فعل محذوف يقدر بعده لانه لو قدر مقدما لزم ان يكون اصله باعدك فيلزم تعدى الفعل الرافع لضمير الفاعل الى ضميره
المتصل وذلك خاص بافعال القلوب وما حمل عليها والناصب هنا ليس شيئا من ذلك ولا يكون المحذور ظاهرا احترازا من
ان يكون تفعل فانه لا يوصف بانه ظاهر ولا ضمير غائب بل هو اسم فى تاويل الظاهر يوضح لك ذلك ان الظاهر من صفات الاسم
وهذا ليس باسم فى تاويل الاسم وكلامه هنا منتقض فانه يجوز اياك من الاسد بلا نزاع وهو ظاهر قطعا ولا ضمير غائب لا معطوفا
وضابط هذا الموضع ان المحذور ثلاثة انواع احدها ان والفعل فيستعمل على ثلاثة اوجه بالعطف وبمن مذكورة او مقدرة
تقول اياك وان تحذف واياك من ان تحذف والثانى اسم ظاهر فيكون بالعاطف نحو اياك والاسد وبمن ظاهرة نحو اياك من الاسد
والثالث ان يكون ضمير غيبة فيجب كونه معطوفا نحو الاسد اياك واياه ولا يظهر امتناع مجيئه بمن نحو الاسد اياك منه وشذ
اياه وايا الشواب من وجهين قال الشارح احدهما استعمال اياه دون عطف وهو ضمير غيبة والثانى اضافة ايا الى الظاهر
قلت لا شذوذ فى الاول من تلك الجهة لان اشتراط العطف الذى ذكره المصنف انما هو فى اياه المحذور لا المحذر وانما الشذوذ
فى تحذير الغائب واضافة ايا الى الظاهر فهذان هما الوجهان ولا يلزم الاضمار الا مع ايا سواء كانت مكررة كقوله فاياك اياك
المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب او غير مكررة نحو اياك والاسد او اياك من الاسد او مع مكرر نحو الاسد الاسد
لان احد الاسمين قائم مقام العوض من العامل وحكى فى البسيط عن بعضهم جواز الاظهار مع التكرار وقال الجزولى يقبح فيه
الاظهار ولا يمتنع او معطوف ومعطوف عليه نحو ناقة الله وسقياها واستغنى مع التكرير والعطف عن ذكر المحذور
ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب باضمار ناصب اخر نحو اياك الشر فلا يجوز ان يكون الشر منصوبا بما نصب
به اياك بل بفعل اخر مضمر تقديره دع الشر هذا مذهب سيبويه والجمهور ومنه البيت الذى انشدناه انفا والتقدير
فيه ايضا دع المراء او مجرور بمن نحو اياك من الاسد واياك من الحذف ولم يتعرض المصنف فى الصورة الاولى الى كون
هذا الناصب جائز الاظهار اولا ونص ابن عصفور فيه على جواز الاظهار قال واذا حذفت الواو لم يلزم اضمار الفعل وانشد
البيت المذكور وقال تقديره دع المراء ولو كان فى الكلام لجاز اظهار هذا الفعل وقال ابن يعيش المراد فى البيت والمراد فحذف
حرف العطف او من المراء فحذف حرف الجر وقال ابو البقا العكبرى المختار عندى ان يقدر له فعل
يتعدى الى مفعولين نحو جنب نفسك المراء ويرد على المصنف هنا امور احدها ان هذا بقية المسئلة السابقة
التى قال فيها ولا يكون المحذور ظاهرا الى اخره وكان حقه ان يقول مكان ذلك وهذا ولا يكون المحذور بعد ايا الا معطوفا
او مجرورا بمن ظاهرة مطلقا او مقدرة ان كان ان تفعل والثانى ان قوله منصوبا باضمار ناصب اخر ليس بقيد لا جائز ان

يقدر

يقال اياك الاسد ونحوه ويقال في كل ذلك اضمر ناصب اخر فكان حقه ان يقول وربما جاء الاسم الصريح منصوبا غير معطوف فقدر له عامل اخر والثالث ان ما ذكره لا يختص باياء فلان يقال راسك والسيف الا مع العاطف ولكنه متعين دون من وتقديرها اي تقدير من مع ان تفعل كاف لاطراد حذف حرف الجر مع ان عندا من اللبس فتقول اياك ان تفعل اي من ان تفعل وقال سيبويه في اياك ان تفعل اذا اردت اياك والفعل لا يجوز فاذا اردت اياك كذا مخافة ان يفعل او من اجل ان تفعل جاز وظاهر هذا ان تفعل على هذا التقدير مفعول لاجله لا مفعول به وحكم الضمير في هذا الباب موكدا ومعطوفا عليه حكمه في غيره فاذا قلت اياك فعندنا ضميران احدهما هذا البارز المنفصل المنصوب وهو اياك والاخر ضمير رفع مستكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا اكدت اياك قلت اياك نفسك وانت بالخيار في تاكيده بانت قبل النفس وان اكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت اياك انت نفسك ولابد من تاكيده بانت قبل النفس حينئذ ويحكى عن الخليل انه قال لو قال رجل اياك نفسك يعني بالجر لم اعنفه لان هذه الكاف مجرورة وعلى هذا فيجوز اياك نفسك ونفسك ونفسك بوجوه الاعراب الثلاثة على اختلاف الموكد واما العطف فتقول في العطف على اياك اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك وزيدا والشر وان شئت قلت اياك وزيدا والشر وتقول ان عطفت على المرفوع اياك انت وزيد وبقبح بدون ذلك او فاصل على ما تقدم وروي قول جرير : فاياك انت وعبد المسيح ان تقربا قبلة المسجد : بالنصب على عطفها اياك والتوكيد جائز وبالرفع عطفا على المستكن والتاكيد واجب واما العطف على المجرور فلا يجوز هنا بحال لان اعادة الخافض يؤدي الى اضافة ايا الى الظاهر وعدم اعادة الخافض يتعذر معها الخافض العطف البتة عند الاكثر ومن لم يشترط اعادة الخافض فينبغي ان لا يجوز ذلك لان المعطوف ليس صالحا للحلول محل المعطوف ويضيف المغرى به ظاهرا مفردا واراد به قسيم المكرر والمعطوف واحترز بالظاهر عن المضمر فلا يكون مغرى به ومثال المسألة قولك العهد بمعنى الزم العهد او احفظ العهد او مكررا كقوله : اخاك اخاك ان من لا اخا له : كساع الى الهيجا بغير سلاح : او معطوفا عليه نحو طاعة الله وطاعة رسوله ونحو الاهل والولد باضمار الزم وشبهه نحو احفظ ولا يمتنع اظهاره دون عطف ولا تكرار فيجوز ذلك في قولك العهد اظهار الناصب فتقول الزم العهد او احفظ العهد وربما رفع المكرر كقوله : ان قوما منهم عمير واشباه عمير ومنهم السفاح : لجديرون بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح : فرفع مع التكرير وكون ما يليها مفعولا معه جائز فينبغي ان يقال في نحو راسك والسيف ان الحذف واجب ان قدر العطف وجائز ان قدر المفعول معه ومثله في الاغراء الاهل والولد فصل في الفاظ ملحقة بهذا الباب الحق بالتحذير والاغراء في التزام اضمار الناصب مثل وشبهه نحو كليهما وتمرا وهذا مثل واصلها ان انسانا خير بين شيئين فطلبهما جميعا وطلب الزيادة عليهما وامرا ونفسه وهذا شبه المثل والكلاب على البقر وهو مثل معناه اذا امكنتك الفرصة فاغتنمها وقيل معناه خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتنم انت طريق السلامة فاسلكها واحشفا وسوء كيلة بكسر الكاف كالجلسة للهيئة قال ابو سهل الهروي هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين يعطي حشفا ويسيء الكيل ومن انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضل سمي زيدا وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى باسمه ذلك الرجل الذي ليس بمنابته دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على جهة الانكار عليه والتحقير له وكل شيء ولا هذا والمعنى ايت كل شيء ولا تات هذا او ارتكب كل شيء ولا ترتكب هذا ولا شتيمة حر ينبغي ان يقول ولا شتيمة حر بواوين حتى يكون معناه وكل شيء ولا شتيمة حر او يقول كذا ولا شتيمة حر اي يؤتى بهذا اللفظ مكان قولك ولا هذا فيكون كل شيء مذكورا ايضا مع هذا اللفظ وهذا ولا زعماتك اي وهذا الحق لا اتوهم زعماتك وقال ابن الحاجب كان المخاطب وعد باشياء لم يبق بها ثم راى الموعود على حال دونها فقال الموعود

هذا الكلام اي ارضى هذا ولا اتوهم زعماتك وان تاتني فاهل الليل واهل النهار والمعنى تجد من يقوم لك مقام اهلك
في الليل والنهار ومرحبا واهلا وسهلا قال ابن الخشاب مذهب اهل اللغة انتصاب اهلا وسهلا ومرحبا على
المفعول به لانهم يقولون التقدير اتيت رحبا لا ضيقا واتيت اهلا لا غربا فانس ووطئت سهلا لا حزنا وكل ذلك
على مذهب الدعاء وذلك في مذهب اهل هذه الصناعة على انها اسماء وقعت موقع المصادر فانتصب انتصابها
ومن المشكلات قول المتنبي : اهلا بدار سباك اغيدها : ابعد ما بان عنك خردها : وقال ابن الحاجب في اماليه هذا
دعاء للدار على وجهين احدهما انه خاطبها كما يخاطب المترحب به كعادتهم في خطاب الديار وذلك لانه شبهها بحين
قابلته بمحبوبه اقبلت عليه فخاطبها بتحية الادميين فيكون اهلا مفعول اتيت محذوفا والثاني ان يكون استعمل ما هو
لتحية المخاطبين لغرض الدعاء وذلك لانه لما كثر صار معنى الاهل فيه نسيا منسيا ويفهم الدعاء منه من لا يخطر له مدلول الاهل
له ببال فيكون دعاء بالخير على حسب ما يليق بالمدعو له كما تقال عمرت او سقيت فنصبه على المصدر وسباك لغيدها
مستانفة او صفة على الوجهين جميعا لكن الاقوى الاستيناف على الوجه الاول والوصف على الثاني ويجوز انه خاطب نفسه
او قدر غيره مخاطبا وعذيرك قيل هو مصدر كالنكير والنذير وضعفه بعضهم بان المصدر لا يجي على فعيل الا في
كالصهيل والزئير قال ابن يعيش على انهم قالوا وجب القلب وجيبا فجاء المصدر على فعيل في غير الاصوات فجائز ان يكون هذا
منه وقيل هو بمعنى العاذر كشهيد وشاهد ومنه قول عمرو بن معدي كرب : اريد حباءه ويريد قتلي : عذيرك من
خليلك من مراد : قلت ذكرت هنا ما حكاه الشيخ صلاح الدين خليل الصفدي في كتابه المسمى بحلى الشواهد على ما في الصحاح
من الشواهد في مادة عذر وذلك انه حكى ان الحافظ الامام شمس الدين الذهبي رحمه الله قال متضمنا لصدر هذا البيت
اذا قرا الحديث علي شخص واخلى موضعا لوفاة مثلي : فما جازى باحسان لاني : اريد حياته ويريد قتلي : قال خليل
فنظمت انا وانشدته لنفسي : خليلك ماله في ذا مراد : فدم كالشمس في عليا محل : وحظي ان تعيش مدى الليالي : وانك لا تمل
وانت تملي : قال فاعجبه قولي خليلك ماله في ذا مراد اعجابا كثيرا قلت وهو معذور وديار الاحباب قال الشارح ان
اراد هذا التركيب فيحتاج الى سماع وان اراد لفظ ديار مضافا الى اسم المحبوبة فذلك كثير كقول ذي الرمة : ديار مية
اذ مي تساعفنا : ولا يرى مثلها عجم ولا عرب : باضمار اعطني ودع وارسل واتبع وتذكر واصنع ولا ترتكب ولا اتوهم
وتجد واصبت واتيت ووطئت واحضر واذكر فساق الافعال الناصبة للمنصوبات المتقدمة على ترتيبها في الذكر
السابق فاعطني ناصب كليهما وتمرا وظاهر كلامه ان تمرا معطوف على كليهما لانه لم يقدر له ناصبا وقدر غيره وزدني تمرا فيكون
من عطف الجمل ودع هو ناصب امرا واما نفسه فيحتمل ان يكون معطوفا على الفعل المتقدم ويحتمل ان يكون مفعولا معه وارسل
الكلاب من قولهم الكلاب على البقر واتبع هو ناصب حشفا واما سوء كيلة فيحتمل ان يكون بتقدير وتزيد سوء كيلة
وتذكر هو ناصب زيدا من قولهم من انت زيدا واصنع هو ناصب كل شيء والفعل المنهي عنه من قوله ولا ترتكب هو العامل
في الاسم الواقع بعد لا من قولهم ولا هذا ومن قولهم ولا شتيمة حر والفعل من قوله ولا اتوهم هو ناصب زعماتك من
قولهم هذا ولا زعماتك واما هذا في هذا التركيب فقد تقدم ان ابن الحاجب قال ان ناصبه محذوف اي ارضى هذا ولا
اتوهم زعماتك وتجد هو ناصب اهل الليل واهل النهار وقدر ابن الحاجب فانك تاتي قال ومعنى هذا الكلام الالزام
لان المرء يلزم في اهله ليلا ونهارا واصبت هو ناصب مرحبا واتيت هو ناصب اهلا ووطئت هو ناصب سهلا فعلى هذا
هي ثلاث جمل وغير المصنف جعل العامل فيها كلها واحدا وقدره صادفت فعلى هذا هي جملة واحدة واحضر هو ناصب عذيرك
قال سيبويه التقدير احضر عذرك وقال المفضل بن سلمة الضبي التقدير احضر عاذرك كانه استبعد مجي المصدر على فعيل في

لين صوتا كالنئيم والزئير والتصليل والصرير والصهيل وقد تقدم الكلام فيه وما ذكره هو اصب ديار الاحباب ويتصل
بهذا الفصل ما يستلزم عامله عامل ما قبله وهذا كلام اتى به المصنف لبيان ادلة حذف العامل اعم من ان يكون
الحذف واجبا او جائزا بدليل تقسيمه بعد الى واجب او جائز وابو حيان فهم من هذا الكلام راجع الى تلك الامثلة
المعينة السابقة فحصل اختلال لاتبعه فيه الشارحون فخبطوا خبط عشوا وسيتبين لك ذلك ان شاء الله تعالى قال
ابن قاسم ومثال ما التزم عامله عامل ما قبله كل شئ ولا شتيمة حر اذ تقديره ائت كل شئ ولا تات شتيمة حر لان الامر
باتيان كل شئ يستلزم الامر باتيان شتيمة حر اذ كان مندرجا في عموم كل شئ فقد اخرجه عن العموم بالنهي وقد استلزم
الامر عن شتيمته قلت شتيمة حر معمول لتركيب مقدرة منهيا عنها وذلك لم يستلزمه ايت المقدرة العاملة في كل شئ
انما شتيمة الحر نفسها استلزمها المعمول الذي قبلها والكلام انما هو في استلزام احد العاملين الاخر في استلزام احد
المعمولين الاخر وانما المثال الجيد انتهوا خيرا لكم لان لا تنتهوا معمولا مقدرا اي عن التثليث والنهي عن التثليث يستلزم
الامر بالتوحيد او يتضمن معناه وضعا مثلوه بقولهم امرا ونفسه قال لان الامر يتضمن النفس قلت وهذا ايضا من القران لان
انما الظاهر ان يكون العامل الاول متضمنا معنى العامل الثاني المقدر ويمكن ان يمثل لذلك بقولهم اما اكسي زيد الفقر الثياب
فان نصب الثياب بمحذوف والتقدير كساهم الثياب فاكسي وهو العامل الاول المتضمن لمعنى كسي الذي هو العامل المقدر
وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله مثلوه بقولهم الكلاب على البقر فان الظرف شريك الكلاب فيما قدر من عامله
وهو ارسل قلت وليس بجيد لان الظرف مشارك للكلاب في عاملها باعتبار لفظه ومعنا جميعا لا باعتبار معناه فقط والصواب
ان يمثل لذلك بنحو وزججن الحواجب والعيونا وقولهم علفتها تبنا وماء باردا فان العيون مشارك في معنى عامله لا
في لفظه وذلك لان عامل الحواجب هو الفعل من زججن وعامل العيون هو الفعل من قولك كحلن وهما لفظان متباينان
لكنهما مشتركان من حيث المعنى في التحسين والتزيين والماء والتبن ليسا بمشتركين في العامل من حيث اللفظ او عامل
تبنا الفعل من علفتها وعامل ماء الفعل من سقيتها وهما لفظان متباينان نعم يشتركان من حيث المعنى باعتبار الاتا
والاعطاء فان كلا من العلف والسقي انالة لما تعلق به او ما هو في المعنى مشارك لما قبله فيما ناب عنه اي في الشئ الذي
ناب عن عامله نحو ويل له و زيدا فالثاني وهو زيدا مشارك للاول وهو الضمير المجرور باللام في ويل الذي هو نايب
عامله وهو الزم وذلك لان ويلا نايب في المعنى دون اللفظ عن العامل المحذوف وانت خبير بان بعض هذه الامثلة التي
ذكرناها الحذف فيها جائز لا واجب والعبارة منطبقة عليه فدل على صحة ما قلناه من انه اراد بهذا الكلام بيان ادلة
الحذف مطلقا سواء كان واجبا او جائزا وظهر بذلك فساد ما قالوه لانه لو كان كلامه راجعا لتلك الامثلة المتقدمة
والحذف فيها كلها واجب لانها مثل وشبه مثل لكان مناقضا لقوله هنا ولا يمتنع الاظهار ان كان لم يكن للاستعمال فيجوز لك
ان تقول مررت بنسوة زججن الحواجب وكحلن العيون وعلفت دابتي تبنا وسقيتها ماء باردا مثلا باظهار العامل لان
استعمال مثل هذا التركيب لم يكثر فيه حذف العامل فانت مخير فيه بين الاظهار والحذف اما ان استعمل تركيب في كلامهم
بحذف العامل وجب الحذف في مثله حينئذ ولم يكن لك اظهار العامل لئلا يخرج عن الاستعمال الكثير والحاصل ان
المحذوف في الباب عامله قياسي وهو من باب التحذير والاغراء وبعضه يجب فيه الحذف وبعضه يجوز فيه وسماعي
يجب فيه الحذف وهو المثل وشبهه وسماعي يكون الحذف فيه تارة واجبا وتارة جائزا وهو الذي اشار اليه في
اواخر باب تعدي الفعل ولزومه فلينظر فيه وفي هذا الموضع وربما قيل على سبيل الفلتة كلاهما وتمرا باثبات الالف في كلاهما
ونصب الثاني وكل شئ ولا شتيمة حر برفع كل ونصب شتيمة ومن انت زيدا برفع زيد فهذه ثلاثة امثلة اي كلاهما

الى وزوين وهذا راجع الى المثال الاول فيكون كلاهما مبتدا والخبر محذوفا او هو لى وعامل الجزء المنصوب محذوفا ايضا
وهو الفعل من قولك زدنى وقد يقال ما ذكره المصنف ليس بمتعين لاحتمال ان يكون كلاهما منصوبا كما ذهب اليه الفرا على
لغة من يلزمه الالف فى الاحوال كلها فيقدر له ما كان يقدر فى حالة كونه بالياء بل يترجح هذا بسلامته مما يلزم على الاول
من عطف الانشاء على الخبر نعم ان ثبت ان هذا التركيب قاله من العرب من يعرف كلا بلا الف رفعا وبالياء جرا ونصبا و
لا يلزمها الالف فى الحالات كلها تعين تخريجه على ما قاله المصنف وكل شئ امم ولا يرتكب وهذا راجع الى المثال الثانى
فيكون كل شئ مبتدا وخبره محذوفا وهو ما ذكره المصنف من قوله امم ومعناه يسير وقدره ابن يعيش بقوله محتمل وثنية
حر منصوب الجزء الاول كما كان قبل هذا منصوبا بالفعل من قولك ولا ترتكب ومن انت كلامك وزيدا وذكرك وهذا
راجع الى المثال الثالث فيكون زيد مرفوعا على انه خبر مبتدا محذوف اى كلامك زيدا وذكرك زيد قيل وهذا على تقدير
مضاف اى كلامك كلام زيد وذكرك ذكر زيد قلت وانما ارتكب هذا لتصحيح الحمل ولكن لا يستقيم باعتبار المقام الذى
يستعمل فيه هذا التركيب وذلك انه كما ذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل يقال لمن ذكر عظيما بسوء ولمن شبه نفسه برجل
عظيم فالظاهر ان يقدر مذكورك زيد كما قدره ابن يعيش والاستفهام للتحقير والمعنى انك تستحقر فى حالة كونك مذكوره
زيد لانك تطاولت امرا لست له باهل وهو اولى من تقدير المصنف لانه غير محوج الى تاويل وتقدير المصنف يحوج اليه
بتاويل المصدر واسمه باسم المفعول اى متكلمك زيدا ومذكورك زيد ومعنى متكلمك الشئ الذى يتكلم به والله اعلم باب
ابنية الفعل ومعانيها اى معانى الابنية وهى جمع بناء والمراد ببناء الكلمة لفظها باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها المرتبة
باعتبار كونها مادة الكلمة والمعانى جمع معنى والمراد بمعنى الكلمة ما يراد بها فهو بمعنى المفعول للماضى المجرد من الزيادة مبنيا
للفاعل لا للمفعول فانه مغير عن الصيغة المبنية للفاعل عند جمهور البصريين وهو مذهب سيبويه وان بنينا على ان
صيغة المبنى للمفعول اصل كما يقوله الكوفيون فالابنية ستة اذ للثلاثى فعل بضم الفاء كضرب وللرباعى فعلل بضم الفاء ايضا
كدحرج فعل بضم العين كظرف وفعل بكسرها نحو فرح وشرب وفعل بفتحها كقعد وضرب هذا للثلاثى فهى ثلاثة ابنية
بحسب الاصل لان اوله ملتزم فيه الفتح واخره لا اعتداد به فى البنية باعتبار هيئتها الثابتة لانه محل التغيير فلم يبق الا
الوسط ولم يجئ ساكنا للزوم التقاء الساكنين عند لحوق الضمير المرفوع المتحرك لاخره فبقى اما ان يكون مفتوحا او مكسورا
او مضموما فثبت ان المقتضى ان لا يزيد على ثلاثة ابنية وما خرج عن هذه الاوزان فمغير عنها نحو رد وشم ولب فهذه
تراى فى الظاهر انها على زنة فعل بسكون العين وليس كذلك نظرا الى الاصل فان رد اصله ردد بفتح العين وشم
اصله شمم بكسر العين ولب اصله لبب بضم العين وكذا قال وخاف وطال اصلها قول بفتح العين وخوف بكسرها وطول
بضمها وعلم بسكون اللام مخفف من علم بكسرها وظرف بسكون الراء مخفف من ظرف بضمها وشهد بسكون الهاء
وشهد بسكونها ايضا وكسر الشين وشهد بكسرهما اصلها كلها شهد بفتح الشين وكسر الهاء وفعلل للرباعى نحو دبج ودحرج
يقال دبجت الدجاجة للدليل اذا اخضعت ودحرجت الشئ اذا دورته وانما لم يكن له بناء خماسى لان الفعل اثقل
من الاسم وفرع عليه ايضا فلم يبلغ حد الخماسى استثقالا وحطا لرتبته عن رتبة الاسم اذ للاسم بنية خماسية فلم يبق
اذن له الا ابنية رباعية وهى هذه لان الرباعى لما كان اثقل من الثلاثى وجب ان يكون فيه جائز دافع لثقله اذ لو
كان على نهج الثلاثى لزم اربع حركات متوالية وهى مما رفض فى كلامهم استثقالا فوجب ان يكون فيه سكون ليكون ذلك
الجائز المستجلب للخفة ولا جائز ان يكون موررده اول الكلمة ولا ثانيها ولا رابعها اما الاول فلما يلزم عليه من الابتدا بالساكن
وهو متعذر واما الثانى فلانه يستدعى اجتماع الساكنين وذلك عند لحوق الضمير المرفوع البارز المتحرك به كما فى دحرجت

ولخوانة

واخواته ولما الثالث فلامرين احدهما انه واجب عندهم بناؤه على الفتح اذا اسند لمفرد مذكر غائب كدحرج وفي حكمه مثناه
ومؤنثه ومثناها اذ هو الاصل وذلك ليكون مشاكلا للمضارع بوجه ما اذ المضارع معرب فارادوا ان يضاهيه
بالحركة ليكونا متوافقين في الجملة فاختاروا من الحركات الفتح لكونه اخفها والثاني انه لو اسكن لكان مؤديا الى التقاء
الساكنين وذلك عند اتصال الف الضمير او واوه او تاء التانيث الساكنة فيما حققنا تعين ان لا يكون مؤديا لسكون
الاثاني الكلمة واما اختيارهم الفتح في الاول والثاني والثالث فلكونه مشتملا على الاستخفاف اذ هو اخفها فان قلت
جرت العادة بان يبدأ بالمفتوح العين ويثنى بمكسورها ويثلث بمضمومها نظرا الى خفة الزنة فيترتب الكلام في الابنية
على حسب هذا والمصنف عكس ذلك فبدأ بالاثقل وثنى بالثقيل وثلث بالخفيف فما وجهه قلت ارتكب ذلك ايثارا للخفة باعتبار
الكلام على الابنية وذلك لان الكلام على البناء المضموم العين قليل جدا وفوقه الكلام على البناء المكسور العين وفوقه الكلام
على البناء المفتوح العين كما تراه مفصلا عند كل بناء نقف عليه ان شاء الله تعالى فنعل بضم العين لمعنى مطبوع
عليه ما هو قائم به نحو جود وردؤ اي طبع على الجودة والرداءة وبعد وقرب اذا كان البعد والقرب عن محلين ولا
ذاتين كبعد ما بين المتضادين وقرب ما بين المتماثلين او كمطبوع عليه نحو فصح الرجل وخطب تقول ذلك لتعلم
الفصاحة والخطب وكذا حلم لتعود الحلم وفقه لمن صار الفقه كالطبع له وشعر كذلك او شبيه باحدهما فالاول
الشارح نحو جنب جنابة شبه بالمطبوع الذي لا يتجدد نحو نجس قلت قول المصنف او كمطبوع عليه معناه او شبيه
بمطبوع عليه فقوله بعد ذلك او شبيه باحدهما عجيب وكان هذا عند الشارح من قبيل الصحيح الواضح فلم يعلمه
وهو عنه معرض كما تعرف كم من موضع مثل هذا ولم يرد فعل مضموم الثاني يائي العين الا هيؤ اي حسنت
هيئته استثقالا للضمة على الياء ولا منصرفا يائي اللام الا نهو اذا كان ملازما للنهية وهي العقل واحترز بالمنصرف
من قضو ورمو بمعنى ما اقضاه وما ارماه فانه مطرد في باب التعجب كما مر فان قلت صححوا هيؤ لتبيين زنته ولم يصححوا
نهو لتبيين مادته فلم كان ذلك قلت لان اللام يسرع اليها التغيير ما لا يسرع الى العين فالتصحيح فيها مستثقل ولانها
بصدد الوقف عليها ولا تسكن الياء بعد الضم لافراط الثقل ولا مضاعفا الا قليلا نحو لببت يا رجل اي صرت لبيبا ولم
يحك منه سيبويه الا هذه الكلمة وحكى قطرب سررت يا رجل صرت صاحب سر وحكى ابن جني دممت وانت دميم و
تقدم للمصنف في حبب ان اصله حبب اي صار حبيبا فادغم والزم عدم التصرف ولا ادري لم لم يحترز عن هذا وان كان
عارضا كما احترز عن نحو قضو ورمو مشتركا بغيره من الاوزان فكما قالوا لببت بالكسر وكما قالوا سررت بالفتح قالوا سررت
بالكسر ايضا وسمع الفتح في غيرهما ولا متعديا الا بتضمين نحو رحبكم الدخول في حب الكرماني فان رحب لازم لكنه ضمن
معنى وسع فاستعمل متعديا اي وسعكم الدخول ومن كلام امير المؤمنين علي كرم الله وجهه ان بشرا قد طلع اليمن ضمنه معنى
بلغ فعداه او بتحويل نحو قلته وطلته الاصل فعل بفتح العين فلما سكن اخره للضمير لزم حذف عينه فحول اولا الى فعل انتقل
حركة عينه الى فائه فيعلم ان عينه المحذوفة واو كما حركوا باع الى فعل ليدل على ان العين ياء فاستصحبوا في الاول التعدي
الثابت له قبل التحويل ولابن الحاجب خلاف في ذلك فقال ان الصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا النقل وقد اسلفناه
فيما تقدم فان قلت الباء من قوله بتضمين ما هي قلت باء المصاحبة اي ولم يرد فعل متعديا الا ملتبسا بتضمين او تحويل
اي مصاحبا لذلك فان قلت يجوز ان يكون للسببية ايضا اي ان التضمين سبب للتعدي فلم لم تقل به قلت قد عطف
التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدي قطعا ولا يعطف على السبب الا سبب فاستحال ان يحمل الباء الداخلة على المعطوف
عليه سببية ولا غير مضموم عن مضارعه الا تداخل وهو هنا ان يوخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة اخرى وذلك كقول

بضم الكاف م

بعض العرب كدتَ تكاد فاخذ الماضي من لغة من يجعله كاد على زنة فعُل بالضم واخذ المضارع من لغة يجعلها على زنة فعِل بالكسر وهؤلاء هم الذين يقولون كدت بكسر الكاف تكاد فالقائل كدت بضم الكاف تكاد يستعمل التداخل بالنسبة الى الكلمتين فاخذ احدهما من لغة واخذ الكلمة الاخرى من لغة غير تلك اللغة وكثر في اسم فاعله فعيل كظريف وشريف وفعل بفتح الفاء واسكان العين كسهل وحزن قال المصنف و فعيل و فعل كثير الاستعمال لمن استعمل القياس فيهما عند فقد السماع فهو مصيب اما البواقي فمقصورة على السماع وقل في اسم فاعله فاعل نحو فره العبد فهو فاره وقد مثل لذلك بعاقر وحامض ورد التمثيل بعاقر بانه من باب النسب بدليل التذكير ورد التمثيل بحامض لان فعله جاء على فعل تارة وعلى فعل اخرى فيجوز ان يكون حامض مبنيا على الثاني لا الاول فالاولى التمثيل بفاره كاهر وافعل مثله الشارح باحمق قلت قد جاء في فعله وهو حمق كسر العين وضمها فلم يتعين كون احمق من المضموم فالاولى التمثيل باخضر واكدر وفعل بفتح الفاء والعين كحسن وفعل بفتح الفاء وكسر العين كخشن من الخشونة وفعال بفتح الفاء كجبان وفعال بضم الفاء وتخفيف العين كشجاع وفعل بضم الفاء وتشديد العين كوضاء اى وضيء وفعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ماء ملح وفعل بضم الفاء وسكون العين كصلب وفعل بضم العين والفاء جميعا كجنب وفعول بفتح العين كوقول فان قلت اطلق المصنف على كل من هذه الامثلة اسم الفاعل وليس منها ما هو اسم فاعل حتى مثل فاره لانه ليس مقصودا به الحدوث وانما كلها صفات مشبهة قلت قد يعتذر عنه بانه اطلقه باعتبار العرف اللغوي فانه عند اهل اللغة اعم منه بالعرف النحوي فيطلق عند اللغويين على الصفة على اى وزن كانت بشرط ان يكون لها فعل وان تكون صالحة للاخبار عن ضمير الفاعل فصل

في الكلام على فعل المكسور العين ومضارعه وقد تكلم في هذا الفصل على المضارع قبل الماضي ولو عكس لكان اولى كما فعل في اخويه حق عين مضارع فعل المكسور العين الفتح تخفيفا للمخالفة بينهما وذلك انه لما كان الماضي والمضارع مختلفي المعنى ناسب ان تكون عيناهما مختلفتين ليطابق اللفظ المعنى ولهذا حكم النحاة بان هذا الباب المتفق عيناه فرع ولا فرق بين اللازم والمتعدي نحو فرح يفرح وعلم يعلم وكسرت العين فيه اى في مضارع فعل المذكور ولم يكن بالمصنف حاجة الى ذكر فيه لان الضمير المستتر في كسرت عائد الى عين المضارع فعل المتقدم ذكره لكنه اعاده الى مطلق العين فاحتاج الى تعيين محلها فاتى بفيه للدلالة على ذلك وهو في غنية لما قلناه من ومق الشيء اذا بمعنى احبه فتقول في مضارعه يمق ووثق بالشيء اى فوض اعتماده عليه فتقول في مضارعه يثق وهكذا في الافعال الاتية وفق الشيء اى حسن وولى زيدا اى تبعه وولي الامر اى جاء كما عليه وورث المال اى اخذه بطريق الارث عن الميت وورع التحص اى صار ذا ورع وورم العضو اى انتفخ وورى المخ اى اكتنز من السمن وانما قيد هذا الفعل باسناده الى المخ لانه لو كان مسندا الى الزند لم يكن حكمه كذلك وسياتي الكلام عليه وفي مضارع حسب بمعنى ظن ونعم الانسان اذا عدم البوس وبئس اذا اصاب البوس ويبس من اليبس ضد الرطوبة ووغر صدره بالعين المعجمة تلهب غيظا وحزنا ووحر بالحاء المهملة مثله وولِه اذا كان يفقد العقل ووهل اذا اشتد فزعه وانى الشيء وحان اقيسهما الفتح واستغنى في ضللت بضل من الضلال بكسر العين في الماضي والمضارع وورى الزند يرى اذا اخرج ناره بالكسر فيهما ايضا وفضل الشيء يفضل بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع قال ابن الحاجب هذا من الفضلة لا من قولك فضلته اذا غلبته في الفضل لان ذلك ليس في ماضيه الا الفتح وليس في مضارعه الا الضم لانه من باب المغالبة بمضارع فعل بفتح العين عن مضارع فعل بكسر العين فاخذ الماضي من لغة والمضارع من لغة اخرى فهو من باب التداخل في كلمتين كما مر وبيان ذلك انه سمع في الماضي من الضلال ضللت بفتح العين وفي المضارع منه تضل بكسرها وسمع في الماضي منه ايضا ظللت بكسر العين وحق مضارعه

تضل

تفعل بالفتح لكنه اخذ الماضي من لغة والمضارع من اخرى فركب لكن كلامه في هذا منتقد فان هذا الفعل سمع فيه
فعل يفعل على القياس وهو لغة تميم وبها قرا الحسن قال ان ضللت فانما اضل على نفسي بكسر اللام من ضللت وفتحها
من اضل فكان حقه ان يقول واستغنى في فعل الضلال من فعلت افعل بالكسر فيهما عن مضارع فعل
بمضارع فعل بالفتح لئلا يوهم قوله واستغنى في كذا انهم لم يقولوا فيه فعل يفعل فان عبارته توهم ذلك وقالوا
فضل ندا بالفتح وربما بالكسر ولكنهم لم يقولوا في المضارع الا يرى بالكسر استغناء بالمضارع المفتوح العين فهو من
التداخل واما فضل فقد سمع عينه الكسر والفتح ومضارع ذي الفتح بالضم ومضارع ذي الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك
فضل بالكسر يفضل بالضم على انه من التداخل وفي الصحاح ان الفرا حكى حضرت القاضي امراة بالكسر وانشد ما من حيانا
اذا جا تنا حضرت: لكرام عندنا التكريم واللطف: وان كلهم يقولون في المضارع يحضر بالضم فهذا نظير فضل
يفضل وهو من الشاذ ايضا ولزوم فعل المكسور العين اكثر من تعديه ولذا غلب وضعه للنعوت اللازمة نحو شنب
وفلج ولمي وعمي وحول وللاعراض جمع عرض قال الجوهري هو ما يعرض للانسان من مرض ونحوه قال بعض شارحي المفصل
ومن الحكمة في اختصاص فعل بالكسر بالاعراض ان فيه تحولا من الاخف الى الاثقل فكان مناسبا لذلك نحو حزن وعطش
وفزع وشبع وللالوان نحو سود وشهب وحوي ودعج ودكن وكبر الاعضاء نحو جبه واذن وعين ورقب وسوق
وقد يشاركه فعل بضم العين نحو ادم وسمر وعجف وخرق وعجم ورعن ويغني عنه اي عن فعل مضموم العين
لزوما في الياي اللام نحو حيي فهو حيي وعيي فهو عيي وغني فهو غني ويدل عليه كون فعل اصلا فيهن التزام وصفهن
على فعيل وكان حقها ان تكون على فعل لانها المعنى مطبوع عليه او كمطبوع عليه لكن ترك فعل مضموم العين
فيها لشدة الثقل واستغني بفعل المكسور عينه وسماعا في غيره وهو شيان معتل اللام بالواو وصحيح اللام نحو قوي وغني نقي
وسمن وحقها ان تكون على فعل المضموم العين لانها بمعنى متن ونظف وضخم ويطاوع فعل المفتوح العين
كثيرا نحو خدعه فخدع وسلمه فسلم وثلمه فثلم وثرمه فثرم وشترالله عينه فشترت والمراد بالمطاوع الفعل المشعر
بحصول تاثير في فاعله يكون نتيجة عن فعل اخر ملاق لهذا الفعل في الاشتقاق وهو كقولك باعدت زيدا فتباعد
فان تباعد يشعر بان البعد حاصل في زيد وهو اثر المباعدة ونتيجتها والفعل الاخر يكون مطاوعا وقال ابن الحاجب معنى
كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل اخر متعد به نحو كسرته فانكسر وقد يتكلم بالمطاوع وان لم
يكن معه مطاوع لم نحو انكسر الاناء لان ما ذكر يفهم منه قلت الغى قيد الملاقات في الاشتقاق فلزم عليه كون خرج في
قولك امرته بالخروج فخرج مطاوعا وليس به في الاصطلاح وتسكين عينه نحو علم بسكون الثاني منه وعين فعل
المضموم نحو ظرف بسكون الراء وتسكين عين شبههما من الاسماء كنمر وكتف ورجل وسبع لغة تميمية وحكاها ابن
هشام عن بكر بن وائل وناس كثيرين من بني تميم فصــــل في الكلام على اسم الفاعل بالمعنى اللغوي من فعل
المكسور العين اسم الفاعل من متعدي فعل على فاعل نحو عالم وعامل ومن لازمه على فعل بفتح الفاء وكسر العين كفرح
واشر وبطر وافعل كاحمر واعرج وفعلان بفتح الفاء وسكون العين للامتلاء وضده كريان وعطشان وقد يجي من اللازم
على فاعل كضاحك وسالم واثم وفعيل لمريض ولزم فعيل في المعنى عن فعل المضموم العين نحو غني وعمي وحي
وقد يترك فعل بضم العين فعلا بكسرها كطمع وعجل ويقظ فقد جاء فيهن الضم والكسر وفعل بكسر العين افعل كجرب واجرب
وسود واسود وخضر واخضر وعور واعور وفعلان نحو صد وصديان وفرح وفرحان وجذل وجذلان وسكر و
سكران وربما اشتركت الثلاثة نحو شعث واشعث وشعثان فصــــل في الكلام على فعل المفتوح العين

ومضارعه لفعل نفذ ولزوم والاحسن ان يقول ويقدى فعل اكثر من لزومه عكس ما صنع فى فعل ومن معانيه غلبة
المقابل كقولك سابقنى فسبقته اى غلبته فى السبق وكاتبنى فكتبته اى غلبته فى الكتابة وهذا الذى يشيرون
اليه بباب المغالبة ومعنا الغلبة اسنادٌ فى فعل يكون لاثنين فيه مشاركة الى احدهما بطريق الفاعلية كما تقول
ضاربنى زيد فضربته فان معنى ضاربنى زيد انه وقع منه ضرب علىّ ووقع ضرب منى عليه وان كان اسناد وقوع
ضربه عليك بطريق التصريح ووقوع ضربك عليه بطريق الضمن وسياق الكلام فيه والحاصل ان المشاركة حاصلة
بينك وبين زيد فاردت ان تخبر ان الغلبة انما حصل لك وانك غلبته فى الضرب فقلت ضربته وهذا معنى غلبة المقابل
فالضرب بهذا الاعتبار اخص من معناه مطلقا وقول المصنف ومن معانيه يشير الى انه مع كثرة ما اورده من المعانى
للعربات على جميعها وفى المفصل ما كان على فعل فهو لمعان لا تنضبط كثرة وسعة قال ابن الحاجب لما كان اخف اوزان
الافعال كثرت معانيه فقل ان يجئ فعل لمعنى الا وذلك المعنى ثابت ولم يتعرض لمعانيه لكثرة انتشارها مع ان ذلك من
علم اللغة وذكر فى باب المغالبة وهذا مناسب لانه باب قياسى والنحوى يتكلم فى الامور القياسية لان وضع العلم لذلك
والنيابة عن فعل المضموم العين فى المضاعف نحو حلّ وقلّ وخفّ وغزّ وعفّ ورقّ ودقّ بدليل مجئ الوصف
منهن على فعيل وكل منهن على زنة فعل بدليل يحل ويقل ويخف ويعز ويعف ويرق بكسر العين فى الجميع واليائى العين
نحو طاب يطيب بدليل انه يجيئه وانظر كيف جعل المصنف النيابة عن معانى الفعل واطرد صوغه وهذا يوهم ان ما
قبله غير مطرد وليس كذلك بل الذى للغلبة مطرد بلا نزاع من اسماء الاعيان لاصابتها نحو شغفها اى اصاب شغاف قلبها
اى غلافه وراسه اصاب راسه وجلده اصاب جلده وعانه اصاب عينه وفى المخصص اذا وقع الصيد فى الحبالة قيل اسدى اى
مرجلا اى اصابة الحبالة يده ام رجله صاحب العين حشوته اصبت حشاه انتهى وقد كبدته اكبده واكبده كبدا اذا اصبت
كبده ثابت طحلته طحلا ضربت طحاله على وليس من المصادر الموثرة فى الجسم مصدر مفتوح العين الا هذا ابو عبيد كلبته
كلبا اصبت كلبته ابو زيد مانته اصبت مانته والمانة السرة وما حولها وجمعها مون ابو عبيدة قلبته قلبا اصبت قلبه و
ناد تدافاده فادا اصبت فواده قال ثابت والفواد هو القلب فى الصحاح عصدته اعنته وعضدته اصبت عضده قلت
والمضارع اعضده بالضم فيهما وعلى هذا فمن الملاحن ان تقول لمن بلغه مساعدتك لعدوه لما عضدته وتريد ما اصبت
عضده وفى الصحاح انه يقال عضدت الشجر اعضده بالكسر فى مضارع هذا الاخير اذا قطعته بالمعضد او انالتها اى اعطائها
نحو لحمته اذا اطعمته اللحم وشحمته وزبدته وتمرته اذا اطعمته ذلك او عمل بها نحو رمحه وسهمه وعصاه اذا عمل الرمح
والسهم والعصا والاحسن او اصابته بها لان معنى هذه الالفاظ اصابة بكذا من اسماء الاعيان التى صيغت بها ولو رمى بسهم
او مشق برمح او رمى بعصا فلم يصب بها لم يقل سهمه ولا رمحه ولا عصاه وقد يصاغ لعملها نحو جدر الجدار وبار البئر و
عصد العصيدة او عمل لها نحو اصلته اصلة وسبعه السبع وكلبه الكلب وذبه الذباب وبعضه البعوض واخذ منها
نحو ثلث المال وربعها اذا اخذ ثلثه وربعه وكذا الى عشره وقولهم خصاه اذا سل خصيتيه قد يقال انه صيغ من الشى للاخذ
وقد يقال انه جاء للسلب كما جاء فعل بالتشديد لذلك وفى الصحاح قلبت النخلة اذا اخذت قلبها وبقى على المصنف او
بلوغها تقول الرجل غار اذا اتى الغور وجلس اذا اتى جلسا وهو نجد ومن الاغانى جلس زيد سعيا فيقال كيف يجلس سعيا
اى سيرا سريعا وحله ما ذكرناه بان معناه اتى نجدا سعيا ومن معانى فعل الجمع نحو نظم ووعى والتفريق نحو فصل
وقسم والاعطاء نحو منح ووهب ونحل من النحلة والمنع نحو خطر وخطل وحمى والامتناع نحو عاذ ولجا والايذاء
نحو لسع ولدغ والغلبة نحو قهر وقسر وقمع والرفع نحو درأ ودفع والتحويل نحو قلب وصرف ونسخ والتحول

نحو رحل و ذهب ومضى والاستقرار نحو سكن وقطن وثوى والسير نحو رمل وذمل وسعى والستر نحو حجب
خباء والتجريد نحو كشط وقشر وحلق والرمي نحو قذف وحذف ورجم والاصلاح نحو نسج وخاط وطحن وبر فاء
والتصويت نحو صرخ وصهل ورغا ونبح ومن معاني فعل ايضا موافقة افتعل يقال نظره اي انتظره قال تعالى انظرونا
نقتبس من نوركم وقال تعالى غير ناظرين اناه ومنه قول الشاعر ❊ ولو بيطل الغادي الذي هو رائح ❊ ومن معانيه
ايضا السلب قال الجرجاني وقد يجتمع فعلت وافعلت على السلب نحو قربت ما في اسفل القربة واقربته اذا ازلته
عن مقره قلت وقد يدخل هذا تحت قول المصنف او اخذ منها وزاد بعضهم ايضا موافقة فاعل يقال رعيت النجوم بمعنى
راعيته قال الخنساء ارعى النجوم وما كلفت رعيتها ❊ قلت الاولى ان يكون فاعل هنا بمعنى فعل لان اصل فاعل ان يكون
لاثنين فصاعدا وليس ذلك بموجود ولا نفتح عين مضارع فعل دون شذوذ احترازا من ابى يابى وذكر ابن عصفور
من الشذوذ ستة افعال منها اربعة معتلة سلا وجبا وقلا وابى واثنان صحيحان قنط وركن ولم يصحح سيبويه
الا ابى وقال ان يجبو ويقلى غير معروفين وانشد ابن الاعرابي ❊ يا ام ام العمرو لا تقلاها ❊ ولو تشاء فقلت عيناها ❊ وقال
المصنف ما معناه ان جبى يجبى وقلا يقلى ليسا من هذا لاحتمال ان يكون اصلهما يجبى ويقلى بالكسر كما نطقوا به ثم قلبت
الكسرة فتحة فانقلبت الياء الفا وانما المثال ابى يابى ولم يخرجها على ذلك لانه لم يسمع يابى بالكسر واما يركن ويقنط
فلا دليل فيهما لانه سمع في ماضيهما الكسر قلت وكذا سمع في سلا قال روبة بن العجاج ❊ لو اشرب السلوان ما سليت ❊
ما بي غنى عنك وان غنيت ❊ وكذا سمع في ابى حكاه صاحب المحكم قال بعض الشارحين وكان حق المصنف ان يقول
دون شذوذ او تداخل قلت لو قال ذلك لافسد لانه لم يقع الا بالتداخل ثم التداخل شاذ واللفظ صادق عليه قطعا
وهذا الاعتراض انما نشا عن عدم الاطلاع على قولهم ابى بالكسر وقد حكاها في المحكم كما مر واوردها المصنف في
تصريفه الكبير واعلم ان هذا واقع في نوعي المعتل والصحيح اما المعتل ففي اجو قلا وسلا وجبا وغسا الليل قال
ابن الشجري قالت العرب سلي يسلى كرضي يرضى وتقول قوم سلا يسلو كخلا يخلو وجاءت طائفة ثالثة فركبت لغة من اللغتين
فقالوا سلا يسلا قال روبة لو اشرب السلوان ما سليت والسلوان جمع سلوانة خرزة زعموا ان من شرب عليها الماء
سلا قال ❊ شربت على سلوانة ماء مزنة ❊ فلا وجديد العيش يا مي ما اسلوا ❊ وكذا قيل قلا يقلى مثل مشى يمشي و
قال اخرون قلي يقلى مثل شقي يشقى وركبت طائفة منهما قلي يقلى وكذا قيل غسا يغسوا كدعا يدعوا وقيل غسي يغسى كرضي
يرضى وقيل غسا يغسا واما الصحيح فقالوا قنط يقنط كعلم يعلم وقال اخرون قنط يمنع وقالوا ركن يركن كركب يركب
قال الخليل وهي لغة سفلى مضر وقال اخرون مثل خرج وركبت طائفة منهما لغتين نادرتين احدهما كسر كاف الماضي
الاخرى بكسر الميم وضم المضارع قال ابن الشجري وهذا اوغل في الشذوذ ومثلها قول ناس قليل فضل يفضل وقيد المصنف
عدم فتح عين المضارع الواقع في غير شذوذ بقوله ان لم تكن هي اي العين او اللام حلقية اي حرف حلق وعلم من هذا
خروج الالف فانها لا تكون عينا ولا لاما البتة انما تكون منقلبة عن ياء او واو واستثنا ابن الحاجب لها غير حسن
وانما فعلوا ذلك طلبا للتشاكل اذ الفتحة من الالف والالف حلقية فالهمزة كسال وذاب وبدا والهاء كذهب وجبه
ونقه المريض والعين كجعل وبعث وصنع وربع والحاء كنحر ونحو مدح وسبح والعين كشغل وفغر ونبغ الشيطان
ونبغ فلان قال ابن الشجري اذا قال الشعر واجاد وليس ذلك في اصله ومنه النابغة والخاء كنخر ونخص وسلخ وشمخ بانفه
بل تكسر او تضم تخييرا ان لم يشتهر احد الامرين نحو عتل يعتل ويعتل فانه لم يشتهر فيه احد الامرين فانت مخير في ضم العين
او كسرها فان اشتهر الكسر كيضرب او الضم كيقتل انتفى التخيير ووجب النطق به على الوجه المشتهر وقال ابن عصفور بل

يجوز الامران مع انتهما احد الامرين فيجوز في يضرب الضم وفي يقتل الكسر وقال ابو حيان انما التخيير موقوف على انتفاء النقل
لا على انتفاء الشهرة قلت انتفاء النقل لا يمكن ادعاؤه باليقين بخلاف الشهرة والذين قالوا لم يسمع انما ارادوا ذلك ولا
نقله العلم بهذا على الناس فالمصنف صرح بما ارادوه ولم يفصحوا عنه والتخيير قول الجمهور وقال ابن جني يتعين الكسر لان
الافعال مبناها على الاختلاف فكما ان فعل بالكسر قياس مضارعه يفعل بالفتح كذلك يفعل بالفتح قياس مضارعه يفعل بالكسر
او يلتزم بالجزم عطفا على الفعل المجزوم بلم من قوله ان لم يشتهر احد الامرين يعني او ان لم يلتزم احدهما بسبب يقتضي ذلك
كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه ولم يقع الواو بين ياء وكسرة في نحو يجد ويعد ويزن قال الشارح وظاهر كلام المصنف
ان لغة بني عامر في ذلك يفعل بالضم كقول بعضهم ❊ لو شئت قد نقع الفواد بشربة ❊ تدع الصوادي لا يجدن غليلا ❊
ثم حكى عن غيره واظن يعني شيخه اباحيان الا ان الامر ليس كذلك لان الضم انما سمع منهم في يجد في هذا البيت وهم
موافقون على الكسر في غيره نحو يعد ويزن فلا يجعل ذلك قانونا كليا قلت قول المصنف كالتزام الكسر عند غير بني عامر في
كذا لا يقتضي ان بني عامر يلتزمون الضم فيما التزم غيرهم فيه الكسر وانما مقتضاه ان بني عامر لا يلتزمون الكسر كغيرهم وذلك
صادق بان يكونوا قد اجازوا في بعض الالفاظ هذا النوع الضم كما هو الواقع فانه قد ثبت بالنقل عنهم انهم يقولون في وجد
يجد بضم الجيم ووافقوا غيرهم في التزام الكسر في غير ذلك فصدق ان بني عامر لم يلتزموا الكسر في كل فرد فرد من افراد هذا
النوع كما فعل غيرهم بدليل ثبوت يجد عنهم في هذا البيت فاندفع الاعتراض عن المصنف وعند الجميع فيما عينه ياء نحو سار
يسير وباع يبيع وعند غير طيئ فيما لامه ياء وعينه غير حلقية نحو رمى يرمي وسرى يسري واحترز بقوله فيما عينه غير حلقية
من نحو نهى ينهى ونأى ينأى ورأى يرى وسعى يسعى ورعى يرعى واما طيئ فلا يلتزمون الكسر فيما التزمه غيرهم فيه فيجوز عندهم
ان تقول في رمى وبكى يرمى ويبكى بالالف هذا مقتضى كلام المصنف وهذا لم ار احدا نقله غيره ولا يؤخذ من كلامه ان بني
طيئ يقولون في بقي ورضي ورقي فعل بالفتح كما هو المنقول عنهم فاهل لغتهم في ماضي من فعل ونقل عنهم غير لغتهم في مضارع فعل
فجمع بين امرين عجيبين والتزام الكسر ايضا في المضاعف اللازم غير المحفوظ ضمه نحو حن يحن وان يئن والمحفوظ ضمه صادق
على نوعين ما لم يسمع فيه الا الضم نحو مر ومد وحل بالمكان وما سمع فيه بالضم والكسر نحو حدت المراة تحد بالضم وتحد
بالكسر وشطت الدار تشط وتشط وصد عن كذا يصد ويصد وجد في كذا يجد ويجد والضم بالخفض عطفا على الكسر
من قوله اولا كالتزام الكسر لا على الكسر من قوله اخيرا والتزام الكسر وانما قلنا ذلك لانه قدم ان عين المضارع تكسر وتضم
على التخيير ان لم يلتزم فيما احد الامرين لسبب فقدم الكلام على التزام الكسر ثم تكلم على التزام الضم وعطفه على الاخير
يفيت هذا الغرض اي وكالتزام الضم فيما عينه او لامه واو فالاول نحو قام يقوم ورام يروم وقال ابن عصفور ولم يشذ
من ذلك الا لفظتان وهما تاه يتيه وطاح يطيح في لغة من قال ما اطوحه وما اتوهه والثاني نحو غزا يغزو ودعا يدعو
واحترز بقوله وليس احدهما حلقيا من نحو محاه يمحاه في احدى اللغتين فانه سمع في ذلك الفتح كما مثلنا والضم فالواجب
نحو هذا فيما لامه واو وعينه حلقية وينبغي ان ينظر فيما عينه واو ولامه حلقية هل جاء المضارع منه بفتح العين فلم
اظفر له بمثال على ذلك وانما اجد المضارع منه بالضم نحو باح يبوح وناح ينوح وراع يروع وراغ يروغ فانظر وفي المضاعف
المتعدي نحو رد يرد ولقربه غير المحفوظ كسره وهذا صادق على نوعين ما لم يسمع فيه الا الكسر وهو حبه يحبه فانه
لا ثاني له وما سمع فيه الكسر والضم نحو علّه في الشراب يعله ونمّ الحديث ينمه وبته يبته وشده يشده وفي الكشاف ان
ابن عباس رضي الله عنهما قرأ فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك بضم الصاد وكسرها وتشديد الراء المفتوحة من صره
يصره ويصره اذا جمعه وفيما لغلبة المقابل تقول سابقني فسبقته اسبقه اي فاخرني في السبق فغلبته فيه ومثله

لدائما

جالدني فجلدته اجلده وخاصمني فخصمته اخصمه مثل المصنف بحث في شرح ابنية الافعال وقولك جالدني اعم من ان تكون الجلد
او جلدا تما ثالثا وفي الخصائص لابن جني انما اجمعوا على مجي فعلته افعله بالضم اذا اريد معنى الغلبة نحو عالمني فعلمته اعلمه وعاقلني
فعقلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفاخرني ففخرته افخره بالفتح وحكاه ابو زيد بالضم على الباب لان هذا موضع معناه
الاعتلاء والغلبة فدخله بذلك معنى الطبيعة والغريزة التي تغلب ولا تغلب تلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها يفعل
فان قيل فهلا جاء الماضي على فعل بالكسر قلنا لا يتعدى والفعل هنا متعد قال سيبويه وليس في كل شيء يكون هذا الا ترى انك
لا تقول نازعني فنزعته استغناء عنه بغلبته قال ابن الحاجب وهذا لا يخرج الباب عن كونه قياسيا الا ترى انهم لا يقولون ما
اقبله استغناء بما اكثر قابليته مع ان الباب باب قياس فالذي دل على الاستغناء كثرة استعمالهم هذا الفعل مع عدم سماع اثر
ندل ذلك على الاستغناء خاليا من ملزوم الكسر وذلك في ثلاثة اشياء الاول معتل الفاء واويا كان نحو وعدا ويائيا
نحو يسر فانه يقال واعدني فوعدته اوعده وياسرني فيسرته ايسره بالكسر فيهما ولا يقال بالضم لامرين احدهما انه لو ضم للزم
الاتيان بما هو مرفوض في كلامهم وهو مجيء مضموم العين من المثال والثاني انه لو نقل الى الضم للزم العدول من الاخف الى
الاثقل اذ الكسر اخف فان قيل يلزم التخصيص بلا مخصص لجريان هذا في غيره فالجواب المنع لان المخصص وجود حرف العلة
والثاني من تلك الاشياء الاجوف اليائي نحو بايعني فبعته لا ابيعه بالكسر ولا يضموا فيه لامرين احدهما ارتكاب المرفوض
اذ الاجوف اليائي لا ياتي منه في كلامهم يفعل بضم العين والثاني ابدال الاخف بالاثقل اذ لو ضم لزم ان يقول ابوعه
بقلب الياء واوا لكونها ساكنة مضموما ما قبلها وقد علم ان الواو اثقل من الياء والثالث من تلك الاشياء الناقص اليائي تقول
راماني فرميته ارميه ولم يضموا فيه للمحذورين المذكورين في الاجوف وعلى هذا حمل صاحب الصحاح قول جرير يرثي عمر بن عبد
العزيز ؞ والشمس طالعة ليست بكاسفة ؞ تبكي عليك نجوم الليل والقمرا ؞ اي ان الشمس تغلب النجوم والقمر في البكاء عليك
ويجوز ان ينتصب نجوم الليل بكاسفة اي ان الشمس لم تكسف النجوم والقمر لعدم ضوئها وخرجه بعضهم على وجه بعيد
فادعى ان نجوم الليل مفعول معه حذفت منه الواو اي تبكي ونجوم الليل ولا تاثير لحلقي فيه اي في ذي الغلبة خلافا
للكسائي في ان له تاثيرا ولم يبينه لشهرته ومذهبه ان المضارع من الحلقي تفتح عينه لاقتضاء الحرف الحلقي من جهة
استثقاله حركة الفتحة وهو ضعيف لامرين احدهما انه قد ثبت بالنقل المعتبر الضم قالوا فاخرني ففخرته افخره مضموما و
كذا شاعرني فشعرته اشعره بالضم نقله ابو زيد فيكون خلاف قاعدتهم فلا يصار اليه والثاني ان العلة الحاملة
على صيرورته الى الفتح غير مطردة وهي اقتضاء حرف الحلق الفتح لمجيء مثل دخل يدخل ونحت ينحت كثيرا وقد يجيء ذو الحلقي
غيره اي غير ذي الغلبة بكسر مثل نحت ينحت ونزع ينزع ورجع يرجع او ضم نحو دخل يدخل وقعد يقعد او بهما ظاهره
يجيء بالكسر والضم ولم يرد ذلك وانما اراد انه ياتي بلغتين اما الكسر والفتح نحو نضحه ينضحه وينضحه او الضم والفتح نحو محوه ويمحاه
قال المصنف في شرحه في قوله بهما مثال الكسر منح يمنح ويمنح والضم نحو محوه ويمحاه وهذا التفسير يقتضي انه اراد بقوله بهما انه
ياتي بالاصل وهو الفتح مع احد الامرين الخارجين عن القياس وهما الكسر والضم وليست العبارة مساعدة على ذلك وانما
يقتضي ظاهره انه ياتي بالكسر والضم دون الفتح لما تقدم ولجعله قسيم القوله او مثلثا نحو يرجح وينبع ولا يقاس على شيء من
هذه الثلاثة عند اكثر النحويين بل المعتمد في ذلك السماع وقال اكثر اللغويين الفتح اكثر واليه المرجع عند فقد السماع
وينبغي للمصنف ان يقول بذلك **فصل** في الكلام على شيء من احكام المضارع مطلقا لا بقيد كونه مضارع
ثلاثي يكسر ما قبل اخر المضارع ان كان ماضيه غير ثلاثي سواء كان رباعيا نحو يدحرج او خماسيا نحو ينطلق او سداسيا
نحو يستخرج ولم يبدأ بتاء المطاوعة فانه لو بدأ بها نحو تعلم وتدحرج لفتح ما قبل اخره او شبهها نحو تجبر وتكبر وتوانى

لانّ التاء في ذلك ليست للمطاوعة لكنها تشبهها وما قبل اخر المضارع معها مفتوح ويضم اوله ان كان ماضيه رباعيا اما
مجردا نحو دحرج يدحرج او مزيدا فيه نحو ضارب يضارب واكرم يكرم وان لم يكن رباعيا فتح اوله سواء كان ثلاثيا نحو ضرب
يضرب او خماسيا نحو انطلق ينطلق او سداسيا نحو استخرج يستخرج ويكسره غير الحجازيين ما لم يكن ياء فاما قراءة شعبة
امن لا يهتدي بكسر الياء والهاء فانما ذلك اتباع ان كسر ثاني الماضي نحو علم فتقول في مضارعه نحن نعلم بكسر النون مثلا
او زيد اوله تاء معتادة نحو تكسر فتقول في مضارعه تتكسر القدح بكسر التاء الفوقية مثلا وفي المحكم كتبه وكتبه خط
قال ابو النجم * اقبلت من عند زياد كالخرف * تخط رجلاى بخط مختلف * تكتبان في الطريق لام الف * ورايت في
بعض النسخ تكتبان بكسر التاء ثم اتبع الكاف كسرة التاء ومن الغريب قول سيدة الاكمه رايت بكنه اراد علمت لا ابصرت
او همزة وصل نحو انطلق فتقول تنطلق بكسر النون مثلا ويكسرونه مطلقا ياء كان او غيرها في مضارع ابى فتقول زيد يبى
بكسر الياء التحتية ووجل فيقولون ييجل بكسر الياء فتنقلب الواو ياء ونحوه اي نحو وجل والحاصل انهم كسروا في فرد و
نوع فالفرد مضارع ابى والنوع مضارع نحو وجل وربما حمل على تعلم وتذهب ووجه الحمل شبهه به في فتح عين المضارع
وان كان الماضي مختلفا واشد من هذا قراءة زيد بن علي ويحيى بن وثاب وعبيد بن عمير اياك نعبد بكسر النون و
ماضيه مفتوح العين ومضارعه مضمومها وربما حمل ايضا على بني ييلم كقراءة ابن وثاب فانهم ييلمون كما تيلمون
بكسر الياء والتاء جميعا قال المصنف وكسر الياء غريب واعلم ان الحملتين مختلفان فالاول في اصل الكسر في غير الياء فانه
كان غير مستحق له ولكنه لما كان على يفعل وقياس ماضيه فعل توهموه فعل بكسر العين كما قال زهير * بدا لي اني لست
مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان جائيا * اوحملوه عليه محققين لماضيه لتشابه المضارعين في مجرد فتح العين
مع قطع النظر عن الماضي والحمل الثاني في كسر الياء بخصوصها لان الكسر فيه مستحق بالاصالة لغير الياء لان المثل علم
فصل في الكلام على الفعل الرباعي انفرد الماضي المضارع الرباعي المجرد عن الزيادة نفعلل بفتح
اوله وثالثه وسكون ثانيه وقد تقدم الكلام على وجه ذلك لازما نحو عربد نحو ساء خلقه ومتعديا نحو دحرج حجر
اذا دورته لمعان كثيرة وقد يصاغ من اسم رباعي لعمل بمسماه قالوا مثل قرمص اذا حفر القرموص في المحكم القرموص والقرماص
حفرة يستدفئ فيها الانسان الصرد اي الذي مسه البرد قال جاء الشتاء ولما اتخذ ربضا يا ويح كفي من حفر
القراميص وقرمص وتقرمص دخل فيها وتقبض وقرمصها وتقرمصها عملها قلت ان كانت الرواية في كلام المصنف
بالباء من قوله بمسماه فالمثال غير منطبق فان معناه عمل المسمى لا عمل بالمسمى ولعل اللام قصرت فظننت باء وحينئذ فينطبق
المثال ولهذا قال في الثلاثي وقد يصاغ يعني فعل من اسماء الاعيان لعملها ومثلنا ذلك بجدر الجدار وبار البئر
ولا فرق بين لعملها او لعمل لها او لعمل في مسماها في المقصود فان قلت فهل من مثال ينطبق على المسئلة على تقدير ان تكون
الرواية بالباء قلت نعم ذلك مثل قولك فرجن الدابة اذا عملها بالفرجون وهي المحسة وعلى هذا التقدير فينبغي ان
يزاد ولعملها ونمثل لها بقرمص او لمحاكاته نحو عقربت الشئ اي لويته كالعقرب او لجعله في شئ نحو فلفلت الطعام
اي جعلت الفلفل فيه وعصفرت الثوب اي جعلت العصفر فيه او لاصابته نحو قرطس اذا اصاب القرطاس
او لاصابة به نحو عرجنه اذا اصابه بالعرجون او لاظهاره نحو عسلجت الشجرة اذا اخرجت عساليجها اي ما لان واخضر
من قضبانها الواحد عسلوج وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته نحو بسمل اذا قال بسم الله وسبحل اذا قال
سبحان الله وحمدل اذا قال الحمد لله ونحو ذلك فصل في الكلام على ابنية الثلاثي المشتمل على الزيادة من
امثلة المزيد فيه افعل وهو للتعدية ومعناها ان يجعل فاعل اصل الفعل مفعولا لفاعل افعل كما تقول اخرج زيد عمرا

فان عمروا هو الذى كان الفاعل للخروج وخرج هو الثلاثى الذى هو اصل هذا المزيد فيه فصيرت زيدا فاعلا للفعل الذى هو اخرج وهذا الذى صير عمروا مفعولا قال الجرجانى ومن ذلك عندى اوزعنى ان اشكر نعمتك فهذا مثل حفر زيد بئرا واحفرته اياها اى اجعلنى ازع شكر نعمتك ان تقوينى لان الذى يتصور شيئا مانع له من الذهاب والمفارقة او للكثرة نحو اظبى المكان اذا كثرت ظباؤه واضب اذا كثرت ضبابه ومنه اعال يعيل اذا كثرت عياله واما عال يعول بمعنى جار قال تعالى ذلك ادنى ان لا تعولوا واما عال يعيل بمعنى افتقر قال ؎ وما يدرى الفقير متى غناه ؛ وما يدرى الغنى متى يعيل ؛ او للصيرورة نحو اغد البعير اذا صار ذا غدة واجرب الرجل اذا صار ذا ابل ذات جرب واخرا اى صار ذا ابل بها خراز اى سعال او للاعانة نحو احلبته اى مكنته من الحلب واعنته عليه وهو غير معنى التعدية فليتامل او للتعريض نحو ابعت العبد اذا جعلته معرضا للبيع واقتلته اذا جعلته عرضته للقتل وفى شرح ابن جنى لشعر المتنبى قال ابو عثمان اخبرنى الاصمعى قال سمعت ابا عمرو بن العلاء يقول لو ان رجلا قال فلان اوقفنى وهو يريد عرضنى للوقوف ما رايت بذلك باسا قال بعض المتاخرين وفيه نوع ايماء الى القياس او للسلب اى لازالة المعنى الذى اشتق فعل منه وهذا على نوعين احدهما ان يكون السلب عن الفاعل وبهذا الاعتبار يكون الفعل لازما وهذا كقولك اقسط زيد فان معناه ازال عن نفسه القسوط وهو الجور والثانى ان يكون السلب عن المفعول وبهذا الاعتبار يكون الفعل متعديا وهذا كقولك اشكيت زيدا واعجمت الكتاب فان معناهما ازلت الشكاية عن زيد والعجمة عن الكتاب او للالفاء اى الوجدان بمعنى ما صيغ منه نحو احمدته اذا وجدته محمودا وابخلته اذا وجدته بخيلا ومنه قول عمرو بن معدى كرب لبنى سليم لقد سالناكم فما ابخلناكم وقاتلناكم فما اجبناكم وهاجيناكم فما افحمناكم او لبلوغ عدد نحو اعشرت الدراهم اى صارت عشرين واثلثت اى صارت ثلاثين وكذا الى التسعين اى بلغت تسعين وامات اى بلغت مائة والفت اى بلغت الفا او لبلوغ زمان نحو امسى واصبح او مكان نحو انجد اذا بلغ نجدا واتهم اذا بلغ تهامة واشام اذا بلغ الشام واعرق اذا بلغ العراق ويطلق هذه الافعال لقصد تلك الامكنة وان لم يبلغها كما تقول انجد اى ذهب قاصدا الى نجد وكذا البقية او لموافقة ثلاثى من تلك المادة نحو اقاله وقاله واشغله وشغله واحبه وحبه وقسم الجرجانى الموافقة قسمين موافقة فى تمام المعنى نحو قلته واقلته ونكرته وانكرته ونصف النهار وانصف وموافقة فى بعض المعنى كصحا السكران واصحت السماء فانهما اتفقا فى جنس الانكشاف لا فى نوعه والانكشاف الذى فى السماء اظهر لكان باب الاكثر حروفا اولى او للاغناء عنه اى عن ثلاثى نحو ارمل واعتق اى سار سريعا واحضر اى عدا وافلح اى فاز واقسم اى حلف او لمطاوعة فعل فى الكشاف فى تفسير سورة الملك انه قيل ان كببته فاكب وقشع الريح السحاب فاقشع طاوع فيه افعل فعل وان ذلك لم يثبت فى العربية وانما اكب من باب نفض ولام ومعناه دخل فى الكب او صار ذا كب وكذلك اقشع وان مطاوع كب وقشع انما هو انكب وانقشع ولا ياتى افعل مطاوعا ولا يعرف ذلك الاجلة كتاب سيبويه قلت وبقى على المصنف ان يقول او لموافقة استفعل ففى الكشاف انه ترى وهو يطع ولا يطع ولا يستطع وحكى الكسائى اطع بمعنى استطع ومثله افاد او معناه يطع مرة ولا يطع اخرى مثل يعطى ويمنع انتهى كلام صاحب الكشاف وعليه قول المعرى فى السقط ؎ وقيل افاد بالاسفار مالا ؛ فقلنا هل افاد بها فؤادا ؛ وهما بمعنى استفاد وبقى عليه ايضا ان يقول او لجعل الشئ فيما اشتق منه نحو اوعى المال اى جعله فى وعاء ذكره العزيزى فى جمع فاو قال الشارح وهذه المعانى المذكورة لهذه الابنية تحفظ ولا يقاس عليها وتقدم الخلاف فى تعدية افعل قلت الحق انه قياسى فى اللازم سماعى فى المتعدى وقد اسلفناه ومنها فعل بتشديد العين والخلف فى الزائد منه فالخليل وسيبويه على انه الاول لانه فى مقابلة الياء فى بيطر وقال اخرون الزائد هو

الثانى لأنه فى مقابلة الواو من جهور وكلا الوجهين حسن قيل وكذا الخلاف فى الزائد من كل مكرر وهذا ذكره ابن جنى
فى المنصف ثم قال وكلا القولين صواب والاخير هو القياس وهو للتعدية ولو قال للتعدية القاصر وذى الواحد لكان
احسن نحو فرحته وخوفته زيدا واما قول بعضهم فى بناء وخبر وحدث فباطل واما قول الحريرى فى علم فكذلك وقد تقدم
الكلام عليه وللتكثير وهو على ثلاثة انواع احدها ان يكون راجعا الى نفس الفعل كقولك فلان يجول ويطوف اى
يكثر الجولان والطواف والثانى ان يكون راجعا الى الفاعل كقولك برك النعم وربض الشاه وموت المال والثالث ان يكون
راجعا الى المفعول كقولك غلقت الابواب وقطعت الثياب واشترط النحاة فى الاخيرين ان لا يكون الفاعل او المفعول واحدا
فلا يقال برك بعير ولا ربض شاه ولا غلقت بابا وقطعت ثوبا اذ التكثير فيهما راجع الى غير الفعل اما الى الفاعل وهو ما اذا كان
الفعل لازما واما الى المفعول وهو ما اذا كان متعديا ومحال ما اذا كان الشئ الواحد كثيرا بخلاف النوع الاول اذ يتاتى
حصول فعل من فاعل واحد مرارا كثيرة وهذا الكلام لا ينبغى ان يؤخذ على الاطلاق لان التكثير فى المتعدى يجوز ان يكون
فى نفس الفعل كما يجوز ان يكون فى المتعلق بل الاول هو الاصل قال سيبويه تقول كسرته وقطعته بريدا لتخفيف فاذا اردت كثرة
العمل قلت كسرته وقطعته فعلى هذا يجوز قطعت الثوب على تكثير الفعل لا المتعلق وقال ابن الحاجب فى شرح شافيته ان كان
متعديا فالتكثير فى متعلقه وارتضاه بعض شارحيها وبالغ فيه فقال لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا
حتى لو كان واحدا وغلقه مرات كثيرة لم يستعمل الا بلا تضعيف ومنعه شارح اخر قال بعضهم وهو الحق وحقيقة ذلك ان
الاصل فى التكثير للفعل وكلما كان فى الفاعل او المفعول يكون فى الفعل ولا عكس فقولك غلقت بابا بالتضعيف صحيح باعتبار
تكثير الفعل وغلقت الابواب صحيح باعتبار تكثير المفعول او تكثير الفعل والمفعول معا هذا فى المتعدى واما فى اللازم فقد
قال ابن الحاجب فى شرح الشافية ايضا وان كان لازما فالتكثير فى فاعله وهو غير سديد لان مثل جول زيد وطوف لا لكثرة
فى فاعله فاما برك الابل وربض الشاه وموت المال فقد قال الزمخشرى لا يقال للواحد وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل
لم يرد به الامام يستقم فيه تكثير الفعل وقال قيل هذا القول وقولك موت الشاه خطا وهذا حق اذ لا يستقيم فيه تكثير
الفعل ولا الفاعل ولا المفعول لكن يلزم ان قولك ربضت الشاه صحيحا اذ يستقيم فيه تكثير الفعل عقلا وقد نقل بعض
المتاخرين انهم لا يجوزون مثل هذا وهذا امر لغوى والمستفاد من كلام ابن الحاجب انه امر عقلى وتابعه على ذلك بعض
شارحى الشافية ومن الجائز ان يكون الفرق بين التكثير فى المفعول حيث جوزوا قطعت الثوب بين التكثير فى الفاعل
حيث لم يجوزوا ربضته الشاة ثابتا وكلام الزمخشرى دال على عدم جوازه وللسلب نحو قردت البعير اى ازلت عنه قراده
وقذيت العين اى ازلت قذاها ومثل نحو بعض كتب التصريف لذلك بمرضته اى عالجته وداويته حتى زال مرضه وفيه نظر
لانه يجوز مرضته حتى مات وانما فعل هنا للمحاولة لا السلب وللتوجه نحو شرق وغرب وللجعل الشئ بمعنى ما صيغ منه
وللاولاد يقول وللنسبة الشئ الى ما صيغ منه نحو فسقته وعدلته اذا المعنى نسبته الى الفسق او العدالة وليس المعنى
انك جعلته متصفا بالفسق والعدالة وانما تمثيل بعضهم لذلك بكفره فقد يتوقف فيه من ينظر فى الصحاح فان فيه اما
نفسه واكفرت الرجل دعوته كافرا يقال لا تكفر احدا من اهل قبلتك اى لا تنسبهم الى الكفر انتهى فلم يذكر التكفير بهذا المعنى
بل بمعنى اخر كتكفير اليمين لكن يزيل هذا التوقف قول صاحب المحكم وكفر الرجل نسبه الى الكفر ولم يذكر اكفر بهذا المعنى
وللاختصار حكايته نحو هلل اذا قال لا اله الا الله وامن اذا قال امين وايه اذا قال يا ايها الرجل ونحوه ومنه قول
بعض الخطباء وايه بالمؤمنين من خليقته بشير الى قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وفى الصحاح صبحته
قلت له عم صباحا وللموافقة تفعل نحو فكر وبين وولى فان قلت ذكر صاحب المحكم انه يقال فكر وافكر وتفكر

فلم اقتصر المولف على تفعل افعل قلت هو لم يذكر هذه المسئلة ولا يلزمه ذكرها وذلك لانه لم يتكلم على فكر وانما تكلم على فعل
من حيث هو فذكر ما اجتمع فيه وبين وولى ونحوهن من موافقة تفعل وحكى بعضهم عن هشام النحوى انه قال لم اقف
على افعل وفعل بمعنى الا فى موضعين فمهل الكافرين امهلهم وقوله ومن لا يكرم نفسه لم يكرم اى من لا يكرم وعن الفرا
انه يقال تربت الكتاب فاتربته بمعنى و لموافقته فعل بالتخفيف نحو قدر وقدر وبشر وبشر وميز وماز وزيل وزال
وللاغناء عنهما فالاول وهو الاغناء عن تفعل قولهم عجزت المراة اى صارت عجوزا وانما ذلك مشهور فى تفعل نحو تجبن
اللبن اى صار جبنا وتقيس اى صار قيسيا ومثلوا ذلك ايضا بقولهم من دخل ظفار حمر وفى معناه قولان احدهما
ان معناها تكلم بلغة حمير فصار كحمير فى التكلم بلغتها قالوا وعلى هذا القول فهو خبر لفظا طلب معنى اى فليحمر والثانى وهو
الاغناء من فعل نحو عيره بمعنى علت عول عليه اى اعتمد وعرّد بمعنى فر قلت وفى الاخير نظر لانه قد سمع بالكسر كعلم بمعناه عرجم
اى فر فانى يكون مما وقع الاغناء به فان قلت انما الكلام فى كونه مغنيا عن فعل بفتح العين وعرد بكسرها فليس هذا بناقض
للمدعى قلت الظاهر انهم لا يعنون فعل من حيث خصوص كونه مفتوح العين وانما يعنونه من حيث كونه مجردا من
الزيادة فلا فرق اذن بين المفتوح العين وغيره ومنها تفعل وهو لمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر وعلمته فتعلم فان
قلت لا يصح التمثيل بتعلم لانه لو كان مطاوعا لم يصح نفيه بعد ثبوت المطاوع واللازم منتف لا تراه لا يصح قولك
كسرته فما انكسر ويصح ان يقول علمته فما تعلم قلت اجاب عنه الشيخ الامام تقى الدين السبكى رحمه الله بما معناه ان الفرق بين
الصورتين ثابت وذلك لان تعليم العبد لغيره لا يلزم منه حصول العلم للمتعلم ولا بد لتوقفه على امر اخر وهو ايجاد العلم فى القلب
وذلك غير ممكن من المخلوق فلذلك امكن ان يحصل من العبد تعليم لغيره ويتخلف العلم لفقد خلق الله له فى قلب المتعلم
بخلاف الكسر فان الانكسار لا يتخلف عنه اذ لا واسطة بينه وبينه فلذلك جاز علمته فما تعلم وامتنع كسرته فما انكسر
وللتكلف ومعناه كما قالوا ان الفاعل يعانى ذلك الفعل ليحصل بمعاناته كتشجع اذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه
اياها فهو مزيد لها مع انها منتفية عنه واراده حصول الاصل هاهنا وعدمها فى تفاعل هو الفارق بينهما بعد اجتماعهما
فى كون كل منهما لاظهار الاصل بلا حقيقة قال سيبويه وليس هذا يعنى تحلم مثل تجاهل لان هذا يطلب ان يصير حليما قلت وفى
الكشاف فى تفسير قوله تعالى والقت ما فيها وتخلت رمت ما فى جوفها من الموتى والكنوز وتخلت غاية الخلو حتى لم يبق
شئ فى باطنها كانها تكلفت اقصى جهدها فى الخلو كما يقال تكرم الكريم وترحم الرحيم اذا بلغا جهدهما فى الكرم والرحمة فهذا
كما تراه معنى اخر للتكلف غير ما قالوه وللتجنب نحو تاثم اذا اجتنب الاثم وتحوب اذا اجتنب الحوب وهو الاثم وتحرج اذا اجتنب
الحرج وتحنث اذا اجتنب الحنث وعليه حمل بعضهم ما وقع فى الحديث كان يخلو بغار حرا فيتحنث فيه وللصيرورة نحو تايمت
المراة اذا صارت ايما وتحجر الطين اى صار حجرا والصيرورة فى هذا مجازية وللاتخاذ نحو تبنيته اى اتخذته ابنا ووقع فى
بعض نسخ المفصل القديمة التمثيل لذلك بتدريت المكان وحكى بعض شارحيه نقلا عن الامام فخر المشايخ انه قال
قلت لشيخنا جار الله فى تدريت المكان انه تفيعلت لا تفعلت الا انه لم يصح فيه الواو فقال كما هو تقول فقلت فلم
اذا اثبته هنا فقال ان الامام عبد القاهر رحمه الله اورده فى باب تفعلت فاغوانى فقلت فى اى كتاب اورده فقال ليس
فى علمى الساعة فقلت هل اضرب عليه فقال نعم فقلت اى شئ اكتب مكانه فقال الامر بيدك اكتب مكانه شيئا يوافقه حتى
تبوت الدار اى اتخذتها مباءة وفى شعر ابى الطيب المتنبى اسائلها عن المتديريها فلا تدرى ولا تذرى دموعا
قال ابن جنى المتدير وها المتخذ وها دارا وكان القياس المتدور بها لان الدار مما عينه واو ولكن العرب ذهبت الى
لفظ الدير واصله ديور فرد بر نحففه كميت رميت فعلى هذا جاء تديرت دارا والزمت العين هاهنا القلب طلبا للخفة

ولمواصلة العمل في مهلة وهو اما ان يكون صوريا نحو تجرعت الدواء فانه يدل على ان الجرع متكرر في مهلة وهو امر محسوس واما ان يكون معنويا كقولك تفهمت المسئلة وتعقلتها فان كلا من الفهم والعقل امر معنوي لا تعلق له بالحس ولموافقة استفعل نحو تعجل الشيء اي طلب عجلته فهو مثل استعجل وتبينوا اي اطلبوا بيان حاله وظهور امره فهو كاستبينوا وكذا فتثبتوا اي اطلبوا الامر الثابت في نفس الامر فهو بمعنى استفعل ومنه عند بعضهم ليس منا من لم يتغن بالقران اي من لم يستغن به اي يطلب الغنى به وموافقة المجرد نحو تعجب وتعداه اي جاوزه والتعبير بالمجرد يشمل فعل وفعل وفعل فان وجد فواضح والا فالعبارة تصلح له ولا توجيه وللاغناء عنه نحو تصدر ومنه تكلم اذا قلنا ان الكلام مصدر وللاغناء عن فعل بتضعيف العين نحو تويل اي قال يا ويلاه وانما قلنا انه بمعنى فعل لان من باب اختصار الحكاية وانما المعروف فيه فعل نحو امن قال الشاعر ؛ تويل اذا ملات يدي ؛ وكانت يميني لا تعل بالعليل ؛ وقد يقال اختصار الحكاية ليس مختصا بفعل بل يجيء على فعلل ايضا ولموافقته اي موافقة فعل بالتشديد نحو تولى بمعنى ولى قلت ويبقى على المصنف ولموافقة افعل قال العزيزي في واذ تاذن ربكم اي اعلم وتفعل ياتي بمعنى افعل كتوعدني واوعدني وعلى ما قاله فتاذن بمعنى اذن نحو فاذنوا بحرب من الله فيمن قرا بالمد وقد يقال انه بمعنى فعل بالتشديد كما قال المصنف انه ياتي موافقا الفعل فيكون كقوله تعالى فاذن مؤذن لكن الظاهر ان اذن بمعنى نادى لا المجرد الاعلام وليس النداء نظاما هنا اعني في واذ تاذن ومنها فاعل بفتح العين لاقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى نحو ضارب زيد عمروا فزيد وعمرو قد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان احدهما فاعل والاخر مفعول واشتركا فيهما اي في الفاعلية والمفعولية بحسب المعنى فكل واحد منهما باعتبار المعنى فاعل ومفعول اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له فاما قوله ؛ فارقنا قبل ان نفارقه ؛ لما قضى من جماعنا وطرا ؛ فمعناه اراد فراقنا قال المصنف ولاجل الاشتراك المذكور صح اتباع المرفوع بالمنصوب بالعكس ومنه قول الراجز ؛ قد سالم الحيات منه القدما ؛ الافعوان والشجاع الشجعما ؛ فنصب الافعوان على انه بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لانه منصوب معنى لان كل شيئين تسالما فهما فاعلان ومفعولان وهذا التوجيه اسهل من ان يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم وسالمت القدم الافعوان هذا كلامه واعترض بان هذا خلاف مذهب البصريين واكثر الكوفيين وانما قال به الكسائي ابن سعدان ولموافقة افعل ذي التعدية نحو باعدت الشيء وابعدته وضاعفت الشيء اذا ضعفته وكان ينبغي ان تقول او فعل التعدية لانه كما يقال ابعدته واضعفته يقال بعدته وضعفته واعترض بعض الشارحين بانه لا ينبغي تقييد افعل بذي التعدية لانه قد جاء شارفت على البلاد بمعنى اشرفت فثبت مجيء فاعل بمعنى افعل مطلقا لازما كان او متعديا قلت ينبغي التثبت في قبول قوله قد جاء شارفت على البلاد فان المعروف شارفت على البلاد واشرفت عليها ولموافقة الفعل المجرد نحو سافر زيد قال بعض شارحي الشافية وليس من سافرت فعل ثلاثي ليمثل به قلت في الصحاح سفرت خرجت الى السفر فانا سافر وسافرت الى بلد كذا فانظر هل بين المعنيين تفاوت وانشد في المحكم ؛ نعلم ولو كاتمته الناس اني ؛ عليك ولم اظلم بذلك عاتب ؛ وقال كاتم بمعنى كتم وللاغناء عنهما عن افعل المزيد والفعل المجرد فالاول نحو واريت الشيء بمعنى اخفيته كذا مثل الشارح وفيه نظر والثاني نحو بارك الله فيك وقاسى زيد هذه الشدة ومنها تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا نحو تضارب زيد وعمرو وفيها وفي المفعولية معنى اذ كل منهما ضارب ومضروب بحسب المعنى وللتخييل تارك الفعل كونه فاعلا اي متصفا بقيام الفعل نحو تجاهل وتعامى فان هذا يصدر ممن ليس عنده جهل ولا عمى وهو يخيل انه متصف بهما ومنه قول الشاعر ؛ تعاللت كي اشجى وما بك علة ؛ تريدين قتلي قد ظفرت

نزلك: اى اظهرت ان بك علة مع انتفائها عنك ولمطاوع فاعل المطاوع افعل نحو باعدته فتباعد وضاعفت الحساب
فتضاعف وعلم بهذا القيد انه لا ياتي مطاوعا لنحو ضاربته وقاتلته ولموافقة المجرد نحو فتعالى الله عما يشركون فتفاعل
موافق لعلا ومثله توانى بمعنى ونى اى فتر وتدانى ودنا بمعنى قرب وللاغناء عنه نحو تمارى وان تعدى تفاعل او تفعل
دون تاء الى مفعولين نحو جاذبته الثوب وجنبته الشر تعدى بها اى بالتاء والباء الجارة للمصاحبة اى تعدى في حالة
كونه متلبسا بالتاء ومصاحبا لها الى مفعول واحد نحو جاذبته الثوب فتجاذبناه وجنبته الشر فتجنبته فنقص الفعل
في حالة تلبسه بالتاء مفعولا عما كان له مجردا عنها وان لم يكن الامر كذلك لزم الفعل نحو ضاعفت الحساب فتضاعف
قال ابن عصفور وقد يبقى عليه تعديه الى واحد كقول امرئ القيس: تجاوزت احراسا اليها ومعشرا: على حراصا لو
يسرون مقتلي: فان قلت ما ذكره المصنف من هذا الحكم لا يختص بهذين الفعلين بل هو شان كل مطاوع مع مطاوع
فما وجه الاختصاص بالذكر قلت الكلام في اعم من المطاوع بدليل تجاذبنا الثوب ومنها افتعل بتاء بعد الفاء وهو للاتخاذ
نحو اطبخ واشتوى اى اتخذ لنفسه طبيخا وشواء وللتسبب في العمل والاجتهاد يقال اكتسب المال اذا كان حصوله
بسعي وقصد للنفس بخلاف كسبه فانه قد يطلق اذا كان حصوله باصابته مجردة لا سعي فيها ولا تحصيل كالمال الموروث
قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت اى للنفس ما حصل من الثواب باى وجه اتفق حصوله سواء كان باصابة
مجردة او بتحصيل وسعي وعليها ما حصلته وسعت فيه لا ما حصل من غير اختيارها وسعيها نبه تعالى على ان الثواب حاصل
لها سواء كان بسعيها واختيارها او لم يكن كذلك واما العقاب فلا يكون عليها الا بقصدها وتحصيلها ولفعل الفاعل بنفسه
نحو اكتحل وادهن وامتشط وللتخيير نحو اصطفى وانتقى ولمطاوعة افعل نحو اوقدت النار فاتقدت واصرمتها فاصطرمت
قلت ويأتي ايضا لمطاوعة فعل نحو مددته فامتد وهززته فاهتز قال الزمخشري وما سبق وما جمع وهم يقال وسقه فاتسق
واستوسق ونظيره في وقوع افتعل واستفعل مطاوعين اتسع واستوسع هذا كلامه فجاء افتعل واستفعل مطاوعي فعل ولم يذكر
ذلك المصنف في افتعل ولا ذكره في استفعل كما ستراه وانما ذكر مطاوعته لانفعل ويقع في كلام بعض الفقهاء هذه المسئلة تبتنى
على كذا من الافتعال مبنيا للمعلوم وفي بعض شروح المفصل ان الشيخ مجد الائمة الترجماني قال سالت شيخنا جار الله العلامة عن
قول الفقهاء تبتنى على كذا على صيغة البناء للفاعل ايصح ام لا فقال افتعل وانفعل قد يشتركان في المطاوعة فعلى هذا الحمل يقع
وهذا يدل على انه لم يثبت فيه السماع ولمطاوعة تفاعل نحو اقتتلوا واختصموا واجتوروا واشتوروا بمعنى تقاتلوا وتخاصموا
وتجاوروا وتشاوروا ولموافقة تفعل نحو ابتسم وتبسم واستفعل نحو ارتاح واستراح واعتصم واستعصم وقد يقال ان
المعنى في الفعلين الاولين مختلف فان معنى ارتاح اليه مال ومعنى استراح مقابل لمعنى تعب وللمجرد قالوا نحو قرا السورة و
اقتراها وحمل الشيء واحتمله والظاهر اختلاف المعنى في ذلك وان اقترا واحتمل للاجتهاد دون قرا وحمل وللاغناء نحو التحى اذا
طلعت لحيته ومنها انفعل بالنون لمطاوعة فعل نحو قسمته فانقسم وكشفته فانكشف ومنه اذا السماء انفطرت واذا الكواكب
انتثرت فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى علاجا اى في حالة كون فعل ذا علاج اى تاثير محسوس متعلق بالظاهر فلهذا لا يقال
علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن فليس اثرها محسوسا لان العرب
لما وضعوا هذا البناء للمطاوعة والجوا في الامر العام ان يكون مطاوعا ولا يكون المطاوع الا ما تراقصد وان يكون اثره
ظاهرا ليكون ظهوره مقويا لوجود مطاوعته ومحققا لحصولها اذ الحس مستقل ولا بعكس فانضمام الحس الى التعقل اقوى
حالا من انفراد التعقل الا ترى ان انكسار الشيء معقول ومحسوس فقوي مطاوعته فان قيل قد يقال فلان منقطع الى الله
تعالى وانكشفت لي حقيقة المسئلة مشارا الى المعنى والباطن ومنه الخبر انا عند المنكسرة قلوبهم من اجلي لا شك

ان ذلك من الامور المعنوية فالجواب عن ذلك من وجهين الاول لا نسلم ان مثل ذلك حقيقة بل هو من باب التجوز وليس الكلام
فيه انما الكلام فيما وضع له الباب بطريق الحقيقة والثاني ان نسلم كونه مطاوعا كما تقول انطلق زيد وانكمش وانجرد
وانسل قال سيبويه عقيب هذه الالفاظ وهذا موضع قد يستعمل فيه انفعلت وليس مما طاوع فعلت نحو كسرته فانكسر ولكنه
بمنزلة ذهب مضى فالحاصل ان مطاوعته بدون الاثر الحسي غير جائزة فلهذا منعنا مثل انعلم وانظن ولكن وروده غير
مطاوع لفعلت غير ممتنع فما اعترضت به يجوز ان يكون من هذا القبيل هكذا في بعض شروح الشافية فان قلت فهل يصح
ان تقول قلت هذا الكلام فانقال قلت حكم ابن الحاجب بصحته باعتبار وبعدم صحته باعتبار اخر وذلك انه قال في
شرح المفصل قالوا قلته فانقال لان المقول معالج بتحريك اللسان والشفتين واخراج الصوت وكل ذلك محسوس للمخاطب
والمخاطب فان اطلق قلته فانقال على ارادة المعنى المفهوم من القول وذلك ليس فيه ما اشترط من غير ان يقصد الى الالفاظ
محققة او مقدرة كان في الامتناع نظير انعدم وقد يطاوع افعل نحو ازعجته فانزعج وفي المفصل التمثيل باصفقت الباب
فانصفق قلت والذي في الصحاح صفقته اي رددته فانصفق ثم قال واصفقوا على شيء اطبقوا عليه وبعضهم
يمثل ايضا بقولهم اغلقت الباب فانغلق قلت وقد يكون انغلق مبنيا على قول بعضهم غلقت الباب وان كانت لغة
شاذة وقد يشارك المجرد نحو طفئت النار فانطفأت فان قلت يمكن ان يكون انطفأت مطاوعا لاطفأها الله
مثل انزعج قلت معنى انطفأت خمدت وزال لهبها وان لم يطفها مطفئ ولم يقصد المتكلم قبول معنى اطفاء مطفئ لها
وقد يغني عنه نحو انطلق اي ذهب فانزرب اي دخل الزربية وقول بعضهم ان انطلق مطاوع اطلقته كازعجته فانزعج يعني
ليس بشيء لانهم يقولون انطلق في موضع ذهب فيقولون ذلك لمن ذهب بنفسه و قد يغني ايضا عن افعل نحو انحجز
اذا اتى الحجاز فكان حقه ان يقال فيه احجز كما يقال انجد واتهم واشام واعرق لكنهم استغنوا بانفعل عن افعل
وكان حق المصنف ان يقول وانفعل بمعنى بلغ كذا و قد يغني عنه اي عن انفعل افتعل فيما فاؤه لام نحو لويته فالتوى و
لففته فالتف او راء نحو رفعته فارتفع وردعته فارتدع او واو نحو وصلته فاتصل ووكلته فاتكل ووضعته
فاتضع او ميم نحو ملأته فامتلأ ومددته فامتد ومططته فامتط قلت لكن سمع محوته فامحى واصله انمحى انفعل
مع ان فاءه ميم وكذا سمع مزته فاماز واصله انماز على زنة انفعل فقلبت النون ميما وادغمت وهذه المسألة هي
التي استثناها البصريون من قولنا لا يدغم المتقاربان في كلمة واحدة نحو صنوان ودنيا فقالوا اذا لم يخش الالتباس
بالمضعف نحو امحى لانتفاء افعل وثبوت انفعل وعلى هذا فكان حق المصنف ان يقول ويغني عنه غالبا ليستظهر على مثل هذا او نون
نحو نقلته فانتقل ونفيته فانتفى ونهيته فانتهى ويجمع هذه الاحرف قولك نور لمو وقد يشاركه افتعل فيما ليس كذلك اي فيما
فاؤه احد الاحرف المذكورة نحو حجبت الشيء فاحتجب وانحجب وشويت اللحم فاشتوى وانشوى وثعلب وجب انشوى وقال انما
المشتوي الرجل واعترضه ابن هشام اللخمي بان سيبويه جوز اشتوى الرجل اللحم وهذا ليس برد عليه لان ثعلبا انما منع كونه مطاوعا
لا كونه مقولا بمعنى اخر ويغني عنه اي فيما ليس كذلك نحو استتر واشتد وفي التنزيل وما كنتم تستترون ان يشهد عليكم سمعكم
وفيه كرماد اشتدت به الريح ومن ذلك قولهم بلبته فابتل وكفيته فاكتفى وعزرته فاعتز ومنها استفعل للطلب نحو
استغفرت الله اي سألته المغفرة وطلبتها منه وتقول استخففه واستعمله واستعجله اذا طلب خفته وعمله وعجلته ومن استعجلا
اي طالبا ذلك من نفسه ومنه استخرجت المسائل واستنبطت النكت فانه بمعنى طلبت خروج المسائل من نفسي وسألتها بنوع
النكت بالتلطف والرفق وللتحول ومعناه ان يصير فاعله متصفا بصفة الاصل الذي اشتق هو منه كقولك استحجر الطين فانه
بمعنى صارت صفة الطين صفة الحجر وهو المشتق منه استحجر وهو على ضربين التحول الصوري كما رأيت والتحول المعنوي كقولهم

استتيست الشاة اى قويت حتى صارت كانها تيس واستنوق الجمل اى ضعف حتى صار كانه ناقة وفى الصحاح فى باب القاف وفى المثل
استنوق الجمل صار ناقة يضرب لمن يكون فى شئ فيخلطه باخر واصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن علس
ينشد فى وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال ذلك ومنه ان البغاث بارضنا يستنسر اى ان البغاث وهو طائر ضعيف
الطيران يتصف بارضنا بصفة النسر والنسر هو الذى اشتق منه يستنسر ويحتمل معنيين احدهما ان يصير الضعيف فينا قويا
تستعانته بنا وبالحمايه فيكون مدحا لهم والثانى انه يكون قويا لكوننا ضعفا لا قوة لنا فكل ضعيف وان كان اضعف لذلك
يتسلط فى ارضنا علينا ويصير قويا بالنسبة الينا فيكون ذما لهم والظاهر ان القائل اراد المعنى الاول وللاتخاذ كقولهم استابيته
فاستعبدنى اى اتخذته ابلا فاتخذنى عبدا قلت ولا يمتنع هذا ان يكون للطلب اى طلبت منه ان يكون لى ابا فطلب منى ان
اكون عبدا ومن قال اب بالنقص فقياسه استابيته بموحدة فمثناة تحتية كامر ومن قال اب بالتشديد فقياسه استابته
بموحدتين وقد سمع كما سبق فى اوائل الكتاب ومنه استامى امة اى اتخذها شاة واستاجر شخصا اى تخذه اجيرا وللالفاء الشئ
بمعنى ما صيغ منه نحو استنوبات الارض وجد نها وبية ومنه قول الشعبى لعبد الملك فى ملك الروم لو راى امير المومنين
لاستصغر منى ما استعظم منى ما استكثر وللمطاوعة افعل نحو اراحه فاستراح واحله فاستحلم واغناه فاستغنى وقد ذكرت فى
فصل انفعل انه ياتى مطاوعا لفعل ولموافقته كاستجاب بمعنى اجاب واستبل من المرض بمعنى ابل واستوقد بمعنى اوقد وموافقة
تفعل نحو استكبر وتكبر واستمتع وتمتع واستعاذ وتعوذ وموافقة افتعل نحو استخفى واختفى واستعصم واعتصم
واستعذر واعتذر وموافقة المجرد نحو استغنى الرجل وغنى واستبان الشئ وبان وللاغناء عنه اى عن المجرد نحو
استعان بمعنى حلق عانته واستاثر واستنكف ومثل المصنف لهذا النوع باستحيى وهو منتقد فانه قد يجيء بمعناه فهو من
قبيل الموافق لا من قبيل المغنى وللاغناء عن فعل بتشديد العين نحو استرجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون وفى الحديث
حملك واسترجع وكان قياسه رجع لانه المعهود فى اختصار الحكاية كما سبق وكان حق المصنف ان يقول وعن فعل الذى
لاختصار الحكاية لان هذا هو المحل الذى سمع فيه الاغناء ومنها اللالوان افعل بتشديد اللام واصله افعلل بدليل
اسوددت واسوددنا والمراد بقوله افعل لان هذا وزنه الذى استحقه بعد الادغام وهو السكون واذا اردت زنة
اللفظ قبل الادغام قلت افعلل وعلى الاول جرى كلام ابن جنى وابن عصفور والمصنف وعلى الثانى جرى كلام بعضهم
غير مضاعف والمراد بالمضاعف ما عينه ولامه من جنس واحد وفى هذه التسمية نظر لان كلا من العين واللام
واحد لم يتكرر من حيث هو عين او لام فلا يكون ثم تضعيف وكانه لحظ مطلق حرف الهجا مع قطع النظر عن خصوص
كونه عينا او لاما فيكون التضعيف واقعا بهذا الاعتبار لكن يلزم عليه ان يكون مثل اكرم ونحوه من المضاعف
لوجود تكرر مطلق حرف الهجاء فيه ولا قائل بانه مضاعف وقد يقال المراد بالمضاعف ما تكرر فيه حرف مع اعتبار
الاصالة فى المتوافقين ولا يلحظ فى ذلك خصوصية كونه فاء او عينا او لاما فيدخل نحو سلل وظلل ويخرج نحو مكرم ونحوهما
وعلى ذلك فلا تقول فى رجل احم بين الحمم احمم لما فيه من الثقل والاحم الاسود ولا معتل اللام مثل المى وهو الاسمر
الشفتين قالوا رجل المى وامراة لميا ولم يقولوا منه الى دون شذوذ اشارة الى ما سمع شاذا احووى من الحوة قال
الاصمعى هى حمرة تضرب الى السواد فجاء من معتل اللام واشذ منه ارعوى عن القبيح اى انكف لاعتلال لامه وانه ليس بلون
ولا عيب قال بعض الشارحين والاصل افعل وترك الادغام فى هذين الفعلين لسكون الاخر قلت وليس بشئ لان الماضى
مبنى على الفتح والواو الثانية انقلبت ياء ثم الفا بعد ذلك فسكن الاخر لاجتماع المثلين وانما يقال مثل هذا الكلام
فى اسوددت واحمررت ونحوهما مما اتصل بالضمير وسكن اخره لذلك وسلمت لامه من التغير وقد يلى عينه الف نحو احماد

واصفار وادهام ويعني المصنف انه يصير بلحوق الالف الى وزن اخر فيكون بمعنى اخر على ما هو القياس في اختلاف معاني
الابنية وقد يتفقان في المعنى كما يتفق غيرهما معنى مع اختلاف البناء وقد يدل بحاليه من وجود الالف وعدمها على غير
حتى نحو احول واحوال واعور واعوار وربما طاوع فعل نحو دعوته فارعوى ففيه شذوذ ثالث غير الشذوذين
المقدمتين وذلك لان حق هذا النوع ان يكون مقتضيا اي لم يضع لافادة معنى من المعاني التي تفاد بالابنية والمطاوعة
معنى يفاد بالبنية فكان حقه ان لا يدخل في مثل هذا على غير لون وعيب نحو ارقد اي اسرع وانقض الحائط اي سقط وارعوى
اي انكف واقتوى اي خدم لانه من القتو بقاف مفتوحة ثم مثناة فوقية ساكنة فواو وهو الخدمة وابهار الليل اي انتصف
من بهرة الشي وهي وسطه واقطار النبت اي تهيأ لليبس واملاس الشي من الملاسة ضد الخشونة وكل هذا ليس بلون ولا عيب
وابهام العروض مع الالف كثير كقولك عاتبته فصار يحمار مرة ويصفار اخرى وبدونها قليل نحو نحل فاحمر ووجل فاصفر
قال المصنف الاكثر ان يقصد عروض المعنى اذا جاء بالالف ولزومه اذا لم يجاء بها وقد يكون الامر بالعكس فمن قصد اللزوم مع
ثبوت الالف قوله تعالى في وصف الجنتين مدهامتان ومن قصد العروض مع فقد الالف احمر وجهه خجلا واصفر وجلا ومنه
قراءة ابن عامر تزور عن كهفهم ذات اليمين وقال ابن عصفور من افعال ومعناهما واحد بدليل انه ما شى يقال فيه افعال
الا ويقال فيه افعل ولكن قد يكثر احدهما ويقل الاخر لكثرة احمر واخضر وكثرة اشهاب وادهام ولم يسمع في ارعوى واقتوى وارقد
افعال ولكنه يجوز في القياس ومنها افعوعل للمبالغة نحو اخشوشن الشعر عظمت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه
واغدودن الشعر طال وكثر سواده وليس من هذا الباب مثل ادلولى واعروري قال شارح الهادي هما فعلان مبنيان على الزيادة
وقال الحقوا ادلولى باعروري قلت وليس مراده الالحاق الصناعي لانهما مستويان في انهما ثلاثيا الاصول وانهما لم يستعملا الا
بالزيادة وانما يريد ان ادلولى ملحق بباب اعروري لان الوزن ملحق بالوزن لانه واحد ولا يجوز ان يكونا ملحقين بالجحنجم
لان زيادة الاصل الملحق به يجب كونها في الفرع الملحق ولان نون في ادلولى واعروري ولا يقال كيف يمكن ادعاء لزوم الزيادة
مع قولهم دلوت وعري لانا نقول عري ضد كسي واعروري الفرس معناه ركبه عريانا وهذان معنيان متخالفان وكذا
القول في دلوت وادلولى وذلك لان معنى دلوت الناقة سيرتها سيرا رويدا قال لا تعجلا بالسير وادلواها وقال اخر
لا تقلواها وادلواها دلوا ان مع اليوم اخاه غدوا وادلولى بمعنى اسرع فهما معنيان متغايران ايضا والصبر
احلولى الشي صار حلوا واحقوقف الرمل والهلال صار احقف في الاعوجاج واعرورف الفرس صار ذا عرف واحدودب
الظهر صار ذا احدب وقد يوافق استفعل نحو احلولبته اي استحليته بمعنى وجدته حلوا قال الشاعر ولو كنت تعطي
حين تسأل سامحت لك النفس واحلولاك كل خليل ويطاوع فعل بالتخفيف نحو ثنيته فاثنونى وقرئ الا انهم
يثنون صدورهم وافعول بناء مقتضب اي ليس من الابنية التي صيغت لافادة معنى من المعاني التي تفاد بالابنية فتذكر
معانيه كما ذكرت معاني اخواته من الابنية ووجه قوله بعد واما فوعل الى اخره الاشارة الى ان الابنية تلك وان كا
بمنزلة افعول واخويه المذكورين في انها ليست من الابنية ذوات المعاني الا انها مخالفة لها في انها غير مقتضبة بل
جئ بها الغرض من الحاق وزن باخر وتلخيصه ان ابنية المزيد ثلاثة منها ما صيغ على وزنها الخاص ليفاد بذلك الوزن
معنى ومنها ما صيغ ليفاد بذلك الوزن المصوغ امر لفظي وهو الالحاق وستعرف معناه في التصريف عند افضاء
الكلام اليه ان شاء الله تعا ومنها ما صيغ لمجرد التوسع في اللغة من غير ان يلاحظ بوزنه ذلك تحصيل امر معنوي
او امر لفظي بل صيغته كصيغ الاسماء الجامدة ذوات الزيادة التي في اصل الوضع اذا تقرر ذلك فافعول مثل اعلوط
البعير اعلواطا اذا تعلق بعنقه وعلاه كذا قال الجوهري ومثل اخروط يقال اخروط بهم السير اخروطا اي اشتد قال

العجاج

العجاج ∴ مخ وطاجاء من الاقطار ∴ وقال اعنى باهله ∴ لانا من الباذل الكوماء ضربته ∴ بالمشرفى اذا ما اخروط السفر ∴
كذا فى الصحاح ومثل اجلوذ بالذال المعجمة اذا مضى واسرع فى السير د قال صاحب البديع واما افعوّل فهو للتقحم على الشئ والتدخل
فيه نحو اهلوّط المهر وكبعرّا قلت بجعل بناء غير مقتضب بل مما يفيد معنى من معانى الابنية وفسّر اعلوّط بغير ما
فسّره الجوهرى ونقل الشارح قولا بان افعوّل للمبالغة كا فوعل فلا يكون مقتضبا ايضا وكذا ما ند من افعولل نحو اعثوثج
البعير اذا اسرع وسال بعض الطلبة ايكون اعثوثج ملحقا باغدودن بدليل فك الادغام فاجيب بان لا لان اغدودن
نوع فانى يلحق به الا ترى ان اصله غدن والدال الثانية تضعيف للعين كما ان الجيم هنا تضعيف للام واما اقعنسس فانه يلحق
باحرنجم فلا ضير لانا الحقنا ثلاثى الاصول برباعى الاصول اما الحاق ثلاثى الاصول فلا اتجاه له فقال ا فيكون ملحقا
باحرنجم فاجيب لا لان ذلك يؤدى الى ان تلحقه زوائد احرنجم ولا نون هنا وان يجرد من بعض زوائده هو وهو
الواو فقال وما وجه فك الادغام فيه فتامل وافعيّل بياء مشددة بعد العين ولا ادرى الان ما معناه ولكن احفظ
انهم قالوا الهبيّخ على زنة العلّى الاحمق المسترخى ومن الاخير فيه فان كان الفعل الذى هو اهبيخ بهذا المعنى فيمكن قال المصنف
وهذان الوزنان من الاوزان التى اغفلهما سيبويه د وقال بعض المغاربة لم يذكرها الا صاحب العين فلا يلتفت اليهما
واما فوعل نحو حوقل الشيخ اى كبر وفتر عن الجماع وفعول نحو جهور اى رفع صوته بالقول وفعلل ذو الزيادة نحو جلبب فان الباء
زائدة فيه للالحاق وفيعل نحو بيطر اذا عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب وفعيل بتاخير الياء عن العين نحو عذيط
بالعين والطاء المهملتين والذال المعجمة اى احدث عند الجماع واهمل سيبويه هذا الوزن كذا قال المصنف وفعلى نحو سلقى الرجل
اذا القاه على ظهره فملحقات بفعلل وبعض المغاربة خالف فى فعيل فقال يحتمل كون الياء اصلا فى بنات الاربعة والحاق
ماسواها اى ما سوى تلك الابنية الستة وهى ذوا ياءين قبل العين وبعدها وذوا واوين كذلك واثنان ان لهما اخر
مماثل والف به اى بفعلل نادر كالحاق بناء مقدمة نحو ترمس بمعنى رمس او هزة متوسطة نحو تابل القدر اى بتلها او
نون متاخرة نحو قطرن البعير وتزاد التاء قبل متعدياتها اى متعديات الملحقات بفعلل للالحاق بتفعلل فتقول
فى جلبب جورب تجلبب تجورب هذا تصريح بان التاء فى قولك تجلببت المراة اذا لبست جلبابها للالحاق بتسربل الرجل
اذا لبس سرباله وفيه نظر فان التاء فى نحو قولك انما الحقت لمطاوعة فعلل للالحاق كما انها انما زيدت فى تدحرج ونحوه لمطاوعة دحرج
ونحوه لا للالحاق شئ بغيره ومثل بعضهم للالحاق بتفعلل بتسربل وهو خطأ لان تسربل تفعلل لا الحاق فيه اصلا وهو اى
تفعلل وافعنلل كاحرنجم لمطاوعة فعلل تحقيقا نحو سربلته فتسربل وحرجمت الابل فاحرنجمت او تقديرا نحو تبختر وابرنشق
بمعنى انبسط وفرح او بختر وبرشق مهملان قلت ولا حاجة بنا الى ادعاء ان تبختر مطاوع بختر وابرنشق مطاوع برشق
حتى يرتكب تقدير بنى مهمل تكون مطاوعة له وفى المفصل ما نصه فصل وتفعلل يجئ مطاوع فعلل نحو جوربته فتجورب و
جلببته فتجلبب وبناء مقتضبا كسهوك وترهوك قلت ولا ادرى كيف جعل هذين المثالين من باب تفعلل وانما وزن
كل منهما تفعول ولم يبين زعم ابن الحاجب بل قال اما ترهوك فعلى ما ذكروا واما تسهوك فليس بناء مقتضبا بل هو مطاوع
سهوكته اى اهلكته وفى الصحاح فى مادة رهك مر فلان يترهوك كانه يموج فى مشيته وقال فى مادة سهك وسهوكته
فتسهوك اى ادبر فهلك فجعل الواو زائدة فيهما وانا اعجب لخفاء هذا على هذين الرجلين الامامين فى هذه الصناعة والله
الموفق لا رب غيره والحق بافعنلل الذى يطاوع فعلل وزنان افعنلى نحو اسلنقى ومذهب سيبويه عدم تعدى هذا
البناء وخالفه ابو عبيد وابن جنى فقالا قد يجئ متعديا كما يجئ لازما وجعلا من ذلك نحو اسرندى واغرندى قال الراجز
∴ قد جعل النعاس يغرندينى ∴ ادفعه عنى ويسرندينى ∴ قال الزبيدى احسب هذا مسموعا ومعنى هذين الفعلين واحد اى تعلينى

وانفعل الزائد لاخر نحو اقعنسس اي تاخر ورجع الى خلف وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والحاق ما سواها
به نادر نحو احونصل الطائر قبل ولم يذكره الا صاحب العين واجبنطاء الرجل بالهمز اى قصر وعظم بطنه قبل ويحتمل
ان همزته بدل من الف الالحاق فان المشهور كونه بالف وافعلل بناء مقتضب نحو اقعنسر واشمأز وقد يطاوع فعلل
فلا يكون حينئذ بناء مقتضبا ومثال طامنته فاطمأن وكان اصله فاطامن ولكنه قلب هذا مذهب سيبويه وقال الجرمي
القلب انما هو في طامنته والاصل طمأننته فاطمأن على الاصل ولا قلب فيه ووجه الاول النظر الى ان المجرد اصل المزيد فيكون
طامن اصلا وحروفه واقعة في مراكزها الاصلية لم يتزحزح منها شئ عن محله واطمأن فرع منه فيحكم فيه بالقلب وحاصله
ان الحكم بالقلب على الفرع اولى من الحكم به على الاصل ووجه الثاني النظر الى الكثرة واطمأن اكثر ورودا في كلامهم من طامن
والقلب خلاف الاصل ففي الحكم على اطمأن بالقلب تكثير لخلاف الاصل بخلاف الحكم به على طامن والالحاق به نادر كقولهم
ابيضض **فصل** في الكلام على صيغة فعل الامر صيغة فعل الامر من كل فعل لمضارعه المجزوم المحذوف
اوله نحو عد واسأل وقو ودع ور ودحرج وضارب فان لم يكن من افعل وسكن تالي حرف المضارعة لفظا نحو يضرب
وينطلق ويستخرج اولى همزة الوصل فتقول اضرب وانطلق واستخرج وخرج نحو يعد ويهب فان التالي لحرف المضارعة
فيه لفظا متحرك لا ساكن وان كان من افعل نحو يكرم ويخرج افتتح بهمزته اى بهمزة افعل فتقول افعل واخرج مطلقا قال
الشارح يعني في الصحيح نحو اكرم والمعتل نحو اعط والمدغم نحو اعدّ قلت والجيد ان يقال سواء سكن ثانيه نحو اكرم واعط
او تحرك نحو اجب واقم واعد فانه في هذا النوع خالف امر الثلاثي فان ذلك يكتفى فيه بالحركة العارضة نحو رد واما
ماذكره الشارح فلا معنى للتنبيه عليه والله اعلم بالصواب **باب** همزة الوصل وسميت بذلك لان الناطق
يصل بها الى النطق بالساكن الذي ليس مسبوقا بشئ غيرها وذلك ان الحرف الذي يبتدأ به لا يكون الا متحركا لان الحرف المنطوق به
اما معتمد على حركته كباء بكر او على حركة مجاوره كميم عمرو وعلى لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فمتى فقد
هذه الاعتمادات تعذر التكلم ودليله التجربة ومن ذلك انكر فقد انكر العيان وكابر في المحسوس وبعضهم يجوز الابتداء
بالساكن لان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشئ على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي معه
ولا امكن الابتداء بالساكن بالحرف من غير الحركة وانه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق
بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى الزم بعضهم وقوع الابتداء بالساكن كذا في شرح الشافية للجاربردي ووجه
اختصاصها بالزيادة في هذا المحل انها اقرب حرف الى الالف مخرجا ولذلك تقلب كل منهما الى صاحبتها في نحو شابة ورأس
ولذلك كتبت الهمزة اذ لا حظ لها من الخط على صورة الالف ودعيت باسمها توسعا فيقال الف الوصل الف القطع الف
الاستفهام وهذه كلها همزات ولما كانت اقرب الى الالف اهون الحروف واخفها واشبه بالزيادة لزيادة سلامتها و
مطاوعتها والابتداء بها ممتنع صاروا الى اختها التي هي شقيقتها فقامت مقامها ونابت منابها وهي المبدوء بها في الافعال الماضية
الخماسية نحو انطلق والسداسية نحو استخرج ومصادرها وستأتي امثلتها والامر فيها وقد تقدم تمثيله ومن الثلاثي
الساكن ثاني مضارعه لفظا نحو يقم من تقوم عند حذف فاء ولذا احترازا من نحو يأمر ويأكل فانهما انما سكن ثاني حرف
المضارعة منهما عند ذكر الحرف واما بعد حذف حرف المضارعة فانهم حذفوا فاء الكلمة فلم يسكن ثاني المضارع ثاني
قلت الحرف المبدوء به من مر وكل ليس ثاني المضارع قلت بعد حذف الفاء صارت العين ثانية حروف المضارعة لفظا
وليست ثانية تقديرا او المصنف انما قال ثاني مضارعه لفظا فاستقام تنزيل ما قلناه على عبارته ومن المسموع في ابن واصله
بنو كجمل لقولهم في تكسيره ابناء وافعال في الاصل جمع فعل فاعل بحذف اللام واسكن الاول وادخلت عليه الهمزة واثنين واصله

ثنيان

ثنيان كجلان بدليل قولهم في النسبة ثنوي بفتحتين ولو كانت الثاء مضمومة او مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو كانت العين
ساكنة لقالوا ثنيي بالاسكان كظبيي فحذفت اللام واسكنت الثاء وجيء بالهمزة وامرءٌ وهذا اسم تام لكن لما كانت لامه همزة
ويلحقها التخفيف فيقال مَرٌ جرى مجرى ابن وانا نتها وهي ابنة واصلها بنوة كشجرة فحذفت لامها واسكنت الفاء وجيء بالهمزة
واثنتان واصلها ثنيتان كشجرتان بدليل ما تقدم في مذكره فحذفت اللام واسكنت الفاء وادخلت عليه الهمزة وامرأة فالكلام
فيه كالكلام في مذكره واسم واصله سمو على وزن قنو وحذفت الواو لاستثقالهم تعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل
سكون الميم اليها لتعاقب الحركات عليها واتى بهمزة الوصل هذا مذهب البصريين قلت كذا قرره وتعليلهم حذف الواو باستثقال
تعاقب حركات الاعرابية عليها غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها وذهب الكوفيون الى ان اصله وسم اي علامة
لان الاسم علامة المسمى يعرف بها والمختار هو المذهب الاول لانهم يقولون في تكسيره اسماء وفي تصغيره سمي وعند اسناد الفعل
منه الى ضمير المتكلم والمخاطب سميت فلو صح ما قاله الكوفيون لقيل اوسام ووسيم ووسمت ودعوى القلب في الكافية فيه
بعد وخروج عن الاصل واست واصله ستة بدليل تكسيره على استاه فحذفت اللام وسكنت الفاء وجيء بالهمزة وابنم بمعنى ابن
والميم زائدة للمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست بدلا من لام الكلمة كما في فم ولما كانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج
الى همزة الوصل وفيه نظر وايمن المخصوص بالقسم وقيل همزته همزة قطع وهو جمع يمين وقد سبق الكلام عليه في باب القسم
والمبدؤ بها ال معرفة او موصولة او زائدة نحو زيد ضارب الرجل وينبغي ان تزاد ام المعرفة اخت ال في لغة حمير فهمزتها
ايضا همزة وصل وتفتح مع هذين وهما ايمن وال المذكوران وكذا ام المذكورة وتضم مع غيرها قبل ضمة اصلية موجودة
نحو اخرج بصيغة الامر واستخرج بالبناء للمفعول او مقدرة نحو ادعي يا هند لان اصله ادعوي فاستثقلت الكسرة على
الواو ونقلت الى العين ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين واحترز بالاصلية من العارضة نحو امشوا واقضوا اذ اصلها
امشيوا واقضيوا فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت الى الحرف الذي قبلها بعد سلب حركته ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين
وتشم قبل الضمة المشمة نحو اختير وانقيد فان اخلصت كسرة التاء والقاف كسرة الهمزة وان اخلصت ضمتهما ضممت
الهمزة وان اشممتهما الضم اشممت الهمزة ايضا وتكسر فيما سوى ذلك فتشمل هذه الافعال الخماسية والسداسية اذا بنيت
للفاعل والامر منها ومن نحو يضرب يعلم وتلك الاسماء المتقدمة وقد تكسر في ايمن المخصوص بالقسم اذا ابتدئ بها وربما
كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني عن بعض العرب في اقتل واخرج ونحوها والاكثرون على الضم اتباعا كراهية
لتتابع كسر وضم والطائفة الذين كسروا اغتفروا ذلك لاجل الانفصال بالساكن واصلها الكسر على الاصح وذلك انهم
اتفقوا على ان حق همزة الوصل ان تكسر ثم اختلفوا فقيل هي ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين وهو قول الفارسي قال
الاستاذ ابو علي لان الاصل السكون وقيل بل اجتلبت متحركة لان في اجتلابها ساكنة نقضا للغرض وهو قول سيبويه
وقال المصنف لما كان سبب الاتيان بهمزة الوصل التوصل الى الابتداء بالساكن لزم كونها متحركة كسائر الحروف المبدؤ
بها واحق الحركات بها الكسر لانها راجحة على الضمة لقلة الثقل وعلى الفتحة لانها لا توهم استفهاما فان قلت فكان حق
المصنف اذن ان يقول واصلها الكسر لا السكون اذ غير الكسر اعم من الحركة التي ليست كسرا ومن السكون قلت لو لم يكن
في المسئلة الا هذان القولان لاتجه السؤال ولا اقلنا قول ثالث نقله المصنف في الشرح عن الكوفيين وهو ان حركة
همزة الوصل اتباعية فكسرت في نحو اضرب اتباعا لكسرة الراء وضمت في نحو اقتل اتباعا لضمة التاء ولم تتبع في المفتوحة
نحو اذهب لئلا يلتبس الامر بالخبر فلو قال لا السكون لاختص كلامه بترديد القولين واما والحالة هذه فلنا من يقول
اصلها السكون ولنا من يقول ليس اصلها لا كسرا ولا سكونا بل هو حركة اتباع والاصح غيرهما فاطلق ليشمل فصل

في الكلام على ثبوت همزة الوصل وسقوطها لا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها الا في الضرورة كقوله ؞ اذا جاوز الاثنين سر
فانه ؞ بنث وتكثير الوشاة قمين ؞ ولا في بالله وافالله فان الهمزة تقطع في ذلك وان كان في الشعر حيث لا ضرورة
وكان على المصنف ان يستثني ذلك فان قلت فثبوتها في نحو قول الشاعر ؞ لا نسب اليوم ولا خلة ؞ اتسع الخرق على الراقع
هل هو للضرورة قلت نعم هو ضرورة ووقع في كلام الشارح وغيره ان قطعها في ذلك لانها اول نصف البيت فكانها
في لابتداء الكلام وهو يشعر بانه غير ضرورة وليس كذلك قال الزمخشري واثبات شيء من هذه الهمزات يعني همزات الوصل
في الدرج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش ووجهه ابن الحاجب لك بان قال اذا اتى بالهمزة المذكورة في غير
محلها كان خروجا عن كلامهم وما خرج عن كلامهم لحن واما كونه فاحشا فلانه اذا غيرت حركة حكم بانها لحن
فاذا زيد حرف وحركة ليس من كلامهم كان فاحشا وبعضهم حمل كلام الزمخشري على انه خرج مخرج التغليظ منه في المحافظة
على اللغة العربية والتحذير من افسادها ما لم تكن مفتوحة تلي همزة استفهام فتبدل الفا نحو آلله اذن لكم
او تسهل بين بين وهذا هو مرادهم حيث اطلقوا وكان حقها ان تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل اذا وليت
المتحرك لكنهم حافظوا على دفع الالباس فانها لو حذفت لم يعلم هل المراد الاستفهام او الخبر وثبوتها قبل حرف التعريف
المحرك بحركة منقولة راجح فاذا نقلت حركة الهمزة في نحو الاحمر الى اللام وحذفت الهمزة جاز اثبات همزة الوصل فيقول
الحمر لان تحريكها عارض وهو الاجود والاشهر في القراءة وجاز حذفها اعتدادا بالحركة لاغنائها عن الهمزة وان كانت
عارضة قال ابو علي اختلفت العرب فيها فمنهم من جعل الحرف بمنزلة الساكن فعامله معاملته في كل شيء ومنهم من اعتد بالحركة
في كل شيء ايضا وعلى الاول تحريك الساكن في نحو احرث الارض وحذفه في نحو في الارض وعلى الثاني ادغام التنوين
في نحو عاد الولى قلت والصواب انه لو قال المصنف وثبوتها قبل ال ليدخل نحو الان ونحو الامرون بالمعروف فالا
فتبين ه لا يشملها ويخرجها والحكم واحد وتغني اي الحركة العارضة بالنقل عنها اي عن همزة الوصل في غيره اي في
غير حرف التعريف فاذا وقع النقل في اسال يستغني بالحركة المنقولة وان كانت عارضة عن همزة الوصل فتحذف و
يقال سل قلت لكن مقتضى هذا انه لا يقال في مثل الامر من جار اذا صاح ومن ذو فاجرواء ف والمنقول جوازه
لكن على قلة فان قلت ليس المراد من قوله وتغني وجوب الاغناء حتى يرد هذا فلم لم تحمله على الجواز مع قبول اللفظ له
قلت لانه قال اثر هذا الكلام وشذ في سل اسل فلو لم يكن المراد ان الاغناء المذكور واجب لم يتجه الحكم بالشذوذ
اسل وان اتصل بالمضموم ساكن صحيح نحو ولقد استهزئ او معتل جار مجراه اي مجرى الصحيح نحو وانقص منه
جاز كسره وضمه وقد قرئ بالوجهين في السبع باب مصادر الفعل الثلاثي منها الثلاثي محرك
الفاء بالثلاث اي بالحركات الثلاث الفتح والكسر والضم مفتوح العين مجردا عن الزيادة فالمفتوحها نحو فرح و
المكسور الفاء مع فتح العين نحو غلظ وكبر والمضموم الفاء مع فتح العين نحو هدى او ذا الف بعدها اي بعد الفاء مذكرا او مؤنثا
فامثلة المذكر صلاح صباح جناح وامثلة المؤنث جنابة وخطابة ودعابة او ساكن العين مجردا من الزيادة نحو
ضرب وعلم وقرب او مؤنثا بالهاء نحو رحمة ونشدة وقدرة او بالالف المقصورة نحو دعوى وذكرى وبشرى او
مزيدا اخره الف ونون نحو ليان واتيان وغفران ومنها فعلان بفتحتين نحو نزوان وجولان وفعل بفتح الفاء
وكسر العين نحو كذب وفعلة بفاء مفتوحة وعين مكسورة وبعدها لامه هاء تانيث نحو سرقة وفعيل بفاء مفتوحة
فعين مكسورة فياء فلام نحو ذميل بذال معجمة لضرب من السير وفعيلة كالوزن الاول بزيادة هاء تانيث نحو غنيمة
وفعول بضمتين نحو حلول وفعولة كالاول وزيادة هاء تانيث في الاخر نحو سهولة وفعول بفتح الفاء وضم العين

نحو قبول و فعولية بفاء وعين مضمومتين فواو فياء مشددة بعد اللام وهاء تانيث اخره نحو خصوصية و فعولية كالاول الا
ان الفاء مفتوحة نحو خصوصية ايضا فان فيه لغتين ضم الفاء وفتحها و فعلية بفاء مضمومة فعين ساكنة فلام مكسورة
فياء مشددة فهاء تانيث نحو بحرية وفي الصحاح ان البحرية اسم و فعل بضم الفاء والعين نحو حلم و فعالية بفاء مفتوحة والف
بعد العين وياء مخففة بعد اللام المكسورة فهاء تانيث نحو كراهية و فيعولة بفاء مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فعين
مضمومة فواو فلام فهاء تانيث نحو بينونة وديمومة هكذا مثل المصنف واعترض بانه لا يصح لان مذهب سيبويه والبصريين
ان وزنه في الاصل فيعلولة وانه مما التزم فيه فتح عينه فوزنه الان فيلولة و قال الفراء وزنه فعلولة بضم الفاء ثم فتحت في
ذوات الياء لتصح الياء ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ففتحوا وابدلوا الواو ياء و فيعولية كالاول الا ان فيه زيادة
ياء مخففة بين اللام وهاء التانيث نحو كيعوعية و فعلى بفتحات نحو فالف نحو جمزى و فعلاء بفاء مفتوحة فعين ساكنة
فلام فالف ممدودة نحو غلواء و فعلاء كالذي قبله الا ان الفاء مكسورة نحو خيلاء و مفعولاء بالف ممدودة بعد صيغة
مفعول نحو محلوفاء و فعيلى بفاء مكسورة فعين مشددة فمثناة تحتية فلام فالف مقصورة نحو هجيرى وخليفى و فعيلاء
كالذي قبله الا ان اخره الف ممدودة نحو هجيراء و افعيلى بهمزة مكسورة ففاء ساكنة فعين مكسورة فمثناة تحتية
فلام فالف مقصورة نحو اهجيرى فهذه ثلاثة الفاظ بمعنى نحو هجيرى واهجيرى وهجيراء و فعلية بفاء وعين فلام مشددة
فهاء تانيث نحو غلبة قال ــــ اخذت والمخاض من الفصيل غلبة ⁘ ظلما و يكتب للامير افيلا ⁘ و فعلى كالفظ الاول
الا انه لا هاء فيه واخره الف مقصورة نحو غلبى مصدر اخر بمعنى الغلبة و فعلى بفاء مكسورة فعين مفتوحة فلام مشددة
فالف مقصورة نحو دفقى من دفق و فعلوت بفاء وعين مفتوحتين فلام مضمومة فواو فتاء مثناة فوقية نحو عبوت
ورهبوت و فعلنية بفاء فعين مكسورتين فلام ساكنة فنون مكسورة فمثناة تحتية مخففة فهاء تانيث نحو سحفنية
بسين وحاء مهملتين و فاء واظنه مصدر سحف راسه اذا حلقها و فعالة بفاء مفتوحة فعين فالف فلام مشددة فهاء
تانيث نحو زعارة اى شراسة خلق ورجل زعر وراى سيء الخلق والعامة تقول زعر الخلق و يخففون الزعارة والزعر
ايضا نبت في خلقة البقول عجمي وفي نوادر اللحياني في خلق فلان زعارة و في فلان ذعارة اى خبث و بذارة اى تبذير
و فعلان بفاء مكسورة فعين ساكنة فلام فالف فنون نحو عرفان و تفعلة بمثناة فوقية ففاء ساكنة فعين مكسورة
فلام فهاء تانيث نحو تحلة و تفعلة كالذي قبله الا ان العين مضمومة نحو تهلكة و مفعل ثالث العين مجردا من هاء التانيث نحو
مذهب بفتح الهاء ومرجع بكسر الجيم ومهلك بضم اللام و بالتاء نحو معجزة بفتح الجيم و معصية بكسر الصاد و مهلكة بضم اللام
و مفعول نحو مجلود كذا مثلوا والمجلود من تجلد لا من ثلاثي فقد يعترض عليهم في تمثيلهم و لكن في المحكم ما يقتضي ان
لا يذكر مفعول البتة في مصدر الثلاثي اذ لم يكن المسموع الا غير الثلاثي على قول سيبويه فانه قال اعني صاحب المحكم ما
ملخصه الميسور ما يسر لك هذا قول اهل اللغة واما سيبويه فقال هو من المصادر الاتية على مفعول و نظيره المعسور
وقوله هو الصحيح لانه لا فعل له الا مزيدا لم يقولوا يسرته بهذا المعنى يعني فبطل قولهم انه اسم مفعول ثم قال والمصادر الاتية
على مفعول لا تاتي على الفعل الملفوظ به وانما تاتي على توهم الفعل الثلاثي كالمجلود من تجلد واما المعقول والمعسور
فلان عند سيبويه على فعل الثلاثي متوهم وان كان الثلاثي موجودا الا تراه قال كانه حبس عليه عقله قلت انما
يدل هذا على انه جعل معقولا اسم مفعول لا مصدرا قلت فان لم يرد مفعول فكانه قيل له شيء حبس عليه وهو العقل فدل
على ان مفعولا لا يكون الا من مزيد على الثلاثي على توهم الثلاثي و ذلك لانه لم يمكنه حينئذ حمله على الظاهر من
كونه اسم مفعول فاذا وجد الثلاثي فمفعول للصفة لا للحدث فيصح عد مجلود من مصادر الثلاثي باعتبار المقدر

ومن مصادر غيره باعتبار الملفوظ به ولكن سيبويه لم يبنه الا على الثلاثي وعليه مشى المصنف ومفعولة نحو ماوية وهي المرآة من اوى
اذا جمع وفاعل نحو فالج وفاعلة نحو لاغية وهنا انتهت امثلة المصنف وزاد غيره عليه امثلة اخر على ان المصنف نوزع
في عده فعولة كما تقدم وفي عد مفعل مجردا او بالتاء لان ذلك من قبيل اسم المصدر وقد عقد له المصنف بابا ثم فائدة
التعرض للحصر غير المقيس في هذا الباب مضافا الى ما هو مقيس انه لو ادعى مدع ان مصدرا جاء على خلاف الابنية التي
استقراها النحاة لم يقبل منه الا بسماع من العرب كذا زعم بعضهم قلت وفي اعتبار مثل هذا فائدة نظر فان المدعى
لمجي المصدر على بناء خارج عن تلك الابنية المحصورة ان استند الى سماع من كلام العرب قبلت دعواه وعمل بمقتضى
قوله وان لم يات بسماع يعضد قوله لم يلتفت اليه فلم يكن التعرض لحصر الابنية افادنا شيئا في رد تلك الدعوى
والغالب يعني بفعالة بفتح الفاء وفعولة بضمها المعاني الثابتة كالفصاحة والبلاغة والجهالة والعذوبة والملوحة
وبفعالة بكسر الفاء وبضمها كالامارة والوزارة والنقابة قال ابن عصفور وفعالة يقاس في الولايات والصنائع وبفعال
بكسر الفاء ما فيه تاب كالنزاء والنفار والقماص وهو ان يرفع الفرس يديه ويطرحهما معا ويعجن برجليه كذا في الصحاح
ومنه الحران وهو عدم انقياد الدابة وزعم ابن عصفور انه ينقاس في الهياج وما جرى مجراه كالنكاح وفي الاصوات كالصياح
والنداء وفي انقضاء اوان الشيء كالجداد والصرام وهو الوقت الذي حان ان يجد فيه النخل وبفعال بضم الفاء الادواء جمع داء
وهو المرض والاصوات فالادواء نحو الزكام والصداع والاصوات نحو الجوار والدعاء والعواء والرغاء قال الخليل مد والبكاء على هذا
اي جعلوه فعالا لكونه مشتملا على الصوت قلت وقد جاء بالقصر نظرا الى انه قد يخلو من الصوت وقد جمع حسان بن ثابت رضي الله
عنه بينهما حيث قال : بكت عيني وحق لها بكاها : وما يغني البكاء ولا العويل : كذا انشده ابن الانباري معزوا اليه وقال
ابن عصفور ينقاس هذا البناء فيما تفرق اجزاوه نحو الدقاق والحطام والجذاذ وبفعيل بفتح الفاء وياء زائدة قبل اللام
الاصوات وضروب السير فالاصوات كالزئير لصوت الاسد والنئيم لصوت فرخ البوم ومنه قول القائل : فنسمع منا نئيم
الحمام : ونسمع منه زئير الاسد : والسير نحو الذميل قال في الصحاح الذميل ضرب من سير الابل قال ابو عبيد اذا ارتفع السير
عن العنق قليلا فهو البريد فاذا ارتفع عن ذلك قليلا فهو الذميل ثم الرسيم وبفعلان بفتح الفاء والعين مع زيادة الالف
والنون في اخره ما فيه تقلب واضطراب كالنزوان والجولان والخفقان اشار والجر كر عينه الى ما في مدلوله من
الحركة والاضطراب لذا لم يعلوا نحو الجولان لئلا يفوت الغرض بالاعلال وبفعل بفتح العين الفاء والاعراض كالشلل
والعرج والحول والعمى وبفعلة بضم الفاء وسكون العين الالوان نحو ادم ادمة وسمر سمرة وخضر خضرة والمقيس في المتعدي
من فعل بفتحتين مطلقا اي فهم عملا بالفهم نحو اكل ولا نحو ضرب ومن فعل بكسر العين المفهوم عملا بالفهم نحو شرب
فعل بفتح الفاء وسكون العين فتقول اكل اكلا وضرب ضربا وشرب شربا ولقم لقما ولحس لحسا هذا قول سيبويه و
الاخفش يخالفه وفي المسئلة ثلاثة اقوال احدها فعل المذكور قياس في المتعدي من الفعلين المذكورين فيما لم يسمع خلافه
وهو قول سيبويه والجمهور وهو الصحيح الثاني ان القياس جائز وان سمع غيره وهو قول الفرا بحسب ظاهر كلامه والثالث
لا ينقاس فلا يتكلم في شيء منه الا بالسماع والمقيس في اللازم من فعل بكسر العين فعل بفتح الفاء والعين نحو فرح فرحا و
جوي جوى وشللت يا رجل شللا ويستثنى من ذلك ما دل على لون فقياسه فعلة كسمرة ومن فعل بفتح العين وهذا
معطوف على قوله من فعل فيكون لازما ايضا فعول بضم الفاء والعين نحو دخل دخولا وخرج خروجا وجلس جلوسا وقعد
قعودا وفيه المذاهب الثلاثة المتقدمة ما لم يغلب فيه فعالة بضم الفاء نحو دعابة او فعال بضمها ايضا نحو صراخ او فعال
بكسر الفاء نحو صياح او فعيل كذميل او فعلان بفتح الفاء والعين نحو جفان فيندر فيه فعول المذكور وهو المضموم الفاء

وقال ابن الحاج المفعول فى هذه المواضع مرفوض او قليل ويدل على المرة من الحدث الذى يدل عليه الفعل بفعلة بفتح الفاء
وسكون العين نحو جلسة وضربة وهو عند النحويين مقيس فى الثلاثى التام المتصرف وفى البسيط ليس قياسا فلا يجوز
فهمه وعلى الصيغة بفعلة بكسر الفاء وسكون العين نحو هو حسن الجلسة والقعدة ومنه مات ميتة سوء مالم
يصغ المصدر عليهما نحو رحمة ونشدة فيكون الحكم حينئذ القرائن اللفظية نحو رحمة واحدة ونشدة او القرائن الحالية
ولا تخفى ويضع من قول المصنف والصيغ بمثناة تحتية فصاد مهملة فغين معجمة مبنى للمفعول من الصوغ ويرشد
اليه قوله فيما بعد ذلك يصاغ المصدر وفى بعض النسخ تضع بمثناة فوقية فضاد معجمة فعين مهملة من الوضع مبنى
للفاعل مسند الى ضمير يعود الى العرب وفى نسخة يوضع وكانه اصلاح وشذ نحو اتيانة ولقاءة والقياس اتية و
لقية وهو جائز ايضا مصادر غير الثلاثى اى غير الثلاثى المجرد وغير الثلاثى بهذا القيد
ثلاثة اشياء الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والرباعى المزيد فيه وكل ذلك نتكلم عليه فى هذا الباب يصاغ المصدر
من كل ماض اوله فى الاصل همزة وصل كانطلق واستخرج بكسر ثالثه وزيادة الف قبل اخره فتقول انطلق انطلاقا
واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا فان قلت يرد نحو اطير واطاير فان مصدره ليس كذلك مع انه ماض اوله
همزة وصل قلت همزة الوصل فى هذين الفعلين عارضة لا اصلية وذلك ان اصل اطير تطير ثم ادغمت تاء التفعل
بعد قلبها طاء فى الطاء التى بعدها وانما يمكن ادغامها بعد تسكينها وهو ملزوم للاتيان بهمزة الوصل ليتوصل
بها الى النطق بالساكن المبدوء به وكذا القول فى نظائره ومراد المصنف بهمزة الوصل ما كانت ثابتة بحسب الاصل
لا المجتلبة لامر عرض لكلمة معينة بحسب وضعها الاصلى عن تلك الهمزة واطلاق الهمزة وارادة ما هى فيه غير عارضة
لا يضر وقد افصحنا عن مراده بما قيدناه ولو اتى به لكان اوضح للمقصود ومن كل ماض اوله تاء للمطاوعة نحو تكسر
مطاوع كسر وتباعد مطاوع باعد او شبهها نحو تكبر بمعنى استكبر ونحو تجاهل اى اظهر الجهل وليس به فلا مطاوعة
فى شئ منهما والتاء شبيهة بتاء المطاوعة وليست بها بضم ما قبل اخره ان صح ذلك الاخر كما مثلنا به فتقول تكبر تكبرا
وتجاهل تجاهلا والا يصح الاخر ابدل الضم الكسر نحو تلقى تلقيا وترامى ترا ميا ويصاغ المصدر من افعل على افعال نحو اكرم اكراما
واعطى اعطاء فهذا امر مطرد لا يتغير قال بعض الفضلاء وقول الميدانى يقال اكرمته كرامة على حذف الهمزة من الاول و
ابدال الهاء منها كما قالوا اقمته اقامة خطأ لان الحذف والتعويض فى الاقامة للمقتضى الاعلالى ولا مقتضى فى الكرامة
ايضا لو كان الامر كما قال لكان القياس ان يقال كرامة بكسر الكاف لوجهين احدهما ان الاصل فى الساكن اذا حرك ان يحرك
بالكسر والثانى انه ينبغى ان يكسر لتكون الكسرة دالة على الهمزة المحذوفة اذا كانت مكسورة فلما لم نكسر الكاف دل على انه
ليس مما يقول فى شئ وكذا ايراده ايضا فعالا فى مصدر افعل وتمثيلهم بقولهم انبت بناتا وهم مردود لان النبات ليس بمصدر
انبت والحق ان الفعل قد يقرن به غير مصدره مما يلاقيه فى الاشتقاق نحو اكرمته كرامة وكقوله تعالى والله انبتكم من الارض
نباتا وقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا وبما لا يلاقيه فيه مما هو بمعناه كقولك قعدت جلوسا وجئت مشيا فقد
ثبت ان المقارنة لا تدل على كون المصدر لذلك الفعل وبه اغلط الميدانى فى المقارنة ومن فعل بتشديد العين على
تفعيل نحو كرمته تكريما وقد يشركه تفعلة بكسر العين نحو ذكره تذكرة وحلل اليمين تحلة قال الله تعالى الا تذكرة لمن يخشى
فهذا مصدر ذكر لا تذكر بدليل انه مفعول لاجله لانزلنا وقال تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم وقالوا جربته
تجربا وتجربة ويغنى تفعلة عنه اى عن تفعيل غالبا فيما لامه همزة نحو جزأ تجزئة قال الشارح واشار بقوله
غالبا الى انه قد يجئ على تفعيل حكى سيبويه تنبيا وحكى غيره تخطيا وتهنيا وعن ابى زيد ان التفعيل فى غير المهموز اكثر

قلت مقتضى قوله يغنى عنه فيما لامه همزة انه لم يوجد التفعيل في ذى الهمزة ومقتضى قوله غالبا وجدان التفعيل في ذلك مقلوبا
وبينهما تناف وهذا من باب التركيز لا من باب الاغناء ويغنى تفعلة عن تفعيل وجوبا في المعتل نحو زكاة تزكية وحياه
تحية وزعم المازنى انه يجوز في مثل الادغام وتركه قلت وفي المفصل ان التاء في اقامة وتعزية عوض من العين يعنى
في اقامة ومن اللام يعنى في تعزية فيكون وزن تعزية على قوله تفعية لا تفعلة وكانه راى ان حذف الطرف اولى وان كان
اصليا من حذف الوسط وان كان زيدا واما اقامة فكلاهما لا تطرف فيه فتعين حذف الزائد لزيادته وقربه من الطرف
ولكنه جعل المحذوف العين وهو قول ابى الحسن وليس بالوجه وسال ابن الحاجب لاى شى لم يكن حذف التاء في باب تعزية
جائزا في الاضافة كما جاز في باب اقامة واجاب بما معناه ان الحذف في باب اقامة لموجب اوجبه وهو موجب الاعلال ثم بعد
الحذف جاء التعويض واما الحذف في باب تعزية فانه كان الامر التخفيف وليس بواجب ان تحذف الياء اذا اجتمعت مثلها فلما
كان اجتماع اليائين لا يوجب حذفا وانما اغتفر ليعوضوا كان التعويض مقصودا قبل الحذف فتنزل التاء بمنزلة المحذوف الذى
هو عوض منه بخلاف التاء في اقامة فانها جىء بها بعد ثبوت الحذف لغيرها فلم تتنزل منزلة المحذوف واجاب بجواب اخر وهو انا
لا نسلم ان التاء في تعزية للتعويض بل التفعيل والتفعلة مصدرا فعل كالتكريم والتكرمة والتجريب والتجربة والتزم الثانى
في المعتل لانه اخف قال والاولى ان تكون التعزية تفعلة من اول الامر لا انه تفعيل ثم حذفت اللام وعوضت التاء فانه
تعسف من غير ضرورة قلت يا للعجب من الشيخ رحمه الله يعترف بان هذا تعسف لا ضرورة تدعو اليه ثم يرتكبه في تصريفه
قال في الشافية والتزموا الحذف والتعويض في نحو اجارة واستجارة وتعزية فتامله ومجئ التفعيل في قول الشاعر فهى
تنزى دلوها تنزيا من الضرورات وبعده كما تنزى شهلة صبيا وتنزى معناه تحرك والشهلة المراة العاقلة وهو
من الاوصاف الخاصة بالنسيان فان قلت هل من ذلك قول الاخر حتى التقوها بالسلام والتحى قلت لا يتعين لجواز ان
يكون التحى جمع تحية كتمر وتمرة ومصدر فاعل نحو خاصم وقاتل مفاعلة وفعالا تقول خاصمته مخاصمة وخصاما وقاتله
مقاتلة وقتالا والمطرد دائما عند سيبويه المفاعلة فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالسه مجالسة ولم
يقولوا جلاسا وندر الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر ويامن استثقالا للكسرة على الياء كما ندر في الجمع فعال فيما فاؤه نحو
يعاد ويقاظ ومصدر فعلل نحو دحرج والملحق به نحو جلبب وشملل بزيادة هاء التانيث في اخره فتقول دحرجه وجلببه
وشمللة وبكسر اوله وزيادة الف قبل اخره نحو سرهفت الصبى سرهافا وسرعفته سرعافا وكلاهما بمعنى احسنت
غذاوه وظاهر كلام المصنف ان هذا الوزن مقيس في ذلك كالذى قبله وليس كذلك لم يقولوا دحراجا ولم يسمع في الملحق
بفعلل الا في مصدر حوقل اذا اسن قالوا فيه حيقالا وفتح اول هذا اى فعلال ان كان كالزلزال اى مضاعفا جائز
فيقال زلزلته زلزالا وزلزالا بكسر اوله وفتحه وصلصل صلصالا كذلك بالكسر والفتح والغالب ان يراد به حينئذ
اسم الفاعل نحو الصلصال بمعنى المصلصل والوسواس بمعنى الموسوس وربما ورد كذلك اى بكسر اوله وزيادة الف قبل
اخره مصدر فوعل مثل حوقل حيقالا وقد يقال فعل فعالا بتشديد العين فيهما وكسر الفاء في الثانى نحو وكذبوا
باياتنا كذابا وفاعل فيعالا نحو قاتلته قيتالا وضاربه ضيرابا كذا جاء عنهم قيل وهو لغة اهل اليمن وقالوا هذا قياس
من قال في فعل فعالا لانه اذا كسر الحرف الاول وانى بحروف الفعل انقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها فيبقى
لا تفعالا نيفعالا قال سيبويه في فعال كانهم حذفوا الياء التى جاء بها اولئك في قيتال ونحوها يريد ان فعالا مخفف من
فيعال بحذف الياء وتفعل تفعالا نحو تحمل تحمالا وفي العباب تقرب تقرابا ومثله التكلام والتملاق والتحمال بحاء
مهملة انتهى وافعلل فعليلة كاقشعر قشعريرة واطمان طمانينة وظاهر كلام سيبويه ان الطمانينة والقشعريرة اسمان

وضعا

وشعا موضع المصدر لا يصدران بل هما كالنبات في قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وفعلل فعللى مقصورا نحو قهقر
قهقرى اى رجع على قفاه وفعللاء ممدودا نحو قرفص قرفصاء وبلده فعّال بكسر الفاء وتشديد العين غير مصدر
كحنّاء وقثّاء ما لم يبدل اول عينيه ياء نحو دينار وقيراط واصلهما دنّار وقرّاط بدليل دنانير وقراريط والتخفيف ان
فعّالا مصدرا قليل ككذّاب وكذا غير مصدر بشرط ان تبدل عينه الاولى ياء كدينار وغيرها نادر كقنّاء وكلام المصنف لا
يفهم منه هذا الذي ذكرناه فتامّله واندر منه فيعال بكسر الفاء غير مصدر كقولهم ناقة ميلاع بعين مهملة من
الملع وهو السير السريع الخفيف وقد يغني في التكثير عن التفعيل التفعال بفتح التاء واسكان الفاء قالوا التّرداد والتّجوال
والتقتال والتسيار والتلعاب للمبالغة والتكثير في الرد والجولان والقتل والسير واللعب ومذهب البصريين انه
مصدر فعل المخفف وانه جيء به كذلك للتكثير كما تضعف عين الفعل كذلك وقال الفرّا وجماعة من الكوفيين هو
مصدر الفعل المضعف العين وهو ظاهر كلام المصنف وفي بعض شروح الشافية وعند الكوفيين ان التفعال من مصادر
فعّل يعني المضعف وهو حسن لكونه للتكثير والمبالغة والباب لذلك ولكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات وكونه
نظيرا له باعتبار الزوائد وموافقها ولولا ورود التفعيل اكثر منه لكان في كونه مصدر الباب اقيس لاشتماله على الف المصدر
كالافعال والفعال والانفعال وغير ذلك وكلام سيبويه يحتمل ما ذكرنا ففي الكتاب باب ما يكثر المصدر فيه من فعلت فتلحقه
الزوائد وتبنيه بناء اخر كما انك اذا قلت فعّلت كثّرت الفعل وذلك كقولك في الهدر التهدار وفي اللعب التلعاب
ثم سئل هذا الشارح بان قال فالقياس ان يكون اوله مكسورا كالافتعال واجاب بانه طابق التفعيل في كونه مفتوحا لكونه
قليلا اذ القليل بالنسبة الى التكثير فرع له ثم سال اقياسي هو ام سماعي واجاب بان بعضهم نص على قياسيته وقد سئل
الزمخشري عن هذا فقال كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا قال ولا يبعد ان يقال هو سماعي ولا يلزم من كثرته قياسيته
واني لم اسمع مثل تخراج وتحسان وتحماد واعلم ان التفعال بكسر التاء ليس بمصدر كالتبيان والتلقا ولكنه بمنزلة اسم
المصدر قال سيبويه وقد ذكر التفعال واما التبيان فليس على شيء من الحقيقة لحقته الزيادة ولكنه بني هذا البناء فلحقته
الزيادة كما لحقت الرمان وهي من الثلاثة وليس من باب التقتال لو كان اصلها من ذلك فتحوا التاء انما هي من تبيّنت كالغارات
من اغرت والنبات من انبت ونظيره التلقاء او الفعّيلى بكسر الفاء وتشديد العين فياء واخره الف مقصورة نحو
الخصيصى والدليلى والهزيمى اى الكثير من الخصوصية والدلالة والهزيمة وهذه ليست من فعل المضعف كما يعطيه ظاهر كلام
المصنف بل هي من فعل المخفف قد كرر ذلك في هذا المحل غير سديد وتغني الفعّيلى ايضا وهو غير الوزن قبله يليه عن التفاعل
نحو كان بينهم رميا كثيرا اي ترام كثير وترام تفاعل الا انهم اعلوه بقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فصل
في الكلام على لحوق تاء التانيث لبعض المصادر وصيغ اسم المفعول للمصدر والزمان والمكان تلزم تاء التانيث الافعال
والاستفعال معتلي العين عوضا عن المحذوف نحو اقام اقامة واستقام استقامة اصلهما اقواما واستقواما اعلت الواو
بنقل حركتها الى القاف وقلبها الفا اجتمع ساكنان فحذفت احدى الالفين واتي بالتاء عوضا عن المحذوف كذا قال الشارح وغيره
قلت اي داع الى قلب الواو الفا مع فقد شرط القلب وهو ان لا يكون بعدها الف ولعله يقال لما نقلت الحركة سكنت الواو فالتقى
ساكنان وقد علمت مما تقدم ان المحذوف عند سيبويه الف الافعال والاستفعال وهو مذهب الخليل لانه زائد وان المحذوف
عند الاخفش عين الكلمة لان قياس اجتماع الساكنين ان يحذف الاول وربما خلوا منها نحو اريته اراء وقال تعالى واقام الصلوة
وقالوا استفاه الرجل استفاها اى كثر اكله نعم قلة ومذهب الفراء جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة ليكون المضاف
اليه سادا مسد التاء كما في الاية وعند سيبويه الجواز مطلق اثابة وتوهم استفاه استفاها واريته اراء يشهد له وتلحق التاء

مانراسلة الباب وحقه ان يقول القياسية اذ لا يجوز كلته كلا ما بل بكلمة المجردة منها اى من التاء دالة على المرة نحو اخرج اخراجة
وانطلق انطلاقة واما غير المجردة من التاء كالمقاتلة فيدل على المرة فيه بالقرينة لا بالتاء كما تقدم ويصاغ مثل اسم المفعول لكل منها
دالا على حدثه او زمانه او مكانه فيقال ابجبني مكرم زيد اى اكرامه او زمان اكرامه وتقول مكة مدخل العارفين وشوال مخرج الحاج
وذو الحجة مدخل الناس الى مكة وفى التنزيل وان الى ربك المنتهى اى الانتهاء فهو مصدر كالمصير فى والى الله المصير وفيه ومن
منزقناهم كل ممزق اى تمزيق وقرئ ومن يهن الله فما له من مكرم بفتح الراء اى اكرام وفى نسخة البهاء الرقى وهو اخر اصحاب
المصنف وعلى نسخته خطه رحمه الله ما سنكتبه بالحمرة وهو **فصل** يجئ المصدر على زنة اسم المفعول فى
الثلاثى قليلا كالمرفوع والموضوع بمعنى الرفع والوضع والمجلود والمفتون والمكذوب والمعقول بمعنى الجلد والكذب والفتنة و
العقل وهذا قول الاخفش والفراء دون سيبويه وفى غيره كثيرا كالمكرم والمدخل والمخرج بمعنى الادخال والاكرام والاخراج
كما تقدم وربما جاء فى الثلاثى بمعنى اسم الفاعل كقولهم قم قائما اى قياما ومنه قوله كفى بالنأى من اسماء كاف اى كفاية ومنه
ايضا الكاذبة بمعنى الكذب والباقية بمعنى البقا قال تعالى فهل ترى لهم من باقية اى بقا والدالة بمعنى الدلالة والعافية بمعنى العفو
باب ما زيدت الميم فى اوله لغير ما تقدم تخرج بذلك نحو مقاومة ومضاربة ونحو مرفوع وموضوع
من المصادر ونحو مضروب من الصفات والمصادر واسماء الزمان واسماء المكان وفى نسخة لغير ما تقدم مما ليس بصفة
لتخرج نحو فلان شاهد مقنع بفتح الميم اى يقنع به ونحو مدعس ومغشم من الصفات المشبهة كذا قيل وفيه نظر يصاغ من
الفعل الثلاثى المتصرف مفعل بفتح الميم فتفتح عينه مرادا به المصدر او الزمان او المكان ان اعتلت لامه مطلقا اى سواء صحت
فاؤه نحو مسعى ومرمى ومغزى او اعتلت كموقى ومولى او صحت ولم تكسر عين مضارعه نحو مذهب ومقتل وجاء بالتاء من المضموم
قالوا مدعاة الى الطعام ومن المفتوح نحو فى زيد مسعاة الى الخير وفى بعض الشروح المسعاة السعى الى الخير قلت وليس كذلك بل المسعاة
هو اعم بدليل قوله بمسعاته هلك الفتى او بنجاته فان كسرت عين المضارع فتحت اى عين الفعل فى المراد به المصدر نحو اين
المقر اى القرار وكسرت فى المراد به الزمان نحو اتت الناقة على مضربها اى الزمن التى فيه الضراب والمكان نحو هذه الدار مضرب
زيد اى الذى ضرب فيه وما عينه ياء فى ذلك كغيره اى كالصحيح فيقال من بات يبيت وقال يقيل مبات ومقال فى المصدر
ومبيت ومقيل فى غيره فان قلت يرد على هذا قوله تعالى وجعلنا النهار معاشا فانه ليس المراد جعل النهار نفس العيش وانما المراد
جعله زمان عيش فكان مقتضى ما قررتموه ان يكون معيشا كالمقيل اذا اريد به زمن القيلولة قلت هو مصدر وثم مضاف محذوف
اى زمان معاش اى عيش او مخير فيه بين عين المفعل وكسرها قال صاحب العباب يقال فيه معابة ومعاب اى عيب ويقال موضع
عيب قال ابا الرجل الذى قد عبتموه وما فيه لعياب معاب لان المعاب فى ذوات الثلاثة نحو كالمكيل اذا اريد به الاسم
مكسور والمصدر مفتوح ولو فتحهما او كسرهما فى الاسم والمصدر جميعا لجاز لان العرب تقول المسار والمسير والمعاش والمعيش و
المعاب والمعيب انتهى بحروفه او مقصور على السماع وهو الاولى فلا يقال فى معاش معيش قياسا على المحيض ولا فى المحيض محاض
قياسا على المعاش قال سيبويه رحمه الله وقد ذكر المحيض ما نصه جاؤا بالمصدر على مفعل كما قال تعالى الى الله مرجعكم اى
رجوعكم وليس هذا بمطرد انما ينتهى من ذلك الى المسموع انتهى فجعل المحيض من المعتل كالمرجع فى الصحيح واخوات المرجع فى
الصحيح لها قياس يرجع اليه فكذا اخوات المحيض وكذا مقتضى كلام صاحب الصحاح فانه قال بعت الشئ ابيعه بيعا ومبيعا
وهو شاذ وانما القياس مباعا والتزم غير طيئ من العرب الكسر مطلقا فى المصوغ مما صحت فاؤه واوا نحو وعد ووجل لامه وو
فتقول فى الموعد والموجل فى المصدر والزمان والمكان ولذلك قال مطلقا وكان حقه ان يقول ولم تفتح عين مضارعه
متحرك الواو نحو يود فان الفتح واجب عند الجميع فتقول المودة بالفتح اتفاقا فان سكنت الواو نحو يوجل فاكثر العرب يكسر نحو موجل

وبعضهم

وبعضهم يفتح قال الخضراوي وذلك في المصدر واما الزمان والمكان فبالكسر قال بعض الشارحين في نحو يود اجمعوا على الفتح
في المفعل فيقال مود د قلت لا وجه لفك الادغام وقد حكموا بشذوذ محبب وقال الله سبحانه الى ربك المستقر ولا فرق
بين وجوب الادغام بين واوي الفاء وغيره وشذ في جميع ذلك بكسر وكان القياس الفتح مشرق ومغرب ومرفق ومنبت
ومسجد وهو البيت المبني للعبادة سجد فيه اولم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير ومجزر ومسقط
ومظنة بظاء المشالة بخلاف علق مظنة فيما سيأتي فهذه الالفاظ من مشرق الى مظنة قياسها الفتح لضم عين المضارع و
اجاز الفراء وغيره الفتح فيها على القياس وحملا على ما سمع وهو مسجد كذا في بعض الشروح قلت وليس كما زعم ولو صح ما قاله في
المسجد لفسد قول المصنف ومسجد اذ عده فيما جاء بالكسر لا غير بدليل قوله بعد وبه مع الفتح كذا وكذا ومرجع ومعرفة و
مغفرة ومعذرة وماوية ومعصية وقياس هذه اللفظة وما قبلها الفتح لكسر عين المضارع مع اعتلال المعتل منها ومثلها
محمية حقها الفتح لكسرة ومرزية ومكبرة ولام الكلمة الاولى همزة ومضارعها جميعا مفتوح العين فقياسهما الفتح لا سيما
وقد ذكر غير المصنف في المضموم عين المضارع ان شذوذ الكسر انما هو في المقصود به الوضع واما المصادر فانها تفتح وتأ
ذاته ارزاة ورزاة ومرزئة اصبت منه خيرا ومحمية وقد سبق ذكرناها ايا ها مع نظيرها وبه مع الفتح سفر في محشر
منسك محل اي منزل وانما فسره لان المحل يراد به وقت حلول الاجل نحو قولك هذا الشهر محل الدين اي زمان حلوله وليس
فيه الا الكسر واما المراد به المنزل فقد سمع فيه الفتح والكسر فوجب التقييد وهذه الالفاظ جاء فيها الكسر مع الفتح الذي هو
القياس لضم عين المضارع مجمع وهذا من المفتوح عين مضارعه وسيأتي ذكر الباقي من ذلك مناص وهذا من المضموم
عين مضارعه يقال ناص عن قرنه ينوص نوصا ومناصا فر وراغ وفي التنزيل ولات حين مناص اي ليس الوقت وقت
تأخر وفرار وفي نسخة منيص وهو احسن لان المحكي لشذوذه مذمة من الذمام اي الحرمة يقال لي من فلان ذمام اي حرمة و
انما قيده بذلك احترازا من المذمة في قولهم البخل مذمة اي مما يذم عليه فهو بالفتح لا غير مدب النمل بالدال المهملة بخلاف
التي قبلها فانها بالذال المعجمة وفي مضارع دب الكسر على القياس والضم على غير القياس ماوى الابل وهذه الكلمة مع ما بعدها
الى قوله مضربة السيف ما خلا معتبة على مكسورة عين المضارع واما معتبه ففي مضارعه الضم والكسر يقال عتب عليه
يعتب بالضم والكسر اي وجد عليه عتبا ومعتبا والاسم المعتبة فتحا وكسرا معجز معجزة مظلة مضلة من الضلال واما من الظل
اذا اردت ما يظل به على شيء من انسان او غيره مظلة بكسر الميم وفتح الظاء مثل مكنسة مزلة معتبة مضربة السيف موضع
موجل موقفة الطائر محمدة محسبة مضنة اي نفيس يضن به اي يبخل فان الشيء قد يكون نفيسا ولا يبخل به وعين
المضارع من هنا الى موضع مفتوحة وجاء في مضارع حسبة الكسر مشذوذا والفتح قياسا وجاء في لغة ضننت بالفتح اضن بالكسر
وبالتثليث اي الفتح والكسر والضم مهلك ومهلكة اي مفازة مقدرة مصدر يقال ما لي على هذا الشيء مقدرة اي قدرة واما
القدر الذي يذكر مع القضاء فبالفتح لا غير مادبة حاجة يقال ادب بالكسر يادب بالفتح ادبا بوزن علما وادبة بوزن شدة
وادبا بوزن طلبا ومادبة مثلثة مقبرة مشرقة بالشين المعجمة والقاف موضع القعود في الشمس ومثلها الشرفة والتراق
من رعد ولا ادري لم ساق المصنف هذه الامثلة خالية من واو العطف مع ان مثله شاذ ولم يفعل كما فعل في امثلة
القسم الاول حيث عطف بعضها على بعض بالواو ولم يجئ مفعل بضم العين سوى مهلك بالاصول ومكرم وما لك
بمعنى الرسالة قال ابلغ النعمان عني مالكا انه قد طال حبسي وانتظاري ومسير وقرئ في الشواذ فنظرة الى ميسره بالاضافة
وخرجن على ان الاصل مفعلة وقد سمعن لذلك فحذفت التاء ولم يثبت سيبويه مفعلا وانما اثبته بعض
بعض الكوفيين فصل في صوغ ذي الميم للدلالة غيرها مما لم يتقدم ذكره يصاغ من الثلاثي اللفظ كما

وسبع او الاصل كقثاة وفي لسبب كثرته اى كثرة مسماه او محلها اى محل الكثرة مفعلة بفتح الميم والعين مع ختم الكلمة بهاء
التانيث فمثالها لسبب الكثرة الولد مجبنة مبخلة ولمحل الكثرة المأسدة ومسبعة ومقثأة ومفعاة والعامة يحملون المقثأة
على منبت القثاء وغيره كالبطيخ ويحرفون اللفظ فيكسرون الميم ويأتون بالف مكان الهمزة المفتوحة ولا يراعون معنى الكثرة ومعنى
كون الولد مجبنة انه يحمل على كثرة الجبن عن الدخول في الحرب قال لقد زاد الحياة الى حبا : بناتي انهن من
الضعاف : احاذر ان يرين البؤس بعدي : وان يشربن رنقا غير صاف : واختلف كيف تبنى مفعلة من حية فقال سيبويه
ارض محياة اذا كثر فيها الحيات لان عينها عنده ياء وزعم بعضهم انها واو وقال صاحب العين ارض محواة قيل والحق
قول سيبويه ومصنف كتاب العين مجهول وقد يقال في المحل مفعلة ومفعل بفتح الميم فيهما وضم العين في الاول وفتحها في
الثاني حكى ابو عبيد في الغريب المصنف عن خلف الاحمر مزبلة ومسلحة بالضم والفتح معا ومثال مفعل بفتح الميم والعين مطبخ
لمحل الطبخ ومرفق لبيت الخلاء ومزبل للمزبلة وافعل فهو مفعل نحو اعشب المكان فهو معشب وابقل فهو مبقل ونحو مثعلبة
ومعقربة ومعقرة نادرا اما مثعلبة ومعقربة اى ذات ثعالب ذات عقارب فكلاهما بضم الميم وكسر ما قبل الاخر عند ابي زيد
فهما على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي وحكاية امام الجماعة ابي بشر سيبويه بضم الميم وفتح ما قبل الاخر فينبغي ان يقرا بالفتح
فان سيبويه اثبت من غيره وان كان ابو زيد استاده لان سيبويه احذق واما معقرة بفتح الميم ولا تاء فيه ففي الصحاح
ومكان معقرب بكسر الراء مكان ذو عقارب وكذلك ارض معقربة وبعضهم يقول معقرة لانه رد العقرب الى ثلاثة احرف
ثم بنى عليها وذلك لما سبق من ان الباء في عقرب للالحاق وصدغ معقرب اى معطوف وقال قبل ذلك اصل العقرب عقر والباقية
للالحاق هذا اخر قوله في الموضعين فجعل الباء زائدة للالحاق بجعفر وما كان الحامل له على ذلك الا قولهم معقرة قلت وهذا
لا ينبغي ان يكون حاملا لانه بتقدير ان يثبت ان العرب اطلقت المعقرة على الارض ذات العقارب فلا نسلم ان هذا اللفظ ماخوذ
من لفظ العقرب ولم لا يجوز ان يكون ماخوذا من لفظ العقر المراد به الجرح لانه كثيرا ما ينشأ عن لسع العقارب فالمعقرة
على هذا هي الارض ذات العقر الذي يكون من العقارب فتامل على ان الحرف الذي يؤتى به للالحاق اذا لم يكن مكررا فلا يكون
الا من حروف الزيادة وليست الباء منها ويصاغ لالة الفعل الثلاثي مثال مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو مخيط ومفتح وهو
عند الخليل مقصور من مفعال وليس القصر قياسيا او مفعال بكسر الميم وزيادة الالف قبل اللام نحو مفتاح ومخياط ومصباح ومقراض
او مفعلة بكسر الميم وفتح العين وهاء تانيث اخر الكلمة نحو مكسحة ومراة ومسلة او فعال بكسر الميم وزيادة الف بين العين واللام
نحو لحاف ولا يطرد وشذ بالضم مسعط بضم الاول والثالث وكان القياس كسر الاول وفتح الثالث ومنخل ومدهن كالاناء
ومدق لما يدق به وسمع فيه مدق ومدقة بكسر الميم وفتح الثالث فيهما مع اختتامه بهاء تانيث في اللفظ الثاني و
بتجريده عنها في اللفظ الاول ومكحلة ومحرضة وهي اناء الاشنان وفي الصحاح المحرضة بكسر الميم وفتح الراء قال الجاربردي في
شرح الشافية وذكر في شرح الهادي انه المشهور ومنصل وسمع ايضا بفتح الصاد مع ضم الميم ولم يحقق صحته قال
الشارح وهذه الكلمات جاءت بضم اولها وثالثها وكان قياسها كسر الاول وفتح الثالث ولكنهم لم يذهبوا بها مذهب
ما صيغ من الفعل ولكنهم جعلوها اسماء لهذه الاوعية كذا قال سيبويه يعني ان الجاري على الفعل ليس مختصا بالة مخصوصة
فلا يقال مدهن الا للالة التي جعلت للدهن ولو وضعت الدهن في اناء غيرها لم يسم مدهنا وكذلك المكحلة وغيرها
بخلاف ما تقدم مثل المكسحة باب اسماء الافعال والاصوات اسماء الافعال الفاظ تقوم مقامها
اى مقام الافعال غير متصرفة تصرفها اى تصرف الافعال فلا تتصرف في لفظها ولا في معمولها بل يبقى لفظها ابدا بحاله وتبقى
معمولاتها بغير فصل ولا تتاخر عنه ولا تتصرف تصرف الاسماء فلا تثنى ولا تجمع ولا تكون مبتدا ولا فاعلا ولا نحو ذلك واما قول

ذهي

عل

زهير ؞ ولانت انجح من اسامة اذ ؞ دعيت نزال ولج فى الذعر ؞ فن الاسناد اللفظى الحق عن مطرد لدخول حروف المعانى العاملة
الافعال والفساد جاء من جهة الجنس حيث قال الفاظ ولو قال اسماء لم يرد ذلك واعلم ان الكوفيين ذهبوا الى ان هذه الالفاظ
المذكورة فى هذا الباب افعال لدلالتها على الحدث والزمان ومذهب جمهور البصريين انها اسماء وان مسماها الفاظ افعال
لا احداث وازمنها لكن ليس المراد مجرد الفاظ الافعال بل المراد الفاظها من حيث هى دالة على المعانى الموضوعة هى لها مثلا
امين سمى به الفعل الذى استجب لا من حيث كونه لفظا من الالفاظ بل من حيث كونه لفظا دالا على طلب الاستجابة كوضع سائر الاسماء
لمدلولاتها قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وتحقيق ذلك ان كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان او فعلا او حرفا فله اسم علم هو
نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم او الفعل او الحرف تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن
حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد
اتفق لبعض الافعال ان وضع لها اسماء اخر غير الفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال
فامين لفظ موضوع بازاء لفظ استجب وما يرادفه من صيغ طلب الاستجابة لكن لا يطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الامثلة
المذكورة بل ليقصد به استجب الدال على طلب الاستجابة حتى يكون امين مع انه اسم لاستجب كلاما تاما بخلاف استجب الذى هو اسم
لاستجب الذى هو امر وقد اسلفنا ذلك فى اوائل هذا الشرح قلت وفى شرح الحاجبية للرضى وما قال بعضهم من ان صه مثلا اسم للفظ
اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه ليس بشىء اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاسكت وامتنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدى هذا المعنى لصح فعلنا ان المقصود
منه المعنى لا اللفظ ثم قال التفتازانى ولما كانت اسمية اسماء الافعال مبنية على هذا التدقيق ذهب بعض النحاة الى انها اسماء
للمصادر السادة مسد الافعال ولم يجعلها اسماء للافعال ومفيدة لمعانيها تقصيرا للمسافة ولهذا قال الزجاج ان امين حرف
موضوع موضع الاستجابة كما ان صه موضوع موضع السكوت الا انهم احتاجوا الى فرق بينها وبين المصادر المنصوبة السادة
مسد الافعال سيما التى لا افعال لها ولا تصرف فيها حيث بنيت هذه واعربت هذه انتهى كلامه قلت وهذا مما يؤيد قول
المصنف فى اول الكتاب والاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها ومثل النظير بالسكوت بالنسبة الى صه فقال ان لفظ
صه اسم مع انه لا يسند ما لمعناها الى نفسه لكنه يسند الى نظيره وهو السكوت حيث يقول السكوت حسن وقد اسلفنا ما فيه
من المناقشة وحكمها غالبا فى التعدى واللزوم والاظهار والاضمار حكم الافعال الموافقة لها معنى نحو دراك وتراك ورويد
فهذه موافقة لادرك واترك وامهل فى التعدى ونحو صه وهيهات فانهما موافقان لاسكت وبعد فى اللزوم واحترز بقوله
غالبا من امين فانها لم يحفظ لها مفعول وفعلها متعد وحكمها ايضا فى اظهار فاعلها او اضماره حكم الافعال الموافقة لها فيجوز
الوجهان فى نحو هيهات فتقول هيهات زيد فيكون الفاعل مظهرا وزيد هيهات فيكون الفاعل مضمرا كبعد زيد وزيد بعد
ويجب الاضمار فى نحو صه كما يجب فى نحو اسكت ويحتمل ان يريد المصنف بقوله والاظهار والاضمار ان اسماء الافعال تعمل
مظهرة اى ملفوظا بها ومضمرة اى محذوفة كما تعمل الافعال فان قيل هذا مخالف لما نص الجماعة عليه من ان اسماء الافعال لا
تعمل مضمرة قلنا قد نص المصنف فى غير هذا الموضع على جواز اعمال اسم الفعل مضمرا ونسبه الى سيبويه فلا مانع من حمل كلامه
هنا على ذلك ولا علامة للمضمر المرتفع بها اى لا يبرز الضمير المرتفع بها بل تستكن مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد
للاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وبروزه مع شبهها فى عدم التصرف دليل فعليته نحو هلم فان بنى تميم
يبرزون معها ضمير المخاطب فيقولون هلما وهلموا وهلمن فيحكم بانها عندهم فعل وقد مر التنبيه فى اول الكتاب على ان ابا على
الفارسى يخالف فى ان اتصال ضمير الرفع البارز بالكلمة دليل على فعليتها كما ذكره والزمها اى اسماء الافعال او امر كصه ومه

اللزوم

وابه وبله وهو كثير وقد يدل على حدث ماض نحو هيهات اى بعد وشتان اى افترق او حاضر نحو اف اى اتضجر واوه اى اتوجع
وقد يتضمن معنى نفى انشد فى العباب على الخنوت وهو الابلة قوله اولن يا خنوت اسرا بلام فى يوم نحس ذى عجاج مظلام ما كان
الا كاصطفاق الاقدام حتى انتناهم فقالوا مهيام اى ما بقى شئ فان قلت يجوز ان يكون اسم فعل النفى او نفى فيكون الفعل
مثبتا قلت لا يخرجه ذلك عن ان يكون متضمنا لمعنى النفى اذ كل من نقد وقنى بمعنى لم يبق منه شئ او نفى نحو وراك بمعنى تاخر
وهو متضمن لمعنى النهى اى لا تتقدم قال الشارح واشار سيبويه الى ان اسماء الافعال تتضمن النهى وناقشه المبرد فى ذلك بانه ما من
امر الا ويستلزم النهى عن ضده قيل ولا يخفى المصنف النهى الصناعى وانما يريد الامر الذى يقصد به التحذير نحو حذار او استفهام
كقوله عليه الصلوة والسلام لعبد الرحمن بن عوف وقد راى عليه اثر صفرة مهيم فقال تزوجت يا رسول الله قال الشارح كان
المعنى والله اعلم احدث لك شئ قلت او يكون المعنى ما حدث لك او تعجب استحسانا كقوله وا بابى انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه
الزرنب او تندم كقوله سالتانى الطلاق ان راتانى قل مالى قد جئتمانى بنكر وى كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش
عيش ضر او استعظام كقول النبى صلى الله عليه وسلم لابى طلحة بخ بخ ذلك مال رابح قال ابن دريد معنى بخ تعظيم الامر وتهويله و
تفخيمه قلت عد الرضى بخ من اسماء الاصوات لا من اسماء الافعال قال وهى كلمة تقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للمبالغة
فيقال بخ بخ فان وصلته خففته ونونته مكسور الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما وافدت اكرم الرافدات
بخ لك بخ لبحر خضم وقد يجب بعضهما لنا الثانية قال الشارح هذه زيادة فى بعض النسخ التى عليها خط المصنف ومثال ذلك لا لعا بمعنى
لا اقالة تنها الخذها بالف مقصورة وهاء بالف ممدودة والهمزة الواقعة بعدها مفتوحة مجردتين عن كاف الخطاب فتقول
ها وهاء للواحد والاثنين والجماعة مع التذكير او التانيث بلفظ الفعل ومتلوتين كاف الخطاب الحرفية كما فى ذلك متصرفة
كتصريفها بحسب المعنى فتقول هاك وهاكما وهاكم وهالد وهاكن وكذا يلحقها مع ذات الهمزة المفتوحة وتخلفه اى
تخلف كاف الخطاب همزة هاء منصرفة تصرفه اى تصرف الكاف الخطابية نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤما هاؤن قلت الاحسن ان
يقول وقد يستغنى بتصريف الهمزة تصريف الكاف عنها والا فذكر تخلفه يقتضى ان الهمزة لم تكن ثم جاءت وهذه اللغة
افصح اللغات وبها جاء التنزيل وقد تحصل مما ذكره المصنف خمس لغات وفى هذه الكلمة لغات اخر احدها هاء بهمزة
ساكنة بعد الهاء وتصرف الكلمة حينئذ تصريف دع فتقول هأ هأا هأوا هئى هأن الثانية ان تكون كذلك اى بهمزة
ساكنة بعد الهاء وتصرفها تصريف خف فتقول هاء وهاءا وهاؤا وهائى وهئن الثالثة ان يكون بعد الهاء الف
بعدها همزة وتصرف الكلمة تصريف ناد فتقول هاء هائيا هاؤا هائى هائين لكن هذه الثلاث الاخيرة افعال لا
ماضى لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهرى هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء
بالفتح قلت ما اهاء اى ما اخذ وما اهاء على ما لم يسم فاعله اى ما اعطى فان قلت لم اهمل المصنف ذكر هات فى اسماء
الافعال مع ان بعضهم نظمها فى هذا السلك وهى بمعنى اعط مقابلة لها بمعنى خذ فكان ذكرها فى هذا المحل حسنا قلت
كان المصنف لما راى ان هات يتصرف تصرف الفعل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا نقول هات هاتيا هاتوا
هاتى هاتين حكم بفعليته وان كان الجوهرى قال لا يقال منه هاتيت ولا تنهى منه فهذا لا يقدح فى الفعلية وقصاراه
ان يكون تصرفه لين تام على ان بعضهم حكى اتك تقول هات لا هاتيت وهات ان كان بك مهاتاة وما اهاتيك كما
اعاطيك فان قلت فلا وجه اذن لعده من اسماء الافعال كما صنع بعض قلت الذاهب الى هذا لا يلتزم ما قاله المصنف
من ان لحوق الضمائر المرفوعة البارزة لا يكون الا فى الافعال وقد علمناك ان فى المسئلة خلافا فالقائل بانه اسم فعل يعتذر
عن لحوق الضمائر له بقوة مشابهته للافعال لفظا فعومل معاملتها فى ذلك ويقول فى نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق

من هات

من ها التنبيه من حاشي وبسمل من بسم الله قاله الرضي ومنها الاحضر بقطع الهمزة وكسر الضاد امر من احضر يحضر او اقبل هلم الحجازية فالاول كقوله تعالى هلم شهداءكم اى احضروا والثانى نحو هلم الينا اى اقبل ويتعدى عليه اوائت قالوا هلم الثريد اواتيه وانما قيد هلم بالحجازية لانهم يلزمونها صورة واحدة ولا يعاملونها معاملة الفعل فلذلك حكم بانها عندهم اسم فعل وذلك لان تميم يقولون هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان هلممن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل تدغم في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على تلك النون المزيدة وبقي نون هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما يدغم قبل دخول التاء فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ذهب بعض النحويين الى ان هلم في اللغة التميمية اسم ايضا لكن غلب فيه جانب الفعلية قلت وهذا مبني على ان ضمائر الرفع البارزة متصل بالاسماء كما يتصل بالافعال وقدمر التنبيه عليه واستدل الذاهب الى ذلك بالتزام التميميين فتح ميمها في الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية قال بعضهم وهلم مركبة اجماعا وفي البسيط حكاية قول بالبساطة وفي كيفية التركيب خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الف ها تخفيفا او نظرا الى ان اصل لم السكون اذ الاصل قبل الادغام المم فحذفت همزة الوصل للدرج وحذفت الف ها لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الكوفيون هي مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال الشارح وقول البصريين هو الاظهر ويدل عليه انهم قد نطقوا به فقالوا ها لم قاله في البسيط قلت وحكى الرضي ان ابا علي الفارسي رد في كتاب الشعر قول الكوفيين بان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشري يجي هل ساكنة اللام بمعنى اسرع فضم الحاء عند الكوفيين وضمن معنى اسرع او اقبل فعدي بالى وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول لا اهلم مفتوحة الهمزة والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لا اهلمه يتعدى بنفسه كانك قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة او لا اوم على المذهب الاخر فلم تغير في جواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب ولقدم او عجل او اقبل حيهل لخمسة عشر فيتعدى بالمعنى الاول بنفسه نحو حيهل الثريد اى قدمه وبعضهم يقول انه هنا بمعنى ايت ويتعدى بالمعنى الثاني بالباء سمع حيهل بالصلاة اى عجل بها ويتعدى بالمعنى الثالث بعلى تارة وبالى اخرى بحسب الغرض الذي يقتضيه المقام تقول حيهل على زيد اى اقبل عليه وسمع حيهل الى الصلاة اى اقبل اليها وقد تفرد حي من هل فتستعمل بمعنى اقبل وتعدى بعلى نحو حي على الصلوة اى اقبل عليها وتستعمل بمعنى ايت فيتعدى بنفسه قال: انشات اساله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا : وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة وقد يقال حيهلا بالتنوين كقوله: بحيهلا يزجون كل مطية : وقول عايشة رضي الله عنها اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر يحتمل لان يكون الاصل حيهل او حيهلا بالالف وحذفت لالتقاء الساكنين وحيهلا بالالف من غير تنوين وصلا ووقفا ولامهل تيد بمثناة فوقية مفتوحة مثناة تحتية ساكنة فدال مهملة تقول تيد زيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال ابو علي ولم يحك احد لحاق الكاف بتيد وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به تعليما قال لانه جعل لحاق الكاف الحرفية لجميع اسماء الافعال قياسا قال وفيه نظر قال ابو علي تيد من التودة قلبت الواو ياء وابدلت الهمزة ياء كما حكى سيبويه بيس الرجل في بئس ورويد تقول رويد زيدا اى امهله ما لم ينصب حالا نحو ساروا رويدا فقيل هو حال من الفاعل اى جردوين وقيل حال من ضمير المصدر المحذوف لذي دل عليه الفعل والتقدير ساروه اى السير في حال كونه رويدا او مصدر انابنا عن ارود

مفرداً غير مضاف نحو رويد زيداً اى ارووده بمعنى امهله وهو حينئذ معرب فلا يكون اسم فعل او مضافا الى المفعول نحو
رويد زيد مثل فضرب الرقاب ولا يكون حينئذ اسم فعل لما تقدم وذكر بعضهم انه يجوز اضافته الى الفاعل نحو
رويدك زيدا وهذا لا يتعين لما ذكر لجواز ان يكون اسم فعل والكاف حرف خطاب فلا اضافة ومنع المبرد النصب
برويدا اذا كان مصدرا لانه مصغر قلت وهو متجه لما تقرر فى اعمال المصدر او نعتا لمصدر مذكور نحو ساروا سيرا رويدا
او مقدرا نحو ساروا رويدا اى سيرا رويدا ومذهب سيبويه ان نصب هذا على الحال ولا يكون نعت مصدر محذوف لان
رويدا صفة غير خاصة بالموصوف فلا يحذف الا على قبح قلت ليس الغرض باشتراط الخصوص بالموصوف الا ليكون ذلك
قرينة يعلم بها المحذوف فاذا حصل العلم بدون كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمتنع الحذف وهنا العلم حاصل بان الموصوف
هو السير للقرينة الدالة عليه فلا ضير فى حذفه وقد مر التنبيه على ذلك فى باب النعت واختلف فى رويدا الواقع نعتا فقيل
هو الذى يستعمل مصدرا كما وصف برضى وقيل هو تصغير الترخيم وذهب الفراء الى انه تصغير رود بمعنى الرفق قال الشارح و
الصحيح مذهب البصريين لانه جاء متعديا قلت يجوز ان يكون قد ضمن معنى امهل فتعدى ولاسرع هيت بفتح الهاء والياء
المشددة التحتية والتاء المخففة الفوقية وهيت بفتح اوله واخره واسكان وسطه مخففا وهى اشهر لغاته وهيا
بفتح الهاء وتشديد المثناة التحتية وبعدها الف وهذه فى لغة الناس الان وهيا كالذى قبله الا ان الهاء مكسورة
وهئت بهاء مكسورة فهمزة ساكنة فتاء مفتوحة فوقية وهيت بهاء مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية
مضمومة واذا قلت هيت لك فاللام للتبيين والمعنى ارادتى لك اولك اعنى ولا يتعلق بهيت ولدع بله تقول بله زيدا
اى دعه وتستعمل مصدرا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وحكى ابو على عن الاخفش انه يجى بمعنى كيف
فيرفع ما بعده كقول الشاعر تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق يروى بنصب الاكف ورفعه
وجره قال الرضى فاذا كان بمعنى كيف جاز ان تدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتى بالصخرة اى
كيف ومن اين قلت ووقع فى الحديث المشهور اعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر من بله ما اطلعتم عليه فروى بفتح الهاء من بله وكسرها ورواية الفتح لم يزل الفضلاء يستشكلونها وهى تتخرج على هذا على
ان تجعل ما مصدرية والمعنى من اين اطلاعكم عليه اى كيف يطلعون عليه تعظيما للامر وتفخيما له اى هو اجل من ان
تطلعوا عليه استبعادا لان تحيط العقول بعظمة شانه وجلالة قدره واما رواية كسر الهاء فقد خرجت على ان بله بمعنى
غير وكذاك نحو قوله كذاك القول ان عليك عينا اى دع القول وهو مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة والكاف فلا
للخطاب وذلك بالتركيب معناهما وضمنا معنى دع فالمجموع باعتبار المعنى اسم من الاسماء وان كان مركبا من حرف واسم
وكذا القول فى نظائره ولاسكت صه باسكان الهاء ويقال ايضا بكسرها ولانكفف ايها ومه بسكون الهاء من مه و
تنوين ايها ولحدث ايه بالتنوين وتركه وزعم الاصمعى انه لا يستعمل الا منونا وخطا ذا الرمة فى قوله وقفنا فقلنا
ايه من ام سالم وقال الزجاج اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة قلت
وفيه نظر لا يخفى ولاغرويها والغراء هو اللصوق يقال غرى يغرى غراء بالمراى تسلط وهو راجع الى معنى اللصوق
فاذا قلت ويها فالمعنى الصق وتسلط ولاستجب امين بالمد وقيل هو سريانى وليس الا من الاوزان العجمية كقابيل
وهابيل وامين بقصره دون الف نحو كره قال الشاعر تباعد منى فطحل اذ دعوته امين فزاد الله ما بيننا بعدا ولا
يمتنع ان يقال هذه اللغة هى الاصل ثم مد فيكون عربيا مصدرا فى الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل قاله الرضى
ولادفق بس بفتح الباء الموحدة وكسر السين المهملة مشددة تقول بس بزيد اى ارفق به وقالوا ضربه فما قال حس ولا

بت واصل زماننا يستعملونها بمعنى اترك القول او الفعل ويسكنون السين وهذا فاش في لسان اهل مصر ولقرقرقار
قال ابو النجم ؛ قالت له ريح الصبا قرقار ؛ واختلط المعروف بالانكار ؛ قال الجوهري يريد قالت له قرقر بالرعد كانه يامر
السحاب بذلك وقال قبل ذلك يقال قرقر البعير اذا صفا صوته ورجع وبعير قرقار الهدير اذا كان صافي الصوت
في هديره ومثل قرقار قولهم عرعار اي العب وهي لعبة الصبيان وحكى ابن خالويه في كتاب ليس انه لا يقال جرجار بمعنى قرقار
وذهب المبرد الى ان قرقار وعرعار حكاية للصوت وزعم ان سيبويه غلط في جعلهما اسمي فعل قال الشارح والاظهر
ما ذهب اليه سيبويه لوجود مثل قرقار اسم فعل في غير الامر حكى ابن كيسان في تصريفه انه يقال همهام وحمحام ومحماح
وبحباح اي لم يبق شيء ولبعد هيهات في تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا و
قد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد تحذف الهاء فيقال هيهات
وايها وقد تلحق هذه الرابع عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد تنون نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون ومفتوحتين
وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان المفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما المكسورة التاء فجمع كسليات فالوقف عليها بالتاء وكان
القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الالف هذا ويا الذي في
المثنى واما المضمومة التاء فتحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء قال الرضي وهذا كله وهم وتخمين بل لا منع ان
يقال التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية
ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه
بقوة الحركة على قوة البعد فيه اذ معناه ما ابعده فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهية في الاحوال
ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاءها
مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لان باب قلقال اكثر من باب سلس
ولسرع سرعان وسرع بمعنى اسرع يقال سرع ذا خروجا اي سرع هذا في الخروج قال الشاعر ؛ انور اسرع ماذا يا فروق ؛
وحبل الوصل منتكث حذيق ؛ قال الفارسي يجوز كون ذا فاعل سرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كلمة اسما كما في قوله ماذا
علمت سانقيه قلت وعلى الثاني يلزم ان يكون ماذا بمعنى الذي او بمعنى شيء فتكون الصلة او الصفة محذوفة والمعنى اسرع
الذي توقعته او اسرع شيء توقعته اي ان النفار الذي كنت اتوقعه قد حصل ويدل عليه قوله وحبل الوصل منتكث حذيق
اي مقطوع والنور النفار ويظهر لي في تخريج ذلك وجه حسن غير هذين وهو ان يكون نورا منصوبا بفعل محذوف
والتقدير نرت نورا اي انفرت نفارا وسرع فعل ماض حكيت عينه التي كانت مضمومة وفاعله ضمير مستتر عائد على نورا و
الجملة صفة له اي انفرت نفارا سريعا وقوله ماذا مبتدا وخبر على ان تكون ما استفهامية وذا اسم اشارة والاستفهام للتعجب
او الانكار وسرعان مثلث الاول ساكن الثاني ومنه قولهم سرعان ذا اهالة اي سرع هذا وذكر في بعض شروح المفصل ما
نصه نقل في الملح المونقة ان اعرابيا جاء الى راع ليشتري منه شاة فقال له هل عندك سمينة ذات نقي فقال نعم عندي شاة طفحت
شحما ولحما وثلاث دسما ودكا فقال علي بها فاتى الراعي بشاة يسيل رغامها وهي لا تتحرك هزالا وسوء حال فقال ما وعدتنا
بمثل هذه اين اللحم والشحم فقال المراد ان الشحم يسيل من منخريها فقال الرجل ذلك ويقال اصله ان بعض الحمقى اشترى عنزا
فعلقها فسال من انفها المخاط فقال لامه هذا اهالة ما علقتها فقالت ذلك ووشكان مثلث اي مثلث الفاء وهذا راجع الى
وشكان وسرعان يعني ان فاء كل منهما ورد فيها الفتح والكسر والضم وقد نبهت على تثليث فاء سرعان انفا ولا فرق بينهما

مصل راجع

تقول شتان الزيدان اى افترقا قال الرضى مع تعجب اى ما اشد افتراقهما فيطلب فاعلا دالا على اثنين كافترق نحو شتان زيد وعمرو
وشتان الزيدان وشتان العمران وقد تزاد بعدها ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال فى الافصح الاكثر شتان ما بين
زيد وعمرو وقال ربيعة الرقى: لشتان ما بين اليزيدين فى الندى: يزيد سليم والاغر بن حاتم: وانكره الاصمعى وقال
لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده ومو همه شيئان احدهما لغة فى
شتان وهى كسر النون والثانى ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز
وقوع الجمع فاعله واللغة الفصحى وهى فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه
ولم يسمع متاخرا وكان ينبغى ان لا يجوز شتان ما بينهما على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما
هنا لا يصلح ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود
مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال بينى وبينك نهران بل لا يقال فى المعانى بينهما شئ او شيئان
الا اذا كان مشتركين فى ذلك الشئ او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اى نشترك فيهما ولو قدرنا قوله شتان ما
بين اليزيدين بمعنى افترقا الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكانت كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيهما
وهو ضد المقصود فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن
البون او المسافة اى بعد ما بينهما من المسافة ويجوز ان تكون ما زائدة وبين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش فى قوله
تعالى يفصل بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر له فى اغلب استعماله هذا كلام الرضى بنصه
ولابطاء بطآن بضم الباء وفتحها وفيه معنى التعجب تقول بطان هذا الامر اى ابطا وبعضهم يقول هو بمعنى بطؤ وهو التعجب بمعنى
التعجب ولا عجب مضارع عجب ولبس فعل امر واها كقوله: واها لسلمى ثم واها واها: هى المنى لو اننا نلناها: وويى كقول الاخر
: ويى كان من يكن له نشب يحبب: ومن يفتقر يعيش عيش ضر: وقد تلحق هذا كاف الخطاب كقوله: ولقد شفى نفسى وابرا سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر اقدم: وقال الكسائى اصل ويك ويلك باللام واما ويك ان الله فقال ابو الحسن وى اسم فعل
والكاف حرف خطاب وعلى ان ضمارا للام والمعنى اعجب لان الله وقال الخليل وى وحدها وكان للتحقيق لا للتشبيه
وقال ابن الحاجب وى تعجب ويجوز ان يقال انها اسم صوت لا اسم فعل لان المتعجب يقوله عند التعجب لا لقصد الاخبار بالتعجب
بل كما يقول المتالم اه ولذلك يقوله المتعجب منفردا ولو كان اسم فعل لم يقله الا مخاطبا لغيره قلت هذا يشعر بان القائل بانها
اسم فعل يقول بانها اسم لاعجب امرا والمصنف جعلها اسما للفعل المضارع كما تقدم وقال صاحب رصف المبانى وى حرف تنبيه
معناها التنبيه على الزجر كما ان ها معناها التنبيه على الحض فيقال للرجوع عن المكروه والمحذور وذلك اذا وجد
رجلا يسب احدا او يوقعه فى مكروه او يتلفه او ياخذ ماله او يتعرض لشئ من ذلك فيقال لذلك الرجل وى ومعناه
تنبه وازدجر عن فعلك ويجوز ان يوصل به كاف الخطاب ثم ذكر اختلاف العلماء فى قوله تعالى ويك ان الله وقال الصحيح
ان يكون وى حرف تنبيه كذا فى الجنى الدانى لابن قاسم وقد تحصل فى وى ثلاثة مذاهب الاول انها اسم فعل الثانى تجويز ان
تكون اسم صوت الثالث الجزم بانها حرف تنبيه ولا توجع اوه بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة واسكان الهاء وفيها
لغات هذه واوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وءاه بقلب الواو الفا وءاوه بفتح الهمزة ممدودة وكسر الواو مشددة
ومخففة وسكون الهاء وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة فى هذه فيقال اوه كامين
ويقال فى اوة اوتاه بزيادة الالف والهاء كما فى الندبة فتكون الهاء ساكنة فى الوقف ومضمومة او مكسورة فى الوصل كما
ولا تضجر اف وذكر ابو الفتح فى اف ثمانى لغات ضم الفاء للاتباع على لغة من قال شد وفتحها للتخفيف وكسرها على الاصل

فذكر

فى حركة الفاء التاكنين وها لغة شد وشده وهذه الثلاثة فى بخ بالتشديد بخ مخففا والثامنة اى على وزن حبلى فى العامة
تقوله بالياء وهو خطا قال ابن الشجرى يمكن توجيهه بان يكون على لغة من يقول حبلى وافعى بالياء وقفا فاذا وصلوا عاد والى
الالف ومنهم من يجرى الوصل مجرى الوقف وهو قليل قال الشارح ذكر الزيادى فيها نحوا من عشرين لغة مالم تنون بالتاء فيقال
افة فينصب مصدرا بفعل مقدر واجب الاضمار وقد يرفع فيقال افة والمعنى فى الوجهين على الدعاء لكن فى الثانى يرتفع
على انه خبر مبتدا محذوف ولا تكرر اخ بكسر الهمزة وتشديد الخاء المعجمة مكسورة وبخ بكسر الكاف ودخاؤها كالاول وفى الحديث
ان الحسن اخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها فى فيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كخ كخ حتى القاها من فيه وصرح الرضى بان
كلا من اخ وكخ اسم صوت قال وقد جعله الشاعر فى قوله وصار وصل الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر
بمعنى المفعول اى مكروها والمصنف نفسه صرح فى التحفة بان كخ من اسماء الاصوات ولا جيب ها فهى اسم فعل مضارع ولا كتفى
بجل والظاهر انها بمعنى يكفينى ولهذا يقال بجلنى فيتعدى الى المفعول وقط وقد فى احد الوجهين وهذا القيد راجع
الى الكلمات الثلاث وكان ينبغى ان يقول فى احد الوجوه فان لكل من هذه الكلمات ثلاثة اوجه اما بجل فتكون
اسم فعل فتلحقها نون الوقاية كامر وتكون بمعنى حسب فلا نون تقول بجلى كما تقول حسبى وتكون حرف جواب بمعنى نعم
واما قط فتكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وتكون بمعنى حسب تقول قطك وقطى درهم كما تقول حسبى وحسبك و
تكون اسم فعل بمعنى يكفى فيقال قطنى بنون الوقاية كما تقول يكفينى واما قد فتكون حرفية واسمية والاسمية تكون بمعنى
حسب وتكون اسم فعل بمعنى يكفى فتقول قدنى درهم كما تقول يكفينى درهم ومنها اى من اسماء الافعال ظروف وفى بعض
النسخ وشبهها ليدخل الجار والمجرور وهو فى النسخة الاولى داخل فى الظروف فلا نهم كثيرا ما يطلقون عليها الظرف
وهذا النوع يسميه النحويون بالاغراء وهو فى اصطلاحهم وضع الجار او المجرور موضع الفعل الطلبى ولم يات من ذلك
فى الخبر الا الى وسياتى لمكانك بمعنى اثبت فيكون لازما وسمع الكوفيون تعديته قالوا مكانك زيدا
اى انتظر ولا ادرى ما الذى الجاء الكل الى جعل هذا الظرف اسم فعل اما لازما او متعديا وهلا جعلوه ظرفا على بابه
ولم يخرجوه عن بابه اى اثبت مكانك او انتظر مكانك زيدا وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك الاسم و
ذلك الفعل بخصوصه نحو عليك واليك واما اذا امكن فلا لمكانك وعندك وورائك وامامك وعندك ولديك و
دونك بمعنى خذ وكون لديك بمعنى خذ حكاه الجوهرى ووراءك بمعنى تاخر وفسره بعضهم بمعنى تلفت ولو فسر ارجع لكان
حسنا لقولهم فى قول الشاعر اذا اجنات نفسى اقول لها ارجعى ورائك واستحيى بياض اللهازم ان ورائك اسم فعل
مؤكد لارجعى لا ظرف وحملوا عليه ايضا ارجعوا وراءكم وامامك بمعنى تقدم وقيل بمعنى تبصر واليك والى بمعنى تنح
وانحى من باب اللف والنشر المرتب فالاول وهو اليك بمعنى الاول وهو تنح الذى هو فعل امر والثانى وهو الى بمعنى
انحى الذى هو فعل مضارع وانشد ابو عبيد فقلت لها فيئى اليك فاننى حرام وانى بعد ذاك لبيب وقالوا كانه قال
فيئى تنحى وهذا لفظ ابن الشجرى فينبغى ان لا يفسر الا بما رجع ثم يقرب لتفسير الذى قالوا فى بيت انشده ثعلب هو اذهب
اليك فانى من بنى اسد اهل القباب واهل البيت والنادى وعليك وعلى وعليه بمعنى الزم والى وليلزم على
طريق اللف والنشر المرتب ايضا فعليك بمعنى الزم وقد يتعدى بالباء نحو عليك بذات الدين فيكون بمعنى فعل مناسب متعد بها وصرح
الرضى بان الباء فى مثله زائدة قال فالباء تزاد كثيرا فى مفعول اسماء الافعال لضعفها فى العمل فتعدى بحرف عادته ايصال
اللام الى المفعول وعلى بمعنى اولنى وعليه بمعنى ليلزم لكن هذا الاخير اشذ اللغات وهو شاذ سمع منه عليه رجلا ليسنى و
مما يعد من قبيل التحريف قول بعضهم فى فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الكلام تم عند فلا جناح وان ما بعده اغراء

زائدة
مع انه للغائب وتحيل ابن عصفور في قوله عليه الصلوة والسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فقدر الصوم مبتدا والباء
وعليه الخبر واعترض باقتضائه ايجاب الصوم لان كلمة على مقتضي ذلك وفيه زيادة الباء في مبتدا غير حسب وهذا لازم
فيمن قال في بايكم المفتون ان ايكم مبتدا وهو قول سيبويه واما تفسير على بمعنى اولى ففيه نظر لان اول متعد لاثنين
وعلى لم يتعد الا لمفعول واحد نحو على الخير فكيف يكون هو ومسماه مختلفين الا انه قد يقال انه مثل امين واستجب
ولا ولى فيما يظهر ان يقال انه اسم لقولك لا لزم اي لفعل مضارع مقرون بلام الامر فانه متعد لواحد ولان عليك
وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الاخر فان قلت يلزم دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت ولزومه غير ضائر قال
الله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا ولنحمل خطاياكم وقال عليه الصلوة والسلم قوموا فلاصل لكم ويقيس على
هذه الظروف المذكورة الكسائي فيجيز الاغراء بكل ظرف وجار ومجرور قياسا على ما سمع وحكى غير المصنف عن الكسائي
اشتراط كونه على اكثر من حرف واحد احترازا من نحو بك ولك وقصر البصريون ذلك على السماع وهو الصحيح لان فيه
اخراج اللفظ عن اصله والقياس على ما هو مخالف للاصل حائد عن سنن الاستقامة ويقيس على قرقار الاخفش فيبنى
من الفعل الرباعي اسم فعل قياسا على ما سمع فيجيز مثل دحراج وقرطاس ومذهب سيبويه والجمهور على خلاف ذلك لقلة
المسموع من ذلك على ان المبرد انكر كونه مسموعا في الرباعي ويجعل قرقار من الثلاثي وهو قر واصله قارقار ثم خففوا
الراء وحذفوا الالف فصار قرقار وكذا يقول في عرعار وعنه ايضا ان قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبيان وقال السيرافي حكاية الاصوات لا تخالف فيها الثاني الاول مثل غاق غاق فلو ارادوا الحكاية لقالوا قارقار وعارعار
ووافق الاخفش سيبويه في القياس على فعال فاتفقا على انه يبنى من كل فعل ثلاثي متصرف تام اسم فعل قياسا على ما سمع
من ذلك لكثرته فيقول قوام تريد قم وضراب تريد اضرب كما تقول نزال انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي نظرا
الى كثرته فيه قال ابن الحاجب قيل على مذهبه انه فعل لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرى من الفعل على صيغة واحدة
كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان فعال من صيغ الاسماء قال الرضي وهذه علة ضعيفة لانه لا منع
من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال ابن الحاجب لما دا وامن دخول الكسر فيه مع اجتناب
العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا منه قال الرضي وانا اقول لو كان فعال فعلا لاتصل
به الضمائر كما في سائر الافعال وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد
ان يخترع صيغة لم تقلها العرب وليس لنا في امثلة المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير وهذا الكلام منه
مبني على ان فعال معدول وليس افعل المبالغة في الامر كفعال وفعول في مبالغة فاعل قال الرضي وكذا قالوا في نحو سرعان ووشكان
وسرعان انها معدولة والفتح فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل
ثلاثا او اكثر وهي جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا
الالف في قفا في جهنم دليلا على التكرار المثنى والاصل الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزال عن انزلي فنزال اذن
مؤنث كانزلي بمعنى انهم جعلوا الالف التي هي دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل
تانيث الفعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامري قوله ولانت اشجع من
اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر قال الرضي والذي اري ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شئ لا
دليل لهم عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال الا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا بد

ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لتاويل نزال بالنفظة او الكلمة او الدعوة وسمع الاخفش من العرب الفصحاء على تشديد الياء
على ان على جارة لضمير المتكلم الذي هو الياء عبد الله زيدا بجر عبد الله وهي شاذة عند الجماعة لابدال الظاهر من ضمير الحاضر
بدل كل من غير مفيد للاحاطة وجواز ذلك راي الاخفش والاقرب جعله عطف بيان فوضع البارز المتصل بها وباخواتها
نحو اليك والى مجرور بدليل ظهور الجر في التابع قبل ويلزم على هذا تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن
وفيه نظر لا مرفوع خلافا للفراء ويرده ان الكاف ليست من ضمائر الرفع ولا منصوب خلافا للكسائي ويرده قولهم عليك زيدا
بمعنى خذه وخذ مما يتعدى لواحد وذهب ابن بابشاذ الى ان الكاف في هذه الالفاظ حرف خطاب لا موضع لها في مثلها اذ ان ذلك
يرده استعمال الجار وحده في قولهم على وعليه وحكاية الاخفش على عبد الله بدل كل ولا يتقدم عند غير الكسائي
معمولتيهما فلا يجوز زيدا عليك ولا زيدا دونك رويدا لضعفهما وعدم تصرفها كذا قال الشارح وفي شرح الحاجبية للرضي ان البصريين
منعوا من تقديم معمول فاعليهما نظرا الى الاصل لان الاغلب فيهما اما مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمول فاعلها واما صوت
جامد في نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل لكون عملها
لتضمنهما معنى الفعل واجاز الكسائي ذلك وبعضهم ينقل الجواز عن الكوفيين وشبهتهم التمسك بقوله كتاب الله عليكم
وبقول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا وهو مأول عند البصريين اما الاية فعلى ان كتاب الله مصدر مثل
وعد الله والتقدير كتب الله عليكم كتابا او مفعول باضمار الزموا واما البيت فعلى ان دونك ليس باسم فعل بل هو
ظرف خبر لدلوي قدامك او على اضمار فعل اي تناول واجاز المصنف ان يكون مفعولا به ودونك اخرى مضمرة وقال ان
مذهب سيبويه جواز اضمار اسم الفعل متقدما لدلالة اسم فعل اخر عليه متأخر وما نون منها اي من اسماء الافعال نكرة
وما لم ينون معرفة قال ابن الحاجب وينبغي اذا حكم بالتعريف ان تكون اعلاما مسماها الفعل الذي بمعناها فتكون
علما لمفعوليته كاسامة وغدوة واذا حكم بالتنكير ان تكون لواحد من احاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به واختلف
حينئذ المعنى باعتبار فصه كاسامة وصه كاسد قال الرضي واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فنقل الجمهور
انه للتنكير وليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر
الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او لا منتقل
عنه الى باب اسم الفعل فصه بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى
صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي السكوت عنه اي فعل السكوت عن هذا الحديث
فجاز ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات هذا الحديث المعهود
فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه واما التنكير فيه فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله: الا ايها الطير المرنة
في الضحى على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا اي سكوتا بليغا اي عن كل كلام
قلت فجعل التعريف فيه من قبيل التعريف بالالف واللام والتنكير للتفخيم فخالف ابن الحاجب في الوجهين واسماء الافعال
بالنسبة الى التعريف والتنكير على ثلاثة اقسام قسم لزم التنكير نحو واها وقسم لزم التعريف كنزال وشتان
وقسم جاء معرفة ونكرة نحو ايه وصه ومه وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف والصحيح الاول وكلها
اي كل اسماء الافعال مبني لشبه الحرف بلزومه النيابة عن الافعال وعدم مصاحبة عامل فهي مثل ان المكسورة وكان
ولكن وليت ولعل من حيث هي نائبة عن الافعال ولا يصحبها عامل لا لفظا ولا تقديرا قلت ولا يظهر وجه لذكر قيد
اللزوم واحترز بعدم مصاحبة العامل من نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه نائب عن الفعل لكنه يصحب عاملا مقدرا

اي لحم

هو النّاصب بخلاف رويد زيدا ونزال ونحوها فانها لم تصحب عاملا اصلا فلا موضع لها من الاعراب وهذا مذهب الاخفش ونقله
المصنف عن المحققين وابن هشام الخضراوي عن الجمهور واختاره وعن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة
فيكون لها موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع على قولين احدهما انه النصب على المصدر اي على انه
مفعول مطلق كانك قلت في رويد زيدا ارواد زيدا اي رودا وادا زيدا والثاني انه الرفع على الابتداء وفاعله ضمير
مستتر فيه والجملة وان كانت من مبتدا وفاعل مستغنى فيها عن الخبر بالفاعل كما استغنى في اقائم الزيدان لما كانت
بمعنى يقوم الزيدان عن الخبر بالفاعل اذ المقصود من المبتدا والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو حاصل في اقائم
الزيدان فكذلك فيما نحن فيه واختار ابن الحاجب هذا القول الثاني قائلا انه اوجه لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية
فوجب ان يحكم بالابتداء فيه والفاعل ساد مسد الخبر كما في قولك اقائم الزيدان قلت فيلزم فساد تعريفه للمبتداء
بقوله هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر
لان اسم الفعل وان سلم كونه مجردا عن العوامل اللفظية الا انه ليس مسندا اليه ولا صفة فيخرج من التعريف فلا ينعكس ثم
قال والوجه الاول ضعيف لانه لو كان رويد منصوبا نصب المصدر ولا فعل له ملفوظا وجب ان يكون فعله مقدرا
ويخرج حينئذ عن ان يكون اسم فعل كما ان سقيا ورعيا وخيبة وجدعا ونحوها لما كانت مصادر وكان الفعل معها مقدرا
وجب خروجها عن اسماء الافعال وايضا كان يجب ان تكون معربة كما في قولك سقيا ورعيا اذ لا موجب حينئذ للبناء اذ
معنى الفعلية انما هو في الفعل المقدر لا فيها وذلك ان معنى كون الفعلية في الفعل المقدر لا يوجب بناء كما ذكر في سقيا ورعيا
فانه ليس مبنيا قطعا لكون معنى الامر او الماضي في المقدر لا فيه ولذلك اي لاجل ان كونه مصدرا يوجب كونه معربا
بنى اف لما قصد الى معنى كونه اسم فعل فقالوا اف واف واف واعرب لما قصد الى معنى المصدر فقالوا افة فيهما اي معنى اسم الفعل
ومعنى المصدر معنيان مختلفان فظهر ان المذهب الثاني هو المستقيم ولذلك اي لكون المستقيم هو المذهب الثاني لما ارادوا
المصدر في رويد اضافوه فقالوا رويد زيد او لو قيل على قياس هذه اللغة اي على اعتبار كونه مصدرا رويدا زيدا بمعنى
بتنوين رويدا لكان مستقيما وتقريره ان يقال كل ما هو مصدر فاما مضاف واما منون وينعكس هذا بعكس النقيض الى
قولنا كل ما لا يكون مضافا ولا منونا لا يكون مصدرا فرويد زيدا الخالي عن التنوين والاضافة لا يكون مصدرا واذا
لم يكن مصدرا يكون مبتدا وهو المطلوب قال الشيخ نجم الدين سعيد واعترض الامام الحديثي قائلا ان ثبت افة بالتنوين
فهو اسم فعل نون للتكثير لا انه مصدر قلت يرد بانه متى امكنت المصدرية في لفظ فانه لا يعد اسم فعل كما سياتي وسلك
ابن الحاجب رحمه الله في توجيه بناء اسم الفعل طريقين اخرين غير ما ارتكبه المصنف احدهما ان من اسماء الافعال ما اشبه
الحرف وضعا نحو قد في قولك قدك اي اكتف ثم حملت البواقي عليه لكونها من باب واحد الثاني شبه اسماء الافعال فعل
الامر او الماضي فعلى الثاني لا يستقيم ان يفسر اف بمعنى اتوجع بل يفسر ان بتضجرت وتوجعت وعلى الاول لا يمتنع تفسيرها بالتضجر
والتوجع لكن قد يقال انه عرف اسم الفعل بقوله ما كان بمعنى الامر او الماضي فلم يفسر شيء من اسم الفعل بمضارع فسد التعريف
وما امكنت مصدريته قال الشارح نحو سقيا لك ورعيا قلت انما ينبغي التمثيل برويدا زيدا وبله موسى او فعليته
نحو هات لم يعد فيها اي من اسماء الافعال لان المصادر اكثر وفيها الحمل على المعرب لا المبني وحمل الاسم على ان له موضعا
من الاعراب كل هذا مقتضى الامر القياس بخلاف الحمل على اسم الفعل ومن ثم جزموا في رويدا زيدا بالمصدرية مع امكان
كون التنوين للتكثير وبهذا يظهر لك وجه رد اعتراض الحديثي على الامام ابن الحاجب كما مر انفا واما حيث تمكن
فعلية الكلمة فلا يعدل عنها الى كونها اسم فعل لانه خروج عن الاصل بلا داع اليه **فصل** في الكلام

على اسماء

له
على اسماء الاصوات واقسامها وحكمها بالنسبة الى البناء والاعراب وضع الاصوات اما الزجر كهلا للخيل اى توسعى وتنحى قال
صاحب الصحاح وتاتى للناقة ايضا قال الراجز حتى حدوناها بهيد وهلا ∴ حتى ترى اسفلها صار علا ∴ وقد يكون
بهاء الاناث عند دنو الفحل منها قال النابغة الجعدى يخاطب ليلى الاخيلية ∴ الا حييا ليلى وقولا لها هلا ∴ فقد
ركبت ايرا اغر محجلا ∴ ذرى عنك تهجاء الرجال واقبلى ∴ الى اذلفى يملأ استك فيشلا ∴ فقالت ليلى تجيبه بابيات
منها اغير نيرداء بامك مثله ∴ واى جواد لا يقال له هلا ∴ وعدس بفتح العين والدال المهملتين وتسكين السين المهملة
على مثال نعم للبغل اى لاستحثاثه وزجره عن الابطا قال الشاعر عدس ما لعباد عليك امارة ∴ نجوت وهذا
تحملين طليق ∴ وقيل ان عدس اسم للبغل نفسه وانشد واذا اذا حملت عيني على عدس ∴ على التى بين الحمار و
الفرس فما ابالى من غدا ومن جلس وهيد بفتح الهاء والدال بنى على الحركة للساكنين وكانت فتحة للتخفيف
كاين وكيف وهيد بكسر الهاء وفتح الدال وهاد بكسر الدال لان الكسر هو الاصل فى حركة التقاء الساكنين ولا معارض له
وده وجه بفتح الدال من الاول والجيم من الثانى وسكون الهاء منهما لانه الاصل ولا معارض له وعاد وعيه بعين
مهملة فيهما مكسورة فيهما لالتقاء الساكنين وحوب بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وتثليث الباء الموحدة اخره
تنوين وبدونه وحاى وعاى بحاء مهملة فى الاول وعين مهملة فى الثانى وياء فى اخر كل منهما مكسورة بعد الالف
منونة وغير منونة قال الرضى وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وهاب بموحدة مكسورة
بعد الالف للابل يعنى ان الالفاظ التى قدمها ومنها وهاهيد وهاهاب كلها مختصة بزجر الابل ويجى
عليه حاو عا بالعين مقصورتين يقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلها حاحو و
عاعو فى الروض الانف لما جرى بنحرها قال ذكر بعضهم ان هذه البير سميت بذلك لزجر الابل منها وذلك ان الابل
اذا رويت من الماء فزجرت عنه قيل لها حاحا وكذا كان الاصلى يقيده بضم الزاء على كل حال وبالقصر يجعله اسما واحدا
وقد حكى عن بعضهم فتح الباء مع القصر وهيج بفتح الهاء وكسرها مع كسر الجيم او سكونها وعاج بعين مهملة وجيم بعد
الالف مكسورة وحل بحاء مهملة مفتوحة فلام ساكنة للناقة اى الالفاظ المتقدمة كلها من هيج الى هنا وحل بحاء
مهملة مفتوحة فلام مكسورة مع التنوين وحاب بحاء مهملة فالف فباء موحدة مكسورة وحب بحاء مهملة مفتوحة
فوحدة ساكنة وجاء بجيم فالف فهاء مكسورة مع التنوين للبعير اى من حل الى هنا للبعير واس بكسر الهمزة وتشديد
السين المهملة مفتوحة وهس مثلها الا ان اولها هاء وقال الرضى اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وقال هس مكسورة
الهمزة ساكنة السين وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة هذا كلامه وهج بهاء مفتوحة فجيم ساكنة وقاع بقاف
فالف فعين مهملة مكسورة للغنم اى من اس الى هنا كله للغنم وهج بفتح الهاء وسكون الجيم او كسرها مع التنوين وهجا
بهاء مفتوحة فجيم فالف مقصورة للكلب قال الشاعر فى هج سفرت فقلت لها هج نتبرقعت فذكرت حين تبرقعت
ضبارا ضبار بالضاد المعجمة اسم كلب كذا فى المحكم وسع بسين مفتوحة وعين ساكنة مهملتين وجح بحاء مهملة
فجيم ساكنة للضان ووح بواو مفتوحة فحاء مهملة ساكنة للبقر وعز بعين مفتوحة فزاى ساكنة وعيز
بعين مهملة مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فزاى مكسورة وحيز كضبط الذى قبله الا انه بحاء مهملة اوله ويجوز فتح
الزاى فى كل منهما للعنز وحر فهذا اللفظ وهو جاه مشترك بين زجر البعير وزجر السبع وهنا انتهى تعداد قسم الاول الفاظ م
وهو ما وضع للزجر ثم شرع فى ذكر الالفاظ الموضوعة للقسم الثانى وهو الدعا فقال واما الدعاء كا وبفتح الهمزة و
سكون الواو كالحرف العاطف وهب بضم الهاء وسكون الباء للفرس والنقطة الثانية ليست ثابتة فى اكثر النسخ و

لست على وثوق من ضبطها ودوه بدال مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة للربع بضم الراء وفتح الباء الموحدة وبعدها
عين مهملة وهو الفصيل وعوه بعين مهملة فواو ساكنة فهاء مكسورة للجحش وبس بضم الباء الموحدة وسكون السين
المهملة وقيل السين مفتوحة مشددة حكاه الرضي للغنم وجوت بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة
وجئ بجيم مكسورة فهمزة ساكنة للابل الموردة للشرب وتؤ بتاء مثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأ بفتح المثناة
الفوقية وسكون الهمزة للتيس المنزى على الاناث ونخ بفتح النون وفي بعض شروح المفصل انه بفتح النون وبالكسر
ضبطه الشارح مخففا ومشددا باعتبار الخاء المعجمة الواقعة بعد النون للبعير المناخ وهدع بكسر الدال المهملة و الهاء وفتح م
سكون العين المهملة ايضا قال ابن الاعرابي ساوم رجل رجلا ببكر فقال له صاحب البكر هو مسن فقرم المشتري فوجده
بكرا فتيا فبينما هو يتماريان في سنه اذ نفر البكر فزجره صاحبه فقال المشتري صدقني من بكره لان هدع زجر يسكن به
الفصيل اذا انفر ويروى من بكره بالرفع لصغار الابل المسكنة التي يراد سكونها وساء بفتح السين وسكون الهمزة
وتشؤ بمثناة فوقية مضمومة فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة للحمار المورد للشرب وفي المحكم ساساء زجر بالحمار
ليحتبس او يشرب وقد ساسات به وفي العباب شاشات بالحمار اذا دعوته وقلت له تشؤتشؤ وقال رجل من الحرار
تشا تشا بفتح الشين وفي الحديث ان رجلا من الانصار اناخ ناضحا فركبه ثم بعثه فتلدن عليه بعض التلدن فقال
شا لعنك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل عنه ولا يصحبنا بملعون انتهى ودج بدال مهملة مفتوحة
فجيم ساكنة للدجاج وفي كتاب الزجر للفرا ويقال للديك والدجاجة دج دج قال شرابه المحض ولم يمزج ولم يقل
يوما لفروج دج فقول المصنف للدجاج يريد به ماهو عم به من الذكر والانثى والكبير والصغير وقوس بقاف
مضمومة فواو ساكنة فسين مهملة مكسورة للكلب فهذا تمام النوع الثاني قال الرضي وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب
به هذه الحيوانات العجم بصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء واما بصوت معين
مركب من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك الصوت على ذلك الامر اما بضربه او تاديبه واما بايناسه
واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب ورغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت
لذلك الضرب والبر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت
ما يصحبه من الضرب في ضده فيمتثل عقيب لصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل
هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشتبه الافراد
في الاغلب تمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل فلما كانت الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة
اراد والاختلاف في العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يعلم من كيفية تعليم الحيوانات تعليم م
كالدب والقرد وغير ذلك هذا وانا لا ادري منعا من ان تكا صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او
البر كما استغنى بها الطالب عنهما اسماء افعال كما ذهب اليه فتكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل العجماوات في
فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب تكلم بما تفهمه كالعقلاء ففي جميعها اذن ضمير
الفاعل لكنه لا يعامل معاملة ضمير العقلاء من تاكيده والعطف عليه ونحو ذلك لعدم فهم الحيوانات ذلك الى هنا كلامه
ثم اخذ المصنف في النوع الثالث فقال واما للحكاية كغاق بغين معجمة فالف فقاف مكسورة للغراب لحكاية صوت الغراب
وماء بميم فالف فهمزة مكسورة للظبية اي لحكاية صوتها وشيب بشين معجمة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة ثم
مكسورة لشرب الابل وجه الكلام ان يقال لصوت مشافر الابل عند الشرب وعيط بعين مهملة مكسورة فمثناة

تحتية ساكنة فطاء مهملة للملاعبين اى لحكاية اصواتهم الموجودة عند اللعب ومن هنا اخذ الناس العياط وطيخ
بطاء مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فخاء معجمة مكسورة للضاحك اى لصوت الضاحك وافرده لانه بناء في
الواحد بخلاف ما قبله وفي بعض شروح المفصل بعض تلامذة الزمخشري انه لما قرا عليه هذه اللفظة من المفصل انشد
الزمخشري بد يهة بطيخة من اطيب المطبخ يضحك من ياكلها بطيخ وطاق بطاء مهملة فالف فقاف مكسورة
للضرب اى لصوته وطق بطاء مهملة مفتوحة فقاف ساكنة لوقع الحجارة والناس يحكون بهذا صوت كل شي صلب
وقع على شي اخر صلب وقب بقاف مفتوحة فموحدة ساكنة لوقع السيف اى لصوت المسموع من وقع السيف على المحل الذي
يقع وخاز باز بكسر الزائين المعجمتين فيهما وقد تقدمت لغات فيه مذكورة في باب العدد للذباب اى لصوته ويكون
ايضا اسما للذباب كانه سمي باسم صوته ونظير ذلك تسمية القطا باسم صوتها ولذلك قالوا اصدق من القطا لان
اسمها في صوتها وخاق باق بكسر القاف فيهما واول اللفظ الاول خاء معجمة قبل الف واول الثاني باء موحدة قبل الف للنكاح
اى للصوت الحادث من اصطكاك الاجرام عند النكاح وقاش ماش بشين معجمة مكسورة اخر كل منهما والاول مبدوء بقاف
بعدها الف والثاني مبدوء بميم بعدها الف وحات بات بتاء مثلثة اخر كل منهما والاول مبدوء بحاء مهملة بعدها الف والثاني
مفتتح بباء موحدة يليها الف للقماش اى لصوت القماش كانه اى كان القماش سمي بصوته وهذا انما ياتي في الصوت الاول لا الثاني
فيحمل لفظ القماش من قاش ماش واما الصوت الثاني وهو حات بات الذي هو اقرب مذكور فلم نتحقق منه شيئا فكان حقه ان يقول
بصوته الاول وكانه ترك لظهور المراد واعلم ان من شرط الحكاية ان تكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة
محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا
الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف من انشاء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر
عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراءات الصادرة كما لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانسان الا في النادر كما في ابتغاء فاخرجوها
على ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية فان قلت بقي على المصنف عد الاصوات الخارجة من
فم الانسان دالة على معنى في النفس كاخ للذي المتعال قلت هذه ليست موضوعة اصلا فلا تكون من اسماء بل لا تكون كلمة
وهي انما تدل بالطبع لا بالوضع واما اسماء الاصوات فموضوعة فلذلك قال المصنف وضع الاصوات اما لكذا واما لكذا على ان
الامام الحديثي قال فيما حكاه عنه نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية ان الاصوات الصادرة من البهايم ليست موضوعة لا
ملفوظة والصادرة منها ليست موضوعة من حيث ذاتها بل من حيث انها مؤولة بهذا اللفظين فقولك قاق صوت الغراب
مؤول بان هذا اللفظ صوته فلا وضع في الحقيقة واذا لم تكن موضوعة لم تكن كلمة قلت وهذا مناف لعد النحاة لها من قبيل
الاسماء وقد صرح ابن الحاجب وغيره بانها موضوعة وما استند اليه في عدم وضعها ليس بحجة وحكم جميعها البناء لشبهها بالحرف
من حيث كونها لا عاملة ولا معمولة وقال ابن الحاجب علة بناء هذا النوع انه لم توجد فيه العلة المقتضية للاعراب وهو
التركيب لان وضعه على ان ينطق به مفردا لا ترى انك اذا قلت نخ للبعير وشبهه لغيره مثل هلا للخيل عند زجره لم تقصد
الا الى اسماعه هذا الصوت لجري العادة بانا خة البعير وانزجار الفرس عند سماع ذلك الصوت فلم يحتج باعتبار المعنى الذي
وضع الى جزء آخر يتركب معه فثبت ان وضعه على ان ينطق به مفردا واذا كان كذلك يكون المقتضي للاعراب وهو التركيب
منتفيا فيه لان عدم العلة لعدم المعلول واذا انتفى الاعراب ثبت البناء فان قيل قد يتركب مع غيره كقولك نخ صوت يصوت به
البعير وغاق صوت الغراب كقولك غاق وقلت نخ وكقولك يحكي صوت الغراب بغاق وبباخ فالجواب ان المقصود به اللفظ
في الصوت المذكورة والمعروف وحينئذ اي حين اذ يقصد اللفظ ان يحكي على ما هو عليه في اصل وضعه لان المقصود منه ذلك

اللفظ بعينه فلو غيّر باعراب وغيره لفات هذا المقصود واذا كان المقصود به اللفظ فلا يعتبر تركيبه كما لا يعتبر تركيب قد وبغير في نحوه في الاعراب لما قصد به اللفظ لكنه يحكم حينئذ على محله بالاعراب وانما قال والمعروف لانه قد جاء اعرابه منصرفا وغير منصرف في حالة وقوعه في التركيب لكنه قليل وقد يعرب بعضها اى بعض اسماء الاصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله ؛ اذ لمتي مثل جناح غاق ؛ اى مثل جناح الغراب الذى يطير ان العلة فى ذلك انه استعمل مركبا الا انه وقع موقع متمكن الا ترى انك تقول سمعت جوتا وغاقا وامثال ذلك فالمعنى بحاله على ما كان عليه وقد اعرب قال ؛ تدعين باسم الشيب فى متثلم ؛ جوانبه من بصرة وسلام ؛ وقال الاخر ؛ كما رعت بالجوت الظما الصواديا ؛ بفتح التاء على الحكاية وكسرها على الاعراب التحرير ان يقال يجب ان تعرب ان خرجت عن معانيها وسمى بها ما هى اسم صوت له ويجوز ان كانت باقية على معناها ووقعت فى تركيب ويجب البناء فى غير ذلك وربما سمى بعضها باسم فبنى لسده مسد الحكاية لمض المعبر به عن صوت مض عن لامض المذكور هو صويت مع ضم الشفتين بمعنى لا الا ان فيه اطماعا لانه غير رد صريح قال الراجز ؛ سالتها الوصل فقالت مض وحركت لى راسها بالنغض وفى المثل ان فى مض لمطمعا وفى الصحاح كل حركة فى ارتجاف نغض واعلم ان هذا الصوت ليس شيئا من الاصوات السابق ذكرها بل ولا هو كلمة لعدم اللفظ وصح لنا اثبات الصوت دون الكلمة لانه اعم منها اذ ليس شرط وجود الحروف بل يكون مع الحروف وبدونها كالصوت الساذج بخلاف الكلمة اذ لابد فى تحققها من الحروف والحروف تنبيه ذهب بعضهم الى ان التنوين فيما دخله التنوين من اسماء الاصوات كغاق مثلا تنوين التنكير قال الرضى وليس بشئ اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه واختار هو ان يكون تنوين الالحاق بتنوين المقابلة كما قيل فى تنوين مسلمات هذا لفظه واذا ثبت ان ينفتح لك وجه ما اختاره من ذلك نعليك بمراجعة ما حكيناه عنه فى الكلام على تنوين المقابلة فى اواخر الباب الاتى باب نونى التاكيد وهما خفيفة ساكنة تشبيها لها بالتنوين ثقيلة اى مشددة ذات نونين الاولى منهما ساكنة والثانية محركة لئلا يلتقى ساكنان بالفتح طلبا للخفة وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل والخفيفة فرع عنها ورد بان للخفيفة احكاما تخصها كقلبها الفا وغير ذلك مما ستقف عليه وفيه نظر قال الخليل والتوكيد بالثقيلة ابلغ قلت ووجهه ما اشتهر عند اهل العربية من ان الزيادة فى البناء تفيد الزيادة فى المعنى ونقض بحذر فانه ابلغ من حاذر واجيب بان ذلك اكثرى لا كلى وبان ما ذكر لا ينافى ان يقع فى البناء الانقص زيادة معنى بسبب معنى اخر كالالحاق بالامور الجبلية مثل شره ونهم وبان ذلك فيما اذا كان اللفظان المتلاقيان فى الاشتقاق متحدى النوع فى المعنى كغرث وغرثان وصد وصديان لا كحذر وحاذر للاختلاف تلحقان وجوبا عند البصريين وقال الكوفيون اللام والنون يتعاقبان فيجوز لتقومن ولتقوم وتقومن فلم يوجبوا لحوقهما معا واما البصريون فاوجبوا الحاقهما بالفعل المضارع احترازا من الماضى فلا يؤكد بالنون مطلقا وشذ قوله ؛ دامن سعدك لو رحمت متيما ؛ لولاك لم يك للصبابة جانحا ؛ والذى سهله ما فيه من معنى الطلب فعومل معاملة الامر الخالى من حرف تنفيس احترازا من نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فانه لا تدخله النون لانها تخلص للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفى معنى واحد فى كلمة واجاز البصريون قياسا على لسوف والله لسيقوم زيد ومنعه الكوفيون وقيل الفراء منهم لتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة اذ اللام كالجزء ولهذا قالوا لهو بتسكين الهاء كعضد ورد بقولهم والله لكذب زيد كذبا ما احب ان الله يغفر له المقسم عليه مستقبلا احترازا من مثل قولك والله ليقوم زيد الان فلا يجوز ان يؤكد بالنون وهذا مذهب الكوفيين واما البصريون فلا يجوزون هذا التركيب اصلا على الحال ولا على الاستقبال ومذهبهم ان من قصد الحال لا يقسم الا على الجملة الاسمية فان قلت فماذا يصنعون بقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة قلت هى مؤولة عندهم على حذف المبتدا اى لانا اقسم والذى يظهر ومذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاضمار مع كون الحال لا ينافى القسم

اعترف به البصريون في الجملة الاسمية مثبتا فخرج نحو والله لا اقوم وتالله تفتؤ غير متعلق به جار سابق فخرج نحو ولئن متم
او قتلتم لالى الله تحشرون ولو قال غير مقدم معموله كما قال في باب القسم لكان خيرا له ليدخل نحو والله لزيدا اضربن لسرعها
اجى وبقي عليه ولا مقرونا بقد نحو والله لقد يقوم زيد ومنه قول امرء القيس: كذبت لقد اصبى على المرء عرسه وجوازا فعل الامر
كقول زهير: تعلمن ها لعمر الله ذا قسما: ويدخل فيه الدعاء نحو فانزلن سكينة علينا وافعل في التعجب كقوله: ومستبدل من
بعد غضبى صريمة: فاحر به بطول فقر واحريا: لكن لحاق النون لهذا الاخير شاذ فقد يعترض به عليه اذ ظاهر قوله جوازا ان
ذلك مقيس وانه لا شذوذ فيه وقد يجاب عنه بمنع دخوله تحت عبارته بناء على ان المتبادر من فعل الامر ما كان دالا على الطلب
بالصيغة المخصوصة وافعل في التعجب وان كان على الصيغة المخصوصة لكنه ليس دالا على الطلب كما هو المختار على ما مر في بابه
ولو سلم دخوله تحت كلامه ظاهرا لا قتضى اخراجه ما تقدم له في باب التعجب من ان تاكيده بالنون قليل اذ قلته وندوره
مما يأبى كونه جائزا قياسا وقصارى ما هنا ان يكون عاما مخصوصا ولا بدع مثله وتلحقان ايضا المضارع التالي اداة
طلب سواء كان طلبا لوجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني او سؤالا عن حصول الفعل كما في الاستفهام
نحو لتفعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن وألا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية
كانت او حرفية خلافا لمن خص ذلك بالهمزة وهل كقوله: افبعد كندة تمدحن قبيلا: وقول الآخر: ليت شعري هل ثم
هل آتينهم: او يحولن من دون ذاك الردى: ويدل على عدم اختصاص ذلك بهذين الحرفين قول الشاعر: الا ليت
شعري ما تقولن فوارس: اذا جاوب الهام المصيح هامتي: وقول الآخر: فاقبل على رهطي ورهطك نبتحث: مساعينا
حتى نرى كيف تفعلا: او المضارع التالي ما الزائدة الجائزة الحذف في الشرط كثيرا نحو واما تخافن واما تنزغنك
واما نذهبن بك ومقتضى كلامه انها لا تجوز بعد حيثما واذما وكلام سيبويه خلافه وفي غيره قليلا كقوله ومن عضة
ما ينبتن شكيرها: وقولهم بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك يقال لمن يخفى عليك امرا وحيلة انت تنظرها والمعنى
اني اراك بعين بصيرة قال بعض الشارحين وما زائدة والظاهر لزومها وليس بشيء لانها جائزة الحذف لذاتها ولزمت لعارض المثل
كما يقال هذا جائزة الحذف في واما تخافن مع انها لازمة في التنزيل ولا يلزمان بعد اما الشرطية خلافا لابي اسحاق الزجاج
وشيخه ابي العباس المبرد فانهما زعما انها لازمة ولا تحذف الا في الضرورة ويرده كثرة السماع بذلك فقد سمع كثيرا مثل قوله
فاما تريني ولي لمة: فان الحوادث اودى بها: والنفي بلا متصلة كالنهي على الاصح فيجوز ان يقول زيد لا يقومن كما تقول
يا زيد لا تقومن وهذا الذي صححه المصنف هو قول ابن جني وجماعة وعليه ظاهر قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة والجمهور يخصون ذلك بالنادر والضرورة وتأولوا الآية فمنهم من منع كون لا نافية فيها وادعى فيها انها ناهية
والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند هذا المسبب
الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وذلك لان المعنى في الاصل ما تقدم وهو لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة
اي ان تعرضتم لها اصابتكم خاصة ثم عدل من السبب الى المسبب عبر عن المتعرض للفتنة بلفظ الظالم تشنيعا عليه بالصفة
التي هي اعظم التعرض فثبت ان المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة وينبغي ان تكون من في قوله منكم لبيان الجنس لا للتبعيض
لئلا ينقسم المتعرضون للفتنة الى ظالم وغير ظالم اذ ليس كذلك لان التعرض للفتنة والدخول فيها ظلم لا ينفك عن الظلم وتوكيد
الفعل بالنون على هذا التقدير واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل ولا تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع
فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك كما قيل في قوله: جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط: وزعم الزمخشري
ان الفعل في لا يتجاوز الامر فعليه فيكون التوكيد خارجا عن القياس قال ابن هشام في مغنيه وهو فاسد لان المعنى حينئذ

فانكم ان تتقوها لا تصيبن الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر
من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر في ائتني اكرمك ان تاتني اكرمك ويلحق به النفي بلا منفصلة كقوله ؛
؛ فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ؛ ولا الضيف فيها ما اقام محول ؛ وبلم كقول الاخر ؛ يحسبه الجاهل ما لم يعلما ؛ شيخا على كرسيه
معمما ؛ ويلحق به ايضا التقليل المكفوف بما قال سيبويه زعم يونس انهم يقولون ربما تقولن ذلك ثم قال سيبويه ان ترك
النون اكثر واجود وهذا يقتضي ان اثباتها كثير حينئذ والشرط مجردا من ما كقوله ؛ من يثقفن منكم فليس بآيب ؛
ابدا وقتل بني قتيبة شاف ؛ وقد يلحق جواب الشرط اختيارا كقوله ؛ فمهما تشا منه فزارة تعطكم ؛ ومهما تشا منه فزارة
تمنعا ؛ وقول الاخر ؛ نبتم نبات الخيزراني في الثرى ؛ حديثا متى ياتك الخير ينفعا ؛ واسم الفاعل اضطرارا كقوله ؛ ارايت
ان جاءت به املودا ؛ مرجلا ويلبس البرودا ؛ اقائلن احضروا الشهودا ؛ وقول الاخر ؛ يا ليت شعري عنكم حنيفا ؛ اشاهرن
بعدنا السيوفا ؛ وربما الحقت المضارع خاليا مما ذكر كقوله ؛ ليت شعري واشعرن اذا ما ؛ قربوها منشورة ودعيت ؛ قال سيبويه
ويجوز للمضطر انت تفعلن **فصل** في الكلام على المضارع اذا اكد بالنون هل بني مطلقا او في بعض الحالات والكلام على
الاخر من حذف وغيره وحذف ما يتصل به من واو وضمير او يائه وعلى حكم الثقيلة بعد الف الاثنين والالف الفاصلة اثر نون
الاناث ومشاركة الخفيفة لها في الثاني عند من يراه الفعل المضارع المؤكد بالنون مبني بسبب تركيبه مع النون ما لم يسند
الى الالف نحو هل تقومان او الواو نحو هل تقومن يا زيدون فانه في هذه الحالة معرب لانتفاء علة البناء وهي التركيب لانه هل تقومان او الياء نحو م
حيث يسند الى احد هذه الثلاثة يقع الفصل بينه وبين النون فيمتنع القول بالتركيب لما علم من ان العرب لا يركبون ثلاثة
اشياء وكان الاولى بالمصنف ان يقول ما لم تتصل به الف او واو او ياء ليشمل الضمير والعلامة قال الشارح وهذا في الفعل الذي
كان معربا قبل التوكيد واما ما كان مبنيا قبل ذلك فهو على ما كان عليه وذلك واضح قلت يشير الى دفع ما يتوهم من اعتراض
على المصنف حيث لم يقيد الفعل بالمضارع فان الامر لا يتاتى فيه التفصيل المذكور واعني قوله ما لم يسند الى اخره فدفعه
الشارح بان المصنف ترك القيد المذكور لوضوحه او من المعلوم ان ما كان ملازما للبناء قبل مجي النون لا يصح ان يقال فيه
انه يبنى الا في حالة كذا لكن قول المصنف بعد ذلك فيفتح اخره يقوي الاعتراض لانه حكم عام فيهما وما اختاره المصنف هو
الصحيح خلافا لمن حكم ببنائه مطلقا ولو اسند الى احد هذه الثلاثة والقائل بذلك هو الاخفش والزجاج ومن تبعهما
وبقي عليه ان يقول ولمن قال هو معرب مطلقا فقد ذهب الى ذلك جماعة وهو قول ثالث في المسئلة قال الشارح والدليل
على صحة ما اختاره المصنف السماع والقياس اما السماع فلان العرب اذا وقفت على ما اكد بالنون الخفيفة وهو مسند الى
احد هذه الثلاثة تحذفها واعادت علامة الرفع في الوقف فعلم ان حذفها في الوصل انما هو لاجتماعها مع نون التاكيد
لا للبناء والا فيلزم ان يكون هذا الفعل يبنى وصلا ويعرب وقفا ولا نظير لذلك واما القياس فانا لم نجد في كلامهم تركيب
ثلاثة اشياء كما تقدم فيفتح اخره اي اخر الفعل المبني الذي لم يسند الى احد الثلاثة وانما فتح لانه كان معربا في الاصل فبني على
حركة خفيفة جبرا لما فاته وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة لالتقاء الساكنين اخر الفعل والنون اما المفردة الخفيفة
واما الاولى من المشددة وسواء كان الفعل معربا او مبنيا لانه بلحاق النون بعد عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء
والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل عن الكسر اخي الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن
وحذف اي حذف اخر الفعل المذكور ان كان ياء تلي كسرة لغة فزارية فتقول فزارة في ارمي يا هند ارمن بحذف الياء وعليه
جاء قوله ؛ وابكن عيشا تولى بعد جدته ؛ طابت اصائله من ذلك البلد ؛ وقول الاخر ؛ ولا تقاسن بعدك الهم والجزعا ؛
وان كان مع الاخر واو الضمير نحو تقومون يا زيدون او ياؤه نحو تقومين يا هند حذفت بعد الحركة المجانسة فتقول

تقومن

لتغزون يا زيدون ولتغزن يا هند وانما حذفت لالتقاء الساكنين وحكم علامة واو الجمع حكم واو علامة الجمع حكم واو الضمير
وحركت تلك الواو او الياء بها اى بالحركة المجانسة بعد الفتحة فحرك الواو بالضمة والياء بالكسرة نحو اخشون واخشين لانه
لو حذف ذلك بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليه وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نقلها عنهم الفرا فيقولون اخشن يا هند
بحذف الياء كانهم استكرهوا الكسرة على الياء ولم يستكرهها غيرهم لانها تالية للفتحة لا للكسرة وتكسر النون الثقيلة بعد
الف الاثنين نحو اضربانّ يا زيدان ولا تضربانّ يا عمروان وبعد الف فاصل اى نون الاناث نحو اضربنانّ يا هندات
ولا تضربنانّ يا بنات تكسرت على اصل التقاء الساكنين وزيدت الف الفصل كراهة لاجتماع الامثال وتشاركها الخفيفة
في زيادة الفاصل المذكور وهو الالف اى نون الاناث عند من يرى لحاقها في الموضعين المذكورين وهو يونس والكوفيون
واستدلوا على ذلك بقولهم التقت حلقتا البطان وهذا شاذ لا ينبغي ان يقاس عليه قال سيبويه واما يونس وناس من
النحويين فيقولون اضربانْ واضربنانْ زيدا وهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها لا يقع بعد الالف ساكن الا ان
يدغم قيل الاولى بالمصنف ان يقول عند من يرى لحاقها بعد الف الاثنين فاما لحاقها بعد الالف الفاصلة فهو الذي الكلام فيه فكانه
قال تشارك الشديدة الخفيفة في زيادة الالف الفاصلة عند من يرى لحاق النون الخفيفة بعد الالف الفاصلة قلت وهذا لا
محذور فيه ولا يقتضي ان التعبير بما في المتن مرجوح بالنسبة الى هذه العبارة بل الاولى فيما يظهر ان يقول عند من يرى
لحاقها بعد الالف الفاصلة لان المشاركة لهما في هذا المعنى متوقفة على من يقول به ولا تتوقف المشاركة حينئذ على القول
بلحاقها بعد الف الاثنين لكن لما لم يكن قائل بالفصل بل من قال بلحاقها بعد الالف الفاصلة قال بلحاقها بعد الف الاثنين
لم يتحاش المصنف عن هذا الاطلاق للعلم بالمقصود منه والا فالمشاركة لا تتوقف عليهما معا ولا شك ان عبارة المصنف فيها
طول ويغني عنها قولنا وتشاركها الخفيفة في زيادة الفاصلة عند يونس والكوفيين فصل في الكلام على احكام
تختص بها النون الخفيفة عن الثقيلة تختص الخفيفة بحذفها وصلا لملاقاة ساكن مطلقا والمراد بهذا الاطلاق
ضد التقييد الاتي ذكره اى سواء تلت فتحة نحو اضربَ الغلام يا زيد او ضمة نحو اضربُ الغلام يا قوم او كسرة نحو اضربِ
الغلام يا هند قال الشاعر: لا تهين الفقير علك ان: تركع يوما والدهر قد رفعه: هكذا رايته فيما وقفت عليه
من كتب العربية وفيه كلام من جهة العروض وذلك ان هذا البيت من بحر المنسرح وقد دخل الخزم جزؤه الاول اذ
اصله مستفعلن دخله الخبن فصار متفعلن ثم خرم بحذف اوله فصار تفعلن على زنة فاعلن وهو موازن لا تهي
ومثل هذا عند الخليل ممتنع لان الخرم لا يكون الا في وتد مجموع واقع في صدر البيت وذلك مفقود هنا لكن ثم من يجوز
الخرم في الجزء اذا صار اوله بالزحاف على هيئة وتد مجموع وان لم يكن كذلك بحسب الاصل وهنا فرع وهو ان يونس
لما اجاز اضربانْ واضربنانْ قال فان لقيها ساكن ابدلت النون الفا ثم فتحها فقلت اضربا الرجل واضربنا الغلام
قال سيبويه وهذا لا يتكلم به العرب قال والقياس اضربا الرجل واضربنا الرجل بحذف الالف لالتقاء الساكنين وتختص
الخفيفة ايضا بالوقف عليها مبدلة الفا بعد فتحة نحو وليكونا من الصاغرين ونحو لنسفعا ولذلك رسم بالالف
نظرا الى حالة عند الوقف او بعد الف نحو اضربان واضربنان عند من يجيزه فتبدل النون عند الوقف الفا فيلتقي
ساكنان ولم يذكر المصنف ماذا يفعل بها بعد الابدال فيحتمل ان يحذفها للساكنين ويحتمل انه يمد بمقدار الفين والوجهان
عن حمزة نحو في السماء موقوفا عليه ويحتمل انه يبدل لها همزة كما في حمراء وجزم صاحب اللباب بهذا الوجه وتحذف وقفا
بعد كسرة او ضمة نحو يا هند اضربي ويا زيدون اضربوا تريد اضربنْ واضربنْ فتحذفها وترد ما حذف لاجلها قيل
والذي يظهر ان دخولها في الوقف خطا لانها لا تدخل المعنى التاكيد ثم يحذف ولا يبقى دليل على المقصود الذي جاءت له

واجاز يونس الوقف عليهما ابدالها واوا او ياء في نحو اخشون واخشين فتقول اخشو واخشي ولا يحصل التباس لانك حينئذ
تنطق في الوقف بواوين اولاهما مضمومة ولو لم ترد التاكيد لم تنطق الا بواو واحدة ساكنة وكذا القول في اخشي لانك تنطق بيائين
اولاهما مكسورة لكن ظاهر كلام المصنف ان ذلك مختص بالمفتوح ما قبله بالالف كالمثالين والمنقول عن يونس الاطلاق فيجيز ذلك في نحو
اضربن واضربن ويحصل اللبس حينئذ وعنه انه قاس ذلك على لغة ازد السراة في زيد وزيدي وفيه نظر لانه لا يلزم من جواز
ذلك في الاسم لخفته جوازه في الفعل لثقله مع انه يجتمع هنا واوان وياءان وهناك واو واحدة وياء واحدة وقد يجاب عما
اوردناه من الالباس بان اهل هذه اللغة لم يبالوا بالالباس في نحو زيدي فانه يلبس بالمضاف الى الياء مع انه الباس مغير للمعنى بالكلية
بخلاف الباس المؤكد بغيره فكان اسهل من ذلك فينبغي ان يحتمل من باب الاولى ويعاد الى الفعل الموقوف عليه بحذفها ما اريد
في الوصل بسببها فتقول في اضربن بالكسر اضربي وفي اضربن بالضم اضربوا باعادة واو الضمير وياء المخاطبة وصلا لزوال
مقتضى الحذف وهو التقاء الساكنين فلما حذف الساكن الثاني وهو النون رجعا وتقول في هل تضربن بالضم وهل تضربن
بالكسر اذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال الموجب حذفها وهو اجتماع المثلين وربما
نويت في امر الواحد فتفتح وصلا كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس القونس عظم ناتئ بين
اذني الفرس قال المصنف في قراءة من قرأ الم نشرح بفتح الحاء ان اصله نشرحن فاجاز كون ذلك واقعا في السبعة في غير
فعل الامر واهمله هنا وقيل انه من النصب لم كما جزموا بلن معارضة بين الحرفين فصل في الكلام على التنوين
وما يتعلق به من اقسام وغيرها التنوين نون وهذا جنس يشمل المعرف وغيره كنون المثنى والمجموع على حده وكنون التاكيد وغير ذلك
ساكنة فصل مخرج لنون المثنى والمجموع على حده تزاد مخرج لنون عنتر ونحوه فانها اصلية لا انتفاء فعل في الاسماء بخلاف
الصفات كعنبس من العبوس اخر الاسم مخرج لنون منطلق وغيره ولنون التوكيد الخفيفة فانها انما تزاد اخر الفعل دون الاسم
تبيينا لبقاء اصالته مخرج لنون الوقاية في نحو اسلمني الى قومي شراحي ووجه ذلك ان تكون النون زيدت ساكنة ثم طرات
عليها الحركة فلم يعتد بهذا الامر العارض حتى يقال ان قبل السكون مخرج لها وخرج ايضا النون المزيدة لتكميل الوزن كقول الشاعر
احب منك موضع الوشحن وموضع الازار والكشحن والمراد ببقاء الاصالة كون الاسم لم يعرض له شبه الحرف فيبنى ولا شبه
الفعل فيمنع من الصرف وهذا هو المعروف عندهم بتنوين التمكين وما ذكره المصنف من ان العلة في زيادته تبيين بقاء
اصالته هو مذهب سيبويه وقيل انما زيد فرقا بين المتصرف وغيره وقيل فرقا بين المفرد والمضاف وقيل بين الاسم والفعل
او تبيينا لتنكيره وهذا هو المعروف عندهم بتنوين التنكير نحو مررت بسيبويه وسيبويه اخر وسياتي بيان المحل التي يدخل فيها
او تعويضا عطف على تبيينا اي تزاد لاجل التعويض وهذا هو المعروف عندهم بتنوين العوض وهو اللاحق للاسم عوضا من حرف
اصلي او زائد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من
ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف
خلافا للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف
وهي منوية بدليل ان الحرف الذي بقي اخيرا لم يحرك بحسب العوامل وقد وقع على انه لو سمي بكتف امراة ثم سكن تخفيفا لم ينصرف
كما جاز صرف هند وانه اذا قيل في جيأل علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لان حركة ياء كيف
وهمزة جيال منويتا الثبوت ولهذا لم تقلب ياء جيل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والثاني كجندل فان تنوينه عوض
من الف جنادل قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه وانه تنوين الصرف ولهذا لم يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم
الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل وبعض اذا قطعتا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال

التمام

فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لإذ في نحو وانشقت
فهي يومئذ واهية الاصل فهي يوم اذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها
وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسر اعراب المضاف اليه هذا كله كلام ابن هشام في
مغني اللبيب او مقابلة لنون جمع المذكر وهذا هو المعروف عندهم بتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة
النون في مسلمين فانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكين لم يثبت في نحو قوله تعالى فاذا افضتم من عرفات ولو كان
للتنكير لم يثبت في الاعلام وليس عوضا من شيء ولا هو للترنم فلم يبق الا ان يقال هو في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر
لان هذا معنى مناسب الا ترى انه جعل نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي
في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين وهو كونه علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها شيء من معاني اقسام التنوين فكذلك
النون في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها
مع اللام وفي الوقف دون النون التي هي جمع المذكر لان هذه النون اقوى واجلد ليجبر حركتها كذا قرره الرضي وقال بعضهم
التنوين في مسلمات عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض ثانيا
وحكي عن بعضهم انه يقول عوض من منع الفتحة فقيل بعض الاصحاب ان هذا لا يرد معه ذلك الاعتراض لان هذا القائل يرى ان
الكسرة عوض من الفتحة والتنوين عوض من منعها قلت وهو غير ظاهر لان منع الفتحة امر ملازم فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع
العوض والمعوض عنه وقيل هو تنوين التمكين ويرده كما قدمناه ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به
وتنوين التمكين لا يجامع العلتين وهذا الوصف يسلم وعرفة زال تنوينها وزعم الزمخشري ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث
وانما هي ذالالف للجمع قال ولا يصح ان تقدر فيه تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث يابى ذلك كما لا يقدر التاء في بنت
مع ان التاء المذكورة بدل من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يابى ذلك وقال المصنف عنه اعتبارنا نحو عرفات في منع الصرف اولى
من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لان التاء التانيث معه جمعية ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف او اشعارا بترك الترنم
في ذوي مطلق في لغة تميم وهذا هو المعروف عندهم بتنوين الاطلاق وهو اللاحق للقوافي المطلقة اي المحركة بدلا من حرف
الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك في انشاد كثير من بني تميم وقيس وفي حكم القافية المطلقة ما يقع في الاعاريض
المصرعة او المقفاة فانها مماثلة لاخر البيت في ذلك وظاهر كلامهم انه تنوين محصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش زاعما
ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغني صوته اي يجعل فيه غنة والاصل عنده مغنن
بثلاث نونات فابدلت الاخيرة ياء طلبا للتخفيف والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين كابن السراج في اصوله
انه جيء به لقطع الترنم وتركه كما ذكره المصنف وان الترنم وهو التغني يحصل بحرف الاطلاق لقبوله لمد الصوت فيه فاذا انشدوا
ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها ويشارك الاسم المتمكن المجرد من الالف واللام كقوله : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلن :
بسقط اللوى بين الدخول فحوملن : وهذا اي في الاتيان بالنون للاشعار بترك الترنم في الروي المطلق عند بني تميم ذو الالف
اللام كقوله : اقلي اللوم عاذل والعتابن : والمبني كقوله : وقولي ان اصبت لقد اصابن : وقول الاخر : يا ابتا علك او عساكن :
وقول الاخر : افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن : والفعل كقوله : داينت اروى والديون تقضن : ومثل
له الشارح بما انشدنا ما انقاد وهو قوله : وقولي ان اصبت لقد اصابن : وليس بجيد لدخول هذا في المبني وكذا التنوين اللاحق
رويا مقيدا اي ساكنا عند من اثبته يشير الى الاختلاف فيه فان الاخفش والعروضيين اثبتوه استنادا الى قول الشاعر
نحو منهل وردته طام حالن : وقول الاخر : وقاتم الاعماق خاوي المخترقن : وقول الاخر : ترجع من الحي ام تبتكرن : وقوله قالت

قالت بنات العم يا سلمى وان ؛ كان فقيرا معدما قالت وان ؛ وانكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن
وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان فى اخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار المصنف هذا
القول ويسمى هذا التنوين اللاحق للروى المقيد التنوين الغالى لانه غلا اى جاوز الحد وزعم ابو الحجاج بن معزوز ان
ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترنم ان نون عوضت فى المدة وليس بتنوين وزعم المصنف فى كتابه المسمى بالتحفة ان
تسمية اللاحق فى القوافى المطلقة والقوافى المقيدة تنوينا مجاز وانما هو نون اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع
الالف واللام ويثبت فى الوقف قلت وهذا مخالف لكلامه فى التسهيل وفى كلام الزمخشرى ما يقتضى خلاف ما ادعاه من ثبوت تنوين
الترنم فى الوقف وذلك ان الزمخشرى قال فى احاجيه حيث اشار الى تنوين الترنم الذى هو يقع فى الانشاد مكان حرف الاطلاق
اذا وصل المنشد ولم يقف ويختص ذو التنكير بصوت كسيبويه ونفطويه وعمرويه او شبهه نحو ايه وصه ومه ونحو ذلك
من اسماء الافعال واهمل المصنف التنبيه على كون هذا التنوين فيما ذكره قياسيا او سماعيا وحقيقة الامر فيه انه يقع فى اسم باب
الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو سيبويه وسيبويه اخر وقضية اختصاص تنوين التنكير
بالصوت او شبهه ان التنوين فى رجل ونحوه من المعربات المنكرة ليس بتنوين تنكير قال ابن الحاجب وغيره وانما هو تنوين
تمكين لا تنوين تنكير كما ادعاه بعضهم ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير ولقائل ان يمنع كون
التنوين فى رجل حال علميته هو التنوين الذى كان فيه قبلها ولم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية للتنكير وبعدها للتمكين او
نقول لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يجوز ان يجعل تنوين رجل للتنكير والتمكين معا لكونه منكرا منصرفا فاذا سمى به ثبت المانع
من اعتبار التنكير دون التمكين فتمحض كونه تنوين تمكين ويسمى الاسم اللاحق به النوع الاول من انواع التنوين وهو الذى يلحق الاسم
لغرض التنبيه لبقاء اصالته امكن بالنصب على انه مفعول ثان ليسمى ومفعوله الاول هو اللاحق والاول مرفوع على انه فاعل باسم الفاعل
اعنى اللاحق قال الشارح تبعا لشيخه ابى حيان وهو اى لفظ امكن افعل تفضيل من التمكين وبناؤه منه شاذ قلت وقد سمع من كلامهم
مكن مكانة فالبناء منه قياسى جار على القاعدة ولا شذوذ فيه وقد يسمى ايضا ما فيه هذا النوع من التنوين منصرفا قيل من
الصريف وهو الصوت لان التنوين فى اخره هو الصوت وقيل من الصرف وهو الخالص لانه خلص من شبه الفعل والحرف وقيل
من الانصراف لانه انصرف عن شبههما وينبغى ان يكون هذا القول الاخير هو المعول عليه لان الصريف والصرف لم يستعمل فيهما
فعل واستعمال الوصف دليل على استعمال الفعل وهذا فى الانصراف متحقق فيتعين الجزم به وقد يسمى لحاق غيره صرفا فيطلق على
تنوين العوض والمقابلة ولا يختص بتنوين التمكين تنبيه زاد بعضهم تنوينا سابعا سماه بتنوين الضرورة وهو اللاحق لما
لا ينصرف كقوله ؛ ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ؛ وللمنادى المضموم كقوله ؛ سلام الله يا مطر عليها ؛ قال ابن هشام وبقوله
اقول فى الثانى دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف فليس بتنوين تمكين لان الاسم مبنى على الضم
قلت وفى الاول نظر لان تنوين التمكين هو الذى يؤتى به تبيينا لبقاء الاسم على اصالته اى تمكنه فى الاسمية وانتفاء شبه الفعل والحرف
عنه والاسم الموجود فيه العلتان المانعتان من الصرف وما يقوم مقامهما قد ثبتت مشابهته للفعل حتما كما ستعرفه ودخول
التنوين فيه عند الاضطرار لا يرفع ما ثبت له وتحقق فيه شبه الفعل وقصارى ان اثر العلتين قد تخلف لاجل الضرورة
فالتحقيق ان لا يقال للاسم الذى فيه ذلك التنوين منصرف وانما يقال هو منون للضرورة وكان الذى حمله على ذلك قولهم يجوز
صرف غير المنصرف للضرورة وهو منتقد وزاد بعضهم تنوينا ثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه
ابو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل فى الف قبعثرى وقال المصنف الصحيح ان هذا نون زيدت فى اخر الاسم كنون ضيفن
وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذى حكاه سماه تنوينا فهذا دليل على ان سمعه فى الوصل دون الوقف ونون

ضيفن ليست كذلك قلت وعلى تقدير صحة هذا الاعتراض يمكن ان يورد مثله على المصنف في دعواه في التحفة ان ما يقال له تنوين الترنم ليس بتنوين حقيقة وانما هو نون اخرى زائدة ووجه الايراد ان يقال قد سمى سيبويه ما هو للترنم تنوينا فهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف ويترجح بذلك ما حكيناه عن الزمخشري في احاجيه وزاد بعضهم تنوينا تاسعا سماه بتنوين الحكاية ذكره ابن هشام عن ابن الخباز مثل ان يسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف الذي كان قبل التسمية حكي بعدها قلت ولكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف فثبت انه قسم براسه وان كان اصله في المحكي تنوين صرف الا ترى الى حركة الحكاية في مثل قولك من زيدا بالنصب يحكي زيدا المنصوب في قول القائل رايت زيدا كيف هي في الاصل حركة اعرابية وفي الحكاية ليست باعرابية فتامل

باب منع الصرف اي منع التنوين الدال على الامكنية فان الصرف عند المحققين هو هذا التنوين فيكون منع الصرف عبارة عن ترك التنوين المذكور واعني ترك الكسر بانه حل فتبعا بعد صيرورة الاسم غير منصرف وايد ذلك بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة وقال بعضهم الصرف هو الجر والتنوين معا فحذفهما للعلتين او ما يقوم مقامهما هو منع الصرف وعلى الجملة فلا كلام في ان غير المنصرف لا يدخله التنوين المذكور ولا الكسر لكن هل هما ممنوعان منه معا بطريق الاصالة او الممنوع بها انما هو التنوين والكسر بطريق التبع رايان كما عرفت ولا يخفى ان اصل الاسم الصرف وانما منع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين احداهما ان الاسم مستغن عنه وهو غير مستغن لان الاسم وضع لان يحكم عليه ويحكم به والفعل يوضع الا لان يحكم به فاستغنى الاسم في استقلال الكلام به عن الفعل ولم يستغن الفعل عنه في ذلك والثانية ان الفعل مشتق من الاسم كما تقرر في محله والمشتق فرع عن المشتق منه وانما قلنا ان الاسم الممنوع من الصرف فرع من جهتين لانه لا يكون كذلك الا اذا وجدت فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما من علل كلها فرعية وذلك لان العدل فرع لانه لا بد له من اصل هو معدول عنه والوصف لا يعقل الا بتقدم موصوف فوجود الوصفية مرتب عليه فهو فرع لذلك والتانيث فرع التذكير لان المذكر هو الاصل من حيث كانت الالفاظ القياسية تجري على المذكر بنفسها كاسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة فاذا قصد الى التانيث زيدت العلامة كذلك فقائم من قولك قائمة يدل على ذات ثابت لها ذلك المعنى كما في قولك قائم مجردا وزيادة التاء تدل على ان الذات مؤنثة فكان فرعا لذلك والمعرفة فرع عن النكرة من حيث ان وضع الالفاظ القابلة للتعريف للنكرة فاذا قصد الى التعريف زيد عليها ما يجعلها معرفة كرجل والرجل او وضعت وضعا ثانيا للمعرفة كجعفر اسما للنهر ثم يجعل علما فكانت المعرفة فرعا لذلك والعجمة فرع العربية لان الاصل في كلام العرب ان لا يشوبه شيء من غير كلامهم يدخل فيه والالف والنون الزائدتان فرع على المزيد عليه اذ لا تعقل زيادة الا بمزيد عليه فكانا فرعا لذلك ووزن الفعل فرع عن وزن الاسم لانه اذا تحققت فرعية الفعل عن الاسم من حيث الاشتقاق والاستقلال فوزن الفرع فرع على وزن الاصل لان الاصل اذا تقدم فقد تقدم وزنه لا صفته والفرع اذا تاخر وزنه فكان فرعا لذلك كذا قرره ابن الحاجب في اماليه ولم يذكر الجمع والتركيب لظهور فرعيتهما واذا ثبت انها فروع وحصل في الاسم اثنان منها صار بهما فرعا من جهتين فيشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من جهتين فكذلك قطع عما ليس للفعل وهو الجر والتنوين اما بطريق الاصالة بالنسبة اليهما معا او بطريق الاصالة بالنسبة الى التنوين وتبعا بالنسبة الى الجر على الرايين اللذين اسلفناهما يمنع صرف الاسم الف التانيث مطلقا اي سواء كانت مقصورة نحو حبلى او جمد ودة نحو حمراء وسواء كانت ما فيه مفردا كما مثلنا او جمعا نحو سكارى واشقيا اسما او صفة نكرة او معرفة وذكر الشارح هنا فرعين الاول لو سميت بكلتا المرخم منعت الصرف لانها الف التانيث ولو سميت بكلتا بالياء من كليهما او من كلتي المراتين على لغة كنانة قلبت الياء الفا وصرفت لان الف التانيث لا تكون منقلبة الثاني لو رخمت حبلويا على لغة الاستقلال فقلبت يا حبلى ثم سميت به صرفته لان الفه

ليست للتانيث لكونها منقلبة قلت وبهذا الفرع يظهر حل لغو كان بعض الطلبة انشدني اياه لبعض فضلاء المصريين وهو قوله
جوز وانوين دنيا ؛ ثم قالوا لا يجوز ؛ اين ذو فهم وحذق ؛ للشماكين يجوز ؛ فتامله او موازنة مفاعل اثاني الحال
كمساجد وقبائل واما بحسب الاصل مثل عذارى ومهارى او موازنة مفاعيل بمدة بين العين المكسورة واللام نحو مصابيح
وقناديل في الهيئة بان يكون اوله مفتوحا اى حرف كان ولا يضر كونه مفتتحا بحرف غير ميم كدراهم وطواويس وان يكون بعد الف
الجمع حرفان اولهما مكسور لفظا كما مثلنا او تقديرا نحو دواب فان اصله دوابب او ثلاثة احرف اوسطها ساكن كما مر فان كان
الاول من الحرفين الواقعين بعد الالف لا حظ له في الحركة نحو حمار اسم جمع لحمارة فهو مصروف ان اريد به جمع التكسير امتنع صرفه
لان اصله حينئذ حمادر فما بعد الالف متحرك بالكسر في الاصل كذا ولا يشمل قوله موازنة مفاعل ومفاعيل ما سمي به من هذا الجمع
نحو شراحيل فانه ممنوع من الصرف بالاجماع واما سراويل فمذهب سيبويه انه ايضا لا ينصرف في تعريف ولا تنكير وحكى الاخفش صرفه
عن بعضهم لا بعروض الكسرة كتوان وتلاق فان كلا من هذه الالفاظ مصدر تفاعل فعينه مضمومة في الاصل لكنها احولت الى
الكسرة محافظة على الياء التي تليها او بعروض ياء النسب فخرج نحو رباحي وظفارى ودخل نحو كراسي وقمارى وكلا الامرين صحيح
لكن دخل فيه نحو جوارى لان الياء فيه غير عارضة فيلزمه ان يمنع صرفه كما في قمارى وكراسي قال الشارح وضابط ذلك
ان ما يصرف ومما لا يصرف مما هو مشتمل على ياء النسبة انهما سبقا الالف في الوجود منع الصرف نحو كرسي وكراسي وان لم يسبقاها
صرف كانا مسبوقين بها كرباحي وظفارى او غير منفكين عنها كجوارى قلت وهذا لا يدفع الاعتراض المتقدم وهنا فرع وهو انك لو
نسبت الى بخاتي وكراسي صرفا لانك تحذف الياء المشددة منهما لاجل ياء النسب فيصيران حينئذ نحو ظفارى او عروض الالف
المعوضة من احداها اى احدى ياءي النسب تحقيقا نحو يمان وشآم اذ الاصل فيهما يمني وشامي فحذفت احدى ياءي النسب وعوض
عنها الالف او تقديرا نحو شناح للطويل ورباع فيقدر ان الاصل شنحي وربعي بياء النسب ثم حصل التحويل ودليل ذلك الصرف
فانهم قالوا رايت شناحيا ورباعيا ولولا انه على هذا التقدير لمنع الصرف وان كان مفردا كما منع سراويل معرفة كان او نكرة
لشبهه بما لا ينصرف كمصابيح ويمنع ايضا صرف ذي عدل صفة نحو مثنى وثلاث وهذا مذهب سيبويه والخليل فيهما وفي اخواتهما
او كصفة او كعلم كما يجيء في الفصل الخامس حيث تكلم عليه المصنف او كونه صفة على فعلان ذا فعلى بالاجماع نحو سكران وريان
فان كلا منهما صفة على صيغة فعلان وله مونث على فعلى فمونث سكران على سكرى ومونث ريان ريى ونقل المصنف الاجماع
على منع صرفه وقد حكى فيما بعد هذا صرفه عن بني اسد وظاهره التدافع فيحتمل ان يكون المنع من الصرف في الجملة مجمعا عليه
لكن بنو اسد لا يجعلون المنع متحتما وغيرهم يجعله متحتما وفيه نظر فان كلام المصنف لا يأباه ثم ظاهر كلامه ان نحو سكران
امتنع للصفة والزيادة وقد ذكر ابن هشام في الباب الذي عقده للامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها فقال ان
هذا انما هو قول الكوفيين واما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالف التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعد موانع
الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان النسبة لا تتقوم باحدهما ويلزم الكوفيين ان يمنعوا صرف نحو عفريت
علما فان اجابوا بان المعتبر انما هو زيادتان باعيانهما سالناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة
الف التانيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون هذا كلامه ووجه المشابهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما ولكن انتفى تاثيرها
عند فوات هذه الجهة كندمان فان مونثه ندمانة وقال المبرد جهة الشبه ان النون بدل الهمزة والهمزة بدل الف التانيث
لقولهم في صنعا صنعانى ورد بانه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون بدل منها واما صنعانى واما بهرانى فالقياس
صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو ورد هم
على هذا الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل من حروف فزيادتها مع كونها

مبدلة من حرف فيا سبها اولى و كونه صفة لازم التنكير يخلف نحو لحيان للكبير اللحية فهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه لانه ان لم يكن له فعلى وجود افله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى ولى به من فعلانة لان باب سكران اوسع من باب ندمان ولان للمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكبر ادر مع انه لا مؤنث له وصرف سكران وشبهه للاستغناء فيه بفعلانة عن فعلى لغة اسدية فهو كندمان عندهم لانهم يقولون في مؤنثه سكرانة وقد جمع المصنف ماجاء على فعلان و مؤنثه فعلانة في لغة غير بني اسد في قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا ودجنانا وسخنانا وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا واتبعهن نصرانا واستدرك عليه لفظان وهما خمصانا لغة في خمصان واليان في نحو كبش اليان وذيل الشارح هذه الابيات بقوله وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا ولا باس بشرح هذه الالفاظ فالحبلان العظيم البطن وقيل الممتلى غيظا والدجنان اليوم المظلم والسخنان اليوم الحار والسيفان الرجل الطويل الممشوق وقيل الرجل الحقير والقشوان الدقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى والخمصان الضامر البطن والاليان الكبير الالية ويمتنع صرف الاسم ايضا وافقه اى موافقة الاسم الفعل فيما اى في شئ يخصه اى يخص الفعل دون الاسم او في شئ هو اولى به اى بالفعل من الاسم ومن في قوله من وزن لبيان الجنس ابان بذلك عن ان المراد بالشئ الذي وقعت فيه الموافقة هو الوزن فالاول وهو الوزن الخاص بالفعل كان تسمى بنحو انطلق واستخرج وضرب المبنى للمفعول غير مسندات الى شئ والثاني وهو الوزن الاولى بالفعل نحو يزيد ويشكر ووجه الاولوية انه يدل في الفعل على معنى بخلافه في الاسم قال الشارح وهذا احسن من قول غيره من النحويين او وزن غالب لانه يبطل بافعل وافعل الاسماء اكثر منه في الافعال وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف والدليل على ان افعل في الاسماء اكثر منه ما من فعل ثلاثي الا وله افعل اسما اما للتفضيل واما لغيره وقد جاء افعل في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل واربب وايضا فان فاعلا في الاسماء لا يكاد يوجد الا في خاتم وهو قليل وفاعل في الافعال اكثر من ان يحصى نحو ضارب وقاتل ولو سميت بخاتم لصرفت فظهر ان المعتبر انما هو كون الفعل اولى به من الاسم قلت لكن يرد على هذه العبارة التي اختارها المصنف وعلل اليها انه يلزمه بمقتضاها منع صرف خاتم بفتح التاء مسمى به لان فاعل اولى بالفعل من الاسم من حيث كونه يدل على الفعل على معنى وهو المفاعلة كخاصم وشاتم وقول ابن الحاجب رحمه الله او يكون اوله زيادة كزيادته اى زيادة الفعل الى اخر كلامه سالم من هذا التقدير ووصف المصنف الوزن المشار اليه بقوله لازم احترازا من نحو امرئ اذا سمي به على لغة الاتباع فيصرف لان الحاصل بالاتباع غير مستقر وحينئذ فلم يستقر الاسم على شبه الفعل لان تلك الحركة بعرضية الزوال للاتباع فاذا سمي به على لغة من يلتزم فتح عينه منع الصرف لكون الوزن لازما حينئذ وتقطع همزته وكذا الكلام في ابنم على اللغتين لم يخرجه الى شبه الاسم سكون تخفيف هذا قيد اخر للوزن احترز به من نحو رد وقيل علمين فيصرفان لكونهما خرجا بما عرض لهما من سكون التخفيف الى شبه الاسم فصار رد كمد وصار قيل كفيل واحد الفيلة وذلك لان اصلهما ردد وقول بضم الواو وكسر الثاني فسكن هذا الثاني المكسور من الاول تخفيفا وادغم ومن قول نقل حركته الى القاف ثم اعل مع وصفية اى منع وزن الفعل على الوجه المتقدم مع وصفية اصلية نحو مررت برجل احمر وغلام اسود واحترز بهذا القيد من نحو اربب في قولهم مررت برجل اربب بمعنى ذليل وادبع في مررت بنسوة اربع وصفيتهما كل منهما عارضة لا اصلية كاسمية باقية كما شئت او مغلوبة نحو ابطح واجرع فانهما وصفان في الاصل استعملا استعمال الاسماء فصارت وصفيتهما مغلوبة فيما لا يلحقه هاء التانيث نحو احمر وافضل والمرو الحي والى وخرج نحو ادابر وهو الذي لا يقبل نصح احد من يقطع رحمه وهو منصرف ولقولهم في هولئة ارملة هذا عند الجمهور ومنع الاخفش صرفه كاحمر او مع العلمية اى منع الصرف مع وصفيته كما مر مع العلمية كاحمد ويزيد او شبههما كما جمع واخواته واعلم ان على المصنف في هذا الكلام انتقادا وذلك ان قوله مع وصفية او علمية يوهم ان كلا من هذين النوعين الوزن

الخاص والوزن الذى هو بالفعل اولى يوجد فى العلم والصفة وليس كذلك وانما يوجدان فى العلم خاصة واما الصفة فلا يكون وزنها
الا ما الفعل به اولى ويؤيد هذا الايهام امران احدهما تقديمه الصفة فى الذكر على العلم والثانى ان الكلام من اول الباب الى هذا
الموضع فيما يمتنع صرفه فى التعريف والتنكير فما جاءت مسئلة العلمية الا استطرادا او قصدا للاختصار لئلا يلزمه التكرار
اذا افردها بالذكر وسبب ما ذكرناه من امتناع ذلك فى الصفة ان الوزن الخاص لا يوجد فى الاسم الا منقولا من الفعل ولا نقل
فى الصفات بخلاف الاعلام قلت وعلى هذا فكان حقه ان يقول مع علمية فى الخاص او وصفة او علمية او شبهها فى الذى الفعل به
اولى وعارض سكون التخفيف كلازمه خلافا لقوم مثال ذلك ان تسمى رجلا بضرب بضم الضاد وكسر الراء ثم تخففه باسكان
الراء فسيبويه يسوى ذلك فى ايجاب المصروف بما اذا سميت بضرب المخفف قبل ان تسمى به لان الوزن قد زال ولا اصل الصرف فى
لصرفهم نحو جندل بعد حذف الالف وان كان حذفا عارضا مع ان فيه ما يدل على تقديرها وهى توالى اربع متحركات وقال المازنى
والمبرد والسيرافى لا ينصرف لعروض السكون كالم ينصرف جيل المخفف من جيال علما الرجل واجيب عن هذا بان الفتحة باقية
فهى محرزة للهمزة وفى يعفر مضموم الياء واكبب علما خلاف اما يعفر فيقال مفتوح الياء ولا خلاف فى منع صرفه حينئذ ويقال
مضموم الياء على الاتباع لضمة الفاء وهذا فيه خلاف كالاخفش يمنع صرفه لعروض الضمة وغيره يصرفه اذهاب وزن الفعل وهو
قضية قول سيبويه فى المسئلة المتقدمة وفى كتاب الصحاح والاسود ابن يعفر الشاعر اذا قلته بفتح الياء لم تصرفه لانه مثل يقتل
وقال يونس سمعت روبة يقول اسود بن يعفر بضم الياء وهذا ينصرف لانه قد زال عنه شبه الفعل هذا كلامه فان قلت
فما بالهم لم يجروا هذا الخلاف فى يونس وهو مثل يعفر قلت لان العلتين المانعتين من صرفه العلمية والعجمة لا العلمية ووزن
الفعل ولو كان عربيا لجرى فيه هذا الخلاف نعم من قال يونس بفتح النون او يونس بكسرها لم ينصرف على تقديره عربيا كما هو غير
منصرف الان للعجمة والعلمية فان قلت فهلا فصلوا فى مسئلة يعفر بين ان يكون الاتباع قبل التسمية وبين ان يكون بعدها
كما فصلوا فى تخفيف ضرب قلت هو قبل العلمية فعل ولا يجوز فيه حينئذ اتباع باتفاق وانما يتاتى فيه بعد العلمية
اذ لا يضم حرف مضارعة من ثلاثى غير بناء للمفعول واعلم ان بعض النحاة حكى عن ابى زيد ان من قال يعفر بضم الياء صرفه
وحينئذ فلا وجه للخلاف بعد وجود السماع واما البب فقال الشارح حكى ابو عثمان ان ابا الحسن يرى صرفه علما لانه باين الفعل
بالفك ومذهب سيبويه انه ممنوع الصرف والصحيح مذهب سيبويه لان الفك رجوع الى اصل متروك وهو نظير تصحيح ما يحق
اعلاله كاستحوذ ولا خلاف فى ان التصحيح لا يمنع من اعتبار الوزن فكذلك الفك الى هنا كلامه قلت البب بفتح الباء الاولى
فسروه بالعقل فيكون اسم تفضيل فينبغى ان يكون الخلاف فيه سمى به او لم يسم به لانه يستحق منع الصرف مطلقا للصفة والوزن
ولكنهم حصروه بالعلم كما قال المصنف فقد يؤخذ من هذا ان الخلاف فى اكبب بضم الباء الاولى لانه جمع لب فهو اسم لا صفة فانما
يجرى الخلاف فيه فى العلمية على انى اقول ان تصور الخلاف فى هذه اللفظة مشكل لان الامر فيه دائر بين ان يكون بفتح
الاولى من البائين او بضمها وعلى كل منهما فلا سبيل الى الخلاف اما على تقدير فتح الباء فلانه يكون اسم تفضيل ففيه الصفة و
وزن الفعل محققا وما كان كذلك امتنع صرفه اجماعا ولا معنى حينئذ لاشتراط العلمية فى منع صرفه لا وفاقا ولا خلافا وان
كان بضم الباء فلا يخلو ان يكون علما او لا فان لم يكن علما فلا نزاع فى صرفه لفقدان الموجب لمنع الصرف وان كان علما فينبغى
امتناع صرفه قولا واحدا للعلمية ووزن الفعل ولا معنى لقول القائل الفك مانع من اعتبار الوزن لان الفك مانع محقق
لوجود الصيغة المعتبرة فى الوزن فكيف يعتد ما نعا هذا مما لا سبيل اليه وحينئذ فلم يظهر فرض الخلاف فى هذه الكلمة على وجه
سالم من الاعتراض فتامله واعلم انه سمع من كلام العرب قد علمت ذاك بنات البيه وهو شعر موزون وتكلم فيه ابو حيان
بكلام غريب وسترى ما فيه قال هو بضم الباء جمع لب وهو العقل كاقفل اى بنات خواطره او جمع لبيب كرغيف وارغفة اى قد

علمت

علمت ذاك بنات البيت الحوّاى اصلهم لبّا ومعناه بنات البيت فيه والبـ ما فى الانسان تلبه قلت والتفسير الثانى فاسد لانه
اذا جمع لبيب لم يكن معناه البـ ما فى الحوّ وانما هذا تفسير الب بفتح البآء اسم تفضيل لا البـ بضمها جمع لبيب ولا جمع لب
ايضا لو قاله ثم كيف يقول بنات البـ الحوّاى اصلحهم لبا ثم يقول ومعناه البـ ما فيه والبـ ما فى الانسان قلبه وهذا منه دليل
على ان الضمير فى البه للانسان او لانسان معين لا للحى ثم كيف يقول ان البـ ما فى الانسان قلبه وليس فى الانسان شئ له هذا
الوصف غير القلب ثم قوله ان البـ جمع لبيب كرغيف وارغف فيه نظر اذ لا نعلم ان رغيفا جمع على ارغف ولكن يروى البـه
بكسر البآء الاولى وفتح الثانية بعدها هآء التانيث وهذا الذى قيل فيه انه كارغفة وهو صحيح وقد تبين ان هذا كلام
ظاهر الاختلاف والتناقض ولا يؤثر وزن مستوى فيه بحيث يشترك فيه الاسم والفعل على حد سوآء وان نقل ذلك المشترك
فيه الى المجهول علما من فعل خلافا لعيسى بن عمر الثقفى شيخ سيبويه وشيخ شيخه الخليل فانه ذهب الى ان المسمى بفعل على وزن
مشترك فيه مستحق لان يمنع اسمه ذلك من الصرف فعنده ان سمى بحجر واحد الاحجار صرف وان سمى بحجر بمعنى منع منع من
الصرف كذا احمد ويجر فيهما التفضيل واستدل بقول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفونى فمنع
جلا من الصرف ولذا لم ينونه مع انه منقول من فعل على وزن مشترك فيه وقال سيبويه فى قول عيسى المذكور وهو خلاف
قول العرب سمعناهم يصرفون رجلا سمى كعسب وهو فعل وهو العد والشديد مع تراى الخطا وهو رد ظاهر واحتجاجه
بقول سحيم ليس بقاطع لجواز ان يكون سمى بالجملة وهى جلا وفاعله الذى هو ضمير مستتر فيه فحكى فلا يكون مما الكلام فيه وربما
اعتبر تقدير الوصفية فى اجدل وهو الصقر واخيل وهو طائر عليه نقط كالخيلان وافعى وهو نوع من الحيات فمنعها بعضهم
الصرف للوزن والوصف المقدر واكثر العرب يصرفها لانها اسماء كافكل بدليل انها لا تستعمل الا مسميات بعينها ولا تقع توابع فلا
يقال صقر اجدل ولا طائر اخيل ولا حية افعى والغيت اصالتهما فى ابطح ونحوه كاجرع وابرق من الصفات المستعملة كالاسماء فقصر
حينئذ لانها منعت للوزن والصفة الاصلية والعرض لها قد الغيت فلم يعتبر الا الوزن فقط ولا ينتقض وجه ما نعاه لا ابطح المكان
المسطح من الوادى والاجرع المكان المستوى والابرق المكان الذى فيه لونان ويمنع ايضا مع العلمية زيادة فعلان بفتح الفآء وسكون
العين وهما الالف والنون فيه اى فى فعلان المفتوح الفاء الساكن العين كحمدان وفى غيره اى غير فعلان من الاوزان كعمران
وعثمان وغطفان فكل ذلك ممنوع من الصرف وشرط ابن عصفور فى ذلك ان لا يجمع على فعالين ولا يصغر على فعيلين وقد
نص سيبويه على انك اذا سميت بسرحان منعته وهو يجمع على سراحين ويصغر على سريحين فبطل قوله والف الالحاق المقصورة
كارطى علما يمنع للعلمية والف الالحاق المشبهة لالف التانيث فى انها زائدة ليست بدلا من حرف ولا تكون الا فى مثال
يصلح لالف التانيث واما الممدودة كعلباء فلا لانه لا يشبه الف حمرآء لان الهمزة فى علبآء بدل من حرف لا يمنع وهو اليآء بدليل
ظهورها فى درحاية ولانها لا تكون الا فى مثال لا يصلح لالف التانيث الممدودة وقول ابن عصفور ان الف الالحاق المقصورة
تقدر منقلبة عن حرف متحرك مخالف لكلام الناس وقد نقض ذلك فى قول المتمم هذا كله كلام بعض الشارحين قلت شبه
ارطى بدعوى فى الوزن والزيادة وعدم لحاق التآء وكون الالف غير منقلبة واما علبآء فهو فى العلمية وان اشبه حمراء فى
زيادتها فى لحاق امتناع التاء الا ان الزنتين مختلفتان والهمزة منقلبة عن يآء وهمزة حمراء انما هى منقلبة عن الف لا عن يآء
او هى غير منقلبة والمقصود ان الجميع يقولون فى علبآء ونحوه ان الهمزة منقلبة من يآء واختلفوا فى ارطى ونحوه او تركيب يضاهى
لحاق هاء التانيث وهو المسمى بتركيب المزج كبعلبك علما واحترز بذلك عن غيره من التركيبات كتركيب العدد نحو خمسة عشر وتركيب
الاسناد نحو شاب قرناها وتركيب الاضافة كامرئ القيس ووجه المضاهاة بين تركيب المزج وهاء التانيث ان عجزه يحذف فى الترخيم
كما تحذف هاء التانيث وان عجزه يحذف كما يحذف الهآء وزاد بعض الشارح فى الامور التى حصلت بها المضاهاة كونه يمنع فى العدم

ويصرف في النكرة قلت وهو خطأ لانه الذي يريد اثباته فكيف يثبت المثنى بنفسه او عدل من مثال الى غيره كعمر وزفر نقلا
من ابن عامر وزافر منقولين من العلمية الى الوصفية لغلبة النقل في الاعلام او لزومه على الخلاف وقد اسلفناه اول
الكتاب في باب العلم وطريق العلم بالعدل هنا سماعه ممنوعا حتما فاد غير معدول لصرفه لزوما وقال سيبويه العرب تصرف
ادد او هو اسم يقال معد بن عدنان بن ادد ووقع في كلام بعضهم وهم اذ نقل عن سيبويه انه ممنوع وطوى في لغة من منع غير
معدول بل منع للعلمية وتانيث البقعة بدليل صرفه في اللغة الاخرى باعتبار المكان او عدل عن مصاحبة الالف واللام
الى التجرد منها كامس في لغة من منعه الصرف عدل به عن الامس وسحر من يوم بعينه فان حقه السحر فعدل عنه وصير علما
كما في امس وقال صدر الافاضل سحر مبني لتضمنه معنى اللام كما بني امس في لغة البناء لذلك والا فما الفرق وللمصنف معه في
ذلك بحث قرره الشارح ولم اثق بصحة النسخة التي بين يدي الان في شرحه فاضربت عن ذكره لذلك وعجمة شخصية اي
تنقل من اول الاحوال علما الى لسان العرب نحو ابرهيم فخرجت العجمة الجنسية كعجمة لجام وديباج ونحوها مما نقل من لسان
العجم نكرة فانها لا يكترث بها في منع الصرف لان ما نقل نكرة اشبه كلام العرب فالحقوه بكلامهم فصرفوه وحيث قلنا
بان العجمة المعتبرة لا بد ان يكون شخصية بالتفسير الذي ذكرناه فهل يشترط مع ذلك ان يكون في لسان العجم علما فيه
خلاف ظاهر مذهب سيبويه انه يشترط وصرح به المصنف في غير هذا الكتاب هو معنى قول ابن الحاجب شرطها علمية في العجمة
وذهب الشلوبين وابن عصفور الى انه لا يشترط قيل وهو مذهب الجمهور وعليهما يتخرج خلاف في قالون فان العجم لا يستعملوه
علما وانما هو بمعنى جيد في لغة الروم قال الشارح وما يروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه سال شريحا عن مسئلة
فاجاب بجواب حسن فقال له علي قالون قيل فيه انه لا يثبت ذلك بمثل هذه الحكاية لانها منقطعة الاسناد وعلى تقدير
الصحة فيحتمل ان تكلم بها محاكاة للسان العجم والمراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس وتعرف عجمة
الاسم بوجوه منها نقل الائمة وهو واضح ومنها عدم النظير في كلام العرب باعتبار الزنة نحو ابريسم ومنها اجتماع ما لا يجتمع
عند العرب من الحروف كالجيم مع القاف نحو جولق او الجيم مع الصاد كصولجان وصهريج ومنها خلوه رباعيا او خماسيا من
بعض حروف الذلاقة وهي مر بنفل الا ان كان به سين نحو عسجد وهو قليل جدا مع الزيادة على ثلاثة احرف نحو اسماعيل
واسحاق او حركة الوسط نحو شتر على راي في الاسم الاخير وهو حركة الوسط فان بعضهم جعل لها اعتبارا في تحتم المنع واكثر
النحاة على ان تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف حتما كنوح ولوط قال الرضي وهو اولى وذلك لان
تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها
شيء بل الاعجمي بتجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك تشابه كلام العرب يصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر
كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب فان تجردت العجمة منهما نحو نوح ولوط تعين الصرف
خلافا لمن اجاز الوجهين وهو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني قال الشارح وهو مذهب فاسد لانه لا يحفظ منع
صرفه ولو كان منع صرفه جائزا لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه العربية قلت والزمخشري ممن جوز تاثير
العجمة مع سكون الوسط قال الرضي والذي غره تحتم منع ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وتركه
صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما كونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما كونه سببا كالعدل
في ثلاثة والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام
فصيح او غير فصيح وتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الوسط
وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات

وهو التصغير

وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى له يثبت بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة فالتانيث اقوى منها فيمنع مع العلمية ايضا تانيث بالهاء كفاطمة وطلحة وبالتعليق على مونث كسعاد وزينب ولا بد ان يكون معنى هذا الكلام او بالتعليق على مونث مع الخلو من هاء التانيث ليكون قسيما للاول فلا يدخل نحو عايشة وان كان مطلقا على مونث لان ذلك داخل في عموم قوله تانيث بالهاء وان سمي مذكر بمونث مجرد من هاء التانيث يمنعه من الصرف مشروط بزيادة على الثلاثة مطلقا كسعاد وزينب علمين لرجلين يمتنعان للعلمية والتانيث لكونهما علمين مونث وفي البهج مال ابن اسما قال سيبويه في اسماء هو من الاسماء التي في اخرها زيادتان زيد تاما كسكران ورد عليه ابو العباس وقال بل هو جمع اسم قال وانما منع الصرف لانه غلبت عليه تسمية المونث فيه فيلحق بباب سعاد وزينب وقوى ابو بكر قول سيبويه فقال اصله وسماء قلت لكن يرد عليه انه لا موجب لقلب الواو المفتوحة همزة او تقديرا كالتلفظ مثل جيل مخففا بالنقل من جيال سمي به رجل فان العين المقدر بمنزلة الملفوظ به اما اولا فلانه قد ينطق به واما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعرة بها فلهذا قال كالتلفظ بخلاف نحو كتف فان هاء التانيث مقدرة فيه بدليل ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمي به مذكرا اذ لا يلفظ بها وليس في اللفظ مشعر بها وقد خرج بما ذكره المصنف من شرط الزيادة على الثلاثة نحو شمس وقدم علمين لرجل فلا يمنعان عند البصريين وخالف الفراء وثعلب فمنعا في الامرين اي في الثلاثي ساكن الوسط والثلاثي المحرك ومنع ابن خروف في الثاني دون الاول وبعدم سبق تذكير انفرد به محققا او مقدرا فالمحقق نحو دلال ووصال علمي رجلين فانه كثرت التسمية اذ هما في الاصل مصدران والمقدر كحائض وطامث علم مذكر فيصرف بسبق التذكير تقديرا اذ المعنى شخص حائض وطامث بدليل انهم اذا صغروا لم يأتوا بالتاء فيهما وذهب الكوفيون الى ان نحو حائض اذا سمي به مذكر لم يصرف بناء على مذهبهم في ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمونث والتاء انما تدخل للفرق وهو مذهب مردود بدليل انهم اذا ارادوا بنحو حائض معنى الفعل ادخلوا التاء فقالوا حائضة ومرضعة واحترز المصنف بقوله انفرد به من نحو ظلوم وقتول فلو سميت بهما لم تصرف اذ لم يسبق لهما تذكير انفردا به اذ هما قبل التسمية يطلقان على المذكر والمونث تقول مررت برجل ظلوم وقتول وبامراة ظلوم وقتيل وبعدم احتياج مونثه الى تاويل لا يلزم فان احتاج مونثه الى تاويل لا يلزم انصرف وذلك اسم الجنس المونث بغير علامة نحو جنوب ودبور وشمال اذا سمي بها مذكر انصرفت وتنزلت منزلة حائض لان تانيثها يحتاج الى تاويل وهو انها اوصاف جرت على الريح والريح مونثة ولكن تاويلها ليس بلازم الا ان بعض العرب يجعلها اسما مونثات ولا يلحظ فيها معنى الصفة وحينئذ يكون التاويل لازما وعلى هذا تمنع علم مذكر هكذا قرروه والحاصل ان ما كان اسما على لغة وصفة على لغة ففيه الصرف وتركه علم مذكر كجنوب نحوه قلت اي تاويل في هذه الكلمات وانما حقيقة الامر انك ان نقلتها من الاسماء منعت الصرف ولم يكن تاويل لا لازم ولا غير لازم وان نقلتها من الصفات صرفتها للتاويل بشيء ونحوه كما اولت حائضا بشيء او انسان حين ذكرته وذلك تاويل لازم لاجل تصحيح التذكير وانما مراد المصنف فيما يظهر انك اذا سميت برجال رجلا صرفته لان تاويله بالجماعة لا يلزم لجواز تاويله بالجمع وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر فان غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم رجل فهو مونث لكنه غلب في اعلام المذكرين ووصف بالمذكر به قالوا ثوب ذراع اي قصير قال الخضراوي ولم يحك احد عدم التصرف وربما الفي الانيث فيما قل استعماله في المذكر وذلك نحو كراع علم مذكر فهو من الاسماء الغالبة في المونث فالقياس يحتم منعه لقلة استعماله مذكرا ولكن من العرب من يصرفه لشبهه بذراع فان كان علم المونث ثلاثيا نحو يد علم امراة او ثلاثيا ساكن الحشو وضعا نحو دعد وهند وجمل او اعلالا نحو دار مسمى بها قلت دنو عليه او تخفيفا كفخذ وكتف مسمى بهما امراتين فرسكنان غير مصغر نحو هنيد ففيه وجهان الصرف وتركه اجودها المنع من الصرف وهذا قول سيبويه والجمهور قال الفارسي وتبعه ابن جني منع

الصرف مرجوح ولا افصح الصرف قال الخضراوي ولا اعلم احدا قاله قبل ابي علي وهو غلط جلي واوجب الزجاج ومن وافقه الصرف وقال
الفرا يحتم المنع ان كان اسم بلد لانهم لا يردد دون اسما والبلاد ترديد غيرها فلم تكثر في كلامهم بخلاف هند فانهم يسمون بها
كثيرا قال لبعضهم والدليل على صرف نحو هند قوله ٭ اعلت في حجمل اي اعلان ٭ وقد بدا شانها من بعد كتمان ٭ قلت لا استدلال
على هذا الحكم بالشعر غيرمثبات لان عدم اثر العلتين قد يتخلف فيه للضرورة وفيه نظر الا ان يكون الثلاثي اعجميا فيتعين
منعه نحو حمص وماه وجور لان العجمة انضافت الى العلتين وهما العلمية والتانيث فتعين المنع وقيل هو مترجح لا متحتم
كهند وانه لا اثر للعجمة البتة في ثلاثي وكذا ان تحرك ثانيه لفظا نحو قدم علم امراة فيحتم منعه خلافا لابن الانباري فيها
كونه ذا وجهين قال لان الثلاثي كله خفيف فخفته نقاوم احد السببين فيجوز صرفه والحجة له بعض ان العرب لم يفرقوا
بينهما في التصغير بالنسبة الى الحاق التاء وتركها قلنا اما قوله الثلاثي كله خفيف فسلم ولكن ساكن الوسط اخف من محركه
فيجوز ان يبنى الحكم على الاخف واما مسئلة التصغير فان ثاني المصغر من واحد كنه وتجدد له حركة اخرى وهي الفتحة بدليل
زوال الضمة عضد وكسرة كتف فالفتحة عارضة فلا يعتد بها وكذا ان كان مذكر الاصل كان تسمى امراة بزيد فمذهب سيبويه
والجمهور انه يتحتم منعه لان النقل الى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بسببها صرف من صرف هندا خلافا لعيسى بن عمر وابي
زيد ويونس والجرمي في تجويز صرفه ولا حجة لمن ذهب الى ذلك في قوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله وقال ادخلوا مصر لانا
لا نسلم علمية المنصرف سلمنا لكن لا نسلم انه مؤنث بل يجوز ان يكون قد لحظ المكان فيه فيكون كالوجهين في طوى ولا اعتداد
في منع الصرف بكون العلم مجهول الاصل وفي كلام بعضهم ما يقتضي خلافه قال ابو عمرو لم اجر سبحان لاني لم ادر ما هو قال الفراء ذهب
ابو عمرو مذهبا فان العرب اذا سموا باسم مجهول لم يجروه سمعت ابا السفاح السلوكي يقول هذا ابو صعرور قد جاء فترك
اجراوه لانه ليس من عادتهم ان يسموا به فلذلك تركوا اجراءه قلت وقد سمع من كلام العرب هو الضلال بن بهلل وهو
الضلال بن ثهلل وهو الضلال بن فهلل كل ذلك بمنع الصرف وهو فيهن اسم للباطل فكانهم قالوا هو الضلال بن الباطل
ولا وجه لمنعه من الصرف فيما يظهر الا جهالة الاصل واما قولهم وقعوا في وادي تخيب بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه مشددا وفتح اخره لانه
غير مصروف معناه ايضا الباطل ذكره الجوهري وغيره فهذا ظاهر المنع للعلمية ووزن الفعل ولهذا ذكره الجوهري في تخيب
لزيادة تائه والمشهور عن ابي عمرو ان منع صرف سبا للعلمية وتانيث القبيلة او مختوما بنون اصلية تلي الفا زائدة نحو
سنان وبنان علمين وكانه احترز بتقييد الالف بالزائدة من نحو بان وهان علمين خلافا للفراء في المسئلتين الحاقا
للمجهول بالاعجمي في المسئلة الاولى وتنزيلا للاصلي منزلة الزائد في الثانية وقد عرفت انه قد نقل عن ابي عمرو انه يوافق الفراء
في الاولى وانه خلاف المشهور عنه ولا اكتراث بابدال ما تولاه منع الصرف مثل آراق واصيلان علمين ثم يبدل من الهمزة
هاء ومن النون لام وفي نسخة عليها خط المصنف وجب الصرف ومثلوه بحنان واصله حناء فابدلت النون من الهمزة فيه
لان النون غير زائدة فيه قلت ولم يقيد والمسئلة بان تسمى بحنا كما قالوا في مسئلة اصيلال وهراق ولا بد من ذلك ثم
ما الحاجة الى التنبيه على هذه المسئلة والاصل غير ممنوع الصرف والفرع لا مانع فيه موجود اذ النون غير زائدة لانها بدل
من حرف غير زائد ثم كيف ينبه المصنف على هذه المسئلة التي لا تخفى ويترك مسئلة هراق واصيلال فانه لم يجمع المسئلتين
بل على راي بعضهم ذكر هذا في موضع تلك والذي يظهر انه سقط من هذه النسخة كلمة منع اي وجب منع الصرف فتوافق حينئذ
النسخة المعتد بها **فصــــــل** في الكلام على اسماء القبائل والارضين والكلم باعتبار الصرف ومنعه صرف اسماء القبائل
والارضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى فان كان المعنى باسم ما يطلق من ذلك ابا او حيا في اسماء القبائل او مكانا في اسماء
الارضين او لفظا في اسماء الكلم صرف نحو قريش قال الله تعالى لايلاف قريش ونحو معد قال الشاعر الم تسق الحجيج سلي معدا

ونحو بدر في اسماء البقاع قال الله تعالى ولقد نصركم الله ببدر ونقول قرات هودا وان كان المعنى المراد اما او قبيلة فيما نطلقه من اسماء القبائل او بقعة في اسماء الامكنة او كلمة او سورة فيما يطلق من اسماء الكلم لم يصرف نظرا الى تاويله بالمؤنث كما انصرف في الوجه الاول نظرا الى تاويله بالمذكر قلت وهنا امور ننبه عليها احدها ان اطلاقهم القول بجواز الامرين محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو تغلب وباهلة ونحو ذلك الثاني ان تجويز الامرين بحسب التاويلين انما هو موكول الى استعمالنا في الالفاظ نقول كتبت زيدا واخذتها واما ما عدا ذلك فمنوط باستعمال العرب في ذلك اللفظ الخاص فما اعتبروه فيه من صرف او منع اعتبرناه وليس لنا ان نقترح من عند انفسنا الثالث ان المصنف سوى بين الجميع في الذكر فيقتضى ان الحكم في الانواع كلها واحد ويقوى ارادته ذلك قوله بان هذا الكلام وقد يتعين اعتبار القبيلة نحو يهود ومجوس او البقعة نحو دمشق فيمتنع الصرف حتما او الحي نحو كلب او المكان نحو بدر فينصرف الاسم حتما وقد جعل بعضهم واسطا مما يتعين فيه اعتبار المكان استنادا الى قول الشاعر لولا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود قلت وليس كذلك لوجهين الاول ان هذا شعر فلا يجوز الاستدلال به في ذلك شيئا لاحتمال ان يكون ممنوعا حتما ولكن نون ضرورة وفيه نظر والثاني انه قد سمع المنع كقوله ايام واسط والايام من مجوا وانما قلنا فيما تقدم ان قوله وقد يتعين الى قوله اخره يقوى ارادته لان الحكم في الانواع كلها واحد لان هذا الكلام يقتضي ان الغالب ان لا يتعين بل يجوز الوجهان ويحتاج الى تامل ونظر وقد تسمى القبيلة باسم الاب والحي باسم الام فيوصفان ببنت وام مثال تسمية القبيلة باسم الاب تميم فيقال تميم بنت مر لانه ابو تميم بنت مر لانه جعل اسما للقبيلة ومثال تسمية الحي باسم الام باهلة فيقول باهلة بنت يعصر ويقال ايضا يعصر لانه ام وباهلة بن يعصر لانه جعل اسما للحي وقد يؤنث اسم الاب على حذف مضاف مؤنث فلا يمنع من الصرف كقولك جاءت تميم اى قبيلة تميم واما تمثيلهم بقوله * ساد والبلاد فاصبحوا في ادم * بلغوا بها بيض الوجوه فحولا * فليس بشئ لان ادم اما اعجمي او عربي على وزن افعل وكلاهما يمتنع من الصرف سواء كان لمذكر او مؤنث فالصرف في البيت للضرورة وايضا فقولهم في قبيلة ادم منظور فيه اذ لا يعرف ان قبيلة تسمى ادم بل قد يكون التقدير في عصبة ادم او في جماعة ادم او المراد تخصيص ما يكون متفرقا اسمه ادم له ولاية او ذرية وقول المصنف على حذف مضاف مؤنث يعنى لا على جعله اسما للقبيلة حتى يكون ذلك موجبا للحكم فيه وهو منع الصرف بل يصرف مع كونه مؤنثا لان تانيثه عارض بحسب المنوى عنه لا حقيقي له بل التحقيق انه لا تانيث فيه البتة بل المؤنث المضاف المحذوف واعتبار التانيث في ضمير او اشارة او غير ذلك انما هو مبنى على تقدير ذلك المحذوف وكذا قرات هودا ونحوه ان نويت اضافة السورة كذا هو في النسخة التي عندي الان وعليها شرح ابن قاسم ولعل في هذا ما يشبه المسألة السابقة وكان الوجه وكذا قرات هودا بالبناء للمفعول والحاق تاء التانيث الساكنة للفعل يعنى انا نجمع بين التانيث وصرف الاسم باعتبارين مختلفين كما مر ومثله هودا قرأتها واما قرات هودا ببناء الفعل للمعلوم واسناده الى ضمير المتكلم فليس فيه الا مجرد الصرف فلا يشبه ما تقدم ذكره

فصل في ذكر احكام لما منع مع العلمية وبعد وفيما منع صرفه دون علمية منع معها فيمنع صرف احمر للعلمية والوزن الفعل وسكران لها وللزيادة واخر وثنى للعدل معها ومساجد لها ولشبه العجمة وحبلى وحمراء التانيث اللازم ووهم الجزولي في قوله في حمراء منع للصفة والتانيث وفي حمراء منع للعلمية والتانيث وبعدها ايضا ومثاله ما ذكرناه من الامثلة السابقة فلا ينصرف احمر للوزن ومشابهته لاصله وشبه العلة علة عند سيبويه ويشهد لها السماع قال ابو زيد قلت للهذلي كيف تقول للرجل له عشرون عبدا اسم كل منهم احمر فقال له عشرون احمر فقلت فان كان اسمه احمد فقال له عشرون احمدا فاجرى احمد ولم يجر احمر ان لم يكن افعل تفضيل مجردا من من فانه اذا كان كذلك ثم نكر بعد التسمية به يصرف اجماعا لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لا يستعمل صفة الا بمن ظاهرة او مقدرة وان سمي به مصاحبا لمن ثم نكر منع من الصرف اتفاقا خلافا للاخفش

في مركب تركيب حضرموت اي تركيبا مزجيا مختوم بمثل مفاعل او مفاعيل كان تسمي بعبد مساجد او عبد دنانير مركبين تركيب حضرموت
او بذي الف التانيث نحو عبد بشرى وعبد حمرا علمين مركبين يعني اذا سميت بشيء من ذلك منعته للعلمية فاذا انكرته منعته
ايضا وهو قول ضعيف اختاره المصنف وذهب الاخفش والجمهور الى الصرف لانه لم يبق فيه الا التركيب خاصة وهو لا يمتنع وحده
وله وللمبرد في هوازن وشراحيل واحمر فانهما قالا في ذلك كله بانه يصرف اذا سميت به ثم نكر و في باب احمر قولان اخران احدهما
للفارسي وهو جواز الوجهين الصرف وتركه والثاني للفرا وابن الانباري ان سمي به من هو متصف باصله المشتق هو منه كالحمرة في
الاحمر لم ينصرف منكرا والا صرف وما لم يمنع الا مع العلمية صرف منكرا باجماع وذلك في سبعة انواع التانيث بغير الالف والتركيب و
العجمة والف الالحاق والزيادتان في غير فعلان والوزن في غير افعل المتقدم فجميع ذلك لا يمنع مع العلمية فاذا انكر انصرف نحو
رب طلحة ومعدي كرب وابرهيم وارطى وعمران واحمد رايتهم لان ذلك بعد التنكير انما يبقى فيه سبب واحد فيتعين الصرف
هذا مما لا خلاف فيه بين القوم **فصـــل** فيما يدخله تنوين العوض من غير المنصرف ينون في غير النصب ما اخره ياء تلي
كسرة من الممنوع الصرف سواء كان جمعا كجوار وغواش او مصغرا كاعيم او موازنا للفعل كيرم ويغزو وغير ذلك كقاض علم امراة
وسبق الكلام على هذا التنوين هل هو تنوين تمكين او عوض وعلى تقدير كونه للعوض فهل هو عوض من الياء او حركتها ويحكم للعلم منه
اي من هذا النوع وهو ما كان اخره ياء تلي كسرة من الممنوع الصرف عند يونس وابي زيد وعيسى والكسائي على ما نقله الشارح بحكم
الصحيح الا في ظهور الرفع فلا ينون في الاحوال الثلاثة ويقدر رفعه فقط ويظهر جره ونصبه فيقول في قاض علم امراة هذه قاضي بياء
ساكنة ولا تنوين وتقول رايت قاضي ومررت بقاضي بفتحة ظاهرة على الياء في الحالين ولا تنوين في شيء منهما واستدل يونس
بقول الشاعر ٭ قد عجبت مني ومن يعيليا ٭ وبقول الاخر ٭ فلو كان عبد الله مولى هجوته ٭ ولكن عبد الله مولى مواليا ٭ وهذا
عند سيبويه من الضرورات فان قلبت الياء الفا نحو عذارا وصحارا منع التنوين باتفاق من النحويين **فصـــل**
في حكم ذكر يتعلق بالمركب تركيبا مزجيا قد يضاف صدر المركب تركيب مزج نحو بعلبك الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل فتقول
هذه بعل بك بضم اللام ورايت بعل بك بفتح اللام ومررت ببعل بك بكسر اللام ما لم يعتل كمعدي كرب فلا يتاثر بالعوامل حينئذ
اي لا يظهر تاثره وفي البسيط وشرح الصفار انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها قال ابن الحاجب الذين اجروا من
معدي كرب مثل اثنا من عبد الله شبهوهما بها اذ هما اسم بعد اسم والا ولو لم يعني الذين لا يضيفون شبهوه بالمفردات كزيد
وعمرو اذ معناه مفرد لما لم يكن لمحال قبل العلمية فتنفرد بعدها كما في عبد الله وكما في شاب قرناها اعرب اعراب الاحاد ومنع
الصرف للعلتين الفرعيتين وظهر بذلك ضعف تلك اللغة لان التشبيه فيهما من جهة اللفظ خاصة بخلاف هذه فان
التشبيه فيها في المعنى ويضعف تلك اللغة امر اخر وهو انهم يقولوا الياء من معدي كرب ساكنة نصبا ولولا اعتدادهم
بالتركيب المزجي لم يكن للاسكان وجه وفيها ضعف ثالث على وجه وذلك ان اربابها انقسموا قسمين فمنهم من يمنع الثاني الصرف
وهو ايضا الاعتداد بالتركيب المزجي كما اعتد به الجميع في اسكان الياء ومنهم من يصرف وهو القياس اذا التركيب في المتضايفين
لا يعتبر مانعا من الصرف قلت ليس المانع عندنا ولا ثلاث تركيب الاضافة حتى يرد عليهم هذا الاعتراض وانما منعوا الصرف للاخطر
تركيب المزج كما اعترف به وللعجز حينئذ اي حين اذ يضاف الصدر ماله لو كان منفردا من الصرف وعدمه ومن ظهور الاعراب
وتقديره فيصرف موت من حضرموت اذ ليس فيه مانع سوى العلمية ويمنع هرمز من رام هرمز لان فيه العلمية والعجمة
وقد لا يصرف كرب مضافا اليه معدي قال الجنبصي في شرح الحاجبية من قدر كرب اسما للكرب منع صرفه ومن قدره اسما
للحزن صرفه ومن قدر بكا وقلا في بعلبك وقالي قلا ونحو ذلك اسما للبقعة منعه من الصرف ومن قدره اسما للموضع او
مكان صرفه قلت وحقيقة المسئلة ان العلم ذا الاضافة انما صح على التشبيه بباب غلام زيد ولولا هذا التشبيه لم يكن

لكل منهما اعراب بل كان الاعراب للمجموع الذي هو له الان معنى بخلاف كل من جزئيه ولكنه قد راى لكل من جزئيه معنى مستقلا في الاصل
ملاحظا وان الاول اضيف وقد بنى هذا المركب تشبيها بخمسة عشر تقول هذه بعلبك ورايت بعلبك وسافرت الى بعلبك
بفتح اللام والكاف في الاحوال كلها **فصل** في الكلام على احكام متعلقة بالعدل وحقيقته اخراج الكلمة عن صيغتها
الاصلية لغير قلب وتخفيف والحاق او معنى زائد فخرج نحو ايس فانه وان كان فيه اخراج عن صيغته الاصلية وهي يئس
لكن هذا الاخراج قلب بعض الحروف عن محلها وخرج نحو فخذ باسكان الخاء فانه خرج عن صيغته الاصلية بزيادة الواو وفيه
انما وقع لغرض الالحاق وخرج نحو جبل فانه خروجه عن صيغته الاصلية وهي صيغة التكبير انما حصل بسبب معنى زائد
عن معناه الاصلي وهو التحقير فتامل العدل المانع مع الوصفية مقصور على اخر مقابل الاخرين بفتح الخاء لا الاخرين بكسرها
فان ذلك مصروف لعدم العدل تقول مررت باولين واخرين وباول واخر مصروفا واما اخر مقابل اخرين المفتوح الخاء
فانه جمع اخرى التي هي مونث اخر وهو افعل التفضيل بشهادة نحو اخر واخرات واخرون واخر واخرى واخريان واخرتان
مثل الافضل والافضلان والافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا فكان
في الاصل معنى جاءني زيد ورجل اخر جاءني زيد ورجل اشد تاخرا منه في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل اخر
رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار اخر ولا وامراة اخرى وتستعمل اخريات في
المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا
الاول واخر اذا تقرر ذلك فالمانع لاخر المذكور من الصرف الوصف والعدل اما الوصف فظاهر واما العدل فقال الشارح
التحقيق فيه انه معدول عن اخر من مرادا به جمع المونث وذلك ان اخر من باب التفضيل كما بين فكان الاصل ان يستغنى باخر
عن اخر كما استغنى باكبر عن كبر في نحو رايتها مع نسوة اكبر منها فلا يثنى ولا يجمع لكنهم اوقعوا فعلا موقع افعل فكان ذلك
عدلا من مثال الى مثال اخر قلت وهذا الذي ذكره الشارح انه التحقيق هو مذهب ابي الفتح بن جني واما اكثر النحاة فيرون
انه معدول عما فيه الالف واللام وطريق الاستدلال عليه ان يقال قد تقرر هذا اللفظ انه من باب التفضيل فان كان مع من
المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة اخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته
لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف في الغايات او مع
سد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اتينا او مع كلا لزما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله
الا علالة او بداهة سابح انهد من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام كذا قرره الرضي ثم قال ولمانع ان يمنع
الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عريها من تلك الوجوه
فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره هنا
ومنع الفارسي من كون اخر معدولا عن ذي الالف واللام بانه لو كان كذلك لوجب ان يكون معرفة لان كل معدول عن معرفة
انما يقصد به قصد تلك المعرفة كما في امس وسحر واذا قصد به قصد تلك المعرفة وجب ان يكون معرفة ولما ثبت كونه نكرة
فالاجماع بطل ان يكون معدولا عما فيه الالف واللام واجاب ابن الحاجب عن ذلك بما تقريره انا لا نسلم ان ما هو معدول
عما فيه الالف واللام يجب ان يكون معرفة قوله ان كل معدول عن معرفة فانما يقصد به قصد تلك المعرفة ممنوع اذ لا يلزم
في المعدول عن الشيء ان يكون بمعناه من كل وجه وانما يلزم ان يكون قد اخرج عن صيغة كان يستحقها في قياس كلامهم الى صيغة
اخرى نعم قد يقصد بالمعدول عن المعرفة قصد تلك المعرفة لكن لا لمجرد كونه معدولا عن المعرفة بل لقصد ارادة معرف
بعد النقل في المنقول اما الالف واللام كما مر وذلك نحو واما العلمية كما في سحر ولذلك منع من الصرف ولما لم يقصد في اخر ارادة

الالف واللام لانه معرب ولا العلمية لانه صفة والعلمية تضاد العدل فلا يستقيم ان يقصد به قصد تلك المعرفة التى هو معدول
عنها فلا يلزم ان يكون معرفة وعلى موازن فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والعين من عشار وواحد الى خمسة والمسموع
من ذلك بلا خلاف احاد وموحد وثنا ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع قال المصنف فى شرح الكافية وروى بعضهم عن
بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولا يريد غير ذلك وهذا نص على ان خماس لم يسمع وظاهر كلامه فى المتن انه من المسموع
ولا يقاس عليها الا التسعة خلافا للكوفيين ولنا قول اخر بالتفصيل بين فعال ومفعل فيقاس على ما سمع من فعال لكثرته
ولا يقاس على ما سمع من مفعل قيل والصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة حكى الشيبانى وحكى ابو حاتم وابن
السكيت احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ومذهب سيبويه والجمهور ان المانع لهذه الالفاظ العدل والوصف
اما العدل فلقيام الدليل عليه وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة وثلاثة مثلا بمعنى واحد وكذا البواقى وفائدتهما تقسيم امر
ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا
جزءا وجاء فى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا
للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجدت ثلاث غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقيل انه
اصله واما الوصف فظاهر الا ترى الى قوله تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع وقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى فلا يستعمل الا دالة على ذات باعتبار معنى مقصود منها وقد
اشتهر السؤال بان الوصف فى هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف باربع فى قولك مررت بنسوة اربع
فكيف اثر الوصف ههنا ولم يؤثر فى اربع واجيب بان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا فى الاصل وانما تحصل الوصفية لا بطريق
العروض فافترقا ولا يجوز صرفها ما دام هو بابها مذهب الاسماء خلافا للفراء فانه زعم ان هذه الالفاظ منعت الصرف للعدل و
التعريف بنية ال وانه يجوز جعلها نكرة ويذهب بها مذهب الاسماء فتنصرف وان العرب تقول ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا
ثلاثا وان الوجه منعها الصرف وتقديرها معرفة لانها مصروفة بمعنى معدولة فيكون فيها العدل وشبه العلمية ولا يعرف البصريون
هذا قلت لا يجوز مخالفة الفراء فى ذلك لانه ناقل عن العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ نعم قد يقال له هذا شاذ لا يجوز القياس
عليه لكنه مخالف الظاهر قولك العرب تقول ثلاث وثلاثا وكان مقتضى تقريرهم المذكور عن الفراء ان يقال بناء على انها اسماء وانها
نكرات وانها فى حالة المنع معارف وفى تلك الحالة نكرات والا فكلام المصنف يقتضى ان الفراء يرى انها حال منع الصرف صفات وفى
حالة الصرف اسماء كما ذكروا وانها على حالة واحدة بالنسبة الى التعريف والتنكير ولا يجوز صرفها منكرة بعد التسمية بها خلافا
وهو الاخفش وخالفه الجمهور وعن ابى على القولان والمانع اى والعدل المانع مع شبه العلمية او شبه الوصفية فى فعل توكيد
فقوله المانع مبتدأ وخبره قوله فى فعل يعنى ان العدل المانع من الصرف مع احد الامرين اما شبه العلمية واما شبه الوصفية ثابت
فى فعل المستعمل توكيدا وهو جمع وكتع وبتع وبصع وتحقيق العدل فيه انه جاء جمع الجمعاء وجمعا مؤنث اجمع وقياس فعلاء افعل ان يجمع
على فعل بسكون العين كحمر فى جمع حمراء ولما قيل فيه جمع بفتح العين علم انه معدول عن جمع بسكون العين واعترضه الفارسى بان
هذا انما هو قياس فعلاء افعل الممتنع جمع مذكره بالواو والنون وجمعاء ليس كذلك لان مذكره قد جمع بالواو والنون حيث قيل
اجمعون فليس من ذلك الباب فبطل ادعاء العدل فيه من تلك الجهة واشار الى ان الاولى ان يقال انه معدول عن جماعى لان فعلاء
الذى ليس بصفة قياسه ان يجمع على فعالى وقد قيل فيه فعل فهو عدل محقق واعترضه المصنف بان فعلاء انما يجمع على فعالى اذا كان
اسما محضا وجمعاء ليس كذلك لان له مذكرا مجموعا بالواو والنون فقياس مؤنثه الالف والتاء وقدح الحديثى فى هذا الاعتراض بان
ذلك فى الصفة فاما الاسم فلا ربط بين مؤنثه ومذكره فانه لا يجمع ثم بالواو والنون ويجمع ثم بالالف والتاء هذا ما يتعلق بالكلام

على عدلجمع واما شبه العلمية اوشبه الوصفية فيه فاعلم ان المصنف لم يات له القول بالعلمية ولا الوصفية ادعى ان احرى العلتين
شبه احدهما فاما انتفاء الوصفية فلان هذه الالفاظ من باب التوكيد فلا يصح جعلها من باب الصفة لانهما بابان
متغايران بتميز كل واحد منهما بخاصية فلا يستقيم ان يكون احدهما فرعا للاخر واما انتفاء العلمية فظاهر اذ لا يخفى ان
هذه الالفاظ ليست باعلام شخصية ولا جنسية فمن ثم ادعى شبه احدهما اما شبه العلمية فتقريره ان يقال ان تعريف جمع
بالاضافة المنوية فان الاصل في قولك رايت النساء جمع ان يقول جمعهن كما يقال رايتهن كلهن فحذفت الضمير للعلم به
واستغنى بنية الاضافة وصار جمع لكنه معرفة بغير علامة لفظية كانه علم وليس بعلم في التحقيق واما شبه الوصفية فقال الشارح
هذا القول غريب لا يعلم لغير المصنف ولم يرد على ذلك وتقريره ان يقال ان جمع له مذكر هو اجمع ومؤنث هو جمعاء وجمع المذكر
بالواو والنون فقيل اجمعون فمن ثم فيه شبه بالصفة ومع العلمية في سحر الملازم للظرفية وهذا اولى من قوله في الخلاصة
سحر الذي اريد به التعيين لانه قد يراد به التعيين ويكون محلى بال او بالاضافة وجب ان كان غير ظرف وجواز ان كان
ظرفا وانما يلزمه الظرفية في حالة استعماله مجردا من ال والاضافة مقصودا به معين ثم المانع له من الصرف العدل والعلمية
اما العدل فعن مصاحبة الالف واللام وذلك لقيام الدليل على ان كل لفظ جنس الحق واريد به فرد من افراده معين
فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق ولا اخلا من استقرا لغتهم واما العلمية فلانه جعل
علما لهذا الوقت المعين وقيل المانع له العدل وشبه العلمية من حيث تعرف بغير اداة ملفوظ بها بل بنية ال واختاره
ابن عصفور وقد سبق ان فيه قولا بانه مبني قال به صدر الافاضل وحكاه الشارح عن ابن الطراوة ايضا وفيما سمي به
من المعدولات المذكورة وهي اخر وفعال ومفعل في العدد وفعل في التوكيد وهذا عطف على الجز المتقدم يعني ان العدل يمنع مع
العلمية فيما سمي به من الالفاظ المذكورة ايضا فاما اخر فاذا سمي به منع الصرف للعلمية وكونه بلفظ المعدول نص عليه سيبويه
وقد استقر في هذا الباب ان شبه العلة علة وفي البسيط عن الاخفش والكوفيين انه مصروف لزوال العدل بالعلمية واما فعال
ومفعل في العدد فالصحيح انهما يمنعان للعلمية وبقاء لفظ العدل وذهب الاخفش وجماعة الى الصرف فما قام المحققون لهم وزنا
واما فعل في التوكيد فللعلمية وكونه بلفظ العدل كسائر ما مر هذا مذهب سيبويه ايضا اعني عدم انصرافه وحكي عن الاخفش
انه ينصرف واما سحر فاذا سمي به انصرف قولا واحدا لان عدله انما كان بالاشارة به الى يوم بعينه وقد زال ذلك بالتسمية
به وهذا لا يدخل تحت كلام المصنف هنا لانه قسيم وفيما سمي به من المعدولات المذكورة ومن فعل المخصوص بالنداء هذا معطوف
على قوله من المعدولات اعني ان ما سمي به من فعل المخصوص بالنداء نحو فسق وخبث وغدر يمنع للعدل والعلمية اما علميته
فبالفرض واما عدله فلانه معدول عن صيغة اخرى الى ما هو عليه ففسق معدول عن فاسق وخبث عن خبيث وغدر عن
غادر فهذا امر محقق قبل التسمية به واما بعد التسمية فبقي لفظ المعدول على ما هو عليه فاعتبر فيكون المانع له العلمية وبقاء
لفظ العدل ونقل ابن بابشاذ عن الاخفش الصرف وفي فعل المعدول عن فاعل علما هذا معطوف اما على قوله في فعل توكيد
واما على قوله وفيما سمي به وجزم الشارح بالوجه الثاني ومثال المسألة عمر وزفر فان عمر معدول عن عامر علما وكذا زفر
معدول عن زافر علما وقول المصنف المعدول عن فاعل يخرج نحو ثعل فانهم قالوا معدول عن اثعل ويخرج له نحو اخر فانه
معدول عن افعل وخروج الثاني منصوص بخلاف الاول فيتوجه على المصنف نقله من حيث انه اتى بقيد يخرج ما يراد دخوله
فتامله قلت وانما قالوا في ثعل انه معدول عن اثعل لا عن ثاعل لان ثاعلا غير مستعمل واثعل مستعمل ففي الصحاح الثعل
بالتحريك زوائد في الاسنان واختلاف منبتها تركيب بعضها على بعض رجل اثعل وامراة ثعلاء وربما قالوا اثعل القوم علينا اذا خالفوا
انتهى وثعل ابو حي من طيئ وهو ثعل بن عمرو اخو نبهان وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله رب رام من بني ثعل مخرج كفيه

من سُترة واما صرف للقرورة هكذا رايت لابن هشام وفي المحكم لابن سيده ونعل بطن وليس بعدول اذ لو كان كذلك لم يصرف فهذا مخالف لما تقدم وطويل لعلم به بعدله فعل المسمى به عن فاعل علما سماعة من العرب غير مصروف عاريا من سائر الموانع من الصرف فاحتيج الى تقدير سبب آخر مع العلمية ليناسب منع صرفه والا لزم حزم قاعدة معلومة من كلامهم و هو منع الصرف بعلة واحدة لم يعهد استقلالها بمنع الصرف وانما قدر هذا السبب المخصوص الذي هو العدل ولم يقدر سبب آخر غيره لامكان هذا السبب دون غيره وهو ظاهر وخرج بقول المصنف وسماع غير مصروف نحو ادد فان المسموع فيه من كلام العرب الصرف وخرج بقوله عاريا من سائر الموانع نحو طوى سموعا بلا تنوين فلا يحكم بعدله لامكان تقدير سبب غير العدل فيه وهو التانيث باعتبار البقعة وفي حكمه اي حكم المعدول عند تميم فعال معدولا علما لمؤنث كرقاش فيمنع الصرف عندهم للعلمية والعدل عن فاعله هذا قول سيبويه وذهب المبرد الى ان المانع له العلمية والتانيث وانه لا عدل فيه وايد قول سيبويه بان الغالب على الاعلام ان تكون منقولة فجعل هذا العلم منقولا عن فاعله المنقول من الصفة محافظة على هذه القاعدة ورأي المبرد يقتضي ان يكون مرتجلا وهو غير الغالب واحترز المصنف بقوله معدولا عما ليس كذلك اسما كان كجناح او مصدرا كذهاب او صفة كجواد واسم جنس كسحاب فلو سميت بشيء منها انصرف ولا واحد الا ما كان مؤنثا كعناق وبنيه الحجازيون كسرا اي ذا كسر والمعنى ان الحجازيين يبنون ما كان من اعلام المؤنث على هذه الصيغة اجراء له مجرى نزال لشبهه به وزنا وعدلا و تعريفا وتانيثا فيبنونه على الكسر ويوافقهم اكثر تميم لا كلهم فان بعضا منهم يعربه كحذام فيما لامه راء كسفار لماء وحضار لكوكب وهما مؤنثان كانهما للماءة والكوكبة كسروه ليتوصلوا الى مذهبهم في الامالة واتفقوا اي الحجازيون والتميميون على كسر فعال امرا نحو نزال وحذار ودراك او مصدرا نحو حماد ويسار وما خذه النساء او حالا نحو بداد في قول الجعدي ❊ وذكرت من لبن المحلق شربة ❊ والخيل تعدو في الصعيد بداد ❊ قال التبريزي بداد في موضع الحال او صفة جارية مجرى الاعلام نحو حلاق للمنية وكرار للخرزة يأخذ بها النساء ازواجهن يقلن يا كرار كريه ان اقبل فسريه وان ادبر فقصريه او ملازمة للنداء نحو يا فساق يا خباث وكلها معدولة عن مؤنث اما مصدر كما في الانواع الثلاثة الاول او عن وصف كما في النوعين الاخيرين وهذا يدل على ان نزال عنده معدول عن النازلة كما قال المبرد لا عن انزل كما يقول الجمهور وقد سبق ان عبد القاهر يرى انه معدول عن انزلي وقد يحتمله كلام المصنف فان سمي ببعضها مذكر فهو كعناق فتعربه اعراب ما لا ينصرف كما تفعل بعناق علم مذكر ولا تبنيه حينئذ على الكسر لانه مذكر ولا يجيء فعال معدولا عن مذكر واجاز ابن بابشاذ بناءه على الكسر وقد يجعل كصباح فيعرب منصرفا والاول هو المشهور وان سمي به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين فتبنيه على لغة اهل الحجاز وتعربه غير منصرف عند تميم وان كان اخره راء فعلى ما تقدم ايضا نحو حذار ويسار ونحو فعال امرا لغة اسدية فيقولون نزال بفتح اللام ايثارا للتخفيف **فصل**

في حكم الاسم حالة التصغير بالنسبة الى الصرف وعدمه يصرف مصغرا ما لا ينصرف مكبرا هذا الكلام منه يوهم ان القاعدة الاصلية هي ما يقرره في هذا الفصل وانه يستثنى من ذلك مسائل وليس الامر كذلك وانما القاعدة ان كل مصغر لم يذهب تصغيره احد سببيه فهو غير منصرف والا فهو منصرف والاقسام اربعة منصرف فيهما كزيد ومقابله كزينب غير منصرف في التكبير دون التصغير كتمر وضرب وعكسه نحو تحاصم علما اذا تقرر ذلك فنقول يصرف مصغرا ما لا يصرف مكبرا وهو ما زال بتصغيره سبب منعه كتصغير عمر وسرحان لزوال العدل اذ لا يعدل الا المكبرين فان قلت هلا امتنع صرفهما مصغرين لان العدل ثبت لصيغة المكبر ثم ورد التصغير على الصيغة المعدولة قلت العدل في عمر تقديري فانما يصار اليه ويقال به عند تلقي الاسم ممنوعا من الصرف ولم يسمع من افواههم عمير الا مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم واذا حكمنا فيه بانه غير معدول مع مجيئه على صيغة عمر لكونه ورد مصروفا فهذا اجدر واما سحر فظاهر كلامهم ان عدله

حقيقي لانهم قالوا هو اسم جنس قصد به معين فناسب ذلك ان يستعمل باللام بلا استقراء فلما استعمل مجردا كان معدولا حسبما قررناه فيما سبق وهذا البحث ياتي في سحر لكنه سمع منهم مصروفا فعلمنا انهم بعد العدل عن ال لم يقدروه علما كما تقول في عشية وعتمة مرادا بهما معين انهما لم يقدرا علمين وعلى هذا فالتعريف فيهما انما هو بواسطة عدلهما عما فيه ال ولا بد ان يساوي المعدول عنه والمعدول في المعنى كما قيل فان قلت فكيف صح في سحر ان يدعى انه علم مع انه على نية ال قلت قد جاءت العلمية مع صريح ال وخرجت ال بذلك عن التعريف فالمقدرة اولى ان لم يكن مؤنثا كسعاد وزينب او عجميا نحو بريهيم وسميعيل او ابريه واسميع عند من يرى تصغيرهما كذلك وهذا في غير تصغير الترخيم واما في تصغير الترخيم كبريه وسميع فالصرف او مركبا نحو معدي كرب بعلبك او مضارعا لفعلاء مكبرا او مصغرا نحو سكران فان زيادتيه وهما الالف والنون مضارعتان لزيادتي حمراء في حالتي التكبير والتصغير لانك تقول في تصغيره سريكين فالمضارعة موجودة في التكبير دون التصغير قلت لا تخلو عبارة المصنف من تسامح وذلك لان النحويين لا يقولون ان نحو عثمان مضارع لحمراء بل ان زيادتيه مضارعتان لزيادتيه وهو الحق ولو انه قال او باقية مضارعة زيادتيه لزيادتي فعلاء كان خيرا من قوله مضارعا لفعلاء مكبرا او مصغرا لان المضارعة في التكبير ثابتة ولهذا كان غير منصرف فلا حاجة الى ذكرها او ذا شبه بالفعل المضارع سابق للتصغير نحو تغلب ويشكر فيمتنعان مكبرين ومصغرين واحترز بالمضارع من نحو شمر وضرب فيصرفان مصغرين لزوال وزن الفعل او عارض فيه نحو اجادل علما وتصغير اجادل فيمتنع مكبرا للعلمية وشبه العجمة ومصغرا للعلمية ووزن الفعل اذ ضارع نحو ابيطر وتلخص ان الذي لا ينصرف مصغرا ومكبرا نوعان متحد السبب في حالتي التصغير والتكبير وهو الغالب ومختلفة نحو اجادل واجيدل وقد يحصل موجب المنع في التصغير فيمتنع مصغرا ما صرف مكبرا من ذلك ان تسمي بتحاسم وتضارب ثم تصغر فانه في حالة التكبير ليس فيه الا العلمية فيصرف واما في التصغير فانك تقول تحيسم وتضيرب فتحدث وزن الفعل مع العلمية لانه حينئذ مثل تبيطر فيمتنع من الصرف وكذا يحتم منع هند مصغرا وان كان في التكبير يجوز صرفه وعلى هذا فيحمل قوله فيمتنع على ما يتجدد له المنع او يحتم المنع ويحمل قوله ما صرف على ما ثبت له الصرف في الجملة اما واجبا واما جائزا

فصل في ارتكاب صرف ما لا ينصرف للنقص ومنع صرف ما ينصرف للنقص ايضا يصرف ما لا ينصرف للتناسب وهو على قسمين تناسب لكلام منصرف انضم اليها غير منصرف مثل قوله تعالى سلاسل واغلالا وسعيرا فان سلاسلا لما انضم الى الاسماء المنصرفة منصرفة حسن ان يرد بهما الى اصلها وهو الصرف وانما صرف غير المنصرف في هذا القسم مراعاة لتناسب الاسماء المجتمعة قال ابن الحاجب في اماليه الشيء قد يكون غير فصيح فيلجى اليه امر فيصير فصيحا مثال ذلك ان الله بدا الخلق الفصيح بدا بل لا يكاد يسمع ابدا قال تعالى كما بداكم تعودون وقال كيف بدا الخلق ثم قال اولم يروا كيف يبدئ الله الخلق فجاء رباعيا فصيحا لما حسنه من التناسب بغيره وهو قوله يعيده وكذلك ما نحن بصدده من قوله سلاسلا واغلالا وروي ان بعض الشعراء قال لكاتبه اكتب يا جارات الركب قد حاروا يعني بفتح الراء وفي اجار فقال يا سيدي يا جار بغير بكسر الراء افصح واكثر فقال اكتب يا جارات الركب قد حاروا فالكاتب نظر الى اللغة الفصيحة الفاشية وهذا نظر الى تناسب اللفظ الثاني من التناسب تناسب رؤوس الاي والفواصل كقواريرا قواريرا فانه قرأ به من قرأ في اخواتها في الوقف بالالف فحسن صرفه لتوقف عليه بالالف فتتناسب رؤوس الاي وقد علمت مما سلفنا من الاعتراض على قولهم يصرف ما لا ينصرف في باب نوني التاكيد حيث تكلمنا فيه على التنوين فراجعه او للضرورة لانها تجيز رد الشيء الى اصله واصل الاسماء الصرف وذلك كقول امرئ القيس

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات انك مرجلي

وكقول الاخر: فاتاها احيمر كاخي السهم ... بعضب فقال كوني عقيرا

واسقط بعض الشارحين من هذا البيت قوله بعضب فانكسر الوزن وهو قوله كاخي السهم فيه اضافة الملغى الى المعتبر فان قلت الضرورة موجبة لا مجوزة وعطفها على التناسب الذي هو متعلق بالجواز يأبى ذلك قلت لعله اراد

بالجواز القدر المشترك بين الواجب وغيره وهو الصحة فكانه قال يصح الصرف للتناسب او للضرورة فيحمل الصحة على الجواز بالنسبة الى التناسب
وعلى الوجوب بالنسبة الى الضرورة فلاتنافي وان كان افعل تفضيل خلافا لمن استثناه وهم الكوفيون فلم يجوزوا صرفه
للضرورة بناء على ان منع ثبوته عندهم لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة والبصريون يمنعونه
للوزن والصفة كاحمر ويؤيده صرف خير وشر مع ان كل منهما من قلت ومما يرد قول الكوفيين قول امرئ القيس الا
ايها الليل الطويل الا انجلي * بصبح وما الاصباح منك بامثل * ويمنع صرف المنصرف اضطرارا خلافا لاكثر البصريين لا لجميعهم
فقد قال به منهم الاخفش والفارسي واختاره المصنف وهو الصحيح بدليل قوله * وما كان حصن وما حابس * يفوقان
مرداس في مجمع * قالوا الرواية يفوقان شيخي قلت الرواية الاولى ثابتة في الصحيح صرح بها البخاري وغيره فلا يقدح فيها
ما ادعوه في الرواية الاخرى ان ثبتت لا اختيارا خلافا لقوم منهم ابو العباس احمد بن يحيى وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف
مطلقا لغة قال الاخفش من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف وذلك لانهم كانوا يضطرون كثيرا بسبب اقامة
الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا والاعرف قصر ذلك اي صرف
ما لا ينصرف على نحو سلاسل وقوارير حكى الاخفش ان بعض العرب يصرف الجمع المتناهي قال سمعت ذلك منهم وسببه جمعهم
له جمع السلامة نحو صواحبات فاشبه الاحاد قلت ولو ان المصنف قال على مثل مساجد ودنانير لكان اظهر لئلا يتوهم ان
مراده الاشارة الى ما تقدم من الصرف للتناسب اي والاعرف قصر صرف ما لا ينصرف في النثر على مثل سلاسل وقوارير اي بما وجد
فيه المناسبة للمنصرف وليس هذا مراده باب التسمية بلفظ كائن ما كان قال بعض الشارحين اي بلفظ
اي لفظ كان جعل الفارسي ما في لاضربنه كائنا ما كان مصدرية وكان صلتها وهما في محل رفع بكائن وكلاهما على التمام اي كائنا
كونه وقيل كائن من الناقصة وكان ناقصة ايضا وما موصولة استعملت لمن يعقل كما في لا سيما زيد وفي كائن ضمير هو
اسمها وما خبرها وفي كان ضمير ما وخبرها محذوف اي كائنا الشخص الشخص الذي كان هو اياه ويجوز كون ما نكرة موصوفة
بكان وهي تامة وما خبر كائن والتقدير لاضربنه كائنا شيئا كان اي شيئا وجد والمعنى لاضربنه كائنا بصفة الوجود من غير نظر الى
حال دون حال ولعل هذا اولى من الذي قبله ولا فرق بين كون ما نكرة موصوفة بكان تامة وما خبر كائن والتقدير كائن شيئا كان اي
كائن شيئا وجد اي كائن بصفة الوجود من غير نظر الى حال دون حال مفردا كان او مركبا كلا او جرا ما سمي به من لفظ يتضمن اسنادا
نحو برق نحره وزيد قائم وقمت وقام ويقوم المنقولين من جملة الخبر في قولك زيد قام وعمرو يقوم او عملا هو عام بعد خاص
اذ كل متضمن اسنادا متضمن عملا ويشمل عمل الرفع نحو قائم ابواه من زيد قائم ابواه وعمل النصب نحو ضاربا اباه من نحو زيد ضارب
اباه عمرو وعمل الجر نحو غلام زيد فكل هذه يحكى الاول فيها بحسب العوامل على ما كان عليه قبل التسمية ويبقى الثاني على ما كان عليه
قبل التسمية من رفع او نصب وجر قلت ومقتضى كلامه ان الجار والمجرور كذلك والمنقول فيه انه كان الجار حرفا واحدا
نحو بزيد فالحكم كذلك واجاز المبرد والزجاج ان يعرب الجار اعراب المضاف بعد زيادة حرف مجانس حركته وتضعيف ذلك
الحرف وان كان الحرفين فان كان ثانيهما لينا نحو في زيد فالحكاية ايضا والمبرد والزجاج على الحكاية والاعراب بشرط
التضعيف فيما ثاني الصورتين كلام المصنف فيهما ماش على قول الجمهور ولا اشكال عليه وان كان الثاني صحيحا نحو من زيد
فمذهبان سيبويه وبعض النحويين لم يجيزوا سوى اعراب المتضايفين والجمهور يجيزونه ويجيزون الحكاية ولا يعرف من
قال بوجوب الحكاية وان كان الجار اكثر من حرفين نحو منذ اليوم فالوجهان والخلاف بعينه فهذان النوعان واردان على
المصنف او اتباعا كان تسمي بموصوف وصفة او بمعطوف عليه ومعطوف فيكون الاول بحسب العوامل والثاني تابع له
واذا سميت بزيد الفاضل فان نويت الفاضل خبرا حكيت او تابعا فعلى ما قدمناه او تركيب حرفين نحو انما وليتما او حرف

واسم نحو يا زيد وانت فانه مركب من ان وهو اسم والتاء وهي حرف خطاب او حرف وفعل نحو ضربوا في لغة اكلوني البراغيث
ما كان له قبل التسمية هذا مبتدا ولحب لتاخيره لاشتماله على ضمير يعود الى متعلق الخبر يعني انه يثبت لما سمي به من الامور
المتقدمة ما ثبت له قبل التسمية فالمتضمن للاسناد يحكي وكذا المتضمن لتركيب شابه الحكاية والمتضمن للعمل يعرب وكذا
ذو الاتباع فتقول اعجبني ضارب زيدا وقام زيد الخياط اذا قدرته موصوفا وصفة فتجري ضاربا وحده ومجموع زيد الخياط الخياط
بحسب العوامل وتنصب زيدا بعد ضارب على كل حال وتبقي عليه مما كان قبل ذكره بعد ضارب وهو المعطوف بحرف دون متبوع
نحو وزيد فتحكيه على حسب الموضع الذي نقلته عنه ولا يضاف ولا يصغر مما سمي به من الاشياء المتقدمة الا المعطوف بحرف
دون متبوع نحو فزيد ثم زيد كالجملة فان نقل من رفع او نصب او جر حكي بحاله لانه لا متبوع له الان فيكون تابعا لانه ليس
على الهيئة التي يكون بها تابعا ومتبوعا ولا يمكن ان يكون للمجموع اعراب لفظي ويعرب ما سوى ذلك نحو زيد وان قام مجردا
من ضمير وكذا تقوم وقم مجردين من الضمير قلت ولا ادري لم لم يدخل نحو زيد ورجل تحت ما كان له قبل التسمية
فان كان مثنى او مجموعا على حده اي جمع سلامة بالواو والنون او الياء والنون او جاريا مجرى احدهما كاثنين فيما هو جار مجرى المثنى
وعشرين فيما هو جار مجرى المجموع على حده مطلقا اي من غير تقييد بحالة دون حالة احترز بذلك من كلا وكلتا فانهما ليسا كالمثنى
في كل حال بل في حال اضافتهما الى الضمير فقط اعرب بما كان له قبل التسمية فيعرب المثنى وما جرى مجراه بالواو رفعا والياء نصبا
وجرا او جعل المثنى وموافقه كعمران فيلزم الالف ويعرب على النون اعراب ما لا ينصرف قال الشارح الامثل ان سمي به لان
الغزلان وان كانت زائدة عاقبت الف ذا التي هي عين فجرت مجرى الاصل والمجموع وموافقه كغسلين فيلزم الياء لانه ليس في
العربية اسم مفرد اخره نون زائدة بعد واو واما بنون فالنون اصلية قلت ويحتمل ان يكون قوله كغسلين مرادا به
الزام الياء معربا بالحركات الثلاث وان يريد به الزام الياء والاعراب كاعراب المفردات وهذا هو الذي ينبغي ان يعول عليه وهو الذي
مشى الشارح عليه كلام المصنف ووجهه ظاهر لانا لو سمينا امراة بزيدون واجريناه مجرى غسلين فينبغي ان يقال هذه زيدين ورايت
زيدين ومررت بزيدين لان فيه العلمية والتانيث وهو من الاسماء التي لم تعرب بالحروف وفي كتاب الصحاح ان من اعرب نصيبين
اعراب الاسماء المفردة لم يصرفها بل يقول هذه نصيبين ورايت نصيبين ومررت بنصيبين او هرون فيلزم الواو ويعرب غير منصرف
لمشابهته للاعجمي وذكر السيرافي وجها رابعا قال انه صح عن العرب وهو حكايته حال الرفع فيلزم الواو وفتح النون دائما وقد
وقد سمع هذا ياسمون البر وبعض المغاربة صرح بان الوجه الثالث وهو جعله كهارون نادر لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف
انه قياس ما لم يجاوز سبعة احرف في المثنى والمجموع على حده فان جاوز ذلك تعين اعرابهما بالحروف كما كان قبل التسمية اشهيبات
تثنية اشهيبات واشهيبابون جمع اشهيباب سمي به وانما امتنع اعرابهما بالحركات لخروجهما عن الاسماء المفردة بزيادة عدة
حروفهما على سبعة احرف ويجري نحو حاميم مثل طاسين وياسين مجرى هابيل فيعرب ويمنع الصرف للعلمية وشبه العجمة
قال: يذكرني حاميم والرمح شاجر: فهلا تلا حاميم قبل التقدم: يعني حم عسق لما فيها من قوله تعالى قل لا اسالكم عليه
الا المودة في القربى: وكان هذا المذكور المعني بقوله انه من حاميم من القرابة امره ابو طلحة يوم الجمل ان يتقدم للقتال
فنثر درعه بين رجليه وكان كلما حمل عليه رجل قال انشدك بحم حتى حمل عليه العبسي فقتله وانشا يقول: واشعث
قوام بايات ربه: قليل الاذى فيما ترى العين مسلم: شككت له بالرمح جيب قميصه: فخر صريعا لليدين وللفم: على غير
شيء غير ان ليس تابعا: عليا ومن لا يتبع الحق يظلم: يناشدني حاميم والرمح شاجر: فهلا تلا حاميم قبل التقدم: فلما راه علي
رضي الله عنه استرجع وقال ان كان لشابا صالحا ثم قصد كثيبا فقوله على غير شيء متعلق بشككت اي خرقت بغير سبب
من الاسباب غير ان ليس تابعا استثناء منقطع او مدح بالنفي بدل من النفي للسبب والرمح شاجر اي طاعن من شجرته بالرمح اي طعنته

وقيل اى يختلف فعلى الاول معناه لو ذكرتنى خم قبل ان طعنته بالرمح لسلم وعلى الثانى قبل قيام الحرب ترد د الرماح وان كان
ما تسمى به حرفى هجاء ولا تسلم هذه العبارة من مناقشة وصوابها ان يقول وان كان ما سمى به على حرفين فانا اذا سمينا بكو
اوكى لم يصح ان يقال سمى بحرفى هجاء وانما يصح ذلك اذا سميت بنفس قولنا له وه او بقولنا لام واو وضعف ثانيهما ان كانا حرف لين
قبل هذا جملة مطوية اى فان كان ثانيهما غير لين لم يغير سواء كانا كلمة نحو عن فهذه تعرب اعراب يد ودم او كانا جزء كلمة
نحو ضر من ضرب ورب منه وحكمها حكم ما تقدم من عدم التغيير واما ان كان ثانيهما حرف لين وهى مسئلة الاصل المصرح بها
فالحكم فيها تضعيف الثانى سواء كانا الحرفان كلمة نحو فى وكى وجزء كلمة نحو فو من قولك وبى من بيع وعا من عافية وان كان
ما سمى به حرفا واحدا كمد بتضعيف مجانس حركته ان كان متحركا ولم يكن بعض كلمة كما اذا سميت بتاء المتكلم من قولك قمت فيقال
تو او بالكاف من اكرمتك فيقال كا بالف ممدودة او بالكاف من اكرمتك فيقال كى وان يكنه اى وان يكن بعض كلمة وهو ساكن
فبالحرف الذى قبله على راى فنقول فى التسمية بالتاء من قتل قت وبهمزة الوصل على راى وهو راى سيبويه فتقول فى التسمية
بالتاء الساكنة من قبل مثلا ات واستشكل بان الحرف الاخير يتحرك بحركات الاعراب فكيف تبقى مع ذلك الهمزة الوصل لا يقال
الحركة عارضة كما فى الحمراء نا نقول معنى عروضها انها حدثت بعد ان لم تكن وان سلم تاب بها ولا عزا الازم لابد منه فان
قلت تكلم المصنف على البعض الساكن واهمل الكلام عليه اعنى على الساكن اذا لم يكن بعضا نحو تاء قامت فما حكمه قلت القياس ان
يجتلب له همزة الوصل لا غير وكذا التنوين ونون التوكيد الخفيفة ونحو ذلك وان كان الحرف الواحد المسمى به متحركا وجب تكميله اثنا
والكلام فيما اذا كان ذلك الحرف الواحد المتحرك بعض كلمة فبالفا اى يكمل بالفاء ان كان عينا فاذا سميت بتا من قلت قت وبالعين
ان كان فاء اى ويكمل بالعين ان كان فاء كما اذا سميت بالقاف من قتل فتقول قت ايضا وباحدهما ان كان لاما فاذا سميت
باللام من قتل فلك ان تقول قل وتل لا بالتضعيف لا يستعمل فيما ليس بعضا خلافا لمن يراه وهو سيبويه والخليل فعندهما اذا
سميت بالقاف المضمومة من قتل تقول قو وبالقاف المفتوحة تقول قاء او بالقاف المكسورة من قتال تقول قى ويجعل فو فما
ذو واخواه اى ذى وذا ذوى وذوا اعلم ان هذا فى نفس الامر استثناء مما ذكره اولا من انه اذا سمى بثنائى ثانيه لين فانه
يضعف وكان القياس ان يرد فو الى اصله وهو فوه لقولهم افواه الا ان العرب حكموا له فى حالة الافراد بغير ذلك وهو ان يبدل
من عينه ميم فاتبعناهم فيما فعلوا وليت لعبارة ان فى ذو وجهين بل مذهبان فان سيبويه يرى ان ذو من باب طويت فاذا
سمى به قلت ذوى مثل فتى والخليل يرى انه من باب قوة فاذا سمى به قلت ذو بتشديد الواو مثل جو قلت ولو ان المصنف ذكر
هذه المسئلة الى جانب قوله ضعف ثانيهما ان كان حرف لين فقال فان كان له اصل يرجع اليه فقيل ذوى وذوا وان كانت له
حالة مستقرة فى كلامهم يرجع اليها كما فى فو والا ضعف لكان حسنا وتقطع همزة الوصل ان كان ما هى فيه فعلا فاذا سميت بنحو
انطلق قطعت الهمزة واما ما جاء من الاسماء بهمزة وصل فمحفوظ لا يقاس عليه ويدل على ذلك اصمت بقطع الهمزة وهو منقول
من فعل الامر قال الراعى ❊ اشلى سلوقية باتت وبات بها ❊ باصمت فى اصلابها اود ❊ واحترز بقوله ان كان ما هى فيه فعلا
من ان يكون ما هى اسما كانطلاق فاذا سميت لم تقطع الهمزة لانها ثبتت فيه وهو اسم وهو باق على الاسمية فلا يغير
عما ثبت له اذ لا مقتضى لذلك وخالف ابن الطراوة فاوجب قطع الهمزة فى مثله ويجبر الفعل المحذوف اخره والمحذوف
الفا واللام او العين واللام برد المحذوف مثال الاول وهو ما اذا كان الفعل المسمى محذوف الاخر نحو يرم من قولك لم يرم فترد
اليه ما حذف منه وتمنعه من الصرف فتقول هذا يرم ومررت بيرم والتنوين للعوض نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار
تقول رايت يرمى كما تقول رايت جوارى ومثله سواء هذا يغز ومررت بيغز ورايت يغزى الا ان هذا تقلب فيه الواو ياء
لما ثبت ان الاسماء المتمكنة ليس فيها ما اخره واو وقبلها ضمة تنقلب هذه الواو المردودة ياء ويكسر ما قبلها واما يخش على فترد

اليه

اليه بالالف المحذوفة فتقول هذا يخشا ومررت بيخشا ورايت يخشا بالالف غير منونة في الاحوال كلها كما ان من قال مدا ردّ
عذار لا يحذف ويعوض كما يفعل من يقول مدار وعذار ومثال الثاني وهو ان يكون الفعل المسمى به محذوفا ما قبل اخره كما اذا
اذا سمي بقولك بقل وبع او يخف فليكمل لزوال المقتضي للحذف وهو التقاء الساكنين وهذا زوال غير عارض بل لازم في
جميع الحالات فان قلت لم يتعرض المصنف الى ما اذا كان المحذوف هو الاخر وما قبل الاخر جميعا كما اذا سميت بيك من لم
يك والحكم في هذه مساو للحكم في تينك المسالتين فيجب رد الاخر وما قبله قلت بل تعرض اليه فان المحذوف من هذه الكلمة
هو العين واللام وقد تكلم على ذلك في مسئله ومثال الثالث وهو ان يكون المحذوف الفاء واللام عِه اذا سميت به تقول
هذا وعٍ ومررت بوعٍ ورايت وعيا وتقول في قِ مسمى به من قولك ق يا هذا هذا يق ومررت بيق ورايت يقيا ترد اللام
وتعامله معاملة قاض كما فعلت في لام عِه الا انك في يق لم ترد الفاء لان الاسم لم يبق على حرفين ثانيهما حرف لين
بل على ثلاثة فلا حاجة الى الرد واما على كلام المصنف فانك ترد الفاء والاول هو قول صاحب البسيط وهو ظاهر بما وجهناه
به وان كان هو لم يتعرض لتوجيهه ومثال الرابع وهو ان يكون المحذوف العين واللام ان تسمي بره فتحذف الهاء وترد
الهمزة والياء فترجع الراء الى السكون لان حركتها انما هي حركة الهمزة فتجب همزة الوصل ويجب قلب الياء الفا فتقول ارأى فان
قلت فهل ينصرف قلت قد صرح بعضهم بانصرافه وفيه نظر لانه بوزن اعلم علما وفهم من كلام المصنف ان الاخر وما قبله
يردان مطلقا ولا ترد الفاء ولا العين الا اذا كان الاخر محذوفا فحينئذ يرد الحرفان كما مثلنا فعلى هذا لا ترد واو نحو عد
ولا نون مذ ولا واو يعد ويهب وتحذف هاء السكت مما هي فيه فاذا سميت بارمه حذفت الهاء ورددت الياء وقطعت
الهمزة واعللت اعلال جوار وكذلك اذا سميت باغزه الا انك ترد الواو اولا ثم تقلبها ياء والضمة قبلها كسرة وقد سلفنا الكلام
على مثله ويدغم المفكوك للجزم او الوقف فاذا سميت بالفعل المجزوم من قولك لم يردد قلت جاء يرد ورايت يرد ومررت بيرد غير
مصروف وان سميت بفعل الامر من قولك اردد قلت جاء رُدٌّ ورايت ردا ومررت برد مصروفا وحذفت همزته لعدم الحاجة
اليها لتحرك الاول عند الادغام واعراب ما جرى من حرف وشبهه كان على اكثر من حرفين واضافته الى مجروره معطى ما له مستقلا
بالتسمية اجود من حكايتهما هذا تتميم لما كان قدمه من ان المركب من حرف واسم حكمه الحكاية يعني انك اذا سميت بحرف جر
ومجرور والجار كائن على اكثر من حرف نحو من وعلى وحتى وكذا ما اشبه الحرف كان تسمي بعن الاسمية فانها شبيهة بعن
الحرفية فلك فيما سميت به من ذلك وجهان احدهما وهو الاجود ان تضيفه الى مجروره معاملا به بما تعامله به لو كان مستقلا
بالتسمية وتعربه كما تعرب المضاف كغلام زيد فتقول جاء منُ زيد مثلا بضم النون مخففة وتقول جاء فيّ زيد بتضعيف الفاء
لانه على حرفين ثانيهما حرف لين وحكم مثله التضعيف كما مر وتقول جاء على زيد وحتى عمرو بابقاء الالف على حالها من غير تغيير
وتعربه باعراب تقديري كالمقصور نحو عصا والثاني من الوجهين الحكاية به فيبقى حرف ومجرور على الحالة التي كان عليها قبل
التسمية واعلم ان سيبويه لم يذكر غير الاعراب الذي بدا به المصنف وصرح بعض النحويين بانه لا يجوز غيره قال ابو حيان ويرد
عليه نحو في زيد فانه لا يجوز فيه عند الجمهور الا الحكاية واجاز المبرد والزجاج الاعراب اذا ضعفت الاول فليس بجيد
لانا ما اجزنا الاعراب في نحو من زيد الا تشبيها بالمضاف والمضاف اليه من حيث انهما خافض ومخفوض ولا يكون المضاف
على حرفين ثانيهما لين هذا كلامه قلت وليس بجيد لانا لا نسلم ان المضاف لا يكون على حرفين ثانيهما حرف لين بدليل ذو مال
وفو زيد سلمناه ولكنه بالتضعيف وهذا ظاهر مكشوف من قول المصنف معطى ما له مستقلا فان قلت تجويزه الاعراب في هذه
المسالة مناف لقوله في صدر الباب ان اللفظ الذي له على بعد التسمية ما استقر له قبلها قلت هذا تقييد لذلك الاطلاق او
تخصيص لذلك العام اذ مفهوم ذلك الاطلاق او التعميم وجوب الحكاية في هذه الامثلة وليس كذلك فتعين المصير الى الجمع بين الكلامين

بان يجعل هذا المبتدا والخامس قاضيا بتقييد ذلك الكلام او تخصيصه ولا منافاة حينئذ والامر في مثله ظاهر ويلحق نحو اسلمت في
اسلما ويسلمان واسلموا ويسلمون في لغة يتعاقبون بمسلمة ومسلمين ومسلمين مسمى بها وهذا ايضا مخرج في صدر الباب او
حرف وفعل فان تلك القاعدة تقتضي هنا ان اللفظين لا يتغيران عما كانا عليه قبل التسمية والحكم هنا غير ذلك فانك اذا
سميت بنحو اسلمت مما لحقه تاء التانيث الساكنة ولم يكن متحملا لضمير فانك تلحقه بمسلمة مسمى بها فيمنع الصرف فتقول قام اسلمة و
رايت اسلمة ومررت باسلمة وتبدل تاؤه هاء في الوقف واذا سميت باسلما ويسلمان مما اتصل به علامة الاثنين في لغة يتعاقبون
اي من يجعل تلك الحروف اللاحقة لاخر الفعل علامة تثنية الفعل وجمعه فهي عندهم حروف لا اسماء فعلى هذه اللغة تلحق ما
سميت به من نحو اسلما ويسلما بالمثنى وتجري اعرابه فتقول جاء اسلمان ويسلمان ورايت اسلمين ويسلمين ومررت باسلمين و
يسلمين وكذا الحكم عند هؤلاء فيما سمي به من نحو اسلموا ويسلمون فتلحقه بجمع المذكر السالم فتقول جاء اسلمون ويسلمون ورايت
اسلمين ويسلمين ومررت باسلمين ويسلمين ونحو فعلن في تلك اللغة معرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة اذ ليس في الاسماء
العربية ما اخره نون النسوة او للتانيث اللفظي كفاطمة فان قلت النون لتانيث الجمع فلا تعتبر في منع الصرف قلت قد اعتبرت
التاء في عرفات في لغة من قال مررت بعرفات وهي لتانيث الجمع واعلم ان حكم يفعلن في هذه اللغة حكم فعلن وكذا في بقية
الامثلة السابقة صيغتا المضارع والماضي حكمهما واحد وان سمي مذكر ببنت واخت صرف عند الاكثر فبنت كجبت واخت كبخت
لان ما قبل التاء ساكن صحيح ولان التاء التي في اخره توقف عليها بالتاء فلهذا قال سيبويه والاكثرون بالصرف وهذا بناء منهم
على ان التاء فيهما للالحاق كتاء عفريت لا للتانيث لسكون ما قبلها لفظا وتقديرا وخالف الفراء وبعض البصريين فقالوا التاء
فيهما للتانيث ولا ينصرفان علمين واستدل الفراء بسقوطها في بنات وبنيه واجيب بانهما جمع ابنة وتصغيرها لا جمع بنت
وتصغيرها كما جمعوا ابنا على غير القياس اذ قالوا بنون قلت فماذا يصنع باخت اذ قالوا اخوات واخيه فاسقط التاء منهما وليس
لاخت رديف يحمل عليه وهذا الجواب الذي ذكرناه انفا حكاه ابو حيان عن صاحب البسيط ويشكل عليه ما ذكرناه من اخوات
واخيه وترد هنت الى هنه لفظا بان يحرك وسطه وتقلب تاؤه هاء في الوقف وحكما فيمنع من الصرف وذلك لان العرب
ردوه الى هنه في الوقف بخلاف بنت واخت فرجع بهنت في التسمية الى ما ثبت له في حالة الوقف لانها القياس اذ مذكره هن
فقياس المؤنث ان يكون بزيادة التاء هذا ما جزم به المصنف ووجهه ما ذكرناه وفي البسيط ذكر احتمالا اخر وهو انك ان سميت
به من حالة الوصل فهو كاخت وبنت او من حالة الوقف فكتبة ويترع من الاولى الالف واللام فتقول اذا سميت بها جاء الى
ورايت الى ومررت بالى تعربه اعراب المقصور وهو حينئذ بوزن هدى وعلى لكن هل يمنع من الصرف لان الغالب انهما يقدم
اعتباره وهذا الخلاف ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل في فعل علما اذا جعلناه او يعلم كيف تكلموا به وهو مناوت هنا قلت
لكن الظاهر الصرف وهو الذي جزم به الشارح لان العدل التقديري طريق العلم به سماع الكلمة غير مصروفة مع عدم مانع
غير العلمية وقد يقال ما ذكره المصنف هنا مخالف لقوله في باب العلم ومثله ما قارنت الاداة نقله وارتجاله فان ثبت لهذا الباب ما
يقتضي اخراجه من عموم تلك القاعدة فيكون هذا تخصيصه لذلك العموم ولا يعد تناقضا وكذا تنزع الالف واللام من الذي
والتي واللاى واللائي ويجعل الياء منهن حرف اعراب ان ثبت قبل التسمية فينزل الذي منزلة شج وقاض ان كانت مخففة
اذ حكمه حينئذ حكم المنقوص وان كانت مشددة فينزل منزلة صبي ويجري مجرى الصحيح وان لا تثبت الياء قبل التسمية فما قبلها
يجعل حرف اعراب ويكون من باب يد ودم وما ذكر من اسم حرف فموقوف يعني ان لم يكن مصاحبا لعامل بل تليه غوله بعد
فان صحب العامل اخره فتقول الف با تا ثا جيم صاد قاف بالوقف كما يوقف عليه من نحو قولك زيد عمرو بكر لان الاعراب
انما يستحق بعد العقد والتركيب ومثال ذلك كهيعص ونحوه من فواتح السور اذا قلنا انها اسماء سردت للتحدي فرع

العصا لمن لم يؤمن به وقد احسن المصنف في التعبير بقوله اسم حرف واما قولهم حروف الهجاء والحروف المقطعة في اوائل السور ونحو
ذلك فتجوز في العبارة او على استعمال الحرف على معناه اللغوي قلت وما ذكره المصنف من ذلك فليس مما الكلام فيه والباب
معقود له لان الكلام فيما لم يكن اسما علما فصير كذلك مركبا مع غيره كيف ينطق به وقياسه في نحو ذلك ان يكون
كغيره من اسماء الاجناس ولكنه ذكر المسئلة توطئة لقوله وقد يحكى المفرد المبني الى اخره وان صح علما الخبير حرفه يجري موازنه
مسمى به فتقول كتبت باء وتاء بالمد كما تقول هذا ما فيهم حينئذ بما الموصولية مثلا وتقول في زي على راي من سمي الحرف بذلك
زيا بالتشديد وفي راء هذه راء بالمد كما تقول في كي علما كي بالتشديد وفي لا علما لاء بالمد وهذه المسئلة هي التي اقتضت ذكر
حكم هذه الاسماء في باب التسمية وكانه قال كما وجب في نحو كي التضعيف وفي نحو لا المد حالة التسمية بهما وجب في نحو زي وبا حال
دخول العامل التضعيف والمد وقال ابو حيان من قال في اسم الحرف زاي تقول هذه ظاء بالمد قلت وهذا خلاف القياس
وفهم من قول المصنف لختير كذا جوز وجه اخر غير مختار وهو الذي ذكره بقوله وقد يقال هذا با فلا يمد بل يعرب مقصورا
وهو شاذ لانها صارت اسما فينبغي ان يجري مجرى موازنها كما سبق وقد يحكى المفرد المبني سمي به هذا تتميم لقوله في صدر الباب
ويعرب ما سوى ذلك فان من جملة ما شمله ذلك المفرد المبني والفعل غير المسند وهذان قد يحكيان مع جواز الاعراب فيهما
مثال المفرد المبني صاد قاف نون اذا جعلت اسماء للسور فان التقدير هذه صاد هذه قاف فحكى اللفظ مع انه سمي به وقد يجب
عاملا قال بعض الشارحين كذا قيل في تفسير مراده ثم استشكله بان هذه الاسماء ليست مجمعا على بنائها بل الراجح كونها معربة
لانهم نصوا على ما كان من اسماء السور مثانيا فيه الاعراب جاز فيه الاعراب والحكاية وقد ذكر ذلك في اول الكشاف قلت
اذا كانوا قد ذكروا فيه الوجهين فهو نظير ما ذكره المصنف هنا من الوجهين فاوجه المنع اذنه ما في كلام المصنف ان الحكاية قليلة
وكذا الفعل غير المسند على راي مثل قول سحيم اليربوعي ٭ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٭ متى اضع العمامة تعرفوني ٭ فان
جلا قد جعل اسما ولم يعرب وانما قال على راي لانه قد قيل باق على فعليته وان فاعله ضمير مستتر فيه والجملة صفة لمحذوف اي
انا ابن رجل جلا مسمى به مع الضمير المستتر فيه فهو جملة محكية وقال عيسى هو فعل مفرد كما قدمنا ولكنه ممنوع الصرف
باب اعراب الفعل وعوامله بجر المعطوف على انه معطوف على اعراب اي هذا باب ذكر اعراب الفعل وذكر
عوامله والضمير يجوز ان يكون عائدا الى الاعراب والى الفعل يرفع الفعل المضارع على راي الفراء وحذاق الكوفيين كما صرح به المصنف
في شرح الكافية لتعريه من الناصب والجازم لا لوقوعه موقع الاسم خلافا للبصريين وكان ينبغي ان يقول وفاقا للفراء وحذاق
الكوفيين لئلا يوهم ان ذلك قول جميع الكوفيين وليس كذلك فان الكسائي امام الكوفيين ومذهبه ان عامل الرفع في الفعل
حروف المضارعة لانها لما دخلت في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر ولم يكن فيهما
هذا الرفع بل حدث بحدوث الحروف فينبغي ان يحال عليها وانما عن لها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة واختار
المصنف مذهب الفراء وهو ان الرفع للتعري عن الناصب والجازم لان الرفع دار مع ذلك وجودا وعدما والدوران مشعر بالعلية
وايضا فهو سالم من النقض الوارد على البصريين فان ما ذهبوا اليه ان الرفع لوقوعه موقع الاسم ينتقض برفع الاسم في مواضع
لا يقع فيها الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وكما في نحو هلك يقوم الزيدان وهلا تقوم وكاد زيد يقوم فالمضارع في هذه
المواضع كلها قد رفع مع ان الاسم لا يقع فيها فلو كان رافعه وقوعه موقع الاسم لم يرفع في هذه المواضع بلا رافع وقد اجيب عن ذلك
اما عن نحو الذي يضرب فقال الرضي ما معناه انا لا نسلم انه لم يقع موقع الاسم بل هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو
على ان ضارب خبر مبتدا مقدم ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان لا اعراب مع تقديره اسما فمع الاعراب مع تقديره فعلا قلت يلزم
عليه كون الصلة ذات محل من الاعراب وهو باطل بالاجماع واما عن نحو يقوم الزيدان فقال الزمخشري هو من مظان صحة وقوع

للاسماء لان من ابتدأ كلاما منتقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون اول كلمة يبتدئ بها اسما او فعلا بل يبتدئ كلامه من ضمن خبره
فى اى قبيل شاء ولا يخفاك ما يرد عليه بعد ما اسلفناه واما نحو كاد زيد يقوم فبانه واقع موقع الاسم فى الاصل لانه يجب اصله
خبر المبتدا وانما عدل عنه الى الفعل لعروض صيرورته متعلقا لكاد الذى هو من افعال المقاربة للاستقبال والحال كالامر والعارض
لا اعتبار له وقد جاء بعضه على الاصل كقوله فابت الى فهم وما كنت ايبا واما عن نحو هلا تفعل فبانه انما امتنع وقوع الاسم بعد
هلا لصيرورته بواسطة هلا التحضيضية متضمنا للامر وما عرض بسبب عارض لا يعتبر ولا تخلو هذه الاجوبة من تكلف ولا تسلم
من نقد اذا تأملت وقد عرض مذهب الفراء الذى اختاره المصنف بان التعرى عدمى فلا يكون عاملا واجاب ابن المصنف بان لا نسلم
ان التجرد من الناصب والجازم عدمى لانه عبارة عن استعمال المضارع على اول احواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعمال الشئ
والمجئ به على صفة ما ليس بعدمى ويتصب بان ما لم يقع علما او ظنا فى احد الوجهين وهو الوجه الذى ينزل فيه الظن منزلة العلم وفى
البصريات لابى على الفارسى لا ينزلون الظن منزلة العلم الا فيما مضى نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة او فيما يأتى دون الحال فتكون
حين جعلها تالية لعلم او ظن منزل منزلة العلم مخففة من ان المشددة والنون ناصبة لاسم محذوف لا يبرز الا اضطرارا كقوله
بانك ربيع وغيث مريع ❊ وانك هناك تكون الثمالا ❊ فان قلت لم عدلت الى الاستشهاد بهذا البيت ولم تستشهد على ذلك
بما استشهد به الشارح وغيره وهو قوله ❊ فلو انك فى يوم الرخاء سألتنى ❊ طلاقك لم ابخل وانت صديق ❊ يصف نفسه
بالسخاء والجود حتى لو ساله الحبيب الفراق مع فرط حبه لاجابه الى ذلك وان كان فى يوم الدعة والراحة كراهة رد السائل و
خص يوم الرخاء لان الانسان ربما يفارق الاحباب يوم الشدة قلت لان المستشهد عليه وقوع ان بعد علم او ما هو بمثابته
وان فى وانما استشهدت به كذلك لان قبله لقد علم الضيف والمرملون البيت واما ما استشهد به الشارح وغيره فليس من فرض
المسئلة فى شئ لان ان المخففة فيه فليست بعد علم ولا ظن والخبر جملة ابتدائية كقوله ❊ فى فتية كسيوف الهند قد علموا ❊ ان هالك
كل من يحفى وينتعل ❊ او شرطية كقوله تعالى ان اذا سمعتم آيات الله هكذا مثلوه وهو صحيح من جهة الشرطية ولكن لم يتقدم
علم ولا ظن او مصدرة برب كقوله ❊ تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا ❊ امين وخوان يخال امينا ❊ او فعل يقترن غالبا واحد
بهذا الفين نحو فعلموا ان يؤملون فجادوا وان نصرف ولم يكن دعاء بقد وحدها كقوله تعالى ونعلم ان قد صدقتنا او بعد
نداء نحو ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا او بلو نحو تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب او بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او نفى نحو علم ان لن تحصوه واعلم ان اجزاء الامثلة كلها علم ان تكون مسبوقة بيقين او ظن غير ممكنات فيما يظهر
وذلك امثلة غير مسبوقة بذلك غير مناسب هنا ومن ثم استشكل الاستشهاد بقوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فى هذا المقام
وتقدم هذا الفصل بابسط من هذا فى باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر وقد كرره المصنف لكنه زاد هنا اقترانه بقد
بعد حرف نداء وزاد هناك الجملة الاسمية المصدرة بلا كقوله تعالى وان لا اله الا هو وقد تخلو من العلم والظن قبلها جملة
ابتدائية كقول الشاعر ❊ وايتك اجيت الذى بعد موته ❊ فعاش الذى من بعد ان هو خامل ❊ قلت وهذا الكلام صادق
على نحو واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وهذا كثير لا قليل ولا يختلفون فى انها مخففة من الثقيلة واسمها محذوف
فيحتاج الى ذكر قيد يفصل بين القليل والكثير او مضارع مرفوع كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم
وكقول الشاعر ❊ ان تقران على اسماء ويحكما ❊ منى السلام وان لا تشعرا احدا ❊ لكونها المخففة من ان عند الكوفيين وشذ اتصالها
بالفعل وشبهه بما اخبنا وهى المصدرية عند البصريين فاهملت حملا على ما وكثيرا ما يعطى الشئ حكم المشبه له فى لفظه دون معناه
وهو صحيح مسلوك عند العرب وظاهر كلام المصنف ان ذلك ينقاس ولا يتقدم معمول معمولها اى معمول معمول ان الناصبة
عليها فلا يجوز ان تقول المجيئ زيدا ان تضرب بل ان تضرب خلافا للفراء فانه اجاز ذلك ولا حجة له فيما استشهد به على ما ادعاه من جواز

التقدم

التقدم كقوله ؛ ربيته حتى اذا تمعددا ؛ وآض نهدا كالحصان اجردا ؛ كان جزائي بالعصا ان اجلدا ؛ فقدم بالعصا على ان
وهو معمول اجلدا الذي هو معمولها لتقدمه فلا يصلح ان تثبت به قاعدة من قواعد كلامهم او امكان تقدير عامل مضمر
اي كان جزائي ان اجلد بالعصا ان اجلد فالجار والمجرور متعلق باجلد المحذوف لا المذكور ولا تعمل زائدة خلافا للاخفش
فانه اجاز عملها زائدة استنادا الى القياس والسماع اما السماع فلانه قد ثبت ان الزيادة لا تمنع من العمل في حروف الجر ولما
السماع فقوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وقوله تعالى وما لنا ان لا نقاتل في سبيل الله اذ المعنى اي شيء ثبت في حال ترككم لا
نتوكل وفي حال كوننا لا نقاتل والمصدرية لا تدخل على فعل الحال فلم يبق الا ان تكون زائدة وقد عملت وهو المطلوب واجيب
عن شق دليله اما القياس فبالفرق فان حروف الجر لا يقاديها الاختصاص بالاسم حتى في حال الزيادة وهو المقتضي عندهم للعمل
فلذلك عملت زائدة واما ان الزائدة فلا اختصاص لها في حال زيادتها بالفعل بل قد تدخل على الاسم كقوله ؛ ويوم توافينا
بوجه مقسم ؛ كان ظبية تعطو الى وارق السلم ؛ ومن ثم امتنع اعمالها زائدة واما السماع فقد قيل لا نسلم ان ان في تينك
الايتين زائدة بل هي فيهما مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا قال ابن هشام وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال الجار والمجرور
في المنقول ولان الاصل ان لا تكون زائدة والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في ان لا نفعل كذا ولا تعد علم موقل خلافا
للفراء وابن الانباري فيجوز على رايهما ان تقول علمت ان يخرج زيد بنصب المضارع مع ابقاء العلم على حقيقته ويجوز ان يكون
من ذلك عندهما قراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا بنصب يرجع والجمهور على خلاف ذلك وهو الصواب ووجهه
ان الناصبة تدخل على ما ليس بمستقر ولا ثابت لانه بابها ان تدخل للاستقبال فلذلك لا تقع بعد افعال التحقيق بخلاف
المخففة فانها تقتضي تحقيق الشيء وثبوته واستقراره ولا يمتنع ان تجري بعد العلم مجراها بعد الظن لتاوله فقد اجاز سيبويه
ان تقول ما علمت الا ان يقول قال لانه كلام جرى مجرى الاشارة فكانك قلت اشير عليك ان تفعل ولو اردت العلم القاطع لوجب
ان تقول الا انه ستقوم ومما يدل على ان العلم قد يستعمل للظن قول طرفة ؛ واعلم علما ليس بالظن انه ؛ اذا ذل مولى المرء فهو ذليل
ولا تعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف كقول ابي محجن الثقفي ؛ اذا مت فادفني الى جنب كرمة ؛ تروي عظامي بعد
موتي عروقها ؛ ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها ؛ خلافا للمبرد في المسئلتين وثبت هنا في بعض
النسخ بالر قوله خلافا للمبرد ما نصه واجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا فيجوز عند هذا
القائل ان يقول في سعة الكلام يعجبني ان اليوم يقوم وان في الدار يجلس اي ان تقوم اليوم وان تجلس في الدار وقد يرد ذلك
مع غيرها اضطرارا وهذا اخر الزيادة الثابتة في تلك النسخة واشار بهذا الكلام الى ان الفصل بالظرف وشبهه بين ناصب
الفعل ومنصوبه وقد يرد في ضرورة الشعر في غير ان كقوله ؛ لما رايت ابا يزيد مقاتلا ؛ ادع القتال واشهد الهيجاء ؛ قال
ابن هشام في مغني اللبيب وهو لغز يقال فيه اين جواب لما وبم انتصب ادع وجواب الاول ان الاصل لن ما فادغمت
النون في الميم للتقارب ووصلا خطا للالغاز وانما حقهما ان يكتبا منفصلين ونظيره في الالغاز قوله ؛ عافت الماء في الشتاء
فقلنا ؛ برديه تصادفيه سخينا ؛ فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا وجوابه ان الاصل برديه ثم كتب
على لفظه للالغاز والجواب عن الثاني ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة
فيسال حينئذ كيف يجتمع قوله ادع القتال مع قوله لن اشهد الهيجاء فيجاب بان اشهد ليس معطوفا على ادع بل نصبه بان
مضمرة وان والفعل عطف على القتال اي لن ادع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون ؛ ولبس عباءة وتقر عيني ؛ ولا يجزم
بها خلافا لبعض الكوفيين فقد نقل اللحياني الجزم بها عن بعض بني صباح من ضبة قلت وعلى هذا فلا يتجه المخالفة
في امر ثبت بالنقل انه لغة لبعض العرب وانشد واعلى ذلك ؛ اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ؛ تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب

المنصوب
وانشدوا ايضا على ذلك قوله احاذران تعلم بها فتردها فتتركها ثقلا على كما هيا قال ابن هشام وفي هذا نظر لان عطف
عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم وينصب المضارع ايضا بلن مستقبلا وهذا مستفاد من قوله في اول الكتاب
وبمصاحبة ناصب وموهم انها قد تدخل عليه غير مستقبل فلا تنصبه كما في اذن فتعين تركه مستقبلا من وجهين وكان الذي
حمله على ذكره ان بني عليه قوله بحد وغير حد ومثال المحدود لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ومثال غير المحدود
لن يخلقوا ذبابا خلافا لمن خصها بالتابيد صرح الزمخشري في انموذجه وقال في الكشاف انها تفيد توكيد النفي قال ابن عصفور
وما ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل لو كان للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في لن اكلم اليوم انسيا ولم يجامع اللفظ الدال على
التابيد لانها تكون حينئذ للتاكيد والاصل عدمه مثاله ولن يتمنوه ابدا ولن تفلحوا اذن ابدا ومنه قول الشاعر ولن
يرجع قلبي وذهم ابدا ولا يكون الفعل معها دعاء واحترز من هذا واوضح ولا تكون دعائية خلافا لبعضهم وهم جماعة منهم ابن عصفور
واختاره ابن هشام في المغني واحتجوا بقوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال قلت ولا يقوم بهذا البيت
حجة لاحتمال ان يكون قوله لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف ثم دعا قال ابن هشام واما قوله تعالى قال
رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الى الغائب
نحو يارب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا قال ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال وتقديم معمول معمولها
عليه نحو زيدا لن اضرب دليل على عدم تركيبها في لا ان خلافا للخليل فانه يقول انها مركبة من لا وان والاصل لا ان
نحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين ووجه الاستدلال بما ذكره المصنف على بطلان هذا الرأي ان يقال في ثبت
جواز زيدا لن اضرب مع امتناع تقديم معمول معمول ان المصدرية عليها كما سبق فلو كانت هذه الكلمة مركبة من لا وان المصدرية لامتنع
تقديم زيد في المثال المذكور واللازم باطل فالملزوم مثله وقد يقال لا ينتهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان يتغير الكلمة بالتركيب عن
مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف قلت ثم لا تخلو عبارة المصنف من مناقشة وذلك ان المطلوب الاعلام بان الخليل
يرى ان لن مركبة من لا وان وان الصحيح خلاف قوله وان تقديم معمول معمولها دليل على عدم تركيبها من ذلك وعبارته ظاهرها
تقتضي ان الخليل يخالف في دلالة التقديم المذكور على عدم التركيب المشار اليه وليس هذا هو المقصود قال ابو حيان وكان حق
المصنف ان يقول وتقديم معمول معمولها الا ان يكون تمييزا نحو لن يتصبب زيد عرقا فانه لا يجوز عرقا لن يتصبب زيد قلت
لا يسلم المصنف ذلك بل يجوز عنده قليلا وقد مضى في باب التمييز ولئن سلم فذلك ممتنع قبل مجي لن فلا يقال عرقا تصبب زيد لدى
الجمهور ثم قول المصنف معمول معمولها قضية مهملة فهي في قوة الموجبة الجزئية فيصدق بصورة الا ترى ان من جملة معمول معمولها
الفاعل ولا يتقدم فلا يذهب الوهم الى ارادته ويلزم ابا حيان ان يورده وينصب ايضا بكي نفسها ان كانت الموصولة وهي التي
بمنزلة ان المصدرية معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تاسوا ويعينه صحة حلول ان محلها وانها لو كانت حرف تعليل لم يدخل
عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كي لا يكون دولة بين الاغنياء اذا قدرت اللام قبلها فان
قلت ما فائدة قوله نفسها قلت جرت عادتهم ان يقولوا ناصب بنفسه وناصب بان مضمرة بعده وهذا الكلام وان كان
غير محقق فان الذي اضمرت ان بعده ليس الناصب بل الناصب ان الا ان اصطلاحهم جرى على هذا فلما قال وينصب بكي صرح بكونها
نفسها دفعا لهذا فان قلت فهلا قال مثل ذلك في بقية اخواتها قلت حسن ذكر ذلك في كي انها قد ينصب الفعل بان مضمرة
بعدها بخلاف اخواتها السابقة وبان بعدها مضمرة غالبا ان كانت الجارة وهي التي بمنزلة لام التعليل معنى وعملا مثل جئت
كي تكرمني اذا قدرت كي هي التعليلية الجارة فيكون الفعل منصوبا بعدها بان مضمرة ولا تظهر كقوله فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وهذا عندهم معدود في الضرورات وعنه احترز بقوله غالبا ويتعين الاول

وهي لصد

وهي المصدرية بعد اللام على راى وهو راى سيبويه والجمهور ومطلقا على راى وهو راى الكوفيين فانها ناصبة عندهم مطلقا
تقدمتها اللام ام لم تتقدمها وبقيتين الثانية وهي الجارة مطلقا على راى وهو راى قوم من النحويين بروبها الجارة على كل
حال تقدمت اللام ام لم تتقدم ويترجح مع اظهار ان مرادفة اللام على مرادفة ان كقولك جئت لكي ان تكرمني وكقوله اردت
لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فيترجح ان يكون كي حرف جر مؤكدة للام ويحتمل ان تكون مصدرية مرادفة
لان فيكون ان مؤكدة لها وانما ترجح الاول لوجوه اما اولا فلان ان ام الباب فالاولى الاعتناء بشانها واذا جعلت كي تعليلية
لزم ان يكون ان هي الناصبة فيه وفاتها يستحقه من الاعتناء بشانها حيث لم تعزل عن عملها واما ثانيا فلان ما كان اصلا
في بابه لا يجعل توكيدا لغيره واما ثالثا فلان ان وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها احق من كي بالاعمال من البعيد ولا يتقدم معمول
معمولها عليها لا يبطل عملها بالفصل خلافا للكسائي في المسئلتين فانه اجاز تقديم معمولها نحو جئت النحو كي تعلم ومنعه الجمهور لان
الفعل صلة موصول حرفي اما كي ان جعلت ناصبة بنفسها واما ان المضمرة ان جعلت هي الناصبة دون كي ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول واما مسئلة الفصل فقال الشارح قد يفصل بين كي والفعل بالمعمول او بجملة شرطية فيبقى النصب عند كلا منهم حيث كي
فيك ارغب وجئت كي ان تحسن ازورك بنصب ارغب وازورك والكسائي يجيز الكلام برفع الفعلين دون نصبهما قاله
المصنف قلت وهذه المسئلة الثانية تقييد لاطلاقه في باب الموصولات ان الموصول الحرفي لا يليه معمول صلته او سهو عما
ذكره هنالك وعلى الاول يتوجه سؤال وهو ما خصوصية كي بجواز ذلك فيها مع ان ان اقوى منها وينصب غالبا باذن واما
في غير الغالب فقد تلغى ولا تعمل مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة حكاها عيسى بن عمرو لسيبويه فلا التفات الى قول من انكرها
ثم اذن لا تنصب مطلقا وانما ينصب بها الفعل في حال كونها مصدرة فان تاخرت الغيت حتما نحو اكرمك اذن وكذا ان توسطت
ان افتقر ما قبلها لما بعدها كالشرط والجزاء والقسم والجواب والمخبر عنه وان لم يفتقر وتقدمها حرف عطف فيجوز في حكمه ان وليها الفعل
ولم يفصل بينهما بشيء نحو اذن اكرمك او ولي قسما وليها كقول الشاعر اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
ولم يكن حالا كما قال لمن يخبر احبك فتقول اذن اظنك صادقا وليست ان مضمرة بعدها خلافا للخليل في احد قوليه حكاه عنه
ابو عبيدة وبه قال الزجاج والفارسي واعترضها بانها يليها ما لا تدخل عليه ان لا لفظا ولا تقديرا نحو اذن ابدا والفعل المقرون
باللام نحو اذا لذهب وفعل الحال نحو اذن تصدق قلت وفيه نظر لان الخليل انما يقول باضمار ان اذا نصبت المضارع وانما
الذي يرده ان لا تنصب الا بعد عاطف وجار وبنو عليه ولا هي اسم بسيط اصلها اذا والمعنى اذا جئتني اكرمك فحذف ما تضاف اليه
وعوض منه التنوين خلافا لبعض الكوفيين ولا حرف مركب من اذ وان خلافا للقوم واجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختيارا
فيقول على هذا اذن غدا اكرمك وممن اجاز ذلك ابن عصفور قال الشارح والصحيح المنع وقد يرد ذلك مع غيرها اضطرارا
كقوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وقد سلفنا الكلام عليه ومعناها الجواب والجزاء الى تارة كذا و
تارة كذا قاله الفارسي في تفسير قول سيبويه فالاول ان يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا يتصور هنا معنى الجزاء
والثاني ان يقال اتيك غدا فتقول اذن اكرمك المعنى ان اتيتني اذن اكرمك قلت الصواب ان يقال كونها جوابا لا ينفك
عنها واما استعمالها للجزاء فتارة تكون وتارة لا تكون وذلك ان معنى كونها جوابا انها لا تقع الا في كلام يجاب به من تكلم
بكلام اخر اما تحقيقا واما تقديرا فعلم انها لا تقع في كلام مقتضب ابتداء من غير ان يكون هناك ما يقتضي الجواب لا
لفظا ولا تقديرا واما الجزاء فقد يتخلف كما في اظنك صادقا على ما مر وقال ابن هشام اعلم ان معنى الجواب هذا مشكل لانه ان
اريد به ما اريد في التسمية جزاء الشرط جوابا ويؤيده تسميتها جوابا باسمه وقولهم لا بد قبلها من شرط ملفوظ به او مقدر بطله انتفاء
في نحو اذن اظنك صادقا بعد هذا لقول القائل انا احبك وهذا الاعجاز فيه وان اريد به ما اريد بقولنا في نعم واخواتها انها

احرف جواب فيرد هذا انهم اذا عدوا احرف الجواب لم يعدوها منها وانها لا يجوز ان يقتصر عليها ويترك الجمل بعدها كما يكون ذلك في احرف الجواب والى التفسير الاول يشير قول الفارسي كما ذكرنا والى التفسير الثاني جنح ابو زكريا التبريزي اذ قال في شرح الحماسة في قوله لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا قال سيبويه اذن حرف جواب وجزاء فيجوز ان يكون هذا القائل قدّر ان سائلا سأله فقال ولو كنت من مازن فما ذا كانوا يصنعون فقال اذن لقام بنصري البيت فهذا البيت جواب لهذا السائل وجزاء للمستبيح على فعله ثم قال ويجوز ان يكون اجاب بجواب من مثل لو كنت حرا لاستقبحت ما يفعل العبيد الاحرار وابن جني يجعل ذلك بدلا من الجواب قال ابن هشام وصرح بان اللام في لقام على الوجه الاول جواب لقسم وفي كلامه نظر في مواضع منها اجازته ان يكون لاذن جوابا والصواب في البيت وفي امثاله الذي ذكره انه بدل الا ان تقدر في البيت جوابا لقسم محذوف والثاني حمله الجزاء على المجازاة اللغوية لا جزاء الشرط والثالث حمل الجواب على جواب السؤال وكلامهم دل على خلاف ذلك فيهما وان المراد الاصلاحيان الى هنا كلام ابن هشام قلت وقد اطال لم يأت بطائل وذلك لانه ردد اشكاله بين امرين لم يرد القوم واحد منهما وذلك انهم لم يريدوا بالجواب ما يراد بجزاء الشرط ولا ما يراد في قولهم ان مثل نعم ولا حرف جواب انما ارادوا ان اذن لا تستعمل في كلام مقتضب ابتداء بحيث لا يكون هناك كلام متقدم يقتضي ان يكون الجملة التي فيها اذن جوابا له وانما تستعمل حيث يكون ثم سؤال وكلام ملفوظ او مقدر وتكون الجملة التي وقعت اذن في صحبتها جوابا لذلك الكلام الملفوظ او المقدر والجواب في الحقيقة انما تلك الجملة التي لاذن وحدها وتسميتها حرفا معناه الجواب بما يراد بها ما ذكرناه وقوله ان ذكر الجواب قرينا للجزا في قولهم معناها الجواب والجزا يؤيد ان يكون المراد بالجواب ما يراد بجزاء الشرط غير صحيح بل هذا بان يكون مانعا اولى من ان يكون مقتضيا اذ لو اريد بالجواب ما يراد بالجزاء لكان عطف الجزاء على الجواب عطفا للشيء على مرادفه وهو على خلاف الاصل ولا داعي الى ارتكابه فتعين ان يكون المراد بالجواب غير المراد بالجزاء عملا بما تقرر من ان الاصل في المتعاطفين التغاير وقوله ان اذن لو كانت جوابا للزم صحة الاقتصار عليها كغيرها من احرف الجواب لا يتم بعد تفسيرنا لمرادهم قوله والى التفسير الاول يشير قول الفارسي اي الى ان المراد بالجواب جواب الشرط باطل لانه لو اراد ذلك لم يقل تارة كذا وتارة كذا وقوله قد ظهر من كلامهم حمل الجواب والجزاء على الاصطلاحيين غير صحيح لما قررناه فتأمل

فصل

في النصب بان مضمرة بعد اللام او حتى او كي و فاء السبب و واو ونصب الفعل بان لازمة الاضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر كان ماضية لفظا ومعنى وهذه اللام يسميها اكثر النحويين لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار ومثال النفي في خبر كان ماضية لفظا قوله تعالى وما كان الله ليطلعكم على الغيب ومثال ذلك في الماضي معنى قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم ووجه التاكيد فيها عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد بقائم كذلك فعندهم انها زائدة مؤكدة غير جار ولكنه ناصب هذا المذهب الكوفي ليس مرادا للمصنف ولا ينطبق عليه عبارته فان قلت ويلزم عليه عمل عامل الاسم في الفعل فان اللام الزائدة تعمل في الاسماء الجر وقد عملت في الفعل النصب معناها في الصورتين واحد وهو التاكيد فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء في الافعال قلت لعل الكوفيين لا يرون صحة هذه الكلية فلا يرد عليهم ووجه التاكيد عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير ابلغ من لا تلمني لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بان مضمرة وجوبا قلت هكذا قالوه ولي فيه اشكال من وجهين الاول

ان التوكيد على هذا التقدير لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفي السبب وارادة نفي المسبب الثاني انه كيف يكون حرف الجر
عند البصريين معديا كما نعهد هؤلاء المقربون لكلامهم وهم يقدرون ما كان زيد قاصدا للفعل او مريدا للفعل وقضية
هذا ان تكون اللام زائدة للتقوية مثل فعال لما يريد وظاهر كلام المصنف انه لا يشترط في النافي ان يكون كلمة ما اولم وانه
لا يشترط في كان ان تسند لما اسند اليه الفعل المقرون باللام وكلاهما قد وقع اشتراطه في كلام بعضهم وقد زعم كثير من الناس
في قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وذلك انه
يتاتى على عدم اعتبار هذين الشرطين كما هو ظاهر كلام المصنف وبعد حتى المرادفة لالى نحو قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع
الينا موسى فهي هنا حرف غاية او كي الجارة تعطف على الى اي المرادفة لالى وكي الجارة وهي التعليلية نحو ولا يزالون
يقاتلونكم حتى يردوكم هم الذين يقولون لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ونحو قولك اسلم حتى تدخل الجنة وهي
في هذه المثال لا تحتمل غير التعليلية واما الآيتان اللتان قبله فتحتمل التعليلية والغاية او الا ان والصواب اسقاطه ان
والاعطف على كي اوالى اي وبعد حتى المرادفة لالا في الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا
ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي وجعل المصنف من شواهد هذا القسم قول الشاعر: ليس
العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل * وقول الاخر * والله لا يذهب شيخي باطلا * حتى ابير مالكا وكاهلا *
لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها فلا تكون حتى فيهما بمعنى الى ولا مسببا عنه فلا تكون حتى بمعنى كي وجعل ابن هشام الخضراوي
من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون
حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة علة اليهودية والنصرانية فيكون فيه للتعليل فتعين ان يكون بمعنى الا المستعملة
في الاستثناء المنقطع كانه قيل الا ان يكون ابواه يهودانه او ينصرانه والمعنى لكن ابواه يفعلان ذلك قال ابن هشام في
المغني ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون قلت ولا منع من التخريج من غير
ان يرتكب هذا الحذف وذلك بان يجعل يولد صفة لمولود لقصد توكيد العموم كما في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه
ويجعل على الفطرة ظرفا مستقرا على انه خبر المبتدا اي كل مولود يولد ثابت على الفطرة مستقر عليها حتى يكون ابواها اللذان
يهودانه او ينصرانه ولا غبار على هذا الوجه ولا يظهران مع المعطوف على منصوبها كما اذا قلت جئت حتى تكرمني وان
وان تعلمني العلم ومنه قول الشاعر * حتى يكون عزيزا في نفوسهم * او ان يبين جميعا وهو مختار * وهو حجة للبصريين
على الاضمار ان قلت وفي عبارة المصنف مناقشة اذ هي ظاهرة في ان المنصوب بان المظهرة معطوف على المنصوب بان
المضمرة وليس كذلك انما المعطوف هو ان وصلتها المذكوران على ان المضمرة وصلتها اي المجموع على المجموع وهو من عطف
المفردات فتامله وتضمر ايضا ان لزوما بعد او الواقعة موقع الى ان او الا ان والصواب ان يقال موقع الى او الا وتحذف ان
فان او لم تقع موقع المجموع وانما وقعت موقع الى وحدها او الا وحدها وهذا الذي ذكر من ان النصب بان مضمرة
لزوما هو مذهب البصريين لان او من حروف العطف فلا تكون عاملة ومثال الواقعة موقع الى قولك لالزمنك ان
تقضيني حقي ولاسطرن زيدا او يتقدم وقول الشاعر * لاستسهلن الصعب او ادرك المنى * قلت وجوز ابو حيان ان تكون
في هذا البيت بمعنى الا وليس بشيء ومثال الواقعة موقع الا قولك لاقتلنه او يسلم قول الشاعر * وكنت اذا غمزت قناة
قوم * كسرت كعوبها او تستقيما * قيل ويحتملها قول امرئ القيس * فقلت له لا تبك عينك انما * نحاول ملكا او نموت
فنعذرا * ولم يمثل سيبويه الا بهذا البيت فان قلت ماذا احترز بقوله او لا بعد حتى المرادفة لالى او كي او الا وبقوله
ثانيا الواقعة موقع الى او الا قلت اما الاول فاحترز به من حتى الابتدائية نحو حتى يقول الرسول فان معناه معنى الفاء

الاضمار

ولما الثانى فاحترز به من او التى لاتقع موقع الى ولا الا فانها اذا ورد الفعل المنصوب بعدها كان نصبه بان جائزة
لا واجبة كما فى قول الشاعر ؛ فلولا رجال من رزام اعزة ؛ وآل سبيع او يسوءك علقما ؛ لكن تقييد او بما ذكره المصنف
وان كان مخرجا لمثل هذا لكنه مخرج لنحو لاطيعن الله او يغفر لى وهذه لاتصلح لواحد من هذين المعنيين بل
هى بمعنى كى التعليلية ففيه احتراز من هذه الحيثية ولا ينفصل الفعل من حتى ولا او باذن فلا يقال اصحبك حتى اذن
انعلم ولا يقال ايضا لالزمنك او اذن تقضينى حقى ولا بشرط ماضى اللفظ فلا يقال اصحبك او انشاء الله استفيد ولا
يقال ايضا اصحبك حتى ان شاء الله اتعلم خلافا للاخفش فانه اجاز ذلك كله قال الشارح وينبغى ان يتثبت فى ذلك
وانما اشترط كون فعل الشرط ماضى اللفظ لان الجواب محذوف ومع حذفه يلزم مضيه كما ستعرفه وقد تعلق قبل الشرط
الاخ حقه حتى وفاقا له والمراد بتعليق حتى ابطال ما ثبت لها من نصب الفعل المضارع على الوجه المتقدم وذلك مثل
اصحبك حتى ان تحسن احسن اليك فهذا جائز عند المصنف وفاقا للاخفش قلت ينبغى لكل احد ان يجيز هذه
الصورة فان حتى هذه الواقعة هى فيها حتى الابتدائية ومن مثلها حتى اذا جاءوها شهد عليهم سمعهم وليس هذا فى الحقيقة
تعليقا اذ لا عمل للابتدائية على الصحيح وكى وفاقا للفراء اى وقد تعلق كى فيبطل عملها بعد الشرط الاخ حقه وهو الذى
استوفى ما يستحقه من الجواب نحو جئتك كى ان كا فاتنى اكافيك فهذه جائز عند الفرا ووافقه المصنف وتضمر ان ايضا
لزوما بعد فاء السبب فالناصب هو ان المضمرة وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انه منصوب بالمخالفة
وبعضهم الى انه منصوب بالفاء نفسها واحترز بفاء السبب من الفاء التى هى لمجرد العطف نحو ما تاتينا فتحدثنا بمعنى
فما تحدثنا جوابا لامر كقوله ؛ يا ناق سيرى عنقا فسيحا ؛ الى سليمان فنستريحا ؛ او نهى نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم
بعذاب او دعاء بفعل اصيل فى ذلك نحو ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا واحترز بقوله بفعل
من ان يكون الدعاء باسم نحو سقيا ورعيا وبقوله اصيل من المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيساق وشمل
كلامه الامر باللام نحو لتأتنى فاحدثك والنصب جائز وكذلك الدعاء او لاستفهام لا يتضمن وقوع الفعل نحو فهل
لنا من شفعاء فيشفعوا لنا واحترز بقوله لا يتضمن وقوع الفعل من نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد
وقع فلا يمكن سبك مصدر مستقبل منه ومن مثل الاستفهام الذى لا يتضمن وقوع الفعل من ذا الذى يقرض الله
قرضا حسنا فيضاعفه له من يدعونى فاستجيب له فان هذا وان كان السؤال فيه بحسب اللفظ عن الفاعل لكن المسؤول
عنه فى المعنى انما هو الفعل اذ ليس المراد ان الفعل قد وقع والسؤال عن الفاعل كما فى قولك من جاءك اليوم اذ علمت انه
جاءه جاء والسؤال عن تعيينه وكانه انما اورد الكلام على هذا الوجه للمبالغة فى الطلب حتى كان الفعل لكثرة
دواعيه قد وقع وانه بحيث يسال عن فاعله من هو ليجازى او لنفى محض نحو ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اى ما يكون
منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفى الاتيان فينتفى الحديث اى ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفى الحديث فقط حتى كانه قيل
ما تاتينا محدثا اى بل تاتى غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اى فكيف يموتون ويمتنع على
الثانى اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتوا او مؤول قال بعض الشارحين النفى المؤول ضربان ما لا يجوز النصب بعده
نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال تاتينا فتحدثنا وما يجوز النصب بعده كقوله ؛ الم تسال فتخبرك الرسوم ؛ وضابطه
ما دخلت عليه همزة الاستفهام للتقرير قلت كانهم بنوا الحكم على صورة اللفظ لكن هل المعتبر اداة الاستفهام لسبقها
او اداة النفى لقربها محل نظر وكلام هذا الشارح جازم بان المراعى النافى وكانه لرجحانه والذى يظهر ان مراد المصنف
او شئ غير نفى مؤول بالنفى نحو كلمة غير فينبغى ان يكون قوله مؤول معطوفا على نفى لا على محض ويكون المعنى او شئ مؤول بالنفى

الحض

لنفي
المحض اى الصريح وهو كلمة غير مثلا وذلك لانا ان عطفناه على محض كان صفة للنفي ضرورة انه معطوف على صفته فكانه قيل صفته انه اما محض اى صريح واما مؤول وحينئذ نقول هذا النفي المؤول اما ان يريد به انه مؤول بغير النفي الصريح لا سبيل الى ان يريد الاول اعنى المؤول بالنفي الصريح اذ النفي الذى وضع نفيا هو ابدا نفي صريح ولا يتصور ان يكون مؤولا بالنفي الصريح فهذا القسم لا وجود له ولا سبيل الى الثاني لان المؤول بغير النفي نحو ما زال وما برح والم يفعل اذ قصد التقرير لا السؤال عن النفي فلا يجوز النصب بعد ذلك من شئ واذا بطل الوجهان المذكوران تعين ما قدمنا او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا او تخصيص نحو هلا تاتينا فتحدثنا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما او رجاء كقراءة حفص لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع وقوله تعالى او يذكر فتنفعه الذكرى بنصب اطلع وتنفع وهذا هو مذهب الفرا وقال المصنف ويقوله اقول لثبوت ذلك سماعا ولا يتقدم الجواب على سببه خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ذلك فيصح عندهم ان يقول ما زيد فنكرمه ياتينا ووجهه تجويزهم ان الفاء ليست للعطف وانما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة ومن مذهبهم جواز تقديم جواب الشرط على الشرط ومنع ذلك البصريون لان الفاء عندهم للعطف على مصدر متصيد من الفعل الاول فاذا قلت ما تاتينا فتحدثنا فالمعنى ما يكون منك اتيان فحديث واختار الرضي في هذه الفاء ان تكون متمحضة للسببية ولا تكون للعطف فى الخاص فوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر فى معنى الحال فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب تنبيه فى الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جملة وتخلص المضارع للاستقبال فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير زرنى فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام منى لان فاء السببية ان عطفت وهو قليل وانما تعطف الجملة على الجملة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب هذا كلامه وقد يحذف سببه بعد الاستفهام لوضوح المعنى ولقيام هذا الجواب مقامه لانه فى اللفظ كالجزاء مما هو للشرط بقولك متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يجوز شئ من ذلك فى صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما فى اللفظ جملة ظاهرة ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو قولك كان زيدا هجرنا فيحدثنا حيث تريد انكار هجره انه فهو تشبيه وقع موقع النفي فهو فى قوة قولك زيد ما ياتينا فيحدثنا هكذا ظهر لى الآن ولست على وثوق منه فتامله وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها ذكر ذلك ابن سيده صاحب المحكم وحكى بعض الفصحاء قد كنت فى خير فتعرفه يريد ما كنت فى خير فتعرفه **فصل** فى نصب المضارع بعد واو الجمع ومسائل ذكرت ايضا من نصب المضارع بعد الفاء واو وتضمر ان الناصبة ايضا لزوما بعد واو الجمع ومن ثم امتنع النصب فى قولك دعنى ولا اعود لان معناه ليجتمع تركك لى وتركي لما تنكره منى وقد علم ان طلبه للترك انما هو فى الحال بقرينة تالمه بزجره اياه وحينئذ فيفوت مقصود مؤديه من انهما نفى المستقبل عما يكره منه ولا يصح الجزم ايضا فى هذا المثال لعدم تقدم فعل مجزوم يعطف عليه فان قيل فقدر لا ناهية واجزم الفعل فيكون كقوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم قلنا هذا باطل لانه لا يحصل مقصود المؤدب الا بالتزام المضروب انه لا يعود الا بنهيه نفسه عن العود اذ لا تناقض بين النهى عن العود والعود اذ يصح ان يقال انا انهى نفسى عن كذا فى كل وقت ثم افعله واذا بطل الوجهان تعين الرفع ويتعين النصب فى قوله فقلت ادعى وادعوا ان اندى لصوت ان ينادى داعيان لان الجزم لا طالب له والرفع على الاستئناف ياباه قوله ان اندى لصوت البيت واقعة فى موضع الفاء مثال الامر فقلت ادعى وادعوا البيت والنهى كقوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق ويحتمل العطف ومثل ابن درستويه بقوله

لاتنه عن خلق وتاتی مثله ٭ عار علیك اذا فعلت عظیم ٭ والدعاء كقولك رب اغفر لی ونوسع فی الرزق والاستفهام كقوله ٭ اتبیت
ریان الجفون من الكری ٭ وابیت منك بلیلة الملسوع ٭ قال ابن هشام فی مغنی اللبیب ذكر لی رجل عن كبیر ممن یقری علم النحو
انه استشكل قول الشریف المرتضی وانشد هذا البیت فقال كیف ضم التاء من تبیت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابیت
وهو للمتكلم لا للمخاطب فبینت للحاكی ان الفعلین مضارعان وان التاء فیهما وان الخطاب فی الاول مستفاد من تاء المضارعة
والتكلم فی الثانی مستفاد من الهمزة وان الاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثانی منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة و
النفی المحض كقوله تعالی ولما یعلم الله الذین جاهدوا منكم ویعلم الصابرین والمؤول كقول الحطیئة ٭ الم اك جاركم ویكون بینی
وبینكم المودة والاخاء ٭ كذا قال الشارح وقد علمت ما فیه والعرض نحو الا تنزل فتصیب خیرا والتحضیض نحو هلا تاتینا وتكرمنا
والتمنی كقوله تعالی یا لیتنا نرد ولا نكذب بایات ربنا فی قراءة من نصب نكذب قلت ویرد علی المصنف الترجی وقد النی یراد بها
النفی والتشبیه الذی یراد به النفی فان هذه المواضع كلها من مواضع الفاء ولم یسمع فی الواو نصب الفعل بعدها وكلام المصنف یشمله
فتامله فان عطف بهما او باو علی فعل قبل وقصد الاستیناف بطل اضمار ان الضمیر من قوله بهما عائد علی الفاء وواو الجمع واحترز
بقوله علی فعل من ان یكون العطف علی اسم وسیاتی مثال العطف ما تاتینی فتحدثنی بالرفع عطفا للفعل فیكون النفی شیئا واحدا واقعا
علی المعطوف والمعطوف علیه معا فیكون الاثبات المفید بقید تعقب الحدیث ایاه منفیا والمركب من جزئین ینتفی بانتفاء جزئه معا
وبانتفاء كل واحد من جزئه ایضا ففی الاول یكون المعنی لیس منك اتیان ولا حدیث یعقبه ویجوز ان یكون قوله تعالی ولا یؤذن
لهم فیعتذرون بهذا المعنی وعلی نفی الجزء الثانی فقط یكون المعنی منك اتیان لكن لا حدیث بعده ولا یجوز ان یكون بنفی
الاول فقط لان یكون الحدیث الذی یكون بعد الاتیان لا یكون من دون الاتیان اللهم اذا جعلت ما بعد الفاء علی القطع
والاستیناف لا معطوفا علی الفعل الاول جاز هذا المعنی فیكون المراد ما تاتینا فانت تحدثنا فاذا قصد العطف علی الفعل وقصد
الاستیناف امتنع النصب بطل اضمار ان وقد عرفت حقیقة الامر فیه بعد الفاء ولا یخفی حكمه ایضا مع الواو واذا قصد
الاستیناف امتنع النصب بطل اضمار ان وقد عرفت حقیقة الامر فیه بعد الفاء ولا یخفی حكمه ایضا مع الواو واذا قصد الاستیناف
بعدا ودخلها الاضراب معنی نحو الزم زیدا او یقضیك حقك لزمته اولم تلزمه بل هو یقضیك حقك المعنی وقوله بطل اضمار ان
حسن ولا یبعد ان یقال ارتفع الفعل لان المعطوف علیه قد یكون منصوبا وقد یكون مجزوما قال شعر الم تسال فتخبرك الرسوم
بیقین ٭ فنرجی ونكثر التاميلا ٭ ویمیز واو الجمع تقدیر مع موضعها كقولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب علی معنی
نكانك قلت لا یمكن منك ان تاكل السمك وان تشرب اللبن فلو اتیت بمع فی موضع الفاء فقلت لا یكن منك اكل سمك مع ان
تشرب اللبن ای مع شربك اللبن كان صحیحا وموفیا للغرض والرضی فی ذلك مخالف لهذا المنقول عنهم وذلك انهم یقولون ان هذه
الواو للعطف عما عرفت والرضی قال لما قصدوا فی الواو معنی الجمعیة نصبوا المضارع بعدها لیكون الصرف عن سنن الكلام
المتقدم مرشدا من اول الامر الی انها لیست للعطف فهی اذن اما واو الحال واكثر دخولها علی الاسمیة فالمضارع بعدها فی تقدیر
مبتدا محذوف الخبر وجوبا بمعنی قم واقوم قم وقیامی ثابت ای قم فی حال ثبوت قیامی واما بمعنی مع قصدوا ها هنا مصاحبة
الفعل للفعل منصوبا ما بعدها بمعنی قم واقوم قم مع قیامی كما قصد وافی المفعول معه مصاحبة اللام للاسم فنصبوا ما بعد الواو
ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر علی مصدر متصید من الفعل كما قال النحاة ای لیكن منك قیام وقیام منی لم یكن فیه نصوصیة
علی معنی الجمع كما لم یكن فی تقدیرهم فی الفاء معنی السببیة بل كون واو العطف للجمع قلیل نحو كل رجل وضیعته قال والی فی قصد
النصوصیة فی شیء علی معنی ان یجعل علی وجه یكون ظاهرا فیما قصدت النصوصیة علیه الی ههنا كلامه ٭ ویمیز فاء الجواب بتقدیر
شرط قبلها وذلك اذا وقعت قبل مسبب ا تنفی سببه نحو ما تاتینا فتحدثنا اذا قصد نفی الحدیث لانتفاء الاتیان فیصح

ایجاد

ان يقال ما تأتينا وان تأتنا فتحدثنا اى وان تأتنا فحديثك ثابت او حال مكانها اى ما تأتينا محدثنا فيكون الاتيان واقعا
والحديث منتفيا وهذان معنيان وقد تقدم الكلام عليهما وتنفرد الفاء بان ما بعدها فى غير النفى يجزم عند سقوطها نحو
ائتنى اكرمك ولا تعص الله يدخلك الجنة ويارب وفقنى اطعك وهل تزورنى ازرك ولا تنزل تصب خيرا ويا ليت لى
مالا انفقه قال الشارح والجزم بعد الترجى غريب والقياس يقبله وانما قال فى غير النفى لما سنذكره وذلك لان غير النفى مما
ينصب الفعل المقترن بالفاء بعده طلب والطلب ظاهر فى تضمن معنى الشرط اذ اذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان
كل كلام لا بد من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبرى افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيد وما ضرب زيد اذا
قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبى فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او
لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعنى توقف غيره عليه فاذا ذكرت
الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعد
ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر ذلك
الشئ ظاهرا واما الخبر فانه اورده المخاطب على ان تكلم المتكلم به لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود
لنفسه او لغيره اذ قد يخبر بشئ مع ان ذلك الشئ غير مقصود للمخبر كقولك اضرب زيدا مع كراهتك لضربه فلو جئت بعد الخبر
ايضا بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك فى الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب اما
لذاته او لغيره مع ذكر الغير فلا دليل ان يكون له اذ انفرد ذلك والجزم ما بعد الفاء فى غير النفى فانه عند المصنف يجزم عند سقوطها
بما قبلها لما فيه من معنى الشرط وهو قول سيبويه والخليل واختاره ابن خروف لا بان مضمرة خلافا لمن زعم ذلك ونسبه
المصنف الى اكثر المتأخرين وابطله بقوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلوة ووجهه انه لو كان الجزم فى جواب
شرط مقدر اى فان تقل لهم اقيموا الصلوة يقيموها لاستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له عن الامتثال ولكن التخلف
واقع قلت وهذا مبنى على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما يقتضى العلية كما صرح به ابن الحاجب
وذلك حاصل فان امر الشارع صلوات الله عليه وسلامه للمؤمنين باقامة الصلوة يقتضى اقامتها غالبا وذلك كاف و
قال بعض الشارحين يكتفى الشرط فى كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على اشياء اخر نحو ان توضأت صحت
صلاتك وهو نحو ما اشار اليه ابن الحاجب اجاب ابن المصنف عن اعتراض والده المذكور بان الحكم مسند اليهم على سبيل
الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقم اكثرهم ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال
انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصون منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول اقم الصلوة اقامها
وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم فى جواب اقيموا المقدر لا فى جواب قل قال ابن هشام فى المغنى ويرده ان الجواب
لا بد ان يخالف المجاب اما فى الفعل والفاعل نحو ائتنى اكرمك او فى الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او فى الفاعل نحو قم اقم
ولا يجوز ان يتوافقا فيهما ويرفع مقصودا به الوصف المعنوى لا الصناعى ليشمل الحال مثال النعت فهب لى من لدنك وليا
يرثنى على قراءة الرفع ومثال الحال ولا تمنن تستكثر ذرهم فى خوضهم يلعبون ولا وصفا كقوله وقال قائلهم ارسوا
نزاولها فكل حتف امرئ يجرى بمقدار والضمير من قوله نزاولها اما للخمر كما قاله ابن الحاجب وهو الصحيح اى ارسوا
السفينة نزاول الخمر واما للسفينة على ما قاله غيره وعلى كل منهما فلا يحسن جزمه ولا جعله حالا لفوات معنى التعليل حينئذ
بل يتعين الرفع على القطع هكذا قيل وفيه نظر لان نزاولها لا يمتنع جزمه ولا ينعكس المعنى لا عن المزاولة قد ترتب على الارساء
ولا سيما اذا عاد الضمير على الخمر ويكون المراد نزاولها اذا نحن واهل السفينة واما قوله تعالى فاضرب لهم طريقا فى البحر يبسا لا

تخاف دركا ولا تخشى يحتمل الحال والاستيناف وقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم يحتمل الامرين المذكورين والنعت ايضا
ثلث وبقى عليه ان يقول او العطف فان تقدمه فعل يعطف عليه وذلك نحو ما تقرا فتحفظ فهذا معطوف فان قلت ما
تقرا فتحفظ فهو مستانف ومن العطف ولا يؤذن لهم فيعتذرون اذ المعنى من نفى الاذن نفى الاذن فى الاعتذار
فلا يصح ثبوت الاعتذار منهم بعد ذلك ويدل على ان النفى الداخل على الاذن معناه نفى الاذن فى الاعتذار قوله تعالى لا تعتذروا اليوم
والامر المدلول عليه بخبر اسما كان او فعلا فالاول نحو حسبك ينم الناس اى حسبك الحديث فحذف الخبر وقال قوم منهم ابن طاهر
لا خبر له لانه فى معنى ما لا يحتاج الى الخبر وهو بمعنى اكتف والثانى نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه وهو فى معنى ليتق
او اسم فعل كقوله مكانك تحمدى او تستريحى كالمدلول عليه بفعل اى كالامر المدلول عليه بفعل الامر فى جزم الجواب كما يجزم الجواب
بعد الامر الصريح كذلك يجزم بعد الامر المدلول عليه بخبر او اسم فعل على ان بعضهم صرح بانه لم يسمع من نوع اتقى الله غيره فلا
يقاس لا فى نصبه خلافا للكسائى فيه اى فى نصبه فانه اجاز النصب فى جميع ذلك واجراه مجرى الامر الصريح المدلول عليه
بالفعل وخلافا له ايضا فى نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخل الجنة ولبعض اصحابنا ان اراد البصريين
فهو ابن جنى وان اراد المغاربة فهو ابن عصفور فى نصب جواب نزال وشبهه نحو نزال فاقاتلك ونزالك زيدا فاكرمك
ونحو ذلك من اسماء الفعل المشتقة ووجهه انه لما كان بحروف الفعل ومعناه اعطى حكمه ولنا ان فعل الامر انما صح وقوعه صلة
لان حسن تاويله بالمصدر المنسبك منه مع ان واما اسم الفعل فانه لا يصلح لذلك سواء كان مشتقا او غيره فان لم يحسن
اقامة ان تفعل مقام الامر نحو احسن الى زيد ولذى لا احسن اليك وان لا تفعل مقام النهى نحو ان لا تدن من الاسد ياكلك
لم يجزم جوابهما خلافا للكسائى فانه اجاز جزم الجواب فى الصورتين تحكيما للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية فلم يلتفت
الى هذا الشرط فيجوز عنده لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز عنده ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا
تسلم تدخل النار واستدل بالسماع والقياس اما السماع فكقول النبى صلى الله عليه وسلم فلا يقرب مساجدنا يؤذنا بريح الثوم
وكقوله عليه الصلوة والسلام لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واما القياس فهو ان المنصوب بعد الفاء
جار فيه ذلك فكذلك اذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب لان المعنى ان لا تفتروا و
اعترض بان ما استدل به من السماع ليس بقاطع فى مطلوبه بل ولا ظاهر فيه لاحتمال كون ذلك من ابدال الفعل من الفعل اى فلا
يقرب مساجدنا لا يؤذنا ولا ترجعوا بعدى كفارا لا يضرب مع ان الرواية المشهورة يؤذينا ويضرب بالرفع فيهما والثانى يحتمل ايضا
على رواية تسكين الباء ان يكون من الادغام نحو ويجعل لكم فلا يكون الاسكان للجزم واما القياس على المنصوب بعد الفاء وقد
تضمن ان الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى اداة شرط فمثال ذلك بعد الواو وان تاتنى وتحسن الى اكافئك
ومثاله بعد الفاء ان تاتنى فتحدثنى احسن اليك وزاد الكوفيون ثم استشهدوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله
ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله وزاد بعضهم او نحو ان تزرنى او تحسن الى احسن اليك او بعدهما اى بعد
المجزومين فالاول كقوله ومن يقترب عن قومه لا يزل يرى مصارع مظلوم مجرا ومسحبا وتدفن منه الصالحات وان يسئ
يكن ما اساء النار فى راس كبكبا بنصب تدفن والثانى نحو وان تبدوا ما فى انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء
على قراءة النصب او بعد حصر بانما اختيارا نحو انما هو ضربة من الاسد فيحطم حكاه بعضهم عن الكوفيين قال المصنف وعليه
قراءة ابن عامر فانما يقول له كن فيكون ولا حجة فى المثال لانه من باب وتقر عينى اى من باب اضمار ان جوازا للعطف على مصدر
صريح وكذا لا حجة لهم فى الاية لانه قد تقدمت صورة الامر او بعد الحصر بالا نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا والخبر المثبت الخالى
من الشرط اضطرارا كقوله سأترك منزلى لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا ويحتمل انه مؤكد بالنون فانه يجوز للمضطر ان

تفعلن وقال بعضهم انما جاز النصب لان سا ترك منزلي معناه لا اقيم بمنزلي وفيه نظر لان جواب النفي منفي لا ثابت والمراد اثبات الاستراحة
لانتفيها وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم كقراءة غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن
وخرج بذكر اللزوم نحو اتتني بدابة فاركب عليها فان سقوط الفاء لا يوجب الجزم قال ابو حيان وخرج نحو ان تاتني فتمشي الي
ويحسن الحال لا احسن اليك فلا يجوز في يحسن الجزم لان الفاء لو سقطت صار جزم يمشي على البدل من فعل الشرط ولرفعه
في الحال والنفي بلا الصالح قبلها كي جاز الرفع والجزم سماعا عن العرب قال المصنف حكى الفراء عن العرب انهم يقولون ربطت
الفرس لا ينفلت ولا ينفلت برفع ينفلت وجزمه وكذا يقولون اوثقت العبد لا يفر ولا يفر رفعا وجزما ولا يخفى ان الفعل المنفي
بلا في المثالين يصلح كي قبله اذ يصح ان يقول ربطت الفرس كي لا ينفلت واوثقت العبد كي لا يفر والجزم في ذلك لا يجوز عند
البصريين قال ابن عصفور هذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الا ضرورة واحترز المصنف بقوله الصالح من قبلها كي من نحو لا يقوم زيد
مما يتقدمه شيء من نحو يقوم عمرو ولا يقوم زيد مما لم يتقدمه ما يصلح للسببية قلت وذكر هذه المسئلة الجانب التي قبلها مناسب
لان الجزم فيهما على التوهم والتقدير اما الاولى فانها على تقدير سقوط الفاء واما الثانية فانها على تقدير جملة شرطية اذ المعنى
ربطت الفرس لاني ان لم اربطه ينفلت وكان ينبغي للمصنف ان يقول مرفوع وقد يجزم وفاقا للكوفيين ليبين ان في المسئلة خلافا
وان الراجح الجزم فصل في الكلام على ما تظهر فيه ان الناصبة جوازا ووجوبا تظهر ان وتضمر اي تظهر تارة وتضمر
اخرى على سبيل الجواز بعد عاطف الفعل بشرط ان يكون الفاء والواو وثم او او ولا يجوز ذلك في غيرهن فلم يكن للمصنف هذا
الاطلاق مع ان فيه نقدا من جهة ان المعطوف ليس الفعل بل المعطوف المصدر على اسم صريح لا متوهم فيجب فيه الاضمار كما تقدم
ومثال المسئلة قوله تعالى ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا ومن مثلها ايضا قول ميسون: وليس عباءة
وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف: وبعد لام الجر غير الجحودية وهذه هي المعروفة عندهم بلام كي وهي اللام الجارة للاسم والناصب
ان مضمرة بعدها ويجوز اظهارها يقول جئت لاكرمك واجاز السيرافي وابن كيسان ان يكون النصب بعدها باضمار كي لا بفتح
النطق بها بعدها نحو جئت لكي اكرمك والصحيح المنع اذا لم يثبت لنا في موضع اضمار كي بيقين وثبت اضمار ان مخففا في كثير
من المواضع والحمل على المتيقن مقدم على الحمل على المشكوك فيه وقد سبق ان الكوفيين يرون ان اللام هي الناصبة بنفسها
فاذا ظهرت ان بعدها نحو جئت لان اكرمك حكموا بان ان توكيد للام وهو ضعيف وذهب ثعلب الى ان اللام تنصب لقيامها
مقام ان فانظر اذا اجتمعا ماذا يقول واحترز المصنف بقوله غير الجحودية من لام الجحود فان اضمار ان بعدها واجب كما سبق
ما لم يقترن الفعل بلا بعد اللام فيتعين الاظهار نحو لئلا يكون للناس على الله حجة ولا تنصب ان محذوفة في غير المواضع
المذكورة الا نادرا ومن النادر قراءة من قرا افغير الله تامروني اعبد بنصب اعبد على ان ان الناصبة محذوفة
وانتصاب غير في هذه القراءة بل وفي قراءة من رفع اعبد لا يكون باعبد لان الحرف الموصول المصدري محذوف ما مع
بقاء اثره في قراءة النصب مع ذهابه في قراءة الرفع والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتامروني وان اعبد بدل منه
بدل اشتمال اي تامروني بغير الله عبادته ومن النادر ايضا قول طرفة: الا ايهذا الزاجري احضر الوغى: وان اشهد اللذات
هل انت مخلدي: على رواية من رواه بنصب احضر وفي القياس عليه خلاف ذهب الكوفيون وجماعة من البصريين الى انه
يقاس عليه والصحيح قصره على السماع لقلته غير انه اذا رفع الفعل بعد اضمار ان مع عدم الامر ومع ذلك فلا ينقاس ومنه
افغير الله تامروني اعبد على القراءة المشهورة برفع اعبد ومن اياته يريكم البرق خوفا وطمعا وتسمع بالمعيدي خير من ان
تراه وهو الاشهر في رواية بيت طرفة فصل في الكلام على ان غير الناصبة وهي التفسيرية تزاد ان جوازا
بعد لما التوقيتية نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم وبين القسم ولو تارة يكون فعل القسم مذكورا كقوله
فاقسم ان لو التقينا وانتم: لكان لكم يوم من الشر مظلم: وتارة يكون متروكا كقوله: اما والله ان لو كنت حرا: وما

بالحرات ولا العتيق هذا قول سيبويه وغيره ووقع لابن عصفور في المقرب انها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم
ويبعد ان الاكثر تركها وهو خلاف سنة الاحرف الرابطة وتزاد ان شذوذا بعد كاف الجر كقوله ويوما توافينا بوجه
مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية جر الظبية وتزاد ايضا شذوذا بعد اذا ولم يذكره المصنف
كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر وتفيد ان تفسيرا بعد معنى القول نحو وانطلق الملأ منهم
ان امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد المشي المتعارف بل الاستمرار على
الشيء لا لفظه اى لا لفظ القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول
فان قلت وقد وقع في الكشاف انها يجوز ان تكون مفسرة في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فجوز كونها
تفسيرية بعد لفظ القول قلت انما جوزه على ان يكون القول مؤولا بالامر اى ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا الله قال
ابن هشام في المغني وهو حسن وعلى هذا فيقال في هذا الضابط ان لا يكون بعد حروف القول الا والقول مؤول بغيره هذا كلامه
قلت فظاهره ان ذلك لا يتقيد بموضع دون موضع وليس كذلك فان القول في الاية انما وضع موضع الامر عملا بما يقتضيه
حسن الادب لئلا يجعل نفسه وربه معا امرين ودل على الاصل بانجام ان المفسرة هكذا نقل بعضهم عن الزمخشري واذا كان
جعل القول بمعنى الامر مبنيا على هذه القرينة والنكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة له
قال التفتازاني ولكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل امرته بهذا ان قم نظر اما في طريق القياس فلان
احدهما مغن عن الاخر واما في الاستعمال فلانه لا يوجد انتهى ثم من شروط ان المفسرة ولم يذكره المصنف ان تسبق بجملة فلذلك
غلط من جعل منها واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان يتاخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب
الاتيان باى او ترك حرف التفسير وتفيده اى تفيد التفسير اى غالبا فيما سوى ذلك اى في غير المحل المتقدم وهو الوقوع بعد
معنى القول لا لفظه هذا ظاهر كلامه وهو مقتض لامتناع ان يقال كتبت اليه اى قم قال الشارح وليس كذلك بل يقال مثل
هذا التركيب في مغني ابن هشام ان الطبع لا يقبل الاتيان باى في ذلك وهو كلام عجيب وتقع اى بين لفظين مشتركين في الاعراب
نحو هذا عسجد اى ذهب فتعد على طبقة على راى وقد مضى الكلام على ذلك مستوفى في باب عطف النسق وان ولى ان الصالحة
للتفسير مضارع معه لا نحو اشرت اليه ان لا تفعل رفع على النفي بان تجعل لا نافية وجزم على النهي بان تجعل لا ناهية وان
تفسيرية على الوجهين ويدل على هذا قوله الصالحة للتفسير مع قوله في وجه النصب الاتي على جعل ان مصدرية فدل على انها
غير مصدرية في الوجهين الاولين ونصب على جعل ان مصدرية ولا حينئذ نافية قال الشهاب السمين احد شارحي هذا
الكتاب يجوز في القياس ان تكون لا ناهيه وان مصدرية لان المصدرية توصل بالامر فجاز في القياس ان توصل بالنهي
قلت وهذا خطا فاحش لانه الوصل بالنهي يتوارد على الفعل ناصب وجازم معا ولا سبيل الى هذا بوجه وقال غيره يجوز
كونها مخففة من الثقيلة وهو خطا ايضا لانها لا يخبر عنها النهي ولا تفيد ان المفتوحة الهمزة مجازاة خلافا للكوفيين
فانهم اثبتوا افادتها لذلك كان الشرطية قال ابن هشام ويرجحه عندي مع واحدها توارد المفتوحة والمكسورة على
المحل الواحد والاصل التوافق فقرئ بالوجهين في قوله تعالى ان تضل احدهما ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم افنضرب
عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين وقد روي بالوجهين ايضا قوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب
لقتل ابن حازم قلت لا نسلم ان الاصل الترادف ولا ان الكلمة اذا وقعت في تركيب معين ووقع بدلها فيه كلمة اخرى
ان تكون تانك الكلمتان متفقتين معنى لجواز ان يكون المؤدى من التركيبين واحدا وان اختلفت معاني بعض مفرداته
وهذا ظاهر قال الثاني مجيء الفاء بعدها كثيرا كما في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع قلت وهذا

الوجه ايضا مخدوش فان مجرد مجيء الفاء مطلق بعد ان لا يقتضي كونها شرطية وانما ذلك لو كانت الفاء رابطة للجواب والنزاع فيه فانا لا نسلم ان الفاء في البيت المذكور جوابية ولم لا يجوز ان يكون عاطفة او سببية والمعنى ابا خراشة لاجل ان كنت ذا نفر فتخرت فانا الفخر ايضا بان قومي باقون لم تذهب بهم المجاعات قال الثالث عطفها على ان المكسورة كقوله اما اقمت واما انت مرتحلا: فالله يكلأ ما تاتي وما تذر الرواية بكسر الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة قلت الملازمة ممنوعة وسنده المنع ان المصدر يجوز ان يكون فاعلا بفعل مضمر اي ان اقمت وحصل ان ارتحلت اي وحصل ارتحالك وهذه الجملة الفعلية المحذوف فعلها المعطوفة على الفعلية الاولى الملفوظ بجزئيها ثم قوله ان المفتوحة عطفت على المكسورة فيه تسامح اذ الحروف لا يعطف على الحروف ولا تفيد ان ايضا نفيا خلافا لبعضهم فقد قيل به في قوله تعالى ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا بان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض فصل في الكلام على المضارع الواقع بعد حتى منصوبا او مرفوعا المنصوب بعد حتى مستقبل نحو لا سيرن حتى ادخل المدينة او ماض في حكمه نحو سرت حتى ادخلها فانه مستقبل بالنسبة الى ما قبله واما بالنظر اليه في نفسه فماض وعلامة ذلك كون ما بعدها غاية لما قبلها وهو الغالب لهذا قدمه نحو لامشين حتى ادخلها اي الى ان ادخلها او مسببا عنه نحو اسلمت حتى ادخل الجنة اي كي ادخلها واعلم ان كون الفعل بعدها مستقبلا في نفسه او بالنظر الى ما قبله واضح بذاته مستغن عن علامة تدل عليه وانما كان حقه ان يقول ومعناها حينئذ الغاية والسببية وان كان الفعل حالا نحو مرض حتى لا يرجونه وسرت حتى ادخلها تقوله حين الدخول او مؤولا به دفع وتحته صورتان احداهما نحو قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول برفع يقول فانه ماض اول بالحال والثانية نحو سرت حتى ادخلها تريد فانا الآن متمكن من الدخول وحاصلها ان يكون الماضي او المستقبل قدرا انه موجود في الحال وعلامة ذلك اي كونه حالا او مؤولا كالحال صلاحية جعل الفاء مكان حتى اذ يصح نحو فهم لا يرجونه وزلزلوا فقال الرسول وكون ما بعدها فضلة متسببا عما قبلها ذا محل صالح للابتداء فخرج نحو سيري حتى ادخلها فالنصب واجب كذا كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة لان ما بعد حتى هذه جملة مستانفة فيبقى الذي قبلها بلا خبر قال ابن الحاجب من رفع تقول في تلك الآية فعلى ان الاخبار بوقوع شيئين احدهما الزلزال والثاني القول والخبر الاول على وجه الحقيقة والثاني على حكاية الحال والمراد مع ذلك الاعلام بامر ثالث وهو تسبب القول على الزلزال ومن نصب فعلى ارادة الاخبار بوقوع شيء واحد وهو الزلزال وبان شيئا اخر كان مترقبا وقوعه عند حصول الزلزال وهو القول وليس فيه اخبار بوقوع القول كما في قراءة الرفع وان كان الوقوع ثابتا في نفس الامر ولكن ثبوته بدليل اخر لا من هذه القراءة قلت وذلك الدليل هو قراءة الرفع لان القراءتين كالآيتين وانما قدر القول مترقبا في قراءة النصب ليكون مستقبلا والا فقد يرد واقعا لكان على وجه الحكاية فان دل على حدث غير واجب تعين النصب خلافا للاخفش وذلك نحو ما سرت حتى ادخلها ونحو هل سرت حتى تدخلها فيتعين النصب في ذلك عند الجمهور لان الرفع يستدعي ان يكون ما بعد حتى مسببا عما قبلها فامتنع الرفع في المثالين اما الاول فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثاني فلان السبب لم يتحقق وجوده فهو غير محكوم بثبوته فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه ولجاز الاخفش الرفع في النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة قال ابن هشام ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة قلت وتلخيص مسألة حتى باسهل طريق ان يقال ان صلح المضارع بعدها لوقوع الماضي موقعه جاز فيه الرفع والنصب نحو حتى يقول الرسول والا فان كان حاضرا فالرفع او مستقبلا فالنصب فتامله فهو حسن ان شاء الله تعالى

باب عوامل الجزم في الفعل المضارع منها لام الطلب سواء كان

الطلب امر انحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا كقولك لمن يساويك لتفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه
مكسورة قال المصنف ولام الطلب الاصالة فى السكون من وجهين احدهما مشترك وهو كون السكون متقدما على الحركة اذ
هى زيادة والاصل عدمها والثانى مختص وهو ان يكون لفظها مشاكلا لعملها كما فعل بباء الجر لكن منع من سكونها الابتداء بها فكسرت
قلت ويمكن ان يوجه كسرها بانها حملت على لام الجر لانها اختها فى الاختصاص بقبيل من الكلم وعملها فى ذلك القبيل الذى اختصت
به فان قلت لام الجر تفتح مع الضمير وذلك هو الاصل فيهما بناء على ان حق ما كان على حرف واحد ان يبنى على الفتح لخفته فهلا
حملت لام الامر على لام الجر فى هذه الحالة الاصلية ففتحت قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه بالاسم المظهر
لاتراه مشبها لاسم الفاعل فى حركاته وسكناته فعوملت لام الامر معاملة لام الجر حيث تدخل على الاسم الظاهر الذى لها شبه به
فتأمله وفتحها لغة لبنى سليم حكاها عنهم الفراء وخصها بعضهم بما بعدها ياء مفتوحة واطلاق المصنف لا يقتضيه وقد تسكن بعد
الفاء والواو نحو فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى وثم نحو ثم ليقضوا فى قراءة الكوفيين وقالون والبزى وفى ذلك رد على من
قال انه خاص بالشعر لكن اسكان اللام المكسورة بعد الفاء والواو اكثر من تحريكها واسكانها بعد ثم قليل قال المصنف وليس
التسكين حملا على تسكين عين فعل كما زعم الاكثرون لان ذلك اجراء للمنفصل مجرى المتصل ومثله لا يكاد يوجد مع قلته الا فى اضطرار
قال الشارح والتسكين عنده رجوع الى الاصل فان اصل هذه اللام السكون كما سبق عنه وتلزم لام الطلب المذكورة فى الشعر فى فعل
غير الفاعل المخاطب وهذا يشمل ما اذا انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتى وما اذا انتفى الخطاب نحو ليقم زيد وما اذا انتفيا جميعا نحو
ليعن زيد بحاجتى مطلقا اى تلزم فى ذلك من غير تقييد بمحل دون محل خلافا لمن اجاز حذفها فى نحو قل له ليفعل والمخالف فى
ذلك هو الكسائى اجاز حذفها بعد امر بالقول كقوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلوة والصحيح ان حذفها خاص
بالشعر وقد سبق الكلام على تخريج الاية المذكورة على ما ينفى تمسك المخالف بها على هذا المطلوب والغالب فى امر الفاعل المخاطب
خلوه منها واقترانه بها قليل ولكنه ثابت فى الكلام الفصيح فلا يمتنع استعمال مثله وكلام المصنف ساكت عن ذلك وقد سمع اقترانه
بها فى قراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتاخذوا مصافكم ومن حرف المضارعة نحو قم وهو موقوف عند البصريين معدود
فى رايهم من جملة المبنيات لا مجزوم بلام محذوفة خلافا للكوفيين فهو معرب على مذهبهم وهو عندهم منقطع من الفعل المضارع
قال ابن هشام فى مغنى اللبيب بقولهم اقول لان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا وخبرا خارج عن مقصوده
ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربى كما تقول فى الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين
على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها
عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك فى نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته فاذا ادعى ان اصله لتقم كان
الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه وقد اوردت ما عليه من المناقشة فى الحاشية التى كتبتها على المغنى ولا يخفى ان الامر خلافا
للاخفش فى احد قوليه فيكون العامل عنده فيه على هذا القول معنويا لا لفظيا وله قول اخر يوافق الكوفيين فى المسئلة ويلزم اخره
ما يلزم اخر المجزوم من سكون نحو اضرب كما فى قولك ليضرب وحذف حرف علة نحو اغز وارم واخش كما فى قولك لتغز ولترم
ولتخش او حرف صحيح نحو اضربا واضربوا واضربى كما فى لتضربا ولتضربوا ولتضربى ومنها لا الطلبية وهى الناهية نحو واذا قيل لهم لا
تفسدوا فى الارض وقد يليها معمول معمول مجزومها هذا ينطبق على مثل قولك لا اليك تضرب محسنا اى لا تضرب محسنا اليك
ولم اظفر الان لذلك بشاهد عربى فينبغى ان يتطلب وجزم فعل المتكلم بها نحو لا اريك وبحو قوله لا اعرفن ربربا حورا
مدامعها وهذا مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل هاهنا فاراك اقل من جزمه باللام سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله

عليه الصلوة والسلم قوموا فلاصل لكم ومعه غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطايكم
ومنها الم نحو فان لم تفعلوا ولما اختها فهي لما فبه احترز بذلك من الوجوبية والتي بمعنى الا واشعد بان هذين لا يحفظ
دخولهما على المضارع فهو في غنية عن الاحتراز نحو ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم وكقول الشاعر فان كنت ماكولا
فكن خير اكل والا فادركني ولما امزق وتنفرد لم عن اختها لما بمصاحبة ادوات الشرط نحو فان لم تفعلوا ولا يجوز
ان يقال لما لم يقم زيد قال الرضي وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه ومعموله وبجواز انفصال نفيها
عن الحال تقول لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم وفي التنزيل ولم اكن بدعائك رب شقيا وفيه ايضا لم يكن شيئا
مذكورا فنفيها يحتمل الاتصال والانقطاع كما رايت ولما بوجوب اتصال نفيها بالحال ولهذا لم يجز لما يكن ثم كان لان
امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يستفاد من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه
سيكون في المستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي فتقول لما يكن هذا الامر وقد يكون ولم يذكر المصنف انها للاستغراق اعني استغراق
الماضي كما قال ابو موسى الجزولي وقد رد الشلوبين عليه فقال الذي غره قولهم عصى ابليس ربه ولما يندم وعصى فرعون ربه ولم يندم
ولا يقولون لما فتوهم من ذلك ما توهم ولو صح ذلك لكان مناقضا لقولهم ان لما نفي لقد فعل وقد فعل انما هو للزمن القريب
من الحال لا الماضي المستغرق وانما اتى بالمثال الاول الذي نفي ندم ابليس في زمن ماض قريب من الحال ويلزم من ذلك ان لا يكون ندم
قبل هذا لانه اذا لم يندم في هذا الزمان مع طول الزمان في العصيان فان لا يندم قبل ذلك اجرى وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بينا
لا من جهة لفظ لما فتوهم ابو موسى انه جاء من جهة لما وجواز الاستغناء بها في الاخبار عن المنفي ان دل عليه دليل
كقوله فجئت قبورهم بدءا ولما فناديت القبور فلم يجبنه اي ولما اكن بدا قبل ذلك وتقول شارفت المدينة ولما
اي ولما ادخلها ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم تريد ولم ادخلها فاما قوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب
ان وصلت وان لم فضرورة وقد خرج ابن الحاجب على ذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة
وحفص بتشديد نون ان وميم لما فقال ان لما في هذه الاية هي الجازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا او لما يتركوا لما
تقدم في قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت
النفوس تستبعده من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق ان لا يستبعد لذلك قال ابن هشام وفي تقديره نظر والاولى عندي
ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه امران احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على
ان التوفية لم تقع بعد وانها ستقع والثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت انتهى قلت ولمانع ان
يمنع انه يلزم في منفي لما ان يكون متوقع الثبوت فعندنا من قال بانه يلزم فيه توقع ذلك سلمنا لكن لا نسلم ان تقدير ابن
الحاجب تقدير لما ليس متوقع الثبوت فان الاهمال متوقع الثبوت للكفار ولذلك كانوا يتوسلون في الاعمال القبيحة ولا يبالون
بارتكاب المناهي ظنا منهم ان يتركوا سدى وان الاعمال المامور بها غير نافعة والمنهي عنها غير ضارة ويقولون ان هي الا
حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون للاهمال والترك برايهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت
ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيئا بلما بناء على ان غيره يتوقع ثبوته كما ان قد لا يلزم في افادتها للتوقع كونه من المتكلم
بل تفيد التوقع وان كان غير المتكلم هو الذي يتوقع كما يقول المؤذن قد قامت الصلوة لقوم يتوقعون قيامها وقد يلي لم معمول
مجزومها اضطرارا كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل وقد لا يجزم بها حملا
على لا فيقع الفعل مضارعا بعدها كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ومنها اي من عوامل
الجزم ادوات الشرط وهي ان نحو ان جاء زيد اكرمته وبدا بها لانها ام الباب ومن كقول زهير ومن لا يصانع في امور كثيرة

يضتر من بابناب ويوطاه بمنسم * وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وكقوله * فانك يا ابن عبد الله فينا * فلا ظلما تخاف
ولا افتقارا ومهما كقول زهير * ومهما تكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم * وينبغى لمن قال بساطة مهما
ان يكتبها بالياء كحبلى ولمن قال اصلها ماما ان يكتبها بالالف واى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايما الاجلين قضيت فلا
عدوان على وانى كقوله * فاصبحت انى تاتها تلتبس بها * كلا مركبيها تحت رجلك شاجر * شاجر بمعنى منجور من قولك شجرت الشئ
طرحته عن المنجر وهو الخشبة التى تلقى عليها الثياب ومتى كقول سحيم * انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى *
وايان بفتح الهمزة وهما اى الكلمتان الاخيرتان متى وايان ظرفا زمان على حسب التعميم فى الازمنة وكسرة همزة ايان لغة سليم وقرئ
بها فى الشواذ وقل من يجازى بها اى بايان وليس المراد بقل النفى كما فى قولك قل ما كريم الا يحب لانه لو كان كذلك لناقض اخر الكلام
اوله وانما المراد اثبات المجازاة بها على سبيل القلة قال الشارح ولقلة ذلك لم يحفظه سيبويه ومنه قول امية بن ابى عائذ * اذا
النعجة الادماء كانت بقفرة * فايان ما تعدل بها الريح تنزل * وقال اخر * ايان نؤمنك تامن غيرنا واذا * لم تدرك الامن منا لم تزل
حذرا * قال وهذان البيتان يرد على من قال لم يسمع ويختص فى الاستفهام بالمستقبل كقوله تعالى ايان يبعثون وعلى هذا فلا يقال
ايان خرجت واقتصر القزوينى فى التلخيص على هذا ولكنه فى الايضاح اطلق انها للزمان وكذلك اطلقه السكاكى وقد مثله بايان
جئت وهو صريح فى انها تستعمل فى الماضى وهذا مخالف لما ذكره المصنف والشيخ ابو حيان ولم يحكيا فيه خلافا وحمل ذلك على ما اذا
وليها فعل دون ما اذا وقع بعدها اسم كقوله تعالى ايان مرساها وفيه نظر لان مرساها المراد به المستقبل فكذلك ما اشبهه بخلاف
متى فانها لا تختص فى الاستفهام بالمستقبل بل تدخل عليه نحو متى تخرج وتدخل على الماضى نحو متى خرجت وربما استفهم بمهما كقوله
مهما لى الليلة مهما ليه * اودى بنعلى وسرباليه * بهذا البيت استدل المصنف وجماعة على ورود مهما للاستقبال فزعموا
انها مبتدأ ولى الخبر واعيدت الجملة توكيدا واودى بمعنى هلك ونعلاى فاعل والباء زائدة مثلها فى كفى بالله شهيدا ولا دليل
فى البيت لاحتمال ان هو التقدير مه اسم فعل ثم استانف استفهاما بما وحدها قال ابن الحاجب فى الامالى وجوزى بكيف معنى
لا عملا نحو كيف تصنع اصنع برفع الفعلين فالمجازاة بها انما هى معنى لا عملا اذ لا تجزم خلافا للكوفيين فانهم يجزمون فتكون
المجازاة بها معنى وعملا قال الشارح وما ادعوه من الجزم بها غير مسموع وانما اجازوه بالقياس وقد ثبت الرفع بها فى قوله تعالى
ينفق كيف يشاء كذا قال الشارح ومثله يصوركم فى الارحام كيف يشاء ويبسطه فى السماء كيف يشاء فان قلت قول الشارح
ثبت الرفع بها مشكل لانه ظاهر فى ان كلمة كيف عاملة للرفع فى الفعل ولا قائل به قلت ليست الباء فى قوله بها للاستعانة وهى الداخلة
على الالة حتى يلزم هذا بل هى للمصاحبة اى وقد ثبت الرفع معها فلا اشكال بقى هنا شئ وهو انهم قالوا ان كيف فى هذه الايات وردت
للمجازاة وجوابها فى ذلك كله محذوف للدلالة ما قبلها قال ابن هشام وهذا يشكل على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها و
نقل الاتفاق على منع مثل قولك كيف تجلس اذهب فينبغى ان يتامل ومن ادوات الشرط اذما ومن الجزم بها قول الشاعر * وانك اذما تات
ما انت امر * به تلف من اياه تامر اتيا * وحيثما ومن الجزم بها قول الشاعر * حيثما تستقم يقدر لك الله * نجاحا فى غابر الازمان *
وايما ومن الجزم بها ايما تكونوا يدرككم الموت وهما اى حيثما وايما ظرفا مكان من جهة التعميم فى الامكنة ولا يخرجان عن
الظرفية وما سوى كلمة ان من ادوات الشرط اسماء متضمنة معناها اى معنى ان الشرطية فلذلك اى فلاجل تضمنها معنى
الحرف بنيت وان كان فى بعضها سبب اخر وهو الشبه الوضعى الا ايا فانها اعربت من بين ادوات الشرط لملازمتها الاضافة
لفظا او معنى فعارض ذلك شبه الحرف فلم يقولوا لان يؤثر البناء فيما اصله الاعراب مع وجود هذا المعارض ولم يستثن المصنف
من كلمات الشرط باعتبار الحرفية الا ان خاصة وزعم بعضهم ان مهما قد تاتى حرفا بمعنى ان قال الشارح وليس بصحيح لعود الضمير
عليها قلت يشير الى ان الضمير قد عاد على مهما فى قوله تعالى مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها قال الزمخشرى وغيره عاد عليها ضمير

به وضمير بها حملا على اللفظ وحملا على المعنى قال ابن هشام ولا دليل في الاية لان الضمير يعود على ما ولكن الزاعم ان مهما قد تكون حرفا لم يدع انها منها
الحرفية دائما حتى يرد عليه عود الضمير عليها في بعض الصور وانما ادعى انها قد تاتى في بعض المواضع حرفا والذاهب الى ذلك هو السهيلي
واستدل على ما ادعاه بقول زهير ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم قال فهي هنا بمنزلة حرف
ان بدليل انها لا محل لها ولم يعد عليها في البيت ضمير وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله قد وبيت كل ماء فهي ضاويه مهما
تصب افقا من بارق تشم قال اذ لا تكون مبتدا لعدم رابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط
مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين انها لا موضع لها قال ابن هشام والجواب انها في الاول اما خبر تكن وخليقة اسمها ومن زائدة
لان الشرط غير موجب عند ابي علي واما مبتدا واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها لان الخليفة في المعنى ومثله
ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير الضمير كقوله لما نبحتها من جنوب وشمال وفي الثاني مفعول نصب
وافقا ظرف ومن بارق تفسير لها او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى اى شئ تصب في افق من البوارق تشم واى بحسب ما
تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف زمان كانت ظرف زمان او الى ظرف مكان كانت ظرف مكان او الى مصدر كانت مصدرا وكلها
اى كل ادوات الشرط تقتضي جملتين تسمى اولاهما ولا بد ان يكون فعلية شرطا وتصدر بفعل ظاهر نحو ان قام زيد وان لم يقم
او مضمر مفسر بعد معموله بفعل نحو وان احد من المشركين استجارك يشذ كونه اى كون ذلك الفعل المفسر بعد الواقع المعمول
مضارعا دون لم كقوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد فان كان بلم فهو كثير كقول الحماسي
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها فليس على حسن الثناء سبيل ولا يتقدم فيها الاسم مع غير ان الا اضطرارا كقوله صعدة نابتة
في حائر اينما الريح تميلها تمل وكقوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو امن واما مع ان فذلك جائز في الاختيار كما سبق
وكذا بعد استفهام بغير الهمزة فلا يجوز تقديم الاسم على الفعل مع ادوات الشرط والاستفهام غير الهمزة الا في ضرورة الشعر نص
عليه ابن عصفور في المقرب وقال سيبويه في باب ما يختار فيه النصب من ابواب الاشتغال ولو قلت هل زيد ذهب لم
يجز وقال ابو حيان لو قلت هل زيدا ضربت لم يجز الا في الشعر فاذا جاء في الكلام هل زيد ضربته كان ذلك على الاشتغال
هذا مذهب سيبويه وخالف الكسائي وجوز ان يليها الاسم وان جاء بعده فعل وظاهر كلام الزمخشري في المفصل مخالف
لكلام المصنف فانه قال فصل وقد يجيء الفاعل ورافعه مضمر الى ان قال والمرفوع في قولهم هل زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر هو
فلم يقيده بالضرورة لا يقال اذا قدر الفعل قبل الاسم فانما وليها الفعل لانا لا نقول مرادهم ان يليها الفعل لانا لا نقول
مرادهم ان يليها الفعل لفظا وتسمى الجملة الثانية جزاء وجوابا فهما عندهم لفظان مترادفان وتلزمه اى تلزم الجزاء الفاء
واصلها العطف لكنها اخلصت للربط واخرجت عن العطف وانما تلزم في غير الضرورة واما في الضرورة فقد تسقط من
الجواب كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان وقد اسلفنا في باب المبتدا
الكلام على ان الفاء قد تسقط في غير الضرورة قليلا كما في قوله عليه الصلوة والسلام اما بعد ما بال رجال يشترطون
شروطا ليست في كتاب الله وغير ذلك من الشواهد التي تقدمت فتذكرها ان لم يصح تقديره شرطا يعني ان لزوم الفاء
للجواب مشروط بان لا يصح تقديره ذلك الجواب شرطا وذلك في مسائل احداها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وان
يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم الثانية ان
يكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من
جنتك ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا ومن يفعل ذلك فليس من الله في
شئ الثالثة ان يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ونحو وان شهدوا فلا تشهد معهم الرابعة

ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى اما حقيقة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ونحو وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين وقد ههنا مقدرة واما مجازا نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع الخامسة ان يقترن بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله بقوم ونحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه السادسة ان يقترن بحرف له الصدر كقوله فان اهلك فذي حنق حشاه ٭ علي يكاد يلتهب التهابا ٭ لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر هكذا في مغني ابن هشام فان قلت هذا الضابط الذي ذكره المصنف ينتقض بنحو ومن عاد فينتقم الله منه لدخول الفاء على الجواب مع صحة جعله شرطا وبالمضارع المقرون بلا فقد جعلوه مما يجوز فيه الاتيان بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ولا خفاء بان مثل لا يفعل صالح لان يجعل شرطا ومع ذلك فلا يقترن بالفاء على احد الوجهين الجائزين قلت قد اجابوا عن الاول بان الفاء انما دخلت لتقدير الجملة الفعلية خبر المبتدا محذوف وحينئذ فالجواب جملة اسمية فلا اشكال والجواب عن الثاني بان لا يستعمل تارة لنفي المستقبل وتارة لمجرد النفي فعلى التقدير الاول لا تصح مجامعتها لحرف الشرط فتجيء الفاء وعلى الثاني تمكن مجامعتها لحرف الشرط فيمتنع الفاء وان صدر الجواب بمضارع للشرطية جزم نحو وان لم يقم زيد عمرو واحترز بما ليس بصالح للشرطية كالمقترن بحرف تنفيس فانه تلزمه الفاء ويرفع كما سبق واحترز بقوله في غير الضرورة من نحو قول الشاعر ٭ يا اقرع بن حابس يا اقرع ٭ انك ان يصرع اخوك تصرع ٭ واختلف في تخريجه فعند المبرد انه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين ان يكون قبله ما يطلبه كهذا البيت فالاولى ان يكون على التقديم والتاخير اي انك تصرع ان تصرع اخوك وبين ان لا يكون قبله ما يطلبه فالاولى ان يكون على حذف الفاء وجوز العكس في الصورتين وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتاخير وجوبا ان كان الشرط ماضيا فالجزم مع المضي كقوله تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه واما الرفع مع المضي فكقول زهير ٭ وان اتاه خليل يوم مسغبة ٭ يقول لا غائب مالي ولا حرم ٭ قال الشارح ونص لا منع على جوازه في الكلام وقال بعض المتاخرين هو ضرورة واختلف في تخريجه فذهب سيبويه الى انه على نية التقديم والتاخير وجواب الشرط محذوف وذهب المبرد والكوفيون الى انه على حذف الفاء وهو الجواب قيل هو الجواب ليس على التقديم والتاخير ولا على حذف الفاء لانه لما لم يظهر لاداة الشرط تاثير في فعل الشرط لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب الى هنا كلامه فان قلت هل يظهر لهذا الاختلاف اثر قلت نعم وذلك لانا اذا جعلناه على نية التقديم والتاخير كما ذهب اليه سيبويه يكون المضارع المرفوع دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان اتاني اكرمه وان قلنا بان الفاء مقدرة كما يراه المبرد والفعل المرفوع عينه جواب لا تقدير انعكس حكم المسئلتين فجاز عطف المعطوف وامتنع التفسير في تلك المسئلة ضرورة ان الجواب ما بعد الفاء لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه وان قرن المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا اي سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه او مضارعا نحو من يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وهو اذ ذاك خبر مبتدا محذوف والجملة اسمية ولذلك دخلت الفاء وقد تقدم الكلام فيه واذا قلنا بتقدير المبتدا وكان ثم مرجع للضمير قدرنا ضميرا راجعا اليه اي ومن عاد فهو ينتقم الله منه وان لم يتقدم ما يعود عليه قدرنا الضمير شانيا على تقدير القول بجوازه كقوله تعالى ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى على قراءة من قرا بكسران ورفع تذكر وجزم الجواب بفعل الشرط لا بالاداة وحدها ولا بهما ولا على الجوار خلافا لزاعمي ذلك فهذه اربعة مذاهب في جازم الجواب الاول انه فعل الشرط وهو قول الاخفش واختاره المصنف لانه مستدع له بما احدثت له الاداة من المعنى والاستلزام وقدح فيه باستغراب

عمل الفعل الجزم و الثانى ان الاداة عاملة فى الجواب بل وفى الشرط ايضا وهو مذهب المحققين من البصريين واختاره ابن عصفور
نسبه السيرافى الى سيبويه ووجهه ان كلمة الشرط عملت فيهما لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها احدى الجملتين بالاخرى
حتى صارتا كالواحدة والثالثة ان الاداة وفعل الشرط يعملان معا فى الجواب لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا
كما قيل ان الابتداء والمبتدا يعملان فى الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان وما ولا والرابع
قول الكوفيين وهو ان الجواب مجزوم على الجوار كما وقع الجر على الجوار فى قوله: كان ثبيرا فى عرانين وبله: كبير اناس فى بجاد مزمل
والجزم اخو الجر قال الرضى وليس بشئ لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ولا يمتنع جزمه تقديم معموله عليه نحو ان
تتطلق خيرا تصب ولا يعمل فيما قبل الاداة الا وهو غير مجزوم نحو خيرا ان انطلقت تصيب خلافا للكوفيين فى المسئلتين وهذا
منتقد على المصنف من حيث نسب المنع فى المسئلة الاولى الى الكوفيين عموما وانما المنع فيها للفراء وحده والمنقول عن الكسائى اجازتها
مطلقا وهو امام الكوفيين وقد تنوب اذا الفجائية عن الفاء فى الجملة الاسمية غير الطلبية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون فصل فى الكلام على صدرية اداة الشرط وتوالى شرطين او شرط وقسم واحكام اخر لاداة الشرط
صدر الكلام عند الجمهور وكان يحسن ان يذكر هنا مسئلة تقديم معمول الجواب على الاداة وان الكسائى والفراء اجازاهما
فان تقدم عليها شبيه بالجواب معنى نحو انت ظالم ان فعلت فهو اى فالشبيه المتقدم دليل عليه اى على الجواب وفى الارتشاف
لابى حيان اجاز الكوفيون سوى الفراء حذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل نحو انت ظالم ان تفعل قال ابن هشام وفى
هذا الكلام نظر لانهم يرون ان المتقدم نفس الجواب لا دليل الجواب فلا حذف عندهم والى هذا اشار المصنف بقوله وليس اياه
خلافا للكوفيين والمبرد وابى زيد قال ابن هشام واجازتهم المسئلة عندى مبنية على هذا فلا وجه لان يتمسك به
لمن توهم من البصريين ان الكوفيين لا يشترطون لحذف الجواب مضى فعل الشرط والفساد جاء من جهة عبارة ابى حيان لكن
فى اصول ابن السراج ويجوزان تقول اتيك ان تاتنى فتستغنى عن جواب الشرط بما تقدم قال ابن هشام وهذا وهم من ابى بكر
تبعه عليه السكاكى فى مفتاحه والوهم جاء من ابن السراج من قبل الكوفيين فانه نظر فى كتبهم وزاد منها فروعا ليست فى كتب
البصريين ارادة لتنفيق كتابه وان يوجد اكثر مما فى كتاب سيبويه ليصرف الناس عنه الى كتابه حتى لقد يحكى عنه انه قال لو علمت
ان الناس يشتغلون بكتاب سيبويه بعد ان يروا كتابى ما صنفته والكوفيون انما جوزوا هذا الفرع على معتقدهم فى المتقدم
على الاداة انه جواب لا على الحذف وقال سيبويه ما نصه الا ترى انك تقول اتيك ان اتيتنى ولا تقول اتيك ان تاتنى الا فى
الشعر والمسئلة صرح بها المصنف بعد ايضا قال وكان خطر لى ولا ان ذكر هذه المسئلة فيه تنبيه على بطلان قول هؤلاء
المخالفين القائلين بان المتقدم على الشرط هو الجواب لا دليل الجواب اذ لو كان هو الجواب لم يكن لاشتراط مضى الشرط وجه البتة
ولا ينبغى لهؤلاء ان يشترطوا مضيه ولم يقولوا ذلك ثم وقفت على النقل عنهم انهم يجيزون انت ظالم ان تفعل وذلك دليل
على ما قاله البصريون واما اجازة الكوفيين غير الفراء ذلك فلا معول عليها لانهم اجازوها بالقياس لا بالسماع وبالبناء على معتقدهم
ان المتقدم عين الجواب ولا يكون الشرط حينئذ اى حين اذ يتقدم عليه شبيه الجواب فيكون الجواب محذوفا وقام دليله عليه بالمتقدم
فلا يكون الشرط اذ ذاك غير ماض الا فى الشعر كقوله: لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم: ليعلم ربى ان بيتى واسع: وكقول الاخر
ولديك ان هو يستزدك مزيدا واذا قلت اصنع ما صنعت فان شئت قدرتها شرطية او موصولة لعدم ما مضى ما بعدها
وان كان غير ماض مع من او ما او اى اوجبها فى السعة حكم الذى نحو اتى من ياتيك زيدا ما تحبه واكرم ايهم يحبك فيجب رفع
الفعل بعدهن والجئ بالعائد وكون الجملة لا محل لها هذا فى السعة واما فى ضرورة الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان اضيف
اليهن حين اى اسم زمان مثل تذكر اذ من ياتينا ناتيه لان اسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرة بان فكان ما صدر بمتضمن

معناها مثل من كذلك وهذا مذهب سيبويه والجرمي والمبرد وجوز الزيادي الجزم ونسب ذلك الى المبرد ايضا ويجب ذلك اى
حكم الذى لمن اى لمن وما واى مطلقا اى فى السعة والضرورة قال الشارح قلت ويمكن ان يكون المراد تلاهن ماض او
مضارع انزهل ومثاله هل من تاتيك ناتيه لان هل لا تدخل على ان لا تقول هل ان قام زيد قمت ويجوز فى الهمزة نحو ان
قمت قمت وامن ياتك تاته بالجزم او اتى ما النافية فتقول ما من ياتنا فنضيعه بالرفع وما ايها تشا اعطيك لان لا تنفى
الشرطية فلا يقال ما ان تاتنى اتك فان كان النافى كلمة لا جاز لانها تنفى الشرطية قال ابن مقبل ؛ وقدر ككف القرد لا مستعيرها ؛
يعار ولا من يا تها يتدسم ؛ او اتى او كان احدى اخواتها فتقول ان من ياتنا لا يخيب برفع الفعل وزيد شجاع لكن من ينزل به
لا يضيفه ومثل ذلك كان من ينزل بنا لا يضام واصبح من ياتنا لا يهان ويجوز ان واخواتها الجزم فى الشعر كقول الاعشى ؛ ان
من يدخل الكنيسة يوما ؛ يلق فيها جاذرا وظباء ؛ وعلى حذف ضمير الشان وعليه قول المتنبى ؛ وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ؛ ولكن
من يبصر جفونك يعشق ؛ واذا اضمرت فى كان واخواتها ضمير الشان جاز الجزم وانما تعين كون الكلمة موصولة بعد هذه العوامل
لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا اذا كان جارا او اتى لكن يعنى الخفيفة واما المشددة فقد ندرجت فى اخوات ان او اذا
المفاجاة غير مضمر بعدها اى بعد لكن الخفيفة واذا الفجائية مبتداء فحينئذ يكون للكلمات المذكورات بعدها حكم الذى
واما اذا اضمر بعدها مبتدا فالجزم جائز تقول مررت بزيد فاذا من ياته يكرمه بتقدير فاذا هو وتقول زيد جميل الاخلاق لكن
من يزره يهنه اى لكن هو وحذف المبتدا بعد اذا ولكن سائغ نحو ما زيد بقائم ولكن قاعد ومررت بزيد فاذا اكرم الناس اى و
لكن هو قاعد فاذا هو اكرم الناس ويحذف الجواب لغير القرينة كقوله تعالى ائن ذكرتم اى تطيرتم او اسرفتم وقوله تعالى فان استطعت
ان تبتغى نفقا فى الارض او سلما فى السماء اى فافعل وكذا الشرط المنفى بلا تالية ان كذا قال ابن عصفور والابذى ومثلاه بقولك
اضربه ان اساء والا فلا تضربه ومقصودهم الحذف بلا مفسر فلا يرد وان احد من المشركين استجارك لكن مثل قولهم ان خيرا
فخير وارد كذا قال بعض الشارحين وليس بشئ لان الكلام فى حذف الشرط لا فى حذف جزئه ويحذفان بعد ان فى الضرورة
كقول الشاعر قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وقد يسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط كقوله تعالى
وانا ان شاء الله لمهتدون وان توالى شرطان كما فى قول الشاعر ؛ ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز
زانها كرم ؛ وكما فى مثال الفقهاء المشهور ان اكلت ان شربت فانت طالق او قسم او شرط نحو ان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن
فان التسم منوى استغنى بجواب سابقهما يجعل الجواب المذكور للاول من الشرطين المتواليين لا للثانى وهو وجوابه دليل
جواب الثانى وكذا الكلام فى الشرط والقسم المتواليين قال ابن هشام ولكنهم جعلوا من توالى الشرطين قوله تعالى ولا ينفعكم
نصحى ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال فى الاية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم
على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الاول فينبغى ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم
نصحى ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا
وجه له هذا كلامه واذا تقرر ما تقدم اتضح لك ان قول الشافعية انها لا تطلق فى مثل ان اكلت ان شربت فانت طالق
حتى يتقدم فعلا ما هو مؤخر لفظا ويتاخر فعلا ما هو مقدم لفظا وانما يقع الطلاق فى هذه الصورة اذا شربت اولا ثم اكلت
ثانيا مبنى على هذه القاعدة واذكر ان ابن خلكان حكى فى تاريخه فى ترجمة ابن الحاجب رحمه الله انه دخل عليه لاداء شهادة
قال ابن خلكان فسالته عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان اكلت ان شربت فانت طالق انها لا تطلق حتى تشرب ثم تاكل
فاجاب بجواب مختصر بنزذهب ارسل الى بجواب حسن كتبه قلت وقد وقفت على هذا الجواب المشار اليه وحاصله على ما احفظه
الان انه قد وجد فى هذه الصورة شرطان وليس فيهما ما يصلح للجواب الا شئ واحد فلا يخلو اما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل

اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان لا يجعل جوابا لواحد منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان
بما لا دخل له في الكلام وترك ما له دخل فيه وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وعلى هذا لا سبيل اليه
لانه يلزم ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول وحينئذ يلزم الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع
وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني والاصل ان شربت فان اكلت
فانت طالق ولو قال هذا الكلام لم تطلق الا بان تشرب ثم تاكل فكذا ما هو في معناه هذا ما اتخيل الآن اني وقفت عليه
من الجواب المشار اليه وانما قصد فيه توجيه مذهب الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى عليه ان مذهبه هو وهو مذهب مالك
انها تطلق سواء اتت بالشرطين المرتبين كما هما في اللفظ او بعكس الترتيب وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف
واو العطف كما في قول الشاعر: كيف اصبحت كيف امسيت مما: يغرس الود في فؤاد الكريم: قلت ولا ادري وجه اشتراط المذهبين
فعلهما المجموع الامرين في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت
فانت طالق ان شربت فانت طالق وغاية ما في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقديرهم لما
فيه الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني فتامله وتالي الشرطين لفظا اوهما معنى في نحو ان تتب
ان تذنب ترحم هذا الكلام ثابت في نسخة عليها خط المصنف وهو مستغنى عنه بل فيه فسادان احدهما ايهام ان الحكم
مختلف بالنسبة الى الامثلة وليس كذلك والثاني تمثيله بمضارعين مع حذف الجواب في ذلك مختص بضرورة الشعر وربما
استغني بجواب الشرط عن جواب قسم سابق كقوله: لئن كان ما حدثته اليوم صادقا: اصم في نهار القيظ للشمس باديا: وقول الاخر
لئن كانت الدنيا علي كما ارى: تباريح من ليلى فللموت اروح: وهذا مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين وتاوله البصريون
على جعل اللام زائدة ويتعين ذلك ان تقدم معهما ذو خبر فيكون الاستغناء عن الجواب حينئذ واجبا نحو زيد والله ان تقم فجواب
القسم هنا مستغنى عنه وجوبا وكذلك اذا قلت زيد ان اساء اليك والله لم فجواب الشرط هنا مستغنى عنه وجوبا او كان حرف
الشرط لو ولولا نحو والله لو قام زيد لم يقم عمرو ووالله لولا زيد لم يقم فجواب القسم هنا مستغنى عنه بجواب الشرط وجوبا و
الحق ان لو وجوابها جواب للقسم وكذا لولا وجوابها ولم يعترض شرط على قسم اصلا وقد اسلفنا ذلك في باب القسم وان توسط
بين الشرط والجزاء مضارع جاز الحذف غير صفة ابدل من الشرط ان وافقه معنى كقوله: متى تاتنا تلمم بنا في ديارنا: تجد حطبا
جزلا ونارا تاججا: وكذا ان تاتني تمش الى احسن اليك قال الشارح فان رادفه فهو بدل كل من كل كالمثال الاول وان كان نوعا
منه فهو بدل اشتمال كالمثال الثاني واحترز المصنف بقوله جاز الحذف من نحو كان وثاني مفعول ظننت كقول زهير: ومن
لا يزل يستحمل الناس نفسه: ولا يغنها يوما من الدهر يسام: واحترز بقوله غير صفة من نحو ان تاتني رجل يامر بالمعروف
اكرمه قلت والحكم في الحال كذلك فليحمل الصفة على اعم النعت واعلم ان الجزم لا يتعين في الموافق بل يجوز الرفع على الحال
ولكن الجزم اولى لان الحال حينئذ مؤكدة وانما فرض المصنف المسئلة في المضارع لانه الذي يظهر اثر التقديرين فيه والا فالماضي
كالمضارع لانه الذي يظهر اثر التقديرين فيه لكن لا يظهر اثر التقديرين فيه والا يوافقه معنى دفع وكان في موضع الحال كقوله
متى تاته تعشو الى ضوء ناره: تجد خير نار عندها خير موقد: فان قلت جعلوا هذا من قبيل غير الموافق وجعلوا متى تاتنا تلمم
بنا من الموافق مع ان الاتيان والعشو بمعنى واحد كما ان الاتيان والالمام كذلك فلم كان ذلك قلت لان القيد الزائد
وهو الى ضوء ناره جعل غير موافق ولا كذلك الاتيان اليهم والالمام بهم واتصال ما الزائدة للتوكيد بان واي واين وايان
ومتى وكيف جائز وقال ابو موسى الجزولي ان ما اللاحقة لاي عوض من المضاف اليه قلت ويرده قوله تعالى ايما الاجلين
قضيت فلا عدوان علي وخالف بعض المغاربة في ايان فمنع لحاق ما بها ويرده قوله فايان ما تعدل به الريح تنزل: فان

قلت فلم وجب زيادة ما وحيث عند ارادة المجازاة قلت لكنهما عن الاضافة فيأتى الجزم بهما وانما لم يجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل الاسم فهو واجب الرفع فكيف يجزم وكون فعلى الشرط ماضيين وضعا نحو ان قام زيد قام عمرو او بمصاحبة لم احدهما نحو ان لم يقم زيد قام عمرو او ان قام زيد لم يقم عمرو او كليهما نحو ان لم يقم زيد لم يقم عمرو او مضارعين دون لم نحو ان لم يقم زيد يقم عمرو اولى من سوى ذلك نحو ان قام زيد يقم عمرو وان لم يقم زيد يقم عمرو وان لم يقم زيد يقم عمرو فهذه الصور كلها جائزة فى الكلام والاولى منها ما ذكره المصنف ولا يختص نحو ان تفعل فعلت بالشعر كقوله
من يكدنى بسيئ كنت منه ❊ كالشجى بين حلقه والوريد ❊ وقول الاخر ❊ ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ❊ ملأتم انفس الاعداء ارهابا ❊ وقول الاخر ❊ ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا ❊ عنى وما يسمعوا من صالح دفنوا ❊ خلافا لبعضهم حقه ان يقول لاكثرهم فكان الاولى ان يزيد وفاقا للفرا فانه جعل منه ان نشأ ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين وقد اختار المصنف هذه المسئلة خلاف مذهب الجمهور مستندا الى قوله عليه الصلوة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه فهذا واقع فى الاختيار قطعا واما بعض الابيات المتقدمة فادعى المصنف ان الواقع فيها ليس من قبيل الضرورة لتمكن الثانى من ان يقول ان تصوموا لم نواصلكم وان تصلوا ملأتم ويمكن الثالث من يقول ان سمعوا سبة وما سمعوا من صالح فاذا لم يقولوا ذلك مع امكانه دل على انهم ليس مضطرين وهذا من المصنف مبنى على ان الضرورة هى ما لا مندوحة عنها وقد علمت فيما تقدم ان المختار عند النحويين فيها انها ما اختص وقوعه بالشعر ولم يقع فى النثر وقد اشبعنا الكلام على ذلك فى اوائل الكتاب فراجعه وان حذف الجواب لم يكن الشرط مضارعا غير منفى بلم الا قليلا وهذه المسئلة تقدمت اول الفصل عند قوله ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض الا فى الشعر واحترز بقوله غير منفى بلم من نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فانه كثير لا قليل وكان حقه ان يقول الا ضرورة والا فظاهر قوله قليلا وقوعه فى سعة الكلام على قلة على انه مناف لقوله فى اول الفصل الا فى الشعر ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى بلفظ كان او غيرها الا مؤولا اشار بقوله بلفظ كان الى الخلاف للمبرد فانه قال ان ادوات الشرط المخلصة للاستقبال كان واخواتها لا تنقل كان عما ثبت لها من الدلالة على المضى وما ذاك الا لقوتها فى الزمن الماضى حيث جردت للدلالة عليه فتقول على مذهبه ان كان زيد قد قام فيما مضى فقد قام عمرو قال تعالى ان كنت قلته فقد علمته ومعناه ان كنت قلته فيما تقدم فقد علمته والصحيح انها بمنزلة غيرها من الافعال الماضية وهو مذهب الجمهور وعليه مشى المصنف وهو ظاهر كلام الجزولى لانه قال واما بالوضع لم ترد الى قرائن تصرف معناه الى الاستقبال لقوة دلالتها على الماضى لما جاز ان تاتى بعد ان الا والمراد بها المضى ولا يراد بها الاستقبال فى موضع من المواضع وليس الامر كذلك الا ترى ان المعنى على الاستقبال فى قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا واما الاية المتقدمة فحكى الرضى عن ابن السراج انه قال الا انا اقول هذا يعنى ما قاله المبرد ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته قال الرضى وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجرى يوم القيمة وكون عيسى عليه السلم قائلا ذلك او غير قائل انما هو فى الدنيا قلت ذهب بعضهم فى الاية الى ان كان ليس فعل الشرط وانما الشرط محذوف تقديره وان اقل كنت قلته وحذف القول غير عزيز فى كلامهم وفيه نظر وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة نحو ان كنت قلته فقد علمته او مقدرة نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهذا لا يمشى للمصنف مع القول بان الشرط سبب فى الجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل بالفرض والجزاء محقق المضى فكيف يكون الماضى مسببا عن المستقبل وهذا ما لا سبيل اليه فاجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بان الجزاء على قسمين احدهما ان يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط كما فى قولك ان جئتنى اكرمتك فان مضمون الجزاء وهو الاكرام مسبب عن مضمون الشرط والثانى ان يكون مضمون الجزاء ليس مسببا عن مضمون الشرط وانما يكون الاخبار به مسببا نحو ان تكرمنى فقد اكرمتك امس اى ان اكرامك لى سبب لان اخبر بانى قد اكرمتك

امس

اسرف المعنى ان اعتددت علي باكرامك اياي فايضا اقول غدا اكرمتك اي فانا ايضا اعتد عليك باكرامي اياك والبيتان المتلوان من
هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضي لا نسلم ان الشرط سبب للجزا سببي انما الشرط عندهم ملزوم والجزا لازمه كان الشرط سببا كما
في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان
زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة وقد تقدم الكلام على ذلك في باب المبتدا والخبر ولا ترد ان بمعنى اذ
خلافا للكوفيين فانهم اثبتوا لها هذا المعنى وجعلوا من ذلك واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين
وقوله عليه الصلوة والسلام وانا ان شاء الله بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع وقول الشاعر: اتغضب ان اذنا قتيبة
حزتا: جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم: قالوا وليست شرطية لان الشرط مستقبل وهذه القضية قد مضت واجاب الجمهور عن
قوله تعالى ان كنتم مؤمنين بانه شرط جيء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا وعن اية المشية بانه تعليم
للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل وبان اصل ذلك الشرط ثم صار يذكر للتبرك وبغير ذلك مما هو مسطور مشهور
وعن البيت بوجهين احدهما ان يكون على اقامة السبب مقام المسبب والاصل اتغضب ان افتخر مفتخر بسبب حز اذني قتيبة اذ الافتخار
بالحز يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز والثاني ان يكون على معنى التبيين اي اتغضب ان تبين في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا
فيما مضى كما قال: اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة: ولم تجدي من ان تقري به بدا: فصل في الكلام على لو واحكامها
لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه اعلم ان للنحاة في لو الشرطية عبارات منها عبارة سيبويه امام الجماعة انها
حرف لما سيقع لوقوع غيره ومدلول هذه العبارة عند التحقيق ان لو لما لم يقع في الماضي ولكنه كان في الماضي متوقعا لوقوع غيره قال
بعض المتاخرين وانما ذكر سيبويه هذه العبارة لان ادوات الربط لكل منها مدلول فيها اذا وان مثلا للمستقبل ولو ولما للماضي
وهما متنافيان فلو للامتناع ولما للوجوب فاذا قلت كان زيد لو قام قام عمرو دلت على الربط بينهما في الماضي وهما منتفيان واذا
قلت لما قام قام عمرو دلت على الربط بينهما في الماضي وهما واجبان فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وان واذا لما يقع لوقوع غيره شكا في الاول
وظنا في الثانية ولو بخلافهما لما لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره والسين تدل على التوقع واتى سيبويه بكان احترازا
من ان واذا واتى بالفعل المستقبل احترازا من لما واتى بالسين لانه لو اتى بالمضارع مجردا عنها احتمل ان يكون واقعا في الماضي وليس مصحوبا
لذلك فاتى بالسين الدالة على كونه لم يكن حينئذ لضرورة استقباله فهي مصرحة بانه لم يكن وقع ولا هو واقع ذلك الوقت لانه لو
وقع فيما مضى لصدق عليه انه كان قد وقع لا انه كان سيقع لان ظاهر قوله سيقع انه لم يزل في الزمن الماضي كذلك وانه متوقع لوقوع
غيره فحسن دخولها في هذا الموضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وتامل ذلك تجده لمجيئات اللام في مواضع
نفي المستقبل او المنزل منزلة المستقبل هذا تحرير عبارة سيبويه واما تحرير معناها فالذي يتبادر الى الذهن ان معنى كلامه ان لو
تدل بالمطابقة على اقتران وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل بالالتزام على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول
لانه اذا كان وقوع الثاني لازما لوقوع الاول فعدم اللازم يدل على عدم الملزوم ومنها العبارة المشهورة وهي التي عبر بها الاكثرون
انها حرف امتناع لامتناع والمشهور ان المراد بها انها لامتناع الثاني وهو الجزاء لامتناع الاول وهو الشرط يعنون ان الجزاء منتف
بسبب انتفاء الشرط واعترض عليه ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز ان
يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع اسبابه فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني الا ترى ان
قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس [illegible]
واستحسن المتاخرون راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون ان لها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم قال وانا اقول منشا هذا الاعتراض قلة التامل

لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثانى لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثانى حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم
لا يوجب انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثانى فى الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله
لهديكم اجمعين ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية يعنى انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزا اماهى الا
ترى ان قولهم لولا لامتناع الثانى لوجود الاول نحو لولا على لهلك عمر معناه ان وجود على سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل
على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتنى لاكرمتك لكنك لم تجئ اى ان عدم الاكرام بسبب عدم المجئ قال الحماسى ٭ ولو طار
ذو حافر قبلها ٭ لطارت ولكنه لم يطر ٭ يعنى ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال المعرى ٭ ولو دامت
الدولات كانوا كغيرهم ٭ رعايا ولكن ما لهن دوام ٭ الى هنا كلام التفتازانى ومنها قول بعضهم انها ان كان بعدها موجبان فهى
حرف امتناع لامتناع او منفيان فحرف وجود لوجود او الاول منفى والثانى مثبت او العكس فحرف امتناع لوجود او بالعكس وهذا
القائل توهم ان قولنا لو لم يقم زيد لم يقم عمرو وحرف يقتضى وجود الامرين فليس امتناعا وهو وهم لان امتناع ما يليها من نفى او اثبات
ومنها انها حرف يقتضى ربط الجواب بالشرط لا يدل على امتناع ولا غيره واليه ذهب الشلوبين وابن عصفور واختاره الخضراوى شاهد من
متاخرى الاصوليين وذلك ان جماعة من العلماء اوردوا على قول الجمهور انها حرف امتناع لامتناع مواضع يسيرة قد يظن ان الجواب
لو فيها غير ممتنع واشكلت هذه المواضع على هؤلاء فصاروا الى انها بمثابة ان لمجرد الربط بل ادى اشكال تلك المواضع الى ان قال
القرافى ان لو تاتى للربط تارة وتاتى لقطع الربط اخرى فتكون جوابا لسؤال محقق او متوقع وتقرير الربط تقطعه ان لاعتقاده
بطلان ذلك الربط كما لو قال القائل لو لم يكن هذا زوجا لم يرث فتقول لو لم يكن زوجا لم يحرم الارث اى لكونه ابن عم وهذا شئ لم
يقله احد غيره ومنها عبارة المصنف انها حرف يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه يريد بهذه العبارة كما صرح به فى شرح الكافية
انه يقتضى امتناع فعل الشرط واستلزام ثبوته لثبوت الجواب فالضمير فى قوله واستلزامه يعود على المضاف اليه وهو قوله ما يليه لا
على المضاف وهو امتناع وصرح المصنف بانه ليس عنده فيها تعرض لوقوع الجواب وعدمه لان الاكثر عدمه وهى عبارة متوسطة بين
عبارة سيبويه وبين عبارة الاكثرين لان عبارة سيبويه تقتضى ان موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الاكثرين انه امتناع لامتناع
وعبارة المصنف يقتضى ان الشرط ممتنع وان الجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان المذكوران فى عبارة سيبويه فرضيان
والامتناعان المذكوران فى عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت المذكور فى عبارة المصنف فرضى والامتناع المذكور فيها حقيقى وشرح
ابو حيان كلام المصنف على معنى واستلزام امتناع ما يليه لامتناع تاليه قال ابن هشام وعليه مؤاخذتان احداهما انه ذكر ان
المصنف فر من قول من يقول انها حرف امتناع لامتناع لفساده ثم فسره تفسيرا يقتضى انها حرف امتناع لامتناع وصحح ان المصنف
فر من ذلك لكن لم ينفعه الفرار اذ قيض له ابو حيان ففسر هذا التفسير ووضح ذلك فقال فاذا قيل لو اكلت لشبعت اقتضى
امتناع الاكل واقتضى ان امتناع الاكل يقتضى امتناع الشبع والمؤاخذة الثانية انه ان كان له عذر ما فى اعادة الضمير من قوله واستلزامه
الى الامتناع لكون الامتناع قد تقدم ذكره فى قوله امتناع ما يليه فلا عذر له فى قوله ان المعنى واستلزامه لامتناع تاليه فان
الامتناع الثانى لم يؤت به ولا بضميره فمن اين جاءنا هذا الامتناع الثانى والصواب ان الضمير من قوله واستلزامه عائد
الى ما يليه الذى هو اقرب مذكور اى ويقتضى استلزام هذا التالى وان قوله لتاليه على ظاهره من غير حذف مضاف وضميره راجع لما يليه
ايضا والله اعلم واستعمالها فى المضى غالبا فلذا لم يجزم بها ولو اريد بها معنى ان الشرطية الا اضطرارا كقوله ٭ لو يشا طار به ٭
ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل ٭ يصف فرسا سابقا والميعة النشاط واول جرى الفرس ولاحق الاطال اى ضامرها والاطال
جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وهى الخاصرة ويقال اطل ايضا بكسرتين كابل وابل ويقال لها ايضا ايطل والجمع اياطل والنهد
المشرف المرتفع والخصل جمع خصلة بضم الخاء وهى لفيفة من شعر وكقول الاخر ٭ تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت ٭ احدى نساء

بنفصل

بنى ذهل بن شيبانا ؛ وقد خرج هذا على ان ضمة الاعراب سكنت تخفيفا كقراءة ابى عمرو ويضركم ويشعركم ويامركم والاول على لغة من يقول
شايتا بالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما فى العالم والخاتم فليس سكونها بجازم وزعم اطراد ذلك على لغة فهذان قولان المتقدم
انها تجزم فى الشعر دون النثر وهذا الذى زعم بعضهم انه لغة يجزم فيها ولنا قول ثالث وهو انها لا تجزم فى شعر ولا نثر ويوجد
فى بعض نسخ التسهيل وان وليها اسم فهو معمول لفعل مضمر مفسر بظاهر بعد الاسم وهذا الاسم الذى يليها تارة يكون مرفوعا معمولا لمحذوف
يفسره ما بعده وتارة يكون منصوبا كذلك فالاول كقولهم ؛ لو ذات سوار لطمتنى وقول عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا ابا عبيدة
وقول الشاعر ؛ لو غيركم علق الزبير بحبله ؛ ادى الجوار الى بنى العوام ؛ وقول الاخر ؛ اخلاى لو غير الحمام اصابكم ؛ والثانى نحو لو زيدا
رايته اكرمته قلت وظاهر كلام المصنف وكلام بعضهم ان الفعل يليها ظاهرا او مضمرا على ما يليها قال ابن الصايغ نحو لو زيد
قام شاذ عند البصريين واما لو انتم تملكون فقد خرج على ان الاصل لو كنتم وكان تحذف كثيرا لكثرة الاستعمال فلا يقاس على ذلك نحو
لو زيد قام لانه ليس مثله وقالت العرب الا حظية فلا الية ولو حمارا والاما ؛ باردا باصمكان وذلك مقيس وربما وليهما اسمان مرفوعان
كقوله ؛ لو بغير الماء حلقى شرق ؛ كنت كالغصان بالماء اعتصارى ؛ لكن بعض الناس جرى ذلك على ظاهره من ان الاسمين
مبتدا وخبر ويجعل ذلك خاصا بالضرورة وكلام المصنف ساكت عن ذلك وذهب الفارسى الى انه من النوع الاول والاصل
لو شرق حلقى هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدا اخر وان وليها ان نحو ولو انهم امنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم
فعلوا ما يوعظون به لم يلزم كون خبرها فعلا كما فى هذه الايات خلافا لزاعم ذلك وهو الزمخشرى فانه قال يجب كون خبر ان
فعلا ليكون عوضا من الفعل اذ الاصل عنده ولو ثبت انهم امنوا فان وصلتها فى محل رفع على الفاعلية بالفعل المقدر وسبق
الزمخشرى بهذا الراى السيرافى ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذاك فى الخبر
المشتق لا الجامد كالذى فى الاية وفى قوله ؛ ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر ؛ تنبو الحوادث عنه وهو ملموم ؛ وفى قول الاخر
ولو انها عصفورة لحسبتها ؛ مسومة تدعو عبيدا وازنما ؛ وزاد ابن مالك قول هولاء بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله ؛ لو ان
حيا مدرك الفلاح ؛ ادركه ملاعب الرماح ؛ قال ابن هشام فى مغنى اللبيب وقد وجدت اية فى التنزيل وقع فيها الخبر اسما ولم
يتنبه لها الزمخشرى كما لم يتنبه لاية لقمان ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهى قوله
تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب قلت يتجه بالتنبه لما لم يتنبه له هولاء الايمة الاجلاء ثم اسفر الامر عن غير شى وذلك
لان لو فى هذه الاية التى اوردها ليست مما الكلام فيه فانها مصدرية والكلام فى الشرطية هكذا ظهر لى من قديم ثم رايت
فى شرح الحاجبية للرضى ما قلته وذلك انه قال اما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية
وليست شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمنى ثم وجدت بعد ذلك المسالة فى كلام ابن الحاجب نفسه وذلك انه قال فى منظومته
لو انهم بادون فى الاعراب ؛ لو للتمنى ليس من ذا الباب ؛ وجوابها اى جواب لو الشرطية فى الغالب فعل مجزوم بلم نحو لو لم يخف الله لم يعصه
قال الشارح واحترز بقوله فى الغالب من جوابها على غير ذلك كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة قلت لكن فى بعض النسخ
ان هذا ونحوه على تقدير قسم فتكون الجملة الاسمية جوابا له فيكون احترازه بالغالب من ورود الجواب جملة اسمية بالفاء كقوله ؛ لو
كان قتل يا سليم فراحة ؛ لكن فررت مخافة ان اوسرا ؛ اى فذلك راحة هكذا قيل قلت ويمكن ان تكون راحة عطفا على قتل
والجواب محذوف اى ولو كان قتل تعقبه راحة من هموم الدنيا لما فررت ويدل عليه قوله لكن فررت والظاهر ان ابن المصنف حمل البيت
على ذلك او ماض منفى بما والغالب حينئذ عليه تجرده من اللام نحو ولو شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قول الشاعر
؛ ولو نعطى الخيار لما افترقنا ؛ ولكن لا خيار مع الليالى ؛ وقول الاخر ؛ كذبت وبيت الله لو كنت عاشقا لما سبقتنى بالبكاء الحمائم ؛
او مثبت مقرون غالبا باللام مفتوحة نحو ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا ونحو لو نشاء لجعلناه حطاما واشار

بقوله غالبا الى انه قد لا يقترن بها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا ونبع فى نسخة بان هذا الكلام ما نصه لا تحذف غالبا الا فى صلة
نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وهذه النسخة تقتضى بقديتوجه على المصنف اما اولا فلانه لا
فائدة حينئذ لقوله غالبا بعد قوله مقرون واما ثانيا فلان التقييد بالصلة امر لا يعرف لغير المصنف واما ثالثا فلان مقتضاها
ان حذفها من غير الصلة قليل ويرده ما تلوناه انفا لو نشاء جعلناه اجاجا وقوله تعالى لو نشاء اصبناهم لو شئت اهلكتهم
وقد تصحف ما النافية كما فى البيتين اللذين انشدناهما قريبا وفى بعض النسخ هنا ما نصه وان ولى الفعل الذى وليها جملة اسمية
فهى جواب لقسم مغن عن جوابها ومثاله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون وهذا مخالف لقوله ان
لو ولولا يجب ان يستغنى بجوابهما عن جواب القسم ثم كان ينبغى ان لا يقيد ذلك بنائى الفعل الذى يليها لئلا يخرج ظاهر نحو الاية
المذكورة لان التاليها لفظا ان وصلتها لا فعل وذهب قوم الى ان الجملة الاسمية نفسها جواب لو قال الزمخشرى وانما اوثرت الجملة
الاسمية على الفعلية فى جواب لو فى الاية لما فى ذلك من الدلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع فى سلام
عليكم لذلك قال ويجوز ان يكون قوله ولو انهم امنوا تمنيا على سبيل المجاز عن ارادة الله ايمانهم واختيارهم له كانه قيل وليتهم
امنوا ثم ابتدئ لمثوبة من عند الله خير قلت بناه على معتقد اهل الاعتزال فى جواز ارادة الله تعالى ما لا يقع واما عند اهل الحق
القائلين باستحالة ذلك على الله فلا يجوز حملها على التمنى الا حكاية على معنى انهم بحال يتمنى العارف بايمانهم واتقائهم تلهفا عليهم
فصل فى الكلام على لما غير الجازمة وغير التى بمعنى الا اذا ولى لما فعل ماض لفظا ومعنى نحو لما جاءنى زيد اكرمته وخرج بقوله لفظا ماض نحو بل لما يذوقوا عذاب وبقوله ومعنى نحو انشدك الله لما فعلت قلت وكان ينبغى ان
يذكر ما يدخل به نحو وترى الظالمين لما راوا العذاب يقولون فهى ظرف بمعنى اذ وجزم ابن السراج والفارسى وابن جنى وجماعة
بانها ظرف بمعنى حين واحسن المصنف بقوله بمعنى اذ لانها مختصة بالماضى وبالاضافة الى الجملة وقوى القول بالظرفية فى
شرح الكافية بقول الشاعر انى لارجو محرزا ان ينفعا اياى لما صرت شيخا قلعا فهذا بمعنى حين قلت ويمكن ان يكون من
قبيل ما حذف فيه الجواب اى لما صرت شيخا رجوت ذلك ورد ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك
اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع فى اليوم لا يكون فى امس الجواب ان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط
لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته وكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى بالامس اكرمتك قال ابن هشام
وقول المصنف فيه معنى الشرط منظور فيه اذ ليس فيها معنى شرط وانما هى للدلالة على مجرد الوقت عند القائل باسميتها وعلى ارتباط احدى
جملتين باخرى عند القائل بالحرفية وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو ولم يقتض هذا اللفظ ان وجود الاول سبب لوجود الثانى
بل ان الثانى وجد عند وجود الاول وهل ذلك لتسببه عنه او بطريق الاتفاق لا تعرض فى اللفظ لذلك او حرف يقتضى فيما مضى وجوبا
لوجوب وبعضهم يقول وجود لوجود والقول بالحرفية مذهب سيبويه ولم يجزم المصنف بمذهب معين فى المسألة كانه لتعارض الادلة
عنده وقد صرح بعضهم بان مذهب سيبويه هو الصحيح وقوه بامور منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وقوله فلما
احسوا باسنا اذا هم منها يركضون وما بعد ما النافية واذا الفجائية لا يعمل فيما قبلهما ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها فى موضع
خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بان وجوابها فعل ماض لفظا ومعنى فلما نجاكم الى البر اعرضتم وانما جعل ذلك
جوابا لها لانها عنده متضمنة لمعنى الشرط وجملة اسمية مع اذا المفاجاة نحو فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون او جملة اسمية مع الفاء
نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء كقوله فلما راى الرحمن ان ليس فيكم رشيد ولا ناه فكم من
الغدر نصب عليكم تغلب ابنة وائل فكانوا عليكم مثل راغية البكر وقد يكون مضارعا نحو فلما ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته
البشرى يجادلنا وقد نوزع المصنف فى هذه الامور الثلاثة الاخيرة واما الاسمية المقرونة بالفاء فقد قيل فى الاية المستدل بها

عليها

عليها لان الجواب محذوف اى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد واما الماضى المقرون بالفاء فزائدة ووقع الزمخشرى فى تفسير سورة غافر ان قال
جعل الزجاج شديد العقاب وحده بدلا بين الصفات فيه نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها
فقد اذنت بان كلها ابدال غير اوصاف فقال الشيخ ابو حيان قوله فقد اذنت بان كلها ابدال تركيب غير عربى لانه جعل فقد اذنت
جوابا لما وليس من كلامهم لما قام زيد فقد قام عمرو قلت وجواب هذا الاعتراض من ثلاثة اوجه الاول انا لا نسلم امتناع دخول
الفاء على جواب لما استنادا لما ذهب اليه بعضهم ودعوى زيادة الفاء فى نحو هذا غير مقبولة لانها على خلاف الاصل الثانى سلمنا
الامتناع المذكور لكن لا نسلم ان جواب لما فى كلام الزمخشرى مذكور وانما هو محذوف والتقدير لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة
وحدها بان هذا القول عن الصواب فقد اذنت هذه المصادفة بان جميع تلك التوابع ابدال غير اوصاف ويدل على هذا الجواب المحذوف
قوله فيما سبق فيه نبو ظاهر الثالث سلمنا ان جواب لما لا يقترن بالفاء وانه فى عبارة الزمخشرى مذكور لا محذوف لكن لا نسلم ان
يجىء قوله فقد اذنت جواب لما الجواب قوله اذنت والمقدمى هنا اسم يجىء حيث الفاء الداخلة عليها كالفاء الداخلة على قطفى
قولك افعل على هذا فقط اى لما صودف بين هذه المعارف هذه النكرة وحدها فحسب اذنت هذه المصادفة بما قلنا فى دعوى البدلية
فى جميع التوابع وقد اشبعنا الكلام على هذه المسئلة فى شرحى على مقصورة الخزرجية فى العروض المسمى بالعيون الغامزة على خبايا الرامزة
فعليك بمراجعته واما كون المضارع جوابا فقد قيل فيه انه ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو او محذوف اى تجادلنا فان
قلت كان حق المصنف ان يقول وقد يكون مضارعا ماضى المعنى قلت اغناه عن التصريح بهذا القيد فهمه من قوله ان لما بمعنى اذ واذ
لما مضى والمسبب الذى وقع عن الماضى يكون ماضيا ضرورة انه متى وجد السبب وجد المسبب باب تتميم
الكلام على كلمات مفتقرة الى ذلك لكثرة دورانها وتشعب احكامها وعدم تعلقها بتمام معناها واستقلالها بباب من الابواب
السابقة فافردت بالذكر وانما قال تتميم لانه سبق فى الابواب السابقة ذكر شىء من احكامها نحو كون الاستفهام له الصدر الى
غير ذلك مما سبق يستفهم بكيف عن الحال قبل ما يستغنى به نحو كيف جاء زيد لانه يصح ان يقال جاء زيد ثم ادخلت كيف
استفهاما عن هيئة مجيئه اى على اى حال جاء زيد قال ابن هشام وعندى انها تاتى فى هذا النوع مفعولا مطلقا وان
منه كيف فعل ربك اى اى فعل فعل ربك ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل وعن الخبر قبل ما لا يستغنى به نحو كيف
انت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك لان ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات اعلم خبران فى الاصل
ومعناها على اى حال فلذا تسمى ظرفا سماها كذلك سيبويه وعن السيرافى والاخفش انها اسم غير ظرف وبنوا على هذا الخلاف
امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثانى ان تقديرها عند سيبويه
فى اى حال او على اى حال وعندهما تقديرها فى نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفى نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه
والثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله
اى على خير فحذف الجار وبقى عمله فان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما على العكس واعلم ان فى كيف
ثلاث عبارات احداها انها ظرف يستفهم به عن الاحوال الثانية انها اسم يستفهم به عن الاحوال الثالثة انها سؤال
عن وصف منكور موصوف بعدها مذكور وهى عبارة ابن المصنف وعلى الاول فمعناها على اى حال زيد وعلى الثالث فمعناها
ما صفة زيد وما نعت زيد ويرد على الاول ان الظرف على معنى فى واسم الاستفهام مضمن معنى الهمزة فيكثر التضمين فان قيل
هذا لازم فى متى واين قلنا وان لزم فتقليل الخارج عن الاصل بحسب الامكان اولى وان الظرف المكانى لا يكون بدله الا
مفردا بفى بخلاف الزمانى ووجهه ان بدل التفصيل مختص والمكانى لا يكون مختصا هنا نوع معنوى كما قدمنا ولو ابدل
منه لا بدل اسم معنى فكان يقال كيف انت افى الصحة ام فى السقم لا اصحيح ام سقيم اذ لا يقال هو فى صحيح ولا سقيم ويقال هو

فى الصحة وهو فى السقم فلما جاء البدل مجردا من فى وجاء بالوصف لا بالمصدر بطلت الظرفية واما القول الثانى فان اريد بالحال
الصناعية فباطل الصحة قولك كيف زيد فلا يجوز قائما زيد وان اريد المعنوية رجع الى القول بالظرفية بالنسبة الى ان
المراد الحالة التى يكون الشخص ملتبسا الحال القائل الاول قدر ان الشخص فيها وهذا القائل قدرها عليها وملتبسا بها فالملحظ
مختلف ويلزم هذا القائل ان يجاب بالحرف دون الوصف وان يبدل منها الحرف دون الوصف ولا يلزمه ذكر فى ولا كثرة التضمين
فلا يرد عليه ما قدمنه على الاول واما القائل الثالث فلا اشكال عليه البتة وقد رد المصنف القول الاول الى القول الثانى فزعم ان
قائله لم يرد ظاهره وانه انما سماه ظرفا لانه يقدر بحرف الجر كما ان الظرف كذلك لا انه يقصد الظرفية الحقيقية وهذا ليس من
مخترعات المصنف وانما اخذه عن ابن الشجرى فانه قال والظروف المستفهم بها اين وكيف ومتى وايان وانا وانما عدوا
كيف فى الظروف التى يستفهم بها لانها يستفهم بها عن الحال والحال تشبه الظرف لانها عبارة عن الهيئة التى تقع فيها الفعل
ولذلك تقول كيف زيد جالسا على هيئة جلوسه واعلم ان مراد القائل الثالث بالوصف اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو
المقصود وليس المراد به الصفة الحقيقية التى اتحد هذا القول مع القول الثانى فان قلت تكرر فى كلام المصنف لفظ الحال حيث
قال يستفهم بكيف عن الحال ثم قال ومعناها على اى حال فهل المراد بهما واحد قلت لا وانما المراد بالحال الاولى الصناعية وبالثانى المعنوية
فلا يتوهمن ان هذا مثل ذاك وربما صحبتها على كقول بعض العرب على كيف تبيع الاحمرين وقد حكى ايضا مصاحبتها الا الى نحو انظر
الى كيف يصنع زيد وهذه مسلوبة الدلالة على الاستفهام ومخلصة لمعنى الحال اى انظر الى الحال التى تصيفها ولولا ذلك لم يعمل فيها قبلها
وللبدل منها النصب فى القسم الاول وهو الذى يقع فيه كيف قبل ما يستغنى به وانما كان كذلك لانها فى هذا القسم فى محل نصب فيثبت النصب لما
هو بدل منها تقول كيف جاء زيد اراكبا ام ماشيا والرفع فى القسم الثانى وهو ما تكون فيه كيف واقعة قبل ما لا يستغنى به ان عدمت
نواسخ الابتداء نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم ولا تعدم النواسخ فالنصب لان الناسخ ينصب الخبر وانما تكون مع الناسخ خبرا فان قيل من
النواسخ ما يرفع الخبر فيرد عليه قلنا متى كان الناسخ من هذا القبيل امتنع دخول الكاف عليه لان الخبر المرفوع خاص بباب ان ولا
التبرئة وكلاهما يلزم تاخر خبره وكيف لا يتاخر ومثال نصب البدل منها مع الناسخ كيف كان زيد اصحيحا ام سقيما وكيف ظننت زيدا
عالما ام جاهلا ولا يجازى بها اى بكيف من حيث العمل واما من حيث المعنى فيجازى بها قياسا كما قد يظهر ان مراده بهذا الكلام ولا يجزم
بكيف كما يجزم ادوات المجازاة قياسا فلا يقال كيف تقم اقم خلافا للكوفيين ومن وافقهم من البصريين وهو قطرب وانى مرادفة لها
اى لكيف نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى كيف شئتم او لاين نحو يا مريم انى لك هذا لان المعنى من اين لك هذا فهو بمعناه مع حرف
الجر الا ترى انها اجابت بان يقول هو من عند الله لم يقدر ذلك المعنى وجواب انى لك هذا غير جواب اين لك هذا ومتى وقد قال به
الضحاك فى فاتوا حرثكم انى شئتم فقال معناه متى شئتم فصل فى الكلام على قد وبعض ادوات الاستفهام تكون قد اسما
لكفى فتستعمل استعمال اسماء الافعال فتبنى على السكون وتلزمها نون الوقاية مع ياء المتكلم تقول قدنى زيدا درهم كما تقول كفنى زيدا درهم
وكفانى درهم وظاهر كلامه انها ليست باسم فعل فتامله وقد صرح غيره بانها اسم فعل وترادف حسبا فتوافقها فى الاضافة الى غير
ياء المتكلم فتقول قد زيد درهم فكلامه يوهم انها لا تضاف الى ياء المتكلم وليس كذلك بل توافقها فى المعنى وفى الاستعمال مبتدا
وفى الاضافة الى الضمير والظاهر وتخالفها فى انها مبنية وفى ان الباء والناسخ لا يدخلان عليها فيما يظهر قال ابن هشام ولم ار
احدا ذكر ذلك وفى ان نون الوقاية تلحقها ووجه ذلك مع انها حينئذ ليست اسم فعل المحافظة على بقاء البناء على الاصل الذى هو
السكون خشية ان يزول عنه الى الحركة واما انها تقطع عن الاضافة فقال ابن هشام فيه عندى نظر ووقع له فى مغنى البيت فى قول
حميد بن الارقط قدنى من نصر الخبيبين قدى ان قال يحتمل قد الاولى لان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان يكون اسم فعل
واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثانى على ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسى ويحتمل انه اسم فعل

لم يذكر معموله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين انتهى كلامه قلت كون الكسرة في مثله لالتقاء الساكنين امر قال غيره ايضا وهو
مشكل اذ لا ساكنين اصلا والقول في ذلك ما قاله سيبويه قال في باب وجوه القوافي في الانشاد ما نصه واعلم ان الساكن والمجزوم
يقعان في القوافي ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك وليس الحاقهم
اياه الحركة باشد من الحاقهم حرف المد ما ليس فيه ولا يلزمه في الكلام ولو لم يفعلوا لا يكل حرف فيه حرف مد لضاق عليهم ولكن توسعوا
فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم يزل فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكونان
الا في القوافي المجرورة حيث احتاجوا الى حركتهما كما انهم اذا اضطروا الى تحريكهما في التقاء الساكنين كسروا فلذلك جعلوهما في المجرورة
حيث احتاجوا اليهما كما ان اصلهما في التقاء الساكنين الكسر قال امرؤ القيس اعزك مني ان حبك قاتلي * وانك مهما تامري القلب يفعل
وقال طرفة * متى تاتنا نصبحك كاسا روية * وان كنت عنها غانيا فاغن وازدد * ولو كانت في قواف مرفوعة او منصوبة كان اقوى
انتهى فانت تراه لم يجعل الكسر لالتقاء ساكنين تحقق وقوعهما وانما جعل الكسر لاجل الضرورة الملجئة الى ادخال مثل ذلك في القوافي
المحركة فحرك هذا الساكن بالكسر حملا على كسر الاول من الساكنين اذا التقيا والجامع وجود الضرورة في الموضعين فتنبه لهذه الفائدة
بل الضنين فطالما غفل عنها كثير من الفضلاء والله الموفق وتكون حرفا فتدخل على فعل ماض متوقع اى كان في الزمن الماضي
منتظر الوقوع لا يشبه الحرف فخرج غير المتصرف نحو نعم وبئس وليس وعسى وحبذا وافعل في التعجب فكل ذلك لا تدخل عليه قد وانما
اذا كان الماضي المتوقع خاليا من هذا الشبه فتدخل عليه قد لتقريبه من الحال نحو قد قامت الصلوة فان قيام الشاعر كان
منتظرا قبل هذا الخبر متوقعا حصوله قال ابن هشام ولا افهم هنا معنى التقريب قلت بل هو متحقق مفهوم فان اخبار المتكلم بالاقامة
بان الصلوة قد قامت انما معناه ان قيام الذي كان منتظرا قد قرب وقوعه من زمن الحال الذي تكلم فيه بكلمات الاقامة ضرورة
انها لا تقال الا بقرب الدخول في الصلوة لا في حالة الدخول فيها فهذا معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف في فهمه قال والذي فهمه
هنا معنى التحقيق مبالغة وكانه قد قيل قد تحقق فعل الصلوة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت اسبابه منزلة ما قد حصل
البتة قلت وهذا معنى يمكن اعتباره الان فيه مجازا وهو خلاف الاصل والاول على ما قررناه سالم عن ذلك ثم قال وعن الحنفية
انهم يقولون عند الحيعلة ويكبر الامام مع قد قامت الصلوة لئلا يكون الاخبار على غيرها المخبر عليه قال وفيه نظر من وجهين احدهما
ان الامام قد يكون هو الذاكر لهذا اللفظ فلما يخبهم من المحذور المذكور ان كان محذورا والثاني ان قد قامت ماض فاذا وقع التكبير
معه فهو حال فكيف قيل قامت وهلا تقام قيل او على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس فهي ثلاثة شروط وان شئت قلت
ان الرفع والتجرد من حرف التنفيس لتقليل معناه نحو ان البخيل قد يجود قال ابن هشام وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق
الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اى ان ما هم اقل معلوماته تعالى وزعم بعضهم انها في هذه
الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه
ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذا اخر الكلام يناقض اوله قال سيبويه وتكون قد بمنزلة ربما وانشد في
ذلك قول الهذلي * قد اترك القرن مصفرا انامله * كان اثوابه مجت بفرصاد * قال المصنف فاطلاق سيبويه القول بانها بمنزلة
ربما يوجب التسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان بان سيبويه رحمه الله لم يبين الجهة التي فيها
قد بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد تكون
بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه انشاده البيت لان الانسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل القلة والندور وانما يفتخر بما يقع
منه على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة ربما في التكثير وراج هذا الاعتراض على ابن هشام مع كثرة انتقاده على ابي حيان فظنه
صحيحا وحمله على ان جزم بعد التكثير في معاني قد وانشد عليه البيت بل ونسب القول بكونها للتكثير الى سيبويه من غير تلعثم

هذا واعتراض ابي حيّان على المصنف وكلامه في هذا الموضع بمدرجة التزييف والرد فنقول اما قوله لم يبين سيبويه الجهة
الاخرى فاطلاق التسوية كاف في الاحكام كلها الا ما تعين خروجه واما قوله ان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة
الى اخره فجوابه ان ذلك فيما يمكن وقوعه قليلا وكثيرا فلا يفخر منه الا بالتكثير اما ما لا يقع الا نادرا فانه يقع الافتخار منه
بالقليل لاستحالة الكثرة فيه وترك المرء قرنه مصفرا الانامل كانها مجت بفرصاد بتحيل وقوعه كثيرا وانما يتفق نادرا فلذلك
يفتخر به لان القرن هو المقاوم للشخص الكفو له في شجاعته فلو فرض مغلوبا معه في الكثير من الاوقات لم يكن قرنا له فلا يكون
المرء قرنا لاخر الا عند المكافاة غالبا ثم يفتخر بانه غلب منه اونة اذا تقرر هذا فنقول لما كان قوله القرن يقتضي انه لا يغلب قرينه
لان القرينين غالب احدهما التعارض ثم لما اخبر بانه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونا للكلام عن التدافع وقلنا المراد انه يترك
كذلك تركا لا يخرج عن كونه قرنا وذلك هو الترك النادر لئلا يكذب اخر الكلام اوله هكذا قرره بعض الفضلاء وعليهما للتحقيق
اي وتدخل قد على الماضي والمضارع للتحقيق نحو قد افلح من زكاها ونحو قد يعلم ما انتم عليه على ما اختاره بعضهم من انها
في هذه الاية للتحقيق لا للتقليل كما مر ولا تنفصل بينهما من احدهما اي من الماضي والمضارع بغير قسم واما القسم فانه يفصل
به بينهما كقوله : اخا لد قد والله اوطات عشرة : وما قائل المعروف فينا يعنف : وقول الاخر : فقد والله تبين لي عناني :
بوشك فراقهم صرد يصيح : وسمع من كلامهم قد لعمري بت ساهرا : وقد يغنى عنه اي عن احدهما المراد به الماضي والمضارع
دليل فيوقف عليها اي على قد كقول النابغة : افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت
ويسوغ اقترانها بالمضارع تاوله بالماضي كثيرا وهذه المسئلة مذكورة في اول الكتاب وذلك لازم عند المصنف اذا كانت للتقليل
نحو قد اترك القرن البيت وواقع بغير لزوم في التي للتحقيق نحو قد نرى تقلب وجهك وترادفها هل اي ان هل ترادف قد و
ذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان جماعة منهم ابن عباس ترجمان القران رضي الله عنه وقال به الكسائي
والفراء والمبرد قال ابن هشام وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام مستفاد من همزة مقدرة ونقل في المفصل
عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها
عليها في قوله : سائل فوارس يربوع بشدتنا : اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم : قال ابن هشام ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل
كقد ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عدة ما تكون الكلم عليه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك قلت ولا
يستقيم له ما اشار اليه من تخطئة الزمخشري في النقل عن سيبويه بمجرد عدم عثوره على ذلك في الكتاب وقد رايت فيه ما يشهد
بصحة هذا النقل قال سيبويه في باب بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه تقول ام من يقول
ام هل تقول ولا تقول ام اتقول وذلك لان ام بمنزلة الالف وليست اي ومن وما ومتى بمنزلة الالف انما هي اسماء بمنزلة
هذا وذلك الا انهم تركوا الف الاستفهام اذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا في المسئلة فلما علموا انه لا يكون الا كذلك
استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون بمنزلة قد لكنهم تركوا الالف اذ كانت لا تقع الا في الاستفهام ووقع هذا ايضا
في اوائل الكتاب في بعض ابواب الاشتغال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام
ما نصه واما الالف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز كما جاز ذلك في هلا لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول الى غيره وليس
للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف في متى ومن وهل ونحوهن حيث امنوا الالتباس الا ترى انك تدخلها على من
اذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل افمن يلقى في النار خير ام من ياتي امنا يوم القيمة وتقول ام هل فانما هي بمنزلة
قد ولكنهم تركوا الالف استغناء اذ كان هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام انتهى فهذان موضعان شاهدان بصحة
نقل الزمخشري عن سيبويه وتساوي همزة الاستفهام فيما لم يصحب نافيا ولم يطلب به تعيين فتساويها في التصديق الموجب

لا غير نحو هل قام زيد واقام زيد وهل زيد قائم وازيد قائم فان كان منفيا لم تدخل هل تقول الم يقم زيد ولا تقول هل لم
يقم زيد قال الله تعالى الم نشرح وقال تعالى اليس الله بكاف عبده الن يكفيكم ان يمدكم ربكم وسهى ابن هشام فاورد في مثل
هذا القسم اولما اصابتكم ظنا منه ان لما نافية ويكثر قيام من مقرونا بالواو مقام النافي فيجاء غالبا بالا لقصد الايجاب
كقوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه قال الشارح ولا اثر للواو في ارادة
هذا المعنى بل لو قيل من يغفر الرجال الا زيد لجاز قلت ليس في كلام المصنف ما يقتضي مثل هذه الصورة اذ تقييد من بكونها منه م
مقرونة بالواو للكثرة فيا بها مقام النافي لا لجوازه وانتقده ابو حيان بانه لا خصوصية لكلمة الا في قصد الايجاب بل غير
كذلك اذ لا مانع منه في القياس فيقال ومن تضرب زيدا غير عمرو وفتح غيرا على الابدال من الضمير ولك ان تنصبه على الاستثناء
وللمصنف نقد اخر لم يتنبه به ابو حيان وهو انه عند قصد الايجاب ليس نحو غالب لا مغلوب بل الايجاب بحسب المراد وقد يقصد
باي نفي كقول النابغة : ولست بمستبق اخا لا تلمه : على شعث اي الرجال المهذب : فهذا انما قصد بأي نفي اذ المعنى ليس احد من الرجال
مهذبا لا ذنب له فيعطف على ما في حيزها بواو كقول الشاعر : فاذهب فاي فتى في الناس احرزه : من حتفه ظلم دعج ولا جبل : لان
المعنى لا فتى احرزه ولاصالة الهمزة في الاستفهام استاثرت بتمام التصدير فدخلت على الواو نحو اولم ينظروا والفاء نحو افلم
يسيروا وثم نحو اثم اذا ما وقع امنتم به ولم يدخلن عليها تنبيها على رسوخ قدمها في التصدر هذا مذهب سيبويه والجمهور
واجاز الزمخشري مع هذا الوجه وجها اخر وهو ابقاء الهمزة في مركزها الاصلي وجعل العطف متعلقا بجملة مقدرة بينها وبين
العاطف فتقول التقدير في افلم تسيروا افنضرب عنكم الذكر صفحا افان مات او قتل انقلبتم افما نحن بميتين امكثوا
افلم يسيروا انهلكم فنضرب عنكم الذكر اتؤمنون به في حياته فان مات او قتل انقلبتم انحن مخلدون فما نحن بميتين
قال ابن هشام ويضعف هذا القول ما فيه من التكلف وانه غير مطرد اما الاول فلدعوى حذف الجملة فان قوبل بتقديم
بتقديم بعض المعطوف فقد يقال انه اسهل منه لان المتجوز فيه على قولهم اقل لفظا مع ان في هذا التجوز تنبيها على اصالة شي في شي
اي اصالة الهمزة في التصدر واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت قلت وقد قررنا في حاشية
المغني ما في ذلك من المواخذات ولم تقع بعد ام فلا يقال ازيد قائم ام عمرو بخلاف هل فانها تقع بعد العاطف نحو فهل
يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث هل ترك لنا عقيل من رباع وقال الشاعر : ليت شعري هل ثم هل آتينهم : وتعاد
بعد ام نحو هل قام زيد ام هل قعد وان شئت ام قعد فاعادتها على سبيل الجواز وتسائر اخواتها فيقع ايضا بعد العاطف نحو
فمن ياتيكم بماء معين فاين تذهبون فكيف كان عذابي فماذا تامرون فاني تؤفكون فاي الفريقين احق بالامن وتعاد
بعد ام نحو من اكرمت ام من اهنت ونحو ما تاكل ام ما تشرب والاعادة في مسئلة هل جائزة كما مر وفي اخواتها الاسمية واجبة وهذا
يفهم من قوله ويجوز ان لا تعاد هل لشبهها بالهمزة في الحرفية فاعطيت حكمها باعتبار مطلق الاعادة وان تعاد وهذا مستغنى عنه
بقوله فيما سبق بخلاف هل وانما اعاده لاجل ما يناظر من التعليل الذي ذكره بقوله لشبهها باخواتها في عدم الاصالة في باب
الاستفهام اذ الاصل فيه هو الهمزة والحاصل ان بين هل والهمزة تاخيا في الحرفية وبين هل واسماء الاستفهام تاخيا في الفرعية
عن الهمزة فجاز ان يراعى هذا تارة وهذا اخرى وقد سلك ابن المصنف تكلفا لتعليل عدم الاعادة فانها جاءت على وفق
الدليل فلا وجه لجعل ذلك بالحمل على الهمزة بل هو على مقتضى الاصل قلت وقد يقال لا بد من التعرض لذلك ليعلم جامع غير هل
والهمزة وامتنع مع الهمزة وجاء الوجهان مع هل وقد تدخل عليها الهمزة كما في البيت الذي انشدناه قبل : سائل فوارس يربوع :
بشدتنا : اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم : فيتعين مراد قد وقد ومفهوم الكلام انها تاتي بمعنى قد لكن لا يتعين له الا في هذه
المسئلة قال ابن هشام ويجيء هل بمعنى قد هو قول الكسائي والفراء من الكوفيين والمبرد والزجاج من البصريين قلت بل هو مذهب

رئيس البصريين وامام الجماعة سيبويه وقد اريناك النص عليه من جهته في الكتاب ثم قال وهو قول جماعة من اهل التفسير ومستندهم
كلهم في ذلك امران احدهما قول ابن عباس رضي الله عنهما في هل اتى ان المعنى قد اتى والثاني اجتماعها مع الهمزة في قوله هل رأونا
وفي كل من الوجهين نظر اما الاول فلانه ليس غرضه تبيين اللغة فانها معروفة بتقدير ثبوت مجيئها بمعنى قد وانما يريد تفسير
المراد بالاستفهام وانه للتقرير لا للطلب واما الثاني فالجواز كونه من باب قوله فلا والله ما يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء وبل
قول اهل اعمل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسالنه عن بما به قلت لم ينحصر المستند فيما قال لجواز
ان يكون الائمة المتصدون لتقرير هذا الفن الذين شافهوا العرب فهموا مقاصدهم قد فهموا ذلك ممن شافهوه من العرب المحتج
بكلامهم وقد مر ان سيبويه والكسائي والفرا قالوا بذلك وحسبك بهم في الامامة والمعرفة بهذا الشان وكل منهم قد خالط العرب
الفصحاء وسمع كلامهم وفهم اغراضهم ومقاصدهم فلم لا يجوز ان يكون مستندهم في ذلك ما قلناه لا ما قاله وربما ابدلت هاؤها
همزة فتقول الفعلت وانت تريد هل فعلت حكاه قطرب عن ابي عبيدة عن العرب وهو من ابدال الخفيف ثقيلا فكذلك
ضعف وبلغ الغاية في الندور ولا يعترض بالا على قول سيبويه ان اصله هل وقال السكاكي ان الا التحضيضية مركبة من هل
ولا وان الهمزة بدل من الهاء ويرده ما قدمنا ان الخفيف لا يبدل ثقيلا **فصل** في الكلام على احرف التحضيض وخروج
بعضها عن معنى التحضيض الى غيره حروف التحضيض ولو قال الحروف التحضيضية لكان احسن لان الجميع اربعة هنا واثنان سيذكران
والتحضيض مصدر حضض مبالغة في حض والحض على الشيء طلبه والحث عليه هلا والا ولولا ولوما فهذه اربعة ومعها اثنان آخران
اخرهما وهما لو والا بالتخفيف لان لهما خصوصية بانهما للطلب لا توبيخ فيه ابدا وهذه الاربعة قد يكون معها توبيخ وقد يخلو منه
ولا يليهن غالبا الا فعل ظاهر نحو هلا اكرمت اباك والا عفوت عن زيد ولولا احسنت الى زيد ولوما تفضلت على عمرو
او معمول لفعل مضمر مدلول عليه بلفظ نحو هلا زيدا ضربته ومنه قول الشاعر تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا
الكمي المقنعا اي هلا تعدون الكمي اي تعدون قتله وعقره او معنى نحو هلا زيدا غضبت عليه اي هلا اهنت او تركت زيدا
ونحو ذلك مما يدل عليه معنى الغضب الدال قد يتقدم وقد يتاخر كالبيت والمثال وقال الشاعر اتيت بعبد الله في القد موثقا
فهلا سعيدا ذا الجناية والغدر اي فهلا اسرت ودل عليه اتيت بعبد الله في القد موثقا وهو لفظ لكنه ليس لفظ العامل المقدر
فصار اللفظ الدال نوعين المذكور وغيره وقد يكون الدال قرينة حالية كان يجد شخصا يضرب زيدا فيقول له هلا عمرا واذا
ما يخلو مصحوبها من توبيخ نحو لولا جاؤا عليه باربعة شهداء لكن التوبيخ انما هو اذا وليها الفعل الماضي لا مطلق الفعل
فانها مع المستقبل لا توبيخ فيها وانما هي معه لمجرد الدلالة على طلب الفعل والحض عليه تقول هلا تصلي والمعنى صل واما اذا كان
الفعل ماضيا فدخول هذه الادوات عليه على معنى اللوم على تركه تقول هلا صليت على معنى انك تلوم على ترك الصلاة وتوبخه
عليه فمن ثم لزمت هذه الكلمات الفعل لانها للطلب اما اذا كانت في المضارع فواضح واما اذا كانت في الماضي فلما بينا انها فيه للوم
على تركه ولا يلام على تركه الا وهو مطلوب فتكون للطلب مطلقا فاشبهت لام الامر به لكونها للطلب فان قلت طلب الفعل
بعد المضي وقته مستحيل فلا يكون في هذه الاحرف اذا وقع بعدها الماضي دلالة على الطلب فكيف تعد في هذه الحالة من
احرف التحضيض والطلب منتف قلت اجاب ابن الحاجب عن ذلك في امالي المفصل بانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في الوقت
الذي كان صالحا له وانما اوقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب منه ذلك قوته حتى انقضى وقته فصار كالتوبيخ واللوم
على ترك المطلوب فاذا خلا المصحوب منه اي من التوبيخ فقد يغنى عنه اي عن تلك الاحرف الاربعة لو والا بالتخفيف نحو
لو تاتيني فتحدثني ونحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرا ويقال في كل منهما حينئذ حرف عرض اي حرف يفيد الطلب بلين ورفق ولم نر
احدا من النحاة ذكر ان لو تكون للعرض غير المصنف وقد ذكر في اول الكتاب ان الفعل الماضي بعد التحضيض يحتمل الماضي والاستقبال

وهو مبني على ما تقدم انفا وذلك انه ان اريد به الحض فمستقبل او التوبيخ فماض فان قلت لم اذا احترز المصنف بقوله اولا
ولا يليهن غالبا قلت عن نحو قوله: ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة: الي فهلا نفس ليلى شفيعها: فقد ولي حرف التحضيض جملة
اسمية وظاهر كلامه حمل البيت على الظاهر من جعل نفس ليلى شفيعها مبتدا وخبرا وليس ثم شي مقدر وهو قول نقله الابذي و
حاول بعضهم تخريجه على وجه تبقى معه اداة التحضيض على ما عهد فيها من الدخول على الفعل فقيل التقدير فهلا كان هو اي الشان
وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اي هي شفيعها وتدل
ايضا لولا ولوما على امتناع لوجوب قال ابو حيان عبارة اصحابنا لوجود قلت مراد الاخرين بالواجب الثابت ولهذا يعبرون
عن الاثبات بالايجاب معناه ان شرطها لا يكون الا موجبا بخلاف بقية الشروط نحو ان لا تفعلوه اذا الرنشخي فاصنع ما
شئت لما لولا زيد جاء عمرو واما الجواب فقد يكون هنا منفيا نحو لولا زيد لم افعل ولوما عمرو لم اقم وفي التنزيل ولولا فضل الله
عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا فيختصان بالاسماء الاولى ان يقول بالجمل الاسمية لئلا يتوهم انهما يختصان بالمفرد
كحروف الجر وما ذكره المصنف من اختصاصهما بالاسماء هو الصحيح فاذا قيل لولا زيد فاكرمتك فزيد مبتدا وخبره محذوف اي
لولا زيد موجود وقيل الاسم معمول لمحذوف اي لولا وجد زيد وقدمنا الكلام على ذلك في باب المبتدا ويقتضيان جوابا كجواب
لو وقد تقدم الكلام عليه فيجي منفيا بلم كقوله: فلولاك لم يعرض لاحسابنا حسب: ويجي ماضيا مقرونا باللام نحو ولولا فضل الله
عليكم ورحمته لهمت ويجي ماضيا مجردا عنها كقول الشاعر: لولا الحيا وباقي الدين عبتكما: ببعض ما فيكما اذ عبتما عوري: وانشد
صاحب الكشاف هذا البيت في تفسير سورة الحجر على صورة اخرى فقال وقال ابن مقبل: لولا الحياء ولوما الدين عبتكما: ببعض ما
فيكما اذ عبتما عوري: وذكر في الحاشية ان الشاعر كان اعور قال ابن هشام لكن قد يقترن جواب لو بقد كقوله: لولا الامير و
لولا حق طاعته: لقد شربت دما احلى من العسل: قلت لا يظهر وجه الاستدراك فان جواب لو قد يقترن بقد كقوله: لو
شئت قد نقع الفواد بشربة: تدع الحوائم لا يجدن غليلا: وهو شاذ كما ان اقتران جواب لولا بها شاذ ايضا اللهم الا ان يريد
ان جواب لولا سمع مقرونا بقد مع اللام كما في البيت المتقدم دونه وفيها كما في قول جرير: كانوا ثمانين او زادوا ثمانية: لولا رجاؤك
قد قتلت اولادي: واما جواب لو فانما سمع مقرونا بقد بدون اللام واما معها فلا فلهذا له وجه وقد تلي الفعل لولا غير مفهمة
تحضيضا فتؤول بلو لم او تجعل المختصة بالاسماء والفعل صلة لان مقدرة كقوله: الا زعمت اسماء ان لا احبها: فقلت بلى لولا
ينازعني شغلي: فلولا في هذا البيت ليست لولا التحضيضية وانما هذه كلمتان بمنزلة قولك لو لم والجواب محذوف اي لو لم ينازعني
لزرتك ولك ان تجعلها لولا الامتناعية وهي المختصة بالاسماء على ان يكون الفعل الواقع بعدها على اضمار ان المصدرية على
حد قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فصل في احرف التنبيه ها ويا حرفا تنبيه وظاهر اقتصاره
عليهما تخصيصهما وغيره يقول حروف النداء كلها حروف تنبيه كما ان ها كذلك الا ان ها التنبيه غير المنادى والبواقي لتنبيه المنادى
وقيل ليس للتنبيه الا ها واما البواقي فللنداء لا غير وان ولي غير المنادى فعلى اضمار منادى بعدها الا ان ها التنبيه خاصة
واكثر استعمالها مع ضمير رفع منفصل بشرط ان يكون مرفوعا بالابتداء نحو ها انت تقوم فلا يجوز دخولها على الضمير من قولك ما قام
الا انا او بشرط ثان وهو كون خبره اسم اشارة نحو ها نحن اولاء وشذ قوله: ابا حكم ها انت نجم مجالد: فهذان شرطان اهملهما
المصنف او مع اسم الاشارة بشرط ان لا يكون للبعيد نحو ثم وهنالك وقد يجب مع اسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وكانه استغنى
عن ذكر ذلك هنا بذكره في باب النداء وفهم من كلامه انها تاتي في غير ذلك بقلة كقوله: تعلمن ها لعمر الله ذا قسما: فاقدر بذرعك
وانظر اين تنسلك: وتمثيلهم لاستعمالها التنبيه داخلة على ضمير الرفع واسم الاشارة قليلا بهذا البيت غير مستتب لان الظاهر
انها داخلة فيه على اسم الاشارة والشذوذ انما هو في الفصل لا في لحاقها واكثر ما يلي يا نداء نحو يا يحيى خذ الكتاب بقوة يا ابرهيم

المحذوف

قد صدقت الرؤيا قلت وفي كلام المصنف تجوز ان اذا طلق النداء على المنادى واذ جعل المنادى تاليا وانما التالي حقيقة ادعو او امر كما في قول الكسائي الا يا اسجدوا بتخفيف اللام من الا وجعل يا كلمة برأسها واسجدوا فعل امر وفاعله وكما في قول الشاعر الا يا اسقياني قبل غارة سنجال او تمن نحو يا ليتني كنت معهم يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي وكان حق المصنف ان يقول او تمن ليخرج نحو لو وود او تقليل كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العنس او كف اليدا وقد تدخل على الدعاء كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار وعلى حبذا كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن الريان من كانا وقد يعزى اى ينسب التنبيه الى الا بفتح الهمزة والتخفيف فتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وتدل على تحقق ما بعدها قال الزمخشري وهي مركبة من الهمزة ولا بدلان الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي وانكار النفي في قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا تقول الا ان زيدا قائم ولا تقول لا ان زيدا قائم والاكثرون على انه حرف موضوع للتنبيه لا تركيب فيه وانظر افادتها لتحقيق الاثبات من اين جاءت ويمكن ان يقال ان الهمزة اذا اريد بها النفي ودخلت على النفي جاء الاثبات بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينة فجاء التحقيق من هذه الجهة واما للاستفتاح مطلقا هكذا وقع في بعض النسخ وهو ظاهر في ان اما مبتدأ وللاستفتاح خبره فيشعر ذلك بان الا ليست للاستفتاح وليس الامر كذلك ووقع في بعض النسخ وقد يعزى التنبيه الى الا واما وهما للاستفتاح مطلقا وهذا هو الصواب قال ابو حيان ومعنى الاطلاق انهما للاستفتاح سواء كان مع ذلك تنبيه اولم يكن قلت التنبيه معناها والاستفتاح محلها فلا تقابل بينهما بل هما مجتمعان ابدا فهي حرف يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتاكيد مضمونه عند المتكلم والكلام في بساطتها وتركيبها وافادتها التحقيق كالكلام لا اثبات في الا على ما مر وكثرت الا قبل النداء نحو الا يا اسجدوا والا يا اسقياني ونحو قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام واما قبل القسم كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره ويحيي العظام البيض وهي رميم لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا محاذرة من ان يقال لئيم وقول الاخر اما والذي ابكى واضحك والذي اماتو احيا والذي امره الامر وفي حاشية الكشاف للتفتازاني ان جواب القسم قوله لقد تركتني احسد الوحش ان ارى اليفين منها لا يروعهما الذعر وفي بعض تعاليق ابن هشام انشد هذا الشعر هكذا اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيى والذي امره الامر لقد كنت اتيها وفي النفس هجرها بتاتا لاخرى الدهر ما طلع الفجر فما هو الا ان اراها فجاءة فابهت لا عرف لدي ولا نكر وتبدل همزتها اى همزة اما هاء وقد سمع في الا هلا وقرئ هلا يا اسجدوا ذكره الزمخشري ولم يذكره المصنف او عينا وفي مغني ابن هشام تقييد هذا الابدال بوقوعها قبل القسم وقد تحذف الفها في الاحوال الثلث وهي حالة افراد الهمزة وحالة ابدالها هاء وحالة ابدالها عينا فصل في احرف الجواب من حروف الجواب نعم بفتح النون والعين وسكون الميم والاولى به ان يقول احرف الجواب لانها عدد قليل وينبغي ان ينظر في تسمية كلمات هذا الفصل احرف جواب ما وجهها فان المتبادر الى الذهن ان الجواب انما يقال للكلام الذي يشرح به مراد المستفهم تحقيقا او تقديرا فاذا قيل جاء زيد وقلنا له نعم فذاك حرف تصديق قطعا كما قالوا ولكنهم سموه مع ذلك حرف جواب وكسر عينها والمراد العين الحجازية لا التصريفية وان كان صحيحا في الظاهر لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف وكان كنانة ارادوا ان يفرقوا بين نعم اسما ونعم حرفا ففرقوا بينهما في اللفظ وغيرهم راى ان موقع كل يبينه قال ابن هشام في المغني ولقد حكى لي ان بعض مشايخ الاقراء اعرب لتلميذه بيت المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم نعم حرف جواب ثم طلبا محل الشاهد في البيت فلم يجداه فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف اى هذه نعم وهو محل الشاهد انتهى وقد جمع اللغتين من قال دعني عبيد الله نفسي فداؤه

فيالله

فيا لك من داع دعاني نعم نعم. قال بعضهم وسمع الكسر من النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعلي والزبير وابن مسعود وبه قرا الكسائي وقال انها لغة اشياخ قريش نعلم انها لا تختص بكنانة وقول ابي عمرو بن العلا كنانة يكسرون لا ينبغي ان غيرهم يكسر وفي الحجة لابي علي الفارسي ويجوز على من قال بشهد بكسر الشين اتباعا ان يكسر النون من نعم على لغة من يكسر العين فان قلت نعم حرف قلت قد قالوا بلى اختيها اجراء لها مجرى الاسماء فكذلك نعم تجري مجراها في هذا الحكم انتهى قلت وقد جزم ابو حيان بحكاية الاتباع عن بعضهم فقال وربما كسر بعضهم النون اتباعا وقد تبدل حاء لان الحاء تلي العين في المخرج وهي اخف من العين لانها اقرب الى الفم حكى اللغة النضر بن شميل وحاء حتى عينا وهي لغة هذيل وبها قرا ابن مسعود ليسجننه عتى حين فان قلت قد ذكر المصنف هذه المسالة في باب حروف الجر فما وجه اعادتها قلت ليبين حصول التعارض بين الحاء والعين حيث ابدل كل منهما من الاخرى وهي لتصديق مخبر كان خبره اثباتا او نفيا فتقول نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد او اعلام مستخبر نحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم ائن لنا لاجرا ان كنا نحن الغالبين قال نعم او وعد طالب فتقع بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل فان قلت الزم القائل نعم لمن قال له اليس لي عليك الف درهم بلزوم الالف مع ان نعم في جواب المستفهم مقررة لما سبقها من كلام موجب ومنفي والقائل ليس علي الف فكيف الزم وليس في لفظه ما يقتضي الاقرار بها قلت اجاب عنه ابن الحاجب بان العرف عين كلمة نعم في ايجاب نفي معه استفهام فلذلك الزمناه بالالف في الصورة المذكورة تغليبا للعرف اذ المراد به عرف الدال على لفظ المعروف مقدم على اللغة باعتبار احكام الشرع وسند اخراج العرف نعم عن وضعه الاصلي ان النفي الواقع بعد الاستفهام للتقرير فيكون موجبا من حيث المعنى واي بكسر الهمزة وسكون الياء بمعناها اي بمعنى نعم في الاوجه الثلاثة فتكون لتصديق المخبر والاعلام المستخبر ولوعد الطالب وتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن مختصة بالقسم ونعم تستعمل مع القسم وبدونه وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك احق هو قل اي وربي انه لحق ان وليها الله حذفت ياؤها فقيل اي الله بحذف الياء لالتقاء الساكنين لاعتلالها او فتحت فقيل اي الله كما فتحت نون من مع لام التعريف والفتح هنا لامرين حفظ تفخيم اسم الله كما ذكروا في الم الله وثقل اجتماع الكسرتين كما ذكروا في من الناس والثقل هنا اشد لان اولى الكسرتين على همزة والاخرى على ياء او سكنت فقيل اي الله والمراد استمرار سكونها ولو قال او ثبتت ساكنة لكان احسن لئلا يتوهم ان مراده انها لا تحرك فيلتقي ساكنان فيجري عليهما قياس التقاء الساكنين اولهما اخر كلمة وهو معتل وانما قدم الحذف لانه القياس وثنى بالفتح لانه غير بعيد منه كما فتحت ميم الم الله فان الهمزة مكسورة والياء بمنزلة كسرتين فلا تزاد كسرة اخرى وثلث بالاسكان لانه مثل التقت حلقتا البطان فيلتقي ساكنان على غير حدهما اذ الثاني ليس له الحركة بخلاف ولا الضالين واجل بسكون اللام لتصديق الخبر خاصة فتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وقال جماعة انها بمنزلة نعم فتكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فيد المالقي الخبر المثبت والطلب بغير النهي وقيل لا تجيء بعد الاستفهام عن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها وبلى لاثبات نفي مجرد نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى ولو قال لاثبات منفي او لابطال نفي لكان احسن فان قلت فاين النفي المجرد في اية الزمر المقول فيها بلى قد جاءتك اياتي فكذبت بها قلت في قوله لو ان الله هداني اذ المعنى ان الله ما هداه لكونه لم يبين له طريق النجاة فجاءت بلى لابطال هذا النفي المدلول عليه بحسب المعنى اي بلى قد بين الله لك طريق الهداية بالايات التي جاءتك من قبله او مقرون لاستفهام حقيقيا كان نحو اليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخيا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقريريا نحو الم ياتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى وقد تقع نعم بعد النفي المقرون بالاستفهام كقول جحدر اليس الليل يجمع ام عمرو

وايا نا فداك بنا تدان ، نعم وارى الهلال كما تراه ، ويعلوها النهار كما علانى ، فقد وافقت نعم بلى فى افادة اثبات النفى المقرون بالاستفهام وينبغى ان يقيد ذلك بامن اللبس كما فى البيتين اذ من المعلوم لكل احد ان الليل يجمعه ويجمع غيره ولا يجوز ذلك ان البس وهذا من المصنف حمل للبيتين على الظاهر حيث جعل الجواب راجعا الى قوله الیس الليل والا فمن الجائز ان يكون جوابا لقوله وارى الهلال وقدمه عليه اولقوله فداك بنا تدان وهو حسن فصل فى الكلام على كلا واما كلا فحرف ردع وزجر قاله سيبويه والخليل والاخفش والمبرد وعامة البصريين لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وهل هى بسيطة او مركبة قولان فعند جماعة انها بسيطة وقال ثعلب هى مركبة من كاف التشبيه ولا النافية وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وتد يؤول بحقا قاله الكسائى ومتابعوه وظاهر كلام المصنف انها حينئذ حرف وقال مكى فى كتابه انها على هذا القول اسم كما ان حقا اسم قال ابن هشام وقول الكسائى لا يتاتى فى كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان لا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها قلت انما يمتنع كسرها بعد حقا واقعة فى ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على تقدير اسقاط الخافض اى فى حق واما اذا جعلت متعلقة بالكلام السابق عليها فلا مانع من ان تكسر ان بعدها لان ان حينئذ واقعة فى ابتداء الكلام كما اذا قلت زيد اكرمه حقا انه فاضل فتجعل حقا متعلقا بما قبله اى احق اكرامه حقا ولا تجعل صدرا بالنسبة الى ما بعدها فيظهر الكسر حينئذ قال الله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدا الخلق ثم يعيده فلم لا تكون كلا على راى الكسائى راجعة لما قبلها من الكلام ويكون ما بعدها جملة ابتدائية فتكسر حينئذ ولا اشكال وتاتى اى الجوابية معنى فيكون لتصديق المخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب واستعمالا فتكون مع القسم نحو كلا والقمر ولولا هذا لكان تشبيهها بنعم لانها ام الباب اولى ولكنها تلازم القسم باى اشبه فكان تفسيرها بها اولى وهذا وجه ما سبق ذكره فصل كلا بعد احرف الجواب لانها منها ولا تكون لمجرد الاستفتاح خلافا لبعضهم وهذا البعض المخالف هو ابو حاتم زعم ذلك فى كلا ان الانسان ليطغى مستدلا بان صدر السورة انزل اولا ثم نزل بعد ذلك كلا ان الانسان ليطغى فجاءت فى افتتاح الكلام واما حرف تفصيل وليس باسم على ما يتوهم من قولهم اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شئ مع شيوع العبارة عنها بالكلمة مؤول بمهما يكن من شئ وكان تامة وفاعلها اما شئ على ان من زائدة فى قول ابى على واما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس ويشكل عليه انه لم يجز تعينه وهذا التاويل الذى ذكره المصنف قاله سيبويه وفى الكشاف ان سيبويه فسر اما زيد فذاهب بمهما يكن من شئ فزيد ذاهب قال الزمخشرى وهذا التفسير مدل بفائدتين كونه توكيدا وانه فى معنى الشرط فظاهر واما كونه يفيد التاكيد فوجهه انه بمنزلة التعليق بوجود شئ ما لان المعنى مهما يكن من شئ ان يقع هذا او ذاك الى ما لا يحصى وما دامت الدنيا يقع فيها شئ فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال فلذا تلزم الفا بعد ما يليها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون واما الاستغناء عنها فى قوله فاما القتال لا قتال لديكم فمحمول على الضرورة كما سياتى قلت ولزوم الفاء بعد ما يليها لا يصلح ان يكون مسببا عن قوله مؤول بمهما يكن من شئ لان الشرط لا يجب فى جوابه ان يكون بالفاء مطلقا بل فى بعض الاحيان نحو ان جاء زيد فاكرمه وفى مثل ان جاءنى اكرمته لا يكون بالفاء ولكن الفاء واجبة مع اما فى الجميع ومقتضى كلام المصنف وغيره ان التفصيل ملازم لاما ولكن التكرار لفظا لازم غير وذكر ابن الحاجب فى تحقيق معناها ووجه تقديم ما فى حيز الفاء كلاما حسنا لا باس بايراده قال هى لتفصيل ما فى نفس المتكلم من اقسام متعددة فقد تذكر الاقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقى كقوله تعالى واما الذين فى قلوبهم زيغ والتزموا حذف الفعل بعدها جريه على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا مثل زيد فى الدار لان المعنى مهما يكن من شئ او يذكر من شئ

والتزموا

والتزموا ان يقع بينها وبين جوابها ما كالعوض من الفعل المحذوف ثم اختلفوا فيما يتعلق به ذلك الواقع والصحيح انه جزء
من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية وذلك لان وضعها لتفصيل الانواع وما ذكر بعدها احد
الانواع المتعددة وذكره باعتبار ما يتعلق به من الجملة الواقعة بعد الفاء والغرض من التقديم الدلالة على انه هو النوع
المراد تفصيل جنسه وكان قياسه ان يقع مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لكنهم خالفوا الابتداء
ايذانا من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا او ظرفا او
مصدرا او غير ذلك الا ترى انك تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه ويوم الجمعة من قولك ضربت في
يوم الجمعة وان كان في الموضعين مضروبا فيه الا انه ذكر في الاول ليدل على انه حكم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب
فيه علم ان الضرب واقع فيه والثاني ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر فلما كان كذلك قصد ان يكون الواقع بعد
اما من اول الامر على حسب ما هو عليه في جملته ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له وبطل القول بكونه معمول الفعل
المحذوف مطلقا او بشرط ان لا يكون هناك مانع وتبين وجه ما قيل ان لها خاصة في تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وصلح
التنبيه على ان الواقع بعدها هو المقصود بالتفصيل والتخصيص من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء ولا يليها فعل فلا يقال
اما ضربت زيدا بل اما زيدا فضربت بل معمول سواء كان الفعل مذكورا نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر او
محذوفا مفسرا نحو واما ثمود فهديناهم في قراءة بعضهم بنصب ثمود قال ابن هشام ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل
ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل قلت انما هي نائبة عن جملة الشرط لا عن فعله
فقط فلم يجاور الفعل بتقدير كونه مقدما فعلا ولا نائبا عنه او معمولا لما اشبهه اي ما اشبه الفعل كقولهم اما العسل
فانا شراب او خبر نحو اما في الدار فزيد وزعم الصفار ان الفصل به قليل وليس بشيء لان المعنى في الفصل بالخبر والفصل
بالمبتدا مختلف فليس هذا بقليل ولا كثير بل بحسب المعنى او مخبر عنه نحو فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
منه او اداة شرط يغني عن جوابها جواب اما نحو فاما ان كان من المقربين فالجواب لاما دون الشرط الاخر وانما ارتكب
ذلك لوجهين احدهما ان القاعدة انه اذا اجتمع شرطان كان الجواب لاسبقهما والثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف
جوابها لحصل من ذلك اجحاف بها وما ذكره المصنف هو قول سيبويه وفي المسئلة قولان اخران احدهما ان الجواب المذكور لهما جميعا
وان الكلام غني عن الحذف البتة وان الفاء المذكورة كانت داخلة على ان الشرطية فانها وجوابها بمجموعهما جواب اما في الاصل
ولما اخرت الثاني فان محذوف احدهما وهو قول الاخفش والقول الاخر للفارسي ان الجواب للمذكور لان وحذف جواب اما واحتج
بانه لا يفصل بين اما والفاء الا بمفرد وظاهر كلام المصنف انه لا يليها غير ما ذكره وليس كذلك بل يليها الجار والمجرور والظرف
والمفعول له والحال وتكون هذه الاشياء معمولة لها لما تضمنته من معنى الشرط ويتعلق حروف الجر بها هذا مذهب سيبويه والجمهور
كذا قال الشارح وفيه نظر قلت وقد ذكر بعضهم ما يقتضي انه اذا فصل بين اما والفاء بشيء من اخر الجواب فلا يكون اكثر من جزء
واحد فلا تقول اما زيدا في الدار فضربت على ان يكون كل من المفعول به والجار والمجرور معمولا للفعل الواقع بعد الفاء واذا كان
كذلك اشكل قول بعضهم في اية الفجر فاما الانسان اذا ما ابتليه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن ان الظرف متعلق
بيقول لانه يلزم عليه الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل فتامله ولا تفصل الفا بجملة تامة نحو جملة الشرط دون جوابها
ويرد عليه جملة الدعاء فانها تفصل بشرط تقديم معمول الجواب عليها نحو اما زيدا يرحمك الله فاضرب قاله ابو حيان ويحتاج
الى شاهد يصدقه او نص امام يؤيده ولا يمنع ان يليها معمول خبر ان خلافا للمازني فانه منع من ذلك نحو اما زيدا فاني
ضارب فذهب المبرد وابن درستويه وجماعة الى اجازة ذلك واختاره المصنف وقد مضينا من كلام ابن الحاجب ما

تركي

يؤخذ منه وجه ذلك ومما جاء على هذا قوله: اليك اتوب يا رحمان مما: جنيت فقد تكاثرت الذنوب: واما من هوى ليلى وترك زيارتها فاني لا اتوب: وقد سئل ابن بري عن هذا البيت بالنسبة الى المعنى فقيل اذ لم يتب من ترك الزيارة واسقط لا كان كلاهما مستقيما فاجابت الرواية فهو تارك للزيارة الا يرى انه لو قال وزيارتها واسقط الترك وقال اتوب من ترك الزيارة واسقط لا كان كلاهما مستقيما فاجابت الرواية وحب لا وتركي قال ابن الحاجب وبي ايضا وقصدي ولا اشكال عليهما ولكن المشهور وتركي ووجهه انه ذكر الترك لبيان ما يطلب منه التوبة منه ثم قال فاني لا اتوب مما يطلب مني تركه الا ترى انه لو قال واما من هوى ليلى وتوبتي من زيارتها فاني لا اتوب لكان مستقيما على معنى فاني لا اتوب مما يطلب مني التوبة منه لا على معنى فاني لا اتوب من توبتي فكذلك هذا اذ لا فرق بين ان يقول وتركي زيارتها وتوبتي من زيادتها ومن زعم ان لا زائدة فقد افسد لاجل قوله من هوى ليلى فتكون زائدة باعتبار احدى الكلمتين وغير زائدة باعتبار الاخرى وذلك فاسد ثم اعلم ان الصواب نسبة ما نسبه المصنف الى المازني للجمهور ومنهم سيبويه فانهم لا يقدمون الا ما يتقدم بدون اما نحو اما زيدا فاضرب لجواز زيدا اضرب بخلاف اما زيدا فاني ضارب اذ لا يجوز زيدا اني ضارب ويحكى عن المبرد انه رجع عن الاجازة قال ولاد رجوعه مكتوب عندي بخطه وقد يليها مصدر متلو بما اشتمل على مثله نحو اما علما فذو علم او مشتق منه نحو اما علما فعالم فينصبه الحجازيون مطلقا اي سواء كان معرفة نحو اما العلم فزيد عالم او نكرة نحو اما علما فزيد عالم وهذا مخالف لما ذكره في باب الحال فانه ذكر ان الحجازيين يجيزون الوجهين في المعرف وكذا قال في الشرح ويرفع التميميون معرفة نحو اما العلم فعالم وينصبونه نكرة نحو اما علما فعالم وتدير فعونه اي المنكر والنصب على تقدير اذا ذكرت والرفع على تقدير اذا ذكر بالبناء للمفعول فان قلت لما قدروا اذا في الوجهين قلت كانهم فعلوا ذلك لئلا يفصلوا بين اما والفاء بجملة واستعمال العلم بالوجهين موضع المصدر جائز على راي الكوفيين حكوا عن العرب اما البصرة فلا بصرة لكم بالوجهين الرفع والنصب اجازوا ذلك ايضا مع غير العلم نحو اما اباك فلا اب لك واما العبيد فلا عبيد لك وقد تقدم الكلام على هذه المسئلة في باب الحال

فصل في الكلام على اقل المراد به النفي وعلى مسائل اخر يتعلق به وقد يقوم مقام ما يفعل احد اقل ملازما بالابتداء والاضافة الى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر لازم كونها فعلا وظرفا اعلم ان اقل يستعمل على وجهين احدهما ان يكون مقابلا للاكثر فحينئذ لا يلازم الرفع على الابتداء وتكون الجملة بعده خبرا لا صفة نحو اقل يوم لا اصوم فيه ويجوز اقل بالنصب لانها من باب الاشتغال ذكر ذلك سيبويه والثاني ان يقصد به النفي لان القليل اقرب شيء الى المعدوم ويقوم مقامه وحينئذ يضاف اقل الى نكرة لان النكرة في سياق النفي تعم والمقصود العموم ولا فرق بين ان تكون النكرة قابلة للتثنية والجمع نحو اقل رجل يقول ذلك او غير قابلة نحو اقل من يقول ذلك اذا قدرت من نكرة قال سيبويه حدثنا يونس بن ... عن العرب ويلزم اقل في هذه الحالة الابتداء ولا يقع الاصدر الانه نائب عن نفي بها لان قولك اقل رجل يقول ذلك فانت عن قولك ما يقول ذلك احد فلو قلت كان اقل رجل يقول ذلك لم يجز الا على اضمار الشان وانما جعلت الجملة بعد اقل صفة للنكرة المضاف اليها لمطابقتها اياها تقول اقل امراة تقول ذاك بتانيث الفعل واقل رجلين يقولان واقل رجال يقولون واقل نساء يقلن ولو كان خبرا عن اقل لطابقه وافرد وذكر مطلقا وظاهر قوله مغنية عن الخبر ان الخبر لا يقدر اصلا كما لا يقدر في نحو اقائم الزيدان وقال ابو حيان وبعض تلامذته من شارحي هذا الكتاب الخبر محذوف وتقديره جود ونحوه وهو خطاء ظاهر وقوله لازم كونها فعلا مثل ما قدمناه من المثل ومثال كونها ظرفا اقل رجل عندك او في الدار وقد يجعل تلك الصفة خبرا فتخرج عن الوصفية وتكون في محل رفع على انها خبر اقل لان المبتدا لا بد له من خبر وليس في الكلام ما يجعل خبرا غيرها وهذا مذهب الاخفش وقد حكى عنه الراي الاول فله قولان فان قلت فما يصنع اذا جعل الجملة خبرا يكونها مطابقة للمضاف اليه المبتدا لا للمبتدا قلت قد اجيب عن

ذلك با

ذلك بان المطابقة جاءت بحسب المعنى لان اقل رجلين يقولان ذلك في معنى ما رجلان يقولان ونظيره غير قائم الزيدان حيث
حكم للمضاف اليه مع مرفوعه بما حكم به للمبتدا مع مرفوعه لانهما وغير بمنزلة النافي والمبتدا والمرفوع ولا بد من مطابقة فاعلها
اي فاعل الجملة المذكورة للنكرة المضاف اليها وهذا مما رجح به المذهب الاول كما مر وقد عرفت جوابه ويساوي اقل المذكور في
استعماله بمعنى النفي قل رافعا مثل المجرور نحو قل رجل يقول ذلك قلت ويجوز استعماله على اصله من التقليل كما يجوز في اقل وتتصل
بقل ما كافة احترازا من المصدرية نحو قلما اضرب زيدا فما وصلتها فاعل اي قل ضربي زيدا فلذلك قال كافة عن طلب فاعل كما
كفت رب بما الا ان رب لما مضى وقلما يأتي بعدها ابن العلج فيلزم في غير ضرورة مباشرتها الافعال كقولهم مررت بارض قلما
تنبت الا الكراث واحترز بقوله في غير ضرورة من نحو قول الشاعر صددت فاطولت الصدود وقلما : وصال على طول الصدود
يدوم : هكذا ينشدونه وقلما وصال قال ابن هشام والصواب في انشاده وقلما وداد خلافا للنحويين اولهم سيبويه وقد خرج
البيت على وجهين احدهما ان وصال فاعل بيدوم تقدم ضرورة وهو ظاهر قول سيبويه والثاني انه فاعل بفعل مضمر
يفسره الظاهر اي قلما يدوم وصال وهو اقرب وقد يراد بها اي بقل حين اتصال ما الكافة بها التقليل حقيقة فتدل على وجود الشي
نزرا لا على نفيه وهذا هو الاصل فيها وقد يدل على النفي بقليل وقليلة قال الشاعر انيخت فالقت بلدة فوق بلدة : قليل
بها الاصوات الا بغامها : وكذا تقول مررت بقوم قليلة حرام الا النساء فصل في ذكر افعال ممنوعة من
التصرف منعت التصرف افعال منها المبينة في نواسخ الابتداء وهي ليس ودام واكثر افعال المقاربة والمبينة في باب الاستثناء
وهي عدا وخلا وحاشى ولا يكون والمبينة في باب التعجب وما يليه وهو باب بئس ونعم وباب حبذا فالصيغ الاربع ما افعله
وافعل به وفعل وحبذا كلها ممنوعة من التصرف والمراد بالتصرف في الاسماء الاستعمال بوجوه الاعراب ومقابله ان يلزم
بعض الاوجه كايمن الله وسبحان الله وبتصرف الافعال اختلاف بنيتها لاختلاف ازمنتها ومقابله ان لا تختلف ووجه
المناسبة لذكر هذا الفصل في هذا المحل ان المصنف لما ذكر قل التي يراد بها النفي وهي غير متصرفة ناسب ان يذكر هذا الفصل
عقيب ذلك ومنها قل النافية احترازا من قل في نحو قولك قل ود فلان وتبارك وهو مشتق من البركة لكنه لا يتصرف و
اما بارك فيتصرف قال تعالى وبارك فيها وقال بعض الصحابة : وذلك في ذات الاله وان يشا : يبارك على اوصال شلو
ممزع : وفي الحديث اللهم بارك في صاعها ويتعدى بفي وعلى وباللام وفي الحديث وبارك على محمد وسقط في يده هذا المعروف و
في الصحاح يقال سقط في يده واسقط اي ندم ثم تلا الاية وقال اي ندموا قلت ولم يذكر في يده بالافراد التية وافادته ايضا
رباعيا وهدك من رجل قالوا مررت برجل هدك من رجل اي اثقلك وصف محاسنه ويستعمل اسما بمعنى حسب فيوصف به
النكرة ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيقال برجال هدك من رجال وزعم بعضهم انه لا يستعمل الا الاسم وليس كذلك قال
سيبويه سمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول مررت برجل هدك من رجل وبامراة هدتك من امراة فجعله فعلا بمعنى
كفاك وكفتك وعمرك الله ومعنى عمرك الله اردت تعميرك او طلبته اذ ليس في قرينة ان يعمر حقيقة وليس اسم الله منصوبا بهذا
الفعل بل بفعل محذوف يدل عليه المعنى والتقدير اسالك بالله ثم حذف الفعل والحرف وكذب في الاغراء استعمل عمر رضي الله عنه
كذب عليكم الحج كذب عليكم العمرة كذب عليكم الجهاد ثم قال ثلاثة اسفار كذبن عليكم فقيل كذب بمعنى وجب فالذي بعد عليكم فاعل
قال الاعلم كذب بمعنى امكن تقول للرجل كذبت اي امكنت من نفسك فلذا انعم نفيه فاغرى به لان من اغرى شخصا بشي فقد جعل
المغرى به ممكنا مستطاعا ان رامه المغرى ويؤيده قول الاخفش هذا امر بالحج كما يقال امكنك الصيد فارم واجاز قوم ان ينصب
الاسم الذي بعده لحكاية ابي عبيدة ان اعرابيا نظر الى ناقة نضو لرجل فقال كذب عليك البزر والنوى ولكن ابا عبيدة قال لم
يسمع النصب مع كذب في الاغراء الا في هذا الحرف انتهى وحكى الاعلم ان مضر تنصب وان اليمن ترفع وروى بيت عنترة كذب

العتيق وماء شن بارد ان كنت سائلتي غبوقا فاذهبي بالرفع والنصب وتخريجه ان يكون كذب بمعنى الزجر ويجوز في كذب عليكم
الحج النصب على التنازع والرفع على ذلك وعلى حذف المفعول اختصارا وينبغي فلا يتصرف اذ لا يقال في ماضيه
انبغى قال اما قاله جماعة وفي مجمل ابن فارس وما ينبغي لك ان تفعل كذا وهذا من افعال المطاوعة تقول بغيته فانبغى كما تقول كسرته
فانكسر وبهبط قال ابن طريف لا ماضي له والهياط الصياح واهلم بفتح الهمزة والهاء وضم اللام فعل مضارع لم يستعمل له ماض يقال
للرجل هلم اي تعال فيقال لا اهلم واها بفتح الهمزة الاولى وهو فعل مضارع لا يتصرف واها بضم الهمزة الاولى بمعنى اخذ مضارع اخذت
واعطى مضارع مبني للمفعول على طريق اللف والنشر المرتب فاها بفتح الهمزة بمعنى اخذ واها بضم الهمزة بمعنى اعطى وكلاهما مضارع غير متصرف
فان قيل قد سمع من كلامهم ها بمعنى خذ وهاؤ وهاؤوا وهاؤي وهاين كما يقال في خف وهل وهذا الا تصرف قلنا المراد بعدم
التصرف عدم التصرف التام وهو ثابت اذ الماضي من ذلك غير مستعمل وهلم التميمية وقد تقدم الكلام عليها في اسماء الافعال
ولم تستعمل بنو تميم منها ماضيا ولا مضارعا سوى ما تقدم ذكره وهاء بهمزة ساكنة وهاء بهمزة مكسورة فالاول كخف من خاف
والثاني كامش من ماشى يدل على فعليتهما اتصال الضمائر البارزة بهما وعم صباحا بهذه الكلمة وهي تحية فعل امر لا يتصرف و
يقال عمي وعما وعموا وعمن قال الاعلم وعم يعم ونعم ينعم بمعنى فثبت بذلك تصرفه وتعلم بمعنى اعلم فعل لازم للامرية لا يتصرف وفي زجر الخيل
اي سوقها وكذا زجر غيرها يقال زجر بمعنى ساقه اقدم امر من الاقدام وهو الشجاعة واقدم بضم الدال وبهمزة وصل امر بالتقدم
من قدمهم يقدمهم قال تعالى يقدم قومه يوم القيمة ومصدره قدم على زنة قفل والمضبوط في الغازي اقدم حيزوم بضم الدال
وحيزوم اسم فرس من خيل الملائكة قالوا وهو مؤنث لا يتصرف للعلمية والتانيث بعنوان اذا استعمل غير منادى قلت واذا
كان كذلك فهلا قيل اقدمي بالياء وهب وهو فعل امر معناه الزجر وارحب بفتح الهمزة وكسر الحاء من ارحبت الشيء اذا وسعته
قال الحجاج حين قتل ابن القرية ارحب يا غلام جرحه وهذا فعل متصرف ولكن يقال في زجر الخيل ارحب واجي اي توسعي وتباعدي
قال قطرب اذا ابرك البعير قيل له ارحبي رحبي ليقوم ومعنى كون هذه لا يتصرف انها كلها لا تستعمل للزجر الا بصيغة الامر
وهجد بكسر نون فسكون هكذا ضبطوه قال قطرب يقال في زجر الفرس اجداجد وهجد هجد واجدم بزيادة الميم انتهى وقيل هجدم
وقد نطقوا به والميم لام ثم حذفت شذوذا ثم نقلت حركة الدال الى الجيم ولم يعتد وابتلك الحركة لعروضها فابقوا الهمزة كما قالوا
ادسل ثم ابدلوا الهمزة هاء وليست هذه الالفاظ للزجر المذكورة اصواتا ولا اسماء افعال لوقعها الضمائر البارزة وذلك ايذكونها
افعالا اذ لو كانت اصواتا او اسماء افعال لم ترفع الضمائر المذكورة وقد اسلفنا ما يمكن المنازعة في ان اسم الفعل لا يرفع الضمير البارز
فليكن على ذكر منك واستغني غالبا بترك عن وذر واحترز بقوله غالبا عما وقع في الحديث ذروا الحبشة ما وذرتكم وعن ودع و
وقع في الحديث ان شر الناس منزلة يوم القيمة من ودعه الناس اتقاء شره ويقال انه عليه الصلوة والسلام قرا ما ودعك ربك
مخفف الدال وقال الشاعر ليت شعري من خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه فيكون الاحتراز بالغلبة عن مثل ذلك
بالنسبة الى ودع وبالترك عن الوذر والودع وفي الحديث لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات

باب الحكاية

وهي ايراد لفظ المتكلم بحسب ما اورده في كلامه والمحكي قسمان مفرد وجملة فالجملة تقدم الكلام عليها في اخر باب الافعال الداخلة
على المبتدا والخبر وتقدم فيه حكم المفرد الواقع بعد القول وهذا الباب للحكاية باي ومن كذا قال الشارح ان سئل باي الاستفهامية
ولم يقيدها بذلك لان قوله سئل يغني عن هذا القيد عن مذكور في غير كلام احترز بذلك من السؤال ابتداء فليس معنا شيء يحكى
انما يجري حينئذ على حسب ما يقتضيه العامل منكر لا معرف فان المعرفة لا تحكى باي عاقل وغيره تقسيم للمنكر واعلام بانه لا فرق
بينهما في الحكم الاتي حكي فيها اي في اي مطلقا اي وصلا ووقفا ولكن لا تاتي في حالة الوقف حكاية الوقف حكاية حال المفرد
المذكور من اعرابه ولم يبينه للعلم بان الوقف على الحركات متعذر فاذا قال قام رجل قلت اي فاذا قال جاءت امراة قلت اية

بالرفع مع تانيث اى وكذا نصب وجرّ على حسب ما يكون عليه الاسم مع التانيث وحكم التثنية والجمع تذكيرا وتانيثا هو
وقد اشار المصنف الى ذلك كله بقوله ما تستحقه من اعراب تانيث وتثنية او جمع تصحيح موجود فيه كان تقول قام مسلمات
فتقول ايات او صالح لوصفه كان يقول قام نساء فتقول ايات بضا لان نساء صالح للوصف بما فيه الالف والتاء وكذا
لو قيل قام رجال فتقول ايون لانه يصح ان يقال رجال صالحون فتصف رجالا بما فيه الواو والنون واختلف فى الحركات اللاحقة
لاى فقيل هى حركات اعراب فهى فى الرفع على قياس قول البصريين مبتدا وخبرها محذوف تقديره اى قام واتما لم يقدم الفعل
فيكون حينئذ فاعلا لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله واجاز الكوفيون فى باب الحكاية رفعها بفعل مضمر قبلها ليكون طبق
المحكى ولو اظهر لجاز ويترجح اظهاره عندهم فى مثل اشترى اى بالحكاية لمن قال اشترى رجل فرسا ليتبين ان الاسمين
محمولان على فعل واحد واما فى النصب والجر فهى محمولة على فعل مقدر تقديره ايا ضربت وباى مررت وقيل هى حركات حكاية
لان من جملتها المجرور فيلزم على كونها اعرابا اضمار حرف الجر وقد التزم بعضهم اظهاره فتقول باى واذا كانت حكاية
فتكون بمنزلة من فى موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف قال الشارح ولا يبعد ان يكون مفعولا محلا والاولى كونها
اعرابا هو الاظهر هذا كله كلامه وان سئل عنه فى الوقف بمن ظاهره يوهم العود الى ما تقدم من اطلاق العاقل وغيره
وانما يكون من للعاقل فينبغى ان يكون الضمير من قوله عنه عائدا الى المذكور المنكر اى وان سئل عن مذكور منكر ولا ينافى العبارة
كون المسئول عنه باى عاقلا او غيره وبمن عاقلا بخصوصيته وقوله فى الوقف قيد فى من فى هذا القسم وهو قسيم قوله قبل ذلك
مطلقا فلذلك اى يحكى ما يستحقه من اعراب وغيره وليس هذا على اطلاقه لان الوقف لا حركة فيه وانما يحكى التانيث فقط واذا
انتفت الحركات انتفى الاشباع ولان جمع المؤنث انما يحكى فيه ايضا الجمع لا الاعراب فلا اشباع ايضا لانتفاء الحركات ولكن تشبع
الحركات فى نونها حال الافراد فيقول منو فى حالة الرفع ومنا فى حالة النصب ومنى فى حالة الجر وتسكن قبل تاء التانيث حال
التثنية فيقال منتان ومنتين وربما سكنت فى الافراد فقيل منت باسكان النون فتسلم التاء وهذا يدل على ان الارجح
خلافه وهو تحريك النون بالفتح فتقلب التاء هاء فاستفدنا اللغتين من كلامه وحركه فى التثنية فيقال منان ومنين
بفتح النون وهو القياس لان الاجود فى المفرد تحريك النون وانما عدل عن ذلك فى التثنية لان السبب المقتضى للتحريك فى الافراد
مفقود فى التثنية وذلك لان التاء فى حالة الافراد متطرفة فهى ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقى ساكنان وقد يستعملان
بمعنى اى ومن مع غير المفرد المذكر وهو المثنى والمجموع والمؤنث استعمالهما معه اى مع المفرد المذكر فيقول اى لمن قال قام رجل او
رجلان او رجال ويقول كذلك لمن قال قامت امراة او امراتان او نساء وتقول منو فى الرفع ومنا فى النصب ومنى فى الجر سواء
فى ذلك حكاية المفرد المذكر وغيره وكان هؤلاء ارادوا حكاية الاعراب فقط واختلف فى هذه الاحرف اللاحقة لمن فذهب المبرد
وابو على الفارسى الى انها لحقت ارادة للحكاية وحركت النون اتباعا لها وذهب السيرافى الى ان الحركات وقعت بها الحكاية ثم اشبعت
فنشات الحروف ليوقف عليها اذ لا يوقف على متحرك والاول اولى لان من مبنية ولان بيان الحركات انما يكون غالبا بهاء
السكت ومن مبتدا على كل حال والخبر محذوف والتقدير من الذى تكلمت به وذهب بعضهم الى ان هذه الحركات المشبعة
موافقة للعامل والتقدير فى ضربت رجلا من ضربت وفى مررت برجل بمن مررت ولا يخفى ضعفه ولا يحكى غالبا معرفة الا العلم
غير المتيقن نفى الاشتراك فيه احترز بقوله غالبا من قولهم من منين استثبتا لمن قال ذهبت معهم فهذا من حكاية المعرفة
وهى غير علم اذ المحكى فيهما ضمير وهو شاذ جدا واحترز بقوله غير المتيقن الى آخره من العلم الذى تيقن فيه نفى الاشتراك كاسم الله
تعالى فلا يحكى بمن فان قلت كلام المصنف هذا فيه نظر لانه سيقول بعد فى الفصل الاتى ان الاسماء تحكى فى الانكار ولا
فرق بين ان تكون معرفة او نكرة نحو احمد وه ونحو العلاماه وا رجلاه قلت مراده هنا حكايته بحال اللفظ المذكور

في كلام الحاكي وهذه الحكاية ليست كذلك بل هي نوع اخر فيحكيه الحجازيون مقدار اعرابه بعد من فاذا قال القائل قام زيد
قلت من زيد واذا قال رايت زيدا قلت من زيدا واذا قال مررت بزيد قلت من زيد فمن مبتدا في الاحوال كلها وزيد
خبره واعرابه مقدر لاشتغال حرف الاعراب بحركات الحكاية هذا مذهب جمهور البصريين وقيل ان حركته حال الرفع
اعراب بخلاف النصب والجر للاضطرار الى ذلك فيهما وذهب كثير من الكوفيين الى ان من محمولة على عامل مقدر يدل عليه العامل
في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد من بدل منه والصحيح هو الاول واحترز بقوله غير مقرونة بعاطف من ان يدخل العاطف على من
فانه تبطل الحكاية حينئذ ويجب الرفع مطلقا وفي البسيط انك اذا اردت ان تحكي اكثر من واحد وكان كل منهما يحكي على حده
ككانا علمين وفصلت بمن وكررتها ادخلت حرف العطف على من وحكيت كقولك لمن قال رايت زيدا وعمروا من زيدا
ومن عمروا وما ذكره المصنف من الحكاية هو مذهب اهل الحجاز ولا يوجبونها بل يجوزون الاعراب ايضا واما بنو تميم فانهم يعربون
ولا يحكون وهو اقيس ولم ينبه المصنف على ما ذكرناه عن الحجازيين من جواز الاعراب بل ظاهر كلامه ان الحكاية عندهم
واجبة ولا يقاس عليه سائر المعارف ولا يحكى في الوصل بمن خلافا ليونس في المسئلتين فاجاز يونس ان يحكى غير العلم
من بقية المعارف قياسا على العلم فتقول من اخوك ومن اخاك ومن اخيك على وفق الاعراب الواقع في الكلام السابق
والجمهور لا يجوزون الحكاية في ذلك واجاز يونس ايضا الحكاية في حالة الوصل فتثبت الزوائد فيها فيقال منو ومنا ومني
ويشير الى الحركة في منت ولا ينون ويكسر نون المثنى ويفتح نون الجمع ويثبت منات ضما وكسرا وهو مذهب بعض العرب حكاه
يونس عنهم في قوله اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وذلك شاذ عند سيبويه والجمهور في
البيت شذوذ من وجه اخر وهو انه حكى مقدرا غير مذكور في حكاية العلم معطوفا او معطوفا عليه خلاف ظاهره انه اذا
عطف العلم او عطف عليه اعم من ان يكون الاسم الاخر فيهما علما او غير علم فاختلف هل يحكى العلم بخصوصيته اولا واما غير العلم
فلا يحكى البتة وكذا مقتضى ما في شرح الكافية فانه جعل الخلاف في نفس العلم لا في غيره وحرف المسئلة ان الحكاية هل يمنعها
العطف اولا واذا قلنا انه غير مانع لها فالمحكي هو العلم لا غيره وقيد الخلاف في شرح الكافية بوجود غير العلم معطوفا او
معطوفا عليه وهو الظاهر قال يونس وجماعة العطف مبطل للحكاية كغيره من التوابع وقال غيرهم لا يمنعهما فيحكيا في
نحو من زيدا وعمروا فان كان احدهما غير علم فالحكم للاول والثاني تابع له في الحكاية او بطلانها فتقول من زيدا وصاحب
عمروا ومن صاحب عمرو وزيد بالرفع فيهما وتقول في زيد ورجل من زيدا ورجلا ومن رجلا وزيد وقيل يقول من زيدا ومنا
فان قدمتها قلت من ومن زيدا وقيل ان كان احدهما لا يحكى فان اعدت من حكيت خاصة والا لم تحك وقال سيبويه واما ناس
فقاسوا فقالوا من زيدا وعمروا ومن عمروا واخا زيد فتبع الكلام بعضه بعضا قال وهذا حسن يعني البناء على السابق ولا
يحكى موصوف بغير ابن مضاف الى علم فاذا قال القائل رايت زيد بن عمرو قلت من زيد بن عمرو لانهما صارا كالشيء الواحد وربما
حكى الاسم دون سؤال كقولهم دعنا من تمرتان وقولك ليس بقرشيا لمن قال اليس قرشيا وحكى ابو بكر التاريخي في اخبار النحويين
ان رجلا قال للسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك انت احمق سمعت سيبويه يقول
ثمنها درهمان وربما حكي العلم والمضمر بمن حكاية المذكر فيقال على هذا من ومنا ومن بالتنوين لمن قال قام زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ويقال منين لمن قال مررت بهم قلت ولا خصوصية للعلم والمضمر بذلك بل سائر المعارف كذلك وكذا لا خصوصية لمن
بذلك بل اي مثلها في هذا المعنى وربما قيل من منه باعراب من والحكاية بها وصلا بدون اشباع الحركات ومنو منا باثبات الزيادة
وصلا لمن قال ضرب رجل امراة وضرب رجل رجلا على طريق اللف والنشر المرتب فضرب رجل امراة راجع الى قوله ضرب من منه وضرب
رجل رجلا الى ضرب منو منا قال يونس والكسائي بعض العرب يعرب من ويحكي بها النكرات كما تحكي باي ومن كلامهم ضرب من منا وحكى

الكسائي ضرب غلام من منا باعراب الاولى بالخفض ويقال في حكاية التمييز لمن قال عندي عشرون ماذا وعشرون ايا على راي وليس هنا
حكاية شي اصلا وانما هذا الكلام مستأنفا ورد مورد الاستثبات كما حكى انك تقول ضربت زيدا المبني على معنى الاستثبات عن
نسبه كانك قلت القرشي او التميمي وكذا هنا اذا اردت الاستثبات عن حقيقة العشرين قلت عشرون ماذا بتقديم العامل عليه
وهو بناء الكوفيين وابن عصفور وحكى تفعل ماذا تصنع ماذا ولا يعرف البصريون ذلك وانما قال لمن قال عندي عشرون بدون
ذكر التمييز ليكون الابهام حينئذ حاصلا فيستحق السؤال والاستفسار ولو ذكر التمييز لم يكن ثم ابهام فان قلت اذا قيل عشرون
ماذا لم يتأت ان يكون لماذا اعراب سوى النصب على التمييز والتمييز ملزوم الذكر ما يفيد البيان وهو مفقود قلت المراد هنا السؤال
عن التمييز لا ذكر التمييز الذي هو التبيين وعلى هذا فانتصاب ماذا وايا على التمييز مشكل لان المتكلم معترف بجهل الجنس المميز فكيف
يقال ان في كلامه تمييزا وانما هذه اداة سؤال استفهم بها عن التمييز فالنصب هنا على التمييز حكاية للنصبة التمييز الحقيقي ويحكى
المفرد المنسوب اليه حكم هو للفظه نحو ضرب فعل ماض ومن حرف جر وزيدا من ضرب زيدا مفعول به او يجري بوجوه الاعراب
فتقول ضرب فعل ماض ومن حرف جر بالرفع والتنوين فيهما وزيد من قولنا ضربت زيدا مفعول به فترفعهما اسما للكلمة او اللفظ فتقول
زيد مفعول بها وضرب ثلاثية بتأويل الكلمة وزيد مفعول به وضرب ثلاثي بناء على تأويله باللفظ وزعم بعضهم ان الوجه الثاني
وهو اجراء المفرد بوجوه الاعراب انما هو اذا كان قابلا للاعراب فان كان مبنيا فانه يحكى مثل من موصول ومن حرف وكلام المصنف
يدل على الاطلاق وقال في شرح الكافية اذا نسب الى حرف او غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز ان يحكى وجاز ان يعرب بما
يقتضيه العامل فمن الحكاية قول النبي صلى الله عليه وسلم اياكم ولو فان لو تفتح عمل الشيطان ومن الاعراب قول الشاعر
ان لوا وان ليتا عناء وفي الحديث وانهاكم عن قيل وقال على الاعراب واذا كانت الكلمة على حرفين ثانيهما حرف لين وجعلت
اسما ضعف ثانيهما فقيل في لو لو وهذا كلامه رحمه الله فصل في ذكر حرف الانكار ولما كان هذا الفصل يلحق
اخر الاسم فيه مدة مختصة بالوقف ويحكى فيه اسم تقدم ذكره اشبه الحكاية من وجهين فذكر بعدها واما التذكير فشبه
للحكاية عن الوجه الاول فلذلك اخر ذكره عن هذا الفصل ان سال الهمزة عن مذكور منكر اعتقاد كونه على ما ذكر او بخلاف
حكاه غالبا قوله بالهمزة بيان للواقع اذ الانكار لا يكون الا بها ويجوز في لغة كلاب ان تحذف الهمزة لدلالة مدة الانكار عليها
ابو زيد ولم يذكر المصنف احترازا من ان ينكر بغير الهمزة وان الحكم يختلف حينئذ وقوله عن مذكور يشمل المعرف والمنكر ولا فرق
في المعرفة بين العلم وغيره كما سبق قلت وكان حقه ان يقول مذكور في اخر الكلام فانه الذي تدخل عليه الهمزة ويوصل
بالمدة ثم الانكار تارة يكون منصبا لان يكون الامر كما ذكره المخاطب فتقول ازيدنيه لمن قال قام زيد تقصد بذلك انكار
ان يكون زيد قائما كما قاله المخاطب تارة يكون منصبا لان يكون المذكور على خلاف ما ذكر كقول بعض العرب قد قيل له تخرج
ان اخصبت البادية انا انيه منكرا لان يكون رأيه على خلاف الخروج كانه قال كيف لا اخرج فانكر استفهامه عن شي لا ينبغي
ان يستفهم عن مثله لكونه لا يرتاب فيه وقوله حكاه غالبا يعني ان الحكاية ليست بلازمة للانكار وانما هي غالبة فيجوز اذا قال القائل
قام زيد وانكرت ذلك ان تقول اقام زيدنيه وان تقول اقام زيدا او اقائم زيد ونحوه مما يؤدي المعنى دون حكاية وصل
منتهاه ولو كان صفة كان يقال قام زيد الفاضل فتقول في انكاره ازيد الفاضلوه ومعطوفا كان يقال قام زيد وعمرو فتقول
في انكاره ازيد وعمرنيه وهذا بخلاف علامة الندبة عند الجمهور في الوقف متعلق بقوله وصل اذ الحكاية لا تختص بالوقف بخلاف
المدات ولولا المدات لكان يتوهم انه سؤال حقيقي لا انكاري فاذا وصل سقطت المدة وجعل حينئذ الوهم المذكور فانظر وجه
اختصاص المدة بالوقف وهلا جازت في الوصل لمدة النية والاستغاثة بجواز الالزام وما يجوز لك مع الانكار في حالة الوقف
ان تاتي بالمدة وان تتركها بمدة متعلق بقوله وصل ايضا اي وصل منتهاه بمدة يجانس حركته ان كان متحركا فيقال في نحو

الفا
قام الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل آ الرجلوه آ الرجلاه آ الرجليه وباقي هنا الوجهان في همزة لام التعريف فلك ان تبدلها
وان تسهلها بين بين او بياء ساكنة بعد كسرة ان كان منتهى ذلك الاسم تنوينا فتقول ازيد نيه ازيد نيه ازين نيه فالتنوين بكسر
وتاتي الياء واذا قيل هذه عصا قلت اعصانيه وانما رجعت بالالف لزوال موجب حذفها وهو التقاء الساكنين عارضة فكما تقول
هذه عصا اليوم ولا ترد المحذوف تقول اعصيته ولا ترد المحذوف او نونان هذا معطوف على قوله تنوينا تلي جملة حالية اي في
حال كون هذه الكلمة وهي ان تلي المحكي توكيدا للبناء فاذا قيل جاء موسى ويغزوا وبرمح علمين فقيل يجعل مدة الانكار مجانسة
لذلك الحرف ثم تحذف الحرف والاصح لا لالتقاء الساكنين وقيل يجب ان تاتي بان بعد الساكن ليسلم الحرف فتبقى الحكاية فلحاق ان
هنا متعين لا مخير فيه على هذا القول واذا الحقتها ان بعد تنوين جاز فيه ثلاثة اوجه سلامة الهمزة فتقول ازيد انيه ونقل
حركتها الى التنوين فتقول ازيد نيه وادغام التنوين في النون فتقول ازيننيه وزعم ابن هشام وابن ابي الربيع انه يجب
اذا ادغمت ان يكون الحذف للهمزة على غير جهة النقل بدليل ان يا قاض لما حذفت زال معها الاعراب بخلاف ياء يد ودم قال
ابو حيان ولا اقل اتهمل وقد قيل به في لكنا هو الله ربي والذي حملهما على ما قالاه ان الادغام بعد النقل لا ينقاس الا ترى
انه لا يجوز في ان انا واذا اجي ذا نقلت انا وادا جي وربما وليت المدة دون حكاية ما يصح في محل نصب على انه مفعول
وليت اي ربما وليت المدة مع عدم الحكاية الشيء الذي يصح او شيئا يصح به المعنى وهذا قسيم قوله غالبا حيث قال في صدر
الفصل حكاه غالبا كقول من قيل له انفعل اانا انيه لانه امكن هنا ادخال الهمزة والحاق العلامة لا انا لان انا منفصل
وقد يقال اذ هبتوه لمن قال ذهبت وهذا فيما يظهر كقولهم في النسب كنتي ووجه الشذوذ ان الذي دخلت عليه الهمزة ليس
الذي ختم بالمدة ووجه صحته ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد واانا انيه لمن قال انا فاعل وهذا من حكاية اللفظ والقياس
اانت انيه فان فصل بين الهمزة والمذكور بقول او نحوه يحتمل ان يضبط فعل الشرط من قول المصنف فان فصل بضم
الفاء وكسر الصاد على البناء للمفعول فيكون قوله تقول جارا ومجرورا متعلقا بفعل الفصل ويكون نحوه مجرورا بالعطف على
قول ويحتمل ان يضبط فعل الشرط المذكور اولا بفتح الفاء والصاد معا على البناء للفاعل ويكون فاعله هو تقول على انه
فعل مضارع مسند الى المخاطب نحوه مرفوع عطفا على الفاعل الذي هو تقول ومثال المسئلة ان يقول القائل قام احمد فتقول
منكرا عليه اتقول احمد او يكون السائل واصلا كما اذا قلت في الصورة المتقدمة احمد يا هذا او غير منكر نحو اقام احمد تريد به الاستحسان
ولا متعجب والتعجب من الشيء ليس فيه انكار حقيقة وهذا معنى ثالث اشار اليه ابن ابي الربيع وهو ان يكون الامر بعيدا في نفسه قبل
الاخبار ويحتمل ان يريد به المعنى الثاني قدمه وهو انما اذا قيل لنا تخرج ان اخصبت البادية وقد علم انه لا ينفك عنها
يتعجب ممن ظن انه يبعد عنها مع انه لا ينبغي ان يظن به ذلك لم تلحق هذه الزوائد في شيء من هذه الصور فصل
في الكلام على مدة التذكر وقد اسلفنا وجه ذكر هذا الفصل في باب الحكاية اذا انطق بكلمة على اكثر من حرف واحد ولا بد من
هذا القيد ليخرج واو العطف ولام الجر ونحوهما ومن ثم استدل سيبويه على ان حرف التعريف هو ال لا اللام تقول في التذكر
الي كما تقول قدي يعني ولو كان حرفا واحدا لم يجز ذلك متذكرا فاعل بقوله نطق والمراد به من قطع اللفظ قبل انتهاء المقصود
منه لعدم ذكر تمامه في الحال غير قاصد للوقف واما لو قصد الوقف فانه لا يلحق علامة التذكر وصل اخرها اي اخر تلك الكلمة
التي نطق بها بمدة تجانس حركته اي حركة الاخر ان كان متحركا نحو قالا ويقولو وحذامي وبياء ساكنة بعد كسرة ان كان صحيحا
نحو قدي ومني والي وان كان ساكنا مدة اكتفى بها ومكسورا كالقاضي ويدعو او عسى وقال في البسيط يلحق المدة ويحذف الثابتة
للساكنين لان الثابتة دخلت لمعنى فكانت احق بابقائها ولا تلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار وانما كان ذلك
لان المنكر قاصد للوقف فلحقت هاء السكت والمتذكر غير قاصد للوقف فلا تلحقه الهاء المذكورة لانها انما يؤتى بها في الوقف

والغرض عدمه ما ~~~~ الاخبار بالذي وبالالف واللام شرط الاسم المخبر عنه في هذا الباب بدا بالشروط قبل كيفية الاخبار
والعكس اولى والمراد بالمخبر عنه مثل زيد في قولك الذي اكرمته زيد حيث يقال اخبر عن زيد من قولنا اكرمت زيدا وقد جرى المصنف
على سنن القوم في التعبير عن هذا الاسم بالمخبر عنه وهو تسامح كما ان قولهم اخبر بالذي عن زيد فيه تسامح باعتبار جعل الذي خبرا و
انما هو مخبر عنه لا مخبر عنه قال ابن الحاجب قولهم اخبر عن زيد بالذي ليس على ظاهره لا باعتبار قولهم عن ولا باعتبار قولهم بالذي
اما باعتبار قولهم زيد فلانه لو كان زيد مخبرا عنه لكان معلوما ولو كان معلوما لم يخبر عنه وانما المخبر عنه باعتبار كونه مجهولا
واما باعتبار عن فلا يستقيم ان يكون على ظاهره لان الاخبار ليس عن زيد لان زيدا مخبر اعنه فكيف يصح ان يكون مخبرا عنه
واما باعتبار قولهم بالذي فلان ظاهره يقتضي ان الذي جعل خبرا وليس كذلك وانما اراد وابقولهم اخبر عن زيد اخبر مبهم هو
ذات زيد في المعنى بزيد فتجوز وافي ذلك فلما كان المخبر عنه في الحقيقة هو زيد جاز ان يقال كيف تخبر عن زيد وقولهم
بالذي الباء فيها بمعنى الاستعانة كتبت بالقلم اي اخبر متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالموصول وقال تلميذ ابن الحاجب معنى
قولهم كيف تخبر عن زيد اي عن مسماه وقولهم بالذي اذ اعبرت عن ذلك المسمى بالذي فبالذي في موضع الحال اي معبرا عن ذلك
المسمى بالذي ولم يذكر المخبر به فانه قد علم انه عين ما عبر عنه بالذي ولو صرح عن معنى قولهم كيف تخبر عن زيد في قام زيد لقيل
كيف تخبر عن مسمى زيد بزيد معبرا عن ذلك المسمى بالذي لكن اختصر لفهم المقصود اذا تقرر ذلك فنقول شرط الاسم المخبر عنه
في هذا الباب امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شيء وذلك كالمضاف اليه من
الكنية مثلا كبكر من ابي بكر وكذا ثواني المركبات تركيب مزج اذا اعربت اعراب المتضايفين كذا قال الشارح وامكان الاستغناء
عنه باجنبي فخرج نحو الهاء من زيد ضربته فانها لا يخبر عنها اذ لا يصح الاستغناء عنها باجنبي الا ترى انك لو قلت زيد ضربت
عمرا لم يصح وقد حمله ابو حيان على ما هو اعم من الضمير فاسد اذ لا معنى لقولنا ان زيدا في قولنا قام زيد مستغنى عنه باجنبي
وجواز استعماله مرفوعا فخرج بذلك الاسماء التي الزمت حالا واحدا كسبحان الله ونحوه مما لا يتصرف من الظروف والمصادر فلا
يخبر عن شيء من ذلك مؤخرا عنه فلا يصح الاخبار عن اسم الاستفهام لانه لا يجوز ان يستعمل مؤخرا لتفويت الصدرية
على تقدير تاخيره واحترز بقوله او خلفه المنفصل من الضمير المتصل في قولك ضربت زيدا فانه يجوز الاخبار يصدق عليه
انه لا يجوز استعماله مؤخرا اذ لا يقال ضرب زيدت هكذا لكن يجوز ان يخلفه المنفصل بشرطه نحو انما ضرب زيدا انا مثبتا
فلا يخبر عن اسم مختص بالنفي كاحد وديار وعريب سوى عنه بضمير فلا يخبر عن مجرور حتى والكاف ومذ ومنذ اذ لا يجوز الاستغناء
عنهن بضمير وقد يتبادر الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق انه لا يجوز لان الضمير حينئذ
يعود على ما قبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك حتى يحصل له به ابهام يقرب به من النكرة فان
قيل اذا قلت رب رجل قام ثم قلت الذي ربه قام رجل فانا نجعل العائد ضمير قام لا ضمير ربه قلنا القاعدة في باب الاخبار ان
العائد تخلف الظاهر المؤخر لا ضمير اخر ثم ان ضمير رب لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا ثم ما العائد في هذا الخبر وقد علم ان الذي
قام انما يكون رجلا وفي هذا الاخير نظر وان يكون الاسم المخبر عنه بعض ما يوصف به من جملة اي يكون ذلك الاسم جزءا من جملة
يصح الوصف بها بنفس الحال تلك الجملة لا بد ان تكون خبرية اذ الجملة الموصوف بها يشترط كونها خبرية ولو قال يوصل به كان
انسب للباب هكذا قيل ويظهر لي ان كلامه ما هو يشمل ما هو اعم من ذلك اذ يدخل تحته ان يكون انشائية ولا مستدعية كلاما
قبلها ولا مبهمة المعنى فانه لا يوصف بشيء من ذلك ومن جهة اشتراطهم في هذه الجملة ان يكون خبرية قالوا يخبر عن اسم ان
وكان دون ليت ولعل وقال ابن الصائغ وزعم ابن عصفور انه لا يخبر عن خبر ليت ولعل ويمكن الاخبار عندي عنهما على ان
تكون ليت ولعل بعض جملة خبرية فتقول في قال زيد لعلي فاضل الذي قال زيد لعلي هو فاضل وكذا في ليت فنقت وثما لا

ليت

يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية والصورة التي جوز ابن الصائغ فيها الاخبار عن جزئي لعل و
يجوز فيها الاخبار عن اسمها او جملتين في حكم جملة واحدة نحو يطير الذباب فيغضب زيد فلك ان تخبر عن كل من الاسمين ولا
يضر في الوصل بالجملتين كون احدهما حينئذ ليس فيها عائد على الموصول لان فاء السببية صيرت الجملتين في حكم جملة واحدة فتقول
في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وعن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ففي يغضب في الصورة الثانية
ضمير يعود على الذي وزيد خبره وان كان الاسم المخبر عنه معطوفا او معطوفا عليه فيشترط مع الشروط السابقة شرط خاص
اتحاد العامل حقيقة كما اذا قيل قام الزيدان والعمران فان اخبرت عن الاول قلت اللذان قاما هما والعمران الزيدان فان
اخبرت عن الثاني قلت اللذان قام الزيدان وهما العمران وكلاهما جيد او حكما كما اذا قيل ليس زيد بقائم ولا قاعدا فاخبرت عن
قائم فانك تقول الذي ليس زيد به ولا قاعدا قائم ولو اخبرت عن قاعد قلت الذي ليس زيد بقائم ولا اياه قاعد ومثال الاختلاف
حقيقة وحكما قام زيد وقعد عمرو فان قلت انما هذا من عطف الجمل لا المفردات والكلام انما هو في الثاني دون الاول فما
هذا قلت وهو يجوز منه كما نقل في باب التوكيد اذ قال ولا يتخذ توكيد معطوف ومعطوف عليه حتى يتحد معنى عامليهما فان اتى في
الشروط اخبر عنه مطلقا اي سواء كان من جملة اسمية او فعلية بما يوافقه من الذي وفروعه وهي التي واللذان واللتان
والذين واللاتي ونحو ذلك واعترض ابو حيان بنحو قامت جاريتا زيد لا قعدتا فانك اذا اخبرت عن زيد قلت القائمة جاريتاه
لا القاعدتان زيد وذلك جائز ويمتنع الذي قامت جاريتاه لا قعدتا زيد لان ذلك انما سمع في الصفة لا في الفعل والمسئلة فيها
خلاف فبعضهم اجازها في الفعل قياسا على محل السماع وهو الوصف فلعل المصنف يرى ذلك وهو قياس قريب فقوله مطلقا على حقيقته
و بالالف واللام ان صدرت الجملة التي هو فيها بفعل موجب فخرجت الجملة الاسمية نحو زيد قائم فلا يجوز الاخبار بالالف واللام
عن شيء منها وخرجت الفعلية المصدرة بفعل غير موجب نحو ما زيد وهل قام زيد لكن يرد عليه نحو الا قام زيد قلت ويمكن
ان يخرج بقوله تصاغ منه صلة لها اذ الفعل بقيد كونها مبنيا عليه لا يمكن صوغ الصلة منه للالف واللام وكذا اخرج نحو
يلبع زيد ويدريه فلا يخبر عن فاعل شيء منهما وان كانت الجملة مصدرة بفعل موجب اذ لا تصاغ منه الصلة لالضرورة ان
الصلة لها انما اسم فاعل او اسم مفعول ولا شيء من واحد من هذين الفعلين شيء من ذلك لعدم تصرفهما وذلك بتقديم الموصول
مبتدأ وتاخير الاسم وخلفه خبرا وجعل ما بينهما صلة عائدا منها الى الموصول ضمير يخلف الاسم في اعرابه الكاين قبل هذه كيفية
الاخبار وهي واضحة ولنبين كلام المصنف على مثال من امثلة هذا الباب ليتقرر في النفس فتقول اذا قيل لك اخبر عن زيد من
قولنا اكرمت زيدا بالذي فانك تعمد الى الموصول وهو في صورتنا الذي فتقدمه على انه مبتدأ وتوخر الاسم الذي اريد
الاخبار عنه وهو زيد وتجعل ما بين الموصول وهذا الاسم وهو اكرمت صلة وتجعل فيها ضميرا على وفق الاسم في اعرابه
الذي كان عليه قبل ان تخبر عنه وهو في مثالنا ضمير نصب اذ الاسم الذي قيل لك اخبر عنه كان منصوبا فتقول الذي
اكرمته زيد وهذا ظاهر لا خفاء فيه ومثال تاخير خلف الاسم ما اذا قيل لك في المثال المتقدم اخبر عن التاء في اكرمت
زيدا فان هذه التاء لا يمكن تاخيرها عن محلها ضرورة انها ضمير متصل بالعامل فحيث لم يمكن تاخيره يوخر ما هو خلف
عنه وهو الضمير المرفوع المنفصل فتقول الذي اكرم زيدا انا فان كان الاسم ظرفا متصرفا ولا حاجة الى ذكر المتصرف
لان غيره لا يدخل في هذا الباب قرن الضمير بفي ان لم يتوسع فيه قبل كان تخبر عن اليوم من قولك قمت اليوم
فتقول الذي قمت فيه اليوم وانما اشترط فيه نفي التوسع فيه قبل لانه اذا كان متوسعا فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه
فتقول الذي قمته اليوم وذكر ابن المصنف ان المفعول لاجله ايضا يقرن ضميره باللام فتقول الذي ضربت زيدا له التاديب
وقال ابن الصائغ لا يخبر عنه لانه لا يرفع اذ الاصل فيه حرف الجر فمتى رفع لم يعط هذا المعنى فان قلت لا حاجة الى ذكر هذا هنا

الظرف
نحو وجه باشتراط صحة الاضمار كما تقدم قلنا هذا يصح اضماره بشرط وجود اللام كما يضمر الظرف مع فى وانما جاز الاخبار فى
دون اقتران الضمير بحرف الجر لان الظرف لم يرتفع حتى ينصب على المفعول به توسعا ولا يجوز التوسع فى المفعول له كما جاز فى
الظرف ولذلك لا يصح اقامته مقام الفاعل بخلاف الظرف هذا قول ابن عصفور قال ابن الصائغ وعندى انه يخبر عن المفعول
له وانه يضمر بحرف الجر نحو الذى قمت له اجلال زيد ولا مانع من ذلك وليس بمفعول له لانه يضمر بحرف الجر وهو من نوع
وانما هو اسم بين السبب كما تقول اجلال زيد حملنى على القيام فان كان للموصول الالف واللام ومرفوع الصلة ضمير لغيرهما وجب
ابرازه كما اذا اخبرت عن زيد من قولك ضربت زيدا فقلت الضاربه انا زيد فيجب براز الضمير المرفوع بالصلة لانه لغير الالف
واللام ضرورة انهما اسند لمخبر عنه بزيد فهما لزيد لا للمتكلم ويعرف المسئلة ان المبتدا عين الخبر وان الصفة عين مرفوعها
فعلى هذه ابنت المسئلة وهذا الاستعمال جار فى خبر كان على خلاف حكاه الشارح عن ابن السراج وذلك انه قال قال
ابن السراج لا خلاف فى الاخبار عن اسم كان فاما خبرها ففيه خلاف فمنهم من اجازه فيقول فى كان زيد اخاك الكاينة زيد
اخوك وان شئت جعلته منفصلا فقلت الكائن زيدا اياه اخوك وسياتى ذكره فى كلام المصنف لا فى البدل المفرد من
متبوعه فاذا قيل اصبت رجلى فلو اخبرت عن الرجل وحدها بالذى فقيل التى اصبت هى رجلى لم يجز من وجهين احدهما ان
الضمير لا يبدل والثانى ان العائد لم يحصل لان البدل فى التقدير كانه من جملة اخرى وكذا لو اخبرت بال فقيل المصاب انا
هى رجلى والمنع لا يختص بمسئلة ال وانما ذكرت المصاب وخبره مؤنث لانه مسند الى الضمير المذكر فتبعه فى التذكير واما
مسئلة خبر كان فانك لو قلت فى كنت اخاك مخبرا عن الخبر الذى كنته اخوك او الذى كنت اياه اخوك او الكائنه انا او
الكائن اياه انا اخوك لم يكن له مانع وهذا حكى ابن عصفور الاجماع على جوازه لكون الخبر جامدا وان الخلاف فى الخبر المشتق
ففى كلام المصنف اطلاق حيث قال خلافا للقوم لكن لعل المصنف اعتمد فى حكايته الخلاف على الاطلاق على قول ابن السراج كما
حكيناه انفا وان كانت الجملة ذات تنازع فى العامل بغير الترتيب تقول فى الاخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد الذى
ضرب وضربه زيد انا عبرت عن التاء بضمير الغيبة المستتر ليعود على الموصول وكذلك عبرت عن ياء ضربنى بالهاء
لذلك لان الجملة الثانية صلة لانها معطوفة على الصلة فلا بد فيهما من ضمير يرجع الى الموصول ولا بد ان يكون غائبا قال ابن الصائغ
اذا قيل قام وقعد زيد فى الاخبار بالذى عن زيد قام وقعد زيد وفى الاخبار بالالف واللام القائم وقعد زيد والعطف
هنا على حد فى واو فرضوا الله قرضا وان شئت كررت فقلت القائم والقاعد وكذلك الذى قام والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك
الذى يطير فيغضب زيد الذباب ان تكرر الموصول فتقول والذى يغضب زيد لانك ان جعلت زيدا فاعلا بيغضب خلت الصلة
من ضمير وان جعلته خبرا عن الذى الثانية فقد فصلت بين الذى الاولى وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء انما
تصير الجملتين كالجملة فى الجملة الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعل وشبه الجملتين اذ ذلك بجملتى الشرط والجزاء مالم
يكن الموصول الالف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فان كان ذانك اى فان وجد ذانك الامران وهما كون الموصول الالف
واللام وكون المخبر عنه غير المتنازع فيه قدم المتنازع فيه معمولا لاول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثانى فتقول فى
الاخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضارب زيدا والضاربه هو انا فقدمت زيدا وجعلته معمولا للاول لانه
كان يطلبه منصوبا واضمرت فى الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا على ال عوضا عن ضمير المتكلم ليصح له ان يعود على الموصول
واستتر فى الوصف لجريانه على من هو له لان المنصرف انا اذ الذى فعل الضرب هو انا فى المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال
لا تنفصل من صلتها فلا يصح ان يعطف ثانيا على وصف هو صلة لال واثبت مكان ياء المتكلم بهاء الغائب لتعود على ال
وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال هى نفس انا والذى فعل الضرب ثانيا انما هو زيد

كان فاعل الضرب اولا هو المتكلم ويوضحه ان الهاء في المعنى للمتكلم وهو ضمير المضروب فيجب كون الضارب غيره وهذا اولى من
مراعات الترتيب بجعل خبر اول الموصولين غير خبر الثاني فتقول على هذا في المثال السابق اذا اخبرت عن ضمير المتكلم
الضاربه انا هو والضاربه زيد انا فتاتي للوصف الاول بمعمول ضمير يعود على زيد وهو الهاء وتفصل الفاعل وهو انا وتجعل
خبر الثاني ضميرا مرفوعا منفصلا يعود على زيد وتاتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد
الفاعل واما الخبر فهذا شرح ذلك وهو راي المازني قلت وقد يشكل هذا القول من جهة ان ضمير الغائب مع الموصول
الاول لا مرجع له متقدم لا لفظا ولا رتبة فان قلت هو عائد على زيد المتاخر لان المسئلة من باب التنازع وهو باب يغتفر
فيه عود الضمير المرفوع على ما تاخر وهذا ضمير مرفوع قلت التنازع لا يغتفر فيه عود ضمير الفضلة من المتقدم على المتاخر
لفظا ورتبة وانما يغتفر ذلك في ضمير العمدة على ان الكوفيين يمنعون ذلك وهذا ضمير فضلة والمثال الذي الاول هو اصل
المسئلة وان كان فيه التنازع كان المفعول الاول محذوفا فالصواب ان يوتى بزيد في الجملة الاولى قال بعض الشارحين فيه من
ووجه كون ما ذهب اليه المصنف اولى مما ذهب اليه المازني ان الجملتين فيه كجملة واحدة بدليل ضربني وضربته زيد
يعني فينبغي ان يبقيا على ما كانا عليه من كونهما كجملة واحدة قلت انما صارا على راي المصنف جملة واحدة لا كجملة واحدة وهما عند
المازني جملتان كما كانا جملتين والجملتان تحقيقا اقرب الى الجملتين اللتين كانتا كجملة واحدة من الجملة الواحدة تحقيقا فتامله

باب التذكير والتانيث

اصل الاسم التذكير فاستغنى عن علامة تخلاف التانيث قال الشارح لاصالة
التذكير دليلان احدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر والثاني لا يفتقر الى زيادة والتانيث لا
يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتانيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ
وتانيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفراء ان تذكير حروف الهجاء لا يجوز
الا في الشعر هذا كلامه وعلامته في الاسم المتمكن احترز عن المبني بطريق الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تانيثه مما يذكر بل
دلوا على تانيثه بغير ذلك كالكسرة في انت والنون في هن ونحو ذلك تاء ظاهرة كعاينة وفاطمة او مقدرة كهند بدليل
مجيئها في التصغير حيث تقول هنيدة والتصغير كثيرا ما يرد الاشياء الى اصولها ثم هذه التاء تنقلب في الوقف هاء ومذهب
البصريين ان التاء اصل بالنسبة الى الهاء نظرا الى ان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وعكس الكوفيون
فقالوا الهاء اصل والتاء فرع نظرا الى ان الهاء تشبه الالف والوجه الاول اظهر او الف مقصورة كحبلى وسكارى او الف ممدودة
كحمراء واولياء وظاهر هذا الكلام يقتضي ان الالف في نحو حمراء هي العلامة اعني الالف التي بعدها الهمزة لانها الالف التي تمد
اللفظ وهذا لم يقل به احد بل قال الاخفش الالف والهمزة جميعا للتانيث وقال الزجاجي والكوفيون الهمزة وحدها للتانيث
والالف زائدة وقال البصريون ليس شيء منهما للتانيث بل الالف زائدة للمد والهمزة منقلبة عن الف التانيث فهي في الحقيقة هي في
الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف اللازم ومنه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في حمار
وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفنا احداهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيهما الى حرف يقبل الحركة دون
الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احداهما
لاحتيج الى قلبها ايضا كما في كساء ورداء لكون ما قبلها الفا فان زالت الالف قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قولهم لقيت
اعدى واعلى اشقرين يعنيان الصحاري ياء قلت وقول المصنف مبدلة همزة مما يدفع ما قدمناه من كون ظاهره يقتضي ان الف التانيث
هي الالف التي بعدها الهمزة اذ هي التي تمد وبيان الدفع ان وصف الاول بكونها مبدلة همزة يقتضي انها غير الاولى قطعا وحينئذ
فيكون الوصف بالمد راجعا الى الاول والابدال راجعا الى الثانية والمعنى او الف مبدلة همزة ممدود ما قبلها وترك هذا

القيد لظهوره فتأمله ويعلم تأنيث ما لم تظهر العلامة فيه بتصغيره وهذه العلامة تختص بالثلاثي نحو قديرة تصغير قدر و دويرة
تصغير دار او وصفه نحو وتعيها اذن واعية فيها عين جارية بكاس من معين بيضاء قلت وينبغي ان يكون المراد
الوصف المعنوي لا الصناعي ليدخل النعت كما تقدم والخبر نحو دارك واسعة والحال نحو ولسليمان الريح عاصفة او ضميره
نحو والشمس وضحاها وكقول الشاعر اذا ابدعا في القدر من يستعيرها او الاشارة اليه نحو هذه جهنم هذه النار او عدده من
جهة كونه يتجرد من التاء من الثلاثة الى العشرة نحو ثلاث اذرع وست ارجل وجمعه على مثال يختص المؤنث كطوالق و
حوائض او يغلب فيه وذلك في مثل ما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل في المؤنث غالبا وقد جاء في
المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وطحال واطحل وجنين واجن ومثل بعضهم بزمان وازمن قال هل الازمن اللاتي
مضين رواجع قلت وليس بمتعين لذلك لجواز ان يكون ازمن جمع زمن بدون الف كجبل واجبل وقد اهمل المصنف علامة
يستدل بها على التأنيث واضحة وهي تأنيث الفعل المسند الى الكلمة نحو طلعت الشمس والتفت الساق والنرجسي التاء لفصل وصفا
المؤنث من اوصاف المذكر كقائم وقائمة وضارب ومضروبة وحسن وحسنة او لفصل الاحاد المخلوقة من اجناسها نحو تمر وتمرة
وبقر وبقرة ونخل ونخلة وبط وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان تكون النملة مذكرا والتاء للوحدة
فتكون تاء قالت لتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ واحد
ولا فرق في الاحاد المخلوقة بين ان يكون حيوانا كبقرة وبطة او غيره من النامي كنخلة على ما مثلنا او غير ذلك كحاجة
وحاج قال تقضي حاجة وتفوت حاج • وكراحة وراح قال يصف نحابا دان مسفه فوق الارض هيدبه يكاد يمسكه من
قام بالراح • وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباتة المصري رحمه الله مضمنا لعجز هذا البيت • واحسن في التورية ما انشا
والغيم كالكاس الراح يمزجها • يكاد يمسكه من قام بالراح • وربما فصلت الاسماء الجامدة نحو امراة وامرء وانسان وانسانة
وخال وخالة وعم وعمة قال انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل ومنه شيخ وشيخة وقد كان فيما يتلى قرانا الشيخ والشيخة
اذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم وقال الشاعر • وتضحك مني شيخة عشمية • كان لم ترى قبلي
اسيرا يمانيا • ولابن خالويه كتاب في النحو ختمه بمسائل كالالغاز منها عندي رجلان احدهما حامل وغلامان احدهما حائض
ووجهه ان يقال سمع من كلامهم رجل ورجلة وغلام وغلامة واذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر قلت ولو قال في اللغز
الاول احدهما حامل بجنين في جوفه لتم المقصود من التعمية والا فمجرد ذلك اللفظ لا يتم به المطلوب من الالغاز وربما
فصلت ايضا الاحاد المصنوعة نحو سفينة وسفين ولبنة ولبن وجرة وجر وقلنسوة وقلنس وربما الحقت الجنس وفارقت
الواحد نحو كماة وفقعة للجنس والاكثرون على الاول وربما لازمت صفات مشتركة نحو ربعة للذي والتي بين الطول والقصر
وملولة وفروقة فهذان نوعان ما تاوه لغير المبالغة وما تاوه للمبالغة او خاصة بالمذكر لتانيث ما وصف بها في الاصل نحو
بهمة للشجاع واختصاصه بالمذكر بمعنى انه لم يستعمل الا للمذكر لان معناه انه لا يصلح الا للمذكر فدخلت التاء في هذه الصفة
الخاصة بالمذكر لتانيث الموصوف في الاصل اذ اصله نفس بهمة اي ذات شجاعة قال سيبويه ما كان من المؤنث وصفا للمذكر
فكانه في الاصل صفة لعين او نفس كما ان الحائض في الاصل صفة لشيء وان لم يستعملوه كما ان الابرق عندهم في الاصل وصف
والابطح والاجرع والاجدل فمن ترك الصرف وان لم يستعملوه قلت ويمكن ان يكون من هذا جمعهم خليفة اسم السلطان
الاعظم ونحوه على خلائف لان فعائل لا يكون جمعا للمذكر ولكنه في الاصل صفة لمؤنث اي نفس خليفة ومن قال خلفاء
راى انه للمذكر فالتاء فيه لما لم يكن بها عبرة فكانه جمع خليف كظريف وظرفاء او تنبيها على ان المؤنث اولى بها من المذكر
ومثلوها لذلك بشاة قال الشارح وفي ذلك نظر ظاهر لان الكلام في الصفات وشاة ليست بصفة وترك المسالة

بوزن مثال قلت ويمكن ان يمثل لذلك بقولهم هلياجة وانه خاص بالمذكر ولحقته التاء تنبيها على ان المؤنث اولى بهذه الصفة
من المذكر وفي مجمل ابن فارس الهلياجة الاحمق وفي القاموس للفيروزابادي المتاخر الهلياجة الاحمق الفدم الاكول
الذي يجمع كل شيء وتجيء التاء ايضا لتاكيد التانيث كما في ناقة ونعجة وهي في مثل هذين لازمة وقد جاءت لتاكيد التانيث
في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة او الجمع قال ابن الشجري ويكون لحاقها لافادة الجمع
نحو جمالة وحمارة وبغالة وسيارة ولتوكيد تانيثه وتغليب الحمل على معنى الجماعة وذلك لازم في وزنين افعلة كارغفة و
فعلة كغلمة وصبية وجائز في وزنين فعال وفعول كحجارة وصقورة وفحولة ومثل لفعولة ايضا بعمومة وخؤولة و
تبعه الرضي على ذلك قلت وانما هذان مصدران لا جمعان او الواحد نحو ظلمة وغرفة وعمامة وملحفة وقال غير المصنف
لتانيث اللفظ اذ لا مؤنث معنوي تحت هذا او لبيان النسب كالمهالبة والازارقة والاشاعثة والمناذرة في المنسوبين
الى المهلب بن ابي صفرة ونافع بن الازرق ومحمد بن عبد الرحمن بن الاشعث بن قيس والمنذر بن الجارود فالتاء في مثل
ذلك للدلالة على ان واحد هذا الجمع منسوب وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب
لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي كما يجيء قريبا ان شاء الله تعالى فحذفت ياء النسب ثم جمع
بالتاء فصارت التاء كالبدل من الياء وانما ابدلت منها لتشابه التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة
كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا للمعنى كظلمة وكرسي او التعريب كموازجة جمع موزج وهو الخف وطيالسة جمع
طيلسان وصوالجة جمع صولجان وفي المقامات الحريرية انسيتم يا جهابذة النقد وموابذة الحل والعقد والموابذة القضاة كلمة
فارسية الواحد موبذ قال المطرزي والتاء زائدة للدلالة على التعريف قلت وبقي على المصنف ان يقول بعد ذكر
النسب والتعريب ان يقول او لهما قال ابن الشجري وقالوا سيابجة وبرابرة في جمع سيبجي وبربري فاجتمع فيهما ما افترق في
المهالبة والموازجة والسيابجة قوم من السند يستاجرون ليكونوا في السفينة كالبذرقة او عوضا من محذوف لازم الحذف او
معاقب فالاول وهو ما تكون التاء فيه عوضا من محذوف لازم الحذف يقع في اربعة ابواب باب عدة وزنة وباب اقامة واجابة
وباب استقامة واستبانة وباب تزكية وتسمية والثاني وما هو تكون التاء فيه عوضا عن محذوف معاقب نحو جحاجحة وفرازنة
وزنادقة ونبالة والجحاجح السيد والنبال القصير فالتاء عوض من محذوف ليس بلازم الحذف ولكنه معاقب اي يجوز ان
يؤتى به وتحذف الهاء فتقول جحاجيح وفرازين وزناديق ونابيل بخلاف القسم الاول وتقدر تاء التانيث منفصلة لسقوطها
في النسب ولانها لا تغير بنية الاسم كثاني جزئي المركب ولانها لا تلحق بنات الثلاثة ببنات الاربعة ولا بنات الاربعة ببنات الخمسة وانما
تقدر انفصالها ما لم يلزم بتقدير حذفها عدم النظير كما في شاة فانها لو قدر انفصالها لزم وجود اسم معرب على حرفين احدهما حرف
مد ولين وذلك معدوم لا نظير له ولا يرد نحو ذو لملازمته الاضافة بخلاف شاة والجنس المميز واحده بهاء يؤنثه الحجازيون
باعتبار الجماعة وهو القياس ويذكره التميميون والنجديون فمما جاء على لغة اهل الحجاز ومن النخل من طلعها قنوان والنخل باسقات
اعجاز نخل خاوية ومما جاء على اللغة الاخرى اعجاز نخل منقعر وعلى هذا يترتب حكم العدد الواقع عليهما فمن يؤنث يقول
ثلاث من النخل ومن يذكر تقول ثلاثة وتراجعت اللغتان في قوله تعالى لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون
فشاربون عليه من الحميم وانظر كيف يجتمع كلام المصنف في هذا المحل مع قوله في باب جمع التكسير ان غلبة التانيث يقتضي ان
الكلمة جمع وفي شرح الجزولية لابن معط ما خلاصته ان هذا الباب اعني الذي يميز فيه الواحد من الجمع بالتاء ثلاثة اقسام
احدها ان يراد بها الجنس لا غير وذلك ما كان مذكرا فقط كالرطب والتمر والقمح فالهاء للدلالة على الوحدة لانك تقول الرطب
اكلته والقمح بعته الثاني ان يراد به الجمع لا غير كالتخم والتهم وهذا مؤنث لا غير والثالث ان يراد به الامران كالكلم يحتمل ان

يكون

يكون جمعا وان يكون جنسا فهو في نحو يحرفون الكلم عن مواضعه والكلم الطيب جنس ونظير الاستدلال بهذا ما قاله سيبويه في الانعام حيث جعله جنسا استدلالا بقوله تعالى في سورة النحل وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وجمعا بدليل قوله تعالى في سورة المومنين وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها والاستدلال على تانيث الفلك بقوله تعالى وجرين بهم والفلك التي تجري وعلى الافراد بقوله تعالى في الفلك المشحون فعلى هذا النخل في نخل منقعر جنس وفي والنخل باسقات جمع وكذا يكون البقر جنسا وجمعا والتاء في البقرة للفرق بين الواحد والجمع او الجنس او لتاكيد التانيث كما في نعجة انتهى واعترض بعضهم بانه يشكل على هذا الكلام انه قد ياتي التذكير والتانيث للكلمة الواحدة في التركيب الواحد كما في قوله تعالى لآكلون من شجر من زقوم فمالؤن منها البطون فشاربون عليه ولا يكون الشيء الواحد في الان الواحد جنسا وجمعا واما قول النابغة واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام شراع وارد الثمد فجمع الصفة اولا وافردها ثانيا فليس فيه تذكير ولا تانيث بل جمع وافراد على اللفظ والمعنى كذا قيل وفيه نظر

فصل في ذكر الموضع الذي لا تلحق فيه التاء صفات المونث الغالب

الصفات المختصة بالاناث ان لم يقصد بها معنى الفعل وهو الحدوث نحو طالق وحائض وشاة لبون وداجن وناقة شارف وريح عاصف فان لم يقصد في شيء من ذلك معنى الحدوث ان لا تلحقها التاء لتاديتها معنى النسب ولتذكير ما وصف بها في الاصل او لامن اللبس وذكر المصنف في تعليل هذا الحكم وهو عدم لحوق التاء للصفات المذكورة عند عدم قصد الحدوث بها امورا ثلاثة الاول ان هذه الصفات موديه لمعنى النسب فطالق بمعنى ذات طلاق وحائض بمعنى ذات حيض وكذا سائرها والتعليل بذلك راي الخليل الثاني انها في الاصل صفات المذكر اي انسان طالق وشخص حائض ونحو ذلك كما ان ربعة موول بنفس ربعة وهو راي سيبويه قال الرضي واتفاقهم على انه تلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا الثالث ان هذه الصفات لما كانت مختصة بالمونث وامن اللبس فيها جردت عن التاء وهذا راي الكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين وقال ابن الحاجب ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومونثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع للافعال يلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد وافيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حائضة لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصد الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك حتى حائض وطالق ذات حيض او طلاق كانه قيل حيضية وطلاقية وهذا كما تراه هو التعليل الاول الذي ذكره المصنف وهو المنقول عن الخليل كما اسلفناه قلت وقد اعترضه الرضي بان قال غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث فلم يونثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء مثل حائضي وطالقي لو حمل عندهم عليه يونث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس فعل الامن حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر اذا قصد به المونث لا تدخله التاء فلا يقال امراة لابنة وتابلة وكيف صار حكم تاويل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وذهب الى ان نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلي ونشابي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه وكيف يجوز ان يقال منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وفي قولك فلانة مرضع من ابنية ولم يثبت من ابنية النسب المتفق عليها منفعل ومفعل

حتى يحملا عليها كما حملنا حائضا على نابل والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمونث بالتاء هو الفعل
بالاستقراء ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما تقرر في بابهما فالحقا التاء للتانيث كما تلحق
الفعل ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصد والفرق بين المعنيين باتحاق
بتاء التانيث ما قصد وافيه الحدوث الذى هو معنى الفعل كتانيث الفعل المشابهته له معنى بخلاف ما قصد وافيه الاطلاق
ليكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والمنسوب بالياء فلم يقصد وافى شئ منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق
حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء فى احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء
لتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشابهتهما الفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما
لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة
المذكر كما فى اسم الفاعل والمفعول هذا كلام الرضى فى شرح الحاجبية وربما جاءت للمونث كذلك اى مثل ما تقدم فى التجرد
عن تاء التانيث صفات مشتركة نحو امراة جنب وامراة عزب قال يا من يدل عزبا على عزب وعاقر قال تعالى وكانت امراتى
عاقرا **فصل** فى الكلام على صيغ مخصوصة باعتبار لحاق التاء لها ولعدم لحاقها وعلى صوغ فعل بمعنى مفعول
وغيره وعلى تذكير المونث وعكسه لا تلحق التاء غالبا صفة على مفعال كقولهم دار محلال قال الشاعر اشرب هنيا عليك
التاج مرتفقا فى راس غمدان دارا منك محلال اى من دورك فحذف المضاف ودارا حال من راس او غمدان وهى حال موطئة
لا مقصودة ومحلال من الحلول وقالوا امراة مذكار وامراة مقلات قال فظل يقاليت النساء يطانه يقلن الا يلقى على
المرء ميزر او مفعل بكسر الميم وفتح العين كمدعس وشرح ابن قاسم بما يقتضى انه بضم الميم وكسر العين ومثل ذلك بقولهم
مذكر ومحمق ومخشف ومغزل ومطفل قلت لا يصح ايراد مفعل فى عداد هذه الصفات اذ لا سبيل الى دخول مسلم ومؤمن
ومكرم وغير ذلك من الالفاظ التى على هذا الوزن ولا تخصص مع تناول اللفظ له فتامله او فعول بمعنى فاعل نحو صبور
شكور للمونث وخرج بقوله بمعنى فاعل نحو فعول فى قول الشاعر وانت الذى حببت كل قصورة فى رواية الفراء فانها فعولة
بمعنى مفعولة اى مقصورة فلذلك لحقتها التاء او فعيل بمعنى مفعول نحو جريح وقتيل للمونث الا ان يحذف موصوف فعيل
فتلحقه التاء حينئذ والمراد الا ان ينزل منزلة الاسماء الجامدة فى استعماله غير جار على موصوف كما قالوا فى النطيحة والحقيقة
لكن مثلوا بقولهم مررت بقتيلة بنى فلان وعللوا هذا بحصول الالباس فحينئذ لزم نقض المسئلة قلت وانما ينبغى ان يكون
الضابط على ما يشير اليه كلامه ان يقال الا ان يتضح المراد بغير ذكر موصوف ولا اشارة اليه ولا ضمير يعود اليه ولا نحو ذلك
فان انتفى ايضاح المراد بفقد قرائنه وجب التانيث واما التخصيص بصورة فغير واضح ولشبهه اى شبه فعيل بمعنى مفعول بفعيل
بمعنى فاعل قد يحمل احدهما على الاخر فى اللحاق وعدمه فمن حمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فى لحاق التاء قولهم شاة نطيحة
وكان القياس ان لا تلحقها التاء لانها بمعنى منطوحة وكذلك قولهم خصلة حميدة بمعنى محمودة والذى سهل ذلك استعمالهم النطيحة
ونحوها استعمال الاسماء ومن حمل فعيل بمعنى فاعل على فعيل بمعنى مفعول فى عدم لحاق التاء نحو قال من يحيى العظام وهى
رميم ونحو لعل الساعة قريب ان رحمة الله قريب من المحسنين وقال الشاعر فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى طلاقك
لم ابخل وانت صديق وجمع بين الامرين من قال عشية لا عفراء منك قريبة فتدنو ولا عفراء منك قريب فانى بقريبة على
القياس وبعيد على غير القياس وربما حمل على فعيل الذى بمعنى مفعول فى عدم اللحاق فعال بضم الفاء كقولهم مدية هذام بالذال
المعجمة اى قاطعة ومدية جراز براء مهملة وزاى بينهما الف اى قاطعة ايضا حكاها سيبويه وقالوا جعلوا فعالا بمنزلة اختها
فعيل وظاهر كلام المصنف ان ذلك محمول على فعيل بمعنى فاعل المشبه بمفعول فانه قال الا ترى انك تقول طويل وطوال ونجيع و

نجاء

نجاء وخفيف وخفاف وفيعِل بياء مثناة تحتية ساكنة بين فاء مفتوحة وعين مكسورة نحو ناقة ريض اي ذلول غير صعبة ومنه فاحيينا به بلدة ميتا لان الاصل ميّتا ثم خفف قلت ولو قال المصنف وربما وقع استواء المذكر والمؤنث في غير ما ذكر كهدام وريض لكان حسنا واما ان يدعى ان فعالا وفعيلا محمولان على فعيل مع عدم الاشتراك في الوزن وهو فعيل والمعنى وهو معنى مفعول ومعنى غيره فليس بجيد وصوغ فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس كما قيل في مجيء المصدر حالا وفي الوصف بالمصدر وهذه المسئلة كما سبق ذكرها في باب اسم الفاعل وحكى المصنف هناك خلافا في القياس عليه بشرط ذكره في الشرح والقايسون لم يشترطوا ان يكون من فعل ثلاثي مجرد منصرف تام ويجيء ايضا بمعنى مفعل بضم الميم وسكون الفاء وكسر العين كقوله امن ريحانة الداعي السميع . يورقني واصحابي هجوع . السميع بمعنى المسمع ومنه عذاب اليم بمعنى مولم وقد تقدم هذا في باب اسم الفاعل ومفعل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين كالضمير بمعنى المضمر والطليق بمعنى المطلق والبديل بمعنى المبدل قليلا اي مجيئا قليلا في هذين المعنيين وبمعنى مفاعل كثيرا كالحسيب بمعنى المحاسب وعليه حمل بعضهم وكفى بالله حسيبا وكالنديم بمعنى المنادم والجليس بمعنى المجالس والرفيق بمعنى المرافق ولبعض من العلماء يسمى بالمعافا كتاب سماه كتاب الجليس والانيس الاول بمعنى مفاعل والثاني بمعنى مفعل لا مفاعل لانه لا فعل من القادي وقد يذكر المؤنث كقول الاعشى فيما انشده المبرد في الكامل ترى رجلا منهم اسيفا كانما . يضم الى كشحيه كفا مخضبا . ويؤنث المذكر كقول بعضهم اتته كتابي فاحتقرها حملا على المعنى فالاول ذكر حملا على معنى العضو والثاني انث حملا على معنى الصحيفة ومنه تانيث المخبر عنه لتانيث المخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا في قراءة من قرا تكن بالتاء الفوقية فانث المصدر المنسبك من ان والفعل وهو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم وكذلك قوله تعالى الا ان تكون ميتة في قراءة من نصب ميتة فانث اسم يكون وهو ضمير يعود على محرما لتانيث خبره باب الف التانيث المقصورة والممدودة تعرف المقصورة بوزن نحو جبلى اي فعلى بضم الفاء وسكون العين اسما كانت كالحمى ورويا وبهمى او صفة كحبلى وانثى ولما قولهم بهماة فشاذ وقيل جعلت الالف للتكثير او الالحاق عند من اثبت بناء فعلل وهم الكوفيون والاخفش قال ابن هشام وقول عوام المصريين دنياة لحن خبيث قلت قد يمكن ان يكون له وجه وذلك ان ابن الاعرابي حكى صرف دنيا على وجه الشذوذ ولا يمكن ان تكون الالف للتانيث مع الصرف فيجعل اذ ذاك للالحاق كما تقدم فلا يمتنع مجامعتها للتاء حينئذ ونحن لا نقصد بهذا التوجيه تجويز استعمال مثل ذلك ولكن نقصد ان له وجها في الجملة ماشيا على استعمال بعض العرب ان كان شاذا او ينبغي ان يزاد مع فعلى فعيلى بياء التصغير نحو اشيا اسم موضع قال . وحبذا حين تمسي الريح باردة . وادي اشيا وفتيان به هضم . والبجيلى مشية مرتعية والحديا التحدي اي المنازبة الدعا الى الشيء والجميا اللغز والجميا الحمر والقصيرى والثريا قال ورحت اعتشا فا والثريا كانها على قمة الراس ابن ماء محلق ولبنى اسم امراة وفي المخصص لابن السيد انه اسم بنت ابليس وانه يكنى بها وانه بني لبنى بطن من العرب وحبارى بحاء مهملة فباء موحدة فالف فراء فالف اسم طائر ومثله جمادى ودبابى وسمانى وفي الجمع سكارى وفوادى وشقارى بشين معجمة مضمومة فقاف مشددة فالف فراء فالف اسم نبت احمر وقيل جمع شقرة على وزن ثمرة واحدة شقائق النعمان وسمهى بسين مهملة مضمومة فميم مشددة مفتوحة فهاء فالف اسم للباطل يقال ذهب في السمهى الهواء كانهم شبهوا من ارتكب الباطل بمن ذهب في الريح وفيضوضى بفاء مفتوحة فياء مثناة تحتية فضاد معجمة مضمومة فواو فضاد اخرى فالف قال الشارح وهي المفاوضة وفي المخصص لم يات فيعولى الا فيضوضى ولا فعولى الا فيضوضى وقد ثبت في بعض نسخ التسهيل وبرحايا بباء موحدة مضمومة فراء مفتوحة فحاء مهملة فالف فياء مثناة تحتية فالف وهي العجب واربعاوى بهمزة مفتوحة فراء ساكنة فباء موحدة مضمومة فعين مهملة فالف وهي قعدة المتربع يقال قعد اربعاوى اي متربعا وهو نوى بحاء مفتوحة فواو فالف قال الشارح فعلى كقهقرى والواو اصل في بنات الاربعة وهو اولى من جعلها

زائدة فتكون فعلوى لان ذلك ليس بثابت فى كلامهم واصالة الواو فى بنات الاربعة قد وجدت فى المضعف باطراد وفى
غير المضعف قليلا انتهى وقال بعضهم الهربوى نبت وفى المخصص لا اعرف هذه الكلمة ولم ارها فى البنات وقد انكرها جماعة
من اهل اللغة وقعولى بقاف مفتوحة فعين مهملة ساكنة فواو مفتوحة فلام فالف قال الشارح ضرب من مشى الشيوخ
قال ابن القطاع هو اقبال احدى القدمين على الاخرى فى المشى وقال الجوهرى قعولى اى مشى مشية من يحثى التراب باحدى
قدميه على الاخرى فان قلت الذى يظهران وزنه ووزن ما قبله بليه واحد فما وجه ذكرهما معا قلت ليس الوزن واحدا فان
الواو فى الثانى زائدة فوزنه فعولى دون ما قبله فعللى فهما مختلفان وبادولى بباء موحدة فالف فدال مهملة مفتوحة
فواو ساكنة فلام فالف اسم موضع قال الشاعر حل اهلى ما بين درنا فبادولى وحلت علوية بالسخال وبادولى كضبط
ما قبله الا ان داله مضمومة وهو حينئذ من الاوزان المشتركة بين ذوات الالفين بدليل عاشورا وسنانى وايجلى بهمزة
مكسورة فياء مثناة تحتية فجيم مكسورة فلام فالف اسم موضع وقال الاصمعى اسم رجل وسيطرى بسين مهملة مكسورة فياء موحدة
مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء فالف مشية بتبختر ومثله الزبعرى الضخم واسم رجل ودفقى بدال مهملة مكسورة ففاء مكسورة ايضا فقاف
مشددة فالف يقال هو يمشى الدفقى اذا كان يمشى مرة على هذا الجنب ومرة على هذا الجنب وقال العالى هى مشية فيها تدفق وتسرع وحذرى
بحاء مهملة مضمومة فذال معجمة مضمومة ايضا فراء مهملة مشددة فالف من الحذر ومثله الكفرى لوعاء الطلع ويقال بفتح الفاء ايضا
قال الفارسى كل فعلى ففعلى فيه مقول وعرضى بعين مهملة مضمومة فراء مفتوحة فضاد معجمة مشددة فالف من الاعتراض ومثله
الكفرى فى لغة من فتح الفاء كما مر قال الشارح ونقل الفراء السلحفى والسلحفاة فعلى هذا تكون الفه لغير التانيث او يكون نادرا
مثل بهماة وقدحى وعرضنى بعين مهملة مكسورة فراء مهملة مفتوحة فضاد معجمة فنون فالف وعرضنى كضبط الكلمة التى
قبلها الا ان العين فى هذا مضمومة وكلا اللفظين من الاعتراض فى المشى يقال هو يمشى العرضنا بضم العين وكسرها والعرضنة ايضا ورهبوتى
براء مفتوحة ايضا فباء موحدة مضمومة فواو ساكنة فتاء مثناة فوقية فالف فعلوتى من الرهب هو الخوف وحكى ابو
الحسن طرده فى كل فعلوت واما الفارسى نفسه فوقفه على السماع قالوا من الرغبة والرهبة رغبوتى ورهبوتى ومن الرحمة
رحموتى وفى المثل رهبوتى خير من رحموتى اى لان ترهب خير من ان ترحم وحندقوقى بحاء مهملة مفتوحة فنون ساكنة فدال
مهملة مفتوحة فقاف مضمومة فواو ساكنة فقاف فالف وهل نونه زائدة او اصلية قولان وفيها لغات واهل التصريف
يقولون حندقوق بغير الف وذكره ابن القطاع بالف كما ذكره المصنف واختلف فى تفسيره فذكر سيبويه انه صفة وذكر غيره
انه اسم نبت ودودرى بدال مهملة مفتوحة فواو ساكنة فدال اخرى مهملة مفتوحة فراء مشددة فالف وهو العظيم
الخصيتين وهبيخى بهاء مفتوحة فباء موحدة مفتوحة ايضا فياء مثناة تحتية مشددة مفتوحة فخاء معجمة فالف قال المصنف
فى شرح الكافية وهى مشية بتبختر وذكر سيبويه وغيره هذا اللفظ بغير الف وهو بلغة اهل اليمن الغلام والهبيخة الجارية
ويهيرى بياء مثناة تحتية مفتوحة فهاء ساكنة فياء كالاولى مفتوحة فراء مشددة فالف على زنة يفعلى فالياء الاولى
زائدة والثانية اصلية ومعناه الباطل يقال ذهب فى اليهيرى واليهيرى ايضا الماء الكثير وقال الفارسى الياء الاصلية هى
الياء الاولى ولو كان كما قال لوجب كسرها فى عثير وحذيم ومكورى بميم مفتوحة فكاف ساكنة فواو مفتوحة فراء مشددة
فالف على زنة مفعلى ونقل فيه ضم الميم وكسرها وهو العظيم الانف قاله ابن القطاع وقال المصنف فى شرح الكافية هو العظيم
الارنبة ومرقدى بميم مكسورة فراء ساكنة فقاف مكسورة فدال مهملة فالف على زنة مفعلى يقال رجل مرقدى يرقد فى
اموره قلت وهذه الكلمة فيما اذا شددت قصر واذا خففت مد وشفصلى بشين مكسورة ففاء ساكنة فصاد مهملة فلام
مشددة فالف حمل بعض الشجر يتلوى على الشجر مثل العطن وله حب كالسمسم ولم يذكر هذا سيبويه هذا البناء وحكى ابن القطاع فى شينه

الكسر

الكسر والفتح ومرحيا بميم وراء وحاء مهملة مفتوحات فياء مثناة تحتية مشددة فالف فعليا من المرح قال الشارح ولم يجئ هذا الوزن الا في الاسماء وقيل المرحيا اسم موضع وبردرايا بباء موحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فالف فمثناة تحتية فالف على زنة فعلايا اسم موضع قال ابن القطاع فعلعايا وحولايا بحاء مهملة مفتوحة فواو ساكنة فلام فالف فمثناة تحتية فالف اسم موضع على زنة فعلايا وتعرف الالف المقصورة ايضا بفعلى بفتح الفاء وسكون العين انثى فعلان كسكرى وغضبى مؤنثي سكران وغضبان او مصدرا مثل دعوى او جمعا مثل جرحى ومرضى وبفعلى بكسر الفاء وسكون العين مصدرا نحو ذكرى او جمعا مثاله ظربى جمع ظربان بفتح الفاء وكسر العين دويبة وحجلى جمع حجل وهو طائر قال الشارح ولا ثالث لهما فان ذكر ما سوى ذلك من فعلى وغيرها بوجه يدل عليه كاخبار عنه او اشارة اليه او عود ضمير عليه او لحقته التاء نحو ارطى وعلقى فانهم قالوا ارطاة وعلقاة واحترز بقوله دون تنوين من قولهم بهماة حكاه سيبويه والبهمى شوك وهو لا ينصرف لان الفه للتانيث ولحاق التاء له نادر او صرف مثل كيصى بكسر الكاف فبالصاد المهملة وهو الرجل المولع بالاكل وحده فالفه للالحاق لانها لو كانت للتانيث لم تنون الكلمة ولم تلحقها التاء ولا تصرف فان كان في صرفه لغتان مثل تترى وارطى وعلقى وذفرى فكل ذلك سمع فيه الصرف والمنع من الصرف ففي الفه وجهان فمن صرف جعل الفه للالحاق ومن لم يصرف جعلها للتانيث وتعرف الالف الممدودة بوزن حمراء مؤنث احمر هذا في الصفة ومثاله في الاسم خلقا وطرفا وصحراء ولا تكون الف ذلك الا للتانيث فاما الف فعلاء بكسر الفاء كعلباء والف فعلاء كقوباء فلا يكونان في شيء منهما للتانيث بل للالحاق كما سياتي في اخر الفصل ولا يعلم في شيء منهما للتانيث بل للالحاق كما سياتي ولا يعلم شيء منها جاء للصفة ووقع في بعض حواشي هذا الكتاب قوله تعرف بوزن حمراء ان قيل وزن حمراء لا يعرف به مقصور من ممدود ولانا نجد فعلاء هكذا فلا ندري ما هو الا ترى ان سكرى ودعوى مقصور وحمراء ممدود بعد ان عرفنا انها فعلاء عرفناها فالجواب ان معناه بوزن فعلاء في غير المصدر ولا صفة ولا جمع وترك ذلك لعلمه مما تقدم قلت وهذا كلام عجيب لان فعلاء الممدود وردت مصدرا كما في رغباء ورهباء وصفة كما في حمراء وهطلاء وجمعا كما في طرفاء وحلفاء والالف في كل هذه المواضع للتانيث وهي ممدودة كما صرحوا به فلا اشكال لازم ولا يرد عليه ايضا ارطى وعلقى لمن نونه وبراكاء بباء موحدة فراء فالف التانيث الممدودة وهو تبريك الابل لينزل عنها للقتال على الارجل وهذه الحالة التي يتداعون فيها نزال وسيراء بسين مهملة مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة فراء فالف الممدودة وهو ثوب مخطط يعمل من القز وقال ابو زيد هي برود يخالطها الحرير وقصاصاء بقاف مكسورة فصاد مهملة فالف فصاد اخرى مهملة فالف التانيث وهو القصاص قال الشارح حكاه ابن دريد ولا يعرف غيره وقاصعاء بقاف فالف فصاد مهملة مكسورة فعين مهملة ايضا فالف التانيث وهو احد بابي اليربوع والنافقاء على هذه الزنة بابه الاخر ولا يعلم انه جاء صفة وعشوراء بعين مهملة مضمومة فشين معجمة مضمومة ايضا فواو فراء فالف التانيث وهي العاشر من المحرم لغة في عاشوراء قال بعض الشارحين كذا ثبت في هذا الموضع عشوراء بخط المصنف بدون الف وهو الصواب لان فاعولاء من الاوزان المشتركة قلت وقد ذكر الشارح ان بعض البصريين حكوا عشورا بالقصر فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة فلا اشكال ثابت وحروراء بحاء مفتوحة مهملة فراء مضمومة فواو ساكنة فراء فالف التانيث الممدودة اسم موضع والى اختصاصه بالمؤنث ذهب المصنف وصرح به ابن عصفور ايضا قال واما تنوفى في قول الشاعر

كان دثارا حلقت بلبونه ٭ عقاب تنوفى لا عقاب القواعل ٭

فالمحفوظ فيه تنوف بغير الف فيمكن ان لا يكون الالف الا اشباعا وهو اولى من جعلها من نفس الكلمة لانه لم يثبت في كلامهم فعولى وذهب ابن القوطية وابن القطاع الى اثبات فعولى واوردا من ذلك كلمات مثل دبوقى ودبوقى وقطورى وما ذهب اليه من ذلك هو الصحيح وديكساء بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة فالف التانيث الممدودة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وهو من مستدركات الزبيدي

على سيبويه وقيل الياء اصلية فوزنه فعلالا وقواه بعضهم بان الياء اصل في بنات الاربعة وقيل هو اولى من اثبات بناء لم يوجد
في كلامهم والدِّبكسا هي القطعة من الغنم وينابعاء بياء مثناة تحتية مفتوحة فنون فالف فباء موحدة مكسورة فعين مهملة
فالف الممدودة اسم موضع رواه ابن القطاع وتركضا بمثناة فوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة فالالف
الممدودة ووزنها تفعلا لانها من الركض ويقال فيه ايضا تركضاء بكسر التاء والكاف وتفرجاء بتاء مثناة فوقية مكسورة
ففاء ساكنة فراء مكسورة فجيم فالف التانيث الممدودة ووزنها تفعلا لانه من الفرج اذ هو الذي يكشف فرجه وقيل الكثير التكشف
وقيل وزنه فعللا قالوا وهو اولى من اثبات بناء لم يستقر في كلامهم قلت وكان هؤلاء لم يطلعوا على اشتقاقه وكبرياء بكاف
مكسورة فباء موحدة ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية فالالف الممدودة ووزنها فعليا ومثله سيميا وكلاهما اسم وبرنساء
بباء موحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون مفتوحة فنون مهملة فالف التانيث الممدودة يقال ما ادري اي البرنسا هو واي برنسا
هو اي اي الناس وكذا اي برناسا هو ووزنها فعللا وقد عد الزبيدي وابن القطاع وجيء المنع فيما جاء على فعللا نحو عقربا و
استدل المصنف على زيادة النون فيها وفي الكلمة التي بعدها بسقوطها في البراسا وهو بمعناها وبرناساء مثل الكلمة الاولى معنى و
ضبطا الا ان في هذه الفاء بعد النون وقرفصاء بقاف مضمومة في الكلمتين فراء ساكنة فيهما ففاء مضمومة في الاولى مفتوحة في
الثانية فصاد مهملة فيهما فالالف الممدودة فيهما وهو نوع من القعود وعنصلاء وعنصلاء بعين مهملة مضمومة فنون ساكنة
فصاد مهملة مضمومة في الاول مفتوحة في الثاني فلام فالف التانيث الممدودة فيهما وهو بصل البر ومشيوخاء على زنة مفعولاء جماعة
الشيوخ ومشيخاء على زنة مفعلاء بكسر العين وهو قليل وخاؤه معجمة وقال ابن القطاع السعدي رحمه الله يقال القوم في مشيحا
بحاء مهملة اي في جد وعزم وفي شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من نطفة امشاج ووزن على
هذا فعيلا ومرغزاء بميم مفتوحة فراء ساكنة فغين معجمة مكسورة فزاي مخففة فالالف الممدودة هو الزغب الذي تحت شعر
العنز فان كسرت الميم قلت مرغزى بتشديد الزاي وكان حينئذ من اوزان المقصور كما مر واربعاء وهو احد ايام الاسبوع
والهمزة مفتوحة في اوله والباء مكسورة وسمع فيها الفتح والضم فان قلت فما باله لم يذكر اللغة التي اجتمع فيها فتح الهمزة وفتح الباء
وهي لغة صحيحة قلت لانه الآن على صدد ذكر الاوزان المختصة بالف التانيث الممدودة وليس افعلاء منها وسيذكرها في
باب المشترك بين الف التانيث الممدودة والف التانيث المقصورة واربعاء بفتح الهمزة وضم الباء احد اعمدة الخيمة كذا فسره
الزبيدي وابن القطاع واربعاء بضم الهمزة والباء جميعا احد ايام الاسبوع ومزيقياء بميم مضمومة فزاي مفتوحة فمثناة تحتية
ساكنة فقاف مكسورة فمثناة تحتية مخففة فالالف الممدودة لقب عمرو بن عامر ملك اليمن وقصره في قول الشاعر: انا ابن
مزيقيا عمرو وجدي ۞ ابوه منذر ماء السماء ۞ من قبيل الضرورات قال الشارح وتبع المصنف في ذكر هذا الياء تصغير وكان
في الاصل على فعليا ولم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء وسليحا ولم يذكره غير المصنف وابن القطاع فيما وقفت عليه وسلحفاء
بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فالف التانيث الممدودة دويبة معروفة ويشتركان اي الالف
المقصورة والالف الممدودة في فعلى بفتح الفاء والعين نحو الجفلى للدعوة العامة يقال بالقصر والمد وفعلى بضم الفاء وفتح
العين نحو شعبى اسم لموضع قال الشاعر: اعبد احل في شعبى غريبا ۞ الوما لا ابا لك واغترابا ۞ ونحو ناقة عشراء وامراة نفساء وهو
كثير في الجموع وفي شرح ابيات الايضاح لابن عصفور عند سيبويه ان الصفة المختومة بالف التانيث لا ينعت بها المذكر الا
ترى انه استدل على ان الف حبنطى للالحاق لا للتانيث بوصفهم المذكر به وحكى الجوهري حمار جيدى اي ينفر من ظله انتهى
قال ولم يجئ فعلى صفة لمذكر والفه للتانيث غيره فلعل سيبويه لم يلتفت اليه لندوره وفعلى بفتح الفاء واللام نحو قهقرى
بالقصر وعقربا وكربلا بالمد اسمين لموضعين وفعللى بكسر الفاء واللام نحو الهندباء اسم البقلة المعروفة يقال بالقصر والمد

وفعلى

وفوعلى فالمقصور كالخوزلى اسم لضرب من المشى والممدود كالحوصلاء قال الشارح ولم يجئ الا اسماء وهو قليل قلت فكيف صرح بان الخوزلى من امثلة هذا الوزن مع انه صفة يقال مشية خوزلى اى مشية فيها تبختر وفيعلى كالخيزلى لغة فى الخوزلى وكانهم ابدلوا الواو ياء تخفيفا هذا فى المقصور واما الممدود فنحو ديكساء بفتح الدال والكاف لغة فى الديكساء بكسرهما وفعيلى بفتح الفاء وكسر العين مخففة فالمقصورة نحو كثيرى والممدودة نحو قريثاء نوع من اليسر وفعيلى بكسر الفاء والعين المشددة فالمقصورة نحو هجيرى وحثيثى وديليلى والممدودة وكالخصيصاء وقد سمع فيها القصر ايضا وفعيلى بضم العين فالمقصورة نحو بادولى بضم الدال اسم موضع والممدودة نحو عاشوراء وفى تكملة الفصيح لابن الجواليقى لم يجئ على فاعولاء فى كلام العرب الا عاشوراء وصاروراء وهى الضراء وساروراء وهى السراء ودالولاء وهى الدلالة وخابوراء الموضع قلت والعجيب انه لم يذكر تاسوعاء وفاعولى بضمة مكسورة ففاء ساكنة فعين مكسورة فياء نحو اهجيرى واهجيراء بالقصر والمد وافعيلى بكسر الفاء والعين وتشديد اللام نحو الجرشى وهى النفس هذا فى المقصور واما فى الممدود فنحو الزمكاء والزمجاء كلاهما اصل ذنب الطائر وقد يقصران وفعلى بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام يليهما واو ساكنة فلام مخففة فالف فالمقصورة نحو فوضوضى يقال امرهم بينهم فوضوضى اى يتفاوضون فيه والممدودة مثل العكوكاء وهى الشر وفعلولا بفتح الفاء والعين وكسر اللام وبعدها مثناة تحتية مشددة فالف نحو زكرياء نصرا ومدا وفعيلاء بضم الفاء وتشديد العين مع الفتح ويليها مثناة تحتية ساكنة ثم اللام ثم الالف فالمقصورة نحو اللغيزى وهى الاحجية واللغز والممدودة قال الشارح لا يحفظ منها الا قولهم هو عالم ببجيلاء بلك اى بباطن امرك وفعلى بضم الفاء وفتح العين يليهما نون ساكنة فلام فالف فالمقصورة نحو الجلندى اسم ملك والممدودة جلنداء ايضا قال بعضهم فاما جلندى من قول الشاعر: وجلندى فى عمان مقيما: فلا يثبت به فعنلا ممدود لانه قد سمع فى هذه الكلمة القصر فيمكن ان يكون الشاعر مدها ضرورة قلت انما يتمشى على راى غير الاكثرين من نحاة البصرة وافعلى بهمزة مفتوحة ففاء ساكنة فعين مفتوحة فلام فالف فالمقصورة نحو الاجفلى وهو الدعوة العامة لغة غير الجفلى والممدودة نحو الاجفلاء لغة ثالثة فى ذلك والاربعاء احد ايام الاسبوع ويفاعلى بضم الياء المثناة التحتية وكسر العين نحو يناجى ويناجاء بالقصر والمد اسم بلد وفعالى بضم الفاء وكسر اللام نحو حجادى وحجادياء بالقصر والمد اللحم الغليظ واما فعلى بكسر الفاء نحو عليا وفعلاء بضم الفاء نحو قوباء فملحقان بقرطاس وقرناس وفيه لف ونشر مرتب والقرناس شبه الانف يتقدم من الجبل قاله الجوهرى فان قلت لم يجعل قوباء نوع علاء مثل طومار قلت لانه سمع منهم قوباء بفتح الواو وفى فيه بمنزلة الحاء من رحضاء ولانه من التقوب وهو التقشر فان قلت لم لم يذكر المصنف نظير هذا فى الف الالحاق المقصورة قلت ليدل على ان اوزانها كلها جائزة فى اوزان الف التانيث المقصورة ولهذا اعتد بها مانعة من الصرف مع العلمية عند الجميع

باب

المقصور والممدود اى غير ما ذكر فى الباب الذى قبله كل اسم معرب معتل الاخر وانما قدرنا هذا صفة للاسم المعرب اذ المقصور والممدود خاصان به لما علمت فى اول الكتاب ثم تعرضهما فتح ما قبل اخر نظيره من الصحيح لزوما او غلبة وسياتى بيان محليهما فى شرح ما ذكره من الانواع فقصره ثبت هذا خبر كل المتقدم يعنى انه اذا وجد الضابط المذكور فى كلمة ما فانها لا تحتاج فى استعمالها مقصورة الى سماع خاص فى عينها بل تقدم على النطق بها مقصورة من غير افتقار الى السماع وكذا كل ما هو بمثابتها كاسم مفعول غير الثلاثى وهذا مثال لقوله لزوما وذلك ان اسم المفعول من غير الثلاثى يلزم فتح اخره فى الصحيح على جهة اللزوم دائما نحو مكرم ومستخرج فلا يكون المعتل منه الا مقصورا كالمعطى ومستدعى ومصدر فعل اللازم وهذا مثال لقوله غلبة وذلك ان مصدر فعل اللازم المكسور العين مفتوح ما قبل الاخر فى الصحيح على جهة الغلبة نحو فرح فرحا واشر اشرا وبطر بطرا وقد ياتى على غير ذلك نحو شكس شكاسة فالمعتل من هذا القبيل يكون مقصورا قياسا على

هوى هوى وجوى جوى والمفعل بفتح الميم والعين سوآء اريد به المصدر او الزمان نحو مرمى ومغزى والمفعل بكسر الميم و
فتح العين مرادا به الالة نحو مهدى لوعاء الهدية فان قلت اسماء الالات تاتى على مفعال كثيرا وهو الاصل ومفعل
مقصور منه كمخيط ومخياط قلت اجابوا على ذلك بانه لم يعتبر فى المعتل الا على مفعل دون مفعال وفيه نظر لان الدليل
حينئذ سماعى لا قياسى فان القياس ان يعامل المعتل حكم الذى يجب للصحيح وخرج بقوله مرادا به الالة الصفة نحو معطاء
ومهدا لم يدخل تحت المفعل حتى يخرج بهذا القيد وجمع فعلة بضم الفاء كمدى جمع مدية فان نظيره من الصحيح غرفة
وغرف وفعله مثل لحى بكسر اللام جمع لحية ونظيره من الصحيح قربة وقرب والفعلى انثى الافعل مثل القصى والدنا و
نظيره من الصحيح الكبرى والكبر والصغرى والصغر واحترز بقوله انثى الافعل من نحو بهمى لنبت وحبلى في الوصف
فان ما اخذ قصرها وقضى شبههما السماع لا القياس فان لزم قبل اخر نظيره الصحيح الفا وغلب ممد مقلبس والضمير
من قوله نظيره ومن قوله فمد عائد الى المعتل ويجوز ان يعود الضمير الثانى على الالف والاول على المعتل كمصدر ما اوله
همزة وصل نحو انتما انتماء واستعطا استعطاء فان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا وموازن فعال نحو
بناء وسقاء فهما نظير اعواض وشراب وموازن تفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو تعداء وترماء فهما نظير التجوال والتطواف
والترداد وشكا فى هذه الامور الثلاثة وهى مصدر ما اوله همزة وصل وموازن فعال وموازن تفعال امثلة لما لزم قبل
اخر نظيره من الصحيح الف ومفعال صفة نحو معطاء للكثير العطاء ومهدا للكثير الهدية واحترز بقوله صفة من مفعال
المراد به الالة فان اكثره يجى على مفعل ومفعال قليل وواحد فعلة نحو كساء واكسية وقباء واقبية فنظيرهما من الصحيح
حمار واحمرة وقذال واقذلة وشذ من ذلك قفاء واقفية ورحى وارحية وندى واندية قلت وقد تذكرت هنا كلاما
وقع للصلاح الصفدى فى كتابه المسمى حلى الشواهد على ما فى الصحاح من الشواهد وذلك ان الجوهرى قال جمع الندا الذى
وقد جمع على اندية قال ابن محكان ؛ فى ليلة من جمادى ذات اندية ؛ لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا ؛ وهو شاذ فقال
الصفدى على اثر هذا ابن محكان اسمه مرة وهو من شعر الحماسة الطائية قال ثعلب حدثنا احمد بن سعيد بن مسلم الباهلى قال
دخلت يوما على الرشيد فقال انشدنى شيئا فى شدة البرد فانشدته قول ابن محكان ؛ فى ليلة من جمادى ذات اندية ؛
لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا ؛ لا ينبح الكلب فيها غير واحدة ؛ حتى يلف على خيشومه الذنبا ؛ فقال هات غير هذا فانشدته
وليلة قر يصطلى القوس ربها ؛ واقدحه اللاتى بها يتنبل ؛ فقال ما بعد هذا شى قال الصلاح الصفدى وكان ابن المعتز
لمح هذا واراد الزيادة عليه فقال ؛ وليل يود المصطلون بنارهم ؛ لو انهم حتى الصباح وقودها ؛ ثم قال الصفدى ولما اتى على
صحبة الحاج فى سنة خمس وخمسين وسبعمائة استقبلنا دخولنا الى تبوك هواء عاصف شديد البرد فقلت ؛ قد فت هذا
الهوا الصعب فى عضدى ؛ واهن الجلد منى اذ وهى جلدى ؛ قالوا تانى الهواجى اباهم ؛ على الخلا فلم امدد لذاك يدى ؛
وحدثنى شيخنا الحافظ فتح الدين ابو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى قال كان اجتمع ليلة على تل العجول القاضى
تاج الدين بن الاثير والقاضى فخر الدين بن لقمان فى بعض الغزوات وكانت ليلة مظلمة شديدة البرد وكان فخر الدين بن لقمان
يدعوا مملوكا له اسمه الطنبا وهو يحبه ولا يراه فقال له ويلك اين انت ما اراك فقال تاج الدين بن الاثير ؛ فى ليلة من جمادى
ذات اندية ؛ لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا ؛ واما قوله اندية جمع فهو ندى على غير قياس وقد قيل انه جمع الجمع كانه جمع ندى
على نداء مثل جمل وجمال ثم انه جمع الجمع على افعلة وهو بعيد فان هذا جمع كثير فلا يجمع مثل هذا الجمع وقد قيل هو جمع ندى و
الندا المجلس وهذا مما لا يشبه معنى البيت ولكنه جمع جاء على مثال افعلة لانه فى معنى الاهوية والاشتية ونحو ذلك قال السهيلى
رحمه الله واقرب من ذلك انه فى معنى الزاد والرشاش وهو يجمعان على افعلة انتهى كلامه وانما ذكره هنا لما فيه من الفائدة

الرتيق

التى تتعلق بما نحن فيه والنكتة الادبية التى ترتاح لمثلها النفس اللطيفة ولنعد الى ما نحن بصدده من شرح كلام المصنف فنقول
المثالان الاخيران وهما مفعال الصفة وواحد افعلة نبه بهما على ما تغلب فيه الالف قبل الاخر ولا تلزم فاما مفعال فورد
منه نحو معطاء ومهداء كما تقدم ولا يلزم وروده فى الصحيح بالف قبل الاخر بدليل مدعس ومطعن واما واحد افعلة فلم تلزم
الالف قبل الاخر بدليل بجل وابجلة وقدح واقدحة وفن وافنة وقيد مفعالا بكونه صفة احترازا منه اسم آلة فقد مضى فى
المقصور قياسا وما لم يكن كذلك فما اخذ قصره ومده السماع قال الشارح وقد صنف الناس فى السموع منها كتبا ومن احسنها
تحفة المودود فى المقصور والممدود للمصنف باب التقاء الساكنين وهو امر مستثقل فلذلك
اجتنبته العرب الا فى مواضع عقد هذا الباب لذكرها لا يلتقى ساكنان الا فى الوصل المحض الا وقد اولهما حرف لين اعم من ان يكون
مدا نحو ولا الضالين وتمود الثوب او لا نحو خويصة وثانيهما مدغم متصل لفظا كما مثلنا او حكما نحو هل تضربان فنون الاثنين منزلة
المتصل لئلا يحصل لبس بالحذف واحترز المصنف بقوله فى الوصل المحض من الوصل غير المحض وهو الذى فى نية الوقف نحو قاف
نون فى فواتح السور فان وصلها بنية الوقف واعلم ان لنا ثلاثة امور وصل محض ووقف محض ووصل غير محض و
الاول الاصل انه لا يلتقى فيه ساكنان بخلاف الاخيرين واحترز المصنف بقوله متصل من نحو قالوا اللهم فان المدغم
فيه منفصل فلا يلتقيان وربما فر من ذلك اى من التقاء الساكنين والفار من ذلك عكل وتميم وبجعل همزة مفتوحة
بدل الالف نحو قول هؤلاء الفاتين دابه وشابه وقرى فى الشواذ ولا الضالين قال ابن جنى وعلى هذه اللغة جاء قول كثير
: اذا ما العوالى بالعبيط احمارت : وقول الاخر : وللارض اما سودها فتجللت بياضا واما بيضها فادهامت : قال الشارح ونص
جماهير النحاة على انه لا يقاس عليه وعلى قول ابن جنى انه لغة ينبغى ان يقاس قلت وفى كلام المصنف مناقشة من وجهين
الاول ان التحقيق ان الالف ابدلت همزة ساكنة على قياس حال المبدل والبدل منه ثم حركت للساكنين فالحركة تالية لا [illegible]
الثانى ادعاء ان الهمزة مفتوحة هكذا على الاطلاق منظور فيه بل اذا وقعت فى موضع يستوجب الكسر كسرت وفى السيرة لابن هشام
ان حسان بن ثابت رضى الله عنه قال : والبحر حين تهب الريح شامية : فيغطئل ويرمى العبر بالزبد : يوما باغلب منى حين تبصرنى
معتطا فرى : كفرى العارض البرد : قال السهيلى يغطئل يهيج ويظلم من الغيطلة وهى الظلمة واصلها يغطال مثل يسواد ولكنه
همز الالف لانه لا يلتقى ساكنان الا فى المتقارب على ان ايوب بن ابى تميمة السختيانى قرا ولا الضالين قلت والغيطلة
بالغين المعجمة والطاء المهملة قال الجوهرى غيطلة الليل التجاج سواده انتهى والكسر هنا واجب لانه قبل اخر مضارع ما تجاوز الثلاثة
وعبر النهر وعبره بكسر العين وضمها شطره ومعتطا من الغيظ مخفف بحذف النون واقرى اى اقطع وقول المصنف بل الاخر
يقتضى انهم لا يفرقون اذا كان الاول واوا او ياء والاخر كذلك لانهم لا ينقادون بالهمزة فيبدلا منهما بخلاف الالف فان لم
يكن الثانى مدغما متصلا وهذا يصدق بثلاثة امور مدغم لا متصل نحو قالوا اللهم وقال الله على ما نقول وكيل افى الله شك
ومتصل لا مدغم نحو خف وبع وقل ولا مدغم ولا متصل نحو وقالا الحمد لله حذف الاول ان كان مدا وكذا رايته فى هذا المثل
وانما قال هنا مدا ولم يقل حرف لين كما قال فيما مضى لان اللين يحرك نحو لتخشوا الله واخشى الله قلت وهذا يقتضى ان المحذوف
فى نحو مقول ومبيع هو العين وهو قول الاخفش ولا يراه سيبويه والخليل وكذا يلزمه فى اقامة واستقامة ونحو ذلك او نون
توكيد خفيفة وهذا القيد ليس للاحتراز بل لبيان الواقع لانه لا يلتقى ساكنان وثانيهما نون توكيد الا وهى خفيفة واذا كان الساكن
الثانى نون توكيد فلا تكون الا الشديدة نحو هل تضربان لان الخفيفة لا تقع بعد ساكن على الاصح ومثال حذف النون الخفيفة
نحو قولك اضرب الرجل بفتح الباء تريد اضربن الرجل او تنوين كقولك ما رايته من لد الصباح هذا هو الاكثر فيهما والى ذلك
اشار بقوله غالبا احترازا من اثباتها مكسورة فى قول الشاعر : تنتهض الرعدة من ظهيرى : من لد الظهر الى العصير : فان كان

الاول غيرهن اى غير الاشياء الثلاثة المتقدمة وهى حرف المد ونون التوكيد الخفيفة ونون لدن حرك اى اضرب الرجل
وسيذكر بما ذا يحرك الا ان يكون الثانى اخر كلمة فيحرك هو اى الحرف الثانى لا الاول نحو ابن وامرء وحيث ما لم يكن ذلك
ذلك الثانى فرض كونه اخر كلمة تنوينا وفيه تجوز لان التنوين كلمة مستقلة لا اخر كلمة فيحرك الاول نحو يومئذ وحينئذ
وصه ومه وربما حذف الاول ان كان تنوينا كقراءة بعضهم وتروى عن ابى عمرو قل هو الله احد الله الصمد باسقاط التنوين
من احد وقراءة ابى السمال ولا الليل سابق النهار بحذف تنوين سابق ونصب النهار وقد كثر استعمال ذلك فى الشعر
فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا بحذف تنوين ذاكر ونصب الله قال الشارح ولنا مسئلة يجب فيها حذف
الساكن الاول اذا كان تنوينا وذلك اذا كان الثانى الف الندبة كقولك فى ندبة فتى وافتاه وفى غلام زيد واغلام زيداه وقد
تقدم بيان ذلك فى الندبة واثبت ان كان الفا كقولهم التقت حلقتا البطان يقولون ذلك فى الامر اذا اشتد وبلغ الغاية فى
الضيق باثبات الالف من حلقتا وكان حقها ان تحذف لما عرفت قال الشارح وتسوية المصنف بين المسئلتين فى القول ليس
بجيد لان حذف التنوين اكثر من اثبات الالف على ان حذف الالف قد اطرد فى الندبة كما تقدم ويتعين الاثبات ان اوثر الابدال
على التسهيل فى نحو الغلام نعم اى فيما الساكن الثانى فيه لام ال وتقديره ان يقال اذا دخلت همزة الاستفهام على ما فيه
الالف واللام ففيه وجهان احدهما تسهيل الهمزة بين بين والاخر ابدالها الفا وقد قرا السبعة بالوجهين فى نحو آلذكرين فاذا
اوثر الابدال على التسهيل لم يحذف الالف حينئذ لان حذفها يؤدى الى الالتباس بالاستفهام الى الخبر والمختار من الوجهين الابدال
فكان حق همزة الوصل ان تحذف ولكن حذفها فى هذا الموضع موقع فى اللبس فلذلك تثبت الا انها لم يحقق اذ لا اصل لها فى
الثبوت بل سهلت او ابدلت وزعم بعض الناس انها حذفت وزيدت الالف لدفع اللبس ويبطله وجه التسهيل كذا قرره الشارح
واما ان اوثر التسهيل فلا ساكنين فان المسهلة محركة ولكنها قريبة من الساكن وربما تثبت الممدودة قبل المدغم المنفصل كقراءة
البزى مالكم لا تناصرون باثبات المد ومن لا وتشديد التاء من تناصرون وهذا اذا كان الادغام عارضا كما مثلنا
بخلاف نحو واذ قالوا اللهم فلا يجوز ان يثبت فيه حرف المد بحال وقبل الساكن العارض تحريكه نحو فى الارض وادعوا الحم وجانا
وهو مبنى على الاعتداد بالعارض قلت وبقى على المصنف ان يقول وربما جمع بين ساكنين اولهما صحيح وثانيهما مدغم وذلك فى
المتصل كقراءة حمزة فما اسطاعوا بتشديد الطاء مع سكون السين وفى المنفصل نحو هل تربصون فى قراءة البزى ايضا والادغام
وقراءة ابى عمرو ومن بعد ذلك الاجزاء بالادغام ونظائرها كثيرة والاحوال فى الادغام العارض لا الاصلى واصل ما حرك منهما فى الحلل م
اى من الساكنين الكسر وذلك انها حركة لا توهم اعرابا اذ لا تكون الكسرة اعرابا الا مع التنوين او ما عاقبه وقيل اصله عند سيبويه
الفتح وفى البسيط ذكر ذلك احتمالا وليس فيه نقل بذلك عن سيبويه قال فى البسيط ويحتمل ان يقال الفتح الاصل لانه اخف
او يقال لا اصل فى التقائهما لحركة بل يقتضى وجود التحريك خاصة وتعين الحركة لوجه مخصص ويعدل عنه اى عن الكسر
تخفيفا نحو الم الله ومن الغلام واين وكيف او جبرا نحو قبل وبعد فانهما قطعا عن الاضافة فجبرا بتعويض اقوى الحركات
ولا تمثل ذلك باول وان كانت سبب بنائه على الضم ذلك لانه ليس من باب التقاء الساكنين او اتباعا للتى تتقدم نحو منذ
وشد وثنى متاخر نحو ولقد استهزئ قالت اخرج فيمن ضم وقولك عض امر من العض ولم يغض بالفتح فيهما يحتمل التخفيف وفى
الاتباع وصح امر من الصحة ولم يصح بالكسر فيهما عند قوله يحتمل الاتباع واصل التقاء الساكنين او ردا للاصل نحو منذ اليوم وفى
هم القوم واعلاميه او تجنبا للالتباس مثل حيث فيمن بناها على الضم لكونها حركة لا توهم اعرابا وبناها على كل من الفتح والكسر لالتبس
لو بنيت على الفتح البس فى نحو قولك اجلس حيث جلس عمرو ولو بنيت على الكسر البس فى نحو قولك اخرج من حيث خرج زيد
والشارحون مثلوا المسئلة بكاف ذلك فان الكاف حرف مبنى واصل البناء السكون فقبله فالتقى ساكنان ففتحوا ولم يكسروا

لئلا يلتبس بالمؤنث واما كاف ذلك فبنيت على الاصل فى حركة التقاء الساكنين فلا يسال عنها هذا توضيح ما ذكره ولو كذا سئلوا
بالتاء من انت للمذكر فان حركتها لالتقاء الساكنين ولم يكسر لئلا يلتبس بالمؤنث قلت والذى يظهر ان هذا مشكل ولا ينبغى
ان يعد مثل ذلك من التقاء الساكنين لان المبنى اذا كان على حرف واحد استحق الحركة كواو العطف ولام الابتداء وكاف
الضمير الى غير ذلك فكافا ضربك وذاك وتاء قمت سواء وقد مثلنا المسئلة بما لا غبار عليه او حملا على نظير مثل نحن حملت ضمته
على واو فعلوا وعلى تاء قمت المتنبه فى الجمع والتكلم او ايثارا للتجانس نحو يا ابجاد اذا سميت به ورخمته فانك تحذف الراء
الاخيرة فيبقى اخر الكلمة ساكنا وقبلها الالف فتحركها المناسبتها للالف كذا قرره قلت واى فرق بين هذه المسئلة ومسئلة
الاتباع وهل هذه الامسئلة واحدة فصـــــــل فى الكلام على نون من وعن ولكن وعلى الواو وتفتح نون من
وهى الحرف الجلل مع حرف التعريف نحو من القوم وشبهه من البنين ومن الان ومن الذى اذ هى زائدة فى الكل على القول بانها
ليست معرفة للموصول وربما حذفت اى النون المذكورة مع لام التعريف وشبهه كالاقل كقوله غير الذى قد يقال ملكذب والاخر
كقول الاخر كانهما ملان لم يتغيرا وقد مر للدارين من بعد ناعصر قال الشارح وثم شرط اهمله المصنف وهو ان تكون اللام
مظهرة فلا يجوز فى من الليل ما الليل قال د ووقوع ذلك فى الشعر كثيرا يدل على جوازه جوازا حسنا ولا يختص بالضرورة خلافا لابن
عصفور وتكسر مع غيره اى مع غير حرف التعريف وشبهه نحو من ابنك ومن انطلاقك وقوله غالبا قيل يغنى عنه ما ذكره باخر
هذا من قوله والكسر معه اى مع حرف التعريف وشبهه اقل من الفتح مع غيره والحاصل انها تفتح وتكسر فى الموضعين ولكن الا
مع حرف التعريف الفتح ومع غيره العكس قال الشارح ليس الاقل فى الموضعين على حد سواء بل الفتح مع حرف التعريف وان كان قليلا
اكثر من الكسر وتكسر نون عن مطلقا اى مع حرف التعريف نحو عن القوم ومع غيره نحو عن ابنك وربما ضمت مع حرف التعريف
منلوه بقول بعضهم عن الغلام قلت وهذا قد يكون للاتباع نحو وانقص فان لم يسمع نحو عن الرجل فالامر كما ذكرت ويجب
حينئذ تقييد المسئلة وتضم الواو المفتوح ما قبلها ان كانت للجمع مثل اخشوا الناس واحترز من المضموم ما قبلها فانها تحذف
نحو اقتلوا المشركين ولا تكن الواو المفتوح ما قبلها للجمع كسرت نحو جاء الحسن وابن سيرين ولو انطلقت انطلقت وقد ترد بالعكس
اى تكسر واو الجمع نحو فتمنوا الموت فى قراءة ابى اسحاق بكسر الواو وتضم الواو التى ليست للجمع ولا مستحضر له الان مثالا وربما فتحت
كقراءة ابى السمال فيما حكاه ابن عطية اشتروا الضلالة بفتح الواو وتحذف نون لكن للضرورة هذا ثابت فى بعض النسخ التى عليها
خط المصنف ومثاله قول الشاعر ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل فصـــــــل فى الكلام على الفعل المدغم
فى هذا الباب استصحب بنو تميم ادغام الفعل المضعف اللام لساكنا جزما مثل لم يرد ولم يفر ووقفا نحو رد وفر والمراد بالوقف
سكون البناء لا الوقف ضد الوصل فان هذا مجمع على استصحاب الادغام فيه ولو قال جزما وشبهه كما قال فى الخلاصة فى جزم
وشبه الجزم لكان ابعد عن الالباس قال الشارح وليس الادغام مختصا بتميم بل الذين لا يدغمون هم الحجازيون واما غيرهم من
العرب بنو تميم فاغير بنى تميم فانهم يدغمون فى غير افعل التعجب واما فى افعل التعجب نحو اشدد بزيد فان لسان العرب فى الفك لا يختلف
والكل مجمعون عليه والتزموا فتح المدغم فيه فى هلم مطلقا اى سواء اتصل بها نحو هلما او غيرها نحو هلم قال الشارح نحو لكن
قوله مطلقا يوهم انها تفتح دائما وليس كذلك لانها تكسر اذا اتصل بها ياء المؤنثة نحو هلمى وتضم اذا اتصل بها واو الجمع نحو هلموا
قلت يندفع هذا الايراد من وجهين الاول ان الاطلاق انما هو بالنسبة الى التقييدات التى ذكرها من الاتصال بضمير
الغيبة والغائب وبساكن منفصل لا باعتبار كل قيل فلا يرد هذا الثانى ان حكم ما اورده مع صونه فى النقص قد بين فى باب
الضمير بقوله وحركته ما قبل الواو والياء مجانسة فاتقى بذكر ذلك هناك من اعادته هنا التزموا ايضا فتح المدغم فيه فى غيرها
اى فى غير هلم قبل هاء غائبة نحو ردها ولم يردها وبرها ولم يبرها وفرها ولم يفرها وضمه فى المضموم الفا قبل هاء غائب

نحو رُدَّها ولم يردّه وعلل بان الهاء خفيّة فكانك قلت ردّوا فكما تضمّ مع هاء الغائب لخفاء الهاء وفهم من ذلك علة الفتح مع هاء الغائبة وحكى الكوفيون الاوجه الثلاثة فى المضموم الفاء قلت والحكم الذى ذكره المصنف مسند الى بنى تميم كما عرفت وفهم من ذلك انه لا يلزم عند الاكثرين بل يجوز الوجهان الضم وغيره وفهم ايضا ان غير المضموم الفاء لا يلزم فيه الضم بل يجوز فيه الضم وغيره وينبغى ان يكون الفتح حينئذ بلا خلاف قال الشيخ ابو اسحاق الشيرازى فى لا يمسه الا المطهرون ان لا نافية والفعل مرفوع لانها لو كانت ناهية لوجب فتح السين يعنى كما وجب فى عضّ وان لم يجب فى شدّ لان فى شدّ ضمة الفاء فيمكن اتباعها بخلاف عضّ وربما كسر يعنى فى المضموم الفاء قبل هاء الغائب فيقال ردّه وقد يفتح على راى وهو راى الكوفيين فيقال ردّه بفتح الدال قلت وهذا الذى قاله واشار الى الخلاف فى جوازه هو الذى عزى به اكثر المصريين فلا يكادون يلفظون بغيره استخفافا وجها بكلام العرب فى منهاج النووى رحمه الله تعالى فى باب شروط الصلاة وذكر ستر العورة فليزرّه او يشدّ وسطه وقال فى كتاب الدقائق اما يزرّه فبضم الراء ويجوز فى لغة ضعيفة كسرها وغلط ثعلبا فى تجويزه الفتح واما قوله يشدّ وسطه فيجوز فيه ضم الدال وفتحها وكسرها وهذا موافق لكلام المصنف رحمه الله ومنه كان يستفيد منه هذه الامور وفى شافية ابن الحاجب غلط ثعلب فى اجازة الفتح لكونه ضعيفا يعنى وكتابه موضوع للفصيح ولم يجعل تغليطه لكون الفتح غير جائز البتة وتلخص قولان فى وجه غلط ثعلب كلام ابن الحاجب مشكل لان الكسر ضعيف ايضا ولم يغلطوه فيه ولا بضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح نحو شدّ القوم وردّ ابنك بالكسر والفتح ونص سيبويه على ان الكسر اكثر وافصح قال ابن كيسان لغة قيس وتميم ردّ القوم بالكسر ومن انشادات الخليل رحمه الله: فغضّ الطرف انك من نمير، فلا كعبا بلغت ولا كلابا، بالكسر قال الفارسى ومنهم من يفتح مع الالف واللام فيقولون فغضّ الطرف واما الضم فقد صرح به سيبويه بانه ليس من كلامهم ولكن ابن جنى حكاه وان لم يتصل بشئ مما ذكر فتح او كسر او اتبع حركة الفاء يعنى ان المدغم اذا لم يتصل بشئ مما تقدم ذكره من هاء الغائبة وهاء الغائب والساكن فانه يجوز فيه الاوجه الثلاثة الفتح نحو شدّ وفرّ وعضّ والكسر فى الكل فينطق بالدال والراء والضاد من هؤلاء الكلم مكسورة والاتباع فتضم الدال نحو شدّ وتكسر الراء نحو فرّ وتفتح الضاد فى عضّ وقدم الفتح على الكسر والكسر على الاتباع والمتحصل ان هذه عكس الاولى فان نحو شدّه الارجح فيه الضم ثم الكسر ثم الفتح ونحو شدّ الارجح فيه الفتح ثم الكسر ثم الضم واما شدّ الحبل ففيه كسر ففتح فضم ومنع المصنف الضم وحكاه ابن جنى كما مر قلت وينبغى ان يكون الكسر فى لم يقع الرجل والضم فى لم يشدّه والفتح فى لم يعضّها اقوى وارجح منهن فى لم يمسّه ولم يشدّ الرجل ولم يشدّها للاتباع لما تقدم وتاخر فى الاول دون الاخيرات فتامله وفك الحجازيون عطف على قوله فى اول الفصل ادغم بنو تميم اى وفك الحجازيون كل ذلك فيقولون اردد ولم يردد واردده واردد ها واردد الرجل وبلغتهم نزل اكثر القران نحو ولا تمنن تستكثر ولا تشطط واغضض من صوتك وحقه ان يقول الا قبل الف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة فان الادغام فيهن اجماع كما فى المضارع المرفوع والمنصوب بجامع ما بينهم من انتفاء كون الآخر ساكنا بل هنا اولى لان الحركة التى يقتضيها الفاعل المضمر تنزل منزلة الحركة الاصلية ولهذا وجب رد المحذوف فى قولا وبيعا وخافا مع امتناعه فى نحو خف الله الا هلم فان الحجازيين التزموا ادغامها لغيرهم وليست هلم عند الحجازيين فعلا بل هى عندهم اسم فعل فلذلك قيل كان ينبغى للمصنف ان لا يستثنيها كذا قرره الشارح قلت قوله كل ذلك راجع الى جميع ما تقدم ذكره ومن جملته هلم وان كانت اسما عند الحجازيين لكن فى قوله كل ذلك شامل لها فلا بد من هذا الاستثناء والتزم غير بكر والصواغين ناس من بكر فان الحكم المذكور ليس عندهم جميعهم بل بعضهم فالتزم غير هؤلاء الفك قبل تاء الضمير ونونيه نحو رددت ورددت وفروعهما نحو رددنا ورددتم ورددت ورددتما ورددتن واحترز بقوله المرفوعين من نحو ردّه نا زيد وهو الضمير المنصوب فهذا اجمع بكر وغيرهم

عماد غانم

على ادغامهم وليس لهذا القيد نفع بالنسبة الى نون الاناث فانها لا تكون الا مرفوعة واما ناس من بكر فانهم يدغمون قبل تاء الضمير واخويه فيقولون ردت وردنا قال الخليل وقد ذكر هذه اللغة من يزيد قبل التاء الفا فيقول ردات ومدات في رددت ومددت ووجه هذه اللغة انهم قدروا الادغام قبل دخول الضمير قال الشارح وهذا فيما لم تلتزم العرب فكه فاما ما التزمت فيه الفك فلا تدغمه اذا اتصلت به التاء بكر ولا غيرهم نحو محبت العين واهللت الفرس ومعطط الشعر واللل السقاء وضبب المكان ودبب الحيز ذلك من الفاظ محفوظة خرجت عن القياس في التزام الفك فيها وحذف اول المثلين عند ذلك اي عند فك الادغام لاجل الضمير لغة سليم نحو احست وظلت واصله احسست وظللت ومست واصله مسست ولم يحفظ سيبويه هذا الحذف الا في هذه الالفاظ الثلاثة وحكم ذلك على انه من الشذوذ لا على لغة وكذلك غيره من النحويين وزاد ابن الانباري كلمة رابعة وهي همت في هممت وحكى المصنف المراد ذلك في لغة سليم قال ابو حيان ولا يعرف هذه اللغة الا من طريقه وهو ثقة فيما ينقله قلت ولحصرات العرب ثلاث فالجمهور يفكون ولا يحذفون وبكر وناس من بكر بن وائل يدغمون وسليم يخففون بالحذف ومنه فظلتم تفكهون والله الموفق لا رب غيره

باب النسب

وهذه الترجمة هي المشهورة وترجمة سيبويه بباب الاضافة وهي تقتضي لانها متعددا لتوقف وجودها على الامرين اللذين احدهما المعزو اليه ويجب تقدمها على العزو عقلا لاستحالة نسبة الشيء الى الشيء الا بعد ثبوتهما فالاضافة حالة تعرض للمعزو وطارئ يطرا عليه ولهذا وجب كون المنسوب صفا فقولك زيد بصري في قوة منسوب الى البصرة وكذلك تميمي اي معد والى تميم والمنسوب اليه اما ان يكون علما واما ان يكون غيره فالاول قد يكون انسانا معينا كحنفي او قبيلة كثقفي او مكانا ككوفي او غير ذلك كاعوجي واعوج علم فرس والثاني قد يكون صنفا كرومي وتركي فان مثل روم وترك لحقته ياء الاضافة فدل على الواحد ودونها على الصنف وقد يكون شيئا اوله الشخص ككتبي وعاجي وقد يكون شيئا بينه وبين المعزو ارتباط وملابسة كابوي واخوي وبلغني وصفراوي ولم يتعرض المصنف الى تعريف المنسوب وعرف في الشافية بالتعريف المشهور وعليه اسئلة واجوبة في استيفائها طول فلنقتصر على ما نحن بصدده من شرح كلام المصنف يجعل حرف اعراب المنسوب اليه ياء مشددة تلي كسرة وكونها مشددة هو الاصل فيها وغيرها معد ولعنها قال سيبويه ومما جاء معد ولا عن بابه محذوفا منه احدى اليائين من يائي الاضافة قولك في الشام شام وفي اليمن يمان وزعم الخليل انهم الحقوا هذه الالف عوضا من ذهاب احدى اليائين فدل ذلك على ان الاصل في ياء النسب المشددة ويحذف لها اي لهذه الياء المذكورة عجز المركب غير المضاف وهذا يشمل المركب تركيب اسناد نحو تابط شرا وشاب قرناها وذرى حبا فتقول في النسبة اليهما تابطي وذروي ويشمل المزجي فتقول في النسبة الى بعلبك وخمسة عشر بعلي وخمسي ويشمل غيرهما نحو لولا وحيثما فتقول في النسبة اليهما لوي بتخفيف الواو وحيثي لجريانهما مجرى الجملة وعلى المصنف مناقشة وذلك ان ظاهر قوله ويحذف لها عجز المركب يقتضي انك اذا سميت بخرج اليوم زيد ونسبت اليه فانما تحذف العجز فقط وهو زيد وليس كذلك بل يحذف ما زاد على الصدر فتقول في النسبة اليه خرجي فلو عبر بما يقتضي ذلك لكان خيرا فان قلت وعليه مناقشة اخرى وذلك انه جمع من كلامهم في النسبة الى كنت كنتي فلم يحذفوا العجز من المركب غير المضاف قلت هو شاذ فلا يرد عليه نقضا والنسبة القياسية كوني ويحذف لها صدر المضاف ان تعرف بالثاني تحقيقا كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيري وعمري او تقديرا كابي بكر وابي حفص حين لا بكر ولا حفص لانهما من القسم الاول فتقول بكري وحفصي او لا يتعرف بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا فيحذف عجزه اي فيحذف عجزه وينسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئي ومرئي لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يبق له اضافة قبل استعمالها علما وقد يحذف صدره خوف اللبس اي لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس وعبد الاشهل وعبد مناف فانهم

قالوا في ذلك تيمي واشهلي ومنافي ومراد المصنف بالمضاف ما كان علما او غالبا لا مثل غلام زيد مما ليس علما ولا غالبا فانه ينسب فيه الى الغلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف اذ ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال الشارح وقد يفعل ذلك اى حذف الصدر والنسبة الى العجز ولا يؤخذ فيه هذا قيد خوف اللبس ببعلبك ونحوه فتقول بكي في النسبة الى بعلبك وموتي في النسبة الى حضرموت ومقتضى كلامه ان بكيا مسموع لانه لم ينقل بنحو بعلبك بل قال ببعلبك ونحوه والاقدام على ذلك محل نظر وفي الصحاح رامهرمز بلد والنسبة اليه رامي وان شئت هرمزي وهو مخالف لكلام المصنف بل زيد منه فانه جعلك فيه بالخيار ولم يذكر شذوذا وقد يكون مراده ان الوجهين سمعا فخيرنا في المسموع في اللفظ الكافوه ذلك فيهما لا لان القياس يقتضي صحة كل منهما ولا يقاس عليه الجملة خلافا للجرمي وانما جاز في تابط شرا تابطي وشري قياسا على البعلي والبكي قال الشارح وذلك غير مسموع وقياس الجملة على تركيب المزج غير سديد ويحذف لاحوان كان تاء التانيث سواء كانت دالة على التانيث كما في ضاربة او لم تكن كما في حمزة وطلحة فتقال ضاربي وحمزي وطلحي وهذا هو القياس لامرين احدهما انه لو لم تحذف التاء لزم اما كونها وسطا للكلمة او تانيث المذكر اذ عدم النسب اصلا لان التاء اما ان تقع قبل ياء النسب او بعدها او لا تقع لا قبلها ولا بعدها وكل ذلك فاسد فيكون المفضي اليه كذلك اما الاول فلانه وجب ان يقال في النسبة الى حمزة حمزتي وتاء التانيث واجب كونها متطرفة واما الثاني فلانه يؤدي الى ان يقول في النسبة الى ضاربة ضاربية ومن الجائز ان يكون المنسوب مذكرا فيلزم ان يقال زيد ضاربية وهو باطل لاستحالة صيرورة المذكر مؤنثا الا ان يقال كما زعم بعضهم ان هذه التاء للمنسوب اليه لا لمن جرت هذه الصفة عليه فلا يلزم تانيث المذكر لانا نقول المراد وقوع التاء في وصف المذكر فان قيل الربعي لو علامة للمذكر قلنا نادر فلا يحمل عليه او على غير القياس فلا يقاس عليه لا سيما اصل من الاصول واما الثالث فلانه اذا لم يجز كون احدهما سابقة على الاخرى لاستلزام كل واحد من التقديرين فاسدا تعين انتفاء النسبة اذا التقدير انتفاء الياء لاستحالة الجمع بينهما فتعين حذف تاء التانيث ليتاتى النسبة الامر الثاني انها لو لم تحذف لزم ان يكون لها مزية على المضاف اليه لانك تقول في عبد مناف عبدي فلا يتساويان فكيف يكون للمرجوح مزية هكذا في بعض شروح الشافية والذي علل به كثيرون حذف تاء التانيث انها لو بقيت لزم اجتماع تاءي تانيث في نحو امراة فاطمية وقيل لشبه ياء النسبة بتاء التانيث كرهوا الجمع بينهما وقول الناس درهم خليفتي لحن وقد رايتهم في بلاد الهند يقولون خدمتي لما يخدم به السلطان او غيره نسبة للخدمة لكن مثل هذا لا يستكثر من غير العرب او كان زيادتي التصحيح لانا لو لم نفعل ذلك لزم في نحو زيدون اجتماع اعرابين فيما وفي نحو هندات اجتماع تانيثين اذا كان المنسوب مؤنثا وفهم من قوله تصحيح انك لو سميت بزيدون واعربته بالحركات لم تحذف الزيادتان وذلك نحو قنسريني وفلسطيني ونصيبيني هكذا قرره قلت و الذي يظهر ان مراده بزيادتي التصحيح الزيادتان نحو هندات واما الزيادتان في مسلمون فستغني عن ذكرها هنا بما ذكر بعد دفعا للتكرار او شبهيهما نحو عشرين وثلاثين فان قلت التمثيل بذلك على ان يكون المراد بزيادتي التصحيح ما في نحو مسلمين وانت لم تحمله ثما شبههما على ما اخترته انت من ان المراد ما في نحو هندات قلت يمكن ان يمثل لذلك بنحو عرفات واذرعات فان ذلك هنا نظير عليون في جمع المذكر السالم او ياء منقوص فوق ثلاثي نحو قاضي ومنتمي ومستدعي فتقول في النسبة الى قاض ومنتم ومستدع بحذف ياء المنقوص واخرج الثلاثي نحو عم وشج لان حكمه سيذكر او ياء مشددة لكراهة اجتماع اربع ياءات ولا فرق بين ما بنيت الكلمة عليه مثل كرسي وما لم تبن عليه كشافعي واحترز بقوله بعد الثنين من حرفين نحو من طي وحي وغني وولي فسياتي الكلام على ذلك او الف للتانيث رابعة نحو حبلي وجمزي وخرج بكونها للتانيث نحو ارطى ونحو مرمى وستنبه على ما فيه او الف فوقها اى فوق الرابعة فتحذف الموصوف مطلقا اى سواء كانت للتانيث نحو

بعد الثنين حرفين نحو كرسي وبختي وشافعي اذا نسبت الى شيء من ذلك حذفت الياء المشددة م

يضوي او للتكثير نحو قبعثري او بدلا عن اصل نحو مشتري فان قلت ما السبب في ادغامك ان فوقها صفة للمحذوف الذي
قدرته وهلا قدرته معطوفا على المصنف لسابقه قلت لو لم اقدر ذلك لزم ان يخالف قوله مطلقا قوله الف التانيث فوق
الاربعة فان التي للتانيث لا تنقسم الى ما هو للتانيث وغيره فما معنى الاطلاق بعد هذا التقييد ثم هذا الكلام يقتضي ان
الرابعة اذا كانت لغير التانيث لا تحذف وليس الامر كذلك بل تحذف الف ملهى ونحوه وارطى ونحوه كما تحذف الف حبلى
ونحوه وجمزى ونحوه وهذا ما كنا وعدنا بالتنبيه عليه او واوا تلي مضموما ثالثا نحو عرقوة وترقوة وفعاعل نحو قمحدوة
فاذا نسبت قلت عرقي وترقي وقمحدي وعلة حذف هذه الواو انه لما حذفت تاء التانيث صار الاسم في اخره واو قبلها ضمة
وقياس مثل ذلك قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير من باب قاض ومشتق فتحذف الياء كما تحذف فيهما واحترز بقوله مضموما
ثالثا من ان يكون اولا كالنسب الى قوم من قولك قوم زيد او ثانيا نحو ابو زيد واخو زيد علمين او حرف لين مع نون
تسقط للاضافة نحو عبدان وزيدان وجمع المثنى وما الحق به كاثنان فتقول عبدي وزيدي واثني واحترز بقوله تسقط
للاضافة من ان تسمى به وتجعل الاعراب على النون فكانك تقول عبداني كما تقول بحراني لانها اذ ذاك لا تسقط للاضافة
ويقلب واوا ما يليه ياء النسب من الف ثالثة نحو عصى ورحى فتقول عصوي ورحوي وسواء كانت الالف عن ياء او واو
او اصلا او مجهولة ولا يمكن ان يكون زائدة للتانيث ولا غيره او رابعة لغير التانيث سواء كانت منقلبة عن اصل
نحو ملهى او للالحاق نحو علقى فتقول فيهما ملهوي وعلقوي او همزة ابدلت من الف التانيث كحمراء وصفراء فتقول فيهما
حمراوي وصفراوي قال الشارح ونقل في التوشيح عن ابي حاتم ان من العرب من يقول حمرائي وبيضائي فيقر الهمزة تشبيها لها
بهمزة كساء قال وذلك قليل ردي وفي همزة غيرها اي غير المبدلة من الف التانيث وهذا يشمل ثلاث همزات الاصلية نحو
قراء ووضاء والملحقة نحو علباء وقوباء والمبدلة من اصل نحو رداء وكساء ففي جميع ذلك وجهان تصحيح الهمزة وقلبها واوا
لكن اجودهما في الاصلية التصحيح فقرائي اجود من قراوي قيل ومفهوم كلام المصنف ان القلب في القسمين الاخيرين اجود
وذكر غيره ان التصحيح في نحو كساء ارجح والقلب في نحو علباء ارجح وربما حذفت الالف الرابعة كاينة لغير التانيث سواء كان
بدلا عن اصل نحو ملهى او للالحاق نحو علقى فيقول ملهي وعلقي بحذف الالف فيهما تشبيها لها بالف التانيث وقلبتا او ربما
قلبت كاينة له اي للتانيث بما سكن ثانيه نحو حبلى فتقول فيه حبلوي وقد تزاد الف قبل بدلها اي بدل الكاينة التي
للتانيث نحو دنياوي وقيل بدل الرابعة التي للالحاق نحو ارطاوي حكاها ابو زيد ولا تقلب الف معلى ونحوه من المضعف
العين الذي وقعت الالف فيه خامسة خلافا ليونس فانها تقلب عنده ولم يصرح المصنف هل قلبها عنده واجب وجائز
وصرح غيره بان يونس يجعلها كالف معطى فيكون القلب عنده من قبيل الجائز وشبهة يونس ان وقوعها خامسة لم يكن الا
بتضعيف اللام والمضعف بادغام في حكم حرف واحد وكان الف معلى شبيه رابعة وهو شبهة ضعيفة ومذهب سيبويه والجمهور
الحذف كحالها وليس قبلها مشدد نحو مشتري والنسب الى شج وحي وتحية ونحوهن كالنسب الى فتى اما شج فوزنه فعل
بكسر العين فاذا نسبت اليه فتحت عينه فيصير كفتى واما المشدد الثلاثي الياء كحي فانه يجب فك ادغامه فتفتح عينه فيصير
مقصورا ثلاثيا كفتى لكن ذلك بتبديل الكسرة فتحة وهذا بتبديل السكون فتقول فيه حيوي واما تحية فوزنها
تفعلة واصلها تحيية فالياء الاولى عين الكلمة والثانية لامها فحذفوا الياء التي هي عين الكلمة وفتحوا الثاني وقلبوا الياء
الاخيرة واوا كما فعلوا في النسب الى نحو غني فقالوا غنوي ولكن الياء المحذوفة من غني ونحوه ياء زائدة والياء في تحية اصل وكلهم
حملوا الاصلي على الزائد فان الذي فروا منه في غني موجود في تحية وهو ثقل اجتماع اربع يا ات وكسرتين وقوله ونحوهن
اي ما ذكر من الحكم يجري في نحو الالفاظ المذكورة فاما نحو شج وحي فكثير واما تحية فلا يحفظ له نظير غير ثنية في قوله

اقل به ركب توه تنبه : واحوف الاما وفي الله ساريا فاللهم الا ان بريد بخو تحية في الصورة لا في الوزن فلذلك كثير من
غو رمية وحمية وقضية الى غير ذلك وبفتح وبصح ثاني نحو حي وهو الياء المدغمة فتقول حيوي فتكلم المصنف اولا
على قلب الثالث واوا واما الثاني فتكلم عليه الان ومعنى التصحيح انه لا يقلب وانفتح ما قبله وشذ نحو حيي حيث نسبوا اليه على
لفظه فاجتمع اربع ياآت وامي حيث نسبوا اليه على لفظه ايضا فاجتمعت الياآت الاربع وقياسه اموي لانه على فعيلة كجهينة
وقد نسب اليه على القياس فنسب اليه اموي بفتح الهمزة وهو شاذ من جهة فتحها وفي الارتشاف فاما كسي تصغير كساء فنسب اليه
بيائين مشددين لا يجوز غير ذلك واجاز بعض النحويين كسوي والمحذوف الياء المنقلبة عن الف كساء وفي كتاب سيبويه
الياء التي هي لام قلت كسي المصغر من باب علي وامية والياء التي فيه مدغمة قبل النسب هي ياء التصغير والمدغم فيها لام الكلمة
والمدغمة من الف كساء احتج من ادعى حذف الاولى بزيادتها ومن ادعى حذف اللام بتطرفها والمشهور في باب التصغير انا نحذف
الاخيرة نسيا على الاطلاق ولكل من القولين وجه فاذا نسبنا وقلنا بالحذف فقد يقال ان المحذوف الاولى لزيادتها ولان الاسهل
حذف الساكنة فان قيل ينبغي هنا ترجيح حذف الثانية اذ لا تحذف ياء التصغير قلنا ولا تقلب واوا ايضا ولا تحرك ولا
تصير اخرا وان قيل انما الاخر ياء النسب قلنا في تقدير الانفصال واعلم ان الخلاف الذي في الارتشاف ليس في النسب كما اوهمه كلامه
وانما ينبغي ان يكون في التصغير اذ الذي معنا في حالة التصغير وقبل النسب ياء التصغير بيقين ثم ياء الالف وياء اللام ثم ورد
النسب على كلمة فيها ياء التصغير وذلك بيقين وياء اخرى اختلف فيها اهي الزائدة ام اللام فاذا قلنا بالحذف فالتردد في المحذوف
هل هو الاولى او الثانية كاينة ما كانت على الخلاف السابق في التصغير اما ان نتم خلافا في المحذوف مختصا بالنسب لم يكن موجودا
في التصغير فلا ثم هذه المسئلة تستثنى من مسئلة علي وحي وامية ونحوهن واطلاق كثير يقتضي حذف احدى اليائين وقلب الاخرى
والذي يقتضيه النظر الصحيح ان لا يحذف شيء من اليائين والنقل كذلك وانما الحذف فيه شذوذ من النحويين فاستبان لك ان
كلام المصنف مدخول لاطلاقه القول فتامله وقد يعامل نحو قاض ومرمي معاملة نحو شج وعلي فيقال في قاض قاضوي كما يقال في
شج شجوي وذلك بان تفتح ما قبل الياء وتقلبها واوا قال الشاعر وكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا اعز كنصل السيف ابرزه
الغمد : اذان ام نعفان ام ستبرى لنا دراهم عند الحانوي ولا نقدي جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه قال السيرافي والمعروف
في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة ويقال في مرمي مرموي كما يقال في علي علوي بحذف ياء مرمي الزائدة المنقلبة عن واو وندر ان
قياس ما اخره ياء مشددة بعد اكثر من حرفين ان يحذف فقياس مرمي في النسب اليه ان يقال مرمي وهو المختار ويحذف ايضا
الياء النسب ما يليه المكسور لاجلها من ياء مكسورة مدغم فيها ما يليه في محل رفع بحذف على انه النائب عن الفاعل والمكسور
فاعل بالفعل من يليه ولاجلها متعلق بالمكسور والضمير عائد الى ياء النسب ومن ياء بيان لما يليه وهو المحذوف فاذا نسبت الى
سيد واسيد تصغير اسود وغليم تصغير غلام قلت سيدي واسيدي وغليمي بحذف الياء الثانية المكسورة المدغم فيها و
احترز بقوله مكسورة من نحو هبيخ فان الياء لا تحذف منه لكونها مفتوحة واحترز بقوله مدغم فيها من نحو معيل اسم فاعل
من اعيلت المراة فيقال في النسبة اليه معيلي وان كانت مكسورة بعد الادغام واحترز بقوله ما يليه المكسور من ان تكون
الياء المذكورة مفصولة نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام فتقول فيه مهيمي من غير فصل حذف الياء المنقلبة عن الالف
بين الياء المدغم فيها والمكسور لاجل ياء النسب قلت ولو عبر المصنف بما يليه الاخر عوض قوله ما يليه المكسور لاجلها لكان اخصر
واوضح وقد يبنى من جزئي المركب الاضافي او المزجي لا المركب الاسنادي فانه لا مدخل له في هذا النوع لانه مقصور على السماع
ولم يسمع في مركب اسنادي وانما سمع في الاضافي والمزجي فعلل على زنة جعفر بفاء كل منهما اي كل واحد من جزئي المركب وهما
الصدر والعجز وعينه كقولهم عبشمي في عبد شمس نحت من كل من الصدر والعجز فاؤه وعينه فاخذ من عبد العين والباء وهما

فاؤه

فاؤه وعينه ومن شمس الشين والميم وهما فاؤه وعينه وانما ترك الطرف الاخير فيهما لان الاطراف اولى بالحذف ولانه محل حذف في
الترخيم وغيره في الجملة وصح الاستغناء لان الجل يغني عن الكل فان اعتلت عين الثاني كمل البناء بلامه كقولهم عبقسي في عبد
القيس ومرقسي في امرئ القيس او بلام الاول كقولهم تيملي في تيم اللات وتنسب اليه اي الى البناء المذكور ولم يتكلم على اعتلال
عين الاول وقد وقع ذلك قالت العرب في النسبة الى دار البطيخ دربخي بحذف العين من الاول على قياس تلك المسألة وبحذفها
من الثاني ايضا وهو خلاف القياس تلك وكانهم اجروا على الثاني الحكم الثابت للاول فاتبعوه له في الحكم وقالوا في سوق
مازن سقوني فحذفوا عين الاول وكملوا بعين الثاني وتركوا فاءه فان قلت ترك المصنف ذلك لانه غير قياس قلت
الجميع غير قياس وانما الغرض الاعلام بما وقع في كلامهم على اختلاف انواع ذلك النحو وربما نسب اليهما معا من الاتركيبهما كقول
الشاعر : تزوجتها رامية هرمزية * بفضل الذي اعطى الامير من الرزق : او صيغا على زنة واحدة او شبهما به نحو ملا معا ملتعه
اي معاملة ذلك الواحد فالاول نحو البعلبكي والرامهرمزي والثاني كقولهم في النسب الى كنت كنتي وهو شاذ كما تقدم قال
الشاعر : فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن : والضمير من قوله اليهما وتركيبهما وصيغا و
شبهما وعوملا عائد الى الجزئين في المركب

فصل في النسب الى فعيلة وفعيل بضم الفاء وفعيلة وفعيل بفتحهما و
فعولة وما يعوض لغير الثلاثي وغيره من تغيير حركة ومسائل اخر يقال في فعيلة بضم الفاء وبالياء بعد العين فعلي بحذف
الياء الزائدة وتاء التانيث فيقال في النسب الى جهينة جهني وشذ قولهم رديني في النسبة الى ردينة وفي فعيلة بفتح الفاء
وزيادة ياء بعد العين المكسورة وفعولة بفتح الفاء وزيادة ياء في بعين مضمومة تليهما او فعلي بفتح الفاء والعين فيقال في
النسبة الى حنيفة وربيعة حنفي وربعي بحذف تاء التانيث والياء الزائدة وتفتح عينه كما تفتح عين عم ونحوه وشذ قولهم
عميري في عميرة وسليقي في النسبة الى السليقة وهو الرجل الذي يتكلم باصل طبعه ولغته وسليمي في سليمة قال الحازم في منهاج
البلغا وشرح الادبا انما حذفوا الياء من حنفي وربعي وجللي ليفرقوا بين ربيعة وربيع وحنيفة وحنيف وجليلة وجليل
فان لم يكن بازاء فعيلة فعيل لم يحذفوا فلهذا قالوا سليقي وعميري وعبيدي اذ لا وجود لسليق وعمير وعبيد فهذا
هو التعليل الصحيح لا قولهم ان التغيير يانس بالتغيير لان ذلك يؤدي الى كثرة التغيير وهم يفرون منه ما استطاعوا قلت
ينتقض ما قدمناه من قوله سليمي في سليمة مع تحقق وجود سليم ويقال في النسبة الى حمولة وركوبة حملي وركبي بحذف الواو
وبفتح عين الكلمة هذا مذهب سيبويه لقولهم شنئي في ازد شنوءة وقال الاخفش والمبرد والجرمي يقال فيه فعولي بالنسبة
الى اللفظ ولا يغير الا بحذف تاء التانيث وقال ابن الطراوة فعلي بحذف الواو وابقاء الضمة ما لم يضاعف اي الا مثلة
الثلاثة نحو هريرة وشديدة وضرورة فلا تحذف حينئذ ياء ولا واو بل تبقيهما وتقول هريري وشديدي وضروري او تقدم
الشهرة قال الشارح ولم يتعرض غير المصنف لهذا الشرط بل اطلقوا ذلك في الشهر وغيره او تعتل عين فعيلة كطويلة او فعيلة كنويرة
صحيحة اللام كما مثلنا فتنسب اليه على لفظه فتقول طويلي ونويري واحترز بصحيحة اللام من اعتلالها كما في طوية وحيية
فانك تقول طووي وحيوي بالحذف وقد يقال فعلي وفعلي في فعيل وفعيل صحيحي اللام وفيه لف ونشر مرتب فيقال في
فعيل الصحيح اللام كثقيف ثقفي وفي فعيل الصحيح اللام كقريش قرشي ولا يقاس عليه بل يحفظ ما ورد من ذلك ولا يتعدى وفعولة
المعتل اللام نحو عدوة كالصحيحها في حذف للام فتقول عدوي كما تقول في شنوءة شنئي لا كفعول الذي ينسب اليه على لفظه
بغير حذف فلا يقول عدوي باثبات الواو وخلافا للمبرد في المسألتين وهما كون فعيل وفعيل الصحيحي اللام نحو ثقيف وهذيل ينسب
اليهما بحذف الياء وهذه هي المسألة الاولى والمبرد قائل بان النسبة اليهما كذلك تطرد ولا تقتصر على السماع والمسألة الثانية
كون فعولة المعتل اللام بمنزلة فعولة الصحيح اللام والمبرد قائل في هذه بان الواو لا تحذف فتقول في النسبة الى عدوة عدوي

بتشديد الواو فلا تحذف كما تقول في النسبة الى صبور صبوري من غير حذف وتصح غالبا عين الثلاثي المكسورة نحو نمر ودئل وابل فتقول في النسبة اليها نمري ودئلي وابلي بفتح العين في الجميع فرارا من الثقل واحترز بقوله غالبا مما بقوا كسرته من الثلاثي بل كسراته وهو صنمي وذكر المصنف في شرح الكافية وقد يفعل ذلك بنحو تغلب قال في الصحاح والنسبة الى تغلب تغلبي بفتح اللام استيحاشا لتوالي كسرتين مع ياءي النسب وربما قالوه بالكسر لان فيه حرفين غير مكسورين وفارق النسبة الى نمر انتهى وفي القياس عليه خلاف فالفتح عند المبرد وعند الخليل وسيبويه مقصور على السماع وحكى الشارح ان ابا القاسم البطليوسي قال في شرحه كتاب سيبويه ما حاصله ان جملة النحويين على اجازة الوجهين في نحو تغلب زعم ابو عمر ان الفتح شاذ وظاهر ان الخليل وسيبويه يجيزانه وهو خلاف المنقول والمنسوب الى ارمينية بهمزة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فمثناة تحتية فنون مكسورة فمثناة تحتية مفتوحة فهاء تانيث وهي كورة بناحية بلاد الروم ارمني قال الشارح بحذف اليائين وفتح الميم طلبا للخفة قلت اما حذف هاء التانيث فقياس كما في مكي وحذف الياء الاخيرة قياس كما في مشتري وحذف الياء الاولى كما بعد الميم على جهة الاستثناء والاستيناس لان الحذف تاتي فعيلة وفعيلة اذا استتبع حذف الياء فان يستتبع حذف التاء والياء جميعا حذف الياء الاولى احق واولى ثم قلبت فتحة الميم كسرة كما فعل في كسرة نون حنيفة وضمة نون شنوءة مبالغة في التخفيف واستيناسا بالتغيير وفي معاملة دهليز ونحوه معاملته اي معاملة المنسوب الى ارمينية نظر قال الشارح اي فيحتمل ان يلحق دهليز بارمينية فتحذف الياء ويفتح ما قبل الاخر فيقال دهلزي فرارا من الثقل ويحتمل ان لا يلحق بارمينية لقلته وكونه غير خال من الثقل وهو ارجح الوجهين هذا كلامه قلت وليس فيه تحرير لوجه النظر وانا اقول موجب التردد والاحتمال انا ان نظرنا الى ارمينية بعد حذف التاء والياء منه صار ارمين بوزن دهليز وقد حذفت الياء منه فيقتضي ذلك حذف الياء من دهليز وان نظرنا الى ان الياء انما حذفت من ارمينية بعد ان سبق حذف التاء والياء فانس التغيير بالتغيير وذلك مفقود من دهليز فلا وجه للحذف منه هكذا ينبغي ان يقرر ولا يغير نحو جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال وهو الموضع الذي فيه حجارة والمراد بنحو جندل ما توالت حركاته ولم يكن ثانيه فاذا نسب اليه لم تحول كسرته الى الفتحة بل ينسب اليه على لفظه فتقول جندلي لا غير وكذا ما كان مثله نحو علبط وهدبد

فصل في الكلام على ما يجبر في النسب مما لا يجبر

لا يجبر في النسب من المحذوف الفاء نحو شية ودية او العين نحو ثبة وقلة الا المعتل اللام فمثال ما حذفت فاؤه ولامه منقلبة شية ودية كما مثلنا ومثال ما حذفت عينه ولامه معتلة المري اسم فاعل من ارى يري وقد قرر الشارح وغيره هذا المحل وذكر انه لا يجبر برد المحذوف في هذه الصور ولم يتعقبوه قلت والذي يظهر انه لا وجه لرد عين المري وهي الهمزة بل لا وجه لجوازه فان قيس هذا على شية ودية فباطل لان ذينك بقيا على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف واما هذه فثلاثة احرف الميم والراء والياء فلا حاجة لرد الهمزة بل يجب قلب كسرة الراء فتحة كما في شج ثم الياء الفا ثم الالف واوا على قولنا انه يجب رد المحذوف فيجوز في الياء الوجهان المحكيان في قاض ولا يعلم ان احدا اوجب رد العين المحذوف فتعين الا المصنف ومن قلده وكانه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فيبقى الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال في لم يع بوجوب هاء السكت واما قوله في مر بالوقف فانه يمتنع حذف الياء فحسن لئلا يكون اجحافا بالاسم ان تحذف لامه بعد ما حذفت عينه ولا كذلك هنا لان ياء المنقوص اذا كان ثالثا لا تحذف واما المحذوف فيها اي المحذوف اللام فيجبر بردها ان كان معتل العين نحو ذو وشاة فان كلا منهما محذوف اللام معتل العين فتقول في النسبة الى ذو ذووي لانك لما رددت اللام وفتحت العين لانها في الاصل مفتوحة انقلبت الياء فنسبت اليه كما ينسب الى فتى وتقول في شاة شاهي وعلى اصل الاخفش شوهي وكذا الصحيحها اي الصحيح العين ان جبر بردها في التثنية نحو اب واخ فان

اخوى

كلا منهما محذوف اللام صحيح العين وقد جبر برد اللام فى التثنية حيث قيل ابوان اخوان فتقول فى النسبة اليهما ابوى
بخلاف يد ودم والجمع بالالف والتاء نحو سنة وعضة فان كلا منهما محذوف اللام صحيح العين وقد جبر وبرد كلامه
فى الجمع بالالف والتاء حيث قالوا سنوات وعضوات وسنهات وعضهات فتقول سنوى وعضوى وسنهى وعضهى
هذا الخلاف ثبة فانهم كما قالوا فى جمعه ثبات ولم يرد المحذوف ولا يجبر برد لامه فى التثنية ولا فى الجمع بالالف والتاء
فوجهان احدهما ان يجبر بردها فى النسب والاخر ان لا يجبر بذلك كما لم يجبر فى التثنية والجمع نحو غد وحر وثبة و
المحذوف من غد الواو ومن حر الحاء ومن ثبة الياء لقولهم ثبيت اى جمعت كما ذهب اليه سيبويه فان شئت قلت فى
النسب اليها غدوى وحرحى وثبوى برد المحذوف وان شئت قلت غدى وحرى وثبى بدون رد وتفتح عين المجبور مطلقا
سواء كان اصلها السكون او الحركة هذا مذهب سيبويه واكثر النحويين خلافا للاخفش فى تسكين ما اصله السكون فتقول
فى النسب الى غد ويد وحر ودم غدوى ويدوى وحرحى ودموى بفتح العين فى الجميع على مذهب الجمهور واما على مذهب
الاخفش فتسكين العين فيما اصله السكون فيه وهو ما عدا دما من الامثلة المذكورة والسماع يشهد لسيبويه نقل سمع من كلامهم
غدوى بفتح الدال فى النسبة الى غد فهو مما عينه ساكنة فى الاصل بالاتفاق وقد حكى سيبويه ابيك غد واعلى الاصل وقال
الشاعر ان مع اليوم اخاه غدوا قال الشارح وقد رجع الاخفش فى الاوسط الى مذهب سيبويه وذكره سماعا عن العرب قد
اتفق سيبويه والاخفش على انه اذا نسبت الى رب خفيفة الباء رددت المحذوف ولم تحركه بل تردها الى اصلها من السكون
فتقول ربى لمكان التضعيف وينبغى للمصنف ان يقيد فيقول ما لم يكن مضاعفا ووجدت نسخة من نسخ التسهيل وتفتح عين
المجبور غير المضاعف الى هنا كلامه وان جبر ما فيه همزة الوصل حذفت منه الهمزة وذلك مثل ابن واست واسم فان جبرت قلت
بنوى وستهى وسموى بكسر السين وضمها على الخلاف فى اصله وتفتح الميم على راى سيبويه وتسكن على مذهب الاخفش فى تسكين ما
اصله السكون وان لم تجبر قلت ابنى واستى واسمى وان كان حرفين اخر الثنائى الذى لم يعلم له ثالث ضعف مثل كى ولو تضعف
كى بياء ثالثة ويقال فى النسبة اليه كيوى لانه لما ضعف صار مثل حى وتضعف لو بزيادة واو اخرى فيقال فى النسبة اليه لووى
كما يقال فى النسبة الى الجوجوى وان كان اخر الثنائى المجهول الاصل الفا جعل ضعفها همزة مثل لا فتزيد عليه بعد الالف همزة
وتقول لائى ولاوى **فصل** فى مسائل متفرقة من النسب تبدل همزة ياء سقاية وحولايا لان تاء التانيث
من سقاية والف التانيث فى حولايا تحذف فى النسب فيقع الياء طرفا بعد الف زائدة فتقلب لاجل ذلك همزة فتقول سقائى
وحولائى وقد تجعل الهمزة واوا فتقول سقاوى وحولاوى وذلك على من قال كساوى ورداوى وظاهر كونه عن الياء انها
غير جائزة وقد قوى هذا الظاهر قوله بعد ان فى غاية ثلاثة اوجه والظاهر ان الوجه الذى اخل به هنا فى نحو سقاية هو اجود
الاوجه وفى نحو غاية ثلاثة اوجه الاول ان تنسب اليها على لفظها فتقول غايى بياء بعد الالف والثانى ان تبدل الياء همزة
فتقول غائى بهمزة بعد الالف الثالث ان تبدل الهمزة واوا غاوى وفى بعض النسخ اجودها الهمزة ووجه الشارح بسلامته من
ثقل الاول وكثرة عمل الثالث لان فيه ابدالا بعد ابدال قلت الذى ينبغى ان يكون اضعفها الواو فالهمزة لما الهمزة فواضح لان
فيه توالى اعلالين العين واللام واما الواو فلانها ناشئة عن الهمزة التى فيه توالى اعلالين وان يكون ارجحها الياء وان
كان اثقلها لانه ماش على القياس ولا يغير ما لامه ياء او واو مثل ظبى وغزو من الثلاثى الصحيح العين الساكنها فاما
المعتل العين فان ساكنها نحو حى ولى فقد مضى حكمه وان كان محركها بالفتح نحو جوى او بالكسر نحو جو فقد مضى واما
الصحيح العين فان كان محركها بالفتحة نحو فتى وعصى فقد مضى ايضا وان محركها بالكسر نحو شج وعم فقد مضى ايضا باتفاق ان كان مجردا
من تاء التانيث وقد مر تمثيله بظبى وغزو فتقول ظبيى وغزوى بسكون العين واتى بشرط التجرد يحترز من قيه الذى عقب

بذكره حيث قال لا يغير عن حاله نحو ظبية ودمية وزنية وغدوة ورشوة لا فرق في ذلك بين ذوات الياء وذوات الواو وعذوة م
عند الخليل وسيبويه خلافا ليونس في فتح عينه وقلب يائه واوا فينسب اليه كما ينسب الى المنقوص الثلاثي في النوعين واختار
الزجاج مذهب يونس هذا وثم قول ثالث اختاره ابن عصفور وهو التفريق فان كان من ذوات الياء عومل معاملة
المنقوص الثلاثي فتقول ظبوي ودموي وزنوي كما تقول في شج شجوي بفتح الوسط وقلب الياء واوا وان كان من ذوات الواو فيبقى
العين على حالها من السكون وتنسب على لفظه فتقول عذوي وغدوي ورشوي والنسب الى اخت ونظائرها كبنت وبنتان و
كلتا وكيت وذيت وعد بعضهم من النظائر هنتا قلت وفيه نظر لانهم قالوا في الوقف هنه بالهاء واخت ليس كذلك كالنسب الى
مذكرها فتقول في اخت اخوي وفي بنت بنوي كما تقول ذلك في النسبة الى اخ وابن وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس خلافا
ليونس في ابلاء ياء النسب للتاء فتقول اختي وبنتي وثنتي وكلتي وكيتي وذيتي قال الشارح والزمه الخليل ان ينسب الى هنت بنات با
التاء وهو لا يقول به بل اتفقوا على حذف التاء ولذا ان يفرق بان التاء فيهما لا يلزم بخلاف بنت واخت الا ترى انها انما تثبت
في هنت في الوصل دون الوقف قلت وهذا مما يؤيد ما رددنا به قبل قول من عد هنتا في نظائر اخت وذهب الاخفش الى رأي ثالث
فقال تحذف التاء ويقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته وترد المحذوف فتقول اخوي وبنوي وتقول في فم وفي من اسمه فو زيد
فمي وفموي اما فمي في النسبة الى الفم فعلى قولهم في التثنية فمان واما فموي في النسبة اليه فعلى قولهم في التثنية فموان وفميان
اما كعصوي او كرحوي واما من اسمه فو زيد فانك تحذف زيدا وترد فو الى فم ليصير اسما صحيحا وتأتي فيه تلك اللغتان واستشكل
صاحب الافصاح قولهم فموي قال والقياس فمي في النسبة الى الفم لان الميم بدل العين واللام محذوفة وانما يأتي هذا اذا قلنا
بان مادته ف و ه واما على القول بان مادته ف م و فلا اشكال وقد تقدم الكلام اول الكلام اب قال الشارح وهذا اشكال
اخر وهو ان من قال فمان ينبغي ان يكون له في النسب وجهان فمي على اللفظ وفموي على الاصل لانك اذا رددت اللام لم تحتج
الى الميم ورجعت العين الى اصلها السكون قلت لكنهما تفتح في النسب عند غير الاخفش كما مر وتقول في ابنم ابنمي على اللفظ وابني بحذف
الميم وتعامله معاملة ابن في الوجهين وعلى الاول فالنون تابعة للميم في الكسر كما كانت تابعة لها في الاعراب ومن
قال ثعلبي بالفتح فقياسه ابنمي بالفتح ومن التزم فتح نون ابنم قبل النسب استصحب بعده فتحها وهذا ظاهر وتنسب الى الجمع
بلفظ واحده ان استعمل ذلك الواحد كما اذا اردت ان تنسب الى الفرائض والكتب مثلا فانك تأخذ لفظ الواحد المستعمل
وهو فريضة وكتاب فتقول فرضي وكتابي وقيل بعض الناس فرائضي وكتبي خطأ وان لا يستعمل له واحد فبلفظه اي
لفظ الجمع كعباديد وشماطيط فيقال عباديدي وشماطيطي قال ابن الصائغ ان كان الجمع الذي له واحد غير مناسب له في القياس
كمحاسن ومشابه ومذاكير وملامح فان مفردها حسن وشبه وذكر ولمحة نسب الى لفظ الجمع وروى سيبويه ذلك عن
ابي زيد والفرق بين النسب والتصغير حيث رد الجمع في التصغير الى واحده المهمل والمستعمل وان لم يكن قياسا ان الملجئ
لذلك دفع التناقض مع ان التصغير يغير لفظ الجمع ولا بد ولا كذلك النسب فلم يحتملوا فيه ان ينطقوا بما يتكلم به العرب في التصغير م
وربما نسب الى ذي الواحد بلفظه لشبهه بواحد في الوزن وصلاحيته للجمع نحو كلابي فنسبوا الى الجمع ذي الواحد المستعمل
وهو كلب لموازنته كلاب لنحو كتاب وصلاحيته للجمع فقد قالوا في كلاب كلابات وحكم اسم الجمع نحو قوم ورهط ونفر
على مذهب سيبويه والجمع الغالب على ناس مخصوصين كالانصار والابنا وهم ابناء فارس وهم الذين ارسلهم كسرى
مع سيف بن ذي يزن لما استنجد على الحبشة فنصروه وملكوا اليمن وتدبروها وتزوجوا بها في العرب فقالت العرب
لاولادهم الابنا وغلب عليهم هذا الاسم لان امهاتهم من غير جنس ابائهم فان قلت لم يذكر اسم الجنس قلت لانه لا يعلم ما المنسوب
اليه منه اهو المفرد ام الجمع الا الله تعالى لان تاء التانيث لا بد من سقوطها البتة اذا تقرر ذلك فحكم اسم الجمع والجمع الغا

حكم الثا

حكم الواحد فتقول قومى ورهطى وركبى وانصارى وابنائى وذو الواحد الشاذ كذى الواحد القياسى لا كالمهمل الواحد خلافا لابى
زيد فتقول فى النسبة الى مذاكير على راى الجماعة ذكرى بالنسبة الى المفرد وان كان خارجا عن القياس وتقول فى النسبة على راى
ابى زيد مذاكيرى كما تقول عباديدى فيما اهمل واحده نظرا الى ان هذا الواحد الذى نطق به على غير القياس فى حكم المعدوم
فيلتحق بما اهمل واحده فان قلت كيف يضبط الشاذ من قول المصنف وذو الواحد الشاذ ابالخفض على انه صفة للواحد ام
بالرفع على انه صفة لذو قلت ظاهر كلام الشارح انه مضبوط بالخفض والصواب فيما يظهر ان يضبط بالرفع على انه صفة لذو
ولا يخفض على النعت للواحد الا ترى ان لواقح وطوائح جمعان لملقحة ومطيحة وهما قياسيان لانهما من القحت فهى ملقحة واطاحت
فهى مطيحة وهما اسما فاعلين جاريان على القياس وانما جاء الشذوذ فى جمعيهما ويلتزم فتح عين تمرات وارضين ونحوهما كسجلات
ودعلات ولا اذكر الآن نحو ارضين وكسر فاء سنين ونحوه كعزين وعضين ان كن اعلاما وانما التزموا فتح عين تمرات وارضين
فرقا بين النسبة اليهما علمين والنسبة اليهما جمعين كذا قال الشارح واحترز المصنف بقوله ان كن اعلاما مما اذا نسب الى شىء
من تلك الالفاظ وهو باق على جمعيته فيتغير الحكم لما عرفته قبل قلت وبقى على المصنف ان يقول وضم عين جملات وثبين
ولا يجوز ان يقول وكسر عين سدرات لان فعلا يرد الى فعل وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس كالفراهيد علم على
بطن فى الازد واليه ينسب الخليل بن احمد فقالوا الفراهيدى على اللفظ وقالوا الفرهودى فنسبوا الى الواحد لما امنوا اللبس اذ
ليس لنا قبيلة تسمى الفرهود هكذا قال الشارح وغيره ولم يتعقبوه قلت وقد نقل غير واحد من اهل اللغة ان الفرهود ولد الاسد
وولد الوعل وعلى هذا فقولهم انما جاز فرهودى لامن اللبس اذ ليس فى العرب قبيلة يقال لها فرهود فلا لبس حينئذ مردود لان اللبس يحصل
اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشىء آخر وان لم يكن قبيلة اذ ليس يدل على ان الفرهودى قد نسب الى القبيلة لجواز ان يكون قد نسب
الى غيرها وحينئذ فاللبس باق وما غير فى النسب تغييرا لم يذكر قبل قولهم فى المنسوب الى الدهر دهرى بضم الدال وعد منه بعضهم
قولهم فى البصرة بصرى بكسر الباء واعترض بانه يقال البصرة بكسر الصاد فيجوز ان يخفف فتنقل كسرته الى الباء قلت وقد نقل النووى
فى شرح مسلم ثلاث لغات فى باء البصرة الفتح والكسر والضم وحكى انهم قالوا فى النسبة اليها بصرى بفتح الباء وكسرها وهما لغتان مشهورتان
او سلم مما ذكر اطراده فيما سبق لم يقس عليه لندوره وقلة وقوعه فى كلامهم فصل فى دخول ياء النسب على اسماء ابعاض
الجسد ووقوعها فارقة بين الواحد والجنس وللمبالغة وزائدة والنسب بغير ياء ولا تعويض الالف عن احدى يائى النسب قد تلحق ياء
النسب اسماء ابعاض الجسد مبنية على فعال بضم الفاء حكى صاحب المخصص عن الفارسى قال رجل انافى عظيم الانف قال ابو على هو
نسب على غير قياس وكذا يفعلون فى هذا النوع من النسب فى المخصص ايضا يقال رجل شفه وشفاهى للعظيم الشفة قال الشارح ومن
المبنى على فعال قولهم رواسى للعظيم الراس وعضادى للعظيم العضد وفخاذى للعظيم الفخذ او مزيدا فى آخرها الف ونون نحو رقبانى
للعظيم الرقبة قال الشارح ونحو لحيانى للعظيم اللحية وشعرانى للعظيم الشعر قلت هذا خارج عن قوله ابعاض الجسد اذ اللحية
والشعر ليسا جزئين من الجسد للدلالة على عظمها اى عظم تلك الابعاض وهو متعلق بقوله تلحق فيرجع الى النوعين ما بنى على فعال
وما زائد فى آخره الف ونون قلت وقد يستبان لك من هذا الكلام انه اذا اريد المعنى المذكور يعمد الى اسم العضو فيصاغ على فعال
او يبقى على وزنه ويزاد فى آخره الف ونون ثم بعد كل من الامرين تلحق ياء النسب فتصير الكلمة بعد ذلك دالة على الذات العظيمة باعتبار
ذلك العضو فلو ان المصنف قال للدلالة على عظيمها لكان اولى لانه تفسير الكلمة كلها ولكنه فسر المعنى الذى استفيد بالصوغ والزيادة
والنسبة وتلحق ايضا فارقة بين الواحد وجنسه نحو زنجى وزنج ورومى وروم ومجوسى ومجوس ويهودى ويهود قلت وهذا ايضا
محل نظر والذى يظهر ان الياء انما لحقت لافادة نسبة الموصوف الى المجرد عنها كما فى غير هذا النوع فمعنى رومى شىء منسوب الى جنس الروم
كما ان معنى دمشقى شىء منسوب الى دمشق وكونه واحدا انما استفيد من كون صيغة الوصف لم يلحقها ما يدل على الجمع بل هى صيغة

ووصف نحو هذا راكب سائر كما تقول هذا راكب سائر قال الشاعر: اخشى ركيبا او رجيلا غاديا: فوصف الرجل بالمفرد قلت وقد يقال هما تصغيرا ركب وراجل على الترخيم والنسب اليه كما في قولهم ركبي ينسب اليه على لفظه كما ينسب الى الواحد او يميز من واحده بنزع ياء النسب نحو رومي وروم وتركي وترك او نزع تاء التانيث نحو تمر وتمرة وسفين وسفينة مع غلبة التذكير ومن ثم حكى سيبويه ما لجمع على النخل والتمر لانك تقول هذه النخل وهذه التمر فان كان كذلك اي مخالفا الثلاثة لا وزان او مساويا للواحد فيما ذكروا او امتاز واحده بما ذكر فهو اسم جمع لا جمع فاندرج في اسم الجمع نحو تمر وروم وغير المصنف يسمي ما وقع فيه الامتياز بالتاء اسم جنس وكذا ما وقع امتيازه في الوحدة بياء النسب خلافا للاخفش في ركب ونحوه كطير وصحب فالاخفش يرى ان ذلك جمع لراكب وطائر وصاحب ورده الزجاج بان الجمع لا يكون اخف من المفرد فات ويرد بحمر في جمع احمر وحمراء وانما يرد مذهب الاخفش ان هذه لو كانت جموعا لم تكن الا من قبيل جمع القلة او الكثرة وكلاهما باطل اما الاول فلان اوزان جموع القلة محصورة وليس هذا منها واما الثاني فلانها لو كانت جموع كثرة لم تصغر على لفظها واللازم باطل فقد سمع تصغير ركب على ركيب وصحب على صحيب وللفراء في كل ما له واحد موافق في اصل الوضع نحو تمرة وغمام ويرده اليه يصعد الكلم الطيب كانهم اعجاز نخل منقعر فوصف بالمفرد ايضا والسحاب المسخر كانهم جراد منتشر من الشجر الاخضر وقد يوصف لفظا او معنى بالجمع رعيا للمعنى نحو وينشئ السحاب الثقال والنخل باسقات وقد اجتمعا في قول النابغة: واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت: الى حمام سراع وارد الثمد: ومن قال واردي بالياء فهو مخطئ ومن الواقع على جميع ما يقع على الواحد في البسيط للواحدي في سورة البقرة مثل فلك وهجان وكلاص وشمال للخليقة والطبع قلت ومن وقوع الكلمة الاخيرة على الجمع قوله: الم تعلمي ان الملامة نفعها: قليل وما لومي خليلي من شمالها: فهذه الجمع بدليل من وفي المخصص في باب خلق الانسان ان الشمال التي هي اليد جمعت على اشمل كقول ابي النجم: ياتي لها من ايمن واشمل: وعلى شمائل بقاء الزيادة كرسالة ورسائل لانها مؤنثة مثلها وشمل الجدد وشمالات ثم قال قال سيبويه وزعم ابو الخطاب انهم يقولون شمال في تكسير شمال الجمع بلفظ الواحد لان الكسرة والالف في الجمع والواحد غيرهما في الواحد كقول الخليل في هجان وكلاص وليس على حد جنب لقولهم شمالات فان لم يثن فلم يجمع كالمصدر يقع خبرا عن الاثنين نحو الزيدان عدل او صفة نحو مررت برجلين عدل او حالا نحو جاء الزيدان عدلا ومثلوا لهذه المسئلة بجنب قلت وفيه نظر فقد نص جماعة من اهل اللغة على انه يثنى فيقال جنبان ويقع ذلك في كلام الفقهاء الشافعية بل وقد نصوا ايضا على انه يجمع قال ابن فارس في المجمل والجنابة مخالطة الرجل المراة ورجل جنب والجمع الاجناب لكن صرح بعض اللغويين بان جنبا يستعمل للواحد وغيره بهذا اللفظ ولا يثنى ولا يجمع وعلى ذلك اعتمد الممثلون بهذه الكلمة لما نحن فيه وان ثني فهو جمع مقدر تغييره على راي وذلك مثل فلك وهجان وكلاص فانها تقع على المفرد والجمع بلفظ واحد وتثنى فيقال فلكان وهجانان وكلاصان فاذا اطلقت على اكثر من اثنين حكم بانها جمع وقدر كونها مغايرة للمفرد فيقدر فلك في الافراد كقفل وفي الجمع كاسد وهجان وكلاص في حالة الافراد كلجام وكتاب في الجمع كرجال وجمال فهي جموع تكسير مقدرة التغيير هذا راي سيبويه والخليل واكثر النحاة قلت ومما يشكل عليهم ان في المحكم انهم قالوا هذه كفري واحدة وكذلك الجمع وقالوا هذان كفريان فهذا نظير فلك في الواحد وفلك في الجمع وفلكين في التثنية ولا يمكن ان يقال فيه بما قيل في فلك لان فعلى ليس من اوزان الجمع فثبت عدم استلزام هذه الطريقة للجمع والاصح كونه عند اطلاقه على الجماعة اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع ونظير هذا الاشتراك على القولين الانسان وضع للشخص ولجزئه وهو انسان العين قلت واحسن المصنف في وصفه مستغنيا عن تقدير التغيير فانه اشار بذلك الى علة ما اختاره من كونه اسم جمع وذلك انه على الوجه لا يحتاج الى تقدير التغيير واما على تقدير كونه جمعا فيحتاج الى تقدير التغيير كما سبق وهو خلاف الاصل فيكون ما اختاره راجحا

على ما اختاره فصل في تكسير المفرد المختتم بالتاء والكلام على جموع القلة ومسائل اخر تكسير الواحد المتمايز بالتاء
محفوظ استغناء فتجريده في الكثرة وتصحيحه في القلة وذلك نحو تمرة فاذا اريد استعماله في مقام الكثرة جرد عن التاء فقيل
تمر واذا اريد استعماله في القلة جمع جمع تصحيح فقيل تمرات فاستغنى بذلك عن تكسير غالبا ومن المحفوظ قولهم في جمع طلحة طلاح
وطلوح قال ان تهبطين بلاد قوم ٭ يرتعون من الطلاح ٭ وقال الاخر ٭ متى كان الخيام بذى طلوح ٭ سقيت الغيث ايتها
الخيام ٭ ومن المحفوظ ايضا رطبة وارطاب قلت وحق المصنف ان يقول تكسير الواحد المتمايز بالتاء في المخلوقات محفوظ
كالنخل والتمر والسدر فاما في المصنوعات فلا خلاف في اقتياسه نحو عمامة وعمائم وجرة وجرائر قال الشارح وانما استغنى بتصحيحه في
القلة لان جمعي التصحيح موضوعان للقلة ما لم تدخل عليهما ال التي تدل على العموم او يضاف الى ما يدل على الكثرة وكذا صيغ القلة
من جموع التكسير قال الله تعالى قد افلح المؤمنون وقال حسان رضي الله عنه ٭ لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ٭ واسيافنا
يقطرن من نجدة دما ٭ فال في الجفنات والاضافة ما يدل على الكثرة في اسيافنا قرينة صرفت الجمعين الى الكثرة قلت يحتمل
ان دلالته على الجمع سلبت وصار بهذه القرينة شاملا لكل احد من الافراد وهذه الحالة لم تكن ثابتة له عند تجرده من اداة
الاستغراق وظاهر كلامه مشكل فانه لا يعلم ان احدا قال بان جمع القلة يصير جمع كثرة بدخول الاداة الاستغراقية عليه
فتامله وهي اي القلة من ثلاثة الى عشرة وامثلتها اي امثلة القلة افعل كافلس افعال كاحمال افعلة كارغفة ومنها
فعلة كصبية وغلمة لا من اسماء الجموع خلافا لابن السراج وشبهته انها لم تطرد في شيء من الاوزان بخلاف افعل واخواته
وقد جمعها بعض النحويين في قوله ٭ بافعل وبافعال وبافعلة ٭ وفعلة يعرف الادنى من العدد ٭ قلت وقد انشدني شيخنا
شمس الدين الغماري اجازة قال انشدني شيخنا ابو حيان قال انشدني شيخنا الاستاذ ابو علي بن ابي الاحوص فيما قراته عليه بيتا
استدرك به يذكر فيه جمع السلامة وهو ٭ وسالم الجمع ايضا داخل معها ٭ في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد ٭ قال القاضي تاج
الدين السبكي في شرحه للمنهاج البيضاوي في اصول الفقه اتفق النحاة على ان اربع صيغ من جموع التكسير وان جمعي السلامة
مذكرا ومؤنثا للقلة واتفق الاصوليون القائلون بالعموم وهم اكثر حملة الشريعة على ان صيغة المشركين وما شابهها للعموم
وكذلك الاجمال والارغفة فقد يقال ها تان فرقتان عظيمتان تنقل عن العرب وكل واحدة نقلت عكس ما نقلته الاخرى
فاين العموم الذي هو غير متناه من الافراد من العشرة فما دونها ولا سبيل الى تكذيب كل واحدة من هاتين الفرقتين العظيمتين
فما وجه الجمع بين كلاميهما والجواب ما ذكره امام الحرمين وقال انه الذي استقر عليه نظره في محاولة الجمع بين مسالك الائمة
في ذلك وهو ان قول النحاة انها للعشرة فما دونها انما هو اذا كان الجمع منكرا نحو مشركين ورجال ونقل الاصوليين انما هو
حال التعريف بالالف واللام فانه يعم كل جمع وذلك بمنزلة رجل المنكر فانه للواحد من بني ادم وبالتعريف يعم كل فرد واما الجمع
حال التنكير فلا يقول فيه بالتعميم الا من شذ كالجبائي ومن حمل المشترك على معنييه وجعل ذلك من باب العموم فالسؤال عليه
منقلح وللقائل ان يقول اتفقت الفقهاء على ان من اقر بدراهم قبل منه تفسيرها بثلاثة وهي جمع كثرة واقله باتفاق النحاة
احد عشر فما الجمع بين الكلامين اللهم الا ان يدعي الفقيه ان العرف شاع في اطلاق دراهم على ثلاثة واشتهر فصار حقيقة
عرفية وهي مقدمة على اللغوية ولا يكفيه ان يقول اطلاق جمع الكثرة على القلة يصح مجازا والاصل براءة الذمة عما زاد فقبلنا
تفسيره بثلاثة لذلك لانا نقول لا يقبل من اللافظ بحقيقة تفسيرها لا بما تحتمله الا اذا ارتضى التفسير بالمجاز الا ترى ان من اقر بافلس لا
يقبل منه التفسير بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازا انتهى كلامه قلت ومما علمته من وقوع الخلاف في صيغة
فعلة وان ثم من النحاة من ذهب الى انها ليست جمع تكسير يتجه لك القلح في نقل السبكي في صدر كلامه اتفاق النحاة على ان
الابنية الاربعة التي منها فعلة كلها جموع تكسير واما ما اورده من الاشكال في قبول تفسير المقر بدراهم انها ثلاثة فقد

قنة
اسلفنا فى اول باب الاحرف الناصبة للاسم الرافعة للخبر تحقيق الكلام فى ذلك بما اذا تاملته ظهر لك ما فى كلامه هنا من المنا
فاجعه وليس منها اى من امثلة القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كظلم وغرف وفعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم جمع نعمة وسدر
جمع سدرة وفعلة بكسر الفاء وفتح العين ايضا الا ان هذا مختص بناء التانيث مثل قردة جمع قرد خلافا للفراء فى جعله اياها من
جموع القلة وجزم ابو حيان بان مراد المصنف وليس منها اسماء الجموع فجعل الضمير من قوله وليس منها راجعا الى اسماء الجمع لا
الى القلة قال وكان حجة الفراء غرفات وسدرات وجمع الجمع ليس بقياس وجمع اسم الجمع اقرب منه ولا حجة فيما احتج به
لان عندنا ان ذلك جمع غرفة وسدرة ثم فتح كما اتبع قلت تمام مراده ما قدمناه وليس من جموع القلة ولا يمكن ان تكون الحجة ما
ذكر لان نحو قردة لا ياتى فيه الاحتجاج بذلك وقد قال المصنف فى كتاب التوضيح ما ملخصه ذهب الكوفيون الى ان فعلا
وفعلا من جموع القلة بدليل بثلاث غرف فى حديث الوضوء وبقوله تعالى فاتوا بعشر سور وثمانى حجج ومما يدل على بطلان
تاويل ابو حيان ومتابعيه ان المصنف قال قبل هذا ان الفراء يقول فى كل شىء له واحد يوافقه فى اصل اللفظ انه جمع فكيف ياتى
بكلمة كل هناك ولا يستثنى شيئا وياتى الى هذا الموضع فينقل عن الفراء ما يخالف ذلك بل هن اى فعل وفعل وفعلة وسائر
الامثلة الاتى ذكرها جموع الكثرة وقد علمت المراد بها بما اسلفناه من التقرير الذى فى باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
فعليك بمراجعته وربما استغنى بما لاحدهما اى باحدى صيغتى القلة والكثرة عن الاخرى من الصيغتين وضعا كارجل فى
جمع رجل بكسر الراء فلم يوضع لها جمع كثرة وكرجال فى جمع رجل بفتح الراء وضم الجيم ولم يوضع له جمع قلة استعمالا نحو ثلاثة
قروء فاستغنى بقروء عن اقراء بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع فان اقراء موضوع ولكن ترك هنا لشذوذه استعمالا فقبيحا
وهذا الاستغناء ليس حاصلا فى اصل الوضع اى عندما وضعت قروء والا لم يقولوا اقراء بل هو استغناء عرض بعد الوضع فى حالة
الاستعمال فى التركيب اتكالا على قرينة وهى اضافة الثلاثة اليه فى الاية وما حذف فى الافراد من الاصول رد فى التكسير نحو
حر واحراح وسه واستاه ويد وايد وشفة وشفاه وشاة وشياه واخ واخوة وقالوا ايضا فى التكسير اخا قال ابن اخ
المهذب فيما انشد الزيادى وجدتم بنيكم دوننا اذ نسبتم واى بنى الاخاء تنبو مناسبه : تولتيموهم صفوة العيش دوننا
: وندعى اذا ما هاب بالموت هائبه : ما لم يبق على ثلاثة فيكسر على لفظه مثله الشارح بكلمة لم احرر ضبطها الان ولكن
ما قاله المصنف مقتضى قولهم فى التصغير نحو ميت مييت ولكنهم قالوا فى التكسير اموات ولم يقولوا امياث وهذا وارد على
المصنف وقالوا فى جمع القيل وهو الملك من ملوك حمير اذا كان دون الملك الاعظم اقيال واقوال حكاهما يعقوب بن
السكيت فاقيال على اللفظ واقوال على الاصل اذ اصله قيل ثم خفف قال ابن الشجرى وابى قوم مقالة يعقوب وقالوا
ان له اشتقاقين فمن قال اقوال فعلى انه من القول واصله قيول ثم ادغم ثم خفف ومن قال اقيال فمن قولهم تقيل
اباه اذا اتبعه فى الشبه كما سمى تبع تبعا لانه تبع من كان قبله من الملوك قال وليس يعقوب بعيدا عندى ويكون اعتبر
اللفظ والاصل تارة تارة وقال الاولون لو كان من القول لم يجئ فى جمعه الا اقوال كما لا يقال فى ميت الا اموات قال ابن
الشجرى ولا يلزم ذلك لانهم قالوا من جفوت ومن الشوب مشوب مجفو على الاصل ومجفى ومشيب على اللفظ حيى و
شيب ولم يطرد وا ذلك فيقولوا مغزى وملعى فكذلك قالوا اقيال على لفظ القيل وان لم يقولوا امياث ويغنى
غالبا التصحيح عن تكسير الخماسى الاصول فتقول يعجبنى الفرزدقون فى جمع فرزدق ويقولون فى استكراه فرازد لما يلزم من
حذف بعض الاصول على تقدير التكسير واما التصحيح فخلى من ذلك فلهذا اثروه قلت وهذا حيث امكن التصحيح نحو فرزدق
وسفرجلة لامكان فرزدقون وسفرجلات واما نحو سفرجل مما لا يمكن فيه ذلك فيستغنى عنه بغير التصحيح وهو ان
يقال لا فى مضروب مضروبة مضروبون ومضروبات وكان ينبغى ان يقول والصفات الاتية على وزن مفعول او مفعولة

عند عدة كذا من السفرجل موازن
مفعول اى ومؤنثه مفعولة فيقال
صح

ثم يذكر البواقي ولكنه اهمل اشتراط الوصفية والمشدد العين من الصفات نحو شرابون وشريبون وقدقا لوا جياد وجبابرة
ودجال ودجاجلة فكسروه قال الشارح وثبت في نسخة مقروءة على المصنف وعليها خطه غير تلذذ واحترز بهما من نحو مرو امرأ
ولا يحتاج اليه لان نحو مر لا يقال فيه مشدد العين فاستثناؤه غير صحيح الا ان يكون منقطعا والمزيد اوله ميم مضمومة
نحو مكرم ومنطلق ومقتدر ومستخرج فانه يجمع ذلك كله جمع تصحيح مذكرا كان او مؤنثا ولا يكسر الا مفعلا بضم الميم وفتح الفاء
وكسر العين مشددة نحو مكعبة في المحكم يقال جارية كعاب وكاعب مكعب وانشد شاهدا على كعاب قول عمرو بن ابي ربيعة
نجيبة بطال لدن شب همه :: لعاب الكعاب والمدام المشعشع :: وقال انما ذكر المدام يعني صفة الملائم لانه ذهب به الى الشراب يقال
كعبت الجارية وكعبت تكعيبا تديها ولم يذكر شاهدا على مكعب وقد يحترز به مسألة مكوب تستثنى مما اوله من الصفات ميم مضموم
ومن الصفات المضعفة العين فقد جمعت على مكاعيب ومفعلا بضم الميم واسكان الفاء وكسر العين على مطفل وهي الظبية
معها طفلها وهي حديثة العهد بالنتاج وكذا الناقة تجمع على مطافل ومطافيل بخص المؤنث فقد يرجع الى الوزنين المتقدمين
وهما مفعل المشدد ومفعل المخفف فكان ينبغي ان يقول يختصان بالمؤنث والمراد ان هذين الوزنين اذا كانا من الصفات الخاص
بالمؤنث كسرا ولم يجمع جمع تصحيح واستغنى بذكر التصحيح في بعض الثلاثي صفة لمذكر عاقل نحو حلو وحذر وندس فقالوا
حلوون وحذرون وندسون بالتصحيح ولم يكسروها قلت وفي عبارة المصنف قلب والصواب تصحيح المذكر وكذا قوله بعد وبموثنه
فيما لم يكسر من اسم ما لا يعقل مذكرا يعني انه استغنى بمؤنث التصحيح والصواب بتصحيح المؤنث كما قلنا في اسم غير العاقل في حالة
كونه مذكرا اذا لم يكسر نحو حمامات في حمام وسرادقات في سرادق ولا يريد بالاسم قسيم الصفة بدليل سجل ورجل وشاء
وقد يفعل به ثابتا تكسيره نحو رمضانات وشوالات مع قولهم ارمضة وشواويل ويكثر في صفات اي صفات ما لا يعقل
مطلقا كسر او لم يكسر نحو جبال راسيات مع ثبوت رواسي في التنزيل ونحو نجوم طالعات مع ثبوت طوالع في كلامهم قال
الفرزدق :: اخذنا بآفاق السماء عليكم :: لنا قمراها والنجوم الطوالع :: ومثال ما لم يكسر واذكروا الله في ايام معدودات
الحج اشهر معلومات فان المفرد فيهما مفعول ومفعول صفة لا تكسر كما قدمناه وليس التصحيح بالالف والتاء مطردا في اسمه
اي اسم ما لا يعقل الخماسي نحو سرادق فصاعدا فلا يقاس على سرادق في جمعه بالالف والتاء ما كان نظيره من الخماسي ولا
ما زاد عليه ما لم يكن مصدرا ذا همزة وصل فحينئذ يطرد في انطلاقات واستخراجات واعترضه ابو حيان بجواز ان
يكون جمعا للمحدود بالتاء فيكون جمع مؤنث والكلام انما هو في جمع المذكر خلافا للفراء في قوله مطرد انه في اسم ما لا يعقل
خماسيا فصاعدا مصدرا كان او غيره بهمزة او غيرها نحو اصطبلات وحمامات وسرادقات ووافقه بعض المغاربة وانما قيد المصنف المصدر
بكونه ذا همزة وصل احترازا من ان لا يكون كذلك نحو مدحرج ومقابل فلا يجوز مدحرجات ولا مقابلات فصل
في الكلام على البناء الاول من ابنية جمع القلة وهو افعل فان قلت لترتيب المصنف امثلة هذا الجمع على الترتيب المذكور نكتة
ووجه مناسبة فانه ذكر افعلا اولا ثم ذكر افعالا ثم افعلة ثم فعلة قلت يمكن ان يقال لما كان فعلة لا ينقاس وانما هو محفوظ
في اوزان مخصوصة دون اخوته اخره عنها لشرفها عليه بالاطراد في محال مخصوصة ثم لما كان افعل اول الامثلة الثلاثة
زيادة بلائه وبقي افعال وافعلة وفي كل منهما زيادتان لكن زيادة افعال اقرب محلا الى الزيادة الاولى من زيادة افعلة
فقدم عليها افعالا لمكان هذه المناسبة افعل لاسم خرج نحو كهل وضخم لانه صفة على فعل بفتح الفاء وسكون العين صحيح العين
نحو كلب واكلب وفلس وافلس وكاس واكوس ودلو وادل وظبي واظب خرج نحو سوط فانه ليس بصحيح العين او مؤنث بالخفض عطفا
على الظرف وهو قوله على فعل فهو صفة لمثل مثلا والاسمية شرط في النوع الثاني كما هي شرط في النوع الاول فيجمع هذا الجمع كل اسم
مؤنث بلا علامة للتأنيث فيه رباعي بمدة ثالثة نحو عناق واعنق وذراع واذرع وكراع واكرع ويمين وايمن واحترز

بمؤنث المذكر نحو طحال و بعدم العلامة من نحو صحيفة و رسالة و برباعي من نحو دعد و بالمدة من نحو خنصر و ضفدع
فكل هذا لا يطرد فيه افعل و يحفظ اي هذا الجمع بهذه الزنة و هو افعل في فعل بكسر الفاء و سكون العين مطلقا اي سواء كان اسما
نحو ذئب او صفة نحو جلف فقد قالوا اذؤب و اجلف و في فعل بفتح الفاء و العين نحو زمن و ازمن و جبل و اجبل و عصا و
و اعص و دار و ادور و فعل بضم الفاء و سكون العين نحو قفل و اقفل و ركن و اركن و فعل بفتح الفاء و ضم العين نحو ضبع
و اضبع و فعل بكسر الفاء و فتح العين نحو ضلع و اضلع و فعلة بكسر الفاء و اسكان العين مع هاء التانيث نحو نعمة و انعم
و فعلة بفتح الفاء و العين مع هاء تانيث نحو امة و اكم اسماء قيد في الامثلة السبعة الاخيرة و في عبد فقد سمع فيه
اعبد مع كونه صفة و ذكر المصنف في بعض كتبه ان الصفة لا تجمع على افعل الا اذا استعملت استعمال الاسماء نحو عبد فافهم
بذلك ان جمع عبد و نحوه مما استعمل استعمال الاسماء مغير و هذا مخالف لكلامه في التسهيل و سيف مما هو على فعل و عينه
معتلة بالياء سمع فيه اسيف و ثوب مما هو على الوزن المتقدم و عينه واو فقد حفظ فيه اثوب قال الشاعر لكل دهر
قد لبست اثوبا و طحال مما هو رباعي بمدة ثالثة لكنه مذكر سمع فيه اطحل و كذا سمع شهاب اشهب و عنان مما هو كالاول
و هو سير اللجام التي تمسك به الدابة قالوا فيه اعن قلت و لم يكن بالمصنف حاجة الى ذكر هذا المثال لانه لم يرد استقصا
الوارد من الالفاظ اذ قد بقي غير ذلك و انما يريد استقراء ما ورد فيه ذلك من الاوزان و كانه اراد ان يبين انه واقع
في المضعف كما هو واقع في غيره و جنين فقد سمع فيه اجنن و اجن بالفك و الادغام و المشهور في قول ذؤبة اذا رمي مجهوله
بالاجنن انشاده هكذا بنونين و في كتاب التمام لابي الفتح بن جني بالاجنين بياء فنون و انشد ثابت بن ابي ثابت
في خلق الانسان بعد ذكر الجنينين لرؤبة و قد رهت جينه بالاجبن و قال غير ثابت مما صنف في خلق الانسان يجمع الجبين
على اجبنة و اجبن في القلة و جبن و جبائن في الكثرة و مكان قالوا فيه امكن و انما ذكره بناء على الظاهر من ان الميم زائدة و
انه مفعل من الكون فالقياس مكاون لكن لما لزمته الميم شبه بما هو اصل و نظيره قولهم مسيل و مسل كقضيب قضب و في
بعض النسخ و ابنوب و هو من القصب الرمح كعبها على انب و ليس التانيث مصححا لاطراده في فعل بفتح الفاء و العين معا
خلافا لليونس فانه قال كل ما كان على هذه الصيغة و هو مؤنث فانه يجمع على افعل قياسا كقدم و اقدم و نار و انور و ساق
و اسوق و دار و ادور و الصحيح ان ذلك مقصور على السماع لا يتعدى به محله و لا في فعل بكسر الفاء و سكون العين و لا في فعل
بكسر الفاء و فتح العين و ما بينهما و هي فعل المفتوح الفاء و العين و فعل المضموم الفاء الساكن العين و فعل المفتوح الفاء المضموم العين
خلافا للفرا فانه زعم ان التانيث مصحح لاطراد فعل في هذه الاوزان نحو بئر و دار و ضلع و عنق و ضبع و الجمهور على ان ذلك
سماعي لا قياسي فصل في الكلام على البناء الثاني من جموع القلة افعال الاسم نحو فرخ نحو كهل ثالثي فخرج ما زاد عليه
و سياتي لم يطرد فيه افعل و هو ما عدا فعلا المفتوح الفاء الساكن العين الصحيحة فاندرج في ذلك ما كان على فعل من المعتل
العين نحو بيت و ابيات و حوض و احواض و ما كان على غير فعل من الثلاثي نحو حزب و احزاب و صلب و اصلاب و جمل و اجمال
و وعل و اوعال و عضد و اعضاد و عنق و اعناق و ضلع و اضلاع و رطب و ارطاب و ابل و ابال و قل في فعل بفتح الفاء و العين
معتل العين نحو مال و اموال و حال و احوال و شذ في فعل بضم الفاء و فتح العين كربع و رطب و لزم في فعل بكسر الفاء و العين
جميعا كابل و غلب في نحو مدى و هو القفيز الشامي و نظيره ظبي و هو لذوات الحوافر و الساع كالضرع لغيرها فتقول امداء و اظباء
و لبيب و هو ما يشد في صدر الدابة ليمنع استيخار الرحل و نظيره طلل و هو ما شخص من اثار الدار فتقول الباب و اطلال و نمر
و هو من السباع و نظيره فخذ فتقول انمار و افخاذ و عضد و نظيره عجز فتقول اعضاد و اعجاز و عنب و نظيره قمع فتقول
اعناب و اقماع و طنب و هو حبل طويل يشد به الخباء و نظيره عنق فتقول اطناب و اعناق و قلو و هو المهر و عدو فتقول

الشارحين

افلاء واعداء ويحفظ في فعل صحيح العين نحو فرخ وزند والف وجد تقول افراخ وازناد والاف واجداد قال بعض
الاقيس ان ينقاس فيه افعال لكثرة وروده فانه يزيد على المائة وليس مقيسا بما فاؤه همزة كاهل وانف والف او واو
نحو وهم ووعد ووقت خلافا للفراء فانه زعم ان افعالا مقيس في ذلك قال بعض الشارحين وهو كثير فالوجه قول الفراء
بل هو القياس في فعل مطلقا كما مر ويحفظ ايضا في فعيل بمعنى فاعل كشريف واشراف وشهيد واشهاد ويتيم وايتام ونصير وانصار
وفعال بفتح الفاء كجبان واجبان وفي البسيط للواحدي في قول الشاعر ليس الرجال وان سووا باسواء يجوز كونه جمع سي كفيل
واشال ونقض وانقاض وكونه جمع سواء كقولهم في الوصف جواد واجواد وفي الاسم حيا ما للناقة واحياء ولا يمتنع جمع سواء وان منع
تثنيته كما قالوا في جمعه سواسية قلت في الصحاح الحياء بالمد الاستحياء ورحم الناقة ايضا وجمعه احيية وفعلة بفتح الفاء
وسكون العين مع هاء التأنيث نحو هضبة واهضاب وشطبة واشطاب وفعلة بضم الفاء وفتح العين نحو رطبة وارطاب
ونحو شعفة وهي راس الجبل سمع جمعها على اشعاف ونيقة بفاء وقاف بينهما مثناة تحتية سمع جمعها على انياق والفيقة ما بين
الحلبتين وتمرة قالوا في جمعها اتمار وجلف بالجيم والفاء صفة اي غليظ الطبع سمع في جمعه اجلاف وقياسه ان كان للعقلاء ان
يجمع بالواو والنون ونضو بكسر النون وهو البعير المهزول جمعوه على انضاء وحر سمع فيه احرار وقياسه التصحيح وجنب فقد
سمع فيه اجناب كما حكيناه من قبل عن ابن فارس في المجمل على لغة من جمعه قيل في جنب يشير به الى اللغة الاخرى وهي
الافراد على كل حال قال الشارح وهي الفصحى ويقظ بفتح المثناة التحتية وضم القاف وهو الرجل الحذر سمع جمعه على ايقاظ
ونكد وهو العسر قالوا فيه انكاد وكؤود صفة لعقبة يقال عقبة كؤود اي شاقة المصعد وعقاب كأداء وقماط وهو
ما يشد به الطفل في المهد سمع في جمعه اقماط وغثاء وهو اليابس الهشيم وما يحمله السيل من ورق الشجر قالوا فيه اغثاء
وخريدة وهي المرأة الكثيرة الحياء الجميلة جمعوها على اخراد وميت وميتة قالوا في جمع كل منهما اموات وجاهل سمع في جمعه
اجهال ووادٍ قالوا سالت الاوداء فجمعوه على افعال وذوطة بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة فهاء تأنيث
عنكبوت صفراء الظهر جمعت على اذواط واغيل وهو الناعم البين النعومة جمع على اغيال ومثله اغزل وهو الذي لا سلاح
معه جمع على اغزال وقحطاني وهو المنسوب الى قحطان سمع فيه اقحاط فصل في الكلام على المثال الثالث
الرابع من امثلة جمع القلة افعلة لاسم فخرج نحو جواد وشجاع وكلاص مذكر فخرج نحو عناق وعقاب ونحوهما فانهما
افعل كما سبق رباعي بمدة ثالثة نحو طعام واطعمة وحمار واحمرة وغراب واغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة وخرج
بقوله ثالثة نحو حاجب وشدواد وواو ودية اذ المدة ثانية ولا ثالثة قال الهما بادي وربما شذ من هذا يعني المذكر
الرباعي والمدة الثالثة فلم يستعملوا فيه افعلة قالوا كتاب وكتب ولم يقولوا اكتبة استغناء بكتب عنه فان كانت تلك المدة الثالثة
الفا شذ غيره اي غير افعلة فيه اي في البناء الذي مدته الثالثة الف معتل اللام نحو كساء ورداء وسماء فقياس ذلك كله
في الجمع افعلة وشذ سماء للمطر وسمي والقياس اسمية وقد سمع او مضاعفا نحو عنان وسنان وشذ عنن في عنان والقياس
اعنة وقد سمع على فعال بفتح الفاء او فعال بكسرها ويحفظ افعلة في نحو نجيح وهو البخيل جمعوه على انجحة ونجي وهو من تحدثه
مسارة كقوله اني اذا ما القوم كانوا انجيه ◦ وقد يكون النجي جمعا كالصديق نحو خلصوا نجيا فلا يحتاج الى جمعه ونجد
وهو ما ارتفع من الارض وجمع على نجاد ونجود وانجد قالوا طلاع انجد وجمع ايضا على انجدة وقال قوم انجدة جمع نجود وجمع الجمع
فلا يكون هذه الصيغة فيه خارجة عن القياس ووهي وهو خرق في السقا سمع فيه اوهية وسد وسد بفتح السين في
الاول وضمها في الثاني وتشديد الدال المهملة فيهما قال الجوهري السد بالفتح واحد الاسدة وهي العيوب مثل العمى والصم والبكم
جمع على غير قياس وكان قياسه سد وداو ومنه قولهم لا تجعلن بجنبك الاسدة اي لا يضيقن صدرك فتسكت عن الجواب

لمن به صمم او بكم قال الكميت: ما ان يجبني من صغح وعائدة: عل الاسرة ان العي كالعضب: يقول ليس بي عي ولا بكم عن جواب
الكاشح ان العي عن الجواب كالعضب وهو قطع يد واذهاب عضو والعائدة العطف وقدح وسمع فيه اقدحه وقن
وهو العبد اذا ملك هو وابواه ويستوى فيه الواحد وغيره وربما قالوا اقنان واقنة قال جرير اولاد قوم خلقوا اقنة وقيل جمع
قنان جمع قن فيكون قياسيا لانهما كعنان واعنة لاجل التضعيف وخال بالخاء المعجمة قالوا في جمعه اخولة وقفا سمع
فيه اقفئة لكن حكى ابن جني في كتابه المعرب قفاء بالمد فيجوز ان يكون اقفئة جمعا له لا لقفا المقصور والمشهور في جمع
قفا اقف واقفا وقفى على فعول كعصا وعصى واما اقف فكجبل واجبل واما اقفا فكرحى وارحاء واما اقفئة فالظاهر انه
للممدود ككساء واكسية ورداء واردية وجائز وهو الخشبة الممتدة في السقف في جمعها اجوزة وناجية قالوا في جمعها
انجية وهي بالجيم يقال ناقة ناجية اى سريعة تنجو بمن يركبها اى تسرع قال ناجية وناجيا اراها ونضيضة وهي
المطر القليل سمع في جمعها انضة وجمعت على نضائض ايضا وعيي وهو الحصر الذي لا يبين الكلام قالوا في جمعه اعيية
وجرة بكسر الجيم وهي هيئة وما يفيض به البعير فياكله ثانية جمعت على اجرة وجبل قال في الصحاح العيل بكسر الياء واحد
العيال والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد وقال صاحب المحكم عيل الرجل وعياله الذين يتكفل بهم قال: سلام
على يحيى ولا يبرح عنه: ولا وان ازرى بعلية الفقر وقد يكون العيل واحدا قال الشارح وغيره من الشراح جمع على اعيلة
قلت هو خطأ وصوابه اعولة بالواو لان عيلا فيعل واوى العين من عال يعول واصله عيول وعقاب طائر معروف
ومؤنث ومع ذلك جمع على اعقبة والقياس اعقب قد سمع وايضا سمع فيه عقبان وادحي بهمزة مضمومة فدال مهملة ساكنة
فحاء مهملة مكسورة فمثناة مشددة وهو الموضع الذي تدحوه النعامة برجلها ثم تبيض فيه وليس للنعامة عش انما هو الادحي
ووزنه افعول ادحوي سمع في جمعه ادحية ورمضان للشهر المعروف قالوا ارمضة في جمعه وخوان لربيع الاول على اخونة
وليس بمعنى خائن فان جمع ذلك خونة ويحفظ فعلة بكسر الفاء وسكون العين مع هاء التانيث وهذا هو البناء الرابع من
ابنية جمع القلة في فعيل كصبي وصبية وخصي وخصية قال المتنبي يهجو كافورا وهو من اشد ما هجي به خصي اسود: وذاك
ان الفحول البيض عاجزة: عن الجميل فكيف الخصية السود: وفعل بفتح الفاء والعين جميعا مثل فتى وفتية واخ واخوة
وولد وولدة وجار وجيرة وفعل بفتح الفاء وسكون العين مثل شيخ وشيخة وفعال بضم الفاء نحو غلام وغلمة وشجاع
وشجعة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل بضم الفاء واسكان العين كثني وثنية والثني الذي يكون دون السيد في المرتبة
وحكى الجوهري في ثانيه اعني الثني وجهين الضم والكسر قلت فيجوز على هذا ان يضبط الفاء من قول المصنف وفعل بالضم
والكسر فصل في الكلام على فعل المضموم الفاء الساكن العين الذي هو احد ابنية جمع الكثرة وفعل بضمتين
وفعل بضمة ففتحة وفعل بكسر ففتحة كما ستعرفه ان شاء الله من امثلة جمع الكثرة فعل وقد ضبطناه بضم الفاء وسكون
العين وهو لافعل فعلاء نحو احمر وحمراء ومنه وتنذر به قوما لدا جمع الد وهو الالد الخصام جمالات صفر وغرابيب
سود وجدد بيض وحمر وصفر متقابلين اى احدهما للمذكر والاخر للمؤنث فخرج ديمة هطلاء ونحو افضل فانهما افعل
وفعلاء وصفين ولكن لا تقابل بينهما او منفردين لمانع في الخلقة نحو اكمر واغلف ورتقاء وقرناء فيجمع كل من ذلك على
فعل فان كان المانع الاستعمال ففعل فيه محفوظ نحو رجل الى وامراة عجزاء على انه قد حكي اليا والعجز قليلا وفي المخصص عن
ثابت انه يقال رجل اصلع وانزع ولا يقال امراة صلعاء ولا نزعاء قلت جعل المصنف فعلا في هذا النوع مقيسا في الكافية وجعله
هنا محفوظا فاختلف كلامه وفعلا ان تنافيا في اقتياسه خلافا وفي ذكر قسم ثالث ما لم يستعمل له مقابل لا من لفظه ولا من
معناه نحو ديمة هطلاء وفرس اسفى للذكر الخفيف الناصية ولم يقولوا مطر اهطل ولا فرس سفواء قال والقياس هطل وسفو ولم يحك

بفتح الفاء

طرفة

فيه خلافا وانما جعل الخلاف فيما له مذكر من غير لفظه او مؤنث كذلك نحو آتى ويجوز في الشعران صحت لامه ان تضم عينه كقول
ايها الفتيان في مجلسنا جردوا منها وردا وشقر * وكقول الاخر طوى الحديد ان ما كنت قد انشره * وانكرتني ذوات الاعين النجل
وشقر جمع اشقر وغلا جمع غلاء مالم تعتل العين فخرج نحو سود وبيض او تضاعف فخرج نحو اجم واعز وخرج باشتراط
صحة اللام نحو عمى وعشو ويحفظ فعل ايضا في فعيل نحو نذير فقد سمع في جمعه نذر وفعول نحو عفو معتل اللام صحيح العين كما
مثلنا وفي نحو سقف فعل بقالوا في جمعه سقف باسكان القاف ايضا والمشهور من كلام النحويين ان اصله سقف بضم
القاف ثم خفف وفي الارتشاف ان النحويين على ان سقفا مخفف من سقف وبعضهم قال ان سقفا جمع سقيف فهو على القياس
وقال بعض شيوخنا لم يسمع فعل وفعل فوجب الحمل على ما ثبت ويرده انهم قالوا ثوب سحل وثياب سحل قلت ولا يرد هذا الرد بشئ فان سحلا
محتمل التخفيف من سحل بضمتين وورد بفتح الواو جمعوه على ورد بضمتين او ونوار صفة المراة النفور يجمع على نور قلت وفي الصحاح المراة
نوار اي نفور والجمع نور كقذال وقذل فاستثقلت الضمة على الواو فسكنت فصار نور وخوارة توصف بها الارض والناقة ايضا ولم
يبين الجوهري معنى وصف الارض بها وقال ناقة خوارة اي غزيرة فكانه يريد كثرة لبنها والجمع خور وعميمة اي طويلة يقال نخلة
عميمة ونخل عم وبازل من صفات الابل والبزول هو انشقاق الناب يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابها وذلك في السنة
التاسعة وربما بزل في السنة الثانية والجمع بزل بسكون الزاي قلت وفي القاموس ان بازلا يجمع على بزل ككتب يعني بضمتين فعلى
هذا لا يصح بزل المسكن الزاي متمسكا للمصنف في اثبات هذه البنية جمعا لهذه الكلمة لجواز ان يكون الاصل فيهما الضم وسكنت تخفيفا
وعائذ بالذال المعجمة صفة للانثى الحديثة العهد بالنتاج من خيل ومن ظباء ومن ابل والجمع عوذ وحاج مثل بازل الا انه مضعف والجمع
حج والمراد به النابت الرجع واسد سمع جمعه على اسد واظل قال في شرح الكافية الاظل باطن القدح وفي الصحاح الاظل ما تحت منسم
البعير قال يشكو الوجي من اظلل واظلل انتهى وقالوا في جمعه ظل وبدنه سمع في جمعها بدن قال تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله
ولم يرنا فعل هذا في دار وقارة والدار المحل الذي يجمع البناء والعرصة والقارة الجبيل الصغير المنقطع من الجبال او الصخرة العظيمة
او الارض ذات الحجارة السود او الصخرة السوداء كذا في القاموس فجمعوا كلا من هذين اللفظين هذا الجمع فقالوا دور وقور
وذلك في زعبوب الزعبوب بالزاي المعجمة والبائين الموحدتين القصير من الرجال نص عليه صاحب المحكم وقال صاحب الصحاح
في باب الزاي الزعبوب القصير قلت وفي القاموس في فصل الزاي من حرف الباء الزغبوب لضعيف الحيوان وفي فصل الزاي من
حرف الباء اللئيم القصير كالازعب فالجمع زعب شاذ فليحرر ومنها اي ومن باب مثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين معا
ولا يكون لمعتل اللام وسببه انك لو جمعت شقا مثلا هذا على الوزن لادى الى قلب الواو ياء لانضمام ما قبلها فيصير شقو
ومتى دعي الاعلال الى هذا قلبنا الواو ياء لانضمام ما قبلها ثم قلبنا الضمة كسرة فيصير البناء الى فعل مضموم الفاء مكسور العين
وهو بناء مرفوض عند العرب وهو مقيس في فعول بفتح الفاء لا بمعنى مفعول سواء كان صفة بمعنى فاعل نحو صبور وشكور
فنقول في جمعهما صبر وشكر او كان اسما نحو عمود وقلوص فنقول فيهما عمد وقلص واما اذا كان بمعنى مفعول نحو ركوب وحلوب
فلا يجمع هذا الجمع وفي فعيل اسما نحو قضيب وكثيب فنقول فيهما كثب وقضب واما اذا كان فعول وصفا نحو نذير وعليم
فانه لا ينقاس فيه فعل وفعال بفتح الفاء وفعال بكسر الفاء اسمين غير مضاعفين فالاول كقذال وأتان والثاني كحمار
وذراع واما اذا كان الاول وصفا كجبان او الثاني نحو ضناك وهي الناقة العظيمة العجز او المراة الضخمة الثقيلة العجز او كان
احدهما مضاعفا كجنان ومداد فلا يجمع شئ منهما هذا الجمع وندر عنق بنونين جمع عنان بالكسر وقد مر تفسيره والقياس عنة
دوطط جمع وطواط بفتح الواو ويحفظ هذا الجمع في فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو نمر وفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو رهن
وسقف وفعيلة نحو صحيفة مطلقا راجع الحلال ان الثلاثة المتقدمة اي سواء كن اسماء كما مثل او وصفا نحو خشن وحسن بفتح الفاء م

وسحل وسحل ونجيبة ونجب ويحفظ في فعيل نحو جديد وجدد ونذير ونذر وفاعل نحو نازل بالنون قال او تنزلون فانا معشر نزل وفعل
بفتح الفاء والعين نحو نصف ونصف وفعال بفتح الفاء نحو صناع وصنع وفعال بفتح الفاء نحو ثقال بمثلثة مفتوحة وقاف
مفتوحة يقال جمل ثقال اى بطئ وفعلة بفتح الفاء وكسر العين مع هاء التانيث نحو فرحة وفرح اوصا فا قيل راجع الى
جميع الاوزان المتقدمة التى هى محل لحفظ الجمع المذكور وفى فعال بضم الفاء نحو كراع وكرع وقراد وفعلة بفتح الفاء والعين
جميعا مع هاء التانيث نحو ثمرة وثمر وخشبة وخشب وفعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ستر قال ؛ والمسجدان وبيت نحو عامرة ؛
لنا وزمزم والاحواض والستر ؛ اسما قيد فى الاوزان الثلاثة ويجب فى غير الضرورة تسكين عينه ان كان واوا كقولهم فى جمع سواد
سود وفى جمع عوان عون وفى جمع نوار نور قال الفرا وربما قالوا عون كرسل فرقا بين العوان والعانة اى بين جمعيهما وانما قال فى
غير الضرورة لانه سمع مع الضرورة تثقيل العين قال ؛ اغر الثنايا احم اللثات ؛ تحسبها سوك الاسحل ؛ ويجوز ان لم تكنها اى ان لم
العين واوا نحو الرسل والكتب فتقول الرسل والكتب بالتسكين قلت واذا جاز فى عنق مع افراده فهنا اولى لان الجمع خص بتخفيفات
ليست كغيره كقلب الواوين يا ابن فى باب عصى دون باب عتو وفى باب صيم دون باب حول وفى باب بيض دون باب طوبى
ولم تضاعف عينه فيمتنع التسكين فى نحو جدد وسرر وذلك وربما سكنت مع التضعيف نحو ذباب وذب فان كانت عينه ياء
كسرت الفاء عند التسكين مثل سيال بالفتح وهو ضرب من الشجر له شوك فيقال فى جمعه سيل بضم السين والياء لان الضمة
على الياء اخف منها على الواو ويجوز التسكين فيقال سيل بكسر الفاء لتصح الياء كما فعل فى بيض ومنها اى من امثلة جمع الكثرة فعل
بضم الفاء وفتح العين وهو لفعلة بضم الفاء وسكون العين مع تاء التانيث نحو غرفة وغرف وفعلة مؤنثا ايضا بالتاء بضم الفاء والعين
جميعا مثل شرفة وشرف ويقال ايضا شرفات كما يقال غرفات واما قول الفقهاء شرافة المسجد بوزن تفاحة فذكره ابن برى فى
اغلاطهم قلت وفى الصحاح ما ملخصه ان النطفة مشترك بين الماء الصافى قل او كثر وبين ماء الرجل وان جمع الاول نطاف
والثانى نطف والفعلى نحو الكبرى والصغرى انثى الافعل كما مثلنا وخرج بذلك نحو حبلى وبهمى وبحفظ فى نحو الرؤيا
ونوبة فقد سمع فيهما رؤى ونوب الرؤيا مصدر راى الحلمية وما يرى فى المنام والنوبة اسم لما ينوب الانسان اى ما يصيبه
والنوبة ايضا واحدة النوب يقال جاءت نوبتك ونيابتك وهم يتناوبون النوبة فيما بينهم فى الماء وغيره كذا فى الصحاح
ولا يقاس عليهما خلافا للفرا فانه اجاز ان يجمع ما كان مصدرا بوزن الرؤيا على فعل كرجعى وفيما كان على وزن فعلة واوى
العين ان يجمع على فعل مثل جوزة ودولة فيقول عنده رجع وجوز ودول قياسا والصحيح قصر ذلك على السماع ويحفظ ايضا فى فعلة
بضم الفاء وسكون العين وصفا نحو بهمة بالباء الموحدة وهو الفارس الذى لا يدرى من اين يؤتى من شدة باسه ونحو تخمة
وليس مثل رطبة ورطب لامتناعهم من ان يقولوا هذا التخم بل اثبتوا فقالوا هذه التخم واما الرطب فقد جاء فيه التذكير نحو رطبا
جنيا ونفساء وهى المراة اذا وضعت سمع امراة نفساء ونساء نفس بضمتين وظبة وهى حد السيف ونجابة وهى كل عصب
يتصل بالحافر قال الراجز وحافر صلب العجى مدملق قال الاصمعى العجاوة والعجاية لغتان وهما قدر مضغة من لحم تكون موصولة بالعصب
تنحدر من ركبة البعير والمدملق من الحجر والحافر الاملس المدور كذا فى الصحاح وقرية واحدة القرى وحلية وحلية وكذا الحية سمع
جمعها على حلى ولحى وسمع جمعهما ايضا على فعل بكسر الفاء وفتح العين على القياس وعدو وسمع جمعه على عدى والمشهور عداة بالتاء
واطرد عند بعض بنى تميم وبعض كلب هذا الجمع فى المضاعف المجموع على فعل بضم الفاء والعين نحو سرير وسرر وجديد وجدد
فيجوز عند اهل هذه اللغة فتح العين فى مثل ذلك على سبيل الاطراد فيقال سرر بفتح الراء وجدد بفتح الدال وهذا شئ لم يحكه
سيبويه وحكاه ابو عبيدة وغيره وقال الشلوبين هو جائز فى الاسم والصفة وهو قول ابن جنى واطلاق المصنف يقتضيه و
خصه ابن قتيبة وجماعة بالاسم فلم يجوز وان يقال ثياب جدد بالفتح ومنها اى من امثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين

وهو لفعلة ذى التاء المكسور الفاء الساكن العين نحو كسرة وديمة وحجة ومن ثمة اسما فخرج نحو كبرة من الصفات ولم يثبت بعضهم
فعلة فى الصفات واثبتها صاحب المخصص وعد من ذلك الفاظا تاما اى مشتملا على جميع اصوله فخرج نحو لثة ورقة ويحفظ
فى فعلى المؤنث بالالف المقصورة المكسور الفاء الساكن العين نحو ذكرى ونحو ضيعة مما عينه ياء كخيمة ولا يقاس عليهما خلافا
للفرا وهذا كقولهم رؤيا وخيمة ويحفظ باتفاق فى فعلة ذى التاء المكسور الفاء الساكن العين واحد فعل نحو سدرة فقد
سمع فيه سدر بفتح الدال ولا يقاس عليه اتفاقا وهذا تنبيه لاطلاقه فعلة فى اول الفصل ولو تركه لاغناه عنه فى صدر الباب قوله م
ان تكبرها بفصله من واحدة التاء مسموع وفى المعوض من لامه تاء نحو عزة ولثة قالوا فى جمعهما عزى ولثى والعزة الفرقة
من الناس وقشع بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة وهو الجلد البالى وهضبة وهى الاكمة ومثله قصعة سمع
فيهما هضب وقصع وقامة ومثله بادرة قالوا فيهما قيم وقير وهدم بكسر الهاء وهو الثوب البالى قالوا فيه هدم واهدام ايضا وصوّر
قال الجوهرى الصور بكسر الصاد لغة فى الصور جمع صورة وينشد على هذه اللغة يصف الجوارى اشبهن من بقر الخلصاء اعينها
وهو احسن من صيرانها صورا والصيران جمع صوار وهو القطيع من بقر الوحش وذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء
الموحدة مثل قربة لغة فى الذربة وهى الحديدة اللسان قال اليك اشكو ذربة من الذرب وفى الطارديات لابن خالويه
ان اعرابيا جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال اليك اشكو ذربة من الذرب يا مالك الملك وديان العرب فقال النبى
صلى الله عليه وسلم ذاك الله وعد وجمع على عدى قال الجوهرى وهو جمع لا نظير له ابن السكيت لم يات فعل فى النعوت
الا حرف واحد قالوا قوم عدى اى غربا وهم عدى اعدا وحلاة وهى الطائر المعروف قال وتنفى الا لى يستلمون على الاولى
تراهن يوم الروع كالحدا القبل ونظيره حبر وحبر قال الشارح جعل المصنف حدا جمعا وفيه نظر لاحتمال ان يكون اسم جنس
ولا دلالة فى الوصف بالقبل على انه جمع لمجى السحاب الثقال والحق المبرد بفعلة بضم الفاء وفعلة بكسرها فعلا بضم الفاء
كجمل وفعلا بكسرها كهند مونثين فتقول فى جمع جمل جمل بفتح العين كما تقول فى جمع غرفة غرف وتقول فى جمع هند هند
بفتح العين كما تقول فى جمع كسرة كسر ولا يكون فعل ولا فعال بكسر الفاء فيهما لما فاؤه ياء لاستثقال الكسرة على اليا قلت وفى
المحكم عن يدان احدا ما انه قال اليسار واليسار نقيض اليمين والفتح افصح عند ابن السكيت والكسر افصح عند ابن دريد وهذا
القول موضع الاستغراب الثانية انه ليس فى كلامهم اسم اوله ياء مكسورة الا يسار وهذه اخر مسئلة فى غريب العزيزى ولا
يحتمل ابن سيدة لكثرة اطلاعه الا ما قد يكبرها جمع يعر كوزن كلب كلاب ويعرة كقصعة وقصاع وهما الجدى يربط فى زبية
الاسد وحكى الشيبانى يقاظ جمع يقظ وقال الفارسى جمع يقظان ورجحه ابن الضائع بكثرة فعال فى جمع فعلان قلت تخصيص
المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على انه لم يسمع فى فعل فصل فى الكلام على بنية فعال بكسر الفاء من امثلة
جمع الكثرة وما يشاركه فعلا من امثلة الكثرة فعال وقد عرفت ضبطه فان قلتم استانف المصنف لهذا المثال فصلا و
قال من امثلة جمع الكثرة ولم يقل فيها كما فعل فى اخواته قلت فعل ذلك تنبيها على كثرة تشعبه وانه كشى مستقل عن بقية
الجموع ولن تجد فى جمع الكثرة اكثر شعبا منه كما لا يخفى فى جموع القلة اكثر تشعبا من افعال وهو لفعل بفتح الفاء وسكون
العين نحو كعب كعاب وكلب كلاب وصعب وصعاب وضخم وضخام غير اليائى العين احترازا من نحو شيخ وبيت
وهذا مستغنى عنه بقوله فيما ياتى ويندر فى اليائى العين ولفعلة بفتح الفاء وسكون العين ايضا مع تاء التانيث نحو جفنة
وجفان وقصعة وقصاع وصعبة وصعاب وضخمة وضخام مطلقا راجع الى فعل وفعلة المقصود به التعميم فى الاسم و
الصفة كما مثلنا لكن قد يقال فما وجه ادخال اللام اذن على فعلة ولفعل المفتوح العين الفاء وجميعا اسما نحو جبل فى
جبال وجمل وجمال وخرج باشتراط الاسمية ما كان من فعل وصفا وعلى هذا فلا يقال حسن وحسان بل حسن وحسنون

وسيأتي انه يقال حسنة وحسان فيشكل قوله حسان الوجوه طيب حجزاتهم يحيون بالريحان يوم السباسب فاما ان يكون
على غير القياس او يكون مفرده جماعة حسنة غير مضاعف احترازا من نحو طلل ولا معتل اللام احترازا من نحو فتى وعصا
ولفعلة ذات التاء والفتحات مطلقا اي سواء كان اسما كرقبة ورقاب او صفة نحو حسنة وحسان ولاسم على فعل
بكسر الفاء وسكون العين نحو ريح ورياح ما لم يكن كمدى من يائي اللام فقياسه امداء والمدى هو الفقير الشامي وهو غير
المد كذا في الصحاح وقدم او حوت من الواوي العين فقياسه حيتان وقد علم بقول المصنف بالاسم خروج نحو جلف وحلو
فانهما وصفان فلا يجمعان على فعال ولوصف صحيح اللام على فعيل كظريف وكريم او فعيلة كظريفة وكريمة بمعنى فاعل
او فاعلة على طريق اللف والنشر المرتب فمعنى فاعل راجع الى فعيل ومعنى فاعلة راجع الى فعيلة فان قلت قول المصنف فعيلة
يغني عن تقييده بمعنى فاعلة لان الذي بمعنى مفعولة لا يلحقه التاء نحو ذبيحة ونطيحة لسبب مذكور في موضعه او على فعلان
بفتح الفاء وسكون العين كعطشان وقد كنا بمجلس لابن خالويه ليس في كلامهم عيام في جمع عيمان وهو العطشان
للبن وامراة عيمى لها في بيت واحد انزلت معشرا قتلوا هذيلا تو توعدني بقتلي من جذام كذلك يضرب الثور المعنى ليشرب
وارد البقر العيام وهو قياس كعطشان وعطاش قلت انما القيام في البيت بالغين المعجمة لا المهملة من الغيم وهو العطش
وحر الجوف يقال منه ايضا غام يغيم فهو غيمان وهي غيمى كما يتصرف عام او فعلان بضم الفاء وسكون العين نحو خمصان او
فعلى ذي الالف المقصورة مفتوح الفاء ساكن العين نحو غضبى او فعلانة بفتح الفاء وسكون العين مع تاء التانيث نحو
ندمانة او فعلانة بضم الفاء وسكون العين مع تاء التانيث نحو خمصانة ولم يجاوز في فعيل وفعيلة وصفين بمعنى فاعل
وعينهما واو نحو طويل وطويلة الا التصحيح فيقال طويلون في طويل وطويلات وفي جمع طويل لما لا يعقل وقد تقدم ان فعيلا
وفعيلة يجمعان هذا الجمع وذلك اعم من ان يجمعا مع ذلك جمعا اخر وهو لا ينفي هنا ان منهما نوعا لا يجمع من جموع التكسير وذلك
نحو طويل وطويلة بخلاف شريف وشريفة ونحوهما ويحفظ في خمسة اوزان لا تتقيد باسم ولا صفة فعول بفتح الفاء نحو خروف
وقلوص وفعلة بكسر الفاء نحو لقحة وفعل بفتح الفاء وكسر العين نحو نمر وفعلة بتاء التانيث مع فتح الفاء وكسر العين نحو نمرة
وفعالة بالف وتاء مع فتح الفاء نحو عباءة وفي وصف على فاعل نحو ان عبادي قيل هو جمع عابد ومنه فان خفتم فرجالا هو جمع
راجل ولهذا جعل قسيمه ركبانا وقال عمر بن قميئة ونكسوا القواطع هام الرجال ونحمي الفوارس منا الرجالا الاول جمع رجل
والثاني جمع راجل او فاعلة نحو نائمة وصائمة او فعال بكسر الفاء نحو ناقة هجان ودرع دلاص قلت وهذا مخالف لما قرره
من ان ذلك وهجان ودلاص اسم جمع مستغن عن تقدير التغيير او فعال بفتح الفاء نحو جواد وجياد او فيعل بفاء مفتوحة وعين
مكسورة نحو خير وخيار وجيد وجياد او افعل نحو اجرب وجراب فالجراب مشترك بين جمع اجرب مفرد الاجربة او فعلاء
بالف التانيث الممدودة مع فتح الفاء وسكون العين نحو بطحاء وبطاح او فعيل بمعنى مفعول نحو ربيط يقال فرس ربيط وخيل
رباط وانما قال بمعنى مفعول لانه لو كان بمعنى فاعل لكان هذا الجمع مقيسا فيه لا محفوظا كما تقدم في نحو شريف وفي اسم على فعلة
بالتاء مع ضم الفاء وسكون العين نحو برقة وبراق او فعل بضم الفاء وفتح العين نحو رطب ورطاب وربع ورباع والربع الفصيل
ينتج في زمن الربيع وهو اول النتاج يقال ما له هبع ولا ربع والهبع ما ينتج في اخر النتاج والانثى ربعة وهبعة او فعل نحو جمد بجيم
وميم ودال مهملة وهو ما ارتفع من الارض ويجمع على جماد ومثل كذلك في بعض النسخ من الشروح بخمر وخمار بالخاء المعجمة والراء
قلت وهذا عكس ما نحن فيه فان مرادنا ان فعلا هو المفرد وفعالا هو الجمع ولكن تصحف جمد بخمر فجاء الوهم نعم يقال جمع حمار او
فعلان بكسر الفاء وسكون العين نحو سرحان وصنعان وهو الذكر من الضباع وقال الجوهري ان الانثى ضبعانة مرددود ولا
تكون الالف والنون الا المذكر حكى بعضهم ان الذئب يقع على الضبع فياتي بالولد فسموه ضبعانا على وزن اسم ابيه وهو السرحان

اذهر

او فعيل نحو فصيل وفصال وافيل وافال فلو كان فعيل وصفا فاما ان يكون بمعنى فاعل فجمعه اذ ذاك على فعال مطرد واما
اما ان يكون بمعنى مفعول فجمعه اذ ذاك على فعال محفوظ لا مقيس وقد مر الكلام على النوعين او فعل بفتح الفاء وضم العين نحو
رجل وسبع فيقال رجال وسباع وندر فعال في يائي العين نحو ضيف وضياف فان قلت يجب ان يقيد هذا بان لا يكون
على زنة فعلة كغيضة وربطة فانه لو كان كذلك اشتغل الشذوذ والمصنف اهمله فيرد عليه قلت استغنى عنه بما قدمه اول الفصل
من ان فعالا لفعلة مطلقا اذ الغالب ان هذا الجمع ندر في يائي الفاء نحو يعر ويعار فان قلت قد مضى هذا في اخر الفصل
السابق قريبا فلم اذا ادعاه قلت لما ذكر مسئلة العين اتبعها مسئلة الفاء استطرادا او جمعهما للناظر في محل واحد وفي ايصر
بهمزة مفتوحة فمثناة تحتية فصاد مهملة مفتوحة فراء وهو الحبل يقال ما يجزي فلان لا يجزي ايصرة وصحف بعض الشارحين هذه
الكلمة باصر اعني المذكور في قوله تعالى ويضع عنهم اصرهم فورد عليه ان فعلا قد تقدم في المقاس نحو بئر وذئب وانما
الكلمة ايصر كما قدمناه وهي مصروفة قطعا فافهم وسمع جمعها على اصار وحداة وحداء وقنينة بقاف مكسورة فنون مشددة
مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فنون فهاء تأنيث فهي اناء من زجاج للشراب سمع في جمعها قنان وجمعت ايضا على القناني
ويشاركه اي يشارك فعالا المتقدم فعول بضم الفاء والعين قياسا اي يشاركه في الوزن من حيث هو لا في كل مفرد يكون هو
جمعا له اي لا يجب في كل مفرد مما ذكر انه جمع على فعال ان يجمع على فعول بذلك على ذلك انه ذكر ان الاشتراك هنا قياسي ونحن على
يقين من انه لا يجوز في فلس فلاس ولا في ضرس ضراس وكذا الباقي فان قلت فاذا كان الامر على ما ذكرت فما معنى القياس هنا
قلت معناه كمعناه في قولنا يجمع فعل على افعل قياسا والمراد بالقياس في هذا الباب في باب الصفة المشبهة وفي ابنية مصادر
الثلاثي انا اذا لم نجد السماع في ذلك استعملنا ما ذكر والذي انه قياس لا انا نستعمله مع وجود السماع مخالفا له في اسم على فعل
بفتح الفاء وسكون العين نحو فلس وبحر وبيت وشيخ فتقول فيها فلوس وبحور وبيوت وشيوخ ليس عينه واوا احترازا
من نحو حوض وثوب فلا يجمع مثله على فعول استثقالا لما في الواوي العين لثقل الضمة مع الواوين في جمع وهذا بخلاف
ما اذا كانت العين ياء نحو بيوت وعيون لفقد احدى الواوين على ان منهم من يستثقل هذا فيكسر اوله فيقول بيوت وشيوخ
وعيون او على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو جذع وجذوع وحمل وحمول وضرس وضروس وجسم وجسوم او فعل بضم
الفاء وسكون العين نحو برج وبروج وبرد وبرود غير مضاعف يخرج نحو خف او فعل بفتح الفاء والعين معا نحو اسد واسود
وذكر وذكور وسماعا في فاعل وصفا نحو شاهد وشهود وساجد وسجود غير مضاعف يخرج نحو راد في التنزيل انا رادوه اليك
فخرج جمع السلامة ولا معتل العين فخرج نحو قائم ونائم وفي نحو فسل مما هو صفة على وزن فعل المفتوح الفاء الساكن العين فجمع فسل
على فسول وفسال قال اذا ما عد اربعة فسول فزوجك خامس وحموك ساد والفسل الرجل الدون الخسيس وفوج مما هو
معتل العين بالواو وهو الجماعة من الناس سمع جمعه على فؤوج وساق مما هو على فعل محرك العين معتلها بالواو فقد جمع
على سؤوق وبدرة مما هو مؤنث بالهاء على فعلة مفتوح الفاء ساكن العين صحيحها قال الفرزدق فجيئوا الامير بها بدورا
والبدرة عشرة الاف درهم وقال الطرماح الاسدية علاه بضربة بعثت بليل نوائحه وارخصت البضوع اي وارخصت على
على الطير لكل اللحم البضوع جمع بضعة وشعبة وشعوب للشعبة معان منها غصن الشجرة ومنها الطائفة من الشيء ومثله
على فعال برمة وبرام وقنة بقاف مضمومة ونون مشددة وهي اعلى الجبل يشير به الى المضاعف العين جمع على قنون في
مثله من فعال قبة وقباب وجبة وجباب وشذ وذ اي نحو ظريف قال والواجبه ظروف على جهة الشذوذ وانسه فاذ فاد قارب
يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال وسمع في جمعها انوس وذو ذات وحص بحاء مضمومة وصاد مهملتين قال
منعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا والحص الورس الزعفران وانفرد فعول عن فعال مقيسا تارة وسماعيا

اخرى فانفرد مقيسا نحو كبد مما هو على صيغة فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو اسم فيجمع على فعول قياسا نحو كبود وكرش وفخ
كرش وبيت مما هو اسم معتل العين بالياء على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بيوت في بيت وشيوخ في شيخ وسيوف
في سيف ولا يقال في شيء من ذلك فعال وانفرد مسموعا نحو نوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة فمثناة تحتية وهي حفيرة
تحفر حول الخباء لئلا يدخلها ماء المطر وسمع جمعه على نؤى قال الشاعر خلت الا ايا ميرا ونويا وطلل مما كان من الاسماء على
فعل بفتحتين مضاعفا فقالوا في جمعه طلول وعناق وهي الانثى من ولد المعز ويطلق على غير ذلك ايضا كالداهية سمع فيه
عنوق وسماء قالوا فيه سمى وهراوة وهي الضخمة العصا سمع فيه هرى ولم يسمع في شيء من هذه الامثلة فعال فثبت انفراد
فعول عنه بذلك لكن على جهة السماع لا على جهة القياس واعلم ان الاشتراك نوعان اشتراك مع التساوي واشتراك مع
غلبة احدهما وقد شرع المصنف في بيان هذا النوع فقال وفاق فعول فعالا في فعل المفتوح الفاء الساكن العين نحو فلس
فلوس فهذا اكثر من كلب في كلاب وفعل المضموم الفاء الساكن المخالف مدنيا باعتبار ان لامه ليست ياء نحو برج وبروج فهذا
اكثر من دهن ودهان ووافقه اى فاق فعولا فعال في فعل المفتوح الفاء والعين غير المضاعف نحو اسد واسود فهذا
اكثر من جمل وجمال وشاركه اى شارك فعول فعالا شذ وذا في ضيف مما عينه ياء فسمع ضياف على جهة الشذوذ كما سمع ضيوف
وهو القياس فيه وقد تلحقهما اى تلحق فعولا وفعالا التاء نحو فحالة وفحولة وهو غير مطرد وقد يستغنى عنهما اى عن فعول وفعال
بفعيل كما سمع عنهم في ضان ضئين ولم يقولوا اضئان ضؤون وسمع في كلب كليب ولم يقولوا كلوب وسمع في ضرس ضريس ولم
يقولوا اضراس وفعال بضم الفاء فقالوا عراق في جمع عرق بفتح الفاء وهو عظم اخذ عنه اللحم ولم يسمع في جمعه عروق ولا اعراق
ولا صح انهما اى ان فعيلا وفعالا مثالا تكسير لا اسماء جمع بدليل لزوم التانيث في نحو هي الضئين والكليب والعبيد والضوان بضم
الضاد والعراق بضم العين ولنا قول ثالث لم يذكره المصنف وهو التفصيل ففعال المضموم الفا كفعال المكسور الفاء جمع واما فعيل
فاسم جمع فان ذكر فعيل كغزى والمراد به القوم الذين يغزون العدو فانهم يقولون هو الرهط فهو اسم جمع اذ لو كان جمعا لانث
تقول هي الغلمان فصل في الكلام على اوزان متعددة من امثلة جمع الكثرة غير ما تقدم من امثلة الكثرة فعل
بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة وهو لفاعل وفاعلة نحو راكع وركع وراكعة وركع وصفين كما مثلنا وخرج بذلك
نحو حاجب العين وجائزة السقف وشاركه فعال بالفاء بعد العين المشددة قياسا في المذكر نحو صائم وصوم وقائم وقوم
ويقول ايضا صوام وقوام وسماعا في المؤنث نحو صداد في جمع صادة واستشهد على ذلك بعضهم بقول الشاعرة ابصارهن
الى الشبان مائلة * وقد اراهن عني غير صداد وانما يتم على ان يكون الضمير من قوله وقد اراهن عائدا على النسوة العائد
عليهن ضمير ابصارهن وليس ذلك بمتعين لجواز ان يعود على الابصار فيكون جمع صاد اذ مفرد الابصار بصر وهو مذكر وفعلان
اى فعل وفعال في المعتل اللام نحو غاز وغزى وجان وجنا ونذر في سخل وهو الرجل الضعيف فقيل في جمعه سخل وسخال
وكلاهما نادر ونفساء فقيل في جمعها نفس ونفاس على جهة الندور وفعل المشدد العين ولا الف فيه في نحو اعزل وهو الرجل
الذي لا اصلاح معه فقيل في جمعه عزل وسر وء بسين مهملة مفتوحة فراء مضمومة فواو ساكنة فهمزة وهي البيوض من الدجاج
فقيل في جمعه سرء وخريدة بالخاء المعجمة وهي الخفرة الجميلة وقد مر تفسيرها سمع في جمعها خرد وفعال المشدد العين ذو
الالف في حكم وحفيظ حيث قالوا احكام وحفاظ قلت والاولى ان يمثل بغير ذلك في العباب عزب في اعزاب كسبب في اسباب
ويجمع ايضا على عزاب فهذا مثال محقق لفعل واما احكام وحفاظ فهما في الظاهر جمع حاكم وحافظ فيحتمل انه استغنى بجمعهما
على غير جمع حكم وحفيظ ومنها اى من امثلة جمع الكثرة فعلة بفتحات فهو نائب لفاعل وصفا مذكرا صحيح اللام نحو ساحر
وسحرة وكاتب وكتبة وفاسق وفسقة وكافر وكفرة واحترز من المؤنث كطالق ومن المعتل اللام كغاز ورام ويقل فيما لا يعقل

نحو زائر

نحو غراب ناعق وغربان نعقة ونثه في نحو خبيث وخبثة وسيد وسادة واصله سودة قلبت الواو الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها وبر وبررة فان قلت يحتمل ان يكون هذا مما استغنى فيه بجمع بار قلت قد توهم ذلك بعض
الشارحين وليس بشيء لانه يقابل الفاجر لا العاق وخير وخيرة على وزن فعلة الا ان العين المعتلة تحركت
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فان قلت وزن كل من سيد وخير فيعل فذكر احدهما مغن عن ذكر الاخر فما وجه ذكرهما معا قلت
التنبيه على ان هذا الجمع كما وقع في فيعل الواوي العين كسيد وقع في فيعل اليائي العين كخير وجوق وهو المائل الشدق في
المحكم الاجوق الغليظ العنق لم يرد على ذلك وقال قبله الجوقة الجماعة من الناس واحسبه دخيلا قلت قد صرحوا بان
الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية الا اذا كانت اسم صوت وقالوا من المعرب الجردق والجرموق فلا وجه لترده ومنها
اي من امثلة جمع الكثرة فعلة بهاء التانيث مع ضم الفاء وفتح العين لفاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو غاز وغزاة وقاض
وقضاة ورام ورماة تخرج بالوصف نحو واد بمذكر نحو طالق وبعاقل الوصف من نحو كلب عاو او عاو وبمعتل اللام نحو ضارب
وندر في غوي وغواة وقد يكونون استغنوا بجمع غاو وعريان قالوا فيه عراة وعدو قالوا في جمعه عداة وجماعة ممن تكلم
على ابيات الجمل انما قالوا في اسم العداة انه جمع عاد لا جمع عدو وهادر بالدال المهملة وهو الذي لا يعتد به قال ثعلب يقال
هدرة وهدرة يعني مثلث الفاء قال وهدرة اجود لانه جمع هادر وردي براء فذال معجمة شناة تحتية مشددة على زنة
فعيل وهو البعير المنقطع من الاعيا واياك ان تتوهم ان داله مهملة وانه مخفف الهمزة وانه مشتق من الرداءة فهذا غلط
وقد سمع في جمع هذا رداه وباز وهو الطائر الكاسر المعروف قالوا في جمعه بزاة ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلة بهاء التانيث
مع كسر الفاء وفتح العين لاسم صحيح اللام على فعل بضم الفاء واسكان العين كثيرا كقرط وقرطة وكوز وكوزة ودرج ودرجة
تخرج بالاسم نحو حلو وبصحيح اللام نحو مدى وعلى فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو عرد وعردة وخرج باشتراط الاسمية
وصحة اللام بالنسبة الى هذا الوزن نحو صعب لانه صفة ونحو ظبي لانه معتل اللام وفعل بكسر الفاء واسكان العين نحو
قرد وقردة وخرج نحو علج لانه صفة ومثل نحي لانه معتل اللام قليلا ونحو علج مما هو صفة على زنة فعل المكسورة الفاء
وهو الكافر من العجم ودونه مما هو بتاء التانيث فهادنه وقد مضت حكاية جمعه على فعلة المكسور الفاء عن ثعلب و
نلر ذلك فيه من جهة انه صفة وعلى غير تلك الاوزان ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلى بفاء مفتوحة وعين ساكنة
ولام بعدها الف تانيث مقصورة لفعيل بمعنى ممات اي بمعنى انسان اميت كقتيل وصريع وفي بعض النسخ بمعنى مصاب و
المراد بها اصابة الموت او موجع كجريح واسير ويحمل عليه ما دل على ذلك من فعيل بفتح اللام وكسر العين ولا ياء فيه
نحو زمن وزمنى وفعلان نحو سكران وسكرى وفيعل نحو ميت وموتى وافعل نحو احمق وحمقى وفاعل نحو هالك و
هلكى وندر في كيس وهو الظريف قالوا فيه رجال كيسى ووجه الندور فيه انه ليس فيه شيء من المعاني المتقدمة وذرب
بذال معجمة اي حاد قالوا لسان ذرب واسنة ذربى قال الشاعر: اخا ومن عصبة سعدية: ذربى الاسنة كل يوم تلاق
وانما ندر لخلوه من المعاني المذكورة اولا وجلد وهو الصلب القوي قالوا رجل جلد ورجال جلدى فجمعوا جلدا على ذلك مع
انه ليس على شيء من الاوزان السابقة وليس فيه دلالة على افة ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلى كالوزن الذي قبله يليه الا
ان هذا مكسور الفاء كحجل وظربان قالوا فيهما حجلى وظربى وكلام المصنف على راى الجمهور في ان فعلى جمع تكسير وقال ابن
السراج اسم جمع والحجل طائر قال الشاعر: ارحم اصيبيتي الذين كانهم: حجلى تدرج في الشربة وقع: والظربان بالظاء المعجمة
المفتوحة وراء مهملة مكسورة فباء موحدة فالف فنون دابة منتنة الريح تشبه الهر او الكلب او القرد زعموا انها تفسو في
ثوب من يصيدها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب ويسمون الظربان مفرق النعم زعموا انه اذا فسا بين الابل تفرقت و

لای
يقال ان فساوه سلاحه وذلك انه يدخل على الضب جحره فيفسو فيخرج الضب من خبث رايحته فياكله قلت وانظر
لمَ لم يقل المصنف في مغزى انه جمع ماغز ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلا بفاء مضمومة فعين مفتوحة فالف تانيث ممدودة
بعد اللام لفعيل وصفا المذكر عاقل بمعنى فاعل نحو كريم وظريف ونص سيبويه على انهم لا يقولون صغرا ولا سمنا استغناء
فيهما وفي صبيح بفعال او مفعل بكسر العين كسميع بمعنى مسمع قال ؂ امن ريحانة الداعي السميع ؂ يورقني واصحابي هجوع ؂
او مفاعل كنديم بمعنى منادم وخليط بمعنى مخالط قال تعالى وان كثيرا من الخلطاء وحمل عليه خليفة وهو بمعنى فاعل
لا لان فيه التاء ومع ذلك فقد قالوا خلفاء وقال الفارسي خلفاء جمع خليف واما خليفة فجمعه خلايف ولم يسمع سيبويه
خليفا قال الفارسي ولو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بان سيبويه سمع خلفا ممن يقول خليفة وما دل على سجية
حمدا وذم من فعال بضم الفاء كشجاع وفعال بفتحها كجبان او فاعل نحو عاقل وجاهل فان ضوعف فعيل المذكور
كشديد او اعتلت لامه كولي وغني لزمه افعلاء نحو اشداء على الكفار الا ان اولياء الله يحسبهم الجاهل اغنياء من
التعفف لا ما ندر قالوا اسرى وسروا ولم يقولوا اسرياء على هذا فنبي وانبيا قياسي اعني اذا لم يجعل نبي مهموز اللام واما
من المهموز اللام فلا يكون انبيا فيه قياسيا وندر فعلا في رسول وودود وحدث حيث قالوا رسلا وودداء وحدثا
وفي نحو اسير وسفيه وشيخ وخلم بخاء معجمة مكسورة فلام ساكنة فميم وهو الصديق فقالوا في ذلك سفهاء واسراء وشيحا
وخلما ويحفظ افعلا في نحو نصيب صديق وظنين بمعنى متهم فهو فعيل بمعنى مفعول وهين وقر فقالوا في النصب نصبا
وقياسه انصبه كارغفة وقالوا في الصديق اصدقاء وقياسه صدقا مثل كرما وقالوا في الظنين اظناء ولم يكن قياسه
لانه بمعنى مفعول كامر وقالوا في الهين اهونا والقياس هونى كموتى وفي القر اقرا وقياسه في القلة افعل وفي الكثرة فعال
وفعول نحو صك وصكاك وصكوك والقر هو المتباعد من الدنس وندر في صديقة سمع فيه اصدقاء وندر وفي
الحديث ارسلوا الى اصدقاء خديجة قيل ولا شاهد فيه لجواز ان يكون جمع الصديق وهو مما يستوي فيه المذكر والمؤنث
ومنها اي من امثلة جمع الكثرة فعلان بفاء مكسورة فعين ساكنة فلام فالف فنون لاسم على فعل بفتح الفاء والعين نحو خرب
بالخاء المعجمة لذكر الحبارى ونحو دار وخال وناد واخ وفتى كل ذلك يجمع على فعلان او فعل بضم الفاء وفتح العين كصرد وجعل
او فعال بزيادة الالف قبل اللام مع ضم الفاء نحو غلام وغراب وعقاب مطلقا اي سواء كان صحيح العين او معتلها وكذا اللام او فعل
بضم الفاء وسكون العين واوي العين نحو حوت وعود وكوز ونون او فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو قنو وصنو ويحفظ
في اسم على فعال بكسر الفاء نحو صوار لقطيع بقر الوحش او فعال بفتح الفاء نحو غزال او فعول بفتح الفاء نحو خروف او فعيل
نحو ظليم وهو الذكر من النعام او فاعل نحو حائط او فعلة بكسر الفاء وسكون العين مع التاء نحو نسوة او فعل بفتح الفاء
وسكون العين نحو عبد او فعلة بفتحات وهاء تانيث نحو قضفة بقاف فضاد معجمة ففاء بمعنى اكمة ونحو امة واموان قال الشاعر
؂ يا قاتل الله صبيانا تجي بهم ام الهنيبر من زند لها واري ؂ اما الاماء فلا يدعونني ولدا ؂ اذا ترامى بنو الاموان بالعار ؂ وفي وصف
على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو ضيف وضيفان او فعال بضم الفاء نحو شجاع وشجعان بكسر شين الجمع وندر في كروان
بفتحات وهو طائر قالوا في جمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وفلتان بفاء ولام فمثناة فوقية مفتوحة وهو النشيط
الحديد الفؤاد وصفرن بصاد مهملة مكسورة ففاء مفتوحة فنون مشددة وهو الاحمق العظيم الخلق سمع جمعه على صفنان
ومنها اي من ابنية جمع الكثرة فعلان بفاء مضمومة وعين ساكنة ولام فالف ونون لاسم على فعيل نحو رغيف وقضيب
او فعل بفتح الفاء والعين معا نحو ذكر وحمل الحاء المهملة صحيح العين كما مثلنا وخرج نحو دار او فعل بفتح الفاء واسكان العين
نحو ظهر وبطن او فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو ذئب ويحفظ في فاعل نحو راكب وفارس وواحد قال ؂ قوم اذا الشر بدى

ناجذيه لهم طاروا اليه زرافات ووحدانا وافعل فعلا نحو اعمى واسود وقال الفرا هو جمع الجمع فهو جمع فعل ونحو حوار وهو
ولد الناقة وزقاق وهو السكة قالوا فيهما حوران وزقان وجمع زقاق في القلة على ازقة وثني وهو الذي يلقي ثنيته
ويكون ذلك للخف والظلف والحافر في السنة الثالثة وللخف في السنة السادسة قالوا فيه ثنيان وبعيد وبعد
ان يقال فلان من قربان الامير ومن بعدانه وجذع بجيم وذال معجمة مفتوحتين وهو ما كان قبل الثني بسنة فيقال
الولد الشاة في السنة الثانية ولولد البقرة والحافر في السنة الثالثة وللابل في السنة الخامسة كذا في الصحاح ورخل بكسر
الخاء المعجمة وهو الانثى من ولد الضان ومنها اي من ابنية جمع الكثرة فواعل بفاء مفتوحة وواو والف فعين مكسورة فلام لغير فاعل
الموصوف به مذكر عاقل فدخل فاعل اسما كالحاجب للعين وحائط وحاجز وفاعل بفتح العين كطابع وفاعلاء كقاصعاء ودخل ايضا
نحو طالق ونحو ضاربة ونحو جمع طالق نص سيبويه على اطراده واخطأ من نص على شذوذ ونحو طوالع مما ثانيه الف زائدة كما
مثلنا وخرج بالزائدة نحو آدم فلا يجمع على فواعل نحو اوادم بل من الهمزة الساكنة التي هي فاء الكلمة او واو وغير ملحقة بخماسي نحو جوهر
وجواهر وصومعة وصوامع واحترز من الملحقة بالخماسي كواو خورنق فانها لالحاق الكلمة بنحو سفرجل فتسقط في الجمع فتقول خرانق
ولم تنفصل عينه من لامه بياء ان انفصلا في الافراد نحو ساباط وجاموس وطومار وعاشوراء وشذ نحو دواخن بالخاء المعجمة جمع
دخان وقياسه في القلة ادخنة كاغربة وفي الكثرة دخنان كغربان وحوائج في جمع حاجة لكن سمع في هذا المفرد حائجة
فيجوز ان يكون حوائج جمعا لها واستغني بها عن جمع حاجة وفوارس جمع فارس وهو صفة مذكر عاقل فحقه ان لا يجمع هذا
الجمع لكن سهل ذلك ان فارسا غلبت عليه الاسمية وانه لا يكون للمؤنث فلا يقع فيه لبس ونواكس جمع ناكس ووجه
شذوذه ما تقدم في فوارس قال الفرزدق : واذا الرجال راوا يزيد رايتهم : خضع الرقاب نواكس الابصار : ومنها اي من
ابنية جمع الكثرة فعالى مفتوح الاصول الثلاثة ويكتنف الاصل الثالث الفان لاسم على فعلاء بفاء مفتوحة وعين ساكنة
والف ممدودة تلي اللام نحو صحراء او فعلى بالف مقصورة مكسور الفاء الساكن العين نحو ذفرى او فعلى مقصورة مفتوح العين بعد الفاء
الفاء نحو علقى او لوصف على فعلى مقصورة مضموم الفاء لا انثى افعل نحو حبلى او على فعلان بفتح الفاء نحو سكران وندمان و
اطلق ما يشمل له مؤنث على فعلى وما ليس كذلك كالمثالين او فعلى مقصورة مفتوح الفاء نحو سكرى وغضبى ويحفظ في نحو
حبنط بحاء مهملة مفتوحة فباء موحدة مكسورة فطاء مهملة وهو العظيم المنتفخ البطن لو جمع جمع على حباطى ويتيم ان الذين
ياكلون اموال اليتامى وايم بهمزة مفتوحة فمثناة تحتية مشددة فميم جمعت على ايامى والمراد بالايم من لا زوج له او من
لا زوج لها وطاهر قال : ثياب بني عوف طهارى نقية شوا وجوههم بيض المسافر غران : وعذراء وهي البكر جمع على عذارى
لكن جعل المصنف هذا الجمع في الخلاصة مقيسا في عذراء كما في صحراء ولم يذكره لغيرها فكلامه هناك مخالف لكلامه هنا ومهرى
وهو البعير المنسوب الى مهرة ابن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية بفتح الفاء واسكان الهاء سمع في جمعه مهارى
وشاة واحدة الشياه فيقال في جمعها ايضا شواهي بالف بعد الهاء ونس وهو الذكر من الظبا والمعز والوعول واذا اتى
عليه سنة فيقال في جمعه تياسي بالف بعد السين هذا مقتضى كلام المصنف فاما الثاني فلم اقف عليه انما رايت انه
يجمع على تياس وتيوس ومتيوسا واما الاول فرايت في القاموس ان الشاة تجمع على شواه وهذا يقتضي ان الصيغة هي الفعالى
بكسر اللام لا بفتحها فان ثبت هذا فالذي كان ينبغي للمصنف ان يعد فيما اغنى فيه الفعالي بكسر اللام عن الفعالى بفتحها
جوازا او فعالى بضم الفاء وبلام بين الفتح في وصف على فعلان كسكران او فعلى كسكرى واجح خبر عن قوله فعالى
وفي غير يتيم من نحو قديم واسير مستغنى به عن فعالى المفتوح الفاء تقول قدامى واسارى بضم الفاء ولم يفتحوها
واما يتيم فيقال فيه يتامى بالفتح ولم يضموا في غير ذلك مستغنى عنه نحو حباطى ويتامى وايامى وما سبق ذكره بعدها

ويغنى الفعالى بفتح الفاء وكسر اللام كالمهارى عن الفعالى بفتح الفاء واللام جوازا فى فعلى كحبلى وما قبلها اى الاسم الذى على فعلى كعلقى
وفعلى كذفرى وفعلاء كصحراء فيجوز فى جميع هذه كلها الفعالى بكسر اللام والفعالى بفتحها وبعض هذا المخالف لما ذكره غيره حيث
منعوا فى مثل حبلى وذفرى ان يقال حبالى وذفارى بالياء وفى نحو عذراء ومهرى فتقول العذارى والمهارى بالياء والعذارى والمهارى
بالالف ويغنى الفعالى عن الفعالى لن وما فى حذرية بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية فهاء تأنيث
وهى القطعة الغليظة من الارض وسعلاة بكسر السين واسكان العين المهملة وهى اخبث الغيلان قال ؛ ويأوى الى نسوة
عطل ؛ وشعث مراضيع مثل السعالى ؛ وعرقوة بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة فواو فهاء تأنيث واحدة
العرقوتين وهما الخشبتان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب الجمع العراقى والماقى بفتح الميم واسكان الهمزة وكسر القاف
وبعدها ياء وهو طرف العين مما يلى الانف والاذن والجمع المآقى على صيغة الفعالى وفيما حذف اول زائديه من نحو حبنطى بحاء
مهملة فباء موحدة وكلاهما بالفتح فنون ساكنة فطاء مهملة فالف وهو القصير البطين واول زائديه النون فاذا حذفت قيل
فى جمعه الحباطى وعفرنى بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون فالالف وهو الاسد واول زائديه النون فاذا حذفت
قيل فى جمعه العفارى وعدولى بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام فالالف وهى قرية بالبحرين واول زائديه
الواو فعند حذفها يجمع على العدالى وقهوباة بقاف وهاء مفتوحتين فباء موحدة فالالف فهاء تأنيث فهو نصل له شعب
ثلاث او سهم صغير مقرطس واول زائديه الواو فيجمع على القهابى وبلهنية بباء موحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة
فنون مكسورة فمثناة تحتية فهاء تأنيث وهى السعة يقال فلان فى بلهنية من العيش اى فى سعة واول زائديه النون فى جمعه
عند حذفها البلاهى وقلنسوة بقاف ولام مفتوحتين فنون ساكنة فسين مهملة مضمومة فواو فهاء تأنيث وهى ما يلبس
الرأس تجمع على القلاسى عند حذف اول زائديه وهو الواو وحبارى بحاء مهملة مضمومة فموحدة فالف فراء فالف وهو طائر
يقال اذا حذف اول زائديه وهو الالف الاولى وجمع الحبارى وندر النعالى بالياء فى اهل وعشرين وكيكة وهى البيضة فقالوا
الاهالى والعشارى والكياكى ومنها اى من امثلة جمع الكثرة فعالى بفتح الفاء وتشديد الياء اخره لثلاثى ساكن العين زائد
اخره ياء مشددة لا لتجديد نسب نحو كرسى وكركى وقمرى واحترز بقوله لا لتجديد نسب من نحو تركى فلا تقول فيه تراكى
لان ياء المشددة زيدت لتجديد النسب وعلامة هذه الياء ان يدل الاسم بعد اسقاطها على معنى حاصل قبلها نحو ترك بخلاف
كرسى ونحوه وربما جاء ذلك فيما اصل بانه النسب ثم صار نسيا منسيا نحو مهرى فانه منسوب الحى من مهرة وهى قبيلة ثم صار
يطلق على كل نجيب من الابل ولنحو علباء وهو عصب العنق وقوباء بضم القاف وهو ما يخرج على الجسد من جرب ونحوه وحولايا
وهو اسم موضع مر ذكره فى باب الف التأنيث فيقال فى ذلك العلابى والقوابى الحوالى ويحفظ فى نحو صحراء وعذراء واناسى
وظربان فقد قيل فيها الصحارى والعذارى والاناسى والظرابى بياء مشددة فى اواخر الجميع ومنها اى من امثلة جمع الكثرة
فعائل بفتح الفاء وكسر الهمزة التى بين الالف واللام لفعيلة اسما كصحيفة او وصفا نحو ظريفة وكرائم اموالهم لا بمعنى مفعول
نحو النطيحة فلا يجمع هذا الجمع فان قلت قد سمع جمع ذبيحة على ذبائح كقوله فلقد يكون اخا دم وذبائح قلت وهذا من قبيل
المسموع لا من قبيل المقيس فلا يرد عليه ولنحو شمال بميم ساكنة بعدها همزة وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وجرائض بجيم
مضمومة وراء فالف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن وقريثاء بقاف مفتوحة فراء مكسورة فمثناة تحتية فثاء
مثلثة فالف ممدودة يقال نخل قريثاء وبسر قريثاء وهو اجود التمر بسرا ويقال ايضا قراثا كذا فى القاموس وبراكاء وقد سبق
ضبطها ومعناها فى باب الف التأنيث وجلولاء بفتح الجيم ومد الالف قرية بارض فارس وحبارى وقد مر وحزابية بحاء مهملة
مفتوحة فزاء فالف فباء موحدة مكسورة فمثناة تحتية فهاء تأنيث وهو الغليظ الى القصر ان حذف ما زيد بعد لاميهما

اى لامى جارى وحزابية فيقال فيهما اجاير وحزايب فان حذف الزائد الاول قيل الجوارى والحزابى كما سبق ولفعولة نحو
حلوبة ولفعالة نحو حمامة ولفعالة نحو رسالة ولفعالة نحو ذوابة اسماء فخرجت الصفات وان خلون من التاء مع انتفاء
التذكير نحو عجوز وقلوص وشمال ودهجان ولم اقف على مثال جمع فعال المضموم الفاء هذا الجمع حفظ فيهن ولم يقس على المحفوظ
وألحقهن اى لحق الامثلة الخالية من التاء التى كانت فى الاوزان المتقدمة نقول نحو عجوز وقلوص وقد يثبت اى هذا الجمع
الذى هو على صيغة فعائل له اى لفعول ولفعال المفتوح الفاء وفعيل مذكرات نحو جزور وجزائر وسماء تقول فى جمعه رأيت
سماوى اى سموات وظاهر ما فى القاموس انه يجمع على تقدير تذكير السماء وتأنيثها فعلى التذكير يكون مثالا لما نحن فيه ومثال
فعيل المذكر وصيد ووصائد واحترز بمذكرات من المؤنث فانه قد تقدم ذكره وقد يثبت هذا الجمع ايضا لفعيل وفعيلة بمعنى
مفعول ومفعولة سمع فى جمع دهين ودهينة دهائن وقالوا لطيمة ولطائم وذبيحة وذبائح ونحو ضرة وهى احدى زوجتى
الرجل او زوجاته قالوا فيه ضرائر وطنة بفتح الطاء المهملة وتشديد النون وهى رطبة حمراء شديدة الحلاوة قالوا فيه طنائن
وحرة بضم الحاء المهملة سمع فيه حرائر

فصل

فى الكلام على ما يساوى فواعل وفعائل فى البنية غير فواعل و
فعائل من الجمع المساوى لهما فى البنية يعنى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو فعالل ومفاعل وما اشبه ذلك لكل ما
زاد على ثلاثة احرف لا بمدة ثانية احترازا من نحو كاهل وضارب ولا بهمزة افعل فعلا مستعملة احترازا من نحو احمر حمراء او
مقدرة احترازا من نحو الى فان هذا افعل لكن فعلاه غير مستعملة اذ لم يقولوا اليا ولكنها مقدرة الاستعمال ولا بعلامة
تانيث مقدرة رابعة احترازا من نحو حبلى وذكرى ودعوى ولا بالف ونون يضارعان الفى فعلا احترازا من نحو سكران فى
وجه المضارعة مقرر فى باب منع الصرف واشار بقوله فيما لم يشذ الى نحو غرثان فانهم جمعوه على غراثن وقياسه غراثى
نحو سكارى وانما استثنى هذه الاشياء الاربعة لانها قد تقدم حكمها وانها جمعت جمعا لا يساوى فواعل وفعائل فى البنية
وهى مندرجة تحت قوله لكل ما زيد على ثلاثة احرف فلذلك اخرجها ولا يفك المضعف اللام فى هذا الجمع ان لم يفك فى
الافراد نحو طمر ومعد فتقول فى جمعهما طمار ومعاد لان التضعيف لم يفك فى الافراد فيستصحب الادغام فى الجمع فلو فك فى الافراد نحو
قردد ومهدد فك فى الجمع فتقول مهادد وقرادد وما رابعه حرف لين زائد غير مدغم فيه ادغاما اصليا فصل فى هذا الجمع
ثالثه من اخره بياء ساكنة نحو مصباح وعصفور وقنديل وفردوس وغرنيق فيقال فى الجمع مصابيح وعصافير وقناديل
وفراديس وغرانيق وخرج بقوله زائد نحو مختار ومنقاد فان حرف اللين فيهما ليس بزائد وانما هو بدل من اصل فتقول فيهما
مخاير ومقاود وخرج بقوله غير مدغم فيه ادغاما اصليا ما هو غير مدغم البتة وما ادغامه عارض كجديل تصغير جدول ومثال
المدغم الاصلى علود وهبيخ فيقال فيهما علاود وهبايخ بغير فصل بل بحذف الواو والياء وقد تعاقبها اى قد تعاقب تلك
الياء الساكنة هاء التانيث نحو دجاجلة فى جمع دجال وجبابرة فى جمع جبار ويحذف من ذوات الزوائد ما يخل ب
بقائه احد المثالين نحو عيطموس بالعين المهملة والظاء المعجمة وهى التامة الخلق فى النساء ومن الابل ايضا ففى هذه الكلمة زيدتا
الياء والواو فان حذفت الياء قلت عطاميس وان حذفت الواو قلت عياطم فيؤدى الى عدم شبه فعالل وفعاليل فلذلك
يتعين حذف الياء دون الواو فان تأتى احد المثالين بحذف بعض ابقى ماله مزية فى المعنى او اللفظ نحو منطلق ومتعلم فاحد
المثالين لا يتأتى ببقاء تلك الزوائد وانما يتأتى بحذف بعضها وابقاء البعض الاخر وجدنا الميم مزية فى المعنى على الزائد
الاخر وهو النون او التاء فان الميم زيدت لمعنى يخص الاسماء بخلاف النون والتاء فانهما تزادان فى الاسماء والافعال فاستحقت
الميم الابقاء بما لها من المزية المعنوية واستحقت النون والتاء الحذف فيقال فى الجمع مطالق ومعالم واما المزية فى اللفظ نحو استخراج
فيقال فيه تخاريج بحذف السين لان له نظيرا وهو تماثيل ولا يقال سخاريج بحذف التاء لانه سفاعيل معدوم ومما يقضى حذفه

عن حذف غيره هذا معطوف على قوله ماله مزية اى ابقى ماله مزية كما سبق وابقى ايضا ما لا يغنى حذفه عن حذف غيره نحو لغيزى فهنا
احد المضاعفين زائد والالف ايضا زائد فيبقى المضاعف لان حذفه لا يغنى عن حذف اذ لو حذفت المضعف لقلت لغيزى
مخففا فى جمعه لزم الالف وبقيت الغين وقيل فى جمعه لغاغيز وقس على ذلك نظائره فان ثبت التكافؤ فالحاذف مخير
نحو حبنطى ان شئت حذفت النون فقلت حباطى وان شئت حذفت الالف فقلت حبانط لانه لا مزية لاحد هذين الزائدين
على الاخر وكذا قلنسوة يقال قلانس بحذف الواو والمبرد يوجب الثانى لان النعت بازاء حاء فحذوة وميم مقعنسس ونحوه اولى
بالبقاء من الملحق فتقول مقاعس بحذف سين الالحاق هذا مذهب سيبويه لان الميم مصدرة وهى لمعنى تخص الاسم فكانت اولى
بالبقاء خلافا للمبرد فانه يحذف الميم ويبقى حرف الالحاق فيقول قعاسس ووجهه ان السين تضاهى الاصلى فيبقى كما يبقى الا
الا ترى انك لو كسرت مدحرجا لقلت دحارج بحذف الميم فكذا هذا ولا يعامل انفعال وافتعال معاملة نفعل فى تكسير ولا تصغير
فلا يقال فى جمع انطلاق وانفقار طلائق وفقائر ولا فى تصغيرهما طليق وفقير وانما يقال فى التكسير نطاليق وفقاقير وفى
التصغير نطيليق وفتيقر هذا مذهب سيبويه خلافا للمازنى فانه عاملهما بذلك فاجاز ما منعه سيبويه وان تعذر احد المثالين
ببعض الاصول حذف خامسها مطلقا اى سواء وافق الرابع بعض الزوائد او لا فيقال فى سفرجل وخدرنق وفرزدق سفارج و
خدارن وفرازد وحذف رابعها ان وافق بعض الزوائد لفظا نحو خدرنق فان النون من حروف الزيادة وهى هنا اصل لكن
وافقت الزائد لفظا فيجوز خدارنق وخدارن كما مر او مخرجا نحو فرزدق فحروفه كلها اصول لكن الدال تشبه التاء من حيث
المخرج والتاء من حروف الزيادة فيجوز فرارد وفرازق ولا يعامل بذلك اى بحذف الموافق للزائد لفظا او مخرجا ما قبل الرابع
نحو جحمرش وجحجل وخدرنق فلا تحذف الميم من جحمرش لموافقتها الزائد لفظا ولا الدال من جحجل وخدرنق لموافقتها الزائد لفظا
مخرجا لان هذا الحرف الموافق وقع قبل الرابع فلا عبرة بموافقته خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اعتبروا هذه الموافقة فى
الحرف الذى قبل الرابع مما اعتبرها الجمع فى الرابع ولا يستبقى دون شذوذ فى هذا الجمع مع اربعة اصول زائد نحو مدحرج وعنكبوت
فلا يبقى مع الاصول الاربعة زائدا فتقول فى جمع مدحرج دحارج وفى جمع عنكبوت عناكب الا ان يكون حرف لين رابعا فانه
يثبت نحو عصفور وقنديل وسربال فتقول عصافير وقناديل وسرابيل وتقلب الواو والالف ياء وجاز ان يعوض مما حذف
ياء ساكنة قبل اخر ما لم يستحقها لغير تعويض فيجوز فى نحو سفرجل سفاريج بياء يؤتى قبل الاخر بها للتعويض مما حذف و
احترز بقوله ما لم يستحقها لغير تعويض من نحو لغاغيز جمع لغيزى فانه حذفت الفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التى كانت
فى المفرد وقد تعوض هاء التانيث من الفه الخامسة نحو حبانطة وعفارنة جمع حبنطى وعفرنى فحذفت الفه الخامسة
وعوض منها هاء التانيث وهى اى وهاء التانيث احق بما حذف منه ياء النسب نحو اشاعثة فى جمع اشعثى واشاعرة فى جمع اشعرى
ومهالبة فى جمع مهلبى وتلحق هاء التانيث لغير تعويض العجمى كثيرا نحو كيالجة فى جمع كيلجة وهى مقدار من الكيل معروف
وموازجة فى جمع موزج وهو الخف وتلحق غيره اى غير العجمى لغير تعويض قليلا نحو صياقلة وقد سبق ذكره فى باب التانيث

فصل فى الكلام على ما يماثل مفاعل ومفاعيل ومسائل اخر يجوز مماثلة ما ماثل مفاعيل لمفاعل بان يحذف
الياء مما ماثل مفاعل فيصير مماثلا لمفاعل وذلك مثل عصافير وسرابيل فيحذف الياء منهما فتقول عصافر وسرابل فيماثلان
حينئذ مفاعيل قال بعض المتاخرين وينبغى ان يقيد ذلك بان لا يؤدى الى التقاء مثلين كما فى قول المتنبى الا بيات الحرير
جلابيا فانه مخالف للاصل من وجهين فلا ينبغى تجويزه الا للمضطر مثله وكذلك العكس مما ماثله مفاعل لمفاعيل بزيادة
ياء قبل اخره نحو دراهم وصياريف فى دراهم وصيارف فانهما جمع درهم وصيرف وقيد المصنف بقوله فى غير فواعل قيل
وان عنى الوصف فهو كما قال اذ لا يقال فى ضوارب ضواريب وان عنى فواعل مطلقا بحيث يشمل الوصف والاسم فليس كذلك

فقد

فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم ويدل على ان المصنف اراد الوصف قوله ما لم ينفذ كسوابغ في
جمع سابغة وهي الدرع الواسعة وحقه ان يكون سوابغ بغير يا لكن سمع بالياء شاذا كقول الشاعر سوابيغ بيض لا يخرقها
النبل قال الشارح وما ذكره المصنف من حذف هذه الياء من موضعها وزيادتها في غير موضعها هو مذهب الكوفيين و
على هذا جاء عندهم قوله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها جمع مفتاح وقوله تعالى ولو القى معاذيره جمع معذرة ومذهب
البصريين ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة والمفاتح في تلك الاية عندهم جمع مفتح والمعاذير في الاية الاخرى جمع معذار
او ورد غير فواعل مما ماثل مفاعل الفعل الاخر الى مماثله فعالى بفتح اللام جاز نحو جذرية يجمع على جذار نحو جوار و
يجوز فيه جذارى وكذا غفار جمع غفرية يجوز فيه غفارى فان قلت هذا منتقض بقوله فيما مر ان نحو جذرية
وسعلاة وعرقوة والمأقي وما حذف وما زاديه في حبنطى واخواته الست يجمع على الفعالى بالكسر ولا يجوز فيها الفعالى
بالفتح قلت يمكن ان يكون هذا الكلام مخصصا بما ذكره هنالك وخرج بقوله غير فواعل نحو الجوارى والغواشي فلا
يجوز الجوارا والغواشا او لا يفتتح هو اى مفاعل ولا مماثل مفاعيل بما لم يفتتح واحده فاى حرف كان اول المفرد يكون
اول هذين الجمعين قلت ذو الحكم والمخصص ان ابا زيد نكر مشايخ وكان انكاره مستندا الى هذه القاعدة ولا يختم
بحرف لين ليس في الواحد ولا مما ابدل منه فان كان هو اى حرف اللين في الواحد نحو جذرية ختم به الجمع نحو جذارى
او كان ما ابدل منه حرف اللين في الواحد فكذلك نحو عرقوة فتقول عراقي فيختم الجمع بالياء التي هي مبدلة من الواو
فان لم يكن حرف اللين ولا ما ابدل منه في الواحد لم يختم به الجمع وما ورد بخلاف ذلك فهو في الاصل لواحد
مهمل اسم الاشارة راجع الى قوله ولا يفتتح هو ولا مماثل مفاعيل بما لم يفتتح واحده يعني انه اذا ورد ما يخالف ذلك
بان افتتح اول مفاعل ومفاعيل بغير ما افتتح به واحده كالاحاديث بالنسبة الى الاحاديث والاباطيل بالنسبة الى
الاباطل والمذاكير بالنسبة الى الذكر فهذه في الظاهر مخالفة لهذه القاعدة والجمهور على ان هذه الجموع ليس مفرداتها
ما يتخيل مخالفته لما قررناه في ذلك بل المفرد في الاصل ما يقتضي القياس انه واحد هذا الجمع وان كان العرب قد
اهملوا موضعه فكان الاباطيل جمع ابطيل مثلا والمذاكير جمع مذكار مثلا والاحاديث جمع احديث مثلا فان قلت
لم لا يكون هذا من قبيل المستعمل قليلا وهو القسم الثاني اذ قد سمع من كلامهم الاحدوثة وهو مفرد قياسي للاحاديث
قلت يصد عن ذلك ان الاحاديث تطلق على ما هو شريف المنزلة على الرتبة كاحاديث النبي صلى الله عليه وسلم والاحدوثة
مستعملة للشيء الضعيف الرذل فلا يتصور ان تكون مفرد التالك الاحاديث الشريفة اصلا او مستعمل قليلا كاظافير فانه قد
يتخيل انه جمع ظفر وقد افتتح بغير ما افتتح به الواحد لكنهم قالوا الاظفور بمعنى الظفر واستعماله قليل فيجعل اظافير جمعا
له لا للظفر وقد يكون للمعنى اسمان يجمع احدهما على ما يستحقه الاخر نحو صوار لقطيع بقر الوحش يقال بضم الصاد وكسرها
وقالوا في الجمع صيران من قال صوار بالضم او صوار بالكسر فاتفقوا على الجمع فاما من ضم الصاد فصيران قياس فيه كغراب
وغربان ومن كسر صاد المفرد فليس هذا الجمع قياسيا فيه لكن جمع المكسور على ما يستحقه المضموم ولا يقتصر في ذلك على السماع
وفاقا للفراء وقد تقدم الكلام على مثله في جمع لحية ونحوه بالالف والتاء في اول الكتاب وربما قدر تجريد المزيد فيه فعومل
معاملة المجرد نحو رهبوت الباء فيه للالحاق بعصفور قالوا في جمعه رهب كان المفرد منه ثلاثي مجرد من الزيادة **فصل**
في الكلام على مثل من اسماء الجمع من اسماء الجمع ما لا واحد له من لفظه نحو قوم ورهط ونفر وماله واحد وستأتي امثلة
هذا القسم فمن ذلك اى مما له واحد من لفظه فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو راكب فيقال في اسم جمعه ركب وعائد فيقال
فيه عود وناجية يقال في اسم جمعها نوح ونمرة والة وزجى بفتح الزاء يقال فيهما نمر وال وزج وفعلة بفتح الفاء وسكون

مع هاء التانيث لنحو رجل وكم فيقال في اسم الجمع منهما رجلة وكماة وبعض العرب يعكس في الثاني فيجعل كماة هو المفرد و فعل بفتح الفاء
والعين معا نحو خادم ورائح وغائب فيقال في اسم جمعها خدم وروح وغيب وزاد المصنف مثلا على وزن هذه الكلمات فيما
نظمه من بحر المتدارك فقال: فعل للفاعل قد جعلا: جمعا بالنقل نحو مثلا: تبعا حرسا حفدا خبلا: خدما رصدا وحولا:
سلفا طلبا عسسا غيبا: ظعنا فرطا فضلا هملا: قلت من القسم الاول والثالث جمع ضاين وماعز فانه يقال ضان ومعز بالفتح
وبالسكون وقالوا ماذب وعزب وناشئة وهي الجارية التي جاوزت حد الصغر فقيل فيه نشا واديم وهو الجلد قالوا فيه
ادم ونعيل وعمود واهاب وهو الجلد ما لم يدبغ وحلقة باسكان اللام وتجرة وفاقة وهي الفقر والحاجة وحبشي فقالوا
في اسماء الجمع من ذلك نعل وعمد واهب حلق ونجر وفاق وحبش ومنها اي من اسماء الجمع فعلة بضم الفاء وسكون العين
مع هاء التانيث لنحو صاحب فاره وهو الحاذق واخ فيقال فيهن صحبة وفرهة واخوة بضم الاول في الكل وضم الهمزة
في اخوة حكاه الفراء ومنها فعل بفتح الفاء وكسر العين لنحو نبقة ولبنة وظربان فيقال فيهن نبق ولبن وظرب
ومنها فعيل المذكر لنحو ضان فقيل فيه ضئين ويد فقيل فيه بدي ومعز قالوا فيه معيز وغاز قالوا فيه غزي قال تركت
بهم حتى تكل غزيهم وجريدة وهي واحدة جرائد النخل اذا نزع خوصها وجرد وسفينة قالوا فيهما جريد وسفين ومنها فعلاء
بفتح الفاء واسكان العين والف التانيث لنحو قصبة سمع في اسم جمعها قصبا وحلقة بفتحات كالقصبة نبت معروف وقال
لا سمي حلقة بكسر اللام واسم الجمع حلفا وطرفة بفتحات شجرة وبها سمي طرفة بن العبد ومنها مفعولا بالمد لنحو بغل
بالغين المعجمة وشيخ واحد الشيوخ وعلج وهو الكافر من العجم وقدر وكبير واتان وقيل هي الحمارة ولا يقال فيها اتانة
بالهاء واسم الجمع منها مبغولا ومشيوخا ومعلوجا ومكبورا وماتونا ومنها فعل بفتح الفاء وضم العين لنحو سمرة لضرب من
الشجر وعبد واسم الجمع منهما سمر وعبد بضم الباء ومنه قراءة من قرا وعبد الطاغوت بضم الباء ومنها مفعلة بفتح الميم
والعين مختتما بهاء التانيث لنحو عبد وسيف وشيخ واسد واسم الجمع معبدة ومسيفة ومشيخة وماسدة ومنها
ما يوخذ بالتاء من فعال بفتح الفاء نحو سحاب سحابة وفعال بكسر الفاء نحو عمام وعمامة وفعال بضم الفاء نحو جمان
وجمانة وفعلى ذي الالف المفتوح الفاء نحو ارطى وارطاة وفعلى بالالف وكسر الفاء نحو دفلى ودفلاة وفعلى بالف وضم الفاء
نحو بهمى وبهماة وفعالى بلام بين الفين مع ضم الفاء نحو شكاعى وشكاعاة وهو نبت وغير ذلك نحو رطبة و
رطب وكمثرى وكمثراة ومنها فعالة بالف بعد العين وهاء تانيث وكسر الفاء لنحو جمل سمع فيه جمالة وفعلان ذو الالف و
النون مع فتح الفاء لنحو مرجانة وصنو واسم الجمع مرجان وصنوان بفتح الصاد والصنو واحد نخلتين او نخلات من اصل واحد
واقربها من الاطراد الموحد بالتاء اسم المخلوق مباينا النعلي وفعالى المضمومي الفاء وشبههما نحو جوزة وجوز ودرة ودر و سعيرة
وشعير وبرة وبر وكلها مباين للاوزان التي اشار اليها واغربها اروى وهو اسم جمع واحده اروية بضم الهمزة وتشديد
الياء على وزن افعولة وهي الانثى من الوعل وهمزة اسم الجمع وهو اروى مفتوحة وبلصوص بباء موحدة ولام مفتوحتين
وصادين مهملتين اولهما مضمومة بينهما واو ساكنة وهو ضرب من الطير والواحد بلنصى انشد الفارسي كالبلصوص تبع
البلنصى وعرعس بعينين وراءين مهملات والعين الاولى مفتوحة والواحد عرعر بضم العين الاولى وهو التسبيد

فصل في الكلام على جمع العلم يجمع العلم المرتجل نحو سعاد وادد والمنقول من غير اسم جامد مستقر
له جمع معروف لم يضطرب شمل هذا مورا احدها المنقول من الفعل نحو ضرب الثاني المنقول من وصف نحو جامد و الثالث
المنقول من اسم جامد لم يستقر له جمع وهذا انواع ما لم يجمع اصلا كضرب وماله جموع كلها شاذ كغزال قالوا فيه غزلان و
غزلة وماله قياسي وسماعي نحو اغزل قالوا فيه غزل وهو القياس قالوا فيه غزل وغزال واغزال وهي سماعية جمع مواز له

بالنصب

بالنصب على انه مصدر نوعى والعامل فيه يجمع المذكور اولا اى يجمع العلم المذكور جمعا مثل جمع موازنه او مقاربه
بالباء الموحدة من القرب اى او مثل جمع ما هو قريب منه من جوامد اسماء الاجناس الموافقة له فى تذكير وتانيث
فان كان العلم مذكرا جمع جمع مذكر وان كان مؤنثا جمع جمع مؤنث فنحو ادد يجمع جمع صرد فيقال فيه اددان كما يقال
صردان ونحو سعاد يجمع مثل كراع فيقال فيه اسعد كما يقال اكرع ويقال فى المنقول من الفعل كضرب ضراب كما
يقال فى فرس افراس ونحو جامد جوامد كما يقال فى حائط حوائط وفى نحو ضرب اضرب وضروب كما يقال فى فلس فى القلة
افلس وفى الكثرة فلوس ويجمع نحو اعزل على ما استقر من الجمع القياسى فيقال فيه عزل بضم العين واسكان الزاى ونحو غزال
انت مخير فيه غزلان وغزلة اذ لا ترجيح فيه كذا قالوا قلت ينبغى ان يتعين غزلان للكثرة وغزلة للقلة واما جمعه
جمع المقارب فالمراد به ان ذلك فيما لا نظير له مثل زينب فيجمع جمع ارنب وان تخالفا فى الوزن فيقول زيانب كارانب لا
مقارنه ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع كغراب فانه قد استقر جمعه فى القلة على اغربة وفى الكثرة على غربان
ما كان له اى لا يتجاوز به ما استقر له قبل النقل كما مثلنا وان كانوا يجمعون العلم المرتجل والمنقول مما ذكر جمع نظيره من اسماء
الاجناس فلان يبقوا اسم الجنس على ما استقر له احق واولى قال طرفة ؞ رايت سعودا من شعوب كثيرة ؞ فلم ار سعدا مثل
سعد بن مالك ؞ فان لم يستقر له جمع وهذا يصدق بامرين احدهما ان لا يكون له جمع البتة كضرب وقتل والثانى
ان يكون له جمع قد اضطرب لم يستقر على اسلوب كاعزل عومل معاملة ما استقر له جمع من اشبه الاسماء فيجمع نحو ضرب
فى القلة على اضرب وفى الكثرة على ضروب فعومل معاملة فلس لانه اشبه الاسماء ويجمع نحو اعزل على عزل كما يجمع نحو
احمر على حمر ولا يخلو هذا الثانى من نظر ويستغنى عن التثنية والجمع بخلف فى نحو سيبويه وبعلبك وباتفاق
فى الجملة وشبهها بان يضاف اليه ذو وذات مثنى او مجموعا اذا كان العلم مركبا تركيبا مزجيا سواء ختم بويه كسيبويه
او لا كبعلبك واريد تثنيته او جمعه ففيه قولان احدهما ان توقع التثنية والجمع على لفظه كغيره من الاسماء
فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون والقول الثانى ان يضاف الى المذكر فى التثنية ذوا وفى
الجمع ذوو والى المؤنث فى التثنية ذواتا وفى الجمع ذوات فتقول جاءنى ذوا سيبويه وذوو سيبويه اى صاحبا
هذا الاسم او اصحابه ومثله المؤنث واما الذى هو جملة نحو تابط شرا او شبهها نحو انما فالاتفاق ثابت على ان يقال
فيه كما يقال عند اصحاب القول الثانى فتقول جاءنى ذوا تابط شرا وذوا انما وكذا الجمع والمؤنث كذلك وكذا المعرب
باعراب المثنى مثل زيدان مسمى به رجل والمجموع على حده كزيدون اسم رجل فتقول فى تثنية مثل ذلك جاءنى ذوا
زيدين وذوو زيدين مثلا لا ما ندر كاثنين واثنين مجموعا وهو معرب اعراب المثنى ولم يتوصلوا الجمع ذو مضافا الى
نادر ويتخيل من الجملة لما اوهم جمعه محذورا اى وجه يلحقه بنظير وذلك مثل الفتكرين بتثليث الفاء وفتح التاء
او الامر العجيب فمن رواه بضم الفاء مع الياء والنون فهذا ان توهمت فيه الجمعية افضى هذا التوهم الى محذور
ذلك لان المفرد حينئذ يكون فتكرا على زنة فعل بضم الفاء وفتح العين وهو بناء مفقود فى كلامهم فيحتاج الى حيلة
يرتفع هذا المحذور بها بان النون اصلية ويكون وزنه حينئذ فعليلا وهو بناء موجود كقذعميل وخزعبيل فان
قلت فما وجه الحيلة بتقدير ان تكون الفاء مفتوحة فانه لا يمكن ان يكون جمعا لفتكر لان بناء فعل ايضا مفقود دون
فعليل بالفتح كذلك فالمحذور ثابت بتقدير ان يكون النون اصلية وهو مفرد لكن فتح اتباعا واصله الضم كذا اجاب
بعضهم قال الشارح ويروى بكسر الفاء وبالواو فيقال فيه الفتكرون حكاه بعض الكوفيين فيحتمل ان يكون جمع فتكر
تقديرا وان لم ينطق به لان بناء فعل موجود كقمطر قلت الاولى ان يقال فيه على رواية الكوفيين هذه انه مفرد

الكنى

ايضا لما ثبت في هاتين اللغتين ولان البناء على مفرد مقدر قليل و يستغنى في الاعلام ذوات الاضافة من الاسماء و
والالقاب كعبد الله وابي بكر وعائذ الكلب بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه فتقول
جاءني عبد الله وابوا بكر وعائذا الكلب و رايت عبدا الله وابوي بكر وعائذي الكلب كذا في الجر والجمع في ذلك
كالتثنية فتقول جاءني آباء بكر وكذا ما اشبهه من الاسماء والالقاب و كذا ما ليس فيه التباس من اسماء الاجناس
علما كان او نكرة فالاول نحو ابناء عرس وبنات عرس والثاني نحو ابنا لبون وبنات لبون ونحو ابنا عمرو وبنات
قال ؛ قالت بنات عمي يا سلمى وان ؛ كان فقيرا معدما قالت وان ؛ وخرج باشتراط انتفاء الالباس نحو هذان
ابنا انسانين صالحين وهؤلاء ابناء اناس صالحين اذ لو افردت المضاف اليه اوهم انهما او انهم لاب واحد فيحصل
الالتباس وكلا يقال في ابن كذا واخي كذا وذي كذا مما لا يعقل الا بنات كذا واخوات كذا وذوات كذا وهذه مسئلة
تتعلق بالجمع دون التثنية فتقول اذا كان المضاف اليه لا يعقل لم يجمع المضاف جمع المذكر السالم ولكن يعامل
معاملة المؤنث فتقول في جمع ابن لبون مما هو اسم جنس نكرة بنات لبون وفي جمع ابن اوى مما هو علم بنات اوى
ولم يتعرضوا مسئلة اخي كذا وكانه وقع في اللغز ولكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمي جنس باخو كذا لقيل في جميع
ما لا يعقل اخوات قياسا على بنات وقد يجمع المضاف والمضاف اليه من الكنى فتقول جاءني ابا البكرين وعلى
المصنف اعتراضان احدهما ان هذا قول الكوفيين والثاني ان يبين ان التثنية عندهم كذلك فكما يقال ابا البكرين يقال
ابوا البكرين وان كان المضاف اليه اي مسمى المضاف اليه ابا واما كابنا المهلب ابناء شعيب ابنا باهلة وابناء خندف
كلا يريد وان كان المضاف اليه لفظ اب او لفظ ام لان الذي يكون كذلك انما هو المضاف لا المضاف اليه وانما يريد ان
المسمى اب للمضاف او ام له كما ذكرنا فاذا كان كذلك استغنى بجمعه غالبا على مثال مفاعلة كالمهالبة والاشاعثة
او مفاعل كالبواهل والخنادق او جمع بالواو والنون نحو الاشعرون في بني الاشعر قلت ولك ان تقول انما هو
الاشعري حذفت ياء النسب ثم جمع هذا الجمع كالاعجمين في الاعجميين واشار المصنف بقوله غالبا الى انه يجوز
ان يقر المضاف على حاله فيقال ابناء المهلب وابناء الاشعث على القياس وقد يجمع بالالف والتاء كالعبلات في
الاوداسية الاصغر بن عبد شمس لان امه عبلة والحبطات في اولاد الحبط واسمه الحارث بن عمرو بن تميم

فصل في الكلام على جمع اسم الجمع وجمع التكسير يكسر اسم الجمع نحو قوم واقوام ورهط وارهاط وظاهر
كلام سيبويه انه لا ينقاس وجمع التكسير غير الموازن مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح وفعلة بضم الفاء وفتح العين
نحو قناة وفعلات بفتحات نحو بررة وكتبة فان ما كان موازنا لشيء من هذه الامثلة الاربعة لا يجمع وان كان على خلاف ذلك
جمع هو واسم الجمع جمع شبيههما من مثال الاحاد فيقال قوم واقوام كما يقال ثوب واثواب وعقبان وعقابين كما يقال
سرحان وسراحين وظاهر كلام المصنف ان جمع الجمع غير المستثنى وقال الشيخ ابو حيان لا خلاف ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا
واختلف في جمع القلة فالاكثرون انه ينقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه وربما جمع جمع تصحيح موازن مفاعل او
افعل بالالف والتاء والواو والنون فالاول كقولهم صواحبات في جمع صواحب منه الحديث انكن لانتن صواحبات
يوسف وكقولهم ايامنون في جمع ايامن والثاني كقولهم اعينات في جمع اعين قال يا عينات ولم يخالطها قذى
وكقولهم اعمون في اعم بالادغام جمع عم ولكنهم في التصحيح فكوا الادغام وقد جمع في هذه الكلمة وهي اعممون جماعة وهو
غريب قال ؛ تزوج بالعشي بكل خرق ؛ كريم الاعممين وكل خال وقد يجمع افعال وافعلة بالالف والتاء كقولهم في جمع
اسماء اسماوات وفي بناء سعد بناوات وكقولهم في جمع الاشربة اشربات قال حسان ؛ اذا ما الاشربات ذكرن يوما ؛ فهن

لطيب الراح الغداء وفعل بفتحتين بالواو والنون كقولهم صبرون في جمع صبر جمع صبور و يستغنى بلفظ الواحد عن الجمع مع الالف واللام نحو ان الانسان لفي خسر والنفي نحو ما قام رجل وشبهه اي شبه النفي وهو النهي و الاستفهام نحو لا تضرب رجلا الا زيدا وهل قام رجل الا زيد كثيرا اي يقع الاستغناء كثيرا في الصور المذكورة قال الشيخ ابو حيان وما ذكره الناس من النحويين والاصوليين ان النكرة في سياق النفي تعم ليس عندي على ما ذهبوا اليه وفرقوا بين ما قام كل رجل وما قام رجل والنفي عندي على معنى الاثبات واذا كان الاثبات عاما كان النفي عاما واذا كان الاثبات لمطلق فان النفي لذلك المطلق لكن يلزم من انتفاء الحكم عن المطلق انتفاؤه عن كل فرد من افراد المطلق فاذا قلت قام رجل فهذا اثبات عام لكل رجل فاذا نفيت فقلت ما قام كل رجل انتفى القيام عن كل فرد من افراد الرجال واذا قلت قام رجل ففيه اثبات القيام لمطلق رجل فاذا قلت ما قام رجل نفيت القيام عن مطلق رجل هذه دلالة هذا اللفظ لكنه يلزم من حيث المعنى من نفي القيام عن مطلق رجل انه لا يوجد في صورة ما من صور المطلق فمعنى العموم لازم له كذا نقل الشارح عنه قلت ولا يخلو من المناقشة والكلام في ذلك يطول ولا يحتمله ما نحن الان بصدده من العجلة في الفراغ من هذا الشرح و دون ذلك قليلا اي يستغنى بلفظ الواحد عن الجمع دون ما ذكر من ال والنفي وشبهه قليلا نحو تمرة خير من جرادة ونحو علمت ما قدمت واخرت المراد النفوس وقد جاء نظير ذلك في التنزيل بصيغة العموم يوم تجد كل نفس ثم توفى كل نفس كذا قال ابو حيان قلت اما تمرة خير من جرادة فالحكم فيه على الماهية من حيث هي مع قطع النظر عن الافراد واما ايتا علمت نفس فانما ثابت فيهما نفس عن صيغة العموم كما في الاتيين الاخيرتين لا ان الجمع بخصوصيته والا فلو قيل علمت نفوس من غير ارادة عموم لم يكن في المعنى المراد بل نقول النكرة في الاثبات تعم بالقرينة ولا يجب ان تخصه فان اضيف ليه اي الى الجمع العدد القليل نحو ثلاثة رجال و انما قيدناه بالقيد الذي اهمله المصنف وهو القليل ليخرج المائة والالف او قصد معنى التثنية بان يكون المراد بالاخبار عن اثنين يطابق اللفظ والمعنى غالبا فتقول ثلاثة رجال واربعة غلمان ولا تقول ثلاثة رجل ولا اربع غلام وتقول جاءني رجلان ولا تقول مع قصد الاخبار عن الاثنين جاءني رجل وكذا تقول ما جاءني رجلان اذا قصدت الاخبار بنفي القيام عنهما فلا تقول مع هذا القصد ما جاءني رجل على انك استغنيت بالواحد عن الاثنين كما استغنيت به عن الجمع في النفي واحترز بقوله غالبا من نحو فقد صغت قلوبكما فان قلت فكيف يجوز هذا غير غالب قلت ليس على معنى انه شاذ خارج عن استعمال نظرائه بل هو كقولنا في ثلاث مائة وتسع مائة

باب التصغير

ويقال له ايضا التحقير يصغر الاسم فيخرج الفعل والحرف فانهما لا يصغران لان التصغير وصف في المعنى وقد تم تصغير فعل التعجب كقوله يا ما املح غزلانا شدن لنا وفي اقتياسه خلاف وقدم الخالي من التوغل في شبه الحرف نحو من ولم وكيف واين ونحوهن ويستثنى من ذلك ما سيذكر بعد هذا والخالي من صيغ التصغير نحو كميت وكعيت وثانيا نحو قليل وصغير ومنافاة معناه نحو كبير وكثير لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض قلت مراتب القلة والكثرة تتفاوت اي تفاوت وفي الاعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير وقال ان تربينا قليلين كما زيد عن الجرمين دود صحاح والذي سوغ ان يقال قليل واقل وكثير واكثر واقل من القليل يسوغ التصغير بضم اوله وقد يقال يجب ان يقول المصنف ان لم يكن مضموما كعنق لاستحالة جعل المضموم مضموما والجواب ان ضم التصغير غير الضم الذي كان قبله بدليل ارتفاع الفتح والكسر فيه الا ترى انك تقول رجل وجبير فلا يبقى فتح ولا كسر لا زم لاستحالة كون احدهما ضما بخلاف الضم والمراد حصوله وهو حاصل قلنا مقتضى الصغر مقتضى التصغير فيجب ان يكون متاخرا عن المقتضي لاستحالة تقدم

العلة عن المعلول فلا يكون الذى كان قبل ذلك فيكون طاريا وفتح ثانيه والكلام فى فتح ما كان ثانيه مفتوحا كالكلام السابق فى الضم وزيادة ساكنة بعده اى بعد الثانى نحو فليس ورجيل يحذف لها اى لاجل تلك الياء الساكنة اول يائين وليتاها نحو على فيقال فى تصغيره على بحذف اول اليائين اللتين وليتاها قلت كلام المصنف منقول بنحو احوى فان اليائين بعد ياء التصغير عين ولام فلا وجه لترجيح حذف الاولى مع توسطها على الثانية مع تطرفها فاما بالاصالة فهما فيها سواء ويقلب ياء ما وليها من واو وجوبا ان سكنت نحو عجيز فى تصغير عجوز وسواء كانت الواو حرف مد اولين او اعتلت نحو مقام فتقول فيه مقيم او كانت لاما نحو غزو ودلو فتقول غزى ودلى او اختيارا ان تحركت لفظا فى افراد وتكسير ولم تكن لاما نحو اسود وجدول فان واوهما تحركت لفظا فى الافراد كما رايت وفى التكسير كقولك اساود وجداول فلك ان تبقيها فى حالة التصغير فتقول اسيود وجديول حملا على التكسير ولك ان تقلبها ياء وتدغم فيها التصغير فتقول اسيد وجديل وهو الاختيار هذا اذا لم تكن لاما كما مثلنا واما ان كانت لاما نحو كروان فانها تحركت فى الافراد كما رايت وفى التكسير حيث قالوا كروين ولكن عند التصغير تقلب ياء فتقول كريى بالقلب والادغام قال الشارح ويرد على المصنف قول واختيارا الى اخره مسئلتان مسئلة عطود على مذهب سيبويه فانها تقلب ياء فى التصغير قطعا مع تحركها لفظا فى الافراد والتكسير ومسئلة عنول فانه كسر على عناول وعناويل وفى التصغير يجب ان يقال عند سيبويه والخليل عنيل بالقلب والادغام ويجعل المفتوح للتصغير واوا وجوبا ان كان منقلبا عنها نحو بويب ودويمة فى تصغير باب وديمة وشذ فى عيد عييد او الفا زائدة نحو ضويرب فى تصغير ضارب او مجهولة الاصل نحو صويب وعويج فى تصغير صاب وعاج او بدل همزة تلى همزة نحو اويدم فى تصغير ادم وجوازا مرجوحا ان كان ياء نحو بويت وشويخ فى تصغير بيت وشيخ والراجح بييت وشييخ او منقلبا عنها اى عن الياء نحو نويب فى تصغير ناب فى الاصل لانياب والراجح نييب وللمجموع على مثال مفاعل او مفاعيل من هذا الجعل الواجب ما للمصغر نحو ضوارب واوادم ونحو اتيم وجواميس ويكسر ما ولى ياء التصغير نحو جعيفر ودريهم عيراخر نحو فليس لان الاخر مشغول بحركة الاعراب ولا متصل بهاء التانيث نحو طليحة وتميرة وشجيرة بخلاف نحو دحيرجة لانه غير متصل بها او اسم منزل منزلتها والمراد به عجز المركب فيقال بعيلبك بفتحها بعد ياء التصغير او الف التانيث نحو سكيرى فلا يكسر ما بعد ياء التصغير بخلاف ما اذا كانت الالف للالحاق نحو ارطى فانه يكسر فيقال اريط او الالف قبلها نحو حبيرا بخلاف نحو علبا فيقال فيه عليبى او الف افعال نحو اجيمال واحيمال او الف ونون مزيدتين لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ الا فى حال ولا يصغر فيها مثال ذلك سكيران فيفتح ما بعد ياء التصغير لانه اتصل الف ونون مزيدتين لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين اذ لا يقال سكارين قطعا وخرج بقوله مزيدتين نحو حسان اذا اخذته من الحزن فتقول حسين بحذف احد السينين وقلب الالف ياء وادغام الياء فى الياء وخرج بقوله لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين نحو سرحان وسلطان فانه قد علم جمعهما على سراحين وسلاطين واحترز بقوله دون شذوذ من نحو انسان فانه علم جمعه على اناسين لكن ذلك فيه شاذ واحترز بقوله الا فى حال لا يصغر فيها من قولهم عقبان فانه جمع على عقابين فقياسه ان يصغر على فعيلين لكن جمعه على فعالين وقع فى حال لا يصغر فيها وهو كونه جمع كثرة فلم يلتفت الى ذلك ويتوصل الى مثال فعيل فى الثلاثى برد ما حذف منه ان كان منقوصا فترد فاؤه كما تقول فى تصغير عدة وعيدة وعينه كما تقول فى تصغير سه ستيهة ولامه كما تقول فى تصغير شفة شفيهة ومراده بالمنقوص ما حذف بعض اصوله لا ما هو مصطلح عليه فى المنقوص المقابل للمقصود ولا يكون منقوصا منه شىء من الحروف الاصول فالحاق بمد اى جعل لامه حرف علة اولى من الحاقه باف اى جعله من قبيل المضاعف فاذا سمى بعن او هل مثلا فالاولى ان يقال فى تصغيرهما عنى وهلى ويجوز ان يقال فيهما عنين وهليل وظاهر كلام المصنف انا اذا جعلناه من قبيل المعتل اللام نحكم

بان اللام المحذوف ياء ونص على ذلك الا بذك وخير بعضهم فقال ان شئت جعلت اللام المحذوفة ياء او واوا ولا اعتداد بما
فيه اى فى هذا الثنائى المنقوص من هاء تانيث نحو شفة فلا يقال انه ثلاثى باعتبار وجود هذه الهاء بل هو ثنائى
ولا اعتداد بها او تائه نحو بنت واخت وثنائى الف الوصل مما هى فيه للاستغناء عنها بتحرك ما بعدها نحو ابن و
اسم وانطلاق واستخراج فيقال بنى وسمى ونطيليق وتخيريج وان تاتى تصغير مما بقى من منقوص لم ترد الى اصله نحو هار
وميت وناس فتقول فيها هوير وميت وانيس وما شذ رده نحو هوير لم يقس عليه لشذوذه خلافا لابى عمرو فانه يجا
مييت وانيس بناء على ان حق التصغير ان يرد الشىء الى اصله ويتوصل الى مثال فعيعل او فعيعيل فيما يكسر على مثال مفاعل
او مفاعيل بما توصل اليهما فيه اى فى التكسير فتقول فى حيزبون حزيزين وفى مدحرج دحيريج وفى فرزدق فريزد او
فريزق كما كنت تفعل فى الجمع بناء على ذلك المثالين وللحاذف من الترجيح والتخيير ما له فى التكسير فيترجح فى نحو منطلق
مطيلق لان الميم اولى بالبقاء كما مر فى التكسير وليس المراد هنا بالترجيح الاولوية بل المراد تعين الفعل بالراجح والغاء
غيره ويتخير المصغر فى نحو حبنطى فله ان يحذف النون فيقول حبيط وان يحذف الالف فيقول حبينط كما جاز
الامران فى التكسير لان هاء التانيث نحو دحرجة والفه الممدودة نحو قاصعاء وياء النسب نحو لوذعى وكالف
والنون المزيدتين بعد اربعة احرف فصاعدا نحو زعفران لا يحذفن فى التصغير فتقول دحيرجة وقويصعاء
ولويذعى وزعيفران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر ولا يعتد بهن بل يترك
على حالهن ويصغر ما قبلهن كما كان يصغر غير متمم بهن ويحذف ثا وجلولا وهى قرية بارض فارس وشبهها وهو الياء
من نحو قريثا والالف من نحو براكا فتقول جليلا وبريكا وقريثا خلافا للمبرد فانه لا يحذف بل يقلب الواو والالف ياء ويدغم

فصل فى الكلام على رد المصغر الى اصله ومسائل اخر يرد الى اصله فى التصغير والتكسير على مثال
مفاعل او مفاعيل او افعال او افعلة ذو البدل الكائن اخرا مطلقا اى سواء كان حرف لين نحو ملهى فان الفه عن واو لكونه
من اللهو او كان عن حرف لين نحو ماء فان همزته بدل من هاء فان صغر مثل ذلك رد الى اصله فيقال فى ماء
مويه وفى ملهى مليهى فان قيل يلزمه من هذا الاطلاق انا اذا صغرنا حمراء غيرنا الاخر فى التقدير الى الراء لما قدمه من
ان الالف الممدودة فى تاويل الانفصال فليس البدل فى اخر الاسم المصغر ومثال التكسير على مثل مفاعل قولك فى ملهى
ملاه وعلى مثال مفاعيل قولك علالى فى جمع علبا وعلى مثال افعال امواه فى جمع ماء وعلى افعلة اسقيه فى جمع سقا
فان لم يكن اخرا فيشترط كونه حرف لين نحو موقن وقيراط فيقال فيهما مييقن وقريريط وخرج عنه نحو تخمة
فلا يرد الى اصله اذ البدل ليس حرف لين وكذا باب فى عباب بدل غير همزة كما مثلنا وخرج بذلك نحو ايمة فتقول
ايمة وان كانت بدلا فاستثقلوا ان يرجعوا الى الهمزة كراهية لتواليهما الا تلى همزة فلو كانت بدل همزة لا تلى همزة وجب
الرد فيقال فى ... بالابدال بوير بالهمز ووجهه زوال مسوغ البدل وهو سكون الهمزة وما ورد بخلاف ذلك فمن
مادة اخرى نحو فسيبط وفساتيط فليست التاء بدل الطاء فى فسطاط بل هما مادتان قالوا فسطاط بمعنى قلت انما
يحسن ذكر هذه المسئلة اذا سمع التصغير بالتاء ممن لغته الطاء او شاذ نحو عييد واعياد وكانهم قصدوا التمييز بين
عود وعيد فى التصغير والتكسير ولا تغير تاء متعد ومتزر ونحوهما فيقال متيعد ومتيزر كما يقال تخيمة وهذا مذهب
سيبويه خلافا للقوم منهم الزجاج فانهم قالوا ترد التاء الى اصلها فيقال مويعد ومييسر قلت ووجهه قوى لان موجب
البدل قد زال وهو تاء الافتعال فانها قد حذفت تاء مكتسب فى التصغير ولا ينبغى الحكم مع زوال سببه وان صغر ذو
القلب وكسر على لفظه فيقال فى انيق اينق وابانق وفى جاه جويه لا وجيه **فصل** فى لحاق تاء التانيث

سفينة
للمصغر تلحق تاء التانيث في تصغير ما لم يشذ من مونث بلا علامة ثلاثي نحو دار وسن ويد فيقال دويرة و
ويدية واشار بقوله ما لم يشذ الى ان ثم الفاظا مما ينطبق عليه هذه القاعدة كقولهم حريب في تصغير حرب
هي مونثة وقويس في تصغير قوس وهي ايضا مونثة وكلمات اخر من هذا النمط او رباعي بمدة قبل لام معتلة نحو سماء
فيقال في تصغيرها سمية واصله سميي بثلاث يا آت فحذفت الثالثة فبقي ثلاثيا فالحق هاء التانيث قلت وقد
يقال ان اعتبر المصنف عدة الاسم بعد التصغير فلا يعد هذه المسئلة فانها ثلاثية وان اعتبرها قبل التصغير فلا
يقتصر على هذه الصورة بل سعاد و زينب اذا صغرت تصغير الترخيم كذلك ان لم يكن اسم جنس مذكر الاصل كالحرب
قال في الصحاح الحرب تونث يقال وقعت بينهم حرب تصغيرها حريب رواه الخليل عن العرب قال المازني لانها
في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب قد تذكر وانشد • وهو اذا الحرب هفا عقابه • مرجم حرب تلتقي حرابه • فكان
المصنف اشار بذلك الى قول المازني ولا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتانيث فلو سميت امراة برمح و
صغرت فلا تقول رميحة بالتذكير نظرا الى تذكير المنقول وهو رمح بل تقول رميحة اعتبارا بتانيث المسمى ولو سمي رجل باذن
وصغرت فلا تقول فيه اذينة بالحاق علامة التانيث على ان المنقول منه مونث وهو اذن بل تقول اذين اعتبارا بتذكير
المسمى خلافا لابن الانباري فانه اعتبر تذكير المنقول عنه وتانيثه فتقول في الاول رميح وفي الثاني اذينة وتمسك بقولهم
عروة بن اذينة وعيينة بن حصن ومالك بن نويرة ولا يتعين بذلك ما قاله لاحتمال ان يكون التصغير واقعا قبل التسمية
وسمي به مصغرا ولا تلحق دون شذوذ غير ما ذكر الا ما حذفت منه الف تانيث خامسة نحو جبيرة في تصغير جبارى .
او سادسة نحو لغيغزة في تصغير لغيزى واحترز بقوله دون شذوذ من قولهم في تصغير وراء وامام وقدام وريبة وفي
اميمة وقديديمة ولا تحذف الممدودة فيعوض عنها خلافا لابن الانباري فانه قال يجوز ان تحذف فيعوض عنها هاء التانيث
فتقول عنده في باقلاء بويقلة وفي برناساء برينسة والجمهور على انها لا تحذف و تحذف تاء ما سمي به مذكر من بنت و نحو
بلا عوض فاذا سمي رجل ببنت او اخت ثم صغر حذفت التاء وردت لام الكلمة فتقول بني واخي واما ما قبل التسمية
به او بعدها او المسمى به مونث فتقول بنينة واخية فصل في الكلام على تصغير اسم الجمع وجمعي القلة
والكثرة تصغر اسماء الجموع وجموع جمع القلة فالاول نحو قويم ورهيط وركيب في تصغير قوم ورهط وركب والثاني
كاجيمال واريغفة واكيلب وغليمة في تصغير اجمال وارغفة واكلب وغلمة ولا يصغر جمع كثرة تصغير مشاكله من
الاحاد خلافا للكوفيين فانهم اجازوا ذلك فيجوز عندهم في رغفان جمع رغيف ان تصغره على رغيفان كما ان مشاكله
من الاحاد وهو عثمان يصغر على عثيمان ومنع ذلك البصريون للتنافي بين الكثرة والتصغير وقد عرفت ما عليه بل يصغر
جمع الكثرة مع الرد الى تكسير قلة ان كان له جمع قلة فاذا اريد تصغير مثل فلوس رد الى افلس وصغر فقيل افيلس او تصحيح
المذكر ان كان لمذكر عاقل فتقول في فتيان وغلمان فتيون وغليمون وكذا تقول في زيود زييدون مطلقا اي سواء كان
مفرده مما يجمع بالواو والنون كزيدون اولا كغلمان ولما لم يكن لمذكر عاقل فمع تصحيح الاناث نحو جواد وسكارى فتقول
في التصغير جويريات وسكيريات مطلقا اي سواء جاز ذلك في مكبره اولا وان كان جمعا مكسرا على واحد مهمل نحو ملامح
فان مقتضى القياس ان يكون مفرده ملمحة وهو مهمل وكذا مذاكير يقتضي القياس ان يكون مفرده مذكارا وهو مهمل
وله واحد مستعمل كلمحة بالنسبة الى ملامح وذكر بالنسبة الى مذاكير رد اليه اي الى الواحد المستعمل لا الى المهمل القياسي لانه يلزم
من تصغيره على المهمل تصغير لفظ لم يستعمله العرب خلافا لابي زيد فانه يرده الى المهمل القياسي فتقول لميحات ومذيكرات
في تصغير ملامح ومذاكير نظرا الى ان غير القياسي كالمعدوم فان لم يكن له واحد مستعمل كعباديد وشماطيط رد الى المهمل

القياسي فيقال في هذين الجمعين الممثل بهما عبيدبد وشميطيط وعومل معاملة مستقل فان كان لمذكر عاقل جمع بالواو
والنون فتقول تفرق الغلمان شميطيطين وان كان لغيره جمع بالالف والتاء فتقول تفرقت النساء شميطيطات
وتفرقت الدواب شميطيطات وسريبيل في سراويل اجود من سريلات قال الشارح لان الاصح في سراويل انه
مفرد قلت وظاهر عبارة المصنف ان الوجهين عنده جائزان ولا يعلم من قال بذلك قبله بل منهم من يقول
سراويل مفرد ومنهم من يقول جمع سروالة وقد اراد بقوله اجود ان القول بانه يصغر على سريبيل اولى من القول بانه
يصغر على سريلات ويزيده بعدا ذكره الخلاف صريحا في التي بعدها ويقال في ركب وسفر ركيب وسفير لا ركيبون
ولا مسيفرون خلافا لابي الحسن الاخفش قلت والصواب سويفرون لا مسيفرون لان الاخفش يقول
ان فعلا جمع فاعل لا جمع مفاعل كلا غيره والذي اوقع المصنف في ذلك انه اطلع على مسافرون سفر وفي الصحاح
سفر اذا خرج الى السفر فصل في الكلام على الاستغناء بمصغر عن مكبر وبتصغير شيء عن تصغير شيء
اخر قد يستغنى بمصغر عن مكبر نحو كميت للفرس الاحمر وهو تصغير اكمت لان افعل الالوان ويجمع على كمت نحو
ونحو كعيت للبلبل او لطائر يشبه البلبل في قول المبرد واصله كعت على زنة صرد لقولهم في جمعه كعتان
كصردان ونحو الثريا للنجم والقصيرى لضلع وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في تصغير مغرب مغيربان
وفي عشية عشيشية فكانهما تصغير مغربان وعشاة وبتصغير احد المترادفين عن تصغير الاخر نحو قصيرة
عشي يقولون اتانا قصيرا اي عشيا ولم يصغر القصر استغناء بتصغير عشي ويطرد ذلك فيما جوزان جمعهما
اصل واحد في الاشتقاق كجليس ومجالس فتقول على هذا في تصغير جالس مجيلس وفي تصغير مجالس جليس
قال الشارح ولم ار هذا لغيره وفيه نظر وقد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ نحو صبية سمع في تصغيره
صبيبة وهو قياسي شاذ ومثله قولهم في تصغير غلمة غليمة والغيلمة فصل فيما يصغر من الاسماء غير
المتمكنة لا يصغر من غير المتمكن الا ذا وفروعها الاتي ذكرها وهذا الحصر متعين فان لنا من غير المتمكن ما صغر
وليس شيئا مما ذكره نحو بعلبك ومعدي كرب وسيبويه وعمرويه في لغة من بنى ذلك فيقال ذيا وتيا بفتح اولهما و
تشديد الياء واللذيا واللتيا بفتح اولهما ايضا وفتح ما قبل الياء المشددة وذيان وتيان واللذيان واللتيان
وفي النصب والجر يجتمع في اللذيين ثلاث ياءات ياء المفرد وياء التصغير والياء التي هي علامة الاعراب واللتيا بالقصر
مع ضم اوله وتشديد الياء واليا بالمد مع الفتح والتشديد المذكور من قبل واللذيون بتشديد اللام والياء و
فتحهما في الذين واللتيا بفتح اللام المشددة والواو وياء ساكنة بعدها تاء والف في اللاتي واللويا بفتح اللام
والواو ايضا وياء مشددة واللويون بفتح اللام والواو والياء المشددة في اللائي واللائين على طريق اللف و
النشر المرتب فاللويا في اللاى واللويون في اللائين فوافقت المتمكن بزيادة الياء ثالثة بعد فتحة وهذا في
الذي والتي وفروعهما ظاهر واما في ذا وتا فسياق الكلام عليهما وخالفته بترك الاول على حاله مفتوحا ولم يضم
للتصغير وزيادة الف عوضا من ضم الاول واصل ذيا وتيا وهما ما بعد ولد ياء مشددة ذييا وتييا بثلاث
ياءات فخففا بحذف الياء الاولى وهي عين الكلمة لان ياء التصغير لمعنى وحذف الثالثة يؤدي الى فتح ياء التصغير
وهذا انما يأتي على قول البصريين ان ذا اسم ثلاثي وان الفه عن ياء وعينه محذوفة اما ياء او واو واما
الكوفيون فيرون ان الف ذا زائدة وانه مما وضع على حرف واحد فلا يستقيم هذا التقرير على رأيهم فلهما اي
لذيا وتيا واولياء من التنبيه والخطاب ما لهن في التكبير فتقول هاذيا وهاتيا وهاتيا وكذا الخطاب نحو ذياك

وتياك واوليائك واوليائك قال ابن هاو ليا يكن الضال والسمي وضم لام اللذيا واللتيا لغية خارجة عن قياس تصغير
المبهمات لكنها جارية عن قياس تصغير المتمكن وقال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش
فانه اجاز اللتيا بالضم **فصل** في الكلام على تصغير الترخيم واحكامه تصغير الترخيم جعل المزيد فيه مجردا
معطى ما يليق به من فعيل او فعيعل فتقول في نحو ازهر زهير وفي منطلق طليق وفي مستخرج خريج وفي زعفران
زعيفر ولا يختص بالاعلام بل يكون فيها وفي غيرها في اسماء الاجناس خلافا للفرا وثعلب ايضا فانهما قالا هذا النوع
من التصغير خاص بالاعلام وشهادة السماع قائمة على خلاف ما ادعياه ولا يستغنى فيه عن هاء التانيث ان
كان لمونث فتقول في تصغير سعاد وزينب وحبلى سعيدة وزنيبة وحبيلة وهذا الاطلاق من المصنف غير
جيد فان مقتضاه ان يقول في تصغير نحو طالق طليقة بهاء التانيث وليس كذلك فقد نصوا على ان ما كان
خاصا بالمونث ولا علامة فيه يستصحب له ترك العلامة عند تصغيره تصغير الترخيم واحترز بقوله ان كان
لمونث مما اذا سمي مذكر بنحو سعاد ثم صغر تصغير ترخيم فانه يقال فيه سعيد بغير هاء ولا يمتنع من الصرف
ان كان لمذكر كقولك حمير بالصرف في تصغير احمر الممنوع من الصرف وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزائد
وذلك لحكاية سيبويه انهم قالوا في تصغير ابرهيم بريه بحذف الهمزة والميم وهما اصلان يشبهان الزائد وكذا حكى
سيبويه انه قيل في تصغير اسماعيل سميع بحذف الهمزة والميم وهما اصلان لهما شبه بالزائد والمتفق على اصالته
في هذين الاسمين هو الميم من الاول واللام من الثاني واما الهمزة منهما فمذهب سيبويه انها زائدة ومذهب المبرد
انها اصلية ويظهر اثر الخلاف فيهما في تصغير هذين الاسمين لغير الترخيم فسيبويه يقول بريهيم وسميعيل والمبرد
يقول ابيريه واسيميع **باب** التصريف وهو في اللغة التقليب من حالة الى حالة وفي الاصطلاح
عند المصنف ما ذكره بقوله التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة اي صيغتها وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة
واعلال وشبه ذلك كالحذف والنقل والقلب قال الشارح وخرج بقوله يتعلق ببنية الكلمة سائر العلوم قلت
يرد عليه انه يخرج اضرب بكرا بالادغام واضرب الرجل بالكسر والوقف والسكون والروم وهو من التصريف فالاولى
حد ابن الحاجب ويمكن ان يجاب بان الوقف ليس من التصريف ولهذا افرده المصنف بباب اخر الكتاب كما فعل
في الامالة والادغام والتقاء الساكنين ومن ذكرها في التصريف فقد توسع باعتبار ان معظم احوالها يتعلق بالافراد
فاشبهت ما يتعلق بالبنية ومتعلقه من الكلم العربي فلا يرد العجمي كابرهيم فيقال هو من الاسماء المتمكنة ولا
يدخله التصريف الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة لان ما عداهما يلزمه حالة واحدة ولا ينقلب بنيته من
حال الى حال ولها اي للافعال المتصرفة الاصالة فيه اي في التصريف لان وضعها على ان يتغير ابنيتها بحسب تغير
معناها وما ليس بعض زائد اسم مجرد والمناسبة ظاهرة لتجريدهم اياه عن الحروف الزائدة ولا يتجاوز المجرد
عن الزيادة خمسة احرف ان كان اسما فرارا من ان يتوهم انه كلمتان اذ الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلاثة
احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بين البداية والنهاية لتنافيهما في الصفة فكره تجاوزها
في الفاصل ومن ثم لم ينقص الاسم المتمكن والفعل عن ثلاثة احرف ولا اربعة ان كان فعلا لانه لو وصل الى
الخماسي لكان مساويا للاسم في الرتبة وهو احط درجة من الاسم بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه فوجب ان لا
يتجاوز الا اربعة لئلا تلزم المساواة ولا ينقصان بحسب الاصالة عن ثلاثة لما قدمناه والمزيد ان كان اسما لم
يتجاوز سبعة الا بهاء التانيث نحو قرعبلانة وهي دويبة عريضة عظيم البطن او زيادتي التثنية والتصحيح كقولك

في تثنية اشهيباب اشهيبابان واشهيبابون عند التسمية به او النسب نحو اشهيبابي وان كان فعلا لم يتجاوز
ستة الاحرف الا بحرف التنفيس نحو سنستخرج او تاء التانيث نحو احرنجمت واستخرجت او نون التاكيد نحو لا تستخرجن
قال الشارح ولو استغنى عن هذا الاستثناء لكان اجود قلت وهو ظاهر لان هذه كلمات ليست داخلة في بنية الفعل
ومعها لا يصدق ان الفعل زائد على ستة

فصل في الكلام على ابنية الاسم الاصول الاسم الثلاثي المجرد
مفتوح الاول ساكن الثاني نحو فلس وضخم او مفتوحه نحو فرس وبطل او مكسوره نحو كبد ووجع او مضمومه نحو
عضد ويقظ ومكسور الاول وساكن الثاني نحو جذع وصفر او مفتوحه نحو ضلع وقوم عدى اي غربا واعداء
وقال سيبويه لا نعلمه جاء صفة الا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قوم عدى واعترض بمكانا سوى ودينا قيما
وماء روى ومنزل زيم اي متفرق النبات او مكسوره نحو ابل ولم يحفظ سيبويه غيره وزيدت الفاظ منها وتد
لغة في وتد ومشط لغة في مشط ومضموم الاول ساكن الثاني نحو برد وحلو او مفتوحه نحو صرد ولبد او مضمومه نحو عنق
وندر او نزر مكسوره نحو دئل اسم دويبة وبها سميت القبيلة وجاء ايضا وعل لغة في الوعل وعلم من سكوت المصنف
انتفاء فعل بكسر الفاء وضم العين وخرج ابن جني الحبك على تركيب اللغات وقيل في قوله تعالى ذات الحبك ان كسر
الحاء للاتباع ولا عبرة بالساكن حاجزا والرباعي المجرد مفتوح الاول والثالث نحو جعفر وسلهب للطويل او مكسورهما نحو
زبرج للذهب للسحاب او مضمومهما نحو برثن لمخلب الاسد ومكسور الاول مفتوح الثاني نحو قمطر او الثالث نحو درهم
وتفريع فعلل بضم اللام وفتح اللام الاولى على فعلل بضمها اظهر من اصالته والقول باصالته هو مذهب الكوفيين والاخفش
والقول بانه فرع عن فعلل المضموم اللام هو مذهب من عدا الاخفش من البصريين ورايهم اظهر عند المصنف وجماعة
لان جميع ما سمع فيه الفتح من هذا البناء سمع فيه الضم كجوذر وجؤذر وجحدب وجخدب قال بعضهم واثبات فعلل
المفتوح اللام اصلا اولى بدليل قولهم مالي عنك عندد اي بد ففك للالحاق بفعلل فدل على اصالته وفرع فعلل
بفتح الفاء والعين وضم اللام الاولى نحو عرتن نبت يصبغ به على فعنلل فقد سمع في عرتن عرنتن فعلم انه اصل
وان ذلك فرع عنه وفعلل بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام الاولى على فعالل بزيادة الف تلي العين نحو علبط وعلابط كلاهما
مسموع فيجعل الاول فرعا عن الثاني بحذف الالف تخفيفا وفعلل بفتح الفاء والعين وكسر اللام الاولى على فعليل بزيادة
ياء بين اللامين لا على فعالل بزيادة الف تلي العين وفاقا للفراء وابي علي الفارسي فعندهما ان نحو جندل فرع على جنديل
لا عن جنادل واختاره المصنف لان جنديلا مفرد وجنادل جمع فتفريع جندل الذي هو مفرد عن اللفظ المشارك
له في الافراد وهو جنديل اولى من تفريعه عن اللفظ المخالف له في الافراد وهو جنادل والخماسي المجرد مفتوح الاول
والثاني والرابع نحو سفرجل وشمردل او مفتوح الاول والثالث مكسور الرابع نحو جحمرش للعظيمة وقال
السيرافي هي العجوز المسنة او مكسور الاول مفتوح الثالث نحو قرطعب وجردحل او مضموم الاول مفتوح الثالث
مكسور الرابع نحو خزعبل للباطل وللاحاديث المستظرفة وقد عمل للضخم من الابل وما خرج عن هذه المثل
المعدودة انفا فشاذ كالزئبر والضئبل بضم الباء فيهما وكلاهما بمعنى القوى الداهية قال ثعلب لا نعلم في
الكلام فعلل فان كان هذان الحرفان مسموعين بضم الباء فهما من النوادر او مزيد فيه نحو خزعبيل بزيادة مثناة
تحتية بين اللامين الاخيرتين وكذا جميع ابنية المزيد وهي كثيرة او محذوف منه اما الفاء نحو عدة او العين نحو شفة
او اللام نحو دم او شبه الحرف نحو من وكم او مركب نحو حضرموت او اعجمي نحو سرجين بفتح السين

فصل استثقل تماثل الاصليين في كلمة سواء كانا فاء ولاما نحو سلس او عينا ولاما نحو طلل او فاء وعينا نحو ببر وهو السبع

عتوار
وسهل اى سهل تماثل الاصلين كونهما عينا ولاما نحو طلل وسرر ودرر وانما سهل ذلك لان لام الكلمة معرض لا
حركات الاعراب المختلفة عليها ولسكونها فى الوقف فيسهل النطق بالكلمة كذا قيل وفيه نظر وقل ذلك فيهما
حرفى لين نحو جو وحى او حلقيين نحو يدع اليتيم ومهه وفخ واهمل كونهما همزتين وابعد الخليل رحمه الله
فى نحو جاء فادعى فيه القلب وعز كونهما هاءين نحو كل شئ مهه ما النساء وذكرهن ونحو قلق مما فاؤه ولامه
متماثلان وهما غير حلقيين قليل فى الكلام وقل كون الفاء واللام حلقيين نحو حرح واجاء وعاء واقل
منه نحو كوكب مما تماثلت فيه الفاء واللام فى الرباعى ومثله قرقف واقل منه نحو ببر وهما تماثلت فيه
الفاء والعين وهو الفرانق الذى يعادى الاسد واقل منه نحو ببب مما تماثلت عينه وفاؤه ولامه ويطلق
على الغلام السمين كذا فى القاموس ومن مثل ذلك ودد وهو اللعب وقولهم ززه اذا صفعه وينطق بها المقاربة كثيرا
والاظهر كون الياء والواو نظيرتيه اى نظيرتى ببب فى التاليف من ثلاثة امثال فعين الواو والياء ياء ونقل واو م
ابن المصنف الاجماع على ان الف الياء عن ياء قيل وقول ابيه والاظهر يدل على الخلاف قلت لا يحتمل ان يريد
والاظهر من القولين بل يجوز ان يكون مراده والاحتمال الاظهر وفى الارتشاف ان صح بييت الياء فهو من باب ببب
والا فالاظهر ان الهمزة اصل وان العين عن ياء او واو وان تضمنت ياء وواوا اصليين لم يتقدم الياء
بل يتقدم الواو ويتاخر الياء الا فى يوح وهو من اسماء الشمس بالياء المثناة التحتية نقله المبرد عن العرب ويوم و
تصاريفه نحو ايام ويوم ايوم وايامه مياومة ويواما وواو حيوان ونحوه وهو حيوة بدل من ياء على راى الاكثرين
فاصل حيوان عندهم حييان بيائين وكذا حيوة اصله حيية ثم ابدلت الياء واوا لان ذلك اسهل من اثبات ما لا نظير
له اذ ليس من كلامهم ما عينه ياء ولامه واو وقل باب ويح ولم يات على هذا النمط الا هو وويل وويس وويب ولا
فعل لهن واما قول القائل فاوال ولا واس ولا واح اخو هند ويقال فى هذا ايضا ابو هند فمصنوع لا يلتفت اليه
والتزم باب طويت وهو ما عينه واو ولامه ياء فابقيا باب قو وهو ما عينه واو ولامه كذلك ففى القاموس رجل قو
مختلف القوى فالحمل عليه عند خفاء الاصل اولى وهذا ثبت فى بعض النسخ دون بعض ومعناه ظاهر واستغنوا
فى باب قو وهو ما عينه ولامه واوان بفعل المكسور العين عن فعل المفتوحها وفعل المضمومها لما يلزم
من نقل اجتماع واوين فى نحو قووت وقووت وفى مضارع المضموم نحو يقوو وان اقتضى ذلك قياس بعض
كان تبنى من قوى مثل السبعان تقول فيه قويان بكسر الواو وقلب الثانية ياء ويماثل كثيرا ثالث الرباعى
اوله وثانيه ورابعه نحو ربرب سمسم من الاسماء وزلزل وصلصل من الافعال واهمل ذلك مع الهمزة
فاء بخلافهما عينا نحو يايا بمعنى اظهر الطائر وراء بمعنى حرك الحدقة وقل فى الياء مطلقا اى فاء نحو يويو
وعينا نحو ضيضية ومع الواو عينا لا فاء نحو وسوس ووعوع وان كانت اى الواو الكائنة عينا مكررة
فى فعل لم تقلب تلك الواو الفا فلا يقال فى قوقى وضوضى قاقا وضاضاء وما اوهم ذلك فاصله الياء كحاحيت
اى قلت حاى وهو صوت تزجر به الابل خلافا للمازنى ولم يسمع من الواوى الا ضوضيت وقوقيت ولم يسمع من
اليائى الا عاعيت وهاهيت وحاحيت وانما قلبوا فى اليائى خاصة لئلا يجتمع يا ان مع قرب الياء من الالف
واما الواوى فان الواو الثانية انقلبت ياء فلا يثقل والواو بعدها من الالف ويسمى اول الاصول فاء وثانيها عينا
وثالثها ورابعها وخامسها لامات لمقابلتها فى الوزن هذه الاحرف وهذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون
فذهبوا الى ان نهاية اصول الكلمة ثلاثة فيقرنون الثلاثى بلفظ الفعل ويحكمون بزيادة ما زاد على الثلاثة

فنحو

فی نحو جعفر و سفرجل ثم اختلفوا فمن قائل لا یزن شیئا واذا سئل عن الوزن قال لا ادری ومنهم من لا یزن ثم
هؤلاء منهم من ینطق بلفظ ما زاد علی الثالث فیقول وزن جعفر فعلر ووزن سفرجل فعلجل ومنهم من یجعل
الزائد ما قبل الاخر فیجعل وزن جعفر فعفلا الی اقوال اخر لا طائل تحتها مستوعبها فی الحال من الحرکة والسکون
والمحل علی حسب ما هو علیه من تقدیم وتاخیر ومصاحبة زائد سابق فتقول فی وزن تعلم تفعل بلا حذف بعض
الاصول فتقول فی وزن ضارب فاعل وما لم یتبین زیادته بدلیل فهو اصل ومعرفة الدلیل الذی یدل علی ذلک
یتبین فیما یاتی ان شاء الله تعالی والزائد بعض سألتمونیها وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله اصحابه عن
حروف الزیادة قال سألتمونیها فقالوا نعم قال قد اجبتکم والمراد بکون هذه الاحرف زائدة انها لا یزاد لغیر
تضعیف الا بعضها ولیس المراد انها لا یکون الا زوائد لانها قد تکون اصولا او تکریر عین نحو علم ومعلم او لام
نحو مهدد وجلبب او عین ولام مع مباینة الفاء نحو صمحمح ووزنه عند البصریین فعلعل او فاء وعین مع مباینة
اللام نحو المرمریس وهو الداهیة والمرمریت وهو القفر کذا وزنهما فعفعیل قیل لا یحفظ من هذا النوع غیرهما
واذا کان الزائد من سألتمونیها قوبل فی الوزن بمثله فتقول وزن منطلق منفعل ووزن مستخرج مستفعل قال
الشارح ویستثنی من ذلک المبدل من تاء الافتعال فانه یقابل بالتاء لا بلفظه فوزن اصطبر افتعل لا افطعل قلت
لا وجه لهذا الاستثناء المستدرک فان المبدل من تاء الافتعال لم یدخل فی قول المصنف واذا کان الزائد من سألتمونیها
حتی یحتاج الی اخراجه فتامله والا فیما یقابل به الاصل ولو کان من فاء وعین ولام ای وان لا یکن الزائد من
احرف سألتمونیها فیقابل بما یقابل به الاصل ولو کان من الاحرف العشرة وقد تقدمت الامثلة خلافا لمن یقابل
بالمثل الزائد مطلقا ای کان مکررا او لا فتقول فی وزن جلبیب فعلیب فصل فی الکلام علی الزیادة
فی الفعل والاسم لاصالة الفعل فی التصریف ان زید قبل فانه من حرف الی ثلاثة نحو اکرم وانطلق واستخرج
وقبل فانه رباعیة من واحد الی اثنین نحو تدحرج ویتدحرج ومنع الاسم من ذلک ای من الزیادة قبل فانه ما لم
یشارکه ای ما لم یشارک الفعل لمناسبة والمراد بها رجوعهما فی الاشتقاق الی اصل واحد فحینئذ یشارک الاسم
الفعل فی الزیادة قبل فانه نحو مکرم ومنطلق ومستخرج وملحرج ومتدحرج او لم یکن الاسم ثلاثیا والمزید واحد
نحو یرمع وانکل وشذ انقحل بکسر الهمزة المسن جدا وانزهو بکسر الهمزة ایضا وهو المتکبر ویخلب وهی خرزة
للتاخیذ او للرجوع بعد الفرار کذا فی القاموس واستبرق وهو الدیباج الثخین فوجه شذوذ الثلاثة
الاول زیادة حرفین قبل فانها لانها من القحل والزهو والجلب ووجه شذوذ استبرق انه زید قبل فائه
ثلاثة احرف لانه من البرق وقد نوزع المصنف فی بعض هذه الامثلة ومنتهی الزیادة فی الثلاثی من الافعال
ثلاثة نحو استخرج ومن الاسماء اربعة نحو استخراج وفی الرباعی من الافعال اثنان نحو احرنجم ومن الاسماء
ثلاثة نحو احرنجام وقد یجتمع فی اخر الاسم الثلاثی من الاحرف المزیدة ثلاثة نحو عنفوان واربعة نحو سلمانان
اسم موضع وقال الشارح وغیره سلمانین وهو تحریف اللفظ وضبطه ما قدمت وفی اخر الرباعی ثلاثة نحو
قردمانی لدواء معروف ولم یزد فی الخماسی غیر حرف مد قبل الاخر نحو عضرفوط او بعده نحو قبعثری قلت
وینبغی ان یقرا قول المصنف غیر حرف مد بتنوین حرف ویوصف بالمصدر علی تقدیر ذی مد لئلا یتوهم اذا
اضیف اذ المراد الجنس لا الوحدة ولا یتوهم ذلک مع التنوین اذ لا جنس الحرف بخلاف جنس حرف المد فیتوهم
معه جنس حرف اخر مجردا نحو قبعثری او مشفوعا بهاء التانیث نحو قبعثراة وندر قرعبلانة من حیث

انه زيد فيه حرفان احدهما نون والقرعبلانة دويبة عظيمة عريضة البطن واصطفلينة وهي الجزر الذي يوكل وو حه
ندورها زيادة حرفين قبل الاخر فوزنها فعلليلة والهمزة اصل فتكون من مزيد الخماسي هذا ظاهر كلام المصنف
وذكر غيره انها من مزيد الرباعي وان الهمزة زائدة واصفعند بزيادة واحدة قبل اخره وهي النون ومعناها الخمر
فهذا وجه ندورهم **فصل** في الكلام على ابنية مهملة وتعقب ابو حيان ذكر هذا الفصل بان قال لا حاجة
الى ذكر المهملات لانتشارها وانما ينضبط المستعملات قلت لم يرد الا ضبط مهملات ورد في اللغة ما يوهم
انها مستعملات او مهملات لم يرد منها الا لفظ او لفظان او مهملات اهملت في باب دون باب كنحو اهمل في الاسم
دون الوصف وبالعكس وفي المعتل دون الصحيح او بالعكس او في المصدر دون غيره او بالعكس او مهملات تم تعمل
شبهها كما ستراه اهمل من المزيد فيه فعويل بكسر الفاء وقال غيره ورده ابو حيان بانه سمع شرويل وفعولى
بفتح الفاء والعين وزيادة واو ساكنة بين العين واللام والف بعد اللام الا عدولى وهو اسم مكان بالبحرين
ينسب اليه السفن وفهوياة وهي نصل فيه عرض وقصر حكاه ابو عبيدة وهو ثقة وفعلال بفتح الفاء
وسكون العين غير مضعف الا الخزعال يقال ناقة بها خزعال اي ظلع واما المضاعف فهذا الوزن فيه كثير
كالزلزال والصلصال وفيعال بكسر الفاء وزيادة ياء بعدها غير مصدر الا ناقة ميلاع وهي السريعة واحترز
من المصدر من قيتال وفعلال بكسر الفاء مضعف الاول والثاني غير مصدر الا الديدا لاخر الشهر فان قلت
لعل همزته الثانية بدل من ياء او واو كرداء وكساء قلت يدل فعر قولهم في الجمع الدادي وفي شرح ابن قاسم لا يجوز
ان يكون الديدا فعلا والفها للالحاق كعلبا لفقدان فعلال في غير المصنف قلت هذا من اعجب ما يتحدث به
فبم الحق علباء وما يصنع بقرطاس وسرداح وملا يخصر دفوعال وافعلة وفعلى اوصافا الا ما ندر كضيزى
اي جائرة وعزهى اي شخص لا يطرب للهو واما اسماء فموجودة نحو توراب وانفحة وذكرى ودفلى وذفرى
وينبغي ان يمنع صرف ضيزى وان يضبط بالهمز فان الذي ثانيه ياء قد ادعي فيه انه فعلى بالضم ثم خفف
وان يصرف عزهى لقولهم في لتا بيث عزهاة فدل ذلك على ان الفه مزيدة للالحاق بدرهم والعزهى الذي لا
يطرب للهو وفيعل بفتح العين في المعتل فلو قيل لك ابن من القول او من البيع مثل ضيغم قلت قيل وبيع بالكسر
دون الف ونون واما مع وجودهما فليس بمهمل فقد قالوا تيحان للكثير الكلام العجول وهيبان للجبان وسمعا
ايضا بكسر الباء على قياس المعتل وفيعل بكسر العين في الصحيح مطلقا سواء وجدت الف ونون او لا الا ما ندر
كعين بفتح الياء المشددة وهذا مثال لما ندر من فيعل المفتوح العين ولا ثاني له وانما دخلت كاف التشبيه عليه
باعتبار ما عطف عليه وبئس بكسر الهمز وقرا بذلك عيسى بن عمر الثقفي والاعمش وطيلسان بكسر اللام في لغة
وهي لغة ضعيفة انكرها الاصمعي ولكن المازني والاخفش بنيا عليها المسائل وهي طيلسان وما قبله وهو بئس
مثالان لما ندر من فيعل المكسور العين الصحيحة وبايرادهما علم ان مراده بالاطلاق ما فسرناه بمن قولنا سواء
وجدت الف ونون او لا وندر فعيل بفتح الفاء وسكون العين ومثناة تحتية مفتوحة بين العين واللام نحو
مهيد وعثير وقال ابن جني هما مصنوعان فلا يردان على سيبويه وفعيل كالاول الا ان فاءه مضمومة نحو عليب
وهو اسم واد قال الجوهري ولم يات على فعيل شئ غيره وكثر فعيل كما تقدم ولكن فاءه مكسورة نحو عثير وحذيم
فصل في الكلام على الزيادة وذكر دلائلها يحكم بزيادة ما صحب اكثر من اصلين نحو كتاب او ياء نحو
قضيب او واو نحو عجوز وقوله غير مصدرة صفة للواو وخصوصيتها ليخرج نحو ورنتل فانها صحبت اكثر من اصلين

دمع

صلين
ومع ذلك فليست بزائدة على المختار واحترز بقوله اولا اكثر من ان يصحب شيء من هذه الحروف ا
فانه لا يكون اذ ذاك زائدا نحو بابك وغول وشيب لان اقل اصول الكلمة ثلاث او همزة مصدرة او مؤخرة
علم الاشتقاق او جهل وهمزتا افكل وارنب كهمزة احمر وافضل يحكم بزيادتهما اما في نحو احمر فلظهور الاشتقاق
واما في افكل وارنب مما لم يظهر له الاشتقاق فحملا على الاكثر ومثال الهمزة المؤخرة همزة نحو حمرا وعلبا او نون
بعد الف زائدة نحو سكران وعثمان او ميم مصدرة نحو منبج وماسل بفتح السين اسم موضع ولا بمثل بغل نحو مضرب
ومسجد لظهور زيادته من جهة الاشتقاق ان لم يعارض دليل الاصالة كملازمة ميم معد في الاشتقاق حيث
قالوا تمعدد ربيته حتى اذا تمعددا فان قلت لم لا يقدر تمفعل كتمدرع وتمندل قلت لندوره والاكثر تدرع
وتندل وكالتقدم على اربعة اصول غير فعل او اسم يشبهه نحو بينعور وهو نحو ميتاك بعيدا نه فالياء فيه اصل
لتقدمها على اربعة اصول في غير فعل واسم يشبهه واحترز من الفعل نحو يدحرج ومن اسم يشبهه نحو مدحرج فان
الزيادة ظهرت فيهما بالاشتقاق وقد يتوهم وقوع ذلك فيهما في الجميع وانما الهمزة والنون والياء للفعل والميم للاسم
فان لم يثبت زيادة للالف فهي بدل عن ياء نحو رحى ومن واو كعصى لا اصل الا في حرف نحو بلى وما النافية
او شبهه نحو اذا وما الموصولة وزيدت النون ايضا باطراد في الانفعال كالانطلاق والانكسار والافعلال
كالاحرنجام وفروعهما من الافعال كانطلق واحرنجم واسم الفاعل كمنطلق ومحرنجم واسم المفعول نحو هذه الطريق
منطلق فيها ومحرنجم عندها وفي التثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون وغيرهما مما سبق ذكره نحو يفعلان في
بقية الامثلة الخمسة وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها نحو غضنفر وجحنفل وعقنقل و
شرنبث فيحكم بزيادتها اما عند ظهور الاشتقاق فواضح واما عند جهله فيحكم بالزيادة حملا على ما عرف فيه اشتقاق
او تصريف في ذلك واحترز بقوله مفكوكة من المدغمة فيما بعدها نحو عجنس وهو الجمل الضخم الشديد تعارضت
فيه زيادة النون وزيادة التضعيف فغلب الثاني لانه الاكثر فجعل مثل عدبس فوزنه فعلل لا فنعل وقال ابو حيان
النونان في عجنس ونحوه عندي زائدتان لثبوت زيادتهما في صفنط وزونك لانهما من الصفاطة والزوك
وزيدت التاء في التفعل كالتكسر والتفاعل كالتخاصم والتفعلل كالتدحرج والافتعال كالاكتساب وفروعهن
من الافعال واسماء الفاعلين والمفعولين ومثلها واضحة وفي التفعيل كالتقطيع والتفعال كالتطواف والترداد
ولم يقل وفروعهما لانه لا تاء فيهما نحو قطع وطوف ورددو ومع السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه نحو استخرج و
يستخرج ومستخرج ومستخرج وزيدت الهاء وقفا في مواضع يأتي ذكرها في باب الوقف وزيدت اللام في اسماء
الاشارة نحو ذلك وتلك كما سبق في باب اسم الاشارة واعترض بانه انما يذكر هنا من حروف الزيادة ما جعل
في الكلمة كالجزء من بنيتها واللام في الاشارة ليست كذلك وتقل زيادة ما قيد بشيء مما سبق ان خلا من القيد
المذكور على التفصيل المتقدم ولا يسلم زيادته لا بدليل جلي كلزوم كون الثاني من نحو كنهبل بناء مثلثة للعظيم
اللحية من كتاب لحيته اي نبتت احد حروف سألتمونيها وهو النون فالواو هو المسموع من هذا النوع سبعة الفاظ
كلها ثانيه نون واخره واو وقبلها همزة نحو حنطا واي قصير وقندأو اي سيئ الخلق يقال رجل قندأو اذا كان كذلك
ويقال ايضا جمل قندأو اي سريع فلما لزم كون الثاني من هذا النوع نونا وهي من حروف الزيادة حكم بزيادتها
واما الواو فحكم بزيادتها لهذا المعنى المذكور في النون ولانها لا تكون اصلا في رباعي غير مضعف فان قيل فالهمزة ايضا
لزمت هذا البناء اجيب بانه يلزم منه بقاء الاسم على حرفين فان قيل يحكم باصالة النون اجيب بان زيادة

طبية

النون اكثر وكسقوط همزة شمال واحبنطا في الشمول والحبط قال الاخطل فان تبخل سدوس بدرهميها فان الريح طيبة شمول: واحبنطاء اذا انتفخ بطنه من الاكل والحبط هو انتفاخ البطن من ذلك فلما سقطت الهمزة في الحبط حكم بزيادتها في احبنطاء وكسقوط ميم دلامص وهو البراق وزرقم وهو الازرق في الدلاصة والزرقة ولذلك لم يقل احد باصالتها في زرقم لظهور الاشتقاق والميم للالحاق ببرثن وكسقوط نون رعشن وهو المرتعش وبلغن وهو النمام في الرعش والبلوغ والنون في رعشن للالحاق بجعفر وفي بلغن للالحاق بقمطر وكسقوط هاء امهات وهبلع واهراق في الامومة والبلع والاراقة وبدليل الامات في الامهات وقد اجتمعا في بيت قال اذا الامات قبحن الوجوه: فرجت الظلام باماتكا • والزيادة في الواحد حيث قال امهة ثم استصحب في الجمع والهاء للتكثير لا للالحاق والهاء في هبلع قال الاخفش للالحاق بدرهم قال ابن جني لا باس بما قال لانه للاكول وكسقوط لام محجل وهو المتباعد الشاقين واللام للحاق بجعفر وهدمل وهو الثوب الخلق ولامه للالحاق بزبرج في الفحج والهدم وكسقوط سين قاموس وهو الشديد نقله في المخصص عن ابن دريد واسطاع واصله اطاع عند سيبويه والبصريين بدليل قطع الهمزة وحرف احرف المضارعة في المقدم والطاعة وفي هذا الموضع وسائر ما تقدم من امثاله لف ونشر مرتب وكلزوم عدم النظير بتقدير اصالة نون نرجس بفتح النون وكسر الجيم فلو قدرت اصالة النون لزم ارتكاب ما لا نظير له لان فعللا بفتح العين وكسر اللام مفقود في الابنية فان قيل وبتقدير زيادة النون يلزم الخروج عن النظير لعدم تفعل في الاسماء اجيب بان ابنية المزيد اكثر من ابنية المجرد والدخول في اوسع البابين اولى وعرند بفتحتين وهو الغليظ من الاوتار فيحكم بزيادة نونه لا باصالتها لانتفاء فعلل بخلاف نرجس وكنهبل فعلل مفقود واصفعند وقد تقدم انه للخمر ولا نظير له على تقدير اصالة النون ولا زيادتها لكن حكم بالزيادة للدخول في اوسع البابين وخبعثنة وهو الضخم الشديد قال الشارح يدل على زيادة نونه توهم في معناه حبعث قلت ليس هذا توجيها لكلام المصنف فانه في مقام الاستدلال على زيادة النون ويلزم عدم النظير بتقدير الاصالة والقول باصالة النون في هذه الكلمة لا يوقع في الخروج عن النظير لثبوت مثل قذعملة لتامله وهندلع وهو اسم بقلة حكاه ابن السراج ولم يثبته سيبويه ثم قيل نونه اصلية فوزنه فعلل وقيل زائدة وهو اولى وان كان مفقودين حملا على اوسع البابين ولزم عدم النظير بتقدير اصالة لام ورنتل وهو الداهية والامر العظيم وهذا انما يستقيم على القول باصالتها وزيادة الواو واما على القول باصالتهما فله نظائر وعفرطل وهي انثى الفيل لانه لو قيل باصالة لامها لكان وزنها فعللا وهو بناء مفقود وتاء تنضب وهو شجر تتخذ منه السهام بفتح اوله وضم ثالثه فلو قدرت اصالة تائه لكان وزنه فعللا بفتح الفاء وضم اللام وهو مفقود وتدرأ بضم اوله وفتح ثالثه من الدرء وهو الدفع وفي الصحاح وقولهم السلطان ذو تدرأ بضم التاء اى ذو عدة وقوة على دفع اعدائه عن نفسه وهو اسم موضوع للدفع والتاء زائدة الى هنا كلامه فلو قدرت اصالة تائه لزم ارتكاب فعلل بضم الفاء وفتح اللام وهو بناء مفقود عند سيبويه و جحدر بالفتح عن جحدب كما مر قلت والحق ان التاء زائدة ولو ارتكبنا فعللا الفرعي وذلك للاشتقاق الواضح بالضم م
اذ هو من الدرء كما تقدم وتخيب قال الجوهري مادة علم قال ابو زيد يقال وقع فلان في تغلس غير مصروف مثال تخيب وهي الداهية والباطل انتهى فالتاء زائدة اذ لو قدرت اصالتها لزم ان يكون وزنه فعللا وهو بناء معدوم وعزويت وهو اسم موضع وليس فعليلا لان الواو لا تكون اصلا في رباعي ولا فعويلا لانه بناء مفقود

فنقيس

تنقل

تفعين ان تكون تفعيلا كعفريت وما ثبتت زيادته بعدم النظير فهو زائد وان وجد النظير على لغة مثال ذلك
لولا التعلب يقال بفتح التاء وضم الفاء وزيادة التاء على هذه اللغة محققة اذ يلزم عدم النظير بتقدير اصالتها
لان فعللا بفتح الاول وضم الثالث مفقود ويقال بضم التاء والفاء وارتكاب اصالة التاء على هذه اللغة لا يلزم
منه عدم النظير لوجود فعلل كبرثن لكن يصدعن هذا ثبوت زيادتها في اللغة الاولى والاصل اتحاد المادة
والزيادة اولى ان عدم النظير مع تقديرها وتقدير الاصالة نحو كنهبل فان القول باصالة النون وزيادتها يوقع
في عدم النظير فيحكم بالزيادة لانها اوسع البابين وقد تقدم من ذلك امثلة فصل اخر في الكلام
على الزيادة ان تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زيادة احد المتباينين نحو
قردد وجلبب فكل من المثالين قد تضمن حرفين متباينين وهما القاف والراء في الاول والجيم واللام في
الثاني وحرفين متماثلين وهما الدالان في الاول والباءان في الثاني ولم تثبت زيادة احد المتباينين فاحد
المتماثلين زائد وتعيينه هل هو الاول والثاني سيذكره المصنف واحترز بقوله ولم تثبت زيادة احد المتباينين
من نحو مغرق ومحمر فان احد المتباينين وهو الميم قد ثبتت زيادته فلا يكون احد المتماثلين اذ ذاك زائدا بل هو
اصل واحترز بقوله ان لم يماثل الفاء من نحو كوكب اذ قد تضمن حرفين متباينين وهما الواو والباء ومتماثلين
وهما الكافان لكن احد هذين المتماثلين مماثل للفاء فلا يكون زائدا كون المتماثلين اصليين وقوله ولا العين المفصولة
باصل نحو ددن اسم رجل يعني انه كما يشترط في الحكم بزيادة احد المتماثلين الا ان يماثل الفاء يشترط ايضا ان لا يماثل
العين المفصولة باصل كجدرد فلا يحكم بزيادة احد المتماثلين وهما الدالان لانه قد فصل من مماثله باصل وهو الراء
واحترز بكون الفاصل اصلا من نحو اغدودن وعقنقل فان ثالث رابع ولا اصل للكلمة غيرها عمتها الاصالة
مطلقا اي سواء فهم المعنى بتقدير سقوط ثالثه او لا فالاول نحو كبكب بمعنى كبّ فانك لو اسقطت ثالثه وهو الكاف
الثانية فهم منه معنى الكب والثاني نحو سمسم خلافا للكوفيين والزجاج في نحو كبكبه مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه
والباء للمصاحبة اي مع سقوط ثالثه وليست للسببية فالكوفيون والزجاج قالوا اصل كبكب كبب ثم ضعفوا العين
ثم استثقلوا الامثال كما استثقل في تظنيت ودساها ولكن ابدل هنا حرف مماثل للفاء فان كان للكلمة اصول
غير الاربع حكم بزيادة ثاني المتماثلات ثالثها في نحو صمحمح وهو الرجل الشديد فيحكم بزيادة ثاني المتماثلات وهو
الحاء الاولى وثالثها وهو الميم الثانية لقولهم في الجمع صمامح وفي التصغير صميمح فحذفوا الحاء الاولى فيهما وثالثها
ورابعها في نحو مرمريس وهو الاملس فيحكم بزيادة ثالث المتماثلات وهو الميم الثانية ورابعها وهو الراء الثانية
لقولهم في تصغيره مريريس وثاني المثلين اولى بالزيادة في تعنسر اي تاخر ورجع الى خلفه لوقوعه موقع حرف
اخرنبى في قولك اخرنبى للذلك اذا انتفش وافعنسس واحرنبى ملحقات باحرنجم والذي حصل به الالحاق في احرنبى
هو الالف فينبغي ان يكون الذي حصل به الالحاق في افعنسس هو الثاني لانه المقابل لالف احرنبى واولهما اولى
في نحو علم لوقوعه موقع الف فاعل وياء فيعل وواو فوعل وهو الموقع الذي تكثر فيه امهات الزوائد وهي الالف نحو ضارب
والياء نحو بيطر والواو نحو حوقل فيكون الواو من نحو علم هي المحكوم بزيادتها على وجه الاولوية وهذا مذهب الخليل
وذهب يونس الى ان الزائد هو الثاني وقال سيبويه كلا الوجهين صواب وان امكن جعل الى زائد تكريرا ومن سالتمونيها
رجح ما عضد بكثرة النظير هذا الكلام يحتمل ان يكون معناه انه اذا كان في الكلمة حرف مقطوع بزيادته ولكن يحتمل
كونه من مزيد للتكرار ومن مزيد غيره كشملل فاللام الاخيرة يحتمل ان تكون تكرارا ويحتمل ان يكون من سالتمونيها

مثل

فيترجح الاول لان زيادة اللام فى ذلك على ان يكون من قبيل احد الزوائد العشرة قليل جدا وتكرير احد الحرفين فى
ذلك كثير نحو قرد د ويحتمل ان يريد زائد الكلمة من حيث هو وصورة هذا ان يكون فى الكلمة حرفان تردد فيما
ايهما الزائد نحو مهدد علم امراة يحتمل ان يكون مفعلا من الهد وفعللا من المهد فعلى الاول تكون الميم زائدة من
قبيل سالتمونيها وعلى الثانى تكون الدال زائدة من قبيل التكرير لكن يترجح الثانى لان فعللا يجى كثيرا مفكوكا و
مفعلا لايجى مفكوكا الا قليلا شاذا هذا كله ان لم يمنع اشتقاق فان نحو ايفق فانه مشتق من اليفق فدل الاشتقاق
على انه افعل وان كان فعلل بالفك اكثر او ما يجرى مجراه نحو محبب فان حمله على مفعل يقتضى الشذوذ بخلاف
فعلل لكن منع منه فقد م ح ب فصل اخر من الكلام فى الزيادة ما اخره همزة او نون بعد الف بعدها
وبين الفاء حرف مشدد او حرفان احدهما لين يحتمل لاصالة الزيادة الاخر وزيادة المثلين او اللين والعكس
قال الشارح مثال ما اخره همزة من هذا النوع بينها وبين الفاء حرف مشدد سلاء وقثاء ومثال ذلك فى النون رمان و
مثال ما اخره همزة وبينها وبين الفاء حرفان احدهما لين زيزاء وقوباء ومثال ذلك من النون عقيان وشيطان
ففى هذه المثل يحتمل اصالة الاخير وهو الهمزة فى سلاء ونحوه والنون فى رمان ونحوه ويحتمل زيادة احد المثلين وهو احد
اللامين فى نحو سلاء واحد الميمين فى نحو رمان او زيادة اللين فى نحو عقيان وشيطان فاذا حكمنا بزيادة الهمزة
والنون كان وزن سلاء فعلاء ووزن رمان فعلان ووزن عقيان وشيطان فعلان وفعلان واذا حكمنا
بزيادة احد المثلين او اللين كان وزن سلاء ورمان فعالا ووزن عقيان فعيالا ووزن شيطان فيعالا وكل هذه
اوزان موجودة الى هنا كلامه قلت لايصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية ابى زيد سلات النخل سلاء اذا
نزعت سلاءه اى شوكه ولا بقثاء لقولهم ارض مقثاة ولا برمان لقولهم ارض مرمنة اى كثيرة الرمان ولا بعقيان
لعدم مادة ع ق ن بخلاف ع ق ى ما لم يهمل احد البنائين يعنى ان ما تقدم من جواز الامرين مشروط بان لا
يؤدى احدهما الى مادة مهملة والمراد بالبناء مادة الكلمة واحترز بذلك من قولهم فى الجمع مزاء فيحكم بزيادة الهمزة لان
الحكم بزيادتها يؤدى الى مادة م ر و وهو مهمل بخلاف مادة م ز ز فانها موضوعة بدليل مزة ومثال ذلك فى النون قولهم
لوذان بفتح اللام وسكون الواو اسم رجل يحكم بزيادة نونه وان كان فعلان وفوعال موجودين بحو رمان وتوراب
لغة فى التراب لكن منع من حمله على فوعال ان مادته حينئذ ل و ذ ن وهى مهملة بخلاف مادة ل و ذ بدليل قولهم لواذ او
الوزنين يعنى او ما لم يهمل احد الوزنين نحو حوّاء للذى يعانى الحيات فيحكم على احد المثلين بالزيادة وعلى الهمزة بالاصالة
وان كان البناء يحتمل الوجهين جميعا لكن اذا حملناه على زيادة الهمزة كان وزنه فعلاء وهو مصروف وبنا فعلاء
مصروفا مهمل او لم يقل نظير احد المثالين هذا معطوف على قوله ما لم يهمل يعنى فاذا قل النظير لم يلحق به والحق بما
كثر نظيره من نحو رمان نونه زائدة عند سيبويه وهو فعلان لانه اكثر من فعال وقال الاخفش فعال لكثرته فى النبات
فالنون فيه اصل واليه ذهب فى الكافية بدليل ارض مرمنة ويتعين اغتفار قلة النظير ان سلم به من ترتيب حكم على غير
سبب نحو غوغاء ممنوع الصرف همزته زائدة عند سيبويه وان ادى الى باب قلق اذ لو كان فوعالا لكان من باب د د ن
ولكان ممنوع الصرف بغير سبب فيتعين اغتفار قلة النظير لهذا المعنى وترجح زيادة ما صدر من ياء او همزة او ميم على زيادة
ما بعده من حرف لين او تضعيف مثال الياء المصدرة وبعدها حرف لين يجى علما لان الياء يقضى عليها اولا بالزيادة عند
سيبويه للكثرة ومثالها وبعدها حرف تضعيف يلندد ويلنجج ومثال الهمزة المصدرة وبعدها حرف لين نحو افعى قلت
وفى التمثيل نظر لان منع بعض العرب صرفه دل على زيادة همزته والتمثيل بيلندد ويلنجج يظهر انه فاسد وان مثل به الشارح

وغيره لانتفاء تفعلل ولان الفك حينئذ شاذ بخلاف فعنلل فانه ملحق بسفرجل فكه واجب ومثال الهمزة المصدرة
بعدها تضعيف اجاص فيترجح ان تكون افعالا والهمزة زائد ومثال الميم المصدرة وبعدها حرفان لين موسى غير اسم النبي
اعني موسى الحديد نص سيبويه على انه مفعل واحتج بان زيادة الميم اولى واكثر من زيادة الالف ومثال الميم المصدرة
وبعدها تضعيف مجن يترجح كونه مفعلا من جن اذا ستر لا فعلا من مجن الشئ اذا صلب فان ادى ذلك
اى ترجيح المصدر من الاحرف الثلاثة المذكورة الى شذوذ فك نحو مهدد علم امراة ملحق بجعفر او اعلال قال
ابو حيان مثل مدين اذ لو كانت الميم زائدة كان مفعلا ووجب ان يعل فيقال مدان فلذلك حكم باصالة الميم وزيادة
الياء قلت فيكون وزنه حينئذ على رأيه فعيلا فيؤدى الى وزن نادر او مهمل على الخلاف فى ثبوت ضهيد و
شذوذ التصحيح فى الاعلام ثابت نحو حيوة ومكوزة وقد مر ذلك فى باب العلم فاعلاله عليه اولى او عدم نظير
نحو امعة اذ لو جعلت همزته زائدة كان وزنه افعلة وهو وزن لا نظير له فى الصفات فلذلك حكم باصالة الهمزة
وزيادة احد المثلين حكم باصالة ما صدر كما قررناه فى المثل ما لم يرد ذلك الى استعمال ما اهمل من تاليف وزن نحو محبب و
يأجج وفيه لف ونشر مرتب فمحبب مثال لما يؤدى الحكم باصالة المصدر فيه الى استعمال تاليف مهمل اذ بتقدير اصالة
الميم يكون مادته الاصلية مؤلفة من ميم وحاء وباء وهو تاليف مهمل عند العرب واما يأجج بكسر الجيم وهو اسم لموضع
على ثمانية اميال من مكة كان عبد الله بن الزبير يسكنه ويقال بفتح الجيم وكسرها فعلى تقدير الكسر والقول بان ما صدر من
الياء اصلى يلزم ان يكون وزنه فعللا بفتح الفاء وكسر اللام وهو وزن مهمل عندهم **فصل** فى الكلام على
زائد الالحاق الزائد اما للالحاق او لغيره والذى لغير الالحاق تقدم الكلام عليه والذى للالحاق ما قصد به جعل
ثلاثى او رباعى موازنا لما فوقه وهو الرباعى بالنسبة الى الثلاثى والخماسى بالنسبة الى الرباعى فمن الاول كوثر وعثير
الحقا بجعفر ومعزى الحق بدرهم ومن الثانى عفنجج من عفجه بالعصا اذا ضربه بها زيدت النون واحدى الجيمين
فيه للالحاق بسفرجل والعفنجج معناه الجافى ومن الثالث فردوس الحق بجردحل والمراد بموازنة الكلمة لما
فوقها الموازنة بحسب الصورة نحو والا فالوزن مختلف بحسب الحقيقة الا ترى ان وزن جعفر مثلا فعلل ووزن
كوثر فوعل محكوما له بحكم مقابله غالبا وهذا مستغنى عنه بقوله بعد وفى حكمه الا ان قوله غالبا فيه فائدة زائدة
ومن غير الغالب نحو حبنطى فان الحرف الذى زيد للالحاق الياء على الصحيح ثم انها لم تصح بل قلبت الفا فلم يحكم لها
بحكم مقابلها وهو اللام فى سفرجل ومساويا له اى لمقابله مطلقا اى سواء كان اسما او فعلا فى تجرده من غير ما يحصل
به الالحاق فلا يكون فى الفرع من الزيادة الا ما هو مزيد فى الاصل لكن لا بد من زيادة فى الفرع يحصل بها الالحاق
المقصود وان كان الاصل خاليا عنه قلت يرد على هذا قولهم فى اعثوجج انه ملحق باحرنجم ولهذا لم يدغم فينبغى ان
يقول غالبا وفى تضمن زيادته ان كان مزيدا فيه بمعنى انك اذا الحقت بمزيد فيه فلا بد ان تكون تلك الزيادة موجودة
فى الملحق وليس لك ان تاتى بزيادة غيرها فى مقابلتها كما قابلت الحرف الاصلى بحرف غيره زائد بل لا بد من ذلك الزائد
بعينه وايضاح هذا انا لما الحقنا قعس باحرنجم جئنا بلام ثانية فى مقابلة الميم ولم نات بالميم نفسها بل اتينا
بتكرار لام قعس ثم وجب ان ناتى بزائدى احرنجم باعيانهما لا بحرفين زائدين اخرين فى مقابلتهما وان كانت الموازنة
تحصل بذلك لو فعل كما حصلت موازنة الجيم الثانى قلت ويرد عليه ايضا اعثوجج كما مر وفى حكمه من صحة و اعلال
ونحو ذلك فلو بنيت من القول مثل ضيون قلت قيول ولو بنيت منه مثل صيام لقلت قيال وزنا مصدر الشائع
ان كان فعلا نحو بيطر وجهور فانهما ملحقان بدحرج ومصدر الشائع الفعللة فتقول فى مصدرهما بيطرة وجهورة

ولا تقول سبطارا وجهوارا كما تقول جراجالان الفعلال ليس بنا ئع في مصدر فعلل ولا يلحق بالالف ثالثا في حال كو نها اخرة
كذفرى عند من نونه فانه ملحق بدرهم وحبنطى فانه ملحق بسفرجل واسلنقى فانه ملحق باحرنجم وذهب الزمخشرى الى
ان الالف تقع للالحاق حشوا وقال ابن الحاجب لا تكون الالف للالحاق فى الاسماء الا طرفا وقال فى تغافل كقول
الزمخشرى مبدلة من ياء من واو لان الواو متى وقعت رابعة فصاعدا قلبت ياء ولم يجعل الالف نفسها للالحاق
من غير ان يكون بدلا من شئ لان الالف لا تكون اصلا الا فى حرف وشبهه وخالف ابن هشام الخضراوى فى ذلك فقال
لم يقل احد ان الف الالحاق منقلبة ونص المصنف فى شرح الكافية فى باب ما لا ينصرف على ان الف الالحاق المقصورة
زيدت دون ابدال من غيرها فاضطرب كلامه ولا الهمزة اولا الا مع مساعد ككون الندد وهو مشتق من اللدد ملحق
بسفرجل وواو ارد ون وهو ملحق بجردحل واطلق المصنف هنا المساعد وقيده فى شرح الكافية بان يكون واوا و
نونا كما فى المثالين ولا الحاق فى غير تدرب وامتحان للاسماع من العرب واما اذا قصد ان يتدرب الطالب باعمال فكره
فى اجراء ما يرومه على القواعد التصريفية المستقراة من كلام العرب وقصد امتحان الطالب ليعلم ما عنده فلا باس ان
يقع الالحاق فى هاتين الصورتين وما خرج عنهما مما لم يسمع فلا يقدم عليه وجوز ذلك ابو على الفارسى مطلقا وفصل
المازنى بين ما يكثر فى كلامهم فيجوز لنا احداث نظيره بالالحاق وبين ما يقل فلا نحدث نظيره ويقارب الاطراد الالحاق
بتضعيف ما ضعفت العرب مثله وذلك لان الالحاق بالتضعيف بشرطه كثر فى كلامهم فمن ثم قارب فى كلامهم الاطراد
فيلحق ضرب بجعفر بان يقال ضربب لو قلت ضربا بالالف لم يجز وقد كان المصنف يذهب الى قول المازنى بالتفصيل
بما قاله فى هذا المحل فلا يلحق بتضعيف الهمزة ولا بتضعيفين لاهمال العرب لذلك قال الشارح لا يلحق بتضعيف الهمزة
لثقلها فلو قيل ابن من قرا مثل جعفر لم يجز ان تقول قراا بهمزتين لان العرب اهملت ذلك بل تقول قراى بابدال الاخيرة
ياء وقلبها الفا بعد الابدال قلت ولو كان مراد المصنف انه لا يلحق بتضعيف الهمزة الا مع تسهيلها بالابدال للزم ان
لا يلحق بنحو علم مثل ناى لانك لا تسهل ولا خلاف فى ثبوت الهمزتين فى محل العين وانما اراد المصنف بهذا الكلام ان
العرب لم تقع فى كلامهم الحاق بتضعيف الهمزة واما قولهم ان يبنى من قرا مثل دحرج او جعفر فهذا جائز فى مسائل
التمرين كما قال المصنف انه لا باس بذلك واما انه مطرد او قريب من الاطراد وتبقى كلمة عربية فلا وكذا لم يقع فى
كلام العرب الحاق بتضعيفين متصلين قال الشارح فلو قيل ابن من كم مثل جردحل لم يجز ان تقول كممما لما يلزم من
اجتماع تضعيفين متصلين وهو مهمل لثقله فان قصد التدرب او اجابة ممتحن فلا باس به كيف ما كان لانه
ليس فيه ارتجال لغة ولو كان الحاقا باعجمى بان يقال كيف يبنى من ضرب مثل صحقن فانك تقول ضربب كما تقول اذا
بنيت مثل درهم هذا وزن عربى وجعلك اياه فى مقابلة وزن عجمى لا يضره اذ لا انكار فيه نفسه من جهتى مادته و
صورته او كان بناء مثل لفظ منقوص بشرط كون المبنى منه منقوصا والا كان ذلك هدما لا بناء وذلك كان يبنى
من ابن مثل يد وفاقا لابى الحسن الاخفش فى المسئلتين الالحاق بالاعجمى والمنقوص واقتضى كلام المصنف فى نقله عن
ابى الحسن المذكور انهم اختلفوا فى جواز الالحاق بالمثال المنقوص واقتضى كلام ابن الحاجب انهم اتفقوا على ذلك
ولكنهم اختلفوا فقال الاكثرون لا يحذف من المثال المبنى شئ مطلقا وقال قوم يحذف مطلقا وقال الفارسى يحذف
ان كان الحذف قياسيا مثل عدة لا اعتباطيا مثل يد ودم واسم بشرط اجتناب ما اجتنبت العرب من تاليف فالوا فلو
قيل لك ابن من جلس مثال خلق وهو التخنور لم يجز ان تقول جنلس لان النون واللام لا يجتمعان قلت ليت شعرى خلق
باى الطرق اطلعوا على زيادة النون حتى اجتنبوها فى المثال الملحق وانما القياس ان يقال جلس بتضعيف اللام نعم

ان قيل

ان قيل كيف تلحقه بالنون بعد فانه فهذا لا يجوز او هيئة فلو قيل ابن من ضرب مثل ذلكج بفتح الذال واسكان الباء
وضم الكاف لم يجز ان تقول ضربب لفساد الوزن وسلوك سبيل صمحمح وهي ان يكون الالحاق بعد كمال
اصول الكلمة بتكرير العين واللام لان وزنه على الاصح فعلعل والصمحمح الشديد وقال الجرمي الغليظ القصير
وسبيل حبنطى وهي ان يكون الالحاق بحرفين زائدين مختلفين منفصلين ليس احدهما مماثلا لاصل في الكلمة
والحبنطى القصير البطين فسلوك سبيل هذين البنائين في الحاق ثلاثي بخماسي اولى من سبيل عدودن اي
مريع لان الالحاق وقع فيه قبل استيفاء الاصول لان النون اصل وقد تاخرت عن حرفي الالحاق وهما الواو
والدال واحد الحرفين مماثل لاصل في الكلمة ولم يفصل بين حرفي الالحاق وصفنجج اي ضخم احمق لان الالحاق
حصل فيه بزائدين متصلين عند من يرى الالحاق حصل بالاول واحدهما مماثل للاصل وعفنقل اي كثيب
عظيم لان الالحاق حصل فيه بزائدين احدهما قبل العين والاخر حرف تطرد زيادته وهو النون لكونها ثالثة ساكنة
مفكوكة وحفيلدد اي سريع لان الالحاق حصل فيه بزائدين احدهما يماثل اللام والاخر حرف لا تطرد زيادته فيه
وهو الياء وخفيفد لان الالحاق حصل فيه بزائدين احدهما يماثل العين والثاني حرف لا تطرد زيادته فيه
وهو الياء ايضا وكان الخفيفد بمعنى الحفيلدد ولكن لم اقف عليه اي اسرع قال ابو حيان لان وزنه افعولل وهو
بناء غريب وقد نفاه بعضهم وزعم انه لا يوجد فعل على وزن افعولل هذا مع اتصال الزيادتين وهبيخ وهو الاحمق
المسترخي من الاخير فيه والوادي العظيم والنهر الكبير والغلام الناعم كذا في القاموس وقنورد وهو الضخم
الرأس لان الالحاق فيهما وقع بزيادة حرفين من حروف العلة ادغم احدهما في الاخر وذلك مستثقل فاذا قيل
لك ابن من ضرب مثل سفرجل فالاولى ان تسلك فيه سبيل صمحمح فتقول ضربرب بتكرير العين واللام او سبيل
حبنطى فتقول ضربنى ولا تقول ضروربب على طريق عدودن ولا ضربنب على سبيل عفنجج او عفنقل وكذا البواقي
ويختار ابدال الياء من اخر نحو ضربب من الرد ونحوه مما عينه ولامه من جنس واحد لئلا يجتمع اربعة امثال ولا
نظير لذلك قلت كذا علّلوه وقضية ذلك وجوب الابدال لا اختياره فاذا قيل لك ابن من الرد مثل ضربب قلت رددا
والاصل رددد بأربع دالات فابدلت الدال الاخيرة ياء فصار رددي ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار رددا كما سبق وجملة ما يتميز به الزائد تسعة اشياء دلالته على معنى كحروف المضارعة وميم اسم الفاعل و
المفعول والف فاعل وتاء افتعل وياء التصغير ونحو ذلك فكل هذا يستدل على زيادته بكونه دالا على معنى لا يفهم
الا منه وهذا هو الشيء الاول من الاشياء التسعة وسقوطه لغير علة من اصل كهمزتي احمر واصفر اصلها الحمرة
والصفرة بخلاف واو وعد فان سقوطه من العدة لعلة كما ستعرف وهذا هو الشيء الثاني او فرع يعني وسقوطه
لغير علة من فرع كالفي كتاب وقذال حيث سقطا من فرعيهما وهو الجمع تقول كتب وقذل بخلاف واو وعد فان
سقوطها من نحو يعد ونعد لعلة وهذا هو الشيء الثالث او نظير يعني وسقوطه لغير علة من نظير كياء ايطل
وهي الخاصرة سقطت من نظيره وهو الاطل لا لعلة بخلاف واو وعد فان سقوطها عن نظيره وهو العدة لعلة
وهذا هو الشيء الرابع او كونه مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته نحو عفنقل وغضنفر فان نون هذا
النحو لازمة الزيادة مع الاشتقاق كجحنفل وحبنطى من الجحفلة والحبط وهذا هو الشيء الخامس او تكثر مع وجود
الاشتقاق نحو افكل وايدع فان هذه الهمزة وقد كثرت زيادتها في نحو احمر وافضل وقوله مع وجود الاشتقاق
راجع الى اللزوم والكثرة وهذا هو الشيء السادس واختصاصه اي اختصاص الحرف الزائد ببنية لا يقع موقعه

نها
اى موقع ذلك الحرف منها اى من تلك البنية مما لا يصلح للزيادة لكونه ليس من احرف سألتمونيها نحو كنتار وسندا وفوند
فنغلو والنون فيهما زائدة لانها اختصت بموضع لا يقع فيه حرف اصلى فدل ذلك على زيادته وهذا هو الشئ السابع ولزوم
عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه نحو ملوط بكسر الميم وتشديد الطاء المهملة قال فى شرح الكافية هو ما يضرب
به من عصا وغيرها فوزنه فعول كعثول لا مفعل لانتفائه وهذا هو الشئ الثامن او فى نظير ما هو منه اى من لزوم عدم
النظير بتقدير اصالته فى نظير ما هو منه وذلك نحو نرجس بكسر النون والجيم فان نونه زائدة مع انه لا يلزم من تقدير
اصالتها عدم النظير لانه حينئذ مثل ذبرج فانما حكم بزيادتها لانه يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير فى لغة من
قال نرجس بفتح النون وكسر الجيم لانه وزنه على تقدير الاصالة فعلل بفتح الفاء وكسر اللام وهو بناء مفقود وهذا هو الشئ التاسع

فصل فى ذكر حروف البدل وعلامة صحة البدلية يجمع حروف البدل وهى الحروف التى تبدل من غيرها واحترز
بقوله الشائع مما وقع الابدال فيه على جهة الندور فلا حاجة الى ذكره كقراءة الاعمش فشرذ بهم بذال معجمة واحترز بقوله
فى غير ادغام من البدل لاجل الادغام فانه يجرى فى جميع الحروف الا الالف نحو خلق كل شئ واما الابدال الشائع فى غير
ادغام فيجمع حروفه قولك لجد صرف شكس آمن طى ثوب عزته وهى اثنان وعشرون حرفا والضرورى من هذه
الحروف فى التصريف ثمانية احرف يجمعها هجاء قولك طويت دائما وقد جمعت فى تراكيب اخر كامر سهل وعلامة
صحة البدلية الرجوع فى بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما او غلبة فالاول كجدف بالفاء فى جدث بالثاء
فانه بدل لرجوعهم فى بعض التصاريف الى الثاء لزوما فقالوا فى الجمع اجداث بالثاء ولم ياتوا بالفاء وقالوا فى
التصغير جديث بالمثلثة دون الفاء والثانى كقولهم افلط فى افلت واحد من وحد فالطاء بدل من التاء و
الهمزة بدل من الواو لرجوعهم الى التاء والواو فى غالب تصاريف الكلمتين كذا قرره قلت والصواب التمثيل بلص ولصت
فانهم قالوا فى الجمع لصوص لم يقولوا الصوت الا شاذا جدا واما افلط واحد فانما رجع فى تصاريفه الى الاصل لزوما لا
غلبة فان الطاء مثلا لا توجد فى شئ من تصاريف هذه الكلمة يوما من الدهر تقول افلت افلاتا وانا مفلت له وهو مفلت
وهكذا فاين الغلبة فى ذلك فتامله فان لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من اصلين نحو ارخ وورخ لا يقال الهمزة
بدل من الواو لان تصاريف الكلمة جاءت بالهمزة والواو معا يقال ارخ يورخ تاريخا وورخ يورخ توريخا

فصل فى الكلام على ابدال الهمزة من حرف اللين تبدل الهمزة وجوبا من كل حرف لين يلى الفا زائدة متطرفا فشمل قوله كل حرف لين
الالف نحو صحرا فان الصحيح ان همزته بدل الف التانيث واقعة طرفا بعد الالف الزائدة وفيه خلاف معروف وشمل
الياء والواو نحو رداء وكساء واحترز بقوله يلى الفا زائدة مما يلى الفا اصلية نحو راى جمع راية واعترض كلام
المصنف بانه ينتقض بنحو غاوى فى النسب فانه اذا سمى به ورخم على لغة من لا ينتظر يقال يا غاو مع انه يصدق عليه انه
حرف لين ولى الفا زائدة ومع ذلك لا يبدل همزة واجيب بانا لا نسلم ان الواو متطرف بل هى حشو اذ الحذف عارض
او متصلا بهاء تانيث عارضة كقولهم عباءة فى مفرد العبا فالتاء عارضة لتمييز الواحد من الجنس فلا تستصحب الهمزة ولم
يعبا بالتاء وخرج بهذا القيد نحو حماقة وسعاية ونحو علاوة واداوة وهراوة وربما صحح مع العارضة قالوا فى واحد
العظا بالعين مهملة مفتوحة والظاء معجمة عظاءة على القياس وعظاية بالتصحيح خارجا عن القياس وهى دويبة
غبراء تكون شبرا وفترا وعامتها اسم وابدال مع الملازمة فى المثل اسق رقاش فانها سقاية بالتصحيح لان المثل
لا يغير فامن سقوط الهاء فاشبه ما وضع على الهاء كهداية وحماية ومنهم من يقول سقاءة بالابدال تجريه مجرى
العارضة هاؤه على ما كان للكلمة قبل ان تقع مثلا وهذه اللغة الثانية هى محل تمثيل المصنف وتبدل الهمزة ايضا وجوبا

من كل

همزة

من كل ياء او واو وقعت عينا لما يوازن فاعلا نحو بائع وقائم اصلهما بايع بالياء وقاوم بالواو فابدل كل من الياء والواو
او فاعلة نحو بائعة وقائمة من اسم معتز اي منتسب الى فعل معتل العين بالياء او بالواو كما مثلنا واحترز بقوله
وقعت عينا من ان يقع فاء او لاما فلها حكم اخر وبقوله لما يوازن فاعلا او فاعلة عما لا يوازنهما كمقيم ومقيمة او اسم
لا فعل له كالحائر لمجتمع الماء قال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل وكالجايزة للخشبة في السقف والحائط للبستان
فتبدل الهمزة ايضا وجوبا من اول واوين صدرتا وليست الثانية مدة غير اصلية ولا مبدلة من همزة وذلك مثل
قولهم في جمع واصلة اواصل وفي تصغير واصل اويصل والاصل وواصل ووويصل فاستثقل اجتماع الواوين فابدل
من اولاهما همزة واحترز بقوله وليست الثانية مدة غير اصلية من نحو ووري فان الثانية غير اصلية الا ترى ان
اصله واري على وزن فاعل ولذلك لم يجب ابدال واوه همزة واحترز بقوله ولا مبدلة من همزة نحو الوولي تأنيث الاول
من وال اذا لجأ والاصل الوؤلى فابدلت هذه الهمزة واوا لانضمام ما قبلها فاجتمع الواوان ولم يجب ابدال الاولى همزة
لكون الثانية بدلا من همزة فكانه لم يلتق مثلان فان عرض اتصالهما بحذف همزة فاصلة فوجهان اقرار الواو وابدالها
همزة مثال ذلك ان تبني من وأيت وزن افوعل فتقول اياواي بقلب الواو الاولى ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة همزة
الوصل وقلب الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اياواي كما ذكرنا فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء
الساكنة قبلها تحركت فتحذف همزة الوصل لعدم الحاجة اليها فتعود الياء الى اصلها وهو الواو لزوال الموجب لقلبها ياء فتصير
الكلمة هكذا وواي فقد عرض على هذا الوجه اتصال واوين بحذف الهمزة الفاصلة بينهما فلك فيها الوجهان الاقرار والابدال
وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة غير مشددة لا موصوفة بموجب الابدال السابق كالاول نحو وجوه ووقتت ووعد فيجوز
ابدال الواو في كل هذه الالفاظ فتقول اجوه واقتت واعد وشمل قوله كل واو المصدرة كما مر وغير المصدرة نحو ادور
وسوق جمع دار وساق وخرج بقوله لازمة نحو اخشون ولتبلون لان ضمة الواو فيهما عارضة وكذا في نحو هذا عدو
بالتخفيف لان ضمة اعراب ونحو لوا ستحرج لانها لالتقاء الساكنين وبقوله غير مشددة نحو التعوذ والتقول لانه
مصدر حمل على فعله في صحته واما الثاني وهو ان لا يكون الواو موصوفة بموجب الابدال السابق فاحترز به من نحو
اول انثى اول وقال الشارح احترز به من نحو اواصل جمع واصلة فان الابدال فيه واجب قلت وهو سهو لان الكلام
في الواو المضمومة لا المفتوحة وكذا كل ياء مكسورة بين الف وياء مشددة كان تنسب الى الراية فتقول رائي باقرار
الياء ورائي بابدالها همزة وهمزة الواو المكسورة المصدرة مطرد على لغة قال اشاح واعاء واساءة واجهة في وشاح
ووعاء ووساءة ووجهة وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح المراد به
الشارح ولم ينسب المصنف هذه اللغة الى معين ورايت في بعض الكتب نسبتها الى هذيل وربما همزت الواو لضمة
عارضة ومنه قراءة من قرأ لفريقا يلوون ولا يلوون على احد وهذا في غاية القلة قلت وبقي عليه او لضمة مجاورة
نحو يوقنون وموسى وهو من اعطاء الشيء حكم مجاوره كما حكي عن ورش انه قرأ بين المرء وقلبه وبين المرء وزوجه
بترقيق الراء مع سكونها لمجاورتها لكسرة الهمزة فقدرها كانها عليها بالنقل **فصل** في الكلام على ابدال
الهمزة من ثاني حرفي لين بينهما الف اذا اكتنف طرفا اسم حرفي لين بينهما الف سواء كان حرفا اللين واوين كاوائل
اصله اواول لان فاءه وعينه واوان على الصحيح او كانا يائين نحو عيل وعيائل اصله عيايل والعيل الفقير او كانا
مختلفين نحو سيد وسيائد اصله سياود لانه جمع سيد واصله سيود وشمل قوله بينهما الف الجمع كما مر والمفرد كما
اذا بنيت من القول مثل عوارض سما فتقول قوائل وجب في غير ذلك ابدال الهمزة من ثانيهما كما مثلنا واحترز بقوله

في غير نذور من قولهم ضياون فانهم شذوا فيه كما شذوا في مفرده اذ قالوا ضيون فلم يدغموا ولكن لايجعل شذوذ المفرد سببا
لشذوذ الجمع ويرتكب دائما ذلك فلو بنيت من القول مثل ضيغم قلت قيول واذا جمعت قلت قيائل بالهمزة وليس لك ان
تقيسه على ضياون فتصحح وهذا الابدال الواجب يقع ان لم يكن ثاني حرفي اللين بدلا من همزة فلا يبدل اذ ذاك
لانه يستلزم العود الى ما فر داعنه نحو الحوايا والزوايا فان الياء في ذلك بدل من الهمزة كما ستعرفه قريبا ولا منفصلا
من الطرف لفظا كما في الطواويس العواوير جمع عوار وهو الرمد فلا يبدل حرف العلة في ذلك لبعده من الطرف او تقديرا
كما في قوله وكحل العينين بالعواور يريد بالعواوير فحذف الياء ضرورة فلم يهمز لان الحذف عارض فلم يعتد به ولا يختص
هذا الاعلال بوادين في جمع نحو اوائل جمع اول خلافا للاخفش فانه جعله مختصا بذلك فلم يهمز نحو غيايل ولا يساو
ولا صوائد جمع صائدة وما ذهب اليه مردود بالسماع فصل في الكلام على ابدال الهمزة من مدة في
جمع على مثال مفاعل وما يتعلق بذلك يجب ايضا ابدال الهمزة مما يلي الف جمع يشاكل مفاعل من مدة زيدت في الواحد سواء كانت
المدة الفا نحو رسالة ورسائل او واوا نحو حلوبة وحلائب وياء صحيفة وصحائف وخرج بالمدة نحو قسور وخديم فلا تبدل
في الجمع بل تقول قساور وخدائم وبقوله زيدت في الواحد نحو مثوبة ومعيشة فان المدة ليست بزائدة بل هي عين الكلمة
والى ذلك اشار بقوله فان كانت المدة عينا لم تبدل الا سماعا كالقراءة الشاذة بهمز معائش وتفتح في غير شذوذ الهمزة
العارضة في الجمع المشاكل مفاعل مجعولة واوا فيما لامه واو وان سلمت في الواحد بعد الف ومجعولة ياء في غير ذلك مما لامه
حرف علة او همزة احترز بقوله في غير شذوذ من قولهم اللهم اغفر لي خطائئه بهمزتين مكسورتين ثم ياء المتكلم مفتوحة
ثم هاء السكت واما في الشائع الكثير فان الهمزة العارضة في الجمع المذكور تفتح وتجعل واوا في واوي اللام كقولهم في جمع
هراوة وادياوة وعلاوة هراوى واداوى وعلاوى وكان القياس ان تقلب المدة همزة وتكسر كما في رسائل لكنهم نحوا
الهمزة تخفيفا لاستثقالها في المعتل فصار هرائو فقلبت الواو لتطرفها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكرهوا
اجتماع الفين بينهما همزة مفتوحة وهي كالالف فكان ثلاث الفات اجتمعت فابدلوا من الهمزة واوا فقالوا هراوى وانما
ابدلت واوا ليكون المناسبة بين الجمع وواحده وخرج بقوله ان سلمت في الواحد ما اذا لم تسلم فيه وسياتي حكمه وهو الذي
اشار اليه بقوله مجعولة ياء في غير ذلك اي في غير ما لامه واو سالمة في الواحد مما لامه حرف علة او همزة وشمل قوله مما لامه حرف
علة شيئين احدهما ما لامه واو اعتلت في الواحد نحو مطية والاخر ما لامه ياء نحو هدية فيقال في جمعهما مطايا وهدايا
والاصل مطاء وهداى على حد صحيفة وصحائف ثم فتحت الهمزة لما مر ثم قلبت الهمزة ياء فقيل مطايا وهدايا
اما قلبها ياء في هدايا فليكون المناسبة بين الجمع والواحد واما في مطايا فلان الواو في المفرد اعلت فاعلت في الجمع
ايضا للمناسبة واما اذا كانت اللام همزة فمثل خطيئة وخطايا والعمل فيه واضح مما سبق وربما عوملت الهمزة الاصلية
معاملة العارضة للجمع وذلك كقولهم مرايا في جمع مراة فالهمزة في الواحد اصلية لانه من الرؤية وكان قياسه ان يقال
مراء على وزن مفاعل لكنهم عاملوه معاملة ما عرضت فيه الهمزة عند الجمع فقيل مرايا كهدايا ونحو هدية وهداوى شاذ
ووجه شذوذه ظاهر مما سبق ولا يقاس عليه اذ لم يسمع منه الا هذه الكلمة خلافا للاخفش فانه اجاز القياس على ذلك ولا يظهر
له وجه وتبدل الهمزة قليلا من الهاء كقولهم ماء اصله ماهة بدليل امواه ومويه وانما جعلت الهاء اصلا لكون اكثر تصريف
هذه الكلمة جاء بالهاء ومن العين كقولهم في عباب البحر اباب وهما لغتان وعبلان هما يعني الهاء والعين ابدلا كثيرا منها
اي من الهمزة نحو هياك بفتح الهاء وكسرها في اياك بفتح الهمزة وكسرها ونحو هرقت في ارقت وهو هزيد منطلق اي ازيد
فابدلت من همزة الاستفهام وانشد الفراء شاهدا على ذلك واتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا

وتقول هي هن قام زيد قمت فيبدلونها من همزة ان الشرطية واما ابدال العين منها فكقولهم في ان عن سمع يعجبني عن
زيد اقائم وقال ذو الرمة اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم فابدلها من همزة
ولم يذكر سيبويه ابدال العين من الهمزة لانه قليل وانما اطلق المصنف عليه الكثرة باعتبار عكسه كذا قال الشارح وفيه
نظر فصل في الكلام على ابدال احرف العلة من الهمزة تبدل الهمزة الساكنة لا المتحركة نسند كبعد
همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة نحو آدم اصله اادم على زنة افعل من الادمة فتقلب الثانية الساكنة الفا لانها تجانس
حركة الهمزة الاولى ونحو اوتمن ماض مجهول من الايتمان تقلب الثانية الساكنة واوا لانها مجانسة ضمة الهمزة السابقة واحترز
بالمتصلة من المنفصلة نحو اءتمن زيد لا يجب فيه الابدال لان الاولى للاستفهام فليستا من كلمة واحدة فان تحركتا
فلا في العين لمضارعة ابدلت الهمزة ياء ان كسرت مطلقا اى سواء كانت الهمزة الاولى مفتوحة كما في ايمة اصله اءممة ثم
قلبت الثانية المكسورة ياء فقيل ايمة او كانت الاولى مكسورة كما اذا بنيت من ام مثال اثمد فتقول ايم او كانت الاولى
مضمومة قال الشارح مثل ابن مضارع اننه اى جعلته يئن اصله اانن فدخله النقل والادغام والابدال كما تقدم
قلت كانه نسي قول المصنف ولا في العين لمضارعة او فتحت بعد كسرة نحو ايم وهو مثال اصبع من ام واصله اامم
فنقلت فتحة الميم الى الهمزة توصلا الى الادغام فصار اام فابدلت الهمزة الثانية ياء لانها مفتوحة بعد كسرة او
كانت موضع اللام مطلقا اى سواء كانت الهمزة التي قبلها مفتوحة او مكسورة او مضمومة في اسم او فعل فتقول اذا
بنيت من قرا مثل جعفر قراى واصله قراا فابدلت الثانية ياء ثم الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا بنيت منه
مثل زبرج قلت قرءٍ واصله قرءءٌ قلبت الثانية واوا واعل اعلال قاض واذا بنيت مثل برثن قلت قرءٍ واصله
قرءءٌ قلبت الثانية ياء فقيل قرءيٌ فاستثقلت الضمة على الياء والانضمام ما قبلها فصار في الاخر الاسم واو
ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فاعل اعلال قاض كما بدلت واوا ان فتحت بعد مفتوحة
نحو اوادم جمع ادم او بعد مضمومة نحو اويدم تصغير آدم واصل الاول اادم والثاني اايدم او ضمت مطلقا
اى سواء كان قبلها ضمة او فتحة او كسرة كما اذا بنيت من ام مثل ابلم واصبع واصبع فتقول اوم واوم واصلها اامم
واامم فلما اريد الادغام نقلت حركة الميم الى الهمزة فقلبت واوا من جنس حركتها خلافا للاخفش في ابدال الواو
من المكسورة بعد المضمومة والياء من المضمومة بعد المكسورة فتقول في مثال اصبع اوم وفي مثال اصبع ايم
على قاعدة مذهبه في تخفيف الهمزة وسياتي وللمازني في استصحاب الياء المبدلة منها لكسرة ازالها التصغير او التكسير
ياء فتقول في تصغير ايمة ايمة وفي تكسير ايدم مبنيا على مثال اصبع بفتح الباء من الادمة ايادم بالياء والمختار
في ذلك اويمة واوادم وخلافا للمازني ايضا في ابدال الياء منها فاء لافعل فتقول على رايه هذا ايم من هذا
اذا بنيت من ام مثل افعل فان سكنت الاولى ابدلت الثانية ياء ان كانت موضع اللام كان يبني من قرا مثل قمطر
فتقول قراى واصله قراا بهمزتين وانما ابدلت لان اقرارها مع الاظهار مخالف للقياس ومع الادغام مخالف للاجماع
على ترك ادغام الهمزتين في كلمة ما لم يكونا عينين مع ما في ذلك من الثقل وان لم تكن الثانية موضع اللام صححت و
لزم الادغام كقولهم سال وراس ولال ولا تاتي لاجتماع همزتين في كلمة يفصل نحو ااة والنوع من الشجر فهذا
تصحح فيه الهمزة لوقوع الفصل ولا يقاس على ذوائب جمع ذوابة وهي الناصية او منبتها من الراس في شعر
في على ناصية الفرس كذا في القاموس الامثلة جمعا فرادا خلافا للاخفش قال سيبويه في ذوابة الجمع ذوائب
ابدلوا كراهة الهمزتين ولانه الواو لانها قد انقلبت عنها في ذوابة فيمن خفف قلت ويتضح بهذا صحة اشتراط

تواتر الجمع والافراد فيما يقاس على ذوائب واما الاخفش فانه قاس على ذوائب ما ليس مثله في الجمعية ولا في الافراد مثل ان
تبني من السواد مثل مفاعل فتقول على مذهبه سوائد بالواو قياسا على ذوائب وان كان مفرده مخالفا لمفرده في الوزن
وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال لغة نحو ايمة وقد قرئ بذلك في المتواتر وبهذا رد ابن الحاجب قول النحاة انه يجب
قلب الثانية ياء في مثل ذلك واجاب الجاربردي بانه يمكن ان يكون مراد النحاة من قولهم قلب هذه الهمزة ياء
ملتزم ان القياس يقتضي ذلك وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القراءات السبع
لجواز ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال ومثل ذلك مقبول واقع في الفصيح فان النحاة قالوا
الشاذ شاذ عن القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا فالاولان مقبولان والثالث مردود ومثال الاول
استحوذ فان القياس فيه الاعلال كاستقام والاستعمال بخلافه ومثال الثاني قوله: وام اوعال كها او اقربا والاستعمال مثلها
ومثال الثالث قول الشاعر: ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره بالشيحة اليتقصع ولو توالى اكثر من همزتين
خففت الاولى والثالثة والخامسة وابدلت الثانية والرابعة فاذا بنيت من الهمزة مثل اترجة قلت أوأة بتحقيق الاولى و
قلت م
الثالثة والخامسة وابدلت الثانية والرابعة **فصل** في الكلام على تخفيف الهمزة اذا كان في الكلمة
همزة غير متصلة باخرى من كلمتها جاز ان تخفف متحركة متحركا ما قبلها بابدالها مفتوحة بواو بعد ضمة نحو جونة و
جون وبياء بعد كسرة نحو مئرة ومير والمئرة بالهمز العداوة وانما قال جاز لان هذا التخفيف ليس بواجب فكما
يصح ان تقول جون ومير بالابدال يصح ان تقول جؤن ومئر بالتحقيق واحترز بقوله غير متصلة من ان تتصل
وقد سبق الكلام عليه وان تخفف مفتوحة بعد فتحة نحو سال ومكسورة او مضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة
بجعلها المجانس حركتها فتقول في سال سال بالف وفي المكسورة بعد الحركات الثلث نحو لئيم ومئين وسئل بياء
وفي المضمومة بعد الحركات نحو رؤف ويستهزئ ودوس بواو خلافا للاخفش في ابدال المضمومة بعد كسرة ياء
والمكسورة بعد ضمة واوا فتقول في سول بواو وفي يستهزون بياء فيبدلها من جنس حركة ما قبلها لا من جهة
جنس حركتها نفسها وجاز ان تخفف ساكنة بعد حركة بابدالها حرفا يجانسه فتقول في كاس كاس بالف و
ـ ل
مك
في بئر بير بياء وفي بوس بوس بواو والابدال بلغة الحجازيين والهمز لغة التميميين وان تحركت بعد ساكن فيحذفها
ونقل حركتها نحو جيال فيقال فيه جيل ونحو خب فيقال فيه خب ما لم يكن ذلك الساكن الذي قبل الهمزة
الفا فلا نقل لان الالف لا تقبل الحركة او واوا او ياء مزيدا للمد نحو مقروءة او ياء مثلها نحو خطيئة او للتصغير
نحو حطيئة بالحاء المهملة او نون الانفعال عند الكثرة كما اذا بنيت من اكل مثل انطلق فتقول اناكل ولا
يجوز النقل في شيء من ذلك بالاتفاق فيما عدا نون الانفعال وعند الاكثرين فيها ايضا وتسهل بعد الالف ان
اوثر التخفيف فتجعل بين الهمزة والالف في نحو سال على صيغة فاعل نحو خاصم وتجعل مثل ما قبلها من الواو
والياء المذكورين وهما المزيدان للمد نحو مقروءة وخطيئة وتعين الادغام حينئذ نحو فتقول مقروة
وخطية وربما حمل في ذلك الاصلي على الزائد كقولهم وضوء بالادغام حكاه ابن جني وغيره وهو قليلة في
والمنفصل على المتصل فتقول ابوايوب ابو يوب وفي ابو اسحاق ابو اسحاق بالنقل فتفتح في الاول وتكسر في الثاني
ونحو قولهم في كماة كماة بنقل حركة الهمزة الى الميم وقلبها بعد سلب حركتها الفا لا يقاس عليه نحو جر عما تقدم في
مثل ذلك من نقل الحركة وحذف الهمزة خلافا للكوفيين فانهم اجازوا القياس على ذلك جريا على ما عهد منهم
في بناء القواعد على ما قل وندر وان كان المنقول اليه حرفا لتعريف رتب الحكم على سكونه الاصلي لكن لان

فنتقي

نبقى همزة الوصل لان الساكن كانه موجود وهذا هو الاكثر بناء على عدم الاعتداد بالعارض او على حركته لكن الا
بالادغام لانه قد اعتد بهذه الحركة العارضة فلم يحرك الساكن الواقع قبلها وقد وقع بعده لام محركة فيدغم ذلك
الساكن وهو النون فى اللام كما ادغمت فى من لغوب وتقول على هذا فى البداءة لان وعلى الاول الان وربما
استغنى بحذف الهمزة على النقل الى الياء والواو المتحرك ما قبلهما فتقول فى يرى اخوته ويدعو اخوته يرخوته
ويدعخوته حذفت الهمزة للتخفيف حذفا والواو والياء لالتقاء الساكنين ما لم تكن الحركة فتحة فلا فى يرى
اخاه ويدعو اخاه يرخاه ويدعخاه لخفة الفتحة وقد لا يستثنى الفتحة عند بعضهم فيقال يرخاه ويدعخاه
مبالغة فى الفرار من الهمزة والتزم غالبا النقل فيما شاع من فروع الرؤية وهى مصدر راى البصرية والرؤى
والرؤيا وهى مصدر راى المنامية والمراد بفروع ذلك كلمات المضارع نحو ارى ويرى وترى ونرى والامر نحو رء
واحترز بقوله غالبا من لغة تيم اللات فانهم لا ينقلون بل يقولون يراى كما يقول جميع العرب يناى قال الشاعر
ارى عينى ما لم ترايا ه ؞ كلانا عالم بالترهات ؞ الامراى ومرء يا ومراة وارى منه وما اراه وارءبه فلا يقع فى ذلك
نقل على جهة الالتزام هذا مقتضى الاستثناء ولكن الشارح حمله على ان المراد فلا ينقل فى ذلك حتى ان وقد
جاء تحقيقه فى قول الشاعر ؞ محمرة عقب الصباح عيونهم ؞ بمرى هناك من الحياة ومسمع **فصل**
فى ابدال الياء من الواو تبدل الياء بعد كسرة من واو وهى عين مصدر لفعل معتل العين نحو قام قياما وصام صياما
وعاذ عياذا واحترز بقوله بعد كسرة مما اذا وقعت الواو بعد فتحة نحو رواح او ضمة نحو عوار فانه يجب التصحيح
وبقوله عين مصدر من ان يكون عينا لغير المصدر كسواك اسم للعود الذى يستاك به وبقوله معتل العين
مما لم يعتل عينه نحو لاوذ لواذا او عين جمع بالرفع عطفا على خبر هو وهو قوله عين مصدر اى هى عين مصدر
او عين جمع لواحد معتل العين مطلقا اى سواء كان بعدها الف الجمع كما فى ديار جمع دار ورياح جمع ريح او لم يكن
بعدها الف الجمع نحو تارة وتير وقيمة وقيم الاصل تور وقوم او ساكنها يعنى او ساكن العين ان وليها فى الجمع الف
وصحت اللام نحو ثوب وثياب وحوض وحياض واحترز بقوله ان وليها فى الجمع الف من نحو زوج وزوجة ودولة
ودول وبقوله وصحت اللام من نحو قوله رواء فى جمع ريان واصله رويان من روى يروى فاعل لما سياتى
وانما قيل فى جمعه رواء بالتصحيح لئلا يجتمع على الكلمة اعلالان لان ابدال الواو ياء والياء المتطرفة همزة وقد يصحح
ما حقه الاعلال من فعال مصدرا نحو حال حولا او جمعا نحو حوج جمع حاجة وفعال مصدرا كقولهم نارت نوارا اى
نفرت وقياس ذلك كله الاعلال كما تقدم وقد يعل ما حقه التصحيح من فعال جمعا كقولهم طيال فى جمع طويل و
جياد فى جمع جواد قال الشاعر ؞ تبين لى ان القماءة ذلة ؞ وان اعزاء الرجال طيالها ؞ بالياء والمشهور فى روايته
طوالها بالواو او مفردا غير مصدر كقولهم فى الصوان والصوار صيان وصيار بقلب الواو ياء ومن فعلة جمعا
نحو ثور وثيرة والقياس ثورة وليس مقصورا من فعالة خلافا للمبرد فانه ذهب الى ان اصله ثيارة نحو حجارة
فقلب الواو ياء جار على القياس لاجل الالف فلما قصروه بقيت الياء منبهة على ان اصله فعالة **فصل**
فى الكلام على ابدال الالف ياء والضمة كسرة والعكس تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة نحو دنينير ومفيتيح او اثر ياء
التصغير نحو قنيع وغزيل تصغير قناع وغزال وكذلك الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة نحو الداني والغازي
لانهما من الدنو والغزو او قبل علم التانيث نحو الداعية والداعيات والادعياء او زيادتى فعلان نحو
شجيان من الشجو او ساكنة مفردة لفظا نحو عيد وريح او تقديرا نحو حيا مدغما من احو واعلى لغة من قال فتال

اخرى

في اقتتال فان الواو الساكنة مفردة في التقدير اذ الاصل عدم الادغام ولكنها غير مفردة لفظا بل هي مقترنة بواو
مخالطة لها بالادغام والاعلال فيهما مبني على امرين وجودي وهو سكونها وتقديري وهو افرادها وهذا قريب من
قولهم في ايتم تحركت الواو في الاصل وسكنت بعد كسرة لان فقلبت ياء وقد ظهر الفرق بين هذا وبين اجلوذ
فان الواو هنا مقترنة بواو اخرى لفظا وتقديرا في المصدر وفي الفعل ايضا قلت والتعبير عن ترك الادغام
بالانفراد غير مناسب في الظاهر لان الواوين المجاورتين ليس واحدة منهما منفردة عن الاخرى والادغام وتركه
بمعزل عن ذلك وكذلك الواقعة اثر فتحة رابعة في الاسم نحو ملهى او في الفعل نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى
واصطفيت طرفا كما مثلنا او قبل هاء التانيث نحو ملهاة ومصطفاة ونحو مقاتوة جمع مقتو اسم فاعل
من اقتوى بمعنى خدم وسوسوة وهم الخدمة المستوون في السن وافروة وهو جمع فرو ميلغة الكلب وبوان
وهو معروف بواوين بدليل قولهم في الجمع وواوين واجلواذ بالذال المعجمة وهو مصدر اجلوذ اذا اسرع في السير
شاذ لا يقاس عليه والقياس في الثلاثة الاول ان يقال مقاتية وسواسية وافريه بقلب الواو فيهن ياء لوقوع
الواو رابعة فصاعدا اثر فتحة قبل هاء التانيث وقياس بوان ان يقال فيه بوان اذ هي واو مفردة تقديرا
كما تقدم وقياس اجلواذ ان يقال فيه اجلواذ فلا تبدل واوه ياء لانها وضعت مدغمة وتقلب الالف واوا
لوقوعها اثر ضمة في اسم كضارب اذا صغر فيقال ضويرب او في فعل كضارب اذا بني للمجهول فيقال ضورب
وكذلك الياء الساكنة المفردة في غير جمع تقلب ايضا واوا نحو موقن اصله ميقن لانه من اليقين ونحو يوسر
مضارع يسر مبني للمفعول واحترز بالساكنة من المتحركة نحو هيام وبالمفردة من المدغمة نحو بياع جمع بائع وبقوله
في غير جمع من نحو بيض فان اصله بيض بضم الباء كحمر فلم تقلب واوا ياؤه وانما قلبت الضمة كسرة محافظة على الياء
والواقعة اخر فعل وذلك مسموع في نهو اذا كان كامل النهية اي العقل ومطرد بالتحويل للمبالغة والتعجب نحو
قضو ورمو او قبل زيادتي فعلان كان تبني من الرمي مثل شعبان لموضع فتقول رموان قال بعض الشارحين
لان الالف والنون لا يخصن من الطرف او قبل علامة تانيث بنيت الكلمة عليها كان تبني من الرمي مثل ابلمة
فتقول ارموة وكذا لو بنيت مثل سمرة قلت رموة ان قدرت بناء الكلمة على التاء فلو قدر بناؤها على التذكير
وان لحاق التاء عارض وجب ابدال الضمة كسرة وتصحيح الياء كما تقول توانية في المرة من توانى والاصل توانية
بالضم فابدلت الضمة كسرة وتبدل الضمة في الجمع كسرة فيتعين التصحيح نحو ابيض وبيض واعين وعين اصلهما
بيض وعين فدار الامر بين ان يبقوا الضمة فيلزم قلب الياء واوا وبين ان يبقوا الياء فيلزم قلب الضمة كسرة
فاثروا الثاني لان تغيير حركة اسهل من تغيير حرف وما قيد به المصنف الابدال من كونه في الجمع وهو قول الاخفش
واما الخليل وسيبويه فيقولان بذلك في المفرد ايضا ويفعل ذلك بالفعلى بضم الفاء في حال كونها صفة فعلا كثيرا
او زمانا كثيرا فتبدل الضمة كسرة وتصحح الياء نحو امراة حبلى ولم يثبت سيبويه فعلى بكسر الفاء صفة وقال في
حبلى وضيزى انهما فعلى بالضم ففعل فيهما ما تقدم واضطرب راي المصنف وبمفرد غيرها قليلا كقولهم في طوبى
مصدر طاب طيبى قال ابو علي قال ابو عمرو بن العلاء قرا علي اعرابي بالحرم طيبى لهم فقلت له طوبى لهم فقال
طيبى فعدت فعاد فلما طال علي قلت له طو طو فقال طي طي وربما قررت الضمة في جمع فيتعين الابدال حكى ابو
عبيدة ان عايطا جمع على عوط باقرار الضمة وانقلاب الياء وسمع ايضا عيط على القياس كذا قيل وفيه نظر
فقد قالوا عاطت تعوط وقالوا ايضا تعوطت وتعيطت اذا لم تحمل الناقة اول سنة فهي عائط وحائل والجمع

عيط

عيط وعوط وحول وانما يقولون تعيطت وتعوطت اذا لم تحمل سنوات و ربما كان ذلك من كثرة شحمها و تبدل كسرة
ايضا كل ضمة تليها ياء او واو وهي اخر اسم متمكن لا يتقيد بالاضافة مثال ذلك اظب جمع ظبي واجر جمع جرو واصلها
اظبي واجرو فقلبت الضمة الواقعة قبل ياء اظبي ثم اعل اعلال قاض واما اجرو ونحوه فقيل قلبت الواو ياء
ثم الضمة كسرة للمجانسة وقيل قلبت الضمة الى الكسرة فانقلبت الواو ياء واحترز بكونها اخر اسم عن نحو انعوان وبكونها
اخر اسم من الفعل نحو يدعو و يغزو فلا تغير و بكون الاسم متمكنا من نحو قولك منهو وعنهو وبقوله لا يتقيد بالاضافة
من ذو بمعنى صاحب ونحوه قلت الاولى ان يقول لا تتقيد كونه بالواو المذكورة بعامل لتدخل ذو الطائية نحو
اعرفهما او مدغمة من ياء هي اخر اسم مفرد من نحو مرمي او مطوي او جمع نحو عصي و ولي لفظا كما مثلنا او تقديرا
نحو مرمية ومرضية وتبدل كسرة ايضا كل ضمة قبل واو متحركة او قبل ياء تليهما اي تلي الواو والياء زيادتا فعلان
فالاول وهو ان تكون الضمة قبل واو متحركة تليها زيادتا فعلان كان تبني من القوة مثل سبعان فتقول قويان
بكسر الواو واصله قووان فاجتمع واوان احداها مضمومة والثانية مفتوحة تليها الزيادتان فوجب قلب
الضمة كسرة والواو ياء هذا مذهب الاخفش والاكثرين وذهب سيبويه في ذلك الى تصحيح الواوين فتقول
قووان والثاني وهو ان تكون الضمة قبل ياء متحركة تليها الزيادتان المذكورتان مثل ان تبني من طويت مثل
فعلان فتقول طويان بقلب ضمة الواو كسرة او علامة تانيث فاذا بنيت من القوة مثل فعلة فتقول قيوة
بقلب الضمة كسرة تنقلب الواو ياء واذا بنيت مثلها من طويت قلت طوية فان كانت الضمة في حرف غير واو قبل
هاء التانيث لم تبدل الا ان قدر طريان التانيث كان تبني مثل سمرة من الرمي وقد تقدم التمثيل به فوسا والكلام
عليه وفي ضمة مصدرة قبل ياء مشددة نحو لي جمع الوى او متلوة باخرى يعني بضمة اخرى مغيرة عن حالها من الضم
لياء مشددة نحو عصي فان الضمة المصدرة وهي ضمة العين متلوة بضمة اخرى اذ اصله عصو وهذه الضمة
التالية مغيرة عن حالها الى الكسر لاجل الياء المشددة الواقعة بعدها او منقولة الى واو من همزة قبل واو
كان تبني من سوء مثل عرقوة فتقول سوءوة ثم تنقل الكلمة ضمة الهمزة التي قبل الواو الثانية الى الواو الاولى فتقول
سوءوة فهذه الصور الثلاث فيها وجهان اقرار الضمة على حالها وتحويلها كسرة فتنقلب الواو ياء في سوءوة فتقول
سوية وذلك لانه صار مثل قووة فعمل فيه كما فعل فيها لكن ذلك في قوية على جهة اللزوم لان الضمة فيه لازم
وفي سوية على جهة الجواز لان الضمة فيه عارضة وقد يسكن ذو الكسرة والضمة المؤثرين اعلال اللام فيبقى اثرها
وهو الاعلال فالاول كقولك رضي باسكان الضاد وقد كانت ذات كسرة مؤثرة لاعلال اللام وهو قلبها من الواو الى
الياء اذ هو من الرضوان وبعد اسكان الضاد زال موجب الاعلال ومع ذلك فقد بقي الاعلال بحاله والثاني نحو نهو
من النهية وهي العقل فالضمة مؤثرة لقلب الياء واوا ثم اذا ازيلت هذه الضمة بالاسكان قيل نهو فبقي الاثر وهو
الاعلال بعد التسكين وقد تؤثران اي الضمة والكسرة اعلالها اي اعلال اللام مجوزة بساكن وذلك في الكسرة كقولهم
هو ابن عمي دنيا وهو من الدنو فاثرت الكسرة اعلال اللام فحولت من الواو الى الياء مع وجود الساكن حاجزا واما في
الضمة فكقولهم في العربان عرو فاثرت الضمة المجوزة بالساكن قلب الياء واوا وربما اثرت الكسرة مجوزة بفتحة
كقولهم في رضي رضيان وهو من ذوات الواو لانه من الرضوان وربما جعلت الياء واوا لازالة الخفاء كقولهم
في ايقع الغلام اوقع الغلام والواو ياء لرفع لبس كقولهم اعياد في جمع عيد لئلا يلتبس باعواد جمع عود وكقولهم
ارياح في جمع ريح لئلا يلتبس بارواح جمع روح او تقليل ثقل نحو صيم في صوم وله نظائر فصل

فى الكلام على ما يعرض للياء من حذف او ابدال تحذف الياء المدغمة فى مثلها ان كانت ثالثة زائدة لغير معنى نحو علىّ فان
ياءه الاولى مدغمة فى مثلها وهى ثالثة زائدة لغير معنى فاذا نسب اليه على حاله لزم اجتماع اربع ياات ياء المد ولام
الكلمة وياء النسب فتحذف الثالثة من الكلمة وهى الياء الاولى من الياات الاربع ازالة للثقل وخرج بقوله ثالثة
الثالثة نحو حىّ فسياتى حكمها والرابعة فانها تحذف مع المدغم فيها فى كرسىّ وقد سبق ذلك فى النسب وبقوله زائدة
خرجت الاصلية نحو تحية وسياتى واحترز بقوله لغير معنى من ان يكون الياء الثالثة زائدة لمعنى كقولك فى
قضوى اذا صغرته قضيوى فتدغم ياء التصغير فى لام الكلمة ولا تحذف لانها جاءت لمعنى متجدد وهو التصغير
او ثالثة عينا نحو تحية فان اصلها تحيية على زنة تفعلة والياء الاولى عين الكلمة والثانية لامها فاذا نسبت
اليه حذفت الياء الاولى فيبقى فى اللفظ على صورة فعل المتحرك الوسط فتفتح فتقول تحوى وبفتح ما قبلها ان كان
مكسورا كما مثلنا به من تحوى فان كانت الثانية فتحت وردت واوا ان كانت بدلا منها وتبدل الثانية واوا
نحو لى وطى فتقول فى النسب اليهما طووى ولووى وانما ردت واوا لان اصلها الواو فانهما مصدر الوى وطوى
وانما ابدلت الياء الثانية واوا لانها لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصارت كمقصور ثلاثى نحو رحى وعصا
وقد مر ذلك فى باب النسب احترز بقوله ان كانت بدلا منها عما اذا لم تكن الياء الاولى بدلا من الواو نحو حى فانها
تقر على حالها مفتوحة فتقول فى النسبة اليه حيوى ولا تمتنع سلامتها ان كانت الثالثة والرابعة لغير النسب خلافا
للمازنى كان تبنى من حى مثل جرد حل فتقول حييى باربع ياات تقابل الراء والدال والحاء واللام فيجوز لك فى هذه
الياء الثانية سلامتها بان تقرها على حالها فتقول حيى فى ذلك الاعلال بقلبها واوا كما فى النسب فتقول حيوى وعند المازنى
لا يجوز سلامة هذه الياء الثانية بل يوجب اعلالها تشبيها بلام المنسوب وتبدل واوا ايضا بعد فتح ما وليته ان كان
مكسورا الياء بالرفع على انه النائب عن الفاعل ورافعه الفعل المبنى للمجهول المذكور اولا اى تبدل الياء الواقعة بعد
متحرك وقبل ياء ادغمت فى اخرى وذلك نحو عم وشج فتقول عموى وشجوى فتبدل الياء منهما واوا بعد فتح ما قبلهما لوقوعها
قبل ياء ادغمت فى اخرى وتحذف رابعة نحو قاض ومعط فتقول فى النسب اليهما قاضى ومعطى بحذف الياء الرابعة
التى هى لام الكلمة فصاعدا نحو مشتر فتقول فى النسب اليه مشترى بحذف الياء الخامسة التى هى لام الكلمة غير ان حذف
الرابعة ليس بواجب بدليل صحة قولك فى النسب الى قاض قاضوى وحذف الخامسة فما فوقها واجب والمصنف ساقهما
فى هذه النسخة مساقا واحدا ووقع فى نسخة الرقى وتحذف جوازا رابعة ووجوبا خامسة فصاعدا وهو حسن وكذا ما
وقع هذا الموقع من الف نحو حبلى وخوزلى فتقول فى النسبة اليهما حبلى وخوزلى او واو تلته ضمة نحو عرقوة
فتقول فى النسب اليه عرقى فان كان الف لغير التانيث اختير قلبها واوا نحو ملهوى ومعزوى فى ملهى ومعزى
وقد تقلب رابعة للتانيث فيما سكن ثانيه نحو حبلوى وسكروى فى حبلى وسكرى واحترز عما تحرك ثانيه نحو
جمزى فليس فيه الا الحذف وتحذف ايضا كل ياء تطرفت لفظا او تقديرا بعد ياء مكسورة مدغم فيها اخرى
فالاول وهو ما تطرفت فيه الياء لفظا بعد الياء المكسورة تصغير عطاء فانك تقول فيه فى الاصل عطيى بثلاث
ياات اولاهن ياء التصغير والثانية المنقلبة عن الف والثالثة المنقلبة عن لام الكلمة فتحذف الثالثة
لتطرفها لفظا وتقول عطى والثانى وهو ما تطرفت الياء فيه تقديرا بعد الياء المذكورة تصغير سقاية والعمل فيها
كما سبق ما لم يكن ذلك فى فعل وجار عليه فالفعل نحو احيى مضارع حيى فلا غتفر فيه اجتماع الياات الثلاث لان
الاخيرة معرضة للحذف بالجازم والجارى عليه نحو المحيى اسم فاعل من حيى قال المبنى لم تعلم النحو التى قابلتها

مدت

مدت محبة اليك لاعضبا ولا يمنع الحذف لعدم زيادة المكسور خلافا لابي عمرو وذلك مثل احوى تصغيره عند سيبويه
احيي لا ينصرف وذلك ان اصله احيو لانه من الحوة فقلبت الواو الاخيرة ياء لانكسار ما قبلها وادغمت
ياء التصغير في الواو التي هي عين الكلمة بعد قلبها ياء فاجتمع فيه ثلاث يات فعمل به ما عمل بعطاء عند تصغيره
من الحذف اذ لا فرق عند سيبويه ان يكون الحرف المدغم فيه ياء التصغير زائدا كالياء المنقلبة عن واو اخرى
وفرق ابو عمرو فحذف في مسئلة عطا لانه زائد ولم يحذف في مسئلة احوى لانه اصل وقد تقدم ذلك فان تحركت
الاولى والثانية حذفت الثالثة او قلبت الوسطى واوا او الفا وسلمت الثالثة وذلك كان تبني من الرمي مثل محرنجم
فتقول رميي فعندنا ثلاث يات قد اجتمعت واولاهن والثانية متحركتان فلك فيه ثلاثة اوجه احدها حذف
الياء الثالثة بعد ان تنقل حركة الياء الاولى الى الساكن قبلها وتدغمها في الياء الثانية فتقول رمي فان قلت اهمل
المصنف من عمل هذا الوجه بالنقل والادغام المذكورين قلت انما ترك ذلك لانه معلوم من باب الادغام انه اذا
اجتمع مثلان متحركان في كلمة والذي قبل اولاهما ساكن عمل فيه ذلك اي النقل والادغام الثاني ان تقلب الياء الوسطى
واوا كراهة اجتماع اليات فتقول رميو ويصير حينئذ منقوصا الثالث ان تقلب الياء المتوسطة الفا وتسلم الثالثة
كما سلمت في الوجه الثاني فتقول رمياي والذي يظهر ان هذا الوجه احسن من الذي قبله لان سبب اعلال الياء
قائم وهو تحركها وانفتاح ما قبلها فصل في الكلام على اجتماع الواوات وما يصنع عند عروضه
والكلام على اجتماع اليات ايضا اجتنبوا ضمة غير عارضة في واو قبل واو وذلك كاسم المفعول من حاده تقول
فيه محوود والاصل محوود فالضمة التي على الواو الاولى ليست بعارضة فاجتنبوها ونقلوا الضمة الى الحرف الساكن قبلها
وحذفوا الواو وسياتي ذكر الخلاف في المحذوف من الواوين ما هو واما الضمة العارضة في واو قبل واو فلم يجتنبوها نحو
يهوون مضارع اهوى اصله يهويون فالضمة على الواو عارضة لان اصلها الكسر لان الضمة كالواو وتعليل الاجتناب
المذكور اولا فاجتناب ثلاث واوات احق من اجتناب واوين وضمة لزيادة الثقل في الواوات الثلاث فان
عرض اجتماعها اي اجتماع ثلاث واوات قلبت الثالثة او الثانية ياء وايهما قلبت لزم قلب الاخرى ايضا وادغام الياء في
الياء وذلك كما اذا بنيت من القول مثل اغدودن تقول فيها اقوول فيجتمع الواوات الثلث فان شئت قلبت الثالثة
ياء فقلت اقوويل او الثانية فقلت اقويول وعلى كل منهما فقد اجتمع واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فيجب قلب
الواو ياء وادغام السابقة في اللاحقة فتقول اقويل وانما خيرنا بين قلب الثالثة او الثانية دفعا للتحكم وقد يعرض
اجتماع اربع من الواوات فتعل الثالثة والرابعة نحو قويّ بتشديد الواو وتشديد الياء مثل محرنجم وهو العجوز
الكبير مبنيا من قوة وذلك لان اصله قوووو باربع واوات الاولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة مكسورة
فتدغم الاولى في الثانية وتعل الثالثة بقلبها ياء لثقل اجتماع الواوات وتقلب الرابعة ياء لكسرة قبلها وقد تعل معها
الثانية نحو اقويا بفتح الواو وتشديد الياء ويليها الف مثل اغدودن مبنيا منها اي من القوة واصله اقووو
فاعلت الاخيرة بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واعلت الثالثة كراهية اجتماع ثلاث واوات واعلت الثانية
لاجتماع ياء وواو وسبق احداهما بالسكون فقلبت الواو وادغمت فصار اقويا فقد صدق قول المصنف ان الثانية
اعلت معها اي مع الثالثة والرابعة يقال اغدودن النبت اي اخضر حتى يضرب الى السواد من شدة ريه وذا الاعلال
المذكور اولى من نحو تصحيح الواوين في بناء مثل محرنجم من القوة واقووى بتصحيح الواوين في بناء مثل اغدودن
من القوة وفاقا لابي الحسن الاخفش في الاعلال لثقل اجتماع الواوات واما الاعلال الرابعة في الصورة الاخيرة فمتفق عليه

حذفت

وحيو وهذا شروع فى ذكر اجتماع اليااات ولوانه قال اولا هنا اجتنبوا اجتماع يائين فى حيوان فالثلاثة اولى فلذلك الاخيرة فى نحو عطى فان اتفق اجتماع اربع يااات لكان حسنا مناسبا لكلامه السابق اذا تقرر ذلك فحيو وحيا فى مثال جحمرش مبنيا من حييت اولى من حياى اما حيو فاصله حيى باربع يااات فادغمت الاولى فى الثانية لسكونها وابدلت الثالثة واوا كراهة لاجتماع اليااات فصار حيو منقوصا واما حيا فالاصل فيه كما تقدم حيى باربع يااات فادغمت الاولى فى الثانية فحذفت الاخيرة وبقيت الثالثة مفتوحا ما قبلها وهى متحركة فقلبت الفا واما حياى فقلبت الثالثة الفا للعلة السابقة وبقيت الرابعة لعدم مجامعتها حينئذ لياء اخرى قلت ولا ادرى ما وجه ضعف المصنف هذا العمل الاخير مع ظهور وجهه فصل فى الكلام على ابدال الواو ياء تبدل الواو والياء المدلا فيه ياء فى كلمة ان سكن سابقهما سكونا اصليا ولم يكن بدلا غير لازم وتعين الادغام وذلك مثل طى اصله طوى فلاقت الواو ياء فى كلمة وسكن السابق فوجب قلب الواو ياء وادغامها فى الياء ولا فرق بين ان يكون السابق الساكن واوا وياء كما فى طى اوياء كما فى سيد وخرج بقوله فى كلمة نحو اخو يوسف فلا يجوز الابدال والادغام وباشتراط سكون السابق نحو طويل وباصالة السكون نحو قوى مخفف قوى وسباق وبكون الساكن ليس بدلا لازما نحو الرؤيا مخفف الرويا فانه لا يجب ذلك فيه ونحو عويه وضيون وعوة ورية شاذ اما شذوذ عوية وضيون فمن جهة ترك الاعلال مع استيفاء الشروط فقياس عوية عية وقياس ضيون ضين بانهما مستوفيان للشروط السابقة ومع ذلك فلم يعلا والعوية مصدر عوى الكلب اذا صاح والضيون السنور واما شذوذ عوة فمن جهة انه ارتكب فيه عكس القاعدة فان المستقر عند توفر تلك الشرائط ان تقلب الواو ياء وهنا عكس فقلبت الياء واوا واما شذوذ رية فمن جهة انه اعتبر فيه البدل عين اللازم فان ابدال الهمزة الساكنة بعد الحرف الصحيح المضموم غير لازم بل هو بدل جائز ومع ذلك اعتبر فقلبت الواو ياء وادغمت وبعضهم يقيس على رية فيقول فى قوى مخفف قوى قى وقد سبق ان تخفيف رية شاذ فينبغى ان لا يقاس عليه لكن زعم بعضهم المراد ذلك على لغة وتبدل ايضا الواو المتطرفة لفظا او تقديرا بعد واوين فسكنت ثانيهما كان تبنى من القوة مثال عصفور فتقول اولا قووو باربع واوات الثالثة منها بعد واوين اولاهما محركة والثانية ساكنة وهى التى بازاء الواو الزائدة التى فى عصفور ثم تقلب الاخيرة ياء للتخفيف ثم تقلب التى قبلها ياء على حد التخفيف فى سيد ثم تدغم الياء فى الياء والواو فى الواو فتقول قوى هذا مثال ما تطرفت فيه الواو لفظا واما تقديرا فكما اذا بنيت من القوة مثل عصفورة والعمل فيه كالعمل فيما سبق والكائنة لام نحو جمعا نحو عصى ودلى اصله عصوو ودلوو فابدلت الواو الاخيرة وهى لام الكلمة ياء وبعطى متلوها وهو الواو الزائدة للمد ما تقرر لمثله من ابدال وادغام وقد تقرر انه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون وجب قلب الواو ياء وادغامها فى الياء فيجب اذا الواو عصوى ودلوى ان تقلب ياء وتدغم فيقال عصى ودلى وقد شذ من ذلك الفاظ نحو ابو جمع اب واخو جمع اخ فان كانت لام مفعول ليست عينه واوا ولا هو من فعل بكسر العين ولام افعول بضم الهمزة او افعولة بضمها مع هاء التانيث او فعول بضم الفاء مصدرا او عين فعل بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة جمعا فوجهان التصحيح والاعلال فقد علم ان الابدال على جهة الجواز ثابت فى خمس مسائل احداها اسم المفعول الذى ليست عينه واوا ولا هو من فعل كرضى نحو مدعو ومغزو فلك ان تقول هكذا بالواو ولك ان تبدل فتقول مدعى ومغزى والثانية افعول نحو ادحو وادحى والثالثة افعولة نحو ادحية وادحوة والرابعة فعول مصدرا نحو عتو والخامسة عين فعل جمعا نحو صوم فان قلت عما ذا احترز بقوله وليست عينه واوا قلت زعم الشارحون

انه احترز به من نحو مقوى ر فيه نظر لان الكلام فى مفعول الذى لامه واو وبنى كانت العين واللام واوين لزم بالضرورة
مجيئه من فعل بكسر العين لتقلب لامه ياء فلا يحصل ثقل باجتماع واوين اذا اسند الى ضمير مرفوع متحرك وعلى هذا
فكان حقه ان يقتصر على ذكر مسئلة فعل لانها اعم من مسئلتى رضى وقوى والتصحيح اكثر يعنى ان مدعوا اكثر
من مدعى وهذا ظاهر فى ان الابدال جائز وانه كثير وعلى ذلك مشينا معه اولا حيث قلنا ذلك ان نقول هكذا
ولك ان تبدل قلت والصواب ان يقول عوض قوله فوجهان فالتصحيح ويقع الاعلال بشذوذ فان كان مفعول من
فعل المكسور العين ترجح الاعلال وذلك نحو مرضى فهو راجح بالنسبة الى مرضو وهذا مما يوكد الاعتراض المتقدم
وقد يعل بعد الاعلال ولامه همزة نحو شنيته فهو مشنى قلت ووجهه انهم ابدلوا الهمزة واوا للتخفيف كما
فى مقروّ ونحوه ثم نزلوا مشنوا منزلة مدعوا اجرا للعارض مجرى اللازم وقد يصح الواو وهى لام فعول جمعا كقولهم فى
جمع فتى من الفتوة وهى السخاء والكرم فتو وفى الصحاح والنحو اعراب لكلام العرب وحكى عن اعرابى انه قال انكم
لتنظرون فى نحو كثيرة فشبهها بعتو وهو قليل ولا يقاس عليه خلافا للفرا وقلته صادة عن القياس والكوفيون
لا يتحاشون عن مثل ذلك كما سبق وربما اعلت وهى عين فعال جمعا سمع نيام فى نوام **فصل** اخر فى ابدال الواو
ياء تبدل الياء من الواو عند غير تميم لاما لفعلى بضم الفاء صفة محضة او جارية مجرى الاسماء الا ما شذ كالحلوى
وكان قياسه حليا والصفة المحضة كالعليا تانيث الاعلى والدنيا تانيث الادنى والجارية مجرى الاسماء الدنيا اذا
اريد بها هذه الدار وهذا ظاهر لا يحتاج الى كلام وشذ ابدال الواو من الياء لاما لفعلى بفتح الفاء اسما نحو سعيا اسم بلد
قال الفارسى هو شاذ وقال ابن جنى شذ وذه لمخالفة نظائره وقياسه سعوى لان فعلى اسما لامه ياء تقلب لامه واوا
للفرق بين الاسم والصفة على انه يجوز كون سعيا فعلا من سعيت وانما لم يصرف لانه علم مونث ولا يكون فعيلا
لانه بناء مفقود واما ضهيد فشاذ ولم يحكه صاحب الكتاب ويجوز ان يكون فعلى ولكنه فى الاصل صفة كصديا
وخزيا ثم غلبت فبقيت على ما كانت عليه كما انك اذا سميت بصديا وخزيا بقيتهما **فصل** فى الكلام
على ابدال الواو والياء الفا تبدل الالف بعد فتحة متصلة فخرج نحو اى وا وقات الالف حاجزة اتصالا اصليا
فخرج العارض كان تبنى مثل علبط من الغزو والرمى فانك تقول غزو ورمى من غير اعلال لان الاتصال عارض
اذ الاصل غزاوو ورمايى كما ان علبطا اصله علابط من كل واو وياء تحركت فى الاصل فخرج نحو غزو ورمى على
مثال قمطر من الغزو والرمى وهى لام مثل رمى وغزى ورحى وعصا اصلهما رمى وغزو ورحى وعصو او بازاء لام كان
تبنى من الغزو والرمى مثل دهم فتقول غزو ورمى فتبدل من الواو والياء الفا لانهما بازاء لام الكلمة وان كانا
زائدين للالحاق فتقول غزا ورمى غير منلوة بالف نحو غزوا ورميا وعصوان ورحيان ولا ياء مدغمة فى مثلها
نحو عصوى فان كانت الواو والياء مضمومة او مكسورة تليهما مدة مجانسة لحركتهما قلبت الفا كما سبق ثم حذفت بعد
قلبها لالتقاء الساكنين كما اذا سميت بفتى وعصا ثم جمعتهما جمع السلامة فتقول جاء فتون وعصون ورايت فتين
وعصين ومررت بفتين وعصين قال تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار ولا تصح لكون ما هو فيه
واحدا خلافا لبعضهم كما اذا ابنيت من غزا ورمى مثل عنكبوت فتقول غزووت ورموت والاصل غزووت و
رميوت تنقلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم تحذف الالف لملاقاة الساكن وبعضهم يصحح الواو
فى مثل ذلك ويسهل ذلك امن اللبس اذ ليس فى كلامهم فعلوت ونقل العين بعد الفتحة بالاعلال المذكور وهو قلب
الواو والياء الفا باى حركة كانت العين متحركة بها بعد الفتحة الموصوفة نحو باب وناب وقال وباع ان لم يسكن ما

نجرات

بعدها احترازا من نحو هويت ورويت او يعل نحو هوى وغوى او تكن هى بدلا من حرف لا يعل نحو شيرات فى
قال: اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى ؛ فابعدكن الله من شيرات : فلم تعل الياء لانها بدل حرف لا يعل وهو الجيم او يكن
ما هى فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى تفاعل نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا واعتوروا بمعنى تعاوروا وازدوجوا بمعنى
تزاوجوا فلو كان الفعل يائيا وجب الاعلال نحو امتازوا بمعنى تمايزوا واستافوا بمعنى تضاربوا بالسيوف قال الشارح
لان الياء اشبه بالالف من الواو فرجحت فى الاعلال او فعلا على فعل بكسر العين بمعنى افعل مطلقا اى سواء كان
واويا او يائيا فالواوى نحو حول وعور وسود فصحت لوا ولصحتها فى احول واعور واسود واليائى نحو بيض فلم تعل
ياؤه لكونه بمعنى ابيض او مصرفا منهما اى من افتعل الذى بمعنى تفاعل وفعل الذى بمعنى افعل على حالهما المتقدمة
تقول اجتوروا فهم مجتورون وزيد اعور ونحو ذلك مما يصرف منهما او اسما ختم بزيادة تخرجه عن صورة فعل جاء
من علامة تثنية او موصول بها نحو الجولان والسيلان لانهما قد ختما بزيادة هى الالف والنون فخرجا بسبب ذلك عن
صورة الفعل فصحت الواو والياء فيهما لذلك وقد شذ من هذا النوع نحو الداران فى الدوران هذا مذهب سيبويه
وقال المبرد الاعلال على القياس وعليه جاء داران والتصحيح لا الاول لان الاكثر فى لسان العرب عدم الاعلال فى ذلك
قال الشارح واحترز بقوله تخرجه عن صورة الفعل من زيادة لا تخرجه عن صورته وهى تاء التانيث فى نحو قالت وباعت
لان تاء التانيث تلحق الفعل الماضى فلا يثبت بلحاقها مباينة قلت فيه نظر واما الخولة ونحوه فتصحيحه شاذ باتفاق
واحترز بقوله او موصول بها من زيادة لا تخرجه عن صورة فعل موصول بعلامة تثنية كان تبنى من القول اسما
على صورى فتقول قالا بالاعلال لان تصحيح صورى شاذ من حيث ان الفها فى اللفظ كالف فعلا اذا جعل علامة تثنية
وهذا الذى اختاره المصنف هنا مذهب الاخفش وقد تعل فعل المذكور كقوله: تسائل بابن احمر من تراه: اعارت عينه
ام لم تعارا : وتصحيح نحو صورى شاذ لا يقاس عليه وفاقا لابى الحسن الاخفش لما تقدم من ان الفها لفظا كالف فعلا
فليست هذه الزيادة مخرجة له عن صورة فعل متصل مما يشبهها وشذ نحو روح وغيب وحول وهيو وعفوة
وهو الجحش وما دون ذلك لوجود التصحيح فى كل كلمة منها مع قيام المقتضى للاعلال وانتفاء المانع كما شذ اعلال
ما ولى فتحة مما لا حظ له فى حركة كاية فى اسهل الوجوه وهو ان اصل اية اية على نحو فعلة باسكان العين فابدلت
الياء الفا كراهة التضعيف ويظهر من كلام سيبويه ان هذا قوله وثم وجه اخر ذهب اليه الخليل وهو انها فعلة
بتحريك العين فقياس اعلالها ان يقال اياة باعلال اللام دون العين لكنهم عكسوا شذوذا وثم وجه ثالث ذهب
اليه الكسائى وهو انها فاعلة واصلها ايية فحذفت عين الكلمة استثقالا للياءين والكسرة وثم وجوه اخر لا نطيل
بذكرها واسهلها ما اختاره فيها المصنف واطرد ذلك نحو يوتعد وييتسر عند بعض الحجازيين اسم الاشارة من
قوله ذلك يعود الى ابدال الواو والياء الساكنين اى اطرد هذا الابدال فى مضارع افتعل مما فاؤه واو كيوتعل او ياء
كييتسر فتقلب كل من الواو والياء الفا فيقال ياتعد وياتسر عند بعض الحجازيين ونسبها ابن الخشاب الى الحجازيين
لا الى بعضهم ونسبها ابن عصفور لبعض العرب ولم يعين وفى نحو اولاد من جمع ما فاؤه واو كاوقات واوتان
عندهم فيقولون الاداوقات واتان فى الالفاظ المذكورة وفتح ما قبل الياء الكائنة لاما مكسورا ما قبلها وجعلها
الفا لغة طائية فيقولون فى رضى رضى وفى بقى بقى وفى راضية راضاة وفى ناصية ناصاة قال الشاعر: يستوقد
النبل بالحضيض ويصطاد نفوسا بنت على الكرم: فصل فى الكلام على نقل حركة الياء او الواو الى ما قبلها
والكلام على واو مفعول والف الافعال والاستفعال وغير ذلك ان كانت الياء والواو عين فعل لا للتعجب احترازا من نحو

ما اطرد

الذى
ما اطول زيدا وما اسيره ولا موافق لفعل الذى بمعنى افعل احترازا من نحو اعوره الله واصيده لانهما موافقان لفعل
بمعنى افعل فلم يعلا لانهما بمعنى ما يصح نحو اعود واصيد ولا مصرف منهما قال ابو حيان وتبعه تلميذه الشارح اى
من فعل وفعل التعجب فالمصرف من فعل التعجب الموافق لافعل نحو اعوره واصيده مضارعين والمصرف من فعل التعجب
نحو اطول بزيد وابين به قلت لم يقل احد ان افعل به مصرف من ما افعله وانما الضمير عائد الى فعل وافعل لا يقال فقد
قال بعد ولم يعتل اللام ولم يتضاعف لانا نقول ذاك عام بعد خاص ثم هو استعمال صحيح اذ كانت الواو والياء عين اسم
يوافق الفعل المضارع فى وزنه بان يكون عدد الحروف والحركات والسكنات فى الاسم كعددها فى المضارع قال الشارح
واحترز بقوله الشائع من مغيل فانه ليس بموافق للمضارع فى وزنه الشائع قلت لا ادرى ما هذا فان وزنه شائع باجماع
واما الشاذ تصحيحه فان قلت فعما ذا احترز بالشائع قلت من نحو مفعل بكسر الميم مبنيا من البيع والقول فليس لاحد
ان يعله مستندا الى انه وافق تعلم بكسر الاول فى وزنه لان هذا وزن غير شائع ويدلك على صحة هذا تصحيحهم نحو
مخيط دون زيادته احترازا من ان يوافقه فى الوزن والزيادة معا فانه لا يعل حذرا من الالتباس بالفعل كما اذا بنيت من
القول والبيع مثل تقتل وتضرب فتقول تقول وتبيع بالتصحيح غير جار على فعل مصحح احترازا من نحو معور ومحول
فانه جار على يعور ويحول وهو مصحح او يوافقه فى زيادته وعدد حركاته دون وزنه كان تبنى من البيع والقول
مثل تحلئ فتقول تبيع وتقيل بنقل الحركة والاعلال لان الالباس بالفعل قد امن بسبب المخالفة فى الوزن فان وزن
تحلئ مخالف لوزن الفعل بسبب ان اوله مكسور وغير مصدر على افعال واستفعال مما اعلت عينه فخرج نحو اغيال
مصدر اغيلت المراة ونحو استحواذ مصدر استحوذ فان كلا من هذين المصدرين لم تعل عينه لان عين فعلها غير
معتلة نقلت حركتها هذا جواب الشرط المفتتح به هذا الفصل والضمير من قوله حركتها الى العين المتقدم ذكرها اى تنقل
حركة العين عند توفر الشروط المتقدمة الى الساكن قبلها نحو يقوم ويبيع واقام واستقام ومقيم ومبين الى غير ذلك
مما ينطبق عليه الكلام المتقدم ان لم يكن ذلك السابق الواقع قبل العين حرف لين نحو قاول وبايع ولا همزة نحو يايس
مضارع ايس ولم تعتل اللام نحو اعوى واعيى واستغوى واستحيى ولم تضاعف نحو ابيض فلا ينقل فى شئ من هذه
الصور اما فى مثل قاول وبايع فواضح لان الالف لا يقبل الحركة واما فى صورة الهمزة فلانها معرضة للابدال فكانها الف
واما فى صورة اعتلال اللام فلم يؤدى اليه من كثرة الاعلال واما فى صورة المضاعفة فلاجتناب اللبس وبيانه انك لو نقلت
حركة العين فى ابيض المضاعف لزم طرح همزة الوصل للاستغناء عنها بتحرك الساكن وحينئذ تقلب الياء الفا فيقال
باض فيلتبس بفاعل وابدلت العين مجانس حركتها ان لم تجانسها فنحو اقام اصله اقوم تنقل حركة العين الى الساكن قبلها فتفتح
الفاء ثم العين التى سلبت الحركة تقلب الفا لانها ليست مجانسة لحركتها وهى الفتحة لان العين واو والحركة فتحة وهما غير
متجانسين واما ان كانت العين مجانسة لحركتها نحو تقود وتبيع فانها لا يغير باكثر من نقل حركتها الى الساكن قبلها وتبقى
هى ساكنة بعد حركتها المنقولة فتقول تقوم وتبيع وهذا واضح وتحذف واو مفعول مما اعتلت عينه ويفعل بعينه
ما ذكر من نقل حركتها الى الساكن قبلها وتبقى هى ساكنة وذلك نحو مقول ومبيع اصلهما مقوول ومبيوع نقلت حركة
الواو والياء الى الفاء فالتقى ساكنان احدهما عين الكلمة والاخرى حرف المد وهو واو مفعول فحذف احدهما ومذهب
سيبويه والخليل ان المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف
هو عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول وثمرة الخلاف تظهر فى مسوء اذا خفف
فعلى مذهب سيبويه تقول مسو بتخفيف الواو كما تقول فى خبء خب وعلى مذهب الاخفش تقول مسو بتشديد الواو لمفرد

لمعنى ل

في تخفيف مقروء وان كانت تلك العين ياء وفيت الابدال بجعل الضمة المنقولة كسرة فتقول في اسم المفعول من البيع
مبيع واصله مبيوع نقلت الحركة الى الياء ثم حذفت الواو فبقي مبيع بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة
كسرة لتصح الياء وتصحيحها لغة تميمية فيقولون مخيوط ومبيوع وربما صححت الواو كمصوون وحكي من ذلك
رجل معوود وقول مقوول ولا يقاس على ما حفظ منه خلافا للمبرد فانه جوز القياس على ذلك على ما نقله ابن جني
عنه وهذا احد قوليه وله قول اخر بان ذلك انما يجوز في الضرورة وتحذف الف افعال واستفعال ويعوض عنها
في غير ندور هاء التانيث نحو اقامة واستقامة الاصل فيهما اقوام واستقوام فنقلت حركة العين وهي الواو
الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم قلبت الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح
ما قبلها ثم عوض من الالف المحذوفة هاء التانيث واشار بقوله في غير ندور الى ان عدم تعويض الهاء عن
الالف قد وقع قليلا نحو واقام الصلاة وربما صحح الافعال والاستفعال وفروعهما نحو اعول اعوالا واغيمت السماء
اغياما واستغيل الصبي استغيالا واستحوذ استحواذا ولا يقاس على ذلك مطلقا خلافا للمبرد لابي زيد فانه عمم
في صحة القياس على ذلك سواء كان الثلاثي مهملا اولا وحكى الجوهري ان تصحيح هذه الاشياء لغة فصيحة والصحيح
المنع مطلقا والمصنف سلك تفصيلا في ذلك فقال بل يصح القياس على ذلك اذا اهمل الثلاثي كاستنوق الجمل اي
صار مثل الناقة وهذا قول ثالث في المسئلة وربما اعل ما وافق المضارع في الزيادة والوزن نحو افيقة جمع فواق قال المصنف
اللائق به افوقة حتى يصح كما صحت نظائره كاجوبة واسودة لانه موافق للفعل في وزنه وزيادته لكن السماع لا يرد
كلا البقات لالحاق تاء التانيث الكلمة ولا تشترط في اعلال مقام مناسبة الفعل في المعنى فيكون تصحيح مدين ونحوه
كمريم ومكوزة مقيسا خلافا لبعضهم وهو المبرد زعم ان مقاما ونحوه انما اعل لكونه مناسبا للفعل في المعنى من حيث
هو مصدر واسم مكان واسم زمان فعلى هذا يكون تصحيح مدين ومريم ونحوهما جاريا على القياس من حيث اسماء اعلام
ليس لها فعل تناسبه فتحمل عليه وليس الاعلال عنده منوطا بكونه على وزن الفعل **فصل** في الكلام على ابدال
فاء الافتعال تبدل في اللغة الفصحى التاء من فاء الافتعال وفروعه وهي الافعال واسم الفاعل واسم المفعول ان كانت
واوا او ياء غير مبدلة من همزة نحو اتعل ويتعل واتعد ومتعد ومتعد من الاتعاد وهو من الوعل ونحو اتسر ومتسر
ومتسر من الاتسار وهو من اليسر وعللوا ابدال الواو والياء في ذلك بانهما لو اقرا لتلاعبت بهما حركات ما قبلهما
واشار بقوله في اللغة الفصحى الان ثم لغة اخرى باقرار الواو والياء على حسب ما يقتضيه الحركات قبلهما فيقول اهل هذه
اللغة ايتصل ياتصل فهو موتصل فيبدلون الفاء من جنس حركة ما قبلها وتنقل هذه اللغة عن بعض الحجازيين واحترز
بقوله غير مبدلة من همزة من فاء افتعل من اكل فتقول ايتكل ياتكل فهو موتكل فلا تبدلها تاء بل تقرها على حسب ما
يقتضيه التصريف وقد تبدل فاء الافتعال وهي بدل منها اي من الهمزة وهو شاذ كقولهم اتزر اذا لبس الازار واللغة
المشهورة ايتزر ياء لوقوعها بعد كسرة وهي ساكنة فاجرى هذه الياء العارضة بالابدال مجرى الياء الاصلية في ايتسر
فابدلها وادغم الحاقا للعارض بالاصلي وتبدل تاء الافتعال وفروعه ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة وتدغم فيها نحو
اثغر واثرد من الثغر والثرد وبعضهم يقلب الياء تاء مثناة كتاء الافتعال ويدغم للتماثل فتقول اتغر و
اترد بالمثناة فلسيبويه وتبدل الدال من التاء فيقال ادغر وهذا لم يذكره المصنف ودالا مهملة بعد الدال
المهملة نحو ادان والذال المعجمة نحو اذكر والزاي نحو ازدجر وطاء مهملة بعد الطاء المهملة نحو اطلع او الظاء
المعجمة نحو اظطلم او الصاد المهملة نحو اصطبر او الضاد المعجمة نحو اضطرب وتدغم في بدلها الظاء فتقول اظلم

بطاء

بطاء مهملة مدغمة في مثلها والذال المعجمة فيقال ادّكر بدال مهملة مدغمة في مثلها او بظاء ان فتقول اظّطلم واذّكر وقد تجعل
تاء الافتعال مثل ما قبلها من ظاء معجمة نحو اظّلم بظاء معجمة مشددة او ذال نحو اذّكر بذال معجمة مشددة او حرف صفير
نحو اصّبر بصاد مهملة مشددة في اصطبر واسّمع بسين مهملة مشددة في استمع وقد تبدل تاء الافتعال دالا بعد جيم
كقولهم اجدمعوا في اجتمعوا وهذا قليل لا يقاس عليه ووقع للمصنف في بعض كتبه ما ظاهره انه لغة فيقاس عليه قال
من العرب من يستثقل التاء فيجعلها دالا الا لاجدماع **فصل** في الكلام على الاعلال بالحذف من وجوه الاعلال
الحذف وهو شاذ سنذكره في اخر الفصل الذي يلي هذا مقيس بذكره في هذا الفصل الذي يليه ويقل في غير لام كناس مما حذفت
فيه الفاء في احد وجهيه ونحو اب واخ ودم مما حذفت فيه العين وغير حرف لين ولو كان لاما كحرفي حرح او في
هاء او حرف متصل بمثله وسياتي الكلام على ذلك ثم مطردة اي مطرد الحذف حذف الواو من مضارع ثلاثي
فاؤه واو استثقالا لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد او مقدرة كيقع ويسع واحترز بقوله ثلاثي
من الرباعي نحو اوعد يوعد فلا يحذف فيه الواو اما لانها وليت حركة تجانسها واما لانها لم تقع بين ياء وكسرة في
التحقيق اذ اصله ياوعد وشمل قوله فاؤه واوا ما كان كذلك وهو على زنة فعل بفتح العين نحو وعد او على وزن
فعل بكسر العين نحو ومق وورث وقوله في فعل احترز به من الاسم فانها لا تحذف فيه كما سياتي وانما اختص الفعل
بهذا الحذف لثقله واحترز بقوله بين ياء مفتوحة من نحو يوعد كما مر وبقوله وكسرة من نحو يوضؤ فلا تحذف
ويجد شاذ كما سياتي ومثل المصنف للكسرة المقدرة بيقع ويسع اما يقع فلانه مضارع وقع بالفتح فقياس مضارعه
ان يكون على زنة يفعل بكسر العين لكن عدل به عن ذلك لاجل حرف الحلق فكان الكسرة فيه مقدرة وتغيير نوع من
التسامح واما يسع فاصله وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح فيقال فيه يوسع لكن لما حذفت الواو منه دل على انه كان مما يجي
على يفعل بالكسر وهي الفاظ قليلة نحو ومق يمق وورث يرث ووثق يثق وحمل على ذي الياء اخواته نحو اعد ويعد ونعد وتعد
ليجري الباب على سنن واحد والامر نحو عد والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين محركا العين بحركة
الفاء وهي الكسرة معوضا عنها هاء تانيث نحو عدة وسنة وزنة وربما فتحت عينه لفتحها في المضارع نحو سعة وضعة وربما
فعل هذا بمصدر فعل المضموم العين قالوا وضع الرجل يوضع ضعة وضعة وقح يوقح وقحة وشذ في الصلة صلة بضم الصاد
وربما اعل بذا الاعلال المذكور للمصدر بخصوصيته اسما كرقة وهي الدراهم المضروبة وفي الحديث في الرقة ربع العشر وصفات
كلدة يقال هذه المراة لدة هذه اي مساويتها في السن قال الشارح وتعبيره بصفات تقتضي وجود اقل الجمع على ان لدة احتمالا
وهو ان يكون مصدرا نعت به للمبالغة فلا يكون حذف الواو منه شاذا ولا حظ للياء في هذا الاعلال وهو حذفها لوقوعها
بين ياء وكسرة الا ما شذ من قول بعضهم يئس مضارع يئس بحذف الياء منه لوقوعها بين ياء وكسرة ولا ليفعل بضم العين
نحو يوضؤ قال ابن عصفور لانه اخف من الواو بين ياء وكسرة الا ما شذ من يجد مضارع وجد ونقل بعضهم انها لغة
عامرية قال الشاعر: لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة ∴ تدع الصوادي لا يجدن غليلا ∴ الرواية فيه بضم الجيم ولا ليفعل
بصيغة المضارع المبني للمجهول الا ما شذ من يدر ويدع في لغة والقياس عدم حذف الواو فيقال يوذر ويودع لانتفاء
مقتضي الحذف وهو وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة لكن هذه اللغة الشاذة حمل فيهما المبني للمفعول على المبني للفاعل
ولا الاسم تقع فيه الياء موقعها من يعد بل يقال في مثل يقطين من وعد يوعيد وانما لم تحذف الواو في نحو هذا وان
كانت واقعة بين ياء مفتوحة وكسرة لان الحذف انما كان لاستثقال ذلك في شيء ثقيل وهو الفعل وهذا منتف في
الاسم فلم يحصل مقتضي الحذف فثبتت الواو على القياس **فصل** اخر من الاعلال بالحذف ومما اطرد حذف همزة

افعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله تقول اكرمت زيدا فانا اكرمه والاصل أأكرمه فحذفت الثانية وهي همزة افعل استثقالا لاجتماع همزتين ثم حمل على اكرم اخواته وهي يكرم وتكرم ونكرم واسم الفاعل وهو مكرم بكسر الراء واسم المفعول وهو مكرم بفتح الراء ولا تثبت هذه الهمزة الا في ضرورة كقول الشاعر فانه اهل لان يؤكرما او كلمة مستندرة كما وقع في شعر ليلى الاخيلية كساء مؤرنب اي متخذ من اوبار الارانب ومن الاعلال اللازم حذف فاءات خذ وكل ومر والاصل اؤخذ واؤكل واؤمر بهمزتين اولاهما همزة وصل والثانية فاء الكلمة حذفت الثانية وهي الفاء فانحذفت الاولى وهي همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعدها فهذا الحذف وان كان على خلاف القياس لكنه لازم بحسب الاستعمال في هذه الكلمات لكثرة دورانها على الالسنة واما غيرهن فالاثبات واجب لقلة الاستعمال وان ولي مر واوا وياء فالاثبات اجود كما تقول انه عن المنكر وأمر بالمعروف وهذا الفعل معروف فأمر به ولا يقاس على هذه الامثلة غيرها الا في الضرورة فيجوز لك ان تقول لاجلها اذا امرت من الاسر الكافر مثلا بحذف الفاء ومن الاعلال اللازم ايضا حذف عين فيعلولة كينونة في الياي العين ولينونة في الواوية فاصلهما بينونة وكينونة بياء مشددة الا ان كينونة كان في الاصل كيونونة فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار في اللفظ كينونة ووزن كل منهما فيعلولة فحذفت العين لزوما فصارا على زنة فيلولة وليس اصله فيعولة ففتحت فاؤه لتسلم الياء خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى ذلك والصواب ان يقول فكسرت فاؤه لتسلم الياء ثم فتحت تخفيفا وذلك لاستثقالهم ياء بعد كسرة بعدهما ضمة وواو في كلمة مؤنثة وان يزيد بعد ذلك ثم حمل على ذي الياء ذو الواو نحو كينونة لان ذا الياء اكثر وهذا تقريره في شرح كافيته ويحفظ هذا الحذف في عين فيعلان نحو ريحان اصله ريوحان لانه من الروح فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء الساكنة ثم خفف وفيعل نحو سيد واصله سيود فقلب وادغم وخفف ق الشارح وجعل المصنف تخفيف هذا محفوظا وهو مخالف لكلام الناس لان مذهب الجمهور ان ذلك مقيس مطرد في ذوات الواو وذوات الياء وذهب ابو علي الى انه مقيس في ذوات الياء فلا يقال في بين بين فالمصنف موافق له في ذوات الياء مخالف له ولغيره في ذوات الواو وقال الشيخ اثير الدين ولا نعلم خلافا في اقتباسه قلت وفي لحن العوام للجواليقي انهم يقولون مائت وسيف وانما هو مائت وسيف ولا يجوز تخفيفه كما في سيد وهين لانه لم يكثر استعماله ولان هذا الحذف ليس بمقيس وهذا ظاهر في موافقة المصنف وفعيلة كسيدة والكلام فيه كما في الاول وفاعل نحو هار وشاك فيمن اوقع الاعراب الظاهر في الراء والكاف واصلهما هائر وشائك فحذفت العين وبقي الاعراب على اللام في لغة اخرى بقلب العين الى موضع اللام فيصير منقوصا وليس الكلام على هذا الحذف الواقع بعد القلب فانه قياسي وانما الكلام على حذف محفوظ لا مقيس فالتمثيل انما هو على الوجه الاول وقوله تعالى على شفا جرف هار محتمل اللغتين لانه تابع لمجرور وربما حذف الف فاعل مضاعفا نحو بر في بار قلت ويجب ان يلحق في رب لئلا يلزم بناء الصفة المشبهة من المتعدي فيكون اصله رابا والرد الى الاصلين اولى من ادعاء شذوذ حذف وابدال قال الشارح مثال ذلك قول العرب دمث ودمثر وسبط وسبطر فلا تقول حذف الراء في دمث وسبط شذوذا بل هما اصلان بمعنى واحد فهما مترادفان ودعوى الترادف وان كان على خلاف الاصل اولى من ادعاء شذوذ الحذف ومثال ما يمكن فيه دعوى شذوذ الابدال قولهم ملح ومدة وهو جمع مادة بمعنى مادح فالاولى ان يقال انهما اصلان ولا يقال الهاء بدل من الحاء على

الشذوذ

الشذوذ اذا المرتبت ابدالها من الحآء وان كان قد ذهب الى ذلك ابن خالويه ويجوز في لغة سليم ولا يجب حذف
عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير نحو ظللت فاتما او نونه نحو النساء ظللن منزحات
محولة حركتها عن الفاء وجوبا ان سكنت فيقولون في احسست بالقاء حركة السين على الحاء لئلا يلتقي
ساكنان وجوازا ان تحركت ولم تكن فتحة نحو ظللت ومسست بكسر اللام والسين فتقول ظلت بفتح
الظآء وظلت بكسرها وكذا مست ومسست وانما قال ولم تكن فتحة لانها اذا كانت كذلك لا تلتقي على
ما قبلها لان ما قبلها لا يكون الا مفتوحا نحو هممت في هممت وربما فعل ذلك بالامر نحو وقرن في بيوتكن
بفتح القاف وهو من قررت بكسر الراء وهي لغة فصيحة ثابتة فلا التفات لمن انكرها والمضارع كقول
بعضهم يخطن في يخططن وبعض العرب يحذف همزة يجيء ويسوء فتقول يجي بياء ساكنة لا شئ بعدها و
يسو بواو ساكنة ليس بعدها همزة واحدى ياء يستحيي فتقول يستحي بياء واحدة وهي لغة تميم وبها قرا ابن
محيصن وروت عن ابن كثير ويستحي لغة اهل الحجاز ويجرين مجرى يفي مضارع وفى ويبقى مضارع
استبا في الاعراب فتقول لن يجي ويستحي ويسو بفتحة على الياء والواو ولم يج ولم يس ولم يستح بحذف الياء
والواو والياء حيث يعرض ما يقتضيه من اتصال نون التوكيد او نون الاناث نحو يجين ويسون ويستحين
وبحو النساء يجين ويسون ويستحين والافراد حيث لا يتصل به ضمير اثنين ولا ضمير جماعة وغيره حيث يتصل
به ذلك فيقول يجيان ويسوان ويستحيان باثبات الياء والواو مفتوحتين ويجون ويسون ويستحون
بحذف الياء والواو كما تقول يفون ويستبون والتزم في غير ندور واضطرار حذف الف ما الاستفهامية
المفردة المجرورة بحرف نحو عم يتساءلون فيم انت من ذكراها او باسم نحو مجيء م جئت وخرج بالاستفهامية
غيرها كالموصولة والشرطية فلا تحذف الفها بالمفردة المركبة نحو على ماذا تلومني وبالمجرورة المرفوعة
والمنصوبة فلا تحذف الفها واحترز بقوله في غير ندور من قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون وبقوله و
اضطرار من نحو قول حسان رضي الله عنه: على ما قام يشتمني لئيم : كخنزير تمرغ في دمان : وعلة حذف
الالف بين الاستفهام والخبر وخصت الاستفهامية بالحذف لاستقلالها ووقوع الفها طرفا بخلاف الموصولة
وقد تسكن ميمها اضطرارا ان جرت بحرف كقوله: يا ابا الاسود لم خلفتني : لهموم طارقات وذكر :
وزعم المبرد ان حذف الف ما الموصولة ثبت لغة ونقل الاخفش عن ابي زيد فقال وزعم ابو زيد ان كثيرا
من العرب يقول سل عم شئت وشذ في الاسماء حذف اللام لفظا ونية بكثرة ان كانت واوا كاب واخ
وحم وفم وذو وعند الخليل واسم عند البصريين وبقلة ان كانت ياء نحو يد ومائة او هاء نحو شفة و
سنة في احد الوجهين او همزة حكى ابو زيد سونه سوايه والاصل سوآئية نحو طواعية فحذف الهمزة
وهي لام او نونا نحو دد اصله ددن او حاء نحو حر في حرح بدليل احراح وحريح او مثل العين يعني اذا كانت
اللام مثل العين فهو معطوف على قوله باء من قوله وبقلة ان كانت ياء ولك ان تعطفه على الاسم الاخير
وهو حاء من قوله او حاء ومثاله بخ بالاسكان والتخفيف في بخ بالتشديد وقط مخففا في قط مشددا
وربما حذفت العين وهي نون نحو مذ في منذ قال الشارح وتسمية نون منذ عينا مجاز لانها اما حرف
او اسم متوغل في البناء ولا يدخلهما تصريف قلت قد يدخل التصريف في الاسم الذي هو كذلك على سبيل
القلة الا ترى الى تصغير ذا وتا والذي والتي ونحوهما فلم لا يكون هذا منه او فا و قال الشارح نحو فم اصله

فوه حذفت الهاء ثم الواو وعوض منهما الميم قلت المشهور ان الواو ابدلت ميما لا انها حذفت ثم جيء بالواو عوضا عن
المحذوف او تاء نحو سه اصله سته بدليل استاه او همزة قال الشارح نحو يرى فى غير لغة تميم قلت ليس الحذف
في مثل ذلك خارجا عن القياس وانما الخارج التزام الحذف فالصواب التمثيل بقولهم في رايت ريت بحذف الهمزة
قال الشاعر صاح هل ريت او سمعت براع ❊ رد في الضرع ما قرا في الحلاب ❊ وربما حذفت الفا وهي همزة نحو ناس
في اناس وفي بعض النسخ وهي واو او همزة فالهمزة كما مثلنا والواو كرقه ولده وقد سبق وكثر في اب بعد لا كقولهم
لا اباك حكاه ابو زيد وبيا كقول ابي الاسود الدؤلي ❊ يا با المغيرة رب امر معضل ❊ فرجته بالمكر مني والدها ❊
وندر بعدهما كقول الشاعر ❊ تعلمت يا جاد والعرام ❊ وسودت اثوابي ولست بكاتب ❊ فحذفت همزة ابا واقعا
بعد غير لا ويا وشذ في الفعل لا ادر ولا ابال بحذف الياء منهما لغير جازم فان لا نافية وعم صباحا على ان اصله
انعم فحذفت فاء الكلمة فانحذفت همزة الوصل لحذفهما وقد تقدم للمصنف في الافعال ما يخالف هذا فانه جعل
عم فعلا لا ينصرف وتقدم انه يقال وعم يعم فهو مثل عد فلا شذوذ فيه من جهة الحذف ونحو خافوا ولو ترا ما
الضبيان فاصله ولو ترى بالف فحذفت شذوذا لانه لا جازم وما زائدة قلت ويمكن ان يكون قد جزم بلو حملا
على ان ❊ فصل ❊ في الكلام على القلب هو يطلق على قلب الاعراب نحو عرضت الناقة على الحوض وقلب الحرف
حرفا اخر كقول وقال وقلب الحرف من مكانه الى مكان اخر وهذا الاخير هو المراد هنا من وجوه الاعلال القلب في
اكثر ما يكون في المعتل والمهموز وقضية هذا انه يكون في غيرهما كثيرا وليس كذلك بل هو قليل في العباب للصغاني
قال ثعلب في قوله ❊ مداهن عقيان واوراق فضة ❊ على قضب مخضرة من زبردج ❊ يريد الزبرجد فقلب وذوا
الواو امكن فيه من ذي الياء ودليل ذلك الاستقراء وهو بتقديم الاخر على متلوه نحو ناو وراى في ناى ورأى
وتراقى في تراق جمع ترقوة الزمه بتقديم الاخر على متلو العين ولم يمثله الشارح بل قال يطلب له التمثيل
فكانه لم يظفر له بمثال قلت وفي المخصص ابو عبيدة الحبتر القصير ابن دريد حبتر وحباتر والانثى حبترة
والحنزب القصير واحسبه مقلوبا انتهى كلام ابن دريد فالتاء حرف تلاه الاخير وقد قدم على العين وفي
الكلمة ايضا تقديم اللام التي هي الراء على العين التي هي الباء ففي الكلمة تقديمان الاخير منهما هو مثال مسئلتنا
او بتقديم العين على الفاء نحو ايس مقلوب يئس وربما ورد بتقديم اللام على الفاء نحو اشيا على مذهب
سيبويه فانها عنده لفعا وبتاخير الفاء عن العين واللام كالحادي في الواحد فتاخرت الواو التي هي الفاء
عن الحاء والدال اللتين هما العين واللام وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنه عالف وكثر نحو راء بهمزة
بعد الالف في راى وآبار بهمزة بعدها الف هي بدل همزة ساكنة في آبار جمع بئر وانظر ما هذا بعد ما قدم
من انه في المهموز كثير بل اكثر فان قلت هل استعمل مضارع راء المقلوب قلت توقف فيه ابن الضائع
فقال قال ابن السيد في قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا انه على لغة راء فاصله ترى ثم سهل وهذا قريب
ان كان يرى مسموعا كما سمع راء وعلامة صحة القلب كون احد التاليفين فائقا الاخر ببعض وجوه التصريف
كبنا الوصف من احدهما نحو قولهم يئس يؤوس ولم يقولوا ايس ايوس ومجي المصدر لاضمحل وهو
الاضمحلال ولم يقولوا في امضحل امضحلالا ومجي الفعل من نبز دون نزب قال تعالى ولا تنابزوا
بالالقاب ولم يسمع تنازبوا كذا قال ابن هشام قلت وفي قاموس الفيروزابادي انه يقال تنازبوا
نحو ره ولمجي الثلاثة من مقلوب الجاه اذ قالوا وجه وجاهة فهو وجيه ولم يبنوا شيئا من ذلك من

لغتان

ج وه فان لم يثبت ذلك اى كون احدهما فاتقا بعض وجوه التصريف فهما اصلان نحو جذب وجبذ فهما وليس احدهما مقلوبا من الاخر لتساويهما فى التصريف وليس جايا وخطايا مقلوبين خلافا للخليل فانه ذهب فيهما الى القلب فاما جاء فهو اسم فاعل من جاء فقياسه قلب عينه همزة عند بناء اسم الفاعل منه كبائع من باع لكن اللام هنا همزة فلو قلبت العين همزة على ذلك القياس لاجتمعت همزتان فادعى الخليل فيه القلب بتقديم اللام على العين فقيل جايئ ثم اعل كقاض وفى مذهب سيبويه وهو مختار المصنف ان لا قلب فيه وان الهمزتين اجتمعتا فقلبت الثانية التى هى لام الكلمة ياء لانكسار ما قبلها ثم اعل كقاض واما خطايا فهو جمع خطيئة فاصله خطايئ كصحائف ثم فتحوا الهمزة فانقلبت الياء الفا فصار خطاءا ثم ابدلوا الهمزة ياء مراجعة للاصل فقيل خطايا فهذا عمل يقتضيه القياس ولا قلب فيه وهو مذهب سيبويه وغيره من البصريين الا ان الخليل فانه ارتكب فيه القلب بتقديم الهمزة على الياء فرارا من اجتماع همزتين فى عمل فيه ما تقدم

فصل فى الكلام على اشياء من الابدال ابدلت الياء سماعا من ثالث الامثال كتظنيت وهو تفعلت من الظن بثلاث نونات ثم ابدلت الياء من النون الثالثة كراهة اجتماع الامثال ومن ثانيهما كاميت واصله ايتممت فابدلت الثانية الميم ياء واولها كاء يماني لما قال رات رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشى فيخصر ومن هاء كدهديت فى دهدهت الحجر اذا دحرجته ومن نون كاناسى فى جمع انسان واصله اناسين فابدلوا النون ياء وادغموا قال الشارح وزعم ابن عصفور ان البدل فى اناسى لازم وليس كذلك لان العرب قالت اناسين على الاصل ايضا قال اهلا باهل وبيتا مثل بيتكم وبالاناسين ابدال الاناسين ولو ذهبت اذهب الى ان اناسى جمع انسى واناسين جمع انسان وليست الياء بدلا لكان قولا حسنا ومن عين ضفادع فقد سمع فيه الضفادى بابدال العين ياء ومن باء ارانب قالوا فيه ارانى بالابدال ومن سين سادس كقوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك خامس وابوك سادى ومن تاء ثالث كما انشده ابو الفتح من قوله قد مر يومان وهذا الثالى وانت بالهجران لا تبالى وربما ابدل من حرف التضعيف ما قبله كقولهم امراح بالتضعيف فى اخ واب بالتضعيف فى اب قد مر فى ذلك اوائل الكتاب قد تبدل تاء الضمير طاء بعد الطاء كقولهم حبط فى حبطت وبعد الصاد نحو فحصط فى فحصت ودالا بعد الدال نحو عدد فى عددته وبعد الزاى نحو فزد فى فزت وشذ ابدال التاء من واو كتراث واصله وراث لانه من الوراثة وكذا التجاه من الوجه وتخمة من الوخامة ومن واو كاستنتوا اذا دخلوا فى سنة جدب واصله استنوا لان لام السنة واو فى احد الوجهين بدليل سنوات ثم ابدلت الواو ياء لوقوعها رابعة ثم ابدلت الياء تاء ومن سين كست واصله سدس ومن صاد كلصت فى لص وقالوا فى الجمع لصوت على لفظ البدل ولصوص على الاصل وهو الاكثر فى الاستعمال وربما ابدلت اى التاء من هاء وعليه خرج بعضهم قوله العاطفون تحين ما من عاطف فقال اراد العاطفونه بهاء السكت ثم ابدل لها تاء وحركها للضرورة كما ابدلت الهاء منها فى نحو طلحة وفاطمة وقفا وابدلت الميم من النون الساكنة قبل باء نحو عمبر فى عنبر وممبر فى منبر فالاول كحمظل فى حنظل والثانى كالبنام فى البنان وقد تبدل هى اى النون من الميم كما نقل الاصمعى انه يقال للحية اين وايم واصله ايم بياء مشددة ثم خففت كهين وحكى الشيبانى اسود قاتن اى قاتم فابدل النون من الميم وجوز ابن جنى ان تكون النون اصلية والمراد به الحجر الضئيل وتبدل الضاد من الشين جوازا على لغة ان وقع بعدها عين معجمة كما قيل

الصغب في السغب او خاء معجمة نحو صلخ في سلخ او قاف نحو صقر في سقر او طاء مهملة نحو صطع في سطع قاله سيبويه وهذه لغة بني العنبر وان فصل حرف نحو اصبغ في اسبغ او حرفان كالصراط في السراط فالجواز باق وكذا لو اتفق الفصل بثلاثة احرف نحو مصاليق ومصابيح في مساليق ومسابيح وان سكنت السين قبل دال جاز ابدالها زايا نحو يزدل ثوبه في يسدل ثوبه وكالازد في الاسد وان تحركت مثل قاف فكذلك نحو زقر في سقر وربما ابدلت بعد جيم اي ابدلت السين زايا بعد جيم نحو جزت خلال الديار في جست خلال الديار او بعد راء نحو رزت في رست ويحسن مضارعة الزاي ما سكن قبل دال من صاد نحو فصد ومصدر او جيم نحو اجدر او شين نحو اشدق ولا يمتنع الاخلاص في الصاد المذكورة كقول حاتم الطائي وقد نحر ناقة هذا فزدي انه فان تحركت قبل دال نحو صدق او قبل طاء نحو صراط جازت المضارعة اي جاز جعل الصاد مشابهة للزاي وبها قرا حمزة في الصراط وشذ الابدال حكي في صراط زراط ولا يقاس عليه

فصل اخر في الابدال وهو مخصوص بالحرف الذي ابدل من حرف وابدل من ذلك الحرف وقع التكافؤ في الابدال بين الطاء والدال والتاء فابدلت الطاء من الدال نحو الميطان في الميدان وابدلت الدال من الطاء نحو المردي في المرطي وابدلت الطاء من التاء مطردا في تاء الافتعال بعد حروف الاطباق نحو اصطبر واضطرب وابدلت التاء من الطاء نحو فستاط في فسطاط وابدلت الدال من التاء مطردا في تاء الافتعال بعد الزاي والدال والذال نحو ازدجر وادكر وابدلت التاء من الدال في قولهم ناقة تربوت اي دربوت من الدربة وبين الميم والباء فابدلت الميم من الباء نحو رايته من كثم اي من كثب وهو القرب وابدلت الباء من الميم نحو قولهم باسمك يريدون ما اسمك وهي لغة مازنية وبين التاء والفاء فابدلت التاء من الفاء نحو قولهم في ثم العاطفة فم وفي حديث جدف وابدلت الفاء من التاء كقولهم في المغفور الذي يحسى من الشجر مغثور وحكى الكسائي معفر ومغثر وبين الكاف والقاف فابدلت الكاف من القاف نحو عربي كح اي قح وهو الخالص من اللوم وقالوا في القصير كصير وابدلت القاف من الكاف كقولهم كنة في قنة وهي ما اوى الطائر في الجبل حكاه الخليل وهو اقل من العكس وبين اللام والراء فابدلت اللام من الراء نحو السلح في السرح وابدلت الراء من اللام نحو قولهم في النثلة وهي الدرع نثرة والاصل اللام لقولهم نثلها دون نثرها ومنه قولهم رعل في لعل وبين النون واللام كقولهن لعن في لعل وقولهم اصيلال في اصيلان وبين العين والحاء المهملتين كقولهم صبيع في صبيح وقولهم ربح في ربع وربما وقع بين الغين والخاء المعجمتين كقولهم يغطر في يخطر وقولهم اغن في اخن وبين الضاد المعجمة واللام كما حكاه الجوهري من قولهم رجل حضد اي جلد وكقولهم الطجع في اضطجع وبين الذال المعجمة والثاء المثلثة كقولهم تلعذم في الجواب اي تلعثم فيه وقولهم الجثوة من النار يريدون الجذوة وبين الفاء والباء الموحدة مثله الشارح بقولهم اخذه بافانه وبقولهم البسكل في الفسكل ولا بابكسر مصدر ابى اذا امتنع لمعنى اخذه باباته مع امتناعه وكراهية لكن لم اقف على الابدال في هذه الكلمة واما الفسكل ففي القاموس في فصل الفاء من حرف اللام الفسكل كقنفذ وزبرج الفرس الذي يجيء في الحلبة اخر الخيل وفي فصل الباء من حرف المذكورة البسكل بالضم من الخيل وبين الجيم والباء كقولهم في تميمي تميجي وقولهم في شجرة شيرة والشجرة بكسر الشين لغة حكاها صاحب المحكم

ولا كثر كون اليآء المبدلة منها الجيم مشددة موقوفا عليها نحو فقيمج حكى سيبويه ان ناسا من بنى سعد يبدلون
الجيم مكان الياء فى الوقف خاصة وقال ابن السكيت بعض العرب اذا شدد الياء صيرها جيما ولم يخص وقفا
من غيره او مسبوقة بعين وهى عجعجة قضاعة يقولون ابو علج والعشج اى ابو على والعشى وقال الجوهرى
العجعجة فى قضاعة يحولون الياء جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج يريدون راعى خرج معى
وربما ابدلت الميم من الواو كما قالوا فم فابدلوا الميم من الواو فى فوه بعد حذف لامه وقد يبدل من الهاء
الحاء بعد حاء او عين ان اوثر الادغام نحو امدح حلالا واذهب محمرا اى امدح هلالا واذهب معهم وايثار
الادغام شرط فان فقد فلا ابدال وربما ابدلت الشين من الجيم كقولهم مدمش فى مدمج وقولهم حبل الوما
مدمش اى مدمج واذا سكنت الجيم بعد دال الجار جعلها كشين نحو اجدر واجدل فيجوز ان ينطق بالجيم فى مثل
ذلك كالشين وابدلت الهاء وقفا من الف انا وما وهنا وحيهلا فقيل انه ومه وهنه وحيهله ومن ياء
هذى وهنيه فقالوا هذه وهنيه وعوضت هى اى الهاء والسين من سلامة العين فى اهراق واسطاع و
ذلك ان اراق واطاع حقهما عند اسنادهما الى ما يسكن اخر الفعل لاجله ان يحذف عينهما عند اسنادهما الى ما
ذكر نحو ارقت واطعت فزيدت الهاء فى اهراق عوضا من سلامة عينه وزيدت السين فى اسطاع عوضا
من سلامة عينه ايضا كذا قيل واسطاع بفتح الهمزة وقطعها فاما اسطاع بكسرها ووصلها فاصله استطاع
خففت بحذف التاء ومضارع هذا بفتح حرف المضارعة ومضارع الاول بضمه لانه رباعى فى التقدير

باب مخارج الحروف والمراد بها حروف الهجا وهى الف ب ت ث الى اخرها ويسميها
سيبويه والخليل حروف العربية اى اللغة العربية وتسمى ايضا حروف المعجم قال صاحب الصحاح والعجم النقط
بالسواد مثل التاء عليه نقطتان يقال يختص اكثرها بالنقط من بين سائر حروف الخط المعجم كما تقول مسجد
الجامع وصلاة الاولى وناس يجعلون المعجم بمعنى الاعجام مصدرا مثل المخرج والمدخل اى من شان هذه الحروف
ان تعجم هذا كلامه قلت وصرح بعضهم بان الهمزة فيه للسلب فمعنى اعجمت الكتاب ازلت عجمته اما بنقط
او بشكل والمخارج جمع مخرج وهو الموضع الذى ينشا منه الحرف ويعرفون معرفته بان تسكن الحرف وتدخل
عليه همزة الوصل ليتوصل الى الابتدا بالساكن ويستقر اللسان فى موضعه فتتبين بذلك مخرج الحرف
اقصى الحلق للهمزة والهاء والالف واهل الادب يسالون لم بدا الخليل كتابه بحرف العين وكذلك من اتبعه
كالازهرى وابن سيده وغيرهما ولم يبدوا بالهمزة التى هى اول المخارج وجوابه لك ان الهمزة اثقل الحروف
بخلاف العين فانها انصع مخرجا ولهذا لا تدخل فى لفظ الا حسنته ولهذا كثرت فى كلامهم الا ترى ان باب
العين اكثر من غيره وان الهمزة كثيرا ما يطرا عليها التغيير فترجع واوا وياء والفا وتنقل حركتها ويسهل لفظها
بازالة شدتها ولهذا عدت فى حروف العلة فبدئ بالحرف الصحيح دون المعتل والهاء تشاركها لكن فيها اخفاء
وقد يحذف لاما وتشارك الهمزة فى انهما من المخرج الاول وقد يعدل عن الهمزة فيعدل عما يشاركها فى مخرجها
ووسطه للعين والحاء المهملتين ويظهر من كلام سيبويه ان الحاء بعد العين فى الرتبة وهو نص مكى و ه
يظهر من كلام المهدوى ان العين بعد الحاء وادناه للغين والخاء المعجمتين والغين قبل الخاء رتبة على ما
يظهر من كلام سيبويه ونص مكى على تقديم الخاء على الغين والاول اظهر وما يليه للقاف يعنى وما يلى ادنى
الحلق وما يليه اى ما يلى مخرج القاف للكاف وقال الخليل القاف والكاف لهويتان لانهما يخرجان من اللهاة

كلام ومعناه حروف مع

مابين الفم والحلق ومايليه للجيم والشين والياء المثناة التحتية وجعل المبرد الشين تلي الكاف والجيم والياء يليانها واول حافة اللسان ومايليه من الاضراس للضاد المعجمة واكثر الناس انما ينطق بها في الجهة اليسرى وبعضهم من اليمنى وبعضهم ينطق بها من الجانبين معا في ان واحد وكان عمر رضي الله عنه ينطق بها كذلك ومادون حافته الى منتهى طرفه ومحاذي ذلك من الحنك الاعلى للام قال ابو علي الاهوزي يتاتى اخراجها من كلتا حافتي اللسان الا ان اخراجها من اليمنى امكن بخلاف الضاد ومابين طرفيه وفويق الثنايا للنون والراء وهي ادخل في ظهر اللسان قليلا وانما عبر عن الثنيتين بالثنايا لانها اخف على اللسان وفي كلام المصنف دليل على ان مخرج النون والراء اضيق من اللام مخرج لان مخرج اللام محاذيها من الاسنان العليا الناب والضاحك والرباعية والثنية وله من اللسان مادون حافته من جهة الفم الى طرف اللسان واما النون والراء على ما قال المصنف فلهما مابين الطرف وفويق الثنايا فقط وليتنظر قوله بين طرفه فانه اضاف بين الى الواحد لان قوله فويق بالنصب لا بالخفض وهو عطف على بين نفسها وقد يمنع ذلك ويخفض ويجعل ذلك مثل قوله بعد ومابين طرفه واصول الثنايا للطاء والدال المهملتين والتاء المثناة من فوق ومابينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهي احرف الصفير ومابينه وبين اطراف الثنايا للظاء والذال المعجمتين والثاء المثلثة وسماها الخليل لثوية لانها من اللثة وباطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا للفاء ومابين الشفتين للباء الموحدة والواو والميم وهذا كله ضرب فيه من التسامح فحيث يشتد التقارب بين الحرفين والحروف في المخرج يجعلون المخرج واحدا على سبيل التقريب والتساهل والا فالحق ان لكل من الحروف التسعة والعشرين مخرجا يخصه لا يشاركه فيه غيره ولولا ذلك لم يتميز بعضها من بعض عند النطق

فصل في الكلام على الحروف الفرعية لهذه الاحرف الاصول المتقدم ذكرها وهي تسعة وعشرون حرفا فروع وهي الهمزة المسهلة بين بين وهي عند سيبويه حرف واحد وعند وعند السيرافي ثلاثة احرف كالالف والياء والواو لكل وجه واختلف في الهمزة المسهلة امتحركة هي ام ساكنة والاول راي البصريين وهو الصحيح والغنة ومخرجها الخيشوم وهذا حرف الانف المنجذب الى داخل الفم قلت والصواب ان يقول والاغن كما قال الهمزة المسهلة لان الكلام في الحروف التي هي فروع لا في صفات الحروف وكانه على حذف مضاف اي وذو الغنة ثم في كون الحذف الاغن من الفروع نظر لان حقيقة التفرع امتزاج مخرجين كل منهما خالص في موضع والاغن ليس كذلك والف الامالة والتفخيم والف الامالة الصغرى قريبة من الالف الاصلية والف الامالة الكبرى وهي الشديدة حرف اخر قريب من الياء والف التفخيم هي التي بين الواو والالف قال سيبويه كقول اهل الحجاز الصلوة بتفخيم اللام والشين كالجيم كقولهم في اشدق اجدق بحرف يشابه الجيم ولكنه يكتب جيما والصاد كالزاي كقراءة حمزة في الصراط وهي التي يقل همسها شيئا ما فيحدث فيها لذلك جهرها وفروع يستقبح وهي كاف كجيم كقولهم في كل جل بحرف يشابه الجيم قال ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيرة في اهل بغداد وبالعكس يعني جيما ككاف مثل قولهم في كل رجل كل بحرف يشابه الكاف وجعل سيبويه الكاف كالجيم والجيم كالكاف حرفا واحدا وعدهما ابن جني ومن تبعه ابن عصفور والمصنف حرفين مراعاة للاصل وجيم كشين نحو الاشدق في الاجدق فينطقون عوض الجيم بحرف شبيه بالشين وذكر الشارح السؤال المشهور وهو انه لم

عدت الشين كالجيم في الفروع المستحسنة والجيم كالشين في الفروع المستقبحة وجوابه ان الجيم حرف قوي والشين حرف ضعيف وتقريب الضعيف من القوي مستحسن بخلاف العكس وصاد كسين نحو ساير في صائر وسمعت بكنبهاية خطيبا لا يزال يقول في الدعاء اخر الخطبة الثانية واجعل لنا من لدنك سلطانا نسيرا لا يكاد يخل بالنطق بالسين في خطبة من الخطب فيما سمعته منه وطاء كتاء نحو تال في طال قال الشارح وهي تسمع من عجم اهل المشرق كثيرا لفقد الطاء في كلامهم وطاء كثاء نحو ثالم في ظالم وباء كفاء قال الشارح وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ الباء اغلب وتارة يكون لفظ الفاء اغلب نحو بلخ واصفهان وضاد ضعيفة فسرها ابو حيان بان تقرب لثاء المثلثة من الضاد كان يقال في ضاء فلان في اضره قال الشارح فيه نظر قلت ولم يبين وجهه والصواب القطع بانه خطاء محض لان الكلام في ان الضاد لا تعطى حقها لا في ان الثاء لا تعطى حقها قال ابو علي الضاد الضعيفة هي التي لا تحقق حركتها و لا يعتمد عليها كما اذا قلت ضرب مخففا لحركة الضاد مختلسا لها فيضعف اطباقها فصل في الكلام على صفات الحروف من الحروف مهموسة يجمعها سكت فحثه شخص اخذ ذلك من الهمس وهو الخفاء وذلك لان النفس لما جرى معها لم يقو التصويت بها قوته في المجهورة فصار في التصويت بها نوع خفاء لانسياب النفس عند النطق بها وما عداها من الحروف التسعة عشر الباقية مجهورة من قولك جهرت بالشيء اذا اعلنته اي اظهرته لان التصويت بها قوي لانحصار الصوت بها حين امتنع النفس ان يجري معها فقوي التصويت بها لذلك ومنها شديدة يجمعها اجدك قطبت ومعنى الشدة على ما ذكره سيبويه امتناع الصوت ان يجري في الحرف ويعتبر ذلك بالنطق فتقول الحق والحج مثلا فلو رمت مد صوتك في القاف والجيم وغيرهما من حروف الشدة لامتنع ومتوسط بين الرخوة والشدة يجمعها قولك لم يروعنا وانما كانت متوسطة لان الصوت لا يمتنع من الجري معها ولا يجري كل الجريان وما عداها رخوة وهي ثلاثة عشر حرفا والرخاوة جري الصوت في الحرف والصاد والضاد والطاء والظاء مطبقة لاطباق اللسان فيها على الحنك عند النطق بها والطاء المهملة اقواها لانها مجهورة شديدة والظاء اضعفها لرخاوتها والصاد والضاد متوسطتان وما عداها منفتحة والمناسبة واضحة لان الانفتاح ضد الانطباق والمطبقة مع الغين والخاء المعجمتين والقاف مستعلية لان اللسان يستعلي عند النطق بها الى الحنك وما عداها منخفضة لانخفاض اللسان بها وعدم استعلائه وبعضهم يسميها المنسفلة وهي بمعنى المنخفضة واحرف القلقلة قطب جد قال ابن الحاجب في شرح المفصل سميت حروف القلقلة اما لان صوتها اشد اصوات الحروف اخذا من القلقلة التي هي صوت الاشياء اليابسة واما لان صوتها لا يكاد يتبين به سكونها ما لم يخرج الى شبه التحرك لشدة امرها من قولهم قلقله اذا حركه وانما حصل لها ذلك الاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس ان يجري معها والشدة تمنع صوتها ان يجري فلما اجتمع لها هذان الامران احتاجت الى التكلف في بيانها فلذلك يحصل ما يحصل من الضغط عند النطق بها ساكنة حتى يكاد يخرج الى شبه تحركها لقصد بيانها اذ لولا ذلك لم تتبين واللينة واوي وتسمى مع ذلك حروف مد ان سكنت وقبلها حركة مجانسة وهذا وصف لازم للالف فهي حرف لين وحرف مد دائما واما الواو والياء فقد يكونان كذلك نحو يقول و يبيع فيسميان اذ ذاك حرفي لين وحرفي مد وقد يسكنان ولا يكون قبلهما حركة مجانسة بل تكون الحركة

السابقة عليها الفتحة نحو قول وبيع فلا يسميان اذ ذاك حرفي مد بل يسميان حرفي لين والمعتلة هن الالف والواو
والياء والهمزة وهذا مذهب الفارسي وقال به مكي والداني وتبعهما الشاطبي اعني في كون الهمزة من الحروف
المعتلة والذي صححه كثيرون انها حرف صحيح لقبولها الحركات الثلث قلت وليس الاعتلال صيغة نطقية
اي ليس صفة باعتبار التصويت بل هو صفة للحرف بمعنى كثرة التغير وعدم البقاء على حالة السلامة والمصنف
انما هو بصدد ذكر صفات الحروف باعتبار النطق بها والتصويت فكانه انما ذكر هذا استطرادا والمنحرف اللام
لانحرافها عن مخرجها الى مخرج غيرها قال ابن الخباز سميت بذلك لانحرافها الى مخرج الضاد ولذلك اذا
فخمت وادنيت الضاد في اللفظ والمكرر الراء لانها تكرر على اللسان عند النطق بها فانه يرتعد واظهر ما يكون
التكرير اذا شددت او وقف عليها والهاوي الالف قال ابن الخباز في شرح الفية ابن معط الهاوي من الهوي بضم
الهاء وهو الصعود وبفتحها هو النزول هذا نصه ولم يزد عليه قال الشارح وصفت بذلك لانه اتسع مخرجها
لهذا الصوت اشد من اتساع غيرها وقيل لانها تهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها والمهتوت الهمزة اخذ
من الهت وهو عصر الصوت لانها معتصرة كالتهوع او من الهت وهو الحطم والكسر لانها تعرض لها الابدال كثيرا
فتنحطم وتنكسر واحرف الذلاقة مر بنقل في الصحاح من باب القاف الحروف الذلق حروف طرف اللسان والشفة
الواحد اذلق وهي ستة ثلاثة منها ذولقية وهي الراء واللام والنون وثلاثة شفهية وهي الفاء والباء والميم
وانما سميت هذه الحروف ذلقا لان الذلاقة في اللسان انما هي بطرف اسلة اللسان والشفتين وهما مدرجتا هذه
الحروف الستة انتهى والذلاقة السرعة في النطق والمصمتة ما عداها كانهم لم يجعلوها منطوقا بها على
ذلك الوجه اصمتوها اي جعلوها صامتة او اصمت المتكلمون ان يجعلوا منها خماسيا او رباعيا وما سوى هذه
من باب الحروف نسب الى مخارجها كقولهم في الضاد حرف مستطيل يريدون بذلك انه طال فادرك مخرج اللام او
نسب الى ما جاورها كقولهم ذلقية للميم والفاء لانها مجاورة لذلق اللسان اي حده هكذا قيل وفيه نظر

فصل في الادغام وهو في اللغة الادخال وفي الاصطلاح رفع اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعه
بهما موضعا واحدا يدغم اول المثلين في ثانيهما وجوبا ان سكن الاول نحو وقد دخلوا اذ ذهب مغاضبا قل
لله المشرق والمغرب وقالوا لن نؤمن ولم يكن هاء سكت احترازا من نحو ماليه هلك فلا يدغم لان الوقف
على هاء السكت منوي ولو وصلت ولا همزة منفصلة عن الفاء فلا يدغم نحو اقرا اية وكان ابو زيد يجيز
ادغام الاولى في الثانية ويجعل الهمزة كغيرها من الحروف قال ابن يعيش اذا قلت اقرا اية فلك ابدال الاولى
الفا ولك نقل حركة الثانية الى الاولى ولك تخفيفهما معا وقال في المفصل لك جعلهما بين بين وهو سهو فان
الاولى لا حركة لها واحترز بالمنفصلة من المتصلة نحو سال للكثير السوال ولال لبائع اللؤلؤ ولا مدة في اخر
فلا يدغم نحو يعطي ياسر ولا نحو يغزو واقد بخلاف نحو اخشي ياسرا واخشوا واقدا لانتفاء المدة وبخلاف نحو مرمي
مغزو لانتفاء كون المدة في الاخر او مبدل من غيرها دون لزوم فلا ادغام نحو طووعت ودوويت لان
هذه المدة مبدلة من الالف في طاوعت وداويت والابدال انما عرض بسبب البناء للمفعول الا ترى انه في حالة
البناء للفاعل ليس ثم ابدال فمن هذه الجهة قيل بان الابدال عارض لا لازم اما لو كان لازما في بناء مثل ابلم
من الاوب فان الادغام يجب فتقول اوب وكذلك ان تحركا في كلمة فعلا كانت نحو رد وشد او اسما نحو طب
وصب على انه فعل في الاصل لم يلتبس نحو لححت عينه اذا التزق جفناها من الرمص وصكك الفرس وقطط

الشعر والل السقا اذا تغيرت رائحته ولم يضطر الى فكهما كقوله انى اجود لاقوام وان ضننوا وقول العجاج الحمد لله
العلى الاجلل ولم يصلح نحو ددن ولم يسبقها مزيد الالحاق نحو الندد والنجج فان هذا ملحق بسفرجل
فلا يدغم لئلا يزول الالحاق ولا مدغم فى احدهما نحو ردد دبرد دهو مردد فلا يجوز ادغامه لان فيه ابطالا
للادغام الذى قبله ولم يكن احدهما ملحقا نحو قردد فلا يدغم لان فيه تفويتا للغرض من الالحاق ولا عارضا
تحريك ثانيهما نحو لن يحيى ومحيية واردد القوم ولا موازنا ما هما فيه بجملته او صدره فعلا بفتح الفاء و
العين او فعلا بكسر الفاء وفتح العين او فعلا بضم الفاء والعين فما وازن بجملته هذه الامثلة الثلاثة نحو
طلل وكلل وسرر وما وازنها بصدره لا بجملته نحو بررة جمع بار وحببة بكسر الحاء جمع حب بضمها وهو الخابية
فارسى معرب كذا فى الصحاح وسررات حيث يبنى من سر على مثال غرفات بضم اوله وثانيه وتنقل حركة المدغم
الى ما قبله ان لم يكن حرف مد او ياء تصغير نحو يرد ويفر ويشم اصلها يردد بضم العين ويفرر بكسرها
ويشمم بفتحها فنقلت الحركة الى الفاء حذرا من التقاء الساكنين على غير حده اما مع حرف المد فيتعذر النقل
لان الالف لا يقبل التحريك والواو والياء المد ودتان تشبهانه وكذا مع ياء التصغير لان وضعها على
السكون وتحريكها مخرج لها عن الوضع فاجتنب ويجوز كسر ان كان المدغم تاء الافتعال نحو اقتتل
فاذا دغمت سكنت التاء ونقلت حركتها الى الساكن قبلها وهو القاف وتزيل همزة الوصل استغناء عنها
فتقول قتل ولك ان تكسر القاف وليست هذه الكسرة منقولة وانما هى لاجل التقاء الساكنين وذلك
انهم سكنوا التاء للادغام والقاف ساكنة قبل ذلك كسروها لالتقائهما فان سكن ثانيهما لاتصالها بضمير
مرفوع نحو رددت ورددت ورددنا ورددن او لكون ما هما فيه افعل بكسر العين وسكون اللام تعجبا
اى فى حالة كونه ذا تعجب نحو احبب بزيد تعين الفك فى المسئلتين وحكى عن الكسائى ان افعل فى التعجب
تدغم فيقال احب بزيد والادغام قبل التضمين لغية ضعيفة فانهم قد دوا الادغام قبل دخول التاء
مثلا فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولها فقالوا ردت وبعضهم يزيد الفاء فيقول رادت وهو فى
غاية الشذوذ فان سكن الثانى جزما نحو لم يردد او بناء فى غير افعل المذكور وهو ذو التعجب نحو
اردد او كان ياء لازما تحريكها نحو حيى وعيى وخرج بلزوم التحريك نحو لن يحيى ورايت محييا او ولى
المثلان فاء افتعال نحو اقتتال او افعلال نحو احوو امصدر احوو من الحوة مثل احمر او كان اولهما بدل غير مدة
دون لزوم نحو اتاثا ورئيا وخرج بدل الهمزة نحو قوول وبدون لزوم يخرج نحو اوب مبنيا من الاوب على
مثال ابلم جاز الفك والادغام فى الصور المتقدمة كلها فتقول لم يردد ولم يرد واردد ورد وحى وعى وحيى
وعيى واقتتال وقتال واحو واحوو وحواء او حياء على مذهب الاخفش وغيره واثاثا وريا وقد يرد الادغام
فى ياءين غير لازم تحريك ثانيهما فلا يقاس عليه كقول الشاعر تمشى بسدة بيتها فتعى اصله فتعيى مضارع اعيا
فادغم وليس بلازم تحريك ثانيهما ويعل ثانى اللامين فى افعل وافعال ذوات الياء والواو فاذا بنيت من الرمى
مثل احمر قلت ارميا والاصل ارميى بتضعيف اللام كما فى حمر فتنقلب الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا
بنيت منه مثل احمار قلت ارمايا والاصل ارمايى بالتضعيف ايضا فقلبت الياء الاخيرة الفا لما سبق واذا بنيت
من الغزو مثل احمر قلت اغزوا ومثل احمار قلت اغزاو وقد فهمت وجه الاعلال وان الياء الاخيرة او
الواو الاخيرة تتحرك وتنفتح ما قبلها فيقلب الفا فلا يلتقى مثلان فيحتاج الى الادغام خلافا للكوفيين فى المسئلتين

فتقول على رأيهم فى مسئلة افعل من الرمى والغزو ارمىّ واغزوّ بالادغام وفى مسئلة افعال من ذلك ارماىّ واغزاوّ
بالادغام ايضا قلت وكان الخلاف مبنىّ على انّ هل الاولى النظر فى الادغام والاعلال وقول العرب ارعوى
يشهد لقول البصريين فانه افعلّ كاحمرّ وقدّم فيه الاعلال على الادغام وفى مثل سبعان مبنيا من القوة ثلاثه
اوجه اقيسها ابدال الضمة كسرة وثانيها ياء فتقول قويان بواو ومكسورة فياء مبدلة من واو ووجه كونه
اقيس انه بالاجماع يجب الاعلال فى مثال عضد من القوة والالف والنون زائدتان فى تقدير الانفصال فللواوين
هنا حكم التطرف فى التقدير فاذا لم يجب الاعلال المذكور فلا اقل من رجحانه والادغام فى ذلك بان يقول قوّان
اسهل من الفك فى ذلك بان تقول قووان والادغام هو اختيار ابن جنى قال لانّ الاظهار مستثقل ولا نظير
له وان اعلّ التبس بفعلان ويردّ بانّ هذا الالتباس لا يراعى مثله بدليل مختار والتصحيح مذهب سيبويه ولا يجوز
ادغام فى مثل حمرّش من الرمى لعدم وزن الفعل خلافا لابى الحسن فاذا بنيت مثل جحمرش من الرمى قلت رميىّ
هذا هو الاصل ولا ادغام هنا لانه ليس عندنا من الافعال ما هو على هذه الزنة والاخفش خالف فى ذلك فجوّز
الادغام وقد تقدمت هذه المسئلة فى الفصل التاسع من فصول البدل **فصل** فى الكلام على ادغام
المثلين من كلمتين وعلى ادغام المتقاربين اذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين نحو اذا جاء الجهم جاز
الادغام عند غير الحجازيين نحو قال الذين لهم الناس مالم يليا والاولى ان يقول مالم يل اولهما ساكنا غير
لين فلا يجوز الادغام فى شهر رمضان قال ابن الحاجب فى شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون
لانّ النحويين متطبقون على انه لا يصح الادغام والقراء متطبقون على انه يصح فيعسر الفرق بينهما
ثم قال وقد جمع الشاطبى رحمه الله بين هذين القولين اراد القراء الاخفاء وسموه ادغاما لقربه منه واراد النحويون
الادغام المحض ثم قال ابن الحاجب وهذا الجواب وان كان حسنا على ظاهره الا انه لا يثبت ان القرّا
استعملوا من الادغام بل ادغموا الادغام الصريح وقد كان هذا المجيب يعنى الشاطبى يقرأ به فى نحو الجلد
جزائهم قال والاولى الرد على النحويين فى منع الجواز وليس قولهم بحجة الا عند الاجماع ومن القراء جماعة
من النحويين فلا يكون اجماعهم حجة مع مخالفة القراء لهم ثم لو قدّر ان القراء ليس فيهم نحوى فانهم ناقلون
لهذه اللغة وهم يشاركون النحويين فى نقل اللغة فلا يكون اجماع النحويين حجة دونهم واذا ثبت ذلك كان
المصير الى قول القراء اولى لانهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط فى مثله ولانّ القراءة ثبتت تواترا وما
نقله النحويون احاد ولو سلّم انّ مثل ذلك ليس بمتواتر فالقراء اعدل واكثر فكان الرجوع اليهم اولى
ويبدل الحرف الثانى متحركا او ساكنا لينا بمثل مقاربه الذى يليه ويدغم جوازا وذلك نحو يعذب من يشاء
فالباء وليت حرفا متحركا وهو الذال فابدلت ميما وهو مثل مقاربها الذى يليها وهو ميم من وادغمت على جهة
الجواز لا على جهة الوجوب ومثال الثانى ساكنا لينا نحو ابا مضر وهذا شروع من المصنف فى ادغام المتقاربين
وكلامه فى صدر الفصل انما كان فى المتماثلين واحترز بقوله لينا من نحو حرب مالك فانه لا يدغم وقد ادغم القرا
شيئا من ذلك قال ابو حيان وقد وهم المصنف فى ان ادخل الباء على مثال المقارب ورفع الحرف الذى
يلى المتحرك والساكن اللين على انه مفعول مالم يسم فاعله وليس كذلك لسان العرب انما كان ينبغى ان
يقول ويبدل بالحرف الثانى متحركا او ساكنا لينا مثل مقاربه اى يجعل بدل الحرف الثانى كذا حرف مماثل
للحرف الذى قاربه وهذه المسئلة غلط فيها كثير من المصنفين فى العلوم وفى الشعر فيدخلون الباء على ما لا يصح

دخولها عليه في لسان العرب وينصبون ما تدخل عليه واطال الكلام والبحث معه في ذلك محال ولعلي اتكلم عليه
ان شاء الله بما فيه شفاء النفس في الشرح المطول الذي انا عازم على كتابته بعد هذا عند الزاجر من تقبل لعزيمة
حقق الله ذلك بمنه وكرمه ما لم يكن ذلك الحرف الثاني متحركا او ساكنا الباء نحو فضو باسر وحمى واقد وهذا لو
باسر قطبي واقدا وهمزة نحو قراهرون اوضادا او شينا او فاء او ميما او صفريا قبل غير صفير اما الهمزة فلا نها لا تدغم
في مقاربها وكذا البقية اما الضاد فلان فيها استطالة واطباقا واستعلاء وليس ثم مقارب يشركها في ذلك
فادغامها مخل واما الشين فلما فيها من التفشي وكذا الفاء فلو ادغما لذهب واما الميم فلغنتها لكن سياتي انها تدغم
واما الصفري فلان ادغامه في مقاربه مما ليس بصفيري مخل بالصفير فامتنع ادغامه لذلك او يلتقي الحرفان
في كلمة يوهم الادغام فيها التضعيف فلا يجوز الادغام حينئذ نحو صنوان وقنوان اذ لو ادغم لتوهم انه من المضاعف
فلو انتفى هذا الايهام جاز الادغام نحو انمحى فتظهر على الاصل وتدغم لانه يمكن ان يكون من قبيل ادغام المثلين
لما يلزم من كون وزن الكلمة حينئذ افعل بتشديد الفاء وهو مفقود فلا يتوهم انه من كلامهم وادغام الراء
في اللام جائز وبه قرا ابو عمرو نحو ليغفر لك الله وكذا قرا به يعقوب واجازه الكسائي والفرا وحكياه سماعا
خلافا لاكثرهم ومن هؤلاء المخالفين سيبويه واصحابه وشيخه الخليل وقد عرفت ان السماع به ثابت فلا
اكتراث حينئذ بقولهم ان ادغام الراء في اللام يذهب ما فيها من التكرير وربما ادغم الفاء في الباء كقراءة
الكسائي ان نشا نخسف بهم والضاد في الظاء نحو مظجع والسين في الشين كقراءة ابي عمرو واشتعل الراس
شيبا على اختلاف عنه وتدغم في الفاء والميم الباء نحو اذهب فمن تبعك منهم ونحو يعذب من يشاء
وفي الحاء الهاء نحو اجبه حاتما وفي الشين والثاء الجيم نحو اخرج شطاه ذي المعارج معرج وفيها اي في الجيم
وفي السين والصاد والظاء وشركاؤها في المخرج وهي الدال المهملة والتاء المثناة شريكتا الطاء المهملة و
الذال المعجمة والثاء المثلثة شريكتا الظاء المعجمة فكل من هذه الستة يدغم في الاحرف الثلاثة الاول فالطاء
في الثلاثة اضبط جعفرا سالما اضبط صهره والظاء نحو احفظ والدال المهملة نحو اسعد والتاء المثناة نحو اكتب
والذال المعجمة نحو جذ والمثلثة نحو حدث وركبت كلا من هذه الكلمات مع تلك الكلمات الثلاث التي قبلها
الجيم والسين والصاد تظهر الامثلة ولا وجه لابقاء اطباق المطبق من تلك الاحرف الستة ولا مطبق فيها الا الطاء
والظاء فبعض العرب يبقي الاطباق كما يبقي الغنة في النون وبعضهم يذهبه كما يذهب الغنة وقال سيبويه كل عربي
لبين كلامه نعرض لهذه الاولوية التي ذكرها المصنف فصل في الكلام على وقوع التكافؤ بين حروف
مخصوصة في الادغام وعلى ادغام الطاء والدال والتاء والظاء والذال والباء في الصفرية وعلى ما تدغم فيه لام
التعريف وقع التكافؤ في الادغام بين الحاء والعين المهملتين نحو فمن زحزح عن النار بالادغام في قراءة
ابي عمرو ونحو اقطع حبلك قال سيبويه في هذا المثال البيان والادغام حسنان وبين الخاء والغين المعجمتين
نحو اسلخ غنمك وادفع خلفا وبين القاف والكاف نحو الحق كلدة وامسك قطنه وبين الصفرية وهي الصاد
والسين والزاي نحو ارخص سومك وخلص زاك ولا تبخس صاحبك واجلس زايك واحرز سالما والجز صبرك
وبين الطاء والدال المهملتين والتاء المثناة والظاء والذال المعجمتين والثاء المثلثة فكل واحد من هذه
الاحرف الستة يجوز ادغامه في الخمسة الباقية فمثال الطاء المهملة اربط قبل دارم وتميم وظالم وذريب و
ثابت ومثال الدال المهملة قد قبل طوى وتوى وظلم وذكر وثوى ومثال التاء المثناة زادت قبل طائفة و

دارم وظلوم وذباب وثياب ومثال الظاء المعجمة حفظ قبل طلحة وداود وتميم وذئب وثعلب ومثال الذال المعجمة
اخذ قبل طاهر ودارم وتميم وظالم وثاير ومثال الثاء المثلثة مكث قبل طلحة وظالم وداود وتميم وذئب وتدغم
الستة المذكورة في الصفيرية وهي السين والصاد والزاي ولا تخفى المثل عليك فقد تقدم ما يرشدك اليها
ولام يهمل وتدغم في التسعة وهي الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء والصاد والسين والزاي
وفي الشين والضاد والنون والراء فهذه ثلاثة عشر حرفا تدغم فيها اللام وجوبا ان كانت للتعريف او
شبيهتها وهي الزائدة والتي للمح الصفة نحو الزائد والضعق وامثلتها مع لام التعريف الطالب والدائم والظالم
والذاكر والثابت والصادق والسالم والزاهد والشاكر والضائد والنافع والراحم والا تكن اللام للتعريف
ولا شبيهة بها فجوازا اي فتدغم جوازا بقوة في الراء نحو كلا بل ران ويضعف في النون هل ندلكم ومن
ثم كان الاكثرون من القراء على الاظهار مع النون ويتوسط فيما بقي من الحروف وهو احد عشر حرفا نحو
هل طبع هل وناهل تنقمون هل ظلم هل ذهب هل ثوب هل صبر هل سمع هل زين هل شهد هل ضرب
فصل في ادغام النون الساكنة بغنة وبدونها واظهارها وقلبها واخفائها وما يشاركها
في الاخير تدغم النون الساكنة دون غنة في الراء واللام وهذا هو الاشهر وقد نص سيبويه على جواز ابقاء
الغنة فيهما وذكره الفارسي ورُوي عن الحجازيين وابن عامر وعاصم من القراء وبها اي وبالغنة في مثلها
نحو من ناصرين وبالميم نحو لي ام ممن معك والواو نحو من واق والياء نحو انه من يات ربه وتظهر
عند الاحرف الحلقية وقد عرفت عددها فيما سبق وتقلب ميما عند الباء نحو من بعد وقد تقدم الكلام
على ذلك في الفصل التاسع عشر من فصول الابدال وتخفى مع البواقي والاخفاء حال بين الاظهار والادغام
وكذا بفعل الاشارة هنا كالضمير في ونحن خلعنا قبله فان الاخفاء الثاني الاسراع للحركة والاول اخفاء
صوت الحرف باظهار غنته وتمكينها يعني ومثل هذا الاخفاء لا باعتبار اخفاء الصوت بالحرف وانما هو باعتبار
الاسراع بالحركة واختلاسها بفعل قاصد التخفيف بكل حرف متنع ادغامه لوصف فيه او لتقدم ساكن صحيح
فينطق بالحرف مختلس الحركة بسرعة ولا يشبعها بحيث لا يكون بها تسكين ولا اشباع وذلك في كل حرف متنع
ادغامه اما لوصف فيه مانع له من الادغام كادغام الضاد في السين فانه لا يجوز وان كان قد روي عن
بعض القراء فحملوه على انه اخفاء لحركة الضاد لا ادغام واما لتقدم ساكن صحيح نحو خرجت دارجا فلا يجوز
الادغام لما ينشأ عنه من الجمع بين ساكنين على غير حده هذه طريقة البصريين وقد تقدم ما ثبت عن
القراء في ذلك وان المصير الى قولهم مقدم على المصير الى قول النحاة وقد يجري المنفصل مجرى المتصل في نقل
حركة المدغم الى الساكن نحو عبشمس اصله عبد شمس فادغمت الدال في الشين ونقلت حركة الدال الى الباء فرارا
من الجمع بين ساكنين بذلك مثل المصنف لهذه المسألة في بعض النسخ المقروءة عليه قال الشارح و
هذا مذهب القراء اجازوا الادغام في عبد شمس على وجهين احدهما على النقل كما سبق والاخر على الجمع بين ساكنين
وكلا الوجهين لا يجوز عند البصريين فصل في الكلام على ادغام تاء تفعل وما يشبهه تدغم
تاء تفعل نحو تتبع وشبهه نحو تتابع في مثلها كما مثلنا ومقاربها وهو الدال والطاء والذال والثاء والضاد
والزاي والسين والجيم والشين والظاء والصاد نحو فادّارأتم فيها اصله تدارأتم نحو فاطّهروا اصله فتطهروا
والامثلة ليست بصعبة تاليه لهمزة الوصل في الماضي والامر كما مثلنا وقد يحذف تخفيفا المتعذر ادغامه

لسكون الثاني كاستخذ في الاظهر اي في القول الاظهر من القولين والحاصل انهم اختلفوا فيه هل هو استفعل من تخذ او انفعل
منه على قولين فعلى الاول هو من الحذف وعلى الثاني هو من الابدال او لاستثقاله بتصدير المدغم كتنزل وتنزل
الملائكة واصله تتنزل تتنزل فاستثقلوا اجتماع المثلين ولم يمكن الادغام لما يلزم من سكون الاول والمضارع لا
تدخله همزة وصل فخفف بالحذف وهو فصيح وقد ورد القران به واصل نزل تنزل بنونين فكره اجتماع المثلين فخفف
بالحذف والمحذوف هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام فان الثانية عندها حصل الثقل فهي الحقيقة بالحذف
قلت وحق المصنف ان يقول وذلك كثير في التاء وقليل في النون ثم يقول والمحذوف من التائين هي الثانية فان
مسئلة النون في غير ما ذكر غير قابلة للخلاف لاختلاف حركتي النونين ثم انه نص في المسئلة السابقة على انه يحذف المتعذر
ادغامه وذلك هو الاول وعطف هذه المسئلة عليها ثم ناقض ذلك بنصه على ان المحذوف هو الثانية وقوله
او لاستثقاله بتصدير المدغم ظاهر في ان المحذوف الثاني هو موافق لاخر كلامه ومخالف لاوله باب الامالة
وهي ان تنحى جوازا لا وجوبا فان الباعث عليها امر استحساني وهو التناسب في فعل او اسم مخرج الحرف فانه لا امالة فيه الا ما
سمعت امالته وطذا ايضا وصف الاسم بقوله متمكن فان غير المتمكن فان اميل منه شي لا يقاس عليه بالفتحة نحو الكسرة
وبالالف نحو الياء ثم شرع في ذكر اسباب الامالة فقال لتطرفها اي بتطرف الالف وانقلابها عنها اي عن الياء في اسم نحو
مرمى او فعل نحو رمى وسواء كان اصل الواو وياء نحو ملهى او لا كاني او مالها اليها باتفاق دون مجاز جر زائد نحو الف
التانيث المقصورة مثل حبلى فانها تنقلب الى الياء في التثنية والجمع واميلت تشبيها بالالف المنقلبة عن الياء واحترز
بقوله باتفاق من ان يكون مال الالف الى الياء انما يثبت على اللغات نحو عصا وقفا فان الفها تنقلب ياء في لغة هذيل
دون غيرهم واحترز بقوله دون زائد عن نحو عصا وقفا ايضا فان الفهما تؤول الى الياء اتفاقا لما يجر زائد
كياء التصغير او لكونها مبدلة عن عين ما يقال فيه فلت بكسر الفاء سواء كانت عينه واوا نحو خاف او ياء نحو
طاب فان كلا منهما يقال فيه عند الاسناد الى ياء المتكلم مثلا فلت بحذف العين تقول خفت عمى او طبت واحترز
بما يقال فيه فلت بالضم فانه لا امالة او متقدمة على ياء تليها نحو بايع او متاخرة عنها متصلة كالسيال الشجر له شوك
ونحو بياع وكيال او منفصلة بحرف نحو شيبان وحيوان او حرفين ثانيهما ياء نحو بيدها او بيد هالخفاء الهاء
وشرط ذلك ان لا يكون بينهما ضمة نحو هذا بيتها لقوة الضمة او لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد
او متاخرة عنها منفصلة بحرف نحو عماد او حرفين اولها ساكن نحو شملال فان تاخر عن الالف مستعل متصل
نحو باخل وعاصم او منفصل بحرف نحو ناهض ونافخ او حرفين نحو مباسيط ومواثيق غلب في غير شذوذ
الياء والكسرة الموجودتين خلافا للمدعى المنع مطلقا لا المنويتين المراد بغلبته ذلك منعه من الامالة فلم يقو
السبب لحقا ومتقدمة الشارح اما غلبته للكسرة فواضح كما مثل واما غلبته للياء فلا يوجد لك فذكر الياء
هنا غلط وصوابه ان يقال غلب في غير شذوذ الكسرة الموجودة لا المنوية فعل الف هذا قاض فلو وقف في
مررت بقاض اصله قاضي فادغم فاشار بقوله دون شذوذ الى ما نقله سيبويه عن قوم من امالة نحو مباسيط
مما فصله حرفان وكذلك يقلب حرف الاستعلاء ان تقدم عليها اي على الالف الحرف المستعلي الا مكسورا نحو غلاب
ولا ساكنا بعد مكسور نحو مصباح فالامالة جائزة فيهما وربما منع اي المستعلي قبلهما اي قبل الالف مطلقا اي
سواء كان مكسورا او ساكنا قبله مكسور او غير ذلك فان فتحت الرا متصلة نحو راجل او ضمت فحكمها حكم
المستعلي اي تغلب سبب الامالة واشار بقوله غالبا الى ان ثم من يميل ولا يعتد بذلك مانعا وان كسرت كفت المانع

الكسرة

فلم ينهض للمنع مع وجود الكسرة لقوتها ولانك تستعلي بلسانك ثم تنحدر وذلك سهل نحو قاعن وغارم وربما اثرت
منفصلة تاثيرها متصلة نحو بقادر وللاكثر عدم الامالة ولا تؤثر سبب الامالة الا وهو لبعض ما الالف بعضه
ولا بد ان يكون السبب المؤثر من الكلمة التي فيها الالف فلو كان من كلمة والالف من كلمة لم ينهض مؤثرا نحو هذا
قاضي تسابور فلا تؤثر هذه الياء المتقدمة لانها من كلمة والالف التي يراد امالتها بعدها من كلمة اخرى وكذا لو قلت
ها ان زيد قائم لم تمل الف ها لان الكسرة من كلمة اخرى ويستثنى من ذلك مسئلة لم يضربها وربما اثرت الكسرة
منويه في مدغم نحو هذا جاد وهو لا حواج اصلها جادد وحوابج والاكثر في كلام العرب ان لا يمال للكسرة الذاهبة
بسبب الادغام كما مثلنا او موقوف عليه نحو هذا ماش ومررت بدار او زيل تباعدها بالهاء لخفائها نحو يريد ان
ينزعها فلا تمنع امالته لخفاء الهاء كما سبق وقد يقال عار من سبب الامالة لمجاورة الممال كالامالة ثاني الالفين من
قولك رايت عمادا فامالة الالف الاولى لثبوت السبب المقتضي لها وهو الكسرة المتقدمة وهو ظاهر والالف الثانية المبدلة
من التنوين لاجل الوقف فلا سبب يقتضي امالتها في نفسها لكنها اميلت لمجاورة الممال طلبا للتشاكل او لكونه اخر مجاور
ما اميل اخره طلبا للتناسب مثل والضحى والليل اذا سجى اميلا ليكون التلفظ بهما متشاكلا للتلفظ بما بعدهما مما سبب الامالة
قائم فيه هكذا مثل المصنف واميل من غير المتمكن اذا ومتى وانى قال الشارح ولم تطرد الامالة فيما لا تمكن له من الاسماء الا
في الغوغا وها نحو مررتنا ونظر الينا ومر بها ونظر اليها ويريد ان يضربها فكان ينبغي للمصنف ان ينبه على ذلك هنا
وقد نبه عليهما في غير هذا الكتاب قالوا وانما امالوا الف ذا الاشارة لانها عن ياء واما الف انى ومتى فلا سبب لامالتها
الا تشبيهها بالالف المنقلبة ومن الحروف بلى لانها اشبهت الفعل حيث استقلت بنفسها في الجواب اغنت عن الجملة
المذكورة في السؤال ويا في النداء لانه نائب مناب ادعو ولا في قولهم اما لا تقول مثلا لمخاطبك اخرج فاذا امتنع قلت اما لا
فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم فاغنت عن الجملة الفعلية فاميلت واهمل المصنف التنبيه على حتى وفي امالة
الفها خلاف ومذهب سيبويه المنع واما لوا من الفتحات ما تليه راء مكسورة نحو ترمي بشرر وغير اولي الضرر قال
الشارح وثبت في بعض النسخ بعد قوله مكسورة ما نصه هي لام متصلة او منفصلة بساكن ما لم يكن المفتوح ياء او قبل ياء
فشرط ان تكون لاما وليس بصحيح بل قد نص سيبويه على جواز الامالة وان كانت منفصلة من كلمة اخرى وشرط ايضا ان
لا تكون الفتحة على ياء نحو الغير وان لا يكون الفاصل بين الفتحة والراء ياء نحو لا بغير وهو صحيح ويشترط ايضا شرطا اخر
اهمله وهو ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو الشرق نص عليه سيبويه او هاء تانيث موقوفا عليها برفع الهاء
مع انه معطوف على فاعل تليه وهو راء مكسورة اي تمال الفتحة التي تليها راء مكسورة او هاء تانيث في حال كونها موقوفا
لشبهها بالالف لفظا لخفائهما وحكما لكونهما للتانيث ومن الضمات ضمة مذعور وسمر ونحوهما اي كل ضمة بعدها راء مكسورة
اما متصلة بها كما في سمر او منفصلة عنها كما في مذعور وعلى هذا فكان ينبغي تقديم مثال سمر وسنة الامالة في غير ما ذكر
النقل علما كان كالحجاج في حالة الرفع والنصب ذلك لكثرة الاستعمال ولهذا لم يمل اذا كان صفة للمبالغة لانه لم يكثر
استعماله ونظيره في الامالة على غير قياس من الاعلام العجاج الراجز نص عليه صاحب البديع والمهابادي او غير علم كالناس
وذا وما اشبهها من فواتح السور مما اخره الف للتفرقة بين الاسم والحرف في غير الجر والقيد راجع الى ما مثل به من الحجاج
والناس اذ سبب الامالة في حالة الجر موجود وهو الكسرة فالامالة حينئذ قياسية

باب الوقف

قال ابو حيان هو قطع النطق عند اخراج اخر اللفظة قلت وهو احسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها ان كان اخر
الموقوف عليه ساكنا نحو كم ولم ثبت بحاله الا ان يكون مهموزا في الخط فيدخل تحت هذا اصلتا الضمير كمررت به وقلته

وصلتا

وصلتا الميم كرايتهم وعليهم وصلتا الاشارة في ذه وته وتنوينا المرفوع والمجرور نحو هذا زيد ومررت بزيد فيحذف
التنوين مفتوح سواء كان معربا نحو رايت زيدا ومبنيا نحو ايها فكلاهما تبدل نونه في الوقف الفا غير مؤنث بالهاء
احترازا من نحو رايت قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وانما قال بالهاء ليخرج نحو اخت ولان من يقف بالتاء قد
يبدل التنوين الفا في النصب فيقول رايت قائما فيبدله الفا في لغة غير ربيعة فيقول رايت زيدا بالالف في الوقف واما ربيعة
فيقولون رايت زيد بحذف التنوين قال الشاعر جعل القين على الدف ابر وهذه اللغة حكاها ابو عبيدة والاخفش والـ
الكوفيون وقطرب ولم ينسبوها المعنيين ونسبها المصنف لربيعة وهو والله اعلم ربيعة الفرس بن نزار بن معد بن عدنان
والجمهور يخصون ذلك بالشعر ويحذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل في لغة غير الازد نحو هذا زيد ومررت بزيد
باسكان الدال واما الازد فانهم يبدلون مطلقا اما في المنصوب ففهم من قوله اولا ان الابدال لغة غير ربيعة اذ هو شامل
للازد بطريق العموم واما في المضموم والمكسور فمن هذا المحل فيقولون هذا زيدو ومررت بزيدي وكالفصيح في ذلك اي في
ابدال التنوين الفا في النصب وحذفه في الرفع والجر المقصور المنون فاذا قلت هذه عصا وضربت بعصا فالالف الموجودة لام
الكلمة والتنوين محذوف واذا قلت كسرت عصا فالالف الثانية بدل من التنوين والاصلية محذوفة لالتقاء الساكنين
هذا مذهب سيبويه والجمهور اعتبارا بالتصحيح خلافا للمازني في ابدال الالف من تنوينه مطلقا نظرا الى انه تنوين بعد
فتحة فاشبه رايت زيدا ولان التنوين ثبت وصلا وحذفت له الالف فيستصحب ذلك وقفا ولابي عمرو والكسائي في
عدم الابدال منه مطلقا وهو اختيار المصنف في كافيته وشرحها وقوله في الشرح بثبوت الرواية بامالة الالف وقفا
ولاعتدادها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك ومثال وقوعه رويا قول الشاعر ورب ضيف طرق الحي سرى
فجعل الف سرى رويا وهو في موضع نصب قلت للجماعة ان يجيبوا عنه بانه جاء على لغة رايت زيد في الوقف وارتكاب
مثله في الشعر سائغ وتبدل نون اذن وهذا قول ابي علي والجمهور والمازني والمبرد يقفان بالنون ويكتبانها كذلك
قياسا على لن وربما قلبت الالف الموقوف عليها ياء او واوا او همزة فيقال هذا افعى وعصي بياء وهذه لغة فزارة
وناس من قيس وهي قليلة ويقال هذه افعو وعصو وهذه لغة لبعض الطائيين ويقال هذه افعأ وعصأ بهمزة
وهي لغة من يخفف من طيء ثم الالف المقلوبة في هذه اللغات يحتمل ان يكون الاصلية والمبدلة من التنوين على
الخلاف السابق على ان الخليل سمع رايت رجلا بالهمز وربما وصلت بهاء السكت الالف هنا او لا فيقال هناه و
لاه وكذا كل اسم مبني اخره الف يجوز فيه ذلك فتخصيص هنا ولا بالذكر مستدرك وقد تحذف الف المقصور اضطرارا
كقوله ورهط مرجوم ورهط ابن المعل يريد ابن المعلى والضمير الغائبة منقولا فتحها اختيارا كقول بعض
الطائيين بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها فتحذف الالف وينقل فتحة الهاء
الى الباء والمنقوص غير المنصوب ان كان منونا نحو هذا قاض ومررت بقاض فاستصحاب حذف يائه اجود
من اثباتها في الوقف فقولك هذا قاض ومررت بقاض بحذف الياء واسكان الضاد اجود من قولك هذا قاضي
ومررت بقاضي وقفا وقد روي الوقف بالياء في هذا النوع عن ابن كثير وورش في احرف من القران وانما
استثنى المنقوص المنصوب لانه يبدل من تنوينه الف وتثبت ياؤه الا ان يحذف فاؤه او عينه فيتعين الاثبات
مثال ما حذفت فاؤه من المنقوص يف علما اصله يوفي من الوفاء ثم حذفت فاؤه واعل اعلال قاض
قلت كذا مثل الشارح وفيه نظر لان الكلام في المنقوص المنون ومثل يف اذا سمي به ممنوع من الصرف للوزن
الفعل والعلمية فلا تنوين فيه ومثال ما حذفت عينه مر اسم فاعل من ارى فاصله مرءي نقلت حركة عينه الى

الراء ثم حذفت العين وأعل كقاضٍ فاذا وقف على هذين لزم رد الياء لما يلزم من حذفها من الاخلال لبقاء الاسم على
حرف واحد وان لم يكن منونا نحو القاضي والرامي فالاثبات اجود من الحذف قال سيبويه والحذف عربي كثير
فيقول جاء القاضي باثبات الياء وهو الاجود وجاء القاض بحذفها وهو جيد ولا يختص الحذف بالضرورة خلافا لبعضهم
ودخل في قوله وان لم يكن منونا المنادى نحو يا قاضي والخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار الحذف قلت ودخل
في كلام المصنف ايضا ما سقط تنوينه لمنع الصرف فاقتضى ذلك جواز الوجهين فيه فتقول رأيت جواري وجوار و
ليس كذلك فقد نص الشيخ على وجوب الوقف بالياء في ذلك فتامله الا ان حكم ياء المتكلم الساكنة وصلا وحكم
الياء والواو المتحرك لتبين حكم الصحيح فيوقف على ياء المتكلم ساكنة وعلى الياء والواو من نحو غلامي وفي لن يرمي ولن يدعو
بالسكون ايضا وهذا الاستثناء منقطع ولا حذف في نحو يعصي وافعلي مما الياء فيه ساكنة ويدعو وافعلوا مما
الواو فيه ساكنة غالبا اشارة الى ما شذ من قولهم ما ادر ولا ادر بحذف الياء والوقف على الراء لكثرة الاستعمال
الا في قافية او فاصلة فان الحذف فيهما فاش كثير ومن ذلك والليل اذا يسر **فصل** في الكلام على الوقف
اذا كان الحرف متحركا ان كان الموقوف عليه متحركا غير هاء التانيث سكن وهو الاصل اما لان الحرف الموقوف عليه
ضد المبدوء به فينبغي ان تكون صفته مضادة لصفته واما لان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة
ابلغ في تحصيل هذا الغرض او رمت حركته مطلقا سواء كان مفتوحا او مضموما او مكسورا والروم صويت ضعيف
كانك تروم الحركة ولا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الوصل والاكثر منعه في المفتوح لخفة الفتحة
وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل قال الجاربردي ولانه يشبه التوبا فيفضي الى تشويه صورة
الفم قلت فيه نظر فانهم جوزوا النطق بجميع الحركة مع انه يشبه التوباء فكيف يمنع بعضها او اشير اليها دون
صوت ان كانت ضمة وهو الاشمام قلت اهمل المصنف تفسير الروم ولم يستوف تفسير الاشمام اذ لم يبين بما
ذا تكون الاشارة الى الضمة والقول الكاشف عن حقيقته هو ان يقال الاشمام ان تضم شفتيك بعد الاسكان
وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص
بادراكه العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع وانما هو تحريك عضو فلا يدركه الاعمى والبصير لان فيه مع حركة
الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا او ضعف الحرف نحو هذا فرج ان لم يكن همزة كما مثلنا فان كان اياها امتنع
التضعيف لان ادغام الهمزة مجتنب ما لم يكن عينا ولا حرف لين كما مثلنا فان كان اياه نحو هو ولي فلا يضعف
ولا تالي ساكن كما مثلنا ايضا فان تلا ساكنا نحو بكر لم يضعف او نقلت الحركة الى الساكن قبله نحو هذا بكر بنقل حركة
الراء وهي الضمة الى الكاف ما لم يتعذر تحريكه بان يكون حرف مد ولين اما الالف فلعدم قبولها للتحريك واما
اختاها الواو والياء فلمشابهتهما لها او يوجب نقل الحركة الى الساكن قبله عدم النظير نحو مررت ببسر اذ لو نقلت
فقلت ببسر بضم الباء وكسر السين لزم بناء فعل وهو مفقود او لم تكن الحركة فتحة نحو قرات العلم فلا يجوز النقل بان
تقول العلم بفتح اللام الا من همزة نحو رايت الكم فيجوز ان يقول الكما بفتح الميم خلافا للكوفيين في اجازتهم نقل
الحركة من غير همزة فيقولون رايت البكر وعدم النظير في النقل منها مغتفر فيجوز ان يقال في هذا ردء هذا ردؤ
فيصير الدال مضمومة بعد كسر فيخرج الى بناء مفقود لكنهم اغتفروا ذلك الا عند بعض بني تميم فيفرون منه الى تحريك
الساكن بحركة الفاء فيقولون هذا الردي ورايت هذا الردي ومررت بالردي وهذا البطو ورايت البطو وهذا الخبا
ورايت الخبا ومررت بالخبا وسووا بين الحالات الثلاث واذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل

حركتها

حركتها كما يوقف عليه مستبدلا بها فيقولون هذا الخبْ باسكان الباء وبالروم والاشمام والتضعيف كما يوقف على
هذا الحرف الحامل لهذه الحركة لو كان مستبدلا بها واثبتها غيرهم ساكنة فيقولون هذا الخبُ بضم الباء واسكان الهمزة
او مبدلة بمجانس حركة ما قبلها انا قلنا حيث لا يعدم النظير نحو هذا البطوء ورايت البطوء ومررت بالبطئ او متبعا
حيث يعدم النظير نحو هذا الردى وربما ابدلت بمجانس حركتها بعد سكون باق اي ربما ابدلت من غير نقل ولا
اتباع بل بعد بقاء ما قبلها على ما كان من سكون نحو هذا البطو ومررت بالبطي وهذا الخبو ومررت بالخبي وهذا الردو ومررت
بالردي فيكون ياء في الجر وواوا في الرفع واما النصب فانما تكون فيه الفا فيلزم ان يحرك الساكن بالفتح نحو رايت
البطا والردا والخبا او حركة غير منقولة نحو هذا الكلو ورايت الكلا ومررت بالكلي ولا يبدلها الحجازيون بعد حركة
لا يجانسها وذلك لانها تسكن في الوقف والهمزة الساكنة عندهم تقلب لحركة ما قبلها نحو هذا الكلا وهذه الاكمؤ
والوقف بالنقل الى المتحرك لغة لخمية قال المصنف في بعض كتبه كقول الشاعر • من يأتمر للحزم فيما قصده • تحمد مساعيه
ويعلم رشده • فنقل حركة الهاء من قصده الى الدال وهي متحركة واعترض على المصنف بان كان مستدلا في اثبات هذه
اللغة بهذا البيت فلا حجة فيه لاحتمال ان يكون اصله قصد وحملا على معنى من ثم حذف الواو واكتفاء بالضمة كقوله
فلو ان الاطباء كانُ حولي

فصل في الوقف على تاء التانيث وتاء جمع السلامة وهيهات ابدل الها
من تاء التانيث المتحرك ما قبلها لفظا نحو قائم وقاعدة او تقديرا نحو فتاة وارطاة في آخر الاسم كما مثلنا وخرج بذلك
نحو قائمتان وفتاتان اعرف من سلامتها فجاء طلحة بابدالها هاء اعرف من طلحت بعدم الابدال قال والله نجا
بكفي مسلمت وتاء جمع السلامة نحو الهندات والمحمول عليه كالبنات فالاخوات واولات بالعكس فالسلامة في
ذلك اعرف من الابدال هاء ومن كلامهم دفن البناه من المكرهاه وحكى قطرب كيف الاخوه والاخواه والبنون والبناه
وفي هيهات وجهان اقرار التاء على حالها او ابدالها هاء فقد قرئ بهما في السبعة وان سمي بها اي بهيهات فهي كطلحة
على لغة من ابدل فيمتنع من الصرف للعلمية والتانيث وكعرفات على لغة من لم يبدل فيجري فيها وجوه جمع
المؤنث السالم اذا سمي به وقد تقدمت في اول الكتاب في باب التسمية

فصل في الكلام على الوقف بهاء
السكت يوقف بهاء السكت على الفعل المعتل الاخر جزما نحو لم يغزه ولم يرمه او وقفا نحو اغزه وارمه ويلحق الاسم منها
المجرورة نحو مجيء مه وجوبا فيهما اي في الفعل المذكور وما المذكورة محذوف الفاء والعين مجزوما او مجرورة باسم هذان
المنصوبان المتعاطفان حالان من ضمير فيهما كما تقول الهندان لقيتهما ماشية وراكبة يعني ان الوقف بهاء
السكت في الصورة الاولى على جهة الوجوب محله ما اذا كان الفعل المعتل الاخر محذوف الفاء والعين كالامر من رأى
والمضارع المجزوم منه فتقول ره ولم يره وجوبا والوقف بهاء السكت في الصورة الثانية محله ان يكون ما
الاستفهامية مجرورة باسم نحو مجيء مه كما مثلنا والا يكن ما تقدم من حذف الفاء والعين والجر بالاسم فاختيار
اي فيوقف بهاء السكت اختيارا فتقول ارمه ولم يرمه وعمه على المختار ولك ان تقول ارم ولم يرم وعم
بالاسكان ولا هاء وانما وقف اكثر القراء بغير هاء في نحو ابتاعا للرسم ويجوز اتصالها اي اتصال هاء السكت
بكل متحرك حركة غير اعرابية نحو هوه وهيه وان تك نه وان زيد ونه ولا شبيهة بها فلا يتصل باسم لا المبني
على الفتح مثلا لان حركته وان لم تكن اعرابية فهي شبيهة بالاعرابية من حيث العروض كما تقرر في بابها ولا
بمنادى مضموم نحو يا رجل ويا زيد ولا بمبني لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد لان هذه الحركات
شبيهة بحركة الاعراب ولا بفعل ماض وهو وان كان مبني الاصل لكنه شبيهة بالمضارع فلا يقول لا رجله

ولا يا رجله ولا من قبله ولا قامه ولا نحو ذلك وشذ اتصالها بفعل كقول الراجز : يا رب يوم لي لا اظلله ارمض
من تحت واضحى من علة : هكذا قالوا قلت وليس بقاطع لاحتمال ان يكون مضافا الى الضمير وبني لاضافته
الى مبني فلا يتعين حينئذ كون الهاء للسكت وقد يوقف على حرف واحد كحرف المضارعة فيوصل بهمزة تليها الف
كقول الشاعر بالخير خيرات وان شرا فا ولا اريد الشر الا ان تاء : يريد وان شرا فشر ولا اريد الشر الا ان تشاء فوقف على الفاء وحذف ما بعدها وعلى تاء المضارعة وحذف ما بعدها وزاد بعد كل من الفاء
والتاء همزة تليها الف وربما اقتصر على الالف نحو ما انشده قطرب جارية قد وعدتني ان تا تدهن
راسي وتفلي او تا يريد ان تجي او تمسح فاقتصر على الوصل بالالف ولم يات بهمزة ويجري الوصل مجرى الوقف
اضطرارا كقول الشاعر : بنازل وجنا او عيهل : فشدد اللام مع وصلها بحرف الاطلاق وربما اجري مجراه
اختيارا كقراءة من قرا فبهداهم اقتده ومنه ابدال بعض الطائيين في الوصل الف المقصور واوا سمع من
كلامهم هذه حبلو يا فتى وابدال هذه الالف واوا انما يكون في الوقف **فصل** في الوقف على الروي وقف قوم
بتسكين الروي الموصول بمدة فيقولون في مثل قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى
بين الدخول فحومل ومنزل فحومل باسكان اللام وحذف مدة الاطلاق قال الشارح والروي هو الحرف الذي تعزى
اليه القصيدة قلت كذا قال الكثيرون غيره وهو تعريف دوري لان معرفة الروي متوقفة على معرفة ما اخذ في تعريفه
وهو نسبة القصيدة اليه والنسبة يتوقف على معرفة الروي اذ لا تنسب القصيدة الى حرف حتى يعلم انه رويها وابناء
الحجازيون مطلقا اي سواء ترنموا او لم يترنموا فاثبتوا المدة في الحالتين وان ترنم التميميون فكذلك اي يثبتون
المدة لتتاتى زيادة الصوت والتطريب فيه والا يترنموا عوضوا منها اي من المدة التنوين مطلقا اي في حالة النصب
وغيرها فالتنوين حينئذ لترك الترنم لا لتحصيله وقد تقدم الكلام في اخر باب نوني التاكيد وظاهر كلام المصنف ان بني
تميم قاطبة على التفصيل الذي حكاه وليس كذلك بل منهم من يعوض عند ترك الترنم ومنهم من يسكن كما سبق والله الموفق

باب الهجا قال الشارح الهجا لفظ مشترك بين الذم وبين النطق بحروف المعجم وبين كتابة
الالفاظ التي تركبت من تلك الحروف قلت ومن ثم تاتت التورية بهذه الكلمة لبعض الشعراء قال الشيخ ابو اسحق ابراهيم
ابن الحاج الاندلسي وكان من كتاب الانشاء في بلاده : لي المدح يعزى مذ كنت كاتبا : تصوغ مدحا للورى وثناء
وما لي هجاء فاعجبن لشاعر : وكاتب سر لا يقيم هجاء : وكان الاولى للمصنف لو قال بل الخط واستراح من
هذه الكلمة الموهمة لغير المقصود وان كانت القرينة قائمة على انه انما اراد المعنى الثالث وهو كتابة الحروف
وله في غير العروض اصلان وانما قال ذلك لان الكتابة عند اهل العروض تابعة للفظ فما ظهر فيه وسمع كتب
بصورته وما سقط فيه سقط من الخط وهذا ليس بملتزم في اصطلاح الكتاب فلذلك قال وله في غير العروض
اصلان لا يعدل عنهما الا انقيادا لسبب جلي سيذكر على التفصيل او اقتداء بالرسم السلفي وهو ما
اصطلح عليه السلف الصالح في كتابة المصحف الشريف فاذن صار للاصطلاح في الكتابة ثلاثة مصطلح رسم
خط المصحف ومصطلح اهل العروض ومصطلح الكتاب في غير هذين الاصل الاول فصل الكلمة من الكلمة بحيث تكون
كل واحدة منهما على حدة لان تميز ما يدل عليهما ان لم تكونا كشيء واحد اما بتركيب كبعلبك فتوصل الكلمتان
للتنبيه على امتزاجهما وشدة اتصالهما وهذا خاص بما ركب تركيب مزج كما مثل المصنف فلا يثبت هذا الحكم لغيره
من المركبات كالاسنادي والتقييدي وغيرهما واما لكون احدهما لا يبتدا بها كالضمائر المتصلة ونون التاكيد

وعلامة التانيث اولا يوقف عليها كباء الجر ولام الابتداء وفاء العطف واما لكونها مع الاخرى كشي واحد في حال
فاستصحب لها الاتصال غالبا كبعلبك اذا اعرب اعراب المضاف والمضاف اليه فانهما لا ينفصلان في هذه الحالة استصحابا
لما ثبت لهما من الاتصال في حالة التركيب المزجي حيث كانا كشي واحد واشار بقوله غالبا الى انه يجوز في بعض الاحيان
ان تكتبا في حالة الاضافة منفصلتين لان الاعراب قد فصلهما ووصلت من وهي الجارة بمن مطلقا اي سواء كانت
موصولة او موصوفة او استفهامية او شرطية وفصل ابن عصفور بين الاستفهامية فوصل وبين غيرها ففصـــل
وبما الموصولة غالبا نحو عجبت مما عجبت منه وخرجت الشرطية والموصوفة فان القياس فيهما الفصل واشار بقوله
غالبا الى جواز فصلها مع الموصولة وبالفصل جزم ابن عصفور ورجح بعدم الاشتباه وعن بمن والمراد بها الموصولة
واما الشرطية والاستفهامية فالقياس الفصل وفي من الاستفهامية كذلك اي يوصل عن بها غالبا فتقـــول
رضيت عمن رضيت عنه ويجوز الفصل وفي بمن الاستفهامية نحو فيمن تفكر مطلقا اي دايما ولو حذف هذا
او قال دايما لكان حسنا وبما الموصولة غالبا نحو نظرت فيما نظرت فيه والفصل جائز والثلاثة وهي من وعن
وفي وصلت بما الاستفهامية محذوفة الالف نحو مم عجبت وعم سالت وفيم فكرت وحذف الالف ليس خاصا بهذه
الثلاثة كما يوهمه كلامه بل هو ثابت مع كل جار اسما كان او حرفا وشذ وصل بئس بما فبئسما اشتروا به وخلفتموني
والقياس الفصل لكن وقع في رسم المصحف الكريم موصولا في قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم في سورة البقرة وقوله
تعالى بئسما خلفتموني من بعدي في سورة الاعراف فوجب اتباعه وهذا مما خولف فيه الاصل اقتداء بالرسم السلفي ووصل
ان بلم نحو الم يستجيبوا في سورة هود واما التي في القصص فهي مفصولة وقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وبلا
في بعض المواضع الواقعة في رسم المصحف قال الشارح وكل ما في كتاب الله من ان لا فهو موصول الا عشرة مواضع باتفاق فهي فيها
مقطوعة ان لا اقول وان لا تقولوا في الاعراف وان لا ملجا في التوبة وان لا اله الا هو وان لا تعلوا على الله الا الحق وان لا اخاف
في هود وان لا تشرك بي شيئا في الحج وان لا تعبدوا الشيطان في يس وان لا تعلوا على الله في الدخان وان لا يشركن في
الممتحنة وان لا يدخلنها في نون واحد فيه خلاف وهو ان لا اله الا انت في الانبياء ثم في ان الواقعة قبل لا ثلاثة مذاهب
احدها ان تكتب مفصولة الثاني ان كانت مخففة فمفصولة نحو علمت ان لا يقوم وان كانت ناصبة فموصولة نحو
عجبت ان لا يقوم الثالث ان ادغمت بغنة فصلت او بغيرها وصلت وكذا شذ وصل ام بمن نحو امن هو قانت وبلا
نحو لكيلا تحزنوا على ما فاتكم وتحذف نون من وعن وان وان وميم ام عند وصلهن خطا كما تقدم وعلة الحذف انهم
لما قصدوا الوصل حذفوها خطا ليوافق الخط اللفظ الاصل الثاني مطابقة المكتوب المنطوق في ذوات الحروف وعددها
وكون هذا هو الاصل امر ظاهر وهنا فائدة وهي ان قول الفرزدق ولكن طفت علماء غرلة خالد يكتبونه هكذا عينا تليها لام
ووجدت هذه الكلمة بخط الزمخشري هكذا علما قال السخاوي وهو القياس لان الف على والام قد حذفوا فاتصلت
العين باللام فكتبت بالف بعد العين كما يكتب بالماء ونحوه قلت وهكذا رايتهم يكتبون بلعنبر بتخفيف بني العنبر بلام
تلي الباء وعلى ما تقدم ينبغي ان يكتب بلعنبر بالف بعد الباء فتامله مالم يجب الاقتصار على نقل الكلمة لكونها اسم حرف
واردا ورود الاصوات نحو ص ق ن فان قياس الخط ان يكتب صاد قاف نون ولكن عدلوا عن ذلك تنبيها
على ان المراد من هذه الاسماء حروف خطية فتشابهت الاصوات من جهة انها وردت مفصولة من التركيب والعوامل
وهذا انما يتمشى على احد الاقوال فيها او تعدد الحرف لادغامه فيما هو من كلمته نحو فر واستقر ونحوه وشذ بايكم المفتون
حيث رسم بيائين وقياسه ان يرسم بياء واحدة من جهة انه مدغم فيما هو من كلمته وهذا من الرسم السلفي فصـــل

على القياس ووصل ان بلن في الكهف والقيامة في قوله تعالى الن نجعل لكم موعدا ٣

في اعتبار المطابقة على الاصل والمآل تعتبر المطابقة بالاصل اي باصل لفظ الحرف سواء بقي لفظه او تغير ان كان الحرف مدغما
فيما ليس من كلمته فيكتب نحو من وال ومن مال بنون منفصلة قلت ومن هنا يؤخذ الحكم في مسئلة اختلف فيها جماعة
من المتاخرين وهي نحو وجهه وشبهه كيف يكتب بهائين ام بهاء واحدة ويجب القطع فيه بكتابته بحرفين لان ادغام
من كلمتين او نونا ساكنة مخفاة فترسم نونا سواء كان الحرف الذي اخفيت لاجله من كلمتها نحو عنبر او من كلمة اخرى نحو
من تميم او مبدلة ميما للمجاورة باء نحو من بعد فيكتب ايضا نونا على الاصل قلت يخرج من هذا نحو حمطل في حنظل فمقتضى
كلامه ان لا يكتب نونا بل ميما او حرف علة حذف لساكن يليه في الوصل فانه يكتب على اصله نحو اضربا القوم واضربوا العبد
واضربي الغلام واحترز من ان يكون يحذف لغير ساكن فانه يحذف خطا كالمحذوف للجازم نحو اغز وارم قلت لا حاجة
الى قوله يليه ويحتاج الى ان يقول في غير كلمته ليخرج نحو خف وقل وبع ففي كلامه حشو ونقص وربما حذف خطا ان
امن اللبس نحو يوم يدع الداع ويمح الله الباطل رسم بغير واو لامن اللبس ويجب ذلك اي الحذف خطا كما وجب لفظا
ولا ينظر الى الاصل مع نون التوكيد اي يا زيد لتضربن اصله لتضربونن فحذفت نون الرفع لاجتماع المثلين في
الحقيقة والامثال في التقدير وواو الجماعة لالتقاء الساكنين وحذفت خطا كما حذفت لفظا والتنوين نحو قاض و
جوار اصله قاضي وجواري فسكنت الياء وحذفت لالتقاء الساكنين هي والتنوين فحذفوها خطا ولم ينظروا الى المطابقة بالاصل صح
ولا التفتوا الى لغة من اثبت الياء في الوقف لان الافصح خلافه وتعتبر ايضا المطابقة بالمآل اي بما رجع اليه اللفظ اما في وقف
لا مانع له من اعتبار ما يعرض فيه الضمير ان المجرور ان بلام وفي رجعان الى الوقف واحترز بذلك من وقف له مانع
يمنع من اعتبار ما يعرض فيه وذلك كالوقف على ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة من نحو اضربوا واضربي فانك تقول
عند التاكيد بها اضربن واضربن بحذف الواو والياء واذا وقفت على هذا الفعل عند حذفها رددت اليه ما حذف
بسببها فتقول اضربوا واضربي فهذا وقف عرض فيه رد المحذوف لكن ثم مانع منع من اعتبار ذلك وهو الاتصال
بالنون فلم يلتفت الى ذلك العارض الذي يحدث في المآل بسبب هذا المانع فلم يكتب الياء والواو ولاجل ذلك ولد
اي لاعتبار المطابقة بالمآل حذف تنوين غير المفتوح نحو هذا زيد ومررت بزيد لانه يحذف في الوقف ومد
ضمير الغائب نحو له وبه والغائبين نحو ضربتهم عندهم وصل ميم الجمع لان ذلك يحذف عند الوقف وكتب بالالف
انا والمنون المفتوح نحو رايت زيدا لان تثبت فيهما وقفا واذا ذات النون لان الوقف عليهما بالالف وهذا
مذهب المازني ومن ثم من يقف عليها بالنون فيثبتها خطا وفي شرح الحماسة للتبريزي وقال الفرا اذا اهملت اذا كتبت
بالنون لئلا يلتبس بالشرطية واذا اعملت كتبت بالالف لانها لا تلتبس بها ونحو لنسفعا ان امن اللبس لان الوقف
عليه بالالف وهذا انما يكون معتبرا حيث ينتفي اللبس كالمثال المذكور اما لو كانت الكتابة بالالف مما يؤدي الى اللبس
لم ترسم الالف بل ترسم النون بذلك نحو اضربن عمرا ولا تضربن زيدا تخاطب الواحد فلو كتب هذا بالالف كما يوقف
عليه لالتبس بامر الاثنين ونهيهما وبها نحو رحمة لان تاء التانيث تبدل في الوقف هاء ورد ذلك ومجيء مه جئت
لان هاء السكت تلحقهما في الوقف كما مر وشذ كان من جهة اثبات تنوينه خطا وقد سبق الكلام عليها ونحو
بنعمت الله حيث لم يراع فيه حال الوقف فرسم بالتاء كما ينطق به وصلا واما في غير وقف هذا معطوف على قوله
اولا في وقف اي تعتبر المطابقة اما في وقف واما في غير وقف والاي ولاجل اعتبار المطابقة بالمآل في غير وقف
ثابت الياء عن كل الف مختوم بها فعل واسم نحو الحرف وسياتي ما يكتب منه بياء ووصف الاسم بقوله متمكن احترازا
من غير المتمكن وسننبه على ما كتب منه بياء ثالثة من الضمير المجرور بالباء من قوله مختوم بها اي ختم بها الفعل او

الاسم

الاسم في حال كونها ثالثة فخرجت الثانية كالف ياء مبدلة من ياء نحو رمى من الافعال ورحى من الاسماء واحترز
عن ان تكون مبدلة من واو نحو غزا وعصا او مجهولة نحو خسا فانه يكتب بالالف او رابعة نحو اعطى ومعطى
فصاعدا نحو استدعى ومستدعى مطلقا اى سواء كانت عن ياء او واو زائدة للالحاق او للتكسير ما لم يكن قبل الالف
ياء نحو احيا واستحيا فيكتب الفه لا ياء كراهة لاجتماع اليائين في غير يحيى علما واما اذا كان غير علم فيكتب بالالف
ولا يقاس عليه علم مثله في كونه مختوما بالف قبلها ياء سواء كان منقولا من فعل نحو يعيا وهو حيي من اسم او من
اسم نحو ريا او مسمى به فلا يكتب شيء من ذلك بالياء قياسا على يحيى علما خلافا للمبرد فانه قاس عليه وفي التزام
هذه النيابة خلاف لان الناس من قال نيابة الياء في الخط عن الالف فيما تقدم على الوجه المذكور انفا امر لازم
ومنهم الذاهب الى ان ذلك لا يلزم بل يكتب كما بالياء يجوز الكتابة بالالف وان كان الرسم بالالف قليلا قال الشارح
وهذا هو المختار وكذا امتناعها اى امتناع نيابة الياء عن الالف خطا عند مباشرة ضمير متصل مثاله في الفعل
رماه واعطاه واصطفاه وفي الاسم فتاه وحبلاه ومنتهاه فالخلاف المذكور في التزام النيابة ثابت في امتناعها
في الحالة المذكورة واستعملت نيابة الياء في الخط عن الالف في حتى وفي ما زكى منكم من احد ابدا شذ وذا
ووجهه في حتى انها حرف فحق الفها ان تكتب على اللفظ وفي زكى انه فعل ثلاثي لامه واو فحقه ان تكتب بالالف
كغزا وفي متى وبلى لاماتهما على ان القياس كتابتهما بالالف لان متى اسم غير متمكن وبلى حرف وكلا النوعين يستحق
الفه ان تكتب على اللفظ لكن روعيت الامالة فيهما فرسما بالياء فان قيل هلا ذكر ايضا الى وعلى قلت لا شذوذ فيهما
لانهما لما كانت الفهما تؤول الى الياء مع الضمير صار كان الفهما عن ياء كهدى نعم كان ينبغي له ان يجعل
الضابط فيما تقدم رجوع الالف الى الياء في غير البناء للمفعول ليدخل هذان وفي الضحى ونحوه لمشاكلة المجاور
وذلك ان الضحى اسم مجاور ليحيى وسجى مجاور لقلى وقلى يكتب بالياء لان الفه عن ياء فيكتب سجى بالياء لمجاورته
والا فالفه عن واو سجوت وكتب الضحى بالياء لمجاورته سجى والا فالفه عن واو الضحوة قلت وهذا قياس
قول البصريين واما الكوفيون فانهم يقولون في مضموم الفاء ومكسورها يكتبان بالياء فان قلت لم استثنى
حتى والى وعلى كتبن بالالف هذا كالاستثناء من قوله قبل ان حتى يكتب بالياء وداخل معها في هذا الحكم الى وعلى
نعلم انهما نحو غير ذلك يكتبان بالياء وان ذلك غير شاذ لانه لم يذكرها الا مع ما شذ نحو وشذت
الالف في كلتا وترا وتحتان نصيبنا اما شذوذ الالف في كلتا فلان الفها عند البصريين للتانيث فقياسها ان تكتب ياء
وترا ان لم تنون فالفها للتانيث وان نونت فللالحاق وعلى كل فقياسها الياء واما تحتنا فهو فعل والفه رابعة
فحقها ان تكتب ياء قلت وانظر ما مراد المصنف بشذوذ ذلك هل المراد في رسم المصحف بدليل سوق الاية تحتنى ان نصيبنا
او المراد كلتا مطلقا ولهذا لم يقيدها بموضع في القران كما فعل في تحتنى وكذا في تترى وقد يكون عدم التقييد لانهما
لا ثاني لها في التنزيل وقد تعلل مسئلة كلتا بانها عوملت معاملة الف الزيدان وتلك لا تغير في الخط عن الالف
بنقض هذا بان التي في التنزيل مضافة للظاهر وهي حينئذ ليست علامة للرفع والواو في الصلوة والزكوة والحيوة
ومشكوة ومنوة والربو فكتبت الواو نيابة عن الالف في هذه الالفاظ اتباعا لخط المصحف ولا يكتب شيء من نظائرها
الا بالالف ومن الناس من كتب هذه الكلمات في غير المصحف بالالف اعتمادا على القياس وبقول رسم المصحف متبع في
القران خاصة فان اضيفت هذه الكلمات الى ضمير فانما يكتب بالالف نحو صلاتي وزكاته وحياتك الى اخرها

فصل في الكلام على كيفية كتابة الهمزة من اعتبار المطابقة بالمال تصويرا لهمزة غير الكاتبة اولا

سوآء كانت في الحشو او كانت متطرفة بالحرف الذي تؤول اليه في التخفيف بدلاً فان ابدلت واوا كتبت واوا نحو
بوس ويوضو وان ابدلت ياء كتبت ياء نحو بئر ويقرى وان ابدلت الفا كتبت الفا نحو كاس ويقرا او تسهيلاً
فان سهلت كالالف كتبت الفا او كالياء كتبت ياء او كالواو كتبت واوا فيكتب سال وسئل وفد وف هكذا
قلت لكن قوله بالحرف الذي يؤول اليه انما يصدق على المسهلة بالبدل لا المسهلة بين بين لانها لم تؤول الى حرف من
احرف اللين بل حرف بين حرف لين وهمزة ففي عبارة مناقشة وان كان تخفيف الهمزة تخفيفا بالنقل د في بعض
النسخ وان كان تخفيفها بالنقل باضافة التخفيف الى ضمير الهمزة حذفت فيكتب جيل وجبء هكذا وقد تصور المتوسطة
الصالحة للنقل بمجانس حركتها نحو يسال والمسالة فتصور الفا ونحو يلوم فتصور واوا ونحو ييئس فتصور ياء
قلت وعمل الناس اليوم على هذا القليل الا في المسالة فالغالب في كتابتهم حذفها وخرج بالمتوسطة الهمزة المتطرفة
نحو جزء وخبء فليس فيها الا الحذف قال ابن هشام وضمني وقوما فقهاء مجلس فسئلت يكتب الجزء الاول بالواو
ام لا فبادر بعض من كان حاضرا فقال بالواو ولا غير فقلت ما مستندك في هذا فقال هكذا عادتنا نكتبها فقلت الله اكبر
اعرب من الحكم والجواب عكس ما قلت يكتب بغير واو ولا غير وغلب في الاخرة كتبها الفا بعد فتحة نحو يقرا والنبا وسبا
وقد كتبت في بعض الاحيان بمجانس حركتها مثل كتابتها بالواو في ومن ينشؤا وما يعبؤ ومن ثم قال المصنف وغلب
استظهارا على ذلك وحذفها بعد الف نحو هذا رداء الا بالياء لا زما او دائما وانه يجوز ان تصور في ذلك بالواو و
الياء والالف واما اخال احدا يكتب هذا فان قلت المنقول عن البصريين انهم يكتبون المنون المنصوب من ذلك
بالفين نحو لبست كساءا هكذا قلت الالفان الاولى هي التي قبل الهمزة والثانية الف التنوين واما الهمزة فليس لها في ذلك
صورة باتفاق اهل المصرين ما لم يلها اي ما لم يل الهمزة الاخرة ضمير متصل فتعطى ما للمتوسطة من تصويرها بالحرف الذي يؤول
اليه ابدالا وتسهيلا فيكتب هذا بنوك وجزاوك بالواو وعرفت بناك وجزاك بالالف ونظرت في بنائك وجزئك
وانما استحقت حكم المتوسطة لشدة اتصال الضمير بها وتصور الفاء الكاينة اولا مطلقا باي حركة تحركت نحو احمد وانا
وابلم فتكتب على صورتها الاصلية التي وضعت لها ولم يعتبر حركتها لان الكاينة اولا لا تخفف فان قلت يرد حينئذ
ولئلا فقد صورت بغير الف قلت اورده ابو حيان وليس بوارد فان شدة اتصال الجار بكلمتها صيرها في حكم المتوسطة
تصورت بالحرف الذي تؤول اليه ابدالا او تسهيلا وسينبه المصنف على ذلك في اخر الفصل فلا وجه لا سناد ذكر
عليه الا انها ان كانت همزة وصل حذفت وهذا جواب الشرط لا صفة لهمزة وصل يعني ان الهمزة اذا كانت همزة
وصل فانها تحذف بين الفاء والواو وبين همزة هي فاء نحو فات وات وامر اهلك وخرج بذكر الهمزة التي هي فاء
نحو اضرب واضرب والالف المكتوبة في فات ونحوه هي فاء الفعل واما همزة الوصل فانها حذفت لان الواو والفاء
لا يوقف دونهما فلا يرجع الالف في اللفظ وبعد همزة الاستفهام مطلقا اي سواء كانت داخلة على اسم نحو اسمك زيد
او على فعل نحو اصطفى البنات وسوآء كانت همزة الوصل مكسورة او مفتوحة كما مثلنا او مضمومة نحو اختبر زيد وفي
نحو جاء فلان بن فلان وفلانة بنت فلان مما وقع فيه ابن او ابنة صفة بين علمين غير مفصول وذكر الحريري
في درة الغواص انه اذا اضيف ابن الى الاب الاعلى ثبت الالف في ابن والتنوين فيما قبله نحو قولك جاء ابو الحسن
ابن المهتدي بالله قلت والصحيح ان يحذفا وان كانت الاضافة الى الاعلى وانشد سيبويه جنى بمثل بنه لقومهم
او مثل اسرة منظور بن سيار وانما هو منظور بن زبان بن سيار ونحو للدار وللدار حيث تدخل لام الابتداء و
لام الجر على همزة ال ووجهه كراهية الالباس بصورة لا الناهية في نحو بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو حيان قال

بعض

بعض اصحابنا فان قلت باسم زيد ويتركب باسم الله اثبت الالف لان الاول لم تضف الى الله تعالى والثانى ذكر فيه
متعلق الباء قال الثعلب اذا كان قبلها كلام اثبت الالف نحو ابدا باسم الله تعالى وقال القرافى بسم الله مجريها يجوز
الاثبات والحذف قلت حاصله انه لابد من امرين عدم ذكر المتعلق وكونه اسم مضافا الى لفظ الجلالة
وهل يشترط امر ثالث وهو كمال لفظ البسملة محل نظر وظاهر كلام المصنف الاشتراط وتثبت الفا فيما سوى ذلك
قلت وهذا امر لا حاجة اليه لانه قد مر له ان الكاينة الفا تصور الفا الا فى مسائل تحذف فيبقى ما تلك عدا
المسائل على القاعدة الاصلية ويكتب ما ولى الثانية بحسب حالها اى حال الثانية اذا ابتدى بها فيكتب اوتمن نزله
الواقع ابتداء بالواو وكذلك قلت لك اوتمن فلان يكتب بالواو وان كنت تنطق بها الفا اذا سهلت وصلا
وكذلك يكتب الذى اوتمن بالواو وان كنت تنطق بها فى الوصل ياء عند التسهيل ويكتب ايذن يا زيد وكذا ايت
النوم وكذا القول ايذن لى وان كانت تبدل فى الوصل واوا انما نكتبه على حال الابتداء الا فاء افعل نحو يوجل فانها
تكتب واوا بعد الواو والفا خاصة فيكتب فاوجل بواو وكذا واوجل وانما نحو ايجل وثم ايجل وقلت لكم ايجلوا
فيكتب بالياء وانما صح للمصنف ان يذكر مسئلة اوجل لانه قال اولا ما ولى الثانية ولم يقيد ذلك التالى بكونه همزة
ولا غيرها فصح له حينئذ ان يذكر هذه المسئلة ولولا ذكره اياها لكنا نكتب الواو ياء لانها واو سكنت بعد همزة مكسورة
فتقلب ياء كما فى ميزان وذلك فى الابتداء الا ان الهمزة هنا لا يبتداء بها وتصور بعد همزة الاستفهام همزة القطع
بمجانس حركتها لانها اذا خففت بالبدل ابدلت واوا ان انضمت وياء ان انكسرت والفا ان انفتحت نحو اونزل اينك
السجد وكذا اذا خففت بالتسهيل كانت كل من هذه الهمزات بينها وبين الحرف الذى منه حركتها وقد تحذف
المفتوحة كما كتب فى المصحف انذرتهم بالف واحدة وهل الساقطة الاولى او الثانية قولان وقد يكتب غيرها
الفا نحو انزل انك ووجهه ان كتابتها الفا لان الالف هى الاصل والهمزة حرف زائدة على الكلمة التى بعدها جئ به لمعنى كالواو
والفا فلا يعتد به والحقت بالمتوسطة هولاء ولئوم ولئلا ولئن ويومئذ وحينئذ وكان القياس كتابة ذلك
كله بالالف لان الهمزة اول كلمة لكن النظر الى امتزاج الكلمتين وشدة اتصالهما لا سيما فى الكلمة الجارة اقتضى تنزيل
الهمزة فى ذلك منزلة المتوسطة فصل فى اجتماع لينين او ثلاثة فى كلمة او ما هو كالكلمة باعتبار
ما يصنع فى الكتابة حينئذ ان ادى القياس فى المهموز وغيره الى اجتماع لينين متماثلين او ثلاثة فى كلمة مثال
اجتماع اللينين فى المهموز فى كلمة نحو رؤوس وسؤول وفى غير المهموز نحو داود وطاووس ومثال اجتماع الثلاثة
فى الكلمة الواحدة من المهموز نحو سيئى مجموعا جمع تصحيح فى غير الواقع تقول رايت سيئين ومررت بالسيئين
ومن غيره نحو اشتووا واحتووا او فى كلمتين كالكلمة نحو لبسوا وبنوا ونحو ياء ادم وتحميين حذف واحد
هذا جواب الشرط ان لم تفتح الاولى كقرا لئلا يلتبس التثنية بالجمع وفى الله بخصوص هذا الاسم الشريف وجهان
اثبات همزة الوصل وحذفها وهذان الوجهان اجودها الحذف واما غير هذا الاسم الشريف فليس الا الحذف
وجها واحدا كما تقدم وما ذكر سوى ما ذكر شاذ لا يقاس عليه ككتابة ما نشاء هذا نشؤا وقياسه ان يكتب
كالسماء وكذا الا اوضعوا الا اذبحنه كتبوها بالف بعد اللام والالف او مخالف للرسم فلا يلتفت اليه ككتابة
بعضهم الرحمان بالف وكتابتهم الصلوة والزكوة بالالف وكل ذلك مخالف للرسم القياسى المطرد فلا يلتفت اليه
قلت وينبغى ان يكون انكار كتابة ذلك على هذا الوجه انما هو اذا كتب القران لا ما اذا كتب غيره فالمخالفة للرسم
انما يمتنع فيما يجب فيه الموافقة وذلك عند كتابة القران العظيم فقد سال الامام مالك رضى الله عنه اتجوز

كتابة المصحف على هجاء اهل زماننا فقال لا قال الداني ولا اعلم ان احدا خالفه في ذلك **فصل** في الكلام
على ما ينقص من الحروف الثابتة في اللفظ عند الكتابة حذفت الالف من الله والرحمن والحرث علما لكثرة
الاستعمال وانما اقتضت كثرة الاستعمال الحذف لانهم يريدون تخفيف الخط كما يفعلون في اللفظ وزاد غير
المصنف في الاعلام المحذوف منها الالف خطا ملكا وخلدا وقسما وصلحا لكثرة استعمالها ما لم يخل من الالف
واللام قيل في الثلاثة احترز به من قولهم لاه ابوك ورحمان الدنيا والاخرة والحارث فيثبت الالف
في الجميع وحذفت الالف ايضا من السلام عليكم وعبد السلام وذلك واولئك وثمنية وثمني ثابت الياء
فان حذفت الياء منه نحو ثمان عشرة وعندي من النساء ثمان فلا تحذف الالف لئلا يجتمع على الكلمة حذفان
وحذفت وفي ثمانين وجهان اثبات الالف وحذفها وكذا ثمانون في حالة الرفع فيه الوجهان وحذفت
ايضا من ثلث وثلثين ثابتة التاء ومحذوفتها وعلته كثرة الاستعمال وعلى هذا فالظاهر انها تثبت في ثلاث
المعدول ومن يا التي للنداء متصلة بهمزة ليست كهمزة ادم نحو يا حمد يا سمعيل فان همزة كل منهما مخالفة
ادم من حيث ان الهمزة فيهما مصورة بصورة في الخط وهمزة ادم محذوفة خطا فاذا اتصلت به ياء اثبتت نكتب هكذا
يا ادم ومن ها التي للتنبيه متصلة بذا الاشارية خالية من كاف نحو هذا فان اتصلت بها الكاف تثبت في الخط
الف ها فيكتب هكذا هاذاك وبجميع فروعها نحو هذي وهذه وهذان وهؤلاء الا تا وتي فان الالف لا تحذف
معهما نحو هاتي وهاتا وكذا في حالة التثنية نحو هاتان وكلامه لا يشمله وحذفت ايضا مما كثر استعماله من الاعلام
الزائدة على ثلاثة احرف كاسمعيل وابرهيم ما لم يحذف منها شيء كاسرائل فانه حذفت منه صورة الهمزة وداود
فانهم حذفوا منه الواو فلم يكونوا ليجمعوا عليه حذفين وما لم يخف التباسه كعامر فانه لو حذفت الفه التبس بعمر
وحذفت من الخط الالف ايضا من نحو مفاعل كخوتم ودونق ومفاعيل كمحريب وتمثيل غير ملتبس بواحد لكونه على
غير صورته كما مثلنا فان مفرد تلك الجموع لا يلتبس بها في الصورة اصلا اذ المفرد خاتم ودانق ومحراب وتمثال
واين هو في صورة الخط من الجمع سواء كتب الجمع بالف او بدونها او واقعا في غير موضعه اي موضع الواحد
نحو عندي ثلاثة دراهم فلا يلتبس هنا الجمع بالمفرد لان الموضع لا يقع فيه المفرد بخلاف قولك عندي دراهم
فان الموضع صالح لهما جميعا وحذفت الالف ايضا من ملئكة وسموت وصلحت وصلحين ونحوها غير ملتبس
احترازا من مثل طلحات اذ لو حذف الفه لالتبس بجمع طلحة ولا مضعف نحو الضالين لان الادغام نقص فلو
نقص ايضا ولا معتل اللام كالراميات والرامين فلا يحذف الالف في شيء من ذلك ويكتب بلام واحدة الذي
وجمعه الذين لانه مشبه بالمفرد باعتبار بقاء لفظه فيه وكتب المثنى بلامين فرقا بينه وبين الجمع والتي و
فروعها المثنى والمجموع على اختلاف صيغه والليلة والليل في الاجود ويجوز كتابته بلامين وهو القياس هو
الذي وقع في رسم المصحف فمن ثم كان اجود وزاد بعضهم فيما كتب بلام واحدة فقال وكتبوا اللهو واللعب
واللحن بلامين ولو كتب بلام لجاز وبلامين لله ونحوه مما فيه ثلاث لامات لفظا وكان القياس ان يكتب بثلاث
وذلك ان لام التعريف كان لها صورة في الخط قبل دخول لام الجر فالقياس استصحاب هذا الحكم الثابت لها
لكن لما كان اثباتها بعد دخول لام الجر مفضيا الى اجتماع ثلاث لامات استكرهوا ذلك فحذفت صورة لام
التعريف **فصل** في الكلام على ما زيد في الخط مما ليس ثابتا في اللفظ زيدت الالف في مائة فرقا بينه وبين
منه وخصت الزيادة بالاسم لانه اقوى عليها من الحرف وما ثبت فاستصحب ذلك الحكم مع انتفاء تلك العلة

وهذا اختيار المصنف وا قدّم بعضهم على حذفها وهو القياس واتفقوا على الحذف في مياة ومئين وبعد واو
الجمع المتطرفة احترازا من المتصلة بضمير نحو ضربوهم وضاربوهم المتصلة بفعل ماض نحو قاموا او امر نحو
قوموا وانما فعلوا ذلك فرقا بين واو الجمع وواو العطف في نحو جاد وساد وللامكان الالباس لو لم يكتب الالف
ثم حمل عليه ما لا التباس فيه نحو اكلوا وشربوا لان واو العطف لا يكتب متصلة اجرآء للباب كله على سنن واحد
وربما زيدت في نحو يدعوا وهم ضاربوا زيد وهذا مذهب الكوفيين في الاخيرة ومذهب البصريين انها لا تزاد
في ذلك لعدم لزوم الواو وشذت زيادتها في الربوا اذ قياسه ان يكتب بالف لانه من ذوات الواو فكتبوه بالواو
وزادوا الفا بعدها فخرجوا عن القياس من وجهين وان امروا وفيه شذوذ من وجه زيادة الالف خاصة
وزيدت واو في اولئك فرقا بينها وبين اليك واولو فرقا بينها وبين الى في حالتي النصب والجر ثم حملت حالة
الرفع عليهما واولات حملا للتانيث على التذكير ويا اخي بصيغة المصغر فرقا بينه وبين المكبر ولم يلتفت
اكثر اهل الخط الى ذلك لان التصغير فرع عن التكبير وليس ببناء اصلي وعمرو غير منصوب فرقا بينه وبين عمر
قال بعضهم وهو مقيد بان يكون علما غير مضاف للضمير ولا مصغر فخرج بالاول نحو عمر الله وبالثاني وهذا
عمرك الله وبالثالث هذا عميرك قلت الشرط الاول مغن عن الثاني لان المضاف غير علم واللفظ بالمكبر مغن عن
الثالث وقال ابو نواس يهجو اشجع السلمي قل لمن يدعى سليما سفاها لست منها ولا قلامة ظفر انما انت من سليم
كواو الحقت في الهجاء ظلما بعمرو ويحكى ان بعضهم راى في منامه انه قد كتب على ظفره واو فقص على العابر رؤياه
فاخبره انه دعي في نسبه واستشهد بهذين البيتين ويتعلق بالشرط الاول وهو العلمية انك تكتب قول العرجي
لعمرو ابي عمرو لقد ساقه المنا الى جدث يوزى له بالاهاضب الاولى بغير واو والثانية بواو وانما قال غير منصوب
لانه لو كان منصوبا لم تزد فيه الواو في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية
لا يقع فيه عمر فلا يفضي الى اللبس قلت ليس هذا بمسلك فادرجي لا نزاع عند العروضيين ان الكامل له
عروض حذاء الى زنة فعلن ولها ضرب مثلها واخر احذ مضمر على زنة فعلن فلو ان قائلا قال قف في سنانهم
على النهى واسال فذلك النفس عن عمر لامكن ان تكون العروض حذاء وضربها مثلها فتكون الهاء من النهى والميم
من عمر مفتوحتين وان يكون الضرب احذ مضمرا والعروض مثله لاجل التصريع فيكون الميم والهاء ساكنين
فقد تصور وقوع عمر في القافية التي يقع فيها عمرو وبالعكس فسقط ما قاله و زيدت ياء في نبإ في
نبإ المرسلين وملائه وملائهم وهذا ما ينقاد اليه ولا ينقاس عليه لان

فهرست شرح التسهيل للبدر الدماميني رحمه الله تعالى

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به
باب اعراب الصحيح الآخر
باب اعراب المعتل الآخر
باب اعراب المثنى والمجموع على حده
باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

فصل فيما يتعلق بالمثنى وغيره
فصل فيما يجمع بالالف والتاء قياسا وما يجمع بهما سماعا
باب المعرفة والنكرة
باب المضمر
فصل في الكلام على نون الوقاية

فصل في صيغ الضمائر المنفصلة
فصل في المواضع التي ينفصل فيها الضمير وما يتصل بذلك
فصل في تفسير ضمير الغائب وفي ضمير الشان
فصل في احكام ضمير الغيبة وسبب بناء المضمر وما يفعل عند اجتماعهما
فصل في الكلام على ضمير الفصل

باب العلم
باب الموصول
فصل في من وما موصولتين كانتا او لا
فصل في اي موصولة او لا
فصل في الموصولات الحرفية
فصل في الصلة والموصول من الترتيب والحذف وغيرهما

باب اسم الاشارة
باب المعرف بالاداة
فصل في تعداد المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
باب المبتدا
فصل في تقسيمه واحكام تتعلق بالخبر

فصل في المواضع التي تدخل فيها الفاء على الخبر وجوبا وجوازا وامتناعا
باب الافعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر
فصل في بعض احكام خبر هذا الباب ولمور تختص بها بعض افعاله
فصل في ما الحجازية وما الحق بها وما تزاد فيه ان والباء ولمور تختص بليس

باب افعال المقاربة
باب الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
فصل في المواضع التي تكسر ان فيها او تفتح
فصل في لام الابتداء ولاما تزاد في محال مخصوصة
فصل فيما هو ثابت الوضع لان من عدم الاعمال وما يعرض لها من التخفيف والاعمال والاهمال وغير ذلك

فصل في شيء من احوال ان المفتوحة وكان ولعل
فصل في التوابع التي تذكر في هذا الباب
باب لا العاملة عمل ان
فصل في بطلان عمل لا وفروع يتعلق بها وبتوابع اسمها
باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر

فصل في القول وما يتفرع منه من الافعال وغير ذلك
فصل فيما ينصب ثلاثة مفاعيل
باب الفاعل
باب النائب عن الفاعل
فصل في بناء الفعل لما لم يسم فاعله ويذيله بمسئلتين من بابي المفعول والفاعل

فصل فيما يعرض للفاعل ونائبه من حيث البقاء على الاصل والخروج عنه
باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره او ملابسه
باب تعدي الفعل ولزومه
فصل في الكلام على ما يتعدى من الافعال في غير باب ظن وباب اعلم
فصل في تاخير منصوب الفعل وتقديمه وغير ذلك

[illegible]

فصل في حذف الفعل الناصب — باب في حذف المفعول به — فصل في التعدية بالهمزة والتضعيف — باب في تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا — باب المفعول المطلق

باب المفعول له — باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه — فصل في جملة من الظروف المبنية مع انتفاء التركيب عنها — فصل فيما يصلح للظرفية من أسماء الأمكنة قياسا وفيما عدا — فصل في انقسام الظرف الكائن بالنسبة إلى التصرف وعدمه والتوسع في الظرف

باب المفعول معه — باب المستثنى — فصل في تعدد المستثنى بأداة واحدة واستثناء النصف والأكثر — فصل في ذكر إلا على سبيل التوكيد أو غيره — فصل في الإعراب غير ووقوع المضارع والماضي بعد إلا وما يعمل فيه ما قبل إلا فيما بعدها وما لا يعمل

فصل في حاشا وخلا وعدا وليس ولا يكون — فصل في غير المستثنى بها وبيد وسوى ولا سيما — باب الحال — فصل في الحال باعتبار التعريف والتنكير — فصل في المصدر حيث يقع حالا — فصل في تمييز الحال و[illegible] تقديم عليهما أو [illegible]

فصل في جواز تقدم الحال على العامل وامتناعه — فصل في تعدد الحال وإضمار العامل فيها وجوبا وحذفها واختلاف العامل فيها وفيما [illegible] — فصل في الحال المؤكدة — فصل في وقوع جملة وأحكامها — فصل فيما يشبه الجملة الحالية من المفرد كلا [illegible] وما يكون تمييز

باب التمييز — فصل في تمييز الجملة وأحكامها وجواز تقديم التمييز وامتناعه — باب العدد — فصل في لحاق التاء العدد وحذفها منه — فصل في استعمال العدد بالعطف أو التركيب في سائر [illegible]

فصل فيما يجوز تثنيته وجمعه من أسماء العدد وما يمتنع وما يميز به الألف والمائة وفي تعريف العدد — فصل في تعدد التمييز — فصل في أحكام تتعلق بالتابع وألفاظ العدد [illegible] — فصل في صوغ ما يوازن فاعل من العدد والأحكام المتعلقة به

فصل في ظروف تركيب خمسة عشر وأحكامها — باب كم وكأي وكذا — فصل في صدارة كم وسبب بنائها وموافقتها من وجوه الإعراب — فصل في كأي وكذا وفروع تتعلق بهما — باب نعم وبئس

فصل في ذكر أحكام هذا الباب باعتبار الفاعل وغيره — باب حبذا — باب التعجب — فصل في همزة فعلي التعجب وأحكام آخرهما غير ما تقدم — فصل فيما يبنى منه صيغتا فعل التعجب وما يتصل بذلك

باب أفعل التفضيل — فصل في أفعل التفضيل المضاف والمقرون بالألف واللام — فصل في عمل أفعل التفضيل — باب اسم الفاعل — فصل في إعمال اسم الفاعل وأحكام تتعلق به

فصل في أحكام اسم الفاعل المضاف والعطف على مجروره — فصل في اسم المفعول وبناء صيغته — باب الصفة المشبهة باسم الفاعل — فصل في معمول هذا الباب — فصل في الوصف مطلقا بالنسبة إلى مطابقته لصاحبه وعدمها

باب إعمال المصدر — فصل فيما يتعلق بالمصدر الواقع بدلا من الفعل — باب حروف الجر سوى المستثنى بها — فصل في الجر بلولا ولعل — فصل الجر بحرف محذوف وما هو مقيس ومسموع والفصل بين الجار ومجروره

باب القسم — فصل في الجملة التي يجاب بها القسم وأحكامها — فصل في تقديم معمول جواب القسم عليه والاستغناء عن القسم بلا والجواب آخر وما يتعلق بذلك — باب الإضافة — فصل في تقديم معمول المضاف إليه على المضاف وما يكتسبه المضاف بالإضافة

فصل في الأسماء اللازمة — فصل في حكم ما عقد له الفصل السابق وما له إذا أفرد من إعراب وبناء — فصل في حذف المضاف وما يتعلق به من الأحكام

فصل في الفصل بين المضاف والمضاف إليه — فصل في إعراب المضاف إلى الياء وأحكام تختص ببعضه — باب التابع — باب التوكيد — فصل في التوكيد اللفظي وأحكامه

باب النعت — فصل في انقسام النعت إلى مفرد وجملة وأحكامها — فصل فيما يجوز فيه الإتباع والقطع وأحكام أخر للنعت — فصل في تقسيم الاسم إلى ما ينعت وينعت به جمعا وانفرادا وإثباتا ونفيا — فصل في حذف النعت وحذف المنعوت

باب عطف البيان — باب البدل — فصل في الكلام على أحكام متفرقة تتعلق بالبدل — باب عطف النسق — فصل في العطف بحتى وأم وأو وبل ولا وإما ولكن — فصل في عدم اشتراط الفصل في المعطوف لمباشرة العامل وفي العطف على الضمير وعلى [illegible]

فصل فيما يختص من حروف العطف وتقديم المعطوف بالواو وحكم المتعاطفين والفصل بينهما — باب النداء — فصل في أحكام المنادى المبني — فصل فيما باشره حرف النداء من المحلى بالألف واللام ومما لا يباشره وهو أي وما تتبع به هي واسم الإشارة

فصل في توابع غير أي واسم الإشارة من المنادى — فصل في أحوال تعرض للمضاف إلى الياء إذا أضيف إليه المنادى — فصل في ألفاظ تقال للمنادى لا يصرح باسمه — باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

باب الندبة — فصل في أبدال ألف الندبة — باب أسماء لازمت النداء — باب ترخيم المنادى — فصل في بيان اعتبار نية المحذوف وعدمه وما يترتب عليهما

فصل في لحاق الهاء وتعويض ألف منها وترخيم ما ليس منادى ومنادى لم يستوف شروط الترخيم ومنادى مضاف — باب الاختصاص — باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما — فصل في ألفاظ ملحقة بهذا الباب

باب أبنية الفعل ومعانيها — فصل في فعل المكسور العين ومضارعه — فصل في اسم الفاعل من فعل المكسور العين — فصل في فعل المفتوح العين ومضارعه — فصل في نحو من أحكام المضارع مطلق لا تقيد بكونه مضارع ثلاثي

فصل في الفعل الرباعي — فصل في أبنية الثلاثي المشتمل على الزيادة — فصل في الكلام على صيغة فعل الأمر — باب همزة الوصل — باب مصادر الفعل الثلاثي

باب مصادر غير الثلاثي — فصل في نحو تاء التأنيث لنقص المصدر وصياغة اسم المفعول للمصدر والزمان — فصل يجيء المصدر على زنة اسم المفعول والمكان — باب ما زيد الميم في أوله لغيرها تقدم — فصل في صوغ ذي الميم الآلة وغيرها ما لم يتقدم

باب أسماء الأفعال والأصوات — فصل في أسماء الأصوات وأقسامها وحكمها بالنسبة إلى الإعراب والبناء — باب نوني التوكيد — فصل في حكم المضارع إذا أكد وحكم الآخر وحذف ما يتصل به وحكم الثقيلة

باب منع الصرف
فصل في اسماء القبائل والاحياء والارضين والكلم باعتبار الصرف وعدمه
فصل في احكام ما منع مع العلمية وبدونها
فصل فيما يلحقه تنوين العوض من غير المتصرف
فصل في حكم المركب تركيبا مزجيا

فصل في احكام تتعلق بالبدل
فصل في احكام بالبدل
فصل في حكم الاسم حالة التصغير بالنسبة الى الصرف وعدمه
فصل في ارتكاب صرف ما لا ينصرف لمقتض ايضا
باب التسمية بلفظ كاين مما كان

باب اعراب الفعل وعوامله
فصل في النصب بان مضمرة بعد اللام وحتى او كي او بعد السبب او واو
فصل في نصب المضارع بعد واو الجمع ومسائل ذكرت ايضا من نصب المضارع بعد الفاء ولو
فصل في الكلام على ما يظهر فيه ان جوازا ووجوبا

فصل في ان غير الناصبة وان التفسيرية
فصل في المضارع الواقع بعد حتى منصوبا او مرفوعا
باب عوامل الجزم
فصل في الكلام على صدارة اداة الشرط وفيه مسئلة ان اكلت ان شربت فانت طالق

فصل في لو واحكامها
فصل في لما غير الجازم وغيرها التي بمعنى ان
باب تمييز الكلام على كلمات مختلفة في ذلك
فصل في قلب بعض ادوات الاستفهام
فصل في التخصيص وخروج بعضها عن معنى التخصيص الى غيره
فصل في حروف التنبيه

فصل في احرف الجواب
فصل في كان واما
فصل في اقل المراد به النفي ومسائل تتعلق به
فصل في افعال ممنوعة من التصرف
باب الحكاية

فصل في حروف الانكار
فصل في مدة التذكير
باب الاخبار بالذي والالف واللام
باب التذكير والتانيث
فصل في المواضع التي لا يلحق فيها التاء وصفات المؤنث

فصل فيما يلحقه التاء وما لا يلحقه وفي صوغ فعيل بمعنى مفعول وغيره وتذكير المؤنث وعكسه
باب الف التانيث
باب المقصور والممدود
باب التقاء الساكنين
فصل في نون من وعن ولكن وفي لدن
فصل في الفعل المدغم في هذا الباب
باب النسب

فصل في النسب الى فعيلة وغيره وما تعرض لغير الثلاثي وغيره ومسائل اخر
فصل فيما يجوز في النسب وما لا يجوز
فصل في مسائل تتعلق في النسب
فصل في دخول ياء النسب على اسماء الاعداد من الجسد ووقوعها فارقة وللمبالغة وزائدة ومسائل اخر

باب اسم الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره
فصل في تكسير المفرد المختتم بالتاء وفي جمع التكسير ومسائل اخر
فصل في البناء الاول من جموع القلة وهو افعل
فصل في البناء الثاني من جموع القلة
فصل في البناء الثالث والرابع من ابنية جمع القلة

فصل في فعل وفعل وفعل
فصل في تثنية فعال وغيرها من جموع الكثرة
فصل في اوزان متعددة من جموع الكثرة غير ما تقدم
فصل فيما يشارك فواعل وفعائل في التثنية
فصل فيما ماثل التفاعيل ومفاعيل

فصل في مثل من اسماء الجموع
فصل في جمع العلم
فصل في جمع اسم الجمع وجمع التكسير
باب التصغير
فصل في رد المصغر الى اصله ومسائل اخر

فصل في الحاق تاء التانيث المصغر
فصل في تصغير اسم الجمع وجمعي السالم وجمع التكسير
فصل في الاستغناء بمصغر عن مكبر وبتصغير شيء عن تصغير شيء اخر
فصل فيما يصغر من الاسماء غير المتمكنة
فصل في تصغير الترخيم واحكامه

باب التصريف — فصل في ابنية الاسم الموصول — فصل في استثقال تماثل اصلين ومسائل اخر — فصل في الزيادة في الاسم والفعل — فصل في الزيادة وذكر دلائلها

فصل اخر في الزيادة — فصل اخر في الزيادة — فصل اخر في الزيادة — فصل في زائد الالحاق — فصل في حروف البدل وعلامة صحة البدلية

فصل في ابدال الهمزة من حرف اللين — فصل في ابدال الهمزة من ثاني حرفي لين بينهما الف — فصل في ابدال الهمزة من ثالث في جمع على مفاعل وما يتعلق بذلك — فصل في ابدال الهمزة من حرف العلة — فصل في تخفيف الهمزة

فصل في ابدال الياء من الواو — فصل في ابدال الالف ياء — فصل فيما يعرض للياء من حذف وابدال — فصل في اجتماع الواوين وما يصنع عند عروضه واجتماع الياء — فصل في ابدال الواو ياء

فصل اخر في ابدال الواو ياء — فصل في ابدال الواو والياء الفا — فصل في نقل حركة الياء والواو الى ما قبلها في فاعل ومفعول والف الافعال والاستفعال وغير ذلك — فصل في ابدال تاء الافتعال — فصل في الاعلال بالحذف

فصل اخر من الاعلال بالحذف — فصل في القلب — فصل في اشياء من الابدال — فصل في ابدال الحرف من حرف وابدال ذلك الحرف منه

باب مخارج الحروف — فصل في الحروف الفرعية — فصل في صفات الحروف — فصل الادغام — فصل في ادغام المثلين من كلمتين وادغام المتقاربين

فصل في الكلام على وقوع التكافؤ بين حروف مخصوصة — فصل في ادغام النون الساكنة بغنة وبدونها واظهارها وقلبها واخفائها وما يشاركها في الاخير — فصل في ادغام تاء تفعل وما يشبهه — باب الامالة

باب الوقف — فصل في الوقف على الحرف المحرك — فصل في الوقف على تاء التانيث في تاء جمع السلامة وهيهات — فصل في الوقف بهاء السكت — فصل في الوقف على الروي

باب الهجا — فصل في اعتبار المطابقة بالاصل والمال — فصل في كيفية كتابة الهمزة — فصل اذا اجتمع لينان او ثلاثة في كلمة او ما هو كالكلمة

فصل فيما ينقص من الحروف الثابتة في اللفظ عند الكتابة — فصل مما زيد في الخط ما ليس بثابت في اللفظ

تم بعون الله وحسن توفيقه في
شهر ذي الحجة الحرام من شهور
سنة ست وخمسين بعد
الالف وماية من الهجرة
النبوية صلى الله
عليه واله
حامدا مصليا

يحيى بن ... العبد الفقير الى الغني الاربلي الفضلي ...
المذنب ... العليل ... المقصر ...
[illegible]

بلغ عرضًا الكتاب ... حسبما ...
[illegible]

totfim